

المستصفى

مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ

لِلْإِمَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ
أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ

تَمَرَّ لَهُ وَحَقَّقَ نَصَّهُ وَضَبَطَهُ
وَرَجَّهَ إِلَى اللُّغَةِ الْإِنْكَلِيزِيَّةِ

الْأَسْتَاذُ الذَّكُورُ

أَحْمَدُ زَكِي حَمَّادُ

المستصفى

مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ

لِلْإِمَامِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ
أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ

قَدَّمَ لَهُ وَحَقَّقَ نَصَّهُ وَضَبَطَهُ

وَرَجَّعَهُ إِلَى اللَّغَةِ الْإِنْكَلَبِيَّةِ

الْأَسْتَاذُ الذَّكَوْرُ

أَمْدُ زَكِي مَشَاد

[2/1]

1. / الْحَمْدُ لِلَّهِ الْقَوِيِّ الْقَادِرِ، الْوَلِيِّ النَّاصِرِ، اللَّطِيفِ الْقَاهِرِ، الْمُنتَقِمِ الْغَافِرِ، الْبَاطِنِ الظَّاهِرِ، الْأَوَّلِ الْآخِرِ. الَّذِي جَعَلَ الْعَقْلَ أَرْجَحَ الْكُنُوزِ وَالذِّخَائِرِ، وَالْعِلْمَ أَرْجَحَ الْمَكَاسِبِ وَالْمَتَاجِرِ، وَأَشْرَفَ الْمَعَالِي وَالْمَفَاخِرِ، وَأَكْرَمَ الْمَحَامِدِ وَالْمَنَائِرِ، وَأَحْمَدَ الْمَوَارِدِ وَالْمَصَادِرِ، فَشَرَفَتْ بِإِنْبَائِهِ الْأَقْلَامُ وَالْمَحَابِرُ، وَتَرَيَنْتُ بِسَمَاعِهِ الْمَحَارِبُ وَالْمَنَائِرِ، وَتَحَلَّتْ بِرُفُومِهِ الْأُوزَاقُ وَالذِّفَائِرُ، وَتَقَدَّمَ بِشَرَفِهِ الْأَصَاغِرُ عَلَى الْأَكْبَارِ، وَاسْتَضَاعَتْ بِبَهَائِهِ الْأَسْرَارُ وَالضَّمَائِرُ، وَتَنَوَّرَتْ بِأَنْوَارِهِ الْقُلُوبُ وَالْبَصَائِرُ، وَاسْتَحْقَرَتْ فِي ضِيَائِهِ ضِيَاءَ الشَّمْسِ الْبَاهِرِ عَلَى الْفَلَكَ الدَّائِرِ، وَاسْتَصْغَرَ فِي نُورِهِ الْبَاطِنُ مَا ظَهَرَ مِنْ نُورِ الْأَحْدَاقِ وَالنَّوَاطِرِ حَتَّى تَغْلَغَلَ بِضِيَائِهِ فِي أَعْمَاقِ الْمُغْمِضَاتِ جُنُودَ الْخَوَاطِرِ، وَإِنْ كَلَّتْ عَنْهَا النَّوَاطِرُ، وَكُثِفَتْ عَلَيْهَا الْحُجُبُ وَالسَّوَابِرُ.

[3/1]

2. وَالصَّلَاةُ / عَلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِهِ ذِي الْعُنْصُرِ الطَّاهِرِ، وَالْمَجْدِ الْمُتَظَاهِرِ، وَالشَّرَفِ الْمُتَنَاصِرِ، وَالْكَرَمِ الْمُتَقَاطِرِ؛ الْمَبْعُوثِ بَشِيرًا لِلْمُؤْمِنِ وَنَذِيرًا لِلْكَافِرِ، وَنَاسِخًا بِشَرِّهِ كُلِّ شَرٍّ غَابِرٍ، وَدِينِ دَائِرٍ؛ الْمُؤَيَّدِ بِالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ الَّذِي لَا يَمْلَهُ سَامِعٌ وَلَا آثِرٌ، وَلَا يَدْرِكُ كُنْهَ جَزَالَتِهِ نَاطِلٌ وَلَا نَاطِرٌ، وَلَا يُحِيطُ بِعَجَائِبِهِ وَصَفٌ وَاصِفٌ، وَلَا ذَكَرُ ذَاكِرٌ، وَكُلُّ بَلِيغٍ ذُووقٍ فَهَمَّ جَلِيَّاتِ أَسْرَارِهِ قَاصِرٌ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَّمٌ كَثِيرًا كَثْرَةُ يَنْقُطِعُ دُونَهَا عُمْرُ الْعَادَّةِ الْحَاصِرِ.

أَمَّا بَعْدُ:

3. 4. فَقَدْ تَنَاطَقَ عَلَى التَّوَافُقِ قَاصِي الْعَقْلِ، وَهُوَ الْحَاكِمُ الَّذِي لَا يَعْزَلُ وَلَا يُبَدَّلُ، وَشَهِيدُ الشَّرْعِ، وَهُوَ الشَّاهِدُ الْمُزَكَّى الْمُعَدَّلُ - بِأَنَّ الدُّنْيَا دَارُ غُرُورٍ، لَا دَارُ سُرُورٍ، وَمَطِيَّةُ عَمَلٍ، لَا مَطِيَّةَ كَسَلٍ، وَمَنْزِلُ غُبُورٍ، لَا مَتْنَزَّةَ حُبُورٍ، وَمَحَلُّ تَجَارَةِ

لَا مَسْكَنَ عِمَارَةٍ، وَمَتَجَرَّةَ بِضَاعَتِهَا الطَّاعَةِ، وَرَبِيعَهَا الْفَوْزُ يَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ.
وَالطَّاعَةُ طَاعَتَانِ: عَمَلٌ وَعِلْمٌ، وَالْعِلْمُ أَنْجَحُهُمَا وَأَرْبَحُهُمَا، فَإِنَّهُ أَيْضًا مِنَ
الْعَمَلِ، وَلَكِنَّهُ عَمَلُ الْقَلْبِ الَّذِي هُوَ أَعَزُّ الْأَعْضَاءِ، وَسَعَى الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ
أَشْرَفُ الْأَشْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَرْكَبُ الدِّيَانَةِ، وَحَامِلُ الْأَمَانَةِ، إِذْ عُرِضَتْ عَلَى الْأَرْضِ
وَالْجِبَالِ وَالسَّمَاءِ، فَاشْفَقْنَ مِنْ حَمْلِهَا وَأَبَيْنَّ أَنْ يَحْمِلْنَهَا غَايَةَ الْإِبَاءِ.

5. أنواع الطاعة

ثُمَّ الْعُلُومُ ثَلَاثَةٌ: عَقْلِيٌّ مَحْضٌ: لَا يَحُثُّ الشَّرْعُ عَلَيْهِ، وَلَا يَنْدُبُ إِلَيْهِ،
كَالْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ، وَالتَّجْوِيزِ، وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْعُلُومِ. فِيهِ بَيْنٌ ظُنُونٌ كَاذِبَةٌ لَا
ثِقَةَ بِهَا، وَإِنْ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ، وَبَيْنَ عُلُومٍ صَادِقَةٍ لَا مَنَفْعَةَ لَهَا، وَتَعَوُّدٌ بِاللَّهِ مِنْ
عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ. وَلَيْسَتْ الْمَنَفْعَةُ فِي الشَّهَوَاتِ الْحَاضِرَةِ، وَالتَّعَمُّدِ الْفَاحِشَةِ، فَإِنَّهَا
فَانِيَةٌ دَائِرَةٌ، بَلِ النَّفْعُ نَوَاطِ دَارِ الْآخِرَةِ ١٨.

6. أنواع العلوم

وَنَقْلِيٌّ مَحْضٌ: كَالْأَحَادِيثِ وَالتَّفَاسِيرِ. وَالخَطْبُ فِي أَمْثَالِهَا يَسِيرٌ، إِذْ
يَسْتَوِي فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِهَا الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، لِأَنَّ قُوَّةَ الْحِفْظِ كَافِيَةٌ فِي الثَّقَلِ،
وَلَيْسَ فِيهَا مَجَالٌ لِلْعَقْلِ.

7.

وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ مَا اِزْدَوَجَ فِيهِ الْعَقْلُ وَالسَّمْعُ؛ وَاضْطَحَبَ فِيهِ الرَّأْيُ وَالشَّرْعُ.
وَعِلْمُ الْفِقْهِ وَأَصُولُهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ صَفْوِ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ سَوَاءَ
السَّبِيلِ، فَلَا هُوَ تَصَرُّفٌ بِمَحْضِ الْعُقُولِ بَحِثٌ لَا يَتَلَقَّاهُ الشَّرْعُ بِالْقُبُولِ، وَلَا
هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَحْضِ التَّقْلِيدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ الْعَقْلُ بِالتَّأْيِيدِ وَالتَّسْدِيدِ.

8. أشرف العلوم ما
ازدوج فيه العقل
والسمع

وَلَأَجَلَ شَرَفِ عِلْمِ الْفِقْهِ وَسَبَبِهِ وَفَرَّ اللَّهُ دَوَاعِيَ الْخَلْقِ عَلَى طَلِبِهِ وَكَانَ الْعُلَمَاءُ
بِهِ أَرْزَقَ الْعُلَمَاءِ مَكَانًا وَأَجَلَهُمْ شَأْنًا وَأَكْثَرَهُمْ أَتْبَاعًا وَأَعْوَانًا.

9.

فَتَقَاضَانِي - فِي عُثُقُونِ شَبَابِي - لِمَا رَأَيْتُ | اخْتِصَاصَ هَذَا الْعِلْمِ بِفَوَائِدِ الدِّينِ
وَالدُّنْيَا وَتَوَابِ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى، أَنَّ أَصْرَفَ إِلَيْهِ مِنْ مُهَلَّةٍ / الْعُمُرِ صِدْرًا، وَأَنَّ
أَخْصَّ بِهِ مِنْ مُتَنَفِّسِ الْحَيَاةِ قَدْرًا، فَصَنَّفْتُ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ.

10.

ثُمَّ أَقْبَلْتُ بَعْدَهُ عَلَى عِلْمِ طَرِيقِ الْآخِرَةِ وَمَعْرِفَةِ أَسْرَارِ الدِّينِ الْبَاطِنَةِ فَصَنَّفْتُ
فِيهِ كُتُبًا بَسِيطَةً كَكِتَابِ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» وَوَجِيزَةً كَكِتَابِ «جَوَاهِرُ
الْقُرْآنِ» وَوَسِيطَةً كَكِتَابِ «كِيمِيَاءِ السَّعَادَةِ».

11.

[4/1]

12. ثُمَّ سَأَفَنِي قَدَرُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى مُعَاوَدَةِ التَّدْرِيسِ وَالْإِفَادَةِ، فَأَقْتَرَحَ عَلَيَّ طَائِفَةٌ مِنْ مُحَصِّلِي عِلْمِ الْفِقْهِ تَصْنِيفًا فِي أُصُولِ الْفِقْهِ، أَصْرَفُ الْعِنَايَةِ فِيهِ إِلَى التَّلْفِيحِ بَيْنَ التَّرْتِيبِ وَالتَّحْقِيقِ، وَإِلَى التَّوَسُّطِ بَيْنَ الْإِحْلَالِ وَالْإِمْلَالِ عَلَى وَجْهِ يَنْقُ فِي الْفَهْمِ دُونَ كِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ» لِمَيْلِهِ إِلَى الْاِسْتِقْصَاءِ وَالْاِسْتِكْثَارِ، وَفَوْقَ كِتَابِ «الْمُتَخَوِّلِ» لِمَيْلِهِ إِلَى الْاِيجَازِ وَالْاِخْتِصَارِ، فَاجْتَبَيْتُهُمْ إِلَى ذَلِكَ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ.
13. وَجَمَعْتُ فِيهِ بَيْنَ التَّرْتِيبِ وَالتَّحْقِيقِ؛ التَّرْتِيبُ لِلْحِفْظِ، وَالتَّحْقِيقُ لِفَهْمِ الْمَعَانِي، فَلَا مَنْدُوحَةَ لِأَحَدِهِمَا عَنِ الثَّانِي.
14. فَصَنَّفْتُهُ، وَأَتَيْتُ فِيهِ بِتَّرْتِيبٍ لَطِيفٍ عَجِيبٍ، يُطْلِعُ النَّاطِرَ فِي أَوَّلِ وَهْلَةٍ عَلَى جَمِيعِ مَقَاصِدِ هَذَا الْعِلْمِ، وَيُفِيدُهُ الْاِخْتِوَاءَ عَلَى جَمِيعِ مَسَارِحِ النَّظَرِ فِيهِ.
15. فَكُلُّ عِلْمٍ لَا يَسْتَوِلِي الطَّالِبُ فِي ابْتِدَاءِ نَظَرِهِ عَلَى مَجَامِعِهِ وَلَا مَبَانِيهِ، فَلَا مَطْمَعٌ لَهُ فِي الظُّفْرِ بِأَسْرَارِهِ وَمَبَاغِيهِ.
16. وَقَدْ سَمَّيْتُهُ كِتَابَ «الْمُسْتَضْفَى مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ».
17. وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَسْتَوَّلُ لِيُنْعِمَ بِالتَّوْفِيقِ، وَيَهْدِيَ إِلَى سَوَاءِ الطَّرِيقِ وَهُوَ بِاجَابَةِ السَّائِلِينَ حَقِيقٌ.

صَدْرُ الْكِتَابِ

18. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ الْمُلَقَّبَ بِأُصُولِ الْفِقْهِ أَقْدَرُ رَتْبًا وَجَمْعًا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَبَنِيَانُهُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَقْطَابٍ. الْمُقَدِّمَةُ لَهَا كَالِ التَّوْحِيدِ وَالتَّمْهِيدِ. وَالْأَقْطَابُ هِيَ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى لُبِّ الْمَقْصُودِ.

19. وَلِنَذْكُرْ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ:

20. مَعْنَى أُصُولِ الْفِقْهِ؛ وَحَدُّهُ؛ وَحَقِيقَتُهُ أَوَّلًا.

21. ثُمَّ مَرَاتِبَتُهُ؛ وَنَسَبَتُهُ إِلَى الْعُلُومِ ثَانِيًا.

22. ثُمَّ كَيْفِيَّةُ انْتِشَاعِهِ إِلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ وَالْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ ثَالِثًا.

23. ثُمَّ كَيْفِيَّةُ انْتِدَاجِ جَمِيعِ أَقْسَامِهِ وَتَفَاصِيلِهِ تَحْتَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ رَابِعًا.

24. ثُمَّ وَجْهَ تَعَلُّقِهِ بِهَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ خَامِسًا.

25. بَيَانُ حَدِّ أُصُولِ الْفِقْهِ:

26. اعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَفْهَمُ مَعْنَى أُصُولِ الْفِقْهِ مَا لَمْ تَعْرِفْ أَوَّلًا مَعْنَى الْفِقْهِ.

حد الفقه

27. وَالْفِقْهُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ، يُقَالُ فُلَانٌ يَفْقَهُ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ أَيُّ يَعْلَمُهُ وَيَفْهَمُهُ، وَلَكِنْ صَارَ يُعْرَفُ الْعُلَمَاءُ عِبَارَةً عَنِ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّابِتَةِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ خَاصَّةً، حَتَّى لَا يُطْلَقَ - بِحُكْمِ الْعَادَةِ - اسْمُ الْفَقِيهِ عَلَى مُتَكَلِّمٍ وَفَلَسَفِيٍّ وَنَحْوِيٍّ وَمُحَدِّثٍ وَمُفسِّرٍ، بَلْ / يَخْتَصُّ بِالْعُلَمَاءِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّابِتَةِ لِلْأَفْعَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ كَالْوُجُوبِ وَالْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ وَالنَّهْيِ وَالْكَرَاهَةِ، وَكَوْنِ الْعَقْدِ صَحِيحًا وَقَاسِدًا وَبَاطِلًا، وَكَوْنِ الْعِبَادَةِ قُضَاءً وَأَدَاءً وَأَمْتَالًا.

[5/1]

28. وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ لِلْأَفْعَالِ أَحْكَامًا عَقْلِيَّةً - أَيُّ مُدْرَكَةً بِالْعَقْلِ - كَكَوْنِهَا

أَعْرَاضًا، وَقَائِمَةً بِالْمَحَلِّ، وَمُخَالَفَةً لِلْجَوْهَرِ، وَكَوْنَهَا أَكْوَانًا حَرَكَةً وَسُكُونًا
وَأَمْثَالَهَا. وَالْعَارِفُ بِذَلِكَ يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا لَا فَقِيهًا.

29. وَأَمَّا أَحْكَامُهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَمَحْظُورَةٌ وَمُبَاحَةٌ وَمَكْرُوهَةٌ وَمَنْدُوبٌ إِلَيْهَا
فَإِنَّمَا يَتَوَلَّى الْفَقِيهَ بَيَانُهَا.

حد أصول الفقه

30. فَإِذَا فَهِمْتَ هَذَا فَافْهَمْ أَنَّ أَصُولَ الْفِقْهِ عِبَارَةٌ عَنْ أَدَلَّةِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَعَنْ
مَعْرِفَةِ وَجْهِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا مِنْ حَيْثُ
التَّفْصِيلُ، فَإِنَّ عِلْمَ الْخِلَافِ مِنَ الْفِقْهِ أَيْضًا مُشْتَمِلٌ عَلَى أَدَلَّةِ الْأَحْكَامِ،
وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ، كَدَلَالَةِ حَدِيثٍ خَاصٍّ فِي
مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ عَلَى الْخُصُوصِ، وَدَلَالَةِ آيَةٍ خَاصَّةٍ فِي مَسْأَلَةِ مَثْرُوكِ
التَّسْمِيَةِ عَلَى الْخُصُوصِ.

31. وَأَمَّا الْأَصُولُ فَلَا يَتَعَرَّضُ فِيهَا لِإِخْدَى الْمَسَائِلِ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ ضَرْبِ الْمِثَالِ،
بَلْ يَتَعَرَّضُ فِيهَا لِأَضْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَلِشُرَائِطِ صِحَّتِهَا وَثُبُوتِهَا
ثُمَّ لَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا الْجُمْلِيَّةِ إِمَّا مِنْ حَيْثُ صِيغَتُهَا، أَوْ مَفْهُومُ لَفْظِهَا، أَوْ فَحْوَى
لَفْظِهَا، أَوْ مَعْقُولُ لَفْظِهَا؛ وَهُوَ الْقِيَاسُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ فِيهَا لِمَسْأَلَةٍ خَاصَّةٍ
فَبِهَذَا يُفَارِقُ أَصُولُ الْفِقْهِ قُرُوعَهُ.

32. وَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ هَذَا أَنَّ أَدَلَّةَ الْأَحْكَامِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعِلْمُ
بِطَرِيقِ ثُبُوتِ هَذِهِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ وَشُرُوطِ صِحَّتِهَا وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا عَلَى
الْأَحْكَامِ هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِأَصُولِ الْفِقْهِ.

33. بَيَانُ مَرْتَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ وَنَسْبَتُهُ إِلَى الْعُلُومِ:

العلوم إما عقلية
وإما دينية

34. اعْلَمْ أَنَّ الْعُلُومَ تَنْقَسِمُ إِلَى عَقْلِيَّةٍ كَالطَّبِّ، وَالْحِسَابِ، وَالْهَنْدَسَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
مِنْ غَرَضِنَا؛ وَإِلَى دِينِيَّةٍ، كَالْكَلَامِ، وَالْفِقْهِ، وَأَصُولِهِ، وَعِلْمِ الْحَدِيثِ، وَعِلْمِ
التَّفْسِيرِ، وَعِلْمِ الْبَاطِنِ، أَعْنِي عِلْمَ الْقَلْبِ وَتَطْهِيرَهُ عَنِ الْأَخْلَاقِ الذَّمِيمَةِ.
وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الْعَقْلِيَّةِ وَالْدِينِيَّةِ يَنْقَسِمُ إِلَى كَلْبِيَّةٍ وَجُزْئِيَّةٍ.

العلم الكلي من
العلوم الدينية هو:
الكلام

35. فَالْعِلْمُ الْكَلْبِيُّ مِنَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ: الْكَلَامُ وَسَائِرُ الْعُلُومِ مِنَ الْفِقْهِ،
وَأَصُولِهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، عُلُومٌ جُزْئِيَّةٌ، لِأَنَّ الْمُفَسِّرَ لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي مَعْنَى

الْكِتَابِ خَاصَّةً، وَالْمُحَدَّثُ لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي طَرِيقِ ثُبُوتِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً،
وَالْفَقِيهَ لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي أَحْكَامِ أَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ خَاصَّةً، وَالْأُصُولِي لَا يَنْظُرُ إِلَّا
فِي أدِلَّةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ خَاصَّةً.

وَالْمُتَكَلِّمُ هُوَ الَّذِي يَنْظُرُ فِي أَعْمِ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ الْمَوْجُودُ، فَيَقْسِمُ الْمَوْجُودَ 36
أَوَّلًا إِلَى قَدِيمٍ وَمُحَدَّثٍ، ثُمَّ يَقْسِمُ الْمُحَدَّثَ إِلَى جَوْهَرٍ وَعَرَضٍ، / ثُمَّ يَقْسِمُ
الْعَرَضَ إِلَى مَا تُشْتَرِطُ فِيهِ الْحَيَاةُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ
وَالْبَصَرِ وَإِلَى مَا يَسْتَعِينِي عَنْهَا كَاللَّوْنِ وَالرَّيْحِ وَالطَّعْمِ، وَيُقْسِمُ الْجَوْهَرَ إِلَى
الْحَيَوَانَ وَالنَّبَاتِ وَالْجَمَادِ وَيُبَيِّنُ أَنَّ اخْتِلَافَهَا بِالْأَنْوَاعِ أَوْ بِالْأَعْرَاضِ.

مجال
نظر المتكلم
[6/1]

ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْقَدِيمِ: فَيُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَتَكَثَّرُ، وَلَا يَنْقَسِمُ انْقِسَامَ الْحَوَادِثِ، بَلْ لَا 37
بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا، وَأَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنِ الْحَوَادِثِ بِأَوْصَافٍ تَجِبُ لَهُ، وَيَأْمُورُ
تَسْتَحِيلَ عَلَيْهِ، وَأَحْكَامَ تَجُوزُ فِي حَقِّهِ وَلَا تَجِبُ وَلَا تَسْتَحِيلُ. وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْجَائِزِ
وَالْوَاجِبِ وَالْمُحَالِ فِي حَقِّهِ، ثُمَّ يُمَيِّنُ أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ جَائِزٌ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ فَعْلُهُ
الْجَائِزُ، وَأَنَّهُ لِحَوَازِهِ افْتَقَرَ إِلَى مُحَدَّثٍ، وَأَنَّ بَعْنَةَ الرُّسُلِ مِنْ أَفْعَالِهِ الْجَائِزَةِ، وَأَنَّهُ
قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى تَعْرِيفِ صِدْقِهِمْ بِالْمُعْجَزَاتِ، وَأَنَّ هَذَا الْجَائِزَ وَاقِعٌ.

عِنْدَ هَذَا يَنْقَطِعُ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَنْتَهِي تَصَرُّفُ الْعَقْلِ، بَلِ الْعَقْلُ يَدُلُّ عَلَى 38
صِدْقِ الشَّيْءِ، ثُمَّ يَعْزِلُ نَفْسَهُ وَيَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ يَتَلَقَّى مِنَ النَّبِيِّ بِالْقَبُولِ مَا يَقُولُهُ
فِي اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، مِمَّا لَا يَسْتَقِلُّ الْعَقْلُ بِدَرْكِهِ وَلَا يَقْضِي أَيْضًا بِاسْتِحَالَتِهِ.
فَلَا يَرِدُ الشَّرْعُ بِمَا يُخَالِفُ الْعَقْلَ لَكِنْ يَرُدُّ بِمَا يَقْصُرُ الْعَقْلُ عَنِ الْاسْتِقْلَالِ
بِإِدْرَاكِهِ، إِذِ الْعَقْلُ قَدْ لَا يَسْتَقِلُّ بِإِدْرَاكِهِ الْكَوْنِ الطَّاعَةِ سَبَبًا لِلْسَّعَادَةِ فِي
الْآخِرَةِ، وَكَوْنِ الْمَعَاصِي سَبَبًا لِلشَّقَاوَةِ، لَكِنَّهُ لَا يَقْضِي بِاسْتِحَالَتِهِ أَيْضًا،
وَيَقْضِي بِوُجُوبِ صِدْقٍ مِنْ ذَلِكَ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِهِ. فَإِذَا أَخْبَرَ [الرَّسُولُ]
عَنْهُ صِدْقَ الْعَقْلِ بِهِ بِهَذَا الطَّرِيقِ، فَهَذَا مَا يَحْوِيهِ عِلْمُ الْكَلَامِ.

فَقَدْ عَرَفْتَ مِنْ هَذَا: أَنَّهُ يَبْتَدِئُ نَظْرَهُ فِي أَعْمِ الْأَشْيَاءِ أَوَّلًا وَهُوَ الْمَوْجُودُ، 39
ثُمَّ يَنْزِلُ بِالتَّدرِجِ إِلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَيُنْبِتُ فِيهِ مَبَادِئَ سَائِرِ الْعُلُومِ
الدِّينِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصِدْقِ الرَّسُولِ ﷺ.

مجال المفسر
والمحدث

40. فَيَأْخُذُ الْمُفَسِّرُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا نَظَرَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ الْكِتَابُ،
فَيَنْظُرُ فِي تَفْسِيرِهِ، وَيَأْخُذُ الْمُحَدِّثُ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ السُّنَّةُ، فَيَنْظُرُ فِي طَرَقِ
ثُبُوتِهَا. وَالْفَقِيهَ يَأْخُذُ وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ، فَيَنْظُرُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى
خِطَابِ الشَّرْعِ مِنْ حَيْثُ الْوُجُوبُ وَالْحَظَرُ وَالْإِيَاحَةُ. وَيَأْخُذُ الْأُصُولِيُّ
وَاحِدًا خَاصًّا، وَهُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ، الَّذِي دَلَّ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى صِدْقِهِ فَيَنْظُرُ فِي وَجْهِ
دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَحْكَامِ: إِمَّا بِمَلْفُوظِهِ، أَوْ بِمَفْهُومِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِ مَعْنَاهُ وَمُسْتَنْبَطِهِ.
وَلَا يَجَاوِزُ نَظْرُ الْأُصُولِيِّ قَوْلَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفِعْلَهُ، فَإِنَّ الْكِتَابَ إِنَّمَا
يَسْمَعُهُ مِنْ قَوْلِهِ، وَالْإِجْمَاعُ يَنْبُتُ بِقَوْلِهِ.

مجال الفقيه
والأصولي

41. وَالْأَدَلَّةُ هِيَ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ فَقَطْ. وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا يَثْبُتُ
صِدْقُهُ وَكَوْنُهُ حُجَّةً فِي عِلْمِ الْكَلَامِ. فَإِذَا الْمُتَكَلِّمُ هُوَ الْمُتَكَلِّفُ بِإِثْبَاتِ مَبَادِي
الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ كُلِّهَا، فَهِيَ جُزْئِيَّةٌ / بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْكَلَامِ. فَالْكَلَامُ هُوَ الْعِلْمُ
الْأَعْلَى فِي الرُّتْبَةِ؛ إِذْ مِنْهُ النَّزُولُ إِلَى هَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ.

[7/1]

42. فَإِنْ قِيلَ: فَلَيْكُنْ مِنْ شَرْطِ الْأُصُولِيِّ وَالْفَقِيهِ وَالْمُفَسِّرِ وَالْمُحَدِّثِ أَنْ يَكُونَ
قَدْ حَصَلَ عِلْمُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكُلِّيِّ الْأَعْلَى: كَيْفَ يُمَكِّنُ
النَّزُولُ إِلَى الْجُزْئِيِّ الْأَسْفَلِ؟

43. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي كَوْنِهِ أُصُولِيًّا وَفَقِيهًا وَمُفَسِّرًا وَمُحَدِّثًا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ
شَرْطًا فِي كَوْنِهِ عَالِمًا مُطْلَقًا مَلِيًّا بِالْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا مِنْ عِلْمٍ مِنَ
الْعُلُومِ الْجُزْئِيَّةِ إِلَّا وَلَهُ مَبَادِي تُؤْخَذُ مُسَلِّمَةً بِالتَّقْلِيدِ فِي ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَيُطْلَبُ
بُرْهَانُ ثُبُوتِهَا فِي عِلْمٍ آخَرَ.

44. فَالْفَقِيهَ يَنْظُرُ فِي نِسْبَةِ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَلَيْسَ
عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَفْعَالِ الْاخْتِيَارِيَّةِ لِلْمُكَلَّفِينَ؛ فَقَدْ أَتَكَرَبَ
الْجُزْئِيَّةُ فِعْلُ الْإِنْسَانِ، وَأَتَكَرَبَ طَائِفَةٌ وَجُودِ الْأَعْرَاضِ، وَالْفِعْلُ عَرَضٌ.

45. وَلَا عَلَى الْفَقِيهِ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى ثُبُوتِ خِطَابِ الشَّرْعِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
كَلَامًا قَاتِمًا بِنَفْسِهِ هُوَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ، وَلَكِنْ يَأْخُذُ ثُبُوتُ الْخِطَابِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى،
وَتُبُوتُ الْفِعْلِ مِنَ الْمُكَلَّفِ، عَلَى سَبِيلِ التَّقْلِيدِ؛ وَيَنْظُرُ فِي نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَى

الخطاب، فيكون قد قام بمُنتهى علمه. وكذلك الأصولي يأخذ بالتقليد من المتكلم أن قول الرسول ﷺ حجة ودليل واجب الصديق. ثم ينظر في وجوه دلالته وشروط صحته.

46. فكل عالم يعلم من العلوم الجزئية فإنه مقلد لا محالة في مبادئ علمه، إلى أن يترقى إلى العلم الأعلى، فيكون حينئذ قد جاوز علمه إلى علم آخر.

47. بيان كيفية دورانه على الأقطاب الأربعة:

48. اعلم أنك إذا فهمت أن نظر الأصولي في وجه دلالة الأدلة السمعية على الأحكام الشرعية، لم يخف عليك أن المقصود معرفة كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة. فوجب النظر في الأحكام وأقسامها، ثم في الأدلة وأقسامها، ثم في كيفية اقتباس الأحكام من الأدلة، ثم في صفات المفتيس الذي له أن يقتبس الأحكام. فإن الأحكام ثمرات، وكل ثمرة فلها صفة وحقيقة في نفسها، ولها ثمير، ومُستثير، وطريق في الاستثمار. والثمرة هي الأحكام، أعني الوجوب والحظر والنذب والكراهة والإباحة، والحسن والقبح، والقضاء والآداء، والصحة والفساد، وغيرها. والمثير هي الأدلة، وهي ثلاثة: الكتاب، والسنة، والإجماع، فقط.

49. وطرق الاستثمار هي وجوه دلالة الأدلة، وهي أربعة: إذ الأقوال إما أن تدل على الشيء بصيغتها ومنظومها، أو بفحواها ومفهومها، أو باقتضائها وضرورتها، أو بمفقولها ومعناها المستنبط منها.

50. والمستثير هو المجتهد. ولابد من / معرفة صفاته وشروطه وأحكامه. [8/1]

51. فإذا جملة الأصول تدور على أربعة أقطاب:

52. القطب الأول: في الأحكام، والبداية بها أولى؛ لأنها الثمرة المطلوبة.

53. القطب الثاني: في الأدلة - وهي الكتاب، والسنة، والإجماع - وبها التثنية؛

إذ بعد الفراغ من معرفة الثمرة لا أهم من معرفة المثير.

54. القطب الثالث: في طريق الاستثمار، وهي وجه دلالة الأدلة، وهي أربعة:

دَلَالَةً بِالْمَنْظُومِ، وَدَلَالَةً بِالْمَفْهُومِ، وَدَلَالَةً بِالضَّرُورَةِ وَالِاقْتِضَاءِ، وَدَلَالَةً بِالْمَعْنَى الْمَعْقُولِ.

55. الْقُطْبُ الرَّابِعُ: فِي الْمُسْتَشْمِرِ، وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ الَّذِي يَحْكُمُ بِظَنِّهِ، وَيُقَابِلُهُ الْمُقَلِّدُ الَّذِي يَلْزِمُهُ اتِّبَاعُهُ. فَيَجِبُ ذِكْرُ شُرُوطِ الْمُقَلِّدِ وَالْمُجْتَهِدِ وَصِفَاتِهِمَا.

56. بَيَانُ كَيْفِيَّةِ انْدِرَاجِ الشُّعْبِ الْكَثِيرَةِ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ تَحْتَ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ،

57. لَعَلَّكَ تَقُولُ: أُصُولُ الْفِقْهِ تَشْتَمِلُ عَلَى أَبْوَابٍ كَثِيرَةٍ وَفُصُولٍ مُنْتَشِرَةٍ، فَكَيْفَ يَنْدَرِجُ جُمْلَتُهَا تَحْتَ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ؟

58. فَتَقُولُ: الْقُطْبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْحُكْمُ.

59. وَلِلْحُكْمِ حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِهِ وَانْقِسَامٌ، وَلَهُ تَعَلُّقٌ بِالْحَاكِمِ، وَهُوَ الشَّارِعُ؛ وَالْمَخْكُومُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُكَلَّفُ؛ وَالْمَخْكُومُ فِيهِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ؛ وَبِالْمُظْهِرِ لَهُ، وَهُوَ السَّبَبُ وَالْعِلَّةُ.

60. فَفِي الْبَحْثِ عَنِ حَقِيقَةِ الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ خِطَابِ الشَّرْعِ، وَلَيْسَ وَصْفًا لِلْفِعْلِ، وَلَا حُسْنَ وَلَا قُبْحَ، وَلَا مَدْخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ، وَلَا حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرَائِعِ.

61. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ أَقْسَامِ الْحُكْمِ يَتَبَيَّنُ حَدُّ الْوَاجِبِ وَالْمَحْظُورِ، وَالْمَنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ وَالْمَكْرُوهِ، وَالْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ، وَالصَّحَّةِ وَالْفُسَادِ، وَالْعَزِيمَةِ وَالرُّخْصَةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ الْأَحْكَامِ.

62. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْحَاكِمِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنَّهُ لَا حُكْمَ لِلرُّسُولِ، وَلَا لِلسَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ، وَلَا لِمَخْلُوقٍ عَلَى مَخْلُوقٍ، بَلْ كُلُّ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَوَضَعُهُ، لَا حُكْمَ لغيرِهِ.

63. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْمَخْكُومِ عَلَيْهِ يَتَبَيَّنُ خِطَابُ النَّاسِي، وَالْمُكْرَهِ وَالصَّبِيِّ، وَخِطَابُ الْكَافِرِ بِفُرُوعِ الشَّرْعِ، وَخِطَابُ السَّكَرَانِ، وَمَنْ يَجُوزُ تَكْلِيفُهُ وَمَنْ لَا يَجُوزُ.

64. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ الْمَحْكُومِ فِيهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْخِطَابَ يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ، لَا بِالْأَعْيَانِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ وَصْفًا لِلْأَفْعَالِ فِي ذَاتِهَا.

65. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ مُظْهِرِ الْحُكْمِ يَتَبَيَّنُ حَقِيقَةُ السَّبَبِ وَالْعِلَّةِ وَالشَّرْطِ وَالْمَحَلِّ وَالْعَلَامَةِ.

66. فَيَتَنَاوَلُ هَذَا الْقُطْبُ جُمْلَةً مِنْ تَفَارِيقِ فُصُولِ الْأُصُولِ، أَوْرَدَهَا الْأُصُولِيُّونَ مُبَدَّدَةً فِي مَوَاضِعَ شَتَّى لَا تَتَنَاسَبُ وَلَا تَجْمَعُهَا رَابِطَةٌ، فَلَا يَهْتَدِي الطَّالِبُ إِلَى مَقَاصِدِهَا، وَوَجْهَ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَكَيْفِيَّةَ تَعَلُّقِهَا بِأُصُولِ الْفِقْهِ.

67. الْقُطْبُ الثَّانِي: فِي الْمُشْمِرِ، وَهُوَ الْكِتَابُ / وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ. [9/1]

68. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ أَصْلِ الْكِتَابِ يَتَبَيَّنُ حَدُّ الْكِتَابِ.

69. وَمَا هُوَ مِنْهُ، وَمَا لَيْسَ مِنْهُ، وَطَرِيقُ اثْبَاتِ الْكِتَابِ، وَأَنَّهُ التَّوَاتُرُ فَقَطْ، وَيَبَيَّنُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، مِنْ حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، وَعَرَبِيَّةٍ وَعَجَمِيَّةٍ.

70. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ السُّنَّةِ.

71. يَتَبَيَّنُ حُكْمُ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ مِنَ الرُّسُولِ وَطُرُقُ ثُبُوتِهَا، مِنْ تَوَاتُرٍ وَآحَادٍ، وَطُرُقُ رَوَايَتِهَا: مِنْ مُسْنَدٍ وَمُرْسَلٍ، وَصِفَاتُ رَوَاتِهَا: مِنْ عَدَالَةٍ وَتَكْذِيبٍ، إِلَى تَمَامِ كِتَابِ الْأَخْبَارِ.

72. وَيَتَصَلُّ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كِتَابُ النَّسَخِ، فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ إِلَّا عَلَيْهِمَا. وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا يَتَطَرَّقُ النَّسَخُ إِلَيْهِ.

73. وَفِي الْبَحْثِ عَنِ أَصْلِ الْإِجْمَاعِ.

74. تَتَبَيَّنُ حَقِيقَتُهُ، وَدَلِيلُهُ، وَأَقْسَامُهُ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَإِجْمَاعُ أُمَّةٍ بَعْدَهُمْ، إِلَى جَمِيعِ مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ.

75. الْقُطْبُ الثَّلَاثُ: فِي طُرُقِ الْاسْتِثْمَارِ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

76. الْأُولَى: دَلَالَةُ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ صِيغَتُهُ. وَبِهِ يَتَعَلَّقُ النَّظَرُ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ، وَالنَّصِّ. وَالنَّظَرُ فِي كِتَابِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ نَظَرٌ فِي مُقْتَضَى الصَّنِيعِ اللَّغَوِيَّةِ.

77. **الْثَانِيَةُ** | وَأَمَّا الدَّلَالَةُ مِنْ حَيْثُ الْفُحْوَى وَالْمَفْهُومُ فَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِ كِتَابُ الْمَفْهُومِ وَدَلِيلُ الْخِطَابِ.

78. **الْثَالِثَةُ** | وَأَمَّا الدَّلَالَةُ مِنْ حَيْثُ ضَرُورَةُ اللَّفْظِ وَاقْتِضَاؤُهُ فَيَتَضَمَّنُ جُمْلَةً مِنْ إِشَارَاتِ الْأَلْفَاظِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِّي، فَقَوْلُ: أَعْتَقْتُ، فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ حُصُولَ الْمِلْكِ لِلْمُتَمَسِّسِ، وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ، لَكِنَّهُ مِنْ ضَرُورَةِ مَلْفُوظِهِمَا وَمُقْتَضَاؤُهُ.

79. **الرَّابِعَةُ** | وَأَمَّا الدَّلَالَةُ مِنْ حَيْثُ مَعْقُولُ اللَّفْظِ: فَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَائِعِ وَالْمَرِيضِ وَالْحَاقِنِ، بِمَعْقُولِ مَعْنَاهُ. وَمِنْهُ يَنْشَأُ الْقِيَاسُ. وَيَنْجَرُّ إِلَى بَيَانِ جَمِيعِ أَحْكَامِ الْقِيَاسِ وَأَقْسَامِهِ.

80. **النَّقْطَةُ الرَّابِعَةُ**: فِي الْمُسْتَشْمِرِ: وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ، وَفِي مُقَابَلَتِهِ الْمُقْلَدُ.

81. وَفِيهِ يَتَبَيَّنُ صِفَاتُ الْمُجْتَهِدِ، وَصِفَاتُ الْمُقْلَدِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الِاجْتِهَادُ دُونَ الَّذِي لَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ، وَالْقَوْلُ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَجُمْلَةُ أَحْكَامِ الِاجْتِهَادِ.

82. فَهَذِهِ جُمْلَةُ مَا ذُكِرَ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَقَدْ عَرَفْتَ كَيْفِيَّةَ انْشِعَابِهَا مِنْ هَذِهِ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ.

83. **بَيَانُ الْمُقَدِّمَةِ | الْمُنْطَقِيَّةِ | وَوَجْهُ تَعَلُّقِ الْأَصُولِ بِهَا:**

اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا رَجَعَ حَدُّ أَصُولِ الْفِقْهِ إِلَى مَعْرِفَةِ أُدْلَى الْأَحْكَامِ اشْتَمَلَ الْحَدُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: الْمَعْرِفَةِ، وَالدَّلِيلِ، وَالْحُكْمِ. فَقَالُوا: إِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ مَعْرِفَةِ «الْحُكْمِ» حَتَّى كَانَ مَعْرِفَتُهُ أَحَدَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ؛ فَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَمَعْرِفَةِ الْمَعْرِفَةِ - أَعْنِي الْعِلْمَ. ثُمَّ الْعِلْمُ الْمَطْلُوبُ لَا وَصُولَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالنَّظَرِ. فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ النَّظَرِ. فَشَرَحُوا فِي بَيَانِ حَدِّ الْعِلْمِ، وَالدَّلِيلِ، وَالنَّظَرِ. وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى تَعْرِيفِ صُورِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَكِنْ انْجَرَّ بِهِمْ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إثْبَاتِ الْعِلْمِ عَلَى مُنْكَرِيهِ مِنْ / الشُّوْطِطَانِيَّةِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى النَّظَرِ عَلَى مُنْكَرِي النَّظَرِ، وَإِلَى جُمْلَةٍ مِنْ أَقْسَامِ الْعُلُومِ، وَأَقْسَامِ الْأَدِلَّةِ. وَذَلِكَ مُجَاوِزَةٌ لِحَدِّ هَذَا الْعِلْمِ وَخَلَطَ لَهُ بِالْكَلامِ ۱۱

من أسباب مرج
الأصول لمباحث
الكلام والنحو
والفقه

وَأَيْمًا أَكْثَرَ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ لِعَلَّةِ الْكَلَامِ عَلَى طَبَائِعِهِمْ؛ فَحَمَلَهُمْ
حُبُّ صِنَاعَتِهِمْ عَلَى خَلْطِهِ بِهَذِهِ الصَّنْعَةِ، كَمَا حَمَلَ حُبُّ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ بَعْضَ
الْأَصُولِيِّينَ عَلَى مَزْجِ جُمْلَةٍ مِنَ النَّحْوِ بِالْأَصُولِ، فَذَكَرُوا فِيهِ مِنْ مَعَانِي
الْحُرُوفِ، وَمَعَانِي الْإِعْرَابِ، جُمْلًا هِيَ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ خَاصَّةً؛ وَكَمَا حَمَلَ
حُبُّ الْفِقْهِ جَمَاعَةً مِنْ فَقَهَاءِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ، كَأَبِي زَيْدٍ الدَّبُوسِيِّ | رَحِمَهُ اللَّهُ -
وَأَتْبَاعِهِ، عَلَى مَزْجِ مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ مِنْ تَفَارِيعِ الْفِقْهِ بِالْأَصُولِ؛ فَإِنَّهُمْ وَإِنْ أَوْرَدُوهَا
فِي مَعْرِضِ الْمِثَالِ، وَكَيْفِيَّةِ إِجْرَاءِ الْأَصْلِ فِي الْفُرُوعِ، فَقَدْ أَكْثَرُوا فِيهِ.

وَعُذْرُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي ذِكْرِ حَدِّ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَالِدَّلِيلِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، أَظْهَرَ
مِنْ عُذْرِهِمْ فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى إِبْتِنَاتِهَا مَعَ الْمُنْكَرِينَ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ يُثْبِتُ فِي
النَّفْسِ صَوْرَ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا أَقَلَّ مِنْ تَصَوُّرِهَا إِذْ كَانَ الْكَلَامُ يَتَعَلَّقُ بِهَا، كَمَا
أَنَّهُ لَا أَقَلَّ مِنْ تَصَوُّرِ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ لِمَنْ يَخُوضُ فِي الْفِقْهِ.

وَأَمَّا مَعْرِفَةُ حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَحُجِّيَّةِ الْقِيَاسِ، فَذَلِكَ مِنْ خَاصِيَّةِ أَصُولِ الْفِقْهِ.
فَذَكَرُ حُجِّيَّةَ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ عَلَى مُنْكَرِيهِ اسْتِخْرَاجَ الْكَلَامِ إِلَى الْأَصُولِ، كَمَا أَنَّ ذِكْرَ
حُجِّيَّةِ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَخَبَرَ الْوَاحِدِ فِي الْفِقْهِ اسْتِخْرَاجَ الْأَصُولِ إِلَى الْفُرُوعِ.

وَبَعْدَ أَنْ عَرَفْنَاكَ إِسْرَافَهُمْ فِي هَذَا الْخَلْطِ، فَإِنَّا لَا نَرَى أَنَّ نُخْلِي هَذَا الْمَجْمُوعَ
عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، لِأَنَّ الْفِطَامَ عَنِ الْمَالُوفِ شَدِيدٌ، وَالنَّفُوسُ عَنِ الْغَرِيبِ نَافِرَةٌ.
لَكِنَّا نَقْتَصِرُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَا تَظْهَرُ فَائِدَتُهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي جُمْلَةِ الْعُلُومِ، مِنْ
تَعْرِيفِ: مَدَارِكِ الْعُقُولِ، وَكَيْفِيَّةِ تَدْرِجِهَا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ إِلَى النَّظَرِيَّاتِ،
عَلَى وَجْهِ يَتَبَيَّنُ فِيهِ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ وَالِدَّلِيلِ، وَأَقْسَامُهَا، وَحُجَجُهَا، نَبِّئْنَا
بَلِيغًا تَخْلُو عَنْهُ مُصَنَّفَاتُ الْكَلَامِ.

مقدمة الكتاب المنطقيّة

90. نَذْكُرُ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ: مَدَارِكَ الْعُقُولِ، وَانْجِصَارَهَا فِي «الْحَدِّ» وَ«الْبُرْهَانِ».
91. وَنَذْكُرُ شَرْطَ الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ، وَشَرْطَ الْبُرْهَانِ الْحَقِيقِيِّ، وَأَقْسَامَهُمَا عَلَى مِنْهَاجٍ أَوْجَزٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «مِحْكُ النَّظَرِ»، وَكِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ».
92. وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ مِنْ جُمْلَةِ عِلْمِ الْأُصُولِ، وَلَا مِنْ مُقَدِّمَاتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ، بَلْ هِيَ مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ كُلِّهَا، وَمَنْ لَا يَحِيطُ بِهَا فَلَا ثِقَةَ لَهُ بِعُلُومِهِ - أَصْلًا -.
93. فَمَنْ شَاءَ أَنْ لَا يَكْتَبَ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ فَلْيَبْدَأْ بِالْكِتَابِ مِنَ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ أَوَّلُ أُصُولِ الْفِقْهِ. وَحَاجَةُ جَمِيعِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ إِلَى هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ كَحَاجَةِ أُصُولِ الْفِقْهِ. ١١

[11/1]

بيان حصر مدارك العلوم النظرية في لحد والبرهان

94. اعْلَمْ أَنَّ إِدْرَاكَ الْأُمُورِ عَلَى صَرِيحَيْنِ:
95. الْأَوَّلُ: إِدْرَاكَ الذَّوَاتِ الْمُفْرَدَةِ، كَعِلْمِكَ بِمَعْنَى «الْجِسْمِ» وَ«الْحَرَكَةِ»، وَ«الْعَالَمِ»، «وَالْحَادِثِ» وَ«الْقَدِيمِ» وَسَائِرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِالْأَسْمَاءِ الْمُفْرَدَةِ.
96. الثَّانِي: إِدْرَاكَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ.
97. وَهُوَ أَنَّ تَعْلَمَ أَوْ لَا مَعْنَى لَفْظِ «الْعَالَمِ»، وَهُوَ أَمْرٌ مُفْرَدٌ، وَمَعْنَى لَفْظِ «الْحَادِثِ»، وَمَعْنَى لَفْظِ «الْقَدِيمِ». وَهُمَا أَيْضًا أَمْرَانِ مُفْرَدَانِ. ثُمَّ تَنْسُبُ مُفْرَدًا إِلَى مُفْرَدٍ، بِالنَّفْيِ أَوْ الْإِثْبَاتِ، كَمَا تَنْسُبُ الْقَدَمَ إِلَى الْعَالَمِ بِالنَّفْيِ، فَتَقُولُ: لَيْسَ الْعَالَمُ قَدِيمًا. وَتَنْسُبُ الْحُدُوثَ إِلَيْهِ بِالْإِثْبَاتِ، فَتَقُولُ: الْعَالَمُ حَدِثٌ.
98. وَالضَّرْبُ الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ.
99. وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَسْتَحِيلُ فِيهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ إِذْ لَا يَنْطَرُقُ التَّصْدِيقُ إِلَّا إِلَى خَبَرٍ.
100. وَأَقُلُّ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ |جُزْأَانِ| مُفْرَدَانِ: وَصَفٌ، وَمَوْصُوفٌ. فَإِذَا نُسِبَ الْوَصْفُ إِلَى الْمَوْصُوفِ بِنَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ صَدَقَ أَوْ كَذَبَ. فَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: حَدِثٌ أَوْ: جِسْمٌ، أَوْ: قَدِيمٌ، فَأَفْرَادٌ لَيْسَ فِيهَا صِدْقٌ وَلَا كَذِبٌ.
101. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْطَلَحَ عَلَى التَّعْيِيرِ عَنْ هَذَيْنِ الصَّرِيحَيْنِ بَعَارَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فَإِنَّ حَقَّ الْأُمُورِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ تَخْتَلِفَ أَلْفَاظُهَا الدَّالَّةُ عَلَيْهَا، إِذِ الْأَلْفَاظُ مِثْلُ الْمَعَانِي، فَحَقُّهَا أَنْ تُحَادِثَ بِهَا الْمَعَانِي. وَقَدْ سَمَى الْمَنْطِقِيُّونَ مَعْرِفَةَ الْمُفْرَدَاتِ «تَصَوُّرًا» وَمَعْرِفَةَ النِّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةِ بَيْنَهُمَا «تَصْدِيقًا» فَقَالُوا: الْعِلْمُ إِمَّا تَصَوُّرٌ، وَإِمَّا تَصْدِيقٌ.

حد التصور
والتصديق

102. وَاسْمَى بَعْضُ عُلَمَائِنَا الْأَوَّلَ: مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي: عِلْمًا تَأْسِيًا بِقَوْلِ الشَّحَاةِ فِي قَوْلِهِمْ: الْمَعْرِفَةُ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، إِذْ تَقُولُ: «عَرَفْتُ زَيْدًا»، وَالظَّنُّ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، إِذْ تَقُولُ «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا»، وَلَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ: ظَنَنْتُ عَالِمًا. وَالْعِلْمُ مِنْ بَابِ الظَّنِّ، فَتَقُولُ: عَلِمْتُ زَيْدًا عَدَلًا.

103. وَالْعَادَةُ فِي هَذِهِ الْأَصْطِلَاحَاتِ مُخْتَلِفَةٌ. وَإِذَا فَهِمْتَ افْتِرَاقَ الضَّرْبَيْنِ فَلَا مُشَاحَاةَ فِي الْأَلْفَابِ.

104. فَتَقُولُ الْآنَ: إِنَّ الْإِذْرَاكَاتِ صَارَتْ مَحْصُورَةً فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ، أَوْ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ. وَكُلُّ عِلْمٍ تَطْرُقُ إِلَيْهِ تَصْدِيقٌ فَمِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَانِ، أَيْ تَصَوُّرَانِ.

105. فَإِنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَفْرَدَ كَيْفَ يَعْلَمُ الْمَرْكَبَ؟

106. وَمَنْ لَا يَفْهَمُ مَعْنَى «الْعَالَمِ» وَمَعْنَى «الْحَادِثِ» كَيْفَ يَعْلَمُ أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ؟

107. وَمَعْرِفَةُ الْمَفْرَدَاتِ \ اِقْسَمَانِ:

108. أَوَّلِيَّ - وَهُوَ الَّذِي لَا يُطْلَبُ بِالْبَحْثِ، وَهُوَ الَّذِي يَرْتَسِمُ مَعْنَاهُ فِي النَّفْسِ مِنْ

غَيْرِ بَحْثٍ وَطَلَبٍ، كَلَفِظَ «الْوُجُودَ»، وَ«الشَّيْءَ»، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَحْسُوسَاتِ؛

109. وَمَطْلُوبٌ - وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ اسْمُهُ مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ جُمْلِيٍّ غَيْرِ مُفَصَّلٍ وَلَا مُفسَّرٍ،

فَيُطْلَبُ تَفْسِيرُهُ بِالْحَدِّ. /

110. وَكَذَلِكَ «الْعِلْمُ» يَنْقَسِمُ إِلَى أَوَّلِيٍّ كَالضَّرُورِيَّاتِ، وَإِلَى مَطْلُوبٍ كَالنَّظَرِيَّاتِ.

111. وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْحَدِّ.

112. وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ.

113. فَالْبُرْهَانُ وَالْحَدُّ هُوَ الْآلَةُ الَّتِي بِهَا يُقْتَنَصُ سَائِرُ الْعُلُومِ الْمَطْلُوبَةِ.

114. فَلْتَكُنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ الْمَرْسُومَةُ لِبَيَانِ مَدَارِكِ الْعُقُولِ مُشْتَمِلَةً عَلَى دِعَامَتَيْنِ:

115. دِعَامَةٌ فِي الْحَدِّ.

116. وَدِعَامَةٌ فِي الْبُرْهَانِ.

الدعامة الأولى في الحدة

117. وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْمُفْرَدَاتِ تَتَقَدَّمُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُرَكَّبَاتِ.

118. وَتَشْتَمِلُ عَلَى قَتْنَيْنِ:

119. فَمَنْ يَجْرِي مَجْرَى الْقَوَائِنِ.

120. وَفَمَنْ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْتِحَانَاتِ لِتِلْكَ الْقَوَائِنِ.

الشرع الأول في القوانين

121. وَهِيَ سِتَّةٌ:

122. الْقَانُونُ الْأَوَّلُ:

123. أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يُذَكَّرُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ فِي الْمُحَاوَرَاتِ. وَلَا يَكُونُ الْحَدُّ جَوَابًا عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ، بَلْ عَنْ بَعْضِهِ. وَالسُّؤَالُ طَلَبٌ، وَلَهُ لَا مَحَالَةَ مَطْلُوبٌ، وَصِیْغَةٌ. وَالصَّیْغُ وَالْمَطْلَبُ كَثِيرَةٌ، وَلَكِنْ أُمّهَاتِ الْمَطْلَبِ أَرْبَعٌ:

124. الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَا يُطْلَبُ بِصِیْغَةِ هَلْ، يُطْلَبُ بِهِذِهِ الصِّیْغَةُ أَمْرَانِ:

125. إِمَّا أَصْلُ الْوُجُودِ، كَقَوْلِكَ: هَلِ اللَّهُ تَعَالَى مُوْجُودٌ؟

126. أَوْ يُطْلَبُ حَالُ الْمَوْجُودِ وَوَصْفُهُ، كَقَوْلِكَ: هَلِ اللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْبَشَرِ؟ وَهَلِ اللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ، وَأَمْرٌ، وَنَاهٍ؟

127. الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَا يُطْلَبُ بِصِیْغَةِ مَا، وَيُطْلَقُ لِطَلَبِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

128. الْأَوَّلُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ شَرْحُ اللَّفْظِ، كَمَا يَقُولُ مَنْ لَا يَدْرِي الْعُقَارَ: مَا الْعُقَارُ؟

129. فَيَقَالُ لَهُ: الْخَمْرُ— إِذَا كَانَ يَعْرِفُ لَفْظَ الْخَمْرِ.

130. الثَّانِي: أَنْ يُطْلَبَ لَفْظٌ مُحَرَّرٌ جَامِعٌ مَانِعٌ، يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَسْئُولُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِهِ كَيْفَمَا كَانَ الْكَلَامُ، سَوَاءً كَانَ عِبَارَةً عَنْ عَوَارِضِ ذَاتِهِ وَلَوَازِمِ الْبَعِيدَةِ عَنْ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ، أَوْ حَقِيقَةِ ذَاتِهِ كَمَا سَيَأْتِي الْفَرْقُ بَيْنَ الذَّاتِيِّ وَالْعَرَضِيِّ، كَقَوْلِ

الْقَائِلُ: مَا الْخَمْرُ؟ فَيَقَالُ: هُوَ الْمَائِعُ الَّذِي يَقْدَفُ بِالزَّبْدِ، ثُمَّ يَسْتَحِيلُ إِلَى
الْخُمُوضَةِ، وَيُحْفَظُ فِي الدَّنِّ. وَالْمَقْصُودُ أَنْ لَا يُتَعَرَّضَ لِحَقِيقَةِ ذَاتِهِ، بَلْ
يُجْمَعُ مِنْ عَوَارِصِهِ وَلَوَازِمِهِ مَا يُسَاوِي بِجُمْلَتِهِ الْخَمْرَ، بِحَيْثُ لَا يُخْرَجُ مِنْهُ
خَمْرٌ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَيْسَ بِخَمْرٍ.

131. وَالثَّالِثُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ مَا هِيَ الشَّيْءُ وَحَقِيقَةُ ذَاتِهِ، كَمَنْ يَقُولُ: مَا الْخَمْرُ؟
فَيَقَالُ: هُوَ شَرَابٌ مُسَكَّرٌ مُعْتَصَرٌ مِنَ الْعِنَبِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ كَاشِفًا عَنْ حَقِيقَتِهِ،
ثُمَّ يَتَّبَعُهُ لَا مَحَالَةَ التَّمْيِيزُ.

132. وَاسْمُ «الْحَدِّ» فِي الْعَادَةِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ بِالِاسْتِرَاكِ،
فَلَنُخْتَرِعَ لِكُلِّ وَاحِدٍ اسْمًا، وَلْنُسَمِّ:

133. الْأَوَّلُ «حَدًّا لَفْظِيًّا»، إِذِ السَّائِلُ لَا يُطْلَبُ بِهِ إِلَّا شَرْحُ اللَّفْظِ.

134. وَلْنُسَمِّ الثَّانِي «حَدًّا رَسْمِيًّا» إِذْ هُوَ طَلَبٌ مُرْتَسِمٌ بِالْعِلْمِ، غَيْرُ مُتَشَوِّفٍ إِلَى
دَرَكِ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ.

135. وَلْنُسَمِّ الثَّالِثَ «حَدًّا حَقِيقِيًّا»، إِذْ مَطْلَبُ الطَّالِبِ مِنْهُ دَرَكُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ.

136. وَهَذَا الثَّالِثُ شَرْطُهُ أَنْ يَشْتَمِلَ / عَلَى جَمِيعِ ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ. فَإِنَّهُ لَوْ سُئِلَ عَنْ
حَدِّ «الْحَيَوَانِ». فَقِيلَ «جِسْمٌ حَسَّاسٌ»، فَقَدْ جِيءَ بِوَصْفٍ ذَاتِيٍّ، وَهُوَ كَافٍ
فِي الْجَمْعِ وَالْمَنْعِ، وَلَكِنَّهُ نَاقِصٌ، بَلْ حَقُّهُ أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ «الْمُتَحَرِّكُ بِالِإِرَادَةِ»،
فَإِنْ كُنْهَ حَقِيقَةُ الْحَيَوَانِ يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ بِمَجْمُوعِ أَمْرَيْنِ. فَأَمَّا الْمُرْتَسِمُ الطَّالِبُ
لِلتَّمْيِيزِ فَيَكْتَفِي بِ«الْحَسَّاسِ» وَإِنْ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ جِسْمٌ أَيْضًا.

137. الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَا يُطْلَبُ بِصِغَةِ: لِمَ. وَهُوَ سُؤَالٌ عَنِ الْعِلَّةِ. وَجَوَابُهُ
بِالْبَرَاهَانِ، عَلَى مَا سَيَأْتِي حَقِيقَتُهُ.*

138. الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: مَا يُطْلَبُ بِصِغَةِ: «أَيَّ»، وَهُوَ الَّذِي يُطْلَبُ بِهِ تَمْيِيزُ مَا عُرِفَ
جُمْلَتُهُ عَمَّا اخْتَلَطَ بِهِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَا الشَّجَرُ؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ جِسْمٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ
يُقَالَ أَيَّ جِسْمٍ هُوَ؟ فَيَقُولُ: نَامٍ.

139. وَأَمَّا مَطْلَبُ كَيْفَ، وَأَيْنَ، وَمَتَى، وَسَائِرِ صِيَغِ السُّؤَالِ، فَذَاخِلٌ فِي مَطْلَبِ

[13/1]

«هَلْ». إِذِ الْمَطْلُوبُ بِهِ صِفَةُ الْوُجُودِ.

140. الْقَانُونُ الثَّانِي:

141. أَنَّ الْحَادَّ يُتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ، وَاللَّازِمَةِ، وَالْعَرَضِيَّةِ. وَذَلِكَ غَامِضٌ. فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ. فَتَقُولُ:

142. الْمَعْنَى إِذَا نُسِبَ إِلَى الْمَعْنَى الَّذِي يُمَكِّنُ وَصْفَهُ بِهِ، وَجَدَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ [فِي الْوُجُودِ]*:

* في المخطوط
رقم: 1256

143. إِمَّا ذَاتِيًّا لَهُ، وَيُسَمَّى صِفَةً نَفْسٍ.

144. وَإِمَّا لَازِمًا، وَيُسَمَّى تَابِعًا.

145. وَإِمَّا غَارِضًا لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَنْفَصِلَ عَنْهُ فِي الْوُجُودِ.

146. وَلَا بُدَّ مِنْ إِتْقَانِ هَذِهِ النُّسْبَةِ، فَإِنَّهَا نَافِعَةٌ فِي الْحَدِّ وَالْبَرْهَانِ جَمِيعًا.

147. أَمَّا الذَّاتِيُّ أَعْنِي بِهِ كُلُّ دَاخِلٍ فِي مَاهِيَةِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ دُخُولًا لَا يَتَصَوَّرُ فَهْمُ الْمَعْنَى دُونَ فَهْمِهِ، وَذَلِكَ كَاللُّوْنِيَّةِ لِلْسَّوَادِ، وَالْجِسْمِيَّةِ لِلْفَرَسِ وَالشَّجَرِ؛ فَإِنَّ مَنْ فَهَمَ الشَّجَرَ، فَقَدْ فَهَمَ جِسْمًا مَخْصُوصًا، فَتَكُونُ الْجِسْمِيَّةُ دَاخِلَةً فِي ذَاتِ الشَّجَرِيَّةِ دُخُولًا بِهِ قَوَائِمُهَا فِي الْوُجُودِ وَالْعَقْلِ، لَوْ قُدِّرَ عَدَمُهَا لَبْطَلَ وُجُودُ الشَّجَرِيَّةِ. وَكَذَا الْفَرَسُ. وَلَوْ قُدِّرَ خُرُوجُهَا عَنِ الذَّهْنِ لَبْطَلَ فَهْمُ الشَّجَرِ وَالْفَرَسِ مِنَ الذَّهْنِ. وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْرَاجِهِ فِي حَدِّ الشَّيْءِ، فَمَنْ يَحُدُّ النَّبَاتَ بَلَزَمَهُ أَنْ يَقُولَ: جِسْمٌ نَامٌ، لَا مَحَالَةَ.

148. وَأَمَّا اللَّازِمُ فَمَا لَا يُفَارِقُ الذَّاتَ الْبَتَّةَ، وَلَكِنْ فَهْمُ الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، كَوُقُوعِ الظِّلِّ لِشَخْصِ الْفَرَسِ وَالنَّبَاتِ وَالشَّجَرِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ لَازِمٌ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يُفَارِقَ وُجُودَهُ عِنْدَ مَنْ يُعْبَرُ عَنْ مَجَارِي الْعَادَاتِ بِاللُّزُومِ وَيَعْتَقِدُهُ، وَلَكِنَّهُ مِنْ تَوَابِعِ الذَّاتِ وَلَوْازِمِهِ، وَلَيْسَ بِذَاتِيٍّ لَهُ. وَأَعْنِي بِهِ أَنَّ فَهْمَ حَقِيقَتِهِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى فَهْمِ ذَلِكَ لَهُ؛ إِذِ الْعَافِلُ عَنْ وَقُوعِ الظِّلِّ يَقْهَمُ الْفَرَسَ وَالنَّبَاتَ، بَلْ يَقْهَمُ الْجِسْمَ الَّذِي هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَخْطُرْ بِنَالِهِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ كَوْنُ الْأَرْضِ مَخْلُوقَةً وَصِفَ لَازِمٌ لِلْأَرْضِ لَا يَتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهُ لَهَا.

وَلَكِنْ فَهْمُ «الْأَرْضِ» غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى فَهْمِ كَوْنِهَا مَخْلُوقَةً، فَقَدْ يُدْرِكُ حَقِيقَةَ
الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ بَعْدَ أَنْهُمَا مَخْلُوقَتَانِ. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَوَّلًا حَقِيقَةَ /
الْجِسْمِ، ثُمَّ نَطْلُبُ بِالْبُرْهَانِ كَوْنَهُ مَخْلُوقًا. وَلَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَعْلَمَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاءَ
مَا لَمْ نَعْلَمِ الْجِسْمَ.

[14/1]

149. وَأَمَّا الْعَارِضُ: فَأَعْنِي بِهِ مَا لَيْسَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَلَازِمَ، بَلْ يَتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهُ، إِمَّا
سَرِيعًا، كَحُمْرَةِ الْحَجَلِ، أَوْ بَطِيئًا كَصَفْرَةِ الذَّهَبِ، وَزُرْقَةِ الْعَيْنِ، وَسَوَادِ الرِّئَاجِيِّ.
وَرَبَّمَا لَا يَزُولُ فِي الْوُجُودِ، كَزُرْقَةِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ يُمَكِّنُ رَفْعَهُ فِي الْوُجُودِ. وَأَمَّا
كَوْنُ الْأَرْضِ مَخْلُوقَةً، وَكَوْنُ الْجِسْمِ الْكَثِيفِ ذَا ظِلٍّ مَانِعٍ نُورَ الشَّمْسِ، فَإِنَّهُ
مُلَازِمٌ لَا يَتَصَوَّرُ مُفَارَقَتَهُ، بَلْ يُفْهَمُ ذَوْنَهُ*.

* راجع لفرع 148

150. وَمِنْ مُنَازَاتِ الْأَغَالِيطِ الْكَثِيرَةِ: التَّبَاسُّ الدَّلَازِمُ النَّاتِجُ بِالدَّائِي؛ فَإِنَّهُمَا مُشْتَرِكَانِ
فِي اسْتِحَالَةِ الْمُفَارَقَةِ. وَاسْتِقْصَاءُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ - الَّتِي هِيَ كَالْعِلَالَةِ
عَلَى هَذَا الْعِلْمِ - غَيْرُ مُمَكِّنٍ. وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ»*.

* 161 154

151. فَإِذَا فَهِمْتَ الْفَرْقَ بَيْنَ الدَّائِيِّ وَاللَّازِمِ، فَلَا تُورِدُ فِي الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ إِلَّا
الدَّائِيَّاتِ. وَتَنْبَغِي أَنْ تُورِدَ جَمِيعُ الدَّائِيَّاتِ، حَتَّى يَتَصَوَّرَ بِهَا كُنْهَ حَقِيقَةِ
الشَّيْءِ وَمَاهِيَّتِهِ. وَأَعْنِي بِالْمَاهِيَّةِ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ؟» فَإِنَّ
الْقَائِلَ: «مَا هُوَ» يَطْلُبُ حَقِيقَةَ الشَّيْءِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي جَوَابِهِ إِلَّا الدَّائِيُّ.

152. وَالدَّائِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى عَامٍّ وَيُسَمَّى «جِنْسًا» وَإِلَى خَاصٍّ وَيُسَمَّى «نَوْعًا». فَإِنْ
كَانَ الدَّائِيُّ الْعَامُّ لَا أَعَمُّ مِنْهُ، سُمِّيَ «جِنْسَ الْأَجْنَاسِ»، وَإِنْ كَانَ الدَّائِيُّ
الْخَاصُّ لَا أَخَصَّ مِنْهُ، سُمِّيَ «نَوْعَ الْأَنْوَاعِ»، وَهُوَ اضْطِلَاحُ الْمَنْطِقِيِّينَ،
وَلِنَصَالِحِهِمْ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ، وَهُوَ كَالْمُسْتَعْمَلِ - أَيْضًا - فِي عُلُومِنَا.

انقسام الدائِي

153. وَمِثَالُهُ أَنَا إِذَا قُلْنَا: الْجَوْهَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى: جِسْمٍ وَغَيْرِ جِسْمٍ، وَالْجِسْمُ يَنْقَسِمُ
إِلَى نَامٍ وَغَيْرِ نَامٍ، وَالنَّامِي يَنْقَسِمُ إِلَى حَيَوَانٍ وَغَيْرِ حَيَوَانٍ، وَالْحَيَوَانُ يَنْقَسِمُ إِلَى
عَاقِلٍ وَهُوَ الْإِنْسَانُ، وَغَيْرِ عَاقِلٍ، فَالْجَوْهَرُ «جِنْسُ الْأَجْنَاسِ»، إِذْ لَا أَعَمَّ مِنْهُ.

154. وَالْإِنْسَانُ نَوْعُ الْأَنْوَاعِ، إِذْ لَا أَخَصَّ مِنْهُ.

155. وَالنَّامِي نَوْعٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْجِسْمِ. لِأَنَّهُ أَخَصُّ مِنْهُ، وَجِنْسٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى

الْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّهُ أَعْمُ مِنْهُ.

156. وَكَذَلِكَ الْحَيَوَانُ بَيْنَ النَّامِيِّ الْأَعْمِ وَالْإِنْسَانِ الْأَخْصِ.

157. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يَكُونُ شَيْءٌ أَعْمُ مِنَ الْجَوْهَرِ، وَكَوْنُهُ «مَوْجُودًا» أَعْمُ مِنْهُ؟ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ شَيْءٌ أَخْصَ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَقَوْلُنَا شَيْخٌ وَصَبِيٌّ، وَطَوِيلٌ وَقَصِيرٌ، وَكَاتِبٌ وَخَطَّاطٌ، أَخْصَرُ مِنْهُ؟

158. قُلْنَا: لَمْ نَعْنِ فِي هَذَا الْأَصْطِلَاحِ بِالْجِنْسِ، الْأَعْمُ فَقَطْ، بَلْ عَنَيْنَا الْأَعْمَ الَّذِي هُوَ ذَاتِي اللَّشْيَاءِ، أَيْ دَاخِلٌ فِي جَوَابِ: «مَا هُوَ» بِحَيْثُ لَوْ بَطَلَ عَنِ الذَّهْنِ التَّصْدِيقُ بِثَبُوتِهِ بَطَلَ الْمَحْدُودُ وَحَقِيقَتُهُ عَنِ الذَّهْنِ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَفْهُومًا لِلْعَقْلِ. وَعَلَى هَذَا الْأَصْطِلَاحِ فَ«الْمَوْجُودُ» لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ، إِذْ بَطَلَتْهُ لَا يُوجِبُ زَوَالَ الْمَاهِيَّةِ عَنِ الذَّهْنِ.

159. بَيَانُهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَا حَدُّ الْمُثَلَّثِ؟ فَقُلْنَا: شَكْلٌ يُحِيطُ بِهِ ثَلَاثَةُ أَضْلَاعٍ؛ أَوْ قَالَ: مَا حَدُّ الْمُسَبَّحِ؟ فَقُلْنَا: / شَكْلٌ يُحِيطُ بِهِ سَبْعَةُ أَضْلَاعٍ، فَهَمَّ السَّائِلُ حَدَّ الْمُسَبَّحِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُسَبَّحَ مَوْجُودٌ فِي الْعَالَمِ أَضْلًا، فَبَطَلَانَ الْعِلْمَ بِوُجُودِهِ لَا يُبْطَلُ عَنْ ذِهْنِهِ فَهَمَّ حَقِيقَةَ الْمُسَبَّحِ، وَلَوْ بَطَلَ عَنْ ذِهْنِهِ الشَّكْلُ لَبَطَلَ الْمُسَبَّحُ، وَلَمْ يَبْقَ مَفْهُومًا عِنْدَهُ.

[15/1]

160. وَأَمَّا مَا هُوَ أَخْصَرُ مِنَ «الْإِنْسَانِ» مِنْ كَوْنِهِ طَوِيلًا، أَوْ قَصِيرًا، أَوْ شَيْخًا، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ كَاتِبًا، أَوْ أُنْبَيْصَ، أَوْ مُحْتَرفًا، فَشَيْءٌ مِنْهُ لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ؛ إِذْ لَا يَتَغَيَّرُ جَوَابُ الْمَاهِيَّةِ بِتَغْيِيرِهِ. ١١

161. فَإِذَا قِيلَ لَنَا: مَا هَذَا؟ فَقُلْنَا إِنْسَانٌ، وَكَانَ صَغِيرًا فَكَبُرَ أَوْ قَصِيرًا فَطَالَ، فَسُئِلْنَا مَرَّةً أُخْرَى «مَا هُوَ؟» - لَسْتُ أَقُولُ: مَنْ هُوَ - لَكَانَ الْجَوَابُ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ.

162. وَلَوْ أُشِيرَ إِلَى مَا يَنْفَصِلُ مِنَ الْإِحْلِيلِ عِنْدَ الْوِقَاعِ، وَقِيلَ: مَا هُوَ؟ لَقُلْنَا: نُطْفَةٌ. فَإِذَا صَارَ جَنِينًا، ثُمَّ مَوْلُودًا فَقِيلَ: مَا هُوَ؟ تَغْيِيرُ الْجَوَابِ، وَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُقَالَ: نُطْفَةٌ، بَلْ يُقَالَ: إِنْسَانٌ.

163. وَكَذَلِكَ الْمَاءُ إِذَا سَخِنَ، فَقِيلَ: مَا هُوَ؟ قُلْنَا: مَاءٌ، كَمَا فِي حَالَةِ الْبُرُودَةِ. وَلَوْ اسْتَحَالَ بِالنَّارِ بُخَارًا ثُمَّ هَوَاءً، ثُمَّ قِيلَ: مَا هُوَ؟ تَغْيِيرُ الْجَوَابِ.

164. فَإِذَا انْقَسَمَتِ الصِّفَاتُ إِلَى مَا يَتَبَدَّلُ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ يَتَبَدَّلُهَا، وَإِلَى مَا لَا يَتَبَدَّلُ. فَلَنَذْكُرْ فِي الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ.
165. وَأَمَّا الْحَدُّ اللَّفْظِيُّ وَالرَّسْمِيُّ فَمُؤَنَّتُهُمَا خَفِيفَةٌ، إِذَا طَالِبُهُمَا قَانَعَ بِتَبْدِيلِ لَفْظِ الْعَقَارِ بِالْخَمْرِ، وَبِتَبْدِيلِ لَفْظِ الْعِلْمِ بِالْمَعْرِفَةِ، أَوْ بِمَا هُوَ وَصِفٌ عَرَضِيٌّ جَامِعٌ مَانِعٌ.
166. وَإِنَّمَا الْعَوِيصُ الْمُتَعَذِّرُ هُوَ الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ، وَهُوَ الْكَاشِفُ عَنِ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ لَا غَيْرَ.

167. الْقَانُونُ الثَّالِثُ:

168. أَنَّ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ مَاهِيَّتِهِ وَأَرَدْتَ أَنْ تَحْدَهُ حَدًّا حَقِيقِيًّا، فَعَلَيْكَ فِيهِ وَطَائِفُ لَا يَكُونُ الْحَدُّ حَقِيقِيًّا إِلَّا بِهَا. فَإِنْ تَرَكْتَهَا سَمِيئَةً رَسْمِيًّا أَوْ لَفْظِيًّا، وَنَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُعَرَّبًا عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَمُضَوَّرًا لِكُنْهِ مَعْنَاهُ فِي النَّفْسِ.
169. [الْوُظُيْفَةُ] الْأُولَى: أَنَّ تَجَمُّعَ أَجْزَاءِ الْحَدِّ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفُضُولِ، فَإِذَا قَالَ لَكَ - مُشِيرًا إِلَى مَا يَنْبُتُ مِنَ الْأَرْضِ - مَا هُوَ؟ فَلَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: جِسْمٌ. لَكِنْ لَوْ اقْتَصَرْتَ عَلَيْهِ لَبَطَلَ عَلَيْكَ بِهِ الْحَجَرُ، فَتَحْتَاجُ إِلَى الزِّيَادَةِ، فَتَقُولُ: نَامٌ، فَتَحْتَازُ بِهِ عَمَّا لَا يَنْمُو. فَهَذَا الْاِخْتِرَازُ يُسَمَّى فَضْلًا - أَيْ فَصَلَتْ الْمَحْدُودُ عَنْ غَيْرِهِ.
170. الثَّانِيَّةُ: أَنَّ تَذَكُّرَ جَمِيعِ ذَاتِيَّاتِهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَلْفًا، وَلَا تَبَالِي بِالتَّطَوُّلِ. لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ تُقَدِّمَ الْأَعَمَّ عَلَى الْأَخْصِ، فَلَا تَقُولَ: نَامٌ جِسْمٌ، بَلْ بِالْعَكْسِ. وَهَذِهِ لَوْ تَرَكْتَهَا لَتَشَوَّشَ النَّظْمُ، وَلَمْ تَخْرُجْ الْحَقِيقَةُ عَنْ كَوْنِهَا مَذْكُورَةٌ مَعَ اضْطِرَابِ اللَّفْظِ، فَالْإِنْكَارُ عَلَيْكَ فِي هَذَا أَقْلٌ مِمَّا فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنْ تُقْتَصِرَ عَلَى «الْجِسْمِ».

[16/1]

171. الثَّالِثَةُ: أَنَّكَ إِذَا وَجَدْتَ الْجِنْسَ الْقَرِيبَ، فَلَا تَذْكُرِ الْبَعِيدَ / مَعَهُ؛ فَتَكُونُ مُكْرَّرًا، كَمَا تَقُولُ: مَانِعٌ شَرَابٌ، أَوْ تُقْتَصِرَ عَلَى الْبَعِيدِ فَتَكُونُ مُبْعَدًا، كَمَا تَقُولُ فِي حَدِّ الْخَمْرِ: جِسْمٌ مُسَكِّرٌ مَأْخُودٌ مِنَ الْعِنَبِ. وَإِذَا ذَكَرْتَ هَذَا فَقَدْ ذَكَرْتَ مَا هُوَ ذَاتِيٌّ وَمُطَرِّدٌ وَمُنْعَكِسٌ، لَكِنَّهُ مُخْتَلٌ قَاصِرٌ عَنْ تَصْوِيرِ كُنْهِ حَقِيقَةِ الْخَمْرِ. بَلْ لَوْ قُلْتَ: مَانِعٌ مُسَكِّرٌ كَانَ أَقْرَبَ مِنَ الْجِسْمِ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: شَرَابٌ مُسَكِّرٌ، فَإِنَّهُ الْأَقْرَبُ الْأَخْصُ. وَلَا تَجِدُ بَعْدَهُ حِنْسًا أَخْصَ مِنْهُ.
172. فَإِذَا ذَكَرْتَ الْجِنْسَ فَاطْلُبْ بَعْدَهُ الْفَصْلَ؛ إِذَا الشَّرَابُ يَتَنَاوَلُ سَائِرَ الْأَشْرَبَةِ،

فَاجْتَهَدَ أَنْ تَفْصَلَ بِالدَّائِيَّاتِ، إِلَّا إِذَا عَسَرَ عَلَيْكَ ذَلِكَ. وَهُوَ كَذَلِكَ عَسِيرٌ فِي أَكْثَرِ الْحُدُودِ. فَأَعْدَلَ بَعْدَ ذِكْرِ الْجِنْسِ إِلَى اللُّوْازِمِ، وَاجْتَهَدَ أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ اللُّوْازِمِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْرُوفَةِ، فَإِنَّ الْخَفِيَّ لَا يُعْرَفُ، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَا الْأَسَدُ؟ فَقُلْتُ: سَبْعُ أَنْخَرٍ، لَيَتَمَيَّزُ بِالنَّخَرِ عَنِ الْكَلْبِ؛ فَإِنَّ الْبَخْرَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسَدِ، لَكِنَّهُ خَفِيٌّ. وَلَوْ قُلْتُ: سَبْعُ شَجَاعٍ عَرِيضُ الْأَعَالِي، لَكَانَتْ هَذِهِ اللُّوْازِمُ وَالْأَعْرَاضُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَقْصُودِ؛ لَأَنَّهُ أَجْلَى.

173 وَأَكْثَرُ مَا تَرَى فِي الْكُتُبِ مِنَ الْحُدُودِ رَسْمِيَّةً، إِذِ الْحَقِيقَةُ عَسِرَةٌ جِدًّا.

174 وَقَدْ يَسْهُلُ ذَرَكُ بَعْضِ الدَّائِيَّاتِ وَيَعْسُرُ بَعْضُهَا؛ فَإِنَّ ذَرَكَ جَمِيعِ الدَّائِيَّاتِ حَتَّى لَا يَشُدَّ وَاحِدٌ مِنْهَا عَسِيرٌ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الدَّائِيَّاتِ وَاللَّازِمِ عَسِيرٌ، وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ حَتَّى لَا يُبْتَدَأَ بِالْأَخْصِ قَبْلَ الْأَعْمِ عَسِيرٌ، وَطَلَبُ الْجِنْسِ الْأَقْرَبِ عَسِيرٌ، فَإِنَّكَ رَبَّمَا تَقُولُ فِي الْأَسَدِ إِنَّهُ حَيَوَانٌ شَجَاعٌ، وَلَا يَخْضُرُكَ لَفْظُ السَّبْعِ، فَتَجْمَعُ أَنْوَاعًا مِنَ الْعُسْرِ.

175 وَأَحْسَنُ الرُّسْمِيَّاتِ مَا وُضِعَ فِيهِ الْجِنْسُ الْأَقْرَبُ وَتُمِّمَ بِالْخَوَاصِّ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

أحسن
الرسميات

176 الرَّابِعَةُ: أَنْ تَحْتَرِزَ مِنَ الْأَلْفَاطِ الْغَرِيبَةِ الْوَحْشِيَّةِ، وَالْمَجَازِيَّةِ الْبَعِيدَةِ، وَالْمُشْتَرَكَةِ الْمُتَرَدِّدَةِ. وَاجْتَهَدَ فِي الْإِيْجَازِ مَا قَدَرْتَ، وَفِي طَلَبِ اللَّفْظِ النَّصَّ مَا أَمْكَنَكَ، فَإِنَّ أَعْوَزَكَ النَّصَّ وَافْتَقَرْتَ إِلَى الْاسْتِعَارَةِ، فَاطْلُبْ مِنَ الْاسْتِعَارَاتِ مَا هُوَ أَشَدُّ مُنَاسَبَةً لِلْغَرَضِ.

177 وَادْكُرْ مُرَادَكَ لِلْسَّائِلِ، فَمَا كُلُّ أَمْرٍ مَعْقُولٍ لَهُ عِبَارَةٌ صَرِيحَةٌ مَوْضُوعَةٌ لِلْإِنْبَاءِ عَنْهُ. وَلَوْ طَوَّلَ مُطَوَّلٌ وَاسْتَعَارَ مُسْتَعِيرٌ، وَآتَى بِلَفْظٍ مُشْتَرَكٍ، وَعُرفَ مُرَادُهُ بِالتَّصْرِيحِ، أَوْ عُرِفَ بِالْقَرِينَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعْظَمَ صَبِيغُهُ وَيَبَالِغَ فِي ذَمِّهِ إِنْ كَانَ قَدْ كُشِفَ عَنِ الْحَقِيقَةِ بِذِكْرِ جَمِيعِ الدَّائِيَّاتِ، فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ.

178 وَهَذِهِ الْمَزَايَا تَحْسِينَاتٌ وَتَزْيِينَاتٌ: كَالْإِبَارِيزِ مِنَ الطَّعَامِ الْمَقْصُودِ. وَإِنَّمَا الْمُتَحَذِلُونَ يَسْتَعْظِمُونَ مِثْلَ ذَلِكَ وَيَسْتَنْكِرُونَهُ غَايَةَ الِاسْتِنْكَارِ، لِمِثْلِ طِبَاعِهِمُ الْقَاصِرَةِ عَنِ الْمَقْصُودِ الْأَصْلِيِّ، إِلَى الْوَسَائِلِ وَالرُّشُومِ وَالتَّوَابِعِ، حَتَّى رَبَّمَا

[17/1]

أَتَكْرُوا قَوْلَ الْقَائِلِ فِي الْعِلْمِ: / إِنَّهُ الثَّقَةُ بِالْمَعْلُومِ، أَوْ: إِذْرَاكَ الْمَعْلُومِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الثَّقَةَ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْأَمَانَةِ، وَالْفَهْمِ. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّ الثَّقَةَ إِذَا قُرِنَتْ بِالْمَعْلُومِ تَعَيَّنَ فِيهَا جِهَةٌ الْفَهْمِ. وَمَنْ قَالَ: حَدُّ اللَّوْنِ: مَا يُدْرِكُ بِحَاسَةِ الْعَيْنِ عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا؛ فَلَا يَتَّبِعُنِي أَنْ يُنْكَرَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ لَفْظَ الْعَيْنِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمِيزَانِ وَالشَّمْسِ وَالْعُصْبِ الْبَاصِرِ، لِأَنَّ قَرِينَةَ الْحَاسَةِ أَذْهَبَتْ عَنْهُ الْاِخْتِمَالَ، وَحَصَلَ التَّفْهِيمُ الَّذِي هُوَ مَطْلُوبُ السُّؤَالِ. وَاللَّفْظُ غَيْرُ مُرَادٍ لِعَيْنِهِ فِي الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ، إِلَّا عِنْدَ الْمُتَرَسِّمِ الَّذِي يَحُومُ حَوْلَ الْعِبَارَاتِ، فَيَكُونُ اعْتِرَاضُهُ عَلَيْهَا وَشَغَفُهُ بِهَا.

179. الْقَانُونُ الرَّابِعُ: فِي طَرِيقِ اقْتِنَاصِ الْحَدِّ:

الحد لا يحصل
بالبرهان

180. اعْلَمْ أَنَّ الْحَدَّ لَا يَحْصُلُ بِالْبُرْهَانِ، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا فِي حَدِّ الْخَمَرِ: إِنَّهُ شَرَابٌ مُسَكَّرٌ، فَقِيلَ لَنَا: لِمَ؟ لَكَانَ مُحَالًا أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا خَصْمٌ، وَكُنَّا نَطْلُبُهُ، فَكَيْفَ نَطْلُبُهُ بِالْبُرْهَانِ؟

181. وَقَوْلُنَا: الْخَمَرُ شَرَابٌ مُسَكَّرٌ، دَعَاؤِي هِيَ قَضِيَّةٌ، مَحْكُومُهَا الْخَمَرُ، وَحُكْمُهَا أَنَّهُ شَرَابٌ مُسَكَّرٌ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ إِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً بِلا وَسْطٍ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْبُرْهَانِ، وَإِنْ لَمْ تُعْلَمْ وَافْتَقَرَتْ إِلَى وَسْطٍ، وَهُوَ مَعْنَى الْبُرْهَانِ - أَعْنِي طَلَبَ الْوَسْطِ - كَانَ صِحَّةُ ذَلِكَ الْوَسْطِ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ، وَصِحَّةُ الْحُكْمِ لِلْوَسْطِ، كُلُّ وَاحِدٍ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فَبِمَاذَا تُعْرَفُ صِحَّتُهَا؟ فَإِنْ اِحتِيجَ إِلَى وَسْطٍ تَدَاوَعَى إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ، وَإِنْ وَقَفَ فِي مَوْضِعٍ بغيرِ وَسْطٍ فَبِمَاذَا تُعْرَفُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ صِحَّتُهُ؟ فَلْيَتَّخِذْ ذَلِكَ طَرِيقًا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ.

182. مِثَالُهُ: لَوْ قُلْنَا فِي حَدِّ الْعِلْمِ: إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ، فَقِيلَ: لِمَ؟ فَقُلْنَا: لِأَنَّ كُلَّ عِلْمٍ فَهُوَ اعْتِقَادٌ، مِثْلًا، وَكُلُّ اعْتِقَادٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَكُلُّ عِلْمٍ إِذَنْ مَعْرِفَةٌ، لِأَنَّ هَذَا طَرِيقُ الْبُرْهَانِ عَلَى مَا سَيَأْتِي *، فَيُقَالُ: وَلِمَ قُلْتُمْ: كُلُّ عِلْمٍ فَهُوَ اعْتِقَادٌ؟ وَلِمَ قُلْتُمْ: كُلُّ اعْتِقَادٍ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ فَتَصِيرُ السُّؤَالُ سُؤَالَيْنِ؟ وَهَكَذَا يَتَدَاوَعَى إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ.

* ص 44، وما بعدها

183. بَلِ الطَّرِيقُ أَنَّ التَّرَاعُ إِنْ كَانَ مَعَ خَصْمٍ أَنْ يُقَالَ: عَرَفْنَا صِحَّتَهُ بِاطْرَافِهِ وَانْعِكَاسِهِ، فَهُوَ الَّذِي يُسَلِّمُهُ الْخَصْمُ بِالضَّرُورَةِ. أَمَّا كَوْنُهُ مُعْرَبًا عَنْ تَمَامِ

الْحَقِيقَةَ رَبِّمَا يُنَازِعُ فِيهِ وَلَا يَقْرُ بِهِ. فَإِنْ مَنَعَ اطْرَادَهُ وَانْعَكَاسَهُ عَلَى أَصْلِ نَفْسِهِ طَالِبَانَهُ بِأَنْ يَذْكُرَ حَدَّ نَفْسِهِ، وَقَابَلْنَا أَحَدَ الْحَدِّينِ بِالْآخَرِ، وَعَرَفْنَا مَا فِيهِ التَّفَاوُتُ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ تَقْصَانٍ، وَعَرَفْنَا الْوَصْفَ الَّذِي فِيهِ يَتَفَاوَتَانِ وَحَرَدْنَا النَّظَرَ إِلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ، وَأَبْطَلْنَاهُ بِطَرِيقَةٍ وَأَثْبَتْنَاهُ بِطَرِيقَةٍ.

184. مِثَالُهُ: إِذَا قُلْنَا: الْمَغْضُوبُ مَضْمُونٌ، وَوَلَدَ الْمَغْضُوبُ مَغْضُوبٌ، فَكَانَ مَضْمُونًا، فَقَالُوا: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ وَلَدَ الْمَغْضُوبِ مَغْضُوبٌ. قُلْنَا: حَدَّ الْغَضَبِ إِبْنَاتُ الْيَدِ الْعَادِيَةِ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ، وَقَدْ وَجَدَ. فَرَبِّمَا مَنَعَ كَوْنُ الْيَدِ عَادِيَةٍ، وَكَوْنُهُ إِبْنَاتًا، بَلْ نَقُولُ: هَذَا ثَبُوتٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ غَرَضِنَا. / بَلْ رَبِّمَا قَالَ: نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ فِي وَلَدِ الْمَغْضُوبِ، لَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا حَدَّ الْغَضَبِ. فَهَذَا لَا يُمْكِنُ إِقَامَةُ بَرْهَانٍ عَلَيْهِ. إِلَّا أَنَا نَقُولُ: هُوَ مُطَرِّدٌ مُنْعَكِسٌ، فَمَا الْحَدُّ عِنْدَكَ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ التَّفَاوُتِ، فَيَقُولُ: بَلْ حَدَّ الْغَضَبِ: إِبْنَاتُ الْيَدِ الْمُبْطِلَةِ الْمُرِيْلَةِ لِلْيَدِ الْمُحِقَّةِ.

[18/1]

185. فَنَقُولُ: قَدْ رَدَّتْ وَصْفًا وَهُوَ الْإِزَالَةُ، فَلَنْتَنْظُرَ هَلْ يُمْكِنُنَا أَنْ نَقْدِرَ عَلَى اعْتِرَافِ النِّخْصِ بِثَبُوتِ الْغَضَبِ مَعَ عَدَمِ هَذَا الْوَصْفِ؟ فَإِنْ قَدَرْنَا عَلَيْهِ بَانَ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ مَحْدُوفَةٌ، وَذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: الْغَاصِبُ مِنَ الْغَاصِبِ يَضْمَنُ لِلْمَالِكِ، وَقَدْ أَثْبَتَ الْيَدِ الْمُبْطِلَةَ وَلَمْ يُرَلِ الْمُحِقَّةُ؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ زَائِلَةً. فَهَذَا طَرِيقُ قَطْعِ الزَّوَاجِ مَعَ الْمُنَاطِرِ.

186. وَأَمَّا النَّاطِرُ مَعَ نَفْسِهِ إِذَا تَحَرَّرَ لَهُ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ، وَتَخَلَّصَ لَهُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَا تَحَرَّرَ فِي مَذْهَبِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ وَاجِدٌ لِحَدٍّ، فَلَا يُعَانِدُ نَفْسَهُ.

مداخل الخلل في الحدود

187. الْقَانُونُ الْخَامِسُ: فِي حَصْرِ مَدَاخِلِ الْخَلَلِ فِي الْحُدُودِ. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

188. فَإِنَّهُ تَارَةٌ يَدْخُلُ مِنْ جِهَةِ الْجِنْسِ.

189. وَتَارَةٌ مِنْ جِهَةِ الْفَضْلِ.

190. وَتَارَةٌ مِنْ جِهَةِ أَمْرِ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا.

191. أَمَّا الْخَلَلُ مِنْ جِهَةِ الْجِنْسِ: فَإِنْ يُؤْخَذَ الْفَضْلُ بِذَلِكَ، كَمَا يُقَالُ فِي الْعِشْقِ:

إِنَّهُ إِفْرَاطُ الْمَحَبَّةِ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ الْمَحَبَّةُ الْمُفْرِطَةُ، فَالْإِفْرَاطُ يَفْصِلُهَا عَنْ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ.

192. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يُؤْخَذَ الْمَحَلُّ بِدَلِّ الْجِنْسِ: كَقَوْلِكَ فِي الْكُرْسِيِّ: إِنَّهُ خَشَبٌ يُجْلَسُ عَلَيْهِ، وَفِي السِّيفِ: إِنَّهُ حَدِيدٌ يُقَطَّعُ بِهِ، نَلَّ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: السِّيفُ آلَةٌ صِنَاعِيَّةٌ مِنْ حَدِيدٍ مُسْتَطِيلَةٌ عَرْضُهَا كَذَا وَيُقَطَّعُ بِهَا كَذَا، فَالْآلَةُ جِنْسٌ، وَالْحَدِيدُ مَحَلُّ الصُّورَةِ - لَا جِنْسٌ.

193. وَأَبْعَدُ مِنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بِدَلِّ الْجِنْسِ مَا كَانَ مَوْجُودًا، وَالْآنَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، كَقَوْلِكَ لِلرَّمَادِ: إِنَّهُ خَشَبٌ مُحْتَرَقٌ، وَلِلْوَلَدِ: إِنَّهُ نُطْقَةٌ مُسْتَحِيلَةٌ؛ فَإِنَّ الْحَدِيدَ مَوْجُودٌ فِي السِّيفِ فِي الْحَالِ، وَالنُّطْقَةُ وَالْخَشَبُ غَيْرُ مَوْجُودَيْنِ فِي الْوَلَدِ وَالرَّمَادِ.

194. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يُؤْخَذَ الْجُزْءُ بِدَلِّ الْجِنْسِ، كَمَا يُقَالُ فِي حَدِّ الْعَشْرَةِ إِنَّهَا خَمْسَةٌ\وَخَمْسَةٌ.

195. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ تَوْضَعَ الْقُدْرَةُ مَوْضِعَ الْمَقْدُورِ، كَمَا يُقَالُ: حَدُّ الْعَفِيفِ هُوَ الَّذِي يَقْوَى عَلَى اجْتِنَابِ اللَّذَاتِ الشَّهَوَاتِيَّةِ. وَهُوَ فَاسِدٌ، بَلْ: هُوَ الَّذِي يَتْرُكُ، وَالْأَفَاسِقُ يَقْوَى عَلَى التَّرْكِ وَلَا يَتْرُكُ.

196. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَضَعَ اللَّوْازِمُ الَّتِي لَيْسَتْ بِذَاتِيَّةٍ بِدَلِّ الْجِنْسِ، كَالْوَاحِدِ، وَالْمَوْجُودِ، إِذَا أَخَذْتَهُ فِي حَدِّ الشَّمْسِ أَوْ الْأَرْضِ مَثَلًا.

197. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَضَعَ التَّنَوُّعُ مَكَانَ الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: الشَّرُّ هُوَ ظُلْمُ النَّاسِ، وَالظُّلْمُ نَوْعٌ مِنَ الشَّرِّ.

198. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْفَصْلِ: فَإِنْ يَأْخُذَ اللَّوْازِمُ وَالْعَرْضِيَّاتِ فِي الْإِخْتِرَازِ بِدَلِّ الذَّاتِيَّاتِ، وَأَنْ لَا يُوْرِدَ جَمِيعُ الْفُصُولِ.

199. وَأَمَّا الْأُمُورُ الْمُشْتَرَكَةُ: فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَحْدُ الشَّيْءُ بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: حَدِّ الْحَادِثِ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْقُدْرَةُ. /

[19/1]

200. وَمِنْ ذَلِكَ: حَدُّ الشَّيْءِ بِمَا هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْخَفَاءِ، كَقَوْلِكَ: الْعِلْمُ مَا يَعْلَمُ بِهِ، أَوْ مَا تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً.

201. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يُعْرَفَ الضَّدُّ بِالضَّدِّ، فَيَقُولَ: حَدِّ الْعِلْمِ مَا لَيْسَ بِظَنْ وَلَا جَهْلٍ، وَهَكَذَا حَتَّى يَحْصُرَ الْأَصْدَادَ. وَحَدِّ الزَّوْجِ مَا لَيْسَ بِفَرْدٍ. ثُمَّ يُمَكِّنُكَ

أَنْ تَقُولَ فِي حَدِّ الْفَرْدِ: مَا لَيْسَ بِرَوْجٍ، فَيَدُورُ الْأَمْرُ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ بَيَانٌ.
 202. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَأْخُذَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي حَدِّ الْمُضَافِ، وَهُمَا مُتَكَافِئَانِ فِي
 الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِ الْفَائِلِ: حَدُّ الْأَبِ مَنْ لَهُ ابْنٌ، ثُمَّ لَا يَعْجَزُ أَنْ يَقُولَ: حَدُّ
 الْإِبْنِ مَنْ لَهُ أَبٌ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: الْأَبُ حَيَوَانٌ تَوْلَدُ مِنْ نُطْفَتِهِ حَيَوَانٌ
 آخَرُهُ مِنْ نَوْعِهِ؛ فَهُوَ أَبٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَذَلِكَ، وَلَا يُحِيلُ عَلَى الْإِبْنِ؛ فَإِنَّهُمَا
 فِي الْجَهْلِ وَالْمَعْرِفَةِ يَتَلَاوَمَانِ.

203. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَأْخُذَ الْمَعْلُولُ فِي حَدِّ الْعِلَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُحَدُّ الْمَعْلُولُ إِلَّا بِأَنْ
 تُؤْخَذَ الْعِلَّةُ فِي حَدِّهِ، كَمَنْ يَقُولُ فِي حَدِّ الشَّمْسِ: إِنَّهُ تَكُونُ يَطْلُعُ نَهَارًا.
 فَيُقَالُ: وَمَا حَدُّ النَّهَارِ؟ فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ: النَّهَارُ زَمَانٌ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى
 غُرُوبِهَا، إِنْ أَرَادَ الْحَدَّ الصَّحِيحَ. وَلِذَلِكَ نَظَائِرُ لَا يُمْكِنُ إِحْصَاؤُهَا.

204. الْقَانُونُ السَّادِسُ:

205. فِي أَنْ الْمَعْنَى الَّتِي لَا تَرْكِبُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ لَا يُمْكِنُ حَدُّهُ إِلَّا بِطَرِيقِ شَرْحِ اللَّفْظِ،
 أَوْ بِطَرِيقِ الرَّسْمِ. وَأَمَّا الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ فَلَا. وَالْمَعْنَى الْمُمَرَّدُ مِثْلُ «الْمَوْجُودِ».

206. فَإِنْ قِيلَ لَكَ: مَا حَدُّ الْمَوْجُودِ؟

207. فَعَايَيْتُكَ أَنْ تَقُولَ: هُوَ الشَّيْءُ، أَوْ الثَّابِتُ، فَتَكُونُ قَدْ أَبْدَلْتَ اسْمًا بِاسْمٍ مُرَادِفٍ
 لَهُ رُبَّمَا يَتَسَاوَيَانِ فِي التَّفْهِيمِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَخْفَى فِي مَوْضِعِ اللِّسَانِ،
 كَمَنْ يَقُولُ: مَا الْعَقَارُ؟ فَيُقَالُ: الْخَمْرُ، وَمَا الْغَضَنَفَرُ؟ فَيُقَالُ: الْأَسَدُ. وَهَذَا
 أَيْضًا إِنَّمَا يَحْسُنُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَوَابِ أَشْهَرَ مِنَ الْمَذْكُورِ فِي
 السُّؤَالِ ثُمَّ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرْحًا لِلْفَظِ، وَإِلَّا فَمَنْ يَطْلُبُ تَلْحِيصَ ذَاتِ الْأَسَدِ فَلَا
 يَتَلَخَّصُ * ذَلِكَ فِي عَقْلِهِ إِلَّا بِأَنْ يَقُولَ: هُوَ سَبْعٌ مِنْ صِفَتِهِ أَكْثَرُ وَكَثِيرٌ. فَأَمَّا
 تَكَرُّرُ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ فَلَا يُغْنِيهِ.

* في الأميرية:
يَتَلَخَّصُ

208. وَلَوْ قُلْتَ: حَدُّ الْمَوْجُودِ أَنَّهُ الْمَعْلُومُ، أَوْ الْمَذْكُورُ، وَقَيَّدْتَهُ بِقَيْدِ اخْتَرَزَتْ بِهِ
 عَنِ الْمَعْدُومِ، كُنْتَ ذَكَرْتَ شَيْئًا مِنْ تَوَابِعِهِ وَلَوَازِمِهِ، وَكَانَ حَدُّكَ رَسْمِيًّا غَيْرَ
 مُعَرَّبٍ عَنِ الذَّاتِ فَلَا يَكُونُ حَقِيقِيًّا. فَإِذَا «الْمَوْجُودُ» لَا حَدَّ لَهُ، فَإِنَّهُ مَبْدَأُ كُلِّ
 شَرْحٍ، فَكَيْفَ يُشْرَحُ فِي نَفْسِهِ؟

209. إِنَّمَا قُلْنَا: الْمَعْنَى الْمَفْرُودُ لَيْسَ لَهُ الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِ الْقَائِلِ: مَا حَدُّ الشَّيْءِ؟ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: مَا حَدُّ هَذِهِ الدَّارِ؟ وَلِلدَّارِ جِهَاتٌ مُتَعَدَّةٌ إِلَيْهَا يَنْتَهِي الْحَدُّ، فَيَكُونُ تَحْدِيدُ الدَّارِ بِذِكْرِ جِهَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَعَدَّةِ الَّتِي الدَّارُ مَحْصُورَةٌ مُسَوَّرَةٌ بِهَا. فَإِذَا قَالَ: مَا حَدُّ السَّوَادِ؟ فَكَأَنَّهُ يَطْلُبُ بِهِ الْمَعَانِي وَالْحَقَائِقَ الَّتِي بَاتِلَافِهَا تَتِمُّ حَقِيقَةُ السَّوَادِ، فَإِنَّ السَّوَادَ سَوَادٌ، وَلَوْ، وَمَوْجُودٌ، وَعَرَضٌ، وَمَرْتَبِيٌّ، وَمَعْلُومٌ، وَمَذْكُورٌ، وَوَاحِدٌ، وَكَثِيرٌ، وَمُشْرَقٌ، وَبَرَّاقٌ، وَكَدْبَرٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ / مِنَ الْأَوْصَافِ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ بَعْضُهَا عَارِضٌ يَزُولُ، وَبَعْضُهَا لَازِمٌ لَا يَزُولُ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ ذَاتِيَّةٌ، كَكَوْنِهِ مَعْلُومًا، وَوَاحِدًا، وَكَثِيرًا، وَبَعْضُهَا ذَاتِيٌّ لَا يَتَصَوَّرُ فَهَمُ السَّوَادِ دُونَ فَهْمِهِ، كَكَوْنِهِ لَوْنًا. فَطَالِبُ الْحَدِّ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِلَى كَمْ مَعْنَى تَنْتَهِي حُدُودُ حَقِيقَةِ السَّوَادِ لِتُجْمَعَ لَهُ تِلْكَ الْمَعَانِي الْمُتَعَدَّةُ؟

[20/1]

* في الأميرية
ويختص

210. وَيَتَلَخَّصُ بِأَن يَبْدِئَ بِالْأَعْمِ، وَيَخْتِمَ بِالْأَخْصِ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْعَوَاضِ وَرُبَّمَا يُطْلَبُ أَنْ لَا يَتَعَرَّضَ لِلْوَازِمِ، بَلْ لِلذَّاتِيَّاتِ خَاصَّةً. فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى مُؤْتَلِفًا مِنْ ذَاتِيَّاتٍ مُتَعَدَّةٍ، كَالْمَوْجُودِ، فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ تَحْدِيدَهُ، فَكَانَ السُّؤَالُ عَنْهُ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: مَا حَدُّ الْكُرَّةِ؟ وَيَقْدَرُ الْعَالَمُ كُلَّهُ كُرَّةً- فَكَيْفَ يَذْكُرُ حَدَّهُ عَلَى مِثَالِ حُدُودِ الدَّارِ؟ إِذْ لَيْسَ لَهُ حُدُودٌ، فَإِنَّ حَدَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مُنْقَطِعِهِ، وَمُنْقَطِعُهُ سَطْحُهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ سَطْحٌ وَاحِدٌ مُتَشَابِهٌ، وَلَيْسَ سَطْحًا مُخْتَلِفًا، وَلَا هُوَ مُنْتَبِهٌ إِلَى مُخْتَلَفَةٍ حَتَّى يُقَالَ: أَحَدُ حُدُودِهِ يَنْتَهِي إِلَى كَذَا وَالْآخَرُ إِلَى كَذَا.

211. فَهَذَا الْمِثَالُ الْمَحْسُوسُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْمَقْصُودِ، رُبَّمَا يُفْهَمُ مَقْصُودُ هَذَا الْكَلَامِ.

212. وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِي: السَّوَادُ مُرَكَّبٌ مِنْ مَعْنَى اللَّوْنِيَّةِ وَالسَّوَادِيَّةِ، وَاللَّوْنِيَّةُ جِنْسٌ، وَالسَّوَادِيَّةُ نَوْعٌ: أَنَّ فِي السَّوَادِ ذَوَاتٍ مُتَعَدَّةً مُتَبَايِنَةً مُتَفَاضِلَةً، فَلَا تَقُلْ إِنَّ السَّوَادَ لَوْنٌ وَسَوَادٌ، بَلْ لَوْنٌ ذَلِكَ اللَّوْنُ بَعِيْنُهُ هُوَ سَوَادٌ، وَمَعْنَاهُ يَتَرَكَّبُ وَيَتَعَدَّدُ لِلْعَقْلِ، حَتَّى يَعْقِلَ اللَّوْنِيَّةَ مُطْلَقًا، وَلَا يَخْطُرُ لَهُ السَّوَادُ مِثْلًا، ثُمَّ يَعْقِلُ السَّوَادَ، فَيَكُونُ الْعَقْلُ قَدْ عَقَلَ أَمْرًا زَائِدًا لَا يُمَكِّنُهُ جَعْدُ تَفَاضِيلِهِ فِي الدِّهْنِ، وَلَكِنْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْتَقِدَ تَفَاضِيلَهُ فِي الْوُجُودِ.

213. وَلَا تَظُنُّ أَنَّ مُنَكِّرَ الْخَالِ يَقْدِرُ عَلَى حَدِّ شَيْءٍ أَثَبَّةً - وَالْمُتَكَلِّمُونَ يُسْمَوْنَ
الْلُّوْنِيَّةَ «حَالاً» - لِأَنَّ مُنَكِّرَ الْخَالِ إِذَا ذَكَرَ الْجِنْسَ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ نَظَلَ عَلَيْهِ
الْحَدُّ. وَإِنْ زَادَ شَيْئًا لِلَاخْتِرَازِ فَيُقَالُ لَهُ: الرِّيَادَةُ عَيْنُ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَإِنْ
كَانَ عَيْنُهُ فَهُوَ تَكَرَّرَ فَاطْرَحُهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَقَدْ اعْتَرَفَ بِأَمْرَيْنِ. وَإِنْ قَالَ
مِي حَدِّ الْجَوْهَرِ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ، بَطَلَ بِالْعَرَضِ. فَإِنْ زَادَ: أَنَّهُ مُتَحَيِّرٌ، فَيُقَالُ لَهُ:
قَوْلُكَ: مُتَحَيِّرٌ، مَفْهُومُهُ غَيْرُ مَفْهُومِ الْمَوْجُودِ أَوْ عَيْنُهُ؟ فَإِنْ كَانَ عَيْنُهُ فَكَأَنَّكَ
قُلْتَ: مَوْجُودٌ مَوْجُودٌ. وَالْمُتَرَادِفَةُ كَالْمُتَكَرِّرَةِ، فَهُوَ إِذَا يَبْطُلُ بِالْعَرَضِ. وَإِنْ كَانَ
غَيْرُهُ حَتَّى انْدَفَعَ النُّقْضُ بِقَوْلِكَ: مُتَحَيِّرٌ، وَلَمْ يَنْدَفِعْ بِقَوْلِكَ: مَوْجُودٌ، فَهُوَ غَيْرٌ
بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ فَقَطْ، فَوَجِبَ الْاعْتِرَافُ بِتَغَايُرِ الْمَعْنَى فِي الْعَقْلِ.

214. وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ أَنَّ الْمُفْرَدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَدٌّ حَقِيقِيٌّ، وَإِنَّمَا يُحَدُّ
بِحَدٍّ لَفْظِيٍّ، كَقَوْلِكَ فِي حَدِّ الْمَوْجُودِ: إِنَّهُ الشَّيْءُ؛ أَوْ رَسْمِيٍّ، كَقَوْلِكَ فِي
حَدِّ الْمَوْجُودِ: إِنَّهُ الْمُنْقَسِمُ إِلَى الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَالْقَادِرِ وَالْمَقْدُورِ، أَوْ
الْوَاحِدِ وَالْكَثِيرِ، أَوْ الْقَدِيمِ وَالْحَادِثِ، أَوْ الْبَاقِيِ وَالْفَائِيِ، أَوْ مَا شِئْتَ مِنْ لَوَازِمِ
الْمَوْجُودِ وَتَوَابِعِهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ يُنْتَبَى عَنْ ذَاتِ الْمَوْجُودِ، بَلْ عَنْ تَابِعٍ لَزِمٍ
/ لَا يَفَارِقُهُ أَثَبَّةً. [21/1]

215. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ إِذَا حَدَدْتَهُ بِذِكْرِ أَحَادِ الذَّاتِيَّاتِ تَوَجَّهَ السُّؤَالُ عَنْ حَدِّ
الْأَحَادِ، فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا حَدِّ الشَّجَرِ؟ فَقُلْتَ: نَبَاتٌ قَائِمٌ عَلَى سَاقٍ. فَيَقِيلُ
لَكَ: مَا حَدِّ النَّبَاتِ؟ فَتَقُولُ جِسْمٌ نَامٍ، فَيُقَالُ: مَا حَدِّ الْجِسْمِ؟ فَتَقُولُ: جَوْهَرٌ
مُؤْتَلَفٌ أَوْ: الْجَوْهَرُ الطَّوِيلُ الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ. فَيُقَالُ وَمَا حَدِّ الْجَوْهَرِ؟ وَهَكَذَا.
فَإِنْ كُلُّ مُؤَلَفٍ فِيهِ مُفْرَدَاتٌ، فَلَهُ حَقِيقَةٌ، وَحَقِيقَتُهُ أَيْضًا تَأْتِلُ مِنْ مُفْرَدَاتٍ.

216. وَلَا تَظُنُّ أَنَّ هَذَا يَتِمَادَى إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ، بَلْ يَنْتَهِي إِلَى مُفْرَدَاتٍ يَعْرِفُهَا
الْعَقْلُ وَالْحِسُّ مَعْرِفَةً أُولِيَّةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى طَلَبِ بَصِيغَةِ الْحَدِّ، كَمَا أَنَّ الْعُلُومَ
التَّصْدِيقِيَّةَ تَطْلُبُ بِالْبُرْهَانِ عَلَيْهَا. وَكُلُّ بُرْهَانٍ يَنْتَظِمُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ. وَلَا بُدَّ
لِكُلِّ مُقَدِّمَةٍ أَيْضًا مِنْ بُرْهَانٍ يَأْتِلُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ وَهَكَذَا. فَيَتِمَادَى إِلَى أَنْ
يَنْتَهِيَ إِلَى أُولِيَّاتٍ. فَكَمَا أَنَّ فِي الْعُلُومِ أُولِيَّاتٍ، فَكَذَلِكَ فِي الْمَعَارِفِ.

فَطَالِبُ حُدُودِ الْأَوَّلِيَّاتِ إِنَّمَا يَطْلُبُ مَرْحَ اللَّفْظِ لَا الْحَقِيقَةَ، فَإِنَّ الْحَقِيقَةَ تَكُونُ ثَابِتَةً فِي عَقْلِهِ بِالْفِطْرَةِ الْأُولَى، كَثُبُوتِ حَقِيقَةِ الْوُجُودِ فِي الْعَقْلِ. فَإِنْ طَلَبَ الْحَقِيقَةَ فَهُوَ مُعَانِدٌ. كَمَنْ يَطْلُبُ الْبَرْهَانَ عَلَى أَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ. فَهَذَا بَيَانُ مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْقَوَائِينِ.

الفن الثاني من دعامة الحجة في الامتحانات للقوانين الجديدة ومفصلة

* م 206 215

217. وَقَدْ أَكْثَرْنَا أَمْثَلَهَا فِي كِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ» * وَ«مِخْكُ النَّظَرِ».

الاختصار
على تعريف
«الحجة» و«العلم»
و«الواجب»

218. وَنَحْنُ الْآنَ مُقْتَصِرُونَ عَلَى حَدِّ «الْحَدِّ» وَحَدِّ «الْعِلْمِ» وَحَدِّ «الْوَاجِبِ»، لِأَنَّ هَذَا النَّمَطَ مِنَ الْكَلَامِ دَخِيلٌ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ، فَلَا يَلِيقُ فِيهِ الْاِسْتِقْصَاءُ.

219. الْاِمْتِحَانُ الْأَوَّلُ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي حَدِّ «الْحَدِّ»، فَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: حَدُّ الشَّيْءِ هُوَ حَقِيقَتُهُ وَذَاتُهُ. وَمِنْ قَائِلٍ يَقُولُ: حَدُّ الشَّيْءِ هُوَ اللَّفْظُ الْمُفَسَّرُ لِمَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِ يَمْنَعُ وَيَجْمَعُ، وَمِنْ قَائِلٍ ثَالِثٍ يَقُولُ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ، فَيَنْصُرُ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

* م 48-50

220. فَانْظُرْ كَيْفَ تَخْبِطُ عَقْلُ هَذَا الثَّالِثِ، فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ بَعْدَ التَّوَارِدِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهَذَانِ قَدْ تَبَاعَدَا وَتَنَافَرَا، وَمَا تَوَارَدَا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا مَنَشَأُ هَذَا الْغَلَطِ الذُّهُولُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَسْمِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ *، فَإِنَّ مَنْ يَحُدُّ الْعَيْنَ بِأَنَّهُ الْعُضْوُ الْمُدْرِكُ لِلْأَلْوَانِ بِالرُّؤْيَةِ، لَمْ يُخَالِفْ مَنْ حَدَّهُ بِأَنَّهُ الْجَوْهَرُ الْمَعْدِنِيُّ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ النُّقُودِ. بَلْ حَدُّ هَذَا أَمْرًا مُبَايِنًا لِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ الْآخَرِ. وَإِنَّمَا اشْتَرَكَا فِي اسْمِ «الْعَيْنِ» فَافْهَمْ هَذَا، فَإِنَّهُ قَانُونٌ كَثِيرُ النِّفْعِ.

221. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الصَّحِيحُ عِنْدَكَ فِي حَدِّ الْحَدِّ؟

222. فَأَعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مَنْ طَلَبَ الْمَعْنَايَ مِنَ الْأَلْفَاظِ ضَاعَ وَهَلَكَ، وَكَانَ كَمَنْ اسْتَدْبَرَ الْمَغْرِبَ وَهُوَ يَطْلُبُهُ. وَمَنْ قَرَّرَ الْمَعْنَايَ أَوَّلًا فِي عَقْلِهِ، ثُمَّ اتَّبَعَ الْمَعْنَايَ الْأَلْفَاظَ، فَقَدْ اهْتَدَى.

223. فَلْنَقَرِّرِ الْمَعْنَايَ. فَنَقُولُ: «الشَّيْءُ» لَهُ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ:

224. الْأُولَى: حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ.

225. الثَّانِيَّةُ: ثُبُوتُ مِثَالٍ / حَقِيقَتِهِ فِي الذَّهْنِ، وَهُوَ الَّذِي يُعْبَرُ عَنْهُ بِ: «الْعِلْمِ».
226. الثَّالِثَةُ: تَأْلِيفُ مِثَالِهِ بِصَوْتٍ وَحُرُوفٍ تَذُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ «الْعِبَارَةُ» الدَّالَّةُ عَلَى الْمِثَالِ الَّذِي فِي النَّفْسِ.
227. الرَّابِعَةُ: تَأْلِيفُ رُقُومٍ تُدْرِكُ بِحَاشَةِ الْبَصَرِ دَالَّةٌ عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ «الْكِتَابَةُ».
228. فَالْكِتَابَةُ تَبَعٌ لِلْفَظِ؛ إِذْ تَذُلُّ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ تَبَعٌ لِلْعِلْمِ؛ إِذْ يَذُلُّ عَلَيْهِ، وَالْعِلْمُ تَبَعٌ لِلْمَعْلُومِ، إِذْ يُطَابِقُهُ وَيُؤَافِقُهُ.
229. وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعُ مُطَابِقَةٌ مُتَوَازِيَةٌ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَيْنِ وَجُودَانِ حَقِيقَتَيْنِ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالْأَعْصَارِ وَالْأُمَمِ، وَالْآخَرَيْنِ - وَهُمَا: اللَّفْظُ، وَالْكِتَابَةُ - يَخْتَلِفَانِ بِالْأَعْصَارِ وَالْأُمَمِ، لِأَنَّهُمَا مَوْضُوعَانِ بِالْإِخْتِيَارِ. وَلَكِنَّ الْأَوْضَاعَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صُورُهَا، فَهِيَ مُتَّفِقَةٌ فِي أَنَّهَا قَصِدٌ بِهَا مُطَابَقَةُ الْحَقِيقَةِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدَّ مَأْخُودٌ مِنَ الْمَنْعِ، وَإِنَّمَا اسْتَعِيرَ لِهَذِهِ الْمَعَانِي لِمُشَارَكَتِهِ فِي مَعْنَى الْمَنْعِ. فَانْظُرِ الْمَنْعَ أَيْنَ تَجِدُهُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ؟
230. فَإِذَا ابْتَدَأْتَ بِالْحَقِيقَةِ لَمْ تَشْكُ فِي أَنَّهَا حَاصِرَةٌ لِلشَّيْءِ مَخْصُوصَةٌ بِهِ؛ إِذْ حَقِيقَةُ كُلِّ شَيْءٍ خَاصِيَّتُهُ الَّتِي لَهُ وَلَيْسَتْ لِغَيْرِهِ. فَإِذَا الْحَقِيقَةُ جَامِعَةٌ مَانِعَةٌ.
231. وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى مِثَالِ الْحَقِيقَةِ فِي الذَّهْنِ - وَهُوَ الْعِلْمُ - وَجَدْتَهُ أَيْضًا كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ مُطَابِقٌ لِلْحَقِيقَةِ الْمَانِعَةِ، وَالْمُطَابِقَةُ تَوْجِبُ الْمُشَارَكَةَ فِي الْمَنْعِ.
232. وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْعِبَارَةِ عَنِ الْعِلْمِ وَجَدْتَهَا أَيْضًا حَاصِرَةً؛ فَإِنَّهَا مُطَابِقَةٌ لِلْعِلْمِ الْمُطَابِقِ لِلْحَقِيقَةِ، وَالْمُطَابِقُ لِلْمُطَابِقِ مُطَابِقٌ.
233. وَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الْكِتَابَةِ وَجَدْتَهَا مُطَابِقَةً لِلْفَظِ الْمُطَابِقِ لِلْعِلْمِ الْمُطَابِقِ لِلْحَقِيقَةِ؛ فَهِيَ أَيْضًا مُطَابِقَةٌ.
234. فَقَدْ وَجَدْتَ الْمَنْعَ فِي الْكُلِّ، إِلَّا أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِإِطْلَاقِ «الْحَدِّ» عَلَى الْكِتَابَةِ الَّتِي هِيَ الرَّابِعَةُ، وَلَا عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ الثَّانِي، بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَبَيْنَ اللَّفْظِ. وَكُلُّ لَفْظٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ حَقِيقَتَيْنِ، فَلَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَهُ حَدَّانِ مُخْتَلِفَانِ، كَلَفْظِ «الْعَيْنِ».

[22/1]

235. فَإِذَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى نَفْسِ الشَّيْءِ يَكُونُ حَدُّ الْحَدِّ أَنَّهُ: «حَقِيقَةُ الشَّيْءِ وَذَاتُهُ» وَعِنْدَ الْإِطْلَاقِ الثَّانِي يَكُونُ حَدُّ الْحَدِّ أَنَّهُ «الْلَفْظُ الْجَامِعُ الْمَانِعُ» إِلَّا أَنَّ الَّذِينَ أَطْلَقُوهُ عَلَى الْلَفْظِ أَيْضًا اصْطِلَاحُهُمْ مُخْتَلِفٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَدِّ الْلَفْظِيِّ وَالرَّسْمِيِّ وَالْحَقِيقِيِّ. فَحَدُّ الْحَدِّ - عِنْدَ مَنْ يَقْنَعُ بِتَبْدِيلِ الْلَفْظِ - كَقَوْلِكَ: الْمَوْجُودُ هُوَ الشَّيْءُ، وَالْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ، وَالْحَرَكَةُ هِيَ النُّقْلَةُ - هُوَ: «تَبْدِيلُ الْلَفْظِ بِمَا هُوَ أَوْضَحُ عِنْدَ السَّائِلِ عَلَى شَرْطِ أَنْ يَجْمَعَ وَيَمْنَعَ».

236. وَأَمَّا حَدُّ الْحَدِّ عِنْدَ مَنْ يَقْنَعُ بِالرَّسْمِيَّاتِ، فَإِنَّهُ «الْلَفْظُ الشَّارِحُ لِلشَّيْءِ بِتَعْدِيدِ صِفَاتِهِ الذَّاتِيَّةِ، أَوْ اللَّازِمَةِ، عَلَى وَجْهِ يُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ تَمَيِّزًا يَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ».

237. وَأَمَّا حَدُّهُ عِنْدَ مَنْ لَا يُطْلِقُ اسْمَ الْحَدِّ إِلَّا عَلَى الْحَقِيقِيِّ؛ فَهُوَ أَنَّهُ «الْقَوْلُ الدَّالُّ عَلَى تَمَامِ مَاهِيَةِ الشَّيْءِ» وَلَا يُحْتَاجُ فِي هَذَا إِلَى ذِكْرِ الطَّرْدِ وَالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَبَعٌ لِلْمَاهِيَةِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْوَازِمِ وَالْعَوَارِضِ، فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ، بَلْ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَاهِيَةِ إِلَّا الذَّاتِيَّاتُ.

فَقَدْ عَرَفْتَ * أَنَّ اسْمَ الْحَدِّ مُشْتَرَكٌ فِي الْاصْطِلَاحَاتِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ، وَشَرْحِ
/ الْلَفْظِ، وَالْجَمْعِ بِالْعَوَارِضِ، وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ،
كَمَا دَلَّ لَفْظُ «الْعَيْنِ» عَلَى أُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ. 18-17 238 [23/1]

239. فَتَعَلَّمَ صِنَاعَةَ الْحَدِّ، فَإِذَا ذَكَرَ لَكَ اسْمٌ وَطَلِبَ مِنْكَ حَدُّهُ، فَانْظُرْ: فَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا فَاطْلُبْ عِدَّةَ الْمَعَانِي الَّتِي فِيهَا الْاِشْتِرَاكُ، فَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً، فَاطْلُبْ لَهَا ثَلَاثَةَ حُدُودٍ؛ فَإِنْ الْحَقَائِقُ إِذَا اخْتَلَفَتْ فَلَا بُدَّ مِنْ اخْتِلَافِ الْحُدُودِ.

240. فَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا الْإِنْسَانُ؟ فَلَا تَطْمَنَعْ فِي حَدِّ وَاحِدٍ، فَإِنَّ «الْإِنْسَانَ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ أُمُورٍ، إِذْ يُطْلَقُ عَلَى إِنْسَانِ الْعَيْنِ، وَلَهُ حَدٌّ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ الْمَعْرُوفِ، وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ الْمَصْنُوعِ عَلَى الْحَائِطِ الْمَنْقُوشِ، وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ الْمَيِّتِ، وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، فَإِنَّ الْبَيْدَ الْمَقْطُوعَةَ وَالذَّكْرَ الْمَقْطُوعَ يُسَمَّى ذَكَرًا، وَتُسَمَّى يَدًا، وَلَكِنْ بَغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ تُسَمَّى بِهِ حِينَ كَانَتْ غَيْرَ مَقْطُوعَةٍ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تُسَمَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا أَلَةُ الْبَطْشِ وَأَلَةُ الْوِقَاعِ، وَبَعْدَ الْقَطْعِ تُسَمَّى بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ شَكْلَهَا شَكْلُ أَلَةِ الْبَطْشِ، وَأَلَةُ الْوِقَاعِ حَتَّى لَوْ

بَطْلَ بِالتَّقْطِيعَاتِ الْكَثِيرَةِ شَكْلَهَا سَلَبَ هَذَا الْاسْمِ عَنْهَا، وَلَوْ صُنِعَ شَكْلُهَا مِنْ
خَشَبٍ أَوْ حَجَرٍ أُعْطِيَ الْاسْمَ.

241. وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ: مَا حَدُّ الْعَقْلِ؟ فَلَا تَطْمَعُ فِي أَنْ تَحْذَهُ بِحَدٍّ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ
هَوَسٌ؛ لِأَنْ اسْمَ «الْعَقْلِ» مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ: إِذْ يُطْلَقُ عَلَى بَعْضِ
الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ؛ وَيُطْلَقُ عَلَى «الْغَرِيزَةِ» الَّتِي يَنْتَهِي بِهَا الْإِنْسَانُ لِدَرْكِ الْعُلُومِ
النَّظَرِيَّةِ؛ وَيُطْلَقُ عَلَى الْعُلُومِ الْمُسْتَفَادَةِ مِنَ التَّجَرِبَةِ، حَتَّى إِنْ مَنْ لَمْ تُحْكَمْهُ
التَّجَارِبُ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ لَا يُسَمَّى عَاقِلًا؛ وَيُطْلَقُ عَلَى مَنْ لَهُ وَقَارٌ وَهَيْبَةٌ وَسَكِينَةٌ
فِي جُلُوسِهِ وَكَلَامِهِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْهُدُوءِ؛ فَيَقَالُ: فَلَانٌ عَاقِلٌ، أَيْ فِيهِ هُدُوءٌ.
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ جَمَعَ الْعَمَلَ إِلَى الْعِلْمِ، حَتَّى إِنْ الْمُفْسِدَ، وَإِنْ كَانَ فِي
غَايَةِ مِنَ الْكِبَاسَةِ، يُنْعَمُ عَنْ تَسْمِيَّتِهِ عَاقِلًا، فَلَا يُقَالُ لِلْحَجَّاجِ عَاقِلٌ، بَلْ دَاهٍ،
وَلَا يُقَالُ لِلْكَافِرِ عَاقِلٌ، وَإِنْ كَانَ مُحِيطًا بِجَمَلَةِ الْعُلُومِ الطَّبِيعِيَّةِ وَالْهَنْدَسِيَّةِ، بَلْ
إِمَّا فَاضِلٌ، وَإِمَّا دَاهٍ، وَإِمَّا كَبِيسٌ.

242. فَإِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْطِلَاحَاتُ فَيَجِبُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَخْتَلِفَ الْحُدُودُ.

243. فَيَقَالُ فِي حَدِّ الْعَقْلِ بِاِعْتِبَارِ أَحَدِ مُسَمِّيَاتِهِ: إِنَّهُ بَعْضُ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ
يَجُوزُ الْجَائِزَاتِ، وَاسْتِحَالَةِ الْمُسْتَحِيلَاتِ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ.*

244. وَبِالْاِعْتِبَارِ الثَّانِي: إِنَّهُ غَرِيزَةٌ يَنْتَهِي بِهَا النَّظَرُ فِي الْمَعْقُولَاتِ، كَمَا قَالَ
الْمُحَاسِبِيُّ. وَهَكَذَا بَقِيَّةُ الْاِعْتِبَارَاتِ.

245. فَإِنْ قُلْتُ: فَتَرَى النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي الْحُدُودِ. وَهَذَا الْكَلَامُ يَكَادُ يُحِيلُ
الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَدِّ. أَتَرَى أَنَّ الْمُتَنَازِعِينَ فِيهِ لَيْسُوا عَقْلَاءَ؟ فَأَعْلَمُ أَنَّ
الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَدِّ يُتَصَوَّرُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

246. أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، أَوْ قَوْلِ
إِمَامٍ مِنَ الْأَثَمَةِ يَقْصِدُ الْاطَّلَاعَ عَلَى مُرَادِهِ بِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا،
فَيَقَعُ التَّزَاوُعُ فِي مُرَادِهِ بِهِ، فَيَكُونُ قَدْ وُجِدَ التَّوَارُدُ عَلَى الْقَائِلِ، وَالتَّبَايُنُ بَعْدَ
التَّوَارُدِ، فَالْخِلَافُ تَبَايُنٌ بَعْدَ التَّوَارُدِ، وَإِلَّا فَلَا نِزَاعَ بَيْنَ مَنْ يَقُولُ: / السَّمَاءُ

* التعريب والإرساد
الصغير 1، 95، وفي
التلخيص 110/1

قَدِيمَةً، وَبَيَّنَ مَنْ يَقُولُ: الْإِنْسَانُ مَجْبُورٌ عَلَى الْحَرَكَاتِ، إِذْ لَا تَوَارُدَ. فَلَوْ كَانَ لَفَظُ الْحَدِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ فِي كِتَابِ إِمَامٍ، لَجَازَ أَنْ يُتَنَازَعَ فِي مُرَادِهِ، وَيَكُونُ إِبْصَاحُ ذَلِكَ مِنْ صِنَاعَةِ التَّفْسِيرِ، لَا مِنْ صِنَاعَةِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ.

247 **الثَّانِي:** أَنْ يَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى عَلَى وَجْهِ مُحَقِّقٍ، وَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ حَدُّهُ أَمْرًا ثَانِيًا لَا يَتَّحِدُ حَدُّهُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ، فَيُخْتَلَفُ، كَمَا يَقُولُ الْمُعْتَرِضُ: حَدُّ «الْعِلْمِ» اعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ. وَنَحْنُ نُخَالِفُ فِي ذِكْرِ «الشَّيْءِ» فَإِنَّ الْمَعْدُومَ عِنْدَنَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَهُوَ مَعْلُومٌ. فَالْاِخْتِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى يَتَعَدَّى إِلَى هَذَا الْحَدِّ.

248 وَكَذَلِكَ يَقُولُ الْقَائِلُ: حَدُّ الْعَقْلِ: بَغْضُ الْعُلُومِ الصُّورِيَّةِ عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا، وَيُخَالِفُ مَنْ يَقُولُ فِي حَدِّهِ: إِنَّهُ غَرِيزَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَنِ الذَّنَابِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ - مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَائِلَ الْأَوَّلَ يُكْرَهُ تَمَيُّزُ الْعَيْنِ بِغَرِيزَةٍ عَنِ الْعَقَبِ، وَتَمَيُّزُ الْإِنْسَانِ بِغَرِيزَةٍ عَنِ الذَّنَابِ بِهَا يَتَهَيَّأُ لِلنَّظَرِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَجْرَى الْعَادَةِ بِخَلْقِ الْعِلْمِ فِي الْقَلْبِ دُونَ الْعَقَبِ، وَفِي الْإِنْسَانِ دُونَ الذَّنَابِ، وَخَلَقَ الْبَصَرَ فِي الْعَيْنِ دُونَ الْعَقَبِ، لَا لِتَمَيُّزِهِ بِغَرِيزَةٍ اسْتَعَدَّ بِسَبَبِهَا لِقَوْلِهِ. فَيَكُونُ مَنْشَأُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْحَدِّ الْاِخْتِلَافُ فِي إثْبَاتِ هَذِهِ الْغَرِيزَةِ، أَوْ نَفْيِهَا. فَهَذِهِ أُمُورٌ وَإِنْ أَوْرَدْنَاهَا فِي مَعْرِضِ الْامْتِحَانِ فَقَدْ أَدْرَجْنَا فِيهَا مَا يَجْرِي عَلَى التَّحْقِيقِ مَجْرَى الْقَوَانِينِ.

249 **امْتِحَانُ ثَانٍ:** اخْتِلَافُ فِي حَدِّ «الْعِلْمِ».

الاختلاف في حد العلم

250 **فَقِيلَ:** إِنَّهُ الْمَعْرِفَةُ، وَهُوَ حَدُّ لَفْظِيٍّ، وَهُوَ أَوْفَعُ أَنْوَاعِ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ تَكَرَّرَ لَفْظُ بِذِكْرِ مَا يُرَادُفُهُ كَمَا يُقَالُ: حَدُّ «الْأَسَدِ»: اللَّيْثُ، وَحَدُّ «الْعُقَارِ»: الْخُمْرُ، وَحَدُّ «الْمَوْجُودِ» الشَّيْءُ، وَحَدُّ «الْحَرَكَةِ»: الثَّقَلَةُ. وَلَا يُخْرَجُ عَنْ كَوْنِهِ لَفْظِيًّا بِأَنْ يُقَالَ: مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ تَطْوِيلٍ وَتَكَرُّرٍ، إِذِ الْمَعْرِفَةُ لَا تَطْلُقُ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ كَذَلِكَ. فَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: حَدُّ «الْمَوْجُودِ» الشَّيْءُ الَّذِي لَهُ ثُبُوتٌ وَوُجُودٌ، فَإِنَّ هَذَا تَطْوِيلٌ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ لَفْظِيًّا. وَلَسْتُ أَمْنَعُ مِنْ تَسْمِيَةِ هَذَا حَدًّا. فَإِنَّ لَفْظَ «الْحَدِّ» مُبَاحٌ فِي اللُّغَةِ لِصِنَاعَتِهِ لِمَا

يُرِيدُهُ مِمَّا فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَنْعِ. هَذَا إِذَا كَانَ الْحَدُّ عِنْدَهُ عِبَارَةً عَنْ لَفْظٍ مَانِعٍ. وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ عِبَارَةً عَنْ قَوْلٍ شَارِحٍ لِمَاهِيَةِ الشَّيْءِ مُصَوِّرٌ كُنْهَ حَقِيقَتِهِ فِي ذَهْنِ السَّائِلِ، فَقَدْ ظَلَمَ بِإِطْلَاقِ هَذَا الْأَسْمِ عَلَى قَوْلِهِ: الْعِلْمُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ.

251. وَقِيلَ أَيْضًا: «إِنَّهُ الَّذِي يُعْلَمُ بِهِ» وَإِنَّهُ الَّذِي تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً. وَهَذَا أَبْعَدُ مِنَ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ مُسَاوِلُهُ فِي الْخَلْوِ عَنْ الشَّرْحِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاهِيَةِ. وَلَكِنْ قَدْ يُنَوِّهُمُ فِي الْأَوَّلِ شَرْحُ اللَّفْظِ بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ عِنْدَ السَّائِلِ أَشْهَرَ مِنَ الْآخَرِ، فَيُشْرَحُ الْأَخْفَى بِالشَّهْرِ. أَمَّا «الْعَالِمُ» وَ«يُعْلَمُ» فَهُمَا مُشْتَقَّانِ مِنْ نَفْسِ الْعِلْمِ، وَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ الْمَصْدَرُ كَيْفَ يَتَضَعُ لَهُ بِالْمُشْتَقِّ مِنْهُ وَالْمُشْتَقُّ أَخْفَى / مِنَ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ؟! وَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ فِي حَدِّ الْفِضَّةِ: أَنَّهَا الَّتِي تُصَاغُ مِنْهَا الْأَوَانِي الْفِضِّيَّةُ!

[25/1]

252. وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّ «الْعِلْمِ»: إِنَّهُ الْوَصْفُ الَّذِي يَتَأْتَى لِلْمُتَّصِفِ بِهِ إِنْقَانُ الْفِعْلِ وَإِحْكَامِهِ. وَهَذَا ذِكْرُ لَازِمٍ مِنَ لَوَازِمِ الْعِلْمِ، فَيَكُونُ رَسْمِيًّا، وَهُوَ أَبْعَدُ مِمَّا قَبْلَهُ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَخْصَرَ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا بَعْضَ الْعُلُومِ. وَيَخْرُجُ مِنْهُ الْعِلْمُ بِاللهِ وَصِفَاتِهِ؛ إِذْ لَيْسَ يَتَأْتَى بِهِ إِنْقَانُ فِعْلٍ وَإِحْكَامِهِ. وَلَكِنَّهُ أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ بَوَاجِهِهِ، فَإِنَّهُ ذِكْرُ لَازِمٍ قَرِيبٍ مِنَ الذَّاتِ لِتَفْيِيدِ شَرْحًا وَبَيَانًا، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «مَا يُعْلَمُ بِهِ» وَمَا تَكُونُ الذَّاتُ بِهِ عَالِمَةً.

253. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا حَدُّ الْعِلْمِ عِنْدَكَ؟

254. فَأَعْلَمُ أَنَّهُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِبْصَارِ، وَالْإِحْسَاسِ، وَلَهُ حَدٌّ يَحْسِبُهُ، وَيُطْلَقُ عَلَى التَّخَيُّلِ، وَلَهُ حَدٌّ يَحْسِبُهُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الظَّنِّ وَلَهُ حَدٌّ آخَرُ، وَيُطْلَقُ عَلَى «عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى» عَلَى وَجْهِ آخَرٍ أَعْلَى وَأَشْرَفٍ. وَلَسْتُ أَغْنِي بِهِ شَرْفًا بِمُجَرَّدِ الْعُمُومِ فَقَطْ بَلْ بِالذَّاتِ وَالْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ التَّفَاصِيلِ، وَلَا تَفَاصِيلَ وَلَا تَعَدُّدَ فِي ذَاتِهِ.

حدُّ العراني
لِلْعِلْمِ

255. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى إِدْرَاكِ الْعَقْلِ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْبَيَانِ، وَرُبَّمَا يَعْسُرُ تَحْدِيدُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْحَقِيقِيِّ بِعِبَارَةِ مُحَرَّرَةٍ جَامِعَةٍ لِلْجِنْسِ وَالْفَضْلِ الدَّائِي. فَإِنَّا بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ عَسِيرٌ فِي أَكْثَرِ الْأَشْيَاءِ*، بَلْ أَكْثَرُ الْمُدْرَكَاتِ الْحِسِّيَّةِ يَتَعَسَّرُ تَحْدِيدُهَا.

256. فَلَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَحْدُ رَائِحَةَ الْمِسْكِ، أَوْ طَعْمَ الْعَسَلِ، لَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهِ. وَإِذَا عَجَزْنَا عَنْ حَدِّ الْمُدْرَكَاتِ، فَنَحْنُ عَنْ تَحْدِيدِ الْإِذْرَاكِاتِ أَعْجَزُ. وَلَكِنَّا نَقْدِرُ عَلَى شَرْحِ مَعْنَى الْعِلْمِ بِتَقْسِيمِ وَمِثَالِ:

257. أَمَّا التَّقْسِيمُ فَهُوَ: أَنْ نُمَيِّزَهُ عَمَّا يَلْتَبِسُ بِهِ. وَلَا يَخْفَى الْوَجْهُ تَمَيُّزُهُ عَنِ الْإِرَادَةِ، وَالْقُدْرَةِ، وَسَائِرِ صِفَاتِ النَّفْسِ. وَإِنَّمَا يَلْتَبِسُ بِالْاِعْتِقَادَاتِ، وَلَا يَخْفَى أَيْضًا وَجْهُ تَمَيُّزِهِ عَنِ الشُّكِّ وَالظَّنِّ، لِأَنَّ الْجَزْمَ مُنْتَفٍ عَنْهُمَا، وَالْعِلْمَ عِبَارَةٌ عَنْ أَمْرِ جَزْمٍ لَا تَرَدُّدٍ فِيهِ وَلَا تَجْوِيزٍ. وَلَا يَخْفَى أَيْضًا وَجْهُ تَمَيُّزِهِ عَنِ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَجْهُولِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ، وَالْعِلْمُ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ، وَرُبَّمَا يَبْقَى مُلْتَبِسًا بِاِعْتِقَادِ الْمُقْلَدِ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ عَنْ تَلَقُّفٍ، لَا عَنْ بَصِيرَةٍ، وَعَنْ جَزْمٍ، لَا عَنْ تَرَدُّدٍ. لِأَجْلِهِ خَفِيَ عَلَى الْمُعْتَرِزَةِ حَتَّى قَالُوا فِي حَدِّ الْعِلْمِ: إِنَّهُ اِعْتِقَادُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ. وَهُوَ خَطَأٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

258. أَحَدُهُمَا: تَخْصِصُ الشَّيْءِ، مَعَ أَنَّ الْعِلْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْدُومِ الَّذِي لَيْسَ شَيْئًا عِنْدَنَا.

259. وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا اِلْعْتِقَادَ حَاصِلٍ لِلْمُقْلَدِ، وَلَيْسَ بِعَالِمٍ قَطْعًا، فَإِنَّهُ كَمَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَعْتَقِدَ الشَّيْءَ جَزْمًا عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ لَا عَنْ بَصِيرَةٍ، كَاِعْتِقَادِ الْيَهُودِيِّ وَالْمُشْرِكِ، فَإِنَّهُ تَصْمِيمٌ جَازِمٌ لَا تَرَدُّدَ فِيهِ، يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَعْتَقِدَ الشَّيْءَ بِمُجَرَّدِ التَّلَقُّفِ وَالتَّلَقُّفِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، مَعَ الْجَزْمِ الَّذِي لَا يَخْطُرُ بِبَالِهِ جَوَازُ غَيْرِهِ.

260. فَوَجْهُ تَمَيُّزِ الْعِلْمِ عَنِ اِلْعْتِقَادِ هُوَ أَنَّ اِلْعْتِقَادَ مَعْنَاهُ: السَّبْقُ إِلَى أَحَدِ مُعْتَقَدِي الشَّكِّ مَعَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِخْطَارٍ نَقِصِهِ بِالْبَالِ، وَمِنْ غَيْرِ / تَمْكِينِ نَقِصِهِ مِنَ الْحُلُولِ فِي النَّفْسِ.

[26/1]

261. فَإِنَّ الشَّكَّ يَقُولُ: الْعَالَمُ حَدَثٌ أَمْ لَيْسَ بِحَادِثٍ؟

262. وَالْمُعْتَقَدُ يَقُولُ: حَدَثٌ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَسَّعُ صَدْرُهُ لِتَجْوِيزِ الْقِدَمِ.

263. وَالْجَاهِلُ يَقُولُ: قَدِيمٌ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ.

264. وَالْاِعْتِقَادُ - وَإِنْ وَافَقَ الْمُعْتَقَدَ - فَهُوَ جَنْسٌ مِنَ الْجَهْلِ فِي نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَفَهُ بِالإِضَافَةِ، فَإِنَّ مُعْتَقَدَ كَوْنِ زَيْدٍ فِي الدَّارِ لَوْ قَدَّرَ اسْتِمْرَارُهُ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ زَيْدٌ

مِن الدَّارِ بَقِيَ اعْتِقَادُهُ كَمَا كَانَ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ؛ وَإِنَّمَا تَغَيَّرَتْ إِضَافَتُهُ؛ فَإِنَّهُ طَائِقُ الْمُعْتَقَدِ فِي حَالَةٍ، وَخَالَفَهُ فِي حَالَةٍ. وَأَمَّا الْعِلْمُ فَيَسْتَحِيلُ تَقْدِيرُ بَقَائِهِ مَعَ تَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ؛ فَإِنَّهُ كُشِفَ وَانْشَرَّاحٌ، وَالْإِعْتِقَادُ عُقْدَةٌ عَلَى الْقَلْبِ، وَالْعِلْمُ عِبَارَةٌ عَنِ انْحِلَالِ الْعُقْدَةِ، فَهُمَا مُخْتَلِفَانِ.

265. وَلِذَلِكَ نُوْ أَصْغَى الْمُعْتَقَدُ إِلَى الْمُشَكِّكِ لَوْجَدَ لِنَقِيضِ مُعْتَقَدِهِ مَجَالًا فِي نَفْسِهِ.

266. وَالْعَالَمُ لَا يَجِدُ ذَلِكَ أَصْلًا وَإِنْ أَصْغَى إِلَى الشَّيْءِ الْمُشَكِّكِ، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعَ شُبْهَةً، فَإِنَّمَا أَنْ يَعْرِفَ حَلَّهَا- وَإِنْ لَمْ تُسَاعِدْهُ الْعِبَارَةُ فِي الْحَالِ- وَإِنَّمَا أَنْ تُسَاعِدْهُ الْعِبَارَةُ أَيْضًا عَلَى حَلِّهَا.

267. وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَلَا يَشْكُ فِي بُطْلَانِ الشُّبْهَةِ بِجَلَابِ الْمُقْلَدِ.

268. وَبَعْدَ هَذَا التَّقْسِيمِ وَالتَّمْيِيزِ: يَكَادُ يَكُونُ الْعِلْمُ مُرْتَسِمًا فِي النَّفْسِ بِمَعْنَاهُ وَحَقِيقَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ تَحْدِيدِ.

269. وَأَمَّا الْمِثَالُ: فَهُوَ أَنَّ إِذْ رَأَى الْبَصِيرَةَ الْبَاطِنَةَ تَقَهُمَهُ بِالْمُقَاسَةِ بِالْبَصَرِ الظَّاهِرِ، وَلَا مَعْنَى لِلْبَصَرِ الظَّاهِرِ إِلَّا انْطِبَاعُ صُورَةِ الْمُنْصَرِّ فِي الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ مِنْ إِنْسَانٍ الْعَيْنِ، كَمَا يَتَوَهَّمُ انْطِبَاعُ الصُّورِ فِي الْمِرْآةِ مَثَلًا، أَفْكَمَا أَنَّ الْبَصَرَ يَأْخُذُ صُورَ الْمُنْصَرِّ، أَيْ يَنْطَبِعُ فِيهَا مِثَالُهَا الْمُطَابِقَ لَهَا، لَا عَيْنَهَا، فَإِنَّ عَيْنَ النَّارِ لَا تَنْطَبِعُ فِي الْعَيْنِ، بَلْ مِثَالُهَا يُطَابِقُ صُورَتَهَا. وَكَذَلِكَ يُرَى مِثَالُ النَّارِ فِي الْمِرْآةِ، لَا عَيْنُ النَّارِ. فَكَذَلِكَ الْعَقْلُ عَلَى مِثَالِ مِرْآةٍ تَنْطَبِعُ فِيهَا صُورُ الْمَعْقُولَاتِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهَا.

270. وَأَعْنِي بِصُورِ الْمَعْقُولَاتِ: حَقَائِقُهَا وَمَاهِيَّاتُهَا.

271. فَالْعِلْمُ عِبَارَةٌ عَنْ أَخْذِ الْعَقْلِ لِصُورِ الْمَعْقُولَاتِ وَهَيَّائِهَا فِي نَفْسِهِ، وَانْطِبَاعِهَا فِيهِ، كَمَا يَظُنُّ- مِنْ حَيْثُ الْوَهْمُ- انْطِبَاعُ الصُّورِ فِي الْمِرْآةِ. فَبِالْمِرْآةِ ثَلَاثَةٌ أُمُورٍ: الْحَدِيدُ، وَصِفَالَتُهُ، وَالصُّورَةُ الْمُنْطَبِعَةُ فِيهَا. فَكَذَلِكَ جَوْهَرُ الْأَدَبِيِّ كَحَدِيدِ الْمِرْآةِ، وَعَقْلُهُ هَيْئَةٌ وَغَرِيزَةٌ فِي جَوْهَرِهِ وَنَفْسِهِ بِهَا يَنْتَهِي لِلانْطِبَاعِ بِالْمَعْقُولَاتِ، كَمَا أَنَّ الْمِرْآةَ- بِصِفَالَتِهَا وَاسْتِدَارَتِهَا- تَنْتَهِي لِمُحَاكَاةِ الصُّورِ.

فَحُصُولُ الصُّورِ فِي مِرَاةِ الْعَقْلِ - الَّتِي هِيَ مِثَالُ الْأَشْيَاءِ - هُوَ الْعِلْمُ، وَالْغَرِيزَةُ الَّتِي بِهَا يَنْتَهَى لِقَبُولِ هَذِهِ الصُّورِ هِيَ الْعَقْلُ، وَالنَّفْسُ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ الْمَخْصُوصَةُ بِهَذِهِ الْغَرِيزَةِ الْمُهِمَّةِ لِقَبُولِ حَقَائِقِ الْمَعْقُولَاتِ، كَالْمِرَاةِ.

272. فَالتَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: يَقْطَعُ الْعِلْمُ عَنْ مَظَانِّ الْأَشْتِبَاءِ، وَهَذَا الْمِثَالُ يُفْهِمُكَ حَقِيقَةَ الْعِلْمِ. فَحَقَائِقُ الْمَعْقُولَاتِ إِذَا انْطَبَعَتْ بِهَا النَّفْسُ الْعَاقِلَةُ تُسَمَّى عِلْمًا. وَكَمَا أَنَّ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَالْأَشْجَارَ وَالْأَنْهَارَ يُتَصَوَّرُ أَنَّ / تُرَى فِي الْمِرَاةِ حَتَّى كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْمِرَاةِ، وَكَأَنَّ الْمِرَاةَ حَاوِيَةً لِجَمِيعِهَا، فَكَذَلِكَ الْحَضْرَةُ الْإِلَهِيَّةُ بِجُمْلَتِهَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ تَنْطَبِعَ بِهَا نَفْسُ الْإِنْسَانِ.

[27/1]

273. وَالْحَضْرَةُ الْإِلَهِيَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ جُمْلَةِ الْمَوْجُودَاتِ، فَكُلُّهَا مِنَ الْحَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ إِذْ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَأَفْعَالُهُ. فَإِذَا انْطَبَعَتْ بِهَا صَارَتْ كَأَنَّهَا كُلُّ الْعَالَمِ لِإِحَاطَتِهَا بِهِ تَصَوُّرًا وَانْطِبَاطًا. وَعِنْدَ ذَلِكَ رُبَّمَا ظَنَّ مَنْ لَا يَدْرِي: الْحُلُولَ، فَيَكُونُ كَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الصُّورَةَ حَالَةً فِي الْمِرَاةِ. وَهُوَ غَلَطٌ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْمِرَاةِ، وَلَكِنْ «كَأَنَّهَا فِي الْمِرَاةِ».

274. فَهَذَا مَا نَرَى الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي هِيَ عِلَاوَةٌ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ.

الاختلاف في حد الواجب

275. امْتِحَانُ ثَالِثٌ: اخْتَلَفُوا فِي حَدِّ «الْوَاجِبِ».

276. فَقِيلَ: الْوَاجِبُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْإِيجَابُ. وَهُوَ فَاسِدٌ، كَقَوْلِهِمْ: الْعِلْمُ مَا يُعْلَمُ بِهِ.

277. وَقِيلَ: مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ؛ وَقِيلَ: مَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ الْعِقَابُ،

وَقِيلَ: مَا لَا يَجُوزُ الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِهِ. وَقِيلَ: مَا يَصِيرُ الْمُكْلَفُ بِتَرْكِهِ عَاصِيًا؛

وَقِيلَ: مَا يَلَامُ تَارِكُهُ شَرْعًا.

278. وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْعُدُودِ تَعْرِضُ لِلْوِازِمِ وَالتَّوَابِعِ. وَسَبِيلُكَ إِنْ أَرَدْتَ الْوُقُوفَ

عَلَى حَقِيقَتِهِ أَنْ تَتَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِالتَّقْسِيمِ، كَمَا أَرَشَدْنَاكَ إِلَيْهِ فِي حَدِّ الْعِلْمِ *.

* 39-37

279. فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَافَ فِي هَذَا الْفَنِّ خَمْسَةُ الْوَاجِبِ، وَالْمَخْطُورِ، وَالْمَنْدُوبِ،

وَالْمَكْرُوهِ، وَالْمُبَاحِ.

280. قَدَحَ الْأَلْفَاظَ جَانِبًا، وَرَدَّ النَّظَرَ إِلَى الْمَعْنَى أَوَّلًا، فَانْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْوَاجِبَ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ، إِذْ يُطْلَقُ الْمُنْكَلَمُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُشْتَعِ، وَيَقُولُ: وَجُودَ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجِبَتْ جُوهَا﴾ (الحج: 36) وَيُقَالُ: وَجِبَتْ الشَّمْسُ، وَلَهُ بِكُلِّ مَعْنَى حَدٌّ. وَالْمَطْلُوبُ الْآنَ مُرَادُ الْفُقَهَاءِ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا شَكَّ أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ عَلَى جَوْهَرٍ، بَلْ عَلَى عَرَضٍ. وَلَا عَلَى كُلِّ عَرَضٍ، بَلْ مِنْ حُمَلَتِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فَقَطْ، وَمِنْ الْأَفْعَالِ عَلَى أَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، لَا عَلَى أَفْعَالِ الْبَهَائِمِ. فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَقْسَامِ الْفِعْلِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَقْدُورًا وَحَادِثًا وَمَعْلُومًا، وَمُكْتَسَبًا، وَمُخْتَرَعًا، وَلَهُ بِحَسَبِ كُلِّ نِسْبَةِ انْقِسَامَاتٍ، إِذْ عَوَارِضُ الْأَفْعَالِ وَلَوَازِمُهَا كَثِيرَةٌ، فَلَا نَظَرَ فِيهَا، وَلَكِنْ إِطْلَاقُ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ نِسْبَتُهَا إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ فَقَطْ.

281. فَتَقْسِمُ الْأَفْعَالُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خِطَابِ الشَّرْعِ، فَتَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالُ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ خِطَابُ الشَّرْعِ، كَفِعْلِ الْمَجْنُونِ، وَإِلَى: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. وَالَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَبَيْنَ الْإِحْجَامِ عَنْهُ، وَيُسَمَّى مُبَاحًا، وَإِلَى مَا تَرْجِعُ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ، وَإِلَى مَا تَرْجِعُ تَرْكُهُ عَلَى فِعْلِهِ. وَالَّذِي تَرْجِعُ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا أَشْعَرَ بِأَنَّهُ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ، وَيُسَمَّى مَتَدُوبًا، وَإِلَى مَا أَشْعَرَ بِأَنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ وَيُسَمَّى وَاجِبًا. ثُمَّ رُبَّمَا خَصَّ قَرِيبُ / اسْمُ «الْوَاجِبِ» بِمَا أَشْعَرَ بِالْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ ظَنًّا؛ وَمَا أَشْعَرَ بِهِ قَطْعًا خُصُوهَ بِاسْمِ الْفَرَضِ. وَلَا مُشَاحَّةَ فِي الْأَلْفَاظِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَعَانِي.

[28/1]

282. وَأَمَّا الْمَرْجِعُ تَرْكُهُ، فَيَنْقَسِمُ إِلَى: مَا أَشْعَرَ بِأَنَّهُ لَا عِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ، وَيُسَمَّى مَكْرُوهًا. وَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ مَا أَشْعَرَ بِعِقَابٍ عَلَى فِعْلِهِ فِي الدُّنْيَا. كَقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ نَامَ بَعْدَ الْغَضْرِ فَاخْتَلَسَ عَقْلُهُ، فَلَا يُلَومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ» وَإِلَى مَا أَشْعَرَ بِعِقَابٍ فِي الْآخِرَةِ عَلَى فِعْلِهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى مَحْظُورًا، وَحَرَامًا، وَمَقْصِيَّةً.

283. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِكَ «أَشْعَرَ»؟

284. فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عُرِفَ بِدَلَالَةٍ مِنْ خِطَابِ صَرِيحٍ، أَوْ قَرِينَةٍ، أَوْ مَعْنَى مُسْتَنْبِطَةٍ، أَوْ

فِعْلٍ، أَوْ إِشَارَةٍ. فَلَا إِشْعَارُ يَعْنِي جَمِيعَ الْمَدَارِكِ.

285 فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِكَ: عَلَيْهِ عِقَابٌ؟

286 قُلْنَا: مَعْنَاهُ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَبَبُ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ.

287 فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا؟

288 فَالْمُرَادُ بِهِ مَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا: الْأَكْلُ سَبَبُ الشَّيْءِ، وَحَزُّ الرُّقْبَةِ سَبَبُ الْمَوْتِ، وَالضَّرْبُ سَبَبُ الْأَلَمِ، وَالِدُّوَاءُ سَبَبُ الشِّفَاءِ.

289 فَإِنْ قُلْتَ: فَلَوْ كَانَ سَبَبًا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يُعَاقَبَ، وَكَمْ مِنْ تَارِكٍ وَاجِبٍ يُعْصَى عَنْهُ وَلَا يُعَاقَبُ؟ ١١

290 فَأَقُولُ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا: «الضَّرْبُ سَبَبُ الْأَلَمِ، وَالِدُّوَاءُ سَبَبُ الشِّفَاءِ» أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي كُلِّ شَخْصٍ، أَوْ فِي مُعَيَّنٍ مُشَارٍ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَعْزِضَ فِي الْمَحَلِّ أَمْرٌ يَدْفَعُ السَّبَبَ، وَلَا يَذُلُّ ذَلِكَ عَلَى بُطْلَانِ السَّبَبِيَّةِ، فَرُبَّ دَوَاءٍ لَا يَنْفَعُ، وَرُبَّ ضَرْبٍ لَا يُذْرِكُ الْمَضْرُوبَ أَلَمَهُ، لِكَوْنِهِ مَشْغُولٌ النَّفْسِ بِشَيْءٍ آخَرَ، كَمَنْ يُجْرَحُ فِي حَالِ الْقِتَالِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ فِي الْحَالِ بِهِ.

291 وَكَمَا أَنَّ الْعِلَّةَ قَدْ تَسْتَحْكِمُ فَتَدْفَعُ أَثَرَ الدَّوَاءِ، فَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ فِي سَرِيرَةِ الشَّخْصِ وَبَاطِنِهِ أَخْلَاقٌ رَضِيَّةٌ، وَخِصَالٌ مَحْمُودَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مَرْضِيَّةٌ، تَوْجِبُ الْعَفْوَ عَنْ جَرِيمَتِهِ، وَلَا يُوْجِبُ ذَلِكَ خُرُوجَ الْجَرِيمَةِ عَنْ كَوْنِهَا سَبَبًا لِلْعِقَابِ.

292 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَدَانِ؟

293 قُلْنَا: أَمَّا الْحَدُّ اللَّفْظِيُّ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَلْفًا، إِذْ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْأَسْمَاءِ الْمَوْضُوعَةِ لِلشَّيْءِ الْوَاحِدِ. وَأَمَّا الرَّسْمِيُّ فَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُنْ، لِأَنَّ عَوَاضِلَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَلَوْ أَرَامَهُ قَدْ تَكَثَّرَ.

294 وَأَمَّا الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا وَاحِدًا، لِأَنَّ الذَّاتِيَّاتِ مَحْصُورَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا لَمْ يَكُنْ حَدًّا حَقِيقِيًّا، وَإِنْ ذَكَرَ مَعَ الذَّاتِيَّاتِ زِيَادَةً فَالزِّيَادَةُ حَسْبُ، فَإِذَا هَذَا الْحَدُّ لَا يَتَعَدَّدُ، وَإِنْ جَازَ أَنْ تَخْتَلِفَ الْعِبَارَاتُ الْمُتَرَادِفَةُ، كَمَا يُقَالُ فِي حَدِّ الْحَادِثِ:

295. إِنَّهُ: الْمَوْجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ.
296. أَوْ: الْكَائِنُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.
297. أَوْ: الْمَوْجُودُ الْمَسْبُوقُ بِعَدَمٍ.
298. أَوْ: الْمَوْجُودُ عَنْ عَدَمٍ.
299. فَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ لَا تُؤَدِّي إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا، فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُتَرَادِفَةِ.
300. وَلِنَقْتَصِرَ فِي الْامْتِحَانَاتِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، فَالْتَّنْبِيْهُ حَاصِلٌ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. /

[29/1]

الدعامة الثانية من مدارك العقول في البرهان

الذي به التوصل إلى العلوم التصديقية
المطلوبة بالبحث والنظر

301. وهذه الدعامة تشتمل على ثلاثة فنون: سوابق، ولواحق، ومقاصد.

302. الفن الأول: في السوابق، ويشتمل على تمهيد كلي وثلاثة فصول:

303. التمهيد:

304. اعلم أن «البرهان» عبارة عن «أقاويل مخصوصة، ألقت تأليفاً مخصوصاً، بشرط مخصوص، يلزم منه رأي، هو مطلوب الناظر بالنظر».

305. وهذه الأقاويل إذا وضعت في البرهان لاقتباس المطلوب منها سميت «مقدمات».

306. والخلل في البرهان تارة يدخل من جهة نفس المقدمات؛ إذ قد تكون خالية عن شروطها؛ وأخرى من كيفية الترتيب والنظم، وإن كانت المقدمات صحيحة يقينية؛ ومرة منهما جميعاً.

307. ومثاله من المخسوسات: البيت المبني؛ فإنه أمر مركب، تارة يختل بسبب في هيئة التأليف بأن تكون الحيطان معوجة، والسقف منخفضاً إلى موضع ١١ قريب من الأرض، فيكون فاسداً من حيث الصورة، وإن كانت الأحجار والجذوع وسائر الآلات صحيحة. وتارة يكون البيت صحيح الصورة في تزيينها، ووضع حيطانها وسقفها، ولكن يكون الخلل من رخاوة في الجذوع، وتسعب في اللبانات.

308. وهذا حكم البرهان، والحد، وكل أمر مركب.

309. فإن الخلل إما أن يكون في هيئة تركيبه، وإما أن يكون في الأصل الذي يرد عليه التركيب: كالثوب في القميص، والخشب في الكرسي، واللبن في

تمريف
البرهان

الْحَائِطُ، وَالْجُدُوعُ فِي السَّقْفِ. وَكَمَا أَنَّ مَنْ يُرِيدُ بِنَاءَ بَيْتٍ يَبْعِدُ عَنِ الْخَلَلِ يَفْتَقِرُ إِلَى أَنْ يُعَدَّ الْأَلَاتِ الْمُفْرَدَةِ أَوَّلًا، كَالْجُدُوعِ، وَاللِّبَنِ، وَالطِّينِ، ثُمَّ إِنْ أَرَادَ اللَّبْنُ افْتَقَرَ إِلَى إِعْدَادِ مُفْرَدَاتِهِ وَهُوَ: التِّينُ، وَالتُّرَابُ، وَالْمَاءُ، وَالْقَالِبُ الَّذِي فِيهِ يُضْرَبُ. فَيَبْتَدِئُ أَوَّلًا بِالْأَجْزَاءِ الْمُفْرَدَةِ فَيُرْكِبُهَا، ثُمَّ يُرْكَبُ الْمُرْكَبُ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْعَمَلِ.

310. وَكَذَلِكَ طَالِبُ الْبُرْهَانِ، يَنْبَغِي أَنْ يَنْظُرَ فِي نَظْمِهِ وَصُورَتِهِ، وَفِي الْمُقَدِّمَاتِ الَّتِي فِيهَا النُّظْمُ وَالتَّرْتِيبُ.

311. وَأَقْلُ مَا يَنْتَظِمُ مِنْهُ بُرْهَانٌ: مُقَدِّمَتَانِ، أُعْيِي عِلْمَيْنِ، يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِمَا التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ.

312. وَأَقْلُ مَا تَخْصُلُ مِنْهُ مُقَدِّمَةٌ: مَعْرِفَتَانِ تَوْضَعُ إِحْدَاهُمَا مُحْبِرًا عَنْهَا، وَالْأُخْرَى خَبْرًا وَوَضَفًا.

313. فَقَدْ انْقَسَمَ الْبُرْهَانُ إِلَى مُقَدِّمَتَيْنِ، وَانْقَسَمَ كُلُّ مُقَدِّمَةٍ إِلَى مَعْرِفَتَيْنِ تَنْسَبُ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى. وَكُلُّ مُفْرَدٍ هُوَ مَعْنَى، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ بِلَفْظٍ.

314. فَيَجِبُ ضَرُورَةً أَنْ تَنْظُرَ فِي الْمَعْنَايِ الْمُفْرَدَةِ وَأَقْسَامِهَا، ثُمَّ فِي الْأَلْفَاظِ / الْمُفْرَدَةِ وَوُجُوهِ دَلَالَتِهَا. ثُمَّ إِذَا فَهِمْنَا اللَّفْظَ مُفْرَدًا وَالْمَعْنَى مُفْرَدًا أَلْفًا مَعْنَيْنِ، وَجَعَلْنَاهُمَا مُقَدِّمَةً. وَتَنْظُرُ فِي حُكْمِ الْمُقَدِّمَةِ وَشُرُوطِهَا، ثُمَّ نَجْمَعُ مُقَدِّمَتَيْنِ، وَنَصُوغُ مِنْهُمَا بُرْهَانًا، وَنَنْظُرُ فِي كَيْفِيَّةِ الصِّيَاغَةِ الصَّحِيحَةِ.

315. وَكُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ الْبُرْهَانَ بِغَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ فَقَدْ طَمِعَ فِي الْمُحَالِ، وَكَانَ كَمَنْ طَمِعَ فِي أَنْ يَكُونَ كَاتِبًا يَكْتُبُ الْخُطُوطِ الْمُنْظُومَةَ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ كِتَابَةَ الْكَلِمَاتِ، أَوْ يَكْتُبُ الْكَلِمَاتِ وَهُوَ لَا يُحْسِنُ كِتَابَ الْحُرُوفِ الْمُفْرَدَةِ. وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي كُلِّ مُرْكَبٍ؛ فَإِنَّ أَجْزَاءَ الْمُرْكَبِ تُقَدَّمُ عَلَى الْمُرْكَبِ بِالضَّرُورَةِ، حَتَّى لَا يُوصَفَ الْقَادِرُ الْأَكْبَرُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِ الْعِلْمِ بِالْمُرْكَبِ دُونَ الْآحَادِ، إِذْ لَا يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْخُطُوطِ الْمُنْظُومَةِ دُونَ تَعْلِيمِ الْكَلِمَاتِ.

316. فَلِهَذِهِ الضَّرُورَةِ اشْتَمَلَتْ دِعَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى: فَنٍّ فِي السَّوَابِقِ، وَفَنٍّ فِي الْمَقَاصِدِ، وَفَنٍّ فِي اللُّوَاحِ.

أقل ما ينتظر
منه برهان

[30/1]

الفرن الأول في الروايق وفيه ثلاثة فصول
الفصل الأول
في دلالة الألفاظ على المعاني

317. وَيَتَضَحُّ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِتَفْسِيَمَاتٍ: تفسيمات دلالة اللفظ على المعنى
318. التَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ: أَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى تَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:
319. وَهِيَ: الْمُطَابَقَةُ، وَالتَّضَمُّنُ، وَالْإِلْتِزَامُ.
320. فَإِنَّ لَفْظَ «الْبَيْتِ» يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْبَيْتِ بِطَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى السَّقْفِ وَحْدَهُ بِطَرِيقِ التَّضَمُّنِ، لِأَنَّ الْبَيْتَ يَنْصَمُنُ السَّقْفَ، لِأَنَّ الْبَيْتَ عِبَارَةٌ عَنِ السَّقْفِ وَالْحِيطَانِ. وَكَمَا يَدُلُّ لَفْظُ «الْفَرَسِ» عَلَى الْجِسْمِ، إِذْ لَا فَرَسَ إِلَّا وَهُوَ جِسْمٌ.
321. وَأَمَّا طَرِيقُ الْإِلْتِزَامِ فَهُوَ كَدَلَالَةِ لَفْظِ «السَّقْفِ» عَلَى الْحَائِطِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِلْحَائِطِ وَضَعُ لَفْظِ الْحَائِطِ لِلْحَائِطِ حَتَّى يَكُونَ مُطَابِقًا، وَلَا هُوَ مُتَضَمَّنٌ؛ إِذْ لَيْسَ الْحَائِطُ جُزْءًا مِنَ السَّقْفِ، كَمَا كَانَ السَّقْفُ جُزْءًا مِنْ نَفْسِ الْبَيْتِ، وَكَمَا كَانَ الْحَائِطُ جُزْءًا مِنْ نَفْسِ الْبَيْتِ، لَكِنَّهُ كَالرَّفِيقِ الْمُلَازِمِ الْخَارِجِ عَنْ ذَاتِ السَّقْفِ الَّذِي لَا يَنْفَكُ السَّقْفُ عَنْهُ.
322. وَإِيَّاكَ أَنْ تَسْتَعْمِلَ فِي نَظَرِ الْعَقْلِ مِنَ الْأَلْفَاظِ مَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْإِلْتِزَامِ، لَكِنْ اقْتَصِرْ عَلَى مَا يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ، لِأَنَّ الدَّلَالََةَ بِطَرِيقِ الْإِلْتِزَامِ لَا تَنْحَصِرُ فِي حَدٍّ، إِذِ السَّقْفُ يُلْزَمُ الْحَائِطُ، وَالْحَائِطُ الْأُسُّ، وَالْأُسُّ الْأَرْضُ، وَذَلِكَ لَا يَنْحَصِرُ.
323. التَّقْسِيمُ الثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَاظَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى خُصُوصِ الْمَعْنَى وَشُمُولِهِ تَنْقَسِمُ إِلَى لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، وَنُسْمِيَةٍ: مُعَيَّنًا. كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ، وَهَذِهِ الشَّجَرَةُ، وَهَذَا الْفَرَسُ، وَهَذَا السَّوَادُ؛ وَإِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ تَتَّفِقُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وَنُسْمِيَةٍ: مُطْلَقًا.
324. وَالْأَوَّلُ حَدُّهُ. اللَّفْظُ / الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَقْهُومُهُ إِلَّا ذَلِكَ الْوَاحِدَ [31/1]

- بَعَيْنِهِ. فَلَوْ قَصَدَتْ اشْتِرَاكَ غَيْرِهِ فِيهِ مَنَعَ نَفْسَ مَفْهُومِ اللَّفْظِ مِنْهُ.
- 325 وَأَمَّا الْمُطْلَقُ: فَهُوَ الَّذِي لَا يُمْنَعُ نَفْسَ مَفْهُومِهِ مِنْ وَقْعِ الْاشْتِرَاكِ فِي مَعْنَاهُ: كَقَوْلِكَ السَّوَادُ، وَالْحَرَكَةُ، وَالْفَرَسُ، وَالْإِنْسَانُ.
- 326 وَبِالْجُمْلَةِ: الْأِسْمُ الْمُفْرَدُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِذَا أُذْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَهُوَ لِلْعُمُومِ.
- 327 فَإِنْ قُلْتَ: وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا، وَقَوْلُكَ: الْإِلَهَ، وَالشَّمْسُ، وَالْأَرْضُ، لَا يَدُلُّ كُلُّ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ مُفْرَدٍ مَعَ دُخُولِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؟
- 328 فَأَعْلَمْ أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، فَإِنَّ امْتِنَاعَ الشَّرِكَةِ هَهُنَا لَيْسَ لِنَفْسِ مَفْهُومِ اللَّفْظِ، بَلِ الَّذِي وَضَعَ اللَّغَةَ لَوْ جَوَرَ فِي الْإِلَهِ عَدَدًا لَكَانَ يَرَى هَذَا اللَّفْظَ عَامًا فِي الْإِلَهَةِ كُلِّهَا، فَإِنْ امْتَنَعَ الشُّمُولُ لَمْ يَكُنْ لَوْضَعِ اللَّفْظِ، بَلِ لاسْتِحَالَةِ وُجُودِ إِلَهٍ ثَانٍ، فَلَمْ يَكُنْ امْتِنَاعُ الشَّرِكَةِ لِمَفْهُومِ اللَّفْظِ. وَالْمَانِعُ فِي الشَّمْسِ أَنَّ الشَّمْسَ فِي الْوُجُودِ وَاحِدَةً، فَلَوْ قَرَضْنَا عَوَالِمَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ شَمْسٌ وَأَرْضٌ، كَانَ قَوْلُنَا: الشَّمْسُ، وَالْأَرْضُ، شَامِلًا لِلْكُلِّ. فَتَأَمَّلْ هَذَا فَإِنَّهُ مَرَّةٌ قَدِمَ فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْأُمُورِ النَّظَرِيَّةِ. فَإِنَّ مَنْ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: السَّوَادُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: هَذَا السَّوَادُ؛ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: الشَّمْسُ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: هَذِهِ الشَّمْسُ - عَظُمَ سَهْوُهُ فِي النُّظَرِيَّاتِ مِنْ حَيْثُ لَا يَذَرِي.
- 329 التَّقْسِيمُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْأَلْفَاظَ الْمُتَعَدِّدَةَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُسْتَبَيِّنَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَنَازِلَ. وَلِنُخْرِجَ لَهَا أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ: وَهِيَ: الْمُتَرَادِفَةُ، وَالْمُتَبَايِنَةُ، وَالْمُتَوَاطِئَةُ، وَالْمُشْتَرَكَةُ.
- 330 أَمَّا الْمُتَرَادِفَةُ: فَتَعْنِي بِهَا الْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلِفَةُ، وَالصَّيَغُ الْمُتَوَارِدَةُ عَلَى مُسَمًى وَاحِدٍ، كَالْخَمْرِ وَالْعُقَارِ، وَاللَّبِيثِ وَالْأَسَدِ، وَالسَّهْمِ وَالنَّشَاطِ.
- 331 وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ اسْمَيْنِ لِمُسَمًى وَاحِدٍ يَتَنَاوَلُهُ أَحَدُهُمَا مِنْ حَيْثُ يَتَنَاوَلُهُ الْآخَرُ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ.
- 332 وَأَمَّا الْمُتَبَايِنَةُ: فَتَعْنِي بِهَا الْأَسَامِي الْمُخْتَلِفَةُ لِلْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ، كَالسَّوَادِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْأَسَدِ، وَالْمِفْتَاحِ، وَالسَّمَاءِ، وَالْأَرْضِ، وَسَائِرِ الْأَسَامِي. وَهِيَ الْأَكْثَرُ.

الألفاظ
المترادفة

الألفاظ
المتباينة

333. وَأَمَّا الْمُتَوَاطُّةُ: فَهِيَ الَّتِي تَنْطَلِقُ عَلَى أَشْيَاءَ مُتَغَايِرَةٍ بِالْعَدَدِ، وَلَكِنَّهَا مُتَّفِقَةٌ بِالْمَعْنَى الَّذِي وَضَعَ الْأِسْمُ لَهُ، كَأَسْمِ «الرُّجُلِ»، فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَيَكْرٍ وَخَالِدٍ، وَأَسْمِ «الْجِسْمِ» يَنْطَلِقُ عَلَى السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْإِنْسَانِ، لِاشْتِرَاكِ هَذِهِ الْأَعْيَانِ فِي مَعْنَى الْجِسْمِيَّةِ الَّتِي وَضَعَ اسْمُ «الْجِسْمِ» بِإِزَائِهَا
334. [32/1] وَكُلُّ اسْمٍ مُطْلَقٍ لَيْسَ بِمُعَيَّنٍ - كَمَا سَبَقَ - فَإِنَّهُ يَنْطَلِقُ / عَلَى أَحَادٍ مُسَمَّيَاتِهِ الْكَثِيرَةِ بِطَرِيقِ التَّوَاطُّو، كَأَسْمِ «الْلُّونَ» لِلْسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ، فَإِنَّهَا مُتَّفِقَةٌ فِي الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ سُمِّيَ اللَّوْنُ لَوْنًا، وَلَيْسَ بِطَرِيقِ الْإِشْتِرَاكِ أَلْبَنَةً.
335. وَأَمَّا الْمُشْتَرَكَةُ: فَهِيَ الْأَسْمَاءُ الَّتِي تَنْطَلِقُ عَلَى مُسَمَّيَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا تَشْتَرِكُ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ أَلْبَنَةً، كَأَسْمِ «الْعَيْنِ» لِلْعُضْوِ الْبَاصِرِ، وَلِلْمِيزَانِ، وَلِلْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَجَرَّرُ مِنْهُ الْمَاءُ - وَهِيَ الْعَيْنُ الْفَوَارَةُ - وَلِلذَّهَبِ، وَالشَّمْسِ؛ وَكَأَسْمِ «الْمُشْتَرِي» لِقَابِلِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلِلْكُوكَبِ الْمَعْرُوفِ.
336. وَلَقَدْ ثَارَ مِنْ ارْتِبَاكِ الْمُشْتَرَكَةِ بِالْمُتَوَاطُّةِ غَلَطٌ كَثِيرٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، حَتَّى ظَنَّ جَمَاعَةٌ مِنْ ضَعْفَاءِ الْعُقُولِ أَنَّ السَّوَادَ لَا يُشَارِكُ الْبَيَاضَ فِي اللَّوْنِيَّةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْأِسْمُ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَمُشَارَكَةِ الذَّهَبِ لِلْعَدَقَةِ الْبَاصِرَةِ فِي اسْمِ «الْعَيْنِ»، وَكَمُشَارَكَةِ قَابِلِ عَقْدِ الْبَيْعِ لِلْكُوكَبِ فِي اسْمِ «الْمُشْتَرِي».
337. وَبِالْجُمْلَةِ: الْإِهْتِمَامُ بِتَمْيِيزِ الْمُشْتَرَكَةِ عَنِ الْمُتَوَاطُّةِ مِنْهُمْ، فَلَنَزِدْ لَهُ شَرْحًا فَتَقُولُ:
338. الْأِسْمُ الْمُشْتَرَكُ: قَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُخْتَلِفَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى الْمُضَادَّيْنِ، «كَالْجَلَلِ» لِلْخَفِيرِ وَالْخَطِيرِ، «وَالنَّاهِلِ» لِلْعَطْشَانِ وَالرَّيَّانِ، وَ«الْجَوْنِ» لِلْسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَ«الْفَرْ» لِلظُّهْرِ وَالْخَيْضِ.
339. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُشْتَرَكَ قَدْ يَكُونُ مُشْكِلًا قَرِيبَ الشُّبْهِ مِنَ الْمُتَوَاطُّعِ، وَيَعْسُرُ عَلَى الذَّهْنِ - وَإِنْ كَانَ فِي غَايَةِ الصَّفَاءِ - الْفَرْقُ. وَلَنَسَمِّ ذَلِكَ مُتَشَابِهًا، وَذَلِكَ مِثْلُ اسْمِ «النُّورِ» الْوَاقِعِ عَلَى الضُّوءِ الْمُبْصِرِ مِنَ الشَّمْسِ، وَالنَّارِ، وَالْوَاقِعِ عَلَى الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ يُهْتَدَى فِي الْعَوَامِضِ. فَلَا مُشَارَكَةَ بَيْنَ حَقِيقَةِ ذَاتِ الْعَقْلِ وَالضُّوءِ إِلَّا كَمُشَارَكَةِ السَّمَاءِ لِلْإِنْسَانِ فِي كَوْنِهَا جِسْمًا؛ إِذِ الْجِسْمِيَّةُ فِيهِمَا

الألفاظ
المتواطئةالألفاظ
المشتركة

لَا تَخْتَلِفُ الْبَيِّنَةُ، مَعَ أَنَّهُ ذَاتِي لَهْمَا. وَيَقْرُبُ مِنْ لَفْظِ النُّورِ لَفْظُ «الْحَيِّ» عَلَى
النَّبَاتِ وَالْحَيَوَانَ، فَإِنَّهُ بِالِاشْتِرَاكِ الْمَحْضِ، إِذَا يُرَادُ بِهِ مِنَ النَّبَاتِ الْمَعْنَى
الَّذِي بِهِ نَمَاؤُهُ، وَمِنْ الْحَيَوَانَ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ يُحْسُ وَيَتَحَرَّكُ بِالْإِرَادَةِ.
وَإِطْلَاقُهُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى إِذَا تَأَمَّلْتَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لِمَعْنَى ثَالِثٍ يُخَالِفُ الْأَمْرَيْنِ
جَمِيعًا. وَمِنْ أَمْثَالِ هَذِهِ يَتَابِعُ الْأَعْلِيَّ!

340 مَغْلُطَةٌ أُخْرَى: قَدْ تَلْتَبَسَ الْمُتَرَادِفَةُ بِالْمُتَبَايِنَةِ، وَذَلِكَ إِذَا أُطْلِقَتْ أَسَامٍ
مُخْتَلِفَةٌ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ: رُبَّمَا ظَنَّ أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ: كَالسَّيْفِ
وَالْمُهَنْدِ وَالصَّارِمِ؛ فَإِنَّ «الْمُهَنْدَ» يَدُلُّ عَلَى السَّيْفِ مَعَ زِيَادَةِ نِسْبَةِ إِلَى الْهِنْدِ،
فَخَالَفَ إِذَا مَفْهُومُهُ مَفْهُومُ السَّيْفِ؛ وَ«الصَّارِمُ» يَدُلُّ عَلَى السَّيْفِ مَعَ صِفَةِ
الْحِدَّةِ وَالْقَطْعِ، لَا «كَالْأَسَدِ» وَ«الْثِيثِ».

341 وَهَذَا كَمَا أَنَا فِي اضْطِلَاحَاتِنَا النَّظَرِيَّةِ نَحْتَاجُ إِلَى تَبْدِيلِ الْأَسَامِي عَلَى شَيْءٍ
/ وَاحِدٍ عِنْدَ تَبْدِيلِ اعْتِبَارَاتِهِ، كَمَا أَنَا نُسَمِّي الْعِلْمَ التَّصْدِيقِيَّ الَّذِي هُوَ نِسْبَةٌ
بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ: «دَعْوَى»، إِذَا تَحَدَّى بِهِ الْمُتَحَدِّي، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ، إِنْ كَانَ
فِي مُقَابَلَةِ خَصْمٍ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مُقَابَلَةِ خَصْمٍ سَمَّيْنَاهُ «قَضِيَّةً» - كَأَنَّهُ قُضِيَ
فِيهِ عَلَى شَيْءٍ بِشَيْءٍ؛ فَإِنْ خَاصَّ فِي تَرْتِيبِ قِيَاسِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ سَمَّيْنَاهُ:
«مَطْلُوبًا»، فَإِنْ دَلَّ بِقِيَاسِهِ عَلَى صِحَّتِهِ سَمَّيْنَاهُ: «نَتِيجَةً» فَإِنْ اسْتَعْمَلَهُ دَلِيلًا
فِي طَلَبِ أَمْرٍ آخَرَ، وَرَبَّنْهُ فِي أَجْزَاءِ الْقِيَاسِ سَمَّيْنَاهُ «مُقَدِّمَةً». وَهَذَا وَنَظَائِرُهُ
مِمَّا يَكْثُرُ.

342 مِثَالُ الْغُلَطِ فِي الْمُسْتَشْرَكِ: قَوْلُ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَسْأَلَةِ
الْمُكْرَهَةِ عَلَى الْقَتْلِ: بَلَزَمُهُ الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ مُخْتَارٌ، وَيَقُولُ الْحَنْفِيُّ: لَا يَلْزَمُهُ
الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ مُكْرَهَةٌ وَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ.

343 وَيَكَادُ الذَّمُّ لَا يَنْبُو عَنْ التَّصْدِيقِ بِالْأَمْرَيْنِ. وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالصَّدِّيقِ
مُحَالٌ. وَتَرَى الْفُقَهَاءَ يَتَعَثَّرُونَ فِيهِ، وَلَا يَهْتَدُونَ إِلَى حَلِّهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَ
«الْمُخْتَارِ» مُشْتَرَكٌ، إِذْ قَدْ يُجْعَلُ لَفْظُ «الْمُخْتَارِ» مُرَادِفًا لِلْفَرْقِ «الْقَادِرِ» وَمُسَاوِيًا
لَهُ إِذْ قَوْلُ بِالَّذِي لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَوْجُودَةِ، كَالْمَحْمُولِ. فَيُقَالُ:

هَذَا عَاجِزٌ مَحْمُولٌ، وَهَذَا قَادِرٌ مُخْتَارٌ. وَيُرَادُّ «بِالْمُخْتَارِ» الْقَادِرُ الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى
الْفِعْلِ وَتَرْكِهِ، وَهُوَ صَادِقٌ عَلَى الْمُكْرَهِ. وَقَدْ يُعْبَرُ «بِالْمُخْتَارِ» عَمَّنْ يُخَلِّى فِي
اسْتِعْمَالِ قُدْرَتِهِ وَدَوَاعِي ذَاتِهِ. فَلَا تُحْرَكُ دَوَاعِيهِ مِنْ خَارِجٍ، وَهَذَا يَكْذِبُ عَلَى
الْمُكْرَهِ، وَنَقِضُهُ - وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ - يَصْدُقُ عَلَيْهِ. فَإِذَا صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ
مُخْتَارٌ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ، وَلَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَفْهُومُ «الْمُخْتَارِ» الْمَنْعِيُّ غَيْرَ
مَفْهُومِ «الْمُخْتَارِ» الْمُنْبَتِّ. ١١

344. وَلِهَذَا نَظَائِرُ فِي النُّظَرِيَّاتِ لَا تُحْصَى تَاهَتْ فِيهَا عُقُولُ الضُّعَفَاءِ. فَلْيُسْتَدَلَّ
بِهَذَا الْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ.

الفضل الثاني من الفن الأول النظر في المعاني المفردة

345 وَيُظْهَرُ الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْسِيمَاتٍ ثَلَاثَةٍ:

346 الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَعْنَى إِذَا وُصِفَ بِالْمَعْنَى وَنُسِبَ إِلَيْهِ وَجَدَ إِمَّا ذَاتِيًّا، وَإِمَّا غَرَضِيًّا، وَإِمَّا لَازِمًا. وَقَدْ فَصَّلْنَاهُ *.

347 وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا نُسِبَ إِلَيْهِ وَجَدَ إِمَّا أَعْمَ، كَالْوُجُودِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْجِسْمِيَّةِ، وَإِمَّا أَخْصَ، كَالْجِسْمِيَّةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْوُجُودِ، وَإِمَّا مُسَاوِيًّا، كَالْمُتَخَيِّزِ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْجَوْهَرِ عِنْدَ قَوْمٍ وَإِلَى الْجِسْمِ عِنْدَ قَوْمٍ.

348 الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمَعْنَى بِإِعْتِبَارِ أَسْبَابِهَا الْمُدْرِكَةِ لَهَا ثَلَاثَةٌ: مَحْسُوسَةٌ، وَمُتَخَيَّلَةٌ، وَمَعْقُولَةٌ.

349 وَلِنُضْطَلِحَ عَلَى تَسْمِيَةِ سَبَبِ الإِذْرَاكِ قُوَّةً.

350 فَنَقُولُ: فِي حَدَقَتِكَ مَعْنَى بِهِ تَمَيَّزَتِ الْحَدَقَةُ عَنِ الْجَبْهَةِ، حَتَّى صَرَتْ تُبْصِرُ بِهَا، وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ بِالْعَمَى تَطَلَّ الْإِبْصَارُ. وَالْحَالَةُ الَّتِي تُدْرِكُهَا عِنْدَ الْإِبْصَارِ شَرْطُهَا وَجُودُ الْمُبْصِرِ، فَلَوْ انْعَدَمَ الْمُبْصِرُ انْعَدَمَ الْإِبْصَارُ، وَتَبْقَى صُورَتُهُ فِي دِمَاغِكَ كَأَنَّكَ تَنْظُرُ / إِلَيْهَا، وَهَذِهِ الصُّورَةُ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى وَجُودِ الْمُتَخَيَّلِ، بَلْ عَدَمُهُ وَعَيْبَتُهُ لَا تَنْفِي الْحَالَةَ الْمُسَمَّاةَ تَخَيُّلًا، وَتَنْفِي الْحَالَةَ الَّتِي تُسَمَّى إِبْصَارًا. وَلَمَّا كُنْتَ تُحِسُّ بِالْمُتَخَيَّلِ فِي دِمَاغِكَ لَا فِي فَيْحِكَ وَبَطْنِكَ، فَاعْلَمْ أَنَّ فِي الدِّمَاغِ غَرِيزَةً وَصِفَةً بِهَا يَتَهَيَّأُ لِلتَّخَيُّلِ، وَبِهَا يَأَيِّنُ الْبَطْنُ وَالْفَيْحُ، كَمَا يَأَيِّنُ الْعَيْنُ الْجَبْهَةَ وَالْعَقَبُ فِي الْإِبْصَارِ بِمَعْنَى اخْتِصَارٍ بِهِ لَا مَحَالَةَ.

351 وَالصَّبِي فِي أَوَّلِ نَشْئِهِ تَقْوَى فِيهِ قُوَّةُ الْإِبْصَارِ لَا قُوَّةُ التَّخَيُّلِ. فَلِذَلِكَ إِذَا وَلَعَ بِشَيْءٍ فَعَيْبَتُهُ عَنْهُ وَأَشْغَلَتْهُ بغيرِهِ، اشْتَغَلَ بِهِ وَلَهَا عَنْهُ.

352 وَرُبَّمَا يَحْدُثُ فِي الدِّمَاغِ مَرَضٌ يُفْسِدُ الْقُوَّةَ الْحَافِظَةَ لِلتَّخَيُّلِ وَلَا يُفْسِدُ

الإنصار، فيرى الأشياء، ولكنه كما تغيب عنه ينساها. وهذه القوة يشارك
البهيمة فيها الإنسان، ولذلك مهما رأى الفرس الشعير تذكر صورته التي
كانت له في دماغه، فعرف أنه موافق له وأنه مستلذ لديه فيأدر إليه. فلو كانت
الصورة لا تثبت في خياله لكانت رؤيته لها ثانيا كرؤيته لها أولا، حتى لا
يبادر إليه ما لم يجربه بالذوق مرة أخرى.

353 ثم فيك قوة ثالثة شريفة يباين الإنسان بها البهيمة، تسمى عقلا، محلها
إما دماغك، وإما قلبك. وعند من يرى النفس جوهرًا قائمًا بذاته غير متحيز
محلها النفس. وقوة العقل تباين قوة التخيل مباينة أشد من مباينة التخيل
للإنصار؛ إذ ليس بين قوة الإنصار وقوة التخيل فرق، إلا أن وجود المبصر
شرط لبقاء الإنصار، وليس شرطًا لبقاء التخيل، وإلا فصوره الفرس تدخل
في الإنصار، مع قدر مخصوص، ولون مخصوص، وبعد منك مخصوص، ١١
ويبقى في التخيل ذلك البعد، وذلك القدر واللون، وذلك الوضع والشكل،
حتى كأنك تنظر إليه.

354 ولعمري فيك قوة رابعة تسمى المفكرة، شأنها أن تقدر على تفصيل الصور
التي في الخيال وتقطيعها وتزكيبها، وليس لها إدراك شيء آخر، ولكن إذا
حضر في الخيال صورة إنسان قدر على أن يجعلها نصفين، فيصور نصف
إنسان؛ ورثما ركب شخصًا نصفه من إنسان، ونصفه من فرس، ورثما تصور
إنسانًا يطير، إذ ثبت في الخيال صورة الإنسان وحده، وصورة الطير وحده،
وهذه القوة تجمع بينهما كما تفرق بين نصفي الإنسان. وليس في وسعها البتة
اختراع صورة لا مثال لها في الخيال، بل كل تصرفاتها بالتفريق والتأليف
في الصور الحاصلة في الخيال.

355 والمقصود أن مباينة إدراك العقل لإدراك التخيل أشد من مباينة التخيل
للإنصار، إذ ليس للتخيل أن يدرك المعاني المجردة العارية عن القرائن
الغريبة التي ليست داخلية في ذاتها - أعني التي ليست ذاتية كما سبق -
فإنك لا تقدر على تخيل السواد إلا في مقدار / مخصوص من الجسم، ومعه

شَكْلٌ مَخْصُوصٌ وَوَضْعٌ مَخْصُوصٌ مِنْكَ يَقْرَبُ أَوْ يَبْعِدُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّكْلَ
غَيْرَ اللَّوْنِ، وَالْقَدْرَ غَيْرَ الشَّكْلِ. فَإِنَّ الْمُثَلَّثَ لَهُ شَكْلٌ وَاحِدٌ، صَغِيرًا كَانَ
أَوْ كَبِيرًا. وَإِنَّمَا إِذْرَاكَ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ الْمُجَرَّدَةِ بِقُوَّةٍ أُخْرَى اضْطَلَحْنَا عَلَى
تَسْمِيَّتِهَا عَقْلًا، فَيُذْرِكُ السَّوَادَ وَيَقْضِي بِقَضَايَا، وَيُذْرِكُ اللَّوْنِيَّةَ مُجَرَّدَةً، وَيُذْرِكُ
الْحَيَوَانِيَّةَ وَالْجِسْمِيَّةَ مُجَرَّدَةً. وَحَيْثُ يُذْرِكُ الْحَيَوَانِيَّةَ قَدْ لَا يَخْضُرُهُ الِاتِّفَاتُ
إِلَى الْعَاقِلِ وَغَيْرِ الْعَاقِلِ، وَإِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ لَا يَخْلُو عَنِ الْقَسْمَيْنِ.

356. وَحَيْثُ يَشْتَرِكُ فِي نَظَرِهِ قَاضِيًا عَلَى الْأَلْوَانِ بِقَضِيَّةٍ قَدْ لَا يَخْصُرُ مَعْنَى السَّوَادِيَّةِ
وَالْبَيَاضِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا. وَهَذِهِ مِنْ عَجِيبِ خَوَاصِّهَا وَتَدْبِيعِ أَفْعَالِهَا: فَإِذَا رَأَى فَرَسًا
وَاحِدًا أَذْرَكَ الْفَرَسَ الْمُطْلَقَ الَّذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ وَالْأَشْهَبُ
وَالْكُمَيْتُ، وَالْبَعِيدُ مِنْهُ فِي الْمَكَانِ وَالْقَرِيبُ، بَلْ يُذْرِكُ الْفَرَسِيَّةَ الْمُجَرَّدَةَ
الْمُطْلَقَةَ، مُتَنَزِّهَةً عَنْ كُلِّ قَرِينَةٍ لَيْسَتْ ذَاتِيَّةً لَهَا. فَإِنَّ الْقَدْرَ الْمَخْصُوصَ،
وَاللَّوْنَ الْمَخْصُوصَ لَيْسَ لِلْفَرَسِ ذَاتِيًا، بَلْ عَارِضًا أَوْ لَازِمًا فِي الْوُجُودِ، إِذْ
مُخْتَلِفَاتِ اللَّوْنِ وَالْقَدْرِ تَشْتَرِكُ فِي حَقِيقَةِ الْفَرَسِيَّةِ.

357. وَهَذِهِ الْمُطْلَقَاتُ الْمُجَرَّدَةُ الشَّامِلَةُ لِأُمُورٍ مُخْتَلِفَةٍ هِيَ الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا
الْمُتَكَلِّمُونَ بِ«الْأَحْوَالِ، وَالْوُجُوهِ، وَالْأَحْكَامِ»؛ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا الْمُنْطَقِيُّونَ
بِ«الْقَضَايَا الْكُلِّيَّةِ الْمُجَرَّدَةِ»، وَيَزْعُمُونَ أَنَّهَا «مَوْجُودَةٌ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي
الْأَعْيَانِ. وَنَارَةٌ يُعَبَّرُونَ عَنْهَا بِأَنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ «مِنْ خَارِجٍ»، بَلْ «مِنْ دَاخِلٍ»،
يَعْنُونَ خَارِجَ الذَّهْنِ وَدَاخِلَهُ.

358. وَيَقُولُ أَزَنَابُ الْأَحْوَالِ إِنَّهَا أُمُورٌ ثَابِتَةٌ: نَارَةٌ يَقُولُونَ إِنَّهَا مَوْجُودَةٌ مَعْدُومَةٌ،
وَنَارَةٌ يَقُولُونَ: لَا مَوْجُودَةٌ وَلَا مَعْدُومَةٌ، وَلَا مَعْلُومَةٌ وَلَا مَجْهُولَةٌ. وَقَدْ دَارَتْ فِيهِ
رُؤُوسُهُمْ، وَحَارَتْ عَقُولُهُمْ.

359. وَالْعَجَبُ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْزِلٍ يَنْفَصِلُ فِيهِ الْمَعْقُولُ عَنِ الْمَحْسُوسِ؛ إِذْ مِنْ هَهُنَا يَأْخُذُ
الْعَقْلُ الْإِنْسَانِي فِي التَّصَرُّفِ، وَمَا كَانَ قَبْلَهُ كَانَ يُشَارِكُ التَّخَيُّلَ الْبَهِيمِيَّ فِيهِ
التَّخَيُّلُ الْإِنْسَانِي. وَمَنْ تَحَيَّرَ فِي أَوَّلِ مَنْزِلٍ مِنْ مَنْازِلِ الْعَقْلِ كَيْفَ يُرْجَى
فَلَاخُوهُ فِي تَصَرُّفَاتِهِ؟!

الفصل الثالث من السوابق في أحكام المعاني المؤلفة

- 360 * 53-46 قد نظرنا في مجرد اللفظ، ثم في مجرد المعنى * فننظر الآن في تأليف المعنى على وجه يتطرق إليه التصديق والتكذيب، كقولنا مثلاً: العالم حادث والباري تعالى قديم. فإن هذا يرجع إلى تأليف القوة المفكرة بين معرفتين لذاتين مفردتين، بنسبة إحداهما إلى الأخرى، إما بالاثبات كقولك: العالم حادث، أو بالسلب كقولك: العالم ليس بقديم. وقد التأم هذا من جزأين، يُسمى النحويون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً. ويُسمى المتكلمون أحدهما وصفاً والآخر موصوفاً، / ويُسمى المنطقيون أحدهما موضوعاً والآخر محمولاً، ويُسمى الفقهاء أحدهما حكماً والآخر محكوماً عليه. ويُسمى المجموع قضية. [36/1]
- 361 وأحكام القضايا كثيرة. ونحن نذكر منها ما تكثر الحاجة إليه، ونصّر العقلة عنه، وهو حكمان:
- 362 الحكم الأول: القضية تنقسم بالإضافة إلى المفضي عليه إلى التعيين، والإهمال، والعموم، والخصوص. فهي أربع:
- 363 الأولى: قضية في عين، كقولنا: زيد كاتب، وهذا السواد عرض.
- 364 الثانية: قضية مطلقة خاصة، كقولنا: بغض الناس عالم، ونعص الأجسام ساكن.
- 365 الثالثة: قضية مطلقة عامة، كقولنا: كل جسم متحيز، وكل سواد لون.
- 366 الرابعة: قضية مهملة، كقولنا: الإنسان في خير.
- 367 وعلة هذه القسمة: أن المحكوم عليه إما أن يكون عيناً مشاراً إليه أو لا يكون عيناً، فإن لم يكن عيناً فإما أن يخصر بسور يبين مقداره بكلية، فتكون مطلقة عامة، أو يحزئته فتكون خاصة، أو لا يخصر بسور، فتكون مهملة. والسور هو قولك: كل وبعص، وما يقوم مقامهما.

368. وَمِنْ طُرُقِ الْمُعَالِطِينَ فِي النَّظَرِ اسْتِعْمَالُ الْمُهْمَلَاتِ بِذَلِ الْقَضَايَا الْعَامَّةِ، فَإِنْ
 مِنَ طُرُقِ الْمُعَالِطِينَ فِي النَّظَرِ
 الْمُهْمَلَاتِ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْخُصُوصُ وَالْعُمُومُ. فَيَصْدُقُ طَرَفًا النَّقِيضُ. كَقَوْلِكَ:
 «الْإِنْسَانُ فِي خُسْرٍ» تَعْنِي الْكَافِرَ، «الْإِنْسَانُ لَيْسَ فِي خُسْرٍ»، تَعْنِي الْأَنْبِيَاءَ.
369. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَامَحَ بِهِذَا فِي النَّظَرِيَّاتِ - مِثَالُهُ: أَنْ يَقُولَ الشَّعْعُويُّ مَثَلًا:
 مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَطْعُومَ رَبَّوِيٌّ، وَالسَّفَرَجَلُ مَطْعُومٌ، فَهُوَ إِذَا رَبَّوِيٌّ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ قُلْتَ:
 الْمَطْعُومُ رَبَّوِيٌّ؟ فَتَقُولُ: ذَلِيلُهُ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ وَالتَّمَرُ، فَإِنَّهَا مَطْعُومَاتٌ. وَهِيَ رَبَّوِيَّةٌ.
 فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: فَقَوْلُكَ الْمَطْعُومُ رَبَّوِيٌّ: أَرَدْتَ بِهِ كُلَّ الْمَطْعُومَاتِ أَوْ بَعْضَهَا؟
370. فَإِنْ أَرَدْتَ الْبَعْضَ لَمْ تَلْزَمْ النَّتِيجَةَ؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ السَّفَرَجَلُ مِنَ الْبَعْضِ
 الَّذِي لَيْسَ بِرَبَّوِيٍّ، وَيَكُونُ هَذَا خِلَافًا فِي نَظْمِ الْقِيَاسِ كَمَا يَأْتِي وَجْهُهُ.
371. وَإِنْ أَرَدْتَ الْكُلَّ فَمِنْ أَيْنَ عَرَفْتَ هَذَا، وَمَا عَدَدْتَهُ مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ لَيْسَ
 كُلَّ الْمَطْعُومَاتِ؟
372. النَّظَرُ الثَّانِي: فِي شُرُوطِ النَّقِيضِ. وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، إِذْ رَبٌّ مَطْلُوبٌ لَا يَقُومُ
 الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَى بُطْلَانِ نَقِيضِهِ، فَيُسْتَبَاحُ مِنْ إِبْطَالِهِ صِحَّةُ نَقِيضِهِ.
373. وَالْقَضِيَّتَانِ الْمُتَنَاقِضَتَانِ يَعْنِي بِهِمَا كُلُّ قَضِيَّتَيْنِ إِذَا صَدَقَتْ إِحْدَاهُمَا كَذَبَتْ
 الْأُخْرَى بِالضَّرُورَةِ. كَقَوْلِنَا: الْعَالَمُ حَادِثٌ، الْعَالَمُ لَيْسَ بِحَادِثٍ. وَإِنَّمَا يَلْزَمُ
 صِدْقُ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ كَذِبِ الْأُخْرَى بِسَبَبِ شُرُوطِ:
374. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي الْقَضِيَّتَيْنِ وَاحِدًا بِالذَّاتِ لَا بِمُجَرَّدِ
 اللَّفْظِ، فَإِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى لَمْ يَتَنَاقِضَا، كَقَوْلِكَ: النَّوْرُ مُدْرِكٌ
 بِالْبَصَرِ. النَّوْرُ غَيْرُ مُدْرِكٍ بِالْبَصَرِ. إِذَا أَرَدْتَ بِأَحَدِهِمَا الضَّوُّءَ وَبِالْآخَرِ الْعَقْلَ.
 / وَلِذَلِكَ لَا يَتَنَاقِضُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ: الْمُضْطَرُّ مُخْتَارٌ، الْمُضْطَرُّ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ،
 وَقَوْلُهُمْ: الْمُضْطَرُّ أَتَمُّ، الْمُضْطَرُّ لَيْسَ بِأَتَمٍّ. إِذْ قَدْ يُعْبَرُ بِالْمُضْطَرِّ عَنِ الْمُرْتَعِدِ
 وَالْمَحْمُولِ الْمَطْرُوحِ عَلَى غَيْرِهِ، وَقَدْ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَدْعُوِّ بِالسَّيْفِ إِلَى الْفِعْلِ.
 فَالْأَسْمُ مُتَّحِدٌ وَالْمَعْنَى مُخْتَلَفٌ.
375. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَاحِدًا، وَإِلَّا لَمْ يَخْتَلِفَا فِيهِ كَقَوْلِكَ: الْعَالَمُ
 قَدِيمٌ. الْعَالَمُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ. أَرَدْتَ بِأَحَدِ الْقَدِيمَيْنِ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ:

﴿كَالْمَرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ (س 39) وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَنَاقَضْ قَوْلُهُمْ: الْمَكْرَهُ مُخْتَارٌ، الْمَكْرَهُ لَيْسَ بِمُخْتَارٍ، لِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

376. **الثَّالِثُ:** أَنْ تَتَّحِدَ الْإِضَافَةُ فِي الْأُمُورِ الْإِضَافِيَّةِ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ أَبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ، لَمْ يَتَنَاقِضَا؛ إِذْ يَكُونُ أَبًا لِبَكْرٍ، وَلَا يَكُونُ أَبًا لِخَالِدٍ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: زَيْدٌ أَبٌ، زَيْدٌ ابْنٌ. فَلَا يَتَعَدَّدُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَخْصَيْنِ. وَالْعَشْرَةُ نِصْفٌ، وَالْعَشْرَةُ لَيْسَتْ بِنِصْفٍ. أَيُّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعِشْرِينَ وَالثَّلَاثِينَ. وَكَمَا يَقَالُ: الْمَرْأَةُ مُوَلَّى عَلَيْهَا. الْمَرْأَةُ غَيْرُ مُوَلَّى عَلَيْهَا. وَهَمَّا صَادِقَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ، لَا إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَإِلَى الْعَصَبَةِ وَالْأَجْنَبِيِّ، لَا إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ.

377. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَتَسَاوَيَا فِي الْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَاءُ فِي الْكُوزِ مَرُوءٌ. أَيُّ بِالْقُوَّةِ، وَلَيْسَ الْمَاءُ بِمَرُوءٍ، أَيُّ بِالْفِعْلِ. وَالسَّيْفُ فِي الْعِمْدِ قَاطِعٌ، وَلَيْسَ بِقَاطِعٍ. وَمَنْهُ نَارُ الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْبَارِئَ فِي الْأَزَلِ خَالِقٌ أَوْ لَيْسَ بِخَالِقٍ.

378. **الْخَامِسُ:** التَّسَاوِي فِي الْجُزْءِ وَالْكَلِّ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: الزَّنْجِيُّ أَسْوَدُ، الزَّنْجِيُّ ۱۱ لَيْسَ بِأَسْوَدٍ. أَيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدٍ الْأَسْنَانُ - وَعَنْهُ نَشَأَ الْغَلْطُ حَيْثُ قِيلَ: إِنَّ الْعَالَمِيَّةَ حَالٌ لَزَيْدٍ بِجُمْلَتِهِ، لِأَنَّ زَيْدًا عِبَارَةٌ عَنْ جُمْلَتِهِ، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَا إِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ فِي بَغْدَادَ، لَمْ نَعْنِ بِهِ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ بَغْدَادَ، بَلْ فِي جُزْءٍ مِنْهَا، وَهُوَ مَكَانٌ يُسَاوِي مِسَاحَتَهُ بَدَنَ زَيْدٍ.

379. **الْسادِسُ:** التَّسَاوِي فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ. فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْعَالَمُ حَدَثٌ، الْعَالَمُ لَيْسَ بِحَادِثٍ. أَيُّ هُوَ حَدَثٌ عِنْدَ أَوَّلِ وُجُودِهِ، وَلَيْسَ بِحَادِثٍ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ بَلْ قَبْلَهُ مَعْدُومٌ، وَبَعْدَهُ بَاقٍ. وَالصَّبِيُّ تَثَبُّتٌ لَهُ أَسْنَانٌ، وَالصَّبِيُّ لَا تَثَبُّتَ لَهُ أَسْنَانٌ - وَتَعْنِي بِأَحَدِهِمَا: السَّنَةُ الْأُولَى وَبِالْآخَرِ النَّبِيُّ بَعْدَهَا.

380. **وَبِالْجُمْلَةِ فَالْقَضِيَّةُ الْمُنَاقِضَةُ هِيَ الَّتِي تَسْلُبُ مَا أَثْبَتَتْهُ الْأُولَى يَعْنِيهِ عَمَّا أَثْبَتَتْهُ بِعَيْنِهِ، وَفِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَالْمَكَانُ وَالْحَالُ وَبِتِلْكَ الْإِضَافَةِ بِعَيْنِهَا بِالْقُوَّةِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالْقُوَّةِ، وَبِالْفِعْلِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِالْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ فِي الْجُزْءِ وَالْكَلِّ.**

381. **وَتَحْصِيلُ ذَلِكَ بِأَنَّ لَا تُخَالَفُ الْقَضِيَّةُ النَّافِيَةُ الْمُثْبِتَةَ إِلَّا فِي تَبَدُّلِ النَّفْيِ بِالْإِثْبَاتِ فَقَطْ.**

الفنُّ الثاني في المقاصد

382. وَفِيهِ فُضْلَانِ: فَضْلٌ فِي صُورَةِ الْبُرْهَانِ، وَفُضْلٌ فِي مَادَّتِهِ.

الفصل الأول في

صورة البرهان

383. وَالْبُرْهَانُ عِبَارَةٌ عَنْ مُقَدِّمَتَيْنِ مَعْلُومَتَيْنِ تُؤَلَّفُ تَأْلِيفًا مَخْصُوصًا بِشَرْطِ مَخْصُوصٍ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا نَتِيجَةٌ. وَلَيْسَ يَتَّحِدُ نَمَطُهُ، بَلْ يَرْجِعُ / إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ الْمَأْخِذِ. وَالْبَقَايَا تَرْجِعُ إِلَيْهَا*.

[38/1]

* ص: 44-45

384. النَّمَطُ الْأَوَّلُ: ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ.

385. مِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٍ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ، فَيَلْزَمُ أَنَّ كُلَّ جِسْمٍ حَادِثٌ.

386. وَمِنْ الْفَقْهِ قَوْلُنَا: كُلُّ نَبِيدٍ مُسْكِرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. فَلَزِمَ أَنَّ كُلَّ نَبِيدٍ حَرَامٌ.

387. فَهَاتَانِ مُقَدِّمَتَانِ، إِذَا سَلِمَتَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، لَزِمَ بِالضَّرُورَةِ تَحْرِيمُ النَّبِيدِ.

388. فَإِنْ كَانَتِ الْمُقَدِّمَاتُ قَطْعِيَّةً سَمَّيْنَاهَا بُرْهَانًا، وَإِنْ كَانَتْ مُسَلِّمَةً سَمَّيْنَاهَا قِيَاسًا جَدَلِيًّا، وَإِنْ كَانَتْ مَظْنُونَةً سَمَّيْنَاهَا قِيَاسًا فِقْهِيًّا.

389. وَسَيَأْتِي الْفَرْقُ بَيْنَ الْيَقِينِ وَالظَّنِّ إِذَا ذَكَرْنَا أَصْلَ الْقِيَاسِ، فَإِنَّ كُلَّ مُقَدِّمَةٍ أَصْلٌ، فَإِذَا ارْتَدَّوْجَ أَصْلَانِ حَصَلَتِ النَّتِيجَةُ.

390. وَعَادَةُ الْفُقَهَاءِ فِي مِثْلِ هَذَا النَّظْمِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: النَّبِيدُ مُسْكِرٌ، فَكَانَ حَرَامًا، قِيَاسًا عَلَى الْحَمْرِ. وَهَذَا لَا تَنْقَطِعُ الْمَطَالَبَةُ عَنْهُ مَا لَمْ يَرُدَّ إِلَى النَّظْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ*،

* ص: 635-638

فَإِنْ رُدَّ إِلَى هَذَا النَّظْمِ وَلَمْ يَكُنْ مُسَلِّمًا فَلَا تَلْزَمُ النَّتِيجَةُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ حَتَّى يَثْبُتَ كَوْنُهُ مُسْكِرًا إِنْ نُوْزِعَ فِيهِ بِالْحِسِّ وَالتَّجَرِبَةِ، وَكَوْنُ الْمُسْكِرِ حَرَامًا بِالْخَبَرِ،

* 111 104

وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْقِيَاسِ» * أَنَّ تَسْمِيَةَ هَذَا قِيَاسًا تَجَوُّزٌ؛ فَإِنَّ حَاصِلَهُ رَاجِعٌ إِلَى إِدْرَاجِ خُصُوصٍ تَحْتَ عُمُومٍ.

391 وَإِذَا فَهَمْتُ صُورَةَ هَذَا النَّظْمِ فَأَعْلَمُ أَنَّ فِي هَذَا الْبُرْهَانِ مُقَدِّمَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا قَوْلُنَا: «كُلُّ نَبِيدٍ مُسْكِرٌ»، وَالْأُخْرَى قَوْلُنَا: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

392 وَكُلُّ مُقَدِّمَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى جُزَائِنِ: مُبْتَدَأٍ، وَخَبَرٍ، الْمُبْتَدَأُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ، وَالْخَبَرُ حُكْمٌ؛ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ أَجْزَاءَ الْبُرْهَانِ أَرْبَعَةَ أُمُورٍ. إِلَّا أَنَّ أَمْرًا وَاحِدًا يَتَكَرَّرُ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَيَعُودُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، بِالضَّرُورَةِ، لِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ أَرْبَعَةٌ لَمْ تَشْتَرِكِ الْمُقَدِّمَتَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَبَطَلَ الْإِزْدِوَاجُ بَيْنَهُمَا، فَلَا تَتَوَلَّدُ النَّتِيجَةُ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: النَّبِيدُ مُسْكِرٌ، ثُمَّ لَمْ تَتَعَرَّضْ فِي الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ النَّبِيدَ لَا لِلْمُسْكِرِ، لَكِنْ قُلْتَ: وَالْمَغْصُوبُ مَضْمُونٌ، أَوْ الْعَالَمُ حَدَثٌ، فَلَا تَرْتَبِطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَبِالضَّرُورَةِ يَنْبَغِي أَنْ تُكَرَّرَ الْأَجْزَاءُ الْأَرْبَعَةُ.

393 فَلَنَصْطَلِحَ عَلَى تَسْمِيَةِ الْمُتَكَرِّرِ «عِلَّةً» وَهُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَقْتَرَنَ بِقَوْلِكَ «لَأَنَّهُ» فِي جَوَابِ الْمَطْلَبَةِ |إِلَمْ؟|

394 فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لَكَ: لَمْ قُلْتَ إِنَّ النَّبِيدَ حَرَامٌ؟ قُلْتَ: لَأَنَّهُ مُسْكِرٌ، وَلَا تَقُولُ: لَأَنَّهُ نَبِيدٌ، وَلَا تَقُولُ: لَأَنَّهُ حَرَامٌ، فَمَا يَقْتَرَنُ بِهِ «لَأَنَّ» هُوَ الْعِلَّةُ.

395 وَلَنَسَمِّ مَا يَجْرِي مَجْرَى النَّبِيدِ: مَحْكُومًا عَلَيْهِ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَى الْحَرَامِ: حُكْمًا. فَإِنَّا فِي النَّتِيجَةِ نَقُولُ: فَالنَّبِيدُ حَرَامٌ.

396 وَلَنَشْتَقِ لِلْمُقَدِّمَتَيْنِ اسْمَيْنِ مِنْهُمَا، لَا مِنَ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ مُتَكَرِّرَةٌ فِيهِمَا. فَتَسْمِي الْمُقَدِّمَةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْمَحْكُومِ ' الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى، وَهِيَ قَوْلُنَا: كُلُّ نَبِيدٍ مُسْكِرٌ، وَالْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْحُكْمِ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُنَا: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، أَخْذًا مِنْ / النَّتِيجَةِ، فَإِنَّا نَقُولُ: فَكُلُّ نَبِيدٍ حَرَامٌ، فَتَذَكَّرُ النَّبِيدَ أَوَّلًا، ثُمَّ الْحَرَامَ.

[39/1]

397 وَغَرَضُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ: سَهُولَةُ التَّعْرِيفِ عِنْدَ التَّفْصِيلِ وَالتَّحْقِيقِ.

398 وَمَهْمَا كَانَتْ الْمُقَدِّمَاتُ مَعْلُومَةً كَانِ الْبُرْهَانُ قَطْعِيًّا، وَإِنْ كَانَتْ مَطْنُونَةً كَانِ فِقْهِيًّا. وَإِنْ كَانَتْ مَمْنُوعَةً فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْنَاتِهَا. وَأَمَّا بَعْدُ تَسْلِيمِهَا فَلَا يُمَكِّنُ

الشك في النتيجة أصلاً، بل كل عاقل صدق بالمقدمتين فهو مضطر إلى التصديق بالنتيجة مهما أخضرهما في الذهن، وأخطر معجموهمما بالنال.

399. وحاصل وجه الدلالة في هذا النظم: أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف، لأننا إذا قلنا: النبيذ مُسكر، جعلنا المُسكر وصفاً، فإذا حكمنا على كل مُسكر أنه حرام، فقد حكمنا على الوصف، فبالضرورة يدخل الموصوف فيه، فإنه إن بطل قولنا النبيذ حرام - مع كونه مُسكرًا - بطل قولنا كل مُسكر حرام إذا ظهر لنا مُسكر ليس بحرام.

400. وهذا الضرب له شرطان في كونه مُنتجاً:

401. شرط في المقدمة الأولى: وهو أن تكون مُثبتة، فإن كانت نافية لم تُنتج. لأنك إذا نفيت شيئاً عن شيء لم يكن الحكم على النفي حكماً على المنفي عنه. فإنك إذا قلت: لا خل واحد مُسكر، وكل مُسكر حرام، لم يلزم منه حكم في الخل؛ إذ وقعت الثبائية بين المُسكر والخل؛ فحكمك على المُسكر بالنفي والإثبات لا يتعدى إلى الخل. ١١

402. الشرط الثاني في المقدمة الثانية: وهو أن تكون عامة كليّة، حتى يدخل المحكوم عليه بسبب عمومها فيها، فإنك إذا قلت: كل سَفَرَجَلٍ مطعوم، وبعض المطعوم ربيوي، لم يلزم منه كون السَفَرَجَلِ ربيويًا، إذ ليس من ضرورة الحكم على بعض المطعوم أن يتناول السَفَرَجَل. نعم إذا قلت: وكل مطعوم ربيوي لزم في السَفَرَجَل. ويثبت ذلك بعموم الخبر.

403. فإن قلت: فيما إذا يفارق هذا الضرب الضربين الآخرين بعده؟ فاعلم أن العلة إما أن توصع محكوماً عليها في المقدمتين أو محكوماً بهما في المقدمتين: أو توصع حكماً في إحداهما، محكومة في الأخرى - وهذا الأخير هو النظم الأول، والثاني والثالث لا يتضحان غاية الاتصاح إلا بالرد إليه؛ فلذلك قدّمنا ذكره*.

404. النظم الثاني: أن تكون العلة حكماً في المقدمتين مثاله قولنا: الباري تعالى ليس بجسم، لأن الباري غير مؤلف، وكل جسم مؤلف؛ فالباري تعالى إذن ليس بجسم. فها هنا ثلاثة معانٍ: الباري، والمؤلف، والجسم - والمكروه هو

|40/1

المؤلف، فهو العلة، وتراه خبراً في المقدمتين وحكما، بخلاف «المسكر» في النظم الأول إذ كان خبراً في إحداهما مبتدأ في الأخرى. ووجه لزوم النتيجة منه: أن كل شيئين ثبت لأحدهما ما انتفى عن الآخر، فهما / متباينان. فالتأليف ثابت للجسم، منتف عن الباري تعالى، فلا يكون بين معنى الجسم وبين الباري التقاء - أي لا يكون الباري جسماً، ولا الجسم هو الباري تعالى.

405 ويمكن بيان لزوم النتيجة بالرد إلى النظم الأول بطريق العكس، كما أوضحناه في كتاب «ميسار العلم» *، وكتاب «محك النظر» فلا تطول الآن به.

* 105-102

406 وهذا النظم هو الذي يعبر عنه الفقهاء «بالفرق»؛ إذ يقولون: الجسم مؤلف، والباري غير مؤلف. وخاصية هذا النظم أنه لا ينتج إلا قضية نافية سالبة، وأما النظم الأول فإنه ينتج النفي والإثبات جميعاً. ومن شروط هذا النظم: أن تختلف المقدمتان في النفي والإثبات، فإن كانتا مثبتتين لم ينتج، لأن حاصل هذا النظم يرجع إلى الحكم بشيء واحد على شيئين، وليس من ضرورة كل شيئين يحكم عليهما بشيء واحد أن يخبر بأحدهما عن الآخر. فإننا نحكم على السواد والبياض باللونية ولا يلزم أن يخبر عن السواد بأنه بياض، ولا عن البياض بأنه سواد.

407 ونظمه أن يقال: كل سواد لون، وكل بياض لون، فلا يلزم «كل سواد بياض» ولا «كل بياض سواد». نعم كل شيئين أخبر عن أحدهما بما يخبر عن الآخر ينفيه يجب أن يكون بينهما انفصال - وهو النفي.

408 النظم الثالث: أن تكون العلة مبتدأ بها في المقدمتين، وهذا يسميه الفقهاء «نقضا»، وهذا إذا اجتمعت شروطه أنتج نتيجة خاصة، لا عامة. مثاله قولنا: كل سواد عرض، وكل سواد لون؛ فيلزم منه أن بغض العرض لون - وكذلك لو قلت: كل بر مطعوم، أو كل بر ربوي؛ فيلزم منه أن بغض المطعوم ربوي. ووجه دلالة أن الربوي والمطعوم شيان حكما بهما على شيء واحد، وهو البر، فالتقيا عليه، وأقل درجات الالتقاء أن يوجب حكماً خاصاً، وإن لم يكن عاماً؛ فأمكن أن يقال: بغض المطعوم ربوي، وبغض الربوي مطعوم.

409. النَّمَطُ الثَّانِي مِنَ الْبُرْهَانِ، وَهُوَ «نَمَطُ التَّلَازُمِ».

410. وَهُوَ يَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ. وَالْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى، تَشْتَمِلُ عَلَى قَضِيَّتَيْنِ، وَالْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ تَشْتَمِلُ عَلَى ذِكْرِ إِحْدَى تَيْنِكَ الْقَضِيَّتَيْنِ تَسْلِيمًا إِمَّا بِالنَّفْيِ أَوْ بِالِاثْبَاتِ، حَتَّى تُسْتَنْتَجَ مِنْهُ إِحْدَى تَيْنِكَ الْقَضِيَّتَيْنِ أَوْ نَقِيضُهَا. وَلِنَسَمِّيهَا هَذَا «نَمَطُ التَّلَازُمِ».

411. وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَ الْعَالَمُ حَادِثًا، فَلَهُ مُحَدِّثٌ»، فَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ: «وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَادِثٌ» وَهِيَ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ، «فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ مُحَدِّثًا». وَالْأُولَى اشْتَمَلَتْ عَلَى قَضِيَّتَيْنِ لَوْ أَسْقَطَ مِنْهُمَا حَرْفُ الشَّرْطِ لَانْفَصَلْنَا: إِحْدَاهُمَا قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَ الْعَالَمُ حَادِثًا. وَالثَّانِيَةُ قَوْلُنَا: فَلَهُ مُحَدِّثٌ» وَلِنَسَمِّ الْقَضِيَّةَ الْأُولَى: «الْمُقَدِّمُ». وَلِنَسَمِّ الْقَضِيَّةَ الثَّانِيَّةَ: «اللَّازِمُ» وَ«التَّابِعُ». وَالْقَضِيَّةُ الثَّانِيَّةُ اشْتَمَلَتْ عَلَى تَسْلِيمِ عَيْنِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي سَمَّيْنَاهَا مُقَدِّمًا وَهُوَ قَوْلُنَا: «وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعَالَمَ حَادِثٌ» - فَيَلْزَمُ مِنْهُ / النَّبِيَّةُ، وَهُوَ «أَنَّ لِلْعَالَمِ مُحَدِّثًا» وَهُوَ عَيْنُ اللَّازِمِ.

[41/1]

412. وَمِثَالُهُ فِي الْفِقْهِ قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَ الْوِثْرُ يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ يَكُلُّ حَالَ، فَهُوَ نَفْلٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُؤَدِّي عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ نَفْلٌ». وَهَذَا النَّمَطُ يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ، تَنْتَجِ مِنْهَا اثْنَتَانِ، وَلَا تَنْتَجِ اثْنَتَانِ:

413. أَمَّا الْمُنْتَجِ: فَتَسْلِيمُ عَيْنِ الْمُقَدِّمِ يُنْتَجِ عَيْنُ اللَّازِمِ. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ صَحِيحَةٌ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّي مُتَطَهِّرًا. وَمِثَالُهُ مِنَ الْحِسِّ: «إِنْ كَانَ هَذَا سَوَادًا فَهُوَ لَوْنٌ» وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ سَوَادٌ، فَإِذَا هُوَ لَوْنٌ.

414. أَمَّا الْمُنْتَجِ الْآخَرُ: فَهُوَ تَسْلِيمُ نَقِيضِ اللَّازِمِ، فَإِنَّهُ يُنْتَجِ نَقِيضُ الْمُقَدِّمِ، مِثَالُهُ قَوْلُنَا: «إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةً فَالْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّي غَيْرُ مُتَطَهِّرٍ» - فَيَنْتَجِ أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ. وَإِنْ كَانَ بَيِّنُ الْغَائِبِ صَحِيحًا فَهُوَ يَلْزَمُ بِصَرِيحِ الْإِلْزَامِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ بِصَرِيحِ الْإِلْزَامِ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

415. وَوَجْهُ دَلَالَةِ هَذَا النَّمَطِ عَلَى الْجُمْلَةِ أَنَّ مَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ. وَهَذَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ إِذَا مُحَالٌ، كَقَوْلِنَا: لَوْ كَانَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

مُسْتَقَرًّا عَلَى الْعَرْشِ لَكَانَ إِمَّا مُسَاوِيًا لِلْعَرْشِ، أَوْ أَكْبَرَ، أَوْ أَصْغَرَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ، فَمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مُحَالٌ، وَهَذَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ، فَهُوَ إِذَا مُحَالٌ.

416. وَأَمَّا الَّذِي لَا يَنْتُجُ: فَهُوَ تَسْلِيمُ عَيْنِ اللَّازِمِ، فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ ۱۱ صَحِيحَةً، فَالْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُصَلِّي مُتَطَهِّرٌ فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ لَا صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَا فَسَادُهَا، إِذْ قَدْ تَفْسَدُ الصَّلَاةُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى. وَكَذَلِكَ تَسْلِيمُ نَقِيضِ الْمُقَدَّمِ لَا يَنْتُجُ عَيْنَ اللَّازِمِ وَلَا نَقِيضَهُ؛ فَإِنَّا لَوْ قُلْنَا: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ لَيْسَتْ صَحِيحَةً، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا كَوْنُ الْمُصَلِّي مُتَطَهِّرًا وَلَا كَوْنُهُ غَيْرَ مُتَطَهِّرٍ.

417. وَتَحْقِيقُ لَزُومِ النَّاتِجَةِ مِنْ هَذَا التَّمْطِ أَنَّهُ مَهْمَا جُعِلَ شَيْءٌ لَازِمًا لِشَيْءٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمَلْزُومُ أَعْمَ مِنَ اللَّازِمِ، بَلْ إِمَّا أَحْصَى أَوْ مُسَاوِيًا. وَمَهْمَا كَانَ أَحْصَى فَتُبَوِّتُ الْأَخْصَ بِالضَّرُورَةِ يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَعْمِ، إِذْ يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِ السَّوَادِ ثُبُوتُ اللَّوْنِ وَهُوَ الَّذِي عَيْنَانَهُ يَتَسَلَّمُ عَيْنِ اللَّازِمِ. وَانْتِفَاءُ الْأَعْمِ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْأَخْصَ بِالضَّرُورَةِ، إِذْ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ اللَّوْنِ انْتِفَاءُ السَّوَادِ، وَهُوَ الَّذِي عَيْنَانَهُ يَتَسَلَّمُ نَقِيضِ اللَّازِمِ. وَأَمَّا ثُبُوتُ الْأَعْمِ فَلَا يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَخْصِ، فَإِنْ ثُبُوتُ اللَّوْنِ لَا يُوجِبُ ثُبُوتَ السَّوَادِ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: تَسْلِيمُ عَيْنِ اللَّازِمِ لَا يَنْتُجُ، وَأَمَّا انْتِفَاءُ / الْأَخْصِ فَلَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْأَعْمِ وَلَا ثُبُوتَهُ؛ فَإِنْ انْتِفَاءُ السَّوَادِ لَا يُوجِبُ انْتِفَاءَ اللَّوْنِ وَلَا ثُبُوتَهُ، وَهُوَ الَّذِي عَيْنَانَهُ يَقُولُنَا: إِنْ تَسْلِيمُ نَقِيضِ الْمُقَدَّمِ لَا يَنْتُجُ أَصْلًا. وَإِنْ جُعِلَ الْأَخْصَ لَازِمًا لِلْأَعْمِ فَهُوَ خَطَأً، كَمَا يَقُولُ: إِنْ كَانَ هَذَا لَوْنًا فَهُوَ سَوَادٌ. فَإِنْ كَانَ اللَّازِمُ مُسَاوِيًا لِلْمُقَدَّمِ انْتَجَعَ مِنْهُ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ زَنَا الْمُحْصَنِ مَوْجُودًا فَالرَّجْمُ وَاجِبٌ، لَكِنَّهُ مَوْجُودٌ، فَإِذَا هُوَ وَاجِبٌ، لَكِنَّهُ فَإِذَا هُوَ مَوْجُودٌ؛ لَكِنَّ الرَّجْمَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَالزَّنَا غَيْرُ مَوْجُودٍ، لَكِنَّ زَنَا الْمُحْصَنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ، فَالرَّجْمُ غَيْرُ وَاجِبٍ.

418. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْلُومٍ لَهُ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّهَا طَالِعَةٌ فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ؛ لَكِنَّ النَّهَارَ مَوْجُودٌ فَهِيَ إِذَا طَالِعَةٌ؛ لَكِنَّهَا غَيْرُ طَالِعَةٍ فَالنَّهَارُ غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ لَكِنَّ النَّهَارَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، فَهِيَ إِذَا غَيْرُ طَالِعَةٍ.

419. التَّمَطُّ الثَّالِثُ نَمَطُ التَّعَانُدِ:

420. وَهُوَ عَلَى ضِدِّ مَا قَبْلَهُ. وَالْمُتَكَلِّمُونَ يُسَمُّونَهُ: «السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ». وَالْمَنْطِقِيُّونَ

يُسَمُّونَهُ: «الشَّرْطِيُّ الْمُتَفَصِّلُ» وَيُسَمُّونَ مَا قَبْلَهُ: «الشَّرْطِيُّ الْمُتَمِّصِلُ».

421. وَهُوَ أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى مُقَدِّمَتَيْنِ وَنَتِيجَةٍ:

422. وَمِثَالُهُ: الْعَالَمُ إِمَّا قَدِيمٌ وَإِمَّا حَدِيثٌ، وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ، وَهِيَ قَضِيَّتَانِ. الثَّانِيَّةُ:

أَنْ تَسْلَمَ إِحْدَى الْقَضِيَّتَيْنِ أَوْ نَقِيضُهَا، فَيُلْزَمُ مِنْهُ - لَا مَحَالَةَ - نَتِيجَةٌ. وَيَنْتُجُ مِنْهُ أَرْبَعُ تَسْلِيْمَاتٍ، فَإِنَّا نَقُولُ: لَكِنَّهُ حَدِيثٌ فَلَيْسَ بِقَدِيمٍ، لَكِنَّهُ قَدِيمٌ فَلَيْسَ بِحَدِيثٍ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَدِيثٍ فَهُوَ قَدِيمٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ فَهُوَ حَدِيثٌ.

423. وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ قِسْمَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ إِذَا وُجِدَ فِيهِمَا شَرَايِطُ الشَّاقِضِ

كَمَا سَبَقَ فَيَنْتُجُ اثْبَاتُ أَحَدِهِمَا نَفْيَ الْآخَرِ، وَنَفْيُ أَحَدِهِمَا اثْبَاتُ الْآخَرِ.

424. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَنْحَصِرَ الْقَضِيَّةُ فِي قِسْمَيْنِ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تَسْتَوْفِيَ الْأَقْسَامَ -

فَإِنْ كَانَتْ ثَلَاثَةً فَإِنَّا نَقُولُ: الْعَدَدُ إِمَّا مُسَاوٍ أَوْ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ، لَكِنَّهَا حَاصِرَةٌ. فَإِثْبَاتُ وَاحِدٍ يُنتِجُ نَفْيَ الْآخَرَيْنِ، وَإِبْطَالُ اثْنَيْنِ يُنتِجُ اثْبَاتَ الثَّالِثِ، وَإِبْطَالُ وَاحِدٍ يُنتِجُ انْحِصَارًا لِحَقِّ فِي الْآخَرَيْنِ فِي أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنِهِ. وَالَّذِي لَا يُنتِجُ فِيهِ انْتِمَاءً وَاحِدٌ هُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَحْصُورًا، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ إِمَّا بِالْعِرَاقِ وَإِمَّا بِالْحِجَازِ. فَهَذَا مِمَّا يُوْجِبُ اثْبَاتَ وَاحِدٍ وَنَفْيَ الْآخَرِ. أَمَّا إِبْطَالُ وَاحِدٍ فَلَا يُنتِجُ اثْبَاتَ الْآخَرِ، إِذْ رُبَّمَا يَكُونُ فِي صَفْعٍ آخَرَ.

425. وَقَوْلُ مَنْ أَثْبَتَ رُؤْيَا الْبَارِي بَعْلَةَ الْوُجُودِ يَكَادُ لَا يَنْحَصِرُ كَلَامُهُ إِلَّا أَنْ تَتَكَلَّفَ

لَهُ وَجْهًا، فَإِنْ قَوْلُ مُصَحِّحِ الرُّؤْيَا: لَا يَخْلُو، إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنُهُ جَوْهَرًا، فَيَبْطُلُ بِالْغَرَضِ، أَوْ كَوْنُهُ غَرَضًا فَيَبْطُلُ بِالْجَوْهَرِ؛ أَوْ كَوْنُهُ سَوَادًا أَوْ لَوْنًا، فَيَبْطُلُ بِالْحَرَكَةِ. فَلَا تَبْقَى شَرِكَةٌ لِهَذِهِ الْمُخْتَلِفَاتِ إِلَّا فِي الْوُجُودِ.

426. وَهَذَا غَيْرُ حَاصِرٍ؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ / يَكُونَ قَدْ بَقِيَ أَمْرٌ آخَرُ مُشْتَرِكٌ سِوَى الْوُجُودِ

لَمْ يَعْزُرْ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ، مِثْلُ كَوْنِهِ بِجِهَةٍ مِنَ الرَّائِي مِثْلًا. فَإِنْ أَبْطُلَ هَذَا فَلَعَلَّهُ لِمَعْنَى آخَرَ، إِلَّا أَنْ يَتَكَلَّفَ حَصْرَ الْمَعَانِي، وَيَنْفِي جَمِيعَهَا سِوَى الْوُجُودِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يُنتِجُ.

427. فَهَذِهِ أَشْكَالُ الْبَرَاهِينِ. فَكُلُّ دَلِيلٍ لَا يُمَكِّنُ رَدَّهُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ غَيْرُ مُنْتِجِ الْبَيِّنَةِ.

428. وَلِهَذَا شَرَحَ أَطَوْلُ مِنْ هَذَا ذِكْرُنَا فِي كِتَابِ «مِحْكُ النَّظَرِ» وَكِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ».*

* 114-111

الفضل الثاني من المقاصد في بيان مادة البرهان

429. وَهِيَ الْمُقَدَّمَاتُ الْجَارِيَةُ مِنَ الْبُرْهَانِ مَجْزَى الثُّبُوتِ مِنَ الْقَمِيصِ، وَالْخَشَبِ مِنَ السَّرِيرِ. فَإِنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ يَجْرِي مَجْزَى الْخِيَاطَةِ مِنَ الْقَمِيصِ، وَشَكْلِ السَّرِيرِ مِنَ السَّرِيرِ. وَكَمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْ كُلِّ جِسْمٍ سَيْفٌ وَسَرِيرٌ، إِذْ لَا يَتَأْتِي مِنَ الْخَشَبِ قَمِيصٌ، وَلَا مِنَ الثُّبُوتِ سَيْفٌ، وَلَا مِنَ السَّيْفِ سَرِيرٌ، فَكَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُتَّخَذَ مِنْ كُلِّ مُقَدِّمَةٍ بُرْهَانٌ مُنْتَبِجٌ، بَلِ الْبُرْهَانُ الْمُنْتَبِجُ لَا يَنْصَاغُ إِلَّا مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينَةٍ إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ يَقِينًا، أَوْ ظَنِّيَّةً إِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ فِقْهِيًّا.

430. فَلْتَذَكِّرْ مَعْنَى الْيَقِينِ فِي نَفْسِهِ لِنُفْهِمَ ذَاتَهُ.

مادة البرهان

431. وَلِنَذَكِّرْ مُذَرِّكَهُ لِنُفْهِمَ الْأَلَّةَ الَّتِي بِهَا يُقْتَنَصُ الْيَقِينُ.

432. أَمَّا الْيَقِينُ: فَشَرْحُهُ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا أَدْعَتْ لِلتَّصَدِيقِ بِقَضِيَّةٍ مِنَ الْقَضَايَا، وَسَكَنَتْ إِلَيْهَا، فَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

شرح اليقين

433. أَحَدُهَا: أَنْ يَتَيَقَّنَ وَيَقْطَعَ بِهِ، وَيَنْصَافُ إِلَيْهِ قَطْعٌ ثَانٍ: وَهُوَ أَنْ يَقْطَعَ بِأَنْ قَطَعَهَا

* أي: اليقين

بِهِ * صَحِيحٌ، وَيَتَيَقَّنُ بِأَنْ يَقِينَهَا فِيهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِهِ سَهْوٌ وَلَا غَلْطٌ وَلَا التَّيَاسُّ. فَلَا يَجُوزُ الْغَلْطُ فِي يَقِينِهَا الْأَوَّلِ، وَلَا فِي يَقِينِهَا الثَّانِي. وَيَكُونُ صِحَّةُ يَقِينِهَا الثَّانِي كَصِحَّةِ يَقِينِهَا الْأَوَّلِ، بَلْ تَكُونُ مُطْمَئِنَّةً أَمَنَةً مِنَ الْخَطَأِ، بَلْ حَيْثُ لَوْ حُكِيَ لَهَا عَنْ نَبِيٍّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُ أَقَامَ مُعْجَزَةً، وَادَّعَى مَا يُنَاقِضُهَا، فَلَا تَتَوَقَّفُ فِي تَكْذِيبِ النَّاقِلِ. بَلْ تَقْطَعُ بِأَنَّهُ كَاذِبٌ، أَوْ تَقْطَعُ بِأَنْ الْقَاتِلَ لَيْسَ بِنَبِيٍّ وَأَنْ مَا ظَنُّهُ أَنَّهُ مُعْجَزَةٌ فَهِيَ مَخْرَقَةٌ. وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يُوْثِّرُ هَذَا فِي تَشْكِكِهَا، بَلْ تَضْحَكُ مِنْ قَائِلِهِ وَنَاقِلِهِ، وَإِنْ خَطَرَ بِإِلَافِهَا * إِمَّاكَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدْ أَطْلَعَ نَبِيًّا عَلَى سِرِّهِ أَنْكَشَفَ لَهُ نَقِيصُ اعْتِقَادِهَا، فَلَيْسَ اعْتِقَادُهَا يَقِينًا.

* أي: النفس

434. مِثَالُهُ: قَوْلُنَا: الثَّلَاثَةُ أَقَلُّ مِنَ السَّتَّةِ، وَشَخْصٌ وَاحِدٌ لَا يَكُونُ فِي مَكَانَيْنِ،

وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ قَدِيمًا حَادِثًا، مَوْجُودًا مَعْدُومًا، سَاكِئًا مُتَحَرِّكًا، فِي
حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

435. **الحالة الثانية:** أَنْ تُصَدِّقَ بِهَا تَصَدِيقًا جَزْمًا لَا تَتَمَارَى فِيهِ، وَلَا تَشْعُرُ بِتَقْيِضِهَا
الْبَتَّةَ، وَلَوْ أَشْعَرْتَ بِتَقْيِضِهَا تَعَسَّرَ ادِّعَائُهَا لِلِإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَلَكِنَّهَا لَوْ تَبَيَّنَتْ
وَأَصْغَتْ وَخُكِّيَ لَهَا تَقْيِضُ مُعْتَقِدِهَا عَنْهُ هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ عِنْدَهَا، كَتَبِّي أَوْ
صِدِّي، أَوْرَثَ ذَلِكَ فِيهَا تَوْقُفًا. / [44/1]

436. وَلَنَسَمَّ هَذَا الْجِنْسَ: اعْتِقَادًا جَزْمًا، وَهُوَ أَكْثَرُ اعْتِقَادَاتِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ
وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي مُعْتَقَدَاتِهِمْ وَأَدْيَانِهِمْ، بَلْ اعْتِقَادُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي
نُصْرَةِ مَذَاهِبِهِمْ بِطَرِيقِ الْأَدْلَةِ. فَإِنَّهُمْ قَبِلُوا الْمَذْهَبَ وَالذَّلِيلَ جَمِيعًا بِحُسْنِ
الظَّنِّ فِي الصَّبَا، فَوَقَعَ عَلَيْهِمْ نَشْوُهُمْ، فَإِنَّ الْمُسْتَقِيلَ بِالنَّظَرِ الَّذِي يَسْتَوِي مِثْلُهُ
فِي نَظَرِهِ إِلَى الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ عَزِيزٌ.

437. **الحالة الثالثة:** أَنْ يَكُونَ لَهَا * سُكُونٌ إِلَى الشَّيْءِ وَالتَّصَدِيقِ بِهِ، وَهِيَ تَشْعُرُ
بِتَقْيِضِهِ، أَوْ لَا تَشْعُرُ. لَكِنْ لَوْ أَشْعَرْتَ بِهِ لَمْ يَنْفِرْ طَبْعُهَا عَنْ قَبُولِهِ. وَهَذَا
يُسَمَّى ظَنًّا. وَلَهُ دَرَجَاتٌ فِي الْمَيْلِ إِلَى الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ لَا تُحْصَى. فَمَنْ
سَمِعَ مِنْ عَدَلٍ شَيْئًا سَكَنَتْ إِلَيْهِ نَفْسُهُ، فَإِنْ انْصَافَ إِلَيْهِ ثَانٍ زَادَ الشُّكُّونَ، وَإِنْ
انْصَافَ إِلَيْهِ ثَالِثٌ زَادَ الشُّكُّونَ، وَالْقُوَّةُ. فَإِنْ انْصَافَتْ إِلَيْهِ تَجَرُّبَةٌ لِصِدْقِهِمْ عَلَى
الْخُصُوصِ زَادَتْ الْقُوَّةُ، فَإِنْ انْصَافَتْ إِلَيْهِ قَرِينَةٌ، كَمَا إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ أَمْرٍ مَخُوفٍ
وَقَدْ اصْفَرَّتْ وَجُوهُهُمْ، وَاضْطَرَّتْ أَحْوَالُهُمْ، زَادَ الظَّنُّ. وَهَكَذَا لَا يَزَالُ يَتَرَقَّى
قَلِيلًا قَلِيلًا إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ الظَّنُّ عِلْمًا عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ.

438. وَالْمُحَدِّثُونَ يُسَمُّونَ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَحْوَالِ عِلْمًا وَيَقِينًا، حَتَّى يُطْلِقُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ
الْأَخْبَارَ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الصَّحَاحُ تَوْجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ.

439. وَكَافَّةُ الْخَلْقِ إِلَّا أَحَادَ الْمُحَقِّقِينَ يُسَمُّونَ الْحَالَةَ الثَّانِيَةَ يَقِينًا، وَلَا يُمَيِّزُونَ
بَيْنَ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَالْأُولَى.

440. وَالْحَقُّ أَنَّ الْيَقِينَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي مَطْنَةُ الْعَلَطِ.

441. فَإِذَا أَلْفَتْ بُرْهَانًا مِنْ مُقَدِّمَاتِ يَقِينِيَّةٍ عَلَى الدُّوْقِ الْأَوَّلِ وَرَاعَيْتِ صُورَةَ تَأْلِيْفِهِ

* أي: للنفس

عَلَى الشُّرُوطِ الْمَاضِيَةِ؛ فَالنتيجةُ ضروريةٌ، يقينيةٌ، يجوزُ الثقةُ بها. هَذَا بَيَانُ
نَفْسِ الْيَقِينِ.

442. أَمَّا مَدَارِكُ الْيَقِينِ: فَجَمِيعُ مَا يَتَوَهَّمُ كَوْنُهُ مُدْرَكًا لِلْيَقِينِ. وَالْاِعْتِقَادُ الْجَزْمُ
يُنْخَصِرُ فِي سَبْعَةِ أَقْسَامٍ:

443. الْأَوَّلُ: الْأَوَّلِيَّاتُ، وَأَعْنِي بِهَا الْعَقْلِيَّاتِ الْمَحْضَةُ الَّتِي أَفْضَى ذَاتُ الْعَقْلِ
بِمُجَرَّدِهِ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِعَانَةٍ بِحِسٍّ أَوْ تَخَيُّلٍ، وَجُبِلَ عَلَى التَّصْدِيقِ بِهَا، مِثْلُ
عِلْمِ الْإِنْسَانِ بِوُجُودِ نَفْسِهِ وَبِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ قَدِيمًا حَادِثًا، وَأَنَّ النَّفِيسَيْنِ
إِذَا صَدَقَ أَحَدُهُمَا كَذَبَ الْآخَرُ، وَأَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، وَنَظَائِرِهِ.

444. وَبِالْجُمْلَةِ. هَذِهِ الْقَضَايَا تُصَادَفُ مُرْتَسِمَةً فِي الْعَقْلِ مُنْذُ وُجُودِهِ، حَتَّى يَظُنَّ
الْعَاقِلُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِهَا، وَلَا يَدْرِي مَتَى تُجَدِّدُ، وَلَا يَقِفُ حُصُولُهُ عَلَى أَمْرِ
سِوَى وُجُودِ الْعَقْلِ، إِذْ يَرْتَسِمُ فِيهِ الْمَوْجُودُ مُفْرَدًا، وَالْقَدِيمُ مُفْرَدًا، وَالْحَادِثُ
مُفْرَدًا؛ وَالْقُوَّةُ الْمُفَكِّرَةُ تَجْمَعُ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ وَتَنْسِبُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، مِثْلُ
أَنَّ الْقَدِيمَ حَادِثٌ، فَيَكْذِبُ الْعَقْلُ بِهِ؛ وَأَنَّ الْقَدِيمَ لَيْسَ بِحَادِثٍ، فَيُصَدِّقُ
الْعَقْلُ بِهِ؛ فَلَا / يُحْتَاجُ إِلَّا إِلَى ذِهْنٍ تَرْتَسِمُ فِيهِ الْمُفْرَدَاتُ وَإِلَى قُوَّةٍ مُفَكِّرَةٍ
تَنْسِبُ بَعْضَ هَذِهِ الْمُفْرَدَاتِ إِلَى الْبَعْضِ، فَيَنْتَهِضُ الْعَقْلُ عَلَى الْبَدِيهَةِ إِلَى
التَّصْدِيقِ أَوْ التَّكْذِيبِ.

[45/1]

445. الثَّانِي: الْمُشَاهَدَاتُ الْبَاطِنَةُ: وَذَلِكَ كَعِلْمِ الْإِنْسَانِ بِجُوعِ نَفْسِهِ وَعَطَشِهِ
وَخَوْفِهِ، وَفَرَحِهِ، وَجَمِيعِ الْأَحْوَالِ الْبَاطِنَةِ الَّتِي يُدْرِكُهَا مَنْ لَيْسَ لَهُ الْحَوَاسُّ
الْخَمْسُ. فَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَلَا هِيَ عَقْلِيَّةٌ، بَلِ الْبَهِيمَةُ
تُدْرِكُ هَذِهِ الْأَحْوَالِ مِنْ نَفْسِهَا بِغَيْرِ عَقْلِ، وَكَذَا الصَّبِيُّ. وَالْأَوَّلِيَّاتُ لَا تَكُونُ
لِلْبَهَائِمِ وَلَا لِلصَّبْيَانِ.

446. الثَّالِثُ: الْمَحْسُوسَاتُ الظَّاهِرَةُ: كَقَوْلِكَ الثَّلْجُ أَبْيَضُ، وَالْقَمَرُ مُسْتَدِيرٌ،
وَالشَّمْسُ مُسْتَبِيرَةٌ. وَهَذَا الْقَوْلُ وَاضِحٌ، لَكِنَّ الْعَلَطَ يَنْطَرِقُ إِلَى الْأَبْصَارِ
لِعَوَاصٍ، مِثْلُ بَعْدِ مُفْرَطٍ، وَفَرْطٍ مُفْرَطٍ، أَوْ ضَعْفٍ فِي الْعَيْنِ. وَأَسْبَابُ الْعَلَطِ
فِي الْأَبْصَارِ هُوَ عَلَى الْاسْتِقَامَةِ، ثَمَانِيَّةٌ، وَالَّذِي بِالْإِنْعِكَاسِ، كَمَا فِي الْمِرْآةِ، أَوْ

بِالْإِنْعَافِ، كَمَا يَرَى مِمَّا وَرَاءَ الْبُلُورِ وَالزُّجَاجِ، فَيَتَصَاعَفُ فِي أَسْبَابِ الْغُلَظِ.
 447. وَاسْتِفْصَاءُ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْعِلَالَةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ. فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَفْهَمَ مِنْهُ
 أَنْمُودَجًا فَانْظُرْ إِلَى طَرَفِ الظِّلِّ فَتَرَاهُ سَاكِنًا، وَالْعَقْلُ يَقْضِي بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ، وَإِلَى
 الْكَوَاكِبِ فَتَرَاهَا سَاكِنَةً وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ، وَإِلَى الصَّبِيِّ فِي أَوَّلِ نُشُوتِهِ، وَالنَّبَاتِ
 فِي أَوَّلِ النُّشُوءِ، وَهُوَ فِي النُّمُوِّ وَالتَّزَايُدِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَتَرَاهُ
 وَاقِفًا، وَأَمَثَالَ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ.

448. الرَّابِعُ: التَّجَرُّبِيَّاتُ: وَقَدْ يُعْبَرُ عَنْهَا بِأَطْرَادِ الْعَادَاتِ. وَذَلِكَ مِثْلُ حُكْمِكَ
 بِأَنَّ النَّارَ مُحْرِقَةً، وَالْخَبِرَ مُشْبِعًا، وَالْحَجَرَ هَاوٍ إِلَى أَسْفَلٍ، وَالنَّارَ صَاعِدَةً إِلَى
 فَوْقٍ، وَالْخَمْرَ مُسْكِرًا، وَالسَّقْمُونِيَّاتُ مُسَهِّلًا. فَإِذَا الْمَعْلُومَاتُ التَّجَرُّبِيَّةُ يَقِينِيَّةٌ عِنْدَ
 مَنْ جَرَّبَهَا. وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ لِاخْتِلَافِهِمْ فِي التَّجَرُّبَةِ. فَمَعْرِفَةُ
 الطَّبِيبِ بِأَنَّ السَّقْمُونِيَّاتُ مُسَهِّلَةٌ، كَمَعْرِفَتِكَ أَنَّ الْمَاءَ مُرٌّ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ
 بِأَنَّ الْمِغْنَاطِيَّاتِ جَادِبَةٌ لِلْحَدِيدِ عِنْدَ مَنْ عَرَفَهُ. وَهَذِهِ غَيْرُ الْمَحْسُوسَاتِ؛
 لِأَنَّ مَدْرَكَ الْحِسِّ هُوَ أَنَّ هَذَا الْحَجَرَ يَهْوِي إِلَى الْأَرْضِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ بِأَنَّ كُلَّ
 حَجَرٍ هَاوٍ فَهُوَ قَضِيَّةٌ عَامَّةٌ، لَا قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ، وَلَيْسَ لِلْحِسِّ إِلَّا قَضِيَّةٌ فِي
 عَيْنٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَى مَائِعًا، وَقَدْ شَرِبَهُ فَسَكِرَ، فَحَكَمَ بِأَنَّ جِنْسَ هَذَا الْمَائِعِ
 مُسْكِرٌ فَالْحِسُّ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا شُرْبًا وَسُكْرًا وَاحِدًا مُعَيَّنًا. فَالْحُكْمُ فِي الْكُلِّ إِذَا
 هُوَ لِلْعَقْلِ، وَلَكِنْ بِوَاسِطَةِ الْحِسِّ وَبِتَكَرُّرِ الْإِحْسَاسِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. إِذَا الْمَرَّةُ
 الْوَاحِدَةُ لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِهَا، فَمَنْ تَأَلَّمَ لَهُ مَوْضِعٌ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَائِعًا فَزَالَ أَلَمُهُ،
 لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ الْمُرِيلُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ زَوَالَهُ بِالْإِتْفَاقِ، بَلْ هُوَ كَمَا لَوْ
 قَرَأَ عَلَيْهِ سُورَةُ الْإِحْلَاصِ فَزَالَ. قَرَبْنَا بِخَطَرٍ لَهُ أَنَّ إِزَالَتَهُ بِالْإِتْفَاقِ، فَإِذَا تَكَرَّرَ
 مَرَاتٍ / كَثِيرَةً فِي أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ انْعَرَسَ فِي النَّفْسِ يَقِينٌ وَعِلْمٌ بِأَنَّهُ الْمُؤَثَّرُ،
 46.1] كَمَا حَصَلَ بِأَنَّ الْأَصْطِلَاءَ بِالنَّارِ مُزِيلٌ لِلْبَرْدِ، وَالْخَبِرَ مُزِيلٌ لِأَلَمِ الْجُوعِ.

449. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْعَقْلَ قَدْ نَالَهُ بَعْدَ التَّكَرُّرِ عَلَى الْحِسِّ بِوَاسِطَةِ
 قِيَاسٍ خَفِيِّ ارْتِسَمَ فِيهِ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَلَمْ
 يَشْكُلْهُ بِلَفْظٍ، وَكَأَنَّ الْعَقْلَ يَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا السَّبَبُ يَقْضِيهِ لَمَا أَطْرَدَ

فِي الْأَكْثَرِ، وَلَوْ كَانَ بِالِاتِّفَاقِ لَا خْتَلَفَ.

450 وَهَذَا الْآنَ يُحْرَكُ قُطْبًا عَظِيمًا فِي مَعْنَى تَلَاُزِمِ الْأَسْبَابِ وَالْمُسَبِّبَاتِ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا بِأَطْرَادِ الْعَادَاتِ. وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى غَوْرِهَا فِي كِتَابِ «تَهَابِ الْفَلَسَفَةِ» * 205-195 وَالْمَقْصُودُ تَمْيِيزُ التَّجْرِبِيَّاتِ عَنِ الْحِسِّيَّاتِ.

451 وَمَنْ لَمْ يُمَعِنْ فِي تَجْرِبَةِ الْأُمُورِ نُعُوزُهُ جُمْلَةً مِنَ الْيَقِينِيَّاتِ، فَيَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ مَا يَلْزَمُ مِنْهَا مِنَ النَّتَاجِ، فَيَسْتَفِيدُهَا مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا. وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ، نُعُوزُهُمَا جُمْلَةً مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي تُسْتَنْجَجُ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَحْسُوسَةٍ، حَتَّى يَقْدِرَ الْأَعْمَى عَلَى أَنْ يَعْرِفَ بِالْبَرْهَانِ أَنَّ الشَّمْسَ أَكْبَرُ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُعْرَفُ بِأَدْلَةٍ هُنْدَسِيَّةٍ تَنْبِيْهِ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ حِسِّيَّةٍ. وَلَمَّا كَانَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ شَبَكَتِي جُمْلَةً مِنَ الْعُلُومِ، قَرْنَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْفَوَادِ فِي كِتَابِهِ فِي مَوَاضِعَ.

452 الْخَامِسُ: مُتَوَاتِرَاتُ: كَعِلْمِنَا بِوُجُودِ مَكَّةَ، وَوُجُودِ الشَّافِعِيِّ، وَبَعْدَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، بَلْ كَعِلْمِنَا بِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَقْتُلُ بِالذَّمِّ. فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ وَرَاءَ الْمَحْسُوسِ، إِذْ لَيْسَ لِلْحِسِّ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَ صَوْتَ الْمُخْبِرِ بِوُجُودِ مَكَّةَ. وَأَمَّا الْحُكْمُ بِصِدْقِهِ فَهُوَ لِلْعَقْلِ، وَالْتَهُ السَّمْعُ، وَلَا مُجَرَّدُ السَّمْعِ، بَلْ تَكَرَّرُ السَّمَاعِ. وَلَا يَنْحَصِرُ الْعَدَدُ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ فِي عَدَدٍ. وَمَنْ تَكَلَّفَ خَضِرَ ذَلِكَ فَهُوَ فِي شَطِطٍ، بَلْ هُوَ كَتَكَرَّرِ التَّجْرِبَةِ، وَلِكُلِّ مَرَّةٍ فِي التَّجْرِبَةِ شَهَادَةٌ أُخْرَى، إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ الظَّنُّ عِلْمًا، وَلَا يَشْعُرُ بِوَقْتِهِ. فَكَذَلِكَ التَّوَاتُرُ. 11

453 فَهَذِهِ مَدَارِكُ الْعُلُومِ الْيَقِينِيَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ الصَّالِحَةِ لِمُقَدِّمَاتِ الْبَرْاهِينِ، وَمَا بَعْدَهَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

454 السَّادِسُ: الْوَهْمِيَّاتُ: وَذَلِكَ مِثْلُ قَضَاءِ الْوَهْمِ بِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُشَارًا إِلَى جِهَتِهِ، فَإِنَّ مَوْجُودًا لَا مُتَّصِلًا بِالْعَالَمِ، وَلَا مُفْصَلًا عَنْهُ، وَلَا دَاخِلًا وَلَا خَارِجًا مُحَالٌ. وَأَنَّ إِبْتِاتَ شَيْءٍ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْجِهَاتِ السَّتَّ خَالِيَةٌ عَنْهُ مُحَالٌ.

455 وَهَذَا عَمَلُ قُوَّةٍ فِي التَّجْوِيفِ الْأَوْسَطِ مِنَ الدِّمَاغِ، وَتُسَمَّى وَهْمِيَّةً، شَأْنُهَا مُلَازِمَةُ الْمَحْسُوسَاتِ وَمُتَابَعَتُهَا وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا. فَكُلُّ مَا لَا يَكُونُ عَلَى وَفْقِ

الْمَحْسُوسَاتِ الَّتِي أَلْفَتْهَا، فَلَيْسَ فِي طِبَاعِهَا إِلَّا الشُّبُوهُ عَنْهَا، وَإِنْكَارُهَا.

456. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ نَفَرَةُ الطَّبَعِ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَيْسَ وَرَاءَ الْعَالَمِ خَلَاءٌ وَلَا

[47/1]

مَلَأٌ وَهَاتَانِ قَضِيَّتَانِ وَهَمِيَّتَانِ كَاذِبَتَانِ. / وَالْأُولَى مِنْهُمَا رُبَّمَا وَقَعَ لَكَ الْأَنْسُ

بِتَكْذِيبِهَا، لِكثْرَةِ مُمَارَسَتِكَ لِلْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُوجِبَةِ لِإِثْبَاتِ مَوْجُودِ لَيْسَ فِي جِهَةٍ.

وَالثَّانِيَةُ رُبَّمَا لَمْ تَأْسُ بِتَكْذِيبِهَا لِقِلَّةِ مُمَارَسَتِكَ لِأَدْلَتِهَا. وَإِذَا تَأَمَّلْتَ عَرَفْتَ أَنَّ مَا

أَنْكَرَهُ الْوَهْمُ مِنْ نَفْيِ الْخَلَاءِ وَالْمَلَأِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّ الْخَلَاءَ بَاطِلٌ بِالْبَرَاهِينِ

الْقَاطِعَةِ، إِذْ لَا مَعْنَى لَهُ، وَالْمَلَأُ مُتَنَاهٍ بِأَدْلَةٍ قَاطِعَةٍ، إِذْ يَسْتَحِيلُ وُجُودُ أَجْسَامٍ لَا

نِهَائِيَّةَ لَهَا. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَانِ الْأَصْلَانِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا خَلَاءٌ وَلَا مَلَأٌ وَرَاءَ الْعَالَمِ. وَهَذِهِ

الْقَضَايَا- مَعَ أَنَّهَا وَهْمِيَّةٌ كَاذِبَةٌ- فَهِيَ فِي النَّفْسِ لَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الْأَوَّلِيَّاتِ الْقَاطِعَةِ،

مِثْلُ قَوْلِكَ: لَا يَكُونُ شَخْصٌ فِي مَكَائِنٍ، بَلْ يَشْهَدُ بِهِ أَوَّلُ الْفِطْرَةِ، كَمَا يَشْهَدُ

بِالْأَوَّلِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا تَشْهَدُ بِهِ الْفِطْرَةُ قِطْعًا هُوَ صَادِقٌ، بَلِ الصَّادِقُ مَا

✽ 69 67

يَشْهَدُ بِهِ قُوَّةُ الْعَقْلِ فَقَطْ، وَمَدَارِكُهُ الْحَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ*.

457. وَهَذِهِ الْوَهْمِيَّاتُ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهَا لِلنَّفْسِ إِلَّا بِدَلِيلِ الْعَقْلِ. ثُمَّ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ

أَيْضًا لَا تَنْقَطِعُ مُنَازَعَةُ الْوَهْمِ، بَلْ تَبْقَى عَلَى نِزَاعِهَا.

458. فَإِنْ قُلْتَ: فَبِمَاذَا أُمِيزُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّادِقَةِ، وَالْفِطْرَةِ قَاطِعَةٍ بِالْكُلِّ، وَمَتَى

يَحْصُلُ الْأَمَانُ مِنْهَا؟

459. فَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ وَرْطَةٌ تَاهَ فِيهَا جَمَاعَةٌ، فَتَسْفِسُطُوا وَأَنْكَرُوا كَوْنَ النَّظَرِ مُفِيدًا لِعِلْمِ

الْبَقِيَّةِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: طَلَبَ الْبَقِيَّةِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ وَقَالُوا بِتَكَاثُرِ الْأَدْلَةِ وَادَّعَوْا

الْبَقِيَّةَ بِتَكَاثُرِ الْأَدْلَةِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَيَقَّنُ أَيْضًا بِتَكَاثُرِ الْأَدْلَةِ، بَلْ هُوَ أَيْضًا

فِي مَحَلِّ التَّوَقُّفِ.

460. وَكَشَفَ الْغِطَاءَ عَنْ هَذِهِ الْوَرْطَةِ يَسْتَدْعِي تَطْوِيلًا، فَلَا نَسْتَبِلُ بِهِ.

461. وَنُقِيدُكَ الْآنَ طَرِيقَيْنِ نَتَّقُ بِهِمَا فِي تَكْذِيبِ الْوَهْمِ:

462. |الطَّرِيقُ| الْأَوَّلُ جُمْلِيٌّ: وَهُوَ أَنَّكَ لَا تَشْكُ فِي الْوُجُودِ الْوَهْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ

وَالْإِرَادَةِ. وَهَذِهِ الصِّفَاتُ لَيْسَتْ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ، وَلَوْ عَرَضَتْ عَلَى الْوَهْمِ نَفْسُ

الْوَهْمِ لَأَنْكَرَهُ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ لَهُ سُبُكًا وَمِقْدَارًا وَلَوْنًا. فَإِذَا لَمْ يَجِدْهُ أَبَاهُ، وَلَوْ

كَلَّفَتْ الْوُهْمَ أَنْ يَتَأَمَّلَ ذَاتَ الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ، لَصُورَ لِكُلِّ وَاحِدٍ قَدْرًا وَمَكَانًا مُفْرَدًا، وَلَوْ فَرَضْتَ لَهُ اجْتِمَاعَ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ، أَوْ جِسْمٍ وَاحِدٍ، لَقَدَّرَ بَعْضَهَا مُنْطَبِقًا عَلَى الْبَعْضِ، كَأَنَّهُ سِتْرٌ رَقِيقٌ مُرْسَلٌ عَلَى وَجْهِهِ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَقْدِيرِ اتِّحَادِ الْبَعْضِ بِالْبَعْضِ بِأَسْرِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُشَاهِدُ الْأَجْسَامَ وَيَرَاهَا مُتَمَيِّزَةً فِي الْوُضْعِ، فَيَقْضِي فِي كُلِّ شَيْئَيْنِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا مُتَمَيِّزٌ فِي الْوُضْعِ عَنِ الْآخَرِ.

463. الطَّرِيقُ الثَّانِي: وَهُوَ مَعْيَارٌ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ، وَهُوَ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ جَمِيعَ قَضَايَا الْوُهْمِ لَيْسَتْ كَاذِبَةً، فَإِنَّهَا تَوَافَقُ الْعَقْلَ فِي اسْتِحَالَةِ وُجُودِ شَخْصٍ فِي مَكَائِنَ. بَلْ لَا تَنَازُعَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ الْهَنْدَسِيَّةِ وَالْحِسَابِيَّةِ وَمَا يُدْرِكُ بِالْحِسِّ، وَإِنَّمَا تَنَازُعٌ فِيَمَا وَرَاءَ الْمَحْسُوسَاتِ، لِأَنَّهَا تُمَثَّلُ غَيْرَ الْمَحْسُوسَاتِ بِالْمَحْسُوسَاتِ، / إِذْ لَا تُقْبَلُ إِلَّا عَلَى نَحْوِ الْمَحْسُوسَاتِ. فَحِيلَةُ الْعَقْلِ مَعَ الْوُهْمِ فِي أَنْ يَتَّقَ بِكَذِبِهِ مَهْمَا نَظَرَ فِي غَيْرِ مَحْسُوسٍ أَنْ يَأْخُذَ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيَّةً لِيُسَاعِدَهُ الْوُهْمَ عَلَيْهَا، وَيَنْظِمَهَا نَظْمَ الْبُرْهَانِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ*؛ فَإِنَّ الْوُهْمَ يُسَاعِدُ عَلَى أَنَّ الْيَقِينِيَّاتِ إِذَا نُظِمَتْ كَذَلِكَ كَانَتْ النَّتِيجَةُ لَازِمَةً. كَمَا سَبَقَ فِي الْأَمْثَلَةِ. وَكَمَا فِي الْهَنْدَسِيَّاتِ. فَتَنْتَحِدُ ذَلِكَ مِيزَانًا وَحَاكِمًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. فَإِذَا رَأَى الْوُهْمُ قَدْ زَاغَ عَنِ قَبُولِ نَتِيجَةٍ ذَلِيلٍ قَدْ سَاعَدَ عَلَى مُقَدِّمَاتِهِ، وَسَاعَدَ عَلَى صِحَّةِ نَظْمِهَا، وَعَلَى كَوْنِهَا مُنْتِجَةً؛ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قُصُورٍ فِي طِبَاعِهِ عَنِ إِدْرَاكِ مِثْلِ هَذَا الشَّيْءِ الْخَارِجِ عَنِ الْمَحْسُوسَاتِ.

464. فَاكْتَفَى بِهَذَا الْقَدْرِ فَإِنْ تَمَّامَ الْإِيضَاحِ فِيهِ تَطْوِيلٌ.

465. السَّابِعُ: الْمَشْهُورَاتُ: وَهِيَ آرَاءُ مَحْمُودَةٍ يُوجِبُ التَّصْدِيقَ بِهَا إِمَّا شَهَادَةُ الْكُلِّ أَوْ الْأَكْثَرِ، أَوْ شَهَادَةُ جَمَاهِيرِ الْأَفَاضِلِ، كَقَوْلِكَ: الْكَذِبُ قَبِيحٌ، وَإِلْأَمُ الْبَرِّ عَ قَبِيحٌ، وَكُفْرَانُ النِّعَمِ قَبِيحٌ، وَالْإِنْعَامُ وَشُكْرُ الْمُنْعَمِ وَإِنْقَادُ الْهَلَكَى حَسَنٌ.

466. وَهَذِهِ قَدْ تَكُونُ صَادِقَةً وَقَدْ تَكُونُ كَاذِبَةً. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهَا فِي مُقَدِّمَاتِ الْبُرْهَانِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقَضَايَا لَيْسَتْ أَوَّلِيَّةً وَلَا وَهْمِيَّةً، فَإِنَّ الْفُطْرَةَ الْأُولَى لَا تَقْضِي بِهَا، بَلْ إِنَّمَا يَنْغَرَسُ قَبُولُهَا فِي النَّفْسِ بِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ تَعْرِضُ مِنْ أَوَّلِ

الصَّبَا، وَذَلِكَ بِأَنْ تُكَرَّرَ عَلَى الصَّبِيِّ، وَيُكَلَّفَ اعْتِقَادُهَا، وَيَحْسُنَ ذَلِكَ عِنْدَهُ. وَرُبَّمَا يَحْمِلُ عَلَيْهَا حُبَّ التَّسَالُمِ وَطِيبَ الْمَعَاشِرَةِ. وَرُبَّمَا تَنْشَأُ مِنَ الْحَيَاءِ وَرَقَّةِ الطَّبِيعِ. فَتَرَى أَقْوَامًا يُصَدِّقُونَ بِأَنْ ذَنَحَ الْبَهَائِمُ قَبِيحٌ. وَيَمْتَنِعُونَ عَنْ أَكْلِ لَحُومِهَا، وَمَا يَجْرِي هَذَا الْمَحْرَى. فَالْأَنفُسُ الْمَحْبُولَةُ عَلَى الْحَنَانِ وَالرَّقَّةِ أَطْوَعُ لِقَبُولِهَا.

467. وَرُبَّمَا يَحْمِلُ عَلَى التَّصَدِيقِ بِهَا الْإِسْتِقْرَاءُ الْكَثِيرُ.

468. وَرُبَّمَا كَانَتْ الْفَضِيئَةُ صَادِقَةً، وَلَكِنْ بِشَرْطِ دَقِيقٍ لَا يَفْطِنُ الذَّهْنُ لَذَلِكَ الشَّرْطِ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَى تَكْرِيرِ التَّصَدِيقِ، فَيَزْسُخُ فِي نَفْسِهِ كَمَنْ يَقُولُ مَثَلًا: التَّوَاتُرُ لَا يُوْرِثُ الْعِلْمَ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحَادِ لَا يُوْرِثُ الْعِلْمَ، فَالْمَجْمُوعُ لَا يُوْرِثُ، لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْأَحَادِ. وَهَذَا غَلَطٌ، لِأَنَّ قَوْلَ الْوَاحِدِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ بِشَرْطِ الْإِنْفِرَادِ، وَعِنْدَ التَّوَاتُرِ فَاتَ هَذَا الشَّرْطُ فَيَذْهَلُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ لِدِقَّتِهِ وَيُصَدِّقُ بِهِ مُطْلَقًا.

469. وَكَذَلِكَ يُصَدِّقُ يَقُولُهُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ قَادِرًا عَلَى خَلْقِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُوَ شَيْءٌ، لَكِنْ هُوَ قَدِيرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُمَكِّنًا فِي نَفْسِهِ، فَيَذْهَلُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ وَيُصَدِّقُ بِهِ مُطْلَقًا، لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهِ عَلَى اللَّسَانِ، وَوُقُوعِ الذَّهْوِ عَنْ شَرْطِهِ الدَّقِيقِ.

470. وَلِلتَّصَدِيقِ بِالْمَشْهُورَاتِ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ، وَهِيَ مِنْ مُتَارَاتِ الْغَلَطِ الْعَظِيمَةِ. وَأَكْثَرُ قِيَاسَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مُقَدَّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ يُسَلِّمُونَهَا بِمَجَرَّدِ الشُّهُورَةِ / ذَهَلُوا عَنْ سَبَبِهَا. فَلِذَلِكَ تَرَى أَقْبَسَتَهُمْ تُنتِجُ نَتَائِجَ مُتَنَاقِضَةً، فَيَتَحَيَّرُونَ فِيهَا.

[49/1]

471. فَإِنْ قُلْتَ: فَبِمَ يُدْرِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ وَالصَّادِقِ؟

472. فَأَعْرِضْ قَوْلَ الْقَائِلِ: الْعَدْلُ جَمِيلٌ، وَالْكَذِبُ قَبِيحٌ، عَلَى الْعَقْلِ الْأَوَّلِ الْفَطْرِيِّ الْمَوْجِبِ لِلْأَوَّلِيَّاتِ، وَقَدَّرَ أَنَّكَ لَمْ تُعَاشِرْ أَحَدًا، وَلَمْ تُخَالِطْ أَهْلَ مِلَّةٍ، وَلَمْ تَأْتَسِرْ بِمَشْمُوعٍ، وَلَمْ تَتَأَدَّبْ بِأَسْتِصْلَاحٍ، وَلَمْ تُهَذَّبْ بِتَعْلِيمِ أَسْتَاذٍ وَمُرْشِدٍ وَكَلَّفَ نَفْسَكَ أَنْ تُشَكَّكَ فِيهِ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ عَلَيْهِ وَتَرَاهُ مُتَأَتِيًا. وَإِنَّمَا الَّذِي يُعَسِّرُ

عَلَيْكَ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ أَنَّكَ عَلَى حَالَةٍ تُضَادُّهَا. فَإِنْ تَقْدِيرُ الْجُوعِ فِي خَالِ
الشَّيْءِ عَسِيرٌ. وَكَذَا تَقْدِيرُ كُلِّ حَالَةٍ أَنَّكَ مُنْفَكٌّ عَنْهَا فِي الْحَالِ، وَلَكِنْ إِذَا
تَحَدَّقْتَ فِيهَا أَمَكَنَّكَ الشَّكُّكَ، وَلَوْ كَلَّفْتَ نَفْسَكَ الشَّكَّ فِي أَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ
مِنَ الْوَاحِدِ لَمْ يَكُنِ الشَّكُّ مُتَأْتِيًا، بَلْ لَا يَتَأْتِي الشَّكُّ فِي أَنَّ الْعَالَمَ يَنْتَهِي
إِلَى خَلَاءٍ أَوْ مَلَأٍ، وَهُوَ كَاذِبٌ وَهَمِيٌّ، لَكِنَّ فِطْرَةَ الْوَهْمِ تَقْتَضِيهِ، وَالْآخِرُ
يَقْتَضِيهِ فِطْرَةُ الْعَقْلِ.

473. وَأَمَّا كَوْنُ الْكَذِبِ قَبِيحًا فَلَا تَقْضِي بِهِ فِطْرَةُ الْوَهْمِ وَلَا فِطْرَةُ الْعَقْلِ، بَلْ مَا
أَلْفَهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الْعَادَاتِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْاِسْتِصْلَاحَاتِ. وَهَذِهِ أَيْضًا مُعَارَضَةٌ
مُظْلِمَةٌ يَجِبُ التَّحَرُّزُ عَنْهَا.

474. فَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي الْمَقْدَمَاتِ الَّتِي مِنْهَا يَنْتَظِمُ الْبُرْهَانُ.

475. فَالْمُسْتَفَادُّ مِنَ الْمَدَارِكِ الْخَمْسَةِ بَعْدَ الْاِخْتِرَازِ عَنْ مَوَاقِعِ الْعَلَطِ فِيهَا يَصْلُحُ
لِصِنَاعَةِ الْبُرْهَانِ.

476. وَالْمُسْتَفَادُّ مِنْ غَلَطِ الْوَهْمِ لَا يَصْلُحُ لِلْبَيِّنَةِ.

477. وَالْمَشْهُورَاتُ تَصْلُحُ لِلْفَقِيهَاتِ الظَّنِّيَّةِ وَالْأَقْبَسَةِ الْجَدَلِيَّةِ، وَلَا تَصْلُحُ لِإِفَادَةِ
الْيَقِينِ الْبَيِّنَةِ.

الفن الثالث من دعائه البرهاني في اللواحي

478. وفيه فصول:

الفصل الأول

479. في بيان أن ما تنطق به الألسنة في معرض الدليل والتعليل في جميع أقسام العلوم يرجع إلى الضروب التي ذكرناها. فإن لم يرجع إليها لم يكن دليلاً.

480. وحيث يذكر لا على ذلك النظم فسببه: إما قصور علم الناظر، أو إهماله إحدى المقدمتين للوضوح، أو لكون التلبس في صميه حتى لا ينتبه له، أو لتركيب الضروب وجمع جملة منها في سياق كلام واحد.

481. مثال ترك إحدى المقدمتين لوضوحها، وذلك غالب في الفقهيات والمحاورات اخترازا عن التطويل: كقول القائل: «هذا يجب عليه الرجم لأنه زنى، وهو مخصص» وتام القياس أن تقول: «كل من زنى وهو مخصص فعليه الرجم، وهذا زنى وهو مخصص» ولكن ترك المقدمة الأولى لاشتغالها. وكذلك يقال: «العالم محدث» فيقال: لم؟ فيقول: «لأنه جائز» ويقتصر عليه، وتامه أن يقول: «كل جائز فله فاعل، والعالم جائز، / فإذا له فاعل». ويقول في يكاح الشغار: «هو فاسد لأنه منهى عنه» وتامه أن يقول: «كل منهى عنه فهو فاسد، والشغار منهى عنه، فهو إذا فاسد» ولكن ترك الأولى لأنها موضوع النزاع، ولو صرح بها لتنبه الخصم لها، فربما تركها للتلبس مرة، كما تركها للوضوح أخرى.

[50/1]

482. وأكثر أدلة القرآن كذلك تكون، مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22) فينبغي أن يضم إليها «ومعلوم أنهما لم تفسدا» وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَبِثُوا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 42) وتامه أنه «معلوم أنهم لم

يَبْتَغُوا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا.

483 وَمِثَالُ مَا يُتْرَكُ لِلتَّلْبِيسِ أَنْ يُقَالَ: «فُلَانٌ خَائِنٌ فِي حَقِّكَ» فَتَقُولُ لِمَ؟ فَيُقَالَ: «لَأَنَّهُ كَانَ يُتَاجَى عَدُوٌّ». وَتَمَامُهُ أَنْ يُقَالَ: «كُلُّ مَنْ يُتَاجَى الْعَدُوُّ فَهُوَ عَدُوٌّ، وَهَذَا يُتَاجَى الْعَدُوُّ، فَهُوَ إِذَا عَدُوٌّ» وَلَكِنْ لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَتَنَبَّهَ الذَّهْنُ بِأَنَّ مَنْ يُتَاجَى الْعَدُوُّ فَقَدْ يَنْصَحُهُ، وَقَدْ يَخْدَعُهُ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدُوًّا.

484 وَرُبَّمَا يُتْرَكُ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ مُقَدِّمَةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ. مِثَالُهُ أَنْ يُقَالَ: «لَا تُخَالِطُ فُلَانًا» فَيَقُولُ: لِمَ؟ فَيُقَالَ: «لَأَنَّ الْحَسَادَ لَا يُخَالِطُونَ» وَتَمَامُهُ أَنْ يَقْصُرَ إِلَيْهِ «إِنَّ هَذَا حَاسِدٌ» وَالْحَاسِدُ لَا يُخَالِطُ، فَهَذَا إِذَا لَا يُخَالِطُ.

485 وَسَبِيلٌ مَنْ يُرِيدُ التَّلْبِيسَ إِهْمَالُ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي التَّلْبِيسُ تَحْتَهَا، اسْتِغْفَالًا لِلْخُصْمِ وَاسْتِجْهَالًا لَهُ. وَهَذَا عِلْطٌ فِي النِّظْمِ الْأَوَّلِ. وَيَتَطَرَّقُ ذَلِكَ إِلَى النِّظْمِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ.

486 مِثَالُهُ: قَوْلُكَ: «كُلُّ شُجَاعٍ ظَالِمٌ». فَيُقَالَ: لِمَ؟ فَيُقَالَ: «لَأَنَّ الْحِجَاجَ كَانَ شُجَاعًا وَظَالِمًا». وَتَمَامُهُ أَنْ يَقُولَ: «الْحِجَاجُ شُجَاعٌ، وَالْحِجَاجُ ظَالِمٌ، فَكُلُّ شُجَاعٍ ظَالِمٌ» وَهَذَا غَيْرُ مُنْتَجِعٍ، لَأَنَّهُ طَلَبَ نَتِيجَةَ عَامَّةٍ مِنَ النِّظْمِ الثَّالِثِ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُنْتَجِعُ إِلَّا نَتِيجَةً خَاصَّةً. وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ النِّظْمِ الثَّالِثِ لِأَنَّ الْحِجَاجَ هُوَ الْعِلَّةُ، لَأَنَّهُ الْمُتَكَرِّرُ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ لَأَنَّهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ فِي الْمُقَدِّمَتَيْنِ، فَيُلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ «بَعْضَ الشُّجَعَانِ ظَالِمٌ» وَمِنْ هَهُنَا عِلْطٌ مِنْ حَكَمٍ عَلَى كُلِّ الْمُتَصَوِّفَةِ أَوْ كُلِّ الْمُتَفَقِّهَةِ بِالْفَسَادِ إِذَا رَأَى ذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ. وَنِظْمٌ قِيَاسِي «أَنَّ فُلَانًا مُتَفَقِّهًا، وَفُلَانٌ فَاسِقٌ، فَكُلُّ مُتَفَقِّهٍ فَاسِقٌ» وَذَلِكَ لَا يُلْزَمُ، بَلْ يُلْزَمُ: أَنَّ بَعْضَ الْمُتَفَقِّهَةِ فَاسِقٌ.

487 وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا الْغِلْطِ فِي الْفِقْهِ: إِذَا بَرَى الْفَقِيهُ حُكْمًا فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، فَيَقْضِي بِذَلِكَ الْحُكْمِ عَلَى الْعُمُومِ، فَيَقُولُ مَثَلًا: الْبَرُّ مَطْعُومٌ، وَالْبُرُّ رِبَوِيٌّ، فَكُلُّ مَطْعُومٍ رِبَوِيٌّ.

488 وَبِالْجُمْلَةِ: مَهْمَا كَانَتِ الْعِلَّةُ أَخْصَرَ مِنَ الْحُكْمِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ جَمِيعًا فِي النَّتِيجَةِ، لَمْ يُلْزَمْ مِنْهُ إِلَّا نَتِيجَةُ جُرْثِمَةٍ. وَهُوَ مَعْنَى النِّظْمِ الثَّالِثِ، وَمَهْمَا كَانَتِ الْعِلَّةُ أَعَمَّ مِنَ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَأَخْصَرَ مِنَ الْحُكْمِ أَوْ مُسَاوِيَةً لَهُ كَانَ مِنَ النِّظْمِ

[51/1]

الأول، وأمكن استنتاج القضايا الأربعة منه، أعني الموجبة العامة، والخاصة،
والنافية العامة، والخاصة. ومهما كانت العلة أعم / من الحكم والمحكوم عليه
جميعاً كان من النظم الثاني، ولم ينتج منه إلا النفي، فأما الإيجاب فلا.

489 ومثال المختلطات المركبة من كل نمط كقولك: «الباري تعالى إن كان
على العرش إما مساو أو أكبر أو أصغر، وكل مساو وأصغر وأكبر مقدر، وكل
مقدر فإما أن يكون جسماً، أو لا يكون جسماً، وباطل أن لا يكون جسماً، فتثبت
أنه جسم، فيلزم أن يكون الباري تعالى جسماً، فمحال أن يكون على العرش». وهذا
السياق اشتمل على: النظم الأول، والثاني، والثالث مختلطاً كذلك،
فمن لا يقدر على تحليله وتفصيله فرمما انطوى التليس في تفاصيله وتضاعيفه،
فلا يتنبه لموضعه. ومن عرف المفردات أمكنه رد المختلطات إليها.

490 فإذا لا يتصور النطق باستدلال إلا ويرجع إلى ما ذكرناه.

الفصل الثاني في بيان رجوع الاستقراء وتمثيل إلى ما ذكرناه

27

491. أمّا الاستقراء: فهو عبارة عن تصفّح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات، كقولنا في الوتر «ليس بفرض؛ لأنه يؤدي على الرّاحلة، والفرض لا يؤدي على الرّاحلة». فيقال: لم قلتم إن الفرض لا يؤدي على الرّاحلة؟ فيقال: عرفناه بالاستقراء، إذ رأينا القضاء والأداء والمنذور وسائر أصناف الفرائض لا تؤدي على الرّاحلة، فقلنا: إن كل فرض لا يؤدي على الرّاحلة.

492. ووجه دلالة هذا لا يتم إلا بالنظم الأول، بأن يقول: «كل فرض فيما قضاء، أو أداء، أو نذر، وكل قضاء وأداء ونذر فلا يؤدي على الرّاحلة؛ فكل فرض لا يؤدي على الرّاحلة».

493. وهذا مختل يصلح للظنيات دون القطعيّات. والنخل تحت قوله: «إما أداء» فإن حكمه بأن كل أداء لا يؤدي على الرّاحلة يمنعه الخصم، إذ الوتر عنده أداء واجب ويؤدي على «الرّاحلة»، وإنما يسلم الخصم من أداء الصلوات الخمس، وهذه صلاة سادسة عنده، فيقول: وهل استقررت حكم الوتر في تصفّحك؟ وكيف وجدته؟

494. فإن قلت: وجدته لا يؤدي على الرّاحلة، فالخصم لا يسلم، فإن لم تتصفّحه فلم يبين لك إلا بعض الأداء؛ فخرجت المقدّمة الثانية عن أن تكون عامّة، وصارت خاصّة، وذلك لا ينتج. لأنّا بيّنا أن المقدّمة الثانية في النظم الأول * ينبغي أن تكون عامّة، ولهذا غلط من قال: إن صانع العالم جسم؛ لأنه قال: «كل فاعل جسم، وصانع العالم فاعل، فهو إذا جسم» ف قيل: لم قلت: إن كل فاعل جسم؟ فيقول: لأنّي تصفّحت الفاعلين من خياط، وبنّاء، وإسكاف، وحجام وخدّاد، وغيرهم، فوجدتهم أجساماً. /

* — 59

495. فَيَقَالُ: وَهَلْ تَصَفَّحْتَ صَانِعَ الْعَالَمِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَتَصَفَّحْهُ فَقَدْ تَصَفَّحْتَ
الْبَعْضَ دُونَ الْكُلِّ، فَوَجَدْتَ بَعْضَ الْفَاعِلِينَ جِسْمًا. فَصَارَتْ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ
خَاصَّةً لَا تُنْتِجُ، وَإِنْ تَصَفَّحْتَ الْبَارِي فَكَيْفَ وَجَدْتَهُ؟ فَإِنْ قُلْتَ: وَجَدْتَهُ
جِسْمًا، فَهُوَ مَحَلُّ النَّزَاعِ فَكَيْفَ أَدْخَلْتَهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ.

496. فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ الاسْتِقْرَاءَ إِنْ كَانَ تَامًا رَجَعَ إِلَى النِّظْمِ الْأَوَّلِ وَصَلَحَ لِلْقَطْعِيَّاتِ،
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَامًا لَمْ يَصْلُحْ إِلَّا لِلْفَقْهِيَّاتِ؛ لِأَنَّهُ مَهْمَا وَجَدَ الْأَكْثَرُ عَلَى نَمَطٍ،
غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الْآخَرَ كَذَلِكَ.

الفضل الثالث في وجه لزوم النتيجة من المقدمات

497. وَهُوَ الَّذِي يُعَبِّرُ عَنْهُ بِوَجْهِ الدَّلِيلِ. وَيَلْتَبَسُ الْأَمْرُ فِيهِ عَلَى الضَّعْفَاءِ فَلَا يَتَحَقَّقُونَ أَنَّ وَجْهَ الدَّلِيلِ غَيْرُ الْمَذْلُولِ أَوْ غَيْرُهُ.

498. فنقول: كل مفردين جمعتهما القوة المفكرة، ونسبت أحدهما إلى الآخر بنفي أو إثبات، وعرضته على العقل، لم يخل العقل فيه من أحد أمرين: إما أن يصدق به، أو يمتنع من التصديق. فإن صدق فهو الأولي المعلوم بغير واسطة. ويقال: إنه معلوم بغير نظر ودليل وحيلة وتأمل. وكل ذلك بمعنى واحد. وإن لم يصدق فلا مطمع في التصديق إلا بواسطة، وتلك الواسطة هي التي تنسب إلى المحكوم عليه، فتجعل خبراً عنه فيصدق، وتنسب إلى الحكم وتجعل الحكم خبراً عنها فيصدق، فيلزم من ذلك بالضرورة التصديق بنسبة الحكم إلى المحكوم عليه.

499. بيانه أنا إذا قلنا للعقل: احكم على النبيذ بالحرام، فيقول: لا أدري، ولم يصدق به، فعلمنا أنه ليس يلتقي في الذهن طرفاً هذه القضية، وهو الحرام والنبيذ، فلا بد أن يطلب واسطة ربما صدق العقل بوجودها في النبيذ، وصدق بوجود وصف الحرام لتلك الواسطة، فيلزمه التصديق بالمطلوب. فيقال: هل النبيذ مسكر؟ فيقول: نعم، إذا كان قد علم ذلك بالتجربة. فيقال: وهل المسكر حرام؟ فيقول: نعم، إذا كان قد حصل ذلك بالسمع، وهو المدرك بالسمع. قلنا فإن صدقت بهاتين المقدمتين لزمك التصديق بالثالث لا محالة، وهو أن النبيذ حرام بالضرورة. فيلزمه أن يصدق بذلك ويذعن للتصديق به.

500. فإن قلت: فهذه القضية ليست خارجة عن القضيتين، وليست زائدة عليهما. فأعلم أن ما توهمت حق من وجه، وغلط من وجه.

501. أَمَّا الْعَلَطُ فَهُوَ أَنَّ هَذِهِ قَضِيَّةٌ ثَالِثَةٌ، لِأَنَّ قَوْلَكَ: النَّبِيذُ حَرَامٌ، غَيْرُ قَوْلِكَ: النَّبِيذُ مُسْكِرٌ، وَغَيْرُ قَوْلِكَ: الْمُسْكِرُ حَرَامٌ، بَلْ هَذِهِ ثَلَاثُ مُقَدَّمَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ، وَلَيْسَ فِيهَا تَكَرُّرٌ أَصْلًا، بَلِ النَّتِيجَةُ الْإِلَازِمَةُ غَيْرُ الْمُقَدَّمَاتِ الْمُتَلَزِمَةِ.

502 [53/1] وَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِهِ حَقًّا، فَهُوَ أَنَّ قَوْلَكَ / «الْمُسْكِرُ حَرَامٌ» يَشْمَلُ بِعُمُومِهِ النَّبِيذَ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْمُسْكِرَاتِ، فَقَوْلُكَ: «النَّبِيذُ حَرَامٌ» يَنْطَوِي فِيهِ، لَكِنْ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ. وَقَدْ يَحْضُرُ الْعَامُّ فِي الذَّهْنِ وَلَا يَحْضُرُ الْخَاصُّ. فَمَنْ قَالَ: «الْجِسْمُ مُتَحَيِّرٌ» رُبَّمَا لَا يَخْطُرُ بِنَالِهِ ذَلِكَ الْوَقْتُ أَنَّ الثَّغْلَبَ مُتَحَيِّرٌ، بَلْ رُبَّمَا لَا يَخْطُرُ بِنَالِهِ ذَلِكَ الثَّغْلَبُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَخْطُرَ بِنَالِهِ أَنَّهُ مُتَحَيِّرٌ. فَإِذَا النَّتِيجَةُ مَوْجُودَةٌ فِي إِحْدَى الْمُقَدَّمَتَيْنِ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ، وَالْمَوْجُودُ بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ رُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّهُ مَوْجُودٌ بِالْفِعْلِ.

503. فَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ النَّتِيجَةَ لَا تَخْرُجُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ بِمَجَرَّدِ الْعِلْمِ بِالْمُقَدَّمَتَيْنِ، مَا لَمْ تُحْضِرِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ فِي الذَّهْنِ، وَتَخْطُرَ بِنَالِكَ وَجْهٌ وَجُودِ النَّتِيجَةِ فِي الْمُقَدَّمَتَيْنِ بِالْقُوَّةِ. فَإِذَا تَأَمَّلْتَ ذَلِكَ صَارَتْ النَّتِيجَةُ بِالْفِعْلِ، إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَنْظُرَ النَّاطِرُ إِلَى بَغْلَةٍ مُنْتَفِخَةٍ الْبُطْنِ، فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا حَامِلٌ، فَيَقَالَ لَهُ: هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ الْبَغْلَةَ عَاقِرٌ لَا تَحْمِلُ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقَالَ: وَهَلْ تَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ بَغْلَةٌ ١١٩ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيَقَالَ: كَيْفَ تَوَهَّمْتَ أَنَّهَا حَامِلٌ؟ فَيَتَعَجَّبُ مِنْ تَوَهُّمِ نَفْسِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِالْمُقَدَّمَتَيْنِ، إِذْ نَظَّمَهَا: «أَنَّ كُلَّ بَغْلَةٍ عَاقِرٌ، وَهَذِهِ بَغْلَةٌ، فَهِيَ إِذَا عَاقِرٌ» وَالْإِنْتِفَاحُ لَهُ أَسْبَابٌ، فَإِذَا انْتَفَاحُهَا مِنْ سَبَبٍ آخَرَ.

504. وَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ الْخَاصُّ لِحُصُولِ النَّتِيجَةِ فِي الذَّهْنِ التَّفَقُّنُ لَوْجُودِ النَّتِيجَةِ بِالْقُوَّةِ فِي الْمُقَدَّمَةِ، أَشْكَلَ عَلَى الضَّعَفَاءِ، فَلَمْ يَعْرِفُوا أَنَّ وَجْهَ الدَّلِيلِ عَيْنُ الْمَدْلُولِ أَوْ غَيْرُهُ.

505. وَالْحَقُّ أَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْمَدْلُولُ الْمُسْتَنْتَجَجُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ التَّفَقُّنِ لَوْجُودِهِ فِي الْمُقَدَّمَتَيْنِ بِالْقُوَّةِ، وَلَكِنَّ هَذَا التَّفَقُّنَ هُوَ سَبَبُ حُصُولِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَلُّدِ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَعَلَى سَبِيلِ اسْتِعْدَادِ الْقَلْبِ لِحُضُورِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، مَعَ هَذَا التَّفَقُّنِ لَفَيْضَانِ النَّتِيجَةِ مِنْ عِنْدِ وَاهِبِ الصُّورِ الْمَعْقُولَةِ، الَّذِي هُوَ الْعَقْلُ الْفِعَالُ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ؛ وَعَلَى سَبِيلِ تَضَمُّنِ الْمُقَدَّمَاتِ لِلنَّتِيجَةِ بِطَرِيقِ الزُّرُومِ

الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا الْمُخَالِفِينَ لِلتَّوَلَّدِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُعْتَزَلَةُ،
وَعَلَى سَبِيلِ حُصُولِهِ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَقِيبَ حُضُورِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ فِي الذَّهْنِ،
وَالْتَقَطْنِ لَوَجْهَ تَضَمُّنِهِمَا لَهُ بِطَرِيقِ إِجْرَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَادَةَ عَلَى وَجْهِ يَتَصَوَّرُ
خَرَفُهَا، بَأَنَّ لَا يُخْلَقُ عَقِيبَ تَمَامِ النَّظَرِ، عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا. ثُمَّ ذَلِكَ مِنْ
غَيْرِ نِسْبَةٍ لَهُ إِلَى الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، بَلْ بِحَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةُ
الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا قُدْرَتُهُ عَلَى إِحْصَاءِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ، وَمُطَالَعَةِ وَجْهِ تَضَمُّنِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ
لِلنَّاتِجَةِ عَلَى مَعْنَى وَجُودِهَا فِيهِمَا بِالْقُوَّةِ فَقَطْ. أَمَّا صَيْرُورَةُ النَّاتِجَةِ بِالْفِعْلِ،
فَلَا تَتَعَلَّقُ بِهَا الْقُدْرَةُ. وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ هُوَ كَسْبٌ مَقْدُورٌ.

506. وَالرَّأْيُ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِمَا نَحْنُ فِيهِ.

507. وَالْمَقْصُودُ كَشْفُ الْعِطَاءِ عَنِ النَّظَرِ، وَأَنَّ وَجْهَ الدَّلِيلِ مَا هُوَ؟

508. وَالْمَذْلُومُ مَا هُوَ؟

509. وَالنَّظَرُ الصَّحِيحُ مَا هُوَ؟

510. وَالنَّظَرُ الْفَاسِدُ مَا هُوَ؟

511. وَتَرَى الْكُتُبَ مَشْحُونَةً بِتَطَوُّلَاتٍ فِي هَذِهِ / الْأَلْفَاظِ مِنْ غَيْرِ شِفَاءٍ، وَإِنَّمَا
الْكَشْفُ يَحْصُلُ بِالطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكْنَاهُ فَقَطْ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَغْفُكَ
بِالْكَلَامِ الْمُعْتَادِ الْمَشْهُورِ، بَلْ بِالْكَلَامِ الْمُفِيدِ الْمَوْضُوحِ، وَإِنْ خَالَفَ الْمُعْتَادَ.

512. مُغَالَطَةٌ مِنْ مُنْكَرِي النَّظَرِ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ:

513. مَا تَطْلُبُ بِالنَّظَرِ هُوَ مَعْلُومٌ لَكَ أَمْ لَا؟

514. فَإِنْ عَلِمْتَ فَكَيْفَ تَطْلُبُ وَأَنْتَ وَاجِدٌ؟

515. وَإِنْ جَهِلْتَهُ، فَإِذَا وَجَدْتَهُ فِيمَ تَعْرِفُ أَنَّهُ مَطْلُوبُكَ؟

516. وَكَيْفَ يَطْلُبُ الْعَبْدُ الْأَبْقَى مَنْ لَا يَعْرِفُهُ؟ فَإِنَّهُ لَوْ وَحَدَهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ مَطْلُوبُهُ؟

517. فَتَقُولُ: قَدْ أَخْطَأْتُ فِي نَظْمِ شَبْهَتِكَ، فَإِنْ تَقْسِيمُكَ لَيْسَ بِخَاصِرٍ، إِذْ قُلْتَ:

تَعْرِفُهُ أَوْ لَا تَعْرِفُهُ؟ بَلْ هَهُنَا قِسْمٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنِّي أَعْرِفُهُ مِنْ وَجْهِهِ، وَأَعْلَمُهُ مِنْ وَجْهِهِ،
وَأَجْهَلُهُ مِنْ وَجْهِهِ - وَأَعْنِي الْآنَ بِالْمَعْرِفَةِ غَيْرَ الْعِلْمِ - فَإِنِّي أَفْهَمُ مَفْرَدَاتِ أَجْزَاءِ

الْمَطْلُوبِ بِطَرِيقِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ، وَأَعْلَمَ جُمْلَةَ النَّبِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ بِالْقُوَّةِ لَا
بِالْفِعْلِ، أَيِّ فِي قُوَّتِي أَقْبَلَ التَّصَدِيقَ بِهَا بِالْفِعْلِ، وَأَجْهَلُهَا مِنْ وَجْهِ، أَيِّ لَا
أَعْلَمُهَا بِالْفِعْلِ، وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُهَا بِالْفِعْلِ لَمَا طَلَبْتُهَا، وَلَوْ لَمْ أَعْلَمُهَا بِالْقُوَّةِ لَمَا
طَلَبْتُ فِي أَنَّ أَعْلَمُهَا، إِذْ مَا لَيْسَ فِي قُوَّتِي عِلْمُهُ يَسْتَحِيلُ حُصُولُهُ، كَالْعِلْمِ
بِاجْتِمَاعِ الضَّادَيْنِ، وَلَوْلَا أَنِّي أَفْهَمُهُ بِالْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ لِأَجْرَائِهِ الْمُتَفَرِّدَةِ لَمَا
كُنْتُ أَعْلَمُ الظَّفَرَ بِمَطْلُوبِي إِذَا وَجَدْتُهُ. وَهُوَ كَالْعَبْدِ الْأَبْقَى، فَإِنِّي أَعْرِفُ ذَاتَهُ
بِالتَّصَوُّرِ، وَإِنَّمَا أَطْلُبُ مَكَانَهُ، وَأَنَّهُ فِي الْبَيْتِ أَمْ لَا. وَكَوْنُهُ فِي الْبَيْتِ أَفْهَمُهُ
بِالْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّرِ - أَيِّ أَفْهَمُ الْبَيْتَ مُفْرَدًا، وَالْكَوْنَ مُفْرَدًا. وَأَعْلَمُهُ بِالْقُوَّةِ، أَيِّ
فِي قُوَّتِي أَنَّ أَصْدَقَ بَكْوْنِهِ فِي الْبَيْتِ الْفُلَانِي أَمْ لَا. وَإِنَّمَا أَطْلُبُ حُصُولَهُ
بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ حَاسَةِ الْبَصَرِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ فِي الْبَيْتِ صَدَقْتُ بِكَوْنِهِ فِي الْبَيْتِ.
فَكَذَلِكَ طَلَبِي لِكَوْنِ الْعَالَمِ حَادِثًا إِذَا وَجَدْتُهُ.

الفصل الرابع في انقسام البرهان إلى برهان علة وبرهان دلالة

برهان
الدلالة

518. أمّا برهان الدلالة فهو أن يكون الأمر المتكرر في المقدماتين مغلولاً ومسبباً، فإن العلة والمغلول يتلازمان، وكذلك السبب والمسبب، والموجب والموجب.

519. فإن استدلت بالعلة على المغلول فالبرهان برهان علة.

520. وإن استدلت بالمغلول على العلة، فهو برهان دلالة.

521. وكذلك لو استدلت بأحد المغلولين على الآخر.

522. ومثال قياس العلة من المحسوسات أن تستدل على المطر بالغيم. وعلى شبع زيد بأكله، فتقول: «من أكل كثيراً فهو في الحال شبعان، وزيد قد أكل كثيراً، فهو إذا شبعان». وإن قلت: «إن كل شبعان قد أكل كثيراً، وزيد شبعان، فإذا قد أكل كثيراً» فهذا برهان دلالة.

523. ومثاله / من الكلام قولك: «كل فعل محكم، ففاعله عالم، والعالم فعل محكم، فصانعه عالم».

524. ومثال الاستدلال بإحدى النتيجةين على الأخرى في الفقه قولنا: «الزنا لا يوجب حرمة المضاهرة، لأن كل وطء لا يوجب المحرمية فلا يوجب الحرمة، وهذا لا يوجب المحرمية، فلا يوجب الحرمة». فإن الحرمة والمحرمة ليست إحداهما علة للأخرى، بل هما نتيجتا علة واحدة، وحصول إحدى النتيجةين يدل على حصول الأخرى بواسطة العلة، فإنها تلازم علتها. والنتيجة الثانية أيضاً تلازم علتها وملازم الملازم لا محالة. وجميع استدلالات الفراسة من قبيل الاستدلال بإحدى النتيجةين على الأخرى، حتى إنه يستدل بخطوط خمر في كتف الشاة على إزاقة الدماء في تلك السنة، ويستدل بالخلق على الأخلاق. ولا يمكن ذلك إلا بطريق تلازم

النتائج الصادرة عن سبب واحد.

525 وَلْتَقْتَصِرْ مِنْ مَذَارِكِ الْعُقُولِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ، فَإِنَّهُ كَالْعِلَاوَةِ عَلَى
عِلْمِ الْأَصُولِ.

■ مـ 59 وما بعدها 526 وَمَنْ أَرَادَ مَزِيدًا عَلَيْهِ فَلْيَطْلُبْهُ مِنْ كِتَابِ «مِحْكُ النَّظَرِ» وَكِتَابِ «مِغْيَارِ الْعِلْمِ» *.

527 وَلْنُسْتَغِلِ الْآنَ بِالْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا عِلْمُ الْأَصُولِ.

528 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَعَلَى
جَمِيعِ أَصْحَابِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القطبُ الأولُ في الشمسَةِ وهي المحكمُ

وَالكَلَامُ فِيهِ يَنْقَسِمُ إِلَى فُتُونٍ أَرْبَعَةٍ:

|1| فَنُ فِي حَقِيقَةِ الْحُكْمِ.

|2| وَفَنُ فِي أَقْسَامِهِ.

|3| وَفَنُ فِي أَرْكَانِهِ.

|4| وَفَنُ فِيَمَا يُظْهِرُهُ.

الفرق الأول في حقيقته

529 وَيَسْتَمِيلُ عَلَى تَمْهِيدٍ، وَثَلَاثُ مَسَائِلَ:

530 أَمَّا التَّمْهِيدُ: فَهُوَ أَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَنَا عِبَارَةٌ عَنْ: خُطَابِ الشَّرْعِ إِذَا تَعَلَّقَ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، فَالْحَرَامُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: اتْرُكُوهُ وَلَا تَفْعَلُوهُ. وَالْوَاجِبُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: افْعَلُوهُ وَلَا تَتْرُكُوهُ. وَالْمُبَاحُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ: إِنْ شِئْتُمْ فَافْعَلُوهُ وَإِنْ شِئْتُمْ فَاتْرُكُوهُ. فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ هَذَا الْخُطَابُ مِنَ الشَّارِعِ فَلَا حُكْمَ؛ فَلِهَذَا قُلْنَا: الْعَقْلُ لَا يَحْسُنُ، وَلَا يَقْبَحُ، وَلَا يُوجِبُ شُكْرَ الْمُنْعِمِ. وَلَا حُكْمَ لِلْأَفْعَالِ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ.

531 فَلَنَرُسِّمُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ بِرَأْسِهَا.

[56/1]

المعتزلة وحسن
الأفعال وقبحها

532 [1] مَسْأَلَةٌ: / ذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ إِلَى حَسَنَةٍ وَقَبِيحَةٍ: فَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، كَحُسْنِ إِنْقَازِ الْغُرْفَى، وَالْهَلَكَى، وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ، وَمَعْرِفَتِهِ، وَحُسْنِ الصَّدَقِ، وَكَفْخِ الْكُفْرَانِ، وَإِبْلَامِ الْبَرِيِّ، وَالْكَذِبِ الَّذِي لَا غَرَضَ فِيهِ.

533 وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِنَظَرِ الْعَقْلِ، كَقَبْحِ الصَّدَقِ الَّذِي فِيهِ ضَرَرٌ، وَحُسْنِ الْكَذِبِ الَّذِي فِيهِ نَفْعٌ. وَمِنْهَا مَا يُدْرِكُ بِالسَّمْعِ كَحُسْنِ الصَّلَاةِ، وَالْحَجِّ، وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ.

534 وَزَعَمُوا أَنَّهَا مُتَمَيِّزَةٌ بِصِفَةِ ذَاتِهَا عَنْ غَيْرِهَا بِمَا فِيهَا مِنَ اللَّطْفِ الْمَانِعِ مِنَ الْفُخْشَاءِ الدَّاعِي إِلَى الطَّاعَةِ، لَكِنَّ الْعَقْلَ لَا يَسْتَقِيلُ بِدَرْكِهِ.

535 فَنَقُولُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: هَذَا حَسَنٌ، وَهَذَا قَبِيحٌ، لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ مَا لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَى الْحُسْنِ وَالْقَبْحِ، فَإِنَّ الْأَصْطِلَاحَاتِ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الْحُسْنِ وَالْقَبْحِ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَلْخِيصِهَا.

536. وَالْإِصْطِلَاحَاتُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ:

537. |الِإِصْطِلَاحُ| الْأَوَّلُ: الْإِصْطِلَاحُ الْمَشْهُورُ الْعَامِّيُّ، وَهُوَ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ

إِلَى مَا يُوَافِقُ غَرَضَ الْفَاعِلِ، وَإِلَى مَا يُخَالِفُهُ، وَإِلَى مَا لَا يُوَافِقُ وَلَا يُخَالِفُ.

538. فَالْمُؤَافِقُ يُسَمَّى حَسَنًا، وَالْمُخَالِفُ يُسَمَّى قَبِيحًا، وَالثَّالِثُ يُسَمَّى عَبَثًا.

539. وَعَلَى هَذَا الْإِصْطِلَاحِ: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُؤَافِقًا لِشَخْصٍ، مُخَالِفًا لِآخَرَ، فَهُوَ

حَسَنٌ فِي حَقِّ مَنْ وَافَقَهُ، قَبِيحٌ فِي حَقِّ مَنْ خَالَفَهُ، حَتَّى إِنْ قَتَلَ الْمَلِكُ

الْكَبِيرُ يَكُونُ حَسَنًا فِي حَقِّ أَغْدَائِهِ، قَبِيحًا فِي حَقِّ أَوْلِيَائِهِ.

540. وَهَؤُلَاءِ لَا يَتَحَاشَوْنَ عَنْ تَقْيِيحِ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا خَالَفَ غَرَضَهُمْ، وَلِذَلِكَ يُسَبَّوْنَ

الدَّهْرَ وَالْفَلَكَ، وَيَقُولُونَ: خَرَبَ الْفَلَكَ، وَتَعَسَّ الدَّهْرُ، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْفَلَكَ

مُسَخَّرٌ لِنَسِ إِلَيْهِ شَيْءٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ».

541. فإِطْلَاقُ اسْمِ الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عَلَى الْأَفْعَالِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ كإِطْلَاقِهِ عَلَى الصُّورِ،

فَمَنْ مَالَ طَبْعُهُ إِلَى صُورَةٍ أَوْ صَوْتٍ شَخْصٍ قَضَى بِحُسْنِهِ، وَمَنْ نَفَرَ طَبْعُهُ

عَنْ شَخْصٍ اسْتَقْبَحَهُ. وَرُبَّ شَخْصٍ يَنْفِرُ عَنْهُ طَبْعٌ وَيَسْمِلُ إِلَيْهِ طَبْعٌ، فَيَكُونُ

حَسَنًا فِي حَقِّ هَذَا، قَبِيحًا فِي حَقِّ ذَاكَ، حَتَّى يَسْتَحْسِنَ مُمَرَّةَ اللُّونِ جَمَاعَةً،

وَيَسْتَقْبَحَهَا جَمَاعَةً. فَالْحُسْنُ وَالْقُبْحُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُؤَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ،

وَهُمَا أَمْرَانِ إِضَافِيَانِ، لَا كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ. إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ

أَسْوَدَ فِي حَقِّ زَيْدٍ، أَبْيَضَ فِي حَقِّ عَمْرٍو.

542. |الِإِصْطِلَاحُ الثَّانِي|: التَّعْبِيرُ بِالْحُسْنِ عَمَّا حَسَنَهُ الشَّرْعُ بِالنِّسَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ.

فَيَكُونُ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى حَسَنًا فِي كُلِّ حَالٍ، خَالَفَ الْغَرَضُ أَوْ وَافَقَهُ، وَيَكُونُ

الْمَأْمُورُ بِهِ شَرْعًا نَذْبًا- كَانَ أَوْ إِيْجَابًا- حَسَنًا. وَالْمُنْأَحَ لَا يَكُونُ حَسَنًا.

543. |الِإِصْطِلَاحُ الثَّالِثُ|: التَّعْبِيرُ بِالْحُسْنِ عَنْ كُلِّ مَا لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَيَكُونُ

الْمُنْأَحَ حَسَنًا، مَعَ الْمَأْمُورَاتِ. وَفِعْلُ اللَّهِ يَكُونُ حَسَنًا بِكُلِّ حَالٍ.

544. وَهَذِهِ الْمَعَايِ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا أَوْصَافٌ إِضَافِيَةٌ. / وَهِيَ مَعْقُولَةٌ. وَلَا حَجَرَ عَلَى مَنْ

يَجْعَلُ لَفْظَ الْحُسْنِ عِبَارَةً عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا، فَلَا مُشَاحَةَ فِي الْأَلْفَاظِ. فَعَلَى هَذَا

إِذَا لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ، لَا يَتَمَيَّزُ فِعْلٌ عَنْ غَيْرِهِ إِلَّا بِالْمُؤَافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ، وَيَخْتَلِفُ

ذَلِكَ بِالْإِصَافَاتِ، وَلَا يَكُونُ صِفَةً لِلذَّاتِ.

545. فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَا نُنَازِعُكُمْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ الْإِصَافِيَّةِ، وَلَا فِي هَذِهِ الْإِصْطِلَاحَاتِ
الَّتِي تَوَاضَعْتُمْ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ نَدَّعِي الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ وَصِفَا ذَاتِيَا لِلْحَسَنِ وَالْقُبْحِ،
مُذَرِّكَ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، كَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ وَالْكَفْرَانِ،
وَالْجَهْلِ - وَلِذَلِكَ لَا نَجُوزُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لِقُبْحِهِ، وَنَحَرْمُهُ عَلَى
كُلِّ عَاقِلٍ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ لِدَاثِهِ. وَكَيْفَ يَنْكَرُ ذَلِكَ، وَالْعُقْلَاءُ
بِأَحْمَعِهِمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْقَضَاءِ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ إِلَى خَالٍ دُونَ خَالٍ؟

546. قُلْنَا: أَنْتُمْ مُنَازِعُونَ فِيمَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

547. أَحَدُهَا: فِي كَوْنِ الْقُبْحِ وَصِفَا ذَاتِيَا.

548. وَالثَّانِي: فِي قَوْلِكُمْ: إِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُهُ الْعُقْلَاءُ بِالضَّرُورَةِ.

549. وَالثَّلَاثُ: فِي ظَنِّكُمْ أَنَّ الْعُقْلَاءَ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ حُجَّةً مَقْطُوعًا بِهَا
وَدَلِيلًا عَلَى كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا.

550. أَمَّا الْأَوَّلُ: وَهُوَ دَعْوَى كَوْنِهِ وَصِفَا ذَاتِيَا، فَهُوَ تَحَكُّمٌ بِمَا لَا يَعْقِلُ، فَإِنَّ الْقَتْلَ
عِنْدَهُمْ قَبِيحٌ لِدَاثِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَسْبِقَهُ جِنَايَةٌ، وَلَا يَقْبَهُ عَوْضٌ، حَتَّى جَازَ
إِبْلَامُ الْبَهَائِمِ وَذَبْحُهَا، وَلَمْ يَقْبَحْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يُبَيِّهَا عَلَيْهِ فِي
الْآخِرَةِ. وَالْقَتْلُ فِي دَاثِهِ لَهُ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، لَا تَخْتَلِفُ بِأَنْ تَتَقَدَّمَهُ جِنَايَةٌ أَوْ
تَتَعَقَّبَهُ لَذَّةٌ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْإِصَافَةُ إِلَى الْفَوَائِدِ وَالْأَغْرَاصِ، وَكَذَلِكَ الْكَذِبُ
كَيْفَ يَكُونُ قُبْحُهُ ذَاتِيًّا؟ وَلَوْ كَانَ فِيهِ عِصْمَةٌ دَمَ نَبِيٍّ بِإِخْفَاءِ مَكَانِهِ عَنْ ظَالِمٍ
يَقْصُدُ قَتْلَهُ لَكَانَ حَسَنًا، بَلْ وَاجِبًا يُعْضَى بِتَرْكِهِ. وَالْوَصْفُ الذَّاتِي كَيْفَ
يَتَبَدَّلُ بِالْإِصَافَةِ إِلَى الْأَحْوَالِ.

551. وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ كَوْنُهُ مُذَرِّكًا بِالضَّرُورَةِ. وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ وَنَحْنُ نُنَازِعُكُمْ
فِيهِ، وَالضَّرُورِيُّ لَا يُنَازَعُ فِيهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُقْلَاءِ. وَقَوْلُكُمْ: إِنَّكُمْ مُضْطَرُّونَ
إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَمُؤَافِقُونَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَظُنُّونَ أَنَّ مُسْتَنَدَ مَعْرِفَتِكُمْ السَّمْعُ،
كَمَا ظَنَّ الْكَعْبِيُّ أَنَّ مُسْتَنَدَ عِلْمِهِ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ النَّظَرُ. وَلَا يَتَعَدَّى التَّيَاسُّ مُذَرِّكَ
الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى الْخِلَافَ فِي نَفْسِ الْمَعْرِفَةِ، وَلَا خِلَافَ فِيهَا.

552. قُلْنَا: هَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ. لِأَنَّا نَقُولُ: يَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِبْلَامُ الْبَهَائِمِ، وَلَا نَعْتَقِدُ لَهَا جَرِيْمَةً وَلَا ثَوَابًا، فَدَلَّ أَنَّا نُنَازِعُكُمْ فِي نَفْسِ الْعِلْمِ.

553. وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَهُوَ أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا اتِّفَاقَ الْعُقَلَاءِ عَلَى هَذَا أَيْضًا لَمْ تَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ، إِذْ لَمْ يُسَلِّمْ كَوْنُهُمْ مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْإِتِّفَاقُ مِنْهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ. فَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى اثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَجَوَازِ بَعْنَةِ الرُّسُلِ، وَلَمْ يَخَالِفْ إِلَّا الشُّوَادُ. فَلَوْ اتَّفَقَ أَنْ سَاعَدَهُمُ الشُّوَادُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ضَرُورِيًّا، فَكَذَلِكَ اتَّفَاقُ النَّاسِ عَلَى هَذَا الْإِعْتِقَادِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ عَنْ دَلِيلِ السَّمْعِ الدَّالِّ عَلَى قُبْحِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَبَعْضُهُ عَنْ تَقْلِيدِ مَفْهُومٍ مِنَ الْآخِذِينَ عَنْ / السَّمْعِ، وَبَعْضُهُ عَنِ الشُّبْهَةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَهْلِ الضَّلَالِ.

[58/1]

554. فَالْإِتِّفَاقُ الْإِتِّفَاقِ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا، بَلْ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً لَوْ لَا مَنَعَ السَّمْعُ عَنْ تَجْوِيزِ الْخَطَا عَلَى كَافَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَاصَّةً؛ إِذْ لَا يَبْعُدُ اجْتِمَاعُ الْكَافَةِ عَلَى الْخَطَا عَنْ تَقْلِيدِ وَحْدِ شُبْهَةٍ. وَكَيْفَ وَفِي الْمُلْحَدَةِ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ قُبْحَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَلَا حُسْنَ نَقَائِصِهَا، فَكَيْفَ يَدْعَى اتِّفَاقَ الْعُقَلَاءِ؟

555. احْتَجُّوا بِأَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ مَنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ أَثَرُ الصَّدْقِ وَمَالَ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ عَاقِلًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِحُسْنِهِ، وَأَنَّ الْمَلِكَ الْعَظِيمَ الْمُسْتَوَلِيَّ عَلَى الْأَقَالِيمِ إِذَا رَأَى ضَعِيفًا مُشْرِفًا عَلَى الْهَلَاكِ يَمِيلُ إِلَى إِنْقَاذِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ أَضَلَّ الدِّينِ لَيَسْتَنْظِرَ ثَوَابًا، وَلَا يَنْتَظِرُ مِنْهُ أَيْضًا مُجَازَاةً وَشُكْرًا سِيمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُسْكِينَ، وَلَمْ يَرَهُ، بَلَّ أَنْ كَانَ أَعْمَى وَأَصَمَّ لَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ، وَلَا يُوَافِقُ ذَلِكَ أَيْضًا غَرَضُهُ، بَلْ رُبَّمَا يَتَغَبَّ بِهِ، بَلْ يَحْكُمُ الْعُقَلَاءُ بِحُسْنِ الصَّبْرِ عَلَى السَّيْفِ إِذَا أَكْرَهَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ، أَوْ عَلَى إِفْسَاءِ السَّرِّ وَتَقْضِي الْعَهْدِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ غَرَضِ الْمُكْرَهِ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: اسْتِحْسَانُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَإِقَاضَةُ النِّعَمِ مِمَّا لَا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ إِلَّا عَنْ عِنَادٍ.

30 باب

556. وَالْجَوَابُ أَنَّا لَا نُنْكِرُ اسْتِهْزَاءَ هَذِهِ الْقَضَايَا بَيْنَ الْخَلْقِ، وَكَوْنَهَا مَحْمُودَةً مَشْهُورَةً، وَلَكِنْ مُسْتَنْدَها إِمَّا التَّدْيِينَ بِالشَّرَائِعِ، وَإِمَّا الْأَغْرَاضَ. وَنَحْنُ إِنَّمَا نُنْكِرُ هَذَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لِإِتِّفَاقِ الْأَغْرَاضِ عَنْهُ.

557. فَأَمَّا إِطْلَاقُ النَّاسِ هَذِهِ الْأَلْفَافَ فِيمَا يَدُورُ بَيْنَهُمْ فَيَسْتَمِدُّ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَلَكِنْ قَدْ تَدَقُّ الْأَعْرَاضُ وَتَحْقَى، فَلَا يَنْتَبِهُ لَهَا إِلَّا الْمُحَقِّقُونَ.

558. وَنَحْنُ نُنَبِّهُ عَلَى مُثَارَاتِ الْغَلَطِ فِيهِ. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مُثَارَاتٍ يَغْلُطُ الْوَهْمُ فِيهَا:

559. **الْغَلْطَةُ الْأُولَى:** أَنَّ الْإِنْسَانَ يُطْلَقُ اسْمُ الْقُبْحِ عَلَى مَا يُخَالِفُ عَرْضَهُ، وَإِنْ كَانَ يُوَافِقُ غَرَضَ غَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى الْغَيْرِ، فَإِنَّ كُلَّ طَبِيعٍ مَشْغُوفٌ بِنَفْسِهِ، وَمُسْتَحَقِرٌ لْغَيْرِهِ، فَيَقْضِي بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا. وَرُبَّمَا يُصِيفُ الْقُبْحَ إِلَى ذَاتِ الشَّيْءِ، وَيَقُولُ: هُوَ فِي نَفْسِهِ قَبِيحٌ، فَيَكُونُ قَدْ قَضَى بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ، هُوَ مُصِيبٌ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا، وَهُوَ أَصْلُ الْاسْتِقْبَاحِ، وَمُخْطِئٌ فِي أُخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِضَافَةُ الْقُبْحِ إِلَى ذَاتِهِ، إِذْ غَفَلَ عَنْ كَوْنِهِ قَبِيحًا لِمُخَالَفَةِ غَرَضِهِ، وَالثَّانِي: حُكْمُهُ بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا. وَمَنْشُؤُهُ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ عَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى بَعْضِ أَحْوَالِ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَسْتَحْسِنُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَيْنَ مَا يَسْتَقْبِحُهُ، إِذَا اخْتَلَفَ الْغَرَضُ.

560. **الْغَلْطَةُ الثَّانِيَّةُ:** أَنَّ مَا هُوَ مُخَالِفٌ لِلْغَرَضِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ نَادِرَةٍ، قَدْ لَا يَلْتَفِتُ الْوَهْمُ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ النَّادِرَةِ، بَلْ لَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، فَيَرَاهُ مُخَالِفًا فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، فَيَقْضِي بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا، لِاسْتِبْلَاءِ أَحْوَالِ قُبْحِهِ عَلَى قَلْبِهِ، وَذَهَابِ الْحَالَةِ النَّادِرَةِ عَنْ ذِكْرِهِ، كَحُكْمِهِ عَلَى الْكَذِبِ بِأَنَّهُ قَبِيحٌ مُطْلَقًا، وَغَفْلَتُهُ عَنِ الْكَذِبِ الَّذِي تُسْتَفَادُ بِهِ عِصْمَةُ دَمِ نَبِيٍّ أَوْ وَلِيِّ.

561. |59/1| وَإِذَا قَضَى بِالْقُبْحِ مُطْلَقًا، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ مُدَّةً، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَى / سَمْعِهِ وَلِسَانِهِ، انْفَرَسَ فِي نَفْسِهِ اسْتِقْبَاحٌ مُتَقَرَّرٌ، فَلَوْ وَقَعَتْ تِلْكَ الْحَالَةُ النَّادِرَةُ وَجَدَ فِي نَفْسِهِ نَفْرَةً عَنْهَا، لَطَوَلَ نُسُوءُهُ عَلَى الْاسْتِقْبَاحِ؛ فَإِنَّهُ أَلْقَى إِلَيْهِ مُنْذُ الصَّبَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْدِيبِ وَالْإِرْشَادِ أَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَلَا يَنْتَبِهَ عَلَى حُسْنِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، خِيفَةً مِنْ أَنْ لَا تَسْتَحْكِمَ نَفْرَتُهُ عَنِ الْكَذِبِ فَيُقَدِّمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَبِيحٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.

562. وَالسَّمَاعُ فِي الصَّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرِ، فَيَنْغَرُسُ فِي النَّفْسِ، وَيَجُسُّ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهِ مُطْلَقًا. وَهُوَ صِدْقٌ، لَكِنْ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذِكْرُهُ إِلَّا أَكْثَرُ الْأَحْوَالِ، فَهُوَ بِالإِضَافَةِ إِلَيْهِ كُلُّ الْأَحْوَالِ، فَلِذَلِكَ يَعْتَقِدُهُ مُطْلَقًا.

563. الْغُلْطَةُ الثَّالِثَةُ: سَبَبُهَا سَبَقُ الْوَهْمِ إِلَى الْعَكْسِ، فَإِنَّ مَا يُرَى مَقْرُونًا بِالشَّيْءِ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ أَيْضًا لَا مُحَالَةَ مَقْرُونٌ بِهِ مُطْلَقًا، وَلَا يَذَرِي أَنَّ الْأَخْصَ أَبَدًا مَقْرُونٌ بِالْأَعَمِّ، وَالْأَعَمُّ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِالْأَخْصِ.

564. وَمِثَالُهُ نَفْسُ السَّلِيمِ، وَهُوَ الَّذِي نَهَشَتْهُ الْحَيَّةُ، عَنِ الْحَبْلِ الْمُبَرَّقَشِ اللَّوْنِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَدَى مَقْرُونًا بِهَذِهِ الصُّورَةِ، فَتَوَهَّمَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ مَقْرُونَةٌ بِالْأَدَى.

565. وَكَذَلِكَ تَنْفِرُ النَّفْسُ عَنِ الْعَسَلِ إِذَا شَبَّهَ بِالْعَذْرَةِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ الْأَدَى وَالِاسْتِفْذَارَ مَقْرُونًا بِالرُّطْبِ الْأَصْفَرِ، فَتَوَهَّمَ أَنَّ الرُّطْبَ الْأَصْفَرَ مَقْرُونٌ بِهِ الْإِسْتِفْذَارُ، وَيَعْلَبُ الْوَهْمُ، حَتَّى يَتَعَذَّرَ الْأَكْلُ وَإِنْ حَكَّمَ الْعَقْلُ بِكَذِبِ الْوَهْمِ، لَكِنْ خُلِقَتْ قُوَى النَّفْسِ مُطِيعَةً لِلْأَوْهَامِ، وَإِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، حَتَّى إِنَّ الطَّنْبُغَ لَيَنْفِرُ عَنْ حُسْنَاءِ سُمِّيَتْ بِاسْمِ الْهُنُودِ* إِذْ وَجَدَ الْإِسْمَ مَقْرُونًا بِالْمُنْبِغِ، فَظَنَّ أَنَّ الْقُبْحَ أَيْضًا مُلَازِمٌ لِلْإِسْمِ.

* في الأميرية:
اليهود

566. وَلِذَا تَوَرَّدَ عَلَى بَعْضِ الْعَوَامِ مَسْأَلَةٌ عَقْلِيَّةٌ جَلِيَّةٌ فَيَقْبَلُهَا، فَإِذَا قُلْتُ: هَذَا مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيِّ أَوْ الْحَنْبَلِيِّ أَوْ الْمُعْتَزَلِيِّ نَفَرَ عَنْهُ إِنْ كَانَ يُسِيءُ الْإِعْتِقَادَ فَيَمُنُّ نَسْبَتُهُ إِلَيْهِ. وَلَيْسَ هَذَا طَبِيعَ الْعَامِّيِّ خَاصَّةً، بَلْ طَبِيعَ أَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ الْمُتَسَمِّينَ بِالْعُلُومِ، إِلَّا الْعُلَمَاءَ الرَّاسِخِينَ الَّذِينَ أَرَاهُمُ اللَّهُ الْحَقَّ حَقًّا، وَقَوَاهُمْ عَلَى اتِّبَاعِهِ.

567. وَأَكْثَرُ الْخَلْقِ قُوَى نَفْسِهِمْ مُطِيعَةً لِلْأَوْهَامِ الْكَاذِبَةِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِكَذِبِهَا، وَأَكْثَرُ إِقْدَامِ الْخَلْقِ وَإِحْجَامِهِمْ بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ؛ فَإِنَّ الْوَهْمَ عَظِيمَ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى النَّفْسِ، وَلِذَلِكَ يَنْفِرُ طَبِيعَ الْإِنْسَانِ عَنِ الْمَيِّتِ فِي بَيْتٍ فِيهِ مَيِّتٌ، مَعَ قَطْعِهِ بِأَنَّهُ لَا يَتَحَرَّكُ، وَلَكِنَّهُ كَأَنَّهُ يَتَوَهَّمُ فِي كُلِّ سَاعَةٍ حَرَكَتَهُ وَنُطْقَهُ.

568. فَإِذَا تَنَبَّهَتْ لِهَذِهِ الْمُثَازَاتِ فَتَرْجِعُ وَتَقُولُ: إِنَّمَا يَتَرَجَّعُ الْإِتْقَادُ عَلَى الْإِهْمَالِ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ الشَّرَائِعَ لِدَفْعِ الْأَدَى الَّذِي يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنْ رِقَةِ الْجَنَسِيَّةِ، وَهُوَ طَبِيعُ يَسْنَحِيلِ الْإِنْفِكَالِكِ عَنْهُ.

569. وَسَبَبُهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَقْدَرُ نَفْسَهُ فِي تِلْكَ الْبَلِيَّةِ، وَيَقْدَرُ غَيْرَهُ مُعْرِضًا عَنْهُ وَعَنِ إِنْقَاذِهِ،

[60/1]

فَيَسْتَقْبَحُهُ مِنْهُ بِمُخَالَفَةِ عَرْضِهِ، فَيَعُودُ وَيَقْدِرُ ذَلِكَ الْإِسْتِفْخَاحَ مِنَ الْمُشْرِفِ
عَلَى الْهَلَاكِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، / فَيَذْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ الْقُبْحَ الْمُتَوَهَّمِ.

570. فَإِنْ فُرِضَ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ فِي شَخْصٍ لَا رِقَّةَ فِيهِ، فَهُوَ بَعِيدٌ تَصَوُّرُهُ.

571. وَلَوْ تَصَوَّرَ فَيَبْقَى أَمْرٌ آخَرُ، وَهُوَ طَلَبُ الثَّنَاءِ عَلَى إِحْسَانِهِ.

572. فَإِنْ فُرِضَ حَيْثُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ الْمُنْقَذُ فَيَتَوَقَّعُ أَنْ يُعْلَمَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّوَقُّعُ بَاعِثًا.

573. فَإِنْ فُرِضَ فِي مَوْضِعٍ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُعْلَمَ، فَيَبْقَى مَيْلُ النَّفْسِ، وَتَرْجُحُ بُضَاهِي

نُفْرَةِ اطِّعَ السَّلِيمِ عَنِ الْحَبْلِ الْمُبْرَقَشِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ رَأَى هَذِهِ الصُّورَةَ مَقْرُونَةً
بِالثَّنَاءِ، فَظَنَّ أَنَّ الثَّنَاءَ مَقْرُونٌ بِهَا بِكُلِّ حَالٍ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا رَأَى الْأَدَى مَقْرُونًا
بِصُورَةِ الْحَبْلِ، وَطَبَعَهُ يَنْفِرُ عَنِ الْأَدَى، فَتَفَرَّ عَنِ الْمَقْرُونِ بِالْأَدَى. فَالْمَقْرُونُ
بِاللَّذِيذِ لَذِيذٌ، وَالْمَقْرُونُ بِالْمَكْرُوهِ مَكْرُوهٌ.

574. بَلِ الْإِنْسَانُ إِذَا جَالَسَ مَنْ عَشِقَهُ فِي مَكَانٍ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ أَحْسَنُ فِي نَفْسِهِ
تَفَرُّقَةً بَيْنَ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَغَيْرِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:

575. أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارٍ لَيْلَى أَقْبَلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارَا

576. وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَقَقْنِ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبٌّ مِنْ سَكَنِ الدِّيَارَا

577. وَقَالَ ابْنُ الرُّومِيِّ مُنْتَبَهَا عَلَى سَبَبِ حُبِّ الْأَوْطَانِ:

578. وَحَبَّبَ أَوْطَانُ الرِّجَالِ إِلَيْهِمْ مَا رَبَّ قَضَاهَا الشَّبَابُ هُنَالِكََا

579. إِذَا ذَكَرُوا أَوْطَانَهُمْ ذَكَرْتُهُمْ عُهُودَ الصَّبَا فِيهَا فَحَنُوا لِذَلِكََا

580. وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ حُكْمِ الْوَهْمِ.

581. وَأَمَّا الصَّبْرُ عَلَى السَّيْفِ فِي تَرْكِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ مَعَ طُمَأْنِينَةِ النَّفْسِ، فَلَا يَسْتَحْسِنُهُ
جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ لَوْلَا الشَّرْعُ، بَلْ رُبَّمَا اسْتَقْبَحُوهُ، وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنَهُ مَنْ يَنْتَظِرُ
التَّوَابَ عَلَى الصَّبْرِ، أَوْ مَنْ يَنْتَظِرُ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ بِالشَّجَاعَةِ وَالصَّلَابَةِ فِي الدِّينِ.

582. وَكَمْ مِنْ شَجَاعٍ يَرْكَبُ مَتْنُ الْخَطَرِ، وَيَتَهَجَّمُ عَلَى عَدَدٍ هُمْ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ
أَنَّهُ لَا يَطِيقُهُمْ، وَيَسْتَحْقِرُ مَا يَنَالُهُ مِنَ الْأَلَمِ لِمَا يَغْتَاضُهُ مِنْ تَوْهَمِ الثَّنَاءِ وَالْحَمْدِ
وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ!

583. وَكَذَلِكَ إِخْفَاءُ السِّرِّ وَحِفْظُ الْعَهْدِ إِنَّمَا تَوَاصَى النَّاسُ بِهِمَا لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْمَصَالِحِ، وَأَكْثَرُوا الثَّنَاءَ عَلَيْهِمَا. فَمَنْ يَحْتَمِلُ الضَّرَرَ فِيهِ فَإِنَّمَا يَحْتَمِلُهُ لِأَجْلِ الثَّنَاءِ، فَإِنْ فُرِضَ حَيْثُ لَا ثَنَاءَ فَقَدْ وَجَدَ مَقْرُونًا بِالثَّنَاءِ، فَيَبْقَى مِثْلُ الْوَهْمِ إِلَى الْمَقْرُونِ بِاللَّذِيذِ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا عَنْهُ.

584. فَإِنْ فُرِضَ مَنْ لَا يَسْتَوِلِي عَلَيْهِ هَذَا الْوَهْمُ، وَلَا يَنْتَظِرُ الثَّوَابَ وَالثَّنَاءَ، فَهُوَ مُسْتَقْبِحٌ لِلْسَّعْيِ فِي هَلَكَ نَفْسِهِ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ، وَيَسْتَحِقُّ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ قَطْعًا. فَمَنْ يُسَلِّمُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يُؤْثِرُ الْهَلَكَ عَلَى الْحَيَاةِ؟!

585. وَعَلَى هَذَا يَجْرِي / الْخَوَابُ عَنِ الْكَذِبِ، وَعَنْ جَمِيعِ مَا يَفْرِضُونَهُ. [61/1]

586. ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ أَهْلَ الْعَادَةِ يَسْتَفْهِجُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضِ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي الْقُبْحِ وَالْحُسْنِ بِالإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَمَنْ قَضَى بِهِ فَمُسْتَنْدَهُ قِيَاسُ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ. وَكَيْفَ يَقِيسُ السَّيِّدُ لَوْ تَرَكَ عِبِيدَهُ وَإِمَاءَهُ، وَبَعْضُهُمْ يُمُوجُ فِي بَعْضٍ، وَيَرْتَكِبُونَ الْفَوَاحِشَ، وَهُوَ مُطْلَعٌ عَلَيْهِمْ وَقَادِرٌ عَلَى مَنَعِهِمْ، لَقُبِحَ مِنْهُ، وَقَدْ فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ بِعِبَادِهِ، وَلَمْ يَقْبَحْ مِنْهُ، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ تَرَكَهُمْ لِيَتَزَجَّرُوا بِأَنْفُسِهِمْ فَيَسْتَحِقُّوا الثَّوَابَ هَوَسٌ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَتَزَجَّرُونَ، فَلْيَمْنَعْنَهُمْ أَقَهَرًا، فَكَمْ مِنْ مَمْنُونٍ عَنِ الْفَوَاحِشِ بِعَمَلِهِ أَوْ عَجْرِ. وَذَلِكَ أَحْسَنُ مِنْ تَمْكِينِهِمْ مَعَ الْعِلْمِ لَأَنَّهُمْ لَا يَتَزَجَّرُونَ.

587. |2| مَسْأَلَةٌ: لَا يَجِبُ شُكْرُ الْمُتَنِعِمِ عَقْلًا، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ لَا مَعْنَى لِلْوَاجِبِ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمْرُهُ وَتَوَعُّدُهُ بِالْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ. فَإِذَا لَمْ يَرِدْ خِطَابٌ فَأَيُّ مَعْنَى لِلْوَجُوبِ؟!

588. ثُمَّ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُوجِبَ ذَلِكَ لِفَائِدَةٍ، أَوْ لَا لِفَائِدَةٍ. وَمُحَالٌ أَنْ يُوجِبَ لَا لِفَائِدَةٍ، فَإِنْ ذَلِكَ عَبَثٌ وَسَفَهٌ. وَإِنْ كَانَ لِفَائِدَةٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْمَعْبُودِ، وَهُوَ مُحَالٌ، إِذْ يَتَعَالَى وَيَتَقَدَّسُ عَنِ الْأَعْرَاضِ، أَوْ إِلَى الْعَبْدِ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الدُّنْيَا، أَوْ فِي الْآخِرَةِ. وَلَا فَائِدَةٌ لَهُ فِي الدُّنْيَا، بَلْ يَتَعَبُّ بِالنَّظَرِ وَالْفِكْرِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالشُّكْرِ، وَيُحْرَمُ بِهِ عَنِ الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَاتِ، وَلَا فَائِدَةٌ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ الثَّوَابَ تَفَضُّلٌ مِنَ اللَّهِ يُعْرِفُ

هل يجب شكر
المتنعم عقلا؟

بِوَعْدِهِ وَخَيْرِهِ، فَإِذَا لَمْ يُخَيِّرْ عَنْهُ فَمِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنَّهُ يُثَابَ عَلَيْهِ؟
 589. فَإِنْ قِيلَ: يَخْطُرُ لَهُ أَنَّهُ إِنْ كَفَرَ وَأَعْرَضَ رُبَّمَا يُعَاقَبُ، وَالْعَقْلُ يَدْعُو إِلَى سُلُوكِ
 طَرِيقِ الْأَمْنِ.

590. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْعَقْلُ يَعْرِفُ طَرِيقَ الْأَمْنِ، ثُمَّ الطَّبِيعُ يَسْتَحِثُّ عَلَى سُلُوكِهِ، إِذْ كُلُّ
 إِنْسَانٍ مَجْبُولٌ عَلَى حُبِّ نَفْسِهِ، وَعَلَى كَرَاهَةِ الْأَلَمِ. فَقَدْ غَلِطْتُمْ فِي قَوْلِكُمْ:
 إِنَّ الْعَقْلَ دَاعٍ. بَلِ الْعَقْلُ هَادٍ، وَالْبَوَاعِثُ وَالِدُّوَاعِي تَتَّبِعُ مِنَ النَّفْسِ تَابِعَةً
 لِحُكْمِ الْعَقْلِ.

591. وَغَلِطْتُمْ أَيْضًا فِي قَوْلِكُمْ: إِنَّهُ يُثَابُ عَلَى جَانِبِ الشُّكْرِ وَالْمَعْرِفَةِ خَاصَّةً، لِأَنَّ
 هَذَا الْخَاطِرَ مُسْتَنَدُهُ تَوَهُّمُ غَرَضٍ فِي جَانِبِ الشُّكْرِ يَتِمِّيزُ بِهِ عَنِ الْكُفْرِ، وَهُمَا
 مُتَسَاوِيَانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى.

592. بَلْ إِنْ فُتِحَ بَابُ الْأَوْهَامِ قَرِيبًا يَخْطُرُ لَهُ أَنَّ اللَّهَ يُعَاقِبُهُ لَوْ شَكَرَهُ وَنَظَرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ
 أَمَدُهُ بِأَسْبَابِ النِّعَمِ، فَلَعَلَّهُ خَلَقَهُ لِيَتَرَفَّهَ وَلِيَتَمَتَّعَ، فَإِنْعَابُهُ نَفْسَهُ تَصَرَّفُ فِي
 مَمْلَكَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

593. وَلَهُمْ شُبُهَتَانِ:

594. إِحْدَاهُمَا: قَوْلُهُمْ: اتَّفَاقُ الْعُقَلَاءِ عَلَى حُسْنِ الشُّكْرِ وَقُبْحِ الْكُفْرَانِ لَا سَبِيلَ
 إِلَى إِكْثَارِهِ. وَذَلِكَ مُسَلَّمٌ، لَكِنْ فِي حَقِّهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَهْتَرُونَ وَيَرْتَاخُونَ لِلشُّكْرِ
 وَيَغْتَمُونَ بِالْكَفْرَانِ؛ وَالرَّبُّ تَعَالَى يَسْتَوِي فِي حَقِّهِ الْأَمْرَانِ، فَالْمَعْصِيَةُ
 وَالطَّاعَةُ فِي حَقِّهِ سَيِّانٍ. وَيَشْهَدُ لَهُ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُتَقَرَّبَ إِلَى /

[62/1]

السُّلْطَانِ بِتَحْرِيكِ أُنْمُلَتِهِ فِي زَاوِيَةِ بَيْتِهِ وَحُجْرَتِهِ مُسْتَهِينٌ بِنَفْسِهِ، وَعِبَادَةُ
 الْعِبَادِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَلَالِ اللَّهِ ذُوْنِهِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ. وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ
 السُّلْطَانُ بِكِسْرَةٍ خُبْزٍ فِي مَخْمَصَةٍ، فَأَخَذَ يَدُورُ فِي الْبِلَادِ، وَيُنَادِي عَلَى رُءُوسِ
 الْأَشْهَادِ بِشُكْرِهِ، كَانَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَلِكِ قَبِيحًا وَافْتِصَاحًا. وَجُمْلَةُ نِعَمِ
 اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ ۖ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَقْدُورَاتِهِ ذُوْنُ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى خَزَائِنِ
 الْمَلِكِ؛ لِأَنَّ خِزَانَةَ الْمَلِكِ تَفْتَى بِأَمْثَالِ تِلْكَ الْكِسْرَةِ؛ لِتَنَاهِيهَا، وَمَقْدُورَاتُ
 اللَّهِ تَعَالَى لَا تَنْتَاهِي بِأَضْعَافٍ مَا أَفَاضَهُ عَلَى عِبَادِهِ.

595. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: حَصَرُ مَدَارِكِ الْوُجُوبِ فِي الشَّرْعِ يُفْضِي إِلَى إِفْهَامِ الرُّسُلِ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُعْجَزَاتِ قَالَ لَهُمُ الْمُدْعُونَ: لَا يَجِبُ عَلَيْنَا النَّظَرُ فِي مُعْجَزَاتِكُمْ إِلَّا بِالشَّرْعِ، وَلَا يَسْتَعْرِ الشَّرْعُ إِلَّا بِنَظَرِنَا فِي مُعْجَزَاتِكُمْ، فَتَبَتُوا عَلَيْنَا وَجُوبَ النَّظَرِ حَتَّى نَنْظُرَ، وَلَا نَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ مَا لَمْ نَنْظُرْهُ، فَيُؤَدِّي إِلَى الدَّوْرِ.

596. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

597. أَحَدُهُمَا: مِنْ حَيْثُ التَّحْقِيقُ، وَهُوَ أَنَّكُمْ غَلَبْتُمْ فِي ظَنِّكُمْ بِنَا أَنَا نَقُولُ: اسْتَفْرَازُ الشَّرْعِ مَوْقُوفٌ عَلَى نَظَرِ النَّاطِرِينَ، بَلْ إِذَا بُعِثَ الرُّسُولُ، وَأَيَّدَ بِمُعْجَزَتِهِ بَحِثْ يَحْصُلُ بِهَا إِمْكَانُ الْمَعْرِفَةِ لَوْ نَظَرَ الْعَاقِلُ فِيهَا، فَقَدْ ثَبَتَ الشَّرْعُ وَاسْتَقَرَّ وَرُودُ الْخِطَابِ بِإِيجَابِ النَّظَرِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْوُجُوبِ إِلَّا مَا تَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ بِدَفْعِ ضَرَرٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَوْهُومٍ. فَمَعْنَى الْوُجُوبِ رُخْصَانُ الْفِعْلِ عَلَى التَّرْكِ، وَالْمُوجِبُ هُوَ الْمُرْجِحُ، وَاللهُ تَعَالَى هُوَ الْمُرْجِحُ، وَهُوَ الَّذِي عَرَفَ رُسُولَهُ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَعْرِفَ النَّاسَ أَنَّ الْكُفْرَ سُمٌّ مَهْلِكٌ، وَالْمَعْصِيَةَ دَاءٌ، وَالطَّاعَةَ شِفَاءً. فَالْمُرْجِحُ هُوَ اللهُ تَعَالَى، وَالرُّسُولُ هُوَ الْمُخْبِرُ، وَالْمُعْجَزَةُ سَبَبٌ يُمْكِنُ الْعَاقِلُ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّرْجِيحِ. وَالْعَقْلُ هُوَ الْآلَةُ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ صِدْقُ الْمُخْبِرِ عَنِ التَّرْجِيحِ. وَالطَّنْبُغُ الْمَجْبُودُ عَلَى التَّأَلُّمِ بِالْعَذَابِ وَالتَّلَذُّذِ بِالثَّوَابِ هُوَ الْبَاعِثُ الْمُسْتَحِجُّ عَلَى الْحَذَرِ مِنَ الضَّرَرِ، وَبَعْدَ وَرُودِ الْخِطَابِ حَصَلَ الْإِيجَابُ الَّذِي هُوَ التَّرْجِيحُ. وَبِالتَّأْيِيدِ بِالْمُعْجَزَةِ حَصَلَ الْإِمْكَانُ فِي حَقِّ الْعَاقِلِ النَّاطِرِ، إِذْ قَدَرَبَهُ عَلَى مَعْرِفَةِ الرُّجْحَانِ.

598. فَقَوْلُهُ: لَا أَنْظُرُ مَا لَمْ أَعْرِفْ وَلَا أَعْرِفُ مَا لَمْ أَنْظُرْ— مِثَالُهُ مَا لَوْ قَالَ الْآثُ لَوْلَدَهُ: أَلْتَفَتَ فَإِنْ وَرَاءَكَ سَبْعًا عَادِيًا، هُوَ ذَا يَهْجُمُ عَلَيْكَ إِنْ غَفَلْتَ عَنْهُ. فَيَقُولُ: لَا أَلْتَفَتُ مَا لَمْ أَعْرِفْ وَجُوبَ الْإِلْتِفَاتِ، وَلَا يَحِبُّ الْإِلْتِفَاتُ مَا لَمْ أَعْرِفُ السَّبْعَ، وَلَا أَعْرِفُ السَّبْعَ مَا لَمْ أَلْتَفِتْ. فَيَقُولُ لَهُ: لَا جَرَمَ تَهْلِكُ بِتَرْكِ الْإِلْتِفَاتِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مَعْدُورٍ؛ لِأَنَّكَ قَادِرٌ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ وَتَرْكِ الْعِنَادِ. فَكَذَلِكَ النَّبِيُّ يَقُولُ: الْمَوْتُ وَرَاءَكَ، وَدَوْنَهُ الْهَوَامُّ الْمُؤَذِيَّةُ، وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ إِنْ تَرَكْتَ الْإِيمَانَ وَالطَّاعَةَ. وَتَعْرِفُ ذَلِكَ بِأَدْنَى نَظَرٍ فِي مُعْجَزَاتِهِ. فَإِنْ نَظَرْتَ وَأَطَعْتَ

[63/1]

تَحَوُّتَ، وَإِنْ عَفَلْتَ وَأَعْرَضْتَ فَاللهُ تَعَالَى غَنِيٌّ عَنْكَ وَعَنْ عَمَلِكَ! وَإِنَّمَا أَصْرَرْتُ بِنَفْسِكَ ١٨ / فَهَذَا أَمْرٌ مَعْقُولٌ لَا تَتَأَقَّصُ فِيهِ.

599. الْجَوَابُ الثَّانِي: الْمُقَابَلَةُ بِمَذْهَبِهِمْ - فَإِنَّهُمْ قَضَوْا بَأَنَّ الْعَقْلَ هُوَ الْمَوْجِبُ، وَلَيْسَ يُوجِبُ بِجَوْهَرِهِ إِجَابًا ضَرُورِيًّا لَا يَنْفَكُ مِنْهُ أَحَدٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَخُلْ عَقْلٌ عَاقِلٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْوُجُوبِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، وَلَوْ لَمْ يَنْظُرْ لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ فَلَا يَنْظُرُ. فَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى الدُّوْرِ، كَمَا سَبَقَ.

600. فَإِنْ قِيلَ: الْعَاقِلُ لَا يَخْلُو عَنْ خَاطِرَيْنِ يَخْطِرَانِ لَهُ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِنْ نَظَرَ وَشَكَرَ أَثِيبَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ النَّظَرَ غَوِقَ، فَيُلَوِّحُ لَهُ عَلَى الْقُرْبِ وَجُوبَ سُلُوكِ طَرِيقِ الْأَمْنِ.

601. قُلْنَا: كَمْ مِنْ عَاقِلٍ انْقَضَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ هَذَا الْخَاطِرُ، بَلْ قَدْ يَخْطُرُ لَهُ أَنَّهُ لَا يَتَمَيَّزُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَكَيْفَ أَعْدَبَ نَفْسِي بِلَا فَائِدَةٍ تَرْجِعُ إِلَيَّ وَلَا إِلَى الْمَعْبُودِ؟

602. ثُمَّ إِنْ كَانَ عَدَمُ التَّخَلُّوْ عَنِ الْخَاطِرَيْنِ كَافِيًا فِي التَّمَكِّيْنِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَإِذَا بُعِثَ النَّبِيُّ وَدَعَا وَأَظْهَرَ الْمُعْجِزَةَ كَانَ حُضُورُ هَذِهِ الْخَوَاطِرِ أَقْرَبَ، بَلْ لَا يَنْفَكُ عَنْ هَذَا الْخَاطِرِ نَعْدَ إِنْذَارِ النَّبِيِّ وَتَحْذِيرِهِ. وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا اسْتَشْعَرَ الْمَخَافَةَ اسْتَحْتَهُ طَبْعُهُ عَلَى الْإِحْتِرَازِ، فَإِنْ الْاسْتِشْعَارُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالتَّأَمُّلِ الصَّادِرِ عَنِ الْعَقْلِ، فَإِنْ سَمِيَ مُسَمِّ مَعْرِفِ الْوُجُوبِ مُوجِبًا فَقَدْ تَجَوَّزَ فِي الْكَلَامِ، بَلِ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَحَازٍ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ مُوجِبٌ، أَيْ: مُرَجِّعٌ لِلْفِعْلِ عَلَى التَّوَكُّلِ، وَالنَّبِيُّ مُخْبِرٌ، وَالْعَقْلُ مُعْرِفٌ، وَالطَّبْعُ نَاعِثٌ، وَالْمُعْجِزَةُ مُمَكِّنَةٌ مِنَ التَّعْرِيفِ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

603. [3] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْحُظَرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَلَى الْوَقْفِ. وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ فِيمَا لَا يَقْضِي الْعَقْلُ فِيهِ بِتَحْسِينٍ وَلَا تَقْبِيحٍ ضَرُورَةً أَوْ نَظَرًا كَمَا فَصَّلْنَاهُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ. وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ.

في حكم الأفعال
قبل ورود الشرع

الرد على مذهب
الفاطمين بأن
الأصل الإباحة

604. أَمَّا إِبْطَالُ مَذْهَبِ الْإِبَاحَةِ فَهُوَ أَنَّا نَقُولُ: الْمُبَاحُ يَسْتَدْعِي مُبِيحًا كَمَا يَسْتَدْعِي الْعِلْمُ وَالذِّكْرُ ذَاكِرًا وَعَالِمًا. وَالْمُبِيحُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ خَيْرَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ بِخَطَابِهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خَطَابٌ لَمْ يَكُنْ تَخْيِيرٌ، فَلَمْ تَكُنْ إِبَاحَةٌ.

605. وَإِنْ عَنَوْنَا بِكَوْنِهِ مُبَاحًا أَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرَكِهِ فَقَدْ أَصَابُوا فِي الْمَعْنَى، وَأَخْطَأُوا فِي اللَّفْظِ، فَإِنَّ فِعْلَ الْبَهِيمَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ لَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مُبَاحًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي فِعْلِهِمْ وَتَرَكِهِمْ حَرَجٌ. وَالْأَفْعَالُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، أَعْنِي مَا يَصْدُرُ مِنَ اللَّهِ، لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا مُبَاحَةٌ، وَلَا حَرَجٌ عَلَيْهِ فِي تَرَكِهَا. لَكِنَّهُ إِذَا انْتَفَى التَّخْيِيرُ مِنَ الْمُخَيَّرِ انْتَفَتِ الْإِبَاحَةُ. فَإِنْ اسْتَجَرْنَا مُسْتَجِرًا عَلَى إِطْلَاقِ اسْمِ الْمُبَاحِ عَلَى أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ إِلَّا نَفْيُ الْحَرَجِ، فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ مُسْتَكْرَهًا.

606. فَإِنْ قِيلَ: الْعَقْلُ هُوَ الْمُبِيحُ؛ لِأَنَّهُ خَيْرٌ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرَكِهِ، إِذْ حَرَّمَ الْقَبِيحَ وَأَوْجَبَ الْحَسَنَ وَخَيَّرَ فِيمَا / لَيْسَ بِحَسَنِ أَوْ لَا قَبِيحٍ.

[64/1]

607. قُلْنَا: تَحْسِينُ الْعَقْلِ قَدْ أَبْطَلْنَاهُ، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ فَيَبْطُلُ. ثُمَّ تَسْمِيَةُ الْعَقْلِ مُبِيحًا مَجَازٌ، كَتَسْمِيَتِهِ مُوجِبًا، فَإِنَّ الْعَقْلَ يُعْرَفُ التَّرَجُّيحَ، وَيُعْرَفُ انْتِفَاءُ التَّرَجُّيحِ، وَيَكُونُ مَعْنَى وَخَوْبِهِ رُجْحَانٌ فَعْلُهُ عَلَى تَرَكِهِ. وَالْعَقْلُ يُعْرَفُ ذَلِكَ. وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُبَاحًا انْتِفَاءُ التَّرَجُّيحِ، وَالْعَقْلُ مُعْرَفٌ لَا مُبِيحٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمُرْجَحٍ وَلَا مُسَوٍّ، لَكِنَّهُ مُعْرَفٌ لِلرُّجْحَانِ وَالْإِسْتَوَاءِ.

608. ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى أَصْحَابِ الْوَقْفِ إِذَا أَنْكَرُوا اسْتِوَاءَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِّ، وَقَالُوا: مَا مِنْ فِعْلٍ مِمَّا لَا يُحَسِّنُهُ الْعَقْلُ وَلَا يُقَبِّحُهُ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ الشَّرْعُ بِإِبْحَائِهِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَمَيِّزٌ بِوَصْفٍ ذَاتِيٍّ لِأَجْلِهِ يَكُونُ لُطْفًا نَاهِيًا عَنِ الْفَحْشَاءِ، دَاعِيًا إِلَى الْعِبَادَةِ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْعَقْلُ لَا يَسْتَقِلُّ بِدَرَكِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ الشَّرْعُ بِتَجْرِيمِهِ. فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُتَمَيِّزٌ بِوَصْفٍ ذَاتِيٍّ يَدْعُو بِسَبَبِهِ إِلَى الْفَحْشَاءِ لَا يَدْرِكُهُ الْعَقْلُ، وَقَدْ اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ. هَذَا مَذْهَبُهُمْ. ثُمَّ نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى أَصْحَابِ الْحُظْرِ إِذْ قَالُوا: لَا نُسَلِّمُ اسْتِوَاءَ الْفِعْلِ وَتَرَكِهِ؟ فَإِنَّ التَّصَرُّفَ فِي بِلْكَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَالِكُ، وَلَمْ يَأْذَنْ.

609. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ قَبِيحًا لَهِيَ عَنْهُ وَوَرَدَ السَّمْعُ بِهِ، فَقَدْ وُجِدَ السَّمْعُ دَلِيلًا عَلَى انْتِفَاءِ قُبْحِهِ.

610. قُلْنَا: لَوْ كَانَ حَسَنًا لأَذِنَ فِيهِ، وَوَرَدَ السَّمْعُ بِهِ، فَقَدْ وُجِدَ السَّمْعُ بِهِ دَلِيلًا عَلَى انْتِفَاءِ حُسْنِهِ.

611. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَعْلَمْنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ نَافِعٌ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ، فَقَدْ أَدِنَ فِيهِ.

612. قُلْنَا: فَإِذَا عَلِمَ الْمَالِكُ إِنَّا أَنْ طَعَامَهُ نَافِعٌ لَا ضَرَرَ فِيهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ إِذْنًا.

613. فَإِنْ قِيلَ: الْمَالِكُ مِمَّا يَتَصَرَّرُ، وَاللَّهُ لَا يَتَصَرَّرُ، فَالتَّصَرُّفُ فِي مَخْلُوقَاتِهِ بِالْإِصَافَةِ إِلَيْهِ يَجْرِي مَجْرَى التَّصَرُّفِ فِي مِرَاةِ الْإِنْسَانِ بِالنَّظَرِ فِيهَا، وَفِي حَائِطِهِ بِالِاسْتِظْلَالِ بِهِ، وَفِي سِرَاجِهِ بِالِاسْتِضَاءَةِ بِهِ.

614. قُلْنَا: لَوْ كَانَ قُبْحُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ لَيَتَصَرَّرَ، لَا لِعَدَمِ إِذْنِهِ، لَقُبْحِ وَإِنْ أَدِنَ إِذَا كَانَ مُتَصَرَّرًا. كَيْفَ وَمَنْعَ الْمَالِكِ مِنَ الْمِرَاةِ وَالظِّلِّ وَالِاسْتِضَاءَةِ بِالسَّرَاجِ قُبْحٌ، وَقَدْ مَنَعَ اللَّهُ عِبَادَهُ مِنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَأْكُولَاتِ وَلَمْ يَمْنَحْ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِضَرَرِ الْعَبْدِ فَمَا مِنْ فِعْلٍ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَرَرٌ خَفِيٌّ لَا يُدْرِكُهُ الْعَقْلُ وَيَرُدُّ التَّوْقِيفُ بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

615. ثُمَّ نَقُولُ: قَوْلُكُمْ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يَتَصَرَّرُ الْبَارِي يَتَصَرَّفُنَا فَيُنَاحِ، تَحْكُمُ، فَلِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ؟ فَإِنْ نَقَلَ مِرَاةَ الْغَيْرِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَصَرَّرُ بِهِ صَاحِبُهَا، يَحْرُمُ وَإِنَّمَا يُبَاحُ النَّظَرُ، لِأَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ تَصَرُّفًا فِي الْمِرَاةِ، كَمَا أَنَّ النَّظَرَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى السَّمَاءِ لَيْسَ تَصَرُّفًا فِي الْمُنْظُورِ إِلَيْهِ، وَلَا فِي الْاسْتِظْلَالِ تَصَرُّفٌ فِي الْحَائِطِ، وَلَا فِي الْاسْتِضَاءَةِ تَصَرُّفٌ فِي السَّرَاجِ. فَلَوْ تَصَرَّفَ فِي نَفْسِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ رَبُّمَا يَقْضَى بِتَحْرِيمِهِ، إِلَّا إِذَا ذُلَّ السَّمْعُ عَلَى جَوَازِهِ.

616. فَإِنْ قِيلَ: خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الطُّعُومَ فِيهَا، وَالدُّوقَ فِيئًا، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ انْتِفَاعَنَا بِهَا، فَقَدْ كَانَ / قَادِرًا عَلَى خَلْقِهَا عَارِيَّةً عَنِ الطُّعُومِ.

[65,1]

617. قُلْنَا: الْأَشْعَرِيَّةُ، وَأَكْثَرُ الْمُعْتَرِلَةِ، مُطْبِقُونَ عَلَى اسْتِحَالَةِ خُلُوقِهَا عَنِ الْأَعْرَاضِ الَّتِي هِيَ قَابِلَةٌ لَهَا، فَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ. وَإِنْ سُلِّمَ فَلَعَلَّهُ خَلَقَهَا لَا لِيَنْتَفِعَ بِهَا أَحَدٌ، بَلْ خَلَقَ الْعَالَمَ بِأَسْرِهِ لَا لِعَلَّةٍ، أَوْ لَعَلَّهُ خَلَقَهَا لِيُدْرِكَ ثَوَابَ اجْتِنَابِهَا مَعَ

الشهوة، كما يُثاب على ترك القبائح المشتهاة.

الرد على القائلين
بان الأصل
التحريم

618. وَأَمَّا مَذْهَبُ أَصْحَابِ الْحَظَرِ فَأَظْهَرَ بَطْلَانًا. إِذْ لَا يُعْرَفُ حَظَرُهَا بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ وَلَا بِدَلِيلِهِ. وَمَعْنَى الْحَظَرِ تَرْجِيحُ جَانِبِ التَّرْكِ عَلَى جَانِبِ الْفِعْلِ لِتَعْلُقِ ضَرَرٍ بِجَانِبِ الْفِعْلِ. فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرَدْ سَمْعٌ؟ وَالْعَقْلُ لَا يَقْضِي بِهِ، بَلْ رُبَّمَا يَنْصَرِّقُ بِتَرْكِ اللَّذَاتِ عَاجِلًا، فَكَيْفَ يَصِيرُ تَرْكُهَا أَوْلَى مِنْ فِعْلِهَا؟ وَقَوْلُهُمْ إِنَّهُ تَصَرَّفُ فِي مِلْكٍ الْغَيْرِ بَعِيرٍ إِذْنِهِ وَهُوَ قَبِيحٌ، فَاسِدٌ؛ لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ قُبْحَ ذَلِكَ لَوْلَا تَحْرِيمُ الشَّرْعِ وَنَهْيُهُ. وَلَوْ حُكِمَ فِيهِ الْعَادَةُ، فَذَلِكَ يَقْبُحُ فِي حَقِّ مَنْ تَصَرَّرَ بِالتَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ، بَلِ الْقَبِيحُ الْمَنْعُ مِمَّا لَا ضَرَرَ فِيهِ.

619. ثُمَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حَقِيقَةَ دَرْكِ الْقُبْحِ تَرْجِعُ إِلَى مُخَالَفَةِ الْغَرَضِ *، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

قول أصحاب
الوقف

620. وَأَمَّا مَذْهَبُ الْوَقْفِ إِنْ أَرَادُوا بِهِ أَنَّ الْحُكْمَ مَوْقُوفٌ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ وَلَا حُكْمٌ فِي الْحَالِ، فَصَحِيحٌ، إِذْ مَعْنَى الْحُكْمِ الْخَطَابُ، وَلَا خَطَابَ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ. وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ أَنَّا نَتَوَقَّفُ فَلَا نَدْرِي أَنَّهَا مَحْظُورَةٌ أَوْ مُبَاحَةٌ، فَهِيَ خَطَأٌ، لِأَنَّا نَدْرِي أَنَّهَا لَا حَظَرَ؛ إِذْ مَعْنَى الْحَظَرِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: لَا تَفْعَلُوهُ، وَلَا إِبَاحَهُ؛ إِذْ مَعْنَى الْإِبَاحَةِ قَوْلُهُ: إِنْ شِئْتُمْ فَأَفْعَلُوهُ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَاتْرُكُوهُ. وَلَمْ يَرَدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

الفن الثاني في أقسام الأحكام

621. وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ، وَمَسَائِلَ خَمْسَ عَشْرَةَ:

622. التَّمْهِيدُ:

623. إَعْلَمُ أَنَّ أَقْسَامَ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ خَمْسَةٌ: الْوَاجِبُ، وَالْمَحْظُورُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْمَنْدُوبُ، وَالْمَكْرُوهُ.

624. وَوَجْهُ هَذِهِ الْقِسْمَةِ أَنَّ خِطَابَ الشَّرْعِ إِمَّا أَنْ يَرِدَ بِاقتِضَاءِ الْفِعْلِ، أَوْ اقتِضَاءِ التَّرْكِ، أَوْ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ. فَإِنْ وَرَدَ بِاقتِضَاءِ الْفِعْلِ فَهُوَ أَمْرٌ، فَإِذَا أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ الْإِشْعَارُ بِعِقَابٍ عَلَى التَّرْكِ، فَيَكُونُ وَاجِبًا، أَوْ لَا يَقْتَرِنَ فَيَكُونُ نَدْبًا. وَالَّذِي وَرَدَ بِاقتِضَاءِ التَّرْكِ، فَإِنْ أَشْعَرَ بِالْعِقَابِ عَلَى الْفِعْلِ، فَحَظَرُ، وَإِلَّا فَكَرَاهِيَةٌ. وَإِنْ وَرَدَ بِالتَّخْيِيرِ، فَهُوَ مُبَاحٌ.

625. وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ حَدِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الرَّسْمِ:

626. فَأَمَّا حَدُّ الْوَاجِبِ فَقَدْ ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنْهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ *، وَنَذْكُرُ الْآنَ مَا قِيلَ فِيهِ:

* 41

حد الواجب

627. فَقَالَ قَوْمٌ: «إِنَّهُ الَّذِي يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ». فَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ يُعْفَى عَنِ الْعُقُوبَةِ عَلَى تَرْكِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ وَاجِبًا، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ نَاجِزٌ وَالْعِقَابَ مُنْتَظَرٌ.

628. وَقِيلَ: / «مَا تَوَعَّدَ بِالْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ». فَأَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ تَوَعَّدَ لَوَجِبَ تَحْقِيقُ الْوَعْدِ، فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى صِدْقٌ، وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يُعْفَى عَنْهُ وَلَا يُعَاقَبَ.

[66/1]

629. وَقِيلَ: «مَا يُخَافُ الْعِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ». وَذَلِكَ يَبْطُلُ بِالْمَشْكُوكِ فِي تَخْرِيمِهِ وَوُجُوبِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِالْوَاجِبِ، وَيُخَافُ الْعِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

630. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقْلَانِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ): الْأَوَّلَى فِي حَدِّهِ أَنْ يُقَالَ: «هُوَ الَّذِي يَذِمُّ تَارِكُهُ وَيَلَامُ شَرْعًا بِوَجْهِ مَا»، لِأَنَّ الذِّمَّ أَمْرٌ نَاجِزٌ، وَالْعُقُوبَةُ مَشْكُوكٌ فِيهَا. وَقَوْلُهُ: «بِوَجْهِ مَا» قَصْدُ أَنْ يَشْمَلَ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ، فَإِنَّهُ يَلَامُ عَلَى تَرْكِهِ مَعَ بَدَلِهِ. وَالْوَاجِبَ الْمُوسَّعَ، فَإِنَّهُ يَلَامُ عَلَى تَرْكِهِ مَعَ تَرْكِ الْعَزْمِ عَلَى امْتِنَالِهِ.

الفرق بين
الواجب والفرص

631. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْفَرَصِ؟

632. قُلْنَا: لَا فَرْقَ عِنْدَنَا بَيْنَهُمَا، بَلْ هُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَرَادِفَةِ، كَالْحَتْمِ وَاللَّازِمِ. وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ اصْطَلَحُوا عَلَى تَخْصِيصِ اسْمِ «الْفَرَصِ» بِمَا يَقْطَعُ بِوُجُوبِهِ، وَتَخْصِيصِ اسْمِ «الْوَاجِبِ» بِمَا لَا يُدْرِكُ إِلَّا ظَنًّا. وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ انْقِسَامَ الْوَاجِبِ إِلَى مَقْطُوعٍ وَمَقْنُونٍ. وَلَا حَاجَةَ فِي الاصْطِلَاحَاتِ بَعْدَ فَهْمِ الْمَعَانِي.

* قارن ما في «التعريف»
والإرشاد الصغير»
(293/1) من تعريف
الواجب أنه مما وجب
القوم والدم بتركه من
حيث أنه تركه له،
أو بأن لا يفعل على
وجه ما

633. وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي: لَوْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا شَيْئًا، وَلَمْ يَتَوَعَّدْ بِعِقَابٍ عَلَى تَرْكِهِ، لَوَجِبَ الْوُجُوبُ إِنَّمَا هُوَ بِإِجَابِهِ لَا بِالْعِقَابِ * . وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ فِي حَقِّنَا فَلَا مَعْنَى لَوْصِفِهِ بِالْوُجُوبِ، إِذْ لَا تَعْقِلُ وَخُوبًا إِلَّا بِأَنْ يَتَرَجَّحَ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ بِالْإِصَافَةِ إِلَى أَعْرَاضِنَا، فَإِذَا انْتَفَى التَّرْجِيحُ فَلَا مَعْنَى لِلْوُجُوبِ أَصْلًا.

634. وَإِذَا عَرَفْتَ حَدَّ الْوَاجِبِ فَالْمَحْظُورُ فِي مُقَابَلَتِهِ. وَلَا يَخْفَى حَدُّهُ.

حد المحظور

635. وَأَمَّا حَدُّ الْمُبَاحِ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِ: مَا كَانَ تَرْكُهُ وَفِعْلُهُ سَيِّئَيْنِ. وَيَنْتَظِلُ بِفِعْلِ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ وَالْبَهِيمَةِ. وَيَنْتَظِلُ بِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى. وَكَثِيرٌ مِنْ أَفْعَالِهِ يُسَاوِي التَّرْكَ فِي حَقِّنَا، وَهُمَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَبَدًا سَيِّئَانِ. وَكَذَلِكَ الْأَفْعَالُ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ تُسَاوِي التَّرْكَ، وَلَا يُسَمَّى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُبَاحًا، بَلْ حَدُّهُ أَنَّهُ: «الَّذِي وَرَدَ الْإِذْنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ، غَيْرَ مَقْرُونٍ بِذِمِّ فَاعِلِهِ أَوْ مَذْحِهِ، وَلَا بِذِمِّ تَارِكِهِ أَوْ مَذْحِهِ».

636. وَيُمْكِنُ أَنْ يُحَدَّ بِأَنَّهُ: «الَّذِي عَرَفَ الشَّرْعُ أَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ وَلَا فِعْلِهِ، وَلَا نَفْعَ، مِنْ حَيْثُ فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ» اخْتِزَاً عَمَّا إِذَا تَرَكَ الْمُبَاحَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنَّهُ يَنْتَضِرُّ لَا مِنْ حَيْثُ تَرَكَ الْمُبَاحَ، بَلْ مِنْ حَيْثُ ارْتِكَابُ الْمَعْصِيَةِ.

حد التذنب

637. وَأَمَّا حَدُّ التَّذْنِبِ، فَقِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ: «الَّذِي فِعْلُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، مِنْ غَيْرِ ذِمِّ يَلْحَقُ بِتَرْكِهِ». وَبَرَدُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، لِمَا فِيهِ مِنَ اللَّذَّةِ وَبَقَاءِ الْحَيَاةِ.

638. وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ: هُوَ الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ فَاعِلُهُ اسْتَحَقَّ الْمَدْحَ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ بِتَرْكِهِ. وَيَرُدُّ عَلَيْهِ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى نَذْبًا، مَعَ أَنَّهُ يُمدَحُ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ وَلَا يُذَمُّ.

639. فَأَلْصَحَّ فِي حَدِّهِ أَنَّهُ «الْمَأْمُورُ بِهِ الَّذِي لَا يُلْحَقُ الذَّمُّ بِتَرْكِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَرَكَ لَهُ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى بَدَلٍ» احْتِرَازًا عَنِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ وَالْمَوْسَعِ.

640. وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ، فَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ فِي عُرْفٍ / الْفُقَهَاءُ بَيْنَ مَعَانٍ:

641. أَحَدُهَا: الْمَحْظُورُ، فَكَثِيرًا مَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَكْرَهُ كَذَا»، وَهُوَ يُرِيدُ التَّحْرِيمَ.

642. الثَّانِي: مَا نَهَى عَنْهُ نَهْيٌ تَنْزِيهِ، وَهُوَ الَّذِي أَشْعَرَ بِأَن تَرَكَهُ خَيْرٌ مِنْ فِعْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِقَابٌ، «كَمَا أَنَّ النَّذْبَ هُوَ الَّذِي أَشْعَرَ بِأَن فِعْلُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ».

643. الثَّالِثُ: تَرَكَ مَا هُوَ الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يَنْتَه عَنْهُ، كَتَرَكَ صَلَاةَ الضُّحَى مَثَلًا، لَا لِنَهْيٍ وَرَدَّ عَنْهُ، وَلَكِنْ لِكَثْرَةِ فَضْلِهِ وَتَوَابِهِ قَبْلَ فِيهِ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ تَرَكَهُ.

644. الرَّابِعُ: مَا وَقَعَتِ الرَّيْبَةُ وَالشُّبْهَةُ فِي تَحْرِيمِهِ، كَلَحْمِ السَّبْعِ، وَالْخَيْلِ، وَقَلِيلِ السَّيِّدِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مَنْ أَدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَحْرِيمِهِ فَهُوَ عَلَيْهِ حَرَامٌ، وَمَنْ أَدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى حِلِّهِ فَلَا مَعْنَى لِلْكَرَاهِيَةِ فِي حَقِّهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مِنْ شُبْهَةِ الْخَصْمِ حَرَاةً فِي نَفْسِهِ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ، فَقَدْ قَالَ ﷺ: «الْإِثْمُ حَرَارُ الْقَلْبِ» فَلَا يَقْبُحُ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْكَرَاهَةِ، لِمَا فِيهِ مِنْ خَوْفِ التَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ الظَّنِّ الْحِلَّ. وَيَتَجَهُّ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، فَأَمَّا مَنْ صَوَّبَ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فَالْحِلُّ عِنْدَهُ مَقْطُوعٌ بِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْحِلُّ.

645. وَإِذْ قَرَعْنَا مِنْ تَهْيِيدِ الْأَقْسَامِ، فَلْنَذْكُرِ الْمَسَائِلَ الْمُتَشَعِّبَةَ عَنْهَا.

646. [1] مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُعَيَّنٍ، وَإِلَى مُبْهَمٍ بَيْنَ أَقْسَامٍ مَحْضُورَةٍ، وَيُسَمَّى «وَاجِبًا مُخَيَّرًا» كَخَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ مِنْ جُمْلَتِهَا وَاحِدٌ لَا يَغَيَّبُهُ.

647. وَانْتَكَبَتِ الْمُعْتَزِلَةُ ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَا مَعْنَى لِلْإِجَابِ مَعَ التَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُمَا مُتَنَاقِضَانِ.

[67/1]
حد المكروه

الواجب المعين
والواجب المخير

648. وَنَحْنُ نَدَّعِي أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا.

649. أَمَّا دَلِيلُ جَوَازِهِ عَقْلًا، فَهُوَ أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ خِيَاطَةَ هَذَا الْقَمِيصِ، أَوْ بِنَاءَ هَذَا الْحَائِطِ، فِي هَذَا الْيَوْمِ، أَتَيْهُمَا فَعَلْتَ اكْتَفَيْتَ بِهِ، وَأَتَيْتُكَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَرَكْتَ الْجَمِيعَ عَاقَبْتُكَ. وَلَسْتُ أَوْجِبُ الْجَمِيعَ، وَإِنَّمَا أَوْجِبُ وَاحِدًا لَا بَعْثِيهِ أَيْ وَاحِدًا أَرَدْتُ. فَهَذَا كَلَامٌ مَقْغُولٌ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ شَيْئًا، لِأَنَّهُ عَرَضَهُ لِلْعِقَابِ بِتَرْكِ الْجَمِيعِ، فَلَا يَنْفَكُ عَنِ الْوُجُوبِ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَوْجِبُ الْجَمِيعَ، فَإِنَّهُ صَرَحَ بِتَقْضِيهِ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَوْجِبُ وَاحِدًا بَعْثِيهِ مِنَ الْخِيَاطَةِ أَوْ الْبِنَاءِ، فَإِنَّهُ صَرَحَ بِالتَّخْيِيرِ. فَلَا يَنْقُي إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْوَاجِبُ وَاحِدٌ لَا بَعْثِيهِ.

650. وَأَمَّا دَلِيلُ وَقُوعِهِ شَرْعًا فَخِصَالُ الْكُفَّارَةِ، بَلْ إِجَابِ إِعْتَاقِ الرِّقَّةِ، فَإِنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَعْيَانِ الْعَبِيدِ مُخَيَّرٌ؛ وَكَذَلِكَ تَرْوِيعُ الْبِكْرِ الطَّالِبَةِ لِلْمُنْكَاحِ مِنْ أَحَدِ الْكُفَّاءِ الْخَاطِبَيْنِ وَاجِبٌ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِجَابِ الْجَمْعِ. وَكَذَلِكَ عَقْدُ الْإِمَامَةِ لِأَحَدِ الْإِمَامَيْنِ الصَّالِحَيْنِ لِلْإِمَامَةِ وَاجِبٌ، وَالْجَمْعُ مُحَالٌ.

651. فَإِنْ قِيلَ: الْوَاجِبُ جَمِيعُ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، فَلَوْ تَرَكَهَا غُوفِبَ عَلَى الْجَمِيعِ. وَلَوْ أَتَى بِجَمِيعِهَا وَقَعَ الْجَمِيعُ وَاجِبًا، وَلَوْ أَتَى بِوَاحِدٍ سَقَطَ عَنْهُ الْآخَرُ وَقَدْ يَسْقُطُ الْوَاجِبُ كَفَرَضِ الْكُفَايَةِ / بِاسْتِبَابِ دُونَ الْأَدَاءِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُحَالٍ.

[68/1]

652. قُلْنَا: هَذَا لَا يَطْرُدُ فِي الْإِمَامَيْنِ وَالْكَفَّاءَيْنِ، فَإِنَّ الْجَمْعَ فِيهِ حَرَامٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْكُلُّ وَاجِبًا؟! ثُمَّ هُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ فِي خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، إِذِ الْأُمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ الْجَمِيعَ غَيْرُ وَاجِبٍ.

653. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْخِصَالَ الثَّلَاثَةَ: إِنْ كَانَتْ مُتَسَاوِيَةً الصِّفَاتِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِضَافَةِ إِلَى صَلَاحِ الْعَبْدِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُوجِبَ الْجَمِيعُ، تَسْوِيَةً بَيْنَ الْمُتَسَاوِيَاتِ؛ وَإِنْ تَمَيَّزَ بَعْضُهَا بِوَصْفٍ يَفْتَضِي الْإِجَابَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْوَاجِبُ، وَلَا يُجْعَلُ مِنْهُمَا بَعْضُهُ، كَيْلَا يَلْتَبَسَ بَعْضُهُ.

654. قُلْنَا: وَمَنْ سَلَّمَ لَكُمْ أَنْ لِلْأَفْعَالِ أَوْصَافًا فِي ذَوَاتِهَا لِأَجْلِهَا يُوجِبُهَا اللَّهُ تَعَالَى، بَلِ الْإِجَابُ إِلَيْهِ، وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ وَاحِدَةً مِنَ الثَّلَاثِ الْمُتَسَاوِيَاتِ، فَيُخَصِّصُهَا

بِالْإِجَابِ دُونَ غَيْرِهَا، وَلَهُ أَنْ يُوجِبَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ، وَيَجْعَلَ مَنَاطَ التَّعْيِيْنِ اخْتِيَارَ الْمُكَلَّفِ لِفِعْلِهِ حَتَّى لَا يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِمْتِنَالُ.

655. احْتَجُّوا بِأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الْإِجَابُ، وَإِذَا كَانَ الْوَاجِبُ وَاحِدًا مِنَ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ الْإِجَابُ، فَيَتَمَيَّزُ ذَلِكَ فِيهِ عَلَيْهِ، فَكَانَ هُوَ الْوَاجِبُ.

656. قُلْنَا: إِذَا أُوجِبَ وَاحِدًا لَا بَعِيْنَهُ فَإِنَّا نَعْلَمُهُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ خَاطَبَ السَّيِّدُ عَبْدَهُ بِأَنِّي أُوجِبْتُ عَلَيْكَ الْخِيَابَةَ أَوْ الْبِنَاءَ، فَكَيْفَ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ نَعْتِهِ، وَنَعْتُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَيَعْلَمُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَمَا هُوَ عَلَيْهِ.

657. وَهَذَا التَّحْقِيقُ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ لَهُ وَصْفٌ ذَاتِيٌّ مِنْ تَعَلُّقِ الْإِجَابِ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِضَافَةٌ إِلَى الْخِطَابِ، وَالْخِطَابُ بِحَسَبِ الشُّطْرِ وَالذِّكْرِ. وَخَلَقَ السَّوَادُ فِي أَحَدِ الْجِسْمَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ، وَخَلَقَ الْعِلْمُ فِي أَحَدِ الشَّخْصَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ، غَيْرَ مُمَكِّنٍ. فَأَمَّا ذِكْرُ وَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ لَا عَلَى التَّعْيِيْنِ فَمُمَكِّنٌ، كَمَنْ يَقُولُ لِرُزُوجَتَيْهِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ. فَالْإِجَابُ قَوْلٌ يَتَّبِعُ الشُّطْرَ.

658. فَإِنْ قِيلَ: الْمَوْجِبُ طَالِبٌ، وَمَطْلُوبُهُ لَا يَدُّ أَنْ يَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ.

659. قُلْنَا: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلَبُهُ مُتَعَلِّقًا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، كَمَا تَقُولُ الْمَرْأَةُ: رُزُوجْنِي مِنْ أَحَدِ الْكُفْرَيْنِ | الْحَاطِبَيْنِ، أَتَاهُمَا كَانَ، وَأَعْتَقَ رَقَبَةً مِنْ هَذِهِ الرِّقَابِ أَتَاهُمَا كَانَتْ، وَبَايَعَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ، أَتَاهُمَا كَانَ، فَيَكُونُ الْمَطْلُوبُ أَحَدَهُمَا لَا بَعِيْنَهُ. وَكُلُّ مَا تُصَوِّرُ طَلَبُهُ تُصَوِّرُ إِجَابَهُ.

660. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ مَا سَيَأْتِي بِهِ الْمُكَلَّفُ، وَيَتَأَدَّى بِهِ الْوَاجِبُ، فَيَكُونُ مُعَيَّنًا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى؟

661. قُلْنَا: يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرَ مُعَيَّنٍ، ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا قَبْلَ فِعْلِهِ. ثُمَّ لَوْ أَتَى بِالْجَمِيعِ، أَوْ لَمْ يَأْتِ بِالْجَمِيعِ، فَكَيْفَ يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى؟!

662. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ عَلَى أَحَدٍ شَخْصَيْنِ لَا بَعِيْنَهُ، وَلَمْ قُلْتُمْ بِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ عَلَى الْجَمِيعِ، مَعَ أَنَّ الْوُجُوبَ يَسْقُطُ بِفِعْلِ وَاحِدٍ؟

663. قُلْنَا: لِأَنَّ الْوُجُوبَ يَتَحَقَّقُ بِالْعِقَابِ، وَلَا يُمَكِّنُ عِقَابُ أَحَدِ الشَّخْصِينَ لَا بَعِيْنِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ يُعَاقَبُ عَلَى أَحَدِ الْفِعْلَيْنِ لَا بَعِيْنِهِ. /

[69/1]

الواجب المضيق
والواجب الموسع

664. [2] مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوَقْتِ: إِلَى مُضَيِّقٍ، وَمُوسِعٍ.

665. وَقَالَ قَوْمٌ: التَّوَسُّعُ يَنَاقِضُ الْوُجُوبَ. وَهُوَ بَاطِلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا.

666. أَمَّا الْعَقْلُ فَإِنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: خِطْ هَذَا الثُّوبَ فِي بَيَاضٍ هَذَا النَّهَارَ: إِمَّا فِي أَوَّلِهِ، أَوْ فِي أَوْسَطِهِ، أَوْ فِي آخِرِهِ، كَيْفَمَا أَرَدْتَ، فَمَهْمَا فَعَلْتَ فَقَدْ اِمْتَنَنْتَ إِيَّاجِي، فَهَذَا مَعْقُولٌ. وَلَا يَحِلُّو إِمَّا أَنْ يُقَالَ: لَمْ يُوجِبْ شَيْئًا أَصْلًا، أَوْ: أَوْجِبْ شَيْئًا مُضَيِّقًا. وَهَمَّا مُحَالَانِ. فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنَّهُ أَوْجِبَ مُوسِعًا.

667. وَأَمَّا الشَّرْعُ فَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الزَّوَالِ، وَأَنَّهُ مَهْمَا صَلَّى كَانَ مُؤَدِّيًّا لِلْفَرَضِ، وَمُمْتَنِلًا لِأَمْرِ الْإِجَابِ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَضْيِيقَ.

668. فَإِنْ قِيلَ: حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ مَا لَا يَسَعُ تَرْكُهُ، بَلْ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَالصَّلَاةُ أَوِ الْخِطَابَةُ إِنْ أُضِيفَا إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ، فَيَكُونُ وَجُوبُهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، أَمَّا قِيلُهُ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، وَفَعْلُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ. وَهَذَا حَدُّ النَّدْبِ.

669. قُلْنَا: كَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ هَذَا أَنَّ الْأَقْسَامَ فِي الْعَقْلِ ثَلَاثَةٌ: فِعْلٌ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا، وَهُوَ النَّدْبُ. وَفِعْلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْوَاجِبُ. وَفِعْلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الْوَقْتِ، وَلَكِنْ لَا يُعَاقَبُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ، وَهَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ، فَيَتَفَقَّرُ إِلَى عِبَارَةِ ثَالِثَةٍ. وَحَقِيقَتُهُ لَا تَعْدُو النَّدْبَ وَالْوُجُوبَ، فَأَوَّلَى الْأَلْقَابِ بِهِ «الْوَاجِبُ الْمُوسِعُ» أَوْ: «النَّدْبُ الَّذِي لَا يَسَعُ تَرْكُهُ» وَقَدْ وَجَدْنَا الشَّرْعَ يُسَمِّي هَذَا الْقِسْمَ وَاجِبًا، بِدَلِيلِ انْتِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى بَيَّةِ الْفَرَضِ فِي ابْتِدَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى أَنَّهُ يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ ثَوَابُ الْفَرَضِ، لَا ثَوَابُ النَّدْبِ.

670. فَإِذَا الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ لَا يُنْكِرُهَا الْعَقْلُ، وَالنِّزَاعُ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ، وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى.

671. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ هَذَا قِسْمًا ثَالِثًا، بَلْ هُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ نَدْبٌ، إِذْ يَجُوزُ تَرْكُهُ. وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ حَتْمٌ، إِذْ لَا يَسَعُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ. وَقَوْلُكُم:

إِنَّهُ يَنْبُوِي الْفَرَضَ فَمُسَلَّمٌ، لَكِنَّهُ فَرَضٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَصِيرُ فَرَضًا، كَمُعْجَلِ الزَّكَاةِ يَنْبُوِي فَرَضَ الزَّكَاةِ، وَيَتَأَبُّ ثَوَابَ مُعْجَلِ الْفَرَضِ لَا ثَوَابَ النَّدْبِ، وَلَا ثَوَابَ الْفَرَضِ الَّذِي لَيْسَ بِمُعْجَلٍ.

672. قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: إِنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ فَهُوَ نَدْبٌ، خَطَأً، إِذْ لَيْسَ هَذَا حَدُّ النَّدْبِ، بَلِ النَّدْبُ مَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْبَعْدِيُّ، أَوْ الْعَزْمُ عَلَى الْفِعْلِ. وَمَا جَازَ تَرْكُهُ يَبْدَلُ وَشَرْطٌ، فَلَيْسَ بِنَدْبٍ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ أَمَرَ بِالْإِعْتَاقِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَيَجُوزُ لَهُ تَرْكُ إِعْتَاقِهِ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَغْتَنِقَ عَبْدًا آخَرَ. وَكَذَلِكَ خِصَالُ الْكُفَّارَةِ: مَا مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَّا وَيَجُوزُ تَرْكُهَا، لَكِنْ يَبْدَلُ. وَلَا يَكُونُ نَدْبًا، بَلْ كَمَا يُسَمَّى ذَلِكَ وَاجِبًا مُخَيَّرًا يُسَمَّى هَذَا وَاجِبًا غَيْرَ مُضَيِّقٍ. وَإِذَا كَانَ حَظُّ الْمَعْنَى فِيهِ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَهُوَ الْإِنْقِسَامُ إِلَى الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْمُنَاقَشَةِ. وَمَا جَازَ تَرْكُهُ بِشَرْطٍ يُفَارِقُ مَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا / وَمَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، فَهُوَ قِسْمٌ ثَالِثٌ.

[70/1]

673. وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَنَّهُ تَعَجِيلٌ لِلْفَرَضِ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَ فَرَضًا، فَمُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ، إِذْ يَجِبُ نِيَّةُ التَّعَجِيلِ فِي الزَّكَاةِ، وَمَا نَوَى أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ فِي الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ إِلَّا مَا نَوَاهُ فِي آخِرِهِ، وَلَمْ يَفْرُقُوا أَصْلًا، وَهُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ. 674. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَقَعُ نَفْلًا، وَيَسْقُطُ الْفَرَضُ عِنْدَهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَقَعُ مَوْقُوفًا، فَإِنْ بَقِيَ بَنَعَتِ الْمُكَلَّفِينَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ تَبَيَّنَ وَقُوعُهُ فَرَضًا، وَإِنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ وَقَعَ نَفْلًا.

675. قُلْنَا: لَوْ كَانَ يَقَعُ نَفْلًا لَجَازَ بِنِيَّةِ السُّقْلِ، بَلِ اسْتَحَالَ وَجُودُ نِيَّةِ الْفَرَضِ مِنَ الْعَالَمِ بِكَوْنِهِ نَفْلًا، إِذِ النِّيَّةُ قَصْدٌ يَتَّبِعُ الْعِلْمَ، وَالْوَقْفُ بَاطِلٌ، إِذِ الْأُمَّةُ مُجْمِعَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، مَاتَ مُؤَدِّيًا فَرَضَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا نَوَاهُ وَأَدَّاهُ، إِذَا قَالَ: نَوَيْتُ أَدَاءَ فَرَضِ اللَّهِ تَعَالَى.

676. فَإِنْ قِيلَ: بَنَيْتُمْ كَلَامَكُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ، وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْإِمْتِنَالِ أَوْ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ مَا خُيِّرَ فِيهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، كَخِصَالِ الْكُفَّارَةِ؛ وَمَا خُيِّرَ الشَّرْعُ بَيْنَ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَالْعَزْمِ. وَلَآنَ مُجَرَّدَ قَوْلِهِ: «صَلِّ

فِي هَذَا الْوَقْتِ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْعَزْمِ. فَإِيجَابُهُ زِيَادَةٌ عَلَى مُفْتَضَى الصَّيْغَةِ،
وَلِأَنَّهُ لَوْ غُفِلَ وَخَلَا عَنِ الْعَزْمِ وَمَاتَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ، لَمْ يَكُنْ عَاصِيًا.
قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُكُمْ: لَوْ ذَهَلَ لَا يَكُونُ عَاصِيًا فَمُسْلَمٌ، وَسَبَبُهُ أَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَكْلُفُ،
أَمَّا إِذَا لَمْ يَفْعَلْ عَنِ الْأَمْرِ فَلَا يَخْلُو عَنِ الْعَزْمِ إِلَّا بِضِدِّهِ، وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى
التَّرْكِ مطلقًا، وَذَلِكَ حَرَامٌ، وَمَا لَا خِلَاصَ مِنَ الْحَرَامِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ. فَهَذَا
الدَّلِيلُ قَدْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ مُجَرَّدُ الصَّيْغَةِ مِنْ حَيْثُ وَضِعَ
اللِّسَانُ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ الصَّيْغَةِ.
فَإِذَا يَرْجِعُ حَاصِلُ الْكَلَامِ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْمَوْسِعَ كَالْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ بِالْإِصَافَةِ
إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَبِالْإِصَافَةِ إِلَى آخِرِهِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ لَوْ أَخْلَى عَنْهُ آخِرُهُ لَمْ يَعْصِ
إِذَا كَانَ قَدْ فَعَلَ فِي أَوَّلِهِ.

حكم من مات
في أثناء الوقت
الموسع

3| مَسْأَلَةٌ: إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَجَاءَ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِنَالِ،
لَا يَكُونُ عَاصِيًا. وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أَرَادَ تَحْقِيقَ مَعْنَى الْوُجُوبِ: إِنَّهُ يَعْصِي.
وَهُوَ خِلَافُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُؤْتَمُونَ مَنْ مَاتَ فَجَاءَ بَعْدَ
انْقِضَاءِ مِقْدَارِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ وَقْتِ الرُّوَالِ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ مِقْدَارِ رَكَعَتَيْنِ
مِنْ أَوَّلِ الصُّبْحِ، وَكَانُوا لَا يَنْسِبُونَهُ إِلَى تَقْصِيرٍ، لَا سِيَّمَا إِذَا اشْتَغَلَ بِالْوُضُوءِ،
أَوْ نَهَضَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، بَلْ مُحَالٌ أَنْ يَعْصِيَ وَقَدْ جُوزَ لَهُ
التَّأْخِيرُ. فَمَنْ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ. كَيْفَ يُمْكِنُ تَعْصِيَتُهُ؟

فَإِنْ قِيلَ: جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ.

قُلْنَا: هَذَا مُحَالٌ، فَإِنَّ الْعَاقِبَةَ مَسْتُورَةٌ عَنْهُ. فَإِذَا سَأَلْنَا وَقَالَ: الْعَاقِبَةُ مَسْتُورَةٌ عَنِّي،
وَعَلَيَّ صَوْمٌ يَوْمٌ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُؤَخِّرَهُ إِلَى غَدٍ، فَهَلْ يَحِلُّ لِي التَّأْخِيرُ مَعَ الْجَهْلِ
بِالْعَاقِبَةِ، أَمْ أَعْصِي بِالتَّأْخِيرِ؟ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ جَوَابٍ. فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَعْصِي، فَلَمْ أَتَمِّ
بِالْمَوْتِ الَّذِي / لَيْسَ إِلَيْهِ؟ وَإِنْ قُلْنَا: يَعْصِي، فَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ فِي الْوَاجِبِ
الْمَوْسِعِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّكَ تَمُوتُ قَبْلَ الْغَدِ فَأَنْتَ عَاصٍ،
وَإِنْ كَانَ فِي عِلْمِهِ أَنَّكَ تَحْيَا فَلَاكَ التَّأْخِيرُ، فَيَقُولُ: وَمَا يُدْرِينِي مَاذَا فِي عِلْمِ اللَّهِ؟
فَمَا فَتَوَاكُمْ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْحَزْمِ بِالتَّحْلِيلِ أَوْ التَّحْرِيمِ.

682. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ تَأْخِيرُهُ أَبَدًا وَلَا يَعْصِي إِذَا مَاتَ، فَأَيُّ مَعْنَى لَوْجُوبِهِ؟

683. قُلْنَا: تَحَقُّقُ الْوُجُوبِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجَزِ التَّأْخِيرُ إِلَّا بِشَرْطِ الْعَزْمِ، وَلَا يَجُوزُ الْعَزْمُ

عَلَى التَّأْخِيرِ إِلَّا فِي مُدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهَا، كَتَأْخِيرِهِ الصَّلَاةَ مِنْ

سَاعَةٍ إِلَى سَاعَةٍ، وَتَأْخِيرِهِ الصَّوْمِ مِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ، مَعَ الْعَزْمِ عَلَى التَّفَرُّغِ لَهُ فِي

كُلِّ وَقْتٍ، وَتَأْخِيرِهِ الْحَجِّ مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ. فَلَوْ عَزَمَ الْمَرِيضُ الْمُسْتَرْفِ عَلَى

الْهَلَاكِ عَلَى التَّأْخِيرِ شَهْرًا، أَوِ الشَّيْخُ الضَّعِيفُ عَلَى التَّأْخِيرِ سِنِينَ، وَغَلَبَ

عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى تِلْكَ الْمُدَّةِ، عَصَى بِهَذَا التَّأْخِيرِ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ وَوَقَّ

لِلْعَمَلِ. لَكِنَّهُ مَأْخُودٌ بِمُوجِبِ ظَنِّهِ، كَالْمُعَزَّرِ إِذَا ضَرَبَ ضَرْبًا يَهْلِكُ، أَوْ قَاطِعِ

سِلْعَةٍ وَغَالِبِ ظَنِّهِ الْهَلَاكِ، أَيْمٌ وَإِنْ سَلِمَ.

684. وَلِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْحَجِّ، لِأَنَّ الْبَقَاءَ إِلَى سَنَةٍ لَا يَغْلِبُ

عَلَى الظَّنِّ. وَأَمَّا تَأْخِيرُ الصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ إِلَى شَهْرٍ وَشَهْرَيْنِ، فَجَائِزٌ، لِأَنَّهُ لَا يَغْلِبُ

عَلَى الظَّنِّ الْمَوْتُ إِلَى تِلْكَ الْمُدَّةِ.

685. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَرَى الْبَقَاءَ إِلَى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ غَالِبًا عَلَى الظَّنِّ فِي حَقِّ

الشَّابِّ الصَّحِيحِ، دُونَ الشَّيْخِ وَالْمَرِيضِ.

686. ثُمَّ الْمُعَزَّرُ إِذَا فَعَلَ مَا غَالِبَ ظَنُّهُ السَّلَامَةُ، فَهَلَكَ، ضَمِنَ لَا لِأَنَّهُ أَيْمٌ، لَكِنْ

لِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي ظَنِّهِ، وَالْمُخْطِئُ ضَامِنٌ غَيْرُ أَيْمٍ.

687. [4] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاحِبُ إِلَّا بِهِ هَلْ يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ؟

688. وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ هَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا لَيْسَ إِلَى الْمُكْلَفِ، كَالْقُدْرَةِ عَلَى

الْفِعْلِ، وَكَالْيَدِ فِي الْكِتَابَةِ، وَكَالرَّجْلِ فِي الْمَشْيِ، فَهَذَا لَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ،

بَلْ عَدَمُهُ يَمْنَعُ الْإِجَابَ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ.

وَكَذَلِكَ تَكْلِيفُ حُضُورِ الْإِمَامِ الْجُمُعَةِ، وَحُضُورِ تَمَامِ الْعَدَدِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ إِلَيْهِ،

فَلَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، بَلْ يَسْقُطُ بِنَعْدَرِهِ الْوَاجِبُ.

689. وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِاخْتِيَارِ الْعَبْدِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ وَإِلَى الْحِسِيِّ.

690. فَالشَّرْطُ الشَّرْعِيُّ كَالطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ، يَجِبُ وَصْفُهَا بِالْوُجُوبِ عِنْدَ وَجُوبِ

الصَّلَاةِ، فَإِنْ إِيْجَابُ الصَّلَاةِ إِيْجَابٌ لِمَا يَصِيرُ بِهِ الْفِعْلُ صَلَاةً.

ما لا
يتم الواجب
إلا به

691. وَأَمَّا الْحِصْيُ فَكَالسَّعْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَكَالْمَشْيِ إِلَى الْحَجِّ، وَإِلَى مَوَاضِعِ الْمَنَاسِكِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ أَيْضًا بِالْوُجُوبِ، إِذَا أُمِرَ الْبَعِيدُ عَنِ الْبَيْتِ بِالْحَجِّ أَمَرَ بِالْمَشْيِ إِلَيْهِ لَا مَحَالَةَ. وَكَذَلِكَ: إِذَا وَجِبَ غَسْلُ الْوَجْهِ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِغَسْلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ؛ وَإِذَا وَجِبَ الصُّومُ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ جُزْءًا مِنَ اللَّيْلِ قَبْلَ الصُّبْحِ، فَيُوصَفُ ذَلِكَ بِالْوُجُوبِ.

692. وَنَقُولُ: مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ، فَهُوَ وَاجِبٌ. وَهَذَا أَوَّلَى مَنْ أَنْ نَقُولَ: يَجِبُ التَّوَصُّلُ إِلَى / الْوَاجِبِ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، إِذَا قَوْلُنَا: «يَجِبُ فِعْلُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ» مُتَنَاقِضٌ، وَقَوْلُنَا: «مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ صَارَ وَاجِبًا» غَيْرُ مُتَنَاقِضٍ، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ، لَكِنْ الْأَصْلُ وَجِبَ بِالْإِيجَابِ قَصْدًا إِلَيْهِ، وَالْوَسِيلَةَ وَجِبَتْ بِوَاسِطَةِ وَجُوبِ الْمَقْصُودِ، وَقَدْ وَجِبَ كَيْفَمَا كَانَ، وَإِنْ كَانَ عِلَّةُ وَجُوبِهِ غَيْرَ عِلَّةِ وَجُوبِ الْمَقْصُودِ.

693. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ مُقَدَّرًا، فَمَا الْمِقْدَارُ الَّذِي يَجِبُ غَسْلُهُ مِنَ الرَّأْسِ، وَإِمْسَاكُهُ مِنَ اللَّيْلِ؟

694. قُلْنَا: قَدَّرَ يُمَكِّنُ التَّوَصُّلُ بِهِ إِلَى الْوَاجِبِ، وَهُوَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، بَلْ يَجِبُ مَسْحُ الرَّأْسِ، وَيَكْفِي أَقْلُ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ، وَهُوَ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، فَكَذَلِكَ الْوَاجِبُ أَقْلُ مَا يُمَكِّنُ بِهِ غَسْلُ الْوَجْهِ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ كَافٍ فِي الْوُجُوبِ.

695. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِه، وَتَارَكَ الْوُضُوءَ لَا يُعَاقَبُ عَلَى مَا تَرَكَهُ مِنْ غَسْلِ الرَّأْسِ، بَلْ مِنْ غَسْلِ الْوَجْهِ، وَتَارَكَ الصُّومَ لَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ الْإِمْسَاكِ لَيْلًا.

696. قُلْنَا: وَمَنْ أَتَبَاكُم بِذَلِكَ؟ وَمِنْ أَيْنَ عَرَفْتُمْ أَنَّ ثَوَابَ الْبَعِيدِ عَنِ الْبَيْتِ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ الْقَرِيبِ فِي الْحَجِّ؟ وَأَنْ مَنْ زَادَ عَمَلَهُ لَا يَزِيدُ ثَوَابُهُ وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ التَّوَصُّلِ؟ وَأَمَّا الْعِقَابُ فَهُوَ عِقَابٌ عَلَى تَرْكِ الصُّومِ وَالْوُضُوءِ، وَلَيْسَ يَتَوَرَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الْفِعْلِ، فَلَا مَعْنَى لِإِضَافَتِهِ إِلَى التَّفَاصِيلِ.

697. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْإِثْتِصَارِ عَلَى غَسْلِ الْوَجْهِ لَمْ يُعَاقَبْ.

698. قُلْنَا: هَذَا مُسَلَّمٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ، أَمَّا الْقَادِرُ فَلَا وَجُوبَ عَلَيْهِ.

ما لا يتم قول
الحرام إلا بشرطه

699

[5] مَسْأَلَةٌ: قَالَ قَائِلُونَ: إِذَا اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمَا، لَكِنْ الْحَرَامُ هِيَ الْأَجْنَبِيَّةُ، وَالْمَنْكُوحَةُ حَلَالٌ لَكِنْ يَجِبُ الْكَفُّ عَنْهَا.

700

وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ، بَلْ لَيْسَ الْحُرْمَةُ وَالْحِلُّ وَضْعًا ذَاتِيًا لَهُمَا، بَلْ هُوَا مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ. فَإِذَا حُرِّمَ فِعْلُ الْوُطْءِ فِيهِمَا فَأَيُّ مَعْنَى لِقَوْلِنَا وَطْءُ الْمَنْكُوحَةِ حَلَالٌ، وَوُطْءُ الْأَجْنَبِيَّةِ حَرَامٌ؟! بَلْ هُمَا حَرَامَانِ: إِحْدَاهُمَا بِعِلَّةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْأُخْرَى بِعِلَّةِ الْاِخْتِلَاطِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ. فَالْاِخْتِلَافُ فِي الْعِلَّةِ لَا فِي الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا فِي الْأَوْهَامِ مِنْ حَيْثُ ضَاهَى الْوُضُفُ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ الْوُضُفُ بِالْعِزِّ وَالْقُدْرَةِ، وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَسَائِرِ الصِّفَاتِ الْحَسَنَةِ. وَذَلِكَ وَهُمْ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ. إِذْ لَيْسَتْ الْأَحْكَامُ صِفَاتٍ لِلْأَعْيَانِ أَصْلًا، بَلْ نَقُولُ: إِذَا اشْتَبَهَتْ رَضِيعَةٌ بِنِسَاءِ بَلَدَةٍ فَتَكْحُجُّ وَاحِدَةً حَلَّتْ، وَاحْتِمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الرَضِيعَةُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَقُولُ إِنَّهَا لَيْسَتْ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى زَوْجَةً لَهُ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلزَّوْجَةِ إِلَّا مَنْ حَلَّ وَطَّوَّهَا بِنِكَاحٍ، وَهَذِهِ قَدْ حَلَّ وَطَّوَّهَا، فَهِيَ حَلَالٌ لَهُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَا نَقُولُ هِيَ حَرَامٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَحَلَالٌ عِنْدَهُ فِي ظَنِّهِ، بَلْ إِذَا ظَنَّ الْحِلَّ فَهِيَ حَلَالٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضًا. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ *.

* 666-664

701

أَمَّا إِذَا قَالَ لِرَّوْجَتَيْنِ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَحِلُّ وَطَّوُّهُمَا، وَالطَّلَاقُ غَيْرُ وَاقِعٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَحَلًّا. فَصَارَ كَمَا إِذَا بَاعَ أَحَدَ عَبْدَيْهِ إِلَّا بِعَيْنِهِ. وَيَحْتَمَلُ / أَنْ يُقَالَ: حَرِّمْنَا جَمِيعًا، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ تَغْيِيرُ مَحَلِّ الطَّلَاقِ، ثُمَّ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ. وَإِلَيْهِ دَهَبَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ. وَالْمُتَّبِعُ فِي ذَلِكَ مُوجِبُ ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ. أَمَّا الْمَصِيرُ إِلَى أَنَّ إِحْدَاهُمَا مُطْلَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَالْأُخْرَى مَنْكُوحَةٌ، كَمَا تَوَهَّمُوهُ فِي اخْتِلَاطِ الْمَنْكُوحَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ، فَلَا يَنْقَدِحُ هَهُنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَهْلٌ مِنَ الْأَدْمِيِّ عَرَضٌ بَعْدَ التَّغْيِيرِ، وَأَمَّا هُنَا فَلَيْسَ مُتَعَيِّنًا فِي نَفْسِهِ، بَلْ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى مُطْلَقًا لِإِحْدَاهُمَا لَا بِعَيْنِهَا.

[73/1]

702

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ، فَالله تَعَالَى يَعْلَمُ مَا سَيَعْيِيهِ، فَتَكُونُ هِيَ الْمُحَرَّمَةُ الْمُطْلَقَةً بِعَيْنِهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا هُوَ مُشْكِلٌ عَلَيْنَا.

703

قُلْنَا: اللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، فَلَا يَعْلَمُ الطَّلَاقَ الَّذِي لَمْ يُعَيَّنْ مَحَلَّهُ مُتَعَيِّنًا، بَلْ يَعْلَمُهُ قَابِلًا لِلتَّغْيِيرِ إِذَا عَيَّنَهُ الْمُطْلِقُ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ

سَيَعِينُ زَيْتَب مَثَلًا، فَيَنْتَعِي الطَّلَاقُ بِتَعْيِينِهِ إِذَا عَيَّنَهُ لَا قَبْلَهُ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ: اللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا سَيَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنْ حِصَالِ الْكَفَّارَةِ، وَلَا يَعْلَمُهُ وَاجِبًا بِعَيْنِهِ، بَلْ وَاجِبًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ فِي الْحَالِ، ثُمَّ يَعْلَمُ صَبْرَ وَرَثَتِهِ مُتَعَيِّنًا بِالتَّعْيِينِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ * يَمُوتُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ وَقَبْلَ التَّعْيِينِ فَيَعْلَمُ الْوُجُوبَ وَالطَّلَاقَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ التَّعْيِينِ.

* أي، المعبود

ما زاد على
القدر المعزى
من الواجب
غير المقدر

704 | 6 | مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَتَقَدَّرُ بِحَدٍّ مَحْدُودٍ، كَمَسْحِ الرَّأْسِ، وَالطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَمُدَّةِ الْقِيَامِ، أَنَّهُ إِذَا زَادَ عَلَى أَقَلِّ الْوَاجِبِ هَلْ تَوْصَفُ الزِّيَادَةُ بِالْوُجُوبِ؟ فَلَوْ مَسَحَ الرَّأْسَ جَمِيعَ الرَّأْسِ هَلْ يَقَعُ فِعْلُهُ بِجُمْلَتِهِ وَاجِبًا، أَوْ الْوَاجِبُ الْأَقْلُ وَالْبَاقِي نَدْبٌ؟ ١١

38 باب

705 فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْكُلَّ يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، لِأَنَّ نِسْبَةَ الْكُلِّ إِلَى الْأَمْرِ وَاحِدَةٌ، وَالْأَمْرُ فِي نَفْسِهِ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَمْرٌ إِيْجَابِيٌّ، وَلَا يَتَمَيَّزُ الْبَقْضُ مِنَ الْبَقْضِ، فَالْكُلُّ امْتِنَالٌ.

706 وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ نَدْبٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجِبْ إِلَّا أَقْلٌ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ. وَهَذَا فِي الطَّمَأْنِينَةِ وَالْقِيَامِ وَمَا وَقَعَ مُتَعَايِبًا أَظْهَرَ. وَكَذَلِكَ الْمَسْحُ إِذَا وَقَعَ مُتَعَايِبًا. وَمَا وَقَعَ مِنْ جُمْلَتِهِ مَعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ بِالْإِشَارَةِ وَالتَّعْيِينِ، فَيُفْعَلُ أَنْ يُقَالَ: الْقَدْرُ الْأَقْلُ مِنْهُ وَاجِبٌ وَالْبَاقِي نَدْبٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ بِالْإِشَارَةِ الْمُنْدُوبُ عَنِ الْوَاجِبِ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْأَقْلِ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ بَدَلٍ، فَلَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ حَدُّ الْوُجُوبِ.

النسبة بين
الوجوب وبين
الجوار والإباحة

707 | 7 | مَسْأَلَةٌ: الْوُجُوبُ يَبَيِّنُ الْجَوَارَ وَالْإِبَاحَةَ بِحَدِّهِ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: يُقْضَى بِخَطِّهِ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الْجَوَارُ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ، مِنْ تَحْرِيمٍ أَوْ إِبَاحَةٍ، وَصَارَ الْوُجُوبُ بِالنُّسْخِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ.

708 فَإِنْ قِيلَ: كُلُّ وَاجِبٍ فَهُوَ جَائِزٌ وَزِيَادَةٌ، إِذَا جَائِزٌ مَا لَا عِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ، وَالْوَاجِبُ أَيْضًا لَا عِقَابَ عَلَى فِعْلِهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْجَوَارِ، فَإِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ فَكَأَنَّهُ أَسْقَطَ / الْعِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ، فَيَبْقَى سُقُوطُ الْعِقَابِ عَلَى فِعْلِهِ، وَهُوَ مَعْنَى الْجَوَارِ.

[74/1]

709 قُلْنَا: هَذَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ وَاجِبٍ فَهُوَ نَدْبٌ وَزِيَادَةٌ؛ فَإِذَا نُسِخَ الْوُجُوبُ

بَقِيَ الذُّبُّ، وَلَا قَائِلَ بِهِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلَامَتَيْنِ. وَكِلَاهُمَا وَهْمٌ. بَلِ الْوَاجِبُ لَا يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْحَوَازِ؛ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْحَوَازِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، وَالتَّسَاوِي بَيْنَهُمَا بِتَشْوِيَةِ الشَّرْعِ، وَذَلِكَ مَنْفِيٌّ عَنِ الْوَاجِبِ.

710 وَذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هَهُنَا أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِهَا فِي «كِتَابِ النَّسَخِ»، فَإِنَّهُ نَظَرَ فِي حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ وَالْحَوَازِ، لَا فِي حَقِيقَةِ النَّسَخِ.

711 [8] مَسْأَلَةٌ: كَمَا فَهَمْتُ أَنَّ الْوَاجِبَ لَا يَتَضَمَّنُ الْحَوَازَ، فَافْهَمُ أَنَّ الْجَائِزَ لَا يَتَضَمَّنُ الْأَمْرَ، وَأَنَّ الْمُبَاحَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، لِتَنَاقُضِ حَدِيثِهِمَا، كَمَا سَبَقَ، خِلَافًا لِلْبَلْخِيِّ، فَإِنَّهُ قَالَ: الْمُبَاحُ مَأْمُورٌ بِهِ لِكُنْهَ دُونَ الذُّبِّ، كَمَا أَنَّ الذُّبَّ مَأْمُورٌ بِهِ لِكُنْهَ دُونَ الْوُجُوبِ. وَهَذَا مُحَالٌ، إِذِ الْأَمْرُ اقْتِضَاءٌ وَطَلَبٌ. وَالْمُبَاحُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ، بَلِ مَأْدُونٌ فِيهِ وَمَطْلُوقٌ لَهُ. فَإِنْ اسْتَعْمِلَ لَفْظُ الْأَمْرِ فِي الْإِذْنِ فَهُوَ تَجَوُّزٌ.

712 فَإِنْ قِيلَ: تَرَكَ الْحَرَامَ وَاجِبٌ، وَالشُّكُوتُ الْمُبَاحُ يُتْرَكُ بِهِ الْحَرَامُ مِنَ الزُّنَا وَالسَّرِقَةِ، وَالشُّكُوتُ الْمُبَاحُ أَوْ الْكَلَامُ الْمُبَاحُ يُتْرَكُ بِهِ الْكُفْرُ وَالْكَذِبُ، وَتَرَكَ الْكُفْرَ وَالْكَذِبَ وَالزُّنَا مَأْمُورٌ بِهِ دَلٌّ أَنَّ الْمُبَاحَ مَأْمُورٌ بِهِ.

713 قُلْنَا: قَدْ يُتْرَكُ بِالذُّبِّ حَرَامٌ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا، وَقَدْ يُتْرَكُ بِالْحَرَامِ حَرَامٌ آخَرُ، فَلْيَكُنِ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا حَرَامًا، وَهُوَ تَنَاقُضٌ. وَيَلْزَمُ هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِأَحَدِ أَضْدَادِهِ، بَلِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ كَوْنُ الصَّلَاةِ حَرَامًا إِذَا تَحَرَّمَ بِهَا مِنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ الْوَاجِبَةَ، لِأَنَّهُ أَحَدُ أَضْدَادِ الْوَاجِبِ. وَكُلُّ ذَلِكَ قِيَاسٌ مَذْهَبٍ هُوَ لَا لِكُنْهُمْ لَمْ يَقُولُوا بِهِ.

714 فَإِنْ قِيلَ: فَالْمُبَاحُ هَلْ يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ؟ وَهَلْ هُوَ مِنَ التَّكْلِيفِ؟

715 قُلْنَا: إِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ عِبَارَةً عَنْ طَلَبِ مَا فِيهِ كُفْلَةٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْمُبَاحِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَا عُرِفَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ إِطْلَاقُهُ وَالْإِذْنُ فِيهِ، فَهُوَ تَكْلِيفٌ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ الَّذِي كُلَّفَ اعْتِقَادَ كَوْنِهِ مِنَ الشَّرْعِ فَقَدْ كُلِّفَ ذَلِكَ، لَكِنْ لَا بِنَفْسِ الْإِيَّاحَةِ، بَلِ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ. وَقَدْ سَمَّاهُ الْأَسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَكْلِيفًا بِهَذَا التَّأْوِيلِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ بَعِيدٌ، مَعَ أَنَّهُ نِزَاعٌ فِي اسْمِهِ.

716 فَإِنْ قِيلَ: فَهَلِ الْمُبَاحُ حَسَنٌ؟

هل المباح
مأمور به؟

هل المباح
مكلف به؟

717. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْحَسَنُ عِبَارَةً عَمَّا لِفَاعِلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَهُوَ حَسَنٌ، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا أَمَرَ بِتَعْظِيمِ فَاعِلِهِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، أَوْ وَجِبَ اعْتِقَادُ اسْتِحْقَاقِهِ لِلثَّنَاءِ، وَالْقَبِيحُ مَا يَجِبُ اعْتِقَادُ اسْتِحْقَاقِ صَاحِبِهِ لِلذَّمِّ أَوْ الْعِقَابِ، فَلَيْسَ الْمُبَاحُ بِحَسَنٍ. وَاخْتَرَزْنَا بِاعْتِقَادِ الْاسْتِحْقَاقِ عَنْ مَعَاصِي الْأَنْبِيَاءِ، فَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهَا مِنْهُمْ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِإِهَانَتِهِمْ وَذَمِّهِمْ، لَكِنَّا نَعْتَقِدُ اسْتِحْقَاقَهُمْ لِذَلِكَ، مَعَ / تَفْضُلِ اللَّهِ تَعَالَى بِاسْقَاطِ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ حَيْثُ أَمَرْنَا بِتَعْظِيمِهِمْ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ.

[75/1]

المباح
هل هو حكم
شرعي؟

718. [9] مَسْأَلَةٌ: الْمُبَاحُ مِنَ الشَّرْعِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ؛ إِذْ مَعْنَى الْمُبَاحِ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الْفِعْلِ وَالتَّرُكِ، وَذَلِكَ نَابِتٌ قَبْلَ السَّمْعِ. فَمَعْنَى إِبَاحَةِ الشَّرْعِ شَيْئًا: أَنَّهُ تَرَكَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وُجُودِ السَّمْعِ، وَلَمْ يُغَيِّرْ حُكْمَهُ، فَكَانَ كُلُّ مَا لَمْ يَنْبُتْ تَحْرِيمُهُ وَلَا وُجُوبُهُ بَقِيَ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْمُبَاحِ.

719. وَهَذَا لَهُ عَوَزٌ. وَكُشِفَ الْغَطَاءُ عَنْهُ أَنَّ الْأَفْعَالَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

720. قِسْمٌ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ فَلَمْ يَرُدَّ فِيهِ مِنَ الشَّرْعِ تَعَرُّضٌ لَا بِصَرِيحِ اللَّفْظِ، وَلَا بِدَلِيلٍ مِنْ أَدْلَةِ السَّمْعِ، فَيَنْتَبِغِي أَنْ يُقَالَ: اسْتَمَرَّ فِيهِ مَا كَانَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ السَّمْعُ، فَلَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ.

721. وَقِسْمٌ صَرَّحَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ، وَقَالَ: إِنْ شِئْتُمْ فَافْعَلُوهُ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَاتْرُكُوهُ، فَهَذَا خِطَابٌ، وَالْحُكْمُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا الْخِطَابُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِنْكَارِهِ وَقَدْ وَرَدَ.

722. وَقِسْمٌ ثَالِثٌ لَمْ يَرُدَّ فِيهِ خِطَابٌ بِالتَّخْيِيرِ، لَكِنْ دَلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ عَلَى نَفْيِ الْحَرَجِ عَنِ فِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، فَقَدْ عُرِفَ بِدَلِيلِ السَّمْعِ، وَلَوْلَا هَذَا الدَّلِيلُ لَكَانَ يُعْرَفُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ نَفْيُ الْحَرَجِ عَنْ فَاعِلِهِ، وَبِقَاوَةِ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ. فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ.

723. وَفِي الطَّرَفَيْنِ الْآخَرَيْنِ أَيْضًا نَظَرٌ؛ إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: قَوْلُ السَّارِعِ: إِنْ شِئْتَ فَعَمَّ، وَإِنْ شِئْتَ فَافْعُدْ، لَيْسَ بِتَجْدِيدِ حُكْمٍ، بَلْ هُوَ تَقْرِيرٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ. وَمَعْنَى تَقْرِيرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ يُغَيِّرُ أَمْرَهُ، بَلْ يَتْرُكُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ أَمْرًا حَادِثًا بِالشَّرْعِ، فَلَا يَكُونُ شَرْعِيًّا. وَأَمَّا الطَّرَفُ الْآخَرُ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرُدَّ فِيهِ

خِطَابٌ وَلَا دَلِيلٌ، فَيُمْكِنُ أَيْضًا إِنكَارُهُ، بَأَنَّ يُقَالَ: قَدْ ذُلَّ السَّمْعُ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ طَلَبُ فِعْلٍ وَلَا طَلَبُ تَرْكِ، فَالْمُكَلَّفُ فِيهِ مُخَيَّرٌ. وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْعُمُومِ فِيمَا لَا يَنْتَاهِي مِنَ الْأَفْعَالِ، فَلَا يَبْقَى فِعْلٌ إِلَّا مَذْلُومًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، فَتَكُونُ إِبَاحَتُهُ مِنَ الشَّرْعِ؛ وَإِلَّا عُرِضَ بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ تَقْرِيرٌ لَا تَغْيِيرٌ، وَلَيْسَ مَعَ التَّغْيِيرِ تَجْدِيدُ أَمْرٍ، بَلْ بَيَانٌ أَنَّهُ لَمْ يَجْدَدْ فِيهِ أَمْرًا، بَلْ كَفَّ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُ. وَسَيَأْتِي لِهَذَا تَحْقِيقٌ فِي مَسْأَلَةِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى النَّفْيِ *.

* 308-303

هل المندوب
مأمور به؟

724 |10| مَسْأَلَةٌ: الْمُنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُبَاحُ مَأْمُورًا بِهِ. لِأَنَّ الْأَمْرَ اقْتِضَاءً وَطَلَبًا، وَالْمُبَاحَ غَيْرُ مُقْتَضَى. أَمَّا الْمُنْدُوبُ فَإِنَّهُ مُقْتَضَى، لَكِنْ مَعَ إِسْقَاطِ الذَّمِّ عَنْ تَارِكِهِ، وَالْوَاجِبُ مُقْتَضَى لَكِنْ مَعَ ذَمِّ تَارِكِهِ إِذَا تَرَكَهُ مُطْلَقًا، أَوْ تَرَكَهُ وَبَدَلَهُ.

725 وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُنْدُوبُ غَيْرُ ذَاخِلٍ تَحْتَ الْأَمْرِ. وَهُوَ فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

726 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ شَاعَ فِي لِسَانِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَمْرَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ إِبْجَابٍ وَأَمْرٍ

اسْتِحْبَابٍ، وَمَا شَاعَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ إِبَاحَةٍ وَأَمْرٍ إِبْجَابٍ، مَعَ أَنَّ صِغَةَ الْأَمْرِ قَدْ تَطَلَّقَتْ لِإِرَادَةِ الْإِبَاحَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2)

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ (الحج: 10). /

[76/1]

727 الثَّانِي: أَنَّ فِعْلَ الْمُنْدُوبِ طَاعَةٌ بِالِاتِّفَاقِ. وَلَيْسَ طَاعَةً لِكُونِهِ مُرَادًا، إِذِ الْأَمْرُ

عِنْدَنَا يُعَارَقُ الْإِرَادَةَ، وَلَا لِكُونِهِ مَوْجُودًا، أَوْ حَادِثًا، أَوْ لِدَاتِهِ، أَوْ صِفَةِ نَفْسِهِ، إِذْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْمُبَاحَاتِ؛ وَلَا لِكُونِهِ مَثَابًا عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمَأْمُورَ وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ وَلَمْ يُعَاقَبْ إِذَا امْتَنَلْ، كَانَ مُطِيعًا، وَإِنَّمَا الثَّوَابُ لِلتَّرَعُّبِ فِي الطَّاعَةِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يُحِيطُ بِالْكَفْرِ ثَوَابَ طَاعَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُطِيعًا.

728 فَإِنْ قِيلَ: الْأَمْرُ عِبَارَةٌ عَنْ اقْتِضَاءِ جَازِمٍ لَا تَخْيِيرَ مَعَهُ، وَالنَّدْبُ مَقْرُونٌ بِتَجْوِيزِ التَّرْكِ وَالتَّخْيِيرِ فِيهِ، وَقَوْلُكُمْ: إِنَّهُ يُسَمَّى مُطِيعًا، يُقَابِلُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ لَا يُسَمَّى عَاصِيًا.

729 قُلْنَا: النَّدْبُ اقْتِضَاءُ جَازِمٍ لَا تَخْيِيرَ فِيهِ، لِأَنَّ التَّخْيِيرَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّشْوِيَةِ،

فَإِذَا رَجَعَ جِهَةُ الْفِعْلِ بِرَبْطِ الثَّوَابِ بِهِ ارْتَفَعَتِ التَّشْوِيَةُ وَالتَّخْيِيرُ فِيهِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْمُحْرَمَاتِ أَيْضًا: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: 29)

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ اقْتِضَاءُ جَازِمٍ بِمَعْنَى أَنَّ الشَّرْعَ يَطْلُبُ مِنْهُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ، بَلْ يَطْلُبُ مِنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ صَلَاحِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقْتَضِي مِنْ عِبَادِهِ مَا فِيهِ صَلَاحُهُمْ. وَلَا يَرْضَى الْكُفْرَ لَهُمْ. وَكَذَلِكَ يَقْتَضِي الذَّنْبَ لِنَيْلِ الثَّوَابِ، وَيَقُولُ: الْفِعْلُ وَالْتَرُكُ سَيَانِ بِالْإِصَافَةِ إِلَيَّ، أَمَّا فِي حَقِّكَ فَلَا مُسَاوَاةَ، وَلَا خَيْرَةَ، إِذْ فِي تَرْكِهِ تَرْكُ صَلَاحِكَ وَتَوَابِكَ. فَهُوَ اقْتِضَاءُ جَازِمٍ.

730 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يُسَمَّى عَاصِيًا فَسَبَبُهُ أَنَّ الْعِصْيَانَ اسْمٌ ذَمٌّ، وَقَدْ اسْقَطَ الذَّمُّ عَنْهُ. نَعَمْ يُسَمَّى مُحَالِفًا، وَعَظِيمُ مُمْتَلِلٍ، كَمَا يُسَمَّى فَاعِلُهُ: مُوَافِقًا وَمُطِيعًا.

731 [11] مَسْأَلَةٌ: إِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الْحَرَامَ ضِدُّ الْوَاجِبِ، لِأَنَّهُ الْمُقْتَضَى تَرْكُهُ، وَالْوَاجِبُ هُوَ الْمُقْتَضَى فِعْلُهُ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا حَرَامًا، طَاعَةً مَعْصِيَةً. لَكِنْ رُبَّمَا تَخْفَى عَلَيْكَ حَقِيقَةُ الْوَاحِدِ. فَالْوَاحِدُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاحِدٍ بِالنَّوْعِ وَإِلَى وَاحِدٍ بِالْعَدَدِ.

732 أَمَّا الْوَاحِدُ بِالنَّوْعِ، كَالشُّجُودِ مَثَلًا، فَإِنَّهُ نَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْقَسِمَ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ، وَيَكُونُ انْقِسَامُهُ بِالْأَوْصَافِ وَالْإِصَافَاتِ، كَالشُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالشُّجُودِ لِلصَّنَمِ؛ إِذْ أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالْآخَرُ حَرَامٌ، وَلَا تَنَاقُضُ.

733 وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ إِلَى أَنَّهُ يَتَنَاقُضُ، فَإِنَّ الشُّجُودَ نَوْعٌ وَاحِدٌ مَأْمُورٌ بِهِ، فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْهُ، بَلِ السَّاجِدُ لِلصَّنَمِ عَاصٍ بِقَصْدِ تَعْظِيمِ الصَّنَمِ، لَا بِنَفْسِ الشُّجُودِ.

734 وَهَذَا خَطَأٌ فَاجِش. فَإِنَّهُ إِذَا تَغَايَرَ مُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَمْ يَتَنَاقُضْ، وَالشُّجُودُ لِلصَّنَمِ غَيْرُ الشُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْإِصَافَاتِ وَالصِّفَاتِ يُوجِبُ الْمُغَايِرَةَ؛ إِذِ الشَّيْءُ لَا يُغَايِرُ نَفْسَهُ. وَالْمُغَايِرَةُ تَارَةٌ تَكُونُ بِاخْتِلَافِ النَّوْعِ، وَتَارَةٌ بِاخْتِلَافِ الْوُصْفِ، وَتَارَةٌ بِاخْتِلَافِ الْإِصَافَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ (ص: 37) وَلَيْسَ الْمَأْمُورُ

بِهِ هُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ السَّاجِدَ لِلشَّمْسِ عَاصٍ / بِنَفْسِ الشُّجُودِ وَالْقَصْدِ جَمِيعًا. فَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الشُّجُودَ نَوْعٌ وَاحِدٌ، لَا يُغْنِي مَعَ انْقِسَامِ هَذَا النَّوْعِ إِلَى أَقْسَامٍ مُخْتَلِفَةٍ الْمَقَاصِدِ، إِذِ الْمَقْصُودُ بِهَذَا الشُّجُودِ تَعْظِيمُ

هل يكون الفعل
الواحد واجبا
حراما؟

الصَّنَم دُونَ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاخْتِلَافُ وَجْهِ الْفِعْلِ كَاخْتِلَافِ نَفْسِ الْفِعْلِ فِي حُصُولِ الْغَيْرِيَّةِ الدَّافِعَةِ لِلتَّضَادِّ. فَإِنَّ التَّضَادَّ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى وَاحِدٍ، وَلَا وَحْدَةً مَعَ الْمُغَايَرَةِ.

المعل الواحد
دالعين هل يكون
واجباً حراماً؟

735 | 12 | مَسْأَلَةٌ: مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَاحِدِ بِالنُّوعِ ظَاهِرٌ، أَمَّا الْوَاحِدُ بِالْعَيْنِ، كَصَلَاةِ زَيْدٍ فِي دَارٍ مَغْضُوبَةٍ مِنْ عَمَرٍ، فَحَرَكْتُهُ فِي الصَّلَاةِ فَعَلٌ وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ، هُوَ مُكْتَسَبُهُ وَمُتَعَلِّقُ قُدْرَتِهِ. فَالَّذِينَ سَلَّمُوا فِي الْوَاحِدِ بِالنُّوعِ نَازَعُوا هَهُنَا، فَقَالُوا: لَا تَصِحُّ هَذِهِ الصَّلَاةُ، إِذْ يُؤَدِّي الْقَوْلُ بِصِحَّتِهَا إِلَى أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْأَفْعَالِ حَرَامًا وَاجِبًا، وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ! فَقِيلَ لَهُمْ: هَذَا خِلَافُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ، فَإِنَّهُمْ مَا أَمَرُوا الظَّلَمَةَ عِنْدَ التَّوْبَةِ بِقَضَاءِ الصَّلَوَاتِ الْمُؤَدَّاةِ فِي الدُّورِ الْمَغْضُوبَةِ، مَعَ كَثْرَةِ وَقُوعِهَا، وَلَا نَهَوْا الظَّالِمِينَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَرْضِ الْمَغْضُوبَةِ.

★ التفریب والإرشاد
الصغير 204-203/1

736 فَاشْكَلَ الْجَوَابُ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ [الْبَاقِلَانِي] * رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: يَسْقُطُ الْوُجُوبُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يَقَعُ وَاجِبًا، لِأَنَّ الْوَاجِبَ مَا يَثَابُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ يَثَابُ عَلَى مَا يَعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَفَعَلَهُ وَاحِدٌ هُوَ كَوْنُ فِي الدَّارِ الْمَغْضُوبَةِ؟ وَسُجُودُهُ وَرُكُوعُهُ أَكْوَانٌ اخْتِيَارِيَّةٌ هُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهَا وَمَنْهِيٌّ عَنْهَا. وَكُلُّ مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْكَلَامُ قَطَعَ بِهَذَا نَظْرًا إِلَى اتِّحَادِ أَكْوَانِهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَأَنَّ الْخَادِتَ مِنْهُ الْأَكْوَانُ لَا غَيْرَهَا، وَهُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهَا عَاصٍ بِهَا، فَكَيْفَ يَكُونُ مُتَقَرِّبًا بِمَا هُوَ مُعَاقَبٌ عَلَيْهِ، وَمُطِيعًا بِمَا هُوَ بِهِ عَاصٍ؟!

737 وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، بَلْ نَقُولُ: الْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي نَفْسِهِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ وَجْهَانِ مُتَغَايِرَانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَطْلُوبًا مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، مَكْرُوهًا مِنَ الْوَجْهِ الْأُخْرَى، وَإِنَّمَا الْمُحَالُ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يُكْرَهُ بِعَيْنِهِ. وَفَعَلَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَلَاةٌ مَطْلُوبَةٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ غَضَبٌ مَكْرُوهٌ.

738 وَالْغَضَبُ مَعْقُولٌ دُونَ الصَّلَاةِ، وَالصَّلَاةُ مَعْقُولَةٌ دُونَ الْغَضَبِ. وَقَدْ اجْتَمَعَ الْوَجْهَانِ فِي فِعْلِ وَاحِدٍ. وَمُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْوَجْهَانِ الْمُتَغَايِرَانِ. وَكَذَلِكَ يُعْقَلُ مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَقُولَ لِعَبْدِهِ: صَلِّ الْيَوْمَ أَلْفَ رَكْعَةٍ، وَخَطَّ هَذَا التُّوبَ، وَلَا تَدْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ، فَإِنْ ارْتَكَبْتَ النَّهْيَ ضَرَبْتُكَ، وَإِنْ امْتَنَعْتَ الْأَمْرَ أَعْتَقْتُكَ.

فَخَاطَ الثُّوبَ فِي الدَّارِ، وَصَلَّى أَلْفَ رَكْعَةٍ فِي تِلْكَ الدَّارِ، فَيَحْسُنُ مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَضْرِبَهُ وَيُعْتِقَهُ، وَيَقُولُ: أَطَاعَ بِالْخِيَاطَةِ وَالصَّلَاةِ، وَعَصَى بِدُخُولِ الدَّارِ. فَكَذَلِكَ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ. فَالْفِعْلُ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَقَدْ تَضَمَّنَ تَحْصِيلَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ يُطْلَبُ أَحَدُهُمَا وَيُكْرَهُ الْآخَرُ. وَلَوْ رَمَى سَهْمًا وَاحِدًا إِلَى مُسْلِمٍ بِحَيْثُ يَمْرُقُ إِلَى كَافِرٍ، أَوْ إِلَى كَافِرٍ بِحَيْثُ يَمْرُقُ إِلَى مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ يُثَابُ وَيُعَاقَبُ، وَيَمْلِكُ / سَلَبَ الْكَافِرِ، وَيُقْتَلُ بِالْمُسْلِمِ قِصَاصًا لِتَضَمُّنِ فِعْلِهِ الْوَاحِدِ أَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ.

[78/1]

739. فَإِنْ قِيلَ: ارْتِكَابُ الْمَنْهِي عَنْهُ إِذَا أَخْلَ بِشَرْطِ الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهَا بِالِاتِّفَاقِ. وَنِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِالصَّلَاةِ شَرْطٌ، وَالتَّقَرُّبُ بِالْمَعْصِيَةِ مُحَالٌ، فَكَيْفَ يَنْوِي التَّقَرُّبُ؟
740. فَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

741. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ إِذَا انْعَقَدَ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ فَيَعْلَمُ بِهِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ نِيَّةَ التَّقَرُّبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، أَوْ نِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ مُمَكِّنَةٌ. وَأَبُو هَاشِمٍ الْجُبَّالِيُّ وَمَنْ خَالَفَ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَرْكِ تَكْلِيفِ الظَّلَمَةِ قَضَاءِ الصَّلَوَاتِ، مَعَ كَثَرَتِهَا. وَكَيْفَ يُنْكِرُ سُقُوطَ نِيَّةِ التَّقَرُّبِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ، وَنِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، وَالصَّيْبِيُّ إِذَا صَلَّى فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ثُمَّ بَلَغَ آخِرَهُ أَجْزَأَهُ، أَوْ بَلَغَ فِي وَسْطِ الْوَقْتِ، مَعَ أَنَّهُ لَا تَتَحَقَّقُ الْفَرْضِيَّةُ فِي حَقِّهِ.
742. فَإِنْ قِيلَ: مَنْ نَوَى الصَّلَاةَ فَقَدْ تَضَمَّنَتْ نِيَّتَهُ الْقُرْبَةَ.

743. قُلْنَا: إِذَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ بِالْإِجْمَاعِ، وَاسْتَحَالَ النَّيَّةُ التَّقَرُّبِ، فَتَلْفَى تِلْكَ النِّيَّةُ وَتَصِحُّ؛ أَوْ يُقَالُ: تَعَلَّقَتْ نِيَّةُ التَّقَرُّبِ بِبَعْضِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ، مِنَ الذِّكْرِ وَالْقِرَاءَةِ، وَمَا لَا يُزَاحِمُ حَقَّ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْأَكْوَانَ هِيَ الَّتِي تَتَنَاوَلُ مَنَافِعَ الدَّارِ. ثُمَّ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ مِنَ الْمُعْتَرِلةِ هَذَا وَعِنْدَهُمْ لَا يَعْلَمُ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا وَلَا كَوْنَ الْعِبَادَةِ وَاجِبَةً قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْإِمْتِثَالِ، كَمَا سَيَأْتِي *، فَكَيْفَ يَنْوِي التَّقَرُّبَ بِالْوَاجِبِ، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ؟

744. الْجَوَابُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْوِي التَّقَرُّبَ بِالصَّلَاةِ، وَيَعْصِي بِالْفَضْبِ، وَقَدْ بَيَّنَّا * انفصال أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلِذَلِكَ يَجِدُ الْمُصَلِّي مِنْ نَفْسِهِ نِيَّةَ التَّقَرُّبِ بِالصَّلَاةِ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارٍ مَقْصُوبَةٍ، لِأَنَّهُ لَوْ سَكَنَ وَلَمْ يَفْعَلْ فِعْلًا، لَكَانَ غَاصِبًا فِي حَالَةِ النَّوْمِ وَعَدَمِ اسْتِعْمَالِ الْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا يَتَقَرَّبُ بِأَفْعَالِهِ، وَلَيْسَتْ تِلْكَ الْأَفْعَالُ شَرْطًا لِكَوْنِهِ غَاصِبًا.

* مـ 116-117

745. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ فِي حَالَةِ الْقُعُودِ وَالْقِيَامِ غَاصِبٌ بِفِعْلِهِ، وَلَا فِعْلَ لَهُ إِلَّا قِيَامُهُ وَقُعُودُهُ، وَهُوَ مُتَقَرَّبٌ بِفِعْلِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُتَقَرَّبًا بِعَيْنِ مَا هُوَ غَاصِبٌ بِهِ؟

746. قُلْنَا: هُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُسْتَوْفٍ مَنَافِعَ الدَّارِ غَاصِبٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَتَى بِصُورَةِ الصَّلَاةِ مُتَقَرَّبٌ، كَمَا ذَكَرْتَاهُ فِي صُورَةِ الْخِيَاطَةِ، إِذْ قَدْ يَفْعَلُ كَوْنُهُ غَاصِبًا مَنْ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ مُصَلِّيًا، وَيَعْلَمُ كَوْنَهُ مُصَلِّيًا مَنْ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ غَاصِبًا. فَهُمَا وَجْهَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَإِنْ كَانَ ذَاتُ الْفِعْلِ وَاحِدًا.

747. الْجَوَابُ الثَّلَاثُ: هُوَ أَنَا نَقُولُ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ حَكَمَ بِأَنَّ الْفَرْضَ يَسْقُطُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ. فَسَلَّمَ أَنَّهُ مَعْصِيَةٌ، وَلَكِنْ الْأَمْرُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِجْرَاءِ إِذَا أَتَى بِالْمَأْمُورِ، وَلَا النَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْإِجْرَاءِ، بَلْ يُؤْخَذُ الْإِجْرَاءُ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، كَمَا سَيَأْتِي *.

* مـ 407-408

748. فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ / اجْتِهَادِيَّةٌ أَمْ قَطْعِيَّةٌ؟

[79/1]

749. قُلْنَا: هِيَ قَطْعِيَّةٌ، وَالْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ مَنْ صَحَّحَ أَخَذَ مِنَ الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ قَاطِعٌ. وَمَنْ أَبْطَلَ أَخَذَ مِنَ التَّضَادِّ الَّذِي بَيْنَ الْقُرْبَةِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَيُدْعَى كَوْنُ ذَلِكَ مُحَالًا بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، فَالْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ.

750. فَإِنْ قِيلَ: ادْعَيْتُمُ الْإِجْمَاعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِلَى بَطْلَانِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، وَبَطْلَانِ كُلِّ عَقْدٍ مِنْهُي عَنْهُ، حَتَّى الْبَيْعِ فِي وَقْتِ النَّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَكَيْفَ تَحْتَجُّونَ عَلَيْهِ بِالْإِجْمَاعِ؟

751. قُلْنَا: الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، إِذْ عَلِمْنَا أَنَّ الظُّلْمَةَ لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَضَاءِ الصَّلَوَاتِ مَعَ كَثْرَةِ وَقُوعِهَا، مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ أُمِرُوا بِهِ لَأَسْتَشَرَ. وَإِذَا أَنْكَرَ هَذَا قِيلَ زَمَهُ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ لَا تَحِلَّ امْرَأَةٌ تَزَوُّجَهَا مَنْ فِي ذِمَّتِهِ ذَاتُ ظُلْمٍ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ

وَلَا صَلَاتُهُ وَلَا تَصَرُّفَاتُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ بِوُطْءٍ مِّنْ هَذِهِ خَالَهُ، لِأَنَّهُ عَصَى بِتَرْكِ الرَّدِّ الْمَظْلَمَةِ، وَلَمْ يَتْرُكْهُ إِلَّا بِتَرْوِيحِهِ وَتَبِيعِهِ وَصَلَاتِهِ وَتَصَرُّفَاتِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيمِ أَكْثَرِ النِّسَاءِ، وَقَوَاتِ أَكْثَرِ الْأَمْلاكِ، وَهُوَ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ قَطْعًا - وَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

هل المكروه
مضاد للواجب؟

752 | 13 | مَسْأَلَةٌ: كَمَا يَنْضَادُّ الْحَرَامُ وَالْوَاجِبُ، فَيَنْضَادُّ الْمَكْرُوهُ وَالْوَاجِبُ، فَلَا يَدْخُلُ مَكْرُوهٌ تَحْتَ الْأَمْرِ حَتَّى يَكُونَ شَيْءٌ وَاحِدٌ مَأْمُورًا بِهِ مَكْرُوهًا، إِلَّا أَنْ تَنْصَرِفَ الْكَرَاهِيَةُ عَنِ ذَاتِ الْمَأْمُورِ إِلَى غَيْرِهِ، كَكَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ وَبَطْنِ الْوَادِي وَأَمْثَالِهِ، فَإِنَّ الْمَكْرُوهَ فِي بَطْنِ الْوَادِي التَّعَرُّضُ لِخَطَرِ السَّبِيلِ، وَفِي الْحَمَامِ التَّعَرُّضُ لِلرَّشَاشِ، أَوْ لَتَحَبُّطِ الشَّيَاطِينِ، وَفِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ التَّعَرُّضُ لِنَفَارِهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَشْغُلُ الْقَلْبَ فِي الصَّلَاةِ، وَزَيْمًا شَوْشَ الْخُشُوعِ.

753 | فَحَيْثُ لَا يَنْقَدِحُ صَرْفُ الْكَرَاهَةِ عَنِ الْمَأْمُورِ إِلَى مَا هُوَ فِي جَوَارِهِ وَصَحْبَتِهِ لِكَوْنِهِ خَارِجًا عَنِ مَا هِيَ وَشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ، فَلَا يَجْتَمِعُ الْأَمْرُ وَالْكَرَاهِيَةُ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: 29) لَا يَتَنَاوَلُ طَوَافَ الْمُحَدِّثِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ لَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِهِ؛ وَالْمَنْهِيَّ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ انْفَصَلَ عَنِ الْمَأْمُورِ؛ إِذِ الْمَأْمُورُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَالْمَنْهِيَّ عَنْهُ الْغَضَبُ، وَهُوَ فِي جَوَارِهِ.

النهي المألف إلى
وصف الفعل هل
يمسك به الأصل؟

754 | 14 | مَسْأَلَةٌ: الْمُتَّفِقُونَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ يَنْقَسِمُ النَّهْيُ عِنْدَهُمْ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ فَيُضَادُّ وَجُوبَهُ؛ وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا يُضَادُّ وَجُوبَهُ؛ وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى وَصْفِ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ لَا إِلَى أَصْلِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْقِسْمِ الثَّلَاثِ.

755 | وَمِثَالُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ظَاهِرٌ، وَمِثَالُ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ أَنَّ يُوجِبَ الطَّوَافَ وَيَنْهَى عَنْ إِيقَاعِهِ مَعَ الْخُذْبِ، أَوْ يَأْمُرَ بِالصَّوْمِ، وَيَنْهَى عَنْ إِيقَاعِهِ فِي يَوْمِ النُّحْرِ. فَيَقَالُ: الصَّوْمُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ صَوْمٌ: مَشْرُوعٌ مَطْلُوبٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَاقِعٌ فِي هَذَا الْيَوْمِ: غَيْرُ مَشْرُوعٍ. وَالطَّوَافُ مَشْرُوعٌ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا

[80/1]

يَالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ ﴿ (المع 29) وَلَكِنْ وَقُوعُهُ فِي خَالَةِ الْحَدَثِ مَكْرُوهٌ. وَالْبَيْعُ / مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَيْعٌ: مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ مُقْتَرِنًا بِشَرْطٍ فَاسِدٍ، أَوْ زِيَادَةٍ فِي الْعَوَضِ فِي الرِّيَاسَاتِ: مَكْرُوهٌ. وَالطَّلَاقُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ طَلَاقٌ: مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ فِي الْخِيَصِ: مَكْرُوهٌ. وَحِرَاثَةُ الْوَلَدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حِرَاثَةٌ: مَشْرُوعَةٌ، وَلَكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهَا فِي غَيْرِ الْمُنْكَوحَةِ: مَكْرُوهَةٌ. وَالسَّفَرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَفَرٌ: مَشْرُوعٌ، وَلَكِنْ مِنْ حَيْثُ قَصْدُ الْإِبَاقِ بِهِ عَنِ السَّيِّدِ: غَيْرُ مَشْرُوعٍ.

756. فَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا قِسْمًا ثَالِثًا، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ فَسَادَ الْوَصْفِ، لَا انْتِفَاءَ الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْوَصْفِ لَا إِلَى الْأَصْلِ. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَقُّ هَذَا بِكَرَاهَةِ الْأَصْلِ، أَوَّلَمَ يَجْعَلُهُ قِسْمًا ثَالِثًا، وَحَيْثُ نَفَذَ الطَّلَاقُ فِي الْخِيَصِ، صَرَفَ النَّهْيَ عَنْ أَصْلِهِ وَوَصَفِهِ إِلَى تَطْوِيلِ الْعِدَّةِ، أَوْ لُحُوقِ النَّدَمِ عِنْدَ الشُّكِّ فِي الْوَلَدِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ حَيْثُ أَبْطَلَ صَلَاةَ الْمُحْدِثِ دُونَ طَوَافِ الْمُحْدِثِ زَعَمَ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى كَوْنِ الطَّهَارَةِ شَرْطًا فِي إِصْحَاحِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» فَهُوَ نَفْيٌ لِلصَّلَاةِ لَا نَهْيٌ.

757. وَفِي الْمَسْأَلَةِ نَظَرَانِ:

758. أَحَدُهُمَا: فِي مَوْجِبِ مُطْلَقِ النَّهْيِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَذَلِكَ نَظَرٌ فِي مُقْتَضَى الصَّيْغَةِ، وَهُوَ بَحْثُ لُغَوِيٍّ نَذَرُهُ فِي كِتَابِ الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي.

759. وَالنَّظَرُ الثَّانِي: نَظَرٌ فِي تَصَادُّقِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَمَا يُعْقَلُ اجْتِمَاعُهُ وَمَا لَا يُعْقَلُ، إِذَا وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ مِنَ الْقَائِلِ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يُعْقَلُ أَنَّ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: أَنَا أَمْرُكَ بِالْخِيَاطَةِ وَأَنْهَاكَ عَنْهَا. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعْقَلُ مِنْهُ، فَإِنَّ فِيهِ كَوْنَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَطْلُوبًا مَكْرُوهًا. وَيُعْقَلُ مِنْهُ أَنَّ يَقُولَ: أَنَا أَطْلُبُ مِنْكَ الْخِيَاطَةَ وَأَكْرَهُ دُخُولَ هَذِهِ الدَّارِ وَالْكُونِ فِيهَا، وَلَا يَتَعَرَّضُ فِي النَّهْيِ لِلْخِيَاطَةِ. وَذَلِكَ مَعْقُولٌ، وَإِذَا خَاطَ فِي تِلْكَ الدَّارِ أَتَى بِمَطْلُوبِهِ وَمَكْرُوهِهِ جَمِيعًا. وَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ يَقُولَ: أَطْلُبُ مِنْكَ الْخِيَاطَةَ وَأَنْهَاكَ عَنْ إِيقَاعِهَا فِي وَقْتِ الزَّوَالِ، فَإِذَا خَاطَ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ، فَهَلْ جَمَعَ بَيْنَ الْمَكْرُوهِ وَالْمَطْلُوبِ؟ أَوْ مَا أَتَى بِالْمَطْلُوبِ؟ هَذَا

فِي مَحَلِّ النَّظَرِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا أَتَى بِالْمَطْلُوبِ. وَأَنَّ الْمَكْرُوهَ، هُوَ الْخِيَاطَةُ
الْوَاقِعَةُ وَقْتُ الزَّوَالِ، لَا الْوُقُوعُ فِي وَقْتِ الزَّوَالِ مَعَ بَقَاءِ الْخِيَاطَةِ مَطْلُوبَةً، إِذْ
لَيْسَ الْوُقُوعُ فِي الْوَقْتِ شَيْئًا مُنْفَصِلًا عَنِ الْوَاقِعِ.

760. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ، وَلَمْ صَحَّتِ الصَّلَاةُ الْوَاقِعَةُ
فِي الْأَمَاكِينِ السَّبْعَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ [وغيرهما]؟ وَمَا الْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ؟

761. قُلْنَا: مَنْ صَحَّحَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ لَزِمَهُ صَرْفُ النَّهْيِ عَنِ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَوَصْفِهَا
إِلَى غَيْرِهِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي انْعِقَادِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، لِتَرْدِّهِمْ
فِي أَنَّ النَّهْيَ نَهْيٌ عَنِ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ / مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِيقَاعُ صَلَاةٍ، أَوْ مِنْ أَمْرِ
آخَرَ مُقْتَرِنٍ بِهِ.

[81/1]

762. وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ فَقَطَعَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِطِلَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ انْصِرَافُ
النَّهْيِ عَنْ عَيْنِهِ وَوَصْفِهِ، وَلَمْ يَرْتَضِ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ نَهْيٌ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَرْكِ إِجَابَةِ
الدَّعْوَةِ بِالْأَكْلِ، فَإِنَّ الْأَكْلَ ضِدُّ الصَّوْمِ، فَكَيْفَ يُقَالُ لَهُ: كُلْ. أَيْ أَجِبْ
الدَّعْوَةَ، وَلَا تَأْكُلْ: أَيْ صُمْ؟

763. وَالْآنَ تَفْصِيلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَيْسَ عَلَى الْأُصُولِيِّ، بَلْ هُوَ مَوْكُولٌ إِلَى نَظَرِ
الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ. وَلَيْسَ عَلَى الْأُصُولِيِّ إِلَّا حَضْرُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ،
وَبَيَانُ حُكْمِهَا فِي التَّضَادِّ وَعَدَمِ التَّضَادِّ. وَأَمَّا النَّظَرُ فِي أَحَادِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُمَا مِنْ
أَيِّ قِسْمٍ هِيَ فَإِلَى الْمُجْتَهِدِ. وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ بِذَلِيلِ قَاطِعٍ، وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ
بِظَنٍّ، وَلَيْسَ عَلَى الْأُصُولِيِّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. وَتَمَامُ النَّظَرِ فِي هَذَا بَيَانُ أَنَّ
النَّهْيَ الْمَطْلُوقَ يَقْتَضِي مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ أَيُّهَا، وَأَنَّهُ يَقْتَضِي كَوْنَ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ
مَكْرُوهًا لِدَاتِهِ، أَوْ لغيرِهِ، أَوْ لِصِفَتِهِ. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ.

764. [15] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ: هَلْ هُوَ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ؟

765. وَلِلْمَسْأَلَةِ طَرَفَانِ:

766. أَحَدُهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّغَةِ: وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى لِلْأَمْرِ صِغَةً.
وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: قُمْ، غَيْرُ قَوْلِهِ: لَا تَقْعُدْ، فَإِنَّهُمَا صُورَتَانِ

هل الأمر بالشئ
دهي عن صده؟

مُخْتَلِفَتَانِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الرُّدُّ إِلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: «قُمْ» لَهُ مَقْهُومَانِ: أَحَدُهُمَا طَلَبُ الْقِيَامِ، وَالْآخَرُ: تَرْكُ الْقُعُودِ، فَهُوَ ذَالٌ عَلَى الْمَعْنَيْنِ. فَالْمَعْنَيَانِ الْمَقْهُومَانِ مِنْهُ مُتَّحِدَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا غَيْرُ الْآخَرِ فَيَجِبُ الرُّدُّ إِلَى الْمَعْنَى؟

767. وَالطَّرْفُ الثَّانِي: الْبَحْثُ عَنِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ، وَهُوَ أَنَّ طَلَبَ الْقِيَامِ هَلْ هُوَ بِعَيْنِهِ طَلَبُ تَرْكِ الْقُعُودِ، أَمْ لَا؟ وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ فَرْضَهُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّ كَلَامَهُ وَاحِدٌ هُوَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَوَعْدٌ وَوَعِيدٌ، فَلَا تَتَطَرَّقُ الْغَيْرَةُ إِلَيْهِ، فَلْيُقَرَّصْ فِي الْمَخْلُوقِ، وَهُوَ أَنَّ طَلَبَهُ لِلْحَرَكَةِ هَلْ هُوَ بِعَيْنِهِ كَرَاهَةٌ لِلسُّكُونِ وَطَلَبٌ لِتَرْكِهِ؟

768. وَقَدْ أَطْلَقَ الْمُعْتَزِلَةُ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ. وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَيْهِمْ بِأَنْ قَالَ * : لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَاهٍ عَنْ ضِدِّهِ، فَإِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اقْتِرَانِ شَيْءٍ آخَرَ بِأَمْرِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ نَاهٍ بِمَا هُوَ أَمْرٌ بِهِ. قَالَ: وَبِهَذَا عَلِمْنَا أَنَّ السُّكُونَ عَيْنُ تَرْكِ الْحَرَكَةِ، وَطَلَبُ السُّكُونِ عَيْنُ طَلَبِ تَرْكِ الْحَرَكَةِ، وَشُغْلُ الْجَوْهَرِ لِحَيِّزٍ انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ تَفْرِيقِهِ لِلْحَيِّزِ الْمُتَنَقِّلِ عَنْهُ، وَالْقُرْبُ مِنَ الْمَغْرِبِ عَيْنُ الْبُعْدِ مِنَ الْمَشْرِقِ. فَهُوَ فِعْلٌ وَاحِدٌ: بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَشْرِقِ بُعْدٌ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَغْرِبِ قُرْبٌ، وَكَوْنُ وَاحِدٍ بِالْإِضَافَةِ إِلَى حَيِّزٍ شُغْلٌ وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْآخَرِ تَفْرِيقٌ. وَكَذَلِكَ هَهُنَا: طَلَبُ وَاحِدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى السُّكُونِ أَمْرٌ، وَإِلَى الْحَرَكَةِ نَهْيٌ.

769. قَالَ: وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ضِدًّا لَهُ، أَوْ مِثْلًا لَهُ، أَوْ خِلَافًا، وَمُحَالٌ كَوْنُهُ ضِدًّا، لِأَنَّهُمَا لَا يَجْتَمِعَانِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا. وَمُحَالٌ كَوْنُهُ مِثْلًا، لِتَضَادِّ الْمِثْلَيْنِ. وَمُحَالٌ / كَوْنُهُ خِلَافًا، إِذْ لَوْ كَانَ خِلَافًا لَجَازَ وَجُودُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ: إِمَّا هَذَا دُونَ ذَلِكَ، أَوْ ذَلِكَ دُونَ هَذَا، كِإِرَادَةِ الشَّيْءِ، مَعَ الْعِلْمِ بِهِ، لَمَّا اخْتَلَفَا تَصَوُّرَ وَجُودِ الْعِلْمِ دُونَ الْإِرَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ وَجُودُ الْإِرَادَةِ دُونَ الْعِلْمِ، بَلْ كَانَ يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ مَعَ ضِدِّ الْآخَرِ، وَضِدُّ النَّهْيِ عَنِ الْحَرَكَةِ الْأَمْرُ بِهَا؛ فَلَنُجِزَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِالسُّكُونِ وَالْحَرَكَةِ مَعًا فَيَقُولَ: تَحَرَّكْ وَاسْكُنْ، وَقُمْ وَاقْعُدْ ١١. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، حَيْثُ مَنَعُوا تَكْلِيفَ الْمُحَالِ، وَإِلَّا فَمَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ يُجَوِّزُ أَنْ يَقُولَ: اجْمَعْ بَيْنَ الْقِيَامِ

* التقريب والإرشاد
الصغير: 206-204/1

وَالْقُعُودِ. وَلَا نُسَلِّمُ أَيْضًا أَنَّ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلِّ أَمْرٍ بِالشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ نَاهِيًا عَنْ ضِدِّهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِضِدِّهِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ لَا أَمْرًا، وَلَا نَاهِيًا.

770. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَإِلَازِي يَصِحُّ عِنْدَنَا بِالْبَحْثِ النَّظَرِيُّ الْكَلَامِيُّ تَفْرِيغًا عَلَى اثْنَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ، أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يِلَازِمُهُ، بَلْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ يَأْمُرُ بِالشَّيْءِ مَنْ هُوَ ذَاهِلٌ عَنْ أَصْدَادِهِ، فَكَيْفَ يَقُومُ بِذَاتِهِ قَوْلٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَا هُوَ ذَاهِلٌ عَنْهُ؟ وَكَذَلِكَ يَنْهَى عَنِ الشَّيْءِ وَلَا يَخْطُرُ بِنَالِهِ أَصْدَادُهُ، حَتَّى يَكُونَ أَمْرًا بِأَحَدِ أَصْدَادِهِ لَا بِعَيْنِهِ. فَإِنَّ أَمْرًا وَلَمْ يَكُنْ ذَاهِلًا عَنْ أَصْدَادِ الْمَأْمُورِ بِهِ، فَلَا يَقُومُ بِذَاتِهِ زَجْرٌ عَنْ أَصْدَادِهِ مَقْصُودٌ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِعْلَ الْمَأْمُورِ بِهِ إِلَّا بِتَرْكِ أَصْدَادِهِ، فَيَكُونُ تَرْكُ أَصْدَادِ الْمَأْمُورِ ذَرِيعَةً بِحُكْمِ ضَرُورَةِ الْوُجُودِ، لَا بِحُكْمِ ارْتِبَاطِ الطَّلَبِ بِهِ، حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ عَلَى الْإِسْتِخَالَةِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ إِذَا قِيلَ لَهُ: قُمْ، فَجَمَعَ، كَانَ مُمْتَلًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِإِيْجَادِ الْقِيَامِ، وَقَدْ أَوْجَدَهُ.

771. وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَزِمَهُ فَضَائِحُ الْكَعْبِيِّ مِنَ الْمُعْتَرِجَةِ، حَيْثُ أَنْكَرَ الْمُتَبَاحَ، وَقَالَ: مَا مِنْ مُبَاحٍ إِلَّا وَهُوَ تَرْكُ لِحْرَامٍ، فَهُوَ وَاجِبٌ. وَيَلْزِمُهُ وَصْفُ الصَّلَاةِ بِأَنَّهَا حَرَامٌ إِذَا تَرَكَ بِهَا الرُّكَاةَ الْوَاحِدَةَ عَلَى الْفَوْرِ. وَإِنْ فُرِّقَ مُفَرَّقٌ فَقَالَ: النَّهْيُ لَيْسَ أَمْرًا بِالضِدِّ، وَالْأَمْرُ نَهْيٌ عَنِ الضِدِّ، لَمْ يَجِدْ إِلَيْهِ سَبِيلًا إِلَّا التَّحْكُمَ الْمُخَصَّصَ.

772. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قُلْتُمْ: إِنَّ مَا لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَلَا يُتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ إِلَّا بِتَرْكِ ضِدِّهِ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا.

773. قُلْنَا: وَنَحْنُ نَقُولُ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِيْجَابِهِ هَلْ هُوَ عَيْنٌ إِيْجَابٍ الْمَأْمُورِ بِهِ أَوْ غَيْرُهُ؟ فَإِذَا قِيلَ: اغْسِلِ الْوُجْهَ، فَلَيْسَ عَيْنٌ هَذَا إِيْجَابًا لِنَسْلِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ، وَلَا قَوْلُهُ: صُمْ النَّهَارَ، إِيْجَابًا بِعَيْنِهِ لِإِمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ. وَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ أَنْ يَنْوِي إِلَّا صَوْمَ النَّهَارِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ يَجِبُ بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى وَجُوبِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الْمَأْمُورِ، لَا أَنَّهُ عَيْنٌ ذَلِكَ الْإِيْجَابِ، فَلَا مُتَافَاةَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ. /

الفن الثالث من القطب الأول في أركان الحكم

774. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْحَاكِمُ، وَالْمُخَكُّومُ عَلَيْهِ، وَالْمُخَكُّومُ فِيهِ، وَنَفْسُ الْحُكْمِ.
775. أَمَّا نَفْسُ الْحُكْمِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْخِطَابِ، وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ.

الرُّكْنُ الثَّانِي: الْحَاكِمُ

الحاكم

776. وَهُوَ الْمُخَاطَبُ؛ فَإِنَّ الْحُكْمَ \\\خِطَابٌ وَكَلَامٌ، فَاعِلُهُ كُلُّ مُتَكَلِّمٍ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي وُجُودِ صُورَةِ الْحُكْمِ إِلَّا هَذَا الْقَدْرُ، أَمَّا اسْتِحْقَاقُ نَفْوذِ الْحُكْمِ فَلَيْسَ إِلَّا لِمَنْ لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ؛ فَإِنَّمَا النَّافِذُ حُكْمُ الْمَالِكِ عَلَى مَمْلُوكِهِ، وَلَا مَالِكَ إِلَّا الْخَالِقُ، فَلَا حُكْمَ وَلَا أَمْرَ إِلَّا لَهُ. أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ، وَالسُّلْطَانُ، وَالسَّيِّدُ، وَالْأَبُ، وَالزَّوْجُ، فَإِذَا أَمَرُوا وَأَوْجَبُوا لَمْ يَجِبْ شَيْءٌ بِإِيجَابِهِمْ، بَلْ بِإِيجَابِ اللَّهِ تَعَالَى طَاعَتِهِمْ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ كُلُّ مَخْلُوقٍ أَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِ شَيْئًا كَانَ لِلْمَوْجِبِ عَلَيْهِ أَنْ يَقْلِبَ عَلَيْهِ الْإِيجَابَ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ.
777. فَإِذَا الْوَاجِبُ طَاعَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةَ مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُ.
778. فَإِنْ قِيلَ: لَا بَلْ مَنْ قَدَرَ عَلَى التَّوَعُّدِ بِالْعِقَابِ وَتَحْقِيقِهِ حِسًا فَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِيجَابِ؛ إِذِ الْوُجُوبُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِالْعِقَابِ.
779. قُلْنَا: قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ أَوْجَبَ شَيْئًا لَوَجِبَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَعَّدْ عَلَيْهِ بِالْعِقَابِ، لَكِنْ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الْوُجُوبِ لَمْ يَتَحَصَّلْ عَلَى طَائِلٍ إِذْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ ضَرَرٌّ مَحْذُورٌ. إِلَّا أَنَّ الْعَادَّةَ جَارِيَةً بِتَخْصِصِ هَذَا الْإِسْمِ بِالضَّرَرِّ الِدِّي يُحْذَرُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا قُدْرَةَ عَلَيْهِ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ أَطْلِقَ عَلَى كُلِّ ضَرَرٍّ مَحْذُورٍ وَإِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا، فَقَدْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ، فَعِنْدَ

ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا، لَا يَمَعْنَى أَنَا تَحَقُّقُ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَعْجَزُ عَنْهُ قَبْلَ تَحْقِيقِ الْوَعِيدِ؛ لَكِنْ نَتَوَقَّعُ قُدْرَتَهُ، وَيَحْصُلُ بِهِ نَوْعُ خَوْفٍ.

الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَكْلَفُ

780. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا يَفْهَمُ الْخَطَابَ، فَلَا يَصِحُّ خِطَابُ الْجَمَادِ وَالْبَهِيمَةِ، بَلْ خِطَابُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ مُقْتَضَاءُ الطَّاعَةِ وَالْإِمْتِثَالِ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَصْدِ الْإِمْتِثَالِ، وَشَرْطُ الْقَصْدِ الْعِلْمُ بِالْمَقْصُودِ، وَالْفَهْمُ لِلتَّكْلِيفِ. فَكُلُّ خِطَابٍ مُتَضَمِّنٍ لِلْأَمْرِ بِالْفَهْمِ. فَمَنْ لَا يَفْهَمُ كَيْفَ يُقَالُ لَهُ أَفْهَمَ؟ وَمَنْ لَا يَسْمَعُ الصَّوْتَ كَالْجَمَادِ، كَيْفَ يُكَلِّمُ؟ وَإِنْ سَمِعَ الصَّوْتَ، كَالْبَهِيمَةِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَفْهَمُ، فَهُوَ كَمَنْ لَا يَسْمَعُ، وَمَنْ يَسْمَعُ وَقَدْ يَفْهَمُ فَهَمًّا مَا، لَكِنَّهُ لَا يَعْقِلُ وَلَا يَتَّبِعُ: كَالْمَجْنُونِ وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ، فَمَخَاطَبَتُهُ مُمَكِّنَةٌ، لَكِنْ اقْتِضَاءُ الْإِمْتِثَالِ مِنْهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ قَصْدٌ صَحِيحٌ، غَيْرُ مُمَكِّنٍ

781. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ وَالْفَرَامَاتُ وَالنَّفَقَاتُ عَلَى الصَّبِيِّانِ؟

782. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي شَيْءٍ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ التَّكْلِيفُ بِفِعْلِ الْغَيْرِ. وَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُمْ / مُكَلَّفُونَ بِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَلَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّ فِعْلَ الْغَيْرِ سَبَبٌ لِثُبُوتِ الْغَرَمِ فِي ذِمَّتِهِمْ. فَكَذَلِكَ الْإِتْلَافُ، وَمِلْكُ النَّصَابِ، سَبَبٌ لِثُبُوتِ أَهْذِهِ الْحُقُوقِ فِي ذِمَّةِ الصَّبِيِّانِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ سَبَبٌ لِخِطَابِ الْوَلِيِّ بِالْأَذَاءِ فِي الْحَالِ، وَسَبَبٌ لِخِطَابِ الصَّبِيِّ نَعْدَ الْبُلُوغِ. وَذَلِكَ غَيْرُ مُحَالٍ، إِنَّمَا الْمُحَالُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ لَا يَفْهَمُ: أَفْهَمُ، وَأَنْ يُخَاطَبَ مَنْ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَعْقِلُ. وَأَمَّا أَهْلِيَّةُ ثُبُوتِ الْأَهْكَامِ فِي الذِّمَّةِ فَمُسْتَفَادٌ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ الَّتِي بِهَا يُسْتَعَدُّ لِقَبُولِ قُوَّةِ الْعَقْلِ، الَّذِي بِهِ فَهْمُ التَّكْلِيفِ فِي ثَانِي الْحَالِ، حَتَّى إِنَّ الْبَهِيمَةَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ لَهَا أَهْلِيَّةُ فَهْمِ الْخِطَابِ بِالْفِعْلِ وَلَا بِالْقُوَّةِ، لَمْ تَنْتَهِيًا لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى ذِمَّتِهَا. وَالشَّرْطُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا، أَوْ مُمَكِّنًا أَنْ يَحْصُلَ عَلَى الْقُرْبِ، فَيُقَالُ: إِنَّهُ مُوجُودٌ بِالْقُوَّةِ، كَمَا أَنَّ شَرْطَ الْمَالِكِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَشَرْطُ الْإِنْسَانِيَّةِ الْحَيَاةِ. وَالنُّطْقَةُ فِي الرَّحِمِ قَدْ يَثْبُتُ لَهَا الْمِلْكُ

شروط المكلف

[84/1]

بِالْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ، وَالْحَيَاةِ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ بِالْفِعْلِ، وَلَكِنَّهَا بِالْقُوَّةِ، إِذْ مَصِيرُهَا إِلَى
الْحَيَاةِ. فَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ مَصِيرُهُ إِلَى الْعَقْلِ، فَصَلَحَ لِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى ذِمَّتِهِ،
وَلَمْ يَصْلُحْ لِلتَّكْلِيفِ فِي الْحَالِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَالْصَّبِيُّ الْمُمَيَّرُ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ؟!

783 هل الصبي المميز
مأْمُورٌ بالصلاة؟

قُلْنَا: مَأْمُورٌ مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ، وَالْوَلِيُّ مَأْمُورٌ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَالَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ»،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَفْهَمُ خِطَابَ الْوَلِيِّ، وَيَخَافُ ضَرْبَهُ، فَصَارَ أَهْلًا بِهِ، وَلَا يَفْهَمُ خِطَابَ
الشَّارِعِ، إِذْ لَا يَعْرِفُ الشَّارِعَ، وَلَا يَخَافُ عِقَابَهُ، إِذْ لَا يَفْهَمُ الْآخِرَةَ.

784

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَارَبَ الْبُلُوغَ عَقَلَ، وَلَمْ يُكَلِّفْهُ الشَّرْعُ، أَفَيُذَلُّ ذَلِكَ عَلَى
نُقْصَانِ عَقْلِهِ؟

785

قُلْنَا: قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَلِكَ يَذَلُّ عَلَيْهِ.

786

وَلَيْسَ يَتَجَعَّلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ انفِصَالَ النُّطْفَةِ مِنْهُ لَا يَزِيدُهُ عَقْلًا، لَكِنْ حُطَّ
الْخِطَابُ عَنْهُ تَخْفِيفًا، لِأَنَّ الْعَقْلَ خَفِيفٌ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ فِيهِ عَلَى التَّدْرِيجِ، فَلَا
يُمْكِنُ الْوُقُوفُ بَعْتَةً عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَفْهَمُ بِهِ خِطَابَ الشَّرْعِ، وَيَعْرِفُ الْمُرْسِلَ
وَالرُّسُولَ وَالْآخِرَةَ، فَنُصِبَ الشَّرْعُ لَهُ عَلَامَةٌ ظَاهِرَةٌ.

787

11| مَسْأَلَةٌ: تَكْلِيفُ النَّاسِي وَالْعَافِلِ عَمَّا يُكَلِّفُ مُحَالًا، إِذْ مَنْ لَا يَفْهَمُ كَيْفَ
يُقَالُ لَهُ: أَفْهَمَ؟! أَمَّا ثُبُوتُ الْأَحْكَامِ بِأَفْعَالِهِ فِي النَّوْمِ وَالْعَقْلَةِ فَلَا يُنْكَرُ، كَلُزُومِ
الْعَرَامَاتِ وَغَيْرِهَا. وَكَذَلِكَ تَكْلِيفُ السَّكَرَانِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مُحَالًا، كَتَكْلِيفِ
السَّاهِي وَالْمَجْنُونِ، وَالَّذِي يَسْمَعُ وَلَا يَفْهَمُ. بَلِ السَّكَرَانُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ
النَّائِمِ الَّذِي يُمْكِنُ تَنْبِيْهُهُ، وَمِنَ الْمَجْنُونِ الَّذِي يَفْهَمُ كَثِيرًا مِنَ الْكَلَامِ. وَأَمَّا
نُفُوذُ طَلَاقِهِ، وَلُزُومُ الْغَرَمِ، فَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ رِبْطِ الْأَحْكَامِ بِالْأَسْبَابِ، وَذَلِكَ
مِمَّا لَا يُنْكَرُ.

788 تكليف الناسي
والعافل
والسكران

فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ (النساء).

789

43، وَهَذَا خِطَابٌ لِلْسَّكَرَانِ.

790 قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ بِالْبُرْهَانِ اسْتِحَالَةَ خِطَابِهِ وَجَبَ تَأْوِيلُ الْآيَةِ. وَلَهَا تَأْوِيلَانِ:

791 أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خِطَابٌ مَعَ الْمُتَنَبِّئِي الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ مَبَادِئُ النَّشَاطِ وَالطَّرَبِ، ۱۱

[85/1]

وَلَمْ يَزَلْ عَقْلُهُ؛ / فَإِنَّهُ قَدْ يَسْتَحْسِنُ مِنَ اللَّعِبِ وَالْإِنْسَاطِ مَا لَا يَسْتَحْسِنُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ عَاقِلٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: 43)

مَعْنَاهُ: حَتَّى تَتَبَيَّنُوا وَيَتَكَامَلَ فِيكُمْ ثَبَاتُكُمْ، كَمَا يُقَالُ لِلْغَضَبَانِ: أَصْبِرْ حَتَّى تَعْلَمَ مَا تَقُولُ، أَيْ حَتَّى يَسْكُنَ غَضَبُكَ، فَيَكْمُلَ عِلْمُكَ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ عَقْلِهِ بَاقِيًا. وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمِلُ بِالصَّلَاةِ إِلَّا مِثْلَ هَذَا السَّكَرَانِ، وَقَدْ يَعْسُرُ عَلَيْهِ تَصْحِيحُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ، وَتَمَامُ الْخُشُوعِ.

792 الثَّانِي: أَنَّهُ وَرَدَ الْخِطَابُ بِهِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ، بَلِ الْمَنْعُ مِنْ إِفْرَاطِ الشَّرْبِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ. كَمَا يُقَالُ: لَا تَقْرَبِ التَّهَجُّدَ وَأَنْتَ شَبْعَانٌ، وَمَعْنَاهُ: لَا تَشْبَعْ، فَيَثْقُلَ عَلَيْكَ التَّهَجُّدُ.

تَكْلِيفُ الْمَعْدُومِ

793 [2] مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْأَمْرِ عِنْدَكُمْ كَوْنُ الْمَأْمُورِ مُوجُودًا، إِذْ قَضَيْتُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ فِي الْأَزَلِ لِعِبَادِهِ قَبْلَ خَلْقِهِمْ، فَكَيْفَ شَرَطْتُمْ كَوْنَ الْمُكَلَّفِ سَمِيعًا عَاقِلًا، وَالسَّكَرَانَ وَالنَّاسِي وَالصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونَ أَقْرَبَ إِلَى التَّكْلِيفِ مِنَ الْمَعْدُومِ؟

794 قُلْنَا: يَنْبَغِي أَنْ يَفْهَمَ مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ، وَأَنَّ الْمَعْدُومَ مَأْمُورٌ، فَإِنَّا نَعْنِي بِهِ أَنَّهُ مَأْمُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، لَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ فِي حَالَةِ الْعَدَمِ؛ إِذْ ذَلِكَ مُحَالٌ، لَكِنْ أَثَبَّتِ الدَّاهِيُونَ إِلَى اثْبَاتِ كَلَامِ النَّفْسِ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَقُومَ بِذَاتِ الْأَبِ طَلَبُ تَعْلَمَ الْعِلْمَ مِنَ الْوَلَدِ الَّذِي سَيُوجَدُ، وَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ بَقَاءُ ذَلِكَ الطَّلَبِ حَتَّى وَجَدَ الْوَلَدَ، صَارَ الْوَلَدُ مُطَالِبًا بِذَلِكَ الطَّلَبِ وَمَأْمُورًا بِهِ، فَكَذَلِكَ الْمَعْنَى الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، الَّذِي هُوَ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ مِنَ الْعِبَادِ، قَدِيمٌ تَعَلَّقَ بِعِبَادِهِ عَلَى تَقْدِيرِ وَجُودِهِمْ، فَإِذَا وَجِدُوا صَارُوا مَأْمُورِينَ بِذَلِكَ الْاِقْتِضَاءِ. وَمِثْلُ هَذَا جَارٍ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ فَإِنْ انْتِظَرَ الْعَقْلُ لَا يَزِيدُ عَلَى انْتِظَارِ الْوُجُودِ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَزَلِ خِطَابًا، إِنَّمَا يَصِيرُ خِطَابًا إِذَا وَجَدَ الْمَأْمُورَ وَأَسْمِعَ.

795 وَهَلْ يُسَمَّى أَمْرًا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُسَمَّى بِهِ، إِذْ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ

فَيَمَنُ أَوْصَى أَوْلَادَهُ بِالتَّصَدُّقِ بِمَالِهِ أَنْ يُقَالَ: فَلَنْ أَمَرَ أَوْلَادَهُ بِكَذَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ مُجْتَنِّيًا فِي الْبَطْنِ، أَوْ مَعْدُومًا. وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: خَاطَبْتُ أَوْلَادَهُ، إِلَّا إِذَا حَضَرُوا وَسَمِعُوا. ثُمَّ إِذَا أَوْصَى فَنَقُذُوا وَصِيَّتَهُ يُقَالَ: قَدْ أَطَاعُوهُ وَامْتَثَلُوا أَمْرَهُ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ الْأَنَ مَعْدُومٌ وَالْمَأْمُورُ كَانَ وَقْتُ وُجُودِ الْأَمْرِ مَعْدُومًا. وَكَذَلِكَ نَحْنُ الْآنَ: بِطَاعَتِنَا مُمْتَثِلُونَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مَعْدُومٌ عَنِ عَالَمِنَا هَذَا، وَإِنْ كَانَ حَيًّا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ وُجُودُ الْأَمْرِ شَرْطًا لِكُونَ الْمَأْمُورِ مُطِيعًا مُمْتَثِلًا، فَلَمْ يَشْتَرِطْ وُجُودَ الْمَأْمُورِ لِكُونَ الْأَمْرِ أَمْرًا.

فَإِنْ قِيلَ: أَفَنَقُولُونَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي الْأَزَلِ أَمَرَ لِلْمَعْدُومِ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ نَحْنُ نَقُولُ: هُوَ أَمْرٌ، لَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، كَمَا يُقَالَ: الْوَالِدُ مُوجِبٌ وَمُزْمَرٌ عَلَى أَوْلَادِهِ التَّصَدُّقَ إِذَا عَقَلُوا وَبَلَغُوا؛ فَيَكُونُ الْإِلْزَامُ / وَالْإِيجَابُ حَاصِلًا، وَلَكِنْ يَشْتَرِطُ الْوُجُودَ وَالْقُدْرَةَ.

وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: صُمْ عَدًّا، فَقَدْ أَوْجِبَ وَالزَّمَّ فِي الْحَالِ صَوْمَ الْغَدِ، وَلَا يُمَكِّنُ صَوْمَ الْغَدِ فِي الْوَقْتِ، بَلْ فِي الْغَدِ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ مُزْمَرٌ وَمُوجِبٌ فِي الْحَالِ.

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْمَحْكُومُ فِيهِ وَهُوَ الْفُضْلُ

إِذْ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ إِلَّا الْأَفْعَالُ الْإِخْتِيَارِيَّةُ.

وَلِلدَّخِلِ تَحْتَ التَّكْلِيفِ شُرُوطٌ:

شروط الداخل
تحت التكليف

الْأَوَّلُ: صِحَّةُ حَدُوثِهِ، لِاسْتِحْضَالِهِ تَعَلُّقَ الْأَمْرِ بِالْقَدِيمِ، وَالنَّاقِي، وَقَلْبِ الْأَجْنَاسِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الصَّدِّيقَيْنِ، وَسَائِرِ الْمُخَالَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِهَا، عِنْدَ مَنْ يُحِيلُ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ. فَلَا أَمْرَ إِلَّا بِمَعْدُومٍ يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ. وَهَلْ يَكُونُ الْحَادِثُ فِي أَوَّلِ حَالِ حَدُوثِهِ مَأْمُورًا بِهِ، كَمَا كَانَ قَبْلَ الْحَدُوثِ، أَوْ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا كَمَا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْوُجُودِ؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَفِيهِ بَحْثٌ كَلَامِيٌّ لَا يَلِيقُ بِمَقَاصِدِ أَصُولِ الْفِقْهِ ذِكْرُهُ.

الثَّانِي: حَوَازُ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا لِلْعَبْدِ، حَاصِلًا بِاخْتِيَارِهِ، إِذْ لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ زَيْدٍ كِتَابَةً

- عَمُرُو وَخِيَاظَتُهُ، وَإِنْ كَانَ خُدُوهُ مُمَكِّنًا، فَلْيَكُنْ مَعَ كَوْنِهِ مُمَكِّنًا مَقْدُورًا لِلْمُخَاطَبِ.
802. **الثَّالِثُ:** كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ، مَعْلُومٌ التَّمْيِيزِ عَنْ غَيْرِهِ، حَتَّى يُتَصَوَّرَ قَصْدُهُ إِلَيْهِ؛ وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَوْنُهُ مَأْمُورًا بِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى يُتَصَوَّرَ مِنْهُ قَصْدُ الْإِمْتِنَالِ. وَهَذَا يَحْتَضِرُ بِمَا يَجِبُ فِيهِ قَصْدُ الطَّاعَةِ وَالتَّقَرُّبِ.
803. **فَإِنْ قِيلَ:** فَالْكَافِرُ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ.
804. **قُلْنَا:** الشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَعْلُومِ؛ بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ مُمَكِّنًا، بِأَنْ تَكُونَ الْأَدِلَّةُ مَنْصُوبَةً، وَالْعَقْلُ وَالتَّمَكُّنُ مِنَ النَّظَرِ حَاصِلًا، حَتَّى إِنْ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، أَوْ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، مِثْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، لَا يَصِحُّ فِي حَقِّهِ.
805. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَصِحُّ إِزَادَةُ إِيقَاعِهِ طَاعَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ، وَيُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا شَيْئَانِ:
806. **أَحَدُهُمَا:** الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ النَّظَرُ الْمُعَرَّفُ لِلْوُجُوبِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قَصْدَ إِيقَاعِهِ طَاعَةً وَهُوَ لَا يَعْرِفُ وَجُوبَهُ إِلَّا بَعْدَ الْإِثْنَانِ بِهِ.
807. **الثَّانِي:** أَضَلَّ إِزَادَةُ الطَّاعَةِ وَالْإِخْلَاصِ، فَإِنَّهُ لَوْ افْتَقَرَتْ إِلَى إِزَادَةِ لَافْتَقَرَتْ إِلَى إِزَادَةِ الْإِرَادَةِ، وَلَتَسَلَّسَلَ.
808. وَيَتَشَعَّبُ عَنْ شُرُوطِ الْفِعْلِ خَمْسُ مَسَائِلَ:
809. **[1] مَسْأَلَةٌ:** ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ كَوْنَ الْمُكَلَّفِ بِهِ مُمَكِّنَ الْخُدُوثِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، بَلْ يَجُوزُ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ، كَالْأَمْرِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينَ، وَقَلْبِ الْأَجْنَاسِ، وَإِعْدَامِ الْقَدِيمِ، وَإِبْجَادِ الْمَوْجُودِ.
810. وَهُوَ الْمُنْسُوبُ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.
811. وَهُوَ لَا زِمَ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:
812. **أَحَدُهُمَا:** أَنَّ الْقَاعِدَ عِنْدَهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ عِنْدَهُ مَعَ الْفِعْلِ لَا قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مَأْمُورًا قَبْلَهُ.
813. **وَالْآخَرُ:** أَنَّ الْقُدْرَةَ الْحَادِثَةَ لَا تَأْتِي لَهَا فِي إِبْجَادِ الْمَقْدُورِ، بَلْ أَفْعَالُنَا حَادِثَةٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاخْتِرَاعِهِ؛ فَكُلُّ عَبْدٍ هُوَ عِنْدَهُ مَأْمُورٌ بِفِعْلِ الْغَيْرِ.

[87/1]

814. واستدل / على هذا بثلاثة أشياء:

815. أحدها: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة: 286) والمحال

لَا يُسأل دَفْعُهُ، فَإِنَّهُ مُدْفِعٌ بِذَاتِهِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَشَقُّ وَيَنْقُلُ عَلَيْنَا، إِذْ مَنْ أُتْعِبَ بِالتَّكْلِيفِ بِأَعْمَالٍ تَكَادُ تُفْضِي إِلَى هَلَاكِهِ لِشِدَّتِهَا كَقَوْلِهِ: ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ (النساء: 66) فَقَدْ يُقَالُ: حُمِلَ مَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ. فَالظَّاهِرُ الْمُؤَوَّلُ ضَعِيفُ الدَّلَالَةِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ.

816. الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَبُّ أَنْ أَبَا جَهْلٍ لَا يُصَدِّقُ، وَقَدْ كَلَّفَهُ الْإِيمَانَ.

وَمَعْنَاهُ أَنْ يُصَدِّقَ مُحَمَّدًا فِيمَا جَاءَ بِهِ؛ وَمِمَّا جَاءَ بِهِ أَنَّهُ لَا يُصَدِّقُهُ، فَكَأَنَّهُ أَمَرُهُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي أَنْ لَا يُصَدِّقَهُ. وَهُوَ مُحَالٌ. وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ أَمَرَ بِالْإِيمَانِ بِالتَّوْحِيدِ وَالرِّسَالَةِ، وَالْأَدِلَّةُ مَنْصُوبَةٌ، وَالْعَقْلُ حَاضِرٌ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مَعْنُونًا. فَكَانَ الْإِمْكَانُ حَاصِلًا، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّهُ يَتْرُكُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، حَسَدًا وَعِنَادًا. فَالْعِلْمُ يَتَّبِعُ الْمَعْلُومَ عَلَى مَا هُوَ بِهِ وَلَا يُغَيِّرُهُ. فَإِذَا عَلِمَ كَوْنَ الشَّيْءِ مُقْدُورًا لِشَخْصٍ، وَمُمْكِنًا مِنْهُ، وَمَتَرَوْكَاهُ مِنْ جِهَتِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَلَوْ انْقَلَبَ مُحَالًا لَانْقَلَبَ الْعِلْمُ جَهْلًا. وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُمْكِنًا مُقْدُورًا. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: الْقِيَامَةُ مُقْدُورٌ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ وَفِتْنًا هَذَا، وَإِنْ أَحْبَبَ أَنَّهُ لَا يُقِيمُهَا، وَيَتْرُكُهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَخِلَافُ خَبَرِهِ مُحَالٌ، إِذْ بَصِيرٌ وَعَيْدُهُ كَذِبًا. وَلَكِنَّ هَذِهِ اسْتِحَالَةٌ لَا تَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الشَّيْءِ، فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ.

817. الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: لَوْ اسْتَحَالَ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ لَاسْتَحَالَ؛ إِمَّا لِصِغَتِهِ، أَوْ لِمَعْنَاهُ،

أَوْ لِمُفْسَدَةِ تَتَعَلَّقُ بِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ يُنَاقِضُ الْحِكْمَةَ. وَلَا يَسْتَحِيلُ لِصِغَتِهِ، إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُولَ: ﴿كُونُوا فِرْدَةً خَاسِعِينَ﴾ (الأعراف: 166) وَأَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْأَعْمَى: أَبْصِرْ، وَلِلزَّمَنِ: امشِ. وَأَمَّا قِيَامُ مَعْنَاهُ بِنَفْسِهِ فَلَا يَسْتَحِيلُ أَيْضًا، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْ عَبْدِهِ كَوْنَهُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَكَائِنَ، لِيَحْفَظَ مَالَهُ فِي بِلَدَيْنِ. وَمُحَالٌ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مُمْتَنِعٌ لِلْمُفْسَدَةِ أَوْ مُنَاقِضَةِ الْحِكْمَةِ، فَإِنَّ بِنَاءَ الْأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ. إِذْ لَا يَقْبُحُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَصْلَحُ. ثُمَّ الْخِلَافُ ۱۱ فِيهِ وَفِي الْعِبَادِ وَاحِدٌ. وَالْفَسَادُ وَالسُّفْهَةُ

مِنَ الْمَخْلُوقِ مُمَكِّنٌ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ مُطْلَقًا.

استحالة التكليف
بالحال

818. وَالْمُخْتَارُ: اسْتِحَالَةُ التَّكْلِيفِ بِالْمُحَالِ لَا لِقُوَّتِهِ، وَلَا لِمَفْسَدَةِ تَنْشَأُ عَنْهُ، وَلَا لِصِغَتِهِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَرَدَّ صِغَتُهُ، وَلَكِنْ لِلتَّعْجِيزِ لَا لِلطَّلَبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُونُوا حَجَارَةً أَوْ حِيدًا﴾ (الاسراء: 50) وَلِلتَّكْوِينِ كَقَوْلِهِ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (البقرة: 65) أَوْ لِإِظْهَارِ الْقُدْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (البقرة: 117)، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ طَلَبٌ مِنَ الْمَعْدُومِ أَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ. وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ لِمَعْنَاهُ، إِذْ مَعْنَى التَّكْلِيفِ طَلَبُ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ، وَالطَّلَبُ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا، وَذَلِكَ الْمَطْلُوبُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَفْهُومًا لِلْمُكَلَّفِ بِالاتِّفَاقِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: «تَحَرَّكْ» إِذِ التَّحَرُّكُ مَفْهُومٌ. فَلَوْ قَالَ لَهُ: «تَمَرَّكْ» فَلَيْسَ بِتَّكْلِيفٍ، إِذْ مَعْنَاهُ لَيْسَ بِمَعْقُولٍ وَلَا مَفْهُومٍ. وَلَا لَهُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَقَطٌّ مُهْمَلٌ.

[88/1]

819. فَلَوْ كَانَ لَهُ / مَعْنَى فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ يَغْرِفُهُ الْأَمْرُ دُونَ الْمَأْمُورِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ تَكْلِيفًا أَيْضًا، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ هُوَ الْخِطَابُ بِمَا فِيهِ كُلْفَةٌ، وَمَا لَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُ لَا يَكُونُ خِطَابًا مَعَهُ. وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَفْهُومًا، لِيَتَصَوَّرَ مِنْهُ الطَّاعَةُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ اقْتِضَاءُ طَاعَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَقْلِ طَاعَةٌ لَمْ يَكُنْ اقْتِضَاءُ الطَّاعَةِ مُتَّصِرًا مَعْقُولًا، إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِ الْعَاقِلِ طَلَبُ الْخِيَاطَةِ مِنَ الشَّجَرِ، لِأَنَّ الطَّلَبَ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا مَعْقُولًا أَوَّلًا. وَهَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ، أَيْ: لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْعَقْلِ، فَإِنَّ الشَّيْءَ قَبْلَ أَنْ يُوْجَدَ فِي نَفْسِهِ فَلَهُ وُجُودٌ فِي الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الطَّلَبُ بَعْدَ حُصُولِهِ فِي الْعَقْلِ، وَإِحْدَاثُ الْقَدِيمِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْعَقْلِ، فَكَيْفَ يَقُومُ بِذَاتِهِ طَلَبُ إِحْدَاثِ الْقَدِيمِ؟! وَكَذَلِكَ سَوَادُ الْأَبْيَضِ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْعَقْلِ، وَكَذَلِكَ قِيَامُ الْقَاعِدِ، فَكَيْفَ يَقُولُ لَهُ: قُمْ وَأَنْتَ قَاعِدٌ؟ فَهَذَا الطَّلَبُ يَمْتَنِعُ قِيَامُهُ بِالْقَلْبِ، لِعَدَمِ الْمَطْلُوبِ، فَإِنَّهُ كَمَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَطْلُوبِ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا فِي الْأَعْيَانِ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا فِي الْأَذْهَانِ أَيْ فِي الْعَقْلِ، حَتَّى يَكُونَ إِيجَادُهُ فِي الْأَعْيَانِ عَلَى وَفْقِهِ فِي الْأَذْهَانِ، فَيَكُونُ طَاعَةً وَامْتِنَالًا، أَيْ: اخْتِدَاءً لِمِثَالِ مَا فِي نَفْسِ الطَّالِبِ. فَمَا لَا مِثَالَ لَهُ فِي النَّفْسِ لَا امْتِنَالَ لَهُ فِي الْوُجُودِ.

820. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ عَجَرَ الْمَأْمُورِ عَنِ الْقِيَامِ تَصَوَّرَ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ طَلَبُ الْقِيَامِ؟
821. قُلْنَا: ذَلِكَ طَلَبُ مَنِيِّ عَلَى الْجَهْلِ، وَرُبَّمَا يَظُنُّ الْجَاهِلُ أَنَّ ذَلِكَ تَكْلِيفٌ، فَإِذَا انْكَشَفَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ طَلَبًا، وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.
822. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا لَمْ تُؤَثِّرِ الْقُدْرَةُ الْحَادِثَةُ فِي الْإِبْجَادِ، وَكَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ، كَانَ كُلُّ تَكْلِيفٍ تَكْلِيفًا يَمَّا لَا يُطَاقُ.
823. قُلْنَا: نَحْنُ نَذَرُكَ بِالضَّرُورَةِ تَفْرِقَةً بَيْنَ أَنْ يُقَالَ لِلْقَاعِدِ الَّذِي لَيْسَ بِزَمَنِ: أَذْخُلِ الْبَيْتَ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ لَهُ: اطْلُعِ السَّمَاءَ، أَوْ يُقَالَ لَهُ: قُمْ مَعَ ۱۱ اسْتِدَامَةِ الْقُعُودِ، أَوْ أَقْلِبِ السَّوَادَ حَرَكَةً، وَالشَّجَرَةَ فَرَسًا. إِلَّا أَنَّ النَّظَرَ فِي أَنَّ هَذِهِ التَّفْرِقَةَ إِلَى مَاذَا تَرْجِعُ؟ وَنَعْلَمُ أَنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى تَمَكُّنٍ وَقُدْرَةٍ، بِالْإِصَافَةِ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ دُونَ الْبَقِيَّةِ. ثُمَّ النَّظَرُ فِي تَفْصِيلِ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ، وَوَقْتُ حَدُوثِ الْقُدْرَةِ، كَيْفَ مَا اسْتَقَرَّ أَمْرُهُ لَا يُشَكُّنَا فِي هَذَا، وَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ نَقُولَ: «لَا تُحْمَلُنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ» (البقرة: 286) فَإِنْ اسْتَوَتْ الْأُمُورُ كُلُّهَا، فَأَيُّ مَعْنَى لِهَذَا الدُّعَاءِ؟ وَأَيُّ مَعْنَى لِهَذِهِ التَّفْرِقَةِ الضَّرُورِيَّةِ؟ فَغَرَضُنَا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَى الْبَحْثِ عَنْ وَجْهِ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ وَوَقْتِهَا.
824. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: سَبَبُ غُمُوضِ هَذَا أَنَّ التَّكْلِيفَ نَوْعٌ خَاصٌّ مِنْ كَلَامِ النَّفْسِ. وَفِي فَهْمِ أَصْلِ كَلَامِ النَّفْسِ غُمُوضٌ، فَالتَّفْرِيعُ عَلَيْهِ وَتَفْصِيلُ أَقْسَامِهِ لَا مَحَالَةَ يَكُونُ أَعْمَضَ.
825. [2] مَسْأَلَةٌ: كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: اجْمَعْ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: لَا تَتَحَرَّكْ وَلَا تَسْكُنْ، لِأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ عَنْهُمَا مُحَالٌ، كَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا.
826. فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ تَوَسَّطَ مَرْزَعَةً مَغْصُوبَةً / فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمُكْتُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ، إِذْ فِي كُلِّ وَاحِدٍ إِسْهَادُ زَرْعِ الْغَيْرِ، فَهُوَ غَاصٍ بِهِمَا.
827. قُلْنَا: حَظُّ الْأَصُولِيِّ مِنْ هَذَا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُقَالَ لَهُ: لَا تَمْكُثْ وَلَا تَخْرُجْ، وَلَا يُنْهَى عَنِ الصَّدِّينِ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ، كَمَا لَا يُؤْمَرُ بِجَمْعِهِمَا.
828. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا يُقَالَ لَهُ؟

التكليف بترك
الضدين

[89/1]

استحالة التكليف
بالحال

829. قُلْنَا: يُؤْمَرُ بِالْخُرُوجِ، كَمَا يُؤْمَرُ الْمُؤَلِّجُ فِي الْفَرْجِ الْحَرَامِ بِالنَّزْعِ، وَإِنْ كَانَ بِهِ مُمَاسًا لِلْفَرْجِ الْحَرَامِ، وَلَكِنْ يُقَالُ لَهُ: انْزِعْ عَلَى قَصْدِ التَّوْبَةِ، لَا عَلَى قَصْدِ الْإِلْتِذَاذِ. فَكَذَلِكَ: فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْغَضَبِ تَقْلِيلُ الضَّرَرِ، وَفِي الْمُكْتَبَةِ تَكْثِيرُهُ. وَأَهْوَنُ الضَّرَرَيْنِ بَصِيرٌ وَاجِبًا وَطَاعَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَعْظَمِيهِمَا، كَمَا يَصِيرُ شُرْبُ الْخَمْرِ وَاجِبًا فِي حَقِّ مَنْ غَصَّ بِلِقْمَةٍ، وَتَنَاوُلُ طَعَامِ الْغَيْرِ وَاجِبًا عَلَى الْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ، وَإِسْنَادُ مَالِ الْغَيْرِ لَيْسَ حَرَامًا لِعَيْنِهِ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَجَبَ أَوْ جَازَ.

830. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ يَجِبُ الضَّمَانُ بِمَا يُفْسِدُهُ فِي الْخُرُوجِ؟

831. قُلْنَا: الضَّمَانُ لَا يَسْتَدْعِي الْعُدْوَانَ، إِذْ يَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ، مَعَ وَجُوبِ الْإِتْلَافِ، وَيَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَعَلَى مَنْ رَمَى إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ، وَهُوَ مُطِيعٌ بِهِ.

832. فَإِنْ قِيلَ: فَالْمُضْيِ فِي الْحَجِّ الْفَاسِدِ إِنْ كَانَ حَرَامًا، لِلزُّومِ الْقَضَاءِ، فَلِمَ يَجِبُ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا وَطَاعَةً فَلِمَ وَجَبَ الْقَضَاءُ؟ وَلَمْ عَصَى بِهِ؟

833. قُلْنَا: عَصَى بِالْوُطْءِ الْمُفْسِدِ، وَهُوَ مُطِيعٌ بِإِتِمَامِ الْفَاسِدِ، وَالْقَضَاءُ يَجِبُ بِأَمْرِ مُجَدِّدٍ، وَقَدْ يَجِبُ بِمَا هُوَ طَاعَةٌ إِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ خَلَلٌ، وَقَدْ يَسْقُطُ الْقَضَاءُ بِالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، مَعَ أَنَّهُ عُدْوَانٌ. فَالْقَضَاءُ كَالضَّمَانِ.

834. فَإِنْ قِيلَ: فَبِمَ تُنْكَرُونَ عَلَى أَبِي هَاشِمٍ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَوْ مَكَتَ عَصَى، وَلَوْ خَرَجَ عَصَى، وَأَنَّهُ أَلْفَى بِنَفْسِهِ فِي هَذِهِ الْوُزْطَةِ، فَحُكْمُ الْعِصْيَانِ يَنْسَحِبُ عَلَى فِعْلِهِ؟

835. قُلْنَا: وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْفِيَ بِنَفْسِهِ فِي خَالٍ لَا تَجُوزُ، فَإِنْ فَعَلَ فَلَا يُكَلِّفُ مَا لَا يُمَكِّنُ، فَمَنْ أَلْفَى نَفْسَهُ مِنْ سَطْحٍ، فَانْكَسَرَتْ رِجْلُهُ، لَا يَعْصِي بِالصَّلَاةِ قَاعِدًا، وَإِنَّمَا يَعْصِي بِكَسْرِ الرَّجْلِ، لَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ قَائِمًا. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: يَنْسَحِبُ عَلَيْهِ حُكْمُ الْعُدْوَانِ: وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ أَتَى بِمَا نَهَى عَنْهُ مَعَ النَّهْيِ عَنْ ضِدِّهِ، فَهُوَ مُحَالٌ. وَالْعِصْيَانُ عِبَارَةٌ عَنِ ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ، قَدْ نَهَى عَنْهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَهْيٌ لَمْ يَكُنْ عِصْيَانًا، فَكَيْفَ يُفْرَضُ النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ وَعَنْ ضِدِّهِ أَيْضًا؟

حكم التكليف
بالمحال شرعا

836. وَمَنْ جَوَزَ تَكْلِيفَ مَا لَا يُطَاقُ عَقْلًا فَإِنَّهُ يَمْنَعُهُ شَرْعًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286).

837. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ رَجَحْتُمْ جَانِبَ الْخُرُوجِ لِتَقْلِيلِ الضَّرَرِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ سَقَطَ عَلَى صَدْرِ صَبِيٍّ مَخْضُوفٍ بِصَنِيَانٍ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ مَكَتَ قَتَلَ مَنْ تَحْتَهُ، أَوْ انْتَقَلَ قَتَلَ مَنْ حَوَالَيْهِ، وَلَا تَرْجِيحَ، فَكَيْفَ السَّبِيلُ؟

838. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَمَكْتُ، فَإِنَّ الْإِنْتِقَالَ فِعْلٌ مُسْتَأْنَفٌ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ حَيٍّ قَادِرٍ، وَأَمَّا تَرْكُ الْحَرَكَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِعْمَالِ / قُدْرَةٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَتَخَيَّرُ، إِذْ لَا تَرْجِيحَ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا حُكْمَ لِهَ تَعَالَى فِيهِ، فَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ، وَلَا نَصٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا نَظِيرَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْمَنْصُوصَاتِ حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ، فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ قَتَلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، وَلَا يَنْبَغُ خُلُوعُ وَاقِعَةٍ عَنِ الْحُكْمِ. فَكُلُّ هَذَا مُحْتَمَلٌ، وَأَمَّا تَكْلِيفُ الْمُحَالِ، فَمُحَالٌ.

[90/1]

التكليف
بالترك

839. [3] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي الْمُقْتَضَى بِالتَّكْلِيفِ. وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ الْمُقْتَضَى بِهِ الْأَقْدَامُ أَوْ الْكَفُّ. وَكُلُّ وَاحِدٍ كَسَبَ الْعَبْدَ، فَلَا أَمْرَ بِالصَّوْمِ أَمْرَ بِالْكَفِّ، وَالْكَفُّ فِعْلٌ يُثَابُ عَلَيْهِ. وَالْمُقْتَضَى بِالنَّهْيِ عَنِ الزَّنا وَالشُّرْبِ التَّلَبُّسِ بِضِدِّ مَنْ أَضْدَادِهِ، وَهُوَ التَّرْكُ، فَيَكُونُ مُثَابًا عَلَى الْكَفِّ الَّذِي هُوَ فِعْلُهُ.

840. وَقَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ: قَدْ يَقْتَضِي الْكَفُّ، فَيَكُونُ فِعْلًا، وَقَدْ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَفْعَلَ وَلَا يَقْصِدَ التَّلَبُّسَ بِضِدِّهِ. فَأَنكَرَ الْأَوَّلُونَ هَذَا، وَقَالُوا: الْمُنتَهَى بِالنَّهْيِ يُثَابُ، وَلَا يُثَابُ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ، وَأَنْ لَا يَفْعَلَ عَدَمٌ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِهِ قُدْرَةٌ؛ إِذِ الْقُدْرَةُ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ. فَلَا يَصِحُّ الْإِعْدَامُ بِالْقُدْرَةِ، وَإِذَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ شَيْءٌ فَكَيْفَ يُثَابُ عَلَى لَا شَيْءٍ؟

841. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ مُنْقَسِمٌ: أَمَّا الصَّوْمُ فَالْكَفُّ فِيهِ مَقْصُودٌ، وَلِذَلِكَ تُشْتَرَطُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَأَمَّا الزَّنا وَالشُّرْبُ فَقَدْ نَهِيَ عَنْ فِعْلِهِمَا، فَيُعَاقَبُ فَاعِلُهُمَا، وَمَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ ذَلِكَ فَلَا يُعَاقَبُ، وَلَا يُثَابُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ كَفَّ الشَّهْوَةَ عَنْهُمَا مَعَ التَّمَكُّنِ، فَهُوَ مُثَابٌ عَلَى فِعْلِهِ. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ الْمُنْهَى عَنْ فِعْلِهِ فِي عَقْلِهِ

فَلَا يُعَاقَبُ عَلَيْهِ وَلَا يُثَابُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصُدَّرْ مِنْهُ شَيْءٌ. وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ أَنْ لَا تَصُدَّرَ مِنْهُ الْفَوَاحِشُ، وَأَنْ لَا يَقْصَدَ مِنْهُ التَّلَاشُ بِأَصْدَادِهَا.

تكليف المكروه

842. [4] مَسْأَلَةٌ: فِعْلُ الْمُكْرَهَةِ يَحْجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ التَّكْلِيفِ، بِخِلَافِ فِعْلِ الْمَجْنُونِ وَالبَهِيمَةِ، لِأَنَّ الْخَلَلَ ثُمَّ فِي الْمُكْلَفِ، لَا فِي الْمُكْلَفِ بِهِ، فَإِنَّ شَرْطَ تَكْلِيفِ الْمُكْلَفِ السَّمَاعُ وَالْفَهْمُ، وَذَلِكَ فِي الْمَجْنُونِ وَالبَهِيمَةِ مَعْدُومٌ، وَالمُكْرَهَةُ يَفْهَمُ، وَفِعْلُهُ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ، إِذْ يَقْدِرُ عَلَى تَحْقِيقِهِ وَتَرْكِهِ. فَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ جَارًا أَنْ يُكْلَفَ تَرْكُ الْقَتْلِ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ خَوْفُ الْهَلَاكِ.

843. وَإِنْ كُلفَ عَلَى وَفَى الْإِكْرَاهِ، فَهُوَ أَيْضًا مُمَكِّنٌ. بَأَنْ يُكْرَهَ بِالسَّيْفِ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ هَمَّتْ بِقَتْلِ مُسْلِمٍ، إِذْ يَجِبُ قَتْلُهَا؛ أَوْ أَكْرَهَ الْكَافِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا أَسْلَمَ نَقُولُ: قَدْ آدَى مَا كُلفَ.

844. وَقَالَتِ الْمُعْتَرِلَةُ: إِنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ إِلَّا فِعْلُ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَبْقَى لَهُ خِيَرَةٌ.

845. وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِهِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ تَرْكُ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ إِذَا أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ حَيَّةٍ، فَيَجِبُ قَتْلُ الْحَيَّةِ، وَإِذَا أَكْرَهَ عَلَى إِزَاقَةِ الْخَمْرِ فَيَجِبُ / عَلَيْهِ إِزَاقَةُ الْخَمْرِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَلَكِنْ فِيهِ غَوْرٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِمْتِنَالَ إِنَّمَا يَكُونُ طَاعَةً إِذَا كَانَ الْإِنْبِعَاطُ لَهُ بِنَاعِثِ الْأَمْرِ وَالتَّكْلِيفِ دُونَ بَاعِثِ الْإِكْرَاهِ، فَإِنْ أَقْدَمَ لِلْخُلَاصِ مِنْ سَيْفِ الْمُكْرَهَةِ لَا يَكُونُ مُجِيبًا دَاعِي الشَّرْعِ، وَإِنْ انْبَعَثَ دَاعِي الشَّرْعِ بِحَيْثُ كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْلَا الْإِكْرَاهُ، بَلْ كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْ أَكْرَهَ عَلَى تَرْكِهِ، فَلَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ طَاعَةً، لَكِنْ لَا يَكُونُ مُكْرَهًا وَإِنْ وُجِدَ صُورَةُ التَّخْوِيفِ. فَلْيَتَنَبَّهْ لِهَذِهِ الدَّقِيقَةِ.

[91/1]

846. [5] مَسْأَلَةٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ حَاصِلًا حَالَةَ الْأَمْرِ، بَلْ يَتَوَجَّهُ الْأَمْرُ بِالشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ، وَيَكُونُ مَأْمُورًا بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ، فَيَحْجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَ الْكُفَّارُ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ، كَمَا يُخَاطَبُ الْمُحَدِّثُ بِالصَّلَاةِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْوُضُوءِ، وَالْمُلْحَدُ بِتَضَدِيقِ الرُّسُولِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْإِيمَانِ بِالْمُرْسِلِ. وَهَذِهِ أَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى إِنْكَارِ ذَلِكَ. وَالْخِلَافُ إِمَّا فِي الْجَوَازِ، وَإِمَّا فِي الْوُقُوعِ.

التكليف بالفعل
هل هو تكليف
بشرطه؟
ومسألة تكليف
الكفار بفروع
الشريعة

847. أَمَّا الْجَوَارِزُ الْعَقْلِيَّةُ فَوَاضِحٌ، إِذْ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ: بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ، وَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِجَمِيعِهَا، وَيَتَقَدِّمُ الْإِسْلَامُ مِنْ جُمْلَتِهَا، فَيَكُونُ الْإِيمَانُ مَأْمُورًا بِهِ لِنَفْسِهِ، وَلِكُونِهِ شَرْطًا لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، كَمَا فِي الْمَحْدِثِ وَالْمُلْحَدِ.

848. فَإِنْ مَنَعَ مَانِعُ الْجَمِيعِ، وَقَالَ: كَيْفَ يُؤْمَرُ بِمَا لَا يُمْكِنُ امْتِنَالُهُ؟ وَالْمَحْدِثُ الْأَيُّ يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ، فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالْوُضُوءِ، فَإِذَا تَوَضَّأَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ.

849. قُلْنَا: فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: لَوْ تَرَكَ الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ جَمِيعَ عُمْرِهِ لَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ قَطُّ بِالصَّلَاةِ، وَهَذَا خِلَافُ الْأَجْمَاعِ. وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَصِحَّ أَمْرُهُ بَعْدَ الْوُضُوءِ بِالصَّلَاةِ، بَلْ بِالتَّكْبِيرِ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ تَقْدِيمُهُ، وَلَا بِالتَّكْبِيرِ، بَلْ بِهَمْزَةِ التَّكْبِيرِ أَوَّلًا، ثُمَّ بِالْكَافِ ثَانِيًا، وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ. وَكَذَلِكَ السَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَوَجَّهَ الْأَمْرُ بِهِ بَلْ بِالْحُطْوَةِ الْأُولَى، ثُمَّ بِالثَّانِيَةِ.

850. وَأَمَّا الْوُقُوعُ الشَّرْعِيُّ، فَتَقُولُ: كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّصَ خِطَابُ الْفُرُوعِ بِالْمُؤْمِنِينَ، كَمَا خُصَّصَ وَجُوبُ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ بِالْأَخْرَارِ، وَالْمُقِيمِينَ، وَالْأَصْحَاءِ، وَالطَّاهِرَاتِ دُونَ الْحَيْضِ. وَلَكِنْ وَرَدَتْ الْأَدِلَّةُ بِمُخَاطَبَتِهِمْ، وَأَدْلَتُهُ ثَلَاثَةٌ:

851. الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَسَلِكًا كَرِيمًا سَفَرًا لِقَاءِ رَبِّكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الآيَةُ لِسُورَةِ

42-43) فَأَخْبَرَ أَنَّهُ عَذَّبَهُمْ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَحَذَّرَ الْمُسْلِمِينَ بِهِ.

852. فَإِنْ قِيلَ: هَذِهِ حِكَايَةُ قَوْلِ الْكُفَّارِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهَا.

853. قُلْنَا: ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَغْرَضِ التَّصْدِيقِ لَهُمْ، بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ، وَبِهِ يَخْصُلُ التَّحْذِيرُ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَكَانَ كَقَوْلِهِمْ: عَذَّبْنَا لَنَا مَخْلُوقُونَ وَمَوْجُودُونَ. كَيْفَ وَقَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَكَاذِبٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (الْمَدَنُورُ 46)، فَكَيْفَ يُعْطَفُ ذَلِكَ عَلَى مَا لَا عَذَابَ عَلَيْهِ؟

854. فَإِنْ قِيلَ: الْعِقَابُ بِالتَّكْذِيبِ، لَكِنْ غُلِظَ بِإِصَافَةِ تَرْكِ الطَّاعَاتِ إِلَيْهِ.

[92/1]

855. قُلْنَا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُغْلَظَ بِتَرْكِ الطَّاعَاتِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُغْلَظَ بِتَرْكِ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي لَمْ يُخَاطَبُوا بِهَا.

856. فَإِنْ قِيلَ: عُوِذُوا لَا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، لَكِنْ لِإِخْرَاجِهِمْ أَنْفُسَهُمْ بِتَرْكِ الْإِيمَانِ عَنِ

الْعِلْمُ يَقْتَضِي تَرْكَ الصَّلَاةِ.

857. قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجِهِ:

858. أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَرْكُ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَلَا دَلِيلٍ، فَإِنَّ تَرْكَ الْعِلْمِ يَقْتَضِي تَرْكَ الصَّلَاةِ غَيْرَ تَرْكَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ قَالُوا: ﴿لَرْكَ مِنْ الْمُصَلِّينَ﴾ (المصدر: 43).

859. الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ التَّشْوِيعَ بَيْنَ كَافِرٍ بِأَشَرِ الْقَتْلِ وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ، وَبَيْنَ مَنْ افْتَصَرَ عَلَى الْكُفْرِ، لِأَنَّ كِلَيْهِمَا اسْتَوَى فِي إِخْرَاجِ النَّفْسِ بِالْكَفْرِ عَنِ الْعِلْمِ يَقْتَضِي الْمَحْظُورَاتِ، وَالتَّشْوِيعَ بَيْنَهُمَا خِلَافَ الْإِجْمَاعِ.

860. الثَّلَاثُ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ النَّظَرَ وَالِاسْتِدْلَالَ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُعَاقَبَ عَلَى تَرْكِ الْإِيمَانِ، لِأَنَّهُ أَخْرَجَ نَفْسَهُ بِتَرْكِ النَّظَرِ عَنْ أَهْلِيَّةِ الْعِلْمِ بِوُجُوبِ الْمَعْرِفَةِ وَالِإِيمَانِ.

861. فَإِنْ قِيلَ: ﴿لَرْكَ مِنْ الْمُصَلِّينَ﴾ (المصدر: 43) أَيُّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنْ عَرَفُوا أَنْفُسَهُمْ بِعَلَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ، كَمَا قَالَ ﷺ: «نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ، لَكِنْ عَرَفَهُمْ بِمَا هُوَ شِعَارُهُمْ.

862. قُلْنَا. هَذَا مُحْتَمَلٌ، لَكِنْ الظَّاهِرُ لَا يَتْرُكُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ لِلْخَصْمِ.

863. الدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْمَكَذَابُ﴾ (المصدر: 68 69) فَالْآيَةُ نَصٌّ فِي مُضَاعَفَةِ عَذَابِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْقَتْلِ وَالزَّنا، لَا كَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ.

864. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: انْتِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَعْدِيبِ الْكَافِرِ عَلَى تَكْذِيبِ الرُّسُولِ، كَمَا يُعَذَّبُ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَهَذَا يَهْدِمُ مُعْتَمَدَهُمْ، إِذْ قَالُوا: لَا تَنْصَوِّرُ الْعِبَادَةَ مَعَ الْكُفْرِ، فَكَيْفَ يُؤْمَرُ بِهَا؟

865. احْتَجُّوا: بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ وَقَضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، مَعَ اسْتِحَالَةِ فِعْلِهِ فِي الْكُفْرِ، وَمَعَ انْتِفَاءِ وَجُوبِهِ لَوْ أَسْلَمَ، فَكَيْفَ يَجِبُ مَا لَا يُمَكِّنُ امْتِنَالَهُ؟

866. قُلْنَا: وَجِبَ؛ حَتَّى لَوْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ لَعُوقِبَ عَلَى تَرْكِهِ، لَكِنْ إِذَا أَسْلَمَ عَفِيَ لَهُ عَمَّا سَلَفَ، فَهَذَا الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، وَلَا يَتَّبَعُ نَسْخُ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ

مِنَ الْإِمْتِنَالِ، فَكَيْفَ يَبْعُدُ سُقُوطُ الْوُجُوبِ بِالْإِسْلَامِ؟

867 فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ تَحِبَّ الزَّكَاةَ إِلَّا بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ، وَالْإِسْلَامُ الَّذِي هُوَ شَرْطُ الْوُجُوبِ هُوَ بَعَيْنُهُ مُسْقِطٌ، فَلَا سِتْدَالَ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحِبَّ أَوَّلَى مِنْ إِيْجَابِهِ ثُمَّ الْحُكْمُ بِسُقُوطِهِ.

868 قُلْنَا: لَا بُعْدَ فِي قَوْلِنَا: اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ بِالْإِسْلَامِ، وَسَقَطَ بِحُكْمِ الْعَفْوِ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ نَصٍّ، وَتُصَوِّصُ الْقُرْآنَ ذَلِكَ عَلَى عِقَابِ الْكَافِرِ الْمُتَعَاظِي لِلْفَوَاحِشِ، وَكَذَا الْإِجْمَاعُ دَلٌّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ كَافِرٍ قَتَلَ الْأَنْبِيَاءَ وَالْأَوْلِيَاءَ، وَشَوْشَ الدِّينِ، وَبَيْنَ كَافِرٍ لَمْ يَرْتَكِبْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. فَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى * 137

869 فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ أَوْجِبْتُمُ الْقَضَاءَ عَلَى الْمُرْتَدِّ دُونَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ؟

870 قُلْنَا: / الْقَضَاءُ إِنَّمَا وَجِبَ بِأَمْرٍ مُجَدَّدٍ، فَيَتَّبِعُ فِيهِ مُوجِبُ الدَّلِيلِ. وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، إِذْ قَدْ يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْحَائِضِ وَلَمْ تُؤْمَرْ بِالْأَدَاءِ، وَقَدْ يُؤْمَرُ بِالْأَدَاءِ مِنْ لَا يُؤْمَرُ بِالْقَضَاءِ. | 93/1 |

871 وَقَدْ اعْتَذَرَ الْفُقَهَاءُ بِأَنَّ الْمُرْتَدَّ قَدْ تَزَمَّ بِالْإِسْلَامِ الْقَضَاءَ، وَالْكَافِرَ لَمْ يَلْتَزِم.

872 وَهَذَا ضَعِيفٌ، فَإِنَّ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ لَا زِمَ، التَّرْمَةُ الْعَبْدُ أَوْ لَمْ يَلْتَزِمَهُ. فَإِنْ كَانَ يَسْقُطُ بِعَدَمِ التَّزَامِيهِ، فَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ لَمْ يَلْتَزِمِ الْعِبَادَاتِ وَتَرَكَ الْمَحْظُورَاتِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَلْزَمَهُ ذَلِكَ.

الفن الرابع من القُطْبِ الْأَوَّلِ فِي مَا يَظْهَرُ مِنَ الْحُكْمِ بِهِ

873. وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى سَبَبًا.

874. وَكَيْفِيَّةُ نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ.

875. وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الْأَسْبَابِ

876. اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا عَمَرَ عَلَى الْخَلْقِ مَعْرِفَةُ حِطَابِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ، لَا سِيَّمَا بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ، أَظْهَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ حِطَابَهُ لِخَلْقِهِ بِأُمُورٍ مَحْسُوسَةٍ نَصَبَهَا أَسْبَابًا لِأَحْكَامِهِ، وَجَعَلَهَا مُوجِبَةً وَمُقْتَضِيَةً لِلْأَحْكَامِ عَلَى مِثَالِ اقْتِضَاءِ الْعِلَّةِ الْحِسِّيَّةِ مَغْلُولِهَا.

877. وَنَعْنِي بِالْأَسْبَابِ هَهُنَا أَنَّهَا هِيَ النَّبِيَّ أَضَافَ الْأَحْكَامَ إِلَيْهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ﴾ (الأنعام: 78) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) وَقَوْلِهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَايَ وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَايَ» وَهَذَا ظَاهِرٌ فِيَمَا يَتَكَرَّرُ مِنَ الْعِبَادَاتِ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ. فَإِنْ مَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ بِتَكَرُّرِهِ فَيَجْدِيرُ بِأَنْ يُسَمَّى «سَبَبًا»، أَمَّا مَا لَا يَتَكَرَّرُ، كَالْإِسْلَامِ وَالْحَجِّ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: 97) وَكَذَا وَجُوبُ الْمَعْرِفَةِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ يُعْلَمُ بِالْعُمُومَاتِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِضَافَتِهَا إِلَى سَبَبٍ.

878. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: سَبَبٌ وَجُوبُ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ الْأَدِلَّةِ الْمَنْصُوبَةِ، وَسَبَبٌ

معنى الأسباب

وَجُوبُ الْحَجِّ الْبَيْتِ دُونَ الْإِسْتِطَاعَةِ. وَلَمَّا كَانَ الْبَيْتُ وَاحِدًا لَمْ يَجِبِ الْحَجُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً. وَالْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ، فَإِذَا حَصَلَتْ دَامَتْ. وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ. هَذَا قِسْمُ الْعِبَادَاتِ.

879 وَأَمَّا قِسْمُ الْغَرَامَاتِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ فَلَا تَحْقَى أَسْبَابُهَا.

880 وَأَمَّا قِسْمُ الْمُعَامَلَاتِ فَلِحِلِّ الْأَمْوَالِ وَالْأَبْصَاعِ وَحُرْمَتِهَا أَيْضًا أَسْبَابُ ظَاهِرَةٌ، مِنْ نِكَاحٍ، وَبَيْعٍ، وَطَّلَاقٍ، وَغَيْرِهِ. وَهَذَا ظَاهِرٌ.

881 وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنْ نَضِبَ الْأَسْبَابَ أَسْبَابًا لِلْأَحْكَامِ أَيْضًا حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ، فَلِلَّهِ تَعَالَى فِي الزَّانِي حُكْمَانِ: أَحَدُهُمَا: وَجُوبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: نَضِبُ الزَّانِيَ سَبَبًا لِلْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّ الزَّانِيَ لَا يُوجِبُ الرَّجْمَ لِدَانِهِ وَعَيْنِهِ، بِخِلَافِ / الْعَلَلِ الْعَقْلِيَّةِ. وَإِنَّمَا صَارَ مُوجِبًا بِجَعْلِ الشَّرْعِ إِيَّاهُ مُوجِبًا. فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحُكْمِ، فَلِذَلِكَ أَوْرَدْنَاهُ فِي هَذَا الْقَطْبِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ، وَقَوْلُ: نَضِبُ الزَّانِيَ عِلَّةً لِلرَّجْمِ، وَالسَّرْفَةُ عِلَّةٌ لِلْقَطْعِ، لَكَذَا وَكَذَا. فَالْلُّوْاطُ فِي مَعْنَاهُ، فَيَنْتَضِبُ أَيْضًا سَبَبًا. وَالنَّبَاشُ فِي مَعْنَى السَّارِقِ.

[94/1]

882 وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْقِيَاسِ» *.

* ص 616

883 وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ «السَّبَبِ» مُشْتَرَكٌ فِي اصطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ. وَأَصْلُ اسْتِقْفَاهُ مِنَ الطَّرِيقِ، وَمِنْ الْحَبْلِ الَّذِي بِهِ يُنْزَحُ الْمَاءُ مِنَ الْبَيْتْرِ. وَحَدُّهُ: مَا يَحْصُلُ الشَّيْءُ عِنْدَهُ لَا بِهِ، فَإِنَّ الْوُصُولَ بِالسَّيْرِ، لَا بِالطَّرِيقِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الطَّرِيقِ، وَنَزَحَ الْمَاءُ بِالِاسْتِقْفَاءِ لَا بِالْحَبْلِ؛ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ الْحَبْلِ، فَاسْتَعَارَ الْفُقَهَاءُ لَفْظَ «السَّبَبِ» مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَأَطْلَقُوهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

اسم السبب مشترك

حد السبب

884 الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَقْرَبُهَا إِلَى الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ: يُطْلَقُ فِي مُقَابَلَةِ الْمُبَاشَرَةِ؛ إِذْ يُقَالُ إِنَّ خَافِرَ الْبَيْتْرِ مَعَ الْمُرْدِيِّ فِيهِ، صَاحِبُ سَبَبٍ، وَالْمُرْدِيُّ صَاحِبُ عِلَّةٍ، فَإِنَّ الْهَلَكَ بِالتَّرْدِيَةِ، لَكِنْ عِنْدَ وُجُودِ الْبَيْتْرِ، فَمَا يَحْصُلُ الْهَلَكَ عِنْدَهُ، لَا بِهِ، يُسَمَّى سَبَبًا.

885 الثَّانِي: تَسْمِيَتُهُمُ الرَّمْيَ سَبَبًا لِلْقَتْلِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبٌ لِلْعِلَّةِ، وَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ عِلَّةُ الْعِلَّةِ، وَلَكِنْ لَمَّا حَصَلَ الْمَوْتُ لَا بِالرَّمْيِ، بَلْ بِالْوَاسِطَةِ، أَشْبَهَ

مَا لَا يَخْصُلُ الْحُكْمُ إِلَّا بِهِ.

886. **الثالث:** تَسْمِيَتُهُمْ ذَاتَ الْعِلَّةِ، مَعَ تَخَلُّفِ وَصْفِهَا سَبَبًا، كَقَوْلِهِمْ: الْكَفَّارَةُ تَجِبُ بِالْيَمِينِ دُونَ الْحَنْثِ، فَالْيَمِينُ هُوَ السَّبَبُ؛ وَمِلْكُ النَّصَابِ هُوَ سَبَبُ الزَّكَاةِ دُونَ الْحَوْلِ، مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُمَا فِي الْوُجُوبِ. وَيُرِيدُونَ بِهَذَا السَّبَبِ: مَا تَحْسُنُ إِضَافَةَ الْحُكْمِ إِلَيْهِ، وَيُقَابِلُونَ هَذَا بِالْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ، فَيَقُولُونَ: مِلْكُ النَّصَابِ سَبَبٌ، وَالْحَوْلُ شَرْطٌ.

887. **الرابع:** تَسْمِيَتُهُمُ الْمَوْجِبَ سَبَبًا، فَيَكُونُ السَّبَبُ بِمَعْنَى الْعِلَّةِ. وَهَذَا أَبْعَدُ الْوُجُوهِ عَنْ وَضْعِ اللِّسَانِ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ فِي الْوَضْعِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَخْصُلُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ لَا بِهِ. وَلَكِنَّ هَذَا يَحْسُنُ فِي الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ الْحُكْمَ لِدَانِهَا، بَلْ يَاجِبُابِ اللَّهِ تَعَالَى وَلِنُصْبِهِ هَذِهِ الْأَسْبَاتِ عَلَامَاتٍ لِإِظْهَارِ الْحُكْمِ. فَالْعِلَلُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مَعْنَى الْعَلَامَاتِ الْمُظْهِرَةِ، فَسَابَهَتْ مَا يَخْصُلُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ.

الفصل الثاني في:

وصف السبب بالصحة والبطلان والفساد

888. اعْلَمْ أَنَّ هَذَا يُطْلَقُ فِي الْعِبَادَاتِ تَارَةً، وَفِي الْعُقُودِ أُخْرَى. وَإِطْلَاقُهُ فِي الْعِبَادَاتِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

889. **فَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ** عِبَارَةٌ عَنْ «مَا وَافَقَ الشَّرْعَ، وَجَبَ الْقَضَاءُ أَوْ لَمْ يَجِبْ»، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، عِبَارَةٌ عَنْ «مَا أَجَزَّ وَأَسْقَطَ الْقَضَاءَ» حَتَّى إِنْ صَلَاةٌ مِنْ ظَنٍّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ صَحِيحَةٌ فِي اصطلاح المتكلمين، لِأَنَّهُ وَافَقَ الْأَمْرَ الْمُتَوَجَّهَ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ. وَأَمَّا / الْقَضَاءُ فَوُجُوبُهُ بِأَمْرٍ مُجَدِّدٍ، فَلَا يُشْتَقُّ مِنْهُ اسْمُ الصَّحَّةِ. وَهَذِهِ الصَّلَاةُ فَاسِدَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُجَزَّئَةٍ. وَكَذَلِكَ مَنْ قَطَعَ صَلَاتَهُ بِإِنْفَادٍ غَرِيقٍ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، فَاسِدَةٌ عِنْدَ الْفَقِيهِ.

890. وَهَذِهِ الاصْطِلَاحَاتُ - وَإِنْ اخْتَلَفَتْ - فَلَا مُشَاحَةَ فِيهَا، إِذِ الْمَعْنَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

891. وَأَمَّا إِذَا أُطْلِقَ فِي الْعُقُودِ، فَكُلُّ سَبَبٍ مُنْصُوبٍ لِحُكْمٍ، إِذَا أَفَادَ حُكْمَهُ الْمَقْصُودَ

مِنْهُ يُقَالُ: إِنَّهُ صَحَّ، وَإِنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ مَقْصُودُهُ يُقَالُ: إِنَّهُ بَطَلَ، فَالْبَاطِلُ هُوَ الَّذِي لَمْ يَنْمِرْ لِأَنَّ السَّبَبَ مَطْلُوبٌ لِنَمَرِهِ، وَالصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي أَتَمَرَ.

892. وَالْفَاسِدُ مُرَادِفٌ لِلْبَاطِلِ فِي اصْطِلَاحِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَالْعَقْدُ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا بَاطِلٌ، وَكُلُّ بَاطِلٍ فَاسِدٌ.

893. وَأَبُو حَنِيفَةَ أَثَبَتْ قِسْمًا آخَرَ فِي الْعُقُودِ بَيْنَ الْبُطْلَانِ وَالصَّحَّةِ، وَجَعَلَ «الْفَاسِدَ» عِبَارَةً عَنْهُ، وَزَعَمَ أَنَّ الْفَاسِدَ مُتَعَقِدٌ لِإِقَادَةِ الْحُكْمِ، لَكِنَّ الْمَعْنَى بِفَسَادِهِ: أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ، وَالْمَعْنَى بِإِنْعِقَادِهِ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ، كَعَقْدِ الرِّبَا، فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ الْبَيْعُ، وَمَمْنُوعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةٍ فِي الْعَوَضِ، فَاقْتَضَى هَذَا دَرَجَةً بَيْنَ الْمَمْنُوعِ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ جَمِيعًا، وَبَيْنَ الْمَشْرُوعِ بِأَصْلِهِ وَوَصْفِهِ جَمِيعًا، وَلَوْ صَحَّ لَهُ هَذَا الْقِسْمُ لَمْ يَنَاقِشْ فِي التَّغْيِيرِ عَنْهُ بِالْفَاسِدِ، وَلَكِنَّهُ يَنَازِعُ فِيهِ، إِذْ كُلُّ مَمْنُوعٍ بِوَصْفِهِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ بِأَصْلِهِ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

الفصل الثالث في:

وَصْفِ الْعِبَادَةِ بِالْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِعَادَةِ

894. اعْلَمْ أَنَّ الْوَاجِبَ إِذَا أُدِيَ فِي وَقْتِهِ سُمِّيَ «أَدَاءً»؛ وَإِنْ أُدِيَ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهِ الْمُضِيِّ، أَوْ الْمَوْسَعِ الْمُقَدَّرِ، سُمِّيَ «قَضَاءً»؛ وَإِنْ فُعِلَ مَرَّةً عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْخَلَلِ، ثُمَّ فُعِلَ ثَانِيًا فِي الْوَقْتِ، سُمِّيَ «إِعَادَةً». فَالْإِعَادَةُ اسْمٌ لِمِثْلِ مَا فُعِلَ، وَالْقَضَاءُ اسْمٌ لِفِعْلٍ مِثْلِ مَا فَاتَ وَقْتُهُ الْمَحْدُودُ.

معنى الأداء
والقضاء والإعادة

895. وَيَتَصَدَّى النَّظَرُ فِي شَيْئَيْنِ:

896. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ أَنَّهُ يُخْتَرَمُ قَبْلَ الْفِعْلِ، فَلَوْ أَخَّرَ عَصَى بِالتَّأخِيرِ، فَلَوْ أَخَّرَ وَعَاشَ، قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا يَقَعْلُهُ هَذَا قَضَاءً، لِأَنَّهُ تَقَدَّرَ وَقْتُهُ بِسَبَبِ غَلَبَةِ الظَّنِّ» *.

* التفسير والإرشاد
الصرير - 1/231-232

897. وَهَذَا غَيْرُ مَرَضِيٍّ عِنْدَنَا، فَإِنَّهُ لَمَّا انْكَشَفَ خِلَافُ مَا ظَنَّ زَالَ حُكْمُهُ، وَصَارَ كَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَعِيشُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَ الْأَدَاءَ، أَعْنِي الْمَرِيضَ إِذَا أَخَّرَ الْحَجَّ

إِلَى السَّنَةِ الثَّانِيَةِ، وَهُوَ مُشْرِفٌ عَلَى الْهَلَاكِ، ثُمَّ شَفِيَ.

898. الثَّانِي: أَنَّ الزَّكَاةَ عَلَى الْفَقْرِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَلَوْ أَخَّرْتُمْ أَدَى، فَيَلَزِمُ عَلَى مَسَاقِ كَلَامِ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ قَضَاءً، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ آدَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيَّنْ وَقْتُهِ بِتَقْدِيرٍ وَتَعْيِينَ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْبِدَارَ بِقَرِينَةِ الْحَاجَةِ، وَإِلَّا فَالْآدَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ مُوَافِقٌ لِمَوْجِبِ الْأَمْرِ وَامْتِثَالٌ لَهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ صَلَاةٍ عَلَى الْفَقْرِ، فَأَخَّرَ، / فَلَا نَقُولُ إِنَّهُ قَضَاءُ الْقَضَاءِ.

[96/1]

899. وَلِذَلِكَ نَقُولُ: لَا يَفْتَقِرُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ إِلَى أَمْرٍ مُجَدِّدٍ، وَمُجَرَّدُ الْأَمْرِ بِالْآدَاءِ كَافٍ فِي ذَوَامِ الزُّرُومِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِيلٍ آخَرَ، وَأَمْرٍ مُجَدِّدٍ.

900. فَإِذَا الصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَ الْقَضَاءِ مَخْصُوصٌ بِمَا عَيَّنَ وَقْتُهِ شَرْعًا ثُمَّ فَاتَ الْوَقْتُ قَبْلَ الْفِعْلِ.

901. دَقِيقَةٌ: اعْلَمْ أَنَّ الْقَضَاءَ قَدْ يُطْلَقُ مَجَازًا، وَقَدْ يُطْلَقُ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُ يَلُو الْأَدَاءَ. وَلِلْآدَاءِ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ:

902. الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا، فَإِذَا تَرَكَهُ الْمُكَلَّفُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَلَكِنْ حُطُّ الْمَأْثَمِ عَنْهُ عِنْدَ سَهْوِهِ عَلَى سَبِيلِ الْعَفْوِ، فَلَا يُتَيَّنُ بِمِثْلِهِ بَعْدَهُ يُسَمَّى قَضَاءً حَقِيقَةً.

903. الثَّانِيَّةُ: أَنْ لَا يَجِبَ الْآدَاءُ، كَالصَّيَامِ فِي حَقِّ الْحَائِضِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ، فَإِذَا صَامَتْ بَعْدَ الطَّهْرِ فَتُسَمِّيَّتُهُ قَضَاءً مَجَازًا مُحْضٌ. وَحَقِيقَتُهُ أَنَّهُ فَرَضٌ مُبْتَدَأٌ، لَكِنْ لَمَّا تَجَدَّدَ هَذَا الْفَرَضُ بِسَبَبِ حَالَةٍ عَرَضَتْ مَنَعَتْ مِنْ إِيْجَابِ الْآدَاءِ، حَتَّى فَاتَ لِفَوَاتِ إِيْجَابِهِ، سُمِّيَ قَضَاءً.

904. وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى طَائِفَةٍ فَقَالُوا: وَجَبَ الصَّوْمُ عَلَى الْحَائِضِ دُونَ الصَّلَاةِ، بِذَلِيلٍ وَجُوبِ الْقَضَاءِ.

905. وَجَعَلُ هَذَا الْاسْمَ مَجَازًا أَوَّلَى مِنْ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ، إِذْ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْحَائِضُ لَمْ تَكُنْ عَاصِيَةً، فَكَيْفَ تُؤَمَّرُ بِمَا تَعْصِي بِهِ لَوْ فَعَلْتَهُ؟ وَلَيْسَ الْحَيْضُ كَالْحَدَثِ، فَإِنْ إِزَالَتْهُ مُمَكِّنَةٌ.

906. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ تَنْوِي قَضَاءَ رَمَضَانَ ۱۱؟

907. قُلْنَا: إِنَّ سَبَبَ وَجوبِهِ حَالَةُ عَرَضَتْ فِي رَمَضَانَ فَمَنْعَتْ الْوُجُوبَ، وَإِنْ عَنِتَّ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَنْوِي قَضَاءَ مَا مَنَعَ الْحَيْضَ مِنْ وَجوبِهِ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَنِتَّ أَنَّهُ قَضَاءٌ لِمَا وَجَبَ عَلَيْهَا فِي حَالَةِ الْحَيْضِ فَهُوَ خَطَأً وَمُحَالٌ.

908. فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَنْوِ الْبَالِغُ الْقَضَاءَ لِمَا فَاتَ إِيحَابَهُ فِي حَالَةِ الصَّغَرِ

909. قُلْنَا: لَوْ أُمِرَ بِذَلِكَ لَنَوَاهُ، وَلَكِنْ لَمْ يُجْعَلْ قَوَاتِ الْإِيحَابِ بِالصَّبَا سَبَبًا لِإِيحَابِ فَرَضٍ مُبْتَدَأٍ بَعْدَ الْبُلُوغِ. كَيْفَ وَالْمَجَازُ إِنَّمَا يَحْسُنُ بِالِاسْتِهَارِ؟ وَقَدْ اشتهَرَ ذَلِكَ فِي الْحَيْضِ دُونَ الصَّبَا.

910. وَلَعَلَّ سَبَبَ اخْتِصَاصِ اسْتِهَارِهِ أَنَّ الصَّبَا يَمْنَعُ أَصْلَ التَّكْلِيفِ، وَالْعَائِضُ مُكَلَّفَةٌ، فَهِيَ بِصَدَدِ الْإِيحَابِ.

911. الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: حَالَةُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، إِذْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمَا، لَكِنَّهُمَا إِنْ صَامَا وَقَعَ عَنِ الْفَرَضِ. فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَجَازٌ أَيْضًا، إِذْ لَا وَجُوبَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ، إِذَا فَعَلَهُ فِي الْوَقْتِ لَصَحَّ مِنْهُ، فَإِذَا أَخْلَ بِالفعل، مَعَ صِحَّتِهِ لَوْ فَعَلَهُ فَهُوَ شَبِيهُ بِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ وَتَرَكَهُ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا. أَوْ نَقُولُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَصِدَّةٌ مِنْ أَنْكَارِ أُخْرٍ﴾ (البقرة: 184) فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ أَحَدُهُمَا بَعِيْهِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْبَدَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ قَوَاتِ الْأَوَّلِ، وَالْأَوَّلُ سَابِقٌ بِالزَّمَانِ، فَسُمِّيَ قَضَاءً لِتَعَلُّقِهِ بِقَوَاتِهِ، بِخِلَافِ الْعَتَقِ وَالصِّيَامِ فِي الْكَفَّارَةِ، إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ أَحَدُهُمَا بِقَوَاتِ الْآخَرِ. وَلَكِنْ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ تُسَمَّى الصَّلَاةُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ قَضَاءً، لِأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، كَالْمُسَافِرِ وَالْأَظْهَرُ / أَنْ تُسَمَّى صَوْمُ الْمُسَافِرِ قَضَاءً مَجَازًا، أَوْ الْقَضَاءُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَا فَاتَ أَدَاؤُهُ الْوَاجِبُ، وَبَيَّنَّ مَا أُخِرَ عَنْ وَقْتِهِ الْمَشْهُورِ الْمَعْرُوفِ بِهِ. وَلَزِمَ مَضَانُ خُصُوصِ نِسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ لَيْسَ ذَلِكَ لِإِسْوَاهُ، بِذَلِيلِ أَنَّ الصَّبِيَّ الْمُسَافِرَ لَوْ بَلَغَ بَعْدَ رَمَضَانَ لَا يَلْزَمُهُ، وَلَوْ بَلَغَ فِي آخِرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ لَزِمَتْهُ، فَاخْرَاجُهُ عَنْ مَطْنَةِ آدَائِهِ فِي حَقِّ الْعُمُومِ يُؤْهِمُ كَوْنَهُ قَضَاءً.

[97/1]

912. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَضَاءٍ.

913. فَإِنْ قِيلَ: فَالْأَثْمُ وَالنَّاسِي يَقْضِيَانِ، وَلَا خِطَابَ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّهُمَا لَا يُكَلَّفَانِ.

914. قُلْنَا: هُمَا مَسْئُوبَانِ إِلَى الْغَفْلَةِ وَالْتَفْصِيرِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَفَا عَنْهُمَا، وَحَطَّ عَنْهُمَا الْمَأْثَمَ، بِخِلَافِ الْخَائِضِ وَالْمُسَافِرِ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ النَّهَارِ، تَشْبِيْهُمَا بِالصَّائِمِينَ، دُونَ الْخَائِضِ.

915. ثُمَّ فِي الْمُسَافِرِ مَذْهَبَانِ ضَعِيفَانِ: أَحَدُهُمَا: مَذْهَبُ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي السَّفَرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (القرة: 184) فَلَمْ يَأْمُرْهُ إِلَّا بِأَيَّامٍ أُخَرَ.

916. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ يُفْهَمُنَا إِضْمَارَ الْإِفْطَارِ، وَمَعْنَاهُ: مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ «فَافْطَر» فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ ﴿ (القرة: 60) يَعْني «فَضْرَبَ» فَأَنْفَجَرَتْ؛ وَلِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ كَانُوا يَصُومُونَ وَيُفْطِرُونَ، وَلَا يَغْتَرِضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

917. الثَّانِي: مَذْهَبُ الْكَرْخِيِّ: أَنَّ الْوَاجِبَ أَيَّامٌ أُخَرَ، وَلَكِنْ لَوْ صَامَ رَمَضَانَ صَحَّ، وَكَانَ مُعْجَلًا لِلْوَاجِبِ، كَمَنْ قَدَّمَ ١١ الزَّكَاةَ عَلَى الْحَوْلِ.

918. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْآيَةَ لَا تَفْهَمُ إِلَّا الرُّخْصَةَ فِي التَّأْخِيرِ، وَتَوْسِيعِ الْوَقْتِ عَلَيْهِ، وَالْمُؤَدِّي فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ الْمَوْسِعِ غَيْرُ مُعْجَلٍ، بَلْ هُوَ مُؤَدِّي فِي وَقْتِهِ، كَمَا سَبَقَ *
فِي الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ.

919. الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: حَالُ الْمَرِيضِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَخْشَى الْمَوْتَ مِنَ الصَّوْمِ فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ. أَمَّا الَّذِي يَخْشَى الْمَوْتَ أَوْ الضَّرَرَ الْعَظِيمَ فَيَعْصِي بِتَرْكِ الْأَكْلِ، فَيُشْبِهُ الْخَائِضَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَلَوْ صَامَ، يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَنْتَقِذُ، لِأَنَّهُ عَاصٍ بِهِ، فَكَيْفَ يَتَقَرَّبُ بِمَا يَعْصِي بِهِ؟

920. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا عَصَى بِجَنَائِيهِ عَلَى الرُّوحِ النَّبِيِّ هِيَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ كَالْمُصَلِّي فِي الدَّارِ الْمَغْضُوبَةِ، يَعْصِي لِتَنَازُلِهِ حَقُّ الْغَيْرِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: قَدْ قِيلَ لِلْمَرِيضِ: كُلْ، فَكَيْفَ يُقَالَ لَهُ لَا تَأْكُلْ؟ وَهُوَ مَعْنَى الصَّوْمِ—
بِخِلَافِ الصَّلَاةِ وَالْفُضْبِ.

921. وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لَا تَهْلِكْ نَفْسَكَ، وَقِيلَ لَهُ: صُمْ، فَلَمْ يَعْصِ مِنْ

حَيْثُ إِنَّهُ صَائِمٌ، بَلْ مِنْ حَيْثُ سَعْيُهُ فِي الْهَلَاكِ. وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ صَوْمُ يَوْمِ الشَّحْرِ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِتَرْكِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ إِلَى أَكْلِ الْقَرَابِيبِ وَالضَّحَايَا، وَهِيَ ضِيَاةُ اللَّهِ تَعَالَى. وَيَعْسُرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا جَدًّا. فَهَذِهِ أَحْتِمَالَاتٌ يَتَجَادَبُهَا الْمُجْتَهِدُونَ.

922 فَإِنْ قُلْنَا: لَا يَنْعَقِدُ صَوْمُهُ، فَتَسْمِيَةُ تَذَارُكِهِ قَضَاءً مَجَازًا مَحْضٌ، كَمَا فِي حَقِّ الْحَائِضِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ. / [98/1]

الفصل الرابع في:

العزيمة والرخصة

923 اَعْلَمُ أَنَّ الْعَزِيمَةَ مَا اخُذَ مِنَ الْعَزْمِ. وَالْعَزْمُ عِبَارَةٌ عَنِ الْقَصْدِ الْمُؤَكَّدِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَيِّئٌ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ (طه: 115) أَيُّ: قَصْدًا بَلِيغًا. وَشَمِّيَ بَعْضُ الرُّسُلِ: أُولِي الْعَزْمِ، لِتَأْكِيدِ قَصْدِهِمْ فِي طَلَبِ الْحَقِّ.

العزيمة
والرخصة لغة
وشرعا

924 وَالْعَزِيمَةُ فِي لِسَانِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَمَّا لَزِمَ الْعِبَادَ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

925 وَالرُّخْصَةُ فِي اللِّسَانِ عِبَارَةٌ عَنِ الْيُسْرِ وَالسَّهُولَةِ، يُقَالُ: «رُخِصَ السَّعْرُ» إِذَا تَرَاجَعَ وَسَهَّلَ الشَّرَاءُ.

926 وَفِي الشَّرِيعَةِ: عِبَارَةٌ عَمَّا وَسَّعَ لِلْمُكَلَّفِ فِي فِعْلِهِ لِعُذْرِ وَعَجْزِ عَنْهُ، مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ الْمُحَرِّمِ، فَإِنْ مَا لَمْ يُوجِبْهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا مِنْ صَوْمٍ شَوَالٍ، وَصَلَاةٍ الضُّحَى، لَا يُسَمَّى رُخْصَةً. وَمَا أَبَاحَهُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لَا يُسَمَّى رُخْصَةً. وَيُسَمَّى تَنَاوُلُ الْمَيْتَةِ رُخْصَةً، وَسَقُوطُ صَوْمِ رَمَضَانَ عَنِ الْمُسَافِرِ يُسَمَّى رُخْصَةً.

927 وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَهَذَا الْإِسْمُ يُطْلَقُ حَقِيقَةً وَمَجَازًا.

928 فَالْحَقِيقَةُ فِي الرُّتْبَةِ الْعُلْيَا، كِبَايَاحَةِ النُّطْقِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ، وَكَذَلِكَ إِبَاحَةُ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَإِتْلَافُ مَالِ الْغَيْرِ. بِسَبَبِ الْإِكْرَاهِ وَالْمَحْمَصَةِ وَالنَّصَصِ بِلَقْمَةٍ لَا يُسَيِّفُهَا إِلَّا الْخَمْرُ الَّتِي مَعَهَا.

929 وَأَمَّا الْمَجَازُ الْبَعِيدُ عَنِ الْحَقِيقَةِ، فَتَسْمِيَةُ مَا حُطُّ عَنْهُ مِنَ الْإِصْرِ وَالْأَغْلَالِ

الَّتِي وَجِبَتْ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا فِي الْمِلَالِ الْمَنسُوخَةِ رُخْصَةً. وَمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْنَا وَلَا عَلَى غَيْرِنَا لَا يُسَمَّى رُخْصَةً. وَهَذَا لَمَّا أُوجِبَ عَلَى غَيْرِنَا، فَإِذَا قَابَلْنَا أَنْفُسَنَا بِهِ حَسَنَ إِطْلَاقِ اسْمِ الرُّخْصَةِ تَجَوُّزًا، فَإِنَّ الْإِجَابَ عَلَى غَيْرِنَا لَيْسَ تَضْيِيقًا فِي حَقِّهَا، وَالرُّخْصَةُ فَسْحَةٌ فِي مُقَابَلَةِ التَّضْيِيقِ.

930. وَيَتَرَدَّدُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الدَّرَجَتَيْنِ صُورٌ بَعْضُهَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَبَعْضُهَا أَقْرَبُ إِلَى الْمَجَازِ، مِنْهَا الْقَصْرُ وَالْفِطْرُ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ، وَهُوَ جَدِيرٌ بِأَنْ يُسَمَّى رُخْصَةً حَقِيقَةً، لِأَنَّ السَّبَبَ هُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ، وَهُوَ قَائِمٌ، وَقَدْ دَخَلَ الْمُسَافِرُ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (الغرة 185) وَأَخْرَجَ عَنِ الْعُمُومِ بَعْذَرٍ وَعُسْرٍ.

931. أَمَّا التَّيَمُّمُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ، فَلَا يَحْسُنُ تَسْمِيَتُهُ رُخْصَةً، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَكْلِيفُ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مَعَ عَدَمِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: السَّبَبُ قَائِمٌ، مَعَ اسْتِحَالَةِ التَّكْلِيفِ، بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ وَالشُّرْبِ، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّرُكِ. نَعَمْ: تَجَوُّيزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَرَضِ، أَوْ الْجِرَاحَةِ، أَوْ نُعْدِ الْمَاءِ عَنْهُ، أَوْ يَبْعَهُ بِأَكْثَرِ مَنْ تَمَنَّى الْمِثْلَ، رُخْصَةً. بَلِ التَّيَمُّمُ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ كَالْإِطْعَامِ عِنْدَ فَقْدِ الرِّقَبَةِ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِرُخْصَةٍ، بَلْ أُوجِبَتْ الرِّقَبَةُ فِي حَالِهِ، وَالْإِطْعَامُ فِي حَالِهِ، فَلَا نَقُولُ: السَّبَبُ قَائِمٌ عِنْدَ فَقْدِ الرِّقَبَةِ، بَلِ الظَّهَارُ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الْعِتْقِ فِي حَالِهِ، وَلَوْجُوبِ الْإِطْعَامِ فِي حَالِهِ.

932. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ سَبَبُ وَجُوبِ الْوُضُوءِ مُنْذِفًا عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ، فَسَبَبُ تَحْرِيمِ الْكُفْرِ وَالشُّرْبِ وَالْمَيْتَةِ مُنْذِفٌ عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَاكِ، فَكَانَ الْمُحَرَّمُ مُحَرَّمًا بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْخَوْفِ.

933. قُلْنَا: الْمُحَرَّمُ فِي الْمَيْتَةِ الْخُبْثُ، وَفِي الْحَمْرِ الْإِسْكَارُ، وَفِي الْكُفْرِ كَوْنُهُ جَهْلًا بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ كَذِبًا عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الْمُحَرَّمَاتُ / قَائِمَةٌ، وَقَدْ اُنْذِفَ حُكْمُهَا بِالْخَوْفِ، فَكُلُّ تَحْرِيمٍ اُنْذِفَ بِالْعُذْرِ وَالْخَوْفِ، مَعَ إِمْكَانِ تَرْكِهِ، يُسَمَّى اُنْذِفَاعُهُ رُخْصَةً، وَلَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الْعِبَارَةِ، بِأَنْ يُجْعَلَ اِنْتِفَاءُ الْعُذْرِ شَرْطًا مَضْمُونًا إِلَى الْمَوْجِبِ.

934 فَإِنْ قِيلَ: فَالرُّخْصَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَنْعَصِي الْمُكْلَفُ بِتَرْكِهِ، كَتَرَكِ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَالْإِفْطَارِ عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَاكِ. وَإِلَى مَا لَا يَنْعَصِي، كَالْإِفْطَارِ، وَالْقَصْرِ، وَتَرْكِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَتَرْكِ قَتْلِ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ، فَكَيْفَ يُسَمَّى مَا يَجِبُ الْإِثْبَانُ بِهِ رُخْصَةً؟ وَكَيْفَ فُرِّقَ بَيْنَ الْبَعْضِ وَالْبَعْضِ؟

935 قُلْنَا: أَمَّا تَسْمِيَتُهُ رُخْصَةً، وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ فُسْحَةً، إِذْ لَمْ يُكْلَفْ إِهْلَاكُ نَفْسِهِ بِالْعَطَشِ، وَجُوزَ لَهُ تَسْكِينُهُ بِالْخَمْرِ، وَأُسْقِطَ عَنْهُ الْعِقَابُ. فَمِنْ حَيْثُ إِسْقَاطُ الْعِقَابِ عَنْ فِعْلِهِ هُوَ فُسْحَةٌ وَرُخْصَةٌ، وَمِنْ حَيْثُ إِجَابَةُ الْعِقَابِ عَلَى تَرْكِهِ، هُوَ عَزِيمَةٌ.

936 وَأَمَّا سَبَبُ الْفَرْقِ فَأُمُورٌ مُصْلِحِيَّةٌ رَأَاهَا الْمُجْتَهِدُونَ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا: فَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُجْزِ الْإِسْتِسْلَامَ لِلصَّائِلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جُوزَ وَقَالَ: قَتْلُ غَيْرِهِ مَحْظُورٌ كَقَتْلِهِ، وَإِنَّمَا جُوزَ لَهُ نَظَرًا لَهُ، وَلَهُ أَنْ يُسْقِطَ حَقَّ نَفْسِهِ إِذَا قَابَلَهُ مِثْلُهُ؛ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُهْلِكَ نَفْسَهُ لِيَمْتَنِعَ عَنْ مَيْتَةٍ وَخَمْرٍ؛ فَإِنْ حَفِظَ الْمُهْجَةِ أَهَمُّ فِي الشَّرْعِ مِنْ تَرْكِ الْمَيْتَةِ وَالْخَمْرِ فِي حَالَةِ نَادِرَةٍ.

937 وَمِنْهَا السَّلَامُ، فَإِنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي الْحَالِ. فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ، لِأَنَّهُ عُمُومٌ نَهَى ﷺ فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ عَنْ «بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ» يَوْجِبُ تَحْرِيمَهُ، وَحَاجَةُ الْمُفْلِسِ اقْتَضَتْ الرُّخْصَةَ فِي السَّلَامِ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ تَرْوِيجَ الْأَيْقَةِ يَصِحُّ، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ رُخْصَةً، فَإِذَا قُوبِلَ بَيْنَ الْأَبْقِ فَهُوَ فُسْحَةٌ، لَكِنْ قِيلَ: النِّكَاحُ عَقْدٌ آخَرُ فَارَقَ شَرْطُهُ شَرْطَ الْبَيْعِ، فَلَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُمَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: السَّلَامُ عَقْدٌ آخَرُ، فَهُوَ بَيْعٌ ذَنْبٍ، وَذَلِكَ بَيْعٌ غَيْرٌ، فَافْتَرَقَا، وَافْتَرَقَهُمَا فِي الشَّرْطِ لَا يُلْحِقُ أَحَدُهُمَا بِالرُّخْصِ، فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَجَازًا. فَقَوْلُ الرَّائِي: «نَهَى ﷺ» عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْإِنْسَانِ، وَأَرْخَصَ فِي السَّلَامِ تَجَوُّزٌ فِي الْكَلَامِ.

938 وَأَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الرَّأْيِ قَالُوا: حَدُّ الرُّخْصَةِ أَنَّهُ: «الَّذِي أُبِيحَ مَعَ كَوْنِهِ حَرَامًا» وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ فَإِنَّ الَّذِي أُبِيحَ لَا يَكُونُ حَرَامًا.

939 وَحَدُّهُ بَعْضُهُمْ وَقَالَ: «مَا أُرْخِصَ فِيهِ مَعَ كَوْنِهِ حَرَامًا». وَهُوَ مِثْلُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ

الترخيص إباحة أيضًا.

940. وَقَدْ بَنَوْا هَذَا عَلَى أَصْلِهِمْ إِذْ قَالُوا: الْكُفْرُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ فَهُوَ حَرَامٌ، فَبِالْإِكْرَاهِ رُخِّصَ لَهُ فِيمَا هُوَ قَبِيحٌ فِي نَفْسِهِ. وَعَنْ هَذَا لَوْ أَصَرَ وَلَمْ يَتَلَفَطْ بِالْكُفْرِ كَانَ مَثَابًا. وَزَعَمُوا أَنَّ الْمُكْرَهَ عَلَى الْإِفْطَارِ لَوْ لَمْ يُفْطِرْ يُثَابُ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ قَبِيحٌ وَالصُّوْمَ قِيَامٌ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْمُكْرَهَ عَلَى إِتْلَافِ الْمَالِ أَيْضًا لَوْ اسْتَسْلَمَ قَالُوا: يُثَابُ. وَالْمُكْرَهَ عَلَى تَنَاوُلِ الْمَيْتَةِ وَشُرْبِ النَّخَمِ زَعَمُوا أَنَّهُ يَأْتُمُّ إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ.

941. وَفِي هَذِهِ التَّفَاصِيلِ نَظَرُ فِقْهِيٍّ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَحْضِ الْأُصُولِ.

942. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّهُ «رُخِّصَ فِي الْحَرَامِ» مُتَنَاقِضٌ، لَا وَجْهَ / لَهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

943. وَقَدْ نَمَّ النَّظَرُ فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ النَّظَرُ فِي حَقِيقَةِ الْحُكْمِ. وَأَقْسَامِهِ.

944. فَلَنَنْظُرَ الْآنَ فِي مُثْمَرِ الْحُكْمِ، وَهُوَ الدَّلِيلُ:

القطبُ الثاني في أدلة الأحكام

945. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

946. الْكِتَابُ.

947. وَالسُّنَّةُ.

948. وَالْإِجْمَاعُ.

949. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ الْمَقَرَّرُ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ.

950. فَأَمَّا: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ وَشَرِيعَةُ مَنْ قَبْلَنَا فَمُخْتَلَفٌ فِيهِ. ١١.

الأصل الأول من أصول الأدلة كتاب الله تعالى

951. وَاعْلَمْ أَنَّا إِذَا حَقَّقْنَا النَّظَرَ بَانَ أَنَّ أَصْلَ الْأَحْكَامِ، وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ لَيْسَ بِحُكْمٍ وَلَا مُلْزَمٍ، بَلْ هُوَ مُخْبِرٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا وَكَذَا. فَالْحُكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَالْإِجْمَاعُ يَدُلُّ عَلَى السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

المطل لا يدل
على الأحكام
الشرعية

952. وَأَمَّا الْعَقْلُ فَلَا يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ انْتِفَاءِ السَّمْعِ فَتَسْمِيَةُ الْعَقْلِ أَصْلًا مِنْ أَصُولِ الْأَدِلَّةِ تَجَوُّزٌ، عَلَى مَا يَأْتِي تَحْقِيقُهُ *.

* مـ 298

953. إِلَّا أَنَّا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى طُحُورِ الْحُكْمِ فِي حَقِّنَا، فَلَا يَظْهَرُ إِلَّا بِقَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لَأَنَّا لَا نَسْمَعُ الْكَلَامَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ جِبْرِيلَ. فَالْكِتَابُ يَظْهَرُ لَنَا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ.

المظهر للأحكام
هو قول الرسول
مقط

954. فَإِذَا نَظَرْنَا الْمُظْهَرِ لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ فَهُوَ قَوْلُ الرَّسُولِ فَقَطْ، إِذِ الْإِجْمَاعُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اسْتَنَدُوا إِلَى قَوْلِهِ. وَإِنْ أَعْتَبَرْنَا السَّبَبَ الْمُلْزِمَ فَهُوَ وَاحِدٌ، وَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى.

955. لَكِنْ إِذَا لَمْ نُجَرِّدِ النَّظَرَ، وَجَمَعْنَا الْمَدَارِكَ صَارَتْ الْأُصُولُ الَّتِي يَجِبُ النَّظَرُ فِيهَا أَرْبَعَةً، كَمَا سَبَقَ.

956. فَلْتَبْدَأْ بِالْكِتَابِ.

957. وَالنَّظَرُ فِي حَقِيقَتِهِ.

958. ثُمَّ فِي حَدِّهِ الْمُمَيِّزِ لَهُ عَمَّا لَيْسَ بِكِتَابٍ.

959. ثُمَّ فِي أَلْفَاظِهِ.

960. ثُمَّ فِي أَحْكَامِهِ.

النَّظَرُ الْأَوَّلُ هِيَ: حَقِيقَتُهُ وَمَعْنَاهُ

961. وَهُوَ الْكَلَامُ الْقَائِمُ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ صِفَةٌ قَدِيمَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ. وَالْكَلامُ اسْمٌ مُشْتَرَكٌ، قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا فِي النَّفْسِ، تَقُولُ: سَمِعْتُ كَلَامَ فُلَانٍ وَفَصَاحَتَهُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَذَلُولِ الْعِبَارَاتِ، وَهِيَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي النَّفْسِ، كَمَا قِيلَ:

962. إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْفَوَادِ ذَلِيلًا

963. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ (السَّعَادَةُ: 8) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ (الْمَلِك: 13) فَلَا سَبِيلَ إِلَى إِنْكَارِ كَوْنِ هَذَا الْاسْمِ مُشْتَرَكًا.

964. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: وَضِعَ فِي الْأَصْلِ لِلْعِبَارَاتِ، وَهُوَ مَجَازٌ فِي مَذَلُولِهَا. وَقِيلَ عَكْسُهُ. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضٌ بَعْدَ ثُبُوتِ الْأَشْتِرَاكِ.

965. وَكَلَامُ النَّفْسِ يَنْقَسِمُ إِلَى خَبَرٍ وَاسْتِخْبَارٍ، وَأَمْرٍ، وَنَهْيٍ، وَتَنْبِيهِ. وَهِيَ مَعَانٍ تُخَالِفُ بِجِنْسِهَا الْإِرَادَاتِ وَالْعُلُومَ. وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا / لِذَاتِهَا، كَمَا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ وَالْإِرَادَةُ وَالْعِلْمُ. وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْعُلُومِ وَالْإِرَادَاتِ، وَلَيْسَ جِنْسًا بِرَأْسِهِ. وَإِثْبَاتُ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ لَا عَلَى الْأُصُولِيِّ.

[101/1]

فَضْلٌ

966. كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُتَضَمِّنٌ لِجَمِيعِ مَعَانِي الْكَلَامِ، كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَعَ وَحْدَتِهِ مُحِيطٌ بِمَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْمَعْلُومَاتِ. حَتَّى لَا يَغْرُبَ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ. وَفَهْمُ ذَلِكَ غَامِضٌ. وَتَفْهِيمُهُ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ لَا عَلَى الْأُصُولِيِّ.

كلام الله
واحد

967. وَأَمَّا كَلَامُ النَّفْسِ فِي حَقِّهَا فَهُوَ يَتَعَدَّدُ كَمَا تَتَعَدَّدُ الْعُلُومُ.

968. وَيُفَارِقُ كَلَامَهُ كَلَامًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمَخْلُوقِينَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَعْرِفَ غَيْرَهُ كَلَامَ نَفْسِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ أَوْ رَمَزٍ أَوْ فِعْلٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِكَلَامِهِ، مِنْ غَيْرِ تَوْسِيطِ حَرْفٍ وَصَوْتٍ

وَدَلَالَةٍ، وَيَخْلُقُ لَهُم السَّمْعَ أَيْضًا بِكَلَامِهِ مِنْ غَيْرِ تَوْشِيحِ صَوْتٍ، وَمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَوْشِيحٍ، فَقَدْ سَمِعَ كَلَامَ اللَّهِ تَحْقِيقًا، وَهُوَ خَاصِيَّةُ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ. وَأَمَّا مَنْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ مَلَكًا كَانَ أَوْ نَبِيًّا، كَانَ تَسْمِيَّتُهُ سَامِعًا كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، كَتَسْمِيَّتِنَا مَنْ سَمِعَ شِعْرَ الْمُتَنَبِّيِّ مِنْ غَيْرِهِ، بَأَنَّهُ سَمِعَ شِعْرَ الْمُتَنَبِّيِّ. وَذَلِكَ أَيْضًا جَائِزٌ، وَلَأَجْلِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 6).

النَّظَرُ الثَّانِي فِي: حَدِّهِ

969. وَحَدَّ الْكِتَابَ «مَا نُقِلَ إِلَيْنَا بَيْنَ دَفْتَيْ الْمُصْحَفِ، عَلَى الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ، نَقْلًا مُتَوَاتِرًا».

970. وَنَعْنِي بِالْكِتَابِ: الْقُرْآنَ الْمُتَزَّلَ. وَقَيَّدْنَاهُ بِالْمُصْحَفِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ بِالْعَوَا فِي الْاِحْتِيَاطِ فِي نَقْلِهِ، حَتَّى كَرِهُوا التَّعَاشِيرَ وَالنَّقْطَ، وَأَمَرُوا بِالتَّجْرِيدِ، كَيْلَا يَخْتَلِطَ بِالْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَنُقِلَ إِلَيْنَا مُتَوَاتِرًا. فَتَعَلَّمْنَا أَنَّ الْمَكْتُوبَ فِي الْمُصْحَفِ، الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، هُوَ الْقُرْآنُ، وَأَنَّ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْهُ فَلَيْسَ مِنْهُ، إِذْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ مَعَ تَوْفُرِ الدَّوَاعِي عَلَى حِفْظِهِ، أَنْ يُهْمَلَ بَعْضُهُ فَلَا يُنْقَلَ، أَوْ يُخْلَطَ بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ.

971. فَإِنْ قِيلَ: هَلَا حَدَدْتُمُوهُ بِالْمُعْجَزِ؟

972. قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مُعْجَزًا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَا عَلَى كَوْنِهِ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى لَا مَحَالَةَ، إِذْ يُتَصَوَّرُ الْإِعْجَازُ بِمَا لَيْسَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَئِنْ بَقِيَ الْآيَةُ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، وَهُوَ مِنَ الْكِتَابِ.

973. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ شَرَطْتُمُ التَّوَاتُرَ؟

974. قُلْنَا: لِيُخْصَلَ الْعِلْمُ بِهِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِمَا لَا يَعْلَمُ جَهْلٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ حَقِيقِيٌّ، لَيْسَ بِوَضْعِيٍّ، حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِظَنِّنا، فَيَقَالُ: إِذَا ظَنَنْتُمْ كَذَا فَقَدْ حَرَمْنَا عَلَيْكُمْ فِعْلًا، أَوْ حَلَلْنَاهُ لَكُمْ، فَيَكُونُ التَّحْرِيمُ مَعْلُومًا عِنْدَ ظَنِّنا،

حد الكتاب

لا يدخل المعجز،
في حد الكتاب

وَيَكُونُ ظَنُّنَا عَلَامَةً لَتَعْلَقِ التَّحْرِيمُ بِهِ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ بِالْوَضْعِ، فَيُمْكِنُ الْوَضْعُ عِنْدَ الظَّنِّ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ حَقِيقِي لَيْسَ بِوَضْعِي، فَالْحُكْمُ فِيهِ بِالظَّنِّ جَهْلٌ.

وَيَتَشَعَّبُ عَنْ حَدِّ الْكَلَامِ / مَسْأَلَتَانِ. 975 |102/1|

[1] مَسْأَلَةٌ: التَّتَابُعُ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى قَوْلٍ، وَإِنْ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَمْ تَتَوَاتَرَ، فَلَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهَا فِي مَعْرُضِ الْبَيَانِ لِمَا اعْتَقَدَهُ مَذْهَبًا، فَلَعَلَّهُ اعْتَقَدَ التَّتَابُعَ، حَمَلًا لِهَذَا الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ بِالتَّتَابُعِ فِي الظَّاهِرِ. 976

القراءات الشاذة
هل هي حجة في
الاحكام؟

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يَجِبُ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُهُ قُرْآنًا فَلَا أَقْلٌ مِنْ كَوْنِهِ خَبْرًا، وَالْعَمَلُ يَجِبُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ». 977

وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ لَا دَلِيلَ عَلَى كَذِبِهِ، وَهُوَ إِنْ جَعَلَهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ خَطَأً قَطْعًا، لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَلِّغَهُ طَائِفَةً مِنَ الْأُمَّةِ نَقُومَ الْحُجَّةِ بِقَوْلِهِمْ، وَكَانَ لَا يَجُوزُ لَهُ مُنَاجَاةُ الْوَاحِدِ بِهِ. وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْهُ مِنَ الْقُرْآنِ اخْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لَهُ لِذَلِيلٍ قَدْ دُلَّ عَلَيْهِ، وَاحْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا، وَمَا تَرَدَّدَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا أَوْ لَا يَكُونَ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِمَا يَصْرُحُ الرَّاوي بِسَمَاعِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. 978

[2] مَسْأَلَةٌ: الْبِسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ. وَهَلْ هِيَ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ خِلَافٌ. وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا أَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ: الْحَمْدُ، وَسَائِرِ السُّورِ، لَكِنَّهَا فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ آيَةٌ بِرَأْسِهَا، أَوْ هِيَ مَعَ أَوَّلِ آيَةٍ مِنْ سَائِرِ السُّورِ آيَةٌ: هَذَا مِمَّا يُقَالُ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِ تَرَدُّدٌ. وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ قَوْلٍ مَنْ حَمَلَ تَرَدُّدَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ عَلَى أَنَّهَا هَلْ هِيَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؟ بَلِ الَّذِي يَصِحُّ أَنَّهَا حَيْثُ كُتِبَتْ مَعَ الْقُرْآنِ يَخْطُ الْقُرْآنُ فِيهِ مِنَ الْقُرْآنِ. 979

البسملة هل هي
من القرآن؟

فَإِنْ قِيلَ: الْقُرْآنُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِطَرِيقِ قَاطِعٍ مُتَوَاتِرٍ، فَإِنْ كَانَ هَذَا قَاطِعًا، فَكَيْفَ اخْتَلَفُوا فِيهِ؟ وَإِنْ كَانَ مَظْنُونًا فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْقُرْآنُ بِالظَّنِّ؟ وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ إِيْجَابُ التَّتَابُعِ فِي صَوْمِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَجَازَ لِلرَّوَاغِضِ 980

القرآن لا يثبت إلا
بطريق متواتر

أَنْ يَقُولُوا قَدْ ثَبَّتَ إِمَامَةُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، وَنَزَلَتْ فِيهِ آيَاتُ أَخْفَاهَا الصَّحَابَةُ بِالتَّعَصُّبِ.

981 وَإِنَّمَا طَرِيقُنَا فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ أَنَا نَقُولُ: نَزَلَ الْقُرْآنُ مُعْجَزَةً لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِظْهَارِهِ مَعَ قَوْمٍ تَقُومُ الْحُجَّةُ بِقَوْلِهِمْ، وَهُمْ أَهْلُ التَّوَاتُرِ، فَلَا يُظَنُّ بِهِمُ التَّطَابُقُ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَلَا مُنَاحَاةُ الْأَحَادِ بِهِ، حَتَّى لَا يَتَحَدَّثَ أَحَدٌ بِالْإِنْكَارِ. فَكَانُوا يُبَالِغُونَ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ حَتَّى كَانُوا يُطَابِقُونَ فِي الْحُرُوفِ، وَيَمْنَعُونَ مِنْ كِتَابَةِ أَسْمَاءِ السُّورِ مَعَ الْقُرْآنِ، وَمِنْ التَّعْشِيرِ وَالنَّقْطِ، كَيْلًا يَخْتَلِطَ بِالْقُرْآنِ غَيْرُهُ. فَالْعَادَةُ تُحِيلُ الْإِخْفَاءَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ ثُبُوتِ الْقُرْآنِ الْقَطْعُ.

982 وَعَنْ هَذَا الْمَعْنَى قَطَعَ الْقَاضِي، رَحِمَهُ اللَّهُ، بِخَطَأِ مَنْ جَعَلَ الْبِسْمَلَةَ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي سُورَةِ النَّملِ. فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ مِنَ الْقُرْآنِ لَوَجِبَ عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ بَيِّنًا قَاطِعًا لِلشُّكِّ وَالاحْتِمَالِ، إِلَّا أَنَّهُ / قَالَ: «أَخْطَى الْقَائِلُ بِهِ وَلَا أَكْفَرُهُ، لِأَنَّهُ نَفِيهَا مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَثْبُتْ أَيْضًا بِنَصِّ صَرِيحٍ مُتَوَاتِرٍ، فَصَاحِبُهُ مُخْطِئٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ». وَاعْتَرَفَ بِأَنَّ الْبِسْمَلَةَ مُنْزَلَةٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، وَأَنَّهَا كُتِبَتْ مَعَ الْقُرْآنِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، بِالْمَرْسُولِ ﷺ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَعْرِفُ خَتَمَ سُورَةٍ وَابْتِدَاءَ أُخْرَى حَتَّى يَنْزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾».

983 لَكِنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ.

984 وَأَنكَرَ قَوْلَ مَنْ نَسَبَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْبِدْعَةِ فِي كِتَابِهِ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ.

985 وَقَالَ: «لَوْ أَبْدَعَ لَأَسْتَحَالَ فِي الْعَادَةِ سُكُوتُ أَهْلِ الدِّينِ عَنْهُ، مَعَ تَصَلُّبِهِمْ فِي الدِّينِ. كَيْفَ وَقَدْ أَتَكَرَّوْا عَلَى مَنْ أَثَبَّتْ أَسْمَاءُ السُّورِ، وَالنَّقْطُ وَالتَّعْشِيرُ؟ فَمَا بِالْهَمِّ لَمْ يُجِيبُوا بِأَنَّا أَبْدَعْنَا ذَلِكَ كَمَا أَبْدَعَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كِتَابَةَ الْبِسْمَلَةِ، لَا سِيَّمَا وَاسْمُ السُّورِ يُكْتَبُ بِخَطِّ آخِرِ مُتَمِّيزٍ عَنِ الْقُرْآنِ، وَالْبِسْمَلَةُ مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، مُتَّصِلَةٌ بِهِ، بِحَيْثُ لَا تَتَمَيَّزُ عَنْهُ. فَتَحِيلُ الْعَادَةُ السُّكُوتَ

عَلَى مَنْ يُبَدِّعُهَا، لَوْلَا أَنَّهُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

986. وَالْجَوَابُ: أَنَا نَقُولُ: لَا وَجْهَ لِقَطْعِ الْقَاضِي بِتَخْطِئَةِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّ الْحَقَّ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِالْقُرْآنِ كُفْرًا، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْحَقِّ الْقُنُوتُ أَوْ التَّشْهَدُ أَوْ التَّعَوُّذُ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَلْحَقَ الْبِسْمَلَةَ لَمْ لَا يُكْفَرُ، وَلَا سَبَبَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ: لَمْ يَنْشَأْ انْتِفَاؤُهُ مِنَ الْقُرْآنِ بِنَصِّ مُتَوَاتِرٍ. فنقول: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُرْآنِ لَوْجِبَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِشَاعَةُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ يَقْطَعُ الشَّكَّ، كَمَا فِي التَّعَوُّذِ وَالتَّشْهَدِ.

987. فَإِنْ قِيلَ: مَا لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ لَا حَصَرَ لَهُ حَتَّى يُنْفَى، إِنَّمَا الَّذِي يَجِبُ التَّنْصِيسُ عَلَيْهِ مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ.

988. قُلْنَا: هَذَا صَحِيحٌ، لَوْ لَمْ تُكْتَبِ الْبِسْمَلَةُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْقُرْآنِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُنْزَلًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْقُرْآنِ أَوَّلَ كُلِّ سُورَةٍ، وَذَلِكَ يُوْهِمُ قَطْعًا أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ، وَلَا يُظَنُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ كَوْنَهُ مُوْهِمًا، وَلَا جَوَازَ الشُّكُوبِ عَنْ نَفْيِهِ مَعَ تَوْهِمِ الْحَاقِ.

989. فَإِذَا الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ مِنَ الْقُرْآنِ لَقَطَعَ الشَّكَّ بِنَصِّ مُتَوَاتِرٍ تَقْرَأُ الْحُجَّةَ بِهِ.

990. وَنَحْنُ نَقُولُ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقُرْآنِ لَوْجِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِشَاعَتُهُ، وَلِنَفَاءِ بِنَصِّ مُتَوَاتِرٍ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ بِكُتْبِهِ بِخَطِّ الْقُرْآنِ، إِذْ لَا عُدْرَ فِي الشُّكُوبِ عَنْ قَطْعِ هَذَا التَّوْهِمِ. فَأَمَّا عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ كَانَ اعْتِمَادًا عَلَى قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، إِذْ كَانَ يُمْلِي عَلَى الْكَاتِبِ مَعَ الْقُرْآنِ، وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ فِي أَثْنَاءِ إِمْلَائِهِ لَا يَكْرَهُ مَعَ كُلِّ كَلِمَةٍ آيَةً أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، / بَلْ كَانَ جُلُوسُهُ لَهُ وَقَرَائِنُ أَحْوَالِهِ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَكَانَ يَعْرِفُ كُلَّ ذَلِكَ قَطْعًا. ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ الْبِسْمَلَةُ أَمْرًا بِهَا «فِي أَوَّلِ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ» وَوُجِدَ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ ظَنُّ قَوْمٍ أَنَّهُ كُتِبَ عَلَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ. وَهَذَا الظَّنُّ خَطَأٌ، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَمَّا تَرَكَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ الْبِسْمَلَةِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ» فَقَطَعَ بِأَنَّهَا آيَةٌ، وَلَمْ

يُنْكَرُ عَلَيْهِ، كَمَا يُنْكَرُ عَلَى مَنْ أَلْحَقَ التَّعَوُّدَ وَالشَّهَادَ بِالْقُرْآنِ. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَقْطُوعًا بِهِ، وَحَدَّثَ الْوَهْمَ بَعْدَهُ.

991. فَإِنْ قِيلَ: بَعْدَ حَدُوثِ الْوَهْمِ وَالظَّنِّ صَارَتِ الْمَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةً، وَخَرَجَتْ عَنْ مِطْنَةِ الْقَطْعِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ الْقُرْآنُ بِالاجْتِهَادِ؟

992. قُلْنَا: جَوَزَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْخِلَافَ فِي عَدَدِ الْآيَاتِ وَمَقَادِيرِهَا، وَأَقْرَبُ أَنَّ ذَلِكَ مَنُوطٌ بِاجْتِهَادِ الْقُرَّاءِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ بَيَانًا شَافِيًا قَاطِعًا لِلشُّكِّ. وَالْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي سُورَةِ النَّمْلِ، فَهِيَ مَقْطُوعٌ بِكُونِهَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَوْ مَرَّاتٍ كَمَا كُتِبَتْ، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الشُّكُّ فِيهِ، وَيَعْلَمُ بِالاجْتِهَادِ، لِأَنَّهُ نَظَرٌ فِي تَغْيِيرِ مَوْضِعِ الْآيَةِ بَعْدَ كُونِهَا مَكْتُوبَةً بِحُطِّ الْقُرْآنِ؛ فَهَذَا جَائِزٌ وَقَوْعُهُ. وَالِدَلِيلُ عَلَى إِمْكَانِ الْوُقُوعِ، وَأَنَّ الْجَهْدَ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ: أَنَّ النَّافِيَ لَمْ يُكْفَرْ الْمُلْحَقُ، وَالْمُلْحَقُ لَمْ يُكْفَرْ النَّافِي، بِخِلَافِ الْقُنُوتِ وَالشَّهَادِ. فَصَارَتِ الْمَسْأَلَةُ نَظَرِيَّةً، وَكُتِبَتْ بِحُطِّ الْقُرْآنِ، مَعَ صَلَاحَةِ الصَّحَابَةِ وَتَشَدُّدِهِمْ فِي حِفْظِ الْقُرْآنِ عَنِ الزِّيَادَةِ، قَاطِعٌ أَوْ كَالْقَاطِعِ فِي أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ.

993. فَإِنْ قِيلَ: فَالْمَسْأَلَةُ صَارَتْ نَظَرِيَّةً، وَخَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً بِالتَّوَاتُرِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ أَوْ ظَنِّيَّةٌ؟

994. قُلْنَا: الْإِنْصَافُ أَنَّهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً، بَلْ هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ. وَدَلِيلُ جَوَازِ الْجَهْدِ فِيهَا وَقَوْعُ الْخِلَافِ فِيهَا فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً» وَلَمْ يُكْفَرْ بِالْحَاقِهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا أُتْكَرَ عَلَيْهِ. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ نَقَلَ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «الْبَسْمَلَةُ مِنْ سُورَةِ الْحَمْدِ وَأَوَائِلُ السُّورِ الْمَكْتُوبَةِ مَعَهَا» لَقَبِلَ ذَلِكَ، بِسَبَبِ كُونِهَا مَكْتُوبَةً بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ نَقَلَ أَنَّ الْقُنُوتَ مِنَ الْقُرْآنِ لَعَلِمَ بَطْلَانُ ذَلِكَ بِطَرِيقِ قَاطِعٍ لَا يُشْكُ فِيهِ.

995. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: إِذَا انْصَفْنَا وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا شَاكِينَ فِي مَسْأَلَةِ الْبَسْمَلَةِ، قَاطِعِينَ فِي مَسْأَلَةِ التَّعَوُّدِ وَالْقُنُوتِ. وَإِذَا نَظَرْنَا فِي كُتُبِهَا مَعَ الْقُرْآنِ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ سُكُوتِهِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِنَفْيِ كُونِهَا مِنَ الْقُرْآنِ، بَعْدَ تَحَقُّقِ سَبَبِ الْوَهْمِ، كَانَ

ذَلِكَ دَلِيلًا طَاهِرًا كَالْقَطْعِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْقُرْآنِ، أَفْذَلُ أَنْ الاجْتِهَادَ لَا يَطْرُقُ إِلَى أَصْلِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ بِخَطِّهِ، فَالاجْتِهَادُ فِيهِ يَطْرُقُ إِلَى تَعْيِينِ مَوْضِعِهِ، وَأَنَّهُ / مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً أَوْ مَرَاتٍ. وَقَدْ أوردنا أدلة ذلك في كتاب «تحقيق القولين» وتأويل ما طعن به على الشافعي رحمه الله من ترديد القول في هذه المسألة.

[105/1]

996 فَإِنْ قِيلَ: قَدْ أُوجِبَتْ قِرَاءَةُ الْبِسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهَا قُرْآنًا، وَكَوْنُهَا قُرْآنًا لَا يَثْبُتُ بِالظَّنِّ، فَإِنَّ الظَّنَّ عَلَامَةٌ وَجُوبِ الْعَمَلِ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ، وَالْأَوَّلُ فَهُوَ جَهْلٌ، أَيْ لَيْسَ بِعِلْمٍ. فَلْيَكُنْ كَالْتَتَابِعِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

997 قُلْنَا: وَرَدَّتْ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ فِي وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ. وَكَوْنُهَا قُرْآنًا مُتَوَاتِرًا مَعْلُومٌ، وَإِنَّمَا الْمَشْكُوكُ فِيهِ أَنَّهَا قُرْآنٌ مَرَّةً فِي سُورَةِ النَّمْلِ، أَوْ مَرَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، فَكَيْفَ تُسَاوِي قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يَثْبُتُ بِهَا الْقُرْآنُ، وَلَا هِيَ خَبَرٌ، وَهَاهُنَا صَحَّتْ أَخْبَارٌ فِي وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ، وَصَحَّ بِالتَّوَاتُرِ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ؟ وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ ظَاهِرٌ.

النُّظَرُ الثَّلَاثُ فِي: أَلْفَاظِهِ

998 وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

999 |1| مَسْأَلَةٌ: أَلْفَاظُ الْعَرَبِ تَشْتَمِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، كَمَا سَيَأْتِي الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

هل في القرآن مجاز؟

1000 وَالْقُرْآنُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَجَازِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ، فَنَقُولُ:

1001. الْمَجَازُ: اسْمٌ مُشْتَرَكٌ: قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَالْقُرْآنُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ الَّذِي أَرَادَهُ مَنْ أَكْثَرَ اشْتِمَالَ الْقُرْآنِ عَلَى الْمَجَازِ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي تُجَوِّزُ بِهِ عَنْ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ، وَذَلِكَ لَا يُنْكَرُ فِي الْقُرْآنِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَشَتَّى الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ﴾ (يوسف: 82)، وَقَوْلِهِ: ﴿جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْفَعْنَ﴾ (الكهف: 77)، وَقَوْلِهِ: ﴿لَهُدًى صَوِّمُوعٌ وَسَبْعٌ وَصَلَوْتُ﴾ (الحج: 40)،

فَالصَّلَاةُ كَيْفَ تَهْدَمُ؟ ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ﴾ (المائدة: 6)، ﴿اللَّهُ نُورٌ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (البور: 35)، ﴿يُذَوِّتُ اللَّهُ﴾ (الأحراب: 57)، وَهُوَ يُرِيدُ رَسُولَهُ
﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194)، وَالْقِصَاصُ حَقٌّ: فَكَيْفَ
يَكُونُ عُدْوَانًا؟ وَحَزْرًا وَسَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا﴾ (الشورى: 40)، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾
(البقرة: 15)، ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ (الأعداء: 30)، ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا
اللَّهُ﴾ (المائدة: 64)، ﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ (الكهف: 29)، وَذَلِكَ مَا لَا يُحْصَى، وَكُلُّ
ذَلِكَ مَجَازٌ كَمَا سَيَأْتِي.

هل في القرآن
ألفاظ أصحمية؟

1002. |2| مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ كُلُّهُ، لَا عَجَمِيَّةَ فِيهِ.

1003. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ لُغَةٌ غَيْرُ الْعَرَبِ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ «الْمِشْكَاةَ»: هِنْدِيَّةٌ، وَ«الِاسْتَبْرَقَ»
فَارِسِيَّةٌ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَفَكَهَةً وَأَبَا﴾ (مسر: 31)، قَالَ يَعْصُهُمُ: الْأَبُ لَيْسَ مِنْ
لُغَةِ الْعَرَبِ.

1004. وَالْعَرَبُ قَدْ تَسْتَعْمِلُ اللَّفْظَةَ الْعَجَمِيَّةَ، فَقَدْ اسْتُعْمِلَ فِي بَعْضِ الْقَصَائِدِ
«الْعِشْجَاةُ»: بِغَنِيِّ صَدَرِ الْمَجْلِسِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ، كَمِشْكَاةٍ.

1005. وَقَدْ تَكَلَّفَ الْقَاضِي إلْحَاقَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَبَيَّنَ أَوْرَاقَهَا، وَقَالَ: كُلُّ
كَلِمَةٍ فِي الْقُرْآنِ اسْتُعْمِلَهَا أَهْلُ لُغَةٍ أُخْرَى، فَيَكُونُ أَصْلُهَا عَرَبِيًّا، وَإِنَّمَا غَيَّرَهَا
غَيْرُهُمْ تَغْيِيرًا مَا، كَمَا غَيَّرَ الْعِبْرَانِيُّونَ، فَقَالُوا لِلْإِلَهِ: لَاهُوتًا، وَلِلنَّاسِ: نَاسُوتًا،
وَأَنكَرَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ لَفْظٌ عَجَمِيٌّ، مُسْتَدِلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَسَاتِ
الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (الحج: 103)،
وَقَالَ: أَقْوَى الْأَدْلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَجَمِيًّا / لَقَالُوا لَوْلَا
فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ۖ عَاجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ (ص: 44)، وَلَوْ كَانَ فِيهِ لُغَةٌ الْعَجَمِ لَمَا كَانَ
عَرَبِيًّا مَحْضًا، بَلْ عَرَبِيًّا وَعَجَمِيًّا، وَلَا تَتَّخَذُ الْعَرَبُ ذَلِكَ حُجَّةً وَقَالُوا: نَحْنُ لَا
نَعْجِزُ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا الْعَجَمِيَّةُ فَتَنْعِجُزُ عَنْهَا.

|106/1.

1006. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، إِذْ اسْتِمَالُ جَمِيعِ الْقُرْآنِ عَلَى كَلِمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ
أَصْلُهَا عَجَمِيٌّ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَتْهَا الْعَرَبُ، وَوَقَعَتْ فِي أَلْسِنَتِهِمْ، لَا يُخْرِجُ الْقُرْآنُ
عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا، وَعَنْ إِطْلَاقِ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهِ، وَلَا يَتِمَّهْدُ لِلْعَرَبِ حُجَّةٌ، فَإِنَّ

الشَّعْرُ الْفَارِسِيُّ يُسَمَّى فَارِسِيًّا وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ أَحَادُ كَلِمَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْكَلِمَاتُ مُتَدَاوِلَةً فِي لِسَانِ الْفَرَسِ. فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ.

1007. [3] مَسْأَلَةٌ: فِي الْقُرْآنِ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُ آيَاتٌ تُحْكَمُ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7).

1008. وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ، وَإِذَا لَمْ يَرُدَّ تَوْقِيفٌ فِي بَيَانِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَ بِمَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللُّغَةِ وَيُنَاسِبُ اللَّفْظَ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ.

1009. وَلَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُمْ: الْمُتَشَابِهُ هِيَ الْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَالْمُحْكَمُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، وَلَا قَوْلُهُمْ: الْمُحْكَمُ: مَا يَعْرِفُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَالْمُتَشَابِهُ مَا يَتَفَرَّدُ اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ؛ وَلَا قَوْلُهُمْ: الْمُحْكَمُ الْوَعْدُ وَالْوَعْدُ وَالْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، وَالْمُتَشَابِهُ الْقِصَصُ وَالْأَمْثَالُ. وَهَذَا أَبْعَدُ. بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْمُحْكَمَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنِيَتَيْنِ:

1010. أَحَدُهُمَا: الْمَكْشُوفُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ إِشْكَالٌ وَاحْتِمَالٌ، وَالْمُتَشَابِهُ مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ.

1011. الثَّانِي: أَنَّ الْمُحْكَمَ مَا انْتَضَمَ وَتَرْتَّبَ تَرْتِيبًا مُفِيدًا، إِمَّا عَلَى ظَاهِرٍ أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُتَنَاقِضٌ وَمُخْتَلِفٌ. لَكِنْ هَذَا الْمُحْكَمُ يُقَابِلُهُ الْمُتَبَيِّنُ وَالْفَاسِدُ، دُونَ الْمُتَشَابِهِ. وَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ، فَيَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ بِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ: كَالْقُرَى، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي يَدُوهَ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237)، فَإِنَّهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ الرُّوجِ وَالْوَلِيِّ، وَكَاللَّمْسِ: الْمُرَدَّدُ بَيْنَ الْمَسِّ وَالْوُطْءِ. وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ مِمَّا يُوهِمُ ظَاهِرُهُ الْجِهَةَ وَالتَّشْبِيهَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ.

1012. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران: 7)، الْوَاوُ لِلْعَطْفِ، أَمْ الْأَوَّلَى الْوَقْفُ عَلَى «اللَّهِ»؟

1013. قُلْنَا: كُلُّ وَاحِدٍ مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ وَقْتُ الْقِيَامَةِ فَالْوَقْفُ أَوَّلَى، وَإِلَّا فَالْعَطْفُ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُخَاطَبُ الْعَرَبُ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ.

المحكم والمتشابه
في القرآن

معنى الحروف هي
أوائل السور

1014. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ؟ إِذْ لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مَعْنَاهَا.

1015. قُلْنَا: أَكْثَرَ النَّاسِ فِيهَا، وَأَقْرَبُهَا أَقْوَابِلُ:

1016. أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسَامِي السُّورِ، حَتَّى تُعْرَفَ بِهَا فَيُقَالُ: سُورَةُ يَس، وَطه.

1017. وَقِيلَ: ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِجَمْعِ دَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْاسْتِمَاعِ، لِأَنَّهَا تُخَالَفُ عَادَتَهُمْ، فَتَوْقُطُهُمْ عَنِ الْعَقْلَةِ حَتَّى نَصْرِفَ قُلُوبَهُمْ إِلَى الْإِصْغَاءِ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا لِإِزَادَةِ مَعْنَى.

1018. وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَكَرَهَا كِنَايَةً عَنْ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي لَا يَخْرُجُ عَنْهَا جَمِيعُ كَلَامِ الْعَرَبِ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ لَيْسَ يُخَاطَبُهُمْ إِلَّا بِلُغَتِهِمْ وَحُرُوفِهِمْ، وَقَدْ يُنْبِئُهُ بِنَعْصِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ، يُقَالُ: قَرَأَ / سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَأَنْشَدَ: «أَلَا هُبِّي» يَعْنِي جَمِيعَ السُّورَةِ وَالْقَصِيدَةِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

1019. يُنَاشِدُنِي حَامِيمٌ وَالرُّمُحُ شَاجِرٌ فَهَلَا تَلَا حَامِيمٌ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

1020. كُنَى بِحَامِيمٍ عَنِ الْقُرْآنِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا تَفْهَمُهُ الْعَرَبُ.

1021. فَإِنْ قِيلَ: الْعَرَبُ إِنَّمَا تَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (الْأَسَامِ 61)، وَ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (ص. 5)، الْجِهَةُ وَالْاسْتِقْرَارُ، وَقَدْ أُرِيدَ بِهِ غَيْرُهُ، فَهُوَ مُتَشَابِهٌ؟ قُلْنَا: هِيَ هَذِهِ كِنَايَاتُ وَاسْتِعَارَاتُ يَفْهَمُهَا الْمُؤْمِنُونَ مِنَ الْعَرَبِ، الْمُصَدِّقُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَأَنَّهَا مُؤَوَّلَةٌ تَأْوِيلَاتٍ تُنَاسِبُ تَفَاهُمَ الْعَرَبِ. وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ.

النَّظَرُ الرَّابِعُ فِي: أَحْكَامِهِ

1022. وَمِنْ أَحْكَامِهِ تَطَرُّقُ التَّأْوِيلِ إِلَى ظَاهِرِ الْفَظِّهِ، وَتَطَرُّقُ التَّخْصِصِ إِلَى صِغِهِ عُمُومِهِ، وَتَطَرُّقُ النَّسْخِ إِلَى مُقْتَضِيَاتِهِ.

1023. أَمَّا التَّخْصِصُ * وَالتَّأْوِيلُ * فَسَيَأْتِي فِي الْقُطْبِ الثَّالِثِ إِذَا فَصَّلْنَا وَجُوهَ الْاسْتِثْمَارِ وَالْاسْتِدْلَالِ مِنَ الصِّغِ وَالْمَفْهُومِ وَغَيْرِهَا.

1024. وَأَمَّا النَّسْخُ: فَقَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِذِكْرِهِ بَعْدَ «كِتَابِ الْأَخْبَارِ»، لِأَنَّ النَّسْخَ يَنْطَرُقُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ جَمِيعًا، لَكِنَّا ذَكَرْنَاهُ فِي أَحْكَامِ الْكِتَابِ لِمَعْنَيْنِ: أَحَدِهِمَا: أَنَّ إِشْكَالَهُ وَغُمُوضَهُ مِنْ حَيْثُ تَطَرُّقُهُ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ اسْتِحَالَةِ الْبَدَاءِ عَلَيْهِ؛ الثَّانِي: أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى الْأَخْبَارِ قَدْ طَالَ لِأَجْلِ تَعَلُّقِهِ بِمَعْرِفَةِ طُرُقِهَا مِنَ التَّوَاتُرِ وَالْأَحَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَزَأَيْنَا ذِكْرَهُ عَلَى أَثَرِ أَحْكَامِ الْكِتَابِ أَوَّلَى وَهَذَا:

كتاب النسخ
والنظر في حده وحقيقته
ثم في إثباته على منكره
ثم في أركانه وشروطه وأحكامه

1025. فَرَّمُ فِيهِ بَابَيْنِ:

الباب الأول في حده وحقيقته وإثباته

الفصل الأول في حده وحقيقته

حد النسخ

1026 أما حده: فأعلم أن النسخ عبارة عن الرفع والإزالة في وضع اللسان، يقال: نسخت الشمس الظل، ونسخت الريح آثار الشيء، إذا أزالتها. وقد يطلق لإرادة نسخ الكتاب. فهو مشترك. ومقصودنا النسخ الذي هو بمعنى الرفع والإزالة.

1027 فنقول: حده أنه: «الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه».

1028 وإنما أثرنا لفظ «الخطاب» على لفظ «النص» ليكون شاملاً للفظ والفحوى والمفهوم وكل دليل، إذ يجوز النسخ بجميع ذلك.

1029 وإنما قيدنا الحد بالخطاب المتقدم، لأن ابتداء إيجاب العبادات في الشرع مزيل حكم العقل من براءة الذمة، ولا يسمى نسخاً، لأنه لم يزل حكم خطاب.

1030 وإنما قيدنا بارتفاع الحكم، ولم نقيد بارتفاع الأمر والنهي، لينعم جميع أنواع الحكم: من النّدب، والكراهة، والإباحة، فجميع ذلك قد ينسخ.

1031 وإنما قلنا: «لولاه لكان الحكم ثابتاً»، لأن حقيقة النسخ الرفع، فلو لم يكن هذا ثابتاً لم يكن هذا رافعاً، لأنه إذا / ورد أمر بعبادة مؤقتة، وأمر بعبادة أخرى بعد تصرّف ذلك الوقت، لا يكون الثاني نسخاً، فإذا قال: «أتيموا الصيام إلى الليل» (الفرد 187)، ثم قال في الليل: لا تصوموا، لا يكون ذلك نسخاً، بل الرافع ما لا يرتفع الحكم لولاه.

[108/1]

1032 وإنما قلنا: «مع تراخيه عنه» لأنه لو اتصل به لكان بياناً وإتماماً لمعنى الكلام، وتقديراً له بمدة أو شرط. فإذا قال: «ثم أتموا الصيام إلى الليل» فقولته «إلى الليل» لا يكون ذلك نسخاً، بل هو بيان غاية العبادة. وإنما يكون رافعاً إذا ورد بعد أن ورد الحكم واستقر، بحيث يدوم لولا النسخ.

حد النسخ
عند الفقهاء

1033. وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَعْقِلُوا الرُّفْعَ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالُوا فِي حَذِّ النَّسخ: «إِنَّهُ

الْخِطَابُ الدَّالُّ الْكَاشِفُ عَنْ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ، أَوْ: عَنْ زَمَنِ انْقِطَاعِ الْعِبَادَةِ». وَهَذَا

يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «صُمُّ بِالنَّهَارِ، وَكُلُّ بِاللَّيْلِ» نَسْخًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ

أَتَيْنَا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (الفرقة 187) نَسْخًا، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الرُّفْعِ. وَلَا يُغْنِيهِمْ أَنْ

يَزِيدُوا شَرْطَ التَّرَاخِي، فَإِنَّ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ إِذَا لَمْ يَتَنَاولْ إِلَّا النَّهَارَ، فَهُوَ مُتَقَاعِدٌ عَنْ

اللَّيْلِ بِنَفْسِهِ، فَأَيُّ مَعْنَى لِنَسْخِهِ؟ وَإِنَّمَا يُرْفَعُ مَا دَخَلَ تَحْتَ الْخِطَابِ الْأَوَّلِ،

وَأُرِيدَ بِاللَّفْظِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ. وَمَا ذَكَرُوهُ تَخْصِيصٌ. وَسَنُبَيِّنُ وَجْهَ مُقَارَفَةِ النَّسخ

لِلتَّخْصِيصِ *، بَلْ سَنَسَبُّ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ إِذَا أَمَرَ بِهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ يَجُوزُ نَسْخُهُ

فَقَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْامْتِنَالِ، وَقَبْلَ وَقْتِهِ، فَلَا يَكُونُ بَيِّنًا لَانْقِطَاعِ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ *.

1034. وَأَمَّا الْمُعْتَرِلَةُ فَإِنَّهُمْ حَذَوُهَا بِأَنَّهُ: «الْخِطَابُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ

بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ زَائِلٌ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا». وَرُبَّمَا أَبْدَلُوا لَفْظَ الزَّائِلِ

بِالسَّاقِطِ، وَرُبَّمَا أَبْدَلُوهُ بِغَيْرِ الثَّابِتِ. كُلُّ ذَلِكَ حَذَرًا مِنَ الرُّفْعِ، وَحَقِيقَةُ النَّسخِ

الرُّفْعُ، فَكَانَتْهُمْ أَخْلَوْا الْحَدَّ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَحْدُودِ.

1035. فَإِنْ قِيلَ: تَحْقِيقُ مَعْنَى الرُّفْعِ فِي الْحُكْمِ يَمْتَنِعُ مِنْ خُمْسَةِ أَوْجُهٍ:

1036. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِمَّا حُكْمٌ ثَابِتٌ، أَوْ مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ؛ وَالثَّابِتُ لَا يُمَكِّنُ

رَفْعَهُ، وَمَا لَا ثَبَاتَ لَهُ لَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِهِ، فَدَلَّ أَنَّ النَّسخَ هُوَ رَفْعٌ مِثْلُ الْحُكْمِ

الثَّابِتِ، لَا رَفْعٌ عِنْدَهُ، أَوْ هُوَ بَيِّنٌ لِمُدَّةِ الْعِبَادَةِ. كَمَا قَالَ الْفُقَهَاءُ.

1037. الثَّانِي: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ عِنْدَكُمْ، وَالْقَدِيمُ لَا يَتَصَوَّرُ رَفْعَهُ.

1038. الثَّالِثُ: أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَثْبَتَهُ لِحُسْنِهِ، فَلَوْ نَهَى عَنْهُ لَأَدَّى إِلَى أَنْ

يَنْقَلِبَ الْحَسَنُ قَبِيحًا، وَهُوَ مُحَالٌ.

1039. الرَّابِعُ: أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ أَرَادَ وُجُودَهُ، فَمَا كَانَ مُرَادًا كَيْفَ يُنْهَى عَنْهُ حَتَّى يَصِيرَ

مُرَادَ الْعَدَمِ مَكْرُوهًا؟

1040. الْخَامِسُ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْبِدَاءِ، فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ بَعْدَ مَا أَمَرَ بِهِ، فَكَأَنَّهُ بَدَأَ لَهُ فِيمَا

كَانَ قَدْ حَكَّمَ بِهِ وَتَدِيمَ عَلَيْهِ.

* 168-169

* 373، وما بعدها

1041. فَالاستِحَالَةُ الْأُولَى مِنْ جِهَةِ اسْتِحَالَةِ نَفْسِ الرُّفْعِ، وَالثَّانِيَةُ مِنْ جِهَةِ قِدَمِ الْكَلَامِ، وَالثَّلَاثَةُ مِنْ جِهَةِ صِفَةِ ذَاتِ الْمَأْمُورِ فِي كَوْنِهِ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا، وَالرَّابِعَةُ مِنْ جِهَةِ الْإِرَادَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالْأَمْرِ، وَالْخَامِسَةُ مِنْ جِهَةِ الْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ، وَظُهُورُ النَّدَاءِ بَعْدَهُ.

1042. وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الرُّفْعَ مِنَ الْمَرْفُوعِ، كَالْكَسْرِ مِنَ الْمَكْسُورِ، وَكَالْفَتْحِ مِنَ الْعَقْدِ؛ إِذْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا مَعْنَى كَسْرِ الْآيَةِ / وَإِنْطَالِ شَكْلِهَا مِنْ تَرْبِيعٍ، وَتَسْدِيسٍ، وَتَدْوِيرٍ؟ فَإِنَّ الرَّاغِبَ بِالْكَسْرِ تَدْوِيرَ مَوْجُودٍ أَوْ مَعْدُومٍ؟ فَالْمَعْدُومُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِزَالَتِهِ، وَالْمَوْجُودُ لَا سَبِيلَ إِلَى إِزَالَتِهِ. فَيُقَالُ: مَعْنَاهُ أَنَّ اسْتِحْكَامَ شَكْلِ الْآيَةِ يَقْتَضِي بَقَاءَ صُورَتِهَا دَائِمًا، لَوْلَا مَا وَرَدَ عَلَيْهِ مِنَ السَّبَبِ الْكَاسِرِ، فَالْكَاسِرُ قَطَعَ مَا اقْتَضَاهُ اسْتِحْكَامُ بَنِيَةِ الْآيَةِ دَائِمًا لَوْلَا الْكَسْرُ، فَكَذَلِكَ الْفَتْخُ يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَقْدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ لَوْلَاهُ لَدَامَ، فَإِنَّ التَّبَعِ سَبَبٌ لِلْمِلْكِ مُطْلَقًا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَطْرَأَ قَاطِعٌ، وَلَيْسَ طَرِيَانُ الْقَاطِعِ مِنَ الْفَتْخِ، مُبَيَّنًا لَنَا أَنَّ التَّبَعِ فِي وَفْقِهِ انْعَقَدَ مُوقَّتًا مَمْدُودًا إِلَى غَايَةِ الْفَتْخِ، فَإِنَّا نَعْقِلُ أَنَّ نَقُولَ: بَعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ سَنَةً، وَنَعْقِلُ أَنَّ نَقُولَ: بَعْتُكَ وَمَلَكَتُكَ أَبَدًا، ثُمَّ يُفْسَخُ بَعْدَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ. وَنَذَرُكَ الْفَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ: وَضَعَ لِمَلِكٍ قَاصِرٍ بِنَفْسِهِ، وَالثَّانِي: وَضَعَ لِمَلِكٍ مُطْلَقٍ مُؤَبَّدٍ إِلَى أَنْ يُقْطَعَ بِقَاطِعٍ، فَإِذَا فُسِخَ كَانَ الْفَتْخُ قَاطِعًا لِحُكْمِهِ الدَّائِمِ بِحُكْمِ الْعَقْدِ لَوْلَا الْقَاطِعُ، لَا بَيِّنًا لِكَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ قَاصِرًا.

1043. وَبِهَذَا يَفَارِقُ النُّسْخُ التَّخْصِصَ، فَإِنَّ التَّخْصِصَ يُبَيِّنُ لَنَا أَنَّ اللَّفْظَ مَا أُرِيدَ بِهِ الدَّلَالَةُ إِلَّا عَلَى الْبَعْضِ، وَالنُّسْخُ يُخْرِجُ عَنِ اللَّفْظِ مَا أُرِيدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ.

1044. وَلَا جُلَّ خَفَاءِ مَعْنَى الرُّفْعِ أَشْكَلَ عَلَى الْفُقَهَاءِ، وَوَقَعُوا فِي إِنْكَارِ مَعْنَى النُّسْخِ.

1045. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي وَهُوَ اسْتِحَالَةُ رَفْعِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ: فَهُوَ فَاسِدٌ، إِذْ لَيْسَ مَعْنَى النُّسْخِ رَفْعُ الْكَلَامِ، بَلْ قَطَعَ تَعَلُّقُهُ بِالْمُكَلَّفِ، وَالْكَلَامُ الْقَدِيمُ يَتَعَلَّقُ بِالْقَادِرِ الْعَاقِلِ. فَإِذَا طَرَأَ الْعَجْزُ وَالْجُنُونُ زَالَ التَّعَلُّقُ، فَإِذَا عَادَ الْعَقْلُ وَالْقُدْرَةُ عَادَ التَّعَلُّقُ. وَالْكََلَامُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ، فَالْعَجْزُ وَالْمَوْتُ سَبَبٌ مِنْ جِهَةِ الْمُحَاطَبِ، يَقْطَعُ تَعَلُّقَ الْخِطَابِ عَنْهُ، وَالنُّسْخُ سَبَبٌ مِنْ جِهَةِ الْمُحَاطَبِ يَقْطَعُ تَعَلُّقَ الْخِطَابِ، كَمَا أَنَّ حُكْمَ التَّبَعِ -

[109/1]

وَهُوَ مِلْكُ الْمُشْتَرِي إِثَاءً - تَارَةً يَنْقَطِعُ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي، وَتَارَةً يَنْقَطِعُ بِمَوْتِ الْعَبْدِ الْمَبِيعِ، وَتَارَةً يَفْسَخُ الْعَاقِدُ. وَلَا حِلَّ خَفَاءِ هَذِهِ الْمَعَانِي أَنْكَرُ طَائِفَةٍ قَدِمَ الْكَلَامُ.

1046. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ، وَهُوَ انْقِلَابُ الْحَسَنِ قَبِيحًا، فَقَدْ أَبْطَلْنَا مَعْنَى الْحَسَنِ وَالْقُبْحِ، وَإِنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُمَا. وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ الْاِعْتِذَارِ بِأَنَّ الشَّيْءَ يَجُوزُ أَنْ يَحْسُنَ فِي وَقْتٍ، وَيَقْبَحَ فِي وَقْتٍ، لِأَنَّهُ قَدْ قَالَ فِي رَمَضَانَ: لَا تَأْكُلْ بِالنَّهَارِ وَكُلْ بِاللَّيْلِ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ لَيْسَ مَقْصُورًا عِنْدَنَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ، وَيَنْهَى عَنْهُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَيَكُونُ قَدْ نَهَى عَمَّا أَمَرَ بِهِ، كَمَا سَيَأْتِي.

1047. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ، وَهُوَ صَيْرُورَةُ الْمُرَادِ مَكْرُوهًا، فَهُوَ بَاطِلٌ، لِأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَنَا يَفَارِقُ الْإِرَادَةَ؛ فَالْمَعَاصِي مُرَادَةٌ عِنْدَنَا، وَلَيْسَتْ مَأْمُورًا بِهَا. وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي كِتَابِ «الْأَوَامِرِ».

1048. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الْخَامِسِ، وَهُوَ لُزُومُ الْبَدَاءِ، فَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنَ النَّسْخِ أَنْ يُحَرَّمَ مَا أَبَاحَ، وَيَنْهَى عَمَّا أَمَرَ، فَذَلِكَ / جَائِزٌ «يَمْحُوهَا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِثُ» (الرعد: 39) وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، كَمَا أَبَاحَ الْأَكْلَ بِاللَّيْلِ وَحَرَّمَهُ بِالنَّهَارِ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ أَنَّهُ انْكَشَفَ لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ عَلِيمًا بِهِ، فَهُوَ مُحَالٌ، وَلَا يُلْزَمُ ذَلِكَ مِنَ النَّسْخِ، بَلْ يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَأْمُرُهُمْ بِأَمْرٍ مُطْلَقٍ، وَيُذَيِّمُهُمْ عَلَيْهِمُ التَّكْلِيفَ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ يَقْطَعُ التَّكْلِيفَ بِنَسْخِهِ عَنْهُمْ، فَيَنْسَخُهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ نَسْخَهُ فِيهِ، وَلَيْسَ فِيهِ تَبَيُّنٌ بَعْدَ جَهْلِ.

1049. فَإِنْ قِيلَ: فَهُمْ مَأْمُورُونَ فِي عِلْمِهِ إِلَى وَقْتِ النَّسْخِ أَوْ أَبَدًا؟ فَإِنْ كَانَ إِلَى وَقْتِ النَّسْخِ، فَالنَّسْخُ قَدْ بَيَّنَّ وَقْتِ الْعِبَادَةِ كَمَا قَالَ الْفَقَهَاءُ، وَإِنْ كَانُوا مَأْمُورِينَ أَبَدًا فَقَدْ تَغَيَّرَ عِلْمُهُ وَمَعْلُومُهُ.

1050. قُلْنَا: هُمْ مَأْمُورُونَ فِي عِلْمِهِ إِلَى وَقْتِ النَّسْخِ الَّذِي هُوَ قَطْعُ الْحُكْمِ الْمُطْلَقِ عَنْهُمْ، الَّذِي لَوْلَاهُ لَدَامَ الْحُكْمُ، كَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ تَعَالَى النَّبِيْعَ الْمُطْلَقَ مُفِيدًا لِلْمَلِكِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ بِالْفَسْخِ، وَلَا يَعْلَمُ النَّبِيْعَ فِي نَفْسِهِ قَاصِرًا عَلَى مُدَّةٍ، بَلْ يَعْلَمُهُ مُقْتَضِيًا لِمَلِكٍ مُؤَبَّدٍ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَطْرَأَ قَاطِعٌ، لَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْفَسْخَ سَيَكُونُ، فَيَنْقَطِعُ الْحُكْمُ لَانْقِطَاعِ شَرْطِهِ، لَا لِقُصُورِهِ فِي نَفْسِهِ.

1051. فَلَيْسَ إِذَا فِي النَّسْخِ لُزُومُ الْبَدَاءِ. وَلَأَجْلَ قُصُورِ فَهْمِ الْيَهُودِ عَنْ هَذَا أَنْكَرُوا النَّسْخَ. وَلَأَجْلَ قُصُورِ فَهْمِ الرُّوَافِضِ عَنْهُ أَنْكَرُوا الْبَدَاءَ. وَنَقَلُوا عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُخْبِرُ عَنِ الْغَيْبِ، مَخَافَةَ أَنْ يَبْدُو لَهُ تَعَالَى فِيهِ فَيُغَيِّرَهُ، وَحَكُوا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: مَا بَدَأَ اللَّهُ فِي شَيْءٍ كَمَا بَدَأَ لَهُ فِي إِسْمَاعِيلَ، أَيْ فِي أَمْرِهِ بِدَبْحِهِ. وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ الصَّرِيحُ، وَنَسْبَةُ الْإِلَهِ تَعَالَى إِلَى الْجَهْلِ وَالتَّغْيِيرِ - تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَاحِدُونَ عُلُوءًا كَبِيرًا. وَيَدُلُّ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ وَالتَّغْيِيرَاتِ. وَزَيْمًا احْتَجَّجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الرعد: 39)، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَمْحُو الْحُكْمَ الْمُنْسُوخَ وَيُثَبِّتُ النَّاسِخَ، أَوْ يَمْحُو السَّيِّئَاتِ بِالتَّوْبَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (هود: 114)، وَيَمْحُو الْحَسَنَاتِ بِالْكَفْرِ وَالرَّدَّةِ، أَوْ يَمْحُو مَا تَرَفَّعَ إِلَيْهِ الْحَفَظَةُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَيُثَبِّتُ الطَّاعَاتِ.

1052. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْصِصِ وَالنَّسْخِ؟

المفرق بين النسخ والتخصيص

1053. قُلْنَا: هُمَا مُشْتَرِكَانِ مِنْ وَجْهِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ اخْتِصَاصَ الْحُكْمِ بِبَعْضِ مَا تَنَوَّلَهُ اللَّفْظُ، لَكِنْ التَّخْصِصُ بَيَانُ أَنَّ مَا أُخْرِجَ عَنْ عُمُومِ الصِّيغَةِ مَا أُرِيدَ بِاللَّفْظِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، وَالنَّسْخُ يُخْرِجُ عَنِ اللَّفْظِ مَا قُصِدَ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَوْلُهُ: أَفْعَلُوا أَبَدًا، يَجُوزُ أَنْ يُنْسَخَ، وَمَا أُرِيدَ بِاللَّفْظِ بَعْضُ الْأَزْمَنِ، بَلِ الْجَمِيعُ، لَكِنْ بَقَاؤُهُ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يَرَدَ نَاسِخٌ، كَمَا إِذَا قَالَ: مَلَكَتْكَ أَبَدًا، ثُمَّ يَقُولُ: فَسَخْتُ، فَالنَّسْخُ هُوَ إِدَاءُ مَا يَتَأَمَّلُ شَرْطَ اسْتِمْرَارِ الْحُكْمِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ، وَقُصِدَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ.

1054. فَلِذَلِكَ يَقْتَرِفَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ:

1055. الْأَوَّلُ. أَنَّ النَّاسِخَ يُشْتَرَطُ تَرَاخِيهِ، وَالتَّخْصِصُ يَجُوزُ افْتِرَائُهُ، لِأَنَّهُ بَيَانٌ، بَلِ يَجِبُ افْتِرَائُهُ عِنْدَ مَنْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ.

1056. الثَّانِي: أَنَّ التَّخْصِصَ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ بِأَمُورٍ وَاحِدٍ، / وَالنَّسْخُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ.

[111/1]

1057. وَالثَّالِثُ: أَنَّ النَّسْخَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَوْلٍ وَخِطَابٍ، وَالتَّخْصِصُ قَدْ يَكُونُ بِإِدْلَةٍ

العقل، والقرائن، وسائر أدلة السمع.

1058. الرابع: أن التخصيص لا ينفي دلالة اللفظ على ما بقي تحتها، حقيقة كان أو مجازاً، على ما فيه من الاختلاف، والنسخ يبطل دلالة المنسوخ في مستقبل الزمان بالكلية.

1059. الخامس: أن تخصيص العام المقطوع بأصله جائز بالقياس وخبر الواحد وسائر الأدلة، ونسخ القاطع لا يجوز إلا بقاطع.

1060. وليس من الفرق الصحيح قول بعضهم: إن النسخ لا يتناول إلا الأزمان، والتخصيص يتناول الأزمان والأعيان والأحوال. وهذا تجوز واتساع، لأن الأعيان والأزمان ليست من أفعال المكملين، والنسخ يرد على الفعل في بعض الأزمان، والتخصيص أيضاً يرد على الفعل في بعض الأحوال، فإذا قال: أقتلوا المشركين إلا المعاهدين، كان معناه: لا تقتلوه في حالة العهد، وأقتلوه في حالة الحرب. والمقصود أن ورود كل واحد منهما على الفعل.

1061. وهذا القدر كاف في الكشف عن حقيقة النسخ.

الفصل الثاني من هذا الباب هي:

إثباته على منكره

1062. والمنكر إما جواره عقلاً أو وقوعه سمعاً.

1063. أما جواره عقلاً فيدل عليه أنه لو امتنع لكان إما ممتنعاً لذاته وصورته، أو لما يتولد عنه من مفسدة أو أداء إلى محال.

1064. ولا يمتنع لاستحالة ذاته وصورته، بدليل ما حققناه من معنى الرفع، ودفعناه من الإشكالات عنه. ولا يمتنع لأدائه إلى مفسدة وتبجح، فإننا أبطلنا هذه القاعدة، وإن سأمحنا بها فلا بعد في أن يعلم الله تعالى مصلحة عباده في أن يأمرهم بأمر مطلق حتى يستعدوا له، ويمتنعوا بسبب العزم عن معاصي وشهوات، ثم يخفف عنهم.

1065. وَأَمَّا وَقُوْعُهُ سَمْعًا فَيَدُلُّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَالنَّصُّ.

1066. أَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَاتِّفَاقُ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ نَسَخَتْ شَرْعَ مَنْ قَبْلَهُ، إِمَّا بِالْكُلِّيَّةِ، وَإِمَّا فِيْمَا يُخَالِفُهَا فِيهِ. وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَمُنْكَرُ هَذَا خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ. وَقَدْ ذَهَبَ شَدُوذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى انْكَارِ النَّسْخِ، وَهُمْ مُسْتَبْرِقُونَ بِهَذَا الْإِجْمَاعِ. فَهَذَا الْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً عَلَى الْيَهُودِ.

1067. وَأَمَّا النَّصُّ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ﴾ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُقَرِّرٌ ﴿(الاحزاب: 101)﴾ الْآيَةُ. وَالتَّبْدِيلُ يُشْتَمِلُ عَلَى رَفْعٍ وَإِثْبَاتٍ. وَالْمَرْفُوعُ إِمَّا تِلَاوَةً، وَإِمَّا حُكْمًا. وَكَيْفَمَا كَانَ فَهُوَ رَفْعٌ وَنَسْخٌ.

1068. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ الْمَعْنَى بِهِ رَفْعُ الْمُنْزَلِ، فَإِنَّ مَا أُنْزِلَ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ وَتَبْدِيلُهُ، لَكِنَّ الْمَعْنَى بِهِ تَبْدِيلُ مَكَانِ الْآيَةِ بِإِنْزَالِ آيَةٍ بَدَلَ مَا لَمْ يُنْزَلْ، فَيَكُونُ مَا لَمْ يُنْزَلْ كَالْمُبْدَلِ بِمَا أُنْزِلَ.

1069. قُلْنَا: هَذَا تَعَسَّفٌ بَارِدٌ، فَإِنَّ الْيَدِي لَمْ يُنْزَلْ كَيْفَ يَكُونُ مُبْدَلًا وَالتَّبْدِيلُ يَسْتَدْعِي مُبْدَلًا؟ وَكَيْفَ يُطْلَقُ اسْمُ التَّبْدِيلِ عَلَى ابْتِدَاءِ الْإِنْزَالِ؟ فَهَذَا هَوَسٌ وَشُخْفٌ.

1070. وَالِدَّلِيلُ / الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَيُظَاهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيْبَاتٍ أُحِلَّتْ لَكُمْ﴾ (النساء: 160)، وَلَا مَعْنَى لِلنَّسْخِ إِلَّا تَحْرِيمُ مَا أُحِلَّ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (البقرة: 106).

1071. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ التَّخْصِيسَ.

1072. قُلْنَا: قَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَ التَّخْصِيسِ وَالنَّسْخِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْيِيرِ اللَّفْظِ، كَيْفَ وَالتَّخْصِيسُ لَا يَسْتَدْعِي بَدَلًا مِثْلَهُ، أَوْ خَيْرًا مِنْهُ؟! وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانُ مَعْنَى الْكَلَامِ.

1073. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: مَا اشْتَهَرَ فِي الشَّرْعِ مِنْ نَسْخِ تَرْتِيبِ الْمُتَوَلَّى عَنْهَا رَوُجُهَا حَوْلًا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، وَنَسْخِ فَرْضِ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ أَمَامَ مُنَاجَاةِ الرَّسُولِ ﷺ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُحُودِكُمْ صَدَقَةً﴾ (المجادلة: 12)،

وَمِنْهُ نَسْخُ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ عَنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَى الْكَعْبَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة: 144).

1074. وَعَلَى الْجُمْلَةِ اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِطْلَاقِ لَفْظِ النَّسخِ فِي الشَّرْعِ.
1075. فَإِنْ قِيلَ: مَعْنَاهُ نَسَخَ مَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ إِلَى صُحُفِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ بِمَعْنَى نَسَخِ الْكِتَابِ وَنَقْلِهِ.
1076. قُلْنَا: فَإِذَا شَرَعْنَا مَنْسُوخَ كَشْرَعٍ مِنْ قَبْلُنَا، لِأَنَّ شَرْعَنَا قَدْ نُقِلَ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، وَهَذَا اللَّفْظُ كُفِّرَ بِالِاتِّفَاقِ، كَيْفَ وَقَدْ نُقِلْنَا مِنْ قِبَلِهِ إِلَى قِبَلِهِ، وَمِنْ عِدَّةٍ إِلَى عِدَّةٍ؟ فَهُوَ تَغْيِيرٌ وَتَبْدِيلٌ وَرَفْعٌ قَطْعًا.

الفصل الثالث هي:

مسائل تتشعب عن النظر في حقيقة النسخ

1077. وَهِيَ سِتُّ مَسَائِلَ:

نسخ الأمر قبل
التمكن من
الإمتثال

1078. |1| مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ عِنْدَنَا نَسَخُ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِنَالِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِةِ. وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ الشَّارِعُ فِي رَمَضَانَ: حُجُّوا فِي هَذِهِ السَّنَةِ، ثُمَّ يَقُولَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ: لَا تَحُجُّوا، فَقَدْ نَسَخْتُ عَنْكُمْ الْأَمْرَ: أَوْ يَقُولَ: أَذْبَحْ وَلَدَكَ، فَيُبَادِرَ إِلَى إِخْضَارِ أَسْبَابِهِ، فَيَقُولَ قَبْلَ ذَبْحِهِ: لَا تَذْبَحْ، فَقَدْ نَسَخْتُ عَنْكَ الْأَمْرَ، لِأَنَّ النَّسْخَ عِنْدَنَا رَفْعٌ لِلْأَمْرِ، أَيْ لِحُكْمِ الْأَمْرِ وَمَذْلُولِهِ، وَلَيْسَ بَيَانًا لِيُخْرَجَ الْمَنْسُوخُ عَنْ لَفْظِ الْأَمْرِ، بِخِلَافِ التَّخْصِصِ. فَلَوْ قَالَ: صَلُّوا أَبَدًا، فَيَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ بَعْدَ سَنَةِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ الدَّلَالََةَ عَلَى جَمِيعِ الْأَرْزَامِ، وَلَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَطَعَ حُكْمَ اللَّفْظِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ، إِذْ كَانَ دَوَامُهُ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ النَّسْخِ. فَكُلُّ أَمْرٍ مُضْمَّنٌ «بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْسَخَ»، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: صَلُّوا أَبَدًا مَا لَمْ أَنْسَخْ عَنْكُمْ أَمْرِي. وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ عَقِلَ نَسْخُ الْحَجِّ قَبْلَ عَرَفَةَ، وَنَسْخُ الذَّبْحِ قَبْلَ فِعْلِهِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ حَاصِلٌ، وَإِنْ كَانَ أَمْرًا بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّرْطِ ثَابِتٌ. وَلِذَلِكَ يَعْزَمُ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِنَالِ.

1079. وَلَمَّا لَمْ تَفْهَمْ الْمُعْتَرِةَ هَذَا أَتَكْرَرُ ثُبُوتُ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ، كَمَا سَيَأْتِي فَسَادُ

مَذْهَبِهِمْ فِي كِتَابِ «الْأَوَامِرِ» *

[113/1]

1080. وَأَقْرَبَ دَلِيلَ عَلَى فَسَادِهِ أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَتَوَيَّ الْقُرْصَ وَامْتِنَالَ الْأَمْرِ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ، وَرُبَّمَا يَمُوتُ فِي أَثْنَائِهَا وَقَبْلَ تِمَامِ التَّمَكُّنِ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ لَمْ يُتَبَيَّنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا، بَلْ نَقُولُ: كَانَ مَأْمُورًا بِأَمْرٍ مُقَيَّدٍ / بِشَرْطٍ، وَالْأَمْرُ الْمُقَيَّدُ بِالشَّرْطِ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ، وَجِدَ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يَجِدْ. وَهُمْ يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يُوْجَدْ الشَّرْطُ عَلِمْنَا انْتِفَاءَ الْأَمْرِ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَنَا كُنَّا نَتَوَهَّمُ وَجُوبَهُ فَإِنَّا لَمْ يَكُنْ. فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فَرْعٌ لِنَتْلِكَ الْمَسْأَلَةِ. وَلِذَلِكَ أَحَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ النُّسْخَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ.

1081. وَقَالُوا أَيْضًا: إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ، مَأْمُورًا مِنْهُ، حَسَنًا قَبِيحًا، مَكْرُوهًا مَرَادًا، مُصْلَحَةً مُفْسِدَةً. وَجَمِيعُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُسْنِ وَالْمُنْعِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ قَدْ أَبْطَلْنَاهُ. وَلَكِنْ يَبْقَى لَهُمْ مَسْئَلَتَانِ:

1082. الْمَسْئَلَةُ الْأُولَى: أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ كَيْفَ يَكُونُ مِنْهُ عَنَّا وَمَأْمُورًا بِهِ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ؟

1083. وَفِي الْجَوَابِ عَنْهُ طَرِيقَتَانِ:

1084. الْأُولَى: أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ مِنْهُ عَنَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، بَلْ عَلَى وَجْهَيْنِ، كَمَا يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، وَيُؤْمَرُ بِهَا مَعَ الطَّهَارَةِ، وَيُنْهَى عَنِ السُّجُودِ لِلصَّنَمِ، وَيُؤْمَرُ بِالسُّجُودِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِاخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَأْمُورٌ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْأَمْرِ، مِنْهُ عَنَّا عِنْدَ زَوَالِ الْأَمْرِ. فَهَمَا حَالَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَبْدَلَ لَفْظَ «بَقَاءِ الْأَمْرِ» بِانْتِفَاءِ النَّهْيِ، أَوْ بَعْدَمِ الْمُنْعِ. وَالْأَلْفَاظُ مُتَقَارِبَةٌ.

1085. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مَأْمُورٌ بِالْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ، بِشَرْطِ أَنْ يَخْتَارَ الْفِعْلَ أَوْ الْعَزْمَ، وَإِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُهُ. وَجَعَلُوا حُصُولَ ذَلِكَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى شَرْطًا هَذَا النُّسْخِ.

1086. وَقَالَ قَوْمٌ: يَأْمُرُ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُصْلَحَةً. وَإِنَّمَا يَكُونُ مُصْلَحَةً مَعَ دَوَامِ الْأَمْرِ، أَمَّا نَعْدَ النَّهْيِ فَيُخْرَجُ عَنْ كَوْنِهِ مُصْلَحَةً.

1087. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا يَأْمُرُ فِي وَقْتٍ يَكُونُ الْأَمْرُ مُصْلَحَةً، ثُمَّ يَتَغَيَّرُ الْحَالُ فَيَصِيرُ النَّهْيُ مُصْلَحَةً، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنْ يُجَابَهُ مُصْلَحَةً مَعَ دَوَامِ

الْأَمْرِ. أَمَّا بَعْدَ النَّهْيِ فَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً.

1088. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْحَالَ سَتَتَغَيَّرُ، لِيَعَزِمَ الْمُكَلَّفُ عَلَى فِعْلِهِ إِنْ بَقِيَتِ الْمَصْلَحَةُ فِي الْفِعْلِ.

1089. وَكُلُّ هَذَا مُتَقَارِبٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الشَّرْطَ مَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُوجَدَ وَأَنْ لَا يُوجَدَ، فَأَمَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَلَا مَعْنَى لِشَرْطِيَّتِهِ. وَالْمَأْمُورُ بِهِ لَا يَقَعُ مَأْمُورًا إِلَّا عِنْدَ دَوَامِ الْأَمْرِ وَعَدَمِ النَّهْيِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: أَمَرَكَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا أَتَاهَا؟ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَمَرَكَ بِشَرْطٍ أَنْ أَمَرَكَ! وَبَشَرْطٍ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْأَمْرُ بِالْمَأْمُورِ! وَبَشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ حَدَثًا أَوْ عَرَضًا! أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ. فَهَذَا لَا يَصْلُحُ لِلشَّرْطِيَّةِ، وَلَيْسَ هَذَا كَالصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، فَإِنَّ الْإِنْفِسَامَ يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ.

1090. وَمَنْ رَغِبَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَأَقْرَبُ الْعِبَارَاتِ أَنْ يَقُولَ: الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِهِ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى حُكْمُهُ عَلَى الْمَأْمُورِ إِلَى وَقْتِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُزَالَ حُكْمُهُ قَبْلَ وَقْتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْعَلَ بَقَاءُ حُكْمِهِ شَرْطًا فِي الْأَمْرِ، فَيُقَالُ: أَفْعَلْ مَا أَمَرْتُكَ بِهِ إِنْ لَمْ يَزُلْ حُكْمُ أَمْرِي عَنْكَ بِالنَّهْيِ / عَنْهُ، فَإِذَا نَهَى عَنْهُ كَانَ قَدْ زَالَ حُكْمُ الْأَمْرِ. فَلَيْسَ مِنْهًا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ.

[114/1]

1091. الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّا لَا نَلْتَزِمُ إِظْهَارَ اخْتِلَافِ الْوَجْهِ، لَكِنْ نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: مَا أَمَرْتُكَ أَنْ تَفْعَلَهُ عَلَيَّ وَجْهِ، فَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ فِعْلِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ. وَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ الْمَأْمُورُ حَسَنًا فِي عَيْنِهِ، أَوْ لَوْصِفَ هُوَ عَلَيْهِ، قَبْلَ الْأَمْرِ بِهِ، حَتَّى يَتَنَاقَضَ ذَلِكَ، وَلَا الْمَأْمُورُ مُرَادًا، حَتَّى يَتَنَاقَضَ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مَكْرُوهًا، بَلْ جَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ أَصُولِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ.

1092. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ سَيَنْهَى عَنْهُ، فَمَا مَعْنَى أَمْرِهِ بِالشَّيْءِ الَّذِي يَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ قَطْعًا، لِيَعْلِمَهُ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ؟

1093. قُلْنَا: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ عَاقِبَةُ أَمْرِهِ مَعْلُومَةً لِلْمَأْمُورِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْهُولًا عِنْدَ الْمَأْمُورِ مَعْلُومًا عِنْدَ الْأَمْرِ، أَمْكَنَ الْأَمْرُ، لَامْتِحَانَهُ بِالْعَزْمِ، وَالِاسْتِغَالِ بِالِاسْتِعْدَادِ الْمَانِعِ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ اللَّهْوِ وَالْفَسَادِ، حَتَّى يَتَعَرَّضَ بِالْعَزْمِ لِلثَّوَابِ

وَبَرَكَةِ لِلْعَقَابِ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِيهِ لُطْفٌ وَاسْتِصْلَاحٌ، كَمَا سَيَأْتِي التَّحْقِيقُ فِي كِتَابِ «الْأَوَامِرِ» *.

* 410، وما بعدها

1094. وَالْعَجَبُ مِنْ إنْكَارِ الْمُعْتَزَلَةِ ثُبُوتِ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ، مَعَ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا الْوَعْدَ مِنْ الْعَالَمِ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ بِالشَّرْطِ، وَقَالُوا: وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الطَّاعَةِ ثَوَابًا بِشَرْطِ عَدَمِ مَا يُحْبِطُهَا مِنَ الْفِسْقِ وَالرَّدَّةِ، وَعَلَى الْمَعْصِيَةِ عِقَابًا بِشَرْطِ خُلُوقِهَا عَمَّا يُكْفَرُهَا مِنَ التَّوْبَةِ. وَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِعَاقِبَةِ أَمْرِ مَنْ يَمُوتُ عَلَى الرَّدَّةِ وَالتَّوْبَةِ، ثُمَّ شَرْطَ ذَلِكَ فِي وَعْدِهِ، فَلَمْ يَسْتَحِلْ أَنْ يَشَرْطَ فِي أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَتَكُونَ شَرْطِيَّتُهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْعَبْدِ الْجَاهِلِ بِعَاقِبَةِ الْأَمْرِ، فَيَقُولُ: أَتَيْتُكَ عَلَى طَاعَتِكَ مَا لَمْ تُحْبِطْهَا بِالرَّدَّةِ. وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ يُحْبِطُ أَوْ لَا يُحْبِطُ. وَكَذَلِكَ يَقُولُ: أَمَرْتُكَ بِشَرْطِ الْبَقَاءِ وَالْقُدْرَةِ، وَبَشَرْطِ أَنْ لَا أُنْسَحَ عَنْكَ.

1095. الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي إِحَالَةِ النُّسْخِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ: قَوْلُهُمْ: الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عِنْدَكُمْ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمِ. وَكَيْفَ يَكُونُ الْكَلَامُ الْوَاحِدُ أَمْرًا بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَنَهْيًا عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بَلْ كَيْفَ يَكُونُ الرَّافِعُ وَالْمَرْفُوعُ وَاحِدًا، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى؟

1096. قُلْنَا: هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى إِشْكَالَيْنِ:

1097. أَحَدُهُمَا: كَيْفِيَّةُ اتِّحَادِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، بَلْ ذَلِكَ عِنْدَنَا كَقَوْلِهِمْ: الْعَالَمِيَّةُ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ، يَنْطَوِي فِيهَا الْعِلْمُ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ التَّفَاصِيلِ، وَإِنَّمَا يُحَلُّ إِشْكَالُهُ فِي الْكَلَامِ.

1098. وَأَمَّا الثَّانِي: فَهُوَ أَنَّ كَلَامَهُ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَمْرٌ بِالشَّيْءِ وَنَهْيٌ عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمَ الْمُكَلَّفُ ذَلِكَ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَمَا تُصَوِّرُ مِنْهُ اعْتِقَادَ الْوُجُوبِ وَالْعَزْمِ عَلَى الْأَدَاءِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْهُ بِأَوَّلَى مِنْ اعْتِقَادِ التَّحْرِيمِ وَالْعَزْمِ عَلَى التَّرْكِ.

1099. فَتَقُولُ: كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى فِي نَفْسِهِ وَاحِدٌ، وَهُوَ بِالإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ أَمْرٌ، وَبِالإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ خَيْرٌ. وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ الْامْتِحَانُ بِهِ إِذَا سَمِعَ الْمُكَلَّفُ كِلَاهِمَا فِي وَقْتَيْنِ، وَلِذَلِكَ شَرَطْنَا التَّرَاجِي فِي النُّسْخِ، وَلَوْ سَمِعَ كِلَاهِمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجْزُ. وَأَمَّا / جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَهُ فِي وَقْتٍ

وَاحِدٍ، إِذْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُكَلَّفًا، ثُمَّ يُبَلِّغُ الرَّسُولَ ﷺ فِي وَفْتَيْنِ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّسُولُ دَاخِلًا تَحْتَ التَّكْلِيفِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَيُبَلِّغُ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ يُؤْمَرُ بِتَبْلِيغِ الْأُمَّةِ فِي وَفْتَيْنِ، فَيَأْمُرُهُمْ مُطْلَقًا بِالْمُسَالَمَةِ وَتَرْكِ قِتَالِ الْكُفَّارِ، وَمُطْلَقًا بِاسْتِيقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، ثُمَّ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَقْطَعُ عَنْهُمْ حُكْمَ الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ، كَمَا يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَقْدِ بِالنِّسْخِ.

1100. وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: الْأَمْرُ لَا يَكُونُ أَمْرًا قَبْلَ بُلُوغِ الْمَأْمُورِ، فَلَا يَكُونُ أَمْرًا وَنَهْيًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ فِي حَالَتَيْنِ، فَهَذَا أَيْضًا يَقْطَعُ التَّنَاقُضَ وَيُدْفَعُهُ.

1101. ثُمَّ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ عَلَى جَوَازِ الْقِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَسْخُ ذَنْبِهِ عَنْهُ قَبْلَ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَقَدْ بَيَّنَّاهُ بِذِيحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصافات: 107) فَقَدْ أَمَرَ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ، وَلَمْ يَقْصُرْ فِي الْبِدَايَةِ وَالْأَمْتِثَالِ، ثُمَّ نَسَخَ عَنْهُ.

1102. وَقَدْ اعْتَصَمَ هَذَا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ، حَتَّى تَعَسَّفُوا فِي تَأْوِيلِهِ، وَتَحَزَّبُوا فِرْقًا، وَطَلَبُوا الْخِلَاصَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ:

1103. أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَنَامًا لَا أَمْرًا.

1104. الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ أَمْرًا، لَكِنْ قُصِدَ بِهِ تَكْلِيفُهُ الْعَزَمَ عَلَى الْفِعْلِ لَامْتِحَانٍ سِرِّهِ فِي صَبْرِهِ عَلَى الْعَزَمِ. فَالذَّبْحُ لَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِهِ.

1105. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَمْ يَنْسَخِ الْأَمْرَ، لَكِنْ قَلَبَ اللَّهُ تَعَالَى عُنُقَهُ نَحَاسًا أَوْ حَدِيدًا فَلَمْ يَنْقَطِعْ، فَانْقَطَعَ التَّكْلِيفُ لِتَعَدُّرِهِ.

1106. الرَّابِعُ: الْمُنَازَعَةُ فِي الْمَأْمُورِ، وَأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ كَانَ هُوَ الْإِصْبَاحُ، وَالنُّلُّ لِلْعَجِيبِينَ، وَإِمْرَارُ السَّكِينِ، دُونَ حَقِيقَةِ الذَّنْحِ.

1107. الْخَامِسُ: جُحُودُ النَّسْخِ، وَأَنَّهُ ذَبَحَ امْتِثَالًا، فَالْتَّامُ وَانْدَمَلَ.

1108. وَالدَّاهِيُونَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِسْمَاعِيلَ لَيْسَ بِمَذْبُوحٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَوْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَابِحًا، فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ ذَابِحٌ، لِلْقَطْعِ، وَالْوَلَدُ غَيْرُ مَذْبُوحٍ، لِحُصُولِ الْإِلْتِنَامِ. وَقَالَ قَوْمٌ: ذَابِحٌ لَا مَذْبُوحَ لَهُ مُحَالٌ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَعَسَّفٌ وَتَكْلُفٌ.

الرد على هذه
الأوجه المتقدمة

1109. **أَمَّا الْأَوَّلُ:** وَهُوَ كَوْنُهُ مَنَامًا، فَمَنَامُ الْأَنْبِيَاءِ جُزْءٌ مِنَ النَّبُوءَةِ، وَكَانُوا يَعْرِفُونَ أَمَرَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ. وَلَقَدْ كَانَتْ نُبُوءَةُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِمَجْرَدِ الْمَنَامِ. وَيَذُلُّ عَلَى فَهْمِهِ الْأَمْرُ قَوْلُ وَلَدِهِ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ (الصلوات: 102) وَلَوْ لَمْ يُؤْمَرْ لَكَانَ كَاذِبًا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَصْدُ الذَّنْبِ، وَالثَّلُّ لِلْحَبِيبِ، بِمَنَامٍ لَا أَصْلَ لَهُ؛ وَلَآئِهِنَّ سَمَاءُ الْبَلَاءِ الْمُبِينِ، وَأَيُّ بَلَاءٍ فِي الْمَنَامِ؟ وَأَيُّ مَعْنَى لِلْفِدَاءِ؟

1110. **وَأَمَّا الثَّانِي:** وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالْعَزْمِ اخْتِيَارًا، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ عَلَامُ الْغُيُوبِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْاخْتِيَارِ، وَلِأَنَّ الْاخْتِيَارَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالِاجْتِبَابِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ اجْتِبَابٌ لَمْ يَحْصُلْ اخْتِيَارٌ. وَقَوْلُهُمْ: الْعَزْمُ هُوَ الْوَاجِبُ، مُحَالٌ، لِأَنَّ الْعَزْمَ عَلَى مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ لَا يَجِبُ، بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِلْمَعْزُومِ عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ الْعَزْمُ مَا لَمْ يَحْتَاجْ وَجُوبَ الْمَعْزُومِ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْزُومُ عَلَيْهِ وَاجِبًا لَكَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَقَّ بِمَعْرِفَتِهِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ. كَيْفَ وَقَدْ قَالَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ (الصلوات: 102) فَقَالَ لَهُ وَلَدُهُ: ﴿أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ يَغْنِي الذَّنْبُ. وَقَوْلُهُ / تَعَالَى: ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (الصلوات: 103) اسْتِسْلَامٌ لِفِعْلِ الذَّنْبِ، لَا لِلْعَزْمِ.

[116/1]

1111. **وَأَمَّا الثَّالِثُ:** وَهُوَ أَنَّ الْإِضْجَاعَ بِمَجْرَدِهِ هُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ، فَهُوَ مُحَالٌ، إِذْ لَا يُسَمَّى ذَلِكَ ذَنْبًا، وَلَا هُوَ بَلَاءٌ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفِدَاءِ بَعْدَ الْامْتِنَالِ.

1112. **وَأَمَّا الرَّابِعُ:** وَهُوَ انْكَارُ النَّسْخِ، وَأَنَّهُ امْتِنَالٌ، لَكِنْ انْقَلَبَ عَنْقُهُ حَدِيدًا، فَفَاتَ التَّمَكُّنُ، فَانْقَطَعَ التَّكْلِيفُ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى أَصُولِهِمْ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَشْرُوطِ لَا يَنْبُتُ عِنْدَهُمْ، بَلْ إِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يُقَلِّبُ عَنْقَهُ حَدِيدًا، فَلَا يَكُونُ أَمْرًا بِمَا يَعْلَمُ امْتِنَاعَهُ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفِدَاءِ، فَلَا يَكُونُ بَلَاءً فِي حَقِّهِ.

1113. **وَأَمَّا الْخَامِسُ:** وَهُوَ أَنَّهُ فَعَلَ وَالتَّامُّ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ الْفِدَاءَ كَيْفَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَعْدَ الْإِتِمَانِ؟ وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَاشْتَهَرَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الظَّاهِرَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ قَطُّ، وَإِنَّمَا هُوَ اخْتِرَاعٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ.

1114. **فَإِنْ قِيلَ:** أَلَيْسَ قَدْ قَالَ: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا﴾ (الصلوات: 105)؟

1115. **قُلْنَا:** مَعْنَاهُ أَنَّكَ عَمِلْتَ فِي مُقَدِّمَاتِهِ عَمَلٌ مُصَدِّقٌ بِالرُّؤْيَا. وَالتَّصْدِيقُ غَيْرُ التَّحْقِيقِ وَالْعَمَلِ.

نسخ بعض العبادة
أو شرطها، أو سنة
من سنها هل هو
نسخ لأصلها؟

1116. |2| مَسْأَلَةٌ: إِذَا نُسِخَ بَعْضُ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرْطُهَا، أَوْ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهَا، كَمَا لَوْ أَسْقَطْتَ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْأَرْبَعِ، أَوْ أَسْقَطَ شَرْطَ الطَّهَارَةِ، فَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ: هُوَ نَسْخٌ لِبَعْضِ الْعِبَادَةِ، لَا لِأَصْلِهَا؛ وَقَالَ قَائِلُونَ: هُوَ نَسْخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ، وَقَالَ قَائِلُونَ: نَسْخُ الشَّرْطِ لَيْسَ نَسْخًا لِلْأَصْلِ، أَمَّا نَسْخُ الْبَعْضِ فَهُوَ نَسْخٌ لِلْأَصْلِ، وَلَمْ يَنْسَمَحُوا بِتَسْمِيَةِ الشَّرْطِ بَعْضًا. وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ ذَلِكَ.

1117. وَكُشِفَ الْغِطَاءُ عِنْدَنَا أَنْ نَقُولَ: إِذَا أُوجِبَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ: فَقَدْ نَسَخَ أَصْلَ الْعِبَادَةِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ النِّسْخِ الرُّفْعُ وَالتَّبْدِيلُ. وَقَدْ كَانَ حُكْمُ الْأَرْبَعِ الْوُجُوبُ، فَنَسَخَ وَجُوبَهَا بِالْكُلِّيَّةِ. وَالرَّكَعَتَانِ عِبَادَةٌ أُخْرَى، لَا أَنَّهَا تَقْصُرُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ، إِذْ لَوْ كَانَتْ بَعْضًا لَكَانَ مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ أَرْبَعًا فَقَدْ أَتَى بِالْوَاجِبِ وَزِيَادَةٍ، كَمَا لَوْ صَلَّى بِتَسْلِيمَتَيْنِ، وَكَمَا لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ فَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمَيْنِ.

1118. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا رَدَّ الْأَرْبَعُ إِلَى رَكَعَةٍ، فَقَدْ كَانَتْ الرُّكْعَةُ حُكْمُهَا أَنَّهَا غَيْرُ مُجْزِئَةٍ، وَالْآنَ صَارَتْ مُجْزِئَةً. فَهَلْ هَذَا نَسْخٌ آخَرٌ مَعَ نَسْخِ الْأَرْبَعِ؟

1119. قُلْنَا: كَوْنُ الرُّكْعَةِ غَيْرَ مُجْزِئَةٍ مَعْنَاهُ أَنَّ وُجُودَهَا كَعَدَمِهَا. وَهَذَا حُكْمٌ أَصْلِيٌّ عَقْلِيٌّ، لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ. وَالنِّسْخُ هُوَ رَفْعُ مَا ثَبَتَ بِالشَّرْعِ. فَإِذَا لَمْ يُرَدَّ يَلْفِظُ النِّسْخَ إِلَّا الرُّفْعَ كَيْفَ كَانَ- مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَرْفُوعِ- فَهَذَا نَسْخٌ، لَكِنَّا بَيَّنَّا فِي حَدِّ النِّسْخِ خِلَافَهُ.*

1120. وَأَمَّا إِذَا أَسْقَطَ الطَّهَارَةَ، فَقَدْ نُسِخَ وَجُوبُ الطَّهَارَةِ، وَبَقِيَ الصَّلَاةُ وَاجِبَةً. نَعَمْ: كَانَ حُكْمُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ أَنْ لَا تُجْزِيَ؛ وَالْآنَ صَارَتْ مُجْزِئَةً. لَكِنْ هَذَا تَغْيِيرٌ لِحُكْمِ أَصْلِيٍّ، لَا لِحُكْمِ شَرْعِيٍّ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لَمْ تَكُنْ مُجْزِئَةً. لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَأْمُورًا بِهَا شَرْعًا.

1121. |117/1| فَإِنْ قِيلَ: كَانَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ مُتَعَلِّقَةً بِالطَّهَارَةِ؛ فَتَنْسَخُ تَعَلُّقُ صِحَّتِهَا / بِهَا شَرْعًا، فَهُوَ نَسْخٌ مُتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ، فَالصَّلَاةُ مَعَ الطَّهَارَةِ غَيْرُ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدَثِ، كَمَا أَنَّ الثَّلَاثَ غَيْرُ الْأَرْبَعِ. فَلْيَكُنْ هَذَا نَسْخًا لِمِلْكَ الصَّلَاةِ وَاجِبًا لِغَيْرِهَا؟

1122. قُلْنَا: لِهَذَا تَحِيلَ قَوْمٌ أَنَّ نَسْخَ شَرْطِ الْعِبَادَةِ كَنَسْخِ الْبَعْضِ. وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَوْ

أَوْجِبَ الصَّلَاةَ مَعَ الْحَدَثِ لَكَانَ نَسْخًا لَا يَجَابِهَا مَعَ الطَّهَارَةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ عِبَادَةً أُخْرَى، أَمَّا إِذَا جُوزَتْ الصَّلَاةُ كَيْفَ كَانَتْ، مَعَ الطَّهَارَةِ وَغَيْرِ الطَّهَارَةِ، فَقَدْ كَانَتْ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ غَيْرَ مُجَرَّثَةٍ، لِبَقَائِهَا عَلَى الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، إِذْ لَمْ يُؤْمَرْ بِهَا، فَالآنَ جُعِلَتْ مُجَرَّثَةً، وَارْتَفَعَ الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ. أَمَّا صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَأَنَّهَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِالطَّهَارَةِ، فَسُخِّ هَذَا التَّعْلُقُ نَسْخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ، أَوْ نَسْخٌ لِتَعْلُقِ الصَّحَةِ، وَلِمَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ؟ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْخَطْبُ فِيهِ سَيِّرٌ، فَلْيَسْ يَتَعْلَقْ بِهِ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ.

1123. وَأَمَّا إِذَا نُسِخَتْ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهَا لَا يَتَعْلَقُ بِهَا الْإِجْرَاءُ، كَالْوُقُوفِ عَلَى يَمِينِ الْإِمَامِ، أَوْ سِتْرِ الرَّأْسِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ بِالنَّسْخِ.

1124. فَإِذَا: تَبْعِيضُ مَقْدَارِ الْعِبَادَةِ نَسْخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ؛ وَتَبْعِيضُ السُّنَّةِ لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ؛ ۱۱ وَتَبْعِيضُ الشَّرْطِ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِذَا حَقَّقَ كَانَ الْإِحْقَاقُ بِتَنْقِيصِ قَدْرِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى.

1125. [3] مَسْأَلَةٌ: الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَيْسَتْ بِنَسْخٍ عِنْدَ قَوْمٍ.

1126. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا التَّفْصِيلُ: فَنَقُولُ: يُنْظَرُ إِلَى تَعْلُقِ الزِّيَادَةِ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ. وَالْمَرَاتِبُ فِيهِ ثَلَاثُ:

1127. الْأَوَّلَى: أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَتَعْلَقُ بِهِ، كَمَا إِذَا أَوْجِبَ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ، ثُمَّ أَوْجِبَ الزَّكَاةَ وَالْحَجَّ، لَمْ يَتَغَيَّرْ حُكْمُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، إِذْ بَقِيَ وَجُوبُهُ وَإِجْرَاؤُهُ، وَالنَّسْخُ هُوَ رَفْعُ حُكْمٍ وَتَبْدِيلُ، وَلَمْ يَرْتَفَعْ.

1128. الرَّابِثَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ فِي أَقْصَى الْبُعْدِ عَنِ الْأَوَّلَى: أَنْ تَتَّصِلَ الزِّيَادَةُ بِالْمَزِيدِ عَلَيْهِ اتِّصَالًا اتِّحَادًا يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ وَالْإِنْفِصَالَ، كَمَا لَوْ زِيدَ فِي الصُّبْحِ رَكْعَتَانِ. فَهَذَا نَسْخٌ، إِذْ كَانَ حُكْمُ الرُّكْعَتَيْنِ الْإِجْرَاءُ وَالصَّحَّةُ، وَقَدْ ارْتَفَعَ. نَعَمْ: الْأَرْبَعَةُ اسْتَوْفَتْ إِيحَابَهَا وَلَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً، وَهَذَا لَيْسَ بِنَسْخٍ، إِذِ الْمَرْفُوعُ هُوَ الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ دُونَ الشَّرْعِيِّ.

1129. فَإِنْ قِيلَ: اسْتَمَلَّتِ الْأَرْبَعَةُ عَلَى الثَّانِيَيْنِ وَزِيَادَةٍ، فَهَمَّا قَارَتَانِ لَمْ تَرْتَفِعَا، وَضُمَّتْ إِلَيْهِمَا رَكْعَتَانِ.

الزيادة على
النص
هل هو نسخ؟

1130. قُلْنَا: النَّسْخُ رَفْعُ الْحُكْمِ، لَا رَفْعُ الْمَحْكُومِ فِيهِ؛ فَقَدْ كَانَ مِنْ حُكْمِ الرُّكْعَتَيْنِ
الْإِجْزَاءِ وَالصَّحَّةِ، وَقَدْ ارْتَفَعَ. كَيْفَ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ الْأَرْبَعُ ثَلَاثًا وَزِيَادَةً،
بَلْ هِيَ نَوْعٌ آخَرُ، إِذْ لَوْ كَانَ لَكَانَتِ الْخَمْسَةُ أَرْبَعَةً وَزِيَادَةً فَإِذَا أَتَى بِالْخَمْسَةِ
فَيَنْبَغِي أَنْ تُخْرَجَ، وَلَا صَائِرَ إِلَيْهِ.*

* ص: 177

1131. الرُّتْبَةُ الثَّلَاثَةُ: وَهِيَ بَيْنَ الْمَرْتَبَتَيْنِ: زِيَادَةُ عَشْرِينَ جَلْدَةً عَلَى ثَمَانِينَ جَلْدَةً
فِي الْقَذْفِ. وَلَيْسَ انْفِصَالُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ كَانْفِصَالِ الصَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَلَا
اتِّصَالُهَا كَاتِّصَالِ الرُّكْعَاتِ.

1132. وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ نَسْخٌ.

1133. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ هُوَ بِالْمُنْفَصِلِ أَشْبَهَ، لِأَنَّ الثَّمَانِينَ بَقِيَ وَجُوبُهَا وَإِجْزَاؤُهَا
عَنْ نَفْسِهَا، وَوَجِبَتْ زِيَادَةُ عَلَيْهَا مَعَ بَقَائِهَا. فَالْمِائَةُ ثَمَانُونَ وَزِيَادَةً، / وَلِذَلِكَ لَا
يَنْتَفِي الْإِجْزَاءُ عَنِ الثَّمَانِينَ بِزِيَادَةِ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ.

[118, 1]

1134. وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: جَوَازُ اثْبَاتِ التَّغْرِيبِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عِنْدَنَا، وَمَنْعُهُ
عِنْدَهُمْ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُنْسَخُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

1135. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ كَانَتْ الثَّمَانُونَ حَدًّا كَامِلًا، فَتَنْسَخُ الْإِسْتِحْقَاقِ لِاسْمِ الْكَمَالِ
رَفْعَ لِحُكْمِهِ لَا مَحَالَةَ.

1136. قُلْنَا: هُوَ رَفْعٌ، وَلَكِنْ لَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا مَقْصُودًا شَرْعِيًّا، بَلِ الْمَقْصُودُ وَجُودُهُ
وَإِجْزَاؤُهُ، وَقَدْ بَقِيَ كَمَا كَانَ، فَلَوْ أَثْبِتَ مُثَبَّتٌ كَوْنُهُ حُكْمًا مَقْصُودًا شَرْعِيًّا
لَا مُتَنَعَ نَسْخُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، بَلْ هُوَ كَمَا لَوْ أَوْجَبَ الشَّرْعُ الصَّلَاةَ فَقَطْ، فَمَنْ
أَتَى بِهَا فَقَدْ أَدَّى كُلِّيَّةَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِكَمَالِهِ. فَإِذَا أَوْجَبَ الصَّوْمَ
خَرَجَتِ الصَّلَاةُ عَنْ كَوْنِهَا كُلِّيَّةَ الْوَاجِبِ. لَكِنْ لَيْسَ هَذَا حُكْمًا مَقْصُودًا.

1137. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ نَسْخٌ لِرُجُوبِ الْإِفْصَارِ عَلَى الثَّمَانِينَ، لِأَنَّ إِيْجَابَ الثَّمَانِينَ مَانِعٌ
مِنَ الزِّيَادَةِ.

1138. قُلْنَا: لَيْسَ مَنَعَ الزِّيَادَةِ بِطَرِيقِ الْمُنْطُوقِ، بَلْ بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ، وَلَا يَقُولُونَ بِهِ،
وَلَا نَقُولُ بِهِ هَهُنَا.

1139. ثُمَّ رَفَعَ الْمَفْهُومَ كَتَخْصِصِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ رَفَعَ بَعْضَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ، فَيَجُوزُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ.

1140. ثُمَّ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ هَذَا لَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ وَرَدَ حُكْمُ الْمَفْهُومِ وَاسْتَقَرَّ، ثُمَّ وَرَدَ التَّغْرِيبُ بَعْدَهُ. وَهَذَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، بَلْ لَعَلَّهُ وَرَدَ بَيِّنَاتًا لِإِسْقَاطِ الْمَفْهُومِ مُتَّصِلًا بِهِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ.

1141. فَإِنْ قِيلَ: التَّفْسِيقُ وَرَدَّ الشَّهَادَةُ يَتَعَلَّقُ بِالثَّمَانِينَ، فَإِذَا زِيدَ عَلَيْهَا زَالَ تَعَلُّقُهُ بِهَا.

1142. قُلْنَا: يَتَعَلَّقُ التَّفْسِيقُ وَرَدَّ الشَّهَادَةُ بِالْقَذْفِ لَا بِالْحَدِّ، وَلَوْ سَلَّمْنَا لَكَانَ ذَلِكَ حُكْمًا تَابِعًا لِلْحَدِّ لَا مَقْصُودًا. وَكَانَ كَحُلِّ النِّكَاحِ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ. وَتَصَرُّفُ الشَّرْعِ فِي الْعِدَّةِ بِرَدِّهَا مِنْ حَوْلٍ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ لَيْسَ تَصَرُّفًا فِي إِبَاحَةِ النِّكَاحِ، بَلْ فِي نَفْسِ الْعِدَّةِ وَالنِّكَاحِ تَابِعٍ.

1143. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ أُمِرَ بِالصَّلَاةِ مُطْلَقًا، ثُمَّ زِيدَ شَرْطُ الطَّهَارَةِ، فَهَلْ هُوَ نَسْخٌ؟

1144. قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ كَانَ حُكْمُ الْأَوَّلِ إِجْزَاءَ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، فَنَسَخَ إِجْزَاءَهَا، وَأَمَرَ بِصَّلَاةٍ مَعَ طَهَارَةٍ.

1145. فَإِنْ قِيلَ: فَيَلْزَمُكُمْ الْمَصِيرُ إِلَى إِجْزَاءِ طَوَافِ الْمُحْدِثِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: 29) وَلَمْ يَشْرُطِ الطَّهَارَةَ. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنَعَ الْإِجْزَاءَ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» وَهُوَ خَيْرُ الْوَاحِدِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - قَضَى بِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ يُؤَثِّرُ فِي إِجْبَابِ الطَّهَارَةِ، أَمَا فِي إِبْطَالِ الطَّوَافِ وَإِجْزَائِهِ وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالْكِتَابِ، فَلَا.

1146. قُلْنَا: لَوْ اسْتَقَرَّ قَصْدُ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ، وَاقْتَضَى إِجْزَاءَ الطَّوَافِ مُحْدِثًا، وَمَعَ الطَّهَارَةِ، فَاشْتَرَاطُ الطَّهَارَةِ رَفْعُ وَنَسْخٌ، وَلَا يَجُوزُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَلَكِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا بِأَصْلِ الطَّوَافِ، وَيَكُونَ بَيَانًا شَرْوْطِهِ مَوْكُولًا إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ بَيِّنًا وَتَخْصِصًا لِلْعُمُومِ لَا نَسْخًا، فَإِنَّهُ نَقْصَانٌ مِنَ النَّصِّ، لَا زِيَادَةٌ عَلَى النَّصِّ، لِأَنَّ عُمُومَ النَّصِّ يَقْتَضِي إِجْزَاءَ الطَّوَافِ بِطَهَارَةٍ وَغَيْرِ طَهَارَةٍ، فَأَخْرَجَ خَبَرَ الْوَاحِدِ / أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ مِنْ لَفْظِ الْقُرْآنِ، فَهُوَ نَقْصَانٌ مِنَ النَّصِّ لَا زِيَادَةٌ عَلَيْهِ.

1147. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَفْعًا إِنْ اسْتَقَرَّ الْعُمُومُ قَطْعًا، وَبَيَانًا إِنْ لَمْ يَسْتَقِرَّ. وَلَا مَعْنَى لِدَعْوَى اسْتِقْرَارِهِ بِالتَّحْكَمِ. وَهَذَا نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ (السَّعَادَةِ).
3، فَإِنَّهُ يَعْمُ الْمُؤْمِنَةُ وَغَيْرَ الْمُؤْمِنَةِ. فَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ، إِذْ قَدْ يُرَادُّ بِالْآيَةِ ذِكْرُ أَصْلِ الْكُفَّارَةِ، وَيَكُونُ أَمْرًا بِأَصْلِ الْكُفَّارَةِ دُونَ قِيُودِهَا وَشُرُوطِهَا. فَلَوْ اسْتَقَرَّ الْعُمُومُ، وَحَصَلَ الْقَطْعُ بِكَوْنِ الْعُمُومِ مُرَادًا، لَكَانَ نَسْخُهُ وَرَفْعُهُ بِالْقِيَاسِ وَخَيْرِ الْوَاحِدِ مُمْتَنِعًا.

1148. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي تَجْوِيزِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، هَلْ هُوَ نَسْخٌ لِيُغْسَلَ الرَّجُلَيْنِ؟

1149. قُلْنَا: لَيْسَ نَسْخًا لِأَجْزَائِهِ وَلَا لَوْجُوهِهِ، لَكِنَّهُ نَسْخٌ لِتَضْيِيقِ وَجُوهِهِ وَتَعْيِينِهِ، وَجَاعِلٌ إِيَّاهُ أَحَدَ الْوَاجِبَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْبُتَ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ.

1150. فَإِنْ قِيلَ: فَالْكِتَابُ أَوْجَبَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ عَلَى التَّضْيِيقِ؟

1151. قُلْنَا: قَدْ بَقِيَ تَضْيِيقُهُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَلْبَسْ خُفًّا عَلَى الطَّهَارَةِ، وَأُخْرِجَ مِنْ عُمُومِهِ مَنْ لَيْسَ الْخُفُّ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.

1152. فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (الْبَقَرَةُ: 282) الْآيَةُ، تَوْجِبُ إِيقَافَ الْحُكْمِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، فَإِذَا حُكِمَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فَقَدْ دَفِعَ إِيقَافُ الْحُكْمِ، فَهُوَ نَسْخٌ؟

1153. قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْآيَةَ لَا تَقْتَضِي إِلَّا كَوْنَ الشَّاهِدَيْنِ حُجَّةً، وَجَوَازَ الْحُكْمِ بِقَوْلِهِمَا. أَمَّا امْتِنَاعُ الْحُكْمِ بِحُجَّةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ مِنَ الْآيَةِ، بَلْ هُوَ كَالْحُكْمِ بِالْإِقْرَارِ. وَذِكْرُ حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَمْنَعُ وَجُودَ حُجَّةٍ أُخْرَى. وَقَوْلُهُمْ: ظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ لَا حُجَّةَ سِوَاهُ؛ فَلَيْسَ هَذَا ظَاهِرًا مَنْطُوقًا. وَلَا حُجَّةٌ عِنْدَهُمْ فِي الْمَفْهُومِ. وَلَوْ كَانَ بِالْمَفْهُومِ؛ فَرَفْعُ الْمَفْهُومِ رَفْعٌ بَعْضُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَوْ سَلِمَ اسْتِقْرَارُ الْمَفْهُومِ وَتَبَاتُّهُ، وَوَرَدَ خَيْرُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ بَعْدَهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرُ مُسْلَمٍ.

1154. [4] مَسْأَلَةٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّسْخِ إِثْبَاتُ بَدَلٍ غَيْرِ الْمَنْسُوخِ.

1155. وَقَالَ قَوْمٌ: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ.

1156. فنقول: يمتنع ذلك عقلاً أو سمعاً؟ ولا يمتنع عقلاً جوازُهُ، إذ لو امتنع لكان الامتناع لصورته، أو لمخالفته المصلحة والحكمة. ولا يمتنع لصورته، إذ يقول: قد أوجبت عليك القتال، ونسخته عنك، ورد ذلك إلى ما كان قبل من الحكم الأصلي. ولا يمتنع للمصلحة؛ فإن الشرع لا يمتنع عليها عندنا، وإن ابتنى فلا يمتد أن تكون المصلحة في رفعه من غير إثبات بدل. وإن منعوا جوازَهُ سمعاً فهو تحكم، بل نسخ النهي عن ادخار لحوم الأصاحي، وتقديم الصدقة أمام المناجاة، ولا بدل لهما، وإن نسخت القبلة إلى بدل، ووصية الأقربين إلى بدل. وغير ذلك. وحقيقة النسخ هو الرفع فقط.

1157. أما قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ (البقرة: 106) إن تمسكوا به فالجواب من أوجه:

1158. الأول: أن هذا لا يمتنع الجواز عقلاً، وإن منع الوقوع، عند من يقول بصيغة العموم. ومن لا يقول بها، فلا يلزمه أصلاً.

1159. ومن قال بها فلا يلزمه من هذا أنه لا يجوز في جميع المواضع إلا / بديل، بل يتطرق التخصيص إليه، بديل للأصاحي، والصدقة أمام المناجاة. [120/1]

1160. ثم ظاهره أنه أراد أن نسخ آية بآية أخرى مثلها، أما أنه لا يتضمن النسخ إلا رفع المنسوخ، أو يتضمن مع ذلك غيره، فكل ذلك محتمل.

1161. [5] مسألة: قال قوم: يجوز النسخ بالأخف، ولا يجوز بالأنقل.

النسخ بالأخف
وبالأنقل

1162. فنقول: امتناع النسخ بالأنقل عرفتموه عقلاً أو سمعاً؟ ولا يستحيل عقلاً، لأنه لا يمتنع لذاته، ولا للاستصلاح، فإننا ننكره. وإن قلنا به فلم يستحيل أن تكون المصلحة في التدرج والترقي من الأخف إلى الأنقل، كما كانت المصلحة في ابتداء التكليف ورفع الحكم الأصلي؟

1163. فإن قيل: إن الله تعالى رؤوف رحيم بعباده، ولا يليق به التشديد.

1164. قلنا: فينبغي أن لا يليق به ابتداء التكليف، ولا تسليط المرض والفقر وأنواع العذاب على الخلق.

1165. فَإِنْ قَالُوا: إِنَّهُ يَمْتَنِعُ سَمْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ (الأنفال: 66) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (النساء: 28).

1166. قُلْنَا: فَيَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَهُمْ وَإِبَاحَةَ الْفِعْلِ، فَفِيهِ الْيُسْرُ. ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْسَخَ بِالْمَثَلِ لِأَنَّهُ لَا يُسْرَ فِيهِ، إِذِ الْيُسْرُ فِي رَفْعِهِ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، أَوْ بِالْأَخْفِ. وَهَذِهِ الْآيَاتُ وَرَدَتْ فِي صُورٍ خَاصَّةٍ أُرِيدَ بِهَا التَّخْفِيفُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَنَعُ إِزَادَةِ التَّثْقِيلِ وَالتَّشْدِيدِ.

1167. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا فَأَتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾ وَهَذَا خَيْرٌ عَامٌّ، وَالْخَيْرُ مَا هُوَ خَيْرٌ لَنَا، وَإِلَّا فَالْقُرْآنُ خَيْرٌ كُلُّهُ، وَالْخَيْرُ لَنَا مَا هُوَ الْأَخْفُ عَلَيْنَا. 1168. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْخَيْرُ مَا هُوَ أَجْزَلُ ثَوَابًا وَأَصْلَحُ لَنَا فِي الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ أَثْقَلَ فِي الْحَالِ.

1169. فَإِنْ قِيلَ: لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ عَقْلًا، بَلْ سَمْعًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي الشَّرْعِ نَسْخٌ بِالْأَثْقَلِ. 1170. قُلْنَا: لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ أَمَرَ الصَّحَابَةُ أَوَّلًا بِتَرْكِ الْقِتَالِ، وَالْإِعْرَاضِ، ثُمَّ بِنَصَبِ الْقِتَالِ مَعَ التَّشْدِيدِ بِبَنَاتِ الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ. وَكَذَلِكَ نُسَخَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الصُّومِ وَالْفِدْيَةِ بِالْإِطْعَامِ بِتَغْيِينِ الصِّيَامِ، وَهُوَ تَضْيِيقٌ. وَحُرْمَ الْخَمْرِ، وَنِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ، وَلُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، بَعْدَ إِطْلَاقِهَا، وَنُسَخَ جَوَازُ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْخَوْفِ إِلَى إِيْجَابِهَا فِي أَثْنَاءِ الْقِتَالِ، وَنُسَخَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَانَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ قَوْمٍ، فَنُسِخَتْ بِأَرْبَعٍ فِي الْخَضِرِ.

1171. [6] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي النَّسْخِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتْلُغْهُ الْخَيْرُ:

1172. فَقَالَ قَوْمٌ: النَّسْخُ حَصَلَ فِي حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ.

1173. وَقَالَ قَوْمٌ: مَا لَمْ يَتْلُغْهُ لَا يَكُونُ نَسْخًا فِي حَقِّهِ.

1174. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ لِلنَّسْخِ حَقِيقَةً وَهُوَ ارْتِفَاعُ الْحُكْمِ السَّابِقِ، وَتَبَيُّحُهُ وَهِيَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَالتَّنْفَاءِ الْإِجْرَاءِ بِالْعَمَلِ السَّابِقِ:

1175. أَمَّا حَقِيقَتُهُ فَلَا تَثْبُتُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتْلُغْهُ، وَهُوَ رَفْعُ الْحُكْمِ، لِأَنَّ مَنْ أَمَرَ بِاسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَإِذَا تَرَلَ النَّسْخَ بِمَكَّةَ لَمْ يَسْقُطِ الْأَمْرُ عَنْهُ هُوَ

[121/1]

بِالْيَمِينِ فِي الْحَالِ؛ بَلْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالتَّمَسُّكِ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ، / وَلَوْ تَرَكَ لَعَصَى،
وَأَنَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ مَنُوحًا. وَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِقْبَالُ الْكَعْبَةِ، بَلْ لَوْ اسْتَقْبَلَهَا لَعَصَى،
وَهَذَا لَا يَتَّجِهُ فِيهِ خِلَافٌ.

1176. وَأَمَّا لَزُومُ الْقَضَاءِ لِلصَّلَاةِ إِذَا عَرَفَ النَّسْخَ، فَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ نَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ،
وَرُبَّمَا يَجِبُ الْقَضَاءُ حَيْثُ لَا يَجِبُ الْأَدَاءُ، كَمَا فِي الْحَائِضِ لَوْ صَامَتْ ١١
عَصَتْ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا لَوْ اسْتَقْبَلِ الْكَعْبَةَ
عَصَى، وَيَلْزَمُهُ اسْتِقْبَالُهَا فِي الْقَضَاءِ، وَكَمَا نَقُولُ فِي النَّائِمِ وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ إِذَا
تَيَقَّظَ وَأَفَاقَ: يَلْزَمُهُمَا قَضَاءُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، لِأَنَّ مَنْ لَا يَفْهَمُ لَا يُخَاطَبُ.

1177. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا عَلِمَ النَّسْخَ، تَرَكَ تِلْكَ الْقِبْلَةَ بِالنَّسْخِ أَوْ يَعْلَمُهُ بِالنَّسْخِ؟ وَالْعِلْمُ
بِالنَّسْخِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، فَدَلَّ أَنَّ الْحُكْمَ انْقَطَعَ بِزُورِ النَّاسِخِ، لَكِنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ، وَهُوَ
مُخْطِئٌ فِيهِ، لَكِنَّهُ مَعْدُورٌ.

1178. قُلْنَا: النَّاسِخُ هُوَ الرَّافِعُ، لَكِنْ الْعِلْمُ شَرْطٌ، وَيُحَالُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ عَلَى
النَّاسِخِ، وَلَكِنْ لَا نَسْخَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ، لِأَنَّ النَّاسِخَ خِطَابٌ، وَلَا يَصِيرُ
خِطَابًا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتَلَفَّهُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مُخْطِئٌ: مُحَالٌ، لِأَنَّ اسْمَ الْخَطَا
يُطْلَقُ عَلَى مَنْ طَلَبَ شَيْئًا فَلَمْ يُصِبْهُ، أَوْ عَلَى مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الطَّلَبُ فَقَصُرَ،
وَلَا يَتَحَقَّقُ شَيْءٌ مِنْهُ فِي مَحَلِّ التَّرَاغُ.

الباب الثاني في أركان النسخ وشروطه

1179. وَيَشْتَمِلُ عَلَى تَمْهِيدٍ لِمَجَامِعِ الْأَرْكَانِ وَالشُّرُوطِ، وَعَلَى مَسَائِلَ تَشَعُّبٍ مِنْ أَحْكَامِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ.

1180. أَمَّا التَّمْهِيدُ:

1181. فَاعْلَمْ أَنَّ أَرْكَانَ النَّسْخِ أَرْبَعَةٌ: النَّسْخُ، وَالنَّاسِخُ، وَالْمَنْسُوخُ، وَالْمَنْسُوخُ عَنْهُ. فَإِذَا كَانَ النَّسْخُ حَقِيقَتُهُ رَفْعَ الْحُكْمِ، فَالنَّاسِخُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ الرَّافِعُ لِلْحُكْمِ. وَالْمَنْسُوخُ هُوَ الْحُكْمُ الْمَرْفُوعُ. وَالْمَنْسُوخُ عَنْهُ هُوَ الْمُتَعَبَّدُ الْمُكَلَّفُ. وَالنَّسْخُ قَوْلُهُ الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتُ.

1182. وَقَدْ يُسَمَّى الدَّلِيلُ نَاسِخًا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، فَيُقَالُ: هَذِهِ آيَةٌ نَاسِخَةٌ لِبِتْلَكَ.

1183. وَقَدْ يُسَمَّى الْحُكْمُ نَاسِخًا مَجَازًا، فَيُقَالُ: صَوْمُ رَمَضَانَ نَاسِخٌ لِصَوْمِ عَاشُورَاءَ.

1184. وَالْحَقِيقَةُ هُوَ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ النَّسْخَ هُوَ الرُّفْعُ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الرَّافِعُ بِنَصْبِ الدَّلِيلِ عَلَى الِارْتِفَاعِ، وَيَقُولُهُ الدَّالُّ عَلَيْهِ.

1185. وَأَمَّا مَجَامِعُ شُرُوطِهِ، فَالشُّرُوطُ أَرْبَعَةٌ:

1186. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوخُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، لَا عَقْلِيًّا أَصْلِيًّا؛ كَالْتَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي ارْتَفَعَتْ بِإِيجَابِ الْعِبَادَاتِ.

1187. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّسْخُ بِخَطَابٍ، فَارْتِفَاعُ الْحُكْمِ بِعَوْتِ الْمُكَلَّفِ لَيْسَ نَسْخًا؛ إِذْ لَيْسَ الْمُرْسَلُ خِطَابًا رَافِعًا لِحُكْمٍ خِطَابٍ سَابِقٍ، وَلَكِنَّهُ قَدْ قِيلَ أَوَّلًا: الْحُكْمُ عَلَيْكَ مَا دُمْتَ حَيًّا، فَوَضِعَ الْحُكْمَ قَاصِرًا عَلَى الْحَيَاةِ، فَلَا / يَخْتِاجُ إِلَى الرُّفْعِ.

[122/1]

1188. الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْخِطَابُ الْمَرْفُوعُ حُكْمًا مُقْبِدًا بِوَقْتٍ يَفْتَضِي دُخُولَهُ رَوَالِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَهِيمَ﴾ (البقرة: 187).

1189. الرَّابِعُ: أَنَّ يَكُونَ الْخِطَابُ النَّاسِخُ مُتَرَاخِيًا، لَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ (البقرة: 222). وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29).

1190. وَلَيْسَ يُشْتَرَطُ فِيهِ تِسْعَةُ أُمُورٍ:

1191. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ رَافِعًا لِلْمِثْلِ بِالْمِثْلِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ رَافِعًا فَقَطْ.

1192. الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ وَرُودُ النَّسْخِ بَعْدَ ادْخُولِ وَقْتِ الْمَنْسُوخِ، بَلْ يَجُوزُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ.

1193. الثَّالِثُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوخُ مِمَّا يَدْخُلُهُ الْاسْتِثْنَاءُ وَالتَّخْصِصُ، بَلْ يَجُوزُ وَرُودُ النَّسْخِ عَلَى الْأَمْرِ بِفِعْلٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

1194. الرَّابِعُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ، فَلَا تُشْرَطُ الْجِنْسِيَّةُ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَصِحُّ النَّسْخُ بِهِ.

1195. الْخَامِسُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ تَحْصِينِ قَاطِعَيْنِ؛ إِذْ يَجُوزُ نَسْخُ خَبَرِ الْوَاحِدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبِالْمُتَوَاتِرِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

1196. السَّادِسُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ مَنَقُولًا بِمِثْلِ لَفْظِ الْمَنْسُوخِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ، فَإِنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا بِلَفْظِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَنَاسِخُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الْقُرْآنِ. وَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ نَسْخُ الْحُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ بِاجْتِهَادِ النَّبِيِّ ﷺ وَقِيَاسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا بِلَفْظٍ ذِي صِيغَةٍ وَصُورَةٍ يَجِبُ نَقْلُهَا.

1197. السَّابِعُ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ مُقَابِلًا لِلْمَنْسُوخِ، حَتَّى لَا يَنْسَخَ الْأَمْرُ إِلَّا بِالنَّهْيِ، وَلَا النَّهْيُ إِلَّا بِالْأَمْرِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُنْسَخَ كِلَاهُمَا بِالْإِبَاحَةِ، وَأَنْ يُنْسَخَ الْوَاجِبُ الْمَضِيُّقُ بِالْمُوسِعِ. وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ رَافِعًا حُكْمًا مِنَ الْمَنْسُوخِ كَيْفَ كَانَ.

1198. الثَّامِنُ: لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمَا ثَابِتَيْنِ بِالنَّصِّ، بَلْ لَوْ كَانَ بِلَاخِ الْقَوْلِ وَقَعَوَاهُ وَظَاهِرِهِ وَكَيْفَ كَانَ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَيَّنَّ أَنَّ آيَةَ وَصِيَّةِ الْأَقَارِبِ

نَسَخَتْ يَقُولُهُ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ أَلَا وَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ»
مَعَ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَالْمِيرَاثِ مُمَكِّنٌ، فَلَيْسَا مُتَنَاقِضَيْنِ تَنَاقُضًا قَاطِعًا.
1199. النَّاسِخُ: لَا يُشْتَرَطُ نَسْخُ الْحُكْمِ بِدَلٍّ أَوْ بِمَا هُوَ أَخْفُ، بَلْ يَجُوزُ بِالْمَثَلِ،
وَالْأَثَرِ، وَيَغْيَرُ بِدَلٍّ، كَمَا سَبَقَ.

1200. وَلِنَذْكُرِ الْآنَ مَسَائِلَ تَتَشَعَّبُ عَنِ النَّظَرِ فِي رُكْنِي الْمَنْسُوخِ وَالنَّاسِخِ، وَهِيَ
مَسْأَلَتَانِ فِي الْمَنْسُوخِ، وَأَرْبَعُ مَسَائِلَ فِي الْمَنْسُوخِ بِهِ.

هل من الأحكام
ما هو
غير قابل لورود
النسخ عليه؟

1201. [1] مَسْأَلَةٌ: مَا مِنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِلَّا وَهُوَ قَابِلٌ لِلنَّسْخِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ، فَإِنَّهُمْ
قَالُوا: مِنَ الْأَفْعَالِ مَا لَهَا صِفَاتٌ نَفْسِيَّةٌ تَقْتَضِي حُسْنَهَا أَوْ قُبْحَهَا، فَلَا يُمْكِنُ
نَسْخُهَا، مِثْلُ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْعَدْلِ، وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ، فَلَا يَجُوزُ نَسْخُ وَجُوبِهِ؛
وَمِثْلُ الْكُفْرِ، وَالظُّلْمِ، وَالْكَذِبِ، فَلَا يَجُوزُ نَسْخُ تَحْرِيمِهِ. وَبَنَوْا هَذَا عَلَى
تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ، وَعَلَى وَجُوبِ الْأَصْلَحِ / عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَحَجَرُوا
بِسَبِيهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ. وَزَيَّمَا بَنَوْا هَذَا عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِ
الصَّبِيِّ، وَأَنَّ وَجُوبَهُ بِالْعَقْلِ، وَأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الصَّبِيِّ عَنْهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ.

1202. وَهَذِهِ أَصُولُ أَبْطَلْنَاهَا*، وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَصْلُ التَّكْلِيفِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى،
كَانَ فِيهِ صَلَاحُ الْعِبَادِ أَوْ لَمْ يَكُنْ. نَعَمْ: بَعْدَ أَنْ كَلَّفَهُمْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْسَخَ
جَمِيعَ التَّكَالِيفِ ۱۱ لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ النَّسْخَ مَنْ لَا يَعْرِفُ النَّاسِخَ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.
وَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَةُ النَّسْخِ وَالنَّاسِخِ، وَالذَّلِيلُ الْمَنْصُوبُ عَلَيْهِ، فَيَبْقَى
هَذَا التَّكْلِيفُ بِالضَّرُورَةِ.

1203. وَنُسَلِّمُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُمْ أَنْ لَا يَعْرِفُوهُ، وَأَنْ يُحَرِّمَ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتَهُ، لِأَنَّ
قَوْلَهُ: أَكَلَّفْتُكَ أَنْ لَا تَعْرِفَنِي، يَتَضَمَّنُ الْمَعْرِفَةَ، أَيْ أَعْرِفْنِي [وَأَنِّي كَلَّفْتُكَ أَنْ لَا
تَعْرِفَنِي، وَذَلِكَ مُحَالٌ. فَيَمْتَنِعُ التَّكْلِيفُ بِهِ عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ تَكْلِيفَ الْمُحَالِ].

1204. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَهُ مَعْرِفَةُ شَيْءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ،
لِأَنَّهُ مُحَالٌ لَا يَصِحُّ فِعْلُهُ، وَلَا تَرْكُهُ.

1205. [2] مَسْأَلَةٌ: الْآيَةُ إِذَا تَضَمَّنَتْ حُكْمًا يَجُوزُ نَسْخُ تِلَاوَتِهَا دُونَ حُكْمِهَا، وَنَسْخُ
حُكْمِهَا دُونَ تِلَاوَتِهَا وَنَسْخُهَا جَمِيعًا.

1206. وَظَنَّ قَوْمٌ اسْتِحَالَةَ ذَلِكَ.

1207. فَنَقُولُ: هُوَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا.

1208. أَمَّا جَوَازُهُ عَقْلًا: فَإِنَّ التَّلَاوَةَ، وَكِتَابَتَهَا فِي الْقُرْآنِ، وَانْعِقَادَ الصَّلَاةِ بِهَا، كُلُّ ذَلِكَ حُكْمُهَا، كَمَا أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ الْمَفْهُومَ مِنْ لَفْظِهَا حُكْمُهَا، وَكُلُّ حُكْمٍ فَهُوَ قَابِلٌ لِلنُّسْخِ، وَهَذَا حُكْمٌ، فَهُوَ إِذَنْ قَابِلٌ لِلنُّسْخِ.

1209. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: نَسَخَ التَّلَاوَةَ أَصْلًا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا مُجَرَّدَ الْحُكْمِ لَذَكَرَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا أُنْزِلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ إِلَّا لِيُتْلَى وَيُنَابَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يُرْفَعُ؟

1210. قُلْنَا: وَأَيُّ اسْتِحَالَةٍ فِي أَنْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ مُجَرَّدَ الْحُكْمِ دُونَ التَّلَاوَةِ؟ لَكِنْ أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفِطْرِ مُعَيَّنٌ؟

1211. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ نَسْخُهَا فَلْيُنَسَخِ الْحُكْمُ مَعَهَا، لِأَنَّ الْحُكْمَ تَبَعَ لِلتَّلَاوَةِ، فَكَيْفَ يَبْقَى الْفَرْعُ مَعَ نَسْخِ الْأَصْلِ؟

1212. قُلْنَا: لَا، بَلِ التَّلَاوَةُ حُكْمٌ، وَانْعِقَادُ الصَّلَاةِ بِهَا حُكْمٌ آخَرُ، فَلَيْسَ بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ دَلَالَتُهَا. وَلَيْسَ فِي نَسْخِ تِلَاوَتِهَا، وَالْحُكْمِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْعَقِدُ بِهَا نَسْخٌ لِدَلَالَتِهَا، فَكَمْ مِنْ دَلِيلٍ لَا يُتْلَى، وَلَا تَنْعَقِدُ بِهِ صَلَاةٌ! وَهَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ، لِنُزُولِهَا وَوُجُودِهَا، لَا لِكُونِهَا مَتْلُوءَةً فِي الْقُرْآنِ، وَالنُّسْخُ لَا يَرْفَعُ وَرُودَهَا وَنُزُولَهَا، وَلَا يَجْعَلُهَا كَأَنَّهَا غَيْرُ وَارِدَةٍ، بَلْ يُلْحِقُهَا بِالْوَارِدِ الَّذِي لَا يُتْلَى. كَيْفَ وَيَجُوزُ أَنْ يَنْعَدِمَ الدَّلِيلُ وَيَبْقَى الْمَذْلُومُ؟ فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَامَةٌ لَا عِلَّةَ، فَإِذَا دَلَّ فَلَا ضَرَرَ فِي انْعِدَامِهِ. كَيْفَ وَالْمَوْجِبُ لِلْحُكْمِ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمِ، وَلَا يَنْعَدِمُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ رَفْعُهُ وَنَسْخُهُ! فَإِذَا قُلْنَا: الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ، أَرَدْنَا بِهِ انْقِطَاعَ تَعَلُّقِهَا عَنْ الْعَبْدِ، وَارْتِفَاعَ مَذْلُومِهَا وَحُكْمِهَا، لَا ارْتِفَاعَ ذَاتِهَا.

[124/1]

1213. فَإِنْ قِيلَ: نَسَخَ الْحُكْمَ مَعَ بَقَاءِ التَّلَاوَةِ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ لِلْمَذْلُومِ مَعَ بَقَاءِ الدَّلِيلِ.

1214. قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا عِنْدَ انْفِكَائِهِ عَمَّا يَرْفَعُ حُكْمَهُ، فَإِذَا جَاءَ خِطَابُ نَاسِخٍ لِحُكْمِهِ زَالَ شَرْطُ دَلَالَتِهِ.

1215. ثُمَّ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِهِ سَمْعًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ (البقرة: 184) الآية. وَقَدْ بَقِيَتْ تِلَاوَتُهَا، وَنَسْخُ حُكْمِهَا بِنَعْيَيْنِ الصَّوْمِ. وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ مَثْلُوهٌ فِي الْقُرْآنِ، وَحُكْمُهَا مَنسُوخٌ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ» وَنَسْخُ تَقْدِيمِ الصَّدَقَةِ أَمَامَ الْمُنَاجَاةِ، وَالتَّلَاوَةُ بَاقِيَةٌ. وَنَسْخُ التَّرِيصِ حَوْلًا عَنِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، وَالْحَبْسُ وَالْأَذَى عَنِ اللَّائِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ، بِالْجُلْدِ وَالرَّجْمِ، مَعَ بَقَاءِ التَّلَاوَةِ.

1216. وَأَمَّا نَسْخُ التَّلَاوَةِ: فَقَدْ تَظَاهَرَتْ الْأَخْبَارُ بِنَسْخِ تِلَاوَةِ آيَةِ الرَّجْمِ، مَعَ بَقَاءِ حُكْمِهَا. وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

1217. وَاشْتَهَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أُتِرْتُ «عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ، فَنُسِخَ بِخَمْسٍ». وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ.

1218. [3] مَسْأَلَةٌ: يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ، وَالسَّنَةِ بِالْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا الْمَالِعُ مِنْهُ؟ وَلَمْ يُعْتَبَرِ التَّجَاسُّرُ، مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ لَا يُحِيلُهُ كَيْفَ وَقَدْ ذَلَّ السَّمْعُ عَلَى وَقُوعِهِ، إِذِ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ فِي السَّنَةِ، وَنَاسِخُهُ فِي الْقُرْآنِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْتَنَّ بَتِيزُهُنَّ﴾ (البقرة: 187) نَسْخُ لِتَحْرِيمِ الْمُبَاشَرَةِ، وَلَيْسَ التَّحْرِيمُ فِي الْقُرْآنِ. وَنَسْخُ صَوْمِ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَانَ عَاشُورَاءُ ثَابِتًا بِالسَّنَةِ. وَصَلَاةُ الْخَوْفِ وَرَدَّتْ فِي الْقُرْآنِ نَاسِخَةً لِمَا قَبِلَتْ فِي السَّنَةِ مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهَا إِلَى انْجِلَاءِ الْقِتَالِ، حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَقَدْ أَحْرَ الصَّلَاةَ: «حَسَا اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَارًا» لِحَبْسِهِمْ لَهُ عَنِ الصَّلَاةِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَرْجُوهُمْ إِلَى الْكِفَارِ﴾ (المتحة: 10) نَسْخُ لِمَا قَرَّرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْعَهْدِ وَالصَّلْحِ.

1219. وَأَمَّا نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسَّنَةِ فَنَسْخُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ» لِأَنَّ آيَةَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، إِذَا الْجَمْعُ مُمَكِّنٌ. وَكَذَلِكَ قَالَ ﷺ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جُلْدٌ مِائَةٍ وَتَغْرِيبٌ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جُلْدٌ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» فَهُوَ نَاسِخٌ

نسخ التلاوة

نسخ القرآن
بالسنة، وعكسه

لِإِمْسَاكِهِنَّ فِي الْبُيُوتِ.

1220. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ ﷺ بَيَّنَّ أَنَّ آيَةَ الْمِيرَاثِ تَسَحَّتْ آيَةُ الْوَصِيَّةِ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا هُوَ بِنَفْسِهِ ﷺ، وَبَيَّنَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَهُنَّ سَبِيلًا، وَكَانَ قَدْ وَعَدَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، فَقَالَ: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (النساء: 15).

1221. فَإِنْ قِيلَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَحُوزُ نَسْخُ الشُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ، كَمَا لَا يَحُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالشُّنَّةِ. وَهُوَ أَجَلُ مَنْ أَنْ لَا يَعْرِفَ هَذِهِ الْوُجُوهَ فِي النُّسخِ، فَكَانَتْ يَقُولُ: إِنَّمَا / تَلْتَنِي الشُّنَّةُ بِالشُّنَّةِ، إِذْ يَرْفَعُ النَّبِيُّ ﷺ سُنتَهُ بِسُنَّتِهِ، وَيَكُونُ هُوَ مُبَيِّنًا لِكَلَامِ نَفْسِهِ وَلِلْقُرْآنِ، وَلَا يَكُونُ الْقُرْآنُ مُبَيِّنًا لِلشُّنَّةِ، وَحَيْثُ لَا يُضَادِفُ ذَلِكَ فَلَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ، وَإِلَّا فَلَمْ يَقَعْ النُّسخُ إِلَّا كَذَلِكَ.

[125/1]

1222. قُلْنَا: هَذَا إِنْ كَانَ فِي جَوَازِهِ عَقْلًا فَلَا يَحْفَى أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْقُرْآنِ وَجُوبُ التَّحْوِيلِ إِلَى الْكُتُبَةِ، وَإِنْ كَانَ التَّوَجُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ آتَابًا بِالشُّنَّةِ، وَكَذَلِكَ عَكْسُهُ مُمَكِّنٌ. وَإِنْ كَانَ يَقُولُ: لَمْ يَقَعْ هَذَا، فَقَدْ تَقَلْنَا وَقُوعَهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ سُنتِهِ خَافِيَةً مُنْذَرَسَةً؛ إِذْ لَا ضَرُورَةَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ. وَالْحُكْمُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ أَصْلًا تَحْكُمَ مَحْضٌ، وَإِنْ قَالَ الْأَكْثَرُ: كَانَ ذَلِكَ، فَرُبَّمَا لَا يَنَازَعُ فِيهِ.

1223. اخْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِي لَكَ آتَيْنَا آتَيْنَا بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي بِنَفْسِي إِنْ أَشِيعُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ﴾ (يوس: 15) قَدْ لَمْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ الْقُرْآنَ بِالشُّنَّةِ.

1224. قُلْنَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ، بَلْ يُوْحَى إِلَيْهِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ. وَإِنْ جَوَّزْنَا النُّسخَ بِالاجْتِهَادِ، فَلَا إِذْنَ فِي الاجْتِهَادِ يَكُونُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَالْإِذْنِ فِي النُّسخِ. وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ النَّاسِخَ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ.

1225. وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَنْسَخَ حُكْمُ الْقُرْآنِ بِقُرْآنٍ، بَلْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ يُوْحَى لَيْسَ بِقُرْآنٍ. وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ، هُوَ النَّاسِخُ بِاعْتِبَارِ، وَالْمَنْشُوخُ بِاعْتِبَارٍ، وَلَيْسَ لَهُ كَلَامَانِ أَحَدُهُمَا قُرْآنٌ وَالْآخَرُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ، وَإِنَّمَا الْاِخْتِلَافُ فِي الْعِبَارَاتِ: فَرُبَّمَا دَلَّ كَلَامُهُ بِلَفْظٍ مَنْظُومٍ بِأَمْرِنَا بِتِلَاوَتِهِ، فَيُسَمَّى

قُرْآنًا، وَرُبَّمَا ذَلْ بِغَيْرِ لَفْظٍ مَثَلُو قِيَسَمِي سُنَّةٌ، وَالْكُلُّ مَسْمُوعٌ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالنَّاسِيخُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ حَالٍ.

1226. عَلَى أَنَّهُمْ طَالِبُوهُ بِقُرْآنٍ مِثْلَ هَذَا الْقُرْآنِ، فَقَالَ: لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي، وَمَا طَالِبُوهُ بِحُكْمٍ غَيْرِ ذَلِكَ، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ وَامْتِنَاعِهِ؟

1227. اخْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ (اسراء: 106) بَيِّنَ أَنَّ الْآيَةَ لَا تُنْسَخُ إِلَّا بِمِثْلِهَا، أَوْ بِخَيْرٍ مِنْهَا. فَالسُّنَّةُ لَا تَكُونُ مِثْلَهَا. ثُمَّ تَمَدَّحَ وَقَالَ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ بَيِّنَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

1228. قُلْنَا: قَدْ حَقَّقْنَا أَنَّ النَّاسِيخَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَنَّهُ الْمُظْهِرُ لَهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، الْمُفْهِمُ إِيَّانَا بِوَاسِطَتِهِ نَسْخَ كِتَابِهِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

1229. ثُمَّ لَوْ نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى آيَةً عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ. ثُمَّ أَتَى بِآيَةٍ أُخْرَى مِثْلَهَا، كَانَ قَدْ حَقَّقَ وَعْدَهُ، فَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الْأُخْرَى هِيَ النَّاسِيخَةُ لِلْأُولَى.

1230. ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ الْمُرَادُ الْإِثْنَانِ بِقُرْآنٍ آخَرَ خَيْرٍ مِنْهَا، لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يُوصَفُ بِكَوْنٍ بَعْضِهِ خَيْرًا مِنَ الْبَعْضِ. كَيْفَمَا قَدَّرَ قَدِيمًا أَوْ مَخْلُوقًا. بَلْ مَعْنَاهُ أَنْ يَأْتِيَ بِعَمَلٍ خَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ لِكَوْنِهِ أَحْفَ مِنْهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ أَجْزَلُ ثَوَابًا. /

[126. 1]

نسخ الإجماع
والنسخ به

1231. |4| مَسْأَلَةٌ: الْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ بِهِ إِذْ لَا نَسْخَ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ، وَمَا نُسِخَ بِالْإِجْمَاعِ فَالْإِجْمَاعُ يَذُلُّ عَلَى نَاسِيخٍ قَدْ سَبَقَ فِي زَمَانِ نَزُولِ الْوَحْيِ، مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ.

نسخ المتواتر
بالأحاد

1232. |5| مَسْأَلَةٌ: أَمَّا السُّنَّةُ فَيُنْسَخُ الْمُتَوَاتِرُ مِنْهَا بِالْمُتَوَاتِرِ، وَالْأَحَادُ بِالْأَحَادِ.

1233. أَمَّا نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ مِنْهَا بِالْأَحَادِ فَاخْتَلَفُوا فِي وَفْوَعِهِ سَمْعًا، وَجَوَازِهِ عَقْلًا، فَقَالَ قَوْمٌ: وَقَعَ ذَلِكَ سَمْعًا، فَإِنْ أَهْلُ مَسْجِدٍ قُبَاءَ تَحَوَّلُوا إِلَى الْكُعْبَةِ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ أَخْبَرَهُمْ، وَكَانَ ذَلِكَ نَائِبًا بِطَرِيقٍ قَاطِعٍ، فَقَبِلُوا نَسْخَهُ عَنِ الْوَاحِدِ.

66

1234. وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ ذَلِكَ عَقْلًا لَوْ تَعَبَّدَ بِهِ، وَوَفْوَعُهُ سَمْعًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِذَلِيلٍ قِصْبَةٍ قُبَاءَ، وَبِذَلِيلٍ أَنَّهُ كَانَ يُنْفَذُ أَحَادُ الْوَلَاةِ إِلَى الْأَطْرَافِ، وَكَانُوا يُبَلِّغُونَ

النَّاسِخَ وَالْمُنْسُوخَ جَمِيعًا. وَلَكِنْ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ بَعْدَ وَقَاتِهِ، بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْمُتَوَاتِرَ الْمَعْلُومَ لَا يُرْفَعُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، فَلَا ذَاهِبَ إِلَى تَجْوِيزِهِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَالْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ تُلْقِي مِنَ الصَّحَابَةِ. وَذَلِكَ فِيمَا لَا يُرْفَعُ قَاطِعًا. بَلْ ذَهَبَ الْخَوَارِجُ إِلَى مَنَعَ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالْخَيْرِ الْمُتَوَاتِرِ، حَتَّى إِنَّهُمْ قَالُوا: رَجُمَ مَا عَزِ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَاتِرًا، لَا يَصْلَحُ لِنَسْخِ الْقُرْآنِ.

1235 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَنِ، وَإِنْ تَوَاتَرَتْ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحَالٍ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: تَعَبَّدْنَاكُمْ بِالنَّسْخِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فِي زَمَانِ نَزُولِ الْوَحْيِ، وَحَرَّمْنَا ذَلِكَ بَعْدَهُ.

1236 فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ عَقْلًا، وَهُوَ رَفْعُ الْقَاطِعِ بِالظَّنِّ؟ وَأَمَّا حَدِيثُ قُبَاءَ فَلَعَلَّهُ انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا أَوْرَثَ الْعِلْمَ.

1237 قُلْنَا: تَقْدِيرُ قَرَائِنٍ مُعْرِفَةٍ تَوْجِبُ إِبْطَالَ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَحَمْلَ عَمَلِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْمَعْرِفَةِ بِالْقَرَائِنِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَضْعِ مَا لَمْ يُنْقَلْ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهُ رَفْعٌ لِلْقَاطِعِ بِالظَّنِّ. فَبَاطِلٌ. إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَطَعْنَا بِكَذِبِ النَّاقِلِ. وَلَسْنَا نَقْطَعُ بِهِ، بَلْ نَجُوزُ صِدْقَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ خَيْرٌ يَنْسَخُهُ، كَمَا أَنَّ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ مَقْطُوعٌ بِهَا، وَتَرْتَفِعُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُا تَعِيدُ الْقُطْعَ بِشَرْطِ عَدَمِ خَيْرِ الْوَاحِدِ.

1238 فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقْطَعُ بِكَوْنِهِ كَاذِبًا، لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشَاعَ الْحُكْمَ، فَلَوْ ثَبِتَ نَسْخُهُ لِلزَّيْمَةِ الْإِشَاعَةِ؟

1239 قُلْنَا: وَلَمْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُشْبِعَ الْحُكْمَ، وَيَكِلَ النَّسْخَ إِلَى الْأَحَادِ، كَمَا يُشْبِعُ الْعُمُومَ، وَيَكِلَ التَّخْصِصَ إِلَى الْمُتَخَصِّصِ؟

1240 [6] مَسْأَلَةٌ: لَا يَجُوزُ نَسْخُ النَّصِّ الْقَاطِعِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْقِيَاسِ الْمَعْلُومِ بِالظَّنِّ وَالْاجْتِهَادِ عَلَى اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِ جَلِيًّا كَانَ أَوْ خَفِيًّا.

1241 هَذَا مَا قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ إِلَّا شَذُودًا مِنْهُمْ، قَالُوا: مَا جَارَ التَّخْصِصُ بِهِ جَارَ النَّسْخِ بِهِ.

نسخ المتواتر
بالقياس

1242. وَهُوَ مَنْقُوضٌ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَبِالْإِجْمَاعِ، وَيَخْبَرُ الْوَاحِدِ. فَالتَّخْصِصُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ جَائِزٌ دُونَ النِّسْخِ. ثُمَّ كَيْفَ يَسَاوِيَانِ وَالتَّخْصِصُ بَيَانٌ، وَالنِّسْخُ رَفْعٌ؛ وَالْبَيَانُ تَقْرِيرٌ، وَالرَّفْعُ إِبْطَالٌ؟

1243. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ النِّسْخُ بِالْقِيَاسِ الْجَلِيِّ.

1244. وَنَحْنُ / نَقُولُ: لَفْظُ «الْجَلِيِّ» مُبْهَمٌ. فَإِنْ أَرَادُوا الْمَقْطُوعَ بِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَمَّا الْمَظْنُونُ فَلَا. وَمَا يُتَوَهَّمُ الْقَطْعُ بِهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

1245. الْأُولَى: مَا يَجْرِي مَجْزَى النَّصِّ، وَأَوْضَحَ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي﴾ (البقرة: 23) فَإِنَّ تَحْرِيمَ الضَّرْبِ مُذَكَّرٌ مِنْهُ قَطْعًا، فَلَوْ كَانَ وَرَدَ نَصٌّ بِإِبَاحَةِ الضَّرْبِ لَكَانَ هَذَا نَاسِخًا، لِأَنَّهُ أَظْهَرَ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ. وَفِي دَرَجَتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) الْآيَةُ فِي أَنَّ مَا هُوَ فَوْقَ الذَّرَّةِ كَذَلِكَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأَبَوَيْهِ الثُّلُثُ﴾ (النساء: 11) فِي أَنَّ لِلْأَبِ الثُّلُثَيْنِ.

1246. الرُّبُوبَةُ الثَّانِيَّةُ: لَوْ وَرَدَ نَصٌّ بِأَنَّ الْعِتْقَ لَا يَسْرِي فِي الْأَمَةِ، ثُمَّ وَرَدَ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي» لَفَضَيْنَا بِسِرَايَةِ عِتْقِ الْأَمَةِ، قِيَاسًا عَلَى الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، إِذْ عَلِمَ قَطْعًا أَنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ إِلَى الْمَمْلُوكِ لِكُونِهِ مَمْلُوكًا.

1247. الرُّبُوبَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ يَرِدَ النَّصُّ مَثَلًا بِإِبَاحَةِ النِّبِيدِ، ثُمَّ يَقُولُ الشَّارِعُ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، فَيَنْسَخُ إِبَاحَةَ النِّبِيدِ بِقِيَاسِهِ عَلَى الْخَمْرِ إِنْ تَعَبَّدْنَا بِالْقِيَاسِ.

1248. وَقَالَ قَوْمٌ: وَإِنْ لَمْ تَتَعَبَّدْ بِالْقِيَاسِ نَسَخْنَا أَيْضًا، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَبَهٍ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا. وَلِذَلِكَ أَقَرُّ النِّظَامُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، وَإِنْ كَانَ مُنْكَرًا لِأَصْلِ الْقِيَاسِ. وَسَنُبَيِّنُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ تَتَعَبَّدْ بِالْقِيَاسِ فَقَوْلُهُ: «حَرَّمْتُ الْخَمْرَ عَلَيْكُمْ لِشِدَّتِهَا» لَيْسَ قَاطِعًا فِي تَحْرِيمِ النِّبِيدِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ شِدَّةَ الْخَمْرِ خَاصَّةً، كَمَا تَكُونُ الْعِلَّةُ فِي الرُّجْمِ رِزَا الْمُحْصَنِ خَاصَّةً. وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْقَاطِعَ لَا يُرْفَعُ بِالظَّنِّ، بَلْ بِالْقَاطِعِ.

1249. فَإِنْ قِيلَ: اسْتِحَالَةُ رَفْعِهِ بِالْمَظْنُونِ عَقْلِيٍّ أَوْ سَمْعِيٍّ؟

1250. قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ سَمِعِي، إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا أَنْ يُقَالَ: تَعَبَّدْنَاكُمْ بِنَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ عَلَى نَصِّ آخَرَ نَعَمْ: يَسْتَحِيلُ أَنْ تُتَعَبَّدَ بِنَسْخِ النَّصِّ بِقِيَاسِ مُسْتَنْبَطٍ مِنْ عَيْنِ ذَلِكَ النَّصِّ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَصِيرَ هُوَ مُنَاقِضًا لِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ وَاجِبًا الْعَمَلُ بِهِ وَسَاقِطًا الْعَمَلُ بِهِ.

1251. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِهِ سَمْعًا؟

1252. قُلْنَا: يَدُلُّ عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ عَلَى بُطْلَانِ كُلِّ قِيَاسٍ مُخَالَفٍ لِلنَّصِّ، وَقَوْلُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَجْتَهَدُ رَأْيِي» بَعْدَ فَقْدِ النَّصِّ وَتَرْكِتِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ، وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ، فَكَيْفَ بِالنَّصِّ الْقَاطِعِ الْمُتَوَاتِرِ؟ وَاشْتِهَارُ قَوْلِهِمْ عِنْدَ سَمَاعِ خَبَرِ الْوَاحِدِ: لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا بِرَأْيِنَا، وَلِأَنَّ دَلَالََةَ النَّصِّ قَاطِعٌ فِي الْمَنْصُوصِ، وَدَلَالََةُ الْأَصْلِ عَلَى الْقَرْعِ مَظْنُونٌ، فَكَيْفَ يَتْرَكَ الْأَقْوَى بِالْأَضْعَفِ؟ وَهَذَا مُسْتَنَدُ الصَّحَابَةِ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ بِالنَّصِّ.

1253. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا تَنَاقَضَ قَاطِعَانِ، وَأَشْكَلَ الْمُتَأَخَّرُ، فَهَلْ يَثْبُتُ تَأَخُّرُ أَحَدِهِمَا بِقَوْلِ الْوَاحِدِ، حَتَّى يَكُونَ هُوَ النَّاسِخُ؟

1254. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْإِحْضَانُ بِقَوْلِ اثْنَيْنِ، مَعَ أَنَّ الزَّيْنَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ، ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ / لَا يُحْتَاطُ لِلشَّرْطِ بِمَا يُحْتَاطُ بِهِ لِلْمَشْرُوطِ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: النَّسْخُ إِذَا كَانَ بِالتَّأَخُّرِ، وَالْمَنْسُوخُ قَاطِعٌ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ. فَهَذَا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ. وَالْأَظْهَرُ قَبُولُهُ، لِأَنَّ أَحَدَ النَّصَّيْنِ مَنْسُوخٌ قَطْعًا، وَإِنَّمَا هَذَا مَطْلُوبٌ لِلتَّعْيِينِ.

[128/1]

1255. 7| مَسْأَلَةٌ: لَا يُنْسَخُ حُكْمُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: نُسِخَ حُكْمُ كَذَا، مَا لَمْ يَقُلْ:

النسخ هل يثبت
بغير الصحابي؟

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نَسَخْتُ حُكْمَ كَذَا، إِذَا قَالَ ذَلِكَ نَظَرَ فِي الْحُكْمِ: إِنْ كَانَ ثَابِتًا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ صَارَ مَنْسُوخًا بِقَوْلِهِ، وَإِنْ كَانَ قَاطِعًا فَلَا. أَمَّا قَوْلُهُ: نُسِخَ حُكْمُ كَذَا، فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا، فَلَعَلَّهُ ظَنُّ مَا لَيْسَ بِنَاسِخٍ نَاسِخًا، فَقَدْ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخٌ، وَكَذَلِكَ فِي مَسَائِلَ.

1256. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ ذَكَرْنَا مَا هُوَ النَّاسِخُ عِنْدَهُ لَمْ نُقَلِّدْهُ، لَكِنْ نَظَرْنَا فِيهِ، وَإِنْ أَطْلَقَ

- فَنَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ إِلَّا عَنْ مَعْرِفَةٍ قَطْعِيَّةٍ. إِقَالَ الْقَاضِي | : «وَهَذَا قَاسِدٌ، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَ النَّاسِخَ تَأَمَّلْنَا فِيهِ، وَقَضَيْنَا بِرَأْيِنَا، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ نُقَلِّدْهُ، وَجَوَزْنَا أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ عَنِ اجْتِهَادٍ يَنْفَرِدُ بِهِ». هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ.
1257. وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا أَنْ نَقْبَلَ، كَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: أَمَرَ ﷺ بِكَذِّاءٍ، وَنَهَى عَنْ كَذَا، فَإِنْ ذَلِكَ يَقْبَلُ، كَمَا سَنَذْكُرُهُ فِي كِتَابِ «الْأَخْبَارِ». وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ *.
1258. فَإِنْ قِيلَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَقَدْ أَحْلَتْ لَهُ النِّسَاءُ اللَّاتِي حُظِرْنَ عَلَيْهِ يَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ (الأحزاب: 50) فَقَبِلَ ذَلِكَ مِنْهَا.
1259. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ مَرُصِيًا عِنْدَنَا، وَمَنْ قِيلَ فَإِنَّمَا قَبِلَ ذَلِكَ لِلدَّلِيلِ النَّاسِخِ، وَرَأَاهُ صَالِحًا لِلنَّسْخِ، وَلَمْ يَقْلُدْ مَذْهَبَهَا.

خَاتِمَةُ الْكِتَابِ فِي:

«مَا يُعْرِفُ بِهِ تَارِيخُ النَّاسِخِ»

1260. اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا تَنَاقَضَ نَصَانِ قَالِ النَّاسِخُ هُوَ الْمُتَأَخَّرُ. وَلَا يُعْرِفُ تَأَخُّرَهُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَلَا بِقِيَاسِ الشَّرْعِ، بَلْ بِمُجَرَّدِ النُّقْلِ. ذَلِكَ بِطَرُقٍ:
1261. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ادِّحَارِ لُحُومِ الْأَصْغَارِ، فَلَا أَنْ ادِّخَرُوهَا». وَكَقَوْلِهِ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».
1262. الثَّانِي: أَنْ تُجْمَعَ الْأُمَّةُ فِي حُكْمٍ عَلَى أَنَّهُ الْمَنْسُوخُ، وَأَنْ نَاسِخَهُ الْآخَرُ.
1263. الثَّلَاثُ: أَنْ يَذْكُرَ الرَّاوي التَّارِيخَ. مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ عَامَ الْخَنْدَقِ، أَوْ عَامَ الْفَتْحِ، وَكَانَ الْمَنْسُوخُ مَعْلُومًا قَبْلَهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَزِيِيَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ رَاوٍ وَاحِدٌ، أَوْ رَاوِيَانِ.
1264. وَلَا يَثْبُتُ التَّأَخُّرُ بِطَرُقٍ:
1265. الْأَوَّلُ: أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْنَا كَذَا، ثُمَّ سُبِّحَ، لِأَنَّهُ رَبَّمَا قَالَهُ

عَنِ اجْتِهَادٍ.

1266. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُتَّبِعًا فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ الْآخَرِ، لِأَنَّ السُّورَ وَالْآيَاتِ لَيْسَ إِنْبَاتُهَا عَلَى تَرْتِيبِ النُّزُولِ، بَلْ رُبَّمَا قَدَّمَ الْمُتَأَخَّرُ. /

[129/1]

1267. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ، فَقَدْ يَنْقُلُ الصَّبِي عَمَّنْ تَقَدَّمَتْ صُحْبَتُهُ، وَقَدْ يَنْقُلُ الْأَكْبَرُ عَنِ الْأَصَاغِرِ، وَعَكْسُهُ.

1268. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي سَمِعْتُ عَامَ الْفَتْحِ، إِذْ لَعَلَّهُ سَمِعَ فِي حَالِهِ كُفْرِهِ ثُمَّ رَوَى بَعْدَ الْإِسْلَامِ، أَوْ سَمِعَ مِنْ سَبَقَ بِالْإِسْلَامِ.

1269. الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي قَدْ انْقَطَعَتْ صُحْبَتُهُ، فَرُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّ حَدِيثَهُ مُقَدَّمٌ عَلَى حَدِيثٍ مَنْ بَقِيََتْ صُحْبَتُهُ. وَلَيْسَ مِنْ صَرُورَةٍ مَنْ تَأَخَّرَتْ صُحْبَتُهُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثُهُ مُتَأَخَّرًا عَنْ وَقْتِ انْقِطَاعِ صُحْبَةِ غَيْرِهِ.

1270. السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبْرَيْنِ عَلَى وَفْقِ قَضِيَةِ الْعَقْلِ وَالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَرُبَّمَا يُظَنُّ تَقَدُّمُهُ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا وُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ» وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُتَقَدِّمًا عَلَى إيجابِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَوْجَبَ ثُمَّ نَسَخَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1271. وَقَدْ فَرَعْنَا مِنَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأُصُولِ الْأَرْبَعَةِ - وَهُوَ الْكِتَابُ - وَيَتْلُوهُ الْقَوْلُ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

الأصل الثاني من أصول الأدلة سنة رسول الله ﷺ

1272. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ، لِدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِهِ، وَلَأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِإِنَابَتِهِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (الجم: 4) لَكِنَّ بَعْضَ الْوَحْيِ يُتْلَى فَيُسَمَّى كِتَابًا، وَبَعْضُهُ لَا يُتْلَى وَهُوَ السُّنَّةُ.

1273. وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ شِفَاهًا، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَا يَتْلُغْنَا قَوْلُهُ إِلَّا عَلَى لِسَانِ الْمُخْبِرِينَ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّوَاتُرِ، وَإِمَّا بِطَرِيقِ الْأَحَادِ. فَلِذَلِكَ اشْتَمَلَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْأَصْلِ عَلَى مُقَدِّمَةٍ، وَقَسْمَيْنِ: قِسْمٌ فِي أَخْبَارِ التَّوَاتُرِ، وَقِسْمٌ فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ. وَيَشْتَمِلُ كُلُّ قِسْمٍ عَلَى أَبْوَابٍ.

1274. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ:

1275. فَفِي بَيَانِ أَلْفَاظِ الصَّحَابَةِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فِي تَقْلِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ عَلَى خَمْسِ مَرَاتِبٍ:

1276. الْأُولَى: وَهِيَ أَقْوَاهَا، أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ كَذَا، أَوْ أَخْبَرَنِي، أَوْ حَدَّثَنِي، أَوْ شَافَهَنِي. فَهَذَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الرِّوَايَةِ وَالتَّبْلِغِ. قَالَ ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا» الْحَدِيثُ.

1277. الثَّانِيَةُ: أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ أَخْبَرَ، أَوْ حَدَّثَ. فَهَذَا ظَاهِرُهُ النُّقْلُ إِذَا صَدَرَ مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَلَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا، إِذْ قَدْ يَقُولُ الْوَاحِدُ مِنَّا: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» اعْتِمَادًا عَلَى مَا نُقِلَ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ / يَسْمَعْهُ مِنْهُ. فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ اعْتِمَادًا عَلَى مَا بَلَغَهُ تَوَاتُرًا، أَوْ بَلَغَهُ عَلَى لِسَانِ مَنْ يَتَّقُ بِهِ.

1278. **وَدَلِيلُ الْاِحْتِمَالِ** مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ!»؛ فَلَمَّا اسْتُكْشِفَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ. فَأَرْسَلَ الْخَبَرَ أَوَّلًا وَلَمْ يَصْرَحْ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيبَةِ!»؛ فَلَمَّا رُوِّجَ فِيهِ أَخْبَرَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا - وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا - فَهُوَ بَعِيدٌ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَا يَقُولُ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُعَاصِرْ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ قَرِينَةُ خَالِهِ تَعْرِفُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ، وَلَا يُوْهِمُ إِطْلَاقَهُ السَّمَاعَ، بِخِلَافِ الصَّحَابِيِّ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْهَمَ السَّمَاعَ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا عَنْ سَمَاعٍ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. وَجَمِيعُ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا نُقِلَتْ إِلَيْنَا كَذَلِكَ، إِذْ يُقَالُ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ عُمَرُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، «أَفَلَا نَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا السَّمَاعَ».

1279. **الثَّالِثَةُ:** أَنَّ يَقُولُ الصَّحَابِيُّ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا، أَوْ نَهَى عَنْ كَذَا. فَهَذَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالَانِ: أَحَدُهُمَا فِي سَمَاعِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «قَالَ». وَالثَّانِي: فِي الْأَمْرِ، إِذْ رُبَّمَا يَرَى مَا لَيْسَ بِأَمْرٍ أَمْرًا، فَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» هُوَ لِلْأَمْرِ. فَلَأَجْلِ هَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لَا حُجَّةَ فِيهِ مَا لَمْ يَنْقُلِ اللَّفْظَ.

1280. **وَالصَّحِيحُ** أَنَّهُ لَا يُظَنُّ بِالصَّحَابِيِّ إِطْلَاقَ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ تَحْقِيقًا أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ، بَأَن يَسْمَعَهُ يَقُولُ «أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا» أَوْ يَقُولُ: «افْعَلُوا» وَيَنْصُمُ إِلَيْهِ مِنَ الْقَرَاتِينَ مَا يَعْرِفُهُ كَوْنَهُ أَمْرًا، وَيَذَرُكَ ضَرُورَةً فَضْدَةً إِلَى الْأَمْرِ. أَمَّا اِحْتِمَالُ بِنَائِهِ الْأَمْرَ عَلَى الْغَلْطِ وَالْوَهْمِ، فَلَا تُطْرَقُ إِلَى الصَّحَابَةِ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، بَلِ نَحْمِلُ ظَاهِرَ قَوْلِهِمْ وَفَعَلِهِمْ عَلَى السَّلَامَةِ مَا أَمْكَنَ. وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا. وَلَكِنْ شَرَطَ شَرْطًا، وَوَقَّتَ وَقْتًا» فَيَلْزَمُنَا اتِّبَاعُهُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: لَعَلَّهُ غَلِطَ فِي فَهْمِ الشَّرْطِ وَالتَّاقِيتِ، وَرَأَى مَا لَيْسَ بِشَرْطٍ شَرْطًا. وَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: نَسَخَ حُكْمَ كَذَا، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ نَسَخَ، وَقَوْلِهِ: أَمَرَ. وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَطْلَقَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَابِلَ النَّاكِبِينَ وَالْمَارِقِينَ وَالْقَاسِطِينَ» وَلَا يُظَنُّ بِمِثْلِهِ أَنْ يَقُولَ: أَمَرْتُ، إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ يَقْتَضِي الْأَمْرَ.

[131/1]

1281. وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالُ ثَالِثٍ فِي عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ، حَتَّى ظَنُّ قَوْمٍ أَنَّ مُطْلَقَ هَذَا يَفْتَضِي أَمْرَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِصِغَةِ الْعُمُومِ أَيْضًا / يَنْبَغِي أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي هَذَا، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَا سَمِعَهُ أَمْرًا لِلْأُمَّةِ، أَوْ لِطَائِفَةٍ، أَوْ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ. وَكُلُّ ذَلِكَ يُبَيِّحُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «أَمْرٌ». فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى الدَّلِيلِ. لَكِنْ يَذُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ أَمْرَهُ لِلْوَاحِدِ أَمْرٌ لِلْجَمَاعَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ لَوْصِفٍ يَحْصُهُ مِنْ سَفَرٍ أَوْ حَيْضٍ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَصَرَّحَ بِهِ الصَّحَابِيُّ، كَقَوْلِهِ: «أَمْرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ» نَعَمْ، لَوْ قَالَ: «أَمْرُنَا بِكَذَا» وَعَلِمَ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا فِي أَمْرِ الْأُمَّةِ، حُمِلَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أُحْتَمِلَ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لِلْأُمَّةِ، أَوْ لَهُ، أَوْ لِطَائِفَةٍ.

1282. الرَّابِعَةُ: أَنْ يَقُولَ: أَمْرُنَا بِكَذَا، وَنَهَيْنَا عَنْ كَذَا. فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ مِنْ الْاِخْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَاخْتِمَالُ رَابِعٍ وَهُوَ الْأَمْرُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُدْرَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْعُلَمَاءِ.

1283. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا حُجَّةَ فِيهِ، فَإِنَّهُ مُحْتَمَلٌ. وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ إِلَّا عَلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ إِثْبَاتَ شَرْعٍ وَإِقَامَةَ حُجَّةٍ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى قَوْلٍ مِنْ لَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ.

1284. وَفِي مَعْنَاهُ قَوْلُهُ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، وَالسُّنَّةُ جَارِيَةٌ بِكَذَا. فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ إِلَّا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، دُونَ سُنَّةٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَا تَجِبُ طَاعَتُهُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْدَ وَفَاتِهِ. أَمَّا التَّابِعِيُّ إِذَا قَالَ: «أَمْرُنَا» اخْتَمَلَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمْرَ الْأُمَّةِ بِأَجْمَعِهَا، وَالْحُجَّةُ حَاصِلَةٌ بِهِ. وَيَحْتَمَلُ أَمْرَ الصَّحَابَةِ. لَكِنْ لَا يَلِيقُ بِالْعَالِمِ أَنْ يُطْلَقَ ذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ يُرِيدُ مَنْ تَجِبُ طَاعَتُهُ. وَلَكِنْ الْاِخْتِمَالُ فِي قَوْلِ التَّابِعِيِّ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي قَوْلِ الصَّحَابِيِّ.

1285. الْخَامِسَةُ: أَنْ يَقُولَ: كَانُوا يَفْعَلُونَ كَذَا، فَإِنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى زَمَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الْحُجَّةِ يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ مَا عَلِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَسَكَتَ عَلَيْهِ، دُونَ مَا لَمْ يَتَلَفَعْهُ، وَذَلِكَ

يَذُلُّ عَلَى الْجَوَازِ. وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «كُنَّا نَقَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَتَقُولُ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، فَيُبَلِّغُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَا يُنْكِرُهُ»، وَقَالَ: «كُنَّا نَحَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعْدَهُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، حَتَّى رَوَى لَنَا رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ الْحَدِيثَ» وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «كُنَّا نَخْرُجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ بُرٍّ فِي زَكَاةِ الْفِطْرَةِ». وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ الثَّانِفِ». وَأَمَّا قَوْلُ التَّابِعِيِّ «كَانُوا يَقْعَلُونَ» فَلَمَّا يَذُلُّ عَلَى فِعْلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، بَلَّ عَلَى الْبَعْضِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ بِنَقْلِهِ عَنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، / فَيَكُونُ نَقْلًا لِلْإِجْمَاعِ. وَفِي ثُبُوتِهِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ كَلَامٌ سَيَأْتِي.

[132/1]

1286. فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ مَا هُوَ خَيْرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَا لَيْسَ خَيْرًا عَنْهُ.

1287. وَالْآنَ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ طُرُقِ انْتِهَاءِ الْخَبَرِ إِلَيْنَا، وَذَلِكَ إمَّا بِنَقْلِ التَّوَاتُرِ أَوْ الْأَحَادِ.

القيم الأول من هذا الأصل الكلام في التواتر

1288. وفيه أبواب:

الباب الأول هي: إثبات أن التواتر يضيف العلم

1289. ولتقدم عليه حد الخبر.

1290. وحده أنه «القول الذي يطرُق إليه التصديق أو التكذيب»، أو «هو القول الذي يدخله الصدق أو الكذب». وهو أولى من قولهم: يدخله الصدق والكذب، إذ الخبر الواحد لا يدخله كلاماً. بل كلام الله تعالى لا يدخله الكذب أصلاً، والخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً.

1291. والخبر قسم من أقسام الكلام القائم بالنفس. وأما العبارة فهي الأصوات المقطعة التي صيغتها مثل قول القائل: زيد قائم وصاربت. وهذا ليس خبراً لذاته، بل يصير خبراً بقصد القاصد إلى التعبير به عما في النفس. ولهذا إذا صدر من نائم أو مغلوب لم يكن خبراً. وأما كلام النفس، فهو خبر لذاته وجنسه، إذا وجد لا يتغير بقصد القاصد.

1292. أما إثبات كون التواتر مفيداً للعلم فهو ظاهر، خلافاً للشمسية: حيث حصروا العلوم في الحواس، وأنكروا هذا. وحصروهم باطل، فإننا بالضرورة نعلم كون الألف أكثر من الواحد، واستحالة كون الشيء الواحد قديماً محدثاً، وأموراً آخر ذكرناها في مدارك اليقين سوى الحواس*، بل نقول: حصروهم العلوم في الحواس معلوم لهم، وليس ذلك مدركاً بالحواس الخمس.

1293. ثم لا يستريب عاقل في أن في الدنيا بلدة تسمى بغداد، وإن لم يدخلها؛ ولا

التواتر
يميد العلم

* ص 67-76

يُشَكُّ فِي وُجُودِ الْأَنْبِيَاءِ، بَلْ فِي وُجُودِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، بَلْ فِي الدُّوَلِ، وَالْوَقَائِعِ الْكَبِيرَةِ.

1294. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ هَذَا مَعْلُومًا ضَرُورَةً لَمَا خَالَفْنَاكُمْ فِيهِ.

1295. قُلْنَا: مَنْ يُخَالِفُ فِي هَذَا فَإِنَّمَا يُخَالِفُ بِلِسَانِهِ، أَوْ عَنْ خَبْطٍ فِي عَقْلِهِ، أَوْ عَنْ عِنَادٍ. وَلَا يَصْدُرُ انْكَارُ هَذَا مِنْ عَدَدٍ كَثِيرٍ يَسْتَحِيلُ انْكَارُهُمْ فِي الْعَادَةِ لِمَا عَلِمُوهُ وَعِنَادُهُمْ، وَلَوْ تَرَكْنَا مَا عَلِمْنَاهُ ضَرُورَةً لِقَوْلِكُمْ، لِلزِّمَكَمِ تَرْكُ الْمَحْشُوسَاتِ بِسَبَبِ خِلَافِ السُّوفِسْطَاتِيَّةِ.

1296. أَمَّا بَطْلَانُ مَذْهَبِ الْكُفْيِيِّ حَيْثُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ نَظَرِيٌّ، فَإِنَّا نَقُولُ: النَّظَرِيُّ هُوَ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَعْزُضَ فِيهِ الشُّكُّ، وَتُخْتَلِفُ فِيهِ الْأَحْوَالُ، فَيَعْلَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ، / وَلَا يَعْلَمُهُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، وَلَا يَعْلَمُهُ مَنْ تَرَكَ النَّظَرَ قَضَاءً. وَكُلُّ عِلْمٍ نَظَرِيٌّ فَالْعَالِمُ بِهِ قَدْ يَجِدُ نَفْسَهُ فِيهِ شَاكًا، ثُمَّ طَالِبًا. وَنَحْنُ لَا نَجِدُ أَنْفُسَنَا شَاكِينَ فِي وُجُودِ مَكَّةَ وَوُجُودِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، طَالِبِينَ لِذَلِكَ. فَإِنْ عَنِيتُمْ بِكُفْيِهِ نَظَرِيًّا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَنَحْنُ نُنْكِرُهُ؛ وَإِنْ عَنِيتُمْ بِهِ أَنَّ مُجَرَّدَ قَوْلِ الْمُخْبِرِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ مَا لَمْ يَنْتَظِمِ فِي النَّفْسِ مُقَدِّمَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ هَؤُلَاءِ مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمْ، وَتَبَايُهِ أَغْرَاضِهِمْ، وَمَعَ كَثْرَتِهِمْ: عَلَى حَالٍ لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ جَامِعٌ، وَلَا يَتَّفِقُونَ إِلَّا عَلَى الصِّدْقِ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْوَاقِعَةِ. فَيُبْتَنَى الْعِلْمُ بِالصِّدْقِ عَلَى مَجْمُوعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ فَهَذَا مُسَلَّمٌ. وَلَا بُدَّ وَأَنْ تَشْعُرَ النَّفْسُ بِهَاتَيْنِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، حَتَّى يَخْصُلَ الْعِلْمُ وَالتَّصَدِيقُ. وَإِنْ لَمْ تَتَشَكَّلْ فِي النَّفْسِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتُ بِلَفْظٍ مَنْظُومٍ، فَقَدْ شَعَرْتَ بِهَا حَتَّى حَصَلَ التَّصَدِيقُ وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ بِشُعُورِهَا بِهَا.

[133/1]

1297. وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّ: الضَّرُورِيَّ إِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا يَخْصُلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ. كَقَوْلِنَا: «الْقَدِيمُ لَا يَكُونُ مُخْدَتًا»، «وَالْمَوْجُودُ لَا يَكُونُ مَعْدُومًا» فَهَذَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، فَإِنَّهُ حَصَلَ بِوَاسِطَةِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا يَخْصُلُ بِدُونِ تَشَكُّلِ الْوَاسِطَةِ فِي الدَّهْنِ، فَهَذَا ضَرُورِيٌّ، وَرَبَّ وَاسِطَةٍ حَاضِرَةٍ

فِي الذَّهْنِ لَا يَشْعُرُ الْإِنْسَانُ بِوَجْهِ تَوَسُّطِهَا، وَحُصُولِ الْعِلْمِ بِوَاسِطَتِهَا، فَيُسَمَّى
أَوَّلِيًّا، وَلَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ - أَغْنَى الْعِلْمُ - كَقَوْلِنَا: «الْإِثْنَانِ نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ» فَإِنَّهُ لَا
يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا بِوَاسِطَةٍ، وَهُوَ أَنَّ النِّصْفَ أَحَدُ جُزْئِي الْجُمْلَةِ الْمُسَاوِي لِلْآخَرِ،
وَالْإِثْنَانِ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ الْمُسَاوِي لِلثَّانِي مِنَ جُمْلَةِ الْأَرْبَعَةِ، فَهُوَ إِذَنْ نِصْفٌ.
فَقَدْ حَصَلَ هَذَا الْعِلْمُ بِوَاسِطَةٍ، لَكِنَّهَا جَلِيَّةٌ فِي الذَّهْنِ حَاضِرَةٌ. وَلِهَذَا لَوْ قِيلَ:
سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ هَلْ هُوَ نِصْفُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ؟ يُفْتَقَرُ فِيهِ إِلَى تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، حَتَّى
يَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَنْقَسِمُ بِجُزْأَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ أَحَدُهُمَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ.

1298. فَإِذَا الْعِلْمُ بِصِدْقِ خَيْرِ التَّوَاتُرِ يَحْصُلُ بِوَاسِطَةِ هَذِهِ الْمُقَدَّمَاتِ، وَمَا هُوَ كَذَلِكَ
فَهُوَ لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ؛ وَمَا لَيْسَ بِأَوَّلِيٍّ هَلْ يُسَمَّى ضَرُورِيًّا؟ هَذَا رَبَّمَا يَخْتَلِفُ فِيهِ
الْإِصْطِلَاحُ. وَالضَّرُورِيُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَوَّلِيِّ. لَا عَمَّا نَجِدُ أَنْفُسَنَا
مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ. فَإِنَّ الْعُلُومَ الْحِسَابِيَّةَ كُلَّهَا ضَرُورِيَّةٌ، وَهِيَ نَظَرِيَّةٌ. وَمَعْنَى كَوْنِهَا
نَظَرِيَّةً أَنَّهَا لَيْسَتْ بِأَوَّلِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِصِدْقِ خَيْرِ التَّوَاتُرِ. وَيَقْرُبُ مِنْهُ الْعِلْمُ
الْمُسْتَفَادُ مِنَ التَّجَرِبَةِ، الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا بِإِطْرَادِ الْعَادَاتِ، كَقَوْلِنَا: الْمَاءُ مَرُورٍ،
وَالْخَمْرُ مُسْكِرَةٌ، كَمَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ *.

69-68

1299. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ اسْتَدَلَّ مُسْتَدِلٌّ عَلَى كَوْنِهِ غَيْرِ ضَرُورِيٍّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا
لَعَلِمْنَا بِالضَّرُورَةِ كَوْنُهُ ضَرُورِيًّا، وَلَمَّا تَصَوَّرَ الْخِلَافُ فِيهِ، فَهَذَا / الْاسْتِدْلَالُ
صَحِيحٌ أَمْ لَا؟

[134/1]

1300. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الضَّرُورِيُّ عِبَارَةً عَمَّا نَجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَيْهِ فَبِالضَّرُورَةِ نَعْلَمُ
مِنْ أَنْفُسِنَا أَنَّ مُضْطَرَّونَ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ عِبَارَةً عَمَّا يَحْصُلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، فَيَجُوزُ
أَنْ يُحْتَاجَ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ إِلَى تَأَمُّلٍ، وَيَقَعُ الشَّكُّ فِيهِ، كَمَا يُتَصَوَّرُ أَنْ نَعْتَقِدَ
شَيْئًا عَلَى الْقَطْعِ، وَتَرَدَّدُ فِي أَنْ اعْتَقَادَنَا عِلْمًا مُحَقَّقًا أَمْ لَا.

البَابُ الثَّانِي فِي شُرُوطِ التَّوَاتُرِ

1301. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

1302. الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ عِلْمٍ، لَا عَنْ ظَنٍّ، فَإِنَّ أَهْلَ بَغْدَادَ لَوْ أَخْبَرُونَا عَنْ طَائِرٍ أَنَّهُمْ ظَنُّوهُ حَمَامًا، أَوْ عَنْ شَخْصٍ أَنَّهُمْ ظَنُّوهُ زَيْدًا، لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ حَمَامًا وَيَكُونُهُ زَيْدًا. وَلَيْسَ هَذَا مُعْلَلًا بِأَنَّ حَالَ الْمُخْبِرِ لَا تَزِيدُ عَنْ حَالَ الْمُخْبِرِ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَخْلُقَ لَنَا الْعِلْمَ بِخَبَرِهِمْ، وَإِنْ كَانَ عَنْ ظَنٍّ، وَلَكِنَّ الْعَادَةَ غَيْرُ مُطَرِّدَةٍ بِذَلِكَ.

1303. الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عِلْمُهُمْ ضَرْوِيًّا مُسْتَنِدًّا إِلَى مَحْسُوسٍ، إِذْ لَوْ أَخْبَرَنَا أَهْلُ بَغْدَادَ عَنْ حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَعَنْ صِدْقِ نَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ، لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ. وَهَذَا أَيْضًا مَعْلُومٌ بِالْعَادَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ كَانَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ سَبِيلًا لِلْعِلْمِ فِي حَقِّنَا.

1304. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَسْتَوِيَ طَرَفَاهُ وَوَاسِطَتُهُ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَفِي كَمَالِ الْعَدَدِ، فَإِذَا نَقَلَ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ، وَتَوَالَتِ الْأَعْصَارُ، وَلَمْ تَكُنِ الشَّرُوطُ قَائِمَةً فِي كُلِّ أَعْصَرٍ، لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ، لِأَنَّ خَيْرَ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ خَيْرُ مُسْتَقِيلٍ بِنَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الشَّرُوطِ. وَلِأَجْلِ ذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ لَنَا الْعِلْمُ بِصِدْقِ الْيَهُودِ، مَعَ كَثَرَتِهِمْ، فِي نَقْلِهِمْ عَنْ مُوسَى - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - تَكْذِيبَ كُلِّ نَاسِخٍ لِشَرِيعَتِهِ، وَلَا بِصِدْقِ الشَّيْعَةِ، وَالْعَبَّاسِيَّةِ، وَالْبَكْرِيَّةِ فِي نَقْلِ النَّصِّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيٍّ، أَوْ الْعَبَّاسِ، أَوْ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُ النَّاقِلِينَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ الْقَرِيبَةِ، لِأَنَّ بَعْضَ هَذَا وَضَعَهُ الْإِحَادُ أَوَّلًا، ثُمَّ أَقْشَوْهُ، ثُمَّ كَثُرَ النَّاقِلُونَ فِي عَصْرِهِ وَبَعْدَهُ. وَالشَّرْطُ إِنَّمَا حَصَلَ فِي بَعْضِ الْأَعْصَارِ. فَلَمْ تَسْتَوْ فِيهِ الْأَعْصَارُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْصُلِ التَّصَدِيقُ، بِخِلَافِ وُجُودِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَحْذِيهِ بِالنُّبُوَّةِ، وَوُجُودِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَانْتِصَابَهُمَا لِلْإِمَامَةِ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا تَسَاوَتْ فِيهِ الْأَطْرَافُ وَالْوَاسِطَةُ، حَصَلَ لَنَا عِلْمٌ ضَرْوِيٌّ لَا تَقْدِرُ عَلَى تَشْكِيكِ أَنْفُسِنَا فِيهِ، وَتَقْدِرُ عَلَى التَّشْكِيكِ فِيَمَا نَقْلُوهُ

عَنْ مُوسَى، وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَفِي نَصِّ الْإِمَامَةِ.

1305. الشَّرْطُ الرَّابِعُ: فِي الْعَدَدِ. وَتَهَذَّبُ الْغَرَضُ مِنْهُ بِرِسْمِ مَسَائِلَ:

عدد التواتر

[135/1]

1306. [1] مَسْأَلَةٌ: عَدَدُ الْمُخْبِرِينَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا هُوَ نَاقِصٌ، فَلَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَإِلَى مَا هُوَ كَامِلٌ وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُ الْعِلْمَ، وَإِلَى رَائِدٍ / وَهُوَ الَّذِي يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِبَعْضِهِ، وَتَقَعُ الزِّيَادَةُ فَضْلًا عَنِ الْكِفَايَةِ. وَالْكَامِلُ، وَهُوَ أَقْلٌ عَدِيدٌ يُورِثُ الْعِلْمَ، لَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا، لَكِنَّا بِحُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ تَبَيَّنَ كَمَالُ الْعَدَدِ، لَا أَنَا بِكَمَالِ الْعَدَدِ نَسْتَدِلُّ عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ.

1307. فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْعَدَدُ الْكَامِلُ الَّذِي يَحْصُلُ التَّصْدِيقُ بِهِ فِي وَاقِعَةٍ هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ؟ قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ كُلُّ مَا يُفِيدُ الْعِلْمَ فِي وَاقِعَةٍ يُفِيدُ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ، وَإِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ لِشَخْصٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْصُلَ لِكُلِّ شَخْصٍ يُشَارِكُهُ فِي السَّمَاعِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَخْتَلِفَ. وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ تَجَرَّدَ الْخَبَرُ عَنِ الْقَرَّائِنِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَسْتَدِلُّ إِلَى مُجَرَّدِ الْعَدَدِ، وَنِسْبَةُ كَثَرَةِ الْعَدَدِ إِلَى سَائِرِ الْوَقَائِعِ وَسَائِرِ الْأَشْخَاصِ وَاحِدَةٌ، أَمَا إِذَا اقْتَرَنْتَ بِهِ قَرَّائِنٌ تَدُلُّ عَلَى التَّصْدِيقِ، فَهَذَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِفَ فِيهِ الْوَقَائِعُ وَالْأَشْخَاصُ.

1308. وَاتَّكَرَ الْقَاضِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْقَرَّائِنِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا أَثَرًا. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ، لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِخْبَارِ يَجُوزُ أَنْ يُورِثَ الْعِلْمَ عِنْدَ كَثَرَةِ الْمُخْبِرِينَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، وَمُجَرَّدُ الْقَرَّائِنِ أَيْضًا قَدْ يُورِثُ الْعِلْمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِخْبَارٌ. فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَنْصُمَ الْقَرَّائِنُ إِلَى الْأَخْبَارِ، فَيَقُومَ بَعْضُ الْقَرَّائِنِ مَقَامَ بَعْضِ الْعَدَدِ مِنَ الْمُخْبِرِينَ. وَلَا يَنْكَشِفُ هَذَا إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَعْنَى الْقَرَّائِنِ، وَكَيْفِيَّةِ دَلَالَتِهَا.

مور القرَّائِن في
حصول اليقين

1309. فَتَقُولُ: لَا شَكَّ فِي أَنَا نَعْرِفُ أُمُورًا لَيْسَتْ مَحْسُوسَةً، إِذْ نَعْرِفُ مِنْ غَيْرِنَا حُبَّ الْإِنْسَانِ، وَبُغْضَهُ لَهُ، وَخَوْفَهُ مِنْهُ، وَغَضَبَهُ، وَخَجَلَهُ. وَهَذِهِ أَحْوَالٌ فِي نَفْسِ الْمُحِبِّ وَالْمُبْغِضِ لَا يَتَعَلَّقُ الْحِسُّ بِهَا، قَدْ تَدُلُّ عَلَيْهَا دَلَالَاتٌ أَحَادُهَا لَيْسَتْ قَطْعِيَّةً، بَلْ يَنْطَرِّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ، وَلَكِنْ تَمِيلُ النَّفْسُ بِهَا إِلَى اعْتِقَادٍ ضَعِيفٍ. ثُمَّ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ، وَلَوْ أَفْرَدْتَ أَحَادُهَا لَنْطَرَّقَ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ، وَلَكِنْ يَحْصُلُ الْقَطْعُ بِإِحْتِمَاعِهَا، كَمَا أَنَّ قَوْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ يَنْطَرِّقُ

إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ لَوْ قُدِّرَ مُفْرَدًا وَيَحْصُلُ الْقَطْعُ بِسَبَبِ الْاجْتِمَاعِ. وَمِثَالُهُ أَنَا نَعْرِفُ عِشْقَ الْعَاشِقِ، لَا بِقَوْلِهِ، بَلْ بِأَفْعَالِهِ هِيَ أَفْعَالُ الْمُحِبِّينَ: مِنَ الْقِيَامِ بِخِدْمَتِهِ، وَبَذْلِ مَالِهِ لَهُ، وَحُضُورِ مَجَالِسِهِ لِمُشَاهَدَتِهِ، وَمُلَازِمَتِهِ فِي تَرْدُّدَاتِهِ، وَأُمُورٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَدُلُّ دَلَالَةً لَوْ انْفَرَدَ لَا حَتْمًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِعَرَضٍ آخَرَ يُضَمِّرُهُ، لَا لِحُبِّهِ إِيَّاهُ، لَكِنْ تَنْتَهِي كَثْرَةُ هَذِهِ الدَّلَالَاتِ إِلَى حَدٍّ يَحْصُلُ لَنَا عِلْمٌ قَاطِعٌ بِحُبِّهِ، وَكَذَلِكَ بِبُغْضِهِ إِذَا رُؤِيَ مِنْهُ أَفْعَالٌ يُنْتَجِبُهَا الْبُغْضُ. وَكَذَلِكَ نَعْرِفُ غَضَبَهُ وَخَجَلَهُ لَا بِمُجَرَّدِ حُمْرَةِ وَجْهِهِ، لَكِنْ الْحُمْرَةُ إِحْدَى الدَّلَالَاتِ.

1310. وَكَذَلِكَ نَشْهَدُ الصَّبِيَّ يَرْتَضِعُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَيَحْصُلُ لَنَا عِلْمٌ قَاطِعٌ بِوُصُولِ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ، / وَإِنْ لَمْ نَشَاهِدِ اللَّبْنَ فِي الضَّرْعِ لَأَنَّهُ مُسْتَوْرٌ، وَلَا عِنْدَ خُرُوجِهِ فَإِنَّهُ مُسْتَوْرٌ بِالْفَمِ، وَلَكِنْ حَرَكَةُ الصَّبِيِّ فِي الْامْتِصَاصِ، وَحَرَكَةُ حَلْقِهِ، تَدُلُّ عَلَيْهِ دَلَالَةً مَا، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَحْصُلُ مِنْ غَيْرِ وَصُولِ اللَّبَنِ. لَكِنْ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الشَّابَّةَ لَا يَخْلُو ثَدْيُهَا عَنْ لَبَنِ، وَلَا تَخْلُو حَلْمَتُهُ عَنْ ثَقَبٍ، وَلَا يَخْلُو الصَّبِيُّ عَنْ طَبْعٍ بَاعِثٍ عَلَى الْامْتِصَاصِ الْمُسْتَخْرِجِ لِللَّبَنِ.

[136/1]

1311. وَكُلُّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ خِلَافَهُ نَادِرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبًا، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سُكُوتُ الصَّبِيِّ عَنْ بُكَائِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَنَاوَلْ طَعَامًا آخَرَ، صَارَ قَرِينَةً. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بُكَاءُهُ عَنْ وَجَعٍ، وَسُكُوتُهُ عَنْ زَوَالِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَنَاوُلُ شَيْئًا آخَرَ لَمْ نَشَاهِدْهُ، وَإِنْ كُنَّا نُلَازِمُهُ فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ.

1312. وَمَعَ هَذَا فَاقْتِرَانُ هَذِهِ الدَّلَائِلِ كَافِقِرَانِ الْأَخْبَارِ وَتَوَاتُرُهَا. وَكُلُّ دَلَالَةٍ شَاهِدَةٍ يَنْطَرِّقُ إِلَيْهَا الْاِحْتِمَالُ، كَقَوْلِ كُلِّ مُخْبِرٍ عَلَى حِيَالِهِ، وَيَنْشَأُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ الْعِلْمُ*.

* 69-67

1313. وَكَأَنَّ هَذَا مَدْرَكٌ سَادِسٌ مِنْ مَدَارِكِ الْعِلْمِ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ مِنَ الْأَوَّلِيَّاتِ، وَالْمَحْشُوسَاتِ، وَالْمُشَاهَدَاتِ الْبَاطِنَةِ، وَالتَّجَرُّبِيَّاتِ، وَالتَّوَاتُرَاتِ - فَيُلْحَقُ هَذَا بِهَا.

المتواترات مدرك
سادس من
مدارك العلم

1314. وَإِذَا كَانَ هَذَا غَيْرَ مُنْكَرٍ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْصُلَ التَّصْدِيقُ بِقَوْلِ عَدَدٍ نَاقِصٍ عِنْدَ انْضِمَامِ قَرَائِنِ إِلَيْهِ لَوْ تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ لَمْ يُقَدِّ الْعِلْمُ. فَإِنَّهُ إِذَا أَخْبَرَ خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً عَنْ مَوْتِ إِنْسَانٍ: لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصِدْقِهِمْ، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ خُرُوجُ

وَالِدِ الْمَيِّتِ مِنَ الدَّارِ حَاسِرَ الرَّأْسِ، خَافِيَ الرَّجُلُ، أَمْرَ مَرَقِ الثَّيَابِ، مُضْطَرِبَ الْحَالِ، يَصْفِقُ وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ، وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ذُو مَنْصِبٍ وَمُرُوءَةٍ، لَا يُخَالِفُ عَادَتَهُ وَمُرُوءَتَهُ إِلَّا عَنْ ضَرُورَةٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَرِينَةً تَنْصِمُ إِلَى قَوْلِ أَوْلَيْكَ، فَتَقُومُ فِي التَّائِيْرِ مَقَامَ بَقِيَّةِ الْعَدَدِ. وَهَذَا مِمَّا يُفْطَعُ بِجَوَازِهِ. وَالتَّجَرِبَةُ تَذَلُّ عَلَيْهِ.

1315. وَكَذَلِكَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ رَبَّمَا يُخْبِرُونَ عَنْ أَمْرٍ تَقْتَضِي إِيَالَةَ الْمَلِكِ وَسِيَاسَتَهُ إِظْهَارَهُ، وَالْمُخْبِرُونَ مِنْ رُؤَسَاءِ جُنُودِ الْمَلِكِ، فَيَنْصَوِّرُ اجْتِمَاعُهُمْ تَحْتَ ضَبْطِ الْإِيَالَةِ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى الْكَذِبِ، وَلَوْ كَانُوا مُتَفَرِّقِينَ خَارِجِينَ عَنْ ضَبْطِ الْمَلِكِ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِمْ هَذَا الْوَهْمُ. فَهَذَا يُؤَثِّرُ فِي النَّفْسِ تَأْثِيرًا لَا يُنْكِرُ.

1316. وَلَا أَذْرِي لِمَ أَنْكَرَ الْقَاضِي ذَلِكَ وَمَا بُرْهَانُهُ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ. فَقَدْ بَانَ بِهِذَا أَنَّ الْعَدَدَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ بِالْوَقَائِعِ وَبِالْأَشْخَاصِ، قُرْبَ شَخْصٍ انْعَرَسَ فِي نَفْسِهِ أَخْلَاقٌ تَمِيلُ بِهِ إِلَى سُرْعَةِ التَّصْدِيقِ بِبَعْضِ الْأَشْيَاءِ، فَيَقُومُ ذَلِكَ مَقَامَ الْقَرَائِنِ، وَتَقُومُ بِلَاكِ الْقَرَائِنِ مَقَامَ خَبَرِ بَعْضِ الْمُخْبِرِينَ. فَشَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَا بُرْهَانَ عَلَى اسْتِحَالَتِهِ.

1317. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ الْعِلْمُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ؟

1318. قُلْنَا: حُكِيَ عَنِ الْكُفَيْيِّ جَوَازَهُ، وَلَا يَطْنُ بِمَعْنَوِهِ تَجْوِيزُهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْقَرَائِنِ. أَمَّا إِذَا اجْتَمَعَتْ قَرَائِنٌ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَبْلُغَ الْقَرَائِنُ / مَبْلَغًا لَا يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِثَارَةِ الْعِلْمِ إِلَّا قَرِينَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَقُومُ إِخْبَارُ الْوَاحِدِ مَقَامَ بِلَاكِ الْقَرِينَةِ. فَهَذَا مِمَّا لَا يُعْرِفُ اسْتِحَالَتَهُ، وَلَا يُفْطَعُ بِوُقُوعِهِ، فَإِنَّ وَقُوعَهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِالتَّجَرِبَةِ، وَنَحْنُ لَمْ نَجَرِبْهُ، وَلَكِنْ قَدْ جَرَبْنَا كَثِيرًا مِمَّا اعْتَقَدْنَاهُ جَزْمًا بِقَوْلِ الْوَاحِدِ مَعَ قَرَائِنِ أَحْوَالِهِ، ثُمَّ انْكَشَفَ أَنَّهُ كَانَ تَلْيِيسًا. وَعَنْ هَذَا أَحَالَ الْقَاضِي ذَلِكَ. وَهَذَا كَلَامٌ فِي الْوَقَائِعِ مَعَ بَقَاءِ الْعَادَاتِ عَلَى الْمَعْهُودِ مِنْ اسْتِمْرَارِهَا. فَأَمَّا لَوْ قَدَرْنَا خَرَقَ هَذِهِ الْعَادَةَ، فَاللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَحْصَلَ لَنَا الْعِلْمُ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، فَضْلًا عَنْ أَنْ تَنْصِمَ إِلَيْهِ الْقَرَائِنُ.

1319. [2] مَسْأَلَةٌ: قَطَعَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّ قَوْلَ الْأَرْبَعَةِ قَاصِرٌ عَنِ الْعَدَدِ الْكَامِلِ، لِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ سُرْعِيَّةٌ يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ لِلْقَاضِي الْعَرَضُ عَلَى الْمُزَكِّينَ، لِتَحْصُلِ

هل يحصل العلم
بقول مخبر واحد
[137/1]

الحد الأدنى
لعدد التواتر

غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَلَا يُطْلَبُ غَلَبَةُ الظَّنِّ فِيمَا عَلِمَ ضَرُورَةً.

1320. وَمَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً، فَإِنَّا لَا تُصَادِفُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَى خَيْرِ الْأَرْبَعَةِ، أَمَّا إِذَا فُرِضَتْ قَرَائِنُ مَعَ ذَلِكَ، فَلَا يَسْتَحِيلُ حُصُولُ التَّصَدِيقِ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ حَاصِلًا عَنْ مُجَرَّدِ الْخَيْرِ، بَلِ الْقَرَائِنُ مَعَ الْخَيْرِ. وَالْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ يُحِيلُ ذَلِكَ مَعَ الْقَرَائِنِ أَيْضًا.

1321. [3] مَسْأَلَةٌ: قَالَ الْقَاضِي: عَلِمْتُ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ نَاقِصٌ، أَمَّا الْخَمْسَةُ فَاتَّوَفَّقَ فِيهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ فِيهَا دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّا نَعْلَمُ بِالتَّجَرِبَةِ ذَلِكَ، فَكَمْ مِنْ أَخْبَارٍ تَسْمَعُهَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْ سِتَّةٍ، وَلَا يَحْصُلُ لَنَا الْعِلْمُ بِهَا. فَهُوَ أَيْضًا نَاقِصٌ لَا نَشْكُ فِيهِ.

1322. [4] مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَدَرْنَا انْتِفَاءَ الْقَرَائِنِ فَأَقْلَ عَدَدٍ يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَعْلُومٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَعْلُومًا لَنَا. وَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَتَى حَصَلَ عَلَمُنَا بِوُجُودِ مَكَّةَ، وَوُجُودِ الشَّافِعِيِّ، وَوُجُودِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، عِنْدَ تَوَاتُرِ الْخَبَرِ إِلَيْنَا، وَأَنَّهُ كَانَ بَعْدَ خَبَرِ الْمِائَةِ أَوْ الْمِائَتَيْنِ. وَيَعْسُرُ عَلَيْنَا تَجَرِبَةُ ذَلِكَ وَإِنْ تَكَلَّفْنَاهَا.

هل يمكن العلم
بالعدد الأدنى من
التواتر؟

1323. وَسَبِيلُ التَّكْلِيفِ أَنْ تُرَاقِبَ أَنْفُسَنَا إِذَا قُتِلَ رَجُلٌ فِي السُّوقِ مَثَلًا، وَانْصَرَفَ جَمَاعَةٌ عَنْ مَوْضِعِ الْقَتْلِ، وَدَخَلُوا عَلَيْنَا يُخْبِرُونَنَا عَنْ قَتْلِهِ: فَإِنْ قَوْلُ الْأَوَّلِ يُحَرِّكُ الظَّنَّ، وَقَوْلُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ يُؤَكِّدُهُ، وَلَا يَزَالُ يَتَزَايَدُ تَأْكِيدُهُ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ضَرُورِيًّا لَا يُمْكِنُنَا أَنْ نَشْكَكَ فِيهِ أَنْفُسَنَا. فَلَوْ تَصَوَّرَ الْوُقُوفُ عَلَى اللَّحْظَةِ الَّتِي يَحْصُلُ الْعِلْمُ فِيهَا ضَرُورَةً، وَحَفِظَ حِسَابَ الْمُخْبِرِينَ، وَعَدَدَهُمْ، لَا مُمْكِنَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ تِلْكَ اللَّحْظَةُ عَسِيرٌ، فَإِنَّهُ تَتَزَايَدُ قُوَّةُ الْإِعْتِقَادِ تَزَايُدًا خَفِيًّا التَّدْرِيجِ، نَحْوَ تَزَايُدِ عَقْلِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ حَدَّ التَّكْلِيفِ، وَنَحْوَ تَزَايُدِ ضَوْءِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى حَدِّ الْكَمَالِ، فَلِذَلِكَ بَقِيَ هَذَا فِي غَطَاءٍ مِنَ الْإِشْكَالِ، وَتَعَذَّرَ عَلَى الْقُوَّةِ الْبَشَرِيَّةِ إِدْرَاكُهُ.

1324. فَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنَ التَّخْصِيسِ / بِالْأَرْبَعِينَ، أَخَذُوا مِنَ الْجُمُعَةِ، وَقَوْمٌ إِلَى التَّخْصِيسِ بِالسَّبْعِينَ أَخَذُوا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِخْرَاجُ مَوْسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ

[138/1]

رَجُلًا لِيَقْنَنَنَا ﴿ (الأعراب: 155)، وَقَوْمٌ إِلَى التَّخْصِصِ بَعْدَ أَهْلِ بَذَرٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ تَحَكُّمَاتٌ فَامِدَةٌ بَارِدَةٌ، لَا تَنَاسِبُ الْغَرَضَ، وَلَا تَذُلُّ عَلَيْهِ. وَيَكْفِي تَعَارُضُ أَقْوَالِهِمْ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِهَا. فَإِذَا لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى حَصْرِ عَدَدِهِ. لَكِنَّا بِالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ نَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي هُوَ الْكَامِلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ تَوَافَقُوا عَلَى الْإِخْبَارِ.

1325. فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ عَلِمْتُمْ حُصُولَ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ، وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ أَقْلَ عَدَدِهِ؟

1326. قُلْنَا: كَمَا نَعْلَمُ أَنَّ الْخُبْرَ يُشْبِعُ، وَالْمَاءُ يُزَوِّي، وَالْخَمْرُ تُسَكِّرُ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَقْلَ مِقْدَارِ مِنْهُ، وَنَعْلَمُ أَنَّ الْقُرَّائِنَ تُفِيدُ الْعِلْمَ، وَإِنْ لَمْ نَقْدِرْ عَلَى حَصْرِ أَجْنَاسِهَا وَضَبِطِ أَقْلِ دَرَجَاتِهَا.

إذا تم عدد التواتر
ونم يحصل العلم
فهيهم كلاب قطما

1327. [5] مَسْأَلَةٌ: الْعَدَدُ الْكَامِلُ إِذَا أَخْبَرُوا، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِصَدِّقِهِمْ، فَيَجِبُ الْقَطْعُ بِكَذِبِهِمْ، لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي حُصُولِ الْعِلْمِ إِلَّا شَرْطَانِ: أَحَدُهُمَا: كَمَالُ الْعَدَدِ، وَالثَّانِي: أَنْ يُخْبَرُوا عَنْ يَقِينٍ وَمُشَاهَدَةٍ. فَإِذَا كَانَ الْعَدَدُ كَامِلًا كَانَ امْتِنَاعُ الْعِلْمِ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ الثَّانِي. فَنَعْلَمُ أَنَّهُمْ بِجُمْلَتِهِمْ كَذَبُوا، أَوْ كَذَبَ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ: إِنِّي شَاهَدْتُ ذَلِكَ، بَلْ بَنَاهُ عَلَى تَوَهُمٍ وَظَنٍّ، أَوْ كَذِبٍ مُتَعَمِّدًا، لِأَنَّهُمْ لَوْ صَدَقُوا، وَقَدْ كَمَلَ عَدَدُهُمْ، حَصَلَ الْعِلْمُ ضَرُورَةً.

1328. وَهَذَا أَيْضًا أَحَدُ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ الْأَرْبَعَةَ لَيْسُوا أَعْدَدَ التَّوَاتُرِ، إِذِ الْفَاضِي إِذْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِصَدِّقِهِمْ، جَازَ لَهُ الْقَضَاءُ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ، بِالِاجْتِمَاعِ؛ وَلَوْ تَمَّ عَدَدُهُمْ لَكَانَ انْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِصَدِّقِهِمْ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى كَذِبِ جَمِيعِهِمْ، أَوْ كَذِبِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَلَقَطَعْنَا بِأَنَّ فِيهِمْ كَاذِبًا أَوْ مَتَوَهُمًا، وَلَا يَقْبَلُ شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ يُعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ كَاذِبًا أَوْ مَتَوَهُمًا.

1329. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ، وَقَدْ كَثُرُوا كَثْرَةً يَسْتَحِيلُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ تَوَافُقُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَنْ اتِّفَاقٍ، وَيَسْتَحِيلُ دُخُولُهُمْ تَحْتَ ضَبْطٍ، وَتَسَاعُدُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، بِحَيْثُ يَنْكُتُمْ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَلَا يَتَحَدَّثُ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَعَلَى مَاذَا يُحْمَلُ كَذِبُهُمْ؟ وَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ؟

1330. قُلْنَا: إِنَّمَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونُوا مُتَقَسِّمِينَ إِلَى صَادِقِينَ وَكَاذِبِينَ، أَمَّا

الصَّادِقُونَ فَعَدَّدَهُمْ نَاقِصٌ عَنِ الْمَبْلَغِ الَّذِي يَسْتَقْبَلُ بِإِقَادَةِ الْعِلْمِ. وَأَمَّا الْكَاذِبُونَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ التَّوَاطُّؤُ، لِنُقْصَانِ عَدَدِهِمْ عَنْ مَبْلَغٍ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ التَّوَاطُّؤُ مَعَ الْإِنْكَتَامِ، فَإِنْ كَانُوا مَبْلَغًا يَسْتَحِيلُ التَّوَاطُّؤُ عَلَيْهِمْ مَعَ الْإِنْكَتَامِ، فَلَا يَسْتَحِيلُ الْإِنْكَتَامُ فِي الْحَالِ إِلَى أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهِ فِي ثَانِي الْحَالِ.

1331. وَنَقَلَ الشَّيْخَةُ نَصَّ الْإِمَامَةِ مَعَ كَثَرَتِهَا، إِنَّمَا لَمْ يُعِدِ الْعِلْمُ لَأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبَرُوا عَنِ الْمُشَاهَدَةِ وَالسَّمَاعِ، بَلْ سَمِعُوا عَنْ سَلَفٍ، فَهُمْ صَادِقُونَ، لَكِنِ السَّلَفُ الْوَاضِعُونَ لِهَذَا الْكُذِبِ يَكُونُ عَدَدُهُمْ نَاقِصًا عَنْ مَبْلَغٍ يَسْتَحِيلُ مِنْهُمْ / التَّوَاطُّؤُ مَعَ الْإِنْكَتَامِ، وَرَبَّمَا ظَنَّ الْخَلْفُ أَنَّ عَدَدَهُمْ كَامِلٌ لَا يَحْتَمِلُ التَّوَاطُّؤُ، فَيُحِطُّونَ فِي الظَّنِّ، فَيَقْطَعُونَ بِالْحُكْمِ، وَيَكُونُ هَذَا مَنَشَأَ غَلْطِهِمْ.

[139/1]

خَاتِمَةُ هَذَا الْبَابِ

1332. فِي بَيَانِ شُرُوطِ فَاسِدَةِ ذَهَبَ إِلَيْهَا قَوْمٌ؛ وَهِيَ خَمْسَةٌ:

1333. الْأَوَّلُ: شَرْطُ قَوْمٍ فِي عَدَدِ التَّوَاتُرِ أَنْ لَا يَخْصُرَهُمْ عَدَدٌ وَلَا يَخْوِيَهُمْ بَلَدٌ.

1334. وَهَذَا فَاسِدٌ. فَإِنَّ الْحَجِيجَ بِأَجْمَعِهِمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ وَاقِعَةٍ صَدَّقْتُهُمْ عَنِ الْحَجِّ، وَمَنْعَتْهُمْ مِنْ عَرَاقَاتٍ، حَصَلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ، وَهُمْ مَحْضُورُونَ. وَأَهْلُ الْجَامِعِ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ نَائِبَةٍ فِي الْجُمُعَةِ مَنَعَتِ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةِ؛ عُلِمَ صِدْقُهُمْ، مَعَ أَنَّهُمْ يَخْوِيَهُمْ مَسْجِدٌ، فَضْلًا عَنْ بَلَدٍ. وَكَذَلِكَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِذَا أَخْبَرُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ حَصَلَ الْعِلْمُ، وَقَدْ حَوَاهُمْ بَلَدٌ.

1335. الثَّانِي: شَرْطُ قَوْمٍ أَنْ تَخْتَلِفَ أَنْسَابُهُمْ فَلَا يَكُونُوا ابْنِي أَبِي وَاحِدٍ، وَتَخْتَلِفَ أَوْطَانُهُمْ فَلَا يَكُونُوا فِي مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَتَخْتَلِفَ أَذْيَانُهُمْ فَلَا يَكُونُوا مِنْ مَذْهَبٍ وَاحِدٍ.

1336. وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ كَوْنَهُمْ مِنْ مَحَلَّةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ نَسَبٍ وَاحِدٍ، لَا يُؤَثِّرُ إِلَّا فِي إِمْكَانِ تَوَاطُّؤِهِمْ. وَالْكَثْرَةُ إِلَى كَمَالِ الْعَدَدِ تَدْفَعُ هَذَا الْإِمْكَانَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَثْرَةُ أَمْكَانِ التَّوَاطُّؤِ مِنْ بَنِي الْأَعْمَامِ كَمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْإِخْوَةِ، وَمِنْ أَهْلِ بَلَدٍ كَمَا يُمَكِّنُ مِنْ أَهْلِ مَحَلَّةٍ. وَكَيْفَ يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُ الدِّينِ ۱۱ وَنَحْنُ نَعْلَمُ صِدْقَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا

أَحْبَرُوا عَنْ قَتْلِ، وَفَتْنَةٍ، وَوَاقِعَةٍ؟ بَلْ تَعْلَمُ صِدْقَ أَهْلِ قُسْطَنْطِينِيَّةٍ إِذَا أَحْبَرُوا
عَنْ مَوْتِ قَيْصَرَ؟

1337. فَإِنْ قِيلَ: فَلَعَلَّكُمْ صِدْقَ النَّصَارَى فِي نَقْلِ التَّثْلِيثِ عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَصِدْقَهُمْ فِي صَلْبِهِ.

1338. قُلْنَا: لَمْ يَنْقُلُوا التَّثْلِيثَ تَوْقِيفًا وَسَمَاعًا عَنْ عِيسَى بِنَصِّ صَرِيحٍ لَا يَحْتَمِلُ
التَّأْوِيلَ، لَكِنْ تَوَهَّمُوا ذَلِكَ بِالْفَاطِ مُوَهِّمَةً لَمْ يَقْفُوا عَلَى مَغْرَاهَا، كَمَا فَهَمَ
الْمُشَبِّهَةُ التَّشْبِيهِ مِنْ آيَاتٍ وَأَخْبَارٍ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهَا. وَالتَّوَاتُرُ يَنْبَغِي أَنْ يَصْدُرَ
عَنْ مَحْسُوسٍ. فَأَمَّا قَتْلُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ صَدَّقُوا فِي أَنَّهُمْ شَاهَدُوا
شَخْصًا يُشَبِّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مَقْتُولًا ﴿وَلَكِنْ شُبَّهَ لَهُمْ﴾ (الساد. 157).

1339. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يُتَصَوَّرُ التَّشْبِيهُ فِي الْمَحْسُوسِ؟ فَإِنْ تَصَوَّرَ فَلْيُشْكُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنَّا إِذَا رَأَى زَوْجَتَهُ وَوَلَدَهُ، فَلَعَلَّهُ شُبَّهَ لَهُ؟

1340. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الرِّمَانُ زَمَانَ خَرَقِ الْعَادَةِ يَجُوزُ التَّشْبِيهُ فِي الْمَحْسُوسِ، وَذَلِكَ
زَمَانُ النُّبُوَّةِ لَا ثَبَاتَ صِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ. وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ الشُّكَّ فِي غَيْرِ ذَلِكَ
الرِّمَانِ، إِذْ لَا خِلَافَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى قَلْبِ الْعَصَا تُعْبَانًا، وَخَرَقِ الْعَادَةِ
بِهِ لِتَصْدِيقِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا أَحْذَنَّا الْعَصَا فِي زَمَانِنَا لَمْ نَخَفْ مِنْ
انْقِلَابِهَا تُعْبَانًا، بِالْعَادَاتِ فِي زَمَانِنَا.

1341. فَإِنْ قِيلَ: خَرَقَ الْعَادَةِ فِي زَمَانِنَا / هَذَا جَائِزٌ كَرَامَةً لِلْأَوْلِيَاءِ، فَلَعَلَّ وَلِيًّا مِنْ
الْأَوْلِيَاءِ دَعَا اللَّهَ تَعَالَى بِذَلِكَ فَأَجَانَهُ، فَلَنُشْكُ، لِإِمْكَانِ ذَلِكَ.

1342. قُلْنَا: إِذَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ نَزَعَ عَنْ قُلُوبِنَا الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ الْحَاصِلَ
بِالْعَادَاتِ، فَإِذَا وَجَدْنَا مِنْ أَنْفُسِنَا عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِأَنَّهُ لَمْ تَنْقَلِبِ الْعَصَا تُعْبَانًا، وَلَا
الْجَبَلُ ذُهَبًا، وَلَا الْحَصَى فِي الْجِبَالِ جَوَاهِرَ وَيَوَاقِيتَ، قَطَعْنَا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
يَخْرِقِ الْعَادَةَ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهَا.

1343. الثَّلَاثُ: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونُوا أَوْلِيَاءَ مُؤْمِنِينَ. وَهُوَ فَاسِدٌ إِذْ يَحْصُلُ الْعِلْمُ
بِقَوْلِ الْفَسَقَةِ، وَالْمَرْجِحَةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، بَلْ يَقُولِ الرُّومُ إِذَا أَحْبَرُوا بِمَوْتِ مَلِكِهِمْ
حَصَلَ الْعِلْمُ.

1344. الرَّابِعُ: شَرَطَ قَوْمٌ أَنْ لَا يَكُونُوا مَحْمُولِينَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْإِخْبَارِ. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُمْ إِنْ حُمِلُوا عَلَى الْكَذِبِ لَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ لِفَقْدِ الشَّرْطِ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ. وَإِنْ صَدَقُوا حَصَلَ الْعِلْمُ. فَلَوْ أَنَّ أَهْلَ بَغْدَادَ حَمَلَهُمُ الْخَلِيفَةُ بِالسَّيْفِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْ مَخْشُوسٍ شَاهِدُوهُ، أَوْ شَهَادَةِ كَتَمُوهَا فَأَخْبَرُوا، حَصَلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ.

1345. فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يُتَصَوَّرُ عَدَدُ الْعِلْمِ بِقَوْلِهِمْ إِذَا أَخْبَرُوا عَنِ اخْتِيَارٍ، وَلَا يَحْصُلُ لَوْ أَخْبَرُوا عَنْ إِكْرَاهٍ؟

1346. قُلْنَا: أَحَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لِلْقَرَّائِنِ مَدْخَلَ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُحَالٍ عِنْدَنَا، فَإِنَّا بَيَّنَّا * أَنَّ النَّفْسَ تَشْعُرُ بِأَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَى كَثَرَتِهِمْ لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ جَامِعٌ ثُمَّ تُصَدِّقُ، فَإِذَا ظَهَرَ كَوْنُ السَّيْفِ جَامِعًا لَمْ يَتَّعَدُ أَنْ لَا يَحْصُلَ الْعِلْمُ.

* م: 205

1347. الْخَامِسُ: شَرَطَ الرُّوَافِضُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمَغْضُومُ فِي جُمْلَةِ الْمُخْخَرِينَ. وَهَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ إِخْبَارُهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ بِإِخْبَارِ الرُّسُولِ ﷺ عَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ مَغْضُومٌ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى إِخْبَارٍ غَيْرِهِ؟ وَيَجِبُ أَنْ لَا يَحْصُلَ الْعِلْمُ بِتَقْلِيلِهِمْ عَلَى التَّوَاتُرِ النَّصِّ عَلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ لَيْسَ فِيهِمْ مَغْضُومٌ؛ وَأَنْ لَا تُلْزَمَ حُجَّةُ الْإِمَامِ إِلَّا عَلَى مَنْ شَاهَدَهُ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ وَسَمِعَ مِنْهُ، دُونَ سَائِرِ الْبِلَادِ؛ وَأَنْ لَا تَقُومَ الْحُجَّةُ بِقَوْلِ أَمْرَائِهِ وَدُعَائِهِ وَرُسُلِهِ وَقُضَاتِهِ، إِذْ لَيْسُوا مَغْضُومِينَ، وَأَنْ لَا يُعْلَمَ مَوْتُ أَمِيرٍ، وَقَتْلُهُ، وَوُقُوعُ فِتْنَةٍ، وَقِتَالُ فِي غَيْرِ مِصْرٍ. وَكُلُّ ذَلِكَ لَا زِمَ عَلَى هَذَيَانِهِمْ.

الْبَابُ الثَّالِثُ

1348. فِي تَقْسِيمِ الْخَبَرِ إِلَى مَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَإِلَى مَا يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَإِلَى مَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ

اقسام الخبر

1349. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ:

ما يجب
تصديقه

1350. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ وَهِيَ سَبْعَةٌ:

1351. الْأَوَّلُ: مَا أَخْبَرَ عَنْهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ. فَإِنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ ضَرُورَةً وَإِنْ لَمْ يَدُلْ عَلَيْهِ

دَلِيلٌ آخَرُ، فَلَيْسَ فِي الْأَخْبَارِ مَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِمَجَرَّدِ الْإِحْبَارِ إِلَّا الْمُتَوَاتِرُ. وَمَا
عَدَاهُ فَإِنَّمَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ، سِوَى نَفْسِ الْخَبَرِ. /

[141/1]

1352. الثَّانِي: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَهُوَ صِدْقٌ، بِدَلِيلِ اسْتِحَالَةِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلَانِ: أَقْوَاهُمَا: إِحْبَارُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ امْتِنَاعِ الْكَذِبِ

عَلَيْهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّ كَلَامَهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَيَسْتَحِيلُ التَّكَذُّبُ فِي

كَلَامِ النَّفْسِ عَلَى مَنْ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ. إِذِ الْخَبَرُ يَقُومُ بِالنَّفْسِ عَلَى وَفْقِ

الْعِلْمِ، وَالْجَهْلُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

1353. الثَّلَاثُ: خَبَرُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَدَلِيلُ صِدْقِهِ دَلَالَةُ الْمُعْجِزَةِ عَلَى صِدْقِهِ.

مَعَ اسْتِحَالَةِ إِظْهَارِ الْمُعْجِزَةِ عَلَى أَيْدِي الْكَاذِبِينَ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مُمَكِّنًا

لَعَجَزَ الْبَارِي عَنْ تَصْدِيقِهِ رُسُلَهُ، وَالْعَجْزُ عَلَيْهِ مُحَالٌ.

1354. الرَّابِعُ: مَا أَخْبَرَتْ عَنْهُ الْأُمَّةُ، إِذْ ثَبَتَ عِصْمَتُهَا بِقَوْلِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

الْمَعْصُومِ عَنِ الْكَذِبِ. وَفِي مَعْنَاهُ كُلُّ شَخْصٍ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ رُسُلُهُ ﷺ

عَنْهُ بِأَنَّهُ صَادِقٌ لَا يَكْذِبُ.

1355. الْخَامِسُ: كُلُّ خَبَرٍ يُوَافِقُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ رُسُلُهُ ﷺ، أَوِ الْأُمَّةُ، أَوْ

مَنْ صِدْقُهُ هَؤُلَاءِ، أَوْ ذَلِكَ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالسَّمْعُ. فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَكَانَ الْمُوَافِقُ

لَهُ كَذِبًا.

1356. السَّادِسُ: كُلُّ خَبَرٍ صَحَّ أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْمُخْبِرُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِمَسْمَعِ

مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ غَافِلًا عَنْهُ، فَسَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ صِدْقٌ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَمَا

سَكَتَ عَنْهُ، وَلَا عَنْ تَكْذِيبِهِ. وَتَغْنِي بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّينِ.

1357. السَّابِعُ: كُلُّ خَبَرٍ ذَكَرَ بَيْنَ يَدَيِ جَمَاعَةٍ أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ، وَالْعَادَةُ تَقْضِي

فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالتَّكْذِيبِ وَامْتِنَاعِ السُّكُوتِ لَوْ كَانَ كَذِبًا، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكُونُ

لِلْخَبَرِ وَقَعٌ فِي نَفْسِهِمْ، وَهُمْ عَدَدٌ يَمْتَنِعُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ التَّوَاطُّؤِ عَلَيْهِمْ

بِحَيْثُ يَنْكُتُمُ التَّوَاطُّؤُ وَلَا يَتَحَدَّثُونَ بِهِ. وَيُمِثِّلُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ ثَبَتَتْ أَكْثَرُ

أَعْلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ كَانَ يُنْقَلُ بِمَشْهَدِ جَمَاعَاتٍ، وَكَانُوا يَسْكُتُونَ عَنْ
التَّكْذِيبِ، مَعَ اسْتِحْوَاجِ التَّكْذِيبِ عَلَى مِثْلِهِمْ. فَتَمَهُمَا كَمُلَ الشَّرْطُ، وَتَرَكَّ
النَّكِيرُ - كَمَا سَبَقَ - نَزَلَ مَنْزِلَةُ قَوْلِهِمْ: صَدَقْتَ.

1358. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ ادَّعَى وَاحِدٌ أَمْرًا بِمَشْهَدِ جَمَاعَةٍ، وَادَّعَى عَلَيْهِمْ بِهِ، فَسَكُتُوا عَنْ
تَكْذِيبِهِ، فَهَلْ يَثْبُتُ صِدْقُهُ؟

1359. قُلْنَا: إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ وَالْاجْتِهَادِ فَلَا يَثْبُتُ صِدْقُهُ، لِاحْتِمَالِ
أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا عَنِ النَّظَرِ مَا ادَّعَاهُ. وَإِنْ كَانَ يُسَيِّدُهُ إِلَى مُشَاهَدَةٍ، وَكَانُوا عَدَدًا
يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الدُّخُولُ تَحْتَ دَاعٍ وَاحِدٍ، فَالسُّكُوتُ عَنْ تَكْذِيبِهِ تَصَدِيقٌ
مِنْ جِهَتِهِمْ.

1360. فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى الصَّدَقِ تَوَاتُرُ الْخَبَرِ عَنْ جَمَاعَةٍ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِمُ
التَّوَاتُّؤُ عَلَى الْكُذِبِ قَصْدًا، وَلَا التَّوَافُقُ عَلَى اتِّفَاقٍ؟

1361. قُلْنَا: أَحَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: قَوْلُهُمْ يُورِثُ الْعِلْمَ ضَرُورَةً إِنْ
بَلَغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ فِي عِلْمِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يُورِثِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيُّ دَلٌّ عَلَى تَقْصَانِ
/ الْعَدَدِ، وَلَا يَجُوزُ الْاسْتِدْلَالُ عَلَى صِدْقِهِمْ بِالنَّظَرِ فِي أَحْوَالِهِمْ، بَلْ نَعْلَمُ
قَطْعًا كَذِبَهُمْ، أَوْ اسْتِمَالَهُمْ عَلَى كَاذِبٍ أَوْ مُتَوَهِّمٍ.

[142/1]

1362. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِهِ، إِنْ لَمْ يُنْظَرِ إِلَى الْقَرَائِنِ، لِأَرْبَعٍ. أَمَّا مَنْ نَظَرَ إِلَى الْقَرَائِنِ، فَلَا
يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمَ صِدْقَهُمْ بِنَوْعٍ مِنَ النَّظَرِ.

1363. فَإِنْ قِيلَ: حَبَرَ الْوَاحِدِ الَّذِي عَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ هَلْ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ؟

1364. قُلْنَا: إِنْ عَمِلُوا عَلَى وَفْقِهِ، فَلَعَلَّهُمْ عَمِلُوا عَلَى دَلِيلٍ آخَرَ. وَإِنْ عَمِلُوا بِهِ أَيْضًا فَقَدْ
أَمَرُوا بِالْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُوا صِدْقَهُ، فَلَا يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِصِدْقِهِ.

1365. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَدَّرَ الرَّاوي كَاذِبًا لَكَانَ عَمَلُ الْأُمَّةِ بِالْبَاطِلِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَلَا يَجُوزُ
ذَلِكَ عَلَى الْأُمَّةِ.

1366. قُلْنَا: الْأُمَّةُ مَا تُعْبَدُوا إِلَّا بِالْعَمَلِ بِخَبَرٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقَهُمْ فِيهِ، وَقَدْ
غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِمْ، كَالْقَاضِي إِذَا قَضَى بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ فَلَا يَكُونُ مُخْطِئًا، وَإِنْ

كَانَ الشَّاهِدُ كَاذِبًا، بَلْ يَكُونُ مُحِقًّا لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِهِ.

ما يعلم كذبه

1367. الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا يُعْلَمُ كَذِبُهُ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ:

1368. الْأَوَّلُ: مَا يُعْلَمُ خِلَافَهُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، أَوْ نَظَرِهِ، أَوْ الْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ، أَوْ اخْتِبَارِ

• 69-67

التَّوَاتُرِ. وَبِالْجُمْلَةِ: مَا خَالَفَ الْمَعْلُومَ بِالْمَذَارِكِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ*، كَمَنْ أَخْبَرَ

عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الضَّدِّينَ، وَإِخْيَاءِ الْمَوْتَى فِي الْحَالِ، وَأَنَا عَلَى جَنَاحِ نَسْرِ، أَوْ

فِي لُجَّةِ بَحْرٍ، وَمَا يُحَسِّنُ خِلَافَهُ.

1369. الثَّانِي: مَا يُخَالِفُ النَّصَّ الْقَاطِعَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ،

فَإِنَّهُ وَرَدَ مُكَذِّبًا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ ﷺ وَلِلْأُمَّةِ.

1370. الثَّلَاثُ: ١١ مَا صَرَّحَ بِتَكْذِيبِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ

إِذْ قَالُوا: حَضَرْنَا مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَلَمْ يَجِرْ مَا حَكَاهُ مِنَ الْوَاقِعَةِ أَصْلًا.

1371. الرَّابِعُ: مَا سَكَتَ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ عَنْ نَقْلِهِ وَالتَّحَدُّثِ بِهِ، مَعَ جَرَيَانِ الْوَاقِعَةِ

بِمَشْهَدٍ مِنْهُمْ، وَمَعَ إِحَالَةِ الْعَادَةِ الشُّكُوتِ عَنْ ذِكْرِهِ لِتَوَفُّرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ،

كَمَا لَوْ أَخْبَرَ مُخْبِرٌ بِأَنَّ أَمِيرَ الْبَلَدَةِ قُتِلَ فِي السُّوقِ عَلَى مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَمْ

يَتَحَدَّثَ أَهْلُ السُّوقِ بِهِ، فَيَقْطَعُ بِكَذِبِهِ، إِذْ لَوْ صَدَّقَ لَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ،

وَلَأَحَالَتِ الْعَادَةُ اخْتِصَاصَهُ بِحِكَايَتِهِ. وَبِمِثْلِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَرَفْنَا كَذِبَ مَنْ

ادَّعَى مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ، وَنَصَّ الرُّسُولَ عَلَى نَبِيِّ آخَرٍ بَعْدَهُ، وَأَنَّهُ أَغْقَبَ جَمَاعَةً

مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ، وَنَصَّهُ عَلَى إِمَامٍ بَعَيْنِهِ عَلَى مَلَأٍ مِنَ النَّاسِ، وَفَرَضَهُ صَوْمَ

شَوَّالٍ، وَصَلَاةَ الضُّحَى، وَأَمْتَالَ ذَلِكَ مِمَّا إِذَا كَانَ أَحَالَتِ الْعَادَةُ كِتْمَانَهُ.

1372. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَفَرَّدَ الْأَحَادُ بِنَقْلِ مَا تَتَوَفَّرُ الدَّوَاعِي عَلَيْهِ، حَتَّى وَقَعَ الْخِلَافُ

فِيهِ، كَأَفْرَادِهِ ﷺ الْحَجَّ، أَوْ قِرَانِهِ، وَكَدْخُولِهِ الْكَعْبَةَ، وَصَلَاتِهِ فِيهَا، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ

السَّلَامُ نَكَحَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَرَامٌ، وَأَنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ عَنُوةً، وَقَبُولِهِ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ

وَحْدَهُ عَلَى رُؤْيَا الْهَلَالِ، وَانْفِرَادِ الْأَعْرَابِيِّ بِالرُّؤْيَا حَتَّى لَمْ يَشَارِكْهُ أَحَدٌ /

[143/1]

فِيهِ، وَانْشِقَاقِ الْقَمَرِ وَلَمْ يَنْقُلْهُ إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَدَدٌ يَسِيرٌ مَعَهُ.

وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَرَاهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، وَبَادٍ وَخَاصِرٍ. وَنَقَلَ النَّصَارَى مُعْجَزَاتِ

عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَنْقُلُوا كَلَامَهُ فِي الْمَهْدِ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْعَلَامَاتِ.

وَنَقَلَتِ الْأُمَّةُ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَنْقُلُوا بَقِيَّةَ مُعْجَزَاتِ الرَّسُولِ ﷺ كَنَقْلِ الْقُرْآنِ فِي الشُّبُوحِ وَالذُّبُوحِ، وَنَقَلَ النَّاسُ أَعْلَامَ الرُّسُلِ وَلَمْ يَنْقُلُوا أَعْلَامَ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَنَقَلَتِ الْأُمَّةُ سُورَ الْقُرْآنِ وَلَمْ تَنْقُلِ الْمُعَوِّذَتَيْنِ نَقْلَ غَيْرِهِمَا، حَتَّى خَالَفَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كَوْنِهِمَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى مِنَ اللَّئِيسِ وَالْمَسِّ أَيْضًا. فَكُلُّ هَذَا نَقْضٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ.

1373. وَالْجَوَابُ: أَنَّ إِفْرَادَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقِرَانَهُ لَيْسَ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَنْكَشِفَ، وَأَنْ يُنَادِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْكَافَةِ، بَلْ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ أُطْلِعَ عَلَى نِيَّتِهِ بِإِخْبَارِهِ إِيَّاهُ. نَعَمْ ظَهَرَ عَلَى الْاسْتِفَاضَةِ تَعْلِيمُهُ النَّاسَ الْإِفْرَادَ وَالْقِرَانَ جَمِيعًا. وَأَمَّا دُخُولُ الْكُفَّةِ وَصَلَاتُهُ فِيهَا، فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مَعَ نَفَرٍ يَسِيرٍ، وَمَعَ وَاحِدٍ وَائْتِيسٍ، وَلَا يَقَعُ شَائِعًا. كَيْفَ وَلَوْ وَقَعَ شَائِعًا لَمْ تَتَوَفَّرِ الدَّوَاعِي عَلَى دَوَامِ نَقْلِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَلَا مِنْ فَرَائِضِهِ وَمُهِمَّاتِهِ. وَأَمَّا دُخُولُهُ مَكَّةَ عَنُودًا، فَقَدْ صَحَّ عَلَى الْاسْتِفَاضَةِ دُخُولُهُ مُتَسَلِّحًا مَعَ الْأَلْوِيَةِ، وَالْأَعْلَامِ، وَتَمَامِ التَّمَكُّنِ وَالْإِسْتِيْلَاءِ، وَنَذْلُهُ الْأَمَانَ لِمَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ، وَلِمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ وَاعْتَصَمَ بِالْكُفَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ غَيْرٌ مُخْتَلِفٍ فِيهِ.

1374. وَلَكِنْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ بِمَا رَوِيَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ وَدَى قَوْمًا قَتَلْتُهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ صُلْحًا، وَوُقُوعُ مِثْلِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ لِأَحَادٍ مُمَكِّنٌ إِلَى أَنْ تَرَالَ بِالنَّظَرِ، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِنَهْيِ خَاصٍّ عَنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، وَلَسَبَّ مَخْصُوصِينَ.

1375. وَأَمَّا إِفْرَادُ الْأَعْرَابِيِّ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ فَمُمَكِّنٌ. وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى، لِخَفَاءِ الْهِلَالِ وَدِقَّتِهِ، فَيَنْفَرِدُ بِهِ مَنْ يَخْتَدُّ بَصْرَهُ، وَتَصْدُقُ فِي الطَّلَبِ رَغْبَتُهُ، وَيَقَعُ عَلَى مَوْضِعِ الْهِلَالِ بَصْرُهُ، عَنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ اتِّفَاقٍ.

1376. وَأَمَّا انْشِقَاقُ الْقَمَرِ فَهِيَ آيَةٌ لَيْلِيَّةٌ، وَقَعَتْ وَالنَّاسُ نِيَامٌ غَافِلُونَ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي لَحْظَةٍ، قَرَأَهُ مَنْ نَظَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ قُرَيْشٍ، وَنَبَّهَهُ عَلَى النَّظَرِ لَهُ، وَمَا انْشَقَّ مِنْهُ إِلَّا شُعْبَةٌ، ثُمَّ عَادَ صَحِيحًا فِي لَحْظَةٍ. فَكَمْ مِنْ انْقِضَاضِ كَوْكَبٍ، وَزَلْزَلَةٍ، وَأُمُورٍ هَائِلَةٍ مِنْ رِيحٍ، وَصَاعِقَةٍ بِاللَّيْلِ، لَا يَنْتَبَهُ لَهُ إِلَّا الْأَحَادُ. عَلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا إِنَّمَا

يَعْلَمُهُ مَنْ قِيلَ لَهُ: أَنْظِرْ إِلَيْهِ، فَانْشَقَّ عَقِيبَ الْقَوْلِ وَالتَّحْدِي. وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ
وَوَقَعَ عَلَيْهِ بَصَرُهُ، وَرُبَّمَا تَوَهَّمُ أَنَّهُ خَيَالٌ انْقَشَعَ، أَوْ كَوَكَبٌ كَانَ تَحْتَ الْقَمَرِ فَانْجَلَى
الْقَمَرُ عَنْهُ، أَوْ قِطْعَةٌ سَحَابٍ سَتَرَتْ قِطْعَةً مِنَ الْقَمَرِ. / فَلِهَذَا لَمْ يَتَوَاتَرَ نَقْلُهُ.

[144/1]

1377. وَأَمَّا نَقْلُهُمُ الْقُرْآنَ دُونَ سَائِرِ الْأَعْلَامِ، فَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الدَّوَاعِيَ
لَا تَتَوَقَّرُ، بَعْدَ ثُبُوتِ الثَّبُوتِ بِالْقُرْآنِ، وَاسْتِقْلَالِهَا بِهِ، عَلَى نَقْلِ مَا يَقَعُ بَعْدَهُ،
بِحَيْثُ تَقَعُ الْمُدَاوِمَةُ عَلَيْهِ، اكْتِفَاءً بِثُبُوتِهَا بِالْقُرْآنِ الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْآيَاتِ.
وَلَأَنَّ غَيْرَ الْقُرْآنِ إِنَّمَا ظَهَرَ فِي عُمُرِ كُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَرُبَّمَا ظَهَرَ بَيْنَ يَدَيِ
نَفَرٍ يَسِيرُ، وَالْقُرْآنُ كَانَ يَرُدُّهُ طَوْلُ عُمُرِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَيُلْقِيهِ عَلَى كَافَتِهِمْ
قَصْداً، وَيَأْمُرُهُمْ بِحِفْظِهِ وَالتَّلَاوَةِ لَهُ، وَالْعَمَلِ بِمُوجِبِهِ.

1378. وَأَمَّا الْمُعْوَدَتَانِ فَقَدْ ثَبَتَ نَقْلُهُمَا شَائِعاً مِنَ الْقُرْآنِ كَسَائِرِ السُّورِ. وَاتُّنِ مَسْعُودٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُنْكَرْ كَوْنُهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ، لَكِنْ أَتَكَرَّ إِنْبَاتُهُمَا فِي الْمُصْحَفِ،
وَإِثْبَاتُ الْحَمْدِ أَيْضاً، لِأَنَّهُ كَانَتْ السُّنَّةُ عِنْدَهُ أَنْ لَا يُثَبَّتَ إِلَّا مَا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ
بِإِثْبَاتِهِ وَكِتَابَتِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَجِدْهُ كَتَبَ ذَلِكَ، وَلَا سَمِعَ أَمْرَهُ بِهِ، أَتَكَرَّرَ. وَهَذَا تَأْوِيلُ
وَلَيْسَ جَحْداً لِكُونِهِ قُرْآنًا، وَلَوْ جَحَدَ ذَلِكَ لَكَانَ فِسْقًا عَظِيماً لَا يُضَافُ إِلَى
مِثْلِهِ، وَلَا إِلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

1379. وَأَمَّا تَرْكُ النَّصَارَى نَقْلَ كَلَامِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَهْدِ، فَلَعَلَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا
بِحَضْرَةِ نَفَرٍ يَسِيرُ، وَمَرَّةً وَاحِدَةً، لِتَبَرُّتِهِ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ عَمَّا نَسَبُوهَا إِلَيْهِ، فَلَمْ
يُنْتَسِرْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ بِقَوْلٍ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، فَانْتَدَسَ فِيهَا بَيْنَهُمْ.
1380. وَأَمَّا سُعَيْبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فَلَمْ
يَكُنْ لَهُمْ شَرِيعَةٌ يَنْفَرِدُونَ بِهَا، بَلْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى شَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِمْ، فَلَمْ
تَتَوَقَّرِ الدَّوَاعِيَ عَلَى نَقْلِ مُعْجَزَاتِهِمْ، إِذْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُعْجَزَاتٌ ظَاهِرَةٌ، لَكِنْ
ثَبَتَ صِدْقُهُمْ بِالنَّصِّ وَالتَّوْقِيفِ مِنْ نَبِيِّ ذِي مُعْجِزَةٍ.

1381. وَأَمَّا الْخَبَرُ عَنِ اللَّمَسِ وَالْمَسِّ لِلذِّكْرِ وَمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوَى، فَيجوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ
الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدَدًا يَسِيرًا ثُمَّ يَنْقُلُونَهُ أَحَادًا، وَلَا يَسْتَفِضُّ، وَلَيْسَ
ذَلِكَ مِمَّا يَعْظُمُ فِي الصُّدُورِ، وَتَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِيَ عَلَى التَّحَدُّثِ بِهِ دَائِمًا.

ما يتوقف فيه

1382. الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا لَا يَعْلَمُ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ. فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ.

وَهُوَ جُمْلَةُ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَالْعِبَادَاتِ، مِمَّا عَدَا الْقِسْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَهُوَ كُلُّ خَبَرٍ لَمْ يُعْرِفْ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ.

1383. فَإِنْ قِيلَ: عَدَمُ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى صِدْقِهِ يَدُلُّ عَلَى كَذِبِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ صِدْقًا لَمَا أَخْلَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ دَلِيلٍ عَلَى صِدْقِهِ.

1384. قُلْنَا: وَلَمْ يَسْتَحِيلْ أَنْ يُخْلَيْنَا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَلَى صِدْقِهِ؟ وَلَوْ قَلِبَ هَذَا، وَقِيلَ:

نَعْلَمُ صِدْقَهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذِبًا لَمَا أَخْلَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَلَى كَذِبِهِ،

[145/1]

لَكَانَ مُقَاوِمًا لِهَذَا الْكَلَامِ. وَكَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَقْطَعَ / بِكَذِبِ

كُلِّ شَاهِدٍ لَا يَقْطَعُ بِصِدْقِهِ، وَكُفْرِ كُلِّ قَاضٍ وَفُجُورِهِ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ إِسْلَامَهُ

وَوَرَعَهُ بِقَاطِعٍ، وَكَذَا كُلِّ قِيَاسٍ وَدَلِيلٍ فِي الشَّرْعِ لَا يَقْطَعُ بِصِحَّتِهِ، فَلْيَقْطَعْ

بِبُطْلَانِهِ. وَهَذَا بِخِلَافِ التَّحَدِّيِّ بِالنَّبُوءَةِ إِذَا لَمْ تَظْهَرْ مُعْجَزَةٌ. فَإِنَّا نَقْطَعُ بِكَذِبِهِ،

لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي كُلفْنَا تَصْدِيقَهُ، وَتَصْدِيقَهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مُحَالٌ، وَتَكْلِيفُ

الْمُحَالِ مُحَالٌ. فِيهِ عَلِمْنَا أَنَّا لَمْ نُكَلِّفْ تَصْدِيقَهُ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولًا إِلَيْنَا قَطْعًا.

1385. أَمَّا خَبَرُ الْوَاحِدِ، وَشَهَادَةُ الْاِثْنَيْنِ، فَلَمْ نَتَّعَبِدْ فِيهِ بِالتَّصْدِيقِ، بَلْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ

ظَنِّ الصَّدَقِ. وَالظَّنُّ حَاصِلٌ، وَالْعَمَلُ مُمَكِّنٌ، وَنَحْنُ مُصِيبُونَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ

كَاذِبًا. وَلَوْ عَمِلْنَا بِقَوْلِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ فَتَحْنُ مُخْطِئُونَ وَإِنْ كَانَ هُوَ صَادِقًا.

1386. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا وَجِبَ إِقَامَةُ الْمُعْجَزَةِ لِنَعْرِفَ صِدْقَهُ فَتَتَّبِعُهُ فِيمَا يُشْرَعُ، فَلْيَجِبْ

عَلَيْهِ إِزَالَةُ الشَّكِّ فِيمَا يُبْلَغُ مِنَ الشَّرْعِ، بِالْمُشَافَهَةِ أَوِ الْإِشَاعَةِ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ،

لِيَحْصُلَ الْعِلْمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُشَافَهْ بِهِ.

1387. قُلْنَا: لَا اسْتِحَالَةَ فِي أَنْ يَقْسِمَ الشَّارِعُ شَرْعَهُ إِلَى مَا يَتَّعَبِدُ فِيهِ بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ،

فَيَجِبُ فِيهِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَإِلَى مَا يَتَّعَبِدُ فِيهِ بِالْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ، فَيَكُونُ فَرَضٌ

مَنْ يَسْمَعُ مِنَ الرُّسُولِ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ جَمِيعًا، وَفَرَضٌ مَنْ غَابَ الْعَمَلُ دُونَ

الْعِلْمِ، وَيَكُونُ الْعَمَلُ مَنُوطًا بِظَنِّ الصَّدَقِ فِي الْخَبَرِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ كَاذِبًا عِنْدَ اللَّهِ

تَعَالَى. وَكَذَا الظَّنُّ الْحَاصِلُ مِنْ قِيَاسٍ وَقَوْلِ شَاهِدٍ، وَيَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، أَوْ

يَمِينِ الْمُدَّعَى مَعَ النُّكُولِ. فَلَا نُحِيلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

القسم الثاني من هذا الأصل في أخبار الأحاد

1388 وفيه أبواب:

الباب الأول

1389 في إثبات التعبد به مع قصوره عن إفادة العلم، وفيه أربع مسائل:

ما يميده خبر
الأحاد

1390 [1] مسألة: اعلم أنا نريد بخبر الواحد في هذا المقام ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر المفيد للعلم، فما نقله جماعة من خمسة أو ستة مثلاً، فهو خبر الواحد. وأما قول الرسول عليه السلام مما علم صحته، فلا يسمى خبر الواحد.

باب 75

1391 وإذا عرفت هذا فنقول: خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، فإيا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين، فكيف نصدق بالصددين؟

1392 وما حكى عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم، فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل، إذ يسمى الظن علماً، ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن، وإنما هو الظن. ولا تمسك لهم في قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ هَؤُلَاءِ مِنْكُمْ﴾ (المائدة: 10) فإنه أراد الظاهر، لأن المراد به العلم الحقيقي بكلمة الشهادة، التي هي ظاهر الإيمان، دون الباطن الذي لم يكلف به. والإيمان باللسان / يسمى إيماناً مجازاً

[146/1]

1393 ولا تمسك لهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) وأن الخبر لو لم يفد العلم لما جاز العمل به، لأن المراد بالآية: منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق. وأما العمل بخبر الواحد فمعلوم الوجوب، بدليل قاطع أوجب العمل عند ظن الصدق، والظن حاصل قطعاً، ووجوب

الْعَمَلِ عِنْدَهُ مَعْلُومٌ قَطْعًا، كَالْحُكْمِ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ، أَوْ يَمِينِ الْمُدَّعِي مَعَ نُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

1394. [2] مَسْأَلَةٌ: أَتَنَكَّرُ مُنْكَرُونَ حَوَازَ التَّعْبُدِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، فَضْلًا عَنْ وَقُوعِهِ سَمْعًا.

الرد على من أنكر وجوب العمل بغير الأحاد

1395. فَيُقَالُ لَهُمْ: مِنْ أَيْنَ عَرَفْتُمْ اسْتِحَالَتهُ؟ أِبَالْضُرُورَةِ؟ وَنَحْنُ نُخَالِفُكُمْ فِيهِ! وَلَا نَزَاعَ فِي الضَّرُورَةِ، أَوْ بِدَلِيلٍ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى إِبْنَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحَالًا لَكَانَ يَسْتَحِيلُ إِمَّا لِدَاتِهِ، أَوْ لِمَفْسَدَةِ تَوَلَّدَ مِنْهُ. وَلَا يَسْتَحِيلُ لِدَاتِهِ، وَلَا الْفَتَاتُ إِلَى الْمَفْسَدَةِ، وَلَا نُسَلُّمُ أَيْضًا لَوِ التَّفَتُّنَا إِلَيْهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ وَجْهِ الْمَفْسَدَةِ.

1396. فَإِنْ قِيلَ: وَجْهُ الْمَفْسَدَةِ أَنْ يَرْوِيَ الْوَاحِدُ خَبْرًا فِي سَفَكِ دَمٍ أَوْ فِي اسْتِحْلَالِ بَضْعٍ، وَرَبَّمَا يَكْذِبُ، فَيُظَنُّ أَنَّ سَفَكَ الدَّمِ هُوَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَكُونُ بِأَمْرِهِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْهُجُومُ بِالْجَهْلِ؟ وَمَنْ شَكَّكْنَا فِي إِبَاحَةِ بَضْعِهِ وَسَفَكِ دَمِهِ فَلَا يَجُوزُ الْهُجُومُ عَلَيْهِ بِالشَّكِّ، فَيَقْبُحُ مِنَ الشَّارِعِ حَوَالَةَ الْخَلْقِ عَلَى الْجَهْلِ وَاقْتِحَامِ الْبَاطِلِ بِالتَّوَهُّمِ، بَلْ إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَمْرٍ فَلْيَعْرِفْنَا أَمْرَهُ لِنَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ، إِمَّا مُمْتَنِلُونَ، أَوْ مُخَالِفُونَ؟

1397. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا السُّؤَالَ إِنْ صَدَرَ مِنْ يَنْكِرُ الشَّرَائِعَ فَنَقُولُ لَهُ: أَيُّ اسْتِحَالَةٍ فِي أَنْ يَقُولَ اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ: إِذَا طَارَ بِكُمْ طَائِرٌ أَوْ ظَنَنْتُمُوهُ غُرَابًا، فَقَدْ أُوجِبَتْ عَلَيْكُمْ كَذًا وَكَدًّا، وَجَعَلَتْ ظَنُّكُمْ عَلَامَةً وَجُوبَ الْعَمَلِ، كَمَا جَعَلَتْ زَوَالُ الشَّمْسِ عَلَامَةً وَجُوبَ الصَّلَاةِ. فَيَكُونُ نَفْسُ الظَّنِّ عَلَامَةً الْوُجُوبِ. وَالظَّنُّ مُذَرِّكٌ بِالْحِسِّ وَجُودُهُ، فَيَكُونُ الْوُجُوبُ مَعْلُومًا، فَمَنْ أَتَى بِالْوَاجِبِ عِنْدَ الظَّنِّ فَقَدْ امْتَنَلَ قَطْعًا وَأَصَابَ. فَإِذَا جَازَ أَنْ يَجْعَلَ الزَّوَالَ، أَوْ ظَنُّ كَوْنِهِ غُرَابًا عَلَامَةً، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ ظَنُّهُ عَلَامَةً وَيُقَالَ لَهُ: إِذَا ظَنَنْتَ صِدْقَ الرَّائِي وَالشَّاهِدِ وَالْحَالِفِ فَاحْكُمْ بِهِ، وَلَسْتَ مُتَعَبِّدًا بِمَعْرِفَةِ صِدْقِهِ، وَلَكِنْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّ صِدْقِهِ، وَأَنْتَ مُصِيبٌ وَمُمْتَنِلٌ، صَدَقَ أَوْ كَذَبَ. وَلَسْتَ مُتَعَبِّدًا بِالْعِلْمِ بِصِدْقِهِ، وَلَكِنْ بِالْعَمَلِ عِنْدَ ظَنِّكَ الَّذِي تُحْسِنُ مِنْ نَفْسِكَ.

1398. وَهَذَا مَا نَعْتَقِدُهُ فِي الْقِيَاسِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَالْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

1399. وَأَمَّا إِذَا صَدَرَ هَذَا مِنْ مُقَرَّرٍ بِالشَّرْعِ، فَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنْهُ، لِأَنَّهُ تَعَبَّدَ بِالْعَمَلِ بِالشَّهَادَةِ، وَالْحُكْمِ، وَالْفَتْوَى، وَمُعَايِنَةِ الْكُفَّةِ، وَخَيْرِ الرُّسُولِ ﷺ. فَهَذِهِ خُمُسَةٌ.

1400. ثُمَّ الشَّهَادَةُ قَدْ يُقَطَّعُ بِهَا، كَشَهَادَةِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشَهَادَةِ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ حِينَ صَدَّقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَشَهَادَةُ مُوسَى، وَهَارُونَ، وَالْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. وَقَدْ يُظَنُّ ذَلِكَ كَشَهَادَةِ غَيْرِهِمْ. ثُمَّ الْحَقُّ الْمَظْنُونُ بِالْمَقْطُوعِ بِهِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ. وَكَذَلِكَ فَتَوَى النَّبِيُّ ﷺ، وَحُكْمُهُ مَقْطُوعٌ بِهِ. وَفَتْوَى سَائِرِ الْأُئِمَّةِ، وَحُكْمُ سَائِرِ الْقَضَاةِ مَظْنُونٌ وَالْحَقُّ بِالْمَعْلُومِ. وَالْكُفَّةُ تُعْلَمُ قَطْعًا بِالْعِيَانِ، وَتُظَنُّ بِالِاجْتِهَادِ. وَعِنْدَ الظَّنِّ يَجِبُ الْعَمَلُ، كَمَا يَجِبُ عِنْدَ الشَّاهِدَةِ. فَكَذَلِكَ خَيْرُ الرُّسُولِ ﷺ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ التَّوَاتُرِ، فَلِمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُلْحَقَ الْمَظْنُونُ بِالْمَعْلُومِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ خَاصَّةً؟ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْخُمُسَةِ فِي مَفْسَدَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْهُ أَصْلًا

1401. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِالْعَمَلِ بِخَيْرِ الْفَاسِقِ؟

1402. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ بِشَرْطِ ظَنِّ الصَّدَقِ. وَهَذَا الشَّرْطُ عِنْدَنَا فَاسِدٌ، بَلْ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ حَرَكَةُ الْفَلَكَ عَلَامَةً التَّعَبُّدِ بِالصَّلَاةِ، فَحَرَكَةُ لِسَانِ الْفَاسِقِ يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ عَلَامَةً، فَتَكْلِيفُ الْعَمَلِ عِنْدَ وُجُودِ الْخَيْرِ شَيْءٌ، وَكَوْنُ الْخَيْرِ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا شَيْءٌ آخَرُ.

1403. [3] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعَقْلَ يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، لَوْلَا الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ.

1404. وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِدَلِيلَيْنِ:

1405. أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُفْتِيَّ إِذَا لَمْ يَجِدْ دَلِيلًا قَاطِعًا مِنْ كِتَابٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وَوَجَدَ خَيْرَ الْوَاحِدِ، فَلَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ لَتَعَطَّلَتِ الْأَحْكَامُ. وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْعَصْرِ يَخْتِاجُ إِلَى إِنْفَاقِ الرُّسُلِ، إِذَا لَا يَقْدِرُ عَلَى مُشَافَهَةِ الْجَمِيعِ، وَلَا إِشَاعَةِ جَمِيعِ أَحْكَامِهِ عَلَى التَّوَاتُرِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ، إِذَا لَوْ اتَّفَقَ عِنْدَ التَّوَاتُرِ إِلَى كُلِّ قَطْرِ لَمْ يَفِ بِذَلِكَ أَهْلُ مَدِينَتِهِ.

1406. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْمُفْتِيَّ إِذَا فَقَدَ الْأَدِلَّةَ الْقَاطِعَةَ يَرْجِعُ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ

هل العقل دليل
وجوب العمل بخير
الواحد؟

وَالِاسْتِصْحَابِ، كَمَا لَوْ فَقَدْ خَبَرَ الْوَاحِدَ أَيْضًا. وَأَمَّا الرَّسُولُ ﷺ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مَنْ يَقْدِرُ عَلَى تَبْلِيغِهِ، فَمِنْ النَّاسِ فِي الْجَزَائِرِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ الشَّرْعُ، فَلَا يُكَلِّفُ بِهِ، فَلَيْسَ تَكْلِيفُ الْجَمِيعِ وَاجِبًا. نَعَمْ لَوْ تَعَبَّدَ نَبِيٌّ بِأَنْ يُكَلِّفَ جَمِيعَ الْخَلْقِ، وَلَا يُخْلِي وَاقِعَةً عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا شَخْصًا عَنِ التَّكْلِيفِ، فَرُبَّمَا يَكُونُ الْاِكْتِفَاءُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ضَرُورَةً فِي حَقِّهِ.

1407. الدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا صَدَقَ الرَّاوي مُمَكِّنٌ، فَلَوْلَمْ نَعْمَلْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَكُنَّا قَدْ تَرَكْنَا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرَ رَسُولِهِ ﷺ، فَالاحتياطُ وَالْحَزْمُ فِي الْعَمَلِ بِهِ.

1408. وَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

1409. أَحَدُهَا: أَنَّ كَذِبَهُ مُمَكِّنٌ، فَرُبَّمَا يَكُونُ عَمَلُنَا بِخِلَافِ الْوَاجِبِ.

1410. الثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ، لِأَنَّ صِدْقَهُ مُمَكِّنٌ.

1411. الثَّالِثُ: هُوَ أَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ مَعْلُومَةٌ بِالْعَقْلِ وَالنَّفْيِ / الْأَصْلِيِّ، فَلَا تَرْفَعُ بِالْوَهْمِ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ قَوْمٌ فِي نَفْيِ خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا فَهُوَ أَقْوَمُ مِنْ قَوْلِهِ: إِنْ الصَّدَقُ إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ.

1412. [4] مَسْأَلَةٌ: الصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَقْلًا، وَلَا يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، وَأَنَّ التَّعَبُّدَ بِهِ وَاقِعٌ سَمْعًا.

1413. وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْقَدَرِيَّةِ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، كَالْقَاشَانِيِّ، بِتَحْرِيمِ الْعَمَلِ بِهِ سَمْعًا. وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ مَسْلُكُانِ قَاطِعَانِ: أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَالثَّانِي: تَوَاتُرُ الْخَبَرِ بِإِنْفَاقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْوَلَاةَ وَالرَّسْلَ إِلَى الْبِلَادِ، وَتَكْلِيفِهِ إِيَّاهُمْ تَصْدِيقَهُمْ فِيمَا نَقَلُوهُ مِنَ الشَّرْعِ. وَنَحْنُ نَقَرُّ هَذَيْنِ الْمَسْلُكَيْنِ.

1414. الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: مَا تَوَاتَرَ وَاشْتَهَرَ مِنْ عَمَلِ الصَّحَابَةِ [وَالْعُلَمَاءِ] * بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فِي وَقَائِعَ شَتَّى لَا تَنْحَصِرُ، وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا، فَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِمَجْمُوعِهَا. وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى بَعْضِهَا.

الأدلة السمعية
على وجوب العمل
بخبر الواحد

* نائب في مخطوط
جستري، انظر الأشتق
276.1 هامش رقم 2

1415. فَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَقَائِعَ كَثِيرَةٍ: مِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ الْجَنِينِ، وَقِيَامُهُ فِي ذَلِكَ يَقُولُ: أَذْكُرُ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا فِي الْجَنِينِ. فَقَامَ إِلَيْهِ حَمَلٌ بِنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ، وَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ - يَعْنِي ضَرْبَتَيْنِ - فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ، فَالْقَتُ جَنِينًا مَيِّتًا، فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَغْرَةً عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بِغَيْرِ هَذَا، أَيْ لَمْ نَقْضِ بِالْبَغْرَةِ أَصْلًا، وَقَدْ انفصلَ الْجَنِينُ مَيِّتًا، لِلشَّكِّ فِي أَصْلِ حَيَاتِهِ.

1416. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ لَا يَرَى التَّوْرِيثَ الْمَرْأَةَ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا؛ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الصُّحَاكُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِيِّ مِنْ دِيَّتِهِ رَجَعَ إِلَى ذَلِكَ.

1417. وَمِنْ ذَلِكَ مَا تَطَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الْمَجُوسِ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَذْرِي مَا الَّذِي أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ. وَقَالَ: أَتَشُدُّ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ فِيهِ شَيْئًا إِلَّا رَفَعَهُ إِلَيْنَا، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَأَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ، وَأَقْرَأَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ.

1418. وَمِنْهَا مَا ظَهَرَ مِنْهُ وَمِنْ عُثْمَانَ وَجَمَاهِيرِ الصُّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الرُّجُوعِ عَنْ سُقُوطِ فَرْضِ الْغُسْلِ مِنَ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، بِخَبَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَوْلِهَا: فَعَلْتُ ذَلِكَ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَعْتَسَلْنَا.

1419. وَمِنْ ذَلِكَ مَا صَحَّ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَضَى فِي الشُّكْنَى بِخَبَرِ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ بَعْدَ أَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا وَسَأَلَهَا.

1420. وَمِنْهَا مَا ظَهَرَ مِنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَبُولِهِ حَبَرَ الْوَاحِدِ / وَاسْتَظْهَرَهُ بِالْيَمِينِ، حَتَّى قَالَ فِي الْخَبَرِ الْمَشْهُورِ: كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ، وَإِذَا حَدَّثَنِي عَنْهُ أَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا خَلَفَ، صَدَّقْتُهُ. وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يُصِيبُ ذَنْبًا - الْحَدِيثُ - فَكَانَ يُحْلَفُ الْمُخْبِرَ، لَا لِتَهْمَةِ الْكُذْبِ، وَلَكِنْ لِلاَحْتِيَاطِ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ، وَالتَّحَرُّزِ مِنْ تَغْيِيرِ لَفْظِهِ نَقْلًا بِالْمَعْنَى، وَلِنَلَّا يُقَدِّمَ عَلَى الرُّوَابَةِ بِالظَّنِّ، بَلْ عِنْدَ السَّمَاعِ الْمُحَقَّقِ.

1421. وَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْحَافِضَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَصْدُرَ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَأَنْكَرَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافَهُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ سَأَلَ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ: هَلْ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ بِصَحْحِكَ، وَيَقُولُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ، وَرَجَعَ إِلَى مُوَافَقَتِهِ بِخَبَرِ الْأَنْصَارِيَّةِ.

1422. وَمِنْهَا مَا رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَنَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخِ تَمْرٍ، إِذْ أَتَانَا ابْنُ عَبَّاسٍ. فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاسْكِرْهَا. فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْمَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ.

1423. وَمِنْهَا مَا اشْتَهَرَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ قُبَاءَ فِي التَّحْوِيلِ عَنِ الْقِبْلَةِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّهُمْ أَتَاهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرَهُمْ بِنَسْخِ الْقِبْلَةِ، فَانْحَرَفُوا إِلَى الْكَعْبَةِ بِخَبَرِهِ.

1424. وَمِنْهَا مَا ظَهَرَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ فَلَانًا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يُزْعَمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «كَذَبَ الْعَدُوُّ لِلَّهِ، أَخْبَرَنِي أَبِي بَنْ كَعْبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ ذَكَرَ مُوسَى وَالْخَضِرَ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ». فَتَجَاوَزَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبَادَرَ إِلَى التَّكْذِيبِ لِأَجْلِهِ وَالْفُطْعِ بِذَلِكَ، لِأَجْلِ خَبَرِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ.

1425. وَمِنْهَا أَيْضًا مَا رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ لَمَّا بَاعَ مُعَاوِيَةُ شَيْئًا مِنْ أَيْنَةِ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ نَاسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَغْذُرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ، أَخْبِرْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ أَبَدًا.

1426. وَمِنْهَا مَا اشْتَهَرَ عَنْ جَمِيعِهِمْ فِي اخْتِبَارِ لَا تُحْصَى الرُّجُوعُ إِلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ وَحَفْصَةَ رَضَوْنَ اللَّهُ عَلَيْهِنَّ، وَإِلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ أَسَدٍ، وَفُلَانَةَ وَفُلَانَةَ، مِمَّنْ لَا يُحْصَى كَثْرَةُ، وَإِلَى زَيْدٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ / وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضَوْنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ، وَالْعَبِيدِ، وَالْمَوَالِي.

1427. وَعَلَى ذَلِكَ جَرَتْ سُنَّةُ التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ، حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَجَدْنَا عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَوِّلُ عَلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَكَذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَجُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ، وَنَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ. وَكَذَلِكَ كَانَ حَالُ طَاوُوسٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ. وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّرْفِ، فَيُثْبِتُ حَدِيثَهُ سُنَّةً. وَيَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ. وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ، وَيَعْتَرِضُ بِذَلِكَ عَلَى قَضِيَّةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَيَنْقُضُ عُمَرُ قَضَاءَهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ مَيْسَرَةُ بِالْيَمَنِ، وَمَكْحُولُ بِالشَّامِ.
1428. وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ فَقَهَاءُ الْبَصْرَةِ، كَالْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، وَفُقَهَاءُ الْكُوفَةِ وَتَابِعُوهُمْ كَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدَ، وَالشَّعْبِيَّ، وَمُسْرُوقٍ. وَعَلَيْهِ جَرَى مَنْ نَعَدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ فِي عَصْرِ. وَلَوْ كَانَ نَكِيرًا لَنُقِلَ، وَلَوْجَبَ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ اسْتِهَازُهُ وَتَوَقُّرَتِ الدَّوَايِعُ عَلَى نَقْلِهِ كَمَا تَوَقُّرَتْ عَلَى نَقْلِ الْعَمَلِ بِهِ.
1429. فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنَ السَّلَفِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ حَدَثَ بَعْدَهُمْ.
1430. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُمْ عَمِلُوا بِهَا مَعَ قَرَائِنَ، أَوْ بِأَخْبَارٍ أُخَرِ صَاحِبَتِهَا، أَوْ ظَوَاهِرَ وَمَقَاسِيِسَ وَأَسْبَابَ قَارَنَتِهَا، لَا بِمَجْرَدِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ كَمَا زَعَمْتُمْ، كَمَا قُلْتُمْ: عَمِلُوهُم بِالْعُمُومِ وَصِغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَيْسَ نَصًّا صَرِيحًا عَلَى أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِمَجْرَدِهَا، بَلْ بِهَا مَعَ قَرَائِنَ قَارَنَتِهَا.
1431. قُلْنَا: لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ لَفْظًا إِنَّمَا عَمِلْنَا بِمَجْرَدِ الصِّغَةِ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ وَعُمُومٍ، وَقَدْ قَالُوا هَهُنَا: لَوْلَا هَذَا لَقَضَيْنَا بِغَيْرِ هَذَا، وَصَرَّحَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِرُجُوعِهِمْ عَنِ الْمُخَابَرَةِ بِخَبَرِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَرُجُوعِهِمْ فِي التَّقَاةِ الْخِتَانَيْنِ بِخَبَرِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.
1432. كَيْفَ وَصِغَةِ الْعُمُومِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَطُّ لَا تَنفَكُ عَنْ قَرِينَةٍ مِنْ حَالِ الْمَأْمُورِ وَالْمَأْمُورِ بِهِ وَالْأَمْرِ؟ أَمَّا مَا يَزُودُهُ الرَّاوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَاذَا يَقْتَرِنُ بِهِ حَتَّى يَكُونَ دَلِيلًا بِسَبَبِهِ؟ فَتَقْدِيرُ ذَلِكَ كَتَقْدِيرِ قَرَائِنَ فِي عَمَلِهِمْ بِنَصِّ

الْكِتَابِ، وَبِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَبِالْإِجْمَاعِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ جَمِيعَ الْأَدِلَّةِ. وَبِالْجُمْلَةِ
فَمُنَاسِدَتُهُمْ فِي طَلَبِ الْأَخْبَارِ لَا دَاعِيَ لَهَا إِلَّا الْعَمَلُ بِهَا.
1433. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَرَكُوا الْعَمَلَ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ أَيْضًا.

* ص: 232، وما بعدها 1434. قُلْنَا: ذَلِكَ لِفَقْدِهِمْ شَرْطَ قَبُولِهَا، كَمَا سَيَأْتِي *، وَكَمَا تَرَكُوا الْعَمَلَ بِنَصِّ
الْقُرْآنِ، وَبِأَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ لَا طَّلَاعَ عَلَيْهِمْ عَلَى نَسْخِهَا، أَوْ قَوَاتِ شَرْطِ الْأَمْرِ أَوْ
انْقِرَاضِ مَنْ كَانَ / الْخِطَابُ مُتَعَلِّقًا بِهِ. [151/1]

1435. الدَّلِيلُ الثَّانِي: مَا تَوَاتَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ مِنْ إِنْغَازِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَاءَهُ وَقُضَاتِهِ
وَرُسُلَهُ وَسَعَاتِهِ إِلَى الْأَطْرَافِ، وَهُمْ أَحَادٌ، وَلَا يُرْسِلُهُمْ إِلَّا لِقَبْضِ الصَّدَقَاتِ،
وَحَلِّ الْعُهُودِ وَتَقْرِيرِهَا، وَتَبْلِيغِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ. فَمِنْ ذَلِكَ تَأْمِيرُهُ أَبَا بَكْرٍ
الصَّدِيقَ عَلَى الْمَوْسِمِ سَنَةَ تِسْعٍ، وَإِنْفَازِهِ سُورَةَ بَرَاءَةِ مَعَ عَلِيٍّ، وَتَحْمِيلُهُ فَسَخَ
الْعُهُودِ وَالْعُقُودِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ ﷺ.

1436. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلِيَّتُهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، وَتَوَلِيَّتُهُ مُعَاذًا قَبْضَ
صَدَقَاتِ الْيَمَنِ، وَالْحُكْمَ عَلَى أَهْلِهَا.

1437. وَمِنْ ذَلِكَ إِنْغَازُهُ ﷺ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَحَمِّلًا وَرَسُولًا مُؤَدِّيًا
عَنْهُ، حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ قُرَيْشًا قَتَلَتْهُ، فَقَلِقَ لِذَلِكَ، وَبَايَعَ لِأَجَلِهِ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ،
وَقَالَ: «وَاللَّهِ لَئِنْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأُضْرِمَنَّهَا عَلَيْهِمْ نَارًا».

1438. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلِيَّتُهُ ﷺ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالْحَبَابَاتِ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ، وَمَالِكَ بْنَ
نُوَيْرَةَ، وَالزُّبَيْرَانَ بْنَ بَدْرٍ، وَزَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَعَمْرُو بْنَ الْعَاصِ، وَعَمْرُو بْنَ حَزْمٍ،
وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَرَّاحِ، وَغَيْرَهُمْ مِمَّنْ
يَطُولُ ذِكْرُهُمْ.

1439. وَقَدْ ثَبَتَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيَرِ أَنَّهُ كَانَ ﷺ يُلْزِمُ أَهْلَ النَّوَاحِي قَبُولَ قَوْلِ رَسُولِهِ
وَسَعَاتِهِ وَحُكَّامِهِ. وَلَوْ اِخْتِاجَ فِي كُلِّ رَسُولٍ إِلَى تَنْفِيزِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ مَعَهُ لَمْ يَفِ
بِذَلِكَ جَمِيعُ أَصْحَابِهِ، وَخَلَّتْ دَارُ هِجْرَتِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ وَأَنْصَارِهِ، وَتَمَكَّنَ مِنْهُ
أَعْدَاؤُهُ مِنَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ، وَفَسَدَ النِّظَامُ وَالتَّذْيِيرُ. وَذَلِكَ وَهُمْ بَاطِلٌ قَطْعًا.

1440. فَإِنْ قِيلَ: كَانَ قَدْ أَعْلَمَهُمْ ﷺ تَفْصِيلَ الصَّدَقَاتِ شِفَاهًا، وَبِأَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وَإِنَّمَا بَعَثَهُمْ لِقَبْضِهَا.

1441. قُلْنَا: وَلَمْ وَجِبَ تَصْدِيقُهُمْ فِي دَعْوَى الْقَبْضِ وَهُمْ أَحَادٌ؟ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ بَعَثُهُ ﷺ فِي الصَّدَقَاتِ فَقَطْ، بَلْ كَانَ فِي تَعْلِيمِهِمُ الدِّينَ، وَالْحُكْمَ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ، وَتَعْرِيفَ وَطَائِفِ الشَّرْعِ.

1442. فَإِنْ قِيلَ: أَفَلَيْجِبُ عَلَيْهِمْ قَبُولُ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، بَلْ أَصْلُ الدَّعْوَةِ وَالرَّسَالَةِ وَالْمُعْجِزَةِ.

1443. قُلْنَا: أَمَّا أَصْلُ الزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ، فَكَانَ يَجِبُ قَبُولُهُ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُنْقَدُونَ لِشَرْحِ وَطَائِفِ الشَّرْعِ بَعْدَ انْتِشَارِ أَصْلِ الدَّعْوَةِ. وَأَمَّا أَصْلُ الرَّسَالَةِ وَالْإِيمَانِ وَأَعْلَامُ النُّبُوَّةِ، فَلَا إِذْ كَيْفَ يَقُولُ رَسُولُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ تَصْدِيقِي، وَهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا بِرِسَالَتِهِ؟ أَمَّا بَعْدَ التَّصْدِيقِ بِهِ فَيُمْكِنُ الْإِضْغَاءُ إِلَى رُسُلِهِ بِإِيحَايَةِ الْإِضْغَاءِ إِلَيْهِمْ.

1444. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّمَا يَجِبُ قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا دَلَّ قَاطِعٌ عَلَى وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ، كَمَا دَلَّ الْإِجْمَاعُ وَالتَّوَاتُرُ عِنْدَكُمْ، فَأَوْلَيْكَ بِمَاذَا صَدَقُوا الْوَلَاةَ فِي قَوْلِهِمْ: يَجِبُ عَلَيْكُمُ الْعَمَلُ بِقَوْلِنَا؟

1445. قُلْنَا: قَدْ كَانَ تَوَاتُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ / أَنَّهُ يُنْفِذُ الْوَلَاةَ وَالرُّسُلَ أَحَادًا كَسَائِرِ الْأَكَابِرِ وَالرُّؤَسَاءِ، وَلَوْلَا عِلْمُهُمْ بِذَلِكَ لَجَازَ لِلْمُتَشَكِّكِ أَنْ يُجَادَلَ فِيهِ إِذَا عَرَضَ لَهُ شَكٌّ، وَلَكِنْ قُلْ مَا يَعْزِضُ الشُّكَّ فِيهِ مَعَ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّ الَّذِي يَدْخُلُ بِلَادَنَا مَعَ مَنْشُورِ الْقَضَاءِ، قَدْ لَا يُخَالِجُنَا رَيْبٌ فِي صِدْقِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاتَرَ إِلَيْنَا، وَلَكِنْ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ وَالْمَعْرِفَةِ لِحُطِّ الْكَاتِبِ، وَبِتَعَدُّ جُرْأَتِهِ عَلَى الْكَذِبِ مَعَ تَعَرُّضِهِ لِلْخَطَرِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

1446. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْعَامِّيَّ بِالْإِجْمَاعِ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ الْمُفْتِي، وَتَصْدِيقِهِ، مَعَ أَنَّهُ رُبَّمَا أَفْتَى عَنْ ظَنِّهِ. فَالَّذِي يُخْبِرُ بِالسَّمَاعِ الَّذِي لَا يَشُكُّ فِيهِ أَوْلَى بِالتَّصْدِيقِ. وَالْكَذِبُ وَالْغَلَطُ جَائِزَانِ عَلَى الْمُفْتِي كَمَا عَلَى الرَّاوي، بَلِ الْغَلَطُ عَلَى الرَّاوي أَبْعَدُ، لِأَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ وَإِنْ كَانَ مُصِيبًا، فَإِنَّمَا يَكُونُ مُصِيبًا إِذَا لَمْ يَقْصُرْ

فِي إِتِّمَامِ النَّظَرِ، وَرُبَّمَا يُظَنُّ أَنَّهُ لَمْ يَقْصُرْ وَيَكُونُ قَدْ قَصَرَ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجَوِّزُ تَقْلِيدَ مُقَلِّدِ الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ، إِذَا نَقَلَ مَذْهَبَهُ - أَوْفَعُ؛ لِأَنَّهُ يَرْوِي مَذْهَبَ غَيْرِهِ، فَكَيْفَ لَا يَرْوِي قَوْلَ غَيْرِهِ.

1447 فَإِنْ قِيلَ: هَذَا قِيَاسٌ لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَلَا يُجَوِّزُ إِبْنَاتِ الْأَصُولِ بِالظَّنِّ وَالْقِيَاسِ. وَالْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ أَصْلٌ. كَيْفَ وَلَا يَنْقُذُ وَجْهَ الظَّنِّ؟ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ مِمَّا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ، وَلَوْ كُتِّفَ أَحَادُ الْعَوَامِ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ تَعَدَّرَ ذَلِكَ، فَهُوَ مُضْطَرٌّ إِلَى تَقْلِيدِ الْمُفْتِي.

1448 قُلْنَا: لَا ضَرُورَةَ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، كَمَا وَجَبَ عَلَى الْمُفْتِي بِزَعْمِكُمْ إِذَا بَلَغَهُ خَيْرُ الْوَاحِدِ أَنْ يَرُدَّ الْخَيْرَ، فَيَرْجَعَ إِلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ.

1449 ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ هَذَا قِيَاسًا مَظْنُونًا، بَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ فِي الْأَنْكِحَةِ لَقَطَعْنَا بِهِ فِي الْبَيَاعَاتِ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْأَمْرُ بِاخْتِلَافِ الْمَرْوِيِّ فِيهِ. وَهَهُنَا لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَّا الْمُخَيَّرُ عَنْهُ، فَإِنَّ الْمُفْتِيَّ يُخَيَّرُ عَنْ ظَنِّ نَفْسِهِ، وَالرَّائِيَّ عَنْ قَوْلِ غَيْرِهِ، كَمَا لَمْ يَفْرُقْ فِي حَقِّ الشَّاهِدَيْنِ بَيْنَ أَنْ يُخَيَّرَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا، أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا إِذَا شَهِدَا عَلَى عَدَالَةٍ غَيْرِهِمَا، إِذْ يُخَيَّرَانِ عَنْ ظَنِّ أَنْفُسِهِمَا الْعَدَالَةَ فِي غَيْرِهِمَا.

1450 الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ (البقرة 122) فَالطَّائِفَةُ نَفَرٌ يَسِيرُ. كَالثَّلَاثَةِ، وَلَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ.

1451 وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قَاطِعًا فَهُوَ فِي وَجُوبِ الْإِنْذَارِ، لَا فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُنْذَرِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُنْذَرِ، كَمَا يَجِبُ عَلَى الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ إِقَامَةُ الشَّهَادَةِ لَا لِيَعْمَلَ بِهَا وَحْدَهَا، لَكِنْ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا غَيْرُهَا. وَهَذَا الْاِغْتِرَاضُ هُوَ الَّذِي يُضَعِّفُ أَيْضًا التَّمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ (المرءة 159) وَبِقَوْلِهِ ﷺ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا...» الْحَدِيثُ، وَأَمْثَالُهُ.

1452. ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمُخَالَفَ فِي الْمَسْأَلَةِ لَهُ شُبُهَتَانِ:
1453. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: لَا مُسْتَنَدَ فِي إِبْطَالِ خَيْرِ الْوَاحِدِ إِلَّا الْإِجْمَاعُ، فَكَيْفَ يَدَّعِي ذَلِكَ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا وَقَدْ رَدَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ.
1454. فَمِنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَبُولِ خَيْرِ ذِي الْيَدَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ عَنْ اثْنَتَيْنِ، حَتَّى سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَشَهِدَا بِذَلِكَ وَصَدَّقَاهُ، ثُمَّ قَبِلَ وَسَجَدَ لِلسُّهُو.
1455. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْرَ الْمُغْيِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ مِنْ مِيرَاثِ الْجَدِّ حَتَّى أَخْبَرَهُ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ.
1456. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خَيْرَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَا رَوَاهُ مِنْ اسْتِثْنَائِهِ الرَّسُولَ فِي رَدِّ الْحَكَمِ بِنِ أَبِي الْعَاصِ، وَطَالِبَاءَهُ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَهُ بِذَلِكَ.
1457. وَمِنْ ذَلِكَ مَا أُشْتَهَرَ مِنْ رَدِّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الاسْتِثْنَاءِ، حَتَّى شَهِدَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
1458. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْرَ أَبِي سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُخْلَفُ عَلَى الْحَدِيثِ.
1459. وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَيْرَ ابْنِ عُمَرَ فِي تَغْذِيبِ الْمَيْتِ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ.
1460. وَظَهَرَ مِنْ عُمَرَ نَهْيُهُ لِأَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ.
1461. وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَدُلُّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ عَدَدًا فِي الرَّأْيِ، لَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ التَّوَاتُرَ، فَإِنَّهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا التَّوَاتُرَ.
1462. لَكِنَّا نَقُولُ فِي الْجَوَابِ عَمَّا سَأَلُوا عَنْهُ: الَّذِي رَوَيْنَاهُ قَاطِعٌ فِي عَمَلِهِمْ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ رَدًّا لِأَسْبَابٍ عَارِضَةٍ تَقْتَضِي الرَّدَّ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْأَصْلِ، كَمَا أَنَّ رَدَّهُمْ بَعْضُ نصوصِ الْقُرْآنِ، وَتَرْكُهُمْ بَعْضُ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ، وَأُورِدَ الْقَاضِي بَعْضُ أَنْوَاعِ الشَّهَادَاتِ، لَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْأَصْلِ. وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى جَنْبِ

الْمَعَاذِيرِ فِي رَدِّ الْأَخْبَارِ وَالتَّوَقُّفِ فِيهَا:

1463. أَمَّا تَوَقُّفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ ذِي الْيَدَيْنِ فَيَحْمَلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

1464. أَحَدُهَا: أَنَّهُ جُوزَ الْوَهْمِ عَلَيْهِ، لِكَثْرَةِ الْجَمْعِ، وَبُعْدِ انْفِرَادِهِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ مَعَ عَقْلِهِ الْجَمِيعِ، إِذِ الْغَلَطُ عَلَيْهِ أَقْرَبُ مِنَ الْعَقْلِ عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ، وَحَيْثُ تَظْهَرُ أَمَارَاتُ الْوَهْمِ يَجِبُ التَّوَقُّفُ.

1465. الثَّانِي: أَنَّهُ وَإِنْ عَلِمَ صِدْقَهُ جَازَ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ تَوَقُّفِهِ أَنْ يُعْلِمَهُمْ وَجُوبَ التَّوَقُّفِ فِي مِثْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَوَقَّفْ لَصَارَ التَّصَدِيقُ مَعَ سُكُوتِ الْجَمَاعَةِ سُنَّةً مَاضِيَةً، فَحَسَمَ سَبِيلَ ذَلِكَ.

1466. الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَالَ قَوْلًا لَوْ عَلِمَ صِدْقًا لَظَهَرَ أَثَرُهُ فِي حَقِّ الْجَمَاعَةِ، وَاسْتَعْلَتْ دِمْتُهُمْ، فَالْحَقُّ يَقْبِلُ الشَّهَادَةَ، فَلَمْ يَقْبَلْ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ. وَالْأَقْوَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

1467. نَعَمْ: لَوْ تَعَلَّقَ بِهِدَا مَنْ يَشْتَرِطُ عَدَدَ الشَّهَادَةِ فَيَلْزِمُهُ اشْتِرَاطُ ثَلَاثَةٍ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمْعٍ يَسْكُتُ عَلَيْهِ / الْبَاقُونَ؛ لَأَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَ.

[154,1]

1468. أَمَّا تَوَقُّفُ أَبِي بَكْرٍ فِي حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ فِي تَوْرِيثِ الْجَدَّةِ، فَلَعَلَّهُ كَانَ هُنَاكَ وَجْهٌ اقْتَضَى التَّوَقُّفَ، وَرَبَّمَا لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ لِيَنْظُرَ أَنَّهُ حُكْمٌ مُسْتَقَرٌّ أَوْ مَنْسُوخٌ، أَوْ لِيَعْلَمَ هَلْ عِنْدَ غَيْرِهِ مِثْلُ مَا عِنْدَهُ لِيَكُونَ الْحُكْمُ أَوْكَدَ، أَوْ خِلَافَهُ فَيَنْدَفِعَ؛ أَوْ تَوَقَّفَ فِي انْتِظَارِ اسْتِظْهَارِ بَرِيَادَةِ، كَمَا يَسْتَظْهَرُ الْحَاكِمُ بَعْدَ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ عَلَى عَزْمِ الْحُكْمِ إِنْ لَمْ يُصَادِفِ الرِّيَادَةَ، لَا عَلَى عَزْمِ الرَّدِّ، أَوْ أَظْهَرَ التَّوَقُّفَ لِغَلَا يَكْثُرُ الْإِقْدَامُ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ تَسَاهُلٍ. وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذْ ثَبَتَ مِنْهُ قَطْعًا قَبُولُ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَتَرْكُ الْإِنْكَارِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِهِ.

1469. وَأَمَّا رَدُّ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي حَقِّ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، فَلَأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ إِبْنِ أَبِي حَقٍّ لِشَخْصٍ، فَهُوَ كَالشَّهَادَةِ لَا تَثْبُتُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ، أَوْ تَوْقُّفًا لِأَجْلِ قَرَابَةِ عُثْمَانَ مِنَ الْحَكَمِ، وَقَدْ كَانَ مَعْرُوفًا بِأَنَّهُ كَلَّفَ بِأَقَارِبِهِ، فَتَوْقُّفًا تَنْزِيهَا لِعِرْضِهِ وَمَنْصَبِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ مُتَعَنِّتٌ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِقَرَابَتِهِ، حَتَّى ثَبَتَ ذَلِكَ بِقَوْلِ غَيْرِهِ، أَوْ

لَعَلَّهُمَا تَوْفَقًا لَيْسِنَا لِلنَّاسِ التَّوَقُّفَ فِي حَقِّ الْقَرِيبِ الْمُلَاطَفِ، لِيَتَعَلَّمَ مِنْهُمَا التَّنَبُّثُ فِي مِثْلِهِ.

1470. وَأَمَّا خَبَرُ أَبِي مُوسَى فِي الْأَسْتِثْدَانِ فَقَدْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، لِيُدْفَعَ بِهِ سِيَّاسَةُ عُمَرَ عَنْ نَفْسِهِ لَمَّا انْصَرَفَ عَنْ بَابِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَعَ ثَلَاثًا، كَالْمُتَرَفِّعِ عَنِ الْمُثُولِ بِنَابِهِ، فَخَافَ أَنْ يَصِيرَ ذَلِكَ طَرِيقًا لَغَيْرِهِ إِلَى أَنْ يَرْوِيَ الْحَدِيثَ عَلَى حَسَبِ غَرَضِهِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمَّا رَجَعَ مَعَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَشَهِدَ لَهُ، قَالَ عُمَرُ: «إِنِّي لَمْ أَتُهِمُكَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ أَعْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ التَّوَقُّفُ مَعَ انْتِفَاءِ التُّهْمَةِ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ.

1471. كَيْفَ وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا تُسَاوِي فِي الشُّهُرَةِ وَالصَّحَّةِ أَحَادِيثُنَا فِي نَقْلِ الْقَبُولِ عَنْهُمْ.

1472. وَأَمَّا رَدُّ عَلِيِّ خَبَرِ الْأَشْجَعِيِّ، فَقَدْ ذَكَرَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: كَيْفَ نَقَبْلُ قَوْلَ أَغْرَابِيٍّ بَوَالٍ عَلَى عَقِبَيْهِ؟ بَيِّنْ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَتَهُ وَضَبْطَهُ. وَلِذَلِكَ وَصَفَهُ بِالْجَفَاءِ وَتَرَكَ التَّنَزُّهَ عَنِ الْقَوْلِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ فِي فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي حَدِيثِ السُّكْنَى: «لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبَّنَا وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا تَدْرِي أَصَدَقَتْ أَمْ كَذَبَتْ». فَهَذَا سَبِيلُ الْكَلَامِ عَلَى مَا يُنْقَلُ مِنَ التَّوَقُّفِ فِي الْأَخْبَارِ.

1473. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الأنعام: 33) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾ (يوسف: 81) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْ أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ﴾ (الحجرات: 6) وَالْجَهَالَةُ فِي قَوْلِ الْعَدْلِ حَاصِلَةٌ.

1474. وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ أَوْجُهٍ:

1475. الْأَوَّلُ: أَنَّ إِنْكَارَهُمُ الْقَوْلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ غَيْرِ مَعْلُومٍ بِبُرْهَانٍ قَاطِعٍ، بَلْ يَحُوزُ الْخَطَأَ فِيهِ، فَهُوَ إِذَا حُكِّمَ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

1476. الثَّانِي: أَنَّ وَجُوبَ / الْعَمَلِ بِهِ مَعْلُومٌ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مِنَ الْإِجْمَاعِ، فَلَا جَهَالَةَ فِيهِ. [155/1]

1477. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَاتِ مَنَعَ الشَّاهِدِ عَنْ جَزْمِ الشَّهَادَةِ بِمَا لَمْ يُصْبِرْ وَلَمْ يَسْمَعْ، وَالْفَتْوَى بِمَا لَمْ يَرَوْهُ وَلَمْ يَنْقُلْهُ الْعَدُولُ.

1478. **الرَّابِعُ:** أَنَّ هَذَا لَوْ دَلَّ عَلَى رَدِّ خَيْرِ الْوَاحِدِ، لَدَلَّ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْأَرْبَعَةِ، وَالرَّجُلِ وَالْمَرْأَتَيْنِ، وَالْحُكْمَ بِالْيَمِينِ، فَكَمَا عَلِمَ بِالنَّصِّ فِي الْقُرْآنِ وَجُوبُ الْحُكْمِ بِهِذِهِ الْأُمُورِ مَعَ تَجْوِيزِ الْكَذِبِ، فَكَذَلِكَ بِالْأَخْبَارِ.
1479. **الْخَامِسُ:** أَنَّهُ يَجِبُ تَحْرِيمُ نَصَبِ الْخُلَفَاءِ وَالْقُضَاةِ؛ لِأَنَّا نَتَيَقَّنُ إِيْمَانَهُمْ، فَضْلًا عَنْ وَرَعِهِمْ، وَلَا نَعْلَمُ طَهَارَةَ إِمَامِ الصَّلَاةِ عَنِ الْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ، فَلَيْمَتَنِعِ الْاِفْتِدَاءُ.

البَابُ الثَّانِي فِي

شُرُوطِ الرَّاوي وَصِفَتِهِ

1480. وَإِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، فَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ خَيْرٍ فَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ.
1481. وَافْهَمْ أَوَّلًا أَنَّا لَسْنَا نَعْنِي بِالْمَقْبُولِ التَّصْدِيقَ، وَلَا بِالرَّدِّ التَّكْذِيبَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا قَبُولُ قَوْلِ الْعَدْلِ، وَرُبَّمَا كَانَ كَاذِبًا أَوْ غَالِطًا، وَلَا يَجُوزُ قَبُولُ قَوْلِ الْفَاسِقِ وَرُبَّمَا كَانَ صَادِقًا. بَلْ نَعْنِي بِالْمَقْبُولِ مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَبِالْمَرْدُودِ: مَا لَا تَكْلِيفَ عَلَيْنَا فِي الْعَمَلِ بِهِ.
1482. **وَالْمَقْبُولُ:** رِوَايَةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ، عَدْلٍ، مُسْلِمٍ، صَابِغٍ، مُنْفَرِدًا كَانَ بِرِوَايَتِهِ أَوْ مَعَهُ غَيْرُهُ.

1483. فَهَذِهِ خَمْسَةُ أُمُورٍ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِيهَا.

1484. **الْأَوَّلُ:** أَنَّ رِوَايَةَ الْوَاحِدِ تُقْبَلُ، وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، خِلَافًا لِلْجَبَائِلِيِّ وَحَمَاعَتِهِ، حَيْثُ شَرَطُوا الْعَدَدَ، وَلَمْ يَقْبَلُوا إِلَّا قَوْلَ رَجُلَيْنِ، ثُمَّ لَا تُثَبِّتُ رِوَايَةُ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَّا مِنْ رَجُلَيْنِ آخَرَيْنِ، وَإِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى زَمَانِنَا يَكْثُرُ كَثْرَةً عَظِيمَةً لَا يُقَدَّرُ مَعَهَا عَلَى إِثْبَاتِ حَدِيثٍ أَصْلًا.

رواية الواحد
تقبل، وإن لم تقبل
شهادته

1485. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنَ أَرْبَعَةٍ، أَخَذًا مِنْ شَهَادَةِ الرَّثَا وَدَلِيلِ بَطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ أَنَّا نَقُولُ: إِذَا ثَبَتَ قَبُولُ قَوْلِ الْوَاحِدِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَاشْتِرَاطُ الْعَدَدِ تَحْكُمُ، لَا يُعْرِفُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوبٍ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى النَّصِّ. وَمَا نُقِلَ عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ طَلَبِ اسْتِظْهَارِ فَهَوٍ فِي وَاقِعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لِأَسْبَابٍ ذَكَرْنَاهَا.*

أَمَّا مَا قَصَّوْا فِيهِ بِقَوْلِ عَائِشَةَ وَحَدَّثَهَا، وَقَوْلِ زُوجَاتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِمْ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْحَصْرِ؛ فَقَدْ عَلِمْنَا قَطْعًا مِنْ أَحْوَالِهِمْ قَبُولَ خَبَرِ الْوَاحِدِ، كَمَا عَلِمْنَا قَطْعًا رَدَّ شَهَادَةِ الْوَاحِدِ.

1486. وَإِنْ أَخَذُوا مِنْ قِيَاسِ الشَّهَادَةِ فَهُوَ قِيَاسُ بَاطِلٍ، إِذْ عُرِفَ مِنْ فِعْلِهِمُ الْفَرْقُ، بَلْ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي شَرْطِ الْحُرِّيَّةِ وَالذُّكُورَةِ. وَاشْتُرِطَ فِي أَحْبَارِ الزَّانَا أَرْبَعَةٌ. وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِرُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ وَشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ وَاحِدٌ. وَالْمَصِيرُ إِلَى ذَلِكَ خَرَقٌ لِلْإِجْمَاعِ. وَلَا فَرْقَ إِنْ وَجَبَ / الْقِيَاسُ.

[156/1]

اشتراط سن
التكليف

1487. الشَّرْطُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَوَّلُ تَحْقِيقًا، فَإِنَّ الْعَدَدَ لَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الشَّرُوطِ، وَهُوَ التَّكْلِيفُ، فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ الصَّبِيِّ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى، فَلَا وَازِعَ لَهُ مِنَ الْكُذْبِ، فَلَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِ. وَقَدْ اتَّبَعُوا فِي قَبُولِ الشَّهَادَةِ سُكُونِ النَّفْسِ، وَحُصُولِ الظَّنِّ. وَالْفَاسِقُ أَوْثَقُ مِنَ الصَّبِيِّ، فَإِنَّهُ يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَهُ وَازِعٌ مِنْ دِينِهِ وَعَقْلِهِ، وَالصَّبِيُّ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى أَصْلًا، فَهُوَ مُرَدُّودٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

1488. وَالتَّمَسُّكُ بِهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّمَسُّكِ بِرَدِّ إِقْرَارِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ فِيمَا يَحْكِيهِ عَنْ نَفْسِهِ، فَبَانَ لَا يُقْبَلُ فِيمَا يَزُويهِ عَنْ غَيْرِهِ أَوَّلَى؛ فَإِنْ هَذَا يَبْطُلُ بِالْعَبْدِ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ، وَتُقْبَلُ رِوَايَتُهُ. فَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ أَنَّهُ يَتَنَاولُ مِلْكَ السَّيِّدِ، وَمِلْكَ السَّيِّدِ مَعْصُومٌ عَنْهُ، فَمِلْكُ الصَّبِيِّ أَيْضًا مَحْفُوظٌ عَنْهُ لِمَصْلَحَتِهِ؛ فَمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَصْلَحَةٌ قَدْ يُؤَثِّرُ فِيهِ قَوْلُهُ، بَلْ حَالُهُ، حَتَّى يَجُوزَ الْاِفْتِدَاءُ بِهِ، اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ طَاهِرٌ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا. لَكِنَّهُ كَمَا يَجُوزُ الْاِفْتِدَاءُ بِالْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، فَكَذَلِكَ بِالصَّبِيِّ وَالنَّبَالِجِ. وَشَهَادَةُ الْفَاسِقِ لَا تُقْبَلُ، وَالصَّبِيُّ أَجْرَأُ عَلَى الْكُذْبِ مِنْهُ.

1489. أَمَّا إِذَا كَانَ طِفْلًا مُمَيِّزًا عِنْدَ التَّحْمُلِ، بِالْعَا عِنْدَ الرَّوَايَةِ؛ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ، لِأَنَّهُ لَا خَلَلَ فِي تَحْمِيلِهِ وَلَا فِي أَدَائِهِ. وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ سَمَاعِهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى قَبُولِ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَالثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ، مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ مَا تَحْمِلُوهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَوْ قَبْلَهُ. وَعَلَى ذَلِكَ دَرَجُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، مِنْ إِحْصَارِ الصَّبِيِّانِ مَجَالِسِ الرَّوَايَةِ. وَمِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ

فِيمَا تَحْمَلُوهُ فِي الصَّغَرِ.

1490. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيِّانِ فِي الْجَنَائِبِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَهُمَا.

1491. قُلْنَا: ذَلِكَ مِنْهُ اسْتِدْلَالٌ بِالْقَرَائِنِ، إِذَا كَثُرُوا وَأَحْبَرُوا قَبْلَ التَّفَرُّقِ، أَمَا إِذَا تَفَرَّقُوا فَيَنْطَرِقُ إِلَيْهِمْ تَلْفِي الْبَاطِلِ. وَلَا وَازِعَ لَهُمْ. فَمَنْ قَضَى بِهِ فَإِنَّمَا قَضَى بِهِ لِكثَرَةِ الْجَنَائِبِ بَيْنَهُمْ، وَلِمَسْيَسِ الْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى مِنْهَاجِ الشَّهَادَةِ.

1492. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ ضَابِطًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَ التَّحْمُلِ غَيْرَ مُمَيِّزٍ، أَوْ كَانَ مُغْفِلًا لَا يُحْسِنُ ضَبْطَ مَا حَفِظَهُ لِيُؤَدِّيَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا.

1493. الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا. وَلَا خِلَافَ فِي أَنْ رِوَايَةَ الْكَافِرِ لَا تُقْبَلُ، لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا يُخَالَفُ فِي رَدِّ رِوَايَتِهِ. وَالْاعْتِمَادُ فِي رَدِّهَا عَلَى الْإِجْمَاعِ الْمُنْعَقِدِ عَلَى سَلْبِهِ أَهْلِيَّةَ هَذَا الْمَنْصِبِ فِي الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فِي دِينِ نَفْسِهِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِنَا: الْفَاسِقُ مُرْدُودُ الشَّهَادَةِ. وَالْكَفَرُ أَعْظَمُ أَنْوَاعِ الْفُسُقِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ/ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنْ أَنْ تُصِيبُوا﴾ (الحجرات: 6) لِأَنَّ الْفَاسِقَ مُتَّهَمٌ لِحُزْنَاتِهِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَالْكَافِرُ الْمُتْرَهَّبُ قَدْ لَا يَتَّهَمُ، لَكِنَّ التَّغْوِيلَ عَلَى الْإِجْمَاعِ فِي سَلْبِ الْكَافِرِ هَذَا الْمَنْصِبِ.

[157/1]

1494. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَتَّجِعُ فِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَمَنْ لَا يُؤْمِنُ بِدِينِنَا، إِذْ لَا يَلِيقُ فِي السِّيَاسَةِ تَحْكِيمُهُ فِي دِينٍ لَا يَعْتَقِدُ تَعْظِيمَهُ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْكَافِرِ الْمُتَأَوَّلِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَالَ يَبْدَعُهُ يَجِبُ التَّكْفِيرُ بِهَا، فَهُوَ مُعْظَمُ الدِّينِ، وَمُمْتَنِعٌ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَغَيْرُ عَالِمٍ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، فَلِمَ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ؟ وَقَدْ قِيلَ الشَّافِعِيُّ رِوَايَةَ بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنْ كَانَ فَاسِقًا يَبْدَعُهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ فِي نَفْسِهِ.

• 240-239 1495. قُلْنَا: فِي رِوَايَةِ الْمُتَبَدِّعِ الْمُتَأَوَّلِ كَلَامٌ سَيَأْتِي.

1496. وَأَمَّا الْكَافِرُ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَوَّلًا، فَلَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ، لِأَنَّ كُلَّ كَافِرٍ مُتَأَوَّلٌ، فَإِنَّ الْيَهُودِيَّ أَيْضًا لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ كَافِرًا. أَمَّا الَّذِي لَيْسَ بِمُتَأَوَّلٍ، وَهُوَ الْمُعَانِدُ بِلِسَانِهِ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِقَلْبِهِ، فَذَلِكَ مِمَّا يَنْدُرُ. وَتَوَرُّعُ الْمُتَأَوَّلِ عَنِ الْكُذِبِ كَتَوَرُّعِ النُّصْرَانِيِّ، فَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ، بَلْ هَذَا الْمُنْصِبُ لَا يُسْتَفَادُ إِلَّا بِالْإِسْلَامِ، وَعُرِفَ ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ لَا بِالْقِيَاسِ.

1497. الشَّرْطُ الْخَامِسُ: الْعَدَالَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي فَتَبَيَّنُوا﴾ (المحرات: 6) وَهَذَا زَجْرٌ عَنِ اعْتِمَادِ قَوْلِ الْفَاسِقِ، وَدَلِيلٌ عَلَى شَرْطِ الْعَدَالَةِ فِي الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ.

ما تتحقق به
العدالة

1498. وَالْعَدَالَةُ عِبَارَةٌ عَنِ اسْتِقَامَةِ السَّيَرَةِ وَالذِّينِ، وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى هَيْئَةٍ رَاسِخَةٍ فِي النَّفْسِ، تَحْمِلُ عَلَى مَلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعًا، حَتَّى تَحْصُلَ ثِقَةُ النَّفْسِ بِصِدْقِهِ. فَلَا ثِقَةَ يَقُولُ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى خَوْفًا وَازِعًا عَنِ الْكُذِبِ.

1499. ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْعِصْمَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَعَاصِي. وَلَا يَكْفِي أَيْضًا اجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ. بَلْ مِنَ الصَّغَائِرِ مَا يَرُدُّ بِهِ، كَسَرِقَةِ بَصْلَةٍ وَتَطْلِيفٍ فِي حَبَّةٍ قَصْدًا.

1500. وَبِالْجُمْلَةِ: كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى رَكَائَةِ دِينِهِ إِلَى حَدٍّ يَسْتَجْرِيءُ عَلَى الْكُذِبِ بِالْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ. كَيْفَ وَقَدْ شَرِطَ فِي الْعَدَالَةِ التَّوْقِيَّ عَنْ بَعْضِ الْمُبَاحَاتِ الْقَادِحَةِ فِي الْمُرُوءَةِ، نَحْوِ الْأَكْلِ فِي الطَّرِيقِ، وَالْبَوْلِ فِي الشَّارِعِ، وَصُحْبَةِ الْأَرَاذِلِ، وَإِفْرَاطِ الْمَرْحِ.

1501. وَالضَّابِطُ فِي ذَلِكَ فِيمَا جَاوَزَ مَحَلَّ الْإِجْمَاعِ: أَنْ يُرَدَّ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، فَمَا دَلَّ عِنْدَهُ عَلَى جَرَايَتِهِ عَلَى الْكُذِبِ رَدًّا لِلشَّهَادَةِ بِهِ، وَمَا لَا فَلَا. وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ مِنَ الْفَقْهِ، لَا مِنَ الْأَصُولِ. وَرُبَّ شَخْصٍ يَعْتَادُ الْغِيْبَةَ، وَيَعْلَمُ الْحَاكِمُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ طَبْعٌ لَا يَصْبِرُ عَنْهُ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى شَهَادَةِ الزُّورِ لَمْ يَشْهَدْ أَصْلًا. فَقَبُولُهُ شَهَادَتِهِ بِحُكْمِ اجْتِهَادِهِ جَائِزٌ فِي حَقِّهِ. وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِعَادَاتِ الْبِلَادِ، وَاخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ فِي اسْتِعْظَامِ بَعْضِ الصَّغَائِرِ دُونَ بَعْضٍ. وَيَتَفَرَّغُ عَنْ هَذَا الشَّرْطِ مَسْأَلَتَانِ:

خبر مجهول
الحال في العدالة

[158/1]

1502. [1] مَسْأَلَةٌ: قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: الْعَدَالَةُ عِبَارَةٌ عَنِ إِظْهَارِ الْإِسْلَامِ فَقَطْ مَعَ سَلَامَتِهِ عَنِ فِسْقٍ ظَاهِرٍ، فَكُلُّ مُسْلِمٍ مَجْهُولٍ عِنْدَهُ عَدْلٌ. وَعِنْدَنَا لَا تُعْرَفُ عَدَالَتُهُ / إِلَّا بِخَبَرَةٍ بَاطِنَةٍ، وَابْتِحَاحٍ عَنْ سِيرَتِهِ وَسِرِّيَّتِهِ.

1503. وَيَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ مَا قَالُوهُ أُمُورٌ:

1504. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْفَاسِقَ مَرْدُودُ الشَّهَادَةِ وَالرَّوَايَةِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ. وَلِعَلِمَنَا بِأَنَّ دَلِيلَ قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ قَبُولُ الصَّحَابَةِ إِثَابَهُ وَإِجْمَاعُهُمْ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ عَنْهُمْ إِلَّا فِي الْعَدْلِ. وَالْفَاسِقُ لَوْ قُبِلَتْ رَوَايَتُهُ لَقُبِلَتْ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ، أَوْ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْعَدْلِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ؛ وَلَا إِجْمَاعَ فِي الْفَاسِقِ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْعَدْلِ فِي حُصُولِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ. فَصَارَ الْفِسْقُ مَانِعًا مِنَ الرَّوَايَةِ، كَالصَّبَا وَالْكُفْرِ، وَكَالزُّوْغِ فِي الشَّهَادَةِ. وَمَجْهُولُ الْحَالِ فِي هَذِهِ النِّحَالِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ، فَكَذَلِكَ مَجْهُولُ الْحَالِ فِي الْفِسْقِ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فَاسِقًا فَهُوَ مَرْدُودُ الرَّوَايَةِ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا فَغَيْرُ مَقْبُولٍ أَيْضًا لِلْمَجْهَلِ بِهِ، كَمَا لَوْ شَكَكْنَا فِي صِبَاهِ وَرَقِهِ وَكُفْرِهِ، وَلَا فَرْقَ.

1505. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ، وَكَذَلِكَ رَوَايَتُهُ. وَإِنْ مَتَعُوا شَهَادَةَ الْمَالِ فَقَدْ سَلِمُوا شَهَادَةَ الْعُقُوبَاتِ. ثُمَّ الْمَجْهُولُ مَرْدُودٌ فِي الْعُقُوبَاتِ. وَطَرِيقُ الثَّقَةِ فِي الرَّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ وَاحِدٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ.

1506. الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمُفْتِيَّ الْمَجْهُولَ الَّذِي لَا يُدْرَى أَنَّهُ بَلَغَ رُبْنَةَ الاجْتِهَادِ أَمْ لَا، لَا يَجُوزُ لِلْعَامَّةِ قَبُولُ قَوْلِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَدْرَ أَنَّهُ عَالِمٌ أَمْ لَا، بَلْ سَلِمُوا أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُعْرَفْ عَدَالَتُهُ وَفِسْقُهُ فَلَا يُقْبَلُ. وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ حِكَايَةِ الْمُفْتِيِّ عَنْ نَفْسِهِ اجْتِهَادُهُ، وَبَيْنَ حِكَايَتِهِ خَبَرًا عَنْ غَيْرِهِ.

1507. الرَّابِعُ: أَنَّ شَهَادَةَ الْفَرْعِ لَا تُسْمَعُ مَا لَمْ يُعَيَّنِ الْفَرْعُ شَاهِدَ الْأَصْلِ وَهُوَ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْقَاضِي، فَلَمْ يَجِبْ تَعْيِينُهُ وَتَعْرِيفُهُ إِنْ كَانَ قَوْلُ الْمَجْهُولِ مَقْبُولًا؟ وَهَذَا رَدٌّ عَلَى مَنْ قَبِلَ شَهَادَةَ الْمَجْهُولِ، وَلَا جَوَابَ عَنْهُ.

1508. فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُهُ ذِكْرُ شَاهِدِ الْأَصْلِ، فَلَعَلَّ الْقَاضِيَّ يَعْرِفُهُ بِفِسْقِهِ، فَيُرَدُّ شَهَادَتُهُ.

1509. قُلْنَا: إِذَا كَانَ حَدُّ الْعَدَالَةِ هُوَ الْإِسْلَامُ مِنْ غَيْرِ ظُهُورِ فِسْقٍ فَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَجِبِ التَّنَبُّعُ حَتَّى يَظْهَرَ الْفِسْقُ؟ ثُمَّ يَبْطُلُ مَا ذَكَرُوهُ بِالْخَبَرِ الْمُرْسَلِ،

فإنهم لم يوجبوا ذكر الشئخ، ولعل المروي له يعرف فسقه.

1510. الخامس: أن مستندنا في خبر الواحد عمل الصحابة، وهم قد ردوا خبر المجهول، فرد عمر رضي الله عنه خبر فاطمة بنت قيس، وقال: كيف نقبل قول امرأة لا ندرى صدقت أم كذبت؟ ورد علي خبر الأشجعي في المفوضة، وكان يحلف الراوي، وإنما يحلف من عرف من طاهر العدالة دون الفسق. ومن رد قول المجهول منهم، كان لا ينكر عليه غيره، فكانوا بين راد وساك، وبمثله ظهر إجماعهم في قبول العدل، إذ كانوا بين قابل وساك غير منكر ولا معترض.

1511. السادس: ما ظهر من حال رسول الله ﷺ في طلب العدالة والعفاف وصدق التقوى في من كان ينفذه للأعمال وأداء / الرسالة، وإنما طلب الأسد الاتقي، لأنه كان قد كلفهم أن لا يقبلوا إلا قول العدل. [159/1]

1512. فهذه أدلة قوية في محل الاجتهاد، قريبة من القطع. والمسألة اجتهادية لا قطعية.

1513. شبه الخصوم الدالة عندهم على قبول رواية مجهول الحال؛ وهي أربع:

1514. الأولى: أنه ﷺ قبل شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال، ولم يعرف منه إلا الإسلام.

1515. قلنا: وكونه أعرابياً لا يمنع كونه معلوم العدالة عنده، إما بالوحي، وإما بالخبرة، وإما بتزكية من عرف حاله، فمن يسلم لكم أنه كان مجهولاً عنده؟

1516. الثانية: أن الصحابة قبلوا قول العبيد والنسوان والأعراب، لأنهم لم يعرفوهم بالفسق، وعرفوهم بالإسلام.

1517. قلنا: إنما قبلوا قول أزواج رسول الله ﷺ وأزواج أصحابه، وكانت عدالتهن وعدالة مواليهن مشهورة عندهم. وحيث جهلوا ردوا، كرد قول الأشجعي، وقول فاطمة بنت قيس.

1518. الثالثة: قولهم: لو أسلم كافر وشهد في الحال أو روى، فإن قلنا: لا نقبل

شهادته، فهو بعيد، وإن قبلتم فلا تستند لقبول إلا إسلامه، وعدم معرفة
الفسق منه. فإذا انقضت مدة ولم تعرف منه فسقاً، فطول مدة إسلامه لم
توجب رده.

1519. قلنا: لا نسلم قبول روايته، فقد يسلم الكذب، ويبقى على طبعه، فما لم
تطلع على خوف في قلبه وأزع عن الكذب، لا نقبل شهادته. والتقوى في
القلب، وأصله الخوف. وإنما تدل عليه أفعاله في مصادره وموارده. فإن سلمنا
قبول روايته فذلك لطرؤ إسلامه، وقرب عهده بالدين. وشتان بين من هو في
طراوة البدايات، وبين من قسا قلبه بطول الإلف.

1520. فإن قيل: إذا رجعت العدالة إلى هيئة باطنة في النفس وأصلها الخوف،
وذلك لا يشاهد، بل يستدل عليه بما ليس بقاطع، بل هو مغلب على الظن،
وأصل ذلك الخوف هو الإيمان، فذلك يدل على الخوف دلالة ظاهرة،
فلنكتف به.

1521. قلنا: لا يدل عليه، فإن المشاهدة والتجربة دلت على أن عدة فساق
المؤمنين أكثر من عدد عدولهم، فكيف نشكك نفوساً فيما عرفناه يقيناً. ثم
هلا اكتفي بذلك في شهادة العقوبات،^{١١} وشهادة الأضل، وحال المفتي في
العدالة، وسائر ما سلموه؟

1522. الرابعة: قولهم: يقبل قول المسلم المجهول في كون اللحم لحم ذكي، وكون
الماء في الحمام طاهراً، وكون الجارية المبيعة رقيقة غير مروجة ولا معتدة
حتى يحل الوطء بقوله، وقول المجهول في كونه متطهراً للصلاة عن الحدث
والجنابة إذا أم الناس، وكذلك قول من يخبر عن نجاسة الماء وطهارته، بناءً
على ظاهر الإسلام، وكذلك قول من / يخبر الأعمى عن القبلة.

[160/1]

1523. قلنا: أما قول العاقد، فمقبول، لا لكونه مجهولاً، لكنه مع ظهور الفسق،
وذلك رخصة، لكثرة الفساق، ولمسيس حاجتهم إلى المعاملات. وكذلك
جواز الاقتداء بالبر والفاجر؛ فلا يشترط فيه العدالة [التشهير]. أما الخبر
عن القبلة، وعن طهارة الماء، فما لم يحصل سكون النفس بقول المخبر

فَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ. وَالْمَجْهُولُ لَا تَسْكُنُ النَّفْسُ إِلَيْهِ. بَلْ سَكُونُ النَّفْسِ إِلَى قَوْلٍ فَاسِقٍ جُرْبٌ بِاجْتِنَابِ الْكَذِبِ أَغْلَبُ مِنْهُ إِلَى قَوْلِ الْمَجْهُولِ، وَمَا يَخْصُ الْعَبْدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يُرَدَّ إِلَى سَكُونِ نَفْسِهِ. فَأَمَّا الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ فَأَمْرُهُمَا أَرْفَعُ، وَخَطَرُهُمَا عَامٌّ، فَلَا يُقَاسَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا. وَهَذِهِ صُورُ ظَنِّيَّةِ اجْتِهَادِيَّةٍ. أَمَّا رَدُّ حَبْرِ الْفَاسِقِ وَالْمَجْهُولِ، فَقَرِيبٌ مِنَ الْقَطْعِ.

1524. |2| مَسْأَلَةٌ: الْفَاسِقُ الْمُتَأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ فِسْقَ نَفْسِهِ، اخْتَلَفُوا فِي شَهَادَتِهِ.

1525. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ الْخَنَفِيِّ، وَأَحْدُهُ إِذَا شَرِبَ النَّبِيذَ، لِأَنَّ هَذَا فِسْقٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ، إِنَّمَا الْمَقْطُوعُ بِهِ فِسْقُ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ اسْتَبَاحُوا الدِّبَارَ، وَقَتْلَ الذَّرَارِيِّ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ أَنَّهُمْ فُسِقُوا.

1526. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَقْبَلُ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ فِي الْمَذْهَبِ.

1527. وَاخْتَارَ الْقَاضِي: أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ الْمُتَبَدِّعِ وَشَهَادَتُهُ، لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِفِعْلِهِ، وَبِجَهْلِهِ بِتَحْرِيمِ فِعْلِهِ، فِيسْقُهُ مُضَاعَفٌ. وَزَعَمَ أَنَّ جَهْلَهُ بِفِسْقِ نَفْسِهِ كَجَهْلِهِ بِكُفْرِ نَفْسِهِ وَرِقِّ نَفْسِهِ.

1528. وَمَثَارُ هَذَا الْخِلَافِ أَنَّ الْفِسْقَ يَرُدُّ الشَّهَادَةَ، لِأَنَّهُ نَقْصَانٌ مَنْصِبٌ يَسْلُبُ الْأَهْلِيَّةَ، كَالْكُفْرِ وَالرِّقِّ، أَوْ هُوَ مَرْدُودُ الْقَوْلِ لِلتَّهْمَةِ. فَإِنْ كَانَ لِلتَّهْمَةِ قَالِمُتَبَدِّعٍ مُتَوَرِّعٍ عَنِ الْكَذِبِ، فَلَا يُتَّهَمُ. وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ مُشِيرٌ إِلَى هَذَا، وَهُوَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

1529. فَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْكُفْرَ وَالْفِسْقَ لَا يَسْلُبَانِ الْأَهْلِيَّةَ، بَلْ يُوْجِدَانِ التَّهْمَةَ، وَلِذَلِكَ قَبِلَ شَهَادَةَ أَهْلِ الدِّمَةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَمَذْهَبُ الْقَاضِي أَنَّ كِلَيْهِمَا نَقْصَانٌ مَنْصِبٌ يَسْلُبُ الْأَهْلِيَّةَ. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْكُفْرَ نَقْصَانٌ وَالْفِسْقُ مُوجِبٌ لِلرَّدِّ لِلتَّهْمَةِ. وَهَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ عِنْدَنَا.

1530. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مُشْكِلٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

1531. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَضَى بِأَنَّ النِّكَاحَ لَا يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقِ، وَذَلِكَ لِسَلْبِ الْأَهْلِيَّةِ.

1532. الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلتَّهْمَةِ فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْقَاضِي صِدْقُهُ، فَلْيَقْبَلْ.

1533. قُلْنَا: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَمَا أَخَذَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ»، وَلِلشَّارِعِ أَنْ يَشْتَرِطَ زِيَادَةَ عَلَى أَهْلِيَّةِ الشَّهَادَةِ، كَمَا شَرَطَ الْوَلِيُّ، وَكَمَا شَرَطَ فِي الرُّنَا زِيَادَةَ عَدَدٍ.

1534. وَأَمَّا الثَّانِي: فَسَبَبُهُ أَنَّ الظُّنَّونَ تَخْتَلِفُ، وَهُوَ أَمْرٌ خَفِيُّ نَاطَهُ الشَّرْعُ بِسَبَبِ ظَاهِرٍ، وَهُوَ عَدَدُ مَخْصُوصٍ / وَوَصَفُ مَخْصُوصٍ، وَهُوَ الْعَدَالَةُ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُ السَّبَبِ الظَّاهِرِ دُونَ الْمَعْنَى الْخَفِيَّةِ، كَمَا فِي الْعُقُوبَاتِ، وَكَمَا فِي رَدِّ شَهَادَةِ الْوَالِدِ لِأَحَدٍ وَلَدَيْهِ عَلَى الْآخَرِ، فَإِنَّهُ قَدْ لَا يَتَّهَمُ وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ، لِأَنَّ الْأُبُوَّةَ مَظْنَّةٌ لِلتَّهْمَةِ. فَلَا يُنْظَرُ إِلَى الْحَالِ، وَإِنَّمَا مَظْنَّةُ التَّهْمَةِ ارْتِكَابُ الْفِسْقِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، دُونَ مَنْ لَا يَعْرِفُ ذَلِكَ.

[161/1]

1535. وَبَدُلْ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ قَبُولَ الصَّحَابَةِ قَوْلَ الْخَوَارِجِ فِي الْأَخْبَارِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَانُوا فَسَقَةً مُتَأَوِّلِينَ. وَعَلَى قَبُولِ ذَلِكَ دَرَجَ التَّابِعُونَ، لَا تَهْمُ مُتَوَرِّعُونَ عَنِ الْكُذِبِ جَاهِلُونَ بِالْفِسْقِ.

1536. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يُمَكِّنُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي ذَلِكَ؟

1537. قُلْنَا: لَا، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ عَلِيًّا وَالْأَئِمَّةَ قَبِلُوا قَوْلَ قَتْلَةِ عُثْمَانَ وَالْخَوَارِجِ، لَكِنْ لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَلَعَلَّ فِيهِمْ مَنْ أَضْمَرَ انْكَارًا، لَكِنْ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ فِي مَحَلِّ الْجَهْلِ، فَكَيْفَ وَلَوْ قَبِلَ جَمِيعُهُمْ خَرَمَهُمْ فَلَا يَنْبُتُ أَنَّ جَمِيعَهُمْ اعْتَقَدُوا فِسْقَهُمْ. وَكَيْفَ يُفْرَضُ وَالْخَوَارِجُ مِنْ جُمْلَةِ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، وَمَا اعْتَقَدُوا فِسْقَ أَنْفُسِهِمْ، بَلْ فِسْقَ خُصُومِهِمْ، وَفِسْقَ عُثْمَانَ وَطَلْحَةَ [وَأُغَيْرَهُمْ]. وَوَأَفَقَهُمْ عَلَيْهِ عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ، وَابْنُ الْكَوَّاءِ، وَالْأَشْجَرُ النَّخَعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأُمَرَاءِ. وَعَلَيْ فِي تَقْيَّةٍ مِنَ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ خَوْفُ الْفِتْنَةِ.

1538. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ لَمْ يَعْتَقِدُوا فِسْقَ الْخَوَارِجِ لَفَسَقُوا.

1539. قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَيْسَ الْجَهْلُ بِمَا يَفْسُقُ وَيُكْفِرُ فِسْقًا وَكُفْرًا. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَقَبُولُهُمْ رَوَايَتُهُمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا رَدَّ خَبَرِ الْفَاسِقِ لِلتَّهْمَةِ، وَلَمْ يَتَّهَمُوا الْمُتَأَوِّلَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خَاتَمَةُ جَامِعَةِ لِلرَّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ

ما يشترك منه
الرواية والشهادة

1540. اَعْلَمُ أَنَّ التَّكْلِيفَ، وَالْإِسْلَامَ، وَالْعَدَالَهَ، وَالضَّبْطَ، يَشْتَرِكُ فِيهِ الرِّوَايَةُ وَالشَّهَادَةُ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ.

1541. أَمَّا الْحُرِّيَّةُ، وَالذِّكُورَةُ، وَالْبَصَرُ، وَالْقَرَابَةُ، وَالْعَدَدُ، وَالْعِدَاوَةُ: فَهَذِهِ السَّتَّةُ تَوْثُرُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرِّوَايَةِ، لِأَنَّ الرِّوَايَةَ حُكْمُهَا عَامٌّ لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ حَتَّى تَوْثُرَ فِيهِ الصَّدَاقَةُ وَالْقَرَابَةُ وَالْعِدَاوَةُ، فَيَرْوِي أَوْلَادُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ، وَيَرْوِي كُلُّ وَلَدٍ عَنْ آبَائِهِ.

1542. وَالضَّرِيرُ الضَّابِطُ لِلصَّوْتِ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، إِذْ كَانَتْ الصُّحَابَةُ يَرَوُونُ عَنْ عَائِشَةَ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا، وَهُمْ كَالضَّرِيرِ فِي حَقِّهَا.

لا يشترط كون
الراوي عالماً فقيهاً

1543. وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّائِي عَالِمًا فَقِيهًا، سَوَاءً خَالَفَ مَا رَوَاهُ الْقِيَاسُ أَوْ وَاظَقَ، إِذْ رُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ غَيْرِ فَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ فَلَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْحِفْظُ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُجَالَسَةُ الْعُلَمَاءِ وَسَمَاعُ الْأَحَادِيثِ، بَلْ قَبِلَتِ الصُّحَابَةُ قَوْلَ أَعْرَابِيٍّ لَمْ يَرَوْا إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا. نَعَمْ إِذَا عَارَضَهُ حَدِيثُ الْعَالِمِ الْمُنَاسِرِ فِي التَّرْجِيحِ نَظَرَ سَيِّئًا * . وَلَا تُقْبَلُ رَوَايَةُ مَنْ عَرَفَ بِاللُّعْبِ / وَالْهَزْلِ فِي أَمْرِ الْحَدِيثِ، أَوْ بِالتَّسَاهُلِ فِي أَمْرِ الْحَدِيثِ، أَوْ بِكَثْرَةِ السَّهْوِ فِيهِ، إِذْ تَبْطُلُ الثِّقَةُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ. أَمَّا الْهَزْلُ وَالتَّسَاهُلُ فِي حَدِيثِ نَفْسِهِ، فَقَدْ لَا يُوجِبُ الرَّدَّ.

* 716
[162/1]

1544. وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّائِي مَعْرُوفَ النَّسَبِ، بَلْ إِذَا عُرِفَ عَدَالَةُ شَخْصٍ بِالْخَبَرَةِ قُبِلَ حَدِيثُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا لَا يَعْرِفُ نَسَبَهُ.

رواية مجهول
العين

1545. مَسْأَلَةٌ: وَلَوْ رَوَى عَنْ مَجْهُولٍ الْعَيْنِ لَمْ يَقْبَلْهُ، بَلْ مَنْ يَقْبَلُ رَوَايَةَ الْمَجْهُولِ صِفَتُهُ لَا يَقْبَلُ رَوَايَةَ الْمَجْهُولِ عَيْنُهُ، إِذْ لَوْ عُرِفَ عَيْنُهُ رَبَّمَا عَرَفَهُ بِالْفُسْطِ، بِخِلَافِ مَنْ عُرِفَ عَيْنُهُ وَلَمْ يَعْرِفْ بِالْفُسْطِ. فَلَوْ رَوَى عَنْ شَخْصٍ ذَكَرَ اسْمُهُ وَاسْمُهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ مُجَرَّحٍ وَعَدْلٍ فَلَا يَقْبَلُ، لِأَجْلِ التَّرَدُّدِ.

الْبَابُ الثَّالِثُ فِي

الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

1546. وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ :

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي عَدَدِ الْمُزَكِّي

1547. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَشَرَطَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ الْعَدَدَ فِي الْمُزَكِّي وَالْجَارِحِ، كَمَا فِي مُزَكِّي الشَّاهِدِ.

1548. وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَشْتَرَطُ الْعَدَدُ فِي تَزْكِيَةِ الشَّاهِدِ، وَلَا فِي تَزْكِيَةِ الرَّايِ، وَإِنْ كَانَ الْأَخُوَطُ فِي الشَّهَادَةِ الْأَسْتَظْهَارَ بِعَدَدِ الْمُزَكِّي.

1549. وَقَالَ قَوْمٌ : يَشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرَّوَايَةِ.

1550. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ فِقْهِيَّةٌ. وَالْأَظْهَرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ دُونَ الرَّوَايَةِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي تَثْبُتُ بِهِ الرَّوَايَةُ، لَا يَزِيدُ عَنْ نَفْسِ الرَّوَايَةِ.

1551. فَإِنْ قِيلَ : صَحَّ مِنَ الصَّحَابَةِ قَبُولُ رَوَايَةِ الْوَاحِدِ، وَلَمْ يَصِحَّ قَبُولُ تَزْكِيَةِ الْوَاحِدِ، فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى قِيَاسِ الشَّرْعِ.

1552. قُلْنَا : نَحْنُ نَعْلَمُ مِمَّا فَعَلُوهُ كَثِيرًا مِمَّا لَمْ يَفْعَلُوهُ، إِذْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ كَمَا قَبِلُوا حَدِيثَ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانُوا يَقْبَلُونَ تَعْدِيلَهُ لِمَنْ رَوَى الْحَدِيثَ. وَكَيْفَ يَزِيدُ شَرْطُ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ؟ وَالْإِحْصَانُ يَثْبُتُ بِقَوْلِ اثْنَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الرَّوَاةُ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ، وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ : تُقْبَلُ تَزْكِيَةُ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ فِي الرَّوَايَةِ، كَمَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُمَا.

1553. وَهَذِهِ مَسَائِلٌ فِقْهِيَّةٌ تَبَيَّنَتْ بِالْمَقَاسِيِسِ الشَّيْئِيَّةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِطْنَابِ فِيهَا فِي الْأَصُولِ.

الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي ذِكْرِ سَبَبِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

1554. قَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ دُونَ التَّعْدِيلِ، إِذْ قَدْ يُجْرَحُ بِمَا لَا نَرَاهُ جَارِحًا، لِاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ. وَأَمَّا الْعَدَالَةُ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ.

1555. وَقَالَ قَوْمٌ : مُطْلَقُ الْجَرْحِ يُبْطِلُ الثَّقَّةَ، وَمُطْلَقُ التَّعْدِيلِ لَا يَحْصُلُ بِهِ الثَّقَّةُ،

لِسَارِعِ النَّاسِ إِلَى الْبِنَاءِ عَلَى الظَّاهِرِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ سَبَبِهِ.

1556. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنَ السَّبَبِ فِيهِمَا جَمِيعًا، أَخَذًا بِمَجَامِعِ كَلَامِ الْفَرِيقَيْنِ.

1557. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا يَجِبُ ذِكْرُ السَّبَبِ فِيهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَصِيرًا

[163/1]

بِهَذَا الشَّانِ / فَلَا يَصْلُحُ لِلتَّرْكِيبَةِ، وَإِنْ كَانَ بَصِيرًا فَأَيُّ مَعْنَى لِلسُّؤَالِ؟

1558. وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمُزَكِّي، فَمَنْ حَصَلَتِ الثَّقَةُ

بِبَصِيرَتِهِ يُكْتَفَى بِإِطْلَاقِهِ. وَمَنْ عُرِفَتْ عَدَالَتُهُ فِي نَفْسِهِ، وَلَمْ تُعَرَفْ بَصِيرَتُهُ

بِشُرُوطِ الْعَدَالَةِ، فَقَدْ نَزَّاجَعُهُ إِذَا فَقَدْنَا عَالِمًا بِبَصِيرَا بِهِ. وَعِنْدَ ذَلِكَ نَسْتَفْصِلُهُ.

1559. مَسْأَلَةٌ: أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فَقَدَّمْنَا الْجَرْحَ، فَإِنَّ الْجَارِحَ أَطْلَعَ عَلَى

تعارض الجرح
والتعديل

زِيَادَةِ مَا أَطْلَعَ عَلَيْهَا الْمُعَدِّلُ، وَلَا تَفَاهَا، فَإِنْ تَفَاهَا بَطَلَتْ عَدَالَةُ الْمُزَكِّي، إِذِ

النَّفْيُ لَا يُغْلَمُ إِلَّا إِذَا جَرَحَهُ يَقْتُلُ إِنْسَانًا، فَقَالَ الْمُعَدِّلُ: رَأَيْتُهُ حَيًّا بَعْدَهُ،

تَعَارُضًا. وَعَدَدُ الْمُعَدِّلِ إِذَا زَادَ قِيلَ إِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْجَارِحِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ

سَبَبَ تَقْدِيمِ الْجَرْحِ أَطْلَاعُ الْجَارِحِ عَلَى مَزِيدٍ، وَلَا يَنْتَفِي ذَلِكَ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ.

الفصل الثالث: في نفس التزكية

1560. وَذَلِكَ إمَّا بِالْقَوْلِ، أَوْ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ، أَوْ بِالْعَمَلِ بِخَبَرِهِ، أَوْ بِالْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ.

فهذه أربعة:

1561. أَعْلَاهَا: صَرِيحُ الْقَوْلِ، وَتَمَامُهُ أَنْ يَقُولَ: هُوَ عَدْلٌ رِضًا، لَأَنِّي عَرَفْتُ مِنْهُ كَيْتَ

وَكَيْتٍ. فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ وَكَانَ بَصِيرًا بِشُرُوطِ الْعَدَالَةِ كَفَى.

1562. الثَّانِيَةُ: أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ خَبْرًا. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ تَعْدِيلًا. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِنْ

عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ، أَوْ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، أَنَّهُ لَا يَسْتَجِيرُ الرَّوَايَةَ إِلَّا مِنْ عَدْلٍ، كَانَتْ

الرَّوَايَةُ تَعْدِيلًا، وَإِلَّا فَلَا، إِذْ مِنْ عَادَةِ أَكْثَرِهِمُ الرَّوَايَةُ مِنْ كُلِّ مَنْ سَمِعُوهُ، وَلَوْ

كُلُّوهُ التَّنَاءَ عَلَيْهِمْ سَكَتُوا، فَلَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ مَا يُصَرِّحُ بِالتَّعْدِيلِ.

1563. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ عَرَفَهُ بِالْفِسْقِ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ، كَانَ غَاشًا فِي الدِّينِ؟

1564. قُلْنَا: لَمْ يُوجِبْ عَلَى غَيْرِهِ الْعَمَلُ، لَكِنْ قَالَ: سَمِعْتُ فُلَانًا قَالَ كَذَا. وَصَدَقَ فِيهِ،

ثُمَّ لَعَلَّهُ لَمْ يَعْرِفْهُ بِالْفِسْقِ وَلَا بِالْعَدَالَةِ فَرَوَى وَوَكَّلَ الْبَحْثَ إِلَى مَنْ أَرَادَ الْقَبُولَ.

1565. **الثالثة:** الْعَمَلُ بِالْخَيْرِ، إِنْ أَتَمَّنَ حَمْلُهُ عَلَى الْاِخْتِيَاظِ، أَوْ عَلَى الْعَمَلِ بِدَلِيلٍ آخَرَ وَافَقَ الْخَيْرَ، فَلَيْسَ بِتَعْدِيلٍ، وَإِنْ عَرَفْنَا يَقِينًا أَنَّهُ عَمِلَ بِالْخَيْرِ، فَهُوَ تَعْدِيلٌ، إِذْ لَوْ عَمِلَ بِخَيْرٍ غَيْرِ الْعَدْلِ لَفَسَقَ، وَبَطَلَتْ عَدَالَتُهُ.

1566. **فَإِنْ قِيلَ:** لَعَلَّهُ ظَنَّ أَنَّ مُجَرَّدَ الْإِسْلَامِ، مَعَ عَدَمِ الْفِسْقِ، عَدَالَةٌ.

1567. **قُلْنَا:** هَذَا يَتَطَرَّقُ إِلَى التَّعْدِيلِ بِالْقَوْلِ. وَنَحْنُ نَقُولُ: الْعَمَلُ كَالْقَوْلِ. وَهَذَا الْاِخْتِمَالُ يَنْقَطِعُ بِذِكْرِ سَبَبِ الْعَدَالَةِ. وَمَا ذَكَرْنَاهُ تَفْرِيعٌ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالتَّعْدِيلِ الْمُطْلَقِ، إِذْ لَوْ شَرِطَ ذِكْرُ السَّبَبِ لَشَرِطَ فِي شَهَادَةِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ عَدُّ جَمِيعِ شَرَايِطِ الصَّحَّةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

1568. **فَإِنْ قِيلَ:** لَعَلَّهُ عَرَفَهُ عَدْلًا، وَيَعْرِفُهُ غَيْرُهُ بِالْفِسْقِ.

1569. **قُلْنَا:** مَنْ عَرَفَهُ - لَا جَرَمَ - لَا يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِهِ، كَمَا لَوْ عَدَلَ جَرِيحًا.

1570. **الرابعة:** أَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَتِهِ، فَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ تَرْكِتِهِ بِالْقَوْلِ. أَمَّا تَرْكُ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِ وَبِخَيْرِهِ فَلَيْسَ جَرَحًا، إِذْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي شَهَادَةِ الْعَدْلِ وَرَوَاتِهِ لِأَسْبَابٍ سِوَى الْجَرَحِ. / كَيْفَ وَتَرَكَ الْعَمَلُ لَا يَزِيدُ عَلَى الْجَرَحِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ؟ وَبِالْجُمْلَةِ إِنْ لَمْ يَنْقَدْخِ وَجْهٌ لِتَرْكِهِ الْعَمَلِ مِنْ تَقْدِيمِ أَوْ دَلِيلٍ آخَرَ فَهُوَ كَالْجَرَحِ الْمُطْلَقِ.

[164,1]

الفصل الرابع: فِي عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

1571. **وَالَّذِي عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَجَمَاهِيرُ الْخَلْفِ، أَنَّ عَدَالَتَهُمْ مَعْلُومَةٌ بِتَعْدِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِيَّاهُمْ، وَثَنَانَهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ. فَهَذَا مُعْتَقَدُنَا فِيهِمْ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِطَرِيقٍ قَاطِعٍ ارْتِكَابُ وَاحِدٍ لِفِسْقٍ، مَعَ عِلْمِهِ بِهِ. وَذَلِكَ بِمَا لَا يَثْبُتُ. فَلَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَى التَّعْدِيلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران 110)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ (البقرة: 143)، وَهُوَ خِطَابٌ مَعَ الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح 18)، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقُدُّوسِ وَالْغَابِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (البقرة 100)، وَقَدْ ذَكَرَ**

عدالة الصحابة

- الله تَعَالَى الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ وَأَحْسَنَ الشَّاءِ عَلَيْهِمْ.
1572. وَقَالَ السَّيِّدُ | ﷺ: «خَيَّرَ النَّاسَ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وَقَالَ ﷺ: «لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَصْهَارًا وَأَنْصَارًا».
1573. فَأَيُّ تَعْدِيلٍ أَصَحُّ مِنْ تَعْدِيلِ عَلَامِ الْغُيُوبِ سُبْحَانَهُ، وَتَعْدِيلِ رَسُولِهِ ﷺ؟ كَيْفَ وَلَوْ لَمْ يَرِدِ الثَّنَاءُ لَكَانَ فِيمَا امْتَنَهَرَ وَتَوَاتَرَ مِنْ حَالِهِمْ فِي الْهِجْرَةِ، وَالْجِهَادِ، وَبَذْلِ الْمُهْجِ، وَالْأَمْوَالِ، وَقَتْلِ الْأَبَاءِ وَالْأَهْلِ، فِي مَوَالَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُصْرَتِهِ، كِفَايَةً فِي الْقَطْعِ بَعْدَ التَّهْمِ.
1574. وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ حَالَهُمْ كَحَالِ غَيْرِهِمْ فِي لُزُومِ الْبَحْثِ.
1575. وَقَالَ قَوْمٌ: حَالُهُمُ الْعَدَالَةُ فِي بَدَايَةِ الْأَمْرِ إِلَى ظُهُورِ الْحَرْبِ وَالْخُصُومَاتِ، ثُمَّ نَغْيَرِ الْحَالِ، وَسُفِكَتِ الدِّمَاءُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ.
1576. وَقَالَ جَمَاهِيرُ الْمُعْتَزِلَةِ: عَائِشَةُ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَجَمِيعُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ فَسَاقٍ بِقِتَالِ الْإِمَامِ الْحَقِّ.
1577. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ سَلَفِ الْقَدَرِيَّةِ: يَجِبُ رَدُّ شَهَادَةِ عَلِيٍّ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ مُجْتَمِعِينَ وَمُقْتَرِقِينَ، لِأَنَّ فِيهِمْ فَاسِقًا لَا نَعْرِفُهُ بِعَيْنِهِ.
1578. وَقَالَ قَوْمٌ: نَقْبُلُ شَهَادَةَ كُلِّ وَاحِدٍ إِذَا انْفَرَدَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعَيْنْ فُسْقَهُ، أَمَا إِذَا كَانَ مَعَ مُخَالِفِهِ فَشَهِدَا رَدًّا، إِذْ تَعَلَّمَ أَنَّ أَحَدَهُمَا فَاسِقٌ. وَشَكَّ الْبَعْضُ فِيهِمْ فِي فِتْنَةِ عُثْمَانَ وَقَتْلِهِ.
1579. وَكُلُّ هَذَا جَرَاءَةٌ عَلَى السَّلَفِ، عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ. بَلْ قَالَ قَوْمٌ: مَا حَرَى بَيْنَهُمْ ابْتَنَى عَلَى الْجَهْدِ، وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، أَوْ الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، وَالْمُخْطِئُ مَعْدُورٌ لَا تَرُدُّ شَهَادَتَهُ.
1580. وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ ذَلِكَ مُجْتَهِدًا فِيهِ، وَلَكِنْ قَتَلَهُ عُثْمَانُ وَالْخَوَارِجُ مُخْطِئُونَ قَطْعًا، لَكِنَّهُمْ جَهِلُوا خَطَأَهُمْ / وَكَانُوا مُتَأَوِّلِينَ، وَالْفَاسِقُ الْمُتَأَوِّلُ لَا تَرُدُّ رِوَايَتَهُ. وَهَذَا أَقْرَبُ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى سُقُوطِ تَعْدِيلِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا.

من هو
الصحابي؟

1581. فَإِنْ قِيلَ: الْقُرْآنُ أَتَى عَلَى الصَّحَابَةِ، فَمَنْ الصَّحَابِيُّ؟ أَمِنْ عَاَصِرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

أَوْ مِنْ لَقِيَهُ مَرَّةً، أَوْ مِنْ صَحِبَهُ سَاعَةً، أَوْ مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ؟ وَمَا حَدُّ طُولِهَا؟

1582. قُلْنَا: الْأِسْمُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ صَحِبَهُ، ثُمَّ يَكْفِي لِلْإِسْمِ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ

الصُّحْبَةُ وَلَوْ سَاعَةً، وَلَكِنْ الْعُرْفُ يُخَصِّصُ الْأِسْمَ بِمَنْ كَثُرَتْ صُحْبَتُهُ.

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ وَالنَّقْلِ الصَّحِيحِ، وَيَقُولُهُ إِنِّي صَحَابِي كَثُرَتْ صُحْبَتِي.

وَلَا حَدٌّ لِمِثْلِكَ الْكَثْرَةِ بِتَقْدِيرٍ، بَلْ بِتَقْرِيبٍ.

البَابُ الرَّابِعُ فِي مُسْتَنَدِ الرَّاوي، وَكَيْفِيَّةِ ضَبْطِهِ

1583. وَمُسْتَنَدُهُ: إِمَّا قِرَاءَةُ الشَّيْخِ عَلَيْهِ، أَوْ قِرَاءَتُهُ عَلَى الشَّيْخِ، أَوْ إِجَازَتُهُ، أَوْ مُنَاوَلَتُهُ، أَوْ رُؤْيَتُهُ بِخَطِّهِ فِي كِتَابٍ.

1584. فَهِيَ خَمْسُ مَرَاتِبَ:

قراءة الشيخ في
معرض الإخبار

1585. الْأُولَى: وَهِيَ الْأَعْلَى: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ فِي مَعْرِضِ الْإِخْبَارِ لِيُرَوَى عَنْهُ. وَذَلِكَ يُسَلِّطُ الرَّاويَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَقَالَ فُلَانٌ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ.

القراءة
على الشيخ

1586. الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ سَاكِتٌ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: هَذَا صَحِيحٌ. فَتَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ، جَلَا فَا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا لَكَانَ سُكُوتُهُ وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ فِسْقًا قَادِحًا فِي عَدَالَتِهِ. وَلَوْ جَوَّزْنَا ذَلِكَ، لَجَوَّزْنَا أَنْ يَكْذِبَ إِذَا نَطَقَ بِكَوْنِهِ صَحِيحًا، نَعَمْ لَوْ كَانَ ثَمَّ مَجْبِلَةٌ قَلِيلَةٌ اكْتِرَابٍ وَغَفْلَةٍ فَلَا يَكْفِي السُّكُوتُ.

1587. وَهَذَا يُسَلِّطُ الرَّاويَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: أَخْبَرَنَا أَوْ حَدَّثَنَا فُلَانٌ قِرَاءَةً عَلَيْهِ. أَمَّا قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا» مُطْلَقًا، أَوْ «سَمِعْتُ فُلَانًا» فَاحْتَلَفُوا فِيهِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِالنُّطْقِ، لِأَنَّ الْخَبَرَ وَالْحَدِيثَ وَالْمُسْمُوعَ كُلُّ ذَلِكَ نَطَقٌ. وَذَلِكَ مِنْهُ كَذِبٌ. إِلَّا إِذَا عَلِمَ بِضَرِيحِ قَوْلِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ خَالِهِ، أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ، دُونَ سَمَاعِ حَدِيثِهِ.

الإجازة

1588. الثَّالِثَةُ: الْإِجَازَةُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تُرَوِّيَ عَنِّي الْكِتَابَ الْفُلَانِيَّ، أَوْ مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ فِي تَعْيِينِ الْمَسْمُوعِ. أَمَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: هَذَا مَسْمُوعِي مِنْ فُلَانٍ، فَلَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي الرِّوَايَةِ، فَلَعَلَّهُ لَا يَجُوزُ الرِّوَايَةُ، لِخَلَلِ يَعْرِفُهُ فِيهِ، وَإِنْ سَمِعَهُ. وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: عِنْدِي شَهَادَةٌ: لَا يَشْهَدُ، مَا لَمْ يَقُلْ: أَذِنْتُ لَكَ فِي أَنْ تَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِي، لَمْ تَقُمْ تِلْكَ الشَّهَادَةُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ، لِأَنَّ

الرَّوَايَةُ شَهَادَةٌ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَنْسَاهُ فِي الْكَلَامِ، لَكِنْ عِنْدَ جَزْمِ الشَّهَادَةِ قَدْ يَتَوَقَّفُ. ثُمَّ الْإِجَازَةُ تَسْلُطُ الرَّاويَ عَلَى أَنْ يَقُولَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، إِجَازَةً. أَمَّا قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا» مُطْلَقًا فَقَدْ جَوَزَهُ الْقَوْمُ، وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِسَمَاعِ كَلَامِهِ، وَهُوَ كَذِبٌ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ.

1589. الرَّابِعَةُ: الْمُنَاوَلَةُ. وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: خُذْ هَذَا الْكِتَابَ وَحَدِّثْ بِهِ عَنِّي، فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ فُلَانٍ. / وَمُجَرَّدُ الْمُنَاوَلَةِ دُونَ هَذَا اللَّفْظِ لَا مَعْنَى لَهُ. وَإِذَا وَجَدَ هَذَا اللَّفْظَ فَلَا مَعْنَى لِلْمُنَاوَلَةِ، فَهُوَ زِيَادَةٌ تَكْلِفُ أَحَدَهُ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ بِلَا فَائِدَةٍ. ثُمَّ كَمَا يَجُوزُ رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْإِجَازَةِ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْخَبَرِ، لَا عَيْنَ الطَّرِيقِ الْمَعْرُوفِ.

المناولة

[166/1]

1590. وَقَوْلُهُ: هَذَا الْكِتَابُ مَسْمُوعِي فَارَوْهُ عَنِّي، فِي التَّعْرِيفِ، كَقِرَاءَتِهِ وَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ. 1591. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُحَدِّثَهُ بِهِ، فَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ أَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ؟ وَيَلْزَمُ أَنْ لَا تَصِحَّ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِنَفْسِهِ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَزِيوِي فِي حَيَاةِ الشَّيْخِ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ، كَمَا فِي الشَّهَادَةِ، فَدَلُّ أَنْ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ فِي الرَّوَايَةِ.

1592. الْخَامِسَةُ: الْأَعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ، بَأَنْ يُرَى مَكْتُوبًا بِخَطِّهِ: أَنِّي سَمِعْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَزِيوِي عَنْهُ، لِأَنَّ رَوَايَتَهُ شَهَادَةً عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَالَهُ، وَالْخَطُّ لَا يَعْرِفُهُ هَذَا. نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ مَكْتُوبًا فِي كِتَابٍ بِخَطِّ ظَنَنْتُ أَنَّهُ خَطُّ فُلَانٍ، فَإِنَّ الْخَطَّ أَيْضًا قَدْ يُشْبِهُ الْخَطَّ.

الاعتماد على الخط

1593. أَمَّا إِذَا قَالَ: هَذَا خَطِّي، قَبْلَ قَوْلِهِ، وَلَكِنْ لَا يَزِيوِي عَنْهُ مَا لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَى الرَّوَايَةِ بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، أَوْ بِقَرِينَةٍ خَالِيَةٍ، كَالْجُلُوسِ لِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ.

1594. أَمَّا إِذَا قَالَ عَدْلٌ: هَذِهِ نُسْخَةٌ صَحِيحَةٌ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مِثْلًا، فَرَأَى فِيهِ حَدِيثًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيوِي عَنْهُ. لَكِنْ هَلْ يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ؟

1595. إِنْ كَانَ مُقْلِدًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ الْمُجْتَهِدَ، وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا عَلِمَ صِحَّةَ النُّسخَةِ يَقُولُ عَدْلٌ جَازَ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَحْمِلُونَ صُحُفَ الصُّدَقَاتِ إِلَى

الْبِلَادَ، وَكَانَ الْعَلْقُ يُعْتَمَدُونَ تِلْكَ الصُّحُفَ بِشَهَادَةِ حَامِلِ الصَّحِيفَةِ بِصِحَّتِهَا،
دُونَ أَنْ يَسْمَعَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُقِيدُ سُكُونَ النَّفْسِ وَغَلْبَةَ الظَّنِّ.
وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْوِيَ إِلَّا مَا يَعْلَمُ بِسَمَاعِهِ أَوَّلًا، وَحِفْظِهِ وَضَبْطِهِ
إِلَى وَقْتِ الْأَدَاءِ، بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ مَا أَدَّاهُ هُوَ الَّذِي سَمِعَهُ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْهُ حَرْفٌ.
فَإِنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْهُ فَلْيَتْرَكِ الرَّوَايَةَ. وَيَتَفَرَّغُ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ:

رواية الحديث
المشكوك فيه

1596. [1] مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ فِي مَسْمُوعَاتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ مَثَلًا حَدِيثٌ وَاحِدٌ شَكَّ أَنَّهُ
سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ أَمْ لَا؟ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، وَلَا أَنْ يَقُولَ:
قَالَ الزُّهْرِيُّ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ، شَهَادَةٌ عَلَى الزُّهْرِيِّ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا عَنْ
عِلْمٍ، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، فَهُوَ كَمَنْ سَمِعَ إِفْرَارًا وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمُسَرَّ زَيْدٌ أَوْ
عَمْرُو. فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى زَيْدٍ.

1597. بَلْ نَقُولُ: لَوْ سَمِعَ مِائَةَ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ، وَفِيهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ عِلْمٌ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ،
وَلَكِنَّهُ التَّبَسُّعُ عَلَيْهِ عَيْنُهُ، فَلَيْسَ لَهُ رَوَايَتُهُ بَلْ لَيْسَ لَهُ رَوَايَةُ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ
الْأَحَادِيثِ عَنْهُ إِذْ مَا مِنْ / حَدِيثٍ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْهُ.

[167/1]

الرواية بغلبة
الظن

1598. وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي حَدِيثٍ أَنَّهُ مَسْمُوعٌ مِنَ الزُّهْرِيِّ، لَمْ تَجْزِ الرَّوَايَةُ
بِغَلْبَةِ الظَّنِّ.

1599. وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ، لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ.

1600. وَهُوَ بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، وَلَكِنْ فِي حَقِّ الْحَاكِمِ،
فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ صِدْقَ الشَّاهِدِ، أَمَّا الشَّاهِدُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَقَّقَ: لِأَنَّ تَكْلِيفَهُ أَنْ
لَا يَشْهَدَ إِلَّا عَلَى الْمَعْلُومِ - فِيمَا تُمْكِنُ فِيهِ الْمُشَاهَدَةُ - مُمَكِّنٌ، وَتَكْلِيفُ
الْحَاكِمِ أَنْ لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِصِدْقِ الشَّاهِدِ مُحَالٌ. وَكَذَلِكَ الرَّاوي لَا سَبِيلَ لَهُ
إِلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ الشَّيْخِ، وَلَكِنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ قَوْلِهِ بِالسَّمَاعِ، فَإِذَا لَمْ
يَتَحَقَّقْ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَرْوِيَ.

1601. فَإِنْ قِيلَ: فَالْوَاحِدُ فِي عَصْرِنَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا
يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ.

1602. قُلْنَا: لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى تَحَقُّقِ ذَلِكَ. وَلَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

أَنَّهُ سَمِعَهُ، لَكِنْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ رَأَاهُ فِي كِتَابٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ. وَكُلُّ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ لَا يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ لَا يَدْرِي مِنْ أَيْنَ يَقُولُهُ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْعَمَلُ إِذَا ذُكِرَ مُسْتَنَدُهُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي حَالِهِ وَعَدَالَتِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إنكار الشيخ ما نقل عنه

[2] مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَنْكَرَ الشَّيْخُ الْحَدِيثَ أَنْكَارَ جَاحِدٍ قَاطِعٍ مُكَذِّبٍ لِلرَّوَايِ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَلَمْ يَصِرِ الرَّوَايِ مَجْرُوحًا، لَأَنَّ الْجَرْحَ رُبَّمَا لَا يَنْبُتُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ، وَلِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ شَيْخُهُ كَمَا أَنَّ شَيْخَهُ مُكَذِّبٌ لَهُ، وَهُمَا عَدْلَانِ، فَهُمَا كَبَيَّتَيْنِ مُتَكَادِبَتَيْنِ، فَلَا يُوجِبُ الْجَرْحَ. أَمَّا إِذَا أَنْكَرَ إِنْكَارَ مُتَوَقِّفٍ، وَقَالَ: لَسْتُ أَذْكُرُهُ، فَيُعْمَلُ بِالْخَبَرِ، لِأَنَّ الرَّوَايِ جَازِمٌ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَهُوَ لَيْسَ بِقَاطِعٍ بِتَكْذِيبِهِ، وَهُمَا عَدْلَانِ، فَصِدْقُهُمَا إِذَا مُمَكِّنٌ.

1604

وَذَهَبَ الْكَرْخِيُّ إِلَى أَنَّ نَسِيَانَ الشَّيْخِ الْحَدِيثَ يُبْطِلُ الْحَدِيثَ، وَنَسِيَ عَلَيْهِ اطِّرَاحَ خَبَرِ الزُّهْرِيِّ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا»، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ أَنْ يَعْمَلَ بِالْحَدِيثِ، وَالرَّوَايِ فَرَعُهُ، فَكَيْفَ يَعْمَلُ بِهِ؟

1605

قُلْنَا: لِلشَّيْخِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ إِذَا رَوَى الْعَدْلُ لَهُ عَنْهُ، فَإِنْ بَقِيَ شَكٌّ لَهُ مَعَ رَوَايَةِ الْعَدْلِ فَلَيْسَ لَهُ الْعَمَلُ بِهِ. وَعَلَى الرَّوَايِ الْعَمَلُ إِذَا قَطَعَ بِأَنَّهُ سَمِعَ، وَعَلَى غَيْرِهِمَا الْعَمَلُ جَمْعًا يَتَنَصَّدِقُهُمَا. وَالْحَاكِمُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الشَّاهِدِ الْمُرُورِ الظَّاهِرِ الْعَدَالَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الشَّاهِدِ. وَيَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ الْعَمَلُ بِفَتْوَى الْمُجْتَهِدِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ تَغْيِيرَ اجْتِهَادِهِ، وَالْمُجْتَهِدُ لَا يَعْمَلُ بِهِ بَعْدَ التَّغْيِيرِ، لِأَنَّهُ عَلِمَهُ. فَعَمَلُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ.

1606

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاهِيرُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهَذَا لِأَنَّ النُّسِيَانَ غَالِبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ. وَأَيُّ مُحَدِّثٍ يَحْفَظُ فِي حِينِهِ جَمِيعَ مَا رَوَاهُ فِي عُمُرِهِ؟ فَصَارَ كَشَكِّ الشَّيْخِ فِي زِيَادَةِ الْحَدِيثِ، / أَوْ فِي إِعْرَاقٍ فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْطِلُ الْحَدِيثَ، لِكثْرَةِ وَقُوعِ الشَّكِّ فِيهِ، فَكَذَلِكَ أَصْلُ الْحَدِيثِ.

[168/1]

1607

[3] مَسْأَلَةٌ: انْفِرَادُ الثَّقَةِ بِزِيَادَةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَمَاعَةِ النَّقْلَةِ مَقْبُولٌ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ، سِوَاءِ كَانَتِ الزِّيَادَةُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ لَوْ

زيادة الثمة مقبولة

انْفَرَدَ بِتَقْلٍ حَدِيثٍ عَنْ جَمِيعِ الْحِفَاطِ لِقَبْلِ، فَكَذَلِكَ إِذَا انْفَرَدَ بِزِيَادَةٍ، لَأَنَّ الْعَدْلَ لَا يُتَّهَمُ مَا أُمْكَنَ.

1608. فَإِنْ قِيلَ: يَتَعَدَّدُ انْفِرَادُهُ بِالْحِفْظِ مَعَ إِصْغَاءِ الْجَمِيعِ.

1609. قُلْنَا: تَصْدِيقُ الْجَمِيعِ أَوَّلَى إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا. وَهُوَ قَاطِعٌ بِالسَّمَاعِ، وَالْآخَرُونَ مَا قَطَعُوا بِالنَّفْيِ، فَلَعَلَّ الرُّسُولَ ﷺ ذَكَرَهُ فِي مَجْلِسَيْنِ فَحَيْثُ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا الْوَاحِدُ، أَوْ كَرَّرَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ وَذَكَرَ الزِّيَادَةَ فِي إِحْدَى الْكَرَّتَيْنِ وَلَمْ يَحْضُرْ إِلَّا الْوَاحِدُ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ رَاوِي السَّاقِصِ دَخَلَ فِي أَثْنَاءِ الْمَجْلِسِ فَلَمْ يَسْمَعْ التَّمَامَ، أَوْ اشْتَرَكُوا فِي الْحُضُورِ وَنَسُوا الزِّيَادَةَ، إِلَّا وَاحِدًا، أَوْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْحَدِيثِ سَبَبٌ شَاغِلٌ مُدْهِشٌ فَعَقَلَ بِهِ الْبَعْضُ عَنِ الْإِصْغَاءِ، فَيَنْتَحَصِرُ بِحِفْظِ الزِّيَادَةِ الْمُقْبِلِ عَلَى الْإِصْغَاءِ، أَوْ عَرَضَ لِبَعْضِ السَّامِعِينَ خَاطِرٌ شَاغِلٌ عَنِ الزِّيَادَةِ، أَوْ عَرَضَ لَهُ مُزْعِجٌ يُوجِبُ قِيَامَهُ قَبْلَ التَّمَامِ، فَإِذَا احْتَمَلَ ذَلِكَ فَلَا يُكَذِّبُ الْعَدْلُ مَا أُمْكَنَ.

اقتصار الحديث
على رواية بعض
الحديث

1610. [4] مَسْأَلَةٌ: رَوَايَةُ بَعْضِ الْخَبَرِ مُمْتَنِعَةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ مَنْ مَنَعَ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى. وَمَنْ جَوَزَ النُّقْلَ عَلَى الْمَعْنَى جَوَزَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ رَوَاهُ مَرَّةً بِتَمَامِهِ، وَلَمْ يَتَّعَلَّقْ بِالْمَذْكُورِ بِالْمَثْرُوكِ تَعَلُّقًا يُغَيِّرُ مَعْنَاهُ. وَأَمَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ، كَشَرْطِ الْعِبَادَةِ أَوْ رُكْنِهَا، أَوْ مَا بِهِ التَّمَامُ، فَتَقْلُ الْبَعْضِ تَحْرِيفٌ وَتَلْيِيسٌ. أَمَّا إِذَا رَوَى الْحَدِيثَ مَرَّةً تَامًا وَمَرَّةً نَاقِصًا نَقْصَانًا لَا يُغَيِّرُ فَهُوَ حَائِزٌ، وَلَكِنْ يَشَرْطُ أَنْ لَا يَنْطَرُقَ إِلَيْهِ سُوءُ الظَّنِّ بِالثَّهْمَةِ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُتَّهَمُ بِاضْطِرَابِ النُّقْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ ذَلِكَ.

1611. [5] مَسْأَلَةٌ: نَقْلُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ حَرَامٌ عَلَى الْجَاهِلِ بِمَوَاقِعِ الْخِطَابِ وَدَقَائِقِ الْأَلْفَافِ.

1612. أَمَّا الْعَالِمُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُحْتَمَلِ وَغَيْرِ الْمُحْتَمَلِ، وَالظَّاهِرِ وَالْأَظْهَرِ، وَالْعَامِّ وَالْأَعْمِ، فَقَدْ جَوَزَ لَهُ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ، أَنْ يَنْقُلَهُ عَلَى الْمَعْنَى إِذَا فَهَمَهُ.

1613. وَقَالَ فَرِيقٌ: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِبْدَالُ اللَّفْظِ بِمَا يُرَادُّهُ وَيُسَاوِيهِ فِي الْمَعْنَى، كَمَا

رواية الحديث
بالمعنى

يُنْدَلُ الْقُعُودُ بِالْجُلُوسِ، وَالْعِلْمُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَالْاِسْتِطَاعَةُ بِالْقُدْرَةِ، وَالْاِبْصَارُ بِالْاِحْسَاسِ بِالْبَصَرِ، وَالْحَظَرُ بِالْتَّحْرِيمِ، وَسَائِرُ مَا لَا يُشَكُّ فِيهِ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَمَا لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ تَفَاوُتٌ بِالْاِسْتِنْبَاطِ وَالْفَهْمِ. وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا فَهَمَهُ قَطْعًا لَا فِيمَا فَهَمَهُ بَنُوعِ اسْتِدْلَالٍ يَخْتَلِفُ فِيهِ النَّاطِرُونَ.

1614. وَيَذُلُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِلْعَالِمِ: الْاِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ شَرْحِ الشَّرْعِ لِلْعَجَمِ بِلِسَانِهِمْ. فَإِذَا جَازَ / اِيْدَالَ الْعَرَبِيَّةَ بِعَجْمِيَّةٍ تُرَادِفُهَا، فَلَاَنْ بُجُوزَ عَرَبِيَّةً بِعَرَبِيَّةٍ تُرَادِفُهَا وَتَسَاوِيهَا أَوَّلَى. وَكَذَلِكَ كَانَ سَفَرَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْبِلَادِ: يُبَلِّغُونَهُمْ أَمْرَهُ بِلُغَتِهِمْ. وَكَذَلِكَ مَنْ سَمِعَ شَهَادَةَ الرَّسُولِ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ بِلُغَةٍ أُخْرَى. وَهَذَا لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَعْبُدَ فِي اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ فَهْمُ الْمَعْنَى وَابْصَالُهُ إِلَى الْخَلْقِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ كَالْتَّشْهَدِ وَالتَّكْبِيرِ وَمَا تَعْبُدُ فِيهِ بِاللَّفْظِ.

[169/1]

1615. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ ﷺ «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، فَأَذَاهَا كَمَا سَمِعَهَا، قُرْبَ مُبْلَغِ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ».

1616. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْعِلَّةَ، وَهُوَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْفِقْهِ، فَمَا لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُرَادِفَةِ فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ. وَهَذَا الْحَدِيثُ بِغَيْنِهِ قَدْ نُقِلَ بِالْأَلْفَافِ مُخْتَلِفَةٍ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَإِنْ أُمِكنَ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأَلْفَافِ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، لَكِنْ الْأَعْلَبُ أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ وَنُقِلَ بِالْأَلْفَافِ مُخْتَلِفَةٍ، فَإِنَّهُ رَوَى: «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً»، وَنَصَرَ اللَّهُ امْرَأً» وَرَوَى «وَرُبَّ حَامِلٍ فِيهِ لَا فِقْهَ لَهُ» وَرَوَى «حَامِلٍ فِيهِ غَيْرُ فَقِيهِ».

1617. وَكَذَلِكَ الْخُطْبُ الْمُنْتَحَدَةُ، وَالْوَقَائِعُ الْمُنْتَحَدَةُ، رَوَاهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِالْأَلْفَافِ مُخْتَلِفَةٍ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ.

1618. [6] مَسْأَلَةٌ: الْمُرْسَلُ مَقْبُولٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالْجَمَاهِيرِ، وَمَرْدُودٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْقَاضِي، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

حكم
الحديث المرسل
(المنقطع)

1619. وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يُعَاصِرْهُ؛ أَوْ قَالَ مَنْ لَمْ يُعَاصِرْ أَبَا هُرَيْرَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالِدِيلُ أَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ شَيْخُهُ وَلَمْ يُعَدِّلْهُ وَبَقِيَ

مَجْهُولًا عِنْدَنَا لَمْ تَقْبَلْهُ، فَإِذَا لَمْ يُسَمِّهِ فَالْجَهْلُ أَتَمُّ، فَمَنْ لَا يَعْرِفُ عَيْنُهُ كَيْفَ
تُعْرِفُ عَدْلَتَهُ؟

1620. فَإِنْ قِيلَ: رِوَايَةُ الْعَدْلِ عَنْهُ تَعْدِيلٌ.

1621. فَأَلْجَوَابُ: مِنْ وَجْهَيْنِ:

1622. الْأَوَّلُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ، فَإِنَّ الْعَدْلَ قَدْ يَرْوِي عَمَّنْ لَوْ سُئِلَ عَنْهُ لَتَوَقَّفَ فِيهِ، أَوْ
جَرَّحَهُ. وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ رَوَوْا عَمَّنْ إِذَا سُئِلُوا عَنْهُ عَدَّلُوهُ مَرَّةً وَجَرَّحُوهُ أُخْرَى،
أَوْ قَالُوا: لَا نَذْرِي. فَالرَّوَايَةُ عَنْهُ سَاكِتٌ عَنْ تَعْدِيلِهِ، وَلَوْ كَانَ الشُّكُوتُ عَنِ
الْجَرَحِ تَعْدِيلًا لَكَانَ الشُّكُوتُ عَنِ التَّعْدِيلِ جَرَّحًا، وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ الرَّوَايُ
إِذَا جَرَّحَ مَنْ رَوَى عَنْهُ مُكَذِّبًا نَفْسَهُ؛ وَلِأَنَّ شَهَادَةَ الْفَرْعِ لَيْسَ تَعْدِيلًا لِلْأَصْلِ،
مَا لَمْ يَصْرَحْ. وَافْتِرَاقُ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ التَّعْبُدَاتِ لَا يُوجِبُ فَرْقًا فِي
هَذَا الْمَعْنَى. كَمَا لَمْ يُوجِبْ فَرْقًا فِي مَنَعَ قَبُولِ رِوَايَةِ الْمَجْرُوحِ وَالْمَجْهُولِ.
وَإِذَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: لَا يَشْهَدُ الْعَدْلُ إِلَّا عَلَى شَهَادَةِ عَدْلٍ، لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي
الرِّوَايَةِ، وَوَجِبَ فِيهَا مَعْرِفَةُ عَيْنِ الشَّيْخِ وَالْأَصْلِ ١١ حَتَّى يُنْظَرَ فِي حَالِهِمَا.

1623. فَإِنْ قِيلَ: الْعَنْعَنَةُ كَافِيَةٌ فِي الرِّوَايَةِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ رَوَى فَلَانٌ / عَنْ فَلَانٍ عَنْ
فُلَانٍ، يَحْتَمِلُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ فَلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، بَلْ بَلَّغَهُ بِوَاسِطَةٍ. وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ
يُقْبَلُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الشَّهَادَةِ لَا يُقْبَلُ.

1624. قُلْنَا: هَذَا إِذَا لَمْ يُوجِبْ فَرْقًا فِي رِوَايَةِ الْمَجْهُولِ، وَالْمُرْسَلِ مَرْوِيٍّ عَنْ مَجْهُولٍ،
فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقْبَلَ. ثُمَّ الْعَنْعَنَةُ جَرَتْ الْعَادَةُ بِهَا فِي الْكِتَابَةِ، فَإِنَّهُمْ اسْتَنْقَلُوا
أَنْ يَكْتُبُوا عِنْدَ كُلِّ اسْمٍ «رَوَى عَنْ فُلَانٍ سَمَاعًا مِنْهُ» وَشَحُّوا عَلَى الْقِرْطَاسِ
وَالْوَقْتِ أَنْ يُضَيِّعُوهُ، فَأَوْجَرُوا. وَإِنَّمَا يُقْبَلُ فِي الرِّوَايَةِ ذَلِكَ إِذَا عَلِمَ بِصَرِيحٍ
لَفْظِهِ أَوْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ السَّمَاعَ، فَإِنْ لَمْ يَرِدِ السَّمَاعُ فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمُسْنَدِ
وَالْمُرْسَلِ، فَلَا يُقْبَلُ.

1625. الْجَوَابُ الثَّانِي: إِنْ سَلَّمْنَا جَدْلًا أَنَّ الرِّوَايَةَ تَعْدِيلٌ، فَتَعْدِيلُهُ الْمُطْلَقُ لَا يُقْبَلُ
مَا لَمْ يَذْكُرِ السَّبَبَ، فَلَوْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ عَدْلٍ ثِقَةٍ، لَمْ يَلْزَمْ قَبُولُهُ، وَإِنْ
سَلَّمَ قَبُولُ التَّعْدِيلِ الْمُطْلَقِ فَذَلِكَ فِي حَقِّ شَخْصٍ نَعْرِفُ عَيْنَهُ وَلَا يُعْرِفُ

بِفسق. أَمَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ عَيْنَهُ فَلَعَلَّهُ لَوْ ذَكَرَهُ لَعَرَفْنَاهُ بِفسق لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ الْمُعَدَّلُ، وَإِنَّمَا يُكْتَفَى فِي كُلِّ مُكَلَّفٍ بِتَعْرِيفِ غَيْرِهِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ مَعْرِفَةِ نَفْسِهِ، وَلَا يُعْلَمُ عَجْزُهُ مَا لَمْ يُعْرِفْهُ بَعَيْنُهُ. وَبِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ لَمْ يَقْبَلْ تَعْدِيلُ شَاهِدِ الْفَرْعِ مُطْلَقًا مَا لَمْ يُعْرِفِ الْأَصْلَ وَلَمْ يُعَيْنَهُ، فَلَعَلَّ الْحَاكِمَ يَعْرِفُهُ بِفسق أَوْ عَدَاوَةٍ أَوْ غَيْرِهِ.

1626 وَاحْتَجُّوا بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَى قَبُولِ مُرْسَلِ الْعَدْلِ، فَأَبَى عَبَّاسٌ، مَعَ كَثْرَةِ رَوَايَتِهِ، قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ، لِصِغَرِ سِنِهِ. وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ الرَّبَا فِي النِّسْبَةِ، وَقَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

1627 وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَيِّحُنِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَخِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ.

1628 وَرَوَى ابْنُ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جِنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ» ثُمَّ أَسْنَدَهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

1629 وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ» وَقَالَ: مَا أَنَا قُلْتُهَا وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، وَلَكِنْ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَهَا، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ.

1630 وَقَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: مَا كُلُّ مَا نَحْدُثُكُمْ بِهِ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ سَمِعْنَا بَعْضَهُ، وَحَدَّثْنَا أَصْحَابَهُ بِبَعْضِهِ.

1631 أَمَا التَّابِعُونَ فَقَدْ قَالَ النُّخَعِيُّ: إِذَا قُلْتُ: حَدَّثَنِي فَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ حَدَّثَنِي، وَإِذَا قُلْتُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ.

1632 وَكَذَلِكَ يُقَالُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ قَبُولُ الْمُرْسَلِ.

1633 وَالْجَوَابُ مَنْ وَجْهَيْنِ:

1634 الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا صَحِيحٌ، وَيَدُلُّ عَلَى قَبُولِ بَعْضِهِمُ الْمَرَاسِيلَ، وَالْمَسْأَلَةُ فِي مَجَلِّ الاجْتِهَادِ، وَلَا يَنْبُتُ فِيهَا إِجْمَاعٌ أَصْلًا، وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ لَمْ يَقْبَلُوا الْمَرَاسِيلَ، وَلِذَلِكَ بَاخُوا ابْنَ عَبَّاسٍ / وَابْنَ عُمرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، مَعَ جَلَالَةِ

قَدَرِهِمْ، لَا لِسْكَ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَلَكِنْ لِلْكَشْفِ عَنِ الرَّايِ.

1635. فَإِنْ قِيلَ: قَبْلَ بَعْضِهِمْ، وَسَكَتَ الْآخَرُونَ، فَكَانَ إِجْمَاعًا.

1636. قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ ثُبُوتَ الْإِجْمَاعِ بِسُكُوتِهِمْ، لَا سِيَّمَا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، بَلْ لَعَلَّهُ سَكَتٌ مُضْمِرٌ لِلْإِنْكَارِ، أَوْ مُتَرَدِّدٌ فِيهِ.

1637. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ مِنَ الْمُنْكَرِينَ لِلْمُرْسَلِ مَنْ قَبِلَ مُرْسَلَ الصَّحَابِيِّ، لِأَنَّهُمْ يُحَدِّثُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهُمْ عُدُولٌ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَصَافَ إِلَيْهِ مَرَايِلَ التَّابِعِينَ، لِأَنَّهُمْ يَرَوُونَ عَنِ الصَّحَابَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَ كِبَارَ التَّابِعِينَ بِقَبُولِ مُرْسَلِهِ.

1638. وَالْمُحْتَازُ عَلَى قِيَاسِ رَدِّ الْمُرْسَلِ أَنَّ التَّابِعِيَّ وَالصَّحَابِيَّ إِذَا عُرِفَ بِصَرِيحِ خَبَرِهِ أَوْ بِعَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يَزُوي إِلَّا عَنِ صَحَابِيٍّ، قَبْلَ مُرْسَلِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ فَلَا يَقْبَلُ، لِأَنَّهُمْ قَدْ يَرَوُونَ عَنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ لَا صُحْبَةَ لَهُمْ. وَإِنَّمَا ثَبَّتْنَا لَنَا عَدَالَةَ أَهْلِ الصُّحْبَةِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ نَعَدَ الْإِرْسَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ عَلَى بَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ. وَقَالَ عَزُوزَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِيمَا أَرْسَلَهُ عَنْ بُشَيْرَةَ: حَدَّثَنِي بِهِ بَعْضُ الْحَرَسِ.

هل يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى؟

1639. [7] مَسْأَلَةٌ: خَرَّ الْوَاحِدُ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ النَّوَلَى مَقْبُولٌ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ، لِأَنَّ كُلَّ مَا نَقَلَهُ الْعَدْلُ وَصَدَّقَهُ فِيهِ مُمَكِّنٌ وَجِبَ تَصْدِيقُهُ. فَمَسَّ الذِّكْرُ مَثَلًا نَقَلَهُ الْعَدْلُ، وَصَدَّقَهُ فِيهِ مُمَكِّنٌ، فَإِنَّا لَا نَقْطَعُ بِكَذِبِ نَاقِلِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ انْفَرَدَ وَاحِدٌ بِنَقْلِ مَا تُحِيلُ الْعَادَةُ فِيهِ أَنْ لَا يَسْتَفِضَ، كَقَتْلِ أَمِيرٍ فِي السُّوقِ، وَغَزْلِ وَزِيرٍ، وَهَجُومِ وَاقِعَةٍ فِي الْجَامِعِ مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْجُمُعَةِ، أَوْ كَخَسْفِ، أَوْ زَلْزَلَةٍ، أَوْ انْقِضَاصِ كَوْكَبٍ عَظِيمٍ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَجَائِبِ. فَإِنَّ الدَّوَاعِي تَتَوَفَّرُ عَلَى إِشَاعَةِ خَبَرِ ذَلِكَ، وَيَسْتَحِيلُ انْكِتَامُهُ. وَكَذَلِكَ الْقُرْآنُ لَا يَقْبَلُ فِيهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ، لِعِلْمِنَا بِأَنَّهُ ﷺ تَعَبَّدَ بِإِشَاعَتِهِ، وَاعْتَنَى بِإِلْقَائِهِ إِلَى كَافَّةِ الْحَلْقِ، فَإِنَّ الدَّوَاعِي تَتَوَفَّرُ عَلَى إِشَاعَتِهِ وَنَقْلِهِ، لِأَنَّهُ أَضَلُّ الدِّينِ، وَالْمُنْفَرِدُ بِرَوَايَةِ سُورَةٍ أَوْ آيَةٍ كَاذِبٌ قَطْعًا. فَأَمَّا مَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى [مِنْ عُمُومِ وَقُوعِ أَحَادِهِ]، فَلَا نَقْطَعُ بِكَذِبِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِيهِ.

1640. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقْطَعُ بِكَذِبِهِ؟ لِأَنَّ الْخَارِجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِرَارًا، وَكَانَتْ الطَّهَارَةُ تَنْتَقِضُ

بِهِ، فَلَا يَحِلُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَشِيعَ حُكْمُهُ، وَيُنَاجِي بِهِ الْآحَادَ، إِذْ يُؤَدِّي إِلَى إِخْفَاءِ الشَّرْعِ، وَإِلَى أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الْعِبَادِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ. فَتَجِبُ الْإِشَاعَةُ فِي امِّثْلِهِ، ثُمَّ تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ. وَكَذَلِكَ مَسُّ الذِّكْرِ مِمَّا يَكْثُرُ وَقُوْعُهُ، فَكَيْفَ يَخْفَى حُكْمُهُ؟

1641. قُلْنَا: هَذَا يَبْطُلُ أَوَّلًا بِالْوُتْرِ، وَحُكْمِ الْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، وَالْفَهْقَةِ، وَوُجُوبِ التَّسْلِيلِ مِنَ غُسْلِ الْمَيِّتِ، وَإِفْرَادِ / الْإِقَامَةِ وَتَشْنِيعِهَا. وَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا تَعْمُ بِهِ الْبَلَوَى، وَقَدْ أَثْبَتُوهَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

[172/1]

1642. فَإِنْ زَعَمُوا أَنْ لَيْسَ عُمُومُ الْبَلَوَى فِيهَا كَعُمُومِهَا فِي الْأَخْدَاثِ، فنَقُولُ: فَلَيْسَ عُمُومُ الْبَلَوَى فِي اللَّمَسِ وَالْمَسِّ كَعُمُومِهَا فِي خُرُوجِ الْخَارِجِ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ، فَقَدْ يَمْضِي عَلَى الْإِنْسَانِ مَدَّةٌ لَا يَلْمَسُ وَلَا يَمَسُّ الذِّكْرَ إِلَّا فِي حَالَةِ الْحَدَثِ، كَمَا لَا يَفْتَصِدُ وَلَا يَحْتَجِمُ إِلَّا أَحْيَانًا، فَلَا فَرْقَ.

1643. وَالْجَوَابُ الثَّانِي، وَهُوَ التَّحْقِيقُ: أَنَّ الْقَصْدَ وَالْحِجَامَةَ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَكَرَّرُ كُلَّ يَوْمٍ، وَلَكِنَّهُ يَكْثُرُ، فَكَيْفَ أَخْفَى حُكْمُهُ حَتَّى يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ خَلْقٍ كَثِيرٍ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْأَكْثَرُ فَكَيْفَ وَكُلُّ ذَلِكَ إِلَى الْآحَادِ، وَلَا سَبَبَ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَكْلَفْ رَسُولُهُ ﷺ إِشَاعَةَ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، بَلْ كَلَفَهُ إِشَاعَةُ الْبَغْضِ، وَجَوَزَ لَهُ رَدُّ الْخَلْقِ إِلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْبَغْضِ، كَمَا جَوَزَ لَهُ رَدُّهُمْ إِلَى الْقِيَاسِ فِي قَاعِدَةِ الرِّبَا، وَكَانَ يَسْهَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: لَا تَبِيعُوا الْمَطْعُومَ بِالْمَطْعُومِ، أَوْ الْمَكِيلَ بِالْمَكِيلِ، حَتَّى يُسْتَفْنَى عَنِ الِاسْتِنْبَاطِ مِنَ الْأَشْيَاءِ السَّتَةِ. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا تَعْمُ بِهِ الْبَلَوَى مِنْ جُمْلَةٍ مَا تَقْتَضِي مَصْلَحَةَ الْخَلْقِ أَنْ يَرُدُّوا فِيهِ إِلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ صِدْقُ الرَّايِ مُمَكِّنًا، فَيَجِبُ تَصْدِيقُهُ.

1644. وَلَيْسَ عَلَهُ الْإِشَاعَةُ عُمُومَ الْحَاجَةِ أَوْ نُدُورِهَا، بَلْ عَلَنَةُ التَّعَبُّدِ وَالتَّكْلِيفِ مِنَ اللَّهِ، وَإِلَّا فَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ كَثِيرٌ، كَالْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ، كَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ، فِي كَوْنِهِ شَرْعًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْفَى.

1645. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الضَّابِطُ لِمَا تَعَبَّدَ الرَّسُولُ ﷺ فِيهِ بِالْإِشَاعَةِ؟

1646. قُلْنَا: إِنْ طَلَبْتُمْ ضَابِطًا لِحَوَازِهِ عَقْلًا فَلَا ضَابِطَ، بَلْ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ فِي تَكْلِيفِ رَسُولِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشَاءُ؛ وَإِنْ أَرَدْتُمْ وَقُوعَهُ، فَتَحْنُ نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَإِذَا اسْتَقَرَّتْنَا السَّمْعِيَّاتِ وَجَدْنَاهَا أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:

1647. الْأَوَّلُ: الْقُرْآنُ. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ عِنِّي بِالْمُبَالَغَةِ فِي إِشَاعَتِهِ.

1648. الثَّانِي: مَبَانِي الْإِسْلَامِ الْخَمْسُ، كَكَلِمَتِي الشَّهَادَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالْحَجِّ، وَقَدْ أَشَاعَهُ إِشَاعَةً اشْتَرَكَ فِي مَعْرِفَتِهِ الْعَوَامُ وَالْخَوَاصُّ.

1649. الثَّلَاثُ: أَصُولُ الْمُعَامَلَاتِ الَّتِي لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، مِثْلُ أَصْلِ الْبَيْعِ، وَالنِّكَاحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا قَدْ تَوَاتَرَ، بَلْ كَالطَّلَاقِ، وَالْعَتَاقِ، وَالِاسْتِيلَادِ، وَالْتَدْبِيرِ، وَالْكِتَابَةِ، فَإِنَّ هَذَا تَوَاتَرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ: إِمَّا بِالتَّوَاتُرِ، وَإِمَّا بِنَقْلِ الْأَحَادِ فِي مَشْهَدِ الْخَمَاعَاتِ مَعَ سُكُوتِهِمْ. وَالْحُجَّةُ تَقُومُ بِهِ، وَلَكِنْ الْعَوَامُ لَا يَشَارِكُونَ الْعُلَمَاءَ فِي الْعِلْمِ، بَلْ فَرَضَ الْعَوَامُ فِيهِ الْقَبُولَ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

1650. الرَّابِعُ: تَفَاصِيلُ هَذِهِ الْأَصُولِ، فَمَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَالْعِبَادَاتِ، وَيَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، مِنَ اللَّمَسِ، وَالْمَسِّ، وَالْفَقْيِ، وَتَكَرُّارِ مَسْحِ الرَّأْسِ، فَهَذَا الْجِنْسُ مِنْهُ مَا شَاعَ، / وَمِنْهُ مَا نَقَلَهُ الْأَحَادُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا نَعْمُ بِهِ الْبَلَوَى.

1651. وَمَا نَقَلَهُ الْأَحَادُ فَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ، وَلَا مَانِعَ. فَإِنْ مَا أَشَاعَهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يُتَعَبَّدَ فِيهِ بِالإِشَاعَةِ، وَمَا وَكَّلَهُ إِلَى الْأَحَادِ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُتَعَبَّدَ فِيهِ بِالإِشَاعَةِ. لَكِنْ وَقُوعَ هَذِهِ الْأُمُورِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعَبُّدَ وَقَعَ كَذَلِكَ، فَمَا كَانَ يُعَالِفُ أَمْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

1652. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْأَخْبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأصل الثالث من أصول الأدلة الإجماع

1653. وفيه أبواب:

الباب الأول في:

إثبات كونه حجة على منكره

1654. ومن حاول إثبات كون الإجماع حجة افتقر إلى تفهيم لفظ «الإجماع» أولاً:

1655. ويبان تصوُّره ثانياً.

1656. ويبان إمكان الاطلاع عليه ثالثاً.

1657. ويبان الدليل على كونه حجة رابعاً.

1658. أما تفهيم لفظ «الإجماع» فإبما نعني به «اتفاق أمة محمد ﷺ» خاصة على أمر من الأمور الدينية.

معنى الإجماع في
الاصطلاح واللمة

1659. ومعناه في وضع اللغة: «الاتفاق، والإزما» وهو مشترك بينهما، فمن أزمع وصمَّ العزم على إمضاء أمر يقال: أجمع: والجماعة إذا اتفقوا يقال أجمعوا. وهذا يصلح لإجماع اليهود والنصارى، وللاتفاق في غير أمر الدين، لكن العرف خصَّص اللفظ بما ذكرناه.

معنى الإجماع في
وضع اللمة

1660. وذَهَبَ النظام إلى أن الإجماع عبارة عن «كل قول قامت حجته، وإن كان قول واحد» وهو على خلاف اللغة والعرف. لكنه سواه على مذهبه إذ لم ير الإجماع حجة، وتواتر إليه بالتسامع تحريم مخالفة الإجماع، فقال: هو كل قول قامت حجته.

1661. أما الثاني: وهو تصوُّره، فدليل تصوُّره وجوده، فقد وجدنا الأمة مُجمعة على أن الصلوات خمس، وأن صوم رمضان واجب. وكيف يمتنع تصوُّره

دليل تصور
الإجماع

وَالْأَمَّةُ كُلُّهُمْ مُتَعَبِدُونَ بِاتِّبَاعِ النَّصُوصِ وَالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ، وَمُعَرَّضُونَ لِلْعِقَابِ بِمُخَالَفَتِهَا؟ فَكَيْفَا لَا يَمْتَنِعُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لِتَوَافُقِ الدَّوَاعِي، فَكَذَلِكَ عَلَى اتِّبَاعِ الْحَقِّ وَاتَّقَاءِ النَّارِ.

1662. فَإِنْ قِيلَ: الْأَمَّةُ مَعَ كَثَرَتِهَا، وَاخْتِلَافِ دَوَاعِيهَا فِي الاعْتِرَافِ بِالْحَقِّ، وَالْعِنَادِ فِيهِ: كَيْفَ تَتَّفِقُ آرَؤُهَا؟ فَذَلِكَ مُحَالٌ مِنْهَا، كَاتِفَاهُمْ عَلَى أَكْلِ الزَّبِيبِ مَثَلًا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ.

1663. قُلْنَا: لَا صَارَفَ لِجَمِيعِهِمْ إِلَى تَنَاوُلِ الزَّبِيبِ خَاصَّةً، وَلِجَمِيعِهِمْ بَاعِثٌ عَلَى الاعْتِرَافِ بِالْحَقِّ، كَيْفَ وَقَدْ تَصَوَّرَ إِطْبَاقُ الْيَهُودِ، مَعَ كَثَرَتِهِمْ، عَلَى الْبَاطِلِ؟ فَلِمَ لَا يُتَصَوَّرُ إِطْبَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْحَقِّ؟ وَالْكَثْرَةُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَشْيَاءِ وَالِدَّوَاعِي وَالصُّوَرِ، / وَمُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ فِي الْأَكْثَرِ نَصُوصٌ مُتَوَاتِرَةٌ، وَأُمُورٌ مَعْلُومَةٌ صَرُورَةٌ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، وَالْعُقُلَاءُ كُلُّهُمْ فِيهِ عَلَى مَنَهِجٍ وَاحِدٍ. نَعَمْ هَلْ يُتَصَوَّرُ الْإِجْمَاعُ عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ قِيَاسٍ؟ ذَلِكَ فِيهِ كَلَامٌ سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ *.

[174/1]

* 287 289

1664. أَمَّا الثَّالِثُ: وَهُوَ تَصَوُّرُ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَوْ تَصَوَّرَ اجْتِمَاعُهُمْ فَمَنْ الَّذِي يَطْلُعُ عَلَيْهِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَقْطَارِ؟

1665. فَتَقُولُ: يُتَصَوَّرُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِمُشَافَهَتِهِمْ إِنْ كَانُوا عَدَدًا يُمْكِنُ لِقَاؤُهُمْ. وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ عُرِفَ مَذْهَبُ قَوْمٍ بِالْمُشَافَهَةِ، وَمَذْهَبُ الْآخَرِينَ بِأَخْبَارِ التَّوَاتُرِ عَنْهُمْ، كَمَا عَرَفْنَا أَنَّ مَذْهَبَ جَمِيعِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مَنَعُ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ، وَبَطْلَانُ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، وَمَذْهَبُ جَمِيعِ النَّصَارَى الثَّلَاثُ، وَمَذْهَبُ جَمِيعِ الْمَجُوسِ الثَّانِيَّةُ.

1666. فَإِنْ قِيلَ: مَذْهَبُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، مُسْتَنَدٌ إِلَى قَائِلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَقَوْلُ الْوَاحِدِ يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ، وَكَذَلِكَ مَذْهَبُ النَّصَارَى يَسْتَنَدُ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. أَمَّا قَوْلُ جَمَاعَةٍ لَا يَنْحَصِرُونَ: كَيْفَ يُعْلَمُ؟

1667. قُلْنَا: وَقَوْلُ أَمِيَّةٍ مُحَمَّدٍ عليه السلام فِي أُمُورِ الدِّينِ يَسْتَنَدُ إِلَى مَا فَهَمُوهُ مِنْ مُحَمَّدٍ عليه السلام وَسَمِعُوهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِذَا انْحَصَرَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، فَكَمَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَمَ

قَوْلٍ وَاحِدٍ أَمْكَنَ أَنْ يُعْلَمَ قَوْلُ الثَّانِي إِلَى الْعُسْرَةِ وَالْعِشْرِينَ.

1668. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّ أَحَدًا مِنْهُمْ فِي أَسْرِ الْكُفَّارِ وَبِلَادِ الرُّومِ؟

1669. قُلْنَا: تَجِبُ مُرَاجَعَتُهُ. وَمَذْهَبُ الْأَسِيرِ يُنْقَلُ كَمَذْهَبِ غَيْرِهِ، وَيُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ،

فَمَنْ شَكَّ فِي مُوَافَقَتِهِ لِلْآخَرِينَ لَمْ يَكُنْ مُتَحَقِّقًا لِلْإِجْمَاعِ.

1670. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ عُرِفَ مَذْهَبُهُ رَبِّمَا يَرْجِعُ بَعْدَهُ.

حجية
الإجماع

1671. قُلْنَا: لَا أَثَرُ لِرُجُوعِهِ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَخْجُوجًا بِهِ. وَلَا يُتَصَوَّرُ

رُجُوعُ جَمِيعِهِمْ، إِذْ يَصِيرُ أَحَدُ الْإِجْمَاعَيْنِ خَطَأً، وَذَلِكَ مُنْتَعٍ، بِدَلِيلِ السَّمْعِ.

1672. أَمَّا الرَّابِعُ: وَهُوَ إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى اسْتِحْوَاجِ الْخَطَأِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَفِيهِ الشَّانُ كُلُّهُ،

وَكَوْنُهُ حُجَّةً، إِنَّمَا يُعْلَمُ بِكِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، أَوْ عَقْلِ. أَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا

يُمْكِنُ اثْبَاتُ الْإِجْمَاعِ بِهِ.

1673. وَقَدْ طَمِعُوا فِي التَّلَفِّي مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْعَقْلِ. وَأَقْوَاهَا السُّنَّةُ. وَنَحْنُ

نَذْكُرُ الْمَسْأَلَةَ الثَّلَاثَةَ:

1674. الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: التَّمَسُّكُ بِالْكِتَابِ.

1675. وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى

النَّاسِ﴾ (الحر: 143)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْأُمَةُ أَخْرَجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (الآية: 1)

عمران: 110)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾

(الأعراف: 181)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (آل

عمران: 103) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى

10)، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَا اتَّفَقْتُمْ فِيهِ فَهُوَ حَقٌّ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ

فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59)، مَفْهُومُهُ: مَا اتَّفَقْتُمْ عَلَيْهِ فَهُوَ الْحَقُّ. فَهَذِهِ

[175/1]

كُلُّهَا ظَوَاهِرٌ لَا تَنْصُ عَلَى الْغَرَضِ. بَلْ لَا تَدُلُّ أَيْضًا دَلَالَةَ الظَّوَاهِرِ.

1676. وَأَقْوَاهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ

غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولُوهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115)،

فَإِنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. وَهَذَا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الشَّافِعِيُّ.

1677. وَقَدْ أَطْنَبْنَا فِي كِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأَصُولِ» فِي تَوْجِيهِ الْأَسْوَلَةِ * عَلَى الْآيَةِ، وَذَفَعَهَا.

1678. وَالَّذِي نَرَاهُ أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ نَصًّا فِي الْغَرَضِ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا أَنَّ مَنْ يُقَاتِلُ الرُّسُولَ وَيُشَاقِّهِ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي مُشَايَعَتِهِ، وَنُصْرَتِهِ، وَدَفْعِ الْأَعْدَاءِ عَنْهُ: «قَوْلُهُ مَا تَوَلَّى» فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِتَرْكِ الْمُشَاقَّةِ حَتَّى تَنْصَمَّ إِلَيْهِ مُتَابِعَةُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي نُصْرَتِهِ وَالذَّبِّ عَنْهُ وَالانْقِيَادَ لَهُ فِيمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى. وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا فَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَلَوْ فَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْآيَةَ بِذَلِكَ لَقَبِلَ، وَلَمْ يُجْعَلْ ذَلِكَ رَفْعًا لِلنَّصِّ، كَمَا لَوْ فَسَّرَ الْمُشَاقَّةَ بِالْمُؤَافَقَةِ، وَاتَّبَعَ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ، بِالْعُدُولِ عَنْ سَبِيلِهِمْ.

1679. الْمَسْلُكُ الثَّانِي: وَهُوَ الْأَقْوَى: التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» وَهَذَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ: أَقْوَى وَأَدْلُ عَلَى الْمَقْصُودِ، وَلَكِنْ لَيْسَ بِالْمُتَوَاتِرِ كَالْكِتَابِ، وَالْكِتَابُ مُتَوَاتِرٌ لَكِنْ لَيْسَ بِنَصٍّ.

1680. فَطَرِيقُ تَقْرِيرِ الدَّلِيلِ أَنْ نَقُولَ: تَطَاهَرَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِالْأَلْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ مَعَ اتِّفَاقِ الْمَعْنَى فِي عِصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْخَطَا، وَاشْتِهَارِ عَلَى لِسَانِ الْمَرْمُوقِينَ وَالثَّقَاتِ مِنَ الصَّحَابَةِ كَعُمَرَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَحَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يَطُولُ ذِكْرُهُ، مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ»، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ»، وَسَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَا يَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ فَأَعْطَانِيهَا» وَمَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ نُحُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ، فَإِنْ دَعَوْهُمْ تُحِيطُ مِنْ زَوَائِهِمْ، وَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ» وَقَوْلُهُ ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُبَالِي اللَّهُ بِشُدُودٍ مِنْ شَذٍّ»، وَلَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُ اللَّهِ» وَلَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ» وَرَوَى «لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأَوَاءٍ» وَمَنْ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، قَبِدَ شِبْرٌ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ»، وَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ قِمِيَّتُهُ جَاهِلِيَّةً.

1681. وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ لَمْ تَرَلْ ظَاهِرَةً فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، لَمْ يَذْفَعْهَا

* أسئلة

التمسك بالسنة
النبوية

[176/1]

أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهَا، بَلْ هِيَ مَقْبُولَةٌ مِنْ مُوَافِقِي الْأُمَّةِ وَمُخَالَفِيهَا، وَلَمْ تَزَلْ / الْأُمَّةُ تَحْتَجُّ بِهَا فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

1682. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا وَجْهُ الْحُجَّةِ، وَدَعَاىِ التَّوَاتُرِ فِي أَحَادِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، وَنَقْلُ الْأَحَادِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ؟

1683. قُلْنَا: فِي تَقْرِيرِ وَجْهِ الْحُجَّةِ طَرِيقَانِ:

1684. أَحَدُهُمَا: أَنَّ نَدْعَى الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ عَظَّمَ أَشْأَنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَخْبَرَ عَنْ عِصْمَتِهَا عَنِ الْخَطَأِ، بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمُتَّفَرِّقَةِ، وَإِنْ لَمْ تَتَوَاتَرَ أَحَادُهَا. وَبِمِثْلِ ذَلِكَ نَجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرِّينَ إِلَى الْعِلْمِ بِشَجَاعَةِ عَلِيٍّ، وَسَخَاوَةِ حَاتِمٍ، وَفِقْهِ الشَّافِعِيِّ، وَخَطَابَةِ الْحَجَّاجِ، وَمِثْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَى عَائِشَةَ مِنْ نِسَائِهِ، وَتَعْظِيمِهِ صَحَابَتَهُ، وَثَنَائِهِ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحَادُ الْأَخْبَارِ فِيهَا مُتَوَاتِرَةً، بَلْ يَحُورُ الْكَذِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَوْ جَرَدْنَا النَّظَرَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْمَجْمُوعِ. وَذَلِكَ يُشَبِّهُ مَا يَعْلَمُ مِنْ مَجْمُوعِ قَرَائِنِ أَحَادِهَا لَا يَنفَكُ عَنِ الْاِحْتِمَالِ، وَلَكِنْ يَنْتَفِي الْاِحْتِمَالُ عَنْ مَجْمُوعِهَا، حَتَّى يَحْصُلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيَّ.

1685. الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنَّ لَا نَدْعَى عِلْمَ الْأَضْطِرَارِ بَلْ عِلْمَ الْاِسْتِدْلَالِ، مِنْ وَجْهَيْنِ:

1686. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَزَلْ مَشْهُورَةً بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، يَتَمَسَّكُونَ بِهَا فِي إِبْتَاتِ الْإِجْمَاعِ، وَلَا يُظْهَرُ أَحَدٌ فِيهَا خِلَافًا وَإِنْكَارًا، إِلَى زَمَانِ النُّظَامِ، وَيَسْتَحِيلُ فِي مُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ تَوَافُقِ الْأَمَمِ فِي أَعْصَارِ مُتَكَرِّرَةٍ عَلَى التَّسْلِيمِ لِمَا لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ بِصِحَّتِهِ، مَعَ اخْتِلَافِ الطَّبَاعِ، وَتَفَاوُتِ الْهَمَمِ وَالْمَذَاهِبِ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَنفَكْ حُكْمُ ثَبَتِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ عَنْ خِلَافِ مُخَالَفٍ، وَإِبْدَاءِ تَرَدُّدٍ فِيهِ.

1687. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُحْتَجِّينَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ أَثْبَتُوا بِهَا أَصْلًا مَقْطُوعًا بِهِ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي يُحْكَمُ بِهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى الشُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ التَّسْلِيمُ لِخَبَرٍ يُرْفَعُ بِهِ الْكِتَابُ الْمَقْطُوعُ، إِلَّا إِذَا اسْتَنَدَ إِلَى مُسْتَنَدٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، فَأَمَّا رَفْعُ الْمَقْطُوعِ بِمَا لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فَلَيْسَ مَعْلُومًا، حَتَّى لَا يَتَعَجَّبَ مُتَعَجِّبٌ، وَلَا يَقُولَ قَائِلٌ: كَيْفَ تَرْفَعُونَ الْكِتَابَ الْفَاطِعَ

بِإِجْمَاعٍ مُسْتَنَدٍ إِلَى خَبَرٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ الصَّحَّةُ؟ وَكَيْفَ تَذْهَلُ عَنْهُ جَمِيعُ الْأُمَّةِ إِلَى زَمَانِ النَّظَامِ فَيُخْتَصَرُ بِالنَّبِيِّ لَهُ؟ هَذَا وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ.

مناقشة المنكرين
للأدلة المشبهة
للاجماع

1688. مَسْأَلَةٌ: وَلِلْمُنْكَرِينَ فِي مُعَارَضَتِهِ ثَلَاثَةُ مَقَامَاتٍ: الرَّدُّ، وَالتَّأْوِيلُ، وَالْمُعَارَضَةُ.

1689. الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي الرَّدِّ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَسْئَلَةٍ:

1690. السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: لَعَلَّ وَاحِدًا خَالَفَ هَذِهِ الْأَخْبَارَ وَرَدَّهَا، وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا؟

1691. قُلْنَا: هَذَا أَنْصَبُ تَحِيلَةٍ الْعَادَةِ، إِذِ الْإِجْمَاعُ أَعْظَمُ أَصُولِ الدِّينِ، فَلَوْ خَالَفَ فِيهِ

مُخَالِفٌ لِعَظَمِ الْأَمْرِ فِيهِ، وَاشْتَهَرَ الْخِلَافُ، إِذْ لَمْ يَنْدَرَسْ خِلَافُ الصَّحَابَةِ فِي

دِيَةِ الْحَبِيبِ، وَمَسْأَلَةُ الْحَرَامِ، وَحَدِّ الشَّرْبِ، فَكَيْفَ انْدَرَسَ الْخِلَافُ فِي أَصْلِ

[177/1]

عَظِيمٍ يَلْزَمُ فِيهِ التَّضْلِيلُ وَالتَّبْدِيعُ لِمَنْ أَخْطَأَ / فِي نَفْيِهِ أَوْ إِثْبَاتِهِ، وَكَيْفَ اشْتَهَرَ

خِلَافُ النَّظَامِ مَعَ سُقُوطِ قَدْرِهِ وَخَسَّةِ رُتْبَتِهِ، وَخَفِيِّ خِلَافِ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ

وَالتَّابِعِينَ؟ هَذَا مِمَّا لَا يَتَسَعُّ لَهُ عَقْلٌ أَصْلًا.

1692. السُّؤَالُ الثَّانِي: قَالُوا: قَدْ اسْتَدَلَلْتُمْ بِالْخَبَرِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ اسْتَدَلَلْتُمْ

بِالْإِجْمَاعِ عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ، فَهَبْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى الصَّحَّةِ، فَمَا الدَّلِيلُ

عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَهَلِ التَّرَاغُ إِلَّا فِيهِ؟

1693. قُلْنَا: لَا، بَلِ اسْتَدَلَلْنَا عَلَى الْإِجْمَاعِ بِالْخَبَرِ، وَعَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ بِخُلُوعِ الْأَعْصَارِ

عَنِ الْمُدَافَعَةِ وَالْمُخَالَفَةِ لَهُ، مَعَ أَنَّ الْعَادَةَ تَقْتَضِيْ إِنْكَارَ إِثْبَاتِ أَصْلِ قَاطِعٍ

يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْقَوَاطِعِ بِخَبَرٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ الصَّحَّةِ، فَعَلِمْنَا بِالْعَادَةِ كَوْنُ الْخَبَرِ

مَقْطُوعًا بِهِ، لَا بِالْإِجْمَاعِ. وَالْعَادَةُ أَصْلٌ يُسْتَفَادُ مِنْهَا مَعَارِفٌ، فَإِنَّ بِهَا يُعْلَمُ

بُطْلَانُ دَعْوَى مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ وَانْدِرَاسُهَا، وَبِهَا يُعْلَمُ بُطْلَانُ دَعْوَى نَصِّ الْإِمَامَةِ،

وَإِجَابِ صَلَاةِ الضَّحَى، وَصَوْمِ شَوَّالٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ لَا سِتَحَالَ فِي الْعَادَةِ

السُّكُوتُ عَنْهُ.

1694. السُّؤَالُ الثَّلَاثُ: قَالُوا: بِمَ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَعَلَّهُمْ أَثْبَتُوا الْإِجْمَاعَ لَا

بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ بَلْ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

1695. قُلْنَا: قَدْ ظَهَرَ مِنْهُمْ الْاِخْتِجَاجُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَنْعِ مِنَ مُخَالَفَةِ الْجَمَاعَةِ،

وَتَهْدِيدُ مَنْ يَفَارِقُ الْجَمَاعَةَ وَيُخَالِفُهَا. وَهَذَا أَوْلَى مِنْ أَنْ يُقَالَ: لَوْ كَانَ لَهُمْ فِيهِ

مُسْتَنَدٌ لظَهَرٍ وَانْتَشَرَ، فَإِنَّهُ قَدْ نُقِلَ تَمَسُّكُهُمْ أَيْضًا بِالْآيَاتِ.

1696. السُّؤَالُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: لَمَّا عَلِمَتِ الصَّحَابَةُ صِحَّةَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لِمَ لَمْ يَذْكُرُوا

طَرِيقَ صِحَّتِهَا لِلتَّابِعِينَ حَتَّى كَانَ يَنْقُطِعُ الْأَرْتِيَابُ، وَيُشَارِكُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ؟

1697. قُلْنَا: لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا تَعْرِيفَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِصْمَةَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِمَجْمُوعِ قُرَّانٍ

وَأَمَارَاتٍ وَتَكْرِيرَاتٍ أَلْفَاظُ اسْتَبَابٍ دَلَّتْ ضَرُورَةً عَلَى قَصْدِهِ إِلَى بَيَانِ نَفْيِ

الْخَطَأِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَتِلْكَ الْقُرَّائِنُ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحِكَايَةِ، وَلَا تُحِيطُ بِهَا

الْعِبَارَاتُ، وَلَوْ حَكَّوْهَا لَتَطَرَّقَ إِلَى أَحَادِثِ اخْتِمَالَاتٍ، فَانْكُفُوا بِعِلْمِ التَّابِعِينَ

بِأَنَّ الْخَبَرَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ لَا يَثْبُتُ بِهِ أَصْلُ مَقْطُوعٍ بِهِ وَيَقَعُ التَّسْلِيمُ فِي الْعَادَةِ

بِهِ. فَكَانَتِ الْعَادَةُ فِي حَقِّ التَّابِعِينَ أَقْوَى مِنَ الْحِكَايَةِ.

1698. الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي التَّأْوِيلِ؛ وَلَهُمْ تَأْوِيلَاتٌ ثَلَاثَةٌ:

1699. الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» يُنبِئُ عَنِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ،

فَلَعَلَّهُ أَرَادَ عِصْمَةَ جَمِيعِهِمْ عَنِ الْكُفْرِ بِالتَّأْوِيلِ وَالشُّبْهَةِ. وَقَوْلُهُ: «عَلَى الْخَطَأِ»

لَمْ يَتَوَاتَرَ. وَإِنْ صَحَّ، فَالْخَطَأُ عَامٌ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الْكُفْرِ.

1700. قُلْنَا: الضَّلَالُ فِي وَضْعِ اللِّسَانِ لَا يَنْاسِبُ الْكُفْرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَوَجَدَكَ

ضَالًّا فَهَدَى﴾ (المع 7)، وَقَالَ تَعَالَى، إِخْبَارًا عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ:

﴿فَعَلَّمَهَا إِذَا / وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (الشعرا 20). وَمَا أَرَادَ: مِنَ الْكَافِرِينَ، بَلْ

أَرَادَ: «مِنَ الْمُخْطِئِينَ» يُقَالُ: ضَلَّ فُلَانٌ عَنِ الطَّرِيقِ، وَضَلَّ سَعْيِي فُلَانٍ،

كُلُّ ذَلِكَ لِلْخَطَأِ. كَيْفَ وَقَدْ فَهِمَ ضَرُورَةً مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَعْظِيمُ شَيْءٍ هَذِهِ

الْأُمَّةِ، وَتَخْصِصُهَا بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ. أَمَّا الْعِصْمَةُ عَنِ الْكُفْرِ فَقَدْ أَنْعَمَ بِهَا فِي

حَقِّ عَلِيِّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنْدٍ وَرَبِيعٍ، عَلَى مَذْهَبِ النُّظَامِ، لِأَنَّهُمْ مَاتُوا

عَلَى الْحَقِّ، وَكَمِنْ مِنْ أَحَادٍ عُصِمُوا عَنِ الْكُفْرِ حَتَّى مَاتُوا! فَأَيُّ خَاصِيَّةٍ لِلْأُمَّةِ؟

فَدَلَّ أَنَّهُ أَرَادَ: مَا لَمْ يُعْصَمْ عَنْهُ الْإِحَادُ مِنْ سَهْوٍ أَوْ حَطَأٍ وَكَذِبٍ، وَتُعْصَمُ عَنْهُ

الْأُمَّةُ، تَنْزِيلًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ مَثَرَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعِصْمَةِ عَنِ الْخَطَأِ فِي

الدِّينِ. أَمَّا فِي غَيْرِ الدِّينِ: مِنْ إِنْشَاءِ حَرْبٍ، وَصُلْحٍ، وَعِمَارَةِ بَلَدَةٍ، فَالْعُمُومُ

يُقْتَضِي الْعِصْمَةَ لِلْأُمَّةِ عَنْهُ أَيْضًا، وَلَكِنْ ذَلِكَ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَأَمْرُ الدِّينِ مَقْطُوعٌ

بوجوب العصمة فيه، كما في حق النبي ﷺ، فإنه أخطأ في أمر تأبير النحل، ثم قال: «أنتم أعرف بأمر دينكم، وأنا أعرف بأمر دينكم».

1701. التاويل الثاني: قولهم: غاية هذا أن يكون عاماً بوجوب العصمة عن كل خطأ، ويحتمل أن يكون المراد به بعض أنواع الخطأ من الشهادة في الآخرة، أو ما يوافق النص المتواتر، أو يوافق دليل العقل، دون ما يكون بالاجتهاد والقياس.

1702. قلنا: لا ذاهب من الأمة إلى هذا التفصيل، إذ ما دل من العقل على تجويز الخطأ عليهم في شيء دل على تجويزه في شيء آخر. وإذا لم يكن فارق لم يكن تخصيصاً بالتحكم دون دليل، ولم يكن تخصيصاً أولى من تخصيص. وقد دهم من خالف الجماعة وأمر بالموافقة، فلو لم يكن ما فيه العصمة معلوماً استحال الاتباع، إلا إن ثبتت العصمة مطلقاً، وبه ثبتت فضيلة الأمة وشرورها. فاما العصمة عن التبعض دون التبعض، فهذا يثبت لكل كافر، فضلاً عن المسلم، إذ ما من شخص يخطئ في كل شيء، بل كل إنسان فإنه يعصم عن الخطأ في بعض الأشياء.

1703. التاويل الثالث: أن أمته ﷺ كل من آمن به إلى يوم القيامة، فجعله هؤلاء من أول الإسلام إلى آخر عمر الدنيا لا يجتمعون على خطأ، بل كل حكم انقضى على الاتفاق عليه أهل الأعصار كلها بعد بعثه النبي ﷺ فهو حق، إذ الأمة عبارة عن الجميع. كيف والذين ماتوا في زماننا هم من الأمة، وإجماع من بعدهم ليس إجماع جميع الأمة، بدليل أنهم لو كانوا قد خالفوا ثم ماتوا لم ينعقد بعدهم إجماع. وقلنا: من الأمة من خالف، وإن كان قد مات، فكذلك إذا لم يوافقوا.

1704. قلنا: كما لا يجوز أن يراد بالأمة المجانين، والأطفال، والسقط، والمجنون، وإن كانوا من الأمة، فلا يجوز أن يراد به الميت، والذي لم يخلق بعد، بل الذي يفهم: قوم يتصور / منهم اختلاف واجتماع، ولا يتصور الاجتماع والاختلاف من المعدوم والميت. والدليل عليه أنه أمر باتباع الجماعة ودم من شذ عن الموافقة. فإن كان المراد به ما ذكرناه، فإنما يتصور الاتباع والمخالفة في القيامة

لَا فِي الدُّنْيَا. فَيَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: إِجْمَاعُ يُمْكِنُ حَرْقُهُ وَمُخَالَفَتُهُ فِي الدُّنْيَا، وَذَلِكَ هُمُ الْمَوْجُودُونَ فِي كُلِّ عَصْرِ. أَمَّا إِذَا مَاتَ، فَيَبْقَى أَثَرُ خِلَافِهِ، فَإِنَّ مَذْهَبَهُ لَا يَمُوتُ بِمَوْتِهِ. وَمِثْلَانِي فِيهِ كَلَامٌ شَافٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.*

* 291 292

1705 المَقَامُ الثَّالِثُ: الْمَعَارِضَةُ بِالْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ:

1706. أَمَّا الْآيَاتُ: فَكُلُّ مَا فِيهَا مَنَعٌ مِنَ الْكُفْرِ وَالرَّدِّ وَالْفِعْلِ الْبَاطِلِ، فَهُوَ عَامٌ مَعَ الْجَمِيعِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُمَكِّنًا فَكَيْفَ نُهُوا عَنْهُ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 169)، ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ (البقرة: 217)، ﴿وَلَا تَتَاكَلَوْا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة: 188)، وَأَمثال ذلك.

1707. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ نَهْيًا لَهُمْ عَنِ الْاجْتِمَاعِ، بَلْ نَهْيٌ لِلْأَحَادِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَيَالِهِ دَاخِلًا فِي النَّهْيِ. وَإِنْ سَلِمَ، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّهْيِ وَقُوعُ الْمُنْهَى عَنْهُ، وَلَا جَوَازُ وَقُوعِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعَاصِي لَا تَقَعُ مِنْهُمْ، وَنَهَايَهُمْ عَنِ الْجَمِيعِ. وَخِلَافُ الْمَعْلُومِ غَيْرُ وَاقِعٍ. وَقَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ: «لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَجْبَطَ عَمَّاكَ» (المرمر: 65)، وَقَالَ: «فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ» (الأنعام: 35)، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ عَصَمَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقَعُ.

1708. وَأَمَّا الْأَخْبَارُ، فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «خَيْرُ النَّاسِ قُرْبِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكُذِبُ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُخْلِفُ وَمَا يَسْتَحْلِفُ، وَيَشْهَدُ وَمَا يُسْتَشْهَدُ»، وَكَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ أُمَّتِي».

1709. قُلْنَا: هَذَا وَأَمْثَالُهُ يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْعِصْيَانِ وَالْكَذِبِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى مُتَمَسِّكٌ بِالْحَقِّ. وَلَا يَنَاقِضُ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَحَتَّى يَظْهَرَ الدَّجَالُ»، كَيْفَ وَلَا تَجْرِي هَذِهِ الْأَخْبَارُ فِي الصَّحَّةِ وَالظُّهُورِ مَجْرَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَمَسَّكْنَا بِهَا؟

1710. التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقِ الْمَعْنَوِيِّ:

1711. وَبَيَانُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَضَوْا بِقَضِيَّةٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَاطِعُونَ بِهَا، فَلَا يَقْطَعُونَ بِهَا إِلَّا عَنْ مُسْتَدِّ قَاطِعٍ، وَإِذَا كَثُرُوا كَثْرَةً تَنْتَهِي إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، فَالْعَادَةُ تُجِبِلُّ

عَلَيْهِمْ قَصْدُ الْكَذِبِ، وَتَحِيلٌ عَلَيْهِمُ الْغَلَطُ حَتَّى لَا يَتَّبِعَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ فِي ذَلِكَ، وَإِلَى أَنْ الْقَطْعَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ خَطَأً، فَقَطَعُوهُمْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ مُحَالٌ فِي الْعَادَةِ. فَإِنْ قَضَوْا عَنْ اجْتِهَادٍ وَاتَّفَقُوا / عَلَيْهِ، فَيَعْلَمُ أَنَّ التَّابِعِينَ كَانُوا يُشَدُّونَ التَّكْيِيرَ عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ، وَيَقْطَعُونَ بِهِ. وَقَطَعُوهُمْ بِذَلِكَ قَطْعًا فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ أَيْضًا إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ، وَإِلَّا فَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يُشَدَّ عَنْ جَمِيعِهِمُ الْحَقُّ مَعَ كَثَرَتِهِمْ، حَتَّى لَا يَتَّبِعَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ. وَكَذَلِكَ نَعْلَمُ أَنَّ التَّابِعِينَ لَوْ أَجْمَعُوا عَلَى شَيْءٍ أَنْكَرَ تَابِعُو التَّابِعِينَ عَلَى الْمُخَالَفِ، وَقَطَعُوا بِالْإِنْكَارِ، وَهُوَ قَطْعٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، فَالْعَادَةُ تَحِيلُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ.

[180/1]

1712. وَعَلَى مَسَاقِ هَذَا قَالُوا: لَوْ رَجَعَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ إِلَى عَدَدٍ يَنْقُصُ عَنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، فَلَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الْخَطَأُ فِي الْعَادَةِ، وَلَا تَعْمَدُ الْكَذِبُ لِبَاعِثٍ عَلَيْهِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

1713. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ ضَعِيفَةٌ عِنْدَنَا، لِأَنَّ مَنَشَأَ الْخَطَأِ إِمَّا تَعَمُّدُ الْكَذِبِ، وَإِمَّا ظَنُّهُمْ مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا، وَالْأَوَّلُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَجَائِزٌ، فَقَدْ قَطَعَ الْيَهُودُ بِبُطْلَانِ ثُبُوتِ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَهُوَ قَطْعٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ، لَكِنْ ظَنُّوا مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا. وَالْمُنْكَرُونَ لِحُدُوثِ الْعَالَمِ وَالتَّنْبُؤَاتِ، وَالْمُرْتَكِبُونَ لِسَائِرِ أَنْوَاعِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ، عَدَدُهُمْ بَالِغٌ مُبْلَغٌ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، وَيَحْصُلُ الصَّدْقُ بِإِخْبَارِهِمْ، وَلَكِنْ أَخْطَئُوا بِالْقَطْعِ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقَطْعِ. وَهَذَا الْقَائِلُ يُلْزَمُهُ أَنْ يَجْعَلَ إِجْمَاعَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى حُجَّةً، وَلَا يُخَصِّصُ هَذِهِ الْأُمَّةَ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى بُطْلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

1714. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَمَسُّكٌ بِالْعَادَةِ، وَأَنْتُمْ فِي نُصْرَةِ الْمَسْلُوكِ الثَّانِي اسْتَرْوَحْتُمْ إِلَى الْعَادَةِ، وَهَذَا عَيْنُ الْأَوَّلِ.

1715. قُلْنَا: الْعَادَةُ لَا تَحِيلُ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَظُنُّوا مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا، وَعَنْ هَذَا قُلْنَا: شَرْطُ خَبَرِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَسْتَنِدَ إِلَى مُحْسُوسٍ، وَالْعَادَةُ تَحِيلُ الْإِنْقِيَادَ وَالسُّكُوتَ عَمَّنْ يَرْفَعُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ بِإِجْمَاعٍ دَلِيلُهُ خَبَرٌ مَطْنُونٌ غَيْرُ

مَقْطُوعَ بِهِ. وَكُلُّ مَا هُوَ صَرُورِيٌّ يُعْلَمُ بِالْحِسِّ، أَوْ بِقَرِينَةِ الْحَالِ، أَوْ بِالْبَدِيهَةِ، فَمِنْهَا جُهِ وَاحِدٌ. وَيَتَّفِقُ النَّاسُ عَلَى ذِكْرِهِ. وَالْعَادَةُ الذُّهُولُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ التَّوَاتُرِ. وَمَا هُوَ نَظَرِيٌّ فَطَرُّقُهُ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَجْتَمِعَ أَهْلُ التَّوَاتُرِ عَلَى الْغَلَطِ فِيهِ. فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَسْئَلَتَيْنِ.

1716. فَإِنْ قِيلَ: اعْتِمَادُكُمْ فِي هَذَا الْمَسْئَلَةِ الثَّانِي أَنْ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَقٌّ وَلَيْسَ بِخَطَأٍ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِهِ؟ وَكُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ لِلْحَقِّ؟ وَلَا يَجِبُ عَلَى مُجْتَهِدٍ آخَرَ اتِّبَاعُهُ، وَالشَّاهِدُ الْمُرُورُ مُبْطَلٌ، وَيَجِبُ عَلَى الْقَاضِي اتِّبَاعُهُ. فَوُجُوبُ الْإِتِّبَاعِ شَيْءٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ حَقًّا غَيْرُهُ.

1717. قُلْنَا: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ الْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَيَجِبُ كَوْنُهُمْ مُحِقِّينَ فِي قَوْلِهِمْ: «يَجِبُ اتِّبَاعُ الْإِجْمَاعِ».

1718. ثُمَّ نَقُولُ: كُلُّ حَقٍّ عُلِمَ كَوْنُهُ حَقًّا فَالْأَصْلُ فِيهِ / وَجُوبُ الْإِتِّبَاعِ، وَالْمُجْتَهِدُ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ إِلَّا عَلَى الْمُجْتَهِدِ الَّذِي هُوَ مُحِقٌّ أَيْضًا، فَقَدَّمَ حَقٌّ حَصَلَ بِاجْتِهَادِهِ عَلَى مَا حَصَلَ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِهِ فِي حَقِّهِ. وَالشَّاهِدُ الْمُرُورُ لَوْ عُلِمَ كَوْنُهُ مُرُورًا لَمْ يُتَّبَعْ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا ذَمُّ مَنْ خَالَفَ الْجَمَاعَةَ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا فِي مَعْرِضِ الثَّنَاءِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا بِوُجُوبِ الْإِتِّبَاعِ، وَإِلَّا فَلَا يَبْقَى لَهُ مَعْنَى إِلَّا أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ إِذَا أَصَابُوا دَلِيلَ الْحَقِّ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي حَقِّ وَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْمُؤْمِنِينَ - فَلَيْسَ فِيهِ مَذْحٌ وَتَحْصِصُ الْبَتَّةِ.

البَابُ الثَّانِي فِي:

بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِجْمَاعِ

1719. وَلَهُ رُكْنَانِ: الْمُجْمِعُونَ، وَنَفْسُ الْإِجْمَاعِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْمُجْمِعُونَ

المجمعون

1720. وَهُمْ أُمَّةُ الْمُحَمَّدٍ ﷺ. وَظَاهِرُ هَذَا يَتَنَاوَلُ كُلَّ مُسْلِمٍ. لَكِنْ لِكُلِّ ظَاهِرٍ طَرَفَانِ وَاضِحَانِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَأَوْسَاطُ مُتَشَابِهَةٍ:

1721. أَمَّا الْوَاضِحُ فِي الْإِثْبَاتِ فَهُوَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَقْبُولِ الْفَتْوَى، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ قَطْعًا. وَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ فِي الْإِجْمَاعِ.

1722. وَأَمَّا الْوَاضِحُ فِي النَّفْيِ فَلِلْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ وَالْأَجَنَّةِ، فَإِنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا مِنْ الْأُمَّةِ، فَتَعْلَمُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» إِلَّا مَنْ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْوِفَاقَ وَالْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ فَهْمِهَا، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَا يَفْهَمُهَا. وَبَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ الْعَوَامُّ الْمُكَلَّفُونَ، وَالْمُتَكَلِّمُونَ، وَالْفَقِيهَ الَّذِي لَيْسَ بِأَصُولِيٍّ، وَالْأَصُولِيَّ الَّذِي لَيْسَ بِفَقِيهٍ، وَالْمُجْتَهِدَ الْفَاسِقَ، وَالْمُبْتَدِعَ، وَالنَّاشِئَ مِنَ التَّابِعِينَ مَثَلًا إِذَا قَارَبَ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ. فَتَرُسَّمُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مَسْأَلَةٌ.

العاصي هل يعتبر قوله في الإجماع؟

1723. [1] مَسْأَلَةٌ: يَتَصَوَّرُ دُخُولَ الْعَوَامِّ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يَشْتَرِكُ فِي دَرَكِهِ الْعَوَامُّ وَالْخَوَاصُّ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَوُجُوبِ الصَّوْمِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ. فَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَالْعَوَامُّ وَافَقُوا الْخَوَاصُّ فِي الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ؛ وَإِلَى: مَا يَخْتَصُّ بِدَرَكِهِ الْخَوَاصُّ، كَتَفْصِيلِ أَحْكَامِ الصَّلَاةِ، وَالتَّبَيْعِ، وَالتَّذْبِيرِ، وَالْإِسْتِيلَادِ.

1724. فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْخَوَاصُّ، فَالْعَوَامُّ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ فِيهِ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، لَا يُضْمَرُونَ خِلَافًا أَصْلًا، فَهُمْ مُوَافِقُونَ أَيْضًا فِيهِ. وَيَحْسُنُ تَسْمِيَةُ ذَلِكَ: إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً، كَمَا أَنَّ الْجُنْدَ إِذَا حَكَمُوا جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالتَّذْبِيرِ فِي مُصَالَحَةِ أَهْلِ قَلْعَةٍ، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى شَيْءٍ، يُقَالُ: هَذَا

[182/1]

بِاتِّفَاقٍ جَمِيعِ الْجُنْدِ. فَإِذَا كُلُّ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مِنْ / الْمُجْتَهِدِينَ فَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْعَوَامِ، وَبِهِ يَتِمُّ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

1725. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَالَفَ عَامِي فِي وَاقِعَةٍ أَجْمَعَ عَلَيْهَا الْخَوَاصُّ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ، فَهَلْ يَنْتَعِدُ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ؟ وَإِنْ كَانَ يَنْتَعِدُ فَكَيْفَ خَرَجَ الْعَامِي مِنَ الْأُمَّةِ؟ وَإِنْ لَمْ يَنْتَعِدْ فَكَيْفَ يُعْتَدُ بِقَوْلِ الْعَامِي؟

1726. قُلْنَا: قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ، فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَنْتَعِدُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِهِ بِالْجُمْلَةِ أَوْ بِالتَّفْصِيلِ. وَقَالَ آخَرُونَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَنْتَعِدُ، بِدَلِيلَيْنِ: 1727. أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَامِيَّ لَيْسَ أَهْلًا لَطَلَبِ الصَّوَابِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ آلَةٌ هَذَا الشَّانِ، فَهُوَ كَالصَّبِيِّ وَالْمُجْتَنُونَ فِي تَقْصَانِ الْآلَةِ، وَلَا يَفْهَمُ مِنْ عِصْمَةِ الْأُمَّةِ مِنَ الْخَطَأِ إِلَّا عِصْمَةُ مَنْ يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الْإِصَابَةُ، لِأَهْلِيَّتِهِ.

1728. وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَقْوَى: أَنَّ الْعَصْرَ الْأَوَّلَ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعَوَامِ فِي هَذَا الْبَابِ، أَعْنِي خَوَاصَّ الصَّحَابَةِ وَعَوَامَهُمْ. وَلِأَنَّ الْعَامِيَّ إِذَا قَالَ قَوْلًا عَلِمَ أَنَّهُ يَقُولُ عَنْ جَهْلٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْيَدْرِي مَا يَقُولُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْوَفَاقِ وَالْخِلَافِ فِيهِ. وَعَنْ هَذَا لَا يُتَصَوَّرُ صُدُورُ هَذَا مِنْ عَامِيٍّ عَاقِلٍ. لِأَنَّ الْعَاقِلَ يُقَوِّضُ مَا لَا يَدْرِي إِلَى مَنْ يَدْرِي. فَهَذِهِ صُورَةٌ فَرَضْتُ وَلَا وَقُوعٌ لَهَا أَصْلًا.

1729. وَيَبْدُلُ عَلَيْهِ انْعِقَادُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْعَامِيَّ يَعْصِي بِمُخَالَفَتِهِ الْعُلَمَاءَ، وَيَحْرَمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ. وَيَبْدُلُ عَلَى عِصْيَانِهِ مَا وَرَدَ مِنْ ذَمِّ الرُّؤَسَاءِ الْجُهَالِ إِذَا ضَلُّوا وَأَصْلَحُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلِمَةُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83)، فَردُّهُمْ عِنْدَ النِّزَاعِ إِلَى أَهْلِ الاسْتِنْبَاطِ. وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ بِإِجْبَابِ الْمُرَاجَعَةِ وَالْمُوَافَقَةِ لِلْعُلَمَاءِ، وَتَحْرِيمِ فَتْوَى الْعَامَةِ بِالْجَهْلِ وَالْهَوَى. وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ دُونَهُمْ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعْصِيَ بِالمُخَالَفَةِ كَمَا يَعْصِي مَنْ يُخَالِفُ خَيْرَ الْوَاحِدِ، وَلَكِنْ يَمْتَنِعُ وَجُودُ الْإِجْمَاعِ لِمُخَالَفَتِهِ، وَالْحُجَّةُ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِذَا امْتَنَعَ بِمَعْصِيَةٍ أَوْ بِمَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا حُجَّةَ. وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

هل ينعمد الإجماع
مع خلاف أهل
العلم من غير
الفضهاء؟

1730. [2] مَسْأَلَةٌ: إِذَا قُلْنَا: لَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْعَوَامِ لِقُصُورِ آلَتِهِمْ، فَرُبُّ مُتَكَلِّمٍ وَنَحْوِي

وَمُقَسَّرٌ وَمُحَدَّثٌ هُوَ نَاقِصُ الْأَلَةِ فِي دَرْكِ الْأَحْكَامِ.

1731 فَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُعْتَدُ إِلَّا بِقَوْلِ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْمُسْتَقِلِّينَ بِالْفَتْوَى، كَالشَّافِعِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ صَمَّ إِلَى الْأَيْمَةِ الْفُقَهَاءَ الْحَافِظِينَ لِأَحْكَامِ الْفُرُوعِ النَّاهِضِينَ بِهَا، لَكِنْ أَخْرَجَ الْأُصُولِيُّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ تَفَاصِيلَ الْفُرُوعِ وَلَا يَحْفَظُهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأُصُولِيَّ الْعَارِفَ بِسَدَارِكِ الْأَحْكَامِ، وَكَيْفِيَّةِ تَلَفُّقِهَا مِنَ الْمَفْهُومِ وَالْمَنْطُوقِ وَصِيعَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْعُمُومِ، وَكَيْفِيَّةِ تَعْلِيلِ النُّصُوصِ، أَوْلَى بِالْاعْتِدَادِ بِقَوْلِهِ مِنَ الْفَقِيهِ الْحَافِظِ لِلْفُرُوعِ. بَلْ ذُو الْأَلَةِ مَنْ هُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ دَرْكِ الْأَحْكَامِ إِذَا أَرَادَ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ / الْفُرُوعَ. وَالْأُصُولِيُّ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالْفَقِيهُ الْحَافِظُ لِلْفُرُوعِ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ.

[183/1]

1732. وَآيَةٌ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ حِفْظُ الْفُرُوعِ أَنَّ الْعَبَّاسَ، وَالزُّبَيْرِ، وَطَلْحَةَ، وَسَعْدًا، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعِيدَ بْنِ زَيْدٍ، وَعَمْرُو بْنَ نُفَيْلٍ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ، وَأَمْثَالَهُمْ مِمَّنْ لَمْ يُنْصَبْ نَفْسُهُ لِلْفَتْوَى، وَلَمْ يَتَّظَاهَرْ بِهَا تَظَاهُرُ الْعِبَادَةِ، وَتَظَاهُرُ عَلَيٍّ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَمُعَاذٍ، كَانُوا يُعْتَدُونَ بِخِلَافِهِمْ لَوْ خَالَفُوا. وَكَيْفَ لَا كَانُوا صَالِحِينَ لِلْإِمَامَةِ الْعَظْمَى، وَسُمِّيَ أَكْثَرُهُمْ فِي الشُّرُوزِ، وَمَا كَانُوا يَحْفَظُونَ الْفُرُوعَ؟ بَلْ لَمْ تَكُنِ الْفُرُوعُ مَوْضُوعَةً بَعْدَ. لَكِنْ عَرَفُوا الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكَانُوا أَهْلًا لِقَهْمِهِمَا. وَالْحَافِظُ لِلْفُرُوعِ قَدْ لَا يَحْفَظُ دَقَاتِقَ فُرُوعِ الْخِيَصِ وَالْوَصَايَا، فَأَصْلُ هَذِهِ الْفُرُوعِ كَهَذِهِ الدَّقَاتِقِ، فَلَا يُشْتَرَطُ حِفْظُهَا. فَيَنْبَغِي أَنْ يُعْتَدَ بِخِلَافِ الْأُصُولِيِّ، وَبِخِلَافِ الْفَقِيهِ الْمُبَرِّزِ، لِأَنَّهُمَا ذَوَا أَلَةٍ عَلَى الْجُمْلَةِ، يَقُولَانِ مَا يَقُولَانِ عَنْ دَلِيلٍ. أَمَّا النُّحُوِّيُّ وَالْمُتَكَلِّمُ فَلَا يُعْتَدُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْعَوَامِّ فِي حَقِّ هَذَا الْعِلْمِ، إِلَّا أَنْ يَقَعَ الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةٍ تَنْبِيْ عَلَى النُّحُوِّ أَوْ عَلَى الْكَلَامِ.

1733. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ أَمْ اجْتِهَادِيَّةٌ؟

1734. قُلْنَا: هِيَ اجْتِهَادِيَّةٌ، وَلَكِنْ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ مُعْتَبَرًا صَارَ الْإِجْمَاعُ مُشْكُوكًا فِيهِ عِنْدَ مُخَالَفَتِهِ، فَلَا يَصِيرُ حُجَّةً قَاطِعَةً، إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً قَاطِعَةً إِذَا لَمْ يُخَالَفْ هَؤُلَاءِ. أَمَّا خِلَافُ الْعَوَامِّ فَلَا يَقَعُ، وَلَوْ وَقَعَ فَهُوَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَهُوَ

مُعْتَرَفٌ بِكَوْنِهِ جَاهِلًا بِمَا يَقُولُ، فَبُطْلَانُ قَوْلِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ، كَقَوْلِ الصَّبِيِّ، فَأَمَّا هَذَا فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

1735. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قُلِدَ الْأُصُولِيُّ الْفُقَهَاءَ فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْفُرُوعِ، وَأَقْرَبُ بَأَنَّهُ حَقٌّ، هَلْ يَنْتَعِدُ الْإِجْمَاعُ؟

1736. قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ، وَقَدْ وَافَقَ الْأُصُولِيُّ جُمْلَةً، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ التَّفْصِيلَ، كَمَا أَنَّ الْفُقَهَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي بَابِ الْإِسْتِطَاعَةِ وَالْعُجْزِ، وَالْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ، وَالضَّدَّ وَالْخِلَافَ، فَهُوَ صَوَابٌ. فَيَحْصُلُ الْإِجْمَاعُ بِالمُوَافَقَةِ الْجُمْلِيَّةِ كَمَا يَحْصُلُ مِنَ الْعَوَامِّ، لِأَنَّ كُلَّ فَرِيقٍ كَالْعَامِّيِّ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا لَمْ يُحْصَلِ عِلْمُهُ، وَإِنْ حَصَلَ عِلْمًا آخَرُ.

1737. [3] مَسْأَلَةٌ: الْمُبْتَدِعُ إِذَا خَالَفَ لَمْ يَنْتَعِدِ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَكْفُرْ، بَلْ هُوَ كَمُجْتَهِدٍ فَاسِقٍ، وَخِلَافُ الْمُجْتَهِدِ الْفَاسِقِ مُعْتَبَرٌ.

خلاف المبتدع
هل يمنع انعقاد
الإجماع؟

1738. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ يَكْذِبُ فِي إِظْهَارِ الْخِلَافِ، وَهُوَ لَا يَنْتَعِدُهُ؟

1739. قُلْنَا: لَعَلَّهُ يَضْذُقُ، وَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ، وَلَمْ تَتَحَقَّقْ مُوَافَقَتُهُ، كَيْفَ وَقَدْ نَعْلَمُ اعْتِقَادَ الْفَاسِقِ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ فِي مُنَاطَرَاتِهِ وَاسْتِدْلَالَاتِهِ؟ وَالْمُبْتَدِعُ ثِقَةٌ يُقْبَلُ قَوْلُهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يَذَرِي أَنَّهُ فَاسِقٌ. أَمَّا إِذَا كَفَرَ بِبِدْعَتِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ خِلَافُهُ، وَإِنْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْقِبْلَةِ، وَيَعْتَقِدُ نَفْسَهُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَيْسَتْ / عِبَارَةً عَنِ الْمُصَلِّينَ إِلَى الْقِبْلَةِ، بَلْ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ كَافِرٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَذَرِي أَنَّهُ كَافِرٌ. نَعَمْ: لَوْ قَالَ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ وَكَفَرَنَاهُ، فَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَذْهَبِهِ بِإِجْمَاعِ مُخَالَفِيهِ عَلَى بُطْلَانِ التَّجْسِيمِ، مَصِيرًا إِلَى أَنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ دُونَهُ، لِأَنَّ كَوْنَهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ مُوقُوفٌ عَلَى إِخْرَاجِ هَذَا مِنَ الْأُمَّةِ، وَالْإِخْرَاجُ مِنَ الْأُمَّةِ مُوقُوفٌ عَلَى دَلِيلِ التَّكْفِيرِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ تَكْفِيرِهِ مَا هُوَ مُوقُوفٌ عَلَى تَكْفِيرِهِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِبْتِاثِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ.

[184/1]

1740. نَعَمْ: بَعْدَ أَنْ كَفَرَنَاهُ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، لَوْ خَالَفَ فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ. فَلَوْ تَابَ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى الْمُخَالَفَةِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي أَجْمَعُوا عَلَيْهَا فِي حَالِ كُفْرِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى خِلَافِهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ مُسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ كُلِّ

الْأُمَّةُ، وَكَانَ الْمُجْمِعُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كُلِّ الْأُمَّةِ دُونَهُ، فَصَارَ كَمَا لَوْ خَالَفَ كَافِرُ كَافَّةِ الْأُمَّةِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى ذَلِكَ الْخِلَافِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. إِلَّا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَشْتَرِطُ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ فِي الْإِجْمَاعِ.

1741. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ تَرَكَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْإِجْمَاعَ بِخِلَافِ الْمُشْتَدِّعِ الْمَكْفُرِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بِدْعَتَهُ تَوْجِبُ الْكُفْرَ، وَظَنَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَنْعَقِدُ دُونَهُ، فَهَلْ يُعْذَرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفُقَهَاءَ لَا يَطْلُبُونَ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا يُكْفَرُ بِهِ مِنَ التَّائِيَلَاتِ؟

1742. قُلْنَا: لِلْمَسْأَلَةِ صَوْرَتَانِ:

1743. إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَقُولَ الْفُقَهَاءُ: نَحْنُ لَا نَدْرِي أَنَّ بِدْعَتَهُ تَوْجِبُ الْكُفْرَ أَمْ لَا، فَبِهَا هَذِهِ الصُّورَةُ لَا يُعْذَرُونَ فِيهِ، إِذَا يَلَزَمُهُمْ مُرَاجَعَةُ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ، وَيَجِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ تَعْرِيفُهُمْ، فَإِذَا أَفْتَوْا بِكُفْرِهِ فَعَلَيْهِمُ التَّقْلِيدُ، فَإِنْ لَمْ يُفْنِغْهُمْ التَّقْلِيدُ فَعَلَيْهِمُ السُّؤَالُ عَنِ الدَّلِيلِ، حَتَّى إِذَا ذُكِرَ لَهُمْ دَلِيلُهُ فَهَمُّوهُ لَا مُحَالَةَ، لِأَنَّ دَلِيلَهُ قَاطِعٌ. فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فَلَا يَكُونُونَ مَعْذُورِينَ، كَمَنْ لَا يَدْرِكُ دَلِيلَ صِدْقِ الرُّسُولِ ﷺ، فَإِنَّهُ لَا عُذْرَ مَعَ نَصَبِ اللَّهِ تَعَالَى الْأَدِلَّةَ الْقَاطِعَةَ.

1744. الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ بَلَغَتْهُ بِدْعَتُهُ وَعَقِيدَتُهُ، فَتَرَكَ الْإِجْمَاعَ لِمُخَالَفَتِهِ، فَهُوَ مَعْذُورٌ فِي خَطِيئِهِ، وَغَيْرُ مُوَآخِذٍ بِهِ، وَكَأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَنْتَهِضْ حُجَّةً فِي حَقِّهِ، كَمَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّلِيلُ النَّاسِخُ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى تَقْصِيرٍ، بِخِلَافِ الصُّورَةِ الْأُولَى، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْمُرَاجَعَةِ وَالْبَحْثِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ فِي تَرْكِهِ، فَهُوَ كَمَنْ قَبْلَ شَهَادَةِ الْخَوَارِجِ وَحَكَمَ بِهَا، فَهُوَ مُحْطٍ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى تَكْفِيرِ الْخَوَارِجِ عَلَى عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالْقَائِلِينَ بِكُفْرِهِمَا، الْمُعْتَقِدِينَ اسْتِبَاحَةَ دِمَاهِمَا وَمَالِهِمَا، ظَاهِرٌ يُدْرِكُ عَلَى الْقُرْبِ، فَلَا يُعْذَرُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ. بِخِلَافِ مَنْ حَكَمَ بِشَهَادَةِ الزُّورِ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ، لِأَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ الشَّاهِدِ، وَلَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ كُفْرِهِ.

1745. فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الَّذِي يُكْفَرُ بِهِ؟

1746. قُلْنَا: الْخُطْبُ فِي ذَلِكَ طَوِيلٌ، وَقَدْ أَسْرَرْنَا إِلَى شَيْءٍ / مِنْهُ فِي كِتَابِ «فَيْصَلِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ» وَالْقَدْرُ الَّذِي نَذْكُرُهُ الْآنَ أَنَّهُ يَرْجِعُ

إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

1747. **الْأَوَّلُ:** مَا يَكُونُ نَفْسُ اعْتِقَادِهِ كُفْرًا، كإِنْكَارِ الصَّانِعِ، وَصِفَاتِهِ، وَجَعْدِ النُّبُوَّةِ.

1748. **الثَّانِي:** مَا يَمْنَعُهُ اعْتِقَادُهُ مِنَ الاعْتِرَافِ بِالصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَتَصْدِيقِ رُسُلِهِ، وَيَلْزُمُهُ إِنْكَارُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ التَّنَاقُضُ.

1749. **الثَّالِثُ:** مَا وَرَدَ مِنَ التَّوْقِيفِ بِأَنَّهُ لَا يَصْدُرُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ، كِعِبَادَةِ النَّيرَانِ، وَالسُّجُودِ لِلصَّنَمِ، وَجَعْدِ سُورَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَتَكْذِيبِ بَعْضِ الرُّسُلِ، وَاسْتِحْلَالِ الزَّنا وَالْخَمْرِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ. وَبِالْجُمْلَةِ: إِنْكَارُ مَا عُرِفَ بِالتَّوَاتُرِ وَالضَّرُورَةِ مِنَ الشَّرِيعَةِ.

1750. **[4] مَسْأَلَةٌ:** قَالَ قَوْمٌ: لَا يُعْتَدُ بِإِجْمَاعِ غَيْرِ الصَّحَابَةِ. وَسَبْطُهَا.

خلاف التابعي
في عهد الصحابة
هل يمنع انعقاد
إجماعهم؟

1751. **وَقَالَ قَوْمٌ:** يُعْتَدُ بِإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنْ لَا يُعْتَدُ بِخِلَافِ التَّابِعِيِّ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَنْدَفِعُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ بِخِلَافِهِ.

1752. وَهَذَا فَاسِدٌ مَهْمَا بَلَغَ التَّابِعِيُّ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ قَلِيلَ تَمَامِ الْإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ، فَإِجْمَاعُ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، بَلْ إِجْمَاعُ الْبَعْضِ، وَالْحُجَّةُ فِي إِجْمَاعِ الْكُلِّ، نَعَمْ، لَوْ أَجْمَعُوا، ثُمَّ بَلَغَ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ، فَهُوَ مَسْبُوقٌ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَيْسَ لَهُ الْآنَ أَنْ يُخَالَفَ، كَمَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ تَمَامِ الْإِجْمَاعِ.

1753. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى

10)، وَهَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ لِلتَّابِعِيِّ، وَعَدَمُ إِنْكَارِهِمْ عَلَيْهِ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى جَوَازِ الْخِلَافِ. كَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، كَعَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ وَغَيْرِهِمَا، كَانُوا يُقْتَوْنَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ. وَكَذَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، فَكَيْفَ لَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِمْ؟

1754. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا يُفْضَلُ الصَّحَابِيُّ التَّابِعِيُّ إِلَّا بِفَضِيلَةِ الصَّحْبَةِ. وَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْفَضِيلَةُ تُخَصِّصُ الْإِجْمَاعَ لَسَقَطَ قَوْلُ الْأَنْصَارِ بِقَوْلِ الْمُهَاجِرِينَ، وَقَوْلُ الْمُهَاجِرِينَ بِقَوْلِ الْعَشْرَةِ، وَقَوْلُ الْعَشْرَةِ بِقَوْلِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلُهُمْ بِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

1755. فَإِنْ قِيلَ: رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا أَنْكَرَتْ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُجَارَاةَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَتْ: «فَرُوجٌ يَصْفَعُ مَعَ الدِّيَكَةِ».

1756. قُلْنَا: مَا ذَكَرْنَاهُ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ عَائِشَةَ مَا ذَكَرْتُمْ إِلَّا بِقَوْلِ الْإِخَاءِ، وَإِنْ ثَبَتَ فَهُوَ مَذْهَبُهَا، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ. ثُمَّ لَعَلَّهَا أَرَادَتْ مَنَعَهُ مِنْ مُخَالَفَتِهِمْ فِيمَا سَبَقَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَيْهِ، أَوْ لَعَلَّهَا أَنْكَرَتْ عَلَيْهِ خِلَافَهُ فِي مَسْأَلَةٍ لَا تَحْتَمِلُ الاجْتِهَادَ فِي اعْتِمَادِهَا، كَمَا أَنْكَرَتْ عَلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ فِي مَسْأَلَةِ الْعِيْنَةِ وَظَنَّتْ أَنَّ وَجُوبَ حَسَمِ الذَّرِيعَةِ قَطْعِيٌّ.

1757. وَاعْلَمْ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يَتَصَوَّرُ الْخِلَافُ فِيهَا مَعَ مَنْ يُوَافِقُ أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ يَنْدَفِعُ بِمُخَالَفَةِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِجْمَاعُ الْأَكْثَرِ بِالْأَقَلِّ كَيْفَمَا كَانَ، فَلَا يَخْتَصُّ كَلَامُهُ بِالتَّابِعِيِّ.

1758. [5] مَسْأَلَةٌ: / الإِجْمَاعُ مِنَ الْأَكْثَرِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقَلِّ.

1759. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حُجَّةٌ.

1760. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ بَلَغَ عَدَدُ الْأَقَلِّ عَدَدَ التَّوَاتُرِ انْدَفَعَ الإِجْمَاعُ، وَإِنْ نَقَصَ فَلَا يَنْدَفِعُ.

1761. وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعِصْمَةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ لِلْأُمَّةِ بِكُلِّيَّتِهَا، وَلَيْسَ هَذَا إِجْمَاعُ الْجَمِيعِ، بَلْ هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: 10).

1762. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ تَطَلَّقَ الْأُمَّةُ وَيُرَادُ بِهَا الْأَكْثَرُ، كَمَا يُقَالُ: بَنُو تَمِيمٍ يَحْمُونَ الْجَارَ، وَيُكْرِمُونَ الضَّيْفَ، وَيُرَادُ الْأَكْثَرُ.

1763. قُلْنَا: مَنْ يَقُولُ بِصِغَةِ الْعُمُومِ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْجَمِيعِ، وَلَا يَجُوزُ التَّخْصِيسُ بِالتَّحْكُمِ، بَلْ بِدَلِيلٍ وَضْرُورَةٍ، وَلَا ضَرُورَةَ هَاهُنَا. وَمَنْ لَا يَقُولُ بِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْأَقْلَ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَتَمَيَّزُ الْبَعْضُ الْمُرَادُ عَمَّا لَيْسَ بِمُرَادٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْبَعْضَ الْمُرَادَ دَاخِلٌ فِيهِ، كَيْفَ وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ تَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ أَهْلِ الْحَقِّ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «وَهُمْ يَوْمئِذٍ الْأَقْلُونَ»، وَقَالَ ﷺ: «سَبْعُونَ أَلْفًا غَرِيبًا كَمَا نَدَأُ غَرِيبًا» وَقَالَ تَعَالَى: «أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ» (المعكوت: 63)، وَقَالَ تَعَالَى: «وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ» (سج: 13)،

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ (البقرة: 249)، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ ضَابِطٌ وَلَا مَرَدٌ، فَلَا خَلَاصَ إِلَّا بِاعْتِبَارِ قَوْلِ الْجَمِيعِ.

1764. الدَّلِيلُ الثَّانِي: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَجْوِيزِ الْخِلَافِ لِلْأَحَادِ، فَكَم مِّنْ مَّسْأَلَةٍ قَدْ انْفَرَدَ فِيهَا الْأَحَادُ بِمَذْهَبٍ، كَانْفِرَادِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْعَوْلِ، فَإِنَّهُ أَنْكَرَهُ.

1765. فَإِنْ قِيلَ: لَا، بَلْ أَنْكَرُوا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ الْقَوْلَ بِتَحْلِيلِ الْمُتَعَةِ، وَأَنَّ الرِّبَا فِي السَّيْنَةِ، وَأَنْكَرَتْ عَائِشَةُ عَلَى ابْنِ أَرْقَمٍ مَّسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ، وَأَنْكَرُوا عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَوْلَهُ: التَّوْمُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَعَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَكْلَ الْبَرَدِ لَا يَفْطِرُ، وَذَلِكَ لِانْفِرَادِهِمْ بِهِ.

1766. قُلْنَا: لَا، بَلْ لِمُخَالَفَتِهِمُ السُّنَّةَ الْوَارِدَةَ فِيهِ الْمَشْهُورَةَ بَيْنَهُمْ، أَوْ لِمُخَالَفَتِهِمْ أُدْلَةٌ ظَاهِرَةٌ قَامَتْ عِنْدَهُمْ.

1767. ثُمَّ نَقُولُ هَبْ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا انْفِرَادَ الْمُنفِرِدِ، وَالْمُنْفِرِدُ مُنْكَرٌ عَلَيْهِمْ إِنْكَارُهُمْ، وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ، فَلَا حُجَّةٌ فِي إِنْكَارِهِمْ مَعَ مُخَالَفَةِ الْوَاحِدِ.

1768. وَلَهُمْ شَبَهَتَانِ:

1769. الشَّبَهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: قَوْلُ الْوَاحِدِ فِيمَا يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ لَا يُورِثُ الْعِلْمَ، فَكَيْفَ يَنْدَفِعُ بِهِ قَوْلُ عَدَدٍ حَصَلَ الْعِلْمُ بِإِخْبَارِهِمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ لِبُلُوغِهِمْ عَدَدَ التَّوَاتُرِ؟ وَعَنْ هَذَا قَالَ: قَوْمٌ: عَدَدُ الْأَقْلَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ مِثْلُ التَّوَاتُرِ يَنْدَفِعُ الْإِجْمَاعُ. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

1770. الْأَوَّلُ: أَنَّ صِدْقَ الْأَكْثَرِ، وَإِنْ عُلِمَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ صِدْقَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ وَاتِّفَاقِهِمْ. وَالْحُجَّةُ فِي اتِّفَاقِ الْجَمِيعِ. فَسَقَطَتِ الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا كُلُّ الْأُمَّةِ.

1771. الثَّانِي: أَنَّ كَذِبَ الْوَاحِدِ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ، فَلَعَلَّهُ ضَادِقٌ، فَلَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ اتِّفَاقًا مِنْ جَمِيعِ الصَّادِقِينَ إِنْ كَانَ صَادِقًا.

1772. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَا نَظَرَ إِلَى مَا يُضْمَرُونَ، بَلِ التَّعَبُّدُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا يُظْهِرُونَ، فَهُوَ مَذْهَبُهُمْ وَسَيِّلُهُمْ، لَا مَا أُضْمِرُوا.

1773. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَحْجُوزُ أَنْ تُضْمَرَ الْأُمَّةُ خِلَافَ مَا نُظْهِرُ؟

[187/1]

1774. قُلْنَا: ذَلِكَ - إِنْ كَانَ - إِنَّمَا يَكُونُ / عَنْ تَقْيَةِ وَالْجَاءِ، وَذَلِكَ يَظْهَرُ وَيُسْتَهْرُ. وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْرْ فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى ضَلَالَةٍ وَنَاطِلٍ، وَهُوَ مُمْتَنَعٌ، بِدَلِيلِ السَّنَعِ.

1775. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ مُخَالَفَةَ الْوَاحِدِ شُدُودٌ عَنِ الْجَمَاعَةِ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ، «افْقَدْ وَرَدَ ذِمُّ الشَّاذِّ، وَأَنَّهُ كَالشَّاذِّ مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْقَطِيعِ».

1776. قُلْنَا: الشَّاذُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْخَارِجِ عَنِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهَا، وَمَنْ دَخَلَ فِي الْإِجْمَاعِ لَا يَقْبَلُ خِلَافَهُ بَعْدَهُ، وَهُوَ الشُّدُودُ. أَمَّا الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ أَصْلًا فَلَا يُسَمَّى شَاذًا.

1777. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ عَنِ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ».

1778. قُلْنَا: أَرَادَ بِهِ الشَّاذُّ الْخَارِجَ عَنِ الْإِمَامِ بِمُخَالَفَةِ الْأَكْثَرِ عَلَى وَحْدِهِ يُشِيرُ الْفِتْنَةُ. وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ عَنِ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ» أَرَادَ بِهِ الْحَثَّ عَلَى طَلَبِ الرَّقِيقِ فِي الطَّرِيقِ، وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ».

1779. وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: قَوْلُ الْأَكْثَرِ حُجَّةٌ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

1780. وَهُوَ مُتَحَكِّمٌ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ حُجَّةٌ، إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

1-81. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مُرَادِي بِهِ أَنَّ اتِّبَاعَ الْأَكْثَرِ أَوْلَى.

1782. قُلْنَا: هَذَا يَسْتَقِيمُ فِي الْأَخْتَارِ، وَفِي حَقِّ الْمُقْلَدِ إِذَا لَمْ يَجِدْ تَرْجِيحًا بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ سِوَى الْكَثَرَةِ. وَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَعَلَيْهِ اتِّبَاعُ الدَّلِيلِ، دُونَ الْأَكْثَرِ، لِأَنَّهُ إِنْ خَالَفَهُ وَاحِدٌ لَمْ يَلْزَمْهُ اتِّبَاعُهُ، وَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ مُخَالِفٌ آخَرٌ لَمْ يَلْزَمْهُ الْاِتِّبَاعُ. [6] مَسْأَلَةٌ: قَالَ مَالِكٌ: الْحُجَّةُ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقَطْ.

1784. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُعْتَبَرُ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ: مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَالْمِصْرَيْنِ: الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ.

1785. وَمَا أَرَادَ الْمُحْصِلُونَ بِهَذَا إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْبِقَاعَ قَدْ جَمَعَتْ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ أَهْلَ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ. فَإِنْ أَرَادَ مَالِكٌ أَنَّ الْمَدِينَةَ هِيَ الْجَامِعَةُ لَهُمْ فَمُسْلَمٌ لَهُ ذَلِكَ لَوْ

جَمَعَتْ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ لِلْمَكَانِ فِيهِ تَأْثِيرٌ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْلَمٍ، بَلْ لَمْ تَجْمَعْ الْمَدِينَةُ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ، لَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ، وَلَا بَعْدَهَا. بَلْ مَا رَأَوْا مُتَفَرِّقِينَ فِي الْأَسْفَارِ وَالْغَزَوَاتِ وَالْأَمْصَارِ. فَلَا وَجْهَ لِكَلَامِ مَالِكٍ. إِلَّا أَنْ يَقُولَ: عَمِلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ حُجَّةً، لِأَنَّهُمُ الْأَكْثَرُونَ، وَالْعِبْرَةُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِينَ. وَقَدْ أَفْسَدْنَاهُ. أَوْ يَقُولَ: يَدُلُّ اتِّفَاقُهُمْ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ أَنَّهُمْ اسْتَدُّوا إِلَى سَمَاعِ قَاطِعٍ، فَإِنَّ الْوَحْيَ النَّاسِخَ نَزَلَ فِيهِمْ، فَلَا تَشُدُّ عَنْهُمْ مَذَارِكُ الشَّرِيعَةِ.

1786. وَهَذَا تَحْكُمُ؛ إِذْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْمَعَ غَيْرُهُمْ حَدِيثًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ أَوْ فِي الْمَدِينَةِ، لَكِنْ يَخْرُجُ مِنْهَا قَبْلَ نَقْلِهِ. فَالْحُجَّةُ فِي الْإِجْمَاعِ، وَلَا إِجْمَاعٌ.

1787. وَقَدْ تَكَلَّفَ لِمَالِكٍ تَأْوِيلَاتٌ وَمَعَاذِيرُ اسْتَفْصِيئَاتُهَا فِي كِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ» وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا هُنَا.

1788. وَرَبَّمَا اخْتَجُّوا بِثَنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَدِينَةِ وَعَلَى أَهْلِهَا، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى فَضِيلَتِهِمْ وَكَثْرَةِ نَوَابِهِمْ، لِسُكْنَاهُمُ الْمَدِينَةَ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِصِ الْإِجْمَاعِ بِهِمْ.

1789. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: الْحُجَّةُ فِي اتِّفَاقِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ.

إجماع الخلفاء
الأربعة

1790. وَهُوَ تَحْكُمُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، إِلَّا مَا تَحِيلُهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَنْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ، وَسَيَأْتِي / فِي مَوْضِعِهِ.

[188/1]

1791. [7] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَبْلُغَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ عَدَدَ النَّوَاتِرِ؟

1792. أَمَّا مَنْ أَخَذَهُ مِنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ، وَاسْتَحَالَةَ الْحَطِّ بِحُكْمِ الْعَادَةِ، فَيَلْزَمُهُ الْأَشْتِرَاطُ؛ وَالَّذِينَ أَخَذُوهُ مِنَ السَّمْعِ اخْتَلَفُوا: فَبَيْنَهُمْ مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِذَا نَقَصَ عَدَدُهُمْ فَتَحْنُ لَا نَعْلَمُ إِيْمَانَهُمْ بِقَوْلِهِمْ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِ.

1793. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَعْلَمُ إِيْمَانَهُمْ لَا بِقَوْلِهِمْ، لَكِنْ بِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَرَا لَطَائِفَةٍ مِنْ أُمْتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَحَتَّى يَظْهَرَ الدُّجَالُ» فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ سِوَاهُمْ فَهَمُ عَلَى الْحَقِّ.

1794. الثَّانِي: أَنَّا لَمْ نَتَعَبَّدُ بِالْبَاطِنِ، وَإِنَّمَا أُمَّةُ مُحَمَّدٍ مَنْ آمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ظَاهِرًا، إِذْ لَا

نقص عدد
المجموعين عن عدد
النوادر

وَقُوفَ عَلَى الْبَاطِنِ. وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّا مُتَعَبِدُونَ بِاتِّبَاعِهِمْ فَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّهُمْ صَادِقُونَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَتَّبِعُنَا بِاتِّبَاعِ الْكَاذِبِ وَتَعْظِيمِهِ وَالْاِقْتِدَاءِ بِهِ. 1795. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَتَصَوَّرُ رُجُوعَ عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَا دُونَ عَدَدِ التَّوَاتُرِ، وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ، فَإِنَّ التَّكْلِيفَ يَدُومُ بِدَوَامِ الْحُجَّةِ، وَالْحُجَّةُ تَقُومُ بِخَبَرِ التَّوَاتُرِ عَنْ أَعْلَامِ الشُّبُهَةِ، وَعَنْ وُجُودِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَتَحْدِيثِهِ بِالشُّبُهَةِ. وَالْكَفَّارُ لَا يَقُومُونَ بِنَشْرِ أَعْلَامِ الشُّبُهَةِ، بَلْ يَجْتَهِدُونَ فِي طَمْسِهَا. وَالسَّلَفُ مِنَ الْأَئِمَّةِ مُجْعَمُونَ عَلَى دَوَامِ التَّكْلِيفِ إِلَى الْقِيَامَةِ، وَفِي ضَمْنِهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى اسْتِحَالَةِ انْدِرَاسِ الْأَعْلَامِ، وَفِي نَقْصَانِ عَدَدِ التَّوَاتُرِ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْاِنْدِرَاسِ. وَإِذَا لَمْ يَتَصَوَّرْ وُجُودَ هَذِهِ الْحَادِثَةِ، فَكَيْفَ نَخُوضُ فِي حُكْمِهَا؟

1796. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ، لِهَذِهِ الْأَدِلَّةِ. وَإِنَّمَا مَعْنَى تَصَوُّرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رُجُوعَ عَدَدِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ إِلَى مَا دُونَ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. وَإِنْ قَطَعْنَا بِأَنَّ قَوْلَ الْعَوَامِّ لَا يُعْتَبَرُ، فَتَدُومُ أَعْلَامُ الشَّرْعِ بِتَوَاتُرِ الْعَوَامِّ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَتَصَوَّرُ وَقُوعُهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى يُدِيمُ الْأَعْلَامَ بِالتَّوَاتُرِ الْحَاصِلِ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ، فَيَتَحَدَّثُونَ بِوُجُودِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَوُجُودِ مُعْجَزَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرِفُوا بِكُونِهَا مُعْجَزَةً؛ أَوْ يَخْرِقُ اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ، فَيَحْصُلُ الْعِلْمُ بِقَوْلِ الْقَلِيلِ حَتَّى تَدُومَ الْحُجَّةُ. بَلْ نَقُولُ: قَوْلُ الْقَلِيلِ، مَعَ الْقَرَأَيْنِ الْمَعْلُومَةِ فِي مُنَاطَرَتِهِ وَتَشْدِيدِهِ، فَذَلِكَ يَحْصُلُ الْعِلْمُ مِنْ غَيْرِ خَرَقِ عَادَةٍ. فَجَمِيعُ هَذِهِ الْوُجُوهِ يَنْقُي الشَّرْعَ مَحْفُوظًا.

1797. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا جَازَ أَنْ يَقُلَ عَدَدُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، فَلَوْ رَجَعَ إِلَى وَاحِدٍ، فَهَلْ يَكُونُ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ حُجَّةً قَاطِعَةً؟

1798. قُلْنَا: إِنْ اُعْتَبَرْنَا مُوَافَقَةَ الْعَوَامِّ، فَإِذَا قَالَ قَوْلًا، وَسَاعَدَهُ عَلَيْهِ الْعَوَامُّ، وَلَمْ يُخَالِفُوهُ فِيهِ، فَهُوَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، فَيَكُونُ حُجَّةً، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَكَانَ قَدْ اجْتَمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى الضَّلَالَةِ وَالْخَطَا. وَإِنْ لَمْ نَنْتَفِثْ إِلَى قَوْلِ الْعَوَامِّ فَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ اسْمُ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِجْمَاعِ، إِذْ يُسْتَدْعِي ذَلِكَ عَدَدًا بِالضَّرُورَةِ، حَتَّى يُسَمَّى إِجْمَاعًا. وَلَا أَقَلَّ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ. /

1799. وَهَذَا كُلُّهُ يُتَصَوَّرُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَغْتَبِرُ إِجْمَاعًا بَعْدَ الصَّحَابَةِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يَقُولُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، فَلَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ جَاوَزَ عَدْدَهُمْ عَدَدُ التَّوَاتُرِ.

1800. [8] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ دَاوُدُ وَشِيعَتُهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِي إِجْمَاعِ مَنْ بَعْدَ الصَّحَابَةِ. حجية الإجماع بعد عصر الصحابة

1801. وَهُوَ قَاسِدٌ، لِأَنَّ الْأَدِلَّةَ الثَّلَاثَةَ عَلَى كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، أَغْنَى الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْعَقْلَ، لَا تَفْرُقُ بَيْنَ عَصْرِ وَعَصِرٍ. فَالتَّابِعُونَ إِذَا أَجْمَعُوا فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَمَنْ خَالَفَهُمْ فَهُوَ سَالِكٌ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. وَيُسْتَحِيلُ، بِحُكْمِ الْعَادَةِ، أَنْ يَشُدَّ الْحَقُّ عَنْهُمْ مَعَ كَثَرَتِهِمْ عِنْدَ مَنْ يَأْخُذُهُ مِنَ الْعَادَةِ. وَلَهُمْ شَبَهَتَانِ: 1802.

1803. أَضَعَفَهُمَا: قَوْلُهُمْ: الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَبَرِ وَالْآيَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَبِيلَ الْمُنْزِيلِ» (السا، 115) يَتَنَاولُ الَّذِينَ نَعَتُوا بِالْإِيمَانِ، وَهُمْ الْمَوْجُودُونَ وَقَدْ نَزَلَ الْآيَةُ، فَإِنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُوصَفُ بِالْإِيمَانِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ «سَبِيلٌ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا» يَتَنَاولُ أُمَّتَهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ، وَيُتَصَوَّرُ إِجْمَاعُهُمْ وَاجْتِلَافُهُمْ. وَهُمْ الْمَوْجُودُونَ.

1804. وَهَذَا بَاطِلٌ؛ إِذْ يُلْزَمُ عَلَى مَسَاقِهِ أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ إِجْمَاعٌ بَعْدَ مَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ وَحُمْزَةَ، وَمَنْ اسْتَشْهَدَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، مِمَّنْ كَانُوا مَوْجُودِينَ عِنْدَ نَزُولِ الْآيَةِ، فَإِنَّ إِجْمَاعَ مَنْ وَرَاءَهُمْ لَيْسَ إِجْمَاعُ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَكُلِّ الْأُمَّةِ. وَيُلْزَمُ أَنْ لَا يُعْتَدَ بِخِلَافِ مَنْ أَسْلَمَ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ، وَكَمُلَتْ أَلْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَقَدْ أَجْمَعْنَا وَإِيَّاهُمْ وَالصَّحَابَةُ عَلَى أَنَّ مَوْتَ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَحْسِبُ بَابَ الْإِجْمَاعِ، بَلْ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ بِالِاتِّفَاقِ. وَكَمْ مِنْ صَحَابِيٍّ اسْتَشْهَدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ نَزُولِ الْآيَةِ.

1805. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْوَاجِبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِجْمَاعِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَلَيْسَ التَّابِعُونَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَإِنْ مَاتُوا لَمْ يَخْرُجُوا بِمَوْتِهِمْ عَنِ الْأُمَّةِ، وَلِذَلِكَ لَوْ خَالَفَ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِجْمَاعَ التَّابِعِينَ لَا يَكُونُ

قَوْلَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، وَلَا يَحْرُمُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ. فَإِذَا كَانَ خِلَافُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ يَذْفَعُ إِجْمَاعَ التَّابِعِينَ. فَعَدَمَ وَفَاقِهِمْ أَيْضًا يَذْفَعُ، لِأَنَّهُمْ بِالْمَوْتِ لَمْ يُخْرَجُوا عَنْ كَوْنِهِمْ مِنَ الْأُمَّةِ.

1806. قَالُوا: وَقِيَاسُ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَثْبُتَ وَصْفُ الْكُلِّيَّةِ أَيْضًا لِلصَّحَابَةِ، بَلْ يَنْتَظَرُ لُحُوقُ التَّابِعِينَ وَمُوَافَقَتُهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى الْقِيَامَةِ، فَإِنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ. لَكِنْ لَوْ اعْتَبِرَ ذَلِكَ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْإِجْمَاعِ إِلَّا فِي الْقِيَامَةِ. فَثَبَّتَ أَنَّ وَصْفَ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِمَنْ دَخَلَ فِي الْوُجُودِ، دُونَ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ. فَلَا سَبِيلَ إِلَى اخْرَاجِ الصَّحَابَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ. وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ وَصْفُ كُلِّيَّةِ الْأُمَّةِ لِلتَّابِعِينَ. ١١

1807. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ كَمَا بَطَلَ عَلَى الْقَطْعِ الْإِلْتِمَاتُ إِلَى اللَّاحِقِينَ بَطَلَ الْإِلْتِمَاتُ إِلَى الْمَاضِينَ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا تُصَوِّرُ إِجْمَاعُ بَعْدَ مَوْتِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ / وَالتَّابِعِينَ، وَلَا بَعْدَ أَنْ اسْتُشْهِدَ حَمْزَةٌ. وَقَدْ اعْتَرَفُوا بِصَحَّةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَبَعْدَ مَوْتِ مَنْ مَاتَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ الْمَاضِيَ لَا يُعْتَبَرُ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لَا يُنْتَظَرُ، وَأَنَّ وَصْفَ كُلِّيَّةِ الْأُمَّةِ حَاصِلٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ فِي كُلِّ وَقْتٍ.

[190/1]

هل ينعقد إجماع
لاحق على خلاف
قول سابق؟

1808. [9] مَسْأَلَةٌ: وَأَمَّا إِجْمَاعُ التَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِ قَوْلِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَصِيرُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَهْجُورًا، لِأَنَّهُمْ كُلُّ الْأُمَّةِ. وَإِنْ سَلَمْنَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَنَقُولُ: إِنْ اتَّفَقُوا عَلَى وَفْقِ قَوْلِهِ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ، إِذْ مُوَافَقَتُهُ إِنْ لَمْ تَقَوِ الْإِجْمَاعُ فَلَا تَقْدَحُ فِيهِ، وَإِنْ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ فَلَا يَصِيرُ ذَلِكَ الْقَوْلُ عِنْدَنَا مَهْجُورًا حَتَّى يَحْرُمَ عَلَى تَابِعِي التَّابِعِينَ مُوَافَقَتَهُ، لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ أُفْتِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَ فِتْوَى التَّابِعِينَ فِيهَا فِتْوَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ، بَلْ فِتْوَى الْبَعْضِ.

1809. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ ثَبَّتَ نَعْتُ الْكُلِّيَّةِ لِلتَّابِعِينَ، فَلْيَكُنْ خِلَافُ قَوْلِهِمْ بَعْدَهُمْ حَرَامًا، وَإِنْ قَالَ بِهِ صَحَابِيُّ قَبْلَهُمْ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كُلُّ الْأُمَّةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَقُومَ الْحُجَّةُ بِإِجْمَاعِهِمْ وَلَا يَحْرُمَ خِلَافُهُمْ، إِذْ خِلَافُ بَعْضِ الْأُمَّةِ لَيْسَ بِحَرَامٍ، أَمَا أَنْ تَكُونَ كُلِّيَّةُ الْأُمَّةِ فِي شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ فَهَذَا مُتَنَاقِضٌ. وَجَمْعُ بَيْنِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

1810. قُلْنَا: لَيْسَ بِمُتَنَاقِضٍ، لِأَنَّ الْكُلِّيَّةَ إِنَّمَا ثَبَّتْ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي

خَاصُّوْا فِيْهَا. فَإِذَا نَزَلَتْ مَسْأَلَةٌ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، فَالتَّابِعُونَ فِيْهَا كُلُّ الْأُمَّةِ إِذَا أَجْمَعُوا فِيْهَا. أَمَّا مَا أَفْتَى فِيْهَا الصَّحَابِيُّ فَقَتَوَاهُ وَمَذْهَبُهُ لَا يَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ. وَهَذَا كَالصَّحَابِيِّ إِذَا مَاتَ نَعَدَ الْفَتَوَى وَأَجْمَعَ التَّابِعُونَ عَلَى خِلَافِهِ، لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنَ الْأُمَّةِ. وَلَوْ مَاتَ، ثُمَّ نَزَلَتْ وَاقِعَةٌ بَعْدَهُ، انْتَعَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ، وَتَكُونُ الْكُلِّيَّةُ حَاصِلَةً بِالْإِضَافَةِ.

1811. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ فِي الْأُمَّةِ غَائِبٌ لَا يَنْتَعِدُ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الْغَائِبِ خَبَرٌ مِنَ الْوَاقِعَةِ وَلَا فِتْوَى فِيْهَا، لَكِنْ نَقُولُ: لَوْ كَانَ حَاضِرًا لَكَانَ لَهُ قَوْلٌ فِيْهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ مُوَافَقَتِهِ، فَلْيَكُنِ الْمَيِّتُ قَبْلَ التَّابِعِينَ كَالْغَائِبِ.

1812. قُلْنَا: يَبْطُلُ بِالْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ انْتَعَدَ دُونَهُ، وَلَوْ كَانَ غَائِبًا لَمْ يَنْتَعِدْ، لِأَنَّ الْغَائِبَ فِي الْحَالِ ذُو مَذْهَبٍ وَرَأْيٍ بِالْقُوَّةِ، فَتُمْكِنُ مُوَافَقَتُهُ وَمُخَالَفَتُهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُوَافِقَ أَوْ يَخَالَفَ إِذَا عُرِضَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَوِّرُ فِي حَقِّهِ خِلَافٌ أَوْ وَفَاقٌ لَا بِالْقُوَّةِ، وَلَا بِالْفِعْلِ. بَلِ الْمَجْتَنُونَ وَالْمَرِيضُ الزَّائِلُ الْعَقْلِ وَالطُّفْلُ لَا يَنْتَظَرُ، لِأَنَّهُ بَطُلٌ مِنْهُ إِمْكَانُ الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ.

1813. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ التَّابِعُونَ يَنْدَفِعُ بِخِلَافٍ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِذَا نُقِلَ، فَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ فَلَعَلَّهُ خَالَفَ، وَلَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا، فَلَا يُسْتَيْقَنُ إِجْمَاعُ كُلِّ الْأُمَّةِ.

1814. قُلْنَا: يَبْطُلُ بِالْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ إِمْكَانُ خِلَافِهِ لَا يَكُونُ كَحَقِيقَةِ خِلَافِهِ. وَهَذَا التَّحْقِيقُ: وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ فُتِحَ بَابُ الْإِحْتِمَالِ لَبْطَلَتْ / الْحُجُجُ، إِذْ مَا مِنْ حُكْمٍ إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ تَقْدِيرُ نَسْخِهِ، وَانْفِرَادُ الْوَاحِدِ بِنَقْلِهِ وَمَوْتِهِ قَبْلَ أَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا، وَلَيَبْطُلُ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ وَاحِدًا مِنْهُمْ أَضْمَرَ الْمُخَالَفَةَ، وَإِنَّمَا أَظْهَرَ الْمُوَافَقَةَ لِسَبَبٍ، وَلَرُدُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا. وَإِذَا عُرِفَ الْإِجْمَاعُ، وَانْقَرَضَ الْعَصْرُ، أُمِكِنَ رُجُوعُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَبْلَ الْمَوْتِ، وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا، فَيَبْطُلُ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ.

1815. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّسْخِ وَعَدَمُ الرُّجُوعِ.

1816. قُلْنَا: وَالْأَصْلُ عَدَمُ خَوْضِهِ فِي الْوَاقِعَةِ، وَعَدَمُ الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ جَمِيعًا. ثُمَّ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ فَلَاخْتِمَالُ لَا يَنْتَفِي. وَإِذَا ثَبَتَ الْإِحْتِمَالُ حَصَلَ الشُّكُّ، فَيَصِيرُ الْإِجْمَاعُ غَيْرَ مُسْتَتَفٍ مَعَ الشُّكِّ. وَلَكِنْ يُقَالُ: لَا يَنْدَفِعُ الْإِجْمَاعُ بِكُلِّ شَكٍّ.

1817. فَإِنْ قِيلَ: فِي مَسْأَلَةِ تَجْوِيزِ السُّخِّ وَتَجْوِيزِ الرُّجُوعِ شَكٌّ بَعْدَ اسْتِيفَانِ أَصْلِ الْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا الشُّكُّ فِي ذَوَامِهَا، وَهَهُنَا الشُّكُّ فِي أَصْلِ الْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مَوْقُوفٌ عَلَى حُصُولِ نَعْتِ الْكُلِّيَّةِ لَهُمْ، وَنَعْتُ الْكُلِّيَّةِ مَوْقُوفٌ عَلَى مَعْرِفَةِ انْتِفَاءِ الْخِلَافِ، فَإِذَا شَكَّكْنَا فِي انْتِفَاءِ الْخِلَافِ شَكَّكْنَا فِي الْكُلِّيَّةِ، فَشَكَّكْنَا فِي الْإِجْمَاعِ.

1818. قُلْنَا: لَا، بَلْ نَعْتُ الْكُلِّيَّةَ حَاصِلٌ لِلتَّابِعِينَ، وَإِنَّمَا يَنْتَفِي بِمَعْرِفَةِ الْخِلَافِ. فَإِذَا لَمْ يُعْرَفْ بِقِيَّتِ الْكُلِّيَّةِ. وَمَا ذَكَرُوهُ يُضَاهِي قَوْلَ الْقَائِلِ: الْحُجَّةُ فِي نَصِّ مَاتِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ نَسْخِهِ، فَإِذَا لَمْ نَعْرِفْ مَوْتَهُ قَبْلَ نَسْخِهِ شَكَّكْنَا فِي الْحُجَّةِ؛ وَالْحُجَّةُ الْإِجْمَاعُ الْمُتَقَرِّضُ عَلَيْهِ الْعَصْرُ، فَإِذَا شَكَّكْنَا فِي الرُّجُوعِ فَقَدْ شَكَّكْنَا فِي الْحُجَّةِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّا لَا نَقُولُ: صَارَ كُلِّيَّةُ الْبَاقِينَ مَشْكُوكًا فِيهَا.

1819. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الرُّكْنِ الْأَوَّلِ.

الرُّكْنُ الثَّانِي فِي: نَفْسِ الْإِجْمَاعِ

1820. وَنَعْنِي بِهِ: اتِّفَاقَ فَتَاوَى الْأُمَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فِي لِحْظَةِ وَاحِدَةٍ، انْقِرَاضَ عَلَيْهِ الْعَصْرُ أَوْ لَمْ يَنْقَرِضْ، أَفْتَوْا عَنِ اجْتِهَادٍ أَوْ عَنْ نَصٍّ، مَهْمَا كَانَتْ الْفَتْوَى نُطْقًا صَرِيحًا.

1821. وَتَمَامُ النَّظَرِ فِي هَذَا الرُّكْنِ بَيَانُ أَنَّ الشُّكُوتَ لَيْسَ كَالنُّطْقِ، وَأَنَّ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ يَنْعَقِدُ عَنِ اجْتِهَادٍ.

1822. فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

1823. |1| مَسْأَلَةٌ: إِذَا أَفْتَى بَعْضُ الصَّحَابَةِ بِفَتْوَى، وَسَكَتَ الْآخَرُونَ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ. وَلَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِتٍ قَوْلٌ.

1824. وَقَالَ قَوْمٌ: إِذَا انْتَشَرَ وَسَكَنُوا، فَسُكُونُهُمْ كَالنُّطْقِ، حَتَّى يَتِمَّ بِهِ الْإِجْمَاعُ.

1825. وَشَرَطَ قَوْمٌ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ عَلَى السُّكُوتِ.

1826. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حُجَّةٌ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

1827. وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَكِنَّهُ دَلِيلٌ تَجْوِيزُهُمُ الْاجْتِهَادَ فِي الْمَسْأَلَةِ.

1828. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَلَا حُجَّةٍ، وَلَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْاجْتِهَادِ فِي الْمَسْأَلَةِ، إِلَّا إِذَا دَلَّتْ قَرَائِنُ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنَّهُمْ سَكَنُوا مُضْمِرِينَ الرِّضَا وَجَوَازٍ * الْأَخْذِ بِهِ عِنْدَ السُّكُوتِ.

* «جازه»
المخطوط: 1258
[192/1]

1829. وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ قَتَوَاهُ إِنَّمَا تَعْلَمُ بِقَوْلِهِ الصَّرِيحِ الَّذِي / لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ وَتَرَدُّدٌ. وَالسُّكُوتُ مُتَرَدِّدٌ فَقَدْ يَسْكُتُ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارِ الرِّضَا، لِسَبْعَةِ أَسْبَابٍ:
1830. الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ فِي بَاطِنِهِ مَانِعٌ مِنْ إِظْهَارِ الْقَوْلِ، وَتَحْنٌ لَا تَطْلُعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَظْهَرُ قَرَائِنُ الشُّخْطِ عَلَيْهِ مَعَ سُكُوتِهِ.

1831. الثَّانِي: أَنْ يَسْكُتَ لِأَنَّهُ يَرَاهُ قَوْلًا سَائِعًا لِمَنْ آذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُوَافِقًا عَلَيْهِ، بَلْ كَانَ يَعْتَقِدُ خَطَأَهُ.

1832. الثَّلَاثُ: أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَلَا يَرَى الْإِنْكَارَ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ أَصْلًا، وَلَا يَرَى الْجَوَابَ إِلَّا فَرَضَ كِفَايَةً، فَإِذَا كَفَاهُ مَنْ هُوَ مُصِيبٌ سَكَتَ، وَإِنْ خَالَفَ اجْتِهَادَهُ.

1833. الرَّابِعُ: أَنْ يَسْكُتَ وَهُوَ مُنْكَرٌ، لَكِنْ يَنْتَظِرُ فُرْصَةَ الْإِنْكَارِ، وَلَا يَرَى الْبِدَارَ مَضْلَحَةً، لِعَارِضٍ مِنَ الْعَوَارِضِ يَنْتَظِرُ زَوَالَهُ، ثُمَّ يَمُوتُ قَبْلَ زَوَالِ ذَلِكَ الْعَارِضِ، أَوْ يَسْتَعْلِفُ عَنْهُ.

1834. الْخَامِسُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَوْ أَنْكَرَ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، وَنَالَهُ دُلٌّ وَهَوَانٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي سُكُوتِهِ عَنْ إِنْكَارِ الْعَوْلِ فِي حَيَاةِ عُمَرَ «كَانَ رَجُلًا مَهِيئًا فَهَيْئَتُهُ».

1835. السَّادِسُ: أَنْ يَسْكُتَ لِأَنَّهُ مُتَوَقِّفٌ فِي الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّهُ بَعْدَ فِي مَهَلَةِ النَّظَرِ.

1836. السَّابِعُ: أَنْ يَسْكُتَ لِظَنِّهِ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ كَفَاهُ الْإِنْكَارَ، وَأَغْنَاهُ عَنِ الْإِظْهَارِ، ثُمَّ يَكُونُ قَدْ غَلَطَ فِيهِ، فَتَرَكَ الْإِنْكَارَ عَنْ تَوَهُمِهِ، إِذْ رَأَى الْإِنْكَارَ فَرَضَ كِفَايَةً، وَظَنَّ

أَنَّهُ قَدْ كَفَيْ، وَهُوَ مُخْطِئٌ فِي وَهْمِهِ.

1837. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ لَظَهَرَ؟

1838. قُلْنَا: وَلَوْ كَانَ فِيهِ وَفَاقٌ لَظَهَرَ. فَإِنْ تَصَوَّرَ عَارِضٌ يَمْنَعُ مِنْ ظُهُورِ الْوِفَاقِ، تَصَوَّرَ

مِثْلُهُ فِي ظُهُورِ الْخِلَافِ. وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ الْجُبَايِّي، حَيْثُ شَرَطَ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ فِي الشُّكُوتِ، إِذْ مِنَ الْعَوَارِضِ الْمَذْكُورَةِ مَا يَدُومُ إِلَى آخِرِ الْعَصْرِ.

1839. أَمَّا مَنْ قَالَ: هُوَ حُجَّةٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا، فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ بَعْضِ الْأُمَّةِ، وَالْعِصْمَةُ إِنَّمَا تَنْبُتُ لِلْكَلِّ فَقَطْ.

1840. فَإِنْ قِيلَ: نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ التَّابِعِينَ كَانُوا إِذَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مَسْأَلَةٌ، فَنُقِلَ إِلَيْهِمْ مَذْهَبُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، مَعَ اتِّسَارِهِ وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ، كَانُوا لَا يُجَوِّزُونَ الْعُدُولَ عَنْهُ، فَهُوَ إِجْمَاعٌ مِنْهُمْ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً.

1841. قُلْنَا: هَذَا إِجْمَاعٌ غَيْرٌ مُسَلَّمٌ، بَلْ لَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَيَعْلَمُ الْمُحْصِلُونَ أَنَّ الشُّكُوتَ مُتَرَدِّدٌ، وَأَنَّ قَوْلَ بَعْضِ الْأُمَّةِ لَا حُجَّةَ فِيهِ.

1842. [2] مَسْأَلَةٌ: إِذَا اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْأُمَّةِ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ، ائْتَمَدَ الْإِجْمَاعُ، وَوَجِبَتْ عِصْمَتُهُمْ عَنِ الْخَطَا.

1843. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنْ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَمَوْتِ الْحَمِيعِ.

1844. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي اتِّفَاقِهِمْ لَا فِي مَوْتِهِمْ، وَقَدْ حَصَلَ قَتْلُ الْمَوْتِ، فَلَا يَزِيدُهُ الْمَوْتُ تَأْكِيدًا. وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ الْآيَةُ وَالْخَبَرُ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ اعْتِبَارَ الْعَصْرِ.

1845. فَإِنْ قِيلَ: مَا دَامُوا فِي الْأَحْيَاءِ فَرَجَوْعُهُمْ مُتَوَقَّعٌ، وَفَتَوَاهُمُ غَيْرُ مُسْتَقَرَّةٍ.

1846. قُلْنَا. وَالْكَلَامُ فِي رُجُوعِهِمْ، فَإِنَّا لَا نَجُوزُ الرُّجُوعَ مِنْ جَمِيعِهِمْ، إِذْ يَكُونُ أَحَدُ الْإِجْمَاعَيْنِ خَطَاً، وَهُوَ مُحَالٌ. أَمَّا بَعْضُهُمْ فَلَا يَجِلُّ لَهُ الرُّجُوعُ، لِأَنَّهُ بِرُجُوعِهِ يُخَالَفَ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ الَّتِي وَجِبَتْ عِصْمَتُهَا / عَنِ الْخَطَا. نَعَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ الرُّجُوعُ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَيَكُونُ بِهِ عَاصِيًا فَاسِقًا، وَالْمَعْصِيَةُ تَحُوزُ عَلَى بَعْضِ الْأُمَّةِ وَلَا تَجُوزُ عَلَى الْجَمِيعِ.

هل يتوقف انعقاد
الإجماع على
انقراض العصر
دون ظهور خلاف
من المجملين؟

1847. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ وَبَعْدَ مَا تَمَّ الْإِجْمَاعُ، وَإِنَّمَا يَتِمُّ بِانْقِرَاضِ الْعَصْرِ؟

1848. قُلْنَا: إِنْ عَنِيتُمْ بِهِ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى إِجْمَاعًا فَهُوَ بَهْتٌ عَلَى اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ، وَإِنْ عَنِيتُمْ أَنَّ حَقِيقَتَهُ لَمْ تَتَحَقَّقْ، فَمَا حَدُّهُ، وَمَا الْإِجْمَاعُ إِلَّا اتِّفَاقُ قَتَائِبِهِمْ؟ وَالْإِجْمَاعُ قَدْ حَصَلَ. وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ اسْتِدَامَةٌ لِلاتِّفَاقِ، لَا إِتِمَامٌ لِلاتِّفَاقِ.

1849. ثُمَّ نَقُولُ: كَيْفَ يُدْعَى ذَلِكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ التَّابِعِينَ فِي زَمَانٍ بَقَاءِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَأَوَاخِرِ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَحْتَجُونَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَكُنْ جَوَازُ الْاِحْتِجَاجِ بِالْإِجْمَاعِ مُوقِفًا بِمَوْتِ آخِرِ الصَّحَابَةِ. وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: يَكْفِي مَوْتُ الْأَكْثَرِ، وَهُوَ تَحَكُّمُ آخِرٍ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ.

1850. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا يُؤَدِّي إِلَى تَعَذُّرِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنَّهُ إِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ جَازَ لِلتَّابِعِيِّ أَنْ يَخَالَفَ، إِذْ لَمْ يَتِمَّ الْإِجْمَاعُ؛ وَمَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ عَصْرِ التَّابِعِينَ أَيْضًا إِتَاقَ بِهَا * لَا يَسْتَقِرُّ الْإِجْمَاعُ مِنْهُمْ، فَيَجُوزُ لِلتَّابِعِيِّ التَّابِعِينَ الْخِلَافَ. وَهَذَا خَبِطٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

* زيادة من المخطوط، 1256.

1851. وَلَهُمْ شَبَّةٌ:

[194/1]

1852. الشَّبَهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ رَبَّمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَا قَالَهُ عَنْ وَهْمٍ وَعَلَطٍ فَيَسْتَنَّةُ لَهُ، فَكَيْفَ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِي / الرُّجُوعِ عَنِ الْعَلَطِ؟ وَكَيْفَ يُؤْمَنُ ذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ يَجْرِي فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ؟

1853. قُلْنَا: وَإِنْ يَمُوتُ مِنْ أَيْنَ يَخْضُلُ أَمَانٌ مِنْ غَلْطِهِ؟ وَهَلْ يُؤْمَنُ مِنَ الْغَلَطِ إِلَّا دَلَالَةُ ١١ النَّصْرِ عَلَى وَجُوبِ عِصْمَةِ الْأُمَّةِ؟ وَأَمَّا إِذَا رَحَعَ وَقَالَ: تَبَيَّنَتْ أَنِّي غَلِطْتُ.

1854. فَتَقُولُ: إِنَّمَا يُتَوَهَّمُ عَلَيْكَ الْغَلَطُ إِذَا انْفَرَدْتَ، وَأَمَّا مَا قُلْتَهُ فِي مُوَافَقَةِ الْأُمَّةِ فَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ.

1855. فَإِنْ قَالَ: تَحَقَّقْتُ أَنِّي قُلْتُ مَا قُلْتَهُ عَنْ ذَلِيلٍ كَذَا، وَقَدْ انْكَشَفَ لِي خِلَافُهُ قَطْعًا.

1856. فَتَقُولُ: إِنَّمَا أَخْطَأْتُ فِي الطَّرِيقِ، لَا فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ، بَلْ مُوَافَقَةُ الْأُمَّةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ حَقٌّ وَإِنْ كُنْتُ فِي طَرِيقِ الْاسْتِدْلَالِ مُخْطِئًا.

1857. الشبهة الثانية: أنهم رأينا قالوا عن اجتihad وظن، ولا حرج على المجتهد إذا تغير اجتihadه أن يرجع، وإذا جاز الرجوع دل أن الإجماع لم يتم.

1858. قلنا: لا حرج على المجتهد في الرجوع إذا انفرد باجتihadه، أما ما وافق فيه اجتihadه اجتihad الأمة فلا يجوز الخطأ فيه، ويجب كونه حقا، والرجوع عن الحق ممنوع.

1859. الشبهة الثالثة: أنه لو مات المخالف لم تصبر المسألة إجماعا بموته، والباقون هم كل الأمة، لكنهم كل الأمة في بعض العصر، ولذلك لا يصير مذهب المخالف منهجورا. فإن كان العصر لا يعتبر فليبطل مذهب المخالف. / [195/1]

1860. قلنا: قال قوم: يبطل مذهبه ويصير منهجورا، لأن الباقيين هم كل الأمة في ذلك الوقت. وهو غير صحيح عندنا، بل الصحيح أنهم ليسوا كل الأمة بالإضافة إلى تلك المسألة التي أفتى فيها الميت، فإن فتواه لا ينقطع حكمها بموته. وليس هذا للعصر، فإنه جار في الصحابي الواحد إذا قال قولا وأجمع التابعون في جميع عصرهم على خلافه، فقد بينا * أنه لا يبطل مذهبه، لأنهم ليسوا كل الأمة بالإضافة إلى هذه المسألة.

1861. الشبهة الرابعة: ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: اجتمع رأيي ورأي عمر على منع بيع أمهات الأولاد، وأنا الآن أرى بيعهن. فقال عبيدة السلماني: رأيك في الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرقة.

1862. قلنا: لو صح إجماع الصحابة قاطبة لكان هذا يدل من مذهب علي على اشتراط انقراض العصر. ولو ذهب إلى هذا صريحا لم يجب تقليده. كيف ولم يجتمع إلا رأيه ورأي عمر، كما قال. وأما قول عبيدة: رأيك في الجماعة ما أراد به إني موافقة الجماعة إجماعا، وإنما أراد به: أن رأيك في زمان الألفة والجماعة، والاتفاق والطاعة للإمام، أحب إلينا من رأيك في الفتنة والفرقة، وتفرق الكلمة، وتطرق التهمة إلى علي / في البراءة من الشيخين رضي الله عنهم. فلا حجة فيما ليس صريحا في نفسه.

[196/1]

هل يكون مستند الإجماع الاجتهاد؟

1863. [3] مسألة: يجوز انعقاد الإجماع عن اجتihad وقياس، ويكون حجة.

1864. وَقَالَ قَوْمٌ: الْخَلْقُ الْكَثِيرُ لَا يُتَصَوَّرُ اتِّفَاقُهُمْ فِي مَظْنَةِ الظَّنِّ، وَلَوْ تَصَوَّرَ لَكَانَ حُجَّةً. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ.

1865. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مُتَصَوَّرٌ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِالِاجْتِهَادِ يَفْتَحُ الْبَابَ لِلِاجْتِهَادِ، وَلَا يَحْرُمُهُ.

1866. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُتَصَوَّرٌ، وَأَنَّهُ حُجَّةٌ.

1867. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ الْخَلْقَ الْكَثِيرَ كَيْفَ يَتَّفِقُونَ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ فِي مَظْنَةِ الظَّنِّ.

1868. قُلْنَا: هَذَا إِنَّمَا يُسْتَنْكَرُ فِيمَا يَتَسَاوَى فِيهِ الْإِحْتِمَالُ. وَأَمَّا الظَّنُّ الْأَعْلَبُ فَيَمِيلُ إِلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ، فَأَيُّ بَعْدٍ فِي أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ فِي مَعْنَى الْخَمْرِ فِي الْإِسْكَارِ فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ فِي التَّحْرِيمِ؟ كَيْفَ وَأَكْثَرُ الْإِجْمَاعَاتِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى عُمُومَاتٍ وَظَوَاهِرٍ وَأَخْبَارٍ أَحَادٍ صَحَّتْ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَالْإِحْتِمَالُ يَنْطَرُقُ إِلَيْهَا؟ كَيْفَ وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى التَّوْحِيدِ وَالنَّبُوَّةِ، وَفِيهِمَا مِنَ الشَّبَهِ مَا هُوَ أَعْظَمُ جَدْبًا لَأَكْثَرِ الطَّبَاعِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ الَّذِي فِي مُقَابَلَةِ الظَّنِّ الْأَظْهَرِ؟ وَقَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى إِبْطَالِ الشُّبُهَةِ مَذَاهِبُ بَاطِلَةٍ، لَيْسَ لَهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ وَلَا ظَنِّيٌّ، فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى دَلِيلٍ ظَاهِرٍ، وَظَنٍّ غَالِبٍ؟

1869. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَارُ / الْإِتِّفَاقِ عَنِ اجْتِهَادٍ، لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، كَالِاتِّفَاقِ عَلَى جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَمِقْدَارِ أَرْضِ الْجِنَايَةِ، وَتَقْدِيرِ الشُّفْعَةِ، وَعَدَالَةِ الْأَيْمَةِ وَالْقَضَاءِ. وَكُلُّ ذَلِكَ مَظْنُونٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسًا.

[197/1]

1870. وَلَهُمْ شُبُهَةٌ:

1871. الْأَوَّلَى: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ تَتَّفِقُ الْأُمَّةُ عَلَى اخْتِلَافِ طِبَاعِيَّاتِهَا، وَتَقَاوُتِ أَفْهَامِهَا فِي الذِّكَاةِ وَالْبِلَادَةِ، عَلَى مَظْنُونٍ؟

1872. قُلْنَا: إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِثْلُ هَذَا الْإِتِّفَاقِ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ وَسَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، لَا لَهُمْ فِي مَهْلَةِ النَّظَرِ قَدْ يَخْتَلِفُونَ، أَمَّا فِي أَزْمَنَةٍ مُتَمَادِيَةٍ فَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَسْبِقَ الْأَذْكَاءُ إِلَى الدَّلَالَةِ الظَّاهِرَةِ، وَيَقْرُرُونَ ذَلِكَ عِنْدَ ذَوِي الْبِلَادَةِ، فَيَقْبَلُونَهُ مِنْهُمْ وَيُسَاعِدُونَ عَلَيْهِ. وَأَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ جَوَزُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى نَفْيِ الْقِيَاسِ وَإِطْلَالِهِ مَعَ ظُهُورِ أدْلَةٍ صَحِيحَةٍ، فَكَيْفَ يَمْتَنِعُ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذَا؟

1873. الشبهة الثانية: قولهم: كيف تجتمع الأمة على قياس، وأصل القياس مختلف فيه؟

1874. قلنا: إنما يفرض ذلك من الصحابة، وهم متفقون عليه، والخلاف حدث بعدهم. وإن فرض بعد حدوث الخلاف فيستند القائلون بالقياس إلى القياس، والمنكرون له إلى اجتهاد ظنوا أنه ليس بقياس، وهو على التحقيق قياس، إذ قد يتوهم غير العموم عموماً، وغير الأمر أمراً، وغير القياس قياساً. / وكذا عكسه.

[198/1]

1875. الشبهة الثالثة: قولهم: إن الخطأ في الاجتهاد جائز، فكيف تجتمع الأمة على ما يجوز فيه الخطأ؟ وربما قالوا: الإجماع منقعد على جواز مخالفة المجتهد، فلو انعقد الإجماع عن قياس لحرمت المخالفة التي هي جائزة، بالإجماع، ولتناقض الإجماعان.

1876. قلنا: إنما يجوز الخطأ في اجتهاد ينفرد به الأحاد. أما اجتهاد الأمة المعضومة فلا يَحْتَمِلُ الخطأ، كاجتهاد رسول الله ﷺ وقياسه، فإنه لا يجوز خلافه 11 لثبوت عصمته، فكذا عصمة الأمة، من غير فرق.

100

الباب الثالث في حكم الإجماع

1877. وحكمه وجوب الاتباع، وتخريم المخالفة، والامتناع عن كل ما تنسب فيه الأمة إلى تضييع الحق. والنظر فيما هو خرق ومخالفة، وما ليس بمخالفة، يتهدّب برسم مسائل:

1878. [1] مسألة: إذا اجتمعت الأمة في المسألة على قولين، حكّمهم مثلاً في الجارية المشتراة إذا / وطنها المشتري ثم وجد بها عيباً، فقد ذهب بعضهم إلى أنها ترد مع العقر، وذهب بعضهم إلى منع الرد. فلو اتفقوا على هذين المذهبين كان التصير إلى الرد مجاناً خرقاً للإجماع عند الجماهير، إلا عند شذوذ من أهل الظاهر. والشافعي إنما ذهب إلى الرد مجاناً لأن الصحابة بجملتهم لم يخوضوا في المسألة، وإنما نقل فيها مذهب بعضهم. فلو حاضوا فيها بجملتهم، واستقر رأي جميعهم على مذهبين: لم يجز إحداث مذهب ثالث. ودليله أنه

إن اختلفت الأمة
في مسألة في عصر
على قولين، هل
يجوز إحداث قول
ثالث؟

[199/1]

يُوجِبُ نِسْبَةَ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ، إِذْ لَا بُدَّ لِلْمَذْهَبِ الثَّالِثِ مِنْ دَلِيلٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ نِسْبَةِ الْأُمَّةِ إِلَى تَضْيِيعِهِ وَالْغَفْلَةِ عَنْهُ، وَذَلِكَ مُحَالٌ.

1879. وَلَهُمْ شُبْهَةٌ:

1880. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُمْ خَاصُّوا حَوْضَ مُجْتَهِدِينَ، وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِتَحْرِيمِ قَوْلِ ثَالِثٍ.

1881. قُلْنَا: وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ عَنِ اجْتِهَادٍ فَهُوَ كَذَلِكَ، وَلَمْ يَجْزِ خِلَافُهُمْ، لِأَنَّهُ يُوجِبُ نِسْبَتَهُمْ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ، وَالْغَفْلَةِ عَنْ دَلِيلِهِ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا.

1882. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَوْ اسْتَدَلَّ الصَّحَابَةُ بِدَلِيلٍ أَوْ عِلَّةٍ لَجَازَ الاسْتِدْلَالُ بِعِلَّةٍ أُخْرَى، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِهَا، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ الثَّالِثُ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِهِ.

1883. قُلْنَا: فَلْيَجْزِ خِلَافُهُمْ إِذَا اتَّفَقُوا عَنِ اجْتِهَادٍ، إِذْ يَجُوزُ التَّغْلِيلُ / بِعِلَّةٍ أُخْرَى فِيمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ؛ لَكِنَّ الْجَوَابَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرْضِ دِينِهِمُ الْإِطْلَاعُ عَلَى جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ يَكْفِيهِمْ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ فِي إِحْدَاثِ عِلَّةٍ أُخْرَى وَاسْتِنْبَاطِهَا نِسْبَةٌ إِلَى تَضْيِيعِ الْحَقِّ. وَفِي مُخَالَفَتِهِمْ فِي الْحُكْمِ إِذَا اتَّفَقُوا نِسْبَةٌ إِلَى التَضْيِيعِ، فَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ.

1884. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّ اللَّمَسَ وَالْمَسَّ يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا لَا يَنْقُضَانِ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يُفَرِّقْ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ تَابِعِيُّ: يَنْقُصُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ، كَانَ هَذَا جَائِزًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلًا ثَالِثًا.

1885. قُلْنَا: لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يُوَافِقُ مَذْهَبَ طَائِفَةٍ. وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ حُكْمٌ وَاحِدٌ. وَلَيْسَتْ التَّشْوِيقُ مَقْصُودَةً، وَلَوْ قَصَدُوهَا وَقَالُوا: لَا فَرْقَ، وَاتَّفَقُوا عَلَيْهِ، لَمْ يَجْزِ الْفَرْقُ. وَإِذَا فُرِّقُوا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَاتَّفَقُوا عَلَى الْفَرْقِ قَصْدًا امْتَنَعَ الْجَمْعُ.

1886. أَمَّا إِذَا لَمْ يُجْمِعُوا وَلَمْ يَفَرِّقُوا، فَلَا يَلْتَمِسُ حُكْمٌ وَاحِدٌ مِنْ مَسْأَلَتَيْنِ. بَلْ نَقُولُ صَرِيحًا: لَا يَخْلُو إِنْسَانٌ عَنْ مَعْصِيَةٍ وَخَطَأٍ فِي مَسْأَلَةٍ، فَالْأُمَّةُ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَالْخَطَأِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُحَالٍ. إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ الْخَطَأُ بِحَيْثُ يَضِيعُ

الحق، حَتَّى لَا يَقُومَ بِهِ طَائِفَةٌ، مَعَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي / عَلَى الْحَقِّ».

[201/1]

1887. فَلِهَذَا نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ تَنْقَسِمَ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ إِلَى فِرْقَتَيْنِ، وَتُخْطِئَ فِرْقَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، وَالْفِرْقَةُ الْأُخْرَى تَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا؛ وَالْقَائِمُونَ بِالْحَقِّ يُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى، وَيَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا الْمُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، حَتَّى يَقُولَ مَثَلًا أَحَدُ شَطْرَيْ الْأُمَّةِ: الْقِيَاسُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَالْخَوَارِجُ مُبْطِلُونَ. وَيَقُولُ فَرِيقٌ آخَرُ: الْقِيَاسُ حُجَّةٌ، وَالْخَوَارِجُ مُحِقُّونَ، فَيَشْمَلُهُمُ الْخَطَأُ؛ وَلَكِنْ فِي مَسْأَلَتَيْنِ. فَلَا يَكُونُ الْحَقُّ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُضَيَّعًا بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

1888. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مَسْرُوقًا أَحَدَثَ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ قَوْلًا ثَالِثًا، وَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ مُنْكَرًا.

1889. قُلْنَا: لَمْ يَثْبُتِ اسْتِفْرَازُ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ عَلَى رَأْيَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ بَعْضُهُمْ فِيهَا فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ، أَوْ لَمْ يَخْضُ فِيهَا. أَوْ لَعَلَّ مَسْرُوقًا خَالَفَ الصَّحَابَةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِوَقَافِهِمْ، وَكَانَ أَهْلًا لِلِاجْتِهَادِ فِي وَقْتِ وَفُوعِ هَذِهِ / الْمَسْأَلَةِ. كَيْفَ وَلَمْ يَصِحَّ هَذَا عَنْ مَسْرُوقٍ إِلَّا بِاخْتِبَارِ الْأَحَادِ، فَلَا يُدْفَعُ بِهَا مَا ذَكَرْنَا.

[202/1]

1890. [2] مَسْأَلَةٌ: إِذَا خَالَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْأُمَّةِ أَوْ اثْنَانِ، لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ دُونَهُ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ تَصِرِ الْمَسْأَلَةُ إِجْمَاعًا، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. وَدَلِيلُنَا أَنَّ الْمُحَرَّمَ مُخَالَفَةُ الْأُمَّةِ كَافَّةً، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى مَذْهَبِ الْمَيِّتِ بَعْدَ عَصْرِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَذْهَبُهُ خِلَافُ كَافَّةِ الْأُمَّةِ، لِأَنَّ الْمَيِّتَ مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَنْقَطِعُ مَذْهَبُهُ بِمَوْتِهِ. وَلِذَلِكَ يُقَالُ: فَلَانٌ وَافَقَ الشَّافِعِيَّ أَوْ خَالَفَهُ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الشَّافِعِيِّ. فَمَذْهَبُ الْمَيِّتِ لَا يَصِيرُ مَهْجُورًا بِمَوْتِهِ، وَلَوْ صَارَ مَهْجُورًا لَصَارَ مَذْهَبُ الْجَمِيعِ كَالْمُنْعَدِمِ عِنْدَ مَوْتِهِمْ، حَتَّى يَجُوزَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يُخَالِفَهُمْ.

هل ينعقد الإجماع
بموت المحاضر؟

1891. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ مَاتَ فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ وَهُوَ بَعْدَ مُتَوَقَّفٍ، فَمَاذَا تَقُولُونَ فِيهِ؟

1892. قُلْنَا: نَقْطَعُ فِي طَرَفَيْنِ وَاضِحَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَمُوتَ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَقَبْلَ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِ، فَالْبَاقُونَ بَعْدَهُ كُلُّ الْأُمَّةِ؛ وَإِنْ خَاضَ / وَافَقَى،

[203/1]

فَالْبَاقُونَ بَعْضُ الْأُمَّةِ؛ وَالثَّانِي | إِنْ مَاتَ فِي مَهْلَةِ النَّظَرِ فَهَذَا مُحْتَمَلٌ، فَإِنَّهُ كَمَا لَمْ يُخَالِفْهُمْ لَمْ يُوَافِقْهُمْ أَيْضًا، بَلِ الْمُتَوَقَّفُ مُخَالِفٌ لِلْجَازِمِ، لَكِنَّهُ بِصَدِّ الْمَوَافَقَةِ. فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُحْتَمَلَةٌ عِنْدَنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

إذا ثبت الخلاف
في مصر في مسألة
فهل ينقد
الإجماع فيها بعد
ذلك؟

[3] مَسْأَلَةٌ: إِذَا اتَّفَقَ التَّابِعُونَ عَلَى أَحَدِ اقْوَالِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَصِرِ الْقَوْلُ الْآخَرُ مَهْجُورًا، وَلَمْ يَكُنِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِلْكَرْخِيِّ وَجَمَاعَةِ مَنْ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، كَالْجُبَالِيِّ وَابْنِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُخَالِفًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى ذَلِكَ الْمَذْهَبِ هُمْ مِنَ الْأُمَّةِ، وَالتَّابِعُونَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بَعْضُ الْأُمَّةِ؛ وَإِنْ كَانُوا كُلُّ الْأُمَّةِ، فَمَذْهَبُهُمْ بِاخْتِيَارِ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَا يُحَرِّمُ الْقَوْلَ الْآخَرَ. فَإِنْ صَرَّحُوا بِتَحْرِيمِ الْقَوْلِ الْآخَرِ فَتَحْنُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ نَقُولَ: هَذَا مُحَالٌ وَقَوْعُهُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَنَاقُضِ الْإِجْمَاعَيْنِ، إِذْ مَضَتْ الصَّحَابَةُ مُصَرِّحَةً بِتَجْوِيزِ الْخِلَافِ، / وَهَؤُلَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ مَا سَوَّغُوهُ. وَإِمَّا أَنْ نَقُولَ إِنْ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ، وَلَكِنَّهُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْمَعْصِيَةُ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ جَائِزَةٌ، وَإِنْ كَانُوا كُلُّ الْأُمَّةِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَمْ يَخْصُ الصَّحَابَةُ فِيهَا. لَكِنْ هَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ ﷺ: «لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ» إِذْ يَكُونُ الْحَقُّ قَدْ صَاحَ فِي هَذَا الزَّمَانِ. فَلَعَلَّ مَنْ يَمِيلُ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يَجْعَلُ الْحَدِيثَ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ.

[204/1]

1894. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: هَذَا إِجْمَاعٌ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ. وَأَمَّا الصَّحَابَةُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلَيْنِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَعْتَرِ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِيلٍ يُعَيِّنُ الْحَقَّ فِي أَحَدِهِمَا.

1895. قُلْنَا: هَذَا تَحَكُّمٌ وَاجْتِرَاعٌ عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرُطُوا هَذَا الشَّرْطَ. وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، فَلَا يُمْكِنُ الشَّرْطُ فِي الْحُجَّةِ الْقَاطِعَةِ، إِذْ يَتَطَرَّقُ الْاِحْتِمَالُ إِلَيْهِ، وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ قَاطِعًا. وَلَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ عَنِ / اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَعْتَرِ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِيلٍ يُعَيِّنُ الْحَقَّ فِي خِلَافِهِ. وَقَدْ مَضَتْ الصَّحَابَةُ مُتَّفِقَةً عَلَى تَسْوِيعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ، فَلَا يَجُوزُ خَرَقُ إِجْمَاعِهِمْ.

[205/1]

1896. [4] مَسْأَلَةٌ: إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، صَارَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعًا عِنْدَ مَنْ شَرَطَ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ، وَيَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ، أَمَا نَحْنُ إِذْ لَمْ نَشْرُطْ: فَالْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ، قَدْ تَمَّ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ. فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فَلَا يُمْكِنُنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنْ نَقُولَ: هُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ * فِي اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ، فَيَعْظُمُ الْإِشْكَالُ.

1897. وَطُرُقُ الْخِلَاصِ عَنْهُ خَمْسَةٌ أَوْجُهُ:

1898. أَحَدُهُمَا: أَنْ نَقُولَ: هَذَا مُحَالٌ وَقُوْعُهُ، وَهُوَ كَفَرَضِ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ رُجُوعِهِمْ بِأَجْمَعِهِمْ إِلَى خِلَافِهِ، أَوْ اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِهِ. [وَهُوَ مُحَالٌ وَقُوْعُهُ. لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ تَمَّ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِجْمَاعٌ بَعْدَهُ عَلَى خِلَافِهِ؟] * وَالشَّارِطُونَ لَانْقِرَاضِ الْعَصْرِ / يَتَّخِذُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عُمْدَةً لَهُمْ، وَيَقُولُونَ مَثَلًا: إِذَا اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، فَمَنْ ذَهَبَ إِلَى بَطْلَانِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يُصِرَّ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَلَا يَجُوزُ لِلْآخَرِينَ أَنْ يُوَافِقُوهُ، مَهْمَا ظَهَرَ لَهُمْ دَلِيلُ الْبَطْلَانِ؟ وَكَيْفَ يُحْجَرُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ أَنْ يُوَافِقَ مُخَالَفَهُ؟

1899. قُلْنَا: هَذَا اسْتِبْعَادٌ مَحْضٌ. وَنَحْنُ نَحِيلُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَنَاقُضِ الْإِجْمَاعَيْنِ، فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ الْأَوَّلَ قَدْ دَلَّ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ، وَعَلَى إِبْجَابِ التَّقْلِيدِ عَلَى كُلِّ عَامِّيٍّ لِمَنْ شَاءَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ. وَلَا يَكُونُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى تَسْوِيعِ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ، أَوْ كَالْقَاطِعِ، فِي تَحْوِيلِهِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ رَفْعُهُ؟ فَإِحَالَةُ وَقُوْعِ هَذَا التَّنَاقُضِ فِي الْإِجْمَاعَيْنِ أَقْرَبُ مِنَ التَّحْكُمِ بِاشْتِرَاطِ الْعَصْرِ.

1900. ثُمَّ يَبْقَى الْإِشْكَالُ فِي اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلَيْنِ. ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ الرُّجُوعُ إِلَى أَحَدِهِمَا فِي الْقَطْعِيَّاتِ، / كَمَا رَجَعُوا إِلَى قِتَالِ الْمَانِعِينَ لِلزَّكَاةِ بَعْدَ الْخِلَافِ، وَإِلَى أَنَّ الْأَيْمَةَ مِنْ قُرَيْشٍ. لِأَنَّ كُلَّ قَرِيبٍ يُؤْتَمُّ مُخَالَفَهُ، وَلَا يَجُوزُ مَذْهَبُهُ، بِخِلَافِ الْمُجْتَهِدَاتِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهَا مَقْرُونٌ بِتَحْوِيلِ الْخِلَافِ، وَتَسْوِيعِ الْأَخْذِ بِكُلِّ مَذْهَبٍ أَدَّى إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ.

الإجماع بعد
الخلافا هل يكون
إجماعاً؟

* 281 وما بعدها

* سقط من
الأميرية وهو في
المخطوط: 1256
لوحة: 115 ب

[206/1]

[207/1]

1901. **وَالْمَخْلَصُ الثَّانِي:** اشْتِرَاطُ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنَّ اشْتِرَاطَهُ تَحَكُّمٌ.

1902. **وَالْمَخْلَصُ الثَّالِثُ:** اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ مُسْتَنِدًا إِلَى قَاطِعٍ، لَا إِلَى قِيَاسٍ

وَاجْتِهَادٍ. فَإِنَّ مَنْ شَرَطَ هَذَا يَقُولُ: لَا يَخْصُلُ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ إِجْمَاعٌ عَلَى

جَوَازِ كُلِّ مَذْهَبٍ. بَلْ ذَلِكَ أَيْضًا مُسْتَنِدٌ إِلَى اجْتِهَادٍ، فَإِذَا رَجَعُوا إِلَى وَاحِدٍ

فَالنَّظَرُ إِلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ لَتَعَيَّنَ الْحَقُّ بِذَلِكَ قَاطِعٍ فِي أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ. وَهُوَ

مُشْكِلٌ، لِأَنَّهُ لَوْ فَتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يُمْكِنْ التَّعَلُّقُ بِالْإِجْمَاعِ، إِذْ مَا مِنْ إِجْمَاعٍ،

إِلَّا وَيَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ عَنِ اجْتِهَادٍ. فَإِذَا انْقَسَمَ الْإِجْمَاعُ إِلَى مَا هُوَ حُجَّةٌ وَإِلَى

مَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ، / وَلَا فَاصِلٍ. سَقَطَ التَّمَشُّكُ بِهِ، وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ حُجَّةً، فَإِنَّهُ

إِنْ ظَهَرَ لَنَا الْقَاطِعُ الَّذِي هُوَ مُسْتَنَدُهُمْ فَيَكُونُ الْحُكْمُ ثَابِتًا بِذَلِكَ الْقَاطِعِ،

وَمُسْتَنِدًا إِلَيْهِ، لَا إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَلَأنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي

عَلَى الْخَطَا» لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ إِجْمَاعٍ وَإِجْمَاعٍ. وَلَا يَتَخَلَّصُ مِنْ هَذَا إِلَّا مَنْ أَنْكَرَ

تَصَوُّرَ الْإِجْمَاعِ عَنِ اجْتِهَادٍ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يُنَاقِضُ آخِرَ كَلَامِهِ أَوَّلَهُ، حَيْثُ قَالَ:

اتَّفَاقُهُمْ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ مُسْتَنَدُهُ الْاجْتِهَادُ.

1903. **الْمَخْلَصُ الرَّابِعُ:** أَنْ يُقَالَ: النَّظَرُ إِلَى الْإِتِّفَاقِ الْأَخِيرِ، فَأَمَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ فَإِنَّمَا

جَوَازُ الْخِلَافِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْعَقِدَ إِجْمَاعٌ عَلَى تَعْيِينِ الْحَقِّ فِي وَاحِدٍ.

1904. وَهَذَا مُشْكِلٌ، فَإِنَّهُ زِيَادَةُ شَرْطٍ فِي الْإِجْمَاعِ، وَالْحُجُجُ الْقَاطِعَةُ لَا تَقْبَلُ الشَّرْطَ

الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ / وَأَنْ لَا يَكُونَ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: الْإِجْمَاعُ الثَّانِي

لَيْسَ بِحُجَّةٍ، بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ اتِّفَاقًا بَعْدَ اخْتِلَافٍ. وَهَذَا

أَوَّلِي، لِأَنَّهُ يَنْقُطُ عَنِ الْإِجْمَاعِ الشَّرْطُ الْمُحْتَمَلُ.

1905. **الْمَخْلَصُ الْخَامِسُ:** هَذَا وَهُوَ أَنَّ الْأَخِيرَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا يَحْرُمُ الْقَوْلُ

الْمَهْجُورُ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ اخْتِلَافٌ، فَإِذَا

تَقَدَّمَ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً.

1906. وَهَذَا أَيْضًا مُشْكِلٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا»

يَحْسِمُ بَابَ الشَّرْطِ، وَيُوجِبُ كَوْنَ كُلِّ إِجْمَاعٍ حُجَّةً كَيْفَمَا كَانَ، فَيَكُونُ كُلُّ

وَاحِدٍ مِنَ الْإِجْمَاعَيْنِ حُجَّةً، وَيَتَنَاقَضُ. فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ

[208/1]

[209/1]

أَنَّ هَذَا لَا يُتَصَوَّرُ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ، وَتَصَوِيرُهُ كَتَصَوِيرِ رُجُوعِ أَهْلِ
[210/1] الإِجْمَاعِ عَمَّا / أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَكَتَصَوِيرِ اتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى خِلَافِ إِجْمَاعِ
الصَّحَابَةِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ بِدَلِيلِ السَّمْعِ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

1907. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا ذَهَبَ جَمِيعُ الْأُمَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى الْعَوْلِ إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِلَى
مَنْعِ بَيْعِ أُمَهَاتِ الْأَوْلَادِ إِلَّا عَلِيًّا، فَإِذَا ظَهَرَ لَهُمَا الدَّلِيلُ عَلَى الْعَوْلِ، وَعَلَى مَنْعِ
الْبَيْعِ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِمَا الرُّجُوعُ إِلَى مُوَافَقَةِ سَائِرِ الْأُمَّةِ؟ وَكَيْفَ يَسْتَحِيلُ
أَنْ يَظْهَرَ لَهُمَا مَا ظَهَرَ لِلْأُمَّةِ؟ وَمَذْهَبُكُمْ يُؤَدِّي إِلَى هِدْيَةِ الْإِخَالَةِ عِنْدَ سُلُوكِ
الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ.

1908. قُلْنَا: لَا إِشْكَالَ عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ إِلَّا هَذَا. وَسَبِيلُ قَطْعِهِ أَنْ يُقَالَ: لَا يَحْرُمُ
عَلَيْهِمَا الرُّجُوعُ لَوْ ظَهَرَ لَهُمَا وَجْهُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: يَسْتَحِيلُ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمَا
وَجْهُهُ، أَوْ يَرْجِعَا، لَا لِامْتِنَاعِهِ فِي ذَاتِهِ، لَكِنْ لِإِفْضَائِهِ إِلَى مَا هُوَ مُمْتَنِعٌ سَمْعًا.
[211/1] وَالشَّيْءُ تَارَةً / يَمْتَنِعُ لِذَاتِهِ، وَتَارَةً لِغَيْرِهِ، كَاتِّفَاقِ التَّابِعِينَ عَلَى إِبْطَالِ الْقِيَاسِ
وَحَبْرِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ لَا لِذَاتِهِ، لَكِنْ لِإِفْضَائِهِ إِلَى تَحْطِئَةِ الصَّحَابَةِ، أَوْ
تَحْطِئَةِ التَّابِعِينَ كَافَّةً، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ سَمْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1909. [5] مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ وَاحِدٌ
مِنْهُمْ حَدِيثًا عَلَى خِلَافِهِ وَرَوَاهُ، فَإِنْ رَجَعُوا إِلَيْهِ كَانَ الْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ بَاطِلًا،
وَأَنْ أَصْرُوا عَلَى خِلَافِ الْخَبَرِ فَهُوَ مُحَالٌ، لَا سِيَّمَا فِي حَقِّ مَنْ يَذْكُرُهُ تَحْقِيقًا.
وَإِذَا رَجَعَ هُوَ كَانَ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ كَانَ مُخَالِفًا لِلْخَبَرِ. وَهَذَا لَا
مَخْلَصَ عَنْهُ إِلَّا بِاعْتِنَارِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، فَلْيُعْتَبَرْ.

هل إجماع
الصحابة صحيح
مع خلاف رواية
أحدهم؟

1910. قُلْنَا: عَنْهُ مَخْلَصَانِ:

1911. أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا قَرَضٌ مُحَالٌ، فَإِنَّ اللَّهَ يَعْصِمُ الْأُمَّةَ عَنِ الْإِجْمَاعِ عَلَى نَقِيضِ
[212/1] الْخَبَرِ، أَوْ يَعْصِمُ / الرَّاوي عَنِ الشَّيْئَانِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ الْإِجْمَاعُ.

1912. الثَّانِي: أَنَّا نَنْتَظِرُ إِلَى أَهْلِ الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ أَصْرُوا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّ الْخَبَرَ إِمَّا أَنْ
يَكُونَ غَلَطٌ فِيهِ الرَّاوي فَسَمِعَهُ مِنْ غَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَظَنَّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ
الرُّسُولِ ﷺ، أَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ نَسْخٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الرَّاوي، وَعَرَفَهُ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ.

وَأِنْ لَمْ يَتَكْشِفْ لَنَا فَإِنْ رَجَعَ الرَّاوي كَانَ مُحْطِنًا، لِأَنَّهُ خَالَفَ الإِجْمَاعَ وَهُوَ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَإِنْ رَجَعَ أَهْلُ الإِجْمَاعِ إِلَى الْخَبَرِ.

1913. قُلْنَا: كَانَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، إِذْ لَمْ يُكَلِّفْهُمُ اللَّهُ مَا لَمْ يَبْلُغْهُمْ، كَمَا يَكُونُ الْحُكْمُ الْمَنْسُوخُ حَقًّا قَبْلَ بُلُوغِ النَّسْخِ، وَكَمَا لَوْ تَغَيَّرَ الاجْتِهَادُ، أَوْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرَّائِيَيْنِ حَقًّا عِنْدَ مَنْ صَوَّبَ قَوْلَ كُلِّ مُجْتَهِدٍ.

[213/1]

1914. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ جَازَ هَذَا قَلِمٌ / لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَنْ اجْتِهَادٍ جَازَ لِمَنْ بَعْدَهُمُ الْخِلَافُ، بَلْ جَازَ لَهُمُ الرُّجُوعُ، فَإِنْ مَا قَالُوهُ كَانَ حَقًّا مَا دَامَ ذَلِكَ الاجْتِهَادُ بَاقِيًا، فَإِذَا تَغَيَّرَ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ، وَالْكُلُّ حَقٌّ، لَا سِيَّمَا إِذَا اخْتَلَفُوا عَنْ اجْتِهَادٍ ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ. وَهَلَّا قُلْتُمْ إِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُجَوِّزُونَ لِلذَّاهِبِ إِلَى إنْكَارِ الْعَوْلِ، وَتَبِيعِ أُمِّ الْوَلَدِ، الْقَوْلَ بِهِ مَا غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ، فَإِذَا تَغَيَّرَ ظَنُّهُ تَغَيَّرَ فَرَضُهُ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ مَا كَانَ سَائِغًا لَهُ، وَلَا يَكُونُ هَذَا رَفْعًا لِلِإِجْمَاعِ، بَلْ تَجَوُّزًا لِلْمَصِيرِ إِلَى مَذْهَبٍ بِشَرْطِ غَلْبَةِ الظَّنِّ، فَإِذَا تَغَيَّرَ الظَّنُّ لَمْ يَكُنْ مُجَوِّزًا، وَيَكُونُ هَذَا مَخْلَصًا سَادِسًا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ *.

● مسألة رقم: 4
ص: 293

1915. قُلْنَا: مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ عَنْ اجْتِهَادٍ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ نَعْدَهُ، لَا لِأَنَّهُ حَقٌّ فَقَطْ، لَكِنْ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَجْمَعَتِ / الْأُمَّةُ عَلَيْهِ. وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ يَحْرُمُ خِلَافُهُ، لَا كَالْحَقِّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْأَحَادُ. وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفُوا عَنْ اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الثَّانِي. فَيَصِيرُ جَوَازُ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ أَمْرًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَيَّدَ بِشَرْطِ بَقَاءِ الاجْتِهَادِ، كَمَا لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بِالاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الاجْتِهَادُ، بَلْ يَحْرُمُ خِلَافُهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

[214/1]

1916. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ ظَهَرَ لِلتَّابِعِينَ ذَلِكَ الْخَبَرُ عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعَتِ الصُّحَابَةُ عَلَيْهِ، وَنَقَلَهُ إِلَيْهِمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا عِنْدَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَمْ يَكُنِ الرَّاوي مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ؟

1917. قُلْنَا: يَحْرُمُ عَلَى التَّابِعِينَ مُوَافَقَتُهُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ اتِّبَاعُ الإِجْمَاعِ الْقَاطِعِ. فَإِنْ خَبَرَ الْوَاحِدَ يَحْتَمِلُ / النَّسْخَ وَالسَّهْوَ. وَالِإِجْمَاعُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ.

[215/1]

هل يشترط الإجماع
بنقل الأحاديث؟

1918. [6] مَسْأَلَةٌ: الإِجْمَاعُ لَا يَتَّبَعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ. وَالسَّرُّ فِيهِ أَنَّ الإِجْمَاعَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ. وَخَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يَقْطَعُ بِهِ، فَكَيْفَ يَتَّبَعُ بِهِ قَاطِعٌ؟ وَلَيْسَ يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا لَوْ وَرَدَ. كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي نَسْخِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ *، لَكِنْ لَمْ يَرَدْ.

* 189

1919. فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَتَّبَعْ فِي حَقِّ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَمَلُ بِهِ مُخَالَفًا لِكِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، إِذِ الإِجْمَاعُ كَالنَّصِّ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ بِمَا يَقُلُّهُ الرَّاوي مِنَ النَّصِّ وَاجِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلِ الْقَطْعُ بِصِحَّةِ النَّصِّ، فَكَذَا الإِجْمَاعُ.

1920. قُلْنَا: إِنَّمَا يَتَّبَعُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ اقْتِدَاءً بِالصَّحَابَةِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فِيمَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. / أَمَّا مَا رَوَى عَنِ الْأُمَّةِ مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ إِجْمَاعٍ فَلَمْ يَتَّبَعْ فِيهِ نَقْلٌ وَإِجْمَاعٌ، فَلَوْ أَثْبَتْنَاهُ لَكَانَ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ، وَلَمْ يَتَّبَعْ لَنَا صِحَّةُ الْقِيَاسِ فِي اثْبَاتِ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ. هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ. وَلَسْنَا نَقْطَعُ بِبُطْلَانِ مَذْهَبٍ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ خَاصَّةً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[216/1]

الأخذ بأقل ما
يقبل، هل هو أحد
بالإجماع؟

1921. [7] مَسْأَلَةٌ: الْأَخْذُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ: لَيْسَ تَمَسُّكًا بِالِإِجْمَاعِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْفُقَهَاءِ. وَمِثَالُهُ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ، فَقِيلَ إِنَّهَا مِثْلُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ، وَقِيلَ إِنَّهَا مِثْلُ نَصْفِهَا، وَقِيلَ إِنَّهَا ثُلُثُهَا. فَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ بِالثُّلُثِ الَّذِي هُوَ الْأَقْلُ. وَظَنُّ ظَانُونَ أَنَّهُ تَمَسَّكَ بِالِإِجْمَاعِ. وَهُوَ سُوءُ ظَنٍّ بِالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ وَجُوبُ هَذَا الْقَدْرِ. فَلَا مُخَالَفَ فِيهِ. وَإِنَّمَا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ سُقُوطُ الزِّيَادَةِ، وَلَا إِجْمَاعَ فِيهِ، بَلْ لَوْ كَانَ الإِجْمَاعُ عَلَى الثُّلُثِ إِجْمَاعًا عَلَى سُقُوطِ الزِّيَادَةِ، / لَكَانَ مُوجِبًا لِلزِّيَادَةِ خَارِقًا لِلِإِجْمَاعِ، وَلَكَانَ مَذْهَبُهُ بَاطِلًا عَلَى الْقَطْعِ. لَكِنْ الشَّافِعِيُّ أَوْجَبَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَبَحَثَ عَنْ مَدَارِكِ الْأَدِلَّةِ فَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ دَلِيلٌ عَلَى إِجْبَابِ الزِّيَادَةِ، فَرَحَّعَ إِلَى اسْتِصْحَابِ الْحَالِ فِي الْبِرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا الْعَقْلُ. فَهُوَ تَمَسُّكٌ بِالِاسْتِصْحَابِ وَدَلِيلُ الْعَقْلِ، لَا بِدَلِيلِ الإِجْمَاعِ، كَمَا سَيَأْتِي مَعْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى *.

[217/1]

* 298

1922. وَهَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الإِجْمَاعِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ.

الأصل الرابع دليل العقل والاستصحاب

1923 اعْلَمْ أَنَّ الْأَحْكَامَ السَّنْعِيَّةَ لَا تُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، لَكِنْ ذَلَّ الْعَقْلُ، عَلَى بَرَاءَةِ

الذِّمَّةِ عَنْ / الْوَاجِبَاتِ، وَسُقُوطِ الْخُرُجِ عَنِ الْخَلْقِ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسَّكِّنَاتِ
قَبْلَ بَعَثَةِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَتَأْيِيدِهِمُ بِالْمُعْجَزَاتِ. وَانْتِفَاءُ الْأَحْكَامِ
مَعْلُومٌ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ قَبْلَ وُجُودِ السَّمْعِ. وَنَحْنُ عَلَى اسْتِصْحَابِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ
يَرِدَ السَّمْعُ، فَإِذَا وَرَدَ نَبِيُّ وَأَوْجَبَ حَمْسَ صَلَوَاتٍ، فَتَبَقَى الصَّلَاةُ السَّادِسَةُ
غَيْرَ وَاجِبَةٍ، لَا يَتَضَرَّعُ النَّبِيُّ بِنَفْسِهَا، لَكِنْ كَانَ وَجُوبُهَا مُنْتَهِيًا، إِذْ لَا مُشِيتَ
لِلْوُجُوبِ، فَبَقِيَ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيُّ. لِأَنَّ نُطْقَهُ بِالْإِجَابِ قَاصِرٌ عَلَى الْخَمْسِ،
فَبَقِيَ عَلَى النَّفْيِ فِي حَقِّ السَّادِسَةِ، وَكَأَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَرِدْ.

[218/1]

1924. وَكَذَلِكَ إِذَا أَوْجَبَ صَوْمٌ رَمَضَانَ بَقِيَ صَوْمُ شَوَّالٍ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ.

1925. وَإِذَا أَوْجَبَ عِبَادَةٌ فِي وَقْتٍ بَقِيَ الذِّمَّةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْوَقْتِ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

1926. وَإِذَا أَوْجَبَ عَلَى الْقَادِرِ بَقِيَ / الْعَاجِزُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

[219/1]

1927. فَإِذَا: النَّظَرُ فِي الْأَحْكَامِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي إِبْتِنَائِهَا، أَوْ فِي نَفْيِهَا.

1928. أَمَّا إِبْتِنَائُهَا فَالْعَقْلُ قَاصِرٌ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ. وَأَمَّا النَّفْيُ فَالْعَقْلُ قَدْ ذَلَّ عَلَيْهِ إِلَى
أَنْ يَرِدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ الْمُغَيَّرُ النَّاقِلُ مِنَ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، فَانْتَهَضَ دَلِيلًا عَلَى
أَحَدِ السَّطْرَيْنِ، وَهُوَ النَّفْيُ.

1929. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْعَقْلُ دَلِيلًا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ، فَبَعْدَ بَعَثَةِ الرُّسُلِ،

وَوَضْعِ الشَّرْعِ، لَا يَعْلَمُ نَفْيُ السَّمْعِ، فَلَا يَكُونُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ مَعْلُومًا. وَمُنْتَهَاكُمْ
عَدَمُ الْعِلْمِ بِوُجُودِ السَّمْعِ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ لَا يَكُونُ حُجَّةً.

1930. قُلْنَا: انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ قَدْ يَعْلَمُ، وَقَدْ يُظَنُّ، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى
وُجُوبِ صَوْمِ شَوَّالٍ، وَلَا عَلَى وَجُوبِ صَلَاةٍ سَادِسَةٍ، إِذْ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَنَقِلَ

[220/1]

وَأَنْتَشَرَ، وَلَمَّا خَمِيَ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ. وَهَذَا عِلْمٌ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ، / وَلَيْسَ هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالدَّلِيلِ، فَإِنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالدَّلِيلِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَالْعِلْمُ بِعَدَمِ الدَّلِيلِ حُجَّةٌ. 1931
أَمَّا الظَّنُّ: فَالْمُجْتَهِدُ إِذَا بَحَثَ عَنْ مَذَارِكِ الْأَدِلَّةِ فِي وُجُوبِ الْوُتْرِ، وَالْأَصْحِيَّةِ، وَأَمْنَالِهِنَّ، فَوَافَقَا ضَعِيفَةً، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ دَلِيلٌ مَعَ شِدَّةِ بَحْثِهِ وَعِنَايَتِهِ بِالْبَحْثِ، غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ، فَتَزَلَّ ذَلِكَ مَنْزِلَةُ الْعِلْمِ فِي حَقِّ الْعَمَلِ، لِأَنَّهُ ظَنٌّ اسْتَنَدَ إِلَى بَحْثٍ وَاجْتِهَادٍ، وَهُوَ غَايَةُ الْوَاجِبِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ. 1932
فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ يَسْتَحِيلْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَلَا يَكُونَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، أَوْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لَمْ يَبْلُغْنَا؟

1933. قُلْنَا: أَمَّا إِبْجَابُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَمَحَالٌ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يُطَاقُ، وَلِذَلِكَ نَفَيْتُمَا الْأَحْكَامَ قَبْلَ وُجُودِ السَّمْعِ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا، فَلَيْسَ دَلِيلًا فِي حَقِّنَا، إِذْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْنَا إِلَّا فِيمَا بَلَّغْنَا.

[221/1]

1934. فَإِنْ قِيلَ: / فَيَقْدِرُ كُلُّ عَامِّي أَنْ يَنْفِي، مُسْتَنَدًا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ الدَّلِيلُ. 1935
قُلْنَا: هَذَا إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْبَاحِثِ الْمُجْتَهِدِ، الْمُطَّلِعِ عَلَى مَذَارِكِ الْأَدِلَّةِ، الْقَادِرِ عَلَى الاسْتِقْصَاءِ، كَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى التَّرَدُّدِ فِي بَيْتِهِ لَطَلَبِ مَتَاعٍ إِذَا فَتَشَ وَبَالَغَ، أَمَكْنَهُ أَنْ يَقْطَعَ بِنَفْيِ وَجُودِ الْمَتَاعِ، أَوْ يَدَّعِي غَلْبَةَ الظَّنِّ. أَمَّا الْأَعْمَى الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْبَيْتَ، وَلَا يُبْصِرُ مَا فِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِي نَفْيَ الْمَتَاعِ مِنَ الْبَيْتِ. 1936
فَإِنْ قِيلَ: وَهَلْ لِلْاسْتِصْحَابِ مَعْنَى سِوَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟

1937. قُلْنَا: يُطْلَقُ الْاسْتِصْحَابُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ، يَصِحُّ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا:

1938. الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرْنَاهُ.

1939. وَالثَّانِي: اسْتِصْحَابُ الْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَرِدَ تَخْصِصٌ، وَاسْتِصْحَابُ النَّصْرِ إِلَى أَنْ يَرِدَ نَسْخٌ.

1940. أَمَّا الْعُمُومُ فَهُوَ دَلِيلٌ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَأَمَّا النَّصْرُ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى دَوَامِ الْحُكْمِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ نَسْخٌ، / كَمَا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ مُغَيِّرٌ.

[222/1]

1941. الثَّالِثُ: اسْتِصْحَابُ حُكْمِ دَلِّ الشَّرْعِ عَلَى ثُبُوتِهِ وَدَوَامِهِ، كَالْمَلِكِ عِنْدَ جَرَيَانِ فِعْلِ الْعَقْدِ الْمُمْلَكِ، وَكَشَغْلِ الذِّمَّةِ عِنْدَ جَرَيَانِ إِتْلَافٍ أَوْ تَرَامٍ، فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا أَصْلِيًّا، فَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ دَلِّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ وَدَوَامِهِ جَمِيعًا. وَلَوْلَا دَلَالَةُ الشَّرْعِ عَلَى دَوَامِهِ إِلَى حُصُولِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ لَمَا جَازَ اسْتِصْحَابُهُ، إِذِ الْاسْتِصْحَابُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ إِلَّا فِيمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهِ وَدَوَامِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الْمُغْيَرِ، كَمَا دَلَّ عَلَى بَرَاءَةِ الْعَقْلِ، وَعَلَى الشَّغْلِ السَّمْعِ، وَعَلَى الْمَلِكِ الشَّرْعِ.

104

1942. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْحُكْمُ بِتَكَرُّرِ الزُّرْمِ وَالْوُجُوبِ، إِذَا تَكَرَّرَتْ أَسْبَابُهَا، كَتَكَرُّرِ الشُّهُودِ لِمَنْعٍ رَمَضَانَ، وَأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ، وَنَقَطَاتِ الْأَقَارِبِ عِنْدَ تَكَرُّرِ / الْحَاجَاتِ، إِذْ فِيهِمْ انْتِصَابُ هَذِهِ الْمَعَانِي أَسْبَابًا لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ مِنْ أَدْلَةِ الشَّرْعِ: إِمَّا بِمُجَرَّدِ الْعُمُومِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ، أَوْ بِالْعُمُومِ وَجُمْلَةٍ مِنَ الْقَرَائِنِ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَتِلْكَ الْقَرَائِنُ تَكَرُّرَاتٌ وَتَأْكِدَاتٌ وَأَمَارَاتٌ عَرَفَ حَمَلَةَ الشَّرِيعَةِ قَصْدَ الشَّارِعِ إِلَى نَصْبِهَا أَسْبَابًا، إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ. فَلَوْلَا دَلَالَةُ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهَا أَسْبَابًا لَمْ يَجْزِ اسْتِصْحَابُهَا.

[223/1]

1943. فَإِذَا انْتِصَحَابُ عِبَارَةٍ عَنِ التَّمَشُّكِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ. وَلَيْسَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْأَدْلِيلِ، بَلْ إِلَى دَلِيلٍ مَعَ الْعِلْمِ بِانْتِفَاءِ الْمُغْيَرِ، أَوْ مَعَ ظَنِّ انْتِفَاءِ الْمُغْيَرِ عِنْدَ بَذْلِ الْجَهْدِ فِي الْبَحْثِ وَالطَّلَبِ.

1944. الرَّابِعُ: اسْتِصْحَابُ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ.

1945. وَلَنَرَسُمَ فِيهِ وَفِي افْتِقَارِ النَّافِي إِلَى دَلِيلٍ مَسْأَلَتَيْنِ:

1 | مَسْأَلَةٌ: / لَا حُجَّةَ فِي اسْتِصْحَابِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْقُقَهَاءِ.

استصحاب الإجماع
في محل الخلاف

[224/1]

1947. وَمِثَالُهُ: أَنَّ الْمُتَيَمِّمَ إِذَا رَأَى الْمَاءَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ مَضَى فِي الصَّلَاةِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُتَعَقِّدٌ عَلَى صِحَّةِ صَلَاتِهِ وَدَوَامِهَا. فَطَرَيَانُ وَجُودِ الْمَاءِ كَطَرَيَانِ هُبُوبِ الرِّيحِ، وَطُلُوعِ الْفَجْرِ، وَسَائِرِ الْحَوَادِثِ. فَتَحْنُ تَسْتَصْحَبُ دَوَامَ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ رُؤْيَةِ الْمَاءِ قَاطِعًا لِلصَّلَاةِ.

1948. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ هَذَا الْمُسْتَضَحَّ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَقَرَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلًا فِي الْمَسْأَلَةِ، لَكِنْ قَالَ: أَنَا نَافٍ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى النَّافِي؛ وَإِمَّا أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ أَقَامَ دَلِيلًا. فَإِنْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَدُلْ فَسُيِّئَ وَجُوبُ الدَّلِيلِ عَلَى النَّافِي، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَقَامَ دَلِيلًا فَقَدْ أَخْطَأَ، فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُسْتَدَامُ الْحُكْمُ الَّذِي دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى دَوَامِهِ. / والدليل على دَوَامِ الصَّلَاةِ هَهُنَا لَفْظُ الشَّارِعِ، أَوْ إِجْمَاعُ. فَإِنْ كَانَ لَفْظًا فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ لِدَلِكِ اللَّفْظِ، فَلَعَلَّهُ يَدُلُّ عَلَى دَوَامِهَا عِنْدَ الْعَدَمِ، لَا عِنْدَ الْوُجُودِ، فَإِنْ دَلَّ بِعُمُومِهِ عَلَى دَوَامِهَا عِنْدَ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ جَمِيعًا كَانَ ذَلِكَ تَمَسُّكًا بِالْعُمُومِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ، فَيَتَجَبُّ إِظْهَارُ دَلِيلِ التَّخْصِيسِ. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ، فَالْإِجْمَاعُ مُتَعَقِّدٌ عَلَى دَوَامِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْعَدَمِ. أَمَّا حَالُ الْوُجُودِ، فَهُوَ مُخْتَلِفٌ فِيهِ، وَلَا إِجْمَاعَ مَعَ الْخِلَافِ. وَلَوْ كَانَ الْإِجْمَاعُ شَامِلًا حَالِ الْوُجُودِ، لَكَانَ الْمُخَالَفُ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ فِي انْقِطَاعِ الصَّلَاةِ عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيَّاحِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَتَعَقَّدْ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْهُبُوبِ، وَانْتَفَقَ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ الْمَاءِ. فَإِذَا وَجَدَ / فَلَا إِجْمَاعَ. فَيَتَجَبُّ أَنْ يُقَاسَ حَالُ الْوُجُودِ عَلَى حَالِ الْعَدَمِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ بَعْلَةُ جَامِعَةٍ. فَأَمَّا أَنْ يُسْتَضَحَّ بِالْإِجْمَاعِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْإِجْمَاعِ، فَهُوَ مُحَالٌ. وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْعَقْلَ ١١ دَلَّ عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَدُلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ، فَلَا يَبْقَى لَهُ دَلَالَةٌ مَعَ وُجُودِ دَلِيلِ السَّمْعِ. وَهَهُنَا انْتَفَقَ الْإِجْمَاعُ بِشَرْطِ الْعَدَمِ، فَانْتَفَى الْإِجْمَاعُ عِنْدَ الْوُجُودِ أَيْضًا.

1949. فَهَذِهِ الدَّقِيقَةُ، وَهِيَ أَنَّ كُلَّ دَلِيلٍ يُضَادُّ نَفْسَ الْخِلَافِ، فَلَا يُمَكِّنُ اسْتِصْحَابَهُ مَعَ الْخِلَافِ. وَالْإِجْمَاعُ يُضَادُّ نَفْسَ الْخِلَافِ، إِذْ لَا إِجْمَاعَ مَعَ الْخِلَافِ، بِخِلَافِ الْعُمُومِ وَالنَّصْرِ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَا يُضَادُّهُ. فَإِنَّ الْمُخَالَفَ مُقَرَّبًا بَانَ الْعُمُومِ تَنَازُلَ بِصِغَتِهِ مَحَلَّ الْخِلَافِ، إِذْ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنْ / اللَّيْلِ» شَامِلٌ بِصِغَتِهِ صَوْمَ رَمَضَانَ، مَعَ خِلَافِ التَّخْصِصِ فِيهِ، فَيَقُولُ: أَسْلَمَ شُمُولُ الصَّيْغَةِ، لَكِنِّي أَحْصَصْتُهَا بِدَلِيلٍ، فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ وَهَهُنَا: الْمُخَالَفُ لَا يُسَلِّمُ شُمُولَ الْإِجْمَاعِ مَحَلَّ الْخِلَافِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ

[225/1]

[226/1]

[227/1]

الإجماع مع الخلاف، ولا يستحيل شمول الصيغة مع الدليل المخصص. فهذه الدققة لا بد من التنبيه لها.

1950. فَإِنْ قِيلَ: الإجماع المتقدم يحرم الخلاف، فكيف يرتفع بالخلاف الطارئ؟

1951. قُلْنَا: هَذَا الْخِلَافُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنِ الْمُخَالَفُ حَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا انْعَقَدَ عَلَى حَالَةِ الْعَدَمِ، لَا عَلَى حَالَةِ الْوُجُودِ، فَمَنْ أَحَقَّ الْوُجُودَ بِالْعَدَمِ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

1952. فَإِنْ قِيلَ: / فَالدَّلِيلُ الدَّالُّ عَلَى صِحَّةِ الشَّرْعِ، ذَالٌ عَلَى دَوَامِهِ إِلَى أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى انْقِطَاعِهِ. [228/1]

1953. قُلْنَا: فَلْيَنْظُرْ فِي ذَلِكَ الدَّلِيلِ، أَمْوَ عُمُومٌ أَوْ نَصٌّ يَتَنَاوَلُ حَالَةَ الْوُجُودِ، أَمْ لَا؟ فَإِنْ كَانَ هُوَ الْإِجْمَاعُ، فَالْإِجْمَاعُ مَشْرُوطٌ بِالْعَدَمِ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا عِنْدَ الْوُجُودِ.

1954. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ دَامَ إِلَى وَجُودِ قَاطِعٍ، فَلَا يَحْتَاجُ الدَّوَامُ إِلَى دَلِيلٍ فِي نَفْسِهِ، بَلِ الثَّبُوتُ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الدَّلِيلِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ مَوْتُ زَيْدٍ، وَثَبَتَ بِنَاءُ دَارٍ أَوْ بَلَدٍ، كَانَ دَوَامُهُ بِنَفْسِهِ لَا بِسَبَبٍ.

1955. قُلْنَا: هَذَا وَهْمٌ بَاطِلٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ جَزَأٌ أَنْ يَدُومَ، وَأَنْ / لَا يَدُومَ، فَلَا بُدَّ [229/1]

لِدَوَامِهِ مِنْ سَبَبٍ وَدَلِيلٍ سِوَى دَلِيلِ الثَّبُوتِ. وَلَوْلَا دَلِيلُ الْعَادَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ لَا يَحْيَا، وَالدَّارُ إِذَا بُنِيَتْ لَا تَنْهَدِمُ مَا لَمْ تُهْدَمْ، أَوْ يَطُولَ الزَّمَانُ، لَمَّا عَرَفْنَا دَوَامَهُ بِمَجَرَّدِ ثُبُوتِهِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَ عَنْ قُعُودِ الْأَمِيرِ، وَأَكَلِهِ، وَدُخُولِهِ الدَّارَ، وَلَمْ تَدُلَّ الْعَادَةُ عَلَى دَوَامِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، فَإِنَّا لَا نَقْضِي بِدَوَامِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ أَصْلًا. فَكَذَلِكَ خَبَرُ الشَّرْعِ عَنْ دَوَامِ الصَّلَاةِ مَعَ عَدَمِ الْمَاءِ، لَيْسَ خَبَرًا عَنْ دَوَامِهَا مَعَ الْوُجُودِ، فَيَقْتَضِي دَوَامَهَا إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ.

1956. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ هُوَ مَأْمُورًا بِالشَّرْعِ فَقَطْ، بَلْ بِالشَّرْعِ مَعَ الْإِتِمَامِ.

1957. قُلْنَا: نَعَمْ: هُوَ مَأْمُورٌ بِالشَّرْعِ مَعَ / الْعَدَمِ، وَبِالْإِتِمَامِ مَعَ الْعَدَمِ. أَمَّا مَعَ الْوُجُودِ [230/1]

فَهُوَ مُحَلٌّ الْخِلَافِ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَأْمُورٌ فِي حَالَةِ الْوُجُودِ بِالْإِتِمَامِ.

1958. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّهُ مِنْهُيٌّ عَنْ إِبْطَالِ الْعَمَلِ، وَفِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ إِبْطَالُ الْعَمَلِ.

1959. قُلْنَا: هَذَا الْأَمْرُ أَنْجَزَ إِلَى مَا جَرَزْنَاكُمْ إِلَيْهِ، وَأَنْفِيَادُ لِلْحَاجَةِ إِلَى الدَّلِيلِ، ١١
وَهَذَا الدَّلِيلُ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا فَبَيَانُ ضَعْفِهِ لَيْسَ مِنْ حَظِّ الْأُصُولِيِّ. ثُمَّ هُوَ
ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْإِطْلَاقِ إِحْطَاطَ ثَوَابِهِ، فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ لَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ،
وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنَّهُ أُوجِبَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ فَلَيْسَ الصَّحَّةُ عِبَارَةً عَمَّا لَا يَجِبُ فِعْلُ مِثْلِهِ،
عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ.

1960. فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ أَنَّهُ / لَا يَجِبُ شَيْءٌ بِالشَّكِّ، وَوُجُوبُ اسْتِثْنَائِ الصَّلَاةِ
مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ الْيَقِينُ.

1961. قُلْنَا: هَذَا يُعَارِضُهُ أَنَّ وَجُوبَ الْمُضِيِّ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَبَرَاءَةُ
الدِّمَةِ بِهَذِهِ الصَّلَاةِ مَعَ وُجُودِ الْمَاءِ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَرْتَفِعُ بِهِ الْيَقِينُ.

1962. ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ يُوجِبُ الاسْتِثْنَاءَ يُوجِبُهُ بِدَلِيلٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ. كَمَا يَرْفَعُ
الْبَرَاءَةُ الْأَصْلِيَّةُ بِدَلِيلٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ، كَيْفَ وَالْيَقِينُ قَدْ يَرْفَعُ بِالشَّكِّ فِي بَعْضِ
الْمَوَاضِعِ؟ فَالْمَسَائِلُ فِيهِ مُتَعَارِضَةٌ، وَذَلِكَ إِذَا اشْتَبَهَتْ مِثْنَةٌ بِمَذْكَاةٍ، وَرَضِيعَةٌ
بِأُجْنَبِيَّةٍ، وَمَاءٌ طَاهِرٌ بِمَاءٍ نَجِسٍ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ. /

[232/1]

1963. اخْتَجُّوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَوَّبَ قَوْلَ الْكُفَّارِ فِي مُطَالَبَتِهِمْ لِلرُّسُلِ بِالْبُرْهَانِ، حِينَ
قَالَ تَعَالَى: ﴿تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كُنَّا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ
مُبِينٍ﴾ (إبراهيم: 10)، فَقَدْ اشْتَفَلَ الرُّسُلُ بِالْبُرْهَانِ الْمُغْيِرَةِ لِلْإِسْتِصْحَابِ؟
1964. قُلْنَا: لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَصْحِبُوا الْإِجْمَاعَ، بَلِ التَّفَيُّ الْأَصْلِيُّ الَّذِي دَلَّ الْعَقْلُ
عَلَيْهِ، إِذِ الْأَصْلُ فِي فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَكُونَ نَبِيًّا، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ بِآيَاتِ
وَعَلَامَاتٍ، فَهُمْ مُصِيبُونَ فِي طَلَبِ الْبُرْهَانِ، وَمُخْطِئُونَ فِي الْمَقَامِ عَلَى دِينِ
أَبَائِهِمْ بِمُجَرَّدِ الْجَهْلِ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ.

هل على النافي
دليل؟

1965. [2] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ النَّافِيَ هَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ؟

[233/1]

1966. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. /

1967. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ مِنَ الدَّلِيلِ. وَفَرَّقَ فَرِيقٌ نَالَتْ بَيْنَ الْعَقْلِيَّاتِ وَالشَّرْعِيَّاتِ،
فَأَوْجَبُوا الدَّلِيلَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ دُونَ الشَّرْعِيَّاتِ.

1968. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ مَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ فَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَالنَّفْيُ فِيهِ كَالِإِتْبَاتِ. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ يُقَالُ لِلنَّافِي: مَا ادَّعَيْتَ نَفْيَهُ عَرَفْتَ انْتِفَاءَهُ، أَوْ أَنْتَ شَاكَ فِيهِ؟ فَإِنْ أَقْرَبَ بِالشَّكِّ فَلَا يُطَالَبُ الشَّاكُّ بِالِدَّلِيلِ، فَإِنَّهُ يَعْتَرِفُ بِالْجَهْلِ وَعَدَمِ الْمَعْرِفَةِ. وَإِنْ قَالَ: أَنَا مُتَيَقِّنٌ لِلنَّفْيِ، قِيلَ: يَقِينُكَ هَذَا حَصَلَ عَنْ ضَرُورَةٍ أَوْ عَنْ دَلِيلٍ؟ وَلَا يَبْعُدُ مَعْرِفَةُ النَّفْيِ ضَرُورَةً، فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّا لَسْنَا فِي لُجَّةٍ بَحْرٍ، أَوْ عَلَى جَنَاحٍ سِرٍّ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَيْدِينَا قِيلٌ. / وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْهُ ضَرُورَةً، فَإِنَّمَا أَنَّهُ عَرَفَهُ عَنْ تَقْلِيدٍ، أَوْ عَنْ نَظَرٍ. فَالتَّقْلِيدُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ، فَإِنَّ الْخَطَأَ جَائِزٌ عَلَى الْمُقْلَدِ، وَالْمُقْلَدُ مُعْتَرِفٌ بِعَمَى نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا يَدَّعِي الْبَصِيرَةَ لغيرِهِ. وَإِنْ كَانَ عَنْ نَظَرٍ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ. فَهَذَا أَصْلُ الدَّلِيلِ. وَيَتَأَيَّدُ بِلُزُومِ إِشْكَالَيْنِ شَنِيعَيْنِ عَلَى إِسْقَاطِ الدَّلِيلِ عَنِ النَّافِي:

[234/1]

1969. أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَا يَجِبُ ١١ الدَّلِيلُ عَلَى نَافِي حَدُوثِ الْعَالَمِ، وَنَافِي الصَّانِعِ، وَنَافِي الثَّبُوتِ، وَنَافِي تَحْرِيمِ الزَّنا وَالْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَنِكَاحِ الْمُحَارِمِ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ الدَّلِيلَ إِذَا سَقَطَ عَنْ هَوَلاءِ، لَمْ يَعْجِزْ أَنْ يُعَيِّرَ الْمُثْبِتَ عَنْ مَقْصُودِ إِثْبَاتِهِ بِالنَّفْيِ، فَيَقُولُ بَدَلٍ / قَوْلِهِ: «مُحَدَّثٌ» إِنَّهُ لَيْسَ بِقَدِيمٍ، وَبَدَلُ قَوْلِهِ: «قَادِرٌ» إِنَّهُ لَيْسَ بِعَاجِزٍ، وَمَا يَخْرِي مَجْرَاهُ. وَلَهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ شَبَهَتَانِ:

1971. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالذِّنِّ، لِأَنَّهُ نَافٍ.

1972. وَالْجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

[235/1]

1973. الْأَوَّلُ: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِكَوْنِهِ نَافِيًا، وَلَا لِذِلَالَةِ الْعَقْلِ عَلَى سُقُوطِ الدَّلِيلِ عَنِ النَّافِي، بَلْ ذَلِكَ يَحْكُمُ الشَّرْعُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا قَضَى بِهِ لِلضَّرُورَةِ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ هَهُنَا عَلَى النَّفْيِ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِأَن يُلَازِمَهُ عَدَدُ التَّوَاتُرِ مِنْ / أَوَّلِ وَجُودِهِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى، فَيُعْلَمُ انْتِفَاءُ سَبَبِ اللُّزُومِ قَوْلًا وَفِعْلًا بِمُرَاقَبَةِ اللَّحْظَاتِ. وَهُوَ مُحَالٌ، فَكَيْفَ يُكَلَّفُ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ؟

[236/1]

1974. بَلِ الْمُدَّعِي أَيْضًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ قَوْلَ الشَّاهِدِينَ لَا يُحْصِلُ الْمَعْرِفَةَ،

بَلِ الظَّنُّ بِجَرَيَانِ سَبَبِ الزُّوْمِ مِنْ إِتْلَافٍ أَوْ دَيْنٍ، وَذَلِكَ فِي الْمَاضِي. أَمَّا فِي الْحَالِ فَلَا يَعْلَمُ الشَّاهِدُ شَغْلَ الذِّمَّةِ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَرَاءَتُهَا بِإِدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ، وَلَا سَبِيلَ لِلْخَلْقِ إِلَى مَعْرِفَةِ شَغْلِ الذِّمَّةِ وَبَرَاءَتِهَا إِلَّا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ قَوْلِ الرُّسُولِ الْمَعْصُومِ. فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَرَّ أَنَّ عَلَى الْمُدْعِي أَيْضًا دَلِيلًا، فَإِنْ قَوْلُ الشَّاهِدِ إِنَّمَا صَارَ دَلِيلًا بِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَإِنْ جَارَ ذَلِكَ فِيمَيْنِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَيْضًا لَازِمَةٌ، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ دَلِيلًا.

1975. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يَدْعِي الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ / بِبَرَاءَةِ ذِمَّةِ نَفْسِهِ، إِذْ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْ وَلَمْ يَلْتَزِمَ. وَيَعْجَزُ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ عَنْ مَعْرِفَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. وَالتَّائِي فِي الْعُقُلِيَّاتِ إِنْ ادَّعَى مَعْرِفَةَ النَّفْيِ ضَرُورَةً فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مُحْتَصِرٌ بِمَعْرِفَتِهِ اخْتِصَاصًا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُشَارِكَهُ فِيهِ إِلَّا اللَّهُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُطَالَبُ بِالْدَّلِيلِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِنَفْيِ الْجُوعِ وَنَفْيِ الْخَوْفِ، وَمَا جَرَى مِجْزَاهُ. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَسْتَوِي الْإِثْبَاتُ وَالتَّنْفِي، فَإِنَّهُ لَوْ ادَّعَى وُجُودَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَهُ ضَرُورَةً، وَيَعْسُرُ عَلَى غَيْرِهِ مَعْرِفَتُهُ. وَالْعُقُلِيَّاتُ يَشْتَرِكُ النَّفْيُ فِيهَا وَالْإِثْبَاتُ. وَالْمَحْسُوسَاتُ أَيْضًا يَسْتَوِي فِيهَا النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ.

1976. الثَّالِثُ: أَنَّ التَّائِي فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَهِيَ الْيَمِينُ، كَمَا عَلَى الْمُدْعِي دَلِيلٌ / وَهُوَ الْبَيِّنَةُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ، إِذِ الْيَمِينُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاجِرَةً، فَأَيُّ دَلَالَةٍ لَهَا مِنْ حَيْثُ الْعَقْلُ، لَوْلَا حُكْمُ الشَّرْعِ. نَعَمْ: هُوَ كَالْبَيِّنَةِ، فَإِنْ قَوْلُ الشَّاهِدَيْنِ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَلْطًا وَزُورًا. فَاسْتَعْمَالُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَحِيحٌ، كَمَا سَبَقَ. أَوْ يُقَالُ: كَمَا وَجَبَ عَلَى التَّائِي فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ أَنْ يَعْضِدَ جَانِبَهُ بِزِيَادَةِ عَلَى دَعْوَى النَّفْيِ، فَلْيَجِبْ ذَلِكَ فِي فَنِّ نَفْيِ الْأَحْكَامِ، فَهَذَا أَيْضًا لَهُ وَجْهٌ.

1977. الرَّابِعُ: أَنَّ يَدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ مِلْكِ الْمُدْعِي. وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الْيَدَ تُسْقِطُ دَعْوَى الْمُدْعِي شَرْعًا؛ وَإِلَّا فَالْيَدُ قَدْ تَكُونُ عَنْ عَصَبٍ وَعَارِيَةٍ، فَأَيُّ دَلَالَةٍ لَهَا؟

1978. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ؛ وَهِيَ: أَنَّهُ كَيْفَ يُكَلِّفُ الدَّلِيلَ عَلَى النَّفْيِ، وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ، كِبَاقِمَةُ الدَّلِيلِ عَلَى بَرَاءَةِ الذَّمِّ؟

1979 [239/1] فَنَقُولُ: تَعَذُّرُهُ غَيْرُ مُسْلَمٍ، فَإِنَّ النِّزَاعَ / إِمَّا فِي الْعُقُلِيَّاتِ، وَإِمَّا فِي الشَّرْعِيَّاتِ:

1980. أَمَّا الْعُقُلِيَّاتِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِهَا بِأَنْ إِثْبَاتِهَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ، وَمَا أَفْضَى إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: 22) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا لَمْ تَفْسُدَا، فَذَلِكَ عَلَى نَفْيِ الثَّانِي.

1981. وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ فِي الْمَقْدَمَةِ * : طَرِيقُ التَّلَازُمِ، فَإِنَّ كُلَّ إِثْبَاتٍ لَهُ لَوَازِمٌ، فَانْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ، وَكَذَلِكَ الْمُتَحَدِّي: لَيْسَ نَبِيًّا، إِذْ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَكَانَ مَعَهُ مُعْجَزَةٌ، إِذْ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ مُحَالٌ. فَهَذَا طَرِيقٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

1982. الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ لِلْمُثَبِّتِ: لَوْ ثَبَتَ مَا ادَّعَيْتَهُ لَعَلِمَ ذَلِكَ بِضُرُورَةٍ أَوْ دَلِيلٍ، وَلَا ضُرُورَةَ مَعَ الْخِلَافِ، وَلَا دَلِيلٍ، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى الْانْتِفَاءِ.

1983 [240/1] وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ يَنْقَلِبُ عَلَى النَّافِي، فَيُقَالُ لَهُ: لَوْ انْتَفَى الْحُكْمُ / لَعَلِمَ انْتِفَاؤُهُ بِضُرُورَةٍ أَوْ بِدَلِيلٍ، وَلَا ضُرُورَةَ وَلَا دَلِيلًا. وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَمَسَّكَ بِالِاسْتِصْحَابِ، بِأَنْ يَقُولَ مَثَلًا: الْأَصْلُ عَدَمُ إِلَهٍ ثَانٍ، فَمَنْ ادَّعَاهُ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، إِذْ لَا يُسَلَّمُ لَهُ أَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ، بِخِلَافِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ قَبْلَ السَّمْعِ مِنْ حَيْثُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ التَّكْلِيفُ وَالْخِطَابُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَكْلِيفُ الْمُحَالِ مُحَالٌ. وَلَوْ كُفِّفْنَا عَنْ غَيْرِ رَسُولٍ مُصَدِّقٍ بِالْمُعْجَزَةِ يُبْلَغُ إِلَيْنَا تَكْلِيفُهُ، كَانَ ذَلِكَ تَكْلِيفَ مُحَالٍ. فَاسْتَنْدَبَ الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ إِلَى دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، بِخِلَافِ عَدَمِ الْإِلَهِ الثَّانِي.

1984. وَأَمَّا قَوْلُهُ: لَوْ ثَبَتَ إِلَهٌ ثَانٍ لَكَانَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَهُوَ تَحْكُمٌ، مِنْ وَجْهَيْنِ:

1985. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يُنْصَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دَلِيلًا، وَيَسْتَأْتِرُ / بِعِلْمِهِ. [241/1]

1986. الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَنَحْنُ لَا نَتَنَبَّهُ لَهُ، وَنَتَنَبَّهُ لَهُ بَعْضُ الْخَوَاصِّ، أَوْ بَعْضُ الْأَنْبِيَاءِ، وَمَنْ خُصَّصَ بِحَاسَةِ سَادِسَةٍ، وَذَوْقٍ آخَرَ. بَلِ

الَّذِي يُقَطَّعُ بِهِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يُدْرِكُونَ أُمُورًا نَحْنُ لَا نُدْرِكُهَا، فَإِنَّ فِي مَقْدُورَاتِ
 اللَّهِ أُمُورًا لَيْسَ فِي قُوَّةِ الْبَشَرِ مَعْرِفَتُهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٌ لَا
 تُدْرِكُ بِهَذِهِ الْحَوَاسِّ، وَلَا بِهَذَا الْعَقْلِ، بَلْ بِحَاشِيَةِ سَادِسَةٍ، أَوْ سَابِعَةٍ، بَلْ لَا
 يَسْتَحِيلُ أَنْ تَكُونَ الْيَدُ وَالرَّجُلُ عِبَارَةً عَنْ صِفَاتٍ لَا نَفْهَمُهَا وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهَا،
 وَلَوْ لَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِهَا لَكَانَ نَفْيُهَا خَطَأً. فَلَعَلَّ مِنَ الصِّفَاتِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا
 لَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِالتَّعْيِيرِ عَنْهُ،¹⁹⁸⁷ وَلَا فِينَا قُوَّةٌ إِدْرَاكِهَا، بَلْ لَوْ لَمْ يُخْلَقْ لَنَا السَّمْعُ
 لَأَتَكْرَمْنَا الْأَصْوَاتَ وَلَمْ نَفْهَمُهَا، وَلَوْ لَمْ يُخْلَقْ لَنَا ذَوْقُ الشَّعْرِ لَأَتَكْرَمْنَا تَفْرِقَةَ
 صَاحِبِ الْعَرُوضِ بَيْنَ الْمَوْزُونِ وَغَيْرِ الْمَوْزُونِ، فَمَا يُدْرِينَا أَنْ فِي قُدْرَةِ / اللَّهِ
 تَعَالَى أَنْوَاعًا مِنَ الْحَوَاسِّ لَوْ خَلَقَهَا لَنَا لِأَدْرَكْنَا بِهَا أُمُورًا أُخَرُ نَحْنُ نَنْفِيهَا. وَكُلُّ
 هَذَا إِنْكَارٌ بِالْجَهْلِ، وَزَمِي فِي الْعِمَايَةِ.

[242/1]

1987. أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ فَقَدْ يُصَادَفُ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِجْمَاعِ، كَنَفْيِ وَجُوبِ صَوْمِ
 سُؤَالٍ، وَصَلَاةِ الضَّحَى؛ أَوْ النَّصِّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ» وَلَا
 زَكَاةَ فِي الْمَعْلُوفَةِ، أَوْ مِنَ الْقِيَاسِ، كَقِيَاسِ الْخَضِرَاوَاتِ عَلَى الرُّمَّانِ وَالْبَطِيخِ
 الْمَنْصُوصِ عَلَى نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنْهُ، كَقَوْلِ الرَّائِي: «لَا زَكَاةَ فِي الرُّمَّانِ وَالْبَطِيخِ»،
 بَلْ هُوَ عَفْوٌ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ وَقَدْ لَا يُسَاعِدُ مِثْلُ هَذَا الدَّلِيلِ، فَتَبَحُّثُ
 عَنْ مَذَارِكِ الْإِنْثَابِ، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ رَجَعْنَا إِلَى الِاسْتِصْحَابِ لِلنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ
 الثَّابِتِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ السَّمْعِ. وَخَيْثُ أَوْرَدْنَا فِي
 تَصَانِيفِ الْخِلَافِ أَنَّ النَّافِيَّ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَرَدْنَا بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ،
 إِذْ يَكْفِيهِ اسْتِصْحَابُ / الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي كُنَّا نَحْكُمُ بِهَا لَوْلَا بَعَثَةُ الرَّسُولِ
 وَوُجُودُ السَّمْعِ *.

[243/1]

* 304-303

1988. فَإِنْ قِيلَ: دَلِيلُ الْعَقْلِ مَشْرُوطٌ بِإِنْتِفَاءِ السَّمْعِ الْمُغَيَّرِ، وَإِنْتِفَاءِ السَّمْعِ غَيْرِ
 مَعْلُومٍ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى الْعِلْمِ بِإِنْتِفَائِهِ،
 فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَعْلَمُ.

* 298

1989. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا * أَنَّ إِنْتِفَاءَهُ تَارَةً يُعْلَمُ، كَمَا فِي إِنْتِفَاءِ وَجُوبِ صَوْمِ سُؤَالٍ وَصَلَاةِ
 الضَّحَى، وَتَارَةً يُظَنُّ، بِأَنْ يَبْحَثَ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْثِ عَنْ مَذَارِكِ الشَّرْعِ.

وَالظَّنُّ فِيهِ كَالْعِلْمِ، لِأَنَّهُ صَادِرٌ عَنِ اجْتِهَادٍ، إِذْ قَدْ يَقُولُ: لَوْ كَانَ لَوْجَدْتُهُ، فَلَمَّا لَمْ أَجِدْهُ مَعَ شِدَّةِ بَحْثِي دَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَائِنٍ، كَطَالِبِ الْمَتَاعِ فِي النَّبْتِ إِذَا اسْتَفْصَى.

1990. فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ لِلِاسْتِفْصَاءِ غَايَةٌ مَحْدُودَةٌ، بَلْ لِلْبَحْثِ بَدَايَةٌ وَوَسْطٌ وَنَهَايَةٌ، فَمَتَى يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَنْفِي الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ الْمُغْيِرَ؟ / [244/1]

1991. قُلْنَا: مَهْمَا رَجَعَ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بِذَلِكَ غَايَةٌ وَسُئِلَ فِي الطَّلَبِ، كَطَالِبِ الْمَتَاعِ فِي النَّبْتِ.

1992. فَإِنْ قِيلَ: النَّبْتُ مَحْضُورٌ، وَطَلَبُ الْبَقِيَّةِ فِيهِ مُمَكِّنٌ، وَمَذَارِكُ الشَّرْعِ غَيْرُ مَحْضُورَةٍ، فَإِنَّ الْكِتَابَ وَإِنْ كَانَ مَحْضُورًا فَلَا أَخْبَارَ غَيْرَ مَحْضُورَةٍ، وَرُبَّمَا كَانَ رَاوِي الْحَدِيثِ مَجْهُولًا.

1993. قُلْنَا: إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، قَبْلَ انْتِشَارِ الْأَخْبَارِ، فَفَرَضَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَا هُوَ جَاهِدُ رَأْيِهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ الْخَبَرُ. وَإِنْ كَانَ نَعْدًا أَنْ رُوِيَ الْأَخْبَارُ، وَصُنِّفَتِ الصَّحَاحُ، فَمَا دَخَلَ فِيهَا مَحْضُورٌ عِنْدَ أَهْلِهَا، وَقَدْ انْتَهَى إِلَى الْمُجْتَهِدِينَ، وَأُورِدُوا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

1994. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فِدَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ مَشْرُوطَةٌ بِنَفْيِ الْمُغْيِرِ، كَمَا أَنَّ دَلَالَةَ الْعُمُومِ مَشْرُوطَةٌ بِنَفْيِ الْمُخْصَصِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ / مِنَ الْمُخْصَصِ وَالْمُغْيِرِ: تَارَةً يُعْلَمُ انْتِفَاؤُهُ، وَتَارَةً يُظَنُّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ. هَذَا إِيْتِمَامُ الْكَلَامِ فِي الْأَصْلِ ١١ الرُّابِعِ، وَهُوَ مُنْتَهَى الْكَلَامِ فِي الْقُطْبِ الثَّانِي الْمُسْتَمِلِ عَلَى أَصُولِ الْأَدِلَّةِ الْمُثْبِتَةِ، الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْعَقْلُ.

خاتمة لهذا القطب

بيان ما يظن أنه من أصول الأدلة وليس منها

1995. وهو أيضًا أربعة:
1996. |1| شرع من قبلنا.
1997. |2| وقول الصحابي.
1998. |3| والامتنعسان.
1999. |4| والامتنعلاخ.
2000. فهذه أيضًا لا بد من شرحها.

الأصل الأول من الأصول الموهومة شرح من قبلنا من الأنبياء فيما لم يُصرَّح شرعاً بنسخه

[246/1]

2001. وَتَقَدَّمَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ: /

2002. مَسْأَلَةٌ: وَهِيَ أَنَّهُ ﷺ قَبْلَ مَبْعَثِهِ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعٍ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؟

2003. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كَانَ مُتَعَبِّدًا. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى نُوحٍ، وَقَوْمٌ نَسَبُوهُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَقَوْمٌ نَسَبُوهُ إِلَى مُوسَى، وَقَوْمٌ إِلَى عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

2004. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ جَائِزٌ عَقْلًا، لَكِنَّ الْوَاقِعَ مِنْهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِطَرِيقِ قَاطِعٍ، وَرَجَحُ الظَّنِّ فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْآنَ تَعَبُّدٌ عَمَلِيٌّ لَا مَعْنَى لَهُ.

2005. فَإِنْ قِيلَ: الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَلَى مِلَّةٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا فَتَخَرَّ بِهِ أَوْلَاكَ الْقَوْمِ، وَنَسَبُوهُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ. وَلَكِنْ يَشْتَهَرُ تَلَبُّسُهُ بِشَعَارِهِمْ، وَتَنَوُّزُ الدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهِ.

2006. قُلْنَا: هَذَا يُعَارِضُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُنْسَلَخًا عَنِ التَّكْلِيفِ وَالتَّعَبُّدِ / بِالشَّرَائِعِ، لَطَهَرَ

مُخَالَفَتُهُ أَصْنَافَ الْخَلْقِ، وَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهِ. وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ اخْتِفَاءُ حَالِهِ قَبْلَ الْبُعْثِ مُعْجِزَةً خَارِقَةً لِلْعَادَةِ، وَذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ أُمُورِهِ.

2007. وَلِلْمُخَالَفِ شَبَهَتَانِ:

2008. الْأُولَى: أَنَّ مُوسَى وَعِيسَى دَعَا إِلَى دِينِهِمَا كَافَّةَ الْمُكَلَّفِينَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى، فَكَانَ هُوَ دَاخِلًا تَحْتَ الْعُمُومِ. وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2009. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا عَلَى التَّوَاتُرِ عَنْهُمَا عُمُومٌ صِغَةً حَتَّى نَنْظُرَ فِي فَعْوَاهُ، فَلَا مُسْتَنَدَ لِهَذِهِ الدَّعْوَى إِلَّا الْمُقَايَسَةُ بِدِينِ نَبِيِّنَا ﷺ، وَالْمُقَايَسَةُ فِي مِثْلِ هَذَا بَاطِلَةٌ. وَإِنْ كَانَ عُمُومٌ فَلَعَلَّهُ اسْتَشْنَى عَنْهُ مَنْ يَنْسَخُ شَرِيْعَتَهُمَا.

2010. الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ زَمَانُهُ زَمَانُ فَتْرَةِ لِلشَّرَائِعِ وَأَنْدَرِاسِهَا وَتَعَذَّرَ الْقِيَامُ بِهَا،
وَلَأَجْلِهِ بُعِثَ ﷺ /، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ قِيَامُ الْحُجَّةِ عَلَى تَفْصِيلِ شَرِيْعَتَيْهِمَا؟

[248/1]

2011. الثَّانِيَّةُ مِنْ شُبْهَتِهِمْ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَيُحُجُّ، وَيَعْتَمِرُ، وَيَتَصَدَّقُ، وَيَذْبَحُ
الْحَيَوَانَ، وَيَجْتَنِبُ الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ لَا يُرْسَدُ إِلَيْهِ الْعَقْلُ.

2012. قُلْنَا: هَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2013. أَحَدُهُمَا: أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَوَازَرَ بِثَقَلِ مُقْطُوعِ بِهِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى
إِنْجَابِهِ بِالظَّنِّ.

2014. الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا ذَبَحَ الْحَيَوَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وَلَا حُكْمَ
قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، وَتَرَكَ الْمَيْتَةَ عِيَافَةً بِالطَّنْعِ، كَمَا تَرَكَ أَكْلَ الصُّبِّ عِيَافَةً،
وَالْحُجَّ وَالصَّلَاةَ إِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ فَعَلَهُ تَبَرُّكًا بِمَا نُقِلَ جُمْلَتُهُ عَنْ أَنْبِيَاءِ السَّلَفِ،
وَإِنْ أَنْدَرَسَ تَفْصِيلُهُ.

2015. وَنَرْجِعُ الْآنَ إِلَى الْأَصْلِ الْمَقْصُودِ: وَهُوَ أَنَّهُ بَعْدَ بَعْثِهِ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرِيعَةٍ
مِنْ قَبْلِهِ؟

[249/1]

2016. وَالْقَوْلُ فِي الْجَوَازِ / الْعَقْلِيِّ وَالْوُقُوعِ السَّمْعِيِّ.

2017. أَمَّا الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ: فَهُوَ حَاصِلٌ، إِذْ لَلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَعَبَّدَ عِبَادَهُ بِمَا شَاءَ مِنْ
شَرِيعَةٍ سَابِقَةٍ، أَوْ مُسْتَأْنَفَةٍ، أَوْ بَعْضُهَا سَابِقَةٌ وَبَعْضُهَا مُسْتَأْنَفَةٌ. وَلَا يَسْتَحِيلُ مِنْهُ
شَيْءٌ لِدَاوَتِهِ وَلَا لِمَقْصَدِهِ فِيهِ.

DA108

2018. وَزَعَمَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْثُ نَبِيٍّ إِلَّا بِشَرْعٍ مُسْتَأْنَفٍ؛ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُجَدِّدْ
أَمْرًا فَلَا فَائِدَةٍ فِي بَعْثِهِ، وَلَا يُرْسَلُ اللهُ تَعَالَى رَسُولًا بِغَيْرِ فَائِدَةٍ. وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى
هَذَا تَجْوِيزُ بَعْثَتِهِ بِمِثْلِ تِلْكَ الشَّرِيعَةِ إِذَا كَانَتْ قَدْ أَنْدَرَسَتْ، وَإِزْسَالُهُ بِمِثْلِهَا
إِذَا كَانَتْ قَدْ اشْتَمَلَتْ عَلَى زَوَائِدَ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مَبْعُوثًا إِلَى قَوْمٍ، وَالثَّانِي
مَبْعُوثًا إِلَيْهِمْ وَإِلَى غَيْرِهِمْ. وَلَعَلَّهُمْ يُخَالِفُونَ إِذَا كَانَتْ الْأَوَّلَى غَضَةً، وَلَمْ
تُشْتَمِلِ الثَّانِيَّةُ عَلَى مَزِيدٍ.

[250/1]

2019. فَتَقُولُ: يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ / نَضْبِ دَلِيلَيْنِ، وَبَعْثَةِ رَسُولَيْنِ

مَعًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ (سـ 14) وَكَمَا أَرْسَلَ مُوسَى وَهَارُونَ، وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ، بَلْ كَخَلْقِ الْعَيْنَيْنِ مَعَ الْاِكْتِفَاءِ فِي الْإِنْصَارِ بِأَحَدَاهُمَا. ثُمَّ كَلَامُهُمْ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ الْفَائِدَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ تَحْكُمُ.

2020. أَمَّا الْوُقُوعُ السَّمْعِيُّ: فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ شَرْعَنَا لَيْسَ بِنَاسِخٍ جَمِيعِ الشَّرَائِعِ بِالْكُلِّيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَنْسَخْ وَجُوبُ الْإِيمَانِ، وَتَحْرِيمُ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ وَالْقَتْلِ وَالْكُفْرِ، وَلَكِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ ﷺ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ بِخِطَابٍ مُسْتَأْنَفٍ، أَوْ بِالْخِطَابِ الَّذِي نَزَلَ إِلَى غَيْرِهِ وَتَعَبَّدَ بِاسْتِدَامَتِهِ وَلَمْ يَنْزَلْ عَلَيْهِ الْخِطَابُ إِلَّا بِمَا خَالَفَ شَرْعَهُمْ، فَإِذَا تَرَلَّتْ وَاقِعَةً لَزِمَهُ اتِّبَاعُ دِينِهِمْ، إِلَّا إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ وَحْيٌ مُخَالِفٌ لِمَا سَبَقَ؟ / فَأَلَى هَذَا يَرْجِعُ الْخِلَافُ.

[251/1]

2021. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَعَبَّدَ بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ مَسَالِكَ:

2022. الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: بِمِ تَحْكُمُ؟ فَذَكَرَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْاجْتِهَادَ، وَلَمْ يَذْكُرِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَشَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا. فَزَكَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَوَّبَهُ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مَذَارِكِ الْأَحْكَامِ لَمَّا جَازَ الْعُدُولُ إِلَى الْاجْتِهَادِ إِلَّا بَعْدَ الْعَجْزِ عَنْهُ.

2023. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لِأَنَّ فِي الْكِتَابِ آيَاتٍ تَدُلُّ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَيْهِمَا.

2024. قُلْنَا: سَنَبِّينُ سُقُوطَ تَمَسُّكِهِمْ بِتِلْكَ الْآيَاتِ * بَلْ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمَنْهَاجًا﴾ (المائدة: 48) وَقَالَ ﷺ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَّا وَسَّعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي».

* 315-314

2025. ثُمَّ / نَقُولُ: فِي الْكِتَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ذِكْرِ الْكِتَابِ. فَإِنْ شَرَعَ فِي التَّفْصِيلِ كَانَتْ الشَّرِيعَةُ السَّابِقَةُ أَهَمَّ مَذْكُورِ.

[252/1]

2026. فَإِنْ قِيلَ: انْتَدَرَجَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ تَحْتَ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ اسْمُ كُلِّ كِتَابٍ.

2027. قُلْنَا: إِذَا ذُكِرَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى فَهْمِ الْمُسْلِمِينَ شَيْءٌ سِوَى الْقُرْآنِ، وَكَيْفَ يُفْهَمُ غَيْرُهُ وَلَمْ يُعْهَدْ مِنْ مُعَاذٍ قَطُّ تَعْلُمُ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلِ،

وَالْعَيْنَاةُ بِتَمْيِيزِ الْمُحَرِّفِ عَنْ غَيْرِهِ، كَمَا عَاهَدَ مِنْهُ تَعْلُمُ الْقُرْآنِ. وَلَوْ وَجَبَ ذَلِكَ لَتَعْلَمَهُ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُ كِتَابٌ مُنَزَّلٌ. لَمْ يُنْسَخْ إِلَّا بَعْضُهُ. وَهُوَ مَذْرُوكٌ بَعْضُ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يُتَعَهَّدْ حِفْظُ الْقُرْآنِ إِلَّا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَكَيْفَ طَالَعَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَقَّةٌ مِنَ التَّوْرَةِ، فَغَضِبَ ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ / عَيْنَاهُ، وَقَالَ: «لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي».

[253/1]

2028. الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: أَنَّهُ ﷺ لَوْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهَا لَلَزِمَهُ مُرَاجَعَتُهَا وَالتَّحْقُّقُ عَنْهَا، وَلَكَانَ لَا يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ، وَلَا يَتَوَقَّفُ فِي الظَّهَارِ وَرَمَى الْمُحَصِّنَاتِ، وَالْمَوَارِيثِ، وَلَكَانَ يَرْجِعُ أَوَّلًا إِلَيْهَا، لَا سِيَّمَا أَحْكَامَ هِيَ ضَرُورَةٌ كُلُّ أُمَّةٍ، فَلَا تَخْلُو التَّوْرَةُ عَنْهَا، فَإِنْ لَمْ يُرَاجِعْهَا لَانْدِرَاسَهَا وَتَحْرِيفِهَا فَهَذَا يَمْنَعُ التَّعَبُّدَ، وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا، فَهَذَا يُوجِبُ التَّحْقُّقَ وَالتَّعْلُمَ، وَلَمْ يُرَاجِعْ قَطُّ إِلَّا فِي رَجْمِ الْيَهُودِ لِيُعْرِفَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُخَالَفًا لِدِينِهِمْ.

2029. الْمَسْلُوكُ الثَّلَاثُ: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مَذْرُوكًا لَكَانَ تَعْلُمُهَا وَنَقْلُهَا وَحِفْظُهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، كَالْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ، وَلَوْ جَبَّ عَلَى الصَّحَابَةِ مُرَاجَعَتُهَا فِي تَعْرِفِ الْأَحْكَامِ، كَمَا وَجَبَ / عَلَيْهِمُ الْمُنَاسَدَةُ فِي نَقْلِ الْأَخْبَارِ، وَلَرَجَعُوا إِلَيْهَا فِي مَوَاضِعِ اخْتِلَافِهِمْ، حَيْثُ أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، كَمَسْأَلَةِ الْعُقُولِ، وَمِيرَاتِ الْجَدِّ، وَالْمَقْصُودَةِ، وَتَبِعَ أُمُّ الْوَلَدِ، وَحَدَّ الشَّرْبِ، وَالرَّبَا فِي غَيْرِ التَّسْيِئَةِ، وَمُتْعَةِ النِّسَاءِ، وَإِجْهَاضِ الْجَنِينِ، وَدِيَةِ الْجَنِينِ، وَحُكْمِ الْمُكَاتَبِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الشُّجُومِ، وَالرَّدُّ بِالْغَيْبِ بَعْدَ الْوُطْءِ، وَالتَّقَاةِ الْحَتَائِثِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامٍ لَا تَنْفُكُ الْأَذْيَانُ وَالْكَتُوبُ عَنْهَا. وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، مَعَ طُولِ أَعْمَارِهِمْ، وَكَثْرَةِ وَقَائِعِهِمْ، وَاخْتِلَافَاتِهِمْ: مُرَاجَعَةُ التَّوْرَةِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ أَسْلَمَ مِنْ أَخْبَارِهِمْ مَنْ تَقُومُ الْحُجَّةُ بِقَوْلِهِمْ. كَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ، وَكُتُبِ الْأَخْبَارِ، وَوَهْبٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ إِلَّا بَعْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْكِتَابِ، فَكَيْفَ يَحْصُلُ الْقِيَاسُ قَبْلَ الْعِلْمِ؟

[254/1]

2030. الْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: إِبْطَاقُ / الْأُمَّةِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ نَاسِخَةٌ، وَأَنَّهَا شَرِيعَةُ رَسُولِنَا ﷺ بِجُمْلَتِهَا، وَلَوْ تَعَبَّدَ بِشَرْعِ غَيْرِهَا، لَكَانَ مُخْبِرًا، لَا شَارِعًا،

[255/1]

أدلة القائلين
بالأخذ بشرع من
قبلنا

وَلَكَانَ صَاحِبَ نَقْلِ لَا صَاحِبَ شَرْعٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ إِضَافَةٌ تَحْتَمِلُ
الْمَجَازَ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا بِوَاسِطَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ شَارِعًا لِجَمِيعِهِ.

2031. وَلِلْمُخَالَفِ التَّمَسُّكُ بِخُمْسِ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:

2032. الْآيَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ الْأَنْبِيَاءَ قَالَ: ﴿أَوَّلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ
فِيهِدْهُمْ أَقْسَدَهُ﴾ (الاسم: 90).

2033. قُلْنَا: أَرَادَ بِالْهُدَى التَّوْحِيدَ، وَدَلَالَةَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ وَصِفَاتِهِ، بِدَلِيلَيْنِ:

2034. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْسَدَهُ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: «بِهِمْ» وَإِنَّمَا هَذَا هُمُ
الْأَدِلَّةُ الَّتِي لَيْسَتْ مَنسُوبَةً إِلَيْهِمْ. أَمَّا الشَّرْعُ فَمَنسُوبٌ إِلَيْهِمْ، فَيَكُونُ اتِّبَاعُهُمْ
فِيهِ اقْتِدَاءً بِهِمْ.

2035. الثَّانِي: / أَنَّهُ كَيْفَ أَمَرَ بِجَمِيعِ شَرَائِعِهِمْ وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ وَنَاسِخَةٌ وَمَنْسُوخَةٌ،
وَمَتَى بَحَثَ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ، وَشَرَائِعُهُمْ كَثِيرَةٌ؟ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْهُدَى
الْمُشْتَرَكَ بَيْنَ جَمِيعِهِمْ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ.

[256/1]

2036. الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾
(البحر: 123) وَهَذَا يَتِمَسَّكُ بِهِ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

2037. وَتُعَارِضُهُ الْآيَةُ الْأُولَى. ثُمَّ لَا حُجَّةَ فِيهَا، إِذْ قَالَ: ﴿أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ فَوَجَبَ
بِمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ، لَا بِمَا أَوْحِيَ إِلَى غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْ اتَّبِعْ﴾ أَيِ افْعَلْ مِثْلَ
فِعْلِهِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: كُنْ مُتَّبِعًا لَهُ وَوَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ. كَيْفَ وَالْمِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ
أَصْلِ الدِّينِ وَالتَّوْحِيدِ وَالتَّقْدِيرِ الَّذِي تَتَّفَقُ فِيهِ جَمِيعُ الشَّرَائِعِ. وَلِذَلِكَ
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (البقرة: 130)
وَلَا يَخُورُ تَسْفِيهِهُ / الْأَنْبِيَاءُ الْمُخَالَفِينَ لَهُ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْحَثْ عَنْ مِلَّةِ
إِبْرَاهِيمَ، وَكَيْفَ كَانَ يَبْحَثُ مَعَ انْدِرَاسِ كِتَابِهِ، وَإِسْنَادِ أَخْبَارِهِ.

[257/1]

2038. الْآيَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ (الشورى: 13)
وَهَذَا يَتِمَسَّكُ بِهِ مَنْ نَسَبَهُ إِلَى نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَهُوَ فَاسِدٌ، إِذْ تُعَارِضُهُ الْآيَتَانِ
السَّابِقَتَانِ. ثُمَّ «الدِّينُ» عِبَارَةٌ عَنْ أَصْلِ التَّوْحِيدِ، وَإِنَّمَا خَصَّصَ نُوحًا بِالذِّكْرِ
تَشْرِيفًا لَهُ وَتَخْصِيصًا. وَمَتَى رَاجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَفْصِيلَ شَرْعِ نُوحٍ، وَكَيْفَ

أَمْكَنَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ أَقْدَمُ الْأَنْبِيَاءِ، وَاشْرَيْعَتُهُ أَشَدُّ الشَّرَائِعِ أَنْدِرَاسًا؟ كَيْفَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ ﴿فَلَوْ قَالَ: «شَرَعَ لِنُوحٍ مَا وَصَّاكُمْ بِهِ» لَكَانَ رَبُّنَا دَلَّ هَذَا عَلَى غَرَضِهِمْ، وَأَمَّا هَذَا فَيُشْعِرُ بِصِدِّهِ.

2039. الآية / الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَهْدِيكُمْ

بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ (المائدة: 44) الآية- وَهُوَ أَخَذَ الْأَنْبِيَاءَ، فَلْيَحْكُمَ بِهَا. وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا مَنْ نَسَبَهُ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَتُعَارِضُهُ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ. ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنُّورِ وَالْهُدَى أَصْلُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ النَّبِيُّونَ، دُونَ الْأَحْكَامِ الْمُعَرَّضَةِ لِلنَّسْخِ. ثُمَّ لَعَلَّهُ أَرَادَ النَّبِيِّينَ فِي زَمَانِهِ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ. ثُمَّ هُوَ عَلَى صِغَةِ الْخَبَرِ، لَا عَلَى صِغَةِ الْأَمْرِ، فَلَا حُجَّةَ فِيهِ. ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: حُكْمُ النَّبِيِّينَ بِهَا بِأَمْرِ ابْتَدَأَهُمُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَحْيًا إِلَيْهِمْ، لَا بِوَحْيِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

2040. الآية الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ التَّوْرَةِ وَأَحْكَامِهَا: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: 44). ١١

2041. قُلْنَا: الْمُرَادُ بِهِ: وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مُكَذِّبًا بِهِ، وَجَاحِدًا لَهُ، / لَا مَنْ

حَكَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ خَاصَّةً؛ أَوْ: مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ مِمَّنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِهِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَأُمَّةٍ كُلِّ نَبِيٍّ، إِذَا خَالَفتْ مَا أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِمْ؛ أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ: يَحْكُمُ بِمِثْلِهَا النَّبِيُّونَ، إِنْ كَانَ بِوَحْيٍ خَاصٍّ إِلَيْهِمْ، لَا بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ.

2042. وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ:

2043. فَأَوَّلُهَا: أَنَّهُ ﷺ حُطِبَ مِنْهُ الْقِصَاصُ فِي سِنِّ كُسْرَتْ، فَقَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ

يَقْضِي الْقِصَاصَ» وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ قِصَاصُ السِّنِّ إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ التَّوْرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ (المائدة: 45).

2044. قُلْنَا: بَلْ فِيهِ ﴿فَمَنْ أَعَدَدْنِي عَلَيْهِمْ فَأَعَدُّوا عَلَيَّ بِمِثْلِ مَا أَعَدَدْتَنِي عَلَيْهِمْ﴾ (البقرة،

194) فَدَخَلَ السِّنُّ تَحْتَ عُمُومِهِ.

2045. الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»

وَقَرَأَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: 14)، وَهَذَا / خِطَابٌ مَعَ

مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

2046. قُلْنَا: مَا ذَكَرَهُ ﷺ تَعْلِيلًا لِلْإِجَابِ، لَكِنْ أَوْجَبَ بِمَا أَوْحَى إِلَيْهِ، وَبَنَى عَلَى أَنَّهُمْ أَمَرُوا كَمَا أَمَرَ مُوسَى. وَقَوْلُهُ: ﴿لِذِكْرِي﴾ أَيُّ لِدِكْرٍ إِيحَابِي لِلصَّلَاةِ، وَلَوْلَا الْخَبَرُ لَكَانَ السَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ أَنَّهُ لِدِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقَلْبِ، أَوْ لِدِكْرِ الصَّلَاةِ بِالْإِيحَابِ.

2047. الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: مُرَاجَعَتُهُ ﷺ التَّوْرَةَ فِي رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ. وَكَانَ ذَلِكَ تَكْذِيبًا لَهُمْ فِي إنْكَارِ الرَّجْمِ، إِذْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُرَاجَعَ الْإِنْجِيلُ، فَإِنَّهُ أَخْبَرُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُرَاجَعْ فِي وَاقِعَةٍ سِوَى هَذِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأصل الثاني من الأصول الموهومة قول الصحابي

2048 وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ مَذْهَبَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ مُطْلَقًا، وَقَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ حُجَّةٌ
إِنْ خَالَفَ / الْقِيَّاسَ، وَقَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ خَاصَّةٌ.
لِقَوْلِهِ عليه السلام: «اقتدوا بالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي» وَقَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْحُجَّةَ فِي قَوْلِ الْخُلَفَاءِ
الرَّاشِدِينَ إِذَا اتَّفَقُوا.

2049 وَالْكُلُّ بَاطِلٌ عِنْدَنَا، فَإِنَّ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ، وَلَمْ تُثَبِّتْ عِصْمَتُهُ
عَنْهُ، فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ. فَكَيْفَ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِمْ مَعَ جَوَازِ الْخَطَا، وَكَيْفَ تُدْعَى
عِصْمَتُهُمْ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ؟ وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ عِصْمَةُ قَوْمٍ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ
الْاِخْتِلَافُ؟ وَكَيْفَ يَخْتَلِفُ الْمُعْصُومَانِ؟ كَيْفَ وَقَدْ اتَّفَقَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى
جَوَازِ مُخَالَفَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَمْ يَنْكَرْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَلَى مَنْ خَالَفَهُمَا بِالْاجْتِهَادِ،
بَلْ أَوْجَبُوا فِي مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ أَنْ يَتَّبِعَ اجْتِهَادَ نَفْسِهِ.
فَاتِّفَاقُ الدَّلِيلِ عَلَى الْعِصْمَةِ، وَوُقُوعُ / الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَتَصَرُّيهِمْ بِجَوَازِ
مُخَالَفَتِهِمْ، فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَدِلَّةٍ قَاطِعَةٍ. وَلِلْمُخَالَفِ خَمْسُ شُيُوبٍ.

2050 الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: وَإِنْ لَمْ تُثَبِّتْ عِصْمَتُهُمْ، فَإِذَا تُعْبِدْنَا بِاتِّبَاعِهِمْ لَزِمَ
الْإِتِّبَاعُ، كَمَا أَنَّ الرَّائِي الْوَاحِدَ لَمْ تُثَبِّتْ عِصْمَتُهُ، لَكِنْ لَزِمَ اتِّبَاعُهُ، لِلتَّعْبُدِ بِهِ.
وَقَدْ قَالَ عليه السلام: «أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ بَأَيِّهِمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ».

2051 وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْخِطَابَ مَعَ عَوَامِّ أَهْلِ عَصْرِهِ عليه السلام، بِتَعْرِيفِ دَرَجَةِ الْفَتْوَى
لأَصْحَابِهِ حَتَّى يَلْزَمَ اتِّبَاعُهُمْ. وَهُوَ تَخْيِيرٌ لَهُمْ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِمَنْ شَاءُوا مِنْهُمْ،
بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ غَيْرَ دَاخِلٍ فِيهِ، إِذْ لَهُ أَنْ يَخَالَفَ صَحَابِيًّا آخَرَ. فَكَمَا خَرَجَ
الصَّحَابَةُ بِدَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ خَرَجَ الْعُلَمَاءُ بِدَلِيلٍ. وَكَيْفَ وَهَذَا لَا يَبْدُلُ عَلَى
وُجُوبِ الْإِتِّبَاعِ، بَلْ عَلَى الْاِهْتِدَاءِ إِذَا اتَّبَعَ؟ فَلَعَلَّهُ / يَدُلُّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ

يُجَوِّزُ لِلْعَالِمِ تَقْلِيدَ الْعَالِمِ، أَوْ مَنْ يُخَيِّرُ الْعَامِّيَّ فِي تَقْلِيدِ الْأُيُمَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ الْأَفْضَلِ.

2052. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ دَعْوَى وَجُوبِ الْإِتِّبَاعِ إِنْ لَمْ تَصِحَّ لِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَتَصِحُّ لِلْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي» وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «عَلَيْكُمْ» لِلإِجَابِ، وَهُوَ عَامٌّ.

2053. قُلْنَا: فَيَلْزَمُكُمْ عَلَى هَذَا تَحْرِيمُ الاجْتِهَادِ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذِ اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، بَلْ كَانُوا يُخَالِفُونَ، وَكَانُوا يُصْرِّحُونَ بِجَوَازِ الاجْتِهَادِ فِيمَا ظَهَرَ لَهُمْ. وَظَاهِرُ هَذَا تَحْرِيمُ مُخَالَفَةِ كُلِّ وَاحِدٍ وَإِنْ انْفَرَدَ، فَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ شَرْطُ الْإِتِّفَاقِ، وَمَا اجْتَمَعُوا فِي الْخِلَافَةِ حَتَّى يَكُونَ اتِّفَاقُهُمْ اتِّفَاقُ الْخُلَفَاءِ / إِيْجَابٌ / اتِّبَاعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُحَالٌ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَسَائِلَ. لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ إِمَّا أَمْرُ الْخَلْقِ بِالْإِقْتِدَاءِ وَتَذِلُّ الطَّاعَةِ لَهُمْ، أَيْ: عَلَيْكُمْ بِقَبُولِ إِمَارَتِهِمْ وَسُنَّتِهِمْ، أَوْ أَمْرُ الْأُيُمَّةِ بِأَنْ يَنْهَجُوا مَنِهْجَهُمْ فِي الْعَدْلِ، وَالْإِنصَافِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الدُّنْيَا، وَمُلَازِمَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَقْرِ وَالْمَسْكِنَةِ، وَالشَّفَقَةِ عَلَى الرِّعْيَةِ؛ أَوْ أَرَادَ مَعَ مَنْ بَعْدَهُمْ عَنْ نَقْضِ أَحْكَامِهِمْ. فَهَذِهِ اخْتِمَالَاتٌ ثَلَاثَةٌ، تُعْضِدُهَا الْأَدِلَّةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

[264/1]

2054. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِبْ اتِّبَاعُ الْخُلَفَاءِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ يَقُولُهُ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ».

2055. قُلْنَا: تَعَارِضُهُ الْأَخْبَارُ السَّابِقَةُ، فَيَنْطَرُقُ إِلَيْهِ الْاِخْتِمَالَاتُ الثَّلَاثَةُ. ثُمَّ نَقُولُ / بِمُوجِبِهِ، فَيجِبُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمَا فِي تَجْوِيزِهِمَا لِغَيْرِهِمَا مُخَالَفَتُهُمَا بِمُوجِبِ الْاجْتِهَادِ. ثُمَّ لَيْسَ شِعْرِي لَوْ اخْتَلَفَا، كَمَا اخْتَلَفَا فِي الشُّبُوهَةِ فِي الْعَطَاءِ، فَأَيُّهُمَا يُتَّبَعُ.

[265/1]

2056. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَلَّى عَلِيًّا الْخِلَافَةَ بِشَرْطِ الْاِقْتِدَاءِ بِالشَّيْخَيْنِ قَابِئٍ، وَلَّى عُثْمَانُ قَبِيلَ، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ.

2057. قُلْنَا: لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «مِنْ بَعْدِي» جَوَازَ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ، وَعَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَعْتَقِدْ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ

بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، إِيحَابٌ لِلتَّقْلِيدِ. وَلَا حُجَّةٌ فِي مُجَرَّدِ مَذْهَبِهِ. وَيُعَارِضُهُ
مَذْهَبُ عَلِيٍّ، إِذْ فَهَمَ عُثْمَانُ إِنَّمَا أَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ اتِّبَاعَهُمَا فِي السَّيَرَةِ
وَالْعَدْلِ، وَفَهَمَ عَلِيٌّ إِيحَابَ التَّقْلِيدِ.

2058. الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُ إِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ قَوْلًا يُخَالِفُ الْقِيَاسَ، فَلَا مَحْمَلَ لَهُ
/ إِلَّا سَمَاعُ خَيْرٍ فِيهِ.

2059. قُلْنَا: فَهَذَا إِقْرَارٌ بِأَنْ قَوْلُهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ الْخَيْرُ، إِلَّا أَنْتُمْ أَتَيْتُمْ
الْخَيْرَ بِالتَّوَهُّمِ الْمُجَرَّدِ. وَمُسْتَنْدَنَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي قَبُولِ
خَيْرِ الْوَاحِدِ. وَهُمْ إِنَّمَا عَمِلُوا بِالْخَيْرِ الْمُصَرَّحِ بِرَوَاتِهِ، دُونَ الْمَوْهُومِ الْمُقَدَّرِ
الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَفْظُهُ وَمَوْرِدُهُ. فَقَوْلُهُ لَيْسَ بِنَصٍّ صَرِيحٍ فِي سَمَاعِ خَيْرٍ، بَلْ
رُبَّمَا قَالَ عَنْ دَلِيلٍ ضَعِيفٍ ظَنَّهُ دَلِيلًا وَأَخْطَأَ فِيهِ. وَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ، وَرُبَّمَا
يَتَمَسَّكُ الصَّحَابِيُّ بِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ، وَظَاهِرٍ مَوْهُومٍ. وَلَوْ قَالَ عَنْ نَصٍّ قَاطِعٍ
لَصَرَّحَ بِهِ.

2060. نَعَمْ لَوْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَعَ أَحَدِهِمَا، فَيَجُوزُ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ غَلَبَ
عَلَيْهِ ظَنُّهُ ۖ التَّرْجِيحُ يَقُولُ الصَّحَابِيُّ أَنْ يُرْجَحَ. مِثَالُ ذَلِكَ نَوْعٌ مِنَ الْمَعْنَى
يَقْتَضِي تَغْلِيظَ الدِّينِ بِسَبَبِ الْحَرَمِ، وَقِيَاسٌ أَظْهَرَ مِنْهُ / يَقْتَضِي تَفْهِي التَّغْلِيظِ،
فَرُبَّمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ أَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْأَخْفَى الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ
الصَّحَابِيُّ يَتَرَجَّحُ بِهِ. وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ. أَمَّا وَجُوبُ
اتِّبَاعِهِ، فَلَمْ يُصَرَّحْ بِنَقْلِ خَيْرٍ، فَلَا وَجْهَ لَهُ.

2061. وَكَيْفَ وَجَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ أَخْبَارُ أَحَادٍ، وَنَحْنُ أَتَيْنَا الْقِيَاسَ وَالْإِجْمَاعَ وَخَيْرَ
الْوَاحِدِ بِطَرِيقِ قَاطِعَةٍ، لَا بِخَيْرِ الْوَاحِدِ. وَجَعَلُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً - كَقَوْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَيْرِهِ - إِبْثَاتُ أَصْلٍ مِنْ أَصُولِ الْأَحْكَامِ وَمَدَارِكِهِ، فَلَا يَنْبَغُ
إِلَّا بِقَاطِعِ كَسَائِرِ الْأَصُولِ.

تقليد المجتهد
للصحابية

2062. [1] مَسْأَلَةٌ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنْ لَمْ يَجِبْ تَقْلِيدُهُمْ، فَهَلْ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ؟

2063. قُلْنَا: أَمَّا الْعَامِّي فَيُقْلَدُهُمْ، وَأَمَّا الْعَالِمُ فَإِنَّهُ إِنْ جَازَ لَهُ تَقْلِيدُ الْعَالِمِ جَازَ لَهُ
تَقْلِيدُهُمْ، وَإِنْ حَرَمْنَا تَقْلِيدَ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ، / فَقَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ

[268/1]

الله فِي تَقْلِيدِ الصَّحَابَةِ، فَقَالَ فِي الْقَدِيمِ: يَجُوزُ تَقْلِيدُ الصَّحَابِيِّ إِذَا قَالَ قَوْلًا،
وَأَنْتَشَرَ قَوْلُهُ، وَلَمْ يُخَالَفْ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يُقْلَدُ وَإِنْ لَمْ يَنْتَشِرْ. وَرَجَعَ فِي
الْجَدِيدِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُقْلَدُ الْعَالِمُ صَحَابِيًّا؛ كَمَا لَا يُقْلَدُ عَالِمًا آخَرَ. وَنَقَلَ الْمَرْبُوعِيُّ
عَنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْأَدِلَّةِ الَّتِي بِهَا يَجُوزُ لِلصَّحَابَةِ الْفَتْوَى. وَهُوَ
الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا، إِذْ كُلُّ مَا دَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلْعَالِمِ - كَمَا
سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الاجْتِهَادِ * - لَا يُفَرَّقُ فِيهِ بَيْنَ الصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ.

* 702-698

2064. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ مَعَ ثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَثَنَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ،
حَيْثُ قَالَ (الله) تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 59)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (فتح: 18)، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ / «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي» وَقَالَ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالْتُّجُومِ»؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

[269/1]

2065. قُلْنَا: هَذَا كُلُّهُ ثَنَاءٌ يُوجِبُ حُسْنَ الْاِعْتِقَادِ فِي عِلْمِهِمْ وَدِينِهِمْ وَمَحَلِّهِمْ عِنْدَ اللَّهِ
تَعَالَى، وَلَا يُوجِبُ تَقْلِيدَهُمْ: لَا جَوَازًا، وَلَا وَجُوبًا، فَإِنَّهُ ﷺ أَثْنَى أَيْضًا عَلَى
أَحَادِ الصَّحَابَةِ، وَلَا يَتَمَيَّزُونَ عَنْ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ بِجَوَازِ التَّقْلِيدِ أَوْ وَجُوبِهِ، كَقَوْلِهِ
ﷺ: «لَوْ وَزَنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيمَانِ الْعَالَمِينَ لَرَجَحَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ». وَقَالَ
ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ الْحَقَّ وَإِنْ كَانَ
مُرًّا». وَقَالَ لِعُمَرَ: «وَاللَّهِ مَا سَلَكَتُ فَجًّا إِلَّا سَلَكَ الشَّيْطَانُ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ».
وَقَالَ ﷺ: - فِي قِصَّةِ أُسَارَى بَدْرٍ، حَيْثُ نَزَلَتِ الْآيَةُ عَلَى وَفْقِ رَأْيِ عُمَرَ -: «لَوْ
نَزَلَ بَلَاءٌ / مِنَ السَّمَاءِ مَا نَجَّاهُ إِلَّا عُمَرُ». وَقَالَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «إِنَّ مِنْكُمْ
لَمُحَدِّثِينَ، وَإِنْ عُمَرَ لَمِنْهُمْ». وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي تَالِبٍ مَسْعُودٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ: «مَا كُنَّا نَنْظُرُ إِلَّا أَنَّ مَلَكًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ سِدْدَةٌ، وَأَنَّ مَلَكًا
يَنْطِقُ عَلَى لِسَانِهِ». وَقَالَ ﷺ: فِي حَقِّ عَلِيٍّ: «اللَّهُمَّ أَدِرِ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ
دَارَ»، وَقَالَ ﷺ: «أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ، وَأَفْرَضُكُمْ زَيْدٌ، وَأَعْرَفُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ». وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رَضِيتُ لِأَمْتِي مَا رَضِيَ ابْنُ أُمِّ عَدِيٍّ».
وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ: «لَوْ اجْتَمَعَا عَلَى شَيْءٍ مَا خَالَفْتُهُمَا»،
وَأَرَادَ فِي مَصَالِحِ الْحَرْبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ ثَنَاءٌ لَا يُوجِبُ الْاِقْتِدَاءَ أَصْلًا. /

[271/1]

فصل

2066. فِي تَفْرِيعِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ عَلَى تَقْلِيدِ الصَّحَابَةِ، وَتُصَوِّصِهِ

2067. قَالَ مِي: «كِتَابُ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ» إِنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ صَلَّى فِي لَيْلَةٍ

سِتُّ رَكَعَاتٍ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ سِتُّ سَجَدَاتٍ. قَالَ: لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ

لَقُلْتُ بِهِ. وَهَذَا لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ، إِذْ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ

فِيهِ. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ فِيهِ حَدِيثًا حَتَّى يُتَأَمَّلَ لَفْظُهُ وَمَوْرَدُهُ

وَقَرَائِنُهُ وَفَحْوَاهُ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَمْ تَتَعَبَّدْ إِلَّا بِقَبُولِ خَيْرِ يَرْوِيهِ صَحَابِيُّ مَكْشُوفًا

يُمْكِنُ النَّظَرُ فِيهِ، فَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَكْتَفُونَ بِذِكْرِ مَذْهَبٍ مُخَالَفٍ لِلْقِيَاسِ،

وَيُقَدِّرُونَ ذَلِكَ حَدِيثًا مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِهِ.

2068. وَقَدْ نَصَّ فِي مَوْضِعٍ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ إِذَا اتَّسَرَ وَلَمْ يُخَالَفْ، فَهُوَ حُجَّةٌ. وَهُوَ

ضَعِيفٌ، لِأَنَّ السُّكُوتَ لَيْسَ بِقَوْلٍ، فَأَيُّ / فَرَقٍ بَيْنَ أَنْ يَنْتَشِرَ أَوْ لَا يَنْتَشِرَ. [272/1]

2069. وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الصَّحَابَةُ فَلِأَيِّمَّةٍ أُولَى، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَيِّمَةُ فَقَوْلُ

أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أُولَى، لِمَزِيدٍ فَضْلِهِمَا. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يَجِبُ التَّرْجِيحُ

بِقَوْلِ الْأَعْلَمِ وَالْأَكْثَرِ، قِيَاسًا لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ عَلَى كَثْرَةِ الرُّوَاةِ، وَكَثْرَةِ الْأَشْبَاهِ.

وَأَيْمًا يَجِبُ تَرْجِيحُ الْأَعْلَمِ لِأَنَّ زِيَادَةَ عَمَلِهِ تَقْوِي اجْتِهَادَهُ، وَتُبْعِدُهُ عَنِ الْإِهْمَالِ

وَالْتَفْصِيرِ وَالْخَطَأِ. وَإِنْ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ وَالْفَتْوَى مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَدْ اخْتَلَفَ

قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ، فَقَالَ مَرَّةً: الْحُكْمُ أُولَى، لِأَنَّ الْعَيْنَاةَ بِهِ أَشَدُّ، وَالْمَشُورَةُ فِيهِ

أَبْلَغُ. وَقَالَ مَرَّةً: الْفَتْوَى أُولَى، لِأَنَّ سُكُوتَهُمْ عَلَى الْحُكْمِ يُحْمَلُ عَلَى الطَّاعَةِ

لِلْوَالِي. وَكُلُّ هَذَا مَرْجُوعٌ عَنْهُ.

2070. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْقِيَاسَيْنِ يَقُولِ الصَّحَابِيِّ؟ / [273/1]

2071. قُلْنَا: قَالَ الْقَاضِي: لَا تَرْجِيحَ إِلَّا بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ، وَلَا يَقْوَى الدَّلِيلُ بِمَصِيرِ

مُجْتَهِدٍ إِلَيْهِ.

2072. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ هَذَا فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، فَرُبَّمَا يَتَعَارَضُ ظَنَانٌ، وَالصَّحَابِيُّ فِي

أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، فَتَمِيلُ نَفْسُ الْمُجْتَهِدِ إِلَى مُوَافَقَةِ الصَّحَابِيِّ، وَيَكُونُ ذَلِكَ

أَغْلَبَ عَلَى ظَنِّهِ. وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ.

2073 وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا يَجُوزُ تَرْجِيحُ قِيَاسِ الصَّحَابِيِّ إِذَا كَانَ أَصْلُ الْقِيَاسِ فِي وَاقِعَةٍ شَاهَدَهَا الصَّحَابِيُّ، وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. وَهَذَا قَرِيبٌ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَصِيرُهُ إِلَيْهِ لَا لِاخْتِصَاصِهِ بِمُشَاهَدَةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، بَلْ بِمَجَرَّدِ الظَّنِّ. أَمَّا إِذَا حَمَلَ الصَّحَابِيُّ لَفْظَ الْخَبَرِ عَلَى أَحَدِ مُحْتَمَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِذَا لَمْ يَقُلْ: عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ قَصْدِ الرَّسُولِ ﷺ بِقَرِينَةٍ شَاهَدَتْهَا، / فَلَا تَرْجِيحَ بِهِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ الْقَاضِي.

[274/1]

2074 فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ تَرَكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ الْقِيَاسَ فِي تَغْلِيظِ الدِّينَةِ فِي الْحَرَمِ يَقُولُ عُثْمَانُ؛ وَكَذَلِكَ فَرْقَ بَيْنَ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ فِي شَرْطِ الْبَرَاءَةِ، يَقُولُ عُثْمَانُ. قُلْنَا: لَهُ فِي مَسْأَلَةِ شَرْطِ الْبَرَاءَةِ أَقْوَالٌ، فَلَعَلَّ هَذَا مَرْخُوعٌ عَنْهُ. وَفِي مَسْأَلَةِ التَّغْلِيظِ: الظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ قَوَى الْقِيَاسَ بِمُوَافَقَةِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَمَذْمُومٌ فِي الْأَصُولِ أَنْ لَا يُقَلَّدَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2075

الأصل الثالث من الأصول الموهومة الاستحسان

2076. وَقَدْ قَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ.

2077. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنِ اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ.

2078. وَرَدَّ الشَّيْءُ قَبْلَ فَهْمِهِ مُحَالٌ. فَلَا بُدَّ أَوَّلًا مِنْ فَهْمِ الاسْتِحْسَانِ. وَلَهُ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ:

2079. الْأَوَّلُ: وَهُوَ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ: «مَا يَسْتَحْسِنُهُ الْمُجْتَهِدُ بِعَقْلِهِ».

2080. وَلَا شَكَّ / فِي أَنَّا نَجُوزُ وَرُودَ التَّعْبُدِ بِاتِّبَاعِهِ عَقْلًا، تَلْ لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِأَنَّ مَا

سَبَقَ إِلَى أَوْهَامِكُمْ، أَوْ اسْتَحْسَنْتُمُوهُ بِعُقُولِكُمْ، أَوْ سَبَقَ إِلَى أَوْهَامِ الْعَوَامِ
مَثَلًا، فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، لَجُوزَاتِهِ. وَلَكِنْ وَقَعَ التَّعْبُدُ لَا يُعْرِفُ مِنْ ضَرُورَةِ
الْعَقْلِ وَنَظَرِهِ، بَلْ مِنَ السَّمْعِ. وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ سَمْعٌ مُتَوَاتِرٌ، وَلَا نَقْلٌ أَحَادٍ. وَلَوْ
وَرَدَ لَكَانَ لَا يَثْبُتُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّ جَعَلَ الاسْتِحْسَانُ مَذْرَعًا مِنْ مَذَارِكِ
أَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى يُتْرَلْ مَنَزِلَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَأَصْلًا مِنَ الْأُصُولِ
لَا يَثْبُتُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ. وَمَهْمَا انْتَفَى الدَّلِيلُ وَجَبَ النُّفْيُ.

2081. الْمَسْئَلَةُ الثَّانِي: أَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ قَبْلَهُمْ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ لَيْسَ لَهُ

أَنْ يَحْكُمَ بِهِوَاهُ وَشَهْوَتِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي دَلَالَةِ الْأَدِلَّةِ، وَالْاسْتِحْسَانُ مِنْ غَيْرِ
نَظَرٍ فِي أدِلَّةِ / الشَّرْعِ حُكْمٌ بِالْهَوَى الْمُجْرَدِ، وَهُوَ كَاسْتِحْسَانِ الْعَامِّيِّ وَمَنْ لَا
يُحْسِنُ النَّظَرَ. فَإِنَّهُ إِنَّمَا جُوزَ الْاجْتِهَادُ لِلْعَالِمِ دُونَ الْعَامِّيِّ، لِأَنَّهُ يُفَارِقُهُ فِي مَعْرِفَةِ
أَدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ، وَتَمْيِيزِ صَحِيحِهَا مِنْ فَاسِدِهَا. وَإِلَّا فَالْعَامِّيُّ أَيْضًا يَسْتَحْسِنُ،
وَلَكِنْ يُقَالُ: لَعَلَّ مُسْتَنَدَ اسْتِحْسَانِكَ وَهُمْ وَخَيَالٌ لَا أَصْلَ لَهُ. وَتَحَرُّنُ نَعْلَمُ أَنَّ
النَّفْسَ لَا تَمِيلُ إِلَى الشَّيْءِ إِلَّا بِسَبَبٍ مُمِيلٍ إِلَيْهِ، لَكِنَّ السَّبَبَ يَنْقَسِمُ إِلَى
مَا هُوَ وَهُمْ وَخَيَالٌ، إِذَا عُرِضَ عَلَى الْأَدِلَّةِ لَمْ يَتَحَصَّلْ مِنْهُ طَائِلٌ، وَإِلَى مَا هُوَ
مَشْهُودٌ لَهُ مِنْ أدِلَّةِ الشَّرْعِ. فَبِمَ يُمَيِّزُ الْمُسْتَحْسِنُ مِثْلَهُ عَنِ الْأَوْهَامِ وَسَوَائِقِ

[275/1]

[276/1]

الرَّأْيِ إِذَا لَمْ يَنْظُرْ فِي الْأَدِلَّةِ، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا.

2082. وَلَهُمْ شُبُهَةٌ ثَلَاثٌ:

2083. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الرعر: 55).

[277/1]

2084. / قُلْنَا: اتَّبَاعُ أَحْسَنِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا هُوَ اتَّبَاعُ الْأَدِلَّةِ، فَبَيَّنَّا أَنَّ هَذَا مِمَّا أُنْزِلَ إِلَيْنَا، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَحْسَنِهِ. وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الرعر: 18).

2085. ثُمَّ نَقُولُ: نَحْنُ نَسْتَحْسِنُ إِبْطَالَ اسْتِحْسَانِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَنَا شَارِعٌ مِوَى الْمُصَدِّقِ بِالْمُنْجِزَةِ، فَلْيَكُنْ هَذَا حُجَّةً عَلَيْهِمْ.

2086. الْجَوَابُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ ظَاهِرِ هَذَا اتِّبَاعُ اسْتِحْسَانِ الْعَامِّيِّ وَالطُّفْلِ وَالْمَغْتَوِّهِ، لِعُمُومِ اللَّفْظِ. إِنْ قُلْتُمْ: الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ اسْتِحْسَانَاتٍ، وَهُوَ اسْتِحْسَانُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ: الْمُرَادُ كُلُّ اسْتِحْسَانٍ صَدَرَ عَنْ أَدِلَّةِ الشَّرْعِ، وَإِلَّا فَأَيُّ وَجْهِ لاعتْبَارِ أَهْلِيَّةِ النَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ مَعَ الاسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّظَرِ.

2087. الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ ﷺ: «مَا رَأَهُ / الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ». وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، مِنْ أَوْجِهِ:

[278/1]

2088. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْأُصُولُ.

2089. الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا رَأَاهُ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يُرِيدَ بِهِ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ أَحَادَهُمْ. فَإِنْ أَرَادَ الْجَمِيعُ فَهُوَ صَحِيحٌ، إِذِ الْأُمَّةُ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى حُسْنِ شَيْءٍ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ. وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ، وَهُوَ مُرَادُ الْخَبَرِ. وَإِنْ أَرَادَ الْأَحَادَ لَزِمَ اسْتِحْسَانُ الْعَوَامِ. فَإِنْ فُرِّقَ بَيْنَهُمْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلنَّظَرِ، قُلْنَا: إِذَا كَانَ لَا يَنْظُرُ فِي الْأَدِلَّةِ فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِأَهْلِيَّةِ النَّظَرِ؟

2090. الثَّلَاثُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ مَنَعَ الْحُكْمِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا حُجَّةٍ، لِأَنَّهُمْ مَعَ كَثْرَةِ وَقَائِعِهِمْ تَمَسَّكُوا بِالظُّوَاهِرِ وَالْأَشْبَاهِ، وَمَا قَالَ وَاحِدٌ: حَكَمْتُ بِكَذَا وَكَذَا لِأَنِّي اسْتَحْسَنْتُهُ، وَلَوْ قَالَ ذَلِكَ لَسَدَّدُوا الْإِنْكَارَ عَلَيْهِ، وَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ حَتَّى / يَكُونَ اسْتِحْسَانُكَ شَرْعًا، وَتَكُونَ شَارِعًا لَنَا؟ وَمَا قَالَ

[279/1]

مُعَاذَ حَيْسَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ: إِنِّي أَسْتَحْسِنُ، بَلْ ذَكَرَ الْكِتَابُ،
وَالسُّنَّةُ، وَالْاجْتِهَادَ فَقَطْ.

2091. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ الْأُمَّةَ اسْتَحْسَنْتْ دُخُولَ الْحَمَامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ أَجْرَةٍ
وَعَوَضٍ لِلْمَاءِ، وَلَا تَقْدِيرِ مُدَّةِ الشُّكُونِ وَاللُّبْثِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ شُرْبُ الْمَاءِ مِنْ
يَدِ السَّقَاءِ بِغَيْرِ تَقْدِيرِ الْعَوَضِ، وَلَا مَبْلَغِ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي مِثْلِ
هَذَا قَبِيحٌ فِي الْعَادَاتِ، فَاسْتَحْسَنُوا تَرْكَ الْمَضَائِقَةِ فِيهِ، وَلَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِي
إِجَارَةٍ وَلَا بَيْعٍ.

2092. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2093. الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ مِنْ أَيْرٍ عَرَفُوا أَنَّ الْأُمَّةَ فَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ وَذَلِيلٍ؟ وَلَعَلَّ
الدَّلِيلَ جَرَيَانُ ذَلِكَ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ وَتَقْرِيرِهِ عَلَيْهِ
لَأَجْلِ الْمَشَقَّةِ فِي تَقْدِيرِ الْمَاءِ الْمَشْرُوبِ / وَالْمَضْيُوبِ فِي الْحَمَامِ، وَتَقْدِيرِ
مُدَّةِ الْمَقَامِ، وَالْمَشَقَّةِ سَبَبِ الرُّخْصَةِ.

2094. الثَّانِي: أَنْ نَقُولَ: شُرْبُ الْمَاءِ بِتَسْلِيمِ السَّقَاءِ مُبَاحٌ. وَإِذَا أَتَلَفَ مَاءَهُ فَعَلَيْهِ
تَمَنُّ الْمِثْلِ، إِذْ قَرِينَةُ خَالِهِ تَدُلُّ عَلَى طَلَبِ الْعَوَضِ فِيمَا بَدَلَهُ فِي الْغَالِبِ،
وَمَا يُبْدَلُ لَهُ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ فَوْقَ تَمَنِ الْمِثْلِ، فَيَقْبَلُهُ السَّقَاءُ، فَإِنْ مَنَعَ فَلَهُ
مُطَالَنَتُهُ. فَلْيَسَّرْ فِي هَذَا إِلَّا الْاِكْتِفَاءُ فِي مَعْرِفَةِ الْإِنَابَةِ بِالْمُعَاطَاةِ وَالْقَرِينَةِ،
وَتَرْكَ الْمَمَّاكِسَةِ فِي الْعَوَضِ. وَهَذَا مَذْلُوعٌ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْعِ. وَكَذَلِكَ دَاخِلُ
الْحَمَامِ مُسْتَتِيعٌ بِالْقَرِينَةِ، وَمُتَلَفٌ بِشَرْطِ الْعَوَضِ، بِقَرِينَةِ حَالِ الْحَمَامِيِّ. ثُمَّ
مَا يُبْدَلُهُ: إِنْ ارْتَضَى بِهِ الْحَمَامِيُّ وَاكْتَفَى بِهِ عَوَضًا أَحَدَهُ، وَإِلَّا طَالَبَهُ بِالْمَزِيدِ
إِنْ شَاءَ. فَلْيَسَّرْ هَذَا أَمْرًا مُبْدَعًا، وَلَكِنَّهُ مُنْقَاسٌ. وَالْقِيَاسُ حُجَّةٌ.

2095. التَّأْوِيلُ الثَّانِي / لِلْاِسْتِحْسَانِ: قَوْلُهُمْ: «الْمُرَادُ بِهِ ذَلِيلٌ يَتَّقِدِخُ فِي نَفْسِ
الْمُجْتَهِدِ، لَا تَسَاعُدُهُ الْعِبَارَةُ عَنْهُ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى إِبْرَارِهِ وَإِظْهَارِهِ».

2096. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَى التَّغْيِيرِ عَنْهُ لَا يُدْرَى أَنَّهُ وَهْمٌ وَخَيَالٌ، أَوْ
تَحْقِيقٌ. وَلَا أَبَدٌ مِنْ ظُهُورِهِ لِيُعْتَبَرَ بِأَدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ، لِتَصَحُّحِ الْأَدِلَّةِ أَوْ تَرْيَقِهِ.
أَمَّا الْحُكْمُ بِمَا لَا يُدْرَى مَا هُوَ، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ جَوَازُهُ: أَيْضَرُورَةُ الْعَقْلِ، أَوْ

نَظَرِهِ، أَوْ يَسْمَعُ مُتَوَاتِرًا، أَوْ أَحَادًا؟ وَلَا وَجْهَ لِدَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. كَيْفَ وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى زَنَّا شَخْصٍ، لَكِنْ عَيْنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَاوِيَةٌ مِنْ زَوَايَا الْبَيْتِ، وَقَالَ: زَنَى فِيهَا، فَالْقِيَاسُ أَنَّ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، لَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ حَدَّهُ.

2097. فَنَقُولُ لَهُ: لِمَ يُسْتَحْسَنُ سَفْكَ دَمِ مُسْلِمٍ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ، إِذْ لَمْ تَجْتَمِعْ شَهَادَةُ الْأَرْبَعَةِ عَلَى زَنَّا وَاحِدٍ؟

[282/1]

2098. وَغَايَتُهُ أَنَّ / يَقُولُ: تَكْذِيبُ الْمُسْلِمِينَ قَبِيحٌ، وَتَصْدِيقُهُمْ وَهُمْ عُذُولٌ حَسَنٌ، فَصَدَّقْتَهُمْ، وَتَقْدَّرُ دَوْرَانَهُ فِي زَنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى جَمِيعِ الزَّوَايَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدُوا فِي أَرْبَعِ بَيُوتٍ، فَإِنَّ تَقْدِيرَ التَّرَاحُفِ بَعِيدٌ.

2099. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّا نَصَدَّقُهُمْ، وَلَا نَرْجُمُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ شَهِدَ ثَلَاثَةٌ، وَكَمَا لَوْ شَهِدُوا فِي دُورٍ. وَتَنْدَرُ الرُّجْمُ مِنْ حَيْثُ لَمْ نَعْلَمْ يَقِينًا اجْتِمَاعَ الْأَرْبَعَةِ عَلَى شَهَادَةٍ وَاحِدَةٍ. فَدَرَأَ الْحَدَّ بِالشُّبْهَةِ أَحْسَنُ. كَيْفَ وَإِنْ كَانَ هَذَا دَلِيلًا فَلَا تَنْكِرُ الْحُكْمَ بِالدَّلِيلِ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى بَعْضُ الْأَدِلَّةِ اسْتِحْسَانًا.

2100. التَّأْوِيلُ الثَّالِثُ لِلْإِسْتِحْسَانِ: ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ وَبَعْضُ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، مِنْ عَجَزَ عَنْ نَصْرَةِ الْإِسْتِحْسَانِ، وَقَالَ: لَيْسَ هُوَ عِبَارَةً عَنْ قَوْلٍ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، بَلْ هُوَ بِدَلِيلٍ. وَهُوَ أَجْنَأَسُ:

[283/1]

2101. مِنْهَا: / الْعُذُولُ بِحُكْمِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: مَالِي صَدَقَةٌ، أَوْ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمَالِي، فَالْقِيَاسُ لَزُومُ التَّصَدُّقِ بِكُلِّ مَا يُسَمَّى مَالًا، لَكِنْ اسْتَحْسَنَ أَبُو حَنِيفَةَ التَّخْصِصَ بِمَالِ الرُّكَاةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ (التوبة 103) وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا مَالُ الرُّكَاةِ.

2102. وَمِنْهَا: أَنْ يَعْدَلَ بِهَا عَنْ نَظَائِرِهَا بِدَلِيلِ الشُّبْهَةِ، كَالْفَرْقِ فِي سَبْقِ الْحَدِّثِ وَالْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ بَيْنَ السَّبْقِ وَالتَّعَمُّدِ، عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ الْأَحْدَاثِ. وَهَذَا مِمَّا لَا تَنْكِرُهُ، وَإِنَّمَا يَرْجِعُ الْإِسْتِنْكَارُ إِلَى اللَّفْظِ، وَتَخْصِصِ هَذَا النُّوعِ مِنَ الدَّلِيلِ بِتَسْمِيَّتِهِ اسْتِحْسَانًا مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَدِلَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. /

[284/1]

الأصل الرابع من الأصول الموهومة الاستصلاح

2103. وَقَدْ اختلفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ اتِّعَاقِ الْمَصْلَحَةِ الْمُرْسَلَةِ. وَلَا بُدَّ مِنْ كَشْفِ
مَعْنَى الْمَصْلَحَةِ، وَأَقْسَامِهَا.

2104. فَتَقُولُ: الْمَصْلَحَةُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَهَادَةِ الشَّرْعِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

2105. قِسْمٌ شَهِدَ الشَّرْعُ لاعتبارها.

2106. وَقِسْمٌ شَهِدَ لِبطْلانها.

2107. وَقِسْمٌ لَمْ يَشْهَدْ الشَّرْعُ لِلبطْلانها وَلَا لِاعتبارها.

2108. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَمَّا مَا شَهِدَ الشَّرْعُ لِاعتبارها فَهِيَ حُجَّةٌ، وَيَرْجَعُ حَاصِلُهَا إِلَى

الْقِيَاسِ، وَهُوَ اقْتِنَاسُ الْحُكْمِ مِنْ مَقُولِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ. وَسَنَقِيمُ الدَّلِيلَ

* من 526، وما بعدها

عَلَيْهِ فِي الْقُطْبِ الثَّالِثِ * فَإِنَّهُ نَظَرُ فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأُصُولِ

الْمُثْمِرَةِ. وَمِثَالُهُ حُكْمُنَا أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكُرَ مِنْ مَشْرُوبٍ أَوْ مَأْكُولٍ فَيَحْرُمُ، قِيَاسًا

عَلَى الْخَمْرِ، لِأَنَّهَا اخْرُجَتْ لِحِفْظِ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ / مَنَاطُ التَّكْلِيفِ. فَتَحْرِيمُ

الشَّرْعِ الْخَمْرِ دَلِيلٌ عَلَى مِلَا حِظَةِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ.

2109. الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا شَهِدَ الشَّرْعُ لِبطْلانها. مِثَالُهُ قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِبَعْضِ الْمُلُوكِ

لَمَّا جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: إِنَّ عَلَيْكَ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. فَلَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ،

حَيْثُ لَمْ يَأْمُرْ بِإِعْتِقَاقِ رَقَبَةٍ مَعَ اتِّسَاعِ مَالِهِ، قَالَ: لَوْ أَمَرْتَهُ بِذَلِكَ لَسَهَّلَ عَلَيْهِ،

وَأَسْتَحَقَّرَ إِعْتِقَاقَ رَقَبَةٍ فِي جَنْبِ قَضَاءِ شَهْوَتِهِ، فَكَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي إِحْيَاكِ

الصَّوْمِ لِيُزَجَرَ بِهِ. فَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَمُخَالَفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ، بِالْمَصْلَحَةِ.

وَفَتَحَ هَذَا الْبَابَ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ جَمِيعِ حُدُودِ الشَّرَائِعِ وَتُصَوِّصِهَا، بِسَبَبِ

تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ. ثُمَّ إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِ الْعُلَمَاءِ لَمْ تَحْصُلِ الثِّقَةُ لِلْمُلُوكِ

بِفَتْوَاهُمْ، وَظَنُوا أَنَّ كُلَّ مَا يُقْتَوْنَ بِهِ فَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنْ جِهَتِهِمْ / بِالرَّأْيِ.

2110. الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ مِنَ الشَّرْعِ بِالْبُطْلَانِ وَلَا بِالاعتِبَارِ نَصٌّ مُعَيَّنٌ. وَهَذَا فِي مَحَلِّ النَّظَرِ.

2111. فَلَمُقَدِّمٌ فِي تَمْثِيلِهِ تَقْسِيمًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ بِاعتِبَارِ قُوَّتِهَا فِي دَاتِهَا تَنْقَسِمُ: 2112 إِلَى مَا هِيَ فِي رُتْبَةِ الصَّرُورَاتِ.

تقسيم المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها

2113. وَإِلَى مَا هِيَ فِي رُتْبَةِ الْحَاجَاتِ.

2114. وَإِلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّحْسِينَاتِ وَالتَّزْيِينَاتِ، وَتَتَقَاعَدُ أَيْضًا عَنْ رُتْبَةِ الْحَاجَاتِ.

2115. وَيَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ كُلِّ قِسْمٍ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا يَجْرِي مِنْهَا مَجْرَى التَّكْمِلَةِ وَالتَّشْمِيعِ لَهَا. وَلِنَفْسِهِمْ أَوَّلًا مَعْنَى الْمَصْلَحَةِ، ثُمَّ أَمثلة مَرَاتِبِهَا:

2116. أَمَّا الْمَصْلَحَةُ فَهِيَ عِبَارَةٌ فِي الْأَصْلِ عَنْ جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ جَلْبَ الْمَنْفَعَةِ، وَدَفْعَ الْمَضَرَّةِ مَقَاصِدُ الْخَلْقِ وَصَلَاحُ الْخَلْقِ فِي تَحْصِيلِ مَقَاصِدِهِمْ. لَكِنَّا نَعْنِي بِالْمَصْلَحَةِ الْمُحَافَظَةَ / عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ.

معنى المصلحة

[287/1]

2117. وَمَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنَ الْخَلْقِ خَمْسَةٌ: وَهُوَ أَنْ يَحْفَظَ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ، وَنَفْسَهُمْ، وَعَقْلَهُمْ، وَنَسْلَهُمْ، وَمَالَهُمْ. فَكُلُّ مَا يَتَضَمَّنُ حِفْظَ هَذِهِ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ هَذِهِ الْأَصُولَ، فَهُوَ مُفْسِدَةٌ، وَدَفْعُهَا مَصْلَحَةٌ. وَإِذَا أَطْلَقْنَا الْمَعْنَى الْمُخِيعِلَ وَالْمُنَاسِبَ فِي كِتَابِ «الْقِيَاسِ»، أَرَدْنَا بِهِ هَذَا الْجِنْسَ.

مقاصد الشرع

2118. وَهَذِهِ الْأَصُولُ الْخَمْسَةُ: حِفْظُهَا وَقَعَ فِي رُتْبَةِ الصَّرُورَاتِ، فَهِيَ أَقْوَى الْمَرَاتِبِ فِي الْمَصَالِحِ.

2119. وَمِثَالُهُ: قَضَاءُ الشَّرْعِ يَقْتُلُ الْكَافِرَ الْمُضِلَّ، وَعُقُوبَةُ الْمُتَبَدِّعِ الدَّاعِي إِلَى بَدْعِيَّةٍ، فَإِنَّ هَذَا يُفَوِّتُ عَلَى الْخَلْقِ دِينَهُمْ؛ وَقَضَاؤُهُ بِإِيجَابِ الْقِصَاصِ، إِذْ بِهِ حِفْظُ النَّفْسِ؛ وَإِيجَابُ حَدِّ الشَّرْبِ، إِذْ بِهِ حِفْظُ الْعُقُولِ الَّتِي هِيَ مِلَاكُ التَّكْلِيفِ؛ وَإِيجَابُ حَدِّ الزِّنَا، إِذْ بِهِ / حِفْظُ النَّسْلِ وَالْأَنْسَابِ؛ وَإِيجَابُ رَجْرِ النَّصَابِ وَالشَّرَاقِ، إِذْ بِهِ يَحْصُلُ حِفْظُ الْأَمْوَالِ الَّتِي هِيَ مَعَاشُ الْخَلْقِ. وَهُمْ مُضْطَرُونَ إِلَيْهَا.

[288/1]

2120. وَتَحْرِيمُ تَفْوِيتِ هَذِهِ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ. وَالزَّجْرُ عَنْهَا، يَسْتَحِيلُ أَنْ لَا تَشْتَمِلَ عَلَيْهِ

مِلَّةٌ مِنَ الْمَلَلِ، وَشَرِيعَةٌ مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي أُريدَ بِهَا إِصْلَاحُ الْخَلْقِ. وَلِذَلِكَ لَمْ تَخْتَلِفِ الشَّرَائِعُ فِي تَحْرِيمِ الْكُفْرِ، وَالْقَتْلِ، وَالزَّانَا، وَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ. 2121. أَمَّا مَا يَجْرِي مَجْرَى التَّكْمِيلَةِ وَالتَّثْمَةِ لِهَذِهِ الْمُرْتَبَةِ، فَكَقَوْلُنَا: الْمُمَانِلَةُ مَرْعِيَةٌ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ، لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِلزَّجْرِ وَالتَّشْفِي، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمِثْلِ. وَكَقَوْلُنَا: الْقَلِيلُ مِنَ الْخَمْرِ إِنَّمَا حَرُمَ، لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْكَثِيرِ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ النَّبِيدُ.

2122. فَهَذَا دُونَ الْأَوَّلِ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ الشَّرَائِعُ. أَمَّا تَحْرِيمُ السُّكْرِ / فَلَا تَتَفَكَّرُ عَنْهُ شَرِيعَةٌ، لِأَنَّ السُّكْرَ يَسُدُّ بَابَ التَّكْلِيفِ وَالتَّعْبِيدِ. [289/1]

2123. الرُّتْبَةُ الثَّانِيَةُ: مَا يَقَعُ فِي رُتْبَةِ الْحَاجَاتِ مِنَ الْمَصَالِحِ وَالْمُنَاسِبَاتِ، كَتَسْلِيطِ الْوَلِيِّ عَلَى تَزْوِجِ الصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرِ. فَذَلِكَ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، لَكِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي اقْتِنَاءِ الْمَصَالِحِ، وَتَقْيِيدِ الْأَكْفَاءِ خِيفَةً مِنَ الْفَوَاتِ، وَاسْتِغْنَاءًا لِلصَّلَاحِ الْمُنتَظَرِ فِي الْمَالِ. وَلَيْسَ هَذَا كَتَسْلِيطِ الْوَلِيِّ عَلَى تَرْبِيَّتِهِ وَإِزْوَاعِهِ، وَشِرَاءِ الْمَلْبُوسِ وَالْمَطْعُومِ لِأَجَلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا اخْتِلَافُ الشَّرَائِعِ الْمَطْلُوبِ بِهَا مَصَالِحُ الْخَلْقِ. أَمَّا النِّكَاحُ فِي حَالِ الصَّغَرِ فَلَا يُرْهَقُ إِلَيْهِ تَوْقَانُ شَهْوَةٍ، / وَلَا حَاجَةٌ تَنَاسُلَ، بَلْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِصَلَاحِ الْمَعِيشَةِ، بِاسْتِثْنَاءِ الْعَشَائِرِ، وَالتَّظَاهَرِ بِالْأَصْهَارِ، وَأُمُورٍ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهَا. [290/1]

2124. أَمَّا مَا يَجْرِي مَجْرَى التَّثْمَةِ لِهَذِهِ الرُّتْبَةِ فَهُوَ كَقَوْلُنَا: لَا تَزُوجُ الصَّغِيرَةَ إِلَّا مِنْ كُفٍّ، وَبِمَهْرٍ مِثْلِهَا. فَإِنَّهُ أَيْضًا مُنَاسِبٌ. وَلَكِنَّهُ دُونَ أَصْلِ الْحَاجَةِ إِلَى النِّكَاحِ. وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ.

2125. الرُّتْبَةُ الثَّالِثَةُ: مَا لَا يَزُجُّ إِلَى ضَرُورَةٍ وَلَا إِلَى حَاجَةٍ، وَلَكِنْ يَقَعُ مَوْقِعَ التَّحْسِينِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّيْسِيرِ لِلْمَرْأَةِ وَالْمَرَاثِدِ، وَرِعَايَةِ أَحْسَنِ الْمَنَاجِحِ فِي الْعَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ.

2126. مِثَالُهُ: سَلَبُ الْعَبْدِ أَهْلِيَّةَ الشَّهَادَةِ مَعَ قَبُولِ / قِتْوَاهُ وَرَوَايَتِهِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَبْدَ نَازِلُ الْقَدْرِ وَالرُّتْبَةِ، ضَعِيفُ الْحَالِ وَالْمَنْزِلَةِ، بِاسْتِخَارِ الْمَالِكِ إِثَاءً، فَلَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِهِ التَّصَدِّي لِلشَّهَادَةِ. أَمَّا سَلَبُ وَلَايَتِهِ فَهُوَ مِنْ مَرْتَبَةِ الْحَاجَاتِ؛ لِأَنَّ

ذَلِكَ مُنَاسِبٌ لِلْمَصْلَحَةِ، إِذْ وَلَايَةُ الْأَطْفَالِ تَسْتَدْعِي اسْتِعْرَاقًا وَقَرَاعًا، وَالْعَبْدُ مُسْتَعْرِقٌ بِالْحِدْمَةِ، فَتَقْوِيضُ أَمْرِ الطِّفْلِ إِلَيْهِ إِصْرَارٌ بِالطِّفْلِ. أَمَّا الشَّهَادَةُ فَتَنْفَقُ أحيانًا، كَالرَّوَايَةِ وَالْفَتْوَى.

2127. وَلَكِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: سَلِبَ مَنْصِبَ الشَّهَادَةِ لِحَسَةِ قَدْرِهِ، لَيْسَ كَقَوْلِهِ: سَلِبَ ذَلِكَ لِسُقُوطِ الْجُمُعَةِ عَنْهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُشْمُ مِنْهُ رَاحَةٌ مُنَاسِبَةٌ أَصْلًا. وَهَذَا / لَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِنْتِظَامِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّرْعُ، وَلَيْسَ تَنْتَقِي مُنَاسِبَتُهُ بِالرَّوَايَةِ وَالْفَتْوَى، نَلْ ذَلِكَ يُنْقَضُ عَلَى الْمُنَاسِبِ إِلَى أَنْ يَعْتَذَرَ عَنْهُ. وَالْمُنَاسِبُ قَدْ يَكُونُ مَقْضًى فَيَتَرَكَ، أَوْ يُحْتَزَرُ عَنْهُ بَعْدُ أَوْ تَقْيِيدًا.

[292/1]

2128. وَكَذَلِكَ تَقْيِيدُ النِّكَاحِ بِالْوَلِيِّ، لَوْ أَمَكَّنَ تَغْلِيلُهُ بِفُتُورِ رَأْيِهَا فِي انْتِقَاءِ الْأَزْوَاجِ، وَسُرْعَةِ الْإِغْتِرَارِ بِالظُّوَاهِرِ، لَكَانَ وَاقِعًا فِي الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ. وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي سَلْبِ عِبَارَتِهَا وَفِي نِكَاحِ الْكُفَّاءِ، فَهُوَ فِي الرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ، لِأَنَّ الْأَلِيقَ بِمَحَاسِنِ الْعَادَاتِ اسْتِحْيَاءُ النِّسَاءِ عَنْ مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُشْعِرُ بِتَوَقُّانِ نَفْسِهَا إِلَى الرُّجَالِ، وَلَا يَلِيقُ ذَلِكَ / بِالْمَرْوَةِ. فَغَوْضُ الشَّرْعِ ذَلِكَ إِلَى الْوَلِيِّ، خَمَلًا لِلْخَلْقِ عَلَى أَحْسَنِ الْمَنَاجِ.

[293/1]

2129. وَكَذَلِكَ تَقْيِيدُ النِّكَاحِ بِالشَّهَادَةِ: لَوْ أَمَكَّنَ تَغْلِيلُهُ بِالْإِثْبَاتِ عِنْدَ النِّزَاعِ لَكَانَ مِنْ قِبَلِ الْحَاجَاتِ، وَلَكِنْ سَقُوطُ الشَّهَادَةِ عَلَى رِضَاهَا يُضَعِّفُ هَذَا الْمَعْنَى. فَهُوَ لِتَفْخِيمِ أَمْرِ النِّكَاحِ، وَتَمْيِيزِهِ عَنِ السَّفَاحِ بِالْإِعْلَانِ وَالْإِظْهَارِ عِنْدَ مَنْ لَهُ رُتْبَةٌ وَمَنْزِلَةٌ.

2130. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلْيَلْحَقْ بِرُتْبَةِ التَّحْسِينَاتِ. فَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْأَقْسَامُ فَقُولُ:

2131. الْوَاقِعُ فِي الرُّتْبَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِمَجْرَدِهِ إِنْ لَمْ يَعْصِدْ بِشَّهَادَةِ أَصْلٍ، لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى وَضْعِ الشَّرْعِ بِالرَّأْيِ، فَهُوَ كَالْمُسْتَحْسَنِ. وَإِنْ اعْتَصَدَ بِأَصْلٍ فَذَاكَ قِيَاسٌ، وَسَيَأْتِي *.

* ص: 526، وم بعد

2132. أَمَّا الْوَاقِعُ فِي رُتْبَةِ الضَّرُورَاتِ فَلَا بَعْدَ فِي أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ / اجْتِهَادُ مُجْتَهِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ. وَمِثَالُهُ أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا تَتَرَّسُوا بِجَمَاعَةٍ مِنْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ: فَلَوْ كَفَفْنَا عَنْهُمْ لَصَدَّمُونَا، وَغَلَبُوا عَلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا كَافَّةً

[294/1]

الْمُسْلِمِينَ. وَلَوْ رَمَيْنَا الثَّرَسَ لَقَتَلْنَا مُسْلِمًا مَعْصُومًا لَمْ يَذَنْبْ ذَنْبًا. وَهَذَا لَا عَهْدَ بِهِ فِي الشَّرْع. وَلَوْ كَفَفْنَا لَسَلَطْنَا الْكُفَّارَ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فَيَقْتُلُونَهُمْ، ثُمَّ يَقْتُلُونَ الْأَسَارَى أَيْضًا. فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: هَذَا / الْأَسِيرُ مَقْتُولٌ بِكُلِّ حَالٍ، فَيَحْفَظُ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ أَقْرَبُ إِلَى مَقْصُودِ الشَّرْع، لَأَنَّا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ تَقْلِيلُ الْقَتْلِ، كَمَا يَقْصِدُ حَسَمُ سَبِيلِهِ عِنْدَ الْإِمْكَانِ. فَإِنْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْحَسَمِ قَدَرْنَا عَلَى التَّقْلِيلِ، وَكَانَ هَذَا التَّفَاتًا إِلَى مَصْلَحَةٍ عِلْمٌ بِالضَّرُورَةِ كَوْنُهَا مَقْصُودَ الشَّرْعِ، لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ وَأَصْلٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ بِأَدِلَّةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْحَضَرِ. لَكِنْ تَخْصِيلُ هَذَا الْمَقْصُودِ، بِهَذَا الطَّرِيقِ، وَهُوَ قَتْلُ مَنْ لَمْ يَذَنْبْ: غَرِيبٌ، لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ. فَهَذَا مِثَالُ مَصْلَحَةٍ غَيْرِ مَأْخُودَةٍ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ عَلَى أَصْلٍ مُعَيَّنٍ. وَانْقَدَحَ اعْتِبَارُهَا بِاعْتِبَارِ ثَلَاثَةِ / أَوْصَافٍ: أَنَّهَا ضَرُورِيَّةٌ، قَطْعِيَّةٌ، كُلِّيَّةٌ.

[295/1]

[296/1]

2133. وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا مَا لَوْ تَتَرَسَّ الْكُفَّارُ فِي قَلْعَةٍ بِمُسْلِمٍ، إِذْ لَا يَجِلُّ رَمِي الثَّرَسِ، إِذْ لَا ضَرُورَةَ، فَبِنَا غَنِيَّةً عَنِ الْقَلْعَةِ، فَتُعْدَلُ عَنْهَا. وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا إِذَا لَمْ تَقْطَعْ بِظَهَرِهِمْ بِهِمْ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَقْطَعِيَّةً، بَلْ ظَنِّيَّةً.

114

طرح واحد من
سفية مشرفة
على الغرق للإنقاذ
الباقين

* ليست في
الأميرية

[297/1]

2134. 1 | مَسْأَلَةٌ * : | وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا: جَمَاعَةٌ فِي سَفِينَةٍ لَوْ طَرَحُوا وَاحِدًا مِنْهُمْ لَنَجَوْا وَالْأُغْرَقُوا بِجُنَاتِهِمْ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كُلِّيَّةً، إِذْ يَخْصُلُ بِهَا هَلَاكُ عَدَدٍ مَخْصُورٍ. وَلَيْسَ ذَلِكَ كَأَسْتَنْصَالِ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ. وَلَئِنَّهُ لَيْسَ يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ لِلْأُغْرَاقِ، إِلَّا أَنْ يَتَعَيَّنَ بِالْقُرْعَةِ، وَلَا أَصْلَ لَهَا. وَكَذَلِكَ جَمَاعَةٌ فِي مَخْمَصَةٍ لَوْ أَكَلُوا وَاحِدًا بِالْقُرْعَةِ لَنَجَوْا، فَلَا رُخْصَةَ فِيهِ، / لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ لَيْسَتْ كُلِّيَّةً.

2135. وَلَيْسَ فِي مَعْنَاهَا قَطْعُ الْيَدِ لِلْأَكْلَةِ حِفْظًا لِلرُّوحِ، فَإِنَّهُ تَنْقِذُ الرُّخْصَةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِهِ لِمَصْلَحَتِهِ. وَقَدْ شَهِدَ الشَّرْعُ لِلْإِضْرَارِ بِشَخْصٍ فِي قَصْدِ صَلَاحِهِ، كَالْفَصْدِ وَالْحِجَامَةِ وَغَيْرِهِمَا. وَكَذَا قَطْعُ الْمُضْطَرِّ قِطْعَةً مِنْ فَحْدِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ الطَّعَامَ، فَهُوَ كَقَطْعِ الْيَدِ، لَكِنْ رَبَّمَا يَكُونُ الْقَطْعُ سَبَبًا ظَاهِرًا فِي الْهَلَاكِ، فَيُمنَعُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ يَقِينُ الْخَلَاصِ، فَلَا تَكُونُ الْمَصْلَحَةُ قَطْعِيَّةً.

الضرب في التهمة
لإظهار الحق

2136. 2 | مَسْأَلَةٌ : | فَإِنْ قِيلَ: فَالضَّرْبُ بِالتَّهْمَةِ لِلْإِسْتِنَاقِ بِالسَّرِقَةِ مَصْلَحَةٌ، فَهَلْ تَقُولُونَ بِهَا؟

[298/1]

2137 قُلْنَا: قَدْ قَالَ بِهَا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَا نَقُولُ بِهِ، لَا لِإِبْطَالِ النَّظَرِ إِلَى / جِنْسِ الْمَصْلَحَةِ، لَكِنْ لِأَنَّ هَذِهِ مَصْلَحَةٌ تَعَارَضُهَا أُخْرَى، وَهِيَ مَصْلَحَةُ الْمَضْرُوبِ، فَإِنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ بَرِيئًا مِنَ الذَّنْبِ، وَتَرْكُ الضَّرْبِ فِي مُذْنِبٍ أَهْوَنُ مِنْ ضَرْبِ بَرِيءٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَتْحُ بَابٍ يَغْسُرُ مَعَهُ انْتِزَاعُ الْأَمْوَالِ، فَفِي الضَّرْبِ فَتْحُ بَابٍ إِلَى تَعْذِيبِ أَهْلِيَاءِ.

قتل الزنديق
المستتر وإن أظهر
التوبة

2138 [3 مَسْأَلَةٌ:] فَإِنْ قِيلَ: فَالزَّانِدُ الْمُتَسَتِّرُ إِذَا تَابَ فَالْمَصْلَحَةُ فِي قَتْلِهِ، وَأَنْ لَا تُقْبَلَ تَوْبَتُهُ. وَقَدْ قَالَ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَمَاذَا تَرَوْنَ؟

[299/1]

2139 قُلْنَا: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَلَا يَبْعُدُ قَتْلُهُ، إِذْ وَجَبَ بِالرُّنْدَقَةِ قَتْلُهُ، وَإِنَّمَا كَلِمَةُ الشَّهَادَةِ تُسْقِطُ الْقَتْلَ فِي الْيَهُودِ / وَالنَّصَارَى لِأَنَّهُمْ يَغْتَفِدُونَ تَرْكَ دِينِهِمْ بِالْطُّغْيَانِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ، وَالرُّنْدِيقُ يَرَى الثَّقِيَّةَ عَيْنَ الرُّنْدَقَةِ. فَهَذَا لَوْ قَضَيْنَا بِهِ فَخَاصِلُهُ اسْتِعْمَالُ مَصْلَحَةٍ فِي تَخْصِصِ عُمُومٍ، وَذَلِكَ لَا يُنْكَرُهُ أَحَدٌ.

قتل السامعي في
الأرض بالفساد
سياسة

2140 [4 مَسْأَلَةٌ:] فَإِنْ قِيلَ: رَبُّ سَاعٍ فِي الْأَرْضِ بِالْفُسَادِ بِالِدَّعْوَةِ إِلَى الْبِدْعَةِ، أَوْ بِإِغْرَاءِ الظُّلْمَةِ بِأَمْوَالِ النَّاسِ وَحُرْمِهِمْ، وَسَفْكَ دِمَائِهِمْ، بِإِثَارَةِ الْفِتْنَةِ. وَالْمَصْلَحَةُ قَتْلُهُ لِكُفِّ شَرِّهِ، فَمَاذَا تَرَوْنَ فِيهِ؟

[300/1]

2141 قُلْنَا: إِذَا لَمْ يَفْتَحْ جَرِيْمَةً مُوجِبَةً لِسَفْكَ الدَّمِ، فَلَا يُسْفَكُ دَمُهُ، إِذْ فِي تَحْلِيدِ الْحَبْسِ عَلَيْهِ كِفَايَةُ شَرِّهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَتْلِ، فَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَصْلَحَةُ ضَرُورِيَّةً.

2142 فَإِنْ قِيلَ: إِذَا / كَانَ الزَّمَانُ زَمَانَ فِتْنَةٍ، وَلَمْ يُقْدَرْ عَلَى تَحْلِيدِ الْحَبْسِ فِيهِ مَعَ تَبَدُّلِ الْوَلَايَاتِ عَلَى قُرْبٍ، فَلَيْسَ فِي إِبْقَائِهِ وَحَبْسِهِ إِلَّا إِيغَارُ صَدْرِهِ، وَتَحْرِيكُ دَاخِلِيَّتِهِ لِيَزْدَادَ فِي الْفُسَادِ وَالْإِغْرَاءِ جَدًّا عِنْدَ الْإِفْلَاتِ.

2143 قُلْنَا: هَذَا الْآنَ رَجَمَ بِالظَّنِّ، وَوَحُكَّمَ بِالْوَهْمِ، فَرُبَّمَا لَا يُقْلَتُ، وَلَا تَتَبَدَّلُ الْوَلَايَةُ، وَالْقَتْلُ يَتَوَهَّمُ الْمَصْلَحَةَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

2144 فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا تَتَرَسَّ الْكُفَّارُ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَا نَقْطَعُ بِتَسْلُطِهِمْ عَلَى اسْتِثْصَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَوْ لَمْ يُقْصَدِ التَّرْسُ، بَلْ يُدْرَكُ ذَلِكَ بِغَلِيَةِ الظَّنِّ.

2145 قُلْنَا: لَا جَرَمَ ذَكَرَ الْعِرَاقِيُّونَ فِي الْمَذْهَبِ وَجْهَيْنِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَعَلَّوْا

[301/1] بَأَنَّ ذَلِكَ مَظْنُونٌ، وَنَحْنُ / إِنَّمَا نُجَوِّزُ ذَلِكَ عِنْدَ الْقَطْعِ، أَوْ ظَنٍّ قَرِيبٍ مِنَ الْقَطْعِ. وَالظَّنُّ الْقَرِيبُ مِنَ الْقَطْعِ إِذَا صَارَ كَلِّيًا عَظُمَ الْخَطَرُ فِيهِ، فَتَحْتَظَرُ الْأَشْخَاصُ الْجُرْيَةَ بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ.

2146. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ فِي تَوْفِيقًا عَنِ السَّاعِي فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ ضَرَرًا كَلِّيًا بِنَعْرِضِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ وَدِمَائِهِمْ لِلْهَلَاكِ، وَعَلَبَ ذَلِكَ عَلَى الظَّنِّ بِمَا عُرِفَ مِنْ طَبِيعَتِهِ وَعَادَتِهِ الْمُجَرَّبَةِ طَوْلَ عُمُرِهِ.

2147. قُلْنَا: لَا يَنْبَغُ أَنْ يُؤَدِّيَ اجْتِهَادُ مُجْتَهِدٍ إِلَى قَتْلِهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنَ الثَّرَسِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْذِبْ ذَنْبًا، وَهَذَا قَدْ ظَهَرَتْ مِنْهُ جَوَائِمُ تَوْجِبِ الْعُقُوبَةِ، وَإِنْ لَمْ تَوْجِبِ الْقَتْلَ. وَكَأَنَّهُ التَّحَقُّقُ / بِالْحَيَوَانَاتِ الضَّارِيَةِ، لِمَا عُرِفَ مِنْ طَبِيعَتِهِ وَسَجِيَّتِهِ.

[302/1] 2148. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ التَّنْصِيرُ إِلَى هَذَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَفِي مَسْأَلَةِ الثَّرَسِ، وَقَدْ قَدِّمْتُمْ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ إِذَا خَالَفَتِ النَّصَّ لَمْ تَتَّبِعْ، كَأَجَابِ صَوْمِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ عَلَى الْمُلُوكِ إِذَا جَامَعُوا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ (اسد، 93) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الاسام، 151) وَأَيُّ ذَنْبٍ لِمُسْلِمٍ يَتَرَسُّ بِهِ كَافِرٌ، فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّا نَخْصِصُ الْعُمُومَ بِصُورَةٍ لَيْسَ فِيهَا خَطَرٌ كَلِّيًا، فَلَنَخْصِصَ الْعِنَقَ بِصُورَةٍ يَحْصُلُ بِهَا الْإِنْجَارُ عَنِ الْجِنَايَةِ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهَا الْمُلُوكُ. فَإِذَا غَايَةُ الْأَمْرِ فِي مَسْأَلَةِ الثَّرَسِ: أَنْ يُقَطَعَ بِاسْتِئْصَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَمَا بَالُنَا نَقْتُلُ مَنْ لَمْ يَذْذِبْ قَصْدًا، وَنَجْعَلُهُ فِدَاءً لِلْمُسْلِمِينَ، وَنُخَالِفَ النَّصَّ فِي قَتْلِ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى؟

2149. قُلْنَا: لِهَذَا تَرَى الْمَسْأَلَةَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، وَلَا يَنْبَغُ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، وَتَنَازُلُ بِمَسْأَلَةِ السَّفِينَةِ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ قَتْلُ ثُلُثِ الْأُمَّةِ لِاسْتِصْلَاحِ ثَلَاثِيهَا، تَرْجِيحًا لِلْكَثَرَةِ، إِذْ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ كَافِرًا لَوْ قَصِدَ قَتْلُ عَدَدٍ مَخْصُورٍ، كَعَشْرَةِ مَثَلًا، وَتَرَسَّ / بِمُسْلِمٍ، فَلَا يَجُوزُ قَتْلُ الثَّرَسِ فِي الدَّفْعِ، بَلْ حُكْمُهُمْ كَحُكْمِ عَشْرَةِ أَكْرَهُوا عَلَى قَتْلِ، أَوْ اضْطَرُّوا فِي مَخْصَصَةٍ إِلَى أَكْلِ وَاحِدٍ.

2150. وَإِنَّمَا نَشَأُ هَذَا مِنَ الْكَثَرَةِ، وَمِنْ كَوْنِهِ كَلِّيًا. لَكِنْ لِلْكَلِّ الْإِذِي لَا يُخْصَرُ حُكْمُ

أَحْرَ أَقْوَى مِنَ التَّرْجِيحِ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ. وَكَذَلِكَ لَوْ اشْتَبَهَتْ أَخْتُهُ بِنِسَاءِ بَلَدَةٍ حَلَّ لَهُ النِّكَاحُ، وَلَوْ اشْتَبَهَتْ بِعَشْرَةٍ أَوْ عِشْرِينَ لَمْ يَحِلَّ. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُمْ لَوْ تَنَزَّسُوا بِنِسَائِهِمْ وَفَرَّارِيهِمْ قَاتَلْنَاهُمْ، وَإِنْ كَانَ التَّحْرِيمُ عَامًّا، لَكِنْ تَخَصُّصُهُ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ. فَكَذَلِكَ هَهُنَا التَّخْصِصُ مُمَكِّنٌ. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: هَذَا سَفَكٌ دَمٍ مُحَرَّمٌ مَعْصُومٌ، يُعَارِضُهُ أَنَّ فِي الْكَفِّ عَنْهُ إِهْلَاكَ دِمَائِهِ مَعْصُومَةٍ لَا حَصْرَ لَهَا. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الشَّرْعَ يُؤْثِرُ الْكُلِّيَّ عَلَى الْجُزْئِيِّ. فَإِنْ حَفِظَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ عَنْ اضْطِلَامِ الْكُفَّارِ أَهْمٌ فِي مَقْصُودِ الشَّرْعِ مِنْ حِفْظِ دَمِ مُسْلِمٍ وَاحِدٍ. فَهَذَا مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ مَقْصُودِ الشَّرْعِ. وَالْمَقْطُوعُ بِهِ لَا يَحْتَاجُ شَهَادَةَ أَصْلٍ.

توظيف الخراج
على الاضنياء
سياسة

[304/1]

2151. [5] مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَتَوْطِيفُ الْخَرَاجِ مِنَ الْمَصَالِحِ، فَهَلْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ أَمْ لَا؟

2152. قُلْنَا: لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ مَعَ كَثْرَةِ الْأَمْوَالِ فِي أَيْدِي الْجُنُودِ. أَمَّا إِذَا / خَلَّتِ الْأَيْدِي

مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ مَا يَبْقَى بِخَرَاجَاتِ الْعَسْكَرِ، وَلَوْ تَفَرَّقَ الْعَسْكَرُ وَاشْتَغَلُوا بِالْكَسْبِ لَحَيْفَ دُخُولِ الْكُفَّارِ بِلَادَ الْإِسْلَامِ، أَوْ خِيفَ ثَوْرَانُ الْفِتْنَةِ مِنْ أَهْلِ الْعَرَامَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، فَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُوظَّفَ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ مِقْدَارَ كِفَايَةِ الْجُنْدِ. ثُمَّ إِنْ رَأَى فِي طَرِيقِ التَّوْزِيعِ التَّخْصِصَ بِالْأَرَاضِي، فَلَا خَرَجَ، لَأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ شَرَانُ أَوْ صَرَزَانُ، قَصَدَ الشَّرْعُ دَفْعَ أَشَدِّ الضَّرَرَيْنِ وَأَعْظَمَ الشَّرَّيْنِ. وَمَا يُؤَدِّيهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَلِيلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا يُخَاطِرُ بِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ لَوْ خَلَّتْ خُطَّةُ الْإِسْلَامِ عَنْ ذِي شَوْكَةٍ يَحْفَظُ نِظَامَ الْأُمُورِ، وَيَقْطَعُ مَادَّةَ الشُّرُورِ.

2153. وَكَانَ هَذَا لَا يَخْلُو عَنْ شَهَادَةِ أَصُولٍ مُعَيَّنَةٍ. فَإِنْ لَوَّلِي الطُّغْلُ عِمَارَةَ الْقَنَازِ،

/ وَاخْرَاجَ أُجْرَةَ الْفَصَادِ، وَثَمَنَ الْأَذْيَةِ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَنْجِيزُ خُشْرَانٍ لَتَوَقَّعَ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ. وَهَذَا أَيْضًا يُؤَيِّدُ مَسَلَّكَ التَّرْجِيحِ فِي مَسْأَلَةِ الثَّرَسِ *، لَكِنْ هَذَا تَصَرُّفٌ فِي الْأَمْوَالِ، وَالْأَمْوَالُ مُبْتَدَلَةٌ يَجُوزُ ابْتِدَالُهَا فِي الْأَغْرَاضِ الَّتِي هِيَ أَهَمُّ مِنْهَا، وَإِنَّمَا الْمَحْظُورُ سَفَكُ دَمٍ مَعْصُومٍ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ سَافِكٍ.

[305/1]

* 330

2154. [6] مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَبِأَيِّ طَرِيقٍ بَلَغَ الصَّحَابَةُ حَدَّ الشُّرْبِ إِلَى ثَمَانَيْنِ؟ فَإِنْ كَانَ حَدُّ الشُّرْبِ مَقْدَرًا فَكَيْفَ زَادُوا بِالْمَصْلَحَةِ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدَرًا، وَكَانَ

هل ثبت حد
الصحابه للشارب
ثمانين جلدة
بالمصلحة؟

تَعَزِيرًا، فَلِمَ افْتَقَرُوا إِلَى التَّشْبِيهِ بِحَدِّ الْقَذْفِ؟

2155 قُلْنَا: الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا، لَكِنْ ضُرِبَ الشَّارِبُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ، فَقُدِّرَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْدِيلِ وَالتَّقْوِيمِ بِأَرْبَعِينَ، فَرَأَوْا الْمَصْلَحَةَ فِي الزِّيَادَةِ، / فَرَادُوا، وَالتَّعْزِيرَاتُ مُفَوَّضَةٌ إِلَى رَأْيِ الْأُئِمَّةِ، فَكَانَتْ تَبَيَّنَ بِالِاجْتِمَاعِ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِمُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ، وَقِيلَ لَهُمْ ااعْمَلُوا بِمَا رَأَيْتُمُوهُ أَصَوَّبَ، بَعْدَ أَنْ صَدَرَتْ الْجَنَائِةُ الْمُوجِبَةُ لِلْعُقُوبَةِ. وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يُرِيدُوا الزِّيَادَةَ عَلَى تَعْزِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا بِتَقْرِيْبٍ مِنْ مَنْصُوصَاتِ الشَّرْعِ، فَرَأَوْا الشَّرْبَ مَطْنَةً الْقَذْفِ، لِأَنَّ مَنْ سَكَّرَ هَذَى، وَمَنْ هَذَى افْتَرَى، وَرَأَوْا الشَّرْعَ يُقِيمُ مَطْنَةَ الشَّيْءِ مَقَامَ نَفْسِ الشَّيْءِ، كَمَا أَقَامَ النَّوْمُ مَقَامَ الْحَدِثِ، وَأَقَامَ الْوُطْءُ مَقَامَ شَغْلِ الرَّجْمِ، وَالتَّبْلُوغُ مَقَامَ نَفْسِ الْعَقْلِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مِثْلَانِ هَذِهِ الْمَعَانِي. فَلَيْسَ مَا ذَكَرُوهُ مُخَالَفَةً لِلنَّصِّ بِالْمَصْلَحَةِ أَصْلًا.

[306/1]

2156 [7] مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: فَمَا قَوْلُكُمْ فِي الْمَصَالِحِ الْجَزْئِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالشَّخْصِ، مِثْلِ الْمَقْضُودِ زَوْجِهَا / إِذَا انْتَدَرَسَ خَيْرُ مَوْتِهِ وَحَيَاتِهِ، وَقَدْ انْتَهَرَتْ سِنِينَ، وَتَصَرَّرَتْ بِالْعَزُوبَةِ، أَيْفَسُخْ نِكَاحُهَا لِلْمَصْلَحَةِ أَمْ لَا؟

فسخ النكاح لرفع الضرر عن امرأة المفقود ونحوه
[307/1]

2157 وَكَذَلِكَ إِذَا عَقَدَ وَلِيَانِ أَوْ وَكِيْلَانِ نِكَاحَيْنِ أَحَدُهُمَا سَابِقٌ، وَاسْتَبْتَهُمُ الْأَمْرُ، وَوَقَعَ النِّيَاسُ عَنِ النِّيَانِ، بَقِيَّتِ الْمَرْأَةُ مَحْبُوسَةً طُولَ الْعُمُرِ عَنِ الْأَزْوَاجِ، وَمُحَرَّمَةً عَلَى زَوْجِهَا الْمَالِكِ لَهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

2158 وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا تَبَاعَدَ حَيْضُهَا عَشْرَ سِنِينَ، وَتَعَوَّضَتْ عِدَّتُهَا، وَبَقِيَتْ مَمْنُوعَةً مِنَ النِّكَاحِ، هَلْ يَجُوزُ لَهَا الْاِعْتِدَادُ بِالشَّهْرِ، أَوْ تَكْتَفِي بِتَرْبُصِ أَرْبَعِ سِنِينَ؟ وَكُلُّ ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ وَدَفْعُ ضَرَرٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ مَقْصُودُ شَرْعًا.

2159 قُلْنَا: الْمَسْأَلَتَانِ الْأُولَيَانِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا، فَهُمَا فِي مَحَلِّ الْاِحْتِهَادِ. فَقَدْ قَالَ عُمَرُ: تُنْكَحُ زَوْجَةُ الْمَقْضُودِ بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ انْقِطَاعِ الْحَبَرِ. / وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيدِ: تَصُورُ إِلَى قِيَامِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَوْتِهِ، أَوْ انْقِضَاءِ مُدَّةٍ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ إِنْ حَكَمْنَا بِمَوْتِهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ فَهُوَ بَعِيدٌ، إِذْ لَا نَدْرَاسَ الْأَخْبَارِ أَسْبَابَ سِوَى الْمَوْتِ، لَا سَبِيْمًا فِي الْخَامِلِ الذَّكْرِ،

[308/1]

النَّازِلِ الْقَدَرِ. وَإِنْ فَسَخْنَا فَالْفَسْخُ إِنَّمَا يَنْبُتُ بِنَصٍّ، أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ،
وَالْمَنْصُوصُ أَغْدَارٌ وَعُيُوبٌ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ، مِنْ إِعْسَارٍ وَجَبَ وَعُنْهَ، فَإِذَا
كَانَتِ النِّقَاطُ دَائِمَةً فَقَايَتُهُ الْإِمْتِنَاعُ مِنَ الْوَطْءِ، وَذَلِكَ فِي الْحَضْرَةِ لَا يُؤْتَرُ،
فَكَذَلِكَ فِي الْغَيْبَةِ.

2160. فَإِنْ قِيلَ: سَبَبُ الْفَسْخِ دَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهَا، وَرِعَايَةُ جَانِبَيْهَا، فَيُعَارِضُهُ أَنْ رِعَايَةَ جَانِبِهِ
أَيْضًا مِنْهُمْ، وَدَفْعُ الضَّرَرِ عَنْهُ وَاجِبٌ، وَفِي تَسْلِيمِ زَوْجَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ فِي غَيْبَتِهِ - وَلَعَلَّهُ
مَحْبُوسٌ أَوْ مَرِيضٌ / مَعْدُورٌ - إِضْرَارٌ بِهِ. فَقَدْ تَقَابَلَ الضَّرَرَانِ، وَمَا مِنْ سَاعَةٍ إِلَّا
وَقُدُومُ الزَّوْجِ فِيهَا مُمَكِّنٌ، فَلَيْسَ تَصِفُوا هَذِهِ الْمَصْلَحَةَ عَنْ مُعَارِضٍ.

[309/1]

2161. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْوَلِيِّينَ، وَلَوْ قِيلَ بِالْفَسْخِ مِنْ حَيْثُ
تَعَذَّرَ إِنْصَاءُ الْعَقْدِ فَلَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا بِمَجَرَّدِ مَصْلَحَةٍ لَا يَغْتَضِدُ بِأَصْلٍ مُعَيَّنٍ،
بَلْ تَشْهَدُ لَهُ الْأُصُولُ الْمُعَيَّنَةُ. أَمَّا تَبَاعُدُ الْحَيْضَةِ فَلَا خِلَافَ فِيهَا فِي مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ، وَلَمْ يَتْلَعْنَا خِلَافَ عَنِ الْعُلَمَاءِ. وَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى التَّرْطُّصَ بِالْأَقْرَاءِ
إِلَّا عَلَى اللَّائِي يَتَسَنَّنُ مِنَ الْمَحِيضِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ مِنَ الْأَسَاتِ. وَمَا مِنْ لَحْظَةٍ
إِلَّا وَيَتَوَقَّعُ فِيهَا هُجُومُ الْحَيْضِ، وَهِيَ شَائِبَةٌ، فَمِثْلُ هَذَا الْقَدَرِ النَّادِرِ لَا يَسْلُطُنَا
عَلَى تَخْصِيصِ النَّصِّ، فَإِنَّا لَمْ نَرِ الشَّرْعَ يَلْتَفِتْ إِلَى التَّوَادُّعِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ.
وَكَانَ / لَا يَتَعَدُّ عِنْدِي لَوْ اكْتَفَى بِأَقْصَى مُدَّةِ الْحَمْلِ، وَهُوَ أَرْبَعُ سِنِينَ، لَكِنْ لَمَّا
أَوْجَبَتِ الْعِدَّةُ مَعَ تَغْلِيْقِ الطَّلَاقِ عَلَى يَقِينِ الْبَرَاءَةِ غَلَبَ التَّعَبُّدُ.

[310/1]

2162. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ مِلْتُمْ فِي أَكْثَرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمَصَالِحِ، ثُمَّ أَوْرَدْتُمْ
هَذَا الْأَصْلَ فِي جُمْلَةِ الْأُصُولِ الْمُؤَهِّمَةِ، فَلْيُلْحَقْ هَذَا بِالْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ
لِيَصِيرَ أَصْلًا خَامِسًا بَعْدَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ.

2163. قُلْنَا: هَذَا مِنَ الْأُصُولِ الْمُؤَهِّمَةِ، إِذْ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَصْلٌ خَامِسٌ فَقَدْ أَخْطَأَ،
لَأَنَّا رَدَدْنَا الْمَصْلَحَةَ إِلَى حِفْظِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ، وَمَقَاصِدِ الشَّرْعِ تُعْرَفُ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ. فَكُلُّ مَصْلَحَةٍ لَا تَرْجِعُ إِلَى حِفْظِ مَقْصُودٍ فَهُمْ
مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَكَانَتْ مِنَ الْمَصَالِحِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي لَا تَلَايِمُ
تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ، فَهِيَ / بَاطِلَةٌ مُطَرَّحَةٌ، وَمَنْ صَارَ إِلَيْهَا فَقَدْ شَرَعَ، كَمَا أَنَّ مَنْ

[311/1]

اسْتَحْسَنَ فَقَدْ شَرَعَ. وَكُلُّ مَصْلَحَةٍ رَجَعَتْ إِلَى حِفْظِ مَقْصُودِ شَرْعِيٍّ عُلِمَ كَوْنُهُ مَقْصُودًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَلَيْسَ خَارِجًا مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ، لَكِنَّهُ لَا يُسَمَّى قِيَاسًا، بَلْ مَصْلَحَةٌ مُرْسَلَةٌ، إِذِ الْقِيَاسُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ. وَكَوْنُ هَذِهِ الْمَعَانِي مَقْصُودَةً عُرِفَ لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، بَلْ بِأَدِلَّةٍ كَثِيرَةٍ لَا حَصَرَ لَهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَرَأَيْنِ الْأَحْوَالَ، وَتَفَارِيقِ الْأَمَارَاتِ، فَسُمِّيَ لِذَلِكَ مَصْلَحَةٌ مُرْسَلَةٌ. وَإِذَا فَسَّرْنَا الْمَصْلَحَةَ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ، فَلَا وَجْهَ لِلْخِلَافِ فِي اتِّبَاعِهَا، بَلْ يَجِبُ الْقَطْعُ بِكَوْنِهَا حُجَّةً.

2164. وَحَيْثُ ذَكَرْنَا خِلَافًا فَذَلِكَ عِنْدَ تَعَارُضِ مَصْلَحَتَيْنِ وَمَقْصُودَيْنِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ تَرْجِيحُ الْأَقْوَى. وَلِذَلِكَ / قَطَعْنَا بِكَوْنِ الْإِكْرَاهِ مُبِيحًا لِكَلِمَةِ الرَّذَّةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَأَكْلِ مَالِ الْغَيْرِ، وَتَرْكِ الصُّومِ وَالصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْحَذَرَ مِنْ سَفَكِ الدِّمِ أَشَدُّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَلَا يُبَاحُ بِهِ الزَّوْنُ وَالْقَتْلُ لِأَنَّهُ مِثْلُ مَحْذُورِ الْإِكْرَاهِ. فَإِذَا مَنَشَأَ الْخِلَافُ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْجِيحِ، إِذِ الشَّرْعُ مَا رَجَّحَ الْكَثِيرَ عَلَى الْقَلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ السَّيْفِيَّةِ، وَرَجَّحَ الْكُلَّ عَلَى الْجُزْءِ فِي قَطْعِ الْيَدِ الْمُتَاكِلَةِ. وَهَلْ يُرَجَّحُ الْكُلِّيُّ عَلَى الْجُزْئِيِّ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْسِ؟ فِيهِ خِلَافٌ.

2165. وَلِذَلِكَ يُمَكِّنُ إظهارُ هَذِهِ الْمَصَالِحِ فِي صِبْغَةِ الثُّرَاهَانِ، إِذْ نَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ التَّرْسِ: مُخَالَفَةُ مَقْصُودِ الشَّرْعِ حَرَامٌ، وَفِي الْكَفِّ عَنِ قِتَالِ الْكُفَّارِ مُخَالَفَةُ لِمَقْصُودِ الشَّرْعِ، فَكَانَ حَرَامًا.

2166. فَإِنْ قِيلَ: لَا تُنْكَرُ أَنْ مُخَالَفَةُ مَقْصُودِ الشَّرْعِ حَرَامٌ، وَلَكِنْ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذِهِ مُخَالَفَةٌ.

2167. قُلْنَا: فَهَرِ الْكُفَّارِ / وَاسْتِعْلَاءُ الْإِسْلَامِ مَقْصُودٌ، وَفِي هَذَا اسْتِثْنَاءُ الْإِسْلَامِ، وَاسْتِعْلَاءُ الْكُفْرِ.

2168. فَإِنْ قِيلَ: فَالْكَفُّ عَنِ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يُذْنِبْ مَقْصُودٌ، وَفِي هَذَا مُخَالَفَةُ الْمَقْصُودِ.

2169. قُلْنَا: هَذَا مَقْصُودٌ، وَقَدْ اضْطَرَرْنَا إِلَى مُخَالَفَةِ أَحَدِ الْمَقْصُودَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْجِيحِ، وَالْجُزْئِيِّ مُحْتَقَرٌ بِالإِصَافَةِ إِلَى الْكُلِّيِّ، وَهَذَا جُزْئِيٌّ فَلَا يُعَارِضُ الْكُلِّيَّ.

2170. فَإِنْ قِيلَ: مُسْلِمٌ أَنْ هَذَا جُزْئِيٌّ، وَلَكِنْ لَا يُسْلَمُ أَنَّ الْجُزْئِيَّ مُحْتَكَرٌ بِالِإِصَافَةِ

إِلَى الْكُلِّيِّ، فَاحْتِفَازُ الشَّرْعِ لَهُ يُعْرَفُ بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ؟

2171. قُلْنَا: عَرَفْنَا ذَلِكَ لَا بِنَصٍّ وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ بِتَفَارِيقِ أَحْكَامٍ، وَاقْتِرَانِ دَلَالَاتٍ،

لَمْ يَتَّقِ مَعَهَا شَكٌّ فِي أَنَّ حِفْظَ خُطَّةِ الْإِسْلَامِ، وَرِقَابِ الْمُسْلِمِينَ، أَهَمُّ فِي

مَقَاصِدِ الشَّرْعِ مِنْ حِفْظِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ / فِي سَاعَةٍ أَوْ نَهَارٍ، وَسَيَعُودُ الْكُفَّارُ

[314/1]

عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ. فَهَذَا مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ، كَمَا أَبْحَثْنَا أَكْلَ مَالِ الْغَيْرِ بِالْإِكْرَاهِ،

لِعِلْمِنَا بِأَنَّ الْمَالَ حَقِيرٌ فِي مِيزَانِ الشَّرْعِ بِالِإِصَافَةِ إِلَى الدَّمِ، وَعُرِفَ ذَلِكَ

بِأَدْلَةٍ كَثِيرَةٍ.

2172. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا فَهِمْتُمْ أَنَّ حِفْظَ الْكَثِيرِ أَهَمُّ مِنْ حِفْظِ الْقَلِيلِ فِي مَسْأَلَةِ

السَّفِينَةِ، وَفِي الْإِكْرَاهِ، وَفِي الْمَخْمَصَةِ؟

2173. قُلْنَا: لَمْ نَفْهَمْ ذَلِكَ، إِذْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَكْرَهَ شَخْصَانِ عَلَى قَتْلِ

شَخْصٍ، لَا يَحِلُّ لَهُمَا قَتْلُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمَيْنِ أَكْلُ مُسْلِمٍ فِي الْمَخْمَصَةِ.

فَمَنْعَ الْإِجْمَاعِ مِنْ تَرْجِيحِ الْكَثَرَةِ. أَمَّا تَرْجِيحُ الْكُلِّيِّ فَمَعْلُومٌ: إِمَّا عَلَى الْقَطْعِ،

وَأَمَّا بِظَنٍّ قَرِيبٍ مِنَ الْقَطْعِ، يَجِبُ اتِّبَاعُ مِثْلِهِ فِي الشَّرْعِ. وَلَمْ يَرُدْ نَصْرٌ عَلَى

خِلَافِهِ، بِخِلَافِ الْكَثَرَةِ، إِذْ الْإِجْمَاعُ فِي الْإِكْرَاهِ وَفِي الْمَخْمَصَةِ مَنْعٌ مِنْهُ.

2174. فَهَذِهِ / الشَّرُوطُ الَّتِي ذَكَّرْنَاهَا يَجُوزُ اتِّبَاعُ الْمَصَالِحِ. وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَسْتِصْلَاحَ

[315/1]

لَيْسَ أَصْلًا خَامِسًا بِرَأْسِهِ، بَلْ مِنْ اسْتِصْلَاحٍ فَقَدْ شَرَعَ، كَمَا أَنَّ مَنْ اسْتَحْسَنَ

فَقَدْ شَرَعَ. وَتَبَيَّنَ بِهِ أَنَّ الْأَسْتِصْلَاحَ عَلَى مَا ذَكَّرْنَا.

2175. وَهَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْقُطْبِ الثَّانِي مِنَ الْأَصُولِ.

منع الإجماع من
ترجيح الكثرة

القطبُ الثالثُ في كيفية استثمار الأحكام من مميزات الأصول

2176. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْقُطْبُ عَلَى:

2177. صَدْرُ

2178. وَمُقَدِّمَةٌ

2179. وَثَلَاثَةُ فُتُونٍ.

صَدْرُ الْقُطْبِ الثَّالِثِ

2180. اَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقُطْبَ هُوَ عُمْدَةُ عِلْمِ الْأُصُولِ، لِأَنَّ مِدَادَ سَعْيِ الْمُجْتَهِدِينَ

فِي اقْتِبَاسِ الْأَحْكَامِ مِنْ أُصُولِهَا وَاجْتِنَابِهَا مِنْ أَغْصَانِهَا؛ إِذْ نَفَسُ الْأَحْكَامِ
لَيْسَ يَرْتَبِطُ بِاخْتِيَارِ الْمُجْتَهِدِينَ رَفْعُهَا وَوَضْعُهَا. وَالْأُصُولُ الْأَرْبَعَةُ مِنَ الْكِتَابِ،

وَالسُّنَّةِ /، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعَقْلِ، لَا مَدْخَلَ لِاخْتِيَارِ الْعِنَادِ فِي تَأْسِيسِهَا

[316/1]

وَتَأْصِيلِهَا، وَإِنَّمَا مَجَالُ اضْطِرَابِ الْمُجْتَهِدِ وَتَمَحُّلِهِ وَاجْتِسَابِهِ: اسْتِعْمَالُ الْفِكْرِ

فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَاقْتِبَاسِهَا مِنْ مَدَارِكِهَا. وَالْمَدَارِكُ هِيَ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ،

وَمَرْجِعُهَا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، إِذْ مِنْهُ يُسْمَعُ الْكِتَابُ أَيْضًا، وَبِهِ يُعْرَفُ الْإِجْمَاعُ.

2181. وَالصَّادِرُ مِنْهُ مِنْ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ ثَلَاثَةٌ: إِمَّا لَفْظٌ، وَإِمَّا فِعْلٌ، وَإِمَّا سُكُوتٌ وَتَقْرِيرٌ.

مشارك الأحكام

2182. وَتَرَى أَنَّ تَوَخَّرَ الْكَلَامُ فِي الْفِعْلِ وَالسُّكُوتِ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا أَوْجَزُ.

2183. وَاللَّفْظُ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى الْحُكْمِ بِصِيغَتِهِ وَمَنْظُومِهِ، أَوْ بِفَحْوَاهُ وَمَفْهُومِهِ، أَوْ

بِمَعْنَاهُ وَمَعْقُولِهِ، وَهُوَ الْاِقْتِبَاسُ الَّذِي يُسَمَّى قِيَّاسًا.

2184. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ فُنُونٍ: الْمَنْظُومُ، وَالْمَفْهُومُ، وَالْمَعْقُولُ. /

[317/1]

الفن الأول في المنظوم وكيفية الاستدلال بالصيغة من حيث النغمة والوضع

2185. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْفَنُّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

2186. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِّ.

2187. الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الظَّاهِرِ وَالْمَوْوَلِ.

2188. الْقِسْمُ الثَّالِثُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

2189. الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

2190. فَهَذَا صَدْرُ هَذَا الْقُطْبِ.

المُقَدِّمَةُ

2191. أَمَّا (المُقَدِّمَةُ): فَتَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ فُصُولٍ:
2192. الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي مَبْدِئِ اللُّغَابِ أَنَّهُ اضْطِلَاحٌ أَمْ تَوْقِيفٌ؟
2193. الْفَصْلُ الثَّانِي: فِي أَنَّ اللُّغَةَ هَلْ تَثْبُتُ قِيَاسًا؟
2194. الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ.
2195. الْفَصْلُ الرَّابِعُ: فِي الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ.
2196. الْفَصْلُ الْخَامِسُ: فِي اللَّفْظِ الْمُفِيدِ وَغَيْرِ الْمُفِيدِ.
2197. الْفَصْلُ السَّادِسُ: فِي طَرِيقِ فَهْمِ الْمُرَادِ مِنَ الْخِطَابِ عَلَى الْجُمْلَةِ.
2198. الْفَصْلُ السَّابِعُ: فِي الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ. /

[318/1]

الفصل الأول في:

مبدأ اللغات

2199. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا اصطلاحية، إذ كيف تكون توقيفاً ولا يفهم التوقيف إذا لم يكن لفظ صاحب التوقيف معروفاً للمخاطب باصطلاح سابق.

2200. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهَا تَوْقيفية، إذ الاصطلاح لا يتم إلا بتخاطب ومناذاة ودعوة إلى الوضع، ولا يكون ذلك إلا بلفظ معروف قبل الاجتماع للاصطلاح.

2201. وَقَالَ قَوْمٌ: الْقَدْرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ التَّنْبِيهِ وَالتَّبَعُثُ عَلَى الاصطلاح، يكون بالتوقيف، وما بعده يكون بالاصطلاح.

2202. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ النِّظَرَ فِي هَذَا إِمَّا أَنْ يَقَعَ فِي الْجَوَازِ، أَوْ فِي التَّوْقُوعِ.

[319/1]

2203. أَمَّا الْجَوَازُ / الْعَقْلِيُّ: فَشَامِلٌ لِلْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ، وَالْكُلُّ فِي حَيْزِ الْإِمْكَانِ:

2204. أَمَّا التَّوْقُيفُ فَبِأَن يَخْلُقَ الْأَصْرَاتِ وَالْحُرُوفَ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهَا وَاحِدٌ أَوْ جَمْعٌ، وَيَخْلُقَ لَهُمُ الْعِلْمُ بِأَنَّهَا قَصِدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمُسَمَّيَاتِ. وَالْقُدْرَةُ الْأَرْثِيَّةُ لَا تَقْصُرُ عَنْ ذَلِكَ.

2205. وَأَمَّا الاصطلاح: فَبِأَن يَجْمَعَ اللَّهُ ذَوَاعِي جَمْعٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ لِلِاسْتِعَالِ بِمَا هُوَ مُهِمُّهُمْ وَحَاجَتُهُمْ، مِنْ تَعْرِيفِ الْأُمُورِ الْغَائِبَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا، فَيَتَّبِدِي وَاحِدٌ، وَيَتَّبَعُهُ الْآخَرُ، حَتَّى يَتِمَّ الاصطلاح. بَلِ الْعَاقِلُ الْوَاحِدُ رَبُّمَا يَنْقُدِحُ لَهُ وَجْهُ الْحَاجَةِ، وَإِمْكَانُ التَّعْرِيفِ بِتَأْلِيفِ الْحُرُوفِ، فَيَتَوَلَّى الْوَضْعَ، ثُمَّ يَعْرِفُ الْآخَرِينَ بِالْإِشَارَةِ وَالتَّكْرِيرِ مَعَهَا لِلْفِطْرِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى كَمَا يَفْعَلُ الْوَالِدَانِ بِالْوَلَدِ الصَّغِيرِ، وَكَمَا يَعْرِفُ الْآخَرُسُ مَا فِي ضَمِيرِهِ / بِالْإِشَارَةِ.

[320/1]

2206. وَإِذَا أَمَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ أَمَكَنَ التَّرْكِيبُ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

2207. وَأَمَّا الْوَاقِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَلَا مَطْمَعُ فِي مَعْرِفَتِهِ يَقِينًا، إِلَّا بِبُرْهَانٍ عَقْلِيٍّ، أَوْ بِتَوَاتُرِ خَبَرٍ، أَوْ سَمْعِ قَاطِعٍ. وَلَا مَجَالَ لِبُرْهَانِ الْعَقْلِ فِي هَذَا، وَلَمْ يُنْقَلْ تَوَاتُرٌ، وَلَا فِيهِ سَمْعٌ قَاطِعٌ، فَلَا يَبْقَى إِلَّا رَجْمُ الظَّنِّ فِي أَمْرٍ لَا يَزْتَبِطُ بِهِ تَعَبُدٌ عَمَلِيٌّ، وَلَا تُرْهَقُ إِلَى اعْتِقَادِهِ حَاجَةٌ، فَالْحَوْضُ فِيهِ إِذَا فُضُولٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

هل من الممكن
معرفة مبدأ اللغات
يقيناً؟

2208. فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة 31) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى

أَنَّهُ كَانَ بِوَحْيٍ وَتَوْفِيقٍ، فَيَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْوَاجِهِ خِلَافِهِ.

2209. قُلْنَا: وَلَيْسَ ذَلِكَ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى الْوُقُوعِ أَيْضًا، إِذْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ أَرْبَعُ احْتِمَالَاتٍ:

2210. أَحَدُهَا: أَنَّهُ رَبَّمَا أَلْهَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَاجَةَ إِلَى الْوَضْعِ، فَوَضَعَ بِتَذْيِيرِهِ وَفِكَرِهِ،

/ وَنُسِبَ ذَلِكَ إِلَى تَعْلِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ الْهَادِي وَالْمُلْهِمُ وَمُحَرِّكُ الدَّاعِيَةِ،

[321/1]

كَمَا تُنْسَبُ جَمِيعُ أَفْعَالِنَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى.

2211. الثَّانِي: أَنَّ الْأَسْمَاءَ رَبَّمَا كَانَتْ مَوْضُوعَةً بِاصْطِلَاحٍ مِنْ خَلْقِ خَلْقَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ

آدَمَ، مِنَ الْجِنِّ، أَوْ فَرِيقٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَعَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا تَوَاضَعَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

2212. الثَّالِثُ: أَنَّ «الْأَسْمَاءَ» صِبْغَةٌ عُمُومٌ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ أَسْمَاءَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَمَا

فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، دُونَ الْأَسْمَاءِ النَّبَوِيَّةِ حَدَّثَتْ مُسَمِّيَاتِهَا بَعْدَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،

مِنَ الْحَرْفِ وَالصَّنَاعَاتِ وَالْآلَاتِ. وَتَخْصِيصُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّهَا﴾

كَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزل 23) وَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف 25) ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة 120)

إِذْ يَخْرُجُ عَنْهُ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ.

2213. الرَّابِعُ: أَنَّهُ رَبَّمَا عَلَّمَهُ ثُمَّ نَسِيَهُ. / أَوْ لَمْ يُعَلِّمْ غَيْرَهُ، ثُمَّ اصْطَلَحَ بَعْدَهُ أَوْلَادُهُ

[322/1]

عَلَى هَذِهِ اللُّغَاتِ الْمَعْهُودَةِ الْآنَ. وَالْعَالِبُ أَنَّ أَكْثَرَهَا حَادِثَةٌ بَعْدَهُ.

الفصل الثاني في:

أَنَّ الْأَسْمَاءَ اللَّغَوِيَّةَ هَلْ تَثْبُتُ قِيَاسًا

2214. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: سَمَّوْا الْخَمْرَ مِنَ الْعَنْبِ خَمْرًا لِأَنَّهَا تُخَمَّرُ الْعَقْلَ، فَيُسَمَّى النَّبِيدُ خَمْرًا لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ الْمَعْنَى فِيهِ، قِيَاسًا عَلَيْهِ، حَتَّى يَدْخُلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِعَيْنِهَا»؛ وَسُمِّيَ الزَّائِي زَائِيًا لِأَنَّهُ مُوَلِّجٌ فَرْجَهُ فِي فَرْجِ مُحْرَمٍ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ اللَّائِطُ فِي إِبْتَابِ اسْمِ الزَّائِي، حَتَّى يَدْخُلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (لور. 2) وَسُمِّيَ السَّارِقُ سَارِقًا لِأَنَّهُ أَحَدَ مَالِ الْغَيْرِ فِي خُفْيَةٍ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُوجُودَةٌ فِي النَّبَاشِ، فَيُثَبَّتُ لَهُ اسْمُ السَّارِقِ قِيَاسًا، حَتَّى يَدْخُلَ تَحْتَ / عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائد. 38).

[323/1]

2215. وَهَذَا غَيْرُ مَرْضِيٍّ عِنْدَنَا، لِأَنَّ الْعَرَبَ إِنْ عَرَفْتَنَا بِتَوْقِيفِهَا أَنَا وَضَعْنَا الْإِسْمَ لِلْمُسْكِرِ الْمُغْتَصِرِ مِنَ الْعَنْبِ خَاصَّةً، فَوَضَعَهُ لِغَيْرِهِ تَقُولُ عَلَيْهِمْ وَاخْتِرَاعٌ، فَلَا يَكُونُ لُغَتُهُمْ، بَلْ يَكُونُ وَضْعًا مِنْ جِهَتِنَا. وَإِنْ عَرَفْتَنَا أَنَّهَا وَضَعَتْهُ لِكُلِّ مَا يُخَامِرُ الْعَقْلَ، أَوْ يُخَمِّرُهُ، كَيْفَمَا كَانَ، فَاسْمُ الْخَمْرِ ثَابِتٌ لِلنَّبِيدِ بِتَوْقِيفِهِمْ، لَا بِقِيَاسِنَا، كَمَا أَنَّهُمْ عَرَفُونَا أَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ قَلْبُهُ فَاعِلٌ؛ فَإِذَا سَمِينَا فَاعِلَ الضَّرْبِ ضَارِبًا كَانَ ذَلِكَ عَنْ تَوْقِيفٍ لَا عَنْ قِيَاسٍ. وَإِنْ سَكَنُوا عَنِ الْأَمْرَيْنِ احْتِمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَمْرُ اسْمًا مَا يَغْتَصِرُ مِنَ الْعَنْبِ خَاصَّةً، وَاحْتِمَلُ غَيْرُهُ. فَلِمَ تَتَحَكَّمْ عَلَيْهِمْ وَتَقُولُ: لُغَتُهُمْ هَذَا؟ وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَضَعُونَ الْإِسْمَ لِمَعَانٍ، وَيُخَصِّصُونَهَا بِالْمَحَلِّ، كَمَا يُسَمُّونَ الْفَرَسَ / أَذْهَمَ لِسَوَادِهِ، وَكُمَيْنًا لِحُمْرَتِهِ، وَالنُّوبَ الْمُتَلَوْنَ بِذَلِكَ اللَّوْنِ، بَلِ الْأَدْمِيُّ الْمُتَلَوْنَ بِالسَّوَادِ، لَا يُسَمُّونَهُ بِذَلِكَ الْإِسْمِ، لِأَنَّهُمْ مَا وَضَعُوا «الْأَذْهَمَ» وَ«الْكُمَيْنَتَ» لِلْأَسْوَدِ وَالْأَحْمَرِ، بَلِ الْفَرَسُ أَسْوَدٌ وَأَحْمَرٌ؛ وَكَمَا سَمَّوْا الرُّجَاجَ الَّذِي تَقَرُّ فِيهِ الْمَائِعَاتُ قَارُورَةً، أَخَذًا مِنَ الْقَرَارِ، وَلَا يُسَمُّونَ الْكُوزَ وَالْحَوْضَ قَارُورَةً وَإِنْ قَرَّ الْمَاءُ فِيهِ.

[324/1]

2216. فَإِذَا كُلُّ مَا لَيْسَ عَلَى قِيَاسِ التَّصْرِيفِ الَّذِي عَرَفَ مِنْهُمْ بِالتَّوْقِيفِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى إِبْتَاتِهِ وَوَضْعِهِ بِالْقِيَاسِ. وَقَدْ أَطْبَقْنَا فِي شَرْحِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي «كِتَابِ أَسَاسِ الْقِيَاسِ» * فَبِتُّ بِهَذَا أَنَّ اللُّغَةَ وَضَعَ كُلُّهَا وَتَوْقِيفٌ، لَيْسَ فِيهَا قِيَاسٌ أَصْلًا. /

لا قياس في
لغة العرب

* 103-101

[325/1]

الفصل الثالث في:

الأسماء العرفية

2217. اعْلَمْ أَنَّ الْأَسْمَاءَ اللَّغَوِيَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى وَضْعِيَّةٍ وَعُرْفِيَّةٍ.

2218. وَالْإِسْمُ يُسَمَّى عُرْفِيًّا بِاعْتِبَارَيْنِ:

2219. أَحَدُهُمَا: أَنْ يُوَضَعَ الْإِسْمُ لِمَعْنَى عَامٍّ، ثُمَّ يُخَصَّصُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ مِنْ أَهْلِ

اللُّغَةِ ذَلِكَ الْإِسْمُ بِبَعْضِ مُسَمِّيَاتِهِ، كَاخْتِصَاصِ اسْمِ «الدَّابَّةِ» بِذَوَاتِ الْأَرْبَعِ، مَعَ أَنَّ الْوَضْعَ لِكُلِّ مَا يَدْبُ، وَاخْتِصَاصِ اسْمِ «الْمُتَكَلِّمِ» بِالْعَالِمِ يَعْلَمُ الْكَلَامَ. مَعَ أَنَّ كُلَّ قَائِلٍ وَمُتَلَفِّظٍ مُتَكَلِّمٌ؛ وَكَاخْتِصَاصِ اسْمِ «الْفَقِيهِ» وَالْمُعَلِّمِ بِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَبَعْضِ الْمُعَلِّمِينَ، مَعَ أَنَّ الْوَضْعَ عَامٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: 31) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 4-3)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (البقرة: 78)

2220. [326/1] الْإِعْتِبَارُ الثَّانِي: أَنْ يَصِيرَ الْإِسْمُ / شَائِعًا فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا، بَلْ فِيمَا

هُوَ مَجَازٌ فِيهِ، «كَالْعَانِطِ» وَالْعَذْرَةِ، فَالْعَانِطُ لِلْمُطْمَئِنِّ مِنَ الْأَرْضِ، وَ«الْعَذْرَةُ» لِلْفَنَاءِ الَّذِي يُسْتَتَرُ بِهِ وَتُقْضَى الْحَاجَةُ مِنْ وَرَائِهِ. فَصَارَ أَصْلُ الْوَضْعِ مُنْسِيًّا، وَالْمَجَازُ مَعْرُوفًا سَابِقًا إِلَى الْفَهْمِ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَيُسَمَّى هَذَا عُرْفِيًّا، وَهُوَ مِنَ اللَّغَةِ... إِلَّا أَنَّهُ ثَبَتَ هَذَا بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَذَلِكَ بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ. فَالْأَسْمَاءُ اللَّغَوِيَّةُ: إِمَّا وَضْعِيَّةٌ، وَإِمَّا عُرْفِيَّةٌ.

عرف الاستعمال
ثبت المعاني

2221. أَمَّا مَا انْفَرَدَ الْمُحْتَرِفُونَ وَأَرْبَابُ الصَّنَاعَاتِ بِوَضْعِهِ لِأَدَوَاتِهِمْ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ

يُسَمَّى عُرْفِيًّا؛ لِأَنَّ مَبَادِئَ اللُّغَاتِ، وَالْوَضْعَ الْأَصْلِيَّ، كُلُّهَا كَانَتْ كَذَلِكَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ اللَّغَوِيَّةِ عُرْفِيَّةً.

الفصل الرابع في:

الأسماء الشرعية

2222. قَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ وَالْخَوَارِجُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: الْأَسْمَاءُ لُغَوِيَّةٌ، وَدِينِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ: أَمَّا / اللَّغَوِيَّةُ فَظَاهِرَةٌ. وَأَمَّا الدِّينِيَّةُ فَمَا نَقَلْتُهُ الشَّرِيعَةُ إِلَى أَصْلِ الدِّينِ، كَلَفْظِ الْإِيمَانِ، وَالْكَفْرِ، وَالْفِسْقِ. وَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ، فَكَالصَّلَاةِ، وَالصُّومِ، وَالْحَجِّ، وَالزَّكَاةِ.

[327/1]

2223. وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي عَلَى إفسَادِ مَذْهَبِهِمْ بِمَسْلُكَيْنِ:

2224. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ، وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، قَالَ اللَّهُ

تَعَالَى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (الرحم 3) و﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (الشعراء 195)،

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾ (إبراهيم 4) وَلَوْ قَالَ: «أَطْعِمُوا الْعُلَمَاءَ»

وَأَرَادَ الْفُقَرَاءَ، لَمْ يَكُنْ هَذَا بِلِسَانِهِمْ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْمُنْقُولُ عَرَبِيًّا. فَكَذَلِكَ إِذَا

يُقَالُ اللَّفْظُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى غَيْرِ مَوْضُوعِهِ، أَوْ جُعِلَ عِبَارَةً عَنْ بَعْضِ مَوْضُوعِهِ، أَوْ

مُتَوَالٍ لِمَوْضُوعِهِ وَغَيْرِ مَوْضُوعِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ.

[328/1]

2225. الثَّانِي: أَنَّ الشَّارِعَ / لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَلَزَمَهُ تَعْرِيفُ الْأُمَّةِ بِالتَّوْقِيفِ نَقْلَ تِلْكَ

الْأَسَامِيِّ، فَإِنَّهُ إِذَا خَاطَبَهُمْ بِلُغَتِهِمْ لَمْ يَفْهَمُوا إِلَّا مَوْضُوعَهَا، وَلَوْ وَرَدَ فِيهِ تَوْقِيفٌ

لَكَانَ مُتَوَاتِرًا، فَإِنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ بِالْأَحَادِ. احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا كَانَ

اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ ﴾ (البقرة 143)، وَأَرَادَ بِهِ الصَّلَاةَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَقَالَ

ﷺ: «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» وَأَرَادَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ خِلَافُ اللُّغَةِ.

2226. قُلْنَا: أَرَادَ بِالْإِيمَانِ التَّصَدِيقَ بِالصَّلَاةِ وَالْقِبْلَةِ، وَأَرَادَ بِالْمُصَلِّينَ الْمُصَدِّقِينَ

بِالصَّلَاةِ. وَسَمَّى التَّصَدِيقَ بِالصَّلَاةِ صَلَاةً عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ. وَعَادَةُ الْعَرَبِ

تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ نَوْعًا مِنَ التَّعَلُّقِ. وَالتَّجَوُّزُ مِنْ نَفْسِ اللُّغَةِ.

2227. احْتَجُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ يَضَعُ وَسَبْعُونَ بَابًا، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

[329/1]

وَأَدْنَاهَا / إِمَاطَةُ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ»، وَتَسْمِيَةُ الْإِمَاطَةِ إِيْمَانًا خِلَافَ الْوَضْعِ.

2228. قُلْنَا: هَذَا مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، فَلَا يَثْبُتُ بِهِ مِثْلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ. وَإِنْ ثَبَّتَ فِيهِ

دَلَالَةُ الْإِيمَانِ، فَيَتَجَوَّزُ بِتَسْمِيَتِهِ إِيْمَانًا.

2229. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الشَّرْعَ وَضَعَ عِبَادَاتٍ لَمْ تَكُنْ مَعَهُودَةً، فَافْتَقَرَتْ إِلَى أَسْمَاءٍ، وَكَانَ اسْتِعَارَتُهَا مِنَ اللُّغَةِ أَقْرَبَ مِنْ نَقْلِهَا مِنْ لُغَةٍ أُخْرَى، أَوْ إِيْدَاعِ أَسْمَاءٍ لَهَا.

2230. قُلْنَا: لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ حَدَّثَ فِي الشَّرِيعَةِ عِبَادَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا اسْمٌ فِي اللُّغَةِ.

2231. فَإِنْ قِيلَ: فَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ لَيْسَتْ عِبَادَةً عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا الْحَجِّ 11
عِبَادَةً عَنِ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ.

2232. قُلْنَا عَنْهُ جَوَابَانِ:

2233. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَيْسَ الصَّلَاةُ فِي الشَّرْعِ أَيْضًا عِبَادَةً عَنْهُ، بَلِ الصَّلَاةُ عِبَادَةٌ عَنِ الدُّعَاءِ، كَمَا فِي اللُّغَةِ؛ وَالْحَجُّ عِبَادَةٌ عَنِ الْقَصْدِ، وَالصُّومُ عِبَادَةٌ عَنِ الْإِمْسَاكِ، / وَالزَّكَاةُ عِبَادَةٌ عَنِ النَّمَاءِ؛ لَكِنَّ الشَّرْعَ شَرَطَ فِي إِجْزَاءِ هَذِهِ الْأُمُورِ أُمُورًا أُخَرَ تَنْضُمُ إِلَيْهَا، فَشَرَطَ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالدُّعَاءِ الْوَاجِبِ انْضِمَامَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَيْهِ، وَفِي قَصْدِ النَّبِيِّ أَنْ يَنْضُمَ إِلَيْهِ الْوُقُوفُ وَالطَّوَافُ؛ وَالِاسْمُ غَيْرُ مُتَنَاوِلٍ لَهُ، لَكِنَّهُ شَرَطَ الْإِعْتِدَادَ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ. فَالشَّرْعُ تَصَرَّفَ بِوَضْعِ الشَّرْطِ، لَا بِتَغْيِيرِ الْوَضْعِ.

[330/1]

2234. الثَّانِي: أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: سُمِّيَتْ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ صَلَاةً لِكُونِهَا مُتَّبَعًا بِهَا فِعْلُ الْإِمَامِ، فَإِنَّ التَّالِيَّ لِلْسَّابِقِ فِي التَّخِيلِ يُسَمَّى مُصَلِّيًا، لِكُونِهِ مُتَّبَعًا. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

2235. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى انْكَارِ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى كَوْنِهَا مَنْقُولَةً عَنِ اللُّغَةِ بِالْكُلِّيَّةِ، كَمَا ظَنَّهُ قَوْمٌ، وَلَكِنْ عُرِفَ اللُّغَةُ تَصَرَّفَ / فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

[331/1]

2236. أَحَدُهُمَا: التَّخْصِصُ بِنَغْضِ الْمُسْتَمَاتِ، كَمَا فِي الدَّابَّةِ، فَتَصَرَّفَ الشَّرْعُ فِي «الْحَجِّ» وَ«الصُّومِ» وَ«الْإِيمَانِ» مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، إِذْ لِلشَّرْعِ عُرْفٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا لِلْعَرَبِ.

2237. وَالثَّانِي: إِطْلَاقُهُمُ الْإِسْمَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الشَّيْءُ وَيَتَّصِلُ بِهِ، كَتَسْمِيَتِهِمُ النَّحْمَ مُحَرَّمَةً، وَالْمَحْرَمَ شَرْبَهَا، وَالْأُمَّ مُحَرَّمَةً، وَالْمَحْرَمَ وَطْؤَهَا. فَتَصَرَّفَ فِي الصَّلَاةِ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ شَرْطَهُ الشَّرْعُ فِي تِمَامِ الصَّلَاةِ، فَشَمَلَهُ

الِاسْمُ يَعْرِفُ اسْتِعْمَالَ الشَّرْعِ؛ إِذْ إِنكَارُ كَوْنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ رُكْنَ الصَّلَاةِ وَمِنْ نَفْسِهَا بَعِيدٌ. فَتَسْلِيْمُ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ التَّصَرُّفِ بِتَعَارُفِ الْإِسْتِعْمَالِ لِلشَّرْعِ أَهْوَنُ مِنْ إِخْرَاجِ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ مِنْ نَفْسِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ كَالْمَهْمِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ، إِذْ مَا يُصَوَّرُهُ / الشَّرْعُ مِنَ الْعِبَادَاتِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهَا أَسْمَاءٌ مَعْرُوفَةٌ، وَلَا يُوْجَدُ ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ إِلَّا بِنَوْعٍ تَصَرُّفٍ فِيهِ.

[332/1]

2238. وَأَمَّا مَا اسْتَدِلَّ بِهِ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ، فَهَذَا لَا يُخْرِجُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عَنْ أَنْ تَكُونَ عَرَبِيَّةً، وَلَا يَسْلُبُ اسْمَ الْعَرَبِيِّ عَنِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَوْ اشْتَمَلَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْعَجَمِيَّةِ لَكَانَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ عَرَبِيًّا أَيْضًا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْكِتَابِ *.

* م: 159

2239. وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّوْقِيفُ عَلَى تَصَرُّفِهِ، فَهَذَا أَيْضًا إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يُفْهَمْ مَقْصُودُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ بِالتَّكْرِيرِ وَالْقَرَائِنِ، مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى. فَإِذَا فُهِمَ هَذَا فَقَدْ حَصَلَ الْغَرَضُ. فَهَذَا أَقْرَبُ عِنْدَنَا مِمَّا ذَكَرَهُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ. /

[333/1]

الفصل الخامس في:

الكلام المفيد

2240. اعْلَمْ أَنَّ الْأُمُورَ مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَى غَيْرِهِ، وَإِلَى مَا لَا يَدُلُّ.

انقسامه من حيث دلالة إلى نص وظاهر ومحمل

2241. فَأَمَّا مَا يَدُلُّ فَيَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَدُلُّ بِذَاتِهِ، وَهُوَ الْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مُجَامِعَ

16، وما بعدها

أَقْسَامِهَا فِي مَذَارِكِ الْعُقُولِ مِنْ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ *، وَإِلَى مَا يَدُلُّ بِالْوَضْعِ.

2242. وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَوْتٍ، وَغَيْرِ صَوْتٍ، كَالْإِشَارَةِ، وَالرَّمْزِ.

2243. وَالصَّوْتُ يَنْقَسِمُ فِي دَلَالَتِهِ إِلَى مُفِيدٍ وَغَيْرِ مُفِيدٍ. فَالْمُفِيدُ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ

قَائِمٌ، وَزَيْدٌ خَرَجَ رَاكِبًا وَغَيْرُ الْمُفِيدِ كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ لَا، وَعَمَرُو فِي. فَإِنَّ هَذَا لَا

يَحْصُلُ مِنْهُ مَعْنَى، وَإِنْ كَانَ أَحَادُ كَلِمَاتِهِ مَوْضُوعَةً لِلدَّلَالَةِ.

2244. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَسْمِيَةِ هَذَا كَلَامًا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ كَمَقْلُوبٍ رَجُلٍ وَزَيْدٍ؛

مِثْلَ قَوْلِكَ: «لَجَر!» و«دِز!»، فَإِنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى كَلَامًا. وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ

كَلَامًا لِأَنَّ أَحَادَهُ / وَضِعَتْ لِلْإِفَادَةِ.

[334/1]

2245. وَاعْلَمْ: أَنَّ الْمُفِيدَ مِنَ الْكَلَامِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ، كَمَا فِي

الكلام المفيد: اسم وفعل وحرف

عِلْمِ النُّحُو. وَهَذَا لَا يَكُونُ مُفِيدًا حَتَّى يَشْتَمِلَ عَلَى اسْمَيْنِ أَسْنَدَ أَحَدُهُمَا

إِلَى الْآخَرِ نَحْوَ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَاللَّهُ رُبُّكَ؛ أَوْ اسْمٍ أَسْنَدَ إِلَى فِعْلٍ نَحْوَ قَوْلِكَ:

صَرَبَ زَيْدٌ، وَقَامَ عَمَرُو. وَأَمَّا الْاسْمُ وَالْحَرْفُ، كَقَوْلِكَ زَيْدٌ مِنْ، وَعَمَرُو فِي،

فَلَا يُفِيدُ، حَتَّى تَقُولَ: مِنْ مُضَرٍّ، أَوْ فِي الدَّارِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: صَرَبَ قَامٌ، لَا

يُفِيدُ إِذَا لَمْ يَتَخَلَّلْهُ اسْمٌ. وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مِنْ، فِي، قَدْ، عَلَى.

2246. وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُرَكَّبَ مِنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ تَرْكِيبًا مُفِيدًا يَنْقَسِمُ إِلَى مَا

يَسْتَقْبِلُ بِالْإِفَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَإِلَى مَا لَا يَسْتَقْبِلُ بِالْإِفَادَةِ أَصْلًا إِلَّا بِقَرِينَةٍ،

وَإِلَى مَا يَسْتَقْبِلُ بِالْإِفَادَةِ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ:

2247. مِثَالُ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ (البراء: 32) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 29) / وَذَلِكَ يُسَمَّى «نَصًّا» لظهوره. وَالنَّصُّ فِي السَّبْرِ هُوَ

[335/1]

الظُّهُورُ فِيهِ. وَمِنْهُ «مِنْصَةُ الْعُرُوسِ» لِلْكَرْسِيِّ الَّذِي تَظْهَرُ عَلَيْهِ. وَالنَّصُّ ضَرْبَانِ:

ضَرَبَ هُوَ نَصٌّ بِلَفْظِهِ وَمَنْطُومِهِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَضَرَبَ هُوَ نَصٌّ بِمَحْوَاهُ وَمَقْهُومِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنْ أُوِي﴾ (الاسراء: 23) ﴿وَلَا تَنْظُمُونَ قَبِيلًا﴾ (النساء: 77) ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: 7) ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَسْتَنَادِرَ لَا يُؤَدِّعُهُ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: 75) فَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ فَهْمَ مَا فَوْقَ التَّأْفِيفِ مِنَ الضَّرْبِ وَالشَّتْمِ، وَمَا وَرَاءَ الْفَتِيلِ وَالذَّرَّةِ مِنَ الْمِقْدَارِ الْكَثِيرِ، أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ مِنْ نَفْسِ الذَّرَّةِ، وَالْفَتِيلِ، وَالتَّأْفِيفِ. وَمَنْ قَالَ: إِنْ هَذَا مَعْلُومٌ بِالْقِيَاسِ، إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ عَرِفَ بِالْمَنْطُوقِ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَأَمُّلٍ، أَوْ يَنْتَرْقِ إِلَى إِلَيْهِ احْتِمَالٌ فَهُوَ / غَلَطَ.

[336/1]

2248. وَأَمَّا الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ الْإِنِّكَاحِ﴾ (البقرة: 237) وَقَوْلُهُ: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ (البقرة: 228) وَكُلُّ لَفْظٍ مُشْتَرِكٍ وَمُتَّبِعٍ، وَكَقَوْلِهِ: رَأَيْتُ أَسَدًا وَحِمَارًا وَتُورًا، إِذَا أَرَادَ شَحَاعًا وَبَلِيدًا، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ بِالذَّلَالَةِ عَلَى مَقْصُودِهِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

2249. وَأَمَّا الَّذِي يَسْتَقِلُّ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِهِ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَثَرًا حَقًّا، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَقٌّ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة: 29) فَإِنَّ الْإِيْتَاءَ وَيَوْمَ الْحَصَادِ مَعْلُومٌ، وَمِقْدَارُ مَا يُؤْتَى غَيْرُ مَعْلُومٍ؛ وَالْقِتَالُ وَالْأَهْلُ الْكِتَابِ مَعْلُومٌ، وَقَدَرُ الْجِزْيَةِ مَجْهُولٌ.

120

2250. فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفِيدَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَذْلُولِهِ: إِمَّا أَنْ لَا يَنْتَرْقِ إِلَى احْتِمَالٍ، فَيُسَمَّى نَصًّا؛ أَوْ يَتَعَارَضُ فِيهِ الْإِحْتِمَالَاتُ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَيُسَمَّى مُجْمَلًا وَمُتَّبِعًا؛ / أَوْ يَتَرَجَّحُ أَحَدُ احْتِمَالَاتِهِ عَلَى الْآخَرِ فَيُسَمَّى بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَرْجَحِ ظَاهِرًا، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْبَعِيدِ مُؤَوَّلًا.

[337/1]

2251. فَالْلَفْظُ الْمُفِيدُ إِذَا: إِمَّا نَصٌّ، أَوْ ظَاهِرٌ، أَوْ مُجْمَلٌ.

الفصل السادس في:

طريق فهم المراد من الخطاب

2252. اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ إمَّا أَنْ يَسْمَعَهُ نَبِيٌّ أَوْ مَلَكٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يَسْمَعَهُ نَبِيٌّ أَوْ وَلِيٌّ مِنْ مَلَكٍ، أَوْ تَسْمَعَهُ الْأُمَّةُ مِنَ النَّبِيِّ.

2253. فَإِنْ سَمِعَهُ مَلَكٌ أَوْ نَبِيٌّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَكُونُ حَرْفًا، وَلَا صَوْتًا، وَلَا لُغَةً مَوْضُوعَةً، حَتَّى يُعْرَفَ مَعْنَاهُ، بِسَبَبِ تَقَدُّمِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَوْضَاعَةِ، لَكِنْ يُعْرَفُ الْمُرَادُ مِنْهُ بِأَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّامِعِ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ: بِالْمُتَكَلِّمِ، / وَبِأَنْ مَا سَمِعَهُ مِنْ كَلَامِهِ، وَبِمُرَادِهِ مِنْ كَلَامِهِ. فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ لَا يَدُّ وَأَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً. وَالْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ لَيْسَتْ قَاصِرَةً عَنِ اضْطِرَارِّ الْمَلِكِ وَالنَّبِيِّ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ. وَلَا مُتَكَلِّمٍ إِلَّا وَهُوَ مُخْتِاجٌ إِلَى نَصْبِ عِلَامَةٍ لِتَعْرِيفِ مَا فِي ضَمِيرِهِ، إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِرَاعِ عِلْمٍ ضَرُورِيِّ بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَصْبِ عِلَامَةٍ.

[338/1]

كلام الله ليس من
جنس كلام البشر

2254. وَكَمَا أَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ الْبَشَرِ، فَسَمِعَهُ الَّذِي يَخْلُقُهُ لِعَبْدِهِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ سَمْعِ الْأَصْوَاتِ. وَلِذَلِكَ يَغْسُرُ عَلَيْنَا تَفْهَمُ كَيْفِيَّةِ سَمَاعِ مُوسَى كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ، كَمَا يَغْسُرُ عَلَى الْأَكْمَةِ تَفْهَمُ كَيْفِيَّةِ إِذْرَاكِ الْبَصِيرِ لِلْأَلْوَانِ وَالْأَشْكَالِ.

2255. أَمَّا سَمَاعُ النَّبِيِّ مِنَ الْمَلِكِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ ذَالٍ عَلَى مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ، فَيَكُونُ / الْمَسْمُوعُ الْأَصْوَاتِ الْخَادِثَةِ، الَّتِي هِيَ فِعْلُ الْمَلِكِ، تَوْنُ نَفْسِ الْكَلَامِ. وَلَا يَكُونُ هَذَا سَمَاعًا لِكَلَامِ اللَّهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ سَمَاعِ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا يُقَالُ: فَلَانَ سَمِعَ شَيْعَرَ الْمُتَنَبِّي وَكَلَامَهُ، وَإِنْ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَسَمِعَ صَوْتَ غَيْرِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ (البقرة: 6).

[339/1]

2256. وَكَذَلِكَ سَمَاعُ الْأُمَّةِ مِنَ الرُّسُولِ ﷺ كَسَمَاعِ الرُّسُولِ مِنَ الْمَلِكِ، وَيَكُونُ طَرِيقُ فَهْمِ الْمُرَادِ تَقَدُّمَ الْمَعْرِفَةِ بِوَضْعِ اللُّغَةِ الَّتِي بِهَا الْمُخَاطَبَةُ.

2257. ثُمَّ إِنْ كَانَ نَصًّا لَا يَحْتَمِلُ كَفَى مَعْرِفَةُ اللُّغَةِ. وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ فَلَا يُعْرَفُ الْمُرَادُ مِنْهُ حَقِيقَةً إِلَّا بِانْضِمَامِ قَرِينَةٍ إِلَى اللَّفْظِ. وَالْقَرِينَةُ إمَّا لَفْظٌ

[340/1] مَكْشُوفٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنذَرُوا / حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ «وَالْحَقُّ هُوَ الْعَشْرُ»؛ وَإِنَّمَا إِحَالَةٌ عَلَى دَلِيلِ الْعَقْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّكُونُ مَطْوِيَّتٌ بِسَمِيئِهِ﴾ (الرمر: 67) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»؛ وَإِنَّمَا الْقَرَأَتُ أَخْوَالٌ مِنْ إِشَارَاتٍ وَرُمُوزٍ وَحَرَكَاتٍ وَسَوَابِقٍ وَلَوْ أَحَقَّ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْخَضَرِ وَالتَّجْنِيسِ، يَخْتَصُّ بِذِكْرِهَا الْمُشَاهِدُ لَهَا، فَيَنْقُلُهَا الْمُشَاهِدُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى التَّالِعِينَ بِالْفَاطِ صَرِيحَةٍ، أَوْ مَعَ قَرَأَتٍ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَسِ، أَوْ مِنْ جَنَسٍ آخَرَ، حَتَّى تُوجِبَ عَلَمًا ضَرُورِيًّا يَفْهَمُ الْمُرَادَ أَوْ تُوجِبَ ظَنًّا.

2258. وَكُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ عِبَارَةٌ مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ فَتَنْتَعَيْنُ فِيهِ الْقَرَأَتُ. وَعِنْدَ مُنْكَرِي صِيغَةِ الْعُمُومِ وَالْأَمْرِ يَتَعَيْنُ تَعْرِيفُ الْأَمْرِ وَالِاسْتِغْرَاقُ بِالْقَرَأَتِ، فَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة: 5) / وَإِنْ أَكَّدَهُ بِقَوْلِهِ: كُلُّهُمْ وَجَمِيعُهُمْ، فَيَحْتَمِلُ الْخُصُوصَ عِنْدَهُمْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ مَنٍّ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحزاب: 25) ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (السر: 23) فَإِنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ. وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.*

الفصل السابع في:

الحقيقة والمجاز

2259. اعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْحَقِيقَةِ مُشْتَرَكٌ، إِذْ قَدْ يُرَادُ بِهِ ذَاتُ الشَّيْءِ وَحُدُّهُ، وَيُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْكَلَامِ. وَلَكِنْ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الْأَلْفَاظِ أُريدَ بِهِ مَا اسْتُعْمِلَ فِي مَوْضُوعِهِ.

2260. وَالْمَجَازُ مَا اسْتُعْمِلَتْهُ الْعَرَبُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ. وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

2261. الْأَوَّلُ: مَا اسْتُعْمِلَ لِلشَّيْءِ بِسَبَبِ الْمُشَانَهَةِ فِي خَاصِيَّةٍ مَشْهُورَةٍ، كَقَوْلِهِمْ لِلشَّجَاعِ: أَسَدٌ، وَلِلْبَلِيدِ: حِمَارٌ. فَلَوْ سُمِّيَ الْأَبْخَرُ أَسَدًا لَمْ يَجُزْ، لِأَنَّ الْبَحْرَ / لَيْسَ مَشْهُورًا فِي حَقِّ الْأَسَدِ.

[342/1]

2262. الثَّانِي: الزِّيَادَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَإِنَّ الْكَافَ وَضِعَتْ لِلْإِفَادَةِ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَتْ عَلَى وَجْهِ لَا يُفِيدُ كَانَ عَلَى خِلَافِ الْمَوْضِعِ.

2263. الثَّالِثُ: النِّقْصَانُ الَّذِي لَا يُبْطِلُ التَّفْهِيمَ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ﴾ وَالْمَعْنَى: وَاسْأَلْ أَهْلَ الْقُرْيَةِ. وَهَذَا النِّقْصَانُ اعْتَادَتْهُ الْعَرَبُ، فَهُوَ تَوْسِعٌ وَتَجَوُّزٌ.

2264. وَقَدْ يُعْرَفُ الْمَجَازُ بِأَخْذِ عِلَامَاتٍ أَرْبَعٍ:

علامات المجاز
أربع

2265. الْأَوَّلَى: أَنَّ الْحَقِيقَةَ جَارِيَةً عَلَى الْعُمُومِ فِي نَظَائِرِهَا: إِذْ قَوْلُنَا: «عَالِمٌ» لِمَا صَدَقَ عَلَى «ذِي عِلْمٍ» وَاحِدٍ صَدَقَ عَلَى كُلِّ ذِي عِلْمٍ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ﴾ يَصْخُ فِي بَعْضِ الْجَمَادَاتِ لِإِرَادَةِ صَاحِبِ الْقُرْيَةِ، وَلَا يُقَالُ: سَلِّ الْبَسَاطَ وَالْكُورَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُقَالُ: سَلِّ الْبَطْلَ وَالرَّيْحَ، لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَجَازِ الْمُسْتَعْمَلِ.

2266. الثَّانِيَّةُ: أَنْ / يُعْرَفَ بِامْتِنَاعِ الْإِسْتِفَاقِ عَلَيْهِ، إِذْ «الْأَمْرُ» إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي حَقِيقَتِهِ اسْتَقْبَلَ مِنْهُ اسْمُ الْأَمْرِ. وَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي الشَّأْنِ مَجَازًا لَمْ يُسْتَقْبَلْ مِنْهُ أَمْرٌ. وَالشَّأْنُ هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْرٌ فَارِعُونَكَ بِرُشِيدٍ﴾ (هود: 97) وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ (هود: 40)

[343/1]

2267. الثَّالِثَةُ: أَنَّ تَخْتَلِفَ صِبْغَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْإِسْمِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي أَحَدِهِمَا، إِذْ «الْأَمْرُ» الْحَقِيقِيُّ يُجْمَعُ عَلَى «أَوَامِرَ» وَإِذَا أُريدَ بِهِ الشَّأْنُ يُجْمَعُ عَلَى «أُمُورٍ».

2268. الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْحَقِيقِيَّ إِذَا كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْغَيْرِ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِيمَا لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِهِ

[344/1]

ما لا
يدخله المجاز

لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَعَلِّقٌ، كَالْقُدْرَةِ: إِذَا أُريدَ بِهَا الصِّفَةُ كَانَ لَهَا مَقْدُورٌ؛ وَإِنْ أُريدَ بِهَا الْمَقْدُورُ - كَالنَّبَاتِ الْحَسَنِ الْعَجِيبِ، إِذْ يُقَالُ: انْظُرْ إِلَى قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَيْ إِلَى عَجَائِبِ مَقْدُورَاتِهِ - لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَعَلِّقٌ، إِذِ النَّبَاتُ لَا مَقْدُورَ لَهُ. /

2269. وَأَعْلَمَ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ فَلَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلِّ حَقِيقَةٍ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَجَازٌ، بَلْ ضَرَبَانِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَدْخُلُهُمَا الْمَجَازُ:

2270. الْأَوَّلُ: أَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ نَحْوُ زَيْدٍ، وَعَمْرُو، لِأَنَّهَا أَسَامٌ وَضِعَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الذَّوَاتِ، لَا لِلْفَرْقِ فِي الصِّفَاتِ. نَعَمْ: الْمَوْضُوعُ لِلصِّفَاتِ قَدْ يُجْعَلُ عَلَمًا، فَيَكُونُ مَجَازًا، كَالْأَسْوَدِ بْنِ الْحَارِثِ. إِذْ لَا يُرَادُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى الصِّفَةِ، مَعَ أَنَّهُ وَضِعَ لَهُ، فَهُوَ مَجَازٌ. أَمَّا إِذَا قَالَ: قَرَأْتُ الْمُزْنِيَّ وَسَيِّبَتَيْهِ، وَهُوَ يُرِيدُ كِتَابَيْهِمَا فَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْقُرْبَى﴾ (يوسف: 82) فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ حَذْفِ اسْمِ الْكِتَابِ، مَعْنَاهُ: قَرَأْتُ كِتَابَ الْمُزْنِيَّ، فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ مَجَازٌ بِالْمَعْنَى الثَّلَاثِ الْمَذْكُورِ لِلْمَجَازِ.

[345/1]

2271. الثَّانِي: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا أَعْمَ مِنْهَا وَلَا أَبْعَدَ، كَالْمَعْلُومِ، وَالْمَجْهُولِ، وَالْمَذْلُولِ، وَالْمَذْكُورِ، / إِذْ لَا شَيْءَ إِلَّا وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَجَازًا عَنْ شَيْءٍ.

2272. هَذَا تَمَامُ الْمَقْدَمَةِ.

2273. وَلِنُسْتَغِلَّ بِالْمَقَاصِدِ، وَهِيَ كَيْفِيَّةُ اقْتِبَاسِ الْأَحْكَامِ مِنَ الصَّيْغِ وَالْأَلْفَافِ الْمَنْطُوقِ بِهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

2274. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبِينِ.

2275. الْقِسْمُ الثَّانِي: فِي الظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ.

2276. الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

2277. الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ.

القسم الأول من الفرض الأول من مقاصد العنبر الثالث في

المجمل والمبين

2278. اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ إِمَّا أَنْ يَتَّعِنَ مَعْنَاهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، فَيُسَمَّى مُبَيَّنًّا، وَإِمَّا أَنْ يَتَرَدَّدَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ فَيُسَمَّى مُجْمَلًا؛ وَإِمَّا أَنْ يَظْهَرَ فِي أَحَدِهِمَا وَلَا يَظْهَرُ فِي الثَّانِي فَيُسَمَّى ظَاهِرًا.
2279. وَالْمُجْمَلُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّالِحُ لِأَحَدٍ مَعْنَيْنِ، الَّذِي لَا يَتَّعِنُ مَعْنَاهُ، لَا بِوَضْعٍ فِي اللُّغَةِ، وَلَا بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَيَتَكَشَّفُ ذَلِكَ بِمَسَائِلَ:
2280. [1] مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ حُرِّمَتْ / عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (البقرة: 23) هَلْ مِنَ الْمُجْمَلِ إِضَافَةُ الْأَحْكَامِ إِلَى الثَّلَاثِ
[346/1]
- و﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ ﴾ (المائدة: 3) لَيْسَ بِمُجْمَلٍ.
2281. وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ: هُوَ مُجْمَلٌ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تَنْتَصِفُ بِالتَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ فِعْلٌ مَا، يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ، وَلَيْسَ يُذَرَى مَا ذَلِكَ الْفِعْلُ، فَيَحْرُمُ مِنَ الْمَيْتَةِ مَشَاهِدُهَا، أَوْ أَكْلُهَا، أَوْ النَّظَرُ إِلَيْهَا، أَوْ بَيْعُهَا، أَوْ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا؟ فَهُوَ مُجْمَلٌ. وَالْأَمُّ يَحْرُمُ مِنْهَا النَّظَرُ، أَوْ الْمُضَاجَعَةُ، أَوْ الْوَطْءُ؟ فَلَا يُذَرَى أَيُّهُ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلٍ، وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ كَثِيرَةٌ، وَلَيْسَ بَعْضُهَا أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ.
2282. وَهَذَا فَاسِدٌ، إِذْ عُرِفَ الْإِسْتِعْمَالُ كَالْوَضْعِ، وَلِذَلِكَ قَسَمْنَا الْأَسْمَاءَ إِلَى عُرْفِيَّةٍ وَوَضْعِيَّةٍ، وَقَدَّمْنَا بَيَانَهَا. وَمَنْ أَنْسَ بِتَعَارُفِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَأَطْلَعَ عَلَى عُرْفِهِمْ، عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَرِيبُونَ فِي أَنْ مَنْ قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ، أَنَّهُ يُرِيدُ الْأَكْلَ، دُونَ النَّظَرِ وَالْمَسِّ، وَإِذَا قَالَ: حُرِّمَتْ / عَلَيْكَ هَذَا الثَّوْبُ، أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّبْسَ؛ وَإِذَا قَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ النِّسَاءُ: أَنَّهُ يُرِيدُ الْوُقَاعَ. وَهَذَا صَرِيحٌ عِنْدَهُمْ، مَقْطُوعٌ بِهِ. فَكَيْفَ يَكُونُ مُجْمَلًا؟
2283. وَالصَّرِيحُ تَارَةً يَكُونُ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَتَارَةً بِالْوَضْعِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْفِي الْإِجْمَالَ.
- المبين يثبت بعرف الاستعمال

وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مِنَ الْقَبِيلِ الْمَحْدُوفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَكَلَ الْقَرِيَةَ﴾ (يس: 82) أَيُّ أَهْلِ الْقَرِيَةِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحَلَّتْ لَكُمْ بَيْمَةً الْأَنْعَامِ﴾ (المائدة: 1) أَيُّ أَكْلِ الْبَيْمَةِ، وَ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ﴾ (المائدة: 96) وَهَذَا إِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَاقَةَ بِالْمُجْمَلِ، فَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ حُصُولَ الْفَهْمِ بِهِ مَعَ كَوْنِهِ مَحْدُوفًا فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْحَاقَةَ بِالْمَجَازِ، فَيَلْزِمُهُ تَسْمِيَةُ الْأَسْمَاءِ الْعُرْفِيَّةِ مَجَازًا.

هل من الإجمال
بحو «رفع الخطأ»
والنسيان؟
[348/1]

2285. |2| مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ» يَقْتَضِي بِالْوَضْعِ نَفْيَ / نَفْسِ الْخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ. وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَكَلَامُهُ ﷺ: يَجِلُّ عَنِ الْخُلْفِ. فَالْمُرَادُ بِهِ رَفْعُ حُكْمِهِ لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلِ الْحُكْمُ الَّذِي عُرفَ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ - قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ - إِزَادَتُهُ بِهَذَا اللَّفْظِ. فَقَدْ كَانَ يُفْهَمُ قَبْلَ الشَّرْعِ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ لِبَعْثِهِ: رَفَعْتُ عَنْكَ الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانِ، إِذْ يُفْهَمُ مِنْهُ رَفْعُ حُكْمِهِ، وَهُوَ الْمُوَاخَذَةُ بِالذَّمِّ وَالْعُقُوبَةِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصٌّ صَرِيحٌ فِيهِ، وَلَيْسَ بِعَامٍّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ مِنَ الضَّمَانِ وَلِزُومِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهِ، وَلَا هُوَ مُجْمَلٌ بَيْنَ الْمُوَاخَذَةِ الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الذَّمِّ نَاجِزًا، أَوْ إِلَى الْعِقَابِ أَجَلًا، وَبَيْنَ الْعُزْمِ وَالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا صِغَةً لِعُمُومِهِ حَتَّى يُجْعَلَ عَامًّا فِي كُلِّ حُكْمٍ، كَمَا لَمْ يُجْعَلْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ / (النساء: 23) عَامًّا فِي كُلِّ فِعْلٍ، مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ فِعْلٍ. فَالْحُكْمُ هَهُنَا لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ لِإِضَافَةِ الرُّفْعِ إِلَيْهِ، كَالْفِعْلِ «نَمَّ» * نَلَّ يَنْزُلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ، وَهُوَ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ هَهُنَا، وَالْوَطْءُ: ثُمَّ.

[349/1]

* يُقَالُ: نَمَّ، نَمًّا يَمْسُ
أَصْلَحَ، وَجَمَعَ، وَسَحَّ،
وَوَطَنَ (تَاجُ الْعُرُوسِ)

2286. فَإِنْ قِيلَ: فَالضَّمَانُ أَيْضًا عِقَابٌ فَلْيَرْتَفِعْ.

2287. قُلْنَا: الضَّمَانُ قَدْ يَجِبُ امْتِحَانًا لِبُثَابِ عَلَيْهِ، لَا لِلانْتِقَامِ. وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ بِسَبَبِ الْغَيْرِ. وَيَجِبُ حَيْثُ يَجِبُ الْإِتْلَافُ، كَالْمُضْطَرِّ فِي الْمَخْمَصَةِ. وَقَدْ يَجِبُ حَيْثُ بُثَابٌ عَلَى الْفِعْلِ، كَالزُّمِيِّ إِلَى صَفِّ الْكُفَّارِ فَيُقْتَلُ مُسْلِمًا * وَقَدْ يَجِبُ عِقَابًا، كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِقَتْلِ الصَّيْدِ ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ (المائدة: 95) وَإِنْ وَجَبَ عَلَى الْمُخْطِئِ بِالْقَتْلِ امْتِحَانًا. فَغَايَةُ مَا يَلْزَمُ أَنْ يُقَالَ: يَنْتَفِي بِهِنَّ كُلُّ ضَمَانٍ هُوَ بِطَرِيقِ الْعِقَابِ، لِأَنَّهُ

* إِنْ يَنْتَزِعُ مِنَ الْكُفَّارِ
فِي الْحَرْبِ

[350/1]

مُواخَذَةً وَانْتِقَامًا، بِخِلَافِ مَا هُوَ بِطَرِيقِ الْجُبُرَانِ وَالْإِمْتِحَانِ.
2288 وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مَنْ ظَنَّ / أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ خَاصٌّ أَوْ عَامٌّ لَجَمِيعِ أَحْكَامِ الْخَطَا،
أَوْ مُجْمَلٍ مُتَرَدِّدٍ، فَقَدْ غَلَطَ فِيهِ.

2289 فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ وَرَدَ فِي مَوْضِعٍ لَا عُرْفَ فِيهِ يُدْرِكُ بِهِ حُصُوصُ مَعْنَاهُ، فَهَلْ
يُجْمَلُ نَفْيًا لِأَثَرِهِ بِالْكَلْبَةِ حَتَّى يَقُومَ مَقَامَ الْعُمُومِ، أَوْ يُجْعَلُ مُجْمَلًا؟

2290 قُلْنَا: هُوَ مُجْمَلٌ يَحْتَمِلُ نَفْيَ الْأَثَرِ مُطْلَقًا وَنَفْيَ أَحَادِ الْأَثَارِ، وَيَصْلُحُ أَنْ يُرَادَ بِهِ
الْجَمِيعُ، وَلَا يَتَرَجَّحُ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ. وَهَذَا عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِصِغَةِ الْعُمُومِ
ظَاهِرٌ. أَمَّا مَنْ يَقُولُ بِهَا فَيَنْتَبِهُ فِيهِ الصِّغَةُ، وَلَا صِغَةَ لِلْمُضْمَرَاتِ، وَهَذَا أَقْدَرُ
أُضْمِرَ فِيهِ الْأَثَرُ، فَعَلَى مَاذَا يُعُولُ فِي التَّعْمِيمِ؟

2291 فَإِنْ قِيلَ: هُوَ نَفْيٌ، فَيَنْتَضِي وَضْعُهُ نَفْيَ الْأَثَرِ وَالْمُؤَثِّرِ حَمِيْعًا، فَإِنْ تَعَذَّرَ نَفْيُ
الْمُؤَثِّرِ بِقَرِينَةِ الْحِسِّ فَالتَّعَذُّرُ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ، فَيَنْتَقِي الْأَثَرُ مِنْهَا.

2292 قُلْنَا: لَيْسَ قَوْلُهُ: لَا صِيَامَ، / وَلَا عَمَلٍ، وَلَا خَطَا، وَلَا نِسْيَانٍ، أَوْ: رُفِعَ الْخَطَا
وَالنِّسْيَانُ، عَامًّا فِي نَفْيِ الْمُؤَثِّرِ وَالْأَثَرِ، حَتَّى إِذَا تَعَذَّرَ فِي الْمُؤَثِّرِ بَقِيَ فِي الْأَثَرِ، نَلْ
هُوَ لِنَفْيِ الْمُؤَثِّرِ فَقَطْ. وَالْأَثَرُ يَنْتَفِي بِضُرُورَةٍ بِإِنْفَاءِ الْمُؤَثِّرِ، لَا بِحُكْمِ عُمُومِ اللَّفْظِ
وَشُمُولِهِ لَهُ، فَإِذَا تَعَذَّرَ حَمْلُهُ عَلَى الْمُؤَثِّرِ صَارَ مَحَازًا: إِمَّا عَنْ جَمِيعِ الْأَثَارِ، أَوْ عَنْ
بَعْضِ الْأَثَارِ. وَلَا يَتَرَجَّحُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْبَعْضِ، وَلَا أَحَدُ الْبَعْضِ عَلَى غَيْرِهِ.

2293 [3] مَسْأَلَةٌ: فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ»، وَلَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ، «وَلَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»، «وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»،
«وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهِودٍ»، «وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ»، «وَلَا صَلَاةَ
لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ» فَإِنَّ هَذَا نَفْيٌ لِمَا لَيْسَ مَنفِيًّا بِصُورَتِهِ، فَإِنَّ
صُورَةَ النِّكَاحِ / وَالصُّومِ وَالصَّلَاةِ مَوْجُودَةٌ، كَالْخَطَا وَالنِّسْيَانِ.

2294 وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ: هُوَ مُجْمَلٌ: لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ نَفْيِ الصُّورَةِ وَالْحُكْمِ.

2295 وَهُوَ أَيْضًا فَاسِدٌ، بَلْ فَسَادُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَظْهَرُ، فَإِنَّ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ
لَيْسَ اسْمًا شَرْعِيًّا، وَالصَّلَاةَ وَالصُّومَ وَالْوُضُوءَ وَالنِّكَاحَ أَلْفَاظُ تَصَرَّفَ الشَّرْعُ
فِيهَا، فَهِيَ شَرْعِيَّةٌ، وَعُرِفَ الشَّرْعُ فِي تَنْزِيلِ الْأَسَامِي الشَّرْعِيَّةِ عَلَى مَقَاصِدِهِ.

هل من الحمل
نحو قوله
صلى الله عليه
وسلم: لا صلاة إلا
بطهور؟

[352/1]

كَعُزْفِ اللَّغَةِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا وَجْهَ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ. فَلَا يُشَكُّ فِي أَنَّ الشَّرْعَ لَيْسَ يَقْصِدُ بِكَلَامِهِ نَفْيَ الصُّورَةِ، فَيَكُونُ خُلْفًا، بَلْ يُرِيدُ نَفْيَ الْوُضُوءِ وَالصُّومِ وَالتَّكَاحِ الشَّرْعِيِّ، فَعُزْفُ الشَّرْعِ يُزِيلُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، فَكَأَنَّهُ صَرَّحَ بِنَفْيِ نَفْسِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّكَاحِ الشَّرْعِيِّ.

2296. فَإِنْ قِيلَ: فَيُحْتَمَلُ نَفْيُ الصَّحَّةِ وَنَفْيُ / الْكَمَالِ: أَيْ لَا صَلَاةَ كَامِلَةً، وَلَا صَوْمَ فَاضِلًا، وَلَا نِكَاحَ مُؤَكَّدًا ثَابِتًا. فَهَلْ هُوَ مُحْتَمَلٌ بَيْنَهُمَا؟

2297. قُلْنَا: ذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ نَفْيِ الْكَمَالِ، وَالصَّحَّةِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ الصَّحَّةِ أَوْ الْكَمَالِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ.

2298. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ الصَّحَّةِ، مُحْتَمَلٌ لِنَفْيِ الْكَمَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْوِيلِ، لِأَنَّ الْوُضُوءَ وَالصُّومَ صَارَا عِبَارَةً عَنِ الشَّرْعِيِّ؛ وَقَوْلُهُ: «لَا صِيَامَ» صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الصُّومِ، وَمَهْمَا حَصَلَ الصُّومُ الشَّرْعِيُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَاضِلًا كَامِلًا، كَانَ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى النَّفْيِ.

2299. فَإِنْ قِيلَ: فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ» مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ» أَوْ مِنْ قِبَلِ قَوْلِهِ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ»؟

2300. قُلْنَا: الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ لَيْسَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالصُّومُ وَالصَّلَاةُ / مِنَ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ. وَأَمَّا الْعَمَلُ فَلَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ تَصَرُّفٌ، وَكَيْفَمَا كَانَ فَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا عَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ» وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَقْتَضِي عُرْفَ الْإِسْتِعْمَالِ نَفْيَ جَدْوَاهُ وَقَائِدَتَهُ، كَمَا يَقْتَضِي عُرْفُ الشَّرْعِ نَفْيَ الصَّحَّةِ فِي الصُّومِ وَالصَّلَاةِ. فَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمُحْمَلَاتِ، بَلْ مِنَ الْمَأْلُوفِ الْإِنْفِي عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ قَوْلُهُمْ: لَا عِلْمَ إِلَّا مَا نَفَعَ، وَلَا كَلَامَ إِلَّا مَا أَفَادَ، وَلَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا طَاعَةَ إِلَّا لَهُ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا مَا نَفَعَ وَأَجْدَى. وَكُلُّ ذَلِكَ نَفْيٌ لِمَا لَا يَنْتَفِي، وَهُوَ صِدْقٌ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفْيُ مَقَاصِدِهِ.

2301. دَقِيقَةُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا لَرِمَهُ جَعَلَ اللَّفْظَ مُجْمَلًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَفَى الْأَسْمَاءَ الشَّرْعِيَّةَ، وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْعِ فِيهَا عُرْفٌ يُخَالِفُ / الْوَضْعَ، فَلَرِمَهُ إِضْمَارُ شَيْءٍ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صِيَامَ» أَيْ لَا

[353/1]

[354/1]

[355/1]

صِيَامَ مُعْجَزًا صَحِيحًا، أَوْ: لَا صِيَامَ فَاصِلًا كَامِلًا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْإِضْمَارَيْنِ
بِأُولَى مِنَ الْآخِرِ. وَأَمَّا نَحْنُ إِذْ اعْتَرَفْنَا بِعُزْفِ الشَّرْعِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ صَارَ هَذَا
النَّفْيُ رَاجِعًا إِلَى نَفْسِ الصَّوْمِ، كَقَوْلِهِ: «لَا رَجُلٌ فِي الْبَلَدِ» فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى نَفْيِ
نَفْسِ الرَّجُلِ، وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى صِفَةِ الْكَمَالِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَعَصُّدُ الْإِحْتِمَالِ.

2302. [4] مَسْأَلَةٌ: إِذَا أُمِكنَ حَمْلُ لَفْظِ الشَّارِعِ عَلَى مَا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ، وَحَمْلُهُ عَلَى
مَا يُفِيدُ مَعْنًى وَاحِدًا، وَهُوَ مُرَدَّدٌ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ مُجْمَلٌ.
من الجمل اللفظ
الدائر بين ما يفيد
معنى وبين ما
يفيد معنيين

2303. وَقَالَ بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ: يَتَرَجَّحُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ، كَمَا لَوْ ذَارَ بَيْنَ
مَا يُفِيدُ وَمَا لَا يُفِيدُ، يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْمُفِيدِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الثَّانِي مِمَّا قَصَرَ
اللَّفْظُ عَنْ إِفَادَتِهِ إِذَا حُمِلَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ، / فَحَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُفِيدِ
بِالْإِضَافَةِ إِلَيْهِ أُولَى.

[356/1]

2304. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُفِيدِ يَجْعَلُ الْكَلَامَ عَيْنًا وَلَفْظًا يَجِلُّ عَنْهُ مَنْصِبُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَمَّا الْمُفِيدُ لِمَعْنًى وَاحِدٍ فَلَيْسَ بَلْفَوْ، وَكَلِمَاتُهُ الَّتِي أَفَادَتْ مَعْنًى
وَاحِدًا لَعَلَّهَا أَغْلَبَ وَأَكْثَرُ مِمَّا يُفِيدُ مَعْنَيْنِ. فَلَا مَعْنَى لِهَذَا التَّرْجِيحِ.

2305. [5] مَسْأَلَةٌ: مَا أُمِكنَ حَمْلُهُ عَلَى حُكْمٍ مُتَجَدِّدٍ فَلَيْسَ بِأُولَى مِمَّا يُحْمَلُ اللَّفْظُ
فِيهِ عَلَى التَّقْرِيرِ عَلَى الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، أَوِ الْحُكْمِ الْعَقْلِيِّ، أَوِ الْاسْمِ اللَّغَوِيِّ،
لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مُحْتَمَلٌ، وَلَيْسَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ رَدًّا لَهُ إِلَى الْعَبَثِ.

هل من الجمل
ما دار بين إفادة
الحكم الشرعي
المتجدد وإفادة
غيره؟

2306. وَقَالَ قَوْمٌ: حَمْلُهُ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، الَّذِي هُوَ فَائِدَةٌ خَاصَّةٌ بِالشَّرْعِ، أُولَى.
2307. وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يَنْطِقُ بِالْحُكْمِ / الْعَقْلِيِّ، وَلَا
بِالْاسْمِ اللَّغَوِيِّ، وَلَا بِالْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ. فَهَذَا تَرْجِيحٌ بِالتَّحْكُمِ.

[357/1]

2308. مِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ» فَإِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ
يُسَمَّى جَمَاعَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ انْعِقَادُ الْجَمَاعَةِ أَوْ حُصُولُ فَضِيلَتِهَا.

2309. وَمِثَالُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ ﷺ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ» إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ
بِهِ الْإِفْقَارُ إِلَى الطَّهَارَةِ، أَيْ هُوَ كَالصَّلَاةِ حُكْمًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ فِيهِ دُعَاءٌ كَمَا فِي
الصَّلَاةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُسَمَّى صَلَاةً شَرْعًا، وَإِنْ كَانَ لَا يُسَمَّى فِي اللَّغَةِ صَلَاةً،
فَهُوَ مُجْمَلٌ بَيْنَ هَذِهِ الْجِهَاتِ. وَلَا تَرْجِيحَ.

هل من المَجْمَل
ما دار من اللَّفْظِ
السُّبُويِّ بَيْنَ اللَّغَوِيِّ
وَالشَّرْعِيِّ؟

[358/1]

2310. [6] مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَارَ الْإِسْمُ بَيْنَ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ وَمَعْنَاهُ الشَّرْعِيِّ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، قَالَ الْقَاضِي: هُوَ مُجْمَلٌ، لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُنَاطِقُ الْعَرَبَ / بِلُغَتِهِمْ، كَمَا يُنَاطِقُهُمْ بِالْعَرَبِ شَرْعِهِ. وَلَعَلَّ هَذَا مِنْهُ تَفْرِيعٌ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُنَبِّئُ الْأَسَامِيَّ الشَّرْعِيَّةَ، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْكَرٌ لِلْأَسَامِيَّ الشَّرْعِيَّةِ.

JW123

2311. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ غَالِبَ عَادَةِ الشَّارِعِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَسَامِيَّ عَلَى عَرَفِ الشَّرْعِ، لِيَبَيِّنَ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا كَثِيرًا مَا يُطْلَقُ عَلَى الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ» وَ«مَنْ بَاعَ حُرًّا» أَوْ «مَنْ بَاعَ حَمْرًا فَحُكْمُهُ كَذَا» وَإِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَ«بَيْعَ» الْخَمْرِ وَالْحُرِّ لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِمَوْجِبِ الْوَضْعِ، فَلَمَّا الشَّرْعِيُّ فَلَا.

2312. وَمِثَالُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَوْلُهُ ﷺ: حَيْثُ لَمْ يُقَدِّمَ إِلَيْهِ طَعَامٌ: «إِنِّي إِذَا أَصُومْتُ». فَإِنَّهُ إِنْ حُمِلَ عَلَى الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ دَلَّ عَلَى جَوَازِ النَّبَةِ نَهَارًا، وَإِنْ حُمِلَ / عَلَى الْإِنْسَاكِ لَمْ يَدُلَّ. وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ النَّحْرِ» إِنْ حُمِلَ عَلَى الْإِنْسَاكِ الشَّرْعِيِّ دَلَّ عَلَى انْعِقَادِهِ، إِذْ لَوْلَا إِمْكَانُهُ لَمَا قِيلَ لَهُ: لَا تَفْعَلْ، كَمَا لَا يُقَالُ لِلْأَعْمَى لَا تُبْصِرْ، وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الصَّوْمِ الْحِسِّيِّ لَمْ يَنْشَأْ مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِنْعِقَادِ.

[359/1]

2313. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَبِيعَ الْخَمْرَ، لَا يَحْتُسُّ بِبَيْعِهِ، لِأَنَّ «الْبَيْعَ» الشَّرْعِيَّ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ. وَقَالَ الْمُزَنِّي: يَحْتُسُّ، لِأَنَّ الْقَرِينَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْبَيْعَ اللَّغَوِيَّ.

2314. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْإِنْبَاتِ وَالْأَمْرِ فَهُوَ لِلْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ كَقَوْلِهِ ﷺ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ» فَهُوَ مُجْمَلٌ.

هل من المَجْمَل
ما دار بين الحقيقة
والمجاز؟

[360/1]

2315. [7] مَسْأَلَةٌ: إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَالْلَفْظُ لِلْحَقِيقَةِ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَجَازَ. وَلَا يَكُونُ مُجْمَلًا، كَقَوْلِهِ: «رَأَيْتُ الْيَوْمَ حَمَارًا، / وَاسْتَقْبَلَنِي فِي الطَّرِيقِ أَسَدٌ» فَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْبَلِيدِ وَالشَّجَاعِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ زَائِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ تَطْهَرْ فَالْلَفْظُ لِلتَّهْمَةِ وَالسُّبُعِ. وَلَوْ جَعَلْنَا كُلَّ لَفْظٍ أَمْكَنَ أَنْ يُتَجَوَّزَ بِهِ مُجْمَلًا تَعَدَّرَتِ الْإِسْتِفَادَةُ مِنْ أَكْثَرِ الْأَلْفَافِ، فَإِنَّ الْمَجَازَ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِعَارِضٍ. وَهَذَا فِي مَجَازٍ لَمْ يَغْلِبْ بِالْعَرَفِ، بِحَيْثُ صَارَ الْوَضْعُ كَالْمَثْرُوكِ،

مِثْلُ الْغَائِطِ وَالْعَذْرَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: رَأَيْتُ الْيَوْمَ عَذْرَةً أَوْ غَائِطًا، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ الْمُطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ وَفَنَاءُ الدَّارِ، لِأَنَّهُ صَارَ كَالْمَثْرُوكِ بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَالْمَعْنَى الْعُرْفِيُّ كَالْمَعْنَى الْوَضِيعِي فِي تَرَدُّدِ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا. وَلَيْسَ الْمَجَازُ كَالْحَقِيقِيِّ، لَكِنَّ الْمَجَازَ إِذَا صَارَ عُرْفِيًّا كَانَ الْحُكْمُ لِلْعُرْفِ.

خَاتِمَةُ جَامِعَةٍ: اعْلَمْ أَنَّ الْإِجْمَالَ تَارَةً يَكُونُ فِي لَفْظٍ مُفْرَدٍ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي لَفْظٍ / مُرَكَّبٍ، وَتَارَةً فِي نَظْمِ الْكَلَامِ، وَالتَّصْرِيفِ، وَحُرُوفِ النَّسَقِ، وَمَوَاضِعِ الْوُقُوفِ وَالْإِبْتِدَاءِ. في مواضع الإجمال 2316 وأسبابه [361/1]

أَمَّا اللَّفْظُ الْمُفْرَدُ فَقَدْ يَصْلُحُ لِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ، كَالْعَيْنِ: لِلشَّمْسِ، وَالذَّهَبِ، وَالْعُضْوِ الْبَاصِرِ، وَالْمِيزَانِ. وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَضَادِّينِ، كَالْقُرَى، لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَالنَّاهِلِ: لِلْعُطْشَانِ وَالرَّيَّانِ. وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَشَابِهَيْنِ بِوَجْهِ مَا، كَالنُّورِ: لِلْعَقْلِ وَنُورِ الشَّمْسِ. وَقَدْ يَصْلُحُ لِمُتَمَثِّلَيْنِ، كَالْجَنَسِ: لِلسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالرَّجُلِ: ١١: لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو. وَقَدْ يَكُونُ مَوْضُوعًا لِهَمَا مِنْ غَيْرِ تَقْدُمٍ وَتَأَخُّرٍ. وَقَدْ يَكُونُ مُسْتَعَارًا لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، كَقَوْلِكَ: الْأَرْضُ أُمُّ الْبَشَرِ، فَإِنَّ «الْأُمَّ» وَضِعَ اسْمًا لِلْوَالِدَةِ أَوَّلًا. وَكَذَلِكَ اسْمُ الْمُتَنَافِي وَالْكَافِرِ وَالْفَاسِقِ وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ نُقِلَ فِي الشَّرْعِ إِلَى مَعَانٍ، وَلَمْ يَتْرِكِ الْمَعْنَى / الْوَضِيعِي أَيْضًا. [362/1]

أَمَّا الْإِشْتِرَاكُ مَعَ التَّرْكِيبِ فَكَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْيَعُوا الَّذِي يَدُوهُ عُقْدَةُ الْكِتَابِ﴾ فَإِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مُرَدَّةٌ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ.

وَأَمَّا الَّذِي يَحْسِبُ التَّصْرِيفِ: فَكَالْمُخْتَارِ: لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

وَأَمَّا الَّذِي يَحْسِبُ نَسَقِ الْكَلَامِ فَكَقَوْلِكَ: كُلُّ مَا عَلِمَهُ الْحَكِيمُ فَهُوَ كَمَا عَلِمَهُ. فَإِنْ قَوْلِكَ: «فَهُوَ» مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى «كُلِّ مَا»، وَبَيْنَ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى «الْحَكِيمِ»، حَتَّى يَقُولَ: وَالْحَكِيمُ يَعْلَمُ الْحَجَرَ، فَهُوَ إِذَا كَالْحَجَرِ.

وَقَدْ يَكُونُ بِحَسَبِ الْوُقُوفِ وَالْإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّ الْوُقُوفَ عَلَى السَّمَوَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ (الأنعام 3) لَهُ مَعْنَى يُخَالِفُ الْوُقُوفَ عَلَى الْأَرْضِ وَالْإِبْتِدَاءَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلُهُ، إِلَّا اللَّهُ / وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران 7)

مِنْ غَيْرِ وَقْفٍ، يُخَالِفُ الْوَقْفَ عَلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا اللَّهُ» وَذَلِكَ لِتَرَدُّدِ الْوَاقِفِ بَيْنَ الْعُطْفِ وَالْإِنْتِدَاءِ.

2322. وَلِذَلِكَ قَدْ يَصْدُقُ قَوْلُكَ: الْخُمْسَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ، أَيْ هُوَ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ، وَيَصْدُقُ قَوْلُكَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَجِسْمٌ، لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ وَجِسْمٌ أَيْضًا، وَقَدْ لَا يَصْدُقُ قَوْلُكَ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ وَجِسْمٌ، وَلَا قَوْلُكَ: الْخُمْسَةُ زَوْجٌ وَفَرْدٌ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ وَجِسْمٍ، وَلَيْسَتْ الْخُمْسَةُ زَوْجًا وَفَرْدًا أَيْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاقِفَ تَحْتَمِلُ جَمْعَ الْأَجْزَاءِ وَجَمْعَ الصِّفَاتِ. وَكَذَلِكَ تَقُولُ: زَيْدٌ طَبِيبٌ بَصِيرٌ، يَصْدُقُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا ضَعِيفَ الْمَعْرِفَةِ بِالطَّبِّ، وَلَكِنْ بَصِيرٌ بِالْخِيَاطَةِ. فَيَتَرَدَّدُ «الْبَصِيرُ» بَيْنَ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْبَصِيرُ فِي الطَّبِّ، أَوْ يُرَادَ وَصْفٌ زَائِدٌ فِي نَفْسِهِ. فَهَذِهِ أَمْثَلَةُ مَوَاضِعِ الْإِجْمَالِ.

2323. وَقَدْ تَمَّ الْقَوْلُ فِي الْمُجْمَلِ. فَلْتَتَكَلَّمْ فِي الْبَيَانِ، وَحُكْمِهِ، وَحَدِّهِ. / [364/1]

2324. الْقَوْلُ فِي الْبَيَانِ وَالْمُبِينِ:

2325. اَعْلَمْ أَنَّهُ جَرَتْ عَادَةُ الْأُصُولِيِّينَ بِرِسْمِ كِتَابٍ فِي الْبَيَانِ. وَلَيْسَ النَّظَرُ فِيهِ مِمَّا يَسْتَوْجِبُ أَنْ يُسَمَّى كِتَابًا، فَالْخَطْبُ فِيهِ يَسِيرٌ، وَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ. وَرَأَيْتُ أَوَّلَى الْمَوَاضِعِ بِهِ أَنْ يُذَكَّرَ غَقِيبَ الْمُجْمَلِ، فَإِنَّهُ الْمُفْتَقِرُ إِلَى الْبَيَانِ. وَالنَّظَرُ فِي حَدِّ الْبَيَانِ، وَجَوَازِ تَأْخِيرِهِ، وَالتَّنْذِيرِ فِي إِظْهَارِهِ، وَفِي طَرِيقِ ثُبُوتِهِ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ، تَرُسَمُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَسْأَلَةٌ:

2326. [1] مَسْأَلَةٌ: اَعْلَمْ أَنَّ الْبَيَانَ عِبَارَةٌ عَنْ أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِالتَّعْرِيفِ وَالْإِعْلَامِ. وَإِنَّمَا

يَحْصُلُ الْإِعْلَامُ بِدَلِيلٍ، وَالدَّلِيلُ مُحْصَلٌ لِلْعِلْمِ. فَهَهُنَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: إِعْلَامٌ، وَدَلِيلٌ يَحْصُلُ بِهِ الْإِعْلَامُ، وَعِلْمٌ يَحْصُلُ مِنَ الدَّلِيلِ. فَمِنْ النَّاسِ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ التَّعْرِيفِ، / فَقَالَ «إِنِّي حَدِّدْتُ» «إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلِّيِ».

2327. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَمَّا بِهِ تَحْصُلُ الْمَعْرِفَةُ فِيمَا يَخْتَاجُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ، أَعْنِي الْأُمُورَ الَّتِي لَيْسَتْ ضَرُورِيَّةً، وَهُوَ الدَّلِيلُ، فَقَالَ فِي حَدِّهِ: «إِنَّهُ الدَّلِيلُ الْمُوَصَّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ» وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي.

2328. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنْ نَفْسِ الْعِلْمِ، وَهُوَ تَبَيُّنُ الشَّيْءِ، فَكَأَنَّ الْبَيَانَ عِنْدَهُ
وَالْتَّبَيُّنَ وَاحِدٌ.

2329. وَلَا حَجَرَ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ الْبَيَانِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ. إِلَّا
أَنَّ الْأَقْرَبَ إِلَى اللُّغَةِ، وَإِلَى الْمُتَدَاوِلِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، إِذْ
يُقَالُ لِمَنْ دَلَّ غَيْرَهُ عَلَى الشَّيْءِ: «بَيَّنَّهُ لَهُ» وَ«هَذَا بَيَانُ مِنْكَ، لَكِنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ»
وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ (ال عمران: 138) وَأَرَادَ بِهِ الْقُرْآنَ. وَعَلَى
هَذَا: فَبَيَانٌ / الشَّيْءِ قَدْ يَكُونُ بَعَارَاتٍ وَضُبَّتْ بِالِاصْطِلَاحِ، فَهِيَ بَيَانٌ فِي
حَقِّ مَنْ تَقَدَّمَتْ مَعْرِفَتُهُ بِوَجْهِ الْمَوَاضِعِ.

[366/1]

2330. وَقَدْ يَكُونُ بِالْفِعْلِ وَالْإِشَارَةِ وَالرَّمْزِ، إِذِ الْكُلُّ دَلِيلٌ وَثَبَّتَ. وَلَكِنْ صَارَ فِي
عَرَفِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَخْصُوصًا بِالدَّلَالَةِ بِالْقَوْلِ، فَيُقَالُ: لَهُ بَيَانٌ حَسَنٌ، أَيْ كَلَامٌ
حَسَنٌ رَشِيقٌ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَقَاصِدِ وَالْأَعْرَاضِ.

2331. وَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطُ الْبَيَانِ أَنْ يَحْصُلَ التَّبَيُّنُ بِهِ لِكُلِّ أَحَدٍ، بَلْ أَنْ يَكُونَ
بَحِثٌ إِذَا سَمِعَ وَتَوَقَّلَ وَعُرِفَتِ الْمَوَاضِعُ فِيهِ صَحٌّ أَنْ يُعْلَمَ بِهِ. وَيَحْزُرُ أَنْ
يَخْتَلِفَ النَّاسُ فِي تَبَيُّنِ ذَلِكَ وَتَعْرِفِهِ.

2332. الْبَيَانُ الْإِبْتِدَائِيُّ:

2333. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبَيَانِ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا لِمُشْكِلٍ، لِأَنَّ النُّصُوصَ الْمُغْرَبَةَ عَنِ
الْأُمُورِ ابْتِدَاءً بَيَانٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهَا إِشْكَالٌ. وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ حَدَّاهُ بِأَنَّهُ
«إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ خَيْرٍ / الْإِشْكَالِ إِلَى خَيْرِ التَّجَلِّي» فَذَلِكَ ضَرْبٌ مِنَ
الْبَيَانِ، وَهُوَ بَيَانُ الْمُجْمَلِ فَقَطْ.

[367/1]

2334. طَرُقُ الْبَيَانِ:

2335. وَأَعْلَمَ: أَنَّ كُلَّ مُفِيدٍ مِنْ كَلَامِ الشَّارِعِ، وَفِعْلِهِ، وَسُكُوتِهِ، وَاسْتِبْشَارِهِ، حَيْثُ
يَكُونُ دَلِيلًا، وَتَنْبِيهًا بِفَحْوَى الْكَلَامِ عَلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ، كُلُّ ذَلِكَ بَيَانٌ، لِأَنَّ
جَمِيعَ ذَلِكَ دَلِيلٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا يُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ. فَهُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يُفِيدُ
الْعِلْمَ بِوُجُوبِ الْعَمَلِ قَطْعًا: دَلِيلٌ وَبَيَانٌ، وَهُوَ كَالنَّصِّ. نَعَمْ: كُلُّ مَا لَا يُفِيدُ
عِلْمًا وَلَا ظَنًّا ظَاهِرًا فَهُوَ مُجْمَلٌ، وَلَيْسَ بِبَيَانٍ، بَلْ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى الْبَيَانِ.

2336. وَالْعُمُومُ يُفِيدُ ظَنَّ الْإِسْتِغْرَاقِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ، لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ لِيَصِيرَ

الظَّنُّ عِلْمًا فَيَتَحَقَّقُ الْإِسْتِغْرَاقُ، أَوْ يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ فَيَتَحَقَّقُ الْخُصُوصُ. وَكَذَلِكَ
الْفِعْلُ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ يَتَقَدَّمُهُ أَنَّهُ أُريدَ بِهِ بَيَانُ الشَّرْعِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا صِيغَةَ لَهُ. /

[368/1]

في تأخير
البيان

2337. [2] مَسْأَلَةٌ: لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، إِلَّا عَلَى

مَذْهَبٍ مَنْ يَجُوزُ تَكْلِيفَ الْمُحَالِ. ١١

0125

2338. أَمَّا تَأْخِيرُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ فَجَائِزٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَرِزَةِ، وَكَثِيرٌ

مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِ الظَّاهِرِ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ
وَأَبُو بَكْرٍ الصِّيرَفِيُّ.

2339. وَفَرَّقَ جَمَاعَةٌ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُجْمَلِ، فَقَالُوا: يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِ الْمُجْمَلِ، إِذْ لَا

يَخْصُلُ مِنَ الْمُجْمَلِ جَهْلٌ. وَأَمَّا الْعَامُّ فَإِنَّهُ يُؤْهِمُ الْعُمُومَ، فَإِذَا أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ
فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَأَخَّرَ بَيَانُهُ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة 6) فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ

يَقْتَرَنَ بِهِ الْبَيَانُ لَهُ أَوْهَمَ جَوَازَ قَتْلِ غَيْرِ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ مَنْ
لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ. وَالْمُجْمَلُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَاثُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾

[369/1]

(الأنعام 141) يَجُوزُ تَأْخِيرُ بَيَانِهِ؛ / لِأَنَّ «الْحَقَّ» مُجْمَلٌ لَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ
شَيْءٌ، وَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: حُجَّ فِي هَذِهِ السَّنَةِ كَمَا سَأَفْضَلُهُ، أَوْ: اقْتُلْ فَلَانًا غَدًا
بِأَلَةٍ سَأَعْيَنُهَا مِنْ سَيْفٍ أَوْ سِكِّينٍ.

2340. وَفَرَّقَ طَوَائِفُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَبَيْنَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، فَلَمْ يَجُوزُوا تَأْخِيرَ الْبَيَانِ

فِي الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ.

2341. وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّأْخِيرِ مَسْأَلَةُ:

2342. |الْمُسْلِكُ| الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَمَتِّعًا لَكَانَ لَا اسْتِحَالَتَهُ فِي ذَاتِهِ، أَوْ لِإِفْضَائِهِ إِلَى

مُحَالٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُعْرِفُ بِضُرُورَةٍ أَوْ نَظَرٍ، وَإِذَا انْتَفَى الْمُسْلِكَانِ ثَبَتَ الْجَوَازُ.

2343. وَهَذَا دَلِيلٌ يَسْتَعْمَلُهُ الْقَاضِي فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ لَا يُوْرُثُ

الْعِلْمُ بِطُلَانِ الْإِحَالَةِ، وَلَا يَثْبُوتُ الْجَوَازُ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ مَا ذَكَرَهُ
وَقَصْلُهُ دَلِيلٌ عَلَى الْإِحَالَةِ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلٌ لَا عَلَى

[370/1]

الْإِحَالَةِ، وَلَا عَلَى الْجَوَازِ. / فَقَدِمُ الْعِلْمُ بِدَلِيلِ الْجَوَازِ لَا يُثَبِّتُ الْإِحَالَةَ.

وَكَذَلِكَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِذَلِيلِ الْإِحَالَةِ لَا يُثَبِّتُ الْجَوَازَ، بَلْ عَدَمُ الْعِلْمِ بِذَلِيلِ
الْإِحَالَةِ لَا يَكُونُ عَلَمًا بِعَدَمِ الْإِحَالَةِ، فَلَعَلَّ عَلَيْهِ ذَلِيلًا وَلَمْ نَعْرِفْهُ، بَلْ لَوْ عَرَفْنَا
انْتِفَاءَ ذَلِيلِ الْإِحَالَةِ لَمْ يَثْبُتِ الْجَوَازُ، بَلْ لَعَلَّهُ مُحَالٌ وَلَيْسَ عَلَيْهِ ذَلِيلٌ يَعْرِفُهُ
أَدَمِيٌّ، فَمِنْ أَيْنَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ جَائِزٍ وَمُحَالٍ فِي مَقْدُورِ الْأَدَمِيِّ مَعْرِفَتُهُ؟
2344. **المسلك الثاني:** أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ لِلْإِمْتِنَانِ وَإِمْكَانِهِ، وَلَا خِلَافَ يَحْتَاجُ
إِلَى الْقُدْرَةِ وَالْأَلَةِ، ثُمَّ جَارَ تَأْخِيرُ الْقُدْرَةِ وَخَلَقَ الْأَلَةَ، فَكَذَلِكَ الْبَيَانُ. وَهَذَا
أَيْضًا ذِكْرُهُ الْقَاضِي، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْفَعُ لَوْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِأَنَّهُ يُحِيلُهُ
لِتَعَذُّرِ الْإِمْتِنَانِ، وَلَعَلَّهُ يُحِيلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَجْهِيلٍ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَعَوًا بِلَا فَائِدَةٍ، أَوْ
لِسَبَبٍ آخَرَ، وَلَيْسَ / فِي تَسْلِيمِهِ تَعْلِيلُ الْقُدْرَةِ وَالْأَلَةِ بِتَأْتِي الْإِمْتِنَانِ مَا يُلْزِمُهُ
تَعْلِيلُ غَيْرِهِ بِهِ.

[371/1]

2345. **المسلك الثالث:** الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى جَوَازِهِ بِوُقُوعِهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

2346. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَالْتَمِصْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القصص: 18-19) و«ثُمَّ»
لِلتَّأْخِيرِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أُحْكَمَتَ آبْنَتِهِ، ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ حَبِيرٍ﴾
(هود: 1) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ (البقرة: 67) وَإِنَّمَا أَرَادَ
بَقَرَةً مُعَيَّنَةً، وَلَمْ يَفْصِلْ إِلَّا بَعْدَ السُّؤَالِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ
مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي آفَرْتُمُوهُ﴾ (الأنعام: 41) الْآيَةُ - وَإِنَّمَا أَرَادَ
بِذِي الْقُرْبَى: بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، دُونَ بَنِي أُمَيَّةَ، وَكُلٌّ مِنْ عَدَا بَنِي
هَاشِمٍ. فَلَمَّا مَنَعَ بَنِي أُمَيَّةَ وَبَنِي تَوْفَلٍ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: «إِنَّا وَبْنَا الْمُطَّلِبِ
لَمْ نَتَفَرَّقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ، وَلَمْ نَزَلْ هَكَذَا. وَسَبَّكَ / بَيْنَ أَصَابِعِهِ» وَقَالَ
فِي قِصَّةِ نُوحٍ ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (هود: 46) بَيْنَ بَعْدَ أَنْ
تَوَهَّمَتْ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ. ١١

[372/1]

2347. وَأَمَّا السُّنَنُ، فَبَيَانُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ بِصَلَاةِ جِبْرِيلَ فِي
يَوْمَيْنِ، بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» ثُمَّ
قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْشُقِ صَدَقَةٌ» وَقَالَ: «فِي أَرْبَعِينَ
شَاةً شَاةً» وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» كُلُّهُ وَرَدَ مُتَأَخِّرًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَعَاثُوا

الزَّكَاةَ ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ الْآيَةُ. (ل عمران، 97) وَقَالَ: ﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ﴾ (التوبة 41) وَهُوَ عَامٌّ، ثُمَّ وَرَدَ تَعْدَهُ: ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ﴾ (التوبة: 91) وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَعْذَارِ. وَكَذَلِكَ أَمْرُ النِّكَاحِ، وَالْبَيْعِ، وَالْإِزْثِ: وَرَدَّ أَوَّلًا أَصْلُهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالتَّدرِيجِ مَنْ يَرِثُ وَمَنْ لَا يَرِثُ، وَمَنْ يَحِلُّ بِكَأَحَدِهِ / وَمَنْ لَا يَحِلُّ، وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَمَا لَا يَصِحُّ. وَكَذَلِكَ كُلُّ عَامٍّ وَرَدَّ فِي الشَّرْعِ، فَإِنَّمَا ظَهَرَ دَلِيلُ خُصُوصِهِ بَعْدَهُ.

[373/1]

2348. وَهَذَا مَسْلُكٌ لَا سَبِيلَ إِلَى إِنْكَارِهِ؛ وَإِنْ تَطَرَّقَ الْاِحْتِمَالُ إِلَى أَحَدِ هَذِهِ الْاِسْتِشْهَادَاتِ بِتَقْدِيرِ اقْتِرَانِ الْبَيَانِ فَلَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْجَمِيعِ.

2349. الْمَسْلُكُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ النَّسْخِ بِالِاتِّفَاقِ، بَلْ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، فَإِنَّ النَّسْخَ عِنْدَهُمْ بَيَانٌ لِقَوْتِ الْعِبَادَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرَدَ لَفْظُ يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ الْأَفْعَالِ عَلَى الدَّوَامِ، ثُمَّ يُنْسَخُ وَيُقَطَّعُ الْحُكْمُ بَعْدَ حُصُولِ الْاِعْتِقَادِ بِلُزُومِ الْمَعْلُوعِ عَلَى الدَّوَامِ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرَدَّ نَسْخُ، وَهَذَا أَيْضًا وَاقِعٌ.

2350. فَهَذِهِ الْأَدِلَّةُ وَاقِعَةٌ دَالَّةٌ عَلَى جَوَازِ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ عَنْ كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ: مِنْ عَامٍّ، وَمُجْمَلٍ، وَمَخَازٍ، وَفِعْلٍ مُتَرَدِّدٍ، / وَشَرْطٍ مُطْلَقٍ غَيْرِ مُقَيَّدٍ. وَهُوَ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى مَنْ جَوَزَ فِي الْأَمْرِ دُونَ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَعَلَى مَنْ قَالَ بِعَكْسِ ذَلِكَ. وَلِلْمُخَالَفِ أَرْبَعُ شُبُهَةٍ:

[374/1]

2351. الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَالُوا: إِنْ جَوَزْتُمْ خُطَابَ الْعَرَبِيِّ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَالْفَارِسِيِّ بِالزَّنَجِيَّةِ، فَقَدْ رَكِبْتُمْ بَعِيدًا وَتَعَسَّفْتُمْ. وَإِنْ مَنَعْتُمْ: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُخَاطَبَةِ الْعَرَبِيِّ بِلَفْظٍ مُجْمَلٍ لَا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ يَسْمَعُ لَفْظَهُ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ خُطَابِهِ بِلُغَةٍ هُوَ وَاضِعُهَا وَخَدَهُ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2352. أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأُولَى: أَنَّهُمْ لَمْ يَقَالُوا: قَوْلُهُ: ﴿ وَمَا أَثَرُ حَقِّهِ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (الاسم: 141) كَالْكَلَامِ بِلُغَةٍ لَا يَفْهَمُ، مَعَ أَنَّهُ يَفْهَمُ أَصْلَ الْإِيجَابِ، وَيَعْرِضُ عَلَى آدَائِهِ، وَيَنْتَظِرُ بَيَانَهُ وَقَتَ الْحَصَادِ. فَالْتَّسُوبَةُ بَيْنَهُمَا تَعَسَّفٌ وَظُلْمٌ.

[375/1]

2353. الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّا نَجُوزُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ / أَنْ يُخَاطَبَ جَمِيعُ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّنَجِ وَالْتُرْكِ، بِالْقُرْآنِ، وَيُسْعِرُهُمْ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَوَامِرِ

يُعرفُهمُ بها المترجم. وكيف ينبغي هذا ونحن نَجُوزُ كَوْنُ الْمَعْدُومِ مَأْمُورًا عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ؟ فَأَمْرُ الْعَجَمِ عَلَى تَقْدِيرِ الْبَيَانِ أَقْرَبُ. نَعَمْ لَا نَجْعَلُ ذَلِكَ خِطَابًا، بَلْ إِنَّمَا يُسَمَّى خِطَابًا إِذَا فَهَمَهُ الْمُخَاطَبُ، وَالْمُخَاطَبُ فِي مَسْأَلَتِنَا فَهَمُ أَصْلِ الْأَمْرِ بِالزَّكَاةِ، وَجَهْلُ قَدَرِ الْحَقِّ الْوَاجِبِ عِنْدَ الْحَصَادِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ يَعْزُوا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْبِكَاجِ﴾ (البقرة 237) مَفْهُومٌ، وَتَرَدُّدُهُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ مَعْلُومٌ، وَالتَّعْيِينُ مُنْتَظَرٌ. ١١

2354. فَإِنْ قِيلَ: فَلْيَجْزِ خِطَابُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ.

2355. قُلْنَا: أَمَّا مَنْ لَا يَفْهَمُ فَلَا يُسَمَّى مُخَاطَبًا، وَيُسَمَّى مَأْمُورًا، كَالْمَعْدُومِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ مَأْمُورٌ عَلَى تَقْدِيرِ / الْبُلُوغِ، أَعْنِي مَنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ سَيَبْلُغُ. أَمَّا الَّذِي يَفْهَمُ وَيَعْلَمُ اللَّهُ بِلُوعِهِ، فَلَا نَحِيلُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: إِذَا بَلَغْتَ فَأَنْتَ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ. وَالصَّبَا لَا يُتَافَى مِثْلَ هَذَا الْخِطَابِ، وَإِنَّمَا يُتَافَى خِطَابًا يُعَرِّضُهُ لِلْعِقَابِ فِي الصَّبَا.

[376/1]

2356. الشَّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمُ الْخِطَابُ يُرَادُ لِفَائِدَةٍ، وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَيَكُونُ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: أَبْجَدُ هُوَ، وَيُرِيدُ بِهِ وَجُوبُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، ثُمَّ يُبَيِّنُهُ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ لَعَوٍ مِنَ الْكَلَامِ. وَكَذَلِكَ الْمُجْمَلُ الَّذِي لَا يُفِيدُ.

2357. قُلْنَا: إِنَّمَا يَجُوزُ الْخِطَابُ بِمُجْمَلٍ يُفِيدُ فَائِدَةً مَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يُعْرِفُ مِنْهُ وَجُوبَ الْإِيْتَاءِ، وَوَقْتَهُ، وَأَنَّهُ حَقٌّ فِي الْمَالِ، فَيُمْكِنُ الْعَزْمُ فِيهِ عَلَى الْإِمْتِنَالِ، وَالِاسْتِعْدَادُ لَهُ. وَلَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِهِ عَصَى. وَكَذَلِكَ / مُطْلَقُ الْأَمْرِ إِذَا وَرَدَ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ لِلْإِجَابِ أَوْ النَّدْبِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ أَوْ التَّرَاحِي، أَوْ أَنَّهُ لِلتَّكْرَارِ أَوْ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، أَفَادَ عِلْمَ اغْتِنَادِ الْأَصْلِ، وَمَعْرِفَةَ التَّرَدُّدِ بَيْنَ الْجَهْتَيْنِ. وَكَذَلِكَ ﴿أَوْ يَعْزُوا الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ الْبِكَاجِ﴾ (البقرة 237) يُعْرِفُ إِمْكَانَ سُقُوطِ الْمَهْرِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْوَلِيِّ. فَلَا يَخْلُو عَنْ أَصْلِ الْفَائِدَةِ، وَإِنَّمَا يَخْلُو عَنْ كَمَالِهَا، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَنْكَرٍ. بَلْ هُوَ وَاقِعٌ فِي الشَّرِيعَةِ وَالْعَادَةِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: أَبْجَدُ، هُوَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا فَائِدَةَ لَهُ أَصْلًا.

[377/1]

2358. الشَّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ: «فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ» وَأَرَادَ

حَمْسًا مِنَ الْأَفْرَاسِ، لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بِشَرْطِ الْبَيَانِ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ تَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ، وَإِيهَامٌ لِخِلَافِ الْمُرَادِ. فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَقِمْ وَدَّاعِ الْمَشْرِكِينَ﴾ يُوْهِمُ قَتْلَ كُلِّ مُشْرِكٍ، / وَهُوَ خِلَافُ الْمُرَادِ، فَهُوَ تَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ. وَلَوْ أَرَادَ بِالْعَشْرَةِ سَبْعَةً كَانَ ذَلِكَ تَجْهِيلًا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا إِنْ اتَّصَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهِ بِأَنْ يَقُولَ: عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً. وَكَذَلِكَ الْعُمُومُ لِلِاسْتِغْرَاقِ فِي الْوَضْعِ: إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْخُصُوصُ بِشَرْطِ قَرِينَةٍ مُتَّصِلَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَأَمَّا إِزَادَةُ الْخُصُوصِ دُونَ الْقَرِينَةِ، فَهُوَ تَغْيِيرٌ لِلْوَضْعِ. وَهَذَا حُجَّةٌ مِنْ قَرَفٍ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْمُجْمَلِ.

[378/1]

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعُمُومَ لَوْ كَانَ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَكَانَ كَمَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ «مُجْمَلٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَالْخُصُوصِ. وَهُوَ «ظَاهِرٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، وَإِزَادَةُ الْخُصُوصِ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يُعَبِّرُ بِلَفْظِ الْعُمُومِ عَنْ كُلِّ مَا تَمَثَّلَ فِي ذَهْنِهِ وَخَصَرٍ / فِي فِكْرِهِ، فَيَقُولُ ۱۱ مَثَلًا: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»، فَإِنْ قِيلَ لَهُ: فَالْجَلَادُ وَالْقَاتِلُ قِصَاصًا لَا يَرِثُ؟ فَيَقُولُ: مَا أَرَدْتُ هَذَا، وَلَمْ يَخْطُرْ لِي بِالْبَالِ. وَيَقُولُ: «لِلْبَيْتِ النِّصْفُ مِنَ الْمِيرَاثِ» فَيَقَالُ: فَالْبَيْتُ الرَّقِيقَةُ وَالْكَافِرَةُ لَا تَرِثُ شَيْئًا. فَيَقُولُ: مَا خَطَرَ بِيَالِي هَذَا، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ غَيْرَ الرَّقِيقَةِ وَالْكَافِرَةِ. وَيَقُولُ: الْأَبُ إِذَا انْصَرَدَ يَرِثُ الْمَالَ أَجْمَعُ. فَيَقَالُ: وَالْأَبُ الْكَافِرُ أَوْ الرَّقِيقُ لَا يَرِثُ. فَيَقُولُ: إِنَّمَا خَطَرَ بِيَالِي الْأَبُ غَيْرَ الرَّقِيقِ وَالْكَافِرِ. فَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. وَإِذَا أَرَادَ السَّبْعَةَ بِالْعَشْرَةِ فَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ. فَإِذَا اعْتَقَدَ الْعُمُومُ قَطْعًا فَذَلِكَ لِحُجْلِهِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ، مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ. وَعَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ إِنْ خُلِيَ وَالظَّاهِرُ، وَيَنْتَظَرُ أَنْ يُبَيَّنَ عَلَى الْخُصُوصِ أَيْضًا.

[379/1]

[380/1]

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِنْ جَازَ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ إِلَى مُدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، طَوِيلَةً كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةً، فَهُوَ تَحَكُّمٌ؛ وَإِنْ جَازَ إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ، قُرْبًا يُحْتَرَمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ الْبَيَانِ، فَيَبْقَى الْعَامِلُ بِالْعُمُومِ فِي وَرْطَةِ الْجَهْلِ، مُتَمَسِّكًا بِعُمُومِ مَا أُرِيدَ بِهِ الْعُمُومُ.

2361. قُلْنَا: النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُؤَخِّرُ الْبَيَانَ إِلَّا إِذَا جُوزَ لَهُ التَّأْخِيرُ أَوْ أُوجِبَ، وَعُيِّنَ لَهُ وَقْتُ الْبَيَانِ، وَعَرَفَ أَنَّهُ يَبْقَى إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَإِنْ اخْتَرَمَ قَبْلَ الْبَيَانِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ فَيَبْقَى الْعَبْدُ مُكَلَّفًا بِالْعُمُومِ عِنْدَ مَنْ يَرَى الْعُمُومَ ظَاهِرًا، وَلَا يُلْزِمُهُ حُكْمُ مَا لَمْ يَتْلُغْهُ، كَمَا لَوْ اخْتَرَمَ قَبْلَ النَّسْخِ لِمَا أُمِرَ بِتَسْخِيهِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى مُكَلَّفًا بِهِ دَائِمًا. فَإِنْ أَحَالُوا اخْتِرَامَهُ قَبْلَ تَبْلِيغِ النَّسْخِ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ النَّسْخَ فِيهِ، فَيَسْتَحِيلُ / أَيْضًا اخْتِرَامُهُ قَبْلَ بَيَانِ الْخُصُوصِ فِيمَا أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ، وَلَا فَرْقَ.

[381/1]

2362. [3] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ بَعْضُ الْمُجَوِّزِينَ لِتَأْخِيرِ الْبَيَانِ فِي الْعُمُومِ إِلَى مَنَعِ التَّدْرِيجِ فِي الْبَيَانِ، فَقَالُوا: إِذَا ذَكَرَ إِخْرَاجَ شَيْءٍ مِنَ الْعُمُومِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ جَمِيعَ مَا يُخْرُجُ، وَإِلَّا أَوْهَمَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالَ الْعُمُومِ فِي الْبَاقِي.

التدريج
في البيان

2363. وَهَذَا أَيْضًا غَلَطٌ، بَلْ مَنْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ فَهُوَ الْمُخْطِئُ؛ فَإِنَّهُ كَمَا كَانَ يُجَوِّزُ الْخُصُوصَ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَبْقَى مُجَوِّزًا لَهُ فِي الْبَاقِي، وَإِنْ أَخْرَجَ الْبَعْضَ، إِذْ لَيْسَ فِي إِخْرَاجِ الْبَعْضِ تَضْرِيحٌ بِحَسْمِ سَبِيلِ الْإِخْرَاجِ لِشَيْءٍ آخَرَ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: 97) فَسُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْإِسْطِطَاعَةِ فَقَالَ: «الرَّادُّ وَالرَّاحِلَةُ» وَلَمْ يَتَغَرَّضْ لِأَمْنِ الطَّرِيقِ، وَالسَّلَامَةِ، / وَطَلَبَ الْخَفَاةَ. وَذَلِكَ يُجَوِّزُ أَنْ يَتَبَيَّنَ بِدَلِيلٍ آخَرَ بَعْدَهُ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) ثُمَّ ذَكَرَ النَّصَابَ بَعْدَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحِرْزَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ كَانَ يُخْرِجُ شَيْئًا مِنَ الْعُمُومِ عَلَى حَسْبِ وَقُوعِ الْوَقَائِعِ. وَكَذَلِكَ يُخْرِجُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ أَهْلَ الذِّمَّةِ مَرَّةً، وَالْعَسِيفَ مَرَّةً، وَالْمَرْأَةَ مَرَّةً أُخْرَى، وَكَذَلِكَ عَلَى التَّدْرِيجِ وَلَا إِحَالَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

[382/1]

2364. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَتَى يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ *، وَلَا يَزَالُ مُنْتَظِرًا لِيُظْهِرَ دَلِيلَ بَعْدَهُ؟

* ص: 482

2365. قُلْنَا: سَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ» * إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* ص: 422

هل يجب كون
طريق ثبوت البيان
بدرجة ثبوت
المبين؟

[383/1]

2366. |4| مَسْأَلَةٌ: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ الْبَيَانِ لِلْمُجْمَلِ، وَالتَّخْصِصِ لِلْعُمُومِ، كَطَرِيقِ الْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ، حَتَّى يَجُوزَ بَيَانُ مُجْمَلِ الْقُرْآنِ وَعُمُومِهِ وَمَا ثَبَتَ / بِالتَّوَاتُرِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، خِلَافًا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَجُوزُوا تَخْصِصَ عُمُومِ الْقُرْآنِ، وَالتَّوَاتُرِ، بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَأَمَّا الْمُجْمَلُ فِيمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، كَأَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَّتِهَا، وَعَدَدِ رَكَعَاتِهَا، وَمِقْدَارِ وَاجِبِ الزَّكَاةِ، وَجِنْسِهَا وَأَوْقَاتِهَا، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ إِلَّا بِطَرِيقِ قَاطِعٍ. وَأَمَّا مَا لَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى، كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ، وَمَا يَجِبُ عَلَى الْأَيْمَةِ فِي الْحُدُودِ، وَذِكْرِ أَحْكَامِ الْمُكَاتِبِ وَالْمَذْبُورِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَهَذَا يَتَعَلَّقُ طَرَفٌ مِنْهُ بِطَرِيقِ التَّخْصِصِ، وَسَيَأْتِي فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ، وَطَرَفٌ يَتَعَلَّقُ بِمَا تَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي «كِتَابِ الْأَخْبَارِ» * . /

* ص: 255-257

[384/1]

القسم الثاني من الفن الأول في الظواهر والمؤول

اعلم أبا بيّنًا * أن اللفظ الدال الذي ليس بمجمل: إما أن يكون نصًا، وإما أن يكون ظاهرًا. والنص هو الذي لا يحتمل التأويل، والظاهر هو الذي يحتمله. فهذا القدر قد عرفته على الجملة. وبقي عليك الآن أن تعرف اختلاف التعارف في إطلاق لفظ «النص» وأن تعرف حده، وحد الظاهر، وشرط التأويل المقبول.

2367. فنقول: «النص» اسم مشترك، يطلق في تعارف العلماء على ثلاثة أوجه: بيان المراد بالنص والظاهر

2368. الأول: ما أطلقه الشافعي رحمه الله فإنه سمي الظاهر نصًا، وهو منطبق على اللغة، ولا مانع منه في الشرع. والنص في اللغة بمعنى الظهور، تقول العرب: نصبت الظبية رأسها إذا رفعتها وأظهرته. وسمي الكرسي منصبة إذا تظاهر / عليه العروس، وفي الحديث: «كان رسول الله ﷺ يسير العنق فإذا وجد فرجة نص». فعلى هذا: حده حد الظاهر. وهو اللفظ الذي يغلب على الظن فهم معني منه من غير قطع. فهو بالإضافة إلى ذلك المعنى الغالب: ظاهر ونص.

2370. الثاني: وهو الأشهر: ما لا يتطرق إليه احتمال أصلاً، لا على قرب، ولا على بعد، كالحمسة مثلاً، فإنه نص في معناه، لا يحتمل الستة ولا الأربعة وسائر الأعداد. ولفظ «الفرس» لا يحتمل الجمار والبعر وغيره. فكل ما كانت دلالة على معناه في هذه الدرجة، سمي بالإضافة إلى معناه نصًا في طرفي الإثبات والنفي: أعني في إثبات المسمى، ونفي ما لا ينطلق عليه الاسم. فعلى هذا: حده. «اللفظ الذي يفهم منه على القطع معنى». فهو بالإضافة إلى / معناه المقطوع به نص. ويجوز أن يكون اللفظ الواحد نصًا، وظاهرًا، ومجملاً، لكن بالإضافة إلى ثلاثة معانٍ، لا إلى معنى واحد.

2371. **الثَّالِثُ:** التَّعْيِيرُ بِالنَّصِّ عَمَّا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ مَقْبُولٌ يُعْضَدُهُ دَلِيلٌ. أَمَّا الْإِحْتِمَالُ الَّذِي لَا يُعْضَدُهُ دَلِيلٌ، فَلَا يُخْرِجُ اللَّفْظَ عَنْ كَوْنِهِ نَصًّا. فَكَانَ شَرْطُ النَّصِّ بِالْوَضْعِ الثَّانِي أَنْ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ أَصْلًا، وَبِالْوَضْعِ الثَّالِثِ: أَنْ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ مَخْصُوصٌ، وَهُوَ الْمُعْتَصِدُ بِدَلِيلٍ. وَلَا حَاجَ فِي إِطْلَاقِ اسْمِ النَّصِّ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ، لَكِنَّ الْإِطْلَاقَ الثَّانِي أَوْجَهُ وَأَشْهَرُ، وَعَنِ الْإِسْتِبَاهِ بِالظَّاهِرِ أَبَعْدُ.

2372. هَذَا هُوَ الْقَوْلُ فِي النَّصِّ وَالظَّاهِرِ.

التأويل

2373. أَمَّا الْقَوْلُ فِي التَّأْوِيلِ فَيَسْتَدْعِي تَمْهِيدَ أَصْلٍ، وَضَرْبَ أَمَثَلَةٍ.

[387/1]

2374. **أَمَّا التَّمْهِيدُ:** / فَهُوَ أَنَّ التَّأْوِيلَ عِبَارَةٌ عَنْ اخْتِمَالٍ يُعْضَدُهُ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ. وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ تَأْوِيلٍ صَرَفًا لِلْفِظِ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ. وَكَذَلِكَ تَخْصِيصُ الْعُمُومِ: يَرُدُّ اللَّفْظَ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ. فَإِنَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنْ وَضَعَهُ وَحَقِيقَتُهُ لِلِاسْتِغْرَاقِ، فَهُوَ مَجَازٌ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْبَعْضِ، فَكَأَنَّهُ رَدُّهُ إِلَى الْمَجَازِ. إِلَّا أَنَّ الْإِحْتِمَالَ تَارَةً يَقْرُبُ، وَتَارَةً يَبْعُدُ، فَإِنْ قَرَّبَ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ دَلِيلٌ قَرِيبٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعَامِي الْقُوَّةَ؛ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا افْتَقَرَ إِلَى دَلِيلٍ قَوِيٍّ يَجْزِي بَعْدَهُ، حَتَّى يَكُونَ رُكُوبُ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ الْبَعِيدِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ مُخَالَفَةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ. وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الدَّلِيلُ قَرِينَةً، وَقَدْ يَكُونُ قِيَاسًا، وَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا آخَرَ أَقْوَى / مِنْهُ.

[388/1]

2375. وَرَبُّ تَأْوِيلٍ لَا يَنْقَدِحُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ قَرِينَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَنْقَلِ الْقَرِينَةُ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى مُخْتَلَفِي الْجِنْسِ، وَلَا يَنْقَدِحُ هَذَا التَّخْصِيصُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ وَاقِعَةٍ وَسَوَالٍ عَنْ مُخْتَلَفِي الْجِنْسِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ تَقْدِيرُ مِثْلِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ إِذَا اعْتَصَدَ بِنَصٍّ. وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءٌ يَسَوَاءٌ» فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي إِثْبَاتِ رَبَا الْفَضْلِ. وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» حَصْرٌ لِلرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ، وَنَمِيٌّ لِرَبَا الْفَضْلِ. فَالْجَمْعُ بِالتَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوْلَى مِنْ مُخَالَفَةِ النَّصِّ. وَلِهَذَا الْمَعْنَى كَانَ الْإِحْتِمَالُ الْبَعِيدُ كَالْقَرِيبِ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، فَإِنْ دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا تُمَكِّنُ مُخَالَفَتَهُ بَوَاحٍ مَا،

وَالِاحْتِمَالُ الْبَعِيدُ يُمكنُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِاللَّفْظِ بَوَجهِ مَا.

[389/1]

2376. فَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ / فِي الْعَقْلِيَّاتِ إِلَّا بِالنَّصِّ بِالْوَضْعِ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ احْتِمَالُ قَرِيبٌ وَلَا بَعِيدٌ. وَمَهْمَا كَانَ الْإِحْتِمَالُ قَرِيبًا، وَكَانَ الدَّلِيلُ أَيْضًا قَرِيبًا، وَجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ التَّرْجِيحُ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ. فَلَيْسَ كُلُّ تَأْوِيلٍ مَقْبُولًا بِوَسِيلَةٍ كُلِّ دَلِيلٍ، بَلْ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ ضَبْطٍ، إِلَّا أَنَّا نَضْرِبُ أَمْثَلَةً فِيمَا يُرْتَضَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَمَا لَا يُرْتَضَى. وَنَرَسُمُ فِي كُلِّ مَثَالٍ مَسْأَلَةً، وَنَذْكُرُ لِأَجْلِ الْمَثَالِ: عَشْرَ مَسَائِلَ: خَمْسَةٌ فِي تَأْوِيلِ الظَّاهِرِ، وَخَمْسَةٌ فِي تَخْصِيصِ الْعُمُومِ.

فساد التأويل الذي
تتناكر القرائن
الدافعة له

2377. |1| مَسْأَلَةٌ: التَّأْوِيلُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا فَقَدْ تَجَمَّعَ قَرَائِنُ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ. وَأَحَادُ تِلْكَ الْقَرَائِنِ لَا تَدْفَعُهُ، لَكِنْ يَخْرُجُ بِمَجْمُوعِهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مُنْقَدِحًا غَالِبًا.

[390/1]

2378. مَثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ / لِعِيْلَانَ، حِينَ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَابِرَتَهُنَّ»، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَيْرُوزِ الدِّيْلَمِيِّ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ: «أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى» فَإِنَّ ظَاهِرَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَوَامِ النِّكَاحِ، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَرَادَ بِهِ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ، أَيْ أَمْسِكْ أَرْبَعًا، فَانكِحِيهِنَّ، وَفَارِقِ سَابِرَتَهُنَّ، أَيْ انْقَطِعْ عَنْهُنَّ وَلَا تَنْكِحِيهِنَّ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ الْإِمْسَاكِ الْإِسْتِصْحَابُ وَالِاسْتِدَامَةُ. وَمَا ذَكَرَهُ أَيْضًا مُحْتَمَلٌ، وَيَعْتَصِدُ احْتِمَالُهُ بِالْقِيَاسِ. إِلَّا أَنَّ جُمْلَةً مِنَ الْقَرَائِنِ عَصَدَتْ الظَّاهِرَ، وَجَعَلَتْهُ أَقْوَى فِي النَّفْسِ مِنَ التَّأْوِيلِ:

2379. أَوَّلُهَا: أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْحَاضِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَفْهَامِهِمْ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْإِسْتِدَامَةُ فِي النِّكَاحِ، فَهُوَ السَّابِقُ إِلَى أَفْهَامِهِمْ وَإِلَى أَفْهَامِنَا، / فَإِنَّا لَوْ سَمِعْنَاهُ فِي زَمَانِنَا لَكَانَ هُوَ السَّابِقَ إِلَى أَفْهَامِنَا.

[391/1]

2380. الثَّانِي: أَنَّهُ قَابِلٌ لَفْظُ الْإِمْسَاكِ بِلَفْظِ الْمُفَارَقَةِ، وَفَوَضَهُ إِلَى اخْتِيَارِهِ. فَلْيَكُنِ الْإِمْسَاكُ وَالْمُفَارَقَةُ إِلَيْهِ. وَعِنْدَهُمْ*: الْفِرَاقُ وَاقِعٌ، وَالنِّكَاحُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِرِضَا الْمَرْأَةِ.

* أي: أتباع أبي حنيفة

2381. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ لَذَكَرَ شَرَائِطَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُؤَخِّرُ الْبَيَانَ عَنْ

وَقَبَّ الْحَاجَةِ. وَمَا أَخُوَجَ جَدِيدَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ إِلَى أَنْ يَعْرِفَ شُرُوطَ النِّكَاحِ.
 2382. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا يُتَوَقَّعُ فِي أَطْرَادِ الْعَادَةِ انْسِلَاكُهُنَّ فِي رِقَّةِ الرِّضَا عَلَى حَسَبِ
 مُرَادِهِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ يَمْتَنِعُ جَمِيعُهُنَّ، فَكَيْفَ أَطْلَقَ الْأَمْرَ مَعَ هَذَا الْإِمْكَانِ؟
 2383. الْخَامِسُ: أَنْ قَوْلَهُ: «أَمْسِكْ» أَمْرٌ، وَظَاهِرُهُ الْإِجَابُ، فَكَيْفَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ مَا لَمْ
 يَجِبْ، وَلَعَلَّهُ / أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَ أَصْلًا.

[392/1]

2384. السَّادِسُ: أَنَّهُ رُبَّمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكِحَهُنَّ بَعْدَ أَنْ قَضَى مِنْهُنَّ وَطْرًا، فَكَيْفَ
 حَصَرَهُ فِيهِنَّ؟ بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: انْكِحْ أَرْبَعًا مِمَّنْ شِئْتَ مِنْ نِسَاءِ
 الْعَالَمِ مِنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ، فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ * كَسَائِرِ نِسَاءِ الْعَالَمِ.

* إشارة إلى الأصناف

2385. فَهَذِهِ وَأَمْثَالُهَا مِنَ الْقَرَائِنِ يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَيْهَا فِي تَقْرِيرِ التَّأْوِيلِ وَرَدِّهِ. وَأَحَادُهَا
 لَا تُبْطِلُ الْإِحْتِمَالَ، لَكِنَّ الْمَجْمُوعَ يُشَكِّكُ فِي صِحَّةِ الْقِيَاسِ الْمُخَالَفِ لِلظَّاهِرِ،
 وَيَصِيرُ اتِّبَاعُ الظَّاهِرِ بِسَبَبِهَا أَقْوَى فِي النَّفْسِ مِنْ اتِّبَاعِ الْقِيَاسِ. وَالْإِنْصَافُ أَنَّ
 ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِتَنَوُّعِ أَحْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَإِلَّا فَلَسْنَا نَقْطَعُ بِبُطْلَانِ تَأْوِيلِ أَبِي
 حَنِيفَةَ مَعَ هَذِهِ الْقَرَائِنِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ تَذْلِيلُ الطَّرِيقِ لِلْمُجْتَهِدِينَ.

128

2386. [2] مَسْأَلَةٌ: مَنْ / تَأْوِيلَاتِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْوَاقِعَةَ رُبَّمَا وَقَعَتْ فِي
 ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، قَبْلَ الْحَصْرِ فِي عَدَدِ النِّسَاءِ، فَكَانَ عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا
 الْبَاطِلُ مِنْ أَنْكِحَةِ الْكُفَّارِ مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ، كَمَا لَوْ حَمَعَ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ
 بَيْنَ عَشْرِ نِسْوَةٍ بَعْدَ نَزُولِ الْحَصْرِ.

[393/1]

2387. فَتَقُولُ: إِذَا سَلِمَ هَذَا أَمَكَنَّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ قِيَاسَهُمْ يَقْتَضِي انْدِفَاعَ جَمِيعِ
 هَذِهِ الْأَنْكِحَةِ، كَمَا لَوْ نَكَحَ أَجْنَبِيَّتَيْنِ، ثُمَّ حَدَثَ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةٌ بِرِضَاعٍ، ائْتَمَرَ
 النِّكَاحُ وَلَمْ يَتَخَيَّرْ.

2388. وَمَعَ هَذَا فَتَقُولُ: هَذَا بِنَاءٌ تَأْوِيلٌ عَلَى احْتِمَالٍ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ، وَلَمْ يُثْبِتْ عِنْدَنَا رَفْعُ
 حَجَرٍ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ. وَيَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ زِيَادَةً
 عَلَى أَرْبَعٍ، وَهُمْ النَّاكِحُونَ، وَلَوْ كَانَ جَائِزًا لَفَارَقُوا عِنْدَ نَزُولِ الْحَصْرِ، وَلَأَوْشَكَ
 أَنْ يُنْقَلَ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: / «وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ

[394/1]

سَلَفَ ﴿الباء 23﴾ أَرَادَ بِهِ زَمَانَ الْحَاثِلِيَّةِ. هَذَا مَا وَرَدَ فِي التَّفْسِيرِ.

2389 فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ صَحَّ رَفْعُ حَجَرٍ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ هَلْ كَانَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مَقْبُولًا؟
 2390 قُلْنَا: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْأَصُولِيِّينَ: لَا يُقْبَلُ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ اسْتَقْلَلَ حُجَّةً،
 فَلَا يُدْفَعُ بِمَجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ، مَا لَمْ يُنْقَلْ وَقُوعُ نِكَاحِ عَيْلَانَ قَبْلَ تَزْوِيلِ الْحَجَرِ.
 2391 وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَسْتَقْبِلُ حُجَّةً مَا لَمْ يُنْقَلْ تَأَخُّرُ نِكَاحِهِ عَنْ
 تَزْوِيلِ الْحَصْرِ، لِأَنَّهُ إِنْ تَقَدَّمَ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَهُوَ حُجَّةٌ، فَلَيْسَ أَحَدُ
 الْإِحْتِمَالَيْنِ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، وَلَا تَقُومُ الْحُجَّةُ بِإِحْتِمَالٍ يُعَارِضُهُ غَيْرُهُ مِثْلُهُ.
 2392 [3] مَسْأَلَةٌ: قَالَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ: كُلُّ تَأْوِيلٍ يَرْفَعُ النَّصَّ، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ،
 فَهُوَ بَاطِلٌ.

هل يشترط في
التأويل الصحيح
ألا يعود الأصل
بالإبطال؟

2393 وَمِثَالُهُ: تَأْوِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِبْدَالِ، / حَيْثُ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ» فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الشَّاءُ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا
 الْوَاجِبُ مِقْدَارُ قِيَمَتِهَا مِنْ أَيْ مَالٍ كَانَ. قَالَ: فَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ اللَّفْظَ نَصٌّ فِي
 وَجُوبِ شَاءَ، وَهَذَا رَفْعٌ وَجُوبِ الشَّاءِ، فَيَكُونُ رَفْعًا لِلنَّصِّ. فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُاتُوا
 الزَّكَاةَ﴾ لِلْإِجَابِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ» بَيَانٌ لِلْوَاجِبِ؛
 وَإِسْقَاطُ وَجُوبِ الشَّاءِ رَفْعٌ لِلنَّصِّ.

[395, 1]

2394 وَهَذَا غَيْرُ مَرَضِيٍّ عِنْدَنَا، فَإِنَّ وَجُوبَ الشَّاءِ إِنَّمَا يَسْقُطُ بِتَجْوِيزِ التَّرَكِّ مُطْلَقًا،
 فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَجْزُ تَرْكُهَا إِلَّا بِبَدَلٍ يَقُومُ مَقَامَهَا فَلَا تَخْرُجُ الشَّاءُ عَنْ كَوْنِهَا وَاجِبَةً،
 فَإِنَّ مَنْ أَدَّى خَصْلَةً مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ الْمُخَيَّرِ فِيهَا فَقَدْ أَدَّى الْوَاجِبَ،
 وَإِنْ كَانَ الْوُجُوبُ يَتَأَدَّى بِخَصْلَةٍ أُخْرَى، فَهَذَا تَوْسِيعٌ لِلْوُجُوبِ لَا إِسْقَاطُ
 لِلْوُجُوبِ، وَالْوَاجِبُ الْمُوسَّعُ وَالْمُخَيَّرُ وَاجِبٌ. نَعَمْ هَذَا يَرْفَعُ تَعْيِينَ الْوُجُوبِ
 فِي الشَّاءِ لَا أَصْلَ الْوُجُوبِ، وَالْلَّفْظُ نَصٌّ / فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ، لَا فِي تَعْيِينِهِ
 وَتَضْيِيقِهِ، وَلَعَلَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّعْيِينِ، مُحْتَمِلٌ لِلتَّوْسِيعِ وَالتَّخْيِيرِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ:
 «وَلَيْسَتْ نَجَسٌ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». فَإِنَّ إِقَامَةَ الْمَدَرِ مَقَامَهُ لَا يَبْطُلُ وَجُوبُ الْإِسْتِجَاءِ.
 لَكِنَّ الْحَجَرَ أَلَّا يَجُوزُ أَنْ يَتَّعَيْنَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي مَعْنَاهُ. نَعَمْ:
 إِنَّمَا يُتَكْرَرُ الشَّافِعِيُّ هَذَا التَّأْوِيلَ، لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ،
 لَكِنَّ مِنْ وَجْهَيْنِ:

[396/1]

2395. أَحَدُهُمَا: أَنَّ دَلِيلَ الْخَصْمِ [هوَ]: أَنَّ الْمَقْصُودَ سَدُّ الْخَلَّةِ.

2396. وَمُسَلَّمٌ أَنَّ سَدَّ الْخَلَّةِ مَقْصُودٌ، لَكِنْ غَيْرُ مُسَلَّمٍ أَنَّهُ كُلُّ الْمَقْصُودِ، فَلَعَلَّهُ قَصَدَ مَعَ ذَلِكَ: التَّعَبُّدَ بِإِشْرَاكِ الْفَقِيرِ فِي جَنْسِ مَالِ الْغَنِيِّ. فَالْجَمْعُ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَبَيْنَ التَّعَبُّدِ وَمَقْصُودُ سَدِّ الْخَلَّةِ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ فِي الْعِبَادَاتِ، لِأَنَّ الْعِبَادَاتِ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِحْتِيَاظِ مِنْ تَجَرِيدِ النَّظَرِ إِلَى مُجَرَّدِ سَدِّ الْخَلَّةِ. /

[397/1]

2397. الثَّانِي: أَنَّ التَّغْلِيلَ بِسَدِّ الْخَلَّةِ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فِي أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ» هُوَ اسْتِنْبَاطٌ يَعُودُ عَلَى أَصْلِ النَّصِّ بِالْإِبْطَالِ، أَوْ عَلَى الظَّاهِرِ بِالرَّفْعِ. وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ الشَّاءِ عَلَى التَّعْيِينِ، فَإِذَا رَأَى مَعْنَى لَا يُوَافِقُ الْحُكْمَ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ اللَّفْظِ لَا مَعْنَى لَهُ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ مَا يُوَافِقُ الْحُكْمَ، وَالْحُكْمُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَظَاهِرُ اللَّفْظِ يَدُلُّ عَلَى تَعْيِينِ الشَّاءِ، وَهَذَا التَّغْلِيلُ يَدْفَعُ هَذَا الظَّاهِرَ.

2398. وَهَذَا أَيْضًا عِنْدَنَا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، فَإِنَّ مَعْنَى «سَدِّ الْخَلَّةِ» مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ إِيْجَابِ الزَّكَاةِ لِلْفُقَرَاءِ. وَتَعْيِينُ الشَّاءِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعَبُّدِ، كَمَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَعَيَّنًا، لَكِنْ الْبَاعِثُ عَلَى تَعْيِينِهِ شَيْئَانِ:

[398/1]

2399. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْأَيْسَرُ عَلَى الْمَلِكِ، وَالْأَسْهَلُ / فِي الْعِبَادَاتِ، كَمَا عَيَّنَ ذَكَرَ الْحَجَرَ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ وَأَسْهَلُ؛ وَكَمَا يَقُولُ الْمُفْتِي لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ: تَصَدَّقْ بِعَشْرَةِ أَمْدَادٍ مِنَ الْبُرِّ، لِأَنَّهُ يَرَى ذَلِكَ أَسْهَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْعَنَقِ، وَيَعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَوْ خَيْرَ بَيْنَهُمَا لَاخْتَارَ الْإِطْعَامَ عَلَى الْإِعْتَاقِ لِيُسْرِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بَاعِثًا عَلَى تَخْصِيصِهِ بِالذِّكْرِ.

2400. وَالثَّانِي: أَنَّ الشَّاءَ مِغْيَارٌ لِمَقْدَارِ الْوَاجِبِ، فَلَا تُدْ مِنْ ذِكْرِهَا، إِذِ الْقِيَمَةُ تُعْرَفُ بِهَا. وَهِيَ تُعْرَفُ بِنَفْسِهَا، فَهِيَ الْأَصْلُ عَلَى التَّحْقِيقِ. وَلَوْ فَسَّرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَلَامَهُ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَنَاقِضًا، وَلَكَانَ حُكْمًا بِأَنَّ الْبَدَلَ يُجْزَى فِي الزَّكَاةِ. فَهَذَا كُلُّهُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَإِنَّمَا تَشْمِزُهُ عَنْهُ طِبَاعُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بِتَوْسِعٍ الْعَرَبِ فِي الْكَلَامِ، وَظَنَّ اللَّفْظَ نَصًّا فِي كُلِّ / مَا يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ.

[399/1]

2401. فَلَيْسَ يُبْطَلُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا لِانْتِفَاءِ الْإِحْتِمَالِ، لَكِنْ لِقُصُورِ الدَّلِيلِ الَّذِي يُعْضِدُهُ، وَلَا مِمَّا كَانَ كَوْنُ التَّعْبُدِ مَقْصُودًا مَعَ سَدِّ الْخَلَّةِ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ الشَّاةَ فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ مِنْ جَنْسِهِ، حَتَّى يَكُونَ لِلشَّاهِلِ. ثُمَّ فِي الْجُبُرَانِ رَدَدَ بَيْنَ شَاتَيْنِ وَعَشْرِينَ دِرْهَمًا وَلَمْ يَرُدَّهُمْ إِلَى قِيَمَةِ الشَّاةِ، وَفِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَمْ يَرُدَّهُمْ. فَهَذِهِ قَرَأَتُنْ تَدُلُّ عَلَى التَّعْبُدِ، وَالْبَابُ بَابُ الْعِبَادَاتِ وَالْإِحْتِيَاطِ فِيهِ أَوَّلَى.

هل آية مصارف الزكاة نص في التشريك بينهم؟

2402. [4] مَسْأَلَةٌ: يَقْرُبُ مِمَّا ذَكَرْنَا تَأْوِيلُ الْآيَةِ فِي مَسْأَلَةِ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ، فَقَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (الآيَةُ (التوبة) 60) نَصٌّ فِي التَّشْرِيكِ، وَجُوبُوبِ الْاِسْتِغَابِ، لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِمْ بِلَامِ التَّمْلِيكِ، وَعَطَفَ بِوَائِ التَّشْرِيكِ فَالْصَّرْفُ إِلَى وَاحِدٍ يُبْطَلُ لَهُ.

[400/1]

2403. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَنَا، بَلْ هُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن يُلْزِمُكَ فِي الصَّدَقَاتِ / فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (التوبة 60-58). يَعْنِي أَنَّ طَمَعَهُمْ فِي الزَّكَاةِ مَعَ خُلُوقِهِمْ عَنْ شُرُوطِ الْاِسْتِحْقَاقِ بَاطِلٌ. ثُمَّ عَدَّدَ شُرُوطَ الْاِسْتِحْقَاقِ لِتَبْيِينِ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ وَمَنْ يَحُوزُ صَرْفَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ. فَهَذَا مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ مَنَعَهُ الشَّافِعِيُّ فَلِلْقُصُورِ فِي دَلِيلِ التَّأْوِيلِ، لَا لِانْتِفَاءِ الْإِحْتِمَالِ. فَهَذَا وَأَمثَالُهُ يَنْبَغِي أَنْ يُسَمَّى «نَصًّا» بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّالِثِ، أَمَّا بِالْوَضْعِ الثَّانِي فَلَا.

هل آية كفارة الظهار نص في وجوب رعاية عدد المساكين؟

2404. [5] مَسْأَلَةٌ: قَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ نَصٌّ فِي وَجُوبِ رِعَايَةِ الْعَدَدِ، وَمَنْعِ الصَّرْفِ إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ فِي سِتِّينَ يَوْمًا. وَقَطَعُوا بِبُطْلَانِ تَأْوِيلِهِ.

[401/1]

2405. وَهُوَ عِنْدَنَا مِنْ جَنْسِ مَا تَقَدَّمَ، فَإِنَّهُ إِنْ أُبْطِلَ لِقُصُورِ الْإِحْتِمَالِ، وَكَوْنِ الْآيَةِ نَصًّا / بِالْوَضْعِ الثَّانِي، فَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، فَإِنَّهُ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرَ الْمَسَاكِينَ لِبَيَانِ مِقْدَارِ الْوَاجِبِ، وَمَعْنَاهُ: فَإِطْعَامُ طَعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا. وَلَيْسَ هَذَا مُمْتَنِعًا فِي تَوْسِعِ لِسَانِ الْعَرَبِ. نَعَمْ. دَلِيلُهُ تَجْرِيدُ النَّظَرِ إِلَى سَدِّ الْخَلَّةِ.

2406. وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَقْصِدَ الشَّرْعُ ذَلِكَ لِإِخْيَاءِ سِتِّينَ مُهْجَةً، تَبْرُكًا

يُدْعَاهِهِمْ، وَتَحْصُنَا عَنْ حُلُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ، وَلَا يَخْلَوْ جَمْعٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ وَلِيِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ يُغْتَنَمَ دُعَاؤُهُ. وَلَا دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْمَقْصُودِ، فَتَصِيرُ الْآيَةُ نَصًّا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّالِثِ، لَا بِالْوَضْعِ الثَّانِي.

2407. هَذِهِ أَمْثَلَةُ التَّأْوِيلِ.

2408. وَلَنَذْكُرَ أَمْثَلَةَ التَّخْصِصِ، فَإِنَّ الْعُمُومَ إِنْ جَعَلْنَاهُ ظَاهِرًا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَمْ يَكُنْ فِي التَّخْصِصِ إِلَّا إِزَالَةُ ظَاهِرٍ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ عَجَّلْنَا ذِكْرَ هَذَا الْقَدْرِ، وَالْأَفْبَانَةَ * / فِي الْقِسْمِ الرَّابِعِ الْمُرْسُومِ لِبَيَانِ الْعُمُومِ أَلَيْتُ.

130

* 423-424

[402/1]

تخصيص العموم
بصورة نادرة

2409. [6] مَسْأَلَةٌ: اعْلَمْ أَنَّ الْعُمُومَ عِنْدَ مَنْ يَرَى التَّمَسُّكَ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قَوِيٍّ يَبْعُدُ عَنْ قَبُولِ التَّخْصِصِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ أَوْ كَالْقَاطِعِ، وَهُوَ الَّذِي يُخْرُجُ إِلَى تَقْدِيرِ قَرِينَةٍ حَتَّى تَنْقَدِحَ إِزَادَةُ الْخُصُوصِ بِهِ؛ وَإِلَى ضَعِيفٍ رُبَّمَا يَشْكُ فِي ظُهُورِهِ، وَيُقْنَعُ فِي تَخْصِصِهِ بِدَلِيلٍ ضَعِيفٍ؛ وَإِلَى مُتَوَسِّطٍ.

2410. مِثَالُ الْقَوِيِّ مِنْهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْتَهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ - الْحَدِيثُ» وَقَدْ حَمَلَهُ الْخُصْمُ عَلَى الْأَمَةِ، فَتَبَا عَنْ قَبُولِهِ قَوْلُهُ: «فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا» فَإِنَّ مَهْرَ الْأَمَةِ لِلسَّيِّدِ، فَعَدَلُوا إِلَى الْحَمْلِ عَلَى الْمُكَاتَبَةِ.

2411. وَهَذَا تَعَسَّفُ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ الْعُمُومَ قَوِيٌّ، وَالْمُكَاتَبَةُ نَادِرَةٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى النِّسَاءِ، وَلَيْسَ / مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِزَادَةُ النَّادِرِ الشَّاذِّ بِاللَّفْظِ الَّذِي ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ الْعُمُومِ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَقْتَرِنُ بِاللَّفْظِ. وَقِيَاسُ النِّكَاحِ عَلَى الْمَالِ، وَقِيَاسُ الْإِنَاثِ عَلَى الذَّكَورِ، لَيْسَ قَرِينَةٌ مُقْتَرَنَةٌ بِاللَّفْظِ حَتَّى يَصْلَحَ لِتَنْزِيلِهِ عَلَى صُورَةِ نَادِرَةٍ. وَدَلِيلُ ظُهُورِ قَصْدِ التَّعْميمِ بِهَذَا اللَّفْظِ أُمُورٌ:

2412. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ صَدَّرَ الْكَلَامَ بِ: «أَيُّ» وَهِيَ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ. وَلَمْ يَتَوَقَّفْ فِي عُمُومِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ جَمَاعَةً مِمَّنْ تَوَقَّفَ فِي صَيِّغِ الْعُمُومِ.

2413. الثَّانِي: أَنَّهُ أَكَّدَهُ بِمَا، فَقَالَ: «أَيُّمَا» وَهِيَ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ الْمُسْتَقْتَلَةِ بِإِفَادَةِ الْعُمُومِ أَيْضًا.

2414. الثَّالِثُ: أَنَّهُ قَالَ: «فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى الشَّرْطِ فِي مَعْرِضِ الْجَزَاءِ، وَذَلِكَ أَيْضًا يُؤَكِّدُ قَصْدَ الْعُمُومِ.

2415. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْعَرَبِيَّ الْفَصِيحَ لَوْ اقْتَرَحَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِصِغَةِ عَامَّةٍ دَالَّةٍ عَلَى
قَصْدٍ / الْعُمُومِ، مَعَ الْفَصَاحَةِ وَالْجَزَالَةِ، لَمْ تَسْمَعْ قَرِيحَتُهُ بِأَبْلَغَ مِنْ هَذِهِ
الصِّغَةِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا مِنْ هَذِهِ
الصِّغَةِ الْمُكَاتِبَةِ، وَأَنَا لَوْ سَمِعْنَا وَاحِدًا مِمَّا يَقُولُ لِغَيْرِهِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ رَأَيْتَهَا الْيَوْمَ
فَأَعْطَيْهَا دِرْهَمًا، لَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْمُكَاتِبَةُ. وَلَوْ قَالَ: أَرَدْتُ الْمُكَاتِبَةَ، نُسِبَ إِلَى
الْإِلْغَارِ وَالْهَرَبِ، وَلَوْ قَالَ: أَيُّمَا إِهَابٍ ذُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ، ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ بِهِ الْكَلْبَ
أَوْ الثَّغْلَبَ، عَلَى الْخُصُوصِ، لَنُسِبَ إِلَى اللَّكْنَةِ وَالْحَهْلِ بِاللُّغَةِ. ثُمَّ لَوْ أَخْرَجَ
الْكَلْبَ أَوْ الثَّغْلَبَ أَوْ الْمُكَاتِبَةَ، وَقَالَ: مَا خَطَرَ ذَلِكَ بِيَالِي، لَمْ يُسْتَنْكَرْ. فَمَا
لَا يَخْطُرُ بِالنَّالِ إِلَّا بِالْإِخْطَارِ وَحَازَ أَنْ يَشُدَّ عَنْ ذِكْرِ اللَّافِظِ وَذِهْنِهِ، حَتَّى جَارَ
إِخْرَاجُهُ عَنِ اللَّفْظِ، كَيْفَ يَجُوزُ قَصْرُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ؟

[404/1]

2416. بَلْ نَقُولُ: مَنْ ذَهَبَ إِلَى إِنْكَارِ / صِنْعِ الْعُمُومِ، وَجَعَلَهَا مُجْمَلَةً، فَلَا يُنْكِرُ مَنَعَ
التَّخْصِيسِ ۖ إِذَا دَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَيْهِ. فَالْمَرِيضُ إِذَا قَالَ لِعَلَامِهِ: لَا تَدْخُلْ عَلَيَّ
النَّاسَ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَلَاءِ، وَزَعَمَ أَنِّي أَخْرَجْتُ هَذَا مِنْ عُمُومِ
لَفْظِ النَّاسِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، اسْتَوْجَبَ التَّعْزِيرَ. فَلْتَنْتَحِذْ هَذِهِ
الْمَسْأَلَةَ مِثَالًا لِمَنَعَ التَّخْصِيسِ بِالتَّوَادِرِ.

[405/1]

2417. [7] مَسْأَلَةٌ: يَقْرُبُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ
مَحْرَمٍ عَتَقَ عَلَيْهِ» إِذْ قَبْلَهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَخَصَّصَهُ بِالْأَبِ.

2418. وَهَذَا بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْأَبَ يَخْتَصُّ بِخَاصِّيَّةٍ تَقَاضِي تِلْكَ الْخَاصِّيَّةِ التَّنْصِيسَ عَلَيْهِ
فِيمَا يُوْجِبُ الْإِحْتِرَامَ، فَالْعُدُولُ عَنْ لَفْظِهِ الْخَاصِّ إِلَى لَفْظٍ يَعُمُّ، قَرِيبٌ مِنَ
الْإِلْغَارِ وَالْإِلْبَاسِ. وَلَا يَلِيقُ بِمَنْصِبِ الشَّارِعِ عَلَيْهِ / السَّلَامُ، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ
قَرِينَةٌ مُعْرِفَةٌ وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَضْعِ الْقَرَائِنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ. وَلَيْسَ قِيَاسُ الشَّافِعِيِّ
فِي تَخْصِيسِ النِّفَقَةِ بِالْبَعْضِيَّةِ بَالِغًا فِي الْقُوَّةِ مَبْلَغًا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَرَعَ تَقْدِيرُ
الْقَرَائِنِ بِسَبَبِهِ. فَلَوْ صَحَّ هَذَا اللَّفْظُ لَعَمَلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمُوجِبِهِ، فَإِنَّ مَنْ
كَانَ مِنْ عَادَتِهِ إِكْرَامُ أَبِيهِ، فَقَالَ: مِنْ عَادَتِي إِكْرَامُ النَّاسِ، كَانَ ذَلِكَ خُلْفًا مِنَ
الْكَلَامِ. وَلَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ.

[406/1]

مثال تخصيص
العموم الضعيف

2419. [8] مَسْأَلَةٌ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِثَالُ الْعُمُومِ الْقَوِي. أَمَّا مِثَالُ الْعُمُومِ الضَّعِيفِ فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بَنَضَحٍ أَوْ دَالِيَةٍ نِصْفُ الْعُشْرِ» فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْقَائِلِينَ بِصِيغِ الْعُمُومِ إِلَى أَنَّ هَذَا لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي إِيْجَابِ الْعُشْرِ وَنِصْفِ الْعُشْرِ فِي جَمِيعِ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ، وَلَا فِي جَمِيعِ مَا سَقَى بَنَضَحٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُشْرِ وَنِصْفِ / الْعُشْرِ، لَا بَيَانًا مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ، حَتَّى يَتَعَلَّقَ بِعُمُومِهِ.

[407/1]

2420. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ عِنْدَنَا، إِذْ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مَقْصُودًا، وَهُوَ إِيْجَابُ الْعُشْرِ فِي جَمِيعِ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ، وَإِيْجَابُ بِنِصْفِهِ فِي جَمِيعِ مَا سَقَى بَنَضَحٍ. وَاللَّفْظُ عَامٌّ فِي صِيغَتِهِ، فَلَا يَزُولُ ظُهُورُهُ بِمُجَرَّدِ الْوَهْمِ. لَكِنْ يَكْفِي فِي التَّخْصِيسِ أَذْنَى دَلِيلٍ. لَكِنَّهُ لَوْ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا بِهَذَا اللَّفْظِ، وَلَمْ يَرُدَّ دَلِيلٌ مُخَصَّصٌ، لَوَجِبَ التَّعْمِيمُ فِي الطَّرْفَيْنِ، عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَرَى صِيغَةَ الْعُمُومِ حُجَّةً.

هل يختص حق
ذوي القربى
والسماوي
المنافهم بمصراتهم؟

[408/1]

2421. [9] مَسْأَلَةٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تُعْتَبَرُ الْحَاجَةُ مَعَ الْقَرَابَةِ، ثُمَّ جَوَزَ / حَرَمَانَ ذَوِي الْقُرْبَى. فَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا تَخْصِيسٌ بِاطِلٍ لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، لِأَنَّهُ أَصَافَ الْمَالِ إِلَيْهِمْ فَالْإِلَافُ لِلتَّمْلِيكِ، وَعَرَفَ كُلُّ جِهَةٍ بِصِفَةٍ، وَعَرَفَ هَذِهِ الْجِهَةَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ بِالْقَرَابَةِ. وَأَبُو حَنِيفَةَ أَلْغَى الْقَرَابَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَاعْتَبَرَ الْحَاجَةَ الْمَتْرُوكَةَ. وَهُوَ مُنَاقَصَةٌ لِلَّفْظِ، لَا تَأْوِيلُ.

2422. وَهَذَا عِنْدَنَا فِي مَجَالِ الْاجْتِهَادِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَخْصِيسُ عُمُومِ لَفْظِ ذَوِي الْقُرْبَى بِالْمُحْتَاجِينَ مِنْهُمْ، كَمَا فَعَلَهُ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ مَعَ الْيَتِيمِ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَةِ.

2423. فَإِنْ قِيلَ: لَفْظُ الْيَتِيمِ يُنْبِئُ عَنِ الْحَاجَةِ.

2424. قِيلَ: فَلَمْ لَا يُحْتَمَلْ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «لَا تُنْكِحُ الْيَتِيمَةَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ»؟

2425. فَإِنْ قِيلَ: قَرِينَةُ إِعْطَاءِ الْمَالِ هِيَ الَّتِي تُتَّبَعُ عَلَى اعْتِبَارِ الْحَاجَةِ مَعَ الْيَتِيمِ. فَلَهُ هُوَ أَنْ / يَقُولَ: وَاقْتِرَانُ ذَوِي الْقُرْبَى بِالسَّامِيِّ وَالْمَسَاكِينِ قَرِينَةٌ أَيْضًا، وَإِنَّمَا دَعَا إِلَى ذِكْرِ الْقَرَابَةِ كَوْنُهُمْ مَحْرُومِينَ عَنِ الرُّكَاةِ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُمْ لَيْسُوا

[409/1]

مَخْرُومِينَ عَنْ هَذَا الْمَالِ. وَهَذَا تَخْصِيصٌ لَوْ ذُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِهِ.
فَلَيْسَ يَنْبُو عَنْهُ اللَّفْظُ نَبْوَةَ حَدِيثِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ عَنِ الْمُكَاتَبَةِ.

2426. [10] مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ»
حَمَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ.

2427. فَقَالَ أَصْحَابُنَا: قَوْلُهُ: «لَا صِيَامَ» نَفْيٌ عَامٌّ لَا يَسْبِقُ مِنْهُ إِلَى الْفَهْمِ إِلَّا الصَّوْمُ
الْأَصْلِيُّ الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ الْفَرَضُ وَالتَّطَوُّعُ. ثُمَّ التَّطَوُّعُ غَيْرُ مُرَادٍ، فَلَا يَتَقَيُّ إِلَّا
الْفَرَضُ الَّذِي هُوَ رُكْنُ الدِّينِ، وَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ. وَأَمَّا الْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ فَيَجِبُ
بِاسْتِبَابِ عَارِضَةٍ، وَلَا يُتَذَكَّرُ بِذِكْرِ الصَّوْمِ مُطْلَقًا وَلَا يَخْطُرُ بِالْبَالِ، بَلْ يَجْرِي
مَجْرَى النَّوَادِرِ، كَالْمُكَاتَبَةِ فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ.

2428. [410/1] وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَيْسَ تُدَوِّرُ الْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ / كَتَدَوِّرُ الْمُكَاتَبَةِ، وَإِنْ كَانَ
الْفَرَضُ أَسْبَقَ مِنْهُ إِلَى الْفَهْمِ، فَيَحْتَاجُ مِثْلُ هَذَا التَّخْصِيصِ إِلَى دَلِيلٍ قَوِيٍّ.
فَلَيْسَ يَظْهَرُ نُطْلَانُهُ كَظُهُورِ نُطْلَانِ التَّخْصِيصِ بِالْمُكَاتَبَةِ. وَعِنْدَ هَذَا يُعْلَمُ أَنَّ
إِخْرَاجَ النَّادِرِ قَرِيبٌ، وَالْقَصْرُ عَلَى النَّادِرِ مُمْتَنِعٌ. وَبَيْنَهُمَا دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ فِي
الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، وَلِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ خَاصٌّ، وَيَجِبُ أَنْ
تُفَرَّدَ بِنَظَرٍ خَاصٍّ. وَبَلِيْقُ ذَلِكَ بِالْفُرُوعِ، وَلَمْ تَذْكُرْ هَذَا الْقَدْرَ إِلَّا لِوُقُوعِ الْأَنْسِ
بِجَنْسِ التَّصَرُّفِ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2429. هَذَا تَمَامُ النَّظَرِ فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ وَالظَّاهِرِ وَالْمُؤَوَّلِ. وَهُوَ نَظَرٌ يَتَعَلَّقُ
بِالْأَلْفَاظِ كُلِّهَا. وَالْقِسْمَانِ الْبَاقِيَانِ نَظَرٌ أَخْصَصُ، فَإِنَّهُ نَظَرٌ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
خَاصَّةً، وَفِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ خَاصَّةً. فَلِذَلِكَ قَدَّمْنَا النَّظَرَ فِي الْأَعْمِ عَلَى
النَّظَرِ فِي الْأَخْصَصِ. /

[411/1]

القسم الثالث في الأمر والنهي

2430. فَنَبْدَأُ بِالْأَمْرِ فَتَقُولُ

2431. أَوَّلًا: النَّظْرَ فِي حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ.

2432. وَثَانِيًا: فِي صِيغَتِهِ.

2433. وَثَالِثًا: فِي مُقْتَضَاهُ مِنَ الْفَوْرِ وَالتَّرَاجِي. أَوْ الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ.

2434. وَفِي التَّكَرُّارِ أَوْ الْإِتِّحَادِ وَأَمْنَالِهِ.

النَّظْرُ الْأَوَّلُ فِي: حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ

* 152

2435. وَهُوَ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ: إِذْ بَيَّنَّا * أَنَّ الْكَلَامَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَمْرٍ وَنَهْيٍ، وَحَبَرٍ وَاسْتِخْبَارٍ. فَالْأَمْرُ أَحَدُ أَقْسَامِهِ.

حد الأمر
والنهي

2436. وَحَدُّ الْأَمْرِ: أَنَّهُ «الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ».

2437. وَالنَّهْيُ: هُوَ «الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي تَرْكَ الْفِعْلِ».

2438. وَقِيلَ فِي حَدِّ الْأَمْرِ إِنَّهُ «طَلَبُ الْفِعْلِ وَاقْتِضَاؤُهُ عَلَى غَيْرِ وَحْدِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ

131/4

مِمَّنْ دُونَ الْأَمْرِ فِي الدَّرَجَةِ» اخْتِزَا عَنْ قَوْلِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَعَنْ سُؤَالِ

الْعَبْدِ مِنْ سَيِّدِهِ، وَالْوَلَدِ مِنْ وَالِدِهِ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْإِخْتِزَا، بَلْ يُنْصَوِّرُ

مِنَ الْعَبْدِ وَالْوَلَدِ أَمْرُ السَّيِّدِ وَالْوَالِدِ، وَإِنْ لَمْ تَحِبَّ عَلَيْهِمَا الطَّاعَةُ، فَلَيْسَ مِنْ

ضَرُورَةٍ كُلُّ أَمْرٍ أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الطَّاعَةِ. بَلْ الطَّاعَةُ لَا تَحِبُّ إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى.

[412/1]

وَالْعَرَبُ قَدْ تَقُولُ: فُلَانٌ / أَمَرَ أَبَاهُ، وَالْعَبْدُ أَمَرَ سَيِّدَهُ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ طَلَبَ

الطَّاعَةِ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ، فَيَرَوْنَ ذَلِكَ أَمْرًا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْسِنُوهُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

اغْفِرْ لِي، فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقُومَ بِذَاتِهِ اقْتِضَاءٌ لِلطَّاعَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ

غَيْرِهِ، فَيَكُونُ أَمْرًا وَيَكُونُ عَاصِيًا بِأَمْرِهِ.

2439. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكُمْ: الْأَمْرُ هُوَ الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي طَاعَةَ الْمَأْمُورِ: أَرَدْتُمْ بِهِ الْقَوْلَ
بِاللِّسَانِ، أَوْ كَلَامَ النَّفْسِ؟

2440. قُلْنَا: النَّاسُ فِيهِ فَرِيقَانِ:

2441. الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: هُمُ الْمُشَبِّهُونَ لِكَلَامِ النَّفْسِ. وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ بِالْقَوْلِ مَا يَقُومُ
بِالنَّفْسِ مِنْ اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ التَّنْقِطُ عِبَارَةً عَنْهُ، وَدَلِيلًا
عَلَيْهِ. وَهُوَ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ. وَهُوَ أَمْرٌ لِذَاتِهِ وَجَنَسِهِ، وَيَتَعَلَّقُ بِالْمَأْمُورِ بِهِ لِذَاتِهِ.
وَهُوَ كَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّهَا قُدْرَةٌ لِذَاتِهَا وَتَتَعَلَّقُ بِمُتَعَلِّقِهَا، وَلَا يُخْتَلَفُ فِي الشَّاهِدِ
وَالْغَائِبِ فِي نَوْعِهِ وَحَدِّهِ. وَيَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ، كَالْقُدْرَةِ، وَيُبدَلُ عَلَيْهِ
تَارَةً بِالْإِشَارَةِ وَالرَّمْزِ وَالْفِعْلِ، وَتَارَةً بِالْأَلْفَاظِ. فَإِنْ سُمِّيَتْ الْإِشَارَةُ الْمَعْرُوفَةُ أَمْرًا
فَمَجَازٌ، لِأَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى الْأَمْرِ، لَا أَنَّهَا نَفْسُ الْأَمْرِ.

2442. وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ فَمِثْلُ قَوْلِهِ: أَمَرْتُكَ، وَأَقْتَضَيْ طَاعَتَكَ.

2443. وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى إِيْجَابٍ وَنَدْبٍ.

2444. وَيُبدَلُ عَلَى مَعْنَى النَّدْبِ بِقَوْلِهِ: نَدَبْتُكَ وَرَغَبْتُكَ، وَأَفْعَلُ فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ. وَعَلَى
مَعْنَى الْوُجُوبِ بِقَوْلِهِ: أَوْجَبْتُ عَلَيْكَ، / أَوْ فَرَضْتُ، أَوْ حَثَمْتُ فَأَفْعَلُ. فَإِنْ
تَرَكْتَ قَالْتَ مُعَاقِبٌ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى الْأَمْرِ
تُسَمَّى أَمْرًا. وَكَانَ الْأِسْمُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ وَبَيْنَ اللَّفْظِ
الدَّالِّ، فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِمَا. أَوْ يَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ.
وَقَوْلُهُ: «أَفْعَلُ» يُسَمَّى أَمْرًا مَجَازًا، كَمَا تُسَمَّى الْإِشَارَةُ الْمَعْرُوفَةُ أَمْرًا مَجَازًا.
وَمِثْلُ هَذَا الْخِلَافِ جَارٍ فِي اسْمِ «الْكَلَامِ» أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَا فِي النَّفْسِ وَبَيْنَ
الْلَفْظِ، أَوْ هُوَ مَجَازٌ فِي اللَّفْظِ.

[413/1]

2445. الْفَرِيقُ الثَّانِي: هُمُ الْمُتَنَكِّرُونَ لِكَلَامِ النَّفْسِ. وَهَؤُلَاءِ انْقَسَمُوا إِلَى ثَلَاثَةِ
أَصْنَافٍ، وَتَحَرَّبُوا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ:

2446. الْحِزْبُ الْأَوَّلُ: قَالُوا: لَا مَعْنَى لِلْأَمْرِ إِلَّا حَرْفٌ وَصَوْتُ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: «أَفْعَلُ»
أَوْ مَا يُفِيدُ مَعْنَاءً. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَلْخِيُّ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَهُ «أَفْعَلُ» أَمْرٌ
لِذَاتِهِ وَجَنَسِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَكُونَ أَمْرًا. فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ الصَّيْغَةُ قَدْ تَصَدَّرُ

لِلتَّهْدِيدِ، كَقَوْلِهِ: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (صلى: 40) وَقَدْ تَصَدَّرَ لِلإِبَاحَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (السنة: 2) فَقَالَ: ذَلِكَ جِنْسٌ آخَرٌ، لَا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. وَهُوَ مُنَاكَرَةٌ لِلْجِنْسِ. فَلَمَّا اسْتَشْعَرَ ضَعْفَ هَذِهِ الْمُجَاهِدَةِ اعْتَرَفَ. ١١

00132

2447. الْحِزْبُ الثَّانِي: وَفِيهِمْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» لَيْسَ أَمْرًا بِمُجَرَّدٍ / صِيغَتِهِ وَلِدَاتِهِ، بَلْ لِيَصِيغَتِهِ، وَتَجَرُّدِهِ عَنِ الْقَرَائِنِ الصَّارِفَةِ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْأَمْرِ إِلَى التَّهْدِيدِ وَالإِبَاحَةِ وَغَيْرِهِ. وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَوْ صَدَرَ مِنَ النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ أَيْضًا لَمْ يَكُنْ أَمْرًا، لِلْقَرِينَةِ.

[414/1]

2448. وَهَذَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لِيُغَيِّرُ الْأَمْرَ إِلَّا إِذَا صَرَفَتْهُ قَرِينَةٌ إِلَى مَعْنَى الْأَمْرِ، لِأَنَّهُ إِذَا سَلِمَ إِطْلَاقُ الْعَرَبِ هَذِهِ الصِّيغَةَ عَلَى أَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَحَوَالَةُ الْبَعْضِ عَلَى الصِّيغَةِ، وَحَوَالَةُ الْبَاقِي عَلَى الْقَرِينَةِ، تَحْكُمُ مُجَرَّدًا، لَا يُعْلَمُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ، وَلَا بِنَظَرٍ، وَلَا يَنْقَلِ مُتَوَاتِرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ اعْتَرَفَ.

2449. الْحِزْبُ الثَّالِثُ: مِنْ مُحَقِّقِي الْمُعْتَرِثَةِ: أَنَّهُ لَيْسَ أَمْرًا لِيَصِيغَتِهِ وَذَاتِهِ، وَلَا لِكُونِهِ مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ مَعَ الصِّيغَةِ، بَلْ يَصِيرُ أَمْرًا بِثَلَاثِ إِزَادَاتٍ: إِزَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَإِزَادَةِ إِحْدَاثِ الصِّيغَةِ، وَإِزَادَةِ الدَّلَالَةِ بِالصِّيغَةِ عَلَى الْأَمْرِ، دُونَ الإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ.

2450. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَكْفِي إِزَادَةُ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ إِزَادَةُ الْمَأْمُورِ بِهِ.

2451. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ:

2452. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَدْخُلُوا بِسَلَامٍ أَرْضَ الْيَمِينِ﴾ (الحجر: 46) وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ﴾ (الأنعام: 24) أَمْرًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ. وَلَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُ الْأَمْرِ إِلَّا بِوَعْدٍ وَوَعِيدٍ، فَتَكُونُ الدَّارُ الْآخِرَةُ دَارَ تَكْلِيفٍ وَمِغْنَةٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ. وَقَدْ / رَكِبَ ابْنُ الْجُبَّائِيِّ هَذَا، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مُرِيدُ دُخُولَهُمُ الْجَنَّةَ، وَكَارَهُ امْتِنَاعَهُمْ، إِذْ يَتَعَذَّرُ بِهِ بِإِصْطِلَاقِ الثَّوَابِ إِلَيْهِمْ. وَهَذَا ظُلْمٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَكْرَهُ الظُّلْمَ.

[415/1]

2453. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ وَجِدَتْ إِزَادَةُ الصِّيغَةِ، وَإِزَادَةُ الْمَأْمُورِ بِهِ، لَكِنْ لَمْ تَوْجَدْ إِزَادَةُ الدَّلَالَةِ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ؟

2454. قُلْنَا: وَهَلْ لِلْأَمْرِ مَعْنَى وَرَاءَ الصَّيْغَةِ حَتَّى تُرَادَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى فَمَا هُوَ؟ وَهَلْ لَهُ حَقِيقَةُ سِوَى مَا يَقُومُ بِالنَّفْسِ مِنْ اقْتِصَاءِ الطَّاعَةِ؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سِوَى الصَّيْغَةِ، فَلَا مَعْنَى لِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْإِرَادَةِ الدَّالَّةِ.

2455. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزِمُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْفَائِلُ لِنَفْسِهِ: افْعَلْ، مَعَ إِرَادَةِ الْفِعْلِ مِنْ نَفْسِهِ، أَمْرًا لِنَفْسِهِ. وَهُوَ مُحَالٌ بِالِاتِّفَاقِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ هُوَ الْمُقْتَضِي، وَأَمْرُهُ لِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ مُقْتَضِيًا لِلْفِعْلِ، بَلِ الْمُقْتَضِي دَوَاعِيهِ وَأَعْرَاضُهُ. وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِنَفْسِهِ: «افْعَلْ»، أَوْ اسْكُتْ، وَجَدَ هَهُنَا إِرَادَةَ الصَّيْغَةِ وَإِرَادَةَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ. فَدَلَّ أَنْ حَقِيقَتَهُ اقْتِصَاءُ الطَّاعَةِ، وَهُوَ مَعْنَى قَائِمٌ بِالنَّفْسِ، مِنْ ضَرُورَتِهِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ. وَهَلْ يَشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ قُوَّةً فِي الرُّبُوبَةِ؟ فِيهِ كَلَامٌ سَبَقَ *.

* م 383

2456. فَإِنْ قِيلَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِ مَعْنَى بِالنَّفْسِ سِوَى إِرَادَةِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ؟ فَإِنَّ السَّيِّدَ لَا يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ لِعَبْدِهِ: اسْقِنِي، أَوْ اسْرِجْ ١١/ الدَّابَّةَ، إِلَّا إِرَادَةَ السَّقْيِ وَالْإِسْرَاجِ، أَغْنَيْنِي طَلْبُهُ وَالْمِثْلُ إِلَيْهِ، لِإِزْنِطَاظِ غَرَضِهِ بِهِ. فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّ الْأَمْرَ يَرْجِعُ إِلَى هَذِهِ الْإِرَادَةِ لَوْزِمَ اقْتِرَانُ الْأَمْرِ بِالْإِرَادَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى لَا تَكُونَ الْمَعَاصِي الْوَاقِعَةُ إِلَّا مَأْمُورًا بِهَا لِأَنَّهَا مُرَادَةٌ، إِذِ الْكَائِنَاتُ كُلُّهَا مُرَادَةٌ، أَوْ يُنْكَرُ وَقُوعُهَا بِإِرَادَةِ اللَّهِ، فَيُقَالُ: إِنَّهَا عَلَى خِلَافِ إِرَادَتِهِ، وَهُوَ شَنِيعٌ، إِذْ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ مَا يَجْرِي فِي مُلْكِهِ عَلَى خِلَافِ مَا أَرَادَ أَكْثَرَ مِمَّا يَجْرِي عَلَى وَفْقِ إِرَادَتِهِ، وَهِيَ الطَّاعَاتُ. وَذَلِكَ أَيْضًا مُنْكَرٌ، فَمَا الْمُخْلَصُ مِنْ هَذِهِ الْوَرُطَةِ؟

[416/1]

2457. قُلْنَا: هَذِهِ الضَّرُورَةُ الَّتِي دَعَتْ الْأَصْحَابَ إِلَى تَمْيِيزِ الْأَمْرِ عَنِ الْإِرَادَةِ، فَقَالُوا: قَدْ يَأْمُرُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ، كَالْمُعَاتَبِ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ عَلَى ضَرْبِ عَبْدِهِ، إِذَا مَهَّدَ عِنْدَهُ عُذْرَهُ لِمُخَالَفَةِ أَوْامِرِهِ، فَقَالَ لَهُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَلِكِ: اسْرِجِ الدَّابَّةَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ لَا يُسْرِجَ إِذْ فِي إِسْرَاجِهِ حَظَرٌ وَاهْلَاكٌ لِلْسَّيِّدِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُهُ، وَهُوَ أَمْرٌ. إِذْ لَوْلَا لَمَّا كَانَ الْعَبْدُ مُخَالِفًا، وَلَمَّا تَمَهَّدَ عُذْرَهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ أَمْرًا وَقَدْ فَهِمَ الْعَبْدُ وَالسُّلْطَانُ وَالْحَاصِرُونَ مِنْهُ الْأَمْرَ، فَدَلَّ أَنَّهُ قَدْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ.

2458. هَذَا مُنْتَهَى كَلَامِهِمْ. وَتَحْتَهُ غَوْرٌ لَوْ كَشَفْنَاهُ لَمْ يَحْتَمِلْ فَنُ الْأُصُولِ

التَّقْصِي عَنْ عَهْدِهِ مَا يَلْزَمُ مِنْهُ، وَلَتَنْزِلَتْ بِهِ قَوَاعِدُ لَا يُمَكِّنُ تَدَارُكُهَا إِلَّا بِتَفْهِيمِهَا عَلَى وَجْهِ يَخَالِفُ مَا سَبَقَ إِلَى أَوْهَامِ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَالْقَوْلُ فِيهِ بِطَوْلٍ، وَيَخْرُجُ عَنْ خُصُوصِ مَقْصُودِ الْأَصُولِ. /

[417/1]

2459. وَاللَّهُ الْمُؤَقِّتُ لِمَا يَشَاءُ.

النَّظَرُ الثَّانِي فِي الصَّيْغَةِ

2460. وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ خِلَافًا فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ لَهُ صَيْغَةٌ. وَهَذِهِ التَّرْجِمَةُ خَطَأً، فَإِنَّ قَوْلَ الشَّارِعِ: أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا، أَوْ أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِكَذَا، أَوْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: أَمَرْتُ بِكَذَا، كُلُّ ذَلِكَ صَيْغَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الْأَمْرِ. وَإِذَا قَالَ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ، أَوْ فَرَضْتُ عَلَيْكُمْ، أَوْ أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا، وَأَنْتُمْ مُعَاقِبُونَ عَلَى تَرْكِهِ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتُمْ مُثَابِرُونَ عَلَى فِعْلٍ كَذَا، وَلَسْتُمْ مُعَاقِبِينَ عَلَى تَرْكِهِ، فَهُوَ صَيْغَةٌ دَالَّةٌ عَلَى النَّدْبِ.

دلالة
صيغة الأمر

2461. فَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» هَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمُحَرِّدٍ صَيْغَتِهِ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ، فَإِنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى أَوْجِهِ: مِنْهَا الْوُجُوبُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَفِرِ الصَّلَاةَ ﴾، وَالنَّدْبُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَكَايَبُوهُمْ ﴾ (البقرة: 33)، وَالْإِشْرَادُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا ﴾ (البقرة: 282) وَالْإِيَاحَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَأَمْطَادُوا ﴾ (المائدة: 2)؛ وَالتَّأْيِيدُ، كَقَوْلِهِ ﷺ لِبَنِي عَبَّاسٍ: «كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»؛ وَالْإِمْتِنَانُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَلُّوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾ (الأنعام: 142)؛ / وَالْإِكْرَامُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ ادْخُلُوا هَاسِلًا وَسَلَامًا ﴾ (الحجر: 46)؛ وَالتَّهْدِيدُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (ص: 40)؛ وَالتَّشْخِيرُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (الفرقة: 65)؛ وَالتَّعْجِيزُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ كُونُوا حِمَارًا أَوْ حِدِيدًا ﴾ (الاسراء: 50)؛ وَالْإِهَانَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (الحجر: 49)؛ وَالتَّسْوِيَةُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ (البقرة: 16)؛ وَالْإِنْدَارُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ تَمَتَّعُوا ﴾ (مرد: 65)؛ وَالدُّعَاءُ، كَقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»؛ وَالتَّمَنِّي، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: «أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنَحْلِي» وَلِكَمَالِ الْقُدْرَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾.

[418/1]

النهي

2462. وَأَمَّا صِغَةُ النَّهْيِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَا تَفْعَلْ» فَقَدْ تَكُونُ: لِلتَّحْرِيمِ، وَلِلكَرَاهِيَةِ، وَلِلتَّخْفِيرِ
 كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَمْدَنَّ عَيْنَكَ﴾ (الحجر 88)؛ وَلِيَّانِ الْعَاقِبَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَحْسَبْ
 اللَّهُ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (براهيم 42)؛ وَلِلدُّعَاءِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «وَلَا
 تَكِلْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرْفَةَ عَيْنٍ»؛ وَلِلْيَأْسِ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَمْنِزُوا الْيَوْمَ﴾ (سجدة 17)؛
 وَلِلْإِشْرَادِ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّلَكُمْ مَسْئُومٌ﴾ (المائدة: 101).

2463. فَهَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ وَجْهًا فِي إِطْلَاقِ صِغَةِ الْأَمْرِ، وَسَبْعَةُ أَوْجُهٍ فِي إِطْلَاقِ صِغَةِ
 النَّهْيِ. / فَلَا بُدَّ مِنَ النَّحْثِ عَنِ الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ فِي جُمْلَةٍ ذَلِكَ مَا هُوَ؟
 وَالْمُتَجَوِّزُ بِهِ مَا هُوَ؟

[419/1]

2464. وَهَذِهِ الْأَوْجُهَ عَدَّهَا الْأَصُولِيُّونَ شَعْفًا مِنْهُمْ بِالتَّكْثِيرِ، وَبَعْضُهَا كَالْمُتَدَاخِلِ،
 فَإِنْ قَوْلُهُ: «كُلُّ مِمَّا يَلِيكَ» جُعِلَ لِلتَّادِيْبِ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي النَّدْبِ، وَالْأَذَابِ
 مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا. وَقَوْلُهُ: ﴿تَمَتَّعُوا﴾ لِلْإِنْدَارِ قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾
 الَّذِي هُوَ لِلتَّهْدِيدِ. وَلَا نَطْوُلُ بِتَفْصِيلِ ذَلِكَ وَتَخْصِيلِهِ، فَالْوُجُوبُ، وَالنَّدْبُ،
 وَالْإِشْرَادُ، وَالْإِبَاحَةُ: أَرْبَعَةُ وَجُوهٍ مُحْصَلَةٌ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِشْرَادِ وَالنَّدْبِ،
 إِلَّا أَنَّ النَّدْبَ لِقَوَابِ الْأَخْرَةِ، وَالْإِشْرَادَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ. فَلَا
 يَنْقُصُ ثَوَابُ بَتْرِكَ الْإِشْهَادِ فِي الْمُدَائِنَاتِ، وَلَا يَزِيدُ بِفِعْلِهِ.

2465. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ، كَلَفَظَ الْعَيْنَ، وَالْقُرْءَ.

2466. وَقَالَ قَوْمٌ. يَدُلُّ عَلَى أَقْلِ الدَّرَجَاتِ، وَهُوَ الْإِبَاحَةُ.

2467. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلنَّدْبِ، وَيُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ بِزِيَادَةِ قَرِينَةٍ.

2468. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْوُجُوبِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى / مَا عَدَاهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ.

[420/1]

2469. وَسَبِيلُ كَشْفِ الْغَطَاءِ أَنْ تَرْتَبَ النَّظَرَ عَلَى مَقَامَيْنِ:

2470. الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ أَنَّ هَذِهِ الصِّغَةَ هَلْ تَدُلُّ عَلَى اقْتِضَاءٍ وَطَلَبٍ أَمْ لَا؟

وَالثَّانِي: فِي بَيَانِ أَنَّهُ إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى اقْتِضَاءٍ، فَلَا اقْتِضَاءَ مَوْجُودٍ فِي النَّدْبِ
 وَالْوُجُوبِ عَلَى احْتِيَارِنَا، فِي أَنَّ النَّدْبَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْأَمْرِ، فَهَلْ يَتَعَيَّنُ
 لِأَحَدِهِمَا، أَوْ هُوَ مُشْتَرَكٌ؟

2471. المَقَامُ الْأَوَّلُ: فِي دَلَالَتِهِ عَلَى اقْتِضَاءِ الطَّاعَةِ:

2472. فنَقُولُ: قَدْ أَبْعَدَ مَنْ قَالَ: إِنْ قَوْلُهُ: «افْعَلْ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْإِباحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ

الَّذِي هُوَ الْمَنْعُ، وَبَيْنَ الْإِقْتِضَاءِ، فَإِنَّا نُدْرِكُ التَّفَرُّقَ فِي وَضْعِ اللُّغَاتِ كُلِّهَا بَيْنَ قَوْلِهِمْ: افْعَلْ، وَلَا تَفْعَلْ؛ وَإِنْ شِئْتَ فافْعَلْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ؛ حَتَّى إِذَا

قَدَرْنَا انْتِفَاءَ الْقَرَائِنِ كُلِّهَا، وَقَدَرْنَا هَذَا مَنْقُولًا عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ عَنْ مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ، لَا فِي فِعْلٍ مُعَيَّنٍ مِنْ قِيَامٍ، وَقُعُودٍ، وَصِيَامٍ، وَصَلَاةٍ، بَلْ فِي الْفِعْلِ

[421/1]

مُجْمَلًا، سَبَقَ إِلَى فَهْمِنَا اخْتِلَافَ مَعَانِي هَذِهِ الصُّيُغِ، وَعَلِمْنَا قَطْعًا أَنَّهَا /

لَيْسَتْ أَسَامِي مَرَادِفَةً عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ. كَمَا أَنَّا نُدْرِكُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ

فِي الْإِحْبَارِ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، فِي أَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمَاضِي، وَالثَّانِي

133 باب

لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَالثَّالِثُ لِلْحَالِ. هَذَا هُوَ الْوَضْعُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُعْبَرُ بِالْمَاضِي عَنْ

الْمُسْتَقْبَلِ، وَبِالْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْمَاضِي، بِقَرَائِنٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ.

2473. وَكَمَا مَيَّرُوا الْمَاضِي عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ مَيَّرُوا الْأَمْرَ عَنِ النَّهْيِ، وَقَالُوا فِي بَابِ

الْأَمْرِ: افْعَلْ، وَفِي بَابِ النَّهْيِ: لَا تَفْعَلْ، وَأَنْتَهُمَا لَا يُبَيِّنَانِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ:

إِنْ شِئْتَ فافْعَلْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ. فَهَذَا أَمْرٌ نَعْلَمُهُ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ

وَالْتَّرَكِيَّةِ وَالْعَجَمِيَّةِ وَسَائِرِ اللُّغَاتِ، لَا يُشَكُّنَا فِيهِ إِطْلَاقٌ مَعَ قَرِينَةِ التَّهْدِيدِ،

وَمَعَ قَرِينَةِ الْإِباحَةِ فِي تَوَادِرِ الْأَحْوَالِ.

2474. فَإِنْ قِيلَ: بِمِ تَنْكَرُونَ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَى الْإِباحَةِ، لِأَنَّهَا أَقْلُ الدَّرَجَاتِ،

فَهُوَ مُسْتَيْقِنٌ؟

2475. قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

[422/1]

2476. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلتَّهْدِيدِ وَالْمَنْعِ. فَالطَّرِيقُ الَّذِي / يُعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يَوْضَعْ

لِلتَّهْدِيدِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَمْ يَوْضَعْ لِلْإِباحَةِ وَالتَّخْيِيرِ.

2477. الثَّانِي: أَنَّ هَذَا مِنْ قِبَلِ الْإِسْتِصْحَابِ، لَا مِنْ قِبَلِ الْبَحْثِ عَنِ الْوَضْعِ، فَإِنَّا

نَقُولُ: هَلْ نَعْلَمُ أَنَّ مُقْتَضَى قَوْلِهِ: «افْعَلْ» التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرَكِ؟ فَإِنْ قَالَ

نَعَمْ: فَقَدْ بَهَتْ وَاخْتَرَعَ، وَإِنْ قَالَ: لَا، فنَقُولُ: فَأَنْتَ سَأَلْتَ فِي مَعْنَاهُ، فَيَلْزَمُكَ

التَّوَقُّفُ؛ فَيَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ جَانِبِ الْفِعْلِ

عَلَى جَانِبِ التَّرْكِ، وَبِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ، وَقَوْلُهُ: «لَا تَفْعَلْ» يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ
جَانِبِ التَّرْكِ عَلَى جَانِبِ الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوجَدَ. وَقَوْلُهُ: «أَبَحْتُ لَكَ،
فَإِنْ شِئْتَ فَافْعَلْ، وَإِنْ شِئْتَ فَلَا تَفْعَلْ»، يَرْفَعُ التَّرْجِيحَ.

2478 **الْمَقَامُ الثَّانِي: فِي تَرْجِيحِ بَعْضِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ:**

2479 فَإِنَّ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ، وَيَرْجَحُ فِعْلُهُ عَلَى
تَرْكِهِ، وَكَذَا مَا أُرْشِدُ إِلَيْهِ. إِلَّا أَنَّ الْإِرْشَادَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ،

[423/1]

وَيَرْجَحُ فِعْلُهُ عَلَى تَرْكِهِ، لِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا، وَالتَّنْذِبِ لِمَصْلَحَتِهِ / فِي
الْآخِرَةِ، وَالْوُجُوبَ لِنَجَاتِهِ فِي الْآخِرَةِ. هَذَا إِذَا فُرِضَ مِنَ الشَّارِعِ. وَفِي حَقِّ
السَّيِّدِ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: «افْعَلْ» أَيْضًا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ أَمْرٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
لِغَرَضِ السَّيِّدِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ: «اسْقِنِي» عِنْدَ الْعَطَشِ. وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَوَّرٍ فِي حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنِ الْمُسْلِمِينَ﴾ (آل عمران: 97) ﴿وَمَنْ جَاهَدْ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ
لِنَفْسِهِ﴾ (العنكبوت: 6).

2480 وَقَدْ ذَهَبَ ذَاهِبُونَ إِلَى أَنْ وَضَعَهُ لِلْوُجُوبِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلتَّنْذِبِ، وَقَالَ قَوْمٌ:
يَتَوَقَّفُ فِيهِ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُشْتَرَكٌ، كَلَفَظَ الْعَيْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ لَا
تَدْرِي أَيْضًا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ، أَوْ وَضِعَ لِأَحَدِهِمَا وَاسْتَعْمِلَ فِي الثَّانِي مَجَازًا.

2481 وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ مُتَوَقَّفٌ فِيهِ. وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ فِيهِ أَنْ كَوْنُهُ مَوْضُوعًا لِوَاحِدٍ مِنَ
الْأَقْسَامِ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ بِعَقْلِ، أَوْ نَقْلِ.

2482 وَدَلِيلُ الْعَقْلِ إِمَّا ضَرُورِيٌّ أَوْ نَظَرِيٌّ، وَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي اللُّغَاتِ. وَالنَّقْلُ إِمَّا
مُتَوَاتِرٌ أَوْ أَحَادٌ، وَلَا حُجَّةَ فِي الْأَحَادِ.

2483 **وَالْتَوَاتُرُ فِي النَّقْلِ لَا يَعْدُو أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ فَإِنَّهُ:**

2484 إِمَّا / أَنْ يُنْقَلَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ عِنْدَ وَضْعِهِمْ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ وَضَعَهُ لِكَذَا،
أَوْ أَقْرَأُوا بِهِ بَعْدَ الْوَضْعِ.

[424/1]

2485 وَإِمَّا أَنْ يُنْقَلَ عَنِ الشَّارِعِ الْإِخْبَارُ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ بِذَلِكَ، أَوْ تَصْدِيقُ مَنْ
ادَّعَى ذَلِكَ.

2486. وَإِمَّا أَنْ يُنْقَلَ عَنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ.

2487. وَإِمَّا أَنْ يُذَكَّرَ بَيْنَ يَدَيِ جَمَاعَةٍ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِمُ الشُّكُوتُ عَلَى الْبَاطِلِ.

2488. فَهَذِهِ الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ وَجُوهُ تَضَحِيحِ النَّقْلِ. وَدَعَوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «افْعَلْ» أَوْ فِي قَوْلِهِ: «أَمَرْتُكَ بِكَذَا» وَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ «أَمَرْنَا بِكَذَا» لَا يُمَكِّنُ، فَوَجِبَ التَّوَقُّفُ فِيهِ.

2489. كَذَلِكَ قَصُرَ دَلَالَةُ الْأَمْرِ عَلَى الْغُورِ أَوْ التَّرَاخِي، وَعَلَى التَّكَرُّارِ أَوْ الْإِتِّحَادِ، يُعْرَفُ بِمِثْلِ هَذَا الطَّرِيقِ. وَكَذَلِكَ التَّوَقُّفُ فِي صِبْغَةِ الْعُثُومِ عِنْدَ مَنْ تَوَقَّفَ فِيهَا فَهَذَا مُسْتَنَدُهُ. وَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَسْئَلَةٍ بِهَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ. وَتَذَكُّرُ سَبَبِ الْمُخَالَفِينَ.

2490. السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي إِخْرَاجِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ مِنْ مُقْتَضَى اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ، / فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ الْعَرَبِ صَرِيحًا بَأَنَّا مَا وَضَعْنَا هَذِهِ الصَّبْغَةَ لِلْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ، لَكِنْ اسْتَعْمَلْنَاهَا فِيهِمَا عَلَى سَبِيلِ التَّجَوُّزِ؟

2491. قُلْنَا: مَا يُعْرَفُ بِاسْتِقْرَاءِ اللَّغَةِ، وَتَصَفُّحِ وَجُوهِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَقْوَى مِمَّا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ. وَنَحْنُ كَمَا عَرَفْنَا أَنَّ «الْأَسَدَ» وَضِعَ لِلسَّيِّئِ، وَ«الْحِمَارَ» وَضِعَ لِلْهَيْمَةِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الشَّجَاعِ وَالْبَلِيدِ، فَيَتَمَيَّزُ عِنْدَنَا بِتَوَاتُرِ الْإِسْتِعْمَالِ الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمَجَازِ، فَكَذَلِكَ يَتَمَيَّزُ صِبْغَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالتَّخْيِيرِ، تَمَيَّزُ صِبْغَةِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ وَالْحَالِ، وَلَسْنَا نَشْكُ فِيهِ أَصْلًا. وَلَيْسَ كَذَلِكَ تَمَيَّزُ الْوُجُوبِ عَنِ النَّدْبِ.

2492. السُّؤَالُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي الْوَقْفِ، فَإِنَّ الْوَقْفَ فِي هَذِهِ الصَّبْغَةِ غَيْرُ مَنْقُولٍ عَنِ الْعَرَبِ، فَلِمَ تَوَقَّفْتُمْ بِالتَّحَكُّمِ؟

2493. قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ: التَّوَقُّفُ مَذْهَبٌ، لَكِنَّهُمْ أَطْلَقُوا هَذِهِ الصَّبْغَةَ لِلنَّدْبِ مَرَّةً وَلِلْوُجُوبِ أُخْرَى، وَلَمْ يُوقِفُونَا عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الثَّانِي. فَسَبَّيْلُنَا أَنْ لَا نَتَسَبَّبَ إِلَيْهِمْ مَا لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ، وَأَنْ نَتَوَقَّفَ عَنِ التَّقْوِيلِ وَالِاخْتِرَاعِ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا كَقَوْلِنَا بِالِاتِّفَاقِ: إِنَّا رَأَيْنَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ لَفْظَ «الْفَرْقَةِ»، وَ«الْجَمَاعَةِ»، وَ«النَّفَرِ» تَارَةً فِي الثَّلَاثَةِ، وَتَارَةً فِي الْأَرْبَعَةِ، وَتَارَةً فِي الْخَمْسَةِ، فَهِيَ لَفْظَةٌ

[426/1]

مُرَدَّةً، وَلَا سَبِيلَ / إِلَى تَخْصِيصِهَا بِغَدِيدٍ عَلَى سَبِيلِ التَّحْكُمِ، وَجَعَلَهَا مَجَازًا فِي الْبَاقِي.

2494. السُّؤَالُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ إِنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةُ مُشْتَرَكَةٌ اشْتِرَاكَ لَفْظِ «الْجَارِيَةِ» بَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالسَّفِينَةِ، وَالْفَرْءِ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ. فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقَلِبْ أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ.

2495. قُلْنَا: لَسْنَا نَقُولُ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ، لَكِنَّا نَقُولُ: تَتَوَقَّفُ فِي هَذِهِ أَيْضًا، أَفَلَا نَذَرِي أَنَّهُ وَضِعَ لِأَحَدِهِمَا وَتَجَوَّزَ بِهِ عَنِ الْآخَرِ، أَوْ وَضِعَ لَهُمَا مَعًا. وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ، بِمَعْنَى أَنَّا إِذَا رَأَيْنَاهُمْ أَطْلَقُوا اللَّفْظَ لِمَعْنَيَيْنِ، وَلَمْ يَوْفُقُوا عَلَى أَنَّهُمْ وَضَعُوهُ لِأَحَدِهِمَا، وَتَجَوَّزُوا بِهِ فِي الْآخَرِ، فَتَحْمِلُ إِطْلَاقُهُمْ فِيهِمَا عَلَى لَفْظِ الْوَضْعِ لَهُمَا. وَكَيْفَمَا قُلْنَا فَالْأَمْرُ فِيهِ قَرِيبٌ.

2496. شُبُهَةُ الْمُخَالِفِينَ الصَّائِرِينَ إِلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ:

2497. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» بِتَرَدُّدِ الْأَمْرِ بَيْنَ النَّدْبِ وَالْوُجُوبِ. وَقَالَ: النَّهْيُ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَوْجَبْنَا تَرْوِيجَ الْإِيْمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْصُوهُمْ﴾ (السُّورَةُ: 232) وَقَالَ: لَمْ يَتَيَّنْ لِي وَجُوبُ إِنْكَاحِ الْعَيْدِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْعَصْلِ، بَلْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَبْنَاءَ﴾ (الْبُورُ: 32) الْآيَةُ. فَهَذَا أَمْرٌ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. /

[427/1]

2498. الشُّبُهَةُ الْأُولَى لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَنْزِيلِ قَوْلِهِ: «افْعَلْ»، وَقَوْلِهِ: «أَمَرْتُكُمْ» عَلَى أَقَلِّ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ. وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ وَاقْتِضَاؤُهُ، وَأَنْ يَفْعَلَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ. وَهَذَا مَعْلُومٌ. وَأَمَّا لُزُومُ الْعِقَابِ بِتَرْكِهِ فَعَبْرٌ مَعْلُومٌ، فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ. وَهَذَا قَائِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

2499. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالٌ، وَالْإِسْتِدْلَالُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللُّغَاتِ. وَلَيْسَ هَذَا نَقْلًا عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» لِلنَّدْبِ.

2500. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ تَنْزِيلُ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْأَقْلِ الْمُسْتَيْقِنِ لَوَجِبَ تَنْزِيلُ

هَذَا عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْإِذْنِ، إِذْ قَدْ يُقَالُ: أَذِنْتُ لَكَ فِي كَذَا فَاغْلُظْ، فَهُوَ الْأَقْلُ الْمُشْتَرَكُ. أَمَّا حُصُولُ الثَّوَابِ بِفِعْلِهِ فَلَيْسَ بِمَعْلُومٍ، كَلُزُومِ الْعِقَابِ بِتَرْكِهِ، لَا سِيَّمَا عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ: فَالْمُبَاحُ عِنْدَهُمْ حَسَنٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ الْفَاعِلُ لِحُسْنِهِ وَيَأْمُرَ بِهِ لِلذَّكَاءِ. وَكَذَلِكَ يَلْزَمُ تَنْزِيلُ صِبْغَةِ الْحَمْعِ عَلَى أَقْلِ الْجَمْعِ، وَلَمْ يَذْهَبُوا إِلَيْهِ.

2501. **الثَّالِثُ:** وَهُوَ التَّحْقِيقُ: أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ أَنْ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ نَذْبًا وَزِيَادَةً، فَتَسْقُطُ الزِّيَادَةُ الْمَشْكُوكُ فِيهَا، وَيَتَقَى الْأَصْلُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَدْخُلُ فِي حَدِّ النَّذْبِ جَوَازُ تَرْكِهِ. فَهَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَقُولَ فِيهِ «افْعَلْ» يَجُوزُ تَرْكُهُ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوهُ فَقَدْ شَكَكْتُمْ فِي كَوْنِهِ / نَذْبًا، وَإِنْ عَلِمْتُمُوهُ فَمِنْ أَيْنَ ذَلِكَ؟ وَاللَّفْظُ كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الْمَأْتَمِ بِتَرْكِهِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِ الْمَأْتَمِ بِتَرْكِهِ أَيْضًا.

2502. **فَإِنْ قِيلَ:** لَا مَعْنَى لِحُجُوزِ تَرْكِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي فِعْلِهِ، وَذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا قَبْلَ وَرُودِ السَّمْعِ، فَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَعْرِيفِ السَّمْعِ، بِخِلَافِ لُزُومِ الْمَأْتَمِ.

2503. **قُلْنَا:** لَا يَبْقَى لِحُكْمِ الْعَقْلِ بِالنَّفْيِ الْإِبْدَءُ وَرُودُ صِبْغَةِ الْأَمْرِ حُكْمًا، فَإِنَّهُ مُعَيَّنٌ لِلْوَجُوبِ عِنْدَ قَوْمٍ. فَلَا أَقْلَ مِنْ اِحْتِمَالٍ. وَإِذَا اِحْتِمَلُ حَصَلَ الشُّكُّ فِي كَوْنِهِ نَذْبًا، فَلَا وَجْهَ إِلَّا التَّوَقُّفُ. نَعَمْ يَجُوزُ الاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ مَنْهِي عَنْهُ مُحَرَّمٌ، لِأَنَّهُ صِدُّ الْوَجُوبِ وَالنَّذْبِ جَمِيعًا.

2504. **السُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ:** التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَانْتَهُوا» فَقَوْضُ الْأَمْرِ إِلَى اسْتَطَاعَتِنَا وَمَسِيئَتِنَا، وَجَزَمَ فِي النَّهْيِ بِطَلَبِ الْإِنْتِهَاءِ.

2505. **قُلْنَا:** هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ وَالْوَضْعِ لَيْسَ لِلنَّذْبِ، وَاسْتِدْلَالٌ بِالشَّرْعِ، وَلَا يَنْبُتُ مِثْلُ ذَلِكَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَوْ صَحَّتْ دَلَالَتُهُ، كَيْفَ وَلَا دَلَالَةٌ لَهُ؟ إِذْ لَمْ يَقُلْ: فَاغْلُظُوا مَا شِئْتُمْ، بَلْ قَالَ: مَا اسْتَطَعْتُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (النساء 16)، وَكُلُّ إِجْبَابٍ مَشْرُوطٌ بِالِاسْتَطَاعَةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَانْتَهُوا» كَيْفَ دَلَّ عَلَى وَجُوبِ الْإِنْتِهَاءِ، وَقَوْلُهُ: «فَانْتَهُوا» صِبْغَةُ أَمْرٍ، وَهُوَ / مُحْتَمِلٌ لِلنَّذْبِ؟

2506. شَبَّهَ الصَّائِرِينَ إِلَى أَنَّهُ لِلْجُوبِ:

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ* فِي إِبْطَالِ مَذْهَبِ النَّدْبِ جَارِ هَاهُنَا وَزِيَادَةٍ، وَهُوَ أَنَّ النَّدْبَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْأَمْرِ حَقِيقَةً كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَلَوْ حُمِلَ عَلَى الْوُجُوبِ لَكَانَ مَجَازًا فِي النَّدْبِ. وَكَيْفَ يَكُونُ مَجَازًا فِيهِ مَعَ وُجُودِ حَقِيقَتِهِ، إِذْ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ مَا يَكُونُ مُمْتَلِئَةً مُطِيعًا، وَالْمُمْتَلِئُ مُطِيعٌ بِفِعْلِ النَّدْبِ. وَلِذَلِكَ إِذَا قِيلَ: «أَمَرْنَا بِكَذَا» حَسُنَ أَنْ يُسْتَفْهَمَ، فَيُقَالُ: أَمْرٌ يُجَازِ أَوْ أَمْرٌ اسْتِجَابٌ وَنَدْبٌ؟ وَلَوْ قَالَ: رَأَيْتُ أَسَدًا، لَمْ يَحْسُنَ أَنْ يُقَالَ: أَرَدْتُ سَبْعًا أَوْ شَجَاعًا؟ لِأَنَّهُ مُوَضَّوعٌ لِلسَّبْعِ، وَيُصْرَفُ إِلَى الشَّجَاعِ بِقَرِينَةٍ.

2508. وَشَبَّهَهُمْ سَبْعَ:

2509. الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَأْمُورَ فِي اللُّغَةِ وَالشَّرْعِ جَمِيعًا يَفْهَمُ وَجُوبَ الْمَأْمُورِ بِهِ، حَتَّى لَا يُسْتَبْعَدَ الدِّمُّ وَالْعِقَابُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، وَلَا الْوُصْفُ بِالْعِصْيَانِ، وَهُوَ اسْمُ دَمٍ. وَلِذَلِكَ فَهَمَّتِ الْأُمَّةُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَاتِ، وَوُجُوبَ السُّجُودِ لِأَدَمَ بِقَوْلِهِ: «اسْجُدُوا» (البقرة: 34) وَبِهِ يَفْهَمُ الْعَبْدُ وَالْوَلَدُ وَجُوبَ أَمْرِ السَّيِّدِ وَالْوَالِدِ.

2510. قُلْنَا: هَذَا كُلُّهُ نَفْسُ الدَّعْوَى وَحِكَايَةِ الْمَذْهَبِ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُسَلَّمًا. وَكُلُّ ذَلِكَ عَلِيمٌ بِالْقَرَّائِنِ، فَقَدْ تَكُونُ لِلْأَمْرِ عَادَةٌ مَعَ الْمَأْمُورِ وَعَهْدٌ، وَتَقْتَرِنُ بِهِ أَحْوَالٌ وَأَسْبَابٌ بِهَا يَفْهَمُ الشَّاهِدُ الْوُجُوبَ. / وَاسْمُ الْعِصْيَانِ لَا يُسَلَّمُ إِطْلَاقُهُ عَلَى وَجْهِ الدِّمِّ إِلَّا بَعْدَ قَرِينَةٍ الْوُجُوبِ، لَكِنْ قَدْ يُطْلَقُ لَا عَلَى وَجْهِ الدِّمِّ، كَمَا يُقَالُ: أَشْرْتُ عَلَيْكَ فَعَصَيْتَنِي وَخَالَفْتَنِي.

[430/1]

2511. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْإِجَابَ مِنَ الْمُهِمَّاتِ فِي الْمَحَاوِرَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُمْ: «افْعَلْ» عِبَارَةً عَنْهُ فَلَا يَبْقَى لَهُ اسْمٌ. وَمُحَالٌ إِهْمَالُ الْعَرَبِ ذَلِكَ.

2512. قُلْنَا: هَذَا يُقَابِلُهُ أَنَّ النَّدْبَ أَمْرٌ مِنْهُمْ؛ فَلْيَكُنْ «افْعَلْ» عِبَارَةً عَنْهُ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ دَلَالَتهُ قَوْلُهُمْ: نَدَبْتُ وَأَرَشَدْتُ وَرَغَّبْتُ، فَدَلَالَةُ الْوُجُوبِ قَوْلُهُمْ: أَوْجَبْتُ وَحَثَمْتُ وَفَرَضْتُ وَالزَّمَمْتُ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ صِيغَةُ إِخْبَارٍ فَأَيْنَ صِيغَةُ الْإِنْشَاءِ؟ غَوْرُضُوا بِمِثْلِهِ فِي النَّدْبِ.

2513. ثُمَّ يَبْطُلُ عَلَيْهِمْ بِالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالنِّكَاحِ، إِذْ لَيْسَ لَهَا إِلَّا صِيغَةُ الْإِخْبَارِ،

كَقَوْلِهِمْ: «بَعْتُ»، وَ«زَوَّجْتُ». وَقَدْ جَعَلَهُ الشَّرْعُ إِنْشَاءً، إِذْ لَيْسَ لِإِنْشَائِهِ لَفْظٌ.
2514. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «أَفْعَلُ» إِمَّا أَنْ يُفِيدَ الْمَنْعَ، أَوِ التَّخْيِيرَ، أَوِ الدَّعَاءَ، فَإِذَا
بَطَلَ التَّخْيِيرُ وَالْمَنْعُ تَعَيَّنَ الدَّعَاءُ وَالْإِيجَابُ.

2515. قُلْنَا: بَلْ يَنْفَى قِسْمٌ رَابِعٌ، وَهُوَ أَنْ لَا يُفِيدَ وَاحِدًا مِنَ الْأَقْسَامِ إِلَّا بِقَرِينَةٍ،
كَالْأَلْفَافِ الْمُسْتَرْكَةِ.

2516. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَوْلُهُ: «لَا تَفْعَلْ» أَقَادَ التَّحْرِيمِ؟ فَقَوْلُهُ: «أَفْعَلُ» يَنْبَغِي أَنْ
يُفِيدَ الْإِيجَابَ.

2517. قُلْنَا: هَذَا قَدْ ثَقُلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَفْعَلْ» / مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ
التَّنْزِيهِ وَالتَّحْرِيمِ، كَقَوْلِهِ: «أَفْعَلُ». وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ فِي النَّهْيِ لَمَّا جَارَ قِيَاسُ
الْأَمْرِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ تَثْبُتُ نَقْلًا لَا قِيَاسًا. فَهَذِهِ شُبْهَتُهُمُ اللَّغَوِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ.

اللغة
تثبت نقلاً
لا قياساً

2518. أَمَّا الشُّبْهَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَهِيَ أَقْرَبُ، فَإِنَّهُ لَوْ ذَلَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ
لَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْوُجُوبِ. لَكِنْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ.

2519. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: نُسَلِّمُ أَنَّ اللُّغَةَ وَالْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْأَمْرِ
بِالْوُجُوبِ، لَكِنْ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ
وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾
(البقرة: 54). وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّ الْحِلَافَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَطِيعُوا﴾ قَائِمٌ أَنَّهُ
لِلنَّدْبِ أَوِ الْوُجُوبِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ أَيُّ كُلِّ
وَاحِدٍ عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ مِنَ التَّبْلِيغِ وَالْقَبُولِ. وَهَذَا إِنْ كَانَ مَعْنَاهُ التَّهْدِيدُ وَالنَّسْبَةُ
إِلَى الْإِعْرَاضِ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الطَّاعَةَ
فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ. وَهُوَ عَلَى الْوُجُوبِ بِالِاتِّفَاقِ. وَغَايَةُ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّهُ عُمُومٌ،
فَتَخَصُّصُهُ بِالْأَوَامِرِ الَّتِي هِيَ عَلَى الْوُجُوبِ.

2520. وَكُلُّ مَا يَتِمَسَّكُ بِهِ مِنَ الْآيَاتِ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ فَهِيَ صَنِيعُ أَمْرِ يَقَعُ التَّرَاغُ فِي
أَنَّهُ لِلنَّدْبِ أَمْ لَا. فَإِنْ افْتَرَزَ يَذْكُرُ وَعِيدَ فَيَكُونُ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ
الْأَمْرِ خَاصَّةً. / فَإِنْ كَانَ أَمْرًا عَامًّا يُحْمَلُ عَلَى الْأَمْرِ بِأَصْلِ الدِّينِ، وَمَا عُرِفَ
بِالدَّلِيلِ أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ.

[432/1]

[431/1]

2521. وَبِهِ يُعْرَفُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (النحر: 7) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا اللَّهَ لَا يَرْكَعُوا﴾ (المرسلات: 48) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (الباء: 65) فَكُلُّ ذَلِكَ أَمْرٌ بِتَصْدِيقِهِ، وَنَهْيٌ عَنِ الشَّكِّ فِي قَوْلِهِ، وَأَمْرٌ بِالْإِقْيَادِ فِي الْإِثْبَانِ بِمَا أَوْجَبَهُ.

2522. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَلَا تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (الزور: 63)

2523. قُلْنَا: تَدْعُونَ اللَّهَ نَصْرَ فِي كُلِّ أَمْرٍ، أَوْ عَامًّا؟ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى النَّصْرِ. وَإِنْ ادَّعَيْتُمْ الْعُمُومَ فَقَدْ لَا نَقُولُ بِالْعُمُومِ، وَتَتَوَقَّفُ فِي صِيغَتِهِ، كَمَا تَتَوَقَّفُ فِي صِيغَةِ الْأَمْرِ، أَوْ تَخْصُصُهُ بِالْأَمْرِ بِالدُّخُولِ فِي دِينِهِ، بِدَلِيلِ أَنْ نَذَبَهُ أَيْضًا أَمْرُهُ، وَمَنْ خَالَفَ عَنْ أَمْرِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (الحد: 33) وَقَوْلِهِ: ﴿وَاسْتَشْيِدُوا شَهِيدَيْنِ﴾ (سورة: 282) وَأَمثالِهِ، لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِقَابِ.

2524. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا نَهْيٌ عَنِ الْمُخَالَفَةِ، وَأَمْرٌ بِالمُؤَافَقَةِ. وَالمُؤَافَقَةُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى وَجْهِهِ، إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَوَاجِبًا، وَإِنْ كَانَ نَذْبًا فَنَذْبًا، وَالكَلَامُ فِي صِيغَةِ الْإِجَابِ لَا فِي المُؤَافَقَةِ وَالمُخَالَفَةِ. ثُمَّ لَا تَدُلُّ الْآيَةُ إِلَّا عَلَى وَجُوبِ أَمْرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَيْنَ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى؟

2525. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: تَمَسُّكُهُمْ مِنْ جِهَةِ الشُّنَّةِ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ لَوْ كَانَتْ صَرِيحَةً صَحِيحَةً لَمْ يَنْبُتْ بِهَا مِثْلُ هَذَا / الْأَصْلُ. وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا صَرِيحًا. فَمِنْهَا: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَرِيرَةَ، وَقَدْ عُنُقَتْ تَحْتَ عِيدٍ وَكَرِهَتْهُ: «لَوْ رَاجَعْتَنِي» فَقَالَتْ: بِأَمْرِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «لَا إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ». فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ. فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَمْرًا لَوْجِبَ. وَكَذَلِكَ عَقَلَتِ الْأُمَّةُ.

2526. قُلْنَا: هَذَا وَضَعَ عَلَى بَرِيرَةَ وَتَوَهُمٌ، فَلَيْسَ فِي قَوْلِهَا إِلَّا اسْتِفْهَامٌ أَنَّهُ أَمْرٌ سَرْعِيٌّ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى تُطِيعَ طَلْنَا لِلتَّوَابِ، أَوْ شَفَاعَةً لِسَبَبِ الزَّوْجِ، حَتَّى تُؤْثِرَ غَرَضَ نَفْسِهَا عَلَيْهِ.

2527. فَإِنْ قِيلَ: شَفَاعَةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا مُتَذَوِّبٌ إِلَى إِجَابَتِهَا، وَفِيهَا تَوَابٌ.

2528. قُلْنَا: فَكَيْفَ قَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ؟ وَالْمُسْلِمُ يَحْتَاجُ إِلَى الثَّوَابِ، فَلَا يَقُولُ ذَلِكَ، لَكِنَّهَا اغْتَقَدَتْ أَنَّ الثَّوَابَ فِي طَاعَتِهِ فِي الْأَمْرِ الصَّادِرِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِيمَا هُوَ لِلَّهِ، لَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَغْرَاصِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ أَوْ عَلِمَتْ أَنَّ ذَلِكَ فِي الدَّرَجَةِ دُونَ مَا تُدَبِّ إِلَيْهِ، فَاسْتَفْهَمَتْ؛ أَوْ أَفْهَمَتْ بِالْقَرِينَةِ أَنَّهَا شَكَّتْ فِي الْوُجُوبِ، فَغَبِرَتْ بِالْأَمْرِ عَنِ الْوُجُوبِ، فَأَفْهَمَتْ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَنْدُوبٌ».

2529. قُلْنَا: لَمَّا كَانَ قَدْ حُثِّمَ عَلَى السَّوَاكِ نَذْبًا قَبْلَ ذَلِكَ أَفْهَمَهُمْ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَمْرِ مَا هُوَ شَاقٌّ، أَوْ كَانَ قَدْ أَوْحِيَ إِلَيْهِ أَنَّكَ لَوْ أَمَرْتَهُمْ بِقَوْلِكَ: «اسْتَاكُوا» لَأَوْجَبْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَعَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ يَجِبُ بِإِجَابِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ إِطْلَاقِهِ صِيغَةَ الْأَمْرِ. وَمِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَمَّا دَعَاهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُجِبْهُ: «أَمَّا سَمِعْتَ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾» (الأصل: 24) فَكَانَ هَذَا التَّوْبِيحُ عَلَى مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ.

2530. قُلْنَا: لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ أَمْرٌ، بَلْ مُجَرَّدُ نِدَاءٍ. وَكَانَ قَدْ عَرَفَهُمْ بِالْقَرَاتَيْنِ تَفْهِيمًا صَرُورِيًّا وَجُوبَ التَّعْظِيمِ لَهُ، وَأَنَّ تَرْكَ جَوَابِ النِّدَاءِ تَهَاوُنٌ وَتَحْقِيرٌ بِأَمْرِهِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا الصَّلَاةُ وَاجِبٌ، وَمُجَرَّدُ النِّدَاءِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ، بَلْ يَجِبُ تَرْكُهُ بِمَا هُوَ أَوْجَبُ مِنْهُ، كَمَا يَجِبُ تَرْكَ الصَّلَاةِ لِإِنْقَاذِ الْغُرَقَى. وَمُجَرَّدُ النِّدَاءِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. وَمِنْهَا: قَوْلُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ: أَحَبُّنَا هَذَا لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِلْأَبَدِ»، وَلَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوْجِبَ فَدَلَّ أَنْ جَمِيعَ أَوَامِرِهِ لِلْإِجَابِ. /

[434/1]

2531. قُلْنَا: قَدْ كَانَ عَرَفَ وَجُوبَ الْحَجِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» (ال عمران: 97) وَأَمُورٌ أُخَرُ صَرِيحَةٌ، لَكِنْ شَكٌّ فِي أَنَّ الْأَمْرَ لِلتَّكْرَارِ، أَوْ لِلْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، فَإِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُمَا. وَلَوْ عَيَّرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَدَهُمَا لَتَعَيَّنَ، وَصَارَ مُتَعَيِّنًا فِي حَقِّنَا بَيَانِهِ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوْجِبَ» أَيُّ لَوْ عَيَّنْتُ لَتَعَيَّنَ.

2532. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: مِنْ جِهَةِ الْإِجْمَاعِ: زَعَمُوا أَنَّ الْأُمَّةَ لَمْ تَزَلْ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ تَرْجِعُ فِي إِحْبَابِ الْعِبَادَاتِ وَتَحْرِيمِ الْمَخْطُورَاتِ إِلَى الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (البقرة: 43) ﴿وَقَنِيلُوا الْمَشْرِكِينَ كَافَةً﴾ (النسوة: 36) وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ (البقرة: 32)، وَ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ (آل عمران: 130) ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (البقرة: 2)، وَ﴿لَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 29)، ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ (النساء: 22) وَأَمْثَالِهِ.

2533. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا وَضَعَ وَقَوْلُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَنَسَبَ لَهُمْ إِلَى الْخَطَا، وَيَجِبُ تَنْزِيهِهُمْ عَنْهُ. نَعَمْ: يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ ذَلِكَ مِنْ طَائِفَةٍ ظَنُّوا أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ لِلْوُجُوبِ. وَإِنَّمَا فِيهِمُ الْمُحْصِلُونَ - وَهُمْ الْأَقْلُونَ - ذَلِكَ مِنَ الْقَرَائِنِ وَالْأَدِلَّةِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَطَعُوا بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ، وَتَحْرِيمِ الزَّنا، وَالْأَمْرُ مُحْتَمِلٌ لِلنَّدْبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضُوعًا لَهُ؛ وَالنَّهْيُ يَحْتَمِلُ التَّنْزِيهَ. وَكَيْفَ قَطَعُوا مَعَ الْإِحْتِمَالِ لَوْلَا أَدِلَّةُ قَاطِعَةٌ؟ وَمَا قَوْلُهُمْ إِلَّا كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: الْأَمْرُ لِلنَّدْبِ بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُمْ حَكَمُوا بِالنَّدْبِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْإِسْتِشْهَادِ وَأَمْثَالِهِ، لِصِغَةِ الْأَمْرِ. وَالْأَوَامِرُ الَّتِي حَمَلَتْهَا الْأُمَّةُ عَلَى النَّدْبِ أَكْثَرُ، فَإِنَّ التَّوَاتُلَ وَالشَّيْءَ وَالْأَدَابَ أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَائِضِ، إِذَا مَا مِنْ فَرِيضَةٍ إِلَّا وَيَتَعَلَّقُ بِهَا وَيَأْتِمَامُهَا وَيَأْدَابُهَا شَنْنٌ كَثِيرَةٌ. أَوْ نَقُولُ: هِيَ لِلْإِبَاحَةِ، بِدَلِيلِ حُكْمِهِمْ بِالْإِبَاحَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2) وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (الحج: 10) وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لِلْقَرَائِنِ ١١، فَكَذَلِكَ الْوُجُوبُ.

2534. فَإِنْ قِيلَ: وَمَا تِلْكَ الْقَرَائِنُ؟

2535. قُلْنَا: أَمَّا فِي الصَّلَاةِ فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: 103) وَمَا وَرَدَ مِنَ التَّهْدِيدَاتِ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ تَكْلِيفِ الصَّلَاةِ فِي خَالَ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَالْمَرَضِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

2536. وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَقَدْ اقْتَرَنَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوبُهُمْ/وَيُظْهِرُهُمْ﴾ (البقرة: 35). وَأَمَّا الصَّوْمُ فَقَوْلُهُ: ﴿كُتِبَ

عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ ﴿ وَقَوْلُهُ: ﴿قَيْدُهُ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (السر: 184) وَإِجَابُ تَذَارُكِهِ عَلَى الْخَائِضِ. وَكَذَلِكَ الرِّثَا وَالْقَتْلُ وَرَدَّ فِيهِمَا تَهْدِيدَاتٌ وَذَلَالَاتٌ تَوَارَدَتْ عَلَى طُولِ مُدَّةِ السُّبُوءِ لَا تُحْصَى، فَلِذَلِكَ قَطَعُوا بِهِ، لَا بِمُجَرَّدِ الْأَمْرِ الَّذِي مُنْتَهَاهُ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا فَيَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ.

معنى صيغة
«افعل»
بعد الحظر

2537. مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: قَوْلُهُ: «افْعَلْ» بَعْدَ الْحَظَرِ: مَا مُوجِبُهُ؟ وَهَلْ لَتَقْدُمِ الْحَظَرِ تَأْيِيرٌ؟

2538. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: لَا تَأْيِيرَ لَتَقْدُمِ الْحَظَرِ أَصْلًا.

2539. وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ قَرِينَةٌ تَصْرِفُهَا إِلَى الْإِبَاحَةِ.

2540. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَ الْحَظَرُ السَّابِقُ عَارِضًا لِعِلَّةٍ، وَعُلِقَتْ صِيغَةُ «افْعَلْ» بِرَوَالِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (السلعة: 2) فَعُرِفَ الْإِسْتِعْمَالُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِرَفْعِ الذِّمِّ فَقَطْ، حَتَّى يَرْجِعَ حُكْمُهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِنْ اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ زَنْعٌ هَذَا الْحَظَرِ بِنَدْبٍ أَوْ إِجَابٍ أَوْ إِبَاحَةٍ، لَكِنَّ الْأَغْلَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَأَنْتَشِرُوا﴾ (الحسنة 10) وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِيِّ، فَأَذْخَرُوا».

2541. أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَظَرُ عَارِضًا لِعِلَّةٍ، وَلَا صِيغَةُ «افْعَلْ» عُلِقَ بِرَوَالِهَا، فَيَبْقَى مُوجِبُ الصِّيغَةِ عَلَى أَصْلِ التَّرَدُّدِ بَيْنَ النَّدْبِ وَالْإِجَابِ، وَيَزِيدُ هَاهُنَا اخْتِمَالُ الْإِبَاحَةِ. وَيَكُونُ هَذَا قَرِينَةً تَرْوِجُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ، وَإِنْ لَمْ تُعَيِّنْهُ، إِذْ لَا يُمْكِنُ دَعْوَى عُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ حَتَّى يَغْلِبَ الْعُرْفُ الْوَضْعَ.

2542. أَمَّا إِذَا لَمْ تَرَدْ صِيغَةُ «افْعَلْ»، لَكِنْ قَالَ: فَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِالْإِصْطِنَادِ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ وَالنَّدْبَ، وَلَا يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ، لِأَنَّهُ عُرِفَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. وَقَوْلُهُ: «أَمَرْتُكُمْ بِكَذَا» يُضَاهِي قَوْلَهُ: «افْعَلْ»، فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهَا.

النَّظَرُ الثَّالِثُ فِي:

[2/2]

2543. مُوجِبِ الْأَمْرِ وَمُقْتَضَاهُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْفُجُورِ وَالتَّرَاحِي وَالتَّكْرَارِ وَغَيْرِهِ

2544. وَلَا يَتَعَلَّقُ هَذَا النَّظَرُ بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ، بَلْ يَجْرِي فِي قَوْلِهِ «افْعَلْ»، كَانَ لِلنَّدْبِ أَوْ لِلْجُوبِ، وَفِي قَوْلِهِ «أَمَرْتُكُمْ» وَ«أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ»، وَفِي كُلِّ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ، إِشَارَةً كَانَتْ أَوْ لَفْظًا أَوْ قَرِينَةً أُخْرَى.

2545. لَكِنَّا نَتَكَلَّمُ فِي مُقْتَضَى قَوْلِهِ «افْعَلْ» لِيُقَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَتَرَسُّمٌ فِيهِ مَسَائِلُ ١١:

2546. [1] مَسْأَلَةٌ: قَوْلُهُ: «صُمْ»؛ كَمَا أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ، فَهُوَ بِالإِضَافَةِ إِلَى الزَّمَانِ يَتَرَدَّدُ عَلَى الْفُجُورِ وَالتَّرَاحِي، وَبِالإِضَافَةِ إِلَى الْمِقْدَارِ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَاسْتِغْرَاقِ الْعُمُرِ.

الأمْر: هل يدل
على التكرار

2547. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْمَرَّةِ، وَيَحْتَمِلُ التَّكْرَارَ.

2548. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلتَّكْرَارِ.

2549. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ مَعْلُومَةٌ، وَحُصُولُ بَرَاءَةِ الدِّمَةِ بِمَجْرَدِهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَاللَّفْظُ بِوَضْعِهِ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَفْيِ الزِّيَادَةِ وَلَا عَلَى إِثْبَاتِهَا.

2550. وَقِيَاسُ مَذْهَبِ الْوَاقِفِيَةِ التَّوَقُّفُ فِيهِ، لِتَرَدُّدِ اللَّفْظِ، كَتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. لَكِنِّي أَقُولُ: لَيْسَ هَذَا تَرَدُّدًا فِي نَفْسِ اللَّفْظِ عَلَى نَحْوِ تَرَدُّدِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، بَلِ اللَّفْظُ خَالٍ عَنِ التَّعَرُّضِ لِكَمِّيَّةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، لَكِنِ يَحْتَمِلُ الْإِثْمَامَ بِبَيَانِ الْكَمِّيَّةِ، كَمَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَتِمَّ مَسْأَلَةٌ أَوْ خَمْسٍ. وَلَيْسَ فِي نَفْسِ اللَّفْظِ تَعَرُّضٌ لِلْعَدَدِ، وَلَا هُوَ مَوْضُوعٌ لِأَحَادِ الْأَعْدَادِ وَضَعُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، وَكَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: «اقْتُلْ» إِذَا لَمْ يَقُلْ: «اقْتُلْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا» لَا نَقُولُ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، بَلْ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَهُ. فَإِنْ تَعَرَّضَ لِزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو فَهُوَ زِيَادَةٌ / عَلَى كَلَامٍ نَاقِصٍ، بِإِثْمَامِهِ بِلَفْظٍ ذَالٍ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ، لَا بِمَعْنَى الْبَيَانِ.

[3/2]

2551. فَإِنْ قِيلَ: بَيْنَ مَسْأَلَتِنَا وَبَيْنَ الْقَتْلِ فَرْقٌ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: اقْتُلْ، كَلَامٌ نَاقِصٌ لَا يُمَكِّنُ امْتِنَالَهُ، وَقَوْلُهُ: «صُمْ» كَلَامٌ تَامٌ مَفْهُومٌ يُمَكِّنُ امْتِنَالَهُ.

2552. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَصِيرُ مُمْتَثِلًا بِقَتْلِ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ «اقْتُلْ»، كَمَا يَصِيرُ مُمْتَثِلًا بِصَوْمِ أَيِّ يَوْمٍ كَانَ إِذَا قَالَ: صُمْ، بِلَا فَرْقٍ. وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «اقْتُلْ» كَقَوْلِهِ: «اقْتُلْ شَخْصًا»، لِأَنَّ الشَّخْصَ الْقَتِيلَ مِنْ ضَرُورَةِ الْقَتْلِ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ، كَمَا أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ ضَرُورَةِ الصَّوْمِ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ. فَيَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ تَبَرُّأُ ذِمَّتِهِ بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ، لِأَنَّ وَجُوبَهَا مَعْلُومٌ، وَالزِّيَادَةُ لَا دَلِيلَ عَلَى وَجُوبِهَا، إِذْ لَمْ يَتَعَرَّضِ اللَّفْظُ لَهَا، فَصَارَ كَمَا قَبْلَ قَوْلِهِ صُمْ، وَكُنَّا لَا نَشْكُ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ، بَلْ نَقْطَعُ بِانْتِفَائِهِ، وَقَوْلُهُ: «صُمْ» دَالٌّ عَلَى الْقَطْعِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، فَبَقِيَ الرَّائِدُ عَلَى مَا كَانَ. هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ اللَّفْظِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْكَمِّيَّةِ. وَيَعْتَصَدُّ هَذَا بِالْيَمِينِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا صُومَ، لَبَرَّ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ، لَتَفَضَّى * عَنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، لِأَنَّ الرَّائِدَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ.

* - لتخلص

2553. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ فَسَّرَهُ بِالتَّكْرَارِ بِصَوْمِ الْعُمْرِ فَقَدْ فَسَّرَهُ بِمُحْتَمَلٍ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ الْحَاقِ زِيَادَةً، كَمَا لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ بِقَوْلِي: اقْتُلْ: أَيِ اقْتُلْ زَيْدًا، وَقَوْلِي: صُمْ، أَيِ صُمْ يَوْمَ السَّبْتِ خَاصَّةً، فَإِنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ يَمَّا لَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ، بَلْ لَيْسَ تَفْسِيرًا، إِنَّمَا هُوَ اكْرِييَاةٌ لَمْ يَذْكُرْهَا، وَلَمْ يُوضَعْ اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ لَهَا، بِالِاشْتِرَاكِ، وَلَا بِالتَّجَوُّزِ، وَلَا بِالتَّنْصِيسِ.

2554. قُلْنَا: / هَذَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَظْهَرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِنْ فَسَّرَهُ بِعَدَدٍ مَخْصُوصٍ، كَتِسْعَةٍ أَوْ عَشْرَةٍ، فَهُوَ إِتْمَامٌ بِزِيَادَةٍ، وَلَيْسَ بِتَفْسِيرٍ، إِذِ اللَّفْظُ لَا يَصْلُحُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَكَرُّرٍ وَعَدَدٍ، وَإِنْ أَرَادَ اسْتِعْرَاقَ الْعُمْرِ فَقَدْ أَرَادَ كُلِّيَّةَ الصَّوْمِ فِي حَقِّهِ، وَكَأَنَّ كُلِّيَّةَ الصَّوْمِ شَيْءٌ فَرْدٌ، إِذْ لَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ وَحَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ، فَهُوَ وَاحِدٌ بِالنُّوعِ، كَمَا أَنَّ الْيَوْمَ الْوَاحِدَ وَاحِدٌ بِالْعَدَدِ، فَالْلَفْظُ يَحْتَمِلُهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيَانًا لِلْمُرَادِ، لَا اسْتِثْنَاءَ رِيَادَةٍ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، وَلَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ عَدَدٌ، كَانَتْ الطَّلَاقُ الْوَاحِدَةُ ضَرُورَةً لَفْظِهِ، فَيَقْتَضِرُ عَلَيْهَا. وَلَوْ نَوَى الثَّلَاثَةَ نَقَدَ لِأَنَّهُ كُلِّيَّةُ الطَّلَاقِ، فَهُوَ كَالْوَاحِدِ بِالْجِنْسِ أَوْ النَّوعِ. وَلَوْ نَوَى طَلْقَتَيْنِ فَلَا عَوَظَ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُهُ. وَوَجْهُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ قَدْ تَكَلَّفْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْمَبَادِي وَالْعَلَايَاتِ».

2555. فَإِنْ قِيلَ: الزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ كَالثَّمَةِ لَا تَبْعُدُ إِزَادَتُهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَوْ قَالَ: طَلَقْتُ

زَوْجَتِي، وَلَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَقَالَ: أَرَدْتُ زَيْبَ بِنْتِي، وَقَعَ الطَّلَاقُ مِنْ وَقْتِ
الْلَفْظِ، وَلَوْلَا احْتِمَالُهُ لَوَقَعَ مِنْ وَقْتِ التَّعْيِينِ.

2556. قُلْنَا: الْفَرْقُ أَغْوَصُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «زَوْجَتِي» مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَرْبَعِ، يَصْلُحُ لِكُلِّ
وَاحِدَةٍ، فَهُوَ كِبَارَاةٌ إِحْدَى الْمُسْمَيَاتِ بِالْمُشْتَرَكِ، أَمَّا الطَّلَاقُ فَمَوْضُوعٌ
لِمَعْنَى لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعَدَدِ، وَالصَّوْمُ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى لَا يَتَعَرَّضُ لِلسَّبْعَةِ وَالْعَشْرَةِ،
وَلَيْسَتْ الْأَعْدَادُ مَوْجُودَاتٍ فَيَكُونُ اسْمُ «الصَّوْمِ» مُشْتَرَكًا بَيْنَهَا اشْتِرَاكَ اسْمِ
«الرَّوْجَةِ» بَيْنَ النِّسْوَةِ الرَّوَاجَاتِ.

2557. شَبَّهَ الْمُخَالَفِينَ إِيَّاهِ ثَلَاثَةً:

2558. الشَّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: قَوْلُهُ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، يُمْ قَتْلُ كُلِّ مُشْرِكٍ، فَقَوْلُهُ:
صُمْ وَصَلْ، يَنْبَغِي أَنْ / يُمْ كُلَّ زَمَانٍ، لِأَنَّ إِصَافَتَهُ إِلَى جَمِيعِ الْأَزْمَانِ وَاحِدًا،
كَإِصَافَةِ لَفْظِ الْمُشْتَرَكِ إِلَى جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ.

[5/2]

2559. قُلْنَا: إِنْ سَلَّمْنَا صِغَةَ الْعُمُومِ فَلَيْسَ هَذَا نَظِيرًا لَهُ، بَلْ نَظِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: صُمْ
الْأَيَّامَ، وَصَلْ فِي الْأَوْقَاتِ، أَمَّا مُجَرَّدُ قَوْلِهِ: صُمْ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لِلزَّمَانِ لَا بِعُمُومٍ وَلَا
بِخُصُوصٍ، لَكِنَّ الزَّمَانَ مِنْ ضَرُورَتِهِ كَالْمَكَانِ، وَلَا يَجِبُ تَعْمِيمُ الْأَمَاكِنِ بِالْفِعْلِ
وَإِنْ كَانَ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَى كُلِّ مَكَانٍ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ الزَّمَانُ.

2560. الشَّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ قَوْلُهُ: صُمْ، كَقَوْلِهِ: لَا تَصُمْ، وَمَوْجِبُ النَّهْيِ تَرْكُ
الصَّوْمِ أَبَدًا، فَلْيَكُنْ مَوْجِبُ الْأَمْرِ فِعْلُ الصَّوْمِ أَبَدًا، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ
نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ، فَقَوْلُهُ: قُمْ، وَقَوْلُهُ: لَا تَقْعُدْ، وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُ: تَحَرَّكْ، وَقَوْلُهُ:
لَا تَسْكُنْ، وَاحِدٌ وَلَوْ قَالَ: لَا تَسْكُنْ، لَزِمَتْ الْحَرَكَةُ دَائِمًا، فَقَوْلُهُ: تَحَرَّكْ،
تَضَمَّنَ قَوْلُهُ: لَا تَسْكُنْ.

2561. قُلْنَا: ١١ أَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنِ ضِدِّهِ، فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ فِي الْقُطْبِ
الْأَوَّلِ *، وَإِنْ سَلَّمْنَا، فَعُمُومُ النَّهْيِ الَّذِي هُوَ ضَمْنٌ بِحَسَبِ الْأَمْرِ الْمُتَضَمِّنِ،
لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ، فَلَوْ قَالَ: تَحَرَّكْ مَرَّةً وَاحِدَةً، كَانَ السُّكُونُ الْمَنْهِي عَنْهُ مَقْصُورًا
عَلَى الْعَرَّةِ، وَقَوْلُهُ: تَحَرَّكْ، كَقَوْلِهِ: تَحَرَّكْ مَرَّةً وَاحِدَةً، كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ. وَأَمَّا
قِيَاسُهُمُ الْأَمْرَ عَلَى النَّهْيِ فَبَاطِلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

* 123-121

القياس باطل
في اللغات

2562. الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقِيَّاسَ بَاطِلٌ فِي اللَّغَاتِ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ تَوْقِيفًا.

2563. الثَّانِي: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ فِي النَّهْيِ لِرُزْمِ الْإِنْتِهَاءِ مُطْلَقًا بِمَجَرَّدِ اللَّفْظِ، بَلْ لَوْ قِيلَ لِلصَّائِمِ: لَا تَصُمْ، يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: تَنْهَانِي عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ، أَوْ عَنْ الصَّوْمِ أَبَدًا...؟» فَيُسْتَفْسَرُ، بَلْ / التَّصْرِيحُ أَنْ يَقُولَ: لَا تَصُمْ أَبَدًا، أَوْ: لَا تَصُمْ يَوْمًا وَاحِدًا، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: لَا تَصُمْ، فَانْتَهَى يَوْمًا وَاحِدًا، جَازَ أَنْ يَقَالَ: قَضَى حَقَّ النَّهْيِ، وَلَا يُغْنِيهِمْ عَنْ هَذَا الْإِسْتِزَاحِ إِلَى الْمَنَاهِي الشَّرْعِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ، وَحُمْلَهَا عَلَى الدَّوَامِ، فَإِنَّ هَذَا الْقَائِلَ يَقُولُ: عَرَفْتُ ذَلِكَ بِأَدَلَّةٍ أَفَادَتْ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِأَنَّ الشَّرْعَ يُرِيدُ عَدَمَ الرِّثَا وَالسَّرِقَةِ وَسَائِرِ الْفَوَاحِشِ مُطْلَقًا، وَفِي كُلِّ حَالٍ، لَا بِمَجَرَّدِ صِبْغَةِ النَّهْيِ، وَهَذَا كَمَا أَنَّا نُوَجِّبُ الْإِيمَانَ دَائِمًا لَا بِمَجَرَّدِ قَوْلِهِ: آمِنُوا، لَكِنْ بِأَدَلَّةٍ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ دَوَامَ الْإِيمَانِ مَقْصُودٌ.

2564. الثَّلَاثُ: أَنْ تَفَرَّقَ، وَلَعَلَّهُ الْأَصَحُّ، فَتَقُولُ: إِنَّ الْأَمْرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ يَنْبَغِي أَنْ يُوْجَدَ مُطْلَقًا، وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُوْجَدَ مُطْلَقًا، وَالنَّهْيُ الْمُطْلَقُ يَعْمُ، وَالْوُجُودُ الْمُطْلَقُ لَا يَعْمُ، فَكُلُّ مَا وَجَدَ مَرَّةً فَقَدْ وَجَدَ مُطْلَقًا، وَمَا انْتَهَى مَرَّةً فَمَا انْتَهَى مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ إِذَا قَالَ فِي الْيَمِينِ: لَا أَفْعَلَنَّ، بَرٍّ بِمَرَّةٍ، وَلَوْ قَالَ: لَا أَفْعَلُ، حَيْثُ بِمَرَّةٍ، وَمَنْ قَالَ: لَا أَصُومَنَّ، صَدَقَ وَعْدُهُ بِمَرَّةٍ، وَمَنْ قَالَ: لَا أَصُومُ، كَانَ كَاذِبًا مَهْمَا صَامَ مَرَّةً.

2565. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَوْ حُمِلَ الْأَمْرُ عَلَى التَّكَرَّارِ لَتَعَطَّلَتِ الْأَشْغَالُ كُلُّهَا، وَحُمِلَ النَّهْيُ عَلَى التَّكَرَّارِ لَا يُقْضَى إِلَيْهِ، إِذْ يُمَكِّنُ الْإِنْتِهَاءَ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ عَنْ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ مَعَ الْإِسْتِغَالِ بِشُغْلٍ لَيْسَ ضِدُّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْعَلَّةِ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُسْقَافَةِ وَالتَّعْذِيرِ. وَلَوْ قَالَ: أَفْعَلُ دَائِمًا، لَمْ يَتَغَيَّرْ مُوجِبُ اللَّفْظِ بِتَعْذِيرِهِ، وَإِنْ كَانَ التَّعْذِيرُ هُوَ الْمَانِعُ فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مَا لَا يُطَاقُ وَيَشُقُّ دُونَ مَا يَتَيَسَّرُ.

2566. الْخَامِسُ: أَنَّ النَّهْيَ / يَقْتَضِي قُبْحَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَيَجِبُ الْكَفُّ عَنِ الْقَبِيحِ كُلِّهِ، وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْحُسْنَ، وَلَا يَجِبُ الْإِتْيَانُ بِالْحُسْنِ كُلِّهِ.

الأمْر واليهي
لا يدلان على
الحسن والصبغ

2567. وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ، فَإِنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ لَا يَدُلَّانِ عَلَى الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ بِالْقَبِيحِ تُسَمِّيهِ الْعَرَبُ أَمْرًا، فَتَقُولُ: أَمَرَ بِالْقَبِيحِ وَمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَ بِهِ. وَأَمَّا

* 86 وما بعدها

الْأَمْرُ الشَّرْعِيُّ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحُسْنِ، وَلَا النَّهْيُ عَلَى الْقُبْحِ، فَإِنَّهُ لَا
مَعْنَى لِلْحُسْنِ وَالْقُبْحِ إِلَّا بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ، بَلِ الْحُسْنُ مَا أَمَرَ بِهِ، وَالْقُبْحُ
مَا نَهَى عَنْهُ فَيَكُونُ الْحُسْنُ وَالْقُبْحُ تَابِعًا لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، لَا عِلَّةٌ وَلَا مَتَّبِعَا.

2568. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ حُمِلَتْ عَلَى
التَّكْرَارِ. فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ.

2569. قُلْنَا: وَقَدْ حُمِلَ فِي الْحَجِّ عَلَى الْإِتِّحَادِ فَلْيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ، فَإِنْ كَانَ
ذَلِكَ بِدَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا بِدَلِيلٍ وَقَرَأَيْنِ، بَلْ بِصَرَائِحَ سِوَى مُجَرَّدِ الْأَمْرِ.
وَقَدْ أَجَابَ قَوْمٌ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْقَرِينَةَ فِيهِ إِضَافَتُهَا إِلَى أَسْبَابٍ وَشُرُوطٍ، وَكُلُّ
مَا أَصِيفَ إِلَى شَرْطٍ وَتَكَرَّرَ الشَّرْطُ تَكَرَّرَ الْوُجُوبُ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ يَتَبَيَّنُ فِي
الْمَسْأَلَةِ التَّالِيَةِ.

2570. [2] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفَ الصَّابِرُونَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلتَّكْرَارِ فِي الْأَمْرِ الْمُصَافِ
إِلَى الشَّرْطِ: الأمر المطلق على شرط، هل يتكرر متكرر الشرط؟

2571. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا أَثَرٌ لِلإِضَافَةِ.

2572. وَقَالَ قَوْمٌ: يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الشَّرْطِ.

2573. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا أَثَرٌ لِلشَّرْطِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: اضْرِبْهُ، أَمْرٌ لَيْسَ يَقْتَضِي التَّكْرَارَ،
فَقَوْلُهُ: اضْرِبْهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا، أَوْ: إِذَا كَانَ قَائِمًا، لَا يَقْتَضِيهِ أَيْضًا. بَلْ لَا يُرِيدُ
إِلَّا اخْتِصَاصَ الضَّرْبِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الإِطْلَاقُ / بِحَالَةِ الْقِيَامِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ
لَوْ كَيْلَهُ: طَلَّقْ زَوْجَتِي إِنْ دَخَلَ الدَّارَ، لَا يَقْتَضِي التَّكْرَارَ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ، بَلْ
لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، لَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ:
كُلَّمَا دَخَلَ الدَّارَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾
(البقرة: 185) وَ(إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلِّ) كَقَوْلِهِ لَزَوْجَاتِهِ: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُنَّ
الشَّهْرَ فَهِيَ طَالِقٌ، وَمَنْ زَالَتْ عَلَيْهَا الشَّمْسُ فَهِيَ طَالِقٌ.

2574. وَلَهُمْ شُبْهَتَانِ:

2575. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْحُكْمَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْعِلَّةِ، وَالشَّرْطُ كَالْعِلَّةِ فَإِنْ عِلَلَ
الشَّرْعَ عِلَامَاتٍ.

2576. قُلْنَا: الْعِلَّةُ إِنْ كَانَتْ عَقْلِيَّةً فَهِيَ مُوجِبَةٌ لِذَاتِهَا، وَلَا يُعْقَلُ وُجُودُ ذَاتِهَا دُونَ الْمَعْلُولِ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْعِيَّةً فَلَسْنَا نُسَلِّمُ تَكَرُّرَ الْحُكْمِ بِمَجْرَدِ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ، مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِ قَرِينَةٌ أُخْرَى، وَهُوَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ، وَمَعْنَى التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ الْأَمْرُ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ، وَكَأَنَّ الشَّرْعَ يَقُولُ: الْحُكْمُ يَنْبُتُ بِهَا فَاتَّبِعُوهَا.

2577. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَسْبَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (المائدة: 6) و﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ (المائدة: 6).

2578. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُوجِبٍ لِلْعَقْلِ، وَمَجْرَدُ الْإِضَافَةِ، بَلْ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ فِي كُلِّ شَرْطٍ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران: 97) وَلَا يَتَكَرَّرُ الْوُجُوبُ بِتَكَرُّرِ الْإِسْطَاعَةِ. فَإِنْ أَحَالُوا ذَلِكَ عَلَى الدَّلِيلِ، أَحَلَّنَاهَا بِتَكَرُّرٍ أَيْضًا عَلَى الدَّلِيلِ، كَيْفَ وَمَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ غَيْرَ مُخْبِرٍ فَلَا يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ جُنُبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَطَهَّرَ إِذَا لَمْ يُؤَدِّ الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَتَكَرَّرْ مُطْلَقًا، لَكِنْ اتَّبِعَ / فِيهِ مُوجِبُ الدَّلِيلِ.

[9/2]

الأمر هل يقتضي
المؤثر

2579. 3| مَسْأَلَةٌ: مُطْلَقُ الْأَمْرِ الْيَقْتَضِي الْفَوْرَ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَا يَقْتَضِيهِ عِنْدَ قَوْمٍ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ مِنَ الْوَاقِعِيَّةِ قَوْمٌ. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّوَقَّفُ فِي الْمَوْخِرِ هَلْ هُوَ مُمْتَلِئٌ أَمْ لَا، أَمَّا الْمُبَادِرُ فَمُمْتَلِئٌ قَطْعًا. وَمِنْهُمْ مَنْ عَلَا وَقَالَ: يُتَوَقَّفُ فِي الْمُبَادِرِ أَيْضًا. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْإِمْتِنَالُ، وَتَسْتَوِي فِيهِ الْبِدَارُ وَالْتَأْخِيرُ.

2581. وَنَذُلُ عَلَى بَطْلَانِ الْوَقْفِ أَوَّلًا، فنَقُولُ لِلْمُتَوَقَّفِ: الْمُبَادِرُ مُمْتَلِئٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ تَوَقَّفَتْ فَقَدْ خَالَفَتْ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ قَبْلَكَ، فَإِنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُسَارِعَ إِلَى الْإِمْتِنَالِ مُبَالِغٌ فِي الطَّاعَةِ، مُسْتَوْجِبٌ جَمِيلُ الشَّاءِ. وَالْمَأْمُورُ إِذَا قِيلَ لَهُ: قُمْ، فَقَامَ، يَعْلَمُ نَفْسَهُ مُمْتَلِئًا وَلَا يُعَدُّ بِهِ مُخْطِئًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللَّغَةِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، وَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُسَارِعِينَ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْرِفَةِ رَبِّكُمْ﴾ (آل عمران: 133)، وَقَالَ: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْحَزَنِ وَهُمْ هَاسِرُونَ﴾ (المؤمنون: 61).

2582. وَإِذَا بَطَلَ هَذَا التَّوَقَّفُ فنَقُولُ: لَا مَعْنَى لِلتَّوَقَّفِ فِي الْمَوْخِرِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: اغْسِلْ هَذَا الثُّوبَ، مَثَلًا، لَا يَقْتَضِي إِلَّا طَلَبَ الْغَسْلِ، وَالزَّمَانَ مِنْ ضَرُورَةِ الْغَسْلِ،

[10/2]

كَالْمَكَانِ، وَكَالشَّخْصِ فِي الْقَتْلِ وَالضَّرْبِ وَالسُّوْطِ وَالسَّيْفِ فِي الضَّرْبِ
وَالْقَتْلِ. ثُمَّ لَا يَفْتَضِي الْأَمْرُ بِالضَّرْبِ مَضْرُوبًا مَخْصُوصًا، وَلَا سَوْطًا، وَلَا مَكَانًا
لِلْأَمْرِ، فَكَذَلِكَ الزَّمَانُ، لِأَنَّ اللَّافِظَ سَاكِنٌ عَنِ التَّعَرُّضِ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ،
فَهُمَا سَيِّئَانِ. وَيَعْتَصِدُ هَذَا - بِطَرِيقِ ضَرْبِ الْمَثَالِ، لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ / بِصَدَقِ
الْوَعْدِ إِذَا قَالَ: اغْسِلْ وَأَقْتُلْ، فَإِنَّهُ صَادِقٌ بَادِرٌ أَوْ آخِرٌ. وَلَوْ خَلَفَ: لَأَدْخَلَنَ
الدَّارَ، لَمْ يَلْزِمَهُ الْبِدَارُ.

2583. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مُدْعَى الْفُورِ مُتَحَكِّمٌ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى أَنْ يَنْقُلَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ
قَوْلَهُمْ: افْعَلْ، لِلْبِدَارِ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَقْلِيلِ ذَلِكَ لَا تَوَاتُرًا وَلَا أَحَادًا.

2584. وَلَهُمْ شَبَهَتَانِ:

2585. الْأُولَى: أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ، وَفِي تَجْوِيزِ التَّأْخِيرِ مَا يُنَافِي الْوُجُوبَ، إِمَّا
بِالتَّوَسُّعِ، وَإِمَّا بِالتَّخْيِيرِ فِي فِعْلٍ لَا يَعْنِيهِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ فِي
الْأَوْقَاتِ، وَالتَّوَسُّعِ وَالتَّخْيِيرِ كِلَاهُمَا يُنَاقِضُ الْوُجُوبَ.

2586. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْوَاجِبَ الْمُخَيَّرَ وَالْمُوسَّعَ جَائِزٌ *، وَيَدُلُّ
عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ صَرَخَ وَقَالَ: اغْسِلِ الثُّوبَ أَيَّ وَقْتٍ شِئْتَ، فَقَدْ أَوْحَبْتُهُ عَلَيْكَ،
لَمْ يَتَنَاقُضْ. ثُمَّ لَا نَسْلُمُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْوُجُوبِ، وَلَوْ كَانَ لِلْوُجُوبِ، إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ
بِقَرِينَةٍ، فَالتَّوَسُّعُ لَا يُنَافِيهِ، كَمَا سَبَقَ *.

* م 102، 142

* م 405، وبإي
في 416

2587. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْأَمْرَ يَفْتَضِي وَجُوبَ الْفِعْلِ، وَاعْتِقَادَ الْوُجُوبِ، وَالْعَزْمَ
عَلَى الْإِمْتِنَالِ، ثُمَّ وَجُوبَ الْإِعْتِقَادِ وَالْعَزْمَ عَلَى الْفُورِ. فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ الْفِعْلُ.
2588. قُلْنَا: الْقِيَاسُ بَاطِلٌ فِي اللُّغَاتِ. ثُمَّ هُوَ مَنْقُوضٌ بِقَوْلِهِ: افْعَلْ أَيَّ وَقْتٍ شِئْتَ،
فَإِنَّ الْإِعْتِقَادَ، وَالْعَزْمَ فِيهِ، عَلَى الْفُورِ، دُونَ الْفِعْلِ.

2589. ثُمَّ نَقُولُ: وَجُوبُ الْفُورِ فِي الْعَزْمِ وَالْإِعْتِقَادِ مَعْلُومٌ بِقَرِينَةٍ وَأَدِلَّةٍ أَدَلَّتْ عَلَى
التَّصْدِيقِ لِلشَّارِعِ، وَالْعَزْمَ عَلَى الْإِنْقِيَادِ لَهُ، وَلَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ بِمُجَرَّدِ الصَّيْغَةِ.

2590. [4] مَسْأَلَةٌ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْمُفْقَهَاءِ أَنَّ وَجُوبَ الْقَصَاءِ لَا يَفْتَقِرُ / إِلَى أَمْرٍ مُجَدِّدٍ.
2591. وَمَذْهَبُ الْمُحْصِلِينَ أَنَّ الْأَمْرَ بِعِبَادَةٍ فِي وَقْتٍ لَا يَفْتَضِي الْقَصَاءَ، لِأَنَّ تَخْصِيصَ

هل يصتقر وجوب
القضاء إلى أمر
جديد؟

[11/2]

الْعِبَادَةُ بِوَقْتِ الزَّوَالِ، أَوْ شَهْرِ رَمَضَانَ، كَتَخْصِيصِ الْحَجِّ بِعَرَفَاتٍ، وَتَخْصِيصِ الرُّكَاةِ بِالْمَسَاكِينِ، وَتَخْصِيصِ الصُّرْبِ وَالْقَتْلِ بِشَخْصٍ، وَتَخْصِيصِ الصَّلَاةِ بِالْقِبْلَةِ. فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالشَّخْصِ، فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ تَقْيِيدٌ لِلْمَأْمُورِ بِصِفَةٍ، وَالْعَارِي عَنْ تِلْكَ الصِّفَةِ لَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْأَمْرِ.

2592. فَإِنْ قِيلَ: الْوَقْتُ لِلْعِبَادَةِ كَالْأَجَلِ لِلدِّينِ، فَكَمَا لَا يَسْقُطُ الدِّينُ بِانْقِضَاءِ الْأَجَلِ، لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ الْوَاجِبَةُ فِي الذِّمَّةِ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ.

2593. قُلْنَا: مِثَالُ الْأَحْلِ الْحَوْلُ فِي الرُّكَاةِ، لَا حَرَمَ لَا تَسْقُطُ الرُّكَاةُ بِانْقِضَائِهِ، لِأَنَّ الْأَجَلَ مُهْلَةٌ لِتَأْخِيرِ الْمُطَالَبَةِ، حَتَّى يُنْجَزَ بَعْدَ الْمُدَّةِ، وَأَمَّا الْوَقْتُ فَقَدْ صَارَ وَصْفًا لِلْوَاجِبِ، كَالْمَكَانِ وَالشَّخْصِ. وَمَنْ أَوْجِبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِصِفَةٍ، فَإِذَا أَتَى بِهِ لَا عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ، لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِلًا.

2594. نَعَمْ يَجِبُ الْقَضَاءُ فِي الشَّرْعِ إِمَّا بِنَصٍّ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا» أَوْ بِقِيَاسٍ، فَإِنَّا نَقِيسُ الصُّومَ إِذَا نَسِيَ عَلَى الصَّلَاةِ إِذَا نَسِيَهَا، وَنَرَاهُ فِي مَعْنَاهَا. وَلَا نَقِيسُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةَ وَلَا الْأُضْحِيَّةَ، فَإِنَّهُمَا لَا يُقْضِيَانِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِمَا. وَفِي رَمِيِّ الْجِمَارِ تَرَدَّدُ أَنَّهُ بَأَيِّ الْأَصْلَيْنِ أَشْبَهُ. وَلَا نَقِيسُ صَلَاةَ الْحَائِضِ عَلَى صَوْمِهَا فِي الْقَضَاءِ، لِفَرْقِ النَّصِّ. وَلَا نَقِيسُ صَلَاةَ الْكَافِرِ وَرُكَاةَهُ عَلَى صَلَاةِ الْمُؤْتَدِّ، وَإِنْ / تَسَاوَىا فِي أَصْلِ الْأَمْرِ وَالْوُجُوبِ عِنْدَنَا.

[12/2]

2595. [5] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ [بَعْضُ] الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي وَفُوعَ الْأَجْزَاءِ بِالْمَأْمُورِ بِهِ إِذَا امْتَثِلَ. وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَجْزَاءِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ طَاعَةً وَقَرْنَةً وَسَبَبَ ثَوَابٍ وَامْتِنَالًا، لَكِنْ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الْإِمْتِنَالُ مِنَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَلَا يُلْزَمُ حُصُولُ الْأَجْزَاءِ بِالْأَدَاءِ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ فَسَدَ حُجَّتُهُ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالْإِنْتِمَاءِ، وَلَا يُجْزِئُهُ، بَلْ يُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ. وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ، وَمُمْتَنِلٌ إِذَا صَلَّى، وَمُطِيعٌ وَمُتَقَرَّبٌ، وَيُلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، فَلَا يُمْكِنُ إِنْكَارُ كَوْنِهِ مَأْمُورًا وَلَا إِنْكَارُ كَوْنِهِ مُمْتَنِلًا حَتَّى يَسْقُطَ الْعِقَابُ، وَلَا إِنْكَارُ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِالْقَضَاءِ. فَهَذِهِ أُمُورٌ مَقْطُوعٌ بِهَا.

الأمْرُ هَلْ يَقْتَضِي
الْأَجْزَاءَ؟

2596. وَالصَّوَابُ عِنْدَنَا أَنْ نُفْصَلَ وَنَقُولَ: إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ بِأَمْرِ مُتَجَدِّدٍ وَأَنَّهُ

مِثْلُ الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ، فَأَلَامَرُ بِالشَّيْءِ لَا يَمْنَعُ إِجَابَ مِثْلِهِ بَعْدَ الْإِمْتِنَالِ. وَهَذَا لَا شَكَّ فِيهِ. وَلَكِنَّ ذَلِكَ الْمِثْلَ إِنَّمَا يُسَمَّى قَضَاءً إِذَا كَانَ فِيهِ تَدَارُكٌ لِفَائِتٍ مِنْ أَصْلِ الْعِبَادَةِ أَوْ وَصْفِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَاتٌ وَخَلَلٌ اسْتَحَالَ تَسْمِيَتُهُ قَضَاءً.

2597. فَتَقُولُ: الْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى إِجْرَاءِ الْمَأْمُورِ إِذَا أُدِيَ بِكَمَالٍ وَصَفِهِ وَشَرْطِهِ مِنْ غَيْرِ خَلَلٍ. وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ خَلَلٌ، كَمَا فِي الْحَجِّ الْفَاسِدِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِ الطَّهَارَةِ، فَلَا يَدُلُّ الْأَمْرُ عَلَى إِجْرَائِهِ، بِمَعْنَى مَنَعِ إِجَابِ الْقَضَاءِ.

2598. فَإِنْ قِيلَ: فَالَّذِي ظَنُّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ، مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ / عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ، أَوْ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ مَعَ الطَّهَارَةِ؟ فَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ مَعَ الطَّهَارَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَاصِيًا، وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِالصَّلَاةِ عَلَى خَالَتِهِ فَقَدْ امْتَثَلَ مِنْ غَيْرِ خَلَلٍ، فَبِمِ عَقْلِ إِجَابِ الْقَضَاءِ؟ وَكَذَلِكَ الْمَأْمُورُ بِإِتِمَامِ الْحَجِّ الْفَاسِدِ أَتَمَّ كَمَا أَمَرَ.

2599. قُلْنَا: هَذَا مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ مَعَ الْخَلَلِ بِضَرُورَةٍ نِسْبَانِهِ، فَقَدْ أَتَى بِصَلَاةٍ مُخْتَلَةٍ فَاقْدَرِ شَرْطَهَا، لِضَرُورَةِ خَالِهِ، فَعَقِلَ الْأَمْرُ بِتَدَارُكِ الْخَلَلِ، أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلَلٌ لَا عَنْ قَصْدٍ وَلَا عَنْ نِسْبَانٍ، فَلَا تَدَارُكُ فِيهِ، فَلَا يُعَقَّلُ إِجَابُ قَضَائِهِ. وَهُوَ الْمَعْنَى بِإِجْرَائِهِ. وَكَذَلِكَ مُفْسِدُ الْحَجِّ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَقْضِي الْحَجَّ الْفَاسِدَ، فَإِنَّهُ امْتَثَلَ ذَلِكَ الْأَمْرَ، لَكِنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِحَجٍّ خَالٍ عَنْ فَسَادٍ، وَقَدْ فَوَتْ عَلَى نَفْسِهِ ذَلِكَ، فَيَقْضِيهِ.

2600. [6] مَسْأَلَةٌ: الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ أَمْرًا بِالشَّيْءِ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ. مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالَهُنَّ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ (النِّبَةِ 103) لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ بِمُجَرَّدِهِ عَلَى الْأُمَّةِ. وَرُبَّمَا ظَنَّ طَائِفٌ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لَكِنَّ ذَلِكَ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَاجِبُ الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا مَأْذُونِينَ فِي الْمَنَعِ لَكَانَ ذَلِكَ تَحْقِيقًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَتَنْفِيرًا لِلْأُمَّةِ عَنْهُ، وَذَلِكَ يَغُضُّ مِنْ قَدْرِهِ، وَيُشَوِّشُ مَقْصُودَ الشَّرْعِ، وَإِلَّا فَلَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يُقَالَ لِلرُّوجِ الشَّافِعِيِّ إِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ: أَنْتَ بَائِنٌ، عَلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ: رَاجِعُهَا وَطَالِبُهَا بِالْوُطْءِ؛ وَيُقَالَ لِلْحَنْفِيَّةِ

هل الأمر بالأمر
بالشيء أمر
بالشيء؟

[14/2] النَّبِيُّ تَرَى أَنَّهَا بَائِنَةٌ: يَجِبُ / عَلَيْكَ الْمَنَعُ؛ وَيُقَالُ لِلْوَلِيِّ الَّذِي يَرَى أَنَّ لِيُطْفِلِهِ عَلَى طِفْلٍ غَيْرِهِ شَيْئًا: أَطْلَبُهُ؛ وَيُقَالُ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى طِفْلِهِ: لَا تُعْطِهِ وَمَانِعُهُ؛ وَيَقُولُ السَّيِّدُ لِأَحَدِ الْعَبْدَيْنِ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَأْمُرَ الْعَبْدَ الْآخَرَ، وَيَقُولُ لِلْآخَرِ أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ الْعَصِيَانَةَ لَهُ.

2601. وَبِهَذَا تَعْرِفُ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَبْعٍ» لَيْسَ خِطَابًا مِنَ الشَّرْعِ مَعَ الصَّبِيِّ؛ وَلَا إِيحَابًا عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ الْأَمْرَ وَاجِبٌ عَلَى الْوَلِيِّ.

2602. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ قَالَ لِلنَّبِيِّ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ أَنْ تُوجِبَ عَلَى الْأُمَّةِ، وَقَالَ لِلْأُمَّةِ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكُمْ خِلَافَهُ؟

2603. قُلْنَا: ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى النَّبِيِّ أَنْ يَقُولَ: أَوْجِبْتُ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْإِيحَابِ. فَإِنْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْإِيحَابِ، فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» (التوبة: 103) فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنَاقِضُهُ أَمْرُهُمْ بِالْمَنَعِ.

2604. فَإِنْ قِيلَ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، وَالتَّسْلِيمُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ.

2605. قُلْنَا: لَا يَجِبُ التَّسْلِيمُ، بَلْ يَجِبُ الطَّلَبُ فَقَطْ، ثُمَّ إِنْ وَجِبَ التَّسْلِيمُ فَذَلِكَ يَتِمُّ بِالتَّسْلِيمِ الْمُحَرَّمِ، وَإِنَّمَا يُنَاقِضُ التَّسْلِيمَ انْتِفَاءُ التَّسْلِيمِ فِي نَفْسِهِ لَا انْتِفَاءُ حِلِّهِ وَحُكْمِهِ.

2606. وَبِالْجُمْلَةِ: كَمَا أَنَّ مَنْ أَمَرَ زَيْدًا بِضَرْبِ عَمْرٍو فَلَا يَطْلُبُ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا، فَكَذَلِكَ إِذَا أَمَرَهُ بِأَمْرٍ عَمْرًا فَلَا يَطْلُبُ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا.

الأمْر لجماعة هل
يفتضي الوجوب
العيني؟
[15/2]

2607. [7] مَسْأَلَةٌ: ظَاهِرُ الْخِطَابِ مَعَ جَمَاعَةٍ بِالْأَمْرِ يَفْتَضِي وَجُوبَهُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى سُقُوطِ الْفَرَضِ عَنِ الْجَمِيعِ بِفِعْلِ وَاحِدٍ، / أَوْ يَرِدَ الْخِطَابُ بِلَفْظٍ لَا يَتِمُّ الْجَمِيعُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (آل عمران: 104) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ (التوبة: 122) فَإِنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى التَّعْيِينِ.

حقيقة فرض
الكفاية

2608. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا حَقِيقَةُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ؟ أَهوَ فَرَضٌ عَلَى الْجَمِيعِ ثُمَّ يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ، أَوْ هُوَ فَرَضٌ عَلَى وَاحِدٍ لَا بَعِيْنِهِ، أَيْ وَاحِدٍ كَانَ، كَالْوَاجِبِ

الْمُخَيَّرِ فِي خِصَالِ الْكَفَّارَةِ، أَوْ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ حَضَرَ وَتَعَيَّنَ، أَعْيِي حَضَرَ
الْجِنَازَةَ أَوْ الْمُنْكَرَ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ فَهُوَ نَذْبٌ فِي حَقِّهِ؟

2609 قُلْنَا: الصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْأُولَى، وَهُوَ عُمُومُ الْفَرْضِيَّةِ، فَإِنْ سَقُوطَ
الْفَرْضِ دُونَ الْأَدَاءِ يُمْكِنُ: إِمَّا بِالنَّسْخِ أَوْ بِسَبَبٍ آخَرَ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ لَوْ
فَعَلُوا بِأَجْمَعِهِمْ نَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَوَابَ الْفَرْضِ. وَإِنْ امْتَنَعُوا عَمَّ الْخَرَجِ
الْجَمِيعِ، وَلَوْ خَلَا بَعْضُهُمْ عَنِ الْوُجُوبِ لَانْفَكَّ عَنِ الْإِثْمِ. أَمَّا الْإِجَابُ عَلَى
وَاحِدٍ لَا يَعْتَنِي فَمُحَالٌ، لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ مُكَلَّفٌ، وَإِذَا أَبْهَمَ
الْوُجُوبُ لَمْ يَعْلَمْ، بِخِلَافِ إِجَابِ خَصَلَةٍ مِنْ خَصَلَتَيْنِ، فَإِنْ تَخَيَّرَ الْمُكَلَّفُ
بَيْنَ فَعْلَيْنِ لَا يُوجِبُ تَعَذُّرُ الْإِمْتِنَالِ. كَمَا حَقَّقْنَاهُ فِي بَيَانِ الْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ.
2610 |8| مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَتِ الْمُعْتَرِلةُ إِلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا قَبْلَ التَّمَكُّنِ
مِنَ الْإِمْتِنَالِ./

هل يكون المأمور
مأْمُورًا قبل
التمكّن من
الامتثال؟
[16/2]

2611 وَذَهَبَ الْقَاضِي وَجَمَاهِيرُ أَهْلِ الْحَقِّ إِلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ.

2612 وَفِي تَفْهِيمِ حَقِيقَةِ الْمَسْأَلَةِ عُمُومٌ. وَسَبِيلُ كَشْفِ الْغِطَاءِ عَنْهُ أَنْ نَقُولَ:

2613 إِنَّمَا يَعْلَمُ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ مَأْمُورًا مَهْمَا كَانَ مَأْمُورًا، لِأَنَّ الْعِلْمَ يَنْبَغُ الْمَعْلُومَ، وَإِنَّمَا
يَكُونُ مَأْمُورًا إِذَا تَوَجَّهَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ
صُمْ عَدَا، وَأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُحَقَّقٌ نَاجِزٌ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَ مَشْرُوطًا بِبَقَاءِ الْعَبْدِ إِلَى
عَدٍ. وَلَكِنْ انْفَقَتِ الْمُعْتَرِلةُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ الْمُقَيَّدَ بِالشَّرْطِ أَمْرٌ حَاصِلٌ نَاجِزٌ
فِي الْحَالِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ تَحَقُّقُ الشَّرْطِ مَجْهُولًا عِنْدَ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ،
أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا فَلَا، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: صُمْ إِنْ صَعِدْتَ إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ إِنْ عَشْتُ
أَلْفَ سَنَةٍ، فَلَيْسَ هَذَا بِأَمْرٍ، أَيْ هَذِهِ الصِّيغَةُ لَيْسَتْ عِبَارَةً عَنْ حَقِيقَةِ الْمَعْنَى
الَّذِي يَقُومُ بِالنَّفْسِ وَيُسَمَّى أَمْرًا. وَلَوْ قَالَ: صُمْ إِنْ كَانَ الْعَالَمُ مَخْلُوقًا، أَوْ إِنْ
كَانَ اللَّهُ مَوْجُودًا، فَهَذَا أَمْرٌ وَلَكِنْ لَيْسَ بِمُقَيَّدٍ بِشَرْطٍ. وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الشَّرْطِ
فِي شَيْءٍ، فَإِنَّ الشَّرْطَ هُوَ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُوْجَدَ وَأَنْ لَا يُوْجَدَ. فَلَمَّا كَانَ الْعِلْمُ
بِوُجُودِ الشَّرْطِ أَوْ عَدَمِهِ مُنَاقِبًا وَجُودَ الْأَمْرِ الْمُقَيَّدِ بِالشَّرْطِ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ
بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ فَالشَّرْطُ فِي أَمْرِهِ مُحَالٌ.

[17/2]

2614. وَنَحْنُ نُسَلِّمُ أَنَّ جَهْلَ الْمَأْمُورِ شَرْطٌ، / أَمَّا جَهْلُ الْأَمْرِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، حَتَّى لَوْ عَلِمَ السَّيِّدُ بِقَوْلِ نَبِيِّ صَادِقٍ أَنَّ عَبْدَهُ يَمُوتُ قَبْلَ رَمَضَانَ، فَيَتَصَوَّرُ أَنَّ يَأْمُرُهُ بِصَوْمِ رَمَضَانَ مَهْمَا جَهْلَ الْعَبْدُ ذَلِكَ. وَرُبَّمَا كَانَ لَهُ فِيهِ لُطْفٌ يَدْعُوهُ إِلَى الطَّاعَاتِ، وَيُزْجِرُهُ عَنِ الْمَعَاصِي. وَرُبَّمَا كَانَ لُطْفًا بِغَيْرِ الْمَأْمُورِ، يَحَثُّ أَوْ زَجِرُ، وَرُبَّمَا يَكُونُ امْتِحَانًا لَهُ لِيَسْتَعْمَلَ بِالِاسْتِعْدَادِ، فَيُثَابَ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِنَانِ، وَيُعَاقَبَ عَلَى الْعَزْمِ عَلَى التَّرَلُّكِ.

2615. وَالْمُعْتَزَلَةُ أَحَالُوا ذَلِكَ، وَقَالُوا: إِذَا شَهِدَ الْعَبْدُ هَلَالَ رَمَضَانَ، تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، بِحُكْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) لَكِنَّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ الْبَقَاءِ وَدَوَامِ الْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْحَيَاةَ وَالْقُدْرَةَ شَرْطُ التَّكْلِيفِ، فَإِذَا مَاتَ فِي مُنْتَصَفِ الشَّهْرِ تَبَيَّنَا أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِالنِّصْفِ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَكُنْ مَأْمُورًا بِالنِّصْفِ الثَّانِي.

2616. وَبِذَلِكَ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِهِمْ مَسَالِكُ:

2617. الْمَسْلَكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً قَبْلَ ظُهُورِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَمَّا بَلَغَ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ وَيَعْتَقِدَ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، مِنْهَا عَنِ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ وَالْقَتْلِ فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ وَقْتُ صَلَاةٍ وَلَا زَكَاةٍ، وَلَا خَضَرَ مَنْ يُمْكِنُ قَتْلُهُ وَالزَّنا بِهِ، وَلَا خَضَرَ مَالٌ تُمْكِنُ سَرِقَتُهُ، وَلَكِنْ يَعْلَمُ نَفْسَهُ مَأْمُورًا مِنْهَا بِشَرْطِ التَّمَكُّنِ، لِأَنَّهُ جَاهِلٌ بِعَوَاقِبِ أَمْرِهِ، وَعِلْمُهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ بِهَا لَا يَدْفَعُ عَنْهُ وَجُوبَ هَذَا الْإِعْتِقَادِ.

2618. الْمَسْلَكُ الثَّانِي: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ مَنْ اعْزَمَ عَلَى تَرْكِ مَا لَيْسَ مِنْهَا عَنْهُ / فَلَيْسَ بِمُتَقَرَّبٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْمَنْهِيَّاتِ، وَالْإِيتَانِ بِالْمَأْمُورَاتِ، كَانَ مُتَقَرَّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ لَا يَكُونَ مَأْمُورًا أَوْ مَنْهِيًا، لَعَلَّمَ اللَّهُ بِأَنَّهُ لَا يُسَاعِدُهُ التَّمَكُّنُ، فَيَنْبَغِي أَنْ نَشْكُ فِي كَوْنِهِ مُتَقَرَّبًا وَتَتَوَقَّفُ، وَنَقُولَ: إِنْ مِتَّ بَعْدَ هَذَا الْعَزْمِ وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ فَلَا ثَوَابَ لَكَ، لِأَنَّهُ لَا تَقَرُّبَ مِنْكَ، وَإِنْ عَشِيتَ وَتَمَكَّنْتَ تَبَيَّنَا عِنْدَ ذَلِكَ كَوْنُكَ مُتَقَرَّبًا. وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

2619. الْمَسْلَكُ الثَّالِثُ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْفَرَضِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ

[18/2]

الْفَرْصِيَّةِ، وَلَا تُعْقَلُ تَثْبِيْتُ نِيَّةِ الْفَرْصِيَّةِ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْفَرْصِيَّةِ، وَالْعَبْدُ يَنْوِي فِي أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَرَضَ الظُّهْرِ. وَرَبَّمَا يَمُوتُ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَيُتَبَيَّنُ عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا، فَلْيَكُنْ شَاكًا فِي الْفَرْصِيَّةِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَمْتَنِعُ النِّيَّةُ، فَإِنَّ النِّيَّةَ قَصْدٌ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَّا إِلَى مَعْلُومٍ.

2620. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ نَوَى فَرْصِيَّةَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَلَوْ مَاتَ بَعْدَ رَكَعَتَيْنِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ تَكُنِ الْأَرْبَعُ فَرِيضَةً وَهُوَ مُجَوِّزٌ لِلْمَوْتِ، فَكَيْفَ يَنْوِي فَرَضَ مَا هُوَ شَاكٌ فِيهِ؟

2621. قُلْنَا: لَيْسَ شَاكًا فِيهِ، بَلْ هُوَ قَاطِعٌ بِأَنَّ الْأَرْبَعَ فَرَضٌ بِشَرْطِ الْبَقَاءِ، وَالْأَمْرُ بِالشَّرْطِ أَمْرٌ فِي الْحَالِ، وَلَيْسَ بِمُعْلَقٍ، وَالْفَرَضُ بِالشَّرْطِ فَرَضٌ، أَيْ إِنَّهُ مَأْمُورٌ أَمْرًا بِإِجَابٍ، مَنْ عَزَمَ عَلَيْهِ يَثَابُ ثَوَابٌ مَنْ عَزَمَ عَلَى وَاجِبٍ. وَإِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: صُمْ غَدًا، فَهُوَ أَمْرٌ فِي الْحَالِ بِصَوْمٍ فِي الْعَدِّ لَا أَنَّهُ أَمْرٌ فِي الْعَدِّ، وَإِذَا قَالَ لَهُ: أَوْجِبْتُ عَلَيْكَ / بِشَرْطِ بَقَائِكَ وَقَدَرْتِكَ، فَهُوَ مُوجِبٌ فِي الْحَالِ، لَكِنْ إِجَابًا بِشَرْطٍ.

[19/2]

فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ تَفْهَمَ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَوَكِيلِهِ: بَعْ دَارِي غَدًا، فَهُوَ مُوَكَّلٌ وَأَمْرٌ فِي الْحَالِ، وَالْوَكِيلُ مَأْمُورٌ وَوَكِيلٌ فِي الْحَالِ، حَتَّى يُعْقَلَ أَنَّ يُغْرَلَ قَبْلَ مَجِيءِ الْعَدِّ، فَإِذَا قَالَ الْوَكِيلُ: وَكَلَّنِي ثُمَّ عَزَلْنِي، وَأَمَرَنِي ثُمَّ مَنَعَنِي، كَانَ صَادِقًا. فَلَوْ مَاتَ قَبْلَ مَجِيءِ الْعَدِّ لَا يُتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ كَاذِبًا.

2622. * 176-171. وَقَدْ حَقَّقْنَا هَذَا فِي مَسْأَلَةِ نَسْحِ الْأَمْرِ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِمْتِنَالِ، وَفِي نَسْحِ الذَّبْحِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِهَذَا فَرَّقَ الْفُقَهَاءُ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتَ وَكِيلِي، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: وَكَلَّنْتُ بَيْعَ دَارِي، لَكِنْ تَبِيعَهَا عِنْدَ رَأْسِ الشَّهْرِ. فَإِنَّ الْأَوَّلَ تَعْلِيقٌ، وَمَنْ مَنَعَ تَعْلِيقَ الْوَكَالَةِ رَبَّمَا جَوَّزَ تَنْجِيرَ الْوَكَالَةِ مَعَ تَأْخِيرِ عِنْدِ التَّنْفِيدِ إِلَى رَأْسِ الشَّهْرِ.

2623. الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعُ: إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى لُزُومِ الشَّرْعِ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ - أَعْنِي أَوَّلَ يَوْمٍ مَثَلًا - وَلَوْ كَانَ الْمَوْتُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ يُبَيَّنُّ عَدَمَ الْأَمْرِ، فَالْمَوْتُ مُجَوِّزٌ، فَيَصِيرُ الْأَمْرُ مَشْكُوكًا فِيهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ الشَّرْعُ بِالشَّكِّ.

2624. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّهُ إِنْ بَقِيَ كَانَ وَاجِبًا وَالظَّاهِرُ بَقَاؤُهُ، وَالْحَاصِلُ فِي الْحَالِ يُسْتَنْصَحُ، وَالْإِسْتِصْحَابُ أَصْلٌ تُبْنَى عَلَيْهِ الْأُمُورُ، كَمَا أَنَّ مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ

سَبْعَ يَهْرَبُ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمَلُ مَوْتَ السَّبْعِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ بِقَاوِهِ
فَيَسْتَصْحِبُهُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ فَتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يَتَصَوَّرْ / امْتِثَالُ الْأَمْرِ الْمُضِيقَةِ أَوْقَاتِهَا،
كَالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ تَمَامُ التَّمَكُّنِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْيَوْمِ، وَيَكُونُ قَدْ فَاتَ.

[20/2]

2625. قُلْنَا: هَذَا يُلْزِمُكُمْ فِي الصَّوْمِ، وَمَذْهَبُكُمْ هُوَ الَّذِي يَقْضِي إِلَى هَذَا الْمَحَالِ،
وَمَا يَقْضِي إِلَى الْمَحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَأَمَّا الْهَرَبُ مِنَ السَّبْعِ فَحَزْمٌ، وَأَخَذَ بِأَسْوَأِ
الْأَحْوَالِ. وَيَكْفِي فِيهِ الْإِحْتِمَالُ الْبَعِيدُ، فَإِنْ مِنْ شَكٍّ فِي سَبْعٍ عَلَى الطَّرِيقِ،
أَوْ سَارِقٍ، فَيَحْشُنُ مِنْهُ الْحَزْمُ وَالْإِحْتِرَازُ، أَمَّا الْوُجُوبُ فَلَا يَثْبُتُ بِالشَّكِّ
وَالْإِحْتِمَالِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَنْ أَعْرَضَ عَنِ الصَّوْمِ، وَمَاتَ قَبْلَ الْغُرُوبِ، لَمْ
يَكُنْ عَاصِيًا، لِأَنَّهُ أَخَذَ بِالْإِحْتِمَالِ الْآخِرِ، وَهُوَ إِحْتِمَالُ الْمَوْتِ، فَلْيَكُنْ مَعْذُورًا
بِهِ. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ظَنَّ الْبَقَاءِ بِالْإِسْتِصْحَابِ أَوْرَثَ ظَنِّ الْوُجُوبِ، وَظَنُّ الْوُجُوبِ
اِقْتَضَى تَحَقُّقَ الْوُجُوبِ مِنَ الشَّرْعِ جَزْمًا قَطْعًا، فَهَذَا تَعَسُّفٌ وَتَنَاقُضٌ.

2626. الْمَسْئَلَةُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَبَسَ الْمُصَلِّيَ فِي
أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقَيْدَهُ، وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّلَاةِ، مُتَعَدِّ عَاصٍ بِسَبَبِ مَنْعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ
الْوَاجِبَةِ، فَإِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ يَنْدَفِعُ بِهِ فَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ، إِذْ مَنَعَ التَّكْلِيفَ عَنْهُ،
فَلِمَ عَصَى؟

2627. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ عَصَى لِأَنَّ التَّصَرُّفَ فِي الْغَيْرِ بِضَبْطِهِ وَمَنْعِهِ حَرَامٌ، وَإِنْ
مَنْعَهُ عَنْ مَبَاحٍ أَيْضًا، وَلِأَنَّ مَنْعَهُ صَارَ سَبَبًا لَوُجُوبِ الْقَضَاءِ فِي ذِمَّتِهِ، وَهُوَ عَلَى
خَطَرٍ مِنْ قَوَاتِهِ، أَوْ يَحْزُمُ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يُكَلَّفَ، وَفِي التَّكْلِيفِ مَصْلَحَةٌ،
وَقَدْ قَوَّتْهَا عَلَيْهِ، / بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ قَيْدَهُ قَبْلَ وَقْتِ الصَّلَاةِ، أَوْ قَبْلَ الْبُلُوغِ إِلَى
أَنْ بَلَغَ وَدَخَلَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، عَصَى وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الصَّبِيِّ أَمْرًا نَاجِزًا لَا بِشَرْطٍ
وَلَا بِغَيْرِ شَرْطِهِ.

[21/2]

2628. شَبَّهُ الْمُعْتَرِلة:

2629. الْأَوَّلَى: قَوْلُهُمْ: اثْبَاتُ الْأَمْرِ بِشَرْطٍ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ وَجُودُ الشَّيْءِ
مَشْرُوطًا بِمَا يُوجَدُ بَعْدَهُ، وَالشَّرْطُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَارَنَ أَوْ يَتَقَدَّمَ، أَمَّا تَأْخِيرُ الشَّرْطِ
عَنِ الْمَشْرُوطِ فَمُحَالٌ.

2630 قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا شَرْطًا لَوُجُودِ ذَاتِ الْأَمْرِ وَقِيَامِهِ بِذَاتِ الْأَمْرِ، بَلِ الْأَمْرُ مُوْجُودٌ قَائِمٌ بِذَاتِ الْأَمْرِ، وَجَدَ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ. وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِكَوْنِ الْأَمْرِ لَازِمًا وَاجِبَ التَّنْفِيدِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِهِ مُوْجُودًا بِسَبِيلٍ. وَلِهَذَا قُلْنَا: الْأَمْرُ أَمْرٌ لِلْمَعْدُومِ بِتَقْدِيرِ الْوُجُودِ، وَلِمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ بِشَرْطِ بُلُوغِهِ. فَلَيْسَ الْبُلُوغُ شَرْطًا لِقِيَامِ نَفْسِ الْأَمْرِ بِذَاتِ الْأَمْرِ، بَلِ لِلزُّومِ تَنْفِيدِهِ

2631 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: اخْتِلَافُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارٍ رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْغُرُوبِ، هَلْ يَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ؟ هَلْ يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

2632 قُلْنَا: أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّا تَبَيَّنَ عِنْدَ زَوَالِ الْحَيَاةِ انْتِفَاءُ الْأَمْرِ مِنْ أَصْلِهِ، فَلَا يُمْكِنُهُ إِجْبَابُ الْكَفَّارَةِ. وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّا لَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْأَمْرِ، فَيُحْتَمَلُ مِنْهُ التَّرَدُّدُ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ أَفْسَدَ بِالْجَمَاعِ الصَّوْمَ الَّذِي كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ، وَقَطَعَ الصَّوْمَ الْوَاجِبَ بِحُكْمِ الْوَقْتِ، وَأَفْسَادُهُ يُوْجِبُ الْكَفَّارَةَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ / لَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَسَادِ وَالْإِنْقِطَاعِ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَهَذَا مُتَعَرِّضٌ لَهُ، فَيَكُونُ هَذَا مَا نَعَا مِنْ الْإِلْحَاقِ بِالصَّوْمِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْجَمَاعُ لِإِفْسَادِهِ.

[22/2]

2633 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَوْ عَلِمَتْ الْمَرْأَةُ بِالْعَادَةِ أَنَّهَا تَحِيضُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ يَقُولُ نَبِيٌّ صَادِقٌ، حِيضًا أَوْ جُنُونًا أَوْ مَوْتًا، فَهَلْ يَلْزَمُهَا الصَّوْمُ حَتَّى تَصُومَ بَعْضَ الْيَوْمِ؟

2634 قُلْنَا: عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَ لِأَنَّ بَعْضَ الْيَوْمِ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَهِيَ غَيْرُ مَأْمُورَةٍ بِالْكُلِّ؛ أَمَّا عِنْدَنَا فَالْأَطْهَرُ وَجُوبُهُ، لِأَنَّ الْمُرْخَصَ فِي الْإِفْطَارِ لَمْ يَوْجَدْ، وَالْأَمْرُ قَائِمٌ فِي الْحَالِ، وَالْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ.

2635 فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَوْ قَالَ: إِنْ صَلَّيْتُ، أَوْ شَرَعْتُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّوْمِ، فَزَوَّجْتَنِي طَالِقٌ، ثُمَّ شَرَعَ، ثُمَّ أَفْسَدَ أَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْإِتِمَامِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ، فَهَلْ يَلْتَفِتُ هَذَا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

2636 قُلْنَا: نَعَمْ، قِيَاسُ مَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ لَا يَحْتَنُ، لِأَنَّ بَعْضَ الصَّوْمِ لَيْسَ بِصَوْمٍ، وَالْفَاسِدُ لَيْسَ بِصَوْمٍ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالْآخِرَةِ. وَعَلَى مَذْهَبِنَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَنُ. وَهَذِهِ صَلَاةٌ فِي الْحَالِ، وَتَمَامُهَا مُقَيَّدٌ بِالشَّرْطِ، حَتَّى لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ

لَاَعْتَكِفْرُ صَائِمًا، أَوْ: إِنْ اغْتَكَفْتُ صَائِمًا فَرَوْجَتِي طَالِقٌ ثَلَاثًا، فَأَعْتَكَفْتُ سَاعَةً صَائِمًا، ثُمَّ جُنَّ أَوْ مَاتَ، لَمْ تَجِبِ الْكِفَارَةُ فِي تَرْكِتِهِ، وَلَمْ تَرِثْهُ زَوْجَتُهُ. 2637 وَلَا تَخْلُوْهُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ عَنِ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ.

2638. وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَمَرْتُ عَبْدِي فَرَوْجَتِي طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: صُمْ غَدًا، طَلَّقْتُ زَوْجَتَهُ. فَإِنْ مَاتَ / قَبْلَ الْغَدِ فَلَا يُتَبَيَّنُ انْتِفَاءُ الطَّلَاقِ، وَلَوْ قَالَ إِنْ وَكَلْتُ وَكِيلاً فَرَوْجَتِي طَالِقٌ، وَإِنْ عَزَلْتُ وَكِيلاً فَعَبْدِي حُرٌّ، ثُمَّ وَكَّلَ مَنْ يَبِيعُ دَارَهُ غَدًا، ثُمَّ عَزَلَ قَبْلَ الْغَدِ طَلَّقْتُ زَوْجَتَهُ وَعَتَقَ عَبْدَهُ.

[23/2]

2639. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ [وَهِيَ الْأَقْوَى | قَوْلُهُمْ: إِنْ الْأَمْرُ طَلَبٌ، فَلَا يَقُومُ بِذَاتٍ مَنْ يَعْلَمُ امْتِنَاعَ وَجُودِ الْمَأْمُورِ، فَكَيْفَ يَقُومُ بِذَاتِ السَّيِّدِ طَلَبُ الْخِيَاطَةِ إِنْ صَعِدَ الْعَبْدُ إِلَى السَّمَاءِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصْعَدُ؟ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَ: حِطُّ إِنْ صَعِدْتُ إِلَى السَّمَاءِ. لَكِنَّهُ صِبْغَةُ أَمْرٍ، وَلَا يَقُومُ \\\ الطَّلَبُ بِذَاتِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَهُ: اصْعَدْ إِلَى السَّمَاءِ، لَمْ يَكُنْ أَمْرًا، لِعَجْزِهِ، وَعَلِمَ الْأَمْرُ بِامْتِنَاعِهِ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجَوِّزُ تَكْلِيفَ مَا لَا يَطَاقُ. وَأَنْتُمْ قَدْ مِلْتُمْ إِلَى مَنْعِ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ. وَبِهِ يُفَارِقُ الْأَمْرُ الْجَاهِلَ، فَإِنْ مَنْ لَا يَعْرِفُ عَجْزَ عَبْدِهِ عَنِ الْقِيَامِ يَتَصَوَّرُ أَنْ يَقُولَ: قُمْ، وَيَقُومُ بِذَاتِهِ الطَّلَبُ. أَمَّا إِذَا عَلِمَ عَجْزَهُ فَلَا يَقُومُ بِذَاتِهِ طَلَبُ الْمُمْتَنِعِ.

143 ب

2640. وَهَذَا التَّحْقِيقُ، وَهُوَ أَنَّ الْجَهْلَ إِذَا كَانَ شَرْطًا لِقِيَامِ هَذَا الْأَمْرِ بِذَاتِهِ، فَالْمُؤَثِّرُ فِي صِفَةِ ذَاتِهِ جَهْلُهُ لَا جَهْلُ الْمَأْمُورِ، فَمَهْمَا عَلِمَ الْأَمْرُ عَدَمَ الشَّرْطِ فَكَيْفَ يَكُونُ طَالِبًا؟ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ طَالِبًا فَكَيْفَ يَكُونُ أَمْرًا، وَالْأَمْرُ هُوَ الطَّلَبُ، وَهَذَا وَاقِعٌ؟

2641. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُعْتَرِزَةِ، مَعَ انْكَارِهِمْ كَلَامَ النَّفْسِ.

2642. أَمَّا عِنْدَنَا فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالطَّلَبِ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْأَمْرِ إِرَادَةٌ وَتَشَوُّفٌ، لِأَنَّ الْمَعَاصِي عِنْدَنَا مُرَادَةٌ، / وَهِيَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهَا. وَالطَّاعَاتُ مَأْمُورٌ بِهَا وَقَدْ لَا نَكُونُ مُرَادَةً. فَإِنْ مَا أَرَادَ اللَّهُ وَاقِعٌ، وَالتَّشَوُّفُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ. وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ اقْتِضَاءُ فِعْلِهِ لِمَصْلَحَةِ الْعَبْدِ، وَلِكَيْ يَكُونَ تَوْطِينُهُ لِلنَّفْسِ عَلَى غَرْمِ الْإِمْتِنَالِ، أَوْ التَّرَكِّ لِمَا يُخَالِفُهُ، لُطْفًا بِهِ فِي الاسْتِعْدَادِ وَالْإِنْحِرَافِ عَنِ الْفَسَادِ. وَهَذَا لُطْفٌ مُتَصَوِّرٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

[24/2]

2643 وَيُتَوَوَّرُ أَيْضًا مِنَ السَّيِّدِ أَنْ يَسْتَصْلِحَ عَبْدَهُ بِأَوَامِرٍ يُنْجِزُهَا عَلَيْهِ، مَعَ عَزْمِهِ عَلَى نَسْخِ الْأَمْرِ قَبْلَ الْإِمْتِثَالِ، امْتِنَحَانًا لِلْعَبْدِ وَاسْتِصْلَاحًا لَهُ، فَكُلُّ أَمْرٍ مُقَيَّدٌ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُنْسَخَ، وَكُلُّ وَكَالَةٍ مُقَيَّدَةٌ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُعْزَلَ الْوَكِيلُ. وَقَوْلُهُ: وَكُلْتُكَ بِبَيْعِ الْعَبْدِ غَدًا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيُعْتَقُ الْعَبْدُ قَبْلَ الْغَدِ وَكَالَةٍ فِي الْحَالِ يُقْصَدُ بِهَا اسْتِمَالَةُ الْوَكِيلِ مَثَلًا وَامْتِنَحَانُهُ فِي إِطْهَارِ الْاسْتِشْهَارِ بِأَمْرِهِ، أَوْ الْكَرَاهِيَةِ. فَكُلُّ ذَلِكَ مَقْعُولٌ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ، وَلَيْسَ تَحْتَ الْأَمْرِ إِلَّا اقْتِضَاءٌ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

2644. الْقَوْلُ فِي صِيغَةِ النَّهْيِ:

* م 400، وما بعدها 2645. اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ * مِنْ مَسَائِلِ الْأَوَامِرِ تَنْصَحُ بِهِ أَحْكَامُ النَّوَاهِي، إِذْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ إِمِنْ الْأَمْرِ وَإِذَا مِنْ النَّهْيِ عَلَى الْعَكْسِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّكْرَارِ. وَلَكِنَّا نَتَعَرَّضُ لِمَسَائِلَ لَا بُدَّ مِنْ إِفْرَادِهَا بِالْكَلَامِ.

2646. [1] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ النَّهْيَ عَنْ / الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالتَّصَرُّفَاتِ الْمُفِيدَةِ لِلْأَحْكَامِ هَلْ يَقْتَضِي فُسَادَهَا؟

النهي هل يقتضي
فساد النهي عنه؟
[25/2]

2647. فَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ يَقْتَضِي فُسَادَهَا.

2648. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ نَهْيًا عَنْهُ لِعَيْنِهِ ذَلِكَ عَلَى الْفُسَادِ، وَإِنْ كَانَ لِعَيْنِهِ فَلَا.

2649. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْفُسَادَ.

2650. وَيَبَانُهُ أَنَّا نَعْبِي بِالْفُسَادِ تَخَلُّفَ الْأَحْكَامِ عَنْهَا، وَخُرُوجَهَا عَنْ كَوْنِهَا أَسْبَابًا مُفِيدَةً

لِلْأَحْكَامِ. وَلَوْ صَرَّحَ الشَّارِعُ وَقَالَ: حَرَّمْتُ عَلَيْكَ اسْتِيلَادَ جَارِيَةِ الْإِبْنِ، وَنَهَيْتُكَ عَنْهُ لِعَيْنِهِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ أَمَلَكْتَ الْجَارِيَةَ؛ وَنَهَيْتُكَ عَنِ الطَّلَاقِ فِي الْخَيْضِ لِعَيْنِهِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ بَانَ زَوْجُكَ؛ وَنَهَيْتُكَ عَنْ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ عَنِ الثُّوبِ بِالنِّمَاءِ الْمَغْضُوبِ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ طَهَّرَ الثُّوبَ؛ وَنَهَيْتُكَ عَنْ ذَبْحِ شَاةٍ الْغَيْرِ بِسَكِينٍ الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ، لَكِنْ إِنْ فَعَلْتَ حَلَّتِ الدِّبِيحَةُ. فَشَيْءٌ مِنْ هَذَا لَيْسَ يَمْتَنِعُ وَلَا يَتَنَاقَضُ. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ، وَأَمَرْتُكَ بِهِ، أَوْ أَبَحْتُهُ لَكَ، وَحَرَّمْتُ الْاسْتِيلَادَ لِجَارِيَةِ الْإِبْنِ، وَأَوْجَبْتُهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ لَا يُعْقَلُ، لِأَنَّ التَّحْرِيمَ يُضَادُّ الْإِجَابَ، وَلَا يُضَادُّهُ كَوْنُ الْمُحْرَمِ مَنْصُوبًا عَلَامَةً عَلَى حُصُولِ الْمِلْكِ وَالْحِلِّ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ. إِذْ يَتَنَاقَضُ أَنَّ

يَقُولُ: حَرَمْتُ الرِّبَا وَأَبَحْتُهُ، وَلَا يَتَنَاقَضُ أَنْ يَقُولَ: حَرَمْتُ الرِّبَا وَجَعَلْتُ
الْفِعْلَ الْحَرَامَ لِعَيْنِهِ سَبَبًا لِحُصُولِ الْمَلِكِ فِي الْعَوَظَيْنِ؛ فَإِنَّ شَرْطَ التَّحْرِيمِ
التَّعَرُّضُ لِعِقَابِ الْآخِرَةِ فَقَطْ، دُونَ تَخَلُّفِ الثَّمَرَاتِ وَالْأَحْكَامِ / عَنْهُ.

[26/2]

2651. فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَقَوْلُهُ: لَا تَبِعْ وَلَا تَطْلُقْ وَلَا تَنْكِحْ، لَوْ دَلَّ عَلَى تَخَلُّفِ الْأَحْكَامِ،
وَهُوَ الْمُرَادُ بِالْفُسَادِ، فَلَا يَخْلُو إِذَا أَنْ يَدُلَّ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، أَوْ مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ.
وَمُحَالٌ أَنْ يَدُلَّ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَنَهَّى عَنِ الطَّاعَاتِ وَعَنِ
الْأَسْبَابِ الْمَشْرُوعَةِ، وَتَعَتَّقَدُ ذَلِكَ نَهْيًا حَقِيقِيًّا دَالًّا عَلَى أَنَّ الْمَنْهِيَّ يَنْبَغِي أَنْ
لَا يُوْجَدَ. أَمَّا الْأَحْكَامُ فَإِنَّهَا شَرْعِيَّةٌ لَا يَنَاسِبُهَا اللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ وَضَعَ اللِّسَانُ،
إِذْ يُعْقَلُ أَنْ يَقُولَ الْعَرَبِيُّ: هَذَا الْعَقْدُ الَّذِي يُقِيدُ الْمَلِكَ وَالْأَحْكَامَ، إِبْرَافِيقُ أَنْ
تَفْعَلَهُ وَتُقَدِّمَ عَلَيْهِ. وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّارِعُ أَيْضًا لَكَانَ مُنْتَظَمًا مَفْهُومًا. أَمَّا مِنْ
حَيْثُ الشَّرْعُ فَلَوْ قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلْإِفْسَادِ، وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ صَرِيحًا، لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ تَصَرُّفًا فِي اللَّغَةِ بِالتَّغْيِيرِ، أَوْ كَانَ
صِغَةً النَّهْيِ مِنْ جِهَتِهِ مَنْصُوبًا عَلَامَةً عَلَى الْفُسَادِ، وَيَجِبُ قَبُولُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ
الشَّأْنَ فِي إِبْتَاتِ هَذِهِ الْحُجَّةِ وَنَقْلِهَا.

2652. وَشَبَّهَهُمُ الشَّرْعِيَّةُ أَرْبَعُ:

2653. الشَّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ وَمَعْصِيَةٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ
مَشْرُوعًا.

2654. قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْمَشْرُوعِ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِهِ، أَوْ مَبَاحًا، أَوْ مَنْدُوبًا، فَذَلِكَ مُحَالٌ،
وَلَسْنَا نَقُولُ بِهِ؛ وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ كَوْنَهُ مَنْصُوبًا عَلَامَةً لِلْمَلِكِ أَوْ الْحِلِّ، أَوْ لِحُكْمٍ
مِنَ الْأَحْكَامِ، فَفِيهِ وَقَعَ التَّنَازُعُ، فَلِمَ ادَّعَيْتُمْ اسْتِحَالَتَهُ، وَلِمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَحْرَمَ
الْاِسْتِيلَادُ، وَيُنْصَبَ سَبَبًا لِلْمَلِكِ الْجَارِيَةِ، وَيَحْرَمَ / الطَّلَاقُ وَيُنْصَبَ اسْتِثْنَاءُ
لِلْفِرَاقِ؟ بَلْ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَنْصُوبَةِ وَتُنْصَبَ
سَبَبًا لِبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَسُقُوطِ الْفَرَضِ.

[27/2]

2655. الشَّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّهْيَ لَا يَرُدُّ مِنَ الشَّارِعِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ إِلَّا
لِبَيَانِ خُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مُمْلَكًا وَمَشْرُوعًا.

2656. قُلْنَا: فِي هَذَا وَقَعَ النِّزَاعُ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟ وَكَمْ مِنْ بَيْعٍ وَنِكَاحٍ نُهِيَ عَنْهُ وَبَقِيَ سَبَبًا لِلْإِفَادَةِ، فَمَا هَذَا التَّحْكُمُ؟

2657. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».

2658. قُلْنَا: مَعْنَى قَوْلِهِ: «رَدٌّ» أَيُّ هُوَ غَيْرُ مَقْبُولٍ طَاعَةً وَقُرْبَةً، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْمُحَرَّمَ لَا يَتَعَطَّ طَاعَةً، أَمَا أَنْ لَا يَكُونَ سَبَبًا لِلْحُكْمِ فَلَا، فَإِنَّ الْإِسْتِيلَادَ وَالطَّلَاقَ وَذَيْعَ شَاةِ الْغَيْرِ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا. فَلَيْسَ بِرَدٍّ بِهَذَا الْمَعْنَى.

2659. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: أَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالْمَنْهَاهِي عَلَى الْفَسَادِ، فَفَهِمُوا فَسَادَ الرِّبَا مِنْ قَوْلِهِ «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» * (البقرة: 278) وَاحْتَجَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَسَادِ نِكَاحِ الْمُشْرَكَاتِ بِقَوْلِهِ «وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِرَ» * (البقرة: 221) وَفِي نِكَاحِ الْمَحَارِمِ بِالنَّهْيِ.

2660. قُلْنَا: هَذَا يَصِحُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، أَمَا مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فَلَا يَصِحُّ، وَلَا حُجَّةٌ فِي قَوْلِ الْبَعْضِ. نَعَمْ يَتَمَسَّكُ بِهِ فِي التَّحْرِيمِ وَالْمَنْعِ. أَمَا فِي الْإِفْسَادِ فَلَا.

2661. [2] مَسْأَلَةٌ: الَّذِينَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّضَرُّفَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهَا، اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا؟ /

هل يدل النهي
على الصحة؟

[28/2]

2662. فَنَقَلَ أَبُو زَيْدٍ | الدَّبُوسِيُّ | عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ، وَأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالنَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ عَلَى انْعِقَادِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَحَالَ انْعِقَادُهُ لَمَا نُهِيَ عَنْهُ، فَإِنَّ الْمَحَالَ لَا يُنْهَى عَنْهُ، كَمَا لَا يُؤْمَرُ بِهِ، فَلَا يُقَالُ لِلْأَعْمَى: لَا تُبْصِرْ، كَمَا لَا يُقَالُ لَهُ: أَبْصِرْ. فَزَعَمُوا أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الرِّبَا يَدُلُّ عَلَى انْعِقَادِهِ.

2663. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِجْرَاءِ وَالصَّحَّةِ *، فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّهْيُ؟ بَلِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى اقْتِضَاءِ الْفِعْلِ وَاقْتِضَاءِ التَّرَكِّ فَقَطْ، أَوْ عَلَى الْوُجُوبِ وَالتَّحْرِيمِ فَقَطْ. أَمَا خُصُوصُ الْإِجْرَاءِ وَالْفَائِدَةِ، أَوْ نَفْيُهَا، فَيَنْحَاجُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ. وَاللَّفْظُ مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِهَذِهِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ.

* 407 408

2664 وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ: فَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: إِذَا تَهَيَّأْتُمْ عَنْ أَمْرٍ أَرَدْتُ بِهِ صِحَّتَهُ، لَقَبَلْنَاهُ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ صَرِيحًا، لَا بِالتَّوَاتُرِ، وَلَا بِنَقْلِ الْأَحَادِ، وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا مُجَرَّدًا، فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَنْهِيِّ ذَلِكَ. فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ شَرْعًا وَلُغَةً وَضَرُورَةً بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ فَالْمَصِيرُ إِلَيْهِ تَحَكُّمٌ، بَلِ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى فَسَادِهِ أَقْرَبُ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى صِحَّتِهِ.

2665 فَإِنْ قِيلَ: الْمَحَالُ لَا يُنْهَى عَنْهُ، لِأَنَّ الْأَمْرَ كَمَا يَقْتَضِي مَأْمُورًا يُمَكِّنُ امْتِنَالَهُ، فَالْنَّهْيُ يَقْتَضِي مِنْهُيًّا يُمَكِّنُ ارْتِكَابَهُ، فَصَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ إِذَا نُهِيَ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ ارْتِكَابُهُ وَيَكُونَ صَوْمًا. فَاسْمُ الصَّوْمِ لِلصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ، / لَا لِلْإِمْسَاكِ: فَإِنَّهُ صَوْمٌ لُغَةً لَا شَرْعًا. وَالْأَسَامِيُّ الشَّرْعِيَّةُ تُحْمَلُ عَلَى مَوْضُوعِ الشَّرْعِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ. وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية. لِأَنَّهُ حُمِلَ عَلَى النِّكَاحِ وَالصَّلَاةِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ عَلَى خِلَافِ الْوَضْعِ بِدَلِيلٍ ذَلَّ عَلَيْهِ. وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهُورٍ» وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَفْيٌ وَلَيْسَ نَهْيًا.

2666 قُلْنَا: الْأَصْلُ أَنَّ الْإِسْمَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّغَوِيِّ، إِلَّا مَا صَرَفَهُ عَنْهُ عُرْفُ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الشَّرْعِ. وَقَدْ أَقْبَيْنَا عُرْفَ الشَّرْعِ فِي الْأَوَامِرِ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ الصَّوْمَ وَالنِّكَاحَ وَالْبَيْعَ وَالصَّلَاةَ لِمَعَانِيهَا الشَّرْعِيَّةِ. أَمَّا فِي الْمَنْهِيَّاتِ فَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْعُرْفُ الْمُغَيَّرُ لِلْوَضْعِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية، وَأَمَّا هَذِهِ الْمَنَاهِي، مِمَّا لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ عُرْفُ اسْتِعْمَالِ الشَّرْعِ. فَنَقُولُ: إِذَا تَعَارَضَ فِيهِ عُرْفُ الشَّرْعِ وَالْوَضْعُ، فَيُرْجَعُ إِلَى أَصْلِ الْوَضْعِ. فَمَنْ صَامَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَدْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ، وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدْ صَوْمُهُ. وَيَكُونُ هَذَا أَوَّلَى، لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ يَقْضِي إِلَى صَرْفِ النَّهْيِ عَنْ ذَاتِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ. فَلَا مَعْنَى لِتَرْكِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

2667 فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا اخْتَرْتُمْ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ / وَلَا عَلَى الْفَسَادِ فِي أَسْبَابِ الْمُعَامَلَاتِ، فَمَا قَوْلُكُمْ فِي النَّهْيِ عَنِ الْعِبَادَاتِ؟

* 418 407 2668. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا * أَنَّ النَّهْيَ يُضَادُّ كَوْنَ الْمُنْهَى عَنْهُ قُرْبَةً وَطَاعَةً، لِأَنَّ الطَّاعَةَ عِبَارَةٌ عَمَّا يُؤَافِقُ الْأَمْرَ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مُتَضَادَّانِ. فَعَلَى هَذَا: صَوْمُ يَوْمِ النَّحْرِ لَا يَكُونُ مُنْعَقِدًا، إِنْ أُريدَ بِانْعِقَادِهِ كَوْنُهُ طَاعَةً وَقُرْبَةً وَامْتِنَالًا، لِأَنَّ النَّهْيَ يُضَادُّهُ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قُرْبَةً لَمْ يَلْزَمْ بِالنَّذْرِ، إِذْ لَا يَلْزَمُ بِالنَّذْرِ مَا لَيْسَ بِقُرْبَةٍ. نَعَمْ، لَوْ أُمِكنَ صَرْفُ النَّهْيِ عَنْ عَيْنِ الصَّوْمِ إِلَى تَرْكِ إِجَابَةِ دَعْوَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَهُ، وَلَكِنْ ذَلِكَ أَيْضًا فَاسِدٌ، كَمَا سَقَى فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ *.

* ص: 119

2669. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ حُمِلَ نَغْضُ الْمُنَاهِي فِي الشَّرْعِ عَلَى الْفُسَادِ دُونَ الْبَغْضِ، فَمَا الْفَيْضُ؟

2670. قُلْنَا: النَّهْيُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفُسَادِ، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ الْفُسَادَ الْعَقْدُ وَالْعِبَادَةُ بِقَوَاتِ شَرْطِهِ وَرُكْنِهِ. وَيُعْرِفُ الشَّرْطُ إِمَّا بِالْإِجْمَاعِ، كَالطَّهَارَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَسِرِّ الْعَوْرَةِ، وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، وَإِمَّا بِنَصٍّ، وَإِمَّا بِصِيغَةِ النَّهْيِ، كَقَوْلِهِ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهْوٍ» وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهْوٍ» فَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي النَّهْيِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ، وَإِمَّا بِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْصُوصٍ. فَكُلُّ نَهْيٍ يَتَضَمَّنُ ارْتِكَالَهُ الْإِخْلَالَ بِالشَّرْطِ فَيَدُلُّ عَلَى الْفُسَادِ مِنْ حَيْثُ الْإِخْلَالَ بِالشَّرْطِ، لَا مِنْ حَيْثُ النَّهْيِ. وَشَرْطُ الْمُبِيعِ أَنْ يَكُونَ مَالًا، مُتَقَوِّمًا، مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ، مُعَيَّنًا. أَمَّا كَوْنُهُ مَرْتَبًا فَفِي اشْتِرَاطِهِ خِلَافٌ. وَشَرْطُ الثَّمَنِ أَنْ يَكُونَ مَالًا، مَعْلُومَ الْقَدْرِ وَالْجِنْسِ، / وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النِّكَاحِ الصَّدَاقُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَفْسُدْ بِكَوْنِ النِّكَاحِ عَلَى خَمَرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ مَغْصُوبٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُنَّ عَنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ الشَّيْءِ وَالْبِدْعِيِّ فِي شَرْطِ النُّفُوزِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّحْرِيمِ.

[31/2]

2671. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: كُلُّ نَهْيٍ رَجَعَ إِلَى عَيْنِ الشَّيْءِ فَهُوَ دَلِيلُ الْفُسَادِ، دُونَ مَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ، فَهَلْ يَصِحُّ؟

2672. قُلْنَا: لَا، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ فِي حَالِ الْحَيْضِ، وَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، لِأَنَّهُ إِنْ أُمِكنَ أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ مِنْهُنَّ عَنِ الطَّلَاقِ لِعَيْنِهِ، وَلَا عَنِ الصَّلَاةِ لِعَيْنِهَا، بَلْ لَوْقُوعِهِ فِي حَالِ الْحَيْضِ، وَلَوْقُوعِهَا فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ، أُمِكنَ تَقْدِيرُ مِثْلِهِ فِي الصَّلَاةِ فِي حَالِ الْحَيْضِ. فَلَا اعْتِمَادَ إِلَّا عَلَى قَوَاتِ الشَّرْطِ، وَيُعْرِفُ الشَّرْطُ

بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَعَلَى اِرْتِبَاطِ الصَّحَّةِ بِهِ. وَلَا يُعْرَفُ بِمَجَرَّدِ النَّهْيِ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَضْعًا وَشَرْعًا كَمَا سَبَقَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

2673 وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَإِنَّ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِحَقِيقَةِ الْوُجُوبِ وَالْتَحَرِيمِ وَتَضَادِّهِمَا وَتَوَافُقِهِمَا *، فَقَدْ مَيَّزْنَاهُ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِمُقْتَضَى الصِّغَةِ، وَقَرَّرْنَاهُ فِي الْقُطْبِ الْأَوَّلِ عِنْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الْحُكْمِ *. فَإِنَّ ذَلِكَ نَظَرٌ عَقْلِيٌّ، وَهَذَا نَظَرٌ لُغَوِيٌّ مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ الْأَلْفَاظِ. فَلِذَلِكَ مَيَّزْنَاهُ، عَلَى خِلَافِ عَادَةِ الْأُصُولِيِّينَ. /

* في الأمرية
«وَضَادُّهُمَا وَتَوَافُقُهُمَا»،
في المحفوظ 1256،
ل 145
* ص 86، وما بعدها

القسم الرابع من النظر في الصيغة القول في إجماع والنخاص

2674. وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَخَمْسَةِ أَبْوَابٍ:

المُقَدِّمَةُ

الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ وَمَعْنَاهُمَا

2675. اَعْلَمَ أَنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ لَا مِنْ عَوَارِضِ الْمَعْنَى وَالْأَفْعَالِ.

2676. وَالْعَامُّ عِبَارَةٌ عَنِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ، الدَّالِّ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، عَلَى شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا

مِثْلُ: «الرَّجَالِ» وَ«الْمُشْرِكِينَ» وَ«مَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَعْطَاهُ دِرْهَمًا» وَنَظَائِرُهُ، كَمَا

سَيَأْتِي تَفْصِيلُ صَبِيغِ الْعُمُومِ * ١١

* ص 426

2677. وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا «مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ» عَنْ قَوْلِهِمْ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَعَنْ قَوْلِهِمْ:

ضَرَبَ زَيْدًا وَعَمْرًا، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ، وَلَكِنْ بِلَفْظَيْنِ لَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَمِنْ

جِهَتَيْنِ لَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ.

2678. وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ: إِمَّا خَاصٌّ فِي ذَاتِهِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ، وَهَذَا الرَّجُلُ، وَإِمَّا

عَامٌّ مُطْلَقًا، كَالْمَذْكُورِ، وَالْمَعْلُومِ، إِذْ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، وَإِمَّا عَامٌّ

بِالِإِضَافَةِ، كَلَفْظِ «الْمُؤْمِنِينَ» فَإِنَّهُ عَامٌّ بِالإِضَافَةِ إِلَى أَحَادِ الْمُؤْمِنِينَ، خَاصٌّ

بِالِإِضَافَةِ إِلَى جَمْلَتِهِمْ، إِذْ يَتَنَاوَلُهُمْ دُونَ الْمُشْرِكِينَ، فَكَأَنَّهُ يُسَمَّى عَامًّا مِنْ

حَيْثُ شَمُولُهُ لِمَا شَمِلَهُ، خَاصًّا مِنْ حَيْثُ اقْتِصَارُهُ عَلَى مَا شَمِلَهُ، وَقُصُورُهُ عَمَّا

لَمْ يَشْمَلْهُ. وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: لَبَسَ فِي الْأَلْفَاظِ عَامٌّ مُطْلَقٌ، لِأَنَّ

لَفْظَ الْمَعْلُومِ لَا يَتَنَاوَلُ / الْمَجْهُولُ، وَالْمَذْكُورُ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ.

[33/2]

2679. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قُلْتُمْ: إِنَّ الْعُمُومَ مِنْ عَوَارِضِ الْأَلْفَاظِ لَا مِنْ عَوَارِضِ الْمَعْنَى

وَالْأَفْعَالِ، وَالْعَطَاءُ فِعْلٌ، وَقَدْ تُعْطَى عَمْرًا وَزَيْدًا، وَنَقُولُ: عَمَّهُمَا بِالْعَطَاءِ؛

وَالْوُجُودُ مَعْنَى، وَهُوَ يَعْمُ الْجَوَاهِرَ وَالْأَعْرَاضَ؟

العموم من
عوارض الالفاظ
لا من عوارض
المعاني

2680. قُلْنَا: عَطَاءٌ زَيْدٌ مُتَمَيِّزٌ عَنْ عَطَاءٍ عَمَرُو مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِعْلٌ، فَلَيْسَ فِي الْوُجُودِ فِعْلٌ وَاحِدٌ هُوَ عَطَاءٌ وَتَكُونُ نِسْبَتُهُ إِلَى زَيْدٍ وَعَمَرُو وَاحِدَةً. وَكَذَلِكَ: وَجُودُ السَّوَادِ يُفَارِقُ وَجُودَ الْبَيَاضِ، وَلَيْسَ الْوُجُودُ مَعْنَى وَاحِدًا حَاصِلًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَتُهُ وَاحِدَةً فِي الْعَقْلِ. وَعِلْمُ النَّاسِ وَقُدْرَتُهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً فِي كَوْنِهَا عِلْمًا وَقُدْرَةً، لَا تُوصَفُ بِأَنَّهَا عُمُومٌ.

2681. فَقَوْلُنَا: «الرَّجُلُ» لَهُ وَجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ وَفِي الْأَذْهَانِ وَفِي اللِّسَانِ.

2682. أَمَّا وَجُودُهُ فِي الْأَعْيَانِ فَلَا عُمُومَ لَهُ، إِذْ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ رَجُلٌ مُطْلَقٌ، بَلْ: إِمَّا زَيْدٌ، وَإِمَّا عَمَرُو، وَلَيْسَ بِشَمْلُهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ هُوَ الرَّجُولِيَّةُ.

2683. وَأَمَّا وَجُودُهُ فِي اللِّسَانِ: فَلَفْظُ «الرَّجُلِ» قَدْ وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، وَنِسْبَتُهُ فِي الدَّلَالَةِ إِلَى زَيْدٍ وَعَمَرُو وَاحِدَةٌ، فَيُسَمَّى عَامًّا بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الدَّلَالَةِ إِلَى الْمَدْلُولَاتِ الْكَثِيرَةِ.

2684. وَأَمَّا مَا فِي الْأَذْهَانِ مِنْ مَعْنَى «الرَّجُلِ» فَيُسَمَّى كُلِّيًّا مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَقْلَ يَأْخُذُ مِنْ مُشَاهَدَةِ زَيْدٍ حَقِيقَةَ الْإِنْسَانِ وَحَقِيقَةَ الرَّجُلِ، فَإِذَا رَأَى عَمْرًا لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ صُورَةً أُخْرَى، وَكَانَ مَا أَخَذَهُ مِنْ قِبَلِ نِسْبَتِهِ إِلَى عَمْرُو الَّذِي حَدَثَ الْآنَ، كَنِسْبَتِهِ إِلَى زَيْدٍ الَّذِي عَهِدَهُ أَوَّلًا، فَهَذَا مَعْنَى كُلِّيَّتِهِ. فَإِنْ سُمِّيَ / عَامًّا بِهَذَا الْمَعْنَى فَلَا بَأْسَ.

[34/2]

2685. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ هَذَا عَامٌّ مَخْصُوصٌ وَهَذَا عَامٌّ قَدْ خُصَّصَ؟

2686. قُلْنَا: لَا؛ لِأَنَّ الْمَذَاهِبَ ثَلَاثَةً: مَذْهَبُ أَرْتَابِ الْخُصُوصِ، وَمَذْهَبُ أَرْتَابِ الْعُمُومِ، وَمَذْهَبُ الْوَاقِفِيَّةِ. أَمَّا أَرْتَابُ الْخُصُوصِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: لَفْظُ «الْمُشْرِكِينَ» مَثَلًا مَوْضُوعٌ لِأَقَلِّ الْجَمْعِ خَاصَّةً فَهُوَ لِلْخُصُوصِ. فَكَيْفَ يَقُولُونَ إِنَّهُ عُمُومٌ قَدْ خُصَّصَ؟

2687. وَأَمَّا أَرْتَابُ الْعُمُومِ فَيَقُولُونَ: هُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْبَعْضُ فَقَدْ تُجَوِّزُ بِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ وَوَضْعِهِ. فَلَمْ يُتَصَرَّفْ فِي الْوَضْعِ، وَلَمْ يُغَيَّرْ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ خُصَّصَ الْعَامُّ، أَوْ هُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ.

2688. وَأَمَّا الْوَاقِفِيَّةُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّفْظَ مُشْتَرَكٌ، وَإِنَّمَا يُنْزَلُ عَلَى خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ بِقَرِينَةٍ وَارِدَةٍ مُعَيَّنَةٍ، كَلَفْظِ «الْعَيْنِ» فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ

لَهُ، لَا أَنَّهُ عَامٌّ قَدْ خُصَّصَ. وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لَهُ، لَا أَنَّهُ خَاصٌّ قَدْ عُمِّمَ. فَإِذَا: هَذَا اللَّفْظُ مُؤَوَّلٌ عَلَى كُلِّ مَذْهَبٍ. فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يَصْلُحُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْعُمُومُ، فَقُصِدَ بِهِ الْخُصُوصُ. هَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْوُقُوفِ.

2689 وَعَلَى مَذْهَبِ الْإِسْتِغْرَاقِ: إِنْ وَضَعَهُ لِلْعُمُومِ، فَإِنْ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ وَضْعِهِ كَانَ مَجَازًا. فَهُوَ عَامٌّ بِالْوَضْعِ، خَاصٌّ بِالْإِرَادَةِ وَالتَّجَوُّزِ، وَإِلَّا فَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ بِالْوَضْعِ لَا يَتَقَلَّبُ عَنْ وَضْعِهِ بِإِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ.

2690 فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ: خُصَّصَ فَلَانَ عُمُومَ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ، إِنْ كَانَ الْعَامُّ لَا يَقْبَلُ التَّخْصِصَ؟

2691 قُلْنَا: تَخْصِصُ الْعَامِّ مُحَالٌ، كَمَا سَبَقَ * / وَتَأْوِيلُ هَذَا اللَّفْظِ أَنْ يُعْرَفَ أَنَّهُ أُريدَ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ بِالْوَضْعِ، أَوِ الصَّالِحِ لِإِرَادَةِ الْعُمُومِ: الْخُصُوصُ، فَيُقَالُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ لِمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ: إِنَّهُ خُصَّصَ الْعُمُومَ، أَيْ عَرَفَ أَنَّهُ أُريدَ بِهِ الْخُصُوصُ. ثُمَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ، لَكِنْ اعْتَقَدَهُ، أَوْ ظَنَّهُ، أَوْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِلِسَانِهِ، أَوْ نَصَبَ الدَّلِيلَ عَلَيْهِ، فَيُسَمَّى مُخْصَّصًا، وَإِنَّمَا هُوَ مُعْرَفٌ وَمُخْبِرٌ عَنْ إِرَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمُسْتَنَدٌ عَلَيْهِ بِالْقَرَائِنِ، لَا أَنَّهُ مُخْصَّصٌ بِنَفْسِهِ.

2692 هَذِهِ هِيَ الْمُقَدِّمَةُ.

2693 أَمَّا الْأَبْوَابُ فَهِيَ خَمْسَةٌ:

2694 الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي أَنَّ الْعُمُومَ هَلْ لَهُ صِيغَةٌ أَمْ لَا؟ وَاخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ.

2695 الْبَابُ الثَّانِي: فِي تَمْيِيزِ مَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهِ عَمَّا لَا يُمْكِنُ.

2696 الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي تَفْصِيلِ الْأَدِلَّةِ الْمُخْصَّصَةِ.

2697 الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي تَعَارُضِ الْعُمُومِيَيْنِ.

2698 الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ.

* 423

[35/2]

الباب الأول في أن العموم هل له صيغة في اللغة أم لا؟

2699. وَلَنُشْرَحَ أَوَّلًا صِيَغَ الْعُمُومِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا.
2700. ثُمَّ اخْتِلَافَ الْمَذَاهِبِ.
2701. ثُمَّ أدلة أَرْبابِ الْخُصُوصِ.
2702. ثُمَّ أدلة أَرْبابِ الْعُمُومِ.
2703. ثُمَّ أدلة أَرْبابِ الْوَقْفِ.
2704. ثُمَّ الْمُخْتَارَ فِيهِ عِنْدَنَا.
2705. ثُمَّ حُكْمَ الْعَامِّ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ إِذَا دَخَلَهُ التَّخْصِيسُ. ١١
2706. فَهَذِهِ سَبْعَةُ فُصُولٍ فِي صِيَغِ الْعُمُومِ.

الفصل الأول: صيغ العموم

2707. وَأَعْلَمَ أَنَّهَا عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

2708. الْأَوَّلُ: أَلْفَاظُ الْجُمُوعِ إِمَّا الْمَعْرِفَةُ، كَالرِّجَالِ / وَالْمُشْرِكِينَ، وَإِمَّا الْمُنْكَرَةُ، [36/2]

كَقَوْلِهِمْ: رَجَالٌ وَمُشْرِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا﴾ (ص. 62)
وَالْمَعْرِفَةُ لِلْعُمُومِ إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهَا تَعْرِيفُ الْمَعْهُودِ، كَقَوْلِهِمْ: «أَقْبَلِ الرَّجُلُ،
وَالرِّجَالُ» أَيِ الْمَعْهُودُونَ الْمُنتَظَرُونَ.

2709. الثَّانِي: مَنْ وَمَا إِذَا وَرَدَا لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا
مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ» وَ «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّى تُؤْذِيَهُ». وَفِي مَعْنَاهُ مَتَى وَأَيْنَ
لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، كَقَوْلِهِ: مَتَى جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَأَيْنَمَا كُنْتَ أَتَيْتُكَ.

2710. الثَّلَاثُ: أَلْفَاظُ النَّفْيِ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ، وَمَا فِي الدَّارِ دِيَارٌ.

2711. الرَّابِعُ: الْإِسْمُ الْمَفْرُودُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، لَا لِلتَّعْرِيفِ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (البصر 2) وَقَوْلِهِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾
(المائدة: 38) أَمَّا الْكِرَّةُ كَقَوْلِكَ: مُشْرِكٌ، وَسَارِقٌ، فَلَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا وَاحِدًا.

2712. الْخَامِسُ: الْأَلْفَاظُ الْمُؤَكَّدَةُ كَقَوْلِهِمْ: كُلٌّ، وَجَمِيعٌ، وَأَجْمَعُونَ، وَأَكْتَنُونَ.

الفصل الثاني: تفصيل المذاهب

2713. أَعْلَمَ أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْخَمْسَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

2714. فَقَالَ قَوْمٌ يُلْقِبُونَ بِأَرْبَابِ الْخُصُوصِ: إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِأَقْلٍ الْجَمْعِ، وَهُوَ إِمَّا
اِثْنَانِ وَإِمَّا ثَلَاثَةٌ، عَلَى مَا سَيَأْتِي الْخِلَافُ فِيهِ. *

433

2715. وَقَالَ أَرْبَابُ الْعُمُومِ: هُوَ لِالِاسْتِغْرَاقِ بِالْوَضْعِ، إِلَّا أَنْ يَتَجَوَّزَ بِهِ عَنْ وَضْعِهِ.

2716. وَقَالَتِ الْوَاقِفِيَّةُ: لَمْ يُوصَغْ لَا لِخُصُوصٍ وَلَا لِعُمُومٍ، بَلْ أَقْلُ الْجَمْعِ دَاخِلٌ فِيهِ
لِضَرُورَةِ صِدْقِ اللَّفْظِ بِحُكْمِ الْوَضْعِ. وَهُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِسْتِغْرَاقِ لِلْجَمِيعِ،
أَوْ الْإِقْتِصَارِ / عَلَى الْأَقْلِ، أَوْ تَنَاوُلِ صِنْفٍ، أَوْ عَدَدٍ بَيْنَ الْأَقْلِ وَالِاسْتِغْرَاقِ
مُشْتَرَكٌ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ، كَاشْتِرَاكِ لَفْظِ الْفِرْقَةِ، وَالنَّفَرِ، بَيْنَ
الثَّلَاثَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالسَّتَةِ، إِذْ يَصْلُحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ. فَلَيْسَ مَخْصُوصًا فِي

[37/2]

الْوَضْعُ بَعْدِي، وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ لَا بُدَّ مِنْهُ لِيَجُوزَ إِطْلَاقُهُ.

2717. ثُمَّ أَرْتَابَ الْعُمُومَ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

2718. الْأُولَى: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُعْرِفِ وَالْمُنْكَرِ. فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا:

اضْرِبُوا الرِّجَالَ، وَاضْرِبُوا رَجُلًا؛ وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، وَاقْتُلُوا مُشْرِكِينَ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَقَالَ قَوْمٌ: يَذُلُّ الْمُنْكَرُ عَلَى حَمْعٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَلَا مُقَدَّرٍ، وَلَا يَذُلُّ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ.

2719. الثَّانِيَةُ: اخْتَلَفُوا فِي الْجَمْعِ الْمُعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَالسَّارِقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ

وَالْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا. فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ، وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِأَقْلِ الْجَمْعِ وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الزِّيَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

2720. وَالْأَوَّلُ أَقْوَى وَالْيَقِينُ بِمَذْهَبِ أَرْتَابِ الْعُمُومِ.

2721. الثَّالِثَةُ: الْإِسْمُ الْمُمَرَّدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، كَقَوْلِهِمْ: الدِّينَارُ خَيْرٌ

مِنَ الدَّرْهَمِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ لِتَعْرِيفِ الْوَاحِدِ أَفْقَطَ، وَذَلِكَ فِي تَعْرِيفِ الْمَعْهُودِ. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ. وَقَالَ قَوْمٌ: يَصْلُحُ لِلوَاحِدِ وَالْجِنْسِ وَلِبَعْضِ الْجِنْسِ، فَهُوَ مُشْتَرَكٌ.

2722. وَمَذْهَبُ الْوَاقِفِيَّةِ أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مُشْتَرَكَةٌ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ

لِلْإِسْتِغْرَاقِ، حَتَّى: كُلُّ، وَكُلَّمَا، وَأَيُّ، وَالَّذِي، وَمَنْ، وَمَا. / وَاخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ

وَاحِدَةٍ، فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا التَّوَقُّفُ فِي الْعُمُومَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَخْبَارِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ. أَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَلَا، فَإِنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِفَهْمِهِ. وَلَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا لَكَانَ مُجْمَلًا غَيْرَ مَفْهُومٍ. وَهَذَا قَاسِدٌ لَا يَلِيقُ بِمَذْهَبِ الْوَاقِفِيَّةِ. لِأَنَّ أَدْلَتَهُمْ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ جِنْسٍ وَجِنْسٍ، إِذِ الْعَرَبُ تُرِيدُ بِصَيِّغِ الْجَمْعِ الْبَعْضَ فِي كُلِّ جِنْسٍ، كَمَا تُرِيدُ الْكُلَّ. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: فَعَلُوا وَافْعَلُوا؛ وَقَوْلُهُمْ: قَتَلَ الْمُشْرِكُونَ، وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ؛ وَلِأَنَّ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا تُعَبَّدُ بِفَهْمِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾.

2723. ثَنِيَّةٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الْوَاقِفِيَّةُ: التَّوَقُّفُ فِي أَلْفَافِ الْعُمُومِ وَاجِبٌ أَوْ التَّوَقُّفُ

فِيمَا مَخْرَجُهُ مَخْرَجُ الْعُمُومِ وَاجِبٌ، فَقَدْ أَطْلَقَ ذَلِكَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ

الْأَشْعَرِيَّ وَجَمَاعَةً، لِأَنَّ الْمُتَوَقَّفَ لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ لَفْظُ الْعُمُومِ، كَمَا لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ لَفْظُ الْخُصُوصِ، إِلَّا أَنْ يُعْنِيَ بِهِ أَنَّهُ لَفْظُ الْعُمُومِ عِنْدَ مُعْتَقِدِي الْعُمُومِ. بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: التَّوَقَّفُ فِي صَيَغِ الْجُمُوعِ، وَأَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَاجِبٌ.

الفصل الثالث

القول في أدلة أرباب العموم ونقضها

2724. وَهِيَ خَمْسَةٌ:

2725. الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ، بَلْ أَهْلَ جَمِيعِ اللُّغَاتِ، كَمَا عَقَلُوا الْأَعْدَادَ وَالْأَنْوَاعَ وَالْأَشْخَاصَ وَالْأَجْنَاسَ، وَوَضَعُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ اسْمًا، لِحَاجَتِهِمْ إِلَيْهِ، عَقَلُوا أَيْضًا مَعْنَى الْعُمُومِ، وَاسْتَفْرَقَ الْجِنْسِ، وَاحْتَاجُوا إِلَيْهِ. فَكَيْفَ / لَمْ يَصْعُوا لَهُ صِيغَةً وَلَفْظًا؟

[39/2]

2726. الْإِعْتِرَاضُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

2727. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ وَاسْتِدْلَالٌ فِي اللُّغَاتِ، وَاللُّغَةُ تَنْبُتُ تَوَقِيفًا وَنَقْلًا، لَا قِيَاسًا وَاسْتِدْلَالًا، بَلْ هِيَ كَسَنَنِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَلَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: الشَّارِعُ كَمَا عَرَفَ الْأَشْيَاءَ السَّنَّةَ، وَجَرَيَانَ الرِّبَا فِيهَا، وَمَسَّتْ إِلَيْهِ حَاجَةُ الْخَلْقِ، وَنَصَّ عَلَيْهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَدْ نَصَّ عَلَى سَائِرِ الرُّبُوبَاتِ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

2728. الثَّانِي: أَنَّهُ وَإِنْ سَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الْحِكْمَةِ، فَمَنْ يُسَلِّمُ عِصْمَةَ وَاضِعِي اللُّغَةِ، حَتَّى لَا يُخَالِفُوا الْحِكْمَةَ فِي وَضْعِهَا؟ وَكَمْ مِنْ حَكِيمٍ يَتْرُكُ مَا لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةُ تَرْكُهُ.

2729. الثَّلَاثُ: أَنَّ هَذَا مَنْقُوضٌ، فَإِنَّ الْعَرَبَ عَقَلَتِ الْمَاضِيَّ وَالْمُسْتَقْبَلَ وَالْحَالَ، ثُمَّ لَمْ تَصْعَ لِلْحَالِ لَفْظًا مَخْصُوصًا، حَتَّى لَزِمَ اسْتِعْمَالُ الْمُسْتَقْبَلِ، أَوْ اسْمِ الْفَاعِلِ، فِيهَا، فَتَقُولُ: رَأَيْتُهُ يَضْرِبُ، أَوْ: ضَارِبًا. وَكَمَا عَقَلَتِ الْأَلْوَانُ عَقَلَتِ الرُّوَائِحَ، ثُمَّ لَمْ تَصْعَ لِلرُّوَائِحِ أَسْمَاءٌ، حَتَّى لَزِمَ تَعْرِيفُهَا بِالْإِصَافَةِ، فَيَقَالُ: رِيحُ الْمِسْكِ، وَرِيحُ الْعُودِ، وَلَا يَقَالُ: لَوْنُ الدِّمِّ وَلَوْنُ الرَّعْفَرَانِ، بَلْ: أَصْفَرُ، أَوْ: أَحْمَرُ.

2730. الرَّابِعُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا لِلْعُمُومِ لَفْظًا، كَمَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا لِلْعَيْنِ الْبَاصِرَةَ لَفْظًا، وَبِأَنَّ كَانَ الْعَيْنُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَشْيَاءٍ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مَوْضُوعًا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَفَقًا عَلَيْهِ، بَلْ صَالِحًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ صَبَغُ الْجُمُوعِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ.

2731. الدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ / إِلَّا زَيْدًا، وَمَنْ دَخَلَ الدَّارَ فَأَكْرَمَهُ إِلَّا الْفَاسِقَ، وَمَنْ عَصَانِي عَاقِبَتُهُ إِلَّا الْمُعْتَذِرَ. وَمَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ: إِخْرَاجُ مَا لَوْلَاهُ لَوَجِبَ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَكْرَمِ النَّاسَ إِلَّا الثَّوْرَ.

2732. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَائِدَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَهُوَ إِخْرَاجُ مَا يَجِبُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ: عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً. وَالثَّانِي: مَا يَصْلُحُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَهُ، وَيَتَوَهَّمُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ. وَهَذَا صَالِحٌ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ لِقَطْعِ صِلَا حَيْثِيَّتِهِ، لَا لِقَطْعِ وَجُوبِهِ بِخِلَافِ الثَّوْرِ، فَإِنَّ لَفْظَ النَّاسِ لَا يَصْلُحُ لِإِرَادَتِهِ.

2733. الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ تَأْكِيدَ الشَّيْءِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِمَعْنَاهُ، وَمُطَابِقًا لَهُ. وَتَأْكِيدُ الْخُصُوصِ غَيْرُ تَأْكِيدِ الْعُمُومِ، إِذْ يُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدًا نَفْسَهُ، وَاضْرِبِ الرِّجَالَ أَجْمَعِينَ أَكْثَرِينَ. وَلَا يُقَالُ: اضْرِبْ زَيْدًا كُلَّهُمْ. وَلَا اضْرِبْ زَيْدًا أَجْمَعِينَ.

2734. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ الْخُصْمَ يُسَلِّمُ أَنَّ لَفْظَ الْجَمْعِ يَتَنَاوَلُ قَوْمًا، وَهُوَ أَقْلُ الْجَمْعِ فَمَا زَادَ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: اضْرِبِ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، لِأَنَّ لِلْقَوْمِ كِلِيَّةً وَجُزْئِيَّةً. أَمَّا زَيْدٌ وَالْوَاحِدُ الْمُعَيَّنُ فَلَيْسَ لَهُ بَعْضٌ فَلَيْسَ لَهُ كُلٌّ. وَكَمَا أَنَّ لَفْظَ الْقَوْمِ لَا يَتَعَيَّنُ مَبْلَغُ الْمُرَادِ مِنْهُ بَعْدَ مُجَاوَرَةِ أَقْلِ الْجَمْعِ، فَكَذَلِكَ لَفْظُ الْمُشْرِكِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ. وَالْكَلَامُ فِي أَنَّهُ لَا اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ، أَوْ لِأَقْلِ الْجَمْعِ، أَوْ لِعَدَدِ بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ. وَكَيْفَمَا كَانَ فَلَفْظُ الْكِلِيَّةِ لَا تَقُوبُ بِهِ.

2735. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا قَالَ أَكْرَمِ النَّاسَ أَجْمَعِينَ أَكْثَرِينَ كُلَّهُمْ وَكَافَتْهُمْ، يَنْبَغِي / أَنْ يَدُلَّ هَذَا عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ، ثُمَّ يَكُونُ الدَّلَالُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ دُونَ التَّأْكِيدِ، فَإِنَّ التَّأْكِيدَ تَابِعٌ، وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِالِاسْتِغْرَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ.

2736. قُلْنَا: لَا يَشْعُرُ بِالِاسْتِعْرَاقِ، وَلَا يُسَلِّمُ الْخَصْمُ دَلَالَةَ ذَلِكَ عَلَى الْاسْتِعْرَاقِ، بَلْ عَلَى اسْتِعْرَاقِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ أَرَادَهُمْ بِلَفْظِ النَّاسِ، كَمَا لَوْ قَالَ أَكْرَمَ الْفِرْقَةَ وَالطَّائِفَةَ كُلَّهُمْ وَكَافَّتَهُمْ وَجَمَلْتَهُمْ، لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ مَفْهُومُ لَفْظِ الْفِرْقَةِ، وَلَمْ يَتَّعَيْنِ لِلْأَكْثَرِ، بَلْ نَقُولُ: لَوْ كَانَ لَفْظُ «النَّاسِ» يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِعْرَاقِ لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَقُولَ كَافَّتَهُمْ ۖ وَجَمَلْتَهُمْ، فَإِنَّمَا تَذَكَّرُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لِمَزِيدِ فَائِدَةٍ. فَهُوَ مُشْعِرٌ بِنَقِيضِ غَرَضِهِمْ.

2737. الدَّلِيلُ الرَّابِعُ: أَنَّ صِبْغَ الْعُمُومِ بَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ لِأَقْلٍ الْجَمْعُ خَاصَّةً، كَمَا سَيَأْتِي *؛ وَبَاطِلٌ أَنْ تَكُونَ مُشْتَرَكًا، إِذْ يَبْقَى مَجْهُولًا وَلَا يُفْهَمُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَنِلْكَ الْقَرِينَةُ لَفْظٌ أَوْ مَعْنَى: فَإِنْ كَانَ لَفْظًا فَالنِّزَاعُ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ قَائِمٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي أَنَّهُ هَلْ وَضَعَ الْعَرَبُ صِبْغَةً تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِعْرَاقِ أَمْ لَا؛ وَإِنْ كَانَ مَعْنَى فَالْمَعْنَى تَابِعٌ لِلْفَظِ، فَكَيْفَ تَزِيدُ دَلَالَتَهُ عَلَى اللَّفْظِ؟

* م 433. 456
وب يحدّها

2738. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ قَصْدَ الْاسْتِعْرَاقِ يُعْلَمُ بِعِلْمٍ ضَرُورِيٍّ يَخْصُلُ عَنْ قَرَائِنِ أَحْوَالٍ وَرُمُوزٍ وَإِشَارَاتٍ وَحَرَكَاتٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَغْيِرَاتٍ فِي وَجْهِهِ، وَأُمُورٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ عَادَتِهِ وَمَقَاصِدِهِ، وَقَرَائِنٍ مُخْتَلِفَةٍ لَا يُمَكِّنُ حَضْرَهَا فِي جِنْسٍ، وَلَا ضَبْطَهَا بِوَصْفٍ، بَلْ هِيَ كَالْقَرَائِنِ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا خَجَلُ الْحَجَلِ، وَوَجَلُ الْوَجَلِ. وَجَبُّ الْجَبَانِ، وَيُعْلَمُ قَصْدُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا قَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» أَنَّهُ يُرِيدُ التَّحِيَّةَ، أَوْ / الْاسْتِهْزَاءَ وَاللَّهْوَ. وَمِنْ جُمْلَةِ الْقَرَائِنِ فِعْلُ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ عَلَى الْمَائِدَةِ: «هَاتِ الْمَاءَ» فَهُمْ أَنَّهُ يُرِيدُ الْمَاءَ الْعَذْبَ الْبَارِدَ، دُونَ الْحَارِّ وَالْمِلْحِ، وَقَدْ تَكُونُ دَلِيلَ الْعَقْلِ، كَعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿وَمَا مِنْ دَآخِرٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ وَخُصُوصُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ إِذْ لَا يَدْخُلُ فِيهِ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ. وَمِنْ جُمْلَتِهِ تَكْرِيرُ الْأَلْفَاظِ الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ: اضْرِبِ الْجَنَّةَ، وَأَكْرَمَ الْمُؤْمِنِينَ كَافَّتَهُمْ، صَغِيرَهُمْ وَكَبِيرَهُمْ، شَيْخَهُمْ وَشَابَهُمْ، ذَكَرَهُمْ وَأُنْثَاهُمْ، كَيْفَ كَانُوا، وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ وَصُورَةٍ كَانُوا، وَلَا تُغَادِرُ مِنْهُمْ أَحَدًا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ وَوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَلَا يَزَالُ يُؤَكِّدُ حَتَّى يَخْصُلَ مِنْهُ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ بِمُرَادِهِ.

[42/2]

2739. أَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا لَيْسَ بِلَفْظٍ فَهُوَ تَابِعٌ لِلْفَظِ، فَهُوَ قَاسِدٌ، فَمَنْ سَلَّمَ أَنْ حَرَكَةً

الْمُتَكَلِّمُ وَأَخْلَاقُهُ وَعَادَتُهُ وَأَفْعَالُهُ وَتَغْيِيرُ لَوْنِهِ وَتَقَطُّبُ وَجْهِهِ وَجَبِينِهِ وَحَرَكَهَ رَأْسِهِ وَتَقَلُّبُ عَيْنَيْهِ نَائِبٌ لِلْفِظَةِ؟ بَلْ هَذِهِ أَدِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ يُفِيدُ افْتِرَاقَ جُمْلَةٍ مِنْهَا عُلُومًا ضَرُورِيَّةً.

2740. فَإِنْ قِيلَ: فَبِمَ عَرَفَتِ الْأُمَّةُ عُمُومَ أَلْفَاظِ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ إِنْ لَمْ يَفْهَمُوهُ مِنْ اللَّفْظِ؟ وَبِمَ عَرَفَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ جِبْرِيلَ، وَجِبْرِيلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى عَمُّوا الْأَحْكَامَ؟

2741. قُلْنَا: أَمَّا الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فَقَدْ عَرَفُوهُ بِقِرَائِنِ أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَكْرِيرَاتِهِ وَعَادَاتِهِ الْمُتَكَرِّرَةِ، وَعَلِمَ التَّابِعُونَ الْبِقِرَائِنِ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَإِشَارَاتِهِمْ وَزُمُورِهِمْ / وَتَكْرِيرَاتِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ. أَمَّا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنْ سَمِعَ مِنَ اللَّهِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ فَاللَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ لَهُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِمَا يُرِيدُهُ بِالْخِطَابِ، بِكَلَامِهِ الْمُخَالَفِ لِأَجْنَاسِ كَلَامِ الْخَلْقِ. وَإِنْ رَأَى جِبْرِيلُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ فَبِأَن يَرَاهُ مَكْتُوبًا بِلُغَةٍ مَلَكِيَّةٍ وَدَلَالَةٍ قَطْعِيَّةٍ لَا احْتِمَالَ فِيهَا.

2742. الدَّلِيلُ الْخَامِسُ: وَهُوَ عُمْدَتُهُمُ الْكُبْرَى: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ. فَإِنَّهُمْ وَأَهْلُ اللُّغَةِ بِأَحْمَعِهِمْ أَجْرُوا أَلْفَاظَ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى تَخْصِيصِهِ؛ وَأَنْتُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ لَا دَلِيلَ الْعُمُومِ، فَعَمِلُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي عَلَى إِرثٍ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، حَتَّى نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ». وَأَجْرُوا أَعْلَى صِبْغَةِ الْعُمُومِ قَوْلُهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ (البقرة: 2) ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ (الإسراء: 33) ﴿وَدَرُّوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 278) ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: 30) ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (المائدة: 95) ﴿وَلَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ﴾ ﴿وَلَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا﴾ وَمَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ ﴿وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ﴾ ﴿وَلَا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى.

2743. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الْآيَةُ (البقرة: 95) قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ مَا قَالَ وَكَانَ ضَرِيرًا، فَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرُ

[44/2]

أُولَى الضَّرِيرِ ﴿ فَعَقَلَ الضَّرِيرُ وَغَيْرُهُ عُمُومَ لَفْظِ «الْمُؤْمِنِينَ». وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا نَكْتُمُكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ / جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴾ (الأنعام: 98) قَالَ بَعْضُ الْيَهُودِ: أَنَا أَخَصِمُ لَكُمْ مُحَمَّدًا، فَجَاءَهُ وَقَالَ: «الَيْسَ قَدْ عُبِدَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَعُبِدَ الْمَسِيحُ؟ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ حَصَبِ جَهَنَّمَ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ الَّذِي سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (الأنبياء: 101) تَنْبِيْهَا عَلَى التَّخْصِيصِ، وَلَمْ يُنْكَرِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تَعَلُّقَهُ بِالْعُمُومِ، وَمَا قَالُوا لَهُ: لِمَ اسْتَدَلَّتْ بِالْفَرْقِ مُشْتَرِكٍ مُجْمَلٍ؟ وَلَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ (الأنعام: 82) قَالَتِ الصَّحَابَةُ: فَأَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ؟ فَبَيَّنَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ ظُلْمَ النِّفَاقِ وَالْكُفْرِ.

2744. وَاحْتَجَّ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَدَفَعَهُ أَبُو بَكْرٍ بِقَوْلِهِ: «إِلَّا بِحَقِّهَا» وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ التَّعَلُّقُ بِالْعُمُومِ. وَهَذَا وَأَمثالُهُ لَا تَنْحَصِرُ حِكَايَتُهُ.

2745. الإِعْتِرَاضُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

2746. أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا إِنْ صَحَّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِهِمْ، فَلَا يَتَعَدُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ اعْتِقَادُ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ الْأَسْبَقُ إِلَى أَكْثَرِ الْأَقْهَامِ، وَلَا يُسَلِّمُ صِحَّةَ ذَلِكَ عَلَى كَافَةِ الصَّحَابَةِ.

2747. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ نُقِلَ مَا ذَكَرُوهُ عَنْ جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ، فَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ عَلَى التَّوَاتُرِ: إِنَّا حَكَمْنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمُجَرَّدِ الْعُمُومِ لِأَجْلِ اللَّفْظِ، مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى قَرِينَةٍ. فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ قَضَى بِاللَّفْظِ مَعَ الْقَرِينَةِ الْمُسَوِّيةِ بَيْنَ الْمُرَادِ بِاللَّفْظِ، وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الْمُسَمَّنَاتِ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ فِي التَّأْثِيرِ لِلْفَارِقِ بَيْنَ مَحَلِّ / الْقَطْعِ وَمَحَلِّ الشُّكِّ. وَالْخِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ مُتَمَسِّكٌ بِهِ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ قَرِينَةٍ مُخَصَّصَةٍ، أَوْ بِشَرْطِ اقْتِرَانِ قَرِينَةٍ مُسَوِّيةِ بَيْنَ الْمُسَمَّنَاتِ. وَلَمْ يُصْرَحِ الصَّحَابَةُ بِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَجْرَى الْخِلَافِ فِيهَا، وَأَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِهِ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْمُخَصَّصِ، لَا بِشَرْطِ وُجُودِ الْقَرِينَةِ الْمُسَوِّيةِ.

[45/2]

الفصل الرابع: شبه أرباب الخصوص

2748. ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ لَفْظَ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَالْمُشْرِكِينَ، يُتْرَلُّ عَلَى أَقْلِ الْجَمْعِ. وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ الْقَدَرُ الْمُسْتَيْقِنُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالْبَاقِي مَشْكُوكٌ فِيهِ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِ حُكْمِ بِالشَّكِّ.

2749. وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّ كَوْنَ هَذَا الْقَدَرِ مُسْتَيْقِنًا لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ مَجَازًا فِي الزِّيَادَةِ. وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ لَوْ أُريدَ بِهِ الزِّيَادَةُ لَكَانَ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، فَإِنَّ الثَّلَاثَةَ مُسْتَيْقِنَةٌ مِنْ لَفْظِ الْعَشْرَةِ. وَلَا يُوجِبُ كَوْنُهُ مَجَازًا فِي النَّاقِي. وَكَوْنُ ارْتِفَاعِ الْخَرَجِ مَعْلُومًا مِنْ صِيغَةِ الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ. وَكَوْنُ الْوَاحِدِ مُسْتَيْقِنًا مِنْ لَفْظِ النَّاسِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي. وَكَوْنُ النَّدْبِ مُسْتَيْقِنًا مِنَ الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ. وَكَوْنُ الْفَعْلَةِ الْوَاحِدَةِ مُسْتَيْقِنَةً فِي الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ / كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّكْرَارِ، وَكَوْنُ الْبَدَارِ مَعْلُومًا فِي الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّرَاخِي.

[46/2]

2750. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا مُتَنَاقِضٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ هُوَ الْمَفْهُومُ فَقَطْ، يُنَاقِضُ قَوْلَهُمْ: الْبَاقِي مَشْكُوكٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْمَفْهُومُ فَقَطْ فَالْبَاقِي غَيْرُ دَاخِلٍ قَطْعًا، وَإِنْ كَانُوا شَاكِينَ فِي الْبَاقِي فَقَدْ شَكُّوا فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ. فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي الْبَاقِي، وَأَخْطَأُوا فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ مَفْهُومُهُ فَقَطْ.

الفصل الخامس: شبه أرباب الوقف

2751. قَدْ ذَهَبَ الْقَاضِي وَالشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى الْوَقْفِ. وَلَهُمْ سَبْعَةُ ثَلَاثَ:

2752. الْأُولَى: أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ الصِّيغَةِ مَوْضُوعَةً لِلْعُمُومِ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ بِعَقْلِ أَوْ نَقْلِ، وَالتَّقْلُّ إِمَّا نَقْلٌ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ، أَوْ نَقْلٌ عَنِ الشَّارِعِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ إِمَّا أَحَادٌ وَإِمَّا تَوَاتُرٌ. وَالْأَحَادُ لَا حُجَّةَ فِيهِ. وَالتَّوَاتُرُ لَا يُمَكِّنُ دَعْوَاهُ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَفَادَ عِلْمًا أَصْرُورِيًّا، وَالْعَقْلُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللَّغَاتِ. وَهَلُمَّ جَرًّا إِلَى تَمَامِ الدَّلِيلِ الَّذِي سَقْنَاهُ فِي بَيَانِ أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالنَّدْبِ *.

2753. **الاعتراض:** أَنَّ هَذَا مُطَالَبَةٌ بِالذَّلِيلِ، وَلَيْسَ بِذَلِيلٍ، وَمُسَلَّمٌ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَدُلْ ذَلِيلٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ. وَسَنَذْكُرُ وَجْهَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

2754. **الثانية:** أَنَّا رَأَيْنَا الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ لَفْظَ الْعَيْنِ فِي مُسَمِّيَاتِهِ، وَلَفْظَ اللَّوْنِ فِي السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ، اسْتِعْمَالًا وَاحِدًا مُتَشَابِهًا، قَضَيْنَا بِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ حَقِيقَةٌ / فِي وَاحِدٍ وَمَجَازٌ فِي الْآخَرِ، فَهُوَ مُتَحَكِّمٌ. وَكَذَلِكَ رَأَيْنَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ الصِّيغَ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ جَمِيعًا، بَلِ اسْتَعْمَالُهُمْ لَهَا فِي الْخُصُوصِ أَكْثَرُ، فَقَلَّمَا وَجَدَ فِي الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ وَالْكَلِمَاتِ الْمُطْلَقَةِ فِي الْمَحَاوِرَاتِ مَا لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي الْخُصُوصِ حَقِيقَةٌ فِي الْعُمُومِ، كَانَ كَمَنْ قَالَ: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُصُوصِ مَجَازٌ فِي الْعُمُومِ. وَالْقَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ. فَيَجِبُ تَدَاوُعُهُمَا وَالِاعْتِرَافُ بِالِاسْتِرْكَاءِ.

[47/2]

2755. **الاعتراض:** أَنَّ هَذَا أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِالذَّلِيلِ، فَلَيْسَ فِيهِ ذَلِيلٌ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمِلُ الْمَجَازَ وَالْحَقِيقَةَ، كَمَا تَسْتَعْمِلُ اللَّفْظَ الْمُشْتَرَكَ. وَلَمْ تَقِيمُوا ذَلِيلًا عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ، بَلْ طَالَبْتُمْ بِالذَّلِيلِ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُشْتَرَكِ.

2756. **الشبهة الثالثة:** قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَمَا يَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي قَوْلِهِ: «افْعَلْ» أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ فَيَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي صِيَغِ الْجَمْعِ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ النِّعْصُ أَوْ الْكُلُّ. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: مَنْ أَحَدٌ مَالِي فَأَقْتُلْهُ، يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: وَإِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ وَلَدًا لَكَ؟ فَيَقُولُ: لَا، أَوْ نَعَمْ. وَيَقُولُ: مَنْ أَطَاعَنِي فَأَكْرَمُهُ، فَيَقُولُ: وَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا؟ فَيَقُولُ: لَا، أَوْ نَعَمْ. فَكُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يَحْسُنُ. فَلَوْ قَالَ: اقْتُلْ كُلَّ مُشْرِكٍ. فَيَقُولُ: وَالْمُؤْمِنُ أَيْضًا أَقْتُلْهُ أَمْ لَا؟ فَلَا يَحْسُنُ هَذَا الْإِسْتِفْهَامُ.

2757. **قلنا:** لِأَنَّ الْمُشْرِكَ لَا يَصْلُحُ لِلْمُؤْمِنِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُوضَعْ لَهُ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ لظُهُورِ التَّجَوُّزِ بِهِ عَنِ الْخُصُوصِ. فَالْمَجَازُ إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ كَانَ لِلْمُسْتَفْهَمِ الْإِحْتِيَاطُ فِي طَلْبِهِ، أَوْ يَحْسُنُ / إِذَا عُرِفَ مِنْ عَادَةِ الْمُتَكَلِّمِ أَنَّهُ يَهِينُ الْفَاسِقَ وَالْكَافِرَ وَإِنْ أَطَاعَهُ، وَيَسَامِحُ الْأَبَّ فِي بَذْلِ الْمَالِ. وَالْقَرِينَةُ تَشْهَدُ لِلْخُصُوصِ. وَاللَّفْظُ يَشْهَدُ لِلْعُمُومِ. وَتَعَارَضَ مَا يُورِثُ الشَّكَّ فَيَحْسُنُ الْإِسْتِفْهَامُ.

[48/2]

الفصل السادس

بَيَانُ الطَّرِيقِ الْمُخْتَارِ عِنْدَنَا فِي اثْبَاتِ الْعُمُومِ

صِيَغِ الْعُمُومِ
مُحْتَاجِ إِلَيْهَا فِي
حَمِيعِ اللُّغَاتِ

2758. اَعْلَمُ أَنَّ هَذَا النَّظَرَ لَا يَخْتَصُّ بِلُغَةِ الْعَرَبِ، بَلْ هُوَ جَارٍ فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ. لِأَنَّ صِيَغَ الْعُمُومِ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، فَيَبْتَغِي أَنْ يُعْطَلَ عَنْهَا جَمِيعُ أَصْنَافِ الْخَلْقِ فَلَا يَصْعَقُونَهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا. وَيَدُلُّ عَلَى وَضْعِهَا: تَوَجُّهُ الْاِعْتِرَاضِ عَلَى مَنْ عَصَى الْأَمْرَ الْعَامَّ، وَسُقُوطُ الْاِعْتِرَاضِ عَمَّنْ أَطَاعَ، وَلِزُومِ النِّقْضِ وَالْخُلْفِ عَنِ الْخَبَرِ الْعَامِّ، وَجَوَازِ بِنَاءِ الْاِسْتِحْلَالِ عَلَى الْمُحَلَّلَاتِ الْعَامَّةِ.

2759. فَهَذِهِ أُمُورٌ أَرْبَعَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْغَرَضِ. وَيَبَيِّنُهَا أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ: مَنْ دَخَلَ الْيَوْمَ دَارِي فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا أَوْ رَغِيفًا، فَأَعْطِيَ كُلَّ دَاخِلٍ، لَمْ يَكُنْ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ. فَإِنَّ عَاتِبَهُ فِي إِعْطَائِهِ وَاحِدًا مِنَ الدَّاخِلِينَ مَثَلًا، وَقَالَ: لِمَ أَعْطَيْتَ هَذَا مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَهُوَ قَصِيرٌ؟ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الطَّوَالَ، أَوْ: هُوَ أَسْوَدُ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ الْبَيْضَ. فَلِلْعَبْدِ أَنْ يَقُولَ: مَا أَمَرْتَنِي بِإِعْطَاءِ الطَّوَالَ وَلَا الْبَيْضَ، بَلْ بِإِعْطَاءِ مَنْ دَخَلَ، وَهَذَا دَاخِلٌ. فَالْعُقْلَاءُ إِذَا سَمِعُوا هَذَا الْكَلَامَ فِي اللُّغَاتِ كُلِّهَا رَأَوْا اِعْتِرَاضَ السَّيِّدِ سَاقِطًا، وَعَذَرَ الْعَبْدِ مُتَوَجِّهًا، وَقَالُوا لِلْسَّيِّدِ: / أَنْتَ أَمَرْتَهُ بِإِعْطَاءِ مَنْ دَخَلَ، وَهَذَا قَدْ دَخَلَ. وَلَوْ أَنَّهُ أُعْطِيَ الْجَمِيعَ إِلَّا وَاحِدًا، فَعَاتِبَهُ السَّيِّدُ وَقَالَ: لِمَ لَمْ تُعْطِهِ؟ فَقَالَ الْعَبْدُ: لِأَنَّ هَذَا طَوِيلٌ، أَوْ أَبْيَضُ، وَكَانَ لَفْظُكَ عَامًّا، فَقُلْتُ: لَعَلَّكَ أَرَدْتَ الْقِصَارَ، أَوْ السُّودَ، اسْتَوْجَبَ التَّادِيبَ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَقِيلَ لَهُ: مَا لَكَ وَلِلنَّظَرِ إِلَى الطَّوْلِ وَاللُّوْنِ وَقَدْ أَمَرْتُ بِإِعْطَاءِ الدَّاخِلِ؟! فَهَذَا مَعْنَى سُقُوطِ الْاِعْتِرَاضِ عَنِ الْمُطِيعِ وَتَوَجُّهِهِ عَلَى الْعَاصِي.

[49/2]

2760. وَأَمَّا النِّقْضُ عَلَى الْخَبَرِ: فَإِذَا قَالَ: مَا رَأَيْتُ الْيَوْمَ أَحَدًا، وَكَانَ قَدْ رَأَى جَمَاعَةً، كَانَ كَلَامُهُ خُلْفًا مَنْقُوضًا وَكَذِبًا. فَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَحَدًا غَيْرَ تِلْكَ الْجَمَاعَةِ كَانَ مُسْتَنْكَرًا. وَهَذِهِ إِحْدَى صِيَغِ الْعُمُومِ، فَإِنَّ النِّكَرَةَ فِي النَّفْيِ نَعْمُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ. وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَن أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ (الأنعام 91) وَإِنَّمَا

أُورِدَ هَذَا نَقْضًا عَلَى كَلَامِهِمْ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامًّا، فَلِمَ وَرَدَ النُّقْضُ عَلَيْهِمْ؟ فَإِنْ هُمْ أَرَادُوا غَيْرَ مُوسَى فَلِمَ لَزِمَ دُخُولُ مُوسَى تَحْتَ اسْمِ الشَّرِّ؟

2761. وَأَمَّا الإِسْتِحْلَالُ بِالْعُمُومِ: فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ: أَعْتَقْتُ عِبِيدِي وَإِمَائِي، وَمَاتَ

عَقِيْبُهُ، جَازَ لِمَنْ سَمِعَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مِنْ أَيِّ عَبِيدِهِ شَاءَ، وَيَتَزَوَّجَ مِنْ أَيِّ جَوَارِيهِ شَاءَ، بِغَيْرِ رِضَا الْوَرِثَةِ. وَإِذَا قَالَ: الْعَبِيدُ الَّذِينَ هُمْ فِي يَدِي مِلْكٌ فَلَانٍ، كَانَ ذَلِكَ إِقْرَارًا مُحْكَمًا بِهِ فِي الْجَمِيعِ. وَبِنَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ

فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ / لَا يَنْحَصِرُ. وَلَا خِلَافٌ فِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ: أَتَّفِقُ عَلَى عِبْدِي غَانِمٍ، أَوْ: عَلَى زَوْجَتِي زَيْنَبَ، أَوْ قَالَ: غَانِمٌ حُرٌّ، وَزَيْنَبٌ طَالِقٌ، وَلَهُ عَبْدَانِ

اسْمُهُمَا غَانِمٌ وَزَوْجَتَانِ اسْمُهُمَا زَيْنَبٌ، فَتَجِبُ الْمُرَاجَعَةُ وَالْإِسْتِفْهَامُ، لِأَنَّهُ أَتَى

بِاسْمٍ مُشْتَرَكٍ غَيْرِ مَفْهُومٍ، فَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْعُمُومِ فِيمَا وَرَاءَ أَقْلٍ الْجَمْعِ مُشْتَرَكًا،

فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ التَّوَقُّفُ عَلَى الْعَبْدِ إِذَا أُعْطِيَ ثَلَاثَةً مِمَّنْ دَخَلَ الدَّارَ، وَيَنْبَغِي

أَنْ يُرَاجَعَ فِي الْبَاقِي. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ كُلِّهِمْ فِي اللُّغَاتِ كُلِّهَا.

2762. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ سَلَّمَ لَكُمْ مَا ذَكَّرْتُمُوهُ فَإِنَّمَا يُسَلِّمُ بِسَبَبِ الْقَرَائِنِ لَا بِمَجْرَدِ

الْلفظِ، فَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْقَرَائِنِ فَلَا يُسَلِّمُ.

2763. قُلْنَا: كُلُّ قَرِينَةٍ قَدَّرْتُمُوهَا فَعَلَيْنَا أَنْ نُقَدِّرَ نَفْسَهَا، وَيَبْقَى حُكْمُ الْإِعْتِرَاضِ

وَالنُّقْضِ كَمَا سَبَقَ *، فَإِنْ غَايَتُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِذَا قَالَ: أَتَّفِقُ عَلَى عِبْدِي

وَجَوَارِي فِي غَيْبَتِي، كَانَ مُطِيعًا بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الْجَمِيعِ لِأَجْلِ قَرِينَةِ الْحَاجَةِ

إِلَى النِّفَقَةِ، أَوْ: أُعْطِيَ مَنْ دَخَلَ دَارِي، فَهُوَ بِقَرِينَةِ إِكْرَامِ الزَّائِرِ. فَهَذَا وَمَا يَجْرِي

مَجْرَاهُ إِذَا قَدَّرُوهُ، فَسَبِيلُنَا أَنْ نُقَدِّرَ أَضْدَادَهَا، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا تَتَّفِقْ عَلَى عِبْدِي

وَزَوْجَاتِي، كَانَ عَاصِيًا بِالْإِنْفَاقِ، مُطِيعًا بِالتَّضْيِيعِ. وَلَوْ قَالَ: اضْرِبْهُمْ، لَمْ يَكُنْ

عَلَيْهِ أَنْ يَنْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثَةٍ، بَلْ إِذَا ضَرَبَ جَمِيعَهُمْ عُدَّ مُطِيعًا. وَلَوْ قَالَ: مَنْ

دَخَلَ دَارِي فَخُذْ مِنْهُ شَيْئًا، بَقِيَ الْعُمُومُ.

2764. بَلْ نُقَدِّرُ مَا لَا غَرَضَ فِي نَفْسِهِ وَإِتْبَاتِهِ. فَلَوْ قَالَ: مَنْ قَالَ مِنْ عِبْدِي «جِيمٌ»

فَقُلْ لَهُ «صَادٌّ» وَمَنْ / قَالَ مِنْ جَوَارِي: «أَلِفٌ» فَأَعْتَقَهَا، فَاثْتَلَّ، أَوْ عَصَى،

كَانَ مَا ذَكَّرْنَاهُ * مِنْ سَقُوطِ الْإِعْتِرَاضِ وَتَوَجُّهِهِ جَارِيًا. بَلْ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ لَوْ

[50/2]

* مـ 435

[51/2]

* مـ 435

وَرَدَ نَبِيٌّ صَادِقٌ عُرِفَ صِدْقُهُ بِالْمُعْجَزَةِ، وَلَمْ يَعِشْ إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَالَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ: مَنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوهُ، وَمَنْ زَنَى فَأَصْرِبُوهُ، وَالصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ عَاقِلٍ نَالِغٍ، وَكَذَلِكَ الرُّكَاةُ، وَمَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَعَلَيْهِ النِّقَاقُ؛ وَمَاتَ عَقِيبَ هَذَا الْكَلَامِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُ عَادَةً، وَلَا أَدْرَكْنَا مِنْ أَحْوَالِهِ قَرِينَةً، وَلَا صَدَرَ مِنْهُ سِوَى هَذِهِ الْأَلْفَافِ إِشَارَةً وَلَا رَمْزًا، وَلَا ظَهَرَ فِي وَجْهِهِ خَالَةٌ، لَكِنَّا نَحْكُمُ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَنَتَّبِعُهَا. وَلَا يُقَالُ: جَاءَ بِالْأَلْفَافِ مُشْتَرَكِيَةً مُجْمَلَةً، وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَبَيَّنَهَا، فَلَا يُمْكِنُ الْعَمَلُ بِهَا. وَلَوْ قَدَّرُوا قَرِينَةً فِي نَظْمِهِ وَصُورَةِ حَرَكَتِهِ عِنْدَ كَلَامِهِ، فَلْيُقَدَّرْ أَنَّهُ كَتَبَ فِي كِتَابٍ وَسَلَّمَهُ إِلَيْنَا، وَقَالَ ااعْمَلُوا بِمَا فِيهِ، وَمَاتَ. وَإِنْ قَدَّرُوا قَرِينَةً مُنَاسِبَةً بَيْنَ هَذِهِ الْجَنَائِيَّاتِ وَالْعُقُوبَاتِ، فَتُقَدَّرْ أُمُورًا لَا مُنَاسِبَةَ فِيهَا، كَحُرُوفِ الْمُعْجَمِ. فَإِذَا قَالَ: مَنْ قَالَ لَكُمْ أَلِفٌ، فَقُولُوا جِيمٌ، وَأَمَّا نَالَهُ، فَيَكُونُ جَمِيعُ ذَلِكَ مَفْهُومًا مَعْمُولًا بِهِ، وَكُلُّ قَرِينَةٍ قَدَّرُوهَا فَتُقَدَّرْ نَفْسُهَا، وَيَبْقَى مَا ذَكَرْنَا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ.

2765 وَبِهَذَا تَمَيَّنَ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا تَمَسَّكُوا بِالْعُمُومَاتِ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ وَاتَّقَاءِ الْقَرَائِنِ الْمُخَصَّصَةِ، لَا أَنَّهُمْ طَلَبُوا قَرِينَةً مُعَمَّمةً أَوْ مُسَوِّيةً بَيْنَ أَقْلِ الْجَمْعِ وَالرِّيَادَةِ ١١.

2766 فَإِنْ قِيلَ: إِذَا / قَالَ: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَعْطَاهُ، فَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: وَلَوْ كَانَ كَافِرًا

فَاسِقًا؟ فَرُبَّمَا يَقُولُ: نَعَمْ، وَرُبَّمَا يَقُولُ: لَا. فَلَوْ عَمَّ اللَّفْظُ فَلِمَ حَسُنَ الْإِسْتِفْهَامُ؟

2767 قُلْنَا: لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: وَإِنْ كَانَ طَوِيلًا، أَوْ أَبْيَضَ، أَوْ مُحْتَرَفًا، وَمَا جَرَى

مَجْرَاهُ، وَإِنَّمَا حَسُنَ السُّؤَالُ عَنِ الْفَاسِقِ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْإِعْطَاءِ الْإِكْرَامَ، وَيُعْلَمُ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يُكْرِمُ الْفَاسِقَ، أَوْ عُلِمَ مِنْ عَادَةِ النَّاسِ ذَلِكَ، فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ يَقْتَدِي بِالنَّاسِ فِيهِ، فَلَتَوَهَّمُ هَذِهِ الْقَرِينَةُ الْمُخَصَّصَةُ حَسَنَ مِنْهُ السُّؤَالِ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْسُنْ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ. وَلِذَلِكَ لَوْ لَمْ يُرَاجَعْ، وَأُعْطِيَ الْفَاسِقَ، وَغَاتَبَهُ السَّيِّدُ، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ أَمْرَتَنِي بِإِعْطَاءِ كُلِّ دَاخِلٍ، وَهَذَا قَدْ دَخَلَ. فَيَقُولُ السَّيِّدُ: كَانَ يَتَّبِعُنِي أَنْ تَعْرِفَ بِعَقْلِكَ أَنَّ هَذَا إِكْرَامٌ، وَالْفَاسِقُ لَا يُكْرَمُ، فَتَيْمَسَّكُ بِقَرِينَةٍ مُخَصَّصَةٍ. فَرُبَّمَا يَكُونُ مَقْبُولًا. فَلَوْ لَمْ يَقُلْ هَذَا، وَلَكِنْ قَالَ: كَانَ لَفْظِي مُشْتَرَكًا غَيْرَ مَفْهُومٍ، فَلِمَ أَقْدَمْتَ قَبْلَ السُّؤَالِ؟ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْعِتَابُ مُتَوَجِّهًا قَطْعًا.

2768. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ فَرَضْتُمْ الْكَلَامَ فِي آدَاءِ الشَّرْطِ، وَقَدْ قَالَ بَعْمُومِهِ مَنْ أَنْكَرَ سَائِرَ الْعُمُومَاتِ، فَمَا الدَّلِيلُ فِي سَائِرِ الصُّوَرِ؟

2769. قُلْنَا: هَذَا يَجْرِي فِي: مَنْ، وَمَا، وَمَتَى، وَحَيْثُ، وَأَيَّ وَقْتٍ، وَأَيَّ شَخْصٍ،

وَنَظَائِرِهِ. وَيَجْرِي أَيْضًا فِي النِّكَرَةِ فِي النَّفْيِ، كَقَوْلِهِ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 91) وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ: كُلُّ

[53/2]

وَجَمِيعُ وَأَجْمَعُونَ، بَلْ هُوَ أَظْهَرُ، وَهُوَ النَّوعُ / الثَّالِثُ. وَكَذَلِكَ فِي النَّوعِ الرَّابِعِ وَهِيَ صِبْغُ الْجُمُوعِ، كَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ. وَهَذَا أَيْضًا جَارٍ فِيهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ

لِعَبْدِهِ: أَعْطِ الْفُقَرَاءَ وَأَقْتُلِ الْمُشْرِكِينَ، وَاقْتَصَرَ عَلَى هَذَا، وَانْتَفَتِ الْقَرَائِنُ، جَرَى حُكْمُ الطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَتَوَجَّهَ الْإِعْتِرَاضُ وَسُقُوطُهُ، كَمَا سَبَقَ * وَهُوَ

* 435

جَارٍ فِي كُلِّ جَمْعٍ إِلَّا فِي بَعْضِ الْجُمُوعِ الْمَبْنِيَّةِ لِلتَّقْلِيلِ، كَمَا وَرَدَ عَلَى وَزْنِ «الْأَفْعَالِ» كَالْأَنْوَابِ، وَ«الْأَفْعَلَةِ» كَالْأَرْغَفَةِ، وَ«الْأَفْعَلِ» كَالْأَكْلَبِ، وَ«الْفِعْلَةِ»

كَالضَّبْيَةِ. وَقَدْ قَالَ سَيَبَوَيْهِ: جَمِيعُ هَذَا لِلتَّقْلِيلِ وَمَا عَدَاهُ لِلتَّكْثِيرِ. وَقِيلَ أَيْضًا: جَمْعُ السَّلَامَةِ لِلتَّقْلِيلِ. وَهَذَا بَعِيدٌ، لَا سَبَبَ فِيهِ لَيْسَ فِيهِ جَمْعٌ مَبْنِيٌّ

لِلتَّكْثِيرِ. وَجَمْعُ الْقِلَّةِ أَيْضًا لَا يَتَقَدَّرُ الْمُرَادُ مِنْهُ بِمِقْدَارٍ، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْقَرَائِنِ وَالْأَحْوَالِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مَوْضُوعًا لِلِاسْتِغْرَاقِ.

2770. وَأَمَّا النَّوعُ الْخَامِسُ، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمَفْرُودُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، فَهَذَا

فِيهِ نَظَرٌ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ. وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ: وَهُوَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَمَيَّزُ

فِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ عَنِ الْجِنْسِ بِالْهَاءِ، كَالثَّمَرَةِ وَالثَّمَرِ، وَاللِّبَةِ وَاللِّبَرِّ، فَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْهَاءِ فَهُوَ لِلِاسْتِغْرَاقِ. فَقَوْلُهُ: لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ، يَعُمُّ

كُلُّ بُرٍّ وَثَمَرٍ. وَمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِالْهَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَتَشَخَّصُ وَيَتَعَدَّدُ، كَالدِّينَارِ وَالرُّجُلِ، حَتَّى يُقَالَ دِينَارٌ وَاحِدٌ، وَرَجُلٌ وَاحِدٌ، وَإِلَى مَا لَا يَتَشَخَّصُ وَاحِدٌ

مِنْهُ، كَالذَّهَبِ، إِذَا لَا يُقَالَ: ذَهَبٌ وَاحِدٌ. فَهَذَا لِلِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَأَمَّا الدِّينَارُ / وَالرُّجُلُ فَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ لِلْوَاحِدِ. وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ فَقَطُّ.

[54/2]

وَقَوْلُهُمْ: الدِّينَارُ أَفْضَلُ مِنَ الدَّرْهِمِ يُعْرَفُ بِقَرِينَةِ التَّشْبِيرِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْإِسْتِغْرَاقِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالْكَافِرِ، وَلَا يُقْتَلُ

الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ، فَهُمْ ذَلِكَ فِي الْجَمِيعِ لَا بِمُنَاسَبَةِ قَرِينَةِ التَّشْعِيرِ وَالتَّفَاوُتِ فِي الْفَضْلِ فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّرَ حَيْثُ لَا مُنَاسَبَةَ فَلَا يَخْلُو عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْجِنْسِ.

الفصل السابع

القول في العموم إذا خُصَّصَ

2771. هَلْ يَصِيرُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي؟ وَهَلْ يَبْقَى حُجَّةٌ؟

2772. وَهُمَا نَظَرَانِ: أَمَّا صَيُورُتُهُ مَجَازًا فِي الْبَاقِي فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ:

2773. فَقَالَ قَوْمٌ: يَبْقَى حَقِيقَةً، لِأَنَّهُ كَانَ مُتَنَاوِلًا لِمَا بَقِيَ حَقِيقَةً، فَخُرُوجُ غَيْرِهِ عَنْهُ لَا يُؤَثِّرُ.

2774. وَقَالَ قَوْمٌ: يَصِيرُ مَجَازًا، لِأَنَّهُ وُضِعَ لِلْعُمُومِ، فَإِذَا أُريدَ بِهِ غَيْرُ مَا وُضِعَ لَهُ بِالْقَرِينَةِ كَانَ مَجَازًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَجَازًا فَلَا يَبْقَى لِلْمَجَازِ مَعْنَى. وَلَا يَكْفِي تَنَاوُلُهُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَوْ رُدُّ إِلَى مَا دُونَ أَقْلِ الْجَمْعِ صَارَ مَجَازًا. فَإِذَا قَالَ لَا تُكَلِّمُ النَّاسَ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ زَيْدًا حَاصَةً، كَانَ مَجَازًا وَإِنْ كَانَ هُوَ دَاخِلًا فِيهِ.

2775. وَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي تَنَاوُلِهِ، مَجَازٌ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَيْهِ.

2776. وَهَذَا ضَعِيفٌ: فَإِنَّهُ لَوْ رُدُّ إِلَى / الْوَاحِدِ كَانَ مَجَازًا مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ عَنِ وَضْعِهِ فِي الدَّلَالَةِ. فَالسَّارِقُ مَهْمَا صَارَ عِبَارَةً عَنِ سَارِقِ النَّصَابِ خَاصَةً فَقَدْ تَغَيَّرَ الْوَضْعُ، وَاسْتَعْمِلَ لَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ.

2777. وَقَدْ اخْتَارَ الْقَاضِي فِي التَّفْرِيعِ عَلَى مَذْهَبِ أَرْبَابِ الْعُمُومِ أَنَّهُ صَارَ مَجَازًا، لَكِنْ قَالَ إِنَّمَا يَصِيرُ مَجَازًا إِذَا أَخْرَجَ مِنْهُ الْبَعْضُ بِدَلِيلٍ مُتَفَصِّلٍ، مِنْ عَقْلِ أَوْ نَقْلِ. أَمَّا مَا خَرَجَ بِلَفْظٍ مُتَّصِلٍ، كَالِاسْتِنَاءِ، فَلَا يَجْعَلُهُ مَجَازًا، بَلْ يَصِيرُ الْكَلَامُ بِسَبَبِ الزِّيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِ كَلَامًا آخَرَ، مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ آخَرَ. فَإِنَّا نَزِيدُ الْوَاوَ وَالثَّوْنَ فِي قَوْلِنَا: مُسْلِمٌ، فنَقُولُ: مُسْلِمُونَ، فَيَذُلُّ عَلَى أَمْرٍ زَائِدٍ، وَلَا نَجْعَلُهُ مَجَازًا. وَنَزِيدُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى قَوْلِنَا: رَجُلٌ، فنَقُولُ: الرُّجُلُ، فَيَزِيدُ فَائِدَةً أُخْرَى، وَهِيَ التَّعْرِيفُ، لِأَنَّ هَذِهِ صَارَتْ صِغَةً أُخْرَى بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، فَجَارَ أَنْ يَذُلَّ عَلَى مَعْنَى آخَرَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ نَزِيدَ حَرْفًا أَوْ كَلِمَةً، فَإِذَا قَالَ:

السَّارِقُ لِلنَّصَابِ يَقْطَعُ، فَلَا مَجَازَ هَاهُنَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: يُقْطَعُ السَّارِقُ إِلَّا
مَنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ، كَانَ مَجْمُوعُ هَذَا الْكَلَامِ مَوْضُوعًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا
ذَلَّ عَلَيْهِ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (المكث)
14 ذَلَّ عَلَى تِسْعِمَائَةٍ وَخَمْسِينَ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، بَلِ الْوَضْعُ، كَذَلِكَ
وَضَعُ. وَكَانَ الْعَرَبُ وَضَعَتْ عَنْ تِسْعِمَائَةٍ وَخَمْسِينَ عِبَارَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَلْفُ
سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ. وَالْأُخْرَى: تِسْعِمَائَةٍ وَخَمْسُونَ.

2778. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: مَا صَارَ عِبَارَةً بِالْوَضْعِ عَنْ هَذَا الْقَدْرِ، بَلِ يَبْقَى الْأَلْفُ لِلْأَلْفِ
وَالْخَمْسُونَ لِلْخَمْسِينَ، / وَ«إِلَّا» لِلرَّفْعِ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ. وَنَحْنُ بَعْلَمُ الْحِسَابِ
عَرَفْنَا أَنَّ هَذَا تِسْعِمَائَةٍ وَخَمْسُونَ. فَإِنَّا إِذَا وَضَعْنَا أَلْفًا، وَرَفَعْنَا خَمْسِينَ، عَلِمْنَا
مِقْدَارَ الْبَاقِي بَعْلَمُ الْحِسَابِ، فَلَا نَقُولُ: الْمَجْمُوعُ صَارَ عِبَارَةً مَوْضُوعَةً عَنْ
هَذَا الْعَدَدِ. وَهَذَا أَدَقُّ وَأَحَقُّ، لَا كَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْبَاءِ وَالْثَوْنِ فِي
«الْمُسْلِمِينَ»، فَإِنَّ تِلْكَ الزِّيَادَةَ لَا مَعْنَى لَهَا فِي نَفْسِهَا فَغَيَّرَتِ الْوَضْعَ الْأَوَّلَ.

2779. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ فَقَالَ الرُّسُولُ مُتَّصِلًا بِهِ: «إِلَّا
زَيْدًا» فَهَلْ يَكُونُ هَذَا كَالْمُتَّصِلِ الَّذِي لَا يَجْعَلُ لَفْظَ الْمُشْرِكِينَ مَجَازًا فِي الْبَاقِي؟

2780. قُلْنَا: اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنْ غَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ يَجْرِي مَجْرَى الدَّلِيلِ
الْمُنْفَصِلِ، مِنْ قِيَاسِ الْعَقْلِ وَالنُّقْلِ، وَلِهَذَا لَوْ قَالَ: «زَيْدًا» وَقَالَ غَيْرُهُ «قَامَ» لَا
يَصِيرُ خَبْرًا، حَتَّى يَصْدُرَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ: «قَامَ» لِأَنَّ نَظْمَ الْكَلَامِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ
مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ يَجْعَلُهُ خَبْرًا.

2781. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ أُخْرِجَ بِالِاسْتِثْنَاءِ عَنْ لَفْظِ الْمُشْرِكِينَ الْجَمِيعِ إِلَّا زَيْدًا فَهَلْ
يَصِيرُ لَفْظُ الْمُشْرِكِينَ مَجَازًا؟

2782. قُلْنَا: نَعَمْ، لِأَنَّهُ لِلْجَمْعِ بِالِاتِّفَاقِ، وَالْخِلَافُ فِي أَنَّهُ مُسْتَغْرِقٌ أَوْ غَيْرُ مُسْتَغْرِقٍ،
فَهُوَ عِنْدَ أَزْيَابِ الْعُمُومِ عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ: لِيَجْمَعَ غَيْرُ مُسْتَغْرِقٍ، وَدُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ:
لِيَجْمَعَ مُسْتَغْرِقٍ.

2783. وَأَمَّا النَّظَرُ الثَّانِي فِي كَوْنِهِ حُجَّةً فِي الْبَاقِي، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقَائِلِينَ
بِالْعُمُومِ: إِنَّهُ لَا يَبْقَى حُجَّةٌ، بَلْ صَارَ مُجْمَلًا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْقَدَرِيَّةُ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ

هل يبقى العموم
حجة في الباقي
بعد التخصيص؟

يُتْرَكُ عَلَى الْوَضْعِ فَلَا يَبْقَى لِقَهْمٍ مُعْتَمِدٍ سِوَى الْقَرِينَةِ، وَتِلْكَ الْقَرِينَةُ / غَيْرُ
مَعْيِنَةٍ، فَلَا يَهْتَدَى إِلَيْهَا.

2784. ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: أَقَلُّ الْجَمْعِ يَبْقَى حُجَّةٌ، لِأَنَّهُ مُسْتَيْقِنٌ.

2785. وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِكَوْنِهِ مُجْمَلًا بِأَنَّ السَّارِقَ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ سَارِقٌ مَا دُونَ
النَّصَابِ، وَالسَّارِقُ مِنْ غَيْرِ الْحِزْزِ، وَمَنْ يَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فِيمَ يُفْهَمُ
الْمُرَادُ مِنْهُ عَلَى سَبِيلِ الْخَصْرِ وَقَدْ خَرَجَ الْوَضْعُ مِنْ أَيْدِينَا؟ وَلَا قَرِينَةٌ اتَّفَقَ
وَتَخَصَّرُ فَيَبْقَى مُجْمَلًا.

2786. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَبْقَى حُجَّةٌ، إِلَّا إِذَا اسْتَنْتَى مِنْهُ مَجْهُولًا، كَمَا لَوْ قَالَ: اقْتُلُوا
الْمُشْرِكِينَ إِلَّا رَجُلًا. أَمَّا إِذَا اسْتَخْرَجَ مِنْهُ مَعْلُومٌ فَإِنَّهُ يَبْقَى دَلِيلًا فِي الْبَاقِي.
وَلِأَجْلِ تَمَسُّكِ الصَّحَاحَةِ بِالْعُمُومَاتِ، وَمَا مِنْ عُمُومٍ إِلَّا وَقَدْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ
التَّخْصِصُ، وَهَذَا لِأَنَّ لَفْظَ السَّارِقِ يَتَأَوَّلُ كُلَّ سَارِقٍ بِالْوَضْعِ لَوْلَا دَلِيلُ
مُخَصَّصٍ، وَالِدَلِيلُ الْمُخَصَّصُ صَرَفَ دَلَالَتُهُ عَنِ الْبَعْضِ، وَلَا مُسْقِطَ لِدَلَالَتِهِ
فِي الْبَاقِي. نَعَمْ: لَا يَدُلُّ اللَّفْظُ عَلَى إِخْرَاجِ مَا خَرَجَ، فَانْتَقَرُ إِلَى دَلِيلِ
مُخْرَجٍ، وَقُصُورُهُ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى قُصُورِهِ عَنْ تَتَاوُلِ الْبَاقِي. فَمَنْ قَالَ: أُعْطِيَ
رَقَبَةً، ثُمَّ قَالَ: لَا تُعْطَى مَعْيِنَةٌ وَلَا كَافِرَةٌ، لَمْ يَخْرُجْ بِهِ كَلَامُهُ الْأَوَّلُ عَنْ كَوْنِهِ
مَفْهُومًا. وَالرُّجُوعُ فِي هَذَا إِلَى عَادَةِ اللِّسَانِ، وَأَهْلِ اللُّغَةِ، وَعَادَاتِ الصَّحَاحَةِ، إِذْ
لَمْ يَطْرَحُوا جَمِيعَ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَالشَّيْءِ لِنَتَطَرَّقِ التَّخْصِصِ إِلَيْهَا.

2787. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: كَلَامُ الْوَاقِفِيَّةِ فِي الْعُمُومِ الْمُخَصَّصِ أَظْهَرَ لَا مُحَالَةً.

نرجيح مذهب
الواقعية

2788. فَإِنْ قِيلَ: قَدْ سَلَّمْتُمْ أَنَّهُ صَارَ مَجَازًا، فَيَفْتَقِرُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَى دَلِيلٍ، إِذِ الْمَجَازُ لَا
يُعْمَلُ بِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

2789. قُلْنَا: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي وَضْعِهِ، وَالِدَلِيلُ الْمُخَصَّصُ هُوَ الَّذِي جَعَلَهُ مَجَازًا. أَمَّا
سُقُوطُ دَلَالَةِ الْمَجَازِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، لَا سِيَّمَا الْمَجَازُ الْمَعْرُوفُ، فَإِنَّا نَتَمَسَّكُ بِهِ
بِغَيْرِ دَلِيلٍ زَائِدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْجَسَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَاطِطِ﴾ (السا، 43)
فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَجَازًا فَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ التَّفْهِيمُ بِالْعُمُومَاتِ الْمُخَصَّصَةِ
مَعْرُوفٌ فِي اللِّسَانِ، وَلَا يُمَكِّنُ اطِّرَاحَهُ. /

الباب الثاني في تمييز ما يمكن دعوى العُصوم فيه عما لا يمكن

2790. وفيه مسائل:

1 | مسألة: إِنَّمَا يُمكنُ دَعْوَى العُصومِ فيما ذَكَرَهُ الشَّارِعُ عَلَى سَبِيلِ الإِبْتِدَاءِ، 2791. حكم المموم الوارد في الإجابة عن السؤال
أَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي جَوَابِ السَّائِلِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ: فَإِنْ أَتَى بِلَفْظٍ مُسْتَقِلٍّ لَوْ ابْتَدَأَ بِهِ كَانَ عَامًّا، كَمَا سُئِلَ ﷺ عَنْ بَثْرِ بَضَاعَةٍ، فَقَالَ: «خَلَقَ اللهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ» وَكَمَا سُئِلَ عَنِ مَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ».

2792. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِلًّا نَظَرَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظُ السَّائِلِ عَامًّا فَلَا يَثْبُتُ الْعُصُومُ لِلْجَوَابِ، كَمَا لَوْ قَالَ السَّائِلُ: تَوَضَّأْتُ بِمَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ يُجْزِيكَ، أَوْ قَالَ: وَطِئْتُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَقَالَ «أَعْتَقَ رَقَبَةً» فَهَذَا لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ خِطَابٌ مَعَ شَخْصٍ وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِدَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ مِنْ قِيَاسٍ إِذَا وَرَدَ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ. أَوْ تَعْلُقُ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» وَذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ حَالٌ غَيْرُهُ مِثْلُ حَالِهِ فِي كُلِّ وَصْفٍ مُؤَثِّرٍ فِي الْحُكْمِ حَتَّى لَا يَفْتَرِقَا إِلَّا فِي الشَّخْصِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي التَّفَرُّقَةِ مِنَ الطُّولِ وَاللَّوْنِ وَأَمثالِهِ. وَالذُّكُورَةُ وَالْأُنُوثَةُ كَالطُّولِ وَاللَّوْنِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، كَالْعِتْقِ، وَلِذَلِكَ قُلْنَا: حُكْمُهُ فِي الْعَبْدِ بِالسَّرَايَةِ حُكْمٌ فِي الْأَمَةِ، وَفِي بَابِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ لَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ عُرِفَ مِنْ / عَادَةِ الشَّرْعِ تَرْكُ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ فِي الْعِتْقِ وَالرَّقِّ، وَلَمْ يُعْرَفْ ذَلِكَ فِي النِّكَاحِ.

[59/2]

2793. وَلِذَلِكَ نَقُولُ: رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَمَّ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَهَمَّ بِأَنْ يَتَخَلَّفَ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ، وَوَقَفَ بِجَانِبِهِ، وَاقْتَدَى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَمَرَّ النَّاسُ

عَلَى الْإِفْتِدَاءِ بِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَصَلَّى النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِيهِ اقْتِدَاءُ الْإِمَامِ بِغَيْرِهِ، وَاقْتِدَاءُ النَّاسِ بِالْمُقْتَدِي بِغَيْرِهِ. وَلَيْسَ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعْنَى رَسُولِ اللَّهِ، فَإِنَّ التَّقَدُّمَ عَلَيْهِ مَعَ حُضُورِهِ مُسْتَبَعَدٌ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِمَامَةِ. وَلِلشُّبُوهِ فِيهَا تَأْثِيرٌ. وَهَذَا فِعْلٌ حَاصٌّ لَا عُمُومَ لَهُ، وَدَعَا إِلَى الْإِلْحَاقِ تَحَكُّمَ مَعَ ظُهُورِ الْعَرَفِ. وَلَا عُمُومَ يَتَعَلَّقُ بِهِ. بَلْ قَوْلُهُ لِعَنْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «الْبَسِ الْحَرِيرَ»، وَأَبِي بُرْدَةَ بْنُ نَبَارٍ فِي الْأُصْحَحِ بِجَذَعَةٍ مِنَ الضَّأْنِ: «تُجْزِيكَ»، وَأَدْنَاهُ لِلْعَرَبِيِّينَ بِشُرْبِ آبِوَالِ الْأَيْلِ، وَقَوْلُهُ لِعُمَرَ «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» لَا عُمُومَ لشيءٍ مِنْهُ، فَيَقْتَضِي تَعْيِينَهُ إِلَى دَلِيلٍ مُسْتَأْنَفٍ، مِنْ قِيَاسٍ أَوْ غَيْرِهِ. أَمَّا مَا نَقُلَ مِنْ اقْتِدَاءِ النَّاسِ بِأَبِي بَكْرٍ مَعَ اقْتِدَائِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُقْتَدِيَ الْكُلَّ كَانَ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ سَفِيرًا يَرْفَعُ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرَاتِ.

2794. أَمَّا إِذَا كَانَ لَفْظُ السَّائِلِ عَامًا نَزَلَ مَنْزِلَةَ عُمُومٍ لَفْظِ الشَّارِعِ. كَمَا لَوْ سَأَلَهُ سَائِلٌ عَمَّنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: فَقَالَ «يَعْتِقُ رَقَبَةً»، كَانَ كَمَا لَوْ قَالَ / «مَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أُعْتِقَ رَقَبَةً» لِأَنَّهُ يُجِيبُ عَنِ السُّؤَالِ، فَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ إِلَّا مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، أَوْ أَعَمُّ مِنْهُ، فَأَمَّا أَخَصُّ مِنْهُ فَلَا، أَمَّا لَوْ قَالَ السَّائِلُ: أَفْطَرَ زَيْدٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَقَالَ «عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ». أَوْ قَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ زَوْجَتَهُ، فَقَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» فَهَذَا لَا عُمُومَ لَهُ، فَلَعَلَّهُ عَرَفَ مِنْ حَالِهِ مَا يُوجِبُ الْعِتْقَ وَالْمُرَاجَعَةَ عَلَيْهِ خَاصَّةً، وَلَا تَعْرِفُ مَا بَلَكَ الْحَالُ، وَمَنْ الَّذِي يُسَاوِيهِ فِيهَا. وَلَا يَذَرِي أَنَّهُ أَفْطَرَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، أَوْ بِأَكْلٍ أَوْ جِمَاعٍ.

2795. فَإِنْ قِيلَ: «تَرَكُ الْاسْتِفْضَالَ مَعَ تَعَارُضِ الْأَحْوَالِ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ». وَهَذَا مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ. قُلْنَا: مِنْ أَيْنَ اتَّحَقَّقَ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ خُصُوصَ الْحَالِ فَأَجَابَ بِنَاءً عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ. فَهَذَا تَفْرِيرُ عُمُومٍ بِالْوَهْمِ الْمُجَرَّدِ.

2796. [2] مَسْأَلَةٌ: وَرُودُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ لَا يُسْقِطُ دَعَايَ الْعُمُومِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «حَيْثُ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْمُونَةٍ» أَيْمًا إِمَامًا دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ.

هل العبارة

بعموم اللفظ أم

بخصوص السبب؟

2797. وَقَالَ قَوْمٌ: يُسْقِطُ عُمُومَهُ.

2798. وَهُوَ خَطَأٌ. نَعَمْ يَصِيرُ اخْتِمَالُ التَّخْصِصِ أَقْرَبَ، وَيُقْنَعُ فِيهِ بِدَلِيلِ أَخْفَ وَأَضْعَفَ. وَقَدْ يُعْرَفُ بِقَرِينَةِ اخْتِصَاصِهِ بِالْوَاقِعَةِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: «كَلَّمَ فُلَانًا فِي وَاقِعَتِي» فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكَلِّمُهُ أَبَدًا. فَإِنَّهُ يُفْهَمُ بِالْقَرِينَةِ أَنَّهُ يُرِيدُ تَرْكَ الْكَلَامِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ، لَا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

2799. وَالِدَلِيلُ عَلَى بَقَاءِ الْعُمُومِ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِ الشَّارِعِ، لَا فِي السُّؤَالِ وَالسَّبَبِ. وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ مَعْدُولًا عَنْ سَنَنِ السُّؤَالِ، حَتَّى لَوْ قَالَ السَّائِلُ: أَيْحِلُّ شَرْبُ الْمَاءِ وَأَكْلُ الطَّعَامِ وَالِإِصْطِيَادُ؟ فَيَقُولُ: الْأَكْلُ وَاجِبٌ وَالشَّرْبُ مَنْدُوبٌ وَالصَّيْدُ حَرَامٌ. فَيَجِبُ اتِّبَاعُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا حَظَرٌ وَوُجُوبٌ وَنَدْبٌ. وَالسُّؤَالُ وَقَعَ عَنِ الْإِيَابَةِ فَقَطَّ.

2800. وَكَيْفَ يُنْكَرُ هَذَا وَأَكْثَرُ أَصُولِ الشَّرْعِ خَرَجَتْ عَلَى أَسْبَابٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ فِي سَرَقَةِ الْمَجْنُونِ، أَوْ رَدَاءِ صَفْوَانَ. وَنَزَلَتْ آيَةُ الظَّهَارِ فِي سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ، وَآيَةُ اللَّعَانِ فِي هَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِلْعُمُومِ وَشَبَّهِ الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثَ:

2802. الْأُولَى: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّبَبِ تَأْثِيرٌ، وَالنَّظَرُ إِلَى اللَّفْظِ خَاصَّةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ إِخْرَاجُ السَّبَبِ بِحُكْمِ التَّخْصِصِ عَنْ / عُمُومِ الْمُسْمَيَاتِ، كَمَا لَوْ لَمْ يَرُدَّ عَلَى سَبَبٍ.

[61/2]

2803. قُلْنَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّ كَلَامَهُ بَيَانٌ لِلْوَاقِعَةِ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي أَنَّهُ بَيَانٌ لَهَا خَاصَّةً، أَوْ لَهَا وَلِغَيْرِهَا. وَاللَّفْظُ يَعْمُ وَيَعْمُ غَيْرُهُ. وَتَنَاوَلَهُ لَهَا مَقْطُوعٌ بِهِ. وَتَنَاوَلَهُ لِغَيْرِهَا [غَيْرُ] ظَاهِرٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْأَلَ عَنْ شَيْءٍ فَيُجِيبَ عَنْ غَيْرِهِ. نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يُجِيبَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُجِيبَ عَنْ غَيْرِهِ بِمَا يُبْنِيهِ عَلَى مَحَلِّ السُّؤَالِ، كَمَا قَالَ لِعُمَرَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتُ؟» وَقَدْ سَأَلَهُ عَنِ الْقَبْلَةِ. وَقَالَ لِلْحُتَيْمِيِّ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دِينَ فَقَضَيْتَهُ».

2804. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّبَبِ مَدْخَلٌ لَمَا نَفَلَهُ الرَّاوي، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ.

2805. قُلْنَا: فَإِنَّدَتُهُ مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ التَّنْزِيلِ وَالسَّيْرِ وَالْقَصَصِ وَاتِّسَاعِ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ.

وَأَيْضًا: امْتِنَاعُ إِخْرَاجِ السَّبَبِ بِحُكْمِ التَّخْصِصِ بِالْإِجْتِهَادِ. وَلِذَلِكَ غَلِطَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِخْرَاجِ الْأَمَةِ الْمُسْتَفْرَشَةِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» وَالْحَبْرُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي وَلَدٍ وَلَيْدَةٍ زَمْعَةً، إِذْ قَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هُوَ أَخِي، وَابْنُ وَلَيْدَةٍ أَبِي، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَبْرُ» فَأَنْتَبَتِ لِلْأَمَةِ فِرَاشًا، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَبْلُغْهُ السَّبَبُ فَأَخْرَجَ الْأَمَةَ مِنَ الْعُمُومِ.

2806. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ لَا أَنَّ الْمُرَادَ بَيَانُ السَّبَبِ لَمَّا أَخَّرَ الْبَيَانَ إِلَى وَقُوعِ الْوَاقِعَةِ، فَإِنَّ الْفَرَضَ إِذَا كَانَ تَمْهِيدَ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ، فَلَمْ أَخْرَجْهَا إِلَى وَقُوعِ وَاقِعَةٍ؟ 2807. قُلْنَا: وَلَمْ قُلْنَاهُ لَا فَائِدَةٌ فِي تَأْخِيرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِفَائِدَتِهِ. وَلَمْ طَلَبْنَاهُ لِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى سَبَبًا وَفَائِدَةً؟ بَلِ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يُنْشِئَ التَّكْلِيفَ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ، وَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ.

2808. ثُمَّ نَقُولُ: لَعَلَّهُ عَلِمَ أَنَّ تَأْخِيرَهُ إِلَى الْوَاقِعَةِ لُطْفٌ وَمَصْلَحَةٌ لِلْعِبَادِ دَاعِيَةٌ إِلَى الْإِنْقِيَادِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالتَّقْدِيمِ وَيَحْصُلُ بِالتَّأْخِيرِ.

2809. ثُمَّ نَقُولُ: يُلْزَمُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ اخْتِصَاصُ الرَّجْمِ بِمَا عَزَّ، وَالطَّهَارِ وَاللَّعَانِ وَقَطْعِ السَّرِقَةِ بِالشَّخْصِ الَّذِينَ وَرَدَ فِيهِمْ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخَّرَ الْبَيَانَ إِلَى وَقُوعِ وَقَائِعِهِمْ. وَذَلِكَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

2810. |3| مَسْأَلَةٌ: الْمُقْتَضَى لَا عُمُومَ لَهُ. وَإِنَّمَا الْعُمُومُ لِلْأَلْفَاظِ لَا لِلْمَعَانِي، فَتَضَمُّنُهَا مِنْ ضَرُورَةِ الْأَلْفَاظِ.

2811. بَيَانُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» ظَاهِرُهُ يَنْفِي صُورَةَ الصَّوْمِ حَسًّا، لَكِنْ وَجِبَ رَدُّهُ إِلَى الْحُكْمِ، وَهُوَ نَفْيُ الْأَجْزَاءِ أَوْ الْكَمَالِ.

2812. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ / مُجْمَلٌ.

2813. وَقِيلَ: إِنَّهُ عَامٌ لِنَفْيِ الْأَجْزَاءِ وَالْكَمَالِ. وَهُوَ غَلِطٌ

2814. نَعَمْ لَوْ قَالَ: لَا حُكْمَ لَصَوْمٍ بِغَيْرِ تَبْيِيتٍ، لَكَانَ الْحُكْمُ لَفْظًا عَامًّا فِي الْأَجْزَاءِ وَالْكَمَالِ. أَمَّا إِذَا قَالَ: لَا صِيَامَ، فَالْحُكْمُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَإِنَّمَا أَنْتَبَتْ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الضَّرُورَةِ.

2815. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسِيَانُ» مَعْنَاهُ: حُكْمُ الْخَطَأِ وَالنَّسِيَانِ، وَلَا عُمُومَ لَهُ. وَلَوْ قَالَ: لَا حُكْمَ لِلْخَطَأِ، لَأَمَكَّنَ حَمْلَهُ عَلَى نَفْيِ الْإِثْمِ وَالْعَزْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى الْعُمُومِ. وَفِي قَوْلِهِ لَا حُكْمَ لِلصِّيَامِ، لَا يُمَكِّنُ أَيْضًا حَمْلَهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي الْأَجْزَاءِ وَالْكَمَالِ، لِأَنَّ الْأَجْزَاءَ وَالصَّحَّةَ إِذَا انْتَفَيَا كَانَ انْتِفَاءُ الْكَمَالِ ضَرُورَةً، وَإِنَّمَا الْعُمُومُ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَيْنِ يُمَكِّنُ انْتِفَاءَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْآخَرِ.

2816. [4] مَسْأَلَةٌ: الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ، اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَفْعُولَاتِهِ هَلْ يَجْرِي مَجْرَى الْعُمُومِ؟

هل الفعل الذي
يتعدى إلى
مفعولات يجري
مجرى العموم
فيها؟

2817. فَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيْفَةَ: لَا عُمُومَ لَهُ، حَتَّى لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلُ، وَتَوَى طَعَامًا بَعْينِهِ، أَوْ قَالَ: إِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، وَتَوَى طَعَامًا بَعْينِهِ، لَمْ يَقْبَلْ. وَلَوْ قَالَ: إِنْ خَرَجْتُ فَأَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ مَكَانًا بَعْينِهِ، يَقْبَلُ وَكَذَلِكَ إِذَا تَوَى بِالضَّرْبِ أَلَّهُ بَعْينَهَا.

2818. وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيْفَةَ بِأَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الْمُفْتَضَى فَلَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّ الْأَكْلَ يَسْتَدْعِي مَأْكُولًا، بِالضَّرُورَةِ، لَا أَنَّ اللَّفْظَ تَعَرَّضَ لَهُ. فَمَا لَيْسَ مَنْطُوقًا لَا عُمُومَ أَلَّهُ، فَالْمَكَانُ لِلخُرُوجِ، وَالطَّعَامُ لِلْأَكْلِ، وَالْأَلَّهُ لِلضَّرْبِ، كَالْوَقْتِ لِلْفِعْلِ وَالْحَالِ لِلْفَاعِلِ. وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ قَالَ: أَرَدْتُ بِهِ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ، أَوْ: أَرَدْتُ بِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لَمْ يَقْبَلْ وَكَذَلِكَ قَالُوا: لَوْ تَوَى يَقُولُهُ: أَنْتَ طَالِقٌ عَدَدًا، لَمْ يَجْزُ.

2819. وَجَوَّزَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ ذَلِكَ.

2820. وَالْإِنْصَافُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمُفْتَضَى، وَلَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْوَقْتِ وَالْحَالِ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الْمُتَعَدِّيَ إِلَى الْمَفْعُولِ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْعُولِ بِصَيْغَتِهِ وَوَضْعِهِ، فَأَمَّا الْحَالُ وَالْوَقْتُ فَمِنْ ضَرُورَةِ وَجُودِ الْأَشْيَاءِ، لَكِنْ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْأَلْفَافِ، وَالْمُفْتَضَى هُوَ ضَرُورَةُ صَدَقِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِهِ «لَا صِيَامَ» أَوْ ضَرُورَةُ وَجُودِ الْمَذْكُورِ، كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُ عَنِّي، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى حُصُولِ الْمَلِكِ قَبْلَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمَلِكِ شَرْطًا لِتَصَوُّرِ الْعِتْقِ شَرْعًا. أَمَّا

الْأَكْلُ فَيَدُلُّ عَلَى الْمَأْكُولِ، وَالضَّرْبُ عَلَى الْآلَةِ، وَالْخُرُوجُ عَلَى الْمَكَانِ، وَتَشَابُهُ بِسَبَبِهِ إِلَى الْجَمِيعِ، فَهُوَ بِالْعُمُومِ أَشْبَهُ.

2821. فَإِنْ قِيلَ: لَا خِلَافَ / فِي أَنَّهُ لَوْ أُمِرَ بِالْأَكْلِ وَالضَّرْبِ وَالْخُرُوجِ، كَانَ مُمْتَنِلًا بِكُلِّ طَعَامٍ، وَبِكُلِّ آلَةٍ، وَكُلِّ مَكَانٍ، وَلَوْ عُلِقَ الْعِتْقُ حَصَلَ بِالْجَمِيعِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ.

2822. قُلْنَا: لَيْسَ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْعُمُومِ، وَلَكِنْ لِأَجْلِ أَنَّ مَا عُلِقَ عَلَيْهِ وَجَدَ. وَالْآلَةُ وَالْمَكَانُ وَالْمَأْكُولُ غَيْرُ مُتَعَرِّضٍ لَهُ أَصْلًا، حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ دُونَ الطَّعَامِ وَالْآلَةِ وَالْمَكَانِ يَحْصُلُ الْإِمْتِنَالُ، وَهُوَ كَالْوَقْتِ وَالْحَالِ. فَإِنَّهُ إِنْ أَكَلَ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي الدَّارِ، أَوْ خَارِجٌ، أَوْ رَاكِبٌ أَوْ رَاجِلٌ، حَيْثُ، وَكَانَ مُمْتَنِلًا، لَا لِعُمُومِ اللَّفْظِ، لَكِنْ لِحُصُولِ الْمَلْفُوظِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا. وَإِنَّمَا تَطْهَرُ فَائِدَةُ الْعُمُومِ فِي إِزَادَةِ بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُورِ.

2823. وَالْأَظْهَرُ عِنْدَنَا جَوَازُ نَيَْةِ الْبَعْضِ، وَأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْعُمُومِ، وَمُقَارِقٌ لِلْمُقْتَضَى كَمَا ذَكَرْنَا.

لا عموم في أفعال
النبي صلى الله
عليه وسلم

2824. |5| مَسْأَلَةٌ: لَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ. لِأَنَّ سَائِرَ / الْوُجُوهِ مُتَسَاوِيَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُحْتَمَلَاتِهِ، وَالْعُمُومُ مَا يَتَسَاوَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ، بَلِ الْفِعْلُ كَاللَّفْظِ الْمُجْمَلِ، الْمُتَرَدِّدِ بَيْنَ مَعَانٍ مُتَسَاوِيَةٍ فِي صَلَاحِ اللَّفْظِ لَهُ.

2825. وَمِثَالُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ غَيْبَوَةِ الشَّقِيقِ» فَقَالَ قَائِلٌ: الشَّقِيقُ شَفَقَانِ: الْحُمْرَةُ، وَالْبَيَاضُ: وَأَنَا أَحْمِلُهُ عَلَى وَقُوعِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُمَا جَمِيعًا. وَكَذَلِكَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ، فَلَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْفَرَضِ فِي الْبَيْتِ، مَصِيرًا إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ نَعْمُ النَّفْلِ وَالْفَرَضُ جَمِيعًا، لِأَنَّهُ «إِنَّمَا يَعْمُ لَفْظُ «الصَّلَاةِ» لَا فِعْلُ الصَّلَاةِ، أَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ فَرَضًا فَلَا يَكُونُ نَفْلًا، أَوْ يَكُونُ نَفْلًا فَلَا يَكُونُ فَرَضًا.

153

فعل النبي صلى
الله عليه وسلم، هل
يشمل غيره؟

2826. |6| مَسْأَلَةٌ: فِعْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا لَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَحْوَالِ

الْفِعْلُ، فَلَا عُمُومَ لَهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ، بَلْ يَكُونُ خَاصًّا فِي حَقِّهِ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ: أُرِيدُ بِالْفِعْلِ بَيَانُ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي حَقِّكُمْ، كَمَا قَالَ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» بَلْ نَزِيدُ وَقُولُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: 1) وَقَوْلُهُ: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحِطُّنَ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: 65) / مُخْتَصَّصٌ بِهِ بِحُكْمِ اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ بِدَلِيلٍ، لَا يُمَوِّجُ هَذَا اللَّفْظَ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة: 67) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: 94).

[65/2]

2827. وَقَالَ قَوْمٌ: مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ، إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ.

2828. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ إِذَا قُسِمَتْ إِلَى خَاصٍّ وَعَامٍّ فَلْأَصْلُ اتِّبَاعُ مُوَجِبِ الْحِطَابِ، فَمَا ثَبَتَ بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ و﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ و﴿يَعْبَادِي﴾ و﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: 31) فَيَتَنَاوَلُ النَّبِيُّ، إِلَّا مَا اسْتَنْتَبَى بِدَلِيلٍ؛ وَمَا ثَبَتَ لِلنَّبِيِّ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ فَيَخْتَصُّ بِهِ إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى الْإِلْحَاقِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (النساء: 1) عَامٌّ، لِأَنَّ ذِكْرَ النَّبِيِّ جَرَى فِي صَدْرِ الْكَلَامِ تَشْرِيفًا، وَإِلَّا فَقَوْلُهُ: ﴿طَلَقْتُمْ﴾ عَامٌّ فِي صِبْغَتِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَيِّ هُرَيْرَةَ «افْعَلْ» وَلِابْنِ عُمَرَ «فَلْيَرَا جَعْمَهَا» خَاصٌّ، إِنَّمَا يَشْمَلُ الْحُكْمُ غَيْرَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، مِثْلَ قَوْلِهِ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» / أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

[66/2]

2829. [7] مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ «نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَذَا» كَتَبَعَ الْغَرَرُ، وَنِكَاحُ الشَّعَارِ، وَغَيْرِهِ، لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي الْمَحْكَمِ لَا فِي قَوْلِ الْخَاكِي وَلَفْظِهِ، وَمَا رَوَاهُ الصَّحَابِيُّ حِينَ حَكَى النَّهْيَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَا عُمُومَ لَهُ نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا خَاصًّا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا عَامًّا، فَإِذَا تَعَارَضَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ لَمْ يُمْكِنْ إِثْبَاتُ الْعُمُومِ بِالتَّوَهُّمِ. فَإِذَا قَالَ الصَّحَابِيُّ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ» فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَأَى شَخْصًا بَاعَ رُطْبًا بِتَمْرٍ فَتَهَا، فَقَالَ الرَّاوي مَا قَالَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْهَى عَنْهُ وَيَقُولُ: «أَنْهَاكُمْ عَنْ بَيْعِ

قول الصحابي
«نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن
كذا»، هل يحمل
على العموم؟

الرُّطْبُ بِالتَّمَرِ» وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سُئِلَ عَنْ وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَنَهَى عَنْهَا. فَالْتَّمَسْتُ بَعْمُومَ هَذَا تَمَسُّكَ بِتَوْهَمِ الْعُمُومِ، لَا بِلَفْظِ عَرَفَ عُمُومُهُ بِالْقَطْعِ. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبٍ / مَنْ يَرَى هَذَا حُجَّةً فِي أَصْلِ النِّهْيِ.

[67/2]

2830. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَحْكِيَ الصَّحَابِيُّ الْقَوْلَ الرَّسُولِ وَلَفْظُهُ، وَإِلَّا فَرُبَّمَا سَمِعَ مَا يَعْتَقِدُهُ نَهْيًا بِاجْتِهَادِهِ وَلَا يَكُونُ نَهْيًا، فَإِنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَفْعَلْ» فِيهِ خِلَافٌ أَنَّهُ لِلنَّهْيِ أَمْ لَا. وَكَذَلِكَ فِي الْفَاطِ أَيْضًا.

2831. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ «نَسَخَ» فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ مَا لَمْ يَقُلْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ «نَسَخْتُ آيَةَ كَذَا» لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَرَى مَا لَيْسَ بِنَسْخٍ نَسَخًا. وَهَذَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ * - وَهُوَ أَصْلُ السُّنَّةِ - فِي الْقُطْبِ الثَّانِي.

* هو في كتاب السج
195-194

2832. [8] مَسْأَلَةٌ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: قَصَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَبِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، كَقَوْلِهِ نَهَى، فِي أَنَّهُ لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ حِكَايَةٌ، وَالْحُجَّةُ فِي الْمَحْكِيِّ. وَلَعَلَّهُ حَكَمَ فِي عَيْنٍ، أَوْ بِخَطَابٍ خَاصٍّ مَعَ شَخْصٍ، فَكَيْفَ يَتَمَسَّكُ بِعُمُومِهِ، فَيَقَالُ مَثَلًا: يُقْضَى بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي الْبُضْعِ أَوْ فِي الدَّمِ، لِأَنَّ الرَّاويَ أَطْلَقَ، مَعَ أَنَّ لِلرَّاويِ أَنْ يَطْلُقَ هَذَا إِذَا رَأَاهُ قَدْ قَصَى فِي مَالٍ أَوْ فِي / بُضْعٍ؛ بَلْ لَوْ قَالَ الصَّحَابِيُّ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَضَيْتُ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ الْحِكَايَةَ عَنْ قَضَاءِ لَجَارٍ مَعْرُوفٍ، وَيَكُونُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلتَّعْرِيفِ. وَقَوْلُهُ: قَضَيْتُ حِكَايَةً فِعْلٌ مَاضٍ. فَأَمَّا لَوْ قَالَ: قَضَيْتُ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، فَهَذَا أَظْهَرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيفِ لِلْحُكْمِ، دُونَ الْحِكَايَةِ. وَلَوْ قَالَ الرَّاوي: قَصَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَامًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَصَى فِي وَاقِعَةٍ بِأَنَّ الشُّفْعَةَ لِلْجَارِ، فَدَعَايَ الْعُمُومِ فِيهِ حُكْمٌ بِالتَّوَهُّمِ. وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلصُّوَابِ.

[68/2]

دعوى العموم في
الانقطاع الواردة في
الوقائع

2833. [9] مَسْأَلَةٌ: لَا يُمَكِّنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي وَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، قَصَى فِيهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمِهِ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ حُكْمِهِ أَيْضًا، إِذَا أُمَكِّنَ اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِصَاحِبِ الْوَاقِعَةِ.

2834. مِثَالُهُ: حُكْمُهُ فِي أَغْرَابِيٍّ مُحْرِمٍ وَقَصَتْ بِهِ نَافَتُهُ نَأْنَ «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ»، وَلَا

[69/2]

تَقَرُّبُهُ طَيْبًا، فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا» فَإِنَّ لَفْظَهُ خَاصٌّ وَعِلَّتُهُ خَاصَّةٌ أَيْضًا، فَلَعَلَّهُ عِلِمٌ مِنْ خَالِهِ أَنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا لِأَنَّهُ وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ مُحْرِمًا، / لَا بِمُجَرَّدِ إِحْرَامِهِ، أَوْ لِأَنَّهُ عِلِمٌ مِنْ بَيْتِهِ أَنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا فِي عِبَادَتِهِ، وَأَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا، وَغَيْرُهُ لَا يَعْلَمُ مَوْتَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَضْلًا عَنِ الْإِخْلَاصِ. وَكَذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قَتْلَى أَحَدٍ: «زَمَلَوْهُمْ يَكْلُمُوهُمْ وَدِمَائِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يُحْشَرُونَ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دِمَاءًا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِقَتْلَى أَحَدٍ خَاصَّةٌ، لِعُلُوِّ دَرَجَتِهِمْ، أَوْ لِعِلْمِهِ أَنَّهُمْ أَحْلَصُوا لِلَّهِ، فَهُمْ شُهَدَاءُ حَقًّا. وَلَوْ صَرَّحَ بِأَنَّ ذَلِكَ خَاصِّيَّتُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَالَلَفْظُ خَاصٌّ، وَالتَّعْيِيمُ وَهُمْ.

2835. وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّمَ هَذَا الْحُكْمَ نَظْرًا إِلَى الْعِلَّةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ

بِسَبَبِ الْجِهَادِ وَالْإِحْرَامِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ حَشَرُهُمْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَعِلَّةُ حَشَرِهِمْ الْجِهَادُ أَوْ الْإِحْرَامُ، وَقَدْ وَقَعَتِ الشَّرَكَةُ فِي الْعِلَّةِ. وَهَذَا أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ، لَكِنَّ خِلَافَهُ ١١- وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي - مُمَكِّنٌ، وَالْإِحْتِمَالُ مُتَعَارِضٌ. وَالْحُكْمُ بِأَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ لِأَنَّهُ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ فِيهِ نَظْرًا، فَإِنَّ الْحُكْمَ بِالْعُمُومِ إِنَّمَا / أَخَذَ مِنَ الْعَادَةِ وَمِنْ وَضْعِ اللِّسَانِ، وَلَمْ يَنْبُتْ هَهُنَا، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ لَا وَضْعٌ وَلَا عَادَةٌ، فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْعُمُومِ.

[70/2]

2836. [10] مَسْأَلَةٌ: مَنْ يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ قَدْ يَنْظُرُ لِلْمَفْهُومِ عُمُومًا، وَيَتَمَسَّكُ بِهِ. وَفِيهِ نَظْرٌ، لِأَنَّ الْعُمُومَ لَفْظٌ تَتَشَابَهُ دَلَالَتُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمُسَمِّيَّاتِ، وَالْمُتَمَسَّكُ بِالْمَفْهُومِ وَالْفَحْوَى لَيْسَ مُتَمَسَّكًا بِلَفْظٍ، بَلْ بِسُكُوتٍ، فَإِذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ» فَتَفِي الرُّكَاةُ فِي الْمَعْلُوفَةِ لَيْسَ بِلَفْظٍ حَتَّى يَعْمَ اللَّفْظُ أَوْ يَخْصُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَاءٍ آيٍ﴾ (البقرة: 23) ذَلِكَ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ لَا بِلَفْظِهِ الْمُنْطَوِقِ بِهِ حَتَّى يُتَمَسَّكَ بِعُمُومِهِ: وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعُمُومَ لِلِلِّفَاطِ، لَا لِلِمَعْنَى وَلَا لِلِأَفْعَالِ *.

* من: 443-447

2837. [11] مَسْأَلَةٌ: طَرَفُ قَوْمٍ أَنْ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الْعُمُومِ الْإِفْتِرَانُ بِالْعَامِّ وَالْعُطْفُ عَلَيْهِ. وَهُوَ غَلَطٌ، إِذِ الْمُخْتَلِفَانِ قَدْ تَجَمَّعَ الْعَرَبُ بَيْنَهُمَا، فَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ الْوَاجِبُ عَلَى النَّذْبِ، وَالْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ/يَرِيضُكَ

هل الافتران بالعام
من مقتضيات
العموم؟

[71/2]

يَأْتِيهِنَّ ﴿ (المرء: 228) عَامٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَهُ: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ أَحَدٌ بِرَدِّهِ فِي ذَلِكَ ﴾
خَاصٌّ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ كُلُّوْا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾ إِبَاحَةً، وَقَوْلُهُ بَعْدَهُ ﴿ وَءَاتَوْا
حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (الأنعام 141) إِيْجَابٌ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَكَايَبُوهُمْ ﴾
اسْتِحْبَابٌ، وَقَوْلُهُ ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي مَاتَكُمْ ﴾ (سور: 33) إِيْجَابٌ.

الاسم المشترك،
هل تصح دعوى
العموم فيه؟

2838 [12] مَسْأَلَةٌ: الْإِسْمُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ مُسَمِّيَيْنِ لَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهِ
عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلْقَاضِي وَالشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ لَمْ يُوضَعْ لِلْجَمْعِ. مِثَالُهُ «الْقُرْءُ»
لِلطَّهْرِ وَالْحَيْضِ، وَ«الْجَارِيَةُ» لِلسَّفِينَةِ وَالْأَمَةِ؛ وَ«الْمُشْتَرِي» لِلْكُوكَبِ وَقَابِلِ
الْبَيْعِ. فَالْعَرَبُ لَمْ تَصْعَ هَذِهِ الْأَلْفَافُ وَضَعًا يُسْتَعْمَلُ فِي مُسَمِّيَاتِهَا إِلَّا عَلَى
سَبِيلِ الْبَدَلِ، أَمَّا عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ فَلَا. نَعَمْ، نِسْبَةُ الْمُشْتَرَكِ إِلَى مُسَمِّيَاتِهِ
مُتَشَابِهَةٌ، وَنِسْبَةُ الْعُمُومِ إِلَى أَحَادِ الْمُسَمِّيَّاتِ مُتَشَابِهَةٌ، وَلَكِنْ تَشَابُهُ نِسْبَةِ
الْعُمُومِ فِي الدَّلَالَةِ وَتَشَابُهُ نِسْبَةِ الْمُشْتَرَكِ وَالْمُجْمَلِ فِي الصَّلُوحِ لِأَنَّ يَرَادُ
بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ. وَتَشَابُهُ نِسْبَةِ الْمَفْهُومِ فِي السُّكُوتِ / عَنْ
الْحَمِيعِ لَا فِي الدَّلَالَةِ، وَتَشَابُهُ نِسْبَةِ الْفِعْلِ فِي إِمْكَانِ وَقُوعِهِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، إِذِ
الصَّلَاةُ الْمُعَيَّنَةُ إِذَا بُقِلَتْ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُمْكِنَ أَنْ تَكُونَ فَرَضًا
وَنَفْلًا، وَأَدَاءً وَقَضَاءً، وَظَهْرًا وَعَصْرًا، وَالْإِمْكَانُ شَامِلٌ بِالْإِصَافَةِ إِلَى عِلْمِنَا. أَمَّا
الْوَاقِعُ فِي نَفْسِهِ، وَفِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ لَا يُحْتَمَلُ غَيْرُهُ.

[72/2]

2839 فَهَذِهِ أَنْوَاعُ التَّشَابُهِ، وَالْوَهْمُ سَابِقٌ إِلَى التَّسْوِيَةِ تَبَيَّنَ الْمُتَشَابِهَاتِ، ١١ وَأَنْوَاعُ
هَذَا التَّشَابُهِ مُتَشَابِهَةٌ مِنْ وَجْهِ. قَرُبًا يَسْبِقُ إِلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ أَنَّ الْعُمُومَ
كَانَ دَلِيلًا لِتَشَابُهِ نِسْبَةِ اللَّفْظِ إِلَى الْمُسَمِّيَّاتِ، وَالتَّشَابُهِ هَهُنَا مَوْجُودٌ، فَيُنْبِتُ
حُكْمَ الْعُمُومِ. وَهُوَ غَفْلَةٌ عَنْ تَفْصِيلِ هَذَا التَّشَابُهِ، وَإِنْ تَشَابُهُ نِسْبَةِ الْعُمُومِ إِلَى
مُسَمِّيَاتِهِ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْجَمْعِ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ.

PA157

2840 اِحْتِجَّ الْقَاضِي بِأَنَّهُ لَوْ ذَكَرَ اللَّفْظَ مَرَّتَيْنِ، وَأَرَادَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعْنَى آخَرَ، فَأَيُّ
بُعْدٍ فِي أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَيُرِيدُ بِهِ كِلَا الْمَعْنِيَيْنِ مَعَ صَلَاحِ اللَّفْظِ /
لِلْكُلِّ؟ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصِدَ بِلَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُشْرِكِينَ
جَمِيعًا، فَإِنَّ لَفْظَ «الْمُؤْمِنِينَ» لَا يَصْلُحُ لِلْمُشْرِكِينَ، بِخِلَافِ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ.

[73/2]

2841. فَنَقُولُ: إِنَّ قَصْدَ بِالْفَلْظِ الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ فَهَذَا مُمَكِّنٌ، لَكِنْ يَكُونُ قَدْ خَالَفَ الْوَضْعَ، كَمَا فِي لَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ. فَإِنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ اسْمَ «الْعَيْنِ» لِلذَّهَبِ وَالْعُضْوِ الْبَاصِرِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ.

هل يمكن أن يعم
اللفظ حقيقته
ومجازه؟

[74/2]

2842. [13] مَسْأَلَةٌ: فَإِنْ قِيلَ: اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ حَقِيقَةٌ فِي شَيْءٍ / وَمَحَازٍ فِي غَيْرِهِ هَلْ يُطْلَقُ لِإِزَادَةِ مَعْنِيهِ جَمِيعًا، مِثْلُ «النِّكَاحِ» لِلْوَطءِ وَالْعَقْدِ، وَ«اللُّمْسِ» لِلْجَسِّ وَاللُّوْطِ، حَتَّى يُحْمَلَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ﴾ (النساء: 22) عَلَى وَطءِ الْآبِ وَعَقْدِهِ جَمِيعًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَنْتَمِسُّ النِّسَاءَ﴾ (النساء: 43) عَلَى الْوَطءِ وَالْمَسِّ جَمِيعًا؟

2843. قُلْنَا: هَذَا عِنْدَنَا كَاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، وَإِنْ كَانَ التَّعْمِيمُ فِيهِ أَقْرَبَ قَلِيلًا، وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: «أَحْمِلُ آيَةَ اللُّمْسِ عَلَى الْمَسِّ وَالْوَطءِ جَمِيعًا» وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ هَذَا / أَقْرَبُ، لِأَنَّ الْمَسَّ مُقَدَّمَةُ الْوَطءِ، وَالنِّكَاحُ أَيْضًا يُرَادُ لِلْوَطءِ، فَهُوَ مُقَدَّمَتُهُ. وَلِأَجْلِهِ اسْتَعِيرَ لِلْعَقْدِ اسْمُ «النِّكَاحِ» الَّذِي وَضِعَ لِلْوَطءِ، وَاسْتَعِيرَ لِلْوَطءِ اسْمُ الْمَسِّ. فَلْتَعَلَّقْ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ رُبَّمَا لَا يَتَعَدَّى أَنْ يُقْصَدَا جَمِيعًا بِالْفَلْظِ الْمَذْكُورِ مَرَّةً وَاحِدَةً. لَكِنْ الْأَظْهَرُ عِنْدَنَا أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا عَلَى حِلَالِ عَادَةِ الْعَرَبِ.

[75/2]

2844. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: 56) وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ مَغْفِرَةٌ، وَمِنْ / الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارٌ، وَهُمَا مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَالاسْمُ مُشْتَرَكٌ. وَقَدْ ذُكِرَ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَأُرِيدَ بِهِ الْمَعْنَيَانِ جَمِيعًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ (الحج: 18) وَسُجُودُ النَّاسِ غَيْرُ سُجُودِ الشَّجَرِ وَالْدُّوَابِّ، بَلْ هُوَ فِي الشَّجَرِ مَجَازٌ.

[76/2]

2845. قُلْنَا: هَذَا يُعْصَدُ مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ وَالْقَاصِمِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ.

2846. وَيُقْنَحُ هَذَا الْبَابُ فِي مَعْنِيٍّ يَتَعَلَّقُ / أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، فَإِنْ طَلَبَ الْمَغْفِرَةَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَغْفِرَةِ، لَكِنْ الْأَظْهَرُ عِنْدَنَا أَنَّ هَذَا إِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَعْنَيْنِ بِإِزَاءِ

[77/2]

مَعْنَى وَاحِدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ، وَهُوَ الْعِنَايَةُ بِأَمْرِ النَّبِيِّ، لِشَرَفِهِ وَحُرْمَتِهِ: وَالْعِنَايَةُ مِنَ اللَّهِ مَغْفِرَةً، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارًا وَدُعَاءً، وَمِنَ الْأُمَّةِ دُعَاءً وَصَلَاةً عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْعُذْرُ عَنِ السُّجُودِ.

دخول العبد تحت
الخطاب الموجه إلى
الناس والمؤمنين
ونحوهما
[78/2]

2847. |14| مَسْأَلَةٌ: مَا وَرَدَ مِنَ الْخِطَابِ مُضَافًا إِلَى النَّاسِ وَالْمُؤْمِنِينَ، يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْعَبْدُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: 97) وَأَمْثَالِهِ.

2848. وَقَالَ قَوْمٌ لَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ، لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لِلْأَدَمِيِّ بِتَمْلِيكِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَتَنَاوَلُهُ إِلَّا خِطَابٌ خَاصٌّ بِهِ. وَهَذَا هَوَسٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مُعْظَمِ التَّكْلِيفِ، وَخُرُوجُهُ عَنْ بَعْضِهَا كَخُرُوجِ الْمَرِيضِ وَالْعَائِضِ وَالْمُسَافِرِ، وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ رَفْعَ الْعُمُومِ. فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ.

دخول الكافر تحت
الخطاب الموجه إلى
الناس ونحوه
[79/2]

2849. |15| مَسْأَلَةٌ: يَدْخُلُ الْكَافِرُ تَحْتَ خِطَابِ النَّاسِ وَكُلِّ لَفْظٍ عَامٍّ، لِأَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ خِطَابَهُ بِفُرُوعِ الْعِبَادَاتِ مُمَكِّنٌ، / وَإِنَّمَا خَرَجَ عَنْ بَعْضِهَا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ. وَهُوَ بَاطِلٌ، لِمَا قَرَّرْنَاهُ فِي أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ *.

* 138-135

دخول النساء
تحت خطاب
المؤمنين والمسلمين
ونحوهما

2850. |16| مَسْأَلَةٌ: يَدْخُلُ النِّسَاءُ تَحْتَ الْحُكْمِ الْمُضَافِ إِلَى النَّاسِ. فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُسْلِمُونَ وَصِيغُ جَمْعِ الذُّكُورِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ قَوْمٌ: تَدْخُلُ النِّسَاءُ تَحْتَهُ، لِأَنَّ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ إِذَا اجْتَمَعُوا غَلَبَتْ الْعَرَبُ التَّذْكِيرَ.

2851. وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُنَّ لَا يَدْخُلْنَ، وَهُوَ الْأَطْهَرُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الْمُسْلِمِينَ / وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ. فَجَمَعَ الذُّكُورَ مُتَمَيِّزًا. نَعَمْ، إِذَا اجْتَمَعُوا فِي الْحُكْمِ وَأُرِيدَ الْإِخْبَارُ، تَجُوزُ الْعَرَبُ الْاِقْتِصَارَ عَلَى لَفْظِ التَّذْكِيرِ. أَمَّا مَا يُنْشَأُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَيَخْصُهُ بِلَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِلْحَاقُ الْمُؤْمِنَاتِ إِنَّمَا يَكُونُ بِدَلِيلٍ آخَرَ مِنْ قِيَاسٍ، أَوْ كَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ.

هل يدخل النبي
صلى الله عليه
وسلم تحت عموم
خطاب الأمة؟
[81/2]

2852. |17| مَسْأَلَةٌ: كَمَا لَا تَدْخُلُ الْأُمَّةُ تَحْتَ خِطَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ لَا يَدْخُلُ النَّبِيُّ / تَحْتَ الْخِطَابِ الْخَاصِّ بِالْأُمَّةِ. أَمَّا الْخِطَابُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا صَادِقٍ﴾ وَ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وَ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فَيَدْخُلُ النَّبِيُّ تَحْتَهُ، لِعُمُومِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ.

2853. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَدْخُلُ، لِأَنَّهُ قَدْ خُصَّ بِالْخِطَابِ فِي أَحْكَامٍ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا

الْخِطَابُ الَّذِي يَخُصُّهُ.

2854 وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ قَدْ خُصَّ الْمُسَافِرُ وَالْعَبْدُ وَالْحَافِضُ وَالْمَرِيضُ بِأَحْكَامٍ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ دُخُولَهُمْ تَحْتَ الْعُمُومِ حَيْثُ يَعُمُّ الْخِطَابُ، كَذَلِكَ هَهُنَا.

2855 [18] مَسْأَلَةٌ: الْمُخَاطَبَةُ شِفَاهًا لَا يُمْكِنُ دَعْوَى / الْعُمُومِ فِيهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى

جَمِيعِ الْحَاضِرِينَ. فَإِذَا قَالَ لِجَمِيعِ نِسَائِهِ الْحَاضِرَاتِ: أَطْلَقْتُكُمْ، وَلِجَمِيعِ عِبِيدِهِ: أَعْتَقْتُكُمْ، فَإِنَّمَا يَكُونُ مُخَاطَبًا مِنْ جُمْلَتِهِمْ مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ، وَقَصَدَ خِطَابَهُ، وَذَلِكَ يُعْرَفُ بِصُورَتِهِ وَشَمَائِلِهِ وَالتَّافَاهِ وَنَظَرِهِ، فَقَدْ يَخْضُرُهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعِلْمَانِ مِنَ النَّبَالِيِّينَ وَالصَّبِيَّانِ، فيقول: ارْكَبُوا مَعِيَ، وَيُرِيدُ بِهِ أَهْلَ الرُّكُوبِ مِنْهُمْ دُونَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهُ. فَلَا يَتَنَاوَلُ خِطَابُهُ إِلَّا مَنْ / قَصَدَهُ. وَلَا يُعْرَفُ قَصْدُهُ إِلَّا بِلَفْظِهِ أَوْ شَمَائِلِهِ الظَّاهِرَةِ. فَلَا يُمْكِنُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهَا.

2856 فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: كُلُّ حُكْمٍ يَدُلُّ بِصِبْغَةِ الْمُخَاطَبَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا﴾ و﴿آيَةُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ و﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فَهُوَ خِطَابٌ مَعَ الْمَوْجُودِينَ فِي عَصْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِثْبَاتُهُ فِي حَقِّ مَنْ يَحْدُثُ بَعْدَهُمْ بِدَلِيلٍ زَائِدٍ عَلَى أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ ثَبَتَ فِي زَمَانِهِ، فَهُوَ ثَابِتٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ عَلَى كُلِّ مُكَلِّفٍ. وَلَوْلَا هَذَا لَمْ يَقْتَضِ / مُجَرَّدُ اللَّفْظِ ذَلِكَ. وَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ أَقَادَ مِثْلَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فَائِذَةَ الْعُمُومِ لِاقْتِرَانِ الدَّلِيلِ الْآخِرِ بِهَا، لَا بِمُجَرَّدِ الْخِطَابِ.

2857 فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْخِطَابُ خَاصًّا مَعَ شَخْصٍ مُشَافَهَةٍ، أَوْ مَعَ جَمْعٍ، فَهَلْ يَدُلُّ

عَلَى الْعُمُومِ؟ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (س. 28) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «بُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً»، وَ«بُعِثْتُ إِلَى الْأَخْمَرِ وَالْأَسْوَدِ»، وَقَوْلِهِ «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتَّعُونَ يَتَأَوَّلِي آلَ لَبِيبٍ﴾ (لقم. 197) و﴿يَتَأَوَّلِي آلَ بَصَرٍ﴾ (الحجر. 2) و﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ وَأَمْثَالِهِ

2858 قُلْنَا: لَا، بَلْ عَرَفَ الصَّحَابَةُ عُمُومَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي عَصْرِهِ لِلْأَعْصَارِ كُلِّهَا /

بِقِرَائِنٍ كَثِيرَةٍ، وَعَرَفْنَا ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ ضَرُورَةً، وَمُجَرَّدُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ لَيْسَتْ قَاطِعَةً، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَبْعُوثًا إِلَى الْكَافَّةِ، فَلَا يَلْزَمُ تَسَاوِيهِمْ فِي الْأَحْكَامِ: فَهُوَ

هل يدخل في
خطاب النبي صلى
الله عليه وسلم
للأمة من يوجد
بعده منهم؟

[84/2]

[85/2]

مَبْعُوثٌ إِلَى الْخُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالْحَائِضِ وَالطَّاهِرِ، وَالْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ، لِيَعْرِفَهُمْ أَحْكَامُهُمُ الْمُخْتَلِفَةُ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ (الأنعام: 19) إِذْ يُنْذِرُ كُلَّ قَوْمٍ، بَلَّ كُلَّ شَخْصٍ، بِحُكْمِهِ، فَيَكُونُ شَرْعُهُ عَامًّا. وَقَوْلُهُ: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا عَصْرَهُ، فَإِنَّ «الْجَمَاعَةَ» عِبَارَةٌ عَنِ الْمَوْجُودِينَ، فَلَا يَتَنَاوَلُ مَنْ بَعْدَهُ.

2859. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ التَّخْصِصَ / خَصَّصَ وَقَالَ «تَجَزَّى عَنْكَ وَلَا تَجَزَّى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»، وَحَلَّلَ الْخَرِيرَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ خَاصَّةً؟

2860. قُلْنَا: لَا، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ حَيْثُ قَدَّمَ عُمُومًا، أَوْ حَيْثُ تَوَهَّمَ بِأَنَّهُمْ يُلْحِقُونَ غَيْرَهُ بِهِ، لِلتَّعْبُدِ بِالْقِيَاسِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِصَةً لِّكَ مِنَ الدُّنْيَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحزاب: 50) لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ مَعَهُ خُطَابٌ مَعَ الْأُمَّةِ، لِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَاهُ.

435

158

دوران اللفظ بين
العموم والإجمال

2861. |19| مَسْأَلَةٌ: مِنَ الصَّيَغِ مَا يُطَرِّقُ عُمُومُهَا: وَهِيَ إِلَى الْإِجْمَالِ أَقْرَبُ، مِثْلُ مَنْ يَتَمَسَّكُ فِي إِيْجَابِ الْوُثْرِ بِقَوْلِهِ «وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ» (الحج: 77) مُصْبِرًا إِلَى أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ. وَالْخَيْرُ اسْمٌ عَامٌّ. وَإِخْرَاجُ مَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى نَقْيِ وَجُوبِهِ لَا يَمْنَعُ التَّمَسُّكُ بِهِ. وَكَمَنْ يَسْتَدِلُّ / عَلَى مَنْعِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 141) وَأَنَّ ذَلِكَ يُقِيدُ مَنْعَ السُّلْطَنَةِ، إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنَ الدِّيَةِ، وَالضَّمَانِ، وَالشَّرَكَةِ، وَطَلَبِ الثَّمَنِ، وَغَيْرِهِ. وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (الحشر: 20) وَأَنَّ إِيْجَابَ الْقِصَاصِ تَشْوِيقٌ.

[87/2]

2862. وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَلٌ. وَلَفْظُ «الْخَيْرِ»، وَلَفْظُ «السَّبِيلِ»، وَلَفْظُ «الِاسْتِوَاءِ» إِلَى الْإِجْمَالِ أَقْرَبُ. وَيَنْضَمُّ إِلَيْهِ أَنَّ الْمُسْتَشْنَى مِنْ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ الْخَصْرِ، وَلَيْسَ مَضْبُوطًا بِضَابِطٍ وَاحِدٍ، وَلَا بِضَوَابِطٍ مَحْصُورَةٍ. وَإِذَا لَمْ يَنْحَصِرِ الْمُسْتَشْنَى كَانَ الْمُسْتَبْقَى / مَجْهُولًا.

[88/2]

2863. وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قَوْلُهُ ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ».

2864. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا يَتَمَسَّكُ بِعُمُومِهِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْعُشْرِ

وَنَصَبِ الْعُشْرِ. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَن صِبْغَةَ «مَا» صِبْغَةُ شَرْطٍ وَضِعَتْ لِلْعُمُومِ،
بِخِلَافِ لَفْظِ السَّبِيلِ وَالْخَيْرِ وَالْإِسْتِوَاءِ. نَعَمْ تَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فِي أَنَّهُ عَامٌّ أَوْ مُجْمَلٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ اخْتِصَمَا
أَن يَكُونَ فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ، وَمَعْنَاهُ: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ الَّذِي عَرَفَهُ الشَّرْعُ بِشَرْطِهِ.

هل يدخل المخاطب
تحت عموم
خطابه؟

[89/2]

2865 |20| مَسْأَلَةٌ: الْمُخَاطَبُ يَنْدِرُجُ تَحْتَ الْخِطَابِ الْعَامِّ.
2866 وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَنْدِرُجُ تَحْتَ خِطَابِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾
(الاسم 164) وَلَا يَدْخُلُ هُوَ تَحْتَهُ وَبِدَلِيلِ قَوْلِ الْقَائِلِ لِغُلَامِهِ، «مَنْ دَخَلَ الدَّارَ
فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا» فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُعْطِيَ السَّيِّدَ.

2867 وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَن الْخِطَابَ عَامٌّ، وَالْقَرِينَةُ هِيَ الَّتِي أَخْرَجَتْ الْمُخَاطَبَ مِمَّا
ذَكَرُوهُ. وَيَعَارِضُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يَكُلُّ شَيْءًا عَالِمٌ﴾ فَإِنَّهُ عَالِمٌ بِذَاتِهِ، وَيَتَنَاوَلُهُ
الْلَفْظُ. وَمُجَرَّدُ كَوْنِهِ مُخَاطَبًا لَيْسَ قَرِينَةً قَاضِيَةً بِالْخُرُوجِ عَنِ الْعُمُومِ فِي كُلِّ
خِطَابٍ، بَلِ الْقَرَائِنُ فِيهِ تَتَعَارَضُ. وَالْأَصْلُ اتِّعَاضُ عُمُومِ اللَّفْظِ.

متى يدل الاسم
الفرد على العموم؟

2868 |21| مَسْأَلَةٌ: اسْمُ الْفَرْدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى صِبْغَةِ الْجَمْعِ، يُفِيدُ فَائِدَةَ الْعُمُومِ
فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

2869 أَحَدُهَا: أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «لَا تَسْبِعُوا الْبَيْرَ / بِالْبَيْرِ».

2870 وَالثَّانِي: النَّفْيُ فِي السَّكْرَةِ، لِأَن السَّكْرَةَ فِي النَّفْيِ نَعَمْ، كَقَوْلِكَ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا»
لِأَن النَّفْيَ لَا خُصُوصَ فِيهِ، بَلْ هُوَ مُطْلَقٌ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُنْكَرٍ مِنْهُمْ لَمْ
يَتَخَصَّصْ فِي الْوُجُودِ. بِخِلَافِ قَوْلِهِ: رَأَيْتُ رَجُلًا، فَإِنَّهُ إِثْبَاتٌ، وَالْإِثْبَاتُ يَتَخَصَّصُ
فِي الْوُجُودِ. فَإِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ لَمْ يَتَصَوَّرْ عُمُومُهُ. وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مُفْرَدٍ اخْتَصَّ بِهِ.

2871 الثَّالِثُ: أَنْ يُضَافَ إِلَيْهِ أَمْرٌ أَوْ مَصْدَرٌ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ غَيْرِ وَاقِعٍ، بَلْ مُنْتَظَرٌ، كَقَوْلِهِ
«أَعَيْتُ رَقَبَةً» وَقَوْلِهِ تَعَالَى «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» فَإِنَّهُ مَا مِنْ رَقَبَةٍ إِلَّا وَهُوَ مُسْتَمِلٌ
بِاعْتِنَاقِهَا، وَالْإِسْمُ مُتَنَاوَلٌ لَهَا، فَتَزُولُ مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ «أَعْتَقْتُ رَقَبَةً»
فَإِنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ مَاضٍ قَدْ تَمَّ وَجُودُهُ / وَلَا يَدْخُلُ فِي الْوُجُودِ إِلَّا فِعْلٌ خَاصٌّ.

2872 |22| مَسْأَلَةٌ: صَرَفَ الْعُمُومِ إِلَى غَيْرِ الْإِسْتِغْرَاقِ جَائِزٌ، وَهُوَ مُعْتَادٌ، أَمَّا رَدُّهُ
إِلَى مَا دُونَ أَقَلِّ الْجَمْعِ فَغَيْرُ جَائِزٍ.

الخلاف في أقل
الجمع

[91/2]

2873. وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَقْلِ الْجَمْعِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ:

2874. فَقَالَ عُمَرُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّهُ اثْنَانِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ.

2875. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: ثَلَاثَةٌ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ حِينَ رَدَّ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الشُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ: لَيْسَ الْأَحْوَانُ إِخْوَةً فِي لُغَةِ قَوْمِكَ فَقَالَ: حَجَبَهَا قَوْمُكَ يَا غُلَامٌ.

2876. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا اقْتَدَى بِالْإِمَامِ ثَلَاثَةٌ اصْطَفَوْا خَلْفَهُ، وَإِذَا اقْتَدَى اثْنَانِ وَقَفَ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ جَانِبٍ. وَهَذَا / يُشْعِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ بِأَنَّهُ يَرَى أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةً.

[92/2]

2877. وَلَيْسَ مِنْ حَقِيقَةِ هَذَا الْخِلَافِ مَنَعُ جَمْعِ الْإِثْنَيْنِ بِلَفْظٍ يَعْمُهُمَا، فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَمُعْتَادٌ. لَكِنَّ الْخِلَافَ فِي أَنْ لَفْظَ «النَّاسِ» وَ«الرِّجَالِ» وَ«الْفُقَرَاءِ» وَأَمْثَالِهِ يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَمَا زَادَ حَقِيقَةً، وَهَلْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِثْنَيْنِ حَقِيقَةً أَمْ لَا.

2878. وَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ: اثْنَانِ، وَاسْتَدَلَّ بِإِحْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجَمْعِ عَلَى اثْنَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ: فَعَلْتُمْ، وَفَعَلْنَا، وَتَفَعَّلُونَ. وَقَدْ وَرَدَ بِهِ الْقُرْآنُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ مُوسَى وَهَارُونَ ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ (الشعراء: 15) وَقَالَ ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ (يوسف: 83) وَهُمَا يُوسُفُ وَأَخُوهُ / وَقَالَ ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ (الحجر: 4) وَلَهُمَا قَلْبَانِ، وَقَالَ ﴿وَدَاوُدَ وَسَلَمَانَ إِذِ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء: 78) وَهُمَا اثْنَانِ، وَقَالَ ﴿وَلِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: 9) وَهُمَا طَائِفَتَانِ، وَقَالَ ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبْوٌ الْخَصَمِ إِذْ سَرَوْا الْمَحْرَبَ﴾ (مر: 21) وَهُمَا مَلَكَانِ.

[93/2]

2879. فَإِنْ قِيلَ: عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَا جَوَابٌ:

2880. فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ يَعْنِي هَارُونَ وَمُوسَى وَفِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلُوبُكُمَا﴾ لِضَرُورَةِ اسْتِثْنَاءِ الْجَمْعِ بَيْنَ تَشْيِينَيْنِ، مَعَ أَنَّ الْقُلُوبَ عَلَى وَزْنِ الْوُحْدَانِ، فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ *، وَقَوْلُهُ: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ أَرَادَ بِهِ / يُوسُفَ وَأَخَاهُ وَالْأَخَ الْأَكْبَرَ الَّذِي تَخَلَّفَ عَنْ الْإِخْوَةِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ أَيُّ حُكْمُهُمَا مَعَ

* كد في النسخ، ولم يظهر لي وجه لاستدراك في قول المزي، مع أن العلوب على وزن الواحد.

[94/2]

الْجَمْعِ الْمَخْرُومِ عَلَيْهِمْ؛ وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ﴾ كُلُّ طَائِفَةٍ جَمْعٌ.

2881 قُلْنَا: هَذِهِ تَعَشِّفَاتٌ وَتَكَلِّفَاتٌ إِنَّمَا يُخْرُجُ إِلَيْهَا ضَرُورَةٌ نَقْلٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي اسْتِحَالَةِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْجَمْعِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ نَقْلٌ صَرِيحٌ فَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، كَمَا وَرَدَ*.

* 456 457

2882 فَإِنْ قِيلَ: هَهُنَا أَدِلَّةٌ أَرْبَعَةٌ:

2883 الْأَوَّلُ: أَنَّ الْاِثْنَيْنِ لَوْ كَانَا جَمْعًا لَكَانَ قَوْلُنَا «فَعَلَا» اسْمَ جَمْعٍ، فَلْيَجُزْ إِطْلَاقُهُ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا كَقَوْلِهِ «فَعَلُوا» فَإِنَّهُ لَمَّا / كَانَ اسْمُ جَمْعٍ جَازَ عَلَى الثَّلَاثَةِ فَمَا قَوْفَهَا.

|95/2|

2884 قُلْنَا: «فَعَلُوا» اسْمُ جَمْعٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ سَائِرِ أَعْدَادِ الْجَمْعِ، وَ«فَعَلَا» اسْمُ جَمْعٍ خَاصٍّ، لِأَنَّ الْجَمْعَ لَا يَسْتَدْعِي إِلَّا الْإِنْضِمَامَ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ فِي الْاِثْنَيْنِ، وَهُوَ كَالْعَشْرَةِ، فَإِنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ خَاصٍّ، فَلَا يَصْلُحُ لِغَيْرِهِ، وَكَيْفَ يُنْكَرُ كَوْنُ الْاِثْنَيْنِ جَمْعًا وَيَقُولُ الرَّجُلَانِ: نَحْنُ فَعَلْنَا؟!.

2885 فَإِنْ قِيلَ: قَدْ يَقُولُ الْوَاحِدُ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر: 1).

2886 قُلْنَا: ذَلِكَ مَجَازٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَجَازٍ.

2887 الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ ثَلَاثَةٌ أَصْرُبُ: تَوْحِيدٌ وَتَثْنِيَّةٌ وَجَمْعٌ، وَهُوَ رَجُلٌ / وَرَجُلَانِ وَرِجَالٌ. فَلْتَكُنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مُتَبَايِنَةً.

|96/2|

2888 قُلْنَا: مَا قَالُوا: الرَّجُلَانِ لَيْسَ اسْمُ جَمْعٍ، لَكِنْ وَضَعُوا لِبَعْضِ أَعْدَادِ الْجَمْعِ اسْمًا خَاصًّا، كَالْعَشْرَةِ، وَجَعَلُوا اسْمَ الرَّجَالِ مُشْتَرَكًا.

2889 الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: فَرَّقَ فِي اللِّسَانِ بَيْنَ الرَّجَالِ وَالرَّجُلَيْنِ، وَمَا ذَكَرْتُمُوهُ رَفَعَ لِلْفَرْقِ.

2890 قُلْنَا: الْفَرْقُ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ اسْمُ جَمْعٍ خَاصٍّ، وَهُوَ الْاِثْنَتَانِ*. وَالرَّجَالُ جَمْعٌ مُشْتَرَكٌ لِكُلِّ جَمْعٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَمَا زَادَ.

* في الأصل: الاثنان، والنصاب ما أتت

2891 الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: لَوْ صَحَّ هَذَا لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: رَأَيْتُ اِثْنَيْنِ رِجَالٍ، كَمَا يُقَالُ رَأَيْتُ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ.

2892. قُلْنَا: هَذَا مُمْتَنِعٌ، لِأَنَّ الْعَرَبَ / لَمْ تَسْتَعْمِلْهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَلَا يُمَكِّنُ
تَعْدِي عُرْفِهِمْ.

2893. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَمَنْ يَرُدُّ لَفْظَ الْجَمْعِ إِلَى الْإِثْنَيْنِ رُبَّمَا يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ
أَظْهَرَ مِمَّنْ يَرُدُّهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ وَإِذَا رَدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ فَقَدْ غَيَّرَ اللَّفْظَ النَّصَّ
بِإِغْيَارٍ * قَرِينَةٍ.

* انظر تعليق
الأشقر ١٥٢/٢، وبه
يستقيم النص

2894. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ: أُنْخْرِجِينَ وَتُكَلِّمِينَ الرِّجَالَ؟ وَرُبَّمَا يُرِيدُ
رَجُلًا وَاحِدًا.

2895. قُلْنَا: ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْجَمْعِ بَدَلًا عَنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ، لِتَعْلُقِ غَرَضِ الزَّوْجِ
لِجَنَسِ الرِّجَالِ، لَا أَنَّهُ عَنِ يَلْفِظِ الرِّجَالِ رَجُلًا وَاحِدًا. أَمَّا إِذَا أَرَادَ رَجُلَيْنِ أَوْ
ثَلَاثَةً فَقَدْ تَرَكَ اللَّفْظَ عَلَى حَقِيقَتِهِ. /

[98/2]

الباب الثالث في الأدلة التي تخص بها العموم

2896. لَا تَعْرِفُ خِلَافًا بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِالْعُمُومِ فِي جَوَازِ تَخْصِيصِهِ بِالذَّلِيلِ : إِمَّا بِذَلِيلِ الْعَقْلِ ، أَوْ السَّمْعِ ، أَوْ غَيْرِهِمَا . وَكَيْفَ يُتَكَرَّرُ ذَلِكَ مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى تَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الاسماء 102) وَ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ١١ وَ﴿ يَخْتَصِمُ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الفصص 57) وَ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأحقاف 25) وَ﴿ وَأَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (السل 23) وَقَوْلِهِ : ﴿ فَأَقْنَلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ (التوبة : 5) ﴿ وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ ﴾ (المائدة 38) وَ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (النور 2) وَ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾ (النساء 11) وَ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (النساء 11) وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» فَإِنَّ / جَمِيعَ عُمُومَاتِ الشَّرْعِ مُتَخَصِّصَةٌ بِشُرُوطٍ فِي الْأَهْلِ وَالْمَحَلِّ وَالسَّبَبِ . وَقَلَمَّا يُوْجَدُ عَامٌّ لَمْ يُخْصَصْ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى الْعُمُومِ .

[99/2]

2897. وَالْأَدِلَّةُ الَّتِي يُخْصَصُ بِهَا الْعُمُومُ أَنْوَاعُ عَشْرَةٌ :

2898. الْأَوَّلُ : دَلِيلُ الْحِسِّ ، وَبِهِ خُصَّصَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْتَيْتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ فَإِنَّ مَا كَانَ فِي يَدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهَا ، وَهُوَ شَيْءٌ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (الأحقاف 25) خَرَجَ مِنْهُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَأُمُورٌ كَثِيرَةٌ ، بِالْحِسِّ .

2899. الثَّانِي : دَلِيلُ الْعَقْلِ ، وَبِهِ خُصَّصَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ إِذْ خَرَجَ عَنْهُ ذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ ، إِذِ الْقَدِيمُ / يَسْتَحِيلُ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ ﴾ (آل عمران 97) خَرَجَ مِنْهُ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى اسْتِحَالَةِ تَكْلِيفِ مَنْ لَا يَفْقَهُ .

[100/2]

2900. فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ الْعَقْلُ مُخْصَصًا ، وَهُوَ سَابِقٌ عَلَى أَدِلَّةِ السَّمْعِ ، وَالْمُخْصَصُ

يُسَبِّغِي أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا، وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ إِخْرَاجٌ مَا يُمَكِّنُ دُخُولَهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَخِلَافَ الْمَعْقُولِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَنَاوَلَ اللَّفْظُ.

2901. قُلْنَا: قَالَ قَائِلُونَ: لَا يُسَمَّى دَلِيلُ الْعَقْلِ مُحْصَصًا لِهَذَا الْخِيَالِ. وَهُوَ بِنَزَاعٍ فِي

عِبَارَةٍ، فَإِنَّ تَسْمِيَةَ الْأَدَلَّةِ مُحْصَصَةً يَجُوزُ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَخْصِصَ الْعَامِ مُحَالٌ *، لَكِنَّ الدَّلِيلَ يُعْرَفُ / إِزَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِاللَّفْظِ الْمَوْضُوعَ لِلْعُمُومِ مَعْنَى حَاصًا. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ يَجُوزُ أَنْ يُبَيِّنَ لَنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ ﴿حَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ نَفْسُهُ وَذَاتُهُ، فَإِنَّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ دَلِيلُ الْعَقْلِ، فَهُوَ مَوْجُودٌ أَيْضًا عِنْدَ تَرْوُلِ اللَّفْظِ. وَإِنَّمَا يُسَمَّى مُحْصَصًا بَعْدَ تَرْوُلِ الْآيَةِ لَا قَبْلَهُ.

2902. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لَا يَجُوزُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ يَدْخُلُ تَحْتَ اللَّفْظِ مِنْ حَيْثُ اللَّسَانُ، وَلَكِنْ يَكُونُ قَائِلُهُ كَاذِبًا، وَلَمَّا وَجِبَ الصَّدْقُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ دُخُولُهُ تَحْتَ الْإِرَادَةِ مَعَ شُمُولِ اللَّفْظِ لَهُ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ.

2903. الثَّالِثُ: دَلِيلُ الْإِجْمَاعِ. / وَيُخَصَّصُ بِهِ الْعَامُ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَاطِعٌ لَا يُمَكِّنُ الْخَطَأَ فِيهِ، وَالْعَامُ يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ، وَلَا تَقْضِي الْأُمَّةُ فِي بَعْضِ مُسَمِّيَّاتِ الْعُمُومِ بِخِلَافٍ مُوجِبٍ الْعُمُومِ إِلَّا عَنْ قَاطِعٍ بَلَغَهُمْ فِي نَسْخِ اللَّفْظِ الَّذِي كَانَ قَدْ أُرِيدَ بِهِ الْعُمُومُ، أَوْ فِي عَدَمِ دُخُولِهِ تَحْتَ الْإِرَادَةِ عِنْدَ ذِكْرِ الْعُمُومِ، وَالْإِجْمَاعُ أَقْوَى مِنَ النَّصِّ الْخَاصِّ، لِأَنَّ النَّصَّ الْخَاصَّ مُحْتَمَلٌ نَسْخُهُ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يُنْسَخُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَنْعَقِدُ بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوُحْيِ.

2904. الرَّابِعُ: النَّصُّ الْخَاصُّ يُخَصَّصُ اللَّفْظَ الْعَامَ، فَقَوْلُهُ ﷺ «فِيمَا سَقَتْ

السَّمَاءُ الْعَشْرُ» يَعْنِي مَا دُونَ النَّصَابِ، وَقَدْ خَصَّصَهُ / قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (البقرة: 38) يَعْنِي كُلُّ مَالٍ، وَخَرَجَ مَا دُونَ النَّصَابِ بِقَوْلِهِ ﷺ «لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا» وَقَوْلُهُ «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ» (المائدة: 3) يَعْنِي الْكَافِرَةَ، فَلَوْ وَرَدَ مَرَّةً أُخْرَى «فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ» (النساء: 92) فِي الظَّهَارِ بِعَيْنِهِ، لَتَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّقَبَةِ الْمُطْلَقَةِ الْعَامَّةِ هِيَ الْمُؤْمِنَةُ عَلَى الْخُصُوصِ.

2905. وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْخَاصَّ وَالْعَامَّ يَتَعَارَضَانِ وَيَتَدَافَعَانِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَاصُّ سَابِقًا وَقَدْ وَرَدَ الْعَامُّ بَعْدَهُ لِإِرَادَةِ الْعُمُومِ، فَتَسَحُّ الْخَاصُّ؛ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامُّ سَابِقًا، وَقَدْ أُريدَ / بِهِ الْعُمُومُ، ثُمَّ نُسِخَ بِاللَّفْظِ الْخَاصُّ بَعْدَهُ. فَعُمُومُ الرِّقَبَةِ مَثَلًا يَقْتَضِي إِجْزَاءَ الْكَافِرَةِ مَهْمَا أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ، وَالتَّقْيِيدُ بِالْمُؤْمِنَةِ يَقْتَضِي مَنَعَ إِجْزَاءِ الْكَافِرَةِ. فَهَمَّا مُتَعَارَضَانِ، وَإِذَا أَمَكَنَّ النُّسخُ وَالْبَيَانُ جَمِيعًا فَلَمْ يُتَحَكَّمْ بِحَمْلِهِ عَلَى الْبَيَانِ دُونَ النُّسخِ، وَلَمْ يَقْطَعْ بِالْحُكْمِ عَلَى الْعَامِّ بِالْخَاصِّ، وَلَعَلَّ الْعَامُّ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ الَّذِي أُريدَ بِهِ الْعُمُومُ وَيُنْسَخُ بِهِ الْخَاصُّ؟ وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْقَاضِي.

[104/2]

2906. وَالْأَصَحُّ عِنْدَنَا تَقْدِيمُ الْخَاصِّ، وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي مُمَكِّنًا. وَلَكِنْ تَقْدِيرُ النُّسخِ مُخْتِاجٌ إِلَى الْحُكْمِ بِدُخُولِ الْكَافِرَةِ تَحْتَ اللَّفْظِ ثُمَّ خُرُوجِهِ / عَنْهُ، فَهُوَ إِثْبَاتٌ وَضَعُ وَرَفْعٌ بِالتَّوَهُمِ؛ وَإِرَادَةُ الْخَاصِّ بِاللَّفْظِ الْعَامِّ غَالِبٌ مُعْتَادٌ، بَلْ هُوَ الْأَكْثَرُ وَالنُّسخُ كَالْتَّادِرِ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَقْدِيرِهِ بِالتَّوَهُمِ. وَيَكَادُ يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ * مِنْ سِيرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كَثِيرٍ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَتَسَارَعُونَ إِلَى الْحُكْمِ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَمَا اشْتَغَلُوا بِطَلَبِ التَّارِيخِ وَالتَّقْدُمِ وَالتَّأَخُّرِ.

[105/2]

2907. الْخَامِسُ: الْمَفْهُومُ بِالْفَحْوَى: كَتَحْرِيمِ ضَرْبِ الْأَبِّ حَيْثُ فُهِمَ مِنَ النِّهْيِ عَنِ التَّأْفِيفِ، فَهُوَ قَاطِعٌ كَالنَّصِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنَدًا إِلَى لَفْظٍ. وَلَسْنَا نُرِيدُ اللَّفْظَ لِعَيْنِهِ، بَلْ لِدَلَالَتِهِ، فَكُلُّ دَلِيلٍ سَمْعِيٍّ قَاطِعٍ فَهُوَ كَالنَّصِّ. وَالْمَفْهُومُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ أَيْضًا كَالْمَنْطُوقِ، حَتَّى إِذَا وَرَدَ عَامٌّ فِي إِبْجَابِ الزَّكَاةِ فِي الْغَنَمِ، ثُمَّ قَالَ الشَّارِعُ «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ» أُخْرِجَتْ / الْمَعْلُوفَةُ بِمَفْهُومِ هَذَا اللَّفْظِ عَنْ عُمُومِ اسْمِ الْغَنَمِ وَالتَّعَمُّقِ.

[106/2]

السَّادِسُ: فِعْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَا سَيَأْتِي بِشَرْطِهِ عِنْدَ ذِكْرِ دَلَالَةِ الْأَفْعَالِ *. وَإِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا إِذَا عُرِفَ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ بَيَانَ الْأَحْكَامِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ». فَإِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ أَرَادَ الْبَيَانَ، فَإِذَا نَاقَضَ فِعْلُهُ حُكْمَهُ الَّذِي حَكَمَ بِهِ، فَلَا يُرْفَعُ أَصْلُ الْحُكْمِ بِفِعْلِهِ الْمُخَالِفِ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ.

* - 514

2909. وَنَذَكُرُ لَهُ ثَلَاثَةَ أَمْثِلَةٍ:

2910. الْمِثَالُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ ﷺ «نَهَى عَنِ الْوَصَالِ، ثُمَّ وَاصَلَ، فَقِيلَ لَهُ نَهَيْتَ عَنِ الْوَصَالِ، وَتَرَكَ تَوَاصِلُ؟ فَقَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ. إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي» فَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ يُرِيدُ بِفِعْلِهِ بَيَانَ الْحُكْمِ. ثُمَّ تَحْرِيمُ / الْوَصَالِ
[107/2] إِنْ كَانَ بِقَوْلِهِ «لَا تَوَاصِلُوا» أَوْ «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْوَصَالِ» فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ غَيْرُهُ. وَالْمُخَاطَبُ إِنَّمَا يَدْخُلُ تَحْتَ خِطَابِ نَفْسِهِ إِذَا أَثْبَتَ الْحُكْمَ بِلَفْظٍ عَامٍّ، كَقَوْلِهِ: حَرَّمَ الْوَصَالَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، أَوْ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ كُلِّ مُؤْمِنٍ، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ. وَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ عَامٍّ فَيَكُونُ فِعْلُهُ تَخْصِيصًا.

2911. الْمِثَالُ الثَّانِي. أَنَّهُ نَهَى عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ، ثُمَّ رَأَاهُ ابْنُ عُمَرَ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ عَلَى سَطْحٍ. فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَخْصِيصٌ، لِأَنَّهُ كَانَ وَرَاءَ سُتْرَةٍ، وَالنَّهْيُ كَانَ مُطْلَقًا، وَأُرِيدَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ سَاتِرًا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَشْنَى وَمَخْصُوصًا، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى خُرُوجِهِ عَنِ الْعُمُومِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ الْمُحْرَمَ عَامًّا لَهُ. وَلَا يَصْلُحُ هَذَا لِأَنَّهُ / يَنْسَخُ بِهِ تَحْرِيمَ الاسْتِقْبَالِ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ يَكُونُ فِي خَلْوَةٍ وَخَفِيَةٍ، فَلَا يَصْلُحُ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْبَيَانُ، فَإِنْ مَا أُرِيدَ بِهِ الْبَيَانُ بَلَزَمَهُ إِظْهَارُهُ عِنْدَ أَهْلِ التَّوَاتُرِ، إِنْ تَعَبَّدَ فِيهِ الْخَلْقُ بِالْعِلْمِ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدُوا إِلَّا بِالظَّنِّ وَالْعَمَلِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَارِهِ لِعَدْلٍ أَوْ لِعَدْلَيْنِ.

2912. الْمِثَالُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ كَشْفِ الْعَوْرَةِ، ثُمَّ كَشَفَ فَخَذَهُ بِحَضْرَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، ثُمَّ دَخَلَ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَسَرَّهُ، فَعَجِبُوا مِنْهُ، فَقَالَ: «أَلَا أَسْتَحْيِي مَنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ» فَهَذَا لَا يَرْفَعُ النَّهْيَ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيهِ، أَوْ لَعَلَّهُ كَشَفَهُ لِعَارِضٍ وَعُذْرٍ، فَإِنَّهُ حِكَايَةٌ / حَالٍ، أَوْ أُرِيدَ بِالْفَخْذِ مَا يَقْرُبُ مِنْهُ، وَلَيْسَ دَاخِلًا فِي حَدِّهِ، أَوْ إِيَّاخَتَهُ خَاصِيَّةً لَهُ، أَوْ نَسَخَ تَحْرِيمَ كَشْفِ الْعَوْرَةِ. وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ فَلَا يَرْتَفِعُ التَّحْرِيمُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِالْوَهْمِ.

2913. السَّابِعُ: تَقْرِيرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاحِدًا مِنْ أُمَّتِهِ عَلَى خِلَافِ مُوجِبِ الْعُمُومِ، وَشُكُوتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ عَلَيْهِ، يَحْتَمِلُ نَسَخَ أَصْلِ الْحُكْمِ، أَوْ تَخْصِيصَ ذَلِكَ

[110/2]

الشَّخْصُ بِالنَّسْخِ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً لَهُ، أَوْ تَخْصِصٍ وَصَفٍ أَوْ حَالٍ أَوْ وَقْتٍ
كَانَ ذَلِكَ الشَّخْصُ مُلَاسِسٌ لَهُ، فَيُشَارِكُهُ فِي الْخُصُوصِ مَنْ شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ
الْمَعْنَى. فَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ الْحُكْمُ / فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَفِي كُلِّ حَالٍ
تَعَيَّنَ تَقْرِيرُهُ لِكَوْنِهِ نَسْخًا، إِمَّا عَلَى الْجُمْلَةِ، وَإِمَّا فِي حَقِّهِ خَاصَّةً، وَالْمُسْتَيْقِنُ
حَقُّهُ خَاصَّةً. لَكِنْ لَوْ كَانَ مِنْ خَاصِّيَّتِهِ لَوَجِبَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ
يُبَيِّنَ اخْتِصَاصَهُ بَعْدَ أَنْ عَرَفَ أُمَّتَهُ أَنَّ حُكْمَهُ فِي الْوَاحِدِ كَحُكْمِهِ فِي
الْجَمَاعَةِ. فَيَدُلُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَلَى النَّسْخِ الْمُطْلَقِ. وَلَمَّا أَقْرَأَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
أَصْحَابَهُ عَلَى تَرْكِ زَكَاةِ الْحَيْلِ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي أَيْدِيهِمْ، دَلَّ عَلَى سُقُوطِ زَكَاةِ
الْحَيْلِ، إِذْ تَرَكَ ١١ الْفَرَضَ مُنْكَرًا يَجِبُ إِنْكَارُهُ.

[111/2]

2914. فَإِنْ قِيلَ: فَلَعَلَّهُمْ أَخْرَجُوا وَلَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا، أَوْ لَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي خِيَلِهِمْ سَائِمَةٌ؟
2915. قُلْنَا: الْعَادَةُ تُحِيلُ / أَنْدَرَأَسَ إِخْرَاجَهُمْ الزَّكَاةَ طُولَ أَعْمَارِهِمْ، وَالسُّومُ قَرِيبٌ مِنَ
الْإِمْكَانِ، وَيَجِبُ شَرْحُ مَا يَقْرُبُ وَقُوعُهُ، فَلَوْ وَجِبَ لَذَكَرَهُ. فَهَذِهِ سَبْعُ مُخَصَّصَاتٍ.
وَوَرَاءَهَا ثَلَاثَةٌ نَظُنُّ مُخَصَّصَاتٍ وَلَيْسَتْ مِنْهَا، فَتَنْظُمُهَا فِي سَبْعِ الْمَخَصَّصَاتِ:

[112/2]

2916. الثَّامِنُ: عَادَةُ الْمُخَاطَبِينَ. فَإِذَا قَالَ لِجَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّتِهِ: حَرِّمْتُ عَلَيْكُمُ الطَّعَامَ
وَالشَّرَابَ مَثَلًا، وَكَانَتْ عَادَتُهُمْ تَتَاوَلَهُمْ جِنْسًا مِنَ الطَّعَامِ، فَلَا يَقْتَصِرُ النَّهْيُ
عَلَى مُعْتَادِهِمْ، بَلْ يَدْخُلُ فِيهِ لَحْمُ السَّمَكِ وَالْحَيْلِ وَالطَّيْرِ، وَمَا لَا يُعْتَادُ فِي
أَرْضِهِمْ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي لَفْظِهِ. وَهُوَ عَامٌّ. وَالْفَاطَةُ غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ عَلَى عَادَةِ النَّاسِ
فِي مُعَامَلَاتِهِمْ، حَتَّى / يَدْخُلُ فِيهِ شُرْبُ الْبَيُولِ وَأَكْلُ الثَّرَابِ وَابْتِلَاعُ الْحَصَاةِ
وَالنَّوَاةِ. وَهَذَا بِحِلَافِ لَفْظِ الدَّائَةِ، فَإِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ خَاصَّةً،
لِعُرْفِ أَهْلِ اللِّسَانِ فِي تَخْصِصِ اللَّفْظِ. وَأَكْلُ النَّوَاةِ وَالْحَصَاةِ يُسَمَّى أَكْلًا
فِي الْعَادَةِ. وَإِنْ كَانَ لَا يُعْتَادُ فِعْلُهُ. فَفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ لَا يُعْتَادَ الْفِعْلَ وَبَيْنَ أَنْ يُعْتَادَ
إِطْلَاقُ الْإِسْمِ عَلَى الشَّيْءِ.

2917. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَعَادَةُ النَّاسِ تُؤَثِّرُ فِي تَعْرِيفِ مُرَادِهِمْ مِنَ الْأَفَاطِمِ، حَتَّى إِنْ
الْجَالِسُ عَلَى الْمَائِدَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ يُفْهَمُ مِنْهُ الْعَذْبُ الْبَارِدُ، لَكِنْ لَا تُؤَثِّرُ فِي
تَغْيِيرِ خِطَابِ الشَّارِعِ إِلَيْهِمْ.

2918. التَّاسِعُ: مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ إِذَا كَانَ بِخِلَافِ / الْعُمُومِ، فَيُجْعَلُ مُخَصَّصًا عِنْدَ مَنْ يَرَى قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةً يَجِبُ تَقْلِيدُهُ. وَقَدْ أَفْسَدْنَاهُ*.

* م 317-319

2919. وَكَذَلِكَ تَخْصِصُ الرَّاوي يَرْفَعُ الْعُمُومَ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ مَذْهَبَ الرَّاوي إِذَا خَالَفَ رَوَايَتَهُ، يُقَدِّمُ مَذْهَبَهُ عَلَى رَوَايَتِهِ، وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا أَفْسَدْنَاهُ، بَلِ الْحُجَّةُ فِي الْحَدِيثِ. وَمُخَالَفَتُهُ وَتَأْوِيلُهُ وَتَخْصِصُهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَنْ اجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ لَا تَرْتَضِيهِ، فَلَا تَتْرُكُ الْحُجَّةَ بِمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ، بَلْ لَوْ كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا، وَأَخَذَ الرَّاوي بِأَحَدِ مُحْتَمَلَاتِهِ، وَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ رَأْيٍ وَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ عَنْ تَوْقِيفٍ، فَلَا تَجِبُ مُتَابَعَتُهُ مَا لَمْ يَقُلْ إِنِّي عَرَفْتُهُ مِنَ التَّوْقِيفِ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ رَوَاهُ رَاوِيَانِ، وَأَخَذَ كُلُّ / وَاحِدٍ بِاحْتِمَالٍ آخَرَ، فَلَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَتَّبِعَهُمَا أَصْلًا.

[114/2]

2920. الْعَاشِرُ: خُرُوجُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ. جُعِلَ دَلِيلًا عَلَى تَخْصِصِهِ عِنْدَ قَوْمٍ. وَهُوَ غَيْرُ مَرْصُيٍّ عِنْدَنَا، كَمَا سَبَقَ تَفْرِيضُهُ*.

* م 443-445

2921. وَاخْتِنَامُ هَذَا الْكِتَابِ بِذِكْرِ مَسْأَلَتَيْنِ فِي تَخْصِصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَبِالْقِيَاسِ.

2922. [1] مَسْأَلَةٌ: اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِهِ لِتَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، لَكِنْ احْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ الْمَقْدَمِ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ:

غير الواحد إذا
ورد مخصصا
لعموم القرآن

2923. فَقَالَ بِتَقْدِيمِ الْعُمُومِ قَوْمٌ.

2924. وَبِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ قَوْمٌ.

2925. وَبِتَقَابُلِهِمَا وَالتَّوَقُّفِ إِلَى ظُهُورِ دَلِيلٍ آخَرَ قَوْمٌ.

2926. وَقَالَ / قَوْمٌ: إِنْ كَانَ الْعُمُومُ مِمَّا دَخَلَهُ التَّخْصِصُ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ فَقَدْ صَعُفَ وَصَارَ مَجَازًا، فَالْخَبَرُ أَوْلَى مِنْهُ، وَإِلَّا فَالْعُمُومُ أَوْلَى. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ.

[115/2]

2927. اخْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِتَرْجِيحِ الْعُمُومِ بِمَسْلُكَيْنِ:

2928. الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ مَطْنُونٌ، فَكَيْفَ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ؟

2929. وَالْآخَرُ اضْطِرَّاعُهُ عَلَيْهِ مِنْ أَوْجُهُ:

حجج القائلين
بترجيح عموم
القرآن على خبر
الواحد

2930. **الْأَوَّلُ:** أَنَّ دُخُولَ أَصْلِ مَحَلِّ الْخُصُوصِ فِي الْعُمُومِ، وَكَوْنُهُ مُرَادًا بِهِ، مَقْنُونٌ ظَنًّا ضَعِيفًا، يَسْتَنَدُ إِلَى صِبْغَةِ الْعُمُومِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْوَاقِفِيُّ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ مُجْمَلٌ. فَكَيْفَ يَنْفَعُ كَوْنُ أَصْلِ الْكِتَابِ مَقْطُوعًا بِهِ فِيمَا لَا يَقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُرَادًا بِلَفْظِهِ؟

2931. **الثَّانِي:** / أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَقْطُوعًا بِهِ لِلزِّمِّ تَكْذِيبُ الرَّائِي قِطْعًا، وَلَا شَكٌّ فِي إِمْكَانِ صِدْقِهِ.

[116/2]

2932. **فَإِنْ قِيلَ:** فَلَوْ نَقَلَ السَّخَّ فَصَدَّقَهُ أَيْضًا مُنْكَنٌ، وَلَا يَقْبَلُ.

2933. **قُلْنَا:** لَا جَرَمَ لَا يُعْلَلُ رَدُّهُ بِكَوْنِ الْآيَةِ مَقْطُوعًا بِهَا، لِأَنَّ دَوَامَ حُكْمِهَا إِنَّمَا يَقْطَعُ بِهِ بِشَرْطِ أَلَّا يَرِدَ نَاسِخٌ، فَلَا يَبْقَى الْقِطْعُ مَعَ وُجُودِهِ. لَكِنْ الْإِجْمَاعُ مَنَعَ مِنَ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا مَانِعَ مِنَ التَّخْصِيسِ.

2934. **الثَّالِثُ:** أَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ قَبْلَ وُجُودِ السَّمْعِ مَقْطُوعٌ بِهَا، ثُمَّ تَرْفَعُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهَا مَقْطُوعٌ بِهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ سَمْعٌ؛ وَمَاءُ الْبَحْرِ مَقْطُوعٌ بِطَهَارَتِهِ إِذَا جُعِلَ فِي كُوزٍ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ / سَمْعٌ بِأَنْ يُخْبَرَ عَدْلٌ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ الْعُمُومُ ظَاهِرٌ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرِدَ خَبَرٌ خَاصٌّ.

[117/2]

2935. **الرَّابِعُ:** أَنَّ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَقْطُوعٌ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّمَا الْإِحْتِمَالُ فِي صِدْقِ الرَّائِي. وَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْنَا فِي اعْتِقَادِ صِدْقِهِ، فَإِنْ سَفَكَ الدَّمَ وَتَحْلِيلَ الْبُضْعِ وَاجِبٌ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ قِطْعًا، مَعَ أَنَّا لَا نَقْطَعُ بِصِدْقِهِمَا، فَوْجُوبُ الْعَمَلِ بِالْخَبَرِ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَكَوْنُ الْعُمُومِ مُسْتَغْرَقًا غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِهِ.

2936. **فَإِنْ قِيلَ:** إِنَّمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرٍ لَا يَقَابِلُ عُمُومَ الْقُرْآنِ.

2937. **قُلْنَا:** يَقَابِلُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِعُمُومٍ لَا يُخَصِّصُهُ حَدِيثٌ نَصٌّ يَقْلُهُ / عَدْلٌ. وَلَا فَصْلَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ.

[118/2]

2938. **الْمَسْأَلَةُ الثَّانِي:** قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحَدِيثَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَسْخًا أَوْ بَيَانًا. وَالنَّسْخُ لَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ اتِّفَاقًا. وَإِنْ كَانَ بَيَانًا فَمُخَالَ، إِذِ الْبَيَانُ مَا يَقْتَرِنُ بِالْمُبَيَّنِّ، وَمَا يُعْرِفُهُ الشَّارِعُ أَهْلَ التَّوَاتُرِ حَتَّى تَقُومَ الْحُجَّةُ بِهِ.

2939. **قُلْنَا:** هُوَ بَيَانٌ، وَلَا يَجِبُ اقْتِرَانُ الْبَيَانِ بَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عِنْدَنَا. وَمَا يُدْرِيهِمْ أَنَّهُ

وَقَعَ مُتَرَا حَيًّا؟ فَلَعَلَّهُ كَانَ مُفْتَرِنًا وَالرَّايِي لَمْ يَرَوْهُ افْتِرَانَهُ. كَيْفَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ
يَعْدُ وَرُودُ آيَةِ السَّرِقَةِ: لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ مِنَ الْحِزْرِ؟

2940. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَنْبَغِي أَنْ يُلْقِيَهُ إِلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ، فَتَحَكُّمٌ، بَلْ إِذَا لَمْ يُكَلِّفْهُمْ
الْعِلْمَ، / بَلِ الْعَمَلُ، حَازَ تَكْلِيفُهُمْ بِقَوْلِ عَدَلٍ \وَاحِدٍ. ثُمَّ مَا يُدْرِيهِمْ: فَلَعَلَّهُ
[119/2] أَلْقَاهُ إِلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ فَمَاتُوا قَبْلَ النُّقْلِ، أَوْ نَسُوا، أَوْ هُمْ فِي الْأَحْيَاءِ لَكِنَّا مَا
لَقِينَا مِنْهُمْ إِلَّا وَاحِدًا؟

2941. حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، إِذْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ
الْمَرْأَةَ لَا تُنْكِحُ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا فَخَصَّصُوا بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا
وَرَأَى ذَلِكَ كُمْ﴾ (النساء: 24)؛ وَخَصَّصُوا عُمُومَ آيَةِ الْمَوَارِيثِ بِرِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّهُ لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ وَلَا الْعَبْدُ وَلَا أَهْلُ مِلَّتَيْنِ؛ وَرَفَعُوا عُمُومَ آيَةِ الْوَصِيَّةِ بِقَوْلِهِ
ﷺ: «لَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ»؛ وَرَفَعُوا عُمُومَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾
[120/2] (البقرة: 230) / بِرِوَايَةِ مَنْ رَوَى «حَتَّى تَذُوقَ عُسَيْلَتِهَا» إِلَى نَظَائِرٍ لِذَلِكَ كَثِيرَةٍ
لَا تُخَصِّصِي.

2942. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ قَاطِعًا بِأَنَّهُمْ رَفَعُوا الْعُمُومَ بِمَجَرَّدِ قَوْلِ الرَّايِي، بَلْ
رُبَّمَا قَامَتِ الْحُجَّةُ عِنْدَهُمْ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ بِأُمُورٍ وَقَرَّائِنٍ وَأَدِلَّةٍ سِوَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِ،
كَمَا نَقُلُ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءَ تَحَوَّلُوا عَنِ الْقَبِيلَةِ بِنَدَاءِ وَاحِدٍ، وَهُوَ نَسَخٌ، لَكِنَّهُمْ لَعَلَّهُمْ
عَرَفُوا صِدْقَهُ بِرَفِيعِ صَوْتِهِ فِي جَوَارِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَصْحَابِهِ، وَأَنَّ
ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ الْكُذْبَ فِيهِ.

2943. حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَقُّفِ:

2944. وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَاضِي: أَنَّ الْعُمُومَ وَحْدَهُ دَلِيلُ مَقْطُوعِ الْأَصْلِ مَظْنُونِ الشُّمُولِ.
وَالْخَبَرُ وَحْدَهُ / مَظْنُونِ الْأَصْلِ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَهُنَا مُتَقَابِلَانِ،
[121/2] وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّرْجِيحِ، فَيَتَعَارَضَانِ، وَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ.

2945. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ خَبَرَ الْعَدَلِ أَوَّلِي، لِأَنَّ سُكُونَ النَّفْسِ إِلَى عَدَلٍ وَاحِدٍ فِي الرِّوَايَةِ
لِمَا هُوَ نَفْسٌ، كَسُكُونِهَا إِلَى عَدْلَيْنِ فِي الشَّهَادَةِ.

2946. أَمَّا اقْتِضَاءُ آيَةِ الْمَوَارِيثِ الْحُكْمَ فِي حَقِّ الْقَاتِلِ وَالْكَافِرِ فَضَعِيفٌ، وَكَلَامٌ مَنْ

يَدْعِي إِجْمَالَ الْعُمُومِ قَوِيٌّ. وَكَلَامٌ مَنْ يُنْكِرُ خَبَرَ الْوَاحِدِ وَلَا يَجْعَلُهُ حُجَّةً، فِي غَايَةِ الضَّعْفِ. وَلِذَلِكَ تَرَكْتُ تَوْرِيثَ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - بِرِوَايَةِ أَبِي نَكْرٍ الصَّدِيقِ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ» الْحَدِيثُ. فَتَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ تَقْدِيرَ / كَذِبَ أَبِي بَكْرٍ وَكَذِبَ كُلِّ عَدْلٍ أَبْعَدُ فِي النَّفْسِ مِنْ تَقْدِيرِ كَوْنِ آيَةِ الْمَوَارِيثِ مَسْئُوقَةً لِتَقْدِيرِ الْمَوَارِيثِ، لَا لِلْقَصْدِ إِلَى بَيَانِ حُكْمِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَالْقَاتِلِ وَالْعَبْدِ وَالْكَافِرِ، وَهَذِهِ النُّوَادِرُ.

[122/2]

2947. [2] مَسْأَلَةٌ: قِيَاسُ نَصٍّ خَاصٍّ إِذَا قَابَلَ عُمُومَ نَصٍّ آخَرَ فَالذَّاهِبُونَ إِلَى أَنَّ الْعُمُومَ

نَحْصِبُ الْعُمُومَ
بِالْقِيَاسِ

حُجَّةً لَوْ انْفَرَدَ، وَالْقِيَاسُ حُجَّةً لَوْ انْفَرَدَ: اِحْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى خَمْسَةِ مَذَاهِبٍ:

2948. فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ إِلَى تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى الْعُمُومِ.

2949. وَذَهَبَ الْجُبَّائِيُّ وَابْنُهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءِ إِلَى تَقْدِيمِ الْعُمُومِ.

2950. وَذَهَبَ / الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ إِلَى التَّوَقُّفِ لِحُصُولِ التَّعَارُضِ.

[123/2]

2951. وَقَالَ قَوْمٌ: يُقَدَّمُ عَلَى الْعُمُومِ جَلِيُّ الْقِيَاسِ دُونَ خَفِيٍّ.

2952. وَقَالَ عِيسَى بْنُ أَبَانَ: يُقَدَّمُ الْقِيَاسُ عَلَى عُمُومٍ دَخَلَهُ التَّخْصِصُ، دُونَ مَا لَمْ يَدْخُلْهُ.

PA163

2953. حُجِّجَ مَنْ قَدَّمَ الْعُمُومَ ثَلَاثًا:

2954. الْأُولَى: أَنَّ الْقِيَاسَ فَرَعٌ وَالْعُمُومُ أَصْلٌ، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ فَرَعٌ عَلَى أَصْلٍ؟

2955. الْإِعْتِرَاضُ مِنْ وَجْهِ:

2956. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الْقِيَاسَ هُوَ فَرَعٌ نَصٌّ آخَرٌ لَا فَرَعُ النَّصِّ الْمَخْصُوصِ بِهِ،

وَالنَّصُّ تَارَةً يُخَصِّصُ بِنَصٍّ آخَرَ، وَتَارَةً بِمَعْقُولٍ نَصٍّ آخَرَ. وَلَا مَعْنَى لِلْقِيَاسِ

إِلَّا مَعْقُولُ النَّصِّ. وَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ الْمُرَادُ مِنَ النَّصِّ. وَاللَّهُ هُوَ الْوَاضِعُ لِإِصَافَةِ

الْحُكْمِ / إِلَى مَعْنَى النَّصِّ. إِلَّا أَنَّهُ مَظْنُونٌ نَصٌّ، كَمَا أَنَّ الْعُمُومَ وَتَنَاقُلُهُ

[124/2]

لِلْمُسَمًّى الْخَاصِّ مَظْنُونٌ نَصٌّ آخَرَ، فَهَمَّا ظَنَانٌ فِي نَصِّينِ مُخْتَلِفَيْنِ. وَإِذَا

خَصَّصْنَا بِقِيَاسِ الْأَرَزِّ عَلَى الْبُرِّ عُمُومَ قَوْلِهِ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾

(سفره 275) لَمْ نُخَصِّصِ الْأَصْلَ بِفَرْعِهِ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ فَرْعُ حَدِيثِ النَّبِيِّ، لَا فَرْعُ آيَةٍ إِحْلَالِ الْبَيْعِ.

2957. الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُخَصِّصَ الْقُرْآنُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ فَرْعٌ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ بِأَصْلِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، فَيَكُونُ فَرْعًا لَهُ. فَقَدْ سَلَّمَ التَّخْصِصَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مَنْ لَا يُسَلِّمُ التَّخْصِصَ بِالْقِيَاسِ. فَهَذَا لَا زِمَ لَهُمْ.

2958. فَإِنْ قِيلَ: خَبَرُ الْوَاحِدِ ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ، لَا بِالطَّوَاهِرِ / وَالتَّصَوُّصِ. [125/2]

2959. قُلْنَا: وَكَوْنُ الْقِيَاسِ حُجَّةً ثَبَتَ أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ. ثُمَّ لَا مُسْتَنَدَ لِلِإِجْمَاعِ سِوَى النَّصِّ. فَهُوَ فَرْعُ الْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ فَرْعُ النَّصِّ.

2960. الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ يُطْلَبُ بِالْقِيَاسِ حُكْمٌ مَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، فَمَا هُوَ مَنْطُوقٌ بِهِ كَيْفَ يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ؟

2961. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّهُ لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، كَالنُّطْقِ بِالْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ، لِأَنَّ زَيْدًا فِي قَوْلِهِ ﴿فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (البقرة 5) لَيْسَ كَقَوْلِهِ: اقْتُلُوا زَيْدًا، وَالْأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ لَيْسَ كَقَوْلِهِ «يَحِلُّ بَيْعُ الْأَرْزِ بِالْأَرْزِ مُتَفَاضِلًا وَمُتَمَائِلًا» فَإِذَا كَانَ كَوْنُهُ مُرَادًا بِآيَةِ إِحْلَالِ الْبَيْعِ مَشْكُوكًا فِيهِ، / كَانَ كَوْنُهُ مَنْطُوقًا بِهِ مَشْكُوكًا فِيهِ، لِأَنَّ الْعَامَ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ كَانَ ذَلِكَ نَظْمًا بِذَلِكَ الْقَدْرِ، وَلَمْ يَكُنْ نَظْمًا بِمَا لَيْسَ بِمُرَادٍ. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ جَوَازُ تَخْصِصِهِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ الْقَاطِعِ. وَدَلِيلُ الْعَقْلِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَابَلَ النَّطْقُ الصَّرِيحُ مِنَ الشَّارِعِ، لِأَنَّ الْأَدْلَةَ لَا تَتَعَارَضُ. فَإِنْ قِيلَ: مَا أَخْرَجَهُ الْعَقْلُ عَرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْعُمُومِ؟

2962. قُلْنَا: تَحْتَ لَفْظِهِ أَوْ تَحْتَ الْإِرَادَةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: تَحْتَ اللَّفْظِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَيْءٌ، وَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ اللَّفْظِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام 102) وَإِنْ قُلْتُمْ: لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِرَادَةِ، فَكَذَلِكَ دَلِيلُ الْقِيَاسِ يُعَرِّفُنَا ذَلِكَ، / وَلَا فَرْقَ.

[127/2]

2963. الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ لِمُعَاذٍ: «بِمِ تَحْكُمُ؟» فَقَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. فَجَعَلَ الْاجْتِهَادَ مُؤَخَّرًا، فَكَيْفَ يُقَدَّمُ عَلَى الْكِتَابِ؟

2964. قُلْنَا: كَوْنُهُ مَذْكُورًا فِي الْكِتَابِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ مُرَادًا بِالْعُمُومِ، وَهُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ. فَكَوْنُهُ مَذْكُورًا فِي الْكِتَابِ مَشْكُوكٌ فِيهِ. وَلِذَلِكَ جَازَ لِمُعَاذٍ تَرْكُ الْعُمُومِ بِالْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَخَبَرِ الْوَاحِدِ. وَنَصَّ الْكِتَابُ لَا يَتْرُكُ بِالسُّنَّةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ السُّنَّةُ بَيِّنًا لِمَعْنَى الْكِتَابِ. وَالْكِتَابُ يُبَيِّنُ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةُ تُبَيِّنُ السُّنَّةَ، تَارَةً بِلَفْظٍ / وَتَارَةً بِمَعْقُولٍ لَفْظٍ.

[128/2]

2965. ثُمَّ نَقُولُ: حُكْمُ الْعَقْلِ الْأَصْلِيِّ فِي بَرَاءَةِ الدِّمَةِ يَتْرُكُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَبِقِيَاسِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَحْكُمُ بِهِ الْعَقْلُ مَعَ وُرُودِ الْخَبَرِ، فَيَصِيرُ مَشْكُوكًا فِيهِ مَعَهُ، فَكَذَلِكَ الْعُمُومُ.

2966. حُجَجُ الْقَائِلِينَ بِتَقْدِيمِ الْقِيَاسِ اثْنَتَانِ:

2967. الْأُولَى: أَنَّ الْعُمُومَ يَحْتَمِلُ الْمَجَازَ، وَالْخُصُوصَ، وَالِاسْتِعْمَالَ فِي غَيْرِ مَا وَصَحَ لَهُ. وَالْقِيَاسُ لَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَلِأَنَّهُ يُخَصِّصُ الْعُمُومَ بِالنَّصِّ الْخَاصِّ مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ مَجَازًا وَمَوْوَلًا، فَالْقِيَاسُ أَوْلَى.

2968. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ اخْتِمَالَ الْغَلَطِ فِي الْقِيَاسِ لَيْسَ بِأَقْلَ مِنْ اخْتِمَالِ مَا ذُكِرَ فِي الْعُمُومِ *، مِنْ اخْتِمَالِ الْخُصُوصِ وَالْمَجَازِ، بَلْ ذَلِكَ مُوجُودٌ فِي أَصْلِ الْقِيَاسِ، وَزِيَادَةُ ضَعْفِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنْ اخْتِمَالِ الْخُصُوصِ وَالْمَجَازِ؛ إِذِ الْقِيَاسُ / رُبَّمَا يَكُونُ مُتَتَرَعًا مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ، فَيَتَطَرَّقُ الْإِخْتِمَالُ إِلَى أَصْلِهِ؛ وَرُبَّمَا اسْتَنْبَطَهُ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلِاجْتِهَادِ، فَيُظَنُّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهِ، وَلَا حُكْمَ لِاجْتِهَادِ غَيْرِ الْأَهْلِ، وَالْعُمُومُ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى اجْتِهَادٍ، وَرُبَّمَا يَسْتَدِلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ بِمَا يَظُنُّهُ ذَلِيلًا وَلَيْسَ بِذَلِيلٍ؛ وَرُبَّمَا لَا يَسْتَوْفِي جَمِيعَ أَوْصَافِ الْأَصْلِ، فَيَشُدُّ عَنْهُ وَصْفٌ دَاخِلٌ فِي الْإِعْتِبَارِ؛ وَرُبَّمَا يَغْلُطُ فِي إلْحَاقِ الْفَرْعِ بِهِ لِفَرْقٍ دَقِيقٍ بَيْنَهُمَا لَمْ يَتَنَبَّهُ لَهُ.

* الأهمية

[129/2]

2969. فَمَطْنَةُ الْإِخْتِمَالِ وَالْغَلَطِ فِي الْقِيَاسِ أَكْثَرُ.

2970. الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: تَخْصِيصُ الْعُمُومِ بِالْقِيَاسِ جَمْعُ بَيْنِ الْقِيَاسِ وَبَيْنِ الْكِتَابِ، فَهُوَ أَوْلَى / مِنْ تَعْطِيلِ أَحَدِهِمَا، أَوْ تَعْطِيلِهِمَا.

[130/2]

2971. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّقَابُلُ لَيْسَ فِيهِ جَمْعٌ، بَلْ هُوَ رَفْعٌ لِلْعُمُومِ، وَتَجْرِيدٌ لِلْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ.

2972. حُجَّةُ الْوَاقِعِيَّةِ:

2973. قَالُوا: إِذَا بَطَلَ كَلَامُ الْمُرْجِحِينَ كَمَا سَبَقَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِيَاسِ وَالْعُمُومِ دَلِيلٌ لَوْ انْفَرَدَ، وَقَدْ تَقَابَلَا، وَلَا تَرْجِيحَ، فَهَلْ يَبْقَى إِلَّا التَّوَقُّفُ؟ لَأَنَّ التَّرْجِيحَ إِمَّا أَنْ يُدْرَكَ بِعَقْلِ، أَوْ ثَقُلَ. وَالْعَقْلُ إِمَّا نَظَرِيٌّ أَوْ ضَرُورِيٌّ. وَالنَّقْلُ إِمَّا تَوَاتُرُ أَوْ أَحَادٌ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَجَبَّ طَلَبُ دَلِيلٍ آخَرَ.

2974. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ، لَأَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ عَلَى تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي التَّعْيِينَ. / وَلَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ قَبْلَ الْقَاضِي إِلَى التَّوَقُّفِ.

[131/2]

2975. أَجَابَ الْقَاضِي: يَأْتِيهِمْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِبُطْلَانِ التَّوَقُّفِ قَطْعًا، وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ، لَكِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ رَأَى تَرْجِيحًا، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، كَيْفَ وَمَنْ لَا يَقْطَعُ بِبُطْلَانِ مَذْهَبٍ مُخَالِفِهِ فِي تَرْجِيحِ الْقِيَاسِ، كَيْفَ يَقْطَعُ بِخَطئه إِنْ تَوَقَّفَ؟.

2976. حُجَّةٌ مِّنْ فَرْقٍ بَيْنَ جَلِّيِّ الْقِيَاسِ وَخَفِيِّهِ:

2977. وَهِيَ أَنَّ جَلِّيَّ الْقِيَاسِ قَوِيٌّ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْعُمُومِ، وَالْخَفِيُّ ضَعِيفٌ. ثُمَّ حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْجَلِّيَّ بِقِيَاسِ الْعِلَّةِ وَالْخَفِيُّ بِقِيَاسِ الشَّيْءِ.

2978. وَعَنْ الْبَعْضِ مِنْهُمْ أَنَّ الْجَلِّيَّ مِثْلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَان»، / وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ بِمَا يَدْهَشُ الْعَقْلَ عَنْ تَمَامِ الْفِكْرِ، حَتَّى يَجْرِيَ فِي الْجَائِعِ وَالْحَاقِنِ.

B164

[132/2]

2979. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ بَعِيدٍ، فَإِنَّ الْعُمُومَ يُفِيدُ ظَنًّا، وَالْقِيَاسَ يُفِيدُ ظَنًّا، وَقَدْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا أَقْوَى فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ، فَيَلْزِمُهُ اتِّبَاعُ الْأَقْوَى. وَالْعُمُومُ تَارَةً يَضَعُفُ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ التَّعْيِينَ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَكْثُرُ الْمُخْرَجُ مِنْهُ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَخْصِصَاتٌ كَثِيرَةٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة).

275. فَإِنَّ دَلَالََةَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ» عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي الْأَرْزِ وَالشَّمْرِ أَظْهَرُ مِنْ دَلَالََةِ هَذَا الْعُمُومِ عَلَى تَحْلِيلِهِ. وَقَدْ ذَلَّ الْكِتَابُ

[133/2]

عَلَى تَحْرِيمِ / الْخَمْرِ، وَخُصَّصَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ (الأنعام: 145) وَإِذَا ظَهَرَ مِنْهُ التَّعْلِيلُ بِالْإِسْكَارِ، فَلَوْ لَمْ يَرِدْ خَبَرٌ فِي تَحْرِيمِ كُلِّ مُسْكِرٍ، لَكَانَ الْخَاقُ النَّبِيذُ بِالْخَمْرِ بِقِيَاسِ

الْإِسْكَارِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ بَقَائِهِ تَحْتَ عُمُومِ قَوْلِهِ ﴿لَا أُجِدُّنِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَآيَةِ إِخْلَالِ الْبَيْعِ، لِكَثْرَةِ مَا أُخْرِجَ مِنْهُمَا، وَلِضَعْفِ قَصْدِ الْعُمُومِ فِيهِمَا. وَلِلذَلِكَ جَوَازُهُ عَيْسَى بْنُ أَبَانَ فِي أَمثَالِهِ دُونَ مَا بَقِيَ عَلَى الْعُمُومِ.

2980. وَكَذَلِكَ لَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ عِنْدَنَا أَيْضًا فِيمَا بَقِيَ عَامًّا، لِأَنَّا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ الْعُمُومَاتِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى بَعْضِ الْمُسَمِّيَّاتِ تَخْتَلِفُ فِي / الْقُوَّةِ لِاخْتِلَافِهَا فِي طُحُورِ إِزَادَةِ قَصْدِ ذَلِكَ الْمُسَمَّى بِهَا. فَإِنْ تَقَابَلَا وَجَبَ تَقْدِيمُ أَقْوَى الْعُمُومَيْنِ.

[134/2]

2981. وَكَذَلِكَ الْقِيَاسَانِ إِذَا تَقَابَلَا قَدَّمْنَا أَجْلَاهُمَا وَأَقْوَاهُمَا. فَكَذَلِكَ الْعُمُومُ وَالْقِيَاسُ إِذَا تَقَابَلَا. فَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يَكُونَ قِيَاسٌ قَوِيٌّ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ عُمُومٍ ضَعِيفٍ؛ أَوْ عُمُومٌ قَوِيٌّ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنْ قِيَاسٍ ضَعِيفٍ، فَتَقَدَّمَ الْأَقْوَى. وَإِنْ تَعَادَلَا فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ، كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي، إِذْ لَيْسَ كَوْنُ هَذَا عُمُومًا أَوْ كَوْنُ ذَلِكَ قِيَاسًا مِمَّا يُوجِبُ تَرْجِيحًا لِعَيْنِيهِمَا، بَلْ لِقُوَّةِ دَلَالَتِهِمَا.

2983. فَمَذْهَبُ الْقَاضِي صَحِيحٌ بِهَذَا الشَّرْطِ.

تخصيص عموم
الكتاب بقياس
مستنبط من
حديث نبوي

[135/2]

2984. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا الْخِلَافُ / الَّذِي يَخْتَصُّ بِقِيَاسٍ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْكِتَابِ، إِذَا خُصَّصَ بِهِ عُمُومُ الْكِتَابِ، فَهَلْ يَجْرِي فِي قِيَاسٍ مُسْتَنْبَطٍ مِنَ الْأَخْبَارِ؟

2985. قُلْنَا: نِسْبَةُ قِيَاسِ الْكِتَابِ إِلَى عُمُومِ الْكِتَابِ، كَنِسْبَةِ قِيَاسِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ إِلَى عُمُومِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ، وَكَنِسْبَةِ قِيَاسِ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِلَى عُمُومِ خَبَرِ الْوَاحِدِ. وَالْخِلَافُ جَارٍ فِي الْكُلِّ. وَكَذَا قِيَاسُ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عُمُومِ الْكِتَابِ، وَقِيَاسُ نَصِّ الْكِتَابِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى عُمُومِ الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ.

2986. أَمَّا قِيَاسُ خَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا عَارَضَ عُمُومَ الْقُرْآنِ فَلَا يَخْفَى تَرْجِيحُ الْكِتَابِ عِنْدَ مَنْ لَا يُقَدِّمُ خَبَرَ الْوَاحِدِ عَلَى عُمُومِ الْقُرْآنِ. أَمَّا مَنْ يُقَدِّمُ / الْخَبَرَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي قِيَاسِ الْخَبَرِ، فَإِنَّهُ إِزْدَادَ ضَعْفًا وَيَعْدًا. وَمَا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، وَالْمَعْلُومُ بِالنَّظَرِ الْجَلِيِّ، قَرِيبٌ مِنَ الْأَصْلِ، فَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى فِي النَّفْسِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ مِنَ ظَنِّ الْعُمُومِ، فَالنَّظَرُ فِيهِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ.

[136/2]

2987. فَإِنْ قِيلَ: الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ جَنْسِ الْخِلَافِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ، أَوْ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ؟ قُلْنَا: يَدُلُّ سِيَاقُ كَلَامِ الْقَاضِي عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي تَقْدِيمِ خَيْرِ الْوَاحِدِ عَلَى عُمُومِ الْكِتَابِ، وَفِي تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى الْعُمُومِ، مِمَّا يَجِبُ الْقَطْعُ بِخَطِّ الْمُخَالَفِ فِيهِ، لِأَنَّهُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ.

2988. وَعِنْدِي أَنَّ إِلْحَاقَ هَذَا بِالْمُجْتَهِدَاتِ أَوْلَى، فَإِنَّ الْأَدْلَةَ مِنَ الْجَوَابِ فِيهِ مُتَقَارِبَةٌ، غَيْرُ بَالِغَةٍ مَبْلَغِ الْقَطْعِ. / وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلصَّوَابِ.

الباب الرابع في تعارض المؤمنين وقت جواز الحكم بالعموم

2989. وفيه فصول:

الفصل الأول في: التعارض

2990. اعلم أن المذهب الأول معرفة محل التعارض.

2991. فنقول: كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين فليس للتعارض فيه مجال،

إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكادبها. فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل، فإما أن لا يكون متواتراً، فيعلم أنه غير صحيح، وإما أن يكون متواتراً فيكون مؤولاً، ولا يكون متعارضاً. وأما نص متواتر لا يحتمل الخطأ والتأويل، وهو على خلاف دليل العقل، فذلك محال، لأن دليل العقل لا يقبل النسخ والبطلان.

[138/2]

2992. مثال ذلك المؤول في العقليات: قوله تعالى ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:

الاول
في العقليات

102) إذ خرج بدليل العقل ذات القديم وصفاته. وقوله ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة: 29) دل العقل على عموميه، ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَتُنْكِرُونَ اللَّهَ يَسَاءَ لَا يَعْلَمُ ﴾ (يوس: 18) إذ معناه: ما لا يعلم له أصلاً، أي: يعلم أنه لا أصل له. ولا يعارضه قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوهُمُ أَحْبَارًا ﴾ (محمد: 31) إذ معناه أنه يعلم المجاهدة كائنة وحاصلة. وفي الآزل لا يوصف علمه بتعلقه بحصول المجاهدة قبل حصولها. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَخْلُقُونَ / إفكاً ﴾ لا يعارض قوله ﴿ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ لأن المعنى

[139/2]

به الكذب، دون الإيجاد. وكذلك قوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُونَ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ (المائدة: 110) لأن معناه: تُقدِّرُ، والخلق هو التقدير. وكذلك قوله ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (المؤمن: 14) أي المقدرين. وهكذا أبداً تأويل ما خالف

دَلِيلَ الْعَقْلِ أَوْ خَالَفَ دَلِيلًا شَرْعِيًّا دَلَّ الْعَقْلُ عَلَى عُمُومِهِ.

2993. أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ فَإِذَا تَعَارَضَ فِيهَا دَلِيلَانِ، فَإِنَّمَا أَنْ يَسْتَحِيلَ الْجَمْعُ، أَوْ يُمْكِنَ. فَإِنْ امْتَنَعَ الْجَمْعُ لِكُونِهِمَا مُتَنَاقِضَيْنِ، كَقَوْلِهِ مَثَلًا «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»، «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَلَا تَقْتُلُوهُ»، «لَا يَصِحُّ نِكَاحُ بَغِيرِ وَلِيِّ» «يَصِحُّ نِكَاحُ بَغِيرِ وَلِيِّ» فَمِثْلُ هَذَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا وَالْآخَرُ مَنْسُوخًا.

دفع التعارض في
الشرعيات بالجمع
إن أمكن ثم النسخ،
ثم الترجيح، ثم
التخيير

[140/2]

2994. فَإِنْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ فَيُطَلَّبُ الْحُكْمُ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، وَيُقَدَّرُ تَدَافُعُ النَّصِّينِ.

2995. فَإِنْ عَجَزْنَا عَنْ دَلِيلٍ آخَرَ فَتَتَخَيَّرُ الْعَمَلُ بَأَيِّهِمَا شِئْنَا، لِأَنَّ الْمُمَكِّنَاتِ أَرْبَعَةٌ:

الْعَمَلُ بِهِمَا، وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ أَوْ اطْرَاحُهُمَا، وَهُوَ إِخْلَاءُ الْوَاقِعَةِ عَنِ الْحُكْمِ وَهُوَ مُتَنَاقِضٌ؛ أَوْ اسْتِعْمَالُ وَاحِدٍ بَغَيْرِ مُرَجِّحٍ، وَهُوَ تَحْكُمُ، أَفَلَا يَبْقَى إِلَّا التَّخْيِيرُ الَّذِي يَجُوزُ وَرُودُ التَّعْبُدِ بِهِ ابْتِدَاءً. فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَلَّفَنَا وَاحِدًا بِغَيْرِهِ لَنَصَبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا، وَلَجَعَلَ لَنَا إِلَيْهِ سَبِيلًا. إِذْ لَا يَجُوزُ التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ. وَفِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ مَزِيدٌ غَيْرٌ سَنَذْكُرُهُ* / فِي كِتَابِ الْاجْتِهَادِ، عِنْدَ تَحْيِيرِ الْمُجْتَهِدِ وَتَخْيِيرِهِ.

* 711 وما بعدها

[141/2]

2996. أَمَّا إِذَا أُمِكنَ الْجَمْعُ بِوَجْهِ مَا فَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ:

2997. الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: عَامٌّ وَخَاصٌّ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» مَعَ قَوْلِهِ «لَا صَدَقَةَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْشُقٍ» فَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْقَاضِي* أَنَّ التَّعَارُضَ وَاقِعٌ، لِإِمْكَانِ كَوْنِ أَحَدِهِمَا نَسْخًا، بِتَقْدِيرِ إِزَادَةِ الْعُمُومِ بِالْعَامِّ.

مراتب الجمع
بين الدليلين
المتعارضين
* 462

2998. وَالْمُخْتَارُ أَنْ يُجْعَلَ بَيَانًا، وَلَا يُقَدَّرُ النُّسْخُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، فَإِنْ فِيهِ تَقْدِيرُ دُخُولِ مَا دُونَ النَّصَابِ تَحْتَ وَجُوبِ الْعُشْرِ، ثُمَّ خُرُوجِهِ مِنْهُ. وَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى اثْبَاتِهِ بِالتَّوَهُمِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

2999. الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ / الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ الْمُؤَوَّلُ قَوِيًّا فِي الظُّهُورِ، بَعِيدًا عَنِ التَّأْوِيلِ، لَا يَنْقَدِحُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ قَرِينَةٍ، فَكَلَامُ الْقَاضِي فِيهِ أَوْجَهُ.

[142/2]

3000. وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِيئَةِ» كَمَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. فَإِنَّهُ

كَالصَّرِيحِ فِي نَفْيِ رَبِّهِ الْفَضْلِ. وَرَوَايَةُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلِ» صَرِيحٌ فِي اثْبَاتِ رَبِّهِ الْفَضْلِ. فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا لِلْآخَرِ؛ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ «إِنَّمَا الرَّبُّ فِي النَّسِيبَةِ» أَيْ فِي مُخْتَلَفِي الْجِنْسِ، وَيَكُونُ قَدْ خَرَجَ عَلَى سُؤَالٍ خَاصٍّ عَنِ الْمُخْتَلَفِينَ، أَوْ حَاجَةً خَاصَّةً، حَتَّى يَنْقَدِحَ الْإِحْتِمَالُ. وَالْجَمْعُ بِهَذَا التَّقْدِيرِ مُمَكِّنٌ. /

[143/2]

3001. وَالْمُخْتَارُ: إِنَّهُ وَإِنْ بَعْدَ أَوَّلَى مِنْ تَقْدِيرِ النَّسْخِ.

3002. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ: قَطَعْتُكُمْ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْجِنْسَيْنِ تَحَكُّمٌ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَاطِعٌ، وَيُخَالِفُ ظَاهِرَ اللَّفْظِ الْمُفِيدِ لِلظَّنِّ. وَالتَّحَكُّمُ بِتَقْدِيرِ لَيْسَ يُعْضَدُهُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ وَلَا ظَنِّيٌّ لَا وَجْهَ لَهُ.

3003. قُلْنَا: يَحْمِلُنَا عَلَيْهِ ضَرُورَةُ الْإِحْتِرَازِ عَنِ النَّسْخِ.

3004. فَيَقُولُ: فَمَا الْمَانِعُ مِنْ تَقْدِيرِ النَّسْخِ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِهِ اِزْتِكَابُ مُحَالٍ وَلَا مُخَالَفَةُ دَلِيلٍ قَطْعِيٍّ وَلَا ظَنِّيٍّ. وَفِيمَا ذَكَرْتُمْ مُخَالَفَةَ صِیْغَةِ الْعُمُومِ وَدَلَالَةِ اللَّفْظِ، وَهُوَ دَلِيلٌ ظَنِّيٌّ، فَمَا هَذَا الْخَوْفُ وَالْحَذَرُ مِنَ النَّسْخِ، وَإِمَكَانُهُ كَأَمَكَانِ الْبَيَانِ. فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ؟

3005. فَإِنْ قُلْنَا: الْبَيَانُ أَغْلَبُ عَلَى / عَادَةِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ النَّسْخِ، وَهُوَ أَكْثَرُ وَقُوعًا.

[144/2]

3006. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ الْأَخْذِ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَكْثَرِ؟ وَإِذَا اسْتَبْتَهَتْ رَصِیْغَةُ بَعْشَرِ نِسْوَةٍ فَالْأَكْثَرُ حَلَالٌ، وَإِذَا اسْتَبْتَهَتْ إِثَاءُ نَجَسٍ بَعْشَرُ أَوَانٍ طَاهِرَةٌ فَلَا تَرْجِیحَ لِلْأَكْثَرِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْاجْتِهَادِ وَالِدَّلِيلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ وَاحِدًا وَيُقَدِّرَ حَلَّهُ أَوْ طَهَارَتَهُ لِأَنَّ جِنْسَهُ أَكْثَرُ.

3007. لَكِنَّا نَقُولُ: الظَّنُّ عِبَارَةٌ عَنْ ١١ أَغْلَبِ الْإِحْتِمَالَيْنِ، وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ. فَخَيْرُ الْوَاحِدِ لَا يُوْرِثُ إِلَّا غَلْبَةُ الظَّنِّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ صِدْقَ الْعَدْلِ أَكْثَرُ وَأَغْلَبُ مِنْ كَذِبِهِ. وَصِیْغَةُ الْعُمُومِ تُتَّبَعُ، لِأَنَّ إِزَادَةَ مَا يَدُلُّ / عَلَيْهِ الظَّاهِرُ أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ مِنْ وَقُوعِ غَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ مُمَكِّنٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِظُلْمَاتِهِ فِي الْأَقْيَسَةِ الظَّنِّيَّةِ، لَكِنْ الْجَمْعُ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ، وَاتِّبَاعُ الظَّنِّ فِي

[145/2]

هَذِهِ الْأَصُولُ لَا لِكَوْنِهِ ظَنًّا، لَكِنْ لِعَمَلِ الصَّحَابَةِ بِهِ وَاتِّمَاقِهِمْ عَلَيْهِ.

3008. فَكَذَا نَعْلَمُ مِنْ سِيرَةِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ مَا اعْتَقَدُوا كَوْنَ الْقُرْآنِ مَنْشُوحًا مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ عَامٌ لَمْ يُخَصَّصْ، إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (يسر: 29) وَالْفَاطُ نَادِرَةٌ، بَلْ قَدَرُوا جُمْلَةَ ذَلِكَ بَيَانًا.

3009. وَوَرَدَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ فِي الْأَخْبَارِ، وَلَا يَطْرُقُ النَّسْخُ إِلَى الْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (المعات 50) تَخْصِيصًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (المرسلاب: 5) وَتَخْصِيصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (السل: 23) وَ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحناف: 25) وَ﴿يُجِيبُ إِلَيْهِ تَمَرَّتْ كُلُّ شَيْءٍ﴾ (القصر 57) وَكَانُوا لَا يَنْسَخُونَ إِلَّا بِنَصٍّ وَضُرُورَةٍ، أَمَا بِالتَّوَهُّمِ فَلَا.

3010. وَلَعَلَّ السَّبَبَ أَنَّ فِي جَعْلِهِمَا مُتَضَادَّيْنِ إِسْقَاطُهُمَا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ التَّارِيخُ. وَفِي حَقْلِهِ بَيَانًا اسْتِعْمَالُهُمَا. وَإِذَا تَخَيَّرْنَا بَيْنَ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْإِسْقَاطِ فَلَا اسْتِعْمَالَ هُوَ الْأَصْلُ، وَلَا يَجُوزُ الْإِسْقَاطُ إِلَّا لِضُرُورَةٍ.

3011. تَنْبِيْهُ: اعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِي أَيْضًا إِنَّمَا يَقْدَرُ النَّسْخَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَظْهَرْ دَلَالَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْبَيَانِ. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ ﷺ «لَا تَنْتَفِعُوا / مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» عَامٌّ يُعَارِضُهُ خُصُوصُ قَوْلِهِ ﷺ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ» لَكِنَّ الْقَاضِي يَقْدَرُهُ نَسْخًا بِشَرْطَيْنِ:

3012. أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَثْبُتَ فِي اللِّسَانِ اخْتِصَاصُ اسْمِ الْإِهَابِ بِغَيْرِ الْمَدْبُوغِ، فَقَدْ قِيلَ: مَا لَمْ يُدْبِغِ الْجِلْدُ يُسَمَّى إِهَابًا، فَإِذَا دُبِغَ فَأَدْبِغُ وَضَرَمُ وَغَيْرُهُ. فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ.

3013. الثَّانِي: أَنَّهُ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِشَاةٍ لَمِيْمُوْنَةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ «أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّغُوهُ وَانْتَفَعُوا بِهِ» وَكَانُوا قَدْ تَرَكُوهَا لِكُونِهَا مَيْتَةً، ثُمَّ كَتَبَ «لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» فَسَاقَ / الْحَدِيثَ سِيَاقًا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ حَرَى مُتَّصِلًا، فَيَكُونُ بَيَانًا، لَا نَاسِخًا، لِأَنَّ شَرْطَ النَّسْخِ التَّرَاجُحُ.

[146/2]

[147/2]

[148/2]

3014. الْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ مِنَ التَّعَارُضِ: أَنَّ يَتَعَارَضَ عُمُومَانِ، فَيَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ وَجْهِ، وَيَنْقُصُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ.

3015. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» فَإِنَّهُ يَعُمُّ النِّسَاءَ، مَعَ قَوْلِهِ «نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ» فَإِنَّهُ يَعُمُّ الْمُرْتَدَّاتِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «نَهَيْتُ عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ» فَإِنَّهُ يَعُمُّ الْفَائِتَةَ أَيْضًا مَعَ قَوْلِهِ «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» فَإِنَّهُ يَعُمُّ الْمُسْتَيْقِظَ بَعْدَ الْعَصْرِ.

3016. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: 23) فَإِنَّهُ يَشْمَلُ جَمْعَ الْأُخْتَيْنِ / فِي مِلْكِ الْيَمِينِ أَيْضًا، مَعَ قَوْلِهِ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 3) فَإِنَّهُ يَحِلُّ الْجَمْعُ الْبَيْنَ الْأُخْتَيْنِ بِعُمُومِهِ. فَيُمْكِنُ أَنْ يُخَصَّصَ قَوْلُهُ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ بِجَمْعِ الْأُخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ دُونَ مِلْكِ الْيَمِينِ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ وَيُمْكِنُ أَنْ يُخَصَّصَ قَوْلُهُ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ بِمَا سِوَى الْأُخْتَيْنِ بِعُمُومٍ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا﴾.

[149/2]

3017. فَهُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْقَاضِي تَعَارُضٌ وَتَدَافُعٌ بِتَقْدِيرِ النَّسْخِ، وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ عَلِيِّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمَّا سُئِلَا عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَعْنِي جَمْعَ أُخْتَيْنِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ، فَقَالَا «حَرَمَتْهُمَا آيَةٌ وَأَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ».

3018. أَمَّا عَلَى مَذْهَبِنَا فِي حَمْلِهِ عَلَى الْبَيَانِ مَا أَمَكْنَ، لَيْسَ أَيْضًا أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ، مَا لَمْ يَظْهَرْ تَرْجِيحٌ. وَقَدْ ظَهَرَ / تَرْجِيحُ فَنَقُولُ: حِفْظُ عُمُومِ قَوْلِهِ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ أَوَّلَى لِمَعْنِيَّتِهِ:

[150/2]

3019. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عُمُومٌ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَخْصِصٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَقْوَى مِنَ عُمُومِ تَطَرَّقِ إِلَيْهِ التَّخْصِصُ بِالِاتِّفَاقِ، إِذْ قَدْ اسْتَشْنِي عَنْ تَحْلِيلِ مِلْكِ الْيَمِينِ: الْمُشْتَرَكَةُ، وَالْمُسْتَبْرَأَةُ، وَالْمَجْرُوسِيَّةُ، وَالْأُخْتُ مِنَ الرِّضَاعِ وَالنَّسَبِ، وَسَائِرِ الْمُحْرَمَاتِ. أَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فَحَرَامٌ عَلَى الْعُمُومِ.

3020. الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ سَبَقَ بَعْدَ ذِكْرِ الْمُحْرَمَاتِ وَعَدَّاهَا عَلَى الْإِسْتِقْصَاءِ الْحَاقًا بِمُحْرَمَاتِ نَعْمِ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ، وَقَوْلُهُ ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 3) مَا سَبَقَ لِبَيَانِ الْمُحْلَلَاتِ قَصْدًا بَلْ فِي / مَعْرُضِ

[151/2]

الشَّاءِ عَلَى أَهْلِ التَّقْوَى، الْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ عَنْ غَيْرِ الزَّوْجَاتِ وَالسَّرَارِي. فَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ قَصْدُ الْبَيَانِ.

هل يجوز تعارض
صومين بلا دليل
ترجيح؟

3021. فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَاضَّ عُمُومَانِ، وَيَخْلُوعَا عَنْ دَلِيلِ التَّرْجِيحِ؟

3022. قُلْنَا: قَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّهْمَةِ وَوُقُوعِ الشُّبْهَةِ، لِتَنَاقُضِ الْكَلَامَيْنِ، وَهُوَ مُتَفَرِّعٌ عَنِ الطَّاعَةِ وَالِاتِّبَاعِ وَالتَّصَدِيقِ.

3023. وَهَذَا فَاسِدٌ. بَلْ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُبَيِّنًا لِأَهْلِ الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا

خَفِيَ عَلَيْنَا لَطُولُ الْمُدَّةِ، وَانْدِرَاسُ الْقَرَائِنِ وَالْأَدْلَةِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ مِحْنَةً وَتَكْلِيفًا عَلَيْنَا لِنَطْلُبَ الدَّلِيلَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، أَوْ نَرْجِّحَ، أَوْ نَتَخَيَّرَ / وَلَا تَكْلِيفَ

[152/2]

فِي حَقِّنَا إِلَّا بِمَا بَلَّغْنَا، فَلَيْسَ فِيهِ مُحَالٌ. وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ التَّنْفِيرِ وَالتَّهْمَةِ فَبَاطِلٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ تَفَرَّقَ طَائِفَةٌ مِنَ الْكُفَّارِ فِي وُرُودِ النَّسْخِ، حَتَّى قَالَ تَعَالَى ﴿وَإِذَا نَدَّائَا آيَةَ مَكَكَاتٍ ؕ آيَةُ وَاللَّهِ أَكْلَمُ بِمَا يَزِفُّ قَالُوا إِنَّمَا

أَنْتَ مُفْتَرٍ ؕ﴾ (اسل. 101)، الْآيَةُ ثُمَّ ذَلِكَ لَمْ يَدُلْ عَلَى اسْتِحَالَةِ النَّسْخِ.

الفضل الثاني هي:

جَوَازِ إِسْمَاعِ الْعُمُومِ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُصُوصَ

3024. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ. فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّ فِيهِ الْبَاسًا وَتَجْهِيلًا.

3025. وَنَحْنُ نَقُولُ: يَجِبُ عَلَى الشَّارِعِ أَنْ يَذْكُرَ دَلِيلَ الْخُصُوصِ، إِمَّا مُقْتَرِنًا، وَإِمَّا

● 371-365

مُتَرَاخِيًا، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَأْخِيرِ الْبَيَانِ * . وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ / كُلِّ مُجْتَهِدٍ بَلَّغَهُ الْعُمُومُ أَنْ يَبْلُغَهُ دَلِيلُ الْخُصُوصِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهُ. أَوْ يَكُونُ حُكْمُ

[153/2]

اللَّهِ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْعُمُومِ، وَهُوَ الْقَدْرُ الَّذِي بَلَّغَهُ، وَلَا يَكْلَفُ مَا لَمْ يَبْلُغَهُ.

3026. وَدَلِيلُ جَوَازِهِ: وَقُوعُهُ بِالْإِجْمَاعِ. فَإِنَّ مِنَ الْأَدْلَةِ الْمُخَصَّصَةِ مَا هِيَ عَقْلِيَّةٌ

عَامِصَةٌ عَجَزَ عَنْهَا الْأَكْثَرُونَ إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ - وَعَلِطُوا فِيهَا. فَالْأَلْفَافُ الْمُتَشَابِهَةُ فِي الْقُرْآنِ، الْمُوهِمَةُ لِلتَّشْبِيهِ، بَلَّغَتِ الْجَمِيعَ، وَالْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ

الْغَامِصَةُ لَمْ يَنْتَبِهْ لَهَا الْجَمِيعُ. وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ صَرِيحًا بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَقَطَعَ الزُّوْهَمُ. وَذَلِكَ سَبَبٌ لِلْجَهْلِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ وَقُوعُ الْجَهْلِ لِلْمُشَبَّهَةِ

3027 [154/2] فَإِنْ قِيلَ: الْعَقْلُ / الَّذِي يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ عَتِيدٌ لِكُلِّ عَاقِلٍ، فَالْحَوَالَةُ عَلَيْهِ لَيْسَ بِتَجْهِيلٍ.

3028 قُلْنَا: وَأَيُّ شَيْءٍ يَنْفَعُ كَوْنُهُ عَتِيدًا، وَلَمْ يَزُلْ بِهِ جَهْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَكَانَ يَزُولُ بِالتَّصْرِيحِ وَالنَّصِّ الَّذِي لَا يُوهِمُ التَّشْبِيهَ أَصْلًا؟

3029 اخْتَجُوا بِشَبْهَتَيْنِ:

3030 الْأُولَى: أَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَحَازَ أَنْ يُسَمِعَهُمُ الْمَنْسُوخُ دُونَ النَّاسِخِ، وَالْمُسْتَنْثَى مِنْهُ دُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ.

3031 قُلْنَا: ذَلِكَ جَائِزٌ فِي النَّسْخِ. وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْمَنْسُوخِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ النَّاسِخُ. وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا تَجْوِيزُ النَّسْخِ وَالتَّصْفِخُ عَنْ دَلِيلِهِ. فَإِذَا لَمْ يَبْلُغَهُ فَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ يَبْلُغَهُ، كَمَا إِذَا عَجَزَ عَنْ مَعْرِفَةِ التَّخْصِصِ بَعْدَ الْبَحْثِ. عَمِلَ بِالْعُمُومِ. وَأَمَّا / الْإِسْتِثْنَاءُ، فَيُسْتَرْطُ اتِّصَالُهُ، فَكَيْفَ لَا يَبْلُغُهُ؟ نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعَ الْأَوَّلُ فَيَنْزِعَ عَنِ الْمَكَانِ لِغَارِضٍ قَبْلَ سَمَاعِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَسْمَعُهُ، فَلَا يَكُونُ مُكَلَّفًا بِمَا لَمْ يَبْلُغَهُ.

3032 الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمْ: تَبْلِيغُ الْعَامِّ دُونَ دَلِيلِ الْخُصُوصِ تَجْهِيلٌ، فَإِنَّهُ يَعْتَقَدُ الْعُمُومُ، وَهُوَ جَهْلٌ.

3033 قُلْنَا: الْجَهْلُ مِنْ جِهَتِهِ إِنْ اعْتَقَدَ جُزْمًا عُمُومُهُ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقَدَ أَنَّ ظَاهِرَهُ الْعُمُومُ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ. وَهُوَ مُكَلَّفٌ بِطَلَبِ دَلِيلِ الْخُصُوصِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ، أَوْ يَظْهَرَ لَهُ انْتِفَاؤُهُ، لِأَنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ عَامٌّ قَطْعًا، أَوْ خَاصٌّ قَطْعًا أَوْ لَا عَامٌّ وَلَا خَاصٌّ، أَوْ هُوَ عَامٌّ وَخَاصٌّ مَعًا، / فَكُلُّ ذَلِكَ جَهْلٌ. فَإِذَا بَظَلَ الْكُلُّ لَمْ يَبْقَ إِلَّا اعْتِقَادُ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْعُمُومِ مُحْتَمِلٌ لِلْخُصُوصِ. وَبِهَذَا يَتَّبِعُ بُطْلَانُ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ قَالَ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ * يَجِبُ أَنْ يَعْتَقَدَ عُمُومُهُ قَطْعًا حَتَّى يَكُونَ إِخْرَاجُ الْكَافِرَةِ نَسْخًا. وَقَوْلُهُ ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ * (نسخ. 29) يَجِبُ اعْتِقَادُ إِجْرَائِهِ قَطْعًا، حَتَّى يَكُونَ اشْتِرَاطُ الطَّهَارَةِ بِدَلِيلٍ آخَرَ نَسْخًا. وَهُوَ خَطَأٌ. بَلْ يَعْتَقَدُ ظَاهِرًا مُحْتَمِلًا، وَيَتَوَقَّفُ عَنِ الْقَطْعِ وَالْجُزْمِ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَاطِعٍ. /

الفضل الثالث

الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه

3034. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا لَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ بِالْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَّبِعْ انْتِفَاءً دَلِيلَ الْخُصُوصِ، فَمَتَى يَتَّبِعُ لَهُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ انْتِفَاءَ الْمُخَصَّصِ قَطْعًا، أَوْ يَظُنُّهُ ظَنًّا؟

3035. قُلْنَا: لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى الْحُكْمِ بِالْعُمُومِ قَبْلَ الْبَحْثِ عَنِ الْأَدِلَّةِ الْعَشْرَةِ الَّتِي أوردناها فِي الْمُخَصَّصَاتِ، لِأَنَّ الْعُمُومَ دَلِيلٌ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ الْمُخَصَّصِ وَالشَّرْطِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ دَلِيلٍ يُمكنُ أَنْ يُعَارِضَهُ دَلِيلٌ فَهُوَ دَلِيلٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ عَنِ الْمُعَارِضَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الشَّرْطِ. وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ بِعَلَّةٍ / مُحِبِلَةٌ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ دَلِيلٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْقَدِحَ فَرْقٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْحَثَ عَنِ الْفَوَاقِرِ جُهْدَهُ، وَيَنْفِيهَا، ثُمَّ يَحْكُمَ بِالْقِيَاسِ. وَهَذَا الشَّرْطُ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِالْبَحْثِ.

[158, 2]

إلى أي درجة
يجب البحث عن
المخصصات؟

3036. وَلَكِنَّ الْمُسْكِلَ أَنَّهُ إِلَى مَتَى يَجِبُ الْبَحْثُ؟ فَإِنَّ الْمُجْتَهِدَ وَإِنْ اسْتَفْصَى أَمَكَّنَ أَنْ يَشُدَّ عَنْهُ دَلِيلٌ لَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ. فَكَيْفَ يَحْكُمُ مَعَ إِمْكَانِهِ؟ وَكَيْفَ يَنْحَسِمُ سَبِيلُ إِمْكَانِهِ؟

3037. وَقَدْ انْقَسَمَ النَّاسُ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

3038. فَقَالَ قَوْمٌ: يَكْفِيهِ أَنْ يَحْصُلَ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِالْانْتِفَاءِ عِنْدَ الاسْتِفْصَاءِ فِي الْبَحْثِ، كَالَّذِي يَبْحَثُ عَنْ مَنَاعٍ فِي بَيْتٍ فِيهِ أَمْتِعَةٌ كَثِيرَةٌ، فَلَا يَجِدُهُ، فَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُهُ.

[159/2]

3039. وَقَالَ قَائِلُونَ: لَا بُدَّ مِنْ اعْتِقَادِ جَازِمٍ وَسُكُونِ نَفْسٍ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ سِوَى مَا ظَفَرَ بِهِ. أَمَّا إِذَا كَانَ يَشْعُرُ بِجَوَازِ دَلِيلٍ يَشُدُّ عَنْهُ، وَيَحِيكُ فِي صَدْرِهِ إِمْكَانُهُ، فَكَيْفَ يَحْكُمُ بِدَلِيلٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِهِ حَرَامًا؟

3040. نَعَمْ: إِذَا اعْتَقَدَ جَزْمًا، وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى الدَّلِيلِ، جَازَ لَهُ الْحُكْمُ، كَانَ مُخْطِئًا عِنْدَ اللَّهِ أَوْ مُصِيبًا، كَمَا لَوْ سَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ فَصَلَّى إِلَيْهَا.

3041. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا بُدَّ أَنْ يَقْطَعَ بِانْتِفَاءِ الْأَدِلَّةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي، لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ

[160/2]

الْجَزْمَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ سَلَامَةً قَلْبٍ وَجَهْلٍ، بَلِ الْعَالَمُ الْكَامِلُ يُشْعِرُ نَفْسَهُ
بِالِاخْتِمَالِ حَيْثُ لَا قَاطِعَ، وَلَا تَسْكُنُ / نَفْسُهُ.

3042

وَالْمُسْكِلُ عَلَى هَذَا طَرِيقُ تَحْصِيلِ الْقَطْعِ بِالنَّفْيِ. وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ الْقَاضِي مَسْلَكَيْنِ:

3043

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا بَحَثَ فِي مَسْأَلَةِ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْدمِ عَنِ مُخَصَّصَاتِ قَوْلِهِ: «لَا
يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» مَثَلًا، فَقَالَ. هَذِهِ مَسْأَلَةٌ طَالَ فِيهَا خَوْضُ الْعُلَمَاءِ، وَكَثُرَ بَحْثُهُمْ،
فَيَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَشُدَّ عَنْ جَمِيعِهِمْ مَذْرُوكٌ، وَهَذِهِ الْمَذَارِكُ الْمَنْقُولَةُ عَنْهُمْ
عَلِمْتُ بَطْلَانَهَا، فَأَقْطَعُ بِأَنَّ لَا مُخَصَّصَ لَهَا. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ.

3044

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَجَرَ عَلَى الصَّحَابَةِ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِالْعُمُومِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ لَمْ يَكْثُرِ
الْخَوْضُ فِيهَا، وَلَمْ يَطَّلِ الْبَحْثُ عَنْهَا. وَلَا نَشْكُ فِي عَمَلِهِمْ بِالْعُمُومِ مَعَ جَوَازِ
التَّخْصِصِ، / بَلْ مَعَ جَوَازِ نَسْخِ لَمْ يَتْلَفُهُمْ، كَمَا حَكَمُوا بِصِحَّةِ الْمُخَابَرَةِ
بِدَلِيلِ عُمُومِ إِخْلَالِ التَّبَعِ، حَتَّى رَوَى رَافِعُ بْنُ حَدِيجٍ النَّهْيَ عَنْهَا.

[161/2]

3045

الثَّانِي: هُوَ أَنَّهُ بَعْدَ طَوْلِ الْخَوْضِ لَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ، بَلْ إِنْ سَلِمَ أَنَّهُ لَا يَشُدُّ
الْمُخَصَّصُ عَنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ فَمَنْ أَيْنَ لَقِيَ جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ؟ وَمِنْ أَيْنَ عَرَفَ
أَنَّهُ بَلَغَهُ كَلَامُ جَمِيعِهِمْ؟ فَلَعَلَّ مِنْهُمْ مَنْ تَبَّهَ لِذَلِيلِهِ، وَمَا كَتَبَهُ فِي تَصْنِيفِهِ،
وَلَا نَقَلَ عَنْهُ. وَإِنْ أَوْرَدَهُ فِي تَصْنِيفِهِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَتْلَفَهُ. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: لَا يُظَنُّ
بِالصَّحَابَةِ فِعْلُ الْمُخَابَرَةِ مَعَ الْيَقِينِ بِانْتِفَاءِ النَّهْيِ، وَكَانَ النَّهْيُ حَاصِلًا، وَلَمْ
يَتْلَفُهُمْ. بَلْ كَانَ الْحَاصِلُ إِمَّا ظَنٌّ وَإِمَّا سُكُونُ نَفْسٍ.

3046

الْمَسْلُوكُ الثَّانِي: قَالَ الْقَاضِي: لَا يَبْعُدُ أَنْ يَدَّعِيَ الْمُجْتَهِدُ الْيَقِينَ، وَإِنْ لَمْ
يَدَّعِ الْإِحَاطَةَ بِجَمِيعِ الْمَذَارِكِ، إِذْ يَقُولُ: لَوْ كَانَ الْحُكْمُ خَاصًّا لَنَصَبَ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ دَلِيلًا لِلْمُكَلَّفِينَ، وَلَيَبْلَغُهُمْ ذَلِكَ وَمَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا أَيْضًا مِنَ
الطَّرَازِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى شَيْءٍ أَمَكَنَ الْقَطْعُ بِأَنَّ / لَا دَلِيلَ
يُخَالِفُهُ؛ إِذْ يَسْتَحِيلُ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْخَطَا. أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخِلَافِ. كَيْفَ
يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ؟

[162/2]

3047

وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا: أَنَّ تَيَقُّنَ الْانْتِفَاءِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ لَا يُشْتَرَطُ، وَأَنَّ الْمُبَادَرَةَ
قَبْلَ الْبَحْثِ لَا تَجُوزُ، بَلْ عَلَيْهِ تَحْصِيلُ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ بِاسْتِفْصَاءِ الْبَحْثِ. أَمَّا

الظن فبانتفاء الدليل في نفسه. وأما القطع فبانتفائه في حقه بتحقيق عجز نفسه عن الوصول إليه بعد بذل غاية وسعه، فيأتي بالبحث الممكن إلى حد يعلم أن بحثه بعد ذلك سعي ضائع، ويحس من نفسه بالعجز يقيناً، فيكون العجز عن العثور على الدليل في حقه يقيناً، وانتفاء الدليل في نفسه مطلقاً. وهو الظن بالصحابة في المخابرة ونظائرها. وكذلك الواجب في القياس والاستصحاب، وكل ما هو مشروط بنفي دليل آخر. /

الباب الخامس في الاستثناء والشرط والقييد بعد الإطلاق

3048. الكلام في الاستثناء:

3049. والنظر في حقيقته وحده.

3050. ثم في شرطه.

3051. ثم في تعقب الجمل المترادفة.

3052. فهذه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في: حقيقة الاستثناء

3053. وصيغته معروفة، وهي: إلا وعداء، وحاشا، وسوى، وما جرى مجراها.

3054. وأم الباب: «إلا».

3055. وحده أنه: «قول ذو صيغ مخصوصة محصورة ذال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول».

حد الاستثناء

3056. ففيه احتراز عن أدلة التخصيص، لأنها قد لا تكون قولاً، وتكون فعلاً وقرينة ودليل عقل. فإن كان قولاً فلا تنحصر صيغته. واحترازنا بقولنا: «ذو صيغ محصورة». عن قوله: رأيت المؤمنين ولم أر / زيداً، فإن العرب لا تسميه استثناء وإن أفاد ما يفيدُه قوله «إلا زيداً».

[164/2]

3057. وفارق الاستثناء التخصيص في أنه يشترط اتصاله، وأنه يتطرق إلى الظاهر والنص جميعاً، إذ يجوز أن يقول «عشرة إلا ثلاثة» كما يقول «اقتلوا المشركين إلا زيداً» والتخصيص لا يتطرق إلى النص أصلاً.

3058. وفيه احتراز عن النسخ، إذ هو رفع وقطع.

الفرق بين النسخ
والاستثناء
والتخصيص

3059. وَفَرَّقَ بَيْنَ النَّسخِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَالتَّخْصِصِ: أَنَّ النَّسخَ رَفَعُ لِمَا دَخَلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، وَالِاسْتِثْنَاءُ يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ، فَيَمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ مَا كَانَ يَدْخُلُ لَوْلَاهُ، وَالتَّخْصِصُ يُبَيِّنُ كَوْنَ اللَّفْظِ قَاصِرًا عَنِ الْبَعْضِ. فَالنَّسخُ قَطْعٌ وَرَفْعٌ، وَالِاسْتِثْنَاءُ رَفْعٌ، وَالتَّخْصِصُ بَيَانٌ.

3060. وَسَيَأْتِي لِهَذَا مَزِيدٌ تَحْقِيقٍ فِي فَصْلِ الشَّرْطِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[165/2]

الفصل الثاني / في:

شُرُوطِ الْإِسْتِثْنَاءِ

3061. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

يشترط في
الاستثناء الاتصال

3062. الْأَوَّلُ: الْإِتِّصَالُ، فَمَنْ قَالَ: اضْرِبِ الْمُشْرِكِينَ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَاعَةٍ: إِلَّا زَيْدًا، لَمْ يُعَدَّ هَذَا كَلَامًا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: أَرَدْتُ بِالْمُشْرِكِينَ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ.

3063. وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ جَوَّزَ تَأْخِيرَ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَعَلَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْهُ النُّقْلُ، إِذْ لَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِمَنْصِبِهِ. وَإِنْ صَحَّ فَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ: إِذَا نَوَى الْإِسْتِثْنَاءَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَظْهَرَ نِيَّتَهُ بَعْدَهُ، فَيَدِينُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ فِيمَا نَوَاهُ. وَمَذْهَبُهُ أَنَّ مَا يَدِينُ فِيهِ الْعَبْدُ فَيُقْبَلُ ظَاهِرًا أَيْضًا. فَهَذَا لَهُ وَجْهٌ. أَمَّا تَجْوِيزُ التَّأْخِيرِ لَوْ أُجِيزَ عَلَيْهِ دُونَ هَذَا التَّأْوِيلِ، فَيَرُدُّ عَلَيْهِ اتِّفَاقُ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى خِلَافِهِ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ يَحْصُلُ بِهِ الْإِتِّمَامُ، فَإِذَا انفصلَ لَمْ يَكُنْ إِتِّمَامًا، كَالشَّرْطِ وَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ. فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: اضْرِبْ زَيْدًا إِذَا قَامَ. فَهَذَا شَرْطٌ، فَلَوْ / أَخَّرَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ: «إِذَا قَامَ» لَمْ يُفْهَمْ هَذَا الْكَلَامُ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَصِيرَ شَرْطًا. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ «إِلَّا زَيْدًا» بَعْدَ شَهْرٍ، لَا يُفْهَمْ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ «زَيْدًا» ثُمَّ قَالَ بَعْدَ شَهْرٍ «قَامَ» لَمْ يُعَدَّ هَذَا خَبَرًا أَصْلًا.

166/2,

3064. وَمِنْ هَهْنَا قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ التَّأْخِيرُ، لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَذْكَرَ عِنْدَ قَوْلِهِ «إِلَّا زَيْدًا» أَنِّي أُرِيدُ الْإِسْتِثْنَاءَ، حَتَّى يُفْهَمْ. وَهَذَا أَيْضًا لَا يُغْنِي، فَإِنْ هَذَا لَا يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً.

3065. احْتَجَّوْا: بِجَوَازِ تَأْخِيرِ النَّسخِ، وَأَدْلَةُ التَّخْصِصِ، وَتَأْخِيرِ الْبَيَانِ.

3066. فَتَقُولُ: إِنْ جَازَ الْقِيَاسُ فِي اللُّغَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ الشَّرْطُ وَالْخَبَرُ، وَلَا

ذَاهَبَ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَا قِيَاسَ فِي اللَّغَاتِ، وَكَيْفَ يُشَبَّهُ بِأَدِلَّةِ التَّخْصِصِ، وَقَوْلُهُ «إِلَّا زَيْدًا» يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَفْهُومًا، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَالًا لِلْكَلَامِ الْأَوَّلِ.

وَالشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ / الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَقَوْلِهِ: 3067 [167/2]

رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَّا زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ: رَأَيْتُ النَّاسَ إِلَّا حِمَارًا، وَلَا تَسْتَثْنِي جُزْءًا مِمَّا دَخَلَ تَحْتَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِ: رَأَيْتُ الدَّارَ إِلَّا بَابَهَا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا إِلَّا وَجْهَهُ. وَهَذَا اسْتِثْنَاءٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، لِأَنَّ اسْمَ الدَّارِ لَا يَنْطَلِقُ عَلَى الْبَابِ، وَلَا اسْمَ زَيْدٍ عَلَى وَجْهِهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ: مِائَةُ ثَوْبٍ إِلَّا ثَوْبًا.

وَعَنْ هَذَا قَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْاسْتِثْنَاءِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجِنْسِ. قَالَ 3068

الشَّافِعِيُّ: لَوْ قَالَ: عَلَيَّ مِائَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا ثَوْبًا، صَحَّ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُ: إِلَّا قِيَمَةً ثَوْبٍ. وَلَكِنْ إِذَا رُدَّ إِلَى الْقِيَمَةِ فَكَأَنَّهُ تَكَلَّفَ رَدُّهُ إِلَى الْجِنْسِ. وَقَدْ وَدَّ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَسْجِدَ الْمَلِكِ كَكُلِّهِمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (الحجر: 30) وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿إِلَّا / إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ (الكهف: 50) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّبَعْتُمُ عَذْوِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (النجم: 77) وَقَالَ: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحُكْمٍ﴾ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

168

وَمِنْ مَعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَحُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

تَكُونُ بِحُكْمٍ ﴿ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى ﴿ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

وَمِنْ مَعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَحُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

تَكُونُ بِحُكْمٍ ﴿ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

وَمِنْ مَعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَحُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

تَكُونُ بِحُكْمٍ ﴿ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

وَمِنْ مَعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَحُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

تَكُونُ بِحُكْمٍ ﴿ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

وَمِنْ مَعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَحُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

تَكُونُ بِحُكْمٍ ﴿ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

وَمِنْ مَعْتَادِ كَلَامِ الْعَرَبِ: مَا فِي الدَّارِ رَحُلٌ إِلَّا امْرَأَةٌ؛ وَمَا لَهُ ابْنٌ إِلَّا ابْنَةٌ. وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا ثَوْرًا. وَقَالَ شَاعِرُهُمْ:

تَكُونُ بِحُكْمٍ ﴿ (س: 29) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتَفَاءً وَسُجُودًا أَعْلَى﴾ (الزلزال: 19-20) وَهَذَا الْاسْتِثْنَاءُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى التَّخْصِصِ وَالْإِخْرَاجِ، إِذِ الْمُسْتَثْنَى مَا كَانَ لِيَدْخُلَ تَحْتَ اللَّفْظِ أَصْلًا.

3074. وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ جَوَزَ اسْتِثْنَاءَ الْمَكِيلِ مِنَ الْمَوْزُونِ، وَعَكْسَهُ، وَلَمْ يَجُوزْ اسْتِثْنَاءُ غَيْرِ الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ مِنْهُمَا فِي الْأَقَارِيرِ.

3075. وَجَوَزَهُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

3076. وَالْأَوَّلَى التَّجْوِيزُ فِي الْأَقَارِيرِ، لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ مُعْتَادًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَجِبَ قَبُولُهُ لِانْتِظَامِهِ.

3077. نَعَمْ: اسْمُ الْاسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ مَجَازٌ أَوْ حَقِيقَةٌ؟ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ.

[170/2]

3078. وَاخْتَارَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ. /

3079. وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي أَنَّهُ مَجَازٌ. لِأَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنَ الشَّيْءِ، تَقُولُ: تَنَبَّيْتُ زَيْدًا عَنْ رَأْيِهِ، وَتَنَبَّيْتُ الْعِنَانَ، فَيُشْعِرُ الْاسْتِثْنَاءَ بِصَرْفِ الْكَلَامِ عَنْ صَوْبِهِ الَّذِي كَانَ يَقْتَضِيهِ سِيَاقُهُ، فَإِذَا ذَكَرَ مَا لَا دُخُولَ لَهُ فِي الْكَلَامِ الْأَوَّلِ لَوْلَا الْاسْتِثْنَاءُ أَيْضًا، فَمَا صَرَفَ الْكَلَامَ وَلَا ثَنَاهُ عَنْ وَجْهِ اسْتِثْنَائِهِ. فَتَسْمِيَتُهُ اسْتِثْنَاءً تَجَوُّزٌ بِاللَّفْظِ عَنْ مَوْضِعِهِ، فَتَكُونُ «إِلَّا» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى لَيْكُنْ.

1 السياق يرشح بأن الإمام هو «الباقلائي» والعبارة على هذا تنمى لقول الغزالي: فواختار القاضي «ويحوز أن يكون: الحويبي» (3078)

3080. ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ¹: إِنَّمَا يَحْسُنُ ذَلِكَ أَنْ لَوْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْتَشْنَى وَالْمُسْتَشْنَى مِنْهُ نَوْعٌ مُنَاسِبَةٌ، كَمَا إِذَا قَالَ: لَيْسَ لِفُلَانٍ ابْنٌ إِلَّا بِنْتُ. فَلَوْ قَالَ: لَيْسَ لِفُلَانٍ ابْنٌ إِلَّا أَنَّهُ بَاعَ دَارَهُ، فَلَا يُسْمَعُ مِنْهُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءُ، لِعَدَمِ الْمُنَاسِبَةِ، وَلِعَدَمِ انْتِظَامِهِ فِي نَفْسِهِ².

2 الفقرة 3080 ساقطة من

الأميرية، وأثبتناها

من المخطوطة

1258، وأثبتها

الشيخان: حافظ

والأشقر

والأشقر

171/2،

استثناء الأكثر

3081. الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَعْرِفًا. فَلَوْ قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ، لَزِمَتْهُ الْعَشْرَةُ، لِأَنَّهُ رَفَعَ الْإِفْرَارَ، وَالْإِفْرَارُ لَا يَجُوزُ رَفْعُهُ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْطُوقٍ بِهِ لَا يُرْفَعُ، وَلَكِنْ يَتِمُّ بِمَا يَجْرِي مَجْرَى الْجُزْءِ مِنَ الْكَلَامِ. وَكَمَا أَنَّ الشَّرْطَ جُزْءٌ مِنَ الْكَلَامِ فَلَا اسْتِثْنَاءَ جُزْءٍ، وَإِنَّمَا لَا يَكُونُ رَفْعًا بِشَرْطٍ / أَنْ يَبْقَى لِلْكَلَامِ مَعْنَى.

3082. أَمَّا اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى جَوَازِهِ.

3083. قَالَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ نَصَرْنَا فِي مَوَاضِعِ جَوَازِهِ، وَالْأَشْبَهُ أَنْ لَا يَجُوزَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَفِيدُ اسْتِثْنَاءَ الْأَكْثَرِ، وَتُسْتَحَقُّ قَوْلَ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ أَلْفًا إِلَّا تِسْعِمَائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ،¹¹ بَلْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ: لَا يُسْتَحْسَنُ اسْتِثْنَاءُ

عَقْدٌ صَحِيحٌ، بَأَن يَقُولَ عِنْدِي مِائَةٌ إِلَّا عَشْرَةً، أَوْ عَشْرَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا، بَلْ مِائَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ، وَعَشْرَةٌ إِلَّا دَانِقًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت. 14) فَلَوْ بَلَغَ الْمِائَةُ لَقَالَ فَلَيْتَ فِيهِمْ تِسْعِمِائَةَ سَنَةٍ، وَلَكِنْ مَا كَانَ كَسْرًا اسْتِثْنَاءً.

3084. قَالَ: وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: لَا نَذْرِي اسْتِثْنَاءَهُمْ اطْرَاحَ لِهَذَا الْكَلَامِ عَنْ لُغَتِهِمْ أَوْ هُوَ كَرَاهَةٌ وَاسْتِثْقَالٌ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ كَرَاهَتُهُمْ / وَإِنْكَارُهُمْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمْ، وَلَوْ جَازَ فِي هَذَا لَجَازَ فِي كُلِّ مَا أَنْكَرُوهُ وَقَبَّحُوهُ مِنْ كَلَامِهِمْ.

[172/2]

3085. احْتَجَّجُوا: بِأَنَّهُ لَمَّا جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْأَقْلِ جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ.

3086. وَهَذَا قِيَاسٌ فَاصِدٌ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: إِذَا جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْبَعْضِ جَازَ اسْتِثْنَاءُ الْكُلِّ. وَلَا قِيَاسَ فِي اللُّغَةِ، ثُمَّ كَيْفَ يُقَاسُ مَا كَرِهُوهُ وَأَنْكَرُوهُ عَلَى مَا اسْتَخْسَنُوهُ؟

3087. وَاحْتَجَّجُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا يَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ (البرق 2-5). وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اسْتِثْنَاءِ النَّصْفِ وَالْأَكْثَرِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَقْلٍ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

3088. أَدُّوا الَّتِي تَقْصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مِائَةٍ ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالْحَقِّ قَوَالًا /

[173/2]

3089. وَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا يَصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ أَيُّ: قُمْ نِصْفَهُ، وَلَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ. وَقَوْلُ الشَّاعِرِ لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: أَسْفَطْتُ تِسْعِينَ مِنْ جُمْلَةِ الْمِائَةِ. هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي.

3090. وَالْأَوَّلَى عِنْدَنَا: أَنَّ هَذَا اسْتِثْنَاءٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَكْرَهًا. فَإِذَا قَالَ: عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَةً، فَلَا يُلْزَمُهُ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ إِلَّا دِرْهَمٌ، وَلَا سَبَبَ لَهُ إِلَّا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا، كَقَوْلِهِ: عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَ سُدُسٍ رُبْعِ دِرْهَمٍ، فَإِنَّ هَذَا قَبِيحٌ، لَكِنْ يَصِحُّ. وَإِنَّمَا الْمُسْتَحْسَنُ اسْتِثْنَاءُ الْكُسْرِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: عَشْرَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَلَيْسَ بِمُسْتَحْسَنٍ، بَلْ رُبَّمَا يُسْتَكْرَهُ أَيْضًا، لَكِنْ الْإِسْتِنكَارُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَشَدُّ، وَكُلَّمَا أَرَادَ قَلَّةً أَرَادَ حُسْنًا. /

[174/2]

الفصل الثالث في:

تعقيب الجمل بالاستثناء

3091. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: مَنْ قَذَفَ زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، وَارْزُقْ شَهَادَتَهُ، وَاحْكُمْ بِفِسْقِهِ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. أَوْ ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (سور 4) وَمَنْ دَخَلَ الدَّارَ، وَأَفْحَشَ الْكَلَامَ، وَأَكَلَ الطَّعَامَ، عَاقِبَهُ إِلَّا مَنْ تَابَ.

3092. فَقَالَ قَوْمٌ: يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ.

3093. وَقَالَ قَوْمٌ: يَقْتَصِرُ عَلَى الْآخِرِ.

3094. وَقَالَ قَوْمٌ: يَحْتَمِلُ كِلَيْهِمَا. فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ إِلَى قِيَامِ دَلِيلٍ.

3095. وَحُجِّجَ الْقَائِلِينَ بِالشُّمُولِ ثَلَاثُ:

3096. الْأُولَى: أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: اضْرِبِ الْجَمَاعَةَ الَّتِي مِنْهَا قَتَلَةٌ وَسُرَاقٌ وَزُنَاةٌ إِلَّا مَنْ تَابَ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: عَاقِبْ مَنْ قَتَلَ وَزَنَى وَسَرَقَ، إِلَّا مَنْ تَابَ، فِي رُجُوعِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى الْجَمِيعِ.

3097. الْإِغْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ، وَلَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِي اللُّغَةِ. فَلِمَ قُلْتُمْ إِنَّ اللَّفْظَ الْمُتَفَاضِلَ الْمُتَعَدِّدَ كَاللَّفْظِ الْمُتَّحِدِ؟

3098. [الحجة الثانية:] / قَوْلُهُمْ: أَهْلُ اللُّغَةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى أَنْ تَكَرَّرَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَقِيبَ كُلِّ جُمْلَةٍ نَوْعٍ مِنَ الْعِيِّ وَاللَّكْنَةِ، كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلَ الدَّارَ فَاضْرِبْهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ؛ وَإِنْ أَكَلَ فَاضْرِبْهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ؛ وَإِنْ تَكَلَّمَ فَاضْرِبْهُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. وَهَذَا مَا يُتَكَرَّرُ الْخَصْمُ اسْتِثْنَاءَهُ، بَلْ يَقُولُ: ذَلِكَ وَاجِبٌ، لِنَعْرِفِ شُمُولَ الْإِسْتِثْنَاءِ.

3099. الْحُجَّةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَكُلْتُ الطَّعَامَ، وَلَا دَخَلْتُ الدَّارَ، وَلَا كَلَّمْتُ زَيْدًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: يَرْجِعُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِلَى الْجَمِيعِ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ عَقِيبَ الْجُمْلِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا، كَقَوْلِهِ: أَعْطِ الْعُلُوَّةَ وَالْعُلَمَاءَ إِنْ كَانُوا فَقَرَاءً. وَهَذَا مِمَّا لَا تُسَلِّمُهُ الْوَاقِفِيُّ، بَلْ يَقُولُونَ: هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الشُّمُولِ وَالْإِغْتِرَاضِ، وَالشُّكُّ كَافٍ فِي اسْتِصْحَابِ الْأَصْلِ مِنْ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ فِي الْيَمِينِ، وَمَنْعِ الْإِعْطَاءِ إِلَّا عِنْدَ الْإِذْنِ / الْمُسْتَيْقِنَ.

[175/2]

[176/2]

3100. وَمَنْ سَلَّمَ مِنَ الْمُخَصَّصَةِ ذَلِكَ فَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُجِيبَ بِإِظْهَارِ دَلِيلٍ
فَقِيهِ يَفْتَضِي ذَلِكَ فِي الشَّرْطِ خَاصَّةً دُونَ الْإِسْتِثْنَاءِ.

3101. وَحُجَّةُ الْمُخَصَّصَةِ اثْنَتَانِ:

3102. الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُعَمَّمِينَ عَمُّوا لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ غَيْرِ مُسْتَقِلَّةٍ، فَصَارَتْ
جُمْلَةً وَاحِدَةً بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ، وَنَحْنُ إِذَا خَصَّصْنَا بِالْأَخِيرِ جَعَلْنَاهَا مُسْتَقِلَّةً.
وَهَذَا تَقْرِيرُ عِلَّةٍ لِلْخَصْمِ وَاعْتِرَاضٌ عَلَيْهَا، وَلَعَلَّهُمْ لَا يُعْلِلُونَ بِذَلِكَ. ثُمَّ عِلَّةٌ عَدَمِ
الِاسْتِقْلَالِ أَنَّهُ لَوْ افْتَصَرَ عَلَيْهِ لَمْ يُعَذِّ. وَهَذَا لَا يَنْدَفِعُ بِتَخْصِيصِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِهِ.

3103. الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمْ: إِطْلَاقُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ مَعْلُومٌ، وَدُخُولُهُ تَحْتَ الْإِسْتِثْنَاءِ
مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مَا دَخَلَ فِيهِ إِلَّا بِبَيِّنٍ.

3104. وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ:

3105. الْأَوَّلُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ تَيَقُّنَ إِطْلَاقِ الْأَوَّلِ قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ، / وَمَا تَمَّ الْكَلَامَ حَتَّى
أُرَدِّفَ بِاسْتِثْنَاءٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُعَمَّمِ، وَيَحْتَمِلُ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُتَوَقِّفِ.

3106. الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَخِيرِ، بَلْ يَجُوزُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ،
فَكَيْفَ نُسَلِّمُ التَّيَقُّنَ ١٩

3107. الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الشَّرْطِ وَالصَّفَةِ، وَنُسَلِّمُ أَكْثَرَهُمْ عُمُومَ ذَلِكَ،
وَيَلْزَمُهُمْ قَصْرُ لَفْظِ الْجَمْعِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّهُ الْمُسْتَقْتَرَنُ.

3108. حُجَّةُ الْوَاقِفِيَّةِ:

3109. أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ التَّعْمِيمُ وَالتَّخْصِيصُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ تَحْكُمُ، وَرَأَيْنَا الْعَرَبَ
تَسْتَعْمِلُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَا يُمَكِّنُ الْحُكْمُ بَأَنَّ أَحَدَهُمَا حَقِيقَةٌ وَالْآخَرُ
مَجَازٌ، فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ لَا مَحَالَةَ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ نَقْلٌ مُتَوَاتِرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّهُ
حَقِيقَةٌ فِي أَحَدِهِمَا مَجَازٌ فِي الْآخَرِ.

3110. وَهَذَا هُوَ الْأَحَقُّ.

3111. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ رَفْعِ التَّوَقُّفِ، / فَمَذْهَبُ الْمُعَمَّمِينَ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْوَاوَ ظَاهِرَةٌ
فِي الْعُطْفِ. وَذَلِكَ يُوْجِبُ تَوْعَا مِنْ الْإِتِّحَادِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

[177/2]

[178/2]

لَكِنَّ الْوَاوَ مُخْتَبِلٌ أَيْضًا لِلْإِتْدَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتُسَبِّحَنَّ لَكُمْ وَتُغْفَرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا فُتِنْتُمْ بِهِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الصَّح 5) وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمَحُّ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ (الشورى: 24).

3112. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَقُّفَ أَوَّلَى: أَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْأَقْسَامُ كُلُّهَا: مِنَ الشُّمُولِ، وَالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْأَخِيرِ، وَالرَّجُوعِ إِلَى بَعْضِ الْجُمْلِ السَّابِقَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ (النور 4-5) فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْجَلْدِ، وَيَرْجِعُ إِلَى الْفَسَقِ، وَهَلْ يَرْجِعُ إِلَى الشَّهَادَةِ / فِيهِ خِلَافٌ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤَمَّنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسْكَمَةٌ إِلَى أَهْلِهَا إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ (النساء: 92) يَرْجِعُ إِلَى الْأَجِيرِ وَهُوَ الدِّيَةُ، لِأَنَّ النَّصَدَّقَ لَا يُؤْتَرُ فِي الْإِعْتِقَاقِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (المائدة: 89) فَقَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ يَرْجِعُ إِلَى الْخِصَالِ الثَّلَاثَةِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: 83) فَهَذَا يَتَعَدَّى حَمْلُهُ عَلَى الَّذِي يَلِيهِ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ لَا يَتَّبِعَ الشَّيْطَانَ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَشْمَلْهُ فَضْلُ اللَّهِ وَرَحْمَتُهُ، فَقِيلَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِ ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ لِنَقْصِيرِ زَاهِمَالِ وَغَلَطِ. وَقِيلَ / إِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْأَخِيرِ، وَمَعْنَاهُ: وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ يَبْعَثُ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَاتَّعْتَمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا قَدْ كَانَ تَفَضُّلُ عَلَيْهِمْ بِالْعِصْمَةِ مِنَ الْكُفْرِ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، كَأَوْسِ الْقُرَيْشِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَقُسَّ ابْنِ سَاعِدَةَ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِتَوْحِيدِهِ وَاتِّبَاعِ رَسُولِهِ قَبْلَهُ.

3113. الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الشَّرْطِ عَلَى الْكَلَامِ:

3114. اعْلَمْ أَنَّ الشَّرْطَ عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يُوجَدُ الْمَشْرُوطُ مَعَ عَدَمِهِ، لَكِنَّ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُوجَدَ

[179/2]

[180/2]

[181/2]

عِنْدَ / وَجُودِهِ. وَيَبْهَ يُفَارِقُ الْعِلَّةَ، إِذِ الْعِلَّةُ يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهَا وَجُودُ الْمَعْلُولِ،
وَالشَّرْطُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْمَشْرُوطِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودُهُ.

3115. وَالشَّرْطُ عَقْلِيٌّ وَشَرْعِيٌّ وَلُغَوِيٌّ:

3116. فَالْعَقْلِيُّ كَالْحَيَاةِ لِلْعِلْمِ، وَالْعِلْمُ لِلْإِرَادَةِ، وَالْمَحَلُّ لِلْحَيَاةِ، إِذِ الْحَيَاةُ تَنْتَفِي
بِإِنْتِفَاءِ الْمَحَلِّ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَحَلٍّ. وَلَا يَلْزَمُ وَجُودُهَا بِوُجُودِ الْمَحَلِّ.

3117. وَالشَّرْعِيُّ كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ. وَالْإِخْصَانِ لِلرَّجْمِ.

3118. وَاللُّغَوِيُّ كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ قَأْتِ طَالِقٌ؛ وَإِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ. فَإِنْ
مُقْتَضَاهُ فِي اللِّسَانِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ: اخْتِصَاصُ الْإِكْرَامِ بِالْمَجِيءِ، فَإِنَّهُ
إِنْ كَانَ يُكْرَمُهُ دُونَ الْمَجِيءِ / لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ اشْتِرَاطًا، فَتَزَلَّ الشَّرْطُ مَنْزِلَةً
تَخْصِيصِ الْعُمُومِ، وَمَنْزِلَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ إِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا
أَنْ يَكُونُوا أَهْلَ عَهْدٍ، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِنْ كَانُوا حَرْبِيِّينَ.

[182/2]

3119. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ فَيَغَيِّرُهُ عَمَّا كَانَ يَفْتَضِيهِ
لَوْ لَا الشَّرْطُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، حَتَّى يَجْعَلَهُ مُتَكَلِّمًا بِالْبَاقِي، لَا أَنَّهُ مُخْرِجٌ مِنْ كَلَامِهِ
مَا دَخَلَ فِيهِ. فَإِنَّهُ لَوْ دَخَلَ فِيهِ لَمَّا خَرَجَ. نَعَمْ كَانَ يُقْبَلُ الْقَطْعُ فِي الدَّوَامِ
بِطَرِيقِ النَّسْخِ، فَأَمَّا رَفْعُ مَا سَبَقَ دُخُولُهُ فِي الْكَلَامِ، فَمُحَالٌ، فَإِذَا قَالَ: أَنْتَ
طَالِقٌ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ، فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ عِنْدَ / الدُّخُولِ طَالِقٌ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ
بِالطَّلَاقِ إِلَّا بِالْإِضَافَةِ إِلَى حَالِ الدُّخُولِ. أَمَّا أَنْ تَقُولَ: تَكَلَّمَ بِالطَّلَاقِ عَامًّا
مُطْلَقًا دَخَلَ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، ثُمَّ أَخْرَجَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ.

[183/2]

3120. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا أَهْلَ الذِّمَّةِ، أَوْ: إِنْ لَمْ يَكُونُوا ذِمِّيِّينَ،
فَلَفْظُ «الْمُشْرِكِينَ» مُتَنَاوِلٌ لِلْجَمِيعِ وَلِأَهْلِ الذِّمَّةِ، لَكِنْ خَرَجَ أَهْلُ الذِّمَّةِ
بِإِخْرَاجِهِ بِالشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ.

[184/2]

3121. قُلْنَا: هُوَ كَذَلِكَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ. وَلِذَلِكَ يَمْتَنِعُ الْإِخْرَاجُ / بِالشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ
مُنْفَصِلًا. وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ الْمُتَنَفِّصِ وَالْمُتَّصِلِ. وَلَكِنْ
إِذَا لَمْ يَقْتَصِرْ، وَالْحَقُّ بِهِ مَا هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ وَإِتِمَامٌ لَهُ، غَيَّرَ مَوْضِعَ الْكَلَامِ،
فَجَعَلَهُ كَالنَّاطِقِ بِالْبَاقِي، وَدَفَعَ دُخُولَ الْبَعْضِ. وَمَعْنَى الدَّفْعِ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ

لَوْلَا الشَّرْطُ وَالِاسْتِثْنَاءُ، فَإِذَا لَحَقَا قَبْلَ الْوُقُوفِ دَفَعَا. فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَوَيْلٌ
لِّلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون: 4) لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ اِئْتِمَامِ الْكَلَامِ، فَإِذَا تَمَّ الْكَلَامُ كَانَ
الْوَيْلُ مَقْصُورًا عَلَى مَنْ وُجِدَ فِيهِ شَرْطُ السَّهْوِ وَالرَّيَاءِ، لَا أَنَّهُ دَخَلَ فِيهِ كُلُّ
مُصَلٍّ ثُمَّ خَرَجَ الْبَعْضُ.

3122. فَهَكَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ حَقِيقَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ، فَاعْلَمُوهُ تَرَشُّدُوا. / [185/2]

3123. الْقَوْلُ فِي الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ:

3124. اَعْلَمُ أَنَّ التَّقْيِيدَ اشْتِرَاطٌ. وَالْمُطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُقَيَّدِ إِنْ اتَّخَذَ الْمَوْجِبُ
وَالْمَوْجِبُ، كَمَا لَوْ قَالَ: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشُهُودٍ، وَقَالَ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ
وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ» فَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ. فَلَوْ قَالَ فِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ ﴿فَتَحْرِيرُ
رَقَبَةٍ﴾ (السَّعَادَةُ: 3) ثُمَّ قَالَ فِيهَا مَرَّةً أُخْرَى: فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ؛ فَيَكُونُ هَذَا
اشْتِرَاطًا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ.

3125. وَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَكِنْ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ لَا يَرَى بَيْنَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ تَفَاضُلًا النَّاسِخِ
وَالْمَنْسُوخِ، كَمَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْقَاضِي. وَالْقَاضِي مَعَ مَصِيرِهِ إِلَى التَّعَارُضِ نَقَلَ
الِاتِّفَاقَ عَنِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَنْزِيلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ.

3126. أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْحُكْمُ، كَالظَّهَارِ وَالْقَتْلِ، فَقَالَ قَوْمٌ: يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى
الْمُقَيَّدِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى دَلِيلٍ، كَمَا لَوْ اتَّحَدَتْ الْوَاقِعَةُ.

3127. وَهَذَا تَحْكُمُ مَحْضُ يُخَالِفُ وَضْعَ اللَّغَةِ، إِذْ لَا يَتَعَرَّضُ الْقَتْلُ لِلظَّهَارِ، فَكَيْفَ
يُزْفَعُ الْإِطْلَاقُ الَّذِي فِيهِ. وَالْأَسْبَابُ الْمُخْتَلِفَةُ تَخْتَلِفُ فِي الْأَكْثَرِ شُرُوطُ
وَاجِبَاتِهَا. كَيْفَ وَيُلْزَمُ مِنْ هَذَا تَنَاقُضٌ: فَإِنَّ الصَّوْمَ مُقَيَّدٌ بِالتَّنَاضُحِ فِي الظَّهَارِ،
وَبِالتَّفْرِيقِ فِي الْحَجِّ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾
(لغوه 196) وَمُطْلَقٌ فِي الْيَمِينِ، فَلَيْتَ شِعْرِي عَلَى أَيِّ الْمُقَيَّدِينَ يُحْمَلُ؟

3128. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ أَصْلًا وَإِنْ قَامَ دَلِيلُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ نَسَخَ،
وَلَا سَبِيلَ إِلَى نَسْخِ الْكِتَابِ بِالْقِيَاسِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ. إِذْ جَعَلَ /
الرَّيَاذَةَ عَلَى النَّصِّ نَسْخًا.

■ مـ 192. وما بعدها 3129. وَقَدْ بَيَّنَّا قَسَادَ هَذَا فِي كِتَابِ الشَّخْ *، وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿مَتَحَرِّرٌ رَقَبَةٍ﴾

لَيْسَ هُوَ نَصًّا فِي إِجْزَاءِ الْكَافِرَةِ، بَلْ هُوَ عَامٌّ يُعْتَقَدُ ظُهُورُهُ، مَعَ تَجْوِيزِ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى خُصُوصِهِ. أَمَّا أَنْ يُعْتَقَدَ عُمُومُهُ قَطْعًا فَهَذَا خَطَأٌ فِي اللُّغَةِ.

3130. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنْ قَامَ دَلِيلٌ حَمِلَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا تَخْصِصُ الْعُمُومِ. وَهَذَا هُوَ الطَّرِيقُ الصَّحِيحُ.

3131. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يُطْلَبُ بِالْقِيَاسِ حُكْمُ مَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، وَالرَّقَبَةُ مَنْطُوقٌ بِهَا فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، وَمُقْتَضَاهَا إِجْزَاءُ الْكَفَّارَةِ.

3132. قُلْنَا: يَبَيَّنُ أَنْ كَوْنَ الْكَفَّارَةِ مَنْطُوقًا بِهَا مَشْكُوكٌ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ تَنَاوُلُ عُمُومِ الرَّقَبَةِ لَهُ كَالْتَنْصِصِ عَلَى الْكَافِرَةِ. وَقَدْ كَشَفْنَا الْغَطَاءَ فِي مَسْأَلَةِ تَخْصِصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِالْقِيَاسِ *.

■ مـ 465

3133. هَذَا تَمَامُ الْقَوْلِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَلَوْ أَحِقَّهِ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالشَّرْطِ وَالتَّقْيِيدِ. وَبِهِ تَمَّ الْكَلَامُ فِي الْفَرْقِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ الصَّبِغَةُ وَالْوَضْعُ.

الفن الثاني في

ما يقتبس من الألفاظ

لَا مِنْ حَيْثُ صِيغَتْهَا وَوَضَعُهَا

بَلْ مِنْ حَيْثُ فَخَوَاهَا وَإِشَارَتُهَا

3134. وَهِيَ خَمْسَةٌ أَضْرِبُ:

حد الاقتضاء

3135. الضَرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يُسَمَّى اقْتِضَاءً: وَهُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا يَكُونُ مَنْطُوقًا بِهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مِنْ ضَرُورَةِ اللَّفْظِ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ صَادِقًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ وَجُودُ الْمَلْفُوظِ شَرْعًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ أَعْقَلًا إِلَّا بِهِ.

171 باب

[187/2]

3136. أَمَّا / الْمُقْتَضَى الَّذِي هُوَ ضَرُورَةُ صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، فَكَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ» لِأَنَّهُ نَفَى الصَّوْمَ، وَالصَّوْمُ لَا يَنْتَفِي بِصُورَتِهِ. فَمَعْنَاهُ: لَا صِيَامَ صَحِيحٌ، أَوْ كَامِلٌ. فَيَكُونُ حُكْمُ الصَّوْمِ هُوَ الْمَنْفِيُّ، لَا الصَّوْمُ | نَفْسُهُ. وَالْحُكْمُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، لَكِنْ لَا يَدُّ مِنْهُ لِيَتَحَقَّقَ صِدْقُ الْكَلَامِ.

3137. فَعَنْ هَذَا أَقْلْنَا: لَا عُمُومَ لَهُ، لِأَنَّهُ ثَبَتَ اقْتِضَاءً، لَا لَفْظًا. وَهَذَا يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُنَكِّرُ الْأَسْمَاءَ الشَّرْعِيَّةَ، وَيَقُولُ: لَفْظُ الصَّوْمِ بَاقٍ عَلَى مُقْتَضَى اللَّغَةِ، فَيُقْتَضَرُّ فِيهِ إِلَى إِضْمَارِ الْحُكْمِ. أَمَّا مَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ، فَيَكُونُ انْتِفَاؤُهُ بِطَرِيقِ النُّطْقِ لَا بِطَرِيقِ الْإِقْتِضَاءِ. بَلْ مِثَالُهُ «لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ» وَ«رُفِعَ عَنِ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانُ» وَمَا سَقَتْ أَمَلْتُهُ فِي بَابِ الْمُجْمَلِ *.

* 360-357

الاقتضاء لتصوير
المنطوق به شرعاً

3138. وَأَمَّا مِثَالُ مَا ثَبَتَ اقْتِضَاءً لِتَصَوُّرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ شَرْعًا، فَقَوْلُ الْقَائِلِ: أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي، فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْمِلْكَ وَيَقْتَضِيهِ، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ. لَكِنْ الْعِنَقُ الْمَنْطُوقُ بِهِ شَرْطُ نَفُوذِهِ شَرْعًا نَقْدُمُ الْمِلْكَ، فَكَانَ ذَلِكَ مُقْتَضَى اللَّفْظِ.

3139. وَكَذَلِكَ لَوْ أَشَارَ إِلَى عَبْدٍ غَيْرٍ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَأَعْتَقَنَّ هَذَا الْعَبْدَ، يُلْزِمُهُ تَحْصِيلُ الْمِلْكَ فِيهِ إِنْ أَرَادَ الْبَرَّ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ لِضَرُورَةِ الْمُلتَزِمِ.

3140 وَأَمَّا مِثَالُ مَا تَبَتَّ اقْتِضَاءُ لِتَصَوُّرِ الْمُنْطَوِقِ بِهِ عَقْلًا، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (الباء: 23) فَإِنَّهُ يَقْتَضِي إِضْمَارَ الْوُطْءِ، أَيْ حُرْمَ عَلَيْكُمْ وَطْءَ أُمَّهَاتِكُمْ، لِأَنَّ الْأُمَّهَاتَ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَعْيَانِ، وَالْأَحْكَامُ لَا تَتَعَلَّقُ / بِالْأَعْيَانِ، بَلْ لَا يُعْقَلُ تَعَلُّقُهَا إِلَّا بِأَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، فَاقْتَضَى اللَّفْظُ فِعْلًا، وَصَارَ ذَلِكَ هُوَ الْوُطْءُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ بِعَرَفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتَا الدَّمِّ﴾ (المائدة: 3) وَ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ (الأنعام: 1) أَيْ الْأَكْلُ. وَيَقْرُبُ مِنْهُ ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾ (سب: 82) أَيْ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْأَهْلِ حَتَّى يُعْقَلَ السُّؤَالُ. فَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُلْقَبَ هَذَا بِالْإِضْمَارِ، دُونَ الْإِقْتِضَاءِ. وَالْقَوْلُ فِي هَذَا قَرِيبٌ.

[188/2]

3141 الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا يُؤْخَذُ مِنْ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لَا مِنَ اللَّفْظِ. وَنَعْنِي بِهِ مَا يَنْبَغُ اللَّفْظُ مِنْ غَيْرِ تَجْرِيدِ قَصْدٍ إِلَيْهِ، فَكَمَا أَنَّ الْمُشْكَلَمَ قَدْ يُفْهَمُ بِإِشَارَتِهِ وَحَرَكَتِهِ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَفْسُ اللَّفْظِ، فَيُسَمَّى إِشَارَةً. فَكَذَلِكَ قَدْ يَنْبَغُ اللَّفْظُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ وَيَتَنَبَّهَ لَهُ.

المفهوم من
إشارة للفظ

3142 وَمِثَالُ ذَلِكَ: تَمَسُّكُ الْعُلَمَاءِ فِي تَقْدِيرِ أَقَلِّ الطَّهْرِ وَأَكْثَرِ الْحَيْضِ بِخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُنَّ نَاقِصَاتُ عَقْلٍ وَدِينٍ» فَقِيلَ: «أَمَّا نَقْصَانُ دِينِهِنَّ؟ فَقَالَ: تَقَعُدُ إِحْدَاهُنَّ فِي فَعْرِ بَيْتِهَا شَطْرَ دَهْرِهَا لَا تُصَلِّي وَلَا تَصُومُ». فَهَذَا إِنَّمَا سِيقَ لِبَيَانِ نَقْصَانِ الدِّينِ، وَمَا وَقَعَ الطُّلُقُ قَصْدًا إِلَّا بِهِ، لَكِنْ حَصَلَ بِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَكْثَرِ الْحَيْضِ وَأَقَلِّ الطَّهْرِ، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فَوْقَ شَطْرِ الدَّهْرِ، وَهُوَ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا مِنَ الشَّهْرِ، إِذْ لَوْ تَصَوَّرَ الزِّيَادَةُ لَتَعَرَّضَ لَهَا عِنْدَ قَصْدِ الْمُبَالَغَةِ فِي نَقْصَانِ دِينِهَا.

31172

3143 وَمِثَالُهُ اسْتِدْلَالُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَنْجِيسِ الْمَاءِ / الْقَلِيلِ بِنَجَاسَةٍ لَا تُغَيِّرُهُ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَذْرِي أَتَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» إِذْ قَالَ: لَوْلَا أَنْ يَقِينَ النِّجَاسَةَ يُنَجِّسُ، لَكَانَ تَوَهُُّمُهَا لَا يُوجِبُ الْإِسْتِحْبَابَ.

[189/2]

3144 وَمِثَالُهُ تَقْدِيرُ أَقَلِّ مُدَّةِ الْحَمْلِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ ﴿وَحَمْلُهُ، وَفِصْلُهُ، ثَلَاثُونَ

شَهْرًا ﴿ (الاحد 15) وَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ﴿ وَفَضَّلَهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ (الحد 14).

3145. وَمِثَالُهُ الْمَصِيرُ إِلَى أَنْ مَنْ وَطِئَ بِاللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ، فَأَصْبَحَ جُنُبًا، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ، لِأَنَّهُ قَالَ ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ ﴾ (الغرة 187) وَقَالَ ﴿ قَالَتْنِ بَشِيرُوهُنَّ ﴾ (البقرة 187)، ثُمَّ مَدَّ الرُّخْصَةَ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، فَتَشْعُرُ الْآيَةُ بِجَوَازِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي آخِرِ اللَّيْلِ اسْتَأْخَرَ غُسْلَهُ إِلَى النَّهَارِ، وَإِلَّا وَجِبَ أَنْ يَعْرِمَ الْوُطْءَ فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ بِمِقْدَارِ مَا يَتَسَبَّحُ لِلْغُسْلِ.

3146. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَيُسَمَّى «إِشَارَةُ اللَّفْظِ».

3147. الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: فَهْمُ التَّعْلِيلِ مِنْ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْوَصْفِ الْمُنَاسِبِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة: 38) وَ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ (البقرة 2) فَإِنَّهُ كَمَا فَهَمُ وَجُوبُ الْقَطْعِ وَالْجَلْدِ عَلَى السَّارِقِ وَالزَّانِي، وَهُوَ الْمَنْطُوقُ بِهِ، فَهَمُ كَوْنُ السَّرِقَةِ وَالزَّانَا عِلَّةً لِلْحُكْمِ. وَكَوْنُهُ عِلَّةٌ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، لَكِنْ يَسْبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ فَحْوَى الْكَلَامِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

[190/2]

﴿ إِنَّ الْأَرْزَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ (الافتح 13-14) أَيْ لِبَرِّهِمْ وَفُجُورِهِمْ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا خَرَجَ مَخْرَجَ الذَّمِّ وَالْمَدْحِ وَالترَّغِيبِ وَالتَّزْهِيْبِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: ذُمُّ الْفَاجِرِ، وَامْدَحُ الْمُطِيعِ، وَعَظَمُ الْعَالِمِ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ يُفْهَمُ مِنْهُ التَّعْلِيلُ مِنْ غَيْرِ نَظْقٍ بِهِ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى: إِيْمَاءً وَإِشَارَةً، كَمَا يُسَمَّى: فَحْوَى الْكَلَامِ وَلَحْنَهُ. وَإِلَيْكَ الْخَيْرَةُ فِي تَسْمِيَّتِهِ بَعْدَ الْوُقُوفِ عَلَى جَنْبِهِ وَحَقِيقَتِهِ.

فهو غير المنطوق به من المنطوق

3148. الضَّرْبُ الرَّابِعُ: فَهَمُ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَمَقْصُودِهِ، كَفَهْمِ تَحْرِيمِ الشُّنْمِ وَالْقَتْلِ وَالضَّرْبِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَقُلْ لِمَا أَتَى وَلَا نَهَرُهَا ﴾ (الاسراء 23) وَفَهْمِ تَحْرِيمِ إِخْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ، وَإِهْلَاكِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا ﴾ (النساء: 10)، وَفَهْمُ مَا وَرَاءَ الذَّرَّةِ وَالْدَيْنَارِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (الزلزال 7) وَقَوْلُهُ: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ قَامَتْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ (آل عمران: 75)، وَكَذَلِكَ قَوْلُ

الْقَاتِلِ: مَا أَكَلْتُ لَهُ بُرَّةً، وَلَا شَرِبْتُ لَهُ جُرْعَةً، وَلَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ حَبَةً، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَا وَرَاءَهُ.

3149. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا مِنْ قِبَلِ التَّنْبِيهِ بِالْأَذْنَى عَلَى الْأَعْلَى.

3150. قُلْنَا: لَا حَجَرَ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ مُجَرَّدَ ذِكْرِ الْأَذْنَى لَا يُحْصَلُ هَذَا التَّنْبِيهِ مَا لَمْ يُفْهَمَ الْكَلَامُ وَمَا سَبَقَ لَهُ، فَلَوْلَا مَعْرِفَتُنَا بِأَنَّ الْآيَةَ سَبَقَتْ لِتَعْظِيمِ الْوَالِدَيْنِ وَاحْتِرَامِهِمَا، لَمَا فَهِمْنَا مَنَعَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ مِنْ مَنَعَ التَّأْفِيفِ، إِذْ قَدْ يَقُولُ السُّلْطَانُ إِذَا أَمَرَ بِقَتْلِ مَلِكٍ: لَا تَقُلْ لَهُ أَفٌ، لَكِنْ اقْتُلْهُ، وَقَدْ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ / مَا لَ فُلَانٍ، وَيَكُونُ قَدْ أُحْرِقَ مَالُهُ، فَلَا يَحْنُثُ.

[191/2]

3151. فَإِنْ قِيلَ: الضَّرْبُ حَرَامٌ قِيَاسًا عَلَى التَّأْفِيفِ، لِأَنَّ التَّأْفِيفَ إِنَّمَا حُرِّمَ لِلْإِيذَاءِ، وَهَذَا الْإِيذَاءُ فَوْقَهُ.

3152. قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتَ بِكَوْنِهِ قِيَاسًا أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَى تَأَمُّلٍ وَاسْتِنْبَاطٍ عِلَّةٍ فَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ مَسْكُوتٌ فَهُمْ مِنْ مَنْطُوقٍ، فَهُوَ صَحِيحٌ، بِشَرَطِ أَنْ يُفْهَمَ أَنَّهُ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ، أَوْ هُوَ مَعَهُ وَلَيْسَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى «مَفْهُومَ الْمَوْافَقَةِ» وَقَدْ يُسَمَّى «فَحْوَى اللَّفْظِ» وَلِكُلِّ فَرِيقٍ اصطِلَاحٌ آخَرُ. فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى الْأَلْفَافِ، وَاجْتَهِدْ فِي إِذْرَاكِ حَقِيقَةِ هَذَا الْجِنْسِ.

3153. الضَّرْبُ الْخَامِسُ: هُوَ الْمَفْهُومُ. وَمَعْنَاهُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِتَخْصِصِ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ.

حد المفهوم

3154. وَيُسَمَّى «مَفْهُومًا» لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ مُجَرَّدٌ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى مَنْطُوقٍ، وَإِلَّا فَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَنْطُوقُ أَيْضًا مَفْهُومٌ. وَرُبَّمَا سُمِّيَ هَذَا دَلِيلَ الْخِطَابِ. وَلَا الِيفَاتِ إِلَى الْأَسَامِي.

3155. وَحَقِيقَتُهُ أَنَّ تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِأَحَدٍ وَضَعِي الشَّيْءِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عَمَّا يُخَالِفُهُ فِي الصِّفَةِ؟ كَقَوْلِهِ نَعَالِي: «وَمَنْ قَاتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا» (السنن: 95) وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» وَ«التَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» وَ«مَنْ بَاعَ نَحْلَةً مُؤَبَّرَةً فَمَتَرْتَهَا لِلْبَائِعِ»، فَتَخْصِصُ الْعَمْدِ وَالسُّؤْمِ وَالثَّبُوتِ وَالتَّأْيِيدِ بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ هَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهَا؟

[192/2]

3156. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالْأَكْثَرُونَ مِنْ أَصْحَابِهِمَا: إِنَّهُ يَدُلُّ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَشْعَرِيُّ إِذِ اخْتَحَّ / فِي إِبْتَاتِ خَيْرِ الْوَاحِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بِنْتٍ فَتَمَيَّنْ﴾ (النساء: 6) ١١ قَالَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَدْلَ بِخِلَافِهِ. وَاجْتَحَّ فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ (الصفحة 15) قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بِخِلَافِهِمْ.

3157. وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمِنْهُمْ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ مِنْ حُذَّاقِ الْفُقَهَاءِ، وَمِنْهُمْ ابْنُ سُرَيْجٍ: إِنَّ ذَلِكَ لَا دَلَالَهَ لَهُ. وَهُوَ الْأَوْجَهُ عِنْدَنَا.

3158. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَسْأَلُكَ:

3159. الْأَوَّلُ: أَنَّ إِبْتَاتِ زَكَاةِ السَّائِمَةِ مَفْهُومٌ، أَمَّا نَفْيُهَا عَنِ الْمَعْلُوفَةِ اقْتِبَاسًا مِنْ مُجَرَّدِ الْإِبْتَاتِ فَلَا يُعْلَمُ إِلَّا بِنَقْلِ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ مُتَوَاتِرٍ أَوْ جَارِ مَجْرَى الْمُتَوَاتِرِ. وَالْجَارِي مَجْرَى الْمُتَوَاتِرِ كَعَلِمْنَا بَأَنَّ قَوْلَهُمْ: ضَرْوبٌ وَقَتُولٌ وَأَمْثَالُهُ لِلتَّكْثِيرِ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: عَلِيمٌ وَأَعْلَمُ، وَقَدِيرٌ وَأَقْدَرُ، لِلْمِثَالَةِ، أَعْنِي: الْأَفْعَلُ، أَمَّا نَقْلُ الْأَحَادِ فَلَا يَكْفِي، إِذِ الْحُكْمُ عَلَى لُغَةٍ يَنْزِلُ عَلَيْهَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِ الْأَحَادِ، مَعَ جَوَازِ الْغَلَطِ، لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

3160. فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ نَفَى الْمَفْهُومَ افْتَقَرَ إِلَى نَقْلِ مُتَوَاتِرٍ أَيْضًا؟

3161. قُلْنَا: لَا حَاجَةَ إِلَى حُجَّةٍ فِيْمَا لَمْ يَضْعُوهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَتَنَاهَى، إِنَّمَا الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ يَدَّعِي الْوَضْعَ.

3162. الثَّانِي: حَسُنَ الْإِسْتِفْهَامُ، فَإِنْ مَنْ قَالَ: إِنْ ضَرَبَكَ زَيْدٌ عَامِدًا فَاضْرِبْهُ: حَسُنَ أَنْ يَقُولَ: فَإِنْ ضَرَبَنِي خَاطِئًا هَلْ أُضْرِبُهُ؟ وَإِذَا قَالَ: أَخْرِجِ الزَّكَاةَ مِنْ مَاشِيَتِكَ السَّائِمَةِ، حَسُنَ أَنْ يَقُولَ: هَلْ أَخْرِجُهَا مِنَ الْمَعْلُوفَةِ؟ وَحَسُنَ الْإِسْتِفْهَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَفْهُومٍ، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ / فِي الْمَنْطُوقِ، وَحَسُنَ فِي الْمُسْكُوتِ عَنْهُ.

[193/2]

3163. فَإِنْ قِيلَ: حَسُنَ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُرَادُ بِهِ النَّفْيُ مَجَازًا.

3164. قُلْنَا: الْأَصْلُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَمَلَ ذَلِكَ كَانَ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا يُرَدُّ إِلَى الْمَجَازِ بِضَرُورَةٍ دَلِيلٍ، وَلَا دَلِيلَ.

3165. الْمَسْلُوكُ الثَّالِثُ: أَنَا نَجِدُهُمْ يُعْلَقُونَ الْحُكْمَ عَلَى الصِّفَةِ، تَارَةً مَعَ مُسَاوَاةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ لِلْمَنْطُوقِ، وَتَارَةً مَعَ الْمُخَالَفَةِ. فَالْتَّبُوتُ لِلْمَوْصُوفِ مَعْلُومٌ مَنْطُوقٌ، وَالتَّنْفِي عَنْ الْمَسْكُوتِ مُحْتَمَلٌ، فَلْيَكُنْ عَلَى الْوَقْفِ إِلَى الْبَيَانِ بِقَرِينَةٍ زَائِدَةٍ وَدَلِيلٍ آخَرَ. أَمَّا دَعْوَى كَوْنِهِ مَجَازًا عِنْدَ الْمُوَافَقَةِ، حَقِيقَةً عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ، فَتَحْكُمُ بغيرِ دَلِيلٍ، يُعَارِضُهُ عَكْسُهُ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ.

3166. الْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: أَنَّ الْمُخْبِرَ عَنْ دِي الصِّفَةِ لَا يَنْفِي عَنْ غَيْرِ الْمَوْصُوفِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ. فَإِذَا قَالَ: قَامَ الْأَسْوَدُ، أَوْ خَرَجَ، أَوْ قَعَدَ، لَمْ يَدُلَّ عَلَى نَفْيِهِ عَنِ الْأَبْيَضِ. بَلْ هُوَ سُكُوتٌ عَنِ الْأَبْيَضِ. وَإِنْ مَنَعَ ذَلِكَ مَانِعٌ، وَقَدْ قِيلَ بِهِ، لَزِمَهُ تَخْصِيصُ اللَّقَبِ وَالْإِسْمِ الْعَلَمِ، حَتَّى يَكُونَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، نَفْيًا لِلرُّؤْيَةِ عَنْ غَيْرِهِ. وَإِذَا قَالَ: رَكِبَ زَيْدٌ دَلَّ عَلَى نَفْيِ الرُّكُوبِ عَنْ غَيْرِهِ. وَقَدْ تَبَعَ هَذَا نَعْضُهُمْ. وَهُوَ بُهْتٌ وَاخْتِرَاعٌ عَلَى اللُّغَاتِ كُلِّهَا. فَإِنْ قَوْلُنَا «رَأَيْتُ زَيْدًا» لَا يُوجِبُ نَفْيَ رُؤْيَيْهِ عَنْ ثَوْبٍ زَيْدٍ وَدَابَّتِهِ وَخَادِمِهِ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ، إِذْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: زَيْدٌ عَالِمٌ، كُفْرًا، لِأَنَّهُ نَفَى لِلْعِلْمِ عَنِ اللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ، وَقَوْلُهُ: عَيْسَى نَبِيُّ اللَّهِ، كُفْرًا، لِأَنَّهُ نَفَى الثَّبُوتَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ.

المخبر عن دي
الصفة لا ينفي
هذه الصفة عن
غيره

3167. فَإِنْ قِيلَ: / هَذَا قِيَاسُ الْوَصْفِ عَلَى اللَّقَبِ، وَلَا قِيَاسٌ فِي اللُّغَةِ.

[194/2]

3168. قُلْنَا: مَا قَصَدْنَا بِهِ إِلَّا ضَرْبَ مِثَالٍ، لِيُنْتَبَهَ بِهِ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ الصِّفَةَ لِتَعْرِيفِ الْمَوْصُوفِ فَقَطْ، كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْلَامِ لِتَعْرِيفِ الْأَشْخَاصِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ، فِي نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنِ الْبَقَرِ وَالْإِبِلِ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ، فِي نَفْيِ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَعْلُوفِ.

3169. الْمَسْلُوكُ الْخَامِسُ: أَنَا كَمَا أَنَا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ لِلْعَرَبِ طَرِيقًا إِلَى الْخَبَرِ عَنْ مُخْبِرٍ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ، اقْتِصَارًا عَلَيْهِ، مَعَ السُّكُوتِ عَنِ الْبَاقِي، فَلَهَا طَرِيقٌ أَيْضًا فِي الْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةٍ، فَتَقُولُ: رَأَيْتُ الظَّرِيفَ وَقَامَ الطَّوِيلُ، وَنَكَحْتُ الثَّيِّبَ، وَاشْتَرَيْتُ السَّائِمَةَ، وَبَعْتُ النُّخْلَةَ الْمُؤَيَّرَةَ. فَلَوْ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: نَكَحْتُ الْبَكْرَ أَيْضًا، وَاشْتَرَيْتُ الْمَعْلُوفَةَ أَيْضًا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مُنَاقِضًا لِلأَوَّلِ وَرَفْعًا لَهُ وَتَكْذِيبًا لِنَفْسِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: مَا نَكَحْتُ الثَّيِّبَ، وَمَا اشْتَرَيْتُ السَّائِمَةَ. وَلَوْ

فَهُمُ النَّفْيُ كَمَا فُهُمُ الْإِثْبَاتُ لَكَانَ الْإِثْبَاتُ بَعْدَهُ تَكْدِيْبًا وَمُضَادًّا لِمَا سَبَقَ.

أدلة القائلين
بمفهوم المحالمة

3170. وَقَدْ اِحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ بِمَسَالِكَ:

3171. الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَقَدْ قَالَ بِذَلِيلِ الْخِطَابِ. وَكَذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ، وَقَدْ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لِيَ الْوَاجِدِ ظُلْمٌ، يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» فَقَالَ: دَلِيلُهُ أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِوَاجِدٍ لَا يُحِلُّ ذَلِكَ مِنْهُ. وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَأَنْ يَمْتَلِىَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ فَيَحَا حَتَّى يَرِيَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ / يَمْتَلِىَ شِعْرًا» فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرَادَ الْهَجَاءَ وَالسَّبَّ، أَوْ هَجُوهُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَقَالَ: ذَلِكَ حَرَامٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، امْتِنَالًا بِهِ الْخَوْفُ أَوْ قَصْرٌ. فَتَخْصِيصُهُ بِالْإِمْتِنَالِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا دُونَهُ بِخِلَافِهِ. وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ لِلشَّعْرِ لَيْسَ مُرَادًا بِهَذَا الْوَعِيدِ.

[195/2]

3172. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا إِنْ قَالَا عَنْ اجْتِهَادٍ فَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمَا. وَقَدْ صَرَّحَا بِالْاجْتِهَادِ، إِذْ قَالَا: «لَوْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى النَّفْيِ لَمَا كَانَ لِلتَّخْصِيصِ بِالذِّكْرِ فَائِدَةٌ» وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ مُعْرَضٌ لِلِاخْتِرَاضِ، كَمَا سَيَأْتِي *، فَلَيْسَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ قَبُولُ قَوْلٍ مَنْ لَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُ عَنِ الْخَطَا فِيمَا يَظُنُّه بِأَهْلِ اللُّغَةِ، أَوْ بِالرُّسُولِ ﷺ، وَإِنْ كَانَ مَا قَالَاهُ عَنْ نَقْلِ فَلَا يَثْبُتُ هَذَا بِقَوْلِ الْأَحَادِ، وَيُعَارِضُهُ أَقْوَالُ جَمَاعَةٍ أَنْكَرُوهُ. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: لَا تَثْبُتُ اللُّغَةُ بِنَقْلِ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ وَالْأَرَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَمِيلُونَ إِلَى نُصْرَةِ مَذَاهِبِهِمْ، فَلَا تَحْصُلُ الثَّقَةُ بِقَوْلِهِمْ.

* 710-708

3173. الْمَسْلُكُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» (نُور: 80) فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا زَيْدٌ عَلَى السَّبْعِينَ» فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَا عَدَا السَّبْعِينَ بِخِلَافِهِ.

3174. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

3175. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ فِي إِثْبَاتِ اللُّغَةِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْرَفُ الْخَلْقِ بِمَعَانِي الْكَلَامِ، وَذِكْرُ السَّبْعِينَ جَرَى مُبَالَغَةً فِي الْيَأْسِ وَقَطْعِ الطَّمَعِ عَنِ الْغُفْرَانِ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: اشْفَعْ أَوْ لَا تَشْفَعْ، وَإِنْ شَفَعْتَ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً لَمْ أَقْبَلْ مِنْكَ شَفَاعَتَكَ.

[196/2]

3176. الثَّانِي: / أَنَّهُ قَالَ: «لَا زَيْدٌ عَلَى السَّبْعِينَ» وَلَمْ يَقُلْ «لِيُغْفَرَ لَهُمْ» فَمَا كَانَ ذَلِكَ لانتظارِ الغُفْرَانِ، بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ لاسْتِمَالَةِ قُلُوبِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ، لِمَا رَأَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِمْ، وَلِتَرْغِيْبِهِمْ فِي الدِّينِ، لَا لِانتظارِ غُفْرَانِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمَوْتَى، مَعَ الْمُبَالِغَةِ فِي الْيَأْسِ وَقَطْعِ الطَّمَعِ.

3177. الثَّالِثُ: أَنَّ تَخْصِيصَ نَفْيِ الْمَغْفِرَةِ بِالسَّبْعِينَ ذَلَّ عَلَى جَوَازِ الْمَغْفِرَةِ بَعْدَ السَّبْعِينَ أَوْ عَلَى وَقُوعِهَا؟

3178. فَإِنْ قُلْتُمْ: عَلَى وَقُوعِهَا، فَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ وَإِنْ قُلْتُمْ: عَلَى جَوَازِهِ: فَقَدْ كَانَ الْجَوَازُ ثَابِتًا بِالْعَقْلِ قَبْلَ الْآيَةِ، فَانْتَفَى الْجَوَازُ الْمُقَدَّرُ بِالسَّبْعِينَ، وَالزِّيَادَةُ ثَبَتَ جَوَازُهَا بِدَلِيلِ الْعَقْلِ لَا بِالْمَفْهُومِ.

3179. الْمَسْلُوكُ الثَّالِثُ لَهُمْ: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا: قَوْلُهُ ﷺ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» مَنْسُوخٌ يَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» فَلَوْ لَمْ يَنْصَحْ نَفْيُ الْمَاءِ عَنْ غَيْرِ الْمَاءِ كَانَ وَجُوبُهُ بِسَبَبِ آخَرٍ نَسَخًا لَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْسَخْ وَجُوبُهُ بِالْمَاءِ، بَلْ انْحِصَارُهُ عَلَيْهِ وَاخْتِصَاصُهُ بِهِ.

3180. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

3181. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا نَقْلٌ أَحَادٍ، وَلَا تُثَبِّتُ بِهِ اللَّغَةُ.

3182. الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، لَا عَنْ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ. فَيَكُونُ ذَلِكَ مَذْهَبًا لَهُمْ بِطَرِيقِ الْاجْتِهَادِ وَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمْ.

3183. الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ فَهِمُوا مِنْهُ أَنَّ كُلَّ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، فَفَهُمُوا مِنْ لَفْظِ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا الْعُمُومَ وَالِاسْتِغْرَاقَ لِجِنْسِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ، وَفَهُمُوا آخِرًا كَوْنُ خَيْرِ التَّقَايِ الْخِتَانَيْنِ نَسَخًا لِعُمُومِ الْأَوَّلِ / لَا لِمَفْهُومِهِ وَدَلِيلُ خِطَابِهِ ١١. وَكُلُّ عَامٍّ أُرِيدَ بِهِ الْإِسْتِغْرَاقُ فَالْخَاصُّ بَعْدَهُ يَكُونُ نَاسِخًا لِبَعْضِهِ. وَيَتَقَابَلَانِ إِنْ اتَّخَذَتِ الْوَاقِعَةُ.

[197/2]

3184. الرَّابِعُ: أَنَّهُ نُقِلَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا مَاءَ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ» وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِطَرَفِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» وَ«لَا صَلَاةَ

إِلَّا يَبْهُورُ» وَرَوَى أَنَّهُ ﷺ «أَتَى بَابَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَصَاحَ بِهِ، فَلَمْ يَخْرُجْ سَاعَةً، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَجِلْتُ عَجِلْتُ، وَلَمْ تُنْزِلْ، فَلَا تَغْتَسِلْ، فَالْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِالنَّفْيِ، فَرَأَوْا خَيْرَ التَّقَاءِ الْخِتَائِينَ نَاسِخًا لِمَا فِيهِمْ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ.

3185 الخَامِسُ: أَنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةٍ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ: إِنَّ هَذَا لِلْحَضَرِ وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لِلْقَبِّ، وَالْمَاءُ اسْمٌ لِقَبٍّ. فَذَلِكَ أَنَّهُ مَا أَخُوذُ مِنَ الْحَضَرِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، أَوْ قَوْلُهُ: «إِنَّمَا»، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ إِنَّ الْمَنْسُوخَ مَفْهُومٌ هَذَا اللَّفْظِ، فَلَعَلَّ الْمَنْسُوخَ عُمُومُهُ، أَوْ حَضَرُهُ الْمَعْلُومُ، لَا بِمُجَرَّدِ التَّخْصِصِ، وَالْكَلَامُ فِي مُجَرَّدِ التَّخْصِصِ.

3186 الْمَسْلُوكُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ وَقَدْ أَمِنَّا؟ فَقَالَ: تَعَجَّبْتُ مِمَّا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ: «هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، أَوْ عَلَى عِبَادِهِ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» وَتَعَجَّبُوهَا مِنْ بَطْلَانِ مَفْهُومِ تَخْصِصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: / «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا» (النساء: 101).

3187 قُلْنَا: لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِمَامُ، وَاسْتَشْنِي حَالَةَ الْخَوْفِ، فَكَانَ الْإِتِمَامُ وَاجِبًا عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، لَا بِالتَّخْصِصِ.

3188 الْمَسْلُوكُ الْخَامِسُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الرَّبَا فِي التَّسْبِيَةِ» نَفْيَ تَحْرِيمِ رَبَا الْمُضِلِّ، وَكَذَا عَقَلَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ» (النساء: 11) أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ أَخَوَانِ فَلِأَيِّهِمِ الثُّلُثُ. وَكَذَلِكَ قَالَ: الْأَخَوَاتُ لَا يَرِثُنَ مَعَ الْأَوْلَادِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ» (النساء: 176) فَإِنَّهُ لَمَّا جَعَلَ لَهَا النِّصْفَ بِشَرَطِ عَدَمِ الْوَلَدِ، دَلَّ عَلَى انْتِفَائِهِ عِنْدَ وُجُودِ الْوَلَدِ.

3189 وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجُهٍ:

3190 الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ.

3191. الثَّانِي: أَنَّ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ خَالَفُوهُ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ دَلَّ مَذْهَبُهُ عَلَيْهِ دَلٌّ مَذْهَبُهُمْ عَلَى نَقِيضِهِ.

3192. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ دَفَعَ رَبَّنَا الْفَضْلَ بِمَجَرَّدِ هَذَا اللَّفْظِ، بَلْ رُبَّمَا دَفَعَهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ وَقَرِيْبَةٍ أُخْرَى.

3193. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْبَيْعَ أَصْلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، أَوْ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) فَإِذَا كَانَ النَّهْيُ قَاصِرًا عَلَى النَّسِيئَةِ كَانَ الْبَاقِي حَلَالًا بِالْعُمُومِ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، لَا بِالْمَفْهُومِ.

3194. الْخَامِسُ: أَنَّهُ زُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا رَبَّنَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ» وَهَذَا نَصٌّ فِي النَّهْيِ وَالْإِثْبَاتِ. وَقَوْلُهُ «إِنَّمَا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ» أَيْضًا قَدْ أَقْرَبَهُ بَعْضُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَضَرِ.

3195. الْمَسْئَلَةُ السَّادِسُ: / أَنَّهُ إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتُ لِي عَبْدًا أَسْوَدَ، يُفْهَمُ نَفْيُ الْأَبْيَضِ، وَإِذَا قَالَ: اضْرِبْهُ إِذَا قَامَ، يُفْهَمُ الْمَنْعُ إِذَا لَمْ يَقُمْ. [199/2]

3196. قُلْنَا: هَذَا بَاطِلٌ، بَلِ الْأَصْلُ مَنْعُ الشَّرَاءِ وَالضَّرْبِ، إِلَّا فِيمَا أُذِنَ. وَالْإِذْنُ قَاصِرٌ، فَبَقِيَ الْبَاقِي عَلَى النَّهْيِ، وَتَوَلَّدَ مِنْهُ ذَرَكُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ. وَعِمَادُ الْفَرْقِ إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ، وَمُسْتَنَدُ النَّهْيِ الْأَصْلُ، وَمُسْتَنَدُ الْإِثْبَاتِ الْإِذْنُ الْقَاصِرُ. وَالذَّهْنُ إِنَّمَا يَنْتَبِهُ لِلْفَرْقِ عِنْدَ الْإِذْنِ الْقَاصِرِ عَلَى الْأَسْوَدِ، فَإِنَّهُ بِذِكْرِ الْأَسْوَدِ يَسْبِقُ إِلَى الْأَوْهَامِ الْعَامَّةِ أَنْ إِذْرَاكَ الذَّهْنِ هَذَا الْاِخْتِصَاصُ وَالْفَرْقُ مِنَ الذَّكْرِ الْقَاصِرِ. لَا بَلْ هُوَ عِنْدَ الذَّكْرِ الْقَاصِرِ. لَكِنْ أَحَدُ طَرَفَيْ الْفَرْقِ حَصَلَ مِنَ الذَّكْرِ وَالْآخَرُ كَانَ حَاصِلًا فِي الْأَصْلِ، فَيَذْكُرُهُ عِنْدَ التَّخْصِيصِ. فَكَانَ حُصُولُ الْفَرْقِ عِنْدَهُ لَا بِهِ. فَهَذَا مَرَّةُ الْقَدَمِ. وَهُوَ دَقِيقٌ. وَلَا أَجْلِيهِ غَلِطَ الْأَكْثَرُونَ.

3197. وَيَذُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ عَرَضَ عَلَى الْبَيْعِ شَاةٌ وَبَقَرَةٌ وَعَانِمًا وَسَالِمًا، وَقَالَ: اشْتَرَيْتُ غَانِمًا وَالشَّاةَ، لَسَبَقَ إِلَى الْفُهْمِ الْفَرْقُ بَيْنَ عَانِمٍ وَسَالِمٍ، وَبَيْنَ الْبَقَرَةِ وَالشَّاةِ. وَاللَّقْبُ لَا مَفْهُومَ لَهُ بِالْإِتْفَاقِ عِنْدَ كُلِّ مُحَصِّلٍ، إِذْ قَوْلُهُ لَا تَبْيَعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، لَمْ يَذُلْ عَلَى نَفْيِ الرَّبَا مِنْ غَيْرِ الْأَشْيَاءِ السَّيِّئَةِ بِالْإِتْفَاقِ، وَلَوْ ذُلَّ لَأَنْحَسَمَ بَابُ الْقِيَاسِ. وَإِنَّ الْقِيَاسَ فَائِدَتُهُ إِبْطَالُ التَّخْصِيصِ، وَتَعْدِيَةُ الْحُكْمِ

مِنَ الْمَنْصُوصِ إِلَى غَيْرِهِ. لَكِنْ مَرَّةً الْقَدَمَ مَا ذَكَرْنَاهُ.

3198. وَهُوَ جَارٍ فِي كُلِّ مَا يَنْصَحُنُ الْإِفْطَاعَ مِنْ أَصْلٍ ثَابِتٍ، كَقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ / إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ لَمْ تَطْلُقْ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الطَّلَاقِ، لَا لِتَخْصِيصِ الدُّخُولِ. بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتَ فَلَسْتَ بِطَالِقٍ، فَلَا يَقَعُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ الْأَصْلُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ حَتَّى يَكُونَ تَخْصِيصُ النَّفْيِ بِالْدُّخُولِ مُوجِبًا لِلرُّجُوعِ إِلَى الْأَصْلِ عِنْدَ عَدَمِ الدُّخُولِ. وَهَذَا وَاضِحٌ.

[200/2]

3199. الْمَسْئَلُ السَّابِعُ: وَعَلَيْهِ تَقْوِيلُ الْأَكْثَرِينَ، وَهُوَ السَّبَبُ الْأَعْظَمُ فِي وَقُوعِ هَذَا الْوَهْمِ: أَنَّ تَخْصِيصَ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ لَهُ فَائِدَةٌ، فَإِنْ اسْتَوَتْ السَّائِمَةُ وَالْمَعْلُوفَةُ، وَالثَّيْبُ وَالْبِكْرُ، وَالْعَمْدُ وَالْخَطَأُ، فَلَمْ يَخْصُصْ الْبَعْضُ بِالذِّكْرِ، وَالْحُكْمُ شَامِلٌ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الْبَيَانِ تَعْمُ الْقِسْمَيْنِ؟

3200. فَلَا دَاعِيَ لَهُ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ، وَإِلَّا صَارَ الْكَلَامُ لَفَوًّا.

3201. وَالْجَوَابُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

3202. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا عَكْسُ الْوَاجِبِ، فَإِنَّكُمْ جَعَلْتُمْ طَلَبَ الْفَائِدَةِ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَةِ وَضْعِ اللَّفْظِ. وَيَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ أَوَّلًا الْوَضْعُ، ثُمَّ تُرْتَّبُ الْفَائِدَةُ عَلَيْهِ. فَالْعِلْمُ بِالْفَائِدَةِ ثَمَرَةٌ مَعْرِفَةِ الْوَضْعِ. أَمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَضْعُ تَبَعًا مَعْرِفَةِ الْفَائِدَةِ فَلَا.

3203. الثَّانِي: هُوَ أَنَّ عِمَادَ هَذَا الْكَلَامِ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَائِدَةٍ التَّخْصِيصِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ إِلَّا اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ. وَالنَّيْجَةُ أَنَّهُ الْفَائِدَةُ إِذَا. وَمُسْلَمٌ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَائِدَةٍ، / لَكِنَّ الْأَصْلَ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ إِلَّا هَذَا، فَغَيْرُ مُسْلَمٍ، فَلَعَلَّ فِيهِ فَائِدَةٌ. فَلَيْسَتْ الْفَائِدَةُ مَحْصُورَةً فِي هَذَا، بَلِ الْبَوَاعِثُ عَلَى التَّخْصِيصِ كَثِيرَةٌ، وَاخْتِصَاصُ الْحُكْمِ أَحَدُ الْبَوَاعِثِ.

[201/2]

3204. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ كَانَ لَهُ فَائِدَةٌ، أَوْ عَلَيْهِ بَاعِثٌ سِوَى اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ لَعَرَفْنَاهُ.

3205. قُلْنَا: وَلِمَ قُلْنَا إِنَّ كُلَّ فَائِدَةٍ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةٌ لَكُمْ؟ فَلَعَلَّهَا حَاصِلَةٌ وَلَمْ تَعُثِّرُوا عَلَيْهَا. فَكَانَتْكُمْ جَعَلْتُمْ عَدَمَ عِلْمِ الْفَائِدَةِ عِلْمًا بِعَدَمِ الْفَائِدَةِ. وَهَذَا خَطَأٌ. فَعِمَادُ هَذَا الدَّلِيلِ هُوَ الْجَهْلُ بِفَائِدَةِ أُخْرَى.

3206. **الثالث:** وهو قاصمة الظهر على هذا المسلك: أن تخصيص اللقب لا يقول به مُحصل، فلم لم تطلبوا الفائدة فيه. فإذا خصص الأشياء الستة في الرتبة، وعظم الحكم في المكيلات والمطعومات كلها، وخصص الغنم بالزكاة مع وجوبها في الإبل والبقر، فما سببه مع استواء الحكم؟ فيقال: لعل إليه داعياً من سؤال أو حاجة أو سب لا نعرفه. فليكن كذلك في تخصيص الوصف.

3207. **الرابع:** أن في تخصيص الحكم بالصفة الخاصة فوائده:

3208. **الأولى:** أنه لو استوعب جميع محال الحكم لم يبق للاجتهاد مجال، فأزاد بتخصيص بعض الألقاب والأوصاف بالذكر أن يعرض المجتهدين لثواب جزيل في الاجتهاد، إذ بذلك تتوقر دواعيهم على العلم، ويدوم العلم محفوظاً بإقبالهم ونشاطهم في الفكر والاستنباط. ولولا هذا لذكر لكل حكم رابطة عامة جامعة لجميع مجال الحكم / حتى لا يبقى للقياس مجال.

[202/2]

3209. **الثانية:** أنه لو قال: في الغنم زكاة، ولم يخص السائمة، لجاز للمجتهد إخراج السائمة عن العموم بالاجتهاد الذي ينقدح له. فخص السائمة بالذكر لتفاس المعلوفة عليها إن رأى أنها في معناها، أو لا تلحق بها. فتبقى السائمة بمنزلة عن محل الاجتهاد وكذلك لو قال: لا تبيعوا الطعام بالطعام، ربما أدى اجتهاد مجتهد إلى إخراج البئر والتمر. فنص على ما لا وجه لإخراجه، وترك ما هو موكول إلى الاجتهاد لا سيما لو ذكر الطعام أو الغنم، وهو لفظ عام، لصار عند الواقفية محتملاً للعموم وللبر خاصة أو التمر خاصة والمعلوفة خاصة والسائمة خاصة، فأخرج المخصوص عن محل الوقف والشك ورد الباقي إلى الاجتهاد، لما رأى فيه من اللطف والصلاح.

3210. **الثالثة:** أن يكون الباعث على التخصيص للأشياء الستة عموم وقوع أو خصوص سؤال، أو واقعة، أو اتفاق معاملة فيها خاصة، أو غير ذلك من أسباب لا يطلع عليها، فعدم علمنا بذلك لا ينزل بمنزلة علمنا بعدم ذلك، بل نقول: لعل إليه داعياً لم نعرفه. فكذلك في الأوصاف.

3211. **المسلك الثامن:** قولهم: إن التعليق بالصفة كالتعليق بالعلية، وذلك يوجب

التَّبُوتُ بِثُبُوتِ الْعِلَّةِ، وَالْإِتِّفَاقُ بِإِتِّفَاقِهَا.

3212. وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْعِلَّةِ وَالصِّفَةِ وَاحِدٌ، فَتَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِالْعِلَّةِ يُوجِبُ ثُبُوتَهُ بِثُبُوتِهَا، أَمَا ائْتِفَاقُهُ بِإِتِّفَاقِهَا فَلَا، بَلْ يَتَقَى بَعْدَ / ائْتِفَاقِ الْعِلَّةِ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ الْأَصْلُ. وَكَيْفَ وَنَحْنُ نَجُوزُ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ، فَلَوْ كَانَ إِجَابُ الْقَتْلِ بِالرَّذَّةِ نَافِيًا لِلْقَتْلِ عِنْدَ ائْتِفَاقِهَا لَكَانَ إِجَابُ الْقِصَاصِ نَسْخًا لِذَلِكَ النَّفْيِ. بَلْ فَائِدَةُ ذِكْرِ الْعِلَّةِ مَعْرِفَةُ الرِّابِطَةِ فَقَطْ، وَلَيْسَ مِنْ فَائِدَتِهِ أَيْضًا تَعْدِيَةُ الْعِلَّةِ مِنْ مَحَلِّهَا إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهَا. فَإِنَّ ذَلِكَ عُرِفَ بِوُرُودِ التَّعْبُدِ بِالْقِيَاسِ. وَلَوْلَا هُ لَكَانَ قَوْلُهُ: حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، لَا يُوجِبُ تَحْرِيمَ النَّبِيذِ الْمُشْتَدِّ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ شِدَّةَ الْخَمْرِ خَاصَّةً لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْقَاصِرَةَ عِنْدَنَا صَحِيحَةٌ إِلَى أَنْ يَرِدَ دَلِيلٌ وَتَعْبُدُ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ وَتَرْكِ الْإِتِّفَاقِ إِلَى الْمَحَلِّ.

3213. الْمَسْئَلَةُ التَّاسِعُ: اسْتِدْلَالُهُمْ بِتَخْصِصَاتٍ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ خَالَفَ الْمَوْصُوفَ فِيهَا غَيْرَ الْمَوْصُوفِ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ.

3214. وَسَبِيلُ الْجَوَابِ عَنْ جَمِيعِهَا: أَنَّ ذَلِكَ إِمَّا لِبَقَائِهَا عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ مَعْرِفَتِهَا بِدَلِيلٍ آخَرَ، أَوْ بِقَرِينَةٍ. وَلَوْ دَلَّ مَا ذَكَرُوهُ عَلَى مَا قَالُوهُ لَدَلَّتْ تَخْصِصَاتُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ لَا أَثَرَ لَهَا عَلَى نَقِيضِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ (المائدة 95)، فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ، إِذَا يَجِبُ عَلَى الْخَاطِئِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء 92) إِذَا تَجَبَّأَ عَلَى الْغَامِذِ عِنْدَ السَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَقَوْلُهُ ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ - الْآيَةُ﴾ (الباء 101) وَقَوْلُهُ فِي الْخُلْعِ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء 35) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا» إِلَى امْتِنَالِ لَهُ لَا تَخْصِي. /

3215. الْقَوْلُ فِي دَرَجَاتِ دَلِيلِ الْخُطَابِ:

3216. اعْلَمْ أَنَّ تَوْثَمَ النَّفْيِ مِنَ الْإِتِّبَاتِ عَلَى مَرَاتِبَ وَدَرَجَاتٍ، وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ:

3217. [الرُّتْبَةُ] الْأُولَى: وَهِيَ أَبْعَدُهَا، وَقَدْ أَقْرَبُ بِطُلَانِهَا كُلُّ مُحْصِلٍ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْمَفْهُومِ. وَهُوَ مَفْهُومُ اللَّقْبِ، كَتَخْصِصِ الْأَشْيَاءِ السُّنَةِ فِي الرِّبَا.

مفهوم الاسم
المشتق الدال على
جنس

3218 [الرُّبُوبَةُ] الثَّانِيَةُ: الْإِسْمُ الْمُشْتَقُّ الدَّالُّ عَلَى جِنْسٍ، كَقَوْلِهِ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ» وَهَذَا أَيْضًا يَظْهَرُ إِحْقَاقُهُ بِاللَّقَبِ، لِأَنَّ الطَّعَامَ لَقَبٌ لِجِنْسِهِ، وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا مِمَّا يَطْعَمُ، إِذْ لَا تُدْرِكُ تَفَرُّقَهُ بَيْنَ قَوْلِهِ: فِي الْغَنَمِ زَكَاةٌ، أَوْ فِي النَّعَمِ زَكَاةٌ، وَفِي الْمَأْشِيَةِ زَكَاةٌ. وَإِنْ كَانَتِ الْمَأْشِيَةُ مُشْتَقَّةً مَثَلًا.

مفهوم الصفة
الصفة

3219 [الرُّبُوبَةُ] الثَّالِثَةُ: تَخْصِصُ الْأَوْصَافِ الَّتِي تَطْرَأُ وَتَزُولُ، كَقَوْلِهِ: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ». وَالسَّائِمَةُ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ. فَلِأَجْلِ أَنَّ السُّومَ يَطْرَأُ وَيَزُولُ رُبَّمَا يَتَفَاضَى الذَّهْنُ طَلَبَ سَبَبِ التَّخْصِصِ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ حَمَلَهُ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ. وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ، وَمَنْشُؤُهُ الْجَهْلُ بِمَعْرِفَةِ الْبَاعِثِ عَلَى التَّخْصِصِ.

مفهوم
الصفة

3220 [الرُّبُوبَةُ] الرَّابِعَةُ: أَنَّ يَذْكُرَ الْإِسْمَ الْعَامَّ، ثُمَّ يَذْكُرُ الصِّفَةَ الْخَاصَّةَ فِي مَعْرَضٍ الْإِسْتِدْرَاكِ وَالْبَيَانِ، كَمَا لَوْ قَالَ: «فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةُ زَكَاةٌ». وَكَقَوْلِهِ: «مَنْ بَاعَ نَخْلَةً مُؤَبَّرَةً فَنَمَرَهَا لِلْبَائِعِ»، وَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ الْحَرْبِيِّينَ. فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْغَنَمَ وَالنَّخْلَةَ وَالْمُشْرِكِينَ، وَهِيَ عَامَّةٌ. فَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ يَعْمُهَا لَمَا أَتَى بِعَدِهِ اسْتِدْرَاكًا. لَكِنْ الصَّحِيحُ أَنَّ مُجَرَّدَ هَذَا التَّخْصِصِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ / لَا مَفْهُومَ لَهُ. فَيَرْجِعُ حَاصِلُ الْكَلَامِ إِلَى طَلَبِ سَبَبِ الْإِسْتِدْرَاكِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ سِوَى اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ لَمْ تَعْرِفَهُ.

[205/2]

3221 وَوَجْهُ التَّفَاوُتِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورِ: أَنَّ تَخْصِصَ اللَّقَبِ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ ذِكْرُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْأَشْيَاءَ السَّتَةَ. فَهَذَا اِحْتِمَالٌ. وَهُوَ الْغَفْلَةُ عَنْ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَالْغَفْلَةُ عَنِ الْبِكْرِ عِنْدَ التَّعَرُّضِ لِلثَّيْبِ أَبْعَدُ، لِأَنَّ ذِكْرَ الصِّفَةِ بِذِكْرِ صِدْهَا يُضْعِفُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ. فَصَارَ اِحْتِمَالُ الْمَفْهُومِ أَظْهَرَ. وَعِنْدَ الْإِسْتِدْرَاكِ نَعْدُ التَّعْمِيمَ انْقِطَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بِالْكُلِّيَّةِ، فَظَهَرَ اِحْتِمَالُ الْمَفْهُومِ، لِإِنْحِسَامِ أَحَدِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْبَاعِثَةِ عَلَى التَّخْصِصِ. لَكِنْ أَوْرَاءَ هَذِهِ اِحْتِمَالَاتٍ دَاعِيَةٍ إِلَى التَّخْصِصِ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهَا، فَلَا يَخْتَجُّ بِمَا لَا يُعْلَمُ فَيُنْظَرُ إِلَى لَفْظِهِ. وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلْغَنَمِ السَّائِمَةِ، وَالنَّخْلَةِ الْمُؤَبَّرَةِ، فَهُوَ سَاكِتٌ عَنِ الْمَعْلُوفَةِ وَغَيْرِ الْمُؤَبَّرَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ: فِي السَّائِمَةِ، وَفِي الْمُؤَبَّرَةِ، وَكَمَا لَوْ قَالَ: فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ زَكَاةٌ.

3222. [الرُّتْبَةُ] الْخَامِسَةُ: [مَفْهُومُ] الشَّرْطِ: وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَ كَذَا فافْعَلْ كَذَا. وَ «إِنْ جَاءَكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرِمُوهُ» ﴿وَلِنْ كُنْ أَوْلَتْ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (الطلاق: 6) وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَنَكِّرِينَ لِلْمَفْهُومِ إِلَى أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ.

3223. وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَاضِيُ إِنْكَارُهُ. وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَنَا، عَلَى قِيَاسِ مَا سَقَى. لِأَنَّ الشَّرْطَ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ فَقَطْ، فَيَقْصُرُ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى / الْحُكْمِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ أَيْ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُودِهِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ. أَمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى عَدَمِهِ عِنْدَ الْعَدَمِ فَلَا. وَفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى الْوُجُودِ فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَبَيْنَ أَنْ يَدُلَّ عَلَى النَّفْيِ فَيَتَغَيَّرُ عَمَّا كَانَ.

3224. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِشَرْطَيْنِ، كَمَا يَجُوزُ بَعْلَتَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: أَحْكُمَ بِالْمَالِ لِلْمُدَّعِي إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ، وَأَحْكُمَ لَهُ بِالْمَالِ إِنْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدَانِ، لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ بِالْإِفْرَارِ، وَالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ، وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ بِالْحُكْمِ بِالْإِفْرَارِ، وَالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ، تَسْخَا لَهُ وَرَفْعًا لِلنَّصِّ أَصْلًا. وَلِهَذَا الْمَعْنَى جَوَازُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

3225. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ كُنْ أَوْلَتْ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ (الطلاق: 6) أَتَكَرَّرَ أَبُو حَنِيفَةَ مَفْهُومُهُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

3226. وَيَجُوزُ أَنْ نُوَافِقَ الشَّافِعِيَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِنْ خَالَفْنَاهُ فِي الْمَفْهُومِ، مِنْ حَيْثُ إِنْ انْقِطَاعَ مِلْكِ النِّكَاحِ يُوجِبُ سَقُوطَ النِّفَقَةِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى. وَالْحَامِلُ هِيَ الْمُسْتَشْنَى. فَيَبْقَى الْحَامِلُ عَلَى أَصْلِ النَّفْيِ. وَاتَّفَقَتْ نَفَقَتُهَا لَا بِالشَّرْطِ لَكِنْ بِانْتِفَاءِ النِّكَاحِ الَّذِي كَانَ عِلَّةَ النِّفَقَةِ.

3227. [الرُّتْبَةُ] السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَ«إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ» وَ «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» وَ«إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسَبَةِ» وَ«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَهَذَا قَدْ أَصَرَّ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الْمُتَنَكِّرِينَ لِلْمَفْهُومِ عَلَى إِنْكَارِهِ. وَقَالُوا إِنَّهُ إِبْنَاتٌ فَقَطْ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ.

3228. وَأَقَرَّ الْقَاضِيُ بِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَصْرِ، مُحْتَمِلٌ لِلتَّأَكِيدِ. إِذْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا

مفهوم الحصر
بأنما، والحصر
بتعريف الحزائين

[207/2]

اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴿ (الباء 171) وَ﴿ إِنَّمَا / يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (مطر 28)
يُشْعِرُ بِالْحَضَرِ. وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ: إِنَّمَا النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ، وَإِنَّمَا الْعَالَمُ فِي الْبَلَدِ زَيْدٌ،
يُرِيدُ بِهِ الْكَمَالَ وَالتَّأْكِيدَ. وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَنَا أَيْضًا.

3229. وَلَكِنْ خَصَّصَ الْقَاضِي هَذَا بِقَوْلِهِ «إِنَّمَا» وَلَمْ يَطْرُدْهُ فِي قَوْلِهِ «الْأَعْمَالُ
بِالنِّيَّاتِ» وَالشَّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْيِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ
وَالْعَالَمُ فِي الْبَلَدِ زَيْدٌ.

3230. وَعِنْدَنَا أَنَّ هَذَا يُلْحَقُ بِقَوْلِهِ «إِنَّمَا» وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْقُوَّةِ. لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي
الْحَضَرِ أَيْضًا. فَإِنَّا نَذَرُكَ التَّفَرُّقَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: زَيْدٌ صَدِيقِي، وَبَيْنَ قَوْلِهِ:
صَدِيقِي زَيْدٌ؛ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: زَيْدٌ عَالِمٌ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: الْعَالَمُ زَيْدٌ. وَهَذَا التَّحْقِيقُ:
وَهُوَ أَنَّ الْخَيْرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحْصَى مِنَ الْمُبْتَدَأِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ
مِنْهُ أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ. فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ:
الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ. فَإِذَا جَعَلَ زَيْدًا مُبْتَدَأً، وَقَالَ زَيْدٌ صَدِيقِي، جَازَ أَنْ تَكُونَ
الصَّدَاقَةُ أَعَمَّ مِنْ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ أَحْصَى مِنَ الصَّدِيقِ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
أَخْصَى مِنَ الْخَيْرِ، أَمَّا إِذَا جَعَلَ الصَّدِيقَ مُبْتَدَأً فَقَالَ: صَدِيقِي زَيْدٌ، فَلَوْ كَانَ
لَهُ صَدِيقٌ آخَرٌ كَانَ الْمُبْتَدَأُ أَعَمَّ مِنَ الْخَيْرِ وَالْخَيْرُ أَحْصَى، وَكَانَ كَقَوْلِهِ: اللَّوْنُ
سَوَادٌ، وَالْحَيَوَانُ إِنْسَانٌ. وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ. وَإِنْ كَانَ عَكْسُهُ جَائِزًا.

3231. فَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: صَدِيقِي زَيْدٌ وَعَمْرُو أَيْضًا، وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ،
وَلِمَنْ كَاتَبَ، وَلِمَنْ بَاعَ بِشَرْطِ الْعَتَقِ. وَلَوْ كَانَ لِلْحَضَرِ لَكَانَ هَذَا نَقْضًا لَهُ.

3232. قُلْنَا: هُوَ لِلْحَضَرِ / بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقْتَرِنَ بِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكَلَامِ مَا يُغَيِّرُهُ،
كَمَا أَنَّ الْعَشْرَةَ لِمَعْنَاهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهَا الْإِسْتِثْنَاءُ. وَقَوْلُهُ: «فَاقْتُلُوا
الْمُشْرِكِينَ» ظَاهِرٌ فِي الْجَمِيعِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقُولَ: إِلَّا زَيْدًا.

3233. [الرُّتْبَةُ السَّابِعَةُ: مَدُّ الْحُكْمِ إِلَى غَايَةِ بَصِيفَةٍ «إِلَى» وَ«حَتَّى» كَقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ (الفره 222) ﴿ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ ﴾ (البره 230) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ (البوه 29) وَقَدْ
أَصْرَحَ عَلَى إِنْكَارِ هَذَا أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَعْضُ الْمُتَكَبِّرِينَ لِلْمَفْهُومِ. وَقَالُوا:

مهموم
الغاية

[208/2]

هَذَا نَطَقٌ بِمَا قَبْلَ الْغَايَةِ، وَسُكُوتٌ عَمَّا بَعْدَ الْغَايَةِ، فَيَنْقُي عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ النُّطْقِ. وَأَقْرَبُ الْقَاضِي بِهَذَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وَ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ لَيْسَ كَلَامًا مُسْتَقْلِلًا. فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِقَوْلِهِ ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ﴾ وَقَوْلِهِ ﴿فَلَا يَحِلُّ لَهُ﴾ فَيَكُونُ لُغَوًا مِنَ الْكَلَامِ. وَإِنَّمَا صَحَّ لِمَا فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: حَتَّى يَطْهَرَنَّ فَاقْرُبُوهُنَّ، وَحَتَّى تَنْكَحَ فَتَحِلَّ. وَلِهَذَا يَفْتَحُ الْإِسْتِفْهَامُ إِذَا قَالَ: لَا تُعْطِ زَيْدًا حَتَّى يَقُومَ. فَلَوْ قَالَ: أَوْ أُعْطِيَ إِذَا قَامَ؟ فَلَا يَحْسُنُ. إِذْ مَعْنَاهُ: أُعْطِيَ إِذَا قَامَ، وَلِأَنَّ الْغَايَةَ نِهَائِيَّةً، وَنِهَائِيَّةَ الشَّيْءِ مَقْطَعَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْطَعًا فَلَا يَكُونُ نِهَائِيَّةً. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: أَضْرِبْهُ حَتَّى يَتُوبَ، فَلَا يَحْسُنُ مَعَهُ أَنْ يَقُولَ: وَهَلْ أَضْرِبُهُ إِنْ تَابَ؟

3234. وَهَذَا - وَإِنْ كَانَ لَهُ ظُهُورٌ مَا - وَلَكِنْ لَا يَنْفَكُ عَنْ نَظَرٍ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا لَهُ ابْتِدَاءٌ فَغَايَتُهُ مَقْطَعٌ لِبِدَائِيَّتِهِ، فَيَرْجِعُ الْحُكْمُ بَعْدَ الْغَايَةِ / إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْبِدَايَةِ. فَيَكُونُ الْإِثْبَاتُ مَقْصُورًا وَمَمْدُودًا إِلَى الْغَايَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَيَكُونُ مَا بَعْدَ الْغَايَةِ كَمَا قَبْلَ الْبِدَايَةِ.

3235. فَإِذَا هَذِهِ الرُّتْبَةُ أَوْضَعُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى النَّفْيِ مِمَّا قَبْلَهَا.

3236. الرُّتْبَةُ الثَّامِنَةُ: [كَقَوْلِكَ]: لَا عَالِمَ فِي النَّارِ إِلَّا زَيْدٌ. وَهَذَا قَدْ اتَّكَرَهَ غُلَاةُ مُنْكَرِي الْمَفْهُومِ، وَقَالُوا: هَذَا نَطَقٌ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَسُكُوتٌ عَنِ الْمُسْتَثْنَى. فَمَا خَرَجَ بِقَوْلِهِ «إِلَّا» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْكَلَامِ، فَصَارَ الْكَلَامُ مَقْصُورًا عَلَى الْبَاقِي. وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ، لِأَنَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ. فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى النَّفْيِ، بَلْ أَثْبَتَ لِلَّهِ تَعَالَى الْأُلُوهِيَّةَ، وَنَفَاهَا عَنْ غَيْرِهِ. وَمَنْ قَالَ: لَا عَالِمَ إِلَّا زَيْدٌ، وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ، وَلَا سَيْفَ إِلَّا دُو الْفَقَارِ، فَقَدْ نَفَى وَأَثْبَتَ قَطْعًا.

3237. وَلَيْسَ كَذَلِكَ قَوْلُهُ «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ» وَ«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ» وَ«لَا تَبِيعُوا الْبِرَّ بِالْبِرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» فَهَذِهِ صِبْغَةُ الشَّرْطِ، وَتَقْتَضِيهَا نَفْيُ الْمَنْفِي عِنْدَ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ، أَمَّا وَجُودُهُ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ فَلَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ، بَلْ تَفْسُدُ الصَّلَاةُ مَعَ الطَّهَارَةِ لِسَبَبٍ آخَرَ، وَكَذَلِكَ النِّكَاحُ مَعَ الْوَلِيِّ، وَالْبَيْعُ مَعَ الْمُسَاوَاةِ، وَهَذَا

[209/2]

مفهوم الحصر
بالنفي والإثبات

عَلَى وَفِي قَاعِدَةِ الْمَفْهُومِ، فَإِنْ اثْبَاتَ الْحُكْمَ عِنْدَ وَصْفٍ لَا يَدُلُّ عَلَى إِنْطِلَاقِهِ عِنْدَ انْتِفَائِهِ، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ النُّطْقِ.

3238. وَكَذَلِكَ نَفْيُهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَيْءٍ لَا يَدُلُّ عَلَى اثْبَاتِهِ عِنْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، بَلْ

يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ النُّطْقِ، وَيَكُونُ الْمَنْطُوقُ بِهِ النُّفْيُ عِنْدَ الْانْتِفَاءِ فَقَطْ،

بِخِلَافِ قَوْلِهِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَ«لَا / عَالَمَ إِلَّا زَيْدٌ» لِأَنَّهُ اثْبَاتٌ وَرَدَّ عَلَى النُّفْيِ،

وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنَ النُّفْيِ اثْبَاتٌ، وَمِنْ الْإِثْبَاتِ نَفْيٌ. وَقَوْلُهُ «لَا صَلَاةَ» لَيْسَ فِيهِ

تَعَرُّضٌ لِلطَّهَارَةِ، بَلْ لِلصَّلَاةِ فَقَطْ. وَقَوْلُهُ «إِلَّا يَطْهُورُ» لَيْسَ إِثْبَاتًا لِلصَّلَاةِ، بَلْ

لِلطَّهْوَرِ الَّذِي لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ فِي الْكَلَامِ، فَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الشَّرْطُ. ١١

[210/2]

3239. مَسْأَلَةٌ: الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ أَقْرَبُوا بِأَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ رِشْقَانِ

يَبْيَنُهَا﴾ (النساء 35) وَلَا لِقَوْلِهِ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُمْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا» لِأَنَّ الْبَايْعَ

عَلَى التَّخْصِصِ الْعَادَّةَ، لِأَنَّ الْخُلْعَ لَا يَجْرِي إِلَّا عِنْدَ الشَّقَاقِ، وَالْمَرْأَةُ لَا

تُنْكَحُ نَفْسَهَا إِلَّا إِذَا أَبَى الْوَلِيُّ.

3240. وَكَذَلِكَ الْقَائِلُونَ بِمَفْهُومِ اللَّقَبِ قَالُوا: لَا مَفْهُومَ لِقَوْلِهِ: «صُبُّوا عَلَيْهِ ذُنُوبًا مِنْ

مَاءٍ» وَ«لَيْسَتْ نَجَسٌ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ» لِأَنَّهُ ذَكَرَهُمَا لِكُونِهِمَا غَالِبَيْنِ. وَإِذَا كَانَ يَسْقُطُ

الْمَفْهُومُ بِمِثْلِ هَذَا الْبَايْعِ، فَحَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا الْبَايْعُ اخْتِمَلْنَا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ

بَايَعْتُ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا، فَكَيْفَ يُبْنَى الْحُكْمُ عَلَى عَدَمِ ظَهْوَرِ الْبَايْعِ لَنَا؟

3241. فَإِنْ قِيلَ: فَلَوْ انْتَفَى الْبَايْعُ الْمُخَصَّصُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتَوَتْ الْحَاجَةُ

فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُسْكُوتِ؛ وَاسْتَوَى فِي الذِّكْرِ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مَنَسِيًّا، فَهَلْ

يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَخْصَّ أَحَدَهُمَا بِالذِّكْرِ؟ فَإِنْ جَوَزْتُمْ فَهُوَ نِسْبَةٌ إِلَى

اللُّغُوِّ وَالْعَبَثِ. وَكَانَ كَقَوْلِهِ: يَحِبُّ الصُّومَ عَلَى الطَّوِيلِ وَالْأَبْيَضِ. فَقُلْنَا: وَهَلْ

يَجِبُ عَلَى الْقَصِيرِ وَالْأَسْوَدِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قُلْنَا: فَلِمَ خَصَّصْتَ هَذَا بِالذِّكْرِ؟

/ فَقَالَ: بِالشَّهْيِ وَالتَّحَكُّمِ. فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى خِلَافِ الْجِدِّ. وَيَصْلُحُ

ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُلْعَبُ بِهِ وَيُضْحَكُ مِنْهُ، كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ: الْيَهُودِيُّ إِذَا مَاتَ لَا

يُبْصِرُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ هُزُؤًا. فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَايْعٌ، فَإِذَا لَمْ

يَظْهَرْ فَلَا أَصْلَ عَدَمِهِ. أَمَّا إِسْقَاطُ دَلَالَتِهِ لِيَتَوَهَّمْ بَايَعْتُ عَلَى التَّخْصِصِ سِوَى

لا مفهوم لما خرج
مخرج العادة
العالية

عود إلى مناقشة
هالدة تخصيص
الوصف بالذكر

[211/2]

اِخْتِصَاصِ الْحُكْمِ بِهِ، فَهُوَ رَفْعٌ لِلدَّلَالَةِ بِالتَّوَهُّمِ.

3242. قُلْنَا: مَا ذَكَرْتُمُوهُ مُسَلِّمٌ، وَهُوَ أَيْضًا جَارٍ فِي تَخْصِصِ اللَّقْبِ. وَالْيَهُودِيُّ اسْمٌ لِقَبٍ وَيُسْتَفْتَحُ تَخْصِصُهُ. وَلَا مَفْهُومٌ لِلْقَبِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَحْسِمُ سَبِيلَ الْقِيَاسِ. وَإِنَّمَا أُسْقِطَ مَفْهُومُ اللَّقْبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، بَلْ هُوَ نَظَرٌ بِشَيْءٍ وَسُكُوتٌ عَنْ شَيْءٍ. فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: فَلِمَ سَكَتَ عَنِ الْبَعْضِ وَنَظَرَ بِالْبَعْضِ؟ فَقُولُ: لَا نَذَرِي، فَإِنَّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِسَبَبِ اِخْتِصَاصِ الْحُكْمِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِسَبَبِ آخَرَ، فَلَا يَثْبُتُ الْاِخْتِصَاصُ بِمَجْرَدِ اِحْتِمَالٍ وَوَهْمٍ. وَكَذَلِكَ تَخْصِصُ الْوَصْفِ، وَلَا فَرْقَ.

3243. فَإِذَا لَسْنَا نَذَرُ الدَّلِيلَ بِالْوَهْمِ، بَلِ الْخَصْمُ يَبْنِي الدَّلِيلَ عَلَى الْوَهْمِ. فَإِنَّهُ مَا لَمْ يَنْتَفِ سَائِرُ الْبَوَاعِثِ لَا يَتَعَيَّنُ بَاعِثُ اِخْتِصَاصِ الْحُكْمِ. وَتَقْدِيرُ انْتِفَاءِ الْبَوَاعِثِ وَهْمٌ مُجَرَّدٌ. وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: الْيَهُودِيُّ إِذَا مَاتَ لَا يُبْصَرُ، فَلَيْسَ اسْتِفْبَاحُهُ لِلتَّخْصِصِ، بَلْ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَا هُوَ جَلِيٌّ. فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: الْإِنْسَانُ إِذَا مَاتَ لَمْ يُبْصَرْ، أَوْ الْحَيَوَانُ إِذَا مَاتَ لَا يُبْصَرُ، اسْتَفْتَحَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَعَرَّضَ لِمَا هُوَ وَاضِحٌ / فِي نَفْسِهِ. فَإِنْ تَعَرَّضَ لِمُشْكِلٍ فَلَا يُسْتَفْتَحُ التَّخْصِصُ فِي كُلِّ مَقَامٍ، كَقَوْلِهِ: الْعَبْدُ إِذَا وَقَعَ فِي الْحَجِّ لَرَمْتُهُ الْكَفَّارَةَ. فَهَذَا لَا يُسْتَفْتَحُ، وَإِنْ شَارَكَهُ الْخُرُ. وَكَقَوْلِهِ: الْإِنْسَانُ لَا يَتَحَرَّكُ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، وَلَا يُرِيدُ إِلَّا بَعْدَ الْإِذْرَاكِ، فَلَا يُسْتَفْتَحُ وَإِنْ كَانَ سَائِرُ الْحَيَوَانِ يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ.

3244. هَذَا تَمَامُ التَّحْقِيقِ فِي الْمَفْهُومِ. وَبِهِ تَمَامُ الطَّرِيقِ فِي الْفَرْقِ الثَّانِي، وَهُوَ اقْتِنَاسُ الْحُكْمِ مِنَ اللَّفْظِ لَا مِنْ حَيْثُ صِيغَتُهُ وَوَضْعُهُ بَلْ مِنْ حَيْثُ فَحْوَاهُ وَإِشَارَتُهُ. 3245. وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْفَرْقُ الثَّالِثُ وَهُوَ اقْتِنَاسُ الْحُكْمِ مِنْ حَيْثُ مَعْنَاهُ وَمَقْصُودُهُ. وَهُوَ الْقِيَاسُ. وَالْقَوْلُ فِيهِ طَوِيلٌ. وَنَرَى أَنْ نُلْحِقَ بِآخِرِ الْفَرْقِ الثَّانِي الْقَوْلَ فِي فِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُكُوتِهِ، وَوَجْهِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْأَحْكَامِ. فَإِنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّهُ نَازِلٌ مَرَّةً الْقَوْلُ فِي الدَّلَالَةِ.

3246. ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ نَخُوضُ فِي الْفَرْقِ الثَّالِثِ وَهُوَ شَرْحُ الْقِيَاسِ.

القول في دلائل أفعال الرسول ﷺ وسكوت واستبشارة

3247 وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول في: دلائل الفعل

3248 وتقدم عليه مقدمة في عصمة الأنبياء. فنقول:

عصمة
الأنبياء

3249 لَمَّا ثَبَتَ بَيْرَهَانَ الْعَقْلِ صِدْقُ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَصَدِّقُ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ، فَكُلُّ مَا يُنَاقِضُ مَذْلُولَ الْمُعْجِزَةِ فَهُوَ مُحَالٌ عَلَيْهِمْ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ. وَيُنَاقِضُ مَذْلُولَ الْمُعْجِزَةِ جَوَازُ الْكُفْرِ / وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَكَيْتَمَانُ رِسَالَةِ اللَّهِ، وَالْكَذِبُ وَالْخَطَأُ وَالْغَلَطُ فِيمَا يُتْلَغُ، وَالتَّقْصِيرُ فِي التَّبْلِيغِ، وَالْجَهْلُ بِتَفَاصِيلِ الشَّرْعِ الَّذِي أُمِرَ بِالدَّعْوَةِ إِلَيْهِ.

[213/2]

3250 أَمَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى مُقَارَفَةِ الذَّنْبِ فِيمَا يَخْصُهُ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالرِّسَالَةِ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ عَنْهُ عِنْدَنَا دَلِيلُ الْعَقْلِ، بَلْ دَلِيلُ التَّوْقِيفِ. وَالْإِجْمَاعُ قَدْ دَلَّ عَلَى عِصْمَتِهِمْ عَنِ الْكِبَائِرِ، وَعِصْمَتِهِمْ أَيْضًا عَمَّا يُصْغَرُ أَقْدَارُهُمْ مِنَ الْقَادُورَاتِ، كَالزُّنَا وَالسَّرِقَةِ وَاللُّوَاطِ.

3251 أَمَّا الصَّغَائِرُ فَقَدْ أَنْكَرَهَا جَمَاعَةٌ، وَقَالُوا: الذُّنُوبُ كُلُّهَا كِبَائِرُ. فَأَوْجِبُوا عِصْمَتَهُمْ عَنْهَا. وَالصَّحِيحُ أَنَّ مِنَ الذُّنُوبِ صَغَائِرَ، وَهِيَ الَّتِي تُكَفِّرُهَا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَاجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ، وَكَمَا قَرَّرْنَا حَقِيقَتَهُ فِي كِتَابِ التَّوْبَةِ مِنْ كِتَابِ «إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ» *.

* لإحياء، 33-24/4

3252 فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ تَثْبُتْ عِصْمَتُهُمْ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يُعْصِمُوا لَنَفَرَتْ قُلُوبُ الْخَلْقِ عَنْهُمْ؟

3253 قُلْنَا: لَا يَجِبُ عِنْدَنَا عِصْمَتُهُمْ مِنْ حَمِيعِ مَا يُتَفَرَّقُ، فَقَدْ كَانَتْ الْحَرْبُ سَبَاحًا بَيْنَهُ ﷺ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ، وَكَانَ ذَلِكَ يُتَفَرَّقُ قُلُوبُ قَوْمٍ عَنِ الْإِيمَانِ، وَلَمْ يُعْصَمِ

عَنْهُ وَإِنْ ارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ؛ مَعَ أَنَّهُ حَفِظَ عَنِ الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ كَيْ لَا يَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ. وَقَدْ ارْتَابَ جَمَاعَةٌ بِسَبَبِ النُّسْخِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَاتٍ آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَكِّيهِ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (الحج: 101) وَجَمَاعَةٌ سَبَبِ الْمُتَشَابِهَاتِ، فَقَالُوا: كَانَ يَقْدِرُ عَلَى كَشْفِ الْغَطَاءِ لَوْ كَانَ نَبِيًّا لِيُخَلِّصَ الْخَلْقَ مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ وَالْخِلَافِ، / كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا نَشَاءُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ (آل عمران: 7).

[214/2]

3254. وَهَذَا لِأَن نَفْيَ الْمُتَفَرَّاتِ لَيْسَ بِشَرْطِ دَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ.

3255. هَذَا حُكْمُ الذُّنُوبِ.

جواز المنسأان
والسهو على
الآثام

3256. أَمَّا النِّسْيَانُ وَالسَّهْوُ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَخْصُهُمْ مِنَ الْعِبَادَاتِ. وَلَا خِلَافَ فِي عِصْمَتِهِمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَبْلِيغِ الشَّرْعِ وَالرِّسَالَةِ، فَإِنَّهُمْ كَلَّفُوا تَصْدِيقَهُ جَزْأً، وَلَا يُمَكِّنُ التَّصْدِيقُ مَعَ تَجْوِيزِ الْغَلْطِ.

3257. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلْطُ فِيمَا شَرَعَهُ بِالْاجْتِهَادِ، لَكِنْ لَا يُقَرُّ عَلَيْهِ.

3258. وَهَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ وَاحِدٌ. أَمَّا مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَلَا يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ عِنْدَهُ فِي اجْتِهَادٍ غَيْرِهِ، فَكَيْفَ فِي اجْتِهَادِهِ؟

أقسام أفعال النبي
صلى الله عليه
وسلم وحكم كل
منها

3259. رَجَعْنَا إِلَى الْمَقْصُودِ وَهُوَ أَفْعَالُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

3260. فَمَا عُرِفَ بِقَوْلِهِ إِنَّهُ تَعَاهَدَ بَيَانًا لِلْوَاجِبِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» وَ«خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» أَوْ عَلِمَ بِقَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ إِمْضَاءٌ لِحُكْمٍ نَازِلٍ، كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ، فَهَذَا دَلِيلٌ وَبَيَانٌ.

3261. وَمَا عُرِفَ أَنَّهُ خَاصِيَّتُهُ، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

3262. وَأَمَّا مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ بَيَانٌ فِي نَفْيِ وَلَا إِبْتِائِ، فَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالنَّدْبِ وَالْوُجُوبِ، وَبَيِّنَ أَنَّ يَكُونُ مَخْصُوصًا بِهِ، وَبَيِّنَ أَنَّ يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِيهِ.

3263. وَلَا يَتَعَيَّنُ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ إِلَّا بِدَلِيلٍ زَائِدٍ، بَلْ يُحْتَمَلُ الْحُظَرُ أَيْضًا عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ عَلَيْهِمُ الصَّغَائِرُ.

[215/2]

3264. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ عَلَى الْحَظَرِ. وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى الْإِبَاحَةِ. / وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى النَّدْبِ.

3265. وَقَالَ قَوْمٌ: عَلَى الْوُجُوبِ إِنْ كَانَ فِي الْعِبَادَاتِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْعَادَاتِ فَعَلَى النَّدْبِ، وَيُسْتَحَبُّ النَّاسِي بِهِ. وَهَذِهِ تَحَكُّمَاتٌ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا صِغَةَ لَهُ، وَهَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتُ مُتَعَارِضَةٌ. وَنَحْنُ نَقْرَأُ كُلَّ وَاحِدٍ بِالْإِبْطَالِ:

3266. أَمَّا إِبْطَالُ الْحَمْلِ عَلَى الْحَظَرِ فَهُوَ أَنَّ هَذَا خَيَالٌ مَنْ رَأَى الْأَفْعَالَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْحَظَرِ. قَالَ: وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ شَرْعٌ، وَلَا يَتَعَيَّنُ بِنَفْسِهِ لِإِبَاحَةِ وَلَا لَوُجُوبٍ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْعِ. فَلَقَدْ صَدَقَ فِي إِقْنَاءِ الْحُكْمِ عَلَى مَا كَانَ، وَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ بِأَنَّ الْأَفْعَالَ قَبْلَ الشَّرْعِ عَلَى الْحَظَرِ. وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ *.

* ص: 298

3267. وَتُعَارِضُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ. وَهُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْحَظَرِ. ثُمَّ يُلْزَمُ مِنْهُ تَنَاقُضٌ، وَهُوَ أَنَّ يَأْتِي بِفِعْلَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي وَفْتَيْنِ، فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَحْرَمَ الشَّيْءُ وَصِدْدُهُ، وَهُوَ تَكْلِيفُ الْمُحَالِ.

3268. أَمَّا إِبْطَالُ الْإِبَاحَةِ: فَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ أَطْلَقَ لِنَامِثِ ذَلِكَ، فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا سَمْعٌ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ نَفْيُ الْحَرَجِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ الشَّرْعِ، فَهُوَ حَقٌّ. وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ قَبْلَ فِعْلِهِ، فَلَا دَلَالَةَ إِذَا لِفِعْلِهِ.

الرد على قول النذب

3269. أَمَّا إِبْطَالُ الْحَمْلِ عَلَى النَّدْبِ: فَإِنَّهُ تَحَكُّمٌ. إِذْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْوُجُوبِ لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ نَدْبًا، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى النَّدْبِ / لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ وَاجِبًا، بَلْ لِإِحْتِمَالِ كَوْنِهِ مُبَاحًا.

[216/2]

3270. وَقَدْ تَمَسَّكُوا بِشَبْهَتَيْنِ:

3271. الْأُولَى: أَنَّ فِعْلَهُ يُحْتَمَلُ الْوُجُوبُ وَالنَّدْبُ، وَالنَّدْبُ أَقْلُ دَرَجَاتِهِ. فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ.

3272. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْإِبَاحَةُ أَقْلُ دَرَجَاتِهِ. ثُمَّ إِنَّمَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ لَوْ كَانَ النَّدْبُ دَاخِلًا فِي الْوُجُوبِ. وَيَكُونُ الْوُجُوبُ نَدْبًا وَزِيَادَةً. وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذْ يَدْخُلُ جَوَازُ التَّرَكُّ فِي حَدِّ النَّدْبِ، دُونَ حَدِّ الْوُجُوبِ.

3273. وَأَقْرَبُ مَا قِيلَ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى النَّدْبِ لَا سِيَّمَا فِي الْعِبَادَاتِ.

3274. أَمَّا فِي الْعَادَاتِ فَلَا أَقْلَ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لَا بِمَجَرَّدِ الْفِعْلِ، وَلَكِنْ

نَعْلَمُ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فِي كُلِّ فِعْلٍ لَهُ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى الْجَوَازِ. وَيَذُلُّ هَذَا عَلَى نَفْيِ الصَّغَائِرِ عَنْهُ. وَكَانُوا يَتَّبِعُونَ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ فِي الْعَادَاتِ. لَكِنَّ هَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، إِذْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِذَلِكَ مَعَ قَرَابَتِ حَسَمَتِ بَقِيَّةِ الْإِحْتِمَالَاتِ. وَكَلَامُنَا فِي مُجَرَّدِ الْأَفْعَالِ دُونَ قَرِينَةٍ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي قَضَاءِ حَاجَتِهِ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ مُبَاحًا إِذَا كَانَ فِي بِنَاءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْبِنَاءِ؛ وَلَمْ يَعْتَقِدْ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَدَى بِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خَلَا بِنَفْسِهِ، فَلَمْ يَكُنْ يَقْصِدُ إِظْهَارَهُ لِيُعْلَمَ بِالْقَرِينَةِ أَنَّ قَصْدَهُ الدُّعَاءَ إِلَى الْإِقْتِدَاءِ. فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا أَنَّ مَا فَعَلَهُ مُبَاحٌ. وَهَذَا يَذُلُّ / عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يُجَوِّزُوا عَلَيْهِ الصَّغَائِرَ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَقِدُوا الْإِقْتِدَاءَ فِي كُلِّ فِعْلٍ، بَلْ مَا تَقَرَّرَ بِهِ قَرِينَةٌ تَذُلُّ عَلَى إِزَادَتِهِ الْبَيَانُ بِالْفِعْلِ.

[217/2]

3275 الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: التَّمَسُّكُ بِقَوْلِهِ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب 21) فَأَخْبَرَ أَنَّ لَنَا التَّأْسِيَّ بِهِ. وَلَمْ يَقُلْ: عَلَيْكُمْ التَّأْسِيَّ، فَيَحْمِلُ عَلَى النَّدْبِ لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

3276 قُلْنَا: الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ. لِأَنَّ التَّأْسِيَّ بِهِ فِي إِيقَاعِ الْفِعْلِ الَّذِي أَوْفَعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَوْفَعَهُ، فَمَا أَوْفَعَهُ وَاجِبًا أَوْ مُبَاحًا إِذَا أَوْفَعْنَاهُ عَلَى وَجْهِ النَّدْبِ لَمْ نَكُنْ مُفْتَدِينَ بِهِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَصَدَ النَّدْبَ فَأَوْفَعْنَاهُ وَاجِبًا خَالَفْنَا التَّأْسِيَّ. فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّأْسِيَّ بِهِ قَبْلَ مَعْرِفَةِ قَصْدِهِ. وَلَا يُعْرِفُ قَصْدَهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ أَوْ بِقَرِينَةٍ. ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا انْقَسَمَتْ أَفْعَالُهُ إِلَى الْوَاجِبِ وَالنَّدْبِ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَحْمِلُ الْكُلَّ عَلَى الْوُجُوبِ مُتَأَسِّيًّا، وَمَنْ يَجْعَلُ الْكُلَّ أَيْضًا نَدْبًا لَا يَكُونُ مُتَأَسِّيًّا، بَلْ كَانَ ۱۱ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَفْعَلُ مَا لَا يَدْرِي، فَمَنْ فَعَلَ مَا لَا يَدْرِي عَلَى أَيِّ وَجْهِ فَعَلَهُ لَمْ يَكُنْ مُتَأَسِّيًّا.

180

3278 أَمَّا إِيْطَالُ الْحَمْلِ عَلَى الْوُجُوبِ: فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرِفُ بِضُرُورَةِ عَقْلِ وَلَا نَظَرٍ، وَلَا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. فَهُوَ تَحَكُّمٌ، لِأَنَّ فِعْلَهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَالنَّدْبِ. وَعِنْدَ مَنْ لَمْ يُوجِبْ عِصْمَتَهُ مِنَ الصَّغَائِرِ يَحْتَمِلُ الْحَظَرَ أَيْضًا. فَلَمْ يَتَحَكَّمْ بِالْحَمْلِ عَلَى الْوُجُوبِ؟

الرد على من قال بالوجوب

3279. وَلَهُمْ شُبَّةٌ:

3280. |الشُّبَّةُ| الأولى: قَوْلُهُمْ: لَا بُدَّ مِنْ وَصْفِ فِعْلِهِ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ وَمَصْلَحَةٌ، وَلَوْلَاهُ لَمَا أَقْدَمَ عَلَيْهِ وَلَا تَعَبَّدَ بِهِ.

3281. قُلْنَا: جُمْلَةُ ذَلِكَ مُسَلَّمٌ فِي حَقِّهِ خَاصَّةً، لِيُخْرَجَ بِهِ عَنْ كَوْنِهِ / مَحْظُورًا. وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حَقِّهَا. وَلَيْسَ يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِأَنْ مَا كَانَ فِي حَقِّهِ حَقًّا وَصَوَابًا وَمَصْلَحَةً كَانَ فِي حَقِّهَا كَذَلِكَ. بَلْ لَعَلَّهُ مَصْلَحَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى صِفَةِ الشُّبَّةِ، أَوْ صِفَةٍ هُوَ مُخْتَصَرٌ بِهَا. وَلِذَلِكَ خَالَفْنَا فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْجَائِزَاتِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالْمَحْظُورَاتِ، بَلْ اخْتَلَفَ الْمُقِيمُ وَالْمُسَافِرُ، وَالْحَائِضُ وَالطَّاهِرُ، فِي الصَّلَوَاتِ. فَلِمَ يَمْتَنِعُ اخْتِلَافُ النَّبِيِّ وَالْأُمَّةِ؟

3282. |الشُّبَّةُ| الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَتَعْظِيمُ النَّبِيِّ وَاجِبٌ، وَالتَّأْسِي بِهِ تَعْظِيمٌ.

3283. قُلْنَا: تَعْظِيمُ الْمَلِكِ فِي الْإِتْقَانِ لَهُ فِيمَا يَأْمُرُ وَيَنْهَى، لَا فِي التَّرَبُّعِ إِذَا تَرَبَّعَ، وَلَا فِي الْجُلُوسِ عَلَى السَّرِيرِ إِذَا جَلَسَ عَلَيْهِ. فَلَوْ نَذَرَ الرَّسُولُ أَشْيَاءَ لَمْ يَكُنْ تَعْظِيمُهُ فِي أَنْ تَنْذَرَهَا مِثْلَ مَا نَذَرَهَا. وَلَوْ طَلَّقَ أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى لَمْ يَكُنْ تَعْظِيمُهُ فِي التَّشْبِيهِ بِهِ.

3284. |الشُّبَّةُ| الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُتَابَعَ فِي أَفْعَالِهِ لَجَازَ أَنْ لَا يُتَابَعَ فِي أَقْوَالِهِ. وَذَلِكَ تَصْغِيرٌ لِقُدْرِهِ وَتَنْفِيرٌ لِلْقُلُوبِ عَنْهُ.

3285. قُلْنَا: هَذَا هَذِيانَ، فَإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي الْقَوْلِ عِصْيَانٌ لَهُ، وَهُوَ مَبْعُوثٌ لِلتَّبْلِيغِ حَتَّى يُطَاعَ فِي أَقْوَالِهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ مُتَعَدٍّ إِلَى غَيْرِهِ وَفِعْلُهُ قَاصِرٌ عَلَيْهِ. وَأَمَّا التَّصْغِيرُ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا الْبَفَاتِ إِلَيْهِ. وَلَوْ كَانَ تَرَكَ التَّشْبِيهِ بِهِ تَصْغِيرًا لَكَانَ تَرَكَنا لِلْوِصَالِ وَتَرَكَنا نِكَاحَ تَسْعَ بَلْ تَرَكَنا دَعْوَةَ الشُّبَّةِ تَصْغِيرًا.

3286. فَاسْتَبَانَ أَنَّ هَذِهِ خَيَالَاتٌ. وَأَنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ الْفِعْلَ مُتَرَدِّدٌ، كَمَا أَنَّ اللَّفْظَ الْمُسْتَرَكَّ كَالْقُرْءِ، وَالْجَوْنِ، مُتَرَدِّدٌ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ إِلَّا بِذَلِيلٍ زَائِدٍ.

3287. |الشُّبَّةُ| الرَّابِعَةُ: تَمَسُّكُهُمْ / بِأَيِّ مِنَ الْكِتَابِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَتَّبِعُوهُ﴾ (الأعراف: 158) وَأَنَّهُ يَعُمُّ الْأَقْوَالَ وَالْأَفْعَالَ. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (الزمر: 63) وَقَوْلِهِ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رُسُولًا فَحُذُّوهُ﴾ (الاحزاب: 7)

وَأَمَّا هَـ. وَجَمِيعُ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى قَبُولِ أَقْوَالِهِ، وَغَايَتُهُ أَنْ يَعْمَ الْأَقْوَالُ وَالْأَفْعَالُ.
وَتَخْصِصُ الْعُمُومِ مُمَكِّنٌ. وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ مُوَافَقَتُهُ ۖ
مَعَ أَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالِاتِّبَاعِ وَالطَّاعَةِ.

3288. | الشُّبْهَةُ | الْخَامِسَةُ وَهِيَ أَظْهَرُهَا: تَمَسُّكُهُمْ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ وَاصَلُوا
الصَّيَّامَ لَمَّا وَاصَلَ، وَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا خَلَعَ، وَأَمَرَهُمْ عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ
بِالتَّحَلُّلِ بِالْحُلِيِّ فَتَوَقَّفُوا، فَشَكَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: «اخْرُجْ إِلَيْهِمْ فَادْبِخْ
وَاحْلِقْ» فَفَعَلَ، فَدَبَّحُوا وَحَلَقُوا مُسَارِعِينَ. وَأَنَّهُ خَلَعَ خَاتَمَهُ فَخَلَعُوا، وَبَانَ عَمَرَ
كَانَ يَقْبَلُ الْحَجَرَ، وَيَقُولُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ
النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ، وَبِأَنَّهُ قَالَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ عَنْ
قُبْلَةِ الصَّائِمِ: فَقَالَ: «أَلَا أَخْبَرْتَنِي أَنِّي أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟» وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُمْ بِاجْتِمَاعِهِمْ اخْتَلَفُوا فِي الْغُسْلِ مِنَ التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ
اللهُ عَنْهَا: «فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ فَاعْتَسَلْنَا» فَرَجَعُوا إِلَى ذَلِكَ.

3289. | الْجَوَابُ: مِنْ وَجْهِ:

3290. | الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ أَخْبَارٌ أَحَادٍ، وَكَمَا لَا يَثْبُتُ الْقِيَاسُ وَخَيْرُ الْوَاحِدِ إِلَّا بِدَلِيلٍ
قَاطِعٍ فَكَذَلِكَ هَذَا لِأَنَّهُ أَصْلٌ مِنَ الْأُصُولِ.

3291. | الثَّانِي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ وَعِبَادَاتِهِ، فَكَيْفَ صَارَ / اتِّبَاعُهُمْ
لِلْبَعْضِ دَلِيلًا، وَلَمْ تَصُرْ مُخَالَفَتُهُمْ فِي النُّعْصِ دَلِيلَ جَوَازِ الْمُخَالَفَةِ.

3292. | الثَّالِثُ: وَهُوَ التَّحْقِيقُ: أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصُّومِ
وَالْوُضُوءِ، وَقَدْ كَانَ بَيِّنَ لَهُمْ أَنَّ شَرْعَهُ وَشَرْعَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ، فَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا
رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» وَ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» وَعَلِمَهُمُ الْوُضُوءَ، وَقَالَ «هَذَا
وُضُوءِي وَوُضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي».

3293. | وَأَمَّا الْوِصَالُ فَإِنَّهُمْ ظَنُّوا لَمَّا أَمَرَهُمُ بِالصُّومِ وَاشْتَغَلَ مَعَهُمْ بِهِ أَنَّهُ قَصَدَ بِمَعْنَاهِ
امْتِنَالِ الْوَاجِبِ، وَبَيَّانَهُ، فَرَدَّ عَلَيْهِمْ ظَنَّهُمْ، وَأَنكَرَ عَلَيْهِمُ الْمُوَافَقَةَ.

3294. | وَكَذَلِكَ فِي قُبْلَةِ الصَّائِمِ رُبَّمَا كَانَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ مُسَاوَاةَ الْحُكْمِ فِي الْمُفْطِرَاتِ،
وَأَنَّ شَرْعَهُ شَرْعُهُمْ.

3295. وَكَذَلِكَ فِي الْأَخْذَاتِ قَدْ عَرَفَهُمْ مُسَاوَاةَ الْحُكْمِ فِيهَا، فَفَهِمُوا لَا بِمَجَرَّدِ حِكَايَةِ الْفِعْلِ، كَيْفَ وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «إِذَا تَقَى الْحَتَانِ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ».

3296. وَأَمَّا خَلْعُ الْخَاتَمِ فَهُوَ مُبَاحٌ، فَلَمَّا خَلَعَ أَحَبُّوا مُوَافَقَتَهُ، لَا لِاعْتِقَادِهِمْ وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، أَوْ تَوَهُمُوا أَنَّهُ لَمَّا سَاوَاهُمْ فِي سُنَّةِ التَّخْتُمِ فَيَسَاوِيهِمْ فِي سُنَّةِ الْخَلْعِ.

3297. فَإِنْ قِيلَ: الْأَصْلُ أَنَّ مَا نَبَتْ فِي حَقِّهِ عَامٌ إِلَّا مَا امْتَنَنِي.

3298. قُلْنَا: لَا، بَلِ الْأَصْلُ أَنَّ مَا نَبَتْ فِي حَقِّهِ فَهُوَ خَاصٌّ إِلَّا مَا عَمَّمَهُ.

3299. فَإِنْ قِيلَ: التَّعْمِيمُ أَكْثَرُ فَلْيُنَزِّلْ عَلَيْهِ.

3300. قُلْنَا: وَلِمَ يَجِبُ التَّنْزِيلُ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَإِذَا اشْتَبَهَتْ أُخْتُ بِعَشْرِ أَعْنِيَابٍ

فَالْأَكْثَرُ حَلَالٌ، وَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ. كَيْفَ وَالْمُبَاحَاتُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَنْدُوبَاتِ،

فَلْتَلْحَقْ بِهَا؟ وَالْمَنْدُوبَاتُ أَكْثَرُ / مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَالْتَلْحَقْ بِهَا. بَلْ رُبَّمَا قَالَ

الْقَائِلُ: الْمَحْظُورَاتُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، فَلْتُنَزِّلْ عَلَيْهَا.

[221/2]

الفصل الثاني في:

تنبيهات متفرقة في أحكام الأفعال

3301. الْأَوَّلُ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا نُقِلَ إِلَيْنَا فَعَلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَمَا الَّذِي يَجِبُ عَلَى

الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَنْحَتَ عَنْهُ؟ وَمَا الَّذِي يُسْتَحَبُّ؟

3302. قُلْنَا: لَا يَجِبُ إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْبَحْثُ عَنْهُ: هَلْ وَرَدَ بَيَانًا لِخِطَابِ عَامٍّ، أَوْ

تَنْفِيدًا لِحُكْمٍ لَارِمٍ عَامٍّ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ. أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ قَاصِرًا

عَلَيْهِ؟ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ بَيَانًا لِحُكْمٍ عَامٍّ فَالْبَحْثُ عَنْ كَوْنِهِ نَذْبًا فِي

حَقِّهِ أَوْ وَاجِبًا أَوْ مُبَاحًا أَوْ مَحْظُورًا أَوْ قَصَاءً أَوْ آدَاءً مُوسَعًا أَوْ مُصَيِّقًا لَا يَجِبُ،

بَلْ هُوَ زِيَادَةٌ دَرَجَةٍ، وَفَضْلٌ فِي الْعِلْمِ، يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ أَنْ يَعْرِفَهُ.

3303. فَإِنْ قِيلَ: كَمْ أَصْنَافٌ مَا يَخْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ سِوَى الْفِعْلِ؟

3304. قُلْنَا: كُلُّ مَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ، كَالْمُجْمَلِ، وَالْمَجَازِ، وَالْمَنْقُولِ عَنْ وَضْعِهِ،

وَالْمَنْقُولِ بِتَصَرُّفِ الشَّرْعِ، وَالْعَامِّ الْمُحْتَمِلِ لِلْخُصُوصِ، وَالظَّاهِرِ الْمُحْتَمِلِ

الأصل في أفعال
النبي صلى الله
عليه وسلم أنها
خاصة إلا ما عظمه

الخطوات التي
يتبعها المجتهد
لاستفادة الأحكام
من الأفعال

أصناف ما يحتاج
إلى البيان

لِلتَّأْوِيلِ، وَتَسْخِ الْحُكْمِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ، وَمَعْنَى قَوْلِ «افْعَلْ» أَنَّهُ لِلنَّدْبِ أَوْ
الْوُجُوبِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَى الْفُورِ أَوْ التَّرَاخِي، أَوْ أَنَّهُ لِلتَّكَرُّرِ أَوْ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ،
وَالْجَمْلِ الْمَعْطُوفَةِ إِذَا أُعْقِبَتْ بِاسْتِثْنَاءٍ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِمَّا يَتَعَارَضُ فِيهِ
الِإِحْتِمَالُ. وَالْفِعْلُ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ.

حكم الفعل البياني
في حق النبي صلى
الله عليه وسلم

[222/2]

3305. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ / بَيَّنْ لَنَا بِفِعْلِهِ نَدْبًا فَهَلْ يَكُونُ فِعْلُهُ وَاجِبًا؟

3306. قُلْنَا: هُوَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَيَانٌ وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ تَبْلِيغٌ لِلشَّرْعِ. وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
فِعْلٌ: نَدْبٌ.

3307. وَذَهَبَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ إِلَى أَنَّ بَيَانَ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ، وَبَيَانَ النَّدْبِ نَدْبٌ، وَبَيَانَ
الْمُبَاحِ مُبَاحٌ. وَيَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ يَكُونَ بَيَانُ الْمَحْظُورِ مَحْظُورًا، فَإِذَا كَانَ بَيَانُ
الْمَحْظُورِ وَاجِبًا، فَلَمْ لَا يَكُونَ بَيَانُ النَّدْبِ وَاجِبًا. وَكَذَلِكَ بَيَانُ الْمُبَاحِ، وَهِيَ
أَحْكَامُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ. وَالرُّسُولُ مَأْمُورٌ بِالتَّبْلِيغِ. وَبَيَانُهُ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ،
وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَهُمَا، فَإِذَا أَتَى بِالْفِعْلِ فَقَدْ أَتَى بِإِحْدَى خَصْلَتَيْ الْوَاجِبِ. فَيَكُونُ
فِعْلُهُ وَاقِعًا عَنِ الْوَاجِبِ.

ما يعرف به أن
الفعل بيان

3308. فَإِنْ قِيلَ: وَبِمَ يُتَرَفَّ كَوْنُ فِعْلِهِ ﷺ بَيَانًا؟

3309. قُلْنَا: إِمَّا بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ بِقَرَائِنَ. وَهِيَ كَثِيرَةٌ:

3310. إِحْدَاهَا: أَنَّ يَرِدَ خِطَابٌ مُجْمَلٌ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ يَقُولُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، ثُمَّ فَعَلَ
عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالتَّنْفِيزِ لِلْحُكْمِ فِعْلًا صَالِحًا لِلْبَيَانِ، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ بَيَانٌ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ
لَكَانَ مُؤَخَّرًا لِلْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ عَقْلًا عِنْدَ قَوْمٍ، وَسَمْعًا
عِنْدَ آخَرِينَ. وَكَوْنُهُ غَيْرُ وَاقِعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. لَكِنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ مُتَعَيِّنًا لِلْبَيَانِ يَظْهَرُ
لِلصَّحَابَةِ، إِذْ قَدْ عَلِمُوا عَدَمَ الْبَيَانِ بِالْقَوْلِ. أَمَّا نَحْنُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَيَّنَّ
بِالْقَوْلِ وَلَمْ يَتْلُغْنَا، فَيَكُونُ الظَّاهِرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْفِعْلَ بَيَانٌ. فَقَطَعَ يَدُ السَّارِقِ مِنَ
الْكُوعِ، وَتَيَمَّمَهُ إِلَى الْمِرْقَفَيْنِ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَأَقْصَوُا أَيْدِيَهُمَا﴾
(المائدة: 38) وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ / وَأَيْدِيَكُمْ ﴿ (المائدة: 6).

[223/2]

3311. الثَّانِيَةُ: أَنَّ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِعْلٌ غَيْرُ مُفْصَّلٍ، كَمَسْحِهِ رَأْسَهُ وَأُذُنَيْهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ
لِكُوبِهِمَا مَسْحًا بِمَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ بِمَاءٍ جَدِيدٍ، ثُمَّ يُنْقَلَ أَنَّهُ أَخَذَ لِأُذُنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا.

فَهَذَا فِي الظَّاهِرِ يُزِيلُ الإِجْمَالَ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَاجِبَ مَاءٌ وَاحِدٌ، وَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ مَاءٌ جَدِيدٌ، فَيَكُونُ أَحَدُ الْفِعْلَيْنِ مَحْمُولًا عَلَى الْأَقْلَى. وَالثَّانِي عَلَى الْأَكْمَلِ.

3312. **الثَّالِثَةُ:** أَنْ يَتْرَكَ مَا لَزِمَهُ، فَيَكُونُ بَيَانًا لِكَوْنِهِ مَنسُوخًا فِي حَقِّهِ، أَمَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا يَنْبُتُ النَّسْخُ إِلَّا بِبَيَانِ الْإِسْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ. نَعَمْ، لَوْ تَرَكَ غَيْرَهُ بَيِّنَ بَدِيهِ، فَلَمْ يُنَكِّرْ، مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ فَيَدُلُّ عَلَى النَّسْخِ فِي حَقِّ الْغَيْرِ.

3313. **الرَّابِعَةُ:** أَنَّهُ إِذَا أُتِيَ بِسَارِقٍ ثَمَرٍ، أَوْ مَا دُونَ النَّصَابِ، فَلَمْ يَقْطَعْ، فَيَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الْآيَةِ. لَكِنْ هَذَا بِشَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ انْتِفَاءُ شُبْهَةِ أُخْرَى تَدْرَأُ الْقَطْعَ، لِأَنَّهُ لَوْ أُتِيَ بِسَارِقٍ سَيْفٍ فَلَمْ يَقْطَعْهُ، فَلَا يَتَبَيَّنُ لَنَا سُقُوطُ الْقَطْعِ فِي السَّيْفِ، وَلَا فِي الْحَدِيدِ، لَكِنْ يُبْحَثُ عَنْ سَبَبِهِ. فَكَذَلِكَ الثَّمَرُ، وَمَا دُونَ النَّصَابِ. وَكَذَلِكَ تَرْكُهُ الْقُنُوتِ، وَالتَّسْمِيَةِ، وَالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ مَرَّةً وَاحِدَةً، لَا يَدُلُّ عَلَى النَّسْخِ، إِذْ يُحْمَلُ عَلَى نِسْيَانٍ، أَوْ عَلَى بَيَانِ جَوَازِ تَرْكِ الشَّيْءِ. وَإِنْ تَرَكَ مَرَاتٍ دَلَّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ. وَكَذَلِكَ لَوْ تَرَكَ الصَّحَدَ مَكْشُوفَةً دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْعَوْرَةِ.

3314. **الْخَامِسَةُ:** إِذَا فَعَلَ فِي الصَّلَاةِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لِأَفْسَادِ الصَّلَاةِ، دَلَّ عَلَى الْوُجُوبِ، كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ فِي الْخُسُوفِ. وَكَحَمَلِ أَمَامَةٍ فِي الصَّلَاةِ، يَدُلُّ عَلَى / أَنَّ الْفِعْلَ الْقَلِيلَ لَا يُبْطِلُ، وَأَنَّهُ فِعْلٌ قَلِيلٌ، وَهَذَا - مَعَ قَوْلِهِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» - يَكُونُ بَيَانًا فِي حَقِّهَا.

[224/2]

3315. **السَّادِسَةُ:** إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ وَأَخَذَ الْحِزْبَةَ وَالزَّكَاةَ مُجْمَلًا، ثُمَّ أَشْأَ الصَّلَاةَ وَابْتَدَأَ بِأَخْذِ (الزَّكَاةِ) وَالْحِزْبَةِ، فَيُظْهِرُ كَوْنَهُ بَيَانًا وَتَنْفِيدًا. لَكِنْ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْحَاجَةُ مُتَنَجِّزَةً بِحَيْثُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ لِكَوْنِهِ بَيَانًا، بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا أَمَرَ بِهِ خَاصَّةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَإِذَا لَا يَصِيرُ بَيَانًا لِلْحُكْمِ الْعَامِّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ أُخْرَى.

3316. **السَّابِعَةُ:** أَخَذَهُ مَا لَا مِمَّنْ فَعَلَ فِعْلًا، أَوْ إِيقَاعَهُ بِهِ ضَرْبًا، أَوْ نَوْعَ عُقُوبَةٍ. فَإِنَّهُ لَهُ خَاصَّةٌ، مَا لَمْ يُنْبَهْ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ فَعَلِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَالِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ الْفِعْلُ فَلَا يَتَعَيَّنُ لِكَوْنِهِ مُوجِبَ أَخْذِ الْمَالِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ

وَجُودُ سَبَبٍ آخَرَ هُوَ الْمُقْتَضِي لِلْمَالِ وَلِلْعُقُوبَةِ. أَمَّا قَضَاؤُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَ فِعْلاً بِعُقُوبَةٍ أَوْ مَالٍ، كَقَضَائِهِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ بِإِعْتِقَادِ رَقَبَةٍ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُوجِبُ الْفِعْلِ، لِأَنَّ الرَّأْيِي لَا يَقُولُ: قَضَى عَلَى فَلَانٍ بِكَذَا لَمَّا فَعَلَ كَذَا، إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ السَّبَبِ بِالْقَرِينَةِ.

3317. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا فَعَلَ فِعْلاً وَكَانَ بَيِّنًا، وَوَقَعَ فِي زَمَانٍ، وَمَكَانٍ، وَعَلَى هَيْئَةٍ، فَهَلْ يُنْتَجِ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْهَيْئَةُ؟

هل يقتضى بزمان
المحل أو مكانه

3318. فَيَقَالُ: أَمَّا الْهَيْئَةُ وَالْكَيفِيَّةُ فَنَعَمْ. وَأَمَّا الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، فَهُوَ كَتَغْيِمِ السَّمَاءِ وَصَحْوِهَا، وَلَا مَذْخَلَ لَهُ فِي الْأَحْكَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ لَا تَقَابُ بِهِ، بِدَلِيلٍ دَلَّ عَلَيْهِ. كَاخْتِصَاصِ الْحَجِّ بِعَرَفَاتٍ / وَالْبَيْتِ، وَاخْتِصَاصِ الصَّلَوَاتِ بِأَوْقَاتٍ، لِأَنَّهُ لَوْ اتَّبَعَ الْمَكَانَ لِلزَّمَنِ مُرَاعَاةُ تِلْكَ الرُّوَايَةِ بَعَيْنِهَا، وَوَجِبَ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَقَدْ انْقَضَى وَلَا يُمَكِّنُ إِعَادَتَهُ، وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْقَاتِ لَيْسَ مِثْلًا، فَيَجِبُ إِعَادَةُ الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، وَهُوَ مُحَالٌ.

[225/2]

3319. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنْ تَكَرَّرَ فِعْلُهُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَزَمَانٍ وَاحِدٍ دَلَّ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَإِلَّا فَلَا. وَهُوَ فَاسِدٌ لِمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

حكم التقرير

3320. فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ فِعْلُهُ بَيِّنًا فَتَقْرِيرُهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَسُكُوتُهُ عَلَيْهِ، وَتَرْكُهُ الْإِنْكَارَ، وَاسْتِثْنَاءُهُ بِالْفِعْلِ، أَوْ مَذْخَعُهُ لَهُ، هَلْ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ. وَهَلْ يَكُونُ بَيِّنًا؟

3321. قُلْنَا: نَعَمْ، سُكُوتُهُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ، وَتَرْكُهُ الْإِنْكَارَ، دَلِيلٌ عَلَى الْجَوَازِ، إِذْ لَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ الْإِنْكَارِ لَوْ كَانَ حَرَامًا. وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِالْبَاطِلِ. فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الْجَوَازِ، كَمَا نُقِلَ فِي قَاعِدَةِ الْقِيَافَةِ. وَإِنَّمَا تَسْقُطُ دَلَالَتُهُ عِنْدَ مَنْ يَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَيَجُوزُ عَلَيْهِ الصَّغِيرَةُ. وَتَحْنُ نَعْلَمُ اتِّفَاقَ الصَّحَابَةِ عَلَى إِنْكَارِ ذَلِكَ، وَإِحَالَتِهِ.

3322. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ مَنَعَ مِنَ الْإِنْكَارِ مَانِعٌ، كَعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ التَّحْرِيمُ، فَلِذَلِكَ فَعَلَهُ، أَوْ بَلَغَهُ الْإِنْكَارُ مَرَّةً فَلَمْ يَنْجَعْ فِيهِ فَلَمْ يُعَاوِذْهُ؟

3323. قُلْنَا: لَيْسَ هَذَا مَانِعًا، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ التَّحْرِيمُ فَيَلْزَمُهُ تَبْلِيغُهُ وَنَهْيُهُ حَتَّى لَا يُعَوِّدَ، وَمَنْ بَلَغَهُ وَلَمْ يَنْجَعْ فِيهِ فَيَلْزَمُهُ إِعَادَتُهُ عَلَيْهِ وَتَكَرُّرُهُ كَيْلًا يُتَوَهَّمُ تَسْخُ التَّحْرِيمِ.

3324. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ صَبِيحَةً كُلَّ مَسْبِتٍ وَاحِدٍ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى إِذَا اجْتَمَعُوا فِي كَنَائِسِهِمْ وَبَيْعِهِمْ؟

3325. قُلْنَا: لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُمْ مُصِرُّونَ مَعَ تَبْلِيغِهِ، وَعَلِمَ الْخَلْقُ أَنَّهُ مُصِرٌّ عَلَى تَكْفِيرِهِمْ دَائِمًا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِمَّا يُوهِمُ النُّسْخَ. بِخِلَافِ فِعْلِ يَجْرِي بَيْنَ يَدَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، أَوْ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشُّكُوتَ عَنْهُ يُوهِمُ النُّسْخَ. /

[226/2]

الفصل الثالث في:

تعارض الضعفين

3326. فنقول: معنى التعارض التناقض: فَإِنْ وَقَعَ فِي الْخَبَرِ أَوْجِبَ كَوْنُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَذِبًا، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ فِي الْأَخْبَارِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ. 3327. وَإِنْ وَقَعَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْأَحْكَامِ، فَيَتَنَاقَضُ، فَيَرْفَعُ الْأَخِيرُ الْأَوَّلَ، وَيَكُونُ نَسْخًا. وَهَذَا مُتَّصِرٌ.

معنى التعارض التناقض

3328. وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ التَّعَارُضَ هُوَ التَّنَاقُضُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَرَضِ الْفِعْلَيْنِ فِي زَمَانَيْنِ، أَوْ فِي شَخْصَيْنِ، فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ وَجُوبِ أَحَدِهِمَا وَتَحْرِيمِ الْآخَرِ، فَلَا تَعَارُضَ.

التعارض بين فعل وفعل

3329. فَإِنْ قِيلَ: فَالْقَوْلُ أَيْضًا لَا يَتَنَاقَضُ، إِذْ يُوجَدُ الْقَوْلَانِ فِي حَالَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَتَنَاقَضُ حُكْمُهُمَا. فَكَذَلِكَ يَتَنَاقَضُ حُكْمُ الْفِعْلَيْنِ.

3330. قُلْنَا: إِنَّمَا يَتَنَاقَضُ حُكْمُ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ اقْتَضَى حُكْمًا دَائِمًا، فَيَقْطَعُ الْقَوْلُ الثَّانِي دَوَامَهُ وَالْفِعْلُ لَا يَدُلُّ أَصْلًا عَلَى حُكْمٍ، وَلَا عَلَى دَوَامٍ، نَعَمْ لَوْ أَشْعَرْنَا الشَّارِعَ بِأَنَّهُ يُرِيدُ بِمُبَاشَرَةِ فِعْلٍ بَيَانَ دَوَامٍ وَجُوبِهِ، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ الْفِعْلَ بَعْدَهُ، كَانَ ذَلِكَ نَسْخًا وَقَطْعًا لِدَوَامِ حُكْمِ ظَهَرَ بِالْفِعْلِ، مَعَ تَقْدُّمِ الْإِشْعَارِ، فَهَذَا الْقَدْرُ مُمَكِّنٌ.

3331. وَأَمَّا التَّعَارُضُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَمُمَكِّنٌ، بَأَن يَقُولَ قَوْلًا يُوجِبُ عَلَى أُمَّتِهِ فِعْلًا دَائِمًا، وَأَشْعَرَهُمْ بِأَن حُكْمَهُ فِيهِ حُكْمُهُمْ، ابْتِدَاءً وَنَسْخًا، ثُمَّ فَعَلَ خِلَافَهُ، أَوْ سَكَتَ عَلَى / خِلَافِهِ، كَانَ الْأَخِيرُ نَسْخًا.

التعارض بين الأقوال والأفعال

[227/2]

3332. وَإِنْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ وَجَبَ طَلْبُهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَعَارِضٌ. كَمَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ فِي السَّارِقِ «وَإِنْ سَرَقَ خَامِسَةً فَاقْتُلُوهُ» ثُمَّ أَتَى بِمَنْ سَرَقَ خَامِسَةً فَلَمْ يَقْتُلْهُ. فَهَذَا إِنْ تَأَخَّرَ فَهُوَ نَسْخُ الْقَوْلِ بِالْفِعْلِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ الْقَوْلُ فَهُوَ نَسْخُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ.
3333. وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِذَا تَعَارَضَا وَأَشْكَلَ التَّارِيخُ يُقَدِّمُ الْقَوْلُ. لِأَنَّ الْقَوْلَ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَخْصُهُ، وَالْقَوْلُ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ؛ وَلِأَنَّ الْقَوْلَ يَتَأَكَّدُ بِالتَّكْرَارِ، بِخِلَافِ الْفِعْلِ.
3334. فَنَقُولُ: أَمَّا قَوْلُكُمْ إِنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بَيِّنًا بِنَفْسِهِ، فَمُسْلَمٌ. وَلَكِنْ كَلَامَنَا فِي فِعْلِ صَارَ بَيِّنًا لِغَيْرِهِ، وَبَعْدَ أَنْ صَارَ بَيِّنًا لِغَيْرِهِ، فَلَا يَتَأَخَّرُ عَمَّا كَانَ بَيِّنًا بِنَفْسِهِ.
3335. وَأَمَّا خُصُوصُ الْفِعْلِ فَمُسْلَمٌ أَيْضًا، وَلَكِنْ كَلَامَنَا فِي فِعْلِ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى خَاصِّيَّتِهِ.
3336. وَأَمَّا تَأْكِيدُ الْقَوْلِ بِالتَّكْرَارِ: إِنْ غَنِيَ بِهِ أَنَّهُ إِذَا تَوَاتَرَ أَفَادَ الْعِلْمَ، فَهَذَا مُسْلَمٌ إِذَا تَوَاتَرَ مِنْ أَشْخَاصٍ، فَلَيْسَ هَذَا تَكْرَارًا، وَتَكَرُّرُهُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ لَا أَثَرَ لَهُ، كَتَكَرُّارِ الْفِعْلِ.
3337. هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ فِي الْأَفْعَالِ الْمُلْحَقَةِ بِالْأَقْوَالِ، وَبَيَانُ مَا فِيهَا مِنَ الْبَيِّنِ وَالْإِجْمَالِ.
3338. وَلِنُسْتَفِلَّ بَعْدَ هَذَا بِالْفَقْنِ الثَّالِثِ مِنَ الْقَطْبِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمَرْسُومُ لِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ دَلَالَةِ الْأَلْفَافِ عَلَى الْمَدْلُولَاتِ بِمَعْقُولِهَا وَمَعْنَاهَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى قِيَاسًا. فَلْنَحْضَرْ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْقِيَاسِ مُسْتَعِينِينَ بِاللَّهِ / وَهُوَ خَيْرُ مُعِينٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفن الثالث في كيفية استثمار الأحكام من الألفاظ والاعتباس من معقول الألفاظ بطريق القياس

3339. وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَتَيْنِ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:
3340. الباب الأول: فِي إثبات أَصْلِ الْقِيَاسِ عَلَى مُنْكَرِهِ.
3341. الباب الثاني: فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ.
3342. الباب الثالث: فِي قِيَاسِ الشُّبْهِ.
3343. الباب الرابع: فِي أَزْكَانِ الْقِيَاسِ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ وَالْعِلَّةُ وَالْحُكْمُ، وَبَيَانُ شُرُوطِ كُلِّ رُكْنٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ.

مُقَدِّمَةٌ فِي: حَدِّ الْقِيَاسِ

3344. وَحَدُّهُ أَنَّهُ «حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ فِي إِثْبَاتِ حُكْمٍ لَهُمَا، أَوْ نَقْيِهِ عَنْهُمَا، بِأَمْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، مِنْ إِثْنَاتِ حُكْمٍ أَوْ صِفَةٍ أَوْ نَقْيِهِمَا عَنْهُمَا».
3345. ثُمَّ إِنْ كَانَ الْجَامِعُ مُوجِبًا لِلْاجْتِمَاعِ عَلَى الْحُكْمِ، كَانَ قِيَاسًا صَحِيحًا. وَإِلَّا كَانَ فَاسِدًا.

حد
القياس

3346. وَاسْمُ «الْقِيَاسِ» يَشْتَمِلُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ فِي اللُّغَةِ.

3347. وَلَا بُدَّ فِي كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ فَرْعٍ وَأَصْلٍ وَعِلَّةٍ وَحُكْمٍ.

3348. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ كَوْنُهُمَا مَوْجُودَيْنِ، بَلْ رُبَّمَا يُسْتَدَلُّ بِالنَّفْيِ عَلَى النَّفْيِ. فَلِذَلِكَ لَمْ نَقُلْ حَمْلُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَنَا، وَأَبْدَلْنَا لَفْظَ الشَّيْءِ بِالْمَعْلُومِ؛ وَلَمْ نَقُلْ: حَمْلُ فَرْعٍ عَلَى أَصْلٍ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَنْبُو هَذَا اللَّفْظُ عَنِ الْمَعْدُومِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَبْعُدُ إِطْلَاقُ هَذَا الْإِسْمِ عَلَيْهِ بِتَأْوِيلٍ مَا.

شروط القياس

3349. وَالْحُكْمُ / يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِثْبَاتًا. وَالنَّفْيُ كَانْتِفَاءِ الضَّمَانِ، وَالتَّكْلِيفِ. وَالْإِنْتِفَاءُ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً. فَلِذَلِكَ أَدْرَجْنَا الْجَمِيعَ فِي الْحَدِّ. وَدَلِيلُ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِّ اطِّرَادُهُ وَإِنْعِكَاسُهُ.

3350. أَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي حَدِّ الْقِيَاسِ: إِنَّهُ الدَّلِيلُ الْمُوَصِّلُ إِلَى الْحَقِّ؛ أَوْ: الْعِلْمُ الْوَاقِعُ بِالْمَعْلُومِ عَنْ نَظَرٍ، أَوْ رَدُّ غَائِبٍ إِلَى شَاهِدٍ، فَبَعْضُ هَذَا أَعَمُّ مِنَ الْقِيَاسِ، وَبَعْضُهُ أَخْصَرُّ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِطْنَابِ فِي إِبْطَالِهِ.

3351. وَأَبْعَدُ مِنْهُ إِطْلَاقُ الْقَلَاسِيفَةِ اسْمَهُ عَلَى تَرْكِيبِ مُقَدِّمَتَيْنِ يَحْصُلُ مِنْهُمَا نَتِيجَةٌ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَكُلُّ نَبِيذٍ مُسْكِرٌ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ نَبِيذٍ حَرَامٌ. فَإِنْ لَزِمَ هَذِهِ النَّتِيجَةُ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ لَا تَنْكُرُهُ، لَكِنَّ الْقِيَاسَ يَسْتَدْعِي أَمْرَيْنِ يُصَافُ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ بِنَوْعٍ مِنَ الْمُسَاوَاةِ، إِذْ تَقُولُ الْعَرَبُ: لَا يُقَاسُ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ فِي عَقْلِهِ وَنَسَبِهِ، وَفُلَانٌ يُقَاسُ إِلَى فُلَانٍ. فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى إِصْصَافِي بَيْنَ شَيْئَيْنِ.

3352. وَقَالَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: الْقِيَاسُ هُوَ الْاجْتِهَادُ. وَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّ الْاجْتِهَادَ أَعَمُّ مِنَ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِالنَّظَرِ فِي الْعُمُومَاتِ، وَدَقَائِقِ الْأَلْفَافِ، وَسَائِرِ طُرُقِ الْأَدِلَّةِ سِوَى الْقِيَاسِ. ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُنْبِئُ فِي عَرَفِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عَنْ بَذْلِ الْمُجْتَهِدِ وَسَعَهُ فِي طَلَبِ الْحُكْمِ. وَلَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى مَنْ يُجْهَدُ نَفْسُهُ، وَيَسْتَفْرَعُ الْوُسْعَ. فَمَنْ حَمَلَ خَرَدَلَةً لَا يُقَالُ: اجْتَهِدَ. وَلَا يُنْبِئُ هَذَا عَنْ خُصُوصٍ مَعْنَى الْقِيَاسِ، بَلْ عَنِ الْجَهْدِ الَّذِي هُوَ حَالُ الْقَائِسِ فَقَطْ. /

[230/2]

مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى فِي:

خَصَرِ مَجَارِي الْاجْتِهَادِ فِي الْعِلَلِ

3353. اعْلَمْ أَنَّا نَعْنِي بِالْعِلَّةِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ مَنَاطَ الْحُكْمِ، أَيَّ مَا أَصَافَ الشَّرْعُ الْحُكْمَ إِلَيْهِ وَنَاطَهُ بِهِ وَنَصَبَهُ عَلَامَةً عَلَى الْحُكْمِ. وَالْاجْتِهَادُ فِي الْعِلَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، أَوْ فِي تَنْفِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، أَوْ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِنْبَاطِهِ.

3354. أَمَّا الْاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، فَلَا نَعْرِفُ خِلَافًا بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي جَوَازِهِ. مِثْلُهُ الْاجْتِهَادُ فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ مَعَ قُدْرَةِ الشَّارِعِ فِي الْإِمَامِ الْأَوَّلِ

الاجتهاد الأول:
في تحقيق مناط
الحكم

عَلَى النَّصِّ. وَكَذَا تَعْيِينُ الْوَلَاةِ وَالْقَضَاةِ، وَكَذَلِكَ فِي تَقْدِيرِ التَّعْزِيرَاتِ، وَتَقْدِيرِ الْكَفَايَاتِ فِي نَفَقَةِ الْقَرَابَاتِ، وَإِيجَابِ الْمِثْلِ فِي قِيَمِ الْمُتَلَفَاتِ، وَإِيجَابِ مَهْرِ الْمِثْلِ وَأُرُوشِ الْجِنَايَاتِ، وَطَلَبِ الْمِثْلِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ. فَإِنْ مَنَاطُ الْحُكْمِ فِي نَفَقَةِ الْقَرِيبِ الْكَفَايَةُ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ، أَمَا أَنَّ الرُّطْلَ كِفَايَةُ لِهَذَا الشَّخْصِ أَمْ لَا، فَيُذْرَكُ بِالِاجْتِهَادِ وَالتَّخْمِينِ. وَيَنْتَظِمُ هَذَا الْاجْتِهَادُ بِأَصْلَيْنِ:

3355. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْكَفَايَةِ.

3356. وَالثَّانِي: أَنَّ الرُّطْلَ قَدَّرُ الْكَفَايَةِ. فَيُلْزَمُ مِنْهُ: أَنَّهُ الْوَاجِبُ عَلَى الْقَرِيبِ.

3357. أَمَا الْأَصْلُ الْأَوَّلُ فَمَعْلُومٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَمَعْلُومٌ بِالظَّنِّ.

3358. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: يَجِبُ فِي حِمَارِ الْوَحْشِ بَقَرَةٌ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَرَاءُ مِثْلٍ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعِيرِ﴾ (السَّجْدَةُ: 95) فنقول: الْمِثْلُ وَاجِبٌ، وَالْبَقَرَةُ مِثْلٌ فَإِذَا هِيَ الْوَاجِبُ، وَالْأَوَّلُ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ. وَهِيَ الْمِثْلِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ، أَمَا تَحَقُّقُ الْمِثْلِيَّةِ / فِي الْبَقَرَةِ فَمَعْلُومٌ بِنَوْعِ مِنَ الْمُقَابَسَةِ وَالِاجْتِهَادِ. وَكَذَلِكَ مَنْ أَتَلَفَ فَرَسًا عَلَى إِنْسَانٍ فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ، وَالصَّمَانُ هُوَ الْمِثْلُ فِي الْقِيَمَةِ. أَمَا كَوْنُ مِائَةِ دِرْهَمٍ مِثْلًا فِي الْقِيَمَةِ فَإِنَّمَا يُعْرَفُ بِالِاجْتِهَادِ.

[231/2]

3359. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ: الْاجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْقِيَاسِ فِي شَيْءٍ، بَلِ الْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ. أَمَا أَنَّ هَذِهِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ فَإِنَّهُ يُعْلَمُ بِالِاجْتِهَادِ وَالْأَمَارَاتِ الْمَوْجِبَةِ لِلظَّنِّ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْيَقِينِ. وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْقَاضِي بِقَوْلِ الشُّهُودِ ظَنِّيٌّ، لَكِنَّ الْحُكْمَ بِالصَّدَقِ وَاجِبٌ، وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالنَّصِّ. وَقَوْلُ الْعَدْلِ صَدَقَ مَعْلُومٌ بِالظَّنِّ، وَأَمَارَاتُ الْعَدَالَةِ. وَالْعَدَالَةُ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالظَّنِّ.

3360. فَلْيُعْبَرْ عَنْ هَذَا الْجَنْسِ بِـ «تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ»، لِأَنَّ الْمَنَاطَ مَعْلُومٌ بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِنْبَاطِهِ. لَكِنَّ تَعَذُّرَ مَعْرِفَتِهِ بِالْيَقِينِ. فَاسْتَدِلَّ عَلَيْهِ بِأَمَارَاتٍ ظَنِّيَّةٍ. وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ. وَهُوَ نَوْعُ اجْتِهَادِ الْقِيَاسِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا قِيَاسًا؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مُخْتَلَفًا فِيهِ؟ وَهُوَ ضَرُورَةٌ كُلِّ شَرِيعَةٍ، لِأَنَّ التَّنْصِصَ عَلَى عَدَالَةِ الْأَشْخَاصِ، وَقَدَّرَ كِفَايَةَ كُلِّ شَخْصٍ، مُعَالٍ. فَمَنْ يُنْكِرُ الْقِيَاسَ يُنْكِرُهُ حَيْثُ يُمَكِّنُ التَّعْرِيفَ لِلْحُكْمِ بِالنَّصِّ

تحقيق مناط الحكم

الْمُحِيطُ بِمَجَارِي الْحُكْمِ.

تنقيح مناط
الحكم

3361. **الاجْتِهَادُ الثَّانِي:** فِي تَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَهَذَا أَيْضًا يُقَرَّبُ بِهِ أَكْثَرُ مُنْكَرِي الْقِيَّاسِ.

[232/2]

3362. **مِثَالُهُ:** أَنَّ يُصَيِّفَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ إِلَى سَبَبٍ، وَيَنْوِطُهُ بِهِ، وَتَقْتَرِنُ بِهِ / أَوْصَافٌ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي التَّأْيِيرِ بِالْإِضَافَةِ فَيَجِبُ حَذْفُهَا عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ حَتَّى يَتَسَّعَ الْحُكْمُ.

3363. **مِثَالُهُ:** إِبْجَابُ الْعَتَقِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ حَيْثُ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بِالْوَقَاعِ مَعَ أَهْلِهِ. فَإِنَّا نُلْحِقُ بِهِ أَعْرَابِيًّا آخَرَ، بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ» أَوْ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ التَّكْلِيفَ يَعُمُّ الْأَشْخَاصَ. وَلَكِنَّا نُلْحِقُ التَّرْكِيبِيَّ وَالْعَجَمِيَّ بِهِ، لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ مَنَاطِ الْحُكْمِ: وَقَاعٌ مُكَلَّفٌ لَا وَقَاعٌ أَعْرَابِيٌّ، وَنُلْحِقُ بِهِ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ آخَرَ. لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَنَاطَ هُنَاكَ حُرْمَةُ رَمَضَانَ، لَا حُرْمَةُ ذَلِكَ الرَّمَضَانِ، بَلْ نُلْحِقُ بِهِ يَوْمًا آخَرَ مِنْ ذَلِكَ الرَّمَضَانِ، وَلَوْ وَطِئَ أُمَّتُهُ أَوْ جَبَنَّا عَلَيْهِ الْكُفَّارَةَ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ كَوْنَ الْمَوْطُوعَةِ مَنْكُوحَةً لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ. بَلْ نُلْحِقُ بِهِ الزَّنَا، لِأَنَّهُ أَشَدُّ فِي هُنَاكَ الْحُرْمَةِ.

3364. **إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَالَاتِ مَعْلُومَةٌ، تَنْبَنِي عَلَى تَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، بِحَذْفِ مَا عُلِمَ بِعَادَةِ الشَّرْعِ فِي مَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْيِيرِ. وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُ بَعْضِ الْأَوْصَافِ مَظْنُونًا، فَيَنْقَدِحُ الْخِلَافُ فِيهِ. كَاِبْجَابِ الْكُفَّارَةِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: مَنَاطُ الْكُفَّارَةِ كَوْنُهُ مُفْسِدًا لِلصَّوْمِ الْمُحْتَرَمِ، وَالْجَمَاعُ أَلَّةُ الْإِفْسَادِ، كَمَا أَنَّ مَنَاطَ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِالسَّيْفِ كَوْنُهُ مُزْهِقًا رُوحًا مُحْتَرَمَةً. وَالسَّيْفُ أَلَّةٌ. فَيُلْحَقُ بِهِ السَّكِّينُ وَالرُّمُحُ وَالْمُتَقَلُّ. فَكَذَلِكَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ أَلَّةٌ.**

[233/2]

3365. **وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ:** الْجَمَاعُ مِمَّا لَا تَنْزَجِرُ النَّفْسُ / عَنْهُ عِنْدَ هَيَجَانِ شَهْوَتِهِ لِمَجْرِدِ وَازِعِ الدِّينِ، فَيُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى كُفَّارَةٍ وَازِعَةٍ، بِخِلَافِ الْأَكْلِ، وَهَذَا مُحْتَمَلٌ.

3366. **وَالْمَقْصُودُ:** أَنَّ هَذَا تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ بَعْدَ أَنْ عُرِفَ الْمَنَاطُ بِالنَّصِّ لَا بِالِاسْتِنْبَاطِ. وَلِذَلِكَ أَقْرَبُ بِهِ أَكْثَرُ مُنْكَرِي الْقِيَّاسِ. بَلْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا قِيَاسَ فِي

الْكُفَّارَاتِ، وَأَثَبَتْ هَذَا النَّمَطَ مِنَ التَّصْرِيفِ، وَسَمَّاهُ «اسْتِدْلَالًا». فَمَنْ جَعَلَ هَذَا الْجِنْسَ مِنْ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ وَأَصْحَابِ الظَّاهِرِ لَمْ يَخَفْ فَسَادَ كَلَامِهِ ١١. وَلَا مَعْنَى لِلْإِطْنَابِ فِي إِفْسَادِهِ.

3367 الاجتهاد الثالث: في تخريج مناط الحكم واستنباطه:

تخريج مناط الحكم

3368 مثاله: أَنْ يَحْكُمَ بِتَحْرِيمِ فِي مَحَلٍّ، وَلَا يَذْكُرُ إِلَّا الْحُكْمَ وَالْمَحَلَّ، وَلَا يَتَعَرَّضَ لِمَنَاطِ الْحُكْمِ وَعِلَّتِهِ، كَتَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَالرِّبَا فِي الْبُرِّ، فَتَحْنُ نَسْتَنْبِطُ الْمَنَاطَ بِالرَّأْيِ وَالنَّظَرِ، فَتَقُولُ: حَرْمُهُ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا، وَهُوَ الْعِلَّةُ، وَتَقِيسُ عَلَيْهِ النَّبِيذَ. وَحَرَمَ الرِّبَا فِي الْبُرِّ لِكَوْنِهِ مَطْعُومًا، وَتَقِيسُ عَلَيْهِ الْأَرْزَ وَالزَّبِيبَ. وَيُوجِبُ الْعُسْرُ فِي الْبُرِّ، فَتَقُولُ: أَوْجِبُهُ لِكَوْنِهِ قُوْتًا، فَتُلْحِقُ بِهِ الْأَقْوَاتِ، أَوْ لِكَوْنِهِ نَبَاتِ الْأَرْضِ وَفَائِدَتِهَا، فَتُلْحِقُ بِهِ الْخَضِرَاوَاتِ وَأَنْوَاعِ النَّبَاتِ.

3369 فَهَذَا هُوَ الْاجْتِهَادُ الْقِيَاسِيُّ الَّذِي عَظُمَ الْخِلَافُ فِيهِ، أَتَكَرَّهُ أَهْلُ الظَّاهِرِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ، وَجَمِيعُ الشَّيْعَةِ. وَالْعِلَّةُ الْمُسْتَنْبَطَةُ أَيْضًا عِنْدَنَا لَا يَجُوزُ التَّحْكُمُ بِهَا، بَلْ قَدْ تَعَلَّمُ بِالْإِيمَاءِ، وَإِشَارَةِ النَّصِّ، فَتُلْحَقُ بِالْمَنْصُوصِ، وَقَدْ تَعَلَّمُ بِالسَّبْرِ، حَيْثُ يَقُومُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ التَّغْيِيلِ وَتَنْتَحَصِرُ الْأَقْسَامُ / فِي ثَلَاثَةِ مَثَلًا، وَيَبْطُلُ قِسْمَانِ، فَيَتَعَيَّنُ الثَّلَاثُ. فَتَكُونُ الْعِلَّةُ ثَابِتَةً بِتَوْعٍ مِنْ الْإِسْتِدْلَالِ. فَلَا يُفَارِقُ تَحْقِيقَ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحَ الْمَنَاطِ، وَقَدْ يَقُومُ الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ الْمُسْتَنْبَطِ مُؤَثِّرًا بِالْإِجْمَاعِ فَيُلْحَقُ بِهِ مَا لَا يُفَارِقُهُ إِلَّا فِيمَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْتِيرِ، كَقَوْلِنَا: الصَّغِيرُ يُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ لِصِغَرِهِ، فَيُلْحَقُ بِالْمَالِ الْبُضْعُ، إِذْ ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ تَأْتِيرُ الصَّغَرِ فِي جَلْبِ الْحُكْمِ. وَلَا يُفَارِقُ الْبُضْعُ الْمَالَ فِي مَعْنَى مُؤَثِّرٍ فِي الْحُكْمِ. فَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِدْلَالٌ قَرِيبٌ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

[234/2]

3370 وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي مُسَلَّمٌ مِنَ الْأَكْثَرِينَ.

3371 هَذَا شَرْحُ الْمُقَدِّمَتَيْنِ. وَلِنُشْرِعِ الْآنَ فِي الْأَبْوَابِ.

الباب الأول في إثبات القياس على منكره

3372. وَقَدْ قَالَتِ الشَّيْعَةُ وَبَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ: يَسْتَحِيلُ التَّعَبُّدُ بِالْقِيَاسِ عَقْلًا.

3373. وَقَالَ قَوْمٌ فِي مُقَابَلَتِهِمْ: يَجِبُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا.

3374. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا حُكْمَ لِلْعَقْلِ فِيهِ بِإِحَالَةٍ وَلَا بِإِحَابٍ، وَلَكِنَّهُ فِي مَظَنَّةِ الْجَوَازِ.

3375. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقُوعِهِ، فَأَتَكَرَّ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَقُوعُهُ، بَلِ ادَّعَوْا حَظَرَ الشَّرْعِ لَهُ.

3376. وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الصُّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَجْمَعِهِمْ، وَجَمَاهِيرُ الْفُقَهَاءِ وَالْمُسْتَكَلِّمِينَ بَعْدَهُمْ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَقُوعُ التَّعَبُّدِ بِهِ شَرْعًا.

3377. فَفَرَّقَ الْمُبْطِلَةَ لَهُ / ثَلَاثَ: الْمُحِيلُ لَهُ عَقْلًا، وَالْمُوجِبُ لَهُ عَقْلًا، وَالْحَاطِظُ لَهُ شَرْعًا. فَتَفَرَّضَ عَلَى كُلِّ فَرِيقٍ مَسْأَلَةٌ، وَتُبْطِلُ عَلَيْهِمْ خِيَالَهُمْ.

3378. وَنَقُولُ لِلْمُحِيلِ لِلتَّعَبُّدِ بِهِ عَقْلًا: يَمْ عَرَفْتَ إِحَالَتهُ، أَيْضْرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟ وَلَا سَبِيلَ إِلَى دَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَلَهُمْ مَسْأَلَتُكَ:

3379. الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: كُلُّ مَا نَصَبَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى مَعْرِفَتِهِ فَلَا نُحِيلُ التَّعَبُّدَ بِهِ، إِنَّمَا نُحِيلُ التَّعَبُّدَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، لِأَنَّ رَجْمَ الظَّنِّ جَهْلٌ، وَلَا صَلَاحَ لِلْخَلْقِ فِي إِقْحَامِهِمْ وَرُطَبَةِ الْجَهْلِ حَتَّى يَتَخَبَّطُوا فِيهِ وَيَحْكُمُوا بِمَا لَا يَتَحَقَّقُونَ أَنَّهُ حُكْمُ اللَّهِ، بَلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَقِيضُ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

3380. فَهَذَانِ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الصَّلَاحَ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا صَلَاحَ فِي التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، فَبِئْسَ الْفِتْنَةُ فِيهِمَا النَّزَاعُ؟

3381. وَالْجَوَابُ: إِنَّمَا نَارِعُكُمْ فِي الْأَصْلَيْنِ جَمِيعًا.

3382. أَمَّا إِجَابُ صَلَاحِ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَبْطَلْنَاهُ، فَلَا تُسَلِّمُ. وَإِنْ سَلَّمْنَا فَقَدْ جَوَزَ التَّعَبُّدَ بِالْقِيَاسِ بَعْضُ مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاحَ، وَقَالَ: لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى

الرد على من هضم
ماستحالة التعبد
بالقياس عقلا

عَلِمَ لُطْفًا بِعِبَادِهِ فِي الرَّدِّ إِلَى الْقِيَاسِ، لِتَحْتَمِلَ كُلْفَةَ الْاجْتِهَادِ، وَكَدَّ الْقَلْبِ
وَالْعَقْلِ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ لِتَبِيلِ الثَّوَابِ الْجَرِيلِ ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة 11) وَتَجَسَّمُ الْقَلْبُ بِالْفِكْرِ لَا يَتَقَاعَدُ عَنْ
تَجَسُّمِ الْبَدَنِ بِالْعِبَادَاتِ.

3383 فَإِنْ قِيلَ: كَانَ الشَّارِعُ قَادِرًا عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُمْ بِالتَّنْصِيسِ ظُلُمَاتِ الظَّنِّ،
وَذَلِكَ أَصْلَحُ.

3384 قُلْنَا: مَنْ أَوْجَبَ الصَّلَاحَ لَا يُوجِبُ / الْأَصْلَحُ. ثُمَّ لَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلِمَ مِنْ
عِبَادِهِ أَنَّهُ لَوْ نَصَّ عَلَى جَمِيعِ التَّكَالِيفِ لَبَغَوْا وَعَصَوْا، وَإِذَا فَوَّضَ إِلَى رَأْيِهِمْ
اتَّبَعَتْ حِرْصُهُمْ لَا تَتَّبِعَ اجْتِهَادِهِمْ وَظُنُونِهِمْ.

3385 ثُمَّ نَقُولُ: أَلَيْسَ قَدْ أَفْحَمَهُمْ وَرُطَّةَ الْجَهْلِ فِي الْحُكْمِ بِقَوْلِ الشَّاهِدَيْنِ،
وَالِاسْتِدْلَالِ عَلَى الْقِبْلَةِ، وَتَقْدِيرِ الْمِثْلِ وَالْكَفَايَاتِ فِي النِّفَقَاتِ وَالْجِنَايَاتِ.
وَكُلُّ ذَلِكَ ظَنٌّْ وَتَحْمِينٌ؟

3386 فَإِنْ قِيلَ: مَا تَعَبَّدَ الْقَاضِي بِصَدَقِ الشَّاهِدَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ، بَلْ
أَوْجَبَ الْحُكْمَ عَلَيْهِ عِنْدَ ظَنِّ الصَّدَقِ، وَأَوْجَبَ اسْتِقْبَالَ جِهَةٍ يَظُنُّ أَنَّ الْقِبْلَةَ
فِيهَا، لَا اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ.

3387 قُلْنَا: وَكَذَلِكَ تَعَبَّدَ الْمُجْتَهِدُ بِأَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَةِ الْأَصْلِ لِلْفِرْعِ إِذَا غَلَبَ عَلَى
ظَنِّهِ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ وَشَهَادَتُهُ لَهُ. وَلَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ فِي تَحْقِيقِ تِلْكَ الشَّهَادَةِ، بَلْ
هُوَ مُكَلَّفٌ بِظَنِّهِ وَإِنْ قَسَدَتْ الشَّهَادَةُ، كَمَا كُلفَ الْحَاكِمُ الْحُكْمَ بِظَنِّهِ، وَإِنْ
كَانَ كَذِبُ الشُّهُودِ مُمَكِّنًا، وَلَا فَرْقَ. وَلِذَلِكَ نَقُولُ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ،
وَالْخَطَأُ مُحَالٌ. إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُكَلَّفَ إِصَابَةً مَا لَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ ذَلِيلٌ قَاطِعٌ.
وَمَا ذَكَرُوهُ إِنَّمَا يُشْكِلُ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ.

3388 وَتَحْقِيقُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ الشَّارِعُ: حَرِّمْتُ كُلَّ مُسْكِرٍ، أَوْ حَرِّمْتُ الْخَمْرَ لِكَوْنِهِ
مُسْكِرًا، فَقِيسُوا عَلَيْهِ كُلَّ مُسْكِرٍ، لَمْ يَكُنِ التَّعَبُّدُ بِهِ مُمْتَنِعًا. فَلَوْ قَالَ: مَتَى
حَرِّمْتُ الرَّبَا فِي الْبُرِّ فَاسْتَبْرُوا حَالَهُ، وَقَسِّمُوا صِفَاتِهِ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكُمْ بِأَمَارَةٍ
أَنِّي حَرَّمْتُهُ لِكَوْنِهِ قُوًّا، وَحَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِكَوْنِهِ مُسْكِرًا، فَقَدْ حَرَّمْتُ عَلَيْكُمْ / كُلَّ

[236/2]

[237/2]

قَوْتُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ. وَمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنِّي حَرَمْتُهُ لِكَوْنِهِ مَكِيلًا أَفَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ كُلَّ مَكِيلٍ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: إِذَا اشْتَبَهَتْ عَلَيْكُمُ الْقِبْلَةُ، فَكُلُّ جَهَةِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكُمْ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِيهَا فَاسْتَقْبِلُوهَا، فَرَّقُ، حَتَّى لَوْ غَلَبَ جِهَتَانِ عَلَى ظَنِّ رَجُلَيْنِ فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مُصِيبًا. وَكَمَا لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُلْحَقَ ظَنُّ الْقِبْلَةِ بِمُشَاهَدَتِهَا، وَظَنُّ صِدْقِ الْعَدْلِ بِتَحَقُّقِ صِدْقِ الرُّسُولِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجَزَةِ، وَظَنُّ صِدْقِ الرَّائِي الْوَاحِدِ بِتَحْقِيقِ صِدْقِ التَّوَاتُرِ، فَكَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُلْحَقَ ظَنُّ ارْتِبَاطِ الْحُكْمِ بِمَنَاطٍ مَطْنُونٍ بِتَحَقُّقِ ارْتِبَاطِهِ بِهِ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ.

3389 فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ مَصْلَحَةٍ فِي تَحْرِيمِ الرِّبَا فِي الْبَرِّ لِكَوْنِهِ مَكِيلًا أَوْ قَوْتًا أَوْ مَطْعُومًا؟

3390 قُلْنَا: وَمَنْ أَوْجَبَ الْأَصْلَحَ لَمْ يَشْتَرِطْ كَوْنَ الْمَصْلَحَةِ مَكْشُوفَةً لِلْعِبَادِ. وَأَيُّ

مَصْلَحَةٍ فِي تَقْدِيرِ الْمَغْرِبِ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، وَالصُّبْحِ بِرَكْعَتَيْنِ؟ وَفِي تَقْدِيرِ الْخُدُودِ، وَالْكَفَّارَاتِ، وَنُصْبِ الرُّكُوتِ، بِمَقَادِيرٍ مُخْتَلِفَةٍ؟ لَكِنْ يُقَالُ: عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي التَّعَبُّدِ لُطْفًا اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِهِ، يَقْرُبُ الْعِبَادُ بِسَبَبِهِ مِنَ الطَّاعَةِ، وَيَتَعَدُّونَ بِهِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَأَسْبَابِ الشَّقَاوَةِ، حَتَّى لَوْ أَضَافَ الْحُكْمُ إِلَى اسْمِ مُجَرَّدٍ ثَبَتَ، وَاعْتَقَدْنَا فِيهِ لُطْفًا لَا نُدْرِكُهُ. فَكَيْفَ لَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْأَوْصَافِ؟!

3391 الْمَسْئَلَةُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَسْتَقِيمُ قِيَاسُ إِلَّا بِعِلَّةٍ، وَالْعِلَّةُ مَا تَوْجِبُ الْحُكْمَ

لِذَاتِهَا. وَعِلَلُ الشَّرْعِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ التَّغْلِيلُ مَعَ أَنَّ مَا نُصِبَ عِلَّةً لِلتَّحْرِيمِ يَجُوزُ / أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلتَّحْلِيلِ؟

[238/2]

معنى
علة الحكم

3392 قُلْنَا: لَا مَعْنَى لِعِلَّةِ الْحُكْمِ إِلَّا عِلَامَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحُكْمِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ

الشَّرْعُ الشُّكْرَ عِلَامَةً لِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَيَقُولُ: اتَّبِعُوا هَذِهِ الْعِلَامَةَ، وَاجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عِلَامَةٌ لِلتَّحْلِيلِ أَيْضًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ عِلَامَةٌ لِلتَّحْلِيلِ فَقَدْ حَلَّلْتُ لَهُ كُلَّ مُسْكِرٍ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ عِلَامَةٌ لِلتَّحْرِيمِ فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْهِ كُلَّ مُسْكِرٍ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الْمُجْتَهِدُونَ فِي هَذِهِ الظُّنُونِ. وَكُلُّهُمْ مُصِيبُونَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

3393 الْمَسْئَلَةُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى خَبْرُهُ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِتَوْقِيفٍ، فَإِذَا

لَمْ يُخَيَّرِ اللَّهُ عَنْ حُكْمِ الرِّيبِ فَكَيْفَ يُقَالُ: حُكْمُ اللَّهِ فِي الرِّيبِ التَّحْرِيمُ،

وَالنَّصْرُ لَمْ يَنْطِقْ إِلَّا بِالشَّيْءِ السَّئَةِ؟

3394 قُلْنَا: إِذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ تَعَبَّدْتُمْ بِالْقِيَاسِ، فَإِذَا ظَنَنْتُمْ أَنِّي حَرَمْتُ الرِّبَا فِي

الرُّبَا لِكُونِهِ مَطْعُومًا فَقَيِّسُوا عَلَيْهِ كُلَّ مَطْعُومٍ. فَيَكُونُ هَذَا خَبْرًا عَنْ حُكْمِ الرُّبَا.

وَمَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عِنْدَنَا. فَالْقِيَاسُ عِنْدَنَا

حُكْمٌ بِالتَّوْقِيفِ الْمَحْضِ، كَمَا قَرَّرْنَاهُ فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْقِيَاسِ» * لَكِنْ هَذَا

النَّصْرُ بَعِيْنُهُ، إِنْ لَمْ يَرِدْ فَقَدْ ذُلَّ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ. عَلَى أَنَّهُمْ مَا فَعَلُوا

ذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ فَهَمُوا مِنَ الشَّارِعِ هَذَا الْمَعْنَى بِالْفَاطِ وَفَرَّائِنَ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلُوها إِلَيْنَا.

3395 الْمَسْئَلَةُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِذَا اشْتَبَهَتْ رَضِيعَةٌ بِعَشْرِ أَجْنِيَّاتٍ، أَوْ مِئْتَةٍ بِعَشْرِ

مُدَّ كِبَاتٍ، لَمْ يَجُزْ مَدُّ الْيَدِ إِلَى وَاحِدَةٍ - وَإِنْ وَجِدَتْ عَلَامَاتٌ - لِإِمْكَانِ الْخَطَأِ،

/ وَالْخَطَأُ مُمَكِّنٌ فِي كُلِّ اجْتِهَادٍ وَقِيَاسٍ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْهَجُومُ مَعَ إِمْكَانِ

الْخَطَأِ؟ وَلَا يَلْزَمُ هَذَا عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ، وَعَدَالَةِ الشَّاهِدِ وَالْقَاضِي

وَالْإِمَامِ وَمُتَوَلِّي الْأَوَاقِفِ، لِمَعْنِيَيْنِ:

3396 أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَعْيَانِ، وَلَا نِهَايَةَ لَهَا. وَلَا يُمَكِّنُ

تَعْرِيفُهَا بِالنَّصْرِ.

3397 وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَطَأَ فِيهِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لِأَنَّهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِظُنُونِهِمْ لَا بِصِدْقِ الشُّهُودِ.

3398 قُلْنَا: وَكَذَلِكَ نَحْنُ نَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ لَا خَلَاصَ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ إِلَّا بِتَصْوِيبِ

كُلِّ مُجْتَهِدٍ، وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ وَإِنْ خَالَفَ النَّصْرَ فَهُوَ مُصِيبٌ، إِذْ لَمْ يَكْلَفْ إِلَّا

بِمَا بَلَغَهُ. فَالْخَطَأُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِي حَقِّهِ. أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ

فَيَلْزِمُهُ هَذَا الْإِشْكَالُ. وَأَمَّا اخْتِلَاطُ الرَضِيعَةِ بِأَجْنِيَّاتٍ فَلَسْنَا نُسَلِّمُ أَنَّ

الْمَنَاعَ مُجَرَّدُ إِمْكَانِ الْخَطَأِ، فَإِنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي رِضَاعِ امْرَأَةٍ حَلَّ لَهُ نِكَاحُهَا،

وَالْخَطَأُ مُمَكِّنٌ. لَكِنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا أَبَاحَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا أَجْنَبِيَّةٌ بَيِّنِينَ،

وَحَكَمَ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ الطَّارِئِ. أَمَّا إِذَا تَعَارَضَ يَقِينَانِ، وَهُوَ يَقِينٌ

التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْيَقِينِ الصَّافِي عَنِ الْمُعَارَضَةِ،

وَلَا فِي مَعْنَى الْيَقِينِ الَّذِي لَمْ يُعَارِضْهُ الشَّكُّ الْمُجَرَّدُ. فَلَمْ يُلْحَقْ بِهِ اتِّبَاعًا

لِمُوجِبِ الدَّلِيلِ. وَلَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِالرُّخْصَةِ فِيهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا.

■ م 44، وما بعد

[239/2]

186

أدلة القائلين بأن
القياس واجب
مقلا

3399 |1| مَسْأَلَةٌ: الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ التَّعَبُّدَ بِالْقِيَاسِ وَاجِبٌ عَقْلًا مُتَحَكِّمُونَ، فَمُطَالَبُونَ بِالدَّلِيلِ.

3400 وَلَهُمْ شَبَهَتَانِ:

[240/2]

3401 |الشُّبُهَةُ| الْأُولَى: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ / مَأْمُورُونَ بِتَعْمِيمِ الْحُكْمِ فِي كُلِّ صُورَةٍ، وَالصُّورُ لَا نِهَآيَةَ لَهَا، فَكَيْفَ تُحِيطُ النُّصُوصُ بِهَا؟ فَيَجِبُ رُدُّهُمْ إِلَى الْاجْتِهَادِ ضَرُورَةً؟
3402 فَنَقُولُ: هَذَا قَاسِدٌ، لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَشْخَاصِ الَّتِي لَيْسَتْ مُتَنَاهِيَةً إِنَّمَا يَتِمُّ بِمُقَدِّمَتَيْنِ: كُلِّيَّةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ مَطْعُومٍ رِبَوِيٌّ، وَجُرْثِيَّةٍ، كَقَوْلِنَا: هَذَا النَّبَاتُ مَطْعُومٌ، أَوْ الزَّعْفَرَانُ مَطْعُومٌ؛ وَكَقَوْلِنَا: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَهَذَا الشَّرَابُ بَعَيْنِهِ مُسْكِرٌ؛ وَكُلُّ عَذَلٍ مُصَدِّقٌ، وَزَيْدٌ عَذَلٌ؛ وَكُلُّ زَانٍ مَرْجُومٌ، وَمَاعِزٌ قَدْ زَنَى فَهُوَ إِذَا مَرْجُومٌ.

3403 وَالْمُقَدِّمَةُ الْجُرْثِيَّةُ الْهِيَ الَّتِي لَا تَتَنَاهَى مَجَارِيهَا، فَيُضْطَرُّ فِيهَا إِلَى الْاجْتِهَادِ لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ اجْتِهَادٌ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقِيَاسٍ. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الْكُلِّيَّةُ فَتَشْتَمِلُ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ وَرَوَابِطِهِ، وَذَلِكَ يُمَكِّنُ التَّنْصِصَ عَلَيْهِ بِالرَّوَابِطِ الْكُلِّيَّةِ، كَقَوْلِهِ: كُلُّ مَطْعُومٍ رِبَوِيٌّ، بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ؛ وَكَقَوْلِهِ: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ؛ بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ: حَرِّمْتُ الْخَمْرَ. وَإِذَا أَتَى بِهِذِهِ الْأَلْفَافِ الْعَامَّةِ وَقَعَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ اسْتِنْبَاطِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَاسْتُغْنِيَ عَنِ الْقِيَاسِ.

3404 هَذَا مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ مَنَازَعَةَ هَذَا الْقَائِلِ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِبْ اسْتِيعَابُ جَمِيعِ الصُّوَرِ بِالْحُكْمِ؟ وَلَمْ يَسْتَحِيلْ خُلُوعُ بَعْضِهَا عَنِ الْحُكْمِ؟ فَإِنَّهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ الْجُرْثِيَّةِ أَيْضًا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَدَّ فِيهِ إِلَى الْبَيِّنِ، فَيَقَالُ: مَنْ تَبَيَّنَتْ صِدْقُهُ، وَمَا تَبَيَّنَتْ كَوْنُهُ مَطْعُومًا، أَوْ مُسْكِرًا، فَاحْكُمُوا بِهِ. وَمَا لَمْ تَبَيَّنُوا بِهِ فَاتْرَكُوهُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ.

[241/2]

3405 إِلَّا أَنَّ هَذَا / لَا يَجْرِي فِي جَمِيعِ الْجُرْثِيَّاتِ، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَبَيَّنِ صِدْقِ الشُّهُودِ، وَعَدَالَةِ الْقَضَاءِ وَالْوَلَاةِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْطِيلِ الْأَحْكَامِ. وَكَذَلِكَ لَا سَبِيلَ إِلَى تَقْدِيرِ مُتَبَيِّنٍ فِي كِفَايَةِ الْأَقَارِبِ، وَأَرْوَشِ الْمُتَلَفَاتِ. فَإِنَّ الشَّكَّيْرَ فِيهِ إِلَى حُصُولِ الْبَيِّنِ زَيْمًا يَصْرُ بِجَانِبِ الْمَوْجِبِ عَلَيْهِ، كَمَا يَصْرُ التَّقْلِيلُ بِجَانِبِ الْمَوْجِبِ لَهُ. فَالْاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ ضَرُورَةٌ. أَمَّا فِي

تَحْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ فَلَا.

3406 | الشُّبْهَةُ | الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْعَقْلَ كَمَا دَلَّ عَلَى الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ دَلَّ عَلَى الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُدْرِكُ بِالْعَقْلِ، وَمُنَاسَبَةُ الْحُكْمِ مُنَاسَبَةُ عَقْلِيَّةٍ مُصْلِحِيَّةٍ يَتَقَاضَى الْعَقْلُ وَرُودُ الشَّرْعِ بِهَا. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ لِحُصُوصِ النَّصِّ يَبْتَغِضُ مَجَارِي الْحُكْمِ. وَكُلُّ حُكْمٍ قَدَّرَ حُصُوصَهُ فَتَعْمِيمُهُ مُمَكِّنٌ. فَلَوْ عَمَّ لَمْ يَتَّقِ لِلْقِيَاسِ مَجَالَ. وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ قِيَاسِ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ خَطَأً، لِأَنَّ مِنَ الْعِلَلِ مَا لَا يَنْسَبُ؛ وَمَا تَنْسَبُ لَا تُوجِبُ الْحُكْمَ لِذَاتِهَا، بَلْ يُجَوِّزُ أَنْ يَتَخَلَّفَ الْحُكْمُ عَنْهَا. فَيُجَوِّزُ أَنْ لَا يُحْرَمَ الْمُسْكِرُ، وَأَنْ لَا يُوجِبَ الْحَدَّ بِالزُّنَا وَالسَّرِقَةِ. وَكَذَا سَائِرُ الْعِلَلِ وَالْأَسْبَابِ.

3407 | 2 | مَسْأَلَةٌ: فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ حَسَمَ سَبِيلَ الْاجْتِهَادِ بِالظَّنِّ، وَلَمْ يُجَوِّزِ الْحُكْمَ فِي الشَّرْعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ، كَالنَّصِّ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ:

3408 | فَأَمَّا الْحُكْمُ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ فَمَنْعُوهُ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الرَّدُّ عَلَيْهِمْ بِإِظْهَارِ الدَّلِيلِ.

3409 | وَمَا عِنْدِي أَنَّ أَحَدًا يُنَازِعُ فِي الْاجْتِهَادِ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. فَلَا تُضَرَفُ الرِّكَاءُ إِلَّا إِلَى فَقِيرٍ، وَيُعْلَمُ فَقْرُهُ بِأَمَارَةٍ ظَنِّيَّةٍ؛ وَلَا يُحْكَمُ إِلَّا بِقَوْلِ عَدْلٍ، وَتُعْرَفُ عَدَالَتُهُ بِالظَّنِّ؛ وَكَذَلِكَ الْاجْتِهَادُ فِي الْوَقْتِ وَالْقَبْلَةِ وَأَرْوَشِ الْجَنَائِبِ وَكَفَايَةِ الْغَرِيبِ.

3410 | وَإِنْ اعْتَذَرُوا عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ بِأَنَّ كُلَّ عَبْدٍ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ ظَنِّهِ فِي ذَلِكَ. وَظَنُّهُ مُوجُودٌ قَطْعًا، وَالْحُكْمُ عِنْدَ الظَّنِّ وَاجِبٌ قَطْعًا، فَتَحْنُ كَذَلِكَ نَقُولُ فِي سَائِرِ الْاجْتِهَادَاتِ.

3411 | وَإِنْ اعْتَذَرُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، فَإِنَّمَا يَرَاغَبُ فِي مَعْرِفَةِ مَنَاطِ الْأَحْكَامِ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ، فَتُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ / بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْحُكْمِ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ وَقَعَتْ لَهُمْ وَلَمْ يَجِدُوا فِيهَا نَصًّا. وَهَذَا مِمَّا تَوَاتَرَتْ إِلَيْنَا عَنْهُمْ تَوَاتُرًا لَا شَكَّ فِيهِ. فَتَنْقُلُ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَهُ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ نَقْلُ الْجَمِيعِ:

3412 | فَمِنْ ذَلِكَ: حُكْمُ الصَّحَابَةِ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْاجْتِهَادِ، مَعَ انْتِفَاءِ النَّصِّ. وَتُعْلَمُ قَطْعًا بِطُلَانِ دَعْوَى النَّصِّ عَلَيْهِ وَعَلَى عَلِيٍّ وَعَلَى الْعَبَّاسِ، إِذْ

[242/2]

النقول من
الصحابة من
عملهم بالقياس
والاجتهاد المظنون

لَوْ كَانَ لِقَوْلِ، وَلَتَمَسَّكَ بِهِ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَّقِ لِلْمَشُورَةِ مَجَالَ، حَتَّى
الْقَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشُّورَى بَيْنَ مِثَّتِهِ، وَفِيهِمْ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَوْ
كَانَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، وَقَدْ اسْتَضَلَّحَهُ لَهُ، فَلَمْ تَرُدَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ؟!

3413. وَمِنْ ذَلِكَ: قِيَّاسُهُمُ الْعَهْدَ عَلَى الْعَقْدِ، إِذْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ بِالْبَيْعَةِ،
وَلَمْ يُنْصَرْ عَلَى وَاحِدٍ. وَأَبُو بَكْرٍ عَهْدٌ إِلَى عُمَرَ حَاصَّةً، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ. وَلَكِنْ
قَاسُوا تَغْيِينَ الْإِمَامِ عَلَى تَغْيِينَ الْأُمَّةِ لِعَقْدِ الْبَيْعَةِ. فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ: «هَذَا مَا
عَهْدُ أَبِي بَكْرٍ» وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

3414. وَمِنْ ذَلِكَ: رُجُوعُهُمْ إِلَى اجْتِهَادِ أَبِي بَكْرٍ وَرَأْيِهِ فِي قِتَالِ مَا بَعِيَ الزُّكَاةَ، حَتَّى
قَالَ عُمَرُ: فَكَيْفَ تَقَاتِلُهُمْ وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا؟»
فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَمْ يَقُلْ «إِلَّا بِحَقِّهَا» فَمِنْ حَقِّهَا إِيثَاءُ الزُّكَاةِ، كَمَا أَنَّ مِنْ حَقِّهَا
إِقَامَ الصَّلَاةِ، فَلَا أَفَرِّقُ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ. وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا مِمَّا أَعْطَا
النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ.

3415. وَبَنُو حَنِيفَةَ الْمُتَسَيِّعُونَ مِنَ الزُّكَاةِ جَاءُوا إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مُتَمَسِّكِينَ
بِدَلِيلِ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ فِي اتِّبَاعِ النَّصِّ، وَقَالُوا: إِنَّمَا أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
بِأَخْذِ الصَّدَقَاتِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ كَانَتْ سَكَنًا لَنَا، وَصَلَاتُكَ لَيْسَتْ بِسَكَنٍ لَنَا،
إِذْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ
إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ» (التوبة: 103) فَأَوْجِبُوا تَخْصِيصَ الْحُكْمِ بِمَحَلِّ النَّصِّ،
وَقَاسَ أَبُو بَكْرٍ وَالصَّحَابَةُ خَلِيفَةَ الرَّسُولِ عَلَى الرَّسُولِ، إِذِ الرَّسُولُ إِنَّمَا كَانَ
يَأْخُذُ لِلْفُقَرَاءِ، لَا لِحَقِّ نَفْسِهِ، وَالْخَلِيفَةُ نَائِبٌ فِي اسْتِيفَاءِ الْحَقُوقِ.

3416. وَمِنْ ذَلِكَ: مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ / مِنْ طَرِيقِ الْاجْتِهَادِ بَعْدَ طَوْلِ التَّوَقُّفِ فِيهِ،
كَكُتُبِ الْمُصْحَفِ، وَجَمْعِ الْقُرْآنِ بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ. فَاقْتَرَحَ عُمَرُ ذَلِكَ أَوَّلًا عَلَى
أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَفْعَلُ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ
لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ. وَكَذَلِكَ جَمَعَهُ عُثْمَانُ عَلَى تَرْتِيبٍ وَاحِدٍ بَعْدَ أَنْ كَثُرَتْ
الْمُصَاحِفُ وَكَانَتْ مُخْتَلِفَةً التَّرْتِيبِ.

3417 وَمِنْ ذَلِكَ: إجماعهم على الاجتهاد في مسألة الجد والإخوة على وجوه مختلفة، مع قطعهم بأنه لا نص في المسائل التي قد أجمعوا على الاجتهاد فيها.

3418 وَتَنْقُلُ الآنَ مِنْ أَخْبَارِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى قَوْلِهِمْ بِالرَّأْيِ:

3419 فَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْكَلَالَةِ: «أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بَرِيقَانِ: الْكَلَالَةُ مَا عَدَا الْوَالِدَ وَالْوَلَدَ» وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ وَرِثَ أُمُّ الْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْأَنْصَارِ: «لَقَدْ وَرِثْتَ امْرَأَةً مِنْ مَيِّتٍ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةُ لَمْ يَرِثْهَا، وَتَرَكْتَ امْرَأَةً لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيِّتَةُ وَرِثَ جَمِيعٌ مَا تَرَكْتَ. فَرَجَعَ إِلَى الْإِسْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا فِي السُّدُسِ».

3420 وَمِنْ ذَلِكَ: حُكْمُهُ بِالرَّأْيِ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ، فَقَالَ عُمَرُ: «لَا تَجْعَلْ مَنْ تَرَكَ دِيَارَهُ وَأَمْوَالَهُ مُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ كُرْهًا». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ، وَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بِلَاغٌ». وَلَمَّا انْتَهَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى عُمَرَ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ، وَوَزَعَ عَلَى تَفَاوُتِ دَرَجَاتِهِمْ. وَاجْتِهَادُ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ الْعَطَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَزَاءً عَلَى طَاعَتِهِمْ لَمْ يَخْتَلَفْ بِاخْتِلَافِهَا، وَاجْتِهَادُ عُمَرَ: أَنَّهُ لَوْلَا الْإِسْلَامُ لَمَا اسْتَحَقُّوْهَا، فَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَلَفُوا، وَأَنْ يَجْعَلَ مَعِيشَةُ الْعَالِمِ أَوْسَعَ مِنْ مَعِيشَةِ الْجَاهِلِ.

3421 وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَقْضِي فِي الْجَدِّ بِرَأْيِي، وَأَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِي» وَقَضَى بِأَرَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ. وَقَوْلُهُ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَحِمَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ فِي الْجَدِّ بِرَأْيِهِ». أَيِ الرَّأْيِ الْعَارِي عَنِ الْحُجَّةِ. وَقَالَ لَمَّا سَمِعَ الْحَدِيثَ فِي الْجَنِينِ: «لَوْلَا هَذَا الْقَضِيئَانِ فِيهِ بِرَأْيِنَا. وَلَمَّا قِيلَ لَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ: هَتَّ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا، أَلَسْنَا مِنْ أُمَّ وَاحِدَةٍ؟ أَشْرَكَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الرَّأْيِ. /

[244/2]

3422 وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ: إِنَّ سَمُرَةَ أَخَذَتْ مِنْ تُجَّارِ الْيَهُودِ الْخَمْرَ فِي الْعَشُورِ وَخَلَلَهَا وَبَاعَهَا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ، أَمَا عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّعُومُ، فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَلْمَانَهَا، فَقَاسَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخَمْرَ عَلَى الشُّعْمِ، وَإِنْ تَحْرِيمُهَا تَحْرِيمٌ لِشَمْنِهَا. وَكَذَلِكَ جَلَدَ أَبَا بَكْرَةَ

لَمَّا لَمْ يَكْمُلْ نِصَابُ الشَّهَادَةِ، مَعَ أَنَّهُ جَاءَ شَاهِدًا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ. لَا قَاضِيًا، لَكِنَّهُ قَاسَهُ عَلَى الْقَاضِي. وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ فِي أَمِّ الْوَلَدِ أَنْ لَا تُبَاعَ، وَرَأَيْتُ الْآنَ يَبْعُهُنَّ «فَهُوَ تَصْرِيحٌ بِالْقَوْلِ بِالرَّأْيِ. وَكَذَلِكَ عَهْدُ عُمَرَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «اعْرِفِ الْأَشْيَاءَ وَالْأَمْثَالَ ثُمَّ قِسْ الْأُمُورَ بِرَأْيِكَ».

3423. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ عُثْمَانَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ: «إِنْ اتَّبَعْتَ رَأْيَكَ فَرَأَيْكَ رَاشِدٌ، وَإِنْ تَتَّبِعْ رَأْيِي مِنْ قَبْلِكَ فَنَعَمْ الرَّأْيُ كَانَ» فَلَوْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ لَمَّا صَوَّبَهُمَا جَمِيعًا. وَقَالَ عُثْمَانُ وَعَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ: «أَخْلَتْهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ». وَقَصَى عُثْمَانُ بِتَوْرِيثِ الْمَبْتُوتَةِ بِالرَّأْيِ.

3424. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِّ الشَّرْبِ: «مَنْ شَرِبَ هَذَى، وَمَنْ هَذَى افْتَرَى، فَارَى عَلَيْهِ حَدَّ الْمُفْتَرِي». وَهُوَ قِيَاسٌ لِلشَّرْبِ عَلَى الْقَذْفِ، لِأَنَّهُ مَطْنَةُ الْقَذْفِ، الْبِفَاتَاءِ إِلَى أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ يُنْزَلُ مَطْنَةُ الشَّيْءِ مِنْزِلَتَهُ، كَمَا أُنْزِلَ النَّوْمُ مِنْزِلَةَ الْحَدِيثِ، وَالْوَطْءُ فِي إِيحَابِ الْعِدَّةِ مِنْزِلَةَ حَقِيقَةِ شُغْلِ الرَّحِمِ، وَنَظَائِرُهُ.

3425. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الْمُقَوَّضَةِ بِرَأْيِهِ، بَعْدَ أَنْ اسْتَمْتَهَلَ السَّائِلَ شَهْرًا. وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُوصِي مَنْ يَلِي الْقَضَاءَ بِالرَّأْيِ. وَيَقُولُ: «الْأَمْرُ فِي الْقَضَاءِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَضَايَا الصَّالِحِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ».

3426. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ «اجْتَهِدْ رَأْيِي عِنْدَ فَقْدِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ»، فَرَكَاةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

3427. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَنْ قَصَى بِتَفَاوُتِ الدِّبَةِ فِي الْأَسْنَانِ لِاخْتِلَافِ مَنَافِعِهَا: «كَيْفَ لَمْ يَتَّعِبُوا الْأَصَابِعَ؟» وَقَالَ فِي الْعَوْلِ: «مَنْ شَاءَ / بَاهَلَتْهُ» الْحَدِيثُ. وَلَمَّا سَمِعَ نَهْيَهُ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقَبَّضَ، قَالَ: «لَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ». وَقَالَ فِي الْمُتَطَوِّعِ إِذَا بَدَأَ لَهُ الْإِفْطَارُ: «إِنَّهُ كَالْمُتَبَرِّعِ أَرَادَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ فَتَصَدَّقَ بِتَقْضِيهِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ».

3428. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ وَالْحَجَبِ وَمِيرَاثِ الْجَدِّ. وَلَمَّا وَرَثَ زَيْدٌ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيْنَ وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ثَلَاثَ مَا بَقِيَ؟» فَقَالَ زَيْدٌ: «أَقُولُ بِرَأْيِي وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ».

3429. فَهَذَا، وَأَمَّا لَهُ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَضَرِ، مَشْهُورٌ، وَمَا مِنْ مُفْتٍ إِلَّا وَقَدْ قَالَ بِالرَّأْيِ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ فَلِأَنَّهُ أَغْنَاهُ غَيْرُهُ عَنِ الْاجْتِهَادِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِمْ فِي الرَّأْيِ. فَانْتَفَدَ إِجْمَاعُ قَاطِعٍ عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ وَالظَّنِّ.

3430. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفُوا وَاجْتَهَدُوا فِيهَا، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ لِلَّهِ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ حَكَمُوا بِمَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، فَقَدْ ثَبَتَ الْاجْتِهَادُ. وَإِنْ كَانَ فَمُحَالٌ، إِذْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ أَنْ لَا يَكْتُمَهُ، وَلَوْ أَظْهَرَهُ وَكَانَ قَاطِعًا لَمَّا خَالَفَهُ أَحَدٌ. وَلَوْ خَالَفَهُ لَوَجِبَ تَفْسِيْقُهُ وَتَأْيِيْمُهُ، وَنَسْبَتُهُ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالِ، وَلَوْجِبَ مَنْعُهُ مِنَ الْفَتْوَى، وَمَنْعُ الْعَامَّةِ مِنْ تَقْلِيدِهِ، هَذَا أَقْلُ مَا يَجِبُ فِيهِ، إِنْ لَمْ يَجِبْ قَتْلُهُ وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَرَاهُ.

3431. وَعَلَى الْجُمْلَةِ، فَلَوْ كَانَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ لَكَانَ الْمُخَالَفُ فَاسِقًا، وَكَانَ الْمُحِقُّ - بِالشُّكُوتِ عَنِ الْمُخَالَفِ وَتَرْكِ دَعْوَتِهِ إِلَى الْحَقِّ فَاسِقًا - فَيَعْمُ الْفِسْقُ جَمِيعَ الصَّحَابَةِ، بَلْ يَعْمُ الْعِبَادُ جَمِيعُهُمْ. وَلَيْسَ هَذَا كَالْعَقْلِيَّاتِ، فَإِنْ أَدْلَتْهَا غَامِضَةٌ، قَدْ لَا يُدْرِكُهَا بَعْضُ الْخَلْقِ فَلَا يَكُونُ مُعَانِدًا، أَمَّا الْقَاطِعُ الشَّرْعِيُّ فَهُوَ نَصُّ ظَاهِرٍ.

3432. وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: إِنَّمَا يُحْكَمُ بِنَصِّ مَنْطُوقٍ بِهِ، أَوْ بِدَلِيلِ ظَاهِرٍ فِيمَا لَيْسَ مَنْطُوقًا بِهِ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾ (النساء).

11) فَمَعْقُولٌ هَذَا أَنْ لِأَبِيهِ الثَّلَاثِينَ؛ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة)
9) فَمَعْقُولُهُ تَحْرِيمُ التَّجَارَةِ وَالْجُلُوسِ فِي الْبَيْتِ؛ وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَطْلُمُونُ قَبِيلًا﴾ (النساء 77) ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة 7) ﴿فَلَا تَقُلْ

لَمَّا أَمَرْتُ﴾ (الإسراء 23) فَلَمْ يُرَحِّصُوا / فِي الْحُكْمِ فِي الْمَشْكُوتِ عَنْهُ إِلَّا فِي هَذَا الْجِنْسِ. وَلَا يَخْفَى هَذَا عَلَى عَامِّي، فَكَيْفَ خَفِيَ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَعَ جَلَالَةِ قُدْرِهِمْ، حَتَّى نَشَأَ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَسَائِلِ؟

قول
أهل الظاهر

أدلة القائلين بمنع
القياس والاجتهاد
بالرأي

3433. هَذَا تَمْهِيدُ الدَّلِيلِ . وَتَمَامُهُ بِدَفْعِ الْإِعْتِرَاضَاتِ .

3434. وَقَدْ يَعْتَرِضُ الْخَصْمُ عَلَيْهِ تَارَةً بِإِنْكَارِ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَهُوَ قَوْلُ النَّظَامِ، وَقَدْ فَرَعْنَا مِنْ إِثْبَاتِهِ؛ وَتَارَةً بِإِنْكَارِ تَمَامِ الْإِجْمَاعِ فِي الْقِيَّاسِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ مَثْبُوتٌ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَلَيْسَ عَنِ الْبَاقِينَ إِلَّا السُّكُوتُ. وَقَدْ نَقَلُوا عَنْ بَعْضِهِمْ إِنْكَارَ الرَّأْيِ؛ وَتَارَةً يُسَلِّمُونَ السُّكُوتَ، لَكِنْ حَمَلُوهُ عَلَى الْمُجَامَلَةِ فِي تَرْكِ الْإِعْتِرَاضِ، لَا عَلَى الْمُوَافَقَةِ فِي الرَّأْيِ؛ وَتَارَةً يَقْرَأُونَ بِالْإِجْمَاعِ وَلَا يَكْتَرِثُونَ بِتَفْسِيحِ الصَّحَابَةِ؛ وَتَارَةً يَرُدُّونَ رَأْيَهُمْ إِلَى الْعُمُومَاتِ، وَمُقْتَضَى الْأَلْفَافِ، وَتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، دُونَ الْقِيَّاسِ. فَهَذِهِ مَدَارِكُ اعْتِرَاضَاتِهِمْ. وَهِيَ خَمْسَةٌ:

3435. الْإِعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ: قَالَ الْجَاحِظُ حِكَايَةً عَنِ النَّظَامِ: إِنَّ الصَّحَابَةَ لَوْ لَرَمَوْا الْعَمَلَ بِمَا أَمَرُوا بِهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّفُوا مَا كَفُّوا الْقَوْلَ فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ الرَّأْيِ وَالْقِيَّاسِ، لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمُ التَّهَارُجُ وَالْخِلَافُ، وَلَمْ يَسْفِكُوا الدَّمَاءَ. لَكِنْ لَمَّا عَدَلُوا عَمَّا كَلَّفُوا، وَتَجَبَّرُوا، وَتَأَمَّرُوا، وَتَكَلَّفُوا الْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، جَعَلُوا الْخِلَافَ طَرِيقًا، وَتَوَرَّطُوا فِيمَا كَانَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْقِتَالِ.

3436. وَكَذَلِكَ الرَّاغِبُ بِأَسْرِهِمْ: زَعَمُوا أَنَّ السَّلَفَ بِأَسْرِهِمْ تَأَمَّرُوا، وَعَصَبُوا الْحَقَّ أَهْلَهُ، وَعَدَلُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ الْمُحِيطِ عِلْمُهُ بِجَمِيعِ النُّصُوصِ الْمُحِيطَةِ بِالْأَحْكَامِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَتَوَرَّطُوا فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ مِنَ الْخِلَافِ. وَهَذَا اعْتِرَاضٌ مِنْ عَجَزَ عَنْ إِنْكَارِ انْتِفَاقِهِمْ عَلَى الرَّأْيِ، فَفَسَقَ وَضَلَّ بِسُنَّتِهِمْ إِلَى الضَّلَالِ. وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَا، وَمَا دَلَّ عَلَى عُلُوِّ مَنْصِبِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ ثَنَاءِ الْقُرْآنِ وَالْأَخْبَارِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُذَكِّرُ فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ. وَكَيْفَ يَتَعَقَّدُ الْعَاقِلُ الْقُدْحَ فِيمَنْ أَثْنَى اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلٍ مُبْتَدِعٍ مِثْلِ النَّظَامِ.

3437. الْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَصِحُّ الرَّأْيُ وَالْقِيَّاسُ إِلَّا / مِنْ بَعْضِهِمْ، وَكَذَلِكَ السُّكُوتُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ بَعْضِهِمْ، فَإِنْ فِيهِمْ مَنْ لَمْ يَخْضُ فِي الْقِيَّاسِ، وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ يَسْكُتْ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ. قَالَ النَّظَامُ فِيمَا حَكَاهُ الْجَاحِظُ عَنْهُ: إِنَّهُ لَمْ

يَخْضُ فِي الْقِيَاسِ إِلَّا نَفَرَ يَسِيرٌ مِنْ قُدَمَائِهِمْ، كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَنَفَرَ يَسِيرٌ مِنْ أَحْدَانِهِمْ، كَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ. ثُمَّ سَرَعَ فِي ثَلَبِ الْعَبَادِلَةِ، وَقَالَ: كَانَهُمْ كَانُوا أَعْرَفَ بِأَحْوَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ آبَائِهِمْ. وَأَتَيْتُ عَلَى الْعَبَّاسِ وَالزُّبَيْرِ إِذْ تَرَكََا الْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، وَلَمْ يُسْرِعَا.

3438. وَقَالَ الدَّائِدِيُّ: لَا نُسَلِّمُ سُكُوتَ جَمِيعِهِمْ عَنْ إنْكَارِ الرَّأْيِ وَالتَّخَطُّطِ فِيهِ، إِذْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: «أَيُّ سَمَاءٍ تَظَلِّلُنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقَلِّلُنِي، إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي!». وَقَالَ: «أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي، فَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ».

3439. وَقَالَ عَلِيُّ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْجَنِينِ: «إِنْ اجْتَهَدُوا فَقَدْ أَخْطَئُوا، وَإِنْ لَمْ يَجْتَهِدُوا فَقَدْ عَشَوْا».

3440. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَخْبِرُوا زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ لِفَتْوَاهُ بِالرَّأْيِ فِي مَسْأَلَةِ الْعَيْنَةِ».

3441. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ: أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النُّصْفَ، وَالثُّلُثَيْنِ». وَقَالَ: «أَلَا يَتَّقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا؟».

3442. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي مَسْأَلَةِ الْمُفَوَّضَةِ: «إِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ».

3443. وَقَالَ عُمَرُ: «إِيَّاكُمْ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ، فَإِنَّهُمْ أَعْدَاءُ الشَّنَنِ: أَعْيَتْهُمْ الْأَحَادِيثُ أَنْ يَحْفَظُوهَا»، فَقَالُوا بِالرَّأْيِ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

3444. وَقَالَ عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ الْمَسْحُ عَلَى بَاطِنِ الْخُفِّ أَوْلَى مِنْ ظَاهِرِهِ».

3445. وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتَّهِمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ، فَإِنَّ الرَّأْيَ مِنَّا تَكَلُّفٌ وَظَنٌّ. وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا» وَقَالَ أَيْضًا: «إِنْ قَوْمًا يُفْتَنُونَ بِأَرَائِهِمْ، وَلَوْ نَزَلَ الْقُرْآنُ لَنَزَلَ بِخِلَافِ مَا يُفْتَنُونَ».

3446. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «قَرَأُوكُمْ وَصَلَحَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَالًا،

يَقِيمُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا كَانَ». وَقَالَ أَيْضًا: «إِنْ حَكَمْتُمْ فِي دِينِكُمْ / بِالرَّأْيِ أَحَلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَّمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ».

3447. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي دِينِهِ بِرَأْيِهِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105) وَلَمْ يَقُلْ: «بِمَا رَأَيْتَ»، وَقَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْمَقَاسِيسَ، فَمَا عُبِدَتِ الشَّمْسُ إِلَّا بِالْمَقَاسِيسِ». وَقَالَ ابْنُ عُثْمَرَ: «ذَرُونِي مِنْ أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتَ».

3448. وَكَذَلِكَ أَنْكَرَ التَّابِعُونَ الْقِيَاسَ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: «مَا أَخْبَرُوكَ عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فَاقْبَلْهُ، وَمَا أَخْبَرُوكَ عَنْ رَأْيِهِمْ فَاقْلِقْهُ فِي الْحُشِّ. إِنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَوْضَعْ بِالْمَقَاسِيسِ». 3449. وَقَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ: «لَا أَقِيسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ، أَخَافُ أَنْ تَزِلَ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا».

3450. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

3451. الْأَوَّلُ: أَنَا بَيْنَا * بِالْقَوَاطِعِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ الْاجْتِهَادَ وَالْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، وَالشُّكُوتَ عَنِ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَثَبَّتَ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ فِي وَقَائِعِ مَشْهُورَةٍ، كَمِيرَاتِ الْحَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَتَغْيِينِ الْإِمَامِ بِالْبَيْعَةِ، وَجَمْعِ الْمُصْحَفِ، وَالْعَهْدِ إِلَى عُثْمَرَ بِالْخِلَافَةِ. وَمَا لَمْ يَتَوَاتَرَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَحَّ مِنْ أَحَادِ الْوَقَائِعِ بِرَوَايَاتٍ صَحِيحَةٍ، لَا يُنْكِرُهَا أَحَدٌ مِنَ الْأُمَمِ مِمَّا أَوْرَثَ عِلْمًا ضَرُورِيًّا يَقُولُهُم بِالرَّأْيِ، وَعُرفَ ذَلِكَ ضَرُورَةً، كَمَا عُرِفَ سَخَاءُ خَاتِمِ، وَشَجَاعَةُ عَلِيٍّ، فَجَاوَزَ الْأَمْرُ حَدًّا يُمَكِّنُ التَّشَكُّكَ فِي حُكْمِهِمْ بِالْاجْتِهَادِ.

3452. وَمَا نَقَلُوهُ بِخِلَافِهِ فَأَكْثَرُهَا مَقَاطِيعُ، وَمَرْوِيَةٌ عَنْ غَيْرِ ثَبَتٍ، وَهِيَ بَعَيْنُهَا مُعَارَضَةٌ بِرَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ عَنْ صَاحِبِهَا بِتَقْيِضِهِ. فَكَيْفَ يُتْرَكُ الْمَعْلُومُ ضَرُورَةً بِمَا دُونُهُ؟! وَلَوْ تَسَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ لَوَجَبَ اطِّرَاحُ جَمِيعِهَا، وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا تَوَاتَرَ مِنْ مُشَاوَرَاتِ الصَّحَابَةِ وَاجْتِهَادَاتِهِمْ.

3453. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ وَتَوَاتَرَتْ أَيْضًا، لَوَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَشْهُورِ مِنْ اجْتِهَادَاتِهِمْ. فَيَحْتَمِلُ مَا أَنْكَرُوهُ عَلَى الرَّأْيِ الْمُخَالَفِ لِلنَّصِّ، أَوْ الرَّأْيِ الصَّادِرِ عَنِ الْجَهْلِ الَّذِي يَصُدُّرُ مِمَّنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ، أَوْ وَضَعَ

[249/2]

الرَّأْيِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، أَوْ الرَّأْيِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ، وَيَرْجِعُ إِلَى
مَخْضِ الْإِسْتِحْسَانِ وَوَضْعِ الشَّرْعِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ نَسْجٍ عَلَى مِثْوَالِ سَابِقِ.
وَفِي الْأَفَاطِ رَوَايَتُهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِذْ قَالَ: «اتَّخَذَ / النَّاسُ رُؤُسَاءَ الْجَهَالَةِ»
وَقَالَ: «لَوْ قَالُوا بِالرَّأْيِ لَحَرَّمُوا الْحَلَالَ وَأَحَلُّوا الْحَرَامَ».

3454. فَإِذَا الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ مُقَرَّونَ بِإِطَالِ أَنْوَاعٍ مِنَ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، وَالْمُنْكَرُونَ
لِلْقِيَاسِ لَا يَقَرُّونَ بِصِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهُ أَصْلًا.

3455. وَنَحْنُ نَقَرُّ بِفَسَادِ أَنْوَاعٍ مِنَ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، كَقِيَاسِ أَصْحَابِ الظَّاهِرِ، إِذْ
قَالُوا: الْأُصُولُ لَا تُثَبِّتُ قِيَاسًا، فَلَتَكُنِ الْفُرُوعُ كَذَلِكَ؛ وَلَا تُثَبِّتُ الْأُصُولُ
بِالظَّنِّ فَكَذَلِكَ الْفُرُوعُ؛ وَقَالُوا: لَوْ كَانَ فِي الشَّرِيعَةِ عِلَّةٌ لَكَانَتْ كَالْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ،
فَقَاسُوا الشَّيْءَ بِمَا لَا يُشَبِّهُهُ. فَإِذَا إِنْ بَطَلَ كُلُّ قِيَاسٍ فَلْيَبْطُلْ قِيَاسُهُمْ وَرَأْيُهُمْ
فِي إِطَالِ الْقِيَاسِ أَيْضًا. وَذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى إِطَالِ الْمَذْهَبَيْنِ.

3456. الْإِعْتِرَاضُ الثَّلَاثُ: أَنَّ دَلِيلَ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا تَمَّ بِسُكُوتِ الْبَاقِينَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ
كَانَ بَاطِلًا لَأَنْكَرُوهُ. فَنَقُولُ: لَعَلَّهُمْ سَكَتُوا عَلَى سَبِيلِ الْمُجَامَلَةِ وَالْمُصَالَحَةِ،
خِيفَةً مِنْ ثَوْرَانِ فِتْنَةِ النِّزَاعِ، أَوْ سَكَتُوا عَنْ إِظْهَارِ الدَّلِيلِ لِخِفَائِهِ. وَالدَّلِيلُ
عَلَيْهِ أَنَّ مَسَائِلَ الْأُصُولِ فِيهَا قَوَاطِعُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي صِبْغَةِ
الْأَمْرِ، وَصِبْغَةِ الْمُعْمُومِ، وَالْمَفْهُومِ، وَاسْتِصْحَابِ الْحَالِ، وَأَفْعَالِ النَّسَبِ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، بَلْ فِي أَصْلِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَصْلِ الْقِيَاسِ، وَأَصْلِ الْإِجْمَاعِ، وَفِي
هَذِهِ الْمَسَائِلِ أدِلَّةٌ قَاطِعَةٌ عِنْدَكُمْ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنِ الصَّحَابَةِ
وَالْتَابِعِينَ التَّائِيْمُ وَالتَّفْسِيقُ فِيهَا.

3457. وَالْجَوَابُ: أَنَّ حَمْلَ سُكُوتِهِمْ عَلَى الْمُجَامَلَةِ وَالْمُصَالَحَةِ وَاتِّقَاءِ الْفِتْنَةِ،
مُحَالٌ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَسَائِلِ وَتَنَاطَرَوْا، وَتَحَاجَّوْا وَلَمْ يُجَامِلُوا. ثُمَّ افْتَرَقَتْ
بِهِمُ الْمَجَالِسُ عَنِ اجْتِهَادَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يُنْكَزْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَلَوْ كَانَ
ذَلِكَ بَالِغًا مَبْلَغًا قَطْعِيًّا لَبَادَرُوا إِلَى التَّائِيْمِ وَالتَّفْسِيقِ، كَمَا فَعَلُوا بِالْخَوَارِجِ
وَالرَّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ، وَكُلٌّ مِنْ عَرَفَ بِقَاطِعِ فَسَادِ مَذْهَبِهِمْ.

3458. وَأَمَّا سُكُوتُهُمْ لِخِفَاءِ الدَّلِيلِ فَمُحَالٌ، فَإِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ لِبُغْيِهِ: لَسْتُ شَارِعًا

وَلَا مَادُونَا مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ، فَلَمْ تَضَعْ أَحْكَامَ اللَّهِ بِرَأْيِكَ؟ لَيْسَ كَلَامًا خَفِيًّا
تَعْجِزُ عَلَى دَرْكِهِ الْأَفْهَامُ. وَكُلُّ مَنْ قَاسَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَقَدْ شَرَعَ. فَلَوْلَا عِلْمُهُمْ
حَقِيقَةُ بِالْإِذْنِ لَكَانُوا يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يُسَامِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي وَضْعِ /
الشَّرْعِ وَاخْتِرَاعِ الْأَحْكَامِ.

[250/2]

3459. وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ، فَلَيْسَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ
الْقِيَاسِ، وَلَا فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا فِي الْإِجْمَاعِ. بَلْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَبِاجْتِمَاعِهِمْ
تَمَسَّكْنَا فِي هَذِهِ الْقَوَاعِدِ، وَأَمَّا الْعُمُومُ وَالْمَفْهُومُ وَصِیْغَةُ الْأَمْرِ فَقَلَّمَا خَاصُوا
فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِتَجْرِيدِ النَّظَرِ فِيهَا خَوْضَ الْأُصُولِيِّينَ. وَلَكِنْ كَانُوا
يَتَمَسَّكُونَ فِي مَنَاطِرِهِمْ بِالْعُمُومِ وَالصِّیْغَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّا نَتَمَسَّكُ بِمُجَرَّدِ
الصِّیْغَةِ، مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، بَلْ كَانَتْ الْقَرَائِنُ الْمَعْرُوفَةُ لِلْأَحْكَامِ الْمُقَرَّنَةِ بِالصِّیْغِ
فِي زَمَانِهِمْ غُضَّةً طَرِيقَةً، مُتَوَافِرَةً مُتَظَاهِرَةً، فَمَا جَرَدُوا النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ.
كَيْفَ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُفَقِّهَاءِ: لَيْسَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ سِوَى خَبَرِ الْوَاحِدِ،
وَأَصْلِ الْقِيَاسِ، وَالْإِجْمَاعِ أَدَلَّةٌ قَاطِعَةٌ بَلْ هِيَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ. فَمَنْ سَلَكَ
هَذَا الطَّرِيقَ انْدَفَعَ عَنْهُ الْإِشْكَالُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَرْضِيًّا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ
الْأُصُولِيِّينَ. فَإِنَّ هَذِهِ أُصُولُ الْأَحْكَامِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُثَبَّتَ إِلَّا بِقَاطِعٍ. لَكِنْ
الصَّحَابَةُ لَمْ يُحَرِّدُوا النَّظَرَ فِيهَا.

191

3460. وَبِالْجُمْلَةِ: مَنْ اعْتَقَدَ فِي مَسْأَلَةٍ دَلِيلًا قَاطِعًا فَلَا يَسْكُتُ عَنْ تَعْصِيَةِ مُخَالَفِهِ
وَتَأْلِيَمِهِ، كَمَا سَبَقَ فِي حَقِّ الْخَوَارِجِ وَالرُّوَافِضِ وَالْقَدَرِيَّةِ.

3461. الْإِعْتِرَاضُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ نَقْلٌ لِلْحُكْمِ بِالظَّنِّ وَالْاجْتِهَادِ،
فَلَعَلَّهُمْ عَوَّلُوا فِيهِ عَلَى صِیْغَةِ عُمُومٍ، وَصِیْغَةِ أَمْرٍ، وَاسْتِصْحَابِ حَالٍ، وَمَفْهُومٍ
لَفْظٍ، وَاسْتِثْنَاءٍ مَعْنَى صِیْغَةٍ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ وَاللُّغَةُ، فِي جَمْعٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ،
وَحَبَرَيْنِ، وَصِیْغَةٍ رَدٍّ مُقَيَّدٍ إِلَى مُطْلَقٍ، وَبِنَاءٍ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ، وَتَرْجِيحِ خَبَرٍ
عَلَى خَبَرٍ، وَتَفْرِيرٍ عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ الْأَصْلِيِّ. وَمَا جَاوَزَ هَذَا كَانَ اجْتِهَادُهُمْ
فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، لَا فِي تَنْقِيحِهِ وَاسْتِثْنَائِهِ. وَالْحُكْمُ إِذَا صَارَ مَعْلُومًا
بِضَابِطٍ، فَتَحْقِيقُ الضَّابِطِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ يَحْتَاجُ إِلَى اجْتِهَادٍ لَا تُنْكِرُهُ.

[251/2]

3462. فَقَدْ عَلِمُوا قَطْعًا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ، وَعَلِمُوا أَنَّ الْأَصْلَحَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ. وَعَرَفُوا بِالْاجْتِهَادِ الْأَصْلَحَ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْهُ: إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ. وَعَرَفُوا أَنَّ حِفْظَ الْقُرْآنِ عَنِ الْإِخْتِلَاطِ وَالنَّسْيَانِ وَاجِبٌ قَطْعًا، وَعَلِمُوا أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى حِفْظِهِ كَالْكُتُبَةِ / فِي الْمُصْحَفِ. فَهَذِهِ أُمُورٌ عُلِّقَتْ عَلَى الْمَصْلَحَةِ نَصًّا وَاجْتِمَاعًا. وَلَا يُمَكِّنُ تَعْيِينَ الْمَصْلَحَةِ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ، فَهُوَ مِنْ قِبَلِ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ لِلْحُكْمِ، وَمَا جَاوَزَ هَذَا مِنْ تَشْبِيهِ مَسْأَلَةٍ بِمَسْأَلَةٍ، وَاعْتِبَارِهَا بِهَا، كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ النَّقْضِ لِخِيَالِ فَاسِدٍ، لَا فِي مَعْرِضِ اقْتِنَاسِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي دِيَةِ الْأَسْنَانِ: كَيْفَ لَمْ يَعتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ؟ إِذْ عُلِّلُوا اخْتِلَافَ دِيَةِ الْأَسْنَانِ بِاخْتِلَافِ مَنَافِعِهَا، وَذَلِكَ مَنقُوضٌ بِالْأَصَابِعِ.

3463. وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ النَّقْضَ مِنْ طَرُقِ إِفْسَادِ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ فَاسِدًا يَنْقُضُهُ أَيْضًا.

3464. وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ لَوْ اشْتَرَكُوا فِي السَّرِقَةِ؟ حَيْثُ تَوَقَّفَ عَمْرُ عَنْ قَتْلِ سَبْعَةٍ بِوَاحِدٍ. فَإِنَّهُ لَمَّا تَخَيَّلَ كَوْنَ الشَّرِكَةِ مَانِعًا بِتَوَجُّعٍ مِنَ الْقِيَاسِ، نَقَضَهُ عَلِيٌّ بِالسَّرِقَةِ.

3465. فَإِذَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ مَا يَصَحُّحُ الْقِيَاسَ أَصْلًا.

3466. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْحُكْمِ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَأَنَّ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ جَائِزٌ. وَالْإِنْصَافُ الْإِعْتِرَافُ بِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُثْبِتْ إِلَّا هَذَا النَّوعُ مِنَ الظَّنِّ لَكُنَّا لَا نَقِيسُ ظَنَّ الْقِيَاسِ عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي مَفْهُومِ الْأَلْفَاظِ وَتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْأَحْكَامِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يُتَعَبَّدَ بِنَوْعٍ مِنَ الظَّنِّ دُونَ نَوْعٍ. وَلَكِنْ نَأْنِ لَنَا عَلَى الْقَطْعِ أَنَّ اجْتِهَادَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، بَلْ جَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى الْقِيَاسِ وَالتَّشْبِيهِ، وَحَكَمُوا بِأَحْكَامٍ لَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَتَعْلِيلِ النَّصِّ، وَتَنْقِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ كَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ قَاسَ الْعَهْدَ عَلَى الْعَقْدِ بِالنِّعَةِ، وَقِيَاسِ أَبِي بَكْرٍ الزُّكَاةَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي قِتَالٍ مَنْ مَنَعَ الزُّكَاةَ، وَرُجُوعِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى تَوَرِثِ أُمِّ الْأَبِ قِيَاسًا

عَلَى أُمِّ الْأُمِّ، وَقِيَاسِ عُمَرُ الْخَمَرِ عَلَى الشَّخْمِ فِي تَحْرِيمِ ثَمَنِهِ، وَقِيَاسِهِ الشَّاهِدَ عَلَى الْقَاذِفِ فِي حَدِّ أَبِي بَكْرَةَ، وَتَضْرِيحِ عَلِيٍّ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْإِفْتِرَاءِ فِي حَدِّ الشَّرْبِ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِالْقِيَاسِ إِلَّا هَذَا الْجِنْسَ. وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنْهُمْ ضَرُورَةٌ فِي وَقَائِعٍ لَا تُحْصَى وَلَا تُنْصَرَفُ.

3467. وَلَنَعْنِي مَسْأَلَتَيْنِ مَشْهُورَتَيْنِ يَفْلَتَانِ عَلَى / التَّوَاتُرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: «الْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ»، وَمَسْأَلَةٌ: «الْحَرَامُ».

3468. أَمَّا فِي قَوْلِهِ: «أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ» أَلْحَقَهُ بَعْضُهُمْ بِالظَّهَارِ، وَبَعْضُهُمْ بِالطَّلَاقِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْيَمِينِ. وَكُلُّ ذَلِكَ قِيَاسٌ وَتَشْبِيهُ فِي مَسْأَلَةٍ لَا نَصَّ فِيهَا، إِذِ النَّصُّ وَرَدَ فِي الْمَمْلُوكَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» (الحریم 1) وَالنِّزَاجُ وَقَعَ فِي الْمَنْكُوحَةِ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِمْ أَنْ يَقُولُوا: هَذِهِ لَفْظَةٌ لَا نَصَّ فِيهَا فِي النِّكَاحِ، فَلَا حُكْمَ لَهَا. وَيَبْقَى الْحِلُّ وَالْمِلْكُ مُشْتَمِرًا كَمَا كَانَ، لِأَنَّهُ قَطَعَ الْحِلُّ وَالْمِلْكُ، أَوْ إِيْجَابُ الْكُفَّارَةِ يُعْرِفُ بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. وَلَا نَصٌّ، وَالْقِيَاسُ بَاطِلٌ، فَلَا حُكْمَ.

3469. فَلِمَ قَاسُوا الْمَنْكُوحَةَ عَلَى الْأَمَةِ؟ وَلِمَ قَاسُوا هَذَا اللَّفْظَ عَلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ وَعَلَى لَفْظِ الظَّهَارِ وَعَلَى لَفْظِ الْيَمِينِ؟ وَلِمَ يَقُولُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: قَدْ أَغْنَاكُمُ اللَّهُ عَنْ إِبْتِاتِ حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ لَا نَصَّ فِيهَا. وَكَذَلِكَ الْجَدُّ وَخَدَةُ عَصْبَةٍ بِالنَّصِّ، وَالْأَخُ وَخَدَةُ عَصْبَةٍ بِالنَّصِّ، وَلَا نَصَّ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، فَقَضَوْا حَيْثُ لَا نَصٌّ بِقَضَايَا مُخْتَلِفَةٍ. وَصَرَّحُوا بِالتَّشْبِيهِ بِالْحَوْصَيْنِ، وَالْخَلِيجَيْنِ. وَصَرَّحَ مَنْ قَدَّمَ الْجَدَّ وَقَالَ: ابْنُ الْإِبْنِ ابْنُ، فَلْيَكُنْ أَبُو الْأَبِ أَبًا. وَصَرَّحَ مَنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَخَ يُذَلِّي بِالْأَبِ، وَالْجَدُّ أَيْضًا يُذَلِّي بِهِ. فَالْمُدْلَى بِهِ وَاحِدٌ وَالْإِدْلَاءُ مُخْتَلَفٌ. فَقَاسُوا الْإِدْلَاءَ بِجِهَةِ الْأَبَوَّةِ عَلَى الْإِدْلَاءِ بِجِهَةِ الْبَنُوَّةِ، مَعَ أَنَّ الْبَنُوَّةَ قَدْ تَفَارَقَ الْأَبَوَّةُ فِي أَحْكَامِ.

3470. وَكَذَلِكَ قَالَ رَيْدٌ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ: «لِلْأُمِّ ثُلُثٌ مِمَّا بَقِيَ». فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَيُّنَ رَأَيْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثُلُثٌ مِمَّا بَقِيَ؟» فَقَالَ: «أَقُولُ بِرَأْيِي، وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ» فَرَيْدٌ قَاسَ حَالَ وُجُودِ الزَّوْجِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ، إِذْ

يَكُونُ لِلْأَبِ ضِعْفُ مَا لِلْأُمِّ. فَقَالَ: تُقَدَّرُ كَأَنَّ الْبَاقِيَ بَعْدَ الرُّوْحِ وَالرُّوْحَةِ كُلُّ الْمَالِ. وَتُقَدَّرُ كَأَنَّ الرُّوْحَ لَمْ يَكُنْ.

3471. وَكَذَلِكَ مَنْ فَتَشَّ عَنْ اخْتِلَافَاتِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا عَلِمَ ضَرُورَةَ سُلُوكِهِمْ طُرُقَ الْمُقَايَسَةِ وَالتَّشْبِيهِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا فَرَقًا بَيْنَ مَحَلِّ النَّصِّ وَغَيْرِهِ، وَرَأَوْا جَامِعًا، وَكَانَ الْجَامِعُ فِي اقْتِضَاءِ الْاجْتِمَاعِ أَقْوَى فِي الْقَلْبِ مِنَ الْفَرَقِ فِي اقْتِضَاءِ الْإِفْتِرَاقِ، مَالُوا إِلَى الْأَقْوَى الْأَغْلَبِ. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ مَا طَلَبُوا / الْمُسَابَهَةَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، إِذْ لَوْ تَشَابَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَأْتَحَدَتْ الْمَسْأَلَةُ وَلَمْ تَتَعَدَّدْ، فَيَبْطُلُ التَّشْبِيهُ وَالْمُقَايَسَةُ. وَكَانُوا لَا يَكْتَفُونَ بِالِاشْتِرَاكِ فِي أَيِّ وَصْفٍ كَانَ، بَلْ فِي وَصْفٍ هُوَ مَنَاطُ الْحُكْمِ. وَكَوْنُ ذَلِكَ الْوَصْفِ مَنَاطًا لَوْ عَرَفُوهُ بِالنَّصِّ لَمَا بَقِيَ لِلِاجْتِهَادِ وَالْخِلَافِ مَجَالٌ، فَكَانُوا يُدْرِكُونَ ذَلِكَ بِظُنُونٍ وَأَمَارَاتٍ. وَنَحْنُ أَيْضًا نَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي كُلِّ قِيَاسٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ إثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ *.

[253/2]

* — 568

3472. **الْإِعْتِرَاضُ الْخَامِسُ:** أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنْ قَالُوا بِالْقِيَاسِ اخْتِرَاعًا مِنْ تِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ قَالُوا بِهِ عَنْ سَمَاعٍ مِنَ السَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَجِبُ إِظْهَارُ مُسْتَنَدِهِمْ وَالتَّمَشُّكُ بِهِ. فَإِنَّكُمْ تُسَلِّمُونَ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيمَا أَبْدَعُوهُ وَوَضَعُوهُ. وَنَحْنُ نُسَلِّمُ وَجُوبَ الْإِتِّبَاعِ فِيمَا سَمِعُوهُ. فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكُمْ أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ بَعْضُ الْأَوْصَافِ فَاتَّبِعُوهُ، فَإِنَّ الْأَمْرَ كَمَا ظَنَنْتُمُوهُ؛ أَوْ: حُكْمُ الظَّانِّ عَلَى مَا ظَنَّهُ، فَهِيَ عَلَامَةٌ فِي حَقِّهِ، وَغَيْرُ عَلَامَةٍ فِي حَقِّ مَنْ ظَنَّهُ بِخِلَافِهِ، فَلَا يُنْكَرُ وَجُوبُ قَبُولِ هَذَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَالَ: إِذَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ فَاعْلَمُوا أَنَّ عَمْرًا فِي الدَّارِ، وَاَعْلَمُوا أَنِّي خَرَمْتُ الرِّبَا فِي الْبَرِّ، لَكُنَّا نَقْطَعُ بِتَحْرِيمِ الْبَرِّ وَكَوْنِ عَمْرٍو فِي الدَّارِ مَهْمَا ظَنَّنَا أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ. فَأَلَى هَذَا يَرْجِعُ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ. وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ فَهِيَ الصَّحَابَةُ هَذَا وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ؟

3473. **وَالْجَوَابُ:** مِنْ وَجْهَيْنِ:

3474. **أَحَدُهُمَا:** أَنَّ هَذِهِ مُؤَنَّةٌ كُفِينَاهَا، فَإِنَّهُمْ مَهْمَا أَجْمَعُوا عَلَى الْقِيَاسِ فَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَوَاعِظِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْحُطِّاءِ. بَلْ لَوْ وَضَعُوا الْقِيَاسَ وَاحْتَرَعُوا اسْتِصْوَابًا

برأيهم، وَمِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ، لَكَانَ ذَلِكَ حَقًّا وَاجِبَ الْإِتِّبَاعِ. فَلَا يَجْمَعُ اللَّهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْخَطَأِ. فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى الْبَحْثِ عَنْ مُسْتَنْدَاتِهِمْ.

الثَّانِي: هُوَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَنْ مُسْتَنْدَاتٍ كَثِيرَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ الْحَضَرِ، وَعَنْ دَلَالَاتٍ وَقَرَائِنٍ أَحْوَالٍ وَتَكْرِيرَاتٍ وَتَنْبِيهَاتٍ، تُفِيدُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا بِالتَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، وَرَبْطِ الْحُكْمِ بِمَا عَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُهُ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ. الْكِنِ انْقَسَمَتْ تِلْكَ / الْمُسْتَنْدَاتُ إِلَى مَا اُنْدَرَسَ فَلَمْ يُنْقَلْ، اِكْتَفَاءً بِمَا عَلِمْتُهُ الْأُمَّةُ ضَرُورَةً، وَإِلَى مَا نُقِلَ وَلَكِنْ لَمْ يَبْقَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ إِلَّا تَقْلُ الْأَحَادِ، وَلَمْ يَبْقَ عَلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ وَلَا يُورِثُ الْعِلْمَ، وَإِلَى مَا تَوَاتَرَ، وَلَكِنْ أَحَادٌ لَقَطُهَا يَنْطَرِقُ الْاِحْتِمَالُ وَالتَّأْوِيلُ إِلَيْهِ، فَلَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِأَحَادِهَا؛ وَإِلَى مَا هِيَ قَرَائِنُ أَحْوَالٍ يَعْسُرُ وَصْفُهَا وَنَقْلُهَا، فَلَمْ تَقْلُ إِلَيْنَا، فَكُفِينَا مُؤَنَّةَ الْبَحْثِ عَنِ الْمُسْتَنْدِ لِمَا عَلِمْنَاهُ عَلَى التَّوَاتُرِ مِنْ إِجْمَاعِهِمْ.

وَنَحْنُ مَعَ هَذَا نُشِيعُ الْقَوْلَ فِي شَرْحِ مُسْتَنْدَاتِ الصَّحَابَةِ، وَالْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ مَذَارِكُ تَنْبِيهَاتِهِمْ لِلتَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ.

وَذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الحشر: 2) إِذْ مَعْنَى الْإِعْتِبَارِ الْعُبُورُ مِنَ الشَّيْءِ إِلَى تَطْيِيرِهِ إِذَا شَارَكَهُ فِي الْمَعْنَى، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَلَّا اعْتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ» وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) وَقَوْلُهُ: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: 38) وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ مَسْأَلَةُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةُ الْحَرَامِ؛ وَلَمْ يُمْكِنِ الْإِقْتِنَاسُ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي فِي الْكِتَابِ.

وَقَدْ تَمَسَّكَ الْقَائِلُونَ بِالْقِيَاسِ بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَلَيْسَتْ مَرْضِيَّةً، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمُجَرَّدِهَا نَحْصًا ضَرْبِيَّةً إِنْ لَمْ تَنْضَمَّ إِلَيْهَا قَرَائِنُ.

وَمِنْ ذَلِكَ مِنْ الشُّبُهَاتِ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمُعَاذٍ: «بِمَ تَحْكُمُ؟» قَالَ: بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَحْدِ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ اللَّهِ لِمَا يَرْضَاهُ رَسُولُ اللَّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ تَلَقَّاهُ الْأُمَّةُ بِالْقَوْلِ، وَلَمْ يَظْهَرْ أَحَدٌ فِيهِ طَعْنًا وَإِنْكَارًا. وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَقْدَحُ فِيهِ كَوْنُهُ

مستندات
الصحابة في العمل
بالقياس

[254/2]

192

مُرْسَلًا، بَلْ لَا يَجِبُ النَّحْتُ عَنْ إِسْنَادِهِ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» وَلَا تَنْكُحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا» وَلَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ» وَغَيْرُ ذَلِكَ، مِمَّا عَمِلْتُ بِهِ الْأُمَّةُ كَافَّةً. إِلَّا أَنَّهُ نَصٌّ فِي أَصْلِ الْجَهْدِ، وَلَعَلَّهُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ، وَتَقْيِينِ الْمَصْلَحَةِ فِيمَا عُلِقَ أَصْلُهُ بِالْمَصْلَحَةِ، فَلَا يَتَنَاوَلُ الْقِيَاسُ إِلَّا بِعُمُومِهِ.

3480. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ ﷺ لِعُمَرَ حِينَ تَرَدَّدَ فِي قُبْلَةِ الصَّائِمِ «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ وَأَنْتَ صَائِمٌ أَكَانَ عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ؟» فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «فَلِمَ إِذَا» فَشَبَّهَ مُقَدِّمَةَ الْوَقَاعِ بِمُقَدِّمَةِ الشَّرْبِ. لِكِنَّهُ لَيْسَ بِصَرِيحٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، إِذْ يُمَكِّنُ / أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَقْضًا لِقِيَاسِهِ حَيْثُ الْحَقُّ مُقَدِّمَةُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تَقْيِسُ غَيْرَ الْمَنْصُوصِ عَلَى الْمَنْصُوصِ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَتُهُ فَالْحَقُّ الْمَضْمُومَةُ بِالشَّرْبِ.

[255/2]

3481. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْخَثْعَمِيَّةِ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ أَكَانَ يَنْفَعُهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» فَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى قِيَاسِ دَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى دَيْنِ الْخَلْقِ. وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَرِينَةٍ تُعَرِّفُ الْقَصْدَ أَيْضًا، إِذْ لَوْ كَانَ لِتَعْلِيمِ الْقِيَاسِ لَقِيَاسُ عَلَيْهِ الصُّومُ وَالصَّلَاةُ.

3482. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصَاغِي لِأَجْلِ الدَّافَةِ» أَيْ الْقَافِلَةِ «فَادْخِرُوا» فَبَيَّنَ أَنَّهُ وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْعِلَّةِ فَقَدْ كَانَ النُّهْيُ لِعِلَّةٍ، وَقَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ، فَرَأَى الْحُكْمَ.

3483. وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيَسَ؟» فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «فَلَا إِذَا». وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَأَنَّهُ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحجر 7).

3484. وَقَالَ ﷺ لِأُمِّ سَلَمَةَ وَقَدْ سُئِلَتْ عَنْ قُبْلَةِ الصَّائِمِ: «أَلَا أَخْبَرْتَنِي أَنِّي أَقْبِلُ وَأَنَا صَائِمٌ» تَنْبِيْهَا عَلَى قِيَاسٍ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

3485. وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ «إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَحْيٌ». وَذَلِكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105).

3486. وَلَيْسَ الرَّأْيُ تَشْبِيْهُ وَتَمْثِيلٌ وَحُكْمٌ بِمَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الشَّيْءِ وَأَشْبَهَ بِهِ. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مُجْتَهِدًا بِالْأَمْرِ، وَثَبَتَ اجْتِهَادُ الصَّحَابَةِ، فَيُعْلَمُ أَنَّهُمْ اجْتَهَدُوا بِالْأَمْرِ. وَقَالَ عُمَرُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الرَّأْيَ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُصِيبًا، فَإِنَّ اللَّهَ

تَعَالَى كَانَ يُسَدِّدُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَّا الظَّنُّ وَالتَّكْلُفُ « فَلَمْ يُفَرِّقْ إِلَّا فِي الْعِصْمَةِ. 3487
وَمِنْ ذَلِكَ: أَمْرُهُ ﷺ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِرَأْيِهِ، فَأَمَرَهُمْ
بِالنُّزُولِ عَلَى حُكْمِهِ. فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ وَسَبْيِ نِسَائِهِمْ. فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَقَدْ
وَأَفَقَ حُكْمُهُ حُكْمَ اللَّهِ».

3488 وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ «إِذَا اجْتَنَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ». 3489
وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَاوَرَ الصَّحَابَةَ فِي عُقُوبَةِ الزَّنا وَالسَّرِقَةِ قَبْلَ
نُزُولِ الْحَدِّ.

3490 وَمِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلُوهَا
وَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا» عَلَّلَ تَحْرِيمَ / ثَمَنِهَا بِتَحْرِيمِ أَكْلِهَا. وَاسْتَدَلَّ عُمَرُ بِهَذَا
فِي الرَّدِّ عَلَى سَمُرَةَ حَيْثُ أَخَذَ الْخَمْرَ فِي عُشُورِ الْكُفَّارِ وَخَلَّلَهَا وَبَاعَهَا. [256/2]

3491 وَمِنْ ذَلِكَ: تَعْلِيلَاتُهُ بَعْضَ الْأَحْكَامِ، كَقَوْلِهِ «لَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا تَقْرُبُوهُ طَبِيبًا،
فَإِنَّهُ يَحْشُرُ مَلَبَّيَّا»، وَقَوْلِهِ فِي الشَّهَادَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَوْلِهِ «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ
وَالطَّوَافَاتِ» وَقَوْلِهِ فِي الَّذِي ابْتِغَاءَ عَلَامًا وَاسْتَغْلَهُ ثُمَّ رَدَّهُ «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ». 3492
فَهَذِهِ أَجْنَاسٌ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَضَرِ، وَأَخَادِهَا لَا تَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً. وَلَكِنْ لَا
يَبْعُدُ تَأْثِيرُ اقْتِرَانِهَا مَعَ نَظَائِرِهَا فِي إِشْعَارِ الصَّحَابَةِ بِكُونِهِمْ مُتَعَبِّدِينَ بِالْقِيَاسِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقَوْلُ فِي شَبِّهِ الْمُنْكَرِينَ لِلْقِيَاسِ

وَالصَّائِرِينَ إِلَى حَظَرِهِ مِنْ جِهَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

3493 وَهِيَ سَبْعٌ:

3494 [الشُّبْهَةُ] الْأُولَى: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ»
(الْأَمَامَ: 38) وَقَوْلِهِ: «تَلَيْسَنَا لِكُلِّ شَيْءٍ» قَالُوا: مَعْنَاهُ: بَيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ مِمَّا
شَرَعَ لَكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَلْيَكُنْ: كُلُّ مَشْرُوعٍ فِي الْكِتَابِ،
وَمَا لَيْسَ مَشْرُوعًا فَيَبْقَى عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

3495 الْأَوَّلُ: أَنَّهُ آيُنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَسْأَلَةُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَالْعَوْلِ، وَالْمَبْنُوتَةِ، ١١

وَالْمُفَوَّضَةُ، وَأَتَتْ عَلَيَّ حَرَامٌ؟ وَفِيهَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى شَرْعِيٌّ اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى طَلْبِهِ. وَالكِتَابُ بَيَانٌ لَهُ إِمَّا بِتَمْهِيدِ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ، أَوْ بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ. وَقَدْ ثَبَتَ الْقِيَاسُ بِالْإِجْمَاعِ وَالسُّنَّةِ. فَيَكُونُ الْكِتَابُ قَدْ بَيَّنَّهُ.

3496. الثَّانِي: أَنْكُمْ حَرَّمْتُمْ الْقِيَاسَ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَيَانٌ تَحْرِيمِهِ، فَيَلْزَمُكُمْ تَخْصِصُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (لحم: 89) كَمَا خُصِّصَ قَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (زمر: 16) ﴿وَأَوْثَقَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (السل: 23) ﴿وَلَا تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأحقاف: 25).

3497. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَن أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 49) وَهَذَا حُكْمٌ بِغَيْرِ الْمُتَزَلِّ.

3498. قُلْنَا: الْقِيَاسُ ثَابِتٌ بِالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ دُلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْمُتَزَلِّ، كَيْفَ وَمَنْ حَكَمَ بِمَعْنَى اسْتِنْبَاطِ مِنَ الْمُتَزَلِّ فَقَدْ حَكَمَ بِالْمُتَزَلِّ. ثُمَّ هَذَا حِطَابٌ مَعَ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ قَاسُوا عَلَيْهِ غَيْرَهُ، فَأَقْرَأُوا بِالْقِيَاسِ فِي مَعْرُضِ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ، مَعَ انْقِدَاحِ / الْفَرْقِ: إِذْ قَالَ قَوْمٌ: لَمْ يَجِرِ الْاجْتِهَادُ لِلرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَيْ لَا يَتَوَهَّمُ. وَلِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّعَرُّفِ بِالْوَحْيِ، بِخِلَافِ الْأُمَّةِ. وَهَذَا الْجَوَابُ أَيْضًا عَنْ قَوْلِهِ: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْنَا مِنَ الْكِتَابِ﴾ (الأعراف: 3) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 44).

3499. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: تَمْسِكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 33) ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) ﴿وَإِنِ الظَّنُّ لَا يَغْنَى مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النعم: 28) ﴿إِنَّكَ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات: 12).

3500. قُلْنَا: إِذَا عَلِمْنَا أَنَا إِذَا ظَنَّنَا كَوْنَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ حَرَّمَ عَلَيْنَا الرِّبَا فِي الْبُرِّ، ثُمَّ ظَنَّنَا، كَانَ الْحُكْمُ مَقْطُوعًا بِهِ لَا مَظْنُونًا، كَمَا إِذَا ظَنَّ الْقَاضِي صِدْقَ الشَّهَوْدِ، وَكَمَا فِي الْقِبْلَةِ، وَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَأَبْوَابِ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ.

3501. ثُمَّ نَقُولُ: هَذَا عَامٌّ أَرَادَ بِهِ ظُنُونُ الْكُفَّارِ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ.

3502. ثُمَّ نَقُولُ: أَلَسْتُمْ قَاطِعِينَ بِإِبْطَالِ الْقِيَاسِ، مَعَ أَنَّا نَقْطَعُ بِخَطْبِكُمْ، فَلَا تَحْكُمُوا بِالظَّنِّ.

العلم ليس له
ظاهر وباطن

3503. وَلَيْسَ مِنَ الْجَوَابِ الْمَرْضِيَّ قَوْلُ الْقَائِلِ: الظَّنُّ عِلْمٌ فِي الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَيْسَ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ.

3504. |الشُّبْهَةُ| الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ (الأنعام: 121) قَالُوا: وَأَنْتُمْ تُجَادِلُونَ فِي الْقِيَّاسِ.

3505. قُلْنَا: وَأَنْتُمْ تُجَادِلُونَ فِي نَفْيِهِ وَإِطَالِهِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: أَرَادَ بِهِ الْجِدَالَ الْبَاطِلَ، فَهُوَ عَذْرُنَا، فَإِنَّهُ رَدٌّ عَلَيْهِمْ فِي جِدَالِهِمْ بِخِلَافِ النَّصِّ، حَيْثُ قَالُوا: كَيْفَ نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلْنَاهُ وَلَا نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلَهُ اللَّهُ؟ وَكَمَا قَاسُوا الرِّبَا عَلَى الْبَيْعِ، فَردُّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِمْ ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275).

3506. |الشُّبْهَةُ| الْخَامِسَةُ: تَعَلَّقَهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59) / قَالُوا: وَأَنْتُمْ تَرُدُّونَ إِلَى الرَّأْيِ.

3507. قُلْنَا: لَا بَلْ تَرُدُّهُ إِلَى الْعِلَلِ الْمُسْتَنْبِطَةِ مِنْ نُصُوصِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْقِيَّاسِ عِبَارَةً عَنْ تَفْهَمِ مَعَانِي النُّصُوصِ بِتَجْرِيدِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَحَذْفِ الْحَشْوِ الَّذِي لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ. وَأَنْتُمْ فَقَدْ رَدَدْتُمْ الْقِيَّاسَ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ إِلَى نَصِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا إِلَى مَعْنَى مُسْتَنْبِطَةٍ مِنَ النَّصِّ.

3508. |الشُّبْهَةُ| السَّادِسَةُ: تَمَسَّكُهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بَرْهَةً بِالْكِتَابِ، وَبَرْهَةً بِالسُّنَّةِ، وَبَرْهَةً بِالْقِيَّاسِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ ضَلُّوا».

3509. قُلْنَا: أَرَادَ بِهِ الرَّأْيَ الْمُخَالَفَ لِلنَّصِّ، بِذَلِيلِ قَوْلِهِ: «سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي نَيْفًا وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، أَعْظَمُهَا فِتْنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ، وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ» وَمَا نَقَلُوا مِنْ آثَارِ الصَّحَابَةِ فِي ذِمِّ الرَّأْيِ وَالْقِيَّاسِ قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ.*

3510. |الشُّبْهَةُ| السَّابِعَةُ: قَوْلُ الشَّيْخَةِ وَأَهْلِ التَّعْلِيمِ: إِنَّكُمْ اعْتَرَفْتُمْ بِظُلْمِ الْقِيَّاسِ بِخِلَافِ النَّصِّ، وَالنُّصُوصِ مُحِيطَةٍ بِجَمِيعِ الْمَسَائِلِ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُهَا الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ، وَهُوَ نَائِبُ الرَّسُولِ، فَيَجِبُ مُرَاجَعَتُهُ.

3511. قَالُوا: وَلَا يَمْنَعُ مِنْ هَذَا كَوْنُ الْوَقَائِعِ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ، وَكَوْنُ النُّصُوصِ مُتَنَاهِيَةً، لِأَنَّ الَّتِي لَا تَنْتَاهِي هِيَ أَحْكَامُ الْأَشْخَاصِ، كَحُكْمِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو فِي أَنَّهُ عَدْلٌ

تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا، وَفَقِيرٌ تُصَرَّفُ إِلَيْهِ الرُّكَاةُ أَمْ لَا، وَمُسْلِمٌ أَنَّ هَذَا يُعْرَفُ بِالْاجْتِهَادِ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، أَمَّا الرُّوَاطِ الْكُلِّيَّةُ لِلْأَحْكَامِ فَيُمْكِنُ صَبْطُهَا بِالنَّصِّ، بَأَن يَقُولَ مَثَلًا: مَنْ / سَرَقَ نِصَابًا كَامِلًا مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ فَيَلْزِمُهُ الْقَطْعُ، وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ تَامٌ أَيْمٌ بِهِ لِأَجْلِ الصُّومِ وَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ. فَمَا تَنَاولَتْهُ الرِّابِطَةُ الْجَامِعَةُ يَخْرِي فِيهِ الْحُكْمُ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ مِمَّا لَا يَتَنَاهَى يَبْقَى عَلَى الْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، فَتَكُونُ مُحِيطَةً بِهِذِهِ الطَّرِيقِ.

[259/2]

3512. وَالْجَوَابُ: أَنَّا نُسَلِّمُ نُطْلَانِ الْقِيَاسِ مَعَ النَّصِّ، وَنُسَلِّمُ إِمَّاكَانَ الرُّبُطِ بِالضُّوَاطِ وَالرُّوَاطِ الْكُلِّيَّةِ. لَكِنُّكُمْ اخْتَرَعْتُمْ هَذِهِ الدَّعْوَى، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ اخْتَلَفُوا فِي مَسْأَلَةِ الْحَدِّ، وَالْحَرَامِ، وَالْمُفَوَّضَةِ، وَمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. وَكَانُوا يَطْلُبُونَ مَنْ سَمِعَ فِيهَا حَدِيثًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِيهِمْ «الْمَعْصُوم» بِرِغْمِكُمْ، وَكَانُوا يُشَاوِرُونَهُ وَيُرَاجِعُونَهُ، فَتَارَةً وَاقْفُوهُ، وَتَارَةً خَالَفُوهُ. وَلَمْ يَنْقُلْ قَطُّ حَدِيثًا وَلَا نَصًّا إِلَّا سَاعَدُوهُ. بَلْ قَبِلُوا النُّقْلَ مِنْ كُلِّ عَدَلٍ فَضْلًا عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ. فَلِمَ كَتَمَ النَّصَّ عَنْهُمْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، وَتَرَكَهُمْ مُخْتَلِفِينَ، إِنْ كَانَتْ النُّصُوصُ مُحِيطَةً؟ فَبِالضَّرُورَةِ يَعْلَمُ مِنَ اجْتِهَادِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ أَنَّ النُّصُوصَ لَمْ تَكُنْ مُحِيطَةً. فَدَلَّ هَذَا أَنَّهُمْ كَانُوا مُتَعَبِّدِينَ بِالْاجْتِهَادِ. /

[260/2]

3513. الْقَوْلُ فِي شُبْهِهِمُ الْمَغْتَوِيَّةِ: وَهِيَ سِتْ:

3514. [الشُّبْهَةُ] الْأُولَى: قَوْلُ الشَّيْخَةِ وَالتَّعْلِيمِيَّةِ: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ لَيْسَ مِنْ دِينِ اللَّهِ، وَدِينُ اللَّهِ وَاحِدٌ لَيْسَ بِمُخْتَلِفٍ، وَفِي رَدِّ الْخَلْقِ إِلَى الظُّنُونِ أَمَّا يُوجِبُ الْإِخْتِلَافَ ضَرُورَةٌ. فَالْأَرَأَيْ مَنَبْعُ الْإِخْتِلَافِ. فَإِنْ كَانَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبًا فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّيْءُ وَتَقْيِضُهُ دِينًا؟ وَإِنْ كَانَ الْمُصِيبُ وَاحِدًا فَهُوَ مُحَالٌ، إِذْ ظَنُّ هَذَا كَظَنِّ ذَلِكَ. وَالظُّنُونُ لَا دَلِيلَ فِيهَا، بَلْ تَرْجِعُ إِلَى مِثْلِ النُّفُوسِ. وَرَبُّ كَلَامٍ تَعْمِلُ إِلَيْهِ نَفْسُ زَيْدٍ، وَهُوَ يَعْيِنُهُ يَنْفِرُ عَنْهُ قَلْبُ عَمْرٍو. وَالِدَّلِيلُ عَلَى ذَمِّ الْإِخْتِلَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82) وَقَالَ: ﴿أَنْ أَفِيءُوا الَّذِينَ وَلَا تُنْفِرُوا فِيهِ﴾ (النور: 13) وَقَالَ: ﴿وَلَا تَتَزَعَّوْا أَنْفُسَكُمْ﴾ وَتَذَهَبَ بِحُكْمِكُمْ ﴿(الأفقال: 46) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَرَأُوا دِيْنَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا

لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴿ (الأعام 159) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا
وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ (ال عمران: 105).

3515 وَكَذَلِكَ ذَمَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْإِخْتِلَافَ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
«لَا تَخْتَلَفُوا، فَإِنَّكُمْ إِنْ اخْتَلَفْتُمْ كَانَ مِنْ بَعْدِكُمْ أَشَدُّ اخْتِلَافًا». وَسَمِعَ ابْنَ
مَسْعُودٍ وَأَبِي بِن كَعْبٍ يَخْتَلِفَانِ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ وَالتَّوْبَتَيْنِ،
فَصَعِدَ عُمَرُ الْمِنْبَرِ، وَقَالَ: «اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَعُرِنَ
أَيُّ فِتْنَاكُمْ يَصْدُرُ الْمُسْلِمُونَ؟ / لَا أَسْمَعُ اثْنَيْنِ يَخْتَلِفَانِ نَعْدَ مَقَامِي هَذَا إِلَّا
فَعَلْتُ وَصَنَعْتُ».

[261/2]

3516 وَقَالَ جَرِي بْنُ كُليب: «رَأَيْتُ عُمَرَ يَنْهَى عَنِ الْمُنْعَةِ، وَعَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا. فَقُلْتُ:
«إِنْ بَيْنَكُمَا لَشَرٌّ». فَقَالَ عَلِيٌّ: «مَا بَيْنَنَا إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ خَيْرُنَا أَتْبَعُنَا لِهَذَا
الدِّينِ» وَكَتَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى قُضَاتِهِ أَيَّامَ الْخِلَافَةِ أَنْ: «افْضُوا كَمَا
كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي أَكْرَهُ الْخِلَافَ، وَأَرْجُو أَنْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي».

3517 وَالْجَوَابُ: أَنَّ الَّذِي تَرَاهُ تَضْوِيبُ الْمُجْتَهِدِينَ. وَقَوْلُكُمْ: «إِنَّ الشَّيْءَ، وَتَقْبِضُهُ
كَيْفَ يَكُونُ دِينًا؟ قُلْنَا: يَجُوزُ ذَلِكَ فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ، كَالصَّلَاةِ وَتَرْكِهَا فِي حَقِّ
الْحَافِظِ وَالطَّاهِرِ، وَالْقِبْلَةِ فِي حَقِّ مَنْ يَطْنُهَا إِذَا اخْتَلَفَ الْإِجْتِهَادُ فِي الْقِبْلَةِ؛
وَكَجَوَازِ رُكُوبِ الْبَحْرِ، وَتَحْرِيمِهِ، فِي حَقِّ رَجُلَيْنِ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ أَحَدِهِمَا
السَّلَامَةُ وَعَلَى ظَنِّ الْآخَرِ الْهَلَاكُ؛ وَكَتَضَدِّيقِ الرَّاوي وَالشَّاهِدِ وَتَكْذِيبِهِمَا
فِي حَقِّ قَاضِيَيْنِ وَمُفْتِيَيْنِ، يَظُنُّ أَحَدُهُمَا الصَّدَقَ وَالْآخَرُ الْكَذِبَ.

3518 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَيْفَ يَكُونُ الْإِخْتِلَافُ مَأْمُورًا بِهِ؟

3519 قُلْنَا: بَلْ يُؤْمَرُ الْمُجْتَهِدُ بِظَنِّهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ غَيْرُهُ، فَلَيْسَ رَفْعُهُ دَاخِلًا تَحْتَ
اخْتِيَارِهِ. فَالْإِخْتِلَافُ وَاقِعٌ ضَرُورَةٌ، لَا أَنَّهُ أَمْرٌ بِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ
عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82) مَعْنَاهُ التَّنَاقُضُ وَالْكَذِبُ
الَّذِي يَدْعِيهِ الْمُلْحَدَةُ؛ أَوْ الْإِخْتِلَافُ فِي التَّلَاغَةِ وَاضْطِرَابِ اللَّفْظِ الَّذِي
يَتَطَرَّقُ إِلَى كَلَامِ الْبَشَرِ، بِسَبَبِ اخْتِلَافِ أَحْوَالِهِ، فِي تَقْيِيمِهِ وَتَثْرِهِ. وَلَيْسَ /
الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْإِخْتِلَافِ فِي الْأَحْكَامِ، لِأَنَّ جَمِيعَ الشَّرَائِعِ وَالْمِلَالِ، مِنْ ١١

[262/2]

عِنْدِ اللَّهِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ. وَالْقُرْآنُ فِيهِ أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَإِبَاحَةٌ، وَوَعْدٌ وَوَعِيدٌ، وَأَمْنَالٌ وَمَوَاعِظٌ. وَهَذِهِ اخْتِلَافَاتٌ.

3520. **أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَمَرَّقُوا﴾** (ال عمران 103) **﴿وَلَا تَسْرِعُوا﴾** فَكُلُّ ذَلِكَ نَهْيٌ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّوْحِيدِ، وَالْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَالْقِيَامِ بِنُصْرَتِهِ. وَكَذَلِكَ أَصُولُ جَمِيعِ الدِّيَانَاتِ الَّتِي الْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ. وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: **﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾** (ال عمران 105) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿وَلَا تَسْرِعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِجَالُكُمْ﴾** (الأنعام: 46) أَرَادَ بِهِ التَّخَاذُلَ عَنِ نُصْرَةِ الدِّينِ.

3521. وَأَمَّا مَا رَوَوْهُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي دَمِ الْاِخْتِلَافِ، فَكَيْفَ يَصِخُّ، وَهُمْ أَوَّلُ الْمُخْتَلِفِينَ وَالْمُجْتَهِدِينَ؟ وَاخْتِلَافُهُمْ وَاجْتِهَادُهُمْ مَعْلُومٌ تَوَاتُرًا. كَيْفَ تَذْفَعُهُ رَوَايَاتٌ يَتَطَرَّقُ إِلَى سَنَدِهَا ضَعْفٌ، وَإِلَى مَتْنِهَا تَأْوِيلٌ مِنَ النِّهْيِ عَنِ الْاِخْتِلَافِ فِي أَصْلِ الدِّينِ، أَوْ نُصْرَةِ الدِّينِ، أَوْ فِي أَمْرِ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ، وَالْخِلَافِ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْاِخْتِلَافِ عَلَى الْأُيَمَّةِ وَالْوَلَاةِ وَالْقَضَاةِ. أَوْ نَهْيِ الْعَوَامِّ عَنِ الْاِخْتِلَافِ بِالرَّأْيِ، وَلَيْسُوا أَهْلُ الْاجْتِهَادِ.

3522. وَأَمَّا إِنْكَارُ عَمْرِأَ اخْتِلَافِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ فَلَعَلَّهُ قَدْ كَانَ سَبَقَ إِجْمَاعٌ عَلَى ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَمَنْ خَالَفَ ظَنَّ أَنَّ الْقَضَاءَ الْعَصْرَ شَرْطٌ فِي الْإِجْمَاعِ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَمْرٌ: عَنْ أَيِّ فُتْيَاكُمْ يَصْدُرُ الْمُسْلِمُونَ وَأَنْتُمْ جَمِيعًا تَرَوُونَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ أَوْ لَعَلَّ كُلَّ وَاحِدٍ أَنْتُمْ صَاحِبُهُ / وَبَالَعَ فِيهِ، فَنَهَى عَنْ وَجْهِ الْاِخْتِلَافِ، لَا عَنْ أَصْلِهِ؛ أَوْ لَعَلَّهُمَا اخْتَلَفَا عَلَى مُسْتَفْتٍ وَاحِدٍ، فَتَخَيَّرَ السَّائِلُ، فَقَالَ: عَنْ أَيِّ فُتْيَاكُمْ يَصْدُرُ النَّاسُ، أَيُّ الْعَامَّةِ. بَلْ إِذَا ذَكَرَ الْمُفْتِي فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ شَيْئًا لِلْعَامِّيِّ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي الْأَخْرَ أَنْ يُخَالَفَهُ نِزْنٌ بِيَدَيْهِ، فَيَتَخَيَّرَ السَّائِلُ.

[263/2]

3523. وَأَمَّا اخْتِلَافُ عَمْرِو وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي تَحْرِيمِ الْمُتْعَةِ، فَلَا يَصِخُّ. بَلْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ نَقْلُهُ تَحْرِيمَ مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَالْحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ يَوْمَ خَيْبَرَ. كَيْفَ وَقَدْ عَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُمَا جَوَّزُوا الْاجْتِهَادَ.

3524. أَمَّا كِتَابُ عَلِيٍّ إِلَى قَضَاتِهِ، وَكَرَاهِيَةُ الْاِخْتِلَافِ، فَيَحْتَمِلُ وُجُوهًا، أَحَدُهَا أَنَّهُمْ

رُبَّمَا كَتَبُوا إِلَيْهِ يَطْلُبُونَ رَأْيَهُ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ، فَقَالَ: أَقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ، فَإِنِّي الْآنَ مَشْغُولٌ عَنْكُمْ بِأَصْلِ الْإِمَامَةِ وَقِتَالِ الْمُخَالِفِ، إِلَى أَنْ أَتَفَرَّغَ لِلْاجْتِهَادِ. وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُمْ خَالَفُوا رَأْيَهُ وَوَافَقُوا أَهْلَ الْبَصْرَةِ وَالسَّامِ، فَقَالَ: أَقْضُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ إِذْ لَوْ خَالَفْتُمُوهُمْ الْآنَ لَأَنْفَقْتُ بِهِ فَتْقَ آخَرَ، وَحُمِلَ ذَلِكَ عَلَى تَعْصِبٍ مِنِّي وَمُخَالَفَةٍ. وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُمْ اسْتَأْذَنُوهُ فِي مُخَالَفَةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى ظَنِّ أَنْ الْعَصْرَ لَمْ يَنْقَرِضْ بَعْدَ فَيْجُوزِ الْخِلَافِ، فَكَرِهَ لَهُمْ مُخَالَفَةَ السَّابِقِينَ، أَوْ اسْتَأْذَنُوهُ فِي الْقَضَاءِ بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ رَدَّهَا، فَأَمَرَهُمْ بِقَبُولِهَا كَمَا كَانَ قَبْلَ الْحَرْبِ، لِأَنَّهُمْ حَازِبُوا عَلَى تَأْوِيلٍ. وَفِي رَدِّ شَهَادَتِهِمْ تَعْصِبٌ وَتَجْدِيدٌ خِلَافٍ.

3525. | الشُّبْهَةُ | الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمْ: النَّفْيُ الْأَصْلِيُّ الْمَعْلُومُ، وَالِاسْتِثْنَاءُ عَنْهُ بِالنَّصِّ مَعْلُومٌ، فَيَبْتَنِي الْمَسْكُوتُ عَنْهُ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ الْمَعْلُومِ. فَكَيْفَ يُرْفَعُ الْمَعْلُومُ عَلَى الْقَطْعِ بِالْقِيَاسِ الْمَظْنُونِ؟

3526. | قُلْنَا: الْعُمُومُ، وَالظَّوَاهِرُ، وَخَبَرُ الْوَاحِدِ، وَقَوْلُ الْمُقَوِّمِ فِي أَرْوَشِ الْجَنَائِزِ وَالنَّفَقَاتِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ، وَصِدْقُ الشُّهُودِ، وَصِدْقُ الْخَالِفِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ، كُلُّ ذَلِكَ مَظْنُونٌ. وَيُرْفَعُ بِهِ النَّفْيُ الْأَصْلِيُّ.

3527. | ثُمَّ نَقُولُ: نَحْضُ لَا يَرْفَعُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَاطِعٍ، فَإِنَّا إِذَا تَعَبَّدْنَا بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ / الْمَظْنُونَةِ، وَظَنُّنَا، فَتَقَطَعَ بِوُجُودِ الظَّنِّ، وَتَقَطَعَ بِوُجُودِ الْحُكْمِ عِنْدَ الظَّنِّ. فَلَا يُرْفَعُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَاطِعٍ.

3528. | الشُّبْهَةُ | الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُمْ: كَيْفَ يُتَصَرَّفُ بِالْقِيَاسِ فِي شَرَعٍ مَبْنَاهُ عَلَى التَّحَكُّمِ وَالتَّعَبُّدِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتِمَاتَاتِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقَاتِ؟ إِذْ قَالَ ﷺ: «يُغْسَلُ الثَّوْبُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ». وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنَ الْمَنِيِّ وَالْحَيْضِ، وَلَا يَجِبُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْمَذْيِ. وَفَرْقٌ فِي حَقِّ الْخَائِضِ بَيْنَ قَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، وَأَبَاحِ النَّظَرِ إِلَى الرِّقِيقَةِ دُونَ الْحُرَّةِ. وَجَمْعٌ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ: فَأَوْجَبَ جَزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، وَفَرْقٌ فِي خَلْقِ الشَّعْرِ وَالتَّطْيِيبِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ، وَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ بِالطَّهَارِ وَالْقَتْلِ

وَالْيَمِينِ وَالْإِفْطَارِ، وَأَوْجَبَ الْقَتْلَ عَلَى الزَّانِي وَالْكَافِرِ وَالْقَاتِلِ وَتَارَكَ الصَّلَاةَ.
وَقَالَ لِأَبِي بُرْدَةَ: «تُجْزِي عَنْكَ وَلَا تُجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ» فِي الْأُصْحِيَّةِ. وَقِيلَ
لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿خَالِصَةٌ لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأحرار: 50).

3529. قَالُوا: فَكَيْفَ يُتَجَاسَرُ فِي شَرْعِ هَذَا مِنْهَا جُزْءٌ عَلَى الْخَاقِ الْمُسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ،
وَمَا مِنْ نَصٍّ عَلَى مَحَلٍّ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَحَكُّمًا وَتَعَبُّدًا؟

3530. قُلْنَا: لَا تَنْكِرُ اشْتِمَالَ الشَّرْعِ عَلَى تَحَكُّمَاتٍ وَتَعَبُّدَاتٍ، فَلَا جَرَمَ نَقُولُ:
الْأَحْكَامُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ لَا يُعْلَلُ أَصْلًا، وَقِسْمٌ يُعْلَمُ كَوْنُهُ مُعْلَلًا، كَالْحَجْرِ
عَلَى الصَّبِيِّ، فَإِنَّهُ لِيُضْعَفَ عَقْلُهُ، وَقِسْمٌ يُتَرَدَّدُ فِيهِ، فَتَحْنُ لَا تَقْيَسُ مَا لَمْ يَقَمْ
لَنَا دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ مُعْلَلًا، وَدَلِيلٌ عَلَى عَيْنِ الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ، وَدَلِيلٌ
عَلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ. وَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْدَفِعُ الْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ.

3531. وَلَمَّا كَثُرَتِ التَّعَبُّدَاتُ فِي الْعِبَادَاتِ / لَمْ يُؤْتَضَعْ قِيَاسُ غَيْرِ التَّكْبِيرِ وَالتَّسْلِيمِ
وَالْفَاتِحَةِ عَلَيْهَا، وَلَا قِيَاسُ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ فِي الزَّكَاةِ عَلَى الْمَنْصُوصِ. وَإِنَّمَا
نَقْيَسُ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَغَرَامَاتِ الْجَنَائِيَّاتِ وَمَا عَلِمَ بِقَرَائِنٍ كَثِيرَةٍ بِنَاوِهَا عَلَى
مَعَانٍ مَعْقُولَةٍ، وَمَصَالِحٍ دُنْيَوِيَّةٍ.

[265/2]

3532. السُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ،
فَكَيْفَ يَلِيقُ بِهِ أَنْ يَتْرَكَ الْوَجِيزَ الْمُفْهِمَ، وَيَعْبُدَ إِلَى الطَّوِيلِ الْمُوْهِمِ؟ 19 فَيَعْبُدُ
عَنْ قَوْلِهِ: حَرَّمَ الرَّبَّاءُ فِي كُلِّ مَطْعُومٍ، أَوْ كُلِّ مَكِيلٍ، إِلَى عَدِّ الْأَشْيَاءِ السَّنَةِ،
لَيَرْتَبِكَ الْخَلْقُ فِي ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ؟

3533. قُلْنَا: وَلَوْ ذَكَرَ الْأَشْيَاءَ السَّنَةِ، وَذَكَرَ أَمْعَاهَا أَنْ مَا عَدَّاهَا لَا رِبَا فِيهِ، وَأَنَّ الْقِيَاسَ
حَرَامٌ فِيهِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَصْرَحَ، وَلِلْجَهْلِ وَالْإِخْتِلَافِ أَذْفَعُ. فَلِمَ لَمْ يُصْرَحْ وَقَدْ
كَانَ قَادِرًا بِبَلَاغَتِهِ عَلَى قَطْعِ الْإِخْتِمَالِ لِلْأَلْفَاظِ الْعَامَةِ وَالظُّوَاهِرِ، وَعَلَى أَنْ يَبَيِّنَ
الْجَمِيعَ فِي الْقُرْآنِ وَالْمُتَوَاتِرِ لِيَحْسِمَ الْإِخْتِمَالَ عَنِ الْمُنَى وَالسَّنَدِ جَمِيعًا؟
وَكَانَ قَادِرًا عَلَى رَفْعِ اخْتِمَالِ التَّشْبِيهِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّصْرِيحِ بِالْحَقِّ فِي
جَمِيعِ مَا وَقَعَ الْإِخْلَافُ فِيهِ فِي الْعُقُلِيَّاتِ. وَإِذْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّحَكُّمِ
عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيمَا صَرَّحَ وَنَبَّهَ، وَطَوَّلَ وَأَوْجَزَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَسْرَارِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

3534. ثُمَّ تَقُولُ: إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى لَطَفًا وَسِرًّا فِي تَعَبُّدِ الْعُلَمَاءِ بِالِاجْتِهَادِ، وَأَمْرِهِمْ بِالتَّسْمِيرِ عَنْ سَائِجِ الْجَدِّ فِي اسْتِنْبَاطِ أَسْرَارِ الشَّرْعِ، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكُرَ الْبُغْضَ وَيَسْكُتَ عَنِ الْبُغْضِ، وَيُتَبَّعُ عَلَيْهِ تَنْبِيْهَا / وَيُحَرِّكُ الدَّوَاعِيَ لِلِاجْتِهَادِ ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة 11) هَذَا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُوجِبُ الصَّلَاحَ، وَعِنْدَنَا: فَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ بِعِبَادِهِ مَا يَشَاءُ.

[266/2]

3535. |الشبهة الخامسة: قولهم: إِنَّ الْحُكْمَ إِنْ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالنَّصِّ لَا بِالْعِلَّةِ، فَكَيْفَ يَثْبُتُ فِي الْفَرْعِ بِالْعِلَّةِ وَهُوَ تَائِعٌ لِلْأَصْلِ؟ فَكَيْفَ يَكُونُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ بِطَرِيقٍ سِوَى طَرِيقِ الْأَصْلِ؟ وَإِنْ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالْعِلَّةِ فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّ النَّصَّ قَاطِعٌ وَالْعِلَّةَ مَظْنُونَةٌ، وَالْحُكْمَ مَقْطُوعٌ بِهِ. فَكَيْفَ يُحَالُ الْمَقْطُوعُ بِهِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ؟

الحكم في الأصل
يثبت بالنص

3536. قُلْنَا: الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ يَثْبُتُ بِالنَّصِّ. وَفَائِدَةُ اسْتِنْبَاطِ الْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ إِمَّا تَعْدِيَةُ الْعِلَّةِ، وَإِمَّا الْوُقُوفُ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ الْمَظْنُونِ لِلْمَصْلَحَةِ، وَإِمَّا زَوَالِ الْحُكْمِ عِنْدَ زَوَالِ الْمَنَاطِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ*. وَأَمَّا الْحُكْمُ فَيَثْبُتُ فِي الْفَرْعِ بِالْعِلَّةِ وَإِنْ ثَبَتَ فِي الْأَصْلِ بِالنَّصِّ: فَالْفَرْعُ، وَإِنْ كَانَ تَائِعًا لِلْأَصْلِ فِي الْحُكْمِ، فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنَّ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَخْسُوسَاتِ أَصْلٌ لِلنَّظَرِيَّاتِ، وَلَا يَلْزَمُ مُسَاوَاةُ الْفَرْعِ لَهَا فِي الطَّرِيقِ، وَإِنْ لَزِمَتْ الْمُسَاوَاةُ فِي الْحُكْمِ.

* ص 631، وما بعدها

3537. |الشبهة السادسة: وهي عُمْدَتُهُمُ الْكُبْرَى: أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، وَالْعِلَّةُ غَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا، فَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: اتَّقُوا الرَّبَّ فِي كُلِّ مَطْعُومٍ، فَهُوَ تَوْقِيفٌ عَامٌّ؛ وَلَوْ قَالَ: اتَّقُوا الرَّبَّ فِي الْبُرِّ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ، فَهَذَا لَا يُسَاوِيهِ، وَلَا يَفْتَضِي الرَّبَّ فِي غَيْرِ الْبُرِّ. كَمَا لَوْ قَالَ الْمَالِكُ: أَعْتَقْتُ مِنْ عِبِيدِي كُلَّ أَسْوَدٍ. عَتَقَ كُلَّ أَسْوَدٍ، / فَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، أَوْ: لِأَنَّهُ أَسْوَدٌ، لَمْ يَفْتَقِ جَمِيعَ عِبِيدِهِ السُّودِ. وَكَذَلِكَ لَوْ عَلَّلَ بِمُخِيلٍ، وَقَالَ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِأَنَّهُ سَيِّئُ الْخُلُقِ حَتَّى أَنْتَخِصَ مِنْهُ، لَمْ يَلْزَمْ عَتَقُ سَائِمٍ وَإِنْ كَانَ أَسْوَأَ خُلُقًا مِنْهُ. فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ لَا يُمْكِنُ تَعْدِيَتُهَا لِقُصُورِ لَفْظِهَا، فَالْمُسْتَنْبَاطُ

[267/2]

كَيْفَ تُعَدَّى، أَوْ كَيْفَ يُفَرَّقُ بَيْنَ كَلَامِ الشَّارِعِ وَبَيْنَ كَلَامِ غَيْرِهِ فِي الْفَهْمِ، وَإِنَّمَا مِنْهَاجُ الْفَهْمِ الْوَضْعُ اللَّسَانِ. وَذَلِكَ لَا يَخْتَلِفُ.

3538. وَالْجَوَابُ: أَنَّ نَفَاةَ الْقِيَاسِ ثَلَاثُ فِرَقٍ. وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ مِنْ فَرِيقَيْنِ، وَإِنَّمَا يَسْتَقِيمُ مِنَ الْفَرِيقِ الثَّالِثِ: إِذْ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: التَّنْصِصُ عَلَى الْعِلَّةِ كَذِكْرِ اللَّفْظِ الْعَامِّ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَبَدٍّ، فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُوجِبُ تَحْرِيمَ النَّبِيذِ، لَكِنْ بِطَرِيقِ اللَّفْظِ لَا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ. بَلْ فَائِدَةُ قَوْلِهِ: لِشِدَّتِهَا، إِقَامَةُ الشَّدَّةِ مُقَامَ الْإِسْمِ الْعَامِّ. فَقَدْ أَقَرَّ هَذَا الْقَائِلُ بِالْإِلْحَاقِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ تَسْمِيَتَهُ قِيَاسًا.

الفريق الأول

3539. الْفَرِيقُ الثَّانِي: مِنَ الْقَاشَابِيَّةِ وَالنُّهْرَوَائِيَّةِ: فَإِنَّهُمْ أَجَازُوا الْقِيَاسَ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ دُونَ الْمُسْتَنْبَطَةِ، فَقَالُوا: إِذَا كَشَفَ النَّصْرُ، أَوْ دَلِيلٌ آخَرُ، عِلَّةَ الْأَصْلِ، كَانَتِ الْعِلَّةُ جَامِعَةً لِلْحُكْمِ فِي جَمِيعِ مَجَارِيهَا. وَمَا فَارَقَهُمُ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ إِلَّا فِي التَّسْمِيَةِ، حَيْثُ لَمْ يُسَمُّوا هَذَا الْقَنْ قِيَاسًا.

3540. وَالْفَرِيقَانِ مُقْرَانِ بِأَنَّ هَذَا فِي الْعَتَقِ وَالْوَكَالَةِ لَا يَجْرِي، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُمَا الْإِسْتِشْهَادُ، مَعَ الْإِفْرَاقِ بِالْفَرْقِ.

3541. أَمَّا الْفَرِيقُ / الثَّالِثُ: وَهُوَ مَنْ أَنْكَرَ الْإِلْحَاقَ مَعَ التَّنْصِصِ عَلَى الْعِلَّةِ، فَتَسْتَقِيمُ لَهُمْ هَذِهِ الْحُجَّةُ. |268/2|

3542. وَجَوَابُهُمْ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3543. الْأَوَّلُ: أَنَّ الصَّرْفِيَّ، مِنْ أَصْحَابِنَا، يَتَشَوَّفُ إِلَى التَّسْوِيَةِ، فَقَالَ: لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ هَذَا الْعَبْدَ لِسَوَادِهِ، فَأَعْتَبَرُوا وَقَيَّسُوا عَلَيْهِ كُلَّ أَسْوَدٍ، لَعَتَقَ كُلَّ عَبْدٍ لَهُ أَسْوَدٌ. وَهُوَ وَزَانُ مَسْأَلَتِنَا، إِذْ أَمَرْنَا بِالْقِيَاسِ وَالْإِعْتِبَارِ، وَلَوْ لَمْ يَنْبُتِ التَّعَبُّدُ بِهِ لَكَانَ مُجَرَّدُ التَّنْصِصِ عَلَى الْعِلَّةِ لَا يُرْخَصُ فِي الْإِلْحَاقِ، إِذْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ شِدَّةَ الْخَمْرِ خَاصَّةً.

3544. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنْ عَلِمَ قَطْعًا قَصْدُهُ إِلَى عِتْقِهِ لِسَوَادِهِ، عَتَقَ كُلَّ عَبْدٍ أَسْوَدَ بِقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُ عَانِمًا لِسَوَادِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَكْفِي أَنْ يَغْلَمَ قَصْدُهُ عِتْقَهُ بِمُجَرَّدِ السَّوَادِ مَا لَمْ يَتَوَّ بِهَذَا اللَّفْظِ عِتْقَ جَمِيعِ السُّودَانِ، فَإِنْ نَوَى كَفَاءَ هَذَا

اللفظ لا يعتاق جميع السودان مع النية، ولم يكن فيه إلا إرادته معنى عاماً بلفظ خاص. وذلك غير منكّر، كما لو قال: والله لا أكلت لفلان خبزاً، ولا شربت من مائه جرعة، ونوى به دفع المنة، حيث يأخذ الدراهم والثياب والأمتعة، وصلاح اللفظ الخاص مع هذه النية للمعنى العام، كما صلح قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ طُلُمًا﴾ (الأنعام: 10) للنهي عن الإتيان العام، وقوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آفَى﴾ (الأنعام: 23) للنهي عن الإيذاء العام.

3545. فَإِذَا: يَسْتَتِبُّ لِهَؤُلَاءِ الْفِرْقِ التَّشْوِيعَ بَيْنَ الْخَطَائِيْنِ، فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَعْمَمُونَ الْحُكْمَ إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِزَادَةِ الشَّرْعِ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالشَّدَةِ الْمُجْرَدَةِ. / [269/2]

3546. وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُرْضِيٍّ عِنْدَنَا، بَلِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُعْتَقُ إِلَّا غَانِمٌ بِقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، وَإِنْ نَوَى عَتَقَ السُّودَانَ، لِأَنَّهُ يَبْقَى فِي حَقِّ غَيْرِ غَانِمٍ مُجْرَدُ النِّيَّةِ وَالْإِزَادَةِ، فَلَا تُؤَثِّرُ ١١.

3547. الْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْجَوَابِ: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى الْفِرْقِ، إِذْ تَجِبُ التَّشْوِيعُ فِي الْحُكْمِ مَهْمَا قَالَ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا فَقَيْسُوا عَلَيْهَا كُلَّ مُشْتَدٍّ. وَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ فَقَيْسُوا عَلَيْهِ كُلَّ أَسْوَدٍ، اقْتَصَرَ الْعِتْقُ عَلَى غَانِمٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ. فَكَيْفَ يُقَاسُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِالْفِرْقِ؟

3548. وَإِنَّمَا اعْتَرَفُوا بِالْفِرْقِ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ فِي أَمْلَاكِ الْعِبَادِ، وَفِي أَحْكَامِ الشَّرْعِ. وَقَدْ عُلِقَ أَحْكَامُ الْأَمْلَاكِ حُصُولًا وَزَوَالًا بِالْأَلْفَاظِ دُونَ الْإِرَادَاتِ الْمُجْرَدَةِ. وَأَمَّا أَحْكَامُ الشَّرْعِ فَتَثَبَّتْ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَى رِضَا الشَّرْعِ وَإِرَادَتِهِ مِنْ قَرِينَةٍ وَدَلَالَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَفْظًا، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ مَالٌ لِتَاجِرٍ بِمَشْهَدٍ مِنْهُ بِأَصْعَافٍ ثَمَنِهِ، فَاسْتَشِيرَ وَظَهَرَ أَثَرُ الْفَرْحِ عَلَيْهِ، لَمْ يَنْفِذِ الْبَيْعَ إِلَّا بِتَلَفُّظِهِ بِإِذْنِ سَابِقٍ، أَوْ إِجَازَةٍ لَاحِقَةٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَلَوْ جَرَى بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلَّ، فَسَكَتَ عَلَيْهِ، دَلَّ سُكُوتُهُ عَلَى رِضَا، وَثَبَّتَ الْحُكْمُ بِهِ، فَكَيْفَ يَتَسَاوَيَانِ؟

3549. بَلْ صَبَقَ الشَّرْعُ تَصَرُّفَاتِ الْعِبَادِ حَتَّى لَمْ تَحْصُلْ أَحْكَامُهَا بِكُلِّ لَفْظٍ، بَلْ يَبْغِضُ الْأَلْفَاظَ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ الرُّوْحُ: فَسَخْتُ النِّكَاحَ، وَقَطَعْتُ الرُّوْحِيَّةَ، وَرَفَعْتُ عِلَاقَةَ الْحِلِّ بَيْنِي وَبَيْنَ زَوْجَتِي، لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ / مَا لَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ. [270/2]

فَإِذَا تَلَفَّظَ بِالطَّلَاقِ وَقَعَ وَإِنْ نَوَى غَيْرَ الطَّلَاقِ. فَإِذَا لَمْ تَحْصُلِ الْأَحْكَامُ بِجَمِيعِ الْأَلْفَافِ نَلَّ بِبَعْضِهَا، فَكَيْفَ تَحْصُلُ بِمَا دُونَ اللَّفْظِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا.

3550. **الرَّوْجُ الثَّلَاثُ:** أَنْ قَوْلَ الْقَائِلِ: لَا تَأْكُلْ هَذِهِ الْحَشِيشَةَ لِأَنَّهَا سُمٌّ، وَلَا تَأْكُلِ الْهَلِيلِجَ فَإِنَّهُ مُسَهِّلٌ، وَلَا تَأْكُلِ الْعَسَلَ فَإِنَّهُ حَارٌّ، وَلَا تَأْكُلْ أَثْيَا الْمَقْلُوجِ الْقَتَاءَ فَإِنَّهُ بَارِدٌ، وَلَا تَشْرَبِ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ يُزِيلُ الْعَقْلَ، وَلَا تُجَالِسْ فُلَانًا فَإِنَّهُ أَسْوَدٌ، فَأَهْلُ اللَّغَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَعْقُولَ هَذَا التَّغْلِيلِ تَعْدِي النَّهْيِ إِلَى كُلِّ مَا فِيهِ الْعِلَّةُ. هَذَا مُقْتَضَى اللَّغَةِ. وَهَذَا أَيْضًا مُقْتَضَاهُ فِي الْعِنَقِ، لَكِنَّ التَّعَبُّدَ مَنَعَ مِنَ الْحُكْمِ بِالْعِنَقِ بِالتَّغْلِيلِ، بَلْ لَا يَدُلُّ فِيهِ مِنَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الْمُنَاطِقِ لِلْمَحَلِّ، وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ فِي الشَّرْعِ، إِذْ كُلُّ مَا عُرِفَ بِإِشَارَةٍ وَأَمَارَةٍ وَقَرِينَةٍ فَهُوَ كَمَا عُرِفَ بِاللَّفْظِ، فَكَيْفَ يَسْتَوِيَانِ مَعَ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْفَرْقِ؟ لِأَنَّ الْمُفْرَقَ بَيْنَ الْمُتَمَثَّلَاتِ كَالْجَامِعِ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ، فَمَنْ أَتَيْتَ الْحُكْمَ لِلْخِلَافَيْنِ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ وَيُطْلَبُ مِنْهُ الْجَامِعُ، وَمَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمِثْلَيْنِ يُتَعَجَّبُ مِنْهُ لِمَاذَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟

3551. **فَإِنْ قِيلَ:** إِنْ قَالَ مَنْ تَجِبَ طَاعَتُهُ: بِعِ هَذِهِ الدَّابَّةَ لِجَمَاحِهَا، وَبِعَ هَذَا الْعَبْدَ لِسُوءِ خُلُقِهِ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلْمَأْمُورِ بَيْعُ مَا شَارَكَهُ فِي الْعِلَّةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: يَجُوزُ، فَقَدْ خَالَفْتُمُ الْفُقَهَاءَ، وَإِنْ مَنَعْتُمْ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ كَلَامِهِ وَبَيْنَ كَلَامِ الشَّارِعِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ؟ وَإِنْ ثَبَتَ تَعَبُّدٌ فِي لَفْظِ الْعِنَقِ وَالطَّلَاقِ / بِخَصَرِ صَرِيحِهِ، فَلَمْ يَثْبُتْ فِي لَفْظِ الْوَكَالَةِ.

[271/2]

3552. **قُلْنَا:** إِنْ كَانَ قَدْ قَالَ لَهُ: إِنْ مَا ظَهَرَ لَكَ إِرَادَتِي إِيَّاهُ، أَوْ رِضَايَ بِهِ، بِطَرُقِ الْإِسْتِذْلَالِ، دُونَ صَرِيحِ اللَّفْظِ، فَأَفْعَلَهُ، فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ. وَهُوَ وَزَانُ حُكْمِ الشَّرْعِ. لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَمْرٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ يَقْطَعَ بَأَنَّهُ أَمَرَ بَيْنَهُ لِمَجَرَّدِ سُوءِ الْخُلُقِ، لَا لِسُوءِ الْخُلُقِ مَعَ الْقُبْحِ، أَوْ مَعَ الْخُرْقِ فِي الْخِدْمَةِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَذْكُرُ بَعْضُ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ. فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَطْعًا، وَلَكِنْ ظَنَّهُ ظَنًّا، فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ قَدْ قَالَ لَهُ: ظَنُّكَ نَازِلٌ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ فِي تَسْلِيْطِكَ عَلَى التَّصَرُّفِ. فَإِنْ اجْتَمَعَ هَذِهِ الشَّرُوطُ جَازَ التَّصَرُّفُ. وَهُوَ وَزَانُ مَسْأَلَتِنَا.

3553. **فَإِنْ قِيلَ:** وَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ قَدْ قَالَ: مَا عَرَفْتُمُوهُ بِالْقَرَائِنِ وَالِدَّلَائِلِ مِنْ

رَضَائِي وَإِزَادَتِي، فَهُوَ كَمَا عَرَفْتُمُوهُ بِالصَّرِيحِ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنِّي إِذَا ذَكَرْتُ عِلَّةَ شَيْءٍ ذَكَرْتُ تَمَامَ أَوْصَافِهِ، فَلَعَلَّهُ عِلَلُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِشِدَّةِ الْخَمْرِ، لَا لِشِدَّةِ الْمُجَرَّدَةِ، وَتَحْرِيمِ الرِّبَا بِطَعْمِ الْبَرِّ خَاصَّةً، وَلِلَّهِ أَسْرَارٌ فِي الْأَعْيَانِ، فَقَدْ حَرَّمَ الْخَنْزِيرَ وَالْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَالْمَوْقُودَةَ وَالْخَمْرَ الْأَهْلِيَّةَ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، لِحَوَاصِّ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا، فَلِمَ يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ لِشِدَّةِ الْخَمْرِ مِنَ الْخَاصِّيَّةِ مَا لَيْسَ لِشِدَّةِ الثَّبِيدِ. فِيمَاذَا يَقَعُ الْأَمْنُ عَنْ هَذَا؟

3554. وَهَذَا أَوْفَقُ كَلَامٍ فِي مُدَافَعَةِ الْقِيَّاسِ.

3555. وَالْجَوَابُ: أَنَّ خَاصِّيَّةَ الْمَحَلِّ قَدْ يُعْلَمُ ضَرُورَةً سُقُوطُ اغْتِنَابِهَا، كَقَوْلِهِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَوْلَى بِمَتَاعِهِ» إِذْ يُعْلَمُ أَنَّ / الْمَرْأَةَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَقَوْلُهُ «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي» فَلَا أَمَّةَ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّا عَرَفْنَا بِتَضَمُّنِ أَحْكَامِ الْعِتْقِ وَالْبَيْعِ، وَبِمَجْمُوعَةِ أَمَارَاتٍ وَتَكْرِيضَاتٍ وَقَرَائِنَ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلْأَثَرِ فِي الْبَيْعِ وَالْعِتْقِ. وَقَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ ظَنًّا بِسُكُونِ النَّفْسِ إِلَيْهِ. وَقَدْ عَرَفْنَا أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَوَّلُوا عَلَى الظَّنِّ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُمْ فَهِمُوا مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطْعًا بِالْحَقِّ الظَّنِّ بِالْقَطْعِ. وَلَوْ لَا سِيرَةُ الصَّحَابَةِ لَمَّا تَجَاسَرْنَا عَلَيْهِ. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَسَائِلَ، وَلَوْ كَانَتْ قَطْعِيَّةً لَمَّا اخْتَلَفُوا فِيهَا، فَعَلِمْنَا أَنَّ الظَّنَّ كَالْعِلْمِ. أَمَا حَيْثُ انْتَفَى الظَّنُّ وَالْعِلْمُ وَحَصَلَ الشُّكُّ فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْقِيَّاسِ أَصْلًا.

3556. [1] مَسْأَلَةٌ: قَالَ النَّظَّامُ: الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ تُوجِبُ الْإِلْحَاقَ، لَكِنْ لَا بِطَرِيقِ الْقِيَّاسِ، بَلْ بِطَرِيقِ اللَّفْظِ وَالْعُمُومِ، إِذْ لَا فَرْقَ فِي اللُّغَةِ بَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ كُلَّ مُشْتَدٍّ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، فِي أَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الثَّبِيدِ الْمُشْتَدِّ فَتَفْهَمُهُ.

3557. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِشِدَّتِهَا، لَا يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالْوَضْعُ إِلَّا تَحْرِيمَ الْخَمْرِ خَاصَّةً. وَلَا يَجُوزُ الْإِلْحَاقُ النَّبِيدِ بِهِ مَا لَمْ يَرِدِ التَّعَدُّ بِالْقِيَّاسِ. فَإِنْ لَمْ يَرِدْ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُ غَانِمًا لِسَوَادِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِعْتَاقَ جَمِيعِ السُّودَانِ. فَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَلِلَّهِ أَنْ يُنْصَبَ شِدَّةُ الْخَمْرِ خَاصَّةً عِلَّةً، وَيَكُونَ فَائِدَةُ ذِكْرِ الْعِلَّةِ زَوَالُ التَّحْرِيمِ عِنْدَ زَوَالِ الشَّدَّةِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ خَاصِّيَّةَ فِي شِدَّةِ الْخَمْرِ تَدْعُو إِلَى رُكُوبِ الْفَوَاحِشِ وَالْقَبَائِحِ، وَيَعْلَمُ فِي شِدَّةِ

[272/2]

الفرق بين
الإلحاق بالعللة
وبين العموم

[273/2]

النَّبِيذُ لُطْفًا / ذَاعِبًا إِلَى الْعِبَادَاتِ ۝ إِذَا قَدْ ظَنَّ النَّظَامُ أَنَّهُ مُكْرَرٌ لِلْقِيَاسِ، وَقَدْ زَادَ عَلَيْنَا، إِذْ قَاسَ حَيْثُ لَا نَقِيسُ. لَكِنَّهُ أَتَكَرَّرَ اسْمُ الْقِيَاسِ.

3558. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ وَالْوَالِدِ لَوْلَدِهِ: لَا تَأْكُلْ هَذَا لِأَنَّهُ سَمٌّ، وَكُلْ هَذَا فَإِنَّهُ عَدَاءٌ، يُفْهَمُ مِنْهُ الْمَنْعُ عَنْ أَكْلِ سَمٍّ آخَرَ، وَالْأَمْرُ بِتَنَاوُلِ مَا هُوَ مِثْلُهُ فِي الْإِعْتِدَاءِ.

3559. قُلْنَا: لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِقَرِينَةِ اطِّزَادِ الْعَادَاتِ، وَمَعْرِفَةِ أَخْلَاقِ الْأَبَاءِ وَالسَّادَاتِ فِي مَقَاصِدِهِمْ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْأَنْبَاءِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَفْرُقُونَ بَيْنَ سَمٍّ وَسَمٍّ، وَإِنَّمَا يَتَّقُونَ الْهَلَكَ. وَأَمَّا اللَّهُ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا بِمُجَرَّدِ إِزَادَتِهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيحَ مِثْلَهُ، وَأَنْ يَحَرَّمَ، لِأَنَّ فِيهِ لُطْفًا وَمَصْلَحَةً. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنْ مِثْلَهُ مَفْسَدَةٌ، لِأَنَّ تَضَمُّنَهُ الصَّلَاحَ وَالْفَسَادَ لَيْسَ لِطَبْعِهِ وَلِذَاتِهِ، وَلَوْ ضَفَّ هُوَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي فِعْلِ شَيْءٍ وَقْتُ الرِّوَالِ مَصْلَحَةً، وَفِيهِ وَقْتُ الْعَصْرِ مَفْسَدَةٌ. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ بَيْنَ السَّبَبِ وَالْجُمُعَةِ، وَالْمَكَانِ وَالْحَالِ. فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُفَارِقَ شِدَّةُ الْخَمْرِ شِدَّةَ السَّيِّدِ.

3560. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ يُفْهَمَ تَحْرِيمُ السَّيِّدِ مِنَ الْخَمْرِ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُفْهَمَ تَحْرِيمُ الضَّرْبِ وَالْأَذَى مِنَ التَّأْفِيفِ.

3561. قُلْنَا: الْحَقُّ عِنْدَنَا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَفْهُومٍ مِنْ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ الْعَارِي عَنِ الْقَرِينَةِ، لَكِنْ إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةُ الْحَالِ عَلَى قَصْدِ الْإِكْرَامِ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَدُلُّ لَفْظُ التَّأْفِيفِ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ أَسْبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنَ التَّأْفِيفِ الْمَذْكُورِ، / إِذِ التَّأْفِيفُ لَا يَكُونُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، بَلْ يُقْصَدُ بِهِ التَّشْبِيهُ عَلَى مَنَعِ الْإِيذَاءِ بِذِكْرِ أَقَلِّ دَرَجَاتِهِ، وَكَذَلِكَ التَّفْقِيرُ وَالْقَطْمِيرُ وَالذَّرَّةُ وَالْدِّينَارُ لَا يَدُلُّ بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ عَلَى مَا قَوْفَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة. 7) وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران 75) وَفِي قَوْلِهِ: وَاللَّهُ مَا شَرِيتُ لِفُلَانٍ جُرْعَةً، وَلَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ حَبَّةً، بَلْ بِقَرِينَةِ دَفْعِ الْمِنَّةِ وَإِظْهَارِ جَزَاءِ الْعَمَلِ.

[274/2]

3562. وَلَيْسَ إِنْحَاقُ الضَّرْبِ بِالتَّأْفِيفِ أَيْضًا بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْفَرْعَ الْمَسْكُوتَ عَنْهُ الْمُلْحَقَ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ هُوَ الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهُ الْمُتَكَلِّمُ وَلَا يَقْصِدُهُ

بِكَلَامِهِ. وَهَذَا هُنَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْقَصْدِ، الْبَاعِثُ عَلَى السُّطْقِ بِالتَّافِيهِ، وَهُوَ الْأَسْبَقُ إِلَى فَهْمِ السَّامِعِ. فَهَذَا مَقْهُومٌ مِنْ لَحْنِ الْقَوْلِ وَقَحْوَاهُ عِنْدَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَرُبَّمَا تَظْهَرُ قَرِينَةٌ أُخْرَى تَمْنَعُ هَذَا الْفَهْمَ، إِذَا الْمَلِكُ قَدْ يَقْتُلُ أَخَاهُ الْمُنَازِعَ لَهُ، فَيَقُولُ لِلْجَلَادِ: اقْتُلْهُ وَلَا تَهِنْهُ، وَلَا تَقُلْ لَهُ أَفْ.

3563. أَمَّا تَحْرِيمُ النَّبِيذِ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، بَلْ لَا وَحَهُ لَهُ إِلَّا الْقِيَاسُ، فَإِذَا لَمْ يَرِدِ التَّعْبُدُ بِالْقِيَاسِ فَقَوْلُهُ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ لِشِدَّتِهَا، لَا يُفْهَمُ تَحْرِيمُ النَّبِيذِ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: حُرِّمَتْ كُلُّ مُشْتَبَّهٍ.

لا يحتص القياس
بالعلة المنصوصة

3564. [2] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ الْقَاسَانِي وَالنَّهْرَوَانِي إِلَى الْإِقْرَارِ بِالْقِيَاسِ لِأَجْلِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، لَكِنْ خَصَّصَا ذَلِكَ بِمَوْضِعَيْنِ:

3565. أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ الْعِلَّةَ مَنْصُوصَةً، كَقَوْلِهِ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ لِشِدَّتِهَا، / وَ«فَإِنَّهَا مِنْ الطَّوَافِينِ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ».

3566. الثَّانِي: الْأَحْكَامُ الْمُعْلَقَةُ بِالْأَسْبَابِ، كَرَجْمِ مَا عَزَّ لِرِثَاءِهِ، وَقَطْعِ سَارِقِ رِدَاءِ صَفْوَانَ. وَكَأَنَّهُمْ يَعْتَوْنَ بِهَذَا الْجِنْسِ تَنْقِيحَ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَيَعْتَرِفُونَ بِهِ.

3567. قُلْنَا: هَذَا الْمَذْهَبُ يُمَكِّنُ تَنْزِيلَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3568. أَحَدُهَا: أَنَّ يَشْتَرِطُوا مَعَ هَذَا أَنْ يَقُولَ: وَحُرِّمَتْ كُلُّ مُشَارِكٍ لِلْخَمْرِ فِي الشَّدَّةِ. وَيَقُولَ فِي رَجْمِ مَا عَزَّ: «وَحُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ». فَهَذَا لَيْسَ قَوْلًا بِالْقِيَاسِ، بَلْ بِالْعُمُومِ. فَلَا يَحْصُلُ التَّفْصِي بِه عَنْ عَهْدَةِ الْإِجْمَاعِ الْمُتَعَقِدِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى الْقِيَاسِ.

3569. الثَّانِي: أَنَّ لَا يَشْتَرِطَ هَذَا، وَلَا يَشْتَرِطُ أَيْضًا وُرُودُ التَّعْبُدِ بِالْقِيَاسِ. فَهَذِهِ زِيَادَةٌ عَلَيْنَا، وَقَوْلٌ بِالْقِيَاسِ حَيْثُ لَا نَقُولُ بِهِ، كَمَا زِدْنَاهُ عَلَى النَّظَامِ.

3570. الثَّالِثُ: أَنَّ يَقُولَ: مَهْمَا وَرَدَ التَّعْبُدُ بِالْقِيَاسِ جَارَ الْإِلْحَاقُ بِالْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ. فَهَذَا قَوْلٌ حَقٌّ فِي الْأَصْلِ، خَطَأً فِي الْحَضَرِ، فَإِنَّهُ قَصَرَ طَرِيقَ إِبْنَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ عَلَى النَّصِّ، وَلَيْسَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ. بَلْ رُبَّمَا دَلَّ عَلَيْهِ السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ، أَوْ دَلِيلٌ آخَرُ. وَمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَتَحْنُ لَا نَجُوزُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ دَلِيلٍ وَدَلِيلٍ.

3571. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ مَنْصُوصَةً صَارَ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ مَعْلُومًا. وَلَمْ يَكُنْ مَطْنُونًا، وَحَصَلَ الْأَمْنُ مِنَ الْخَطَا. وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَنْبَطَةً لَمْ يُؤْمَرْ مِنَ الْخَطَا.

3572. قُلْنَا: أَخْطَأْتُمْ فِي طَرَفِي الْكَلَامِ حَيْثُ ظَنَنْتُمْ حُصُولَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ، وَإِمَّا كَانَ الْخَطَا

[276/2]

عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ. فَإِنَّهُ وَإِنْ / نَصَّ عَلَى شِدَّةِ الْخَمْرِ، فَلَا نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ شِدَّةَ النَّبِيذِ فِي مَعْنَاهَا، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْلَلًا بِشِدَّةِ الْخَمْرِ خَاصَّةً إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ وَيَقُولَ: يَنْبَغُ الْحُكْمُ مُجَرَّدَ الشِدَّةِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَفْظًا عَامًّا، وَلَا يَكُونُ حُكْمًا بِالْقِيَاسِ. فَلَا يَحْصُلُ التَّفْصِي عَنْ عَهْدَةِ الْإِجْمَاعِ. وَإِذَا لَمْ يُصْرَحْ فَتَحْنُ نَظْرًا أَنَّ النَّبِيذَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا نَقْطَعُ. فَلِلظَّنِّ مَثَارَانِ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ: أَحَدُهُمَا: أَصْلُ الْعِلَّةِ، وَالْآخَرُ: التَّخَاقُ الْفَرْعِ بِالْأَصْلِ، فَإِنَّهُ مُشْرُوطٌ بِاتِّفَاقِ الْفَوَارِقِ. وَفِي الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ مَثَارُ الظَّنِّ وَاحِدٌ. وَهُوَ الْحَاقُّ الْفَرْعِ، لِأَنَّهُ مُبَيَّنٌّ عَلَى الْوُقُوفِ عَلَى جَمِيعِ أَوْصَافِ عِلَّةِ الْأَصْلِ، وَأَنَّهُ الشِدَّةُ بِمُجَرَّدِهَا، دُونَ شِدَّةِ الْخَمْرِ. وَذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِنَصٍّ يُوجِبُ عُمُومَ الْحُكْمِ، وَيَرْفَعُ الْحَاجَةَ إِلَى الْقِيَاسِ.

3573. أَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْعِلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ: إِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ فِيهَا بِالْخَطَا، فَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ

عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَصُوبُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ إِذْ شَهِدَ الْأَصْلَ لِلْفَرْعِ كَشَهَادَةِ الْعَدْلِ عِنْدَ الْقَاضِي. وَالْقَاضِي فِي أَمْنٍ مِنَ الْخَطَا، وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُزَوَّرًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُتَعَبَّدْ بِاتِّبَاعِ الصِّدْقِ، بَلْ بِاتِّبَاعِ ظَنِّ الصِّدْقِ. وَكَذَلِكَ هَاهُنَا لَمْ يُتَعَبَّدْ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ، بَلْ ظَنُّ الْعِلَّةِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ الظَّنُّ.

3574. نَعَمْ هَذَا الْإِشْكَالُ مُتَوَجِّهٌ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْخَطَا، وَلَا دَلِيلٌ يُمَيِّزُ الصَّوَابَ عَنِ الْخَطَا، إِذْ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لَكَانَ آتِمًا إِذَا أَخْطَأَ، كَمَا فِي الْعَقْلِيَّاتِ.

3575. ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّمَا حَمَلْنَاهُمْ عَلَى الْإِقْرَارِ / بِهَذَا الْقِيَاسِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ. وَلَمْ

[277/2]

يَقْتَصِرُ قِيَاسُهُمْ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ، إِذْ قَاسُوا فِي قَوْلِهِ: أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ، وَفِي مَسْأَلَةِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَفِي تَشْبِيهِ حَدِّ الشَّرْبِ بِحَدِّ الْقَذْفِ، لِمَا فِيهِ مِنْ خَوْفِ الْإِفْتِرَاءِ. وَالْقَذْفُ أَوْجَبُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، لِأَنَّهُ نَفْسُ الْإِفْتِرَاءِ، لَا الْخَوْفُ مِنَ الْإِفْتِرَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ رَأَوْا الشَّارِعَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَقَامَ مِثْلَةَ الشَّيْءِ مَقَامَ

نَفْسِهِ، فَشَبَّهُوا هَذَا بِهِ بِتَوَعُّدٍ مِنَ الظَّنِّ، هُوَ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، فَدَلَّ أَنَّهُمْ لَمْ يَطْلُبُوا النَّصَّ، وَلَا الْقَطْعَ، بَلْ اكْتَفَوْا بِالظَّنِّ.

3576. ثُمَّ نَقُولُ: إِذَا جَازَ الْقِيَاسُ بِالْعِلَّةِ الْمَعْلُومَةِ، فَلَنُلْحِقَ بِهَا الْمَظْنُونَةَ فِي حَقِّ الْعَمَلِ، كَمَا التَّحَقَّقَ رَوَايَةُ الْعَدْلِ بِالتَّوَاتُرِ، وَشَهَادَةُ الْعَدْلِ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمَعْصُومِ، وَالْقَبْلَةُ الْمَظْنُونَةُ بِالْقَبْلَةِ الْمُعَانِيَةِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ: لِأَنَّا وَإِنْ أَثْبَتْنَا خَيْرَ الْوَاحِدِ وَقَبُولَ الشَّهَادَةِ بِأَدْلَةٍ قَاطِعَةٍ، فَقَبُولُ الشَّرْعِ الظَّنِّ فِي مَوْضِعٍ لَا يُرْخَصُ لَنَا فِي قِيَاسِ ظَنٍّ آخَرَ عَلَيْهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِيلٍ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَظْنُونِ، كَمَا فِي خَيْرِ الْوَاحِدِ وَغَيْرِهِ.

هنا يسترق الفعل
عن الترتيب في
القياس؟

3577. [3] مَسْأَلَةٌ: فَرَّقَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ، فَقَالَ: إِذَا عَلَّلَ الشَّارِعُ وَجُوبَ فِعْلٍ بِعِلَّةٍ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ إِلَّا بِتَعَبُّدٍ بِالْقِيَاسِ، وَلَوْ عَلَّلَ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ بِعِلَّةٍ وَجَبَ قِيَاسُ النَّبِيذِ عَلَيْهِ دُونَ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ مَنْ تَرَكَ الْعَسَلَ لِحَلَاوَتِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَرَكَ كُلَّ حُلُوٍّ، وَمَنْ تَرَكَ الْخَمْرَ لِإِسْكَارِهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَرَكَ كُلَّ مُسْكِرٍ، أَمَّا مَنْ شَرِبَ / الْعَسَلَ لِحَلَاوَتِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْرَبَ كُلَّ حُلُوٍّ، وَمَنْ صَلَّى لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ، لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ عِبَادَةٍ. وَنَبَّأُوا عَلَى هَذَا أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَصِحُّ مِنْ بَعْضِ الذُّنُوبِ، بَلْ مَنْ تَرَكَ ذَنْبًا لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةً لَزِمَهُ تَرْكُ كُلِّ ذَنْبٍ. أَمَّا مَنْ أَتَى بِعِبَادَةٍ لِكَوْنِهَا طَاعَةً فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ طَاعَةٍ.

[278/2]

3578. وَهَذَا مُحَالٌ فِي الطَّرَفَيْنِ: لِأَنَّهُ لَا يَتَعَبَّدُ فِي جَانِبِ التَّحْرِيمِ أَنْ يُحَرَّمَ الْخَمْرُ لِشِدَّةِ الْخَمْرِ خَاصَّةً، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ شِدَّةِ الْخَمْرِ وَشِدَّةِ النَّبِيذِ؛ وَأَمَّا فِي جَانِبِ الْفِعْلِ فَمَنْ تَنَاوَلَ الْعَسَلَ لِحَلَاوَتِهِ وَلِفَرَاغِ مَعِدَّتِهِ وَصَدَقَ شَهْوَتُهُ، لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ عَسَلٍ وَعَسَلٍ. نَعَمْ، لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْكُلَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، لِزَوَالِ الشَّهْوَةِ، وَامْتِلَاءِ الْمَعِدَّةِ، وَاخْتِلَافِ الْحَالِ. فَمَا ثَبَتَ لِلشَّيْءِ ثَبَتَ لِمِثْلِهِ، كَانَ ذَلِكَ فِي تَرْكِ أَوْ فِعْلٍ، لَكِنْ الْمِثْلُ الْمُطْلَقُ لَا يُتَصَوَّرُ، إِذِ الْإِثْنَيْتِيَّةُ شَرْطُ الْمِثْلِيَّةِ. وَمِنْ شَرْطِ الْإِثْنَيْتِيَّةِ مُغَايَرَةٌ وَمُخَالَفَةٌ. وَإِذَا جَاءَتْ 11 الْمُخَالَفَةُ بَطَلَتِ الْمُمَاثَلَةُ. وَهَذَا لَهُ غَوْرٌ. وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَيَانِهِ.

3579. هَذَا تَمَامُ النَّظَرِ فِي اثْبَاتِ أَصْلِ الْقِيَاسِ عَلَى مُنْكَرِيهِ.

الباب الثاني في طريق إثبات علمه الأصل وكيفية إقامة الدلالة على صحة أحاد الأقيسة

3580. وَتُنَبِّهُ فِي صَدْرِ الْبَابِ عَلَى:

3581. مَثَارَاتِ الْإِحْتِمَالِ فِي كُلِّ قِيَاسٍ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى الدَّلِيلِ إِلَّا فِي مَحَلِّ
الِإِحْتِمَالِ؛ ثُمَّ انْحِصَارِ الدَّلِيلِ فِي الْأَدِلَّةِ / السَّمْعِيَّةِ؛ ثُمَّ عَلَى انْقِسَامِ الْأَدِلَّةِ
السَّمْعِيَّةِ إِلَى ظَنِّيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ. فَهَذِهِ ثَلَاثُ مُقَدِّمَاتٍ:

[279/2]

3582. الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي مَوَاضِعِ الْإِحْتِمَالِ مِنْ كُلِّ قِيَاسٍ، وَهِيَ سِتَّةٌ:

3583. الْأَوَّلُ: يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَكُونُ الْقَائِسُ قَدْ
عَلَّلَ مَا لَيْسَ بِمُعَلَّلٍ.

3584. الثَّانِي: أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُعَلَّلًا، فَلَعَلَّهُ لَمْ يُصِبْ مَا هُوَ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، بَلْ عِلَّةُ
بِعِلَّةٍ أُخْرَى.

3585. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ إِنْ أَصَابَ فِي أَصْلِ التَّغْلِيلِ، وَفِي عَيْنِ الْعِلَّةِ، فَلَعَلَّهُ فَصَرَ عَلَى
وَصْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ مُعَلَّلٌ بِهِ مَعَ قَرِينَةٍ أُخْرَى زَائِدَةٍ عَلَى مَا فَصَرَ اعْتِبَارَهُ عَلَيْهِ.

3586. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ جُمِعَ إِلَى الْعِلَّةِ وَصْفًا لَيْسَ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ فَرَّادَ عَلَى الْوَاحِدِ.

3587. الْخَامِسُ: أَنْ يُصِيبَ فِي أَصْلِ الْعِلَّةِ، وَتَغْيِينَهَا، وَصَبْطُهَا، لَكِنْ يُخْطِئُ فِي
وُجُودِهَا فِي الْفَرْعِ، فَيُظَنُّهَا مَوْجُودَةً بِجَمِيعِ قِيُودِهَا وَقَرَائِنِهَا، وَلَا تَكُونُ كَذَلِكَ.

3588. السَّادِسُ: أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى تَصْحِيحِ الْعِلَّةِ بِمَا لَيْسَ بِدَلِيلٍ. وَعِنْدَ
ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهُ الْقِيَاسُ وَإِنْ أَصَابَ الْعِلَّةَ، كَمَا لَوْ أَصَابَ بِمُجَرَّدِ الْوَهْمِ
وَالْحَدْسِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَكَمَا لَوْ ظَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ، فَصَلَّى،
فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ.

3589. وَزَادَ آخَرُونَ اخْتِمَالًا سَابِعًا: وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الْقِيَاسِ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

أَصْلُ الْقِيَاسِ فِي الشَّرْعِ بَاطِلًا. وَهَذَا خَطَأٌ. لِأَنَّ صِحَّةَ أَصْلِ الْقِيَاسِ لَيْسَ مَظْنُونًا، بَلْ هُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ، وَلَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ لَتَطَرَّقَ إِلَى جَمِيعِ الْقَطْعِيَّاتِ، مِنْ التَّوْحِيدِ، وَالنَّبُوَّةِ، وَغَيْرِهِمَا. /

[280/2]

3590. وَالْمُثَارَاتُ السَّنَةُ لِاخْتِمَالِ الْخَطَأِ إِنَّمَا تَسْتَقِيمُ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: لَا خَطَأَ فِي الْقِيَاسِ عَلَى مَذْهَبِ الْمَصُوبَةِ الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، وَفِي مَوْضِعٍ يُقَدَّرُ نَصَبُ اللَّهِ تَعَالَى أَدِلَّةً قَاطِعَةً يُتَصَوَّرُ أَنَّ يُحِيطُ بِهَا النَّاطِرُ. أَمَّا مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، فَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ مُعَيَّنٌ هُوَ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يُحْطَى أَصْلُهَا أَوْ وَصَفُهَا، بَلِ الْعِلَّةُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَقِّ كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَا ظَنَّهُ عِلَّةً. فَلَا يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ. وَلَكِنَّهُ عَلَى الْجُمْلَةِ يَخْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ فِي هَذِهِ الْمُثَارَاتِ وَإِنْ كَانَتْ أَدِلَّةً ظَنِّيَّةً.

3591. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ:

3592. أَنَّ هَذِهِ الْأَدِلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَمْعِيَّةً، بَلْ لَا مَجَالَ لِلنَّظَرِ الْعَقْلِيِّ فِي هَذِهِ الْمُثَارَاتِ إِلَّا فِي تَحْقِيقِ وُجُودِ عِلَّةِ الْأَصْلِ فِي الْفَرْعِ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ مَحْسُوسَةً، كَالسُّكْرِ، وَالطَّعْمِ، وَالطُّوفِ فِي السَّنُورِ، فَوُجُودُ ذَلِكَ فِي النَّبِيذِ وَالْأَزْرِ وَالْقَارَةِ قَدْ يُعْلَمُ بِالْحِسِّ، وَبِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ. أَمَّا أَصْلُ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَإِثْبَاتُ عَيْنِ الْعِلَّةِ وَوَصْفُهَا، فَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَامَةٌ وَأَمَارَةٌ لَا تُوجِبُ الْحُكْمَ بِذَاتِهَا، إِنَّمَا مَعْنَى كَوْنِهَا عِلَّةً نَصَبُ الشَّرْعِ إِيَّاهَا عَلَامَةً. وَذَلِكَ وَضَعُ مِنَ الشَّارِعِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ وَضْعِ الْحُكْمِ، وَبَيْنَ وَضْعِ الْعَلَامَةِ وَنَصْبِهَا أَمَارَةً عَلَى الْحُكْمِ. فَالشَّدَّةُ الَّتِي جُعِلَتْ أَمَارَةُ التَّخْرِيمِ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَهَا الشَّرْعُ أَمَارَةَ الْحَلِّ، فَلَيْسَ إِيْجَابُهَا لِذَاتِهَا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِ الشَّارِعِ: ارْجُمُوا مَاعِزًا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ جَعَلْتُ الرِّجَا عَلَامَةً إِيْجَابِ الرُّجْمِ.

3593. فَإِنْ قِيلَ: فَالْحُكْمُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا تَوْقِيفًا / وَنَصًا، فَلْتَكُنِ الْعِلَّةُ كَذَلِكَ.

3594. قُلْنَا: لَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ إِلَّا تَوْقِيفًا، لَكِنْ لَيْسَ طَرِيقُ مَعْرِفَةِ التَّوْقِيفِ فِي الْأَحْكَامِ مُجَرَّدُ النَّصِّ، بَلِ النَّصُّ وَالْعُمُومُ وَالْفَحْوَى وَمَقْهُومُ الْقَوْلِ وَقَرَأَيْنِ الْأَحْوَالَ وَشَوَاهِدُ الْأُصُولِ، وَأَنْوَاعُ الْأَدِلَّةِ، فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ تَتَّبِعُ طَرَفَهُ، وَلَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى النَّصِّ.

هل تثبت العلة
بغير النص

[281/2]

درجات إلحاق
المسكوت بالمنطوق

3595. الْمُقَدِّمَةُ الثَّالِثَةُ: إِنَّ إِلْحَاقَ الْمُسْكُوتِ بِالْمَنْطُوقِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَقْطُوعٍ بِهِ وَمَظْنُونٍ، وَالْمَقْطُوعُ بِهِ عَلَى مَرَّتَيْنِ:

3596. إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنْ أَفِي﴾ فَإِنَّهُ أَفْهَمُ تَحْرِيمِ الصَّرْبِ وَالسُّتْمِ، وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَدَاوِ الْخَيْطَ وَالْمَخِيطَ» فَإِنَّهُ أَفْهَمُ تَحْرِيمِ الْغُلُولِ فِي الْغَنِيمَةِ بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَكَتَنِيهِ عَنِ التَّضْحِيَةِ بِالْعَوْرَاءِ وَالْعُرْجَاءِ، فَإِنَّهُ أَفْهَمُ الْمَنْعِ مِنَ الْعَمِيَاءِ وَمَقْطُوعَةِ الرِّجْلَيْنِ. وَكَقَوْلِهِ «الْعَيْنَانِ وَكَأُ السَّهْ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْبُوكَاءُ» فَإِنَّ الْجُنُونَ وَالْإِعْمَاءَ وَالسُّكْرَ وَكُلَّ مَا أَرَالَ الْعَقْلَ أَوَّلَى بِهِ مِنَ النَّوْمِ.

3597. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَةِ هَذَا قِيَاسًا، وَتَبَعُدُ تَسْمِيَّتُهُ قِيَاسًا، لِأَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى فِكْرٍ وَاسْتِنْبَاطٍ عِلَّةٍ. وَلِأَنَّ الْمُسْكُوتَ عَنْهُ هَاهُنَا كَانَهُ أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَنْطُوقِ بِهِ. وَمَنْ سَمَّاهُ قِيَاسًا اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ مَقْطُوعٌ بِهِ. وَلَا مُشَاحَةَ فِي الْأَسَامِيِّ. فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِبَارَةٌ عَنْ نَوْعٍ مِنَ الْإِلْحَاقِ يَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ، فَإِنَّمَا مَخَالَفَتُهُ فِي عِبَارَةٍ.

3598. وَهَذَا الْجِنْسُ / قَدْ يَلْتَحِقُ بِأَذْيَالِهِ مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ وَجْهِ، وَلَكِنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ دُونَ الْعِلْمِ، كَقَوْلِهِمْ: إِذَا وَجِبَتِ الْكُفَّارَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا، فَبِأَن تَجِبَ فِي الْعَمْدِ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ فِيهِ مَا فِي الْخَطَا وَزِيَادَةُ عَذْوَانٍ؛ وَإِذَا رُدَّتْ شَهَادَةُ الْفَاسِقِ فَالْكَافِرُ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْكُفْرَ فُسُقٌ وَزِيَادَةٌ؛ وَإِذَا أُخْذَتِ الْجَرِيَةُ مِنَ الْكِتَابِيِّ فَمِنْ الْوَثْنِيِّ أَوَّلَى، لِأَنَّهُ كَافِرٌ مَعَ زِيَادَةِ جَهْلٍ. وَهَذَا يُفِيدُ الظَّنَّ فِي حَقِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، بَلْ جِنْسُ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ: إِذَا قَبِلَتْ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ فَشَهَادَةُ الثَّلَاثَةِ أَوَّلَى. وَهُوَ مَقْطُوعٌ بِهِ، لِأَنَّهُ وَجَدَ فِيهِ الْأَوَّلَ وَزِيَادَةً. وَالْعَمِيَاءُ عَوْرَاءُ مَرَّتَيْنِ. وَمَقْطُوعَةُ الرِّجْلَيْنِ عُرْجَاءُ مَرَّتَيْنِ.

3599. فَأَمَّا الْعَمْدُ فَهُوَ نَوْعٌ فَيُخَالَفُ ۱۱ الْخَطَا. فَيَجُوزُ أَنْ لَا تَقْوَى الْكُفَّارَةُ عَلَى مَحْوِهِ، بِخِلَافِ الْخَطَا. بَلْ جِنْسُ الْأَوَّلِ قَوْلُنَا: مَنْ وَقَعَ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ. فَالزَّانِي أَوَّلَى، إِذْ وَجَدَ فِي الزَّانِ إِفْسَادُ الصَّوْمِ بِالْوُطْءِ وَزِيَادَةٌ، وَلَمْ يَوْجَدْ فِي الْعَمْدِ الْخَطَا وَزِيَادَةٌ. وَكَذَلِكَ الْفَاسِقُ مُتَّهَمٌ فِي دِينِهِ فَيَكْذِبُ،

وَالْكَافِرُ يَخْتَرُ مِنْ الْكَذِبِ لِدِينِهِ؛ وَقَبُولُ الْجَزِيَةِ نَوْعٌ اخْتِرَامٌ وَتَخْفِيفٌ رُبَّمَا لَا يَسْتَوْجِبُهُ الْوُثْنِيُّ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَمْ تَنْفِرِ النَّفْسُ عَنْ قَبُولِهِ. وَلَوْ قِيلَ: تُجْزَى الْعُمَيَّةُ ذَوَا الْعَوْرَاءِ، أَوْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ اثْنَيْنِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ثَلَاثَةٍ، كَانَ ذَلِكَ مِمَّا تَنْفِرُ النَّفْسُ عَنْ قَبُولِهِ. وَإِنَّمَا نَفَرَتِ النَّفْسُ عَنْ قَبُولِهِ لِمَا عَلِمَ / قَطْعًا مِنْ أَنَّ مَنَعَ الْعَوْرَاءِ لِأَجْلِ نَقْصَانِهَا، وَقَبُولُ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ لِظُهُورِ صِدْقِ الدَّعْوَى، وَتَحْرِيمُ التَّأْفِيفِ لِإِكْرَامِ الْأَبَاءِ. فَمَعَ فَهَمِ هَذِهِ الْمَعَانِي يَتَنَاقَضُ الْفَرْقُ، وَلَمْ يَفْهَمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قِتْلِ الْخَطَا وَشَهَادَةِ الْكَافِرِ وَجَزِيَةِ الْوُثْنِيِّ.

[283/2]

3600. الْمُرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا يَكُونُ الْمُسْكُوتُ عَنْهُ مِثْلَ الْمَنْطُوقِ بِهِ، وَلَا يَكُونُ أَوْلَى مِنْهُ، وَلَا هُوَ دُونَهُ. فَيَقَالُ: إِنَّهُ «فِي مَعْنَى الْأَصْلِ» وَرُبَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَّتِهِ قِيَاسًا. وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي» فَإِنَّ الْأُمَّةَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَهُ الْمُبْتَاعُ» فَإِنَّ الْجَارِيَةَ فِي مَعْنَاهُ؛ وَقَوْلُهُ فِي مَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي السَّمَنِ إِنَّهُ: «بِرَاقِ الْمَانِعِ، وَيَقُورُ مَا حَوَالِي الْجَامِدِ» فَإِنَّ الْعَسَلَ - لَوْ كَانَ جَامِدًا - وَكُلُّ جَامِدٍ فِي مَعْنَاهُ.

3601. وَهَذَا جِنْسٌ يَرْجِعُ حَاصِلُهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ الْفَارِقَ بَيْنَ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ وَالْمَنْطُوقِ بِهِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ؛ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ بِاسْتِقْرَاءِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَمَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّ حُكْمَ الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ لَيْسَ يَخْتَلِفُ بِذُكُورِهِ وَأُنُوَّةِ، كَمَا لَا يَخْتَلِفُ بِالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، وَالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ، وَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ / فَلَا يَجْرِي هَذَا فِي جِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ تَوَثُّرُ فِيهِ الذُّكُورَةُ وَالْأُنُوَّةُ، كَوَلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَأَمْثَالِهَا. وَصَابِطُ هَذَا الْجِنْسِ أَنْ لَا يُحْتَاجَ إِلَى التَّعَرُّصِ لِلْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ، بَلْ يُتَعَرَّضُ لِلْفَارِقِ، وَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا، وَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ قَطْعًا. فَإِنْ تَطَرَّقَ الْإِحْتِمَالُ إِلَى قَوْلِنَا: لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا، بِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ فَارِقٌ آخَرُ، أَوْ تَطَرَّقَ الْإِحْتِمَالُ إِلَى قَوْلِنَا: لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ، بِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ، لَمْ يَكُنْ هَذَا الْإِلْحَاقُ مَقْطُوعًا بِهِ، بَلْ رُبَّمَا كَانَ مَظْنُونًا.

[284/2]

3602. وَيَتَعَلَّقُ بِأَذْيَالِ هَذَا الْجِنْسِ مَا هُوَ مَظْنُونٌ، كَقَوْلِنَا: إِنَّهُ لَوْ أَصَافَ الْعِتْقُ إِلَى عُضْوٍ مُعَيَّنٍ سَرَى، فَإِنَّهُ إِذَا أَصَافَ إِلَى النِّصْفِ سَرَى، لِأَنَّهُ بَعْضٌ، وَالْيَدُ بَعْضٌ، وَهَذَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ نَعَضِ الْمُتَّعِدِينَ. وَمَسَاوَاةُ الْبَعْضِ الْمُعَيَّنِ لِلْبَعْضِ الشَّائِعِ فِي هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ، لِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْمُقَارَقَةِ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي التَّأْيِيرِ.

3603. وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَنْفِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي رَمَضَانَ: أَغْنَيْتَ رَقِيبَةً. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ التُّرْكِيَّ وَالْهِنْدِيَّ فِي مَعْنَى الْعَرَبِيِّ إِذْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْحُكْمِ. وَنَعْلَمُ أَنَّ الْعَبْدَ فِي مَعْنَى الْحُرِّ، فَيَلْزِمُهُ الصُّومُ، لِأَنَّهُ شَارِكُهُ فِي وُجُوبِ الصُّومِ. وَلَا تَرَى الصَّبِيَّ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ لَا يَشَارِكُهُ فِي اللَّزُومِ، وَلِلزُّومِ مَدْخَلٌ فِي التَّأْيِيرِ.

3604. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الْمَحَلِّ فَقَدْ وَقَعَ أَهْلُهُ، فَيَعْلَمُ / أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مَمْلُوكَتُهُ فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ، بَلْ لَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ فَهُوَ بِالْكَفَّارَةِ أَوْلَى. أَمَّا اللَّوْاطُ، وَإِتْيَانُ الْبَهِيمَةِ، وَالْمَرْأَةِ الْمَيْتَةِ هَلْ هُوَ فِي مَعْنَاهُ؟ رُبَّمَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ اللَّوْاطَ فِي مَعْنَاهُ.

[285/2]

3605. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى الصُّومِ الْمُخَيَّرِ عَلَيْهِ فَقَدْ جَرَى وَقَاعُ الْأَعْرَابِيِّ فِي يَوْمٍ مُعَيَّنٍ، وَشَهْرٍ مُعَيَّنٍ، فَيَعْلَمُ أَنَّ سَائِرَ الْأَيَّامِ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ، وَسَائِرَ شَهْرٍ رَمَضَانَ فِي مَعْنَاهُ. وَالْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّ حُرْمَتَهُ أَخْفَ وَحُرْمَةُ رَمَضَانَ أَعْظَمُ، فَهَتَكُهَا أَفْحَشُ. وَلِلْحُرْمَةِ مَدْخَلٌ فِي جِنْسِ هَذَا الْحُكْمِ.

3606. وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى نَفْسِ هَذَا الْفِعْلِ: فَهَلْ يَلْتَحِقُ بِهِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَسَائِرُ الْمُفْطَرَاتِ؟ هَذَا فِي مَحَلِّ النَّظَرِ، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا وَجِبَتِ الْكَفَّارَةُ لِتَقْوِيَةِ الصُّومِ، وَالْوُطْءُ أَلْتَهُ، كَمَا يَجِبُ الْقِصَاصُ لِتَقْوِيَةِ الدِّمِّ، ثُمَّ السَّيْفُ وَالسَّكِينُ وَسَائِرُ الْأَلَاةِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: الْكَفَّارَةُ زَجْرٌ، وَدَوَاعِي الْوُقَاعِ لَا تَنْحَبِسُ بِمَجَرَّدِ وَازِعِ الدِّينِ، فَافْتَقَرُوا إِلَى كَفَّارَةٍ زَاجِرَةٍ، بِخِلَافِ دَاعِيَةِ الْأَكْلِ. وَهَذِهِ ظُنُونٌ تَخْتَلِفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُتَّعِدِينَ.

3607. وَهَلْ يُسَمَّى الْهَقَاقُ الْأَكْلُ هَهُنَا بِالْجَمَاعِ قِيَاسًا؟ اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا قِيَاسَ فِي الْكَفَّارَاتِ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ، بَلْ هُوَ

استِدْلَالٌ عَلَى تَجْرِيدِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَحَذْفِ الْحَشْوِ مِنْهُ. وَلَفْظَةُ «الْقِيَاسِ» اصطلاحٌ لِلْفَقْهَاءِ، فَيَخْتَلِفُ إِطْلَاقُهَا بِحَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الاصْطِلَاحِ، فَلَسْتُ أَرَى / الْأُظْنَابَ فِي تَصْحِيحِ ذَلِكَ أَوْ إفسَادِهِ، لِأَنَّ أَكْثَرَ تَدْوَارِ النَّظَرِ فِيهِ عَلَى اللَّفْظِ.

[286/2]

3608 وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَلَا يُظَنُّ بِالظَّاهِرِيِّ الْمُنْكَرِ لِلْقِيَاسِ إِنْكَارُ الْمَعْلُومِ وَالْمَقْطُوعِ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْإِلْحَاقَاتِ. لَكِنْ لَعَلَّهُ يَنْكُرُ الْمَظْنُونِ مِنْهُ، وَيَقُولُ: مَا عَلِمَ قَطْعًا أَنَّهُ لَا مَدْخَلُ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ فَهُوَ كَاخْتِلَافِ الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ، فَجَبَّ حَذْفُهُ عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ. أَمَّا مَا يُحْتَمَلُ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ بِالظَّنِّ. وَإِذَا بَانَ لَنَا إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ عَمِلُوا بِالظَّنِّ، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى نَزُولِ الظَّنِّ مَنَزَلَةَ الْعِلْمِ فِي وَجُوبِ الْعَمَلِ، لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي اخْتَلَفُوا فِيهَا اجْتَهَدُوا، كَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، وَمَسْأَلَةِ الْجَدِّ، وَحَدِّ الْخَمْرِ، وَالْمُقَوَّضَةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ: ظَنِيَّةٌ وَلَيْسَتْ قَطْعِيَّةً.

3609 وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَلَا لِحَاقَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالْمَنْطُوقِ طَرِيقَانِ مُتَبَايِنَانِ:

الإلحاق بنفي
الفارق

3610 أَحَدُهُمَا: أَنْ لَا يَتَعَرَّضُ إِلَّا لِلْفَارِقِ، وَمَقْطُوعِ أَثَرِهِ: فَيَقُولُ: «لَا فَارِقَ إِلَّا كَذَا» وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ. ثُمَّ يَقُولُ «وَلَا مَدْخَلُ لِهَذَا الْفَارِقِ فِي التَّأْثِيرِ» وَهَذِهِ مُقَدِّمَةٌ أُخْرَى. فَيَلْزِمُ مِنْهُ نَتِيجَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ «لَا فَرْقَ فِي الْحُكْمِ». وَهَذَا إِنَّمَا يَحْسُنُ إِذَا ظَهَرَ التَّقَارُبُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، كَقُرْبِ الْأَمَةِ مِنَ الْعَبْدِ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّعَرُّضِ لِلْجَمَاعِ، لِكَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ الْإِجْتِمَاعِ.

الإلحاق للاستواء
في العلة

[287/2]

3611 الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْجَمَاعِ، وَيَقْصِدَ نَحْوَهُ، وَلَا يَلْتَفِتْ إِلَى الْفَوَاقِ وَإِنْ كَثُرَتْ، وَيُظْهِرُ تَأْثِيرَ الْجَمَاعِ فِي الْحُكْمِ، فَيَقُولُ: «الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ / كَذَا، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْفَرْعِ، فَيَجِبُ الْإِجْتِمَاعُ فِي الْحُكْمِ». وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُسَمَّى قِيَاسًا بِالْإِتْفَاقِ.

3612 أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِي تَسْمِيَّتِهِ قِيَاسًا خِلَافَ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ مَا قُصِدَ بِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَذَلِكَ قُصِدَ فِيهِ نَفْيُ الْفَرْقِ، فَحَصَلَ الْإِجْتِمَاعُ بِالْقُصْدِ الثَّانِي، لَا بِالْقُصْدِ الْأَوَّلِ، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى صُورَةِ الْمُقَابَلَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْقُصْدِ الْأَوَّلِ.

3613. وَالطَّرِيقُ الْأَوَّلُ، الَّذِي هُوَ التَّعَرُّضُ لِلْفَارِقِ وَتَفْيِهِ، يَنْتَظِمُ حَيْثُ لَمْ تُعَرَفْ عِلَّةُ الْحُكْمِ، بَلْ يَنْتَظِمُ فِي حُكْمٍ لَا يُعْلَلُ، وَيَنْتَظِمُ حَيْثُ عُرِفَ أَنَّهُ مُعْلَلٌ لَكِنْ لَمْ تَتَّعَيْنِ الْعِلَّةُ. فَإِنَّا نَقُولُ: الزَّيْبُ فِي مَعْنَى الثَّمَرِ فِي الرَّبَا، قَبْلَ أَنْ يَتَّعَيْنَ عِنْدَنَا عِلَّةُ الرَّبَا أَنَّهُ الطَّعْمُ أَوْ الْكَيْلُ أَوْ الْقُوَّةُ. وَيَنْتَظِمُ حَيْثُ ظَهَرَ أَصْلُ الْعِلَّةِ وَتَعَيَّنَ أَيْضًا، وَلَكِنْ لَمْ تَتَلَخَّصْ بَعْدَ أَوْصَافِهَا وَلَمْ تَتَحَرَّرْ بَعْدَ قِيُودِهَا وَحُدُودِهَا.

3614. أَمَّا الطَّرِيقُ الثَّانِي، وَهُوَ الْجَمْعُ، فَلَا يُمَكِّنُ إِلَّا بَعْدَ تَعَيَّنِ الْعِلَّةِ، وَتَلْخِيصِهَا بِحَدِّهَا وَقِيُودِهَا، وَبَيَانِ تَحْقِيقِ وُجُودِهَا بِكَمَالِهَا فِي الْفَرْعِ.

3615. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَقْطُوعٍ بِهِ وَإِلَى مَطْنُونٍ.

3616. فَإِذَا تَمَهَّدَتْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتُ فَتَرْجِعُ إِلَى الْمَقْصُودِ، وَهُوَ بَيَانُ إِبْتَاتِ الْعِلَّةِ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي، الَّذِي هُوَ الْقِيَاسُ بِالِاتِّفَاقِ، وَهُوَ رَدُّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَهُمَا.

3617. وَهَذَا الْقِيَاسُ يَحْتَاجُ إِلَى إِبْتَاتٍ مُقَدِّمَتَيْنِ:

3618. إِحْدَاهُمَا مَثَلًا: أَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ.

3619. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ الْإِسْكَارَ مُوجُودٌ فِي النَّبِيذِ.

[288/2]

3620. أَمَّا الثَّانِيَةُ: فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّبَتْ / بِالْحِسِّ، وَدَلِيلِ الْعَقْلِ، وَالْعُرْفِ، وَدَلِيلِ الشَّرْعِ، وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَدِلَّةِ.

3621. أَمَّا الْأُولَى فَلَا تَتَّبَتْ إِلَّا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، أَوْ نَوْعِ اسْتِدْلَالٍ مُسْتَنْبَطٍ، فَإِنْ كَوَّنَ الشَّدَّةَ عَلَامَةَ التَّحْرِيمِ، وَضَعَ شَرْعِيًّا، كَمَا أَنَّ نَفْسَ التَّحْرِيمِ كَذَلِكَ، وَطَرِيقُهُ طَرِيقُهُ.

3622. وَجُمْلَةُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ تَرْجِعُ إِلَى أَلْفَاظِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالِاسْتِنْبَاطِ. فَتُحْصَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القسم الأول

إثبات العلة بأدلة نقلية

3623. وَذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنَ صَرِيحِ النُّطْقِ أَوْ مِنَ الْإِيمَاءِ، أَوْ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى الْأَسْبَابِ. فَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَصْرُبُ:

إثبات العلة بأدلة نقلية

3624. الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الصَّرِيحُ، وَذَلِكَ أَنْ يَرَدَّ فِيهِ لَفْظُ التَّعْلِيلِ، كَقَوْلِهِ: «لِكَذَا» أَوْ «لِلْعِلَّةِ كَذَا»، أَوْ «لِأَجْلِ كَذَا»، أَوْ «لِكَيْلَا يَكُونَ كَذَا» وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ صِيغِ التَّعْلِيلِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَأَن لَّيَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَانِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: 7) وَ﴿مَنْ أَجَلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (البقرة: 32) وَ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الحشر: 4) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِثْنَانُ لِأَجْلِ الْبَصَرِ» وَإِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِأَجْلِ الدَّافَةِ فَهَذِهِ صِيغُ التَّعْلِيلِ، إِلَّا إِذَا دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَا قَصَدَ بِهَا التَّعْلِيلَ، فَيَكُونُ مُحَازًا، كَمَا يُقَالُ: لِمَ فَعَلْتُ؟ فَيَقُولُ: لِأَنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَفْعَلَ. فَهَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، فَهُوَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ.

3625. قَالَ الْقَاضِي: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَفِرْ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (الإسراء: 78) مِنْ هَذَا الْجِنْسِ، لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ التَّعْلِيلَ، وَالذُّلُوكُ / لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً. فَمَعْنَاهُ: صَلَّ عِنْدَهُ فَهُوَ لِلتَّوْقِيتِ.

3626. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذِ الرُّوَالُ وَالْعُرُوبُ لَا يَتَعَدُّ أَنْ يَنْصِبَهُ الشَّرْعُ عَلَامَةً لِلْجُوبِ، وَلَا مَعْنَى لِعِلَّةِ الشَّرْعِ إِلَّا الْعَلَامَةُ الْمُنْصُوبَةُ. وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: الْأَوْقَاتُ أَسْبَابٌ، وَلِذَلِكَ يَتَكَرَّرُ الْجُوبُ بِتَكَرُّرِهَا. وَلَا يَتَعَدُّ تَسْمِيَةُ السَّبَبِ عِلَّةً.

التنبيه والإيماء على العلة

3627. الضَّرْبُ الثَّانِي: التَّنْبِيهِ وَالْإِيمَاءُ عَلَى الْعِلَّةِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْهَرَّةِ: «إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ» فَإِنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: لِأَنَّهَا، أَوْ لِأَجْلِ أَنَّهَا، مِنَ الطَّوَافِينَ، لَكِنْ أَوْمَأَ إِلَى التَّعْلِيلِ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِلَّةً لَمْ يَكُنْ ذِكْرٌ وَصَفِ الطَّوَافِ مُعِيدًا، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ: إِنَّهَا سَوْدَاءُ، أَوْ بَيْضَاءُ، لَمْ يَكُنْ مَنْظُومًا، إِذَا لَمْ يَرِدِ التَّعْلِيلُ.

3628. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلَكِيًّا» وَأَنَّهُمْ «يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دَمًا» وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

يُوقَعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةُ وَالْبَغْضَاءُ ﴿ (المائدة: 91) فَإِنَّهُ بَيَانٌ لِتَعْلِيلِ تَحْرِيمِ الْحُمْرِ، حَتَّى يَطْرُدَ فِي كُلِّ مُسْكِرٍ.

3629. وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الصَّغْفَةَ قَبْلَ الْحُكْمِ. كَقَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَجْزِئِ﴾ فَهُوَ تَعْلِيلٌ، حَتَّى يُفْهَمَ مِنْهُ تَحْرِيمُ الْإِثْيَانِ فِي غَيْرِ الْمَأْتَى، لِأَنَّ الْأَذَى فِيهِ دَائِمٌ، وَلَا يَجْرِي فِي الْمُسْتَحَاضَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَارِضٌ وَلَيْسَ بِطَبِيعِيٍّ.

3630. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ»، فَإِنْ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَعْلِيلًا لَا اسْتِعْمَالَهُ لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ وَاقِعًا فِي مَحَلِّهِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَاءً نَبَذَ فِيهِ تَمِيرَاتٍ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ / الزَّبِيبُ وَغَيْرُهُ. وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ الْمَرْقَةُ وَالْعَصِيدَةُ وَمَا انْقَلَبَ شَيْئًا آخَرَ بِالطَّبَخِ.

[290/2]

3631. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَسَسَ؟» فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: «فَلَا إِذَا» فِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3632. أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِيَذْكَرَ هَذَا الْوَصْفَ لَوْ لَا التَّعْلِيلُ بِهِ.

3633. الثَّانِي: قَوْلُهُ: «إِذَا» فَإِنَّهُ لِلتَّعْلِيلِ.

3634. الثَّالِثُ: الْمَاءُ فِي قَوْلِهِ «فَلَا إِذَا» فَإِنَّهُ لِلتَّقْيِيبِ وَالتَّنْصِيحِ.

3635. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ يُجِيبَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ بِذِكْرِ نَظِيرِهَا، كَقَوْلِهِ «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتِ» «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ ذَيْنَ فَقَصَّيْتِهِ» فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّعْلِيلِ لَمَّا كَانَ التَّعَرُّضُ لِغَيْرِ مَحَلِّ السُّؤَالِ مُنْتَظَمًا.

3636. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ يَفْصَلَ الشَّارِعُ بَيْنَ قِسْمَيْنِ يَوْضِفُ، وَيَخْصُهُ بِالْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ» فَإِنَّهُ يَدُلُّ فِي الظَّاهِرِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرِثُ لِكَوْنِهِ قَاتِلًا، وَلَيْسَ هَذَا لِلْمُنَاسَبَةِ، بَلْ لَوْ قَالَ: الطَّوِيلُ لَا يَرِثُ، أَوْ: الْأَسْوَدُ لَا يَرِثُ، لَكُنَّا نَفْهَمُ مِنْهُ جَعْلَهُ الطَّوِيلَ وَالسَّوَادَ عَلَامَةً عَلَى انْفِصَالِهِ عَنِ الْوَرَثَةِ. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَكْثُرُ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْخَضَرِ. فَوُجُوهُ التَّنْبِيهِ لَا تَنْصَبُطُ. وَقَدْ أَطْنَيْنَا فِي تَفْصِيلِهَا فِي كِتَابِ «شِفَاءِ الْغَلِيلِ» * وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ هَهُنَا.

3637. الضَّرْبُ الثَّالِثُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْأَسْبَابِ بِتَرْتِيبِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا بِصِيغَةِ الْجَزَاءِ

* 46-50
التنبيه على
الأسباب بترتيب
الأحكام عليها

وَالشَّرْطُ، وَبِالْفَاءِ الَّتِي هِيَ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْيِيبِ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فِيهَا لَهُ» وَ«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ / فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة 38) وَ«الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا» (سور 2) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ (المائدة 6).

[291/2]

3638. وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا الْقِسْمِ مَا يُرْتَبُ الرَّاوِي بِفَاءِ التَّرْتِيبِ، كَقَوْلِهِ: «زَنَى مَاعِزُ فَرَجِمَ» وَ«سَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَسَجَدَ» وَ«رَضَخَ يَهُودِيٌّ رَأْسَ جَارِيَةٍ فَرَضَخَ النَّبِيُّ رَأْسَهُ» فَكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْيِيبِ، وَلَيْسَ لِلْمُنَاسَبَةِ. فَإِنْ قَوْلُهُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» يُفْهَمُ مِنْهُ السَّبَبُ، وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْ.

3639. بَلْ يَلْتَحِقُ بِهَذَا الْجِنْسِ كُلُّ حُكْمٍ حَدَثَ عَقِيبَ وَصْفٍ حَدِثَ، سَوَاءَ كَانَ مِنَ الْأَقْوَالِ، كَحُدُوثِ الْمَلِكِ وَالْحِلِّ عِنْدَ الْبَيْعِ وَالتَّكَاحِ وَالتَّصَرُّفَاتِ؛ أَوْ مِنَ الْأَفْعَالِ، كَاشْتِغَالِ الذِّمَّةِ عِنْدَ الْقَتْلِ وَالْإِتْلَافِ؛ أَوْ مِنَ الصِّفَاتِ، كَتَحْرِيمِ الشَّرْبِ عِنْدَ طَرَيَانِ الشَّدَّةِ عَلَى الْعَصِيرِ، وَتَحْرِيمِ الْوُطْءِ عِنْدَ طَرَيَانِ الْخَيْضِ، فَإِنَّهُ يَنْقَدِحُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَتَجَدَّدُ إِلَّا بِتَجَدُّدِ سَبَبٍ، وَلَمْ يَتَجَدَّدْ إِلَّا هَذَا، فَإِذَا هُوَ السَّبَبُ، وَإِنْ لَمْ يُنَاسِبْ.

3640. فَإِنْ قِيلَ: فَهَذِهِ الْوُجُوهُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى السَّبَبِ وَالْعِلَّةِ دَلَالَةً قَاطِعَةً أَوْ دَلَالَةً ظَنِّيَّةً؟

3641. قُلْنَا: أَمَّا مَا رُتِبَ عَلَى غَيْرِهِ بِفَاءِ التَّرْتِيبِ، وَصِيعَةِ الْجَزَاءِ وَالشَّرْطِ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرْتَبَ عَلَيْهِ مُعْتَبَرٌ فِي الْحُكْمِ لَا مَحَالَةَ، فَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَصْلِ الْإِعْتِبَارِ. أَمَّا اعْتِبَارُهُ بِطَرِيقِ كَوْنِهِ عِلَّةً، أَوْ سَبَبًا مُتَضَمِّنًا لِلْعِلَّةِ بِطَرِيقِ الْمُلَازِمَةِ أَوْ الْمُجَاوِرَةِ، أَوْ شَرْطًا يَظْهَرُ الْحُكْمُ عِنْدَهُ بِسَبَبٍ آخَرَ، أَوْ يُعْتَبَرُ الْوُصْفُ عَلَى تَجَرُّدِهِ / حَتَّى يَنْعَمَ الْحُكْمُ الْمَحَالُ، أَوْ يُصَمِّمُ إِلَيْهِ وَصْفٌ آخَرُ حَتَّى يَخْتَصَّ بِبَعْضِ الْمَحَالِ، فَمُطْلَقُ الْإِضَافَةِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ صَرِيحًا فِيهَا وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا مِنْ وَجْهِ، وَمُحْتَمَلًا غَيْرُهُ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ وَجْهَيْنِ، فَيُشْبِعُ فِيهِ مُوجِبُ الْأَدْلَةِ. وَإِنَّمَا الثَّابِتُ بِالْإِيمَاءِ وَالتَّنْبِيهِ كَوْنُ الْوُصْفِ الْمَذْكُورِ مُعْتَبَرًا بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ الْغَاوَةُ.

[292/2]

3642. مِثَالُ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَقْضِي الْقَاصِي وَهُوَ غَضَبَانُ» وَهُوَ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْغَضَبَ عِلَّةٌ فِي مَنَعِ الْقَضَاءِ. لَكِنْ قَدْ يَتَّبِعُونَ بِالْظَّرِّ أَنَّهُ لَيْسَ عِلَّةٌ لِدَانِهِ، بَلْ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الدَّهْشَةِ الْمَانِعَةِ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْفِكْرِ، حَتَّى يُلْحَقَ بِهِ الْجَائِعُ وَالْحَاقِنُ وَالْمُتَأَلِّمُ، فَيَكُونُ الْغَضَبُ مَنَاطًا لَا لِعَيْنِهِ، بَلْ لِمَعْنَى يَتَضَمَّنُهُ.

3643. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «سَهَا فَسَجَدَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ هُوَ السَّهْوُ لِعَيْنِهِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ تَرْكِ أَبْعَاضِ الصَّلَاةِ، حَتَّى لَوْ تَرَكَهَ عَمْدًا رُبَّمَا قِيلَ: يَسْجُدُ أَيْضًا.

3644. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «زَنَى مَا عَزَّ فَرَجِمَ» اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ: لِأَنَّهُ زَنَى، وَاخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ: لِمَا يَتَضَمَّنُهُ الزَّنَا مِنْ إِبْلَاجٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ قَطْعًا، مُشْتَهَى طَبْعًا حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى اللُّوَاطِ.

3645. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَقَلْبُهُ مَا عَلَى الْمُظَاهَرِ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِنَفْسِ الْجَمَاعِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ هَتِكِ حُرْمَةِ الشَّهْرِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ إِفْسَادِ الصَّوْمِ، حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ. وَالظَّاهِرُ / الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَصْلِ. وَمَنْ صَرَفَهُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى مَا يَتَضَمَّنُهُ مِنْ إِفْسَادِ الصَّوْمِ حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى الْأَكْلِ، افْتَقَرَ إِلَى دَلِيلٍ.

[293/2]

3646. وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّصْرِيفِ غَيْرُ مُنْقَطِعٍ عَنْ هَذِهِ الْإِضَافَاتِ. فَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْإِضَافَاتِ اللَّفْظِيَّةِ: إِيْمَاءُ كَانَ أَوْ تَصْرِيحًا، أَمَّا مَا يَحْدُثُ بِحُدُوثٍ وَصِفٍ، كَحُدُوثِ الشَّدَةِ، فَفِي إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ نَظَرٌ سَيَأْتِي فِي الطَّرْدِ وَالْعَكْسِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي فِي:

إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِهَا مُؤَثِّرَةً فِي الْحُكْمِ

إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ
بِالْإِجْمَاعِ

3647. مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: إِذَا قُدِّمَ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمُّ عَلَى الْأَخِ لِلْأَبِ، فِي الْمِيرَاثِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدِّمَ فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمِيرَاثِ التَّقْدِيمُ بِسَبَبِ امْتِزَاجِ الْأَخَوَةِ، وَهُوَ الْمُؤَثِّرُ بِالِاتِّفَاقِ.

3648. وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: الْجَهْلُ بِالْمَهْرِ يُفْسِدُ النِّكَاحَ، لِأَنَّهُ جَهْلٌ بِعَوَضٍ فِي مُعَاوَضَةٍ، فَصَارَ كَالْبَيْعِ، إِذَا الْجَهْلُ مُؤَثِّرٌ فِي الْإِفْسَادِ فِي الْبَيْعِ بِالِاتِّفَاقِ.

3649. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: بِحَبِّ الضَّمَانِ عَلَى السَّارِقِ وَإِنْ قُطِعَ، لِأَنَّهُ مَالٌ تَلَفَ تَحْتَ الْيَدِ الْعَادِيَةِ، فَيُضْمَنُ، كَمَا فِي الْغَضَبِ. وَهَذَا الْوَصْفُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الْغَضَبِ اتِّفَاقًا.

3650. وَكَذَلِكَ يَقُولُ الْحَنْفِيُّ: صَغِيرَةٌ قِيُولَى عَلَيْهَا، قِيَاسًا لِلثَّيِّبِ الصَّغِيرَةِ عَلَى الْبَكْرِ الصَّغِيرَةِ. فَالْمُطَالَبَةُ مُنْقَطِعَةٌ عَنْ إِثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ، لِأَنَّهَا بِالِاتِّفَاقِ مُؤَثِّرَةٌ.

3651. وَيَبْقَى سَوْأَلٌ، وَهُوَ أَنْ يُقَالَ: لِمَ قُلْتُمْ: إِذَا أَثَرُ امْتِزَاجِ الْأَخَوَةِ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْإِزْتِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَثِّرَ فِي / النِّكَاحِ؟ وَإِذَا أَثَرُ الصَّغَرِ فِي الْبَكْرِ فَهُوَ يُؤَثِّرُ فِي الثَّيِّبِ؟

[294, 2]

3652. وَهَذَا السَّوْأَلُ إِمَّا أَنْ يُوجَّهَهُ الْمُجْتَهِدُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ يُوجَّهَهُ الْمُنَاطِرُ فِي الْمُنَاطَرَةِ: أَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَيَدْفَعُهُ بِوَجْهَيْنِ:

3653. أَحَدُهُمَا: أَنْ يَعْرِفَ مُنَاسَبَةَ الْمُؤَثِّرِ، كَالصَّغَرِ، فَإِنَّهُ يَسْلُطُ الْوَلِيُّ عَلَى التَّرْوِيجِ لِلْعَجَزِ، فنَقُولُ: الثَّيِّبُ كَالْبَكْرِ فِي هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ.

203

3654. الثَّانِي: أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا فَارِقَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ إِلَّا كَذَا وَكَذَا، وَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي إلْحَاقِ الْأَمَةِ بِالْعَبْدِ فِي سِرَايَةِ الْعَتَقِ، وَظَاهِرُهُ، فَيَكُونُ هَذَا الْقِيَاسُ تَمَامًا بِالتَّعَرُّضِ لِلْجَامِعِ وَنَفْيِ الْفَارِقِ جَمِيعًا. وَإِنْ ظَهَرَتْ الْمُنَاسَبَةُ اسْتَعْنِي عَنِ التَّعَرُّضِ لِلْفَارِقِ.

3655. وَإِنْ كَانَ السَّوْأَلُ مِنْ مُنَاطِرٍ فَيَكْفِي أَنْ يُقَالَ: الْقِيَاسُ لِتَعْدِيَةِ حُكْمِ الْعِلَّةِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ. وَمَا مِنْ تَعْدِيَةٍ إِلَّا وَيَتَوَجَّهُ عَلَيْهَا هَذَا السَّوْأَلُ. فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْتَحَ هَذَا الْبَابُ، بَلْ يُكَلَّفُ الْمُعْتَرِضُ الْفَرْقَ، أَوِ التَّنْبِيْهُ عَلَى مَثَارِ

خَيَالِ الْفَرْقِ، بَأَنْ يَقُولَ مَثَلًا: أُخَوُّهُ الْأُمُّ أَثَرَتْ فِي الْمِيرَاثِ فِي التَّرْجِيحِ، لِأَنْ مُجَرَّدَهَا يُؤَثِّرُ فِي التَّوْرِيثِ. فَلَمْ قُلْتُ إِذَا اسْتُعْمِلَ فِي التَّرْجِيحِ مَا يَسْتَقْبَلُ بِالتَّأْثِيرِ فَيَسْتَعْمَلُ حَيْثُ لَا يَسْتَقْبَلُ؟ فَتَقْبَلُ الْمُطَالَبَةُ عَلَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ. وَهِيَ أَوْلَى مِنْ إِدَائِهِ فِي مَعْرِضِ الْفَرْقِ ابْتِدَاءً.

3656. أَمَّا إِذَا لَمْ يُنْسَ عَلَى مُثَارِ خَيَالِ الْفَرْقِ، وَأَصَرَ عَلَى صَرْفِ الْمُطَالَبَةِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَضْطَلِحَ الْمُصَاطِرُونَ عَلَى قَبُولِهِ، لِأَنَّهُ يَفْتَحُ بَابًا مِنَ اللُّجَاجِ لَا يَنْسُدُّ، وَلَا يَجُوزُ إِزْهَاقُهُ / إِلَى طَلَبِ الْمُنَاسَبَةِ، فَإِنْ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ بِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ فَهُوَ عَلَةً، نَاسِبٌ أَوْ لَمْ يَنَاسِبْ. فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» فَتَحَرُّ نَقِيسٌ عَلَيْهِ مِنْ مَسِّ ذَكَرٍ غَيْرِهِ، وَلَا مُنَاسَبَةٌ. وَلَكِنْ نَقُولُ: ظَهَرَ تَأْثِيرُ الْمَسِّ، وَلَا مَدْخَلُ لِلْفَارِقِ فِي التَّأْثِيرِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ أَظْهَرَ مُنَاسَبَتَهُ أَيْضًا فَيَجُوزُ أَنْ يَخْتَصَّ اعْتِبَارُ الْمُنَاسِبِ بِنَقِضِ الْمَوَاضِعِ، إِذِ السَّرْقَةُ تَنَاسِبُ الْقَطْعَ، ثُمَّ تَخْتَصُّ بِالنِّصَابِ، وَالزَّوْنُ يَنَاسِبُ الرَّجْمَ، ثُمَّ يَخْتَصُّ بِالْمُحْصَنِ، فَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْمُنَاسِبِ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: لِمَ قُلْتُ: إِذَا أَثَرُ هَذَا الْمُنَاسِبِ، وَهُوَ الصَّغَرُ، فِي وِلَايَةِ الْمَالِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُؤَثَّرَ فِي وِلَايَةِ الْبُضْعِ؟ وَإِذَا أَثَرُ فِي الْبِكْرِ يُؤَثَّرُ فِي الثَّيِّبِ؟ وَإِذَا أَثَرُ فِي التَّزْوِيجِ مِنَ الْإِبْنِ يُؤَثَّرُ فِي التَّزْوِيجِ مِنَ الْبِنْتِ؟ وَمِنْ الْمُنَاسِبَاتِ مَا يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَهَذَا السُّؤَالُ يَسْتَمِدُّ مِنْ خَيَالِ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ.

القِسْمُ الثَّالِثُ فِي:

إثباتِ الْعِلَّةِ بِالِاسْتِنْبَاطِ وَطُرُقِ الْإِسْتِدْلَالِ

3657. وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

السبب
والتقسيم

3658. النَّوْعُ الْأَوَّلُ: السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ: وَهُوَ دَلِيلٌ صَحِيحٌ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَقُولَ: هَذَا

الْحُكْمُ مُعَلَّلٌ، وَلَا عِلَّةَ لَهُ إِلَّا كَذَا أَوْ كَذَا، وَقَدْ بَطَلَ أَحَدُهُمَا، فَتَعَيَّنَ الْآخَرُ.

وَإِذَا اسْتَفْهَمَ السَّبَرُ كَذَلِكَ فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى مُنَاسَبَةٍ، بَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: حُرِّمَ الرَّبَا

فِي النَّبَرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ عِلَامةٍ تَضْبِطُ مَجْرَى الْحُكْمِ عَنْ مَوْقِعِهِ، وَلَا عِلَامةَ إِلَّا

الطَّعْمُ أَوْ الْقُوَّةُ / أَوْ الْكَيْلُ، ١١ وَقَدْ بَطَلَ الْقُوَّةُ وَالْكََيْلُ، بِدَلِيلِ كَذَا وَكَذَا،

فَتَبَيَّنَ الطَّعْمُ. لَكِنْ يَخْتِاجُ هَهُنَا إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

3659. أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلَامةٍ، إِذْ قَدْ يُقَالُ: هُوَ مَعْلُومٌ بِاسْمِ النَّبَرِ، فَلَا يَخْتِاجُ

إِلَى عِلَامةٍ وَعِلَّةٍ. فَنَقُولُ: لَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ دَقِيقًا وَخُبْرًا وَسَوِيقًا نُفِي

حُكْمَ الرَّبَا، وَزَالَ اسْمُ النَّبَرِ، فَذَلِكَ أَنَّ مَنَاطَ الرَّبَا أَمْرٌ أَعَمُّ مِنْ اسْمِ النَّبَرِ.

3660. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَبَرُهُ حَاصِرًا، فَيَحْضُرَ جَمِيعُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً، إِمَّا بِأَنْ

يُؤَافِقَهُ الْخَصْمُ عَلَى أَنَّ الْمُمَكِّنَاتِ مَا ذَكَرَهُ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، أَوْ لَا يُسَلِّمَ.

3661. فَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا فَعَلَيْهِ سَبَرٌ يَقْدِرُ إِمكَانُهُ حَتَّى يَعْجَزَ عَنْ إِبْرَادِ غَيْرِهِ. وَإِنْ كَانَ

مُنَاطِرًا فَيَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا مُنْتَهَى قُدْرَتِي فِي السَّبَرِ، فَإِنْ شَارَكْتَنِي فِي

الْعَجَلِ بَغْيَرِهِ لَزِمَكَ مَا لَزِمَنِي، وَإِنْ أَطْلَعْتَ عَلَى عِلَّةٍ أُخْرَى فَيَلْزِمَكَ التَّنْبِيهُ

عَلَيْهَا حَتَّى أَنْظُرَ فِي صِحَّتِهَا أَوْ فَسَادِهَا. فَإِنْ قَالَ: لَا يَلْزِمُنِي، وَلَا أَظْهَرُ الْعِلَّةَ

وَإِنْ كُنْتُ أَعْرِفُهَا. فَهَذَا عِنَادٌ مُحَرَّمٌ. وَصَاحِبُهُ إِمَّا كَاذِبٌ، وَإِمَّا فَاسِقٌ بِكَيْتَابٍ

عَلِمَ مَسَّتِ الْحَاجَّةَ إِلَى إِظْهَارِهِ. وَمِثْلُ هَذَا الْجَدَلِ حَرَامٌ وَلَيْسَ مِنَ الدِّينِ.

3662. ثُمَّ إِنْ سَادَ الْعِلَلُ تَارَةً يَكُونُ بَيَانُ سُقُوطِ أَثَرِهَا فِي الْحُكْمِ، بِأَنْ يُظْهِرَ بَقَاءَ

الْحُكْمِ مَعَ انْتِفَائِهَا، أَوْ بِانْتِفَاقِهَا بِأَنْ يُظْهِرَ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِهَا.

3663. النَّوْعُ الثَّانِي مِنَ الْإِسْتِنْبَاطِ: إِثْبَاتُ الْعِلَّةِ بِإِبْدَاءِ مُنَاسَبَتِهَا لِلْحُكْمِ:

وَالِاكْتِفَاءُ بِمَجْرَدِ الْمُنَاسَبَةِ فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. /

إثبات العلة بإبداء
مناسبتها للحكم

[297/2]

3664. وَبَيَّانُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنَاسِبِ مَا هُوَ عَلَى مِثَاجِ الْمَصَالِحِ، بِحَيْثُ إِذَا أَضِيفَ الْحُكْمُ إِلَيْهِ انْتَضَمَ. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِأَنَّهَا تُزِيلُ الْعَقْلَ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ. وَهُوَ مُنَاسِبٌ، لَا كَقَوْلِنَا: حُرِّمَتِ لِأَنَّهَا تَقْدِفُ بِالزُّبْدِ، أَوْ لِأَنَّهَا تُحْفَظُ فِي الدَّنِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنَاسِبُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا حَقِيقَةَ الْمُنَاسِبِ وَأَقْسَامَهُ وَمَرَاتِبَهُ، فِي آخِرِ الْقُطْبِ الثَّانِي مِنْ بَابِ الْإِسْتِحْسَانِ وَالِاسْتِصْلَاحِ فَلَا نُعِيدُهُ.

3665. لَكِنَّا نَقُولُ: الْمُنَاسِبُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُؤَثِّرٍ وَمُلَاطِمٍ وَغَرِيبٍ.

3666. وَمِثَالُ الْمُؤَثِّرِ: التَّغْلِيلُ لِلْوِلَايَةِ بِالصَّبْرِ. وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُؤَثِّرًا أَنَّهُ ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ بِالِاجْتِمَاعِ أَوْ النَّصِّ. وَإِذَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُنَاسِبَةِ. بَلْ قَوْلُهُ: «مَنْ مَسَّ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» لَمَّا دَلَّ عَلَى تَأْثِيرِ الْمَسِّ قِسْنَا عَلَيْهِ مَسَّ ذِكْرِ غَيْرِهِ.

3667. أَمَّا الْمُلَاطِمُ: فَعِبَارَةٌ عَمَّا لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ كَمَا فِي الصَّبْرِ، لَكِنِ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

3668. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ: لَا يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ قَضَاءُ الصَّلَاةِ دُونَ الصُّومِ، لَمَّا فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ مِنَ الْخُرَاجِ بِسَبَبِ كَثَرَةِ الصَّلَاةِ. وَهَذَا قَدْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ، لِأَنَّ لِحُجْسِ الْمَشَقَّةِ تَأْثِيرًا فِي التَّخْفِيفِ. أَمَّا هَذِهِ الْمَشَقَّةُ نَفْسُهَا، وَهِيَ مَشَقَّةُ التَّكْرُرِ، فَلَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. نَعَمْ لَوْ كَانَ قَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِسُقُوطِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَرَارِ الْخَيْضِ، وَقِسْنَا عَلَيْهِنَ الْأَمَاءَ، لَكَانَ ذَلِكَ تَغْلِيلًا بِمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، / لَكِنِ فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ، فَقَدَّيْنَاهُ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ.

[298/2]

3669. وَمِثَالُهُ أَيْضًا: قَوْلُنَا: إِنْ قَلِيلَ النَّبِيدِ وَإِنْ لَمْ يُسَكَّرْ حَرَامٌ، قِيَاسًا عَلَى قَلِيلِ الْخَمْرِ، وَتَغْلِيلُنَا قَلِيلَ الْخَمْرِ بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهِ، فَهَذَا مُنَاسِبٌ، لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ، لَكِنِ ظَهَرَ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ، إِذِ الْخُلُوءُ لَمَّا كَانَتْ دَاعِيَةً إِلَى الزَّنَا حَرَمَهَا الشَّرْعُ كَتَحْرِيمِ الزَّنَا. فَكَانَ هَذَا مُلَاطِمًا لِحُجْسِ تَصَرُّفِ الشَّرْعِ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي الْحُكْمِ. وَأَمَّا الْغَرِيبُ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهُ، وَلَا مُلَاطِمَتُهُ لِحُجْسِ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ. فَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: إِنْ الْخَمْرُ إِنَّمَا حُرِّمَتْ لِكَوْنِهَا مُسَكَّرَةٌ، فَبِمَا مَعْنَاهَا كُلُّ مُسَكَّرٍ. وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ السُّكْرِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ لَكِنَّهُ مُنَاسِبٌ. وَهَذَا مِثَالُ الْغَرِيبِ لَوْ لَمْ يَقْدِرِ التَّنْبِيهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ

أمثلة الغريب

يُوقَعُ بَيْنَكُمْ الْمَدَوَّةُ وَالْبَعْضَةُ فِي الْحَمَرِ ﴿ (المائدة: 91).

3670. وَمِثَالُهُ أَيْضًا، قَوْلُنَا: الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ تَرْتِ، لِأَنَّ الرُّوحَ قَصَدَ الْفِرَارَ مِنْ مِيرَاثِهَا، فَيَعَارِضُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، قِيَاسًا عَلَى الْقَاتِلِ، فَإِنَّهُ لَا يَرْتِ لِأَنَّهُ يَسْتَعِجِلُ الْمِيرَاثَ، فَعُورِضٌ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ. فَإِنَّ تَعْلِيلَ جِزْمَانِ الْقَاتِلِ بِهَذَا تَعْلِيلٌ بِمُنَاسِبٍ لَا يُلَاقِمْ جِنْسَ تَصَرُّفَاتِ الشَّرْعِ، لِأَنَّا لَا نَرَى الشَّرْعَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَدْ التَفَتَ إِلَى جِنْسِهِ، فَتَبْقَى مُنَاسِبَةٌ مُجَرَّدَةٌ غَرِيبَةٌ. وَلَوْ عَلَّلَ الْجِزْمَانُ يَكُونُهُ مُتَعَدِّيًا بِالْقَتْلِ، وَحَقَّلَ هَذَا جِزَاءً عَلَى الْعُدْوَانِ، كَانَ تَعْلِيلًا بِمُنَاسِبٍ مُلَاتِمٍ لَيْسَ بِمُؤَثِّرٍ، لِأَنَّ الْجِنَايَةَ بَعَيْنِهَا وَإِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُهَا / فِي الْعُقُوبَاتِ فَلَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُهَا فِي الْجِزْمَانِ عَنِ الْمِيرَاثِ. فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، وَإِنَّمَا أَثَرُ فِي جِنْسٍ آخَرَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ مِنْ جِنْسِ الْمُلَاتِمِ لَا مِنْ جِنْسِ الْمُؤَثِّرِ وَلَا مِنْ جِنْسِ الْغَرِيبِ.

[299/2]

التعليل بمحرد
المناسبة

3671. فَإِذَا عَرَفْتَ مِثَالَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ مَقْبُولٌ بِاتِّفَاقِ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ. وَقَصَّرَ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُوسِيُّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُؤَثِّرٌ، وَلَكِنْ أُرِدَ لِلْمُؤَثِّرِ أَمِثْلُهُ عَرَفَ بِهَا أَنَّهُ قَبِلَ الْمُلَاتِمَ، لَكِنَّهُ سَمَّاهُ أَيْضًا مُؤَثِّرًا.

● ص 142، وما بعدها

3672. وَذَكَرْنَا تَفْصِيلَ أَمِثْلِيهِ وَالْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهَا فِي كِتَابِ «شِفَاءِ الْغَلِيلِ» *.

3673. وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ، لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ غَلْبَةُ الظَّنِّ. وَمَنْ اسْتَفْرَى أَقْبَسَةَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَاجْتِهَادَاتِهِمْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا فِي كُلِّ قِيَاسٍ كَوْنَ الْعِلَّةِ مَعْلُومَةً بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ.

3674. وَأَمَّا الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ فَهَذَا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَلَا يَبْعُدُ عِنْدِي أَنْ يَغْلِبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَا يَدُلُّ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى بُطْلَانِ اجْتِهَادِهِ.

3675. فَإِنْ قِيلَ: 11 يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهِ أَنَّهُ مُتَحَكِّمٌ بِالتَّعْلِيلِ، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَشْهَدُ لِإِصَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى عِلَّتِهِ.

3676. قُلْنَا: إِبْتِثَاتُ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ يَشْهَدُ لِمُلَاحَظَةِ الشَّرْعِ لَهُ، وَيَغْلِبُ ذَلِكَ عَلَى الظَّنِّ.

3677 فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُكُمْ: إِبْتِاطُ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ، تَلْيِيسٌ، إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ تَقَاضَى الْحُكْمُ بِمُنَاسَبَتِهِ، وَبَعَثَ الشَّارِعُ عَلَى الْحُكْمِ، فَأَجَابَ بِاعْتِهَ وَابْتَعَثَ عَلَى وَفْقِ بَعْتِهِ. وَهَذَا تَحْكُمُ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ / الشَّرْعِ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ تَعْبُدًا وَتَحْكُمًا، كَتَحْرِيمِ الْخِنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ وَالدَّمِ وَالْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، مَعَ تَحْلِيلِهِ الصَّبْغِ وَالضَّبِّ وَالتَّغْلَبِ عَلَى بَعْضِ الْمَذَاهِبِ. وَهِيَ تَحْكُمَاتٌ.

[300/2]

3678 لَكِنْ اتَّفَقَ مَعْنَى الْإِسْكَارِ فِي الْخَمْرِ، فَظُنُّ أَنَّهُ لِأَجْلِ الْإِسْكَارِ، وَلَمْ يَتَّفَقْ مِثْلُهُ فِي الْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ تَحْكُمُ. وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ التَّنْبِيهِ فِي الْقُرْآنِ بِذِكْرِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى آخَرٍ مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْكَارِ.

3679 فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ اخْتِمَالَاتٍ؛ فَالْحُكْمُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَحْكُمُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ. وَالْأَوَّلُ فِيهِ يَتَرَجَّحُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ؟ وَهَذَا لَا يَنْقَلِبُ فِي الْمُؤَثِّرِ، فَإِنَّهُ عُرِفَ كَوْنُهُ عِلَّةً بِإِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَيْهِ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا، كَالصَّغَرِ، وَتَقْدِيمِ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

3680 وَالْجَوَابُ: أَنَّا نَرْجِّحُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ عَلَى اخْتِمَالِ التَّحْكُمِ، بِمَا رَدَدْنَا بِهِ مَذْهَبَ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ، كَمَا فِي الْمُؤَثِّرِ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ إِذَا أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَيْهَا فِي مَحَلٍّ اخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِذَلِكَ الْمَحَلِّ، كَمَا اخْتَصَّ تَأْثِيرُ الزَّنَا بِالْمُحْصَنِ، وَتَأْثِيرُ السَّرْقَةِ بِالنَّصَابِ. فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُؤَثَّرَ الصَّغَرُ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ دُونَ وَلَايَةِ النُّصْبِ، وَامْتِرَاجُ الْأَخُوَّةِ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْمِيرَاثِ دُونَ الْوَلَايَةِ. وَبِهِ اخْتَصَمَ نَفَاةُ الْقِيَاسِ. لَكِنْ قِيلَ لَهُمْ: عَلِمَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتِّبَاعُ الْعِلَلِ، وَاطِّرَاحُ تَنْزِيلِ الشَّرْعِ عَلَى التَّحْكُمِ مَا أَمَكْنَ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا، وَلَا فَرْقَ.

3681 وَأَمَّا / قَوْلُهُمْ: لَعَلَّ فِيهِ مَعْنَى آخَرٌ مُنَاسِبًا هُوَ الْبَاعِثُ لِلشَّارِعِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا، وَإِنَّمَا مَالَتْ أَنْفُسُنَا إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي ظَهَرَ لِعَدَمِ ظُهُورِ الْآخَرِ، لَا لِذِلِّيلِ دَلِّ عَلَيْهِ، فَهُوَ وَهُمْ مُحْضٌ.

[301/2]

3682 فَنَقُولُ: غَلَبَةُ الظَّنِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْتَنِدُ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْوُجْهِ، وَتَعْتَمِدُ انْتِفَاءَ الظُّهُورِ فِي مَعْنَى آخَرَ لَوْ ظَهَرَ لَبْطَلَتْ غَلَبَةُ الظَّنِّ. وَلَوْ فُتِحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يَسْتَقِمْ

قِيَاسٌ. فَإِنَّ الْعِلَّةَ الْجَامِعَةَ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ، وَإِنْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً، فَإِنَّمَا تُغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ الْاجْتِمَاعِ، لِعَدَمِ ظُهُورِ الْفَرْقِ. وَلَعَلَّ فِيهِ مَعْنَى لَوْ ظَهَرَ لَرَأَتْ غَلْبَةُ الظَّنِّ، وَلِعَدَمِ ظُهُورِ عِلَّةٍ مُعَارِضَةٍ لِتِلْكَ الْعِلَّةِ. فَلَوْ ظَهَرَ أَصْلٌ آخَرُ يَشْهَدُ لِلْفَرْعِ بِعِلَّةٍ أُخْرَى تَنَاقُضُ الْعِلَّةَ الْأُولَى لَا تَدْفَعُ غَلْبَةَ الظَّنِّ. بَلْ يَحْصُلُ الظَّنُّ مِنْ صِبْغِ الْعُمُومِ وَالظُّوَاهِرِ بِشَرْطِ انْتِفَاءِ قَرِينَةٍ مُخَصَّصَةٍ، لَوْ ظَهَرَتْ لَزَالَ الظَّنُّ. لَكِنْ إِذَا لَمْ تَظْهَرْ جَارُ التَّعْوِيلِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا مِنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ عَلَى الْاجْتِهَادِ إِلَّا اتِّبَاعُ الرَّأْيِ الْأَغْلَبِ، وَإِلَّا فَلَمْ يَضْبِطُوا أَجْنَاسَ غَلْبَةِ الظَّنِّ، وَلَمْ يَمَيِّزُوا جِنْسًا عَنْ جِنْسٍ. فَإِنْ سَلَّمْتُمْ حُصُولَ الظَّنِّ بِمُجَرَّدِ الْمُنَاسَبَةِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ.

3683. فَإِنْ قِيلَ: لَا نَسْلَمُ أَنَّ هَذَا ظَنْ، بَلْ هُوَ وَهْمٌ مُجَرَّدٌ. فَإِنَّ التَّحَكُّمَ مُحْتَمَلٌ، وَمُنَاسِبٌ آخَرُ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا مُحْتَمَلٌ، وَهَذَا الَّذِي ظَهَرَ مُحْتَمَلٌ، وَوَهْمُ الْإِنْسَانِ مَائِلٌ إِلَى طَلَبِ عِلَّةٍ وَسَبَبٍ لِكُلِّ حُكْمٍ. ثُمَّ إِنَّهُ سَبَّاقٌ إِلَى مَا ظَهَرَ لَهُ، وَقَاضٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا مَا ظَهَرَ لَهُ. / فَتَقْضِي نَفْسُهُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سَبَبٍ، وَلَا سَبَبَ إِلَّا هَذَا، فَإِذَا هُوَ السَّبَبُ. فَقَوْلُهُ: لَا بُدَّ مِنْ سَبَبٍ، إِنْ سَلَّمْنَاهُ، وَلَمْ يَنْزَلْ عَلَى التَّحَكُّمِ بِلَا عِلَّةٍ وَلَا سَبَبٍ فَقَوْلُهُ: لَا سَبَبَ إِلَّا هَذَا، تَحَكُّمٌ مُسْتَنَدٌ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا هَذَا، فَجَعَلَ عَدَمَ عِلْمِهِ بِسَبَبٍ آخَرَ عِلْمًا بِعَدَمِ سَبَبٍ آخَرَ. وَهُوَ غَلَطٌ. وَبِمِثْلِ هَذَا الطَّرِيقِ أَبْطَلْتُمْ الْقَوْلَ بِالْمَفْهُومِ، إِذْ مُسْتَنَدُ الْقَائِلِ بِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَاعِثٍ عَلَى التَّخْصِصِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا بَاعِثٌ سِوَى اخْتِصَاصِ الْحُكْمِ، فَإِذَا هُوَ الْبَاعِثُ، إِذْ قُلْتُمْ: بِمَ عَرَفْتُمْ أَنَّهُ لَا بَاعِثٌ سِوَاهُ؟ فَلَعَلَّهُ نَعْتَهُ عَلَى التَّخْصِصِ بَاعِثٌ لَمْ يَظْهَرْ لَكُمْ.

3684. وَهَذَا كَلَامٌ وَاقِعٌ فِي إِمْكَانِ التَّغْلِيلِ بِمُنَاسِبٍ لَا يُؤَثِّرُ وَلَا يَلَايِمُ.

3685. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا اسْتِمْدَادٌ مِنْ مَأْخِذِ نَقَاةِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ مُتَقَلِّبٌ فِي الْمُؤَثِّرِ وَالْمَلَائِمِ، فَإِنَّ الظَّنَّ الْحَاصِلَ بِهِ أَيْضًا يُقَابِلُهُ اخْتِمَالُ التَّحَكُّمِ، وَاحْتِمَالُ فَرْقٍ يَنْقَدِحُ، وَاحْتِمَالُ عِلَّةٍ تُعَارِضُ هَذِهِ الْعِلَّةَ فِي الْفَرْعِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ. وَلَوْلَاهَا لَمْ يَكُنِ الْإِلْحَاقُ مَظْنُونًا بَلْ مَقْطُوعًا، كَالِإِلْحَاقِ الْأَمَةِ بِالْعَبْدِ، وَفَهْمِ الضَّرْبِ مِنَ التَّافِيفِ.

3686. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «إِنَّ هَذَا وَهُمْ وَلَيْسَ بَطْنٌ» لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَهْمَ عِبَارَةٌ عَنْ

مِثْلِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُرَجَّحٍ، وَالظَّنُّ عِبَارَةٌ عَنِ الْمِثْلِ بِسَبَبٍ. وَمَنْ بَنَى أَمْرَهُ فِي الْمَعَامَلَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى الْوَهْمِ سَفِهَ فِي عَقْلِهِ، وَمَنْ بَنَاهُ عَلَى الظَّنِّ كَانَ مَعْدُورًا، حَتَّى لَوْ تَصَرَّفَ فِي مَالِ الطِّفْلِ بِالْوَهْمِ ضَمِنَ، وَلَوْ تَصَرَّفَ بِالظَّنِّ / لَمْ يَضْمَنْ، فَمَنْ رَأَى مَرْكَبَ الرَّئِيسِ عَلَى بَابِ دَارِ السُّلْطَانِ، فَاعْتَقَدَ أَنَّ الرَّئِيسَ لَيْسَ فِي دَارِهِ بَلْ فِي دَارِ السُّلْطَانِ، وَبَنَى عَلَيْهِ مَصْلَحَتَهُ، لَمْ يُعَدَّ مُتَوَهِّمًا، وَإِنْ أَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ الرَّئِيسُ قَدْ أَعَارَ مَرْكَبَهُ أَوْ رَكِبَهُ الرُّكَّابِيُّ فِي شُغْلٍ. وَمَنْ رَأَى الرَّئِيسَ أَمَرَ غَلَامَهُ بِضَرْبِ رَجُلٍ، وَكَانَ قَدْ عَرَفَ أَنَّهُ يَشْتُمُ الرَّئِيسَ، فَحَمَلَ ضَرْبَهُ عَلَى أَنَّهُ شَتَمَهُ، كَانَ مَعْدُورًا. وَمَنْ رَأَى مَا عَزَا أَقْرَبَ بِالرَّأْيِ، ثُمَّ رَأَى النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَمَرَ بِرَجْمِهِ، فَاعْتَقَدَ أَنَّهُ أَمَرَ بِرَجْمِهِ لِرِئَايَةِ وَرَوَى ذَلِكَ كَانَ مَعْدُورًا ظَانًّا، وَلَمْ يَكُنْ مُتَوَهِّمًا. وَمَنْ عَرَفَ شَخْصًا بِأَنَّهُ جَاسُوسٌ، ثُمَّ رَأَى السُّلْطَانَ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَحَمَلَهُ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ مُتَوَهِّمًا.

[303/2]

3687. فَإِنْ قِيلَ: لَا، بَلْ يَكُونُ مُتَوَهِّمًا، فَإِنَّهُ لَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَةِ الرَّئِيسِ أَنَّهُ يُقَابِلُ الْإِسَاءَةَ بِالْإِحْسَانِ، وَلَا يَضْرِبُ مَنْ يَشْتُمُهُ، وَعَرَفَ مِنْ عَادَةِ الْأَمِيرِ الْإِغْضَاءَ عَنِ الْجَاسُوسِ، إِمَّا اسْتِهَانَةً بِالْخَصْمِ، أَوْ اسْتِمَالَةً، ثُمَّ رَأَاهُ قَتَلَ جَاسُوسًا، فَحَكَمَ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِنَجْسِيَّتِهِ، فَهُوَ مُتَوَهِّمٌ مُتَحَكِّمٌ. أَمَّا إِذَا عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ ذَلِكَ، فَتَكُونُ عَادَتُهُ الْمُطَرِدَّةُ عَلَامَةً شَاهِدَةً لِحُكْمِهِ وَظَنِّهِ. وَوَرَأَاهُ مِنْ مَسْأَلَتِنَا: الْمَلَائِمُ الَّذِي التَفَتَ الشَّرْعُ إِلَى مِثْلِهِ، وَعَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ مَلَاخِظَةً عَيْنِهِ أَوْ مَلَاخِظَةً جَنْبِهِ. وَكَلَامُنَا فِي الْغَرِيبِ الَّذِي لَيْسَ بِمَلَائِمٍ وَلَا مُؤَثِّرٍ.

3688. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَهُنَا ثَلَاثَ مَرَاتِبٍ:

3689. إِحْدَاهَا: أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ مِنْ عَادَةِ الرَّئِيسِ الْإِحْسَانَ إِلَى الْمُسِيءِ، وَمِنْ عَادَةِ الْأَمِيرِ / الْإِغْضَاءَ عَنِ الْجَاسُوسِ، فَهَذَا يَمْنَعُ تَغْلِيلَ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ بِالشُّتْمِ وَالتَّجْسِيسِ. وَرَأَاهُ أَنْ يُعْلَلَ الْحُكْمَ بِمُنَاسِبِ أَعْرَضَ الشَّرْعُ عَنْهُ، وَحَكَمَ بِنَقِيضِ مُوجِبِهِ. فَهَذَا لَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ. لِأَنَّ الشَّرْعَ كَمَا التَفَتَ إِلَى مَصَالِحِ فَقَدْ أَعْرَضَ عَنْ مَصَالِحِ، فَمَا أَعْرَضَ عَنْهُ لَا يُعْلَلُ بِهِ.

[304/2]

3690. وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يُعْرِفَ مِنْ عَادَةِ الرَّئِيسِ وَالْأَمِيرِ ضَرْبَ الشَّائِمِ وَقَتْلَ الْجَاشُوسِ، فَوَزَانَهُ الْمُلَائِمَ، وَهَذَا مَقْبُولٌ وَفَاقًا مِنَ الْقِيَاسِينَ.

3691. وَإِنَّمَا النَّظَرُ فِي رُتْبَةِ ثَالِثَةٍ، وَهُوَ: مَنْ لَمْ تُعْرِفْ لَهُ عَادَةُ أَصْلًا فِي الشَّائِمِ وَالْجَاشُوسِ. فَحُجْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ ضَرَبَ وَقَتَلَ غَلَبَ عَلَى ظُنُونِ الْمُقْلَاءِ الْحَوَالَةَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ سَلَكَ مَسْلَكَ الْمُكَافَاةِ، لِأَنَّ الْجَرِيْمَةَ تُنَاسِبُ الْعُقُوبَةَ.

3692. فَإِنْ قِيلَ: لِأَنَّ أَغْلَبَ عَادَةُ الْمُلُوكِ ذَلِكَ، وَالْأَغْلَبُ أَنَّ طَبَائِعَهُمْ تَتَقَارَبُ.

3693. قُلْنَا: فَلَيْسَ فِي هَذَا إِلَّا الْأَخْذُ بِالْأَغْلَبِ، وَكَذَلِكَ أَغْلَبَ عَادَاتِ الشَّرْعِ فِي غَيْرِ الْعِبَادَاتِ اتِّبَاعَ الْمُنَاسِبَاتِ وَالْمَصَالِحِ دُونَ التَّحْكُمَاتِ الْجَامِذَةِ، فَتَنْزِيلُ حُكْمِهِ عَلَيْهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ. وَيَبْقَى أَنْ يُقَالَ: لَعَلَّهُ حَكَمَ بِمُنَاسِبٍ آخَرَ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا؟ فَتَقُولُ: مَا بَحَثْنَا عَنْهُ بِحَسَبِ جَهْدِنَا فَلَمْ نَعْرِ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَعْدُومٌ فِي حَقِّنَا. وَلَمْ يُكَلِّفِ الْمُجْتَهِدُ غَيْرَهُ. وَعَلَيْهِ ذَلِكَ أَقْيَسَةُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّمَسُّكُ بِالْمَوْثُرِ وَالْمُلَائِمِ فَلِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعُمَرَ «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّضْتُ» مَعْنَاهُ: لِمَ لَمْ تَفْهَمْ أَنَّ الْقُبْلَةَ مُقَدِّمَةُ الْوَقَاعِ، وَالْمَضْمَضَةُ مُقَدِّمَةُ الشُّرْبِ؟ فَلَوْ قَالَ عُمَرُ: لَعَلَّكَ عَفَوْتَ / عَنْ الْمَضْمَضَةِ لِخَاصِيَّةِ فِي الْمَضْمَضَةِ، أَوْ لِمَعْنَى مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لِي، وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ فِي الْقُبْلَةِ. لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ. وَعُدَّ ذَلِكَ مُجَادَلَةً. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَيْمِكَ دِينَ فَقَضَيْتِهِ؟» وَكَذَلِكَ كُلُّ قِيَاسٍ يُقَالُ عَنْ الصَّحَابَةِ.

3694. وَبِالْجُمْلَةِ: إِذَا فُتِحَ بَابُ الْقِيَاسِ فَالضَّبْطُ بَعْدَهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لَكِنْ يُتَّبَعُ الظَّنُّ. مراتب الظن

3695. وَأَقْوَاهُ: الْمَوْثُرُ، فَإِنَّهُ لَا يُعَارِضُهُ إِلَّا اخْتِمَالُ التَّغْلِيلِ بِتَخْصِيصِ الْمَحَلِّ.

3696. وَدُونَهُ الْمُلَائِمُ.

3697. وَدُونَهُ الْمُنَاسِبُ الَّذِي لَا يُلَائِمُ. وَهُوَ أَيْضًا دَرَجَاتٌ. وَإِنْ كَانَ عَلَى صَعْفٍ، وَلَكِنْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ قُوَّةِ الْمُنَاسِبَةِ. وَرُبَّمَا يُوْرِثُ الظَّنُّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَلَا يَقْطَعُ بِبُطْلَانِهِ.

3698. وَلَا يُمْكِنُ ضَبْطُ دَرَجَاتِ الْمُنَاسَبَةِ أَصْلًا. بَلْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ آخَرٌ يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ.

3699. وَأَمَّا الْمَفْهُومُ فَلَا يَنْبَغُ أَيْضًا أَنْ يَغْلِبَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَعْسُرُ الْوُقُوفُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ حَصَلَ بِمُجَرَّدِ التَّخْصِصِ وَحْدَهُ، أَوْ بِهِ مَعَ قَرِينَةٍ، فَلَا يَنْبَغُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مُجْتَهِدٌ فِيهِ وَلَيْسَ مَقْطُوعًا، فَإِنَّهُ ظَهَرَ لَنَا أَنَّ صِغَةَ الْعُمُومِ بِمُجَرَّدِهَا إِذَا تَجَرَّدَتْ عَنِ الْقَرَائِنِ أَقَادَتْ الْعُمُومَ. وَلَيْسَ يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ مُجَرَّدِ لَفْظِ التَّخْصِصِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُتَكَرَّرُ انْقِدَاحُهُ فِي النَّفْسِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

3700. وَقَدْ خَرَجَ عَلَى هَذَا أَنَّ الْمَغْنِيَّ بِاعْتِبَارِ الْمُلَاءَمَةِ وَشَهَادَةِ الْأَصْلِ الْمُعْجَنِ أَرْبَعَةٌ / أَقْسَامٌ:

[306/2]

3701. مُلَائِمٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ يُقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِسِينَ.

3702. وَمُنَاسِبٌ لَا يُلَائِمُ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ، فَلَا يُقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِسِينَ، فَإِنَّهُ اسْتَحْسَانٌ وَوَضْعٌ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ، وَمِثَالُهُ حُرْمَانُ الْقَاتِلِ لَوْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ، لِمُعَارَضَتِهِ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ. فَهَذَا وَضْعٌ لِلشَّرْعِ بِالرَّأْيِ.

3703. وَمُنَاسِبٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ لَكِنْ لَا يُلَائِمُ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

3704. وَمُنَاسِبٌ لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ وَهُوَ الْإِسْتِدْلَالُ الْمُرْسَلُ، وَهُوَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْإِسْتِصْلَاحِ فِي آخِرِ الْقُطْبِ الثَّانِي، وَبَيَّنَّا مَرَاتِبَهُ *.

* 327

الْقَوْلُ فِي الْمَسَائِلِ الْفَاسِدَةِ

فِي إِثْبَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ

3705. وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

3706. |الْمَسْلُوكُ| الْأَوَّلُ: أَنْ نَقُولَ: الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ عِلَّةِ الْأَصْلِ سَلَامَتُهَا عَنْ عِلَّةٍ تُعَارِضُهَا تَقْتَضِي نَقِيضِ حُكْمِهَا، وَسَلَامَتُهَا عَنْ الْمُعَارِضَةِ دَلِيلُ صِحَّتِهَا. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ عَنْهُ فَإِنَّمَا سَلِمَ عَنْ مُفْسِدٍ وَاحِدٍ، فَرُبَّمَا لَا يَسْلَمُ

عَنْ مُفْسِدٍ آخَرَ. وَإِنْ سَلِمَ عَنْ كُلِّ مُفْسِدٍ أَيْضًا لَمْ يَدُلَّ عَلَى صِحَّتِهِ، كَمَا لَوْ سَلِمَتْ شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ عَنْ عِلَّةٍ قَادِحَةٍ: لَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ حُجَّةً، مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ مُعَدَّلَةٌ مُزَكِّيَّةٌ. فَكَذَلِكَ لَا يَكْفِي لِلصَّحَّةِ انْتِفَاءُ الْمُفْسِدِ، بَلْ لَا يَدُ مِنْ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الصَّحَّةِ.

3707. فَإِنْ قِيلَ: دَلِيلُ صِحَّتِهَا انْتِفَاءُ الْمُفْسِدِ.

3708. قُلْنَا: لَا، بَلْ دَلِيلُ فَسَادِهِ انْتِفَاءُ الْمُصَحِّحِ. فَهَذَا مُنْقَلَبٌ / وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ. [307/2]

3709. الْمَسْئَلُ الثَّانِي: الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهَا بِاطْرَادِهَا وَجَرَيَانِهَا فِي حُكْمِهَا.

3710. وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا اسْلَامَتُهَا عَنْ مُفْسِدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ النِّقْضُ. فَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: زَيْدٌ عَالِمٌ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يُفْسِدُ دَعْوَى الْعِلْمِ. وَيُعَارِضُهُ: أَنَّهُ جَاهِلٌ. لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ يُفْسِدُ دَعْوَى الْجَهْلِ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنَهُ عَالِمًا بِانْتِفَاءِ دَلِيلِ الْجَهْلِ، وَلَا كَوْنَهُ جَاهِلًا بِانْتِفَاءِ دَلِيلِ الْعِلْمِ، بَلْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ إِلَى ظُهُورِ الدَّلِيلِ، فَكَذَلِكَ الصَّحَّةُ وَالْفَسَادُ.

3711. فَإِنْ قِيلَ: ثُبُوتُ حُكْمِهَا مَعَهَا، وَاقْتِرَانُهُ بِهَا، دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهَا عِلَّةً.

3712. قُلْنَا: غَلِطْتُمْ فِي قَوْلِكُمْ «ثُبُوتُ حُكْمِهَا» لِأَنَّ هَذِهِ إِضَافَةٌ لِلْحُكْمِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهَا عِلَّةً، فَإِذَا لَمْ تَثْبُتْ لَمْ يَكُنْ حُكْمُهَا، بَلْ كَانَ حُكْمَ عِلَّتِهِ، وَاقْتَرَنَ بِهَا. وَالْإِقْتِرَانُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِضَافَةِ. فَقَدْ يَلْزِمُ الْخَمَرُ لَوْنٌ وَطَعْمٌ يَقْتَرِنُ بِهِ التَّخْرِيمُ، وَيَطْرُدُ وَيَنْعَكِسُ، وَالْعِلَّةُ الشَّدَّةُ. وَاقْتِرَانُهُ بِمَا لَيْسَ بِعِلَّةٍ كَاقْتِرَانِ الْأَحْكَامِ بِطُلُوعِ كَوْكَبٍ وَهُبُوبِ رِيحٍ.

3713. وَبِالْجُمْلَةِ فَتَنْصِبُ الْعِلَّةَ مَذْهَبٌ. يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ كَوَضْعِ الْحُكْمِ. وَلَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِ الْحُكْمِ أَنَّهُ لَا نَقْضَ عَلَيْهِ، وَلَا مُفْسِدَ لَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ، فَكَذَلِكَ الْعِلَّةُ.

3714. الْمَسْئَلُ الثَّالِثُ: الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ: وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: الْوَصْفُ إِذَا ثَبَتَ الْحُكْمُ مَعَهُ، وَزَالَ مَعَ زَوَالِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ.

3715. وَهُوَ فَاسِدٌ، لِأَنَّ الرَّائِحَةَ الْمَخْصُوصَةَ مَقْرُونَةٌ بِالشَّدَّةِ فِي الْخَمْرِ، وَيَزُولُ / التَّخْرِيمُ عِنْدَ زَوَالِهَا، وَيَتَجَدَّدُ عِنْدَ تَجَدُّدِهَا، وَلَيْسَ بِعِلَّةٍ، بَلْ هُوَ مُقْتَرِنٌ بِالْعِلَّةِ. [308/2]

وَهَذَا لِأَنَّ الوجودَ عِنْدَ الوجودِ طَرْدٌ مَحْضٌ، فَرَبَادَةُ الْعَكْسِ لَا تُؤَثِّرُ، لِأَنَّ
الْعَكْسَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْعِلَالِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَا أَثَرُ لوجودِهِ وَعَدَمِهِ. وَلِأَنَّ زَوَالَهُ
عِنْدَ زَوَالِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَلَا زَمَتِهِ لِلْعِلَّةِ، كَالرَّائِحَةِ، أَوْ لِكَوْنِهِ جُزْءًا مِنْ
أَجْزَاءِ الْعِلَّةِ، وَشَرْطًا مِنْ شُرُوطِهَا. وَالْحُكْمُ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ بَعْضِ شُرُوطِ الْعِلَّةِ،
وَبَعْضِ أَجْزَائِهَا، فَإِذَا تَعَارَضَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ فَلَا مَعْنَى لِلتَّحْكُمِ.

3716. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَنَسَلَّمَ أَنَّ مَا ثَبِتَ الْحُكْمُ «بُيُوتِهِ» فَهُوَ عِلَّةٌ، فَكَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ
أَنَّهُ زَالَ بِزَوَالِهِ. أَمَّا مَا ثَبِتَ «مَعَ ثُبُوتِهِ» وَزَالَ «مَعَ زَوَالِهِ» فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عِلَّةً. كَالرَّائِحَةِ
الْمَحْضُوصَةِ مَعَ الشَّدَةِ. أَمَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَرٌ وَتَفْسِيمٌ، كَانَ ذَلِكَ حُجَّةً، كَمَا
لَوْ قَالَ: هَذَا الْحُكْمُ لَا يَدُلُّ لَه مِنْ عِلَّةٍ، لِأَنَّهُ حَدَثٌ يَحْدُوثُ حَدِيثٌ، وَلَا حَدِيثٌ
يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ بِهِ إِلَّا كَدَا وَكَذَا، وَقَدْ بَطَلَ الْكُلُّ إِلَّا هَذَا، فَهُوَ الْعِلَّةُ.

3717. وَمِثْلُ هَذَا السَّبَرِ حُجَّةٌ فِي الطَّرْدِ الْمَحْضِ، وَإِنْ لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ الْعَكْسُ.
وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا شَدَّ عَنْهُ وَصَفٌ آخَرُ هُوَ الْعِلَّةُ. وَلَا يَجِبُ عَلَى
الْمُجْتَهِدِ إِلَّا سَبَرٌ بِحَسَبِ وَسْعِهِ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُنَاطِرِ غَيْرُ ذَلِكَ. وَعَلَى مَنْ
يَدْعِي وَصْفًا آخَرَ إِبْرَازَهُ حَتَّى يَنْظُرَ فِيهِ.

3718. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى إِبْطَالِكُمُ التَّمَسُّكَ بِالطَّرْدِ وَالْعَكْسِ، وَقَدْ رَأَيْتُمْ تَصَوِّبَ
الْمُجْتَهِدِينَ ١١٩؟ وَقَدْ غَلَبَ هَذَا عَلَى ظَنِّ قَوْمٍ، فَإِنْ قُلْتُمْ: لَا يَجُوزُ / لَهُمُ الْحُكْمُ
بِهِ، فَمُحَالٌ، إِذْ لَيْسَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِلَّا الْحُكْمُ بِالظَّنِّ، وَإِنْ قُلْتُمْ: لَمْ يَغْلِبْ
عَلَى ظَنِّهِمْ فَمُحَالٌ، لِأَنَّ هَذَا قَدْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ قَوْمٍ، وَلَوْلَاهُ لَمَا حَكَمُوا بِهِ.

3719. قُلْنَا: أَجَابَ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا بِأَنْ قَالَ: نَعْنِي بِإِبْطَالِهِ أَنَّهُ بَاطِلٌ فِي
حَقِّهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَنَا، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّنا. أَمَّا مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فَهُوَ
صَحِيحٌ فِي حَقِّهِ.

3720. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ عِنْدِي، لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُصِيبٌ إِذَا اسْتَوْفَى النَّظَرَ وَأَتَمَّهُ، وَأَمَّا إِذَا
فَضَى بِسَاقِ الرَّأْيِ وَبَادَيْ الْوَهْمِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ. فَإِنْ سَبَرٌ وَقَسَمَ فَقَدْ أَتَمَّ النَّظَرَ
وَأَصَابَ. أَمَّا حُكْمُهُ قَبْلَ السَّبَرِ وَالتَّفْسِيمِ بِأَنْ مَا اقْتَرَنَ بِشَيْءٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
عِلَّةً فِيهِ فَهُوَ تَحْكُمُ وَوَهْمٌ، إِذْ تَمَامُ دَلِيلِهِ أَنَّ مَا اقْتَرَنَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عِلَّتُهُ، وَهَذَا قَدْ

اقتَرَنَ بِهِ، فَهُوَ إِذَا عَلَتْهُ، وَالْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى مَنفُوضَةٌ بِالطَّمِّ وَالرَّمِّ * . فَإِذَنْ كَانَ هُوَ
لَمْ يَنْظُرْ وَلَمْ يُتِمَّ النَّظَرَ، وَلَمْ يَغْتَرَّ عَلَى مُنَاسَبَةِ الْعِلَّةِ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَيْهِ بِالسَّبْرِ
والتَّقْسِيمِ. وَمَنْ كَشَفَ لَهُ هَذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ غَلْبَةُ ظَنِّ بِالطَّرْدِ الْمُجَرَّدِ، إِلَّا أَنْ
يَكُونَ جَاهِلًا نَاقِصَ الرُّتْبَةِ عَنْ دَرَجَةِ الْمُجْتَهِدِينَ. وَمَنْ اجْتَهَدَ وَلَيْسَ أَهْلًا لَهُ
فَهُوَ مُخْطِئٌ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عِنْدِي الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ، وَالِاسْتِدْلَالُ الْمُرْسَلُ،
فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُوْجِبُ الظَّنَّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَيْسَ يَقُومُ فِيهِ ذَلِيلٌ قَاطِعٌ مَنْ
عَرَفَهُ فَهُوَ مُحِقٌّ بِظَنِّهِ، بِخِلَافِ الطَّرْدِ الْمُجَرَّدِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ مَبَرٌّ وَتَقْسِيمٌ.

* العظمه الصلا والخيبره
الرؤيه اعظام البالة

[310/2]

3721. هَذَا تَمَامُ الْقَوْلِ فِي قِيَاسِ الْعِلَّةِ وَلَسَّرَعُ فِي قِيَاسِ الشَّبْهِ. /

الباب الثالث في قياس الشبه

3722. وَيَتَعَلَّقُ النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ بِثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ:

الطرف الأول هي:

حَقِيقَةُ الشَّبهِ وَأُمُثْلَتِهِ

وَتَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ، وَإِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ

3723. أَمَّا حَقِيقَتُهُ فَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الشَّبهِ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ، فَإِنَّ الْفَرْعَ يُلْحَقُ

بِالْأَصْلِ بِجَامِعٍ يُشَبِّهُهُ فِيهِ. فَهُوَ إِذَا تَشَبَّهَ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الطَّرْدِ، لِأَنَّ الْإِطْرَادَ
شَرْطُ كُلِّ عِلَّةٍ جُمِعَ بِهَا بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ.

3724. وَمَعْنَى الطَّرْدِ السَّلَامَةُ عَنِ النَّقْضِ. لَكِنَّ الْعِلَّةَ الْجَامِعَةَ إِنْ كَانَتْ مُؤَثَّرَةً أَوْ

مُنَاسِبَةً عُرِفَتْ بِأَشْرَفِ صِفَاتِهَا وَأَقْوَاهَا، وَهُوَ التَّأْيِيرُ وَالْمُنَاسِبَةُ، دُونَ الْأَخْسَرِ
الْأَعْمِ الَّذِي هُوَ الْإِطْرَادُ وَالْمُشَابَهَةُ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعِلَّةِ خَاصَّةٌ إِلَّا الْإِطْرَادُ

الَّذِي هُوَ أَعْمُ أَوْصَافِ الْعِلَلِ، وَأَضْعَفُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّحَّةِ، خُصَّ بِاسْمِ
الطَّرْدِ، لَا لِاخْتِصَاصِ الْإِطْرَادِ بِهَا، لَكِنَّ لِأَنَّهُ لَا خَاصَّةَ لَهَا سِوَاهُ. فَإِنْ انْصَافَ

إِلَى الْإِطْرَادِ زِيَادَةً، وَلَمْ يَنْتَهَ إِلَى دَرَجَةِ الْمُنَاسِبِ وَالْمُؤَثَّرِ، اسْمُ شَبِّهَا. وَتِلْكَ
الزِّيَادَةُ هِيَ مُنَاسِبَةُ الْوَصْفِ الْجَامِعِ لِعِلَّةِ الْحُكْمِ، وَإِنْ لَمْ يَنْسَبِ نَفْسَ الْحُكْمِ.

3725. بَيَانُهُ: أَنَّا نَقْدِرُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ حُكْمٍ سِرًّا، وَهُوَ مَصْلَحَةٌ مُنَاسِبَةٌ لِلْحُكْمِ.

وَرُبَّمَا لَا تَطْلُعُ عَلَى عَيْنِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، لَكِنَّ تَطْلُعَ عَلَى وَصْفِ يَوْمِهِمُ الْإِسْتِمَالِ
عَلَى تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ، وَنَظَرُ أَنَّهُ مَطْنَتُهَا وَقَالِبُهَا الَّذِي يَتَضَمَّنُهَا. وَإِنْ كُنَّا لَا تَطْلُعُ

/ عَلَى عَيْنِ ذَلِكَ السِّرِّ.

[311/2]

3726. فَالْاجْتِمَاعُ فِي ذَلِكَ الْوَصْفِ الَّذِي يَوْمُهُمُ الْاجْتِمَاعُ فِي الْمَصْلَحَةِ الْمَوْجِبَةِ

لِلْحُكْمِ، يُوجِبُ الْاجْتِمَاعَ فِي الْحُكْمِ.

3727. وَيَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُنَاسِبِ بِأَنَّ الْمُنَاسِبَ هُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ الْحُكْمَ، وَيَتَقَاضَاهُ بِنَفْسِهِ، كَمُنَاسِبَةِ الشَّدَةِ لِلتَّحْرِيمِ.

3728. وَيَتَمَيَّزُ عَنِ الطَّرْدِ بِأَنَّ الطَّرْدَ لَا يُنَاسِبُ الْحُكْمَ، وَلَا الْمَصْلَحَةَ الْمُتَوَهِّمَةَ لِلْحُكْمِ. بَلْ نَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْجِنْسَ لَا يَكُونُ مَطْنَةَ الْمَصَالِحِ وَقَالِبَهَا، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «الْخَلُّ مَانِعٌ لَا تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَى جَنْبِهِ، فَلَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، كَالذَّهْنِ». وَكَأَنَّهُ عِلَلٌ إزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالنَّاءِ بَأَنَّهُ تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَى جَنْبِهِ. وَاحْتَرَزَ عَنِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا تُبْنَى الْقَنْطَرَةُ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ تُبْنَى عَلَى جَنْبِهِ. فَهَذِهِ عِلَّةٌ مُطَرَّدَةٌ لَا نَقُصُّ عَلَيْهَا، لَيْسَ فِيهَا خَصْلَةٌ سِوَى الْإِطْرَادِ. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُنَاسِبُ الْحُكْمَ، وَلَا يُنَاسِبُ الْعِلَّةَ الَّتِي تَقْتَضِي الْحُكْمَ بِالتَّضَمُّنِ لَهَا وَالِاسْتِمَالِ عَلَيْهَا. فَإِنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَاءَ جُعِلَ مُزِيلًا لِلنَّجَاسَةِ لِخَاصِيَّةِ وَعِلَّةِ وَسَبَبِ يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهَا. وَنَعْلَمُ أَنَّ بِنَاءَ الْقَنْطَرَةِ مِمَّا لَا يُوْهِمُ الْإِسْتِمَالَ عَلَيْهَا وَلَا يُنَاسِبُهَا.

3729. فَإِذَا مَعْنَى الشَّبِيهِ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ بِوَصْفٍ مَعَ الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ لَيْسَ عِلَّةً لِلْحُكْمِ، بِخِلَافِ قِيَاسِ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ جَمْعٌ بِمَا هُوَ عِلَّةُ الْحُكْمِ.

3730. فَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْأُصُولِيُّونَ بِقِيَاسِ الشَّبهِ هَذَا الْجِنْسَ فَلَسْتُ أَذْرِي مَا الَّذِي أَرَادُوا، وَبِمَ فَصَلُوهُ عَنِ الطَّرْدِ الْمُخَصِّصِ، وَعَنِ الْمُنَاسِبِ. /

[312/2]

3731. وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَتَحْنُ نَزِيدُ هَذَا الشَّبهِ. فَعَلَيْنَا الْآنَ تَفْهِيمُهُ بِالْأَمْثَلَةِ، وَإِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ.

3732. أَمَّا أَمْثَلَةُ قِيَاسِ الشَّبهِ فَهِيَ كَثِيرَةٌ. وَلَعَلَّ جُلَّ أَقْيَسَةِ الْفُقَهَاءِ تَرْجِعُ إِلَيْهَا؛ إِذْ يَعْسُرُ إِظْهَارُ تَأْثِيرِ الْعِلَلِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ وَالْمُنَاسِبَةِ الْمَصْلُحِيَّةِ.

3733. الْمَثَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: مَسْحُ الرَّأْسِ لَا يَتَكَرَّرُ، تَشْبِيهُهُ لَهُ بِمَسْحِ الْخُفِّ، وَالتَّيْمُمِ، وَالْجَمَاعِ أَنَّهُ مَسْحٌ، فَلَا يُسْتَحَبُّ فِيهِ التَّكَرُّرُ، قِيَاسًا عَلَى التَّيْمُمِ وَمَسْحِ الْخُفِّ. وَلَا مَطْمَعٌ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ تَأْثِيرِ الْمَسْحِ، فَإِنَّهُ أُوْرِدَ هَذَا امْتِثَالًا لِلْقِيَاسِ الْمُؤَثِّرِ، وَقَالَ: ظَهَرَ تَأْثِيرُ الْمَسْحِ فِي التَّخْفِيفِ فِي الْخُفِّ

أمثلة
قياس الشبه

وَالْتِيْمُ، فَهُوَ تَغْلِيلٌ بِمُؤَثَّرٍ. وَقَدْ غَلَطَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ يُسَلِّمُ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْأَصْلِ مُعَلَّلٌ بِكَوْنِهِ مَسْحًا، بَلْ لَعَلَّهُ تَعَبُّدٌ وَلَا عِلَّةَ لَهُ؛ أَوْ مُعَلَّلٌ بِمَعْنَى آخَرَ مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا.

3734 وَالزَّرَاعُ وَقَعَ فِي عِلَّةِ الْأَصْلِ، وَهُوَ أَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ لِمَ لَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهُ؟ أَيْقَالَ إِنَّهُ تَعَبُّدٌ لَا يُعَلَّلُ، أَوْ لِأَنَّ تَكَرُّرَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَمْرِيقِ الْخُفِّ، أَوْ لِأَنَّهُ وَظِيفَةٌ تَعَبُّدِيَّةٌ تَمَرُّنِيَّةٌ لَا تُفِيدُ قَائِدَةَ الْأَصْلِ. إِذْ لَا نَظَافَةَ فِيهِ، لَكِنْ وَضِعَ لِكَيْ لَا تَرَكَّنَ النَّفْسُ إِلَى الْكَسَلِ، أَوْ لِأَنَّهُ وَظِيفَةٌ عَلَى بَدَلِ مَحَلِّ الْوُضُوءِ، لَا عَلَى الْأَصْلِ.

3735 فَصَنَ سَلَّمَ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُؤَثَّرَةَ فِي الْأَصْلِ هِيَ الْمَسْحُ، يَلْزِمُهُ. فَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: أَصْلٌ يُؤَدِّي بِالْمَاءِ فَيَتَكَرَّرُ، كَالْأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هِيَ إِحْدَى الْوُظَائِفِ الْأَرْبَعِ فِي الْوُضُوءِ. فَالْأَشْبَهُ التَّشْوِيهِيَّةُ بَيْنَ الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ. وَلَا يُمْكِنُ / ادْعَاءُ التَّأْثِيرِ وَالْمُنَاسَبَةِ فِي الْعِلَّتَيْنِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ. وَلَا يُنْكَرُ تَأْثِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّبَهَيْنِ فِي تَحْرِيكِ الظَّنِّ إِلَى أَنْ يَتَرَجَّحَ.

[313/2]

3736 الْمِثَالُ الثَّانِي: قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ النِّيَّةِ: طَهَارَتَانِ فَكَيْفَ يَفْتَرِقَانِ؟ وَقَدْ يُقَالُ: طَهَارَةٌ مُوجِبَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُوجِبَهَا، فَتَفْتَقِرُ إِلَى النِّيَّةِ، كَالْتِيْمِ، وَهَذَا يُوْهِمُ الْاجْتِمَاعَ فِي مُنَاسِبٍ هُوَ مَاخُذُ النِّيَّةِ. وَإِنْ لَمْ يُطْلَعْ عَلَى ذَلِكَ الْمُنَاسِبِ.

3737 الْمِثَالُ الثَّلَاثُ: تَشْبِيهُ الْأَرْزِ وَالزَّرْبِيبِ بِالشَّمْرِ وَالْبَرِّ، لِكَوْنِهِمَا مَطْعُومَيْنِ، أَوْ قَوْنَيْنِ. فَإِنَّ ذَلِكَ إِذَا قُوِيَ بِالتَّشْبِيهِ بِكَوْنِهِمَا مُقَدَّرَيْنِ، أَوْ مَكِيلَيْنِ، ظَهَرَ الْفَرْقُ. إِذْ يُعْلَمُ أَنَّ الرِّبَا ثَبَتَ لِسِرٍّ وَمَصْلَحَةٍ، وَالطَّعْمُ وَالْقُوَّةُ وَصِفُ نَبِيئٍ عَنْ مَعْنَى بِهِ قِوَامُ النَّفْسِ. وَالْأَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ تِلْكَ الْمَصْلَحَةَ فِي ضِمْنِهِمَا، لَا فِي ضِمْنِ الْكَيْلِ الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الْأَجْسَامِ.

3738 وَالْمِثَالُ الرَّابِعُ: تَعْلِيلُنَا وَجُوبَ الضَّمَانِ فِي يَدِ السَّوْمِ بِأَنَّهُ أَخَذَ لِفَرْضِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَتَعَدَّيَهُ إِلَى يَدِ الْغَارِيَةِ. وَتَعْلِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ أَخَذَ عَلَى جِهَةِ الشَّرَاءِ، وَالْمَأْخُودُ عَلَى جِهَةِ الشَّرَاءِ كَالْمَأْخُودِ بِحَقِيقَتِهِ وَتَعَدَّيَهُ إِلَى الرِّهْنِ. فَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ لَيْسَتْ مُنَاسِبَةً وَلَا مُؤَثَّرَةً، إِذْ لَمْ يَظْهَرْ بِالنَّصِّ

أَوْ الْإِجْمَاعُ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَى هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ فِي غَيْرِ يَدِ السَّوْمِ، وَهُوَ فِي يَدِ السَّوْمِ مُتَنَازَعٌ فِيهِ.

3739. **المِثَالُ الْخَامِسُ:** قَوْلُنَا: إِنَّ قَلِيلَ أَرْضِ الْجَنَائَةِ يُضْرَبُ عَلَى / الْعَاقِلَةِ، لِأَنَّهُ بَدَلَ الْجَنَائَةِ عَلَى الْأَدَمِيِّ، كَالْكَثِيرِ. فَإِنَّا نَقُولُ: ثَبَتَ ضَرْبُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَضَرْبُ أَرْضِ الْبَيْدِ وَالْأَطْرَافِ، وَنَحْنُ لَا نَعْرِفُ مَعْنَى مُنَاسِبًا يُوجِبُ الضَّرْبَ عَلَى الْعَاقِلَةِ. فَإِنَّهُ عَلَى خِلَافِ الْمُنَاسِبِ. لَكِنْ نَطْلُقُ أَنَّ صَابِطَ الْحُكْمِ الَّذِي تَمَيَّزَ بِهِ عَنِ الْأَمْوَالِ هُوَ أَنَّهُ بَدَلَ الْجَنَائَةِ عَلَى الْأَدَمِيِّ، فَهُوَ مَطْلَبَةُ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي غَابَتْ عَنَّا.

3740. **المِثَالُ السَّادِسُ:** قَوْلُنَا فِي مَسْأَلَةِ التَّبْيِيتِ: إِنَّهُ صَوْمٌ مَقْرُوضٌ، فَاقْتَفَرَ إِلَى التَّبْيِيتِ، قِيَاسًا عَلَى الْقَضَاءِ. وَهُمْ يَقُولُونَ: صَوْمٌ عَيْنٌ، فَلَا يَقْتَفَرُ إِلَى التَّبْيِيتِ، كَالْتَطْوُعِ. وَكَأَنَّ الشَّرْعَ رَخَّصَ فِي التَطْوُعِ، وَمَنَعَ مِنَ الْقَضَاءِ، فَظَهَرَ لَنَا أَنَّ فَاصِلَ الْحُكْمِ هُوَ الْفَرْضِيَّةُ.

3741. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يَكْثُرُ.

3742. **تنبيه:** رَبَّمَا يَنْقَدِحُ لِبَعْضِ الْمُتَكِرِّينَ لِلشَّبَهِ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِبْتِثَاتُ الْعِلَّةِ بِتَأْوِيلٍ أَوْ مُنَاسَبَةٍ، أَوْ بِالْعَرَضِ لِلْفَارِقِ وَإِسْقَاطِ أَثَرِهِ. فَيَقُولُ: هِيَ مَاخُذُ هَذِهِ الْعِلَلِ، لَا مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الْإِبْهَامِ.

3743. **فَنَقُولُ:** لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَمْثَلَةِ. وَحَيْثُ يَطْرُدُ فَلْيَقْدَرِ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الْمَآخِذِ الَّتِي ظَهَرَ لِهَذَا النَّاطِرِ. وَعِنْدَ انْتِفَائِهِ يَبْقَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِبْهَامِ. وَهُوَ كَتَقْدِيرِنَا فِي تَمْثِيلِ الْمُنَاسِبِ بِإِسْكَارِ الْخَمْرِ عَدَمَ وَرُودِ الْإِيمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ (المائدة: 91) وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْمِثَالَ لَيْسَ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ، فَإِنْ انْقَدَحَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْإِبْهَامِ الْمَذْكُورِ فَلْيَقْدَرِ انْتِفَاؤُهُ.

3744. **هَذَا حَقِيقَةٌ / الشَّبَهِ وَأَمْثَلَتُهُ وَأَمَّا إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ، فَهُوَ أَنَّ الدَّلِيلَ**

إِمَّا أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْمُنَاطِرِ، أَوْ يُطْلَبَتِ الْمُجْتَهِدُ مِنْ نَفْسِهِ.

3745. **وَالْأَصْلُ هُوَ الْمُجْتَهِدُ.** وَهَذَا الْجِنْسُ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ.

[315/2]

إقامة الدليل على
الوصف الشبهي في
أحاد الأقيسة

وَمَا مِنْ مُجْتَهِدٍ يُمَارِسُ النَّظْرَ فِي مَأْخِذِ الْأَحْكَامِ إِلَّا وَيَجِدُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ. فَمَنْ أَثَرُ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ حَتَّى غَلَبَ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ، فَهُوَ كَالْمُنَاسِبِ، وَلَمْ يُكَلِّفْ إِلَّا غَلَبَةَ الظَّنِّ، فَهُوَ صَحِيحٌ فِي حَقِّهِ. وَمَنْ لَمْ يَغْلِبْ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ فَلَيْسَ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ. وَلَيْسَ مَعَنَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ يُبْطِلُ الْإِعْتِمَادَ عَلَى هَذَا الظَّنِّ بَعْدَ حُصُولِهِ، بِخِلَافِ الطَّرْدِ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

3746 أَمَّا الْمُنَاطَرُ فَلَا يُمَكِّنُهُ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ عَلَى الْخَصْمِ الْمُنْكَرِ، فَإِنَّهُ إِنْ خَرَجَ إِلَى طَرِيقِ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ كَانَ ذَلِكَ طَرِيقًا مُسْتَقِيلًا لَوْ سَاعَدَ مِثْلُهُ فِي الطَّرْدِ لَكَانَ دَلِيلًا. وَإِذَا لَمْ يَسْبِرْ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا يَوْمُهُمُ الْاجْتِمَاعُ فِي مَأْخِذِ الْحُكْمِ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ. وَالْخَصْمُ يُجَاحِدُ، إِمَّا مُعَانِدًا جَاحِدًا، وَإِمَّا صَادِقًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَوْمُهُمْ عِنْدَهُ وَلَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ خَصْمِهِ. 3747 وَالْمُجْتَهِدُونَ الَّذِينَ أَفْضَى بِهِمُ النَّظَرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحُوا فِي الْمُنَاطَرَةِ عَلَى فَتْحِ بَابِ الْمُطَالَبَةِ أَصْلًا، كَمَا فَعَلَهُ الْقَدَمَاءُ مِنَ الْأَصْحَابِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَفْتَحُوا هَذَا الْبَابَ، وَاكْتَفَوْا مِنَ الْعِلَالِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ بِوَصْفِ جَامِعٍ كَيْفَ كَانَ، وَأَخْرَجُوا الْمُعْتَرِضَ / إِلَى إِفْسَادِهِ بِالنَّقْضِ، أَوْ الْفَرْقِ، أَوْ الْمُعَارَضَةِ، لِأَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ آخَرُ مِنَ الْأَصْلِ إِلَى مَا جَعَلَهُ عِلَّةَ الْأَصْلِ، وَإِنْدَاءُ ذَلِكَ فِي مَعْرِضِ قَطْعِ الْجَمْعِ، أَهْوَنُ مِنْ تَكْلِيفِ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ مُغْلِبًا عَلَى الظَّنِّ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَفْتَحُ طَرِيقَ النَّظَرِ فِي أَوْصَافِ الْأَصْلِ. وَالْمُطَالَبَةُ تَحْسِمُ سَبِيلَ النَّظَرِ، وَتَرْهَقُ إِلَى مَا لَا سَبِيلَ فِيهِ إِلَّا إِلَى إِزْهَاقِ الْخَصْمِ وَإِفْحَامِهِ. وَالْجَدَلُ شَرِيعَةٌ وَضَعَهَا الْجَدَلِيُّونَ، فَلْيَضَعُوهَا عَلَى وَجْهِهِ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْتِفَاعِ.

[316/2]

3748 فَإِنْ قِيلَ: وَضَعَهَا كَذَلِكَ يَفْتَحُ بَابَ الطَّرْدِيَّاتِ الْمُسْتَنْقَبَةِ، وَذَلِكَ أَيْضًا شَنِيعٌ.

3749 قُلْنَا: الطَّرْدُ الشَّنِيعُ يُمَكِّنُ إِفْسَادَهُ عَلَى الْفَوْرِ بِطَرِيقِ أَقْرَبِ مِنَ الْمُطَالَبَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا عَلَّلَ الْأَصْلَ بِوَصْفِ مُطَرِّدٍ يَشْمَلُ الْأَصْلَ وَالْفَرْعَ، فَيُعَارِضُ بِوَصْفِ مُطَرِّدٍ يَخْصُ الْأَصْلَ وَلَا يَشْمَلُ الْفَرْعَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مُعَارَضَةً الْقَاسِدِ بِالْقَاسِدِ، وَهُوَ مُسَكِّتٌ مُغْلَصِمٌ * عَلَى الْفَوْرِ.

* مُغْلَصِمٌ

3750. وَالْإِصْطِلَاحُ - كَمَا فَعَلَهُ قُدَمَاءُ الْأَصْحَابِ - أَوَّلَى، بَلْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْإِصْطِلَاحِ عَلَى غَيْرِهِ لِمَنْ يَقُولُ بِالشَّبَهِ. فَإِنْ لَمْ يُسْتَحْسَنْ هَذَا الْإِصْطِلَاحُ فَلْيَقَعْ الْإِصْطِلَاحُ عَلَى أَنْ يَسْتَبْرَ الْمُعْلَلُ أَوْصَافَ الْأَصْلِ، وَيَقُولَ: لَا بُدَّ لِلْحُكْمِ مِنْ مَنَاطٍ وَعَلَامَةٍ صَابِغَةٍ، وَلَا عِلَّةَ وَلَا مَنَاطٍ إِلَّا كَذَا وَكَذَا. وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ: مَا عَدَا مَا ذَكَرْتُهُ فَهُوَ مَنْقُوضٌ وَبَاطِلٌ. فَلَا يَبْقَى عَلَيْهِ سَوْأَلٌ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: مَنَاطُ الْحُكْمِ فِي مَحَلِّ النَّصِّ: الْإِسْمُ، أَوِ الْمَعْنَى الَّذِي يَخُصُّ الْمَحَلَّ، كَقَوْلِهِ: الْحُكْمُ فِي الْبَرِّ مَعْلُومٌ / بِاسْمِ الْبَرِّ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى عَلَامَةٍ أُخْرَى، وَفِي الدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَانِيرِ مَعْلُومٌ بِالنَّقْدِيَّةِ الَّتِي تَخُصُّهَا. أَوْ يَقُولَ: مَنَاطُ الْحُكْمِ وَصْفٌ آخَرٌ لَا أَذْكَرُهُ، وَلَا يَلْزَمُنِي أَنْ أَذْكَرَهُ، وَعَلَيْكَ تَصْحِيحُ عِلَّةِ نَفْسِكَ.

[317/2]

3751. وَهَذَا الثَّانِي مُجَادَلَةٌ مُحَرَّمَةٌ مَخْطُورَةٌ، إِذْ يُقَالُ لَهُ: إِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَكَ إِلَّا مَا ظَهَرَ لِي لَزِمَكَ مَا لَزِمَنِي بِحُكْمِ اسْتِفْرَاحِ الْوُسْعِ فِي السَّبْرِ، وَإِنْ ظَهَرَ لَكَ شَيْءٌ آخَرُ يَلْزَمُكَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ بِذِكْرِهِ حَتَّى أَنْظُرَ فِيهِ فَاغْبِضْهُ، أَوْ أَرْجِعْ عَلَيَّ عَلَى عِلَّتِكَ. فَإِنْ قَالَ: هُوَ اسْمُ الْبَرِّ، أَوِ النَّقْدِيَّةِ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ مَقْبُولٌ. وَعَلَى الْمُعْلَلِ أَنْ يُفْسِدَ مَا ذَكَرَهُ، بِأَنْ يَقُولَ: لَيْسَ الْمَنَاطُ اسْمُ الْبَرِّ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ إِذَا صَارَ دَقِيقًا أَوْ غَجِينًا أَوْ خُبْرًا دَامَ حُكْمُ الرُّبَا مَعَ زَوَالِ اسْمِ الْبَرِّ، فَدَلُّ أَنْ عَلَامَةَ الْحُكْمِ أَمْرٌ يُشْتَرَطُ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْوَالُ، مِنْ طَعْمٍ أَوْ قُوْتٍ أَوْ كَيْلٍ. وَالْقُوْتُ لَا يَشْهَدُ لَهُ الْمِلْحُ، فَالطَّعْمُ الَّذِي يَشْهَدُ لَهُ الْمِلْحُ أَوَّلَى. وَالْكَيْلُ لَا يُنْبِئُ عَنْ مَعْنَى يُشْعِرُ بِتَضَمُّنِ الْمَصَالِحِ، بِخِلَافِ الطَّعْمِ.

3753. فَهَكَذَا نَأْخُذُ مِنَ التَّرْجِيحِ، وَتَجَادَبِ أَطْرَافِ الْكَلَامِ.

3754. فَإِذَا الطَّرِيقُ إِمَّا اصْطِلَاحُ الْقُدَمَاءِ، وَإِمَّا الْإِكْتِفَاءُ بِالسَّبْرِ، وَإِمَّا إِنْطِلَالُ الْقَوْلِ بِالشَّبَهِ رَأْسًا، وَالْإِكْتِفَاءُ بِالْمُؤَثِّرِ الَّذِي دَلَّ النَّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ أَوْ السَّبْرُ الْقَاطِعُ عَلَى كَوْنِهِ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ. وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَيْضًا تَرْكُ الْمُنَاسِبِ وَإِنْ كَانَ مُلَانِمًا، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ غَرِيبًا، فَإِنَّ لِلْحَصْمِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ مُنَاسَبَتُهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَطَّلِعْ عَلَى مُنَاسِبٍ أَظْهَرَ وَأَشَدَّ إِخَالَةً مِمَّا / أَطْلَعْتَ عَلَيْهِ، وَمَا أَنْتَ إِلَّا كَمَنْ رَأَى إِنْسَانًا أَعْطَى فَقِيرًا شَيْئًا، فَظَنَّ أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى أَنَّهُ ابْنُهُ،

[318/2]

وَلَوْ اطَّلَعَ لَمْ يَظُنَّ مَا ظَنَّهُ؛ وَكَمَنْ رَأَى مَلَكًا قَتَلَ جَاسُوسًا، فَظَنَّ أَنَّهُ قَتَلَهُ لِدَلِكْ، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى حَرِيمِهِ وَفَجَرَ بِأَهْلِهِ. وَلَوْ عَلِمَ لَمَّا ظَنَّ ذَلِكَ الظَّنَّ.

3755. فَإِنْ قُبِلَ مِنَ الْمُتَمَسِّكِ بِالْمُنَاسِبِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا ظَنِّي بِحَسَبِ سَبَرِي وَجَهْدِي وَاسْتِفْرَاحِ وَسْعِي، فَلْيُقْبَلْ ذَلِكَ مِنَ الْمُشَبِّهِ، بَلْ مِنَ الطَّارِدِ. وَلْيُلْزَمَ إِثْدَاءُ مَا هُوَ أَظْهَرُ مِنْهُ حَتَّى يُمَحَقَ ظَنُّهُ.

3756. وَهَذَا تَحْقِيقُ قِيَاسِ الشَّبهِ وَتَمَثِيلُهُ وَدَلِيلُهُ. أَمَّا تَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ فِيهِ وَتَقْلُ الْأَقَاوِيلِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي تَفْهِيمِهِ، فَقَدْ أَثَرْتُ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ لِقِلَّةِ فَائِدَتِهِ، فَمَنْ عَرَفَ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ عَوَارُ مَا سِوَاهُ. وَمَنْ طَلَبَ الْحَقَّ مِنْ أَقَاوِيلِ السَّاسِ دَارَ رَأْسِهِ وَحَارَ عَقْلُهُ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْتُ ذَلِكَ فِي «تَهْذِيبِ الْأُصُولِ».

الطرف الثاني في:

بيان التدرج في منازل هذه الأقيسة

من أعلاها إلى أدناها

3757. وَأَدْنَاهَا: الطَّرْدُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُنْكَرَهُ كُلُّ قَائِلٍ بِالْقِيَاسِ.

3758. وَأَعْلَاهَا: مَا فِي مَعْنَى الْأَصْلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّ بِهِ كُلُّ مُنْكَرٍ لِلْقِيَاسِ.

أنواع القياس

3759. وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الْقِيَاسَ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الْمُؤَثِّرُ، ثُمَّ الْمُتَأَسِّبُ، ثُمَّ الشَّبَهُ، ثُمَّ الطَّرْدُ. وَالْمُؤَثِّرُ يُعْرَفُ كَوْنُهُ مُؤَثِّرًا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ سَبَرٍ حَاصِرٍ.

3760. وَأَعْلَاهَا الْمُؤَثِّرُ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ، أَيْ الَّذِي عُرِفَ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَيْهِ وَجَعَلُهُ مَنَاطًا. وَهُوَ بِإِعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى عَيْنِ الْعِلَّةِ وَجَنْسِهَا، وَعَيْنِ / الْحُكْمِ وَجَنْسِهِ، أَرْبَعَةٌ: لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ فِي جَنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، أَوْ تَأْثِيرُ جَنْسِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ.

[319/2]

3761. [الْأَوَّلُ فِي الْمَرْتَبَةِ]: فَإِنْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، فَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ الَّذِي رُبَّمَا يَعْتَرَفُ بِهِ مُنْكَرُ الْقِيَاسِ، إِذْ لَا يَبْقَى بَيْنَ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ مُبَايَنَةٌ إِلَّا تَعَدُّدُ الْمَحَلِّ، فَإِنَّهُ إِذَا ظَهَرَ أَنَّ عَيْنَ

الشُّكْرُ أَثَرٌ فِي تَحْرِيمِ عَيْنِ الشُّرْبِ فِي الْخَمْرِ، فَالْنَّبِيذُ مُلْحَقٌ بِهِ قَطْعًا. وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّ عِلَّةَ الرُّبَا فِي الثَّمْرِ الطَّعْمُ، فَالزَّبِيبُ مُلْحَقٌ بِهِ قَطْعًا. إِذْ لَا يَبْقَى إِلَّا اخْتِلَافُ عَدَدِ الْأَشْخَاصِ الَّتِي هِيَ مَجَارِي الْمَعْنَى، وَيَكُونُ ذَلِكَ كَظُهُورِ أَثَرِ الْوَقَاعِ فِي إِيْجَابِ الْكُفَّارَةِ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ، إِذْ يَكُونُ الْهِنْدِيُّ وَالْتُرْكِيُّ فِي مَعْنَاهُ.

3762. الثَّانِي فِي الْمَرْتَبَةِ: أَنْ يَظْهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ لَا فِي عَيْنِهِ، كَتَأْثِيرِ أُخْوَةِ الْأَبِ وَالْأُمِّ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْمِيرَاثِ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ وَلَايَةُ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْوَلَايَةَ لَيْسَتْ هِيَ عَيْنُ الْمِيرَاثِ. لَكِنْ بَيْنَهُمَا مُجَانَسَةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّ هَذَا حَقٌّ، وَذَلِكَ حَقٌّ. فَهَذَا دُونَ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْمُفَارَقَةَ بَيْنَ جِنْسٍ وَجِنْسٍ غَيْرُ بَعِيدٍ، بِخِلَافِ الْمُفَارَقَةِ بَيْنَ مَحَلٍّ وَمَحَلٍّ، لَا يَفْتَرِقَانِ أَصْلًا فِيمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ لَهُ مَدْخَلَ فِي التَّأْثِيرِ.

3763. الثَّالِثُ فِي الْمَرْتَبَةِ: أَنْ يُؤَثِّرَ جِنْسُهُ فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، كَإِسْقَاطِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَنِ الْحَائِضِ تَغْلِيلًا بِالْخَرَجِ وَالْمَشَقَّةِ، فَإِنَّهُ ظَهَرَ تَأْثِيرُ / جِنْسِ الْخَرَجِ فِي إِسْقَاطِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ كَتَأْثِيرِ مَشَقَّةِ السَّفَرِ فِي إِسْقَاطِ قَضَاءِ الرُّكْعَتَيْنِ السَّاقِطَتَيْنِ بِالْفَضْرِ. وَهَذَا هُوَ الَّذِي خَصَّصْنَاهُ بِاسْمِ «الْمَلَالِمِ» وَخَصَّصْنَا اسْمَ «الْمُؤَثِّرِ» بِمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ.

3764. الرَّابِعُ فِي الْمَرْتَبَةِ: مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُ جِنْسِهِ فِي جِنْسِ ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ «الْمُنَاسِبَ الْغَرِيبَ» لِأَنَّ الْجِنْسَ الْأَعْمَ لِلْمَعْنَانِ كَوْنُهَا مَصْلَحَةٌ، وَالْمُنَاسِبُ مَصْلَحَةٌ. وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ الْمَصَالِحِ فِي الْأَحْكَامِ، إِذْ عُهِدَ مِنَ الشَّرْعِ الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْمَصَالِحِ.

3765. فَلَأَجْلِ هَذَا الْإِسْتِمْدَادِ الْعَامِّ مِنْ مَلَاخِظَةِ الشَّرْعِ جِنْسَ الْمَصَالِحِ اقْتَضَى ظُهُورُ الْمُنَاسَبَةِ تَحْرِيكَ الظَّنِّ. وَلَأَجْلِ شَمِّهِ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى عَادَةِ الشَّرْعِ أَيْضًا أَفَادَ الشَّبَهَ الظَّنِّ، لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْوَاعٍ مِنَ الصِّفَاتِ عُهِدَ مِنَ الشَّرْعِ ضَبْطُ الْأَحْكَامِ بِجِنْسِهَا، كَكُونِ الصِّيَامِ فَرَضًا، فِي مَسْأَلَةِ التَّشْيِيتِ، وَكَكُونِ الطَّهَارَةِ تَعَبُّدًا مُوجِبَهَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مُوجِبَهَا، وَكَكُونِ الْوَأَجِبِ بِذَلِكَ الْجَنَابَةِ عَلَى الْأَدَمِيِّ فِي مَسْأَلَةِ ضَرْبِ الْقَلِيلِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، بِخِلَافِ بِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ عَلَى

الْمَاءِ، وَأَمْتَالِهِ مِنَ الصَّفَاتِ، فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى جِنْسِهِ. وَالْمَأْلُوفُ مِنْ عَادَةِ الشَّرْعِ هُوَ الَّذِي يُعْرَفُ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ. وَالْعَادَةُ تَارَةً تَتَبَيَّنُ فِي جِنْسٍ، وَتَارَةً تَتَبَيَّنُ فِي عَيْنٍ.

3766. ثُمَّ لِلْجِنْسِيَّةِ أَيْضًا مَرَاتِبٌ بَعْضُهَا أَعَمُّ مِنْ بَعْضٍ، وَبَعْضُهَا أَخْصَرُ وَإِلَى الْعَيْنِ أَقْرَبُ: فَإِنَّ أَعَمَّ أَوْصَافِ الْأَحْكَامِ كَوْنُهُ حُكْمًا، ثُمَّ يَنْقَسِمُ إِلَى تَحْرِيمٍ وَإِجَابٍ / وَنَدْبٍ وَكَرَاهَةٍ. وَالْوَاجِبُ مَثَلًا يَنْقَسِمُ إِلَى عِبَادَةٍ وَغَيْرِ عِبَادَةٍ. وَالْعِبَادَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى صَلَاةٍ وَغَيْرِ صَلَاةٍ. وَالصَّلَاةُ تَنْقَسِمُ إِلَى فَرْضٍ وَنَفْلِ. وَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْفَرْضِ أَخْصَرُ مِمَّا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ. وَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الصَّلَاةِ أَخْصَرُ مِمَّا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْعِبَادَةِ. وَمَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْعِبَادَةِ أَخْصَرُ مِمَّا ظَهَرَ فِي جِنْسِ الْوَاجِبَاتِ. وَمَا ظَهَرَ فِي جِنْسِ الْوَاجِبَاتِ أَخْصَرُ مِمَّا ظَهَرَ فِي جِنْسِ الْأَحْكَامِ. 3767. وَكَذَلِكَ فِي جَانِبِ الْمَعْنَى: أَعَمُّ أَوْصَافِهِ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا تُنَاطُ الْأَحْكَامُ بِجِنْسِهِ، حَتَّى لَا يَدْخُلَ فِيهِ الْأَشْيَاءُ. وَأَخْصَرُ مِنْهُ كَوْنُهُ مَصْلَحَةً حَتَّى يَدْخُلَ فِيهِ الْمُنَاسِبُ، دُونَ الشَّيْءِ. وَأَخْصَرُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً خَاصَّةً، كَالرَّدْعِ وَالرَّجْرِ، أَوْ مَعْنَى سَدِّ الْحَاجَاتِ، أَوْ مَعْنَى حِفْظِ الْعَقْلِ بِالِاخْتِرَازِ عَنِ الْمُسْكِرَاتِ. فَلَيْسَ كُلُّ جِنْسٍ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ.

3768. فَالْأَشْيَاءُ أَوْصَفُهَا، لِأَنَّهَا لَا تَعْتَصِدُ بِالْعَادَةِ الْمَأْلُوفَةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَوْصَافِ الَّتِي قَدْ يَضْبِطُ الشَّرْعُ الْأَحْكَامَ بِهَا.

3769. وَأَقْوَاهَا الْمُؤَثِّرُ الَّذِي ظَهَرَ أَثَرُ عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ، فَإِنَّ قِيَاسَ الثَّيْبِ الصَّغِيرَةِ عَلَى الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ فِي وَلَايَةِ التَّزْوِيجِ رُبَّمَا كَانَ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى وَلَايَةِ الْمَالِ، فَإِنَّ الصَّغَرَ إِنْ أَثَرُ فِي وَلَايَةِ الْمَالِ فَوَلَايَةُ الْبُضْعِ جِنْسٌ آخَرُ، فَإِذَا ظَهَرَ أَثَرُهُ فِي حَقِّ الْإِنْسِ الصَّغِيرِ فِي نَفْسِ وَلَايَةِ النِّكَاحِ رُبَّمَا كَانَ أَقْرَبَ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى وَلَايَةِ الْمَالِ. فَقَدْ عُرِفَتْ بِهِذَا أَنَّ النَّظَرَ لَيْسَ بِتَحَرُّكٍ، وَالنَّفْسُ لَيْسَتْ تَمِيلُ، إِلَّا بِالِالْتِفَاتِ إِلَى عَادَةِ الشَّرْعِ فِي الْيَقَاتِ الشَّرْعِ إِلَى عَيْنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَوْ جِنْسِهِ، فِي عَيْنِ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَوْ جِنْسِهِ؛ وَأَنَّ لِلْجِنْسِيَّةِ دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةً فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ لَا تَنْتَحَصِرُ. فَلِأَجْلِ

[321/2]

ذَلِكَ تَتَفَاوَتْ دَرَجَاتُ الظَّنِّ.

3770. وَالْأَعْلَى مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسْفَلِ. وَالْأَقْرَبُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَبْعَدِ فِي الْجَنَسِيَّةِ. وَلِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ مُفْرَدٌ يَنْظُرُ فِيهِ الْمُجْتَهِدُ. وَمَنْ حَاوَلَ حَصْرَ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ فِي عَدَدٍ وَضَبِطَ فَقَدْ كَلَّفَ نَفْسَهُ شَطَطًا لَا تَنْسِجُ لَهُ قُوَّةُ الْبَشَرِ. وَمَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ النِّهَايَةُ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى الْأَجْنَاسِ وَمَرَاتِبِهَا. وَفِيهِ مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ.

التعليل بوصفين
مؤثرين، أو
مناسبتين، أو
شبهتين

[322/2]

3771. تَنْبِيهِ آخَرَ عَلَى خَوَاصِّ الْأَقْيَسَةِ: اعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ مِنْ خَاصِيَّتِهِ أَنْ يَسْتَفْنِيَ عَنِ السَّبْرِ وَالْحَصْرِ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِ مَا عَدَاهُ، لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ فِي الْأَصْلِ مُؤَثِّرٌ آخَرُ لَمْ يَصُرْ، بَلْ / يَجِبُ التَّعْلِيلُ بِهِمَا. فَإِنَّ الْخِيَصِرَ وَالرَّدَّةَ وَالْعِدَّةَ قَدْ تَجْتَمِعُ عَلَى امْرَأَةٍ، وَيُعْلَلُ تَحْرِيمُ الْوُطْءِ بِالْجَمِيعِ، لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَ تَأْثِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ بِإِضَافَةِ الشَّرْعِ التَّحْرِيمِ إِلَيْهِ.

3772. أَمَّا الْمُنَاسِبُ فَلَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِشَهَادَةِ الْمُنَاسِبَةِ، وَإِثْبَاتِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهَا. فَإِذَا ظَهَرَتْ مُنَاسِبَةٌ أُخْرَى انْمَحَقَّتِ الشَّهَادَةُ الْأُولَى، كَمَا فِي إِعْطَاءِ الْفَقِيرِ الْقَرِيبِ، فَإِنَّا لَا نَدْرِي أَنَّهُ أُعْطِيَ لِلْفَقْرِ أَوْ لِلْقَرَابَةِ، أَوْ لِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ. فَلَا يَتِمُّ نَظَرُ الْمُجْتَهِدِ فِي التَّعْلِيلِ بِالْمُنَاسِبِ مَا لَمْ يَعْتَقِدْ نَفْيَ مُنَاسِبٍ آخَرَ أَقْوَى مِنْهُ، وَلَمْ يَتَوَصَّلْ بِالسَّبْرِ إِلَيْهِ. أَمَّا الْمُنَاطَرُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَفَى مِنْهُ بِإِظْهَارِ الْمُنَاسِبَةِ، وَلَا يُطَالَبُ بِالسَّبْرِ، لِأَنَّ الْمُنَاسِبَةَ تَحْرُكُ الظَّنَّ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ أُطْلِعَ عَلَى مُنَاسِبٍ آخَرَ فَيَلْزَمُ الْمُعْتَرِضُ إِظْهَارُهُ إِنْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ. وَإِلَّا فَلْيَعْتَرِضْ بِطَرِيقِ آخَرَ.

3773. فَهَذَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْمُنَاسِبِ وَالْمُؤَثِّرِ.

3774. وَأَمَّا الشُّبُهَةُ فَمِنْ خَاصِيَّتِهِ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَوْعِ ضَرُورَةٍ فِي اسْتِنْبَاطِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةٌ فَقَدْ ذَاهَبَ دَاهِيُونُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اعْتِبَارُهُ. وَلَيْسَ هَذَا بَعِيدًا عِنْدِي فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَمَكَّنْ قَصْرُ الْحُكْمِ عَلَى الْمَحَلِّ، وَكَانَ الْمَحَلُّ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مَعْرُوفًا بِوَضْفٍ مُضْبُوطٍ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى طَلَبِ ضَائِبٍ آخَرَ لَيْسَ بِمُنَاسِبٍ ۱۹

3775. فَكَانَ تَمَامُ النَّظَرِ فِي الشُّبُهَةِ بِأَن يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ عَلَامَةٍ، وَلَا عَلَامَةٍ أَوَّلَى مِنْ هَذَا، فَإِذَا هُوَ الْعَلَامَةُ، كَمَا تَقُولُ: الرَّبَا جَارٍ فِي الدَّقِيقِ وَالْعَجِينِ، فَلَمْ يَنْضَبِطْ

بِاسْمِ الْبَرِّ، فَلَا بُدَّ مِنْ صَابِطٍ، وَلَا صَابِطٌ أَوْلَى مِنَ الطَّعْمِ. وَالضَّرْبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَرَدَ فِي النَّفْسِ وَالطَّرْفِ، وَفَارَقَ الْمَالَ، فَلَا بُدَّ مِنْ صَابِطٍ، وَلَا صَابِطٌ إِلَّا أَنَّهُ بَدَلُ الْجَنَابَةِ عَلَى الْأَذْمِيِّ، وَهَذَا يَخْرِي فِي الْقَلِيلِ. وَالتَّطَوُّعُ يَسْتَغْنِي عَنِ التَّجَنُّبِ، وَالْقَضَاءُ لَا يَسْتَغْنِي، وَالْأَدَاءُ دَائِرٌ بَيْنَهُمَا، وَلَا بُدَّ مِنْ فَاصِلٍ لِلْقِسْمَيْنِ، وَالْفَرْضِيَّةُ أَوْلَى الْفَوَاصِلِ. وَهَذَا بِخِلَافِ الْمُنَاسِبِ، فَإِنَّهُ يَجْذِبُ الظَّنَّ وَيَحْرُكُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى طَلَبِ الْعِلَّةِ ضَرُورَةً.

3776. فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا تَحَقَّقَتِ الضَّرُورَةُ حَتَّى جَازَ أَنْ يُقَالَ: لَا بُدَّ مِنْ عَلَامَةٍ، وَتَمَّ السَّبَرُ حَتَّى لَمْ تَظْهَرْ عَلَامَةٌ إِلَّا الطَّرْدُ الْمُخَضَّرُ الَّذِي لَا يُوْهُمُ، جَازَ الْقِيَاسُ بِهِ أَقْبَصًا، فَأَيُّهَ خَاصَّةٍ تَبْقَى لِلشَّبهِ وَإِيْهَامِ الْإِسْتِمَالِ عَلَى مُخِيلٍ 19؟

3777. قُلْنَا: لِهَذَا السُّؤَالِ قَالَ قَائِلُونَ: لَا تُشْتَرِطُ هَذِهِ الضَّرُورَةُ فِي الشَّبهِ، كَمَا فِي الْمُنَاسِبِ. فَإِنْ شَرَطْنَاهُ فَيَكَادُ لَا يَبْقَى بَيْنَ الشَّبهِ وَالطَّرْدِ مِنْ حَيْثُ الدَّائِثُ فَرَقٌ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْإِصَافَةُ إِلَى الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ. فَإِنْ جَعَلْنَا الطَّرْدَ عِبَارَةً عَمَّا بَعْدَ عَنْ ذَاتِ الشَّيْءِ، كِبَاءِ الْقَنْطَرَةِ، فَيَقْضَى بِأَدْيِ الرَّأْيِ بِبُطْلَانِهِ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ سِوَاهُ عَلَى الْبَدِيْهِهِ صِفَاتٍ هِيَ / أُخْرَى بِتَضَمُّنِ الْمَصْلَحَةِ مِنْهُ، فَيَكُونُ فَسَادُهُ لِيُظْهِرَ مَا هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ، لَا لِذَاتِهِ.

[323/2]

3778. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: فَمِنْهُمَا ظَهَرَ الْأَقْرَبُ وَالْأَخْصُ انْتِمَاقَ الظَّنِّ الْخَاصِلُ بِالْأَبْعَدِ. وَقَدْ يَكُونُ ظُهُورُ الْأَقْرَبِ بِدِيْهِئًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ، فَيَصِيرُ بَطْلَانُ الْأَبْعَدِ بِدِيْهِئًا. فَيُظَنُّ أَنَّهُ لِذَاتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَانْتِمَاقِ الظَّنِّ بِهِ مِنْ حَيْثُ وَجِدَ مَا هُوَ أَقْرَبُ.

3779. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ صَبْطَ هَذَا الْجِنْسِ بِالضُّوَابِطِ الْكُلِّيَّةِ عَسِيرٌ. بَلْ لِلْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ يَخْتَصُّ بِهَا، فَلْيَفُوضْ ذَلِكَ إِلَى رَأْيِ الْمُجْتَهِدِ. وَإِنَّمَا الْقَدْرُ الَّذِي قَطَعْنَا بِهِ فِي إِبْطَالِ الطَّرْدِ أَنْ مُجَرَّدَ كَوْنِ الْحُكْمِ مَعَ الْوَصْفِ لَا يَحْرُكُ الظَّنَّ لِلتَّعْلِيلِ بِهِ مَا لَمْ يُسْتَمَدَّ مِنْ شَمَةِ إِخَالَةٍ أَوْ مُنَاسَبَةٍ أَوْ إِيْهَامِ مُنَاسَبَةٍ أَوْ سَبَرٍ وَخَصَرٍ، مَعَ ضَرُورَةِ طَلَبِ مَنَاطٍ. وَقَدْ يَنْطَوِي الدَّهْنُ عَلَى مَعْنَى تِلْكَ الضَّرُورَةِ وَالسَّبَرِ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرْ صَاحِبُهُ بِشُعُورِ نَفْسِهِ بِهِ. فَإِنَّ الشُّعُورَ بِالشَّيْءِ غَيْرُ الشُّعُورِ بِالشُّعُورِ، فَلَوْ قَدَّرَ تَجَرُّدُهُ عَنْ هَذَا الشُّعُورِ لَمْ يَحْرُكْ ظَنُّ الْعَاقِلِ أَصْلًا.

الطَّرْفُ الثَّالِثُ فِي:

بَيَانِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مِنَ الشَّبَهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَلَيْسَ مِنْهُ

3780. وَمِثْلُ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

3781. |الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا عُرِفَ مِنْهُ مَنَاطُ الْحُكْمِ قَطْعًا، وَاقْتَفَرَ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ.

3782. مِثَالُهُ طَلَبُ الشَّبَهِ فِي جِزَاءِ الصَّيْدِ. وَبِهِ قَسَرَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ الشَّبَهَ. وَهَذَا خَطَأً، لِأَنَّ صَحَّةَ ذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهِ، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِمَّا قَتَلْتُمْ مِنْ الثَّعْمِ﴾، فَعَلِمَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ هُوَ الْمِثْلُ، وَلَيْسَ فِي النِّعَمِ مَا يُمَازِلُ الصَّيْدَ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَشْبَهَ الْأَمْثِلُ، فَوَجِبَ طَلَبُهُ، كَمَا أَوْجَبَ الشَّرْعُ مَهْرَ الْمِثْلِ، وَقِيَمَةَ الْمِثْلِ، وَكِفَايَةَ الْمِثْلِ فِي الْأَقَارِبِ. وَلَا سَبِيلَ إِلَّا الْمُقَايَسَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نِسَاءِ الْعَشِيرَةِ، وَبَيْنَ شَخْصٍ الْقَرِيبِ الْمَكْفِيِّ فِي الشَّرِّ وَالْحَالِ وَالشَّخْصِ وَبَيْنَ سَائِرِ الْأَشْخَاصِ، لِتَعْرِفَ بِهِ الْكِفَايَةَ. فَذَلِكَ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَكَيْفَ يُمَثَّلُ بِهِ الشَّبَهُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ الَّذِي يَضَعُبُ الدَّلِيلُ عَلَى إِنْشَائِهِ؟!

3783. |الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا عُرِفَ مِنْهُ مَنَاطُ الْحُكْمِ، ثُمَّ اجْتَمَعَ مَنَاطَانِ مُتَعَارِضَانِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. فَجَبَّ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَنَاطَيْنِ صَرُورَةً. فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الشَّبَهِ.

3784. مِثَالُهُ: أَنَّ بَدَلَ الْمَالِ غَيْرُ مُقَدَّرٍ، وَبَدَلَ النَّفْسِ مُقَدَّرٌ. وَالْعَبْدُ نَفْسٌ كَالْحُرِّ، وَمَالٌ كَالْفَرَسِ. فَإِذَا أَنْ يُقَدَّرَ بَدَلُهُ، أَوْ لَا يُقَدَّرُ. فَتَارَةً يُشَبَّهُ بِالْفَرَسِ، وَتَارَةً بِالْحُرِّ. وَذَلِكَ يَظْهَرُ فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ عَلَى الْآخَرِ وَقَدْ ظَهَرَ كَوْنُ الْمَعْنِيَيْنِ مِنْ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَإِنَّمَا الْمُسْكَوْنُ / مِنَ الشَّبَهِ جَعَلَ الْوَصْفِ الَّذِي لَا يَنَاسِبُ مَنَاطًا، مَعَ أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يُصَفِّ إِلَيْهِ. وَهَهُنَا بِالِاتِّفَاقِ: الْحُكْمُ يَنْصَافُ إِلَى هَذَيْنِ الْمَنَاطَيْنِ.

[324/2]

3785. |الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا لَمْ يُوَجَدْ فِيهِ كُلُّ مَنَاطٍ عَلَى الْكَمَالِ، لَكِنْ تَرَكَّبَتِ الْوَاقِعَةُ مِنْ مَنَاطَيْنِ، وَلَيْسَ يَتَمَحْضُ أَحَدُهُمَا، فَيُحْكَمُ فِيهِ بِالْأَعْلَى.

3786. مِثَالُهُ: أَنَّ اللَّعَانَ مُرَكَّبٌ مِنَ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ. وَلَيْسَ بِيَمِينٍ مَحْضٍ، لِأَنَّ يَمِينَ الْمُدَّعِي لَا تُقْبَلُ، وَالْمُلَاعِنُ مُدَّعٍ. وَلَيْسَ بِشَّهَادَةٍ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ يَشْهَدُ لِغَيْرِهِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَشْهَدُ لِنَفْسِهِ. وَفِي اللَّعَانِ لَفْظُ الْيَمِينِ وَالشَّهَادَةِ. فَإِذَا كَانَ الْعَبْدُ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ لَا مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ، وَتُرَدَّدَ فِي أَنَّهُ هَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ

اللُّعَابِ، وَبَانَ لَنَا غَلَبَةُ إِحْدَى الشَّائِئَتَيْنِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي أَنَّ الْحُكْمَ بِهَا وَاجِبٌ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّبَهِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ. وَكَذَلِكَ الظَّهَارُ: لَفْظٌ مُحَرَّمٌ وَهُوَ كَلِمَةُ زُورٍ، فَيَدُورُ بَيْنَ الْقَذْفِ وَالطَّلَاقِ. وَزَكَاتُ الْفَطْرِ، تَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْمُؤَنَةِ وَالْقُرْبَةِ. وَالْكَفَّارَةُ، تَتَرَدَّدُ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعُقُوبَةِ، وَفِيهَا شَائِبَةٌ مِنْهُمَا. فَإِذَا تَنَاقَضَ حُكْمُ الشَّائِئَتَيْنِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِخْلَاءُ الْوَاقِعَةِ عَنْ أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ، وَظَهَرَ دَلِيلٌ عَلَى غَلَبَةِ إِحْدَى الشَّائِئَتَيْنِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مَعْنَى مُنَاسِبٌ فِي الطَّرْفَيْنِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ بِالْأَغْلَبِ الْأَشْبَهِ.

3787. وَهَذَا أَشْبَهُ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ بِمَا اخَذَ الشَّبَهَ. فَإِنَّا نَظُنُّ أَنَّ الْعَبْدَ مَمْنُوعٌ مِنَ الشَّهَادَةِ لِسِرِّهِ وَمَصْلَحَةٍ، وَمُمْكِنٌ مِنَ الْيَمِينِ لِمَصْلَحَةٍ، وَأَشْكَلُ الْأَمْرِ فِي اللَّعَانِ، وَبَانَ أَنَّ إِحْدَى الشَّائِئَتَيْنِ أَغْلَبُ، فَيَكُونُ الْأَغْلَبُ عَلَى ظَنِّنَا بَقَاءَ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ الْمُوَدَّعَةِ تَحْتَ الْمَعْنَى الْأَغْلَبِ.

3788. فَإِنْ قِيلَ: وَبِمَ يَعْلَمُ غَلَبَةُ أَحَدِ الْمَعْنِيَتَيْنِ؟

3789. قُلْنَا: تَارَةً بِالْبَحْثِ عَنْ حَقِيقَةِ الذَّاتِ، وَتَارَةً بِالْأَحْكَامِ وَكَثَرَتِهَا، وَتَارَةً بِقُوَّةِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَخَاصِّيَّتِهِ فِي الدَّلَالَةِ. وَهُوَ مُحَالٌ نَظَرُ الْمُجْتَهِدِينَ. وَإِنَّمَا يَتَوَلَّى بَيَانَهُ الْفَقِيهَ دُونَ الْأَصُولِيِّ.

3790. وَالْعَرَضُ أَنَّهُ إِذَا سُلِمَ أَنَّ أَحَدَ الْمَنَاطَيْنِ أَغْلَبُ وَجَبَ الْإِعْتِرَافُ بِالْحُكْمِ بِمُوجِبِهِ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُخْلَى عَنْ أَحَدِ الْحُكْمَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ، وَهُوَ مُحَالٌ، أَوْ يُحْكَمَ بِالْمَغْلُوبِ، أَوْ بِالْغَالِبِ. فَيَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ بِالْغَالِبِ. فَكَيْفَ يُلْحَقُ هَذَا بِالشَّبَهِ الْمُشْكِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ؟

3791. نَعَمْ: لَوْ دَارَ الْقَرْعُ بَيْنَ أَصْلَتَيْنِ، وَأَشْبَهُ أَحَدَهُمَا فِي وَصْفٍ لَيْسَ مَنَاطًا، وَأَشْبَهَ الْآخَرِ فِي وَصْفَيْنِ لَيْسَا مَنَاطَيْنِ، فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ الْحُكْمِ بِالشَّبَهِ، وَالْإِلْحَاقِ بِالشَّبَهِ. وَالْأَمْرُ فِيهِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ: فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمُسَارَكَةَ فِي الْوَصْفَيْنِ تُوْهِمُ الْمُسَارَكَةَ فِي الْمَصْلَحَةِ الْمَجْهُولَةِ عِنْدَهُ اللَّيِّ هِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ ذَلِكَ أَغْلَبَ فِي نَفْسِهِ مِنْ مُسَارَكَةِ الْأَصْلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يُشْبِهْهُ / إِلَّا فِي صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، فَحُكِمَ هُنَا بِظَنِّهِ، فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ

الْحُكْمُ بِالشَّبَهِ. أَمَّا كُلُّ وَصْفٍ ظَهَرَ كَوْنُهُ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ، فَاتَّبَاعُهُ مِنْ قَبِيلِ قِيَاسِ
الْعِلَّةِ، لَا مِنْ قَبِيلِ قِيَاسِ الشَّبَهِ.

3792. هَذَا مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ فِي قِيَاسِ الشَّبَهِ. وَكَانَ الْقَوْلُ فِيهِ مِنْ تَتِمَّةِ الْبَابِ الثَّانِي،
لِأَنَّهُ نَظَرُ فِي طَرِيقِ إِبْتَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ. لَكِنَّا أَفْرَدْنَاهُ بِبَابٍ لِكَيْلَا يَطُولَ الْكَلَامُ
فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ.

3793. وَإِذْ فَرَعْنَا مِنْ طَرِيقِ إِبْتَاتِ الْعِلَلِ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ أَرْكَانِ الْقِيَاسِ وَشُرُوطِهِ
بَعْدَ ذَلِكَ.

الباب الرابع في أركان القياس وشروط كل ركن

3794. وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ: الْأَصْلُ، وَالْفَرْعُ، وَالْعِلَّةُ وَالْحُكْمُ. فَلْتُمَيِّزِ الْقَوْلَ فِي شَرْطِ كُلِّ رُكْنٍ لِيَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الضَّبْطِ:

3795. **الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ الْأَصْلُ.**

أركان القياس
أربعة

3796. وَلَهُ شُرُوطٌ ثَمَانِيَةٌ:

3797. **الشَّرْطُ الْأَوَّلُ:** أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْأَصْلِ ثَابِتًا فَإِنَّهُ إِنْ أُمِكَنَ تَوَجُّهُ الْمَنَعِ عَلَيْهِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ النَّاطِرُ وَلَا الْمُنَاطِرُ قَبْلَ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى ثُبُوتِهِ.

شروط الأصل
ثمانية

3798. **الثَّانِي:** أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتًا بِطَرِيقِ سَمْعِيٍّ شَرْعِيٍّ، إِذَا مَا ثَبَتَ بِطَرِيقِ عَقْلِيٍّ أَوْ لُغَوِيٍّ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا شَرْعِيًّا. وَالْحُكْمُ اللَّغَوِيُّ وَالْعَقْلِيُّ لَا يَثْبُتُ قِيَاسًا عِنْدَنَا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «أَسَاسِ الْقِيَاسِ» *.

* ص. 32، وما بعدها

3799. **الثَّالِثُ:** أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ الَّذِي بِهِ عُرِفَ كَوْنُ الْمُسْتَنْبِطِ مِنَ الْأَصْلِ عِلَّةً سَمْعِيًّا، لِأَنَّ كَوْنَ الْوَصْفِ عِلَّةً: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، وَضَعُ شَرْعِيٍّ.

3800. **الرَّابِعُ:** أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ فَرْعًا لِأَصْلٍ آخَرَ، بَلْ يَكُونُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، أَفَلَا مَعْنَى لِقِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الْأُرْزِ، ثُمَّ قِيَاسِ الْأُرْزِ عَلَى الْبَرِّ، لِأَنَّ الْوَصْفَ الْجَامِعَ إِنْ كَانَ مُوجُودًا فِي الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، كَالطَّعْمِ مَثَلًا، فَتَطْوِيلِ الطَّرِيقِ عَنَّا، إِذْ لَيْسَتْ الذَّرَّةُ بِأَنْ تُجْعَلَ فَرْعًا لِلأُرْزِ أَوَّلَى مِنْ عَكْسِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوجُودًا فِي الْأَصْلِ فِيمَ يُعْرَفُ كَوْنُ الْجَامِعِ عِلَّةً؟ وَإِنَّمَا يُعْرَفُ كَوْنُ الشَّيْءِ وَالْمُنَاسِبِ عِلَّةً بِشَهَادَةِ الْحُكْمِ وَإِثْبَاتِهِ عَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْحُكْمُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، أَوْ مُخَصَّمًا عَلَيْهِ، لَمْ يَصْلُحْ لِأَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَلَاحِظَةِ الْمَعْنَى الْمَقْرُونِ بِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي فِي قِيَاسِ الشَّيْءِ إِلَى أَنْ يُشَبَّهَ بِالْفَرْعِ الثَّالِثِ رَابِعًا، وَبِالرَّابِعِ حَامِسًا، فَيَنْتَهِي الْأَخِيرُ إِلَى حَدٍّ لَا يُشَبَّهُ الْأَوَّلُ،

[326/2]

كَمَا لَوْ انْقَطَعَ حَصَاةٌ وَطَلَبَ مَا يُشَبِّهُهَا، ثُمَّ طَلَبَ مَا يُشَبِّهُ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ طَلَبَ مَا يُشَبِّهُ الثَّالِثَةَ ثُمَّ يَنْتَهِي بِالْآخِرَةِ إِلَى أَنْ لَا يُشَبِّهُ الْعَاشِرُ الْأَوَّلَ، لِأَنَّ / الْفُرُوقَ الدَّقِيقَةَ تَجْتَمِعُ، فَتُظْهِرُ الْمَفَارِقَةَ.

3801 فَإِنْ قِيلَ: فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِفَرَضِ الْمُنَاطِرِ الْكَلَامَ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ؟

3802 قُلْنَا: لِلْفَرَضِ مَحِلَّانِ:

3803 أَحَدُهُمَا: أَنْ يَنْعَمَ السَّائِلُ بِسُؤَالِهِ جُمْلَةً مِنَ الصُّوَرِ، فَيُخَصِّصُ الْمُنَاطِرُ بَعْضَ الصُّوَرِ، إِذْ يُسَاعِدُهُ فِيهِ خَبَرٌ أَوْ دَلِيلٌ خَاصٌّ، أَوْ يَنْدَفِعُ فِيهِ بَعْضُ شُبِّهِ الْخَصْمِ.

3804 |الْمَحَلُّ الثَّانِي: أَنْ تَبْنِيَ فَرْعًا عَلَى فَرْعٍ آخَرَ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ عَلَى النَّاطِرِ الْمُجْتَهِدِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ. أَمَّا قَبُولُهُ مِنَ الْمُنَاطِرِ فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى اصْطِلَاحِ الْجَدَلِيِّينَ، فَالْجَدَلُ شَرِيعَةٌ وَضَعَهَا الْمُتَنَاطِرُونَ، وَنَظَرْنَا فِي الْمُجْتَهِدِ، وَهُوَ لَا يَنْتَفِعُ بِذَلِكَ. وَمُوَافَقَةُ الْخَصْمِ عَلَى الْفَرْعِ لَا تَنْفَعُ، وَلَا تَجْعَلُهُ أَصْلًا، إِذِ الْخَطَأُ مُمَكِّنٌ عَلَى الْخَصْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مُطْلَقًا فَيَصِيرُ أَصْلًا مُسْتَقِلًّا.

3805 |الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ إِبْتِاتِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ مَخْصُوصًا بِالْأَصْلِ، لَا يَنْعَمُ الْفَرْعُ. مِثَالُهُ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ: السَّفَرَجَلُ مَطْعُومٌ، فَيَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، قِيَاسًا عَلَى الْبُرِّ. ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى إِبْتِاتِ كَوْنِ الطَّعْمِ عِلَّةً بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ»؛ أَوْ قَالَ: فَضَّلَ الْقَاتِلُ الْقَتِيلَ بِفَضِيلَةِ الْإِسْلَامِ. فَلَا يَقْتُلُ بِهِ، كَمَا لَوْ قَتَلَ الْمُسْلِمُ الْمُعَاهِدَ، ثُمَّ اسْتَدَّ فِي إِبْتِاتِ عِلَّتِهِ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «لَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ بَكَارٍ» فَهَذَا قِيَاسٌ مَنْصُوصٌ عَلَى مَنْصُوصٍ، وَهُوَ كَقِيَاسِ الْبُرِّ عَلَى الشُّعْبِ، وَالْدَّرَاهِمِ عَلَى الدَّنَانِيرِ.

3806 |الْسَّادِسُ: قَالَ عُمَرَانُ النَّبَشِيُّ: شَرْطُ الْأَصْلِ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ بِجَوَازِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ تَعْلِيلِهِ.

3807 وَهَذَا كَلَامٌ مُخْتَلٌ لَا أَصْلَ لَهُ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ حَيْثُ قَاسُوا لَفْظَ الْحَرَامِ عَلَى الظَّاهِرِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الِیْمِینِ، لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عِنْدَهُمْ عَلَى وَجُوبِ تَعْلِيلِ أَوْ جَوَازِهِ. لَكِنِ الْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ انْقَدَحَ فِيهِ مَعْنَى مُجِبِلٍ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اتِّبَاعُهُ وَتَرْكُ الْإِلْتِقَاتِ إِلَى الْمَحَلِّ الْحَاصِّ؛ وَإِنْ كَانَ الْوُصْفُ مِنْ قَبِيلِ الشُّبِّهِ، كَالطَّعْمِ

الذي لا يناسب، فيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَوْلَا ضَرُورَةُ جَرَيَانِ الرُّبَا فِي الدَّقِيقِ ١١
وَالْعَجِيزِ، وَامْتِنَاعُ ضَبْطِ الْحُكْمِ بِاسْمِ الثَّرِ، لَمَّا وَجِبَ اسْتِثْنَاءُ الطَّعْمِ. فَهَذَا
لَهُ وَجْهٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ لَمْ يُرَدْ بِهِ هَذَا فَلَا وَجْهَ لَهُ.

3808. السَّامِعُ: أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ حُكْمُ الْأَصْلِ بِالتَّعْلِيلِ. وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا
عَكَّرَتْ عَلَى الْأَصْلِ بِالتَّخْصِصِ فَلَا تُقْبَلُ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ التَّأْوِيلِ فِي
مَسْأَلَةِ الْإِبْدَالِ * . وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ سَابِقًا إِلَى الْفَهْمِ جَازَ أَنْ يَكُونَ
قَرِينَةً مُخَصَّصَةً لِلْعُمُومِ. أَمَّا الْمُسْتَنْبِطُ بِالتَّأْمَلِ فَفِيهِ نَظَرٌ.

* ص 370، وما بعدها

3809. الثَّامِنُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ، فَإِنَّ الْخَارِجَ عَنِ
الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَهَذَا بِمَا أَطْلَقَ / وَيَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ فَتَقُولُ:

[327/2]

3810. قَدْ اسْتَشْهَرَ فِي أَلْسِنَةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ «الْخَارِجَ عَنِ الْقِيَاسِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ».
وَيُطْلَقُ اسْمُ الْخَارِجِ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ مُخْتَلِفَةٍ:

قاعدة: الخارج عن
القياس لا يقاس
عليه غيره

3811. فَإِنَّ ذَلِكَ يُطْلَقُ ثَارَةً عَلَى مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ.

3812. وَثَارَةً عَلَى مَا اسْتَفْتَحَ ابْتِدَاءً مِنْ قَاعِدَةٍ مُقَرَّرَةٍ بِنَفْسِهَا لَمْ تَقْطَعْ مِنْ أَصْلِ سَابِقٍ.

3813. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَنْثَى وَالْمُسْتَفْتَحِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ، وَإِلَى مَا لَا
يُعْقَلُ مَعْنَاهُ. فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

3814. الْقِسْمُ | الْأَوَّلُ: | الْخَاصِيَّةُ:

3815. مَا اسْتُثْنِيَ عَنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ وَخُصَّصَ بِالْحُكْمِ، وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَى التَّخْصِصِ؛ فَلَا
يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، لِأَنَّهُ فُهِمَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي مَحَلِّهِ عَلَى الْخُصُوصِ، وَفِي الْقِيَاسِ
إِبْطَالُ الْخُصُوصِ الْمَعْلُومِ بِالنَّصِّ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِبْطَالِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ.

ما استثنى من
قاعدة عامة
وخصص بالحكم

3816. بَيَانُهُ: مَا فُهِمَ مِنْ تَخْصِصِ السَّبِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاسْتِثْنَائِهِ فِي تِسْعِ نِسْوَةٍ، وَفِي
نِكَاحِ امْرَأَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْهَبَةِ مِنْ غَيْرِ مَهْرٍ، وَفِي تَخْصِصِهِ بِصَفِيِّ الْمَغْنَمِ، وَمَا
ثُبَّتَ مِنْ تَخْصِصِهِ خُرِيمَةً يَقْبُولُ شَهَادَتِهِ وَخُدَّه، وَتَخْصِصِهِ أَبَا بَرْدَةَ فِي الْعِنَاقِ
أَنَّهَا تُجْزَى عَنْهُ فِي الصَّحِيَّةِ. فَهَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ وَرُودُ النُّسخِ
لِلْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ، بَلْ وَرُودُ الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ إِثْبَاتِ الْقَاعِدَةِ، فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ؟

3817. وَكَوْنُهُ خَاصِيَّةً لِمَنْ وَرَدَ فِي حَقِّهِ: نَارَةٌ يُعْلَمُ، وَنَارَةٌ يُظَنُّ: فَالْمُظَنُّونَ كَاخْتِصَاصٍ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقَرَّبُوه طَيْبًا، فَإِنَّهُ يُحْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا»، وَقَوْلُهُ فِي شَهْدَاءِ أَحَدٍ: «زَمَلُوهُمْ بِكُلُومِهِمْ وَدِمَائِهِمْ» فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُزْفَعُ بِهِ قَاعِدَةُ الْغُسْلِ فِي حَقِّ الْمُحْرِمِينَ وَالشَّهْدَاءِ، لِأَنَّ اللَّفْظَ خَاصٌّ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ خَاصًّا، لِإِطْلَاعِهِ عَلَى إِخْلَاصِهِمْ فِي الْعِبَادَةِ، وَنَحْنُ لَا نَطْلُعُ عَلَى مَوْتٍ غَيْرِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَضْلًا عَنْ مَوْتِهِمْ عَلَى الْإِحْرَامِ وَالشَّهَادَةِ. وَلَمَّا قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَقَعَ أَهْلُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ» وَلَمْ يَقَرِّ الْكَفَّارَةَ فِي ذِمَّتِهِ عِنْدَ عَجْزِهِ، وَجَعَلَ الشَّبَقَ عَجْزًا عَنِ الصُّومِ، قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: هُوَ خَاصِيَّةٌ؛ وَقَالَ صَاحِبُ «التَّقْرِيبِ»*: يَلْتَحِقُ بِهِ مَنْ يُسَاوِيهِ فِي الشَّبَقِ وَالْعَجْزِ.

*الهاشي القلاهي

3818. وَمَنْ جَعَلَهُ خَاصِيَّةً اسْتَنَدَ فِيهِ إِلَى أَنَّهُ الْوُفُوحُ هَذَا الْبَابُ فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي كَفَّارَةِ الْمَظَاهِرِ وَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ. وَنَصَّ الْقُرْآنُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَنْفَكُونَ عَنْ وَاجِبٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَحْوَالُهُمْ فِي الْعَجْزِ. فَحَمَلُهُ عَلَى الْخَاصِيَّةِ أَهْوَنُ مِنْ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ الْمَعْلُومَةِ.

13214

3819. الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا اسْتَشْنِي عَنْ قَاعِدَةٍ سَابِقَةٍ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ مَعْنَى: فَهَذَا يُقَاسُ عَلَيْهِ كُلُّ مَسْأَلَةٍ ذَارَتْ بَيْنَ الْمُسْتَشْنَى وَالْمُسْتَبْقَى، وَشَارَكَتِ الْمُسْتَشْنَى فِي عِلَّةٍ / الْإِسْتِثْنَاءِ.

[328/2]

3820. مِثَالُهُ: اسْتِثْنَاءُ الْعَرَابِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرَدْ نَاسِخًا لِقَاعِدَةِ الرَّبَا وَلَا هَادِمًا لَهَا، لَكِنْ اسْتَشْنِي لِلْحَاجَةِ. فَتَقْيَسُ الْعِنَبَ عَلَى الرُّطْبِ، لِأَنَّا نَرَاهُ فِي مَعْنَاهُ.

3821. وَكَذَلِكَ: إِيْجَابُ صَبَاحٍ مِنْ تَمَرٍ فِي لَبَنِ الْمُصْرَةِ لَمْ يَرَدْ هَادِمًا لِضَمَانِ الْمِثْلِيَّاتِ بِالْمِثْلِ، لَكِنْ لَمَّا اخْتَلَطَ اللَّبَنُ الْحَادِثُ بِالْكَائِنِ فِي الصَّرْعِ عِنْدَ الْبَيْعِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّمْيِيزِ وَلَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ، وَكَانَ مُتَعَلِّقًا بِمَطْمُومٍ يَقْرُبُ الْأَمْرِ فِيهِ، خَلَصَ الشَّارِعُ الْمُتَبَايِعِينَ مِنْ وَرْطَةِ الْجَهْلِ بِالتَّقْدِيرِ بِصَبَاحٍ مِنْ تَمَرٍ. فَلَا جَرَمَ نَقُولُ: لَوْ رَدَّ الْمُصْرَةَ بَعِيْبٍ آخَرَ، لَا يَعْيبُ النَّصْرَةَ، فَيَضْمَنُ اللَّبَنُ أَيْضًا بِصَبَاحٍ. وَهُوَ نَوْعُ الْحَاقِ، لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ. وَلَوْلَا أَنَا نَشْمُ مِنْهُ

رَائِحَةَ الْمَعْنَى لَمْ تَنْجَاسَ عَلَى الْإِلْحَاقِ. فَإِنَّهُ لَمَّا فُرِّقَ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّانِ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ، وَقَالَ: «يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ، وَيُرْسُ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ» وَلَمْ يَنْقَدْ فِيهِ مَعْنَى، لَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ الْفَرْقُ فِي حَقِّ الْبَهَائِمِ بَيْنَ ذُكُورِهَا وَإِنَاثِهَا. وَكَذَلِكَ: حَكَمَ الشَّرْعُ بَقَاءَ صَوْمِ النَّاسِي، عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ الْمَأْمُورَاتِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَقْيَسُ عَلَيْهِ كَلَامَ النَّاسِي فِي الصَّلَاةِ، وَلَا أَكَلَ الْمُكْرَهِ، وَالْمُخْطِئِ فِي الْمَضْمَنَةِ؛ وَلَكِنْ قَالَ: جَمَاعُ النَّاسِي فِي مَعْنَاهُ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ بَابٌ وَاحِدٌ. وَالشَّافِعِيُّ قَالَ: الصَّوْمُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَأْمُورَاتِ بِمَعْنَاهُ إِذِ افْتَقَرَ إِلَى النَّبِيِّ، وَالتَّحَقُّ بِأَرْكَانِ الْعِبَادَاتِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُنْهَيَّاتِ فِي نَفْسِهِ وَحَقِيقَتِهِ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا تَرْكُ يَتَصَوَّرُ مِنَ النَّائِمِ جَمِيعِ النَّهَارِ. فَاسْقَاطُ الشَّرْعِ عَهْدَةَ النَّاسِي تَرْجِيحٌ لِنَزْوَعِهِ إِلَى الْمُنْهَيَّاتِ، فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ كَلَامَ النَّاسِي، وَتَقْيَسُ عَلَيْهِ الْمُكْرَهَ وَالْمُخْطِئَ عَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

3823. الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَقْلَةُ الْمُسْتَفْتَحَةُ الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، لِتَعَذُّرِ الْعِلَّةِ. فَيُسَمَّى خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ تَجَوُّزًا، إِذْ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ مُنْقَاسًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ عُمُومُ قِيَاسٍ وَلَا اسْتِثْنَاءٌ، حَتَّى يُسَمَّى الْمُسْتَقْنَى خَارِجًا عَنِ الْقِيَاسِ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهِ. وَمِثَالُهُ: الْمُقَدَّرَاتُ فِي أَعْدَادِ الرُّكْعَاتِ، وَنُصُبِ الرُّكُوتِ، وَمَقَادِيرُ الْحُدُودِ وَالْكَفَارَاتِ، وَجَمِيعُ التَّحْكِمَاتِ الْمُبْتَدَأَةِ الَّتِي لَا يَنْقَدْ فِيهَا مَعْنَى، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا، لِأَنَّهَا لَا تُعْقَلُ عَلَيْهَا.

3824. الْقِسْمُ الرَّابِعُ: فِي الْقَوَاعِدِ الْمُبْتَدَأَةِ الْعَدِيمَةِ النَّظِيرِ: لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهُ يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، لِأَنَّهُ لَا يُوحَدُ لَهَا نَظِيرٌ خَارِجٌ مِمَّا تَنَازَلَهُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ. وَالْمَانِعُ مِنَ الْقِيَاسِ فَقَدْ الْعِلَّةُ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ، فَكَأَنَّهُ مُعْلَلٌ بِعِلَّةٍ قَاصِرَةٍ. وَمِثَالُهُ: رُخْصُ السَّفَرِ فِي الْقَصْرِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْخُمَيْنِ، وَرُخْصَةُ الْمُضْطَرِّ 3825. فِي أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَضَرْبِ الدِّيَةِ عَلَى / الْعَاقِلَةِ، وَتَعَلُّقُ الْأَرْضِ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ، وَإِبْجَابُ غُرَّةِ الْجَنِينِ، وَالشَّفْعَةُ فِي الْعَقَارِ، وَخَاصِيَّةُ الْإِجَارَةِ، وَالنِّكَاحُ، وَحُكْمُ اللَّعَانِ، وَالْقَسَامَةِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ نَظَائِرِهَا. فَإِنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ مُتَبَايِنَةٌ الْمَأْخَذِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: بَعْضُهَا خَارِجٌ عَنِ قِيَاسِ الْبَعْضِ. بَلْ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ

الْقَوَاعِدِ مَعْنَى مُتَّفَرِّدٍ بِهِ، لَا يُوجَدُ لَهُ تَطْيِيرٌ فِيهِ. فَلَيْسَ الْبَعْضُ بِأَنْ يُوضَعَ أَصْلًا
وَيُجْعَلَ الْآخَرُ خَارِجًا عَنْ قِيَاسِهِ بِأَوَّلِي مِنْ عَكْسِهِ. وَلَا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى كَثَرَةِ
الْعَدَدِ وَقَلْتِهِ.

3826. وَتَحْقِيقُهُ: أَنَا نَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا جُوزَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفِّ لِعُسْرِ النَّزْعِ، وَمَسِيسِ
الْحَاجَةِ إِلَى اسْتِصْحَابِهِ، فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ الْعِمَامَةُ وَالْقَفَازِينُ وَمَا لَا يَسْتُرُ جَمِيعَ
الْقَدَمِ، لَا لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، لَكِنْ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ مَا يُسَاوِيهِ فِي الْحَاجَةِ.
وَعُسْرِ النَّزْعِ، وَعُمُومِ الْوُقُوعِ.

3827. وَكَذَلِكَ رُخْصَةُ السَّفَرِ: لَا شَكَّ فِي ثُبُوتِهَا بِالْمَشَقَّةِ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا مَشَقَّةُ
أُخْرَى، لِأَنَّهُ لَا يُشَارِكُهَا غَيْرُهَا فِي جُمْلَةِ مَعَانِيهَا وَمَصَالِحِهَا، لِأَنَّ الْمَرَضَ
يُخَوِّجُ إِلَى الْجَمْعِ لَا إِلَى الْقَصْرِ، وَقَدْ يُقْضَى فِي حَقِّهِ بِالرُّدِّ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى
الْقُعُودِ. وَلَمَّا سَاوَاهُ فِي حَاجَةِ الْفِطْرِ سَوَى الشَّرْعُ بَيْنَهُمَا

3828. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: تَنَازُلُ الْمَيْتَةِ لِلْمُضْطَّرِّ رُخْصَةً خَارِجَةً عَنِ الْقِيَاسِ، غَلَطَ،
لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُ الْمُضْطَّرِّ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ. وَإِلَّا
فَلَنَقَاسِ الْحُمْرَ عَلَى الْمَيْتَةِ، وَالْمُكْرَةَ عَلَى الْمُضْطَّرِّ، فَهُوَ مُتَقَاسٌ.

3829. وَكَذَلِكَ بَدَاءَةُ الشَّرْعِ بِإِيْمَانِ الْمُدَّعِي فِي الْقَسَامَةِ لِشَرَفِ أَمْرِ الدَّمِ،
وِلِخَاصِيَّةِ لَا يُوجَدُ مِثْلُهَا فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّهُ عَدِيمُ النَّظِيرِ. فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَأَقْرَبُ
شَيْءٍ إِلَيْهِ الْبُضْعُ، وَقَدْ وَرَدَ تَصْدِيقُ الْمُدَّعِي بِاللَّعَانِ، عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ.

3830. وَكَذَلِكَ ضَرْبُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ: كَانَ ذَلِكَ رَسْمَ الْجَاهِلِيَّةِ. فَزَرَهُ الشَّرْعُ
لِكَثَرَةِ وَقُوعِ الْخَطَا، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى مُمَارَسَةِ السَّلَاحِ. وَلَا تَطْيِيرَ لَهُ فِي غَيْرِ
الدِّيَةِ. وَهَذَا مِمَّا يَكْثُرُ.

3831. فِيهِذَا يُعْرَفُ أَنَّ قَوْلَ الْفُقَهَاءِ: تَأَقَّتْ الْإِجَارَةُ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ، خَطَأً،
كَقَوْلِهِمْ: تَأَثَّدَ الْبَيْعُ وَالنِّكَاحُ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْإِجَارَةِ، وَتَأَقَّتْ الْمُسَافَاةُ خَارِجٌ
عَنْ قِيَاسِ تَأَثَّدِ الْقِرَاضِ، بَلْ تَأَثَّدُ الْقِرَاضُ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ تَأَقَّتِ الْمُسَافَاةِ.

3832. فَإِذَا هَذِهِ الْأَقْسَامُ الْأَرْبَعَةُ لَا بُدَّ مِنْ فَهْمِهَا. وَفِيهِمْ تَبَايُنُهَا يَحْصُلُ الْوُقُوفُ عَلَى
سِرِّ هَذَا الْأَصْلِ. /

شروط الصرع
خمس

3833. الرُّكْنُ الثَّانِي لِلْقِيَاسِ، الْفَرْعُ.

3834. وَلَهُ خَمْسَةٌ شُرُوطٌ:

3835. الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ عِلَّةُ الْأَصْلِ مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ. فَإِنْ تَعَدَّى الْحُكْمُ فَرْعًا تَعَدَّى الْعِلَّةُ. فَإِنْ كَانَ وَجُودُهَا فِي الْفَرْعِ غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِهِ لَكِنَّهُ مَقْنُونٌ، صَحَّ الْحُكْمُ.

3836. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ مُشَارَكَتُهُ لِلْأَصْلِ فِي الْعِلَّةِ لَمْ تُعْلَمْ، وَإِنَّمَا الْمَعْلُومُ بِالْقِيَاسِ أَنَّ الْحُكْمَ يَتَّبِعُ الْعِلَّةَ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَحَلِّ. أَمَّا إِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي الْعِلَّةِ فَلَا يُلْحَقُ. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ النَّجَاسَةَ هِيَ عِلَّةُ بَطْلَانِ الْبَيْعِ فِي وَدَكِ * الْمَيْتَةِ، قِسْنَا عَلَيْهِ الْكَلْبَ، إِذْ ثَبَتَ عِنْدَنَا نَجَاسَةُ الْكَلْبِ بِدَلِيلٍ مَقْنُونٍ. وَكَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ عِلَّةُ الْكَفَّارَةِ الْعِصْيَانُ. وَيَذْرُوكُ تَحْقِيقُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ. فَإِذَا ثَبَتَ التَّحَقُّقُ بِالْأَصْلِ. وَكَذَلِكَ الْمَاءُ الْكَثِيرُ إِذَا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ، فَطَرَحَ فِيهِ التُّرَابُ، فَإِنْ كَانَ التُّرَابُ سَائِرًا كَالزَّعْفَرَانِ لَمْ تَزَلِ النَّجَاسَةُ، وَإِنْ كَانَ مُبْطَلًا كَهُبُوبِ الرِّيحِ وَطُولِ الْمُدَّةِ، زَالَتِ النَّجَاسَةُ. وَرُبَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ ظَنِّيٍّ. فَالظَّنُّ كَالْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ.

* وَدَكُ دَسَمِ الْمَيْتَةِ، أَوْ مَا يَسْلُ مِنْهَا

3837. | الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْفَرْعُ فِي الثَّبُوتِ عَلَى الْأَصْلِ. وَمِثَالُهُ قِيَاسُ الْوُضُوءِ عَلَى التَّيْمُمِ فِي النِّيَّةِ، وَالتَّيْمُمُ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الْوُضُوءِ. وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ، فَالدَّلِيلُ يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَذْلُولِ. فَإِنْ حَدُوثُ الْعَالَمِ دَلٌّ عَلَى الصَّنَائِعِ الْقَدِيمِ. وَإِنْ كَانَ بِطَرِيقِ التَّعْلِيلِ فَلَا يَسْتَقِيمُ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَحْدُثُ بِحُدُوثِ الْعِلَّةِ، فَكَيْفَ يَتَأَخَّرُ عَنِ الْمَعْلُومِ؟ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْعُدُولُ إِلَى طَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ، فَإِنْ اثْبَاتَ الشَّرْعُ الْحُكْمَ فِي التَّيْمُمِ عَلَى وَفْقِ الْعِلَّةِ، يَشْهَدُ لِكُونِهِ مَلْحُوظًا بِعَيْنِ الْإِعْتِبَارِ. وَإِنْ كَانَ لِلْعِلَّةِ دَلِيلٌ آخَرُ سِوَى التَّيْمُمِ فَلَا يَكُونُ التَّيْمُمُ وَحْدَهُ دَلِيلًا لِعِلَّةِ الْوُضُوءِ السَّابِقِ.

3838. | الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يُفَارِقَ حُكْمُ الْفَرْعِ حُكْمَ الْأَصْلِ لَا فِي جَنْبِيئِهِ، وَلَا فِي زِيَادَةٍ، وَلَا نَقْصَانٍ. فَإِنَّ الْقِيَاسَ عِبَارَةً عَنْ تَعْدِيَةِ حُكْمٍ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ، فَكَيْفَ يَخْتَلِفُ بِالتَّعْدِيَةِ؟ وَلَيْسَ مِنْ شَكْلِ الْقِيَاسِ قَوْلُ الْقَائِلِ: بَلَغَ رَأْسُ الْمَالِ

أَقْصَى مَرَاتِبِ الْأَعْيَانِ، فَلْيَتْلَعْ الْمُسْلِمُ فِيهِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الدُّيُونِ، قِيَاسًا لِأَحَدِ
الْبُيُوضَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّ هَذَا الْحَقَّ فُرِعَ بِأَصْلٍ فِي إِثْبَاتِ خِلَافِ حُكْمِهِ.
[الشَّرْطُ الرَّابِعُ]: أَنَّ يَكُونَ الْحُكْمُ فِي الْفُرْعِ مِمَّا ثَبِتَتْ جُمْلَتُهُ بِالنَّصِّ، وَإِنْ لَمْ
يُثْبِتْ تَفْصِيلُهُ، وَهَذَا ذَكَرَهُ أَبُو هَاشِمٍ، وَقَالَ: لَوْلَا أَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِمِيزَاتِ الْجَدِّ
جُمْلَةً لَمَا نَظَرَتْ الصَّحَابَةُ فِي تَوْرِيثِ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ.

[331/2] 3839. وَهَذَا قَاسِدٌ، لِأَنَّهُمْ قَاسُوا قَوْلَهُ / «أَنْتَ عَلَيَّ حَرَامٌ» عَلَى الظَّهَارِ وَالطَّلَاقِ
وَالْيَمِينِ، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ وَرَدَ فِيهِ حُكْمٌ، لَا عَلَى الْعُمُومِ وَلَا عَلَى الْخُصُوصِ،
بَلِ الْحُكْمُ إِذَا ثَبِتَ فِي الْأَصْلِ بِعِلَّةٍ تَعْدَى يَتَعَدَّى الْعِلَّةُ كَيْفَمَا كَانَ.
3841. [الشَّرْطُ الْخَامِسُ]: أَنَّ لَا يَكُونَ الْفُرْعُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يُطْلَبُ الْحُكْمُ
بِقِيَاسِ أَصْلٍ آخَرَ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ.

3842. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ قَسَّمْ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ عَلَى كَفَّارَةِ الْقَتْلِ فِي الرُّقْبَةِ الْمُؤْمِنَةِ، وَالظَّهَارِ
أَيْضًا مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَاسْمُ الرُّقْبَةِ يَشْمَلُ الْكَافِرَةَ؟

3843. قُلْنَا: اسْمُ الرُّقْبَةِ لَيْسَ نَصًّا فِي إِجْزَاءِ الْكَافِرَةِ، لَكِنَّهُ ظَاهِرٌ فِيهِ، كَمَا فِي الْمَعْبِيَةِ.
وَعِلَّةُ اسْتِخْرَاطِ الْإِيمَانِ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ عَرَفْنَا تَخْصِيصَ عُمُومِ آيَةِ الظَّهَارِ، فَخَرَجَ
عَنْ أَنْ يَكُونَ إِجْزَاءُ الْكَافِرَةِ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ، فَطَلَبْنَا حُكْمَهُ بِالْقِيَاسِ لِذَلِكَ.
3844. **الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْحُكْمُ.**

3845. وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ حُكْمًا شَرْعِيًّا لَمْ يُتَعَبَّدْ فِيهِ بِالْعِلْمِ، وَتَبَيَّنَ بِمَسَائِلَ:

3846. [1] مَسْأَلَةٌ: الْحُكْمُ الْعَقْلِيُّ وَالْإِسْمُ اللَّغْوِيُّ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ: فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ
اسْمِ الْخَمْرِ لِلنَّبِيذِ، وَالزَّانَا لِلوَاطِ، وَالسَّرِيقَةَ لِلنَّبَشِ، وَالْخَلِيطَ لِلجَّارِ، بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ
الْعَرَبَ تُسَمِّي الْخَمْرَ إِذَا حُمِضَتْ خَلًّا، لِخُمُوضِهِ. وَلَا تُجْرِيهِ فِي كُلِّ حَامِضٍ.
وَتُسَمِّي الْفَرَسَ أَدَمَهُ لِسَوَادِهِ، وَلَا تُجْرِيهِ فِي كُلِّ أَسْوَدٍ. وَتُسَمِّي الْقَطْعَ فِي
الْأَنْفِ جَدْعًا وَلَا تَطْرُدُهُ فِي غَيْرِهِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ قَدَّمْنَاهَا فَلَا نَعِيدُهَا.

3847. وَكَذَلِكَ لَا يُعْرَفُ كَوْنُ الْمُكْرِهِ قَاتِلًا، وَالشَّاهِدِ قَاتِلًا، وَالشَّرِيكَ قَاتِلًا، بِالْقِيَاسِ.
بَلِ يُتَعْرَفُ حَدُّ الْقَتْلِ بِالْبَحْثِ الْعَقْلِيِّ. وَكَذَلِكَ غَاصِبُ الْمَاشِيَةِ هَلْ هُوَ غَاصِبٌ

الحكم العقلي
والاسم اللغوي لا
يثبت بالقياس

لِلنَّجَاحِ؟ وَالْمُسْتَوْحَى عَلَى الْعَقَارِ هَلْ هُوَ غَاصِبٌ لِلْعَلَّةِ؟ فَهَذِهِ مَبَاحِثُ عَقْلِيَّةٍ تُعْرَفُ بِصِنَاعَةِ الْحَدِّ. نَعَمْ، يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الْحَقُّ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ بِالْمُنْفَرِدِ بِالْقَتْلِ حُكْمًا، فَتُقَيِّسُ عَلَيْهِ الشَّرِيفُ فِي الْقَطْعِ. وَالْحَقُّ الْمَكْرَهُ بِالْقَاتِلِ، فَتُقَيِّسُ عَلَيْهِ الشَّاهِدَ، إِذَا رَجَعَ، وَذَلِكَ الْحَقُّ مَنْ لَيْسَ قَاتِلًا بِالْقَاتِلِ فِي الْحُكْمِ.

2| مَسْأَلَةٌ: مَا تُعْبَدُ فِيهِ بِالْعِلْمِ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ كَمَنْ يُرِيدُ إِثْبَاتَ خَيْرِ الْوَاحِدِ بِالْقِيَاسِ عَلَى قَبُولِ الشَّهَادَةِ. وَلِذَلِكَ أوردُ فِي مِثَالِ هَذَا الْبَابِ إِثْبَاتَ صَلَاةٍ سَادِسَةٍ، أَوْ صَوْمٍ سُؤَالٍ، أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأُصُولِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً.

ما تميد فيه بالعلم
لا يجوز إثباته
بالقياس

3849 وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ الْوَرَزُ صَلَاةٌ سَادِسَةٌ، وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي وَجُوبِهَا، فَلَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ تَكُونَ السَّادِسَةُ مَعْلُومَةً الْوُجُوبِ عَلَى الْقَطْعِ؛ بَلْ سَبَبُ بَطْلَانِ هَذَا الْقِيَاسِ عَلَمُنَا بِبُطْلَانِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ صَوْمُ سُؤَالٍ وَصَلَاةٌ سَادِسَةٌ لَكَانَتِ الْعَادَةُ / تَحِيلُ أَنْ لَا يَتَوَاتَرَ، أَوْ لَأَنَّا لَا نَجِدُ أَصْلًا يَقِيْسُهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ قِيَاسَ سُؤَالٍ عَلَى رَمَضَانَ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ لَنَا أَنَّ وَجُوبَ صَوْمِ رَمَضَانَ كَانَ لِأَنَّهُ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ، أَوْ وَقْتُ مِنَ الْأَوْقَاتِ، أَوْ لَوْصِفَ بِشَارِكَةٍ فِيهِ سُؤَالٌ، حَتَّى يُقَاسَ عَلَيْهِ.

[332/2]

3| مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ هَلْ يُعْرَفُ بِالْقِيَاسِ. وَأَعْنِي بِالنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ الْبَقَاءُ عَلَى مَا كَانَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ.

النفي الأصلي هل
يعرف بالقياس؟

3851 وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ قِيَاسُ الدَّلَالَةِ لَا قِيَاسُ الْعِلَّةِ.

3852 وَقِيَاسُ الدَّلَالَةِ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِإِتِّفَاقِ الْحُكْمِ عَنِ الشَّيْءِ عَلَى انْتِفَائِهِ عَنْ مِثْلِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ ضَمًّا دَلِيلٍ إِلَى دَلِيلٍ. وَإِلَّا فَهُوَ بِاسْتِصْحَابِ مُوجِبِ الْعَقْلِ النَّافِي لِلْأَحْكَامِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالنَّظَرِ.

3853 أَمَّا قِيَاسُ الْعِلَّةِ فَلَا يَجْرِي، لِأَنَّ الصَّلَاةَ السَّادِسَةَ وَصَوْمَ سُؤَالٍ انْتَمَى وَجُوبُهُمَا لِأَنَّهُ لَا مُوجِبَ لَهُمَا، كَمَا كَانَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ حُكْمًا حَادِثًا سَمْعِيًّا حَتَّى تُطْلَبَ لَهُ عِلَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، بَلْ لَيْسَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، بَلْ هُوَ نَفْيٌ لِحُكْمِ الشَّرْعِ. وَلَا عِلَّةَ لَهُ، إِنَّمَا الْعِلَّةُ لِمَا يَتَجَدَّدُ. فَحُدُوثُ الْعَالَمِ لَهُ سَبَبٌ

وَهُوَ إِزَادَةُ الصَّانِعِ، أَمَّا عَدَمُهُ فِي الْأَرْلِ فَلَمْ تَكُنْ لَهُ عِلَّةٌ، إِذْ لَوْ أُحِيلَ عَلَى إِزَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَوَجِبَ أَنْ يَنْقَلِبَ مَوْجُودًا لَوْ قَدَرْنَا عَدَمَ الْمُرِيدِ وَالْإِرَادَةِ، كَمَا أَنَّ الْإِرَادَةَ لَوْ قَدَرَ انْتِفَاؤُهَا لَانْتَفَى وَجُودُ الْعَالَمِ فِي وَقْتِ حَدُوثِهِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِنْتِفَاءُ الْأَصْلِيُّ حُكْمًا شَرْعِيًّا عَلَى التَّحْقِيقِ لَمْ يَنْبُتْ بِعِلَّةٍ سَمْعِيَّةٍ.

3854. أَمَّا النَّفْيُ الطَّارِئُ، كَبَرَاءَةِ الذَّمِّ عَنِ الدِّينِ، فَهُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى عِلَّةٍ، فَيَجْرِي فِيهِ قِيَاسُ الْعِلَّةِ.

إِثْبَاتُ سَبَبِ
الْأَحْكَامِ قِيَاسًا

3855. |4| مَسْأَلَةٌ: كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ أَمَكَّنَ تَغْلِيلَهُ فَالْقِيَاسُ جَارٍ فِيهِ. وَحُكْمُ الشَّرْعِ نَوْعَانِ:

3856. أَحَدُهُمَا: نَفْسُ الْحُكْمِ، وَالثَّانِي: نَصْبُ أَسْبَابِ الْحُكْمِ. فَلِلَّهِ تَعَالَى فِي إِيْجَابِ الرَّجْمِ وَالْقَطْعِ عَلَى الزَّانِي وَالسَّارِقِ حُكْمَانِ: أَحَدُهُمَا: إِيْجَابُ الرَّجْمِ، وَالْآخَرُ: نَصْبُ الزَّنَا سَبَبًا لَوْجُوبِ الرَّجْمِ. فَيُقَالُ: وَجِبَ الرَّجْمُ فِي الزَّنَا لِعِلَّةٍ كَذَا، وَتِلْكَ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي اللَّوْاطِ، فَتَجْعَلُهُ سَبَبًا وَإِنْ كَانَ لَا يُسَمَّى زَنًا.

3857. وَأَنْكَرَ أَبُو زَيْدٍ الدَّبُّوسِيُّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّغْلِيلِ، وَقَالَ: الْحُكْمُ يَنْبَغِ السَّبَبُ، دُونَ حِكْمَةِ السَّبَبِ. وَإِنَّمَا الْحِكْمَةُ ثَمَرَةٌ وَلَيْسَتْ بِعِلَّةٍ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: حُيِّلَ الْقَتْلُ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ لِلزُّجْرِ وَالرَّدْعِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ الْقِصَاصُ عَلَى شُهُودِ الْقِصَاصِ، لِمَسِيسِ الْحَاجَةِ إِلَى الزُّجْرِ وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الْقَتْلُ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

3858. وَالْبَرَهَانُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ شَرْعِيٌّ، أَعْنِي نَصْبَ الْأَسْبَابِ لِإِيْجَابِ الْأَحْكَامِ. فَيُمْكِنُ أَنْ تُعْقَلَ عِلَّتُهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى سَبَبٍ آخَرَ. فَإِنْ

[333/2] اعْتَرَفُوا بِإِمْكَانِ / مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ، وَإِمْكَانِ تَعَدِّيَتِهِ، ثُمَّ تَوَقَّفُوا عَنِ التَّعَدِّيَةِ، كَانُوا مُتَحَكِّمِينَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ حُكْمٍ وَحُكْمٍ، كَمَا يَقُولُ: يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي حُكْمِ الضَّمَانِ لَا فِي الْقِصَاصِ، وَفِي الْبَيْعِ لَا فِي النِّكَاحِ، وَإِنْ ادَّعَوْا الْإِحَالَةَ فَمِنْ أَيْنَ عَرَفُوا اسْتِحَالَتَهُ: ابْضُرُورَةً أَوْ نَظَرًا؟ وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ. كَيْفَ وَتَحْنُ نُبَيِّنُ إِمْكَانَهُ بِالْأَمْثَلَةِ؟

3859. فَإِنْ قِيلَ: الْإِمْكَانُ مُسَلَّمٌ فِي الْعَقْلِ، لَكِنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ، لِأَنَّهُ لَا يُلْقَى لِلْأَسْبَابِ عِلَّةٌ مُسْتَقِيمَةٌ تَتَعَدَّى.

3860. فنقول: الآن قد ارتفع النزاع الأصولي، إذ لا ذاهب إلى تجويز القياس حيث لا تغفل العلة، أو لا تتعدى. وهم قد ساعدوا على جواز القياس حيث أمكن معرفة العلة وتعديتها، فارتفع الخلاف.

3861. الجواب الثاني: هو أننا نذكر إمكان القياس في الأسباب على منهجين:

3862. المنهج الأول: ما لقيناه بتنقيح مناط الحكم. فنقول: قياسنا اللاتط والنباش على الزاني والسارق، مع الاعتراف بخروج النباش واللاتط عن اسم الزاني والسارق، كقياسكم الأكل على الجماع في كفارة الفطر، مع أن الأكل لا يسمى وقاعاً. وقد قال الأعرابي: واقعت في نهار رمضان.

3863. فإن قيل: ليس هذا قياساً، فإننا نعرف بالبحث أن الكفارة ليست كفارة الجماع، بل كفارة الإفطار.

3864. قلنا: وكذلك نقول: ليس الحد حد الزنا، بل حد إلاج الفرج في الفرج المحرم قطعاً، المشتبه طبعاً. والقطع قطع أخذ مال محرر لا شبهة للأخذ فيه.

3865. فإن قيل: إنما القياس أن يقال: علق الحكم بالزنا لعل كذا، وهي موجودة في غير الزنا. وعلقت الكفارة بالوقاع لعل كذا، وهي موجودة في الأكل، كما يقال: أثبت التخريم في الخمر لعل الشدة، وهي موجودة في السبذ. ونحن في الكفارة نبين أنه لم يثبت الحكم للجماع، ولم يتعلّق به، فننكر محل الحكم الوارد شرعاً أنه أين ورد، وكيف ورد. وليس هذا قياساً، فإن استمر لكم مثل هذا في اللاتط والنباش فنحن لا ننازع فيه.

3866. قلنا: فهذا الطريق جار لنا في اللاتط والنباش بلا فرق، وهو نوع إلحاق بغير المنصوص بالمنصوص بفهم العلة التي هي مناط الحكم. فيرجع النزاع إلى الاسم.

3867. المنهج الثاني: هو أننا نقول: إذا انفتح باب المنهج الأول تعدّينا إلى اتباع الحكم والتعليل بها، فإننا لسنا نغني بالحكمة إلا المصلحة المخيلة المناسبة، كقولنا في قوله عليه السلام: «لا يقصر القاضي وهو غضبان» إنه إنما جعل الغضب سبب المنع، لأنه يذهب العقل، ويمنع من استيفاء الفكر، وذلك

مَوْجُودٌ فِي الْجُوعِ الْمَقْرُطِ، وَالْعَطَشِ الْمَقْرُطِ، وَالْأَلَمِ الْمُسْرَحِ. فَنَقِيسُهُ عَلَيْهِ. /
وَقَوْلُنَا: إِنَّ الصَّبِيَّ يُؤَلَّى عَلَيْهِ لِحِكْمَةٍ، وَهِيَ عَجْزُهُ عَنِ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ. فَلَيْسَ
الصَّبَا سَبَبَ الْوَلَايَةِ لِدَايَتِهِ، بَلْ لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ، فَتَنْصِبُ الْجُنُونَ سَبَبًا قِيَاسًا
عَلَى الصَّغَرِ.

3868. وَالِدَلِيلِ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ: اتِّفَاقُ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى قَتْلِ
الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ. وَالشَّرْعُ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْقَتْلَ عَلَى الْقَاتِلِ، وَالشَّرِيكَ لَيْسَ
بِقَاتِلٍ عَلَى الْكَمَالِ. لَكِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا اقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ لِأَجْلِ الرَّجْرِ وَعِصْمَةِ
الدَّمَاءِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَقْتَضِي الْحَاقَّ الْمُشَارِكُ بِالْمُنْفَرِدِ.

3869. وَتَزِيدُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ وَقَوْلُ: هَذِهِ الْحِكْمَةُ جَرَيَانُهَا فِي الْأَطْرَافِ
كَجَرَيَانِهَا فِي النَّفُوسِ، فَيَصَانُ الطَّرْفُ فِي الْقِصَاصِ عَنِ الْمُشَارِكِ، كَمَا يُصَانُ
عَنِ الْمُنْفَرِدِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ: يَجِبُ الْقِصَاصُ بِالْجَارِحِ لِحِكْمَةِ الرَّجْرِ وَعِصْمَةِ
الدَّمَاءِ، فَالْمُثَقَّلُ فِي مَعْنَى الْجَارِحِ بِالإِضَافَةِ إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ. فَهَذِهِ تَعْلِيلَاتُ
مَعْقُولَةٍ فِي هَذِهِ الْأَسْنَابِ، لَا تَفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَعْلِيلِ تَحْرِيمِ الْحَمْرِ بِالشَّدَةِ،
وَتَعْلِيلِ وَلَايَةِ الصَّغَرِ بِالْعَجْزِ، وَمَنْعِ الْحُكْمِ بِالْغَضَبِ.

3870. فَإِنْ قِيلَ: الْمَانِعُ مِنْهُ أَنَّ الرَّجَرَ حِكْمَةٌ، وَهِيَ ثَمَرَةٌ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بَعْدَ
الْقِصَاصِ وَتَتَأَخَّرُ عَنْهُ، فَكَيْفَ تَكُونُ عِلَّةً وَجُوبِ الْقِصَاصِ؟ بَلْ عِلَّةٌ وَجُوبِ
الْقِصَاصِ الْقَتْلُ.

3871. قُلْنَا: مُسَلَّمٌ أَنَّ عِلَّةً وَجُوبِ الْقِصَاصِ الْقَتْلُ، لَكِنْ عِلَّةٌ كَوْنِ الْقَتْلِ عِلَّةً
لِلْقِصَاصِ الْحَاجَةُ إِلَى الرَّجْرِ، وَالْحَاجَةُ إِلَى الرَّجْرِ هِيَ الْعِلَّةُ دُونَ نَفْسِ الرَّجْرِ.
وَالْحَاجَةُ سَابِقَةٌ، وَخُصُوصُ الرَّجْرِ هُوَ الْمُتَأَخِّرُ. إِذْ يُقَالُ: خَرَجَ الْأَمِيرُ عَنِ الْبَلَدِ
لِلْقَاءِ زَيْدٍ، وَلِقَاءُ زَيْدٍ يَقَعُ بَعْدَ خُرُوجِهِ، لَكِنْ تَكُونُ الْحَاجَةُ إِلَى اللِّقَاءِ عِلَّةً بَاعِثَةً
عَلَى الْخُرُوجِ سَابِقَةً عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا الْمُتَأَخِّرُ نَفْسُ اللِّقَاءِ. فَكَذَلِكَ الْحَاجَةُ إِلَى
عِصْمَةِ الدَّمَاءِ هِيَ الْبَاعِثَةُ لِلشَّرْعِ عَلَى جَعْلِ الْقَتْلِ سَبَبًا لِلْقِصَاصِ، وَالشَّرِيكَ
فِي هَذَا الْمَعْنَى يُسَاوِي الْمُنْفَرِدَ، وَالْمُثَقَّلُ يُسَاوِي الْجَارِحَ، فَالْحَقُّ بِهِ قِيَاسًا.

هل يجري القياس
في الكفارات
والحدود؟

3872. [5] مَسْأَلَةٌ: نَقُلْ عَنْ قَوْمٍ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي الْكَفَّارَاتِ وَالْحُدُودِ. وَمَا

قَدَمْنَاهُ يُبَيِّنُ فَسَادَ هَذَا الْكَلَامِ. فَإِنَّ إِلْحَاقَ الْأَكْلِ بِالْجِمَاعِ قِيَاسٌ، وَإِلْحَاقُ
النَّبَاشِ بِالسَّارِقِ قِيَاسٌ.

3873. فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ تَنْفِيحُ لِمَنَاطِ الْحُكْمِ، لَا اسْتِنْبَاطُ لِلْمَنَاطِ، فَمَا ذَكَرُوهُ حَقٌّ.
وَالْإِنْصَافُ يَقْتَضِي مُسَاعَدَتَهُمْ إِذَا فَسَرُوا كَلَامَهُمْ بِهَذَا. فَيَجِبُ الْاعْتِرَافُ
بِأَنَّ الْجَارِي فِي الْكَفَارَاتِ وَالْحُدُودِ، بَلْ وَفِي سَائِرِ أَسْبَابِ الْأَحْكَامِ، الْمَنْهَجُ
الْأَوَّلُ فِي الْإِلْحَاقِ دُونَ الْمَنْهَجِ الثَّانِي، وَأَنَّ الْمَنْهَجَ الثَّانِي يَرْجِعُ إِلَى تَنْفِيحِ
مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْمَنْهَجُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا إِذَا أَحَقْنَا الْمَجْنُونَ بِالصَّبِيِّ، بَانَ لَنَا أَنَّ
الصَّبَا لَمْ يَكُنْ / مَنَاطُ الْوَلَايَةِ، بَلْ أَمْرٌ أَعَمُّ مِنْهُ، وَهُوَ فَقَدْ عَقِلَ التَّدْبِيرَ؛ وَإِذَا
أَحَقْنَا الْجَوْرَ بِالْغَضَبِ بَانَ لَنَا أَنَّ الْغَضَبَ لَمْ يَكُنْ مَنَاطًا، بَلْ أَمْرٌ أَعَمُّ مِنْهُ، ۱۱،
وَهُوَ مَا يُدْهِشُ الْعَقْلَ عَنِ النَّظَرِ.

[335/2]

3874. وَعِنْدَ هَذَا يَطْهَرُ الْفَرْقُ لِلْمُنْصِفِ بَيْنَ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَتَعْلِيلِ السَّبَبِ. فَإِنَّ تَعْلِيلَ
الْحُكْمِ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ عَنْ مَحَلِّهِ؛ وَتَقْرِيرُهُ فِي مَحَلِّهِ. فَإِنَّا نَقُولُ: حَرَّمَ الشَّرْعُ
شُرْبَ الْخَمْرِ، وَالْخَمْرُ مَحَلُّ الْحُكْمِ، وَنَحْنُ نَطْلُبُ مَنَاطَ الْحُكْمِ وَعِلَّتَهُ. فَإِذَا
تَبَيَّنَتْ لَنَا الشَّدَّةُ، عَدَيْنَاهَا إِلَى النَّبِيذِ. فَضَمَمْنَا السَّبَبَ إِلَى الْخَمْرِ فِي التَّحْرِيمِ.
وَلَمْ نَغَيِّرْ مِنْ أَمْرِ الْخَمْرِ شَيْئًا. أَمَّا هَهُنَا إِذَا قُلْنَا: عَلَقَ الشَّرْعُ الرَّجْمَ بِالزَّانِ لِعِلَّةِ
كَذَا، فَيَلْحَقُ بِهِ غَيْرُ الزَّانِ، يُنَاقِضُ آخِرَ الْكَلَامِ أَوَّلَهُ لِأَنَّ الزَّانَ إِنْ كَانَ مَنَاطًا مِنْ
حَيْثُ إِنَّهُ زَانٌ، فَإِذَا أَحَقْنَا بِهِ مَا لَيْسَ بِزَانٍ، فَقَدْ أَخْرَجْنَا الزَّانَ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا،
فَكَيْفَ يُعْلَلُ كَوْنُهُ مَنَاطًا بِمَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا؟ وَالتَّعْلِيلُ تَقْرِيرٌ لَا تَغْيِيرٌ.

3875. وَمِنْ ضَرُورَةِ تَعْلِيلِ الْأَسْبَابِ تَغْيِيرُهَا. فَإِنَّكَ إِذَا اعْتَرَفْتَ بِكَوْنِهِ سَبَبًا، ثُمَّ أَثْبَتَ
ذَلِكَ الْحُكْمَ بِعَيْنِهِ عِنْدَ فَقْدِ ذَلِكَ السَّبَبِ، فَقَدْ نَقَضْتَ قَوْلَكَ الْأَوَّلَ إِنَّهُ
سَبَبٌ. فَإِنَّا إِذَا أَحَقْنَا الْأَكْلَ بِالْجِمَاعِ، بَانَ لَنَا بِالْآخِرَةِ: أَنَّ الْجِمَاعَ لَمْ يَكُنْ هُوَ
السَّبَبُ، بَلْ مَعْنَى أَعَمُّ مِنْهُ، وَهُوَ الْإِفْطَارُ.

3876. وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ هَذَا تَعْلِيلًا لَوْ بَقِيَ الْجِمَاعُ مَنَاطًا، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ مَنَاطُ آخَرٍ يُشَارِكُهُ
فِي الْعِلَّةِ، كَمَا بَقِيَ الْخَمْرُ مَحَلًّا لِلتَّحْرِيمِ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِ مَحَلٌّ آخَرٌ وَهُوَ النَّبِيذُ. فَلَمْ
يَخْرُجِ الْمَحَلُّ الَّذِي طَلَبْنَا عِلَّةَ حُكْمِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَحَلًّا، لَكِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ مَحَلٌّ

آخَرُ وَهُوَ النَّبِيذُ. وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُخْرَجَ الْجَمَاعُ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا، وَيَنْضَمَّ إِلَيْهِ مَنَاطٌ آخَرُ وَهُوَ الْأَكْلُ. وَذَلِكَ مُحَالٌ، بَلْ إلْحَاقُ الْأَكْلِ يُخْرِجُ وَصْفَ الْجَمَاعِ عَنْ كَوْنِهِ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ وَيُوجِبُ حَذْفَهُ عَنْ دَرَجَةِ الِاعْتِبَارِ، وَيُوجِبُ إِضَافَةَ الْحُكْمِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ حَتَّى يَصِيرَ وَصْفُ الْجَمَاعِ خَشَوًا زَائِدًا. وَكَذَلِكَ يَصِيرُ وَصْفُ الزَّنا خَشَوًا زَائِدًا، وَيَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى وَصْفِ زَائِدٍ لِأَنَّ مَنَاطَ الرَّجْمِ أَمْرٌ أَغْمٌ مِنَ الزَّنا، وَهُوَ إِبْلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ حَرَامٍ. فَإِذَا مَهْمَا فُسِّرَ مَذْهَبُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ اقْتَضَى الْإِنْصَافُ الْمُسَاعَدَةَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

3877. الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْعِلَّةُ.

3878. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ حُكْمًا، كَقَوْلِنَا: بَطَلَ بَيْعُ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ حَرُمٌ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ، وَلِأَنَّهُ نَجِسٌ. وَعَلِطَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحُكْمَ أَيْضًا يَحْتَاجُ إِلَى عِلَّةٍ، / فَلَا يُعْلَلُ بِهِ.

3879. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا مَحْسُوسًا عَارِضًا كَالشَّذَّةِ، أَوْ لَارِمًا كَالطُّغْمِ، وَالنَّقْدِيَّةِ، وَالصَّغْرِ، أَوْ مِنْ أَفْعَالِ الْمُكَلِّفِينَ، كَالْقَتْلِ وَالسَّرِقَةِ، أَوْ وَصْفًا مُجَرَّدًا، أَوْ مُرَكَّبًا مِنْ أَوْصَافٍ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا أَوْ إِنْبَاتًا.

3880. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِبًا وَغَيْرَ مُنَاسِبٍ، أَوْ مُتَضَمِّنًا لِمَصْلَحَةٍ مُنَاسِبَةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً فِي مَحَلِّ الْحُكْمِ، كَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْأُمَةِ بِعِلَّةِ رِقِّ الْوَلَدِ.

3881. وَتَفَارِقُ الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ. وَقَدْ أَطْنَبَ الْأَصُولِيُّونَ فِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ وَبَيَّانِ أَوْجِهِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «التَّهْدِيدِ». وَلَمْ نَرِ فِيهِ فَائِدَةً، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ مِمَّا لَا نَرَاهَا أَصْلًا، فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِهِمْ: الْعِلْمُ عِلَّةٌ كَوْنُ الْعَالِمِ عَالِمًا، لَا كَوْنُ الذَّاتِ عَالِمَةً، وَلَا أَنَّ الْعَالِمِيَّةَ حَالٌ وَرَاءَ قِيَامِ الْعِلْمِ بِالذَّاتِ. فَلَا وَجْهَ لِهَذَا عِنْدَنَا فِي الْمَعْقُولَاتِ، بَلْ لَا مَعْنَى لِكَوْنِهِ عَالِمًا إِلَّا قِيَامُ الْعِلْمِ بِذَاتِهِ.

3882. وَأَمَّا الْفِقْهِيَّاتُ فَمَعْنَى الْعِلَّةِ فِيهَا الْعَلَامَةُ، وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَهَا الشَّارِعُ عِلَامَةً.

3883. فَالَّذِي نَتَعَرَّضُ لَهُ فِي هَذَا الرُّكْنِ كَيْفِيَّةُ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ. وَيَتَهَدَّبُ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ:

3884. إِحْدَاهَا: تَخْلُفُ الْحُكْمَ عَنِ الْعِلَّةِ مَعَ وُجُودِهَا، وَهُوَ الْمُلْقَبُ بِالنَّقْصِ وَالتَّخْصِصِ.

3885. وَالثَّانِيَةُ: وُجُودُ الْحُكْمِ دُونَ الْعِلَّةِ، وَهُوَ الْمُلْقَبُ بِالْعَكْسِ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ.

3886. وَالثَّالِثَةُ: أَنَّ الْحُكْمَ فِي مَحَلِّ النَّصِّ يُضَافُ إِلَى النَّصِّ أَوْ إِلَى الْعِلَّةِ.

3887. وَعَنْهُ تَشَعُّبُ الرَّابِعَةِ: وَهِيَ الْعِلَّةُ الْقَاصِرَةُ.

3888. [1] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي تَخْصِصِ الْعِلَّةِ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ فَقْدَ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ

تخلف الحكم
من العلة وأثره
في إفسادها أو
تخصيصها

يُبَيِّنُ فُسَادَ الْعِلَّةِ وَانْتِقَاضَهَا، أَوْ يُبَيِّنُهَا عِلَّةً، وَلَكِنْ يُخَصِّصُهَا بِمَا وَرَاءَ مَوْقِعِهَا.

3889. فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ يَنْقُضُ الْعِلَّةَ وَيُفْسِدُهَا وَيُبَيِّنُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عِلَّةً، إِذْ لَوْ كَانَتْ لَاطْرَدَتْ وَوُجِدَ الْحُكْمُ حَيْثُ وَجِدَتْ.

3890. وَقَالَ قَوْمٌ: تَبْقَى عِلَّةٌ فِيَمَا وَرَاءَ النَّقْصِ، وَتَخْلُفُ الْحُكْمَ عَنْهَا يُخَصِّصُهَا،

كَتَخْلُفِ حُكْمِ الْعُمُومِ، فَإِنَّهُ يُخَصِّصُ الْعُمُومَ بِمَا وَرَاءَهُ.

3891. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُسْتَنْبَطَةً مَقْطُوعَةً انْتَفَضَتْ وَفَسَدَتْ، وَإِنْ كَانَتْ

مَنْصُوصًا عَلَيْهَا تَخَصَّصَتْ وَلَمْ تَنْتَقِصْ.

3892. وَسَبِيلُ كَشْفِ الْغِطَاءِ عَنِ الْحَقِّ أَنْ نَقُولَ: تَخْلُفُ الْحُكْمَ عَنِ الْعِلَّةِ بَعَرَضٍ

عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

3893. [الْوَجْهُ] الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْرِضَ فِي صَوْبِ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ مَا يَمْنَعُ اطِّرَادَهَا، وَهُوَ

الَّذِي يُسَمَّى «نَقْضًا». وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَنْتَنِي عَنِ الْقِيَاسِ،

وَالَّذِي مَا لَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْهُ:

3894. فَمَا ظَهَرَ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَنْتَنِي عَنِ الْقِيَاسِ، مَعَ اسْتِيقَاءِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى

الْقِيَاسِ، وَلَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ. بَلْ يُخَصِّصُهَا بِمَا وَرَاءَ الْمُسْتَنْتَنِ. فَتَكُونُ عِلَّةً فِي غَيْرِ

مَحَلِّ الْإِسْتِنَاءِ / وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرِدَ ذَلِكَ عَلَى عِلَّةٍ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَقْطُوعَةٍ.

[337/2]

3895. مِثَالُ الْوَارِدِ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَقْطُوعَةِ: إِجَابُ صَاعٍ مِنَ الثَّمَرِ فِي لَبَنِ الْمَصْرَاءِ.

فَإِنَّ عِلَّةَ إِجَابِ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيَّاتِ الْمُتَلَفَةِ تَمَازُلُ الْأَجْزَاءِ. وَالشَّرْعُ لَمْ يَنْقُصْ

هَذِهِ الْعِلَّةَ، إِذْ عَلَيْهَا تَعْوِيلُنَا فِي الضَّمَانَاتِ. \\\ لَكِنْ اسْتَنْتَنَى هَذِهِ الصُّورَةَ. فَهَذَا

الْإِسْتِنَاءُ لَا يُبَيِّنُ لِلْمُجْتَهِدِ فُسَادَ هَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكَلِّفَ الْمُنَاطِرُ

الِاخْتِرَازَ عَنْهُ، حَتَّى يَقُولَ فِي عِلَّتِهِ: تَمَاطُلُ أَجْرَاءِ فِي غَيْرِ الْمَصْرَافَةِ، فَيَقْتَضِي
إِبْجَابَ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَكْلِيفٌ قَبِيحٌ. وَكَذَلِكَ صُدُورُ الْجَنَائَةِ مِنَ الشَّخْصِ
عِلَّةٌ وَجُوبُ الْعَرَامَةِ عَلَيْهِ قَوْرُودُ الضَّرْبِ عَلَى الْعَاقِلَةِ لَمْ يَنْقُضْ هَذِهِ الْعِلَّةَ، وَلَمْ
يُفْسِدْ هَذَا الْقِيَاسَ، لَكِنْ اسْتَشْنَى هَذِهِ الصُّورَةَ، فَتَخَصَّصَتْ الْعِلَّةُ بِمَا وَرَاءَهَا.
3896. وَمِثَالُ مَا يَرِدُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمُظَنُّونَةِ: مَسْأَلَةُ الْعَرَايَا، فَإِنَّهَا لَا تَنْقُضُ التَّغْلِيلَ
بِالطُّعْمِ، إِذْ فَهَمَ أَنَّ ذَلِكَ اسْتِثْنَاءٌ لِرُخْصَةِ الْحَاجَةِ، وَلَمْ يَرِدْ وَرُودُ النِّسْخِ لِلرَّبَا.
وَدَلِيلُ كَوْنِهِ مُسْتَشْنَى أَنَّهُ يَرِدُ عَلَى عِلَّةِ الْكَيْلِ وَعَلَى كُلِّ عِلَّةٍ.

3897. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: عِبَادَةُ مَفْرُوضَةٌ، فَتَقْتَضِرُ إِلَى تَعْيِينِ النِّيَّةِ، لَمْ تَنْقُضْ بِالْحُجِّ،
فَإِنَّهُ وَرَدَ عَلَى خِلَافِ قِيَاسِ الْعِبَادَاتِ، لِأَنَّهُ لَوْ أَهْلٌ بِإِهْلَالٍ زَيْدٍ صَحَّ، وَلَا يُعْهَدُ
مِثْلُهُ فِي الْعِبَادَاتِ.

3898. أَمَّا إِذَا لَمْ يَرِدْ مَوْرِدُ الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَرِدَ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ،
أَوْ عَلَى الْمُظَنُّونَةِ:

3899. فَإِنْ وَرَدَ عَلَى الْمَنْصُوصَةِ فَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا بِأَنْ يَنْعَطِفَ مِنْهُ قَيْدٌ عَلَى الْعِلَّةِ،
وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ تَمَامَ الْعِلَّةِ.

3900. وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: خَارِجٌ فَيَنْقُضُ الطَّهَارَةَ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ «الْوُضُوءُ مِمَّا خَرَجَ» ثُمَّ
بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنَ الْحِجَامَةِ، فَعَلَّمْنَا أَنَّ الْعِلَّةَ بِتَمَامِهَا لَمْ يَذْكُرْهَا، وَأَنَّ الْعِلَّةَ:
«خَارِجٌ مِنَ الْمَخْرَجِ الْمُعْتَادِ» فَكَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ بَعْضَ الْعِلَّةِ.

متى يجب تأويل
التعليل؟

3901. فَالْعِلَّةُ إِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً، وَلَمْ يَرِدِ النِّقْضُ مَوْرِدَ الْإِسْتِثْنَاءِ، لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا
كَذَلِكَ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَيَجِبُ تَأْوِيلُ التَّغْلِيلِ، إِذْ قَدْ يَرِدُ بِصِيغَةِ التَّغْلِيلِ
مَا لَا يُرَادُ بِهِ التَّغْلِيلُ لِذَلِكَ الْحُكْمِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى «يُخْرِجُونَ بَيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ
وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ» (العنبر: 2) ثُمَّ قَالَ: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (العنبر:
4، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يُشَاقُّ اللَّهَ يُخْرَبُ بَيْتَهُ، فَتَكُونُ الْعِلَّةُ مَنْقُوضَةً. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ
يُقَالَ: إِنَّهُ عِلَّةٌ فِي حَقِّهِمْ خَاصَّةً، لِأَنَّ هَذَا يُعَدُّ تَهَافُتًا فِي الْكَلَامِ، بَلْ نَقُولُ:
تَبَيَّنَ بِأَخْرِ الْكَلَامِ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُعْلَّلَ لَيْسَ هُوَ نَفْسُ الْخَرَابِ، بَلِ اسْتِحْقَاقُ
الْخَرَابِ، خَرِبَ أَوْ لَمْ يَخْرِبْ؛ أَوْ نَقُولُ: لَيْسَ الْخَرَابُ مَعْلُولًا يَهْدِيهِ الْعِلَّةُ

لِكَوْنِهِ خَرَابًا، بَلْ لِكَوْنِهِ عَذَابًا. وَكُلُّ مَنْ شَاقَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَهُوَ مُعَذَّبٌ إِمَّا بِخَرَابِ النَّيْتِ أَوْ غَيْرِهِ. فَإِنْ لَمْ يُتَكَلَّفْ مِثْلُ هَذَا كَانَ الْكَلَامُ مُتَنَقِّصًا.

3902 [338/2] أَمَّا إِذَا وَرَدَ عَلَى / الْعِلَّةِ الْمُظَنُّونَةُ لَا فِي مَعْرِضِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَانْقَدَحَ جَوَابُ

عَنْ مَحَلِّ النَّقْضِ مِنْ طَرِيقِ الْإِخَالَةِ إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُخِيلَةً، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الشَّبَهِ إِنْ كَانَتْ شَبَهَا، فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا لَمْ يَكُنْ تَمَامَ الْعِلَّةِ، وَانْعَطَفَ عَلَى الْعِلَّةِ قِيْدًا مِنْ مَسْأَلَةِ النَّقْضِ، بِهِ يَنْدَفِعُ النَّقْضُ.

3903 أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ مُخِيلَةً وَلَمْ يَنْقَدِحْ جَوَابٌ مُنَاسِبٌ، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ النَّقْضُ دَلِيلًا عَلَى فُسَادِ الْعِلَّةِ، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا اخْتِصَاصَ الْعِلَّةِ بِمَجْرَاهَا يَوْصَفُ مِنْ قِبَلِ الْأَوْصَافِ الشَّبَهِيَّةِ يَفْصِلُهَا عَنْ غَيْرِ مَجْرَاهَا، فَهَذَا الْإِخْتِرَازُ عَنْهُ مُهِمٌّ فِي الْجَدَلِ لِلْمُتَنَاطِرِينَ. لَكِنْ الْمُجْتَهِدُ النَّاطِرُ مَاذَا عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَقِدَ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ: الْإِنْتِفَاضَ وَالْفُسَادَ، أَوِ التَّخْصِصَ؟ هَذَا عِنْدِي فِي مَحَلِّ الْإِجْتِهَادِ. وَيَتَّبِعُ كُلُّ مُجْتَهِدٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ.

3904 وَمِثَالُهُ قَوْلُنَا: صَوْمُ رَمَضَانَ يَنْقُصُ إِلَى تَبْيِيتِ النَّيْتِ، لِأَنَّ النَّيْتَ لَا تَنْعُطُ عَلَى مَا مَضَى. وَصَوْمُ جَمِيعِ النَّهَارِ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَا يَنْجَزُ. فَيَنْتَقِصُ هَذَا بِالتَّطَوُّعِ: فَإِنَّهُ يَصِيحُ وَلَا يَنْجَزُ عَلَى الْمَذْهَبِ الصَّحِيحِ. وَلَا مُبَالَاةَ بِمَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ صَائِمٌ بَعْضَ النَّهَارِ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَنْقَدِحَ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ فُسَادُ هَذِهِ الْعِلَّةِ بِسَبَبِ التَّطَوُّعِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَنْقَدِحَ لَهُ أَنَّ التَّطَوُّعَ وَرَدَ مُسْتَثْنَى رُخْصَةً لِتَكْثِيرِ التَّوَافُلِ. فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ سَامَحَ فِي النَّفْلِ بِمَا لَمْ يُسَامَحَ بِهِ الْفَرْضُ.

3905 فَالْمُخِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْفَرْضِ، وَيَكُونُ وَصْفُ الْفَرْضِيَّةِ فَاصِلًا بَيْنَ مَحْزَى الْعِلَّةِ وَمَوْقِعِهَا. وَيَكُونُ ذَلِكَ وَصْفًا شَبَهِيًّا اغْتَبِرَ فِي اسْتِعْمَالِ الْمُخِيلِ، وَتَمَيَّزَ مَجْرَاهُ عَنْ مَوْقِعِهِ. وَمَنْ أَنْكَرَ قِيَاسَ الشَّبَهِ جَوَزَ الْإِخْتِرَازَ عَنِ النَّقْضِ بِمِثْلِ هَذَا الْوَصْفِ الشَّبَهِيِّ. فَأَكْثَرُ الْعِلَلِ الْمُخِيلَةِ خُصَّصَ الشَّرْعُ اعْتِبَارَهَا بِمَوَاضِعَ لَا يَنْقَدِحُ فِي تَعْيِينِ الْمَحَلِّ مَعْنَى مُنَاسِبَ عَلَى مَذَاقِ أَصْلِ الْعِلَّةِ. وَهَذَا التَّرَدُّدُ إِنَّمَا يَنْقَدِحُ فِي مَعْنَى مُؤَثِّرٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَهَادَةِ الْأَصْلِ. فَإِنَّ مُقَدِّمَاتِ هَذَا الْقِيَاسِ مُؤَثِّرَةٌ بِالِاتِّفَاقِ، مِنْ قَوْلِنَا إِنْ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ وَاجِبٌ،

وَأَنَّ النِّتْيَةَ عَزَمَ لَا يَنْعَظُ عَلَى الْمَاضِي، وَإِنَّ الصُّومَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ.

3906. فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُنَاسِبَةً بِحَيْثُ تَفْتَقِرُ إِلَى أَصْلٍ يُسْتَشْهَدُ بِهِ، فَإِنَّمَا يَشْهَدُ لَصِحَّتِهَا ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى وَفْقِهَا، فَتَنْتَقِصُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ بِتَخَلُّفِ الْحُكْمِ عَنْهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَإِنَّ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى إِنْ دَلَّ عَلَى النِّقَاتِ الشَّرْعِ إِلَيْهِ فَقَطَعَ الْحُكْمُ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى إِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْهُ. وَقَوْلُ الْقَائِلِ: أَنَا أَتَّبِعُهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ إِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْهُ بِالنَّصِّ لَيْسَ هُوَ أَوَّلَى مِمَّنْ قَالَ: أَعْرَضَ عَنْهُ إِلَّا فِي مَحَلٍّ اِغْتِبَارِ الشَّرْعِ إِيَّاهُ بِالتَّنْصِصِ عَلَى الْحُكْمِ.

3907. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: يَجُوزُ / أَنْ يَصْرَحَ الشَّرْعُ بِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ، وَاسْتِثْنَاءِ صُورَةٍ حُكْمَ عَنْهَا. وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَصْرَحْ، وَاحْتِمَلِ نَفْيُ الْحُكْمِ مَعَ وُجُودِ الْعِلَّةِ، اِحْتِمَلٌ أَنْ يَكُونَ لِفَسَادِ الْعِلَّةِ، وَاحْتِمَلٌ أَنْ يَكُونَ التَّخْصِصُ الْعِلَّةِ.

3908. فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ قَطْعِيَّةً كَانَ تَنْزِيلُهَا عَلَى التَّخْصِصِ أَوَّلَى مِنَ التَّنْزِيلِ عَلَى نَسْخِ الْعِلَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مَظْنُونَةً، وَلَا مُسْتَنَدَ لِلظَّنِّ إِلَّا إِثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ عَلَى وَفْقِهَا، فَيَنْقَطِعُ هَذَا الظَّنُّ بِإِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنِ اتِّبَاعِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً مُؤَثَّرَةً كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ تَبْيِيتِ النِّتْيَةِ، كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الِاجْتِهَادِ.

3909. الْوُجْهُ الثَّانِي لِانْتِفَاءِ حُكْمِ الْعِلَّةِ: أَنْ يَنْتَفِيَ لَا لِخِلَالٍ فِي نَفْسِ الْعِلَّةِ، لَكِنْ يَنْدَفِعُ الْحُكْمُ عَنْهُ بِمُعَارَضَةِ عِلَّةٍ أُخْرَى دَافِعَةٍ.

3910. مِثَالُهُ قَوْلُنَا: إِنْ عِلَّةُ رِقِّ الْوَلَدِ مِلْكُ الْأُمِّ، ثُمَّ الْمَغْرُورُ بِعُرْيَةٍ جَارِيَةٍ يَنْعَقِدُ وَلَدُهُ حُرًّا وَقَدْ وَجَدَ رِقُّ الْأُمِّ، وَانْتَفَى رِقُّ الْوَلَدِ. لَكِنْ هَذَا انْعِدَامُ بِطَرِيقِ الْإِنْدِفَاعِ بِعِلَّةٍ دَافِعَةٍ مَعَ كَمَالِ الْعِلَّةِ الْمُرْقَةِ، بِذَلِيلِ أَنَّ الْعَزْمَ يَجِبُ عَلَى الْمَغْرُورِ، وَلَوْلَا أَنَّ الرِّقَّ فِي حُكْمِ الْحَاصِلِ الْمُنْدَفِعِ لَمَا وَجَبَتْ قِيمَةُ الْوَلَدِ. فَهَذَا التَّمَطُّ لَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى الْمُنَاطِرِ، وَلَا يَبِينُ لِنَظَرِ الْمُجْتَهِدِ فِسَادًا فِي الْعِلَّةِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ هَهُنَا كَانَهُ حَاصِلٌ تَقْدِيرًا.

3911. الْوُجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ النِّقْضُ مَائِلًا عَنْ صَوِّبِ جُزْأَيْنِ الْعِلَّةِ، وَيَكُونُ تَخَلُّفُ الْحُكْمِ لَا لِخِلَالٍ فِي رُكْنِ الْعِلَّةِ، لَكِنْ لِعَدَمِ مُصَادَقَتِهَا مَحَلَّهَا، أَوْ شَرْطِهَا، أَوْ

أَهْلَهَا، كَقَوْلِنَا: السَّرِقَةُ عِلَّةُ الْقَطْعِ وَقَدْ وَجِدَتْ فِي النَّبَاشِ، فَلْيَجِبِ الْقَطْعُ. فَقِيلَ: يَبْطُلُ بِسَرِقَةِ مَا دُونَ النَّصَابِ، وَسَرِقَةِ الصَّبِيِّ، وَالسَّرِقَةُ مِنْ غَيْرِ الْحِرْزِ. وَنَقُولُ: الْبَيْعُ عِلَّةُ الْمَلِكِ. وَقَدْ جَرَى، فَلْيَنْبُتِ الْمَلِكُ فِي زَمَانِ الْخِيَارِ. فَقِيلَ: هَذَا بَاطِلٌ بِبَيْعِ الْمُسْتَوْلَذَةِ، وَالْمَوْقُوفِ، وَالْمَرْهُونِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

3912. فَهَذَا جَنْسٌ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ الْمُجْتَهِدُ، لِأَنَّهُ نَظَرُهُ فِي تَحْقِيقِ الْعِلَّةِ، دُونَ شَرْطِهَا وَمَحَلِّهَا. فَهُوَ مَائِلٌ عَنْ صَوِّبِ نَظَرِهِ. أَمَّا الْمُنَاطِرُ فَهَلْ يَلْزُمُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ، أَوْ يَقْبَلُ مِنْهُ الْعُذْرُ بِأَنَّ هَذَا مُنْخَرَفٌ عَنْ مَقْصِدِ النَّظَرِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ عَنِ الْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ؟ هَذَا مِنْ أَمَّا اخْتَلَفَ الْجَدَلِيُّونَ فِيهِ. وَالْخَطْبُ فِيهِ يَسِيرُ. فَالْجَدَلُ سَرِيعَةٌ وَضَعَهَا الْجَدَلِيُّونَ، وَإِلَيْهِمْ وَضَعَهَا كَيْفَ شَاءُوا. وَتَكَلَّفُ الْإِحْتِرَازُ أَجْمَعَ لِنَشْرِ الْكَلَامِ. وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَقُولُ: بَيْعٌ صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ وَصَادَفَ مَحَلَّهُ، وَجَمَعَ شَرْطَهُ، فَيُفِيدُ الْمَلِكَ، وَيَقُولُ: سَرَقَ نِصَابًا كَامِلًا مِنْ حِرْزٍ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، فَيُفِيدُ الْقَطْعَ.

3913. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ النُّقْضَ إِذَا وَرَدَ عَلَى صَوِّبِ جَرَيَانِ الْعِلَّةِ، وَكَانَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، لَمْ يَقْبَلْ. فِيمَ يُعْرَفُ الْإِسْتِثْنَاءُ، / وَمَا مِنْ مُعَلِّلٍ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَقْضُ إِلَّا وَهُوَ يَدْعِي ذَلِكَ؟

ما يعرف به أن
المسألة مستثناة
ليست ناقصة
للعلة

[340/2]

3914. قُلْنَا: أَمَّا الْمُجْتَهِدُ فَلَا يُعَانِدُ نَفْسَهُ، فَيَتَّبِعُ فِيهِ مُوجِبَ ظَنِّهِ. وَأَمَّا الْمُنَاطِرُ فَلَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ اضْطِرَّارَ الْخَصْمِ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ قِيَاسِهِ أَيْضًا. فَإِنَّ قِيَاسَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْحَاجَةِ إِلَى تَعْيِينِ النِّبَةِ يُوجِبُ افْتِقَارَ الْحُجِّ إِلَى التَّعْيِينِ. فَهُوَ خَارِجٌ عَنِ قِيَاسِهِ أَيْضًا: فَإِنْ أُمِّكُنْهُ إِزْرَازُ قِيَاسِ سِوَى مَسْأَلَةِ النُّقْضِ عَلَى قِيَاسِ نَفْسِهِ، كَانَتْ عِلَّتُهُ الْمُطْرَدَةُ أَوَّلَى مِنْ عِلَّتِهِ الْمَنْقُوضَةِ، وَلَمْ يَقْبَلْ دَعْوَى الْمُعَلِّلِ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ.

3915. فَإِنْ قِيلَ: فَحَيْثُ أُرِدَتْ مَسْأَلَةُ الْمَصْرَاةِ مِثَالًا، فَهَلْ تَقُولُونَ إِنَّ الْعِلَّةَ مَوْجُودَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الْمَصْرَاةِ، وَهِيَ تَمَاطُلُ الْأَجْزَاءِ، لَكِنْ انْتَدَعَ الْحُكْمُ بِمَانِعِ النُّصِّ.

هل تماثل الأجزاء
علة لها؟

كَمَا تَقُولُونَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَغْرُورِ بِحُرِّيَةِ الْوَلَدِ؟

3916. قُلْنَا: لَا، لِأَنَّ التَّمَاتُلَ لَيْسَ عِلَّةً لِدَاثِهِ، بَلْ بِجَعْلِ الشَّرْعِ إِيَّاهُ عَلَامَةً عَلَى الْحُكْمِ.

فَحَيْثُ لَمْ يُشَبَّ الْحُكْمُ، لَمْ يَجْعَلْهُ عَلَامَةً، فَلَمْ يَكُنْ عِلَّةً؛ كَمَا أَنَّا لَا نَقُولُ: الشَّدَّةُ الْمَوْجُودَةُ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ كَانَتْ عِلَّةً، لَكِنْ لَمْ يُرْتَبِ الشَّرْعُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ؛ بَلْ مَا صَارَتْ عِلَّةً إِلَّا حَيْثُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ عِلَّةً. وَمَا جَعَلَهَا عِلَّةً إِلَّا بَعْدَ نَسْخِ إِبَاحَةِ الشَّرْبِ. فَكَذَلِكَ التَّمَثُّلُ: لَيْسَ عِلَّةً فِي مَسْأَلَةِ الْمُصْرَاةِ، بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْمَغْرُورِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ فِيهِ ثَابِتٌ تَقْدِيرًا. وَكَأَنَّهُ ثَبِتَ ثُمَّ انْدَفَعَ. فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمُنْقَطِعِ، لَا فِي حُكْمِ الْمُتَمَتِّعِ. وَلَوْ نَصَبَ شَكَّةً ثُمَّ مَاتَ، فَتَعَقَّلَ بِهَا صَيْدٌ، لَقُضِيَ مِنْهُ دِيُونُهُ، وَيَسْتَحِقُّهُ وَرَثَتُهُ، لِأَنَّهُ نَصَبَ الشَّكَّةَ سَبَبَ مِلْكِ النَّاصِبِ لِلصَّيْدِ، وَلَكِنْ الْمَوْتُ خَالَةً تَعَقَّلَ الصَّيْدُ دَفَعَ الْمِلْكَ، فَتَلَقَّاهُ الْوَارِثُ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ لِلْمَيِّتِ، الْمُنْتَقِلِ إِلَى الْوَارِثِ، فَلَيْتَهُمْ دَقِيقَةُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

يجب على المعلن
الاحتراز عند
إثبات الحكم
أو نفيه

3917. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّمَثُّلُ عِلَّةً فِي الْمُصْرَاةِ فَقَدْ انْعَطَفَ مِنْهُ قَيْدٌ عَلَى التَّمَثُّلِ، أَفْتَقُولُونَ: الْعِلَّةُ فِي غَيْرِ الْمُصْرَاةِ التَّمَثُّلِ الْمُطْلَقِ، أَوْ تَمَثُّلٍ مُضَافٍ إِلَى غَيْرِ الْمُصْرَاةِ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ مُطْلَقُ التَّمَثُّلِ وَمَجْرَدُهُ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْمُصْرَاةِ وَلَا حُكْمَ. وَإِنْ قُلْتُمْ: هُوَ تَمَثُّلٌ مُضَافٌ، فَلْيَجِبْ عَلَى الْمُعْلَلِ الْإِحْتِرَازُ، فَإِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ التَّمَثُّلَ الْمُطْلَقَ فَقَدْ ذَكَرَ بَعْضَ الْعِلَّةِ إِذْ لَيْسَتْ الْعِلَّةُ مَجْرَدَ التَّمَثُّلِ، بَلِ التَّمَثُّلُ مَعَ قَيْدِ الْإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِ الْمُصْرَاةِ. وَعِنْدَ هَذَا يَكُونُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُصْرَاةِ لِعَدَمِ الْعِلَّةِ، فَلَا يَكُونُ نَقْضًا لِلْعِلَّةِ، وَلَا تَخْصِيصًا. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَقْتُلُوا زَيْدًا لِسَوَادِهِ، افْتَضَى ظَاهِرُهُ قَتْلَ كُلِّ أَسْوَدَ فَلَوْ ظَهَرَ بَنَصٌ قَاطِعٌ أَنَّهُ لَيْسَ يُقْتَلُ إِلَّا زَيْدٌ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ الْعِلَّةَ لَمْ تَكُنِ السَّوَادَ الْمُطْلَقَ، بَلْ سَوَادَ زَيْدٍ. وَسَوَادُ زَيْدٍ لَا يُوْجَدُ / إِلَّا فِي زَيْدٍ. فَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ غَيْرُهُ فَلِعَدَمِ الْعِلَّةِ، لَا لِخُصُوصِ الْعِلَّةِ، وَلَا لِانْتِفَاضِهَا، وَلَا لِاسْتِثْنَائِهَا عَنِ الْعِلَّةِ.

[341/2]

3918. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا مَنْشَأٌ تَخْبِطُ النَّاسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَسَبَبُ غُمُوضِهَا أَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا فِي تَسْمِيَةِ مُطْلَقِ التَّمَثُّلِ عِلَّةً قَبْلَ مَعْرِفَةِ حَدِّ الْعِلَّةِ، وَأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ تُسَمَّى عِلَّةً بِأَيِّ اعْتِبَارٍ. وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاسُ اسْمَ الْعِلَّةِ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يَشْعُرُوا بِهَا، ثُمَّ تَنَازَعُوا فِي تَسْمِيَةِ مِثْلِ هَذَا عِلَّةً، وَفِي تَسْمِيَةِ مُجَرَّدِ السَّبَبِ عِلَّةً دُونَ الْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ.

من أين استعير
اسم «العله» وأثر
ذلك على المناظرة
في القياس

3919. فنقول: اسم العلة مستعار في العلامات الشرعية. وقد استعاروها من ثلاثة مواضع، على أوجه مختلفة:

3920. الأول: الاستعارة من العلة العقلية، وهو عبارة عما يوجب الحكم لذاته. فعلى هذا لا يسمى الثمائل علة، لأنه بمجرد لا يوجب الحكم. ولا يسمى السواد علة، بل سواد زيد. ولا تسمى الشدة المجردة علة، لأنه بمجرد لا يوجب الحكم، بل شدة في زمان.

3921. الثاني: الاستعارة من البواعث. فإن الباعث على الفعل يسمى علة الفعل. فمن أعطى فقيراً، فيقال: أعطاه لفقره. فلو علل به، ثم منع فقيراً آخر، فقبل له: لم لم تعطه وهو فقير؟ فيقول: لأنه عدوي. ومنع فقيراً ثالثاً، وقال: لأنه معتزلي، فلذلك لم أعطه. فمن تغلب على طبعه عجرة الكلام وجدله فقد يقول: أخطأت في تغليبك الأول، فكان من حقت أن تقول: أعطيته لأنه فقير وليس عدواً، ولا هو معتزلي. ومن بقي على الاستقامة التي يقتضيها أصل الفطرة، وطبع المحاورة، لم يستبعد ذلك، ولم يعده متناقضاً، وجوز أن يقول: أعطيته لأنه فقير، لأن باعته هو الفقر، وقد لا يحضره عند الإعطاء العداوة والاعتزال، ولا انتفاؤهما، ولو كانا جزأين من الباعث لم ينبعث إلا عند حضورهما في ذهنه، وقد انبعت ولم يخطر بباله إلا مجرد الفقر.

3922. فمن جوز تسمية الباعث علة فيجوز أن يسمى مجرد الثمائل علة، لأنه الذي ينبعث على إيجاب المثل في صمائه، وإن لم يخطر ببالنا إصافته إلى غير المصراة، فإنه قد لا تحضرنا مسألة المصراة أصلاً في تلك الحالة.

3923. المأخذ الثالث لاسم العلة: علة المريض، وما يظهر المرض عنده، كالبرودة، فإنها علة المرض مثلاً والمرض يظهر عقيب علته البرودة، وإن كان لا يحصل بمجرد البرودة، بل ربما ينضاف إليها من المزاج الأصلي أمور مثلاً، كاللياقص. لكن يضاف المرض إلى البرودة الحادثة. وكما يضاف الهلاك إلى اللطم الذي تحصل التردية به في البشر، وإن كان مجرد اللطم لا يهلك دون البشر. لكن يحال بالحكم / على اللطم، لا على التردية التي ظهر بها الهلاك، دون ما تقدم.

3924. وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ سَمِيَ الْقَهْقَاهُ الْأَسْبَابَ عِلَلًا، فَقَالُوا: عِلَّةُ الْفَصَاصِ الْقَتْلُ، وَعِلَّةُ الْقَطْعِ السَّرِقَةُ، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى الْمَحَلِّ وَالشَّرْطِ. فَعَلَى هَذَا الْمَأْخُذِ أَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى التَّمَاثُلُ الْمُطْلَقُ عِلَّةً.

مجرد التماثل
ليس بعلة

3925. وَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْمَأْخُذُ فَمَنْ قَالَ: مُجَرَّدُ التَّمَاثُلِ هَلْ هُوَ عِلَّةٌ؟ فَيُقَالُ لَهُ: مَا الَّذِي تَفْهَمُ مِنَ الْعِلَّةِ؟ وَمَا الَّذِي تَعْنِي بِهَا؟

3926. فَإِنْ عَنَيْتَ بِهَا الْمَوْجِبَ لِلْحُكْمِ، فَهَذَا بِمَجَرَّدِهِ لَا يُوجِبُ، فَلَا يَكُونُ عِلَّةً.

3927. وَهَذَا هُوَ اللَّاتِقُ بِمَنْ عَلَبَ عَلَيْهِ طَبْعُ الْكَلَامِ. وَلِهَذَا أَنْكَرَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ تَخْصِصَ الْعِلَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةً وَقَالَ: يَصِيرُ التَّخْصِصُ قَيْدًا مَضْمُونًا إِلَى الْعِلَّةِ. وَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ هُوَ الْعِلَّةُ. وَانْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمَجْمُوعِ وَقَاءً بِالْعِلَّةِ، وَلَيْسَ بِنَقْضٍ لَهَا.

3928. وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْبَاعِثَ، أَوْ مَا يَظْهَرُ الْحُكْمُ بِهِ عِنْدَ النَّظَرِ وَإِنْ عَقَلَ عَنْ غَيْرِهِ، فَيَجُوزُ تَسْمِيَتُهُ عِلَّةً. هَذَا حُكْمُ النَّظَرِ فِي التَّسْمِيَةِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ.

3929. أَمَّا الْإِخْتِرَازُ فِي الْجَدَلِ فَهُوَ تَابِعٌ لِلِاصْطِلَاحِ، وَيَقْبُحُ أَنْ يُكَلَّفَ الْإِخْتِرَازَ فِيهِ، فَيَقُولُ: تَمَازُلٌ فِي غَيْرِ الْمَصْرَافَةِ، وَشِدَّةٌ فِي غَيْرِ ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ، وَمَا يَجْرِي مَجَرَّاهُ.

إن أخذت العلة
الشرعية من
المقلية فهل بين
ركنها ومحملها
وضرطها فرق؟

3930. وَأَعْلَمُ أَنَّ «الْعِلَّةَ» إِنْ أَخِذَتْ مِنَ الْعِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَحَلِّ وَالْعِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالشَّرْطِ مَعْنًى، بَلِ الْعِلَّةُ الْمَجْمُوعُ، وَالْمَحَلُّ وَالْأَهْلُ وَصَفٌ مِنْ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْجَمِيعِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْعَلَامَةُ، وَإِنَّمَا الْعَلَامَةُ جُمْلَةُ الْأَوْصَافِ وَالْإِصَافَاتِ.

3931. نَعَمْ لَا يُنْكَرُونَ تَرْجِيحَ الْبَغْضِ عَلَى الْبَغْضِ فِي أَحْكَامِ الضَّمَانِ وَغَيْرِهَا، إِذْ يُحَالُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُرَدِّي دُونَ الْحَافِرِ - وَإِنْ كَانَ الْهَلَاكُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِمَا - لِنَوْعٍ مِنَ التَّرْجِيحِ. وَكَذَلِكَ لَا يُنْكَرُونَ أَنَّ تَعْجِيلَ الرِّكَاتِ قَبْلَ الْحَوْلِ لَا يَذُلُّ عَلَى تَعْجِيلِ الرِّكَاتِ قَبْلَ تَمَامِ النَّصَابِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لَا بُدَّ مِنْهُ، لَكِنْ رَبَّمَا لَا يَتَقَدِّحُ لِلْمُجْتَهِدِ التَّشْوِيعُ بَيْنَ جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْعِلَّةِ، وَيَرَاهَا مُتَّفَاوِتَةً فِي مُنَاسَبَةِ الْحُكْمِ.

3932 وَلَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا الْإِصْطِلَاحُ عَلَى التَّعْيِيرِ عَنِ الْبَغْضِ بِالْمَحَلِّ، وَعَنِ الْبَغْضِ بِرُكْنِ الْعِلَّةِ. وَهَذَا فِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ «شِفَاءِ الْغَلِيلِ» وَلَمْ نُورِدْهُ هَهُنَا، لِأَنَّهَا مَبَاحِثُ فِقْهِيَّةٍ قَدْ اسْتَوْفَيْنَاهَا فِي الْفِقْهِ، فَلَا نَطُولُ الْأَصُولَ بِهَا.

3933 [2] مَسْأَلَةٌ: ااخْتَلَفُوا فِي تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِعِلَّتَيْنِ. وَالصَّحِيحُ عِنْدَنَا جَوَازُهُ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَامَةً، وَلَا يَمْتَنِعُ نَصَبُ عَلَامَتَيْنِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ هَذَا فِي الْعِلَلِ الْعَقْلِيَّةِ.

3934 وَدَلِيلُ جَوَازِهِ وَقُوْعُهُ، فَإِنْ مَنْ لَمَسَ وَمَسَّ وَبَالَ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، يَنْتَفِضُ وَضُوْعُهُ، وَلَا يُحَالُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ. وَمَنْ / أَرَضَعْتَهَا زَوْجَةً أَخِيكَ وَأَخْتِكَ أَيْضًا، أَوْ جَمَعَ لَبْنُهُمَا وَانْتَهَى إِلَى خَلْقِ الْمُرْتَضِعَةِ فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ، حُرِّمَتْ عَلَيْكَ، لِأَنَّكَ خَالَهَا وَعَمَّهَا. وَالتَّكَاحُ فِعْلٌ وَاحِدٌ، وَتَحْرِيمُهُ حُكْمٌ وَاحِدٌ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَحِلَّ عَلَى الْخَوُولَةِ دُونَ الْعُمُومَةِ أَوْ يَعْكِسَهُ. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: هُمَا تَحْرِيمَانِ ۖ وَحُكْمَانِ، بَلِ التَّحْرِيمُ لَهُ حَدٌّ وَاحِدٌ وَحَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ. وَيَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ.

[343, 2]

3935 نَعَمْ لَوْ فُرِضَ رَضَاعٌ وَنَسَبٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يُرْجَعَ النَّسَبُ لِقُوَّتِهِ. أَوْ اجْتِمَعَ رَدَّةٌ وَعِدَّةٌ وَحَيْضٌ فَيَحْرُمُ الْوَطْءُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمُ تَعْدِيدُ التَّحْرِيمَاتِ. وَلَوْ قَتَلَ وَارْتَدَّ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: الْمُسْتَحَقُّ قَتْلَانِ. وَلَوْ قَتَلَ شَخْصَيْنِ فَكَذَلِكَ. وَلَوْ بَاعَ خُرًّا بِشَرْطِ خِيَارٍ مَجْهُولٍ، رُبَّمَا قِيلَ: عِلَّةُ الْبُطْلَانِ الْحُرِّيَّةُ دُونَ الْخِيَارِ. فَهَذِهِ أَوْهَامٌ رُبَّمَا تَنْفَدُخُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَإِنَّمَا فَرَضْنَاهُ فِي اللَّمَسِ وَالْمَسِّ، وَالْخَوُولَةِ وَالْعُمُومَةِ، لِدَفْعِ هَذِهِ الْخَيَالَاتِ. فَدُلَّ هَذَا عَلَى إِمْكَانِ نَصَبِ عَلَامَتَيْنِ عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَعَلَى وَقُوْعِهِ أَيْضًا.

3936 فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قَاسَ الْمُغَلَّلُ عَلَى أَصْلٍ بِعِلَّةٍ، فَذَكَرَ الْمُعْتَرِضُ عِلَّةً أُخْرَى فِي الْأَصْلِ، بَطَلَ قِيَاسُ الْمُغَلَّلِ. فَإِنْ أُمِّكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ عِلَّتَيْنِ، فَلِمَ يُقْبَلُ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ؟

3937 فَتَقُولُ: إِنَّمَا يَبْطُلُ بِهِ اسْتِشْهَادُهُ بِالْأَصْلِ إِنْ كَانَتْ عِلَّتُهُ ثَابِتَةً بِطَرِيقِ الْمُنَاسَبَةِ الْمُعْجَرَدَةِ، دُونَ التَّأْنِيرِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْعَلَامَةِ الشَّبِيهِةِ. أَمَا إِنْ كَانَ بِطَرِيقِ التَّأْنِيرِ،

أَعْنِي مَا دَلَّ النُّصُّ أَوْ الْإِجْمَاعُ عَلَى كَوْنِهِ عِلَّةً، فَاقْتِرَانُ عِلَّةٍ أُخْرَى بِهَا لَا يُفْسِدُهَا، كَالْبَوْلِ وَالْمَسِّ، وَالْخُؤُولَةِ وَالْعُمُومَةِ فِي الرِّضَاعِ، إِذْ دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ عِلَّةٌ عَلَى حَيَالِهَا. أَمَّا إِذَا كَانَ اثْبَاتُهُ بِشَهَادَةِ الْحُكْمِ وَالْمُنَاسَبَةِ، انْقَطَعَ الظَّنُّ بِظُهُورِ عِلَّةٍ أُخْرَى.

3938. مِثَالُهُ: أَنَّ مَنْ أَعْطَى إِنْسَانًا شَيْئًا، فَوَجَدْنَاهُ فَقِيرًا، ظَنَنَّا أَنَّهُ أَعْطَاهُ لِفَقْرِهِ، وَعَلَّلْنَا بِهِ. وَإِنْ وَجَدْنَاهُ قَرِيبًا عَلَّلْنَا بِالْقَرَابَةِ. فَإِنْ ظَهَرَ لَنَا الْفَقْرُ بَعْدَ الْقَرَابَةِ أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ الْإِعْطَاءُ لِلْفَقْرِ لَا لِلْقَرَابَةِ، أَوْ يَكُونَ لاجْتِمَاعِ الْأَمْرَيْنِ. فَيَزُولُ ذَلِكَ الظَّنُّ، لِأَنَّ تَمَامَ ذَلِكَ الظَّنِّ بِالسَّبْرِ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَاعِثٍ عَلَى الْغَطَاءِ، وَلَا بَاعِثٍ إِلَّا الْفَقْرُ، فَإِذَا هُوَ الْبَاعِثُ؛ أَوْ لَا بَاعِثَ إِلَّا الْقَرَابَةُ، فَإِذَا هُوَ الْبَاعِثُ. فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى بَطَلَتْ إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْ السَّبْرِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا بَاعِثَ إِلَّا كَذَا.

3939. وَكَذَلِكَ عَنَقَتْ بَرِيرَةُ تَحْتَ عَبْدٍ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: خَيَّرَهَا لِمِلْكِهَا نَفْسَهَا، وَلِزَوَالِ قَهْرِ الرِّقِّ عَنْهَا، فَإِنَّهَا كَانَتْ مَقْهُورَةً فِي النِّكَاحِ. وَهَذَا مُنَاسِبٌ، فَيُنَبِّئُ عَلَيْهِ تَخْيِيرُهَا وَإِنْ عَنَقَتْ تَحْتَ حُرٍّ.

3940. فَقُلْنَا: لَعَلَّهُ خَيَّرَهَا لِتَضَرُّرِهَا بِالْمَقَامِ تَحْتَ عَبْدٍ، وَلَا يَجْرِي / ذَلِكَ فِي الْحُرِّ. فَكَيْفَ يُلْحَقُ بِهِ؟ وَإِمَّا كَانَ هَذَا يَفْدَحُ فِي الظَّنِّ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُ عَلَى عِلَّتِهِ إِلَّا الْمُنَاسَبَةَ، وَدَفَعَ الضَّرَرَ أَيْضًا مُنَاسِبٌ، وَلَيْسَتْ الْحَوَالَةُ عَلَى ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ تَرْجِيحُ لِأَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ.

3941. وَأَمَّا مِثَالُ الْعَلَامَةِ الشَّبَهِيَّةِ فَعِلَّةُ الرِّبَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنِ الْقَوْتِ وَالطَّعْمِ وَالْكَيْلِ، عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ عِلَّةٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ مِنْ جِهَةِ النُّصِّ أَوْ الْإِجْمَاعِ عَلَى كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مُؤَثِّرًا عَلَى حَيَالِهِ، كَمَا فِي الْعُمُومَةِ وَالْخُؤُولَةِ؛ وَاللَّمْسِ وَالْمَسِّ، بَلْ طَرِيقُهُ إِظْهَارُ الضَّرُورَةِ فِي طَلَبِ عِلَامَةِ صَابِغَةِ مُمَيِّزَةٍ مَجْرَى الْحُكْمِ عَنْ مَوْقِعِهِ، إِذْ جَرَى الرِّبَا فِي الْخَبَرِ وَالْعَجِيزِ مَعَ زَوَالِ اسْمِ الْبَرِّ، فَلَا يَتِمُّ النَّظَرُ إِلَّا بِقَوْلِنَا: وَلَا بُدَّ مِنْ عِلَامَةٍ، وَلَا عِلَامَةٍ أَوْلَى مِنَ الطَّعْمِ. فَإِذَا هُوَ الْعِلَامَةُ، فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَامَةٌ أُخْرَى مُسَاوِيَةً بَطَلَتْ الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ النَّظَرِ، فَانْقَطَعَ الظَّنُّ.

3942. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ كُلَّ تَعْلِيلٍ يَفْتَقِرُ إِلَى السَّبْرِ فَمِنْ ضَرُورَتِهِ اتِّحَادُ الْعِلَّةِ. وَالْأَمْرُ أَنْقَطَعَ شَهَادَةُ الْحُكْمِ لِلْعِلَّةِ؛ وَمَا لَا يَفْتَقِرُ إِلَى السَّبْرِ، كَالْمَوْثَرِ، فَوْجُودُ عِلَّةٍ أُخْرَى لَا يَصْرُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا فِي خَوَاصِّ هَذِهِ الْأَقْسِمَةِ.

3943 |مَسْأَلَةٌ: اِخْتَلَفُوا فِي اشْتِرَاطِ الْعَكْسِ فِي الْعِلَلِ الشَّرْعِيَّةِ. وَهَذَا الْخِلَافُ لَا مَعْنَى لَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَفْصِيلٍ.

اشتراط العكس في
العلل الشرعية

3944. وَقَبْلَ التَّفْصِيلِ فَاعْلَمْ أَنَّ الْعَلَامَاتِ الشَّرْعِيَّةَ دَلَالَاتٌ، فَإِذَا جَازَ اجْتِمَاعُ دَلَالَاتٍ: لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةِ انْتِفَاءِ بَعْضِهَا انْتِفَاءُ الْحُكْمِ.

3945. لَكِنَّا نَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحُكْمِ إِلَّا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، فَالْعَكْسُ لَازِمٌ، لَا لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْعِلَّةِ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْحُكْمِ، بَلْ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ عِلَّةٍ، فَإِذَا اتَّحَدَتْ الْعِلَّةُ وَانْتَفَتْ، فَلَوْ بَقِيَ الْحُكْمُ لَكَانَ ثَابِتًا بِغَيْرِ سَبَبٍ. أَمَّا حَيْثُ تَعَدَّدَتِ الْعِلَّةُ فَلَا يَلْزَمُ انْتِفَاءُ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ بَعْضِ الْعِلَلِ، بَلْ عِنْدَ انْتِفَاءِ جَمِيعِهَا. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الْعَكْسِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ أَنَا إِذَا قُلْنَا: لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِلجَارِ، لِأَنَّ ثُبُوتَهَا لِلشَّرِيكِ مُعَلَّلٌ بِعِلَّةِ الصَّرَرِ اللَّاحِقِ مِنَ التَّرَاحُمِ عَلَى الْمَرَافِقِ الْمُتَّحِدَةِ مِنَ الْمَطْبَخِ وَالْخَلَاءِ وَالْمَطْرَحِ لِلتَّرَابِ وَمِصْعَدِ السُّطْحِ وَغَيْرِهِ.

3946. فَلِأَيِّ حَقِيقَةٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي التَّأْثِيرِ، فَإِنَّ الشُّفْعَةَ ثَابِتَةً فِي الْعَرَضَةِ النَّيْضَاءِ، وَمَا لَا مَرَافِقَ لَهُ. فَهَذَا الْإِزْمُ عَكْسٌ، وَهُوَ لَازِمٌ، لِأَنَّهُ يَقُولُ: لَوْ كَانَ هَذَا مَنَاطًا لِلْحُكْمِ لَآتَقَى الْحُكْمُ عِنْدَ انْتِفَائِهِ.

3947. فَنَقُولُ: السَّبَبُ فِيهِ ضَرَرُ مَرَاخِمَةِ الشَّرِكَةِ.

3948. فَيَقُولُ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَثَبَّتْ فِي شَرِكَةِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَنْقُولَاتِ.

3949. فَإِنْ قُلْنَا: ضَرَرُ الشَّرِكَةِ فِيمَا يَتَقَى وَيَتَأَبَّدُ.

3950. فَيَقُولُ: فَلْتَجَرِ فِي الْحَمَامِ الصَّغِيرِ وَمَا لَا يَنْقَسِمُ.

3951. فَلَا يَزَالُ يُؤَاخِذُنَا بِالطَّرْدِ وَالْعَكْسِ. وَهِيَ مُوَاحِدَةٌ صَحِيحَةٌ، إِلَى أَنْ نُعَلِّلَ

بِضَرَرِ مَوْثَرِ الْقِسْمَةِ، وَنَأْتِي بِتَمَامِ قِيودِ الْعِلَّةِ بِحَيْثُ / يُوجَدُ الْحُكْمُ بِوُجُودِهَا وَيُعَدَّمُ بِعَدَمِهَا.

3952. وَهَذَا لِمَكَانٍ أَنَّا اثْبَتْنَا هَذِهِ الْعِلَّةَ بِالْمُنَاسَبَةِ، وَشَهَادَةِ الْحُكْمِ لَهَا، لِيُزَوِّدَهُ عَلَى وَفْقِهَا. وَشَرَطُ مِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْإِتِّحَادُ. وَشَرَطُ الْإِتِّحَادِ الْعَكْسُ.

معنى الحرج
للعكس

3953. فَإِنْ قِيلَ: وَلَفْظُ «الْعَكْسِ» هَلْ يُرَادُ بِهِ مَعْنَى سِرْوَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعِلَّةِ؟

3954. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْأَشْهَرُ. وَرُبَّمَا أُطْلِقَ عَلَى غَيْرِهِ بِطَرِيقِ التَّوَهُّمِ. كَمَا يَقُولُ الْحَنْفِيُّ: لَمَّا لَمْ يَجِبِ الْقَتْلُ بِصَغِيرِ الْمُثْقَلِ لَمْ يَجِبْ بِكَبِيرِهِ، بِدَلِيلِ عَكْسِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ بِكَبِيرِ الْجَارِحِ وَجِبَ بِصَغِيرِهِ.

3955. وَقَالُوا: لَمَّا سَقَطَ بِزَوَالِ الْعَقْلِ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ يَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ بِرُجُوعِ الْعَقْلِ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَرِدَ الشَّرْعُ بِوُجُوبِ الْقَبْضِ بِكُلِّ جَارِحٍ وَإِنْ صَغُرَ، ثُمَّ يُخَصَّصُ فِي الْمُثْقَلِ بِالْكَبِيرِ. وَلَا بُعْدَ فِي أَنْ يَكُونَ الْعَقْلُ شَرْطًا فِي الْعِبَادَاتِ، ثُمَّ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُهُ لِلْوُجُوبِ، بَلْ يَسْتَدْعِي شَرْطًا آخَرَ.

في العلة
القاصرة

3956. [4] مَسْأَلَةٌ: الْعِلَّةُ الْقَاصِرَةُ صَحِيحَةٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى إِبْطَالِهَا.

3957. وَنَحْنُ نَقُولُ: أَوَّلًا يَنْظُرُ النَّاطِرُ فِي اسْتِنْبَاطِ الْعِلَّةِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صَحَّتِهَا بِالْإِيمَاءِ أَوْ بِالْمُنَاسَبَةِ، أَوْ تَضَمُّنِ الْمَصْلَحَةِ الْمُتِمِّمَةِ. ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَنْظُرُ: فَإِنْ كَانَ أَعْمَ مِنَ النَّصِّ عَدَى حُكْمِهَا، وَإِلَّا اقْتَصَرَ. فَالْتَّعْدِيَةُ فَرْعُ الصَّحَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَا يَتَّبِعُ الشَّيْءَ مُصَحِّحًا لَهُ؟

3958. فَإِنْ قِيلَ: كَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يُرَادُ لِلْمِلْكِ، وَالنِّكَاحَ لِلْحِلِّ، فَإِذَا تَخَلَّفَتْ فَائِدَتُهُمَا قِيلَ: إِنَّهُمَا بَاطِلَانِ، فَكَذَلِكَ الْعِلَّةُ: تُرَادُ لِإِثْبَاتِ الْحُكْمِ بِهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّصِّ، فَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ حُكْمٌ بِهَا كَانَتْ بَاطِلَةً، لِحُلُولِهَا عَنِ الْفَائِدَةِ.

3959. وَلِلْجَوَابِ مِنْهَا جَانِ:

3960. أَحَدُهُمَا: أَنَّ نُسْلَمَ عَدَمَ الْفَائِدَةِ، وَنَقُولُ: إِنْ عَيَّنْتُمُ بِالْبُطْلَانِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ النَّصِّ، فَهُوَ مُسْلَمٌ. وَنَحْنُ لَا نَعْنِي بِالصَّحَّةِ إِلَّا أَنَّ النَّاطِرَ يَنْظُرُ وَيَطْلُبُ الْعِلَّةَ، وَلَا نَذْرِي أَنَّ مَا سَيَقْضِي إِلَيْهِ نَظَرُهُ قَاصِرٌ أَوْ مُتَعَدٍّ. وَيُصَحِّحُ الْعِلَّةَ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ مُنَاسَبَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ، أَوْ تَضَمُّنِ مَصْلَحَةٍ، ثُمَّ يَعْرِفُ

بَعْدَ ذَلِكَ تَعْدِيَةُ أَوْ قُصُورُهُ. فَمَا ظَهَرَ مِنْ قُصُورِهِ لَا يَنْعَطِفُ فَسَادًا عَلَى مَا خَذَ ظَنَّهُ وَنَظَرَهُ، وَلَا يَنْزِعُ مِنْ قَلْبِهِ مَا قَوِيَ فِي نَفْسِهِ مِنَ التَّغْلِيلِ. فَإِذَا فَسَرْنَا الصَّحَّةَ بِهَذَا الْقَدْرِ، لَمْ يُمْكِنْ حَخْذُهُ، وَإِذَا فَسَرُوا الْبُطْلَانَ بِمَا ذَكَّرُوهُ، لَمْ نَجْزِئْهُ، وَارْتَفَعَ الْخِلَافُ.

3961. **الثَّانِي:** أَنَا لَا نُسَلِّمُ عَدَمَ الْفَائِدَةِ، بَلْ لَهُ فَائِدَتَانِ:

3962. **الأُولَى:** مَعْرِفَةُ بَاعِثِ الشَّرْعِ وَمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، اسْتِمَالَةً لِلْقُلُوبِ إِلَى الطَّمَانِينَةِ وَالْقَبُولِ بِالطَّنْعِ، وَالْمُسَارَعَةِ إِلَى التَّصْدِيقِ. فَإِنَّ النُّفُوسَ إِلَى قَبُولِ الْأَحْكَامِ الْمَعْقُولَةِ الْجَارِيَةِ عَلَى ذَوْقِ الْمَصَالِحِ، أَمِيلُ مِنْهَا إِلَى قَهْرِ التَّحْكُمِ وَمَرَارَةِ التَّعَدُّ. وَلِيُمَثِّلَ هَذَا الْعَرَضُ اسْتِحْبَابَ الْوَعْظِ وَذِكْرُ مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ وَلَطَائِفِ مَعَانِيهَا. وَكَوْنُ الْمَصْلَحَةِ مُطَابِقَةً لِلنَّصِّ، وَعَلَى قَدْرِ حُدِّهِ، يَزِيدُهَا حُسْنًا وَتَأْكِيدًا.

3963. **فَإِنْ قِيلَ:** / هَذَا إِنَّمَا يَجْرِي فِي الْمُنَاسِبِ دُونَ الْأَوْصَافِ الشَّهِيَّةِ، مِثْلَ التَّقْدِيرِ فِي الدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ. وَقَدْ جَوِزْتُمُ التَّغْلِيلَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ. |346/2|

3964. **قُلْنَا:** تَعْرِيفُ الْأَحْكَامِ بِمَعْنَى تَوْهِمِ الْاسْتِمَالِ عَلَى مَصْلَحَةٍ وَمُنَاسِبَةٍ أَقْرَبُ إِلَى الْعُقُولِ مِنْ تَعْرِيفِهَا بِمَجْرَدِ الْإِصَافَةِ إِلَى الْأَسْمَاءِ. فَلَا تَخْلُو مِنْ فَائِدَةٍ. ثُمَّ إِنْ لَمْ تَجْرِ هَذِهِ الْفَائِدَةُ فِي الْعِلَّةِ الشَّهِيَّةِ فَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ جَارِيَةٌ فِي الْعِلَّةِ الشَّهِيَّةِ.

3965. **الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ:** الْمَنْعُ مِنْ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ عِنْدَ ظُهُورِ عِلَّةٍ أُخْرَى مُتَعَدِّيَةٍ إِلَّا بِشَرْطِ التَّرْجِيحِ.

3966. **فَإِنْ قِيلَ:** نَمْتَنِعُ تَعْدِيَةَ الْحُكْمِ لَا بِظُهُورِ عِلَّةٍ قَاصِرَةٍ، بَلْ بِأَنْ لَا تَظْهَرَ عِلَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ، فَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَى الْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ؟ وَإِنْ ظَهَرَتْ عِلَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ فَلَا يَمْتَنِعُ التَّغْلِيلُ بِالْعِلَّةِ الْقَاصِرَةِ، بَلْ يُعْلَلُ الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ بِعِلَّتَيْنِ، وَفِي الْفَرْعِ بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ.

3967. **قُلْنَا:** لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كُلَّ عِلَّةٍ مُخِيَلَةٍ أَوْ شَهِيَّةٍ فَإِنَّمَا تَنْبُتُ بِشَهَادَةِ الْحُكْمِ، وَتَبْتِغِي السَّرَّ، وَشَرْطُهُ الْإِتِّحَادُ كَمَا سَبَقَ. فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ أُخْرَى انْقَطَعَ الظَّنُّ. فَإِذَا ظَهَرَتْ عِلَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ يَجِبُ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ. فَإِنْ أَمَكَّنَ التَّغْلِيلُ بِعِلَّةٍ قَاصِرَةٍ: عَارَضَتِ الْمُتَعَدِّيَةَ وَدَفَعَتْهَا، إِلَّا إِذَا اخْتَصَّتِ الْمُتَعَدِّيَةُ بِنَوْعِ تَرْجِيحٍ. فَإِذَا أَقَادَتِ الْقَاصِرَةُ دَفْعَ الْمُتَعَدِّيَةِ الَّتِي تُسَاوِيهَا، وَالْمُتَعَدِّيَةُ دَفْعَ الْقَاصِرَةِ، وَتَقَاوَمَتَا. بَقِيَ

الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى النَّصِّ. وَلَوْلَا الْقَاصِرَةُ لَتَعَدَّى الْحُكْمُ.

3968. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تَصِحُّ الْعِلَّةُ بِفَائِدَتِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا، وَفَائِدَةُ الْعِلَّةِ الْحُكْمُ فِي الْفَرْعِ دُونَ حُكْمِ الْأَصْلِ. فَإِنَّ حُكْمَ الْأَصْلِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ لَا بِالْعِلَّةِ. إِنَّمَا الَّذِي يَثْبُتُ بِالْعِلَّةِ حُكْمُ الْفَرْعِ. إِذَا فَائِدَتُهَا تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ. فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَعَدِّيَةً فَلَا حُكْمَ لِلْعِلَّةِ.

3969. قُلْنَا: قَوْلُكُمْ: قَائِدَةُ الْعِلَّةِ حُكْمُ الْفَرْعِ، مُحَالٌ لِأَنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِ الزَّيْنِ فِي الْبَرِّ طَعْمُ الْبَرِّ، وَلَا يُحَرِّمُ الْأَرَزُّ بِطَعْمِ الْبَرِّ، بَلْ يَطْعُمُ الْأَرَزُّ. فَحُكْمُ الْفَرْعِ قَائِدَةُ عِلَّةٍ فِي الْفَرْعِ، لَا فَائِدَةُ عِلَّةٍ فِي الْأَصْلِ. وَقَوْلُكُمْ: حُكْمُهَا التَّعْدِيَةُ، مُحَالٌ، فَإِنْ لَفِظَ التَّعْدِيَةُ تَجَوُّزًا وَاسْتِعَارَةً، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ لَا يَتَعَدَّى مِنَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ، بَلْ يَثْبُتُ فِي الْفَرْعِ مِثْلَ حُكْمِ الْأَصْلِ عِنْدَ وَجُودِ مِثْلِ تِلْكَ الْعِلَّةِ. فَلَا حَقِيقَةَ لِلتَّعْدِيَةِ.

3970. وَيَتَوَلَّدُ مِنْ هَذَا النَّظَرِ:

3971. [5] مَسْأَلَةٌ: وَهِيَ أَنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ مُتَعَدِّيَةً فَالْحُكْمُ فِي مَحَلِّ النَّصِّ إِهْلًا يُضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ، أَوْ إِلَى النَّصِّ؟

3972. فَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يُضَافُ إِلَى النَّصِّ، لِأَنَّ الْحُكْمَ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي الْمُنْصُوصِ، وَالْعِلَّةُ مَظْنُونَةٌ، فَكَيْفَ يُضَافُ مَقْطُوعٌ إِلَى مَظْنُونٍ.

3973. وَقَالَ أَصْحَابُنَا: يُضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ.

3974. وَهُوَ نِزَاعٌ لَا تَحْقِيقَ تَحْتَهُ. فَإِنَّا لَا نَعْنِي بِالْعِلَّةِ إِلَّا بَاعِثَ الشَّرْعِ عَلَى الْحُكْمِ. فَإِنَّهُ لَوْ ذَكَرَ جَمِيعَ الْمُسْكِرَاتِ بِأَسْمَائِهَا، فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ وَالنَّبِيدَ وَكَذَا وَكَذَا»، وَنَصَّ عَلَى جَمِيعِ مَجَارِي الْحُكْمِ، لَكَانَ اسْتِيعَانُهُ مَجَارِيَ الْحُكْمِ لَا يَمْتَنِعَانِ مِنْ أَنْ نَظُنَّ أَنَّ الْبَاعِثَ لَهُ عَلَى التَّحْرِيمِ / الْإِسْكَارِ. فَنَقُولُ: الْحُكْمُ مُضَافٌ إِلَى الْخَمْرِ وَالنَّبِيدِ بِالنَّصِّ، وَلَكِنْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ مُعَلَّلَةٌ بِالشَّدَةِ، بِمَعْنَى أَنَّ بَاعِثَ الشَّرْعِ عَلَى التَّحْرِيمِ هُوَ الشَّدَةُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ مَظْنُونٌ، فَنَقُولُ: وَنَحْنُ لَا نَزِيدُ عَلَى أَنْ نَقُولَ: نَظُنُّ أَنَّ بَاعِثَ الشَّرْعِ الشَّدَةُ. فَلَا يَسْقُطُ هَذَا الظَّنُّ بِاسْتِيعَابِ مَجَارِيَ الْحُكْمِ، وَلَا حَجْرٌ عَلَيْنَا فِي أَنْ نُصَدِّقَ فَنَقُولَ: إِنَّمَا نَظُنُّ كَذَا مَهْمَا ظَنَّنَا ذَلِكَ.

حكم الأصل أهو
مضاف إلى النص
أم إلى العلة؟

3975. فَإِنْ قِيلَ: الظَّنُّ جَهْلٌ، إِنَّمَا يَجُوزُ لِمُضَرَّةِ الْعَمَلِ، وَالْعِلَّةُ الْفَاصِرَةُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا عَمَلٌ، فَلَا يَجُوزُ الْهَجُومُ عَلَيْهَا بِرَجْمِ الظَّنُونِ. وَعِنْدَ هَذَا كَأَنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ، وَقَالَ: إِنْ كَانَتْ مَنْصُوصَةٌ جَازَ إِضَافَةُ الْحُكْمِ إِلَيْهَا فِي مَحَلِّ النَّصِّ، كَالسَّرِقَةِ مَثَلًا، وَإِلَّا فَلَا.

3976. وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا مَانِعَ مِنْ هَذَا الظَّنِّ، لِلْفَائِدَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ:

3977. إِحْدَاهُمَا: اسْتِمَالَةُ الْقُلُوبِ إِلَى حُسْنِ التَّصَدِيقِ وَالْإِنْقِيَادِ، وَأَكْثَرُ الْمَوَاقِعِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ظَنِّيَّةٌ. وَحُلِقَتْ طِبَاعُ الْأَدَمِيِّينَ مُطِيعَةً لِلظَّنُونِ، بَلْ لِلأَوْهَامِ. وَأَكْثَرُ بَوَائِعِ النَّاسِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَعَقَائِدِهِمْ فِي مَصَادِرِهِمْ وَمَوَارِدِهِمْ ظُنُونٌ.

3978. الْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: مُدَافَعَةُ الْعِلَّةِ الْمُعَارِضَةِ لَهَا كَمَا سَبَقَ.

خَاتِمَةُ لِهَذَا الْبَابِ فِي:

تَمْيِيزِ مَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ قَطْعًا، وَمَا يُفْسِدُهَا ظَنًّا وَاجْتِهَادًا
| الْقِسْمُ الْأَوَّلُ | مَثَارَاتُ فَسَادِ الْعِلَلِ الْقَطْعِيَّةِ

3979. وَاهِي | أَرْبَعَةٌ:

3980. | الْمَثَارُ الْأَوَّلُ: الْأَصْلُ. وَشُرُوطُهُ أَرْبَعَةٌ:

3981. | الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ حُكْمًا شَرْعِيًّا، فَإِنْ كَانَ عَقْلِيًّا فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْلَلَ بِعِلَّةٍ تُثَبِّتُ حُكْمًا شَرْعِيًّا.

3982. | الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْأَصْلِ مَعْلُومًا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ، فَإِنْ كَانَ مَقْيَسًا عَلَى أَصْلٍ آخَرَ فَهُوَ قَرْعٌ، فَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ بَاطِلٌ قَطْعًا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَامِعُ هُوَ عِلَّةُ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ تِلْكَ الْعِلَّةُ فَتُعْيِينُ الْقَرْعُ مَعَ إِمْكَانِ الْقِيَاسِ عَلَى الْأَصْلِ عَبَثٌ بِلَا فَائِدَةٍ.

3983. | وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ قَابِلًا لِلتَّعْلِيلِ، لَا كَوُجُوبِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَتَقْدِيرِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَأَمْثَالِهِ. وَكَأَنَّ هَذَا فَاسِدٌ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ.

3984. | الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْمُسْتَنْبَطُ مِنْهُ غَيْرَ مَنْسُوخٍ، فَإِنَّ الْمَنْسُوخَ كَانَ أَصْلًا وَلَيْسَ هُوَ الْآنَ أَصْلًا. وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ قِيَاسُ رَمَضَانَ عَلَى صَوْمِ عَاشُورَاءَ فِي التَّثْبِيتِ، فَإِنَّ مَنْ سَلَّمَ وَجُوبَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ. وَسَلَّمَ افْتِقَارَهُ إِلَى التَّثْبِيتِ، لَمْ يَتَعَدَّ أَنْ يَسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى رَمَضَانَ الَّذِي أُبْدِلَ وَجُوبُ عَاشُورَاءَ بِهِ، فَإِنَّ الْمَنْسُوخَ نَقَضَ الْوُجُوبَ. وَلَيْسَ نَقِيسُ فِي الْوُجُوبِ. لَكِنْ فِي مَأْخِذِ دَلَالَةِ / الْوُجُوبِ ١١
عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى التَّثْبِيتِ. وَهَذَا أَيْضًا وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَلَا يَخْلُو عَنْ نَظَرٍ.

[348/2]

224

3985. | الْمَثَارُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْقَرْعِ. وَلَهُ وَجُوهٌ ثَلَاثَةٌ:

3986. | الْأَوَّلُ: أَنْ يَثْبُتَ فِي الْقَرْعِ خِلَافُ حُكْمِ الْأَصْلِ. مِثَالُهُ قَوْلُهُ: «بُلَغَ بِرَأْسِ الْمَالِ فِي السَّلَمِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الْأَعْيَانِ، فَلْيَتَلَفَّ بِعَوَضِهِ أَقْصَى مَرَاتِبِ الدُّيُونِ، قِيَاسًا لِأَحَدِ الْعَوَاضِينَ عَلَى الْآخَرِ». فَهَذَا بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ خِلَافُ صَوْرِ الْقِيَاسِ، إِذْ

الْقِيَاسُ لِتَعْدِيَةِ الْحُكْمِ، وَلَيْسَ هَذَا تَعْدِيَةً.

3987. **الثاني:** أَنْ يَنْبُتَ لِلْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ حُكْمٌ مُطْلَقٌ، وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَنْبُتَ فِي الْفَرْعِ إِلَّا بِيَزَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ. فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى صُورَةِ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا.

3988. **مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ:** شُرِعَ فِي صَلَاةِ الْكُشُوفِ رُكُوعٌ زَائِدٌ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ تُشْرَعُ فِيهَا الْجَمَاعَةُ، فَتَحْتَصِرُ بِيَزَادَةٍ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَإِنَّهَا تَحْتَصِرُ بِالْخُطْبَةِ؛ وَصَلَاةِ الْعِيدِ، فَإِنَّهَا تَحْتَصِرُ بِالتَّكْبِيرَاتِ. وَهَذَا فَاسِدٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ يُشْتَكَنُ مِنْ تَعْدِيَةِ الْحُكْمِ عَلَى وَجْهِهِ وَتَفْصِيلِهِ.

3989. **الثالث:** أَنْ لَا يَكُونَ الْحُكْمُ اسْمًا لُغَوِيًّا، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللُّغَةَ لَا تَنْبُتُ قِيَاسًا. وَتِلْكَ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ عِنْدَنَا. وَرَبِّمَا جَعَلَهَا قَوْمٌ مَسْأَلَةً اجْتِهَادِيَّةً. وَإِنِّبَاتُ اسْمِ الزُّنَا وَالسَّرِقَةِ وَالْخَمْرِ لِلْإِطِّ وَالنَّبَاشِ وَالنَّبِيدِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ. فَكَانَ هَذَا بِالْمُتَارِ الْأَوَّلِ الْبَاقِ.

3990. **الْمُتَارِ الثَّالِثُ:** أَنْ يَرْجِعَ الْفَسَادُ إِلَى طَرِيقِ الْعِلَّةِ. وَهُوَ عَلَى أَوْجِهِ:

3991. **الْأَوَّلُ:** انْتِفَاءُ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ، فَإِنَّهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى فَسَادِهَا، فَمَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ عِلَّتِهِ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى فَسَادِهَا فَقِيَاسُهُ بَاطِلٌ قَطْعًا. وَكَذَلِكَ إِنْ اسْتَدَلَّ بِمُحَرِّدِ الْأَطْرَادِ إِنْ لَمْ يَنْصَمِ إِلَيْهِ سَبَرٌ. وَرَبِّمَا رَأَى بَعْضُهُمْ إِبْطَالَ الطَّرْدِ فِي مَحَلِّ الْجِتْهَادِ.

3992. **الثاني:** أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ الْعِلَّةِ بِدَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، فَهُوَ بَاطِلٌ قَطْعًا، فَإِنْ كَوَّنَ الشَّيْءُ عِلَّةً لِلْحُكْمِ أَمْرٌ شَرْعِيٌّ.

3993. **الثالث:** أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ رَافِعَةً لِلنَّصِّ، وَمُنَاقِضَةً لِحُكْمٍ مَنْصُوصٍ. فَالْقِيَاسُ عَلَى خِلَافِ النَّصِّ بَاطِلٌ قَطْعًا. وَكَذَا عَلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ. وَكَذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الْعِلَّةَ الْمَنْصُوصَةَ، كَتَغْلِيلِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِغَيْرِ الْإِسْكَارِ الْمُثْبِتِ لِلْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ.

3994. **وَلَيْسَ التَّغْلِيلُ بِالْكَيْلِ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ، وَإِنْ رَفَعَ قَوْلُهُ «لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ»، لِأَنَّهُ إِيمَاءٌ إِلَى التَّغْلِيلِ بِالطَّعْمِ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ. وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ التَّغْلِيلُ بِعِلَّةٍ غَيْرِ عِلَّةِ صَاحِبِ الشَّرْعِ، مَعَ تَقْرِيرِ الْعِلَّةِ**

الْمَنْصُوصَةِ، فَإِنَّ النَّصَّ عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَمْنَعُ وُجُودَ عِلَّةٍ أُخْرَى. وَلِذَلِكَ
يَجُوزُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا عَلَّلَ بِهِ الصَّحَابَةُ إِذَا لَمْ تَرْفَعْ عَلَيْهِمْ، إِذْ لَمْ يَكُنْ
فَرَضُ الصَّحَابَةِ اسْتِثْنَاءَ جَمِيعِ الْعِلَلِ.

3995. الْمُثَارُ الرَّابِعُ: وَضْعُ الْقِيَاسِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ:

3996. كَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْبِتَ أَصْلَ الْقِيَاسِ، أَوْ أَصْلَ خَبَرِ الْوَاحِدِ، بِالْقِيَاسِ، فَقَاسَ
الرِّوَايَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ. وَكَذَلِكَ / الْمَسَائِلُ الْأَصُولِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ، لَا سَبِيلَ إِلَى
إِثْبَاتِهَا بِالْأَقْيَسَةِ الظَّنِّيَّةِ. فَاسْتَعْمَلَ الْقِيَاسَ فِيهَا وَضَعَ لَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ.
3997. هَذِهِ هِيَ الْمُفْسِدَاتُ الْقَطْعِيَّةُ.

[349/2]

الْقِسْمُ الثَّانِي فِي:

الْمُفْسِدَاتُ الظَّنِّيَّةُ الْاجْتِهَادِيَّةُ

3998. الَّتِي نَعْنِي بِفَسَادِهَا أَنَّهَا فَاسِدَةٌ عِنْدَنَا وَفِي حَقِّهَا إِذْ لَمْ تَغْلِبْ عَلَى ظَنِّنا. وَهِيَ
صَحِيحَةٌ فِي حَقِّ مَنْ غَلَبَتْ عَلَى ظَنِّهِ. وَمَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، فَيَقُولُ هِيَ
فَاسِدَةٌ فِي نَفْسِهَا، لَا بِالْإِضَافَةِ. إِلَّا أَنِّي أَجُوزُ أَنْ أَكُونَ أَنَا الْمُخْطِئُ.
3999. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: لَا تَأْتِيهِمْ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ. وَمَنْ خَالَفَ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ فَهُوَ
أَثِمٌ. وَهَذِهِ الْمُفْسِدَاتُ تِسْعٌ:

4000. الْأَوَّلُ: الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ بَاطِلَةٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى تَخْصِيصَ الْعِلَّةِ، صَحِيحَةٌ
عِنْدَ مَنْ يَبْقَى ظَنُّهُ مَعَ التَّخْصِيصِ.

4001. الثَّانِي: عِلَّةٌ مُخَصَّصَةٌ لِعُمُومِ الْقُرْآنِ: هِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَنَا، فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ
رَأَى تَقْدِيمَ الْعُمُومِ عَلَى الْقِيَاسِ.

4002. الثَّالِثُ: عِلَّةٌ عَارِضَتَهَا عِلَّةٌ تَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِهَا: فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ
الْمُصِيبُ وَاحِدٌ، صَحِيحَةٌ عِنْدَ مَنْ صَوَّبَ كُلَّ مُجْتَهِدٍ. وَهُمَا عَلَامَتَانِ لِحُكْمَيْنِ
فِي حَقِّ مُجْتَهِدَيْنِ، وَفِي حَقِّ مُجْتَهِدٍ وَاحِدٍ فِي خَالَتَيْنِ، فَإِنْ اجْتَمَعَتَا فِي
حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَدْ نَقُولُ إِنَّهُ يُوجِبُ التَّخْيِيرَ كَمَا سَيَأْتِي.

4003. الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَدُلَّ عَلَى صِحَّتِهَا إِلَّا الْأَطْرَافُ وَالْإِنْعَكَاسُ. وَقَدْ يُقَالُ: مَا يَدُلُّ

عَلَيْهِ مُجَرَّدُ الْإِطْرَادِ فَهُوَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

4004. الْخَامِسُ: أَنْ يَنْتَضِمْنَ زِيَادَةُ عَلَى النَّصِّ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرُّقْبَةِ الْكَافِرَةِ.

4005. السَّادِسُ: الْقِيَاسُ فِي الْكَفَارَاتِ وَالْحُدُودِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا مَا يُطْنُ أَنَّهُ يَرْفَعُ الْخِلَافَ.

4006. السَّابِعُ: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحُوزُ انْتِزَاعُ الْعِلَّةِ مِنْ خَيْرِ الْوَاحِدِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تُؤْخَذَ مِنْ أَصْلِ مَقْطُوعٍ بِهِ. وَهَذَا فَاسِدٌ. وَلَا يَبْعُدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَسَادُهُ مَقْطُوعًا بِهِ.

4007. الثَّامِنُ: عِلَّةٌ تُخَالِفُ مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ. وَهِيَ فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ يُوجِبُ اتِّبَاعَ الصَّحَابَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُ مِنْ تَقْلِيدِ الصَّحَابِيِّ مَسْأَلَةً اجْتِهَادِيَّةً. فَهَذَا مُجْتَهِدٌ فِيهِ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ نَقُولَ: بَطْلَانُ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ مَقْطُوعٌ بِهِ.

4008. التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ وُجُودُ الْعِلَّةِ فِي الْقَرْعِ مَقْطُوعًا لَا مَقْطُوعًا بِهِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهِ خِلَافًا ١١٠ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

4009. هَذِهِ هِيَ الْمُفْسِدَاتُ. وَوَرَاءَ هَذَا اعْتِرَاضَاتٌ مِثْلُ الْمَنْعِ، وَفَسَادِ الْوَضْعِ، وَعَدَمِ التَّأْيِيرِ، وَالْكَسْرِ، وَالْفَرْقِ، وَالْقَوْلِ بِالْمُوجِبِ، وَالتَّعْدِيَةِ، وَالتَّرْكِيكِ.

4010. وَمَا يَتَعَلَّقُ فِيهِ تَصْوِيبُ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ قَدْ انْطَوَى تَحْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَمَا لَمْ يَنْدِرْجْ تَحْتَ مَا ذَكَرْنَاهُ فَهُوَ نَظَرُ جَدَلِيٍّ يُتَّبَعُ فِيهِ شَرْيْعَةُ الْجَدَلِ الَّتِي وَضَعَهَا الْجَدَلِيُّونَ بِاصْطِلَاحِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا فَائِدَةٌ دِينِيَّةٌ فَيَنْبَغِي أَنْ نَشِيعَ عَلَى الْأَوْقَاتِ أَنْ نُضَيِّعَهَا بِهَا وَنَتَفَصِّلَهَا؛ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهَا فَائِدَةٌ مِنْ ضَمِّ نَشْرِ الْكَلَامِ، وَرَدَّ كَلَامِ الْمُتَنَازِلِينَ إِلَى مَجَرَى الْخِصَامِ. كَيْ لَا يَذْهَبَ كُلُّ وَاحِدٍ عَرْضًا وَطَوَّلًا فِي كَلَامِهِ، مُنْخَرِفًا / عَنْ مَقْصِدِ نَظَرِهِ. فَهِيَ لَيْسَتْ فَائِدَةً مِنْ جَنْسِ أَصُولِ الْفِقْهِ، بَلْ هِيَ مِنْ عِلْمِ الْجَدَلِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَقْرَدَ بِالنَّظَرِ، وَلَا تَمْرَجَ بِالْأَصُولِ الَّتِي يَفْصِدُ بِهَا تَذَلِيلَ طُرُقِ الْاجْتِهَادِ لِلْمُجْتَهِدِينَ.

[350/2]

4011. وَهَذَا آخِرُ الْقُطْبِ الثَّالِثِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى طُرُقِ اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ إِمَّا مِنْ صِبْغَةِ اللَّفْظِ وَمَوْضُوعِهِ، أَوْ إِشَارَتِهِ وَمُقْتَضَاهُ، أَوْ مَعْقُولِهِ وَمَعْنَاهُ، فَقَدْ اسْتَوْفَيْنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْقُطْبُ السَّابِعُ فِي حُكْمِ الْمُتَشَبِّهِ وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ

4012. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْقُطْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُنُونٍ:

4013. فَنٌّ فِي الْإِجْتِهَادِ.

4014. وَفَنٌّ فِي التَّقْلِيدِ.

4015. وَفَنٌّ فِي تَرْجِيحِ الْمُجْتَهِدِ دَلِيلًا عَلَى دَلِيلٍ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

الفن الأول في الاجتهاد والنظر في الزكاه وأحكامه

التخضر الأول في: أركان الاجتهاد

4016. أما أركانه فثلاثة: المجهّد، والمُجتهد فيه، ونفس الاجتهاد.

الركن الأول هي: نفس الاجتهاد

تعريف الاجتهاد 4017. وهو عبارة عن بذل المجهود، واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال. ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد، فيقال: اجتهد في حمل حجر الرخا، ولا يقال: اجتهد في حمل خردلة.

حد الاجتهاد التام 4018. لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجهّد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة. والاجتهاد التام: أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب.

الركن الثاني: المجهّد

شروط المجتهد 4019. وله شرطان:

4020. أحدهما: أن يكون محيطاً بمدارك الشرع، متمكناً من استشارة الظن بالنظر فيها، وتقديم ما يجب تقديمه، وتأخير ما يجب تأخيره.

الثاني: أن يكون عدلاً، مجتنباً للمعاصي الفاحشة في العدالة. وهذا يشترط لحواز الاعتماد على فتواه، فمن ليس عدلاً فلا تقبل فتواه. أما هو في نفسه إذا كان عالماً فله أن يجتهد لنفسه ويأخذ باجتهاد نفسه، فكان العدالة شرط القبول للفتوى، لا شرط صحة الاجتهاد.

4022. فإن قيل: متى يكون محيطاً بمدارك الشرع؟ وما تفصيل العلوم التي لا بد منها لتحصيل منصب الاجتهاد؟

العلوم الإلهية
للاجتهاد والفتيا

4023. قُلْنَا: إِنَّمَا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْفَتَوَى بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ الْمَدَارِكَ الْمُشْمِرَةَ ۱۱
لِلْأَحْكَامِ، وَأَنْ يَعْرِفَ كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِمَارِ.

4024. وَالْمَدَارِكُ الْمُشْمِرَةُ لِلْأَحْكَامِ كَمَا فَصَّلْنَاهَا أَرْبَعَةً: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ
وَالْإِجْمَاعُ وَالْعَقْلُ.

4025. وَطَرِيقُ الْإِسْتِمَارِ يَتِمُّ بِأَرْبَعَةِ عُلُومٍ: اثْنَانِ مُقَدِّمَانِ، وَاثْنَانِ مُتَمَمَّانِ، وَأَرْبَعَةٌ فِي
الْوَسْطِ. فَهَذِهِ ثَمَانِيَّةٌ، فَلْنَفَصِّلْهَا وَلْنُنَبِّهْ فِيهَا عَلَى دَقَائِقِ أَهْمَلِهَا الْأَصُولِيُّونَ.

4026. أَمَّا كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: فَهُوَ الْأَصْلُ، وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ. وَلْنُخَفِّفْ عَنْهُ بِأَمْرَيْنِ:

4027. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ جَمِيعِ الْكِتَابِ، بَلْ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنْهُ.
وَهُوَ مَقْدَارُ خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ.

4028. الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ / حِفْظُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاضِعِهَا،
بَحِثٌ يَطْلُبُ بِهَا آيَةَ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ.

4029. وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ. وَهِيَ وَإِنْ
كَانَتْ زَائِدَةً عَلَى أَلْفٍ فِيهِ مَحْصُورَةٌ. وَفِيهَا التَّخْفِيفَانِ الْمَذْكُورَانِ:

4030. [أَحَدُهُمَا]: لَا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ مَا يَتَعَلَّقُ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِالْمَوَاعِظِ وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ
وَعِيرِهَا. الثَّانِي: لَا يَلْزَمُهُ حِفْظُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَصْلُ
مُصَحِّحٍ لِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ، كَمَا سَنَنْ أَيْبَى دَاوُدَ، وَمَعْرِفَةُ
السُّنَنِ لِأَحْمَدَ النَّبْهَقِيِّ، أَوْ أَصْلُ وَقَعَتِ الْعِنَايَةُ فِيهِ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ
الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ. وَيَكْفِيهِ أَنْ يَعْرِفَ مَوَاقِعَ كُلِّ بَابٍ فَيُرَاجِعَهُ وَقْتِ الْحَاجَةِ
إِلَى الْفَتَوَى. وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِهِ فَهُوَ أَحْسَرُ وَأَكْمَلُ.

4031. وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَمَيَّزَ عِنْدَهُ مَوَاقِعُ الْإِجْمَاعِ. حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِ
الْإِجْمَاعِ. كَمَا يَلْزَمُهُ مَعْرِفَةُ النُّصُوصِ حَتَّى لَا يُفْتِيَ بِخِلَافِهَا. وَالتَّخْفِيفُ فِي
هَذَا الْأَصْلِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْفَظَ جَمِيعَ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ، بَلْ كُلُّ
مَسْأَلَةٍ يُفْتَى فِيهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ فِتْوَاهُ لَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِلْإِجْمَاعِ؛ إِمَّا بِأَنْ
يَعْلَمَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ مَذْهَبًا مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ أَيُّهُمْ كَانَ، أَوْ يَعْلَمَ أَنَّ هَذِهِ وَاقِعَةٌ
مُتَوَلِّدَةٌ فِي الْعَصْرِ، لَمْ يَكُنْ لِأَهْلِ الْإِجْمَاعِ فِيهَا خَوْصٌ. فَهَذَا الْقَدْرُ فِيهِ كِفَايَةٌ.

4032. وَأَمَّا الْعَقْلُ: فَتَعْنِي بِهِ مُسْتَنَدُ النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ لِلْأَحْكَامِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ ذَلَّ عَلَى نَفْيِ الْحَرْجِ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَعَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عَنْهَا فِي صُورِ لَا نَهَايَةَ لَهَا، إِلَّا مَا اسْتَنْتَهتْ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَالْمُسْتَنَاءُ مَخْصُورَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً.

4033. فَيَنْبَغِي أَنْ يَرْجَعَ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ وَالرَّاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَيَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ إِلَّا بَنَصًّا، أَوْ قِيَاسًا عَلَى مَنصوص. فَيَأْخُذُ فِي طَلَبِ النَّصوص. وَفِي مَعْنَى النَّصوص: الْأَجْمَاعُ، وَأَفْعَالُ الرُّسُولِ ﷺ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، عَلَى الشَّرْطِ الَّذِي فَصَّلْنَاهُ.

4034. وَهَذِهِ هِيَ الْمَذَارِكُ الْأَرْبَعَةُ.

4035. فَأَمَّا الْعُلُومُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي بِهَا يَعْرِفُ الْمُجْتَهِدُ طُرُقَ الْإِسْتِمَارِ فَعِلْمَانِ مُقَدَّمَانِ:

4036. أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ تَصَبُّبِ الْأَدِلَّةِ وَشُرُوطِهَا الَّتِي بِهَا تَصِيرُ الْبَرَاهِينُ وَالْأَدِلَّةُ مُنْتَبِجَةً. وَالْحَاجَةُ إِلَى هَذَا تَعْمُ الْمَذَارِكُ الْأَرْبَعَةُ.

4037. وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ، عَلَى وَجْهِ يَتَسَرَّلُهُ بِهِ فَهْمُ خِطَابِ الْعَرَبِ. وَهَذَا تَخُصُّ فَائِدَتُهُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.

4038. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ تَفْصِيلٌ، وَفِيهِ تَخْفِيفٌ وَتَثْقِيلٌ.

الأدلة، عقلية،
وشرعية،
ووضعية

4039. أَمَّا تَفْصِيلُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ: فَهُوَ أَنْ يَعْلَمَ أَقْسَامَ الْأَدِلَّةِ، وَأَشْكَالَهَا، وَشُرُوطَهَا. فَيَعْلَمُ أَنَّ الْأَدِلَّةَ ثَلَاثَةٌ: عَقْلِيَّةٌ تَدُلُّ لِدَاتِهَا، وَشَرْعِيَّةٌ صَارَتْ أَدِلَّةً بِوَضْعِ الشَّرْعِ، وَوَضْعِيَّةٌ وَهِيَ الْعِبَارَاتُ اللَّغَوِيَّةُ. وَيَحْصُلُ تَمَامُ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ / إِنِهَا فِي مُقَدِّمَةِ الْأُصُولِ، مِنْ مَذَارِكِ الْعُقُولِ، لَا بِأَقْلٍ مِنْهُ. فَإِنْ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ شُرُوطَ الْأَدِلَّةِ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ الْحُكْمِ، وَلَا حَقِيقَةَ الشَّرْعِ، وَلَمْ يَعْرِفِ الشَّارِعَ ﷺ، وَلَا عَرَفَ مَنْ أَرْسَلَ الشَّارِعَ.

[352/2]

4040. ثُمَّ قَالُوا: لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَ حُدُوثَ الْعَالَمِ، وَافْتِقَارَهُ إِلَى مُخْبِرٍ مَوْصُوفٍ بِمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ، مُتَرَهِّمًا عَمَّا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ. وَأَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ عِبَادُهُ بِعَثَّةِ الرُّسُلِ وَمُصَدِّقٌ لَهُمْ بِالْمُعْجَزَاتِ. وَلَيْكُنْ عَارِفًا بِصِدْقِ الرُّسُولِ، بِالنَّظَرِ فِي مُعْجَزَتِهِ.

4041. وَالتَّخْفِيفُ فِي هَذَا عِنْدِي أَنَّ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: اعْتِقَادُ جَزَائِمٍ إِذْ بِهِ يَصِيرُ مُسْلِمًا. وَالْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي الْمُضْطَيِّ لَا مُحَالَةٍ.

4042. فَأَمَّا مَعْرِفَتُهُ بِطَرِيقِ الْكَلَامِ، وَالْأَدْلَةُ الْمُحَرَّرَةُ عَلَى عَادَتِهِمْ، فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَنْ يُحَسِّنُ صَنْعَةَ الْكَلَامِ.

4043. فَأَمَّا مُجَاوِزَةُ حَدِّ التَّقْلِيدِ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ أَيْضًا لِذَاتِهِ، لَكِنَّهُ يَقَعُ مِنْ صَرُورَةِ مَنْصِبِ الْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَلَعُّ رُتْبَةَ الْاجْتِهَادِ فِي الْعِلْمِ إِلَّا وَقَدْ فَرَعَ سَمْعَهُ أَدْلَةً خَلَقَ الْعَالَمَ، وَأَوْصَفَ الْخَالِقَ، وَبَعَثَهُ الرُّسُلَ، وَاعْجَازُ الْقُرْآنِ. فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ، وَذَلِكَ مُحَصِّلٌ لِلْمَعْرِفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، مُجَاوِزٌ بِصَاحِبِهِ حَدَّ التَّقْلِيدِ، وَإِنْ لَمْ يُمَارَسْ صَاحِبُهُ صَنْعَةَ الْكَلَامِ. فَهَذَا مِنْ لَوَازِمِ مَنْصِبِ الْاجْتِهَادِ، حَتَّى لَوْ تَصَوَّرَ مُقَلِّدٌ مَحْضٌ فِي تَصْدِيقِ الرُّسُولِ وَأَصُولِ الْإِيمَانِ لَجَازَ لَهُ الْاجْتِهَادُ فِي الْفُرُوعِ.

4044. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فَعِلْمُ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ؛ أَعْنِي الْقَدْرَ الَّذِي يُفْهَمُ بِهِ خَطَابُ الْعَرَبِ، وَعَادَتُهُمْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ إِلَى حَدِّ يُمَيِّزُ بَيْنَ صَرِيحِ الْكَلَامِ، وَظَاهِرِهِ، وَمُجْمَلِهِ، وَحَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَعَامِهِ وَخَاصِهِ، وَمُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَمُطْلَقِهِ وَمُقَيَّدِهِ، وَنَصِهِ وَفَحْوَاهُ، وَلَحْنِهِ وَمَقْهُومِهِ.

4045. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَلَعُّ دَرَجَةَ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ وَالْمُبَرِّدِ، ۱۱ وَلَا أَنْ يَعْرِفَ جَمِيعَ اللُّغَةِ، وَيَتَعَمَّقَ فِي النَّحْوِ، بَلِ الْقَدْرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَيَسْتَوْلِي بِهِ عَلَى مَوَاقِعِ الْخُطَابِ، وَدَرْكِ حَقَائِقِ الْمَقَاصِدِ مِنْهُ.

4046. وَأَمَّا الْعِلْمَانِ الْمُتَمَمَّانِ:

4047. فَأَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَذَلِكَ فِي آيَاتِ وَأَحَادِيثَ مَخْصُورَةٍ.

4048. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُ عَلَى حِفْظِهِ، بَلْ كُلُّ وَاقِعَةٍ يُفْنِي فِيهَا بِآيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَتِلْكَ الْآيَةَ لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَنْسُوخِ، وَهَذَا يَعْمُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

4049. الثاني: وهو يخصُّ السُّنةَ: معرفةُ الروايةِ، وتمييزُ الصحيحِ منها عن الفاسدِ، والمقبولِ عن المردودِ. فإنَّ ما لا يُنقلُّه العدلُ عن العدلِ فلا حُجَّةَ فيه.

4050. والتَّخفيفُ فيه: أنَّ كلَّ حديثٍ يُفتي به ممَّا قبلته الأُمَّةُ فلا حاجةَ به إلى النَّظرِ في إسناده. وإنَّ خالفه بعضُ العلَّماءِ فينبغي أن يعرفَ رواته، وعدالتهم. فإنَّ كانوا مشهورين عنده، كما يرويه الشافعي عن مالك / عن نافع عن ابن عمر مثلاً، اعتمدَ عليه. فهو لا قد تواتر عند الناس عدالتهم وأحوالهم، والعدالةُ إنما تُعرفُ بالخبرة والمُشاهدة، أو بتواتر الخبر. فما نزل عنه فهو تقليد، وذلك بأن يُقلَّدَ البخاري ومسلمًا في أخبارِ الصحيحين، وأنهما ما رووها إلا عمَّن عرَفوا عدالته. فهذا مجردُ تقليدٍ. وإنما يزول التقليدُ بأن يعرفَ أحوال الرواة يتسامع أحوالهم وسيرهم، ثم ينظر في سيرهم أنها تقتضي العدالة أم لا. وذلك طويل، وهو في زماننا مع كثرة الوسائط عسير.

[353/2]

4051. والتَّخفيفُ فيه: أن يُكتفى بتعديل الإمام العدل بعد أن عرفنا أن مذهبه في التعديل مذهبٌ صحيح. فإن المذاهبَ مُختلفةً فيما يعدلُ به ويُجرِّحُ. فإن من مات قبلنا برمان امتنعت الخبرة والمُشاهدة في حقِّه. ولو شرط أن تتواتر سيرته فذلك لا يصادف إلا في الأئمة المشهورين. فيُقلَّدُ في معرفة سيرته عدلاً فيما يُخبرُ عنها، فيُقلَّدُ في تعديله بعد أن عرفنا صحة مذهبه في التعديل.

4052. فإن جاوزنا للمفتي الاعتماد على الكتب الصحيحة التي ارضى الأئمة رواهاها قصَّر الطريق على المفتي. والأطال الأمر، وعسر الخطب في هذا الزمان، مع كثرة الوسائط. ولا يزال الأمر يزدادُ شدةً بتعاقب الأعصار.

4053. فهذه هي العلوم الثمانية التي يُستفاد بها منصب الاجتهاد.

4054. ومُعظم ذلك يشتمل عليه ثلاثة فنون: علم الحديث، وعلم اللغة، وعلم أصول الفقه.

4055. فأما الكلام وتعاريف الفقه فلا حاجة إليهما، وكيف يحتاج إلى تعاريف الفقه، وهذه التعاريف يولدها المجتهدون ويحكمون فيها بعد حيازة منصب الاجتهاد، فكيف تكون شرطاً في منصب الاجتهاد وتقدُّم الاجتهاد عليها شرط؟ نعم

إِنَّمَا يَحْصُلُ مَنْصِبُ الْاجْتِهَادِ فِي زَمَانٍ بِمُتَارَسَتِهِ، فَهُوَ طَرِيقُ تَحْصِيلِ الدَّرَجَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَلَمْ يَكُنِ الطَّرِيقُ فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ ذَلِكَ. وَيُمْكِنُ الآنَ سُلُوكُ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ أَيْضًا.

4056. دَقِيقَةٌ فِي التَّخْفِيفِ يَغْفُلُ عَنْهَا الْأَكْثَرُونَ:

4057. اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْعُلُومِ الثَّمَانِيَةِ إِنَّمَا يُشْتَرَطُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ الَّذِي يُفْتِي فِي جَمِيعِ الشَّرْعِ.

4058. وَلَيْسَ الْاجْتِهَادُ عِنْدِي مَنْصِبًا لَا يَتَجَرَّأُ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَبَالَ الْعَالِمُ مَنْصِبَ تَجَزُّؤِ الْاجْتِهَادِ

الْاجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ دُونَ بَعْضٍ. فَمَنْ عَرَفَ طُرُقَ النُّظَرِ الْقِيَاسِيِّ فَلَهُ أَنْ يُفْتِيَ فِي مَسْأَلَةٍ قِيَاسِيَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاهِرًا فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ. فَمَنْ يَنْظُرُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ يَكْفِيهِ أَنْ يَكُونَ فَحِيهِ النَّفْسِ، غَارِفًا بِأَصُولِ الْفَرَائِضِ وَمَعَانِيهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَصَلَ الْأَخْبَارُ الَّتِي وَرَدَتْ فِي مَسْأَلَةٍ تَحْرِيمِ الْمُسْكِرَاتِ، أَوْ فِي مَسْأَلَةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ. فَلَا اسْتِمْدَادَ لِنَظَرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْهَا، وَلَا تَعْلُقَ لِنَتِكَ الْأَحَادِيثِ بِهَا، فَمِنْ أَيْنَ تَصِيرُ الْغَفْلَةُ عَنْهَا أَوْ الْقُصُورُ عَنْ / مَعْرِفَتِهَا نَقْصًا؟ وَمَنْ عَرَفَ أَحَادِيثَ قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالذَّمِّ وَطُرُقَ التَّصَرُّفِ فِيهِ فَمَا يَصْرُهُ قُصُورُهُ عَنْ عِلْمِ النُّحُوِّ الَّذِي يُعْرِفُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة 6) وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا فِي مَعْنَاهُ.

[354/2]

4059. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمُفْتِي أَنْ يُجِيبَ عَنْ كُلِّ مَسْأَلَةٍ، فَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ أَرْبَعِينَ مَسْأَلَةً، فَقَالَ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنْهَا: لَا أَذْهَبُ. وَكَمْ تَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بَلِ الصَّحَابَةُ، فِي الْمَسَائِلِ. فَإِذَا لَا يُشْتَرَطُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِيمَا يُفْتِي، فَيُفْتِي فِيمَا يَذْهَبُ وَيَذْهَبُ أَنَّهُ يَذْهَبُ، وَيُمَيِّزُ بَيْنَ مَا لَا يَذْهَبُ وَبَيْنَ مَا يَذْهَبُ، فَيَتَوَقَّفُ فِيمَا لَا يَذْهَبُ، وَيُفْتِي فِيمَا يَذْهَبُ.

الرُّكْنُ الثَّالِثُ: الْمُجْتَهِدُ فِيهِ

4060. وَالْمُجْتَهِدُ فِيهِ: كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

4061. وَاحْتَرَزْنَا بِالشَّرْعِيِّ عَنِ الْعَقْلِيَّاتِ وَمَسَائِلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهَا وَاحِدٌ، وَالْمُصِيبَ وَاحِدٌ، وَالْمُخْطِئَ أَثَمٌ. وَإِنَّمَا نَعْنِي بِالْمُجْتَهِدِ فِيهِ مَا لَا يَكُونُ الْمُخْطِئُ فِيهِ أَثَمًا. وَوُجُوبُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالرُّكُوتِ وَمَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ مِنْ جَلِيَّاتِ الشَّرْعِ فِيهَا أدِلَّةٌ قَاطِعَةٌ يَأْتُمُّ فِيهَا الْمُخَالَفُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مَحَلًّا لِالِاجْتِهَادِ. ١١

4062. فَهَذِهِ هِيَ الْأَرْكَانُ.

4063. فَإِذَا صَدَرَ الْاجْتِهَادُ التَّامُّ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلَّهُ، كَانَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ حَقًّا وَصَوَابًا كَمَا سَيَأْتِي.

4064. وَقَدْ ظَنَّ طَائِفٌ أَنَّ شَرْطَ الْمُجْتَهِدِ أَنْ لَا يَكُونَ نَبِيًّا، فَلَمْ يُجَوِّزُوا الْاجْتِهَادَ لِلنَّبِيِّ، وَأَنَّ شَرْطَ الْاجْتِهَادِ أَنْ لَا يَقَعَ فِي زَمَنِ النُّبُوَّةِ. فَتَرَسَّمُ فِيهِ مَسْأَلَتَيْنِ.

4065. [1] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ وَالِاجْتِهَادِ فِي زَمَانِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَمَنَعَهُ قَوْمٌ وَأَجَازَهُ قَوْمٌ، وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ لِلْقَضَاءِ وَالْوَلَاةِ فِي غَيْبَتِهِ، لَا فِي حُضُورِ النَّبِيِّ ﷺ.

4066. وَالَّذِينَ جَوَّزُوا: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَحُوزُ بِالْإِذْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكْفِي سُكُوتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُجَوِّزُونَ فِي وَقُوعِهِ.

4067. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ ذَلِكَ حَازَرَ فِي حَضَرَتِهِ وَغَيْبَتِهِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بِالْإِذْنِ أَوْ السُّكُوتِ. لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّعَبُّدِ بِهِ اسْتِحَالَةٌ فِي ذَاتِهِ، وَلَا يُقْضَى إِلَى مُحَالٍ وَلَا إِلَى مَفْسَدَةٍ، وَإِنْ أَوْحَيْنَا الصَّلَاحَ فَيَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ لُطْفًا يَقْتَضِي اِرْتِبَاطَ صَلَاحِ الْعِبَادِ بِتَعَبُّدِهِمْ بِالِاجْتِهَادِ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ نَصَّ لَهُمْ عَلَى قَاطِعٍ لَبَغَوْا وَعَصَوْا.

4068. فَإِنْ قِيلَ: الْاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ مُحَالٌ، وَتَعَرَّفَ الْحُكْمُ بِالنَّصِّ بِالْوَحْيِ الصَّرِيحِ مُمَكِّنٌ، فَكَيْفَ يَرُدُّهُمْ إِلَى وَرَاطَةِ الظَّنِّ؟

4069. قُلْنَا: فَإِذَا قَالَ لَهُمْ: أَوْحِي إِلَيَّ أَنْ حُكِمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْكُمْ مَا أَدَّى إِلَيْهِ

الاجتهاد في زمن
النبي صلى الله
عليه وسلم

[355/2]

اجْتِهَادُكُمْ، وَقَدْ تَعَبَّدْتُمْ بِالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ، فَهَذَا نَصٌّ. وَقَوْلُكُمْ: الْإِجْتِهَادُ
مَعَ النَّصِّ مُحَالٌ، مُسَلَّمٌ، وَلَكِنْ لَمْ يَنْزِلْ نَصٌّ فِي الْوَاقِعَةِ. وَإِمَّا كَانَ النَّصُّ لَا
يُضَادُّ / الْإِجْتِهَادَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّهُ نَفْسُ النَّصِّ. كَيْفَ وَقَدْ تَعَبَّدَ النَّبِيُّ ﷺ
بِالْقَضَاءِ بِقَوْلِ الشُّهُودِ حَتَّى قَالَ: «إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ
يَكُونَ الْحَنَ يَحُجِّجُهُ مِنْ بَعْضٍ» وَكَانَ يُمَكِّنُ نُزُولَ الْوَحْيِ بِالْحَقِّ الصَّرِيحِ فِي
كُلِّ وَاقِعَةٍ، حَتَّى لَا يَخْتِاجَ إِلَى الرُّجْمِ بِالظَّنِّ وَخَوْفِ الْخَطَا.

4070. فَأَمَّا وَقَوْعُهُ: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهِ فِي غَيْبَتِهِ، بِدَلِيلِ قِصَّةِ
مُعَاذٍ، فَأَمَّا فِي حَضَرِهِ فَلَمْ يَقُمْ فِيهِ دَلِيلٌ.

4071. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ لِعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «أَحْكُمْ» فِي بَعْضِ الْقَضَايَا. فَقَالَ:
«أَجْتِهَدُ وَأَنْتَ حَاصِرٌ؟» فَقَالَ: «نَعَمْ، إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأْتَ
فَلَكَ أَجْرٌ». وَقَالَ لِمُقَبَّةَ بْنِ عَامِرٍ وَلِرَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: «اجْتِهَدَا فَإِنْ أَصَبْتُمَا
فَلَكُمْ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَإِنْ أَخْطَأْتُمَا فَلَكُمْ حَسَنَةٌ».

4072. قُلْنَا: حَدِيثُ مُعَاذٍ مَشْهُورٌ قَبْلَتُهُ الْأُمَّةُ. وَهَذِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا تُثَبِّتُ. وَإِنْ ثَبَّتَتْ
اِحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمَا، أَوْ فِي وَاقِعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي جَوَازِ
الِاجْتِهَادِ مُطْلَقًا فِي زَمَانِهِ.

4073. [2] مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: هَلْ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِالِاجْتِهَادِ
اجْتِهَادِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ؟

4074. وَالنَّظَرُ فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ. وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ تَعَبُّدِهِ بِذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُحَالٍ
فِي ذَاتِهِ وَلَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ وَمَفْسَدَةٍ.

4075. فَإِنْ قِيلَ: الْمَنَاعُ مِنْهُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اسْتِكْشَافِ الْحُكْمِ بِالْوَحْيِ الصَّرِيحِ فَكَيْفَ
يَرْجُمُ بِالظَّنِّ؟

4076. قُلْنَا: فَإِذَا اسْتَكْشَفَ، فَقِيلَ لَهُ حَكَمْنَا عَلَيْكَ أَنْ تَجْتِهَدَ، وَأَنْتَ مُتَعَبِّدٌ بِهِ، فَهَلْ
لَهُ أَنْ يُنَازِعَ اللَّهَ فِيهِ، أَوْ يُلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَقِدَ أَنْ صَلَاحَهُ فِيمَا تَعَبَّدَ بِهِ؟!

4077. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ ﷺ نَصٌّ قَاطِعٌ يُضَادُّ الظَّنَّ، وَالظَّنُّ يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ اِحْتِمَالُ الْخَطَا،
فَهُمَا مُتَضَادَّانِ؟

4078. قُلْنَا: إِذَا قِيلَ لَهُ ظَنُّكَ عَلَامَةُ الْحُكْمِ، فَهَوَ يَسْتَتِقُنُ الظَّنَّ وَالْحُكْمَ جَمِيعًا، فَلَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ. وَكَذَلِكَ اجْتِهَادُ غَيْرِهِ عِنْدَنَا. وَيَكُونُ كَظَنِّهِ صِدْقَ الشُّهُودِ. فَإِنَّهُ يَكُونُ مُصِيبًا، وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مُزَوَّرًا فِي الْبَاطِنِ.

4079. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ سَاوَاهُ غَيْرُهُ فِي كَوْنِهِ مُصِيبًا بِكُلِّ حَالٍ فَلْيَجُزْ لَغَيْرِهِ أَنْ يُخَالَفَ قِيَاسَهُ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ.

4080. قُلْنَا: لَوْ تَعَبَّدَ بِذَلِكَ لَجَازَ، وَلَكِنْ ذَلِ الدَّلِيلُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْرِيمِ مُخَالَفَةِ اجْتِهَادِهِ عليه السلام، كَمَا ذَلِ عَلَى تَحْرِيمِ مُخَالَفَةِ اجْتِهَادِ الْأُمَّةِ كَافَّةً، كَمَا ذَلِ عَلَى تَحْرِيمِ مُخَالَفَةِ اجْتِهَادِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ، وَالْحَاكِمِ، لِأَنَّ صَلَاحَ الْخَلْقِ فِي اتِّبَاعِ رَأْيِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ وَكَافَّةِ الْأُمَّةِ. فَكَذَلِكَ الشَّيْءُ. وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ يَرْجَحُ اجْتِهَادَهُ لِكَوْنِهِ مَعْصُومًا عَنِ الْخَطَأِ دُونَ غَيْرِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ عَلَيْهِ الْخَطَأَ وَلَكِنْ لَا يَقْرَأُ عَلَيْهِ.

4081. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَجُوزُ وُرُودُ التَّعَبُّدِ بِمُخَالَفَةِ اجْتِهَادِهِ، وَذَلِكَ يُنَاقِضُ الْإِتِّبَاعَ، وَيُنْفِرُ عَنِ الْإِنْقِيَادِ؟

4082. قُلْنَا: إِذَا عَرَفْتَهُمْ عَلَى لِسَانِهِ بِأَنَّ حُكْمَهُمْ اتِّبَاعُ ظَنِّهِمْ وَإِنْ خَالَفَ ظَنُّ النَّبِيِّ عليه السلام، كَانَ / اتِّبَاعُهُ فِي امْتِنَالٍ مَا رَسَمَهُ لَهُمْ، كَمَا فِي الْقَضَاءِ بِالشُّهُودِ. فَإِنَّهُ لَوْ قَضَى النَّبِيُّ بِشَهَادَةِ شَخْصَيْنِ لَمْ يَعْرِفْ فِسْقَهُمَا، فَشَهِدَا عِنْدَ حَاكِمٍ عَرَفَ فِسْقَهُمَا لَمْ يَقْبَلْهُمَا.

[356/2]

4083. وَأَمَّا التَّنْفِيرُ فَلَا يَحْصُلُ، بَلْ تَكُونُ مُخَالَفَتُهُ فِيهِ كَمُخَالَفَتِهِ فِي الشَّفَاعَةِ، وَفِي تَأْيِيرِ النَّخْلِ، وَمَصَالِحِ الدُّنْيَا.

4084. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قَاسَ قَرْعًا عَلَى أَصْلِ أَقْبَحُوزٍ إِيْرَادُ الْقِيَاسِ عَلَى قَرْعِهِ أَمْ لَا؟ إِنْ قُلْتُمْ: لَا، فَمُحَالٌ، لِأَنَّهُ صَارَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ. وَإِنْ قُلْتُمْ: نَعَمْ، فَكَيْفَ يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى الْقَرْعِ؟

4085. قُلْنَا: يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، وَعَلَى كُلِّ قَرْعٍ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِحْقَاقِهِ بِأَصْلِ، لِأَنَّهُ صَارَ أَصْلًا بِالْإِجْمَاعِ وَالنَّصِّ. فَلَا يُنْظَرُ إِلَى مَا أَخَذَهُمْ. كَيْفَ وَمَا أَخَذَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُهُمُ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ عِلَّةُ الْأَصْلِ؟! 1

هل وقع من النبي
صلى الله عليه
وسلم الحكم
بالاجتهاد

4086. أَمَّا الْوُقُوعُ فَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ، وَأَنْكَرَهُ آخَرُونَ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ فَرِيقٌ ثَالِثٌ. وَهُوَ الْأَصَحُّ، فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ فِيهِ قَاطِعٌ.

4087. اِحْتَجَّ الْقَائِلُونَ بِهِ: بِأَنَّهُ عُوِّبَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي أَسَارَى الْبَدْرِ، وَقِيلَ لَهُ: ﴿مَا كَاكَ لِيَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأعمال 67) وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَوْ نَزَلَ عَذَابٌ مَا نَجَا مِنْهُ إِلَّا عُمَرُ» لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أَشَارَ بِالْقَتْلِ، وَلَوْ كَانَ قَدْ حَكَمَ بِالنَّصِّ لَمَّا عُوِّبَ.

4088. قُلْنَا: لَعَلَّهُ كَانَ مُخَيَّرًا بِالنَّصِّ بَيْنَ إِطْلَاقِ الْكُلِّ أَوْ قَتْلِ الْكُلِّ أَوْ فِدَاءِ الْكُلِّ، فَأَشَارَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِتَعْيِينِ الْإِطْلَاقِ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ عَنْ غَيْرِهِ. فَتَزَلَّ الْعِتَابُ مَعَ الَّذِينَ عَيَّنُوا لَهُ، لَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَكِنْ وَرَدَ بِصِغَةِ الْجَمْعِ، وَالْمُرَادُ بِهِ أُولَئِكَ خَاصَّةً.

4089. وَاحْتَجُّوا: بِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا» قَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ. فَقَالَ ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

4090. وَقَالَ فِي الْحَجِّ: «هُوَ لِلْأَبَدِ، وَلَوْ قُلْتَ لِعَامِنَا لَوَجِبَ». وَتَزَلَّ مَنْزِلًا لِلْخَرْبِ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ يُوْخِي فَسَمْعًا وَطَاعَةً، وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَهُوَ لَيْسَ مَنْزِلٌ مَكِيدَةٌ. فَقَالَ: بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ، فَرَحَلَ.

4091. قُلْنَا: أَمَّا الْإِذْخِرُ فَلَعَلَّهُ كَانَ تَزَلَّ الْوُخْيُ بِأَنْ لَا يَسْتَنْتِي الْإِذْخِرَ إِلَّا عِنْدَ قَوْلِ الْعَبَّاسِ، أَوْ كَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَاضِرًا فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِاجَابَةِ الْعَبَّاسِ.

4092. وَأَمَّا الْحَجُّ فَمَعْنَاهُ: لَوْ قُلْتَ لِعَامِنَا لَمَّا قُلْتُهُ إِلَّا عَنْ وَخِي وَلَوْ جَبَّ لَا مَحَالَةَ. وَأَمَّا الْمَنْزِلُ فَذَلِكَ اجْتِهَادٌ فِي مَصَالِحِ الدُّنْيَا. وَذَلِكَ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، إِنَّمَا الْخِلَافُ فِي أُمُورِ الدِّينِ.

4093. اِحْتَجَّ الْمُنْكَرُونَ لِذَلِكَ بِأُمُورٍ:

4094. أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لِأَجَابَ عَنْ كُلِّ سُؤَالٍ، وَلَمَّا انْتَهَرَ الْوُخْيُ.

4095. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا لَنَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ وَاسْتَقَاصَ.

4096. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ اجْتِهَادُهُ وَيَتَغَيَّرَ، فَيَتَّهِمُ بِسَبَبِ

تَغْيِيرِ الرَّأْيِ.

4097. قُلْنَا: أَمَّا انْتِظَارُ الْوَحْيِ فَلَعَلَّهُ كَانَ حَيْثُ لَمْ يَنْقَدْخْ لَهُ اجْتِهَادٌ، أَوْ فِي حُكْمٍ لَا يَدْخُلُهُ الْاجْتِهَادُ، أَوْ نَهَى عَنِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ. وَأَمَّا الْإِسْتِفَاضَةُ بِالتَّقْلِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعِ النَّاسُ عَلَيْهِ / وَإِنْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهِ. أَوْ لَعَلَّهُ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالْاجْتِهَادِ إِذَا لَمْ يَنْزِلْ نَصْرٌ، وَكَانَ يَنْزِلُ النَّصْرُ، فَيَكُونُ كَمَنْ تَعَبَّدَ بِالزُّكَاةِ وَالْحَجِّ إِنْ مَلَكَ النَّصَابُ وَالزَّادُ فَلَمْ يَمْلِكْ، فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا.

[357/2]

4098. وَأَمَّا التَّهْمَةُ بِتَغْيِيرِ الرَّأْيِ فَلَا تَعْوِيلَ عَلَيْهَا، فَقَدْ اتَّهَمَ بِسَبِّ النَّسَخِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النس. 101) وَلَمْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى اسْتِحَالَةِ النَّسَخِ. 4099. كَيْفَ وَقَدْ عَوَّضَ هَذَا الْكَلَامُ بِجَنَسِهِ، فَقِيلَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبِّدًا بِالْاجْتِهَادِ لَفَاتَهُ ثَوَابُ الْمُجْتَهِدِينَ، وَلَكَانَ ثَوَابُ الْمُجْتَهِدِينَ أَجْزَلَ مِنْ ثَوَابِهِ؟

4100. وَهَذَا أَيْضًا فَاسِدٌ: لِأَنَّ ثَوَابَ تَحْمِلِ الرِّسَالَةِ وَالْأَدَاءِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ ثَوَابٍ. ١١

4101. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِوَضْعِ الْعِبَادَاتِ، وَنُصَبِ الزُّكُوتِ وَتَقْدِيرَاتِهَا بِالْاجْتِهَادِ؟

4102. قُلْنَا: لَا مُحِيلَ لِذَلِكَ، وَلَا يُفْضَى إِلَى مُحَالٍ وَمَفْسَدَةٍ. وَلَا بُعْدَ فِي أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى صَلَاحَ عِبَادِهِ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُ رَسُولِهِ، لَوْ كَانَ الْأَمْرُ مَبْنِيًّا عَلَى الصَّلَاحِ.

4103. وَمَنْعَ الْقَدَرِيَّةَ هَذَا، وَقَالُوا: إِنْ وُافَقَ ظَنُّهُ الصَّلَاحُ فِي الْبَعْضِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يُوَافِقَ فِي الْجَمِيعِ. وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُلْقِيَ اللَّهُ فِي اجْتِهَادِ رَسُولِهِ مَا فِيهِ صَلَاحُ عِبَادِهِ. هَذَا هُوَ الْجَوَازُ الْعَقْلِيُّ.

4104. أَمَّا وَقُوعُهُ قَبْعِيَّةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ كَانَ عَنْ وَحْيٍ صَرِيحٍ نَاصٍ عَلَى التَّفْصِيلِ.

النَّظَرُ الثَّانِي فِي:

أَحْكَامِ الْإِجْتِهَادِ

4105. وَالنَّظَرُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ:

4106. فِي تَأْيِيهِ،

4107. وَتَخْطِئَتِهِ وَإِصَابَتِهِ،

4108. وَتَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ،

4109. وَتَحْرِيمِ نَقْضِ حُكْمِهِ الصَّادِرِ عَنِ الْإِجْتِهَادِ.

4110. فَهَذِهِ اخْمَسَةُ أَحْكَامٍ.

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ

النَّظَرُ فِي تَأْيِيمِ الْمُخْطِئِ فِي الْإِجْتِهَادِ

4111. وَالْإِثْمُ يَنْتَفِي عَنْ كُلِّ مَنْ جَمَعَ صِفَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ إِذَا تَمَّ الْإِجْتِهَادُ فِي مَحَلِّهِ. فَكُلُّ اجْتِهَادٍ تَامَ إِذَا صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلَّهُ، فَتَمَرَّتْهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ. وَالْإِثْمُ عَنِ الْمُجْتَهِدِ مَنْفِيٌّ.

4112. وَالَّذِي نَخْتَارُهُ: أَنَّ الْإِثْمَ وَالْخَطَأَ مُتَلَازمانَ، فَكُلُّ مُخْطِئٍ آثِمٌ. وَكُلُّ آثِمٍ مُخْطِئٌ. وَمَنْ انْتَمَى عَنْهُ الْإِثْمُ انْتَفَى عَنْهُ الْخَطَأُ.

4113. فَلْنَقْدِمَ حُكْمَ الْإِثْمِ أَوَّلًا: فَقُولُ:

4114. النَّظَرِيَّاتُ تَنْقَسِمُ إِلَى ظَنِّيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ.

4115. فَلَا إِثْمَ فِي الظَّنِّيَّاتِ، إِذْ لَا خَطَأَ فِيهَا.

4116. وَالْمُخْطِئُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ آثِمٌ.

أقسام القطعيات

4117. وَالْقَطْعِيَّاتُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: كَلَامِيَّةٌ، وَأُصُولِيَّةٌ، وَفَهْمِيَّةٌ:

4118. أَمَّا الْكَلَامِيَّةُ: فَتُعْنِي بِهَا الْعَقْلِيَّاتُ الْمُخَصَّصَةُ. وَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ. وَمَنْ أَخْطَأَ الْحَقَّ فِيهَا فَهُوَ آثِمٌ. وَيَدْخُلُ فِيهِ حُدُوثُ الْعَالَمِ، وَإِتْبَاتُ الْمُعْجِدِ، وَصِفَاتِهِ الْوَاجِبَةِ وَالْجَائِزَةِ وَالْمُسْتَحِيلَةِ، وَبَعْنَةُ الرُّسُلِ، وَتَصْدِيقُهُم بِالْمُعْجَزَاتِ، وَجَوَازُ

الرُّؤْيَةِ، وَخَلَقَ الْأَعْمَالِ، وَإِرَادَةُ الْكَائِنَاتِ، وَجَمِيعُ مَا الْكَلَامُ فِيهِ مَعَ الْمُعْتَرِلَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالرُّوَافِصِ وَالْمُبْتَدِعَةِ.

4119. وَخَذَ الْمَسَائِلَ الْكَلَامِيَّةَ الْمُخَصَّةَ مَا يَصَحُّ لِلنَّاطِرِ ذِكْرُ حَقِيقَتِهِ بِنَظَرِ الْعَقْلِ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْعِ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ: الْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَهُوَ أَثِمٌّ. فَإِنْ أَخْطَأَ / فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنْ أَخْطَأَ فِيمَا لَا يَمْنَعُهُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعْرِفَةِ رَسُولِهِ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ، وَخَلَقِ الْأَعْمَالِ، وَإِرَادَةِ الْكَائِنَاتِ، وَأَمثالِهَا، فَهُوَ أَثِمٌّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْحَقِّ، وَضَالَ، وَمُخْطِئٌ مِنْ حَيْثُ أَخْطَأَ الْحَقَّ الْمُتَيَقِّنَ، اَوْ مُبْتَدِعٌ مِنْ حَيْثُ قَالَ قَوْلًا مُخَالِفًا لِلْمَشْهُورِ بَيْنَ السَّلَفِ. وَلَا يَلْزَمُ الْكُفْرُ.

[358/2]

4120. وَأَمَّا الْأُصُولِيَّةُ: فَتَعْنِي بِهَا كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَكَوْنُ الْقِيَاسِ حُجَّةً، وَكَوْنُ خَيْرِ الْوَاحِدِ حُجَّةً. وَمِنْ جُمْلَتِهِ خِلَافٌ مَنْ جَوَزَ خِلَافَ الْإِجْمَاعِ الْمُتَّبِعِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَصْرِ، وَخِلَافَ الْإِجْمَاعِ الْحَاصِلِ عَنِ اجْتِهَادٍ، وَمَنْعَ الْمَصِيرِ إِلَى أَحَدِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عِنْدَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُمْ عَلَى الْقَوْلِ الْأَخَرِ. وَمِنْ جُمْلَتِهِ اعْتِقَادُ كَوْنِ الْمُصِيبِ وَاحِدًا فِي الظَّنِّيَّاتِ. فَإِنَّ هَذِهِ مَسَائِلُ أُدِلَّتْهَا قَطْعِيَّةً وَالْمُخَالَفُ فِيهَا أَثِمٌّ مُخْطِئٌ.

القطعيات
الأصولية

4121. وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى الْقَطْعِيَّاتِ وَالظَّنِّيَّاتِ فِي أَذْرَاجِ الْكَلَامِ فِي جُمْلَةِ الْأُصُولِ.

4122. وَأَمَّا الْفِقْهِيَّةُ: فَالْقَطْعِيَّةُ مِنْهَا وَجُوبُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَتَحْرِيمِ الزَّانَا وَالْقَتْلِ وَالسَّرِقَةِ وَالشُّرْبِ، وَكُلُّ مَا عَلِمَ قَطْعًا مِنْ دِينِ اللَّهِ. فَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَعْلُومُ. وَالْمُخَالَفُ فِيهَا أَثِمٌّ.

القطعيات
الفقهية

4123. ثُمَّ يُنْظَرُ: فَإِنْ أَتَكَرَّ مَا عَلِمَ ضَرُورَةً مِنْ مَقْصُودِ الشَّارِعِ، كَالْإِكْرَارِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَالسَّرِقَةِ وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ، فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِكْرَارَ لَا يَصُدُّ إِلَّا عَنْ مُكَذِّبٍ بِالشَّرْعِ. وَإِنْ عَلِمَ قَطْعًا بِطَرِيقِ النَّظَرِ لَا بِالضَّرُورَةِ، كَكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً، وَكَوْنِ الْقِيَاسِ وَخَيْرِ الْوَاحِدِ حُجَّةً، وَكَذَلِكَ الْفِقْهِيَّاتِ الْمَعْلُومَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَهِيَ قَطْعِيَّةٌ، فَمُنْكَرُهَا لَيْسَ بِكَافِرٍ لِكَيْهِنَّ أَثِمٌّ وَمُخْطِئٌ.

4124. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ حَكَمْتُمْ بِأَنَّ وَجُوبَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ضَرُورِيٌّ، وَلَا يُعْرِفُ

ذَلِكَ إِلَّا بِصِدْقِ الرَّسُولِ، وَصِدْقِ الرَّسُولِ نَظَرِيٌّ؟

4125 قُلْنَا: نَعْنِي بِهِ أَنْ إِيْجَابَ الشَّارِعِ لَهُ مَعْلُومٌ تَوَاتُرًا أَوْ ضَرُورَةً، أَمَّا أَنْ مَا أَوْجَبَهُ فَهُوَ وَاجِبٌ، فَذَلِكَ نَظَرِيٌّ يُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي الْمُعْجَزَةِ الْمُصَدِّقَةِ. وَمَنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ صِدْقُهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْتَرِفَ بِهِ. فَإِنْ أَنْكَرَهُ فَذَلِكَ لِنَكْذِبِهِ الشَّارِعَ (ﷺ)، وَمُكْذِبُهُ كَافِرٌ، فَلِذَلِكَ كَفَرْنَا بِهِ. أَمَّا مَا عَدَاهُ مِنَ الْفَقْهِيَّاتِ الظَّنِّيَّةِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، فَلَيْسَ فِيهَا عِنْدَنَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ، وَلَا إِنْهُمَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ إِذَا تَمَّ اجْتِهَادُهُ وَكَانَ مِنْ أَهْلِهِ.

4126 فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّظَرِيَّاتِ قِسْمَانِ: قَطْعِيَّةٌ وَظَنِّيَّةٌ. فَالْمُخْطِئُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ أَنْتُمْ.

4127 وَلَا إِنْهُمَ فِي الظَّنِّيَّاتِ أَصْلًا، لَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ، وَلَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ. هَذَا هُوَ / مَذْهَبُ الْجَمَاهِيرِ.

[359/2]

4128 وَقَدْ ذَهَبَ بِشَرِّ الْمَرِيسِيِّ إِلَى إِنْحَاقِ الْفُرُوعِ بِالْأُصُولِ، وَقَالَ: فِيهَا حَقٌّ وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ، وَالْمُخْطِئُ أَنْتُمْ. وَذَهَبَ الْجَاحِظُ وَالْعَنْبَرِيُّ إِلَى إِنْحَاقِ الْأُصُولِ بِالْفُرُوعِ. وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأُصُولِ أَيْضًا مُصِيبٌ. وَلَيْسَ فِيهَا حَقٌّ وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ. وَقَالَ الْجَاحِظُ: \\\ فِيهَا حَقٌّ وَاحِدٌ مُتَعَيَّنٌ، لَكِنَّ الْمُخْطِئَ فِيهَا مَعْدُورٌ غَيْرُ أَنْتُمْ كَمَا فِي الْفُرُوعِ.

4129 فَلَرُسُومٌ فِي الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَ مَسَائِلَ:

مذهب الجاحظ
والرد عليه

4130 [1] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ الْجَاحِظُ إِلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالذَّهْرِيَّةِ، إِنْ كَانَ مُعَانِدًا عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِهِ فَهُوَ أَنْتُمْ. وَإِنْ نَظَرَ فَعَجَزَ عَنْ دَرْكِ الْحَقِّ فَهُوَ مَعْدُورٌ غَيْرُ أَنْتُمْ. وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعْرِفْ وَجُوبَ النَّظَرِ، فَهُوَ أَيْضًا مَعْدُورٌ، وَإِنَّمَا الْأَنْتُمْ الْمُعَذَّبُ هُوَ الْمُعَانِدُ فَقَطْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا وَهَؤُلَاءِ قَدْ عَجَزُوا عَنْ دَرْكِ الْحَقِّ، وَلَرِمُوا عَقَائِدَهُمْ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا اسْتَدَّ * عَلَيْهِمْ طَرِيقُ الْمَعْرِفَةِ.

* استند

4131 وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ لَيْسَ بِمَحَالٍ عَقْلًا، لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ. فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَوْ وَرَدَ التَّعَبُّدُ كَذَلِكَ لَوَقَعَ. وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ خِلَافُ هَذَا. فَهُوَ بَاطِلٌ بِأَدْلَةٍ سَمْعِيَّةٍ ضَرُورِيَّةٍ. فَإِنَّا

كَمَا نَعْرِفُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ضَرُورَةً، فَيَعْلَمُ أَيضًا ضَرُورَةً أَنَّهُ أَمَرَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالْإِيمَانِ بِهِ وَاتِّبَاعِهِ، وَذَمَّهُمْ عَلَى إِصْرَارِهِمْ عَلَى عِقَانِهِمْ. وَلِذَلِكَ قَاتَلَ جَمِيعَهُمْ. وَكَانَ يَكْشِفُ عَنْ مُؤْتَرَرٍ مِّنْ بَلْعٍ مِنْهُمْ وَيَقْتُلُهُ. وَيَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْمُعَايِدَ الْعَارِفَ مِمَّا يَقُولُ، وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ الْمُقْلِدَةُ الَّذِينَ اخْتَقَدُوا دِينَ آبَائِهِمْ تَقْلِيدًا، وَلَمْ يَعْرِفُوا مُعْجَزَةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصِدْقَهُ. وَالْآيَاتُ الدَّالَّةُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا لَا تُحْصَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ (مر 27) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْ كُمْ﴾ (اصط 23) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (الغالية 24) وَقَوْلِهِ ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة 18) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَمٌ﴾ (البقرة 10) أَيْ: شَكٌّ.

4132. وَعَلَى الْجُمْلَةِ ذَمُّ اللَّهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُكَذِّبِينَ مِنَ الْكُفَّارِ مِمَّا لَا يَنْخَصِرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

4133. وَأَمَّا قَوْلُهُ: كَيْفَ يُكَلِّفُهُمْ مَا لَا يُطِيقُونَ؟ قُلْنَا: نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُ كَلَّفَهُمْ، أَمَّا أَنَّهُمْ يُطِيقُونَ أَوْ لَا يُطِيقُونَ فَلْيَنْظُرْ فِيهِ؛ بَلْ تَبَّهَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ أَقْدَرُهُمْ عَلَيْهِ بِمَا رَزَقَهُمْ مِنَ الْعَقْلِ، وَنَصَبَ مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَبَعَثَ مِنَ الرُّسُلِ الْمُؤَيَّدِينَ بِالْمُعْجَزَاتِ الَّذِينَ تَبَّهُوا الْعُقُولَ، وَحَرَّكُوا دَوَاعِيَ الْمُنْظَرِ حَتَّى لَمْ يَبْقَ عَلَى اللَّهِ لِأَحَدٍ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ.

4134. [2] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، كَمَا / فِي الْفُرُوعِ.

مذهب العسبري
والرد عليه
[360/2]

4135. فَنَقُولُ لَهُ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُنْتَهَى مَقْدُورِهِمْ فِي الطَّلَبِ، فَهَذَا غَيْرُ مُحَالٍ عَقْلًا. وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا وَشَرْعًا، كَمَا سَبَقَ رَدُّهُ عَلَى الْجَاحِظِ. وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ أَنَّ مَا اعْتَقَدَهُ فَهُوَ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ، فَنَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ قِدَمُ الْعَالَمِ وَخُدُوثُهُ حَقًّا، وَإِنْبَاتُ الصَّائِعِ وَنَفْيُهُ حَقًّا، وَتَصْدِيقُ الرُّسُولِ وَتَكْذِيبُهُ حَقًّا؟ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ وَضْعِيَّةٌ كَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، إِذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَرَامًا عَلَى زَيْدٍ، وَحَلَالًا لِعَمْرٍو، إِذَا وَضِعَ كَذَلِكَ.

أَمَّا الْأُمُورُ الذَّاتِيَّةُ فَلَا تَتَّبِعُ الْإِعْتِقَادَ، بَلِ الْإِعْتِقَادُ يَتَّبِعُهَا.

4136. فَهَذَا الْمَذْهَبُ شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ الْجَاحِظِ. فَإِنَّهُ أَقْرَبُ بِأَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، وَلَكِنْ جَعَلَ الْمُخْطِئَ مَعْذُورًا. بَلْ هُوَ شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ الشُّوْطَلَيْتِيَّةِ، لِأَنَّهُمْ نَفَوْا حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ. وَهَذَا قَدْ أَثَبَتَ الْحَقَائِقُ ثُمَّ جَعَلَهَا تَابِعَةً لِلْإِعْتِقَادَاتِ. فَهَذَا أَيْضًا لَوْ وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ لَكَانَ مُحَالًا، بِخِلَافِ مَذْهَبِ الْجَاحِظِ. وَقَدْ اسْتَبْشَعَ إِخْوَانُهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ هَذَا الْمَذْهَبَ، فَأَنْكَرُوهُ وَأَوَّلُوهُ. وَقَالُوا: أَرَادَ بِهِ اخْتِلَافَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَسَائِلِ الْكَلَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَلْزَمُ فِيهَا تَكْفِيرٌ، كَمَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ، وَخَلْقِ الْأَعْمَالِ، وَخَلْقِ الْقُرْآنِ وَإِزَادَةِ الْكَائِنَاتِ؛ لِأَنَّ الْأَيَاتِ وَالْأَخْبَارَ فِيهَا مُتَشَابِهَةٌ، وَأَدْلَةُ الشَّرْعِ فِيهَا مُتَعَارِضَةٌ. وَكُلُّ قَرِيبٍ ذَهَبَ إِلَى مَا رَأَاهُ أَوْفَقَ لِكَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَلْتَقَى بِعَظَمَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَثَبَاتَ دِينِهِ. فَكَانُوا فِيهِ مُصِيبِينَ وَمَعْذُورِينَ.

4137. فَتَقُولُ: إِنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ فِيهِ مُصِيبُونَ فَهَذَا مُحَالٌ عَقْلًا، لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ ذَاتِيَّةٌ لَا تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ، بِخِلَافِ التَّكْلِيفِ. فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ قَدِيمًا وَمَخْلُوقًا أَيْضًا، بَلْ أَحَدُهُمَا، وَالرُّؤْيَةُ مُحَالًا وَمُمْكِنًا أَيْضًا، وَالْمَعَاصِي بِإِزَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَارِجَةٌ عَنْ إِزَادَتِهِ، أَوْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مَخْلُوقًا فِي حَقِّ زَيْدٍ، قَدِيمًا فِي حَقِّ عَمْرٍو. بِخِلَافِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَى أَوْصَافِ الذُّوَاتِ.

4138. وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، لَكِنَّ الْمُخْطِئَ مَعْذُورٌ غَيْرُ أَثِمٍ، فَهَذَا لَيْسَ بِمُحَالٍ عَقْلًا، لَكِنَّهُ بَاطِلٌ بِدَلِيلِ الشَّرْعِ، وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ عَلَى ذَمِّ الْمُتَبَدِّعِ وَمُهَاجَرَتِهِمْ، وَقَطْعِ الصُّحْبَةِ مَعَهُمْ، وَتَشْدِيدِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، مَعَ تَرْكِ التَّشْدِيدِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ وَفُرُوعِ الْفِقْهِ. فَهَذَا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ. وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ إِعْتِقَادَ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ جَهْلٌ، وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ حَرَامٌ مَذْمُومٌ. وَالْجَهْلُ بِجَوَازِ رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدَمِ كَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَتُهُ، وَشُمُولِ إِزَادَتِهِ الْمَعَاصِي، وَشُمُولِ قُدْرَتِهِ فِي التَّعَلُّقِ بِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ، كُلُّ ذَلِكَ جَهْلٌ بِاللَّهِ، وَجَهْلٌ بِدِينِ / اللَّهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَرَامًا. وَمَهْمَا كَانَ الْحَقُّ فِي نَفْسِهِ وَاحِدًا مُتَعَيَّنًا كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْتَقِدًا لِلشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ

عَلَيْهِ، فَيَكُونُ جَاهِلًا.

4139 فَإِنْ قِيلَ: يَبْطُلُ هَذَا بِالْجَهْلِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ، وَبِالْجَهْلِ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، كَجَهْلِهِ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ الْأَمِيرَ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ فِيهَا، وَأَنَّ الْمَسَافَةَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ أَقْلُ أَوْ أَكْثَرُ أَمَّا هِيَ عَلَيْهَا.

4140 قُلْنَا: أَمَّا الْفَقْهِيَّاتُ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْجَهْلُ فِيهَا، إِذْ لَيْسَ فِيهَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ. وَأَمَّا الدُّنْيَوِيَّاتُ فَلَا تَوَابَ فِي مَعْرِفَتِهَا، وَلَا عِقَابَ عَلَى الْجَهْلِ فِيهَا. وَأَمَّا مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَفِيهَا ثَوَابٌ، وَفِي الْجَهْلِ بِهَا عِقَابٌ. وَالْمُسْتَنْدُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ دُونَ دَلِيلِ الْعَقْلِ. وَالْأَدْلِيلُ الْعَقْلُ لَا يُحِيلُ حُطَّ الْمَأْتَمِ عَنِ الْجَاهِلِ بِاللَّهِ، فَضْلًا عَنِ الْجَاهِلِ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَفْعَالِهِ.

4141 فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا يَأْتُمُ بِالْجَهْلِ فِيمَا يَقْدَرُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ، وَيَنْظَرُ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ. وَالْأَدْلَةُ غَامِضَةٌ، وَالشُّبُهَاتُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ مُتَعَارِضَةٌ.

4142 قُلْنَا: وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَإِثْبَاتِ النُّبُوتِ، وَتَمْيِيزِ الْمُعْجَزَةِ عَنِ السَّحْرِ، فَفِيهَا أَدْلَةُ غَامِضَةٌ. وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْتَهِ الْغُمُوضُ إِلَى خَدٍّ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ تَمْيِيزَ الشُّبُهَةِ عَنِ الدَّلِيلِ. فَكَذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ: عِنْدَنَا أَدْلَةُ قَاطِعَةٌ عَلَى الْحَقِّ. وَلَوْ تَصَوَّرْتَ مَسْأَلَةَ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا لَكِنَّا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ عَلَى الْخَلْقِ فِيهَا.

4143 [3] مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ بِشَرِّ الْمَرْيِسِيِّ إِلَى أَنَّ الْإِثْمَ غَيْرَ مَحْطُوطٍ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ، بَلْ فِيهَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ، وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ. فَمَنْ أَخْطَأَ فَهُوَ آثِمٌ كَمَا فِي الْعَقْلِيَّاتِ. لَكِنَّ الْمَخْطِئَ قَدْ يُكْفَرُ كَمَا فِي أَصْلِ الْإِلَهِيَّةِ وَالنُّبُوتِ، وَقَدْ يُفَسَّقُ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الرُّؤْيَةِ وَخَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَظَائِرِهَا. وَقَدْ يُقْتَصَرُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّائِبِ كَمَا فِي الْفَقْهِيَّاتِ. وَتَابَعَهُ عَلَى هَذَا مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْقِيَاسِ ابْنُ عَلِيَّةَ، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَصَمُّ. وَوَافَقَهُ جَمِيعُ نَقَاةِ الْقِيَاسِ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامِيَّةُ. وَقَالُوا: لَا مَجَالَ لِلظَّنِّ فِي الْأَحْكَامِ. لَكِنَّ الْعَقْلَ قَاضٍ بِالنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ إِلَّا مَا اسْتَنْتَاهُ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ قَاطِعٌ. فَمَا أَثْبَتَهُ قَاطِعٌ سَمْعِيٌّ فَهُوَ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. وَمَا لَمْ يُثْبِتْهُ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ قَطْعًا وَلَا مَجَالَ لِلظَّنِّ فِيهِ. وَإِنَّمَا اسْتِقَامَ هَذَا لَهُمْ

الإِثْمُ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ فِي الْفُرُوعِ

لِإِنْكَارِهِمُ الْقِيَاسَ وَخَبَرَ الْوَاحِدِ. وَرَبَّمَا أَنْكَرُوا أَيْضًا الْقَوْلَ بِالْعُومِ وَالظَّاهِرِ
الْمُحْتَمَلِ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ لَهُمْ هَذَا الْمَذْهَبُ. وَمَا ذَكَرُوهُ هُوَ اللَّازِمُ عَلَى قَوْلِ
مَنْ قَالَ: الْمَصِيبُ وَاحِدٌ، وَيَلْزَمُهُمْ عَلَيْهِ مَنَعُ الْمُقْلَدِ مِنْ اسْتِفْتَاءِ الْمُخَالِفِينَ.
4144. وَقَدْ رَكِبَ بَعْضُ مُعْتَزِلَةِ بَغْدَادَ رَأْسَهُ فِي الْوَفَاءِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، وَقَالَ: يَجِبُ
عَلَى الْعَامِّي النَّظْرُ وَطَلَبُ الدَّلِيلِ.

4145. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُقْلَدُ الْعَالِمُ أَصَابَ الْعَالِمِ * أَمْ أَخْطَأَ. وَيَذُلُّ عَلَى فَسَادِ هَذَا
الْمَذْهَبِ دَلِيلَانِ:

4146. الْأَوَّلُ: مَا سَنَذَكُرُهُ فِي تَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَنُبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ لَيْسَ
/ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ، وَلَا فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَالْأَدِلَّةُ الظَّنِّيَّةُ لَا تَدُلُّ لِذَاتِهَا،
وَتُخْتَلَفُ بِالْإِضَافَةِ. فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ لِمَا لَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ تَكْلِيفٌ
مَا لَا يُطَاقُ. وَإِذَا بَطَلَ الْإِجَابُ بَطَلَ التَّائِيْمُ. فَاتِّفَاءُ الدَّلِيلِ الْقَاطِعِ يُنْتِجُ نَقْيَ
التَّكْلِيفِ، وَنَقْيُ التَّكْلِيفِ يُنْتِجُ نَقْيَ الْإِثْمِ. وَلِذَلِكَ يُسْتَدَلُّ تَارَةً بِنَقْيِ الْإِثْمِ
عَلَى نَقْيِ التَّكْلِيفِ، كَمَا يُسْتَدَلُّ فِي مَسْأَلَةِ التَّصْوِيبِ. وَيُسْتَدَلُّ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ بِاتِّفَاءِ التَّكْلِيفِ عَلَى اتِّفَاءِ الْإِثْمِ. فَإِنَّ النَّتِيْجَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمُنْتَجِ كَمَا
يَذُلُّ الْمُنْتَجُ عَلَى النَّتِيْجَةِ.

4147. الدَّلِيلُ الثَّانِي: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ النُّكْرِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْجَدِّ
وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةِ الْعَوْلِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، وَسَائِرِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ
وَعَبَائِدِهَا. فَكَانُوا يَتَشَاوَرُونَ وَيَتَفَرَّقُونَ مُخْتَلِفِينَ، وَلَا يَعْتَرِضُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ،
وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْ فِتْوَى الْعَامَّةِ. وَلَا يَمْنَعُ الْعَامَّةُ مِنْ تَقْلِيدِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْحُكْمِ
بِاجْتِهَادِهِ. وَهَذَا مُتَوَاتِرٌ تَوَاتُرًا لَا شَكَّ فِيهِ. وَقَدْ بَالِغُوا فِي تَخْطِئَةِ الْخَوَارِجِ وَمَانِعِي
الرُّكَاةِ. وَمَنْ نَصَبَ إِمَامًا مِنْ غَيْرِ قُرْبَشٍ، أَوْ رَأَى نَصَبَ إِمَامَيْنِ. بَلْ لَوْ أَنْكَرَ مُنْكَرُ
وُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَتَحْرِيمِ السَّرْقَةِ وَالزَّانَا لَبَالِغُوا فِي التَّائِيْمِ وَالتَّشْدِيدِ،
لَأَنَّ فِيهَا أَدِلَّةً قَاطِعَةً. فَلَوْ كَانَ سَائِرُ الْمُجْتَهِدَاتِ كَذَلِكَ لَأَثْمُوا وَأَنْكَرُوا.

4148. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُمْ أَثْمُوا وَلَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا، أَوْ أَضْمَرُوا التَّائِيْمَ وَلَمْ يُظْهِرُوا خَوْفَ
الْفِتْنَةِ وَالْهَرَجِ.

* من المخطوط:
1256، وفي غيرها
تحريف

[362/2]

231

4149. قُلْنَا: الْعَادَةُ تُحِيلُ أَنْدِرَاسَ التَّائِبِ وَالْإِنْكَارِ، مَعَ كَثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ وَالْوَقَائِعِ، بَلْ لَوْ وَقَعَ لَتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى النُّقْلِ، كَمَا نَقَلُوا الْإِنْكَارَ عَلَى مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَمَنْ اسْتَبَاحَ الدَّارَ، وَعَلَى الْخَوَارِجِ فِي تَكْفِيرِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ، وَعَلَى قَاتِلِي عُثْمَانَ. وَلَوْ جَازَ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنْدِرَاسُ مِثْلَ هَذَا لَجَازَ أَنْ يُدْعَى أَنَّ بَعْضَهُمْ نَقَضَ حُكْمَ بَعْضٍ، وَأَنَّهُمْ اقْتَتَلُوا فِي الْمُجْتَهِدَاتِ، وَمَتَعُوا الْعَوَامَ مِنَ التَّقْلِيدِ لِلْمُخَالِفِينَ، أَوْ لِلْعُلَمَاءِ، أَوْ أَوْجَرُوا عَلَى الْعَوَامِ النَّظَرَ، أَوْ اتَّبَعَ إِمَامٌ مُعَيَّنٌ مَعْصُومٌ.

4150. ثُمَّ نَقُولُ: تَوَاتَرَ إِلَيْنَا تَعْظِيمُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، مَعَ كَثْرَةِ الْإِخْتِلَافَاتِ، إِذْ كَانَ تَوْفِيرُهُمْ وَتَسْلِيمُهُمْ لِلْمُجْتَهِدِ الْعَمَلِ بِاجْتِهَادِهِ وَتَقْرِيرُهُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ مِنَ التَّوْفِيرِ وَالْمُجَامَلَةِ وَالتَّسْلِيمِ فِي زَمَانِنَا، وَبَيْنَ عُلَمَائِنَا. وَلَوْ اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ فِي الْبَعْضِ التَّعَصُّبَ وَالتَّائِبَ بِالْإِخْتِلَافِ لَتَهَاجَرُوا وَلَتَقَاطَعُوا وَارْتَفَعَتِ الْمُجَامَلَةُ وَامْتَنَعَ التَّوْفِيرُ وَالتَّعْظِيمُ. فَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ التَّائِبِ لِلْفِتْنَةِ فَمُحَالٌ، فَإِنَّهُمْ خِثُّ اعْتَقَدُوا ذَلِكَ لَمْ تَأْخُذْهُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، وَلَا مَنَعَهُمْ تَوَرَّانُ الْفِتْنَةِ وَهَيْجَانُ الْقِتَالِ، حَتَّى جَرَى فِي قِتَالِ مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَفِي وَاقِعَةِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ وَالْخَوَارِجِ مَا جَرَى. فَهَذَا تَوَهُّمٌ مُحَالٌ.

4151. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ نُقِلَ الْإِنْكَارُ وَالتَّشْدِيدُ وَالتَّائِبُ، حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَلَا يَنْقِي اللَّهُ زَيْدُ بْنُ / ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ ابْنًا، وَلَا يَجْعَلُ أَبَا الْأَبِ أَبًا؟» وَقَالَ أَيْضًا: «مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ، إِنْ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النِّصْفَ وَالثُّلُثِ». وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَخْبَرُوا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ أَنَّهُ أَحْبَطَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ لَمْ يَنْبُ».

363/2|

4152. قُلْنَا: مَا تَوَاتَرَ إِلَيْنَا مِنْ تَعْظِيمِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَتَسْلِيمِهِمْ لِكُلِّ مُجْتَهِدٍ أَنْ يَحْكُمَ وَيَقْتِي، وَلِكُلِّ عَامِيٍّ أَنْ يُقْلَدَ مِنْ شَاءَ، جَاوَزَ حَدًّا لَا يُسْكُ فِيهِ. فَلَا يُعَارِضُهُ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يُوثَقُ بِهَا.

4153. ثُمَّ نَقُولُ: مَنْ ظَنَّ بِمُخَالَفِهِ أَنَّهُ خَالَفَ دَلِيلًا قَاطِعًا فَعَلَيْهِ التَّائِبُ وَالْإِنْكَارُ. وَإِنَّمَا نُقِلَ إِلَيْنَا فِي مَسَائِلَ مَعْدُودَةٍ ظَنَّ أَصْحَابُهَا أَنَّ أَدِلَّتْهَا قَاطِعَةٌ. فَظَنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْحِسَابَ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَلَا يَكُونُ فِي الْمَالِ نِصْفٌ وَثُلُثَانٍ. وَظَنَّ

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ حَسَمَ الذَّرَائِعِ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَمَنْعَتْ مَسْأَلَةَ الْعَيْنَةِ. وَقَدْ أَخْطَأْنَا فِي هَذَا الظَّنِّ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ أَيْضًا ظَنِّيَّةٌ، وَلَا يَجِبُ عِصْمَتُهَا عَنْ مِثْلِ هَذَا الْغَلَطِ. أَمَّا عِصْمَةُ جُمْلَةِ الصَّحَابَةِ عَنِ الْعِصْيَانِ بِتَعْظِيمِ الْمُخَالِفِينَ وَتَرْكِ تَأْيِيدِهِمْ لَوْ أَثْمُوا فَوَاجِبٌ.

الْحُكْمُ الثَّانِي لِلْإِجْتِهَادِ

التَّضْوِيبُ وَالتَّخْطِئَةُ

4154. وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا، وَاخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.
4155. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنِّيَّاتِ مُصِيبٌ.
4156. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ.
4157. وَاخْتَلَفَ الْفَرِيقَانِ جَمِيعًا فِي أَنَّهُ هَلْ فِي الْوَاقِعَةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ؟
4158. فَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُصَوِّتَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوَاقِعَةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ يُطْلَبُ بِالظَّنِّ، بَلِ الْحُكْمُ يَتَّبِعُ الظَّنَّ. وَحُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُجْتَهِدٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ. وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي.
4159. وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُصَوِّتَةِ إِلَى أَنَّ فِيهِ حُكْمًا مُعَيَّنًا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الطَّلَبُ، إِذْ لَا بُدَّ لِلطَّلَبِ مِنْ مَطْلُوبٍ. لَكِنْ لَمْ يُكَلَّفِ الْمُجْتَهِدُ إِصَابَتَهُ، فَلِذَلِكَ كَانَ مُصِيبًا وَإِنْ أَخْطَأَ ذَلِكَ الْحُكْمُ الْمُعَيَّنَ الَّذِي لَمْ يُؤْمَرْ بِإِصَابَتِهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَدَّى مَا كَلَّفَ، فَأَصَابَ مَا عَلَيْهِ.
4160. وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِيهِ حُكْمًا مُعَيَّنًا اللَّهُ تَعَالَى، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ هَلْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ أَمْ لَا:
4161. فَقَالَ قَوْمٌ: لَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ ذَيْنِ يَغْتَرُّ الطَّالِبُ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ، فَلَمَنْ عَتَرَ عَلَيْهِ أَجْرَانِ، وَلَمْ يَحْدَ عَنْهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ لِأَجْلِ سَعْيِهِ وَطَلَبِهِ. ۱۱
4162. وَالَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا قَاطِعًا، أَوْ ظَنِّيًّا. فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ قَاطِعٌ، وَلَكِنْ الْإِثْمُ مَحْطُوطٌ عَنِ الْمُخْطِئِ لِعُمُومِ الدَّلِيلِ

[364/2]

وَحَفَاتِهِ. وَمِنْ هَذَا تَمَادَى بَشَرُ الْمَرْبِئِي فِي إِتْمَامِ هَذَا الْقِيَاسِ، فَقَالَ: إِذَا كَانَ الدَّلِيلُ قَطْعِيًّا أَثِمَ الْمُخْطِئُ كَمَا / فِي سَائِرِ الْقَطْعِيَّاتِ. وَهُوَ تَمَامُ الْوَقَاءِ بِقِيَاسِ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ.

4163 ثُمَّ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ عَلَيْهِ دَلِيلًا ظَنِّيًّا اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدَ هَلْ أُمِرَ بِإِصَابَةِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ:

4164 فَقَالَ قَوْمٌ: لَمْ يُكَلَّفِ الْمُجْتَهِدُ إِصَابَتَهُ، لِخَفَائِهِ وَغُمُوضِهِ. فَلِذَلِكَ كَانَ مَعْدُورًا وَمَأْجُورًا.

4165 وَقَالَ قَوْمٌ: أُمِرَ بِطَلْبِهِ، وَإِذَا أَخْطَأَ لَمْ يَكُنْ مَأْجُورًا، لَكِنْ حُطَّ الْإِثْمُ عَنْهُ تَخْفِيفًا. 4166 هَذَا تَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ.

4167 وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا، وَهُوَ الَّذِي نَقَطَعَ بِهِ وَنُحِطُّ بِالْمُخَالَفِ فِيهِ: أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الطَّنَائِيَّاتِ مُصِيبٌ، وَأَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

4168 وَسَنَكْشِفُ الْغِطَاءَ عَنْ ذَلِكَ بِفَرْضِ الْكَلَامِ فِي طَرَفَيْنِ:

4169 الطَّرَفُ الْأَوَّلُ: مَسْأَلَةٌ فِيهَا نَصٌّ لِلشَّارِعِ، وَقَدْ أَخْطَأَ مُجْتَهِدُ النِّصِّ. فَقَوْلُ: يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَ النِّصُّ مِمَّا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَى بُلُوغِهِ لَوْ طَلَبَهُ الْمُجْتَهِدُ بِطَرِيقِهِ، فَقَصَّرَ وَلَمْ يَطْلُبْ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَأَثِمٌ بِسَبَبِ تَقْصِيرِهِ، لِأَنَّهُ كَلَّفَ الطَّلَبَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ، فَتَرَكَهُ فَعَصَى، وَأَثِمَ وَأَخْطَأَ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ.

4170 أَمَّا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ النِّصُّ لَا لِتَقْصِيرٍ مِنْ جِهَتِهِ، لَكِنْ لِإِعَانِي مِنْ جِهَةِ بَعْدِ الْمَسَافَةِ، وَتَأَخِيرِ الْمُبْلَغِ، فَالنِّصُّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغْهُ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. فَقَدْ يُسَمَّى مُخْطِئًا مَجَازًا، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَخْطَأَ مَا لَوْ بَلَغَهُ لَصَارَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. وَلَكِنَّهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. فَلَيْسَ مُخْطِئًا حَقِيقَةً. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ بَعْدَ أَنْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى جِبْرِيلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيُخْبِرَهُ بِتَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَكُونُ النَّبِيُّ مُخْطِئًا، لِأَنَّ خِطَابَ اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ بَعْدَ لَمْ يَبْلُغْهُ، فَلَا يَكُونُ تَحْوِيلُ الْقِبْلَةِ حُكْمًا فِي حَقِّهِ قَبْلَ نَزُولِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا يَكُونُ مُخْطِئًا فِي صَلَاتِهِ. فَلَوْ نَزَلَ فَأَخْبَرَهُ وَأَهْلُ مَسْجِدِ قَبَاءَ يُصَلُّونَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَمْ يَخْرُجْ بَعْدَ

إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَا مُنَادٍ مِنْ جِهَتِهِ، فَلْيَسُوا مُخْطِئِينَ، إِذْ ذَلِكَ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِمْ قَبْلَ بُلُوغِهِ.

4171. فَلَوْ بَلَغَ ذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَاسْتَمَرَّ سُكَّانُ مَكَّةَ عَلَى اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ إِلَيْهِمْ، فَلْيَسُوا مُخْطِئِينَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مُقْصِرِينَ.

4172. وَكَذَلِكَ نَقَلَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «إِنَّا كُنَّا نَخَاطِرُ أَرْبَعِينَ سَنَةً حَتَّى رَوَى لَنَا زَافِعُ بْنُ حَدِيَجٍ النَّهْيَ عَنِ الْمُخَابَرَةِ» فَلَيْسَ ذَلِكَ خَطَأً مِنْهُمْ قَبْلَ الْبُلُوغِ، لِأَنَّ الرَّائِيَ غَابَ عَنْهُمْ، أَوْ قَصُرَ فِي الرِّوَايَةِ.

4173. فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ، فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا كَيْفَ يُتَصَوَّرُ الْخَطَأُ فِيهَا؟

4174. فَإِنْ قِيلَ: فَرَضْتُمْ الْمَسْأَلَةَ حَيْثُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْحُكْمِ الْمَنْصُوصِ، وَنَحْنُ نَخْطُئُهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَوَجِبَ عَلَيْهِ طَلَبُهُ، فَلَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ.

4175. قُلْنَا: عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، أَوْ دَلِيلٌ ظَنِّي؟ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، فَلَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، فَهُوَ أَثَمٌ عَاصٍ. وَيَجِبُ تَأْيِيْمُهُ، وَحَيْثُ وَجِبَ تَأْيِيْمُهُ وَجِبَتْ تَخْطِئَتُهُ، كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ فِقْهِيَّةً أَوْ أَصُولِيَّةً أَوْ كَلَامِيَّةً.

4176. وَإِنَّمَا / كَلَامُنَا فِي مَسَائِلَ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ. فَإِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْأَحْكَامَ | [365/2]

الْفِقْهِيَّةَ كُلَّهَا قَطْعِيَّةٌ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَشَرٌ، فَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَسْأَلَةِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، دَلِيلٌ قَاطِعٌ*. وَلَوْ كَانَ لَنَبَّهَ عَلَيْهِ مَنْ عَثَرَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ، وَلَشَدَّدَ الْإِنْكَارَ عَلَيْهِمْ. فَإِنَّ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ صَرِيحٌ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ، عَلَى وَجْهِ يُقْطَعُ بِهِ، وَلَا يَتَطَرَّقُ الشَّكُّ إِلَيْهِ. وَالتَّشْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ سَهْلٌ. أَفَيَقُولُونَ: لَمْ يَعْثُرْ عَلَيْهِ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَأَخْطَأَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ الْحَقُّ؟ أَوْ عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ وَكَتَمَهُ، أَوْ أَظْهَرَهُ فَلَمْ يَفْهَمْهُ الْآخَرُونَ، أَوْ فَهِمُوهُ فَعَانَدُوا الْحَقَّ، وَخَالَفُوا النَّصَّ الصَّرِيحَ، وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ؟! وَجَمِيعُ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ مَقْطُوعٌ بِطُلَانِهَا.

4177. وَمَنْ نَظَرَ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عَلِمَ ضَرُورَةَ انْتِفَاءِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ فِيهَا. وَإِذَا انْتَفَى الدَّلِيلُ فَتَكَلَّفُ الْإِصَابَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ تَكْلِيفٌ مُحَالٌ.

* من أول

فـ: 4176 إلى

قوله: «دليل

قاطع» ساقط من

الأميرية وهو في

المخطوط، وأثبت

الشيخان: حاطط

52/4، والأشعر

411/2

فَإِذَا انْتَفَى التَّكْلِيفُ انْتَفَى الْخَطَأُ.

4178. فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ ذَلِيلٌ ظَنِّي بِالاتِّفَاقِ، فَمَنْ أَخْطَأَ الدَّلِيلَ الظَّنِّي فَقَدْ أَخْطَأَ.

4179. قُلْنَا: الْأَمَارَاتُ الظَّنِّيَّةُ لَيْسَتْ أَدَلَّةً بِأَعْيَانِهَا، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْإِضَافَاتِ، قُرْبُ دَلِيلٍ يُفِيدُ الظَّنَّ لَزِيدٍ، وَهُوَ بَعِيدُهُ لَا يُفِيدُ الظَّنَّ لِعَمْرٍو، مَعَ إِحَاطَتِهِ بِهِ. وَرُبَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ. بَلْ قَدْ يَقُومُ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ دَلِيلَانِ مُتَعَارِضَانِ، كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ لَوْ انْفَرَدَ لِأَقَادِ الظَّنِّ.

4180. وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي الْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ تَعَارُضٌ.

4181. وَبَيَّانُهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَأَى التَّسْوِيَةَ فِي الْغَطَاءِ، إِذْ قَالَ: الدُّنْيَا بَلَاغٌ، كَيْفَ وَإِنَّمَا عَمِلُوا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأُجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ. حَيْثُ قَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُسَاوِي بَيْنَ الْفَاضِلِ وَالْمَفْضُولِ؟ وَرَأَى عُمَرُ التَّفَاوُتَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ تَرْغِيبًا فِي طَلَبِ الْفَضَائِلِ. وَلِأَنَّ أَصْلَ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ كَانَ لِلَّهِ، وَيُوجِبُ الْإِسْتِحْقَاقَ. فَيُجُوزُ أَنْ تُوجِبَ زِيَادَةُ قَدَمٍ وَمَقَامٍ فِي الْإِسْلَامِ، زِيَادَةٌ فِي قَدْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ.

4182. وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ فَهَمَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَلَمْ يُفِدْ إِيَّاهُ حَقُّهُ | غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَمَا رَأَى عُمَرُ فَهَمَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يُفِدْ إِيَّاهُ حَقُّهُ * غَلَبَةُ الظَّنِّ، وَلَا مَالَ قَلْبِهِ إِلَيْهِ. وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهِمَا.

* الزيادة من
المخطوط 1256،
1258

4183. فَمَنْ خُلِقَ خَلْقَةً أَبِي بَكْرٍ فِي غَلَبَةِ النَّأَلِ وَتَجَرِيدِ النَّظَرِ فِي الْآخِرَةِ، غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ لَا مَحَالَةَ مَا ظَنَّهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَنْقُدْ فِي نَفْسِهِ إِلَّا ذَلِكَ. وَمَنْ خُلِقَ اللَّهُ خَلْقَةً عُمَرُ، وَعَلَى حَالَتِهِ وَسَجِيَّتِهِ فِي الْإِلْتِفَاتِ إِلَى السِّيَاسَةِ، وَرِعَايَةِ مَصَالِحِ الْخَلْقِ، وَضَبْطِهِمْ، وَتَحْرِيكِ دَوَائِبِهِمْ لِلْخَيْرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَمِيلَ نَفْسُهُ إِلَى مَا مَالَ إِلَيْهِ عُمَرُ. مَعَ إِحَاطَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِدَلِيلِ صَاحِبِهِ.

4184. وَلَكِنْ اخْتِلَافُ الْأَخْلَاقِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمُمَارَسَاتِ يُوجِبُ اخْتِلَافَ الظُّنُونِ. فَمَنْ مَارَسَ عِلْمَ الْكَلَامِ نَاسَبَ طَبْعَهُ أَنْوَاعَ مِنَ الْأَدِلَّةِ يَتَخَرَّكُ بِهَا ظَنُّهُ، لَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ طَبْعَ مَنْ مَارَسَ الْفِقْهَ. وَكَذَلِكَ مَنْ مَارَسَ الْوَعْظَ صَارَ مَائِلًا إِلَى جِنْسِ ذَلِكَ الْكَلَامِ. بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَخْلَاقِ. فَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ

[366/2]

الْغَضَبُ مَالَتْ نَفْسُهُ / إِلَى كُلِّ مَا فِيهِ شَهَامَةٌ وَانْتِقَامٌ. وَمَنْ لَانَ طَبْعُهُ وَرَقَّ قَلْبُهُ
نَفَرَ عَنْ ذَلِكَ، وَمَالَ إِلَى مَا فِيهِ الرِّفْقُ وَالْمَسَاهَلَةُ.

4185. وَالْأَمَارَاتُ كَحَجَرِ الْمِغْنَاتِيسِ، تُحَرِّكُ طَبْعًا يَنَاسِبُهَا، كَمَا يُحَرِّكُ الْمِغْنَاتِيسُ
الْحَدِيدَ دُونَ النُّحَاسِ. بِخِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ: فَإِنَّهُ مُوجِبٌ لِذَاتِهِ. فَإِنْ تَسْلِمَ
الْمُقَدِّمَتَيْنِ عَلَى الشَّكْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي مَدَارِكِ الْعُقُولِ يُوجِبُ التَّصْدِيقَ
ضَرُورَةً بِالنَّتِيجَةِ.

4186. فَإِذَا لَا دَلِيلَ فِي الظَّنِّيَّاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَمَا يُسَمَّى دَلِيلًا فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ
التَّجَوُّزِ، وَبِالإِضَافَةِ إِلَى مَا مَالَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ.

4187. فَإِذَا أَصْلُ الْخَطَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: إِقَامَةُ الْفَقْهَاءِ لِلْأَدَلَّةِ الظَّنِّيَّةِ وَزَوَّاءَ، حَتَّى
خَلَّوْا أَنَّهَا أَدَلَّةٌ فِي أَنْفُسِهَا، لَا بِالإِضَافَةِ. وَهُوَ خَطَأٌ مُحْضٌ يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِهِ
الْبَرَاهِينُ الْقَاطِعَةُ.

4188. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ تُتَكْرَرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: فِيهِ أَدَلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْتَمَّ الْمُخْطِئُ
لِغُمُوضِ الدَّلِيلِ؟

4189. قُلْنَا: الشَّيْءُ يَنْقَسِمُ إِلَى مُعْجُوزٍ عَنْهُ مُمْتَنِعٌ، وَإِلَى مُقْدُورٍ عَلَيْهِ عَلَى يُسْرِ.
وَإِلَى مُقْدُورٍ عَلَيْهِ عَلَى عُسْرِ. فَإِنْ كَانَ دَرْكُ الْحَقِّ الْمُعَيَّنِ مُعْجُوزًا عَنْهُ مُمْتَنِعًا،
فَالْتَّكْلِيفُ بِهِ مُحَالٌ. وَإِنْ كَانَ مُقْدُورًا عَلَى يُسْرِ فَالْتَّارِكُ لَهُ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتَمَّ قَطْعًا،
لَأَنَّهُ تَرَكَ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَقَدْ أُمِرَ بِهِ. وَإِنْ كَانَ مُقْدُورًا عَلَى عُسْرِ فَلَا يَخْلُو إِذَا أُنْ
يَكُونُ الْعُسْرُ صَارَ سَبَبًا لِلرُّخْصَةِ وَحَطَّ التَّكْلِيفُ. كَأَتِمَامِ الصَّلَاةِ فِي الشَّقَرِ.
أَوْ بَقْيِ التَّكْلِيفِ مَعَ الْعُسْرِ. فَإِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ فَتَرْكُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ إِنَّهُ،
كَالصَّبْرِ عَلَى قِتَالِ الْكُفَّارِ مَعَ تَضَاعُفِ عَدَدِهِمْ، فَإِنَّهُ شَدِيدٌ جِدًّا وَعَسِيرٌ. وَلَكِنْ
يَغْضِي إِذَا تَرَكَهُ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ لَمْ يَزَلْ بِهَذَا الْعُسْرِ. وَكَذَلِكَ صَبْرُ الْمَرْأَةِ عَلَى
الضَّرَرَاتِ، وَحُسْنِ التَّبَعْلِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ جِهَادٌ شَدِيدٌ عَلَى النَّفْسِ، وَلَكِنَّهَا تَأْتَمُّ
بِتَرْكِهِ مَعَ ضَعْفِهَا وَعَجْزِهَا. وَكَذَلِكَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالشُّبْهِةِ فِي مَسْأَلَةِ
حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَدَلَالَةِ الْمُعْجِزَةِ، وَتَمْيِيزِهَا عَنِ السَّحْرِ، فِي غَايَةِ الْغُمُوضِ.
وَمَنْ أَخْطَأَ فِيهِ أُنْ، تَلَّ كَفَرَ وَاسْتَحَقَّ التَّخْلِيدَ فِي النَّارِ.

4190. وَكَذَلِكَ الْحَقُّ فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ مَعَ الْعُسْرِ، إِنْ أُمِرَ بِهِ فَالْمُخْطِئُ أَنْتُمْ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ، بَلْ يَحْسَبُ غَلْبَةَ الظَّنِّ، فَقَدْ أَدَّى مَا كُلفَ، وَأَصَابَ مَا هُوَ حُكْمٌ فِي حَقِّهِ، وَأَخْطَأَ مَا لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ، بَلْ هُوَ بِصَدَدٍ أَنْ يَصِيرَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ لَوْ خُوطِبَ بِهِ، أَوْ نُصِبَ عَلَى مَعْرِفَتِهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

4191. فَإِذَا: الْحَاصِلُ أَنَّ الْإِصَابَةَ مُحَالٌ أَوْ مُمَكِّنٌ: وَلَا تَكْلِيفَ بِالْمُحَالِ، وَمَنْ أُمِرَ بِمُمَكِّنٍ فَتَرْكُهُ عَصَى وَأَنْتُمْ. وَمُحَالٌ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَمْ يَعْصِ وَلَمْ يَأْتُمْ، وَكَانَ مَعْدُورًا. لِأَنَّ هَذَا يُنَاقِضُ حَدَّ الْأَمْرِ وَالْإِجَابِ، إِذْ حَدَّ الْإِجَابِ مَا يَتَعَرَّضُ تَارِكُهُ لِلْعِقَابِ وَالذَّمِّ.

4192. وَهَذَا تَقْسِيمٌ قَاطِعٌ يَرْفَعُ الْخِلَافَ مَعَ كُلِّ مُنْصِبٍ، وَيَرُدُّ النِّزَاعَ إِلَى عِبَارَةٍ: وَهُوَ أَنَّ مَا لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ قَدْ أَخْطَأَهُ، وَكَذَلِكَ مُسَلِّمٌ. وَلَكِنَّهُ نَوْعٌ مَجَازٌ، كَتَخْطِئَةُ الْمُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ قَبْلَ بُلُوغِ الْحَجَرِ. ثُمَّ هَذَا الْمَجَازُ أَيْضًا إِنَّمَا / يَنْقَدِخُ فِي حُكْمِ نَزَلِ مِنَ السَّمَاءِ، وَنُطِقَ بِهِ الرَّسُولُ، كَمَا فِي تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ وَمَسْأَلَةِ الْمُخَابَرَةِ. أَمَّا سَائِرُ الْمُجْتَهِدَاتِ الَّتِي يُلْحَقُ فِيهَا الْمُسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ قِيَاسًا وَاجْتِهَادًا فَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ أَصْلًا، إِذِ الْحُكْمُ خِطَابٌ مَسْمُوعٌ أَوْ مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. وَمَالَيْسَ فِيهِ خِطَابٌ وَنُطْقٌ، فَلَا حُكْمَ فِيهِ أَصْلًا إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ.

[367/2]

الأدلة العقلية
للقائلين
بالتخاطة

4193. وَسَنَقَرُّ لِهَذَا مَسْأَلَةً وَنُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَشْبَهُهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

4194. وَنَذْكُرُ الْآنَ شُبَهَ الْمُخَالَفِينَ، وَهِيَ أَرْبَعُ:

4195. الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: هَذَا الْمَذْهَبُ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ النَّقِضَيْنِ. وَهُوَ أَنْ يَكُونَ قَلِيلُ الشُّبْهِدِ مَثَلًا خَلَالًا خَرَامًا، وَالتَّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ صَحِيحًا بَاطِلًا، وَالْمُسْلِمُ إِذَا قَتَلَ كَافِرًا مُهْدَرًا وَمَقَادًا، إِذْ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ مُصِيبٌ، فَإِذَا الشَّيْءُ وَنَقِضُهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ. وَتَجِبُ بَعْضُهُمْ بِهَذَا الدَّلِيلِ حَتَّى قَالَ: هَذَا مَذْهَبُ أَوَّلِهِ سَفْسَطَةٌ، وَآخِرُهُ زَنْدَقَةٌ، لِأَنَّهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ يَجْعَلُ الشَّيْءَ وَنَقِضَهُ حَقًّا، وَبِالْآخِرِ يَرْفَعُ الْحَجَرَ وَيُخَيِّرُ الْمُجْتَهِدَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِضِهِ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ، وَيُخَيِّرُ

الْمُسْتَفْتَى لِتَقْلِيدِ مَنْ شَاءَ، وَيَنْتَقِي مِنَ الْمَذَاهِبِ أَطْيَبَهَا عِنْدَهُ.

4196. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا كَلَامُ فَقِيهِ سَلِيمِ الْقَلْبِ، جَاهِلٍ بِالْأُصُولِ، وَيَحْدُ الثَّقِيضَيْنِ، وَبَحْقِيقَةِ الْحُكْمِ، ظَانٌّ أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصَفَ لِلْأَعْيَانِ. فَيَقُولُ: يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيذُ حَلَالًا حَرَامًا، كَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ قَدِيمًا حَدِيثًا. وَلَيْسَ يَدْرِي أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ خَطَابٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَانِ، بَلْ بِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ، وَلَا يَتَنَاقَضُ أَنْ يَحِلَّ لِزَيْدٍ مَا يَحْرُمُ عَلَى عَمْرٍو، كَالْمَنْكُوحَةِ: تَحِلُّ لِلزَّوْجِ وَتَحْرُمُ عَلَى الْأَجْنَبِيِّ، وَكَالْمَيْتَةِ: تَحِلُّ لِلْمُضْطَّرِّ دُونَ الْمُخْتَارِ، وَكَالصَّلَاةِ: تَجِبُ عَلَى الطَّاهِرِ وَتَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ. وَإِنَّمَا الْمُتَنَاقِضُ أَنْ يَجْتَمِعَ التَّحْلِيلُ وَالتَّحْرِيمُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ. فَإِذَا تَطَرَّقَ التَّعَدُّدُ وَالْإِنْفِصَالُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ انْتَفَى التَّنَاقُضُ، حَتَّى نَقُولَ: الصَّلَاةُ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةِ حَرَامٌ قُرْبَةً فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ.

4197. فَإِذَا اخْتَلَفَ الْأَحْوَالُ يَنْفِي التَّنَاقُضَ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُ الْأَحْوَالِ بِالْحَيْضِ وَالطَّهْرِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ، أَوْ بِالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ، أَوْ غَلَبَةِ الظَّنِّ. فَالصَّلَاةُ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْدِثِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُحْدِثٌ، وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ إِذَا جَهِلَ كَوْنَهُ مُحْدِثًا. وَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: يَحِلُّ رُكُوبُ الْبَحْرِ لِمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ السَّلَامَةُ، وَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْهَلَاكُ، فَغَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْجَبَانِ الْهَلَاكُ، وَعَلَى ظَنِّ الْجَسُورِ السَّلَامَةُ، حَرَّمَ عَلَى الْجَبَانِ، وَحَلَّ لِلْجَسُورِ، لِاخْتِلَافِ حَالِهِمَا.

4198. وَكَذَلِكَ لَوْ صَرَّحَ الشَّارِعُ وَقَالَ: مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ النَّبِيذَ بِالْخَمْرِ أَشْبَهُ فَقَدْ حَرَّمْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ بِالْمُبَاخَاتِ أَشْبَهُ فَقَدْ حَلَّلْتُهُ لَهُ، لَمْ يَتَنَاقَضْ.

[368/2]

4199. فَصَرِّحْ مَذْهَبَنَا / لَوْ نَطَقَ بِهِ الشَّرْعُ لَمْ يَكُنْ مُتَنَاقِضًا وَلَا مُحَالًا، وَمَذْهَبُ الْخُصْمِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّرْعُ كَانَ مُحَالًا، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: كَلَّفْتُكَ الْعُثُورَ عَلَى مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، أَوْ يَقُولَ: كَلَّفْتُكَ الْعُثُورَ عَلَى مَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ، لَكِنْ لَوْ تَرَكْنَاهُ مَعَ الْقُدْرَةِ لَمْ تَأْتِ، فَيَكُونُ الْأَوَّلُ مُحَالًا مِنْ جِهَةِ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ، وَيَكُونُ

الثاني محالاً من جهة تناقض حد الأمر، إذ حد الأمر ما يعصي تاركه.

4200. الجواب الثاني: أن نقول: لو سلمنا أن الحِلَّ والحُرْمَةَ وصف للأعيان أيضاً،

لَمْ يَتَنَاقُضْ، إِذْ يَكُونُ مِنَ الْأَوْصَافِ الْإِصَافِيَّةِ. أَوَّلَا يَتَنَاقُضُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ الْوَاحِدُ أَبَا ابْنٍ، لَكِنْ لِشَخْصَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَجْهُولًا وَمَعْلُومًا، لَكِنْ لِاثْنَيْنِ، وَتَكُونَ الْمَرْأَةُ حَلَالًا حَرَامًا، لِرَجُلَيْنِ، كَالْمُنْكَوْحَةِ: حَرَامٌ لِلْأَجْنَبِيِّ حَلَالٌ لِلزَّوْجِ، وَالْمَيْتَةِ: حَرَامٌ لِلْمُحْتَارِ حَلَالٌ لِلْمُضْطَرِّ.

4201. الجواب الثالث: هو أن التناقض ما ركبته الخصم، فإنه اتفق كلُّ مُحْصِلٍ

لَمْ يَهْذِهِ هَذَيَانِ الْمَرِيسِيِّ أَنْ كُلَّ مُجْتَهِدٍ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَعْصِي بِتَرْكِهِ. فَالْمُجْتَهِدَانِ فِي الْقِبْلَةِ يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا اسْتِيقَالُ جِهَةٍ يَحْرُمُ عَلَى الْآخَرِ اسْتِيقَالُهَا، فَإِنَّ الْمُصِيبَ لَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُخْطِئِ. فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ بِنَقِيضِ مَا يَعْمَلُ بِهِ الْآخَرُ.

4202. الشبهة الثانية: قولهم: إن سلمنا لكم أن هذا المذهب ليس بمحال في

نَفْسِهِ لَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ مُؤَدٍّ إِلَى الْمُحَالِ فِي بَعْضِ الصُّورِ، وَمَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ فَهُوَ مُحَالٌ. فَأَدَّاهُ إِلَى الْمُحَالِ هُوَ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ، بَأَنْ يَتَقَاوَمَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، فَيَتَخَيَّرُ عِنْدَكُمْ بَيْنَ الشَّيْءِ وَنَقِيضِهِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَاقِعَةِ فَإِذَا نَكَحَ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدَةً، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَنْتِ بَائِنٌ، وَرَاجِعُهَا، وَالزَّوْجُ شَفَعَوِيٌّ يَرَى الرُّجْعَةَ، وَالزَّوْجَةُ حَنْفِيَّةٌ تَرَى الْكِتَابَاتِ فَاطِعَةً لِلْعِصْمَةِ وَالرُّجْعَةَ، فَيَسْلُطُ الزَّوْجُ عَلَى مُطَالَبَتِهَا بِالْوَطْءِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا مَنَعُ * مَا سَلَّطَ الزَّوْجُ عَلَيْهِ بَعِينُهُ.

4203. وَكَذَلِكَ إِذَا نَكَحَتْ بَغِيرَ وَلِيِّيٍّ أَوَّلًا، ثُمَّ نَكَحَهَا آخَرَ بُولِيٍّ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ

الْمَذْهَبَيْنِ حَقًّا فَالْمَرْأَةُ حَلَالٌ لِلزَّوْجَيْنِ. وَهَذَا مُحَالٌ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ هَذَا فِي نُصْرَةِ الشُّبْهَةِ الْأُولَى.

4204. وَالْإِعْتِرَاضُ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ دَفْعِ التَّنَاقُضِ بِرَدِّهِ إِلَى شَخْصَيْنِ، فَقَدْ تَكَلَّفُوا

تَقْرِيرَهُ فِي حَقِّ شَخْصٍ وَاحِدٍ.

4205. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَلَا اسْتِحَالَةٍ.

* سيجل

الغزالي على هذا
المثال في الفقرة

4210

وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْكَالِ فَيَتَقَلَّبُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ إِشْكَالُهُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ:

4206. أَمَّا الْمُجْتَهِدُ إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ فَلَنَا فِيهِ رَأْيَانِ:

4207. أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الَّذِي نَتَصَرُّهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ، وَيَطْلُبُ الدَّلِيلَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ، لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ غَالِبِ الظَّنِّ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ شَيْءٌ. فَقَوْلُنَا فِيهِ قَوْلُكُمْ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَقًّا عِنْدَكُمْ، فَقَدْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَيْهِ. وَهَذَا يَقْطَعُ مَادَّةَ الْإِشْكَالِ.

[369/2]

4208. وَعَلَى رَأْيِي يَقُولُ: يَتَخَيَّرُ، فَيَعْمَلُ بِأَيِّ دَلِيلٍ / شَاءَهُ.

4209. وَسَنُفَرِّدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِالذِّكْرِ وَنُثَبِّهُ عَلَى غَوَرِهَا.

4210. أَمَّا الثَّانِيَةُ: فَقَوْلُنَا فِيهَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ، فَإِنَّ الْمُصِيبَ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا عِنْدَهُمْ

فَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ الْمُخْطِئِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُخْطِئِ فِي الْحَالِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ

* انظر فقرة رقم:
4202

اجْتِهَادِهِ، لِجَهْلِهِ بِكَوْنِهِ مُخْطِئًا، إِذْ لَا يَتَمَيَّزُ عَنْ صَاحِبِهِ أَفَقَدْ أَوْجِبُوا عَلَيْهَا *

الْمَنْعَ، وَأَبَاحُوا لِلزَّوْجِ الطَّلَبَ. فَقَدْ رَكِبُوا الْمُحَالَ إِنْ كَانَ هَذَا مُحَالًا فَسَيَقُولُونَ

إِنَّهُ لَيْسَ بِمُحَالٍ.

4211. مِثْلُ: وَهُوَ جَوَابُنَا الثَّانِي وَوَجْهُهُ: أَنَّ إِيْجَابَ الْمَنْعِ عَلَيْهَا لَا يُنَاقِضُ إِبَاحَةَ

الطَّلَبِ لِلزَّوْجِ، وَلَا إِيْجَابَهُ، بَلْ لِلسَّيِّدِ أَنْ يَقُولَ لِأَحَدِ عِبْدَيْهِ: أَوْحَيْتُ عَلَيْكَ

سَلْبَ فَرَسٍ آخَرَ، وَيَقُولَ لِلآخَرِ: أَوْحَيْتُ عَلَيْكَ مَنْعَهُ وَدَفَعَهُ. وَيَقُولُ لِهَذَا: إِنْ

لَمْ تَسْلُبْ عَاقِبَتَكَ، وَيَقُولَ لِلآخَرِ: إِنْ لَمْ تَحْمِظْ عَاقِبَتَكَ. وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى

وَلِيِّ الطِّفْلِ أَنْ يَطْلُبَ غَرَامَةَ مَالِ الطِّفْلِ إِذَا أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ بِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ طِفْلٌ آخَرُ.

وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الطِّفْلِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْإِتْلَافِ، إِذَا عَايَنَ صُدُورَ الْإِتْلَافِ

مِنْ غَيْرِ الطِّفْلِ، أَوْ عَلِمَ كَذِبَ الشَّاهِدَيْنِ: أَنْ يَمْنَعَ وَيُدْفَعُ. فَيَجِبُ الطَّلَبُ عَلَى

أَحَدِهِمَا، وَالِدْفَعُ عَلَى الْآخَرِ، مُوَاخَذَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ.

4212. نَعَمْ، هَذَا السُّؤَالُ يَحْسُنُ مِنْ مُنْكَرِي الْاجْتِهَادِ مِنَ التَّعْلِيمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، إِذْ

يَقُولُونَ: أَصْلُ الْاجْتِهَادِ بَاطِلٌ، لِأَدَائِهِ إِلَى هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّنَاقُضِ. وَجَوَابُهُ

مَا ذَكَرْنَاهُ.

4213. وَنُقَابِلُهُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَيْضًا بِمَا لَا يَجِدُ عَنْهُ مَحِيصًا: فنَقُولُ: إِنْ أَتَكَرَّتِ الطُّنُونُ

لَمْ تُتَكِرِ الْقَوَاطِعَ. وَسَعَى الْإِنْسَانُ فِي هَلَاكِ نَفْسِهِ، أَوْ إِهْلَاكِ غَيْرِهِ، حَرَامٌ بِالْقَوَاطِعِ. فَلَوْ اضْطُرَّ شَخْصَانِ إِلَى قَدَرٍ مِنَ الْمَيْتَةِ لَا يَبْقَى إِلَّا بِسَدِّ رَمَقٍ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ قَسَمَاهُ أَوْ تَرَكَاهُ مَاتَا، وَلَوْ أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا هَلَكَ الْآخَرُ، وَلَوْ وَكَلَهُ إِلَيْهِ أَهْلُكَ نَفْسَهُ. فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟ وَكَيْفَمَا قَالَ فَهُوَ مُنَاقِضٌ. وَلَا مُخْلَصٌ. فَإِنْ أَوْجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَأْخُذَ: فَقَدْ أَوْجِبَ الْأَخْذَ عَلَى هَذَا، وَأَوْجِبَ الدَّفْعَ عَلَى ذَلِكَ. فَإِنْ أَوْجِبَ عَلَيْهِمَا التَّرْكَ فَقَدْ أَوْجِبَ إِهْلَاكَهُمَا جَمِيعًا. وَإِنْ خَصَّ أَحَدَهُمَا بِالْأَخْذِ فَهُوَ تَحَكُّمٌ. وَإِنْ قَالَ: يَتَخَيَّرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْنَ الْأَخْذِ وَالتَّرْكِ، فَقَدْ سَلَّطَ هَذَا عَلَى الْأَخْذِ، وَذَلِكَ عَلَى الدَّفْعِ. فَإِنْ أَحَدُهُمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَخْذَ وَاخْتَارَ الْآخَرُ الدَّفْعَ جَازٍ، وَهُوَ أَيْضًا مُتَنَاقِضٌ بَرَعْمِهِمْ، فَمَاذَا يَقُولُونَ؟!

4214. وَالْمُخْتَارُ عِنْدَنَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ التَّخْيِيرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ الْأَخْذُ إِذَا لَمْ يُهْلِكْ غَيْرُهُ. وَإِنَّمَا يَجِبُ التَّرْكَ وَالْإِثَارُ إِذَا لَمْ يُهْلِكْ نَفْسَهُ. فَإِذَا تَعَارَضَا تَخَيَّرَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُفْرَعَ بَيْنَهُمَا، كَبَيِّنَتَيْنِ مُتَعَارِضَتَيْنِ.

4215. وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا نَشِبَ الْخِصَامُ بَيْنَ الرُّوجِ وَزَوْجَتِهِ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ:

4216. أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ: يَلْزَمُهُمَا الرُّفْعُ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ: فَإِنْ قَضَى بِثُبُوتِ الرُّجْعَةِ لَزِمَ تَقْدِيمَ اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ عَلَى اجْتِهَادِ أَنْفُسِهِمَا، / وَحَلَّ لَهُمَا مُحَالَفَةُ اجْتِهَادِ أَنْفُسِهِمَا، إِذَا اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ أَوْلَى مِنْ اجْتِهَادِهِمَا، لِضَرُورَةِ الرُّفْعِ الْخُصُومَاتِ. فَإِنْ عَجَزَا عَنْ حَاكِمٍ فَعَلَيْهِمَا تَحْكِيمُ عَالِمٍ فَيَقْضِي بَيْنَهُمَا. فَإِنْ لَمْ يَفْعَلَا أَيْمًا وَعَصِيًا. وَكُلُّ ذَلِكَ أَحْتِمَالَاتٌ فِقْهِيَّةٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُتَرَكَامُ مُتَنَازِعِينَ وَلَا يُبَالَى بِيَمَانِعِهِمَا. فَإِنَّهُ تَكْلِيفٌ بِنَقِصَيْنِ فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ، فَلَا يَتَنَاقِضُ.

[370/2]

4217. وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: وَهِيَ أَنْ تُنْكَحَ بَوَلِيٌّ مِنْ نَكَحَتْ بِغَيْرِ وَلِيٍّ، فَتَقُولُ: إِنْ كَانَ النِّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ صَدَرَ مِنْ حَنْفِيٍّ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، فَقَدْ صَحَّ النِّكَاحُ فِي حَقِّهِ. وَالنِّكَاحُ الثَّانِي بَعْدَهُ بَاطِلٌ قَطْعًا، لِأَنَّهَا صَارَتْ زَوْجَةً لِلْأَوَّلِ. وَإِنْ كَانَ الْحَنْفِيُّ عَقَدَهُ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ، وَاتَّصَلَ بِهِ قَضَاءُ حَنْفِيٍّ. فَذَلِكَ أَوْكَدٌ. فَإِنْ كَانَ مُقْلَدًا فَقَدْ صَحَّ أَيْضًا فِي حَقِّهِ. وَإِنْ صَدَرَ الْعَقْدُ مِنْ شَفْعَوِيٍّ عَلَى جِلَافٍ مُعْتَقَدِهِ: اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ نَقْطَعَ بِظُلْمَانِهِ، فَإِنَّا إِنَّمَا نَجْعَلُهُ حَقًّا إِذَا صَدَرَ مِنْ

مُعْتَقِدِهِ عَنْ تَقْلِيدٍ أَوْ اجْتِهَادٍ، حَيْثُ لَا يَأْتُمُّ وَلَا يَعْصِي، وَهَذَا قَدْ عَصَى فَهُوَ مُخْطِئٌ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: مَا لَمْ يُطْلَقْ، أَوْلَمَ يَقْضِ حَاكِمٌ بِطُلَانِهِ، فَلَا تَحِلُّ لغيرِهِ، لِأَنَّهُ نِكَاحٌ بِصَدَدٍ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ حَنْفِيٌّ فَيَنْحَسِمَ سَبِيلَ نَفْسِهِ، فَلَا يُعْقَدُ نِكَاحٌ آخَرُ قَبْلَ نَفْسِهِ.

4218. وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْحَنْفِيَّ لَوْ قَضَى لِشَفْعَوِيٍّ بِشَفْعَةِ الْجَارِ، أَوْ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ، فَهَلْ يُؤْثِرُ قِصَاؤُهُ فِي الْإِحْلَالِ بَاطِلًا؟

4219. فَعَلَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَجَعَلَ الْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ الزَّوْرِ يُغَيِّرُ الْحُكْمَ بَاطِلًا فِيمَا لِلْقَاضِي فِيهِ وَلَايَةُ الْفُسْخِ وَالْعَقْدِ.

4220. وَعَلَّا قَوْمٌ فَقَالُوا: لَا يُحِلُّ الْقَضَاءُ شَيْئًا، بَلْ يَبْقَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ. وَإِنْ كَانَ قِصَاؤُهُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

4221. وَقَالَ قَوْمٌ: يُؤْثِرُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ، وَيُغَيِّرُ الْحُكْمَ بَاطِلًا، وَلَا يُؤْثِرُ حَيْثُ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ.

4222. وَهَذِهِ اِحْتِمَالَاتٌ فِقْهِيَّةٌ لَا يَسْتَحِيلُ شَيْءٌ مِنْهَا، فَتَخْتَارُ مِنْهَا مَا نَشَاءُ، فَلَا يَتَنَاقَضُ. وَلَا يَلْزَمُنَا فِي الْأَصُولِ تَصْحِيحُ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْاِخْتِيَارَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، فَإِنَّهَا ظَنِّيَّاتٌ مُحْتَمَلَةٌ، كُلُّ مُجْتَهِدٍ أَيْضًا فِيهَا مُصِيبٌ.

4223. الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: تَمَسُّكُهُمْ بِطَرِيقِ الدَّلَالَةِ، يَقُولُهُمْ: لَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ لَجَازَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْقِبْلَةِ وَالْإِنْبَاءَيْنِ، إِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا، أَنْ يَفْتَدِيَ بِالْآخَرِ، لِأَنَّ صَلَاةَ كُلِّ وَاحِدٍ صَحِيحَةٌ، فَلِمَ لَا يَفْتَدِيَ بِمَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ؟ وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ اقْتِدَاءُ الشَّافِعِيِّ بِحَنْفِيٍّ إِذَا تَرَكَ الْقَاتِنَةَ، وَصَلَاةُ الْحَنْفِيِّ أَيْضًا صَحِيحَةٌ لِأَنَّهُ بَنَاهَا عَلَى الْاجْتِهَادِ. فَلَمَّا اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْاِقْتِدَاءِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْاِتِّفَاقَ فِي هَذَا غَيْرُ مُسْلَمٍ، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَوَّزَ الْاِقْتِدَاءَ مَعَ

مسألة الاقتداء مع اختلاف المذاهب

اِخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ. وَهُوَ مُنْقَذٌ، لِأَنَّ كُلَّ مُضِلٍّ اِئْتَصَلَ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ إِلَّا بِمَنْ هُوَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِ مَقْطُوعٍ بِطُلَانِهَا، وَصَلَاةُ الْإِمَامِ غَيْرِ مَقْطُوعٍ بِطُلَانِهَا، / فَكَيْفَ يَمْتَنِعُ الْاِقْتِدَاءُ؟ وَلَوْ بَانَ كَوْنُ الْإِمَامِ جُنُبًا رُبَّمَا لَمْ يَجِبْ قِصَاؤُ الصَّلَاةِ.

4225. وَلَوْ سَلَّمْنَا فَنَقُولُ: إِنَّمَا يَحُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِمَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِي حَقِّ الْمُقْتَدِي، وَلِلْمُقْتَدِي أَنْ يَقُولَ: صَلَاةُ الْإِمَامِ صَحِيحَةٌ فِي حَقِّهِ، لِأَنَّهَا عَلَى وَفْقِ اعْتِقَادِهِ، فَاسِدَةٌ فِي حَقِّي لِأَنَّهَا عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِي. فَظَهَرَ أَثَرُ صِحَّتِهَا فِي كُلِّ مَا يَخُصُّ الْمُجْتَهِدَ. أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِمُخَالَفَةِ قِيَرَزُلْ مَنْزِلَةِ الْبَاطِلِ. وَالْاِقْتِدَاءُ يَتَعَلَّقُ بِالْمُقْتَدِي، فَصَلَاتُهُ لَا تَصْلُحُ لِقُدُورَةٍ مَنْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ صِحَّتَهَا فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

4226. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِمَامَ وَإِنْ صَلَّى بِغَيْرِ فَاتِحَةٍ، فَتَحْتَمِلُ صَلَاتُهُ الصَّحَّةَ بِالِاتِّفَاقِ، إِذِ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْطَعُ بِخَطِئِهِ، فَلِمَ فَسَدَ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ تَحُوزُ صِحَّةَ صَلَاتِهِ وَيَحُوزُ بَطْلَانَهَا. وَكُلُّ إِمَامٍ فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً، بِحَدَثٍ أَوْ نَجَاسَةٍ لَا يَعْرِفُهَا الْمُقْتَدِي، وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِالِاحْتِمَالِ. فَلَا سَبَبَ لَهَا إِلَّا أَنَّهَا بَاطِلَةٌ فِي اعْتِقَادِهِ، وَيُوجِبُ اجْتِهَادَهُ.

4227. وَنَحْنُ نَقُولُ: هِيَ بَاطِلَةٌ بِمُوجِبِ اعْتِقَادِهِ فِي حَقِّهِ، لَا فِي حَقِّ إِمَامِهِ. وَبُطْلَانُهَا فِي حَقِّهِ كَافٍ لِبُطْلَانِ اقْتِدَائِهِ.

4228. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ صَحَّ نَصُوبُ الْمُجْتَهِدِينَ قَيْنَبَغِي أَنْ يُطَوَّى بِسَاطٍ الْمُنَاطَرَاتِ فِي الْفُرُوعِ، لِأَنَّ مَقْصُودَ الْمُنَاطَرَةِ دَعْوَةُ الْخَصْمِ إِلَى الْاِئْتِقَالِ عَنْ مَذْهَبِهِ فَلِمَ يُدْعَى إِلَى الْاِئْتِقَالِ؟ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: مَا اعْتَقَدْتَهُ فَهُوَ حَقٌّ فَلَا زَمَّ، فَإِنَّهُ لَا فَضْلَ لِمَذْهَبِي عَلَى مَذْهَبِكَ. فَالْمُنَاطَرَةُ إِمَّا وَاجِبَةٌ، وَإِمَّا نَذْبٌ، وَإِمَّا مُفِيدَةٌ. وَلَا يَبْقَى لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَجْهٌ مَعَ النَّصُوبِ.

4229. وَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نَكْزُرُ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ ضَعْفَةِ الْفُقَهَاءِ يَتَنَاطَرُونَ لِدَعْوَةِ الْخَصْمِ إِلَى الْاِئْتِقَالِ، لِظَنِّهِمْ أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ، بَلْ لِاعْتِقَادِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ الْمُصِيبُونَ، وَأَنْ خَصْمَهُمْ مُخْطِئٌ عَلَى التَّعْيِينِ، أَمَّا الْمُحْصِلُونَ فَلَا يَتَنَاطَرُونَ فِي الْفُرُوعِ لِذَلِكَ، لَكِنْ يَعْتَقِدُونَ وَجُوبَ الْمُنَاطَرَةِ لِعَرَضَيْنِ، وَاسْتِحْبَابِهَا لِسِتَّةِ أَعْرَاضٍ:

4230. أَمَّا الْوُجُوبُ فَفِي مَوْضِعَيْنِ:

4231. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ مَا فِي مَعْنَى

النص، أو دليل عقلي قاطع فيما يتنازع فيه في تحقيق مناط الحكم، ولو غير
عليه لا ممتنع الظن والاجتهاد. فعليه المباحثة والمناظرة حتى يتكشف انتفاء
القاطع الذي يأنم ويعصي بالغفلة عنه.

4232. الثاني: أن يتعارض عنده دليلان، ويعسر عليه الترجيح، فيستعين بالمباحثة
على طلب الترجيح. فإننا وإن قلنا على رأي أنه يتخير، فإنما يتخير إذا حصل
اليأس عن طلب الترجيح. وإنما يحصل اليأس بكثرة المباحثة.

4233. وأما الندب ففي مواضع:

4234. الأول: أن يعتقد فيه أنه معاند فيما يقوله، غير معتقد له، وأنه إنما يخالف
حسداً أو عنادا أو تكراً، فيناظر ليزيل عن نفسه معصية سوء الظن، / ويبين
أنه يقوله عن اعتقاد واجتهاد.

4235. الثاني: أن ينسب إلى الخطأ، وأنه قد خالف دليلاً قاطعاً، فعمل جهلهم،
فيناظر ليزيل عنهم الجهل، كما أزال في الأول معصية التهمة.

4236. الثالث: أن يتنبه الخصم على طريقه في الاجتهاد، حتى إذا فسد ما عنده لم
يتوقف ولم يتخير، وكان طريقه عنده عتيداً يرجع إليه إذا فسد ما عنده وتغير
فيه ظنه.

4237. الرابع: أن يعتقد أن مذهبه أثقل وأشد، وهو لذلك أفضل وأجزل ثواباً. فيسعى
في استجراح الخصم من الفاضل إلى الأفضل، ومن الحق إلى الحق.

4238. الخامس: أنه يفيد المستمعين معرفة طرق الاجتهاد، ويدلّل لهم مسلكه،
ويحرك دواعيهم إلى نبيل رتبة الاجتهاد، ويهديهم إلى طريقه، فيكون
كالمعاونة على الطاعات والترغيب في القربات.

4239. السادس: وهو الأهم: وهو أن يستفيد هو وخصمه تذييل طرق النظر في

الدليل، حتى يترقى من الظنات إلى ما الحق فيه واحد من الأصول
والكلام. فيحصل بالمناظرة نوع من الارتياض، وتشجيد خاطر، وتقوية
المنة* في طلب الحقائق، ليرتقى به إلى نظر هو فرض عينه إن لم يكن في
البلد من يقوم به، أو كان قد وقع له الشك في أصل من الأصول، أو في ما

هُوَ قَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، إِذْ لَا بُدَّ فِي كُلِّ بَلَدٍ مِنْ عَالِمٍ مَلِيٍّ يَكْشِفُ مُغْضَلَاتِ
أَصُولِ الدِّينِ. وَمَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ مُتَعَيَّنٌ إِنْ لَمْ
يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ فَيَكُونُ هُوَ إِحْدَى خِصَالِ
الْوَاجِبِ. فَهَذَا فِي بَعْضِ الصُّورِ يَلْتَحِقُ بِالْمُنَاطَرَةِ الْوَاجِبَةِ.

4240. فَهَذِهِ قَوَائِدُ مُنَاطَرَاتِ الْمُحْصِلِينَ، دُونَ الضَّعْفَاءِ الْمُغْتَرِبِينَ حِينَ يَطْلُبُونَ مِنَ
الْخَصْمِ الْإِنْتِقَالَ، وَيُقْتَوْنَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى خَصْمِهِمُ الْعَمَلُ بِمَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ،
وَأَنَّهُ لَوْ وَافَقَهُ عَلَى خِلَافِ اجْتِهَادِ نَفْسِهِ عَصَى وَأَثَمَ. وَهَلْ فِي عَالَمِ اللَّهِ تَنَاقُضٌ
أَظْهَرَ مِنْهُ.

4241. فَهَذِهِ شُبُهُهُمُ الْعَقْلِيَّةُ.

الأدلة العقلية
للفاضلین
بالتخطئة

4242. أَمَّا الشُّبُهَةُ الثَّقَلِيَّةُ فَخَمْسٌ:

4243. الْأُولَى: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ
نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا
ءَايِنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ (الأنبياء: 78-79) وَهَذَا يَدُلُّ أَعْلَى اخْتِصَاصِ سُلَيْمَانَ
بِمَذْرَكِ الْحَقِّ، وَأَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ.

4244. الْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

4245. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مِنْ أَيْنَ صَحَّ أَنَّهُمَا بِالْاجْتِهَادِ حُكْمًا؟ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ مَنَعَ اجْتِهَادَ
الْأَنْبِيَاءِ عَقْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ سَمْعًا. وَمَنْ أَجَازَ أَحَالَ الْخَطَأَ عَلَيْهِمْ، فَكَيْفَ يُنْسَبُ
الْخَطَأُ إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ وَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَالَ مَا قَالَ عَنِ اجْتِهَادِهِ؟

4246. الثَّانِي: أَنَّ الْآيَةَ أَذَلَّ عَلَى تَقْيِيزِ مَذْهَبِهِمْ، إِذْ قَالَ: ﴿وَكَلَّا ءَايِنَا حُكْمًا
وَعِلْمًا﴾ وَالْبَاطِلُ وَالْخَطَأُ يَكُونُ طُلْمًا وَجَهْلًا، لَا حُكْمًا وَعِلْمًا. وَمَنْ فَصَّى
بِخِلَافِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ حُكَّمَ اللَّهُ وَأَنَّهُ الْحُكْمُ / وَالْعِلْمُ الَّذِي
آتَاهُ اللَّهُ، لَا سِيَّمَا فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ وَالشَّائِ.

[373/2]

4247. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾.

4248. قُلْنَا: لَا يَلْزَمُنَا ذِكْرُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ أَبْطَلْنَا نِسْبَةَ الْخَطَأِ إِلَى دَاوُدَ.

4249. الْجَوَابُ الثَّالِثُ: التَّأْوِيلُ. وَهُوَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُمَا كَانَا مَأْدُونَيْنِ فِي الْحُكْمِ بِاجْتِهَادِهِمَا، فَحُكْمًا وَهُمَا مُحِقَّانِ، ثُمَّ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى وَفْقِ اجْتِهَادِ سُلَيْمَانَ، فَصَارَ ذَلِكَ حَقًّا مُتَعَيَّنًا بِنَزُولِ الْوَحْيِ، فَانْسَبَ إِلَى سُلَيْمَانَ لِنَزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ، وَعَلَى وَفْقِ اجْتِهَادِهِ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَى سُلَيْمَانَ بِخِلَافِهِمَا، لَكِنْ لِنَزُولِهِ عَلَى سُلَيْمَانَ أَضْيَفَ إِلَيْهِ. وَيَتَعَيَّنُ تَنْزِيلُ ذَلِكَ عَلَى الْوَحْيِ، إِذَا نَقَلَ الْمُفَسِّرُونَ أَنَّ سُلَيْمَانَ حَكَمَ بِأَنَّهُ يُسَلَّمُ الْمَاشِيَةُ إِلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ، حَتَّى يَنْتَفِعَ بِدَرِّهَا وَنَسْلِهَا وَصُوفِهَا حَوْلًا كَامِلًا. وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ حَقًّا وَعَدْلًا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْحَاصِلَ مِنْهُ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ يُسَاوِي مَا قَاتَ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ. وَذَلِكَ يُدْرِكُهُ عَلَامُ الْغُيُوبِ، وَلَا يَعْرِفُ بِالِاجْتِهَادِ.

4250. الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (اسماء: 83) وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَسْلَمْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران: 7) فَذَلَّ عَلَى أَنَّ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ حَقًّا مُتَعَيَّنًا يُدْرِكُهُ الْمُسْتَنْبِطُ.

4251. وَهَذَا قَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

4252. أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ رُبَّمَا أَرَادَ بِهِ الْحَقَّ فِيمَا الْحَقُّ فِيهِ وَاحِدٌ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ وَالسَّمْعِيَّاتِ الْقَطْعِيَّاتِ، إِذْ مِنْهَا مَا يُعْلَمُ بِطَرِيقٍ قَاطِعٍ نَظَرِيٍّ مُسْتَنْبِطٍ.

4253. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَخْصِيصُ نَبْضِ الْعُلَمَاءِ، فَكُلُّ مَا أَفْضَى إِلَيْهِ نَظَرٌ عَالِمٌ فَهُوَ اسْتِنْبَاطُهُ وَتَأْوِيلُهُ. وَهُوَ حَقٌّ مُسْتَنْبِطٌ. وَتَأْوِيلُ أَذِنَ لِلْعُلَمَاءِ فِيهِ دُونَ الْعَوَامِّ. وَجُعِلَ الْحَقُّ فِي حَقِّ الْعَوَامِّ الْحَقُّ الَّذِي اسْتَنْبَطَهُ الْعُلَمَاءُ بِنَظَرِهِمْ وَتَأْوِيلِهِمْ. فَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى تَخْطِئَةِ الْبَعْضِ.

4254. الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» فَذَلَّ أَنَّ فِيهِ خَطَأً وَصَوَابًا، وَقَدْ ادَّعَيْتُمْ امْتِحَالَ الْخَطَأِ فِي الْاجْتِهَادِ. ۱۱

4255. وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

4256. الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا هُوَ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مُصِيبٌ إِذْ لَهُ أَجْرٌ، وَإِلَّا فَالْمُخْطِئُ الْحَاكِمُ يَغْيِرُ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى كَيْفَ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ؟

4257. الثَّانِي: هُوَ أَنَّا لَا نُنَكِّرُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْخَطَا عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَطْلُوبِهِ، لَا إِلَى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ. فَإِنَّ الْحَاكِمَ يَطْلُبُ رَدَّ الْمَالِ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ، وَقَدْ يُخْطِئُ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُخْطِئًا فِيمَا طَلَبَهُ، مُصِيبًا فِيمَا هُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ. وَهُوَ اتِّبَاعُ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ صِدْقِ الشُّهُودِ. وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ اجْتَهِدَ فِي الْقِتْلَةِ يُقَالُ: أَخْطَأَ، أَيْ: أَخْطَأَ مَا طَلَبَهُ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى مَطْلُوبِهِ، بَلِ الْوَاجِبُ اسْتِقْبَالُ جِهَةِ يَظُنُّ أَنَّ مَطْلُوبَهُ فِيهَا.

4258. فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ كَانَ لِلْمُصِيبِ أَجْرَانِ، وَهُمَا فِي التَّكْلِيفِ وَأَدَاءِ مَا كُلفَا سَوَاءٌ؟
4259. قُلْنَا: لِفَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ، وَإِرَادَتِهِ، فَإِنَّهُ لَوْ جَعَلَ لِلْمُخْطِئِ أَجْرَيْنِ لَكَانَ لَهُ ذَلِكَ. وَلَهُ أَنْ يُضَاعِفَ الْأَجْرَ عَلَى أَخْفِ الْعَمَلَيْنِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ تَفَضُّلٌ.

[374/2]

4260. ثُمَّ السَّبَبُ فِيهِ / أَنَّهُ أَدَّى مَا كُلفَ، وَحَكَمَ بِالنَّصِّ إِذْ بَلَغَهُ، وَالْآخَرُ حُرْمَ الْحُكْمِ بِالنَّصِّ إِذْ لَمْ يَبْلُغَهُ. وَلَمْ يُكْلَفْ إِصَابَتَهُ، لِعَجْزِهِ، فَقَاتَهُ فَضْلُ التَّكْلِيفِ وَالْإِمْتِنَالِ. وَهَذَا يَنْقَدِخُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ، وَفِي كُلِّ اجْتِهَادٍ يَتَعَلَّقُ بِتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، كَأَرْوَشِ الْجَنَائِبِ، وَقَدَرِ كِفَايَةِ الْأَقَارِبِ، فَإِنْ فِيهَا حَقِيقَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يُكْلَفِ الْمُجْتَهِدُ طَلَبَهَا. وَهُوَ جَارٍ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عِنْدَ مَنْ قَالَ: فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمٌ مُتَعَيِّنٌ وَأَشْبَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى. وَسَيَأْتِي وَجْهَ فَسَادِهِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

4261. الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: نَمَسُّهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَفْرُقُوا أَذْكَرُوا يَنْصِتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ (ال عمران 103) ﴿وَلَا تَسْرِعُوا بِالنَّفْسِ﴾ (الأنفال 46) ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾ (ال عمران 105) ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ (مرد 118-119) وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى الْحَثِّ عَلَى الْأَلْفَةِ وَالْمُوَافَقَةِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْفُرْقَةِ. فَدَلُّ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ. وَمَذْهَبُكُمْ أَنَّ دِينَ اللَّهِ مُخْتَلَفٌ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء 82).

4262. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

4263. الْأَوَّلُ: أَنَّ اخْتِلَافَ الْحُكْمِ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ فِي الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَالظَّنِّ، كَاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ، وَالْحَبْصِ وَالطُّهْرِ، وَالْحُرِّيَّةِ وَالرَّقِّ،

وَالِاضْطِرَارِ وَالِاخْتِيَارِ.

4264. **الثاني:** أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الاجْتِهَادِ أَنْ يَحْكُمَ كُلُّ وَاحِدٍ بِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ. وَهُوَ مُخَالَفٌ لِغَيْرِهِ، وَالْأَمْرُ بِاتِّبَاعِ الْمُخْتَلِفِ أَمْرٌ بِالِاخْتِلَافِ. فَهَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ إِشْكَالُهُ. وَإِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا السُّؤَالُ مِنْ مُنْكَرِي أَصْلِ الاجْتِهَادِ.

4265. **الثالث:** وَهُوَ جَوَابُ مُنْكَرِي أَصْلِ الاجْتِهَادِ أَيْضًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مَا ذَكَرُوهُ لَمَّا جَارَ لِلْمُجْتَهِدِينَ فِي الْقِبْلَةِ أَنْ يُصَلُّوا إِلَى جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَعَ أَنَّ الْقِبْلَةَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدَةٌ، وَلَمَّا جَازَ فِي الْكُفَرَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ يُعْتَقَ وَاحِدٌ وَيَصُومَ آخَرُ، وَلَمَّا جَازَ لِلْمُضْطَرِّينَ إِلَى مَيْتَةٍ لَا تَقِي بِرَمَقِ جَمِيعِهِمْ أَنْ يَتَنَازَعُوا، وَلَمَّا جَازَ الاجْتِهَادُ فِي أَرْوِشِ الْجَنَابَاتِ، وَتَقْدِيرِ النِّفَقَاتِ، وَفِي مَصَالِحِ الْحَرْبِ، وَكُلِّ مَا سَمَّيْنَاهُ بِتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَذَلِكَ كُلُّهُ ضَرُورِيٌّ فِي الدِّينِ.

4266. وَلَيْسَ مُرَادُنَا الْإِخْتِلَافَ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ، بَلِ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ الْإِخْتِلَافُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَعَلَى الْوَلَاةِ وَالْأَيْمَةِ.

4267. **الشبهة الخامسة:** قَوْلُهُمْ: حَسَمْتُمْ إِمْكَانَ الْخَطَا فِي الاجْتِهَادِ، وَالصَّحَابَةُ مُجْمِعُونَ عَلَى الْحَذَرِ مِنَ الْخَطَا. حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَقُولُ فِي الْكَلَالَةِ بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ». وَقَالَ عَلِيُّ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِنْ لَمْ يَجْتَهِدُوا فَقَدْ عَشَوْكَ، وَإِنْ اجْتَهِدُوا فَقَدْ أَخْطَئُوا. أَمَّا الْإِثْمُ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ عَنْكَ زَاتِلًا، وَأَمَّا الدِّيَّةُ فَعَلَيْكَ». وَلَمَّا كَتَبَ أَبُو مُوسَى كِتَابًا عَنْ عُمَرَ كَتَبَ فِيهِ: «هَذَا مَا أَرَى اللَّهُ عُمَرَ». فَقَالَ: «مُحُهُ وَارْتَحْتُ: «هَذَا مَا رَأَى عُمَرُ، فَإِنْ يَكُ / خَطَأً فَمِنْ عُمَرَ». وَقَالَ فِي جَوَابِ الْمَرْأَةِ الَّتِي رَدَّتْ عَلَيْهِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُبَالَعَةِ فِي الْمَهْرِ، حَيْثُ ذَكَرَتْ الْقِنْطَارَ فِي الْكِتَابِ: «أَصَابْتَ امْرَأَةً وَأَخْطَأَ عُمَرُ» وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي الْمَفْوضَةِ: «إِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ» بَعْدَ أَنْ اجْتَهِدَ شَهْرًا.

4268. **الجواب:** أَنَّا نُنَبِّئُ الْخَطَا فِي أَرْبَعَةِ أَجْنَاسٍ: أَنْ يَصْدُرَ الاجْتِهَادُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ، أَوْ لَا يَسْتَتِمُ الْمُجْتَهِدُ نَظْرَهُ، أَوْ يَضَعُهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ،

أَوْ يَخَالَفَ فِي اجْتِهَادِهِ دَلِيلًا قَاطِعًا، كَمَا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ مُثَارَاةِ إِفْسَادِ الْقِيَاسِ.
فَإِنَّا ذَكَرْنَا عَشْرَةَ أَوْجُهٍ تُبْطِلُ الْقِيَاسَ قَطْعًا لَا ظَنًّا. فَجَمِيعُ هَذَا مَجَالُ الْخَطَا.

4269. وَإِنَّمَا نَنْفِي الْخَطَا مَتَى صَدَرَ الْاجْتِهَادُ مِنْ أَهْلِهِ، وَتَمَّ فِي نَفْسِهِ، وَوُضِعَ فِي
مَحَلِّهِ، وَلَمْ يَفْعَ مُخَالَفًا لِدَلِيلٍ قَاطِعٍ. ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَثْبُتُ اسْمُ الْخَطَا بِالْإِضَافَةِ
إِلَى مَا طَلَبَ، لَا إِلَى مَا وَجَبَ، كَمَا فِي الْقِلَّةِ، وَتَحْقِيقِ مَنَاطِ الْأَحْكَامِ.

4270. فَمَنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ الْخَطَا، فَإِنَّمَا أَنَّهُ كَانَ اعْتَقَدَ أَنَّ الْخَطَا مِنْكُمْ، وَذَهَبَ
مَذْهَبَ مَنْ قَالَ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ؛ أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ خَالَفَ
دَلِيلًا قَاطِعًا غَفَلَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْتَتِمَّ نَظْرًا، وَلَمْ يَسْتَفْرِغْ تَمَامَ وَسْعِهِ، أَوْ يَخَافُ
أَنْ لَا يَكُونَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، أَوْ أَمِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَكِنْ قَالَ مَا قَالَ
إِظْهَارًا لِلتَّوَاضُعِ وَالْخَوْفِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا يَقُولُونَ: إِنَّا مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَشْكُوا فِي إِيْمَانِهِمْ.

4271. ثُمَّ جَمِيعُ مَا ذَكَرُوا أَخْبَارَ أَحَادٍ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، وَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالَاتُ
الْمَذْكُورَةُ، فَلَا يَنْدَفِعُ بِهَا الْبِرَاهِينُ الْقَاطِعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

4272. مَسْأَلَةٌ: أَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ فَقَدْ وَضَعَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمًا
مُعَيَّنًا، هُوَ قِبْلَةُ الطَّالِبِ، وَمَقْصِدُ طَلِبِهِ، فَيُصِيبُ أَوْ يُخْطِئُ.

4273. أَمَّا الْمُصَوَّبَةُ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِبْتِنَائِهِ، وَإِلَيْهِ تُشِيرُ نُصُوصُ
الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلطَّالِبِ مِنْ مَطْلُوبٍ وَرَبَّمَا عَبَّرُوا عَنْهُ بِأَنَّ
مَطْلُوبَ الْمُجْتَهِدِ الْأَشْبَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَشْبَهُ مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ.

4274. وَالْبُرْهَانُ الْكَاشِفُ لِلْغَطَاءِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الْمُبْهَمِ، هُوَ أَنَّا نَقُولُ: الْمَسَائِلُ
مُنْقَسِمَةٌ إِلَى مَا وَرَدَ فِيهَا نَصٌّ وَإِلَى مَا لَمْ يَرَدْ. أَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ فَالنَّصُّ كَأَنَّهُ
مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، لَكِنْ لَا يَصِيرُ حُكْمًا فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ إِلَّا إِذَا بَلَغَهُ
وَعَثَرَ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يَتَيَسَّرُ مَعَهُ الْعُتُورُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْصُرْ فِي
طَلِبِهِ. فَهَذَا مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ، وَطَلِبُهُ وَاجِبٌ. وَإِذَا لَمْ يُصِبْ فَهُوَ مُقْصَرٌ أَيْمٌ.
أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ مُتَيَسِّرٌ قَاطِعٌ، كَمَا فِي النِّهْيِ عَنِ الْمُخَاطَبَةِ، وَتَحْوِيلِ
الْقِبْلَةِ قَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ حُكْمٌ فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَهُ لَا فِي حَقِّ

القول في نفي
حكم معين
في المجتهدين

مَنْ لَمْ يَتْلُغْهُ. لَكِنَّهُ عَرْضَةٌ أَنْ يَصِيرَ حُكْمًا. فَهُوَ حُكْمٌ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ / وَإِنَّمَا يَصِيرُ حُكْمًا بِالْبُلُوغِ أَوْ تَبَشِيرِ طَرِيقِهِ عَلَى وَجْهِ يَأْتُمُّ مَنْ لَا يُصِيبُهُ.

4275. فَمَنْ قَالَ: فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَرَادَ بِهِ أَنَّهُ حُكْمٌ مُوَضَّوعٌ لِيَصِيرَ حُكْمًا فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ إِذَا بَلَغَهُ؛ وَقَبْلَ الْبُلُوغِ وَتَبَشِيرِ الطَّرِيقِ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ بِالْفِعْلِ بَلْ بِالْقُوَّةِ، فَهُوَ صَادِقٌ. وَإِنْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.

4276. أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا، فَيُعْلَمُ أَنَّهُ لَا حُكْمَ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى خِطَابُهُ، وَخِطَابُهُ يَعْرِفُ بِأَنْ يُسْمَعَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ سُكُوتِهِ. فَإِنَّهُ قَدْ يَعْرِفُنَا خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ إِسْمَاعٍ صَبِيغَةٍ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خِطَابًا، لَا مَسْمُوعًا، وَلَا مَدْلُولًا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ حُكْمٌ؟ فَقَلِيلُ التَّيِيدِ إِنْ اعْتَقَدَ فِيهِ كَوْنُهُ عِنْدَ اللَّهِ حَرَامًا، فَمَعْنَى تَحْرِيمِهِ أَنَّهُ قِيلَ فِيهِ «لَا تَشْرُوبُهُ». وَهَذَا خِطَابٌ. وَالْخِطَابُ يَسْتَدْعِي مُخَاطَبًا. وَالْمُخَاطَبُ بِهِ هُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْجِنُّ أَوْ الْآدَمِيُّونَ. وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُخَاطَبُ بِهِ هُمُ الْمُكَلَّفُونَ مِنَ الْآدَمِيِّينَ. وَمَتَى خُوطِبُوا، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ نَصٌّ؟ بَلْ هُوَ مُسْكُوتٌ عَنْهُ غَيْرُ مَنْطُوقٍ بِهِ، وَلَا مَدْلُولٌ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ سِوَى السُّطْقِ. فَإِذَا لَا يُعْقَلُ خِطَابٌ لَا مُخَاطَبَ بِهِ، كَمَا لَا يُعْقَلُ عِلْمٌ لَا مَعْلُومَ لَهُ، وَقَتْلٌ لَا مَقْتُولَ لَهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُخَاطَبَ مَنْ لَا يَسْمَعُ الْخِطَابَ، وَلَا يَعْرِفُهُ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

4277. فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ أدلة ظنية.

4278. قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَمَارَاتِ أدلة مجازًا، فَإِنَّ الْأَمَارَاتِ لَا تُوجِبُ الظَّنَّ لِذَاتِهَا، بَلْ تَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. فَمَا لَا يُفِيدُ الظَّنَّ لَزِيدٍ فَقَدْ يُفِيدُهُ لِعَمْرٍو، وَمَا يُفِيدُ لَزِيدٍ حُكْمًا فَقَدْ يُفِيدُ لِعَمْرٍو نَقِيضَهُ. وَقَدْ يَخْتَلِفُ تَأْيِيدُهُ فِي حَقِّ زَيْدٍ فِي حَالَتَيْنِ، فَلَا يَكُونُ طَرِيقًا إِلَى الْمَعْرِفَةِ. وَلَوْ كَانَ طَرِيقًا لَعَصَى إِذَا لَمْ يُصِبْهُ. فَسَبَبُ هَذَا الْغَلَطِ إِطْلَاقُ اسْمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْأَمَارَاتِ مجازًا. فَظَنَّ أَنَّهُ دَلِيلٌ مُحَقَّقٌ. وَإِنَّمَا الظَّنُّ عِبَارَةٌ عَنْ مَيْلِ النَّفْسِ إِلَى شَيْءٍ.

4279. وَاسْتِحْسَانُ الْمَصَالِحِ كَاسْتِحْسَانِ الصُّورِ، فَمَنْ وَافَقَ طَبْعُهُ صُورَةً مَالَ إِلَيْهَا وَغَيَّرَ عَنْهَا بِالْحُسْنِ. وَذَلِكَ بِعَيْنِهِ قَدْ يُخَالِفُ طَبْعَ غَيْرِهِ، فَيُغَيِّرُ عَنْهُ بِالْقُبْحِ خِيَتٌ

[377/2]

يُنْفِرُ عَنْهُ. فَلَا سَمَرَ حَسَنٌ عِنْدَ قَوْمٍ، قَبِيحٌ عِنْدَ قَوْمٍ. فَهِيَ أُمُورٌ إِضَافِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِهَا. فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: الْأَسَمَرُ حَسَنٌ عِنْدَ اللَّهِ أَوْ قَبِيحٌ، قُلْنَا: لَا حَقِيقَةَ لِحُسْنِهِ وَقُبْحِهِ عِنْدَ النَّاسِ إِلَّا مُوَافَقَتُهُ لِبَعْضِ الطَّبَاعِ وَمُخَالَفَتُهُ لِبَعْضِهَا. وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا هُوَ عِنْدَ النَّاسِ. فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ عِنْدَ زَيْدٍ قَبِيحٌ عِنْدَ عَمْرٍو، إِذْ لَا مَعْنَى لِحُسْنِهِ إِلَّا مُوَافَقَتُهُ طَبَعِ زَيْدٍ، وَلَا مَعْنَى لِقُبْحِهِ إِلَّا مُخَالَفَتُهُ لَطَبَعِ عَمْرٍو. وَكَذَلِكَ تَحْرِيكُ الرُّغْبَةِ لِلْفَضَائِلِ بِالتَّفَاوُتِ فِي الْعَطَاءِ، هُوَ حَسَنٌ عِنْدَ عَمْرِ بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ مُوَافِقٌ لِرَأْيِهِ، وَهُوَ بَعِيْنُهُ لَيْسَ مُوَافِقًا لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ. بَلِ الْحَسَنُ عِنْدَهُ أَنْ يَحْعَلَ الدُّنْيَا بَلَاغًا / وَلَا يَلْتَفِتَ إِلَيْهَا.

4280. فَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ فِي الظُّنُونِ يَتَّبِعِي أَنْ تُفْهَمَ حَتَّى يَتَكَشَّفَ الْغَطَاءُ. وَإِنَّمَا غَلِطَ فِيهِ الْفُقَهَاءُ مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ وَصَفُ لِلْأَعْيَانِ، كَمَا ظَلُّ قَوْمٍ أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ وَصَفُ لِلذَّوَاتِ.

4281. فَإِنْ قِيلَ: نَحْنُ لَا تَتَكَبَّرُ أَنْ مَا لَمْ يَرُدَّ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَلَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ نَازِلٌ مَوْضُوعٌ. لَكِنْ نَعْنِي بِالْأَشْبِهِ فِيمَا هُوَ قَبْلَهُ لِلطَّالِبِ الْحُكْمَ الَّذِي كَانَ اللَّهُ يُنْزِلُهُ لَوْ أُنْزِلَ. وَرُبَّمَا كَانَ الشَّارِعُ يَقُولُهُ لَوْ رُوجِعَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ.

4282. قُلْنَا: هَذَا هُوَ الْحُكْمُ بِالْقُوَّةِ، وَمَا كَانَ يُنْزَلُ لَوْ نَزَلَ إِنَّمَا يَكُونُ حُكْمًا لَوْ نَزَلَ. فَقَبْلَ نَزْوِلِهِ لَيْسَ حُكْمًا. فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حُكْمَ. وَمَنْ أَخْطَأَهُ لَمْ يُخْطِئِ الْحُكْمَ، نَلَّ أَخْطَأَ مَا كَانَ سَيَصِيرُ حُكْمًا لَوْ جَرَى فِي تَقْدِيرِ اللَّهِ إِنْزَالُهُ. وَلَمْ يَجْرَ فِي تَقْدِيرِهِ، فَلَا مَعْنَى لَهُ.

4283. وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَجُوزَ خَطَأُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا فِي تَقْدِيرِهِ، وَإِصَابَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا. فَإِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُنْزِلُ، لَوْ أُنْزِلَ، التَّخْيِيرَ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ، وَتَضْوِيبَ كُلِّ مَنْ قَالَ فِيهِ قَوْلًا كَيْفَمَا قَالَ، أَوْ يُنْزِلُ تَخْطِئَةَ كُلِّ مَنْ قَطَعَ الْقَوْلَ بِإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ حَيْثُ لَمْ يَتَّخِذْ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ. فَإِنْ هَذِهِ التَّجْوِيزَاتُ لَا تَنْحَصِرُ. فَرُبَّمَا يَعْلَمُ اللَّهُ صَلَاحَ الْعِبَادِ فِي أَنْ لَا يَضَعُ فِي الْوَقَائِعِ حُكْمًا، بَلْ يَجْعَلُ حُكْمَهَا تَابِعًا لظَنِّ الْمُجْتَهِدِينَ. فَتَعَبَّدَهُمْ بِمَا يَظُنُّونَ، وَيَبْطُلُ مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ فِيهَا بِحُكْمٍ مُعَيَّنٍ. فَيَكُونُ فِي هَذَا تَخْطِئَةُ كُلِّ مَنْ أَثْبَتَ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ

حُكْمًا مُعَيَّنًا نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا.

4284. اِحْتَجُّوا بِأَنِّ قَالُوا: إِنَّمَا اضْطَرَرْنَا إِلَى هَذَا ضَرُورَةُ الطَّلَبِ، فَإِنَّهُ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا. فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْحَمَادَ لَيْسَ بِعَالِمٍ وَلَا جَاهِلٍ، لَا يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَطْلُبُ الظَّنَّ أَوْ الْعِلْمَ بِجَهْلِهِ وَعِلْمِهِ. وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْعَالَمَ خَالَ خَالَ عَنْ وَصْفِ الْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ، هَلْ يَتَصَوَّرُ أَنَّ يَطْلُبُ مَا يَفْتَقِدُ انْتِفَاءً؟ فَإِذَا اعْتَقَدَ الطَّالِبُ أَنَّ قَلِيلَ النَّبِيذِ لَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ حَرَامًا وَلَا حَلَالًا، فَكَيْفَ يَجْتَهِدُ فِي طَلَبِ أَحَدِهِمَا؟

4285. قُلْنَا: فَقَدْ أَخْطَأْتُمْ إِذْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَطْلُبُ حُكْمَ اللَّهِ، مَعَ عِلْمِهِ بِأَنِّ حُكْمَ اللَّهِ خَطَأُهُ. فَإِنَّ الْوَاقِعَةَ لَا نَصَّ فِيهَا وَلَا خَطَأَ، بَلْ إِنَّمَا يَطْلُبُ عِلْبَةَ الظَّنِّ، وَهُوَ كَمَنْ كَانَ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ وَقِيلَ لَهُ: إِنَّ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ السَّلَامَةُ أُبَيِّحْ لَكَ الرُّكُوبَ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ الْهَلَاكُ حَرِّمْ عَلَيْكَ الرُّكُوبَ. وَقَبْلَ حُصُولِ الظَّنِّ لَا حُكْمَ لِلَّهِ عَلَيْكَ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى ظَنِّكَ وَيَتَّبِعُ ظَنِّكَ بَعْدَ حُصُولِهِ. فَهُوَ يَطْلُبُ الظَّنَّ دُونَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ.

4286. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا فِي الْبَحْرِ مَعْقُولٌ، لِأَنَّهُ يَنْظُرُ فِي أَمَارَاتِ الْهَلَاكِ وَالسَّلَامَةِ، فَذَلِكَ مَطْلُوبُهُ. وَالْإِبَاحَةُ وَالتَّحْرِيمُ أَمْرٌ وَرَاءَهُ. وَفِي مَسْأَلَتِنَا: لَا مَطْلُوبَ سِوَى الْحُكْمِ.

4287. قُلْنَا: مِنْ هَهُنَا غَلِطْتُمْ، فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ. وَنَحْنُ نَكْشِفُ ذَلِكَ بِالْأَمْثَلَةِ، فَتَقُولُ: لَوْ قُلْنَا لِلشَّارِعِ: مَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعَطَاءِ الْوَاجِبِ: التَّسْوِيَةِ أَوْ التَّفْضِيلِ؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ إِمَامٍ ظَنٌّ أَنَّ الصَّلَاحَ فِي التَّسْوِيَةِ هُوَ التَّسْوِيَةُ، وَحُكْمُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي التَّفْضِيلِ / التَّفْضِيلُ. وَلَا حُكْمَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ تَحْصِيلِ الظَّنِّ. فَإِنْ قُلْنَا: هَذَا حُكْمُهُ إِذَا ظَنَّ، فَمَا حُكْمُهُ قَبْلَ الظَّنِّ؟ فَقَالَ: لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ الظَّنِّ، إِنَّمَا يَتَجَدَّدُ حُكْمُهُ بِالظَّنِّ وَبَعْدَهُ، كَمَا يَتَجَدَّدُ الْحُكْمُ عَلَى رَاكِبِ الْبَحْرِ بَعْدَ الظَّنِّ، وَيَتَجَدَّدُ عَلَى قَاضِيَيْنِ شَهِدَ عِنْدَهُمَا فِي وَاقِعَتَيْنِ شَخْصَانِ: وَجُوبُ الْقَبُولِ وَوُجُوبُ الرَّدِّ عِنْدَ ظَنِّ الصَّدَقِ وَظَنِّ الْكَذِبِ. فَتَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا التَّصَدِيقُ، وَعَلَى الْآخَرِ التَّكْذِيبُ.

4288. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: مَا حُكْمُهُ فِي قَلِيلِ النَّبِيذِ؟ فَقَالَ: حُكْمُهُ تَحْرِيمُ الشُّرْبِ عَلَى مَنْ ظَنَّ أَنِّي حَرَّمْتُ قَلِيلَ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى كَثِيرِهَا وَالتَّحْلِيلِ لِمَنْ

ظَنُّ أَنِّي حَرَّمْتُ الْخَمْرَ لِعَيْنِهَا لَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَلَا حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ هَذَا الظَّنِّ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: مَا حُكْمُ اللَّهِ فِي قِيمَةِ الْعَبْدِ، أَتَضْرِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، أَمْ عَلَى الْجَانِبِ؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ ظَنَّنَا أَنَّهُ بِالْخَمْرِ أَشْبَهَ الضَّرْبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَعَلَى مَنْ ظَنَّنَا أَنَّهُ بِالْبَهِيمَةِ أَشْبَهَ الضَّرْبُ عَلَى الْجَانِبِ.

4289. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: مَا حُكْمُ اللَّهِ فِي الْمَفَاضِلَةِ فِي بَيْعِ الْجِصِّ وَالْبَطِيخِ؟ فَقَالَ: حُكْمُ اللَّهِ عَلَى مَنْ ظَنَّنَا أَنِّي حَرَّمْتُ رَبَا الْفَضْلِ فِي الْبُرِّ لِأَنَّهُ مَطْعُومٌ، تَحْرِيمُ الْبَطِيخِ دُونَ الْجِصِّ. وَعَلَى مَنْ ظَنَّنَا أَنِّي حَرَّمْتُهُ لِلْكَيْلِ تَحْرِيمُ الْجِصِّ دُونَ الْبَطِيخِ.

4290. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا عِلَّةُ تَحْرِيمِ رَبَا الْبُرِّ عِنْدَ اللَّهِ أَهِيَ الطَّعْمُ أَمْ الْكَيْلُ أَمْ الْقُوَّةُ؟

4291. فَتَقُولُ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعْمِ وَالْكَيْلِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِدَاثِهِ بَلْ مَعْنَى كَوْنِهِمَا عِلَّةً كَوْنُهُمَا عِلَّةً. فَمَنْ ظَنَّنَا أَنَّ الْكَيْلَ عِلَّةُ التَّحْرِيمِ فَهُوَ عِلَّةٌ فِي حَقِّهِ، دُونَ مَنْ ظَنَّنَا أَنَّ عِلَّامَتَهُ الطَّعْمُ. وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ وَصْفًا ذَاتِيًّا كَالْقَدَمِ وَالْحُدُوثِ لِلْعَالَمِ، حَتَّى يَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي عِلْمِ اللَّهِ عَلَى أَحَدِ الْوُصْفَيْنِ لَا مَحَالَةَ. بَلْ هُوَ أَمْرٌ وَضْعِيٌّ. وَالْوَضْعُ يَخْتَلِفُ بِالْإِصَافَةِ. وَقَدْ وَصَفْتُهُ كَذَلِكَ.

4292. فَهَذَا كُلُّهُ لَوْ صَرَّحَ الشَّارِعُ بِهِ فَهُوَ مَعْقُولٌ. وَجَانِبُ الْخُصْمِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ كَانَ مُحَالًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ حُكْمٌ لَيْسَ بِخَطَابٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمُخَاطَبٍ وَمُكَلِّفٍ، فَإِنْ هَذَا يُضَادُّ حَدَّ الْحُكْمِ وَحَقِيقَتَهُ. أَوْ يَقُولُ: تَعَلَّقَ بِهِ، لَكِنْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، فَهُوَ مُحَالٌ، لِمَا فِيهِ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ، أَوْ يَقُولُ: لَهُ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ لَكِنَّهُ لَا يَعْصِي بِتَرْكِهِ، فَهُوَ أَيْضًا يُضَادُّ حَدَّ الْوَاجِبِ، وَيُضَادُّ حَدَّ الْإِجْمَاعِ الْمُتَعَقِّدِ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ. فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ صِدْقُهُ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ مَأْمُورًا بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى؟ بَلْ بِالْإِجْمَاعِ لَوْ خَالَفَ اجْتِهَادَ نَفْسِهِ، وَاسْتَقْبَلَ جِهَةً أُخْرَى، فَاتَّفَقَ أَنْ كَانَ جِهَةَ الْقِبْلَةِ، عَصَى وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

4293. فَاسْتَبَانَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ مُحَالٌ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهِ. وَمَذْهَبُنَا مَعْقُولٌ يُمَكِّنُ التَّصْرِيحَ بِهِ. فَيَجِبُ تَنْزِيلُ الْاجْتِهَادِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْمُمَكِّنِ دُونَ الْمُحَالِ.

4294. هَذَا حُكْمُ التَّائِيْمِ وَالتَّصْوِيبِ، وَنَذَكُرُ بَقِيَّةَ أَحْكَامِ الْاجْتِهَادِ فِي صُورِ مَسَائِلَ. *

فصل

4295. بِهِ تَمَامُ كَشْفِ الْفِتَاعِ عَنْ غُمُوضِ الْمَسْأَلَةِ، أَلْحَقْنَاهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَصْنِيفِ الْكِتَابِ وَانْتِشَارِ النَّسَخِ.

4296. وَيَتَبَيَّنُ الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ بِأَسْئَلَةٍ:

4297. الْأَوَّلُ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا اسْتَقَرَّ رَأْيُكُمْ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُجْتَهِدَاتِ لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. صَارَ الطَّلَبُ مُحَالًا، لِأَنَّ الْمُتَيَمِّمَ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ لَيْسَ حَوَالِيهِ مَاءٌ: كَانَ الطَّلَبُ مُحَالًا وَالْحُكْمُ هُوَ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ، كَمَا أَنَّ الْمَاءَ مَطْلُوبُ الْمُتَيَمِّمِ.

4298. قُلْنَا: الْمُتَيَمِّمُ إِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ حَوَالِيهِ مَاءٌ، وَأَنْ لَا يَكُونَ، يُتَصَوَّرُ مِنْهُ الطَّلَبُ، كَمَا يُتَصَوَّرُ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ حَوَالِيهِ مَاءٌ لَكِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ، فَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ يُجَوِّزُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ بِأَقْيَا عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، أَوْ مُتَفَيِّرًا عَنْهُ بِنَصِّ قَاطِعٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَى النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ قَطْعًا، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُمَا ظَنًّا. وَلَوْ لَا تَجَوُّزُهُ حُكْمًا مُعَيَّنًا لَمَا تُصَوَّرُ مِنْهُ الطَّلَبُ. فَمَا مِنْ مَسْأَلَةٍ يَبْتَدِئُ الْإِجْتِهَادُ فِيهَا إِلَّا وَتَجَوُّزُ فِيهَا حُكْمًا مُعَيَّنًا.

4299. فَالْأَحْوَالُ ثَلَاثَةٌ: أَنْ يَعْلَمَ وَجُودَ الْحُكْمِ، وَأَنْ يَعْلَمَ انْتِفَاءَهُ، وَأَنْ يُجَوِّزَ وَجُودَهُ وَانْتِفَاءَهُ. وَهَذِهِ الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ فِي مَعْنَى الْحَالَةِ الْأُولَى فِي تَصْحِيحِ الطَّلَبِ، لَا فِي مَعْنَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، كَمَا فِي طَلَبِ الْمَاءِ. ثُمَّ بِالْآخِرَةِ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ لَا مَاءَ حَوَالِيهِ، فَكَذَلِكَ قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ لَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، فَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ.

4300. فَإِنْ قِيلَ: فَالطَّلَبُ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا فَلِمَ يَشْتَغِلُ بِهِ؟ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فَلِمَ لَا يَعْصَى إِذَا لَمْ يُصِيبِ الْحُكْمُ؟

4301. قُلْنَا: لِأَنَّ الطَّلَبَ وَاجِبٌ. وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ الطَّلَبَ مَقْدُورٌ، وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ الْمُوَافِقُ لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَقْدُورٍ، وَالْوُصُولُ الْمَظْنُونُ مَقْدُورٌ، كَمَا فِي طَلَبِ الْقِبْلَةِ.

4302. فَإِنْ قِيلَ: سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ مَنْ أَخْطَأَ النَّصَّ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ فَهُوَ خَطَأً بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا طَلَبَ، لَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا وَجِبَ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِتَخْطِئَةِ

أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ إِلَّا هَذَا، إِذْ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ مَوْضُوعٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ قَصْدُ الطَّالِبِ، وَلَا يُصِيبُهُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَيُلْزَمُ تَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا.

4303. وَبَيَانُ هَذَا بِخَضِرٍ مَجَالِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

4304. الْأَوَّلُ: الْعُمُومُ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ» فَالضَّارِعُ إِنْ أَرَادَ إِذْرَاجَ (جِلْد) الْكَلْبِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ، وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ (جِلْد) الْكَلْبِ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، بَلْ لَمْ يَخْطُرِ الْكَلْبُ بِيَالِهِ، فَهُمَا مُخْطِئَانِ، فَإِنْ أَحَدُهُمَا يَقُولُ: أَرَادَ إِذْرَاجَهُ وَقَصَدَ الْعُمُومَ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: أَرَادَ إِخْرَاجَهُ.

4305. الثَّانِي: الظَّاهِرُ: مِثَالُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِفَيْرُوزِ الدَّيْلَمِيِّ، وَقَدْ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ «أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى» فَإِنْ أَرَادَ بِهِ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْاسْتِصْحَابَ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ فَهُوَ مُحَالٌ مُتَنَاقِضٌ، إِذْ يُلْزَمُ مِنْهُ تَخْطِئَةُ الْقَرِيقَيْنِ، فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: مَا أَرَادَ الْابْتِدَاءَ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: أَرَادَ الْابْتِدَاءَ لِلنِّكَاحِ.

4306. الثَّلَاثُ: الْمَفْهُومُ: مِثَالُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا». فَإِنْ أَرَادَ نَفْيَ الْحَقِّ عَنِ الْبِكْرِ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. وَلَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا، أَمَّا اخْتِمَالُ ثَالِثٍ فَمُحَالٌ.

4307. الرَّابِعُ: الْاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَدُلُّ عَلَى تَوْفِيقِ سَمِعَةَ وَخَبَرِ بُلْعَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَدُلُّ. فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الصَّحَابِيُّ قَدْ سَمِعَ تَوْفِيقًا، فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. أَوْ لَمْ يَسْمَعْ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ.

4308. الْخَامِسُ: طَلَبُ الْأَصْلَحِ: كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُسَوِّي الْإِيمَانُ فِي الْعَطَاءِ، لِأَنَّهُ أَصْلَحُ، إِذِ الدُّنْيَا بِلَاغٍ. وَقَالَ عُمَرُ: بَلْ يُفَاوَتْ، تَحْرِيكًا لِلرَّغْنَةِ فِي الْفَصَائِلِ. لِأَنَّهُ أَصْلَحُ: فَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى التَّسْوِيَةَ، فَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُخْطِئٌ. وَإِنْ كَانَ التَّفَاوُتُ أَصْلَحَ فَأَبُو بَكْرٍ مُخْطِئٌ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الصَّلَاحِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُمَا مُخْطِئَانِ، إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا أَصْلَحُ.

4309. السَّادِسُ: طَلَبَ الْأَشْبَهَ: كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: الْعَبْدُ بِالْفَرَسِ أَشْبَهُ، فَيُضْمَنُ بِكَمَالِ قِيَمَتِهِ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ بِالْحَرِّ أَشْبَهُ. فَإِنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَرِّ أَشْبَهُ، فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ، وَإِنْ كَانَ بِالْفَرَسِ أَشْبَهُ، فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِأَحَدِهِمَا أَشْبَهُ، بَلْ يُشَبَّهُ هَذَا كَمَا يُشَبَّهُ هَذَا، فَهُمَا مُخْطِئَانِ.

4310. السَّابِعُ: النَّظَرُ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِنْبَاطِهِ: كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: الْمَاءُ جُعِلَ مُزِيلًا لِلنَّجَاسَةِ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْعَيْنَ وَالْأَثَرَ، فَهُوَ الْعِلَّةُ وَالْمَنَاطُ، وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: بَلْ هُوَ خَاصِيَّةُ الْمَاءِ، فَلَا عِلَّةَ وَلَا مَنَاطَ. فَإِنْ قَصَدَ الشَّارِعُ تَخْصِيصَ الْمَاءِ بِخَاصِيَّةٍ فَأَبُو حَنِيفَةَ مُخْطِئٌ وَإِنْ قَصَدَ تَعْلِيْقَهُ بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ فَهُمَا مُخْطِئَانِ.

4311. الثَّامِنُ: تَنْقِيحُ مَنَاطِ الْحُكْمِ: كَقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ جَامَعَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمَظَاهِرِ» فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ وَجَبَتْ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِطَرَيَانِ الْجَمَاعِ، لَكِنْ لِكَوْنِهِ جَمَاعًا، أَوْ لِكَوْنِهِ إِفْسَادًا لِلصَّوْمِ؟ فَإِنْ عُلِّقَ الشَّارِعُ بِالْجَمَاعِ فَمَالِكٌ مُخْطِئٌ، إِذْ يُلْقِيهِ بِكُلِّ إِفْطَارٍ. وَإِنْ عُلِّقَ بِالْإِفْسَادِ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ إِذْ عُلِّقَ بِكَوْنِهِ جَمَاعًا.

4312. وَالْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَبَيْنَ تَنْقِيحِهِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ * فِي أَوَّلِ كِتَابِ «الْقِيَاسِ»، فَإِنَّ الْحُكْمَ إِذَا رُتِبَ عَلَى الْجَمَاعِ وَهُوَ فِعْلٌ حَادِثٌ، صَارَ مَنْوُطًا بِالْوَصْفِ الطَّارِئِ، وَمُضَافًا إِلَيْهِ قَطْعًا. وَيَقَعُ النَّظَرُ فِي تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَجْرِيدِهِ عَنْ بَعْضِ الْأَوْصَافِ.

4313. أَمَّا ذِكْرُ حُكْمِ الْمَاءِ فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ، وَحُكْمِ الْخَمْرِ فِي الْإِسْكَارِ، وَحُكْمِ الْبُرِّ فِي الرِّبَا: فَالْحَاقُ الْخَلَّ بِالْمَاءِ، وَالتَّبِيدُ بِالْخَمْرِ وَالبَطْخُ بِالْبُرِّ مَبْنِيٌّ عَلَى اسْتِنْبَاطِ الْمَنَاطِ وَتَخْرِيجِهِ. وَالْمَانِعُ مِنَ الْإِلْحَاقِ يُتَكَرَّرُ أَصْلُ الْعِلَّةِ وَالْمَنَاطِ وَيَقُولُ: الشَّارِعُ ﷺ ذَكَرَ حُكْمًا، وَمَحَلَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَّتَهُ.

4314. التَّاسِعُ: تَعْيِينُ الْمَنَاطِ: كَعِنْتِي بِرَبْرَةٍ. إِذْ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: حُبِرَتْ لِمَا عَلَيْهَا مِنَ الضَّرَرِ فِي الْمَقَامِ تَحْتَ عَبْدٍ، وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: بَلْ لِرِزْوَالِ الرِّقِّ الْقَاهِرِ، إِذْ رُوجَتْ بِغَيْرِ رِضَاهَا وَالْآنَ قَدْ صَارَتْ مِنْ أَهْلِ الرِّضَا. وَالْعِلَّتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي

الْأَمَةِ، إِذَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ حُرٍّ. فَإِنْ كَانَ بَاعِثُ الشَّرْعِ فِي بَرِيْرَةٍ دَفَعَ ضَرَرَ الْعَبْدِ قَابُ حَنِيفَةَ مُخْطِئًا، وَإِنْ كَانَ الْبَاعِثُ زَوَالَ قَهْرِ الرِّقِّ فَالشَّافِعِيُّ مُخْطِئٌ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ بَاعِثًا فَهُمَا مُخْطِئَانِ.

4315. وَفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ تَنْفِيحِ الْمَاطِ، فَإِنَّ تَعْيِينَ الْمَنَاطِ كَالْخِلَافِ فِي أَنْ عِلَّةَ الرِّبَا الطَّعْمُ أَوْ الْكَيْلُ، وَلَا يَدْخُلُ شَيْءٌ مِنَ الطَّعْمِ فِي الْكَيْلِ. وَالنَّظَرُ فِي التَّنْفِيحِ يَبْقَى شَيْئًا مُشْتَرَكًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَيَرُدُّ الْخِلَافَ إِلَى تَفْصِيلِهِ، كَالنَّظَرِ فِي نَفَقَةِ الْمُنْتَوَةِ، فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى أَنَّ الْمُنْكَوْحَةَ: «لَمْ تَسْتَحِقْ النِّفَقَةَ؟» وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ النِّكَاحَ عِلَّةُ اسْتِحْقَاقِ النِّفَقَةِ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مُفِيدًا لِلْحِلِّ، أَوْ الْمَلِكِ، أَوْ سُلْطَنَةِ مَا أَوْ لَيْسَ لِلْحِلِّ، بِدَلِيلِ اسْتِحْقَاقِ الرُّجْعِيَّةِ، وَلَيْسَ لِلْمَلِكِ، بِدَلِيلِ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْوَةٍ، فَإِنَّهُ يُنْفَقُ عَلَى جَمِيعِهِنَّ قَتْلَ الْاِخْتِيَارِ. وَلَا مَلِكَ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى أَرْبَعٍ، لَكِنْ لَهُ سُلْطَانُ تَقْرِيرِ النِّكَاحِ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ، فَهِيَ مَحْبُوسَةٌ تَحْتَ سُلْطَنَتِهِ.

4316. فَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: الْمُعْتَدَّةُ الْبَائِنَةُ أَيْضًا تَحْتَ سُلْطَنَةِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِدَّةَ مِنْ أَثَرِ النِّكَاحِ. وَكَوْنُهُ عَاجِزًا عَنْ إِسْقَاطِ هَذِهِ السُّلْطَنَةِ أُبْلَغَ فِي تَأْكِيدِ الْحَقِّ. بَلِ الْكَافِرُ إِذَا أَسْلَمَ أَيْضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِ سُلْطَنَةِ الْاِخْتِيَارِ. فَيَرْجِعُ الْخِلَافُ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ مُعْتَبَرٌ بِاعْتِبَارِ أَيْ عِلَاقَةٍ وَأَيَّ أَثَرٍ، مَعَ الْاِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْمُعْتَدَّةَ بِالشُّهَةِ لَا تَسْتَحِقُّ، لِأَنَّ عِدَّتَهَا لَيْسَتْ أَثَرُ نِكَاحٍ.

4317. وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ: هُوَ بِاعْتِبَارِ سُلْطَنَةِ تَقْرِيرِ النِّكَاحِ، وَذَلِكَ مُوجُودٌ فِي الَّذِي أَسْلَمَ، وَفِي الرُّجْعِيَّةِ.

4318. وَيَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسَ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا، بِدَلِيلِ مَا لَوْ كَانَ لَهُ زَوْجَتَانِ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا الطَّاوِزُ غُرَابًا فَزَيْتَبُ طَالِقٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غُرَابًا فَعُمْرَةُ طَالِقٌ، وَغَابَ الطَّاوِزُ وَلَمْ يَعْرِفْ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ نَفَقَتُهُمَا، وَالْمُنْكَوْحَةُ إِحْدَاهُمَا. وَلَكِنْ وَاحِدَةٌ مَحْبُوسَةٌ بِسَبَبِهِ.

4319. فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: لَا تَجِبُ لِلْحَبْسِ، بَلِ لِلنِّكَاحِ، فَإِنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ كَانَتْ مَنْكَوْحَةً يَقِينًا. وَالشُّكُّ فِي الطَّلَاقِ شُكٌّ فِي النِّفَقَةِ، فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالشُّكِّ.

4320. وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُمَا مَعَ الْإِتْفَاقِ عَلَى اعْتِبَارِ أَصْلٍ مُشْتَرَكٍ وَهُوَ السَّكَاحُ، اخْتِلَافًا فِي تَعْيِينِ آثَارِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، لَا كَالْمُخْتَلِفِينَ فِي الطَّعْمِ وَالْكَيْلِ، فَإِنَّهُمَا مَعْنَيَانِ مُتَبَايِنَانِ لَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ.

4321. وَكَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ خَارِجٌ عَنْ غَرَضِنَا. وَقَدْ سَنَحَ غَرَضًا، فَذَكَرْنَاهُ.

4322. الْعَاشِرُ: النَّظَرُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي الْفَرْعِ: كَمَا لَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُلَخَّصَةً مَعْلُومَةً فِي الْأَصْلِ، لَكِنْ وَقَعَ الشُّكُّ فِي تَحْقِيقِهَا فِي الْفَرْعِ، كَالْتَرَدُّدِ فِي أَنَّ رَائِحَةَ النَّجَاسَةِ إِذَا أُزِيلَتْ عَنِ الْمَاءِ الْكَثِيرِ بَطَرَحِ التُّرَابِ فِيهِ، أَنَّهُ هَلْ يَعُودُ طَاهِرًا: لِأَنَّهُ لَوْ زَالَ يَهُبُّوبُ الرِّيحِ \\\ وَطُولِ الْمُكْتِ طَهْرًا، وَلَوْ زَالَ بِالْقَاءِ الْمِسْكِ وَالزُّعْفَرَانِ لَمْ يَطْهَرْ، لِأَنَّ ذَلِكَ سَتْرٌ لَا إِزَالَةَ، وَإِذَا زَالَ بِالتُّرَابِ فَفِيهِ خِلَافٌ مَشْهُوهُ أَنَّ التُّرَابَ مُزِيلٌ، أَوْ سَاتِرٌ؟ فَإِنْ كَانَ مُزِيلًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ قَالَ لَا يَطْهَرُ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فَقَدْ أَخْطَأَ الْآخَرُ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

4323. وَمِنْ أَمْتِلَةٍ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ الْجِلَافُ فِي أَنَّ رَمَادَ الزُّبُلِ طَاهِرٌ أَمْ لَا. وَالْعَيْنُ النَّجِيسَةُ إِذَا اسْتَحَالَ طَهْرَتْ، كَالْبَيْضَةِ الْمَذْرُوعَةِ * إِذَا اسْتَحَالَتْ فَرْخًا، وَكَالزُّبُلِ إِذَا تَوَلَّدَ مِنْهُ حَيَوَانٌ أَوْ نَبَاتٌ، وَإِنْ تَغَيَّرَ لَمْ يَغْدُ طَاهِرًا. وَالرَّمَادُ زُبُلٌ مُتَغَيَّرٌ، أَوْ هُوَ عَيْنٌ أُخْرَى اسْتَحَالَ إِلَيْهَا الزُّبُلُ كَمَا يَسْتَحِيلُ الْكَلْبُ فِي الْمَمْلَحَةِ مِلْحًا؟ فَعِلَّةُ الْأَصْلِ هَاهُنَا مَعْلُومَةٌ، وَالْخِلَافُ فِي تَحْقِيقِهَا فِي الْفَرْعِ.

* = الفاسدة

4324. فَهَذِهِ مَنَازِلُ جَوْلَانِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ اسْتَوْفَيْنَاهَا لِلْإِحَاطَةِ بِمَجَامِعِهَا، وَلِبَيَانِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ حَقِّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمِيعِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنِ فَيَلْزِمُ تَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا.

4325. وَهَذِهِ الْعَشْرَةُ هِيَ: الْعُمُومُ، وَالظَّاهِرُ، وَالْمَفْهُومُ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَطَلَبُ الْأَصْلِحِ، وَطَلَبُ الْأَشْبَهِ، وَالنَّظَرُ فِي تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ أَوْ تَنْقِيحِهِ أَوْ تَعْيِينِهِ أَوْ تَحْقِيقِهِ. وَلَا يَغْدُو نَظَرُ الْمُجْتَهِدِينَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَوْ مَا يَنْبَسِئُهَا.

4326. وَالْجَوَابُ: أَنَّ نَقُولَ: إِنَّكُمْ إِذَا قَتَعْتُمْ بِحَقِّ مَوْضُوعٍ لَمْ يَتْلُغِ الْمُكَلَّفُ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِطَلَبِهِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ خَطَأٌ مَجَازِيٌّ، فَهُوَ مُسَلَّمٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَدُورُ الْأَمْرُ

فِيهَا بَيِّنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، كَالنَّظَرِ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي الْقُرْءِ، وَكَالنَّظَرِ فِي الْمَفْهُومِ، وَقَوْلِ الصَّحَابِيِّ، فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ قِسْمَيْنِ، وَهُوَ حَقٌّ مَوْضُوعٌ مُتَعَيَّنٌ، كَالْقِبْلَةِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهَا.

4327. لَكِنْ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا حُكْمٌ بِحَيْثُ يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْآخَرِ فِي الْخَطِّ الْمَجَازِيِّ أَيْضًا، كَالْعُمُومِ، وَتَخْرِيجِ الْمَنَاطِ، وَطَلَبِ الْأُسْبِهِ وَالْأَصْلَحِ.

4328. بَيَانُهُ: أَنَا لَوْ سَأَلْنَا الشَّارِعَ عَنْ قَوْلِهِ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ» إِنَّكَ أَرَدْتَ إِذْرَاجَ الْكَلْبِ أَوْ إِخْرَاجَهُ جَازٍ أَنْ يَقُولَ: أَرَدْتُ الْإِدْخَالَ، أَوْ: أَرَدْتُ الْإِخْرَاجَ، أَوْ: لَمْ يَخْطُرْ بِنَالِي الْكَلْبُ، وَلَا أَرَدْتُ الْإِذْرَاجَ وَلَا الْإِخْرَاجَ، لَكِنْ يَقُولُ: «حُكْمُ اللَّهِ عَلَى مَنْ سَبَقَ إِلَى فَهْمِهِ الْإِذْرَاجَ الْعُمُومُ، وَعَلَى مَنْ سَبَقَ إِلَى فَهْمِهِ الْإِخْرَاجَ الْخُصُوصُ»، فَإِنَّ الْحُكْمَ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ مَا يَقَعُ فِي فَهْمِهِ مِنَ اللَّفْظِ. وَاللَّفْظُ لَا يَدُلُّ بِعَيْنِهِ، بَلْ بِالْمَوْاضِعَةِ.

4329. وَاللَّفْظُ بِاعْتِبَارِ الْمَوْاضِعَةِ ثَلَاثَةٌ:

أقسام اللفظ
باعتبار المواضع

4330. نَصٌّ صَرِيحٌ: لَا اِحْتِمَالَ فِيهِ، كَالْخُمْسَةِ، لَا تَحْتَمِلُ السَّنَةُ وَالْأَرْبَعَةُ. فَمَنْ فَهَمَ مِنْهُ غَيْرَ الْخُمْسَةِ فَهُوَ مُخْطِئٌ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ قَاطِعَةٌ.

4331. وَلَفْظٌ مُجْمَلٌ: كَالْقُرْءِ، وَالْعَيْنِ، فَلَا يُفْهَمُ إِلَّا مَعَ قَرِينَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ قِيَاسٍ. وَتِلْكَ الْمَعَانِي تَخْتَلِفُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الطَّبَاعِ وَالْأَحْوَالِ.

4332. وَلَفْظٌ مُحْتَمِلٌ: أَحَدُ اِحْتِمَالَيْهِ أَظْهَرُ، وَيُسَمَّى ظَاهِرًا، وَلَيْسَتْ دَلَالَتُهُ نَصًّا قَاطِعًا بَلْ رُبَّمَا أَفْهَمَ فِي حَقِّ زَيْدٍ مَا لَا يُفْهَمُ فِي حَقِّ عَمْرٍو، لِأَنَّ الْمَقَاسِسَ وَالْمَعَانِي قَرَائِنٌ تَنْتَهِضُ فِي تَفْهَمِ أَحَدٍ مَعْنِيَّتِهِ، وَتِلْكَ الْقَرَائِنُ تَخْتَلِفُ بِالإِضَافَةِ، فَيَخْتَلِفُ الْفَهْمُ. فَالظَّاهِرُ مِنْ هَذَا كَالْمُحْتَمِلِ لَا كَالنَّصْرِ، لَكِنْ مُوَافَقَةُ اللَّفْظِ لِأَصْلِ الْوَضْعِ قَرِينَةٌ مُرْجِحَةٌ، بِشَرْطِ انْتِفَاءِ قَرِينَةٍ أُخْرَى تُرْجِعُ جَانِبَ التَّجَوُّزِ عَنِ الْوَضْعِ. فَاللَّفْظُ صَالِحٌ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ جَمِيعًا، لَا كَلَفْظِ «السَّنَةِ» فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْخُمْسَةِ لَا مَجَازًا وَلَا حَقِيقَةً.

4333. فَيَقُولُ الشَّارِعُ: الْحُكْمُ هَاهُنَا تَابِعٌ لَهُمْ، وَالْفَهْمُ فِي لَفْظِ «السَّنَةِ» تَابِعٌ لِلْحُكْمِ،

لَأَنَّ دَلَالَتَهُ عَلَى الْحُكْمِ قَاطِعَةٌ. وَنَقُولُ: كَمَا أَنَّ الْحُكْمَ مَا دَامَ عِنْدَ جَبْرِئِلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَصِرْ أَحْكَمًا فِي الْأَرْضِ حَتَّى يَنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِذَا نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ، وَكَانَ فِي قَلْبِ الرَّسُولِ ﷺ، لَمْ يَصِرْ أَحْكَمًا مَا لَمْ يَتَلَفَظْ بِهِ، فَإِذَا تَلَفَظَ بِهِ لَمْ يَصِرْ أَحْكَمًا حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى السَّمْعِ، ثُمَّ يَنْزِلَ إِلَى الْقَلْبِ نَزْوًًا مُفْهِمًا، فَبَعْدَ الْفَهْمِ يَصِيرُ أَحْكَمًا بِالْفِعْلِ، وَقَبْلَ ذَلِكَ كَانَ أَحْكَمًا بِالْقُوَّةِ. فَيَقُولُ الشَّارِعُ: لَا حُكْمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسْأَلَةِ الدِّبَاغِ قَبْلَ الْوُقُوعِ فِي الْفَهْمِ: فَمَنْ طَبَعَهُ كَطَبِيعِ الشَّافِعِيِّ، يَفْهَمُ أَنَّ الدِّبَاغَ لَا يَزِيدُ عَلَى حَالَةِ الْحَيَاةِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ هُوَ الْحُكْمُ فِي حَقِّهِ. وَمَنْ طَبَعَهُ طَبِيعُ أَبِي حَنِيفَةَ: يَفْهَمُ الْعُمُومَ، فَهُوَ الْحُكْمُ فِي حَقِّهِ.

4334. فَلَوْ صَرَخَ الشَّارِعُ بِهِ كَانُ مَغْفُولًا، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فِي صَوَابٍ وَلَا خَطَأٍ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ مَوْضُوعٌ قَبْلَ نَظَرِهِمَا.

4335. وَكَذَلِكَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَمْسِكْ أَرْبَعًا»: إِنِّي أَرَدْتُ الْإِمْسَاكَ أَوْ الْإِبْتِدَاءَ، لَا مَحَالَةَ. وَلَكِنْ مَا لَكُمْ وَلَا رَادَّتِي وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، إِنَّمَا تُعْبِدُتُمْ بِمَا يَصِلُ إِلَى فَهْمِكُمْ.

4336. وَهَذَا اللَّفْظُ أَفْهَمُ الْحَاضِرِينَ مَعَ قَرِينَةٍ شَاهِدُوهَا، أَمَا أَنْتُمْ مَعَاشِرَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَقَدْ انْتَدَرَسَتْ فِي حَقِّكُمُ الْقَرِينَةُ، وَبَقِيَ مُجَرَّدُ اللَّفْظِ، وَلَيْسَ مُفْهِمًا أَحَدَ الْمَعْنَتَيْنِ تَفْهِيمًا قَاطِعًا، بَلْ مَنْ طَبَعَهُ طَبِيعُ الشَّافِعِيِّ فِي اسْتِحْقَاقِ الْقِيَاسِ يَفْهَمُ مِنْهُ مَا يُوَافِقُ الْوَضْعَ، وَهُوَ الْإِمْسَاكُ؛ وَمَنْ طَبَعَهُ طَبِيعُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي التَّفَاتِيهِ إِلَى قِيَاسِ الرِّضَاعِ الطَّارِئِ عَلَى النِّكَاحِ، يَفْهَمُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ. وَحُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مَا أَلْفَاهُ فِي فَهْمِهِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، لَا مَا فِي ضَمِيرِ الشَّارِعِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ.

4337. وَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْأَصْلَحِ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلَ الْآخَرِ فِي الصَّلَاحِ وَلَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فِي خَطَأٍ وَإِصَابَةٍ.

4338. وَكَذَلِكَ إِذَا يَقُولُ الشَّارِعُ: الْمَاءُ يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، وَلَا يَخْطِرُ لَهُ قَصْدُ الْخُصُوصِ، وَلَا قَصْدُ التَّعْلِيقِ بِعِلَّةٍ تَعْمُ الْخَلَّ، لَكِنْ يَقُولُ: مَنْ ظَنَّ أَنَّ التَّعْلِيقَ بِالْعِلَّةِ، كَانَ الْحُكْمُ فِي حَقِّهِ أَنَّ الْخَلَّ يُطَهَّرُ، وَمَنْ لَا قَلَا. فَيَكُونُ الْحُكْمُ تَابِعًا.

4339. وَقَدْ يَنْظُرُ الْمُجْتَهِدَانِ فِي طَلَبِ الْأَحْسَنِ، وَيَخْتَلِفَانِ فِيهِ، فَلَا يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَحْسَنَ، لِأَنَّهُ أَمَرُ إِصَافِيٍّ. بَلْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ فِي حَقِّ زَيْدٍ، وَذَلِكَ أَحْسَنُ فِي حَقِّ عَمْرٍو، فَيَلْزِمُنَا التَّنَوُّعُ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْإِصَابَةِ، فَإِنَّهُ أَمَرُ إِصَافِيٍّ. أَمَّا الْأَصْلَحُ فَإِنَّهُ أَمَرُ ذَاتِيٍّ، وَلَا بُدَّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَصْلَحَ، أَوْ يَتَسَاوَيَانِ فِي الصَّلَاحِ.

4340. وَمَسْأَلَةُ الْأَشْبَةِ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْأَحْسَنِ، فَلَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ شَيْءٌ، لِأَنَّ الْأَشْبَةَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَقِّ الْجَاهِلِ بِبُيُوتِ الْأُمُورِ، فَلَا يَكُونُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَشْبَةً. فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَتَمَيَّزُ أَحَدُ الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْآخَرِ لَا بِالْخَطَأِ الْمَجَازِيِّ وَلَا بِالْخَطَأِ الْحَقِيقِيِّ.

فصل

4341. (فَإِنْ قِيلَ): فَإِذَا اعْتَرَفْتُمْ بِالْخَطَا الْمَجَازِيِّ، وَقَتَعَ الْخَصْمُ بِهِ، فَإِلَى مَاذَا يَرْجِعُ الْخِلَافُ؟ وَمَاذَا كَانَ سَعْيُكُمْ فِي تَدْفِيقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَحْقِيقِهَا؟
4342. قُلْنَا: أَمَّا مَنْ قَتَعَ بِالْخَطَا الْمَجَازِيِّ فَسَعَيْنَا مَعَهُ فِي أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ مِنَ الْأَقْسَامِ مَا لَيْسَ فِيهِ خَطَأٌ مَجَازِيٌّ أَيْضًا، كَمَسْأَلَةِ الْأَحْسَنِ وَالْأَشْبِهِ.
4343. وَالثَّانِي: أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ الْخَطَا الْمَجَازِيَّ لَيْسَ بِخَطَأٍ، بَلْ هُوَ كَذِبٌ وَخُلْفٌ، إِذْ لَوْ كَانَ خَطَأً لَوَجِبَ نِسْبَةُ الرَّسُولِ إِلَى الْخَطَا، إِذَا قَضَى لِأَحَدِهِمْ شَيْءٌ مِنْ مَالِ أَخِيهِ. وَلَوْ جَبَّ تَخَطُّهُ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ، وَتَخَطُّهُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا، كَمَا قَالُوهُ ١١. وَلَا خِلَافَ فِي عِصْمَةِ الرَّسُولِ وَالْأُمَّةِ عَنِ الْخَطَا. فَغَايَتُنَا أَنْ نُلْحِقَ الْمُجْتَهِدَ بِالرَّسُولِ وَبِالْأُمَّةِ. وَقَدْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْخَطَا الْمَجَازِيَّ لَيْسَ بِخَطَأٍ.
4344. وَأَمَّا مَنْ أَثَبَّتْ خَطَأً حَقِيقِيًّا فَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ بِمَا مَهَّدْنَاهُ مِنَ الْأُصُولِ.
4345. وَتَرْجِعُ تِلْكَ الْأُصُولُ إِلَى عَشْرَةٍ:
4346. الْأَوَّلُ: بَيَانُ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الظَّنِّيَّةَ إِضَافِيَّةٌ لَا حَقِيقِيَّةٌ، بِخِلَافِ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ.
4347. الثَّانِي: أَنَّ الْعِلَلَ الشَّرْعِيَّةَ عِلَامَاتٌ إِضَافِيَّةٌ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْكَيْلُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى عِلَامَةً مَنْصُوبَةً فِي حَقِّ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالطُّعْمُ عِلَامَةً فِي حَقِّ الشَّافِعِيِّ.
4348. الثَّلَاثُ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ مَا هُوَ حُكْمٌ بِالْقُوَّةِ، وَبَيْنَ مَا هُوَ حُكْمٌ بِالْفِعْلِ.
4349. الرَّابِعُ: أَنَّ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ لَيْسَا مِنْ أَوْصَافِ الْأَعْيَانِ حَتَّى يَسْتَحِيلَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ حَلَالًا حَرَامًا فِي حَقِّ شَخْصَيْنِ.
4350. الْخَامِسُ: أَنَّ الْحُكْمَ أَمْرٌ وَضَعِيٌّ إِضَافِيٌّ لَيْسَ بِذَاتِيٍّ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِلظَّنِّ، وَمَنْبِئًا عَلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا عَلَى الظَّنِّ، حَتَّى يَجُوزَ أَنْ يَكُونَ الْمَطْنُونُ مَشْكُوكًا فِيهِ، وَالْحُكْمُ الْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مَقْطُوعًا بِهِ، كَحُكْمِ الرَّسُولِ ﷺ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ عِنْدَ غَلْبَةِ ظَنِّ الصِّدْقِ، فَإِنَّهُ يَشْكُ فِي صِدْقِيهِمَا وَيَقْطَعُ بِالْحُكْمِ، وَيَقْطَعُ بِكَوْنِهِ مُصِيبًا فِي الْحُكْمِ، فَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ عِنْدَ شَهَادَةِ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ.

4351. السَّادِسُ: أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ التَّكْلِيفُ، وَشَرُطُ التَّكْلِيفِ بُلُوغُ الْمُكْلَفِ، وَلَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى تَكْلِيفٌ قَبْلَ بُلُوغِ الْمُكْلَفِ، فَلَا حُكْمَ عِنْدَهُ قَبْلَهُ.

4352. السَّابِعُ: أَنَّ الطَّلَبَ مَعَ انْتِفَاءِ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى مُمَكِّنٌ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوَاقِعَةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، وَإِنْ جُوزَ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهَا حُكْمٌ.

4353. الثَّامِنُ: أَنَّ الْخَطَأَ اسْمٌ، قَدْ يُقَالُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا وَجِبَ، وَهُوَ الْحَقِيقِيُّ، وَقَدْ يُقَالُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا طَلِبَ، وَهَذَا مَجَازٌ.

4354. التَّاسِعُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِالْإِصَابَةِ ثُمَّ يَكُونَ غَيْرَ مَأْمُورٍ إِذَا تَرَكَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ.

4355. الْعَاشِرُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَأْمُورًا بِإِصَابَةِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، فَإِنَّهُ تَكْلِيفٌ بِمَا لَا يَطَاقُ.

4356. فَهَذِهِ عَشْرَةُ أَصُولٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مَتَاهَةٌ لِجَمَاعَةٍ. وَقَدْ بَيَّنَّاهَا.

4357. هَذَا حُكْمُ التَّضْوِيبِ. وَنَذَكَّرُ بَقِيَّةَ أَحْكَامِ الْاجْتِهَادِ فِي صُورِ مَسَائِلَ:

4358. [1] مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ، وَعَجَزَ عَنِ التَّرْجِيحِ، وَلَمْ يَجِدْ دَلِيلًا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ، وَتَحَيَّرَ: فَلَذَيْنِ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْمُصِيبَ وَاحِدٌ يَقُولُونَ: هَذَا لِعَجْزِ الْمُجْتَهِدِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي أدِلَّةِ الشَّرْعِ تَعَارُضٌ / مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَيَلْزَمُ التَّوَقُّفُ، أَوْ الْأَخْذُ بِالْإِحْتِيَاظِ، أَوْ تَقْلِيدُ مُجْتَهِدٍ آخَرَ عَنَرَى التَّرْجِيحِ.

العمل عند تعارض الأدلة، وعدم إمكان الجمع بينها أو الترجيح [379/2]

4359. وَأَمَّا الْمُصَوِّبَةُ فَاخْتَلَفُوا: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَتَوَقَّفُ، لِأَنَّهُ مُتَعَبَّدٌ بِاتِّبَاعِ غَالِبِ الظَّنِّ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَيْهِ ظَنٌّ شَيْءٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَسْلَمُ الْأَسْهَلُ.

4360. وَقَالَ الْقَاضِي: يَتَحَيَّرُ، لِأَنَّهُ تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ، فَيَعْمَلُ بِأَيِّهِمَا شَاءَ. وَهَذَا رُبَّمَا يُسْتَنْكَرُ وَيُسْتَعْبَدُ، وَيُقَالُ: كَيْفَ يَتَحَيَّرُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ابْتَيْنَ الشَّيْءُ وَصِدِّهِ؟

4361. وَلَيْسَ هَذَا مُحَالًا، لِأَنَّ التَّخْيِيرَ بَيْنَ حُكْمَيْنِ مِمَّا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ، كَالْتَّخْيِيرِ بَيْنَ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ. وَلَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِالتَّخْيِيرِ كَانَ لَهُ ذَلِكَ. فَقَدْ اضْطَرَرْنَا إِلَى التَّخْيِيرِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ تَارَةً يُؤْخَذُ مِنَ النَّصِّ، وَتَارَةً مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَتَارَةً

مِنَ الشَّيْءِ، وَتَارَةً مِنَ الْإِسْتِصْحَابِ. فَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى النَّصِّ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَارَضَ فِي حَقِّهَا نَصَانٍ، وَلَا يَنْبَغُ تَارِيخٌ؛ أَوْ يَتَعَارَضَ عُمُومَانِ وَلَا يَنْبَغُ تَرْجِيحٌ، أَوْ يَتَعَارَضَ اسْتِصْحَابَانِ، كَمَا فِي مَسَائِلِ تَقَابُلِ الْأَصْلَيْنِ، أَوْ يَتَعَارَضَ شَبَهَانِ، بَأَن تَدُورَ الْمَسْأَلَةُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ، وَيَكُونُ شَبَهُهَا بِهَذَا كَشَبِهَا بِذَلِكَ، أَوْ يَتَعَارَضَ مُصْلَحَتَانِ بِحَيْثُ لَا تَرْجِيحُ عِنْدَهُ.

4362. فَلَوْ قُلْنَا: يَتَوَقَّفُ، فَإِلَى مَتَى يَتَوَقَّفُ؟ وَرُبَّمَا لَا يَقْبَلُ الْحُكْمُ التَّأْخِيرَ، وَلَا يَجْدُ مَأْخِذًا آخَرَ لِلْحُكْمِ، وَلَا يَجْدُ مُفْتِيًا آخَرَ يَتَرَجَّعُ عِنْدَهُ، أَوْ وَجَدَ مَنْ تَرْجَعُ عِنْدَهُ بِخَيَالٍ هُوَ فَاسِدٌ عِنْدَهُ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ، فَكَيْفَ يُرْجَعُ بِمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ؟ بَلْ لَا سَبِيلَ إِلَّا التَّخْيِيرُ، كَمَا لَوْ اجْتَمَعَ عَلَى الْعَامِّيِّ مُفْتَيَانِ اسْتَوَى حَالُهُمَا عِنْدَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْوَرَعِ، وَلَمْ يَجِدْ ثَالِثًا. فَلَا طَرِيقَ إِلَّا التَّخْيِيرُ.

4363. وَلِلْفُقَهَاءِ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ مَذَاهِبٌ: فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُقَسَّمُ الْمَالُ بَيْنَهُمَا. وَمَعْنَاهُ تَصْدِيقُ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَتَقْدِيرُ أَنَّهُ قَامَ بِكُلِّ وَاحِدٍ سَبَبُ كَمَالِ الْمِلْكِ، لَكِنْ ضَاقَ الْمَحَلُّ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِمَا، وَلَا تَرْجِيحَ، فَصَارَ كَمَا لَوْ اسْتَحَقَّاهُ بِالشُّفْعَةِ، إِذْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّفْعَيْنِ سَبَبٌ كَامِلٌ فِي اسْتِحْقَاقِ جَمِيعِ الشُّفْعِ الْمُبِيعِ، لَكِنْ ضَاقَ الْمَحَلُّ، فَيُوزَعُ عَلَيْهِمَا.

4364. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: الْإِحْتِمَالَاتُ أَرْبَعَةٌ: إِمَّا الْعَمَلُ بِالِدَلِيلَيْنِ حَمِيئًا، أَوْ إِسْقَاطُهُمَا جَمِيعًا، أَوْ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا بِالتَّحْكُمِ، أَوْ بِالتَّخْيِيرِ:

4365. وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْجُمُعِ عَمَلًا وَإِسْقَاطًا، لِأَنَّهُ مُتَنَاقِضٌ؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّوَقُّفِ إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ، فَإِنَّ فِيهِ تَعْطِيلًا؛ وَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّحْكُمِ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا. فَلَا يَبْقَى إِلَّا الرَّابِعُ، وَهُوَ التَّخْيِيرُ، كَمَا فِي اجْتِمَاعِ الْمُفْتِيَيْنِ عَلَى الْعَامِّيِّ.

4366. فَإِنْ قِيلَ: كَمَا اسْتَحَالَتِ الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ، فَالتَّخْيِيرُ أَيْضًا جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِیْضَيْنِ، فَهُوَ مُحَالٌ.

4367. قُلْنَا: الْمُحَالُ مَا لَوْ صَرَحَ الشَّرْعُ بِهِ لَمْ يُعْقَلْ. وَلَوْ قَالَ الشَّارِعُ: مَنْ دَخَلَ الْكَعْبَةَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ أَيَّ جِدَارٍ أَرَادَ، فَيَتَحَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ جِدَارًا أَوْ يَسْتَدْبِرَهُ، كَانَ مَعْقُولًا، لِأَنَّهُ كَيْفَمَا فَعَلَ فَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ شَيْئًا مِنَ الْكَعْبَةِ، وَكَيْفَمَا تَقَلَّبَ

[380/2]

فَالْيَهَا يَنْقَلِبُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: تَعَبَّدْتُكُمْ بِاتِّبَاعِ الْإِسْتِصْحَابِ، ثُمَّ تَعَارَضَ
 اسْتِصْحَابَانِ، فَكَيْفَمَا تَقَلَّبَ فَهُوَ مُسْتِصْحَبٌ، / كَمَا إِذَا أَعْتَقَ عَنْ كُفَّارَتِهِ عَبْدًا
 غَائِبًا انْقَطَعَ خَبَرُهُ، فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الْحَيَاةِ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ، فَقَدْ
 تَعَارَضَا. وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ الْمُجْتَهِدُ أَنَّ فِي التَّسْوِيَةِ فِي الْعَطَاءِ مَصْلَحَةٌ وَهِيَ
 الْإِحْتِرَازُ عَنْ وَخْشَةِ الْعُدُورِ بِمَقْدَارِ التَّفَاوُتِ الَّذِي لَا يَنْقَدِرُ إِلَّا بِنَوْعٍ مِنَ
 الْجَهْدِ، وَفِي التَّفَاوُتِ مَصْلَحَةٌ تَحْرِيكُ رَغَبَاتِ الْفَضَائِلِ، وَهُمَا مَصْلَحَتَانِ
 رُبَّمَا تَسَاوَتَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى أَيْضًا، فَكَيْفَمَا فَعَلَ ۖ فَقَدْ مَالَ إِلَى مَصْلَحَةٍ.

[241]

4368. وَكَذَلِكَ قَدْ تُشَبِّهُ الْمَسْأَلَةُ أَصْلَيْنِ شَبَّهَا مُتَسَاوِيًا، وَقَدْ أَمَرْنَا بِاتِّبَاعِ الشَّيْءِ،
 فَكَيْفَمَا فَعَلَ فَهُوَ مُمْتَثِلٌ. وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
 بَنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ» فَمَنْ لَهُ مِنَ الْإِبِلِ مَائَتَانِ، فَقَدْ مَلَكَ أَرْبَعَ
 خَمْسِينَ، وَخَمْسَ أَرْبَعِينَ. فَنَقُولُ: إِنْ أَخْرَجَ الْحَقَاقُ فَقَدْ عَمِلَ بِقَوْلِهِ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً». وَإِنْ أَخْرَجَ بَنَاتِ لَبُونٍ فَقَدْ عَمِلَ
 بِقَوْلِهِ: «فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ» وَلَيْسَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ،
 فَيَتَخَيَّرُ. فَكَذَلِكَ عِنْدَ تَعَارُضِ الْإِسْتِصْحَابِ وَالْمَصْلَحَةِ وَالشَّيْءِ.

4369. فَإِنْ قِيلَ: التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَنَقِيضِهِ يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ، وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ الْوَاجِبِ
 وَتَرْكِه يَرْفَعُ الْوُجُوبَ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ اخْتِيَارِ مَمْلُوكَتَيْنِ إِمَّا أَنْ يَحْرُمَ أَوْ لَا يَحْرُمَ،
 فَإِنْ قُلْنَا بِهِمَا جَمِيعًا فَهُوَ مُتَنَاقِضٌ.

4370. قُلْنَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرْجَعَ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ وَالْمُسْقِطِ إِلَى الْوَجْهِ
 الْآخَرِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّسَاقُطِ، وَيُطْلَبُ الدَّلِيلُ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ. وَيُخَصُّ وَجْهُ
 التَّخْيِيرِ بِمَا لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتَّخْيِيرِ لَمْ يَتَنَاقِضْ، مِمَّا يُضَاهِي مَسْأَلَةَ بَنَاتِ
 اللَّبُونِ وَالْحَقَاقِ، وَكَالْإِخْتِلَافِ فِي الْمَحْرَمِ إِذَا جَامَعَ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ: الْوَاجِبُ
 عَلَيْهِ بَدَنُهُ أَوْ شَأْ، إِذِ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا مَعْقُولٌ.

4371. فَيَحْصُلُ فِي تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: وَجْهُ فِي التَّسَاقُطِ، وَوَجْهُ فِي
 التَّخْيِيرِ، وَوَجْهُ فِي التَّفْصِيلِ وَالْفَرْقِ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ التَّخْيِيرَ فِيهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ،
 إِذْ يُمَكِّنُ التَّخْيِيرَ فِيهَا، وَبَيْنَ مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْمَوْجِبُ وَالْمُيَبِّحُ، أَوْ الْمَحْرَمُ

والمُبيح، فلا يُمكن التَّخْيِيرُ فِيهِ، فَيَرْجِعُ إِلَى التَّنَاقُطِ.

4372. وَإِنْ أَرَدْنَا الْإِضْرَارَ عَلَى نُصْرَةِ وَجْهِ التَّخْيِيرِ مُطْلَقًا فَلَهُ وَجْهٌ أَيْضًا. وَهُوَ أَنَا نَقُولُ:

إِنَّمَا يَنَاقِضُ الْوُجُوبَ جَوَازُ الشَّرْكِ مُطْلَقًا، أَمَّا جَوَازُهُ بِشَرْطٍ فَلَا، بِدَلِيلِ أَنَّ الْحُجَّ وَاجِبٌ عَلَى التَّرَاجِي، وَإِذَا أَخَّرْتُمْ مَاتَ قَبْلَ الْأَدَاءِ لَمْ يَلَقَ اللَّهُ عَاصِيًا عِنْدَنَا، إِذَا أَخَّرَ مَعَ الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِنَالِ. فَجَوَازُ تَرْكِهِ بِشَرْطِ الْعَزْمِ لَا يَنَافِي الْوُجُوبَ.

4373. بَلِ الْمُسَافِرُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا فَرَضًا، وَبَيْنَ أَنْ يَتْرُكَ رَكَعَتَيْنِ.

فَالرَّكَعَتَانِ وَاجِبَتَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتْرُكَهُمَا، وَلَكِنْ جَازَ تَرْكُهُمَا بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ التَّرْخِصَ وَيَقْبَلَ صَدَقَةً قَدْ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَى عِبَادِهِ. فَهُوَ كَمَنْ يَسْتَحِقُّ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ عَلَى غَيْرِهِ، فَقَالَ لَهُ: تَصَدَّقْتَ عَلَيْكَ بِدَرَاهِمَيْنِ إِنْ قَبِلْتَ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ وَأَتَيْتَ بِالْأَرْبَعَةِ قَبِلْتُ الْأَرْبَعَةَ عَنِ الدَّيْنِ الْوَاجِبِ. فَإِنْ شَاءَ قَبِلَ الصَّدَقَةَ وَأَتَى بِدَرَاهِمَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أَتَى بِالْأَرْبَعَةِ عَنِ الْوَاجِبِ. وَلَا يَتَنَاقَضُ.

[381/2]

4374. فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا: إِذَا اقْتَضَى / اسْتِصْحَابَ شُغْلِ الذِّمَّةِ إِيْجَابَ عِنَقِ آخَرَ،

بَعْدَ أَنْ أُعْتِقَ عَبْدًا غَائِبًا، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَرْكُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ اسْتِصْحَابَ الْحَيَاةِ وَيَعْمَلَ بِمُوجِبِهِ فَمَنْ لَمْ يَخْطُرْ لَهُ الدَّلِيلُ الْمُعَارِضُ، أَوْ خَطَرَ لَهُ وَلَمْ يَقْصِدِ الْعَمَلَ، وَتَرَكَ الْوَاجِبَ، لَمْ يَجْزُ. وَكَذَلِكَ إِذَا سَمِعَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: 23) حَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَمْعَ بَيْنَ الْمَمْلُوكَتَيْنِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ إِذَا قَصِدَ الْعَمَلَ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 24) كَمَا قَالَ عُثْمَانُ: أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ.

11245

4375. وَسُئِلَ ابْنُ عَمْرٍو عَنْ نَذْرِ صَوْمٍ يَوْمَ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ، فَوَافَقَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَقَالَ:

أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ وَنَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ. وَلَمْ يَرِدْ عَلَى هَذَا. مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ تَرْجِيحٌ فَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعِيدِ بِالنَّهْيِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَصُومَ، بِشَرْطٍ أَنْ يَقْصِدَ الْعَمَلَ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الثَّانِي، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْوَفَاءِ. وَكَانَ ذَلِكَ جَوَازًا بِشَرْطٍ فَلَا يَنَاقِضُ الْوُجُوبَ.

4376. وَأَمَّا إِذَا تَعَارَضَ الْمَوْجِبُ وَالْمَحْرُمُ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُ التَّخْيِيرُ الْمُطْلَقُ، كَالْوَلِيِّ إِذَا

لَمْ يَجِدْ مِنَ اللَّبَنِ إِلَّا مَا يَسُدُّ رَمَقَ أَحَدِ رَضِيعَيْهِ، وَلَوْ قَسَمَ عَلَيْهِمَا أَوْ مَنَعَهُمَا

لَمَاتَا، وَلَوْ أَطْعَمَ أَحَدُهُمَا مَاتَ الْآخَرُ. فَإِذَا أَشْرْنَا إِلَى رَضِيعٍ مُعَيَّنٍ كَانَ إِطْعَامُهُ وَاجِبًا لِأَن فِيهِ إِحْيَاءَهُ، وَحَرَامًا لِأَن فِيهِ هَلَاكُ غَيْرِهِ. فنَقُولُ: هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ هَذَا فَيَهْلِكَ ذَاكَ، أَوْ ذَاكَ فَيَهْلِكَ هَذَا، فَلَا مَسِيلَ إِلَّا التَّخْيِيرُ.

4377. فَإِذَا مَهْمَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فِي وَاجِبَيْنِ، كَالشَّاةِ وَالْبَدَنَةِ فِي الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلُلَيْنِ، تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ تَعَارَضَ دَلِيلُ الْوُجُوبِ وَدَلِيلُ الْإِبَاحَةِ تَخَيَّرَ بِشَرْطِ قَصْدِ الْعَمَلِ بِمُوجِبِ الدَّلِيلِ الْمُبِيحِ، كَمَا يَتَخَيَّرُ بَيْنَ تَرْكِ الرُّكْعَتَيْنِ قَصْرًا وَبَيْنَ إِتْمَامِهِمَا، لَكِنْ بِشَرْطِ قَصْدِ التَّرْخُصِ. وَإِنْ تَعَارَضَ الْمُوجِبُ وَالْمَحْرُمُ حَصَلَ التَّخْيِيرُ الْمُطْلَقُ أَيْضًا. هَذَا طَرِيقُ نَصَرَةِ اخْتِيَارِ الْقَاضِي فِي التَّخْيِيرِ.

4378. فَإِنْ قِيلَ: تَعَارَضَ دَلِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ مُحَالٍ، وَإِنَّمَا يَخْفَى التَّرْجِيحُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ.

4379. قُلْنَا: وَبِمَ عَرَفْتُمْ اسْتِحَالَةَ ذَلِكَ، فَكَمَا تَعَارَضَ مُوجِبٌ بَنَاتِ اللَّبُونِ وَالْحِقَاقِ، فَلِمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَعَارَضَ اسْتِصْحَابَانِ، وَشَبَهَانِ، وَمُضْلَحَتَانِ، وَيَنْتَفِي التَّرْجِيحُ، فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى.

4380. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: الْمَسْأَلَةُ فِي قَوْلَيْنِ؟

4381. قُلْنَا: هُوَ التَّخْيِيرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَالتَّرَدُّدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، كَتَرَدُّدِهِ فِي أَنَّ الْبَسْمَلَةَ هَلْ هِيَ آيَةٌ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحْتَمِلُ التَّخْيِيرَ، لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ أَمْرٌ حَقِيقِي لَيْسَ بِإِضَافِيٍّ، فَيَكُونُ الْحَقُّ فِيهِ وَاحِدًا.

4382. فَإِنْ قِيلَ: فَمَذْهَبُ التَّخْيِيرِ يُفْضِي إِلَى مُحَالٍ، وَهُوَ أَنْ يُخَيَّرَ الْحَاكِمُ الْمُتَخَاصِمَيْنِ فِي شُفْعَةِ الْجَوَارِ، أَوْ اسْتِغْرَاقِ الْجَدِّ لِلْمِيرَاثِ أَوْ الْمَقَاسِمَةِ، لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ الْخَيْرَ، وَكَذَلِكَ يُخَيَّرُ الْمُقْبِي الْعَامِّي، وَكَذَلِكَ يَحْكُمُ لَزِيدٍ بِشُفْعَةِ الْجَوَارِ، وَلِعَمْرٍو بِنَقِيضِهِ، وَيَوْمَ السَّبَبِ بِاسْتِغْرَاقِ الْجَدِّ لِلْمِيرَاثِ. وَيَوْمَ الْأَحَدِ بِالْمَقَاسِمَةِ. بَلْ تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ يَوْمَ الْأَحَدِ وَتُسْتَرَدُّ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِالرَّأْيِ الْآخَرِ.

4383. قُلْنَا: لَا تَخْيِيرَ لِلْمُتَخَاصِمَيْنِ / بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ مَنْصُوبٌ لِفَضْلِ الْخُصُومَةِ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَفْضِلَ الْخُصُومَةَ بِأَيِّ رَأْيٍ أَرَادَ، كَمَا لَوْ تَنَازَعَ السَّاعِي وَالْمَالِكُ فِي بَنَاتِ اللَّبُونِ وَالْحِقَاقِ، وَفِي الشَّاةِ وَالذَّرَاهِمِ فِي الْجَبْرِانِ.

فَالْحَاكِمُ يَحْكُمُ بِمَا أَرَادَ. أَمَّا الرُّجُوعُ فَغَيْرُ جَائِزٍ لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ أَيْضًا. فَإِنَّهُ لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عِنْدَكُمْ تَغَيَّرَ قَتَوَاهُ، وَلَا يَنْقُضُ الْحُكْمُ السَّابِقُ لِلْمَصْلَحَةِ.

4384. أَمَّا قَصَاؤُهُ يَوْمَ الْأَحَدِ بِخِلَافِ قَضَائِهِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَفِي حَقِّ زَيْدٍ بِخِلَافِ مَا فِي حَقِّ عَمْرٍو، فَمَا قَوْلُكُمْ فِيهِ لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، أَلَيْسَ ذَلِكَ جَائِزًا؟ فَكَذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَ دَلِيلَانِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، كَمَا فِي الْحَقَاقِ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ يَجُوزُ أَنْ يُشِيرَ بِإِشَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَيَأْمُرُ زَيْدًا بِبَنَاتِ اللَّبُونِ وَعَمْرًا بِالْحَقَاقِ.

4385. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: يَجُوزُ أَنْ يُغَيَّرَ أَمْرُ الْحُكْمِ أَمْرَ الْفَتْوَى لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ الاجْتِهَادُ، فَإِنَّهُ لَا يَنْقُضُ الْحُكْمَ الْمَاصِي، وَيَحْكُمُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالِاجْتِهَادِ الثَّانِي.

4386. وَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ فِي الْقِبْلَةِ: إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ فِي جِهَتَيْنِ، وَالصَّلَاةُ لَا تَقْبَلُ التَّأَخِيرَ، وَلَا مُجْتَهِدٌ يُقْلَدُ. فَهَلْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَّا أَنْ يَتَخَيَّرَ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ، فَيُصَلِّيَ إِلَى أَىِّ الْجِهَتَيْنِ شَاءَ؟ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْدِلَ إِلَى الْجِهَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ دَلَّ اجْتِهَادُهُ عَلَى أَنَّ الْقِبْلَةَ لَيْسَتْ فِيهِمَا.

4387. فَهَذِهِ أُمُورٌ لَوْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِهَا مِنَ الشَّارِعِ كَانَ مَقْبُولًا وَمَعْقُولًا، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَمْلُوكَيْنِ: أَحَلَّتْهُمَا آيَةٌ، وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةٌ.

في نقص
الاجتهاد

4388. [2] مَسْأَلَةٌ: الْمُجْتَهِدُ إِذَا أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى أَنَّ الْخَلْعَ فَسَخَ، فَنَكَحَ امْرَأَةً حَالَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، لَزِمَهُ تَسْرِيحُهَا، وَلَمْ يَجُزْ لَهُ إِمْسَاكُهَا عَلَى خِلَافِ اجْتِهَادِهِ. وَلَوْ حَكَمَ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ حَاكِمٌ بَعْدَ أَنْ خَالَعَ الزَّوْجَ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ، لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ. وَلَمْ يَنْقُضِ اجْتِهَادُهُ السَّابِقُ بِصِحَّةِ النِّكَاحِ، لِمَصْلَحَةِ الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ لَوْ نَقُضَ الاجْتِهَادُ بِالِاجْتِهَادِ لَنَقُضَ النِّقَاصُ أَيْضًا، وَلَتَسَلَّسَلَ، فَاضْطَرَبَتِ الْأَحْكَامُ وَلَمْ يُوثَقْ بِهَا.

4389. أَمَّا إِذَا نَكَحَ الْمُقْلَدُ بِفَتْوَى مُفْتٍ، وَأَمْسَكَ زَوْجَتَهُ بَعْدَ دَوْرِ الطَّلَاقِ، وَقَدْ نَجَزَ الطَّلَاقَ بَعْدَ الدَّوْرِ، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ الْمُفْتِي، فَهَلْ عَلَى الْمُقْلَدِ تَسْرِيحُ زَوْجَتِهِ؟

4390. هَذَا رُبَّمَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ.

4391. **وَالصَّحِيحُ:** أَنَّهُ يَجِبُ تَسْرِيحُهَا، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُ مُقَلِّدِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَتَحَوَّلُ إِلَى الْجِهَةِ الْأُخْرَى، كَمَا لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي نَفْسِهِ. وَإِنَّمَا حُكْمُ الْحَاكِمِ هُوَ الَّذِي لَا يُنْقَضُ. وَلَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ لَا يُخَالَفَ نَصًّا وَلَا دَلِيلًا قَاطِعًا. فَإِنْ أَخْطَأَ النَّصُّ نَقْضًا حُكْمَهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَبَّهْنَا لِأَمْرٍ مَعْقُولٍ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ أَوْ تَنْقِيحِهِ بِحَيْثُ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ تَنَبَّهَ لَهُ لَعَلِمَ قَطْعًا بَطْلَانُ حُكْمِهِ، فَيُنْقَضُ الْحُكْمُ.

4392. **فَإِنْ قِيلَ:** قَدْ ذَكَرْتُمْ أَنَّ مُخَالَفَ النَّصِّ مُصِيبٌ إِذَا لَمْ يُقْصَرِ لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِحَسَبِ حَالِهِ. فَلِمَ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟

4393. **قُلْنَا:** نَعَمْ، هُوَ مُصِيبٌ بِشَرْطِ دَوَامِ الْجَهْلِ، كَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ فَحُكْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَجُوبُ / الصَّلَاةِ. وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ فَحُكْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ تَحْرِيمُ الصَّلَاةِ مَعَ الْحَدِّثِ. لَكِنْ عِنْدَ الْجَهْلِ الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ وَجُوبًا حَاصِلًا نَاجِزًا، وَهِيَ حَرَامٌ عَلَيْهِ بِالْقُوَّةِ، أَيُّ هِيَ بِصَدَدٍ أَنْ تَصِيرَ حَرَامًا. لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ مُحَدِّثٌ. فَمَهْمَا عَلِمَ لَزِمَهُ تَذَارُكُ مَا مَضَى. وَكَانَ ذَلِكَ صَلَاةً بِشَرْطِ دَوَامِ الْجَهْلِ. ۱۱

4394. وَكَذَلِكَ مَهْمَا بَلَغَ الْمُجْتَهِدُ النَّصُّ نَقْضَ حُكْمِهِ الْوَاقِعَ عَلَى خِلَافِهِ، فَكَذَلِكَ الْحَاكِمُ الْآخَرُ الْعَالِمُ بِالنَّصِّ يَنْقُضُ حُكْمَهُ.

4395. وَعِنْدَ هَذَا نُسَبِّهُ عَلَى دَقِيقَةٍ: وَهِيَ أَنَا ذَكَرْنَا أَنَّ اخْتِلَافَ حَالِ الْمُكَلَّفِ فِي الظَّنِّ وَالْعِلْمِ كَاخْتِلَافِ حَالِهِ فِي السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ، وَالطَّهَرِ وَالْحَيْضِ. فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ. لَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، وَهُوَ أَنَّ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ لِسَفَرِهِ أَوْ عَجْزِهِ، فَلَا يَجِبُ إِزَالَةُ سَفَرِهِ وَعَجْزِهِ لِيَتَحَقَّقَ الْوُجُوبُ. وَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ لِجَهْلِهِ وَجِبَ إِزَالَةُ جَهْلِهِ. فَإِنَّ التَّعْلِيمَ وَتَبْلِيغَ حُكْمِ الشَّرْعِ وَتَعْرِيفَ أَسْبَابِهِ وَاجِبٌ.

4396. وَكَذَلِكَ نَقُولُ: مَنْ صَلَّى وَعَلَى تَوْبِهِ نَجَاسَةٌ لَا يَعْرِفُهَا، تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَلَا يَقْضِيهَا عَلَى قَوْلٍ. فَمَنْ رَأَى فِي تَوْبِهِ تِلْكَ النَجَاسَةَ يَلْزَمُهُ تَعْرِيفُهُ. وَلَوْ تَيَسَّمَ لِيَصْلِيَ وَقَدَّرَ غَيْرُهُ عَلَى أَنْ يُزِيلَ عَجْزُهُ بِحَمْلِ مَاءٍ إِلَيْهِ، لَمْ يَلْزَمُهُ. فَفِي هَذِهِ الدَّقِيقَةِ يَخْتَلِفُ حُكْمُ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَحُكْمُ سَائِرِ الْأَوْصَافِ.

4397. **فَإِنْ قِيلَ:** فَلَوْ خَالَفَ الْحَاكِمُ قِيَاسًا جَلِيلًا هَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟

4398. **قُلْنَا:** قَالَ الْفُقَهَاءُ: يُنْقَضُ. فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ مَا هُوَ فِي مَعْنَى الْأَصْلِ مِمَّا يُقْطَعُ

[383/2]

إزالة سبب
التخفيف هل هي
واجبة؟

نقص حكم الحاكم
بمخالفة الأدلة
الظنية

بِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِنْ أَرَادُوا بِهِ قِيَاسًا مَظْنُونًا، مَعَ كَوْنِهِ جَلِيلًا، فَلَا وَجْهَ لَهُ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ ظَنٍّ وَظَلٍّ. فَإِذَا انْتَهَى الْقَاطِعُ فَالْظَنُّ يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. وَمَا يَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَتَبُعِهِ.

4399. فَإِنْ قِيلَ: فَمَنْ حَكَمَ عَلَى خِلَافِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، أَوْ بِمُجَرَّدِ صِبْغَةِ الْأَمْرِ، أَوْ حَكَمَ بِالْفَسَادِ بِمُجَرَّدِ التَّهْمِ، فَهَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟ وَقَدْ قَطَعْتُمْ بِصِحَّةِ خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ صِبْغَةَ الْأَمْرِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، وَالتَّهْمَةُ لَا يَدُلُّ بِمُجَرَّدِهِ عَلَى الْفَسَادِ.

4400. قُلْنَا: مَهْمَا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةً فَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ، لِأَنَّا لَا نَدْرِي أَنَّهُ حَكَمَ لِرَدِّهِ خَبَرَ الْوَاحِدِ، أَوْ أَنَّهُ حَكَمَ بِمُجَرَّدِ صِبْغَةِ الْأَمْرِ، بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ حَكَمَ لِدَلِيلٍ آخَرَ ظَهَرَ لَهُ. فَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ حَكَمَ لِذَلِكَ لَا لِغَيْرِهِ، وَكَانَتِ الْمَسْأَلَةُ مَعَ ذَلِكَ ظَنِّيَّةً اجْتِهَادِيَّةً، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْقَضَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الظَّنِّيَّةِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَقَدْ حَكَمَ بِمَا هُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى نَعْيِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَإِنْ أَخْطَأَ فِي الطَّرِيقِ فَلَيْسَ مُخْطِئًا فِي نَفْسِ الْحُكْمِ، بَلْ حُكْمُهُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.

4401. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: الْحُكْمُ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا خَبَرٌ وَاحِدٌ عَلَى خِلَافِ الْخَبَرِ، لَيْسَ حُكْمًا بَرَدَ الْخَبَرُ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا الْمَقْطُوعُ بِهِ كَوْنُ الْخَبَرِ حُجَّةً عَلَى الْجُمْلَةِ. أَمَّا أَخَاذُ الْمَسَائِلِ فَلَا يُقْطَعُ فِيهَا بِحُكْمٍ.

4402. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ حَكَمَ بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ، لَكِنْ وَافَقَ مُجْتَهِدًا آخَرَ وَقَلَّدَهُ، فَهَلْ يُنْقَضُ حُكْمُهُ؟ وَلَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ مُقَلَّدٌ بِخِلَافِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ فَهَلْ يُنْقَضُ؟

4403. قُلْنَا: هَذَا فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ لَا يُعْرَفُ يَقِينًا، بَلْ يُحْتَمَلُ تَغْيِيرُ اجْتِهَادِهِ.

[384/2]

4404. وَأَمَّا الْمُقَلَّدُ فَلَا يَصِحُّ حُكْمُهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَنَحْنُ وَإِنْ / حَكَمْنَا بِتَنْفِيدِ حُكْمِ الْمُقَلَّدِينَ فِي زَمَانِنَا لِضَرُورَةِ الْوَقْتِ، فَإِنْ قَضَيْنَا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُقَلَّدِ أَنْ يَتَّبِعَ أَيَّ مُتِّ شَاءَ، بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ إِمَامِهِ الَّذِي هُوَ أَحَقُّ بِالصَّوَابِ فِي ظَنِّهِ، فَيَتَّبِعِي ۱۱ أَنْ يُنْقَضَ حُكْمُهُ. وَلَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ، فَإِذَا وَافَقَ مَذْهَبَ ذِي مَذْهَبٍ فَقَدْ وَقَعَ الْحُكْمُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ، فَلَا يُنْقَضُ.

4405. وَهَذِهِ مَسَائِلُ فِقْهِيَّةٌ، أَعْنِي نَقَضَ الْحُكْمِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَصُولِ فِي شَيْءٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

| حُكْمُ الاجْتِهَادِ |

في وجوب الاجتهاد
على المجتهد
وتحريم التقليد
عليه

4406. [3] مَسْأَلَةٌ: فِي وَجُوبِ الاجْتِهَادِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ وَتَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَيْهِ:

4407. وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الاجْتِهَادِ، وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ حُكْمٌ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْلُدَ مُخَالَفَةً، وَيَعْمَلَ بِظَنِّ غَيْرِهِ، وَيَتْرُكَ نَظَرَ نَفْسِهِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَجْتَهِدْ بَعْدُ وَلَمْ يَنْظُرْ، فَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الاجْتِهَادِ، كَالْعَامِيِّ، فَلَهُ التَّقْلِيدُ. وَهَذَا لَيْسَ مُجْتَهِدًا.

4408. لَكِنْ رُبَّمَا يَكُونُ مُتَمَكِّنًا مِنَ الاجْتِهَادِ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَعَاجِزًا عَنِ الْبَعْضِ إِلَّا بِتَخْصِيلِ عِلْمٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، كَعِلْمِ النُّحْوِ مَثَلًا فِي مَسْأَلَةِ نُحْوِيَّةٍ، وَعِلْمِ صِفَاتِ الرِّجَالِ وَأَحْوَالِهِمْ فِي مَسْأَلَةِ خَبَرِيَّةٍ وَقَعَ النَّظَرُ فِيهَا فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ، فَهَذَا مِنْ حَيْثُ حَصَلَ بَعْضُ الْعُلُومِ وَاسْتَقْلَلَ بِهَا لَا يُشَبِّهُ الْعَامِيَّ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ هَذَا الْعِلْمُ فَهُوَ كَالْعَامِيِّ، أَفْهَلْ | يَلْحَقُ بِالْعَامِيِّ أَوْ بِالْعَالِمِ؟

4409. فِيهِ نَظَرٌ. وَالْأَشْهَرُ وَالْأَشْبَهُ أَنَّهُ كَالْعَامِيِّ. وَإِنَّمَا الْمُجْتَهِدُ هُوَ الَّذِي صَارَتْ الْعُلُومُ عِنْدَهُ حَاصِلَةً بِالْقُوَّةِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْفِعْلِ. أَمَّا إِذَا احْتَاجَ إِلَى تَعَبٍ كَثِيرٍ فِي التَّعَلُّمِ بَعْدَ فَهُوَ فِي ذَلِكَ الْفَرْعِ عَاجِزٌ، وَكَمَا يُمْكِنُهُ تَخْصِيلُهُ فَالْعَامِيُّ أَيْضًا يُمْكِنُهُ التَّعَلُّمُ وَلَا يَلْزَمُهُ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ الاجْتِهَادِ.

4410. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: بَيِّنْ دَرَجَةَ الْمُتَبَدِّي فِي الْعِلْمِ، وَبَيِّنْ رُتْبَةَ الْكَمَالِ، مَنَازِلُ وَاقِعَةٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَلِلنَّظَرِ فِيهَا مَجَالٌ، وَإِنَّمَا كَلَامُنَا الْآنَ فِي الْمُجْتَهِدِ الَّذِي لَوْ نَظَرَ فِي مَسْأَلَةٍ وَبَحَثَ عَنِ الْأَدْلَةِ لَاسْتَقْلَلَ بِهَا، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى تَعَلُّمِ عِلْمٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَهَذَا هُوَ الْمُجْتَهِدُ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ أَمْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْلُدَ غَيْرَهُ؟ هَذَا مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ:

4411. فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ قَدْ حَصَلَ عَلَى أَنَّ مَنْ وَرَاءَ الصَّحَابَةِ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُهُمْ.

4412. وَقَالَ قَوْمٌ: مَنْ وَرَاءَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

4413. وَكَيْفَ يَصِحُّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَمِمَّنْ قَالَ بِتَقْلِيدِ الْعَالِمِ الْعَالِمِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

4414. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يُقْلَدُ الْعَالِمُ الْأَعْلَمَ، وَلَا يُقْلَدُ مَنْ هُوَ دُونَهُ أَوْ مِثْلُهُ. وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ الْعَالِمِ فِيمَا يُفْتِي، وَفِيمَا يَخْصُهُ.

4415. وَقَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ فِيمَا يَخْصُهُ دُونَ مَا يُفْتِي بِهِ.

4416. وَخَصَّصَ قَوْمٌ مِنْ جُمْلَةِ مَا يَخْصُهُ مَا يَفُوتُ وَقْتُهُ لَوْ اشْتَغَلَ بِالْاجْتِهَادِ.

منع تقليد العالم
للصحابة ومن
بعدهم

4417. وَاخْتَارَ الْقَاضِي مَنَعَ تَقْلِيدِ الْعَالِمِ لِلصَّحَابَةِ وَلِمَنْ بَعْدَهُمْ. وَهُوَ الْأَظْهَرُ عِنْدَنَا. وَالْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ.

4418. وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ تَقْلِيدَ مَنْ لَا تَثْبُتُ عِصْمَتُهُ، وَلَا يُعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ إِصَابَتُهُ، بَلْ يَجُوزُ خَطْؤُهُ وَتَلَيُّسُهُ: حُكْمٌ شَرْعِيٌّ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ. وَلَا نَصٌّ وَلَا مَنْصُوصٌ / إِلَّا الْعَامِّيُّ وَالْمُجْتَهِدُ، إِذْ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَأْخُذَ بِنَظَرِ نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَّحَقَّقْ، وَلِلْعَامِّيِّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِ.

[385/2]

[247]

4419. أَمَّا الْمُجْتَهِدُ: فَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِظَنِّهِ لِعَجْزِهِ عَنِ الْعِلْمِ، فَالضَّرُورَةُ دَعَتْ إِلَيْهِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

4420. أَمَّا الْعَامِّيُّ فَإِنَّمَا جُوزَ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ لِلْعَجْزِ عَنِ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ وَالظَّنِّ بِنَفْسِهِ. وَالْمُجْتَهِدُ غَيْرُ عَاجِزٍ، فَلَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْعَاجِزِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَطْلُبَ الْحَقَّ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَى الْعَالِمِ بِوَضْعِ الْاجْتِهَادِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَالْمُبَادَرَةُ قَبْلَ اسْتِثْمَامِ الْاجْتِهَادِ، وَالْعَقْلُ عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ. وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى مَعْرِفَةِ جَمِيعِ ذَلِكَ، لِيَتَوَصَّلَ فِي بَعْضِهَا إِلَى الْيَقِينِ، وَفِي بَعْضِهَا إِلَى الظَّنِّ. فَكَيْفَ يَنْبَغِي الْأَمْرُ عَلَى عِمَايَةِ كَالْعُمَيَّانِ وَهُوَ بِصِيرٍ بِنَفْسِهِ؟

4421. فَإِنْ قِيلَ: هُوَ لَيْسَ يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى تَحْصِيلِ ظَنٍّ، وَظَنُّ غَيْرِهِ كَظَنِّهِ، لَا سِيَّمَا عِنْدَكُمْ وَقَدْ صَوَّبْتُمْ كُلَّ مُجْتَهِدٍ؟

4422. قُلْنَا: مَعَ هَذَا إِذَا حَصَلَ ظَنُّهُ لَمْ يَجْزَ لَهُ اتِّبَاعُ ظَنِّ غَيْرِهِ. بَلْ يُقَدِّمُ ظَنُّهُ عَلَى ظَنِّ غَيْرِهِ. فَكَانَ ظَنُّهُ أَصْلًا وَظَنُّ غَيْرِهِ بَدَلًا. يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِ الْمُبْدَلِ، فَلَا يَجُوزُ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُبْدَلِ، كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْدَالِ

وَالْمُبْدَلَاتِ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ نَصٌّ بِالتَّحْيِيرِ، فَتَرْتَفِعِ الْبَدَلِيَّةُ، أَوْ يَرِدَ نَصٌّ بِأَنَّهُ بَدَلٌ عِنْدَ الْوُجُودِ لَا عِنْدَ الْعَدَمِ كَبُنْتُ مَخَاضَ وَابْنِ لَبُونٍ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْأَيْلِ، فَإِنْ وَجُوبَ بُنْتُ مَخَاضٍ يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ ابْنِ لَبُونٍ، وَالْقَدْرَةُ عَلَى سِرَائِهِ لَا تَمْنَعُ مِنْهُ.

4423. فَإِنْ قِيلَ: حَصَرْتُمْ طَرِيقَ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِي الْإِلْحَاقِ، ثُمَّ قَطَعْتُمْ طَرِيقَ الْإِلْحَاقِ. وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ مَأْخِذَهُ الْإِلْحَاقَ، بَلْ عُمُومَاتُ تَشْمَلُ الْعَامِّيَّ وَالْعَالَمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأنعام: 7) وَمَا أَرَادَ مَنْ لَا يَعْلَمُ شَيْئًا أَصْلًا، فَإِنْ ذَلِكَ مَجْنُونٌ أَوْ صَبِيٌّ، بَلْ مَنْ لَا يَعْلَمُ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 59) وَهُمْ الْعُلَمَاءُ.

4424. قُلْنَا: أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ فَإِنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ، مِنْ وَجْهَيْنِ: 4425. أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَمْرُ الْعَوَامِّ بِسُؤَالِ الْعُلَمَاءِ، إِذْ يَنْبَغِي أَنْ يَتَمَيَّزَ السَّائِلُ عَنِ الْمَسْئُولِ. فَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَسْئُولٌ وَلَيْسَ بِسَائِلٍ. وَلَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بَأَنَّ لَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَاضِرَةً فِي ذَهْنِهِ، إِذْ كَانَ مُتِمِّكًا مِنْ مَعْرِفَتِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعْلَّمَ مِنْ غَيْرِهِ.

4426. الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: سَلُّوا لِيَتَعْلَمُوا، أَيْ سَلُّوا عَنِ الدَّلِيلِ لِيَحْصِيلَ الْعِلْمَ، كَمَا يُقَالُ: كُلُّ لِيَتَشَبَّعَ، وَاشْرَبَ لِيُرَوِّى. وَأَمَّا أَوْلُو الْأَمْرِ فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِمُ الْوَلَاةَ، إِذْ أَوْجَبَ طَاعَتَهُمْ كَطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ اتِّبَاعُ الْمُجْتَهِدِ. فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِأُولِيَ الْأَمْرِ الْوَلَاةَ، فَالطَّاعَةُ عَلَى الرِّعْيَةِ. وَإِنْ كَانُوا هُمْ / الْعُلَمَاءُ فَالطَّاعَةُ عَلَى الْعَوَامِّ. وَلَا نَفْهَمُ غَيْرَ ذَلِكَ.

[386/2]

4427. ثُمَّ نَقُولُ: يُعَارِضُ هَذِهِ الْعُمُومَاتِ عُمُومَاتٌ أَقْوَى مِنْهَا يُمَكِّنُ التَّمَشُّكُ بِهَا ابْتِدَاءً فِي الْمَسْأَلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (العنبر: 2) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلِمَةُ الَّذِينَ يَسْتَسْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَا﴾ (محمد: 24) وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (الشورى: 10) وَقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ لَنُزَعْنَمُ فِي شَيْءٍ قَرُودُهُ

إِلَى اللَّهِ وَالرُّسُولِ ﴿ (إسـ، 59) فَهَذَا كُلُّهُ أَمْرٌ بِالتَّدْبِيرِ وَالِاسْتِنْبَاطِ وَالِاعْتِبَارِ. وَلَيْسَ خِطَابًا مَعَ الْعَوَامِّ. فَلَمْ يَبْقَ مُخَاطَبًا إِلَّا الْعُلَمَاءُ، وَالْمُقَلَّدُ تَارِكٌ لِلتَّدْبِيرِ وَالِاعْتِبَارِ وَالِاسْتِنْبَاطِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ﴾ (الأعراب 3) وَهَذَا بظَاهِرِهِ يُوجِبُ الرُّجُوعَ إِلَى الْكِتَابِ فَقَطُّ، لَكِنَّ دَلَّ الْكِتَابُ عَلَى اتِّبَاعِ السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةُ عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى الْقِيَاسِ، فَصَارَ جَمِيعُ ذَلِكَ مُنْزَلًا، فَهُوَ الْمُتَّبَعُ دُونَ أَقْوَالِ الْعِبَادِ.

4428. فَهَذِهِ ظَوَاهِرُ قُوَّتِهِ. وَالْمَسْأَلَةُ ظَنِّيَّةٌ يَقْوَى فِيهَا التَّمَسُّكُ بِأَمْثَالِهَا. وَيَعْتَصِدُ ذَلِكَ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ تَشَاوَرُوا فِي مِيرَاثِ الْحَدِّ، وَالْعَوْلِ، وَالْمُقَوَّصَةِ، وَمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. وَحَكَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِظَنِّهِ، وَلَمْ يُقَلَّدْ غَيْرُهُ.

4429. فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يُثْقَلْ عَنِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُمْ أَهْلُ الشُّوْزَى، نَظَرَ فِي الْأَحْكَامِ، مَعَ ظُهُورِ الْخِلَافِ. فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُمْ أَخَذُوا بِقَوْلِ غَيْرِهِمْ.

4430. قُلْنَا: كَانُوا لَا يُقْتَوْنَ اكْتِفَاءً بِمَنْ عَدَاهُمْ فِي الْفِتْوَى. أَمَّا عَمَلُهُمْ فِي حَقِّ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِمَا سَمِعُوهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالْكِتَابِ وَعَرَفُوهُ، فَإِنْ وَقَعَتْ وَاقِعَةٌ لَمْ يَعْرِفُوا دَلِيلَهَا شَاوَرُوا غَيْرَهُمْ لَتَعْرِفِ الدَّلِيلَ لَا لِلتَّقْلِيدِ.

4431. فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَقُولُونَ فِي تَقْلِيدِ الْأَعْلَمِ؟

4432. قُلْنَا: الْوَاجِبُ أَنْ يَنْظُرَ أَوَّلًا، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مَا وَافَقَ الْأَعْلَمَ فَذَاكَ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خِلَافُهُ فَمَا يَنْفَعُ كَوْنُهُ أَعْلَمَ وَقَدْ صَارَ رَأْيُهُ مُزَيَّفًا عِنْدَهُ؟ وَالْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَى الْأَعْلَمِ. وَظَنُّهُ أَقْوَى فِي نَفْسِهِ مِنْ ظَنِّ غَيْرِهِ. وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِظَنِّ نَفْسِهِ وَفَاقًا، وَلَمْ يَلْزَمْهُ تَقْلِيدُهُ لِكَوْنِهِ أَعْلَمَ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ تَقْلِيدُهُ.

4433. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى تَسْوِيعِ الْخِلَافِ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ وَرَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَحْدَاثِ الصَّحَابَةِ لِأكَابِرِ الصَّحَابَةِ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ جَمِيعِهِمْ.

4434. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يَخُصُّهُ وَبَيْنَ مَا يُفْتَى بِهِ؟

4435. قُلْنَا: يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ لِلْمُسْتَفْتَى مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ، لَكِنْ لَا يُفْتِي مَنْ نَفْسِهِ إِذْ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ الْفُتُوَى / لِلْعَوَامِّ. وَأَمَّا مَا يَخُصُّهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ، وَكَانَ فِي الْبَحْثِ تَقْوِيْتُ، فَهَذَا هَلْ يُلْحَقُهُ بِالْعَاجِزِ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ؟ فِيهِ نَظَرٌ فَقِهِيٌّ ذَكَرْنَاهُ فِي مَسْأَلَةِ الْعُدُولِ إِلَى التَّيَمُّمِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَتَنَاقُضِ جَمَاعَةٍ عَلَى بَرٍّ مَاءٍ. فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُحْتَمَلَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[387/2]

الفرق الثاني من هذا القطب في التقليد والاستفتاء وحكم العوام فيه

4436. وفيه أربع مسائل:

هل يعرف الحق
بالتقليد؟

4437. [1] مسألة: التقليد هو قبول قول بلا حجة. وليس ذلك طريقاً إلى العلم

248

لا في الأصول ولا في الفروع.

4438. وذهب الحشوية والتعليمية إلى أن طريق معرفة الحق التقليد، وأن ذلك هو الواجب، وأن النظر والبحث حرام.

4439. ويدل على بطلان مذهبيهم مسالك:

4440. الأول: هو أن صدق المقلد لا يعلم ضرورة فلا بد من دليل. ودليل الصدق المعجزة. فيعلم صدق الرسول عليه السلام بمعجزته، وصدق كلام الله بإخبار الرسول عن صدقه، وصدق أهل الإجماع بإخبار الرسول عن عصمتهم. ويجب على القاضي الحكم بقول العدول، لا بمعنى اعتقاد صدقهم، لكن من حيث دل السمع على تعبد القضاة باتباع غلبة الظن، صدق الشاهد أم كذب. ويجب على العامي اتباع المفتي، إذ دل الإجماع على أن فرض العوام اتباع ذلك، كذب المفتي أم صدق، أخطأ أم أصاب.

4441. فنقول: قول المفتي والشاهد لزم بحجة الإجماع، فهو قبول قول بحجة، فلم يكن تقليداً. فإنما نغني بالتقليد قبول قول بلا حجة. فحيث لم تقم حجة، ولم يعلم الصدق بضرورة ولا بدليل، فالإتباع فيه اعتماد على الجهل.

4442. المسلك الثاني: أن نقول: أتحويل الخطأ على مقلدكم أم تحوزونه؟

فإن حوزتموه فإنكم شاكون في صحة مذهبكم، وإن أحلتموه فبم عرفتم استحالتة: بضرورة أم بنظر أو تقليد؟ ولا ضرورة ولا دليل. فإن قلدتموه في قوله إن مذهبه حق، فبم عرفتم صدقه في تصديق نفسه؟ وإن قلدتم فيه

غَيْرُهُ فَبِمَ عَرَفْتُمْ صِدْقَ الْمُقْلِدِ الْآخَرِ؟ وَإِنْ عَوَّلْتُمْ عَلَى سُكُونِ النَّفْسِ إِلَى قَوْلِهِ، فَبِمَ تَفْرُقُونَ بَيْنَ سُكُونِ نَفْسِكُمْ وَسُكُونِ نَفْسِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ؟ وَبِمَ تَفْرُقُونَ بَيْنَ قَوْلِ مُقْلِدِكُمْ إِنِّي صَادِقٌ مُحِقٌّ، وَبَيْنَ قَوْلِ مُخَالِفِكُمْ؟

4443. وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا فِي إِيْجَابِ التَّقْلِيدِ: هَلْ تَعْلَمُونَ وَجُوبَ التَّقْلِيدِ أَمْ لَا؟ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوهُ فَلِمَ قَلَّدْتُمْ؟ وَإِنْ عَلِمْتُمْ فَبِضَرُورَةٍ أَمْ بِنَظَرٍ أَوْ تَقْلِيدٍ؟ وَيَعُودُ عَلَيْهِمُ السُّؤَالُ فِي التَّقْلِيدِ. وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى النَّظَرِ وَالِدَّلِيلِ. فَلَا يَبْقَى إِلَّا إِيْجَابُ التَّقْلِيدِ بِالتَّحْكُمِ. /

[388/2]

4444. فَإِنْ قِيلَ: عَرَفْنَا صِحَّتَهُ بِأَنَّهُ مَذْهَبُ لِأَكْثَرِينَ، فَهُوَ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ.

4445. قُلْنَا: وَبِمَ أَتَكْرَرْتُمْ عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْحَقُّ دَقِيقٌ غَامِضٌ لَا يَذَرُكُهُ إِلَّا الْأَقْلُونَ، وَيَعْجُزُ عَنْهُ الْأَكْثَرُونَ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى شُرُوطٍ كَثِيرَةٍ، مِنْ الْمُمَارَسَةِ وَالْفَرِغِ لِلنَّظَرِ، وَتَفَادٍ الْقَرِيحَةِ، وَالْحُلُوفِ عَنِ الشَّوَاغِلِ.

4446. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ مُحِقًّا فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ، وَهُوَ فِي شَرِّدَمَةٍ يَسِيرَةٍ، عَلَى خِلَافِ الْأَكْثَرِينَ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ تَطْعَمَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُصَلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (الاسم: 116) كَيْفَ وَعَدَدُ الْكُفَّارِ فِي زَمَانِنَا أَكْثَرُ؟!

4447. ثُمَّ يَلْزَمُكُمْ أَنْ تَتَوَقَّفُوا حَتَّى تَدُورُوا فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ، وَتَعُدُّوا جَمِيعَ الْمُخَالِفِينَ، فَإِنْ سَاوَوْهُمْ تَوَقَّفُوا، وَإِنْ غَلَبُوا رَجَحُوا. كَيْفَ «أَوْهُوَ عَلَى خِلَافِ نَصِّ الْقُرْآنِ؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (سج: 13) «وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» (الاعرف: 131) «وَأَكْثَرُهُمُ لِلْحَقِّ كَرِهُونَ» (سج: 70).

4448. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ» وَ«مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَسْكُنَ بُحْبُوحَةَ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزِمِ الْجَمَاعَةَ» وَ«الشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبْعَدُ».

4449. قُلْنَا: أَوَّلًا: بِمَ عَرَفْتُمْ صِحَّةَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَلَيْسَتْ مُتَوَاتِرَةً؟ فَإِنْ كَانَ عَنْ تَقْلِيدٍ فَبِمَ تَتَمَيِّزُونَ عَنْ مُقْلِدٍ اعْتَقَدَ فَسَادَهَا؟

4450. ثُمَّ لَوْ صَحَّ فَمَتَّبِعِ السَّوَادَ الْأَعْظَمَ لَيْسَ بِمُقْلِدٍ، بَلْ عَلِمَ بِقَوْلِ الرَّسُولِ وَجُوبَ اتِّبَاعِهِ، وَذَلِكَ قَبُولُ قَوْلٍ بِحُجَّةٍ وَلَيْسَ بِتَقْلِيدٍ.

4451. ثُمَّ الْمُرَادُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ ذِكْرُنَاهُ فِي كِتَابِ الْإِجْمَاعِ، وَأَنَّهُ الْخُرُوجُ عَنْ مُوَافَقَةِ
الْإِمَامِ، أَوْ مُوَافَقَةِ الْإِجْمَاعِ.

4452. وَلَهُمْ شُبَّةٌ:

4453. الشُّبَّةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ النَّاطِرَ مُتَوَرِّطٌ فِي شُبُهَاتٍ، وَقَدْ كَثُرَ ضَلَالُ
النَّاطِرِينَ، فَتَرَكُ الْحَظَرَ وَطَلَبَ السَّلَامَةَ أُولَى.

4454. قُلْنَا: وَقَدْ كَثُرَ ضَلَالُ الْمُقَلِّدِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَبِمَ تَفَرَّقُونَ بَيْنَ تَقْلِيدِكُمْ
وَتَقْلِيدِ سَائِرِ الْكُفَّارِ حَيْثُ قَالُوا ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا عَلَى آثَرِهِ﴾ (الرَّحْف. 22)، ثُمَّ
نَقُولُ: إِذَا وَجِبَتِ الْمَعْرِفَةُ، كَانَ التَّقْلِيدُ جَهْلًا وَضَلَالًا. فَكَانَكُمْ حَمَلْتُمْ هَذَا
خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبَّةِ. كَمَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ عَطَشًا وَجُوعًا خِيفَةً مِنْ أَنْ
يَغْصُ بِلُقْمَةٍ، أَوْ يَشْرُقَ بِشَرِيبَةٍ لَوْ أَكَلَ وَشَرِبَ، وَكَالْمَرِيضِ يَتْرُكُ الْعِلَاجَ رَأْسًا
خَوْفًا مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعِلَاجِ، وَكَمَنْ يَتْرُكُ التَّجَارَةَ وَالْحِرَاةَ خَوْفًا مِنْ تَزُولِ
صَاعِقَةٍ، فَيَخْتَارُ الْفَقْرَ خَوْفًا مِنَ الْفَقْرِ.

4455. الشُّبَّةُ الثَّانِيَةُ: نَسَسُكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا يُجَدِّدُ فِي عَايِنَتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ
كَفَرُوا﴾ (عمر 4) وَيَأْتِيهِ نَهْيُ عَنِ الْجِدَالِ فِي الْقَدَرِ، وَالنَّظَرُ يَفْتَحُ بَابَ الْجِدَالِ.

4456. قُلْنَا: نَهَى عَنِ الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا
بِهِ الْحَقَّ﴾ (عالم 5) بِذَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَجَدَلْهُمْ بِآيَاتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (لحل:

125) وَقَوْلِهِ ﴿قَالُوا يَنْتَوِيحُ قَدْ جَدَلْنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَلَنَا﴾ (هود. 32) وَقَوْلِهِ
﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (المعكوت 46) فَأَمَّا الْقَدَرُ

[389/2]

فَنَهَاهُمْ عَنِ الْجِدَالِ فِيهِ إِمَّا / لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ وَقَفَهُمْ عَلَى الْحَقِّ بِالنُّصِّ، فَمَنْعَهُمْ
عَنِ الْمُمَارَاةِ فِي النُّصِّ، أَوْ كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ فَاخْتَرَزَ عَنْ أَنَّ يَسْمَعَهُ
الْمُخَالَفُ فَيَقُولُ: هَؤُلَاءِ بَعْدُ لَمْ تَسْتَقْبِرْ فِدْمَهُمْ فِي الدِّينِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا
مَذْذَوِّعِينَ إِلَى الْجِهَادِ الَّذِي هُوَ أَهْمُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْجِدَالِ. ثُمَّ إِنَّا نَعَارِضُهُمْ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء. 36) ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ
مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف. 33) ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ (يوسف 81) ﴿قُلْ
هَكَائُوا بُرْهَنَكُمْ﴾ (البقرة 111) هَذَا كُلُّهُ نَهْيٌ عَنِ التَّقْلِيدِ وَأَمْرٌ بِالْعِلْمِ، وَلِلذَلِكَ

عَظَمَ شَأْنَ الْعُلَمَاءِ. فَقَالَ تَعَالَى ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ﴾ (السجدة: 11) وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ
عُدُولَهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ» وَلَا
يَحْصُلُ هَذَا إِلَّا بِالتَّقْلِيدِ، بَلْ بِالْعِلْمِ. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «لَا تَكُونَنَّ إِمْعَةً. قِيلَ:
وَمَا إِمْعَةٌ؟ قَالَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: أَنَا مَعَ النَّاسِ؛ إِنْ ضَلُّوا ضَلَلْتُ، وَإِنْ اهْتَدَوْا
اهْتَدَيْتُ. أَلَا لَا يُوطِّنُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ أَنْ يَكْفُرَ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ».

4457. |2| مَسْأَلَةٌ: وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ: يَلْزَمُهُمُ النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ، أَوْ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ
الْمَعْصُومِ.

العامي يجب عليه
الاستفتاء، واتِّبَاعُ
العلماء

4458. وَهَذَا بَاطِلٌ بِمَسْئَلَتَيْنِ:

4459. أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُفْتُونَ الْعَوَامَّ، وَلَا يَأْمُرُوهُمْ بِتَبَلُّ دَرَجَةِ
الِاجْتِهَادِ. وَذَلِكَ مَعْلُومٌ عَلَى الضَّرُورَةِ وَالتَّوَاتُرِ، مِنْ عُلَمَائِهِمْ وَعَوَامِّهِمْ.

4460. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ: كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ عَلِيِّ لِعِصْمَتِهِ، وَكَانَ
عَلِيٌّ لَا يَنْكِرُ عَلَيْهِمْ تَقِيَّةً وَخَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ.

4461. قُلْنَا: هَذَا كَلَامُ جَاهِلٍ سَدَّ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ
الْأَيُّمَةِ، فِي حَالٍ وَلَا يَتَّبِعُهُ إِلَى آخِرِ عُمُرِهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي اضْطِرَابٍ مِنْ أَمْرِهِ،
فَلَعَلَّ جَمِيعَ مَا قَالَهُ خَالَفَ فِيهِ الْحَقُّ خَوْفًا وَتَقِيَّةً.

4462. الْمَسْئَلَةُ الثَّانِي: أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ مُكَلَّفٌ بِالْأَحْكَامِ،
وَتَكْلِيفُهُ طَلَبُ رُبْنَةِ الْاجْتِهَادِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَنْقَطَعَ الْحَرِثُ
وَالنَّسْلُ، وَتَتَعَطَّلَ الْحِرَفُ وَالصَّنَائِعُ، وَيُؤَدِّي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا لَوْ اشْتَغَلَ
النَّاسُ بِجُمْلَتِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ. وَذَلِكَ يَرُدُّ الْعُلَمَاءَ إِلَى طَلَبِ الْمَعَاشِ، وَيُؤَدِّي
إِلَى انْدِرَاسِ الْعِلْمِ، بَلْ إِلَى إِهْلَاكِ الْعُلَمَاءِ وَخَرَابِ الْعَالَمِ. وَإِذَا اسْتَحَالَ هَذَا
لَمْ يَبْقَ إِلَّا سُؤَالُ الْعُلَمَاءِ.

4463. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ أَبْطَلْتُمُ التَّقْلِيدَ، وَهَذَا غَيْرُ التَّقْلِيدِ.

4464. قُلْنَا: التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ بِلَا حُجَّةٍ، وَهَؤُلَاءِ وَجَبَ عَلَيْهِمْ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُفْتِي،

بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ، كَمَا وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ قَبُولُ قَوْلِ الشُّهُودِ، وَوَجَبَ عَلَيْنَا قَبُولُ خَيْرِ الْوَاحِدِ، وَذَلِكَ عِنْدَ ظَنِّ الصِّدْقِ، وَالظَّنُّ مَعْلُومٌ، وَوُجُوبُ الْحُكْمِ عِنْدَ الظَّنِّ مَعْلُومٌ / بِدَلِيلِ سَمْعِي قَاطِعٍ. فَهَذَا الْحُكْمُ قَاطِعٌ، وَالتَّقْلِيدُ جَهْلٌ. [390/2]

4465. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ رَفَعْتُمُ التَّقْلِيدَ مِنَ الدِّينِ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَحِلُّ تَقْلِيدُ أَحَدٍ سِوَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ». فَقَدْ أَثْبَتَ تَقْلِيدًا.

4466. قُلْنَا: قَدْ صَرَّحَ بِإِبْطَالِ التَّقْلِيدِ رَأْسًا، إِلَّا مَا اسْتَشْنَى. فَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْإِسْتِثْنَاءَ، وَقَبُولُ خَيْرِ الْوَاحِدِ، وَشَهَادَةُ الْعُدُولِ، تَقْلِيدًا. نَعَمْ يَجُوزُ تَسْمِيَةُ قَبُولِ قَوْلِ الرَّسُولِ تَقْلِيدًا تَوْسَعًا، إِذَا اسْتَشْنَاهُ مِنْ غَيْرِ حُجَّتِهِ. وَوَجْهُ التَّجَوُّزِ أَنَّ قَبُولَ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ لِحُجَّةٍ ذَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِ جُمْلَةً، فَلَا تُطْلَبُ مِنْهُ حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ. فَكَأَنَّهُ تَصْدِيقٌ بِغَيْرِ حُجَّةٍ خَاصَةٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى ذَلِكَ تَقْلِيدًا مَجَازًا.

4467. [3] مَسْأَلَةٌ: لَا يَسْتَفْتِي الْعَامِّي إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ، أَمَا مَنْ عَرَفَهُ بِالْجَهْلِ فَلَا يَسْأَلُهُ، وَفَاقًا.

4468. وَإِنْ سَأَلَ مَنْ لَا يَعْرِفُ جَهْلُهُ وَعِلْمُهُ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: يَجُوزُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَحْثُ.

4469. وَهَذَا فَاسِدٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَبُولُ قَوْلِ غَيْرِهِ قَبْلَ زَمَانِهِ مَعْرِفَةُ حَالِهِ. فَيَجِبُ عَلَى الْأَمَةِ مَعْرِفَةُ حَالِ الرَّسُولِ بِالنَّظَرِ فِي مُعْجَزَاتِهِ، فَلَا يُؤْمِنُ بِكُلِّ مَنْجُوهٍ ۱۱ يَدَّعِي أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ. وَوَجَبَتْ عَلَى الْحَاكِمِ مَعْرِفَةُ حَالِ الشَّاهِدِ فِي الْعَدَالَةِ. وَعَلَى الْمُفْتِي مَعْرِفَةُ حَالِ الرَّائِي. وَعَلَى الرَّعِيَّةِ مَعْرِفَةُ حَالِ الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ.

4470. وَعَلَى الْجُمْلَةِ: كَيْفَ يُسْأَلُ مَنْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ أَجْهَلَ مِنَ السَّائِلِ؟

4471. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا لَمْ يَعْرِفْ عَدَالَةَ الْمُفْتِي هَلْ يُلْزَمُهُ الْبَحْثُ؟ إِنْ قُلْتُمْ يُلْزَمُهُ الْبَحْثُ فَقَدْ خَالَفْتُمُ الْعَادَةَ، لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ بِلَدَةٍ فَيَسْأَلُ عَالِمَ الْبَلَدَةِ، وَلَا يُطْلَبُ حُجَّةٌ عَلَى عَدَالَتِهِ؛ وَإِنْ جَوَّزْتُمْ مَعَ الْجَهْلِ، فَكَذَلِكَ فِي الْعِلْمِ.

4472. قُلْنَا: مَنْ عَرَفَهُ بِالْفُسْقِ فَلَا يَسْأَلُهُ. وَمَنْ عَرَفَهُ بِالْعَدَالَةِ فَيَسْأَلُهُ. وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَالَهُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا يَهْجُمُ، بَلْ يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَتِهِ أَوَّلًا، فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ كَذِبَهُ

من يجوز للعامي استمناؤه

وَتَلْبِيسُهُ. فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ حَالِ الْعَالِمِ الْعَدَالَةِ، لَا سِيَّمَا إِذَا اشْتَهَرَ بِالْفَتْوَى. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: ظَاهِرُ حَالِ الْخَلْقِ الْعِلْمِ وَتَبِيلُ دَرَجَةِ الْفَتْوَى، فَالْجَهْلُ أَغْلَبُ عَلَى الْخَلْقِ. فَالنَّاسُ كُلُّهُمْ عَوَامٌّ إِلَّا الْأَفْرَادَ فِي الْبِلَادِ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: الْمُجْتَهِدُونَ [وَالْعُلَمَاءُ] كُلُّهُمْ فَسَقَةٌ إِلَّا الْأَفْرَادَ، بَلِ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ عُدُولٌ إِلَّا الْأَحَادَ.

4473. فَإِنْ قِيلَ: فَإِنْ وَجِبَ السُّؤَالُ لِمَعْرِفَةِ عَدَالَتِهِ أَوْ عِلْمِهِ، فَيُفْتَقَرُّ إِلَى التَّوَاتُرِ أَمْ يَكْفِي إِخْبَارُ عَدْلٍ أَوْ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ؟

4474. قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ تَحْصِيلِ الْمَعْرِفَةِ الْحَقِيقِيَّةِ بِالتَّوَاتُرِ. فَإِنْ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: يَكْفِي غَالِبُ الظَّنِّ الْحَاصِلُ بِقَوْلِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ. وَقَدْ جَوَّزَ قَوْمٌ الْعَمَلَ بِإِجْمَاعِ نَقْلِهِ الْعَدْلُ الْوَاحِدُ وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِ.

4475. [4] مَسْأَلَةٌ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ إِلَّا مُفْتٍ وَاحِدٌ وَجِبَ عَلَى الْعَامِّيِّ مُرَاجَعَتُهُ.

4476. وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً فَلَهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ شَاءَ، وَلَا يُلْزَمُهُ مُرَاجَعَةُ الْأَعْلَمِ، كَمَا فَعَلَ فِي زَمَانٍ / الصَّحَابَةُ إِذْ سَأَلَ الْعَوَامُّ الْفَاضِلَ وَالْمَفْضُولَ، وَلَمْ يَخْجَرْ عَلَى الْخَلْقِ فِي سُؤَالِ عَيْرِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.

4477. وَقَالَ قَوْمٌ: تَجِبُ مُرَاجَعَةُ الْأَفْضَلِ، فَإِنْ اسْتَوَوْا تَخَيَّرَ بَيْنَهُمْ. وَهَذَا يُخَالِفُ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ، إِذْ لَمْ يَخْجَرْ الْفَاضِلُ عَلَى الْمَفْضُولِ الْفَتْوَى. بَلْ لَا تَجِبُ إِلَّا مُرَاجَعَةُ مَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ، وَقَدْ عُرِفَ كُلُّهُمْ بِذَلِكَ.

4478. نَعَمْ إِذَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُفْتَيَانِ فِي الْحُكْمِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا رَاجَعَهُمَا مَرَّةً أُخْرَى، وَقَالَ: تَنَاقَضَتْ فِتْوَاكُمَا وَتَسَاوَيْتُمَا عِنْدِي، فَمَا الَّذِي يُلْزِمُنِي؟ فَإِنْ خَيْرَاهُ تَخَيَّرَ. وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِحْتِيَاظِ، أَوِ الْمَيْلِ إِلَى جَانِبٍ مُعَيَّنٍ، فَعَلَ. وَإِنْ أَصْرَا عَلَى الْخِلَافِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّخْيِيرُ. فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَعْطِيلِ الْحُكْمِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ. وَالْأَيْمَةُ كَالنُّجُومِ، فَبَابِهِمْ اقْتَدَى اهْتَدَى.

4479. أَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَفْضَلَ وَأَعْلَمَ فِي اعْتِقَادِهِ: اخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ أَيْضًا، لِأَنَّ الْمَفْضُولَ أَيْضًا مِنْ أَهْلِ الْإِحْتِيَادِ لَوْ انْفَرَدَ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، فَرِبَادَةُ الْفَضْلِ لَا تَوَثَّرُ.

ما يجب على
العامي إذا كان
مفتي البلدة واحداً؟

[391/2]

ما يصنع المستفتي
إن اختلف عليه
المفتون؟

4480. وَالْأَوَّلَى عِنْدِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ اتِّبَاعُ الْأَفْضَلِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَعْلَمَ، وَالصَّوَابُ عَلَى مَذْهَبِهِ أَغْلَبَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَذْهَبٍ مُخَالِفٍ لِشَّاهِدِيهِ.

اقباض المقلدين
أيسر الأقوال في
المذاهب

4481. وَلَيْسَ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَنْتَقِيَ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَطْيَبَهَا عِنْدَهُ، فَيَتَوَسَّعَ. بَلْ هَذَا: التَّرْجِيحُ عِنْدَهُ كَتَرْجِيحِ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ عِنْدَ الْمُفْتِي، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ ظَنَّهُ فِي التَّرْجِيحِ. فَكَذَلِكَ هَهُنَا، وَإِنْ صَوَّيْنَا كُلَّ مُجْتَهِدٍ. وَلَكِنْ الْخَطَأُ مُمَكِّنٌ، بِالْعَقْلَةِ عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَبِالْحُكْمِ قَبْلَ تَمَامِ الْاجْتِهَادِ وَاسْتِفْرَاجِ الْوُسْعِ. وَالْغَلْطُ عَلَى الْأَعْلَمِ أَعَدَّ لَا مَحَالَةَ.

4482. وَهَذَا التَّحْقِيقُ وَهُوَ أَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سِرًّا فِي رَدِّ الْعِبَادِ إِلَى ظُنُونِهِمْ حَتَّى لَا يَكُونُوا مُهْمَلِينَ مُتَّبِعِينَ لِلْهَوَى مُسْتَرْسِلِينَ اسْتَرْسَالَ الْبَهَائِمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُمَهُمْ لِحَامُ التَّكْلِيفِ، فَيُرَدُّهُمْ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ، فَيَتَذَكَّرُوا الْعُبُودِيَّةَ، وَنَفَازَ حُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ فِي كُلِّ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، يَمْنَعُهُمْ مِنْ جَانِبٍ إِلَى جَانِبٍ، فَمَا دُمَا نَقْدِرُ عَلَى ضَبْطِهِمْ بِصَابِطٍ فَذَلِكَ أَوَّلَى مِنْ تَخْيِيرِهِمْ وَإِهْمَالِهِمْ كَالْبَهَائِمِ وَالصَّبْيَانِ.

4483. أَمَّا إِذَا عَجَزْنَا عِنْدَ تَعَارُضِ مُفْتَيْنٍ وَتَسَاوَيْهِمَا، أَوْ عِنْدَ تَعَارُضِ دَلِيلَيْنِ فَذَلِكَ ضَرُورَةٌ.

4484. وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، أَوْ يَصُوبُ فِيهَا كُلُّ مُجْتَهِدٍ، فَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِيهَا النُّظَرُ، بَلْ يَتَخَيَّرُ فَيَفْعَلُ مَا شَاءَ، إِذَا مَا مِنْ جَانِبٍ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ مُجْتَهِدٍ. وَالْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَوَّلًا تَحْصِيلُ الظَّنِّ، ثُمَّ يَتَّبِعُ مَا ظَنَّهُ، فَكَذَلِكَ / ظَنُّ الْعَامِّيِّ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَرَ.

[392/2]

4485. فَإِنْ قِيلَ: الْمُجْتَهِدُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَّبِعَ ظَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَعَلَّمَ طُرُقَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَالْعَامِّيُّ يَحْكُمُ بِالْوَهْمِ وَيَغْتَرُّ بِالظَّوَاهِرِ، وَرُبَّمَا يُقَدِّمُ الْمَفْضُولَ عَلَى الْفَاضِلِ. فَإِنْ جَازَ أَنْ يَحْكُمَ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ فَلْيَنْظُرْ فِي نَفْسِ الْمَسْأَلَةِ، وَلْيَحْكَمْ بِمَا يَظُنُّ، فَلَمَعْرِفَةِ مَرَاتِبِ الْفَضْلِ أدِلَّةٌ غَامِضَةٌ لَيْسَ دَرَكُهَا مِنْ شَأْنِ الْعَوَامِّ. وَهَذَا سُؤَالٌ وَاقِعٌ.

4486. وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَنْ مَرَضَ لَهُ طِفْلٌ، وَهُوَ لَيْسَ بِطَبِيبٍ، فَسَقَاهُ دَوَاءً بِرَأْيِهِ، كَانَ مُتَعَدِّيًا مُقَصِّرًا ضَامِنًا. وَلَوْ رَاجَعَ طَبِيبًا لَمْ يَكُنْ مُقَصِّرًا. فَإِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ طَبِيبَانِ فَاخْتَلَفَا فِي الدَّوَاءِ، فَخَالَفَ الْأَفْضَلُ، عُدَّ مُقَصِّرًا. وَيُعْلَمُ أَفْضَلُ الطَّبِيبَيْنِ بِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ، وَبِإِذْعَانِ الْمَفْضُولِ لَهُ. وَبِتَقْدِيمِهِ، وَبِأَمَارَاتِ تَفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ. فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ الْعُلَمَاءِ: يُعْلَمُ الْأَفْضَلُ بِالتَّسَامُعِ، وَبِالْقَرَائِنِ، دُونَ الْبَحْثِ عَنْ نَفْسِ الْعِلْمِ. وَالْعَامِيُّ أَهْلٌ لَهُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخَالَفَ الظَّنُّ بِالتَّشْهُي. فَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَنَا وَالْأَلْيَقُ بِالْمَعْنَى الْكُلِّيِّ فِي ضَبْطِ الْخَلْقِ بِلِجَامِ الثَّقَوَى وَالتَّكْلِيفِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الفن الثالث من القطب السراج في الترجيح وكيفيته تصرف المجتهد عند تعارض الأدلة

4487. وَيَشْتَمِلُ هَذَا الْفَنُّ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ ثَلَاثٍ وَبَاطِنٍ:

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى هِيَ:

بَيَانُ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ ۱۱

4488. فَقَوْلُ: يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَرُدَّ نَظْرَهُ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ
يُجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ
تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ
قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ يَنْبَحِثُ عَنِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الْمُغْيِرَةِ.

4489. فَيَنْظُرُ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْإِجْمَاعِ، فَإِنْ وَجَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعًا تَرَكَ النَّظَرَ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُمَا يَقْبَلَانِ النَّسَخَ، وَالْإِجْمَاعُ لَا يَقْبَلُهُ. فَالْإِجْمَاعُ عَلَى
خِلَافِ مَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَلِيلُ قَاطِعٍ عَلَى النَّسَخِ، إِذْ لَا تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ
عَلَى الْخَطَا.

4490. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، عَلَى رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُفِيدُ
الْعِلْمَ الْقَاطِعَ، وَلَا يُتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ السَّمْعِيَّةِ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا نَاسِخًا. فَمَا وَجَدَ فِيهِ نَصْرَ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ أَخَذَ بِهِ.

4491. وَيَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَظَوَاهِرِهِ.

4492. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي مُخَصَّصَاتِ الْعُمُومِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَمِنْ الْأَقْيَسَةِ، فَإِنْ عَارَضَ
قِيَاسٌ عُمُومًا، أَوْ خَبَرٌ وَاحِدٌ عُمُومًا، فَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ مِنْهَا*.

* 473-465

4493. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَفْظًا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا نَظَرَ إِلَى قِيَاسِ النُّصُوصِ.

4494. فَإِنْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ أَوْ خَبَرَانِ أَوْ عُمُومَانِ / طَلَبَ التَّرْجِيحُ كَمَا سَنَذَكُرُهُ*.

393/2،

* 723-715

* 697-690

4495. فَإِنْ تَسَاوَيَا عِنْدَهُ تَوَقَّفَ، عَلَى رَأْيٍ، وَتَخَيَّرَ، عَلَى رَأْيٍ آخَرَ كَمَا سَبَقَ*.

المقدمة الثانية في:

حقيقة التعارض ومحلّه

اعلم أن الترجيح إنما يجري بين ظنّين، لأنّ الظنون تتفاوت في القوة. ولا 4496 الترجيح انما يجري بين ظنّين
يُتصوّر ذلك في معلومين، إذ ليس بغض العلوم أقوى وأغلب من بغض، وإن كان بغضها أجلى وأقرب حصولاً وأشدّ استغناءً عن التأمل. بل بغضها يستغني عن أصل التأمل، وهو البديهي؛ وبغضها غير بديهي يحتاج إلى تأمل. لكنّه بعد الحصول مُحقق يقيني لا يتفاوت في كونه مُحققاً. فلا ترجيح لعلم على علم.

ولذلك قلنا: إذا تعارض نصان قاطعان فلا سبيل إلى الترجيح، بل إن كانا 4497
متواترين حكم بأن المتأخر ناسخ. ولا بد أن يكون أحدهما ناسخاً.

وإن كانا من أخبار الأحاد، وعرفنا التاريخ أيضاً حكمنا بالتأخر. وإن لم 4498
نعرف فصدق الراوي مطلقاً، فنقدم الأقوى في نفوسنا.

وكما لا يجوز التعارض والترجيح بين نصّين قاطعين، فكذلك في 4499
علتين قاطعتين. فلا يجوز أن ينصب الله علة قاطعة للتخريم في موضع، وعلة قاطعة للتخليل في موضع، وتدور بينهما مسألة توجد فيها العلتان، وتتعبّد بالقياس، لأنّه يؤدي إلى أن يجتمع قاطع على التخريم، وقاطع على التخليل، في فرع واحد، في حق مجتهد واحد. وهو محال. لا كالعلة المظنونة، لأنّ الظنون تختلف بالإضافات. فلا تجتمع في حق مجتهد واحد.

فإن تفاوت ظنان أوجبنا التوقف، على رأي. كما لو تعارض قاطعان. 4500

ومن أمر بالتخيير أحاب بأنّه لا يجوز أن يرد نصان قاطعان بالتخريم والتخليل 4501
من غير تقدم وتأخر ويكون معناه التخيير، لأنّ اللفظ لا يحتمل التخيير. فكذلك التعبد بالقياس مع التصريح بالتعليل صريح في النفي والإثبات، لا يحتمل التخيير من حيث اللفظ، فيكون متناقضاً.

أمّا الدليل الذي دلّ على اتّبع المجتهد بإتباع الظنّ فيصلح لأنّ ينزّل 4502
على اتباع أغلب الظنّين، وعند التعارض: على التخيير بينهما، فإنّه أمر

بِاتِّبَاعِ الْمَصْلَحَةِ، وَبِالتَّشْبِيهِ، وَبِالِاسْتِصْحَابِ. فَإِذَا تَعَارَضَا فَكَيْفَمَا فَعَلَ فَهُوَ مُسْتَضْحَبٌ وَمُشَبَّهٌ وَمُتَّبِعٌ لِلْمَصْلَحَةِ. أَمَّا الْقَوَاطِعُ فَمُتَضَادَّةٌ وَمُتَنَاقِضَةٌ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ نَاسِخًا وَمَنْسُوخًا. فَلَا تَقْبَلُ الْجَمْعُ. نَعَمْ لَوْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ، وَعَجَزْنَا عَنْ طَلَبِ دَلِيلٍ آخَرَ، فَلَا بُعْدَ أَنْ نَتَخَيَّرَ، إِذْ / لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ مَعَ تَضَادِّهِمَا.

4503. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ عِلْمٌ وَظَنٌّ؟

4504. قُلْنَا: لَا، فَإِنَّ الظَّنَّ لَوْ خَالَفَ الْعِلْمَ فَهُوَ مُحَالٌ. لِأَنَّ مَا عَلِمَ كَيْفَ يُظُنُّ خِلَافَهُ؟ وَظَنُّ خِلَافِهِ شَكٌّ فَكَيْفَ يَشْكُ فِيمَا يُعْلَمُ؟ وَإِنْ وَافَقَهُ فَإِنَّ أَثَرِ الظَّنِّ يَنْمِجِي بِالْكُلِّيَّةِ بِالْعِلْمِ، فَلَا يُؤَثِّرُ مَعَهُ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّلَاثَةُ هِيَ:

دَلِيلُ وَجُوبِ التَّرْجِيحِ

4505. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ رَجَحْتُمْ أَحَدَ الظَّنَّيْنِ، وَكُلُّ ظَنٍّ لَوْ انْفَرَدَ بِنَفْسِهِ لَوَجِبَ اتِّبَاعُهُ؟ وَهَلَّا قَضَيْتُمْ بِالتَّخْيِيرِ أَوْ التَّوَقُّفِ؟

4506. قُلْنَا: كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ التَّعَبُّدُ بِالنِّسْبَةِ بَيْنَ الظَّنَّيْنِ وَإِنْ تَفَاوَتَا، لَكِنْ الْإِجْمَاعُ قَدْ دَلَّ عَلَى خِلَافِهِ، عَلَى مَا عَلِمَ مِنَ السَّلَفِ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ الْأَخْبَارِ عَلَى بَعْضِ لِقْوَةِ الظَّنِّ، بِسَبَبِ عِلْمِ الرِّوَاةِ وَكَثَرَتِهِمْ وَعَدَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْصِبِهِمْ. فَلِذَلِكَ قَدَّمُوا خَيْرَ أَزْوَاجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَدَّمُوا خَيْرَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي التَّقَاءِ الْخِتَانَيْنِ عَلَى خَيْرِ مَنْ رَوَى: «لَا مَاءَ إِلَّا مِنْ الْمَاءِ» وَخَيْرِ مَنْ رَوَتْ مِنْ أَزْوَاجِهِ أَنَّهُ «كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا» عَلَى مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ «مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ» وَكَمَا قَوَّى عَلَيَّ خَيْرَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يُخْلَفْهُ وَخَلَفَ غَيْرُهُ. وَقَوَّى أَبُو بَكْرٍ خَيْرَ الْمُعْبِرَةِ فِي مِيرَاثِ الْجَدَّةِ لَمَّا رَوَى مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ، وَقَوَّى عُمَرُ خَيْرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْإِسْتِئْذَانِ بِمُوَافَقَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي الرِّوَايَةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ تَتَبُّعُهُ.

4507. وَكَذَلِكَ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُ الْفَرَعِ أَشْبَهُ بِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ وَجَبَ اتِّبَاعُهُ بِالْإِجْمَاعِ. فَقَدْ فِيهِمْ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ أَنَّهُمْ تَعَبَّدُوا بِمَا هُوَ عَادَةٌ لِلنَّاسِ فِي حَرَائِثِهِمْ وَتَجَارِثِهِمْ وَسَلُّوكِهِمِ الطَّرِيقَ الْمَخُوفَةَ، فَإِنَّهُمْ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَسْبَابِ الْمَخُوفَةِ يُرْجِّحُونَ وَيَمِيلُونَ إِلَى الْأَفْوَى.

4508. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ تُرْجِّحُوا فِي الشَّهَادَةِ بِالْكَثَرَةِ وَقُوَّةِ غَلْبَةِ الظَّنِّ، بَلْ يُقْضَى بِالتَّعَارُضِ عِنْدَ تَنَاقُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ؟

4509. قُلْنَا: لِأَنَّ أَهْلَ الْإِجْمَاعِ لَمْ يُرْجِّحُوا فِي الشَّهَادَةِ، وَقَدْ رَجَّحُوا فِي الرِّوَايَةِ، وَسَبَبُهُ أَنَّ بَابَ الشَّهَادَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّعَبُّدِ، حَتَّى لَوْ أَتَى عَشْرَةٌ بِلَفْظِ «الْإِخْبَارِ» دُونَ «الشَّهَادَةِ» لَمْ تُقْبَلْ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مِائَةِ امْرَأَةٍ وَلَا مِائَةِ عَبْدٍ عَلَى بَاقَةِ بَقْلِ.

4510. هَذِهِ هِيَ الْمُقَدَّمَاتُ. / [395/2]

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِيمَا تَرَجُّحُ بِهِ الْأَخْبَارُ

4511. اَعْلَمُ أَنَّ التَّعَارُضَ هُوَ التَّنَاقُضُ.

4512. فَإِنْ كَانَ فِي خَبَرَيْنِ: فَأَحَدُهُمَا كَذِبٌ، وَالْكَذِبُ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى
حُكْمُ التَّعَارُضِ فِي
الْأَخْبَارِ وَالْأَحْكَامِ
وَعَلَى رَسُولِهِ.

4513. وَإِنْ كَانَ فِي حُكْمَيْنِ مِنْ أَمْرِ وَنَهْيٍ، وَحَظَرٍ وَإِبَاحَةٍ: فَالْجَمْعُ تَكْلِيفٌ مُحَالٌ.
فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَذِبًا، أَوْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا نَاسِخًا، أَوْ أَمَكْنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا
بِالتَّنْزِيلِ عَلَى حَالَتَيْنِ، كَمَا إِذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى أُمَّتِي،
الصَّلَاةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَى أُمَّتِي. فَنَقُولُ: أَرَادَ بِالْأَوَّلِ الْمُكَلِّفِينَ، وَأَرَادَ بِالثَّانِي
الصَّبِيَّانَ وَالْمَجَانِينَ، أَوْ فِي حَالَتِي الْعَجْزِ وَالْقُدْرَةِ، أَوْ فِي زَمَنِ دُونَ زَمَنِ.

4514. وَإِنْ عَجَزْنَا عَنِ الْجَمْعِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ، رَجَحْنَا وَأَخَذْنَا بِالْأَقْوَى
وَبَقَوَى الْخَبَرِ فِي نَفْسِنَا بِصِدْقِ الرَّائِي وَصِحَّتِهِ. وَيَضَعُفُ الْخَبَرُ فِي نَفْسِنَا إِمَّا
بِاضْطِرَابٍ فِي مَتْنِهِ، أَوْ بِضَعْفٍ فِي سَنَدِهِ، أَوْ بِأَمْرِ خَارِجٍ مِنَ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ.
4516. أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالسَّنَدِ وَالْمَتْنِ فَسَبْعَةُ عَشَرَ وَجْهًا:

أَسْبَابُ التَّرْجِيحِ
بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ
الْمُتَعَارِضَيْنِ لِأَمْرِ فِي
السَّنَدِ أَوِ الْمَتْنِ

4517. الْأَوَّلُ: سَلَامَةُ مَتْنِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ عَنِ الْإِخْتِلَافِ وَالِاضْطِرَابِ دُونَ الْآخَرِ.
فَسَلَامَتُهُ مُرْجَحَةٌ، فَإِنْ مَا لَا يَضْطَرُّبُ فَهُوَ يَقُولُ الرَّسُولُ أَشْبَهُ. فَإِنْ انْصَافٌ
إِلَى اضْطِرَابِ اللَّفْظِ اضْطِرَابُ الْمَعْنَى كَانَ أَبْعَدَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الرَّسُولِ
ﷺ، فَيَدُلُّ عَلَى الضَّعْفِ وَتَسَاهُلِ الرَّائِي فِي الرَّوَايَةِ.

4518. فَإِنْ قِيلَ: فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الرِّيَادَةِ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ اضْطِرَابًا
يُوجِبُ اطِّرَاحَهُ.

4519. قُلْنَا: لَا يَجِبُ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى خَبَرَيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ، إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ مُحَدَّثُ بَكْتَرَةِ
الْإِنْفِرَادِ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الْحُفَاطِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَ خَبَرٌ غَيْرُهُ عَلَى خَبَرِهِ.

4520. الثَّانِي: اضْطِرَابُ السَّنَدِ، بَأَن يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا ذِكْرُ رَجَالٍ تَلْتَبَسُ أَسْمَاؤُهُمْ
وَنُعُوتُهُمْ وَصِفَاتُهُمْ بِأَسْمَاءِ قَوْمٍ ضَعَفَاءَ وَصِفَاتِهِمْ، بِحَيْثُ يَعْسُرُ التَّمْيِيزُ.

4521. **الثَّالِثُ:** أَنْ يُرَوَّى أَحَدُهُمَا فِي نَصَائِفِ قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ مُتَدَاوِلَةٍ بَيْنَ أَهْلِ النَّقْلِ، وَمُعَارَضُهُ قَدْ انْفَرَدَ بِهِ الرَّاوي لَا فِي جُمْلَةِ الْقِصَّةِ، فَمَا رَوَى فِي الْجَمَاعَةِ أَقْوَى فِي النَّفُوسِ، وَأَقْرَبَ إِلَى السَّلَامَةِ مِنَ الْغَلَطِ، مِمَّا يَرَوِيهِ الْوَاحِدُ عَارِيًا عَنْ قِصَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ.

4522. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مَعْرُوفًا بِزِيَادَةِ التَّيَقُّظِ وَقِلَّةِ الْغَلَطِ. فَالثَّقَّةُ بِرَوَايَتِهِ عِنْدَ النَّاسِ أَشَدُّ.

4523. **الْحَامِسُ:** أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: كَتَبَ إِلَيَّ بِكَذَا، فَإِنَّ التَّحْرِيفَ / وَالتَّضْعِيفَ فِي الْمَكْتُوبِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْمَسْمُوعِ.

[396/2]

4524. **الْسَّادِسُ:** أَنْ يَتَطَرَّقَ الْخِلَافُ إِلَى أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الرَّاوي، أَوْ مَرْفُوعٌ. فَالْمُتَّفَقُ عَلَى كَوْنِهِ مَرْفُوعًا أَوْلَى.

4525. **السَّابِعُ:** أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَيْهِ نَصًّا وَقَوْلًا، وَالْآخَرُ يُنسَبُ إِلَيْهِ اجْتِهَادًا، بَأَنَّهُ يُرَوَّى أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَانِهِ، أَوْ فِي مَجْلِسِهِ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ، فَمَا نُسِبَ إِلَيْهِ قَوْلًا وَنَصًّا أَقْوَى، لِأَنَّ النَّصَّ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ، وَمَا فِي زَمَانِهِ رَبَّمَا لَمْ يَبْلُغْهُ، وَمَا فِي مَجْلِسِهِ رَبَّمَا غَفَلَ عَنْهُ.

4526. **الثَّامِنُ:** أَنْ يُرَوَّى أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَنْ تَعَارَضَتِ الرُّوَايَةُ عَنْهُ، فَتَقْلَعُ عَنْهُ أَيْضًا ضِدُّهُ. فَيَقْدَمُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَتَعَارَضْ، لِأَنَّ الْمُتَعَارِضَ مُتَسَاقِطٌ، فَيَنْقُي الْآخَرَ سَلِيمًا عَنِ الْمُعَارَضَةِ.

4527. **التَّاسِعُ:** أَنْ يَكُونَ الرَّاوي صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ، فَهُوَ أَوْلَى بِالْمَعْرِفَةِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ. فَرَوَايَةُ مَيْمُونَةَ «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَتَحَنُّنٌ خَلَالًا» * بَعْدَ مَا رَجَعَ مُقَدِّمَةً عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ.

* من الإحرام

4528. **الْعَاشِرُ:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاويَيْنِ أَعْدَلُ وَأَوْثَقُ وَأَضْبَطُ، وَأَشَدُّ تَبَقُّظًا وَأَكْثَرُ تَحَرُّيًا.

4529. **الْحَادِي عَشَرَ:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَلَى وَفْقِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَهُوَ أَقْوَى، لِأَنَّ مَا رَأَاهُ الْمَلِكُ رَحِمَهُ اللَّهُ حُجَّةً وَإِجْمَاعًا، إِنْ لَمْ يَصْلُحْ حُجَّةً، فَيَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ، لِأَنَّ الْمَدِينَةَ دَارُ الْهَجْرَةِ، وَمَهِيْطُ الْوَحْيِ النَّاسِخِ، فَيَبْعُدُ أَنْ يَنْطَوِي عَلَيْهِمْ.

4530. الثَّانِي عَشَرَ: أَنَّ يُوَافِقَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُرْسَلٌ غَيْرُهُ، فَيَرْجَحُ بِهِ مَنْ يُرْجَحُ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، لِأَنَّ الْمُرْسَلَ حُجَّةٌ عِنْدَ قَوْمٍ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرْجَحًا.

4531. الثَّلَاثَ عَشَرَ: أَنَّ تَعْمَلَ الْأُمَّةُ بِمُوجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ. فَإِنَّهُ إِذَا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ بِدَلِيلٍ آخَرَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبَرُ، فَيَكُونُ صِدْقُهُ أَقْوَى فِي النَّفْسِ.

4532. الرَّابِعَ عَشَرَ: أَنَّ يَشْهَدَ الْقُرْآنُ، أَوْ الْإِجْمَاعُ، أَوْ النَّصْرُ الْمُتَوَاتِرُ، أَوْ دَلِيلُ الْعَقْلِ، لَوْجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى وَفْقِ الْخَبَرِ، فَيَرْجَحُ بِهِ.

4533. فَإِنْ قِيلَ: ذَلِكَ قَاطِعٌ فِي تَصْدِيقِهِ.

4534. قُلْنَا: لَا بَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا يُوَافِقُ الْقُرْآنَ وَالْإِجْمَاعَ، فَيَقُولُ: سَمِعْتُ! لِمَا لَمْ يَسْمَعْهُ. وَإِنَّمَا يَجِبُ صِدْقُهُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى صِدْقِهِ، لَا إِذَا اجْتَمَعَتِ عَلَى عَمَلٍ يُوَافِقُ خَبَرَهُ، وَلَعَلَّهُ عَنْ دَلِيلٍ آخَرَ.

4535. الْخَامِسَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَخْصَ، وَالْآخَرُ أَعَمُّ، فَيَقْدَمُ مَا هُوَ أَخْصَ بِالْمَقْصُودِ، كَتَقْدِيمِ قَوْلِهِ: «فِي الرِّقَّةِ * رُبْعُ الْعُسْرِ» فِي إِيْجَابِهِ عَلَى الطِّفْلِ وَالْبَالِغِ، عَلَى قَوْلِهِ «رُبْعُ الْقَلَمِ عَنْ ثَلَاثَةِ» لِأَنَّ هَذَا تَعَرُّضٌ لِنَفْيِ الْخِطَابِ الْعَامِّ، وَلَيْسَ / يَتَعَرَّضُ لِلزَّكَاةِ، وَلَا لِسُقُوطِ الزَّكَاةِ عَنِ الْوَلِيِّ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِهِ. وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مُتَعَرِّضٌ لِمَخْصُوصِ الزَّكَاةِ، وَمُتَنَاوِلٌ بِعُمُومِهِ مَالِ الصَّبِيِّ، فَهُوَ أَخْصَى وَأَمْسُ بِالْمَقْصُودِ.

4536. السَّادِسَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُسْتَقِلًّا بِالْإِفَادَةِ، وَمُعَارِضُهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ إِضْمَارٍ أَوْ حَذْفٍ. وَذَلِكَ مِمَّا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ زِيَادَةُ التَّنْبَاسِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَى الْمُسْتَقِلِّ.

4537. السَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ رُوَاةُ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ أَكْثَرَ، فَالْكَثْرَةُ تَقْوِي الظَّنَّ. وَلَكِنْ رَبُّ عَدْلٍ أَقْوَى فِي النَّفْسِ مِنْ عَدْلَيْنِ، لِشِدَّةِ تَبَيُّظِهِ وَصَبْطِهِ. وَالْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ.

4538. هَذَا مَا يُوجِبُ التَّرْجِيحَ لِأَمْرِ فِي سَنَدِ الْخَبَرِ أَوْ فِي مَتْنِهِ

* كل أرض
يسقط عليها
الماء أيام المذ
ثم ينحسر

[397/2]

الترجيح بأمر
خارج عن السند
والمتن

4539. وَقَدْ يُرْجَحُ لِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنْهَا وَهِيَ خَمْسَةٌ:

4540. الْأَوَّلُ: كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الْخَبَرِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ، كَقَوْلِهِ ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّي» مَعَ قَوْلِهِ «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا» لِأَنَّا نَحْمِلُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا أَحَقُّ بِنَفْسِهَا فِي الْأَذْنِ، لَا فِي الْعَقْدِ. وَاللَّفْظُ يَعُمُّ الْأَذْنَ وَالْعَقْدَ. وَهُمْ يَحْمِلُونَ خَبَرَنَا عَلَى الصَّغِيرَةِ أَوْ الْأَمَةِ أَوْ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ. وَالْخِلَافُ وَقَعَ فِي الْكَبِيرَةِ. وَهُمْ صَرَفُوا خَبَرَنَا عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ، وَنَحْنُ اسْتَعْمَلْنَا الْخَبَرَيْنِ فِي الْكَبِيرَةِ، فَتَأْوِيلُنَا أَقْرَبُ. فَإِنَّهُ لَا يَنْبُو عَنْهُ اللَّفْظُ، بَلْ كَانَ اللَّفْظُ مُحْتَمِلًا لَهُمَا. أَمَّا تَنْزِيلُ خَبَرَنَا عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْأَمَةِ فَيَعِيدُ.

4541. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ يُوجِبُ غَضًا مِنْ مَنْصِبِ الصَّحَابَةِ، فَيَكُونُ أَضْعَفَ، كَمَا رَوَوْا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّحَابَةَ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْفَهْقَةِ. فَخَبَرُنَا وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ» وَلَيْسَ فِيهِ الْفَهْقَةُ. فَهُوَ أَوْلَى مِنْ خَبَرِهِمْ.

4542. الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ مُتَنَارِعًا فِي خُصُوصِهِ، وَالْآخَرُ مُتَّفَقٌ عَلَى طَرُقِ الْخُصُوصِ إِلَيْهِ. فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ يَسْقُطُ الْإِخْتِجَاعُ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ فَيَذَلُّ عَلَى ضَعْفِهِ لَا مَحَالَةَ.

4543. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ قَدْ قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ، كَقَوْلِهِ ﷺ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَّرَ» لَمْ يَفَرِّقْ فِيهِ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَبَيْنَ مَا لَا يُؤْكَلُ، فَدَلَالَةُ عُمُومِهِ عَلَى جِلْدِ مَا لَا يُؤْكَلُ أَقْوَى مِنْ دَلَالَةِ نَهْيِهِ ﷺ عَنِ افْتِرَاشِ جُلُودِ السَّبَاعِ، لِأَنَّهُ مَا سِيقَ لِبَيَانِ النُّجَاسَةِ وَالطَّهَارَةِ، بَلْ رُبَّمَا نَهَى عَنِ الْإِفْتِرَاشِ لِلْخِيَلِ، أَوْ لِخَاصِيَّةٍ لَا نَعْقِلُهَا.

4544. الْخَامِسُ: أَنْ يَتَضَمَّنَ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ إِبْتِثَاتَ مَا ظَهَرَ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ / دُونَ الْآخَرِ، حَتَّى تَقْدَمَ رَوَايَةُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ «أَنْ بَرِيرَةَ أُعْتِقَتْ تَحْتَ عَبْدٍ» عَلَى مَا رَوَى أَنَّهَا «أُعْتِقَتْ تَحْتَ حُرٍّ» لِأَنَّ ضَرُورَةَ الرِّقِّ فِي الْخِيَارِ قَدْ ظَهَرَ أَثَرُهُ، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ فِي الْحُرِّ.

[398/2]

الْقَوْلُ فِيْمَا يُظَنُّ أَنَّهُ تَرْجِيحٌ وَلَيْسَ بِتَرْجِيحٍ

4545. وَلَهُ أَمْثَلَةٌ سِتَّةٌ:

4546. الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْمَلَ أَحَدُ الرَّائِيَيْنِ بِالْخَبَرِ دُونَ الْآخَرِ، أَوْ يَعْمَلَ بَعْضُ الْأُمَّةِ، أَوْ بَعْضُ الْأُمَّةِ بِمُوجِبِ أَحَدِ الْخَبَرَيْنِ. فَلَا يُرْجَحُ بِهِ، إِذَا لَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمْ. فَالْمَعْمُولُ بِهِ وَغَيْرُ الْمَعْمُولِ بِهِ وَاحِدٌ.

4547. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا غَرِيبًا لَا يُشَبُّهُ الْأَصُولُ، كَحَدِيثِ الْفَقْهَةِ، وَغَرَّةِ الْجَنِينِ، وَضَرْبِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَخَبَرِ نَبِيذِ التَّمْرِ، وَرُبْعِ الْقِيَمَةِ فِي إِحْدَى عَيْنَيِ الْفَرَسِ. فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ لَوْ صَحَّتْ لَا تُؤَخَّرُ عَنْ مُعَارَضِهَا الْمُوَافِقِ لِلْأَصُولِ، لِأَنَّ لِلشَّارِعِ أَنْ يَتَعَبَّدَ بِالْغَرِيبِ وَالْمَالُوفِ.

4548. نَعَمْ لَوْ ثَبَتَ التَّقَاوُمُ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ تَسَاقُطًا وَرَجَعْنَا إِلَى الْقِيَاسِ. وَذَلِكَ لَيْسَ مِنَ التَّرْجِيحِ فِي شَيْءٍ.

4549. الثَّلَاثُ: الْخَبَرُ الَّذِي يَدْرَأُ الْحَدَّ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْمَوْجِبِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدُّ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ.

4550. وَقَالَ قَوْمٌ: الرَّافِعُ أَوَّلَى. وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ تَفَاوُتًا فِي صِدْقِ الرَّائِي فِيْمَا يَنْقُلُهُ مِنْ لَفْظِ الْإِجَابِ أَوْ الْإِسْقَاطِ.

4551. الرَّابِعُ: إِذَا رَوَى خَبْرَانِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدُهُمَا مُثَبِّتٌ وَالْآخَرُ نَافٍ، فَلَا يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لِإِحْتِمَالِ وَقُوعِهِمَا فِي حَالَيْنِ. فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ.

4552. وَقَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ أَفْعَالِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَحَلَّ امْتِنَاعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ.

4553. الْخَامِسُ: خَبَرٌ يَتَضَمَّنُ الْعِتْقَ، وَالْآخَرُ يَتَضَمَّنُ نَفْيَهُ، قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: الْمُثَبِّتُ لِلْعِتْقِ أَوَّلَى لِعِلَابَةِ الْعِتْقِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ تَفَاوُتًا فِي صِدْقِ الرَّائِي وَثُبُوتِ تَقْلِيدِهِ.

4554. السَّادِسُ: الْخَبَرُ الْحَاطِرُ لَا يُرْجَحُ عَلَى الْخَبَرِ الْمُبِيحِ عَلَى مَا ظَنَّهُ قَوْمٌ، لِأَنَّهُمَا حُكْمَانِ شَرْعِيَّانِ؛ صِدْقُ الرَّائِي فِيهِمَا عَلَى وَبَرَةٍ وَاحِدَةٍ.

الباب الثاني هي

ترجيح العلل

4555. وَمَجَامِعُ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ تَرْجِيحُ الْعِلَلِ خَمْسَةٌ:

4556. الْأَوَّلُ: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ الَّذِي مِنْهُ الْإِتِّزَاعُ، فَإِنَّ قُوَّةَ الْأَصْلِ تُؤَكِّدُ الْعِلَّةَ.

[399/2]

4557. الثَّانِي: مَا يَرْجِعُ إِلَى تَقْوِيَةِ نَفْسِ الْعِلَّةِ فِي ذَاتِهَا.

4558. الثَّلَاثُ: / مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ طَرِيقِ إِبْتِاتِ الْعِلَّةِ مِنْ نَحْوِ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ أَمَارَةٍ.

4559. الرَّابِعُ: مَا يُقْوِي حُكْمَ الْعِلَّةِ الثَّابِتِ بِهَا.

4560. الْخَامِسُ: أَنْ تَتَّقَوِيَ بِشَهَادَةِ الْأَصُولِ وَمُوافَقَتِهَا لَهَا.

4561. الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

4562. الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ مُنْتَزَعَةً مِنْ أَصْلٍ مَعْلُومٍ اسْتِقْرَازُهُ فِي الشَّرْعِ

ضَرُورَةً، وَالْأُخْرَى مِنْ أَصْلٍ مَعْلُومٍ لَكِنْ يَنْظُرُ وَدَلِيلٌ، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ فَجَاحِدُ الضَّرُورِيِّ يَكْفُرُ، وَجَاحِدُ النَّظَرِيِّ لَا يَكْفُرُ. فَذَلِكَ أَقْوَى.

4563. فَإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ قَدْ قَدَّمْتُمْ أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ مَعْلُومٌ عَلَى مَعْلُومٍ؟

4564. قُلْنَا: الْعِلَّتَانِ مَظْنُونَتَانِ، وَإِنَّمَا الْمَعْلُومُ أَصْلَاهُمَا. وَالتَّرْجِيحُ لِلْعِلَّةِ الْمَظْنُونَةِ.

4565. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مُحْتَمِلًا لِلنَّسْخِ، أَوْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى

نَسْخِهِ، فَمَا سَلِمَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَالِإِحْتِمَالِ أَوْلَى وَأَقْوَى.

4566. الثَّلَاثُ: أَنْ يَنْبُتَ أَصْلُ إِحْدَى الْعِلَّتَيْنِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَالْأُخْرَى بِخَيْرِ مُتَوَاتِرٍ

وَأَمْرٍ مَقْطُوعٍ بِهِ، فَإِنَّ الْعَمَلَ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا قَطْعًا، فَهُوَ حَقٌّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَنْ ظَنَّ صِدْقَ الرَّايِ، وَالْآخَرُ حَقٌّ فِي نَفْسِهِ مُطْلَقًا لَا بِالِإِضَافَةِ.

4567. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِرَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَالْآخَرُ بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِنَّهُ

يُوجَّحُ الْأَوَّلُ عِنْدَ مَنْ يُوجَّحُ بِكَثْرَةِ الرِّوَاةِ، وَلَا يُوجَّحُ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ.

4568. **الخامس:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بَعْمُومٍ لَمْ يَدْخُلْهُ التَّخْصِصُ، فَيَقْدَمُ عَلَى عُمُومِ دَخَلَهُ التَّخْصِصُ، لِضَعْفِهِ.

4569. **السادس:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِصَرِيحِ النَّصِّ، وَالْآخَرُ ثَبَتَ بِتَقْدِيرٍ إِضْمَارٍ أَوْ حَذْفٍ ذَقِيقٍ، فَالنَّصُّ الصَّرِيحُ أَوْلَى.

4570. **السابع:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ فَرْعًا لِأَصْلٍ آخَرَ. فَالْفَرْعُ ضَعِيفٌ عِنْدَ مَنْ جَوَزَ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ. وَالْأَظْهَرُ مَنَعَ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ أَصْلٌ ثَبَتَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ أَقْوَى مِنْ أَصْلٍ ثَبَتَ بِالْقِيَاسِ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ.

4571. **الثامن:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مِمَّا اتَّفَقَ الْقَائِسُونَ عَلَى تَغْلِيلِهِ، وَالْآخَرُ اخْتَلَفُوا فِيهِ. فَالْمُتَّفَقُ عَلَى تَغْلِيلِهِ مِنَ الْقَائِسِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا كُلُّ الْأُمَّةِ، أَقْرَبُ إِلَى كَوْنِهِ مَعْلُومًا مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ.

4572. **التاسع:** أَنْ يَكُونَ دَلِيلُ أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ مَكْشُوفًا مُعَيَّنًا، وَالْآخَرُ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ ثَابِتٌ بِدَلِيلٍ وَلَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا، فَيَقْدَمُ الْمَكْشُوفُ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ رُتْبَتِهِ وَتَقْدِيمِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَالْمَجْهُولُ لَا يُدْرَى مَا رُتْبَتُهُ، وَمَا وَجْهُ مُعَارَضَتِهِ / لِغَيْرِهِ، وَمُسَاوَاتِهِ لَهُ.

4573. **العاشر:** أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مُغَيَّرًا لِلنُّفْيِ الْأَصْلِيِّ وَالْآخَرُ مُقَرَّرًا، فَالْمُغَيَّرُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَأَصْلٌ سَمْعِيٌّ، وَالْآخَرُ نَفْيٌ لِلْحُكْمِ عَلَى الْحَقِيقَةِ.

4574. **القسم الثاني:** مَا لَا يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ.

4575. وَيَرْجِعُ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ، نُورِدُهَا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ لِتَعَلُّقِ بَعْضِهَا بِالْبَعْضِ. وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ عَشْرِينَ وَجْهًا:

4576. **الأول:** أَنْ تَثْبُتَ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ بِنَصِّ قَاطِعٍ. وَهَذَا قَدْ أُورِدَ فِي التَّرْجِيحِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الظَّنَّ يَنْمُجِي فِي مُقَابَلَةِ الْقَاطِعِ، فَلَا يَبْقَى مَعَهُ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى تَرْجِيحٍ، إِذْ لَوْ بَقِيَ مَعَهُ لَنَطَرَقَ شَكْنَا إِلَيْهِ، وَلَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لِمَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ، وَلَا لِمَظْنُونٍ عَلَى مَظْنُونٍ.

4577. **الثاني:** أَنْ تَعْتَصِدَ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ بِمُوَافَقَةِ قَوْلِ صَحَابِيٍّ ائْتَشَرَ وَسَكَتَ عَنْهُ

الْآخَرُونَ. وَهَذَا يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ لَا يَرَى ذَلِكَ إِجْمَاعًا. أَمَّا مَنْ اعْتَقَدَهُ
إِجْمَاعًا صَارَ عِنْدَهُ قَاطِعًا وَيَسْقُطُ الظَّنُّ فِي مُقَابَلَتِهِ.

4578. **الثَّالِثُ:** أَنْ تَعْتَصِدَ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ وَحْدَهُ وَلَمْ يَنْتَشِرْ. فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ: قَوْلُهُ حُجَّةٌ،
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَقْوَى الْقِيَاسُ بِهِ فِي ظَنِّ مُجْتَهِدٍ، إِذْ يَقُولُ: إِنْ
كَانَ قَالَهُ عَنْ تَوْقِيفٍ فَهُوَ أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ عَنْ ظَنٍّ وَقِيَاسٍ فَهُوَ أَوْلَى بِفَهْمِ
مَقَاصِدِ الشَّرْعِ مِنْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَتَرَجَّحَ عِنْدَ مُجْتَهِدٍ.

4579. **الرَّابِعُ:** أَنْ يَتَرَجَّحَ بِمُوَافَقَتِهِ لِخَبَرٍ مُرْسَلٍ، أَوْ بِخَبَرٍ مَرْدُودٍ عِنْدَهُ، لَكِنْ قَالَ بِهِ
بَعْضُ الْعُلَمَاءِ. فَهَذَا مُرْجِعٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ قَاطِعًا بِبُطْلَانِ مَذْهَبِ الْفَاقِلِينَ
بِهِ، بَلْ يَرَى ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ.

4580. **الخَامِسُ:** أَنْ تَشْهَدَ الْأُصُولُ لِمِثْلِ حُكْمٍ إِحْدَى الْعِلْمَيْنِ - أَغْنِي لِحُجَّتِهَا
لَا لِعَيْنِهَا - فَإِنَّهُ إِنْ شَهِدَتْ لِعَيْنِهَا كَانَ قَاطِعًا رَافِعًا لِلظُّنُونِ. مِثَالُهُ تَرْجِيحُ عَلَيْهِ
مَنْ أَوْجَبَ النِّيَّةَ فِي الطُّهَارَةِ بِشَهَادَةِ الْأُصُولِ مِنْ اخْتِفَارِ الْقُرْبَاتِ إِلَى النِّيَابِ،
وَشَهَادَةِ الْكُفَّارَاتِ لِاسْتِثْنَاءِ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ فِي النِّيَّةِ. فَهَذَا يَصْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ
عِنْدَ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ.

4581. **السَّادِسُ:** أَنْ يَكُونَ نَفْسُ وَجُودِ الْعِلَّةِ ضَرُورِيًّا فِي أَحَدِهِمَا، نَظَرِيًّا فِي الْآخَرِ.
فَإِنْ كَانَا مَعْلُومَيْنِ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَتَقِنًا وَالْآخَرُ مَظْنُونًا، فَإِنَّ مَنْ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ
مَا يَتَقَيَّنُ، كَكَوْنِ الْبُرْقُونِ، وَكَوْنِ الْخَمْرِ مُسْكِرًا، وَمِثُّهُ مَا يُظَنُّ، كَكَوْنِ الْكَلْبِ
نَجَسًا إِذَا عَلَلْنَا مَنْعَ بَيْعِهِ بِنَجَاسَتِهِ، وَكَكَوْنِ التُّرَابِ مُبْطِلًا رَاحَةَ النَّجَاسَةِ إِذَا
أَلْقِيَ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ الْمُتَغَيِّرِ لَا مَاتِرًا.

4582. كَذَلِكَ عِلَّةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ وَصْفَيْنِ: أَحَدُهُمَا ضَرُورِيٌّ، وَالْآخَرُ نَظَرِيٌّ، أَوْ أَحَدُهُمَا
مَعْلُومٌ وَالْآخَرُ مَظْنُونٌ، إِذَا / عَارَضَهَا مَا هُوَ ضَرُورِيٌّ الْوَصْفَيْنِ، أَوْ مَعْلُومٌ
الْوَصْفَيْنِ، لِأَنَّ مَا عَلِمَ مَجْمُوعٌ وَصْفِيهِ أَوْلَى مِمَّا تَطَرَّقَ الشُّكُّ أَوْ الظَّنُّ إِلَى
أَحَدٍ وَصْفِيهِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ لَا مَعَالَةَ يَتَّبِعُ وَجُودَ نَفْسِ الْعِلَّةِ، فَمَا قَوِيَ [إِيهِ] الْعِلْمُ
أَوْ الظَّنُّ بِوُجُودِ الْعِلَّةِ، قَوِيَ الظَّنُّ [إِيهِ] بِحُكْمِ الْعِلَّةِ.

4583. **السَّابِعُ:** التَّرْجِيحُ بِمَا يَعُودُ إِلَى تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِالْعِلَّةِ، فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْعِلْمَيْنِ

حُكْمًا، كَكُونِهِ حَرَامًا أَوْ نَجِسًا، وَالْأُخْرَى حِسِّيَّةٌ، كَكُونِهِ قُوًّا أَوْ مُسْكِرًا، زَعَمُوا أَنَّ رَدَّ الْحُكْمِ إِلَى الْحُكْمِ أَوَّلَى، حَتَّى إِنْ تَغْلِيلَ الْحُكْمَ بِالْحُرِّيَّةِ وَالرَّقِّ أَوَّلَى مِنْ تَغْلِيلِهِ بِالتَّمْيِيزِ وَالْعَقْلِ، وَتَغْلِيلَهُ بِالتَّكْلِيفِ أَوَّلَى مِنْ تَغْلِيلِهِ بِالْإِنْسَانِيَّةِ. وَهَذَا مِنَ التَّرْجِيحَاتِ الضَّعِيفَةِ.

4584. الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ سَبَبًا، أَوْ سَبَبًا لِلْسَّبَبِ، كَمَا لَوْ جَعَلَ الرَّقَا وَالسَّرْقَةَ عِلَّةً لِلْحَدِّ وَالْقَطْعِ، كَانَ أَوَّلَى مِنْ جَعْلِ أَخَذِ مَالِ الْغَيْرِ عَلَى سَبِيلِ الْخَفِيَّةِ الْعِلَّةَ، وَمِنْ جَعْلِ إِبْلَاحِ الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ عِلَّةً، حَتَّى يَتَعَدَّى إِلَى النَّبَاشِ وَاللَّاطِطِ، لِأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ اسْتَنْدَتْ إِلَى الْإِسْمِ الَّذِي ظَهَرَ الْحُكْمُ بِهِ. هَذَا إِذَا تَسَاوَتِ الْعِلَتَانِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. أَمَّا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ غَيْرُ مَنْوُوطٍ بِالسَّبَبِ الظَّاهِرِ، بَلْ يَمْتَعْنِي يَتَضَمَّنُهُ، فَالدَّلِيلُ مُتَّبِعٌ فِيهِ، كَمَا أَنَّ الْقَاضِيَ لَا يَقْضِي فِي خَالَةِ الْغَضَبِ، لَا لِلْغَضَبِ وَلَكِنْ لِكُونِهِ مَمْنُوعًا مِنْ اسْتِيفَاءِ الْفِكْرِ، فَيَجْرِي فِي الْخَافِقِ وَالْجَانِعِ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ التَّغْلِيلِ بِالْغَضَبِ الَّذِي يُنْسَبُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ.

4585. التَّاسِعُ: التَّرْجِيحُ بِشِدَّةِ التَّأثيرِ. وَلَا تَعْنِي بِشِدَّةِ التَّأثيرِ قِيَامُ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ عِلَّةً، لِأَنَّ الدَّلِيلَ يَقُومُ عَلَى الْمَعْنَى الْكَائِنِ فِي نَفْسِهِ دُونَ الدَّلِيلِ، فَلْيَكُنْ لِكَوْنِ الْعِلَّةِ مُؤَثِّرَةً فِي نَفْسِهِ مَعْنًى، ثُمَّ إِذَا / تَحَقَّقَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ وَفِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى، رُبَّمَا نَصَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ دَلِيلًا مُعَرِّفًا، أَوْ أَمَارَةً مُغْلَبَةً عَلَى الظَّنِّ، وَرُبَّمَا لَمْ يَنْصِبْ دَلِيلًا.

4586. فَإِذَا قُوَّةُ الدَّلِيلِ الْمَعْرِفِ بِكَوْنِهَا عِلَّةً لَيْسَ مِنْ شِدَّةِ التَّأثيرِ فِي شَيْءٍ. بَلْ فَسَّرُوا شِدَّةَ التَّأثيرِ بِوُجُوهٍ:

4587. أَوَّلُهَا: انْعِكَاسُ الْعِلَّةِ مَعَ اطِّرَادِهَا. فَهِيَ أَوَّلَى مِنَ الْبَيِّ لَا تَعَكِّسُ عِنْدَ قَوْمٍ. إِذَا دَوَّرَانِ الْحُكْمَ مَعَ عَدَمِهَا وَوُجُودِهَا نَفْيًا وَإِثْبَاتًا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ تَأثيرِهَا، كَشِدَّةِ الْخَمْرِ، إِذَا يَزُولُ بِزَوَالِهَا.

4588. ثَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ مَعَ كَوْنِهَا عِلَّةً دَاعِيَةً إِلَى فِعْلِ مَا هِيَ عِلَّةُ تَحْرِيمِهِ، كَالشَّدَّةِ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، وَهِيَ دَاعِيَةٌ إِلَى الشَّرْبِ الْمُحَرَّمِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِطْرَابِ وَالشَّرُورِ، فَهِيَ مَعَ تَأثيرِهَا فِي الْحُكْمِ أَثَرَتْ فِي تَحْصِيلِ مَحَلِّ الْحُكْمِ وَهُوَ الشَّرْبُ.

4589. قَالَتْهَا: أَنْ تَكُونَ عِلَّةٌ ذَاتُ وَصْفٍ وَاحِدٍ، وَغَارَضَهَا عِلَّةٌ ذَاتُ أَوْصَافٍ. فَقَالَ قَوْمٌ: الْوَصْفُ الْوَاحِدُ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْحُكْمَ الثَّابِتَ بِهِ الْمُخَالَفَ لِلنَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، أَكْثَرُ، فَكَانَ تَأْيِيدُهُ أَكْثَرَ قُرُوعًا فَهِيَ أَكْثَرُ تَأْيِيدًا. وَقَالَ قَوْمٌ: ذَاتُ الْأَوْصَافِ أَوَّلَى لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ خَفِيفَةٌ سَهْلَةٌ فَالْبَاقِي عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ أَكْثَرُ. وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّ الْمُجْتَهِدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ.

4590. رَابِعُهَا: أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا أَكْثَرُ وَقُرُوعًا، فَهِيَ أَكْثَرُ تَأْيِيدًا، فَتَكُونُ أَوَّلَى. وَهَذَا بَعِيدٌ. لِأَنَّ تَأْيِيدَ الْعِلَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَحَلٍّ وَجُودِهَا، أَمَا حَيْثُ لَا وَجُودَ لَهَا كَيْفَ يُطْلَبُ تَأْيِيدُهَا!

4591. خَامِسُهَا: عِلَّةٌ يَشْهَدُ لَهَا أَصْلَانِ أَوَّلَى مِمَّا يَشْهَدُ لَهَا أَصْلٌ وَاحِدٌ، عِنْدَ قَوْمٍ. وَهَذَا يَظْهَرُ إِنْ كَانَ طَرِيقُ الْإِسْتِنْبَاطِ مُخْتَلِفًا. وَإِنْ كَانَ مُتَسَاوِيًا فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَقْوَى ظَنُّ مُجْتَهِدٍ بِهِ. وَتَكُونُ كَثْرَةُ الْأُصُولِ كَثْرَةً الرِّوَاةِ لِلْخَبَرِ. مِثَالُهُ: أَنَا إِذَا تَنَازَعْنَا فِي أَنْ يَدَ السُّومِ لَمْ تَوْجِبِ الضَّمَانَ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ لِعَرَضِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ وَعَدَاهُ إِلَى الْمُسْتَعِيرِ. وَقَالَ الْخَضَمُ: بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ لِيَتَمَلَّكَ «فَيَشْهَدُ لِلشَّافِعِيِّ فِي عَلَيْهِ يَدُ الْغَاصِبِ وَيَدُ الْمُسْتَعِيرِ مِنَ الْغَاصِبِ» ١١. وَلَا يَشْهَدُ لِأَبِي خَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا يَدُ الرَّهْنِ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَغْلِبَ رُجْحَانُ عِلَّةِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَ مُجْتَهِدٍ، وَيَكُونَ كُلُّ أَصْلٍ كَأَنَّهُ شَاهِدٌ آخَرٌ. وَكَذَلِكَ الرَّأْيُ إِذَا عُلِّلَ بِالطَّعْمِ يَشْهَدُ لَهُ الْمِلْحُ أَيْضًا، وَإِنْ عُلِّلَ بِالْقُوَّةِ لَمْ يَشْهَدْ لَهُ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ التَّرْجِيحاتِ.

4592. الْعَاشِرُ: مِنَ التَّرْجِيحاتِ: الْعِلَّةُ الْمُثَبَّتَةُ لِلْعُمُومِ الَّذِي مِنْهُ الْإِسْتِنْبَاطُ، فَهِيَ أَوَّلَى مِنَ الْمُخَصَّصَةِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿أَوَلَمْ نَسْأَلِ الْمَاءَ قِيمَتَهَا﴾ (النساء 43) فَبَرَزَتْ عِلَّةُ تَقْتَضِي إِخْرَاجِ الْمَحْرَمِ وَالصُّغِيرَةِ مِنَ الْعُمُومِ، وَبَرَزَتْ عِلَّةُ أُخْرَى تَوَافِقُ الْعُمُومَ، فَالَّذِي يَبْقَى الْعُمُومُ أَوَّلَى، لِأَنَّ الْعُمُومَ لِمُجَرِّدِهِ حُجَّةٌ، فَلَا أَقْلَ مِنَ التَّرْجِيحِ بِهِ. وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُخَصَّصَةُ أَوَّلَى، لِأَنَّهَا عَرَفَتْ مَا لَمْ يَعْرِفِ الْعُمُومُ، فَأَقَادَتْ، وَالْعِلَّةُ الْمَقْرَرَةُ لِلْعُمُومِ لَمْ تُفِدْ مَرِيدًا، فَكَانَتْ أَوَّلَى، كَالْمُنْعَدِيَةِ، فَإِنَّهَا أَوَّلَى مِنَ الْقَاصِرَةِ عِنْدَ قَوْمٍ.

4593. وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْمُتَعَدِّيَةَ قَوَّرَتِ الْمَلْفُوظَ وَالْحَقَّتْ بِهِ الْمَسْكُوتُ، وَأَفَادَتْ؛ وَالْقَاصِرَةَ لَمْ تَفِدْ شَيْئًا، حَتَّى قَالَ قَائِلُونَ: هِيَ فَاسِدَةٌ. فَتَحِيلَ قَوْمٌ لِدَلِيلِكَ تَرْجِيحَ الْمُتَعَدِّيَةِ. وَلَيْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ أَيْضًا. وَأَمَّا الْمُخَصَّصَةُ فَخَالَفَتْ مُوجِبَ الْعُمُومِ، فَكَانَتْ أَضْعَفَ مِنَ الَّتِي لَمْ تُخَالَفْ.

4594. الْحَادِي عَشَرَ: تَرْجِيحُ الْعِلَّةِ بِكَثْرَةِ شَبَهِهَا بِأَصْلِهَا، عَلَى الَّتِي / هِيَ أَقْلُ شَبَهًا

بِأَصْلِهَا. وَهَذَا ضَعِيفٌ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى مُجَرَّدَ الشَّبَهِ فِي الْوَصْفِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهِ مُوجِبًا لِلْحُكْمِ. وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ مُوجِبًا فَقَايَتُهُ أَنْ تَكُونَ كَمِثْلِهِ أُخْرَى. وَلَا يَجِبُ تَرْجِيحُ عِلَّتَيْنِ عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ الشَّيْءَ يَتَرَجَّحُ بِقُوَّتِهِ، لَا بِانضِمَامِ مِثْلِهِ إِلَيْهِ، كَمَا لَا يَتَرَجَّحُ الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى الثَّابِتِ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأُصُولِ. وَيَقْرُبُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُمْ «رَدُّ الشَّيْءِ إِلَى جَنْسِهِ أَوْلَى مِنْ رَدِّهِ إِلَى غَيْرِ جَنْسِهِ» حَتَّى يَكُونَ قِيَاسُ الصَّلَاةِ عَلَى الصَّلَاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الصَّوْمِ وَالْحَجِّ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ شَبَهًا بِهِ. وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ، لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأُصُولِ يَنَاسِبُ اخْتِلَافَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ جَنْسُ الْمَنْظُورِ فِيهِ وَاحِدًا، كَانَ التَّفَاوُتُ أَغْلَبَ عَلَى الطَّرَفِ، وَعَنْ هَذَا جُعِلَ مُجَرَّدُ الشَّبَهِ حُجَّةً عِنْدَ قَوْمٍ.

رد الشيء لجنسه
أولى من رده
لغير جنسه

4595. الثَّانِي عَشَرَ: عِلَّةٌ أَوْجَبَتْ حُكْمًا وَزِيَادَةً، مُرْجَحَةٌ عَلَى مَا لَا يُوْجِبُ الزِّيَادَةَ عِنْدَ قَوْمٍ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ تُرَادُ لِحُكْمِهَا، فَمَا كَانَتْ فَائِدَتُهَا أَكْثَرَ فَهِيَ أَوْلَى، حَتَّى قَالُوا: مَا أَوْجَبَ الْجِلْدَ وَالتَّغْرِيبَ أَوْلَى مِمَّا لَا يُوْجِبُ إِلَّا الْجِلْدَ. وَعَلَى مَسَاقِهِ قَالُوا: عِلَّةٌ تَقْتَضِي الْوُجُوبَ أَوْلَى مِنْ عِلَّةٍ تَقْتَضِي النَّدْبَ، وَمَا تَقْتَضِي النَّدْبَ أَوْلَى مِمَّا تَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ، لِأَنَّ فِي الْوَاجِبِ مَعْنَى النَّدْبِ وَزِيَادَةً.

4596. الثَّلَاثُ عَشَرَ: تَرْجِيحُ الْمُتَعَدِّيَةِ عَلَى الْقَاصِرَةِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ مَنْ لَا يُفْسِدُ الْقَاصِرَةَ، لِأَنَّ كَثْرَةَ الْفُرُوعِ، بَلْ وَجُودَ أَصْلِ الْفُرُوعِ، لَا تُبَيِّنُ قُوَّةَ فِي ذَاتِ الْعِلَّةِ. بَلْ يَنْفُذُ أَنْ يُقَالَ: الْقَاصِرَةُ أَوْفَقُ لِلنَّصِّ فَهِيَ أَوْلَى.

4597. الرَّابِعُ عَشَرَ: تَرْجِيحُ النَّاقِلَةِ عَنِ حُكْمِ الْعَقْلِ عَلَى الْمُقَرَّرَةِ، لِأَنَّ / النَّاقِلَةَ

أَثْبَتَتْ حُكْمًا شَرْعِيًّا، وَالْمُقَرَّرَةُ مَا أُثْبِتَتْ شَيْئًا. وَقَالَ قَوْمٌ: بَلِ الْمُقَرَّرَةُ أَوْلَى لِأَنَّهَا مُعْتَصِدَةٌ بِحُكْمِ الْعَقْلِ الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِالنَّفْيِ، لَوْلَا هَذِهِ الْعِلَّةُ. وَمِثَالُهُ:

[405/2]

عِلَّةٌ تَقْتَضِي الزَّكَاءَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ وَأُخْرَى تَنْفِي الْوُجُوبَ، وَعِلَّةٌ تَوْجِبُ الرِّبَا فِي الْأَرْزِ وَأُخْرَى تَنْفِي.

4598. فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ صَحَّتِ الْعِلَّةُ الْمُتَبَقِّيةُ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ وَلَمْ تُفِذْ شَيْئًا، لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ عِلَّةً لَكُنَّا نُبْقِي الْحُكْمَ أَيْضًا؟

4599. قُلْنَا: إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ، كَمَنْ عَلَّلَ لِيُدَلَّ عَلَى أَنَّ هُبُوبَ الرِّيحِ لَا يُوْجِبُ الصَّوْمَ وَالْوُضُوءَ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَفْتَضِيَ تَفْصِيلًا لَا يَفْتَضِيهِ الْعَقْلُ، أَوْ يَفْتَضِيَ زِيَادَةً شَرْطٍ أَوْ إِبْطَالًا لَا يَفْتَضِيهِ الْعَقْلُ، كَمَا لَوْ نَصَبَ عِلَّةً لِحُجُوزِ بَيْعٍ غَيْرِ الْقُوْتِ مُتَفَاصِلًا، فَإِنْ تَخَصَّصَ غَيْرُ الْقُوْتِ عَنِ الْقُوْتِ مِمَّا لَا يَفْتَضِيهِ الْعَقْلُ.

4600. الْخَامِسَ عَشَرَ: تَقْدِيمُ الْعِلَّةِ الْمُثْبِتَةِ عَلَى النَّافِيَةِ، قَالَ بِهِ قَوْمٌ. وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ النَّفْيَ الَّذِي لَا يَثْبُتُ إِلَّا شَرْعًا كَالْإِتْبَاتِ وَإِنْ كَانَ نَفْيًا أَصْلِيًّا يَرْجِعُ إِلَى مَا قَدَّمَاهُ مِنَ النَّاقِلَةِ وَالْمُقَرَّرَةِ. وَقَدْ قَالَ الْكَرْخِيُّ: الْعِلَّةُ الدَّائِرَةُ لِلْحَدِّ أُولَى مِنَ الْمُوجِبَةِ. وَهَذَا يَصِحُّ بَعْدَ ثُبُوتِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ادْرَعُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ». وَلَا يَجْرِي فِي الْعِبَادَاتِ وَالْكَفَارَاتِ وَمَا لَا يَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ. بَلْ إِذَا كَانَ لِلْوُجُوبِ وَجْهٌ وَلِلْسُقُوطِ وَجْهٌ، وَتَعَارَضَ الْوُجُوهَانِ، كَانَ الْمَحَلُّ مَحَلًّا شُبُهَةً، فَيَسْقُطُ، لِعُمُومِ الْخَبَرِ، لَا لِتَرْجِيحِ الدَّائِرَةِ عَلَى الْمُوجِبَةِ.

4601. السَّادِسَ عَشَرَ: تَرْجِيحُ عِلَّةٍ هِيَ بِطَرِيقِ الْأُولَى عَلَى مَا هِيَ مِثْلُ، كَتَغْلِيلِ قَبُولِ شَهَادَةِ التَّائِبِ، وَقِيَاسِهِ عَلَى مَا قَبُلَ إِقَامَةُ حَدِّ الْقَذْفِ، وَتَغْلِيلِ وَجُوبِ كَفَّارَةِ الْعَمْدِ، / وَقِيَاسِهِ عَلَى الْخَطَا؛ وَتَغْلِيلِ صِحَّةِ النِّكَاحِ عِنْدَ فَسَادِ التَّسْمِيَةِ قِيَاسًا عَلَى تَرْكِ التَّسْمِيَةِ؛ فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْأُولَى، فَهُوَ أَقْوَى.

[406/2]

4602. السَّابِعَ عَشَرَ: رَجَحَ قَوْمٌ الْعِلَّةَ الْمُتْلَازِمَةَ عَلَى الَّتِي تَفَارِقُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ، إِذْ رَبُّ لَازِمٌ لَا يَكُونُ عِلَّةً، كَحُمْرَةِ الْخَمْرِ، بَلْ كَوُجُودِ الْخَمْرِ وَالْبُرِّ.

4603. الثَّامِنَ عَشَرَ: رَجَحَ قَوْمٌ عِلَّةً انْتَرَعَتْ مِنْ أَصْلِ سَلَمٍ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، عَلَى عِلَّةٍ انْتَرَعَتْ مِنْ أَصْلِ لَمْ يَسَلَمْ مِنَ الْمُعَارَضَةِ بِمِثْلِهِ.

4604. التَّاسِعَ عَشَرَ: رَجَحَ قَوْمٌ عِلَّةً تَوْجِبُ حُكْمًا أَخَفَّ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ خَنِيفَةٌ سَمْحَةٌ. وَرَجَحَ آخَرُونَ بِالضَّدِّ، لِأَنَّ التَّكْلِيفَ شَاقٌّ ثَقِيلٌ. فَهَذِهِ تَرْجِيحَاتٌ ضَعِيفَةٌ.

4605. الْعِشْرُونَ: تَرْجِيحُ عَلَّةٍ تُوجِبُ فِي الْفَرْعِ مِثْلَ حُكْمِهَا، عَلَى عَلَّةٍ تُوجِبُ فِي الْفَرْعِ خِلَافَ حُكْمِهَا، كَتَغْلِيلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ جَنِينِ الْأُمَةِ: يُوجِبُ حُكْمًا مُسَاوِيًا لِلْأَصْلِ فِي التَّسْوِيَةِ ابْتَيْنَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى، وَتَغْلِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُوجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فِي الْفَرْعِ، إِذَا أُوجِبَ فِي الْأُنْثَى مِنَ الْأُمَةِ عَشْرَ قِيَمَتِهَا، وَفِي الذَّكَرِ نِصْفَ / عَشْرِ قِيَمَتِهَا. وَالْأَصْلُ هُوَ جَنِينُ الْحُرَّةِ، وَفِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِنْهُ خُمُسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَالْعِلَّةُ الَّتِي تَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْأُنْثَى وَالذَّكُورَةِ أَوْلَى لِأَنَّهَا أَوْفَقُ لِلْأَصْلِ.

[407/2]

4606. فَهَذِهِ وَجُوهُ التَّرْجِيحَاتِ، وَبَعْضُهَا ضَعِيفٌ يُفِيدُ الظَّنَّ لِبَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ دُونَ بَعْضٍ.

4607. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَرْجِيحَاتٌ مِنْ جَنْسِهَا. وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ تَنْبِيهُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

4608. هَذَا تَمَامُ الْقَوْلِ فِي الْقُطْبِ الرَّابِعِ. وَبِهِ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنَ الْأَقْطَابِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ أَصُولِ الْفِقْهِ.

4609. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا. /

فهارس المستصفى

1. الفهرس المفصل لموضوعات المستصفى ومسائله 731
2. فهرس الآيات القرآنية 817
3. فهرس الأحاديث 837
4. فهرس الآثار 872
5. فهرس الأعلام 884
6. فهرس التراجم 887
7. فهرس الكتب 890
8. فهرس المذاهب والفرق 891
9. فهرس الأبيات الشعرية 892
10. فهرس الآراء التي نقلها الغزالي عن الباقلاني 893
11. الفهرس العام 897
12. فهرس القواعد الأصولية والفقهية التي أوردها أو ناقشها الغزالي في المستصفى 925
13. مراجع لترجمة الإمام الغزالي 930
14. فهرس المصادر والمراجع 935

الفهرس المفصل لموضوعات المستصفي ومسانله

- المقدمة: حمد الله والثناء عليه بما هو أهله والصلاة والسلام على نبيه ورسله ذي العنصر الطاهر
وبيان أن الطاعة: عمل، وعلم، وتقسيم العلوم إلى: عقلي، منحص، ونقلي، منحص، وما ازدوج فيه العقل
والسمع، وبيان أن الأخير هو أشهر العلوم. وبيان أن علم الفقه هو من هذا القبيل ولذلك صر العزالي
إليه مهلة من عمره وصنف فيه. وقال العزالي على علم طريق الأحرة وتصنيفه فيه. والإشارة إلى بعض
تأليف العزالي في الفقه وأصوله وسبب تأليفه للمستصفي ومنهجه فيه. 5-3
- صدر الكتاب: المستصفي مني على مقدمة وأربعة أقطاب. والمقصود: أولاً ذكر معنى أصول
الفقه وحده وحقيقته، ثانياً: مرتبته، ونسبته إلى العلوم، ثالثاً: كيفية اشتعابه إلى المقدمة المتطرفة والأقطاب
الأربعة، رابعاً: كيفية اندراج جميع أقسامه وتفصيله تحت الأقطاب الأربعة، خامساً: وجع تفلقه بهذه
المقدمة 6
- خذ أصول الفقه وبيان معنى الفقه لغة واصطلاحاً. والتنبيه إلى أن للأفعال أحكاماً عقلية وأن العارف
بها يسمى متكلماً لا فقيهاً. 6
- تعريف علم أصول الفقه، وبيان أن الأصول لا يتعرض فيها لأحد المسائل إلا على طريق ضرب المثال. 7
- بيان مرتبة علم الأصول ونسبته إلى العلوم، وتقسيم العلوم إلى عقلية، ودينية، وكل واحد من العقلية
والدينية إلى كلي، وجزئي. وبيان أن العلم الكلي من العلوم الدينية هو علم الكلام. 7
- نظر المعسر والمحدث والفقيه والأصولي في الجزئيات. بيننا المتكلم ينظر في أعم الأشياء وهو الموهود.
والمتكلم يقسم الموهود أولاً: إلى قديم وحديث، ثم يقسم المحدث إلى جوهر وعرض، ثم يقسم العرض
إلى ما تشترط فيه الحياة، وإلى ما يستغني عنها. ويقسم الجوهر إلى الحيوان والنبات والجماد. فمتحال نظر
المتكلم في القديم ويتدرج نظره ليصل إلى أن بغثة الرسل جازرة، وأنه قادر عليه، وعلى تعريف صدقهم
بالحجرات، وأن هذا الجازر واقع. وبيان أن العقل يدل على صدق النبي، ثم يعزل نفسه ويعترف بأنه يتلقى
من النبي بالقبول. وتقرير أن علم الكلام هو المتكفل بثبت منادى العلوم الدينية كلها، وأنها جزئية
بالإضافة إليه. 8
- ليس من شرط الأصولي والفقيه والمفسر والمحدث أن يكون قد حصل علم الكلام. وبيان أن ذلك
شرط فقط في كونه عالماً مطلقاً علينا بالعلوم الدينية. 9
- بيان كيفية دوران علم الأصول على الأقطاب الأربعة. وبيان كيفية اندراج الشعب الكثيرة من أصول
الفقه تحت هذه الأقطاب الأربعة. 13-10

13

وجه تعلُّق الأصول بالمقدِّمة المطبَّقة.

13

اشتِمَالُ حَدِّ عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ: الْمَعْرِفَةُ، وَالذَّلِيلُ، وَالْحُكْمُ.

يَتَّيَّنُ كَيْفَ انْحَرَّ الْأَصُولِيُّونَ إِلَى خَلْطِ الْأَصُولِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَسَبَبِ مَزِجِ الْمُنَاجِثِ اللَّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ وَالْفِقْهِيَّةِ بِالْأَصُولِ.

14-13

رِعَايَةُ الْغَرَالِي لِمَا أَلْفَهُ طُلَّاتُ هَذَا الْعِلْمِ مِنْ خَلْطِهِ بِمَبَاحِثِ الْكَلَامِ، وَاقْتِصَارِهِ عَلَى مَا تَطَهَّرَ فَاذَتْهُ عَلَى الْعُمُومِ فِي جُمْلَةِ الْعُلُومِ، مِنْ تَعْرِيفِ مَدَارِكِ الْعُقُولِ، وَكَيْفِيَّةِ تَدَرُّجِهَا مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ إِلَى النَّظَرِيَّاتِ.

مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ فِي الْمُنْطِقِ، ذَكَرَ مَا شَتَمِلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ وَيَتَّيَّنُ أَنَّ الْمَقْدَمَةَ الْمُنْطِقِيَّةَ لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ عِلْمِ الْأَصُولِ، نَلَّ هِيَ مُقَدِّمَةُ الْعُلُومِ كُلِّهَا يَتَّيَّنُ خُصَرِ مَدَارِكِ الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ فِي: الْحَدِّ وَالْبَيْزْهَانِ، وَأَنَّ إِذْرَاكَ الْأُمُورِ عَلَى صَرِيحَيْنِ. الْأَوَّلُ: إِذْرَاكَ الدَّوَابِّ الْمَعْرُودَةِ، الثَّانِي: إِذْرَاكَ نِسْبَةِ هَذِهِ الْمَعْرُودَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، بِالنَّظَرِ أَوْ الْإِنْتِزَاعِ. وَالصَّرِيحُ الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ، أَقْلُ مَا يَتَرَكُّ مِنْهُ هَذَا الصَّرِيحُ جُزْءَانِ. وَالْمُنْطِقِيُّونَ يُسَمُّونَ مَعْرِفَةَ الْمَعْرُودَاتِ تَصَوُّرًا، وَمَعْرِفَةَ النِّسْبَةِ الْخَبَرِيَّةِ بَيْنَهُمَا تَصَدِّقًا وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُسَمُّونَ الْأَوَّلَ مَعْرِفَةً، وَالثَّانِي عِلْمًا.

17-15

كُلُّ عِلْمٍ يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ تَصْدِيقٌ فَمِنْ صَرُورِيَّته أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْرِفَتَانِ. أَيْ تَصَوُّرَانِ. وَمَعْرِفَةُ الْمَعْرُودَاتِ فَيَسَمَانِ: أَوَّلِيٌّ وَهُوَ الَّذِي لَا يُطْلَبُ بِالْبَحْثِ، وَمَطْلُوبٌ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ اسْمُهُ مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ مَعْصِلٍ وَلَا مَفْسَرٍ، فَيُطْلَقُ تَفْسِيرُهُ بِالْحَدِّ. الْعِلْمُ أَيْضًا يَنْقَسِمُ إِلَى أَوَّلِيٍّ، وَمَطْلُوبٌ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْحَدِّ، وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي يَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ التَّصْدِيقُ وَالتَّكْذِيبُ لَا يُقْتَنَصُ إِلَّا بِالْبَيْزْهَانِ. فَالْبَيْزْهَانُ وَالْحَدُّ هُوَ الْأَلَّةُ الَّتِي يَبْهَا يُقْتَنَصُ سَائِرُ الْعُلُومِ الْمَطْلُوبَةِ.

17

اشتِمَالُ الْمَقْدَمَةِ عَلَى دَعَامَتَيْنِ. دَعَامَةٍ فِي الْحَدِّ، وَدَعَامَةٍ فِي الْبَيْزْهَانِ.

17

الدَّعَامَةُ الْأَوَّلَى فِي الْحَدِّ وَتَشْتَمِلُ عَلَى فَنَيْنِ:

18

الْفَرْقُ الْأَوَّلُ فِي الْقَوَانِينِ وَهِيَ سِتَّةُ.

18

الْقَانُونُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يَذْكُرُ حَوَالِيًا عَنْ سُؤَالٍ فِي الْمَخَاوِزَاتِ، وَالسُّؤَالُ طَلَبٌ وَأُمْتَهَاتُ الْمَطَالِبِ أَرْبَعٌ: الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةٍ حَلٍّ. الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةٍ مَا، وَيُطْلَقُ لَطَلَبُ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ. الْأَوَّلُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ شَرْحُ اللَّفْظِ وَالثَّانِي: أَنْ يُطْلَبَ لِمَعْنَى مُخَرَّرٍ جَامِعٍ مَانِعٍ وَالثَّالِثُ: أَنْ يُطْلَبَ بِهِ مَاهِيَّةُ الشَّيْءِ وَخَبِيئَةُ دَاخِلِهِ، إِطْلَاقُ اسْمِ «الْحَدِّ» عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ بِالِاشْتِرَاكِ، تَسْمِيَةُ الْأَوَّلِ «حَدًّا لَفْظِيًّا»، وَالثَّانِي «حَدًّا رَسْمِيًّا»، وَالثَّالِثُ «حَدًّا حَقِيقِيًّا» وَشَرْطُهُ. الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةٍ. لَمْ يُطْلَبِ الرَّابِعُ: مَا يُطْلَبُ بِصِيغَةٍ. أَيْ: دُخُولُ مَطْلَبٍ كَيْفٍ، وَابْنِ، وَمَتَى، وَسَائِرُ صِيغِ السُّؤَالِ، فِي مَطْلَبٍ «عَلٍّ».

20-18

الْقَانُونُ الثَّانِي: أَنَّ اخْتِادَ بَيْتَيْهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا بِالْفَرْقِ بَيْنَ الصِّصَابِ الدَّائِيَّةِ وَاللَّارِمَةِ وَالْغَرَضِيَّةِ. وَالْمَقْصُودُ بِالذَّائِي وَاللَّارِمِ وَالْعَارِضِ. وَالْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ لَا يُورَدُ فِيهِ إِلَّا الدَّائِيَّاتُ وَيَنْبَغِي أَنْ تُورَدَ خَمِيعُ الدَّائِيَّاتِ. وَاتَّقِصَامُ الذَّائِي إِلَى عَامٍّ وَيُسَمَّى «حَسَنًا» وَإِلَى حَاصٍّ وَيُسَمَّى «نَوْعًا». الذَّائِي الْعَامُّ الَّذِي لَا أَعَمُّ مِنْهُ يَسْمَى «جِنْسُ الْأَجْنَاسِ». وَالذَّائِي الْخَاصُّ الَّذِي لَا أَحْصَرُ مِنْهُ يَسْمَى «نَوْعُ الْأَنْوَاعِ». وَالْمَقْصُودُ بِالْأَعَمِّ مَا هُوَ دَائِيٌّ لِلشَّيْءِ، أَيْ دَاجِلٌ فِي جَوَابِ «مَا هُوَ» بِحَيْثُ لَوْ يُطَلَّ عَنْ الذَّاهِرِ التَّصْدِيقُ بِبُتُوته طَلَّ الْمُحْدُودُ وَخَبِيئَتُهُ عَنْ الذَّاهِرِ وَعَلَى هَذَا فَكُنْ الشَّيْءُ مَوْحُودًا لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَّةِ.

22-20

23-22

وَمَا هُوَ أَحْصَى مِنَ الْإِنْسَانِ مِنْ كُفْرِهِ طَوِيلًا، أَوْ فَصِيرًا، أَوْ شَيْخًا، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ كَاتِبًا، أَوْ أُنْثَى، أَوْ مُخْتَفِرًا، لَا يَدْخُلُ فِي الْمَاهِيَةِ. وَالْحَدُّ اللَّفْظِيُّ وَالرَّسْمِيُّ مُؤْتَتَهُمَا حَقِيقَةٌ وَإِنَّمَا الْعَرَبُ الْمَتَعَدِّ هُوَ الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ.

25 23

الْقَانُونُ الثَّالِثُ: فِي شَرَاهِطِ الْحَدِّ الْحَقِيقِيِّ لِمَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ مَاهِيَةِ بَعْضِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَدِّ الرَّسْمِيِّ وَاللَّفْظِيِّ الْوُظُفَةُ الْأُولَى: أَنَّ تَحْمِصَ أَخْرَاءِ الْحَدِّ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفُصُولِ الْوُظُفَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ تَذَكُّرَ جَمِيعِ دَاتِيَّاتِهِ لَيْكُنْ يَنْبَغِي أَنْ تَقْدَمَ الْأَعْمُ عَلَى الْأَخْصِ. الْوُظُفَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّكَ إِذَا وَحَدْتَ الْجِنْسَ الْقَرِيبَ، فَلَا تَذَكُرُ الْبَعِيدَ مَعَهُ. إِذَا ذَكَرْتَ الْجِنْسَ فَاطْلُبْ بَعْدَهُ الْفُصْلَ، وَاجْتَنِبْ أَنْ تَفْصَلَ بِالدَّائِيَّاتِ. وَأَكْثَرُ مَا تَرَى فِي الْكُتُبِ مِنَ الْخُدُودِ رَسْمِيَّةٌ، إِذَا ذَكَرْتَ جَمِيعَ الدَّائِيَّاتِ عَسْرًا، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الدَّائِيَّاتِ وَاللَّازِمِ عَسْرًا، وَرَعَانَةُ التَّرْتِيبِ عَسْرًا، وَطَلَبُ الْجِنْسِ الْأَقْرَبِ عَسْرًا. وَأَحْسَنُ الرُّسْمِيَّاتِ مَا وَضِعَ فِيهِ الْجِنْسُ الْأَقْرَبُ وَتَمَّ بِالْخَوَاصِّ الْمَشْهُورَةِ الْمَعْرُوفَةِ. الْوُظُفَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ تَحْتَرِيزَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ الْوُحْشِيَّةِ، وَالْمَجَازِيَّةِ الْبَعِيدَةِ، وَالْمُشْتَرَكَةِ الْمُتَرَدِّدَةِ، وَاجْتِنِبْ فِي الْإِبْجَازِ، فِي طَلَبِ اللَّفْظِ النَّصَّ مَا أَمَكَنْتَ.

26-25

الْقَانُونُ الرَّابِعُ: فِي طَرِيقِ اقْتِنَاصِ الْحَدِّ، وَهُوَ لَا يَخْصُلُ بِالْبَيِّنَاتِ. الطَّرِيقُ إِنْ كَانَ التَّزَاوُعَ مَعَ خُصْمٍ: إِنْ مَنَعَ اطِّرَادَهُ وَاشْتِكَاسَهُ عَلَى أَصْلِي نَفْسِهِ طَالِبًا أَنْ تَذَكُرَ حَدَّ نَفْسِهِ، وَقَاتِلًا أَخَذَ الْحَدَّيْنِ بِالْآخِرِ. وَالطَّرِيقُ مَعَ نَفْسِهِ إِذَا تَحَرَّرَ لَهُ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ، وَتَخَلَّصَ لَهُ اللَّفْظُ الدُّلُّ عَلَى مَا تَحَرَّرَ فِي مَذْهَبِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ وَاجِدٌ لِحَدِّ، فَلَا يُعَانِدُ نَفْسَهُ.

28-26

الْقَانُونُ الْخَامِسُ: فِي خُصَرِ مَدَاخِلِ الْخَلَلِ فِي الْخُدُودِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: فَإِنَّهُ تَارَةً يَدْخُلُ مِنْ حِجَّةِ الْجِنْسِ، وَتَارَةً مِنْ حِجَّةِ الْفُصْلِ، وَتَارَةً مِنْ حِجَّةِ أَمْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا. أَمَّا الْخَلَلُ مِنْ حِجَّةِ الْجِنْسِ: فَإِنَّ يُؤْخَذَ الْفُصْلَ بَدَلَهُ وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُؤْخَذَ الْمُحَلُّ بَدَلِ الْجِنْسِ وَأَنْعَدَ مِنْهُ أَنْ يُؤْخَذَ بَدَلِ الْجِنْسِ مَا كَانَ مَوْجُودًا، وَالْآنَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُؤْخَذَ الْجُزْءُ بَدَلِ الْجِنْسِ وَأَنْ تَوْضَعَ الْقُدْرَةُ مَوْضِعَ الْمُقْدُورِ وَأَنْ يَصْغَ اللَّوْزِمُ الَّتِي لَيْسَتْ بِدَائِيَّةٍ بَدَلِ الْجِنْسِ وَأَنْ يَصْغَ النَّوْعُ مَكَانَ الْجِنْسِ، وَأَمَّا مِنْ حِجَّةِ الْفُصْلِ: فَإِنَّ يَأْخُذَ اللَّوْزِمَ وَالْعَرَضِيَّاتِ فِي الْإِخْتِرَازِ بَدَلِ الدَّائِيَّاتِ، وَأَنْ لَا يَوْرَدَ جَمِيعُ الْفُصُولِ، وَأَمَّا الْأُمُورُ الْمُشْتَرَكَةُ: فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُحَدَّ الشَّيْءُ بِمَا هُوَ أَحْصَى مِنْهُ، وَأَنْ يُحَدَّ الشَّيْءُ بِمَا هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي الْخَفَاءِ، وَأَنْ يَعْرِفَ الصَّدَّ بِالصَّدِّ، وَأَنْ يَأْخُذَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي حَدِّ الْمُضَافِ، وَهَذَا مُتَكَافِئٌ فِي الْإِضَافَةِ وَأَنْ يَأْخُذَ الْمُقُولُ فِي حَدِّ الْعِلَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُحَدُّ الْمُقُولُ إِلَّا بِأَنْ تَأْخُذَ الْعِلَّةُ فِي حَدِّهِ.

31-28

الْقَانُونُ السَّادِسُ: فِي أَنَّ الْمُعْنَى الَّتِي لَا تَرْكِبُ فِيهِ لَيْتَهُ لَا يَجْزِي حَدَّهُ إِلَّا بِطَرِيقِ شَرْحِ اللَّفْظِ، أَوْ بِطَرِيقِ الرُّسْمِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَوَابِ أَشْهَرُ مِنَ الْمَذْكُورِ فِي السُّؤَالِ وَالسَّبَبُ فِي أَنَّ الْمُعْنَى الْمَفْرَدَ لَيْسَ لَهُ الْحَدُّ الْحَقِيقِيُّ. الْمَرْكَبُ إِذَا حَدَّدَتْهُ بِذِكْرِ أَحَدِ الدَّائِيَّاتِ تَوَجَّهَ السُّؤَالُ عَنْ حَدِّ الْأَعَادِ، وَلَا يُظَنُّ أَنَّ هَذَا يَتِمَّدُ إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ نَلَّ يَنْتَهِي إِلَى مُفْرَدَاتٍ يَعْرِفُهَا الْعَقْلُ وَالْجِنْسُ مَعْرِفَةٌ أَوَّلِيَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى طَلَبِ بَصِيحَةِ الْحَدِّ.

32

الْمَنْ الثَّانِي مِنْ دِعَامَةِ الْحَدِّ: فِي الْامْتِحَانَاتِ لِلْقَوَانِينِ بِخُدُودِ مُفَصَّلَةٍ. الْامْتِحَانُ الْأَوَّلُ: اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي حَدِّ الْحَدِّ. مَنَشَأُ الْفَلَطِ فِيهِ الدُّهُولُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَسْمِ الْمَشْتَرَكِ وَبَيَانُ الصَّحِيحِ فِي حَدِّ الْحَدِّ. الشَّيْءُ لَهُ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ: الْأُولَى: حَقِيقَتُهُ فِي نَفْسِهِ، الثَّانِيَةُ: ثُبُوتُ مِثَالِ حَقِيقَتِهِ فِي الذَّهْنِ، الثَّالِثَةُ: تَأْلِيفُ صَوْتٍ بِحُرُوفٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، الرَّابِعَةُ: تَأْلِيفُ رُفُوفٍ تَذَكُرُ بِخَاشَةِ الْبَصَرِ

دالة على اللفظ، ويبان كيف أن هذه المراتب الأربع متطابقة. والعادة لم تجر بإطلاق «الحدة» على الكتابة، ولا على العلم، بل هو مشترك بين الحقيقة وبين اللفظ، والدين أطلقوه على اللفظ أيضاً اصطلاحاً لهم مختلف. وحده الحدة عند من يقع بتدليل اللفظ، وحده عند من يقع بالرسميات، وحده عند من لا تطلق اسم الحدة إلا على الحقيقي. توجيهاً الغزالي إلى تعلم صناعة الحدة، وضرب الأمثلة على ذلك: إذا اختلفت الاصطلاحات فيجب بالضرورة أن تختلف الحدود. والاختلاف في الحدة يتصور في موضعين: أحدهما أن يكون اللفظ في كتاب الله تعالى، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قول إمام من الأئمة فيصحب الإطلاع على مراده به، فيكون ذلك اللفظ مشتركاً، فيقع النزاع في مراده به، الثاني: أن يقع الاختلاف في مسألة أخرى على وجه محقق، ويكون المطلوب حده أمراً ثابتاً لا يتحد حده على المذهبين.

36-32

امتنحان ثاب: اختلف في حد «العلم»: وقيل: إنه للعرفة، وهو حد لفظي، وهو أضعف أنواع الحدود وقيل: «إنه الذي تعلم به» وأنه الذي تكون الداث به عالمه، وهذا أبعد من الأول وقيل: إنه الوصف الذي يتأتى للمتعلم به انتقال الفعل وأحكامه. وهذا ذكر لازم من لوازم العلم، فيكون رسمياً، وهو أبعد مما قبله. العلم عند الغزالي: اسم مشترك بين معانٍ ويكثر شرح معنى العلم بتقسيم ومثال: أما التقسيم فهو أن تميزه عما يلتبس به. يبان خطأ المغترلة حين قالوا في حد العلم إنه اعتقاد الشيء على ما هو به، من وجهين أحدهما: تخصيص «الشيء»، والثاني: أن هذا الاعتقاد حاصل للمقلد، وليس بعالم قطعاً وجه تميز العلم عن الاعتقاد. وأما المثال: فهو قياس إدراك البصيرة الباطنية على البصر الطاهر. العلم عبارة عن أخذ العقل صور المقولات ومخزنها في نفسه، وانطباعها فيه. والتقسيم الأول يقطع العلم عن مكان الاشتباه، والمثال يفهمك حقيقة العلم.

40-36

امتنحان ثالث: اختلفوا في حد «الواجب»: الألفاظ في هذا الفن خمسة: الواجب، والمحذور، والمندوب، والمكروه، والمباح. والواجب اسم مشترك. تقسيم الأفعال بالإضافة إلى خطاب الشرع. تقسيم الأفعال التي تتعلق بها خطاب الشرع. الإشعار بغير جميع المدارك، المراد بكون الشيء سبباً للمعاقب والحوادث عن أن تارك الواجب قد يعفى عنه. وهل يتصور أن يكون للشيء الواحد حدان؟

43-40

44

الدعامة الثانية: من مدارك الأقوال في البرهان، وتشتمل على ثلاثة فنون:

44

الفن الأول: في السوابق، ويشتمل على تمهيد كلي، وثلاثة فصول:

التمهيد، وتغريف «البرهان»، وبيان مداخل الحقل في البرهان. أقل ما يستظم منه برهان: مقدمتان،

45-44

وأقل ما تحصل منه مقدمة معرفتان، وتدرج النظر في البرهان.

الفصل الأول: في دالة الألفاظ على المعاني. ويتضح المقصود منه بتقسيمات التقسيم الأول:

دالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه: وهي المطابقة، والصمم، والالتزام. لا يستعمل في نظر الفعل من الألفاظ ما يبدل بطريق الالتزام.

46

التقسيم الثاني: الألفاظ بالإضافة إلى خصوص المعنى وشموله تنقسم إلى: معين، ومطلق. حد المعين وحد المطلق. الاسم المفرد في لغة العرب إذا أدخل عليه الألف واللام صار للمعوم سوقاً اغتراض وجوابه التقسيم الثالث: الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة منازل: المقصود بالألفاظ المترادفة والألفاظ المتباينة والألفاظ المتواطئة والألفاظ المشتركة. وازدواج المشتركة بالمواضع في

إِلَى الْغَلَطِ فِي كَثِيرٍ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَقَدْ يَتَسَرُّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا جِدًّا. مَغْلَطَةٌ أُخْرَى مِنَ النَّاسِ الْمُتَرَادِفَةُ بِالْمُتَابَعَةِ
وَمِثَالُ الْغَلَطِ فِي الْمَشْرُوكِ.

50-46

الفصل الثاني من الفن الأول: النظر في المعاني المقررة ويظهر الغرض من ذلك بتقسيمات ثلاثة.
تسمية سبب الإدراك قوة وشرح التباين بين قوة الإحساس، وقوة التخيل، وقوة العقل وفي الإنسان قوة
رابعة تسمى الفكرة المطلقات المخردة الشاملة لأشياء مختلفة يُعَمَّرُ عنها المتكلمون بالأحوال، والوجود،
والأحكام؛ ويُعَبَّرُ عنها بالمطابقين بالقضايا الكلية المخردة.

53 51

الفصل الثالث من السوابق في أحكام المعاني المؤلفة. اختلاف تسمية جزئي القضية. أحكام القضايا
كبيرة، لكن نكثر الحاجة إلى حكمين:

54

الحكم الأول: القضية تنقسم بالإضافة إلى المقضي عليه إلى التغيير، والإهمال، والعموم، والخصوص.
القضية الأولى قضية في غير والثانية قضية مطلقة خاصة والثالثة قضية مطلقة عامة والرابعة قضية
مهملة. علّة هذا التقسيم، ومن طرق المعالطين في النظر استعمال المهملات بدل القضايا العامة، ولا ينبغي
أن يُسَمَّح بهذا في النظريات.

54

الحكم الثاني: في شروط التقيض والمقصود بالقصص المتناقضتين وبيان الشروط: الشرط الأول: أن
يكون المحكوم عليه في القصصين واحدًا بالذات لا بمجرد اللفظ. الشرط الثاني: أن يكون الحكم واحدًا.
الشرط الثالث: أن تتحد الإضافة في الأمور الإضافية. الشرط الرابع: أن يتساوى في القوة والفعول. الشرط
الخامس: التساوي في الجزء والكُل. الشرط السادس: التساوي في المكان والزمان.

56-55

الفن الثاني: في المقاصد، وفيه فصلان.

57

الفصل الأول: في صورة البرهان

57

تعريف البرهان. ونظم البرهان لا يتحد، بل يرجع إلى ثلاثة أنواع مختلفة المآخذ.

النمط الأول: ثلاثة أصروب. مثال الأول إن كانت المقدمة قطعية سمينها برهانًا، وإن كانت
مستلمة سمينها قياسًا خديًا، وإن كانت مظنونة سمينها قياسًا فقهيًا. وبيان عادة الفقهاء في مثل هذا
النظم واشتغال هذا البرهان على مقدمتين، كل مقدمة تستلزم على خرائين إلا أن أمرًا واحدًا يتكرر في
المقدمتين، وتسمية التكرار «علّة» وتسمية المقدمة المشتملة على المحكوم: المقدمة الأولى، والمشتملة على
الحكم: المقدمة الثانية. حاصل وجه الدلالة في هذا النظم أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف.
وهذا الصرب له شرطان في كونه متبعا: شرط في المقدمة الأولى، وهو أن تكون مُتَتَّة، الشرط الثاني في
المقدمة الثانية: وهو أن تكون عامة كلية وهذا يفارق هذا الصرب الصريين الآخرين نغدة؟ النظم الثاني:
أن تكون العلة حكمًا في المقدمتين، وحقه لزوم السببية منه، وهذا النظم هو الذي يُعَبَّرُ عنه الفقهاء «بالفرق»
ومن شروط هذا النظم أن تختلف المقدمتان في المعنى والانتساب. النظم الثالث: أن يكون العلة مُتَتَّة في
المقدمتين، وهذا يُسَمَّى الفقهاء «مقضا».

60-57

النمط الثاني: من البرهان وهو «نظم الثلاث» وما يشتمل عليه هذا النمط ومثال هذا النمط. هذا
النمط يتطرق إليه أربع تسليمات، تنتج منها اثنتان، ولا تنتج اثنتان. المنتج الأول: تسليم غير المقدم، فإنه
ينتج عن اللازم. المنتج الآخر: تسليم يقيس اللازم، فإنه ينتج تقيض المقدم. وجه دلالة هذا النمط على

الحُجْلَةُ أَمَّا الَّذِي لَا يَنْتِجُ فَهُوَ تَسْلِيمٌ عَنِ الْإِزَامِ وَكَذَلِكَ تَسْلِيمٌ بَقِيصِ الْمَقْدَمِ لَا يَنْتِجُ عَنِ الْإِزَامِ وَلَا تَقْبِصُهُ تَحْقِيقُ لُرُومِ السَّبِيحَةِ مِنْ هَذَا التَّنْطِيقِ أَنَّهُ مَهْمَا حِيلَ شَيْءٌ لَا رِمَا لِيَسْنِيَهُ، فَيَسْبِيحِي أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرُومُ أَعْمَ مِنَ الْإِزَامِ، بَلْ إِمَّا أَحْصَى أَوْ مَسَاوِيَا.

62-61

التَّنْطِيقُ الثَّلَاثُ: نَظْمُ التَّمَانِدِ، وَالتَّكَلُّمُونَ يُسَمُّونَهُ: «السَّبَرُ وَالتَّقْسِيمُ» وَالتَّنْطِيقُونَ يُسَمُّونَهُ: «الشَّرْطِي الْمَقْصِلُ» وَيُسَمُّونَ مَا قَبْلَهُ: «الشَّرْطِي الْمَتَّصِلُ». مَا يَتَنَمَّلُ عَلَيْهِ هَذَا التَّنْطِيقُ وَيَنْتِجُ مِنْهُ أَرْبَعُ تَسْلِيمَاتٍ. لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَنْحَصِرَ الْفَضِيَّةُ فِي قِسْمَيْنِ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ سَتَوَفِي أَقْسَامَهُ.

64-63

الفصل الثاني من المقاصد، في بيان مادة البرهان: والبرهان المنتج لا ينصاع إلا من مقدمات يعينته إن كان المطلوب يقينيًا، أو ظنيًا إن كان المطلوب فقهيًا. معنى اليقين: النفس إذا ادعت للتصديق بقضية من القضايا، وسكنت إليها، فلها ثلاثة أحوال: الحالة الأولى: اليقين والحالة الثانية: الاعتقاد الحازم والحالة الثالثة: الظن.

66-65

66

مذهب المعتدلين في هذه الأحوال.

الحق أن اليقين هو الأول وأما مدارك اليقين: فجميع ما يُروم كونه مدركًا لليقين والاعتقاد الحزم ينتج في سبعة أقسام: الأول: الأوليات. الثاني: المشاهدات الناطقة الثالث: المحسوسات الظاهرة الرابع: التخريبات، والفارق بينها وبين المحسوسات: الخاص: المتواترات. السادس: الوهميات ولا يظهر كذبها للنفس إلا بدليل العقل لكن فيمكن التمييز بينها وبين الصادقة، والفطرة قطعة بالكل؟ ومده ورطة تاه فيها جماعة وكشف العطاء عن هذه الورطة بتقديم طريقين لتكذيب الوهم: الطريق الأول جملتي، والطريق الثاني: وهو معيار في آحاد المسائل السابع: المشهورات: ولا يخور أن يقول على المشهورات في مقدمات البرهان ويتأتى الناعث على التصديق بالمشهورات. أكثر قياسات المتكلمين والمفهماء مبنية على مقدمات مشهورة.

72-66

في يدرك الفرق بين المشهور والصادق؟ والمستفاد من المدارك الخمسة بعد الاحتراز عن مواقع القلق فيها يصلح لصناعة البرهان. والمستفاد من غلط الوهم لا يصلح البتة. والمشهورات تصلح للفقهيات الظنية والأقيسة الخديثة، ولا تصلح لإفادة اليقين البتة.

73-72

74

الفن الثالث من دعامة البرهان في اللواحي: وفيه فصول:

الفصل الأول: في بيان مستند البرهان وصورة كي ينتج دليلًا صحيحًا وذكر بعض أمثال الفصول في الاستدلال. أثبت ذكر ادليل على غير ذلك النظم. مثال ترك إحدى المقدمات لوضوحها. وأكثر أدلة القرآن تكون كذلك. وربما يترك المقدمة الثانية. وهي مقدمة المحكوم عليه سبيل من يريد التلخيص إهمال المقدمة التي التلخيص تحتها، استغفالًا للحضم. وبالجملة: علاقة العلة بالحكم والمحكوم عليه من حيث كونه أعم أو أحصى تحدد النتيجة. مثال المختلطات المركبة من كل نخط.

76 74

77

الفصل الثاني: في بيان الاستقراء التام والتأقص ودلالة كل منهما.

تعريف الاستقراء: إن كان قائمًا رجع إلى النظم الأول وصلح للقطعات، وإن لم يكن قائمًا لم يصلح إلا للقطعات.

78-77

- الفصل الثالث: في وجه لزوم النتيجة من المقدمات. كل مفردتين جمعتهما القوة المعكزة، ونستأخذهن إلى الآخر ينفي أو إثبات، وعرضته على العقل، لم تحل العقل فيه من أحد أمرين: إما أن يصدق به، أو يتسع من التصديق. فإن صدق فهو الأولى المعلوم بغير واسطة. وإن لم يصدق فلا مطمع في التصديق إلا بواسطة. والنتيجة تكون موجودة في إحدى المقدمتين بالقوة القريبة من العقل، لكن هذه النتيجة لا تخرج من القوة إلى الفعل بمجرد العلم بالمقدمتين. وجه كون القطع بوجود المدلول المشتج في المقدمتين بالقوة سبب حصوله مخالطة من منكري النظر، والجواب عنها.
- 82-79
- الفصل الرابع: في انقسام البرهان إلى برهان علني، وبرهان دلالة والعرفي بينهما. والمقصود ببرهان الدلالة. ومثال الفارقي بين برهان العلة وبرهان الدلالة. ومثال قياس العلة من المحسوسات ومثاله من الكلام. ومثال الاستدلال بإحدى النتيجةين على الأخرى في العفة. وجميع استدلال البرهان في قبل الاستدلال بإحدى النتيجةين على الأخرى.
- 84-83
- القطب الأول.
- 85
- في الثمرة وهي الحكم والكلام فيه ينقسم إلى قون أربعة:
- 86
- المر الأول: في حقيقة الحكم: ويشتمل على عهد وثلاث مسائل.
- 86
- التشهير: في تعريف الحكم والحرام والواجب والمباح.
- مسألة: حسن الأفعال وتوجيهها: ذهبت للفرقة إلى أن الأفعال تنقسم إلى حسنة وقبيحة. فمعناها ما يترك بصيرة العقل، ومنها ما يترك بنظر العقل، ومنها ما يترك بالسمع.
- 86
- 8
- الاصطلاحات في إطلاق لفظ الحسن والقبح ثلاثة: الاصطلاح الأول: الاصطلاح المشهور العامي، وهو أن الأفعال تنقسم إلى ما يوافق غرض الفاعل، وإلى ما يخالفه، وإلى ما لا يوافق ولا يخالف. فالموافق يسمى حسناً، والمخالف يسمى قبيحاً، والثالث يسمى عتلاً. فالحسن والقبح عند هؤلاء عبارة عن الموافقة والمناقرة، وهنا أمران إصافيان: الاصطلاح الثاني: التغيير بالحسن عتلاً حسنة الشرع بالبناء على فاعله الاصطلاح الثالث: التغيير بالحسن عن كل ما لماعله أن يفعله.
- 88-87
- الاغتراض بأن الحسن والقبح أو صاف ذاتية مدركة بضرورة العقل في بعض الأشياء، وأن العقلاء بأجمعهم متفقون على القصد به من غير إضافة إلى حال دون حال. والجواب بمنازعته في ثلاثة أمور: الأول: دعوى كونه وضماً ذاتياً فهو تحكم بما لا يفعل الثاني: كونه مدركاً بالضرورة مع المنازعة فيه. الثالث: أن لو سلمنا اتفاق العقلاء على هذا أيضاً لم تكن فيه حجة واحتجاجهم باستحسان مكارم الأخلاق، والجواب بأن مستندنا إما التدين بالشرائع، وإما الأغراض. ونحن إنما نسبحه هذا في حق الله تعالى لإنشاء الأغراض عنه.
- 90-88
- منازات العلق في إطلاق هذه الألفاظ. الغلطة الأولى: أن الإنسان يطلق اسم القبح على ما يخالف غرضه، وإن كان يوافق غرض غيره. الغلطة الثانية: أن ما هو مخالف للعرض في جميع الأحوال إلا في حالة واحدة نادرة لا يلتفت إليهم إلى تلك الحالة النادرة فبما مخالفاً في كل الأحوال الغلطة الثالثة: سببها سبق الوهم إلى العكس وأكثر الخلق قوى نفوسهم مطبوعة للأوهام الكاذبة مع علمهم بكدبها.
- 91-90
- الرؤ التفصيلي على ما أوردته الخصم من أمثلة استحسان مكارم الأخلاق. ونحن لا نسبحه أن أهل

93 91 العادة يستفح بعضهم من بعض الظلم والكذب، وإيا الكلام في الفتح والحسب بالإصافة إلى الله تعالى.
مسألة. لا يجب شكر المتعم عقلاً، حلقاً للمعتزلة: وتحقيق القول فيه أن العقل لا يخلو: إما أن
يوجب ذلك لفائدة، أو لا لفائدة. ومحال أن يوجب لا لفائدة، وإن كان لفائدة فلا يخلو إما أن ترجع إلى
المفتود، وهو محال، أو إلى العبد، وذلك لا يخلو إما أن تكون في الدنيا، أو في الآخرة. ولا فائدة له في
الدنيا، ولا فائدة له في الآخرة، فإن الثواب تفصل من الله يعرف بوعدِهِ وخبرِهِ، فإذا لم يخبر عنه فمن أين
يَعْلَمُ أَنَّهُ يَنَالُ عَلَيْهِ؟

94-93

اعتراض وجوابه: وللخصم شبهتان: إحداهما: قولهم: اتفاق المعتزلة على حسن الشكر وقبح
الكفران لا سبيل إلى إنكاره وذلك مسلم، لكن في حقهم الشبهة الثانية: قولهم: حضر مدارك
الوُحُوب في الشرع يفضي إلى إضحام الرُّسل

96-94

الجواب من وجهين: أحدهما: من حيث التحقيق. الثاني: المبالغة بذهبيهم.

96

اعتراض وجوابه.

مسألة: في حكم الأفعال قتل ورؤد الشرع: ذهب بعض المعتزلة إلى أن الأفعال قبل ورود الشرع على
الإباحة، وبعضهم: على الحظر، وبعضهم: على الوقف. وهذه المذاهب كلها باطلة

96

الرُّد على مذهب القائلين بأن الأصل الإباحة: المتابع يستدعي مبيحاً. دعوى الخصم أن العقل هو
المبيح والرُّد بأن عيسى العقل مد أبطلناه، وبأن تشبيه العقل مبيحاً مجاز، وبأنه يمتنع أن العقل هو
الوقف إذا أنكروا استواء الفعل والترك، وبأنه يمتنع أن أصحاب الحظر إذا قالوا: لا نسلم استواء
الفعل وتركه؟ فإن التصرف في ملك الغير بغير إذنه قبيح، والله تعالى هو المالك، ولم يأذن.

97

جوابهم بأنه لو كان قبيحاً لثب عليه ورؤد السمع به، والرُّد بأنه لو كان حساً لأذن فيه، ورؤد السمع به.
جوابهم بأنه إذا أعلمنا الله تعالى أنه نافع ولا ضرر فيه، فقد أذن فيه، والرُّد بأن إعلام المالك إياناً أن طعامه
نافع لا ضرر فيه ينبغي أن يكون إذناً. جوابهم بأنه المالك منا يتصرف، والله لا يتصرف، والرُّد بأنه لو كان قبيح
التصرف في ملك الغير لتصرفه، لا لقدم إذنه، لفتح وإن أذن إذا كان متصرفاً، وقد منع الله عباده من حمله
من المأكولات ولم يمنع.

98

الرُّد على القائلين بأن الأصل التحريم: مذهب أصحاب الحظر أظهر بطلاناً، إذ لا يعرف حظرها
بضرورة العقل ولا بدليله، فمن أين يعلم ذلك ولم يرد سماع؟ وقول أصحاب الوقف إن أرادوا به أن الحكم
موقوف قبل ورود السمع ولا حكم في الحال، فصحیح، وإن أريد به أننا نتوقف فلا ندرى أنها مخطورة أو
مناحة، فهو خطأ

99

الفن الثاني: في أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين.

100

ويشمل على تمهيد، ومسائل خمس عشرة:

100

التمهيد: أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين خمسة: الواجب، والمختار، والمباح، والمنذور،
والمكروه. وجه هذه القسمة.

100

حد الواجب: القول بأنه: «الذي يعاقب على تركه». والاعتراض عليه والقول بأنه: «ما توعد
بالعقاب على تركه». والاعتراض عليه. والقول بأنه: «ما يحاف العقاب على تركه». والاعتراض عليه.

101-100

101

101

102-101

102

105-102

107-105

108-107

وَقَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ فِي حَذِّهِ. وَالْوَاجِبُ وَالْفَرْضُ، مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ، إِلَّا عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ
هَلْ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ الْإِجَابِ مِنْ غَيْرِ تَهْدِيدٍ بِالْعُقُوبَةِ عَلَى التَّرْكِ؟

حَذُّ الْمَحْظُورِ: الْمَحْظُورُ فِي مُقَابَلَةِ الْوَاجِبِ، وَلَا يَنْفَعِي حَذُّهُ.

حَذُّ الْمُنَاجَا: الْقَوْلُ بَأَنَّهُ: مَا كَانَ تَرْكُهُ وَقَعْلُهُ سَيِّئًا. وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ. حَذُّهُ أَنَّهُ «الَّذِي وَرَدَ الْإِدْنُ مِنْ

اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ وَتَرْكِهِ، غَيْرُ مَقْرُونٍ بِذِمِّ فَاعِلِهِ وَمَذْجِهِ، وَلَا بِذِمِّ نَارِكِهِ وَمَذْجِهِ» وَحَذُّ آخِرِ الْمُنَاجَا

حَذُّ الْمُدَّوَّبِ: الْقَوْلُ بَأَنَّهُ: «الَّذِي فَعَلَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ، مِنْ غَيْرِ ذِمٍّ يَلْحَقُ بِتَرْكِهِ». الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ،

تَقْرِيفُ الْقَدَرِيَّةِ وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ. الْأَصَحُّ فِي حَذِّهِ أَنَّهُ «الْمَأْمُورُ بِهِ الَّذِي لَا يَلْحَقُ الدَّمُ بِتَرْكِهِ مِنْ خِثِّ هُوَ

تَرْكُهُ لَهُ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى يَدْلٍ».

حَذُّ الْمَكْرُوهِ: الْمَكْرُوهُ، لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ: أَحَدُهَا: الْمَحْظُورُ، الثَّانِي: نَهْيُ التَّشْرِيهِ، الثَّالِثُ: تَرْكُ

الْأَوَّلَى، الرَّابِعُ: مَا وَقَعَتِ الرِّبَاةُ وَالشُّبْهَةُ فِي تَحْرِيمِهِ.

1. مَسْأَلَةٌ: انْقِسَامُ الْوَاجِبِ إِلَى مَعْنَيْنِ، وَإِلَى مَبْنَيْنِ بَيْنَ انْقِسَامٍ مَحْضُورَةٍ، وَهُوَ الْوَاجِبُ الْمُخَيَّرُ، يَنْكَزُ

الْمُغْتَرِزُ ذَلِكَ، وَالرَّدُّ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ شَرْعًا. ذَلِيلُ خَوَازِمِ عَقْلًا، وَوُقُوعُهُ شَرْعًا. اِعْتِرَاضٌ عَلَى

الذَّلِيلِ وَجَوَابِهِ التَّحْقِيقُ أَنَّ الْوَاجِبَ لَيْسَ لَهُ وَصْفٌ دَائِمِيٌّ مِنْ تَعَلُّقِ الْإِجَابِ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِإِضَافَةٍ إِلَى

الْجُطَّابِ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ الْمَوْجِبَ طَالِبٌ، وَمَطْلُوبُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتِمَّ بِعِنْدِهِ، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ طَلَبُهُ مُتَعَلِّقًا

بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، وَكُلُّ مَا تَصَوَّرَ طَلَبُهُ تَصَوُّرَ إِجَابَةٍ. اِعْتِرَاضٌ بِأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا سَيَأْتِي بِهِ الْمَكْلَفُ، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ

تَعْلَمُهُ غَيْرَ مَعْنِيٍّ، ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِفِعْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَيَّنًا قَبْلَ فِعْلِهِ. اِعْتِرَاضٌ بِأَنَّهُ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ

عَلَى أَحَدٍ شَخْصِيٍّ لَا يَتَعَيَّنُ بِهِ وَالرَّدُّ بِأَنَّ الْوُجُوبَ يَتَحَقَّقُ بِالْعَقْلِ.

2. مَسْأَلَةٌ: الْوَاجِبُ يَنْقَسِمُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْوَقْتِ إِلَى مُصَيَّبِيٍّ، وَمُوسِعٍ. اِعْتِرَاضٌ بِأَنَّ التَّوَسُّعَ يُلَاقِضُ

الْوُجُوبَ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ عَقْلًا وَشَرْعًا. اِعْتِرَاضٌ بِأَنَّ الْوَاجِبَ مَا لَا يَسَعُ تَرْكُهُ، بَلْ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ،

وَالْتَحْيِيرُ يَجْعَلُهُ نَذْبًا. كَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ هَذَا أَنَّ الْأَقْسَامَ فِي الْعَقْلِ ثَلَاثَةٌ: فَعَلٌ لَا عِقَابَ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا،

وَهُوَ النَّدْبُ. وَفَعَلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ مُطْلَقًا وَهُوَ الْوَاجِبُ. وَفَعَلٌ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَحْضُوعٍ

الْوَقْتِ، وَلَكِنْ لَا يُعَاقَبُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى نَعْصِ أَجْرَاءِ الْوَقْتِ وَأَوَّلَى الْأَلْقَابِ بِهِ «الْوَاجِبُ الْمَوْسِعُ» اِعْتِرَاضٌ

بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ قِسْمًا ثَالِثًا، نَرُّهُ هُوَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ نَذْبٌ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ حَتْمٌ، وَالرَّدُّ

بِأَنَّ السَّنْبَ مَا يَجُوزُ تَرْكُهُ مُطْلَقًا، وَهَذَا لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ إِلَّا بِشَرْطِ الْعَمَلِ بَعْدَهُ، أَوْ الْعَزْمُ عَلَى الْعَمَلِ. الْقَوْلُ

بَأَنَّهُ: يَقَعُ نَفْلًا، وَتَسْقُطُ الْفُرْصُ عِنْدَهُ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ: يَقَعُ مَوْقُوفًا، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَقَعُ نَفْلًا لَخَازَ بِنَيْتِهِ النِّعَمَ،

وَالْوَقْفُ بَاطِلٌ وَالْوَاجِبُ الْمَوْسِعُ كَالْوَاجِبِ الْمُخَيَّرِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى آخِرِهِ أَيْضًا.

3. مَسْأَلَةٌ: حُكْمُ مَنْ دَبَّ فِي أَثْنَاءِ الْوَقْتِ الْمَوْسِعِ: إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلَاةٌ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى

الِإِتِمَالِ، لَا يَكُونُ عَاصِيًا. وَقَالَ نَعَصِيهِمْ: إِنَّهُ يَعْصِي. وَهُوَ جَلَاءُ إِجْمَاعِ السَّلَفِ. إِنْ بَدَّلَ خَارَ لَهُ لِتَأْخِيرِ

بِشَرْطِ سَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ. هَلْ جَوَابُ أَنَّ هَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّ الْعَاقِبَةَ مُشْتَوْرَةٌ عَنْهُ. وَلَا يَجُوزُ الْعَزْمُ عَلَى التَّأْخِيرِ إِلَّا

فِي مُدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ الْبَقَاءُ إِلَيْهَا.

4. مَسْأَلَةٌ: مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ: التَّحْقِيقُ أَنَّ مَا لَيْسَ إِلَى الْمَكْلَفِ فَلَا يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، وَأَمَّا مَا

يَتَعَلَّقُ بِإِخْتِيَارِ الْعَبْدِ فَيَنْقَسِمُ إِلَى الشَّرْطِ الشَّرْعِيِّ وَإِلَى الْحِسِّيِّ. فَالشَّرْعِيُّ يُوصَفُ بِالْوُجُوبِ، وَأَمَّا الْحِسِّيُّ

109-108

فَيَسْبِغِي أَنْ يُوَصَفَ أَيْضًا بِالْوُجُوبِ.

5. مَسْأَلَةٌ: مَا لَا يَنْهَى تَرْكُ الْحَرَامِ إِلَّا تَرْكُهُ: قَالَ قَائِلُونَ: إِذَا اخْتَلَطَتْ مَنْكُوحَةٌ بِأَجْنَبِيَّةٍ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمَا، لَكِنَّ الْحَرَامَ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْمَنْكُوحَةُ حَلَالٌ. الرَّدُّ بَأَنَّ هَذَا مُتَنَاقِضٌ، بَلْ هُمَا حَرَامَانِ: إِحْدَاهُمَا بَعْلَةُ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَالْأُخْرَى بَعْلَةُ الْإِخْتِلَاطِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ لَيْسَتْ، الْأَحْكَامُ صِقَابٌ لِلْأَعْيَانِ وَإِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ إِحْدَاكُمَا طَالِبِي حُرْمَتَنَا خِيبَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُمَّهَاءِ.

111 110

6. مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي مَا زَادَ عَلَى الْقَدْرِ الْمُخَرَّجِ مِنَ الْوَاجِبِ عِزِّ الْقَدْرِ هَلْ تَوْصَفُ الزِّيَادَةُ بِالْوُجُوبِ؟ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: الزِّيَادَةُ عَلَى الْأَقْلِ نَدْبٌ.

111

7. مَسْأَلَةٌ: النَّسْبَةُ بَيْنَ الْوُجُوبِ وَبَيْنَ الْحَوَارِ وَالْإِبَاحَةِ: خَطَأٌ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا سَبَّخَ بَقِيَ الْحَوَارِ، بَلْ الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا سَبَّخَ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ كُلَّ وَاجِبٍ فَهُوَ جَائِزٌ وَزِيَادَةٌ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ هَذَا كَقَوْلِ الْقَائِلِ: كُلُّ وَاجِبٍ فَهُوَ نَدْبٌ وَزِيَادَةٌ.

112-111

8. مَسْأَلَةٌ: الْمُبَاحُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ إِذَا الْأَمْرُ اقْتِضَاءً وَطَلَبًا، وَالْمُنَاحُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ تَرْكَ الْحَرَامِ وَاجِبٌ، وَالْمُبَاحُ قَدْ يَتْرَكَ بِهِ الْحَرَامُ، وَالرَّدُّ بِأَنَّهُ قَدْ يَتْرَكَ بِالنَّدْبِ حَرَامٌ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا، وَقَدْ يَتْرَكَ بِالْحَرَامِ حَرَامٌ آخَرُ، فَلْيَكُنْ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا حَرَامًا. وَيَنْتَضِعُ عَنْ ذَلِكَ: هَلِ الْمُبَاحُ مُكَلَّفٌ بِهِ؟ وَهَلِ الْمُبَاحُ حَسَنٌ؟

113 112

9. مَسْأَلَةٌ: الْمُبَاحُ مِنَ الشَّرْعِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْمُعْتَمِلَةِ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرْعِ. التَّحْقِيقُ أَنَّ الْأَعْمَالَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ وَلَمْ يَنْعَرِضْ لَهُ الشَّرْعُ، وَقِسْمٌ صَرَّحَ الشَّرْعُ فِيهِ بِالتَّحْبِيرِ، وَقِسْمٌ ثَابِتٌ لَمْ يَرِدْ فِيهِ خَطَأٌ بِالتَّحْبِيرِ، لَكِنْ ذَلَّ دَلِيلُ السَّمْعِ عَلَى بَقْيِ الْحَرَجِ عَنْ فَعْلِهِ وَتَرْكِهِ.

114-113

10. مَسْأَلَةٌ: الْمُنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ. الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُنْدُوبَ غَيْرُ دَاجِلٍ تَحْتَ الْأَمْرِ عَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: شُيُوعُ انْقِسَامِ الْأَمْرِ إِلَى إِبْجَابٍ وَاسْتِحْبَابٍ، الثَّانِي: أَنَّ فِعْلَ الْمُنْدُوبِ طَاعَةٌ بِالْإِتْقَانِ.

115 114

11. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ وَاجِبًا حَرَامًا طَاعَةً مَعْصِيَةً؟ بَيَانٌ أَنَّ الْوَاحِدَ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاحِدٍ بِالنُّوعِ وَإِلَى وَاحِدٍ بِالْعَدَدِ: الْوَاحِدُ بِالنُّوعِ يَجُوزُ أَنْ يَنْقَسِمَ إِلَى الْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ، وَيَكُونُ انْقِسَامُهُ بِالْأَوْصَافِ وَالْإِضْلَافَاتِ، وَلَا تَنَاقُضُ. وَخَطَأُ الْمُعْتَمِلَةِ إِذْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ تَنَاقُضٌ.

116-115

12. مَسْأَلَةٌ: الْفِعْلُ الْوَاحِدُ بِالْعَبْرِ: هَلْ يَكُونُ وَاجِبًا حَرَامًا؟ كَالصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْمُعْصُوتَةِ حَصَلَ فِيهِ بَرَاءٌ إِشْكَالَ الْجَوَابِ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَالْعَرَالِي لَا يَرْتَضِي حَوَاتِ الْقَاضِي وَيَقَرُّرُ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ إِذَا كَانَ لَهُ وَجْهَانِ مُتَعَابِرَانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَطْلُوبًا مِنْ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، مَكْرُوهًا مِنَ الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا الْمَحَالُ أَنْ يُطْلَقَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تُكْرَهُ بَعِيْتُهُ. الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّ ارْتِكَابَ الْمُنْهِي عَنْهُ إِذَا أَحْلَى شَرْطُ الْعَادَةِ أَفْسَدَهَا بِالْإِتْقَانِ، وَبِئْسَ التَّقَرُّبُ شَرْطٌ، فَكَيْفَ يُتَقَرَّبُ بِالْمَعْصِيَةِ؟ وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْإِجْمَاعَ اتَّفَقَ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ فَيُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ بَيْتَ التَّقَرُّبِ لَيْسَ بِشَرْطٍ، أَوْ هِيَ تَمْكِنُهُ وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَصَحُّ: أَنَّهُ يَتَوَيَّ التَّقَرُّبُ بِالصَّلَاةِ، وَبَعْضِي بِالْعَصِيَةِ وَالثَّلَاثُ: نَمُ تَتَكْرَرُونَ عَلَى الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ حَكَمَ أَنَّ الْفَرْصَ يَنْسَقُطُ عَنْهَا لَا يَبْهَأُ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ؟ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ وَالْمَصِيبُ فِيهَا وَاحِدٌ، وَالْإِعْتِرَاضُ بِامْتِنَاعِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ مُحَالَفَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالرَّدُّ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

119-116

13. مَسْأَلَةٌ: الْمَكْرُوهُ وَالْوَاجِبُ مُصَادِقَانِ، فَلَا يَكُونُ شَيْءٌ وَاحِدًا مَأْمُورًا بِهِ مَكْرُوهًا، إِلَّا أَنْ تَنْصَرِفَ

119

الْكِرَاهَةُ عَنْ ذَاتِ الْأُمُورِ إِلَى غَيْرِهِ.

14. مَسْأَلَةٌ: النَّهْيُ الْعَائِدُ إِلَى وَضْعِ الْفِعْلِ هَلْ يَقْسُدُ بِهِ الْأَصْلُ؟ الْمُتَقِفُونَ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الدَّارِ الْعَصَوِيَّةِ يَنْقَسِمُ النَّهْيُ عِنْدَهُمْ إِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ النَّهْيِ عَنْهُ فَيَصَادُ وَخَوْبُهُ، وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ فَلَا يَصَادُ وَخَوْبُهُ، وَإِلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى وَضْعِ النَّهْيِ عَنْهُ لَا إِلَى أَصْلِهِ. اخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْقِسْمِ الثَّلَاثَ فَجَعَلَ أَوَّ حَبِيقَةً ذَلِكَ يُوجِبُ فَسَادَ الْوُضُفِ، لَا انْتِفَاءَ الْأَصْلِ، وَالشَّافِعِيُّ أَخَذَ هَذَا بِكَرَاهَةِ الْأَصْلِ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نِظَارَانِ: أَخَذَهُمَا فِي مُوجِبِ مُطْلَقِ النَّهْيِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ، وَالثَّانِي: يَطْرُقُ فِي تَصَادُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ، وَمَا يُعْقَلُ اجْتِمَاعُهُ وَمَا لَا يُعْقَلُ.

121 119

15. مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ هَلْ هُوَ نَهْيٌ عَنْ صَدِّهِ؟ لِمَسْأَلَةِ طَرَفَانِ: أَخَذَهُمَا بِتَعَلُّقِ بِالصَّيْغَةِ، وَالثَّانِي: ائْتَحَتْ عَنِ الْمَعْنَى الْقَائِمِ بِالنَّفْسِ. إِطْلَاقُ الْمُعْتَرِ لَ أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيًا عَنْ صَدِّهِ، وَاسْتِدْلَالُ الْفَاضِي أَبِي تَكْرٍ عَلَيْهِمْ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ الْعِرَالِي تَفْرِيقًا عَلَى ابْتِنَاءِ كَلَامِ النَّفْسِ، أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهْيًا عَنْ صَدِّهِ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَيْتُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ، وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَلَارِئُهُ اعْتِرَاضُ بَأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ إِلَّا بِشَرْكَ صَدِّهِ، فَلْيَكُنْ وَاجِبًا، وَالْعِرَالِي يَقَرُّ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِحْبَابِهِ هَلْ هُوَ عَيْنُ إِجَابِ الْأُمُورِ بِهِ أَوْ غَيْرُهُ؟

123-121

الْفَرْقُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقُطْبِ الْأَوَّلِ فِي أَرْكَانِ الْحُكْمِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْحَاكِمُ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، وَالْمَحْكُومُ فِيهِ، وَنَفْسُ الْحَكْمِ.

124

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: نَفْسُ الْحَكْمِ وَقَدْ سَقِ.

الرُّكْنُ الثَّانِي: الْحَاكِمُ وَهُوَ الْمُخَاطَبُ وَالْوَاجِبُ طَاعَةَ اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةَ مَنْ أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُ. هَلْ كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى التَّوَعُّدِ بِالْعِقَابِ وَتَحْقِيقِهِ حَسَبًا فَهُوَ أَهْلٌ لِلْإِجَابِ؟

125-124

125

الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ وَهُوَ لِمَكْلُفٍ، وَشُرُوطُهُ أَنْ يَكُونَ عَقِلًا يَفْهَمُ الْخِطَابَ.

إِزَادَةُ وَخَوْبِ الرُّكَاةِ وَالْعَرَاهَاتِ وَالنَّفَقَاتِ عَلَى الصَّبِيَّانِ، وَتَزِيدُ بَأَنَّهُ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ التَّكْلِيفِ فِي سَبِيٍّ. وَالصَّبِيُّ الْمَتَمِّزُ بِأَمُورٍ بِالصَّلَاةِ مِنْ جِهَةِ الْوَلِيِّ، وَالْوَلِيُّ بِأَمُورٍ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّبِيِّ إِذَا قَارَبَ الْبُلُوغَ عَقَلَ، وَلَمْ يَكْلُفْهُ الشَّرْعُ. أَقْبَلُ ذَلِكَ عَلَى تَقْصَانِ عَقْلِهِ؟

126

1. مَسْأَلَةٌ: تَكْلِيفُ النَّاسِ وَالْعَابِلِ عَمَّا يَكْلُفُ مُحَالٌ، أَمَا ثُبُوتُ الْأَحْكَامِ بِأَعْمَالِهِ فِي النَّوْمِ وَالْعَقْلَةِ فَلَا يَنْكَرُ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ هَلْ هُوَ خِطَابٌ لِلسُّكْرَانِ؟ لِأَيَّةٍ تَأْوِيلًا.

127 126

2. مَسْأَلَةٌ: تَكْلِيفُ الْمَعْدُومِ: مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ، وَأَنَّ الْمَعْدُومَ بِأَمُورٍ، أَنَّهُ بِأَمُورٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ، لَا أَنَّهُ بِأَمُورٍ فِي حَالَةِ الْقَدَمِ، هَلْ يُسَمَّى ذَلِكَ أَمْرًا؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُسَمَّى بِهِ.

128-127

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْمَحْكُومُ فِيهِ، وَهُوَ لِفِعْلِ الْإِخْتِيَارِيِّ، وَلَهُ شُرُوطٌ: الْأَوَّلُ: صِحَّةُ خُلُوقِهِ. الثَّانِي: جَوَازُ كَوْنِهِ مُكْتَسِبًا لِلْعَبْدِ، حَاصِلًا بِإِخْتِيَارِهِ. الثَّلَاثُ: كَوْنُهُ مَعْلُومًا لِلْمَأْمُورِ، مَعْلُومٌ التَّمْيِيزِ عَنْ غَيْرِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا كَوْنُهُ بِأَمُورٍ بِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يَصِحُّ إِزَادَةُ إِيمَانِهِ طَاعَةً، وَهُوَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ وَيُسَمَّنِي مِنْ هَذَا شَيْئَانِ: أَخَذَهُمَا: الْوَاحِدُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ النَّظَرُ الْمَعْرُوفُ لِلْوُجُوبِ. الثَّانِي: أَصْلُ إِزَادَةِ الطَّاعَةِ وَالْإِخْلَاصِ.

129-128

وَيَتَشَعَّبُ عَنْ شُرُوطِ الْفِعْلِ خَمْسُ مَسَائِلَ:

1. مسألة: التكليف بالمستحبات (تكليف ما لا يطاق)، ذهب قوم إلى جواز التكليف بما لا يطاق ونسب إلى الأشعري وأدلة هذا القول وبيان ضعفها والمختار: استحالة التكليف بالمحال، وتقرير ذلك والنظر في هذه المسألة غير موقوف على البحث عن وجه تأثير القدرة ووقتها.
- 132-129
2. مسألة: التكليف شرك الصديقين: فلا يجوز أن يقال: لا تتخربك ولا تشكك، لأن الانتهاء عنها محال. كالتجمع بينهما: ومن توسط مزعة معصوبة يحرم عليه المكث ويحرم عليه الخروج فيمن يؤمّر؟ ولم يجب عليه الضمان بما يفسده في الخروج؟ لم يجب المضي في الحج القاسد إن كان حراماً، وإن كان واجباً وطاعة ولم يجب القضاء؟ ليس لأحد أن يلقي بنفسه في حال لا يجوز، وإن فعل فلا يكلف ما لا يمكن من جواز تكليف ما لا يطاق عقلاً فإنه يتعمد شرعاً فمثلاً: كيف يفعل من سقط على صدر صبي مخفوف بصبيان، وقد علم أنه لو مكث قتل من تحته، أو انتقل قتل من خواتمه، ولا ترجيح؟
- 134-132
3. مسألة: التكليف بالترك أكثر المكملين على أن يقتضي به الإقدام أو الكف. وكل واحد كسب الغني، وقال بغض المقرلة. قد يقتضي الكف، فيكون فعلاً، وقد يقتضي أن لا يفعل ولا يفصد التلبس بصدقه. فالتكر الأولون هذا وبيان أن الصحيح أن الأمر فيه متقسم
- 135-134
4. مسألة: تكليف المكره: فعل المكره يجوز أن يدخل تحت التكليف، قول المتنزلة: إن ذلك محال، لأنه لا اختيار له. وبيان أن هذا باطل. ولو أكره على طاعة فلا يثبت إنما يكون طاعة إذا كان الإيعاز له بإباحة التكليف دون الإكراه.
- 135
5. مسألة: ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه حاصلًا حالة الأمر، فيجوز أن يخاطب الكفار بفرع الإسلام، ذهب أصحاب الرأي إلى إنكار ذلك. والخلاف إما في الحواز، وإما في الوقوع، أما الحواز العقلي فواضح
- وأما الوقوع الشرعي فقد وزعت الأدلة بخاطبتهم. وهي ثلاثة: الأول: قوله تعالى: ﴿ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين﴾، اغترصت على الدليل والحوادث عنها. الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يربون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب﴾. الدليل الثالث: انعقاد الإجماع على تعذيب الكافر على تكذيب الرسول. كما يعذب على الكفر بالله تعالى. لا تحتاج بأنه لا معنى لجواب الزكاة وقضاء الصلاة عليه، مع استحالة فعله في الكفر، ومع انتفاء وجوبه لو أسلم، فكيف يجب ما لا يمكن أمثالاً؟ والرّد عليه والفارق بين المرتد والكافر الأصلي في وجوب القضاء.
- 138-135
- الفقر الرابع من القطب الأول فيما يظهر الحكم به ويسمى: سبياً، وفيه أربعة فصول:
- 139
- الفصل الأول: في الأسباب: لما عسر على الخلق معرفة خطاب الله تعالى في كل حال، لا سيما بعد انقطاع الوحي، أظهر الله سبحانه خطابه حاله بأمر مخصوصة نصيباً أسباباً لأحكامه والمقصود بالأسباب تلك التي أصبحت الأحكام إليها، ونصّبها أسباباً أيضاً حكم من الشرع وأصل اشتقاق السبب من الطريق، ومن الحمل الذي به يترشح الماء من البئر، وحده ما يخص الشيء عنده لا به. أطلق الفقهاء لفظ «السبب» على أربعة أوجه: الوجه الأول: في مقابلة المباشرة، الثاني: تشبيههم الرمي سبباً للقتل، من حيث إنه سبب لليلة، وهو على التحقيق علة، العلة، الثالث: تشبيههم ذات العلة، مع تحلف وضعها سبباً،

141 139

الرابع: تسميتهم الموجب سبباً، فيكون السبب بمعنى العلة.

الفصل الثاني: في وصف السبب بالصحة والبطلان والفساد وإطلاق هذه الألفاظ في العبادات يختلف عنه في الممانات، أما العبادات فالصحيح عند المتكلمين عبارة عن «ما وافق الشرع» وجب القضاء أو لم يجب» وعند أكثر الفقهاء، عبارة عن «ما أجزأ وأستقط القضاء»؛ وأما في العقود فالباطل هو الذي لم يثبت لأن السبب مطلوب لثبوته، والصحيح هو الذي أثمرت الفاسد مرادف للبطلان في اصطلاح أصحاب الشافعي، وأبو حنيفة أثبت فيما أخر في العقود بين البطلان والصحة، وجعل «الفاسد» عبارة عنه.

142 141

الفصل الثالث: في وصف العبادات بالأداء والقضاء والإعادة: الواجب إذا أدى في وقته سمي «أداء»؛ وإن أدى بعد خروج وقته المصيق، أو الموسع المقدّر، سمي «قضاء»؛ وإن فعل مرة على نوع من الحلل، ثم فعل ثانياً في الوقت، سمي «إعادة». يتصدى النظر في شيئين أحدهما: أنه لو غلب على ظنه في الواجب الموسع أنه يحتزم قبل الفعل، فلو أخر عصى بالتأخير، الثاني: أن الرّكاه على الفور عند الشافعي، فلو أخر ثم أدى بالصحيح أنه أداء، لا يفتقر وجوب القضاء إلى أمر مجدد.

143 142

دقيقة: القضاء قد يطلق مجازاً، وقد يطلق حقيقة، فإنه نلّ الأداء. وللأداء أربعة أحوال: الأولى: أن يكون واجباً، فإذا تركه المكلف عمداً أو سهواً وجب عليه القضاء الثانية: أن لا تجب الأداء، كالصيام في حق الحائض، فإنه حرام، فإذا صامت بعد الطهر فتسميته قضاء مجازاً مختص، الثالثة: حالة المريض والمسافر، إذ لا يجب عليهما الصوم، لكنهما إن صامتا وقع عن الفرض، فهذا يحتمل أن يقال: إنه مجاز أيضاً، ويحتمل أن يقال: إنه حقيقة، في المسافر مذهبان ضعيفان: أحدهما: مذهب أصحاب الطاهر، والثاني: مذهب الكرخي. الحالة الرابعة: المريض إن كان لا يخشى الموت من الصوم فهو كالمسافر. أما الذي يخشى الموت أو الضرر العظيم فيعصى بتارك الأكل، فيشبه الحائض من هذا الوجه.

146-143

الفصل الرابع: في العزيمة والرخصة.

العزيمة والرخصة: لغة، وشرعاً، واسم الرخصة يطلق حقيقة ومجازاً، ويفرّد بين الحقيقة والمجاز التبعيد صوراً بنفسها أقرب إلى الحقيقة. ونفسها أقرب إلى المجاز، الرخص تنقسم إلى ما يعصى شرعاً، وإلى ما لا يعصى كيف يسمى ما يجب الإتيان به رخصة؟ وكيف فرق بين البعص والبعص؟ أما تسميته رخصة فمن حيث إن فيه تسعة، إذ لم يكلف إهلاك نفسه بالعطش، وجوز له تسكبه بالحرق. قال بعض أصحاب الرأي: حدّ الرخصة أنه: «الذي أبيح مع كونه حراماً» وهذا متناقص.

149 146

151

القطب الثاني: في أدلة الأحكام وهي أربعة أصول:

الأصل الأول من أصول الأدلة: كتاب الله تعالى.

151

تمهيد: أصل الأحكام، واحد، وهو قول الله تعالى، والعقل لا يدل على الأحكام الشرعية، والحكم لا يظهر إلا بقول الرسول عليه السلام.

النظر الأول: في حقيقة الكتاب وهو كلام الله تعالى، الكلام اسم مشترك، قد يطلق على الألفاظ الدالة على ما في النفس، وقد يطلق على مدلول العبارات، كلام النفس ينقسم إلى خبر واستخبار، وآخر، ونهي، وتنبيه، كلام الله تعالى واحد، وهو مع وحدته متضمن لجميع معاني الكلام، وجه الفرق بين كلام الله تعالى وكلامنا.

153 152

النُّظَرُ الثَّانِي: في حده وهو: «ما يُقَالُ لِلْبَيْنَيْنِ دَفْعَتِي الْمُصْحَفِ، عَلَى الْأَحْزَابِ السَّنَةِ الْمَشْهُورَةِ، نَقْلًا مُتَوَاتِرًا»، بيان السبب في عدم حده بكونه مُعْجَزًا وفي اشتراط التواتر في حصول العلم به. يَنْشَقُّ عَنْ حَدِّ الْكَلَامِ فِي قَوْلِنَا «كَلَامُ اللَّهِ» مَسْأَلَتَانِ:

1. مَسْأَلَةٌ: هل القراءات الشاذة حجة في الأحكام؟ والرَّدُّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي إيجاب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود مع شدودها.

154

2. مَسْأَلَةٌ: اليُسْمَلَةُ هَلْ هِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟ وَهَلْ هِيَ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ؟ فِيهِ جِلَافٌ وَقَدْ قَطَعَ الْقَاضِي بَعْضًا مِنْ جَعْلِ النُّسْمَلَةِ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي سُورَةِ النَّمْلِ وَلَا وَجْهَ لِقَطْعِ الْقَاضِي بِتَخْطِئَةِ الشَّافِعِيِّ النُّسْمَلَةُ كُنْتُ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْقُرْآنِ يَخْطُ الْقُرْآنُ، وَالْمَسْأَلَةُ اخْتِهَادِيَّةٌ وَذَلِيلُ خَوَارِجِ الْاجْتِهَادِ فِيهَا وَمَوْعِ الْخِلَافِ فِيهَا فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، الْاجْتِهَادُ لَا يَنْطَرِقُ إِلَى أَصْلِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ وَمَكْتُوبٌ بِحَطِّهِ، فَالْاجْتِهَادُ فِيهِ يَنْطَرِقُ إِلَى تَعْيِينِ مَوْضِعِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً أَوْ مَرَاتٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسْأَلَةِ النُّسْمَلَةِ وَمَسْأَلَةِ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

158-154

النُّظَرُ الثَّالِثُ: فِي الْفَاطَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

1. مَسْأَلَةٌ: الْقُرْآنُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْمَجَارِ، جِلَافًا لِنَعْصِهِمْ وَلِمَجَارِ اسْمٍ مُشْتَرَكٍ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْبَاطِلِ الَّذِي لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الَّذِي يُخَوِّزُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ الْأَصْلِيِّ.

159-158

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ فِي الْقُرْآنِ أَفْظَاءٌ أَصْحَمِيَّةٌ؟ قَالَ الْقَاضِي الْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ كُلُّهُ. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ لَعْنَةٌ غَيْرُ الْعَرَبِ وَأُورَدُوا عَلَى ذَلِكَ امْتِنَةُ وَتَكَلَّفَ الْقَاضِي فِي لِحَاقِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ يَرْتَضِ الْقُرْآنُ ذَلِكَ.

160-159

3. مَسْأَلَةٌ: فِي الْقُرْآنِ مُحْكَمٌ وَنَشَابَةٌ وَخِلَافٌ فِي مَعْنَاهُمَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُحْكَمَ يَرْجِعُ إِلَى مَعْنِيٍّ أَحَدُهُمَا: الْمَكْشُوفُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ إِشْكَالٌ وَاحْتِمَالٌ، وَالنَّشَابَةُ مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْاحْتِمَالُ، وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُحْكَمَ مَا انْطَمَ وَتَرْتَّبَ تَرْتِيبًا مُبِيدًا، إِمَّا عَلَى ظَاهِرٍ أَوْ عَلَى تَأْوِيلٍ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُتَنَاقِضٌ وَمُخْتَلِفٌ. لَكِنْ هَذَا الْمُحْكَمُ يُقَابَلُهُ النُّشُجُ وَالْفَاسِدُ، ذُو النُّشَابَةِ. وَأَمَّا النُّشَابَةُ، فَيُخَوِّزُ أَنَّ يُعْتَرَى بِهِ عَنْ الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يُؤْهِمُ ظَاهِرُهُ الْحِفَةُ وَالنَّشَابَةُ، وَيُخْتَارُ إِلَى تَأْوِيلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ» هَلِ الْوَاوُ لِلْعُظْفِ، أَمْ الْأَوَّلِيُّ الرَّفْقُ عَلَى «اللَّهُ»؟ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْخُرُوبِ الْمُفْطَعَةِ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا أَسَامِي السُّورِ، وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهَا بِجَمْعِ دَوَاعِي الْعَرَبِ إِلَى الْأَسْمَاعِ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا ذُكِرَتْ كِنَايَةً عَنْ سَائِرِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي لَا يَخْرُجُ عَنْهَا جَمِيعُ كَلَامِ الْعَرَبِ نَسَبًا أَلَّا تُنْسَبَ لِنَسَبِ يَخْطِئُهُمْ إِلَّا بِلَفْظِهِمْ وَخُرُوفِهِمْ.

161-160

النُّظَرُ الرَّابِعُ: فِي أَحْكَامِهِ

161

وَمِنْ أَحْكَامِهِ تَطَرُّقُ التَّأْوِيلِ إِلَى ظَاهِرِ الْفَاطَةِ، وَتَطَرُّقُ التَّخْصِصِ إِلَى صَنِيعِ عُمُومِهِ، وَتَطَرُّقُ النَّشُجِ إِلَى مُقْتَضِيَانِهِ. وَسَيَأْتِي التَّخْصِصُ وَالتَّأْوِيلُ فِي الْقَطْبِ الثَّلَاثِ. وَسَبَّبَ ذِكْرُ الْغَزَالِيِّ لِلنَّشُجِ فِي أَحْكَامِ الْكِتَابِ.

162-161

كِتَابُ النَّشُجِ: الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ وَإِثْبَاتِهِ وَفِيهِ فُصُوْلٌ:

163

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي حَدِّهِ وَحَقِيقَتِهِ. حَدُّهُ فِي اللَّعَةِ وَحَدُّهُ الْأَصُولِي. «الْخَطَّابُ الذَّالُّ عَلَى ارْتِصَاعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخِطَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَا لَكَانَ ثَلَاثًا بِمَعْنَى تَرَاخُجِهِ عَنْهُ». الْكَلَامُ عَلَى مُحْتَزَّاتِ الشَّرِيفِ. حَدُّ النَّشُجِ عِنْدَ الْمُفْقَهَاءِ: «أَنَّهُ الْخِطَابُ الدَّالُّ الْكَاشِفُ عَنْ مَدَّةِ الْعِبَادَةِ، أَوْ عَنْ زَمَنِ انْقِطَاعِ الْعِبَادَةِ، وَمَا

يَلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ. وَخَدَّ الشَّيْخُ عِنْدَ الْمُعْتَرِلَةِ: «الْخَطَأُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ رَائِلٌ عَلَى وَجْهِ تَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا». الْإِعْرَاضُ بِإِمْتِنَاعِ تَحْقِيقِ مَعْنَى الرُّفْعِ فِي الْحُكْمِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَرْفُوعَ إِمَّا حُكْمٌ ثَابِتٌ، أَوْ مَا لَا ثَبَاتَ لَهُ؟ وَالثَّابِتُ لَا يُمْكِنُ رَفْعُهُ، وَمَا لَا ثَبَاتَ لَهُ لَا حَاجَةَ إِلَى رَفْعِهِ، الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ عِنْدَكُمْ، وَالْقَدِيمُ لَا يُتَصَوَّرُ رَفْعُهُ، الْوَجْهَ الثَّلَاثُ: أَنَّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِمَّا أَثْبَتَهُ لِحُسْنِهِ، فَلَوْ نَهَى عَنْهُ لَأَدَّى إِلَى أَنَّ يَنْقَلِبَ الْحَسَنُ قَبِيحًا، وَهُوَ مُحَالٌ، الْوَجْهَ الرَّابِعُ: أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ أَرَادَ وُجُودَهُ، فَمَا كَانَ مُرَادًا كَيْفَ يَنْهَى عَنْهُ حَتَّى يَصِيرَ مُرَادَ الْعَدَمِ مَكْرُوهًا؟، الْوَجْهَ الْخَامِسُ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْبِدَاءِ.

166-164

الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ. وَالسَّبَبُ فِي إِنْكَارِ الْيَهُودِ لِلنَّسَخِ وَارْتِكَالِ الرُّوَافِضِ لِلْبِدَاءِ. وَوَجْهُ اشْتِرَاكِ النَّسَخِ وَالتَّخْصِصِ وَبَيَانُ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ: الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ النَّسَخَ يُشْتَرِطُ تَرَاجِيهِ، وَالتَّخْصِصُ يَجُوزُ اقْتِرَانَهُ، لِأَنَّهُ بَيَانُ الْأَمْرِ الثَّانِي أَنَّ التَّخْصِصَ لَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ بِأُمُورٍ وَاحِدٍ، وَالنَّسَخُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ، الْأَمْرُ الثَّلَاثُ: أَنَّ النَّسَخَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَوْلٍ وَحِطَابٍ، وَالتَّخْصِصُ قَدْ يَكُونُ بِأَدْلَةٍ الْمُغْلٍ، وَالْفَرَاغِ، وَسَائِرِ أَدْلَةِ النَّسَخِ، الْأَمْرُ الرَّابِعُ: أَنَّ التَّخْصِصَ لَا يَنْفِي دَلَالََةَ اللَّفْظِ عَلَى مَا بَقِيَ تَحْتَهُ، حَقِيقَةً كَانَ أَوْ مَجَازًا، عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ، وَالنَّسَخُ يُبْطِلُ دَلَالََةَ النَّسَخِ فِي مُسْتَقْبَلِ الرَّمَانِ بِالْكُلِّيَّةِ، الْأَمْرُ الْخَامِسُ: أَنَّ تَخْصِصَ الْعَامِّ الْمُقْطَعِ بِأَصْلِهِ خَاتِرٌ بِالْقِيَاسِ وَخَيْرٌ الْوَاحِدِ وَسَائِرِ الْأَدْلَةِ، وَنَسَخَ الْقَاطِعِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِقَاطِعٍ.

169 168

الفصل الثاني في إثباته على منكريه والدليل على جوازه عقلاً: الدليل على وقوعه من الاجتماع الأدلة على وقوعه من النص. الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَدَّكَ آيَةٌ مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَهْلَمُ مَا يُزِيلُ قَالُوا إِنَّمَا آتَتْ مُفْتَرٍ﴾. اعترض على الدليل وجوابه: الدليل الثاني قوله تعالى: ﴿فَطَلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَآذُوا خَرْمُنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَتِ أُولَئِكَ لَهُمْ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسَخَ بِهَا خَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾. اعترض على الدليل وجوابه: الدليل الثالث: ما اشتهر في الشرع من نسخ ترخيص الوفاة حولاً بأربعة أشهر وعشر، ونسخ فرض تقديم الصدقة إماماً مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث قال تعالى: ﴿فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَحْنُكُمْ صَدَقَةٌ﴾ ومنه نسخ تحويل القبلة عن بيت المقدس إلى الكعبة بقوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾.

171-169

الفصل الثالث: في مسائل تشعب عن النظر في حقيقة النسخ وهي ست:

1. مسألة: يجوز نسخ الأمر قبل التمكن من الامتنال، خلافاً للمعتزلة. بَيَانُ أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ مُصَنَّنٍ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَنْسَخَ. إِنْكَارُ الْمُعْتَرِلَةِ ثُبُوتِ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ مَذْهَبِهِمْ، وَيَتَّبِعُ لِلْمُعْتَرِلَةِ مَسْئَلَتَانِ: الْمَسْأَلَةُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ، فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، كَيْفَ يَكُونُ مِنْهُمَا عَنْهُ وَمَأْمُورًا بِهِ، عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ؟ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ لَهُ طَرِيقَتَانِ: الْأُولَى: أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ مِنْهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، بَلْ عَلَى وَجْهَيْنِ. ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي كَيْفِيَّةِ اخْتِلَافِ الْوَجْهَيْنِ. الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّا لَا نَلْزِمُ إِظْهَارَ اخْتِلَافِ الْوَجْهِ. مَا مَعْنَى أَمْرٍ بِالْشَّيْءِ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَنْهَى عَنْهُ؟ الْمُعْتَرِلَةُ يُنْكِرُونَ ثُبُوتَ الْأَمْرِ بِالشَّرْطِ، مَعَ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا التَّوَعُّدَ مِنَ الْعَالَمِ بِعَوَاقِبِ الْأُمُورِ بِالشَّرْطِ. الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ عِنْدَكُمْ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الْقَدِيمُ وَكَيْفَ يَكُونُ الْكَلَامُ الْوَاحِدَ أَمْرًا بِالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَنَهْيًا عَنْهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بَلْ كَيْفَ يَكُونُ الرَّابِعُ وَالْمَرْفُوعُ وَاحِدًا، وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى؟ بَيَانُ مَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ مِنْ إِشْكَالٍ

وَجَوَابِهِ وَالذَّلِيلُ الْقَاطِعُ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ عَلَى خَوَارِئِهِ قِصَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَتَعَسَّفُ الْقُدْرَةُ فِي تَأْوِيلِ الْقِصَّةِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَنَامًا لَا أَمْرًا. الثَّانِي: أَنَّهُ قَصِدَ بِهِ تَكْلِيمُهُ الْعَرَمَ عَلَى الْفِعْلِ لَا مُتَحَايَا صَبْرِهِ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَسْخُ الْأَمْرُ، لَكِنْ قُلْتُ اللَّهُ تَعَالَى عُنْهُ نَحَاسًا أَوْ حَدِيدًا فَلَمْ يَنْقَطِعْ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ كَانَ هُوَ الْإِضْحَاقُ، وَالتَّلُّ لِلْحَيَيْنِ، وَإِمْرَارُ السَّكِينِ دُونَ حَقِيقَةِ الذَّنْحِ. الْخَامِسُ: جُحُودُ الشَّنْحِ، وَأَنَّهُ دَخَلَ لِمُتَنَالًا، فَالْتَأَمَ وَانْتَمَلَ. الرَّدُّ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّالِثِ وَالرَّابِعِ وَالْخَامِسِ.

176 171

2. مَسْأَلَةٌ: نَسَخَ بَعْضُ الْعِبَادَةِ أَوْ شَرَطَهَا أَوْ سَنَّهَا مِنْ سُنَنِهَا هَلْ هُوَ نَسَخٌ لِأَصْلِهَا؟ دِكْرُ الْخِلَافِ: بَيَانُ أَنَّهُ إِذَا أُوجِبَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ: فَقَدْ نَسَخَ أَصْلَ الْعِبَادَةِ. وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَفْطَتِ الطَّاهَرَةُ: فَقَدْ نَسَخَ وَجُوبَ الطَّاهَرَةِ، وَبَقِيَ الصَّلَاةُ وَاحِدَةً. تَخَيَّلْ نَعُضَهُمْ أَنَّ نَسَخَ شَرْطَ الْعِبَادَةِ كُنَسَخَ الْبَعْضَ وَبَيَانُ أَنَّهُ إِذَا سُبِخَتْ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِجْرَاءُ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ بِالنَّسَخِ وَتَبْعِيضُ مِقْدَارِ الْعِبَادَةِ نَسَخٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ، وَتَبْعِيضُ السُّنَّةِ لَا يَتَعَرَّضُ لِلْعِبَادَةِ؛ وَبَعْضُ الشَّرْطِ فِيهِ نَظَرٌ، وَإِذَا حُقِقَ كَانَ إِحْقَاقُهُ بِتَقْيِيسِ قَدْرِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى.

178-177

3. مَسْأَلَةٌ: الرِّيَاةُ عَلَى النَّهْيِ نَسَخٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وَلَيْسَتْ نَسَخٌ عِنْدَ قَوْمٍ، وَالْمُخْتَارُ التَّقْصِيلُ: تَعَلَّقِ الرِّيَاةُ بِالرَّيْدِ عَلَيْهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبٍ: الْأَوَّلَى: أَنَّ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُ الرَّيْدِ عَلَيْهِ، الثَّانِيَّةُ: أَنَّ تَتَّصِلَ الرِّيَاةُ بِالرَّيْدِ عَلَيْهِ اتِّصَالُ اتِّحَادٍ يَرْفَعُ التَّعَدُّدَ وَالْإِفْصَالَ، فَهَذَا نَسَخٌ، الرُّبُوعَةُ الثَّالِثَةُ: وَهِيَ بَيْنَ الْمَرْبُوعَتَيْنِ: رِيَاةٌ عِشْرِينَ جِلْدَةً عَلَى ثَمَانِينَ جِلْدَةً فِي الْقَذْفِ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ نَسَخٌ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: اعْتِرَاضَاتُ وَأُخُوتُهَا. لَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ مُطْلَقًا، ثُمَّ زِيدَ شَرْطُ الطَّاهَرَةِ، فَهُوَ نَسَخٌ، وَهَلِ اشْتَرَاطُ الطَّاهَرَةِ فِي الطَّوَارِ نَسَخٌ؟ وَهَلِ الْمَسْخُ عَلَى الْخَفِيِّ، نَسَخٌ لِنَسْلِ الرَّجُلَيْنِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ بِالشَّاهِدِ وَالْبَيِّنِ نَسَخٌ لِإِبْقَابِ الْحُكْمِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ؟

181 178

182 181

4. مَسْأَلَةٌ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّسَخِ إِثْبَاتُ بَدَلٍ غَيْرِ الْمَنْسُوحِ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ. 5. مَسْأَلَةٌ: النَّسَخُ بِالْأَخْفِ وَالْأَثْقَلِ: مَنَعَ قَوْمٌ النَّسَخَ بِالْأَثْقَلِ، وَالرَّدُّ بِعَدَمِ امْتِنَاعِ ذَلِكَ عَقْلًا وَلَا سَمْعًا، وَأَثْبَلُهُ عَلَى قُوعِ النَّسَخِ بِالْأَثْقَلِ.

183-182

6. مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي حُصُولِ النَّسَخِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتْلُغْ الْخَفَرُ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ لِلنَّسَخِ حَقِيقَةً وَهِيَ رَفْعُ الْحُكْمِ وَلَا تَثْبُتُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَتْلُغْ، وَتَبْجَعُ وَهِيَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَاتِّمَاءُ الْإِجْرَاءِ بِالْعَمَلِ السَّابِقِ وَهَذَا يُعْرَفُ بِدَلِيلِ بَعْضٍ أَوْ قِيَاسٍ، وَالنَّاسِخُ هُوَ الرَّابِعُ، لَكِنَّ الْعِلْمَ شَرْطٌ.

184-183

185

185

الْبَابُ الثَّانِي: فِي أَرْكَانِ النَّسَخِ وَشُرُوطِهِ.

الْتَّمْهِيدُ.

أَرْكَانُ النَّسَخِ أَرْبَعَةٌ: النَّاسِخُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْمَنْسُوحُ وَهُوَ الْحُكْمُ الْمَرْفُوعُ، وَالْمَنْسُوحُ عَنْهُ وَهُوَ الْمُتَعَبَّدُ الْمُكَلَّفُ، وَالنَّسَخُ أَوْ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى الدَّالُّ عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ النَّاسِخِ، وَيُطْلَقُ النَّاسِخُ مُجَازًا عَلَى كُلِّ مَنْ الدَّلِيلُ وَالْحُكْمُ.

185

شُرُوطُ النَّسَخِ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوحُ حُكْمًا شَرْعِيًّا، لَا عَقْلِيًّا أَصْلًا، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ النَّسَخُ بِخَطَابِ، الثَّالِثُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْخَطَابُ الْمَرْفُوعُ حُكْمًا مُقَيَّدًا بِوَقْتٍ يَنْقَضِي دُخُولُهُ زَوَالِ الْحُكْمِ، الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْخَطَابُ النَّاسِخُ مُتَرَاخِيًا. وَلَيْسَ يَشْتَرَطُ فِيهِ تَسَعُّهُ أَمْرًا: الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ زَاهِقًا لِلْبَيِّنِ

بالمثل، الثاني: لا يُشترط وُجود النسخ بعد دخول وقت النسخ، الثالث: لا يُشترط أن يكون المنسوخ بما يدخله الاستثناء والتخصيص، الرابع: لا يُشترط أن يكون نسخ القرآن بالشئ، فلا تُشترط الحنسية، الخامس: لا يُشترط أن يكونا نصين قاطعين، السادس: لا يُشترط أن يكون النسخ منقولاً بمثل لفظ المنسوخ، السابع: لا يُشترط أن يكون النسخ مقابلاً للمنسوخ، الثامن: لا تُشترط كونهما ثابتين بالنص، التاسع: لا يُشترط نسخ الحكم ببدل أو بما هو أحف.

مسائل تتشعب عن النظر في ركني المنسوخ والنسخ.

187-185

1. مسألة: ما من حكم شرعي إلا وهو قابل للنسخ، خلافاً للمعتزلة: الأصول التي بنوا عليها قولهم، والرّد عليهم.

187

2. مسألة: يجوز نسخ التلاوة دون الحكم، ونسخ الحكم دون التلاوة ونسخهما جميعاً، والرّد على من منع نسخ التلاوة دون الحكم بأنه جائز عقلاً وواقع سمعاً. ولا يلزم من نسخ التلاوة نسخ الحكم اعتراضاً بأن نسخ الحكم مع نداء التلاوة متناقض. والرّد عليه. أمثلة على وقوع نسخ الحكم دون التلاوة، وأخرى على نسخ التلاوة دون الحكم.

189-187

3. مسألة: يجوز نسخ القرآن بالشئ، ولشئ بالقرآن: العقل لا يحيل ذلك وقد دلّ السمع على وقوعه: أمثلة على نسخ الشئ بالقرآن، وأمثلة على نسخ القرآن بالشئ. الرّد على الشافعي أنه لا يجوز نسخ الشئ بالقرآن، كما لا يجوز نسخ القرآن بالشئ. الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يَوْحِي إِلَيَّ﴾ على أنه لا يُنسخ القرآن بالشئ، والرّد عليه. والاحتجاج بقوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ والرّد عليه.

191-189

4. مسألة: الإجماع لا يُنسخ به إذ لا نسخ بعد انقطاع الوحي. والشئ يُنسخ المتواتر منه بالمتواتر، والأحاد بالأحاد، أما نسخ المتواتر منها بالأحاد فاجتلقوا في وقوعه سمعاً، وجوره عقلاً، والمختار جواز ذلك عقلاً لو تعبد به، ووقوعه سمعاً في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن ذلك يمتنع بعد وفاته. منع الشافعي نسخ القرآن بالشئ، وإن تواتر، وليس ذلك بحال، وتبين تطلّب القول بأن نسخ المتواتر بالأحاد رفع للقاطع الظن. الاعتراض بأنه لو ثبت النسخ للزم الرسول صلى الله عليه وسلم الإشاعة، والرّد بأنه لا يستحيل أن يضيع الحكم، وبكل النسخ إلى الأحاد.

192-191

5. مسألة: لا يجوز نسخ القاطع المتواتر بالقياس المعلوم بالظن جليلاً كان أو حقياً. شد قوم فقالوا: ما جاز التخصيص به جاز النسخ به، وهو مقصور بدليل العقل، وبالإجماع، وبخير الواحد بالتخصيص بجميع ذلك خارج دون النسخ. قال بغض أصحاب الشافعي: يجوز النسخ بالقياس الخلفي. التنبيه على أن لفظ «الخلفي» منهم، وما يتوهم القطع به على ثلاث مراتب: الأولى: ما يخري محرى النص، وأوضح منه. الثانية: لو ورد نص بأن الحق لا يسري في الأمّة، ثم ورد حديث من أعنى غير كاله في عند قوم عليه الباقي، فنصاً بسرائر عتق الأمّة، قياساً على العبد، لأنه مغلوط به. الثالثة: أن يرد النص مثلاً بإباحة التبيد، ثم يقول الشارع: حرمت المنع لشدتها، فنسخ بإباحة التبيد بقياسه على الخبر. والصحيح أن استحالة رفع القاطع بالظن سمعية لا عقلية، الدليل على اثباته سمعاً بالإجماع على تطلّب كل قياس مخالف للنص وإذا تناقض قاطعان، وأشكل المتأخر، فهل يثبت تأخر أحدهما بقول الواحد، حتى يكون هو النسخ؟

194-192

195-194

6. مسألة: هل يثبت النسخ بقول الصحابي: نسخ حكم كذا؟

خاتمة كتاب النسخ: فيما يعرف به تاريخ الناس ويتبين أنه إذا تناقض نصان فالناسخ هو المتأخر. ولا يعرف إلا مجرد النقل. ذلك طريق الأول: أن يكون في اللفظ ما يدل عليه. الثاني: أن يجمع الأمة في حكم على أنه المنسوخ، وأن ناسخه الآخر. الثالث: أن يذكر الراوي التاريخ. ولا يثبت التأخر بطريق الأول. أن يقول الصحابي: كان الحكم علينا كذا، ثم نسخ. الثاني: أن يكون أحدهما مثبتاً في المصحف بعد الآخر. الثالث: أن يكون واوياً من أحداث الصحابة. الرابع: أن يكون الراوي أسلم عام الفتح. الخامس: أن يكون الراوي قد انقطعت صحته. السادس: أن يكون أحد الخبرين على وفق قضية العقل والبراءة الأصلية.

196 195

197

الأصل الثاني من أصول الأدلة: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتبين أن قوله عليه السلام حجة. مقدمة: في بيان ألفاظ الصحابة في نقل الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على خمس مراتب: الأولى: وهي أقواها، أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا، أو أخبرني، أو حدثني. أو شافهني. الثانية: أن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو أخبر، أو حدث. فهذا ظاهره النقل، وليس بصريحاً. الثالثة: أن يقول الصحابي: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا، أو نهى عن كذا فهذا يتطرق إليه احتمالان: أحدهما في سماعه والثاني: في الأمر، ويتطرق إليه احتمال ثالث في عموميه وخصوصيه. الرابعة: أن يقول: أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، فيتطرق إليه ما سبق من الاحتمالات الثلاثة، واحتمال رابع وهو الأمر، ذكر الخلاف في كونه حجة وفي معناه قوله: من السنة كذا، والسنة جارية بكذا. وعلام يعمل قول التابعي: «أمرنا؟» الخامسة: أن يقول: كانوا يفعلون كذا، فإن أضاف ذلك إلى زمن الرسول عليه السلام، فهو دليل على جواز الفعل، دلالة قول التابعي «كانوا يفعلون».

200-197

بيان طرق انتهاء الخبر إليها، وذلك بما ينقل التواتر أو الأحادي.

القسم الأول من هذا الأصل: الكلام في التواتر.

الباب الأول: في إثبات أن التواتر يفيد العلم. حد الخبر أنه «القول الذي يتطرق إليه التصديق أو التكذيب»، أو «هو القول الذي يدخله الصدق أو الكذب». والخبر قسم من أقسام الكلام القائم بالنفس. والتواتر يفيد العلم خلافاً للشبهة، وتبين بطلان حصرهم العلوم في الخواص، وكذلك بطلان مذهب الكفبي حيث ذهب إلى أن هذا العلم نظري. وتحقيق القول في الصوري. العلم يصدق حبر التواتر ليس بأولي. وهل يسمى صوري؟

203-201

الباب الثاني: في شروط التواتر وهي أربعة: الشرط الأول: أن يخبروا عن علم، لا عن ظن، الشرط الثاني: أن يكون علمهم صورياً مشتبهاً إلى محسوس، الشرط الثالث: أن يسوي طرقاً، وواسطته في هذه الصمات، وفي كمال الغدب، الشرط الرابع: في العدد وفي مسائل:

205-204

1. مسألة: عدد التلقين لخبر، ودور القران في حصول اليقين، وهل يحصل العلم بقول مخبر واحد؟ عدد المخبرين ينقسم إلى ما هو ناقص، وإلى ما هو كامل، وإلى زائد، وتبين أن أقل عدد يورث العلم ليس معلوماً لنا. 2. مسألة: الحد الأدنى لعدد التواتر وقول أربعة أشخاص قاصر عن العدد الكامل. مذهب القاصي أن

207-205

- الْعَدَدُ الَّذِي يُقَدَّرُ الْعِلْمُ فِي وَاقِعَةٍ يُعِيدُ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ، وَهَذَا صَحِيحٌ إِنْ تَحَرَّدَ الْخَبَرُ عَنِ الْقَرَأَيْنِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَسْتَبْدِلُ إِلَى مُجَرَّدِ الْعَدَدِ. وَهَمْ يَلْتَفِتُ الْقَاصِي إِلَى الْقَرَأَيْنِ، وَهَذَا عَيْزٌ مَرَضِيٌّ، وَبَيَانُ دَوْرِ الْقَرَأَيْنِ فِي حُصُولِ الْيَقِينِ بِضَرْبِ الْأَمْثَلَةِ وَلَا يَنْمُدُّ أَنْ يَحْصُلَ التَّصْدِيقُ بِقَوْلِ عَدَدٍ نَاقِصٍ عِنْدَ انْقِصَامِ قَرَأَيْنِ إِلَيْهِ. حُكْمِي عَنْ الْكُتُبِيِّ جَوَازُ أَنْ يَحْصُلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِ وَاحِدٍ، وَلَا يُظَنُّ بِمَعْنَاهُ تَحْوِيلُهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْقَرَأَيْنِ. أَمَّا إِذَا احْتَمَعَتْ قَرَأَتُهُ فَلَا يَنْبَغُ، وَقَطَعَ الْقَاصِي بِأَنْ قَوْلَ الْأَرْبَعَةِ قَاصِرٌ عَنِ الْعَدَدِ الْكَامِلِ، وَمَا ذَكَرَهُ صَحِيحٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً
- 208-207
208
3. مَسْأَلَةٌ: مُنَاقَشَةُ الْبَاقِلَايَ فِي التَّوَقُّفِ عَنِ اكْتِمَالِ التَّوَارِ بِعَمْسَةِ أَشْخَاصٍ، وَهَذَا صَعِيفٌ.
4. مَسْأَلَةٌ: إِذَا قَدَّرْنَا انْتِفَاءَ الْقَرَأَيْنِ فَأَقْلَ عَدَدٍ يَحْصُلُ بِهِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مَقْلُوبٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَقْلُوبًا لَنَا. وَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَذَكَرْتُ تَحْكَمَاتٍ فَايِدَةً فِي أَقْلِ عَدَدِ التَّوَارِ، وَبَيَانُ: كَيْفَ نَعْلَمُ حُصُولَ الْعِلْمِ بِالتَّوَارِ دُونَ مَعْرِفَةِ أَقْلٍ عِنْدِهِ؟
- 209-208
5. مَسْأَلَةٌ: يَسْتَرْطِطُ لِحُصُولِ الْعِلْمِ مِنَ الْعَدَدِ الْكَامِلِ أَنْ يُخْبِرُوا عَنْ يَقِينٍ وَمُشَاهَدَةٍ وَإِذَا تَمَّ عَدَدُ التَّوَارِ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعِلْمُ فَيَقِيهَمُ كَذِبٌ قَطْعًا، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ وَفَدَّ كَثَرُوا كَثْرَةً يَسْتَحِيلُ مَعَهَا تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ؟ خَاتِمَةٌ لِهَذَا الْبَابِ فِي بَيَانِ شُرُوطِ فَاسِدَةٍ لِلتَّوَارِ ذَهَبَ إِلَيْهَا جَمَاعَةٌ وَهِيَ خَمْسَةٌ: الْأَوَّلُ: شَرْطُ قَوْمٍ فِي عَدَدِ التَّوَارِ أَنْ لَا يَحْضُرَهُمْ عَدَدٌ وَلَا يَخُونُهُمْ بَلَدٌ. وَهَذَا فَاسِدٌ. الثَّانِي: شَرْطُ قَوْمٍ أَنْ تَحْتَلِفَ أَتْسَاهُمُ، وَتَحْتَلِفَ أَوَاطُهُمْ، وَتَحْتَلِفَ أَذْيَاهُمُ. وَهَذَا فَاسِدٌ. وَبَيَانُ أَنَّ الضَّارِي لَمْ يَنْقَلُوا الثَّلَاثَ تَوْفِيقًا وَسَمَاعًا عَنْ عِيْسَى، لَكِنْ تَوَهَّمُوا ذَلِكَ بِالْفَاطِ مُوَهَّمَةٍ، وَأَمَّا صَلْبُهُ فَقَدْ شَبَّهَ لَهُمْ. هَلْ يُتَصَوَّرُ التَّشْبِيهُ فِي الْمَخْشُوسِ؟ الثَّلَاثُ: شَرْطُ قَوْمٍ أَنْ يَكُونُوا أَوْلِيَاءَ مُؤْمِنِينَ. وَهُوَ فَاسِدٌ. الرَّابِعُ: شَرْطُ قَوْمٍ أَنْ لَا يَكُونُوا مَحْمُولِينَ بِالسَّيْفِ عَلَى الْإِخْبَارِ. وَهُوَ فَاسِدٌ. الْخَامِسُ: شَرْطُ الرَّاغِبِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمُعْصُومُ فِي جُمْلَةِ الْمُخْبِرِينَ. وَهَذَا فَاسِدٌ.
- 210-209
- الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي تَقْسِيمِ الْخَبَرِ إِلَى 1- مَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَإِلَى 2- مَا يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَإِلَى 3- مَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ:
- 212-210
- الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَهِيَ سِتَّةٌ: الْأَوَّلُ: مَا أَخْبَرَ عَنْهُ عَدَدُ التَّوَارِ. الثَّانِي: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. الثَّلَاثُ: خَيْرُ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الرَّابِعُ: مَا أَخْبَرَتْ عَنْهُ الْأُمَّةُ الْخَامِسُ: كُلُّ خَبَرٍ يُوَاقِفُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَوْ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ الْأُمَّةُ، أَوْ مَنْ صَدَقَهُ هَؤُلَاءِ، أَوْ دَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالشَّمْعُ. السِّدْسُ: كُلُّ خَبَرٍ صَحَّ أَنَّهُ ذِكْرُ الْمُخْبِرِ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَسْمَعُ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ عَاقِلًا عَنْهُ، فَسَكَتَ عَلَيْهِ. السَّابِعُ: كُلُّ خَبَرٍ ذَكَرَ بَيْنَ يَدَيِ جَمَاعَةٍ أَمْسَكُوا عَنْ تَكْذِيبِهِ، وَالْعَادَةُ تَقْضِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِالتَّكْذِيبِ وَامْتِنَاعِ الشُّكُوتِ لَوْ كَانَ كَذِبًا. هَلْ يَدُلُّ عَلَى الصَّدَقِ تَوَارُ الْخَبَرِ عَنْ جَمَاعَةٍ لَا يَحُورُ عَلَى مِثْلِهِمُ التَّوَاطُّؤُ عَلَى الْكُذِبِ قَصْدًا وَلَا التَّوَافُقُ عَلَى اتِّفَاقٍ؟ خَيْرُ الْوَاحِدِ الَّذِي عَمِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ هَلْ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ؟
- 212
- الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَخْبَارِ: مَا نَعْلَمُ كَذِبَهُ. وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْأَوَّلُ: مَا خَالَفَ الْمَعْلُومَ بِالْمَدَارِكِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ. الثَّانِي: مَا تَخَالَفَ النَّصُّ الْقَاطِعُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ. الثَّلَاثُ: مَا صَرَّخَ بِتَكْذِيبِهِ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ تَوَاطُّؤُهُمْ عَلَى الْكُذِبِ الرَّابِعُ: مَا سَكَتَ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ عَنْ نَقْلِهِ وَالْحَدِيثُ بِهِ، مَعَ خَرَابِ الْوَاقِعَةِ يَنْهَدُ مِنْهُمْ، وَمَعَ إِحَالَةِ الْعَادَةِ الشُّكُوتِ عَنْ ذِكْرِهِ لِتَوَقُّفِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، نَقَصَ هَذِهِ الْعَادَةِ بِإِيرَادِ أَمْثَلَةِ لَوَاقِعٍ تَمَرَّدَ الْأَحَادُ بِمُغْلِبِهَا عَلَى تَوَقُّفِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهَا حَتَّى وَقَعَ فِيهَا
- 214-213

217 215

الحِلاف، والرَّد على هذه الأمثلة تفصيلاً.

القسم الثالث من الأخبار: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه، حيث التوقف فيه وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعقوبات، بما عدا القسمين المذكورين، وضرورة التنبيه على أني عدم قيام الدليل القاطع على صدق الخبر لا يدل على كذبه. خبر الواحد، وشهادة الاثنين، لم يتعبد فيه بالتصديق، بل بالعمل عند ظن المصدق، لا استحالة في أن يقسم الشارع سرعه إلى ما يتعبد فيه بالعلم والعمل، وإلى ما يتعبد فيه بالعمل دون العلم.

218

219

القسم الثاني من هذا الأصل: أخبار الأحاد: وفيه أنوار:

219

الكتاب الأول: في إثبات التعبد به مع قصوره عن إفادة العلم. وفيه أربع مسائل:

1. مسألة: ما يميّزه خبر الأحاد والحلاف في ذلك، وتعدد المراد بخبر الواحد أنه ما لا ينتهي من الأخبار إلى حد التواتر الميّد للعلم وتبين أن خبر الواحد لا يقيد العلم وتأويل ما حكى عن المحدثين من أنه يوجب العلم.

219

2. مسألة: الرَّد على من أنكر وجوب العمل بخبر الأحاد والإشارة إلى أنه أنكر منكرون جواز التعبد بخبر الواحد عقلاً، فضلاً عن وقوعه سمعاً. والرَّد بأن هذه الاستحالة لا تعرف ضرورة، ولا سبيل إلى إثباتها بدليل. والجواب عن الاعتراض.

220

221

الإعتراض بأن العمل بخبر الواحد يؤدي إلى مفسدة، ومناقشته. هل يجوز التعبد بالعمل بخبر الفاسق؟ 3. مسألة: هل العقل يدل استقلالاً على وجوب العمل بخبر الواحد؟ وذكر قول قوم أن العقل يدل على وجوب العمل بخبر الواحد، لولا الأدلة السمعية وسوق أدلتهم وتبين بطلانها.

222-221

222 221

4. مسألة: الأدلة السمعية على وجوب العمل بخبر الأحاد:

الجمهور على أنه لا يستحيل التعبد بخبر الواحد عقلاً، ولا يجب التعبد به عقلاً، وأن التعبد به واقع سمعاً. وقال جماهير القدرية ومن تابعهم من أهل الطاهر، كالقاساني، بتحريم العمل به سمعاً. أما الدليل الأول على بطلان مدّعتهم فله مسلكان:

222

المسلك الأول: إجماع الصحابة على قبول خبر الواحد، في وقائع شتى. وذكر طائفة منها. والمسلك الثاني أن سعة التابعين والفقهاء المتعبرين كانت كذلك وهذا انتقد إجماع الأمة، وإنما حدث الحلاف بعدهم. إيراد احتمال أنهم عملوا بهذه الأخبار لأسباب انصبت إليها لا يجردها، والجواب عن هذا الاحتمال.

226-222

الدليل الثاني: ما تواتر من إنفاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراءه وقصاته ورسله وسعاته إلى الأطراف، وهم آحاد لغير الصدقات. وتبليغ أحكام الشرع. وذكر طائفة من تلك الأخبار وهل يلزم من ذلك قبول أصل الصلاة والزكاة، بل أصل الدعوة والرسالة والمعجزة بخبر الواحد؟ وبما صدق الذين أرسل إليهم الولاء في قولهم: يجب عليكم العمل بقولنا؟

227-226

الدليل الثالث: أن العامة بالإجماع مأمور باتباع المفتي، مع أنه ربما يخبر عن ظنه. فالذي يخبر بالسماع الذي لا يشك فيه أولى بالتصديق والاعتراض بأن هذا قياس لا يفيد إلا الظن، والرَّد بأنه يبيد القطع. الدليل الرابع: قوله تعالى ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾. وجه نظر.

228-227

228

للمخالف في المسألة شبهتان: الشبهة الأولى: نقض دغوى الإجماع يدعّر وقائع رد فيها الصحابة خبر الواحد. والجواب إجمالاً أن أكثر هذه الأخبار تدل على مذهب من بشرط عدداً في الراوي، لا على مذهب من بشرط التواتر، ومثل هذه الأخبار لا تساوي في الشهرة والصحة أحاديثنا في نقل القول عنهم، وما ذكره رد لأستب عارضة تقتضي الرد والجواب تفصيلاً عن هذه الوقائع. الشبهة الثانية: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَاكْفُرُوا بِهِ فَأَنْتُمْ سَوَاءٌ﴾، ﴿وَمَا تَنْبَأُكَ بِهِ جَاهِلَةٌ﴾ والجاهلة في قول العدل حاصلة. بيان أوجه بطلان هذه الشبهة.

232-229

الباب الثاني: في شروط الراوي وصفية وبيان أن القول لا يعتني التصديق، والرد، والمقبول. رواية كل مكلف، عدل، مسلم، صابط، منفرداً كان بروايته أو معه غيره. فلا بد من النظر في خمسة أمور: الأول: أن رواية الواحد تقبل، وإن لم تقبل شهادته، بخلاف للجماعي وجماعية، حيث شرطوا العدد الثاني: وهو التكليف، فلا تقبل رواية الصبي، وإذا كان طفلاً مميزاً عند التحمل، بالاعاد عند الرواية، فإنه يقبل، وشهادة الصبيان في الحيات التي تجري بينهم. الثالث: أن يكون صابطاً. الرابع: أن يكون مسلماً، ولا تقبل رواية الكافر وإن كان متزلاً. الخامس: العدالة: وهي عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس، تجعل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه. ولا تشترط البعض، الصابط فيما حاور محل الإجماع أن يرد إلى اجتهاد الحاكم ينزع عن هذا الشرط مسائلتان:

235-232

1. مسألة: حتر مجهول الحال في العدالة: ينص أهل العراق على أن العدالة عبارة عن إظهار الإسلام مع السلامة عن فسق ظاهر، فكل مسلم مجهول عنده عدل. ويدل على بطلانه أمور: الأول: أن الفسق مانع من الرواية، كالنكاح والكفر، وكالزنى في الشهادة. ومجهول الحال في هذه المصداق لا يقبل قوله، وكذلك مجهول الحال في الفسق. الثاني: أنه لا تقبل شهادة المجهول، وكذلك روايته. وطريق الثقة في الرواية والشهادة واحد. الثالث: أن المعنى المجهول الحال، لا يجوز للعامة قبول قوله. ولا قوى بين حكاية المعنى عن نفسه اجتهاده، وبين حكاية خبراً عن غيره. الرابع: أن شهادة الفرع لا تسمع ما لم يعين الفرع شاهد الأصل وهو مجهول عند القاضي. الخامس: أن مستندنا في خبر الواحد عمل الصحابة، وهم قد ردوا خبر المجهول. السادس: ما ظهر من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلب العدالة فيمن كان يتقده للأعمال وأداء الرسالة. شبه الخصوم وهي أزيغ مع الجواب عنها: الأولى: أنه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرابي وحده على رؤية الهلال، ولم يعرف منه إلا الإسلام. والجواب أنه لا يسلم أنه كان مجهولاً عنده. الثانية: أن الصحابة قبلوا قول العبيد والسوان والأعراب، لأنهم لم يعرفوهم بالفسق، وعرفوهم بالإسلام. والجواب أنهم حيث جهلوا ردوا، كزاد قول الأشجعي، وقول فاطمة بنت قيس. الثالثة: أنه لو أسلم كافر وشهد في الحال أو روى، فإن قلتم: لا تقبل شهادته، فهو بعيد، وإن قبلتم فلا مستند للقبول إلا مجرد إسلامه. والجواب أنه لا يسلم قبول روايته. الرابعة: أنه يقبل قول المسلم المجهول في كون اللحم لحم دجى، وكون الماء في الحمام طاهراً، بناء على ظاهر الإسلام. والجواب تفصيلين الرد على هذه المسائل.

239-236

2. مسألة: ألفاسق المتأول، وهو الذي لا يعرف بشئ نفسه، اختلفوا في شهادته، ومثار الخلاف أن الميسق يرد الشهادة، لأنه نقصان منصب ينسب الأهلية، أو للثبته. إيراد إشكال على الشافعي، والجواب عنه. ولا يمكن دعوى الإجماع في قبول الصحابة قول الخوارج في الأختار والشهادة، وليس الجهل بما يفسق ويكفر فسقا وكفرا.

240-239

خاتمة جامعة للرواية والشهادة وحكم رواية المجهول العين التكليف، والإسلام، والعدالة، والضبط، يشترك فيه الرواية والشهادة. فهدية أربعة. والحرية، والذكورة، والبصر، والقراءة، والعدو، والعداوة تؤثر في الشهادة دون الرواية. ولا يشترط كون الراوي عالما فقيها، سواء خالف ما رواه القياس أو وافق. ولا تقبل رواية من عرف باللبب والهرل أو بالتساهل في أمر الحديث، أو بكثرة الشبه فيه. لا يشترط كون الراوي معروف النسب. ومجهول العين لا تقبل روايته.

241

242

الكتاب الثالث: في الخرج والتعديل وفيه أربعة فصول

الفصل الأول: في عدد المرئي، وذكر الخلاف في اشتراطه، وبين أن الأظهر اشتراطه في الشهادة

242

دون الرواية.

الفصل الثاني: في ذكر سبب الخرج والتعديل وذكر الخلاف في وجوب ذكر سبب الخرج والتعديل، وبين أن الصحيح أن هذا يختلف باختلاف حال المرئي وإذا تعارض الخرج والتعديل قدمنا الخرج

243 242

الفصل الثالث: في نفس الترتيب، وتحصل بأحد أمور أربعة: بالقول، أو بالرواية عنه، أو بالعمل بخبره، أو بالحكم بشهادته. تفصيل وجه اعتبار كل منها.

244-243

الفصل الرابع: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم، وذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على عدالتهم وذكر أقوال من طعن في عدالتهم. ما جرى بين الصحابة نبي على الاحتجاج، وكل محتجبه مصيب، أو المصيب واحد، والمخطئ مغدور وقال قوم: ليس ذلك محتجبا فيه، ولكن قتلة عثمان والخوارج مخطئون قطعاً، لكنهم متأولون، وبين اسم الصحابي لا يطلق إلا على من صحب الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم يكفي للاسم من حيث الوضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العرف يخص الاسم بمن كثرت صحبته.

246-244

247

الكتاب الرابع: في مستند الراوي، وكيفية ضبطه.

مراتب الرواية خمس: الأولى: قراءة الشيخ عليه يروى عنه. ذكر ما يسلط الراوي عليه من ألفاظ. الثانية: القراءة على الشيخ وهو ساكت. خلافاً لنقص أهل الظاهر. ذكر ما يسلط الراوي عليه من ألفاظ. الثالثة: الإحارة. وبجب الاحتياط في تعيين المسموع. ذكر ما يسلط الراوي عليه من ألفاظ. الرابعة: المناولة. ومخرجه المناولة دون التصريح بالتحديث لا معنى له وإذا وجد هذا اللفظ فلا معنى للمناولة كما يجوز رواية الحديث بالإجازة، فيجب العمل به، خلافاً لبعض أهل الظاهر. الخامسة: (الوجادة) أي الاعتماد على الخط. فلا يجوز أن يروى عنه. إذا قال عدل. هذه تسعة صحيحة من صحيح البخاري مثلاً، فرأى فيه خدينا، فليس له أن يروى عنه. لكن هل يلزمه العمل به؟ ويتفرع من هذا الأصل مسائل:

249-247

250-249

1. مسألة: رواية الحديث المشكوك فيه، وهل يجوز الرواية بقلته الظن؟

2. مسألة: إنكار الشيخ ما قيل عه لا يجرح في الراوي لأن إنكار الشيخ ما قيل عنه إما أن يكون على

سبيل القطع، أو على سبيل التوقف، وذكر مذهب الكرخي أن بشيان الشيخ الحديث يبطل الحديث والرّد عليه.

250

251-250

3. مسألة: المراد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة الثقة مقبول عند الجماهير.

4. مسألة: اقتصار الحديث على رواية بغض الحديث وتأن أن رواية بغض الخبر تمتنع عند أكثر من منع نقل الحديث بالمعنى. ومن جور الثقل على المعنى جور ذلك إن كان قد رآه مرة بتمامه، ولم يتعلق المذكور بالمذكور تعلقاً يغير معناه.

251

5. مسألة: نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ. بحلاب العالم بذلك، والدليل على جواز ذلك للعالم بالإجماع على جواز شرح الشرع للمعجم بلسانهم. حديث فصر الله امرأ سمع مقالتي، فوعاها، فأذاها كما سمعها، قرب مبلغ أوعى من سامع، ورث حامل فقه ليس بفقيه، ورث حامل فقه إلى من هو أفقه منه، نفسه قد نقل بالألفاظ المختلفة والمعنى واحد.

252 251

6. مسألة: المرسل مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجماهير، ومردود عند الشافعي والفاضي، وهو المختار، وتأن صورة المرسل، الدليل على رده، والاعتراض بأن رواية العدل عن لم يسم تعديلاً. الجواب: من وجهين. الأول: أن العدل قد يروي عن لو سئل عنه لتوقف فيه، أو جرحه. ولو كان الشكوت عن الجرح تعديلاً لكان الشكوت عن التعديل جرحاً، والثاني: إن سلمنا جدلاً أن الرواية تعديل، فتعديله المطلق لا يقتل ما لم يذكر السبب. الاختصاص بإتفاق الصالحة والتابعين على قبول مرسل العدل، وذكر تاذج من ذلك والاعتراض عليها. الجواب من وجهين: الأول: أن هذا يدل على قول بعضهم المراسيل، والمسألة في محل الاجتهاد، وفيه ما يدل على أن الحمل لم يقبلوا المراسيل. الثاني: أن من المنكرين للمرسل من قبل مرسل الصحابي، ومنهم من أضاف إليه مراسيل التابعين، ومنهم من حصص كبار التابعين بقبول مرسله، والمختار قبول مرسل من عرف بصريح خبره أو بإداته أنه لا يروي إلا عن صحابي.

255-252

7. مسألة: خبر الواحد فيما نعم به التلوي مقبول، خلافاً للكرخي ونقض أصحاب الرأي، الإختصاص بأن ما نعم به التلوي لا يحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ألا يشيع حكمه ويتجني به الأخاذ. الرّد بأنهم أولاً: قد أثبتوا مسائل في العبادات بخبر الواحد. وثانياً: أن الله تعالى لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة جميع الأحكام، بل كلفه إشاعة التيفض، وجوز له رد الخلق إلى خبر الواحد في التيفض، وليس علة الإشاعة عموم الحاجة، ما تعدد الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بالإشاعة لأصايط لجواره عقلاً، وأما وقوعه، فإما ينعم من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا استقرينا الشيعيات وجدناها أربعة أقسام: الأول: القرآن، وقد غني بالمبالغة في إشاعته. الثاني: منابى الإسلام الخمس، وقد أشاعة إشاعة اشترك في معرفته العام والخاص. الثالث: أصول المعتقدات التي ليست ضرورية، فإن ذلك أيضا قد تواتر. الرابع: تفاصيل هذه الأصول، فهذا الجنس منه ما شاع، ومنه ما قلعه الأخاذ.

257-255

258

الأصل الثالث من أصول الأدلة: الإجماع وفيه أبواب:

الكتاب الأول: في إثبات كونه حجة على منكره، ومعنى الإجماع في الاصطلاح واللغة. ذهب النظام إلى أن الإجماع عبارة عن «كل قول قامت حجة، وإن كان قول واحد». دليل تصور الإجماع وجوده، والأمة مع كثرتها، واختلاف ذواها، لا ينعكس على الاعتراف بالحق كيف يصور الاطلاع

260 258

260

عَلَى الإِجْمَاعِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَقْطَارِ؟

لَا أَتَرُ لِرُجُوعِ الْعَالَمِ بَعْدَ انْفِقَادِ الإِجْمَاعِ.

حُجَّةُ الإِجْمَاعِ: كَوْنُ الإِجْمَاعِ حُجَّةً، إِنَّمَا يَعْلَمُ بِكِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، أَوْ عَقْلٍ، وَقَدْ خُصَّصَ الْغَوَالِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا: الْمَسْئَلَةُ الْأُولَى: ذِكْرُ آيَاتٍ مِنَ الْكِتَابِ تُدَلُّ عَلَى حُجَّتِهِ. وَكُلُّهَا طَوَاهِرٌ لَا تَنْصُرُ عَلَى الْغَرَضِ. الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ الْأَقْوَى: التَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ. فَظَاهَرَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَصْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنَ الْخَطَا.

263-260

مُناقشة شبه المنكرين للأدلة المثبتة للإجماع: الاعتراض بالهذه الأخبار ليست متواترة، والجواب بأن في تقرير وجه الحجة طريقين. أحدهما: إدعاء العلم الضروري بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرج عن عصمة الأمة عن الخطأ، بمجموع هذه الأخبار المتفرقة، وإن لم تتواتر آحادها الطريق الثاني: الاستدلال من وجهين: الأول: أن هذه الأحاديث لم ترل مشهورة بين الصحابة والتابعين، يتمسكون بها في إثبات الإجماع. الثاني: أن المختصين بهذه الأخبار أثبتوا أصلاً مقطوعاً به وهو الإجماع الذي يحكم به على كتاب الله تعالى وعلى السنة المتواترة. ويستحيل في العادة التسليم لخبر يرفع به الكتاب المقطوع، إلا إذا استند إلى مستند مقطوع به.

263-262

لِلْمُنْكَرِينَ فِي مَعَارَضَتِهِ ثَلَاثَةُ مَقَالَت:

المقام الأول في الرد وفيه أربعة أسئلة: السؤال الأول: قولهم: لعل واحداً خالف هذه الأخبار وردّها، ولم يقل إني؟ والجواب أن هذا أيضاً يحمله العادة. السؤال الثاني: قالوا: قد استدللتم بالخبر على الإجماع، ثم استدللتم بالإجماع على صحة الخبر، فهت أنهم أحققوا على الصّحّة، فما الدليل على أن ما أجمعوا على صحته فهو صحيح، وعل النزاع إلا فيه؟ والجواب أن الاستدلال كان على الإجماع بالخبر، وعلى صحة الخبر يخلو الأعصار عن المذاهب والمخالفة له السؤال الثالث: قالوا: هم يتكبرون على من يقول: لعلهم أثبتوا الإجماع لا بهذه الأخبار بل بدليل آخر؟ والجواب أنه قد ظهر منهم الاحتجاج بهذه الأخبار في المنع من مخالفة الجماعة. السؤال الرابع: قولهم: لما علمت الصحابة صحة هذه الأخبار لم لم يذكروا طريق صحتها للتابعين حتى كان ينقطع الارتباب، ويشاركونهم في العلم؟ والجواب أنهم اكتفوا بعلم التابعين بأن الخبر المشكوك فيه لا يثبت به أصل مقطوع به ولا يقع التسليم في العادة به.

264-263

المقام الثاني في التأويل: ولهم تأويلات ثلاثة: التأويل الأول: قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تجتمع أمتي على ضلالة» لعله أراد عصمة جميعهم عن الكفر بالتأويل والشبهة. والرد بأن الضلال في وضع اللسان لا يناسب الكفر. التأويل الثاني: قولهم: غاية هذا أن تكون عامة يوجب العصمة عن كل خطأ. ومحمّل أن تكون المراد به نقض أنواع الخطأ من الشهادة في الآخرة، أو ما يوافق النص المتواتر، أو يوافق دليل العقل، دون ما يكون بالاجتهاد والقبيل. والجواب أنه لا دأب من الأمة إلى هذا التفصيل. التأويل الثالث: أن أمتة صلى الله عليه وسلم كل من آمن به إلى يوم القيامة. والجواب أنه كما لا يجوز أن يراود بالأمة المجانين، والأطفال، والسقط، والمجنّ، وإن كانوا من الأمة، فلا يجوز أن يراود به الميت، والذي لم يخلق بعد.

266-264

المقام الثالث: المعارضة بالآيات والأخبار الآتات كل ما فيه نهي عن الكفر والردة والعقل الباطل، إذ

يَدُلُّ عَلَى إِشْكَالٍ وَقُوْعِهِ، وَهُوَ عَامٌّ مَعَ الْجَمِيعِ. وَالجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ نَهْيٌ لِلْإِحْتِدَادِ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَيْثَالِهِ دَاجِلًا فِي النَّهْيِ. وَإِنْ سَلِمَ، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ النَّهْيِ وَقُوْعُ النَّهْيِ عَنْهُ، وَلَا حَوَازُ وَقُوْعِهِ الْأَخْبَارُ. مَا يَدُلُّ عَلَى فَشْوِ الْمَعَاصِي وَالْكَذِبِ وَغَرَبَةِ الدِّينِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى مُتَمَسِّكٌ بِالْحَقِّ.

266

المَسْئَلَةُ الثَّالِثُ: التَّمَسُّكُ بِالطَّرِيقِ الْمُقْنُونِ: وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَضَوْا بِقَضِيَّةٍ، وَرَضَوْا أَنَّهُمْ قَاطِعُونَ بِهَا، فَلَا يَقْطَعُونَ بِهَا إِلَّا عَنْ مُسْتَنَدٍ قَاطِعٍ، وَإِذَا كَثُرُوا كَثْرَةً تَنْتَهِي إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ، فَالْعَادَةُ تُجِيلُ عَلَيْهِمْ قَضْدَ الْكَذِبِ، وَتُجِيلُ عَلَيْهِمْ الْعَلَطُ حَتَّى لَا يَنْتَبِهَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِلْحَقِّ فِي ذَلِكَ.

267-266

تَقْرِيرُ صَغَبِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَالْمَرَامُ بَيْنَ التَّمَسُّكِ بِالْعَادَةِ فِي هَذَا الْمَسْئَلِ وَالْتَّمَسُّكِ بِهَا فِي الْمَسْئَلِ الثَّانِي أَنَّ الْعَادَةَ لَا تُجِيلُ عَلَى عَدِيدِ التَّوَاتُرِ أَنَّ يَطْلُونَا مَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ قَاطِعًا، لَكِنِ الْعَادَةُ تُجِيلُ الْإِنْعِيَادَ وَالسُّكُوتَ عَنْ رَفْعِ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِإِحْتِمَاعٍ دَلِيلُهُ غَيْرُ مَطْنُونٍ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهِ. الْإِعْتِرَاضُ: بِأَنَّ وَجُوبَ الْإِتْبَاعِ شَيْءٌ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ حَقًّا غَيْرُهُ وَالْجَوَابُ: بِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى وَجُوبِ إِتْبَاعِ الْإِحْتِمَاعِ، وَيَجِبُ كَوْنُهُمْ مُحِقِّينَ فِي قَوْلِهِمْ «يَجِبُ إِتْبَاعُ الْإِحْتِمَاعِ».

268-267

الْبَابُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِحْتِمَاعِ.

الرُّكْنُ الْأَوَّلُ: الْمُجْمِعُونَ: وَهُمْ أُمَّةٌ مُخْتَصَّةٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

269

1. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يُغْتَبَرُ قَوْلُ الْعَامِّيِّ فِي الْإِحْتِمَاعِ؟ يُنْصَوِّرُ دُخُولُ الْعَوَامِّ فِي الْإِحْتِمَاعِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَشْتَرِكُ فِي ذِكْرِ الْعَوَامِّ وَالْخَوَاصِّ، فَمِمَّا مُخْتَصٌّ عَلَيْهِ مِنْ كِلْتُمَا: وَإِلَى مَا يَخْصُصُ بِذِكْرِ الْخَوَاصِّ، فَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْخَوَاصُّ، فَالْعَوَامُّ مُوَافِقُونَ أَتَمًّا فِيهِ بِالتَّبَعِيَّةِ. الْعَامِّيُّ إِذَا حَالَفَ فِي وَاقِعَةٍ أَجْمَعَ عَلَيْهَا الْخَوَاصُّ فَالْأَصَحُّ انْعِيَادُ الْإِحْتِمَاعِ دُونَهُ بِدَلِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْعَامِّيَّ لَيْسَ أَهْلًا لَطَلَبِ الصَّوَابِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا عِزَّةَ بِالْعَوَامِّ فِي هَذَا الْبَابِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ انْعِيَادُ الْإِحْتِمَاعِ عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَعْصِي بِمُخَالَفَتِهِ الْعُلَمَاءَ.

270-269

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَتَقَدُّ الْإِحْتِمَاعُ مَعَ خِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ غَيْرِ الْفُقَهَاءِ؟ إِذَا قُلِدَ الْأَصُولُ الْفُقَهَاءُ فِيمَا انْتَفَقُوا عَلَيْهِ فِي الْقُرُوعِ، وَأَفْرَأَ بَلَاءَهُ حَقٌّ انْعِقَادُ الْإِحْتِمَاعِ.

272-270

3. مَسْأَلَةٌ: خِلَافُ الْمُجْتَهِدِ الْمُتَنَدِّعِ هَلْ يَتِمُّ انْعِيَادُ الْإِحْتِمَاعِ؟ الْمُتَنَدِّعُ إِذَا خَالَفَ لَمْ يَتَقَدِّدْ الْإِحْتِمَاعُ دُونَهُ إِذَا لَمْ يَكْفُرْ. أَمَّا إِذَا كَفَرَ بِدَعْوَتِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُغْتَبَرُ خِلَافُهُ. لَوْ تَرَكَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْإِحْتِمَاعَ بِخِلَافِ الْمُتَنَدِّعِ الْكَفَرِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ بَدْعَتَهُ تَوْجِبُ الْكُفْرَ، وَطَلَبُ أَنَّ الْإِحْتِمَاعَ لَا يَتَقَدِّدُ دُونَهُ، وَلِلْمَسْأَلَةِ صَوْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا: أَنَّ يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: نَحْنُ لَا نَدْرِي أَنَّ بَدْعَتَهُ تَوْجِبُ الْكُفْرَ أَمْ لَا، فَبِإِذَا هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُعْتَدُّونَ فِيهِ. الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ لَا يَكُونُ قَدْ بُلَغَتْهُ بَدْعَتُهُ وَعَقِيدَتُهُ، فَتَرَكَ الْإِحْتِمَاعَ لِمُخَالَفَتِهِ، فَهُوَ مُتَعَدِّدٌ فِي خَطِيئَةٍ، مَا يُكْفَرُ بِهِ يَرْجِعُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ نَفْسُ اعْتِقَادِهِ كُفْرًا الثَّانِي: مَا يَتَّبَعُهُ اعْتِقَادُهُ مِنَ الْإِعْتِرَافِ بِالصَّحَابَةِ وَصِفَاتِهِ وَتَضَدِّيهِ رُسُلِهِ. الثَّالِثُ: مَا وَرَدَ مِنَ التَّوْقِيفِ بِأَنَّهُ لَا يُضَدَّرُ إِلَّا مِنْ كَثِيرٍ.

274-272

4. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَتِمُّ جِلَابُ التَّابِعِيِّ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ انْعِيَادُ إِجْمَاعِهِمْ؟ التَّابِعِيُّ إِذَا تَلَعَ رُتْبَةَ الْاجْتِهَادِ لَوْ خَالَفَ الصَّحَابَةَ قُتِلَ قَتْلُ قَامِ الْإِحْتِمَاعِ اعْتِبَارًا خِلَافَهُ. وَذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ. وَالْجَوَابُ عَنْ مَا رَوِيَ مِنْ إِتْكَارِ غَانِثَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُخَاوَرَةَ الصَّحَابَةَ.

275-274

5. مَسْأَلَةٌ: الْإِحْتِمَاعُ مِنَ الْأَكْثَرِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ مَعَ مُخَالَفَةِ الْأَقْلِ، لِأَنَّ الْبَعْضَ يَتَّبَعُ الْبَعْضَ لِلْأُمَّةِ بِكُلِّيَّتِهَا.

276-275

والاعتراض بأن الأمة قد تطلق وتُرَاد بها الأكثر والجواب عن ذلك

الدليل الثاني: إجماع الصحابة على تجويز الخلاف للأحاد، والاعتراض بما ورد من الإنكار على بعض الصحابة لمخالفتهم، والجواب بأن الإنكار إما كان لمخالفتهم السنة المشهورة أو الأدلة الظاهرة عند المنكر. للمخالف شبهتان: الشبهة الأولى: قولهم: قول الواحد فيما سخر عن نفسه لا يؤزث العلم، فكيف يتدفع به قول عدده حصل العلم واختبارهم عن أنفسهم للوعدهم عدده التواتر؟ وعن هذا قال قوم: عدده الأقل إلى أن يبلغ مبلغ التواتر يدفع الإجماع. وهذا قاسد من ثلاثة أوجه: الأول: أن صدق الأكثر ليس ذلك صدق جميع الأمة واتفاقهم والحجة في اتفاق الجميع. الثاني: أن كذب الواحد ليس معلوم، قلعله صادق، فلا تكون المسألة اتفاقاً من جميع الصادقين إن كان صادقاً. الثالث: أنه لا نظر إلى ما يصرون، بل التمسك متعلق بما يظهرون. الشبهة الثانية: أن مخالفة الواحد شذوذاً عن الجماعة، وهو منهي عنه. والجواب من دخل في الإجماع لا يقبل خلافه بعده، وهو الشذوذ. أما الذي لم يدخل أصلاً فلا يسمى شاذاً، ودعوى أن قول الأكثر حجة تحكم لا دليل عليه.

277 276

6. مسألة: قال مالك: الحجة في إجماع أهل المدينة فقط. وقال قوم: المختار إجماع أهل الحرمين والمصريين: الكوفة والعبسة، وتناك مرادهم من تخصيص هذه الأماكن والرؤ عليهم. ويبان أن قول القائل الحجة في اتفاق الخلفاء الأربعة هو تحكم لا دليل عليه.

278-277

7. مسألة: هل يشترط أن يبلغ أهل الإجماع عدده التواتر؟ هل يتصور رجوع عدد المسلمين إلى ما دون عدد التواتر؟ ولو رجع عدد أهل الحل والعقد إلى واحد، فهل يكون معزود قوله حجة فاطمة؟

280-278

8. مسألة: ذهب داود وشيعته من أهل الظاهر إلى أنه لا حجة في إجماع من تعدد الصحابة وهو قاسد. للمخالف شبهتان: الأولى: الاعتماد على قوله تعالى: ﴿وَتَشِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فالذين تبعوا بالإيمان هم المؤخرون وقت نزول الآية. وقوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي على الخطأ» يتناول أمة وهم المؤخرون. وهذا باطل، الشبهة الثانية: أن الواجب اتباع سبيل جميع المؤمنين فيدخل فيهم من مات من الصحابة ومن لم يأت بعد إلى يوم القيامة، لكن لو اعتبر من لم يأت لم تنتفع بالإجماع آنذا، فثبت أن وصف الكثرة إنما هو لمن دخل في الوجود، دون من لم يدخل، والجواب أنه كما بطل على القطع الالتفات إلى اللاحقين بطل الالتفات إلى الماضين.

281-280

9. مسألة: هل يتعقد إجماع لاحق على خلاف قول سابق؟ المختار أنه يتعقد. يبان أن إجماع التابعين على خلاف قول واحد من الصحابة لا يجعل ذلك القول متهجوراً وتقرير أن فتوى الصحابي ومذهبه لا ينقطع بموته. إيراد أنه إن كان في الأمة غائب لا تنعقد الإجماع دولة، فليكن الميت قبل التابعين كالفائت. والجواب أن هذا يبطل بالميت الأول من الصحابة، فإن الإجماع انعقد دولة وتقرير أن نعت الكثرة حاصل للتابعين، وإما ينسحب بتعريف الخلاف فإذا لم يعرف بقيت الكثرة.

283-281

283

الركن الثاني: في نفس الإجماع.

1. مسألة: الإجماع الشكوي. ذكر مذاهب العلماء فيه والمختار أنه ليس بإجماع، ولا حجة، ولا هو دليل على تجويز الاجتهاد في المسألة، إلا إذا دلت قرائن الأحوال على أنهم سكنوا مضميرين الرضا. ذكر سبعة أسباب للشكوت من غير إصمار الرضا: الأول: أن يكون في باطنه مانع من إظهار القول لا تطلع

عليه، الثاني: أن يشكك لأنه يراه قولاً سابقاً لمن أداه إليه اجتهاده، وإن لم يكن هو موافقاً عليه، الثالث: أن يعتقد أن كل مختهد مصيب، الرابع: أن يشكك وهو منكز، لكن ينتظر فريضة الإنكار، ولا يرى البذار مصلحة، الخامس: أن يعلم أنه لو أنكر لم يكتف إلى، وناله ذل وهوان، السادس: أن يشكك لأنه متوقف في المسألة، السابع: أن يشكك لظنه أن غيره قد كفاه الإنكار. من قال: هو حجة، وإن لم يكن إجماعاً، فهو تحكم.

285-283

2. مسألة: هل يتوقف انعقاد الإجماع على انقراض العصر دون ظهور جلاب من المجيعين: إذا انقضت كلمة الأمة، ولو في لحظة، انعقد الإجماع، ووجب عصمتهم عن الخطأ. بيان مسند شرط انقراض العصر، الثابون في أواخر عهد الصحابة كانوا يختصون بإجماع الصحابة، ولم يكن ذلك مؤقتاً بآجر الصحابة. للمخالف شبهة: الشبهة الأولى: أنه ربما قال بعضهم ما قاله عن وهم وعلط فينته له، فكيف يحجر عليه في الرجوع عنه؟ والرد بأن من يثبت من أين يحصل أمال من علمه؟ بيان أن موافقة الأمة تدل على أن الحكم حتى. الشبهة الثانية: أنهم ربما قالوا عن اجتهاد وطن، ولا حجر على المجتهد إذا تعبر اجتهاده أن يرجع. والرد بأن موافقة اجتهاده اجتهاد الأمة لا يجوز الخطأ فيه، ويجب كونه حقاً. الشبهة الثالثة: أنه لو مات المخالف لم نص المسألة إجماعاً بموته، مع أن الباقي هم كل الأمة، فإن كان العصر لا تعتبر فليست مدع المخالف. والرد بأن الباقي ليسوا كل الأمة بالإضافة إلى تلك المسألة التي أنشأ فيها اليك الشبهة الرابعة: قول عبيدة بن سليمان لعلي بن أبي طالب: رأيت في الجماعة أحب إلينا من رأيك في الفرة. والرد بأن عبيدة ما أراد بقوله موافقة الجماعة إجماعاً، وإنما أراد به: رأيه في زمان الأمة والجماعة.

287 285

3. مسألة: هل تكون مستند الإجماع القياس والاجتهاد؟ ذكر الخلاف في ذلك، والمختار أنه منصوص، وأنه حجة.

287

بيان أنه لا بد في أن يتفق الخلق الكثير في الميل إلى الطل الأعلى، والدليل عليه جوار الاتفاق عن اجتهاد، لا بطريق القياس. شبه المخالف: الأولى: قولهم: كيف تتفق الأمة على اختلاف طابعها، وتفاوت أفهامها في الذكاء والنبلا، على مغلون؟ والجواب أنه لا يتعد في أزمنة متعادية أن يسبق الأدكياء إلى الدلالة الظاهرة، وتقررون ذلك عند ذوي النبلا. الشبهة الثانية: قولهم: كيف تجتمع الأمة على قياس، وأصل القياس مختلف فيه؟ والجواب أن الصحابة متفقون على القياس والخلاف حدث بعدهم. وإن فرض بعد حدوث الخلاف فيستند القائلون بالقياس إلى القياس، والمتكرون له إلى اجتهاد ظنوا أنه ليس بقياس، وهو على التحقيق قياس. الشبهة الثالثة: قولهم: إن الخطأ في الاجتهاد جائز، فكيف تجتمع الأمة على ما يجوز فيه الخطأ؟ والجواب أن اجتهاد الأمة المقصومة لا يحتمل الخطأ.

289-288

النبأ الثالث: في حكم الإجماع وهو وجوب الاتباع، وتحريم المخالفة وفيه سبع مسائل:

289

1. مسألة: إن اختلفت الأمة في مسألة في عصر على قولين، لم يجر إحداه قول ثالث. إذ لا بد للبتخب الثالث من دليل، ولا بد من نسبة الأمة إلى تصحيحه والعمله عنه. شبه المخالف: الشبهة الأولى: قولهم: إنهم اختلفوا، ولم يصرحوا بتحريم قول ثالث. والجواب أنهم إذا اتفقوا على قول واحد عن اجتهاد فهو كذلك ولم يجر خلافهم. الشبهة الثانية: قولهم: إنه لو استدل الصحابة بدليل أو عدة جاز الاستدلال بغيره أخرى، لأنهم لم يصرحوا بطلانها، فكذلك القول الثالث والجواب أنه ليس من

فَرَضَ دِينُهُمُ الْإِطْلَاعَ عَلَى جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ، بَلْ يَكْفِيهِمْ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ، فَلَيْسَ فِي إِحْدَاثِ عَلَيْهِ أُخْرَى نِسْبَةً إِلَى تَضْيِيقِ الْحَقِّ. الشَّيْئَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّهُ لَوْ دَهَتْ بَقِصُ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّ اللَّسَّ وَاللَّسَّ يَنْقُضَانِ الْوُصُوءَ، وَتَضَعُهُمْ إِلَى أَنَّهُمَا لَا يَنْقُضَانِ الْوُصُوءَ، وَلَمْ يَفْرُقْ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ تَابِعِيُّ: يَنْقُضُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ. كَانَ هَذَا جَلِيزًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلًا ثَالِثًا. وَالْجَوَابُ لِأَنَّ حُكْمَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يُؤَافِقُ مَذْهَبَ طَائِفَةٍ. وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ حُكْمٌ وَاحِدٌ. بَيَانُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَنْقَسِمَ الْأُمَّةُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ إِلَى قَوْفَتَيْنِ، وَتَخْطِئَ بَرَقَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، وَالْبَرَقَةُ الْأُخْرَى تَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا، وَالْقَادِمُونَ بِالْحَقِّ يَخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُخْرَى، وَيَقُومُ بِالْحَقِّ فِيهَا الْمُخْطِئُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى. الشَّيْئَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّ مَسْرُوقًا أَخَذَتْ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ قَوْلًا ثَالِثًا، وَلَمْ يَنْبَكِرْ عَلَيْهِ مُبَكِّرٌ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَنْشَأْ اسْتِفْزَارٌ كَافَّةً الصَّحَابَةِ عَلَى رَأْيٍ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرَامِ.

291-289

2. مَسْأَلَةٌ: لَا يَتَعَيَّدُ الْإِجْمَاعُ بِعَوْنِ الْمُخَالِفِ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. نَقَرِيوُ أَنَّ مَذْهَبَ الْمَثَبِ لَا يَصِيرُ مَهْجُورًا بِمَوْتِهِ. وَيَبَيِّنُ حُكْمَ مَنْ مَاتَ فِي مَهْلَةِ النِّظَرِ وَهُوَ نَعْدٌ مَتَوَقَّفٌ.

292-291

3 مَسْأَلَةٌ: إِذَا اتَّفَقَ التَّابِعُونَ عَلَى أَخَذِ قَوْلِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَصِرْ الْقَوْلُ الْآخَرُ مَهْجُورًا، وَلَمْ يَكُنِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ خَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ. خِلَافًا لِلْكَوْجِي وَخَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَكَبِيرٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، كَأَجْبَلِيِّ وَآبِيهِ.

292

4. مَسْأَلَةٌ: إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، صَارَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا قَاطِعًا عِنْدَ مَنْ شَرَطَ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ، وَيَخْلُصُ مِنَ الْإِشْكَالِ، أَمَا مَنْ لَمْ تَنْشَرْطْ فَيُعْظَمُ عَلَيْهِ الْإِشْكَالُ. وَطُرُقُ الْخِلَاصِ عَنْهُ خَمْسَةٌ أَوْجُهٌ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: إِحَالَةُ وَقُوعِهِ. بَيَانُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ الرُّجُوعُ إِلَى أَخَذِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْقَطْعِيَّاتِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: اسْتِزَاطُ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ، وَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنْ اسْتِزَاطُهُ حَكَمَ. الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: اسْتِزَاطُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ مُسْتَبْدًا إِلَى قَاطِعٍ، وَهُوَ مُشْكِلٌ. الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّ يُقَالَ: النِّظَرُ إِلَى اتِّفَاقِ الْآخِرِ. وَهَذَا مُشْكِلٌ. الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْأَحِيرَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَلَا تَحْرُمُ الْقَوْلُ الْمَهْجُورُ. وَهَذَا أَيْضًا مُشْكِلٌ تَرْجِيحُ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِحَالَةُ الْوُقُوعِ، إِيرَادُ إِشْكَالٍ عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ. وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.

295-293

5. مَسْأَلَةٌ: قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِذَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ ذَكَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ حَدِيثًا عَلَى خِلَافِهِ وَزَوَّاهُ، فَإِنْ رَجَعُوا إِلَيْهِ كَانَ الْإِجْمَاعُ الْأَوَّلُ نَاطِلًا، وَإِنْ أَصَرُوا عَلَى جَلَابِ الْخَبَرِ فَهُوَ مُحَالٌ، وَلَا مَخْلَصَ إِلَّا بِاعْتِنَاءِ انْقِرَاضِ الْعَصْرِ ذِكْرُ مَخْلَصَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا فَرَضٌ مُحَالٌ، الثَّانِي: أَنَّ أَهْلَ الْإِجْمَاعِ إِنْ أَصَرُوا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقٌّ، وَأَنَّ الْخَبَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَلَطٌ فِيهِ الرَّايِ، أَوْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ نَسْخٌ لَمْ يَسْمَعْهُ. وَإِنْ رَجَعَ أَهْلُ الْإِجْمَاعِ إِلَى الْخَبَرِ كَانَ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ حَقًّا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ. إِيرَادُ أَنَّهُ إِنْ جَازَ هَذَا فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَنْ اجْتِهَادٍ حَازَ لَمْ تَنْدَحْهُمْ الْخِلَافُ، بَلْ جَازَ لَهُمُ الرُّخُوعُ، فَإِنْ مَا قَالُوهُ كَانَ حَقًّا مَا دَامَ ذَلِكَ الْاجْتِهَادُ نَاقِلًا، فَإِذَا تَغَيَّرَ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ، وَالْكُلُّ حَقٌّ. الْجَوَابُ بِأَنَّ مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ عَنْ اجْتِهَادٍ لَا يَجُوزُ خِلَافُهُ نَعْدُهُ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ يَحْرُمُ جِلَافُهُ، وَأَمَّا إِذَا اخْتَلَفُوا عَنْ اجْتِهَادٍ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى خَوَارِ الْقَوْلِ الثَّانِي. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْيَدَ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْاجْتِهَادِ، كَمَا لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بِالْاجْتِهَادِ، فَلَيْتَهُ لَا يُشَرْطُ فِيهِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْاجْتِهَادُ، فَكَذَلِكَ هَذَا وَيَبَيِّنُ أَنَّهُ لَوْ طَهَّرَ لِلتَّابِعِينَ خَيْرٌ عَلَى خِلَافِ مَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَيْهِ، وَنَقَلَهُ إِلَيْهِمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ خَاصِرًا عِنْدَ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ، وَلَمْ يَكُنِ الرَّايِ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ حَرَمَ عَلَى التَّابِعِينَ مُوَافَقَتَهُ

296-295

6. مسألة: الإجماع لا يثبت بحبر الواحد، خلافاً لبعض الفقهاء. لا يقطع بطلان مذهب من يتمسك به في حق العمل خاصة.

297

7. مسألة: تان أن الأخذ بأقل ما قبل ليس تمسكاً بالإجماع، حالاً لبعض الفقهاء.

الأصل الرابع: دليل العقل والاستصحاب، وتبان أن الأحكام الشرعية لا تدرك بالعقل، لكن ذلك العقل على براءة الذمة.

297

298

العقل قاصر عن إثبات الأحكام. وأما النفي بالعقل قد دل عليه إلى أن يرد الدليل الشرعي النافي من النفي الأصلي. إيراد أنه بعد بعثة الرسل، ووضع الشرع، لا يكون انتفاء الحكم مقلوماً. وعدم العلم به لا يكون حجة. الجواب أن انتفاء الدليل الشرعي قد يعلم، فيكون علماً بعدم الدليل وهو حجة. وقد يظن بأن يجتهد في البحث ولا يظهر له الدليل فيعلب على ظنه انتفاء الدليل. إيجاب ما لا دليل عليه محال، لأنه تكليف بما لا يطاق. وما كان عليه دليل، ولم يتلعه، فليس دليلاً في حق، وليس للعالم أن يتبع، مستنداً إلى أنه لم يتلعه الدليل. بل إنما يجوز ذلك للباحث المجتهد. يطلق الاستصحاب على أربعة أوجه، يصبح ثلاثة منها: الأول: ما ذكرناه الثاني: استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص، واستصحاب النقص إلى أن يرد نسخ الثالث: استصحاب حكم دل الشرع على ثبوته ودوامه. تقرير أن الاستصحاب عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي. وليس ذلك راجعاً إلى عدم العلم بالدليل، بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المتغير، أو مع طر انتفاء المتغير عند بذل الجهد في البحث والطلب. الرابع: استصحاب الإجماع في محل الخلاف، وهو غير صحيح.

300-298

1. مسألة: لا حجة في استصحاب الإجماع في محل الخلاف، حالاً لبعض الفقهاء. ومثاله: الحكم بحسي المتيم في الصلاة إذا رأى الماء أثناء الصلاة، استصحاباً للإجماع المتعمد على صحة صلاته ودوامها. وتبان فساد هذا الاستصحاب للخلاف في صحة الصلاة مع رؤية الماء، وكل دليل يقضد نفس الخلاف، فلا يمكن استصحابه مع الخلاف. والإجماع يقضد نفس الخلاف. المخالف لم يكن خارقاً للإجماع، لأن الإجماع إنما انعقد على حالة العدم، لا على حالة الوجود، فمن الحق الوجود بعدم فعليه الدليل. تبان وهم من يقول: الأصل أن كل ما ثبت دام إلى وجود فاطم، فلا يحتاج الدوام إلى دليل في نفسه. المتيم مأثور بالشروع مع العدم، وبالإتمام مع العدم. أما مع الوجود فهو محل الخلاف. ضعف الاستدلال بالنهي عن إبطال العقل. والإعتراض بأن وحب استيفاء الصلاة مشكوك فيه، فلا يرتفع به اليقين. والجواب بأن وحب المتيم في هذه الصلاة، وبزاة الذمة بها مع وجود الماء مشكوك فيه، فلا يرتفع به اليقين. احتجاج المخالف بأن الله تعالى صوب التكفير في مطالبتهم للرسل بالبرهان. والجواب أنهم لم يستصحبوا الإجماع، بل النفي الأصلي الذي دل العقل عليه.

303 300

2. مسألة: ذكر الخلاف في أن النافي من عليه دليل؟ والمختار: أن ما ليس بصوري فلا يعرف إلا بدليل، والنفي فيه كالاتيات. المسقط للدليل عن النافي يلزمه إشكالان شيعان: أحدهما: أن لا يجب الدليل على نافي حدوث العالم، ونافي الصانع، ونافي المعلوم من الدين ضرورة. والثاني: أن الدليل إذا سقط عن هؤلاء، لم يغير أن يعتبر المثبت عن مقصود إتيائه بالنفي.

304-303

لِلْمُخَالَفِ شَبْهَتَانِ: الشَّبْهَةُ الْأُولَى: مَوْلَاهُمْ. إِنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالذِّهْنِ، لِأَنَّهُ بَافٍ
الْخَوَاتِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:

304

الأول: أَنَّ ذَلِكَ نَسْ لِكَوْنِهِ نَافِيًا، بَلْ ذَلِكَ يُحْكَمُ الشَّرْعُ. لِحَدِيثِ «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ
عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ» الثَّانِي: أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ يَدْعِي الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِرَأْيِهِ ذِمَّةً نَفْسِهِ، وَيَعْتَزُّ بِخُلُقِ كُلِّهِمْ عَنْ
مَعْرِفَتِهِ. الثَّالِثُ: أَنَّ الثَّانِي فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَهِيَ الْيَمِينُ، كَمَا عَلَى الْمُدَّعِيِ دَلِيلٌ وَهُوَ الْبَيِّنَةُ.
وَهَذَا ضَعِيفٌ. الرَّابِعُ: أَنَّ يَدَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ مَلِكِ الْمَدْعَى. وَهُوَ ضَعِيفٌ. الشَّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ
كَيْفَ يُكَلِّفُ الدَّلِيلَ عَلَى النُّفْيِ، وَهُوَ مُتَعَدِّدٌ وَالْخَوَاتِ أَنَّ تَعَدُّدَهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ، فَالْعُقُلَاتُ، يُمْكِنُ أَنْ يَدُلَّ عَلَى
نَفْيِهَا بِأَنَّ إِثْبَاتَهَا يُفْضِي إِلَى الْمُحَالِ، وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْطِيِّ فَهَذَا طَرِيقٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. دَكَّرَ طَرِيقَ
أُخْرَى وَبَيَّنَ قَسَادَهَا. الْإِسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ لَهُ ثَابِتٌ لَكَانَ لِلَّهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَحُكْمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا:
أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ لَا يَنْصِبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْأَشْيَاءِ دَلِيلًا. الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْصِبَ عَلَيْهِ دَلِيلًا وَنَحْنُ
لَا نَسْتَبْهِيهِ لَهُ.

307-304

أَمَّا الشَّرْعِيَّاتُ فَقَدْ نَصَادَتْ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا مِنَ الْإِجْمَاعِ، أَوْ النَّصِّ، أَوْ مِنَ الْقِيَاسِ، فَإِذَا لَمْ يُجِدْ رَجَعَتْ
إِلَى الْإِسْتِصْحَابِ لِلنُّفْيِ الْأَصْلِيِّ تَقْرِيرُ: أَنَّ: إِسْمَاءَ دَلِيلَ السَّمْعِ تَارَةً يُعْلَمُ وَتَارَةً يُظُنُّ. وَبَيَّنَّ أَنَّهُ إِذَا بَحُلُ
لِلْبَاحِثِ أَنْ يَتَّبِعِيَ الدَّلِيلَ السَّمْعِيَّ الْمَعْرِضَ مَنَى عِلْمٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يَدُلُّ غَايَةً وَسُعيَةً فِي الطَّلَبِ.
حَاجَةً لِهَذَا الْقَطْعُ: بَيَّنَّ مَا يُظُنُّ أَنَّهُ مِنْ أَصُولِ الْأَدْلَةِ، وَلَيْسَ مِنْهَا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا وَقَوْلُ
الصَّحَابِيِّ، وَالِاسْتِخْسَانُ وَالِاسْتِصْلَاحُ.

309

الأصل الأول من الأصول المؤهومة: شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِيمَا لَمْ يُصَرِّحْ شَرْعًا بِتَسْخِيهِ
1. مَسْأَلَةٌ: دَكَّرَ الْخِلَافَ فِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَبْعَثِهِ هَلْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِشَرْعٍ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
وَمُسَافِقَةً أَدْلَةُ الْفَائِيزِ بِالْأَخْذِ بِشَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا.

311-310

الْمُخْتَارُ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْوَالَ خَاطِئَةٌ عَقْلًا، لَكِنْ الْوَاقِعُ غَيْرُ مَعْلُومٍ بِطَرِيقِ قَاطِعٍ.
لِلْمُخَالَفِ شَبْهَتَانِ: الْأُولَى: أَنَّ مُوسَى وَعِيسَى دَعَا إِلَى دِينِهِمَا كَأَنَّهُمَا الْكَافِلَيْنِ، فَكَانَ هُوَ دَاخِلًا
تَحْتَ الْعُمُومِ. وَهَذَا نَاطِلٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ الْبَيِّنَةُ عَلَى التَّوَارِ عَنْهُمَا عُمُومٌ صَبِيغَةٌ حَتَّى
تَنْظُرَ فِي خَوَاهِ. وَإِنْ كَانَ عُمُومٌ فَلَعَلَّهُ اسْتَنْتَبَى عَنْهُ مَنْ يَسْتَعِ شَرِيعَتَهُمَا. الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا كَانَ رَمَاهُ رَمَاهُ فِتْرَةٍ
لِلشَّرَائِعِ. الشَّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي، وَيُصَلِّحُ، وَيَتَصَدَّقُ، وَيَدْنُبُ الْحَيَوَانَ وَيَخْتَبِثُ
الْمَيْتَةَ، وَذَلِكَ لَا يُرِيدُ إِلَهُ الْعَقْلُ. وَهَذَا قَسَدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتَوَاتَرَ نَقْلُهُ
الثَّانِي: أَنَّهُ رُبَّمَا دَنَحَ الْحَيَوَانَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْرِيمَ إِلَّا بِالسَّمْعِ، وَتَرَكَ الْمَيْتَةَ عِيَاةً بِالطَّنْعِ، وَالْحَجَّ وَالصَّلَاةَ إِنْ
صَحَّ فَلَعَلَّهُ فَعَلَهُ سَبْرًا.

311-310

تَعَدُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ بَعْدَ الْبَعْثَةِ جَائِزٌ عَقْلًا، وَالرَّدُّ عَلَى زَعْمِ الْقُدْرِيَّةِ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ نَقْفَةُ نَبِيٍّ إِلَّا بِشَرْعٍ مُسْتَأْنَفٍ، أَمَّا مَنْ حَثَّ الْوُقُوعَ السَّمْعِيَّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ شَرْعًا لَيْسَ بِنَاسِخٍ جَمِيعِ
الشَّرَائِعِ بِالْكَائِنَةِ وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُتَعَدِّ بِشَرِيعَةٍ مِنْ قَبْلِهِ وَالِدِيلُ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ مَسْأَلَةٌ
الْمُسْتَلَكُ الْأَوَّلُ: تَرْكِيبَةُ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَعَادِي حِينَ ذَكَرَ لَهُ مَصَادِرُ حُكْمِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا
شَرْعٌ مِنْ قَبْلِنَا. الْمُسْتَلَكُ الثَّانِي: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ مُتَعَبِّدًا بِهَا لَلَرْمَةِ مُرَاجَعَتَهَا، وَلَكَانَ لَا

312-311

يَنْتَظِرُ الْوَحْيَ. الْمَسْلُكُ الثَّلَاثُ: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ مُدْرَكًا لَكَانَ تَعْلَمُهَا وَيَقْلُهَا وَجَمْعُهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ. الْمَسْلُكُ الرَّابِعُ: إِبْطَاقُ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ نَاسِخَةٌ، وَلَوْ تَعَدَّدَ شَرْعٌ غَيْرُهَا، لَكَانَ صَاحِبُ نَقْلِ لَا صَاحِبَ شَرْعٍ. وَهَذَا ضَعِيفٌ

314-312

314

وَلِلْمُخَالَفِ التَّمَسُّكُ بِخَمْسِ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:

الآيَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهِمُ افْتَدَى﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْهَدَى التَّوْحِيدَ. الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَنِيعًا﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى تَعَارَضُ. ثُمَّ لَا حُجَّةَ فِيهَا. الْآيَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ مُوسَى﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا قَاسِدٌ، إِذْ تَعَارَضُ الْآيَتَانِ السَّابِقَتَانِ. الْآيَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ تَعَارَضُ الْآيَاتِ السَّابِقَةُ، ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنُّورِ وَالْهُدَى أَصْلُ التَّوْحِيدِ، ثُمَّ لَعَلَّهُ أَرَادَ النَّبِيِّينَ فِي زَمَانِهِ، ثُمَّ هُوَ عَلَى صِبْغَةِ الْخَيْرِ، ثُمَّ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ: حُكْمُ النَّبِيِّينَ بِهَا بِأَمْرِ ابْتَدَأَهُمْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَخَبَرًا إِلَيْهِمْ. الْآيَةُ الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ: وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَكُذِّبًا بِهِ. أَوْ: مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ مِنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِهِ مِنْ أَمْنِهِ، أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ: يَحْكُمُ بِمِثْلِهَا النَّبِيُّونَ، وَإِنْ كَانَ يَوْجِبُ حَاصِلُ إِلَيْهِمْ.

315-314

315

ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ.

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي سِرٍّ كَسَرَتْ: «كَتَابَ اللَّهُ يَقْضِي الْفُضَاصَ» وَمَا فِيهِ حِكَايَةُ عَنِ التَّوْرَةِ وَالْجَوَابُ: بَلْ فِيهِ «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ عَنَلٍ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» فَدَخَلَ الشَّرُّ تَحْتَ عُمُومِهِ الْحَدِيثُ الثَّانِي: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ دَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، وَقَرَأْ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِيَذْكُرَنِي» وَهَذَا خِطَابٌ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَغْلِيلاً لِلإِجَابِ، لَكِنْ أَوْجِبَ بِمَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ. الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ: مَرَّاجَعْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّوْرَةَ فِي رَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ. وَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ تَكْدِيبًا لَهُمْ فِي إِنْكَارِ الرُّحْمِ.

316-315

317

الْأَصْلُ الثَّانِي: مِنَ الْأَصُولِ الْمُؤَهَّوْمَةِ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَذَكَرَ مَذَاهِبَ الْعُلَمَاءِ فِي حُجَّتِهِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ بَيَّانٌ أَنَّ مَنْ يَجُورُ عَلَيْهِ الْعَلَطُ وَالشَّهْوُ، وَلَمْ تَنْتَبِ عِصْمَتُهُ، فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ. انْتِفَاءُ الدَّلِيلِ عَلَى الْعِصْمَةِ، وَوُقُوعُ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ، وَتَضَرُّعُهُمْ بِجَوَارِ مُخَالَفَتِهِمْ، فِيهِ ثَلَاثَةُ أَدْلَةٍ قَاطِعَةٍ عَلَى ذَلِكَ. وَلِلْمُخَالَفِ خَمْسُ شَبَهٍ:

317

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَا إِذَا تَعَبَّدْنَا بِإِتِّعَانِهِمْ لَزِمَ الْإِتِّعَانُ، وَإِنْ لَمْ تَنْتَبِ الْعِصْمَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ «صَحَابِي كَالْحُجُومِ بِأَنَّهُمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»، وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا الْخِطَابَ مَعَ عَوَامِ أَهْلِ عَصْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ تَخْيِيرٌ لَهُمْ فِي الْإِفْتِدَاءِ بِمَنْ شَاءُوا.

317

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ دَعْوَى وَحُوبِ الْإِتِّعَانِ إِنْ لَمْ تَصْبَحْ لِجَمِيعِ الصَّحَابَةِ، فَتَصِحُّ لِلْعُلَمَاءِ الْأَزْمَةِ، لِحَدِيثِ «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَزِمَ عَلَى هَذَا تَحْرِيمُ الْإِخْتِلَافِ عَلَى سَائِرِ الصَّحَابَةِ إِذَا اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ

318

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِبِ اتِّعَانُ الْخُلَفَاءِ فَجِبِبَ اتِّعَانُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ لِحَدِيثِ: «افْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ تَعَارَضُ الْأَخْبَارِ السَّابِقَةُ، وَيَنْطَرِّقُ إِلَيْهِ إِحْتِمَالَاتٌ. ثُمَّ يَجِبُ

- 318 الاقتداء بهما في تحويرهما لغيرهما مخالفتهما بموجب الاجتهاد. ثم لو اختلفا، فأيهما ينتج؟
 الشبهة الرابعة: أن عند الرحمن من عيوب ولي عليا الخلافة بشرط الاقتداء بالشيعتين فآبي، وولي عثمان قتل، ولم يذكر عليه، والجواب أنه لعله اعتقد حوزة تقليد العالم للعالم، أو وجوب تقليد الشيخين ولا حجة في مجرد مذهبه.
- 319 318 الشبهة الخامسة: أنه إذا قال الصحابي قولاً يخالف القياس، فلا محتمل له إلا سماع خبر فيه، والجواب أن هذا إقرار بأن قوله ليس بحجة، وإنما الحجة الخبر، على أن هذا إنبات ليعتبر بالتوهم، وإنما قال ما قاله عن دليل ضعيف ظنه ذليلاً.
- 319 لو تعرض قياسا، وقول الصحابي مع أحدهما، يجوز للمجتهد إن علب على طئه الترجيح بقول الصحابي أن يرجح.
- 319 1. مسألة: الغامض له أن يقلد الصحابة، وأما العالم فإنه إن جاز له تقليد العالم جاز له تقليدهم. هل يجوز تقليد المجتهد للصحابة وذكر الخلاف في حوزة تقليدهم وأن الصحيح أنه لا يقلد العالم صحابياً، كما لا يقلد عالماً آخر، والإحتجاج بالآيات الواردة في الشئ عليهم، والرّد بأن هذا بناءً يوجب حسن الاعتقاد في علمهم ودينهم، ولا يدل على تقليدهم: لا جوازاً، ولا وجوباً.
- 320-319 فصل: في تبرع الشافعي في القديم على تقليد الصحابة، وتخصيصه، والمختار أن ترجيح أحد القياسين بقول الصحابي موضع الاجتهاد.
- 322-321 الأصل الثالث من الأصول الموهومة: الاستحسان:
- قال به أبو حنيفة. وقال الشافعي. من استحسن فقد شرع والاستحسان له ثلاثة معان. الأول: ما يستحسنه المجتهد بعقله. ولا شك في جواز ورود التعبد باتباعه عقلاً، بل لو ورد الشرع به لجوزناه. ولكن وقوع التعبد إما يعرف من الشك.
- 323 المثلث الثاني: إجماع الأمة على أن العالم ليس له أن يحكم بهواه من غير نظر في الأدلة. والاستحسان من غير نظر في أدلة الشرع حكم بالهوى.
- 324-323 للمخالف شبهة ثلاث:
- الشبهة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾. والجواب أن المقصود هو اتباع الأدلة، ثم إنه يلزم من ظاهر هذا اتباع استحسان الغامض والطفل والمعتوه، لغموض اللفظ.
- 324 الشبهة الثانية: قوله صلى الله عليه وسلم: «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن» والجواب أنه لا حجة فيه، من أوجه.
- 324 الأول: أنه خبر واحد لا تثبت به الأصول. الثاني: أن المراد به ما رآه جميع المسلمين. الثالث: أن الصحابة أجمعوا على استحسان منع الحكم بغير دليل ولا حجة.
- 325-324 الشبهة الثالثة: أن الأمة استحسنّت دخول الحمام من غير تقدير أجره وعوض للنساء، ولا تنفيذ مدة. وكذلك شرب الماء من يد السفاء، فاستحسنوا ترك المضيق فيه.
- 325 الجواب من وجهين.
- الأول: أنهم من أين عرفوا أن الأمة فعلت ذلك من غير حجة ودليل؟ الثاني: أنه ليس في شرب

الماء إلا الإكتفاء في معرفة الإباحة بالمطاعة والقربة، وترك الماكسة في العوض. وهذا مدلول عليه من الشرع. وكذلك داخل الحثام مستحب بالقربة، ومثلف بشرط العوض، وللمحامي أن يطالبه بالمزيد إن شاء. وهذا منقاس.

325

التأويل الثاني للاستحسان: أن المزا به دليل يتفدح في نفس المجتهد، لا تسعده العبارة عنه، ولا يقدر على إبرازه وإظهاره. وهذا موز، لأن ما لا يقدر على التعبير عنه لا يذرى أنه وهم وحبال، أو تحقيق. ولا بد من ظهوره ليغتنر بأدلة الشريعة. واستحسان أبي حنيفة حد من شهد أربعة عليه بالزنا، لكن عين كل واحد منهم زاوية من زوايا البيت والرد عليه.

326-325

التأويل الثالث للاستحسان: ذكره الكرخي وتعض أصحاب أبي حنيفة. قال: ليس هو عبارة عن قول يغير دليل، بل هو دليل. وهو أحناس: منها: العدول بحكم المسألة عن نظائرها بدليل خاص من القرآن، ومنها: أن يقيد بها عن نظائرها بدليل الشئ. وهذا بما لا يسكر، وإنما يرجع الاستسكار إلى اللفظ، وتسميته استحساناً.

326

327

الأصل الرابع من الأصول المؤهومة: الامتصلاخ.

المصلحة بالإضافة إلى شهادة الشرع ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما شهد الشرع لا اعتبارها فهي حجة، ويرجع حاصلها إلى الفيلس.

القسم الثاني: ما شهد الشرع ليطلائها.

328

القسم الثالث: ما لم يشهد له من الشرع بالطلان ولا بالاعتبار نص معين. وهذا هو محل النظر.

المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها تنقسم إلى ما هي في رتبة الضرورات، وإلى ما هي في رتبة الحاجات، وإلى ما يتعلق بالتجسبات والترينات.

تعريف المصلحة: أنها عبارة في الأصل عن جلب منفعة أو دفع مضرة. لكن المقصود هنا بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع.

ومقاصد الشريعة خمسة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

حفظ هذه الأصول الخمسة واقع في رتبة الضرورات، فهي أقوى المراتب في المصالح. ذكر أمثلة على ذلك

329

أمثلة لما يجري مجرى التكملة والتبئة لهذه الرتبة.

الرتبة الثانية: ما يقع في رتبة الحاجات من المصالح والمناسبات. ذكر أمثلة على ذلك.

أمثلة لما يجري مجرى التبئة لهذه الرتبة

الرتبة الثالثة: ما يقع موقع التحسين، والتيسير، ورعاية الأحسن في العادات والمعاملات. ذكر أمثلة

330 329

على ذلك.

الواقع في الرتبتين الأخيرتين لا يجوز احتكم بمجرده إن لم يقتضد بشهادة أصل، لأنه يجري مجرى وضع الشرع بالرأي. وإن اقتضد بأصل فذاك قياس. أما الواقع في رتبة الضرورات، فلا يعد في أن يؤدي إليه احتياط مجتهد، وإن لم يشهد له أصل معين مسألة الترتيب بأسرى المسلمين مثال لمصلحة غير مأخوذة بطريق القياس على أصل معين. وقد أخذ اعتبارها على أنها ضرورة قطعية، كلية، وليس في معناها طرح واحد من سفينه مشرفة على العرق لإيقاد الباقي، ولا قطع اليد للأكلة حفظ للزوج، وكذا قطع المصطر

- 331-330 قطعة من فحده إلى أن يحذر الطعام.
- هل من المصلحة الضرب في التهمة لإظهار الحق؟ وهل من المصلحة قتل الزنديق المستر وإن أظهر التوبة؟ وهل من المصلحة قتل الساعي في الأرض بالفساد سياسة؟
- 332-331 بيان أن اعتبار المصلحة في نصوص المسائل السابقة محل اجتهاد.
- 333 332 هل من المصلحة توطيف الخراج على الأغنياء سياسة؟ وهل ثبت حد الصحابة للشارب ثمانية جلدة بالمصلحة؟ وهل من المصلحة فسح النكاح لرفع الضرر عن امرأة المفقود ونحوه؟
- 334 ذكر مسائل تشتمل على مصالح جارية، وبيان أنها محل اجتهاد.
- 336-335 الاعتبار على الغرالي بأنه مع مثله في أكثر هذه المسائل إلى القول بالمصالح، أورد هذا الأصل في جملة الأصول المؤهومة، وأجاب الغرالي أن تفسير المصلحة بالمحافظة على مقصود الشرع، والذي لا يعرف إلا بالكتاب والسنة والإجماع، يجعلها لا تخرج عن هذه الأصول. فلا وجه للخلاف في اتناها، بل يجب القطع بكونها حجة. لكنها ليست أصلاً مستقلاً.
- 336 حيث ذكر الخلاف في اعتبار المصلحة فلذلك عند تعارض مصالحتين ومقصودين، وعند ذلك يجب ترجيح الأقوى.
- 337 ذكر معارضات لترجيحات الغرالي في بغض المسائل السابقة وردها عليها.
- 338 القطب الثالث: في كيفية استئثار الأحكام من مشتملات الأصول وتشتمل على صدر ومقدمة وثلاثة فصول.
- 339 صدر القطب الثالث وبيان أن هذا القطب هو عند علم الأصول.
- 340 الصادر منه صلى الله عليه وسلم من مدارك الأحكام ثلاثة: إما لفظ، وإما فعل، وإما سكوت وتقرير. واللفظ إما أن يدل على الحكم بصيغته ومنظومه، أو بفحواه ومفهومه، أو بمثناه ومفعوله. فهذه ثلاثة فصول: الفن الأول: في المنظوم وكيفية الاستدلال بالصيغة من حيث اللغة والوضع. وتشتمل هذا الفن على مقدمة وأربعة أقسام:
- 341 المقدمة: تشتمل على ستة فصول:
- 343 الفصل الأول: في هذا الباب وهو هي اصطلاح أم توقيف؟ ذكر الخلاف في أنها توقيفية أو اصطلاحية. المختار: أن النظر في هذا إما أن يقع في الجواز، أو في الوقوع. بيان كيف تشتمل الجواز العقلي المذاهب في المسألة.
- بيان أن الواقع من هذه الأقسام لا مطمح في معرفته يقيناً، وأن الخوض فيه فصول لا أصل له.
- الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ على أنه كان بتوقيف، والرد بأنه ليس دليلاً حاطباً على الوقوع أيضاً، إذ يتطرق إليه أربع احتمالات: أحدها: أنه ربما ألهمه الله تعالى الحاجة إلى الوضع، فوضع بتدبيره وفكره، ونسب ذلك إلى تعليم الله تعالى، لأنه الهادي الثاني: أن الأسماء ربما كانت موضوعاً باصطلاح من خلق خلقه الله تعالى قبل آدم الثالث: أن الأسماء صيغة عموم، ربما دخلها التخصيص. الرابع: أنه ربما علمه ثم نسب. أو لم يعلم غيره، ثم اصطلاح بعده، أو لآداه على هذه اللغات المعهودة.
- الفصل الثاني: في أن الأسماء اللغوية هل تثبت قياساً؟ وذكر مقالة من قال بالقياس، وبيان أن كل

345 ما ليس على قياس التصريف الذي عرف من العرب بالتوقيف فلا سبيل إلى إتيانه ووضعيه بالقياس.

346 **الفصل الثالث:** في الأسماء العرفية: الأسماء اللغوية تنقسم إلى وضعية وعرفية: والاسم يسمى عرفياً باعتباره:

أحدهما: أن يوضع الاسم لعنى عام، ثم يخصه عرف الاستعمال الثاني: أن يصير الاسم شائعاً في غير ما وضع له أولاً، بل فيما هو مجاز فيه. وما وضعه المخبرون وأرباب الصغاب لأدوابهم لا يسمى عرفياً.

347 **الفصل الرابع:** في الأسماء الشرعية.

مذهب المعتزلة والخوارج وطائفة من الفقهاء: أن الأسماء إما لغوية، أو دينية، أو شرعية.

استدلوا القاضي على إفساد مذهبهم بسلكتين: الأول: أن هذه الألفاظ يستعمل عليها القرآن، والقرآن نزل بلغة العرب الثاني: أن الشارع لو فعل ذلك للزمت تعريف الأمة بالتوقيف نقل تلك الأسماء.

احتجاجهم بحديث: «الإيمان بضع وسبعون باباً، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» والرد بأن هذا من اختيار الأخاد. واحتجاجهم بأن الشرع وضع عبادات لم تكن معهودة.

348 فافتقرت إلى أسماء. والرد يقدم الشليم أنه حدث في الشريعة عبادة لم يكن لها اسم في اللغة

حوادث القاضي عن الألفاظ التي تصرف فيها الشرع كالصلاة والركعة وتوحيها. والمحتار أن عرف اللغة تصرف في الأسماء من وجهين: أحدهما: التخصيص بنقص المسماة. والثاني: إطلاق الاسم

على ما يتعلق به الشيء ويتصل به.

350 **الفصل الخامس:** في الكلام المفيد وانقسامه إلى نص وظاهر ومجمل.

الأمر متقسم إلى ما يدل على غيره، وإلى ما لا يدل وما يدل ينقسم إلى ما يدل بذاته، وهو الأدلة العقلية، وإلى ما يدل بالوضع، وهو ينقسم إلى صوت، وغير صوت. والصوت ينقسم في دلالته إلى مفيد

وغير مفيد، والمفيد من الكلام ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.

المركب من الاسم والفعل والحرف تركباً مفيداً ينقسم إلى ما يستعمل بالإفادة من كل وجه، وإلى ما لا يستعمل بالإفادة أصلاً إلا بقرينة، وإلى ما يستعمل بالإفادة من وجه دون وجه. والأول يسمى «نصاً»

والنص ضربان. ضرب هو نص بلفظه ومطوبه. وضرب هو نص بفحواه ومفهومه، مثال الذي لا يستعمل إلا بقرينة، مثال الذي يستعمل من وجه دون وجه.

اللفظ المفيد بالإضافة إلى مدلوله: إما أن لا يتطرق إليه احتمال، فيسمى نصاً، أو يتمازض فيه الاحتمالات من غير ترجيح، فيسمى مجملاً ومبهماً؛ أو يرجح أحد احتمالاته على الآخر فيسمى

351 بالإضافة إلى الاحتمال الأرجح ظاهراً. وبالإضافة إلى الاحتمال البعيد مؤولاً.

352 **الفصل السادس:** في طريق فهم المراد من الخطاب الشرعي على الجملة.

الكلام إما أن يسمعه نبي أو ملك من الله تعالى، أو يسمعه نبي أو ولي من ملك، أو تسمعه الأمة من النبي.

تقرير الفهم في كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت.

سماع النبي من الملك يحتمل أن يكون بحرف وصوت دال على معنى كلام الله. سماع الأمة من الرسول صلى الله عليه وسلم يكون طريق فهم المراد منه تقدم المعرفة بالوضع.

إِنْ كَانَ الْمَرَادُ نَصًّا لَا يَحْتَمِلُ كَمَى مَعْرِفَةِ اللَّغَةِ، وَإِنْ تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ فَلَا يُعْرِفُ الْمَرَادُ مِنْهُ حَقِيقَةً إِلَّا بِانْصِمَامٍ قَرِيبَةٍ إِلَى اللَّفْظِ. وَالْقَرِيبَةُ إِذَا لَفَظٌ مَكْشُوفٌ، وَإِذَا إِحَالَةٌ عَلَى دَلِيلِ الْعَقْلِ، وَإِذَا قَرَأْتَ أَحْوَالَ مِنْ إِشَارَاتٍ وَرُؤُوسٍ وَسَوَائِقَ وَلَوَاحِقَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، كُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ عِبَارَةٌ مَوْضُوعَةٌ فِي اللَّغَةِ فَتَتَعَيَّنُ فِيهِ الْقَرَأَتُ.

353-352

354

الْفَصْلُ السَّابِعُ: فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ:

354

بَيَانُ أَنَّ اسْمَ الْحَقِيقَةِ مُشْتَرَكٌ.

الْمَجَازُ: مَا اسْتَعْمَلْتَهُ الْغَرَبُ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهِ. وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الْأَوَّلُ: مَا اسْتَعْمِلَ لِلشَّيْءِ بِسَبَبِ الْمِثَالِيَّةِ. الثَّانِي: الزِّيَادَةُ. الثَّالِثُ: التَّضَمُّنُ الَّذِي لَا يُبْطِلُ التَّفْهِيمَ.

يُعْرَفُ الْمَجَازُ بِأَحَدِ عِلَالَمَاتٍ أَرْبَعٍ: الْأَوَّلَى: أَنَّ الْحَقِيقَةَ خَارِجَةٌ عَلَى الْمُعْجَمِ فِي تَطَاوُرِهَا. الثَّانِيَةُ: أَنَّ يُعْرَفُ بِامْتِنَاعِ الْإِشْتِقَاقِ عَلَيْهِ. الثَّالِثَةُ: أَنَّ تَخْتَلِفُ صِيغَةُ الْجَمْعِ عَلَى الْإِسْمِ، فَتَعْلَمُ أَنَّه مَجَازٌ فِي أَحَدِهِمَا. الرَّابِعَةُ: أَنَّ الْحَقِيقِيَّ إِذَا كَانَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْغَيْرِ، فَإِذَا اسْتَعْمِلَ فِيهَا لَا يَلْغُظُ لَهُ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَعَلِّقٌ.

355

كُلُّ مَجَازٍ لَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَيْسَ مِنْ صَرُورَةٍ كُلُّ حَقِيقَةٍ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَجَازٌ.

صَرِيحَانِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَا يَدْخُلُهُمَا الْمَجَازُ: الْأَوَّلُ: أَسْمَاءُ الْأَعْلَامِ. الثَّانِي: الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا أَعْمَ مِنْهَا وَلَا يُتَّبَعُ.

الصُّعْبُ وَالْأَلْفَاظُ الْمُنْطَوِقُ بِهَا أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ:

356

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْفَرْقِ الْأَوَّلِ: مِنْ مَقَاصِدِ الْقَطْبِ الثَّالِثِ: فِي الْمُجْمَلِ وَالْمُتَيْنِ.

الْلَفْظُ إِذَا أَنْ يَتَمَعَّنَ مَعْنَاهُ بَعِيْثٌ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، فَيُسَمَّى مُثَنًّا، وَنَصًّا، وَإِذَا أَنْ تَرَدَّدَ بَيْنَ مَعْنَيْنِ فَصَاعِدٌ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ فَيُسَمَّى مُجْمَلًا، وَإِذَا أَنْ يَظْهَرَ فِي أَحَدِهِمَا وَلَا يَظْهَرُ فِي الْآخَرِ فَيُسَمَّى ظَاهِرًا الْمُجْمَلُ: هُوَ اللَّفْظُ الصَّالِحُ لِأَحَدٍ مَعْنَيْنِ، الَّذِي لَا يَتَعَيَّنُ مَعْنَاهُ، لَا بِوَضْعٍ فِي اللَّغَةِ، وَلَا بِعُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ 1. مَسْأَلَةٌ: هَلْ مِنَ الْمُجْمَلِ إِضَافَةُ الْأَحْكَامِ إِلَى الدَّوَابِّ وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ وَ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلِهَتُهُ﴾.

بَيَانُ فَسَادِ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ: إِنَّهُ مُجْمَلٌ وَدَكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: هُوَ مِنْ قِبَلِ الْمُحْذَرِ

357

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ مِنَ الْمُجْمَلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «رَفَعَ الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ».

358

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ مِنَ الْمُجْمَلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُورِهِ».

بَيَانُ فَسَادِ قَوْلِ الْمُتَقَرِّبَةِ: هُوَ مُجْمَلٌ. وَمَذْهَبُ الْقَاصِي أَنَّهُ مُرَدَّدٌ بَيْنَ نَفْيِ الْكَمَالِ، وَالصَّحَّةِ، وَالْمُخْتَارِ أَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي نَفْيِ الصَّحَّةِ، مُحْتَمِلٌ لِنَفْيِ الْكَمَالِ

359

قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَمَلَ إِلَّا بِبَيْتِهِ» وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» يَقْتَضِي عُرْفَ الْإِسْتِعْمَالِ نَفْيَ خِدَوَاهُ وَقَائِدَتِهِ.

دَقِيقَةٌ: الْقَاصِي إِذَا لَزِمَهُ خَمَلُ اللَّفْظِ مُجْمَلًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصَّحَّةِ وَالْكَمَالِ مِنْ خِيَّتِ إِنَّهُ نَفْيُ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ

4. مَسْأَلَةٌ: إِذَا تَرَدَّدَ اللَّفْظُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ وَبَيْنَ مَعْنَى وَاحِدٍ، فَهَلْ هُوَ مُجْمَلٌ أَمْ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَيْنِ؟ بَيَانُ

360

فَسَادِ قَوْلِ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ: يَتَرَجَّعُ حُذْلُهُ عَلَى مَا يُعَيِّدُ مَعْنَيْنِ.

5. مسألة: اللفظ المتردد بين الحكم المتجدد والحكم الأصلي والعقلي والاسم اللغوي هل حمل على الحكم المتجدد أولى؟

6. مسألة: إذا دار الاسم بين معناه اللغوي ومعناه الشرعي كالصوم والصلاة فهل هو محمل؟ قال القاضي: هو محمل. وهذا فيه نظر والمختار أن ما ورد في الإثبات والأمر فهو للمعنى الشرعي، وما ورد في النهي فهو محمل.

7. مسألة: إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فاللفظ للحقيقة، إلى أن يثبت الدليل أنه أراد المجاز. ولا يكون مجازاً، ليس المجاز كالحقيقي لكن المجاز إذا صار عرفياً كان الحكم لغزاً.

خاتمة جامعة: في مواضع الإجمال وأشباهه: الإجمال تارة يكون في لفظ مفرد، وتارة يكون في لفظ مركب، وتارة في نظم الكلام، والتصريف، وحروف السق، ومواضع الوقف والابتداء. واللفظ المفرد قد يصلح لبيان مختلفة، وقد يصلح لمصادفين، وقد يصلح لمشايعين بوجه ما، وقد يصلح لمتماثلين. وقد يكون موضوعاً لهما من غير تقدم وتأخر. وقد يكون مستعاراً لأحدهما من الآخر.

أثبتة: (1) الاشتراك مع التركيب. (2) الاشتراك بحسب التصريف. (3) الاشتراك بحسب نسق الكلام. (4) الاشتراك بحسب الوقف والابتداء، وحروف السق القول في البيان والتميز.

1. مسألة: في حد البيان وذكر الخلاف فيه: بيان الشيء قد يكون بعبارة وصيحت بالإصطلاح. وقد يكون بالفعل والإشارة والرمز. ولكن صار في عرف المتكلمين مخصوصاً بالدلالة بالقول؛ ليس شرط أن يخصص الشيء به لكل أحد، ولا أن يكون بياناً لمشكل.

كل مفيد من كلام الشارع، وفعله، وسكوته، واستنساخه، حيث يكون دليلاً، وتسميه فحوى الكلام على علم الحكم، كل ذلك بيان، لأن جميع ذلك دليل. والقوم عند القائلين به يحتاج إلى البيان. وكذلك الفعل.

2. مسألة: في تأخير البيان لا خلاف أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، إلا على مذهب من يجوز تكليف المخال.

ذكر الخلاف في جواز تأخير البيان إلى وقت الحاجة. يدل على جواز التأخير مسائل الأول: أنه لو كان متبهماً لكان لاستحالة في دينه، أو لإفصائه إلى محال، وكل ذلك يعرف بضرورة أو نظر، وإذا انتهى المسلكان ثبت الجواز. والقاضي يستعمل هذا الدليل في مسائل كثيرة. وفيه نظر.

المسلك الثاني: أنه إنما يحتاج إلى البيان للإشكال وإشكاليته، وأخله يحتاج إلى القدرة والآلة، ثم حار تأخير القدرة وخلت الآلة، فكذلك البيان. هذا أيضاً ذكره القاضي، وفيه نظر.

المسلك الثالث: الاستدلال بوجوه في القران والسنة، وذكر أمثلة على ذلك.

المسلك الرابع: أنه يجوز تأخير الشرح بالاتفاق، بل يجب تأخيرها، لا سيما عند المغترلة، ويجوز أن يرد لفظ يدل على تكرار الأفعال على الدوام، ثم ينسخ، وهذا أصح وأقرب. فهذه الأدلة دالة على جواز تأخير البيان.

للمخالف أربع شبهة: الشبهة الأولى: قالوا: مخاطبة العربي بلفظ مجمل كمخاطبته بالعجمية،

وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الشُّبُهَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ تَعَسَّفَ وَطَلَّمَ. الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُخَاطِبَ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَرْضِ مِنَ الزُّنَجِ وَالتُّرُكِ وَالْعَرَبِ، وَيُشِيرُهُمْ أَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَوَامِرٍ يَمُرُّهُمْ بِهَا الْمُتَرَجِّمُ.

368-367

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُمُ الْخَطَابُ يُرَادُّ لِفَائِدَةٍ، وَمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ الْخَطَابُ بِمُجْمَلٍ يُفِيدُ فَائِدَةً مَا.

368

الشُّبُهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «عَاقِلُوا الْمُشْرِكِينَ» يُؤْهِمُ الْعُمُومَ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَرَادِّ، فَهُوَ تَجْهِيلٌ فِي الْحَالِ. وَاجْزَابُ أَنَّ الْعُمُومَ لَوْ كَانَ نَصًّا فِي الْإِسْتِغْرَاقِ لَكَانَ كَمَا ذَكَرُوهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ «مُجْمَلٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْإِسْتِغْرَاقِ وَالْخُصُوصِ. وَهُوَ «ظَاهِرٌ» عِنْدَ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، وَإِرَادَةُ الْخُصُوصِ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.

369

الشُّبُهَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِنْ جَازَ تَأْخِيرُ النَّبِيِّ إِلَى مَدَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، طَوِيلَةٍ كَانَتْ أَوْ قَصِيرَةٍ، فَهُوَ تَجْهِيلٌ، وَإِنْ جَازَ إِلَى غَيْرِهَا، فَهُوَ يَحْتَرَمُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ النَّبِيِّ. وَالْجَوَابُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُؤَخَّرُ النَّبِيُّ إِلَّا إِذَا جُوزَ لَهُ التَّأْخِيرُ أَوْ أُوجِبَ، وَعَيْنُ لَهُ وَقْتُ النَّبِيِّ، وَعَرَفَ أَنَّهُ يَنْقُصُ إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ.

370-369

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَمْنَعُ التَّنْذِيرُ فِي النَّبِيِّ: ذَهَبَ نَعَضُ الْمُحْزِرِينَ لِتَأْخِيرِ النَّبِيِّ فِي الْعُمُومِ إِلَى مَنَعَ التَّنْذِيرِ فِي النَّبِيِّ. وَهَذَا غَلَطٌ.

370

4. مَسْأَلَةٌ: لَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ النَّبِيِّ لِلْمُجْمَلِ وَالتَّخْصِصِ لِلْعُمُومِ كَطَرِيقِ الْمُجْمَلِ وَالْعُمُومِ وَخِلَافُ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي ذَلِكَ.

371

الْقِسْمُ الثَّانِي: مِنَ الْقَسَمِ الْأَوَّلِ: فِي الظَّاهِرِ وَالْمَوْوَلِ وَتَعْرِيفِهِمَا النُّصُّ يُطْلَقُ فِي تَعَارُفِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ سَمَّى الشَّافِعِيَّ الظَّاهِرَ نَصًّا، فَقَالَى هَذَا: حَدُّهُ حَدُّ الظَّاهِرِ: وَهُوَ الْبَلْفُظُ الْبَدِي غَلِبَ عَلَى الظَّنِّ فَهَمَّ مَعْنَى مِنْهُ، مِنْ غَيْرِ قَطْعِ النَّسَبِ: مَا لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ أَصْلًا. الثَّانِي: التَّجْبِيرُ بِالنُّصِّ عَمَّا لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ مَقُولٌ بِعَصْدِهِ دَلِيلٌ.

373-372

التَّائِيلُ عِبَارَةٌ عَنْ اخْتِمَالٍ بِعَصْدِهِ دَلِيلٌ يَصِيرُ بِهِ أَغْلَبَ عَلَى الظَّنِّ مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي يَذُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، وَرُبَّ تَأْوِيلٍ لَا يَنْقَدِحُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ قَرِينَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَنْقَلِ الْقَرِينَةُ وَلَا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ إِلَّا بِالنُّصِّ بِالْوَضْعِ الثَّانِي، وَهُوَ الْبَدِي لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ قَرِيبٌ وَلَا بَعِيدٌ.

374

أَمْتَلَةً فِي صُورِهِ مَسَائِلٌ يَمَّا يُرْتَضَى مِنَ التَّائِيلِ وَمَا لَا يُرْتَضَى.

1. مَسْأَلَةٌ: التَّائِيلُ وَإِنْ كَانَ مُحْتَئِلًا فَقَدْ تَجَمَّعَ قُرَائِلُ تَذُلُّ عَلَى عَسَادِهِ. مِثَالُهُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَيْلَانَ: حِينَ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرِ نِسْمَةٍ: «أَمْسِكْ أَرْبَعًا، وَفَارِقْ سَائِرَهُمْ»، وَقَوْلُهُ لِقَيْسِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَمْسِكْ بِحَدِّهِمَا وَفَارِقْ الْأُخْرَى» ظَاهِرَةٌ اسْتِدْأَمَةُ النِّكَاحِ، وَيَحْتَمِلُ ابْتِدَاءُهُ، وَيَذُلُّ عَلَى الظَّاهِرِ قُرَائِلُ:

374

أَوَّلُهَا: أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَى أَهْمَامِ الصَّحَابَةِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْإِسْتِدْأَمَةُ فِي النِّكَاحِ. الثَّانِي: أَنَّهُ قَابِلٌ لِقَطْعِ الْإِسْمِ بِالْقَطْعِ الْمَفَارِقَةِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ لَذَكَرَ شَرِيعَةً. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّعُ فِي أَطْرَادِ الْعَادَةِ اسْتِدْأَمَهُمْ فِي رِفْقَةِ الرِّسَالَةِ عَلَى حَسَبِ مَرَدَدِهِ. الْخَامِسُ: أَنَّ ظَاهِرَ الْأَمْرِ الْإِبْخَابُ، فَكَيْفَ أُؤْخِذَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَجِبْ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكَحَ أَصْلًا. السَّادِسُ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ لَا يَنْكَحَهُمْ بَعْدَ أَنْ قَضَى مِنْهُمْ وَطَرًا.

375

2. مَسْأَلَةٌ: تَأْوِيلُ آخَرُ وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ وَرَدُّ تَأْوِيلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ بِأَنَّهَا إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ.

375

3. مسألة: هل كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل؟ ومثاله: تأويل أبي حنيفة في مسألة
376 الإبدال في زكاة الشاة؛ فهو تأويل باطل. والرّد بأن هذا توسيع للوجوب لا إسقاط للوجوب.
الشافعي يترك هذا التأويل من وجهين: أحدهما: أن دليل الخصم أن المقصود سدّ الخلة وهو غير
377 مسلم. الثاني: أن التعليق بسدّ الخلة يعود على أصل النص بالإبطال، أو على الظاهر بالرفع. ردّ الغزالي
بأن هذا في محل الاجتهاد.
النابع على تعين الشاة شيئين: أحدهما: أنه لا يستر على الملاك، والأسهل في العبادات. والثاني:
أن الشاة معيار لمقدار الواجب
378 4. مسألة: هل أية مصارب الزكاة نص في التشرية والاسماع بينهم؟
5. مسألة: هل أية كفارة الظهار نص في وجوب رعاية عدد المساكين ومنع الصرّف إلى مسكين واحد
في سنتين يوماً؟
6. مسألة: العموم ينقسم إلى قوَيّ يُعَدُّ عن قول التخصيص إلا بذليل قاطع أو كالمقاطع؛ وإلى
379 ضعيف يُفْضَح في تخصيصه بذليل ضعيف؛ وإلى متوسط، ومثال القوي حديث: «إنما امرأة تكفّت بغير
إذن ولها فمكاحها باطل - الحديث» حمله الخصم على الأمة، وهو تعسف.
دليل ظهور قصد التعميم بهذا اللفظ أمور: الأول: أنه صدر الكلام بـ «أي» وهي من كلمات الشرط.
الثاني: أنه أكدّه بما الثالث: أنه قال: «فمكاحها باطل» وتب الحكم على الشرط في مفرّض الجراء
380 7. مسألة: الخلاف في تخصيص حديث «من ملك داراً حرم مخرم عتق عليه».
8. مسألة: مثال العموم الضعيف حديث: «فيما سفت السماء العشر، وفيما سقي بنضج أو دالية
381 نصف العشر» فقد تكف بعض القائلين بالعموم أن المقصود منه الفرق بين العشر ونصف العشر، لا بيان
ما يجب فيه العشر، حتى يتعلّق بمؤميه. وهذا فيه نظر.
9. مسألة: الكلام في تخصيص قول الله تعالى: «واعلموا أنما عيشتُم من شيء قال لله حُسنه
وللرسول ولذي القربى»
382 10. مسألة: الكلام في تخصيص قوله عليه السلام: «لا صيام لمن لم يثبت الصيام من الليل».
إخراج النادر قريب، والقصر على النادر ممتنع. وشئهما درجأت متفاوتة
383 القسم الثالث: في الأمر والنهي.
النظر الأول: في حدّ الأمر وحقيقته.
الأمر أحد أقسام الكلام. وحده: أنه «القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به». حدّ النهي: أنه
«القول المقتضى ترك الفعل». حدّ آخر للأمر يستعمل على اختيار لا حاجة إليه
هل المراد بالقول القول باللسان، أو كلام النفس؟ الدس فيه فريقان: الفريق الأول: هم المتبوعون
384 لكلام النفس. وهؤلاء يريدون ما يقوم بالنفس من اقتضاء الطاعة، ويكون الثقل دليلاً عليه.
الفريق الثاني: هم المتكبرون لكلام النفس. وهؤلاء تحمّوا على ثلاث مراتب:
الخزب الأول: أنه لا معنى للأمر إلا بحرف وصوت. وإليه ذهبت البلخي من المعتزلة، وزعم أن قوله
«افعل» أمر لذاته وجنسه. وقد أورد عليه التهديد والاباحة. والخزب الثاني: وبهم جماعة من الفقهاء،

أَنْ قَوْلُهُ «افْعَلْ» أَمْرٌ لِصِيغَتِهِ، وَتَحْدِيدُهُ عَنِ الْمُرَاتِبِ الصَّارِفَةِ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْأَمْرِ. وَهَذَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لِبَعْرِ الْأَمْرِ إِلَّا إِذَا صَرَفَتْهُ هَرَبَةً إِلَى مَعْنَى الْأَمْرِ. وَالْحَرْثُ الثَّالِثُ: مَنْ مُحَقِّقِي الْمُشْتَرَكَةِ: أَنَّهُ يُبَصِّرُ أَمْرًا بِثَلَاثِ إِزَادَاتٍ: إِزَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَإِزَادَةِ إِحْدَاثِ الصَّيْغَةِ، وَإِزَادَةِ الدَّلَالَةِ بِالصَّيْغَةِ عَلَى الْأَمْرِ، دُونَ غَيْرِهِ وَقِيلَ: تَكْفِي إِزَادَةِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

385

هَذَا قَائِدٌ مِنْ أَوْجُهِ الْأَوَّلِ: أَنَّهُ يَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ أَمِينٍ» وَحَوَهُ أَمْرًا لِأَهْلِ الْجَنَّةِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يَلَزِمُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ لِنَفْسِهِ: افْعَلْ، مَعَ إِزَادَةِ الْفِعْلِ مِنْ نَفْسِهِ، أَمْرًا لِنَفْسِهِ. وَهُوَ مُحَالٌ وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى قِيَامِ مَعْنَى بِالنَّفْسِ سِوَى إِزَادَةِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ.

387

النَّظَرُ الثَّانِي: فِي الصَّيْغَةِ.

حَكَى نَعَضُ الْأَصُولَيْنِ حِلَافًا فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ لَهُ صِيغَةٌ. وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ خَطَأً وَقَدْ يُطْلَقُ الْأَمْرُ عَلَى أَوْجُهٍ: مِنْهَا الْوُجُوبُ، وَالتَّذَنُّبُ، وَالْإِزْوَادُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَالتَّأْدِيبُ، وَالْإِمْتِنَانُ، وَالْإِكْرَامُ، وَالتَّهْدِيدُ، وَالتَّسْنِخِيرُ، وَالتَّعْجِيزُ، وَالْإِهَانَةُ، وَالتَّسْوِيَةُ، وَالْإِنْدَارُ، وَالدُّعَاءُ، وَالتَّمْنَى، وَلِكَمَالِ الْقُدْرَةِ.

388

صِيغَةُ النَّهْيِ قَدْ تَكُونُ لِلتَّعْجِيزِ، وَلِلتَّكْرَاهَةِ، وَلِلتَّخْفِيرِ، وَلِلتَّيَانِ الْعَاقِبَةِ، وَلِلدُّعَاءِ، وَلِلنَّاسِ، وَلِلإِشَادَةِ، وَذَكَرُ الْخِلَافِ فِي الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ مَا هُوَ؟ وَالْمُتَحَوِّزُ بِهِ مَا هُوَ؟

388

سَبِيلُ كَشْفِ الْعِلَافِ أَنْ تَرْتَبِ النَّظَرُ عَلَى مَقَامَيْنِ.

الْقَامُ الْأَوَّلُ. فِي دَلَالَتِهِ عَلَى اقْتِصَاءِ الطَّاعَةِ: فَذَلِكَ أَعَدَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «افْعَلْ» مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ، وَبَيْنَ الْإِقْتِصَاءِ. وَبَطْلَانُ قَوْلِ مَنْ يَحْمَلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، لِأَنَّهَا أَقْلُ الدَّرَجَاتِ، مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مُخْتَلِفٌ لِلتَّهْدِيدِ وَالْمَنْعِ. الثَّانِي: أَنَّ هَذَا مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِصْحَابِ، لَا مِنْ قَبْلِ الْبَحْثِ عَنْ الْوَضْعِ. الْقَامُ الثَّانِي فِي تَرْجِيحِ نَعَضِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوجَدَ. الْمُحْتَارُ أَنَّهُ مُتَوَقَّفٌ بِهِ. وَالدَّلِيلُ أَنَّ كَوْنَهُ مُؤَوَّعًا لِوَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ لَا يَحُلُو. إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ عَنْ عَقْلِ، أَوْ يُنْقَلَ، وَلَا مَجَالَ لِلْعَقْلِ فِي اللَّغَابِ. وَالنَّقْلُ إِمَّا مُتَوَاتِرٌ أَوْ أَحَادٌ، وَلَا حُجَّةَ فِي الْأَحَادِ. وَذَكَرُ وَحْوَهُ تَضَحُّجُ النَّقْلِ وَأَنَّ دَعْوَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَا يُمْكِنُ فَوَجَبَ التَّوَقُّفِ فِيهِ.

391

ذَكَرُ شَيْءَ الْمُخَالَفِينَ فِي صُورَةِ أُسْبَلَةٍ:

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي إِخْرَاجِ الْإِبَاحَةِ وَالتَّهْدِيدِ مِنْ مُفْتَضَى اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَقْلٌ وَلَا نَقْلٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّ مَا يُعْرَفُ بِاسْتِقْرَاءِ اللَّغَةِ، وَتَضَفُّعِ وَجْهِ الْإِسْتِغْنَاءِ، أَقْوَى مِمَّا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ.

391

السُّؤَالُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي الْوَقْفِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ التَّوَقُّفَ لَيْسَ مَذْهَبًا. السُّؤَالُ الثَّالِثُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يَنْقَلِبُ عَلَيْكُمْ فِي قَوْلِكُمْ إِنَّ هَذِهِ الصَّيْغَةُ مُشْتَرَكَةٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّا لَنَسَا قَوْلُ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ. ذَكَرُ مَنْ ضَارَ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّذَنُّبِ وَمَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ شَيْءٍ:

392-391

الشَّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ تَرْيَلِهِ عَلَى أَقْلٍ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْوُجُوبُ وَالتَّذَنُّبُ، وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ. بَيَانُ فَسَادِ ذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالٌ، وَالْإِسْتِدْلَالُ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي اللَّغَابِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ تَرْيَلُ الْأَلْفَاظِ عَلَى الْأَقْلِ لَمُسْتَقْبَلِ تَرْيَلِهِ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ إِمَّا يَسْتَعِيمُ أَنْ لَوْ كَانَ الْوَاجِبُ مَذْمُومًا وَزِيَادَةً. وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

392

الشبهة الثانية: التمسك بحدوث: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فانتهوا» والجواب أن هذا اعتراف بأنه من جهة اللغة والوضع ليس للندب، واشتدال بالشرع، ولا يثبت مثل ذلك بخبر الواحد، ولا دالة له. جميع ما ذكر في إبطال مذهب الندب خار في إبطال مذهب الوجوب وزيادة

393

394

شبهه الصائرين إلى أنه للوجوب:

الشبهة الأولى: قولهم: إن المأمور في اللغة والشرع جميعاً يفهم وجوب المأمور به. والجواب أن هذا كله نفس الدعوى وحكاية المذهب، وليس شيء من ذلك مسلماً.

الشبهة الثانية: أن الإيجاب من المهيئات في المحاورات، فإن لم يكن قولهم: «افعل» عبارة عنه فلا يتفق له اسم. والجواب أن هذا يقبله أن الندب أمر مهم، فليكن «افعل» عبارة عنه.

الشبهة الثالثة: أن قوله: «افعل» إما أن يفيد المنع، أو التحخير، أو الدعاء، فإذا بطل التحخير والمنع تعين الدعاء والإيجاب. والجواب أنه يتفق قسم رابع، وهو أن لا يفيد واحداً من الأقسام إلا بقرينة، والمختار أن قوله: «لا تفعل» مترددة بين التزبه والتعريم.

395

الشبهة الشرعية للمخالفين:

الشبهة الأولى: الاشتدال على أن الأمر للوجوب من جهة الكتاب. والجواب أن كل ما يتنسك به من الآيات من هذا الجنس فهي صريح أمر يقع التراجع في أنه للندب أم لا. إلا إن دلت قرينة.

396 395

الشبهة الثانية: تمسكهم بقوله: «فليحذر الذين يعاملون عن أمره أن نصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم». والجواب أنه لا سبيل إلى دعوى أن هذا نص. وإن ادعيتهم الغموم فقد لا نقول بالغموم. ثم هذا مهي عن المخالفة.

396

الشبهة الثالثة: تمسكهم من جهة السنة بأخبار آحاد لو كانت صريحة صحيحة لم يثبت بها مثل هذا الأصل. وليس شيء منها صريحاً.

397-396

الشبهة الرابعة: من جهة الإجماع زعموا أن الأمة لم تزل في جميع الأعصار ترجع في إيجاب لعبادات وتعريم المحظورات إلى الأوامر والنواهي. والجواب أن هذا وضع وتقول على الأمة. وإنما فهم المحصول ذلك من القرائن والأدلة؛ وذكر أمثلة على تلك القرائن.

399 398

1. مسألة: آراء العلماء في موجب صيغة «افعل» بعد الخطأ. المختار: أنه ينظر هل كان الخطأ السابق لعل أو لا.

399

نظر الثالث: في موجب الأمر ومقتضاه بالإضافة إلى الفور والتراجي والتكرار وغيره، ولا يتعلق هذا النظر بصيغة مخصوصة.

400

1. مسألة: بيان دالة الأمر على التكرار واختلاف العلماء في تردد صيغته بين الوجوب والندب وتبين الفور والتراجي.

400

قياس مذهب الواقعية التوقف فيه، لتردد اللفظ كتردده بين الوجوب والندب تبرزاً الدمة بالمرّة الواحد، لأن وجوبها معلوم، والزيادة لا دليل على وجوبها. ويتعصب هذا باليمين، فإنه لو قال: والله لأصومن، لبر بيوم واحد.

401

لَوْ فَسَّرَهُ بِالتَّكْرَارِ بِصَوْمِ الْعُمُرِ هَلْ يَكُونُ فَسْرُهُ بِمَحْتَمَلٍ أَوْ ذَلِكَ إِحْطَافٌ زِيَادَةٌ؟ بِهِ نَظَرٌ.
الصَّوْمُ مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى لَا يَتَغَرَّضُ لِعَدِيدٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُ زَوْجَتِي، وَلَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ، وَقَالَ:
أَرَدْتُ زَنْبَ بَنِيي.
شُبْهَةُ الْمُخَالَفِينَ ثَلَاثَةٌ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: قَوْلُهُ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ، يُمْ قَتْلُ كُلِّ مُشْرِكٍ، فَقَوْلُهُ: صُمْ وَصَلْ، يَنْبَغِي أَنْ
يُمْ كُلَّ رَمَازٍ، وَالْجَوَابُ: إِنْ سَلَّمْنَا صِيغَةَ الْعُمُومِ فَلَيْسَ هَذَا بَطِيلًا لَهُ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ قَوْلُهُ: صُمْ، كَقَوْلِهِ: لَا تَصُمْ وَمَوْحِبُ النَّهْيِ تَرْكُ الصَّوْمِ أَبَدًا، فَلَنَكُرَّ
مَوْحِبُ الْأَمْرِ فَعَلُ الصَّوْمِ أَبَدًا. وَالْجَوَابُ أَنَّ قِيَاسَهُمُ الْأَمْرَ عَلَى النَّهْيِ بَاطِلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أَنَّ الْقِيَاسَ يَطِلُ فِي اللَّعَاتِ الثَّامِي: أَنَّا لَا نَسْلَمُ فِي النَّهْيِ لِرُومِ الْإِنْتِهَاءِ مُطْلَقًا بِمُحَرِّدِ اللَّفْظِ.
الثَّالِثُ: التَّفْرِيقُ، إِذِ الْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَأْمُورَ يَنْبَغِي أَنْ يُوْجَدَ مُطْلَقًا، وَالنَّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا
يُوْجَدَ مُطْلَقًا. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَوْ حُمِلَ الْأَمْرُ عَلَى التَّكْرَارِ لَتَعَطَّلَتِ الْأَشْعَالُ كُلُّهَا، وَحُمِلَ النَّهْيُ عَلَى التَّكْرَارِ
لَا يُنْقَضِي إِلَيْهِ. وَهَذَا قَاسِدٌ. الْخَامِسُ: أَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي قُبْحَ النَّهْيِ عَنْهُ، وَيَجِبُ الْكُفُّ عَنِ الْقُبْحِ كُلِّهِ،
وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْحُسْنَ، وَلَا يَجِبُ الْإِنْتِثَارُ بِالْحُسْنِ كُلِّهِ. وَهَذَا أَيْضًا قَاسِدٌ.

الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ حُمِلَتْ عَلَى التَّكْرَارِ. فَتَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ
مَوْضُوعٌ لَهُ. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ حُمِلَ فِي الْحَجِّ عَلَى الْإِعْتِدَادِ فَلْيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهُ.

2. مَسْأَلَةٌ: ذَكَرَ اخْتِلَافَ الصَّابِرِينَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ لِلتَّكْرَارِ فِي الْأَمْرِ الْمُصَافِ إِلَى الشَّرْطِ. وَالْمُخْتَارُ
أَنَّهُ لَا أَثَرُ لِلشَّرْطِ.

لِلْمُخَالَفِ شُبْهَتَانِ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْحُكْمَ يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْعِلَّةِ، وَالشَّرْطُ كَالْعِلَّةِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْعِلَّةَ إِنْ كَانَتْ عَقْلِيَّةً
فَهِيَ مُوجِبَةٌ لِدَاتِهَا، وَلَا يَقَعُ وَجُودُ ذَاتِهَا دُونَ الْمَعْلُولِ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْعِيَّةً فَلَسْنَا نَسْلَمُ تَكَرُّرَ الْحُكْمِ بِمُحَرِّدِ
إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ، مَا لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِ قَرِينَةُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْعِلَّةِ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ أَوَامِرَ الشَّرْعِ إِنَّمَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْأَسْبَابِ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ ذَلِكَ بِمَوْجِبِ الْعِلَّةِ،
وَمُحَرِّدِ الْإِضَافَةِ، بَلْ يَدْبِلُ شَرْعِيٌّ فِي كُلِّ شَرْطٍ.

3. مَسْأَلَةٌ: هَلْ مُطْلَقُ الْأَمْرِ يَقْتَضِي الْفَوْرَ؟ وَالْمَذَاهِبُ فِي ذَلِكَ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي إِلَّا الْإِمْتِنَانَ،
وَيَسْتَوِي فِيهِ الْبَدَأُ وَالْتَّأْخِيرُ.

الْكَلَامُ عَلَى بَطْلَانِ مَذْهَبِ الْوَقْفِ. لَا مَعْنَى لِلتَّوَقُّفِ فِي التَّوَخُّرِ، وَمُدَّعِي الْفَوْرِ مُنْتَحَكِمٌ، وَلِلْمُخَالَفِ
شُبْهَتَانِ:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْأَمْرَ لِلزُّجُوبِ، وَفِي تَخْوِيزِ التَّأْخِيرِ مَا يَنَالِي الزُّجُوبَ. وَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَاجِبَ لِلتَّحْيِزِ
وَالْمَوْسَعِ جَائِزٌ. ثُمَّ لَا نَسْلَمُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلزُّجُوبِ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْأَمْرَ يَقْتَضِي وَحُوثَ الْفِعْلِ، وَاعْتِقَادَ الْوُجُوبِ، وَالْعَزْمَ عَلَى الْإِمْتِنَانِ، ثُمَّ وَجُوبُ
الْإِعْتِقَادِ وَالْعَزْمِ عَلَى الْفَوْرِ، فَلْيَكُنْ كَذَلِكَ الْفِعْلُ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ بَاطِلٌ فِي اللَّعَاتِ.

4. مَسْأَلَةٌ: مَذْهَبُ نَحْوِ الْمُفْقَاهِ أَنَّ وَجُوبَ الْفَصَاءِ لَا يَقْتَرِنُ إِلَى أَمْرِ مُجَدِّدٍ. وَمَذْهَبُ الْمُحْصِلِينَ أَنَّ

الأمر بعبادته في وقت لا يقتضي القضاء، ويجب القضاء في الشرع إما بخص، أو بقبالس.

407

5. مسألة: الخلاف في أن الأمر يقتضي وقوع الأجزاء بالمأمور به إذا امتثل.

الصواب التفصيل: فإذا ثبت أن القضاء يجب بأمر متجدد وأنه مثل الواجب الأول، فالأمر بالشئ لا يمتنع إيجاب مثله بعد الإمتثال. ولكن ذلك المثل إنما يسمى قضاء إذا كان فيه تذكير لبقاء من أصل العبادة أو وضعها. فالأمر يدل على إجزاء المأمور إذا أدى بكمال وضعه وشرطه من غير خلل. وإن نظر إلى خلل، فلا يدل الأمر على إجزائه، بمعنى منع إيجاب القضاء.

408

6. مسألة: هل الأمر بالمأمور بالشئ أمر بالشئ؟ والجواب: الأمر بالمأمور بالشئ ليس أمراً بالشئ. ما لم يدل عليه دليل.

409

7. مسألة: فرض الكفاية: هل الأمر جماعة يقتضي الوجوب العيني؟

ظاهر الخطاب مع جماعة بالأمر يقتضي وحيته على كل واحد، إلا أن يدل دليل على سقوط الفرض عن الجميع بفعل واحد، أو برد الخطاب بلفظ لا نعم الجميع والصحيح في فرض الكفاية أنه فرض على الجميع يشق بفعل البعض.

410-409

8. مسألة: ذهبت المغترة إلى أن المأمور لا يعلم كونه مأموراً قبل التمكن من الإمتثال. وذهب الفقهاء وخماسه أهل الحق إلى أنه يعلم ذلك.

410

كشعب الخطاء عن المسألة أنه إنما يعلم المأمور كونه مأموراً مهم كان مأموراً، لأن العلم ينتج المعلوم، وإنما يكون مأموراً إذا توجه الأمر عليه.

المغترة على أن الأمر المفيد بالشرط أمر حاصل عاجز في الحال، لكن يشترط أن يكون تحقق الشرط مخولاً عند الأمر والمأمور، أما إذا كان معلوماً فلا. والتسليم بأن جهل المأمور شرط، أما جهل الأمر فليس بشرط.

المغترة: إذا شهد لعبد هلال رمضان، توجه عليه الأمر بحكم «فمن شهد منكم الشهر فليصمه»

لكن ذلك بناء على ظن البقاء ودوام القدرة، فإذا مات في منتصف الشهر نبأ أنه كان مأموراً بالنصب الأول، ولم يكن مأموراً بالنصب الثاني، والدليل على تطلان مذهبيهم مسائل:

411

المسلك الأول: أن الأمة مجمعة أن الصبي حين تبلغ، يجب عليه أن يعلم ويعتقد كونه مأموراً بشرع الإسلام.

المسلك الثاني: أن الأمة مجمعة على أن من عزم على ترك ما ليس منتهياً عنه فليس يتفرب إلى الله تعالى، ومن عزم على ترك المنهيات والآيات بالمأمورات، كان متفرباً إلى الله تعالى.

المسلك الثالث: إجماع الأمة على أن صلاة الفرض لا تصح إلا بنية الفرضية، ولا تعقل نية الفرضية إلا بعد معرفة الفرضية.

412-411

413 412

المسلك الرابع: إجماع الأمة على لزوم الشروع في صوم رمضان.

المسلك الخامس: أن الإجماع متفق على أن من حسن المصلي في أول الوقت وقبده، ومنعه من

413

الصلاة، متعد عاصي وهذا فيه نظر.

شُبُهَةُ الْمُعْتَرِلةِ:

الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّمَا الْأَمْرُ بِشَرْطٍ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ وَجُودُ الشَّيْءِ مُشْرُوطًا بِمَا يُؤْخَذُ بِغَدِّهِ، وَالشَّرْطُ تَنْبَغِي أَنْ يُقَارَبَ أَوْ تَتَقَدَّمَ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَيْسَ شَرْطًا لِوُجُودِ دَابِ الْأَمْرِ وَقِيَامِهِ بِذَاتِ الْأَمْرِ، بَلْ الْأَمْرُ مُوجُودٌ قَاتِمٌ بِذَاتِ الْأَمْرِ، وَجَدَ الشَّرْطُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ. وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِكُونَ الْأَمْرِ لَازِمًا وَاجِبَ التَّنْهِيدِ. هَلِ اخْتِلَافُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي أَنَّ مِنْ جَامِعٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْغُرُوبِ، يَنْزِمُهُ الْكَفَّارَةُ أَمْ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

لَوْ عَلِمْتَ الْمَرْءَ بِالْعَادَةِ أَنَّهَا تَحِيصُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، أَوْ يَقُولُ نَبِيٌّ صَادِقٌ، خِيصًا أَوْ جُنُونًا أَوْ مَوْتًا، فَهَلْ يَلْزِمُهَا الصَّوْمُ حَتَّى تَصُومَ بَعْضُ النَّيُومِ؟

لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ: إِنْ صَلَّيْتُ، أَوْ شَرَعْتُ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ الصَّوْمِ، مَرَّجَتْنِي طَالِقٌ، ثُمَّ شَرَعَ، ثُمَّ أَقْسَدَ أَوْ مَاتَ أَوْ جُنَّ قَبْلَ الْإِتِمَامِ، فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ، فَهَلْ يَلْتَفِتُ هَذَا إِلَى هَذَا الْأَصْلِ؟

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ الْأَمْرُ طَلَبَ، فَلَا يَقُومُ بِذَاتِ مَنْ نَعْلَمُ امْتِنَاعَ وَجُودِ الْمَأْمُورِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ مِنَ الْمُعْتَرِلةِ، مَعَ إِتْكَارِهِمْ كَلَامَ النَّاسِ.

الْقَوْلُ فِي صِبْغَةِ النَّهْيِ:

مَا ذَكَرَ مِنْ مَسَائِلِ الْأَوَامِرِ تَنْصَحُ بِهِ أَحْكَامُ النَّوَاحِي، إِذْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْأَمْرِ وَرَأْنٌ مِنَ النَّهْيِ عَلَى الْعَكْسِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّكَرَّارِ

1. مَسْأَلَةٌ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي أَنَّ النَّهْيَ هَلْ يَمْنَعِي فُسَادَ النَّهْيِ عَنْهُ؟ وَيَبَيِّنُ أَنَّ الْمُخْتَارَ أَنَّهُ لَا يَمْنَعِيهِ الْفُسَادُ.

الشُّبُهَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِمَنْ قَالَ بِاقْتِضَائِهِ الْفُسَادُ:

الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنْ النَّهْيُ عَنْهُ فَبِحِجِّ لَعْنِهِ وَمَعْصِيَةِ، فَكَثِيفٌ يَكُونُ مُشْرُوعًا. وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْمَشْرُوعِ كَوْنَهُ مَأْمُورًا بِهِ، أَوْ مَبْحَا، أَوْ مَسْدُودًا، فَذَلِكَ مَحَالٌ، وَلَسْنَا نَقُولُ بِهِ: وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِهِ كَوْنَهُ مَنْصُومًا عَلَامَةً لِلْمَلِكِ أَوْ الْحِجْلِ، أَوْ لِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَفِيهِ وَقَعِ النَّزَاعُ.

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ النَّهْيُ لَا يَرُدُّ مِنَ الشَّارِعِ فِي الْبَيْعِ وَالنَّكَاحِ إِلَّا لِبَيَانِ حُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَمْلُوكًا وَمَشْرُوعًا. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ فِي هَذَا وَقَعِ النَّزَاعُ، فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهِ؟

الشُّبُهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «كُلُّ غَمَرٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ بِهِ فَهُوَ رَدٌّ». وَالْجَوَابُ مَعْنَى قَوْلِهِ «رَدٌّ» أَيُّ هُوَ غَيْرٌ مُقْبُولٌ طَاعَةً وَقَرْبَةً.

الشُّبُهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُمْ: أَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّةِ عَلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِالنَّاهِي عَلَى الْفُسَادِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا يَصِحُّ مِنْ بَعْضِ الْأُمَّةِ، أَمَّا مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ فَلَا يَصِحُّ.

2. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَدُلُّ النَّهْيُ عَلَى صِحَّةِ التَّصَرُّفَاتِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى فُسَادِهَا؟ وَيَبَيِّنُ فُسَادَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الصَّحِيحَةِ

بَيَانٌ أَنَّ النَّهْيَ يُضَادُّ كَوْنَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ قَرْبَةً وَطَاعَةً، وَالنَّهْيُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْفُسَادِ، وَإِنَّمَا يُعْرِفُ فُسَادَ الْعَقْدِ وَالْعَبْدَةِ بِغَوَاتِ شَرْطِهِ وَرُكْنِهِ. فَكُلُّ نَهْيٍ يَنْصَحُ الرُّكْبَانَةَ الْإِحْلَالَ بِالشَّرْطِ فَتَدُلُّ عَلَى الْفُسَادِ مِنْ خِثِّ الْإِحْلَالَ بِالشَّرْطِ، لَا مِنْ خِثِّ النَّهْيِ

الْقِسْمُ الرَّابِعُ مِنَ النَّظَرِ فِي الصَّبْغَةِ: الْقَوْلُ فِي الْقَامِ وَالْخَاصِّ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَخَمْسَةِ أَبْوَابٍ.

المقدمة: القول في حد العام والخاص ومعناها.

العام عبارة عن: اللفظ الواحد، الدال من جهة واحدة، على شيئين مضاعدا. واللفظ: إما خاص في ذاته مطلقا، وإما عام مطلقا، وإما عام بالإضافة. وتبان أن العموم من عوارض الألفاظ لا من عوارض المعاني ولا يجوز أن يقال هذا عام مخصوص وهذا عام قد حصص. لأن المذهب ثلاثة مذهب أرباب الخصوص، ومذهب أرباب العموم، ومذهب الواقعية.

423

424

425

تبان معنى قولهم: خصص فلان عموم الآية والخبر.

الباب الأول: في أن العموم هل له صيغة في اللغة أم لا؟ وفيه سبعة فصول:
الفصل الأول: صيغ العموم وهي عند الفاتلين بها خمسة: الأول: ألفاظ المجموع. إما المعرفة، وإما المكنة. الثاني: من وما إذا وزدا للشرط والجاء. وفي معناه متى وأين للممكن والزمان. الثالث: ألفاظ النفي. الرابع: الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام، لا للتعريف. الخامس: الألفاظ المؤكدة.

426

الفصل الثاني: اختلاف المذهب في أنواع صيغ العموم الخمسة: أرباب الخصوص يزون أنه موضوع لأقل الجمع. أرباب العموم يزون أنه لا يستعراق بالوضع، إلا أن يجوز به عن وضعه الواقعية يزون أنه لم يوضع لأخصوص ولا لعموم، بل أقل الجمع داخل فيه بضرورة صيد اللفظ بحكم الوضع، وهو بالإضافة إلى الاستعراق للجمع، أو الإحصار على الأقل، أو تناول صنف، أو عدد بين الأقل والاستعراق مشترك.

426

أرباب العموم اختلفوا في ثلاث مسائل الأولى الفرق بين التعريف والمكر. الثانية: اختلفوا في الجمع المعروف بالألف واللام. الثالثة: الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف واللام. مذهب الواقعية أن جميع هذه الألفاظ مشتركة، واختلفوا في مسألة واحدة.

427

تنبيه: لا ينبغي أن يقول الواقعية: الوقت في ألفاظ العموم واجب.

428

الفصل الثالث: القول في أدلة أرباب العموم والاعتراض عليها من أربعة أوجه:
الدليل الأول: أن أهل اللغة، بل أهل جميع اللغات عقلوا معنى العموم، واحتاجوا إليه. فكيف لم يصحوا له صيغة؟ الاعتراض من أربعة أوجه: الأول: أن هذا قياس واستدلال، واللغة لا تثبت قياسا واستدلالا الثاني: أنه إن سلم أن ذلك واجب في الحكمة، فمن يسلم عصمة أصيبي اللغة. الثالث: أن هذا منقوض. الرابع: أنا لا نسلم أنهم لم يصحوا للعموم لفظا.

429 428

الدليل الثاني: صحة الاستثناء من هذه الصيغ، ومعنى الاستثناء إخراج ما نولاه لوجب دخوله تحت اللفظ، والاعتراض عليه: أن للاستثناء حالتين: إحداهما: إخراج ما يجب دخوله تحت اللفظ. والثاني: ما يصلح أن يدخل تحته. ويتوهم أن تكون مراد به.

429

الدليل الثالث: أن تأكيد الشيء ينبغي أن يكون موافقا لمعناه، ومطابقا له. وتأكيد الخصوص غير تأكيد العموم، والاعتراض عليه: أن الخصم يسلم أن لفظ الجمع يتناول قوما، وهو أقل الجمع فما زاد. وكما أن لفظ القوم لا تتعز متلف المراد منه بعد مجاوزة أقل الجمع، فكذلك لفظ المشركين والمؤمنين.

الدليل الرابع: أن صيغ العموم تابل أن تكون لأقل الجمع خاصة، وتابل أن تكون مشتركا، إذ يبقى مجهولا ولا يفهم إلا بقرينة، وتلك القرينة لفظ أو معنى والاعتراض عليه: أن قصد الاستعراق يعلم

يَعْلَمُ صَرُورِي يَحْصُلُ عَنْ قِرَائِنِ مُخْتَلِفَةٍ لَا يُمْكِنُ حَصْرُهَا. بِمَعْرِفَةِ الْأُمَّةِ عُمُومِ الْفَاطِ الْكِتَابِ وَالشَّيْءِ إِنْ لَمْ يَفْهَمُوهُ مِنَ اللَّفْظِ؟ وَبِمَعْرِفَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَبْرِيلَ، وَجِبْرِيلَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، حَتَّى عَمُّوا الْأَحْكَامَ؟

431-430

الدَّلِيلُ الْخَامِسُ: إِخْتِصَافُ الصَّحَابَةِ. فَإِنَّهُمْ وَأَهْلُ اللَّغَةِ بِأَجْمَعِهِمْ أَجْزَاءُ الْفَاطِ الْكِتَابِ وَالشَّيْءِ عَلَى الْعُمُومِ، إِلَّا مَا ذَلِ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْصِيصِهِ. ذَكَرَ أَمْثَلَةً عَلَى ذَلِكَ. وَالْإِعْتِرَاضُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذَا إِنْ صَحَّ مِنْ تَفْصِيلِ الْأُمَّةِ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ جَمِيعِهِمْ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ عَلَى التَّوَاتُرِ قَوْلُهُمْ: إِنَّا حَكَمْنَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِمَجْرَدِ الْعُمُومِ لِأَجْلِ اللَّفْظِ، مِنْ غَيْرِ الْإِعْتَابِ إِلَى قَرِينَةٍ.

432-431

433

الْفَصْلُ الرَّابِعُ: شَبَهُ أَرْبَابِ الْخُصُوصِ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا. ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ نَقْطَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ، وَالْمُسْرِكِينَ، يُنْزَلُ عَلَى أَقْلِ الْجَمْعِ. وَاسْتَدْلَوْا بِأَنَّهُ الْقَدْرُ الْمُسْتَقْبَلُ دُخُولُهُ تَحْتَ اللَّفْظِ. وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ فَاسِدٌ.

الْفَصْلُ الْخَامِسُ: شَبَهُ أَرْبَابِ الْوَقْفِ وَالرَّدُّ عَلَيْهَا:

الشُّبْهَةُ الْأُولَى: أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ الصَّنِيعِ مَوْضُوعَةً لِلْعُمُومِ لَا يَحُلُو. إِنَّمَا أَنْ تُعْرَفَ بِفَعْلٍ أَوْ نَقْلٍ، وَالتَّنْقِيلُ إِنَّمَا نَقَلَ عَنْ أَهْلِ اللَّغَةِ، أَوْ نَقَلَ عَنِ الشَّارِعِ. وَكُلُّ وَاحِدٍ إِنَّمَا أَحَادٌ وَإِنَّمَا تَوَاتُرٌ. وَالْأَحَادُ لَا حُجَّةَ فِيهِ. وَالتَّوَاتُرُ لَا يُمْكِنُ دَعْوَاهُ. الْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا مُطَالَنَةٌ بِالذَّلِيلِ، وَلَيْسَ بِذَلِيلٍ.

434-433

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّا زَانْنَا الْفُرْتَ وَاسْتَعْمَلُونَا هَذِهِ الصَّنِيعَ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ جَمِيعًا، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَجَازٌ فِي الْخُصُوصِ حَقِيقَةً فِي الْعُمُومِ، كَانَ كَمَنْ قَالَ: هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُصُوصِ مَجَازٌ فِي الْعُمُومِ. وَالْقَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ، وَالْإِعْتِرَاضُ: أَنَّ هَذَا أَيْضًا يَرْجِعُ إِلَى الْمُطَالَنَةِ بِالذَّلِيلِ، وَلَيْسَ بِذَلِيلٍ.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ كَمَا يَخْسُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي قَوْلِهِ: «أَفْعَلُ» أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ أَوْ التَّنْذِيرِ فَيَخْسُ الْإِسْتِفْهَامُ فِي صَنِيعِ الْجَمْعِ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ التَّنْصُصُ أَوْ الْكُلُّ. وَالْحَوَاتُ أَنَّ الْمَجْزَأَ إِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ كَانَ لِلْمُسْتَفْهِمِ الْإِخْتِيَاظُ فِي طَلَبِهِ.

435

الْفَصْلُ السَّادِسُ: بَيَانُ الطَّرِيقِ الْمُخْتَارِ فِي إِبْتِائِ الْعُمُومِ: صَنِيعُ الْعُمُومِ مُخْتَارٌ إِلَيْهَا فِي جَمِيعِ اللُّغَاتِ، فَيَبْغَى أَنْ يَفْعَلَ عَنْهَا جَمِيعُ أَصْنَافِ الْخَلْقِ وَالذَّلِيلُ عَلَى وَضْعِهَا تَوَجُّهُ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى مَنْ عَصَى الْأَمْرَ الْعَامَّ، وَسَقُوطُ الْإِعْتِرَاضِ عَنْهُ أَطَاعَ. وَلَزُومُ الْقَصْرِ وَالْخَلْفِ عَنِ الْخَيْرِ الْعَامِّ، وَجَوَازُ بِنَاءِ الْإِسْتِحْلَالِ عَلَى الْمُخْتَلَلَاتِ الْعَامَّةِ وَبَيَانُ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا تَمَسَّكُوا بِالْعُمُومَاتِ بِمَجْرَدِ اللَّفْظِ وَابْتِغَاءِ الْفَرَائِنِ الْمُحْصَصَةِ، لَا أَنَّهُمْ طَلَبُوا قَرِينَةَ مُعَمَّمةً أَوْ مُسَوِّيةً بَيْنَ أَقْلِ الْجَمْعِ وَالرَّائِدَةِ وَتَقْرِيرِ ذَلِكَ بِالْأَمْثَلَةِ عَلَى أَنْوَاعِ صَنِيعِ الْعُمُومِ.

437-435

النُّوعُ الْخَامِسُ، وَهُوَ الْإِسْمُ الْمُفْرَدُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، اخْتَلَفَا فِيهِ. وَالصَّحِيحُ التَّفْصِيلُ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَنْمِيزُ فِيهِ لَفْظُ الْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ بِالْهَاءِ، فَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْهَاءِ فَهُوَ لِلْإِسْتِفْهَامِ. وَمَا لَا يَنْمِيزُ بِالْهَاءِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَنْشَحْصُ وَيَتَعَدَّدُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْوَاحِدِ، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلتَّنْزِيهِ فَقَطْ، وَإِلَى مَا لَا يَنْشَحْصُ وَاحِدٌ مِنْهُ، فَهُوَ لَا يَسْتَعْرِقُ الْجَمْعَ.

438

الْفَصْلُ السَّابِعُ: الْقَوْلُ فِي الْعُمُومِ إِذَا خُصَّصَ حَلَّ يَصِيرُ مَجَازًا فِي النَّاسِ؟ وَهَلْ يَبْقَى حُجَّةٌ؟ وَذَكَرُ الْخِلَافَ فِي صَيْرُورَتِهِ مَجَازًا فِي الْبَاقِي.

439

- هل يتبقى العموم حجة في الباقي بعد التخصيص؟ ذكر الخلاف في كونه حجة في الباقي. والصحيح أنه يتبقى حجة، إلا إذا استثنى منه مجهولاً.
- 441-440
- 442 الباب الثاني: في تمييز ما يمكن دعوى العموم فيه عما لا يمكن وفيه واحد وعشرون مسألة:
- 1 مسألة: محكم صبغة العموم الواردة في الإحالة عن سؤال؟ العموم الوارد في الإحالة عن سؤال ينظر: فإن أسي يلقط مستقبل لو ابتدأ به كان عاماً، وأما إذا لم يكن مستقبلاً نظر، فإن لم يكن لفظ السائل عاماً فلا يثبت العموم للجواب. أما إذا كان لفظ السائل عاماً نزل منزلة عموم لفظ الشارع.
- 443-442
2. مسألة: هل الميزة بعموم اللفظ أم بخصوص الست؟ ورود العام على سبب خاص لا يسقط دعوى العموم. الدليل على بقاء العموم أن الحجة في لفظ الشارع، لا في السؤال والسبب شبه المخالفين ثلاث:
- 444-443
- الشبهة الأولى: أنه لو لم يكن للسبب تأثير، والنظر إلى اللفظ خاصة، فينتهي أن يجوز إخراج السبب بمحكم التخصيص. والحوادث أن دخول الواقعة مقطوع به، لكن اللفظ يعمها ويعم غيرها. وتناوله لغيرها ظاهر.
- الشبهة الثانية: أنه لو لم يكن للسبب مدخل لما نقله الراوي، إذ لا فائدة فيه. والجواب أن فائدته معرفة أسباب التزويل، ومبتاع إخراج السبب بمحكم التخصيص بالاجتهاد.
- الشبهة الثالثة: أنه لو لا أن المراد بيان السبب لما أخر البيان إلى وقوع الواقعة. والحوادث أنه لم قلتم لا فائدة في تأخيرها، والله تعالى أعلم بفائدته. ولعله علم أن تأخيرها إلى الواقعة لطف ومصلحة للعباد.
- 445
3. مسألة: حكم عموم المقضى وبيان أن العموم للألفاظ لا للمعاني.
4. مسألة: الفعل المتعدي إلى مفعولات هل يجري مجرى العموم فيها: اختلفوا في أنه بالإضافة إلى مفعولاته هل يجري مجرى العموم؟
- 446
- 5 مسألة: لا يمكن دعوى العموم في الفعل، لأن الفعل لا يقع إلا على وجه معين. وعليه لا عموم في أفعال النبي صلى الله عليه وسلم.
- 447
6. مسألة: فعل النبي عليه السلام، كما لا عموم له بالإضافة إلى أحوال الفعل، فلا عموم له بالإضافة إلى غيره، إلا أن يقول: أريد بالفعل بيان حكم الشرع في حكمكم وبيان قساد القول بأن ما ثبت في حقه فهو ثابت في حق غيره، إلا ما دل الدليل على أنه خاص به.
- 448
7. مسألة: قول الصحابي: نهى النبي عليه السلام عن كذا، لا عموم له، لأن الحجة في المحكي لا في قول الحاكم ولقطه.
- 8 مسألة: قول الصحابي: قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشقعة للبحار، وبالشاهد واليمين، كقولته نهى، في أنه لا عموم له، لأنه حكائية، والحجة في المحكي ولو قال الراوي: قضى النبي عليه السلام بأن الشقعة للبحار، اختلفوا فيه.
- 449
9. مسألة: لا يمكن دعوى العموم في واقعة لشخص معين، قضى فيها النبي عليه السلام بمحكم، وذكر علة حكمه أيضاً، إذا أمكن اختصاص العلة بصاحب الواقعة.
- 450-449
10. مسألة: مناقشة القائلين بعموم المفهوم، وبيان أن فيه نظر.
- 450

11. مسألة: هل الإقتران بالغام من مقتضيات العموم؟ وقد طن قوم أن من مقتضيات العموم الإقتران بالغام والمطف عليه. وهو علط.

12. مسألة: هل تصح دعوى العموم في الاسم المشترك بين مسميين؟ ويأتى أن الاسم المشترك بين مسميين لا يمكن دعوى العموم فيه، خلافاً للقاضي والشافعي، لأن المشترك لم يوضع للجمع.

452 13. مسألة: مناقشة هل يمكن أن يعم اللفظ حقيقته ومجازه؟

453 14. مسألة: هل يدخل العند تحت عموم الخطاب المؤخه إلى الناس والمؤمنين؟

15. مسألة: هل يدخل الكافر تحت عموم الخطاب المؤخه إلى الناس والمؤمنين وحوهما؟

16. مسألة: هل تدخل النساء تحت عموم الخطاب المؤخه إلى الناس والمؤمنين وحوهما؟

17. مسألة: هل يدخل النبي صلى الله عليه وسلم تحت عموم الخطاب المؤخه إلى الأمة؟

18. مسألة: هل خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عاصره خطاب لكل المصير من بعده؟ ومناقشة أن كل حكم يدل بصيغة المخاطبة، فهو خطاب مع الموجودين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإثباته في حق من يحدث بعده بديل رائد دل على أن كل حكم ثبت في زمانه، فهو دائم إلى يوم القيامة على كل مكلف. ولولا لم يقتض مجرّد اللفظ ذلك، وقد عرفت الصحابة عموم الحكم الثابت في عصره للأغصان كلها بقرائن كثيرة.

454 19. مسألة: تردد دلالة صيغة اللفظ بين العموم والإجمال

455 20. مسألة: هل يدخل المخاطب تحت عموم خطابه؟

456 21. مسألة: مواضع دلالة الاسم المفرد على العموم.

أخذها: أن يدخل عليه الألف واللام. الثاني: النفي في النكرة. الثالث: أن يضاف إليه أمر أو مصدر، والفعل بعد غير واقع، بل منتظر.

22. مسألة: صرف العموم إلى غير الاستغراق جائز، وهو معناد، أما رده إلى ما دون أقل الجمع فغير جائز. وذكر الخلاف في أقل الجمع والإشارة إلى أدلة القاضي على أن أقل الجمع اثنان، والتعسف في تأويلها، وسوق أدلة المخالفين لمذهب القاضي وهي أربعة:

457-456

الأول: أن الاثنين لو كانا جمعاً لكان قولنا «فعلوا» اسماً جمع، فليخرج إطلاقه على الثلاثة فصاعداً كقوله «فعلوا». والجواب أن «فعلوا» اسم جمع مشترك بين منابر أعداد الجمع، و«فعلوا» اسم جمع خاص. الثاني: قولهم: أجمع أهل اللغة على أن الأسماء ثلاثة أصرب: توحيد وتثنية وجمع. فلتكن متساوية. والجواب أنهم ما قالوا: الرجال ليس اسم جمع، لكن وضعوا لبعض أعداد الجمع اسماً خاصاً، وجعلوا اسم الرجال مشتركاً.

458

الثالث: قولهم: فرق في النساء بين الرجال والرجلين، وما ذكرتموه رفع للفرق، والجواب أن الفرق أن الرجلين اسم جمع خاص. والرجال جمع مشترك.

الرابع: قولهم: لو صنع هذا جبار أن يقال: رأيت اثنين رجال، كما يقال رأيت ثلاثة رجال. والجواب أن هذا متعسف، لأن العرب لم تستعمله على هذا الوجه.

459-458

460

الباب الثالث: في الأدلة التي يخص بها العموم.

لا خلاف بين القائلين بالعموم في جواز تخصيصه بالدليل.

الأدلة التي يخص بها العموم أنواع عشرة:

الأول: دليل الجنس، الثاني: دليل العقل، وسوق اعتراض وخواتمه، الثالث: دليل الإجماع، الرابع: النص الخاص يخص اللفظ العام، وقد ذهب قوم إلى أن الخاص العام يتعارضان ويتناقضان والأصح تقديم الخاص، الخامس: المفهوم بالغوي، السادس: فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن لم يتبين أنه أراد بفعله البيان، فهذا ناقص فعلة حكمه الذي حكم به، فلا يرفع أصل الحكم بفعله المحال له، لكن قد يدل على التخصيص. ذكر أمثلة على ذلك، السابع: تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من أمته على خلاف موجب العموم، وشكوته عليه السلام عليه، يحتمل نسخ أصل الحكم، أو تخصيص ذلك الشخص بالشخص في حق خاصة له، أو تخصيص وضبط أو حال أو وقت ذلك الشخص ملابس له، فيشاركه في الخصوص من شاركه في ذلك المعنى، الثامن: عادة المخاطبين وبيان أن عادة الناس تؤثر في تعريف مرادهم من القاطم، لكن لا تؤثر في تغيير خطاب الشارع إياهم، التاسع: مذهب الصحابي إذا كان بخلاف العموم، عند من يرى قول الصحابي حجة، تخصيص الراوي يرفع العموم عند من يرى أن مذهب الراوي إذا خالف روايته، تقدم مذهبه على روايته، العاشر: خروج العام على سبب خاص يجعل دليلا على تخصيصه عند قوم ومناقضة ذلك.

465 460

465

تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وبالقياس، وفيه مسائلتان:

1. مسألة: خبر الواحد إذا ورد مخصصا للعموم القرآن: ذكر الخلاف في أيهما يقدم على الآخر، وقد احتج القائلون بترجح العموم بمسلكين:

المسلك الأول: أن عموم الكتاب مقطوع به، وخبر الواحد موقوف بالإعراض عليه من أوجه. الأول: أن دخول أصل محل الخصوص في العموم، موقوف طنا صعيقا، والثاني: أنه لو كان مقطوعا للزم به تكذيب الراوي قطعا، والثالث: أن ترامة الدعة قبل ورود الشئ مقطوع بها، ثم ترفع خبر الواحد، لأنها مقطوع بها بشرط أن لا يرد سماع كذلك العموم ظاهر في الاستغراق بشرط أن لا يرد خاص، والرابع: أن وجوب العمل بخبر الواحد مقطوع به بالإجماع. وتكون العموم مستغراقا غير مقطوع به.

المسلك الثاني: قولهم: إن الحديث إما أن يكون نسخا أو بيانا. والشئ لا يثبت بخبر الواحد اتفاقا. وإن كان بيانا فمحال، والحوادث أنه بيان، ولا يجب افتراض البيان، بل يجوز تأخير. وحجة القائلين بتقديم الخبر: أن الصحابة دهمت إليه. والاعتراض: أن هذا ليس قاطعا بأنهم رفعوا العموم بمجرد قول الراوي. وحجة القائلين بالتوقف: أن العموم وحده دليل مقطوع الأصل موقوف الشمول. والخبر وحده موقوف الأصل مقطوع به في اللفظ والمعنى، وهما متقابلان، ولا دليل على الترجيح، فيتعارضان، ويجب الرجوع إلى دليل آخر. والمختار أن خبر العدل أولى.

467 466

468

2. مسألة: تخصيص صيغة العموم بالقياس ومذاهب العلماء وحجج كل فريق.

حجج من قدم العموم ثلاث:

الحجة الأولى: أن القياس فرع والعموم أصل، فكيف يقدم فرع على أصل؟ الاعتراض من وجوده

الأول: أن هذا القياس هو قرع نص آخر، لا قرع النص المخصوص به، والنص نازع يختص بص آخر، ونازع بمقول نص آخر، إلا أنه مطلق نص، كما أن العموم وتداوله للشمى الخاص مطلق نص آخر، فهما ظنان في نصين مختلفين، الثاني: أنه يلزم أن لا يختص القرآن بخبر الواحد، لأنه قرع.

الحجة الثانية: أنه يطلب بالقياس حكم ما ليس منطوقاً به، فما هو منطوق به كيف يثبت بالقياس؟
الاعتراض: أنه ليس منطوقاً به.

الحجة الثالثة: أنه في حديث معاذ جعل الاجتهاد مؤخرًا، فكيف يقدم على الكتاب؟ والجواب أن كونه مذکورًا في الكتاب منبئ على كونه مرادًا بالعموم.

حجج القائلين بتقديم القياس اثنتان:

الحجة الأولى: أن العموم يحتل المجاز، والخصوص، والاستعمال في غير ما وصح له. والقياس لا يحتل شيئًا من ذلك، والاعتراض: أن احتمال الغلط في القياس ليس بأقل من احتمال الخصوص والمجاز في العموم، بل ذلك موجود في أصل القياس.

الحجة الثانية: قولهم: تخصيص العموم بالقياس جمع بين القياس وبين الكتاب، فهو أولى من تعطيل أحدهما، أو تعطيلهما. وهذا فاسد، لأن القدر الذي وقع فيه التقابل ليس به جمع، بل هو رفع للعموم، وتعميد للعمول بالقياس.

حجة الواقعية:

قالوا: إذا نزل كلام المرححين كما سبق فهل ينبغي إلا التوقف؟ والاعتراض بأن هذا يخالف الإجماع، لأن الأمة مجمعة على تقديم أحدهما، وإن اختلفوا في التعيين، وجواب القاضي: بأنهم لم يصرحوا بطلان التوقف قطعًا، ولم يجمعوا عليه.

حجة من فرق بين خلي القياس وخفيه أن خلي القياس قوي، وهو أقوى من العموم، والخفي ضعيف. المختار أن ما ذكروه غير بعيد. فلا ينبغي أن يكون قياس قوي أغلب على الظن من عموم ضعيف؛ أو عموم قوي أغلب على الظن من قياس ضعيف، فتقدم الأقوى. وإن تعادلاً فيجب التوقف، كما قاله القاضي، فتذهب القاضي صحيح بهذا الشرط.

هل يمكن تخصيص عموم الكتاب بقياس مستنبط من حديث نبوي؟

الباب الرابع: في تعارض العمومين ووقت جوار الحكم بالعموم وفيه فصول:

الفصل الأول: في التعارض. يقال أن كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين فليس للتعارض فيه مجال. ودفع التعارض في الشرعيات بالجمع إن أمكن، ثم النسخ، ثم الترجيح، ثم التخيير، أما مراتب الجمع بين الدليلين المتعارضين: المرتبة الأولى: عام وخاص، المرتبة الثانية: أن يكون اللفظ المؤول قويًا في الظهور، بعيدًا عن التأويل، لا يتقدح تأويله إلا بتقدير قريبة، تنبيه. القاضي إما بقدر النسخ يشترط أن لا يظهر دلالة على إرادة البيان، المرتبة الثالثة من التعارض: أن يتعارض عمومًا، فيزيد أحدهما على الآخر من وجه، وينقص عنه من وجه. هل يجوز أن يتعارض عمومًا، ويتخلوا عن دليل الترجيح؟

الفصل الثاني: في جوار إسماع العموم من لم يسمع الخصوص ومذهبي الغلواء في ذلك. يجت على الشارع أن تذكر دليل الخصوص، إما مفترنا، وإما متراجيًا وليس من ضروره كل مجتهد بلعه العموم

479-474

480-479

أن يتلغه دليل الخصوص، ودليل جواره، وقوعه بالإجماع. وللمخالف شهنان:

الشبهة الأولى: أنه لو جاز ذلك لجاز أن يُسمَّهم المسحوح دون الناس، والمستثنى منه دون الاستثناء. والحوار أن ذلك جائز في الشئ. وأما الاستثناء، فيشترط اتصاله، فكيف لا نتلغه؟
الشبهة الثانية: قولهم: تليغ العام دون دليل الخصوص تجهيل، والحوار أن الجهل من جهته إن اعتقد جرماً عموماً، بل ينبغي أن يتخذ أن ظاهرة العموم، وهو مختل للخصوص.

480

الفصل الثالث: الوقت الذي يجوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه، والتنبيه إلى أنه لا خلاف في أنه لا يجوز المبادرة إلى الحكم بالعموم قبل البحث عن الأدلة المختصة. لأن العموم دليل يشترط انتفاء المخصص والشرط، ومناقشة إلى أي درجة يجب البحث عن المخصصات؟ ذكر المذهب فيه. وبيان فساد مسلكتي القاصي في طريق تحصيل القطع بالنفي. والتأكيد على أن المختار أن ينقضي الإيقاع إلى هذا الحد لا يشترط، وأن المبادرة قبل البحث لا تجوز، بل عليه تحصيل علم أو طعن باستقصاء البحث. أما الطعن فانتفاء الدليل في نفسه. وأما القطع فانتفاءه في حقه بتحقيق عجز نفسه عن الوصول إليه بعد بذل غاية وسعه.
الباب الخامس: في الاستثناء، والشرط، والتقييد بعد الإطلاق.
الكلام في الاستثناء.

483-481

484

الفصل الأول: في حقيقة الاستثناء وصيغه وهي: إلا، وهذا، وخاشا، وسوى، وما جرى مجراها. وحده أنه قول ذو صيغ مخصوصة مخصصة ذال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول.

إخراج مختبرات التعريف، وبيان الفارق بين الشئ والاستثناء والتخصيص.
الفصل الثاني: في شروط الاستثناء. الشرط الأول: الاتصال وتأويل ما قيل عن ابن عباس أنه جاز تأخير الاستثناء، الشرط الثاني: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، أمثلة لما ورد من الاستثناء من غير الجنس، ومناقشة هل إطلاق اسم الاستثناء عليه مجاز أو حقيقة؟ الشرط الثالث: أن لا تكون مستغرقة، وقد ذهب الأكثرون على جواز استثناء الأكثر. وذكر كلام القاصي في عدم حوار استثناء الأكثر. والأولى أن هذا استثناء صحيح، وإن كان مستكرهاً.

488-485

489

الفصل الثالث: في تعقب الحمل بالاستثناء، وذكر المذهب فيه.
جميع الفائلين بالشمول ثلاث:

الحجة الأولى: أنه لا فرق بين أن يقول: أصرت الجماعة التي منها قتلة وسراق ورناة إلا من تاب، وبين قوله: عافيت من قتل ورس وسوى، إلا من تاب، في رجوع الاستثناء إلى الجميع. الاعتراض: أن هذا قياس، ولا مجال للقياس في اللغة.

الحجة الثانية: قولهم: أهل اللغة مطلقون على أن تكرار الاستثناء عقب كل جملة نوع من العمى واللكنة وهذا ما لا ينبغي الخصم استنباحه، بل يقول: ذلك واجب، لتعريف شمول الاستثناء.
الحجة الثالثة: أنه لو قال: والله لا أكلت الطعام، ولا دخلت الدار، ولا كلمت زيدا، إن شاء الله تعالى: يرجع الاستثناء إلى الجميع، وكذلك الشرط عقيب الجملة يرجع إليها. وهذا لما لا نسلمه الواقعية، بل يقولون: هو متردد بين الشمول والإقتصار. ومن سلم من المخصصة ذلك فهو مشكل عليه.

490

حُجَّةُ الْمُخَصَّصَةِ الْقِتَابُ:

الْحُجَّةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْمُعْتَمِينَ عَمَّمُوا لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ عَيْرٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَصَارَتْ جُمْلَةً وَاحِدَةً بِالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ، وَنَحْنُ إِذَا خَصَّصْنَا بِالْأَخِيرِ جَعَلْنَاهَا مُسْتَقَلَّةً. وَهَذَا تَقْرِيرٌ عِلَّةٍ لِلْمُخَصِّصِ وَاعْتِرَاضٌ عَلَيْهَا، وَلَعَلَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بِذَلِكَ.

الْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِطْلَاقُ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ مَقْلُومٌ، وَدُخُولُهُ تَحْتَ الْإِسْتِثْنَاءِ مُشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَا يَتَّبَعِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ مَا دَخَلَ فِيهِ إِلَّا يَقِينٌ.

وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ أَوْجِهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ نَيْقُزُ إِطْلَاقِ الْأَوَّلِ قَبْلَ عَمَمِ الْكَلَامِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي رُجُوعُهُ إِلَى الْأَخِيرِ، بَلْ يَجُوزُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ فَقَطْ، فَكَيْفَ سَلَّمَ السُّلَمُ الْيَقِينُ؟

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَلْزَمُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الشَّرْطِ وَالصَّفَةِ، وَسَلَّمَ أَكْثَرُهُمْ عُمُومَ ذَلِكَ.

حُجَّةُ الْوَاقِفِيَّةِ: أَنَّهُ إِذَا بَطَلَ التَّعْمِيمُ وَالْتَّخْصِصُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ تَحْكُمُ. فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ. وَهَذَا هُوَ الْأَخْرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَدْمٌ مِنْ رَفْعِ التَّوَقُّفِ، فَمَذْهَبُ الْمُعْتَمِينَ أَوَّلَى وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّوَقُّفَ أَوَّلَى أَنَّهُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْأَقْسَامُ كُلَّهَا.

491

الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الشَّرْطِ عَلَى الْكَلَامِ.

الشَّرْطُ عِبَارَةٌ عَمَّا لَا يُوْجَدُ الْمَشْرُوطُ مَعَ عِلْمِهِ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ أَنْ يُوْجَدَ عِنْدَ وَجُودِهِ وَبَيَانُ الْفَارَقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِلَّةِ. الشَّرْطُ أَنْوَاعٌ: عَقْلِيٌّ، وَشَرْعِيٌّ، وَلَعَوِيٌّ وَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الشَّرْطِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ يَدْخُلُ عَلَى الْكَلَامِ فَيَعْبِرُ عَنْهُمَا كَانَ يَنْتَضِيهِ لَوْلَا الشَّرْطُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، حَتَّى يَجْعَلَ مُتَكَلِّمًا بِالْبَاقِي، لَا أَنَّهُ مُخْرِجٌ مِنْ كَلَامِهِ مَا دَخَلَ فِيهِ.

493-491

الْقَوْلُ فِي الْمَطْلَقِ وَالْمَقْيَدِ. وَالْمَطْلَقُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَقْيَدِ إِنْ اتَّخَذَ الْمَوْجِبُ وَالْمَوْحِبُ. وَذِكْرُ خِلَافٍ فِي حَمْلِ الْمَطْلَقِ عَلَى الْمَقْيَدِ إِذَا اِحْتَلَفَ الْحُكْمُ. وَتَضَحِيحُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِيهِ.

494 493

الْفَقْهُ الثَّانِي: فِيمَا يَنْتَبِهُ مِنَ الْأَلْفَافِ لَا مِنْ حَيْثُ: صِيغَتُهَا، وَوَضْعُهَا، بَلْ مِنْ حَيْثُ فَخَوَاهَا، وَإِشَارَتُهَا. وَهِيَ خَمْسَةٌ أَضْرَبُ:

495

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يُسَمَّى اقْتِصَاءً، وَهُوَ الَّذِي لَا يَبْدُلُ عَلَيْهِ اللَّفْظُ، وَلَا يَكُونُ مَطْطُوعًا بِهِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مِنْ صَرُورَةِ اللَّفْظِ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ كَوْنُ الْمُتَكَلِّمِ صَادِقًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَتَّبَعُ وَجُودُ الْمَلْفُوطِ شَرْعًا إِلَّا بِهِ، أَوْ مِنْ حَيْثُ يَتَّبَعُ ثُبُوتُهُ عَقْلًا إِلَّا بِهِ. وَمِمَّا تَالِ الْمَقْتَضَى الَّذِي هُوَ صَرُورَةُ صِدْقِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِمَّا تَالِ مَا تَمَّتْ اقْتِصَاءُ لِنَصُورِ الْمَطْطُوعِ بِهِ شَرْعًا، وَمِمَّا تَالِ مَا تَمَّتْ اقْتِصَاءُ لِنَصُورِ الْمَطْطُوعِ بِهِ عَقْلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يُلْقَبَ هَذَا بِالْإِقْصَاءِ، دُونَ الْإِقْصَاءِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا يُؤْخَذُ مِنْ إِشَارَةِ اللَّفْظِ لَا مِنَ اللَّفْظِ. وَالْمَقْصُودُ بِهِ مَا يَتَّبَعُ اللَّفْظَ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيدٍ قَصْدِ إِلَيْهِ وَذِكْرُ أَهْلِهِ لِذَلِكَ.

496

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: فَهْمُ التَّجَلِيلِ مِنْ إِصْافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْوُضْعِ الْمُنَاسِبِ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى: إِيمَاءً وَإِشَارَةً، أَوْ فَخْوَى الْكَلَامِ وَلَفْظُهُ.

497

الضَّرْبُ الرَّابِعُ: فَهْمُ غَيْرِ الْمَطْطُوعِ بِهِ مِنَ الْمَطْطُوعِ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ وَمَقْصُودِهِ. وَهَذَا قَدْ يُسَمَّى

498-497

«مَفْهُومٌ مُلَوِّقَةٌ» أَوْ «فَخَوَى اللَّفْظُ».

498

الضَرْبُ الْخَامِسُ: هُوَ «الْمَفْهُومُ». وَمَعْنَاهُ الْإِسْتِدْلَالُ بِتَخْصِصِ الشَّيْءِ بِالذِّكْرِ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا عَدَاهُ. وَنَمَّا سَمَّيْ هَذَا دَلِيلَ الْخِطَابِ وَذَكَرْ خِلَافَ فِي دَلَالَتِهِ، وَتَزَاحُجُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَسْأَلُ:

الْمَسْأَلُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُثْبِتَ زَكَاةَ السَّائِمَةِ مَفْهُومٌ، أَمَّا نَفْيُهَا عَنِ الْمُلَوِّقَةِ اقْتِبَاسًا مِنْ مُجَرَّدِ الْإِثْبَاتِ فَلَا يُعْلَمُ إِلَّا بِقَلٍ مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ مُتَوَارٍ أَوْ جَارٍ مُجَرِّى الْمُتَوَارِ.

499

الْمَسْأَلُ الثَّانِي: حُسْنُ الْإِسْتِفْهَامِ.

500

الْمَسْأَلُ الثَّالِثُ: أَنَّا نَعِدُهُمْ بِعَلَقُونَ الْحُكْمَ عَلَى الصِّفَةِ، تَارَةً مَعَ مُسَاوَاةِ الْمَشْكُوتِ غِنَةً لِلْمَنْطُوقِ، وَتَارَةً مَعَ الْمُخَالَفَةِ، فَالْتَّبُوتُ لِلْمَوْصُوفِ مَعْلُومٌ مَنْطُوقٌ، وَالنَّفْيُ عَنِ الْمَشْكُوتِ مُحْتَمَلٌ.

الْمَسْأَلُ الرَّابِعُ: أَنْ الْمَخْبَرُ عَنْ ذِي الصِّفَةِ لَا يَنْفِي عَنْ غَيْرِ الْمَوْصُوفِ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ

الْمَسْأَلُ الْخَامِسُ: أَنَّا كَمَا أَنَا لَا نَشْكُ فِي أَنَّ لِلْعَرَبِ طَرِيقًا إِلَى الْخَبَرِ عَنْ مُحَبَّرٍ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ وَثَلَاثَةٍ، اقْتِصَارًا عَلَيْهِ، مَعَ الشُّكُوتِ عَنِ الْبَاقِي، فَلَهَا طَرِيقٌ آخَرًا فِي الْخَبَرِ عَنِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةٍ.

501

اِحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِالْمَفْهُومِ بِمَسْأَلِ:

الْمَسْأَلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الشَّاعِرَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَرَبِ، وَمِنْ عُلَمَاءِ اللَّغَةِ، وَقَدْ قَالَ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ وَكَذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ أَثْبَةِ اللَّغَةِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمَا بِنَ قَالَاهُ عَنِ اجْتِهَادٍ فَلَا يَجِبُ تَقْلِيدُهُمَا.

الْمَسْأَلُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ» فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا رَيْدُنَ عَلَى السَّبْعِينَ» فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ مَا عَدَا السَّبْعِينَ بِحِلَالِهِ. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا خَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ فِي إِثْبَاتِ اللَّغَةِ، الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ «لَا رَيْدُنَ عَلَى السَّبْعِينَ» وَلَمْ يَقُلْ «لِيُغْفَرْ لَهُمْ» فَمَا كَانَ ذَلِكَ لِإِظْهَارِ الْمَعْرَانِ، الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ تَخْصِصَ نَفْيِ الْمَعْرِفَةِ بِالسَّبْعِينَ ذَلَّ عَلَى جَوَارِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَ السَّبْعِينَ أَوْ عَلَى وَقُوعِهَا؟

502-501

الْمَسْأَلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الصَّحَابَةَ قَالُوا: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» مَنْسُوحٌ بِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذَا نَفَى الْخِطَابَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ. وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا نَقْلٌ أَحَادٍ، وَلَا تُثْبِتُ بِهِ اللَّغَةُ، الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا يَصِحُّ عَنْ قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ، لَا عَنْ كَافَّةِ الصَّحَابَةِ، الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ فَهَمُّوا مِنْهُ أَنَّ كُلَّ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، فَفَهَمُوا مِنْ لَفْظِ الْمَاءِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا الْمَعْمُومَ، الْوَجْهُ الرَّابِعُ: أَنَّهُ يُقَرَّرُ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ «لَا مَاءَ إِلَّا مِنَ الْمَاءِ» وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِطَرَفِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّهُ قَالَ فِي رَوَايَةٍ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَقَدْ قَالَ نَعَضُ مُتَكْرِرِي الْمَفْهُومِ: إِنَّ هَذَا لِلنَّحْصِ وَالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

503-502

الْمَسْأَلُ الرَّابِعُ: الْإِسْتِدْلَالُ بِتَعْجِيزِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ وَعَمَرُ بْنُ مُطَلَّانٍ مَفْهُومَ تَخْصِصِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ جِفْتُمْ أَنْ يُفْتِكَكُمْ الدِّينَ كُفَرُوا». وَالْجَوَابُ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِتْمَامُ، وَاسْتَنْتَبِي خَالَةَ الْخَوْفِ، فَكَانَ الْإِتْمَامُ وَاجِبًا عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ بِحُكْمِ الْأَصْلِ، لَا بِالتَّخْصِصِ.

الْمَسْأَلُ الْخَامِسُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهَمُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الرِّبَا فِي النِّسْبَةِ» نَفْيُ رَبَا الْقَصْلِ. وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ أَوْجِهِ:

503

الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا عَائِيَةٌ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ. الثَّانِي: أَنَّ خَمِصَ الصَّحَابَةِ خَالَفُوهُ فِي ذَلِكَ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّهُ دَفَعَ رِبَا الْقَصْلِ بِمُجَرَّدِ هَذَا اللَّفْظِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ لَعَلَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ الْبَيْعَ أَضْلُهُ عَلَى

الإباحة بدليل النفي، أو عموم قوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّانَا﴾ فإذا كان انتهى قاصراً على السيئة كان الباقي خلافاً. الخامس: أنه روي أنه قال: «لا ريباً إلا في التسيئة» وهذا نص في النفي والإثبات. المسلك السادس: أنه إذا قال: اشترى عندنا أسود، يفهم نفي الأبيض، وإذا قال: اضربه إذا قام، يفهم المنع إذا لم يفهم. والجواب أن هذا تاطل، بل الأصل المنع إلا فيما أذن. والإذن قاصر، فنفي الباقي على النفي.

504

505

المسلك السابع: أن تخصيص الشيء بالذكر لا بد أن تكون له فائدة. والجواب من أربعة أوجه: الأول: أن هذا عكس الواجب، فإنكم جعلتم طلب الفائدة طريقاً إلى معرفة وضع اللفظ الثاني: هو أن عماد هذا الكلام أصلان: أحدهما: أنه لا بد من فائدة التخصيص. والثاني: أنه لا فائدة إلا اختصاص الحكم. والنتيجة أنه القائدة بما، ومسلم أنه لا بد من فائدة، لكن الأصل الثاني، وهو أنه لا فائدة إلا هذا، فعبر مسلم. الثالث: أن تخصيص اللفظ لا يقول به محصل، فبم لم تطلبوا الفائدة فيه. الرابع: أن في تخصيص الحكم بالصفة الخاصة موائد:

506-505

الأولى: أنه لو استوعب جميع محال الحكم لم يبق للاجتهاد مجال. الثانية: أنه لو قال: في الغنم زكاة، ولم يخص السائمة، لحاز للمعتهد إخراج السائمة عن العموم بالاجتهاد الذي ينقذ له نص على ما لا وجه لإخراجه، الثالثة: أن يكون الباعث على التخصيص للأشياء السمة عموم وقوع أو خصوص سؤال، أو واقعة، أو اتفاق معاملة فيها خاصة أو غير ذلك من أسباب لا يطلع عليها، فكذلك في الأوصاف. المسلك الثامن: قولهم: إن التعليق بالصمة كالتعليق بالعلة، وذلك يوجب الثبوت بثبوت العلة، والإستفاء بانتفاءها. والجواب: أن الخلاف في العلة والصفة واحد، فتعلق الحكم بالعلة يوجب ثبوته بثبوتها، أما انقضاءها بانتفاءها فلا.

507 506

المسلك التاسع: استبدالهم بتخصيصات في الكتاب والسنة عالف الموصوف فيها غير الموصوف بتلك الصفات. والجواب عن جميعها: أن ذلك إما لتغايتها على الأصل، أو معرفتها بدليل آخر، أو بقرينة القول في درجات دليل الخطاب ونوعه النفي من الإثبات وهو على ثمان مراتب:

508

الرتبة الأولى: مفهوم اللفظ وقد أقر بطلانها كل محصل. الرتبة الثانية: مفهوم الاسم المشتق الدال على جنس. وهذا أيضاً يظهر لحاقه باللفظ. الرتبة الثالثة: مفهوم الصفة المتقلة. وهو أيضاً صعب.

509

الرتبة الرابعة: مفهوم الصفة. والصحيح أن معرذ التخصيص بالوصف من غير قرينة لا مفهوم له. الرتبة الخامسة: مفهوم الشرط. ذكر الخلاف في دلالة وتصبح نفيها. الرتبة السادسة: مفهوم الحصر بآما، والحصر بتعريف الجرائن والمختار أنه ظاهر في الحصر، محتمل للتأكيد.

510

الرتبة السابعة: مفهوم الغاية. ذكر الأقوال، ونقرر أن هذه الرتبة أضعف في الدلالة على النفي بما قلنا.

511

الرتبة الثامنة: مفهوم الحصر بالنفي والإثبات. وقد أنكره غلاة مبكري المفهوم. وهذا ظاهر البطلان

512

مسألة: القائلون لا مفهوم لما خرج مخرج الفائدة الغالبة.

513 512

عود إلى مسألة فائدة تخصيص الوصف بالذكر.

القول في دلالة أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم وسكوته واستيشاره وفيه مقدمة وثلاثة فصول.
مقدمة في عصمة الأنبياء.

514

الفصل الأول: في دلالة الفعل.

كل ما يناقض مدلول المعجزة فهو محال على الأنبياء بدليل العقل.

ما يرجع إلى مفارقة الذنب فيما يخصه، ولا يتعلق بالرسالة، فلا يدل على عصمتهم عنه دليل العقل، بل دليل التوقيف. والإجماع قد دل على عصمتهم عن الكبائر، وعصمتهم أيضاً عما يصغر أقدارهم من القاذورات. أما الصغائر فقد أنكرها جماعة، وقالوا: الذنوب كلها كبائر. والصحيح أن من الذنوب صغائر.

514

نفي المنقبات ليس بشرط دلالة المعجزة.

لا خلاف في جواز النسيان والشهو عليهم فيما يخصهم من العبادات. ولا خلاف في عصمتهم فيما يتعلق بتبليغ الشرع والرسالة.

أقسام أفعال النبي صلى الله عليه وسلم:

ما عرف بقوله الله تعالى: «بنا للوحي»، أو علم بقرينة الحال أنه إحصاء بحكم نازل، فهذا دليل وبيان. وما عرف أنه خاصيته، فلا يكون دليلاً في حق غيره.

ذكر الخلاف في ما لم يقرن به بيان في نفي ولا إثبات. والصحيح أنه لا دلالة له، بل هو متردد بين الإباحة والندب والوجوب. وبين أن يكون مخصوصاً به، وبين أن يشترك غيره فيه. ولا يتعين واحد من هذه الأقسام إلا بدليل زائب، بل يحتمل الخطر أيضاً عند من يجوز عليهم الصغائر.

515

الرّد على القائلين بالتحريم: أن هذا خيال من رأى الأفعال قبل ورود الشرع على الخطر.

الرّد على القائلين بالإباحة: أنه إن أراد به الله أطلق لنا مثل ذلك، فهو تحكم، لا يدل على عقل ولا شع. وإن أراد به أن الأصل في الأفعال نفي الحرج، فيبقى على ما كان قبل الشرع، فهو حق. وقد كان كذلك قبل فعله.

الرّد على قول النذب: أنه تحكم: إذ لم يحتمل على الوجوب لإحتمال كونه ندباً، فلا يحتمل على النذب لإحتمال كونه واجباً، بل لإحتمال كونه مباحاً.

لهم شبهتان الأولى: أنه بغلة يحتمل الوجوب والندب، والندب أقل ذرخايه. والحوادث أن الإباحة هي أقل ذرخايه.

أقرب ما قيل فيه الحمل على النذب لا سيما في العبادات. أما في المعادات فلا أقل من حملها على الإباحة.

الشبهة الثانية: التمسك بقوله «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» والحوادث أن الآية حجة عليكم. لأن الناسي به في إيقاع العمل الذي أوقعه على الوجه الذي أوقعه. فلا سبيل إلى الناسي به قتل مفرقة قصده. ولا يعرف قصده إلا بقوله، أو بقرينة.

517

الرّد على من قال بالوجوب: أن ذلك لا يعرف بضرورة عقل ولا نظر، ولا بدليل قاطع. فهو تحكم. ولهم شبهة الأولى: قولهم: لا بد من وصف فعله بأنه حق وصواب ومصلحة، ولولاه لما أقدم عليه.

518

وَالْجَوَابُ أَدْ جُمْلَةً ذَلِكَ مُسَلَّمٌ فِي حَقِّهِ حَاصَّةً، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حَقِّهِ.
الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَتَعْظِيمُ النَّبِيِّ وَاجِبٌ، وَالتَّأَسِّي بِهِ تَعْظِيمٌ. وَالْجَوَابُ أَنَّ تَعْظِيمَ الْمَلِكِ فِي الْإِنْعِيَادِ لَهُ فِيمَا يَأْتُرُ وَيَنْهَى، لَا فِي التَّرْتِيعِ إِذَا تَرْتَعَ، وَلَا فِي الْخُلُوسِ عَلَى السَّرِيرِ إِذَا خَلَسَ عَلَيْهِ.
الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُنَافِعْ فِي أَعْمَالِهِ لَخَارَ أَنْ لَا يُنَافِعَ فِي أَقْوَالِهِ. وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا هَذَيَانِ، فَإِنَّ الْمُحَالَفَةَ فِي الْقَوْلِ عَصِيَانٌ لَهُ. التَّحْقِيقُ أَنَّ الْعَمَلَ مُتَرَدِّدٌ.

519

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: تَمْسِكُهُمْ بِأَيِّ مِنَ الْكِتَابِ، وَجَمِيعُهَا يَرْجِعُ إِلَى قَبُولِ أَقْوَالِهِ.
الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ وَهِيَ أَظْهَرُهَا: تَمْسِكُهُمْ بِفِعْلِ الصَّعَابَةِ، وَذَكَرُوا فِي ذَلِكَ أَخْبَارًا.
الْجَوَابُ: مِنْ وَجْهِهِ:
الأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ أَخْبَارُ أَحَادٍ.

الثَّانِي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّبِعُوهُ فِي جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَعِبَادَاتِهِ، فَكَيْفَ صَارَ اتِّبَاعُهُمْ لِبَعْضِ ذَلِيلًا.
الثَّالِثُ: أَنَّ أَكْثَرَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ تَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوُسُوءِ، وَقَدْ كَانَ يَبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ شَرْعَهُ وَشَرْعُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ.

520

الأَصْلُ أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي حَقِّهِ فَهُوَ خَاصٌّ إِلَّا مَا عَمَّمَهُ.
الْفَضْلُ الثَّانِي: فِي شُبْهَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ فِي أَحْكَامِ الْأَعْمَالِ وَبَيَانِهَا.
الْوَاجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ التَّبَحُّثُ عَنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَلْ وَرَدَ بَيَانًا لِحُطَابِ عَامٍ، أَوْ تَنْفِيذًا لِحُكْمٍ لَزِمَ عَامٌ، فَتَحَبُّ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ، أَوْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَيَكُونُ قَاصِرًا عَلَيْهِ؟
بَيَانُ أَصْنَافٍ مَا يَخْتَلِفُ إِلَى الْبَيَانِ.

521

الفِعْلُ النَّبَوِيُّ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاجِبٌ، لِأَنَّهُ نَبِيٌّ لِلشَّرْعِ
يَعْرِفُ كَوْنُ فِعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَانًا إِنَّمَا بِصَرِيحِ قَوْلِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ بِقَرَأَتِهِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ:
إِخْدَاهَا: أَنَّ يَرِدُ حُطَابٌ مُخْتَلَفٌ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ بِقَوْلِهِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ، ثُمَّ فَعَلَ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالتَّجَنُّبِ
لِلْعَمَلِ فِعْلًا صَالِحًا لِلْبَيَانِ.

522

الثَّانِيَةُ: أَنَّ يُقَالُ فِعْلٌ غَيْرُ مُفَصَّلٍ، كَمَسْحِهِ رَأْسَهُ وَأَدْنِيَتِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِكَوْنِهَا مُسَحًّا بِمَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ
بِمَاءٍ جَدِيدٍ، ثُمَّ يُقَالُ أَنَّهُ أَخَذَ لِأَدْنِيَتِهِ مَاءً جَدِيدًا.
الثَّالِثَةُ: أَنَّ يَتْرَكَ مَا لِرِمَّةٍ، فَيَكُونُ بَيَانًا لِكَوْنِهِ مَسْخُوحًا فِي حَقِّهِ، أَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِ فَلَا يَنْشُئُ الشُّنْعُ إِلَّا
بَيَانِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ.

الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِسَارِقٍ تَمَرٍ، أَوْ مَا دُونَ النَّصَابِ، فَلَمْ يَقْطَعْ، قِيلَ عَلَى تَخْصِيصِ الْآيَةِ لِكُلِّ هَذَا
بِشَرْطٍ أَنْ يُعْلَمَ انْتِفَاءُ شُبْهَةٍ أُخْرَى نَدْرَأُ الْقَطْعَ.

الْخَامِسَةُ: إِذَا قِيلَ فِي الصَّلَاةِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَأَمْسَدَ الصَّلَاةَ، دَلٌّ عَلَى الْوُجُوبِ.
الْسَّادِسَةُ: إِذَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ وَأَخَذَ الْحِزْبَةَ وَالرَّكَاةَ مُجْمَلًا، ثُمَّ أَتَشَأَ الصَّلَاةَ وَابْتَدَأَ بِالرَّكَاةِ
وَالْحِزْبَةِ، فَيُظْهِرُ كَوْنَهُ تَنَاقُضًا وَتَنْفِيذًا.

السَّابِعَةُ: أَخَذَهُ مَا لَا يَمُنُّ فِعْلًا، أَوْ يُقَاعُهُ بِهِ صَرْنًا، أَوْ تَوَعَّ عَقُوبَتَهُ فَإِنَّهُ لَهُ حَاصَّةٌ، مَا لَمْ يُتَنَّهُ عَلَى أَنَّ
مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْعَمَلَ فَعَلَّيْهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَالِ

522

إِذَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِعْلًا وَكَانَ تَيَّاسًا، وَوَقَعَ فِي زَمَانٍ، وَمَكَانٍ، وَعَلَى هَيْئَةٍ، فَيُسَمَّى فِيهِ
الْهَيْئَةُ وَالْكَثْمَةُ، وَأَمَّا الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ، فَلَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْأَحْكَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ لَا تَقَابَهُ،
يُدْلِيلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ.

523

تَقْرِيرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْجَوَازِ.

524

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ: فِي تَعَارُضِ الْعَمَلَيْنِ.

التَّعَارُضُ هُوَ التَّنَاقُضُ، فَلَا يَتَصَوَّرُ فِي الْعَمَلِ، لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ مِنْ فَرْصِ الْعَمَلَيْنِ فِي رِمَانَيْنِ، أَوْ فِي شَخْصَيْنِ،
فَيُمْكِنُ الْجَمْعُ.

يَتَنَاقَضُ حُكْمُ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ اقْتَضَى حُكْمًا دَائِمًا، فَيَقْطَعُ الْقَوْلُ الثَّانِي دَوَامَهُ.

التَّعَارُضُ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ يُمْكِنُ، وَيَكُونُ الْأَخِيرُ تَسْحًا.

525

إِنْ أَشْكَلَ التَّارِيخُ وَجِبَ طَلَبُهُ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَعَارِضٌ.

الرُّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ إِذَا تَعَارَضَا وَأَشْكَلَ التَّارِيخُ يُقَدِّمُ الْقَوْلَ.

526

الْفَرْقُ الثَّلَاثُ: فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِثْنَاءِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَلْفَاظِ.

الْاِقْتِباسُ مِنْ مَعْقُولِ الْأَلْفَاظِ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ وَفِيهِ مُقَدِّمَتَانِ، وَأَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ.

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي حَذِّ الْقِيَاسِ.

حَذُّهُ أَنَّهُ «حُكْلٌ مَعْلُومٌ عَلَى مَعْلُومٍ فِي إِثْبَاتِ حُكْمٍ لِهَئَا، أَوْ نَقْيِهِ عَنْهُمَا، بِأَمْرِ جَامِعٍ بَيْنَهُمَا، مِنْ إِبْتَاهِ

حُكْمٍ أَوْ صِفَةٍ أَوْ نَفْيِهِمَا عَنْهُمَا».

لَا يَدْخُلُ فِي كُلِّ قِيَاسٍ مِنْ فَرْعٍ وَأَصْلٍ وَعِلَّةٍ وَحُكْمٍ. وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ وَالْأَصْلِ كَوْنُهُمَا مُوَحَّدَيْنِ.

نَقْدُ بَعْضِ الْحُدُودِ الْأُخْرَى لِلْقِيَاسِ.

527

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي حَصْرِ مَجَارِي الْاجْتِهَادِ فِي الْعَمَلِ.

الْعِلَّةُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ هِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ، أَيْ مَا أَصَافَ الشَّرْعُ الْحُكْمَ إِلَيْهِ وَطَاقَهُ بِهِ وَنَهَصَهُ عِلَامَةً

عَلَى الْحُكْمِ.

الْاجْتِهَادُ فِي الْعِلَّةِ إِذَا أَنْ يَكُونَ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، أَوْ فِي تَنْجِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، أَوْ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ

527

الْحُكْمِ وَاسْتِثْنَائِهِ.

528-527

الْاجْتِهَادُ الْأَوَّلُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُئِمَّةِ فِي جَوَازِهِ. دِكْرُ أَمْثِلَةٍ عَلَيْهِ.

529

الْاجْتِهَادُ الثَّانِي: فِي تَنْجِيحِ مَنَاطِ الْحُكْمِ. وَهَذَا أَيْضًا يُقَرَّرُ بِهِ أَكْثَرُ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ.

مِثَالُهُ أَنْ يُصَيِّفَ الشَّارِعُ الْحُكْمَ إِلَى سَبَبٍ، وَيُثَوِّطُهُ بِهِ، وَتَقْتَرِنَ بِهِ أَوْصَافٌ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي التَّأْثِيرِ

بِالْإِضَافَةِ فَيَجِبُ حَذْفُهَا عَنْ دَرَجَةِ الْإِعْتِبَارِ حَتَّى يَتَسَعَّ الْحُكْمُ

دِكْرُ مِثَالٍ عَلَيْهِ.

530

الْاجْتِهَادُ الثَّلَاثُ: فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِثْنَائِهِ.

مِثَالُهُ أَنْ يُحْكَمَ بِشَرْمٍ فِي مَحَلٍّ، وَلَا يَذْكُرُ إِلَّا الْحُكْمَ وَالْمَحَلَّ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِمَنَاطِ الْحُكْمِ وَعِلَّتِهِ، فَتَحُصِرُ

نَسْبَتُ الْمَنَاطِ بِالرَّأْيِ وَالنَّظَرِ فَهَذَا هُوَ الْاجْتِهَادُ الْقِيَاسِيُّ الَّذِي عَظُمَ الْخِلَافُ فِيهِ. أَتَكَرَّرَ أَهْلُ الظَّاهِرِ،

وَمُطَافِقُهُ مِنْ مُعْتَرِلَةِ بَعْدَادَةِ، وَجَمِيعِ الشَّيْعَةِ.

العلّة المستنبطة لا يجوز التحكم بها، بل قد نعلم بالإجماع، وإشارة النص، فتلحق بالنصوص، وقد نعلم بالسبب، حيث يقوم دليل على وجوب التعليل وتخصيص الأقسام في ثلاثة مثلاً، ويتطلّب قسمان، فتبين الثالث، فتكون العلة ثابتة بنوع من الاستدلال فلا يفارق تحقيق الناطق وتفتيح الناطق، وقد يقوم الدليل على كون الوصف مؤثراً بالإجماع فيلحق به ما لا يفارقه إلا فيما لا مدخل له في التأثير.

الباب الأول: في إثبات أصل القياس على منكره.

531

ذكر المذهب في حوار التعبد به.

الذي ذهب إليه الصحابة رضي الله عنهم بأجمعهم، وجماعه الفقهاء والمتكلمين بخدمهم، رحمهم الله، ونوع التعبد به شرعاً

الرّد على من قضى باستحالة التعبد بالقياس عقلاً: أن يقال: لم تعرف بحالته، أبصروا أو نظروا؟ ولا سبيل إلى دعوى شيء من ذلك. ولهم مسالك.

المسلك الأول: قولهم: إنما نحيل التعبد بما لا سبيل إلى معرفته، لأن رجم الظن جهل، ولا صلاح للخلق في إفعالهم وزمة الجهل. فهذا أصلان: أحدهما أن الصلاح واجب على الله تعالى. والثاني: أنه لا صلاح في التعبد بالقياس؟ والجواب: ممتاز عنهم في الأصلين جميعاً.

531

المسلك الثاني: قولهم: لا يستقيم قياس إلا بعلة، والعلّة ما توجب الحكم لداتها. وعمل الشرع ليست كذلك. والجواب أنه لا معنى لعلّة الحكم إلا علامة منصوبة على الحكم.

533

المسلك الثالث: قولهم حكم الله تعالى خبره، ويعرف ذلك بتوقيف. والجواب أنه ما لم يتم دليل على التعبد بالقياس لا يجوز القياس. فالقياس حكم بالتوقيف المحض، لكن هذا النص بعينه، إن لم يرد فقد دل إجماع الصحابة على القياس.

534

المسلك الرابع: أن الخطأ ممكن في كل اجتihad وقياس، فكيف يجوز التعميم مع إمكان الخطأ؟ والجواب أنه لا خلاص عن هذا الإشكال إلا بتضييق كل مختهد، وأن المختهد وإن خالف النص فهو مصيب، إذ لم تكلف إلا بما بلغه. فالخطأ غير ممكن في حقه، أما من ذهب إلى أن المصيب واحد فيلزمه هذا الإشكال.

535

1. مسألة: مطالبة من ذهب إلى أن التعبد بالقياس واجب عقلاً بالدليل وبيان شبههم.

الشبهة الأولى: أن الأنبياء مأمورون بتفصيل الحكم في كل صورة، والصورة لا نهاية لها، فكيف تحيط النصوص بها؟ فيجيب ردهم إلى الاجتهاد ضرورة؟ والجواب أن هذا فاسد.

535

الشبهة الثانية: قولهم: إن العقل كما دل على العمل العقليّة دل على العمل الشرعيّة، فإنها تترك بالعقل، ومثابته الحكم مناسبة عقليّة متقاضية العقل ورود الشرع بها. والجواب أن هذا فاسد.

536

2. مسألة: في الرّد على من حسم سبيل الاجتهاد بالظن، ولم يجوز الحكم في الشرع إلا بدليل قاطع، وزعموا أنه لا دليل عليه، وإنما الرّد عليهم بإظهار الدليل.

الاستدلال بإجماع الصحابة على الحكم بالرأي والاجتهاد في كل واقعة وقعت لهم ولم يجدوا فيها نصاً. وذكر قول وواقع عنهم يؤكد ذلك

540-537

وخة الاستدلال أنه في هذه المسائل التي اختلفوا واجتهدوا فيها، لا يخلو: إما أن يكون فيها دليل

قَاطِعٌ يَدُّ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ، وَقَدْ حَكَمُوا بِمَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ، فَقَدْ نَبَتْ الْإِحْتِهَادَ. وَإِنْ كَانَ مُمَحَالًّا، إِذْ كَانَ يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ الدَّلِيلَ الْقَاطِعَ أَنْ لَا يَكْتُمَهُ، وَلَوْ أَظْهَرَهُ وَكَانَ قَاطِعًا لَمَا خَالَفَهُ أَحَدٌ. وَلَوْ خَالَفَهُ لَوَجِبَ تَفْسِيْقُهُ وَتَأْيِيْمُهُ.

540

قَالَ أَهْلُ الطَّاهِرِ: إِنَّمَا تُحْكَمُ شَيْءٌ مُتَطَوِّقٌ بِهِ، أَوْ بِدَلِيلٍ ظَاهِرٍ فِيمَا لَيْسَ مُتَطَوِّقًا بِهِ لَا يَخْتَمِلُ التَّأْوِيلَ. اِغْتِرَاضَاتُ الْقَائِلِينَ بِمَنْعِ الْقِيَاسِ وَالْإِحْتِهَادِ بِالرَّأْيِ.

الْإِغْتِرَاضُ الْأَوَّلُ: مَا حَكَاهُ الْجَاهِظُ عَنْ الشُّطْرَمِ: مَنْ أَنَّ الصَّخَابَةَ لَوْ لَزِمُوا الْعَمَلَ بِمَا أَمَرُوا بِهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّفُوا مَا كُتِبُوا الْقَوْلُ فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ، لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمُ التَّهَارُجُ وَالْخِلَافُ. وَهَذَا اِغْتِرَاضٌ مِنْ عَجَزٍ عَنْ إِنكَارِ انْتِفَاقِهِمْ عَلَى الرَّأْيِ، فَتَسَقَّى وَضَلْ بِنَسَبَتِهِمْ إِلَى الضَّلَالِ.

541

الْإِغْتِرَاضُ الثَّانِي: قَوْلُهُمْ: لَا يَصِحُّ الرَّأْيُ وَالْقِيَاسُ إِلَّا مِنْ تَعَصُّيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الشُّكُوتُ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ تَعَصُّيْهِمْ.

543 542

ذَكَرَ نَقُولُ عَنْ الصَّخَابَةِ بِإِنكَارِ الرَّأْيِ وَالتَّخْطِيطَةِ فِيهِ.

543

الْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّا نَبَيَّا بِالْقَوَاطِعِ مِنْ حَمِصِ الصَّخَابَةِ الْإِحْتِهَادَ وَالْقَوْلَ بِالرَّأْيِ، وَالشُّكُوتَ عَنْ الْقَائِلِينَ بِهِ. وَتَبَتَ ذَلِكَ بِالتَّوَاتُرِ. وَمَا نَقَلُوهُ بِحَلَالِهِ فَأَكْثَرُهَا مَقَاطِعُ، وَلَوْ تَسَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ لَوَجِبَ اطِّرَاحُ جَمِيعِهَا، وَالرُّجُوعُ إِلَى مَا تَوَاتَرَ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ صَحَّتْ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ وَتَوَاتَرَتْ أَيْضًا، لَوَجِبَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَشْهُورِ مِنْ اجْتِهَادَاتِهِمْ. فَتَحْمِلُ مَا أَتَوْهُ عَلَى الرَّأْيِ الْمُخَالِفِ لِلنَّصِّ، أَوْ الرَّأْيِ الصَّادِرِ عَنِ الْجَهْلِ الَّذِي تَصُدَّرُ عَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ، أَوْ وَضَعَ الرَّأْيِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، وَالرَّأْيِ الْفَاسِدِ الَّذِي لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ، وَفِي الْقَاطِعِ رَوَايَتُهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

الْإِغْتِرَاضُ الثَّلَاثُ: أَنَّ دَلِيلَ الْإِجْمَاعِ إِنَّمَا يَمُشْكُوتُ الْبَاقِيْنَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ نَاطِلًا لَأَنكَرُوهُ. فَقَوْلُ: لَمْ يَكُنْ سَكَنُوا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَامِلَةِ وَالْمُصَالِحَةِ، خِيفَةُ مَنْ تَوَارَى فِتْنَةُ الرَّجَاحِ، أَوْ سَكَنُوا عَنْ إِطْهَارِ الدَّلِيلِ لِحَقَائِهِ.

544

وَالْجَوَابُ: أَنَّ حَمْلَ سُكُوتِهِمْ عَلَى الْمَجَامِلَةِ وَالْمُصَالِحَةِ وَاتِّصَاءِ الصَّنَةِ، مُحَالٌّ، وَكَذَا سُكُوتُهُمْ لِحَقَائِ الدَّلِيلِ.

545 544

الْإِغْتِرَاضُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُمْ: إِنَّ مَا دَعَرْتَهُ نَقْلُ لِلْحُكْمِ بِالظَّنِّ وَالْإِحْتِهَادِ، فَلَمَّا كُنْهُمْ عَرَفُوا فِيهِ عَلَى صِيْغَةِ عُمُومٍ، وَصِيْغَةِ أَمْرِ، وَاسْتَبْصَحَابِ خَالٍ، وَمَفْهُومِ لَفْظٍ، وَاسْتِثْنَاءِ مَعْنَى صِيْغَةٍ مِنْ خَيْثِ الرُّوْضِ وَاللُّغَةِ، فِي جَمْعِ بَيْنِ آيَتَيْنِ، وَخَيْرَيْنِ، وَصِيْغَةٍ زِدِّ مُقَيَّدَةٍ إِلَى مُطْلَقَةٍ، وَبِنَاءِ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ، وَتَرْجِيْحِ حَبَرٍ عَلَى خَبَرٍ، وَتَقْرِيرِ عَلَى حُكْمِ الْعَقْلِ الْأَصْلِيِّ. وَمَا جَاوَزَ هَذَا كَانَ اجْتِهَادُهُمْ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، لَا فِي تَفْصِيْحِهِ وَاسْتِثْنَائِهِ. وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذَا اِغْتِرَافٌ بِأَنَّهُ لَا خَاجَةَ فِي الْحُكْمِ إِلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ، وَأَنَّ الْحُكْمَ بِالظَّنِّ جَائِزٌ. وَلَكِنْ بَانَ لَنَا عَلَى الْقَطْعِ أَنَّ اجْتِهَادَ الصَّخَابَةِ لَمْ يَكُنْ مَقْصُورًا عَلَى مَا دَعَرْتَهُ، بَلْ حَازُوا ذَلِكَ إِلَى الْقِيَاسِ وَالتَّشْبِيهِ، وَحَكَمُوا بِأَحْكَامٍ لَا يَبْجُكُنْ تَصْحِيْحُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَتَعْلِيلِ النَّصِّ. وَتَفْصِيْحُ مَنَاطِ الْحُكْمِ. ذَكَرْنَا مُثْلَهُ عَلَى ذَلِكَ.

547-546

548-547

ذَكَرَ مَسْأَلَتَيْنِ مَشْهُورَتَيْنِ ثَقُلْنَا عَلَى التَّوَاتُرِ، هُمَا مَسْأَلَةُ الْجِدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةُ الْحَرَامِ.

548

الِإِعْتِرَاضِ الْخَامِسِ. أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا قَالُوا بِالْقِيَاسِ احْتِرَاحًا مِنْ بَلَاءِ أَنْفُسِهِمْ فَهُوَ مُحَالٌ، وَإِنْ قَالُوا بِهِ عَنْ سَمَاعٍ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبِحُثِّ إِظْهَارِ مُسْتَنَدِهِمْ وَالتَّمَسُّكِ بِهِ وَالْخَوَافِ: مِنْ وَخْهَيْنِ:

549

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ مَعَهُمَا أَجْمَعُوا عَلَى الْقِيَاسِ فَقَدْ نَسَبَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْخَطَايَا الثَّانِي: هُوَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ عَنْ مُسْتَنَدَاتٍ كَثِيرَةٍ حَارِجَةٍ عَنِ الْحَضَرِ.

551 550

551

مُسْتَنَدَاتِ الصَّحَابَةِ فِي الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ. مِنَ الْقُرْآنِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2). مِنَ الشُّنَّةِ. وَمِنْهُ حَدِيثُ مُعَاذٍ، وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي أَقْصِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ بَيْنَمَا لَمْ يَرُفْ فِيهِ وَخِي»
الشُّبْهَةُ الْأُولَى: تَمَسُّكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿نَتْلُوهُ كُلَّ شَيْءٍ﴾
الْجَوَابُ مِنْ أَوْجَبِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ أُتِيَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَسْأَلَةُ الْجِدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَالْعَوْلِ، وَالْمُنُونَةِ، وَالْمُقَوَّصَةِ، وَأُتِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ؟ وَالْكِتَابُ بَيِّنٌ إِمَّا بِتَفْهِيمِ طَرِيقِ الْإِعْتِبَارِ، أَوْ بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَالشُّنَّةِ. وَقَدْ ثَبَتَ الْقِيَاسُ بِالْإِجْمَاعِ وَالشُّنَّةِ. فَيَكُونُ الْكِتَابُ قَدْ بَيَّنَّهُ.

552

الثَّانِي: أَنَّكُمْ حَرُمْتُمْ الْقِيَاسَ، وَلَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بَيِّنٌ تَحْرِيمِهِ.
الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ وَهَذَا حُكْمٌ بِغَيْرِ الْمَنْزِلِ وَالْجَوَابُ أَنَّ الْقِيَاسَ نَاقِضٌ بِالشُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الْمَنْزِلُ.
الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، «وَلَا تَقَعْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ»، «إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا»، «إِنْ يَغْضُ الظَّنُّ إِنْهُمْ».

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ إِذَا عَلِمْنَا كَوْنُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ حَرُمَ عَلَيْنَا الرُّتَا فِي الْبُرِّ، ثُمَّ طَعْنَا، كَانَ الْحُكْمُ مَقْطُوعًا بِهِ لَا مَطْلُوبًا، كَمَا إِذَا طُنَّ الْفَاصِي صِدْقُ الشُّهُودِ، وَكَمَا فِي الْقَبِيلَةِ، وَخِزَاءِ الصَّيْدِ، وَأَبْوَابِ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ.

553

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ قَالُوا: وَأَنْتُمْ تُجَادِلُونَ فِي الْقِيَاسِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ يُجَادِلُونَ فِي نَعْيِهِ وَإِطْلَالِهِ.
الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: نَعْلَتُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ قَالُوا: وَأَنْتُمْ تَرُدُّونَ إِلَى الرَّأْيِ.
وَالْجَوَابُ: بَلْ الرَّدُّ إِلَى الْمِلَلِ الْمُسْتَنْبَعَةِ مِنْ نَصُوصِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «تَمْتَلِكُ هَذِهِ الْأُمَّةُ رُتْهَ الْكِتَابِ، وَرُتْهَ بِالْشُّنَّةِ، وَرُتْهَ بِالْقِيَاسِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ ضَلُّوا»
وَالْجَوَابُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الرَّأْيَ الْمُخَالِفَ لِلنَّصِّ.

الشبهة السابعة: قول الشيعة وأهل التعليم: إنكم اعترفتم بطلان القياس بخلاف النص، والنصوص محيطه بجميع المسائل، وإنما يغلونها الإمام المقصوم، وهو نائب الرسول، فيجث مراجعته. والحوادث: أنا نسلم بطلان القياس مع النص، ونسلم إمكان الربط بالصواب والروابط الكلية. لكنكم اخترعتم هذه الدعوى، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين اختلفوا.

554

القول في شبههم المقتضية: وهي ست:

الشبهة الأولى: قول الشيعة والتعليمية: إن الاختلاف ليس من دين الله، وفي رد الحلق إلى الظنون ما يوجب الاختلاف ضرورة والرأي منبع الخلاف.

555

ذكر آيات وأثار في دم الاختلاف.

557-555

والتجواب: أن الذي يراه تصويب المجتهدين، والمختهد مأمور باتباع طئه، وإن خالقه غيره.

الحوادث عن الآيات والآثار.

557

الشبهة الثانية: قولهم: النفي الأصلي معلوم، والاستثناء عنه بالنص معلوم، فيبقى المسكوت عنه

على النفي الأصلي معلوم. فكيف يرفع المعلوم على القطع بالقياس المظنون؟

والجواب: أن العموم، والطواهر، وخبر الواحد، وقول المقوم في أروض الجنائيات والتفقات وخراء الصييد،

وصديق الشهود، وصديق الخائب في مجلس الحكم، كل ذلك مطلق. ويرفع به النفي الأصلي.

الشبهة الثالثة: قولهم: كيف يتصرف بالقياس في شرع مناه على التحكم والتعبد، والفرق بين

المتأثرات، والخم بين المقررات؟ ذكر أمثلة على ذلك.

والجواب: أن الأحكام ثلاثة أقسام: قسم لا يعلل أصلاً، وقسم يعلم كونه معللاً، وقسم يتردد فيه،

فحين لا نقيس ما لم يقم له دليل على كونه حكم معللاً، ودليل على عين العلة المستنبطة، ودليل على

558

وجود العلة في الفرع.

الشبهة الرابعة: قولهم: إن النبي عليه السلام قد أوتي حوامع الكلم، فكيف يليق به أن تترك

الوجيز المفهم، وتغبدل إلى الطويل الموهم؟ فتعبدل عن قوله: حرمت الربا في كل مظفوم، أو كل مكبل،

إلى عذ الأشياء الستة؟

والجواب: أنه لو ذكر الأشياء الستة، وذكر معها أن ما عداها لا ربا فيه، وأن القياس حرام فيه، لكان

ذلك أصرح، فلم لم يفعل؟

الشبهة الخامسة: قولهم: إن الحكم إن ثبت في الأصل بالنص لا بالعلة، فكيف يثبت في الفرع

559

بالعلة وهو نابع للأصل؟

والجواب: أن الحكم في الأصل يثبت بالنص. وفائدة استنباط العلة المظنونة إما تعدية العلة، وإما

الوقوف على مناط الحكم المظنون للمصلحة، وما زوال الحكم عند زوال المانع.

الشبهة السادسة: وهي عمدتهم الكبرى. أن الحكم لا يثبت إلا بتزويق، والعلة عابثها أن تكون

منصوصاً عليها. فإد، كانت العلة المنصوصة لا يمكن تعديتها لفصول بعضها، فالمستنبطة كيف تعدى.

الحوادث: أن نفاة القياس ثلاث فرق: إذ منهم من قال: التخصيص على العلة كذكر اللفظ العام. فقد

أقر هذا القائل بالإلحاق، وإنما أنكر تسميته قياساً.

560

المرقبي الثاني: أجازوا القياس بالعلة المنصوصة دون المشتبهة.
المرقبي الثالث: وهو من أنكر الإلحاق مع التنصيص على العلة، فتستقيم لهم هذه الحجة.
وجوابهم من ثلاثة أوجه:

561

الأول: أن الصيرفي، من أصحابنا، يشوف إلى النسبة.
الوجه الثاني: أن الأمة مجمعة على المرقبي.

562

الوجه الثالث: أن قول القائل: لا تأكل هذه الخبيثية لأنها سم، فأهل اللغة متفقون على أن مفعول
هذا التعليل تعدي النهي إلى كل ما فيه العلة.

563

خاصية الخل قد يعلم ضرورة سقوط اعتبارها. وقد يعلم ذلك ظنا سكون النفس إليه. والصحابة
رضي الله عنهم قد عولوا على الظن، فعلمت أنهم فهموا من النبي عليه السلام قطعاً إلحاق الظن بالقطع
وقد اختلفوا في مسائل، ولو كانت قطعية لما اختلفوا فيها، فعلمنا أن الظن كالعلم. أما حيث انتهى الظن
والعلم وحصل الشك فلا يقدم على القياس أصلاً.

565

1. مسألة: مذهب النظام أن العلة المنصوصة توجب الإلحاق، لكن لا بطريق القياس، بل بطريق
اللفظ والعموم. وهذا فاسد.

2. مسألة: ذهب القاشاني والنهرواي إلى الإقرار بالقياس لأجل إجماع الصحابة، لكن خصصا
ذلك بموضعين:

أحدهما: أن تكون العلة منصوصة.

الثاني: الأحكام المتعلقة بالأنساب

هذا المذهب يمكن تبرُّله على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يشترطوا مع هذا أن يقول: وحُرِّمَتْ كُلُّ مُشَارِكٍ لِلْعَمْرِ فِي الشَّدَةِ. ويقول في زعم غيره:
«وحكمي على الواحد حكمي على الجماعة». فهذا ليس قولاً بالقياس، بل بالعموم.

الثاني: أن لا يشترط هذا، ولا يشترط أيضاً ورود التعمد بالقياس. فهذا زيادة علينا.

الثالث: أن يقول: مهما ورد التعمد بالقياس حاز الإلحاق بالعلة المنصوصة. فهذا قول حش في الأصل،
خطأ في المنصير.

بيد أن لفظ منارين في العلة المشتبهة. أخذهما: أصل العلة، والآخر. إلحاق الفرع بالأصل، فإنه
مشروط باتِّفاء الفوارق. وفي العلة المنصوصة مشار الظن واحد. وهو إلحاق الفرع.

567-566

الرَّد على احتجاجهم بأن العلة المشتبهة لا يؤمن فيها الخطأ.

567

3. مسألة: الرَّد على من فرق بين المعمل والتذك في القياس

568

الباب الثاني: في طريق إنباب علة الأصل وكيفية إقامة الدلالة على صحة إحد الأقسية.

المقدمة الأولى: في مواضع الاختتمال من كل قياس: وهي ستة:

الأول: يجوز أن لا يكون الأصل معلولاً عند الله تعالى

الثاني: أنه إن كان معلولاً، فلعله لم يصب ما هو العلة عند الله تعالى.

الثالث. أنه إن أصاب في أصل التعليل، وفي عين العلة، فلعلة قصر على وصفتين أو ثلاثة، وهو معلل به مع قرينة أخرى زائدة على ما قصر اختياره عليه.

الرابع: أن يكون قد جمع إلى العلة وصفا ليس مناطا للحكم فإراد على الواجب.

الخامس: أن نصيب في أصل العلة، ونقيسها، ونسطها، لكن يخطئ في وجودها في الفرع.

السادس: أن يكون قد استدل على تصحيح العلة بما ليس بدليل

وزاد آخرون احتيالا سابقا. وهو الخطأ في القياس. وهذا خطأ.

المآثر الستة لا ختمال الخطأ إنما تستقيم على مذهب من يقول: المصيب واحد.

المقدمة الثانية: أن هذه الأدلة لا تكون إلا سمعية.

بيان أنه لا يثبت الحكم إلا توقيفا، لكن ليس طريق معرفة التوقيف في الأحكام محرذ النص، بل النص والعموم والخصوى ومفهوم القول وقرائن الأحوال وشواهد الأصول، وأنواع الأدلة، فكذلك إثبات العلة تتبع طرقة، ولا يقتصر فيه على النص.

المقدمة الثالثة: أن إلحاق المشكوت بالمنطوق تنقسم إلى مقطوع ومظنون، والمقطوع به على مرتبتين:

أحدهما: أن يكون المشكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق به. وقد اختلفوا في تسمية هذا قياسا،

وتبعه تسميته قياسا.

هذا الجنس قد يُلحق بأدبائه ما يشبهه من وجه، ولكنه بعيد الظن دون العلم.

المؤنة الثانية: ما يكون المشكوت عنه مثل المنطوق به. وربما اختلفوا في تسميته قياسا.

هذا جنس يرجع حاصله إلى العلم بأن الفارق بين المشكوت عنه والمنطوق به لا مدخل له في التأخير في جنس ذلك الحكم.

صابط هذا الجنس أن لا يحتاج إلى التعرض للعللة الجامعة، بل يتعرض للفارق

يتعلق بأدبائه هذا الجنس ما هو مظنون.

من هذا الجنس ما يتعلق بتفصيل مناط الحكم.

لإلحاق المشكوت عنه بالمنطوق طريقان متباينان:

أحدهما: الإلحاق بنهي الفارق.

الطريق الثاني: الإلحاق للاستواء في العلة. وهذا هو الذي يسمى قياسا بالاعتقاف.

الطريق الأول ينتظم حيث لم تُعرف علة الحكم، بل ينتظم في حكم لا يُعلل، وينتظم حيث عرف أنه

معلل لكن لم تتعين العلة وينتظم حيث ظهر أصل العلة وتعين أيضا، ولكن لم تتلخص بعد أوصافها.

أما الطريق الثاني فلا يمكن إلا بعد تعين العلة، وتلخيصها بحددها وتوحيدها، وبيان تحقيق وجودها بكمالها في

الفرع. وكل واحد من الطريقتين ينقسم إلى مقطوع به وإلى مظنون.

القياس المتفق عليه هو رد فرع إلى أصل بعلة جامعة بينهما.

وهذا القياس يحتاج إلى إثبات مقدمتين: أحدهما مثلا أن علة تحريم الخمر الإفساد. والثانية: أن

الإفساد مؤخوذ في الشبذ

569

570

571

572

573

574

575

القسم الأول: إثبات العلة بأدلة تقيلية.

وذلك إما يستفاد من صريح النطق أو من الإيماء، أو من التنبية على الاستنباط.

الضرب الأول: الصريح، وذلك أن يرد فيه لفظ التعليل.

الضرب الثاني: التنبية والإيماء على العلة.

الضرب الثالث: التنبية على الاستنباط بترتيب الأحكام عليها بصيغة الجزاء والشرط، وبإلقاء الربي

هي للتفقيب والتسبيب. ويلتحق بهذا القسم ما يربطه الراوي بقاء الترتيب، وكذا كل حكم حدث عقيب

577-576

وصف حادث.

ما رتب على غيره بقاء الترتيب، وصيغة الجزاء والشرط، يدل على أن المرتب عليه معتبر في الحكم

578-577

لا معالة.

579

القسم الثاني: في إثبات العلة بالإجماع على كونها مؤثرة في الحكم.

579

ذكر أمثلة عليه.

581

القسم الثالث: في إثبات العلة بالاستنباط وطري الاستدلال.

وهي أنواع: النوع الأول: الشر والقسيم: وهو دليل صحيح، وذلك بأن يقول: هذا الحكم مغلل،

ولا علة له إلا كذا أو كذا، وقد بطل أحدهما، فتعين الآخر.

يحتاج ههنا إلى إقامة الدليل على ثلاثة أمور.

أحدها: أنه لا بد من علامة تصبط مجرى الحكم عن موقعه.

الثاني: أن يكون سببه خاصاً لكل ما يمكن أن يسمى علة.

إفساد سائر العلل نازة يكون يتبين سقوط أثرها في الحكم، بأن يظهر بقاء الحكم مع انتفاها، أو بانتفاها

بأن يظهر انتفاء الحكم مع وجودها.

النوع الثاني من الاستنباط: إثبات العلة بإدعاء مناسبتها للحكم.

الاختفاء بمحذور المناسبة في إثبات الحكم مختلف فيه والمزاد بالمناسب ما هو على منهاج المصالح،

يحيث إذا أضيف الحكم إليه انتظم

المناسب ينقسم إلى مؤثر وملام ومغريب.

582

المؤثر: هو ما ظهر تأثيره في الحكم بالإجماع أو الشر. وإذا ظهر تأثيره فلا يحتاج إلى المناسبة.

الملام: عبارة عما لم يظهر تأثيره فيه في غير ذلك الحكم، لكن ظهر تأثيره في جنس ذلك

الحكم. ذكر أمثلة عليه.

الغريب: هو الذي لم يظهر تأثيره، ولا ملا، منه ينجس تصرفات الشرع ذكر أمثلة عليه.

583-582

المؤثر مقبول باتفاق القائلين بالفقاس.

583

وأما المناسب الغريب فهذا في محل الاختفاء.

الاغتراف بأنه تحكم بالتعليل، من غير دليل تشهد لإضافة الحكم إلى علته. والجواب بأن إثبات

الحكم على وفقه تشهد للاختفاء الشرع له، وتبطل ذلك على الطن

الاغتراف بأن هذا غلب، لأنه يحتمل أن يكون حكم الشرع بنحرير الحمر مثلاً تعظماً وتحكماً.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِمَعْنَى آخَرٍ مُنَاسِبٍ لَمْ يَظْهَرْ لَنَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلإِسْكَارِ فَالْحُكْمُ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ
الاحتمالات تَحْكُمُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ.

وَالْخَوَاتِ: بَأَنَّ هَذَا الإِحْتِمَالَ يَرْجِعُ عَلَى إِحْتِمَالِ التَّحْكُمِ، بِمَا رُذِّبَ مَذَهَبُ مُنْكَرِي الْقِيَاسِ، فَقَدْ عَلِمَ
مِنْ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اتِّبَاعَ الْعِلَلِ، وَأَطْرَاحَ تَتْرِيلِ الشَّرْعِ عَلَى التَّحْكُمِ مَا أَمْكَنَ. وَأَمَّا الإِحْتِمَالُ أَنْ
584 فِيهِ مَعْنَى آخَرٍ مُنَاسِبَةٍ هُوَ التَّابِعُ لِلشَّارِعِ، وَلَمْ يَظْهَرْ لَنَا، فَهُوَ وَهُمْ مُحْصًى.

تَقْرِيرُ أَنَّ غَلْطَةَ الظَّنِّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْتَبِيدُ إِلَى مِثْلِ هَذَا، وَتَعْتَمِدُ انْتِمَاءَ الظَّاهِرِ فِي مَعْنَى آخَرٍ لَوْ ظَهَرَ
لَبَطَلَتْ غَلْطَةُ الظَّنِّ. وَلَوْ فَتَحَ هَذَا النَّاسُ لَمْ يَسْتَقِيمْ قِيَاسٌ.

يَبِينُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَهْمِ الَّذِي هُوَ عِنَاةٌ عَنْ مِثْلِ النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُرْجِحٍ، وَالظَّنِّ الَّذِي هُوَ عِنَاةٌ
586 عَنْ الْمَثَلِ بِسَبَبٍ.

إِذَا فَتَحَ بَأَنَّ الْقِيَاسَ فَالضَّبْطُ بَعْدَهُ غَيْرٌ مُمَكِّنٌ، لَكِنْ يُتَّبَعُ الظَّنُّ. وَالظَّنُّ عَلَى مَرَاتِبٍ. وَأَقْوَاهُ: الْمُؤَثَّرُ،
وَدُونُهُ الْمَلَانِمُ، وَدُونُهُ الْمُنَاسِبُ الَّذِي لَا يَلَانِمُ. وَهُوَ أَيْضًا دَرَجَاتٌ. وَلَا يُمْكِنُ ضَبْطُ دَرَجَاتِ الْمُنَاسِبَةِ أَصْلًا.
588-587 بَلْ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ ذَوْقٌ

الْمَعْنَى بِاعْتِبَارِ الْمَلَاءَمَةِ وَشَهَادَةِ الْأَصْلِ الْمَعْنَى أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:
مَلَانِمٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ يَقْبَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِلِينَ، وَمُنَاسِبٌ لَا يَلَانِمُ، وَلَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ،
فَلَا يُقْتَلُ قَطْعًا عِنْدَ الْقَائِلِينَ

وَمُنَاسِبٌ يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ لَكِنْ لَا يَلَانِمُ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ الإِحْتِمَادِ، وَمُنَاسِبٌ لَا يَشْهَدُ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ
وَهُوَ الإِسْتِدْلَالُ الْمُرْسَلُ، وَهُوَ أَيْضًا فِي مَحَلِّ لَاجْتِهَادٍ.

588 الْقَوْلُ فِي الْمَسَالِكِ الْفَاسِدَةِ فِي اثْنَاتِ عِلَّةِ الْأَصْلِ.

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: الْمَسْلُكُ الْأَوَّلُ: الإِسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهَا بِانْتِمَاءِ الْمُقَارِصِ. وَهَذَا فَاسِدٌ.

589 الْمَسْلُكُ الثَّانِي: الإِسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهَا بِأَطْرَادِهَا وَخَرَابَاتِهَا فِي حُكْمِهَا. وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا
سَلَامَتُهَا عَنْ مُقْبِدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ النُّقْصُ.

الْمَسْلُكُ الثَّالِثُ: الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ. وَهُوَ فَاسِدٌ.

مَا ثَبَتَ الْحُكْمُ «بُيُوتُهُ» فَهُوَ عِلَّةٌ، فَكَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ زَالٌ بِزَوَالِهِ. أَمَا مَا ثَبَتَ «مَعَ بُيُوتِهِ» وَزَالَ هَمْعٌ
590 زَوَالِهِ فَلَا يَلْزَمُ كَوْنُهُ عِلَّةً. أَمَا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ وَتَقْسِيمٌ، كَانَ ذَلِكَ حُجَّةً.

الِاغْتِرَاصُ عَلَى إِطْرَافِ هَذَا الْمَسْلُكِ مَعَ الْقَوْلِ بِنُصُوبِ الْمُجْتَهِدِينَ.

ذَكَرَ خَوَابِ الْقِيَاسِ، وَأَنَّ فِيهِ نَظْرًا، وَيَبَيَّنُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُصِيبٌ إِذَا اسْتَوْفَى النَّظْرَ وَأَقَمَّهُ، وَأَمَّا إِذَا فَضَى
591-590 سَبَاقِ الرَّأْيِ وَتَادِي النَّوْهِمِ، فَهُوَ مُخْطِئٌ فَإِنْ سَمَرَ وَقَسَمَ فَقَدْ أَتَمَّ النَّظْرَ وَأَصَابَ.

592 الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي قِيَاسِ الشَّيْءِ وَالنَّظَرِ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ أَطْرَافٍ.

592 الطَّرْفُ الْأَوَّلُ: فِي حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَأَمْنِيَّتِهِ وَتَفْصِيلِ الْمَذَاهِبِ فِيهِ، وَإِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ.

اسْمُ الشَّيْءِ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِيَاسٍ. وَكَذَلِكَ اسْمُ الطَّرْدِ. لَكِنَّ الْعِلَّةَ الْجَامِعَةَ بِنَ كُنْتُ مُؤَثَّرَةً أَوْ مُنَاسِبَةً
عُرِفَتْ بِأَشْرَفِ صِفَاتِهَا وَأَقْوَاهَا، وَهُوَ التَّأْيِيدُ وَالْمُنَاسِبَةُ، دُونَ الْأَخْسَرِ الْأَعْمِ الَّذِي هُوَ الْإِطْرَادُ وَالْمُشَابَهَةُ. فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لِلْعِلَّةِ حَاصِيٌّ إِلَّا الْإِطْرَادُ الَّذِي هُوَ أَعْمُ أَوْصَافِ الْعِلَلِ، وَأَصْعَقَتْهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّحَّةِ، خُصَّ

باسم الطرد، لا لاختصاص الإطراد بها، لكن لأنه لا خاصية لها سواء. فإن أضاف إلى الإطراد زيادة، ولم ينه إلى درجة المناسِب والمؤثر، سُمي شبهًا. وتلك الزيادة هي مناسبة الوصف الجامع لعلّة الحكم، وإن لم يناسب نفس الحكم.

592

595-593

ذكر سته أمثلة لقياس الشئ وتفصيل القول فيها.

595

إقامة الدليل على صحته الدليل إما أن يطلب من المناظر، أو يطلعه المجتهد من نفسه. أما المجتهد فهذا الجنس بما يغلب على صن بعض المجتهدين. فمن أثر ذلك في نفسه حتى علب ذلك على طئه، فهو كالمناسب، فهو صحيح في حقه. ومن لم يغلب ذلك على طئه فليس له الحكم به، وأما المناظر فلا يمكن إقامة الدليل عليه على الخصم المتكبر.

المجتهدون الموقنون بالشئ لا ينبغي أن يضطربوا في المناظرة على فتح باب المطالبة أصلاً، كما هو مذهب القدماء.

596

الطرد الشيعي يمكن إسناده على القول بطريق أقرب من المالكية.

إن لم يستحسن هذا الاصطلاح فليقع الاصطلاح على أن ينشر المقلل أوصاف الأصل.

597

الطريق إما اصطلاح القدماء، وإما الإكتفاء بالشئ، وإما إبطال القول بالشئ رأساً.

598

الطرف الثاني: في بيان التدريج في متارل هذه الأقيسة من أعلاها إلى أدناها.

598

القياس أربعة أنواع: المؤثر، ثم المناسب، ثم الشبهة، ثم الطرد.

أعلاها: المؤثر، وهو باعتبار النظر إلى عين العلة وجنسها، وعين الحكم وجنسه، أربعة: لأنه إما أن يظهر تأثير عيته في عين ذلك الحكم، أو تأثير عيته في جنس ذلك الحكم، أو تأثير جنسه في جنس ذلك الحكم، أو تأثير جنسه في عين ذلك الحكم. الأول في المرتبة أن يظهر تأثير عيته في عين ذلك الحكم، فهو الذي يقال له أنه في معنى الأصل، الثاني في المرتبة: أن يظهر تأثير عيته في جنس ذلك الحكم لا في عيته، وهو دون الأول، الثالث في المرتبة: أن يؤثر جنسه في عين ذلك الحكم، وهو الذي حص باسم «الملائم» وخص اسم «المؤثر» بما ظهر تأثير عيته في عين الحكم، الرابع في المرتبة: ما ظهر تأثير جنسه في جنس ذلك الحكم، وهو الذي سمي «المناسب الغريب». المؤلفون من عادة الشرع هو الذي يعرف مقاصد الشرع. والعادة تارة تثبت في جنس، وتارة تثبت في عين. ثم للجنسية أيضاً مراتب.

600-598

الأشياء أصعب الأوصاف، لأنها لا تقتصد بالعادة المألوفة إلا من حيث أنه من جنس الأوصاف التي قد يضبط الشرع الأحكام بها. وأقواها المؤثر الذي ظهر أثر عيته في عين الحكم.

601

تنبيه آخر على خواص الأقيسة.

المؤثر من خاصيته أن يستغني عن الشر والحضر. أما المناسب فلم تثبت إلا بشهادة المناسبة، وإن ثبت الحكم على وفقها. فإذا ظهرت مناسبة أخرى اتحدت الشهادة الأولى. فلا يتم بطل المجتهد في التعليل بالمناسب ما لم يقتضه في مناسب آخر أقوى منه، ولم يتوصل بالسبر إليه والشبهة من خاصيته أنه يحتاج إلى نوع ضرورة في اشتراط مناط الحكم. وقام النظر في الشئ أن يقال: لا يد من علامة، ولا علامة أولى من هذا، فإذا هو العلامة.

601

الطرف الثالث: في بيان ما يظن أنه من الشئ المختلف فيه وليس منه وهي ثلاثة أقسام العنتم

الأول: ما عرّف منه مناط الحكم قطعاً، وانفتح إلى تحقيق المنطوق. وهذا خطأ. القسم الثاني: ما عرّف منه مناط الحكم، ثم اجتمع مناطان متعارضان في موضع واحد. فيجب ترجيح أحد المنطوقين ضرورة فلا يكون ذلك من الشبهة. القسم الثالث: لم يوجد فيه كل مناط على الكمال، لكن تركبت الواقعة من مناطين، وليس يتمخص أحدهما، فيحكم فيه بالأغلب. وهذا أشبه هذه الأقسام الثلاثة ما أخذ الشبهة. يعلم غلّة أحد المتعينين نازة بالنقض عن حقيقة الذات، ونازة بالأحكام وكثرتها، ونازة بقوة بعض الأحكام. وحاصيته في الدلالة وهو مجال نظر المجتهدين.

604-602

606

الباب الرابع: في أركان القياس وشروط كل ركن: الركن الأول: وهو الأصل. وله شروط ثمانية:

الشرط الأول: أن تكون حكم الأصل ثابتاً الشرط الثاني: أن تكون الحكم ثابتاً بطريق سمي شرعي الشرط الثالث: أن يكون الطريق الذي به عرف كون المشتبب من الأصل علة سمي الشرط الرابع: أن لا يكون الأصل فرعاً لأصل آخر. الشرط الخامس: أن يكون دليل إثبات العلة في الأصل مخصوصاً بالأصل، لا يتم الفرع. الشرط السادس: قال عثمان التلي: شرط الأصل أن يقوم دليل يجوز القياس عليه. وقال قوم: بل أن يقوم دليل على وجوب تغليله. وهذا كلام محتل لا أصل له. الشرط السابع: أن لا يتغير حكم الأصل بالتغليل الشرط الثامن: أن لا يكون الأصل مغدولاً به عن سبب القياس.

608-606

608

قاعدة: الخارج عن القياس لا يقاس عليه غيره.

يطلق اسم الخارج عن القياس على أربعة أقسام مختلفة: القسم الأول: ما استثنى عن قاعدة عامة وخُصص بالحكم، ولا يعقل معنى التخصيص، فلا يقاس عليه غيره القسم الثاني: ما استثنى عن قاعدة سابقة، وينطرق إلى استثنائه معنى فهذا يقاس عليه كل مسألة دارت بين المشتبب والمشتبب، وشركت المشتبب في علة الاستثناء. القسم الثالث: القاعدة المشتببة المشتببة التي لا يعقل معناها، فلا يقاس عليها غيرها، لتعذر العلة. القسم الرابع: في القواعد المتداة القديمة الطرية لا يقاس عليها، مع أنه يعقل معناها.

612

الركن الثاني للقياس: الفرع وله خمسة شروط:

الشرط الأول: أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع الشرط الثاني: أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل. الشرط الثالث: أن لا يفارق حكم الأصل في جنسية، ولا في زيادة، ولا نقصان. الشرط الرابع: أن يكون الحكم في الفرع بما ثبتت جملته بالنقض، وإن لم يثبت تفصيله. وهذا فاسد. الشرط الخامس: أن لا يكون الفرع منصوصاً عليه.

613-612

613

الركن الثالث: الحكم: شرطه أن يكون حكماً شرعياً لم يتعبد فيه بالعلم.

613

1. مسألة: الحكم العقلي والاسم اللغوي لا يثبت بالقياس.

2. مسألة: ما تعبد فيه بالعلم لا يجوز إثباته بالقياس.

3. مسألة: الخلاف حول إثبات النفي بالأصل بالقياس. والمختار أنه يجري فيه قياس الدلالة لا قياس العلة. والنفي الطارئ حكم شرعي يفتقر إلى علة، فيجري فيه قياس العلة.

615

4. مسألة: كل حكم شرعي أمكن تغليله فالقياس جار فيه.

حُكْمُ الشَّرْعِ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: نَفْسُ الْحُكْمِ، وَالثَّانِي: نَصَبُ أَسْبَابِ الْحُكْمِ.

الرَّدُّ عَلَى أَبِي زَيْدٍ الدُّومِيّ حَيْثُ أَتَكَرَّ هَذَا النَّوعُ مِنَ التَّغْلِيلِ.

إِنْكَانَ الْقِيَاسُ فِي الْأَسْبَابِ عَلَى مَنَهِجَيْنِ: الْمَنَهِجُ الْأَوَّلُ: مَا لَقِبَ بِتَنْجِيعِ مَنَاطِ الْحُكْمِ الْمَنَهِجُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا انْفَتَحَ ثَابِتُ الْمَنَهِجِ الْأَوَّلِ تَعْدِيًّا إِلَى اتِّبَاعِ الْحُكْمِ وَالتَّغْلِيلِ بِهَا، فَإِنَّ لَنَا تَعْنِي بِالْحِكْمَةِ إِلَّا الْمَصْلَحَةَ الْمُحِيلَةَ الْمُنَاسِبَةَ.

616

5. مَسْأَلَةٌ: هَلْ يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي الْكَفَّارَاتِ وَالْجُدُودِ؟ وَيَبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ تَغْلِيلِ الْحُكْمِ، وَتَغْلِيلِ السَّبَبِ.

619

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الْعِلَّةُ.

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ حُكْمًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَصْفًا مَحْسُوسًا عَارِضًا، أَوْ لَازِمًا، أَوْ مِنْ أَعْمَالِ الْمُكَلَّفِينَ، أَوْ وَصْفًا مُعَرَّدًا، أَوْ مُرَكَّبًا مِنْ أَوْصَافٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِبًا وَغَيْرَ مُنَاسِبٍ، أَوْ مُتَّصِمًا بِمَصْلَحَةٍ مُنَاسِبَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ الْعِلَّةُ مُوجُودَةً فِي الْحُكْمِ. الْعِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ تَفَارِقُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي الْعِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ.

كَيْفِيَّةُ إِضَافَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْعِلَّةِ وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

1. مَسْأَلَةٌ: تَخْلُفُ الْحُكْمِ عَنِ الْعِلَّةِ مَعَ وَجُودِهَا وَهُوَ الْمَلْقَبُ بِالنَّقْضِ وَالتَّخْصِصِ. وَسَبِيلُ كُنْهِفِ الْغِطَاءِ عَنِ الْحَقِّ أَنْ تَخْلُفَ الْحُكْمُ عَنِ الْعِلَّةِ بِعَرَضٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: الرَّجْعَةُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَعْرِضَ فِي صَوْبِ جَزَائِ الْبَلَاءِ مَا يَتَنَبَّحُ اطِّزَادَهَا، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى «نَقْضًا». وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، وَإِلَى مَا لَا يَطْهَرُ ذَلِكَ مِنْهُ.

620

مَا ظَهَرَ أَنَّهُ وَرَدَ مُسْتَشْنَى عَنِ الْقِيَاسِ، مَعَ اسْتِثْنَاءِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَرُدُّ نَقْضًا عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَا يُفْسِدُ الْعِلَّةَ. بَلْ يَخْصُصُهَا بِمَا وَرَاءَ الْمُسْتَشْنَى. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَى عِلَّةٍ مَقْطُوعَةٍ أَوْ مَقْلُوبَةٍ. مَا لَمْ يَرُدَّ مَوْرِدَ الْاسْتِثْنَاءِ فَلَا يَحِلُّ: إِمَّا أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْعِلَّةِ الْمُتَّصِصَةِ، أَوْ عَلَى الْمَقْلُوبَةِ:

إِنْ وَرَدَ عَلَى الْمُتَّصِصَةِ فَلَا يَتَصَوَّرُ هَذَا إِلَّا بِأَنْ يَتَغَلَطَ مِنْهُ فَيَدَّ عَلَى الْعِلَّةِ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ قَامَ الْعِلَّةَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَيَجِبُ تَأْوِيلُ التَّغْلِيلِ.

621

إِذَا وَرَدَ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَقْلُوبَةِ لَا فِي مَعْرِضِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَانْقَدَحَ جَوَابُ عَنْ مَحَلِّ النَّقْضِ مِنْ طَرِيقِ الْإِخَالَةِ إِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مُحِيلَةً، أَوْ مِنْ طَرِيقِ الشَّكِّ إِنْ كَانَتْ شَكِّيًّا، فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا لَمْ يَكُنْ قَامَ الْعِلَّةَ، وَانْطَلَفَ عَلَى الْعِلَّةِ قَيْدٌ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّقْضِ، بِهِ يَنْدَفِعُ النَّقْضُ. أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ مُحِيلَةً وَلَمْ يَنْدَفِعْ جَوَابُ مُنَاسِبٍ، وَأَتَكَرَّ أَنْ يَكُونَ النَّقْضُ دَلِيلًا عَلَى مَسَادِ الْعِلَّةِ، وَأَمُكِّنَ أَنْ يَكُونَ مُعَرِّفًا لِاخْتِصَاصِ الْعِلَّةِ بِمَجْرَاهَا بِوَصْفٍ مِنْ قِبَلِ الْأَوْصَافِ الشَّكِّيَّةِ نَقْصِلُهَا عَنْ غَيْرِ مَجْرَاهَا، فَهَذَا الْاِخْتِرَازُ عَنْهُمْ فِي الْحَدِّ لِلْمُتَنَظِّرِينَ أَمَّا الْمُجْتَهِدُونَ فَيَنْتَبِهُ كُلُّ مُخْتَبِهٍ مَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ

622

يَجُوزُ أَنْ يُصَرِّحَ الشَّرْعُ بِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ، وَاسْتِثْنَاءِ صُورَةٍ حُكْمٍ عَنْهَا. وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ، وَاحْتَمَلَ نَعْيَ الْحُكْمِ مَعَ وَجُودِ الْعِلَّةِ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِفْسَادِ الْعِلَّةِ، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِتَخْصِصِ الْعِلَّةِ. فَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ قَطْعِيَّةً كَانَ تَثْبِيلُهَا عَلَى التَّخْصِصِ أَوَّلَى مِنَ التَّثْبِيلِ عَلَى نَسْخِ الْعِلَّةِ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ مَقْلُوبَةً، وَلَا مُسْتَشْنَدَ لِلظَّنِّ إِلَّا اثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي مَوْضِعٍ عَلَى وَفْقِهَا، فَيَقْطَعُ هَذَا الظَّنَّ بِإِعْرَاضِ الشَّرْعِ عَنْ اتِّبَاعِهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. وَإِنْ كَانَتْ مُسْتَقِلَّةً مُؤَثَّرَةً كَانَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ الْإِجْتِهَادِ

623

الوجه الثاني لانتفاء حكم العلة أن يقتضي لا لخلل في نفس العلة، لكن يندفع الحكم عنه بمعارضة علة أخرى دافعة. فهذا السط لا يرد نقضا على المناظر، ولا يبيح لنظر المجتهد فسادا في العلة.

الوجه الثالث: أن يكون النقض مائلا عن صوب جريان العلة، ويكون تخلف الحكم لا لخلل في ركن العلة، لكن لعدم مصادفتها محلها، أو شرطها، أو أهلها. فهذا جنس لا يلتفت إليه المجتهد، لأن نظره في تحقيق العلة، دون شرطها ومحلها. فهو مائل عن صوب نظره. أما المناظر فهذا إما اختلف الخلدون فيه.

624 623

625

ما يعزب به أن المسألة مستثناة ليست نافية للعلة. والكلام على العلة في مسألة المصروع.

اسم العلة مستعار في العلامات الشرعية. وقد استعاروها من ثلاثة مواضع: الموضع الأول: الاستعارة من العلة العقلية، وهو عبارة عما يوجب الحكم لذاته. الموضع الثاني: الاستعارة من النوعات فإن الباعث على الفعل يسمى علة الفعل. الموضع الثالث: علة المريض. وما يظهر المرض عنده وبهذا الاعتبار سمي الفقهاء الأستلاب عللا. واتكروا الأستاذ أبو إسحاق تخصيص العلة، وإن كانت منصوصة. والعلة إن أخذت من العلة العقلية لم يكن للفرق بين المحل والعلة الشرعية والشرط معنى، بل العلة المجموع.

627-626

2 مسألة: اختلفوا في تغليب الحكم بعلمين. والصحيح جوازهم، ودليل جوازهم وقوعه وتبين أنه إذا فاسد العلل على أصل بعينه، فذكر المصروع علة أخرى في الأصل. بطل استشهاده بالأصل إن كانت علة ثابتة بطريق المناسبة المجردة، دون التأثير، أو بطريق العلامة الشبهة. أما إن كان بطريق التأثير، فاعتراض علة أخرى بها لا يفسدها.

629-628

3 مسألة: أن الحكم في محل النص يضاف إلى النص أو إلى العلة: فإن لم يكن للحكم إلا علة واحدة، فالعكس لازم، أما حيث تعدد العلة فلا يلزم انقضاء الحكم عند انقضاء بعض العلل، بل عند انقضاء جميعها. وذكر معنى آخر للعكس.

630

4. مسألة: العلة القاصرة صحيحة. وذهب أبو حنيفة إلى إبطالها. والاعتراض بأن العلة: تزداد لإثبات الحكم بها في غير محل النص، فإذا لم يثبت بها كانت باطلة. وللجواب منها جان:

631

631

632

المنهاج الأول: أن سلم عدم الفائدة.

المنهاج الثاني: أنا لا سلم عدم الفائدة، بل له فائدتان: الفائدة الأولى: معرفة ناهي الشرع ومصلحة الحكم، استئالة للقول إلى الطائفة والقبول بالطبع، والمصارعة إلى التصديق، الفائدة الثانية: المنع من تعدد الحكم عند ظهور علة أخرى متعدية إلا بشرط الترجيح.

بيان أن كل علة معينة أو شبيهة لما تثبت بشهادة الحكم، ونتم بالشهر، وشرطه الاتحاد. فإذا ظهرت علة أخرى انقطع الظن. فإذا ظهرت علة متعدية بحيث تعدد الحكم. فإن أمكن التعليل بعلة قاصرة: عازت المتعدية ودفعها، إلا إذا احتضت المتعدية نوع ترجيح. فإذا أفادت القاصرة دفع المتعدية التي تساويها، والمتعدية دفع القاصرة، وتقاومتا. بقي الحكم مقصورا على النص. ولولا القاصرة لتعدى الحكم. وبيان أن حكم الفرع فائدة علة في الفرع، لا فائدة علة في الأصل، وإن لفظ التعدية محو وسعارة، وإلا فالحكم لا يتعدى من الأصل إلى الفرع، بل يثبت في الفرع مثل حكم الأصل عند وجود مثل تلك العلة. فلا حقيقة للتعدى

633-632

5. مسألة: العلة إذا كانت متعديّة فالحكم في محل النص يضاف إلى العلة، أو إلى النص؟ وبيان أن الشارع في المسألة لا تحقيق حته.

634 633

635

خاتمة هذا الباب: في تمييز ما يفسد العلة قطعاً، وما يفسدها ظناً واجتهاداً.
القسم الأول: مشارأت فساد العلة القطعية.

635

المشار الأول: من جهة الأصل وشروطه أربعة:

الشرط الأول: أن يكون حكماً شرعياً، فإن كان عقلياً فلا يمكن أن يعمل بعلة تثبت حكماً شرعياً.
الشرط الثاني: أن يكون حكم الأصل معلوماً بنص أو إجماع، فإن كان مقيساً على أصل آخر فهو فرع، فالقياس عليه باطل قطعاً. الشرط الثالث: أن يكون الأصل قابلاً للتقليل الشرط الرابع: أن يكون الأصل المستنط من غير منسوح، فإن المنسوح كان أصلاً وليس هو الآن أصلاً.

المشار الثاني: أن يكون من جهة الفرع. وله وجوه ثلاثة: الوجه الأول: أن يثبت في الفرع خلاف حكم الأصل. الوجه الثاني: أن يثبت للعلة في الأصل حكم مطلق، ولا يمكنه أن يثبت في الفرع إلا بزيادة أو نقصان، فهو باطل قطعاً. الوجه الثالث: أن لا يكون الحكم اسمياً لغوياً.

المشار الثالث: أن يرجع الفساد إلى طريق العلة. وهو على أوجه: الوجه الأول: انتفاء دليل على صحة العلة، فإنه دليل قاطع على فسادها. الوجه الثاني: أن يستدل على صحة العلة بدليل عقلي، فهو باطل قطعاً. الوجه الثالث: أن تكون العلة رابعة للنص، ومناقضة حكم متصوص.

636

المشار الرابع: وضع القياس في غير موضعه كمن أراد أن يثبت أصل القياس، أو أصل خير الواحد، بالقياس. وكذلك المسائل الأصولية والعقلية، لا سبيل إلى إثباتها بالأقضية الظنية.

637

القسم الثاني: في المفسدات الظنية الاجتهادية وبيان المقصود بها.

المفسدات الظنية سبع: الأول: العلة المخصوصة باطلة عند من لا يرى تخصيص العلة. الثاني: علة مخصصة لغنوم القراب فاسدة عند من رأى تقديم الغنوم على القياس. الثالث: علة عارضتها علة تقتضي نقيض حكمها فاسدة عند من يقول بالنصب واحد. الرابع: أن لا يدل على صحتها إلا الإطراد والإنعكاس. الخامس: أن يقتصر زيادة على النص. السادس: القياس في الكفارات والحدود السابع: ذهب قوم إلى أنه لا يجوز ابتراع العلة من خبر الواحد. الثامن: علة تحالف مذهب الصحابة وهي فاسدة عند من يوجب اتباع الصحابة. التاسع: أن يكون وجود العلة في الفرع مطلقاً لا مقطوعاً به.

638 637

639

القطب الرابع: في حكم المستثمر وهو المجتهد ويشتمل هذا القطب على ثلاثة فصول.

640

الفصل الأول: في الاجتهاد والنظر في أركانه، وأحكامه.

النظر الأول: في أركان الاجتهاد.

الركن الأول: في نفس الاجتهاد.

تفرقة في اللغة والاصطلاح.

الركن الثاني: المجتهد.

وله شرطان: أحدهما أن يكون محيطاً بمذاهب الشرع أي الكتاب والسنة والإجماع، والعقل

الشرط الثاني: أن يكون عدلاً مخلصاً للمعاصي الفادحة في العذالة.

- 641 المَذَارِكُ الْمُتَمَرِّزَةُ لِلْأَحْكَامِ أَرْبَعَةٌ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْعَقْلُ.
- 641 طَرِيقُ الْإِسْتِثْنَانِ يَتِمُّ بِأَرْبَعَةِ عُلُومٍ: اثْنَانِ مُقَدِّمَانِ، وَاثْنَانِ مُتَمَمَّانِ، وَأَرْبَعَةٌ فِي الْوَسْطِ. فَهَذِهِ نُمَائِيَةٌ.
- كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ بِأَمْرَيْنِ: الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ جَمِيعِ الْكِتَابِ، بَلْ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنْهُ. وَهُوَ مُقَدَّارُ خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ، الْأَمْرُ الثَّانِي: لَا يُشْتَرَطُ حِفْظُهَا عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَوَاصِعِهَا.
- السُّنَّةُ: فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ وَفِيهَا التَّحْقِيقُ الْمَذْكُورَانِ.
- الْإِجْمَاعُ: يَنْبَغِي أَنْ تَتَمَيَّزَ عَنْهُ مَوَاقِعُ الْإِجْمَاعِ. حَتَّى لَا يَفْتَنِيَ بِخِلَافِ الْإِجْمَاعِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَحْفَظَ جَمِيعَ مَوَاقِعِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِلَافِ، بَلْ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ قِتْوَاهُ لَيْسَتْ مُخَالَفَةً لِلْإِجْمَاعِ.
- الْعَقْلُ: أَيُ مُسْتَنْدُ النَّفْسِ الْأَصْلِيِّ لِلْأَحْكَامِ، فَتَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ فِي كُلِّ وَاقِعَةٍ إِلَى النَّفْسِ الْأَصْلِيِّ وَالرَّأْيِ الْأَصْلِيَّةِ. وَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَغْيُرُ إِلَّا بِهَضٍّ، أَوْ فَيَاسٍ عَلَى مُنْصَوِّصٍ.
- 642 الْعُلُومُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي بِهَا يَعْرِفُ الْمُجْتَهِدُ طُرُقَ الْإِسْتِثْنَانِ:
- عِلْمَانِ مُقَدِّمَانِ: الْأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ نَصِّ الْأَدْلَةِ وَشُرُوطِهَا الَّتِي بِهَا تَصِيرُ الْبَرَاهِينُ وَالْأَدْلَةُ مُنْتِجَةً وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ اللَّغَةِ وَالنَّحْوِ، عَلَى وَجْهِ يَتَيَسَّرُ لَهُ بِهِ فَهْمُ حِطَابِ الْعَرَبِ.
- تَفْصِيلُ الْعِلْمِ الْأَوَّلِ: أَنْ يَعْلَمَ أَقْسَامَ الْأَدْلَةِ، وَأَشْكَالَهَا، وَشُرُوطَهَا. فَيَعْلَمُ أَنَّ الْأَدْلَةَ ثَلَاثَةٌ: عَقْلِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَوَضْعِيَّةٌ. وَيَحْصُلُ تَمَامُ الْمَعْرِفَةِ فِيهِ بِمَا ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَةِ الْأُصُولِ، مِنْ مَذَارِكِ الْعُقُولِ. لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ عِلْمِ الْكَلَامِ. وَالتَّخْفِيفُ أَنَّ الْقَدْرَ الرَّاجِبَ: اخْتِفَادُ جَازِمٍ إِذْ بِهِ تَصِيرُ مُسْلِمًا. وَالْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي الْمَفْنِيِّ لَا مُخَالَفَةٌ وَالتَّخْفِيفُ فِي الْمَقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَلَعَّ دَرَجَةً أَيْمَنَ اللَّغَةِ، وَلَا أَنْ يَعْرِفَ جَمِيعَ اللَّغَةِ.
- الْعِلْمَانِ الْمُتَمَمَّانِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمُنْسُوخِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُهُ عَلَى حِفْظِهِ، بَلْ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ.
- 643 الثَّانِي: وَهُوَ يَخْصُ السُّنَّةَ. مَعْرِفَةُ الرِّوَايَةِ، وَتَمَيُّزُ الْمُقْبُولِ عَنِ الْمَرْدُودِ. وَالتَّخْفِيفُ فِيهِ: أَنَّ كُلَّ حَدِيثٍ يَفْتَنِي بِهِ مَا قُلْتَهُ الْأُمَّةُ فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى النَّظَرِ فِي إِسْنَادِهِ. وَإِنْ خَالَفَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ رِوَايَتَهُ، وَعَدَالَتَهُمْ. وَيَكْفِيهِ تَعْدِيلُ الْإِمَامِ الْعَدْلِ تَعْدَ مَعْرِفَةِ صِحَّةِ مَذْهَبِهِ. وَمُعْظَمُ تِلْكَ الْعُلُومِ يَشْتَمِلُ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ قُبُونٌ: عِلْمُ الْحَدِيثِ، وَعِلْمُ اللَّغَةِ، وَعِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ.
- 644 لَا حَاجَةَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَعَارِيفِ الْفِقْهِ.
- 645 دَقِيقَةٌ فِي التَّخْفِيفِ يَغْفُلُ عَنْهَا الْأَكْثَرُونَ: الْقَوْلُ فِي تَحْزِيرِ الْاجْتِهَادِ.
- 646 الرُّكْنُ الثَّلَاثُ: الْمُجْتَهِدُ فِيهِ وَهُوَ كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ.
1. مَسْأَلَةٌ: ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي جَوَازِ التَّعْبِيدِ بِالْقِيَاسِ وَالْاجْتِهَادِ فِي زَمَانِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي حَضَرَتِهِ وَعَيْنِيهِ، وَأَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ بِالْإِدْنِ أَوْ الشُّكُوبِ. وَإِنْ كَانَ النَّصُّ لَا يُضَادُّ الْاجْتِهَادَ، وَإِنَّمَا يُضَادُّهُ نَفْسُ النَّصِّ مِنْ حَيْثُ وَقُوعُهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وَقُوعِهِ فِي عَيْنِيهِ، فَأَمَّا فِي حَضَرَتِهِ فَلَمْ يَقُمْ فِيهِ دَلِيلٌ.
2. مَسْأَلَةٌ: اجْتِهَادُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا لَا نَصَّ فِيهِ، وَالْمُخْتَارُ حَوَازُ تَعْبِيدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ.
- 647

648

اغْتَرِضَاتٍ وَجَوَابَهَا.

649

لَوْ قَاسَ قَرَعًا عَلَى أَصْلِ يَحْوِزَ الْقِيَاسِ عَلَى فَرْعِهِ، وَعَلَى كُلِّ فَرْعٍ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِجَابِهِ بِأَصْلِ،
وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي وَقُوعِ الاجْتِهَادِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْأَصَحُّ التَّوَقُّفُ.
الْحُجَجُ الثَّقَلِيَّةُ لِلْقَائِلِينَ بِالْوُقُوعِ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا.
حُجَجُ الْمُنْكَرِينَ:

650

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لِأَجَابِ عَنْ كُلِّ سَوَالٍ، وَلَمَّا انْتَهَرَ الْوُحْيُ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا لِقِلِّ
ذَلِكَ عَنْهُ وَاسْتِفْصَالِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ اجْتِهَادُهُ وَيَتَغَيَّرَ، فَيَتَّبِعُهُمْ بِسَبَبِ تَغْيِيرِ الرَّأْيِ.
وَالْجَوَابُ: أَمَّا انْتِظَارُ الْوُحْيِ فَلَعَلَّهُ كَانَ حَيْثُ لَمْ يَنْقَدِحْ لَهُ اجْتِهَادٌ، أَوْ فِي حُكْمٍ لَا يَدْخُلُهُ الاجْتِهَادُ،
أَوْ نَهْيٌ عَنِ الاجْتِهَادِ فِيهِ. وَأَمَّا الِاسْتِفْصَاةُ بِالثَّقَلِ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ النَّاسُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّيًا بِهِ أَوْ لَعَلَّهُ
كَانَ مُتَعَبِّدًا بِالِاجْتِهَادِ إِذَا لَمْ يَنْزِلْ نَصٌّ، وَكَانَ يَنْزِلُ نَصٌّ. وَأَمَّا التَّهْمَةُ بِتَغْيِيرِ الرَّأْيِ فَلَا تَعْوِيلُ عَلَيْهَا، فَقَدْ
اتَّهَمُوا بِسَبَبِ النَّسْخِ.

651

هَلْ يَحْوِزُ تَعْبُدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَضْعِ الْعِبَادَاتِ، وَنَصْبِ الرُّكُوبَاتِ وَقَدِيرَاتِهَا بِالِاجْتِهَادِ؟
النَّظَرُ الثَّانِي: فِي أَحْكَامِ الاجْتِهَادِ:
الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: النَّظَرُ فِي تَأْيِيمِ الْمُخْطِئِ فِي الاجْتِهَادِ. وَكُلُّ اجْتِهَادٍ تَأْمٌ إِذَا صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَضَافَ
مَحَلَّهُ، فَتَمَرَّتْهُ حَقٌّ وَصَوَابٌ. وَالْإِثْمُ عَنِ الْمُجْتَهِدِ مِنْهُيٌّ وَالْمُعَارِزُ أَنَّ الْإِثْمَ وَالْخَطَأَ مُتَلَاوِمَانِ.

653-651

التَّطَرُّيَّاتُ تَنْقَسِمُ إِلَى ظَنِّيَّةٍ وَقَطْعِيَّةٍ: فَلَا إِثْمَ فِي الظَّنِّيَّاتِ، إِذْ لَا خَطَأَ فِيهَا، وَالْمُخْطِئُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ أَثَمٌ.
الْقَطْعِيَّاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ: الْقَطْعِيَّاتُ الْكَلَامِيَّةُ: الْمَقْصُودُ بِهَا الْعَقْلِيَّاتُ الْمُحْصَةُ. وَالْحَقُّ فِيهَا وَاحِدٌ.
وَمَنْ أَخْطَأَ الْحَقَّ فِيهَا فَهُوَ أَثَمٌ حُدَّ الْمَسَائِلُ الْكَلَامِيَّةُ الْمُحْصَةُ مَا يَصْغُرُ لِلشَّاطِرِ ذِكْرُ حَقِيقَتِهِ يَنْظُرُ الْعَقْلُ قَبْلَ وُجُودِ
الشَّرْعِ. الْقَطْعِيَّاتُ الْأَصُولِيَّةُ: ذِكْرُ أَهْلِ تَبَيَّنَ الْمَقْصُودُ بِهَا. الْقَطْعِيَّاتُ الْفَقْهِيَّةُ: ذِكْرُ أَهْلِ تَبَيَّنَ الْمَقْصُودُ
بِهَا. وَمَنْ أَتَكَرَّرَ مَا عَلَيْهِمْ صَرُورُهُ مِنْ مَقْصُودِ الشَّرْعِ، فَهُوَ كَافِرٌ. وَإِنْ عَلِمَ قَطْعًا بِطَرِيقِ الظَّنِّ، لَا بِالصَّرُورَةِ، فَتَمَنَّجَرُهُ
لَيْسَ بِكَافِرٍ لَكِنَّهُ أَثَمٌ وَمُخْطِئٌ. أَمَّا سَائِرُ الْفَقْهِيَّاتِ الظَّنِّيَّةِ الَّتِي لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَهُوَ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ.
1. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ الْحَافِظُ إِلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالذُّهْرِيَّةِ، إِنْ كَانَ مُعَابِدًا
عَلَى جِلَافٍ اعْتِقَادَهُ فَهُوَ أَثَمٌ. وَإِنْ نَظَرَ فَجَعَرَ عَنْ ذِكْرِ الْحَقِّ فَهُوَ مُعْذَرٌ غَيْرُ أَثَمٍ. وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ مِنْ حَيْثُ لَمْ
يَعْرِفْ وَجُوبَ الظَّنِّ، فَهُوَ أَيْضًا مُعْذَرٌ. وَمَا ذَكَرَهُ لَيْسَ بِمَحَالٍ عَقْلًا، لَوْ وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ. وَلَكِنْ الْوَاقِعُ جِلَافٌ
هَذَا. فَهُوَ بَاطِلٌ بِأَدِلَّةٍ سَمْعِيَّةٍ صَرُورِيَّةٍ.

653

2. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَنْبَرِيُّ إِلَى أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، كَمَا فِي
الْفُرُوعِ، وَالرَّدُّ: إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُمْ لَمْ يُؤْمَرُوا إِلَّا بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ مُقْتَدِرٌ فِي الطَّلَبِ، فَهَذَا غَيْرُ مُحَالٍ
عَقْلًا. وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ إِجْمَاعًا وَشَرْعًا. وَإِنْ عَنِيتَ بِهِ أَنَّ مَا اعْتَقَدَهُ فَهُوَ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ، فَتَقُولُ: كَيْفَ يَكُونُ
قِدَمُ الْعَالَمِ وَخُدُونُهُ حَقًّا، وَإِنْبَاتُ الصَّانِعِ وَنَفْثُهُ حَقًّا، وَتَصْدِيقُ الرُّسُولِ وَتَكْذِيبُهُ حَقًّا؟ فَهَذَا الْمَذْهَبُ شَرٌّ مِنْ
مَذْهَبِ الْحَافِظِ. إِنَّكَارُ إِخْوَانِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ هَذَا الْمَذْهَبَ وَتَأْوِيلُهُمْ لَهُ وَالرَّدُّ عَلَيْهِ.

656-654

3. مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ بَشَرُ الْمُرَيْسِيِّ إِلَى أَنَّ الْإِثْمَ غَيْرَ مَحْظُوطٍ عَنِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفُرُوعِ، بَلْ فِيهَا حَقٌّ مُعَيَّنٌ،
وَعَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ وَذَكَرَ مَنْ تَأَنَّى عَلَى الْمَذْهَبِ. هَذَا الْمَذْهَبُ اسْتِقَامَ لَهُمْ لِإِتْكَارِهِمُ الْقِيَاسَ وَخَيْرَ الْوَاحِدِ.

657 656

657

يَدُلُّ عَلَى فسادِ هَذَا الْمَذْهَبِ ذَلِيلَانِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائِلَ لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ قاطِعٌ، وَلَا فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ. وَالْأَدِلَّةُ الظَّنِّيَّةُ لَا تَدُلُّ لِدَانِهَا، وَتَخْتَلِفُ بِالْإِضَافَةِ. فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ لَمْ تَلَمْ يُنْصَبْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قاطِعٌ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ.

657

الدَّلِيلُ الثَّانِي: بِجَمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَرْكِ التَّكْبِيرِ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ، وَمَسْأَلَةِ الْعَوْلِ، وَمَسْأَلَةِ الْحَرَامِ، وَسَائِرِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا.

اغْتِرَاضُ بَأَنَّهُمْ لَعَلَّهُمْ أَتَمُّوا وَلَمْ يُثْقَلْ إِلَيْنَا، أَوْ أَصَمُّوا التَّائِيْمَ وَلَمْ يُظْهِرُوا حَوَافِ الْفِتْنَةِ وَالْهَرَجِ وَالْجَوَافِ أَنَّ الْعَادَةَ تُجِبُّ انْدِرَاسَ التَّائِيْمِ وَالْإِنْكَارِ، مَعَ كَثْرَةِ الْإِخْتِلَافِ وَالْوَقَائِعِ. أَمَّا امْتِنَاعُهُمْ مِنَ التَّائِيْمِ لِلْفِتْنَةِ مُخَالَ.

658

اغْتِرَاضٌ آخَرُ يَأْتِيهِ قَدْ نُقِلَ الْإِنْكَارُ وَالشَّدِيدُ وَالتَّائِيْمُ. وَالْجَوَافِ أَنَّ مَا نَوَازَرُ مِنْ تَطْطِيمِ نَقَصِهِمْ نَقْصًا، وَتَسْلِيمِهِمْ لِكُلِّ مُخْتَلِفٍ أَنْ يَحْكُمَ وَيُثْبِتِي، وَلِكُلِّ عَامِيٍّ أَنْ يَقْلُدَ مَنْ شَاءَ، خَاوِرٌ خَدًا لَا يُشْكَ فِيهِ. فَلَا يُعَارِضُهُ أَخْبَارُ أَحَادٍ لَا يُوَثِّقُ بِهَا. ثُمَّ مَنْ طَرَفٌ بِمُخَالَفَةِ أَنَّهُ خَالَفَ دَلِيلًا قاطِعًا فَقَلْبُهُ التَّائِيْمَ وَالْإِنْكَارَ.

659

الْحُكْمُ الثَّانِي لِلْاجْتِهَادِ: التَّصَوُّبُ وَالتَّخَطُّطُ.

تَفْصِيلُ الْمَذَاهِبِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ كُلَّ مُخْتَلِفٍ فِي الظُّلُمَاتِ مُصِيبٌ، وَأَنَّهَا لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى

660

كُشِفَ الْعَطَاءُ عَنْ ذَلِكَ بِفَرَصِ الْكَلَامِ فِي طَرَفَيْنِ:

الطَّرَفُ الْأَوَّلُ: مَسْأَلَةُ فِيهَا نَصٌّ لِلشَّارِعِ، وَقَدْ أَخْطَأَ مُخْتَلِفُ النُّصِّ: يُنْظَرُ، فَإِنْ كَانَ النُّصُّ بِمَا هُوَ مَقْدُورٌ عَلَى تَلْوِغِهِ لَوْ طَلَبَهُ الْمُخْتَلِفُ بِطَرَفِهِ، فَقَصَرَ وَلَمْ يَطْلُبْ، فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَأَنْتُمْ سَبَبُ تَقْصِيرِهِ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَلَوَّعْ النُّصُّ لَا لِتَقْصِيرٍ مِنْ جِهَتِهِ، فَالنُّصُّ قَبْلُ أَنْ يَتَلَوَّعَ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ. فَقَدْ يُسَمَّى مُخْطِئًا مُجَازًا. وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا نَصٌّ، فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا كَثِيفٌ يُصَوِّرُ الْخَطَأَ فِيهَا؟ مَنْ نَظَرَ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا عَلِمَ صُرُورَةَ انْتِفَاقِ دَلِيلٍ قاطِعٍ فِيهَا. وَإِذَا انْتَمَى الدَّلِيلُ فَتَكْلِيفُ الْإِصَابَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ قاطِعٍ تَكْلِيفٌ مُخَالَ

661-660

الْإِغْتِرَاضُ بَأَنَّ مَنْ أَخْطَأَ الدَّلِيلَ الظَّنِّيَّ فَقَدْ أَخْطَأَ. وَالْجَوَافِ يَنْبَغُ أَنْ الْأَمَارَاتِ الظَّنِّيَّةُ لَيْسَتْ أَدِلَّةً بِأَعْيَانِهَا، بَلْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِالْإِضَافَاتِ. التَّمْيِيزُ بِإِخْتِلَافِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي التَّشْوِيبَةِ فِي الْعَطَاءِ. اخْتِلَافُ الْأَخْلَافِ وَالْأَحْوَالِ وَالْمَنَاسِبَاتِ يُوجِبُ اخْتِلَافَ الظُّنُونِ.

662

الْأَمَارَاتُ كَحَجَرِ الْمَغْنَطِيسِ، تُحَرِّكُ طَبِيعًا يُنَاسِبُهَا، بِخِلَافِ دَلِيلِ الْعَقْلِ. فَإِذَا لَا دَلِيلَ فِي الظُّلُمَاتِ عَلَى التَّحْقِيقِ.

663

أَصْلُ الْخَطَأِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِفَامَةُ الْفَقْهَاءِ لِلْأَدِلَّةِ الظَّنِّيَّةِ وَزَبَا، حَتَّى طَلُّوا أَنَّهَا أَدِلَّةٌ فِي نَفْسِهَا، لَا بِالْإِضَافَةِ. إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحَقُّ الْمَعْيُ مَعْتَمَدًا عَنْ تَمَيُّنٍ، فَالتَّكْلِيفُ بِهِ مُخَالَ. وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَى بَشَرٍ فَالتَّارُكُ لَهُ يَنْتَفِي بِأَنَّهُ يَأْتِمُ فَقَطُّ. وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا عَلَى غَيْرِ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعُسْرُ ضَارًّا سَبَبًا لِلرَّخْصَةِ وَحِطِّ التَّكْلِيفِ، أَوْ يَقْبَلِ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ. فَإِنْ بَقِيَ التَّكْلِيفُ مَعَ الْعُسْرِ فَتَرْكُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ إِنْتَمَ.

اِحْتَقَ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ مَعَ الْعُسْرِ، إِنْ أَمَرَ بِهِ فَالْخَطِيئَةُ أَنْتُمْ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِإِصَابَةِ الْحَقِّ، بَلْ يَحْسَبُ عَلَيْهِ الطَّلُّ، فَقَدْ أَدَّى مَا كَلَّفَ، وَأَصَابَ مَا هُوَ حُكْمٌ فِي حَقِّهِ، وَأَخْطَأَ مَا لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ، فَالْخَطَأُ هُنَا

664

نوع محار.

ثُمَّ هَذَا الْمَجَارُ أَيْضًا إِنَّمَا يَنْقُدُ فِي حُكْمِ نَزْلِ مِنَ السَّمَاءِ. أَمَّا سَائِرُ الْمُجْتَهِدَاتِ الَّتِي يُلْحَقُ بِهَا الْمُسْكُوتُ
بِالْمَنْطُوقِ اجْتِهَادًا فَلَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ أَصْلًا.
الشُّبْهَةُ الْعَقْلِيَّةُ لِلْمُخَالَفَيْنِ، وَهِيَ أَرْبَعٌ:
الشُّبْهَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُمْ: هَذَا الْمَذْهَبُ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الْقِيَصَيْنِ. حَتَّى قَالَ
بَعْضُهُمْ: هَذَا مَذْهَبٌ أَوَّلُهُ سَفْسَطَةٌ، وَآخِرُهُ وَدَقَّةٌ.

664

وَالْجَوَابُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مِنْ يَطْلُبُ أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصِفَ لِلْأَعْيَانِ. وَلَيْسَ يَنْدُرِي أَنَّ الْحُكْمَ
خِطَابٌ لَا يَتِمُّ لِقَائِ بِالْأَعْيَانِ، بَلْ بِأَقْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ. وَالْمُنَاقَصُ أَنَّ تَجَمُّعَ التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ مَثَلًا فِي خَالَةٍ
وَاحِدَةٍ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ، فِي فِعْلٍ وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ. فَإِذَا تَطَرَّقَ التَّعَدُّدُ وَالْإِنْفِصَالُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
الْحُمْلَةِ انْتَفَى الشَّاقِقُ.

665

يَبَيَّنُ أَنَّ مَذْهَبَ الْخُضْمِ لَوْ صَرَّحَ بِهِ الشَّرْعُ كَانَ مُحَالًا.

الْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْحِلَّ وَالْحُرْمَةَ وَصِفَ لِلْأَعْيَانِ أَيْضًا، لَمْ يَتَنَاقَضْ، إِذْ يَكُونُ مِنَ
الْأَوْصَافِ الْإِضَافِيَّةِ.

666

الْجَوَابُ الثَّلَاثُ: هُوَ أَنَّ الشَّاقِقَ مَا رَكِبَهُ الْخُضْمُ

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُمْ: إِنْ سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ لَيْسَ مُحَالًا فِي نَفْسِهِ لَوْ صَرَّحَ الشَّرْعُ بِهِ، فَهُوَ
مُؤَدٍّ إِلَى الْمُحَالِ فِي بَعْضِ الصُّورِ. فَفِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ، إِذَا تَقَاوَمَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ، فَتَحَيَّرَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ بَيْنَ
الشَّيْءِ وَنَفْسِهِ فِي خَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَاقِعَةِ فَإِذَا نَكَحَ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدَةً، ثُمَّ قَالَ لَهَا: أَنْتِ
تَائِرٌ، وَرَأَيْتُهَا، وَالرُّوحُ شَعْبُورِي. وَالرُّوحَةُ خَفِيفَةٌ، فَيَسْلُطُ الرُّوحُ عَلَى مَطْلَبَتِهَا بِالْوُطْءِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا مَنَعُهُ.
وَكَذَلِكَ إِذَا نَكَحَتْ بَعِيرِي أَوَّلًا، ثُمَّ نَكَحَهَا آخَرَ بَوْلِي فَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ حَقًّا فَالْمَرْأَةُ حَلَالٌ
لِلرُّوْحَيْنِ. وَهَذَا مُحَالٌ.

وَالْجَوَابُ مِنْ أَوْجِهِ: وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْكَالِ فَيَتَقَلَّبُ عَلَيْهِمْ.

667

أَمَّا الْمُجْتَهِدُ إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُ دَلِيلَانِ فِيهِ رَأْيَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الَّذِي تَنْصُرُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ، وَيَطْلُبُ الدَّلِيلَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ. وَعَلَى
رَأْيِ نَقُولٍ: بِتَحَيُّرٍ، بِأَيِّ دَلِيلٍ شَاءَهُ.

أَمَّا الثَّانِيَّةُ: فَقَوْلُنَا فِيهَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ، فَإِنَّ الْمَصِيبَ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا عَلَى قَوْلِهِمْ فَلَا يَتَمَيَّزُ عَنِ
الْمُخْطِئِ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُخْطِئِ فِي الْحَالِ الْعَمَلُ بِمُوجِبِ اجْتِهَادِهِ، لِجَهْلِهِ بِكَوْنِهِ مُخْطِئًا. فَقَدْ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ الْمَنَعَ،
وَأَبَاحُوا لِلرُّوحِ الطَّلَبَ فَقَدْ رَكِبُوا الْمُحَالُ.

وَجِبَ الْجَوَابُ: أَنَّ إِيْجَابَ الْمَنَعِ عَلَيْهَا لَا يُبَاقِصُ إِبَاحَةَ الطَّلَبِ لِلرُّوحِ، وَلَا إِيْجَابَهُ.

لَوْ أَصْطَرَّ شَخْصَانِ إِلَى فِدَرٍ مِنَ اللَّيْتَةِ لَا يَبْقَى إِلَّا بَسَدُ رَمَقٍ أَحَدُهُمَا، وَلَوْ فَسَدَا أَوْ تَرَكَاهُ مَاتَا، وَلَوْ أَخَذَهُ
أَحَدُهُمَا هَلَكَ الْآخَرُ، وَلَوْ وَكَلَهُ إِلَيْهِ أَهْلُكَ نَفْسَهُ، فَمَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ؟

668

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا نَشِبَ الْخِصَامُ بَيْنَ الرُّوحِ وَرُوحَتِهِ، حُشِنَ وَخُهِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ: بَلَرُ مَهْمَا الرُّفْعُ إِلَى حَاكِمِ الْبَلَدِ، فَمَا حُكْمُ بِهِ لِرَمَاهُمْ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَرَكَامَا مُتَنَازِعَيْنِ

وَلَا يُبَالَى بِتَمَاعُهَا.

المسألة الثالثة: وهي أن تُنَكَّحَ بولي من نكحت بغير ولي، فنقول: إن كان النكاح بلا ولي صدر من حنفي، فقد صح النكاح في حقه. والنكاح الذي بعده باطل قطعا. وإن كان الحنفي عقده باجتهاد نفسه، وأنصل به قضاء حنفي، فذلك أوكد. فإن كان مقلدا فقد صح أيضا في حقه. وإن صدر العقْد من شفعوي على خلاف معتقده: أحسن أمرين أحدهما: أن تقطع بطلانيه وتحتمل أن يقال: ما لم يطلن، أولم يقص حاكم بطلانيه، فلا تجل لغيره، لأنه يكاح بصدد أن يقص به حنفي.

الشبهة الثالثة: تمسكهم بطريق الدلالة، بقولهم: لو صح ما ذكرتموه لجاز لكل واحد من المجتهدين في القبلة والإمامين، إذا اختلف اجتهدوا، أن يقتدي بالآخر، وكذلك ينبغي أن يصح اقتداء الشافعي بحنفي إذا ترك الفاحشة، وقد اتفقت الأمة على فساد هذا الاقتداء.

والجواب: أن الاتفاق في هذا غير مسلم، فمن العلماء من جوز الاقتداء مع اختلاف المذهب. وهو متفقد.

الشبهة الرابعة: قولهم: إن صح تصويب المجتهدين فينبغي أن يطوى بساط المناظرات في المروع. والجواب: أن جماعة من ضمة الفقهاء يتناظرون لدعوة الخصم إلى الانتقال، لظنهم أن المصيب واحد، أما المحصلون فيعتقدون وجوب المناظرة لغيرين، واستحسانها لبسته أغرض. أما الوجوب ففي موضعين:

أحدهما: أنه يجوز أن يكون في المسألة دليل قاطع من نص أو ما في معنى النص، أو دليل عقلي قاطع فيما يتنازع فيه في تحقيق مناط الحكم، ولو غير عليه لامتنع الظن والاحتياط. فعليه المناظرة حتى يتكشفت انتفاء القاطع.

الثاني: أن يتعارض عنده دليلان، ويغسر عليه الترجيح، فيستعين بالمباينة على طلب الترجيح.

وأما النذب ففي مواضع:

الأول: أن يعتقد فيه أنه غائب فيما يقوله، فيناظر ليردل عن نفسه معصية سوء الظن.

الثاني: أن ينسب إلى الخطأ، فيعلم جهلهم، فيناظر ليردل عنهم الجهل.

الثالث: أن يثبت الخصم على طريقه في الاجتهاد.

الرابع: أن يعتقد أن مذهبه أثقل وأشد، وهو لذلك أفضل وأجزل فوانا. فيستعي في استجزار الخصم من الفاصل إلى الأفضل.

الخامس: أنه يفيد المستمعين معرفة طرق الاجتهاد، ويدل لهم مشكلته.

السادس: أن يستفيد هو وخضمه تذليل طرق النظر في الدليل، حتى يترقى من الظلمات إلى ما أحق به واحد من الأصوب والكلام.

الشبهة الثقلية للمخالفين خمس:

الشبهة الأولى: تمسكهم بقوله تعالى ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْبِ إِذْ نَفِثَ فِيهِ غَنَمُ

الْقَوْمِ وَكَأَنَّ لَهُ كُفَيَّهُمْ شَاهِدِينَ لِقَوْمِهِمَا سُلَيْمَانُ وَكَأَنَّ كُفَيَّ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ وهذا يدل على اختصاص سليمان بمذكر الحق.

669

670

671

672

الجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه من أين صح أنهم بالاجتهاد حكماً؟

الثاني: أن الآية أدل على يقين مذهبيهم، إذ قال: ﴿وَكَلَّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ والتأمل والخطأ يكون ظلمًا وظهلاً.

الثالث: التأويل وهو أنه يحتمل أنهما كانا مأذونين في الحكم باجتهاديهما، فحكمًا وهما محققان، ثم نزل الوحي على وفق اجتهاد سليمان، فصار ذلك حقًا متعينًا ينزل الوحي، فتسبب إلى سليمان لنزول الوحي عليه، وعلى وفق اجتهاده، أو يجوز أن يكون نزول الوحي على سليمان بخلافهما، لكن لنزوله على سليمان أضيف إليه.

673

الشبهة الثانية: قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يُنْسِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فدل على أن في محل الخطر حقًا متعينًا يدركه المستنبط. وهذا فاسد من وجهين، أحدهما: أنه ربما أراد به الحق فيما الحق فيه واحد من العقليات والسمعيات والقطعيات.

والثاني: أنه ليس فيه تخصيص بغض العلماء، فكل ما أفضى إليه نظر عالم فهو استنباط وتأويله وهو حق مستنبط.

الشبهة الثالثة: قوله عليه السلام: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر» فدل أن فيه خطأ وضوبًا.

والجواب من وجهين: الأول: أن هذا هو القاطع على أن كل واحد مصيب إذ له آخر.

674

الثاني: هو أن لا ننكر إطلاق اسم الخطأ على سبيل الإضافة إلى مطلوبه، لا إلى ما وجب عليه. وهذا يتفدح في كل مسألة فيها نص، وفي كل اجتهاد يتعلق بتفصيل مبادئ الحكم، فإن فيها حقيقة متعينة عند الله تعالى، وإن لم يكلف الاجتهاد ظننها. وهو جارٍ في المسائل التي لا نص فيها عند من قال: في كل مسألة حكم متعين.

الشبهة الرابعة: تمسكهم بالاثبات الدالة على دم الفرقة والاختلاف. والإجماع متعبد على الحث على الألفة والموافقة. فدل أن الحق واحد.

والجواب من أوجه.

الأول: أن اختلاف الحكم باختلاف الأحوال في العلم والجهل والظن، كاختلافه باختلاف الشرف والإقامة، والخصيص والظهور، ونحو ذلك.

الثاني: أن الأمة مجمعة على أنه يجب على المختلفين في الاجتهاد أن يحكم كل واحد بموجب اجتهاده.

الثالث: وهو جواب مبكّر أصلي للاجتهاد أيضًا. أنه لو كان المراد ما ذكرناه لما جاز للمجتهدين في القبلة أن يصلوا إلى جهات مختلفة، مع أن القبلة عند الله تعالى واحدة.

الاختلاف المنهني عنه هو الاختلاف في أصول الدين وعلى الولاء والأئمة.

675

الشبهة الخامسة: أن الصحابة مجمعون على الحذر من الخطأ. ذكرنا أختار في ذلك.

الجواب: بإثبات الخطأ في أربعة أحناس: أن يصدر الاجتهاد من غير أهله، أو لا يستقيم المنهج نظره،

أَوْ يَصْعَهُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ، بَلْ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ، أَوْ يُخَالِفُ فِي اجْتِهَادِهِ ذَلِيلًا قَاطِعًا.
مَا دَكَرُوا أَشْبَارَ أَحَادٍ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ، وَيَنْطَرِقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ وَالتَّوَابُلُ.

الْقَوْلُ فِي نَفْيِ حُكْمِ مُعَيَّنٍ فِي الْمُجْتَهِدَاتِ:

676

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدٌ فَقَدْ وَضَعَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمًا مُعَيَّنًا، هُوَ قِبْلَةُ الطَّالِبِ
أَمَّا الْمَضُوءَةُ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى إِنْبَاتِهِ، وَرُجِمَا غَيْرُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ الْأَشْبَهَةِ عِنْدَ
اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَشْبَهَةِ مُعَيَّنٌ عِنْدَ اللَّهِ.

الرُّهْمَانِ الْكَاشِفُ لِلْغَطَاءِ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الْمُتَّهَمِ، هُوَ أَنَّ الْمَسَائِلَ مُنْقَسِمَةً إِلَى مَا وَرَدَ فِيهَا نَصٌّ وَإِلَى مَا
لَمْ يَرَدْ أَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ فَالْنَّصُّ كَالْمَقْطُوعِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، لَكِنْ لَا يَصِيرُ حُكْمًا فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ إِلَّا
إِذَا بَلَغَهُ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يَتَّبِعُ مَعَهُ الْعُتُورُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْصُرْ فِي طَلْبِهِ فَهَذَا مَطْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ وَإِذَا
لَمْ يَصِبْ فَهُوَ مُقْصَرٌ بِهِمْ. أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ مُتَّبِعٌ قَاطِعٌ، فَذَلِكَ حُكْمٌ فِي حَقِّ مَنْ بَلَغَهُ لَا فِي حَقِّ
مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ. لَكِنَّهُ عُرْضَةٌ أَنْ يَصِيرَ حُكْمًا، فَهُوَ حُكْمٌ بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ.

فَقَدْ قَالَ: فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَزَادَ بِهِ أَنَّهُ حُكْمٌ مُضْمَرٌ لِيَصِيرَ حُكْمًا فِي حَقِّ
الْمُكَلَّفِ إِذَا بَلَغَهُ، وَقَبْلَ التَّلَوُّعِ وَيَسِيرِ الطَّرِيقِ لَيْسَ حُكْمًا فِي حَقِّهِ بِالْفِعْلِ، بَلْ بِالْقُوَّةِ، فَهُوَ صَادِقٌ. وَإِنْ أَرَادَ
بِهِ غَيْرَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.

أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا نَصَّ فِيهَا، فَيَقْلَمُ أَنَّهَا لَا حُكْمَ فِيهَا؛ لِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى جَطَاءَهُ، وَخِطَابُهُ يَعْرِفُ بِأَنَّهُ
يُسْمَعُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ خِطَابًا، لَا مَسْمُوعًا، وَلَا
مَذْلُومًا عَلَيْهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ فِيهِ حُكْمٌ؟

677

الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ دَلَّةٌ طَبِئَةً.

وَالْجَوَابُ أَنَّ قَدْ سَبَقَ أَنَّ تَسْمِيَةَ الْأَمَارَاتِ أَدِلَّةٌ مُجَازًا، فَإِنَّ الْأَمَارَاتِ لَا تَوْجِبُ الطَّنَّ لِذَاتِهَا، بَلْ
تُخْتَلِفُ بِالْإِصَافَةِ.

اسْتِخْصَانُ الْمُصَالِحِ كَاسْتِخْصَانِ الصُّورِ
الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْأَشْبَهَةِ مَا هُوَ قِبْلَةُ لِطَالِبِ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ اللَّهُ يَنْزِلُهُ لَوْ نَزَّلَهُ. وَرُجِمَا كَانَ
السَّارِعُ يَقُولُهُ لَوْ رُوجِعَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْحُكْمُ بِالْقُوَّةِ، وَمَا كَانَ يَنْزِلُ لَوْ نَزَلَ إِنَّمَا يَكُونُ حُكْمًا لَوْ نَزَلَ. فَقَبْلَ تَزْوِيلِهِ
لَيْسَ حُكْمًا.

678

الْإِحْتِجَاجُ بِأَنَّ الطَّلَبَ يَسْتَدْعِي مَطْلُوبًا. فَإِذَا اعْتَقَدَ الطَّالِبُ أَنَّ قَبْلَ الشَّيْءِ لَيْسَ عِنْدَ اللَّهِ حَرَامًا وَلَا
حَلَالًا، فَكَيْفَ يَجْتَهِدُ فِي طَلْبِ أَحَدِهِمَا؟

679

وَالْجَوَابُ أَنَّهُمْ أَخْطَؤُوا إِذْ ظَنُّوا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يَطْلُبُ حُكْمَ اللَّهِ، مَعَ عَلَيْهِ بِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ جَطَاءَهُ. فَإِنَّ الْوَاقِعَةَ
لَا نَصَّ فِيهَا وَلَا خِطَابَ، بَلْ إِنَّمَا يَطْلُبُ عَلَيْهِ الطَّنَّ.

تَقْرِيرُ أَنَّهُ مِنَ الْمَعْقُولِ أَنَّ بَصْرَ الشَّرْعِ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، فَلَوْ قُلْنَا لِلشَّارِعِ: مَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْقَطْأِ
الْوَاجِبِ مِثْلًا الشُّبُوهَةِ أَوْ التَّفْصِيلِ؟ يَقُولُ: حُكْمُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ إِمَامٍ ظَنُّ أَنَّ الصَّلَاحَ فِي الشُّبُوهَةِ هُوَ
الشُّبُوهَةُ، وَحُكْمُهُ عَلَى كُلِّ مَنْ ظَنُّ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي التَّفْصِيلِ التَّفْصِيلُ. وَلَا حُكْمَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ تَحْصِيلِ

الطَّر. وَإِنْ قُلْنَا: هَذَا حُكْمُهُ إِذَا طَسَّ، فَمَا حُكْمُهُ قَبْلَ الطَّر؟ قَالَ: لَا حُكْمَ لَهُ قَبْلَ الطَّر، إِذَا يَتَجَدَّدُ حُكْمُهُ بِالطَّرِّ وَيَعْدُهُ. بِخِلَافِ مَذْهَبِ الْخَصْمِ فَإِنَّهُ لَوْ ضَرَحَ بِهِ كَانَ مُعَالَاً.

680-679

فَصُلِّ بِهِ تَامَ كَشْفِ الْقِنَاعِ عَنْ غُمُوضِ الْمَسْأَلَةِ، الْحَقُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَصْنِيفِ الْكِتَابِ وَانْتِشَارِ النَّسَخِ.

681

وَيَبِينُ الْقَرَضُ مِنْ هَذَا الْفَضْلِ بِأَسْئَلَةٍ.

الْأَوَّلُ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا اسْتَقَرَّ رَأْيُكُمْ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْمُجْتَهِدَاتِ لَيْسَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، صَارَ الطَّلَبُ مُعَالَاً، لِأَنَّ الْمُتَيَقِّنَ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ لَيْسَ حَوَالَيْهِ مَاءٌ، كَانَ الطَّلَبُ مُعَالَاً وَالْحُكْمُ هُوَ مَقْلُوبُ الْمُجْتَهِدِ.

الْحَوَاتُ: الْمُتَيَقِّنُ إِنْ خَوَّ أَنْ يَكُونَ حَوَالَيْهِ مَاءٌ، وَأَنْ لَا يَكُونَ، يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الطَّلَبُ، كَمَا يَتَصَوَّرُ إِذَا عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ حَوَالَيْهِ مَاءٌ لَكِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَكَانَهُ، فَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ يُجَوِّزُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَكُونَ فِيهَا حُكْمٌ مُعَيَّنٌ.

الطَّلَبُ وَاجِبٌ، وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لِأَنَّ الطَّلَبَ مَقْدُورٌ، وَالْوُصُولُ الْمُحَقَّقُ الْمَوَاقِفُ لِعِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَقْدُورٍ.

اغْتَرِاضُ الْخَصْمِ: سَلَّمْنَا لَكُمْ أَنَّ مَنْ أخطأ النَّصْرَ حَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ فَهُوَ خَطَأٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا طُلِبَ، لَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا وَجَبَ. وَلَسْنَا نَعْنِي بِتَخْطِئَةِ أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ إِلَّا هَذَا، إِذْ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ مُوَضَّوعٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ قَصْدُ الطَّالِبِ، وَلَا يَصِيبُهُ إِلَّا أَحَدُهُمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُكْمٌ مُعَيَّنٌ، فَيَلْزَمُ تَخْطِئَةُ الْمُجْتَهِدِينَ جَمِيعًا.

682

وَيَبَيِّنُ هَذَا فِي خَصَرِ مَجَالِ نَظَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَهِيَ عَشْرَةٌ:

الْأَوَّلُ: التَّمَوُّمُ

الثَّانِي: الظَّاهِرُ.

الثَّالِثُ: الْقَهُومُ.

الرَّابِعُ: الْاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِ الصَّخَابِئِ إِذَا خَالَفَ الْغِيَّاسَ.

الْخَامِسُ: طَلَبُ الْأَصْلَحِ

683

الْسَّادِسُ: طَلَبُ الْأَشْبَهَةِ

السَّابِعُ: النَّظَرُ فِي تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِثْنَائِهِ.

الثَّامِنُ: تَنْقِيحُ مَنَاطِ الْحُكْمِ.

تَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ تَخْرِيجِ مَنَاطِ الْحُكْمِ وَبَيْنَ تَنْقِيحِهِ

683

التَّاسِعُ: تَعْيِينُ الْمَنَاطِ

بَيَانُ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ تَنْقِيحِ الْمَنَاطِ.

685

الْعَاشِرُ: النَّظَرُ فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي الْفَرْقِ.

وَالْحَوَاتُ: أَنْتُمْ إِذَا قَنَعْتُمْ بِحَقِّ مُوَضَّوعٍ لَمْ يَتْلُغِ الْمُكَلَّفُ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِطَلْبِهِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ خَطَأٌ مَجَازِيٌّ، فَهُوَ مُسَلَّمٌ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ تَدُورُ الْأُمُورُ فِيهَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْإِنْتَابِ لَكِنْ مِنَ الْمَسَائِلِ مَا لَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا حُكْمٌ يَحْتَسِبُ بِتَمَيُّزِ أَحَدِ الْمُجْتَهِدِينَ عَنِ الْآخَرِ فِي الْخَطَا الْمَجَرِي.

686

الْلَفْظُ بِإِعْتِبَارِ الْمَوَاضِعِ ثَلَاثَةٌ:

لفظ صريح: لا احتمال فيه.

لفظ محتمل: فلا يفهم إلا مع قرينة معينة أو قياس. وتلك المعايير تختلف بالإضافة إلى الطابع والأحوال.

ولفظ محتمل: أخذ احتماليه أظهر، ويسمى ظاهراً، وليس ذلك نصوصاً قاطعاً.

قد يقول الشارع: الحكم في اللفظ المجمل والمحمّل تابع لفهمهم، والفهم في اللفظ الصريح تابع للحكم، لأن دلالة على الحكم قاطعة.

687-686

689

فصل: اعتراض: إذا عرفتكم بالخطأ المجاري، وقنع الخصم به، فإلى ماذا يرجع الخلاف؟

الجواب: أما من قنع بالخطأ المجاري فسعيته معه في أمرين: أحدهما: بيان أن من الأقسام ما ليس فيه خطأ معاري أيضاً. والثاني: بيان أن الخطأ المجاري ليس بخطأ، بل هو كذب وحلف.

أصول معتبرة في تصويب المجتهدين.

الأول: بيان أن الأدلة الظنية إضافية لا حقيقية، بخلاف الأدلة العقلية.

الثاني: أن العلل الشرعية علامات إضافية.

الثالث: التخيير بين ما هو حكم بالقوة، وبين ما هو حكم بالفعل.

الرابع: أن الحلال والحرام ليسا من أوصاف الأعيان حتى يستحيل أن يكون الشيء الواحد حلالاً حراماً في حق شخصين.

الخامس: أن الحكم أمر وضعي إصافي ليس بذاتي، فيجوز أن يكون تابعاً للطن، ومثبتاً عليه، ولا يجب أن يكون سابقاً على الطن.

690

السادس: أن الحكم هو التكليف، وشرط التكليف ملوغ المكلف.

السابع: أن الطلب مع انتفاء حكم عند الله تعالى ممكن.

الثامن: أن الخطأ اسم، قد يقال بالإضافة إلى ما وجب، وهو الحقيقي، وقد يقال بالإضافة إلى ما طلب، وهذا مجاز.

التاسع: أنه لا يجوز أن يكون مأموراً بالإضافة ثم يكون غير مأموّر إذا تركها مع القدرة.

العاشر: أنه لا يجوز أن يكون مأموراً بإضافة ما ليس عليه دليل قاطع، فإنه تكليف بما لا يطاق.

1. مسألة: ذكر المذاهب فيما إذا تعارض دليلان عند المجتهد، وعجز عن الترجيح، ولم يجد دليلاً

من موضع آخر.

الرد على مذهب القاسي في التخيير وأنه ليس مخالفاً.

التخيير ورد به الشرع

لو قلنا: يتوقف، وإلى متى يتوقف؟

مذاهب الفقهاء في تعارض البيّنين.

الاحتمالات أربعة: إما الفعل بالدليلين جميعاً، أو إسقاطهما جميعاً، أو تعيين أحدهما بالتحكم، أو بالتخيير: ولا سبيل إلى الجمع عملاً وإسقاطاً، لأنه متناقض، ولا سبيل إلى التوقف إلى غير نهاية، فإن فيه تعظيلاً، ولا سبيل إلى التحكم بتعيين أحدهما. فلا يبقى إلا الرابع، وهو التخيير.

691

الاعتراض بأن التخيير جمع بين التقيصين، فهو محال. والرد عليه بأن المحال ما لو صرح الشرع به لم يقص.

الاعتراض بأن التخيير بين التعمير وتقيصه يرفع التحريم. والحوادث أنه يُعْتَمَل أن يُرَخَّع عند تعارض الدليل الموجب والتساقط إلى الوجه الآخر، وهو القول بالتساقط.

المخلص إلى أنه في تعارض الدليلين ثلاثة أوجه: وجه في التساقط، وجه في التخيير، وجه في التفصيل والفرق بين ما يمكن التخيير فيه من الواجبات، إذ يمكن التخيير فيها، وبين ما يتعارض فيه الموجب والمبيح، أو المحرم والمبيح، فلا يمكن التخيير فيه، فيرجع إلى التساقط.

693-692

توجيه نصرة القول بالتخيير مطلقاً بأنه مهما تعارض دليلان في واجبتين، تخير بينهما. وإن تعارض دليل الوجوب ودليل الإباحة تخير بشرط قصد العمل بموجب الدليل المبيح وإن تعارض الموجب والمحرم حصل التخيير المطلق أيضاً.

الاعتراض بأن تعارض دليلين من غير ترجيح محال، وإنما ينحصر الترجيح على المجتهد. الجواب: وم عرفتم استعالة ذلك؟

694

معنى قول الشافعي: المسألة في قولين هو التخيير في بعض المواضع، والتردد في بعض المواضع. الاعتراض بأن مذهب التخيير ينقص إلى محال، وهو أن يُخَيَّرَ الحاكم المتخاصمين، لأن حكم الله الحيرة، وكذلك يُخَيَّرُ المفتي العامي، وكذلك يحكم لزيد بشيء، ولعمرو بنقيصه، ويوم السبت بشيء، ويوم الأحد بغيره.

694

والجواب له لا تخيير للمتخاصمين بين التقيصين، لأن الحاكم منصوب لفصل الخصومة عند النزاع، فيلزمه أن يفصل الخصومة بأي رأي أراد. أما الرجوع فغير جائز لمصلحة الحكم أيضاً، فإنه لو تغير اجتهاده عندكم تغير فتواه، ولا ينقص الحكم السابق للمصلحة. أما فساؤه يوم الأحد بخلاف قضائه يوم السبت، وفي حق زيد بخلاف ما في حق عمرو، فما قولكم لو تغير اجتهاده، أليس ذلك خائراً؟

695

2. مسألة: في نقض الاجتهاد: المجتهد إذا أداه اجتهاده إلى أن الخلع فسخ، ففسخ امرأة خالعها ثلاثاً، ثم تغير اجتهاده، لزمه تسريحها، ولم يجر له إمسакها على خلاف اجتهاده.

لو حكم بصحة النكاح حكم بعد أن خالع الزوج ثلاثاً، ثم تغير اجتهاده، لم يفرق بين الزوجين، ولم ينقص اجتهاده السابق بصحة النكاح، لمصلحة الحكم.

إذا نكح المقلد بفتوى مثبت، وأمسك زوجته بعد دور الطلاق، وقد نحر الطلاق بعد الدور، ثم تغير اجتهاد المفتي، فهل على المقلد تسريح زوجته؟ والصحيح أنه يجب تسريحها.

حكم الحاكم هو الذي لا ينقص. ولكن بشرط أن لا يخالف نصاً ولا دليلاً قاطعاً. اعتراض بأن مخالفت النص مُصِيبٌ على مذهب المصنف إذا لم يقصر لأن ذلك حكم الله تعالى عليه بغضب حاله. فلم ينقص حكمه؟ الجواب أنه مُصِيبٌ بشرط دوام الجهل.

696

دقيقة في إزالة سبب التخفيف. الكلام في نقص حكم الحاكم بخالف الأدلة الظنية.

697

698

3. مسألة: في وجوب الاجتهاد على المحدث وتحريم التقليد عليه:
اتفقوا على أنه إذا قرع من الاجتهاد، وعلب على ظنه حكم، فلا يجوز له أن يقلد مخالفه.
من كان متمسكاً من الاجتهاد في بعض الأمور، وعاجزاً عن النقص إلا بتحصيل علم على سبيل
الابتداء، فهل يلحق بالعامي أو بالعالِم؟ الأشهر والأشبه أنه كالعامي.

699-698

ذكر الأقوال في حوار أن يقلد المحدث غيره؟
استظهر المصنف منع تقليد العالم للصحابه ولمن بعدهم. يدل عليه أن تقليد من لا تثبت عصمته،
ولا يعلم بالحقيقة إصابته حكم شرعي لا يثبت إلا بنص أو قياس على منصوص. ولا نص ولا منصوص.
أما المحدث فإما يجوز له الحكم بظنه لعجزه عن العلم، فالضرورة دعت إليه في كل مسألة ليس فيها دليل
قاطع. وأما العامي فإما يجوز له تقليد غيره للعجز عن تحصيل العلم والظن بنفسه والمحدث غير عاجز.
اغتراض بأنه ليس يقدر إلا على تحصيل ظن، وظن غيره كطئه، لا سيما عند من صوب كل مجتهد؟
والجواب أنه مع هذا إذا حصل ظنه لم يجوز له اتباع ظن غيره. فكان ظنه أصلاً وظن غيره بدلاً.
استدلّ المحالف بمفومات تشتمل العامي والعالِم. تأويل المصنف لها، والرّد عليها بمفومات
أقوى منها.

702-700

إنسلك بعض كبار الصحابة عن الفتوى لا يدل على أنهم أخذوا بقول غيرهم. فلعلهم كانوا لا يقتون
اكتفاءً بمن عداهم في الفتوى. أما عملهم في حق أنفسهم لم يكن إلا بما سمعوه من النبي صلى الله عليه
وسلم والكتاب وعرفوه، فإن وقعت واقعة لم يعرفوا دليلها شاوروا غيرهم لتعرف الدليل لا للتقليد.
القول في تقليد الأعلَم.

701

702-701

703

هل من فرق بين ما يخص المحدث وبين ما يفتي به؟
المرن الثاني من هذا القطب: في التقليد والاستفتاء وحكم العوام فيه، وفيه أربع مسائل:
1. مسألة: هل يعرف الحق بالتقليد وإبطال قول القائلين بوجوب التقليد.

ذكر مذهب الحشوية والتعليمية في وجوب التقليد.

الدليل على بطلان مذهبهم مسالك:

المسلك الأول: هو أن صدق المقلد لا يعلم ضرورة فلا بد من دليل.

قول القمّي والشاهد لزوم بحجة الإجماع، فهو قبول قول بحجة، فلم يكن تقليداً.

المسلك الثاني: أن نقول: أعينوا الخطأ على مقلدكم أم تحوزونه؟ فإن حوزتموه فإنكم شاكون في صحة
مدحككم، وإن أخذتموه فم عرفتم استحسانه؟ ويقال لهم أيضاً في إيجاب التقليد: هل تعلمون وجوب التقليد
أم لا؟ فإن لم تعلموه فلم قلتم؟ وإن علمتم فبضرورة أم ينظر أو تقليد؟ ولا سبيل لهم إلى النظر والدليل

704

هل مذهب الأكثرين أولى بالاتباع؟

شبه القائلين بوجوب التقليد:

الشبهة الأولى: قولهم: إن الناظر متورط في شبهات، وقد كثر ضلال الناظرين، فترك الخطر وطلت

705

السلامة أولى.

والجواب: وقد كثر ضلال المقلدين من اليهود والنصارى، فم تفرقون بين تقليدكم وتقليد سائر الكفار.

السُّنْهُةُ الثَّانِيَةُ: تَمْشِكُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وَبَيَّاهُ نَهَى عَنِ الْجِدَالِ فِي الْقَدْرِ، وَالنَّظَرُ يَفْتَحُ بَابَ الْجِدَالِ.

الْجَوَابُ: نَهَى عَنِ الْجِدَالِ بِالْبَاطِلِ.

2. مَسْأَلَةٌ: الْعَامِّيُّ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِسْتِغْنَاءُ، وَاتِّبَاعُ الْعُلَمَاءِ. وَقَالَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ: تَلَزُّمُهُمُ النَّظَرُ فِي الدَّلِيلِ، أَوْ اتِّبَاعُ الْإِمَامِ الْمُغْضُومِ

هَذَا بِاطِلٍ بِمَسْلُكَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَفْتَنُونَ الْعَوَامَّ، وَلَا يَأْمُرُونَهُمْ بِتَبَلُّ دَرَجَةِ الْإِحْتِيَادِ.

المَسْئَلَةُ الثَّانِي: أَنَّ الْإِحْتِمَاعَ مُتَعَدِّ عَلَى أَنَّ الْعَامِّيَّ مُكَلَّفٌ بِالْأَحْكَامِ، وَتَكْلِيفُهُ طَلَبَتْ رُتْبَةَ الْإِحْتِيَادِ مُحَالٌ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى خَرَابِ الدُّنْيَا لَوْ اشْتَغَلَ النَّاسُ بِحَمْلِهِمْ بِطَلَبِ الْعِلْمِ الْفَارِقُ بَيْنَ الْإِسْتِغْنَاءِ وَالْتَقْلِيدِ.

يَجُوزُ تَنْسِيبُهُ قَبُولُ قَوْلِ الرَّسُولِ تَقْلِيدًا تَوْسَعًا.

3. مَسْأَلَةٌ: لَا يَسْتَفْتِي الْعَامِّيُّ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَلَةِ، أَمَّا مَنْ عَرَفَهُ بِالْجَهْلِ فَلَا يَسْأَلُهُ، وَفَأَنَّ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ عَدْلَةَ الْمُفْتِيِّ هَلْ يَلْزَمُهُ النَّبْحُ؟

4. مَسْأَلَةٌ: مَا يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ إِلَّا مُفْتٍ وَاحِدٌ؟ مَا يَلْزَمُ الْمُسْتَفْتِيَّ إِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ الْمُفْتُونَ.

لَيْسَ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَنْتَقِي مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَطْبَقَهَا عَنْدهُ، فَيَتَوَسَّعَ.

الْفَرْقُ الثَّلَاثُ مِنَ الْقُطْبِ الرَّابِعِ: فِي التَّرْجِيحِ وَكَيْفِيَّةِ تَصَرُّفِ الْمُجْتَهِدِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ ثَلَاثٍ وَبَيَّاتَيْنِ:

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِي بَيَانِ تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ.

يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَرُدَّ نَظْرَهُ إِلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، ثُمَّ يَبْحَثُ عَنِ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ الْمُفْتَرَةِ.

فَيَنْظُرُ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْإِحْتِمَاعِ، فَإِنْ وَجَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِحْتِمَاعًا تَرَكَ النَّظَرَ فِي الْكِتَابِ وَالشَّيْءِ، فَإِنَّهُمَا تَقْبَلَانِ التَّشْخِصَ وَالْإِحْتِمَاعَ لَا يَقْبَلُهُ. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ وَالشَّيْءِ الْمُتَوَاتِرَةِ، عَلَى رُبْعٍ وَاحِدَةٍ، فَمَا وَجَدَ فِيهِ نَصَّ كِتَابٍ أَوْ شَيْءٍ مُتَوَاتِرٍ أَخَذَ بِهِ. وَيَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى عُشُومَاتِ الْكِتَابِ وَطَوَاهِرِهِ. ثُمَّ يَنْظُرُ فِي مُحَصِّصَاتِ الْعُشُومِ مِنْ اخْتِبَارِ الْأَحَادِ، وَمِنْ الْأَقْبَسَةِ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَفْظًا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا نَظَرَ إِلَى قِيَاسِ الصُّوْصِ. فَإِنْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ أَوْ حَبَرَانِ أَوْ عُشُومَانِ طَلَبَ التَّرْجِيحَ فَإِنْ تَسَاوَا عِنْدَهُ تَوَقَّفَ، عَلَى رَأْيِي. وَتَخَيَّرَ، عَلَى رَأْيِي آخَرَ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي حَقِيقَةِ التَّعَارُضِ وَمَحَلِّهِ.

التَّرْجِيحُ إِنَّمَا يَجْرِي بَيْنَ طَبَقَيْنِ، لِأَنَّ الطُّوْنَ تَفَاوُتٌ فِي الْقُوَّةِ. وَلَا يَنْصَوِّرُ ذَلِكَ فِي مَعْلُومَيْنِ. إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ قَاطِعَانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّرْجِيحِ، سِوَى أَنْ كَانَ مَتَوَاتِرَيْنِ حَكَمَ بِأَنَّ الْمَتَأَخَّرَ نَاسِخٌ. وَإِنْ كَانَا مِنْ اخْتِبَارِ الْأَحَادِ، وَهَذَا النَّارِخُ أَيْضًا حَكَمْنَا بِالْمَتَأَخَّرِ. وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْ فَيُصَدَّقُ الرَّايُّ مَطْلُونٌ، فَتَقْدُمُ الْأَقْوَى فِي تَقْوِيَّتِهَا.

كَمَا لَا يَجُوزُ التَّعَارُضُ وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ نَصَبَيْنِ قَاطِعَيْنِ، فَكَذَلِكَ فِي عِلَّتَيْنِ قَاطِعَتَيْنِ.

706

707

708

709

711

711

711

712

إِنْ تَقَارَظَ ظَنَانُ أَوْجَبْنَا التَّوَقُّفَ، عَلَى رَأْيٍ، كَمَا لَوْ تَعَارَضَ قَاطِعَانِ.
لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمَعَ عِلْمٌ وَظَنٌ.

713

الْمُقَدِّمَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي دَلِيلِ وَجُوبِ التَّرْجِيحِ.

كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرِدَ التَّعَدُّ بِالنُّشُوبَةِ بَيْنَ الظَّنِّ وَإِنْ تَقَارَظَا، لِكُنْ الإِجْمَاعُ قَدْ دَلَّ عَلَى خِلَافِهِ، عَلَى مَا
عَلِمَ مِنَ السَّلَفِ فِي تَقْدِيمِ نَعْيِ الْأَخْبَارِ عَلَى نَعْيِ لِقْوَةِ الظَّنِّ.

714

إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ كَوْنُ الْمَرْغِ أَشْنَى بِأَحَدِ الْأَصْلِيَيْنِ وَجِبَ تَبَاعُهِ بِالْإِجْمَاعِ.

715

أَهْلُ الإِجْمَاعِ لَمْ يَرْجِعُوا فِي الشَّهَادَةِ بِالْكَثْرَةِ وَقُوَّةِ غَلْبَةِ الظَّنِّ.

الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِيمَا تُرْجَّحُ بِهِ الْأَخْبَارُ.

التَّعَارُضُ هُوَ التَّنَاقُضُ

إِنْ عَجَزْنَا عَنْ الْجَمْعِ، وَعَنْ مَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَالْمُتَأَخِّرِ، رَجَّحْنَا وَأَحَدْنَا بِالْأَفْزَى

أَسْبَبَتِ التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ لِأَمْرِ فِي السَّنَدِ أَوْ الْمَتْنِ سِتَّةَ عَشَرَ.

الْأَوَّلُ: سَلَامَةُ مَتْنِ أَحَدِ الْخَيْرَيْنِ عَنْ الْإِخْتِلَافِ وَالْإِضْطِرَاطِ دُونَ الْآخَرِ.

الثَّانِي: اضْطِرَاطُ السَّنَدِ، بِأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا ذِكْرُ رَجَالٍ تَلْتَبِيسُ أَسْمَاؤُهُمْ وَتُعَوِّثُهُمْ وَصِفَاتُهُمْ

بِأَسْمَاءِ قَوْمٍ صُعَقَاءَ وَصِفَاتِهِمْ، بَحِثْ يَحْتَسِرُ التَّمْيِيزُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُرَوَّى أَحَدُهُمَا فِي تَضَاعِيْفٍ صَبِيْهَةٍ مَشْهُورَةٍ مُتَدَاوِلَةٍ بَيْنَ أَهْلِ الثَّقَلِ، وَمُعَارِضَةٍ قَدْ انْفَرَدَ

716

بِهِ الرَّاوي لَا فِي جُمْلَةِ الْقَبْضَةِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ مَعْرُوفًا بِرِيَاذَةِ التَّحْقِيقِ وَقَلَّةِ الْغَلَطِ

الْخَامِسُ: أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: كَتَبَ إِلَيَّ بِكَذَا.

الْسَّادِسُ: أَنْ يَنْطَرُقَ الْخِلَافُ إِلَى أَحَدِ الْخَيْرَيْنِ أَنَّهُ مُوقُوفٌ، أَوْ مُزَوَّغٌ.

السَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَشْهُورًا إِلَيْهِ بِصَاحِبٍ وَقَوْلًا، وَالْآخَرُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ اجْتِهَادًا.

الثَّامِنُ: أَنْ يُرَوَّى أَحَدُ الْخَيْرَيْنِ عَنْ تَعَارُضَتِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، فَثِقِلَ عَنْهُ أَيْضًا ضِدُّهُ.

التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوي صَاحِبَ الزَّوَاظِعِ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الرَّاويَيْنِ أَعْدَلُ وَأَوْثَقُ وَأَضْيَقُ، وَأَشَدُّ تَحْقِيقًا وَأَكْثَرُ تَحَرُّيًا

الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَلَى وَفَى عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَهُوَ أَفْزَى.

717

الثَّانِي عَشَرَ: أَنْ يُوَافِقَ أَحَدُ الْخَيْرَيْنِ مُرْسَلٌ غَيْرُهُ.

الثَّالِثُ عَشَرَ: أَنْ تَعْمَلَ الْأُمَّةُ مُوجِبَ أَحَدِ الْخَيْرَيْنِ.

الرَّابِعُ عَشَرَ: أَنْ يَشْهَدَ الْقُرَآنُ، أَوْ الإِجْمَاعُ، أَوْ النَّصُّ الْمُتَوَاتِرُ، أَوْ دَلِيلُ الْغَفْلِ، لَوْجُوبِ الْعَمَلِ عَلَى

وَفَى الْخَبَرِ، فَيَرْجَّحُ بِهِ.

الْخَامِسُ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَحْصَى، وَالْآخَرُ أَعْمَ، فَتَقَدِّمُ مَا هُوَ أَحْصَى بِالْمَقْصُودِ.

الْسَّادِسُ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُسْتَقْلَلًا بِالْإِفَادَةِ، وَمُعَارِضُهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا تَقْدِيرَ إِضْمَارٍ أَوْ خَدَفٍ

السَّابِعُ عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ رَوَاةُ أَحَدِ الْخَيْرَيْنِ أَكْثَرُ، فَالْكَثْرَةُ تُقَوِّي الظَّنَّ

التَّرْجِيحَ لِأُمُورٍ خَارِجَةٍ عَنِ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ وَهِيَ خَمْسَةٌ:

718

الأول: كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الْخَيْرِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ.
 الثاني: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَيْرَيْنِ يُوجِبُ عَضًا مِنْ مَنَصِبِ الصَّعَابَةِ، فَيَكُونُ أَوْعَفَ.
 الثالث: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَيْرَيْنِ مُتَنَازِعًا فِي حُصُوصِهِ، وَالْأُخَرُ مُتَّفَقٌ عَلَى تَطَرُّقِ الْخُصُوصِ إِلَيْهِ.
 الرابع: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْخَيْرَيْنِ قَدْ قُصِدَ بِهِ بَيَانُ الْحُكْمِ الْمُنَازِعِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ.
 الخامس: أَنْ يَتَضَمَّنَ أَحَدُ الْخَيْرَيْنِ إِثْبَاتَ مَا ظَهَرَ تَأْيِيدُهُ فِي الْحُكْمِ دُونَ الْآخَرِ.
 القول فيما يظنُّ أَنَّهُ تَرْجِيحٌ وَلَيْسَ بِتَرْجِيحٍ، وَلَهُ أَمثلةٌ سِتَّةٌ:
 الأول: أَنْ يَقْتَضِيَ أَحَدُ الرَّأْيَيْنِ بِالْخَيْرِ دُونَ الْآخَرِ، أَوْ يَقْتَضِيَ نَقْضَ الْأُثْمَةِ، أَوْ نَقْضَ الْأُثْمَةِ بِمَوْجِبِ أَحَدِ الْخَيْرَيْنِ.

719

الثاني: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا غَرِيبًا لَا يُشَبِّهُ الْأَصُولَ.
 الثالث: الْخَيْرُ الَّذِي يَدْرَأُ الْحَدَّ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْمَوْجِبِ.
 الرابع: إِذَا رُويَ خَيْرَانِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا مُثَبَّتٌ وَالْآخَرُ نَاقٍ، فَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لِاحْتِمَالِ وَقُوعِهِمَا فِي حَالَتَيْنِ.
 الخامس: خَيْرٌ يَقْتَضِي الْمُنَاقَاةَ وَالْآخَرُ يَقْتَضِي نَقْضَ نَفْسِهِ.
 السادس: الْخَيْرُ الْخَاطِئُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْخَيْرِ الْمُسِيحِ.
 الباب الثاني: تَرْجِيحُ الْعِلَلِ.

720

مَجَامِعُ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ تَرْجِيحُ الْعِلَلِ خَمْسَةٌ:
 الأول: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ الَّذِي مِنْهُ الْإِنْتِزَاعُ، فَإِنَّ قُوَّةَ الْأَصْلِ تُؤَكِّدُ الْعِلَّةَ.
 الثاني: مَا يَرْجِعُ إِلَى تَقْوِيَةِ نَفْسِ الْعِلَّةِ فِي دَاتِهَا.
 الثالث: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ طَرِيقِ إِثْبَاتِ الْعِلَّةِ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِحْتِمَالٍ أَوْ أَمَارَةٍ.
 الرابع: مَا يَقْوِي حُكْمَ الْعِلَّةِ الثَّابِتِ بِهَا.
 الخامس: أَنْ تَقْوَى شَهَادَةُ الْأَصُولِ وَمُوافَقَتُهَا لَهَا.
 القسم الأول: مَا يَرْجِعُ إِلَى قُوَّةِ الْأَصْلِ: وَهِيَ عَشْرَةٌ:
 الأول: أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْعِلَلَيْنِ مُنْتَزِعَةً مِنْ أَصْلٍ مَعْلُومٍ اسْتِفْرَازُهُ فِي الشَّرْعِ صَرُورَةٌ، وَالْأُخْرَى مِنْ أَصْلٍ مَعْلُومٍ لَكِنْ يَنْظَرُ وَدَلِيلٌ.

الثاني: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ مُخْتَمَلًا لِلنَّشْخِ.
 الثالث: أَنْ يَثْبُتَ أَصْلٌ إِحْدَى الْعِلَلَيْنِ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ، وَالْأُخْرَى بِخَيْرِ مُتَوَاتِرٍ وَأَمْرٍ مُقْطُوعٍ بِهِ.
 الرابع: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِرَوَايَةٍ كَثِيرَةٍ، وَالْآخَرُ بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ.
 الخامس: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِمَعْمُومٍ لَمْ يَدْخُلْهُ التَّخْصِيسُ، فَيَقْدَمُ عَلَى عُمُومِ دَخَلِ التَّخْصِيسِ.

السادس: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ ثَابِتًا بِصَرِيحِ النَّصِّ، وَالْآخَرُ ثَبَتَ بِتَقْدِيرِ إِضْمَارٍ أَوْ خَدَبٍ ذَقِينٍ.
 السابع: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ أَصْلًا بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ فُرْعًا لِأَصْلٍ آخَرَ.
 الثامن: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْأَصْلَيْنِ بِمَا تَقَعُّ الْقَائِسُونَ عَلَى تَقْلِيلِهِ، وَالْآخَرُ اخْتَلَفُوا فِيهِ.

التاسع: أن يكون دليل أحد الأصلين مكشوفاً معيّناً، والآخر أجمعوا على أنه ثابت بدليل ولم يكن معيّناً.

العاشر: أن يكون أحد الأصلين مغيّراً للثاني الأصلي، والآخر مقررًا، فالمقرر أولى بأنه حكم شرعي وأصل شرعي.

القسم الثاني: ما لا يرجع إلى الأصل، ويرجع إلى بقية الأقسام الأربعة، نورد هنا من غير تفصيل لتعلق بعضها بالبقية. ويرجع ذلك إلى قريب من عشرين وجهاً:

721

الأول: أن تثبت إحدى العِلَّتَيْنِ بنص قاطع.

الثاني: أن تقتصد إحدى العِلَّتَيْنِ بموافقة قول صحابي انتشر وسكت عنه الآخرون.

722

الثالث: أن تقتصد بقول صحابي وحده ولم ينتشر.

الرابع: أن يترجح موافقته لخبر مرسل، أو بخبر مزدود عنه، لكن قال به بعض العلماء.

الخامس: أن تشهد الأصول بثل حكم إحدى العِلَّتَيْنِ، أغني لحسبها لا لعينها.

السادس: أن يكون نفس وجود العلة ضرورياً في أحدهما، نظرياً في الآخر.

السابع: الترجيح بما يعود إلى تعلق الحكم بالعلة.

723

الثامن: أن تكون إحدى العِلَّتَيْنِ سبباً، أو سبباً للسبب.

التاسع: الترجيح بشدة التأثير. وقد فسروا شدة التأثير بوجوه:

أولها: انعكاس العلة مع أطرافها.

ثانيها: أن تكون العلة مع كونها علة داعية إلى فعل ما هي علة تحريمية.

724

ثالثها: أن تكون علة ذات وصف واحد، وعارضها علة ذات أوصاف.

رابعها: أن تكون إحداهما أكثر وقوعاً، فهي أكثر تأثيراً.

خامسها: علة يشهد لها أصلاً أولى بما يشهد لها أصل واحد عند قوم.

العاشر: من الترجيحات: العلة المثبتة للعموم الذي منه الاستنباط، فهي أولى من المخصصة.

725

الحادي عشر: ترجيح العلة بكثرة شبهها بأصلها، على التي هي أقل شبهاً بأصلها.

الثاني عشر: علة أوجبت حكماً وزيادة، مريحة على ما لا يوجب الزيادة عند قوم.

الثالث عشر: ترجيح المتعدية على القاصرة.

الرابع عشر: ترجيح الناقلة عن حكم العقل على المقررة.

726

الخامس عشر: تقديم العلة المثبتة على النافية، قال به قوم.

السادس عشر: ترجيح علة هي طريق الأولى على ما هي مثل.

السابع عشر: رجح قوم العلة الملازمة على التي تفارق في بعض الأحوال.

الثامن عشر: رجح قوم علة انتزعت من أصل سليم من المعارضة، على علة انتزعت من أصل لم

يسلم من المعارضة مثله.

التاسع عشر: رجح قوم علة توجب حكماً أخف، ورجح آخرون بالصد

727

المعشرون: ترجيح علة توجب في الفرع مثل حكمها، على علة توجب في الفرع خلاف حكمها.

فهرس الايات القرآنية

الفاتحة:

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (الفاتحة:1) 155

البقرة:

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ (البقرة:10) 654

﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (البقرة:15) 159

﴿ وَهُوَ يَكْلُ كُلَّ شَيْءٍ عَالِمٌ ﴾ (البقرة:29) 477, 474, 460, 456, 430, 427

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة:31) 346, 344

﴿ اسْجُدُوا ﴾ (البقرة:34) 394

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (البقرة:43) 398, 376, 367, 366

﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ ﴾ (البقرة:60) 145

﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (البقرة:65) 387, 131

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ (البقرة:67) 366

﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ (البقرة:106)

..... 191, 183, 182, 170

﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ ﴾ (البقرة:111) 705

﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (البقرة:117) 387, 131

﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَاهَةٍ نَفْسُهُ ﴾ (البقرة:130) 314

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ﴾ (البقرة:143) 347

﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ عِبْرَتَكُمْ ﴾ (البقرة:143) 260, 244

﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (البقرة:144) 170

- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَانَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ (البقرة: 159) .. 228
- ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 169) .. 266
- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة: 183) .. 399
- ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: 184) .. 399, 145, 144
- ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ (البقرة: 185) .. 189, 147
- ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: 185) .. 411, 404, 147, 139
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: 185) .. 183
- ﴿فَالْفَنِّ بَشِيرٌ وَهَنٌ﴾ (البقرة: 187) .. 497, 189
- ﴿ثُمَّ آتَيْنَا آلَ إِبْرَٰهِيمَ إِلَى الْأَيْلِ﴾ (البقرة: 187) .. 185, 165, 164
- ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة: 188) .. 266
- ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 194) .. 315, 159
- ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ (البقرة: 196) .. 493
- ﴿وَأَتَقُونِ يَا أُولِيَ الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 197) .. 454
- ﴿وَمَنْ بَرَّكَ دِينَكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ (البقرة: 217) .. 266
- ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الشُّرَكَاءَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ (البقرة: 221) .. 418
- ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَظْهَرَنَ﴾ (البقرة: 222) .. 576, 511, 510, 186
- ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: 228) .. 451, 450, 351
- ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: 230) .. 511, 510, 467
- ﴿فَلَا تَقْضُلُوهُمْ﴾ (البقرة: 232) .. 392
- ﴿أَوْ يَتَّبِعُوا الَّذِي يَدِينُهُ عُقْدَةُ الْبِكَاجِ﴾ (البقرة: 237) .. 368, 362, 351, 160
- ﴿كَمْ مِنْ فَتْنَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ (البقرة: 249) .. 276
- ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 275) .. 553, 504, 471, 468, 456
- ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (البقرة: 278) .. 431, 418
- ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ (البقرة: 282) .. 396, 387, 181
- ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286) .. 134
- ﴿وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة: 286) .. 130

آل عمران:

- ﴿ مِنْهُ مَا يَنْتُحِمُّكُمْ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَدِّهَتْ ﴾ (آل عمران 7) . 362
- ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا قَشَبَهُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ (آل عمران 7) .. 515, 160
- ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (آل عمران 7) .. 673, 362
- ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّا بِرِيسَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ (آل عمران 75) .. 564, 497, 351
- ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ ﴾ (آل عمران 97) ..
- 139, 370, 390, 397, 405, 453, 460
- ﴿ وَأَعِصُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران 103) .. 674, 556, 260
- ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾
- (آل عمران 104) .. 409
- ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ (آل عمران 105) ..
- 674, 556, 555
- ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران 110) .. 260, 244
- ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُتَعَدِّةً ﴾ (آل عمران 130) .. 398
- ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ (آل عمران 133) .. 405
- ﴿ هَذَا بَيِّنٌ لِلنَّاسِ ﴾ (آل عمران 138) .. 364

النساء:

- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (النساء: 2) .. 398
- ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (النساء: 3) .. 478
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلِهَتِهِمْ ظُلْمًا ﴾ (النساء: 10) .. 561, 497
- ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَا تُدْرِكُهُ الثَّلَاثُ ﴾ (النساء: 11) .. 540, 503, 460, 431, 193
- ﴿ أَوْ بِحَبْلِ اللَّهِ مَنْ سَبِيلًا ﴾ (النساء: 15) .. 190
- ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (النساء: 22) .. 452, 419, 398
- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (النساء: 23) .. 496, 357, 356

- ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (النساء: 23) .. 375، 478، 693
- ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: 24) .. 693
- ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: 24) .. 467
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (النساء: 28) .. 183
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (النساء: 29) .. 431، 398، 486
- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ (النساء: 35) .. 511، 507
- ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (النساء: 43) .. 724، 452، 441، 127، 126
- ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: 59) .. 320، 700
- ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59) .. 260، 553، 701
- ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ (النساء: 65) .. 396
- ﴿أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ﴾ (النساء: 66) .. 130
- ﴿وَلَا تَطْلُبُونَّ فِتْنًا﴾ (النساء: 77) .. 351، 540
- ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ (النساء: 78) .. 346
- ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82) .. 554، 555، 674
- ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ (النساء: 83) .. 270، 491، 549، 673، 700
- ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (النساء: 92) .. 461، 491، 507
- ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ (النساء: 93) .. 333
- ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِيَ الضَّرَرِ﴾ (النساء: 95) .. 431، 432
- ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: 101) .. 503، 507
- ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (النساء: 103) .. 398
- ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: 105) .. 543، 550
- ﴿وَمَنْ يُسَاقِ الرَّسُولُ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ

- ﴿قُولُوا مَا تَوَلَّوْا وَنُصَلِّهِمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115) 280, 260
- ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 141) 455
- ﴿وَلَكِنْ شِئَ لَهُمْ﴾ (النساء: 157) 211
- ﴿فَيُظْهِرُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحْلَتْ لَهُمْ﴾ (النساء: 160) 170
- ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (النساء: 171) 510, 509
- ﴿إِنْ أَمَرُوا هَآكَ لَيْسَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (النساء: 176) 503

المائدة:

- ﴿أُحْلَتْ لَكُمْ بِهَيْمَةَ الْإِنْعَامِ﴾ (المائدة: 1) 496, 357
- ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: 2) 399, 398, 387, 385, 114
- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: 3) 496, 356
- ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ النَّوَاطِلِ﴾ (المائدة: 6) 645, 577, 521, 405, 159
- ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (المائدة: 32) 575
- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (المائدة: 38) 577, 521, 497, 461, 460, 444, 431, 426, 370, 345
- ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾ (المائدة: 44) 552, 315
- ﴿وَالْيَسْنَ يَا لَيْسَ﴾ (المائدة: 45) 315
- ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: 48) 312
- ﴿وَأَن أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ (المائدة: 49) 552
- ﴿كُلًّا أَوْفَدُوا قَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَالَهَا اللَّهُ﴾ (المائدة: 64) 159
- ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أَنزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة: 67) 448
- ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ
- تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (المائدة: 89) 491
- ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ﴾ (المائدة: 91) 595, 583, 582, 576, 575
- ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ (المائدة: 95) 603, 528, 507, 498, 431, 357
- ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ (المائدة: 96) 357

- 388 (المائدة: 101) ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ سُوَاهُمْ ﴾
- 474 (المائدة: 110) ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾
- 460, 344 (المائدة: 120) ﴿ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

الأنعام:

- 362 (الأنعام: 3) ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾
- 455 (الأنعام: 19) ﴿ لَا يُذَرِّكُمْ بِهِ، وَمَنْ يَلْعَ ﴾
- 266 (الأنعام: 35) ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾
- 551, 549 (الأنعام: 38) ﴿ مَا قَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾
- 161 (الأنعام: 61) ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾
- 432 (الأنعام: 82) ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾
- 314 (الأنعام: 90) ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفَتُهُ ﴾
- ﴿ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ ﴾ (الأنعام: 91) ... 438, 435
- ﴿ خَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 102) ... 474, 469, 461, 460
- ﴿ وَإِنْ تَطِيعُ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (الأنعام: 116) ... 704
- ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُوا لَهُمْ ﴾ (الأنعام: 121) ... 553
- ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (الأنعام: 141) ... 451, 368, 367, 365, 353, 351
- ﴿ كُلُوا مِنَّا زَرْقًا اللَّهُ ﴾ (الأنعام: 142) ... 387
- ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ (الأنعام: 145) ... 472, 471
- ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ (الأنعام: 151) ... 333
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعْمًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 159) ... 555, 554
- ﴿ وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام: 164) ... 456

الأعراف:

- ﴿ أَتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَآءَ ﴾ (الأعراف: 3) ...

- ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 33) 705, 552, 231
- ﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: 131) 704
- ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾ (الأعراف: 155) 209, 208
- ﴿وَأَتَّبِعُوهُ﴾ (الأعراف: 158) 518
- ﴿كُونُوا فِرْدَةً حَاسِبِينَ﴾ (الأعراف: 166) 130
- ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: 181) 260

الأنفال:

- ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (الأنفال: 24) 397
- ﴿وَيَنْكُرُونَ رَيْبَكَ اللَّهُ﴾ (الأنفال: 30) 159
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (الأنفال: 41) 381, 366
- ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَإِنْ شَلُّوا وَتَذَهَبَ رَيْبُكُمْ﴾ (الأنفال: 46) 674, 556, 554
- ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ (الأنفال: 66) 183
- ﴿مَا كَانَتْ لِيَنْتَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخَفَ فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال: 67) 649

التوبة:

- ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة: 5) 460, 353
- ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ (التوبة: 6)
- 510, 469, 440, 370, 369, 365, 352, 153
- ﴿حَتَّىٰ يَخُوتُوا الْيَجْرَنَ عَنْ يَدَيْهِمْ صَاعِرُونَ﴾ (التوبة: 29) 510, 351, 186
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُوهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ... فَتَكُونُ
- بِهَا جِاهُهُمْ وَجُودُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ (التوبة: 34-35) 398
- ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾ (التوبة: 36) 398
- ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ (التوبة: 41) 367

- ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَاهُمْ يَسْتَخْطُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا... ﴾ (التوبة: 58-59) ... 378
- ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ (التوبة: 60) ... 378
- ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ﴾ (التوبة: 80) ... 501
- ﴿ لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ﴾ (التوبة: 91) ... 367
- ﴿ وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (التوبة: 100) ... 244
- ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (التوبة: 103) ... 537, 409, 408, 326
- ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ (التوبة: 122) ... 409, 228

يونس:

- ﴿ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَنْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي بِرَبِّي إِنَّ أَنْتَ بِلَا مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ ﴾ (يونس: 15) ... 190
- ﴿ قُلْ أَتَسْتَعْتُونَ اللَّهَ يَمَا لَا يَعْلَمُ ﴾ (يونس: 18) ... 474

هود:

- ﴿ كَتَبْنَا نُوحًا أَمْرًا وَإِنَّا نَمُضُّكَ بِذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ لَدُنَّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (هود: 1) ... 366
- ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (هود: 6) ... 430, 427
- ﴿ قَالُوا يَبْنَوحُ قَدْ جِئْنَاكُمْ فَأَكْثَرْتَ جِدْلَنَا ﴾ (هود: 32) ... 705
- ﴿ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا ﴾ (هود: 40) ... 354
- ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِن أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ (هود: 46) ... 366
- ﴿ تَعَسَّوْا ﴾ (هود: 65) ... 388, 387
- ﴿ وَمَا أَمْرٌ فَرَعُونَ بِرَشِيدٍ ﴾ (هود: 97) ... 354
- ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾ (هود: 114) ... 168
- ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ﴾ (هود: 118-119) ... 674

يوسف:

- ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾ (يوسف: 81) 705, 231 ..
 ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ﴾ (يوسف: 82) 496, 357, 355, 354, 158 ..
 ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾ (يوسف: 83) 457 ..

الرعد:

- ﴿خَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الرعد: 16) 552
 ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ (الرعد: 39) 168, 167 ..

إبراهيم:

- ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ (إبراهيم: 4) 347 ..
 ﴿تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾
 (إبراهيم: 10) 303
 ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ (إبراهيم: 42) 388 ..

الحجر:

- ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (الحجر: 30-31) 486
 ﴿أَدْخُلُوها سَلَامًا مِنْ بَيْنَيْنِ﴾ (الحجر: 46) 387, 385 ..
 ﴿لَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ﴾ (الحجر: 88) 388
 ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ (الحجر: 94) 448 ..

النحل:

- ﴿بَيِّنَاتًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: 89) 552, 551
 ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَكِّى قَالَوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ (النحل: 101) 650, 515, 479, 170 ..

﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمٌ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبٌ مُبِينٌ﴾

(النحل: 103) 159

﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: 123) 314

﴿وَجَدَلْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ هِيَ أَحْسَنُ﴾ (النحل: 125) 705

الإسراء:

﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنْ أَرْسَلْتُكَ أَنَّهُ عَلَى بَرٍّ أَدْرِي هُوَ شَرٌّ نَجَسٌ﴾ (الإسراء: 23) 570, 561, 540, 497, 450, 351, 193

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الرِّقَّ﴾ (الإسراء: 32) 398, 350

﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ (الإسراء: 33) 431

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36) 705, 552, 231, 219

﴿إِذَا لَمْ تَنفَرُوا إِلَى دِيَارِ الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 42) 74

﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حِيدًا﴾ (الإسراء: 50) 387, 131

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكَّةَ يَلْعَنُونَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ (الإسراء: 78) 575, 387, 139

الكهف:

﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: 29) 114

﴿أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ (الكهف: 29) 159

﴿إِلَّا إِلَهُ الْإِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ (الكهف: 50) 486

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ (الكهف: 77) 158

طه:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: 5) 161

﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: 14) 316, 315

﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ (طه: 115) 146

الأنبياء:

- ﴿ فَتَنَّا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأنبياء: 7) ... 700
- ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء: 22) ... 306, 74
- ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ... وَكُنَّا لَهُمْ شَهِيدِينَ ﴾ (الأنبياء: 78) ... 457
- ﴿ إِنَّا نَكْتُمُ وَمَا نَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُّونَ ﴾ (الأنبياء: 98) ... 432
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ مَبْعُتْ لَهُمْ مِنْ آلِ الْحُسَيْنِ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ (الأنبياء: 101) ... 432

الحج:

- ﴿ إِنْسِينَ لَكُمْ وَيُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ (الحج: 5) ... 491
- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ﴾ (الحج: 18) ... 452
- ﴿ وَلَيَطْرَفُوا بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ ﴾ (الحج: 29) ... 480, 180, 120, 119
- ﴿ وَبَجَتْ جُثُوبُهَا ﴾ (الحج: 36) ... 41
- ﴿ هَلَكَمَتْ صَوَامِعُ وَبَعَّ وَصَلَوَاتُ ﴾ (الحج: 40) ... 158
- ﴿ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ (الحج: 77) ... 455

المؤمنون:

- ﴿ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (المؤمنون: 14) ... 474
- ﴿ أُولَئِكَ يُمْسَرُّونَ فِي الْغَزَاةِ وَهُمْ لَهَا سَاقُونَ ﴾ (المؤمنون: 61) ... 405
- ﴿ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهِونَ ﴾ (المؤمنون: 70) ... 704

النور:

- ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (النور: 2) ... 577, 497, 460, 431, 345

- ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (النور: 4-5) 491
- ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (النور: 5) 489
- ﴿ آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ (النور: 31) 454, 448
- ﴿ وَأَنكِحُوا الْأَيَّتَى ﴾ (النور: 32) 392
- ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ (النور: 33) 451, 396, 387
- ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (النور: 35) 159
- ﴿ مَا بَاقٍ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ﴾ (النور: 54) 395
- ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: 63) 518, 396

الفرقان:

- ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْمَكَذَابُ ﴾ (الفرقان: 68-69) 137

الشعراء:

- ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴾ (الشعراء: 15) 457
- ﴿ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَانَا مِنَ الْعَصَايِنِ ﴾ (الشعراء: 20) 264
- ﴿ فَإِنَّهُمْ عَلَوْا عَلَى إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء: 77) 486
- ﴿ يَلْسَانُ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء: 195) 347

النمل:

- ﴿ وَأَوْثِقَتْ مِنْ كُلِّ مَوْجٍ ﴾ (النمل: 23) 552, 477, 460, 353, 344

القصص:

﴿يُخَيِّئْ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (القصص: 57) 477, 460

العنكبوت:

﴿وَمَنْ جَاهَدْ فَإِنَّمَا يُجَاهِدُ لِنَفْسِهِ﴾ (العنكبوت: 6) 390

﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (العنكبوت: 14) 488, 440

﴿وَيَخْلُقُونَ أَفْكَاءَ﴾ (العنكبوت: 17) 474

﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (العنكبوت: 46) 705

﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (العنكبوت: 63) 275

لقمان:

﴿وَفَضَّلْنَاهُ فِي عِوَابِنَا﴾ (لقمان: 14) 497

الأحزاب:

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: 1) 448

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: 2) 517

﴿إِنَّا أَعْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ (الأحزاب: 50) 558, 455, 195

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: 56) 452

﴿يُؤْذُونَ اللَّهَ﴾ (الأحزاب: 57) 159

سبا:

﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ (سبا: 13) 704, 275

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (سبا: 28) 454

فاطر:

﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: 28) 510

يس:

﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اتْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِشَالِكٍ﴾ (يس: 14) 312

﴿كَالْمُرْجُونَ الْقَدِيمِ﴾ (يس: 39) 56

الصافات:

﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (الصافات: 50) 477

﴿إِنِّي أَرَى فِي السَّمَاءِ آتٍ أَذْبَحُكَ ... أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ (الصافات: 102) 176

﴿وَنَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ (الصافات: 103) 176

﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ (الصافات: 105) 176

﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ (الصافات: 107) 175

ص:

﴿وَهَلْ أُنَبِّئُكَ نَبَأَ الْخَصِمِ إِذْ سُورُوا إِلَى الْحَرَابِ﴾ (ص: 21) 457

﴿ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ (ص: 27) 654

﴿مَا لَنَا لَا نَرَى رِجَالًا﴾ (ص: 62) 426

الزمر:

﴿الَّذِينَ يَسْمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 18) 324

﴿وَأَتَّبِعُوا الْحَسَنَ مَا أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (الزمر: 55) 324

﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (الزمر: 62) 430

﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: 65) 448, 266

﴿وَالسَّاعَتُ مَطْوِيَّتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمر: 67) 353

غافر:

- ﴿ مَا يُحْدِثُ فِي عَآيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (غافر:4) 705
- ﴿ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ ﴾ (غافر:5) 705

فصلت:

- ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَبَكُمْ ﴾ (فصلت:23) 654
- ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ (فصلت:37) 115
- ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ (فصلت:40) 388, 387, 385
- ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ؕ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ ﴾
- (فصلت:44) 159

الشورى:

- ﴿ وَمَا أَخْلَقْنَاهُ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَعِظْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ (الشورى:10) 700, 275, 274, 260
- ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى:11) 354
- ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ (الشورى:13) 554, 315, 314
- ﴿ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخَيِّمَ عَلَىٰ قَلْبِكَ وَبِمِصْحُ اللَّهِ الْأَبْطَلُ ﴾ (الشورى:24) 491
- ﴿ وَحَرَزُوا سَيِّئَةً سَبَيْتَ هُنَّ لَهَا ﴾ (الشورى:40) 159

الزخرف:

- ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف:3) 347
- ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ آدَمَاءَ نَا عَلَيَّ أَمْتًا ﴾ (الزخرف:22) 705

الدخان:

- ﴿ ذُنُوبُكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (الدخان:49) 387

الجاثية:

﴿إِنْ مِّنْ إِلَّا يَطُنُّونَ﴾ (الجاثية: 24) 654

الأحقاف:

﴿وَحَمَلُهُ، وَفَصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: 15) 497, 496

﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الأحقاف: 25) 552, 477, 460, 353, 344

محمد:

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد: 24) 700

﴿حَتَّىٰ مَلَءَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالضَّعِيفِينَ وَبَلَغُوا الْخَبَارَ﴾ (محمد: 31) 474

الفتح:

﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح: 18)

..... 320, 244

الحجرات:

﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ يَّبَنِكَ فَمُبَاطَلَةٌ أَن تَكْفُرَ فَمَا تَجْعَلُهَا﴾ (الحجرات: 6)

..... 499, 235, 234, 231

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: 9) 457

﴿إِنَّ بَعْضَ الظُّلُمِ أَكْبَرُ﴾ (الحجرات: 12) 552

الطور:

﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ (الطور: 16) 387

النجم:

- ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم: 4) 197
- ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: 28) 552

الرحمن:

- ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 3-4) 346

المجادلة:

- ﴿مَتَّحِرٌ رَقَبَةً﴾ (المجادلة: 3) 494, 493, 461, 456, 181
- ﴿فَأُطْعِمُوا شِيبَانَ مَسْكِينًا﴾ (المجادلة: 4) 378
- ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ (المجادلة: 8) 152
- ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: 11) 706, 559, 532
- ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤَظِكُمْ صَدَقَةً﴾ (المجادلة: 12) 170
- ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ (المجادلة: 18) 654

الحشر:

- ﴿يُخْرِجُونَ يُيُوسُفَ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِيَ الْمُؤْمِنِينَ فَاعْبِرُوا بِأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2) ..
- 700, 621, 549, 454
- ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الحشر: 4) 621, 575
- ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا أَنْتُمْ إِلَّا زُرُوعٌ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر: 7) 575, 550, 518, 396
- ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ (الحشر: 20) 455

الملتحنة:

﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ (الملتحنة: 10) 219، 189

الجمعة:

﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (الجمعة: 9) 540

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ (الجمعة: 10) 399، 398، 114

التغابن:

﴿ فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن: 16) 393

الطلاق:

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (الطلاق: 1) 448

﴿ وَإِنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾ (الطلاق: 6) 509

التحريم:

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (التحريم: 1) 547

﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (التحريم: 4) 457

﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ (التحريم: 7) 388

الملك:

﴿ وَأَسِرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا بِهِ ﴾ (الملك: 13) 152

الحاقة:

﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ﴾ (الحاقة: 24) 385

المزمل:

﴿ قِرَّ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِصْفَهُ أَوِ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا أَوْ زِدْ عَلَيْهِ ﴾ (المزمل: 2-4) ... 488

المدثر:

﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ (المدثر: 42-43) 136

﴿ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ (المدثر: 43) 137

﴿ وَكَانَ نَكَدٌ بِيَوْمِ الدِّينِ ﴾ (المدثر: 46) 136

القيامة:

﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (القيامة: 18-19) ... 366

المرسلات:

﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ (المرسلات: 35) 477

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾ (المرسلات: 48) 396

عبس:

﴿ وَفَكَهَمَ وَأَنَّى ﴾ (عبس: 31) 159

الانفطار:

﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ (الانفطار: 13-14) ... 497

المطففين:

﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾ (المطففين: 15) 499

الليل:

﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِهِ الْأَعْلَى﴾ (الليل 19-20) ... 486

الضحى:

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ (الضحى 7) ... 264

القدر:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (القدر 1) ... 458

الزلزلة:

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (الزلزلة 7) ... 564, 540, 497, 351, 193

العصر:

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (العصر 2) ... 426

الماعون:

﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون: 4) ... 493

تعصل للدكتور سليمان الجمان، والدكتور رفعت اخمعي بتيسير تحرير الأحاديث والآثار لولده في المستصفي، من خلال الشركة العربية لتقنية المعلومات، الصرح الشمع الذي تلتقي فيه معاني الأصالة والمعاصرة والتعاني في خدمة التراث، فلهم خالص الدعاء وجبريل الشكر.

فهرس الأحاديث

1. أَحْكُمُ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا. فَقَالَ: اجْتَهِدْ وَأَنْتَ خَاضِرٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِنْ أَصَبْتَ فَلَكَ أَجْرَانِ وَإِنْ أخطأتَ فَلَكَ أَجْرٌ رواه أحمد في المسند (367/11)، (358/29)، وعبد بن حميد في المسند (242/1)، والحاكم في المستدرک (99/4)، والدارقطني في السنن (361/5)، لتلخص الخير (180/4)
2. ثُمَّ يُنْقَلُ أَنَّهُ أَخَذَ لِأَدْنِيهِ مَاءً جَدِيدًا رواه الطبراني في الأوسط (347/3)، والحاكم في المستدرک (252/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (65/1)، وروى موقوفاً على ابن عمر في الموطأ (74/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (65/1)
3. انْزِعُوا الْخُدُودَ بِالشَّهَاتِ رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (359/9)، والترمذي في الجامع (94/3)، وابن ماجه في السنن (161/4)، والدارقطني في السنن (62/4)، وأبو يعلى في المسند (494/11)، والحاكم في المستدرک (426/4)، والبيهقي في السنن (238/8).
4. أَدَّوْا الْخُطْبَ وَالْخُطْبَ رواه أحمد في المسند (385/28)، (371/37)، (387، 435، 455)، وابن ماجه في السنن (369/4)، والبراء في المسند (153/7)، وابن الجارود في المستقى (334/3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (241/3)، وابن حبان في الصحيح (193/11)، والطبراني في الأوسط (45/3)، والحاكم في المستدرک (51/3)، والبيهقي في الكبرى (17/7).
5. إِذَا احْتَجَّ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِنْ أخطأَ فَلَهُ أَجْرٌ رواه الشافعي في المسند (7/4)، وأحمد في المسند (367/11)، (308/29)، والبخاري في الصحيح (108/9)، ومسلم في الصحيح (131/5)، وأبو داود (8/4)، والترمذي في الجامع (8/3)، وابن ماجه في السنن (9/4)، والبراء في المسند (192/5)، والنسائي (8/223)، وفي الكبرى (396/5)، ومعرس رشدي في الجامع (238/11)، وأبو يعلى في المسند (309/10)، وابن الجارود في المستقى (252/3)، وأبو عوانة في مستدرجه (168/4)، والطحاوي في مشكل الآثار (42/1)، (2/223)، وابن حبان في الصحيح (445/11)، والطبراني في الأوسط (292/3)، (15/9)، والدارقطني في السنن (362، 364، 375، 376)، والبيهقي في الكبرى (118/10)
6. إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَمْسِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ رواه مالك في الموطأ (54/1)، والشافعي في المسند (167/1)، والحميدي في المسند (186/2)، وأحمد في المسند (227/12)، (487 - 536/15)، (346، 107/16)، والبخاري في الصحيح (43/1)، ومسلم في الصحيح (160/1)، وابن ماجه في السنن (333/1)، وأبو داود في السنن (61/1)، والترمذي في الجامع (1/75)، والنسائي في السنن (6/1)، وأبو يعلى في المسند (372/10)، وابن حبان في الصحيح (219/1)، (220/1)، وأبو عوانة في المستدرک (220/1)، وابن حبان في الصحيح (346/3)، (347)، والدارقطني في السنن (73/1)، (74)، والبيهقي في السنن الكبرى (45/1)

7. إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ رواه مالك في الموطأ (1/ 90، 91)، والشافعي في المسند (1/ 196، 197)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 245، 246، 247، 248)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 158، 159، 161)، وأحمد في المسند (35/ 21)، (40/ 250)، (41/ 319، 197، 487)، (42/ 167)، (43/ 151)، ومسلم في الصحيح (1/ 186)، والبخاري في الصحيح (1/ 66)، وابن ماجه في السنن (1/ 482)، والترمذي في الجامع (1/ 151)، والبراء في المسند (7/ 120)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 110، 111)، والكبرى (1/ 151)، (8/ 237)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 56)، وابن حبان في الصحيح (3/ 452، 453، 456، 457)، والطبراني في مسند الشاميين (2/ 350)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 163، 165، 166)، وله شاهد من حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (1/ 66).
8. إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَأَنْتَهُوا رواه الشافعي في المسند (4/ 65)، وأحمد في المسند (13/ 490)، (15/ 484، 320)، (16/ 76)، والبخاري في الصحيح (9/ 94)، ومسلم في الصحيح (4/ 102)، (7/ 91)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 110)، والكبرى (4/ 5)، وأبو يعلى في المسند (11/ 195)، وابن حبان في صحيح (1/ 199)، والدارقطني في السنن (3/ 339)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 388، 215، 325، 4/ 253، 7/ 103).
9. وَإِذْنَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْفَرَسَيْنِ بِشُرْبِ آبِوَالِ الْإِبِلِ رواه عبد الرزاق في المصنف (10/ 106)، وابن أبي شيبة في المصنف (13/ 123)، وأبو داود الطيالسي في المسند (3/ 495)، وأحمد في المسند (19/ 97)، والبخاري في الصحيح (1/ 56)، ومسلم في الصحيح (5/ 101)، وابن ماجه في السنن (4/ 185)، وأبو داود في السنن (4/ 346)، والترمذي في الجامع (1/ 114)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 160)، والكبرى (1/ 187)، وابن الحارود في المنتقى (3/ 141)، وابن حزم في الصحيح (1/ 234)، وأبو عوانة في المستدرج (4/ 79)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 107)، وابن حبان في الصحيح (4/ 229)، والطبراني في الأوسط (2/ 203)، والدارقطني في السنن (1/ 238)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 62).
10. بَلْ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَلَيْسَ الْخَرِيرُ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (8/ 259)، وأبو داود الطيالسي في المسند (3/ 475)، وأحمد في المسند (20/ 302)، والبخاري في الصحيح (4/ 42)، ومسلم في الصحيح (6/ 143)، وأبو داود في السنن (4/ 213)، والترمذي في الجامع (3/ 337)، والنسائي في السنن الصغرى (2/ 202)، والكبرى (8/ 415)، وأبو عوانة في المستدرج (5/ 243)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 109)، وابن حبان في الصحيح (12/ 248).
11. قَالَ لِعُمَرَ: أَرَأَيْتَ لَوْ تَقَضَّضْتَ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ الْقَبِيلَةِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (4/ 97)، وأحمد في المسند (1/ 285، 439)، وعبد بن حميد في المسند (1/ 73)، والنسائي في الكبرى (3/ 293)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 444)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 89)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 218).
12. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْخَثْعِمِيَّةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دِينَ قَفْضِيْبِهِ أَكَانَ يَنْفَعُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: فَدَيَّرَ اللَّهُ أَحَقَّ بِالْقَضَاءِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (4/ 48)، وأحمد في المسند (3/ 434)، والبخاري في الصحيح (3/ 35)، ومسلم في الصحيح (3/ 155)، وأبو داود في السنن (3/ 392)، والترمذي في الجامع (2/ 101)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 117)، والكبرى (3/ 255)، وابن خزيمة في الصحيح (3/ 410)، وأبو عوانة في المستدرج (2/ 215)، والطبراني في المعجم الأوسط (12/ 57)، والدارقطني في السنن (3/ 177)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 179)، والطبراني في المعجم الكبير (18/ 286).

13. أَصْحَابِي كَالْحُجُومِ بَابِهِمْ أَتَدْتِيْتُمْ رَوَاهُ عَبْدُ بَنِ حَمِيدٍ فِي الْمُسْنَدِ (30/2)، وَالْأَجْرِي فِي الشَّرِيعَةِ. وَالْمَصَافِي فِي مُسْنَدِ أَشْهَابِ، وَابْنُ حَرَمٍ فِي الْإِحْكَامِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَمَاعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَصَلَهُ.
14. قَوَى أَبُو بَكْرٍ خَيْرَ الْغَيْرَةِ فِي مِيرَاثِ الْجَلْدَةِ مَا رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/14)، وَعَدُ الرَّزَاقِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (10/274)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (10/521)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (29/499)، وَالدَّارِمِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (4/1928)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْمُسْنَدِ (4/286)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمُسْنَدِ (3/213)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْخَالِصِ (3/604، 605)، وَابْنُ الْجَرُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3/223)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1/111)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (13/390)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (19/228، 229)، وَابْنُ يَهُيَى فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (6/234).
15. وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ أَفْعَلْ إِنَّمَا أُرِيدُ الْإِيمَانَ الْعَرَالِي هَذَا لَا عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَحَادِ الصَّحَابَةِ.
16. أَفْعَلُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (11/104)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (38/280)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْمُسْنَدِ (1/117)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْخَالِصِ (6/43، 137)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (7/248، 250)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (15/327)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (9/72)، وَابْنُ الْأَسْوَطِ (4/140)، (6/76 - 168)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (3/79)، وَابْنُ يَهُيَى فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (5/212)، (8/153).
17. وَلَمَّا أَقْرَأَ أَصْحَابُهُ عَلَى تَرْكِ زَكَاةِ الْخَيْلِ لَمْ يَأْتِ بَعْضُ صَرِيحٍ بِهَذَا وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّعْيِ الْقَرِيبَةِ، وَفَرَّبَ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ ابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ مَا فَعَلَهُ صَاحِبَايَ مِنْ قَبْلِي طَ الْفَعْلُ.
18. أَفْضَاكُمْ عَلَيَّ، وَأَفْضَلُكُمْ زَيْدًا، وَأَغْرَقَكُمْ بِالْخَلَالِ وَالْخَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْمُسْنَدِ (1/161) وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (10/141)، رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْوُورٍ فِي الْمُسْنَدِ (1/44)، وَأَبُو دَاوُدَ الْقَيْسِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/567)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (6/127)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (7/345)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (16/74)، وَابْنُ يَهُيَى فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (6/210).
19. قَالَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَ أَمَّ سَلَمَةَ عَنْ قُبَيْلَةِ الصَّانِمِ فَقَالَتْ: أَلَا أَخْبَرْتَنِي أَنِّي أَقْبَلُ، وَأَنَا صَائِمَةٌ، وَنَقِيلُ ثَلَاثَ أَهَادِيثَ كَثِيرَةٍ جَدًّا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَالِشَةَ وَحَفْصَةَ وَغَيْرَهُنَّ، وَلَكِنْ يَهْدِي السِّيَاقُ لَمْ يَحْدِثْ إِلَّا عِنْدَ مَسْمُومِ (3/136)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْنَدِ (2/211)، وَابْنُ حِبَانَ (8/309)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (2/260)، (5/220)، وَالْكَبِيرِ (9/25)، وَابْنُ يَهُيَى فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (4/234) يُلْعَقُ مَقَارِبَ.
20. رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَّ بِشَاةٍ لَيْثَمُونَةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَذَنَقُوا، وَاتَّقَعُوا بِهِنَّ رَوَاهُ الشَّامِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/154)، وَعَدُ الرَّزَاقِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/62)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (1/318)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (8/277)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (4/177)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (1/190) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (2/128)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْمُسْنَدِ (5/221)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمُسْنَدِ (4/235)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (7/172)، وَالْكَبِيرِ (4/380)، وَابْنُ الْحَارِثِ فِي الْمُسْنَدِ (3/163)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (12/507 - 13/16)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/178)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَارِ (1/469)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (4/101، 104)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (24/16)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/58)، وَابْنُ يَهُيَى فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (1/15).
21. قَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمُسْنَدِ (5/140، 141، 142)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (5/373)، (13/393، 398، 399)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (4/133،

184 - 73 / 5، (115 / 5 - 303، 183 / 12)، والبحري في الصحيح (33 / 1 - 92 / 2)، (14 / 3، 60، 125)، ومسلم في الصحيح (4 / 109، 110، 111)، (4 / 104)، (5 / 153)، وأبو داود في السنن (2 / 355)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 203، 211)، والكبرى (4 / 99، 107 - 367 / 5)، وابن الجارود في المنقنى (2 / 117)، وأبو يعلى في المسند (10 / 362)، وأبو عوانة في المستدرج (2 / 434)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2 / 260 - 326)، وابن حبان في الصحيح (9 / 28، 35 - 13 / 340)، والطبراني في المعجم الكبير (11 / 197، 198، 265، 272)، (12 / 101) وفي الأوسط (1 / 159)، (8 / 140)، والدارقطني في السنن (4 / 89، 420 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (3 / 409)، (5 / 195)، (6 / 199 - 52 / 8).

22. أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كَشْفِ الْعَوْرَةِ ثُمَّ كَشَفَ فَخَذَهُ بِحَضْرَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَسْتَرَهُ فَعَجِبُوا مِنْهُ فَقَالَ: أَلَا أَسْتَحْيِي مَنْ تَسْتَحْيِي مِنْهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (11 / 232)، وأحمد في المسند (44 / 66، 67)، وعبد بن حديد في المسند (2 / 392)، والبحري في الأدب المفرد (2 / 346)، ومسلم في الصحيح (7 / 116)، وأبو يعلى في المسند (15 / 336)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1 / 473)، وابن حبان في الصحيح (15 / 336)، والطبراني في المعجم الكبير (12 / 252)، (23 / 205، 217) وفي الأوسط (8 / 379)، والبيهقي في السنن الكبرى (2 / 230، 231).

23. لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (3 / 151)، وعبد الرزاق في المصنف (4 / 148)، وابن أبي شيبة في المصنف (10 / 399)، وأحمد في المسند (29 / 210)، وابن ماجه في السنن (4 / 278)، وأبو داود في السنن (3 / 196)، والترمذي في الجامع (3 / 620)، والنسائي في السنن الصغرى (6 / 247)، والكبرى (6 / 158)، وابن الجارود في المنقنى (3 / 216)، والطبراني في المعجم الكبير (8 / 135)، وفي الأوسط (8 / 8)، والدارقطني في السنن (3 / 454)، والبيهقي في السنن الكبرى (6 / 244).

24. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ لَمَّا دَعَاهُ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يُجِبْهُ: أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ اسْتَجِيبُوا بَنِي وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (2 / 595)، والدارمي في السنن (2 / 935)، والبخاري في الصحيح (6 / 17)، وأبو داود في السنن (2 / 101)، والنسائي في السنن الصغرى (2 / 139)، والكبرى (1 / 472)، والطحاوي في مشكل الآثار (3 / 241)، والطبراني في المعجم الكبير (22 / 303)، والبيهقي في السنن الكبرى (2 / 368) من حديث أبي سعيد بن الملقى وليس هو الخدري، وله شاهد من حديث أبي بن كعب في مسند أحمد (15 / 200)، وجامع الترمذي (5 / 5)، وصحيح ابن حزيمة (2 / 167).

25. أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (2 / 133)، وعبد الرزاق في المصنف (4 / 43 - 66، 67 - 10 / 172)، وابن أبي شيبة في المصنف (9 / 455، 456 - 11 / 371، 373، 376)، وأحمد في المسند (1 / 228، 270، 358، 416 - 14 / 221، 481 - 15 / 286 - 16 / 138، 308، 481، 489 - 20 / 349، 21 / 59 - 22 / 119، 423 - 23 / 18، 398 - 26 / 86، 81 - 36 / 433)، والدارمي في السنن (3 / 1588)، والبخاري في الصحيح (3 / 71 - 2 / 105 - 4 / 48 - 9 / 15 - 9 / 93)، ومسلم في الصحيح (1 / 38، 39)، وابن ماجه في السنن (1 / 95، 97 - 5 / 426)، وأبو داود في السنن (2 / 135 - 3 / 71، 72)، والترمذي في الجامع (4 / 351، 352، 353 - 5 / 365)، والبرقي في المسند (1 / 98، 334 - 7 / 111، 199 - 8 / 192 - 13 / 190 - 14 / 152، 171، 313 - 15 / 72، 94)، والنسائي في السنن الصغرى (5 / 14 - 6 / 4، 5 - 7 / 76، 77، 78، 79، 80، 81 - 8 / 109)، والكبرى (3 / 409، 410، 411، 412، 413 - 4 / 266، 267، 268 - 10 / 334)، وابن الجارود في المنقنى (3 / 280)، وأبو يعلى في

المسد (1/ 69 - 189/4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 213، 215)، وابن حبان في الصحيح (1/ 399، 401، 449، 450، 451، 453/ 13)، والطبراني في المعجم الكبير (1/ 217، 218 - 2/ 183، 307 - 6، 132 - 8/ 318 - 11/ 160 - 20/ 63، 21 - 123) وفي الأوسط (1/ 288 - 2/ 67 - 3/ 157، 300 - 4، 66، 309 - 6/ 215، 299، 332 - 7/ 84 - 8/ 119، 238)، والدرقطني في السنن (1/ 432، 433، 434 - 2/ 465، 466)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 3 - 3/ 92، 367 - 4/ 104، 114 - 6/ 336 - 7/ 4، 3 - 8/ 19، 136، 176، 177، 196 - 9/ 182، 49)

26 **صُبُّوا عَلَيْهِ دَنُوبًا مِنْ مَاءٍ - وَلَيْسَتْ بِنَلَاةٍ أَحْجَارٍ صُورًا عَلَيْهِ دَنُوبٌ مِنْ مَاءٍ**، رواه مالك في الموطأ (1/ 110)، والشافعي في المسند (1/ 157)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 423، 424، 425)، والحميدي في المسند (2/ 178، 307)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 351)، وأحمد في المسند (12/ 197 - 13/ 209)، وعبد بن حميد في المسند (2/ 313)، والدارمي في السنن (1/ 574)، والبخاري في الصحيح (1/ 54 - 8/ 30)، ومسلم في الصحيح (1/ 163)، وابن ماجه في السنن (1/ 425)، وأبو داود في السنن (1/ 188)، والترمذي في الجامع (1/ 192)، والبرقي في المسند (14/ 150، 354، 355)، والساكني في السنن الصغرى (1، 48، 175)، والكبرى (1/ 92)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 141)، وأبو يعلى في المسند (6/ 181)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 183)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 14)، وابن حبان في الصحيح (4/ 244، 245)، والطبراني في المعجم الكبير (11/ 176)، وفي الأوسط (6/ 66)، والدرقطني في السنن (5/ 162)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 427، 428) - وَلَيْسَتْ بِنَلَاةٍ أَحْجَارٍ - رواه الشافعي في المسند (1/ 163)، والحميدي في المسند (1/ 400)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 282، 283 - 13/ 145، 146)، وأبو دلود الطيلسي في المسند (2/ 54)، وأحمد في المسند (6/ 210 - 7/ 434 - 36/ 179، 201 - 39/ 107، 109، 112، 118، 124)، ومسلم في الصحيح (1/ 154)، وأبو داود في السنن (1/ 19)، والترمذي في الجامع (1/ 66، 67)، والزار في المسند (4/ 311 - 6/ 470)، والساكني في السنن الصغرى (1/ 38، 44)، والكبرى (1/ 87)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 37)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 195، 200، 201)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 182)، وابن حبان في الصحيح (4/ 245)، والطبراني في المعجم الكبير (4/ 86 - 6/ 121، 234 - 8/ 209 - 10/ 61)، والدرقطني في السنن (1/ 83، 84، 88، 90)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 91، 102، 112، 114)

27 **فَأُولَئِكَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَبَ مِنْهُ الْقَصَاصُ فِي سَنٍ كُسِرَتْ، فَقَالَ: كِتَابُ اللَّهِ يَفْضِي الْقَصَاصَ** رواه ابن أبي شيبة في المصنف (9/ 83)، وأحمد في المسند (19/ 314 - 20/ 129)، وعبد بن حميد في المسند (2/ 302)، والبخاري في الصحيح (3/ 186 - 6/ 24، 52)، ومسلم في الصحيح (5/ 105)، وابن ماجه في السنن (4/ 235)، وأبو داود في السنن (4/ 465)، والنسائي في السنن الصغرى (8/ 26، 27)، والكبرى (6/ 337، 338 - 7/ 364 - 10/ 82)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 138)، وأبو يعلى في المسند (6/ 124)، وأبو عوانة في المستخرج، والطحاوي في شرح معاني الآثار، والطبراني في المعجم الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 25)

28 **كَأَنَّ رَوْزًا مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّحَابَةَ بِإِعَادَةِ الْوُضُوءِ عِنْدَ الْقَهْقَرَةِ** رواه الشافعي في المسند (1/ 184)، وعبد الرزاق في المصنف (2/ 376)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/ 330)، وأبو دلود في المراسيل، والدرقطني في السنن (1/ 295)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 146)

29 **وَأَمَرَهُمْ غَامَ الْحَدِيثَةِ بِاتَّحُلٍّ بِالْحُلِيِّ فَتَوَقَّفُوا فَشَكَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ أَخْرُجِي إِلَيْهِمْ، وَأَتَيْخُ، وَاحْلُقِي فَفَعَلَ، فَذَبَحُوا، وَحَلَقُوا مُسَارِعِينَ** رواه عبد الرزاق في المصنف (5/ 330)، وابن أبي شيبة في المصنف (13/ 333، 342)، وأحمد في المسند (31/ 212، 243)، والبخاري في الصحيح (3/ 193)، وابن حبان

في الصحيح (11/ 216)، والطبراني في المعجم الكبير (20/ 9)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 215)

30. وَهُوَ قَوْلُهُ: كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَاتِنَا إِلَّا مِنْ جَنَانَةٍ لَكِنْ مِنْ يَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ رَوَى بِالْعَاطِطِ مُتَّفَقًا، وَانْظُرْ تَعْلِيقَ الْأَلْبَانِيِّ فِي إِدْوَاءِ الْعِلَلِ: 1/ 140، 141، وَأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى الْأَتِيَةِ: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 190)، وَعَدَدُ الرِّزَاقِ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 204)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 130)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 323)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّلَسِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 485)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (30/ 11، 18)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (1/ 140 - 5/ 505)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرَى (1/ 83)، وَالكِبْرَى (1/ 124)، وَابْنُ الْحَارَوْدِيِّ فِي الْمُسَمَّى (1/ 17)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (1/ 139، 305)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَارِ (2/ 82)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 381 - 4/ 149)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (8/ 54)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (1/ 118، 276)

31. وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَيْزَوَزِ الدَّيْلَمِيِّ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى أُخْتَيْنِ: أَمْسِكْ إِحْدَاهُمَا وَفَارِقِ الْأُخْرَى رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 377)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (2/ 423)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَارِ (3/ 255)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 328)، وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (4/ 410)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (7/ 184)

32. قَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ لِعَمِلَانَ حِينَ أَسْلَمَ عَلَى عَشْرٍ نِسْوَةٍ: أَمْسِكْ أَرْبَعًا وَفَارِقِ سَائِرَهُنَّ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 99)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 70، 71)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (8/ 220، 251)، (9/ 69، 392)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 378)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (1/ 315)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (2/ 421)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَارِ (3/ 253)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (9/ 463، 465، 466)، وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (4/ 403، 404، 408).

33. رَوَى فِي الصَّحِيحِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَّ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَرَجَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَهَمَّ بِأَنْ يَتَخَلَّفَ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ، وَوَقَفَ بِجَانِبِهِ وَأَقْتَدَى أَبُو بَكْرٍ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْنَدِ (5/ 428)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 294)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (20/ 396)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 294)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ فِي الصَّحِيحِ (1/ 133)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (2/ 22)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (2/ 394)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرَى (2/ 99)، وَالكِبْرَى (1/ 438)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (6/ 264)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (3/ 135)، وَأَبُو عَوَاةٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (1/ 443)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَارِ (1/ 406)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (5/ 485)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (7/ 56)، وَالدَّارَقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 252)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (2/ 304).

34. فَمِنْ ذَلِكَ تَأْمِيرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَا تَكْرٍ الصَّدِيقَ عَلَى الْمَوْسِمِ سَنَةَ ثَلَاثٍ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 1218)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ فِي الصَّحِيحِ (2/ 153)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4/ 106)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (1/ 242)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (5/ 169)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرَى (5/ 247)، وَالكِبْرَى (4/ 147)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/ 538)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (19/ 218)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (15/ 19)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (11/ 316)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (5/ 87).

35. وَإِنْفَادُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُورَةَ بَرَاءَةِ مَعَ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 423)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 1218)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ فِي الصَّحِيحِ (6/ 64)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (5/ 169)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرَى (5/ 234)، وَالكِبْرَى (4/ 134)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/ 538)، وَأَبُو عَوَاةٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (4/ 364)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (9/ 222)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (15/ 16)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ

(316/11)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/111)

36. كَمَا رَوَى أَنَّهُ قَالَ فِي السَّارِقِ: وَإِنْ سَرَقَ خَاصَةً فَأَقْتُلُوهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (367/4)، والنسائي في السنن الصغرى (8/89)، والكبرى (7/40)، والطبراني في المعجم الكبير (3/278)، وفي الأوسط (2/198)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/272). ونص كلام الخافض في التلخيص الحبير: وقال ابن عبد البر حديث القتل منكر لا أصل له. وقد قال الشافعي: هذا الحديث مسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم.

37. وَأَنْشَقَّاقِ الْقَمَرِ وَلَمْ يَنْقُلْهُ إِلَّا ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَدَّدَ يَسِيرَ مَعَهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (6/60)، والبحري في الصحيح (4/206)، ومسلم في الصحيح (8/132)، والترمذي في الجامع (5/320)، وأبو يعلى في المسند (8/378)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (2/177)، وابن حبان في الصحيح (14/420).

38. وَأَمَّا انْشِقَاقُ الْقَمَرِ فِيهِ آيَةٌ لِلْيَلِيَّةِ، وَفَعَتْ وَالنَّاسُ نِيَامٌ غَافِلُونَ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي لَحْظَةٍ، فَرَأَاهُ مَنْ نَظَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قُرَيْشٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (6/60)، والبحري في الصحيح (4/206)، ومسلم في الصحيح (8/132)، والترمذي في الجامع (5/320)، وأبو يعلى في المسند (8/378)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (2/177)، وابن حبان في الصحيح (14/420).

39. نَقَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَعْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورُثُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/592)، وأحمد في المسند (1/188)، والبخاري في الصحيح (4/79)، ومسلم في الصحيح (5/151)، وأبو داود في السنن (3/245)، والترمذي في الجامع (3/255)، والنسائي (1/219)، والنسائي في السنن الصغرى (7/135)، والكبرى (4/329)، وابن الجارود في المنتقى (3/348)، وابن خزيمة في الصحيح (4/105)، وأبو عوانة في المستخرج (4/245)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/4)، وابن حبان في الصحيح (11/152).

40. إِنَّا وَبَنُوا الْمُطْلَبَ لَمْ نَقْتَرِفْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ وَلَمْ تَزَلْ هَكَذَا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (27/304)، والبخاري في الصحيح (4/91)، وابن ماجه في السنن (4/389)، وأبو داود في السنن (3/255)، والنسائي في السنن الصغرى (7/130)، والكبرى (4/326)، وابن حبان في الصحيح (8/91).

41. أَنْتُمْ أَغْرَفُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ، وَأَنَا أَغْرَفُ بِأَمْرِ دِينِكُمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (20/19)، ومسلم في الصحيح (7/95)، وابن ماجه في السنن (4/107)، وابن خزيمة في الصحيح (1/494)، وابن حبان في الصحيح (1/201)، والدارقطني في السنن (2/230).

42. وَقَطَعَ سَارِقٌ رِذَاءَ صَفْوَانَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/397)، والشافعي في المسند (3/280)، وابن أبي شيبة في المصنف (9/301)، وأحمد في المسند (24/15)، وابن ماجه في السنن (4/196)، وأبو داود في السنن (4/360)، والنسائي في السنن الصغرى (8/68)، والكبرى (7/9)، والطبراني في المعجم الكبير (8/47)، والدارقطني في السنن (4/281)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/265).

43. وَقَوْلُهُ فِي مَوْتِ الْحَيَوَانِ فِي السَّمِيِّ إِنَّهُ يُرَاقُ الْمَانِعُ، وَيَقْوَرُ مَا حَوْلَ الْجَائِمِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/565)، وأحمد في المسند (12/100)، والبخاري في الصحيح (7/97)، وأبو داود في السنن (4/116)، والترمذي في الجامع (3/392)، والنسائي في السنن الصغرى (7/178)، والكبرى (4/388)، وابن الجارود في المنتقى (3/160)، وابن حبان في الصحيح (4/237)، والدارقطني في السنن (5/525).

44. فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الصَّحَّاحُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورَثَ امْرَأَةً أَشْجَمَ الضُّبَابِيِّ مِنْ دِينِهِ رَضِيَ إِلَى ذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/437)، والشافعي في المسند (3/149)، وعبد الرزاق في

المصنف (397/9)، وابن أبي شيبة في المصنف (159/9)، وأحمد في المسند (22/25)، وابن ماجه في السبع (4/231)، وأبو داود في السبع (3/227)، والترمذي في الجامع (3/83)، والنسائي في الكبرى (6/119)، وابن الخارود في السبع (3/229)، والصبغاني في المعجم الكبير (8/299)، والدارقطني في السبع (5/133)، والبيهقي في السبع الكبرى (8/57).

45 وَمَنْ ذَلِكَ إِنْقَاذُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَحَمِّلًا وَرَسُولًا مُؤَدِّيًا عَنْهُ، حَتَّى نَلْعَقَهُ أَنْ قُرَيْشًا قَتَلَتْهُ، فَقُلْتُ لَذَلِكَ، وَبَيَّعَ لِأَجَلِهِ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، وَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ كَانُوا قَتَلُوهُ لَأَضَرَّتْهَا عَلَيْهِمْ نَارًا رَوَاهُ ابْنُ عَثَمَانَ فِي السَّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ (4/283)، والعقيلي في الصغاء (1/200)، وابن عساكر في تاريخه (39/76).

46 قَالَ: إِنَّكُمْ لَتَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ؟ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/259)، والشافعي في المسند (4/9)، وأحمد في المسند (14/122)، والبخاري في الصحيح (9/25)، ومسلم في الصحيح (5/128)، وابن ماجه في السبع (4/11)، وأبو داود في السنن (4/12)، والترمذي في الجامع (3/17)، والنسائي في السبع الصغرى (8/233)، والكبرى (5/405)، وابن الخارود في المستقى (3/254)، وأبو حنيفة في المستخرج (4/162)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/154)، وابن حبان في الصحيح (11/459)، والدارقطني في السنن (5/429).

47 قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ لِي أَصْحَابًا وَأَصْهَارًا وَأَنْصَارًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السَّنَةِ (2/684)، والصبغاني في المعجم الكبير (17/140)، وفي الأوسط (1/144).

48 إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ الْحَقُّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا - إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ - رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (11/114)، وأحمد في المسند (9/144)، وعبد بن حميد في المسند (2/19)، وأبو داود في السبع (3/245)، والترمذي في الجامع (6/57)، وابن حبان في الصحيح (15/312)، والطبراني في المعجم الكبير (1/354)، وفي الأوسط (1/85)، والبيهقي في السبع الكبرى (6/295) - يَقُولُ الْحَقُّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا رَوَاهُ سِرْمَدِي فِي الْجَامِعِ (6/79)، والبراري في المسند (3/51)، وأبو يعلى في المسند (1/418)، والطبراني في الأوسط (6/95)، وابن أبي عاصم في السبع (2/837).

49 رَفَعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَالنَّسِيَانَ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (6/409)، وابن أبي شيبة في المصنف (6/415)، وابن ماجه في السبع (3/444)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/95)، وابن حبان في الصحيح (16/202)، والطبراني في المعجم الكبير (2/97)، والحاكم في المستدرک (2/216)، والدارقطني في السبع (5/300)، والبيهقي في السبع الكبرى (6/84).

50 إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/303)، والبخاري في الصحيح (1/6)، ومسلم في الصحيح (6/48)، وابن ماجه في السبع (5/625)، وأبو داود في السنن (2/452)، والترمذي في الجامع (3/282)، والنسائي في السبع الصغرى (1/58)، والكبرى (1/101)، وابن الخارود في المستقى (1/65)، وابن حزيمة في الصحيح (1/263)، وأبو حنيفة في المستخرج (4/487)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/96)، وابن حبان في الصحيح (2/113)، والدارقطني في السنن (1/76).

51 إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِئْذَانُ لِأَجْلِ النَّصْرِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (3/321)، وأحمد في المسند (37/461)، والبخاري في الصحيح (8/54)، وأبو داود في السبع (5/231)، والترمذي في الجامع (4/434)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثنائين (3/597)، وابن الخارود في المستقى (3/98)، وأبو يعلى في المسند (13/499)، والبيهقي في السبع الكبرى (8/338).

- 52 **إِنَّمَا الرَّبَّاءُ فِي النَّسَبِ** رواه الشافعي في المسند (3/ 175)، وأحمد في المسند (36/ 95)، والبحري في الصحيح (3/ 74)، ومسلم في الصحيح (5/ 49)، وابن ماجه في السنن (3/ 585)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 281)، والكرى (6/ 49)، وأبو عوانة في المستدرج (3/ 387)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 64)، والحاكم في المستدرج (2/ 49).
- 53 **إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ** رواه الشافعي في المسند (3/ 222)، وأحمد في المسند (22/ 62)، والدارمي في السنن (3/ 1715)، والبحري في الصحيح (3/ 79)، وابن ماجه في السنن (4/ 125)، وأبو داود في السنن (3/ 504)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 320)، والكرى (6/ 95)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 210)، وأبو عوانة في المستدرج (3/ 414)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 121)، وابن حبان في الصحيح (11/ 588)، والدارقطني في السنن (5/ 415).
- 54 **إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ** رواه الشافعي في المسند (1/ 199)، وأحمد في المسند (17/ 343)، والدارمي في السنن (1/ 229)، ومسلم في الصحيح (1/ 185)، وابن ماجه في السنن (1/ 481)، وأبو داود في السنن (1/ 109)، والترمذي في الجامع (1/ 152)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 115)، والكرى (1/ 154)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 90)، وابن حبان في الصحيح (1/ 332)، وأبو عوانة في المستدرج (1/ 240)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 54)، وابن حبان في الصحيح (3/ 443)، والدارقطني في السنن (1/ 229).
- 55 **إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ** رواه مالك في الموطأ (2/ 71)، والشافعي في المسند (3/ 11)، وأحمد في المسند (5/ 386)، والدارمي في السنن (3/ 1471)، والبحري في الصحيح (1/ 98)، ومسلم في الصحيح (4/ 213)، وابن ماجه في السنن (3/ 466)، وأبو داود في السنن (3/ 222)، والترمذي في الجامع (3/ 624)، والنسائي في السنن الصغرى (5/ 107)، والكرى (3/ 86)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 240)، وأبو عوانة في المستدرج (3/ 229)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 42)، وابن حبان في الصحيح (10/ 90)، والدارقطني في السنن (3/ 416).
- 56 **إِنَّ مِنْكُمْ لَمُحَدِّثِينَ وَإِنْ عَمَرَ لَمَنْهُمْ** رواه أحمد في المسند (40/ 329)، والحميدي في المسند (1/ 285)، والبحري في الصحيح (4/ 174)، ومسلم في الصحيح (7/ 115)، والترمذي في الجامع (6/ 64)، والنسائي في الكبرى (7/ 300)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (4/ 336)، وابن حبان في الصحيح (15/ 317)، والحاكم في المستدرج (3/ 92)، والبيهقي في دلائل النبوة (7/ 183).
- 57 **وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَائِشَةَ** رضي الله عنها **خَبَرَ ابْنُ عُمَرَ فِي تَعْدِيَةِ الْمَيْتِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ** رواه مالك في الموطأ (1/ 321)، والشافعي في المسند (2/ 77)، وأحمد في المسند (1/ 386)، والبحري في الصحيح (2/ 79)، ومسلم في الصحيح (3/ 42)، وأبو داود في السنن (3/ 323)، والترمذي في الجامع (2/ 317)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 17)، والكرى (2/ 392)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 292)، وابن حبان في الصحيح (7/ 405).
- 58 **كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَابِ لِأَجْلِ الدَّفَافَةِ أَيُّ: الْقَائِلَةِ فَادْخِرُوا** رواه مالك في الموطأ (1/ 622)، والشافعي في المسند (2/ 57)، وأحمد في المسند (18/ 34)، والدارمي في السنن (2/ 1245)، والبحري في الصحيح (7/ 103)، ومسلم في الصحيح (6/ 80)، وابن ماجه في السنن (4/ 576)، وأبو داود في السنن (3/ 165)، والترمذي في الجامع (3/ 172)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 89)، والكرى (2/ 464)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 155)، وأبو عوانة في المستدرج (5/ 79)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 188)، وابن حبان في الصحيح (13/ 250)، والدارقطني في السنن (5/ 467).

- 59 البَيِّنَةُ عَلَى الْمَدْعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ رواه الشافعي في المسند (4/ 11)، والبخاري في الصحيح (3/ 143)، وابن ماجه في السنن (4/ 14)، والترمذي في الجامع (3/ 19)، والنسائي في السنن الصغرى (8/ 248)، والكبرى (5/ 427)، وأبو عوانة في المستخرج (4/ 54)، والدارقطني في السنن (4/ 114)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 123).
- 60 وَمَنْ ذَلِكَ رَدُّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْرَ أَبِي سِنَانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعِ بَنْتِ وَاشِقِ رواه سعيد بن مسعود (1/ 267)، وابن أبي شيبة (6/ 229)، وابن حبان (9/ 410) في الصحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (7/ 247).
- 61 أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: يَمْ تَحْكُمُ؟ فَذَكَرَ الْكِتَابَ وَالشَّيْءَ وَالْأَجْتِهَادَ رواه أحمد في المسند (4/ 15)، وعبد بن حميد (1/ 151)، والدارمي في السنن (1/ 267)، وأبو داود في السنن (4/ 15)، والترمذي في الجامع (3/ 9).
- 62 فَرَوَايَةُ مُبِيتُوهَ تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْنُ خَلَائِلَانُ نَعْدُ مَا رَجَعَ مُقَدَّمَةً عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ عُثَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ رَوَايَةُ مُبِيتُوهَ تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَحْنُ خَلَائِلَانُ نَعْدُ مَا رَجَعَ رواه أحمد في المسند (44/ 419)، والدارمي في السنن (2/ 1151)، وابن الجارود في المستقى (2/ 76)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 270)، وابن حبان في الصحيح (9/ 443)، والدارقطني في السنن (4/ 389) - رَوَاهُ ابْنُ عُثَّاسٍ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَرَامٌ رواه أحمد في المسند، والبخاري في الصحيح (3/ 15)، ومسلم في الصحيح (4/ 137)، وأبو داود في السنن (2/ 291)، والترمذي في الجامع (2/ 191)، والنسائي في الكبرى (3/ 336)، وابن الجارود في المستقى (2/ 76)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 267)، وابن حبان في الصحيح (9/ 437).
- 63 رَوَى عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ وَدَى قَوْمًا قَتَلَهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن سعد في الطبقات (2/ 148).
- 64 قَوْلُهُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ لَمْ يُقَدِّمَ إِلَيْهِ عَدَاءٌ: إِنِّي إِذَا أَصُومُ رواه عبد الرزاق في المصنف (4/ 277)، وأحمد في المسند (42/ 478)، وابن ماجه في السنن (3/ 190)، وأبو داود في السنن (2/ 572)، والترمذي في الجامع (2/ 103)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 195)، والكبرى (3/ 168)، وابن حزمه في الصحيح (3/ 555)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 56)، وابن حبان في الصحيح (8/ 391)، والطبراني في الأوسط (7/ 233)، والدارقطني في السنن (3/ 135).
- 65 وَرَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِالرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ وَخِي رواه ابن أبي شيبة (7/ 715)، وأبو داود في السنن (4/ 12)، وأبو يعلى في المسند (12/ 324)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (2/ 231)، والدارقطني في السنن (5/ 428)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 66).
- 66 فَقَالَ إِنِّي لَسْتُ كَأَحَدِكُمْ إِنِّي أَظَلُّ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي، وَيَسْقِيُنِي رواه مالك في الموطأ (1/ 404)، وأحمد في المسند (8/ 373)، والدرهمي في السنن (2/ 1062)، والبخاري في الصحيح (9/ 97)، ومسلم في الصحيح (3/ 133)، وأبو داود في السنن (2/ 537)، والترمذي في الجامع (2/ 139)، والنسائي في الكبرى (3/ 353)، وابن حزمه في الصحيح (3/ 500)، وأبو عوانة في المستخرج (2/ 187)، وابن حبان في الصحيح (8/ 341).
- 67 إِنَّهَا مِنَ الطَّوَائِفِ عَلَيْكُمْ، وَالطَّوَائِفَاتِ رواه مالك في الموطأ (1/ 56)، والشافعي في المسند (1/ 149)، وأحمد في المسند (37/ 211)، والدارمي في السنن (1/ 571)، وابن ماجه في السنن (1/ 317)، وأبو داود في

السنن (1 / 49)، والترمذي في الجامع (1 / 136)، والنسائي في السنن الصغرى (1 / 55)، والكبرى (1 / 95)، وابن الجارود في المنتقى (1 / 62)، وابن خزيمة في الصحيح (1 / 224)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (7 / 73)، وابن حبان في الصحيح (4 / 114)، والحاكم في المستدرک (1 / 263)، والدارقطني في السنن (1 / 117).

66. **إِنَّهُنَّ نَاقِضَاتُ عَقْلِ، وَدِينٌ قَبِيلٌ: مَا نَقَضَانُ دِينَهُنَّ؟ فَقَالَ: تَقَعُدُ إِحْدَاهُنَّ فِي قَعْرِ بَيْتِهَا شَعْلَرٌ دَهْرَهَا لَا تَصْلِي، وَلَا تَصُومُ** رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَد (9 / 245)، ولبخاري في الصحيح (1 / 68)، ومسلم في الصحيح (1 / 61)، وابن ماجه في السنن (5 / 479)، والترمذي في الجامع (4 / 359)، وابن جرير في الصحيح (2 / 274)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (7 / 151)، وابن حبان في الصحيح (13 / 54)، والحاكم في المستدرک (4 / 645).

69. **أَيُّ امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا بَاطِلٌ** رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَد (3 / 43)، وأحمد في المسند (40 / 243)، وندارمي في السنن (3 / 1397)، وابن ماجه في السنن (3 / 326)، وأبو داود في السنن (2 / 391)، والترمذي في الجامع (2 / 392)، وابن الجارود في المنتقى (3 / 38)، وأبو عوانة في المستدرج (3 / 18)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 7)، وابن حبان في الصحيح (9 / 384)، والحاكم في المستدرک (2 / 182)، والدارقطني في السنن (4 / 313).

70. **الْأَمُّ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا** رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأَ (2 / 28)، والشافعي في المسند (3 / 47)، وأحمد في المسند (3 / 377)، والدارمي في السنن (3 / 1398)، ومسلم في الصحيح (4 / 141)، وابن ماجه في السنن (3 / 318)، وأبو داود في السنن (2 / 399)، والترمذي في الجامع (2 / 401)، والنسائي في السنن الصغرى (6 / 84)، والكبرى (5 / 171)، وابن الجارود في المنتقى (3 / 43)، وأبو عوانة في المستدرج (3 / 75)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 11)، وابن حبان في الصحيح (9 / 395)، والدارقطني في السنن (4 / 347).

71. **أَيُّ رَجُلٍ مَاتَ أَوْ أَمْلَسَ فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَوَّلَى بِمَتَاعِهِ** رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأَ (2 / 211)، والشافعي في المسند (3 / 218)، وابن أبي شيبة (9 / 495)، وابن ماجه في السنن (4 / 36)، وأبو داود في السنن (3 / 507)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 204)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (12 / 15)، والحاكم في المستدرک (2 / 58)، والدارقطني في السنن (3 / 430).

72. **الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَامَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ** رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَد (15 / 212)، ولبخاري في الصحيح (1 / 11)، ومسلم في الصحيح (1 / 46)، وابن ماجه في السنن (1 / 82)، وأبو داود في السنن (5 / 39)، والترمذي في الجامع (4 / 360)، والنسائي في السنن (8 / 110)، وابن حبان في الصحيح (1 / 384).

73. **أَيُّ نَفْسٍ الرُّطْبُ إِذَا بَيَسَ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَلَا إِذَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأَ (2 / 147)، والشافعي في المسند (3 / 180)، وابن ماجه في السنن (3 / 590)، وأبو داود في السنن (3 / 424)، والترمذي في الجامع (2 / 509)، والنسائي في السنن الصغرى (7 / 268)، والكبرى (5 / 446)، وابن الجارود في المنتقى (2 / 230)، وابن حبان في الصحيح (11 / 378)، والحاكم في المستدرک (2 / 44)، والدارقطني في السنن (3 / 473).**

74. **بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ** رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَد (27 / 237)، والدارمي في السنن (3 / 1813)، ومسلم في الصحيح (1 / 90)، وابن ماجه في السنن (5 / 468)، والترمذي في الجامع (4 / 371)، وأبو عوانة في المستدرج (1 / 95).

75. لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 174)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 300)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (3/ 1680)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3/ 68)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 43)، وَابْنُ مَاجَةٍ
فِي السِّنِّ (3/ 582)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (3/ 582)، وَتِرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 520)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السِّنِّ
الصَّغِيرِ (7/ 276)، وَالكُورِيُّ (6/ 42)، وَابْنُ الْخَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 226)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (3/ 381)،
وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 4)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (11/ 386)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السِّنِّ (3/ 408).
76. لَا تَبِيعُوا الْبُرَّ بِالْبُرِّ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 174)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 300)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (3/ 1680)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3/ 68)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 43)، وَابْنُ مَاجَةٍ
فِي السِّنِّ (3/ 582)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (3/ 582)، وَتِرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 520)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السِّنِّ
الصَّغِيرِ (7/ 276)، وَالكُورِيُّ (6/ 42)، وَابْنُ الْخَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 226)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (3/ 381)،
وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 4)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (11/ 386)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السِّنِّ (3/ 408).
77. بُعِثَتْ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَبُعِثَتْ إِلَى الْأَحْمَرِ، وَالْأَسْوَدِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (4/ 471)، وَالْبُخَارِيُّ فِي
الصَّحِيحِ (1/ 95)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (2/ 64)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السِّنِّ (1/ 209)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (6/ 87)،
وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (14/ 375)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (2/ 460).
78. تُجْزَى عَنْكَ، وَلَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (27/ 15)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (7/ 101)،
وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (6/ 74)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السِّنِّ (4/ 573)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (3/ 160)، وَتِرْمِذِيُّ فِي
الْجَامِعِ (3/ 170)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السِّنِّ الصَّغِيرِ (7/ 222)، وَالكُورِيُّ (4/ 348)، وَابْنُ الْخَارُودِ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 190)،
وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (5/ 66)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 172)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ
الْأَثَارِ (12/ 377)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (13/ 227).
79. تُحَرِّمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِلُهَا التَّسْلِيمُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 252)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 292)،
وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (1/ 539)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السِّنِّ (1/ 250)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (1/ 42)، وَتِرْمِذِيُّ فِي
الْجَامِعِ (1/ 54)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 223)، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي السِّنِّ (2/ 178).
80. كَمَا تَرَكَ أَكْلَ الصَّبِّ عِيَافَةً رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/ 235)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (28/ 14)، وَالدَّارِمِيُّ فِي
السِّنِّ (2/ 1282)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (7/ 71)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (6/ 68)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي السِّنِّ (4/ 625)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي السِّنِّ الصَّغِيرِ (7/ 197)، وَالكُورِيُّ (4/ 477)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي
بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (8/ 334)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 197).
81. وَلَمَّا قَالَ لِلْأَعْرَامِيِّ الَّذِي وَافَقَ أَهْلَهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ: تَصَدَّقْ بِهَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ
(11/ 532)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (2/ 1072)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3/ 32)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 138)،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (2/ 543)، وَتِرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (2/ 94)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (3/ 402)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي
الْمُسْتَدْرَجِ (2/ 202)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 60)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (8/ 293)، وَالسَّهْبِيُّ
فِي السِّنِّ الْكَبِيرِ (4/ 221).
82. تَعْمَلُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بُرْهَةً بِالْكِتَابِ، وَبُرْهَةً بِالسُّنَّةِ، وَبُرْهَةً بِالْفَيَاسِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ صَلُّوا رَوَاهُ أَبُو
يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (10/ 240)، وَالطَّحُطَيْبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّقَةِ (1/ 255).

- 83 وَنَبِّهْهُ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ بَيِّنْ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: (فَاقْطِعُوا أُيُدَيْهِمَا) رواه الترمذي في الجامع (190 / 1).
- 84 وَلِهَذَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: وَالثَّلَاثَةُ رَكَبٌ رواه مالك في الموطأ، وأحمد في المسند، وأبو داود في السنن، والترمذي في الجامع، والسائي في الكبرى، وابن حزيمة في الصحيح، والحاكم في المستدرک، والبيهقي في السنن الكبرى.
- 85 ثَمَرَةٌ طَبِيبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ رواه عبد الرزاق في المصنف (179 / 1)، وس أبي شعبة في المصنف (48 / 1)، وأحمد في المسند (359 / 6)، وابن ماجه في السنن (327 / 1)، وأبو داود في السنن (54 / 1)، والترمذي في الجامع (1 / 131)، وأبو يعلى في المسند (203 / 9)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (95 / 1)، والهيثمي في المعجم الكبير (63 / 10)، والدارقطني في السنن (131 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (9 / 1).
- 86 حَتَّى تَذَوْقَ حَسَنَاتِهَا رواه مالك في الموطأ (37 / 2)، والشافعي في المسند (101 / 3)، وأحمد في المسند (210 / 9)، والبخاري في الصحيح (42 / 7)، ومسلم في الصحيح (155 / 4)، وأبو داود في السنن (506 / 2)، والسائي في السنن الصغرى (146 / 6)، والكبرى (254 / 5)، وابن الخردود في المنتقى (23 / 3)، وأبو عوانة في المستدرک (94 / 3)، وابن حبان في الصحيح (428 / 9)، والدارقطني في السنن (59 / 5).
- 87 حُرِّمَتْ الْحَمَزُ لِعَيْنِهَا رواه ابن أبي شعبة في المصنف (141 / 8)، وأحمد في الأشربة، والسائي في السنن الصغرى (321 / 8)، والكبرى (108 / 5)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (214 / 4)، والهيثمي في المعجم الكبير (338 / 10)، والدارقطني في السنن (461 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (297 / 8) موقوف من حديث ابن عباس.
- 88 حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْاُخْدَقِ: وَقَدْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ: حَتَّى آتَى اللَّهُ قُتُورَهُمْ نَارًا رواه أحمد في المسند (29 / 2)، والبخاري في الصحيح (43 / 4)، ومسلم في الصحيح (112 / 2)، وابن ماجه في السنن (16 / 2)، وأبو داود في السنن (207 / 1)، والترمذي في المعجم (4)، والسائي في الكبرى (219 / 1)، وابن الخردود في المنتقى (1)، وابن خزيمة في الصحيح (556 / 2)، وأبو عوانة في المستدرک (296 / 1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1 / 321)، وابن حبان في الصحيح (39 / 5).
- 89 حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ لَيْسَ لَهُ أَصْلُ كَمَا قَالَهُ الْعِرَاقِيُّ فِي تَحْرِيجِهِ وَسُئِلَ عَنْهُ الْمَرْءُ وَالذَّهْبِيُّ فَأَمَّا كَرَاهٍ، وللترمذي والسائي من حديث أميمة بنت رقيقة: مَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا كَقَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ. هَذَا لَفْظُ السَّائِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (182 / 7)، وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ فِي الْجَامِعِ (247 / 3): إِنَّمَا قَوْلِي لِمِائَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.
- 90 وَكَيْفَ حُمِلَ أَمَامَةً فِي الصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْقَلِيلَ لَا يَبْطُلُ، وَأَنَّهُ فِعْلٌ قَلِيلٌ. هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي - حَدِيثُ حُمِلَ أَمَامَةً فِي الصَّلَاةِ رواه مالك في الموطأ (240 / 1)، وأحمد في المسند (196 / 37)، والدارمي في السنن (858 / 2)، والبخاري في الصحيح (109 / 1)، ومسلم في الصحيح (2 / 73)، وأبو داود في السنن (395 / 1)، والسائي في السنن الصغرى (45 / 2)، وفي الكبرى (393 / 1)، وأبو عوانة في المستدرک (1 / 468)، وابن حبان في الصحيح (394 / 3). حَدِيثُ صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي. رواه الشافعي في المسند (303 / 1)، وأحمد في المسند (157 / 34)، والدارمي في المسند (796 / 2)، والبخاري في الصحيح (1 / 128)، وابن حزيمة في الصحيح (484 / 1)، وابن حبان في الصحيح (541 / 4) والدارقطني في السنن (9 / 2).
- 91 وَمِنْ ذَلِكَ رَدُّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَيْرَ أَبِي سَيَّانٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُخَلِّفُ عَلَى الْحَدِيثِ رواه سعيد بن منصور (267 / 1)، وابن أبي شعبة (229 / 6)، وابن حبان

(410/9) في الصحيح، والبيهقي في السنن الكبرى (247/7).

92 وَأَمَّا خَبَرُ أَبِي مُوسَى فِي الْأَسْتِثْذَانِ فَقَدْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ، لِيُدْفَعَ بِهِ سِيَاسَةُ عُمَرَ عَنْ نَفْسِهِ لَمَّا أَنْصَرَفَ عَنْ يَدِهِ بَعْدَ أَنْ قَرَعَ ثَلَاثًا وَقَوَّى عُمَرُ خَبَرَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فِي الْأَسْتِثْذَانِ بِمُوافقة أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي الرَّوَايَةِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (553/2)، وَاحْمَدِي فِي الْمَسَدِ (2/6)، وَالْحَارِثِيُّ فِي الصَّحِيحِ (55/3)، وَفِي الْأَدَبِ الْمَعْرُودِ (273/3)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (178/6)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (9/108)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (233/5)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (421/4)، وَالزَّهَرِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (41/8)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكِ الْأَثَارِ (244/4)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (123/13).

93 فَمَنْ ذَلِكَ تَوَقَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَبُولِ خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ حَيْثُ سَلَّمَ عَنْ اثْنَتَيْنِ، حَتَّى سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَشَهِدَا بِذَلِكَ وَصَدَّقَاهُ، ثُمَّ قَبِلَ وَسَجَدَ لِلشَّهِوِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (148/1)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (320/1)، وَاحْمَدِي فِي الْمُسْنَدِ (130/12)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (103/1)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (86/2)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (382/2)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (427/1)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (425/1)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السِّنِّ الصَّغِيرِ (20/3)، وَالكِرِيُّ (1/300)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (444/1)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (25/6)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السِّنِّ (2/191).

94 خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (312/22)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (79/4)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (340/2)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السِّنِّ الصَّغِيرِ (270/5)، وَالكِرِيُّ (161/4)، وَابْنُ حِزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (471/4)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (393/2)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السِّنِّ الْكُبْرَى (125/5).

95 حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخُرَاجَ بِالضَّمَانِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (1)، وَاحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (272/40)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (576/3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (500/3)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (561/2)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السِّنِّ الصَّغِيرِ (254/7)، وَالكِرِيُّ (18/6)، وَابْنُ الْحَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (199/2)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (404/3)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (21/4)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (298/11)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (18/2)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السِّنِّ (5/4).

96 وَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لَمَّا خَلَعَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (243/17)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (867/2)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (302/1)، وَابْنُ حِزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (101/2)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (560/5)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السِّنِّ (253/2).

97 خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طُحُورًا لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ - رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْبُوحِ (80/1)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (421/1)، وَالطَّرِيفِيُّ فِي الْمَعْمُومِ الْكَبِيرِ (104/8)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السِّنِّ (31/31)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السِّنِّ الْكُبْرَى (259/1)، وَتَمَامُهُ - رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (144/1)، وَاحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (190/17)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (421/1)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (45/1)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (108/1)، وَالسَّائِقِيُّ فِي السِّنِّ الصَّغِيرِ (174/1)، وَالكِرِيُّ (91/1)، وَابْنُ الْحَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (54/1)، وَابْنُ حِزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (211/1)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (11/1)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (47/4)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السِّنِّ (132/1) بِدَوْنِ لَفْظَةِ إِلَّا مَا غَيَّرَ طَعْمَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَوْ رِيحَهُ.

98 خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوبُهُمْ رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ (239/1)، أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (76/6)، (7/199، 235، 263)، وَالحَارِثِيُّ فِي الصَّحِيحِ (171/3)، (3/5)، (8/134، 91)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (184/7)، (185)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (39/4)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (167/6)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي السِّنِّ (976، 975/2)، (976،

والبراري في المسد (5، 180، 185)، والنسائي في السنن الكبرى (5/ 443، 444)، وأبو عروة في المستخرج (9/ 73)، والطحاوي في مشكل الآثار (6/ 258)، شرح معاني الآثار (4/ 151، 152)، وابن حبان في الصحيح (10/ 171)، (16/ 205، 212)، والصبغي في الكبير (10/ 92، 165)، والأوسط (3/ 93، 339)، والبيهقي في السنن الكبرى (10/ 45، 122، 159).

99 وَأَمَّا دُخُولُ الْكُفَّةِ وَصَلَاتُهُ فِيهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (39/ 319)، والبخاري في الصحيح (1/ 88)، (2/ 56)، ومسلم في الصحيح (4/ 96)، والترمذي في الخلق (2/ 213) والنسائي في السنن الصغرى (5/ 217)، والكبرى (4/ 113)، وابن خزيمة في الصحيح (4/ 257265)، والطبراني في الكبير (1/ 343).

100. وَإِنَّهُ دَخَلَ مَكَّةَ عَنُودًا، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (13/ 371)، والطحاوي في المسد (4/ 188)، وأحمد في المسد (16/ 553)، ومسلم في الصحيح (5/ 170)، والنسائي في الكبرى (10/ 154)، وأبو عروة في المستخرج (4/ 289)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 324)، وابن حبان في الصحيح (11/ 73)، والطبراني في المعجم الكبير (8/ 13)، والدارقطني في السنن (4/ 17)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 117).

101. وَلِلدُّعَاءِ كَقَوْلِهِ: وَلَا تَكُنَّا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرَفَةً عَيْنٍ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُعَاوَاتِ الذُّكُورِ بِاللَّهِمَّ رَحِمَتُكَ أَرْجُو فَلَا تَكُنْ لِي إِلَى نَفْسِي طَرَفَ عَيْنٍ. رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (10/ 12)، والصبغي في المسد (2/ 200)، وأحمد في المسد (5/ 204)، (34/ 74)، والبخاري في الأدب المفرد (2/ 478)، والنسائي في الكبرى (9/ 241)، وابن حبان في الصحيح (3/ 250)، والطبراني في الدعاء (2/ 1278)، والحاكم في المستدرک (1/ 730).

102. دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ حَدَّثَ طَاعِمَةُ بِنْتُ أَبِي جَبْرِ أَنَّهَا شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدَّمَّ، فَقَالَ إِذَا أَنْكَرَ فَرُوكَ فَلَا تَصَلِّ، وَإِذَا مَرُّوْكَ فَتَضَعِي، ثُمَّ صَلِّ مَا يَبِينُ الْفَرْءَ إِلَى اقْرَأْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (45/ 350، 602)، وابن ماجه في السنن (1/ 490)، أبو داود في السنن (1/ 139)، والنسائي في السنن (1/ 121)، (6/ 211)، وفي الكبرى (1، 158)، (5/ 318)، والطحاوي في مشكل الآثار (7/ 160)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 331).

103. رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ لَمَّا بَاغَ مُعَاوِيَةُ شَيْئًا مِنْ أُنْيَةِ الذَّهَبِ وَالزُّرْقِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَغْدِرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ، أَخْبِرْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسْأَلُكَ بِأَرْضٍ أَبَدًا حَدَّثَ أَبِي الدَّرْدَاءُ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 159)، والشافعي في المسد (3/ 172)، وأحمد في المسد (45/ 520)، والنسائي في السنن (7/ 279)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 280).

104. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فِي قَضَاءٍ حَاجَتِهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ مُبَاحًا، وَالثَّلَاثَةَ رَكْبًا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/ 269)، والشافعي في المسد (1/ 165)، وأحمد في المسند (8/ 212، 234)، والدارمي في السنن (1/ 529)، والبخاري في الصحيح (1/ 41، 42)، (4/ 82)، ومسلم في الصحيح (1/ 155)، وابن ماجه في السنن (1/ 285)، وأبو داود في السنن (1/ 22)، والترمذي في الجامع (1/ 60)، والنسائي في السنن (1/ 23)، وأبو عروة في المستخرج (1/ 171)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (4/ 233)، وابن حبان في الصحيح (4/ 269)، والدارقطني في السنن (1/ 98) — رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (3/ 301)، وأحمد في المسد (11/ 360، 584)، وأبو داود في السنن (3/ 58)، والترمذي في الجامع (3/ 301)، والنسائي في السنن الكبرى (8/ 129)، وابن خزيمة في الصحيح (4/ 257)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 257)، وفي

الأدب (1/ 265).

105 نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي. فَوَعَاها. فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا. فَرُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ. وَرُبُّ حَامِلٍ فَقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ. وَرُبُّ حَامِلٍ فَقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ رواه جمع من الصحابة أما رواية ود من ثابت فأخرجها الطيالسي في المسند (1/ 505)، وأحمد في المسند (35/ 467)، والدارمي في السنن (1/ 203)، وابن ماجه في السنن (1/ 219)، وأبو داود في السنن (4/ 46)، والترمذي في الجامع (4/ 393)، وابن حبان في الصحيح (2/ 454) وأما رواية عبد الله بن مسعود فأخرجها الحميدي في المسند (1/ 200)، وأحمد في المسند (7/ 221)، وابن ماجه في السنن (1/ 220)، والترمذي في الجامع (4/ 394، 395)، وأبو يعلى في المسند (9/ 62، 198) وابن حبان في الصحيح (1/ 268، 271). وأما رواية جبير بن مطعم فأخرجها أحمد في المسند (27/ 300، 318)، والدارمي في السنن (1/ 302)، وابن ماجه في السنن (1/ 220، 501)، وأبو يعلى في المسند (13/ 408)، والحاكم في المستدرک (1/ 162). وأما رواية أسد بن مالك فأخرجها أحمد في المسند (21/ 60)، وابن ماجه في السنن (1/ 223)، والطبرسي في الأوسط (9/ 170) وأما رواية معاذ بن جبل فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (20/ 82) والأوسط (7/ 37)، (8/ 56) وأما رواية أبي الدرداء فأخرجها الدارمي في السنن (1/ 303) وأما رواية سعد بن أبي وقاص فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (7/ 116) وأما رواية جابر بن عبد الله فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (5/ 272) وأما رواية النعمان بن بشير فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (21/ 91) وأما رواية عمير بن قنادة فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (17/ 49)، وفي المعجم الأوسط (7/ 110) وأما رواية أبي قرقصة فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (3/ 256)، وفي المعجم الصغير (1/ 189).

106 إِنْ اللَّهُ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، يَقُولُ الْحَقُّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا - إِنَّ اللَّهَ قَدْ ضَرَبَ بِالْحَقِّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ. هَذَا الْحَدِيثُ رواه جمع من الصحابة أما رواية ابن عمر فأخرجها أحمد في المسند (9/ 144)، (15/ 117)، وعبد بن حميد في المسند (2/ 19) وابن حبان في الصحيح (15/ 318)، والطبراني في المعجم الأوسط (1/ 85، 95)، (3/ 338) وأما رواية أبي در فخرجها ابن أبي شيبه في المصنف (11/ 111)، وأحمد في المسند (35/ 221، 361، 429) وابن ماجه في السنن (1/ 126) وأبو داود في السنن (3/ 245)، والبراء في مسنده (9/ 446). وأما رواية أبي هريرة فأخرجها ابن أبي شيبه في المصنف (11/ 114)، وابن حبان في الصحيح (15/ 312)، والنزاري في مسنده (14/ 122). وأما رواية معاوية بن أبي سفيان فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (19/ 312). وأما رواية عمر فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (7/ 7). وأما رواية عائشة فأخرجها الطبراني في المعجم الأوسط (9/ 66). وأما رواية بلال فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير (1/ 354). وأما رواية عمر بن عبد العزيز فأخرجها أبو داود في السنن (3/ 245)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 295)، والحاكم في المستدرک (3/ 93). - يَقُولُ الْحَقُّ، وَإِنْ كَانَ مُرًّا. رواه الترمذي في الجامع (6/ 79)، وابن أبي عاصم في السنن (2/ 837)، والنزاري في مسنده (3/ 51)، وأبو يعلى في المسند (1/ 418)، والطبراني في المعجم الأوسط (6/ 95).

107 وَرَضَخَ يَهُودِيٌّ رَأْسَ جَارِيَةٍ فَرَضَخَ النَّبِيُّ رَأْسَهُ رواه أحمد في المسند (20/ 158، 247، 310، 376)، (21/ 289، 335)، والدارمي في السنن (3/ 1521)، والبيهقي في الصحيح (3/ 121)، (4/ 4) (9/ 6، 4)، ومسلم في الصحيح (5/ 103، 104)، وابن ماجه في السنن (4/ 245، 246)، وأبو داود في السنن (4/ 431، 433، 437)، والترمذي في الجامع (3/ 68)، والسنائي في السنن الصغرى (8/ 22، 35)، والكبرى (6/ 333، 347)، وابن الجارود في المستنقى (3/ 136)، وأبو عوانة في المسند (4/ 90، 92)، (5/ 51)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 179، 190)، والدارقطني في السنن (4/ 216).

108. رَضِيْتُ لِأُمِّي مَا رَضِيَ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسَدِّ (11/ 176)، وَأَحْمَدُ فِي مَصَالِحِ اصْصَحَابِهِ (2/ 838)، وَالْبِرَارِ فِي مُسْنَدِهِ (5/ 354)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (9/ 80)، وَفِي الْأَوْسَطِ (7/ 96)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (3/ 359)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْمُدْخَلِ إِلَى السَّنَنِ الْكَبِيرِ (1/ 98).
109. رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (2/ 254، 266، 372، 443، 461)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 443)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 363، 364)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (3/ 93)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (6/ 487، 488)، وَابْنُ الْخَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (1/ 149)، (3/ 109)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (2/ 277)، (4/ 585)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 74)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (1/ 356)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 430)، وَالدَّرَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (4/ 163).
110. فَسَّيَلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: الرَّأْدُ وَالرَّاحِلَةُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 401)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (2/ 166)، (5/ 102)، وَالدَّرَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 217، 218).
111. زَنَى مَا عَزَّ فَرَجَمَ حَدِيثُ مَا عَزَّ أَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدِهِ وَالحديث رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (1/ 214)، (4/ 81، 253)، (13، 241، 142)، (15/ 502)، (17، 12)، (24/ 322)، (34/ 442، 475، 496، 525)، (36/ 214، 217، 218، 219)، (38/ 26)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1/ 206)، (3/ 1494)، وَابْنُ خَارِزِمٍ فِي الصَّحِيحِ (8/ 167)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 117، 118، 120)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 168)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 373، 374، 375، 376)، وَابْنُ مَرْزُوقٍ فِي الْمَجْمَعِ (3/ 98)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (6/ 414)، وَابْنُ الْخَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (3/ 119)، وَأَبُو عَوْنَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 126، 127، 128، 129، 130، 131، 133، 134، 135، 136)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (3/ 139، 143)، وَفِي شَرْحِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (1/ 377، 379، 380، 381، 383، 384)، (12/ 240، 241، 463) وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (10/ 246، 286، 287)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 402، 404).
112. وَالسَّائِمَةُ تُحِبُّ فِيهَا الزَّكَاةَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (1/ 232)، وَابْنُ خَارِزِمٍ فِي الصَّحِيحِ (2/ 118)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 146)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (5/ 18، 27)، وَالكِرَى (3/ 12، 18)، وَابْنُ الْخَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (2/ 10)، وَأَبُو بَلْعَنٍ فِي الْمُسَدِّ (1/ 115) وَسُخْرِيَّةٌ فِي الصَّحِيحِ (4/ 23)، (8/ 57)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (8/ 57)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الطَّوَالِ (1/ 138)، وَالدَّرَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/ 11، 14).
113. لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الْخَطَا لَا يَجِدُ حَدِيثَ يَهْدِي الْفَلْظَ وَالصَّرَافَ مَا بَعْدَهُ
114. لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى الضَّلَالَةِ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ أُمِّي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ. رَوَاهُ عَبْدُ سَاحِدٍ فِي الْمُسَدِّ (2/ 243)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (5/ 440)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي لِسَانَةِ (1/ 88)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 203) وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ عَمْرٍو وَأَخْرَجَ رَوَاتِهِ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 39)، وَرَوَاهُ أَبُو مَسْرُورٍ الْغَفَرِيُّ وَأَخْرَجَ رَوَاتِهِ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (45/ 200)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (2/ 280)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 200) وَفِي الْبَابِ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ.
115. سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي بَيْنَا وَبَيْنَ عَيْنَيْنِ فَرَقَهُ أَعْظَمُهَا فَتَنَةً عَلَى أُمَّتِي قَوْمٌ يَقْبِضُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ فَيُحِلُّونَ الْحَرَامَ، وَيُحَرِّمُونَ الْحَلَالَ هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ وَأَخْرَجَ رَوَاتِهِ الْبِرَارِ فِي الْمُسَدِّ (7/ 186)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 90)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 217).
116. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَأَخَذَ الْجُزْئِيَّةَ مِنْهُمْ، وَأَقْرَهُهُمْ عَلَى دِينِهِمْ حَدِيثُ دُو الْيَدَيْنِ قَدْ جُمِعَ طَرُقُ

هد الحديث الحافظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاما شافيا في جزء مفرد. ورواية عبد الرحمن بن عوف أخرجه مالك في الموطأ (1/ 375)، والشافعي في المسند (4/ 50)، وعبد الرزاق في المصنف (6/ 68)، (10/ 325)، وابن أبي شيبة في المصنف (4/ 362)، (11/ 268) والبرار في المسند (3/ 264)، والبيهقي في السنن الكبرى (9/ 189)

117 سَهَا النَّبِيُّ فَتَجَدَّ حَدِيثُ سَهْوِ النَّبِيِّ وَقِصَّةُ ذُو الْيَدَيْنِ رَوَاةُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهَا مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/ 147)، (148)، والشافعي في المسند (1/ 320، 321)، وعبد الرزاق في المصنف (2/ 296، 299)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/ 434)، وأحمد في المسند (13/ 97، 136، 223)، (14/ 288، 356)، (15/ 230، 263)، (16/ 19)، والدارمي في السنن (2/ 939) والبخاري في الصحيح (1/ 144)، (2/ 68)، (9/ 87)، ومسلم في الصحيح (2/ 86، 87)، وابن ماجه في السنن (2/ 382)، وأبو داود في السنن (1/ 431)، والترمذي في الجامع (1/ 425)، والنسائي في السنن الصغرى (3/ 20، 22، 23، 24)، والكبرى (1/ 299، 300، 301، 303)، (2/ 47، 48)، وأبو يعلى في المسند (10/ 244)، وابن حريزة في الصحيح (2/ 313، 314، 315، 317)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 443، 444، 445)، وابن حبان في صحيح (6/ 25، 31، 396، 401، 402، 403)، والدارقطني في السنن (2/ 191، 192)

118 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَاوَرَ الصَّاحِبَةَ فِي عَقُوبَةِ الزُّنَا، وَالشَّرْقَةَ قَبْلَ نَزُولِ الْحَدِّ أَنْظَرَ الْمَوْطَأَ، كتاب فصر الصلاة في السفر (406)

119 وَالشَّيْطَانُ مَعَ الْوَاحِدِ وَهُوَ مِنَ الْأَثْنَيْنِ أَتْبَعَهُ هَذَا الْحَدِيثُ جَرَمَ مَنْ حَطَبَهُ السِّيَرُ رُوَاهُ عُمَرُ وَغَيْرُهُ وَرَوَاةُ عُمَرَ أَخْرَجَهَا الطَّيَالِيسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (1/ 34) أَحْمَدُ فِي الْمَسْنَدِ (1/ 268، 310)، والترمذي في الجامع (4/ 38)، والنسائي في الكبرى (8/ 283، 284، 285، 286)، وأبو يعلى في المسند (1/ 131، 132، 133)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 329)، وابن حبان في الصحيح (12/ 399)، (15/ 122)، (16/ 239)، والطبراني في المعجم الأوسط (2/ 184)، (3/ 204)، (6/ 306) والحاكم في المستدرک (1/ 197، 199).

120 حُبُّوا عَلَيْهِ دَنُوتًا مِنْ مَاءٍ، وَلَيْسَتْ بِنَجْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ حُبُّوا عَلَيْهِ دَنُوتًا مِنْ مَاءٍ رَوَاهُ أَنَسُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَمَا رَوَاةُ أَنَسٍ فَقَدْ أَخْرَجَهَا الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (1/ 157)، والحميدي في المسند (2/ 307)، وأحمد في المسند (13/ 209)، (20/ 279)، (21/ 74) وعبد بن حميد في المسند (2/ 313)، والدارمي في السنن، والبخاري في الصحيح (8/ 12)، ومسلم في الصحيح (1/ 163)، وابن ماجه في السنن (1/ 425)، والبرار في المسند (13/ 78) والنسائي في السنن الصغرى (1/ 47، 175)، والكبرى (1/ 91)، وأبو يعلى في المسند (6/ 181)، وابن حريزة في الصحيح (1/ 399) (3/ 397)، وأبو عوف في المستخرج (1/ 182، 183)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 13)، وابن حبان في الصحيح (4/ 246)، والطبراني في الأوسط (5/ 162)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 412، 413، 427، 428) ولما رَوَاةُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَدْ أَخْرَجَهَا الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (1/ 157)، والحميدي في المسند (2/ 178) وأحمد في المسند (12/ 197)، (13/ 209)، والبخاري في الصحيح (1/ 54)، (8/ 30) وأبو داود في السنن (1/ 188)، والترمذي في الجامع (1/ 192)، والبزار في المسند (14/ 150، 354)، (355)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 48، 175)، والكبرى (1/ 92)، وابن الجارود في المستغنى (1/ 141)، وابن حريزة في الصحيح (1/ 399)، وابن حبان في الصحيح (4/ 244، 245)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/ 428) — حديث أبي هريرة إما أنا لكم مثل الولد، فإذا ذهب أحدكم إلى المعاط، فلا يستعمل القبلة، ولا يستدبرها، معاط ولا بول، وليست بثلثة أحجار رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسْنَدِ (1/ 163)، والحميدي في المسند (1/ 402)، وأحمد في المسند (12/ 372) والدارمي (1/ 533)، وابن ماجه في السنن (1/ 279)، وأبو داود في السنن (1/ 20)، والبرار في المسند (15/ 356)، والنسائي في السنن (1/ 38)، وابن حريزة في الصحيح (1/ 200)،

وأبو عوانة في المستخرج (1/ 171)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 121)، وابن حبان في الصحيح (4/ 279، 288) والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 91، 102، 112).

121. **إِنَّ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بَالُنَا نَقْصُرُ، وَقَدْ أَمَّا؟ فَقَالَ: نَعَجَبْتُ مِمَّا نَعَجَبْتَ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هِيَ صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ - أَوْ عَلَى عِبَادِهِ - فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ** رواه الشافعي في المسند (1/ 329)، وعبد الرزاق في المصنف (2/ 517)، وابن أبي شيبة في المصنف (3/ 486)، وأحمد في المسند (1/ 303، 360)، والدارمي في السنن (2/ 945)، ومسلم في الصحيح (2/ 143)، وابن ماجة في السنن (2/ 276)، وأبو داود في السنن (2/ 6)، والترمذي في الجامع (5/ 127)، والنسائي في السنن الصغرى (3/ 116)، والكبرى (2/ 177، 357)، وأبو يعلى في المسند (1/ 163)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 146)، وابن خزيمة في الصحيح (2/ 228)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 368)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (4/ 334)، (9/ 356)، وفي شرح معاني الآثار (1/ 415)، وابن حبان في الصحيح (6/ 448، 449، 450)، والبيهقي في السنن الكبرى (3/ 134).

122. **وَالصَّحِيحُ أَنَّ مَنْ الذُّنُوبَ صَغَائِرَ، وَهِيَ الَّتِي تُكْفَرُهَا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَاجْتِنَابُ الْكِبَائِرِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ** حدث أبي هريرة الصنوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كرامة لا يبسهن ما لم تفش الكبائر رواه أبو داود الطيالسي في المسند (4/ 216)، وأحمد في المسند (14/ 333)، (15/ 106، 208)، ومسلم في الصحيح (1/ 144)، والترمذي في الجامع (1/ 254)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 418)، (3/ 303)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 363)، والطحاوي في مشكل الآثار (4/ 428)، وابن حبان في الصحيح (5/ 24)، (6/ 176).

123. **صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي** حديث ماثل بن الحويرث أخرجه الشافعي في المسند (1/ 303)، والدارمي في السنن (2/ 796)، والبخاري في الصحيح (1/ 128)، (8/ 9)، (9/ 86)، وفي الأدب المفرد (1/ 441) وابن خزيمة في الصحيح (1/ 484، 623)، وابن حبان في الصحيح (4/ 541)، (5/ 190، 503)، والدارقطني في السنن (2/ 152، 9).

124. **صُومُوا لِزُؤَيْتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِزُؤَيْتِهِ** رواية أبي هريرة أخرجهما الشافعي في المسند (2/ 99)، والطيالسي في مسنده (4/ 69، 225)، وأحمد في المسند (15/ 283، 342، 409، 530، 546)، (16/ 91) والدارمي في السنن (2/ 1049)، والبخاري في الصحيح (3/ 27)، ومسلم في الصحيح (3/ 124)، وابن ماجة في السنن، والترمذي في الجامع (2/ 63)، وإبراهيم في المسند (15/ 328)، والنسائي في السنن الصغرى (4/ 133)، والكبرى (3/ 99)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 30)، وابن خزيمة في الصحيح، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (1/ 438)، وابن حبان في الصحيح (8/ 226، 238، 239)، والهيراني في الأوسط (2/ 52، 382)، (3/ 19)، وفي الصغير (1/ 112)، والدارقطني في السنن (3/ 104، 109، 113).

125. **رُويَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ غَيْبُوتَةِ الشُّقَقِ** رواية رده أخرجهما أحمد في المسند (38/ 50)، والبخاري في الصحيح، ومسلم في الصحيح (2/ 105)، وابن ماجة في السنن (2/ 5)، والترمذي في الجامع (1/ 199)، والبراء في المسند (10/ 268)، والنسائي في السنن الصغرى (1/ 258)، والكبرى (2/ 202)، وابن الجارود في المنتقى (1/ 151)، وابن خزيمة في الصحيح (1/ 423)، وأبو عوانة في المستخرج (1/ 312)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (1/ 148)، وابن حبان في الصحيح (4/ 359، 391)، والطبراني في الأوسط (2/ 216)، والدارقطني في السنن (1/ 493).

126. **صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكُفَّةِ** رواية بلال أخرجهما أحمد في المسند (39/ 319)، والبخاري في الصحيح (1/ 88)، (2/ 56)، ومسلم في الصحيح (4/ 96)، والترمذي في الجامع (2/ 213).

- والنسائي في السنن الصغرى (5/ 217)، والكبرى (4/ 113)، وابن حريجة في الصحيح (4/ 257265)، والطبراني في الكبير (1/ 343).
127. لَكُنْ ضُرِبَ الشَّارِبُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّعَالِ وَأَطْرَافِ الثَّيَابِ رَوَاهُ عِدَّةُ الرَّحْمَنِ مِنْ أَزْهَرِ أَخْرَجَهَا الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (3/ 264)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 406)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السَّنَنِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (8/ 319).
128. لَا تَبِيعُوا الطَّعَامَ بِالطَّعَامِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (2/ 170، 173)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (45/ 223)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (11/ 385)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (9/ 107)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 47)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (11/ 385)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 420).
129. الطَّوَافُ بِالنِّسَاءِ رَوَاهُ ابْنُ عَدَسٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (5/ 136، 137)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 1165)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (4/ 132)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمَنْقِيِّ (2/ 82)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (14/ 200)، (15/ 225)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (9/ 143)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (11/ 29) وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرَةِ عَنْ رَجُلٍ أَتَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (5/ 222).
130. وَرَوَى أَنَّهُ أَتَى بَابَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَبَاحَ بِهِ فَلَمْ يَخْرُجْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عَجَلْتُ عَجَلْتُ، وَلَمْ تَنْزِلْ فَلَا تَقْتَسِلْ فَاغْتَسَلْ مِنَ الْمَاءِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرْسِلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَعَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ فَقَالَ السَّيِّدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَعَلَّاهُ أَعْمَلْنَاكَ). فَقَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِذَا أَصْبَحْتَ أَوْ قَحَطْتَ فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (1/ 165)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَسَدِ (3/ 639)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (17/ 253، 304)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (1/ 47)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (1/ 185)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 480)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 240)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1/ 54)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 445)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (1/ 165). — حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (17/ 343، 410)، (18/ 25)، وَمُسْلِمٌ (1/ 185، 186)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/ 110)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمَسَدِ (2/ 432)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمَنْقِيِّ (1/ 90)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (1/ 338، 339)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 443).
131. الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهْلَ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوُكَاةُ حَدِيثٌ مُعَاوَنَةً مِنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّمَا الْعَيْنَانِ وَكَأَنَّ السَّهْلَ فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوُكَاةُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (28/ 92)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 562)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمَسَدِ (13/ 362)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (9/ 57)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (19/ 372)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (28/ 92)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 293). حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 387)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/ 104)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (9/ 55) بِلفظ إن العين وكاء الست. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 295)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (1/ 118) بلفظ إنما العين وكاء. وفي الباب عن غيرهما من الصحابة.
132. عَلَيْنَاكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِي حَدِيثُ الْعَرَبِاضِ مِنْ سَارِيَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (28/ 367، 373، 375)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 228)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 72)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (5/ 12)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 408)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (10/ 137)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1/ 81)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 223)، وَابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (1/ 178)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 245).

133. عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْأَعْظَمِ رواه أحمد في المسند (392/30)، (96/32)، وعبد بن حميد في المسند (243/2)، وابن ماجه في السنن (440/5)، وابن أبي عاصم في السنة (88/1)
134. وَلِذَلِكَ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَطْلَقَ أَمْرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّكَثِينَ وَالْمَارِقِينَ وَالْقَاسِطِينَ رواه الترمذي في المسند (215/2)، (26/3) وأبو يعلى في المسند (397/1)، (194/3)، والطبراني في الأوسط (213/8)، والحاكم في المستدرک (150/3)
135. حَبِيزٌ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَوْلُهَا: فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَسَلْنَا رواه الشافعي في المسند (197/1)، وأحمد في المسند (40/455)، (302/41)، (320/43)، وابن ماجه في السنن (482/1)، وأبو داود في السنن، والترمذي في المعجم (151/1)، والنسائي في الكبرى (151/1)، (8/237)، وأبو يعلى في مسنده (150/8)، (321)، وابن الجارود في المتقى (93/1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (55/1)، وابن حبان في الصحيح (3/451، 452، 456، 458، 459)، والطبراني في الأوسط (144/4)، والدارقطني في السنن (199/1).
136. فَلَمَّا مَهَرُ بِمَا اسْتَحْلُ مِنْ قَرْجِهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَمَّا مَرْأَةٌ نَكَحَتْ بِعِيرِ بَنٍ وَلِيَهَا، فَكَأَحَا بِاطِلَ، فَكَأَحَا بِاطِلَ، فَكَأَحَا بِاطِلَ، فَمِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَمَّا مَهَرُ بِمَا اسْتَحْلُ مِنْ قَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَحْرَجُوا فَانْسُلُطَانُ وَلِي مِنْ لَوْلِي لَهُ رواه الشافعي في المسند (43/44)، والحسيني في المسند (272/1)، وسعيد بن منصور في السنن (175/1)، وعبد الرزاق في المصنف (6/195)، وابن أبي شيبة في المصنف (6/8)، (97/13)، والطبراني في المعجم (72/3)، وأحمد في المسند (40/243)، (42/199)، والترمذي في المعجم (3/1397)، وابن ماجه (3/326)، وأبو داود في السنن (2/391)، والترمذي في المعجم (2/392)، وأبو يعلى في مسنده (8/139، 191، 251)، وابن الجارود في المتقى (3/38)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/7)، وابن حبان في الصحيح (9/384)، والطبراني في الأوسط (6/260)، والدارقطني في السنن (4/313).
137. فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (232/1)، والبخاري في الصحيح (2/118)، وأبو داود في السنن (2/146)، والنسائي في السنن الصغرى (5/18، 27)، والكبرى (3/12، 18)، وابن الجارود في المتقى (2/10)، وابن حبان في الصحيح (4/23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8/57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1/138)، والدارقطني في السنن (3/11، 14).
138. فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِمْلِ شَأْنًا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (232/1)، والبخاري في الصحيح (2/118)، وأبو داود في السنن (2/146)، والنسائي في السنن الصغرى (5/18، 27)، والكبرى (3/12، 18)، وابن الجارود في المتقى (2/10)، وابن حبان في الصحيح (4/23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8/57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1/138)، والدارقطني في السنن (3/11، 14).
139. فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (232/1)، والبخاري في الصحيح (2/118)، وأبو داود في السنن (2/146)، والنسائي في السنن الصغرى (5/18، 27)، والكبرى (3/12، 18)، وابن الجارود في المتقى (2/10)، وابن حبان في الصحيح (4/23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8/57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1/138)، والدارقطني في السنن (3/11، 14).
140. فِي سَائِمَةِ الْعَنْمِ رَكَاةٌ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (232/1)، والبخاري في الصحيح (2/118)، وأبو داود في السنن (2/146)، والنسائي في السنن الصغرى (5/18، 27)، والكبرى (3/12، 18)، وابن الجارود في المتقى (2/10)، وابن حبان في الصحيح (4/23)، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وابن حبان في الصحيح (8/57)، والطبراني في الأحاديث الطوال (1/138)، والدارقطني في السنن (3/11، 14).

141 في كُلِّ أَرْبَعِينَ بَسْتُ لُبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ حَدِيثُ أَبِي مَكْرٍ أَحْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1، 232)،
وَالْحَارِثِيُّ فِي الصَّحِيحِ (2/118)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/146)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (5/18، 27)،
وَالْكُتَيْبِيُّ (3/12، 18)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُسْتَقْنَى (2/10)، وَابْنُ حَرَمَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/23)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ
مَعَالِي الْأَثَارِ، وَابْنُ حِبَابٍ فِي الصَّحِيحِ (8/57)، وَالطُّبْرَانِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الطُّوَالِ (1/138)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي
السَّنَنِ (3/11، 14)

142 فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا سَقَى بَنَاضِحٌ أَوْ ذَلَالِيَةُ نَصْفُ الْعُشْرِ حَدِيثُ أَبِي مَكْرٍ أَحْرَجَهُ أَحْمَدُ
فِي الْمُسْنَدِ (1/232)، وَالنَّخَاعِيُّ فِي الصَّحِيحِ (2/118)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/146)، وَالتَّنَائِي فِي السَّنَنِ
الصَّغِيرِ (5/18، 27)، وَالْكُتَيْبِيُّ (3/12، 18)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُسْتَقْنَى (2/10)، وَابْنُ حَرَمَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/23)،
وَالطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَالِي الْأَثَارِ، وَابْنُ حِبَابٍ فِي الصَّحِيحِ (8/57)، وَالطُّبْرَانِيُّ فِي الْأَحَادِيثِ الطُّوَالِ (1/138)،
وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ (3/11، 14).

143 رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ 1- لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ 2- وَالْعَبْدُ 3- وَلَا أَهْلُ مِلَّتَيْنِ 1- (لَا يَرِثُ الْعَانِلُ): رَوَاهُ ابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (10/543)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/423)، وَالدَّارِمِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (4/1988)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي
السَّنَنِ (4/233)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (3/612)، وَالتَّنَائِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (6/121) 2- (وَالْعَبْدُ) وَهَذَا
حُكْمٌ قَدْ اسْتَدَلَّ لَهُ الْقَفَّاهُ بِمَعْدَةِ أَحَادِيثٍ مِنْهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3/556)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/461)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (7/297)، وَالْكُتَيْبِيُّ (5/38) عَنْ حَبِيبِ بْنِ نَافِعٍ عَمَّا مَالٍ، فَلَهُ مَالُهُ،
وَعَنْهُ دِيْنُهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. 3- (وَلَا أَهْلُ مِلَّتَيْنِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (11/245)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ
(4/291)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/221)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (3/611)، وَالتَّنَائِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (6/124).

144 وَقَبُولُهُ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ وَخَلْدُهُ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِيَّيْ رَأَيْتُ الْهَلَالَ، فَقَالَ: أَنْشُدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَنْشُدْ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ
اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَادْعُ فِي النَّاسِ يَا مَلَأَ أَنْ يَصُومُوا عِدَارَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (4/109)، وَالدَّارِمِيُّ
فِي السَّنَنِ (2/1053)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/523)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (2/69)،
وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (4/131)، وَالْكُتَيْبِيُّ (3/98)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُسْتَقْنَى (2/32، 33)، وَابْنُ خَزِيمَةَ
فِي الصَّحِيحِ (3/387)، وَالطُّحَاوِيُّ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1/424)، وَابْنُ حِبَابٍ فِي الصَّحِيحِ (8/229)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ
فِي السَّنَنِ (3/102، 103)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (4/211، 212)

145 قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْكَفْرُ بِالْبَكْرِ حَلْدُ مَائَةٍ وَتَقْرِيْبُ عَامٍ، وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ جَلْدُ مَائَةٍ
وَالرَّجْمُ حَدِيثُ عَمَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَدَاوَسِي خَدَاوَسِي قَدْ جَعَلَ
اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا الْكَفْرُ بِالْبَكْرِ حَلْدُ مَائَةٍ وَتَقْرِيْبُ سِتَّةٍ وَالنَّيْبُ بِالنَّيْبِ حَلْدُ مَائَةٍ وَالرَّحِمُ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (3/267)،
وَعِمَادَةُ الْبَرْزَاقِيُّ فِي الْمَصْنُوعِ (7/329)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (9/420)، (13/100)، وَالطُّبْرَانِيُّ
فِي الْمُسْنَدِ (1/478)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (37/338، 376، 388، 400، 402، 442)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (3/1500)،
وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/115)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/165)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/370)، وَالْبُزْجَرِيُّ
فِي الْمُسْنَدِ (7/134)، وَالتَّنَائِي فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (6/405، 406)، (10/60)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُسْتَقْنَى (3/111)،
وَالطُّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مَشْكَلِ الْأَثَارِ (1/221)، وَابْنُ حِبَابٍ فِي الصَّحِيحِ (10/271، 272، 291)، وَالطُّبْرَانِيُّ فِي
الْأَوْسَطِ (2/32، 286)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (8/210، 221)

- 146 فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِفَرَّةٍ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 423)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (11/ 597)، وَالدَّارِمِيُّ فِي لِسَانِ (3/ 1539)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (7/ 135)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 110)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 229)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 452)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 79)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (8/ 48)، وَالكِبَرِ (6/ 360)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (13/ 373).
- 147 قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ، وَبِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ - (قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ). رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (8/ 81)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (7/ 663)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (3/ 257)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (22/ 155)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 122)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/ 506)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 45)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (7/ 321)، وَالكِبَرِ (6/ 95)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الشَّرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 120)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (5/ 330). - (قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ): رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 263)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 18)، وَأَحْمَدُ فِي السَّنَنِ (5/ 120)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 128)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 45)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/ 25)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 20)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (5/ 435)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي السَّنَنِ (3/ 261)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 55)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الشَّرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (4/ 144)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (11/ 462)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (3/ 593)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (5/ 378).
- 148 أَوْ عَلِمَ بِقَرِينَةِ الْحَالِ أَنَّهُ إِنْصَاءٌ لِحُكْمٍ نَازِلٍ كَقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ مِنْ الْكُفْرِ بِطَرِيقِ التِّرْمِذِيِّ فِي جَلَمِهِ (1/ 190).
- 149 قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي السَّنَنِ (11/ 130)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (8/ 51)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (1/ 196)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (7/ 155)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 184)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (1/ 706).
- 150 وَلَأنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّفَرِ كَانُوا يَصُومُونَ وَيَنْظُرُونَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/ 397)، وَأَحْمَدُ فِي السَّنَنِ (40/ 230)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (2/ 1064)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 33)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 144)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 55)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 161)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (4/ 186)، وَالكِبَرِ (3/ 158).
- 151 وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا وَجَدَ فُرْجَةً نَفَسَ رَوَاهُ مَالِكٌ (1/ 525)، وَأَحْمَدُ فِي السَّنَنِ (36/ 92)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (2/ 163)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4/ 74)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/ 478)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 324)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (5/ 258)، وَالكِبَرِ (4/ 162)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (4/ 453).
- 152 وَسُخِّعَ صَوْمُ عَاشُورَاءَ بِصَوْمِ رَمَضَانَ، وَكَانَ عَاشُورَاءُ ثَابِتًا بِالسَّنَةِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي السَّنَنِ (24/ 224)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 146)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (5/ 49)، وَالكِبَرِ (3/ 38)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي السَّنَنِ (9/ 198)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 513).
- 153 وَخَيْرَ مَنْ رَوَتْ مِنْ أَزْوَاجِهِ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ حُجَّتًا رَوَاهُ مَالِكٌ (1/ 390)، وَأَحْمَدُ فِي السَّنَنِ (40/ 70)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 137)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (3/ 193)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/ 542)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الصَّغِيرِ (1/ 108)، وَالكِبَرِ (1/ 147)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 451)، وَابْنُ حِبَرٍ فِي الصَّحِيحِ (4/ 352).

154. أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طُلِبَ مِنْهُ الْقِصَاصُ فِي سِنٍ كَثِيرَتْ. فَقَالَ: كِتَابُ اللَّهِ يَقْضِي الْقِصَاصَ رواه أحمد في المسند (314/19)، والبخاري في الصحيح (186/3)، وابن ماجه في المسند (235/4)، وأبو داود في المسند (465/4)، والسنائي في السنن الصغرى (26/8)، والكبرى (337/6).
155. كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْخَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ رواه أحمد في المسند (157/43)، والبخاري في الصحيح (184/3)، ومسلم في الصحيح (132/5)، وابن ماجه (50/1)، وأبو داود في السنن (12/5)، وابن حبان في الصحيح (207/1)، والدارقطني في المسند (402/5).
156. كَقَوْلِهِ لِأَبِي عَبَّاسٍ كُلُّ مَا يَلِيكَ رواه مالك في الموطأ (523/2)، وأحمد في المسند (250/26)، والدارمي في المسند (1285/2)، والبخاري في الصحيح (68/7)، ومسلم في الصحيح (109/6)، وابن ماجه في السنن (15/5)، وأبو داود في المسند (94/4)، والترمذي في الجامع (433/3)، والسنائي في الكبرى (261/6)، وابن حبان في الصحيح (9/12)، من حديث عمر بن أبي سلمة وليس من حديث ابن عباس، إنما نص حديث ابن عباس كلوا من حافاتها ولا تأكلوا من وسطها فإن البركة تنزل في وسطها.
157. قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نُفَاضِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَوْلُ: خَيْرُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، فَيُبَلِّغُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَنْكَرُهُ رواه أحمد في المسند (243/8)، والبخاري في الصحيح (14/5)، وأبو داود في السنن (20/5)، والترمذي في الجامع (75/6)، وابن حبان في الصحيح (237/16).
158. أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: إِنْ تَسْتَفِزُّ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا رَيْدُنَ عَلَى السَّبْعِينَ رواه عبد الرزاق في التفسير (284/2)، وأحمد في المسند (254/1)، والبخاري في الصحيح (68/6)، ومسلم في الصحيح (116/7)، والترمذي في الجامع (174/5)، والبراء في المسند (298/1)، والطحاوي في مشكل الآثار (72/1)، وابن حبان في الصحيح (449/7).
159. لِأَنَّ يَتَلَبَّى جَوْفَ أَحَدِكُمْ قِيَحًا حَتَّى يَرِيَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَتَلَبَّى شَعْرًا رواه أحمد في المسند (95/3)، وأبو داود في الصحيح (36/8)، ومسلم في الصحيح (50/7)، وأبو داود في المسند (173/5)، وابن ماجه في السنن (313/5)، والترمذي في الجامع (532/4)، وابن حبان في الصحيح (93/13).
160. وَخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ رواه أحمد في المسند (312/22)، ومسلم في الصحيح (79/4)، وأبو داود في المسند (340/2)، والسنائي في السنن الصغرى (270/5)، والكبرى (161/4)، وابن جرير في الصحيح (471/4)، وأبو عوانة في المسند (393/2)، والبيهقي في السنن الكبرى (125/5).
161. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ: إِنْ سَمَرَةٌ أَخَذَ مِنْ تِجَارِ الْيَهُودِ الْخَمْرَ فِي الْعَشِيرِ، وَخَلَّلَهَا، وَنَاعَهَا، فَقَالَ: قَاتِلِ اللَّهَ سَمَرَةَ أَمَا عَلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ خَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ قِيَاحُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا رواه الحسدي في المسند (154/1)، وأحمد في المسند (305/1)، والدارمي في السنن (1336/2)، والبخاري في الصحيح (82/3)، ومسلم في الصحيح (41/5)، وابن ماجه في السنن (84/5)، والسنائي في السنن الصغرى (177/7)، والكبرى (387/4)، وابن حبان في الصحيح (11/312)، والطبراني في الأوسط (235/1).
162. وَمِنْ ذَلِكَ أَمْرُهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ أَنْ يَحْكُمَ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِرَأْيِهِ فَأَمَرَهُمْ بِالْثَّرْوَةِ عَلَى حُكْمِهِ فَأَمَرَ بِقَتْلِهِمْ، وَبَنِي سَيِّدِهِمْ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَقَدْ وَافَقَ حُكْمَهُ حُكْمُ اللَّهِ رواه أحمد في المسند (17/260)، وعبد بن حميد في المسند (124/2)، والبخاري في الصحيح (67/4)، ومسلم في الصحيح (160/5).

والنسائي في الكبرى (402/5)، وابن حبان في الصحيح (496/15)

163. وَمِنْهَا قَوْلُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ أَحْبَبْنَا هَذَا لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. لِلْأَبَدِ، وَلَوْ
قُلْتُ نَعَمْ لَوَجِبَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (355/16)، وعبد بن حميد في المسند (506/1)، ومسلم في الصحيح
(4/102)، وأبو داود في السنن (237/2)، وابن ماجه في السنن (394/4)، والنسائي في السنن (5/110)،
وابن حبان في الصحيح (9/18).

164. ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنَ الْحِجَامَةِ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (276/1).

165. وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَزَلْ يَلْبَسِي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَمَّا رُوجِعَ
قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَخِي الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (312/3)، والدارمي في السنن (2/1210)،
وابن ماجه في الصحيح (2/166)، ومسلم في الصحيح (4/71)، والنسائي في السنن (5/1276)، والكبرى (4/187)، وابن حبان في الصحيح (9/113).

166. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَقِّ عَلِيٍّ اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَ عَلِيٍّ حَيْثُ دَارَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ
(6/79)، والبرقي في المسند (3/51)، والطبراني في المعجم الأوسط (6/95)، والحاكم في المستدرک (3/134).

167. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَبْكُ وَغَمَزَ لَوْ اجْتَمَعَا عَلَى شَيْءٍ مَا خَالَفْتُهُمَا، وَأَزَادَ فِي مَصَالِحِ الْحَرْبِ
رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (29/517)، ولطبراني في الأوسط (7/212).

168. لَوْ أَتَقَفَ أَحَدُكُمْ مِلَّةَ الْأَرْضِ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفُهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (17/137)،
وعبد بن حميد في المسند (2/92)، والبخاري في الصحيح (5/8)، ومسلم في الصحيح (7/188)، وابن ماجه
في السنن (1/167)، وأبو داود في السنن (5/32)، والتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (6/168)، والنسائي في الكبرى (7/372)،
وابن حبان في الصحيح (16/238).

169. وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ أُسَارَى بَدْرٍ - حَيْثُ نَزَلَتْ الْآيَةُ عَلَى وَفْقِ رَأْيِ عُمَرَ - لَوْ نَزَلَ
بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ مَا نَجَّاهُ مِنْهُ إِلَّا عُمَرُ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (2/359)، بلفظ مغاير.

170. لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا لَمَا وَسَّعَهُ إِلَّا أَتْبَاعِي رَوَاهُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (8/575)، وأحمد في المسند (22/468)،
وابن أبي عاصم في السنن (1/67)، وأبو يعلى في المسند (4/102)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/348).

171. لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِ (1/111)،
وأحمد في المسند (2/43)، والبخاري في الصحيح (2/4)، ومسلم في الصحيح (1/151)، وابن ماجه في السنن
(1/259)، وأبو داود في السنن (1/35)، والتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (1/73)، والنسائي في السنن (1/12)،
والكبرى (1/75)، وابن حبان في الصحيح (3/350).

271. لَوْ وَزَنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيمَانِ الْعَالَمِينَ لَرَجَحَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَهَوَيْهٍ فِي الْمُسْنَدِ (1/385)،
وأحمد في فضائل الصحابة (1/418)، وعبد بن أحمد في السنن (1/378)، والبيهقي في شعب الإيمان (1/143)،
موقوفًا على عمر بن الخطاب ولا يصح مرفوعًا.

173. لَيْسَ فِي الْخُضْرَاءِ صِدْقَةٌ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (4/120)، وابن أبي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (4/227)،
والترمذي في المعجم (2/23)، والبرقي في المسند (3/156)، والطبراني في الأوسط (6/100)، والدارقطني في

السنن (476/2)، والبيهقي في السنن الكبرى (129/4).

174 وَقَدْ خَصَّصَهُ قَوْلُهُ: عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (333/1)،
والشافعي في المسند (165/2)، والحميدي في المسند (7/2)، وأحمد في المسند (121/15)، والترمذي في
السنن، والبخاري في الصحيح (116/2)، ومسلم في الصحيح (66/3)، وأبو داود في السنن (142/2)،
وابن ماجه في الجامع (14/2)، والنسائي في السنن الصغرى (17/5)، والكبرى (12/3)، وابن خزيمة في
الصحيح (28/4)، وابن حبان في الصحيح (62/8).

175 لِيُؤْجِدَ ظَلَمَ بِحُلِّ عِزِّهِ، وَخَفَوْتَهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَعِ (601/7)، وأحمد في المسند (29/
465)، والبخاري في الصحيح معلقاً (118/3)، وابن ماجه في السنن (80/4)، وأبو داود في السنن (31/4)،
وسلم في السنن (316/7)، والكبرى (89/6)، وابن حبان في الصحيح (486/11)، والطبراني في الكبير
(318/7)، وفي الأوسط (46/3)، والحاكم في المستدرک (114)، والبيهقي في السنن الكبرى (51/6).

176 وَقَالَ لِعُمَرَ: وَأَنَّهُ مَا سَلَكَتُ فُجَاءًا إِلَّا سَلَكَ الشَّيْطَانُ فُجَاءًا غَيْرَ فَعَلَّكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (71/3)،
والبخاري في الصحيح (126/4)، ومسلم في الصحيح (114/7)، وابن أبي عاصم في السنة (2/841)،
والنسائي في الكبرى (87/9)، وأبو يعلى في المسند (132/2)، وابن حبان في الصحيح (316/15).

177 قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَقَدْ أُحْلِلَتْ لَهُ النِّسَاءُ
الَّتِي حَظَرَنَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (165/40)، والترمذي
في الجامع (269/5)، والنسائي في السنن الصغرى (56/6)، والكبرى (148/5)، والطحاوي في بيان مشكل
الأثر (452/1)، وابن حبان في الصحيح (281/14).

178 مَا مِنْ عَبْدٍ يُصِيبُ دَنْبًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَعِ (385/3)، وأحمد في المسند (179/1)، وابن ماجه
(512/2)، وأبو داود في السنن (122/2)، والترمذي في الجامع (431/1)، والنسائي في الكبرى (158/9)،
والطحاوي في بيان مشكل الآثار (302/15)، وابن حبان في الصحيح (389/2).

179 وَقَوْلُهُ لِعُمَرَ مَرَّةً فَلْيَرَجِعْهَا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (89/2)، والشافعي في المسند (94/3)، وأحمد في المسند
(395/1)، والدارمي في السنن (1453/3)، والبخاري في الصحيح (41/7)، ومسلم في الصحيح (179/4)،
وابن ماجه في السنن (427/3)، وأبو داود في السنن (438/2)، والترمذي في الجامع (465/2)، والنسائي في
السنن الصغرى (138/6)، والكبرى (247/5)، وابن حبان في السنن (58/3)، وأبو عروبة في المستدرک (3/
144)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (51/3)، والدارقطني في السنن (10/5).

180 مَرُوءُهُمُ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ، وَاضْرِبُوا عَنْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (284/11)،
والدارمي في السنن (897/2)، وأبو داود في السنن (239/1)، والترمذي في الجامع (432/1)، وابن حبان في
المتنقى (147/1)، وابن حبان في الصحيح (276/2)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (397/6)، والحاكم في
المستدرک (311/1)، والدارقطني في السنن (430/1).

181 كَمَسَحَهُ رَأْسَهُ، وَأَذْنَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِضٍ لِكُؤْبِهِمَا مَسَحًا بِمَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ مَاءٍ جَدِيدٍ ثُمَّ يُنْقَلُ أَنَّهُ أَخَذَ
لِأَذْنَيْهِ مَاءً جَدِيدًا رَوَاهُ الطبراني في الأوسط (347/3)، والبيهقي في السنن الكبرى (65/1)، وروى موقفاً
عن ابن عمر في الموطأ (74/1).

182 مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (287/2)، والشافعي في المسند (227/3)، وأحمد في
المسند (170/22)، والدارمي في السنن (1700/3)، والبخاري في الصحيح (106/3)، وأبو داود في السنن

- (279 / 3). والترمذي في الجامع (55 / 3)، والنسائي في الكبرى (323 / 5)، وابن حبان في الصحيح (11 / 613)، والدارقطني في السنن (444 / 3).
183. كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ، وَمَنْ أَدْحَلَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ رواه أحمد في المستند (157 / 43)، والبيهقي في الصحيح (184 / 3)، ومسلم في الصحيح (132 / 5)، وابن ماجه (50 / 1)، وأبو داود في السنن (12 / 5)، وابن حبان في الصحيح (207 / 1)، والدارقطني في السنن (402 / 5).
184. رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ مَنْ أَصْنَعَ حُبًّا فَلَا صَوْمَ لَهُ رواه عبد الرزاق في المصنف (179 / 4)، وأحمد في المستند (243 / 44)، وابن حبان في الصحيح (270 / 8)، والطبراني في المعجم الكبير (292 / 18).
185. مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي رواه مالك في الموطأ (323 / 2)، والبيهقي في الصحيح (3 / 144)، ومسلم في الصحيح (96 / 5)، وابن ماجه في السنن (149 / 4)، وأبو داود في السنن (165 / 4)، والترمذي في الجامع (23 / 3)، والنسائي في السنن لصغرى (319 / 7)، والكبرى (31 / 5)، وأبو يعلى في المسند (176 / 17)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (105 / 3)، وابن حبان في الصحيح (156 / 10).
186. مَنْ أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ أَمْسٌ رواه ابن أبي شبة في المصنف (409 / 11)، والطبراني في المعجم الكبير (188 / 4)، ومسلم في الصحيح (172 / 5)، وأبو داود في السنن (276 / 3)، والبيهقي في الكبرى (154 / 10)، وأبو عوانة في المستخرج (283 / 4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (312 / 3)، والطبراني في المعجم الكبير (76 / 7)، والدارقطني في السنن (4 / 17)، والبيهقي في السنن الكبرى (34 / 6).
187. مَنْ نَدَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ رواه الشافعي في المسند (295 / 3)، وأحمد في المسند (364 / 3)، والبخاري في الصحيح (61 / 4)، وابن ماجه في السنن (154 / 4)، وأبو داود في السنن (339 / 4)، والترمذي في الجامع (126 / 3)، والنسائي في السنن لصغرى (104 / 7)، والكبرى (441 / 3)، وابن الجارود في المنتقى (139 / 3)، وابن حبان في الصحيح (327 / 10)، والحاكم في المستدرک (620 / 3)، والدارقطني في السنن (108 / 4).
188. مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَصَالَهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ رواه مالك في الموطأ (131 / 2)، والشافعي في المسند (160 / 3)، وأحمد في المسند (378 / 9)، والبخاري في الصحيح (115 / 3)، وابن ماجه في السنن (3 / 556)، وأبو داود في السنن (461 / 3)، والترمذي في الجامع (525 / 2)، والنسائي في السنن لصغرى (297 / 7)، والكبرى (38 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (201 / 2)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (26 / 4)، وابن حبان في الصحيح (291 / 11).
189. مَنْ بَاعَ نَخْلَةً مُؤَبَّرَةً فَشَرَّهَا لِلْبَائِعِ رواه مالك في الموطأ (139 / 2)، وأحمد في المسند (92 / 8)، والبخاري في الصحيح (78 / 3)، وابن ماجه في السنن (555 / 3)، وأبو داود في السنن (461 / 3)، والترمذي في الجامع (2 / 525)، والنسائي في السنن لصغرى (296 / 7)، والكبرى (38 / 5)، وابن الجارود في المنتقى (200 / 2)، وابن حبان في الصحيح (289 / 11).
190. مَنْ جَامَعَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الظَّاهِرِ رواه مالك في الموطأ (399 / 1)، والشافعي في المسند (121 / 2)، وأحمد في المسند (347 / 26)، والدارمي في السنن (1459 / 3)، والبخاري في الصحيح (32 / 3)، ومسلم في الصحيح (138 / 3)، وأبو داود في السنن (543 / 2)، والترمذي في الجامع (328 / 5)، والنسائي في السنن، وابن الجارود في المنتقى (63 / 3)، وابن حبان في الصحيح (124 / 4)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (60 / 2)، وأبو عوانة في المستخرج (202 / 2)، وابن حبان في الصحيح (298 / 8)، والدارقطني في السنن (3 / 2).

165)، والبيهقي في السنن الكبرى (4/ 221).

191. وبذلك الأمان لمن دخل دار أبي سفيان رواء ابن أبي شيبة في المصنف (11/ 409)، والطحاوي في السنن (4/ 188)، ومسلم في الصحيح (5/ 172)، وأبو داود في السنن (3/ 276)، والنسائي في الكبرى (10/ 154)، وأبو عوانة في المستدرج (4/ 283)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3/ 312)، والطبراني في المعجم الكبير (7/ 76)، والدارقطني في السنن (4/ 17)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 34).

192. من سره أن يسكن بخوخة الحنة فليترك الجماعة، فإن دعوتهم تحيط من وراءهم، وإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد - من سره أن يسكن بخوخة الحنة فليترك الجماعة - وإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد رواء معمر بن رشد في الجامع (11/ 341)، والشافعي في المسند (4/ 59)، وأحمد في المسند (1/ 310)، وعبد بن حميد في المسند (1/ 75)، ولترمذي في الجامع (38/ 4)، والبرقي في المسند (1/ 269)، والنسائي في السنن الكبرى (8/ 268)، وأبو يعلى في المسند (1/ 131)، والطحاوي في مشكل الآثار (9/ 329)، وابن حبان في الصحيح (10/ 436)، والطبراني في الأوسط (2/ 184)، والصغير (1/ 158)، والحاكم في المستدرج (1/ 197) - فإن دعوتهم تحيط من وراءهم، رواء الشافعي في المسند (4/ 68)، والطحاوي في المسند (1/ 503)، وأحمد في المسند (21/ 60)، والدارمي في السنن (1/ 301)، وابن ماجه في السنن (4/ 501)، والترمذي في الجامع (4/ 395)، والطبراني في الكبير (5/ 143)، والأوسط (5/ 233)، وابن حبان في الصحيح (1/ 270)، والبيهقي في شعب الإيمان (10/ 16).

193. من من ذكره فليتوضأ رواء الطحاوي في المسند (3/ 231)، وعبد الرزاق في المصنف (1/ 116)، والحميدي في المسند (1/ 346)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 298)، وأحمد في المسند (11/ 647)، وأبو داود في السنن (1/ 94)، والنسائي في السنن (1/ 216)، وابن الجارود في المتقى (1/ 26)، وابن حبان في الصحيح (3/ 400)، والطبراني في الكبير (4/ 140)، والدارقطني في السنن (1/ 267)، والحاكم في المستدرج (1/ 231)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 129).

194. من ملك دار حرم محرم عتق عليه رواء عبد الرزاق في المصنف (9/ 183)، وأحمد في المسند (23/ 338)، وابن ماجه في السنن (4/ 146)، وأبو داود في السنن (4/ 168)، والنسائي في السنن الكبرى (5/ 13)، وابن الجارود في المتقى (3/ 237)، والطحاوي في مشكل الآثار (13/ 441).

195. من نام بعد العصر فاختلس عقله، فلا يلومن إلا نفسه رواء أبو يعلى في المسند (8/ 316)، والطحاوي في مشكل الآثار (3/ 99)، وابن حبان في المحروحين (1/ 238)، وابن عدي في الكامل (4/ 145)، وهو ضعيف جداً.

196. من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها وقرأ قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ رواء أحمد في المسند (20/ 255)، والترمذي في السنن (2/ 783)، والبخاري في الصحيح (1/ 122)، ومسلم في الصحيح (2/ 138)، وابن ماجه في السنن (2/ 25)، وأبو داود في السنن (1/ 217)، والترمذي في الجامع (1/ 218)، والنسائي في السنن (1/ 295)، وأبو يعلى في المسند (5/ 465)، وأبو عوانة في المستدرج (1/ 321)، وابن حبان في الصحيح (4/ 422)، والطبراني في الأوسط (6/ 182).

197. نَصَّرَ الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأذاها كلما سمعها - الحديث رواء أحمد في المسند (27/ 300)، والبرقي في المسند (8/ 340)، وابن ماجه في السنن (1/ 220)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (4/ 282) من حديث جبير بن مطعم، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، وأنس بن مالك، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت.

198. أَنَّهُ نَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ الْفَجَلَةِ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ رواه مالك في الموطأ (1/ 268)، وابن أبي شيبة في المصنف (1/ 274)، وأحمد في المسند (12/ 326)، والبخاري في الصحيح (1/ 41)، ومسلم في الصحيح (1/ 154)، وابن ماجه في السنن (1/ 281)، وأبو داود في السنن (1/ 19)، والترمذي في الجامع (1/ 59، 66)، والنسائي في السنن (1/ 38)، وابن حبان في الصحيح (4/ 268)، والبيهقي في السنن الكبرى (1/ 91).
199. نُهِيَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ رواه مالك في الموطأ (2/ 147)، والشافعي في المسند (3/ 180)، وابن ماجه في السنن (3/ 590)، وأبو داود في السنن (3/ 424)، والترمذي في الجامع (2/ 509)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 268)، والكبرى (5/ 446)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 230)، وابن حبان في الصحيح (11/ 378)، والحاكم في المستدرک (2/ 45)، والدارقطني في السنن (3/ 473).
200. نَهَى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ كَذَا كَيْبِ الْغَرَرِ، وَبِكَاحِ الشَّغَارِ - بَيْعِ الْغَرَرِ رواه مالك في الموطأ (2/ 194)، وأحمد في المسند (2/ 252)، والدارمي في السنن (3/ 1663)، ومسلم في الصحيح (3/ 5)، وابن ماجه في السنن (3/ 544)، وأبو داود في السنن (3/ 435)، والترمذي في الجامع (2/ 512)، والنسائي في السنن الصغرى (7/ 262)، والكبرى (6/ 27)، وابن الجارود في المنتقى (2/ 175)، وأبو عوانة في المستدرج (3/ 258)، وابن حبان في الصحيح (11/ 327، 346)، والدارقطني في السنن (3/ 403) - بِكَاحِ الشَّغَارِ رواه مالك في الموطأ (2/ 41)، والشافعي في المسند (3/ 54)، وأحمد في المسند (8/ 122)، والدارمي في السنن (3/ 1395)، والمحرري في الصحيح (7/ 12) (9/ 24)، ومسلم في الصحيح (4/ 139)، وابن ماجه في السنن (3/ 329)، وأبو داود في السنن (2/ 386)، والترمذي في الجامع (2/ 417)، والنسائي في السنن (6/ 100، 112)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 47)، وأبو عوانة في المستدرج (3/ 20)، وابن حبان في الصحيح (9/ 459).
201. وَمِنْهَا السَّلَامُ، فَإِنَّهُ بَيْعٌ مَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي الْحَالِ. فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ، لِأَنَّهُ غُفُومٌ نَهَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عَنْدهُ يُوجِبُ تَحْرِيمَهُ، وَحَاجَةُ الْمُفْلِسِ اقْتَضَتْ الرُّخْصَةَ فِي السَّلَامِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (7/ 231)، وأحمد في المسند (24/ 25)، وأبو داود في السنن (3/ 495)، والترمذي في السنن (2/ 514)، والطبراني في الكبير (3/ 194)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 267).
202. كَرَاهِيَةُ الصَّلَاةِ فِي الْحَمَامِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ وَبُطْنِ الْوَادِي وَأَمَثَلِهِ رواه عبد بن حميد في المسند (2/ 22)، وابن ماجه في السنن (2/ 64)، والترمذي في الجامع (1/ 375).
203. أَنَّهُ نَهَى عَنْ الْوَصَالِ ثُمَّ وَأَصَلَ فَقِيلَ لَهُ: نَهَيْتَ عَنْ الْوَصَالِ، وَنَزَاكَ تَوَاصَلَ فَقَالَ إِنِّي لَسْتُ كَأَخَذِكُمْ إِنِّي أَظَلُّ عَنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي، وَيَسْقِينِي رواه مالك في الموطأ (1/ 404)، وأحمد في المسند (8/ 373)، والدارمي في السنن (2/ 1062)، والبخاري في الصحيح (9/ 97)، ومسلم في الصحيح (3/ 133)، وأبو داود في السنن (2/ 537)، والترمذي في الجامع (2/ 139)، والنسائي في الكبرى (3/ 353)، وابن حزم في الصحيح (3/ 500)، وأبو عوانة في المستدرج (2/ 187)، وابن حبان في الصحيح (8/ 341).
204. نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ رواه مالك في الموطأ (1/ 576)، وأحمد في المسند (9/ 472)، والدارمي في السنن (3/ 1600)، والبخاري في الصحيح (4/ 61)، ومسلم في الصحيح (5/ 144)، وابن ماجه في السنن (4/ 363)، وأبو داود في السنن (3/ 85)، والترمذي في الجامع (3/ 228)، والنسائي في الكبرى (8/ 24)، وابن الجارود في المنتقى (3/ 297)، وابن حبان في الصحيح (1/ 344).
205. نُهِيتُ عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ رواه ابن أبي شيبة في المصنف (3/ 322)، والبخاري في الصحيح (1/ 120)، ومسلم في الصحيح (2/ 206)، وابن ماجه في السنن (2/ 408)، وأبو داود في السنن (2/ 39)، والترمذي في

- الجامع (224/1)، والسائي في السنن لصعري (276/1)، والكبرى (223/1)، وابن حبان في الصحيح (4/411)
206. نُهِيَ عَنْ قَتْلِ الْمُضَلِّينَ أَيُّ الْمُؤْمِنِينَ أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (142/5)، وَأَبُو عَلِيٍّ فِي الْمَسَدِ (90/1)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السَّنَنِ (399/2)، وَالسَّهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (224/8)، فِي شُعَبِ إِبْرَاهِيمَ (292/4)
207. هَذَا وَصُوفِي، وَوَصُوءُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسَدِ (433/3)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (10/27)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السَّنَنِ (137/1)، وَالطَّرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (78/4)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (80/1)
208. هُوَ الظُّهُورُ مَاؤُهُ الْخَلُّ مَبْنِيَّةٌ رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ (55/1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (237/1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (171/12)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (567/1)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (52/1)، وَابْنُ مَالِكٍ فِي السَّنَنِ (329/1)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (111/1)، وَالسَّائِي فِي السَّنَنِ (50/1)، وَالكُبْرَى (93/1)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (230/1)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (49/4).
209. الْوَصُوءُ مِمَّا خَرَجَ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (32/1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (92/1)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ (320/8)، وَالطَّرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (251/9)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (116/1).
210. الْوَلَدُ لِلْفَرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمَوْطَأِ (283/2)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (321/3)، وَالحَمِيدِيُّ فِي الْمَسَدِ (277/1)، وَسَعِيدُ بْنُ مَسْعُودٍ فِي السَّنَنِ (149/1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (348/6)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَسَدِ (84/1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (307/1)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1436/3)، وَابْنُ عَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (3/54)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (171/4)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (416/3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (2/487)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (451/2)، وَالسَّائِي فِي السَّنَنِ (180/6)، وَالكُبْرَى (286/5)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (413/9)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (86/6).
211. وَمَنْ ذَلِكَ أَنْقَاذَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَحَمِّلًا وَرَسُولًا مُؤَدِّيًا عَنْهُ، حَتَّى نَلَّغَهُ أَنْ قُرِئَتْ قَتْلُهُ، فَقُلْتُ لِلَّذِي، وَيَأْتِي لِأَجْلِ بَيْعَةِ الرُّضْوَانِ، وَقَالَ: وَأَنَّهُ لَيْسَ كَانُوا قَتَلُوهُ لِأَصْرٍ مَتَّعَهَا عَلَيْهِمْ نَارًا. - بَلْفَظَ إِنْ قَتَلُوهُ لَا يَأْبِذْنَهُمْ سَبْقَ سَحَابِهِ.
212. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلَّيْتُهُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (128/2) (38/14) (29/57)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (68/3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (186/2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (108/6) (109/110)، وَابْنُ عَرَبٍ فِي السَّنَنِ (33/5)، وَابْنُ الْكِبَرِيِّ (23/3)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (82/4)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (146/2)، وَابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحِيحِ (67/8)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السَّنَنِ (30/3)
213. وَمِنْ ذَلِكَ تَوَلَّيْتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَالْجَبَايَاتِ قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ، وَمَالِكُ بْنُ نُؤَيْرَةَ، وَالْبُرْقَانُ بْنُ بَدْرٍ، وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، وَعُمَيْرُ بْنُ الْعَاصِ، وَعُمَيْرُ بْنُ حَرْمٍ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَغَيْرُهُمْ مَنْ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/264)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (10/7)، بِمَعْنَى.
214. وَتَوَلَّيْتُهُ مُعَاذًا قَبْضَ صَدَقَاتِ النِّجَمِ، وَالْحَكَمَ عَلَى أَهْلِهَا. - أَمَا حَدِيثُ قَبْضِ صَدَقَاتِ أَهْلِ السَّنَنِ فَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (365/36)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ (1010/2)، وَابْنُ عَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (116/2)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (267/3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (160/2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (12/2)، وَابْنُ عَرَبٍ فِي السَّنَنِ (25/5)، وَابْنُ الْكِبَرِيِّ (15/3)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (32/4) - وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَكَمِ عَلَى أَهْلِهَا فَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (333/36)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمَسَدِ (151/1)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السَّنَنِ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (15/4).

ولترمذي في الجامع (9/3).

215. مِثَالُهُ: حُكْمُهُ فِي أَهْرَابِيٍّ مُخْرَمٍ وَقُصَّتْ بِهِ نَافَتُهُ: لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقَرَّبُوا طَبِيبًا فَإِنَّهُ يُخْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَعِ (5/434)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (2/75)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4/23)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَنِ (4/525)، وَالسَّائِي (5/145)، وَابْنُ حَبِيبٍ فِي الصَّحِيحِ (9/272)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (2/20)، وَفِي الصَّغِيرِ (1/142)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (3/390).

216. يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَلَا يَبَالِي اللَّهُ بِشِدْوَ مِنْ شَدٍّ - وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَظْهَرَ أَهْرَابُهُ - وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مِنْ خَالَفَهُمْ - وَرُبِّي لَا يَضُرُّهُمْ خِلَافٌ مَنْ خَالَفَهُمْ إِلَّا مَا أَصَابَهُمْ مِنْ لَأْوَاءٍ وَمَنْ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، قَبِذَ شِبْرٌ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ - وَمَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَهُ جَاهِلِيَّةٌ. رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ لِأَوْسَطِ (5/121) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (28/94)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/290)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (8/145) (20/317) (20/403)، وَابْنُ حَبِيبٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/496) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (4/656)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (1/25)، وَمُسْلِمٌ فِي الْمَصْنَعِ (6/54) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (36/656) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (35/444)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (5/78)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْجَمَاعَةِ (4/544)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، وَابْنُ حَبِيبٍ فِي الصَّحِيحِ (3/365) - رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (4/290)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/1637)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (9/47)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (6/20)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (7/123)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/423)، وَأَبُو حَوَاثِمٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/423).

217. لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَحَتَّى يَظْهَرَ الدَّجَالُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (23/125)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (3/10)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ (18/111)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/497).

218. لَا تَسْبُوا الدُّهْرَ رَوَاهُ الْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2/259)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (15/70)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (6/133) (9/143)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (7/45)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (5/265)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (10/254)، وَابْنُ حَبِيبٍ فِي الصَّحِيحِ (13/23).

219. لَا تَقْرَأُ السَّاعَةَ إِلَّا عَلَى شِرَارِ أُمَّتِي رَوَاهُ الطَّبَالِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (1/246)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (6/280)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (8/208)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (5/422)، وَأَبُو بَلْعَنٍ فِي الْمُسْنَدِ (9/161)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (15/264)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ (9/113)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/486).

220. لَا تَصُومُوا يَوْمَ النَّحْرِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَعِ (2/267)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (3/243)، وَابْنُ حَبِيبٍ فِي السَّنَنِ (18/73)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/153)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/158)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/157)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/158).

221. لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ عَامٍ يُعَارِضُهُ خُصُوصٌ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا إِهَابٌ دُبْعٌ فَقَدْ طَهَّرَ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (5/464)، وَعَدَسُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمُسْنَدِ (1/389)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/283)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (5/223)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/343)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (4/385) (5/175)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (4/93) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (1/643)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (2/1263)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (1/191)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (4/236)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (5/220)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (3/342)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (7/173)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (4/382)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (4/103)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السَّنَنِ (1/66).

- 222 لَا تَتَكَبَّرُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا رواه عبد الرزاق في المصنف (260 / 6)، وأحمد في المسند (18 / 2)، والبخاري في الصحيح (12 / 7)، ومسلم في الصحيح (4 / 136)، وابن ماجه في السنن (362 / 3)، والترمذي في الجامع (2 / 418)، والسنن في السنن (97 / 6)، وابن حبان في الصحيح (376 / 9).
- 223 لَا تَتَكَبَّرُ الْيَتِيمَةُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ رواه ابن أبي شبة في المصنف (21 / 6)، والدارمي في السنن (1397 / 3)، وأبو داود في السنن (396 / 2)، والترمذي في الجامع (402 / 2)، والسنن في السنن الصغرى (87 / 6)، والكبرى (174 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (120 / 7).
- 224 لَا رِبَا إِلَّا فِي التَّسْبِيَةِ رواه ابن شافع في المسند (175 / 3)، وأحمد في المسند (95 / 36)، والبخاري في الصحيح (74 / 3)، ومسلم في الصحيح (49 / 5)، وابن ماجه في السنن (585 / 3)، والسنن في السنن الصغرى (7 / 281)، والكبرى (49 / 6)، وأبو عوف في المسحرج (387 / 3)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (64 / 4).
- 225 لَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ رواه عبد الرزاق في المصنف (83 / 4)، والدارقطني في السنن (504 / 2) موقوفاً عن ابن عمر وليس في المرفوع منه شيء.
- 226 كَقَوْلِ الرَّأْيِي: لَا زَكَاةَ فِي الرُّمَّانِ وَالْبَطِيخِ، بَلْ هُوَ عَفْوٌ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رواه الطبراني في الكبير (151 / 20)، والدارقطني في السنن (480 / 2)، والحاكم في المستدرک (1 / 558)، والبيهقي في السنن الكبرى (129 / 4).
- 227 لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ رواه أحمد في المسند (323 / 8)، ومسلم في الصحيح (140 / 1)، وابن ماجه في السنن (247 / 1)، والترمذي في الجامع (51 / 1)، وابن عزيمة في الصحيح (128 / 1)، وابن حبان في الصحيح (4 / 605).
- 228 لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ رواه أحمد في المسند (375 / 1)، وأحمد في المسند (351 / 37)، والدارمي في السنن (790 / 2)، والبخاري في الصحيح (151 / 1)، ومسلم في الصحيح (8 / 2)، وأبو داود في السنن (1 / 361)، وابن ماجه في السنن (124 / 2)، والترمذي في الجامع (287 / 1)، والسنن في السنن الصغرى (2 / 137)، والكبرى (254 / 7)، وابن حريز في الصحيح (545 / 1)، وابن حبان في الصحيح (81 / 5).
- 229 لَا صَلَاةَ لِمَنْ أَلْجَأَ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ رواه عبد الرزاق في المصنف (497 / 1)، وابن أبي شبة في المصنف (255 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (57 / 3) من حديث علي، ورواه الحاكم في المستدرک (1 / 373) من حديث أبي هريرة.
- 230 لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبْيِثْ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ رواه عبد الرزاق في المصنف (275 / 4)، وأحمد في المسند (44 / 53)، والدارمي في السنن (1057 / 2)، وابن ماجه في السنن (189 / 3)، وأبو داود في السنن (571 / 2)، والترمذي في الجامع (100 / 2)، والسنن في السنن الصغرى (195 / 4)، والكبرى (169 / 3)، والبيهقي في السنن الكبرى (202 / 4).
- 231 لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشَهَادَةٍ رواه ابن أبي شبة في المصنف (10 / 6)، والبيهقي في السنن الكبرى (111 / 7).
- 232 لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ رواه أحمد في المسند (121 / 4)، والدارمي في السنن (1396 / 3)، وأبو داود في السنن (2 / 392)، وابن ماجه في السنن (327 / 3)، والترمذي في الجامع (392 / 2) من حديث أبي موسى، ورواه ابن حبان في الصحيح (386 / 9) من حديث عائشة رضي الله عنها.
- 233 لَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ رواه البيهقي في السنن الكبرى (41 / 1).

234. لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (15/ 243)، وَعَدُ بْنُ حَمْدٍ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 87)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السُّنَنِ (1/ 542)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (1/ 60)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (1/ 76)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (1/ 337)
235. لَا وَضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ رَوَاهُ عَبْدِ الرَّائِ فِي الْمَصْنُوعِ (1/ 168)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (1/ 158) مَوْقُوعًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ
236. لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (11/ 245)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (4/ 291)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (3/ 221)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 611)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (6/ 124)
237. لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (2/ 285)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (3/ 125)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (4/ 242)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 80)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الصَّغِيرَةِ (8/ 20)، وَالكُفِيُّ (6/ 330)
238. لَا يُقْتَلُ وَالِدُ بَوْلَدِهِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 423)، وَعَدُ بْنُ حَمْدٍ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 95)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (4/ 243)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 72)
239. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا يَنْقُضُ الْقَاضِي، وَهُوَ عَصِيَانٌ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (4/ 5)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (34/ 14)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (9/ 65)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 132)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (4/ 10)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 13)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (5/ 411)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (11/ 449).
240. يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمُ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُوَّهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْعَالِينَ وَقَاوِيلَ الْخَاطِلِينَ وَأَنْتِخَالَ الْمُبْطِلِينَ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي مَشْكَلِ الْأَثَرِ (10/ 17)، وَالتَّطَائِبِيُّ فِي مَسَدِ الشَّعْبِيِّ (1/ 344)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (10/ 209).
241. يَغْتَسِلُ مَنْ بَوَّلَ الصَّبِيَّةَ وَيُرْسِ عَلَى بَوْلِ الْغُلَامِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (1/ 188)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (1/ 424)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الصَّغِيرَةِ (1/ 188)، وَالكُفِيُّ (1/ 186)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (1/ 387).
242. الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (3/ 628)، وَابْنُ مَاجَةَ (2/ 214)، وَالتَّطَائِبِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَرِ (1/ 308)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 371)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السُّنَنِ (2/ 24).
243. كَذَلِكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِنَقَاءِ صَوْمِ النَّاسِ رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (4/ 173)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (15/ 69)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3/ 31)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (3/ 170)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (3/ 356)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (3/ 432)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (8/ 286).
244. وَأَمَّا السُّنَنُ فَبَيَّانُ الْمَرَادِ بِقَوْلِهِ: وَقَيِّمُوا الصَّلَاةَ بِصَلَاةِ حَبْرِيْلَ فِي يَوْمَيْنِ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (5/ 202)، وَعَدُ بْنُ حَمْدٍ فِي الْمُسْنَدِ (1/ 523)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (1/ 198)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (1/ 195)، وَابْنُ حَزْمَةَ فِي الصَّحِيحِ (1/ 426).
245. وَمِثَالُهُ فِي الْفَقْهِ قَوْلُنَا: إِنْ كَانَ الْوُتْرُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ بِكُلِّ خَالَ، فَهُوَ نَقْلٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُؤَدَّى عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ نَقْلٌ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ (2/ 61)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (2/ 71)، وَالتَّطَائِبِيُّ فِي شَرْحِ مَعْنَى الْأَثَرِ (1/ 428)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (2/ 6).
246. إِذِ التَّوْحُّهُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ، وَهُوَ فِي السُّنَنِ، وَنَاسِخُهُ فِي الْقُرْآنِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (13/ 237)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (21/ 429)، وَالبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ (9/ 87)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ

(371 / 1)، وابن حبان في الصحيح (617 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (2 / 2)، وانظر سيرة ابن هشام ص 602.

247. وَبَزَلَ مِنْزِلًا لِلْخَرْبِ قَبِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ بُوْحِي فَسَمْعًا وَطَاعَةً وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَهُوَ لَيْسَ مِنْزِلٌ مَكِيدَةٌ، فَقَالَ: بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَرَحَلَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (383 / 1)، والبيهقي في السنن الكبرى (84 / 9).

248. وَلَمْ يُرَاجَعْ قَطُّ إِلَّا فِي رَجْمِ الْيَهُودِ لِيُعَرِّفَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُخَالَفًا لِدِينِهِمْ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (489 / 30)، ومسلم في الصحيح (122 / 5)، وأبو داود في السنن (386 / 4)، وابن ماجه في السنن (171 / 4)، والسنائي في الكبرى (443 / 6).

249. قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا تَرْجُمُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ» (المتحنة: 10) نَسَخَ مَا قَرَّرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْفَهْدِ وَالصَّلُوحِ. رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (330 / 5)، والخوارزمي في الصحيح (193 / 3)، والسنائي في الكبرى (372 / 10)، وابن حبان في الصحيح (216 / 11)، والطبراني في الكبير (9 / 20)، والبيهقي في السنن الكبرى (170 / 7).

250. وَكَانَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ عِنْدَ قَوْمٍ، فَسَحَتْ بِأَرْبَعٍ فِي الْخَصْرِ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (209 / 1)، وأحمد في المسند (167 / 43)، وعبد بن حميد في المسند (360 / 2)، والخوارزمي في الصحيح (79 / 1)، ومسلم في الصحيح (142 / 2)، وأبو داود في السنن (5 / 2)، والسنائي في السنن (225 / 1)، وابن حبان في الصحيح (6 / 446).

251. فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْغُسْرَ، وَفِيمَا سَقَى بَنَاضِحٌ أَوْ دَالِيَةٌ نَصْفُ الْغُسْرِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (363 / 1)، وأحمد في المسند (365 / 36)، والخوارزمي في الصحيح (126 / 2)، وابن ماجه في السنن (275 / 3)، وأبو داود في السنن (156 / 2)، والترمذي في الجامع (24 / 2)، والسنائي في السنن (42 / 5)، وأبو عوامة في المستدرج (2 / 161).

252. وَلَمَّا أَقْرَأَ أَصْحَابُهُ عَلَى تَرْكِ زَكَاةِ الْخَيْلِ مَعَ كَثَرَتِهَا فِي أَيْدِيهِمْ دَلَّ عَلَى سَقُوطِ زَكَاةِ الْخَيْلِ، إِذْ تَرَكَ الْفَرَضَ مُتَكَرِّرًا يَجِبُ إِنْكَارُهُ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (372 / 1)، وأحمد في المسند (244 / 12)، والخوارزمي في الصحيح (120 / 2)، وابن ماجه في السنن (273 / 3)، وأبو داود في السنن (172 / 2)، والترمذي في الجامع (2 / 16)، والسنائي في السنن الصغرى (35 / 5)، والكبرى (24 / 3)، والدارقطني في السنن.

253. كَذَّبَ إِذْ هَدَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَجَّ، أَوْ قَرَّانَهُ. - أَمَا إِفْرَادُ الْحَجِّ مَحْدَثُهُ: رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (31 / 4)، وأبو داود في السنن (260 / 2)، وابن ماجه في السنن (446 / 4)، والترمذي في الجامع (172 / 2)، والسنائي في الصغرى (145 / 5)، وفي الكبرى (39 / 4) من حديث عائشة وفي الباب عن ابن عمر وحابر - وأما حديث الإقْرَانِ فَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (22 / 19)، والخوارزمي في الصحيح (142 / 2)، ومسلم في الصحيح (52 / 4)، وابن ماجه في السنن (448 / 4)، وأبو داود في السنن (269)، والترمذي في الجامع (174 / 2)، والسنائي في الصغرى (150 / 5)، وفي الكبرى (44 / 4) من حديث أس بن مالك.

254. فَقَدْ وَرَدَ دَمُ الشَّادِ، وَأَنَّهُ كَالشَّادِ مِنَ الْغَنَمِ عَنِ الْقَطِيعِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (358 / 36)، والهرابي في الكبير (164 / 20)، والبيهقي في الشعب (338 / 4).

255. تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم، رواه الشافعي في المسند (1/ 252)، وأحمد في المسند (2/ 292)، والدارمي في السنن (1/ 539)، وابن ماجه في السس (1/ 250)، وأبو داود في السنن (1/ 42)، والترمذي في الجامع (1/ 54)، والحاكم في المستدرک (1/ 223)، والدارقطني في السس (2/ 178).
256. لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ قَصَاعِدًا، رواه مالك في الموطأ (2/ 395)، ولحاوي في الصحيح (8/ 160)، ومسلم في الصحيح (5/ 112)، وأبو داود في السنن (4/ 354)، والترمذي في الجامع (3/ 115)، والسنائي في الصغرى (8/ 78)، وفي الكبرى (7/ 21)، وابن حبان في الصحيح (10/ 309)، والطبراني في الأوسط (1/ 106)، والبيهقي في السنن الكبرى (8/ 254).

فهرس الآثار

1. قَالَ النَّحَّي: إِذَا قُلْتُ: حَدَّثَنِي فَلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَهُوَ حَدَّثَنِي، وَإِذَا قُلْتُ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ. رواه الترمذي في العلل الصغير (248/6)، بدرج الراوي (205/2).
2. قَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ مَا قَالَ وَكَانَ ضَرِيرًا، فَتَنَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى «غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ» فَشَمَلَ الضَّرِيرَ، وَغَيْرَهُ عُمُومَ لَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ. رواه أبو داود الصائسي في المسند (81/2)، وسعد بن منصور في السنن (2/153)، وأحمد في المسند (438/30)، وعبد بن حميد في المسند (214/1)، والدارمي في المسند (1569/3)، والبخاري في الصحيح (24/4)، ومسلم في الصحيح (43/6)، وأبو داود في السنن (19/3)، والترمذي في الجامع (299/3)، والبيهقي في المسند (143/9)، والنسائي في السنن (9/6)، وأبو يعلى في المسند (156/3)، وابن الجارود في المستقى (247/3)، وأبو عوانة في المستخرج (484/4)، والطحاوي في مشكل الآثار (141/4)، وابن حبان في الصحيح (228/1)، والطبراني في المعجم الكبير (122/5)، والأوسط (85/3)، والحاكم في المستدرک (91/2)، والبيهقي في السنن الكبرى (23/9).
3. رَوَى عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ وَأَبَا طَلْحَةَ وَأَبِيَّ مِنْ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَصِيخٍ تَمْرٍ، إِذْ أَنَا بَأْتٍ. فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ. فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَأَكْسِرْهَا. فَقُمْتُ إِلَى مَهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/415)، والشافعي في المسند (250/3)، وأحمد في المسند (244/20)، والبخاري في الصحيح (105/7)، ومسلم في الصحيح (87/5)، والنسائي في السنن (287/8)، وأبو عوانة في المستخرج (91/5)، وابن حبان في الصحيح (174/12)، والطبراني في الأوسط (206/7)، والبيهقي في السنن الكبرى (101/6).
4. وَسَمِعَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ يَخْتَلِفَانِ فِي صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ. وَالتَّوْبِينِ، فَصَعِدَ عُمَرُ الْمُنْبَرِ، وَقَالَ: اخْتَلَفَ رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَمِيَ أَيُّ قِتْيَاكُمْ يَصُذَرُ الْمُسْلِمُونَ؟ لَا أَسْمَعُ اثْنَيْنِ يَخْتَلِفَانِ بَعْدَ مُقَامِي هَذَا إِلَّا فَعَلْتُ وَصَنَعْتُ. رواه عبد الرزاق في المصنف (1/356)، وابن أبي شيبة في المصنف (2/199).
5. وَقَالَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ: مَا كُلُّ مَا تَحَدَّثُكُمْ بِهِ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، لَكِنْ سَمِعْتَنَا نَقِضُهُ، وَخَدَّشْنَا أَصْحَابَهُ يَنْقِضُهُ. رواه أحمد في المسند (450/30)، والحاكم في المستدرک (174/1).
6. قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْكَلَالَةِ: أَقُولُ فِيهَا بِرَأْيِي فَإِنْ يَكُنْ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ، وَإِنْ يَكُنْ خَطَأً فَمِنِّْي، وَمِنْ الشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ بَرِيئَانِ: الْكَلَالَةُ مَا عَدَا الْوَالِدَ، وَالْوَلَدُ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (10/304)، وابن أبي شيبة في المصنف (579/10)، والدارمي في السنن (1944/4)، والطحاوي في مشكل الآثار (226/13)، والبيهقي في السنن الكبرى (223/6).
7. وَمِنْ ذَلِكَ رَجُوعُهُمْ إِلَى اجْتِهَادِ أَبِي بَكْرٍ وَرَأْيِهِ فِي قِتَالِ مَا نَعَمِي الرُّكَاةَ حَتَّى قَالَ عَصْرٌ: فَكَيْفَ تَقَاتِلُهُمْ، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا مَا

عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمَّا لَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَلَمْ يَقُلْ إِلَّا بِحَقِّهَا؟ فَمَنْ حَقَّقَهَا إِنْتَاؤُ الرِّكَاءِ كَمَا أَنَّ مَنْ حَقَّقَهَا إِقَامَ الصَّلَاةِ، فَلَا أَفْرُقَ بَيْنَ مَا جَمَعَ اللَّهُ. وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا مَا أُعْطُوا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/362)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (2/134)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْبُوحِ (4/43)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/270)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (2/105)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (1/38)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (2/135)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَوْطَأِ (4/352)، وَالسَّيِّدِيُّ فِي لُسْنِ (5/14)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1/69)، وَابْنُ حِبَانَ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (15/82)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (1/499)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْأَوْسَطِ (6/332)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (2/465)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (4/104).

8. وَمِنْ ذَلِكَ حُكْمُهُ بِالرَّأْيِ فِي التَّشْوِيعِ فِي الْعَطَاءِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا تَجْعَلْ مَنْ تَرَكَ دِيَارَهُ، وَأَمَّا أَنَا فَمُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَنْ دَخَلَ الْإِسْلَامَ كُرْهًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَسْلَمُوا لِلَّهِ، وَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بِلَاغٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الرَّهَدِ (1/110)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ (9/281).

9. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَيُّ سَمَاءٍ تَنْظِلُنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تَقْبَلُنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْبُوحِ (10/244)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (3/540).

10. وَمِنْ ذَلِكَ قِيَاسُهُمُ الْعَهْدَ عَلَى الْعَهْدِ، إِذْ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ عَهْدُ الْإِمَامَةِ بِالْبَيْعَةِ، وَلَمْ يُنْصَ عَلَى وَاحِدٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَهْدَ إِلَى عُمَرَ خَاصَّةً، وَلَمْ يَرُدِّ فِيهِ نَصٌّ، وَلَكِنْ قَاسُوا تَعْيِينَ الْإِمَامِ عَلَى تَعْيِينِ الْأُمَّةِ لِعَهْدِ الْبَيْعَةِ فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا مَا عَهْدُ أَبِي بَكْرٍ، وَلَمْ يَمْتَرِضْ عَلَيْهِ أَحَدٌ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (3/200)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي شَرْحِ أَسْوَاحِ اعْتِقَادِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ وَالْحَمَامَةِ (4/1403).

11. فَقَالَ: كَيْفَ أَفْعَلُ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (1/238)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الصَّحِيحِ (6/71)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَوْطَأِ (5/180)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (7/248)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (1/66)، وَابْنُ حِبَانَ فِي الصَّحِيحِ (10/359)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (5/146)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (5/148).

12. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ وَرَثَ أُمُّ الْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْأَنْصَارِ: لَقَدْ وَرَثْتَ امْرَأَةً مِنْ مَيْتٍ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيْتَةَ لَمْ يَرْتَهَا، وَتَرَكْتَ امْرَأَةً لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَيْتَةَ وَرَثَ جَمِيعٌ مَا تَرَكَتَ فَرَجَعَ إِلَى الْأَشْتِرَالِكِ بَيْنَهُمَا فِي السُّنَنِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/15)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْبُوحِ (6/322)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السُّنَنِ (1/73)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ (5/159)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (6/235).

13. وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ كَلْبٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَنْهَى عَنِ الْمُنْعَةِ، وَعَلَيَّ يَأْمُرُ بِهَا فَقُلْتُ: إِنَّ بَيْنَكُمَا لَشَرًّا، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا بَيْنَنَا إِلَّا خَيْرٌ، وَلَكِنْ خَيْرُنَا أَتَيْنَا لِهَذَا الدِّينِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (3/96) بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَرِيرٍ مِنْ كَلْبٍ، وَلَيْسَ جَرِيرُ بْنُ كَلْبٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو حَوَاةٍ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (2/338) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ.

14. وَنَزَلَ مَنْزِلًا لِلْخَرْبِ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ يَوْحِي فَسَمْعًا وَطَاعَةً وَإِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَهُوَ مَنْزِلُ مَكِيدَةٍ، فَقَالَ: بَلْ بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ فَارْحَلْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَوْطَأِ (1/383)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (9/84)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: حَدَّثَ مَكْرُ، وَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقٍ يَحْتَدُّ بِهَا. وَرَوَاهُ ابْنُ هِشَامٍ بِإِسْنَادٍ قَرِيبٍ (2/302).

15. فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا. فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ، أَخْبِرْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ، لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضِي أَبَدًا. رواه مالك في الموطأ (2/ 159)، والشافعي في المسند (3/ 172)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 280)، وابن ماجه في السنن (1/ 55) عن عباد، وليس عن أبي الدرداء.

16 قَالَ الزُّهْرِيُّ بَعْدَ الْإِزْسَالِ: حَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ عَلَيَّ بَابُ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبُو يَوْسُفَ بِمَقْرُبِ بْنِ سَمْعَانَ الْمَسُويِّ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّارِخِ (2/ 741)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ (1/ 226).

17 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ شَاءَ بَاهِلْتُهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ النِّصْفَ، وَالثَّلْثِينَ، وَقَالَ: لَا يَبْقَى اللَّهُ زَيْدٌ بِنُ ثَابِتٍ يَجْعَلُ ابْنَ الْإِبْنِ أَثَنًا، وَلَا يَجْعَلُ أَبَ الْأَبِ أَبًا. رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/ 216).

18 رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الْخَائِضَ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَصْدُرَ حَتَّى يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهَا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ، وَأَتَكَرَّ عَلَيَّ ابْنُ عَبَّاسٍ خِلَافَهُ فِي ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ ابْنُ عَبَّاسٍ سَأَلَ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ: هَلْ أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ بِذَلِكَ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَرَجَعَ زَيْدٌ بِنُ ثَابِتٍ بِضَحْكٍ وَيَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ، وَرَجَعَ إِلَى مُوَافَقَتِهِ يَخْبِرُ الْأَنْصَارِيَّةَ. رواه الشافعي في المسند (2/ 289)، وابن أبي شيبة في المصنف (5/ 207)، والطيالسي في السنن (3/ 224)، وأحمد في المسند (5/ 305)، ومسلم في الصحيح (4/ 93)، والنسائي في السنن الكبرى (4/ 228)، وأبو عروبة في المستخرج (2/ 326)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (2/ 233)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 163).

19 قَالَ زَيْدٌ فِي سَأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبُو بَرٍّ: لِلْأَمِّ ثَلَاثٌ مَا بَقِيَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَبْنُ رَأَيْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ثَلَاثٌ مَا بَقِيَ؟ فَقَالَ: أَقُولُ بِرَأْيِي، وَتَقُولُ بِرَأْيِكَ. رواه عبد الرزاق في المصنف (10/ 254)، وابن أبي شيبة في المصنف (10/ 466)، والدارمي في السنن (4/ 1896)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 228).

20 1- وَلَمْ يَقِلْ لَهُ (عمر) فِي مَسْأَلَةِ الْمُشْتَرَكَةِ: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا أَلَسْنَا مِنْ أُمِّ وَاحِدَةٍ؟ أَشْرَكَ بَيْنَهُمْ بِهَذَا الرَّأْيِ 2- وَأَمَرَهُمْ عَامُ الْحَدِيثِ بِالْتَحْلِيلِ بِالْحَلْقِ فَتَوَقَّفُوا فَشَكَا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ أَخْرِجْ إِلَيْهِمْ، وَأَذْنُخْ، وَأَخْلُقْ فَفَعَلَ، فَذَبَحُوا، وَخَلَقُوا مُسَارِعِينَ، وَأَنَّهُ خَلَعَ خَاتَمَهُ فَخَلَعُوا 1- رواه الحاكم في المستدرک (4/ 374). 2- رواه عبد الرزاق في المصنف (5/ 230)، وأحمد في المسند (31/ 243)، والبحاري في الصحيح (3/ 193)، وابن حبان في الصحيح (11/ 216)، والطبراني في الكبير (20/ 9)، والبيهقي في السنن الكبرى (5/ 215).

21 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ فِي دِينِهِ بِرَأْيِهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَتَجْعَلَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ»، وَلَمْ يَقُلْ بِمَا رَأَيْتَ. 2- وَقَالَ: إِيَّاكُمْ، وَالْمَقَابِيسَ فَمَا عُبِدَتْ الشَّمْسُ إِلَّا بِالْمَقَابِيسِ 1- رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (1/ 277) مع تغير في لفظ الآية وهي قوله: (وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ) بدلًا من قوله: (لَتَجْعَلَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ) 2- رواه ابن أبي شيبة في المصنف (13/ 21)، والدارمي في السنن (1/ 280)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (1/ 206)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (2/ 154)، والخطيب البغدادي في الفقه والمتن (1/ 266) عن ابن سيرين وليس عن ابن عباس.

22 قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا أَخْبَرُوكَ عَنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ فَأَقْبَلْتَهُ، وَمَا أَخْبَرُوكَ عَنْ رَأْيِهِمْ فَأَلْقَيْتَهُ فِي الْحُشِّ إِنَّ الشُّبَّةَ لَمْ تَوْصَحْ بِالْمَقَابِيسِ. رواه معمر بن راشد في الجامع (11/ 256)، وأحمد في العِللِ ومعرفة الرجال (1/ 283)، والدارمي في المصنف (1/ 284)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (1/ 206)، وابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (6/ 222)، والخطيب البغدادي في الجامع لأحلاق الرُلُويِّ وآداب السامع (2/ 190).

23. وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَخْبِرُوا رَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ أَنَّهُ أَخْبَطَ جِهَادُهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لَمْ يَنْتَبِ رِوَاهُ أَبُو يَسُوفٍ فِي الْأَثَارِ (186 / 1)، وَعَدِ الرَّقِ فِي الْمَصْنُفِ (184 / 8)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّحْقِيقِ (546 / 2)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ (477 / 3)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (330 / 5).
24. رَوَاةُ عَائِشَةَ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ بَرِيرَةَ أُعْطِفَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى مَا رَوَى أَنَّهَا أُعْطِفَتْ تَحْتَ حُرٍّ رِوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (107 / 3)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (250 / 7)، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السُّنَنِ (340 / 1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (326 / 6)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (342 / 3)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السُّنَنِ (1472 / 3)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (48 / 7)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (215 / 4)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (465 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (465 / 2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (449 / 2)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (245 / 8)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (419 / 5)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (61 / 3)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (82 / 3)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (194 / 11)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (82 / 3)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (96 / 10)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (244 / 11)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ (448 / 4)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (221 / 7).
25. قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبَرِيرَةَ، وَقَدْ عَمَّتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ وَكَرِهَتْهُ لَو رَاجَعْتِهِ فَقَالَتْ: بِأَمْرِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا إِنَّمَا أَنَا شَافِعٌ فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ رِوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (250 / 7)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (342 / 3)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السُّنَنِ (1472 / 3)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (48 / 7)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (465 / 3)، وَابْنُ دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (465 / 2)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (245 / 8)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (419 / 5)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (82 / 3)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (96 / 10)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (273 / 11)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ (448 / 4)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (222 / 7).
26. وَاشْتَهَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: أَنْزَلْتُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُعَرَّمَاتٍ فَتُسَخَّنُ بِخَمْسٍ رِوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (466 / 7)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السُّنَنِ (1444 / 1)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (167 / 4)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (372 / 3)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ (380 / 2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْمَجْمَعِ (443 / 2)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (100 / 6)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (195 / 5)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (32 / 3)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (118 / 3)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (311 / 5)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (36 / 10)، وَالدَّارِقُطِيُّ فِي السُّنَنِ (320 / 7)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (453 / 7).
27. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانُوا لَا يَقْطَعُونَ فِي الشَّيْءِ التَّائِهَ رِوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (234 / 8)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (288 / 9)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (114 / 4)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (255 / 8).
28. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْأَحْوَاتُ لَا يَرْفَعْنَ مَعَ الْأَوْلَادِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰذَا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا بِصَفٌ مَا تَرَكَ﴾ رِوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (254 / 10)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (390 / 6)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (233 / 6).
29. وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ حَوَّزَ تَأْخِيرَ الْإِسْتِغْنَاءِ رِوَاهُ الْعَبْرَاسِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (57 / 11)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (44 / 1)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (115 / 2).
30. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الْمَطْلُوعِ إِذَا بَدَأَ لَهُ الْإِفْطَارُ أَنَّهُ كَالْمَتَبَرِّعِ أَرَادَ التَّصَدُّقَ بِمَا لَمْ يَتَصَدَّقْ بِبَعْضِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ رِوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُفِ (271 / 4)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ (113 / 2)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (4 / 4).

- 31 وَرَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جُمُرَةَ الْعَقَبَةِ، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَحَبُّ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (3/ 258)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (3/ 331)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4/ 71)، وَابِرَارٌ فِي الْمُسَدِّ (6/ 89)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسَدِّ (12/ 79)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ (5/ 275)، وَفِي الْكِبَرِيِّ (4/ 187)، وَابْنُ الْحَارُودِيِّ فِي الْمُسْتَقَى (2/ 99)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (4/ 474)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (9/ 113)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (18/ 268)، وَالْأَوْسَطُ (3/ 79)، وَفِي الصَّغِيرِ (1/ 381)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (3/ 312).
- 32 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سَرَقَ الشَّيْطَانُ مِنَ النَّاسِ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ لَمَّا تَرَكَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ التَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ (2/ 377).
- 33 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّعُورُ فَعَجَلُواهَا، وَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا» عَلَّلَ تَجَرِيعَ ثَمَنِهَا بِتَحْرِيمِ أَكْلِهَا، وَاسْتَدَلَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي الرَّدِّ عَلَى سَمُرَةَ خَيْثَ أَخَذَ الْخُمْرَ فِي عُشُورِ الْكُمَارِ، وَبَاعَهَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسَدِّ (3/ 205)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (1/ 305)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السُّنَنِ (2/ 1336)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 82)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (5/ 41)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السُّنَنِ (5/ 84)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ (7/ 177)، وَفِي الْكِبَرِيِّ (4/ 387)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (11/ 312).
- 34 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي سُكُوتِهِ عَنْ إِنْكَارِ الْعَوْلِ فِي حَيَاةِ عُمَرَ كَانَ رَحْلًا مَهْيَبًا فَهَبْتُهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (6/ 253)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 378) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ سُكُوتِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ إِنْكَارِ الْعَوْلِ فِي حَيَاةِ عُمَرَ.
- 53 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَلَّا اعْتَبَرُوا بِالْأَصَابِعِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْعِظَاتِ (2/ 862)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (9/ 345)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسَدِّ (1/ 343)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (8/ 90).
- 36 كَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي دِيَةِ الْأَسَانِ كَيْفَ لَمْ يَغْتَبِرُوا بِالْأَصَابِعِ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْعِظَاتِ (2/ 432)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسَدِّ (3/ 316)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (9/ 345)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (8/ 90).
- 37 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ بْنِ حَزَنٍ رَدَّ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ: لَيْسَ الْأَخَوَانِ إِخْوَةً فِي لُغَةِ قَوْمِكَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/ 372)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (6/ 227).
- 38 وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَنْ شَاءَ بَاهَلْتُهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ فِي الْمَالِ التَّصَفُّفَ، وَالثَّلَاثِينَ رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ بَرٍ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَصَلَهُ (2/ 216) وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَرَبٍ فِي تَلْحِصَنِ الْحَبِيرِ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ، جُزْءٌ 3، ص 90/87.
- 39 قَالَ (ابْنُ عَبَّاسٍ): لَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمُسَدِّ (3/ 177)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسَدِّ (1/ 447)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسَدِّ (3/ 404)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 68)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 1159)، وَابْنُ الْحَارُودِيِّ فِي الْمُسْتَقَى (2/ 184)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي الْمُسْتَدْرَجِ (3/ 281)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (5/ 312).
- 40 فَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ: رَأَيْتُكَ فِي الْجَمَاعَةِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ فِي الْفُرْقَةِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنُوعِ (7/ 291)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي حَبْلِ فِي السُّنَةِ (2/ 590)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ الْكِبَرِيِّ (10/ 343).

- 41 قَوْلُ عُثْمَانَ لِعُمَرَ رضي الله عنهما في بغض الأحكام: إِنْ اتَّبَعْتَ رَأْيَكَ فَرَأَيْكَ أَسَدٌ، وَإِنْ تَتَّبَعَ رَأْيِي مَنْ قَبْلَكَ فَتَنِمَ الرَّأْيُ كَانَ. رواه عبد الرزق في المصنف (263 / 10)، والدارمي في السنن (159 / 1)، والحاكم في المستدرک (377 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (246 / 6).
- 42 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعُثْمَانَ حِينَ رَدَّ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ بِأَخَوَيْنِ: لَيْسَ الْأَخَوَانِ إِخْوَةٌ فِي لُغَةٍ قَوْمِكَ فَقَالَ عُثْمَانُ: حَاجِبُهَا قَوْمُكَ يَا عَلَامٌ. رواه الحاكم في المستدرک (372 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (227 / 6). وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الخبير: 85 / 3 برقم 1360.
- 43 وَقَالَ عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ رضي الله عنهما في الجَنَحِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ الْمَمْلُوكَتَيْنِ: أَخْلَتُهُمَا آيَةٌ، وَحَرَمَتْهُمَا آيَةٌ. رواه مالك في الموطأ (2 / 45)، والشافعي في المسند (50 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (7 / 189)، وابن أبي شيبة في المصنف (64 / 6)، والدارقطني في السنن (426 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (7 / 163)، والخطيب البغدادي في المعقب والمتمم (75 / 2).
- 44 صَحَّ عَنْ عُثْمَانَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى فِي الشُّكْنَى بِخَبَرِ فَرِيعةَ بِنْتِ مَالِكٍ بَعْدَ أَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا وَسَأَلَهَا. رواه مالك في الموطأ (2 / 106)، والشافعي في المسند (3 / 135)، وعبد الرزاق في المصنف (7 / 35)، وأحمد في المسند (28 / 45)، والدارمي في السنن (3 / 1469)، وأبو داود في السنن (2 / 501)، والترمذي في الجامع (2 / 492)، والسنائي في السنن (6 / 200)، والكبرى (5 / 308)، وابن الجارود في المستفي (3 / 77)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (3 / 77)، وابن حبان في الصحيح (10 / 128)، والطبراني في المعجم الكبير (24 / 440)، والحاكم في المستدرک (2 / 226)، والبيهقي في السنن الكبرى (7 / 434).
- 45 وَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فِيمَا أُرْسِلَهُ عَنْ بُشَيْرَةَ: حَدَّثَنِي بِهِ بَعْضُ الْخُرَاسِ. رواه عبد الرزاق في المصنف (1 / 113)، والحميدي في المسند (1 / 346)، وأحمد في المسند (45 / 274)، والسنائي في السنن (1 / 100)، وابن حبان في الصحيح (3 / 396)، والطبراني في المعجم الكبير (24 / 193)، والحاكم في المستدرک (1 / 229)، والبيهقي في السنن الكبرى (1 / 129).
- 46 وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: اتَّبَعُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ. رواه البراء في المسند (1 / 253)، والطحاوي في مشكل الآثار (13 / 26)، والطبراني في المعجم الكبير (1 / 72)، والبيهقي في الدحل (1 / 198).
- 47 رَوَى عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه في وقائع كثيرة: مِنْ ذَلِكَ قِصَّةُ الْجَنِينِ، وَقِيَامُهُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلٍ: أَذْكَرُ اللَّهُ امْرَأَةً سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا فِي الْجَنِينِ. فَقَامَ إِلَيْهِ حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّبَغةِ، وَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ جَارَتَيْنِ - يَغْنِي ضَرْبَتَيْنِ - فَضْرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمَسْطَحٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، فَقَضَيْ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ يَغْرَةً عِنْدَ أَوْ وَلِيدَةٍ. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ لَمْ نَسْمَعْ هَذَا لَقَضَيْنَا فِيهِ بَغْيًا هَذَا. أَنَّى لَمْ نَقْضِ بِالْغَرَّةِ أَصْلًا. رواه الشافعي في المسند (3 / 311)، وعبد الرزاق في المصنف (10 / 57)، وأحمد في المسند (27 / 287)، وابن ماجه في السنن (4 / 230)، وأبو داود في السنن (4 / 453)، والترمذي في الجامع (3 / 79)، والسنائي في السنن (8 / 21)، وابن حبان في الصحيح (13 / 378)، والطبراني في المعجم الكبير (4 / 8)، والحاكم في المستدرک (3 / 666)، والدارقطني في السنن (4 / 125)، والبيهقي في السنن الكبرى (8 / 114).
- 48 أَصَابَتْ امْرَأَةً وَأَخْطَأَ عُمَرُ. رواه سعيد بن منصور في السنن (1 / 195)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (13 / 57)، والبيهقي في السنن الكبرى (7 / 233)، والخطيب البغدادي في المعقب والمتمم (1 / 207)، كلهم عن الشعبي بهذا اللفظ قال: حَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَسَانِ عَجِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَتَى عَلَيْهِ وَفَا: أَلَا لَا تَعَالُوا فِي صَدَاقِ النِّسَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَبْلُغُنِي عَنْ أَحَدٍ سَاقَ أَكْثَرِ مِنْ شَيْءٍ سَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَوْ

سبق إليه إلا جعلت فصل دبت في بيت المال ثم برز فرضت له امرأة من فريش فقالت: يا أمير المؤمنين أكتب الله تعالى أسق أن يبيع أو قولك قال: من كتب الله تعالى فما دأ؟ فقالت: بهت الناس أنك أن يعالوا في صدق النساء، والله تعالى يقول في كتابه (وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَهْرًا فَلَا تَأْخُذُوا بِهَا شَيْئًا)، فقال عمر رضي الله عنه: كل أحد أفه من عمر مرتين أو ثلاثاً ثم رجع إلى الخبر فقال للناس: إني كنت بهتكم أن تغالوا في صدق النساء ألا فيفعل رجل في ماله ما يذا له.

49 وكذلك عهد عمر إلى أبي موسى الأشعري: اعرف الأششاء، والأمثال ثم فس الأمر برأيك

رواه الدارقطني في السنن (367/5)، والبيهقي في السنن الكبرى (115/10)، والخطيب المعدي في المسبب والمحقق (284/1)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (139/2)

50 قول عمر رضي الله عنه: أقضي في الجذ برأيي، وأقول فيه برأيي، رواه الدارقطني في السنن (146)، والبيهقي في السنن الكبرى (247/6).

51 ولما كتب أبو موسى كتاباً عن عمر كتب فيه هذا ما أرى الله عمر فقال أمحه واكتب هذا ما أرى عمر فإن يك خطأ فمن عمر رواه الطحاوي في بيان مشكل الآثار (212/9)، والبيهقي في السنن الكبرى (116/10)

52 وقال (عمر) أيضاً: إن قوماً يفتنون بأرائهم، ولو نزل القرآن لنزل بخلاف ما يفتنون هذا الأمر مروى عن ابن عمر عبد الحمدي في الإحكام (47/4)، ومروى أيضاً عن ابن سيرين عبد القسوي في المعرفة والتاريخ (63/2).

53 ويقول: إني لأعلم أنك حजर لا نصير، ولا تنفع، ولولا أنني رأيت النبي عليه السلام يقبلت ما قبلتك رواه عبد الرزاق في المصنف (71/5)، والحميدي في المسند (153/1)، وابن أبي شبة في المصنف (499/5)، وأحمد في المسند (377/1)، والبخاري في الصحيح (149/2)، ومسلم في الصحيح (66/4)، وابن ماجه في السنن (431/4)، والبرار في المسند (249/1)، والسائي في السنن (227/5)، والكبرى (124/4)، وأبو يعلى في المسند (169/1)، وأبو عوانة في المسحرج (360/2)، والطبراني في المعجم الأوسط (201/2)، والحاكم في المسند (628/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (74/5).

54 ومن ذلك ما اشتهر من رد عمر رضي الله عنه خير أبي موسى الأشعري في الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد الخدري رضي الله عنه رواه مالك في الموطأ (553/2)، والبخاري في المسند (6/2)، والبخاري في الصحيح (55/3)، وفي الأدب المفرد (273/3)، ومسلم في الصحيح (178/6)، وابن ماجه في السنن (108/9)، وأبو داود في السنن (233/5)، والترمذي في الجامع (421/4)، والبرار في المسند (41/8)، والطحاوي في بيان مشكل الآثار (244/4)، وابن حبان في الصحيح (123/13).

55 قال عمر: تنكح زوجة المفقود بعد أربع سنين من انقطاع الخبر رواه مالك في الموطأ (88/2)، وعبد الرزاق في المصنف (86/7)، وابن أبي شبة في المصنف (151/6)، والبيهقي في السنن الكبرى (443/7).

56 يقبلن أن أمية قال لعمر رضي الله عنه: ما بالنا نقصر، وقد أمنا؟ فقال: تعجبت مما تعجبت فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: هي صدقة تصدق الله بها عليكم - أو على عباده - فاقبلوا صدقته رواه الشافعي في المسند (329/1)، وعبد الرزاق في المصنف (517/2)، وابن أبي شبة في المصنف (486/3)، وأحمد في المسند (303/1)، ومسلم في الصحيح (143/2)، وابن ماجه في السنن (2/276)، وأبو داود في السنن (6/2)، والترمذي في الجامع (127/5)، والسائي في السنن (116/3)، وفي الكبرى

(177 / 2)، وابن حجر في المنهاج (146 / 1)، وأبو يعلى في المسند (163 / 1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (415 / 1)، وابن حبان في الصحيح (448 / 6)، والبيهقي في السنن الكبرى (134 / 3).

57. وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ (عمر) رضي الله عنه كَانَ لَا يَرَى تَوْرِيثَ الْمَرْأَةِ مِنْ دِينِ زَوْجِهَا؛ فَلَمَّا أَخْبَرَهُ الضَّعَّاكُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّائِبِي مِنْ دِينِهِ رَجَعَ إِلَى ذَلِكَ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (437 / 2)، والشافعي في المسند (149 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (397 / 9)، وابن أبي شبة في المصنف (159 / 9)، وأحمد في المسند (22 / 25)، وأبو داود في السنن (227 / 3)، والترمذي في الجامع (83 / 3)، والسنن في الكبرى (119 / 6)، وابن الجارود في المنهاج (229 / 3)، والطبراني في المعجم الكبير (229 / 8)، والدارقطني في السنن (135 / 5)، والبيهقي في السنن الكبرى (57 / 8).

58. قَالَ عُمَرُ كَيْفَ تَسَاوِي بَيْنَ الْفَاضِلِ وَالْمَفْضُولِ؟ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الزَّهَدِ (110 / 1)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (281 / 9).

59. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ لَمْ تَسْمَعْ هَذَا لَفَضَّيْنَا بِهِ بَعْضَ هَذَا، أَيْ لَمْ نَقْضِ بِالْمَرْءِ أَصْلًا، وَقَدْ انْقَضَ الْجَنِينُ مَيِّتًا، لِلشُّكِّ فِي أَصْلِ حَيَاتِهِ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (311 / 3)، وعبد الرزاق في المصنف (57 / 10)، وأحمد في المسند (287 / 27)، وابن ماجه في السنن (230 / 4)، وأبو داود في السنن (453 / 4)، والترمذي في الجامع (79 / 3)، والسنن في السنن (21 / 8)، وابن حبان في الصحيح (378 / 13)، والطبراني في المعجم الكبير (8 / 4)، والحاكم في المستدرک (666 / 3)، والدارقطني في السنن (125 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (114 / 8).

60. وَظَهَرَ مِنْ عُمَرَ نَهْيُهُ لِأَبِي مُوسَى وَأَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ رَوَاهُ أَبُو رَزِينَةَ فِي التَّوَارِيخِ (1 / 544)، والذهبي في التذكرة (12 / 1) وفيه أَنَّ عُمَرَ نَهَى أَبَا هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ نَهَى أَبَا مُوسَى عَنِ الْحَدِيثِ، إِنَّمَا وَرَدَ أَنَّهُ نَهَى ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَبَا الْمَدِينَةِ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ كَثْرَةِ الرِّوَايَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا عِنْدَ الرَّاهِمَرِيِّ فِي الْمَحْدَثِ الْفَاضِلِ (282 / 2)، والذهبي في التذكرة (12 / 1).

61. قَالَ: (عمر) مَا أَؤْذِي مَا الَّذِي أَصْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ. وَقَالَ: أُنْشِدُ اللَّهَ امْرَأَةً سَمِعَ فِيهِ شَيْئًا لَا رَفْعَ لَهَا، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَشْهَدُ لَسَمِعْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: سَتُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. فَأَخَذَ الْجُزْئِيَّةَ مِنْهُمْ، وَأَقْرَأَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ لَفْظًا قَرِيبًا (375 / 3)، والشافعي في المسند (50 / 4)، وعبد الرزاق في المصنف (68 / 6)، وابن أبي شبة في المصنف (362 / 4)، والزوار في المسند (264 / 3)، وأبو يعلى في المسند (168 / 2)، والبيهقي في السنن الكبرى (189 / 9).

62. قَوْلُهُ (عمر) مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَحِمَ جَرَائِمَ جَهَنَّمَ فَلْيَقْضِ فِي الْحَدِّ بِزَأْيِهِ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (262 / 10)، وسعيد بن منصور في السنن (66 / 1)، وابن أبي شبة في المصنف (520 / 10)، والدارقطني في المسند (1910 / 4)، والبيهقي في السنن الكبرى (245 / 6).

63. فَقَالَ عُمَرُ: لَا تَجْعَلْ مِنْ تَرْكِ دِيَارِهِ وَأَمْوَالِهِ مُهَاجِرًا إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا دَخَلَ الْإِسْلَامَ كَرَاهًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَسْلَمُوا إِلَى اللَّهِ، وَأَجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بَلَاغٌ، وَلَمَّا انْتَهَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى عُمَرَ فَرَّقَ بَيْنَهُمْ، وَوَزَعَ عَلَى قَتَادَةَ تَرْجَاتِهِمْ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الزَّهَدِ (110 / 1)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (281 / 9).

64. فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّكُمْ إِنْ اخْتَلَفْتُمْ كَانَ مِنْ بَعْدِكُمْ أَشَدُّ اخْتِلَافًا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (161 / 1).

74. رَدَّ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَبَرُ أَبِي سَيِّدٍ الْأَشْجَعِيِّ فِي قِصَّةِ بَرْوَجِ بَنْتِ وَاشِقٍ. وَقَدْ ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُخَلِّفُ عَلَى الْحَدِيثِ. ذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (450/3) أَنَّ عَلِيَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِيمَا لَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا الْخَبَرِ.
75. وَأَمَّا رَدُّ عَلَيَّ خَبَرِ الْأَشْجَعِيِّ فَقَدْ ذَكَرَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: كَيْفَ نَقِيلُ قَوْلَ أَغْرَابِيِّ بِوَالٍ عَلَيَّ عَقْبِيهِ؟ وَأَمَّا رَدُّ عَلَيَّ لِهَذَا الْخَبَرِ، فَمِمَّا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ (293/6) عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَيْسَى أَنَّ عَلِيًّا كَانَ يَجْعَلُ لَهَا الْبِرَاتِ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَا يَجْعَلُ لَهَا صَدَاقًا. قَالَ الْحَكَمُ: وَأَحْيَرُ يَقُولُ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا صَدَقَ الْأَغْرَابُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
76. وَكَمَا قَوَّى عَلَيَّ خَبَرُ أَبِي نَكْرٍ فَلَمْ يُخَلِّفْهُ وَخَلَّفَ غَيْرُهُ رَوَاهُ الْحَمْدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (4/1، 5، 148، 149)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (385/3)، وَالطَّلِبِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (4/1)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (179/1، 218، 223)، وَفِي فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ (159/1)، وَبَنَ مَاجِهِ فِي السَّنَنِ (512/2)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (122/2)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ (431/1)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (187، 61/1)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (158/9)، 159، 160، (51/10)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (9، 23، 24، 25)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (15/302، 303، 304، 306)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (389/2)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (185/1)، وَفِي الدُّعَاءِ (3/1623، 1624، 1625)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (401/5).
77. وَقَالَ عَلِيٌّ، وَعُقْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ الشُّعْ عَلَى بَاطِنِ الْخُفِّ أَوَّلَى مِنْ ظَاهِرِهِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (36، 329)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (87/1)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (378/1)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (292/1)، وَالْخَطِيبُ فِي الْمَقِيهِ وَالْمُتَّفِقِ (258/1).
78. وَكَانَ عَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَقُولُونَ: مَا كُنَّا نَنْظُرُ إِلَّا أَنَّ مَلَكَائِي يَبْسُ عَيْنَيْهِ يَسْتَدِدُّهُ، وَأَنَّ مَلَكَائِي يَطْبُقُ عَلَى لِسَانِهِ رَوَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (11/113، 114)، وَأَحْمَدُ فِي فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ (247/1)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (9، 164، 168)، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (9/168) مِنْ قَوْلِ أَبِي وَائِلٍ.
79. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِّ الشُّرْبِ مَنْ شَرِبَ هَذَى. وَمَنْ هَذَى اقْتَرَى رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (409/2)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (264/3)، وَعَبْدُ الرَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (378/7)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (5/137، 138)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (153/3)، وَفِي بَيَانِ مُشْكَلِ الْأَثَارِ (11/274)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (4/417)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ فِي السَّنَنِ (4/196، 211)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (8/320).
80. وَقَالَ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَعْدَدِ: لَا أَقْبِسُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخَافُ أَنْ تَزُلَّ قَدَمُ بَعْدَ ثُبُوتِهَا رَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ (2/155)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (9/223) مِنْ طَرِيقِ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.
81. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا اقْتَدَى بِالْإِيمَانِ ثَلَاثَةً اصْطَفَوْا خَلْفَهُ، وَإِذَا اقْتَدَى اثْنَانِ وَفَقَّ كُلُّ وَاحِدٍ عَنْ جَانِبٍ حَدِيثَ عِلْمَةٍ وَالْأَسْوَدُ: نَهْمًا كَانَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ فَقَالَ أَمْلَى هَؤُلَاءِ فَلَا نَعْمَ فَلَهُمَا نَعْمَ قَامَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ أَدَاةٍ وَلَا إِقَامَةٍ وَقَالَ إِذَا كَتَمَ ثَلَاثَةٌ دَخَلُوا هَكَذَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (7/304)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (2/183)، وَفِي الْكَبِيرِ (1/319) وَأَخْرَجَهُ مِنْ عِلَالِهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (2/35) بِعَصِهِ، (2/80)، (2/512)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (7/128)، (7/363، 394)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (2/68، 69)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السَّنَنِ (1/289)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (4/301، 355)، (5/58، 61)، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ (2/49، 84)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمُسْنَدِ (1/426)، وَأَبُو يَعْلَى فِي الْمُسْنَدِ (9/121، 190)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (3/151)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي الصَّحِيحِ (5/192).

82. وَيَقُولُ (ابْنُ مَسْعُودٍ): الْأَمْرُ فِي الْقَصَاءِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَقَصَايَا الصَّالِحِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَاجْتَهِدْ رَأْيَكَ رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (1/ 269) بِلَفْظٍ قَرِيبٍ. وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقُ بِلَفْظٍ قَرِيبٍ (538).
83. وَقَالَ أَيْضًا (ابْنُ مَسْعُودٍ): إِنْ حَكَمْتُمْ فِي دِينِكُمْ بِالرَّأْيِ أَحَلَلْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ، وَحَرَمْتُمْ كَثِيرًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقُ (1/ 260).
84. قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: قَرَأْتُكُمْ وَصَلَحْتُكُمْ يَذْهَبُونَ، وَيَتَّخِذُ النَّاسُ رُؤُسَاءَ جُهَالًا يَقِيسُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَا كَانَ رَوَاهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقُ (1/ 259) بِلَفْظٍ قَرِيبٍ.
85. قَوْلُهُ مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ. رَوَاهُ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسَدِ (1/ 199)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (6/ 84)، وَفِي فَصَائِلِ الصَّحَابَةِ (1/ 367)، وَالْبُرَرِ فِي الْمَسَدِ (5/ 212)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (9/ 112)، وَالْأَوْسَطُ (4/ 58)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (3/ 83).
86. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَا تَكُونَنَّ إِمْعَةً قَبِيلٍ: وَمَا إِمْعَةٌ؟ قَالَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أَنَا مَعَ النَّاسِ إِنْ ضَلُّوا ضَلَلْتُ وَإِنْ اهْتَدَوْا اهْتَدَيْتُ، أَلَا لَا يُوطِنُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ أَنْ يَكْفُرَ إِنْ كَفَرَ النَّاسُ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (9/ 152)، وَأَبُو بَكْرِ فِي الْحَلِيقَةِ (1/ 137)، وَبَعْنَاهُ رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (15/ 406)، وَاسْ عَدَّ الْبِرَّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ (2/ 225).
87. وَقَوْلُ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَجْتَهِدُ رَأْيِي رَوَاهُ مِنْ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (7/ 717)، (9/ 500)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسَدِ (1/ 454)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (36/ 333، 382، 416)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي الْمَسَدِ (1/ 151)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (1/ 267)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (4/ 15)، وَالرَّمَذِيُّ فِي الْجَامِعِ (3/ 9)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (9/ 212)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (20/ 170)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السِّنِّ الْكَبِيرِ (10/ 114)، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقُ (1/ 225).
88. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: إِنِّي لَا أَرَى بِذَلِكَ يَأْسًا. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (2/ 159)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (3/ 172)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (45/ 520)، وَالسَّائِي فِي السِّنِّ (7/ 279)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السِّنِّ الْكَبِيرِ (5/ 280)، وَفِي مَعْرِفَةِ السِّنِّ وَالْأَثَارِ (8/ 38، 39).
89. فَرَوَايَةُ مَيْمُونَةَ «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَرَجْنَا حَلَالًا بَعْدَ مَا رَجَعَ» رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُوعِ (5/ 167)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (44/ 397)، وَالدَّارِمِيُّ فِي السِّنِّ (2/ 1151)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (4/ 137)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي السِّنِّ (2/ 290)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي السِّنِّ (3/ 387)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْجَامِعِ (2/ 193)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ (5/ 183)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 270)، وَمُشْكَلِ الْأَثَارِ (14/ 515)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (9/ 443)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (23/ 437)، (24/ 21)، وَفِي الْأَوْسَطِ (8/ 372).
90. مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فَلَا صَوْمَ لَهُ فَلَمَّا اسْتَكْثَفَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عُبَيْسٍ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (1/ 391)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (2/ 118)، وَعَدَّ الرِّزَاقِيُّ فِي الْمَصْنُوعِ (4/ 179، 180)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمَسَدِ (2/ 220)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (12/ 347)، (42/ 447)، (43/ 326)، (44/ 267، 268)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي الصَّحِيحِ (3/ 29، 31)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3/ 138)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَسَدِ (6/ 107)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْكَبِيرِ (3/ 265، 266، 274)، وَابْنُ حَرَبٍ فِي الصَّحِيحِ (3/ 451)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2/ 102)، وَفِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (2/ 13، 16)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحِيحِ (8/ 261)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18/ 292، 293)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السِّنِّ الْكَبِيرِ (4/ 214).

91. وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ وَقَالَ: مَا أَنَا قُلْتُهَا وَرَبِّ الْكُتُبَةِ، وَلَكِنْ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهَا، فَلَمَّا رُوجِعَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ. - مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي رَمَضَانَ فَلَا صَوْمَ لَهُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (391 / 1)، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْمَسَدِ (118 / 2)، وَعِدَدُ الرِّزَاقِ فِي الْمَصْبُوحِ (179، 180)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمَسَدِ (220 / 2)، وَأَحْمَدُ فِي الْمَسَدِ (347 / 12)، (42 / 447)، (326 / 43)، (44 / 267، 268)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الصَّحِيحِ (29 / 3)، (31)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (3 / 138)، وَالزَّيْلَعِيُّ فِي الْمَسَدِ (6 / 107)، وَالسَّائِي فِي الْكُفْرِ (3 / 265، 266، 274)، وَاسْ خَرَمَةُ فِي الصَّحِيحِ (3 / 451)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (2 / 102)، وَفِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ (2 / 13، 16)، وَاسْ حَبَابُ فِي الصَّحِيحِ (8 / 261)، وَالطَّرَافِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (18 / 292، 293)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُفْرِ (4 / 214). مَكْرُورٌ مَا سَقَى.

فهرس الأعلام

727, 724, 702, 689, 687, 684	453, 452, 451, 450, 439	إبراهيم النخعي: 254
أبو زيد الدؤوبي (أو الدؤوبي)، وهي	471, 468, 467, 462, 457	ابن الكواء: 240
بتخفيف الماء أرحح: 24, 418,	477, 476, 475, 473, 472	ابن أم مكتوم: 431
615, 593, 583	488, 487, 482, 481, 478	ابن جرير الطبري: 288
أبو سعيد الخدري: 229, 225, 200,	511, 510, 509, 499, 493	ابن شريح: 509, 499
713, 397, 261, 231	690, 659, 609, 590, 575	ابن سيرين: 225
أبو سفيان بن حرب: 216	708, 699, 694	ابن عباس: 198, 157, 156, 155,
أبو سلمة بن عبد الرحمن: 275, 225,	أبو بكر الصديق: 200, 198, 157,	284, 276, 254, 233, 224
701	230, 229, 226, 223, 204	477, 475, 457, 387, 295
أبو سنان الأشجعي: 237, 231, 229,	320, 318, 317, 274, 242	542, 540, 539, 503, 485
أبو طلحة: 276, 224,	443, 442, 432, 431, 321	658, 549, 547, 546, 543
أبو عبيدة بن الجراح: 271, 226, 224,	538, 537, 536, 468, 463	718, 716, 701
أبو عبيدة معمر بن المثنى: 501	675, 662, 661, 546, 542	أبو إسحاق الإسفرائيني: 627, 112,
أبو موسى الأشعري: 276, 231, 229,	713, 708, 701, 684, 678	أبو إسحاق المروزي: 365
713, 675, 539	أبو بكر الصيرفي: 560, 365,	أبو الحسن الأشعري: 91, 129, 427,
أبو هاشم الجبائي: 232, 133, 117,	أبو بكرة: 547, 538,	499, 468, 433, 428
468, 427, 385, 292, 285	أبو جهل: 130	أبو الدرداء: 224
613	أبو حنيفة: 154, 142, 120, 108,	أبو بردة بن نيار: 608, 558, 443,
ابن الجبائي: هو ابن أبو هاشم الجبائي	239, 234, 202, 180, 179	أبو بكر الباقلاني (القاضي): 35,
468	292, 271, 259, 252, 251	124, 122, 118, 116, 101
أبو هريرة: 233, 229, 225, 198,	376, 375, 374, 326, 323	156, 155, 143, 142, 126
467, 448, 261, 254, 252	445, 418, 401, 382, 381	207, 205, 195, 159, 157
713	493, 487, 480, 468, 457	242, 239, 214, 212, 208
أبي بن كعب: 555, 542, 264, 224,	594, 593, 561, 529, 509	347, 322, 321, 252, 243
556	630, 629, 624, 610, 609	363, 361, 359, 349, 348
أحمد بن حنبل: 698, 118,	683, 682, 669, 659, 631	433, 410, 366, 365, 364

456,452,451,450,443,414	الخشعية: أسماء بنت عميس 444,	أسامة بن زيد: 198, 224, 226, 254
496,494,487,486,468,457	550	أشيم الصبي: 223
610,594,509,507,501,499	خرقة من ثياب: 221, 608	الأسود العسلي: 225, 274
682,676,670,659,645,644	الحصر: 224	الأشتر النخعي: 240
697,694,689,687,684,683	الحليل بن أحمد: 643	الأفوع بن حابس: 397
727,724,709,707,702	داود الظاهري: 280	أم سلمة-روح الرسول (صلى الله عليه وسلم): 224, 519, 550
الشعبي: 225, 543	دو الديدن: 229, 230	أصعة بنت العاص: 522
صعوان بن أمية: 444, 565	رافع بن خديج: 200, 225, 482, 661	أنس بن مالك: 224, 261, 286
الصحاحك بن سفيان: 223	الزبير بن العوام: 245, 271, 542,	أويس القرني: 491
طاووس: 225	701	البخاري: 248, 644
طلحة: 240, 245, 271, 701	الرهري: 249, 250, 255	البراء بن عازب: 254
عائشة - أم المؤمنين: 189, 195,	زيد بن أرقم: 275, 276, 542, 658	بروع بنت واشق: 229
229, 225, 224, 223, 200	زيد بن ثابت: 224, 264, 271, 320,	بريرة: 396, 629, 683, 684, 718
275, 262, 245, 241, 233	457, 542, 547, 658,	بسرة بنت صفوان: 255
658, 542, 519, 502, 276	701	بشر المريسي: 653, 656, 660, 661,
718, 713, 659	زيد بن عمرو بن نفيل: 491	666
عبادة بن الصامت: 476	سعد بن أبي وقاص: 271, 701	الكرخي: 145, 250, 255, 292,
العباس بن عبد المطلب: 204, 271,	سعد بن معاذ: 280, 551	726, 326
649, 542, 536	معبد بن المسيب: 225, 274	الجاحظ: 541, 653, 654, 655
عبد الرحمن بن عوف: 223, 226,	معبد بن زيد بن عمرو: 271	جبير بن مطعم: 225
443, 319, 318, 271, 233	سفيان الثوري: 698	جرير بن كليب: 555
701, 455	سليمان بن يسار: 225	جعفر بن محمد الباقر بن علي زين
عبدالله بن سلام: 313	سمرة بن حنبل: 538, 551	العابدين: 168
عبدالله بن عمر: 200, 225, 229,	سيبويه: 355, 438	أحسن البصري: 225, 274
463, 448, 443, 261, 254	الشافعي: 49, 69, 102, 108, 120,	الحسن بن عمار: 380
693, 661, 644, 543, 517	180, 158, 156, 154, 143, 121	حفصة بنت عمر بن الخطاب: 224
718, 701	228, 225, 208, 202, 192, 190	الحكم بن أبي العاص: 229, 230
عبد الله بن مسعود: 154, 158, 215,	251, 250, 242, 240, 239, 234	حكيم بن حرام: 148
274, 264, 261, 217, 216	289, 271, 262, 260, 259, 252	حمزة بن عبد المطلب: 280, 281
555, 542, 539, 457, 320	322, 321, 319, 297, 292, 291	حمل من الباقية: 223
706, 675, 556	376, 372, 361, 336, 335, 323	خارجة من زيد: 225
عبدة السلماني: 287	395, 392, 381, 380, 378, 377	

معاهد: 225	649, 661, 662, 675, 678,	عبيد الله العنبري: 653, 654
محمد بن الحسن: 418, 699	682, 701, 708, 713	عثمان: 155, 200, 223, 226, 229
محمد بن علي: 225	عمر بن عبد العزيز: 225	230, 240, 245, 273, 318,
محمد بن مسلمة: 229, 713	عمرو بن العاص: 226, 647	319, 322, 457, 463, 478,
مريم بنت عمران: 217	عمرو بن حزم: 226	537, 539, 542, 658, 693,
المزني: 320, 355, 361	عيسى بن أنان: 465, 468, 472	695
مسروق بن الأجدع: 225, 291, 543	عيسى بن عبد الله:	عثمان البتي: 607
مسلم بن الحجاج: 644	عيسى عليه السلام: 204, 205, 211,	عدي بن حاتم: 240
معاذ بن جبل: 194, 226, 271, 312,	215, 217, 259, 267, 310,	عروة بن الزبير: 225, 233, 255,
320, 325, 469, 470, 539,	501	542, 701
542, 549, 647	غيلان بن سلمة: 374, 376	عطاء بن يسار: 225
النعيرة بن شعبة: 229, 230, 713	فاطمة بنت أسد: 224	عقبة بن عامر: 647
مكحول بن أبي أسلم شهرباب: 225	فاطمة بنت قيس: 231, 237	علقمة: 225, 274
موسى عليه السلام: 153, 204, 205,	فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه	علي بن أبي طالب: 155, 168, 198,
221, 224, 264, 310, 312,	وسلم): 431, 468	204, 212, 223, 226, 229,
315, 316, 352, 436, 457	فريضة بنت مالك: 223	231, 237, 240, 245, 262,
ميسرة - أحد علماء اليمن: 225	الفضل بن عباس: 198, 254, 713	264, 271, 273, 287, 295,
ميمونة أم المؤمنين: 215, 224, 443,	فبروز الديلمي: 374, 682	318, 319, 320, 321, 478,
477, 716	الفاشاني: 222, 565	536, 537, 539, 542, 543,
نافع المدني: 644	قس بن ساعدة: 491	546, 547, 555, 556, 617,
نافع بن جبير: 225	قيس بن عاصم: 226	658, 675, 695, 706
النظام: 193, 258, 262, 263, 264,	كعب الأحبار: 313	علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب:
541, 563, 564, 565,	الكعبي: 88, 112, 123, 202, 207,	225
العماء بن بشير: 233	384	عمار بن ياسر: 240
النهرواني: 565	ماهر: 192, 445, 535, 565, 569,	عمر بن الخطاب: 198, 200, 223,
هارون عليه السلام: 221, 312, 457	577, 578, 586	226, 229, 231, 237, 261,
هلال بن أمية: 444	مالك بن أنس: 250, 251, 252,	274, 284, 287, 313, 317,
وهب بن مبه: 313	271, 277, 278, 332, 457,	318, 320, 321, 335, 418,
يعلى بن أمية: 503	468, 469, 644, 645, 683,	432, 443, 444, 457, 463,
	716	503, 509, 519, 537, 538,
	مالك بن نويرة: 226	542, 543, 546, 547, 550,
	المرد: 643	551, 555, 556, 587, 617,

فهرس التراجم المختارة

- 1 أبو اسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني (-، - 418هـ، 1027م)، فقيه شافعي وأصولي. كان يلقب بركن الدين. له في علم الكلام: «الجامع في أصول الدين»، «الرد على الملحدين»، وله «رسالة في أصول الفقه»، الفتح المبين (240/1) - الأعلام (59/1) - طبقات السبكي (111/3).
- 2 أبو اسحاق، إبراهيم بن أحمد المروزي (-، - 340هـ، 951م). فقيه شافعي. ولد عمرو وتوفي بمصر. له في الأصول: «الفصول في معرفة الأصول»، وله في الفقه «شرح مختصر المرني»، «كتاب الوصايا»، «كتاب الشروط»، وغيرها. الفتح المبين (199/1) الأعلام (22/1) - شذرات الذهب (355/2).
- 3 أبو احسن، علي بن أسماعيل بن اسحاق الأشعري (260هـ، 874م، 324هـ، 936م)، من الأئمة المتكلمين المجتهدين، مؤسس المذهب الأشعري. كان في الفروع على مذهب الشافعي، له في الأصول: «إثبات القياس» - كتاب «اختلاف الناس في الأسماء والأحكام والخاص والعام». الفتح المبين (185/1) - الأعلام (69/5) - طبقات السبكي (245/2) - تبين كذب المغزي (140/128).
- 4 لقاضي، أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البقلاني (338هـ، 950م، 403هـ، 1013)، الفقيه المالكي، المتكلم الأصولي. له في الأصول: «المقنع في أصول الفقه»، «الإرشاد والتقريب الكبير والصغير». الفتح المبين (233/1)، وفيات الأعيان (269/4)، شذرات الذهب (168/3).
- 5 الإمام أبو حنيفة، العمان بن ثابت، السيمي بالولاء، الكوفي (80هـ، 699م، 150هـ، 767). الفقيه المجتهد المحقق، صاحب المذهب، وأحد الأئمة الأربعة، له مسند في الحديث جمعه تلاميذه، و«المخارج في الفقه»، وتنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر». الفتح المبين (110/1) - الأعلام (4/9) - الجواهر المصنئة (26/1).
- 6 أبو زيد، عبد الله بن عمر بن عيسى، الديوسي، نسبة إلى دوسيه، بن بخاري وسمرقند. (-، - 430هـ، 1039م) الفقيه الحنفي، أول من وضع علم الخلاص له في الأصول: كتاب «تأسيس النظر»، «تقوم الأدلة»، «كتاب الأسرار»، وغيرها. الفتح المبين (401/1) - الأعلام (248/4) - الجواهر المصنئة (339/1).
- 7 أبو هاشم، عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (247هـ، 861م، 321هـ، 933م). من كبار المعتزلة، له آراء افردها بها، وتبعته فرقة سميت «البهشمية»، وله في الأصول «كتاب الإجتهد». الفتح المبين (183/1) - الأعلام (130/4) - وفيات الأعيان (292/1).
- 8 أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني الوائلي (164هـ، 780م، 241هـ، 855م). الفقيه المجتهد المحدث، إمام المذهب الحنبلي، له مؤلفات عديدة منها: «المسند»، «كتاب السنة»، كتاب «الرد على الزنادقة»، وغيرها. الفتح المبين (136/1)، الأعلام (192/1)، وفيات الأعيان (17/1).
- 9 المريسي، أبو عبد الرحمن بشر بن عياض بن أبي كريمة

- البصرة عشر سنين وتوفي بها. له في الأصول «إثبات القياس»، «خبر الواحد»، «اجتهاد الرأي»، وغيرها. الفتح المبين (146/1)، الأعلام (283/5)، الجواهر المصنعة (401/1)
15. أبو بكر، محمد بن إسحاق القاشاني الأصفهاني (-، بعد 300 هـ بعد 913 م) كان عالماً بالفقه والأصول نظراً بارعاً، كان على مذهب داود الظاهري ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، له في الأصول كتاب «الرد على داود في إبطال القياس»، كتاب «أصول الفتيا». طبقات الفقهاء للشيرازي (176) الباب لابن الأثير (7/3)
16. الإمام أبو عبد الله؛ مالك بن أنس بن مالك الأصمعي الحيمري (93 هـ - 712 م، 179 هـ - 795 م) إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه ينسب المالكية، ولد وتوفي بالمدينة له مؤلفات عدة منها: «الموطأ»، رسالة إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة، وغيرها. الفتح المبين (117/1) الإعلام (128، 6)
17. أبو عبد الله؛ محمد بن الحسن بن الفرقد، الشيباني (131 هـ - 748 م، 189 هـ - 804 م) إمام بالفقه والأصول، وهو تاشرفه أبي حنيفة، ولد بواسط وتوفي بالري. له مؤلفات عديدة منها: «المبسوط» في فروع الفقه، «الأثار»، «السير». الفتح المبين (115/1) الإعلام (309/6) الجواهر المصنعة (42/2)
18. أبو إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، الرزي (175 هـ - 791 م، 264 هـ - 878 م) صاحب الشافعي وناصر مذهبه كان زاهداً عالماً مجاهداً قوي الخجة له مؤلفات جليلة منها «المختصر»، «المنتور»، «المسائل المعبرة»، وغيرها. الفتح المبين (164/1) الإعلام (327/1) وميات الأعيان (71/1)
19. أبو إسحاق؛ إبراهيم بن يسار بن هانئ البصري النظامي (-، 231 هـ 845 م) من أئمة المعتزلة، انفرد بأراء خاصة تابعة فيها فرقة من المعتزلة سميت النظامية له
- (138 هـ - 755 م / 218 هـ - 833 م) فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة، وهو رأس الطائفة المرسية الفائلة بالإرجاء، له مجادلات أصولية رد الغزالي على بعضها. الفتح المبين (142/1)، الأعلام للزركلي (27/2)، الجواهر المصنعة (164/1)
10. أبو القاسم؛ عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي السرخسي الحراساني (-، 319 هـ - 931 م) أحد أئمة المعتزلة، ورأس طائفة منهم تسمى الكعبية، وله أراء كلامية وأصولية اعتمد بها. الفتح المبين (181/1)، الأعلام (189/4)، وميات الأعيان (252/1)
11. أبو الحسن؛ عبيد الله بن الحسين الكرخي (260 هـ - 874 م، 340 هـ - 952 م) فقيه حنفي انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، ولد في الكرخ وتوفي في بغداد. له في الفقه «المختصر في الفقه»، و«شرح الجامعين الكبير والصغير» لمحمد بن الحسن، وله في الأصول رسالة مطبوعة. الفتح المبين (197/1)، الأعلام (343/4)
12. أبو سليمان؛ داود بن علي بن خلف الأصبهاني الظاهري (201 هـ - 816 م، 270 هـ - 884 م) أحد الأئمة المجتهدين زعيم أهل الظاهر، وإليه ينسب المذهب الظاهري، وله في الأصول: كتاب «إبطال القياس»، كتاب «خبر الواحد»، كتاب «الخصوص والعموم»، وغيرها. الفتح المبين (167/1)، الأعلام (8/3)، طبقات السككي (42/2)
13. الإمام أبو عبد الله؛ محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي الطلبي، الشافعي (150 هـ - 767 م، 204 هـ - 820 م) واضع علم الأصول صاحب المذهب، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. ولد في فلسطين وتوفي بالقاهرة. له في الأصول «الرسالة» و«إبطال الاستحسان»، وكتاب «القياس»، وغيرها.
14. أبو موسى؛ عيسى بن أبان بن صدقة (-، 221 هـ - 836 م) قاض من كبار فقهاء الأحاف ولي قضاء

الإجماع ليس بحجة. الفتح المبين (1/198)، الأعلام (36/1).

22. أبو عثمان، عمرو بن سحر الجاحظ (159هـ-775م، 254هـ-868م)، العلامة المتبحر، ذو العنون، من أئمة المعتزلة، رأس الفرقة الجاحظية، أخذ عن النظام، له آراء كلامية وأصولية عديدة، من مؤلفاته: الحيوان- البيان والتبيين- كتاب التاج، وغيرهما (ميزان الاعتدال (247/3).

23. عبيد الله بن الحسن بن الحصين، العنبري (155هـ-706م، 168هـ-774م)، قاضي البصرة، كان ثقة عاقلاً، توفي في ولاية هارون، له آراء أصولية وفقهية لجده صحبه. الأعلام (4/346)، طبقت العقهاء للشيرازي (91).

كتب منها: «كتاب النكت» الذي تكلم فيه على أن الإجماع ليس بحجة. الفتح المبين (1/148)، الأعلام (36/1).

20. أبو الفرج، المعافي بن زكريا بن يحيى بن حميد بن حماد النهرواني، الجريدي (303هـ-916م، 390، 1000م) من أعلم الناس في وقته، كان مشاركاً في كثير من العلوم، وكان في الفقه على مذهب ابن جرير الطبري، له في الأصول: الحدود والعقود في أصول الفقه- كتاب الرد على الكرخي- كتاب الرد على داود بن علي الظاهري- كتاب الرد على أبي يحيى السلخني (الفتح 1/222)، شذرات الذهب (2/134).

21. أبو إسحاق، إبراهيم بن يسار بن هانئ البصري، النظام (231هـ-845م) من أئمة المعتزلة، ائرد بأراء خاصة، تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت «النظامية»، له كتب منها: «كتاب النكت» الذي تكلم فيه على أن

فهرس الكتب

التقريب والإرشاد (الباقلائي): 609	احتلاف الحديث (الشافعي): 321.	معك النظر (الغزالي): 15، 32، 60،
سنن أبي داوود (أبي داوود): 641	أساس لقياس (الغزالي): 58، 345،	64، 84
معرفة السنن (أحمد البيهقي): 641	606، 534	معيار العلم (الغزالي): 15، 21، 32،
جواهر القرآن (الغزالي): 4	كتاب المزني (المرني): 355	64، 84، 60
كيمياء السعادة (الغزالي): 4	كتاب سيويه (سيويه): 355	تحقيق القولين (الغزالي): 158
المحول (الغزالي): 5	كتاب أحكام القرآن (الشافعي): 392	قيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة
تهافت الفلاسفة (الغزالي): 69	إحياء علوم الدين (الغزالي): 4، 514	(الغزالي): 273
	شفاء العليل (الغزالي): 576، 583،	تهذيب الأصول (الغزالي): 5، 261،
	628	619، 598، 278

فهرس المذاهب والفرق

المحنة: 211	440، 544، 545، 567، 650،	المحنة: 38، 80، 81، 86، 91، 93،
أهل العراق: 236، 332، 371، 699،	706	96، 98، 102، 113، 115، 117،
719	المتكلمين: 134، 141،	122، 123، 134، 135، 165،
فقهاء البصرة: 225، 557	أصحاب الرأي: 135، 148، 255،	171، 172، 173، 174، 187،
فقهاء الكوفة: 225	633، 542	245، 347، 358، 365، 367،
الخصابية: 239	أصحاب الظاهر: 145، 198، 222،	384، 385، 392، 393، 410،
الإمامية: 706، 656	247، 280، 289، 365،	411، 412، 413، 414، 415،
الحشوية: 703	530، 531، 537، 540، 544،	530، 531، 562، 655، 657،
أهل الحل والعقد: 259، 267، 269،	أروافص (الرافضة): 154، 168، 212،	السمنية: 201
296، 279، 277	652، 545، 544، 541، 239	الغلاسة: 80، 527
أصحاب عبد الله بن مسعود: 274	شافعية (أصحاب الشافعي، أصحاب-	مكروي الطر: 13، 81
العرفيون: 332	الأصحاب): 81، 142، 175،	الملحدة: 89، 555
أرباب الأحوال: 53	193، 259، 376، 380، 381،	الأشاعرة: 91، 98
أرباب الخصوص: 423، 426، 433	382، 446، 560، 596، 597،	الخابية: 91
أرباب العموم: 423، 426، 427، 428،	633	أصحاب الوقف (الواقفية): 97، 400،
440، 439	الخواارج: 192، 239، 240، 245،	405، 423، 426، 427، 433،
أرباب الوقف: 433، 425	545، 544، 347، 291، 273	441، 466، 471، 489، 490،
القاشانية: 560	658، 657، 652، 557	506
أهل التعليم (التعلمية): 553، 554،	السوفسطائية: 13، 202، 655،	الأحاف (أصحاب أبو حنيفة): 101،
703، 667	الشيعة: 204، 210، 530، 531، 553،	292، 326، 365، 446، 509،
الداودية: 542	554	510، 572
النهروانية: 560	العباسية: 204	القدرية: 102، 175، 176، 211، 222،
	البكرية: 204	245، 292، 311، 356، 521،

فهرس الأبيات الشعرية

أمر على الديار ديار ليلي وما حب الديار شغفن قلبي أمرؤ القيس: 92	أقبل ذا الجدار ودا الجدار ولكن حب من سكن الديار أمرؤ القيس: 387	ألا أبها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل
وحبب أوطان الرجال إليهم إذا ذكروا أوطانهم ذكرتهم ابن الرومي: 92	مأرب قضاها الشباب هناكا عهد الصبا فيها فحنوا لذلكا أمرؤ القيس: 486	وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير والميس
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما ابن الرومي: 152	جعل اللسان على الفؤاد دليلا النابعة الديباني: 486	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم يهم قلول من قراع الكتائب
يتاشدني حاميم والرمع شاجر شريح بن أوهي العسي أو لملك بن الأشتر النحعي: 161	فهلأ فلا حاميم قبل التقدم أدوا التي نقصت تسعين من مائة النابعة الديباني: 488	ثم ابعثوا حكما مالحق قوالا

فهرس الآراء التي نقلها الغزالي عن الباقلاني

9. مسألة: العموم إذا حصص، هل يصير مجازاً في الباقي؟ واختار القاضي أنه صار مجازاً، ولكن. قال: إنما يصير مجازاً إذا أخرج منه البعض بدليل منفصل من عقل أو نقل. أما ما خرج بلفظ متصل كالاستثناء فلا يجعله مجازاً. وافقه الغزالي (ص439/ فقرة 2775-2777).
10. مسألة: هل يعمم حكم النبي صلى الله عليه وسلم في واقعة، وذكر علة حكمه، إذا أمكن إختصاص العلة بصاحب الواقعة؟ قال القاضي: لا يعمم. وافقه الغزالي (ص450/ فقرة 2834-2835).
11. هل يمكن أن يعم اللفظ حقيقته ومجازه. قال القاضي: يصح أن يعم اللفظ حقيقته ومجازه. وافقه الغزالي (ص452/ فقرة 2842-2843).
12. هل تدخل الساء تحت الحكم المضاف إلى صيغ جمع الذكور؟ قال القاضي: لا يدخلن. وافقه الغزالي (ص453/ فقرة 2850-2851).
13. مسألة: تخصيص العموم بالقياس قال القاضي: بالتوقف. ووافقه الغزالي إذا كان دليل القياس والعموم متعادلان، وإلا يقدم الأقوى (ص468-472/ فقرة 2947-2983).
14. هل المفهوم بعيد الاستدلال على تخصيص الشيء بالذكر على نفي الحكم عما عداه. قال القاضي: لا دلالة له. وافقه الغزالي (ص499/ فقرة 3153-3157).
15. أنكر القاضي مفهوم الشرط. وافقه الغزالي (ص509/ فقرة 3222-3223).
16. أقر القاضي أن مفهوم الشرط به إثماء وقال أنه ظاهر في الحصر محتمل للتأكيد. وافقه الغزالي (ص509/ فقرة 3227-3228).
17. في مسألة تصويب المجنهد وتخطئته. إختار القاضي أنه ليس في الواقعة التي لا نص فيها حكم معين يطلب
- أ. الآراء المتفق عليها
1. قال القاضي: حد العقل - باعتبار أحد مسمياته - أنه بعض العلوم الضرورية، كجواز الجائزات، واستحالة المستحيلات. وافقه الغزالي (ص35/ فقرة 242-245).
2. حد الواجب. قال القاضي: الأولى في حده أن يقال: هو الذي يذم تاركه ويلام شرعاً بوجه ما، وقد وافقه الغزالي على هذا الحد. (ص101/ فقرة 630).
3. جَوَزَ القاضي الخلاف في عدد الآيات ومقاديرها، وأقرَّ بأن ذلك منوط باحتهاد القراء. وافقه الغزالي (ص157/ فقرة 992).
4. قال القاضي: علمت بالإجماع أن الأربعة ناقص، أما الخمسة فأتوقف فيها، لأنه لم يعم فيها دليل إجماع. وافقه الغزالي (ص208/ فقرة 1322).
5. نقل الغزالي أن القاضي يرد الحديث المرسل. ووافقه الغزالي (ص252/ فقرة 1618).
6. إختار القاضي في تعريف البيان: أنه الدليل الموصل بصحيح النظر إلى العلم بما هو دليل عليه. وافقه الغزالي (ص363-364/ فقرة 2326-2329).
7. إختار القاضي أنه يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، واستدل بـ: أنه -أي البيان- لو كان متعلالكان لاستحالة في ذاته، أو لإفضائه إلى محال، وكل ذلك يحرف بصورة أو نظر، وإذا أسى المسلكان ثبت الجواز. وافقه الغزالي في جوار تأخير البيان. ولكنه لم يرض الدليل الذي استدل به. (ص365/ فقرة 2342-2343).
8. ذهب القاضي أن المأمور يعلم كونه مأموراً قبل التمكن من الامتنال. وافقه الغزالي (ص410/ فقرة 2610-2613).

لم يتوعد عليه بالعقاب. حالفه الغزالي (ص124/ فقرة 779).

5. قال الباقلاني: يدل عدم التكلف مع مقاربة البلوغ على نقصان عقل الصبي. خالفه الغزالي (ص126/ فقرة 784-787).

6. لو غلب على ظن المكلف في الواجب الموسع أن يُخترم قبل الفعل، ولو أحر عصى بالتأخير. فلو أحر وعاش، قال الباقلاني: ما يفعله هذا قضاء، لأنه تقدر وقته بسبب غلبة الظن. حالفه الغزالي (ص142/ فقرة 896-897).

7. الزكاة على الفور عند الشافعي، فلو أخر ثم أدى فيلزم على كلام القاضي أن يكون قضاء. خالفه الغزالي وقال أنه أداء (ص143/ فقرة 898).

8. قطع القاضي بخطأ من جعل البسملة - جزءاً من القرآن في سورة النمل، وقال صاحبه منطوق وليس بكافر. خالفه الغزالي (ص155/ فقرة 982-984).

9. قال القاضي: لو كان من القرآن - أي البسملة - لقطع الشك بنص متواتر تقوم أحجية به. خالفه الغزالي (ص156/ فقرة 989-990).

10. قال القاضي: القرآن عربي كله لا عجمية فيه. حالفه الغزالي (ص159/ فقرة 1002-1006).

11. قال القاضي: إن الصحابي إذا ذكر الناسخ تأملنا فيه، وقضينا رأينا، وإن لم يذكر لم نقله، وجوزنا أن يقول ذلك عن اجتهاد وينفرد به. خالفه الغزالي (ص195/ فقرة 1256-1257).

12. قال القاضي: كل ما - عدد الرواة يفيد العلم في واقعه، يفيد في كل واقعة ولم يلتفت إلى القرائن. حالفه الغزالي (ص205/ فقرة 1307-1308).

13. قطع القاضي بأن قول الأربعة نقص عن العدد الكامل ولا يحصل به التصديق مع وجود القرائن. خالفه الغزالي (ص207/ فقرة 1319-1320).

14. أحال القاضي قصور عدد يحصل العلم بقولهم إذا أخبروا عن إختيار، ولا يحصل لو أخبروا عن إكراه. خالفه الغزالي (ص212/ فقرة 1345-1346).

15. أحال القاضي أن يدل على الصدق تواتر الخبر عن جماعة لا يجوز على مثلهم التواطؤ على الكذب قصدًا، ولا التوافق على اتفاق. حالفه الغزالي (ص214/ فقرة

الظن، بل الحكم يتبع الظن، وحكم الله تعالى على كل محتهد ما غلب على ظنه. وافقه الغزالي (ص659/ فقرة 4158).

18. إذا تعارض دليلان عند المحتهد وعجز عن الترجيح وتخير. قال القاضي: يتخير، لأنه تعارض عنده دليلان وليس أحدهما أولى من الآخر، فيحمل بأيهما شاء. وافقه الغزالي (ص690-694/ فقرة 4357-4377).

19. إحتار القاضي مع تقليد العالم للصحابة ومن بعدهم. وافقه الغزالي (ص699/ فقرة 4417).

20. إذا كان في البلدة جماعة من المفتين. إحتار القاضي أن العامي له أن يختار أفضلهم وأعلمهم في إعتقاده، لأن المفضول أيضاً من أهل الاجتهاد لو انفرد. وكذلك إذا كان معه غيره. فزيادة الفضل لا تؤثر. وافقه الغزالي (ص708/ فقرة 4478-4479).

ب. الآراء المختلف فيها

1. هل يتصور الإيجاب من غير تهديد بالعقوبة علي الترك. قال القاضي: لو أوجب الله علينا شيئاً، ولم يتوعد بعقاب على تركه، لوجب. فالوجوب إنما هو بإيجابه لا بالعقاب. وخالفه الغزالي (ص101/ فقرة 633).

2. هل يكون الفعل الواحد واجباً حراماً؟ كصلاة زيد في دار مفسوبة. قال القاضي: يسقط الوجوب عندها، لا بها ندليل الإجماع، ولا يقع وجباً لأن الواجب ما يتاب عليه، وكف ثاب على ما يعاقب عليه، وفعله واحد هو كون في الدار المفسوبة؟ وسجوده وركوعه أكوان إختيارية هو معاقب عليها ومنهي عنها. وكل من غلب عليه الكلام قطع بهذا نظراً إلى إعتاد أكوانه في كل حالة من أحواله، وأن الحادث منه الأكوان لا غيرها. وهو معاقب عليها عاص بها، فكيف يكون متقرباً بما هو معاقب عليه، ومطيعاً بما هو عاص به؟ حالفه الغزالي (ص116/ فقرة 736).

3. هل الأمر بالشيء يهي عن صده؟ قال الباقلاني: أن الأمر بالشيء ناه عن صده. خالفه الغزالي (ص122/ فقرة 768-770).

4. قال الباقلاني: أن الله تعالى لو أوجب شيئاً لوجب، وإن

1361-1362).

16. قال القاضي: لا يشترط العدد في تركية الشاهد، ولا في تركية الراوي، وإن كان الأحوط في الشهادة الاستظهار بعدد المركي. خالفه الغزالي (ص42/242) فقرة 1548-1550).

17. قال القاضي: لا يجب ذكر سبب الجرح والتعديل. خالفه الغزالي (ص243/243) فقرة 1557-1558).

18. قال القاضي: لا ترجيح إلا بقوة الدليل، ولا يقوى الدليل بمصير مجتهد إليه. خالفه الغزالي (ص321/321) فقرة 2071).

19. قال القاضي: إذا لم يقل الصحابي علمت ذلك من قصد الرسول صلى الله عليه وسلم بقرينة شاهدها فلا ترجيح به. خالفه الغزالي (ص322/322) فقرة 2037).

20. رد القاضي على المعتزلة في تقسيمهم للأسماء: إلى نوعية، ودينية، وشرعية، وساق حججاً كثيرة. خالفه الغزالي (ص347/347) فقرة 2222-2239).

21. ذهب القاضي أن الألفاظ المحملة مردودة بين نفي الكمال، ونفي الصحة. خالفه الغزالي (ص359/359) فقرة 2293-2298).

22. مسألة: إذا دار الاسم بين معناه اللغوي، ومعناه الشرعي، كالصوم والصلاة. قال القاضي: هو محمل خالفه الغزالي (ص361/361) فقرة 2310-2311).

23. استدلل القاضي على جواز تأخير البيان بـ: أنه إما يحتاج إلى البيان للامتثال وإمكانه، ولأجله يحتاج إلى القدرة والآلة، ثم جاز تأخير القدرة، وخلق الآلة. فكذلك البيان. خالفه الغزالي (ص366/366) فقرة 2344).

24. توقف القاضي في ألفاظ وصيغ العموم، وقال أنها لم توضع لا لخصوص ولا لعموم. خالفه الغزالي (ص2752/2752) فقرة 2757).

25. قال القاضي: الاسم المشترك بين مسميين تصح فيه دعوى العموم. خالفه الغزالي (ص451/451) فقرة 2838-2841).

26. قال القاضي: أقل الجمع اثنان. خالفه الغزالي (ص457/457) فقرة 2878-2880).

27. إحتار القاضي أن الخاص العام يتداخلمان. خالفه الغزالي (ص462/462) فقرة 2905-2906).

28. توقف القاضي في تعيين المقدم من عموم القرآن إذا خصص بجبر الواحد وبالقياص فقال: إن العموم وحده دليل مقطوع الأصل مظنون الشمول، والجبر وحده مظنون الأصل مقطوع به في اللفظ والمعنى، وهما متقابلان ولا دليل على الترجيح. فینعارضان، ويجب الرجوع إلى دليل آخر. خالفه الغزالي (ص467/467) فقرة 2944-2945).

29. هل الخلاف في مسألة تخصيص عموم الكتاب بقياص مستنتط من الحديث الشريف من جنس الخلاف في القطعيات أو في المتحدثات. خالفه الغزالي (ص473/473) فقرة 2987-2988).

30. مذهب القاضي في الدليلين المتعارضين أن أحدهما عام ولآخر خاص، والعارض واقع لا مكان كون أحدهما سحاً، بتقدير إرادة العموم بالعام. خالفه الغزالي (ص475/475) فقرة 2997-3002).

31. القاضي يقدر النسخ بين الدليلين المتعارضين بشرطين: (1) شرط اللغة. (2) شرط اتصال الروايتين بما يشعر أنه بيان، لأن شرط النسخ التراخي. خالفه الغزالي (ص477-478/478) فقرة 3011-3018).

32. ذهب القاضي أن المجتهد لا بد أن يقطع بانتفاء الأدلة المخصصة قبل الحكم بالعموم. خالفه الغزالي (ص481/481) فقرة 3041-3047).

33. هل الأقاير يطلق عليها اسم الاستثناء حقيقة أم محازاً؟ إحتار القاضي أنه استثناء حقيقة. خالفه الغزالي (ص487/487) فقرة 3076-3079).

34. هل يجوز استثناء الأكثر؟ إختار القاضي أنه لا يجوز، لأن العرب تستفحه. خالفه الغزالي وقال أنه استثناء صحيح، وإن كانت العرب تستفحه (ص487-488/488) فقرة 3082-3090).

35. نقل القاضي اتفاق العلماء على تنزيل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم. خالفه الغزالي (ص493/493) فقرة 3124-3127).

36. خصص القاضي مفهوم الشرط بـ«إنما»، ولم يطرده في غيره. خالفه الغزالي (ص510/510) فقرة 3228-3229).

37. هل نفيد «إلى» و«حتى» مد الحكم إلى غاية؟ أنكر القاضي أن هذه الألفاظ نفيد مد الحكم إلى غاية. خالفه

- العزالي (ص510/ فقرة 3233-3234). 39. أبطل الفاضلي التمسك بالطرد والعكس في إثبات صحة العلة. حالفه الغزالي (ص590/ فقرة 3718-3719).
38. قال القاضي. قوله تعالى. ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾ من هذا الجس- أي المجاز- لأن هذا لام التعليل، والدلوك لا يصلح أن يكون علة، فمعناه: صل عنده فهو للتوقيت. حالفه الغزالي (ص575/ فقرة 3625-3626).
40. قال صاحب التقريب «الماقلاني» يلحق به من يساويه في الشق والعجز، ولم يجعل الشق عجزاً عن الصوم خاصة للأعرابي الذي واقع أهله في نهار رمضان (ص609/ فقرة 3817).

الفهرس العام

588, 585, 583, 568, 559, 557
638, 637, 636, 635, 623, 622
645, 644, 643, 641, 640, 639
651, 650, 649, 648, 647, 646
664, 659, 658, 657, 653, 652
671, 670, 669, 668, 667, 666
680, 676, 675, 674, 673, 672
697, 696, 695, 692, 690, 681
716, 709, 708, 706, 699, 698
722

الاحتفاء في العلة 527

إجراء 118, 117, 178, 179, 180, 183, 348
462, 446, 445, 418, 408, 407

613, 494

إحضع 7, 9, 10, 12, 14, 103, 105

118, 117, 116, 115, 107, 106

150, 143, 138, 137, 136, 119

194, 192, 191, 191, 170, 151

221, 215, 209, 208, 207, 200

234, 233, 231, 229, 227, 222

255, 254, 252, 240, 236, 235

265, 263, 262, 260, 259, 258

271, 270, 269, 268, 267, 266

277, 276, 275, 274, 273, 272

283, 282, 281, 280, 279, 278

289, 288, 287, 286, 285, 284

296, 295, 294, 293, 292, 291

307, 303, 302, 301, 300, 297

335, 327, 324, 323, 319, 308

391, 385, 340, 338, 337, 336

420, 413, 412, 411, 405, 398

515, 512, 511, 509, 507, 504

548, 547, 544, 541, 527, 526

579, 575, 574, 569, 567, 565

595, 589, 588, 584, 583, 581

612, 607, 606, 605, 603, 601

625, 623, 619, 615, 614, 613

654, 651, 637, 636, 631, 629

712, 686, 679, 678, 676, 656

726, 723, 720, 718

نبات العلة 470, 526, 569, 574, 575

720, 607, 595, 581, 579

نبات العلة بالإجماع 579

نبات علة لأصل 565, 579, 588, 605

ثم 4, 102, 410, 446, 651, 653, 656

675, 663, 660, 659, 657

جارة 247, 248, 561

جتهز 13, 102, 117, 118, 157, 158

196, 195, 194, 192, 190, 186

237, 236, 235, 228, 221, 214

255, 254, 250, 245, 240, 239

271, 269, 268, 267, 265, 259

288, 287, 284, 283, 275, 274

294, 293, 292, 291, 290, 289

318, 317, 312, 308, 299, 296

333, 332, 330, 325, 323, 321

465, 449, 445, 381, 377, 335

502, 501, 476, 475, 470, 469

530, 529, 528, 527, 515, 506

538, 537, 536, 535, 534, 532

546, 545, 544, 543, 541, 540

556, 555, 554, 552, 550, 548

إباجة 6, 9, 10, 96, 97, 99, 111, 112

180, 164, 149, 146, 114, 113

385, 325, 220, 193, 186, 183

398, 393, 391, 389, 388, 387

516, 515, 504, 451, 444, 399

715, 694, 679, 667, 625, 556

725

نباع انصوح 259

الانعام 68, 69, 89, 114, 117, 131

286, 280, 265, 258, 207, 171

367, 318, 294, 293, 288, 287

460, 458, 440, 395, 391, 386

574, 573, 562, 504, 493, 478

669, 662, 659, 622, 603, 579

685, 684, 670

الانبياء بالمأمورات 411

نبات 3, 9, 12, 13, 14, 16, 26, 36, 54

70, 69, 63, 61, 60, 59, 58, 56

164, 163, 152, 127, 123, 89, 79

196, 182, 181, 179, 170, 169

228, 220, 219, 217, 201, 199

262, 260, 258, 232, 230, 229

298, 297, 281, 272, 269, 263

319, 311, 307, 306, 305, 304

400, 373, 372, 361, 345, 330

440, 436, 435, 433, 417, 413

475, 470, 462, 456, 454, 448

503, 502, 501, 499, 480, 476

548, 546, 546, 539, 538, 518
556, 556, 555, 555, 554, 554
587, 573, 573, 567, 558, 556
662, 662, 658, 658, 655, 599
675, 674, 674, 669, 665, 665
725, 720, 715, 696, 696

احتلاف أحوال الناس 235

الأحد بأقل ما قبل 297

الأداء والنقص والإعادة 142

إدراك 8, 16, 17, 25, 37, 38, 39, 51,
498, 352, 307, 208, 71, 53, 52

513, 504

إدراك البصيرة 39

إدراك أدوات المفردة 16

أدلة 7, 8, 9, 10, 13, 66, 69, 70, 74,

113, 119, 136, 130, 129, 113

221, 209, 169, 168, 159, 158

273, 263, 259, 237, 226, 222

297, 290, 288, 280, 279, 276

317, 314, 309, 308, 300, 299

326, 325, 324, 323, 320, 318

367, 350, 340, 338, 337, 331

428, 425, 424, 406, 403, 398

469, 467, 461, 460, 458, 431

485, 484, 481, 479, 474, 473

541, 535, 527, 503, 501, 486

569, 568, 567, 552, 545, 544

646, 643, 642, 577, 575, 574

662, 657, 656, 655, 654, 653

690, 689, 677, 672, 664, 663

711, 709, 705, 698, 696

أدلة الأحكام 7, 8, 13

أدلة التخصيص 486, 485, 484

أدلة الشرع 300, 323, 324, 655, 690

الأدلة الشرعية 574

الأدلة الفاطمية 221, 259, 273, 552

الأدلة المحمديّة 424, 479

إرادة 8, 19, 38, 49, 70, 71, 114, 122,

361, 358, 357, 356, 355, 340

436, 431, 417, 416, 392, 371

455, 454, 453, 448, 444, 442

521, 520, 513, 498, 496, 462

539, 536, 535, 529, 524, 523

553, 551, 547, 546, 545, 541

563, 562, 561, 558, 555, 554

589, 583, 576, 571, 569, 565

615, 614, 604, 600, 599, 596

641, 640, 638, 632, 627, 618

661, 656, 654, 651, 645, 642

706, 701, 695, 690, 680, 676

725, 715

الأحكام الشرعية 6, 8, 10, 151, 361

654

أحوال 53, 65, 66, 67, 68, 88, 90,

202, 169, 156, 143, 116, 91

234, 233, 227, 214, 207, 205

327, 302, 284, 272, 259, 235

394, 389, 375, 353, 337, 336

442, 438, 437, 431, 430, 413

549, 546, 542, 472, 447, 443

662, 644, 609, 597, 569, 555

726, 698, 686, 681, 674, 665

احتصار 5

احتصاص 4, 144, 168, 215, 305, 322

464, 449, 445, 444, 404, 346

513, 508, 505, 504, 492, 477

672, 622, 609, 592, 585, 523

احتصاص الحكم 168, 505, 508, 513

585

احتلاف 8, 32, 34, 35, 36, 68, 110

190, 173, 172, 169, 116, 115

242, 235, 228, 210, 202, 192

265, 265, 262, 259, 252, 243

313, 313, 294, 293, 288, 280

329, 321, 321, 319, 318, 317

472, 425, 424, 414, 389, 372

469, 466, 461, 457, 445, 431

529, 528, 514, 502, 479, 471

544, 541, 540, 536, 534, 530

565, 562, 557, 556, 552, 545

583, 582, 579, 574, 573, 566

606, 598, 597, 595, 593, 585

642, 641, 636, 635, 629, 610

674, 661, 657, 656, 652, 648

703, 701, 698, 689, 681, 680

711, 709, 708, 707, 706, 705

725, 720, 717, 714, 713

إجماع الصحابة 12, 194, 222, 233

282, 281, 280, 276, 275, 274

534, 431, 319, 295, 287, 286

585, 573, 566, 565, 557, 536

708, 706, 701, 657

إجماع أهل المدينة 277

إجمال 356, 357, 362, 363, 455, 468

525, 522

أحاد 12, 30, 45, 48, 66, 71, 72, 121

194, 192, 191, 162, 160, 155

216, 215, 205, 204, 200, 197

226, 225, 222, 220, 219, 217

257, 256, 255, 232, 228, 227

288, 276, 275, 266, 264, 262

319, 297, 296, 292, 291, 289

350, 347, 326, 324, 323, 320

406, 400, 396, 375, 374, 358

499, 471, 451, 433, 422, 419

551, 549, 543, 519, 502, 501

708, 697, 676, 658, 647, 595

712, 711

أحكام 6, 7, 8, 9, 10, 11, 13, 54

140, 139, 126, 125, 110, 100

187, 185, 163, 162, 161, 151

271, 269, 256, 226, 221, 218

313, 312, 305, 300, 299, 298

338, 327, 323, 319, 318, 315

- إسلام 3، 66، 127، 135، 136، 137، 235، 218، 196، 187، 139، 138، 257، 244، 241، 238، 237، 236، 273، 272، 267، 266، 265، 261، 337، 334، 333، 332، 330، 308، 450، 411، 376، 375، 366، 338، 643، 635، 627، 609، 607، 538، 705، 684، 662، 653
- أسلم 135، 137، 196، 273، 274، 682، 538، 374، 313، 301، 280، 690، 684
- اسم 6، 17، 19، 32، 34، 35، 37، 41، 97، 91، 90، 87، 58، 55، 48، 47، 124، 115، 112، 111، 109، 101، 146، 144، 143، 142، 141، 140، 170، 159، 158، 155، 152، 147، 312، 279، 253، 246، 241، 184، 352، 350، 349، 348، 346، 345، 362، 361، 360، 358، 355، 354، 402، 394، 384، 373، 372، 364، 438، 436، 428، 427، 426، 419، 458، 457، 456، 455، 452، 451، 503، 487، 486، 477، 464، 462، 560، 533، 527، 526، 513، 508، 602، 599، 597، 592، 581، 564، 629، 626، 625، 616، 613، 608، 723، 690، 677، 676، 674، 636
- الأسماء الشرعية 342، 347، 359، 495
- الأسماء العرفية 342، 346، 357
- الأسماء اللغوية 345، 346
- إسناد 314، 550، 644، 698
- إشارات 13، 353، 430، 431، 695
- إشاره 42، 111، 174، 343، 350، 364، 497، 496، 437، 400، 384، 375، 695، 601، 562، 530
- إشاره انعط 496، 497
- أنشبه 140، 179، 407، 447، 487، 550، 674، 665، 664، 604، 603، 594
- استدلال 76، 83، 137، 138، 161، 203، 290، 286، 272، 263، 262، 214، 428، 419، 418، 393، 392، 366، 562، 540، 532، 530، 501، 498، 614، 612، 591، 589، 588، 581، 709، 682
- الاستدلال المرسل 588، 591
- استصحاب 222، 297، 298، 299، 300، 389، 374، 307، 306، 303، 301، 545، 544، 489، 483، 413، 412، 693، 692، 691، 682، 614، 611، 713، 694
- استصلاح 72، 73، 74، 174، 182، 333، 309، 588، 416، 338
- استعارة 24، 626، 633
- استعراق 330، 353، 365، 369، 373، 424، 423، 401، 400، 380، 379، 438، 430، 429، 428، 427، 426، 694، 502، 466، 456
- استثناء 657، 706، 707
- استفراغ الوسع 597
- استقامة 67، 235، 626
- استقال الكعبة 184، 660
- استقراء 72، 77، 78، 391، 571
- استقصاء 5، 21، 32، 68، 299، 308، 478، 482، 481
- الاستنكار 5
- استنباط 252، 256، 270، 290، 340، 530، 529، 527، 506، 498، 377، 574، 570، 559، 545، 535، 532، 637، 631، 618، 608، 601، 581، 724، 701، 683
- استنباط الأحكام 340، 528، 673
- استيلاء 257، 269، 416، 417، 418
- أسرار الدين 4
- أسفار 278
- إسكار 147، 288، 471، 472، 567، 574، 683، 636، 633، 595، 584
- 129، 152، 161، 164، 166، 167، 386، 385، 379، 369، 354، 183، 461، 452، 447، 424، 415، 402، 477، 476، 475، 472، 469، 462، 655، 652، 615، 561، 513، 492
- أرباب الآحول 53
- أرباب الخصوص 423، 425، 426، 433
- أرباب لصناعات 346
- أرباب العموم 423، 425، 426، 427، 428، 440، 439
- أرباب المذاهب والآراء 501
- أرباب لوقف 425، 433
- ارتفاع حكم 164، 183، 185
- أرجع 3، 351، 597
- إرشاد 35، 90، 101، 116، 122، 142، 390، 388، 387
- أركان لاجتهاد 640
- أركان الإجماع 269
- أركان العبادات 610
- أركان لقياس 526، 605، 606
- أركان المنهج 185
- استثناء 186، 187، 369، 424، 429، 439، 487، 486، 485، 484، 480، 440، 494، 493، 492، 490، 489، 488، 609، 608، 557، 521، 512، 510، 624، 623، 622، 621، 620، 610
- استحالة 21، 47، 71، 98، 123، 127، 147، 137، 133، 131، 130، 128، 193، 188، 173، 169، 166، 162، 257، 256، 220، 218، 214، 213، 479، 460، 458، 344، 279، 260، 694، 673، 666، 650، 646
- استحالة الخطأ 278
- استحالة الخطأ على الأمة 260
- استحالة المستحيلات 35
- استحالة المارقة 21
- استحسان 89، 309، 323، 324، 325، 677، 588، 582، 544، 330، 326

- 656, 653, 648, 644, 642, 641
672, 671, 667, 664, 663, 662
689, 686, 685, 683, 681, 675
712, 711, 700, 699, 696, 690
727, 726, 725, 724, 721, 720
أصل انقياس 470, 322, 289, 193, 57
637, 569, 567, 545, 544, 526
أصول 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 12, 13, 14, 15
151, 149, 132, 121, 84, 32, 15
257, 242, 235, 228, 196, 152
278, 273, 272, 271, 269, 261
324, 323, 322, 319, 309, 303
340, 338, 337, 336, 328, 327
388, 387, 386, 376, 363, 360
545, 544, 519, 477, 473, 421
604, 603, 598, 593, 569, 545
638, 637, 628, 619, 616, 614
652, 651, 645, 643, 642, 641
697, 689, 671, 669, 665, 653
725, 724, 722, 720, 719, 703
أصول الأدلة 309, 308, 151
أصول الدين 675, 672, 263, 262, 216
أصول الفقه 5, 6, 7, 11, 12, 13, 14, 15
727, 644, 638, 128
الأصول الموهومة 336, 309
اصطفا 675, 624, 352, 262
الإعادة 718, 523, 142
اعصار 295, 285, 276, 190, 51, 49, 35
381, 346, 331, 328, 327, 324
549, 546, 529, 470, 423, 386
577, 573, 568, 563, 560, 552
619, 612, 601, 598, 588, 580
685, 684, 627, 625, 623, 622
701, 686
اعتراض 432, 430, 429, 428, 228, 25
467, 465, 438, 436, 435, 434
501, 490, 489, 470, 469, 468
628, 583, 548, 545, 544, 541
101, 99, 97, 90, 89, 80, 70, 62
113, 112, 110, 109, 106, 105
129, 128, 127, 121, 120, 119
146, 144, 142, 140, 138, 132
159, 158, 152, 151, 150, 149
178, 177, 176, 173, 172, 169
190, 188, 187, 182, 181, 180
215, 201, 197, 196, 194, 193
228, 227, 223, 222, 221, 216
238, 236, 235, 233, 232, 229
254, 253, 250, 249, 248, 242
269, 264, 263, 262, 257, 255
286, 284, 283, 282, 277, 270
304, 303, 302, 298, 297, 289
311, 310, 309, 308, 307, 306
323, 322, 320, 319, 315, 314
335, 334, 331, 330, 329, 328
345, 343, 340, 338, 337, 336
367, 360, 350, 349, 347, 346
377, 376, 375, 373, 372, 368
396, 395, 393, 391, 388, 382
414, 413, 412, 408, 407, 399
449, 448, 447, 444, 419, 415
467, 466, 465, 463, 462, 458
477, 474, 472, 470, 469, 468
493, 489, 486, 485, 484, 480
509, 507, 505, 504, 503, 499
524, 522, 520, 519, 516, 515
544, 535, 532, 531, 528, 526
556, 554, 551, 550, 546, 545
565, 563, 560, 559, 558, 557
573, 571, 569, 568, 567, 566
587, 585, 579, 578, 577, 574
599, 598, 597, 596, 594, 588
607, 606, 605, 604, 602, 601
614, 613, 612, 611, 609, 608
628, 626, 623, 622, 619, 615
638, 637, 636, 635, 633, 632
686, 685, 683, 680, 678, 676
715, 714, 698, 689, 688
انبياء 40, 373
اشراط 278, 233, 232, 230, 180, 117
492, 480, 420, 294, 293, 287
630, 613, 493
اشتراك 362, 152, 49, 48, 47, 34, 19
522, 434, 426, 402, 401, 392
548, 538
أشرف العلوم 4
الأشعري 428, 276, 229, 129, 98, 91
713, 539, 499, 468, 433
أصحاب 3, 84, 81, 135, 101, 99, 97
226, 193, 175, 148, 145, 142
259, 255, 254, 248, 245, 237
365, 326, 320, 317, 292, 274
446, 386, 382, 381, 380, 376
530, 510, 509, 499, 467, 464
560, 555, 544, 543, 542, 537
649, 634, 633, 597, 596, 572
658
أصحاب أبي حنيفة 365, 326, 292, 101
572, 510, 509, 446
أصحاب الرأي 633, 542, 255, 148, 135
أصحاب الشافعي 380, 259, 193, 142
446, 381
أصحاب الظاهر 530, 365, 537, 145
544
أصحاب لوف 99, 97
أصحاب عبد الله 274
الإصر والأعلال 146
اصطلاح 86, 49, 35, 34, 22, 21, 17
203, 142, 141, 140, 101, 88, 87
573, 498, 364, 344, 343, 342
638, 628, 627, 607, 597
اصطلاح المظنن 21
أصل 5, 6, 7, 8, 11, 12, 13, 14, 15
59, 57, 44, 39, 26, 24, 22, 18

707, 706, 705, 697, 682, 679	نفس 381, 367, 338, 206, 168, 122	666, 638
706, 553, 541, 212	466, 454, 450, 432, 431, 386	اعتراف 434, 393, 274, 259, 30, 26
لغة 154, 136, 117, 106, 103, 89	629, 589, 551, 467	618, 616, 604, 593, 561, 546
199, 195, 193, 175, 171, 170	افتران لأمر 386	624
222, 216, 215, 214, 213, 200	لافتران بالعام 450	اعتماد 72, 67, 66, 65, 39, 38, 36, 25
262, 261, 260, 259, 258, 244	نصاء 125, 115, 114, 112, 100, 11, 127	205, 203, 174, 113, 112, 91, 89
269, 268, 267, 265, 264, 263	386, 384, 383, 139, 131, 127	343, 320, 275, 274, 272, 208
276, 275, 274, 273, 272, 270	467, 418, 416, 415, 389, 388	466, 432, 411, 406, 368, 367
283, 282, 281, 280, 279, 277	548, 496, 495	653, 652, 643, 520, 481, 480
290, 289, 288, 287, 286, 285	افتران 487, 436, 319, 249, 233, 181	708, 703, 671, 670, 667, 655
297, 296, 295, 293, 292, 291	566, 565, 560, 509	اعتماد 241, 235, 234, 233, 197, 156
325, 324, 323, 318, 313, 299	338, 337, 212, 149, 146, 135	596, 420, 280, 268, 249, 248
394, 379, 352, 347, 338, 333	لالتزام 46	717, 706, 703, 644, 640
411, 409, 408, 405, 398, 396	لحاق الأصول بنفوع 653	إعجاز 643, 153
445, 442, 432, 431, 418, 412	أنعاط 45, 41, 40, 32, 28, 24, 16, 13	أعرابي 449, 241, 237, 231, 216, 215
471, 461, 455, 454, 453, 451	151, 101, 90, 87, 81, 48, 47, 46	616, 609, 599, 572, 529, 523
541, 537, 528, 527, 518, 482	197, 172, 161, 159, 158, 152	أعراض 422, 272, 235, 98, 24, 9, 8, 7
552, 550, 549, 548, 547, 543	347, 264, 261, 252, 251, 211	الأعراس الدينية 235
585, 579, 573, 571, 561, 553	359, 358, 355, 354, 353, 349	بعادة 354, 350, 219, 210, 142, 73, 5
652, 648, 647, 646, 644, 619	392, 384, 382, 362, 361, 360	717, 418, 379, 360
707, 689, 684, 675, 669, 655	430, 427, 426, 422, 421, 395	إعادة المصوم 379
727, 721, 719, 718, 717, 711	450, 449, 446, 445, 437, 431	أعمال 87, 86, 53, 41, 40, 12, 9, 8, 6
استئثار 117, 111, 107, 106, 104, 101	479, 477, 464, 454, 453, 451	114, 113, 103, 101, 100, 97, 96
137, 136, 135, 131, 129, 125	541, 535, 534, 527, 525, 498	169, 129, 128, 118, 116, 115
175, 172, 171, 165, 143, 138	562, 561, 558, 549, 546, 544	348, 344, 312, 238, 206, 187
406, 405, 400, 368, 366, 176	577, 574	438, 431, 422, 406, 367, 356
413, 412, 411, 410, 408, 407	ألفاظ المجموع 426	516, 515, 496, 450, 447, 445
519, 447, 420, 419, 416, 415	أنعاط الصحابة 197	525, 524, 520, 519, 518, 517
693, 674, 648	الألفاظ المؤكدة 430, 426	719, 656, 642, 640, 619, 577
نمر 25, 24, 20, 19, 18, 17, 16, 12, 9	لألفاظ المترادفة 252, 101, 28	أفعال الرسول 642
42, 38, 36, 32, 30, 29, 28, 26	لألفاظ المشتركة 395	أعمال المكلمين 169, 100, 86, 41, 8, 6
77, 69, 67, 66, 63, 58, 49, 44	إمام 155, 108, 104, 103, 36, 35, 3	665, 619, 496
95, 94, 93, 92, 90, 87, 83, 79	215, 212, 210, 205, 204, 178	لأفعال قبل ورود الشرع 516, 101, 96, 86
106, 105, 104, 101, 100, 96	271, 263, 245, 240, 232, 231	إفاعة السرحان 304, 14, 9
114, 113, 112, 111, 109, 107	457, 443, 348, 334, 287, 277	إفاعة الحبيبة 260
121, 119, 118, 117, 116, 115	541, 537, 536, 534, 527, 487	قتباس 499, 355, 340, 327, 44, 10
128, 127, 125, 124, 123, 122	644, 557, 556, 553, 546, 543	549, 546, 513
136, 135, 134, 133, 132, 130	670, 669, 658, 657, 656, 648	اقتباس الأحكام 355, 340, 10

193, 178, 172, 166, 160, 143
 247, 237, 233, 229, 216, 197
 291, 290, 288, 286, 276, 273
 317, 314, 311, 310, 304, 294
 395, 394, 392, 367, 354, 324
 427, 417, 413, 406, 404, 402
 480, 475, 470, 468, 444, 433
 518, 516, 507, 506, 490, 489
 585, 574, 568, 554, 551, 535
 672, 666, 664, 632, 601, 591
 726, 711, 705, 681

أولي 17, 146

الأوليت 31, 67, 70, 206

الإيجب 40, 76, 95, 103, 104, 105

367, 147, 144, 124, 123, 108

410, 409, 396, 395, 394, 375

719, 664, 657, 433, 416

الإيجار 24.5

الإيجاء 595, 575

ب

باطل 158, 220, 234, 259, 266, 375

670, 553, 391

باعت 95, 377, 506, 508, 512, 565

633, 629, 627, 626, 585, 584

684

بافوة لا بالفعل 80, 82, 677

البداء 162, 165, 166, 167, 168

البدعة 155, 332, 540

إسراء الأصلية 192, 221, 228, 297

307, 306, 303, 301, 299, 298

برءة الدمة 164, 222, 298, 306, 300

489, 470, 466, 400

برهان 9, 14, 15, 17, 25, 26, 30, 31

71, 65, 61, 58, 57, 49, 45, 44

337, 304, 303, 207, 83, 73

برهان الدلالة 83

السملة 154, 155, 156, 157, 158, 694

257, 232, 174, 173, 132, 130

350, 348, 343, 337, 334, 258

539, 447, 412, 410, 364, 363

698, 688, 656, 655, 553

أنبياء 176, 153, 138, 113, 74, 65, 55

310, 307, 306, 208, 204, 202

457, 432, 431, 315, 314, 311

535, 519, 515, 514, 500, 468

700, 672

انتفاء الأحكام 298

انتفاء الحكم 630, 625, 581, 508, 298

631

انتفاء السمع 151, 307

انتفاء المحصص 481, 432

لأنجيل 316, 312

بندار 96

انعقاد الإجماع 270, 260, 137, 105

287, 285, 272

بفرد 715, 601, 276, 250, 216, 72

بفردا المص 284, 283, 282, 273

295, 294, 293, 287, 285

أنواع لتشابه 451

أهل الأهواء 239

أهل الحق 410, 365, 275

أهل الحل والعقد 277, 269, 267, 259

296, 279

أهل الرأي 269

أهل السير 226

أهل الطاهر 280, 248, 247, 222, 198

540, 531, 530, 289

أهل العراق 719, 699, 245, 236

أهل العلم 700, 364, 270, 257

أهل الكتاب 223

الأهلية 584, 563, 556, 239, 183

أوصاف الأغنياء 689

أولاد 241

الأولى 12, 23, 31, 32, 54, 56, 58, 59

136, 102, 101, 90, 74, 71, 61

144, 143, 141, 140, 138, 137

157, 156, 155, 154, 153, 152

169, 168, 167, 166, 165, 164

176, 175, 174, 173, 172, 171

187, 186, 184, 183, 181, 180

217, 214, 207, 199, 198, 195

239, 228, 226, 225, 222, 220

261, 258, 257, 245, 241, 240

278, 271, 266, 265, 264, 263

314, 311, 303, 296, 292, 289

333, 330, 325, 318, 316, 315

354, 353, 345, 343, 341, 335

367, 365, 363, 361, 357, 355

384, 383, 382, 375, 370, 368

390, 389, 388, 387, 386, 385

396, 395, 394, 393, 392, 391

403, 402, 400, 399, 398, 397

409, 408, 407, 406, 405, 404

415, 414, 413, 412, 411, 410

427, 421, 420, 419, 418, 416

455, 453, 447, 439, 435, 433

520, 519, 514, 509, 498, 456

539, 537, 527, 526, 524, 522

551, 550, 548, 545, 544, 543

564, 562, 559, 557, 556, 555

609, 604, 601, 597, 586, 581

641, 636, 629, 619, 618, 611

664, 663, 660, 654, 650, 644

685, 680, 679, 675, 668, 666

696, 695, 694, 693, 689, 688

705, 704, 701, 700, 699, 697

718, 717, 715, 712, 708, 706

726, 720

الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا 408

أمر مطلق 169, 167

أمر مفيد 416, 172

الأمصار 278

أمر 13, 14, 16, 27, 47, 56, 69, 88

475, 469, 443, 419, 385, 369
 549, 517, 516, 493, 490, 476
 668, 590, 585, 584
 التحول إلى الكلمة 190
 تخرج 685, 683, 536, 530, 527
 تخرج المايط 685, 536
 تحصيل 166, 165, 161, 101, 38
 182, 181, 171, 170, 169, 168
 278, 275, 265, 209, 208, 192
 336, 334, 332, 326, 301, 299
 380, 379, 374, 373, 371, 348
 425, 424, 406, 395, 382, 381
 445, 444, 441, 440, 434, 432
 464, 463, 462, 461, 460, 455
 472, 470, 469, 468, 466, 465
 486, 485, 484, 482, 480, 478
 504, 503, 502, 500, 494, 492
 522, 513, 512, 508, 506, 505
 613, 608, 588, 585, 552, 537
 673, 637, 627, 623, 622, 620
 726, 721, 683
 ترجيح 241, 134, 101, 99, 97, 95
 338, 337, 334, 322, 321, 319
 390, 389, 374, 360, 356, 351
 476, 475, 472, 471, 467, 441
 603, 597, 580, 500, 479, 478
 671, 639, 632, 629, 627, 610
 711, 709, 694, 693, 691, 690
 719, 718, 717, 715, 713, 712
 725, 724, 723, 722, 721, 720
 727, 726
 الترام 300, 138
 التصريح 493, 478, 475, 474, 468
 719, 715, 712, 711, 639, 524
 تقييد 96, 87
 التفليد 639, 320, 319, 293, 273, 9, 4
 702, 698, 658, 651, 644, 643
 707, 706, 705, 704, 703

ت

التعاون 287, 282, 280, 254, 240
 543, 431, 292
 التابعي 274, 255, 200, 199
 التأخير 572, 571, 530, 529, 432, 207
 599, 594, 592, 580, 579, 573
 723, 638, 630, 628
 تأميم المخطن 651
 التأخير 406, 370, 365, 145, 108, 107
 695, 691, 485
 تأخير البيان 522, 369, 367, 365, 168
 تأخير الشرط عن المشروط 413
 تأويل 211, 175, 161, 160, 127, 112
 359, 326, 325, 265, 264, 217
 378, 376, 375, 374, 373, 372
 540, 485, 475, 474, 381, 379
 673, 636, 621, 608, 557, 556
 تحديد 114
 لتجريبيات 69, 68
 تجريد النظر 378, 377
 تجريم 170, 147, 127, 119, 111, 99, 57
 311, 304, 292, 258, 232, 193
 471, 463, 450, 329, 320, 318
 540, 538, 533, 507, 503, 497
 564, 563, 560, 556, 551, 547
 599, 576, 574, 570, 567, 565
 636, 633, 625, 617, 601, 600
 696, 680, 679, 652, 648, 645
 نحس 330, 329, 187, 97
 نحصل 645, 495, 482, 331, 328, 117
 723, 709, 708, 699, 679
 تحقق 413, 410, 249, 236, 157, 108
 723, 566, 528, 443
 تحقيق المايط 685, 603, 550, 546, 530
 686
 تحكم 278, 232, 190, 182, 98, 88
 312, 306, 294, 292, 286, 285

طلاق 157, 142, 118, 55, 42, 39
 236, 232, 229, 222, 202, 194
 379, 293, 272, 267, 263, 256
 503, 480, 411, 405, 393, 382
 612, 602, 583, 554, 536, 511
 703, 696, 638, 632, 628, 614
 بوجه 693, 604, 380, 318, 217
 سطر 703, 699, 652, 385, 382, 86
 720, 704
 بيان 60, 31, 30, 28, 13, 11, 10, 7, 6
 168, 165, 164, 154, 114, 74, 67
 210, 200, 197, 193, 180, 170
 335, 309, 301, 269, 264, 220
 368, 367, 366, 365, 364, 363
 376, 374, 372, 371, 370, 369
 435, 433, 410, 400, 388, 381
 463, 462, 457, 448, 445, 444
 479, 478, 477, 476, 468, 466
 520, 517, 515, 505, 500, 485
 552, 551, 525, 524, 522, 521
 689, 605, 603, 598, 576, 574
 718, 711
 ابيان الابتدائي 364
 لبيان والمبين 363
 بيت المقدس 189, 186, 183, 175, 170
 661, 660, 517, 463, 347, 190
 664
 بيع 166, 148, 142, 120, 118, 61, 48
 325, 295, 287, 257, 244, 167
 451, 448, 418, 417, 416, 361
 539, 504, 482, 472, 469, 456
 579, 577, 563, 562, 561, 553
 624, 619, 615, 612, 611, 609
 726, 680, 631

329, 328, 257, 229, 206, 68, 66
 377, 373, 353, 352, 348, 332
 428, 427, 416, 395, 385, 378
 476, 473, 439, 438, 430, 429
 540, 530, 528, 508, 498, 486
 575, 572, 571, 570, 565, 547
 595, 593, 585, 583, 582, 577
 624, 602, 600, 599, 598, 596
 725, 662, 638, 636

حسب الأجناس 21

الحنون 617, 570

جهاد 705, 663, 450

جنه 213, 168, 132, 107, 38, 28

479, 415, 369, 303, 240, 220

532, 531, 515, 508, 505, 480

609, 589, 581, 579, 558, 543

707, 703, 696, 671, 656

جهل, الأمر 411

الجوار العقلي 650, 311, 136

جوامع الكلم 558

جوهر 8, 51, 41, 39, 32, 30, 22, 21

122

ح

حاجات 600, 330, 329, 328, 300

حادث 56, 55, 54, 42, 38, 27, 17, 16

128, 116, 67, 63, 61, 58, 57

683, 609, 590, 577

الحاصلة 51

حاكم 3, 11, 124, 230, 235, 249, 254

673, 669, 668, 648, 551, 532

707, 697, 696, 695, 694, 674

حال 73, 61, 56, 42, 39, 30, 27, 18

125, 111, 99, 92, 88, 87, 83

145, 141, 139, 133, 128, 126

191, 184, 183, 173, 172, 148

225, 215, 210, 207, 204, 202

268, 245, 243, 240, 237, 236

التوراة والإنجيل 312, 126, 125, 122, 117, 112, 108

التوسط بين الإحلال والإملا 5, 132, 131, 130, 129, 128, 127

بروق 546, 471, 391, 379, 230, 229, 167, 147, 144, 135, 134, 133

711, 645, 222, 208, 187, 182, 176, 175

توقيف 347, 345, 343, 342, 321, 160, 279, 257, 241, 233, 232, 222

722, 682, 559, 465, 329, 328, 327, 310, 306, 299

تولد 685, 28, 415, 413, 411, 398, 385, 365

نيمم 696, 480, 479, 475, 466, 460, 445

621, 596, 582, 532, 529, 516

663, 662, 661, 657, 656, 655

690, 680, 674, 668, 665, 664

726, 715, 709

تكليف الناسي 126

تمثيل 595

التمسك بالطريق المموي 266

تمكن 172, 171, 165, 137, 134, 132, 131

410, 373, 249, 216, 176, 174

413, 412, 411

تمهيد لمجامع الأركان 185

تميز 19, 69, 129, 238, 386, 424, 609

715, 689, 663, 656, 635

التبنيه والإيهام 575

التنصيص 560, 535, 528, 380, 156

التنظير 648, 518, 479

تنقيح المناط 684, 683, 529

نواثر 155, 153, 88, 72, 69, 66, 12

204, 203, 201, 200, 197, 162

212, 210, 209, 208, 207, 205

221, 219, 218, 215, 214, 213

257, 229, 228, 227, 226, 222

275, 268, 267, 266, 262, 259

310, 304, 280, 279, 278, 276

467, 466, 463, 433, 432, 343

547, 543, 536, 533, 525, 471

708, 658, 644, 549

لتواضع 214, 213, 210, 48

توحيد 458

التوراة 316, 315, 313, 312

جامع مانع 23, 18

جاهله 366, 261

جذليون 638, 624, 596

الخرح والتعديل 243, 242

جوني 338, 337, 203

الخرم 482, 107, 67, 38

حسم 54, 46, 30, 23, 21, 20, 19, 16

77, 76, 71, 65, 59, 57

جسم حساس 19

جماعه 208, 176, 96, 87, 70, 48, 14

254, 250, 219, 215, 214, 213

365, 360, 331, 278, 269, 259

435, 409, 391, 385, 380, 379

515, 514, 501, 499, 457, 454

708, 702, 670

الجمع 215, 189, 187, 123, 103, 19

426, 423, 393, 354, 290, 230

436, 434, 433, 430, 429, 427

456, 452, 451, 441, 439, 437

478, 476, 475, 459, 458, 457

565, 543, 539, 524, 490, 481

628, 611, 596, 593, 574, 573

693, 691, 690, 664, 649, 629

715, 713, 695

جمع السلامة 438

الجمهور 427, 192

حنابة 718

جنس 38, 30, 29, 27, 26, 24, 23, 21

404, 403, 380, 355, 274, 167	625, 616, 614, 613, 606, 593	325, 305, 301, 297, 282, 272
678, 654, 468, 433, 427, 418	666, 664, 656, 643, 640, 628	410, 403, 398, 369, 331, 329
699	726, 719, 680	442, 420, 416, 414, 412, 411
احتشوية 703	حد الأمر 666, 664, 383	515, 492, 464, 463, 446, 443
517, 516, 515, 399, 99, 97, 96	أحد الخفيقي 42, 29, 28, 25, 23, 21, 15	567, 564, 547, 545, 544, 527
حقيقة 11, 12, 14, 18, 19, 20, 21, 22	أحد النعطي 42, 34, 23	696, 690, 667, 662, 648, 619
34, 33, 31, 30, 29, 26, 24, 23	حد المبح 101	708, 707, 706
112, 105, 99, 88, 85, 53, 48, 40	حد الرجب 680, 101, 100, 40, 11	أحجب 3
147, 146, 144, 143, 124, 115	حدده وحقيقته 383, 164, 163	حجة 3, 9, 10, 88, 89, 118, 136, 138
171, 169, 165, 164, 158, 149	حديث 7, 8, 148, 192, 196, 197, 200	181, 170, 159, 156, 155, 154
355, 354, 352, 183, 177, 175	232, 231, 230, 229, 228, 223	252, 212, 200, 199, 198, 197
394, 391, 386, 384, 373, 361	251, 250, 249, 248, 242, 241	270, 267, 262, 260, 258, 257
433, 423, 421, 412, 410, 409	315, 308, 292, 254, 252, 252	278, 277, 276, 275, 273, 271
458, 457, 452, 441, 439, 434	379, 376, 372, 321, 318, 316	285, 284, 283, 281, 280, 279
498, 493, 490, 487, 486, 484	469, 468, 466, 465, 382, 380	296, 294, 292, 291, 288, 287
592, 582, 545, 539, 500, 499	643, 549, 539, 538, 477, 472	314, 313, 311, 300, 299, 298
674, 660, 642, 633, 604, 595	715, 647, 645, 644, 643	325, 324, 321, 319, 317, 315
721, 712, 686, 678	حديث نلقته الأمة بالقول 549	376, 369, 347, 337, 327, 326
حقيقة الحكم 642, 149, 85, 11	حرام 103, 102, 80, 79, 59, 58, 57	433, 418, 417, 395, 390, 381
حقيقة الشيء 34, 26, 23, 21, 19	123, 119, 115, 112, 110, 107	449, 448, 444, 441, 440, 439
حقيقة النسخ 177, 171, 169, 164, 112	263, 251, 215, 149, 143, 133	469, 468, 467, 466, 465, 464
لحقيقة وانحار 361, 354, 158	498, 444, 417, 413, 337, 291	501, 499, 490, 489, 471, 470
حكم 45, 44, 43, 36, 25, 13, 12, 11	549, 547, 544, 535, 527, 501	560, 548, 541, 538, 517, 503
75, 69, 68, 60, 59, 58, 55, 54	581, 573, 566, 558, 553, 552	676, 654, 652, 644, 590, 589
96, 92, 91, 86, 85, 79, 77, 76	657, 655, 619, 613, 607, 582	716, 707, 706, 703, 700, 697
124, 118, 113, 110, 107, 99	703, 696, 668, 666, 665, 661	725, 724, 722, 717
138, 134, 133, 129, 126, 125	716	حد 6, 7, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17
151, 149, 142, 141, 140, 139	أحرج 410, 393, 334, 298, 113, 97	26, 25, 23, 22, 21, 20, 19, 18
168, 167, 166, 165, 164, 153	642, 599, 582, 516, 433	35, 34, 33, 32, 30, 29, 28, 27
178, 177, 175, 173, 171, 170	حرمة 578, 529, 110, 83	48, 46, 42, 41, 40, 38, 37, 36
184, 183, 182, 181, 180, 179	أحروف 161, 160, 155, 127, 45, 14	106, 105, 102, 101, 100, 66
192, 190, 188, 187, 186, 185	343	154, 153, 148, 140, 126, 111
229, 222, 214, 198, 195, 194	أحروف المقطعة 160	207, 206, 201, 177, 165, 164
252, 247, 244, 232, 231, 230	أحس 460, 358, 215, 205, 68, 61	246, 236, 235, 219, 218, 208
288, 286, 282, 273, 265, 262	أحسن 112, 94, 89, 87, 86, 71, 11	372, 363, 334, 328, 326, 266
298, 296, 295, 294, 290, 289	364, 326, 324, 320, 147, 113	483, 482, 422, 401, 393, 383
311, 306, 305, 301, 300, 299	678, 634, 499, 437, 394, 393	527, 526, 516, 498, 495, 484
326, 325, 324, 323, 321, 315	أحسن 165, 129, 113, 97, 88, 87, 86	566, 551, 549, 547, 539, 536

510, 503, 502, 501, 500, 499
607, 567, 545, 544, 524, 514
661, 652, 644, 638, 637, 614
713, 711, 707, 697, 676, 664
726, 721, 719, 718, 717, 715

خير المجهول 237

الخراج 551, 334, 225

حرق العادة 211

حصص 7, 46, 55, 58, 66, 144, 353

380, 379, 370, 369, 365, 358

428, 426, 425, 424, 423, 387

456, 443, 434, 433, 431, 429

479, 477, 470, 466, 464, 461

608, 527, 525, 506, 481, 480

718, 687, 686, 613

حظاً، 38, 62, 65, 89, 99, 106, 115

231, 214, 184, 156, 154, 144

267, 265, 264, 262, 261, 260

286, 285, 280, 278, 270, 269

304, 294, 291, 290, 289, 287

387, 359, 358, 357, 317, 307

480, 474, 461, 446, 444, 398

505, 501, 498, 495, 494, 482

541, 538, 536, 534, 527, 515

566, 565, 557, 549, 548, 542

607, 603, 571, 570, 569, 568

662, 661, 651, 648, 647, 611

675, 674, 673, 672, 671, 663

687, 686, 685, 681, 678, 676

711, 709, 703, 699, 690, 689

726

الخطأ المحاذي 689, 686

خطاب 9, 10, 11, 12, 13, 41, 86, 93

114, 113, 104, 100, 99, 97, 95

136, 131, 127, 126, 125, 124

184, 166, 165, 164, 145, 139

251, 244, 226, 188, 186, 185

367, 352, 342, 317, 315, 312

الحكمة 617, 615, 428, 130

حكمة 617, 615, 428

حل 277, 269, 267, 259, 110, 102

534, 442, 417, 334, 296, 279

666, 665, 569, 561, 547

حلال 655, 553, 544, 520, 476, 110

689, 678, 666

احلال والحرام 689, 678, 655

حلف 406, 361, 223

حمية 666

حبص 271, 199, 144, 143, 136, 120

577, 496, 420, 416, 361, 336

601, 582

حيوان 53, 49, 28, 24, 22, 21, 19, 8

571, 513, 510, 363, 322, 311

685

خ

حصص 7, 21, 80, 132, 131, 326

443, 424, 422, 382, 380, 358

456, 453, 451, 450, 449, 448

468, 466, 465, 462, 461, 458

520, 493, 480, 476, 470, 469

609, 607, 561, 545

الخاص والعام 493, 462

خير 180, 174, 158, 154, 152, 59, 16

198, 194, 192, 186, 183, 181

207, 205, 204, 203, 201, 200

218, 217, 214, 213, 212, 208

224, 223, 222, 221, 219, 218

232, 231, 230, 229, 228, 227

240, 239, 238, 237, 236, 233

255, 251, 250, 248, 247, 244

280, 270, 267, 264, 263, 256

315, 308, 302, 296, 295, 282

335, 324, 322, 321, 319, 316

468, 467, 466, 465, 435, 343

477, 473, 472, 471, 470, 469

359, 357, 340, 333, 330, 327

370, 369, 367, 364, 362, 360

425, 405, 404, 393, 379, 377

445, 443, 442, 438, 436, 433

453, 451, 450, 449, 448, 446

467, 464, 463, 462, 455, 454

481, 479, 475, 470, 469, 468

497, 495, 494, 493, 490, 482

505, 504, 501, 500, 499, 498

511, 510, 509, 508, 507, 506

519, 518, 516, 515, 513, 512

526, 524, 523, 522, 521, 520

532, 531, 530, 529, 528, 527

539, 537, 536, 535, 534, 533

548, 547, 546, 545, 541, 540

554, 553, 552, 551, 550, 549

565, 562, 561, 559, 558, 557

574, 573, 572, 571, 569, 566

581, 580, 579, 578, 577, 576

587, 586, 585, 584, 583, 582

595, 594, 593, 592, 590, 589

601, 600, 599, 598, 597, 596

608, 606, 605, 604, 603, 602

615, 614, 613, 612, 610, 609

621, 620, 619, 618, 617, 616

628, 627, 626, 625, 624, 623

634, 633, 632, 631, 630, 629

646, 646, 642, 637, 636, 635

657, 651, 650, 649, 648, 647

665, 664, 661, 660, 659, 658

675, 674, 673, 672, 671, 669

681, 680, 679, 678, 677, 676

690, 689, 687, 686, 683, 682

698, 697, 696, 695, 694, 691

712, 709, 708, 707, 703, 699

723, 722, 721, 720, 718, 715

726, 725, 724

حكم الإجماع 289

277, 276, 273, 272, 271, 270
 292, 290, 288, 286, 284, 278
 300, 299, 298, 297, 295, 293
 306, 305, 304, 303, 302, 301
 321, 319, 317, 310, 308, 307
 353, 327, 326, 325, 324, 323
 367, 366, 365, 364, 363, 361
 379, 378, 377, 374, 373, 370
 395, 391, 386, 384, 382, 381
 409, 408, 405, 401, 400, 396
 428, 424, 420, 419, 418, 417
 438, 434, 433, 431, 430, 429
 455, 454, 448, 443, 441, 440
 465, 463, 462, 461, 460, 459
 476, 475, 474, 471, 469, 467
 489, 483, 482, 481, 480, 479
 500, 499, 498, 494, 493, 490
 515, 514, 513, 512, 507, 505
 532, 530, 527, 523, 520, 519
 544, 541, 540, 539, 536, 534
 565, 561, 560, 558, 554, 546
 578, 575, 569, 568, 567, 566
 591, 589, 588, 584, 583, 581
 604, 603, 596, 595, 593, 592
 629, 614, 612, 609, 607, 606
 643, 639, 637, 636, 635, 631
 656, 655, 653, 648, 647, 646
 663, 662, 661, 660, 659, 657
 675, 671, 670, 667, 665, 664
 692, 690, 681, 678, 677, 676
 703, 701, 700, 699, 694, 693
 717, 713, 712, 711, 709, 706
 723, 721

دليل الخطب 507, 498
دليل العقل 107, 113, 265, 278, 307,
353, 373, 430, 460, 461, 474,
475, 514, 656, 663, 717,
دواعي 4, 153, 161, 215, 216, 217,

٥٥٧، ٥٤٥، ٢٧٣، ٢٤٠، ٢٣٩، ١٩٢ **الخواارج**
 ٦٥٨، ٦٥٧
 ٦٣٠، ٦٠١، ٣٠٦، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٤ **حواص**
 ٥

در حباب الطر ٦٠١
دعامة ١٧، ٤٤، ٤٥
دعوى ٢٥، ٤٩، ٨٨، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٦٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٨، ٣٤٨، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٢٤، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٥٠٠، ٥٣١، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٧١، ٥٨٩، ٦٢٤، ٦٩٨
دعوى العموم ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٣، ٤٤٧، ٤٤٩
 ٤٥١، ٤٥٤
ديعة ١٣٥، ١٤٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٥٩، ٦٠٧، ٦٢٥، ٦٤٥، ٦٩٦
رللاب ٢٠٥، ٢٠٦، ٣٣٨، ٥٤٩، ٦٣٠
دلالة ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ٤٦، ٥٩، ٦١، ٧٧، ٨٣، ١٠٧، ١٣٠، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٩٤، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٣٨، ٢٦٠، ٢٨٨، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣٢٣، ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٧١، ٤٧٧، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥٢٥، ٥٥١، ٥٧٧، ٥٩٢، ٦٠٤، ٦١٢، ٦١٤، ٦٣٥، ٦٦٩، ٧١٨
دلالة لأعطاء ٤٢١، ٥٢٥
دلالة النص ١٩٤، ٢٨٦
دليل ١٣، ٤٩، ٥٥، ٥٧، ٦٤، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٨١، ٨٩، ٩٨، ١٠٣، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩

٤٥٤، ٤٥٣، ٤٤٨، ٤٤٢، ٤٠٩، ٣٥٨
 ، ٥٠١، ٤٩٨، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٥٦، ٤٥٥
 ، ٦٦٠، ٦٤٣، ٦٤٢، ٥٥٢، ٥٢١، ٥٠٧
 ٧١٧، ٦٧٩، ٦٧٧، ٦٦٥، ٦٦٤
 ١٢٦، ١٠٠، ٨٦، ٤١، ١١، ٩، حطاب الشعر
 الخطابة ٢٣٩
 ٢٤٠، ٢٠٨، ١٢٦، ٩٨، ٦٨، ٣٨، ٢٤، هي
 ٥٤٠، ٤٨٢، ٤٧٩، ٢٩٩
 ٦٨٧، ٦٨٣، ٥٩٣، ٥٩، نعل
 ٧٣، ٧٠، حلاء
 ، ١٠٧، ١٠٣، ٨٩، ٨٨، ٥٦، ٣٨، ٧، حلاف
 ، ١٣٦، ١٣٠، ١٢٧، ١٢٣، ١٢٢، ١١٦
 ، ١٨٤، ١٥٧، ١٥٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٣٧
 ، ٢١٥، ٢١١، ٢٠٣، ٢٠٢، ١٩٠، ١٨٧
 ، ٢٥٨، ٢٤٥، ٢٣٩، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٢٥
 ، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١
 ، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣
 ، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٩، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣
 ، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣
 ، ٣٢٦، ٣١٢، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٢
 ، ٣٥٤، ٣٤٧، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٤، ٣٣٣
 ، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٥، ٣٥٩
 ، ٤١٩، ٤١١، ٤١٠، ٣٩٥، ٣٨٧، ٣٨٦
 ، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣٠، ٤٢٦، ٤٢١، ٤٢٠
 ، ٤٤٩، ٤٤٧، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٣٩، ٤٣٦
 ، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٦٣، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٢
 ، ٥٠٢، ٤٩١، ٤٨٦، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٧٤
 ، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥١٥، ٥١٢، ٥٠٧
 ، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٥، ٥٤٥، ٥٤١، ٥٤٠
 ، ٦١٦، ٦١٤، ٦١٣، ٦١٠، ٥٩٥، ٥٧٣
 ، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٢، ٦٣٠، ٦٢٤، ٦٢١
 ، ٦٦٤، ٦٥٥، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٤٩، ٦٣٨
 ، ٦٨٩، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٧٢، ٦٧٠، ٦٦٨
 ، ٧١١، ٧٠٨، ٧٠٤، ٧٠١، ٦٩٧، ٦٩٥
 ٧٢٧، ٧١٨، ٧١٦
 ٦٩٥، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٢، ٥٠٧، ٢٦١، نخل
 ٧٠٦، ٣٥٧، ٢٤٤، ٢١٠، ٢٠٤، حلف
 ٢٧٨، ٢٧٤، الأربعة ٢٧٨

رواية المجهول 253، 241
الرواية بعلية النظم 249

رحصة 145، 146، 147، 148، 238، 331
622، 611، 497، 331، 325

الرسميات 24

رسول 8، 9، 10، 12، 95، 128، 135، 137،

145، 151، 153، 154، 155، 156،

157، 170، 175، 180، 188، 191،

192، 194، 195، 196، 197، 198،

199، 200، 210، 212، 213، 214،

215، 216، 217، 218، 219، 221،

222، 223، 224، 225، 226، 227،

229، 230، 231، 233، 237، 241،

245، 246، 248، 249، 251، 252،

254، 256، 257، 261، 262، 273،

278، 280، 281، 283، 289، 295،

297، 305، 306، 307، 312، 314،

318، 319، 320، 322، 325، 335،

340، 352، 357، 360، 361، 372،

395، 396، 397، 428، 431، 440،

443، 447، 448، 449، 454، 462،

463، 469، 476، 501، 513، 518،

533، 537، 542، 545، 549، 552،

553، 561، 642، 643، 646، 649،

653، 654، 658، 664، 677، 687،

689، 703، 704، 707، 715

رفع الخروح 113

ركن 124، 125، 128، 269، 283، 349،

382، 526، 606، 612، 613، 619،

623، 640، 646

الروابط الكلية للأحكام 554

رواية 197، 223، 230، 232، 233، 234،

235، 236، 237، 239، 241، 242،

243، 247، 248، 249، 250، 251،

253، 261، 295، 467، 503، 523،

567، 637، 644، 659، 661، 713،

714، 715، 716، 718

رواية الحديث 248، 249، 251

رواية الكافر 234

رواية البندع 234، 239

225، 255، 256، 259، 310، 343،

559، 654، 658

دوران 455، 723

ذ

داني 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 29،

37، 49، 88، 97، 104، 688

الداني الخاص 21

الدواب المبردة 16

دي اليندين 229، 230

ر

الراسخون في العلم 160، 479

الرخصة 239، 541

راوي 148، 154، 195، 196، 214، 220،

222، 225، 227، 229، 232، 237،

241، 242، 247، 248، 249، 250،

251، 253، 255، 256، 296، 299،

297، 307، 308، 317، 444، 448،

449، 465، 466، 467، 523، 533،

555، 577، 661، 707، 712، 715،

716، 719، 720

رأي 4، 44، 135، 148، 255، 269، 289،

320، 324، 335، 465، 538، 539،

540، 541، 542، 543، 544، 550،

553، 585، 590، 602، 633، 648،

650، 667، 671، 694، 711، 712،

142، 198، 254، 256، 276، 373،

417، 418، 428، 471، 475، 476،

503، 504، 506، 507، 509، 530،

532، 533، 534، 548، 552، 553،

558، 559، 563، 574، 581، 594،

597، 599، 601، 607، 608، 609،

629، 633، 680، 683، 684، 724،

726

رنية الاحتهاد 236، 269، 274، 643، 671،

706

ز

زكاة 106، 112، 123، 125، 137، 138،

141، 143، 145، 178، 200، 227،

307، 326، 371، 377، 378، 381،

398، 407، 411، 437، 450، 461،

462، 464، 498، 499، 500، 506،

508، 522، 536، 537، 546، 554،

558، 627، 657، 658، 692، 717،

726

زكاة 62، 83، 112، 134، 140، 193، 194،

232، 233، 240، 242، 274، 304،

312، 326، 328، 337، 398، 399،

403، 411، 529، 551، 569، 570،

578، 584، 585، 615، 616، 618،

619، 636، 652، 723

زبدقة 332، 664

الزبدق 332

زوحات رسول الله 233

زبدة 23، 26، 30، 42، 49، 66، 107،

111، 120، 142، 154، 157، 178،

179، 180، 194، 205، 230، 240،

243، 248، 250، 251، 286، 294،

297، 321، 335، 354، 375، 390،

393، 400، 401، 427، 433، 430،

439، 440، 493، 496، 520، 565،

570، 592، 612، 638، 662، 680،

715، 717، 725، 726

الزبادة على النص 178، 194، 493

س

الساعي في الأرض بالصاد 332، 333

سبب 11، 12، 42، 51، 68، 80، 83، 84،

92، 95، 125، 132، 139، 140، 141،

142، 144، 146، 147، 148، 151،

شرط 9, 15, 34, 52, 59, 61, 72, 108,
111, 117, 125, 127, 129, 135,
138, 141, 148, 164, 165, 168,
172, 173, 174, 177, 178, 180,
181, 184, 188, 198, 204, 205,
209, 210, 211, 212, 214, 221,
226, 233, 234, 235, 240, 242,
244, 266, 267, 278, 285, 292,
293, 294, 296, 318, 322, 348,
364, 373, 379, 404, 405, 410,
411, 413, 414, 415, 417, 420,
428, 438, 456, 477, 481, 485,
487, 488, 489, 490, 491, 492,
493, 495, 509, 511, 512, 526,
526, 556, 567, 592, 606, 607,
612, 613, 640, 642, 643, 644,
645, 646, 726
الشرطي المتصل 63
لشرطي المفصل 63
شرع 3, 4, 8, 9, 11, 41, 86, 87, 88, 92,
95, 96, 97, 99, 100, 101, 105,
106, 112, 113, 114, 115, 126,
134, 135, 140, 141, 146, 148,
164, 170, 171, 177, 179, 180,
182, 183, 189, 199, 218, 222,
226, 227, 240, 242, 252, 256,
279, 298, 300, 302, 304, 305,
307, 308, 309, 311, 312, 314,
315, 323, 324, 325, 327, 328,
330, 331, 334, 335, 336, 337,
338, 348, 349, 357, 358, 359,
360, 361, 362, 363, 367, 372,
375, 378, 395, 403, 404, 405,
407, 408, 409, 413, 414, 417,
419, 420, 442, 444, 448, 456,
460, 479, 514, 515, 516, 520,
527, 529, 531, 533, 534, 536,
539, 542, 544, 545, 551, 557,

532, 534, 545, 559, 560, 562,
566, 567, 569, 576, 584, 609,
619, 642, 652, 653, 665, 678,
680, 683, 686, 687, 691, 695,
النافعي 49, 69, 102, 121, 142, 143,
154, 156, 158, 190, 192, 193,
202, 208, 225, 228, 234, 239,
240, 242, 251, 252, 259, 260,
262, 291, 297, 319, 321, 322,
323, 335, 336, 361, 372, 376,
377, 378, 380, 381, 392, 395,
401, 408, 414, 443, 446, 452,
456, 486, 487, 494, 496, 499,
501, 507, 509, 594, 644, 645,
659, 669, 670, 676, 682, 683,
684, 687, 689, 694, 697, 702,
707, 709, 724, 727
شبه 39, 48, 91, 211, 237, 286, 288,
290, 317, 324, 367, 391, 392,
394, 395, 402, 413, 433, 471,
518, 519, 526, 551, 552, 591, 593,
595, 598, 599, 600, 601, 602,
603, 604, 605, 606, 607, 622,
664, 672, 691, 692, 705, 725,
شبه المحالفين 391, 392, 402, 664,
شبهة 39, 89, 95, 102, 216, 229, 231,
276, 277, 280, 286, 287, 289,
290, 291, 304, 306, 317, 318,
319, 324, 325, 367, 368, 369,
392, 393, 394, 395, 396, 398,
402, 404, 405, 406, 415, 417,
418, 434, 444, 445, 479, 480,
517, 518, 519, 522, 535, 536,
551, 552, 553, 554, 555, 558,
559, 616, 624, 656, 664, 666,
669, 670, 673, 674, 675, 705,
726
شهود 170, 277, 289

156, 157, 166, 230, 240, 242,
243, 244, 251, 252, 256, 302,
304, 305, 323, 325, 336, 443,
444, 445, 465, 477, 479, 488,
505, 506, 508, 523, 529, 575,
577, 578, 585, 586, 614, 615,
616, 617, 618, 625, 630, 670,
674, 691, 696
سبب الاستدراك 508
السبر وانقسام 63, 565, 581, 596,
سكر 329, 335, 533, 582, 599
سلامة العقاب 107
سلب 35, 117, 234, 329, 330, 667,
سلف 106, 107, 116, 137, 192, 204,
210, 222, 225, 233, 244, 245,
262, 311, 418, 541, 655, 652,
713
سنة 9, 12, 35, 56, 83, 108, 143, 151,
166, 171, 177, 178, 189, 190,
191, 196, 197, 199, 200, 217,
221, 222, 225, 226, 230, 245,
260, 262, 276, 297, 312, 326,
365, 396, 410, 440, 449, 470,
488, 520, 522, 543, 549, 641,
644, 661, 673, 701, 711
السنة امتوازه 262
سوين 44, 45
سور 54, 154, 155, 156, 157, 160,
161, 196, 216, 217
سباسة 231, 234, 332, 334, 662
ش

الشارع 11, 86, 113, 126, 136, 171,
193, 218, 220, 235, 300, 301,
324, 347, 360, 361, 364, 380,
387, 390, 416, 417, 419, 428,
433, 442, 443, 444, 464, 466,
469, 479, 524, 527, 529

.638, 637, 613, 607, 587, 585
.659, 657, 652, 647, 645, 643
.708, 706, 701, 698, 676, 661

718

صفحة 25, 55, 62, 65, 71, 117, 119,

120, 128, 141, 177, 178, 187,

240, 244, 248, 263, 266,

297, 300, 302, 303, 359, 375,

418, 419, 421, 432, 467, 527,

543, 545, 569, 588, 589, 592,

603, 631, 632, 635, 636, 640,

644, 670, 698, 703, 704, 726

صحيح 28, 32, 44, 65, 81, 108, 125,

142, 143, 156, 160, 169, 193,

194, 195, 203, 205, 208, 222,

246, 247, 248, 254, 263, 281,

287, 295, 300, 306, 320, 305,

324, 335, 357, 376, 410, 442,

472, 474, 488, 493, 494, 495,

498, 501, 508, 509, 526, 561,

581, 590, 596, 597, 622, 644,

697, 726

صحيح البحاري 248

صدقة 170, 182, 189, 326, 366, 475,

503, 693

صرف العموم 456

صريح 41, 155, 186, 211, 243, 319,

356, 357, 359, 458, 476, 511,

562, 575, 577, 643, 650, 661,

686, 712

صفات النفس 38

صمة 10, 20, 49, 51, 59, 88, 114,

152, 166, 355, 360, 407, 415,

490, 498, 500, 507, 508, 518,

526, 576, 604, 634

صلاة 3, 61, 62, 77, 84, 86, 102, 105,

106, 107, 108, 112, 116, 117,

118, 119, 120, 121, 123, 127,

201, 221, 230, 242, 249, 257,

265, 267, 268, 269, 272, 273,

280, 281, 293, 303, 311, 312,

313, 320, 323, 324, 326, 335,

347, 348, 354, 355, 359, 363,

364, 365, 369, 370, 391, 393,

394, 396, 401, 407, 409, 410,

413, 420, 423, 427, 429, 442,

444, 452, 460, 464, 469, 471,

480, 482, 498, 505, 511, 512,

513, 516, 526, 528, 531, 539,

544, 546, 549, 550, 551, 554,

555, 563, 564, 566, 597, 602,

611, 614, 628, 631, 636, 654,

655, 663, 664, 665, 666, 667,

669, 677, 688, 689, 690, 697,

711, 719, 723, 724, 725

الشيعة 204, 210, 530, 531, 553, 554

ص

الصحابه 12, 153, 155, 157, 183, 192,

194, 196, 197, 198, 199, 217,

222, 223, 224, 229, 232, 233,

236, 237, 240, 241, 242, 244,

246, 252, 254, 255, 261, 262,

263, 264, 266, 269, 270, 271,

274, 275, 276, 277, 280, 281,

282, 283, 285, 286, 287, 289,

290, 291, 292, 293, 295, 296,

313, 317, 318, 319, 320, 321,

322, 324, 334, 353, 374, 375,

380, 381, 431, 432, 437, 441, 454,

462, 467, 477, 482, 502, 503,

504, 517, 519, 523, 531, 534,

536, 540, 541, 543, 544, 545,

546, 547, 548, 549, 550, 551,

552, 553, 554, 555, 556, 557,

563, 565, 566, 573, 583, 584,

558, 559, 561, 562, 567, 569,

571, 574, 575, 582, 583, 584,

586, 587, 595, 599, 600, 601,

603, 610, 611, 612, 613, 614,

615, 618, 622, 623, 624, 625,

629, 631, 632, 633, 636, 640,

642, 645, 646, 652, 653, 655,

665, 666, 676, 684, 690, 691,

692, 696, 711, 720, 722

شرح من قبلنا 309

شرعي 108, 113, 136, 177, 187,

300, 337, 359, 360, 361, 382,

396, 404, 405, 419, 495, 540,

552, 574, 606, 615, 636, 646,

680, 699, 721

شروط التواتر 204

شروط ابراي وصمته 232

شريعة 135, 146, 170, 217, 269, 274,

278, 297, 300, 311, 312, 313,

323, 325, 329, 347, 348, 368,

444, 528, 544, 596, 624, 632,

638, 640, 724, 726

شمعة الحوار 694

شكر المنعم 71, 86, 93, 187,

شمول 47, 301, 302, 461, 467, 489,

491, 655

شهادة الأعرابي 215, 237

الشورى 159, 260, 271, 274, 275,

314, 491, 537, 554, 701, 700,

شيء 10, 14, 17, 19, 20, 21, 22,

26, 27, 28, 29, 30, 32, 33, 34,

36, 37, 38, 42, 47, 49, 52, 56,

58, 59, 60, 62, 66, 69, 71, 72,

87, 90, 91, 99, 101, 112, 115,

119, 120, 121, 122, 123, 124,

125, 130, 131, 133, 134, 135,

140, 153, 154, 161, 164, 167,

168, 172, 174, 184, 187, 200,

.552, 546, 545, 537, 526, 500
 .585, 574, 573, 569, 565, 559
 .616, 612, 606, 605, 597, 596
 .672, 653, 645, 644, 636, 622
 .697, 694, 691, 680, 677, 676
 724, 720, 703, 700

طلب 18, 19, 24, 25, 30, 31, 32, 49
 .123, 122, 114, 112, 92, 75, 70
 .216, 184, 146, 132, 131, 127
 .308, 303, 277, 237, 232, 226
 .405, 392, 383, 325, 315, 312
 .508, 505, 471, 452, 415, 409
 .602, 601, 598, 585, 580, 527
 .654, 642, 640, 629, 607, 603
 .676, 671, 667, 662, 660, 659
 .690, 688, 683, 682, 681, 679
 713, 711, 706

طلب الأصلح 682

طلب العلم 640

ظهاره 120, 172, 177, 178, 180, 181
 .408, 360, 257, 255, 238, 232
 .718, 621, 599, 594, 511, 480
 722
 .477, 443, 416, 392, 380, 143
 718, 686, 685, 682, 496

ظ

ظاهر 3, 29, 39, 116, 119, 135, 137
 .161, 160, 158, 145, 140, 139
 .236, 222, 219, 201, 198, 181
 .250, 248, 247, 243, 240, 238
 .289, 288, 280, 273, 269, 261
 .358, 356, 355, 351, 341, 324
 .374, 373, 372, 369, 365, 359
 .401, 398, 379, 377, 376, 375
 .466, 455, 444, 420, 419, 409
 .510, 509, 484, 480, 476, 472
 .537, 531, 530, 522, 521, 511

ض

صبط 207, 209, 234, 241, 374, 588
 710, 608, 606, 602, 601, 599
 صرب 7, 16, 42, 59, 108, 193, 320
 .351, 350, 345, 335, 332, 331
 .407, 406, 404, 386, 373, 364
 .495, 462, 450, 447, 436, 422
 .564, 504, 500, 498, 497, 496
 .587, 586, 585, 576, 575, 570
 .621, 611, 610, 602, 599, 595
 719, 680

صروزي 202, 203, 204, 205, 208
 .268, 262, 214, 212, 211, 209
 .471, 431, 430, 390, 352, 305
 722, 720, 675, 652

اصروزيات 14, 559

صعيف 23, 108, 130, 138, 154, 173
 .305, 303, 243, 221, 208, 205
 .363, 360, 329, 321, 319, 314
 .472, 471, 439, 381, 379, 376
 .725, 724, 721, 719, 612, 508
 727, 726

صلال 89, 261, 264, 279, 541, 591
 705

ط

طاهر 3, 233, 303, 665, 685
 لطرد والعكس 34, 578, 589
 طريق ابيان 364
 طريق 4, 5, 7, 8, 10, 25, 26, 45, 46
 .155, 140, 107, 96, 94, 71, 70
 .262, 249, 248, 235, 228, 186
 .295, 294, 286, 277, 273, 264
 .352, 347, 342, 334, 331, 306
 .375, 371, 370, 363, 361, 355
 .494, 482, 445, 435, 413, 391

.143, 141, 137, 136, 133, 129
 .172, 171, 158, 146, 145, 144
 .183, 180, 179, 178, 177, 175
 .227, 220, 215, 210, 189, 188
 .274, 269, 263, 257, 256, 232
 .307, 303, 302, 301, 300, 298
 .347, 337, 326, 316, 315, 311
 .361, 360, 359, 358, 349, 348
 .380, 377, 376, 371, 368, 362
 .405, 404, 398, 397, 394, 389
 .414, 413, 412, 411, 408, 407
 .447, 442, 437, 420, 419, 417
 .469, 468, 467, 453, 452, 451
 .515, 512, 511, 503, 502, 478
 .555, 550, 546, 537, 522, 519
 .599, 582, 578, 568, 558, 557
 .649, 636, 635, 614, 610, 600
 .670, 669, 665, 663, 657, 652
 725, 715, 696, 695

انصلاء في ابدار المعصويه 119, 417, 420
 665

صباغ الخلد 34

صوارب 259

صور 13, 14, 39, 40, 52, 80, 87, 147
 .595, 535, 508, 438, 239, 183
 .672, 666, 642, 635, 612, 607
 690, 680, 677

صيام 144, 183, 301, 358, 359, 360
 .519, 495, 446, 445, 389, 382
 599

صبح العموم 379, 380, 381, 425, 426
 585, 435, 430

صبيحة الأمر 12, 114, 315, 387, 388
 .433, 421, 397, 396, 393, 391
 697, 544

صبيحة الأمر والهي 12, 391, 421

صبيحة الجمع 354, 393, 456

صبيحة الهي 388, 403, 416, 417

174, 167, 138, 134, 129, 111
 239, 233, 225, 223, 193, 188
 318, 275, 274, 255, 254, 242
 386, 383, 370, 329, 320, 319
 410, 409, 396, 394, 392, 390
 442, 436, 435, 416, 415, 411
 495, 485, 467, 463, 453, 445
 571, 563, 562, 560, 536, 513
 573, 572
 العبريون 159
 عجز الأمور 132
 لعجبة 159
 عدالة 12, 238, 237, 236, 235, 228, 240, 245, 244, 243, 242, 241, 240
 707, 644, 640, 528, 255, 250
 708
 عدالة لصحابة 244
 عدة 34, 35, 171, 120, 180, 336, 238
 684, 539, 245
 عدل 66, 72, 231, 232, 236, 237
 251, 250, 248, 244, 243, 240
 467, 466, 318, 255, 254, 253
 533, 528, 499, 493, 476, 468
 567, 566, 554, 553, 536, 535
 717, 708, 652, 644
 عدول 231, 255, 285, 312, 326, 612
 708, 707, 703, 702, 699
 اعدوا إلى الاجتهاد 312
 عرض 8, 9, 41, 54, 60, 110, 207, 227
 504, 323, 251
 عرف 19, 24, 41, 76, 95, 101, 102
 237, 233, 184, 153, 113, 112
 259, 258, 255, 246, 243, 241
 333, 327, 300, 282, 274, 260
 356, 351, 348, 346, 345, 337
 395, 364, 361, 359, 358, 357
 428, 424, 419, 409, 399, 397
 449, 443, 442, 437, 434, 431

659, 657, 653, 651, 637, 634
 697, 696, 689, 677, 663, 662
 701, 699
 الطاهر 147, 154, 313, 378, 444, 461
 613, 607, 604, 547, 494, 493
 ع
 عاده 6, 17, 19, 33, 36, 57, 81, 93, 99
 202, 199, 162, 155, 153, 124
 215, 213, 211, 209, 207, 204
 263, 262, 255, 253, 243, 225
 280, 279, 278, 268, 267, 264
 375, 368, 363, 361, 347, 302
 442, 441, 437, 434, 421, 394
 482, 476, 464, 452, 450, 450
 614, 600, 599, 587, 586, 512
 714, 707, 658
 عارض 21, 29, 284, 285, 472, 576
 711
 عام 21, 80, 169, 183, 189, 195, 196
 341, 318, 266, 264, 241, 239
 369, 367, 365, 358, 355, 346
 424, 423, 422, 396, 382, 381
 451, 448, 445, 443, 435, 425
 462, 461, 460, 456, 455, 453
 477, 475, 469, 465, 464, 463
 519, 508, 506, 502, 494, 480
 545, 522, 520
 لعام والخاص 341, 355, 422, 477
 عامي 87, 91, 227, 250, 269, 270
 324, 323, 319, 318, 299, 293
 694, 691, 658, 657, 540, 504
 707, 706, 703, 700, 699, 698
 709, 708
 اعادلة 271, 542
 لعيارات اشتراكية 42
 عث 87, 93, 360, 606, 635
 عبد 11, 81, 93, 98, 103, 106, 108

581, 578, 576, 553, 544, 540
 723, 708, 682, 650, 613
 طاهر الخطاب 409
 الطهر والمزول 341, 355
 ظلم 27, 37, 93, 118, 187, 385, 432
 501
 ظر 4, 17, 37, 38, 40, 48, 49, 57, 65
 110, 108, 102, 88, 78, 69, 66
 157, 156, 154, 142, 141, 111
 199, 194, 193, 192, 188, 158
 218, 214, 210, 209, 208, 204
 233, 228, 223, 221, 220, 219
 251, 249, 244, 240, 239, 238
 296, 295, 288, 287, 284, 273
 305, 303, 301, 300, 299, 297
 332, 322, 319, 311, 310, 308
 365, 364, 358, 343, 336, 333
 411, 408, 407, 377, 373, 372
 481, 476, 472, 463, 450, 413
 533, 532, 531, 528, 483, 482
 546, 545, 544, 542, 540, 536
 555, 554, 553, 552, 551, 549
 567, 566, 564, 563, 557, 556
 584, 583, 573, 572, 570, 568
 591, 590, 588, 587, 586, 585
 601, 599, 598, 596, 595, 594
 633, 632, 629, 623, 607, 602
 658, 648, 647, 646, 640, 634
 671, 667, 665, 664, 662, 659
 687, 680, 679, 678, 677, 674
 701, 699, 697, 696, 690, 689
 712, 710, 709, 708, 707, 703
 722, 721, 720, 717, 714, 713
 727, 725, 724, 723
 طلي 288, 476, 528, 598, 612, 661
 662
 طب 65, 73, 157, 239, 331, 476
 577, 573, 569, 568, 536, 528

العلم المستنبط 566, 558	726, 725, 723, 717, 663	507, 482, 469, 464, 462, 454
العلم المنظوم 622, 621, 559, 557	العقل المال 80	544, 543, 540, 529, 527, 515
العلم المصنوع 566, 563, 559, 193	عقلي 4, 177, 193, 306, 300, 272	598, 586, 584, 583, 574, 562
636, 621	671, 636, 606, 492, 421, 343	648, 645, 642, 640, 606, 603
العلم الشرعي 689, 630, 590, 536, 141	عقلي محض 4	708
علم 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 13, 14, 15	المفليات 36, 48, 67, 303, 305, 306	عرب الاستعمال 359, 357, 356, 346
27, 26, 25, 23, 22, 21, 17, 16	646, 566, 558, 474, 374, 373	419, 399
40, 39, 38, 37, 36, 35, 33, 32	673, 656, 654, 651	الحرم على الأداء 174
70, 68, 67, 66, 64, 60, 49, 45	عقبة 6, 7, 67, 70, 91, 140, 314, 350	الحرم على العمل 175, 106
88, 84, 81, 80, 79, 74, 72, 71	544, 536, 479, 474, 405, 395	عربية 11, 146, 148
110, 107, 106, 104, 97, 93, 89	628, 627, 626, 619, 614, 569	العرجة والرخصة 11, 146
130, 129, 127, 125, 122, 111	689, 672, 664, 642, 637	عصبة 265, 264, 261, 235, 90, 88
166, 160, 153, 142, 137, 134	عكس 60, 91, 416, 505, 590, 630	428, 317, 289, 286, 275, 270
184, 176, 174, 173, 172, 167	631	689, 659, 617, 551, 514
203, 202, 201, 198, 193, 192	علة 19, 28, 42, 58, 59, 60, 62, 75	عصبة لأمة 289, 286, 270
209, 208, 207, 206, 205, 204	141, 140, 139, 110, 109, 83, 76	عصبة الأنبياء 514
217, 214, 213, 212, 211, 210	290, 256, 254, 252, 193, 188	عقائلهم 654, 653, 634
231, 230, 228, 222, 219, 218	405, 404, 377, 364, 345, 313	عقل 3, 4, 8, 19, 20, 29, 30, 31, 32
253, 251, 249, 248, 247, 232	490, 471, 470, 450, 449, 445	52, 48, 46, 40, 39, 37, 36, 35
270, 268, 266, 264, 262, 257	526, 509, 507, 498, 497, 492	73, 72, 71, 70, 68, 67, 55, 53
299, 298, 279, 276, 274, 271	548, 544, 536, 533, 530, 527	95, 94, 93, 91, 88, 86, 80, 79
331, 313, 307, 305, 304, 300	562, 560, 559, 558, 557, 550	113, 107, 105, 99, 98, 97, 96
352, 350, 343, 340, 337, 335	570, 569, 568, 566, 565, 563	129, 127, 126, 125, 123, 118
365, 364, 363, 359, 356, 354	578, 577, 576, 575, 574, 573	166, 164, 151, 150, 131, 130
415, 411, 410, 394, 368, 366	585, 584, 583, 581, 580, 579	195, 193, 189, 187, 171, 169
445, 444, 437, 431, 430, 416	593, 592, 591, 590, 589, 588	260, 221, 215, 213, 208, 196
500, 482, 479, 467, 451, 450	599, 598, 597, 596, 595, 594	297, 282, 280, 278, 265, 263
524, 520, 515, 512, 506, 505	609, 608, 607, 606, 605, 602	304, 303, 301, 300, 299, 298
538, 533, 532, 529, 527, 525	616, 615, 614, 613, 612, 610	323, 311, 308, 307, 306, 305
559, 558, 556, 553, 549, 548	622, 621, 620, 619, 618, 617	343, 340, 336, 335, 327, 325
573, 571, 570, 566, 562, 560	628, 627, 626, 625, 624, 623	391, 390, 385, 373, 353, 345
619, 598, 589, 584, 583, 581	634, 633, 632, 631, 630, 629	433, 430, 423, 408, 395, 393
645, 644, 643, 642, 640, 638	680, 648, 638, 637, 636, 635	470, 469, 461, 460, 440, 439
667, 665, 662, 661, 656, 652	722, 720, 712, 685, 684, 683	496, 484, 480, 475, 474, 471
681, 680, 679, 677, 674, 673	727, 726, 725, 724, 723	517, 516, 514, 504, 503, 502
699, 698, 696, 694, 692, 691	العلم العقلة 627, 626, 619	574, 570, 562, 545, 536, 532
708, 707, 706, 704, 703, 700	العلم الفاصلة 507, 632, 631, 620	618, 616, 615, 614, 600, 582
723, 722, 713, 712, 711, 710	العلم المؤثرة 594	656, 654, 652, 642, 641, 631

علم الحديث 645, 644
 علم الخلاف 7
 العلم الضروري 212, 211, 208, 205, 214, 214
 علم الكلام 662, 9, 8
 العلم الكلي 7
 علم البحر 645, 350, 14
 العلم بانه وصفا 37
 علماء 257, 241, 234, 114, 91, 6, 4
 327, 317, 285, 278, 273, 270
 482, 372, 347, 346, 336, 329
 609, 559, 527, 501, 496, 493
 672, 669, 648, 644, 641, 640
 710, 708, 706, 701, 700, 673
 722, 720
 العلوم الخفية 9, 10
 العلوم الدينية 9, 8, 7
 العلوم النظرية 35, 15
 العلوية 489
 العمل على وفق الخير 717
 عموم 147, 144, 114, 75, 58, 37, 14
 192, 182, 181, 180, 168, 148
 289, 275, 256, 255, 225, 199
 310, 308, 302, 301, 300, 299
 354, 353, 345, 344, 333, 332
 373, 371, 370, 369, 365, 358
 391, 382, 381, 380, 379, 374
 423, 422, 410, 402, 396, 395
 429, 428, 427, 426, 425, 424
 436, 435, 434, 432, 431, 430
 444, 443, 442, 441, 440, 439
 450, 449, 448, 447, 446, 445
 460, 456, 455, 454, 453, 451
 467, 466, 465, 463, 462, 461
 473, 472, 471, 470, 469, 468
 481, 480, 479, 478, 476, 475
 502, 495, 494, 492, 490, 482
 557, 545, 544, 519, 506, 504

120, 133, 142, 145, 166, 167,
 195, 210, 211, 212, 221, 248,
 274, 276, 278, 280, 285, 301,
 306, 311, 314, 356, 358, 360,
 385, 392, 403, 408, 418, 420,
 427, 428, 430, 433, 448, 454,
 456, 470, 479, 482, 488, 490,
 523, 535, 536, 544, 546, 563,
 588, 589, 596, 613, 615, 631,
 635, 636, 638, 644, 650, 673,
 691, 707
 فاسق 75, 221, 232, 233, 234, 235,
 236, 239, 240, 245, 269, 272,
 429, 434, 437, 570, 581
 فتنة 212, 240, 277, 287, 332, 334,
 544, 553, 657, 706
 فتوى 221, 269, 270, 271, 281, 282,
 283, 317, 320, 321, 540, 640,
 641, 657, 695, 701, 702, 708
 فضوى 7, 13, 164, 364, 450, 497,
 498, 569
 فضوى الكلام 497
 الغرائض 77, 398, 540, 548, 645, 655,
 657
 العراسة 83
 فرد 28, 237, 401, 456, 519, 553
 فرض 41, 77, 92, 93, 101, 104, 105,
 106, 118, 143, 144, 170, 172,
 218, 223, 257, 284, 289, 290,
 295, 296, 382, 390, 409, 410,
 411, 412, 417, 447, 464, 524,
 600, 622, 628, 637, 671, 672,
 703
 فرض الكفاية 104, 409
 فرقة 287, 291, 391, 426, 430, 553,
 674
 فساد 120, 171, 332, 374, 408, 415,
 416, 417, 418, 419, 420, 494

563, 566, 585, 588, 610, 613,
 620, 637, 682, 685, 686, 687,
 711, 721, 724, 725
 عموم البلوى 256
 عموم الصيغة 168
 العموم الضعيف 381
 العموم لقوي 381
 عموم اللفظ 456, 358
 العموم والخصوص 382, 422, 429, 494
 عوارض 18, 41, 42, 284, 285, 422
 عوارض الألفاظ 422
 عوارض المعاني 422
 عوم 66, 91, 228, 257, 269, 270,
 271, 272, 279, 317, 323, 324,
 556, 658, 673, 701, 703, 706,
 709, 708

غ

عاب الظن 102, 667, 690, 708
 عابه 4, 24, 35, 48, 59, 164, 166, 265,
 299, 308, 333, 468, 483, 510,
 511, 567, 663
 عرويات الخبايا 558
 عزيمة 35, 36, 40, 51
 العروات 278
 عصب 116, 145, 305
 عمله 54, 126, 134, 145, 161, 230,
 290, 451, 508, 645, 699
 حلبة الظن 142, 208, 249, 296, 299,
 364, 476, 481, 583, 584, 585,
 596, 662, 664, 679, 703, 710, 714
 العنول في العيشة 570
 غير منسوب إلى تقصير 273

ف

فاسد 27, 40, 74, 81, 89, 99, 114

- 352, 351, 350, 325, 322, 268
379, 373, 369, 361, 360, 358
394, 389, 388, 385, 381, 380
423, 406, 405, 400, 399, 395
439, 438, 437, 436, 432, 430
500, 475, 459, 456, 444, 441
545, 522, 517, 515, 508, 507
585, 568, 565, 564, 561, 550
687, 686, 608, 588
لغة 611, 610
نصوص 455, 437, 329, 328, 315, 49
627, 617, 615, 572, 529, 507
631
نص الصلاة 669, 599, 582, 557
نص الصلوات 117
انقضاء والأداء 77
انقضاء الكلية المجردة 53
فضية 68, 63, 61, 60, 56, 54, 49, 25
225, 196, 80, 79, 72
نظري 646, 476, 288, 275, 206
نظمية 205, 195, 157, 118, 70, 57
573, 563, 431, 331, 271, 237
652, 646, 637, 636, 635, 623
663, 662, 661, 653
قوة 69, 67, 66, 56, 54, 52, 51, 39, 4
373, 307, 208, 125, 80, 79, 70
671, 601, 587, 510, 472, 380
725, 723, 720, 712
القوة الحافظة 51
قوة احفظ 4
القوة المكرة 79, 54
قول 45, 37, 35, 34, 29, 25, 16, 10, 9
93, 86, 72, 70, 66, 63, 55, 49
136, 123, 116, 113, 104, 99
169, 158, 155, 154, 151, 150
199, 198, 196, 194, 186, 176
208, 207, 205, 202, 201, 200
231, 230, 228, 226, 219, 217
- نوع 98, 93, 92, 91, 90, 89, 88, 11
562, 404, 403, 99
نقطة 238, 224, 184, 182, 171, 170
481, 467, 463, 444, 420, 272
550, 534, 533, 532, 528, 519
664, 660, 587, 568, 555, 552
678, 676, 675, 674, 669, 666
696, 695, 681, 680
نذر 84, 73, 71, 53, 52, 43, 38, 20, 5
169, 127, 124, 111, 109, 95
329, 297, 214, 206, 191, 178
379, 372, 368, 349, 343, 336
440, 439, 433, 421, 420, 382
524, 492, 479, 470, 469, 458
615, 609, 602, 576, 536, 528
668, 663, 662, 643, 641, 632
705
القدرة الأزلية 352, 343
القدرة 245, 222, 176, 175, 102
567, 521, 440, 356, 311, 292
706, 650
نفس 489
قوة 686, 518, 451, 392, 362, 160, 48
قوانين لأحوال 284, 259, 234, 227, 156
قوان 156, 155, 154, 153, 138, 74, 4
179, 161, 160, 159, 158, 157
191, 190, 189, 188, 186, 180
229, 226, 217, 216, 215, 192
257, 255, 246, 245, 236, 232
315, 313, 312, 297, 274, 263
371, 366, 364, 349, 347, 326
472, 469, 466, 465, 457, 392
541, 537, 494, 491, 479, 477
609, 584, 558, 549, 546, 542
704, 656, 655, 654, 643, 637
717
قومية 205, 198, 143, 66, 53, 41, 25
248, 247, 225, 208, 207, 206
- 622, 620, 618, 544, 541, 530
726, 697, 669, 657, 636, 635
فصل 141, 139, 74, 57, 27, 26, 23
171, 169, 164, 152, 146, 142
343, 342, 321, 244, 243, 242
354, 352, 350, 347, 346, 345
439, 435, 433, 428, 426, 404
484, 481, 479, 474, 466, 455
681, 524, 520, 514, 489, 485
689
المصل الذاتي 37
العمل على الترك 95
قوة 57, 15, 14, 13, 12, 11, 7, 6, 5, 4
252, 241, 235, 128, 83, 75, 61
727, 662, 655, 644, 638, 628
مضاه 102, 60, 57, 55, 54, 49, 41, 14
166, 165, 141, 140, 138, 110
271, 270, 251, 225, 216, 167
369, 347, 300, 297, 273, 272
488, 412, 407, 406, 392, 385
575, 562, 545, 531, 527, 499
670, 663, 627, 611, 608, 593
696, 678
مضاه البصره 225
المضاهيت 656, 653, 652, 619, 74
فكرهية 100
قن 341, 305, 85, 67, 45, 44, 40, 18
698, 639, 560, 513, 494, 386
711
المور 400, 391, 383, 368, 143, 123
596, 521, 406, 405
فيما تعم به البلوى 371, 255
ق
- القائية 560
قعدة 512, 445, 347, 256, 216, 169
610, 609, 608, 523
قنون 32, 28, 26, 25, 23, 20, 18

715, 703, 689, 679, 667, 571
 كرامة 6, 10, 94, 102, 119, 121, 122,
 488, 164
 الكراهية 119, 416
 كنف العطاء 70, 81, 105, 113, 177,
 620, 515, 410, 388
 الكعبة 170, 184, 190, 191, 215, 216,
 691, 660, 447, 254, 224, 221
 الكفار 133, 135, 136, 175, 260, 303,
 338, 337, 334, 332, 331, 330
 552, 551, 514, 479, 375, 357
 705, 704, 663, 654
 كمارة 102, 103, 106, 111, 144, 141,
 410, 378, 377, 376, 181, 154
 529, 513, 494, 493, 415, 414
 599, 572, 570, 557, 554, 547
 690, 683, 616, 613, 612, 609
 726
 كمر 66, 89, 92, 94, 95, 112, 115,
 137, 146, 147, 148, 149, 156,
 168, 171, 187, 239, 264, 266,
 272, 273, 329, 337, 491, 514,
 570, 652, 663, 706
 كمران اسم 71
 كلام 7, 8, 9, 13, 14, 18, 29, 32, 35,
 74, 81, 83, 89, 93, 96, 100, 103,
 107, 112, 116, 123, 126, 127,
 132, 143, 145, 148, 151, 152,
 153, 154, 161, 162, 164, 165,
 166, 167, 170, 174, 188, 197,
 200, 201, 207, 213, 217, 218,
 231, 234, 243, 248, 257, 259,
 266, 271, 283, 297, 308, 338,
 340, 346, 348, 350, 352, 354,
 355, 359, 360, 362, 364, 368,
 369, 377, 379, 380, 383, 384,
 386, 400, 415, 416, 431, 435,
 437, 438, 439, 440, 441, 443

507, 504, 500, 494, 493, 489
 509, 513, 519, 525, 526, 527,
 528, 529, 530, 531, 532, 533,
 534, 535, 536, 539, 541, 542,
 543, 544, 545, 546, 547, 548,
 549, 550, 551, 552, 553, 554,
 557, 558, 560, 563, 564, 565,
 566, 567, 568, 569, 572, 573,
 574, 579, 580, 583, 584, 585,
 587, 591, 592, 593, 598, 600,
 602, 605, 606, 607, 608, 610,
 611, 612, 613, 614, 615, 616,
 617, 618, 620, 621, 622, 624,
 626, 628, 635, 636, 637, 638,
 642, 646, 648, 652, 656, 657,
 660, 676, 682, 683, 686, 687,
 699, 701, 711, 712, 719, 721,
 722, 725
 القياس الخفي 193
 قياس الدلالة 614
 قياس الشيء 526, 591, 593, 598, 605,
 606, 622
 القياس الشرطي 306
 القياس بالعلة 567, 565, 560
 قياس حتمي 68

ل

كلم 11, 55, 117, 135, 137, 138, 222,
 234, 235, 237, 265, 272, 273,
 274, 328, 333, 369, 407, 453,
 570, 571, 652, 653, 684
 كتب 16, 55, 67, 71, 73, 86, 88, 90,
 93, 130, 136, 147, 201, 202,
 207, 209, 210, 212, 213, 214,
 215, 218, 220, 221, 224, 227,
 232, 233, 235, 238, 239, 240,
 247, 248, 262, 266, 267, 276,
 467, 468, 474, 524, 532, 555

232, 235, 236, 237, 238, 239,
 240, 241, 243, 252, 258, 259,
 260, 270, 271, 273, 274, 276,
 277, 278, 279, 281, 282, 283,
 284, 285, 287, 288, 289, 290,
 292, 293, 294, 296, 303, 304,
 305, 319, 317, 321, 326, 327,
 330, 336, 357, 363, 364, 373,
 383, 384, 385, 387, 393, 397,
 414, 416, 418, 422, 428, 434,
 439, 448, 449, 456, 457, 465,
 467, 473, 478, 484, 487, 491,
 493, 494, 497, 501, 507, 510,
 513, 516, 518, 521, 524, 525,
 527, 538, 539, 540, 541, 542,
 544, 546, 548, 549, 551, 553,
 554, 562, 564, 565, 569, 579,
 585, 588, 591, 593, 597, 605,
 606, 610, 611, 612, 649, 652,
 657, 676, 678, 682, 692, 694,
 696, 703, 704, 706, 707, 715,
 719, 721, 727
 قول الصحابي 150, 198, 199, 278,
 281, 319, 321, 387, 448, 449,
 465
 ليس 7, 13, 14, 49, 55, 57, 58, 68,
 74, 83, 93, 112, 134, 140, 169,
 181, 184, 192, 193, 194, 218,
 220, 228, 229, 232, 233, 235,
 236, 241, 242, 255, 256, 259,
 288, 289, 291, 294, 295, 297,
 306, 307, 313, 317, 319, 322,
 326, 327, 328, 330, 331, 336,
 337, 338, 345, 351, 374, 375,
 380, 395, 403, 406, 414, 428,
 429, 442, 443, 453, 468, 469,
 470, 471, 472, 485, 488, 489,
 491, 493

م

مؤثر 582, 579, 530, 442, 358, 68
 592, 587, 586, 585, 584, 583
 622, 601, 600, 599, 598, 593
 مؤول 424, 382, 355, 341, 130, 12, 475, 474
 ما نعم به ابلوى 256, 255
 ما لا يتم الواجب إلا به 409, 108
 للآلية 125
 مانع 173, 136, 86, 37, 34, 23, 21, 18, 372, 300, 284, 257, 189, 179
 534, 523, 500, 476, 466, 403
 647, 634, 631, 617, 562
 ماهيه 37, 34, 23, 22, 20, 19
 مباح 100, 97, 87, 86, 40, 36, 11
 325, 123, 114, 113, 112, 101
 521, 520, 517, 413
 ميادئ العلوم الدينية 9
 ميتد 510, 144, 143, 60, 58, 54
 ميتدع 541, 328, 273, 272, 239, 234
 مبهم 676, 631, 456, 193, 102
 مبين 479, 371, 356, 190, 176, 166
 متشبه 161, 160, 29
 المشابهات 515, 451
 متشابهة 655, 479, 451, 269
 متعة 556, 555, 276, 183
 متكلمون 272, 269, 63, 54, 53, 30, 14
 متمالات 562, 557
 متواتر 191, 186, 156, 155, 154, 69, 226, 215, 213, 206, 194, 192
 323, 297, 267, 265, 262, 261
 474, 472, 470, 390, 385, 326
 720, 717, 711, 657, 499, 490
 متواطئة 48, 47
 مجاري الاجتهاد في العلم 527
 مجاري المعادلات 20
 محار 147, 146, 144, 143, 97, 96, 24

644, 643, 642, 636, 563, 562
 لفظ 25, 24, 23, 19, 18, 16, 13, 12, 36, 35, 34, 33, 32, 31, 28, 26
 86, 55, 54, 49, 47, 46, 45, 37
 120, 113, 112, 105, 102, 97, 87
 164, 160, 159, 158, 140, 131
 171, 170, 169, 168, 166, 165
 191, 186, 181, 180, 180, 172
 251, 250, 248, 198, 195, 193
 324, 322, 301, 261, 258, 252
 351, 347, 343, 342, 340, 326
 360, 359, 358, 357, 356, 352
 374, 373, 372, 367, 362, 361
 382, 381, 380, 379, 377, 376
 401, 400, 395, 392, 391, 384
 422, 419, 417, 407, 403, 402
 430, 429, 428, 426, 424, 423
 437, 436, 434, 433, 432, 431
 444, 443, 442, 441, 440, 438
 452, 451, 450, 448, 447, 446
 459, 457, 456, 455, 454, 453
 467, 465, 464, 463, 462, 461
 486, 485, 476, 475, 470, 469
 497, 496, 495, 494, 490, 489
 506, 505, 504, 503, 502, 498
 555, 547, 545, 526, 518, 513
 573, 564, 563, 562, 561, 560
 609, 607, 604, 603, 588, 575
 712, 687, 686, 640, 638, 633
 719, 718, 715
 لفظ العموم 436, 428, 369
 اللفظ المشترك 518, 451, 434, 400
 لفظ عام 506, 453
 لفظي 437, 42, 36, 34, 30, 23
 لفظيه 578
 لقب 512, 508, 507, 506, 503, 500
 513
 لواحق 353, 44

473, 471, 461, 448, 446, 444
 488, 487, 486, 485, 484, 482
 494, 493, 492, 491, 490, 489
 505, 501, 499, 498, 497, 495
 525, 518, 512, 511, 510, 508
 566, 563, 562, 560, 555, 554
 610, 607, 605, 597, 585, 576
 627, 626, 624, 622, 621, 618
 647, 646, 644, 643, 638, 628
 676, 665, 662, 660, 652, 650
 706, 703, 685
 كلام الله تعالى 154, 153, 152, 100
 352, 201, 188, 174, 165, 162
 499, 461
 لكلام المفيد 350
 كلي 338, 337, 334, 333, 44, 9, 7
 710
 لكليه 535, 429, 283, 282, 281, 53
 602, 554
 كاية 161

ل

لارم 129, 62, 61, 37, 30, 29, 21, 20
 520, 469, 306, 214, 212, 138
 726, 657, 630
 نعم 551, 538
 لغات 389, 346, 344, 343, 342, 131, 392, 390
 433, 428, 406, 403, 392, 390
 500, 486, 436, 435
 لغة 258, 160, 159, 146, 47, 36, 14, 348, 347, 346, 345, 342, 286
 359, 356, 353, 352, 351, 349
 391, 390, 385, 372, 364, 360
 406, 405, 395, 394, 393, 392
 433, 431, 428, 419, 418, 417
 487, 486, 485, 458, 457, 441
 494, 493, 492, 490, 489, 488
 526, 502, 501, 500, 499, 495

الحيص 336	686	.342, 314, 185, 159, 158, 152
مخاطب 343, 166, 131, 129, 124	الحمل والمبي 382, 355, 341	.373, 362, 361, 355, 354, 346
677, 463, 456, 368	الحجوس 259, 223	.441, 440, 439, 434, 391, 384
محرج العموم 427	الحوسية 478	.490, 487, 486, 470, 458, 452
محض 424, 381, 308, 302, 192	الحذنون 66	.690, 686, 677, 664, 520, 499
512, 482, 481, 441, 432	محرم 345, 334, 302, 291, 147, 146	الجار واخشفة 434, 342
محضصة 585, 461, 460, 437, 432	.418, 416, 409, 393, 380, 348	مجنهه 121, 110, 102, 13, 11, 10
637, 608	.616, 604, 581, 578, 463, 449	.268, 250, 248, 245, 228, 227
محصر 216, 143, 57, 53, 52, 44	724, 723, 694, 693, 692	.289, 287, 284, 277, 272, 269
.506, 468, 423, 401, 373, 240	الحزمية 83	.319, 317, 308, 299, 296, 293
582	الحسوسات 71, 70, 69, 68, 67, 44, 17	.340, 333, 330, 325, 323, 321
الحصر به 468	559, 305, 206, 202, 83	.479, 475, 472, 471, 374, 370
محظي 273, 245, 214, 184, 155, 108	الحسوسات القاهرة 67	.520, 515, 506, 501, 482, 481
.405, 370, 357, 296, 286, 285	محضلي علم العمه 5	.566, 555, 554, 534, 532, 527
.646, 637, 610, 591, 590, 481	الحظوظ 102, 101, 100, 99, 40, 11, 7	.595, 590, 588, 587, 579, 569
.659, 656, 655, 653, 652, 651	597, 521, 334, 148	.622, 607, 604, 602, 601, 596
.670, 669, 667, 666, 663, 660	محك العطر 84, 64, 60, 32, 15	.639, 638, 637, 627, 624, 623
697, 686, 684, 683, 682, 674	محكم 160, 83	.653, 651, 646, 645, 642, 640
محضه 357, 338, 333, 331, 133, 94	الحكوم عليه 79, 75, 59, 55, 54, 11	.664, 660, 659, 658, 656, 654
المحيل والمناسب 328	125	.675, 674, 670, 669, 667, 666
مدارك الأدلة 299, 297	الحكوم فيه 179, 128, 12	.690, 689, 681, 680, 679, 676
مدارك العقوب 350, 84, 17, 15, 14	محل 117, 110, 78, 70, 42, 27, 12	.698, 697, 696, 695, 694, 692
663, 642	.237, 235, 214, 194, 184, 121	.717, 712, 711, 709, 700, 699
مدارك العلم 206	.300, 267, 255, 254, 240, 239	724, 722
مدارك المثمرة للأحكام 641	.333, 332, 328, 321, 302, 301	المجنهه العلوي 645
مدارك اليقين 641, 201, 67	.466, 460, 444, 432, 377, 335	المجتهدين 13, 121, 235, 270, 277
مداهب 423, 288, 271, 262, 242, 96	.545, 530, 507, 506, 492, 474	.375, 340, 321, 319, 308, 293
.468, 465, 439, 426, 425, 424	.568, 566, 563, 558, 556, 548	.572, 570, 556, 555, 515, 506
.641, 598, 592, 584, 501, 481	.584, 584, 583, 582, 576, 572	.595, 591, 590, 588, 587, 583
709, 691, 669, 665, 660, 644	.599, 598, 597, 594, 588, 587	.657, 656, 651, 650, 638, 604
.108, 102, 99, 97, 91, 69, 66	.619, 618, 616, 612, 607, 601	.685, 682, 678, 670, 669, 664
.210, 202, 145, 124, 123, 112	.627, 625, 624, 623, 622, 620	727, 697, 689, 688, 686
.264, 259, 240, 239, 229, 228	.638, 637, 636, 634, 633, 631	المجمع عليه 301, 297, 236
.289, 288, 287, 285, 282, 280	.697, 691, 673, 669, 653, 646	المجموعون 273, 269
.296, 294, 293, 292, 291, 290	726, 724, 723, 722, 719, 718	مجمع 358, 357, 356, 355, 351, 341
.336, 332, 321, 319, 317, 297	محل اشك 432	.367, 365, 364, 363, 361, 360
.394, 393, 391, 381, 365, 361	محل تلفظ 432, 267	.445, 432, 382, 371, 369, 368
.423, 415, 414, 406, 401, 400	محمول 493, 491, 55, 50, 49	.521, 466, 456, 455, 451, 447

423, 422, 405, 403, 382, 376	441, 440, 438, 434, 429, 427	471, 465, 449, 441, 439, 424
464, 463, 461, 456, 439, 434	508, 492, 485, 484	503, 495, 493, 480, 478, 475
607, 583, 567, 545, 493, 492	مشروط 393, 307, 302, 301, 171, 168	584, 569, 566, 565, 559, 515
693, 647, 645, 636, 627, 625	566, 483, 413, 410	654, 653, 644, 638, 622, 589
720, 697, 694	منشقة 611, 599, 582, 403, 325	667, 666, 664, 660, 657, 655
المطابقة العامة 461	المشكاة 159	704, 702, 697, 680, 678, 676
مطلوب 44, 41, 36, 25, 20, 18, 17, 13	مشكل 490, 481, 294, 239, 110	722
116, 112, 104, 82, 80, 65, 55	604, 603	مدفوع الصحابي 465, 317
329, 194, 142, 131, 120, 119	مشهورات 72, 71	المرتد 407, 138
681, 679, 676, 659, 603, 583	مصالح 335, 334, 329, 328, 320, 93	المرتدات 478
معارضة 534, 481, 266, 263, 215, 73	593, 586, 582, 338, 337, 336	مرسل الصحابي 255
716, 634, 596, 588, 585, 543	675, 662, 649, 632, 599, 597	مريض 282, 145, 144, 142, 108, 13
726	677	519, 455, 454, 453, 380, 336
معاصي 415, 411, 386, 266, 235, 8	مصالح الخلق 662, 329	626
655	انصاف 543, 537, 217, 196, 153	مسارح النظر 5
معاملات 419, 329, 257, 238, 140	546	مسافر 454, 453, 147, 146, 145, 144
586, 558	المصلحة الدنيوية 388	693, 518
المعاني المفردة 45	المصلحة للمصلحة 327	مسألة اعنة 659, 542, 276, 275
لمعتزلة 102, 98, 96, 86, 81, 80, 38	المصوبة 690, 676, 659, 569	المان 69
134, 123, 122, 117, 115, 113	لمصوب 534, 532, 515, 245, 102	المستحب 522
174, 173, 172, 171, 165, 135	652, 648, 637, 569, 566, 554	المسحبات 35
385, 384, 367, 358, 347, 245	666, 660, 659, 657, 655, 653	استعني 708, 665
413, 412, 411, 410, 393, 392	690, 676, 670, 667	مسند الإجماع 287, 259
655, 652, 531, 415, 414	مصاف 683, 633, 625, 453, 404, 28	مسند قاطع 266
معجزة 213, 197, 155, 96, 95, 65, 8	مصاف إليه 28	مسكوب 645, 633, 600, 80
324, 310, 306, 279, 218, 217	مضمهر 255	مسكوب عنه 500, 499, 422, 351
654, 653, 533, 515, 514, 437	مطابقين 443, 46, 38, 33	570, 565, 564, 557, 540, 508
703, 663, 656	مطالبه 434	573, 571
معنوم 131, 128, 127, 56, 36, 28	لمطالبه 596, 580, 434, 407, 58, 57	المشاهدات بباطه 67
422, 368, 280, 265, 166, 135	مطرود ومعكس 23	مشبهه 211
587, 526	مطموم 534, 329, 256, 75, 60, 59, 55	مشترك 37, 35, 34, 33, 32, 26, 25, 24
معنور 653, 336, 273, 245, 184, 95	680, 607, 559, 558, 535	144, 140, 102, 63, 49, 48, 41
655	مطلق 90, 72, 53, 48, 47, 46, 29, 9	351, 314, 258, 164, 158, 152
معرفه 25, 18, 17, 16, 14, 13, 10, 7	111, 110, 107, 106, 105, 91	390, 389, 388, 384, 372, 354
69, 41, 37, 36, 34, 32, 30, 28	166, 154, 131, 121, 120, 114	426, 423, 402, 400, 393, 392
137, 96, 95, 94, 93, 88, 82, 70	242, 199, 180, 175, 169, 167	452, 451, 436, 434, 432, 427
203, 195, 192, 187, 140, 139	254, 253, 248, 247, 245, 244	685, 518, 458, 453
240, 238, 235, 228, 227, 216	368, 367, 358, 317, 296, 265	مشرك 426, 423, 422, 402, 369, 169

المسندات القطعية 637	127, 131, 132, 137, 139, 140,	248, 249, 253, 254, 259, 273,
مصر 32, 17, 9, 7	141, 142, 145, 155, 160, 161,	283, 290, 304, 305, 323, 325,
مصريون 673	165, 166, 167, 169, 170, 173,	343, 352, 363, 380, 384, 412,
المفكرة 79, 67, 54, 52	176, 181, 205, 236, 240, 242,	426, 444, 474, 480, 481, 505,
مفهوم 7, 13, 30, 47, 49, 50, 89, 131,	243, 248, 250, 251, 252, 253,	507, 517, 523, 536, 545, 569,
161, 164, 179, 180, 181, 188,	258, 261, 268, 279, 288, 299,	609, 615, 616, 625, 632, 641,
260, 271, 340, 351, 368, 400,	310, 319, 327, 328, 330, 345,	642, 643, 644, 652, 653, 656,
427, 430, 433, 436, 437, 451,	350, 352, 360, 362, 373, 372,	671, 677, 687, 699, 700, 703,
462, 496, 498, 499, 503, 504,	377, 384, 385, 386, 389, 393,	705, 707, 708, 715, 721,
507, 508, 509, 510, 511, 512,	399, 404, 405, 410, 415, 418,	معرفة الركبات 18
513, 544, 545, 546, 564,	419, 422, 423, 424, 428, 430,	معصوم 212, 213, 233, 334, 541,
565, 569, 588, 643, 682, 685,	435, 439, 440, 443, 450, 451,	553, 554, 567, 658, 706,
686	453, 461, 464, 468, 472, 486,	معصية 95, 101, 115, 118, 174, 234,
معهوم القلب 513, 507	487, 509, 524, 527, 530, 533,	285, 290, 292, 523, 533, 567,
معهوم لوافقة 498	534, 545, 549, 553, 561, 569,	671
المفوضة 675, 542, 539, 237	571, 572, 574, 575, 584, 585,	معقول 7, 11, 13, 24, 53, 96, 103,
معاصد 5, 45, 115, 328, 336, 338,	589, 590, 593, 594, 595, 597,	105, 116, 120, 131, 327, 340,
364, 564, 600, 643, 722	598, 599, 600, 602, 604, 606,	416, 461, 468, 562, 679, 680,
معاصد الشرع 722, 600, 338, 336	607, 608, 609, 610, 611, 617,	692, 696
مقبول 236, 244, 250, 252, 255, 269,	618, 619, 622, 623, 627, 630,	معقول النص 468, 327
372, 373, 418, 583, 587, 597,	631, 642, 660, 661, 670, 672,	معلوم 25, 28, 36, 39, 55, 74, 79, 81,
121, 166, 379, 545, 589	678, 680, 681, 685, 694, 696,	95, 129, 130, 139, 158, 167,
معصى 12, 107, 114, 115, 120, 134,	699, 715, 723, 725	180, 192, 201, 204, 208, 215,
180, 181, 359, 389, 391, 400,	معيار العلم 15, 21, 32, 60, 64, 84,	219, 220, 231, 237, 249, 263,
445, 446, 495, 562	معين 42, 46, 75, 102, 104, 111, 172,	266, 298, 307, 310, 351, 368,
مقتضيات العموم 450	188, 328, 330, 331, 336, 337,	392, 401, 406, 410, 412, 420,
مقدم 196, 601	338, 389, 393, 427, 429, 447,	422, 441, 472, 490, 500, 503,
معدلات 44, 65, 66, 69, 71, 72, 80,	449, 525, 540, 569, 572, 588,	526, 528, 543, 547, 556, 557,
568, 622, 711	653, 656, 657, 658, 659, 660,	564, 573, 581, 597, 608, 612,
معدلات ببقية 65, 66, 71	663, 664, 676, 677, 678, 681,	652, 653, 677, 706, 707, 720,
مقدمة 6, 15, 30, 45, 49, 57, 58, 61,	682, 690, 694, 697, 708, 709,	721, 722
63, 65, 75, 100, 197, 203, 341,	معني 221, 227, 228, 236, 238, 377,	المسوية 554
350, 422, 452, 514, 526, 527,	556, 564, 644, 645, 694, 695,	معنى 6, 7, 16, 17, 20, 25, 28, 29, 30,
550, 573, 587, 642, 716	703, 706, 707, 708, 709	33, 37, 38, 39, 41, 42, 43, 45,
المقصود الأصلي 24	426, 47, 30, 29, 28, 17, 362, 426,	46, 48, 49, 51, 53, 54, 55, 60,
مقصود الشرع 135, 328, 331, 334,	427, 438	65, 69, 70, 75, 81, 86, 93, 95,
408, 337	المسندات 637, 638	97, 99, 101, 102, 106, 107, 108,
مقد 10, 11, 13, 38, 39, 228, 277,	المسندات الطبية الاجتهادية 637	109, 110, 111, 112, 113, 122,

.528, 523, 522, 493, 463, 461
 .624, 614, 592, 577, 535, 531
 .719, 694, 693, 692, 663, 627
 726, 725
 .507, 500, 128, 59, 20, 16 موصوف
 642
 .350, 344, 271, 74, 46, 42, 24 موضوع
 .400, 394, 391, 355, 353, 352
 .424, 423, 419, 418, 404, 402
 .677, 492, 461, 440, 433, 426
 687, 686, 685, 682, 678
 701, 543, 540, 313, 229 ميراث الحد
 ن
 477, 382, 379, 336, 148, 90 نادر
 .186, 185, 184, 182, 168, 164 ناسخ
 .192, 191, 190, 189, 188, 187
 .466, 278, 273, 204, 195, 194
 716, 712, 643, 493, 480
 610, 145, 127, 126, 11, ناسي
 .305, 304, 303, 301, 300, 157 نافي
 614, 307, 306
 .186, 124, 96, 95, 90, 88, 65, 8 نبي
 .218, 217, 216, 215, 211, 190
 .264, 254, 245, 225, 222, 221
 .325, 315, 311, 298, 280, 265
 .408, 377, 370, 369, 367, 352
 .432, 431, 417, 414, 411, 409
 .449, 448, 447, 443, 442, 437
 .467, 464, 460, 454, 453, 451
 .515, 510, 503, 500, 469, 468
 .537, 521, 520, 519, 518, 517
 .550, 548, 544, 542, 539, 538
 .563, 558, 556, 555, 554, 553
 .629, 608, 587, 586, 577, 567
 .660, 654, 649, 648, 647, 646
 .701, 693, 683, 682, 677, 661
 719, 718, 717, 716, 715, 707

.629, 628, 616, 601, 599, 594
 .530, 529, 528, 527, 327, 104 ساط
 .548, 546, 545, 541, 536, 535
 .565, 559, 554, 553, 552, 550
 .601, 597, 582, 581, 573, 572
 .619, 618, 616, 604, 603, 602
 .684, 683, 676, 675, 674, 671
 696, 686, 685
 676, 546, 536 ساط الأحكام
 671, 670, 626, 596, 579 ساطرة
 130 ساقصة محكمة
 248 السولة
 .388, 114, 111, 100, 40, 11 مندوب
 520, 444, 397, 396, 390
 77 مدور
 .181, 174, 171, 169, 168, 147 منسوخ
 .190, 189, 187, 186, 185, 182
 .480, 296, 230, 195, 194, 192
 643, 635, 503, 502, 493
 13 مصفيه
 63, 54, 53, 16 مصفون
 .445, 355, 271, 193, 186, 179 مصوي
 .496, 495, 494, 487, 469, 450
 .512, 508, 500, 499, 498, 497
 677, 571, 570, 540
 340, 202, 190 منطرم
 631, 582, 558, 560, 234, 15 منهاج
 675, 608, 603, 528, 379, 368 مهر
 686, 364, 352 مواصعة
 .166, 145, 140, 108, 95, 42 موت
 .215, 212, 211, 206, 185, 167
 .291, 286, 285, 282, 281, 280
 .583, 571, 413, 412, 335, 302
 625, 609
 .96, 95, 83, 76, 72, 70, 69 موجب
 .141, 138, 128, 120, 110, 104
 .399, 335, 297, 239, 188, 147
 .448, 412, 405, 403, 402, 400

.701, 697, 695, 657, 643, 304
 704, 703
 416, 414, 410, 367, 172, 154 مقب
 545, 493
 635 مقبس
 371, 313 مكتب
 382, 380, 379 مكتبة
 .226, 216, 215, 208, 202, 69 مك
 661, 656, 277
 .116, 102, 100, 92, 40, 11 مكروه
 121, 120, 119
 .100, 86, 41, 40, 11, 9, 8, 6 مكتب
 .125, 112, 109, 108, 106, 104
 .148, 143, 139, 135, 129, 127
 .232, 187, 185, 174, 173, 169
 .480, 463, 454, 410, 310, 254
 .677, 665, 619, 532, 529, 496
 715, 706, 696, 690, 685
 558, 533, 487, 256 مكبل
 588, 583, 582 ملاتم
 .152, 141, 125, 94, 89, 87, 13 ملك
 .386, 352, 300, 255, 233, 207
 .547, 518, 495, 446, 417, 416
 691, 684, 625, 624, 577, 565
 .233, 167, 153, 141, 99, 98, 97 ملك
 .478, 436, 380, 352, 320, 305
 .650, 625, 623, 598, 509, 498
 692, 684
 147 الملل المسوخة
 130 تمتع للمفسدة
 234, 208, 151, 126, 125 ميمز
 .582, 580, 497, 330, 329, 328 مناسب
 .593, 592, 591, 587, 584, 583
 .600, 599, 598, 597, 595, 594
 .622, 619, 606, 604, 602, 601
 632, 629
 .582, 581, 580, 579, 487, 329 مناسبة
 .593, 592, 588, 587, 585, 583

- 111, 109, 108, 107, 106, 105
119, 117, 116, 115, 114, 112
145, 144, 142, 129, 124, 123
222, 220, 186, 179, 177, 176
348, 336, 299, 297, 280, 258
383, 378, 377, 376, 371, 368
409, 408, 406, 397, 393, 390
444, 428, 427, 414, 412, 410
517, 505, 489, 483, 466, 450
531, 528, 522, 521, 519, 518
600, 599, 549, 546, 536, 535
672, 653, 643, 622, 609, 604
692, 681, 680, 679, 676, 674
725, 706, 703, 701, 696, 693
لواجب الأول 408, 129
لواحد الجبر 111, 106, 102, 101
410, 406
لواجب المصنق 186, 105
لواحد المربع 142, 107, 105, 101
376
لواحد بالعين 116
لواحد بالنوع 116, 115
واضح 513, 505, 269, 67
لواقفيه 441, 427, 426, 423, 405, 400
506, 490, 489, 471, 466
وجه استدليل 434, 81, 80, 79
وجوب 101, 100, 96, 95, 93, 10, 9
109, 108, 107, 105, 104, 103
133, 129, 124, 116, 112, 111
143, 141, 140, 139, 138, 136
176, 174, 171, 158, 147, 144
220, 219, 190, 187, 183, 177
231, 230, 228, 227, 222, 221
297, 289, 286, 275, 268, 232
307, 303, 301, 300, 299, 298
376, 368, 319, 318, 317, 312
387, 384, 383, 382, 378, 377
394, 393, 392, 391, 390, 388
561, 547, 534, 518, 511, 509
615, 608, 600, 599, 579, 571
669, 669, 668, 645, 629, 619
718, 695, 687, 685, 684, 682
726
المنكبة 456, 438, 435, 426
المنكبة لأول 57
نقط التعانيد 63
نقط التلازم 61
المنكبة 560
نهي 118, 116, 115, 112, 102, 12, 119, 113, 123, 122, 121, 120, 119, 174, 173, 172, 164, 146, 134, 271, 266, 225, 187, 186, 182, 383, 382, 365, 361, 355, 341, 395, 393, 392, 391, 389, 388, 404, 404, 403, 402, 398, 396, 421, 420, 419, 418, 417, 416, 464, 463, 462, 449, 448, 427, 562, 556, 550, 524, 504, 482, 697, 676, 675, 674, 661, 650, 705
المنكبة على المنكبة 392
نوع 125, 116, 115, 37, 29, 27, 21, 326, 319, 179, 142, 140, 132, 528, 522, 489, 487, 438, 401, 578, 574, 572, 571, 570, 546, 664, 616, 615, 609, 601, 581, 671, 667
نوع الأنواع 21
نوم 570, 539, 335, 276, 126, 118, 106, 117, 134, 361, 412, 561, 623, 622, 621, 612, 610, 594, 722, 624
و
واجب 62, 42, 41, 40, 32, 11, 10, 8, 104, 103, 102, 101, 100, 86, 77
362, 81, 78, 77, 76, 75, 74, 71
440
العلم الأول 78, 76, 75, 60, 59
نفس 622, 447, 106, 61
نفس 113, 97, 76, 70, 63, 60, 59, 56
264, 243, 222, 151, 150, 120
303, 299, 298, 288, 281, 269
319, 308, 307, 306, 305, 304
372, 360, 359, 358, 357, 323
420, 419, 403, 401, 400, 382
455, 446, 445, 438, 435, 426
501, 500, 499, 498, 476, 456
509, 507, 505, 504, 503, 502
526, 517, 516, 515, 512, 511
573, 557, 555, 551, 544, 527
642, 623, 615, 614, 601, 581
682, 681, 678, 676, 657, 656
726, 724, 721, 712, 711, 686
العلم الأصلي 303, 298, 150, 113
656, 642, 614, 557, 551, 308
724, 711, 681
نفس الصفحة 359
نفس الكمال 359
العلم والاثبات 502, 305, 281, 269, 60
712, 686, 544, 511, 504
نقص 435, 318, 223, 216, 89, 60, 30
592, 589, 550, 546, 510, 436
624, 623, 622, 621, 620, 593
697, 696, 695, 658, 651, 625
نقص الاجتهاد 695
العلم 390, 262, 251, 197, 195, 4
716, 658, 554, 485, 467, 391
المنكبة 55
نكح 239, 180, 148, 140, 74, 56, 7
334, 330, 329, 293, 259, 240
375, 374, 367, 359, 358, 335
420, 419, 418, 382, 379, 376
502, 493, 478, 475, 452, 442

وهم 21، 39، 69، 70، 71، 73، 87، 90،
91، 92، 93، 110، 112، 126، 155،
157، 170، 172، 198، 207، 210،
213، 222، 226، 227، 230، 237،
239، 241، 256، 267، 269، 275،
280، 286، 289، 302، 319، 323،
325، 328، 332، 375، 381، 392،
398، 443، 450، 451، 457، 463،
479، 505، 513، 556، 568، 584،
585، 586، 590، 595، 616، 700،
701، 709، 718

ي

يأثم 149، 646، 656، 663، 664، 669،
671، 677
اليتميم 381، 497
يعين 57، 65، 66، 67، 68، 70، 73،
201، 205، 209، 303، 308، 331،
336، 482، 496، 528، 534، 535،
599، 699

595، 596، 597، 602، 603، 604،
605، 606، 607، 619، 622، 627،
665، 666، 678، 679، 683، 724،
725
الوصف الذاتي 88
وصف السبب بالصحة 141
وصف السبب بالصحة والبطالة والمصاد
141
وصف المباداة بالأداء، والفناء والإعادة 142
الوصف بنسب 497
وضوء 109، 135، 136، 147، 196،
276، 290، 358، 359، 519، 594،
612، 621، 718، 726
الوعد والوعيد 160، 365، 367، 427،
وقائع 202، 205، 207، 222، 223،
252، 313، 324، 370، 445، 449،
543، 547، 553، 557، 658، 678
وقف 25، 96، 97، 99، 106، 160،
362، 363، 391، 405، 424، 425،
427، 433، 457، 500، 506

395، 396، 397، 398، 399،
400، 401، 404، 405، 406، 407،
408، 409، 410، 411، 413، 418،
421، 433، 434، 455، 466، 475،
497، 515، 516، 517، 520، 521،
522، 524، 530، 548، 567، 572،
573، 575، 594، 607، 614، 617،
621، 631، 635، 652، 653، 657،
670، 679، 692، 693، 694، 696،
697، 698، 700، 704، 713، 725،
726
الوجود لطلاق لا يعم 403
وجوه 141، 190، 279، 388، 391،
430، 447، 518، 577، 600
وصف 3، 16، 18، 20، 23، 26، 37، 51،
59، 79، 88، 104، 110، 115، 119،
120، 121، 123، 141، 142، 281،
363، 394، 442، 464، 470، 497،
500، 506، 512، 513، 518، 530،
548، 569، 575، 576، 577، 578،
579، 589، 590، 592، 593، 594،

**فهرس يشتمل على قواعد أصولية وفقهية
أوردها الغزالي أو ناقشها في المستصفى
مشار إليها بأرقام الفقرات،**

رقم الفقرة	
60	لَا حُكْمَ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرَائِعِ.
184	الْمَعْصُومُ مُضْمُونٌ.
242	إِذَا اخْتَلَفَتِ الْأَصْطِلَاحَاتُ فَيَجِبُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَحْتَلَفَ الْحُدُودُ.
406	لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ كُلُّ شَيْئَيْنِ يُعْهَمُ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ أَنْ تُخَرَّ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ.
417	اِتِّعَاءُ الْأَخْصِ لَا يُوجِبُ اِتِّعَاءَ الْأَعْمِ وَلَا ثُبُوتَهُ.
417	اِتِّعَاءُ الْأَعْمِ يُوجِبُ اِتِّعَاءَ الْأَخْصِ بِالضَّرُورَةِ.
417	ثُبُوتُ الْأَخْصِ بِالضَّرُورَةِ يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَعْمِ.
417	ثُبُوتُ الْأَعْمِ لَا يُوجِبُ ثُبُوتَ الْأَخْصِ.
417	يُسْفَى أَنْ لَا يَكُونَ الْمَلُومُ أَعْمَ مِنَ اللَّارِمِ، بَلْ إِمَّا أَخْصَ أَوْ مُسَاوِيًا.
452	لَا يَنْخَصِرُ الْعَدَدُ الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ فِي عَدَدٍ.
603	الْأَفْعَالُ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ عَلَى الْإِبَاحَةِ.
718	مَعْنَى الْمَنَاحِ رَفْعُ الْحَرَجِ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفَرْجِ، وَذَلِكَ ثَابِتٌ قَبْلَ السَّمْعِ. فَمَعْنَى إِبَاحَةِ الشَّرْعِ شَيْئًا: أَنَّهُ تَرَكَهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ وُرُودِ السَّمْعِ، وَلَمْ يُغَيِّرْ حُكْمَهُ، فَكَانَ كُلُّ مَا لَمْ يُثَبِّتْ تَحْرِيمَهُ وَلَا وَجُوبَهُ بَقِيَ عَلَى النَّفْيِ الْأَصْلِيِّ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْمَنَاحِ.
788	تَكْلِيفُ النَّاسِي وَالْعَاقِلِ عَمَّا يُكَلِّفُ مُحَالٌ.
829	أَهْوَنُ الصَّرَرَيْنِ بَصِيرٌ وَاجِبٌ وَطَاعَةٌ بِالْإِصَافَةِ إِلَى أَعْظَمِهِمَا.
831	الضَّمَانُ لَا يَسْتَدْعِي الْعُدْوَانَ.
881	أَنْ نَضَبَ الْأَسْنَابِ أَسْبَابًا لِلْأَحْكَامِ أَيْضًا حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ.
892	وَالْعَاسِدُ مُرَادِفٌ لِلْبَاطِلِ فِي أَصْطِلَاحِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَصِيَّ اللَّهِ عَنْهُ، فَالْعَقْدُ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا بَاطِلٌ، وَكُلُّ بَاطِلٍ فَاسِدٌ.
952	الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْأَحْكَامِ عِنْدَ اِتِّعَاءِ السَّمْعِ.
995	الاجْتِهَادُ لَا يَنْطَرُقُ إِلَى أَصْلِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا هُوَ مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ مَكْتُوبٌ بِخَطِّهِ، فَلَا اجْتِهَادَ فِيهِ يَنْطَرُقُ إِلَى تَعْيِينِ مَوْضِعِهِ، وَأَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ مَرَّةً أَوْ مَرَّاتٍ.
999	الْقَاطِطُ الْقَرْبُ تَشْتَمِلُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.
1134	الْقُرْآنُ لَا يَنْسَحُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ.

- 1154 ليس من شرط النسخ إثبات بدل غير المسحوح.
- 1195 لا يجوز نسخ المتواتر بخبر الواحد.
- 1218 يجوز نسخ القرآن بالسنة، والسنة بالقرآن، لأن الكل من عند الله عز وجل.
- 1231 الإجماع لا ينسخ به إذ لا نسخ بعد انقطاع الوحي.
- 1240 لا يجوز نسخ النص الفاطمي المتواتر بقياس المعلوم بالظن والاجتهاد على اختلاف مراتبه جلياً كان أو خفياً.
- 1252 الإجماع على بطلان كل قياس مخالف للنص.
- 1252 دلالة النص قاطع في المنصوص، ودلالة الأصل على الفرع مظنون.
- 1351 ما أخبر عنه عدد التواتر فإنه يجب تصديقه ضرورة.
- 1391 خبر الواحد لا يعيد العلم.
- 1393 العمل بخبر الواحد فمعلوم الوجوب، بدليل قاطع.
- 1412 لا يستعين التعبد بخبر الواحد عقلاً، ولا يجب التعبد به عقلاً، وأن التعبد به واقع سماعاً.
- 1506 المفتي المجهول الذي لا يدرى أنه بلغ رتبة الاجتهاد أم لا، لا يجوز للعامي قبول قوله.
- 1559 إذا تعارض الخبر والتعديل قدمنا الجرح.
- 1579 كل مجتهد مصيب.
- 1607 انفراد الثقة بزيادة في الحديث عن جماعة النقلة مقبول.
- 1618 المرسى مقبول عند مالك وأبي حنيفة والجمهور، ومردود عند الشافعي والفاصي.
- 1639 خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول.
- 1644 ليس علة الإشاعة عموم الحاجة أو ندورها، بل علة التعبد والتكليف من الله.
- 1663 الكثرة إما تؤثر عند تعارض الأشياء والدواهي والصورف.
- 1693 العادة تقتضي إنكار إثبات أصل قاطع يحكم به على القواطع بخبر غير معلوم الصحة، فعلمنا بالعادة كون الخبر مقطوعاً به، لا بالإجماع. والعادة أصل يستعاد منها معارف، فإن بها يعلم بطلان دعوى معارضة القرآن وأندراسها، وبها يعلم بطلان دعوى نص الإمامة.
- 1721 كل مجتهد مقبول الفتوى، فهو من أهل الحل والعقد قطعاً. ولا بد من موافقه في الإجماع.
- 1737 المجتهد المبتدع إذا خالف لم تنعقد الإجماع دونه إذا لم تكفر.
- 1737 خلاف المجتهد الفاسق معتبر.
- 1758 الإجماع من لاكثر ليس بحجة مع مخالفة الأقل.
- 1820 الإجماع: اتفاق فتوى الأمة في المسألة، في لحظة واحدة، انقراض عليه العصر أو لم ينقرض، أفتوا عن اجتهاد أو عن نص، مهما كانت الفتوى نطقاً صريحاً.
- 1823 إذا أفتى بعض الصحابة بفتوى، وسكت الآخرون، لم ينعقد الإجماع.
- 1842 إذا انعقد كلمته الأمة، ولو في لحظة، انعقد الإجماع. ووحشت عصمتهم عن الخطأ.
- 1863 يجوز انعقاد الإجماع عن اجتهاد وقياس، ويكون حجة.

- 1875 الإجماع مُتَعَدٍّ عَلَى جَوَازِ مُخَالَفَةِ الْمُحْتَجِدِ؟
- 1875 الخطأ في الاجتهاد جائز؟
- 1893 إِذَا اتَّفَقَ التَّائِبُونَ عَلَى أَحَدِ قَوْلَيْ الصَّحَابَةِ لَمْ يَصِرِ الْقَوْلُ الْآخَرُ مَهْجُورًا، وَلَمْ تَكُنِ الذَّاهِبُ إِلَيْهِ حَارِقًا لِلْإِجْمَاعِ.
- 1914 إِذَا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَنِ اجْتِهَادِ جَارٍ لِمَنْ بَعْدَهُمُ الْخِلَافَ، بَلْ جَارٍ لَهُمُ الرَّجُوعُ، فَإِنْ مَا قَالُوهُ كَانَ حَقًّا مَا دَامَ ذَلِكَ الْاجْتِهَادُ بَاقِيًا، فَإِذَا تَغَيَّرَ تَغَيَّرَ الْفَرَضُ، وَانْكَلَّ حَقًّا.
- 1915 إِذَا اخْتَلَفُوا عَنِ اجْتِهَادِ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْقَوْلِ الثَّانِي. فَيَصِيرُ جَوَازُ الْمُصْبِرِ إِلَيْهِ أَمْرًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفِيدَ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْاجْتِهَادِ.
- 1918 الإجماع لا يثبت بخبر الواحد.
- 1946 لا حُجَّةَ فِي اسْتِصْحَابِ الْإِجْمَاعِ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ.
- 1954 «أَصْلُ أَنْ كُلُّ مَا نُسِّتَ دَامَ إِلَى وَحْدِهِ قَاطِعٌ، فَلَا يَحْتَاجُ الدَّوَامُ إِلَى دَلِيلٍ فِي نَفْسِهِ، بَلِ الثَّبُوتُ هُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الدَّلِيلِ
- 1964 الْأَصْلُ فِي مِطْرَةِ الْآدَمِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ نَبِيًّا.
- 1968 التَّقْلِيدُ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ.
- 2060 لَوْ تَعَارَضَ قِيَاسَانِ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَعَ أَحَدِهِمَا، فَيَحُوزُ لِلْمُحْتَجِدِ أَنْ غَلَبَتْ عَلَى طَنْهِ التَّرْجِيحُ يَقُولُ لَصَحَابِي.
- 2071 لا ترجيح إلا بقوة الدليل.
- 2152 إِذَا تَعَارَضَ شَرَانِ أَوْ ضَرَرَانِ، فَصَدَّ الشَّرُّ دَفْعَ أَشَدِّ الضَّرَرَيْنِ وَأَعْظَمَ الشَّرَّيْنِ.
- 2164 عِنْدَ تَعَارُضِ مُضِلِّينِ وَمَقْصُودَيْنِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَجِبُ تَرْجِيحُ الْأَقْوَى.
- 2315 إِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَالْلَفْظُ لِلْحَقِيقَةِ، إِلَى أَنْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَجَازَ.
- 2337 لَا يَحُوزُ تَأْخِيرُ النَّيِّازِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.
- 2357 يَحُوزُ الْخَطَأُ مَحْمَلٌ يُفِيدُ فَائِدَةً مَا.
- 2491 مَا يُعْرَفُ بِاسْتِقْرَاءِ اللَّغَةِ، وَتَصْنِغِ وَحْوِهِ الْإِسْتِعْمَالِ، أَقْوَى مِمَّا يُعْرَفُ بِالنَّقْلِ الصَّرِيحِ.
- 2562 الْفَيَاسُ بِاطْلٍ فِي اللَّعَابِ لِأَنَّهَا تَثْبُتُ تَوْقِيفًا.
- 2634 الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ.
- 2664 لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةِ الْمَأْمُورِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا مُجَزَّأً
- 2666 إِذَا تَعَارَضَ فِيهِ عَرَفُ الشَّرْعِ وَالْوَضْعِ، فَيَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ الْوَضْعِ.
- 2666 الْأَصْلُ أَنَّ الْأِسْمَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّفْظِيِّ، إِلَّا مَا صَرَفَهُ عَنْهُ عَرَفُ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الشَّرْعِ.
- 2666 الْأَصْلُ أَنَّ الْأِسْمَ لِمَوْضُوعِهِ اللَّفْظِيِّ.
- 2668 «النَّهْيُ يُضَادُّ كَوْنَ الْمُنْهَى عَنْهُ قُرْبَةً وَطَاعَةً، لِأَنَّ الطَّاعَةَ عِبَارَةٌ عَمَّا يَرِيقُ الْأَمْرُ، وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مُتَضَادَّانِ

- 2749 كَوْنُ ارْتِفَاعِ الْخَرَجِ مَعْلُومًا مِنْ صِبْغَةِ الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ أَوْ النَّدْبِ. وَكَوْنُ الْوَاحِدِ مُسْتَيْقِنًا مِنْ لَعْنِ النَّاسِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي النَّاقِي. وَكَوْنُ النَّدْبِ مُسْتَيْقِنًا مِنْ الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْوُجُوبِ. وَكَوْنُ الْعُقْلَةِ الْوَاحِدَةِ مُسْتَيْقِنَةً فِي الْأَمْرِ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي الْكُفَرِ، وَكَوْنُ الْبِدَارِ مَعْلُومًا فِي الْأَمْرِ، لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مَجَازًا فِي التَّرَاخِي.
- 2795 تَرْكُ الْأَسْتِفْصَالِ مَعَ تَعَارُضِ الْأَحْوَالِ يَدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ.
- 2796 وَرُودُ الْعَامِّ عَلَى سَبَبٍ خَاصٍّ لَا يُسْقِطُ دَعْوَى الْعُمُومِ.
- 28.0 الْمُقْتَصَى لَا عُمُومَ لَهُ. وَإِنَّمَا الْعُمُومُ لِلْأَلْفَاظِ لَا لِلْمَعْنَى.
- 2829 إِذَا تَعَارَضَ الْإِحْتِمَالَاتُ لَمْ يُمْكِنْ إِثْبَاتُ الْعُمُومِ بِالنَّوْهِمِ.
- 2833 لَا يُمْكِنْ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي وَاقِعَةٍ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، قَضَى فِيهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُكْمٍ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ حُكْمَهُ أَيْضًا، إِذَا أُمِكنَ اخْتِصَاصُ الْعِلَّةِ بِصَاحِبِ الْوَاقِعَةِ.
- 2866 الْأَصْلُ اتِّبَاعُ عُمُومِ اللَّفْظِ.
- 2961 وَدَلِيلُ الْعُقْلِ لَا يَحْجُزُ أَنْ يُقَابَلَ النُّطْقُ الصَّرِيحُ مِنَ الشَّارِعِ، لِأَنَّ الْأَدْلَةَ لَا تَعَارُضُ.
- 2991 كُنْ مَا دَلَّ الْعُقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ، إِذِ الْأَدْلَةُ الْعُقْلِيَّةُ يَسْتَحِيلُ نَسْخُهَا وَتَكَادُهَا. فَإِنْ وَرَدَ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ عَلَى خِلَافِ الْعُقْلِ، فَإِنَّمَا أَنْ لَا يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، فَيَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مُتَوَاتِرًا، فَيَكُونَ مُؤَوَّلًا، وَلَا يَكُونُ مُتَعَارِضًا. وَأَمَّا نَصُّ مُتَوَاتِرٍ لَا يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ وَالنَّوْأِيلَ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ دَلِيلِ الْعُقْلِ، فَدَلِكُ مَحَالٌ.
- 2991 كُلُّ مَا دَلَّ الْعُقْلُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَيْسَ لِلتَّعَارُضِ فِيهِ مَجَالٌ.
- 3268 الْأَصْلُ فِي الْأَعْمَالِ نَفْيُ الْحَرَجِ، فَيَبْقَى عَلَى مَا كَانَ قُلُّ الشَّرْعِ
- 3326 لَا يَحْجُزُ التَّعَارُضُ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ.
- 3384 مَنْ أَوْجِبَ الصَّلَاحَ لَا يُوجِبُ الْأَصْلَحَ.
- 3398 الْيَقِينُ لَا يَرْفَعُ بِالشَّكِّ الطَّارِئِ.
- 3405 الْاجْتِهَادُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْحُكْمِ صَرُورَةٌ. أَمَّا فِي تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ فَلَا.
- 3592 أَصْلُ تَغْلِيلِ الْحُكْمِ. وَإِثْبَاتُ عَيْنِ الْعِلَّةِ وَوَضْعُهَا، فَلَا يُمْكِنُ إِلَّا بِالْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ.
367. الْمُؤَثَّرُ مَقْبُولٌ بِأَتَمِّ الْقَائِلِينَ بِالنِّقَاسِ.
- 3686 مَنْ بَنَى أَمْرَهُ فِي الْعَامَلَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَلَى الْوَهْمِ سَفَهَ فِي عَقْلِهِ، وَمَنْ بَنَاهُ عَلَى الظَّنِّ كَانَ مَعْدُورًا.
- 3706 الدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ عِلَّةِ الْأَصْلِ سَلَامَتُهَا عَنْ عِلَّةٍ تَعَارَضَتْ تَقْتَضِي نَقِيضَ حُكْمِهَا.
37. > إِذَا تَعَارَضَتِ الْإِحْتِمَالَاتُ فَلَا مَعْنَى لِلْحُكْمِ.
- 3724 الْأَطْرَادُ الَّذِي هُوَ أَوْصَابُ الْعِلَلِ، وَأَضْعَفُهَا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّحَّةِ.
- 3815 مَا اسْتَنْبَيَّ عَنْ قَاعِدَةٍ عَامَّةٍ وَخُصِّصَ بِالْحُكْمِ، وَلَا يُغْفَرُ مَعْنَى التَّخْصِصِ؛ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.
- 3823 الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَنْفَعَةُ الْمُسْتَنْفَعَةُ الَّتِي لَا تُغْفَرُ مَعْنَاهَا، لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا.
- 3824 الْقَوَاعِدُ الْمُتَبَدِّئَةُ الْعِدْبَةُ الطَّيْرُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا
- 3846 الْحُكْمُ الْعُقْلِيُّ وَالْإِسْمُ اللَّغَوِيُّ لَا يَنْبَغُ بِالنِّقَاسِ.

- 3848 مَا تَعَمَّدَ فِيهِ بِالْعَلَمِ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ بِالْقِيَاسِ.
- 3846 الْحُكْمُ الْعَقْلِيُّ وَالْأَسْمُ اللَّغَوِيُّ لَا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ.
- 3855 كُلُّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ أَمَكَّنَ تَعْلِيلَهُ فَالْقِيَاسُ جَارٍ فِيهِ
402. الْعَدَالَةُ شَرْطُ الْقَبُولِ لِلْفَتَوَى، لَا شَرْطُ صِحَّةِ الْجَهْدِ.
- 4032 الْعَقْلُ: نَعْنِي بِهِ مُسْتَنَدَ النَّقْيِ الْأَصْلِيِّ لِلْأَحْكَامِ، فَإِنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى نَقْيِ الْخَرَجِ فِي الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، وَعَلَى نَقْيِ الْأَحْكَامِ عَنْهَا فِي صُورٍ لَا نَهَايَةَ لَهَا، إِلَّا مَا اسْتَنْتَهَ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، فَالْمُسْتَنْتَاهُ مَحْضُورَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً.
- 4068 الْأَجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ مُحَالٌ.
- 4153 حَسَمَ الذَّرَائِعَ مَقْطُوعٌ بِهِ.
- 4167 كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنَّاتِ مُضَيِّبٌ.
- 4180 لَا يَتَصَوَّرُ فِي الْأَدِلَّةِ الْمُطْمَئِنَّةِ تَعَارُضٌ.
- 4239 مَا لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى الْوَاجِبِ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ مُتَعَيِّنٌ إِنْ نَمَّ يَكُنْ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ طَرِيقٌ سِوَاهُ فَيَكُونُ هُوَ إِحْدَى خِصَالِ الْوَاجِبِ.
- 4349 الْخِلَالُ وَالْخَرَامُ لَيْسَا مِنْ أَوْصَافِ الْأَعْيَانِ
- 4350 الْحُكْمُ أَمْرٌ وَضَعِيٌّ إِصْبَافِيٌّ لَيْسَ بِدَائِيٍّ
435. الْحُكْمُ هُوَ التَّكْلِيفُ، وَشَرْطُ التَّكْلِيفِ بُلُوغُ الْمُكْلَفِ
- 4358 لَيْسَ فِي أَدِلَّةِ الشَّرْعِ تَعَارُضٌ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَلِزْمِ التَّوَقُّفِ، أَوْ الْأَخْذُ بِالِاخْتِيَاظِ، أَوْ تَقْلِيدُ مُجْتَهِدٍ آخَرَ عَلَى التَّارِجِيحِ.
- 4369 التَّخْيِيرُ بَيْنَ التَّحْرِيمِ وَتَقْيِصِهِ يَرْفَعُ التَّحْرِيمَ.
- 4369 التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَتَرْكِهِ يَرْفَعُ الْوُجُوبَ.
- 4370 يُعْتَمَلُ أَنْ يَرْجَعَ عِنْدَ تَعَارُضِ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ وَالْمُسْقِطِ إِلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِالتَّسَاقُطِ، وَطَلَبُ الدَّلِيلِ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ.
- 4376 إِذَا تَعَارَضَ الْمَوْجِبُ وَالْمَحْزُومُ فَيَتَوَلَّدُ مِنْهُ التَّخْيِيرُ الْمَطْلُوقُ.
- 4377 مَهْمَا تَعَارَضَ دَلِيلَانِ فِي وَاحِتَيْنِ، كَالشَّيْءِ وَالْبَدَنَةِ فِي الْجَمَاعِ بَيْنَ التَّحْلِيلَيْنِ، تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا. وَإِنْ تَعَارَضَ ذَلِيلُ الْوُجُوبِ وَذَلِيلُ الْإِتَاحَةِ تَخَيَّرَ بِشَرْطِ قُضَاءِ الْقَمَلِ يُمَوِّجَتِ الدَّلِيلُ الْمُبِيحُ.
- 4378 تَعَارُضُ دَلِيلَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ مُحَالٌ.
- 4385 يَجُوزُ أَنْ يُعَايَرُ أَمْرُ الْحُكْمِ أَمْرُ الْفَتَوَى لِصَلَاحَةِ الْحُكْمِ
- 4490 لَا يَتَصَوَّرُ التَّعَارُضُ فِي الْقَضَعِيَّاتِ السَّمْعِيَّةِ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا. فَمَا وَجَدَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابٌ أَوْ سُنَّةٌ مُتَوَاتِرَةٌ أَخَذَ بِهِ.
- 4497 إِذَا تَعَارَضَ نَصَانِ قَاطِعَانِ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّارِجِيحِ، نَلَّ إِنْ كَانَا مُتَوَاتِرَيْنِ حُكْمَ بَأَنَّ الْمُنَآخِرَ نَاسِخٌ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا نَاسِخًا.
- 4507 عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَسْبَابِ الْمُخَوِّفَةِ يَرْجَحُونَ وَيَعْلُونَ إِلَى الْأَقْوَى.

مراجع لترجمة الإمام الغزالي وبعض ما كتبه المعاصرون عنه في المصادر الأصلية «والترتيب على حروف المعجم»

- أبو حامد الغزالي - حياته ومصنفاته: محمد رضا 99.
- أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده: وهو يتضمن مجموعة الكلمات والحوث التي ألفت في المهرجان الذي أقامه المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمدينة دمشق عام 1961 م.
- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين: محمد بن الحسين الربيعي الشهير بمرتضى (ت. 1205 هـ) 1/6-53-48 في المقدمة.
- الأخلاق عند الغزالي: زكي مبارك 426.
- أسماء الرجال لابن هداية الله: 64.
- اعترافات الغزالي: عبد الدايم البكري.
- الأعلام للزركلي: 7/247-248.
- الإمام الغزالي حجة الإسلام ومجدد المائة الخامسة: صالح أحمد الشامي.
- الإمام الغزالي وعلاقة اليقين بالعقل: محمد إبراهيم الفيومي.
- الأسس الجليل: 1/265.
- إيضاح المكنون: 2/11-171.
- البداية والنهاية: لابن كثير (ت. 774 هـ/1373 م) 12/173-174.
- تاريخ ابن الوردي: 2/21.
- تاريخ الأدب العربية، جورج زيدان 3/97.
- تاريخ الإسلام لشمس الدين أبي عبد الله أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748 هـ): 4/173-2/176.
- تاريخ الشعوب الإسلامية بروكلمان النص الألماني: 1408-1416 / 535-542 النص العربي: 275
- تاريخ الفلسفة العربية: نعمة الله العبداري.
- تاريخ الفلسفة في الإسلام: ج دي بور.
- تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر (ت. 571 هـ/1176 م) 31/340-348.
- تاريخ فلاسفة الإسلام: محمد لطفي جمعة 67-88.
- نبين كذب المعتري لابن عساكر: 291.
- تنمة المختصر: 2/35.
- تعريف الأحياء بفضائل الإحياء: عبد القادر بن شيخ بن عبد الله بن عبد الله العبدروسي باعلوي (ت. 1038 هـ).

- المكمل 1/744-756
- حجة الإسلام إمام عزالي: محمد علي عيني.
- الحقيقة في نظر العزالي: سليمان دنيا.
- الدراسات النفسية عند المسلمين والعزالي بوجه خاص: عبد الكريم العثمان.
- دول الإسلام: 34/2.
- رجوع العزالي إلى اليقين: عمر فروح.
- الرحلة: عبدالله العياشي 357-356/1.
- روضات الجنات: الغوثاناري 185-180.
- سير أعلام السلا لشمس الدين أبي عبدالله أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ): 81-74/12، 346-322/19.
- سيرة العزالي وأقوال المتقدمين فيه: عبد الكريم العثمان.
- شدراب الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي: 13-10/4.
- صفوة إحياء علوم الدين: محمود علي قراعة 370.
- طبقات ابن الصلاح (ت 643 هـ): 2/23-2/21.
- طبقات ابن هداية الله (خ) 71-69.
- طبقات الإسنوي: 245-242/2.
- طبقات الريدة: 414.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت. 771 هـ/1370 م): 182-101/4، 192-191/6.
- طبقات الشافعية لقاضي القضاة تقي الدين ابن شهاب (ت. 851 هـ).
- الطبقات العلوية في مناقب الشافعية لمحمد بن الحسن بن عبد الله الحسيني الواسطي (ت 776 هـ/1374 م).
- الطبقات الوسطى لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771 هـ/1370 م): 182-101/4، 192-191/6.
- الطبقات: محيي الدين النووي (ت. 676 هـ).
- طوقان الخالون العرب: جميل العظم 157-149.
- العبر في خبر من عبر لشمس الدين أبي عبدالله أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748 هـ): 10/4.
- عقد العمان في تاريخ أهل الرومان لبدر الدين محمد العيني (ت. 855 هـ/1451 م).
- المقصد المذهب في طبقات حملة المذهب لسراج الدين أبي حفص عمر ابن العلامة أبي الحسن علي النحوي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المرسي المعروف بابن الملقن (ت. 804 هـ/1401 م).
- العقل في الإسلام: كريم عزقول 182.
- عقود الجواهر: جميل العظم 3-12.
- العواصم من الفواصم لمحمد بن عبدالله بن محمد المصافري الإشبيلي المالكي، أبو بكر بن العربي.

- عيون التواريخ / محمد بن شاكر الكتبي : 13/لوحه: 262-267.
- الغزالي فيها وفيلسوفاً ومتصوفاً: حسين أمين.
- الغزالي والمغرب: محمد المنتصر الكتاني.
- الغزالي: أحمد الشريصي.
- الغزالي: أحمد فريد الرفاعي مطبوعات دار المأمون.
- الغزالي: تيسير شيخ الأرض.
- الغزالي: طه عبد الباقي سرور 141.
- الغزالي: كاردوفو، ترجمة عادل زعير.
- الغزالي: محمد المهدي
- الغزالي: ميشم الجنابي.
- الغزالي: هيام نويلاني.
- الغزالي: يوحنا قمير.
- العواصم واللآلئ أو ترجمة الإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي: صموئيل رويمر.
- الفلسفة الشرقية: محمد غلاب.
- فهرس المخطوطات العربية: الطعمة.
- في صحبة الغزالي: أبوبكر عبد الرزاق.
- الفيلسوف الغزالي إعادة تقويم لمنحنى تطوره الروحي: عبد الأمير الأعسم.
- الكامل لاسن الأثير 10/491-173
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / كاتب جلبي أو حاحي خليفة، مصطفى بن عبد الله 12، 23، 24، 36.
- كنوز الأحاديث: محمد كرد علي 272-281.
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية لعبد الرؤف الماوي (ت. 1031 هـ).
- اللباب: 2/379 170.
- مؤلفات الغزالي: عبد الرحمن يدوي.
- ما للغزالي وما عليه: حسن عبد اللطيف عرام.
- المجندون في الإسلام: الصعدي 181-185.
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء: 2/237
- المذهب التربوي عند الغزالي: فتحة حسن سليمان.
- مرآة الجنان: للياهي (ت. 768 هـ) 3/177-191.
- مرآة الزمان: سبط ابن الجوزي (ت. 654 هـ/1257م) 8/25-26، 39-41.
- المستدرک علی الکشاف: الجبوري.
- المستفاد من ديل تاريخ بغداد: 37-38.
- مصادر الدراسات الأدبية: يوسف أسعد داغر 149-152.
- مع الغزالي في منقده: أبوبكر عبد الرزاق
- معجم البلدان: باقوت الحموي (ت. 626 هـ)
- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة: 11/266-269.

- معجم المخطوطات المطبوعة: المنجد 102/2-103
- معجم المطبوعات: يوسف إيلان سيركيس.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة. طاش كرى راده (ت. 962 هـ) 336-332/2، 341-343، 350-347، 562-560.
- مقدمة الدكتور رفيق المعجم لموسوعة مصطلحات الإمام الغزالي (6-42).
- مقدمة كتاب أساس القياس للدكتور فهد السدحان (7-24).
- مقدمة كتاب المنحول للدكتور محمد حسن هينو (24-56).
- مقدمة كتاب شفاء الغليل للدكتور حمد الكيسسي (9-23).
- منتخب السياق/الورقة: 20.
- المنتظم: لأبي العرج عبد الرحمن بن الحوزي ابن الحوزي (ت. 597 هـ/1200 م) 170 168/9
- المنقذ من الضلال وهو المرجع الرئيس لحياته الروحية.
- النجوم الزاهرة: 168/9 203/5
- نجات الأس لعبد الرحمن الجامي (ت 898 هـ/1492 م).
- هدية العارفين، أسماء المؤلفين وأثر المصنفين مؤلفه اسماعيل باشا البعدادي 81-79/2
- هذا مذهبي: مصطفى حلمي 136-131.
- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أبيك الصمدي (ت. 964 هـ/1363 م) 277-274/1
- وفيات ابن قنفذ - عادل تويهض - سيرت - دار الآفاق الجديدة - ط- 1980 م. 267-266.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لاسن خلكان: شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم الأرملي الشافعي، (ت. 681 هـ) 216/4-219/3 353.
- مقالات في الدوريات والمجلات العربية.
- أبو حامد الغزالي: حياته فلسفته تأثيره ومركزه مولفاته، عبد الرحمن خليل البربر، الكشاف: 3 283-296.
- الأخلاق عند الغزالي زكي مبارك الرسالة 9/1359 نظرة في كتابه المعنون بهذا الاسم.
- أثر الغزالي في المدارس المتأخرة، زهير فتح الله، الأديب 2، عدد 4/43.
- الأخلاق عند العراقي، خليل العياشي، العروة 8 عدد 21/3 الأخلاق والنصوف عند الغزالي مجلة الأزهر م 10/749.
- الأسباب بين الغزالي وابن رشد، عباس محمود العقاد مجلة الكتب 2، عدد 198/8 (تعليق على مقال مواد الاهواني في مجلة الكاتب المصر مايو 1946) - السببية عند العراقي، مجلة الكتب، مايو 1948 ص: 693.
- تفكير الغزالي الفلسفي إبراهيم مذكور الثقافة 2/1648 (نقد لكتاب «لاستاد عبد الدايم أبو العطاء المقرئ بهذا العنوان - رد المؤلف على هذا النقد، ص: 1729).
- حجة الاسلام الغزالي، شى من فلسفته، محمد ثات الفسدى، صحيفة الجامعة 1 عدد 2/5-17، و عدد 3/85 الغزالي وفلسفة الغرب، تاريخ عقلية الغزالي | كتبه وتسميتها | الغزالي فيلسوف على رغبة، بين العراقي وديكارت | راجع تعليقا على هذا المقال لمحمود الخضيرى فى العدد 3/67، ورد الفندى على هذا التعليق فى العدد 4/24.

- حياة الغزالي حجة الاسلام وزير الدين أنطون موصلي المكشوف عدد 181، و182، و 186، و187، و189، و190.
- رأي في الغزالي، حسن أنيس، المقتطف 51/98.
- الشك واليقين في فلسفة الغزالي، كريم عزقول، مجلة الايمان 1، عدد 3/32 بيروت.
- العشرة المقدّمون في تاريخ الفكر العربي ايسر المقدسي: أبو حامد الغزالي إمام المتكلمين وحجة الاسلام، الأمالي.
- الغزالي، ترجمته وتعليقه، محمد الخضري، المقتطف 529، 34/478.
- الغزالي ام الغزالي، محمد ابن أبي شب، مجلة المجمع 224/7.
- الغزالي وابن العربي المفتطف 101/4998.
- قبر الغزالي ولغظ اسمه، صموئيل روبر، المقتطف 58/125.
- الكلام والمتكلمون الامام الغزالي الدكتور محمد غلاب مجلة الازهر 11/398 و 376 و 538.
- مجلة الأزهر 13/395.
- مجلة المشرق، 19/951.
- هجرة الغزالي في سبيل المعرفة واليقين، محمد حلف الله، الثقافة 2/315.
- حجة الاسلام: الامام الغزالي، عالما في الأخلاق وفيلسوف، شكرى مهندي، المقتطف 73/17.
- x حجة الاسلام: الاسلام الغزالي، أثره في الاسلام، المقتطف، 72/677، و 73/198.
- رباعيات الغزالي للشاعر الفرسى جاد لاهور، الحب الصوفى، الشك حليل هداوى المقتطف 91/329 و 541، و 92/73، و 205.
- الغزالي والإنجيل كتابان من مصر يرجع تاريخهما الى القرون الوسطى - مخطوطتان ثمينتان إحداهما في استنبول والأخرى في رومة، بنت الحارث، المقتطف 93/210.
- الغزالي والعلافة، مجلة المعرفة، 1/817.
- الغزالي وفلسفته، حامد عبد القادر، مجلة المعرفة، 1932، 1/305 و 433.
- الغزالي، القس سليمان صائغ، مجلة النجم 1/95، الموصل.
- الغزالي المنصوف العلمى، جورج شيرر، الكلية 71/533 و 914.
- قضية العلم بين الغزالي وابن رشد، أحمد فواد الأهواى، الكاتب المصرى عدد مايو 1946 ص 646.
- أبو حامد الغزالي حجة الاسلام، جرحى زيد، الهلال 15/323.

فهرس المصادر والمراجع

- 1 الإيهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السسكي وانه عبد الوهاب، تحقيق وتعليق د. شعبان محمد إسماعيل، 1401 هـ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط: 1.
- 2 الإنفان في علوم القرآن، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- 3 أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في إختلاف الفقهاء، د. مصطفى الحن، ط: 4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406 هـ / 1985 م.
- 4 أثر الأدلة المختلف فيها (مصادر التشريع التبعية) في الفقه الإسلامي، د. مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق.
- 5 أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء رضي الله عنهم، للأستاذ محمد عوامة، ط: 2، دار السلام، القاهرة، 1407 هـ / 1987 م.
- 6 الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة، لبدر الدين الركنشي (ت 794 هـ)، تحقيق / سعيد الأفغاني، ط: 4، المكتب الإسلامي، بيروت عام 1405 هـ / 1985 م.
- 7 الاجتهاد الجماعي ودور المحامع الفقهية في تطبيقه، تأليف د/ شعبان محمد إسماعيل، ط: 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت عام 1418 هـ / 1998 م.
- 8 الاجتهاد في الإسلام، للدكتورة/ نادية شريف العمري، ط: 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1405 هـ / 1985 م.
- 9 الاجتهاد في التشريع الإسلامي، د. محمد سلام مذكور، ط: 1، دار النهضة العربية، 1404 هـ / 1984 م.
- 10 الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، حسن مرعي، ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، راجع رقم 72.
- 11 الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، زكريا البري، منشور ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، راجع رقم 72.
- 12 الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، علي الحقيف، منشور ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، راجع رقم 72.
- 13 الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، لمحمد صالح موسى حسين، دار طلائع للدراسات والترجمة والنشر، ط: 1، عام 1989 م.
- 14 الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، محمد فوزي فيض الله، الكويت، دار التراث، 1404 هـ.
- 15 الاجتهاد فيما لا نص فيه، الطيب خضري السيد، ط: 1، الرياض، مكتبة الحرمين، 1403 هـ / 1983 م.

- 16 الاجتهاد من كتاب التلخيص، للجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت 478 هـ)، تحقيق د. عبد الحميد أبو زيد، ط: 1، دار القلم، دمشق عام 1408 هـ / 1987 م.
- 17 الاجتهاد وطبقات مجتهدي الشافعية، لمحمد حسن هيتو، ط: 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، عام 1409 هـ / 1988 م.
- 18 الأجوبة المأصلة للأسئلة العشرة الكاملة، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق د. عبد الفتاح أبو غدة، ط: 2، 1404 هـ / 1984 م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- 19 الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلان، نفاسي، تحقيق / شعيب الأرنؤوط، ط: 1، مؤسسة الرسالة، د. ت، بيروت.
- 20 الأحكام السلطانية، أبو الحسن الماوردي، تحقيق / خالد عبد اللطيف العلي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1408 هـ.
- 21 أحكام الفصول في أحكام الأصول، أبي الوليد الباجي، تحقيق / عبد المجيد زكي، ط: 1، عام 1407 هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 22 أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد، المعروف باسم العربي، طبعة عيسى الحلبي، القاهرة، 1394 هـ / 1974 م.
- 23 أحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت 204 هـ)، قدم له وعلق عليه الشيخ / فاسم الشامي الرفاعي، دار القلم، بيروت .
- 24 أحكام القرآن، للجصاص، أبي بكر، أحمد بن علي الرازي (ت 370 هـ)، 5 مج، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1412 هـ / 1992 م.
- 25 الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، مكتبة الخانجي 1345 هـ
- 26 الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق الشيخ / عبد الرزاق عفيفي 1387 هـ.
- 27 الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتغيير القاصي والإمام، لشهاب الدين القرافي المالكي (684 هـ)، اعتناء د. عبد الفتح أبو غدة، بيروت دار البشائر الإسلامية، ط. 2.
- 28 إحياء علوم الدين، أبو حامد محمد بن محمد العراقي، القاهرة، دار الشعب، كتاب الشعب، د. ت، بيروت.
- 29 اختصار علوم الحديث (مع شرح الباعث الحثيث)، للحافظ ابن كثير، ت: سنة 774 هـ، مكتبة دار التراث بالقاهرة سنة 1399 هـ.
- 30 اختلاف الصحابة، أسابه وأثاره في الفقه الإسلامي، د. أبو سريع محمد عبد الهادي، القاهرة، مكتبة مدبولي، د. ب.
- 31 اختلاف الفقهاء، لابن حريز الطبري، أبي جعفر، محمد بن جعفر (ت 310 هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- 32 أدب الفتوى والمفتي والمستفتي، للنووي أبي زكريا، يحيى بن شرف الدمشقي (ت 676 هـ)، بعناية بسام عبد الوهاب الحايي، ط: 2، دار البشائر الإسلامية، بيروت، عام 1411 هـ / 1990 م.
- 33 أدب الاختلاف في الإسلام، د. طه حابر فاضل العلواني، ط: 1، كتاب الأمة، قطر، عام 1405 هـ / 1984 م.

- 34 أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، بقلم محمد عوامة، ط: 1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، عام 1412هـ / 1991م.
- 35 أدب الخلاف، لعوض بن محمد القربي، دار الأندلس الخضراء، جدة، المملكة العربية السعودية، عام 1415هـ.
- 36 أدب القاضي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي الشافعي، تحقيق / علي محمد الجبوري، ومحيي هلال السرحان، بغداد، 1391هـ / 1971م.
- 37 أدلة التشريع المتعارضة، د. بدران أبو العيين بدران، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1974م.
- 38 إرشاد المخول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للعلامة محمد بن علي الشوكانبي، طبعة مصطفى الباني الحلبي بمصر، ط: 1، 1356هـ / 1937م.
- 39 إرشاد السقاة إلى تيسير الاجتهاد. تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت 1182هـ). اعتنى به محمد صبحي حسن حلاق، مؤسسة الرنان، بيروت، ط: 1، عام 1413هـ / 1992م.
- 40 إرواء الغليل في تخريج أحداث منار السيل، محمد ناصر الدين الألباني، وزهير الشاويش، المكتبة الإسلامية، بيروت، ط: 1، 1399هـ.
- 41 أساس البلاغة، للمرصفي (ت 538هـ)، تحقيق / عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ - 1982م.
- 42 أساس القياس، لأبي حامد محمد بن محمد العزالي، تحقيق / فهد بن محمد السرحان، مكتبة العبيكان، الرياض، 1413 / 1993.
- 43 أسباب اختلاف الفقهاء، د. عبد الله عبد المحسن التركي، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، ط: 2، عام 1397هـ / 1977م.
- 44 أسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الخفيف، مطبعة الرسالة، القاهرة، نشر معهد الدراسات العربية العالية، 1956م.
- 45 الاستخراج لأحكام الخراج، ابن رجب الحنبلي، بيروت، دار المعرفة، 1979م.
- 46 الاستصلاح والمصالح المرسلة في الشريعة الإسلامية وأصول فقهاء، تأليف مصطفى أحمد الزرقا، ط: 1، دار العلم، دمشق، عام 1408هـ / 1988م.
- 47 أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير، تحقيق / محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، القاهرة، دار الشعب.
- 48 أصول الأحكام الشرعية، الدكتور / يوسف قاسم، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، دار النهضة العربية، 1985م.
- 49 أصول السرخسي، لأبي بكر محمد السرخسي، تحقيق / أبو الوفاء المراعي، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن.
- 50 أصول الفقه (تاريخه ورجال)، د. شعبان محمد إسماعيل، ط: 1، 1401هـ / 1981م، دار المريخ بالرياض.

- 51 أصول الفقه الإسلامي، د. بدران أبو العنين بدران، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1984م.
- 52 أصول الفقه الإسلامي، الشيخ محمد أبو زهرة، دار الفكر، القاهرة، 1979 م.
- 53 أصول الفقه الإسلامي، د. زكي الدين شعمان، دار نافع للطباعة والنشر، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، د. ت.
- 54 أصول الفقه الإسلامي، د. محمد زكريا البرديسي، طبعة الشافعية، القاهرة، 1383 هـ.
- 55 أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، 2مع، ط: 1، دار الفكر، دمشق، عام 1406هـ / 1986م.
- 56 أصول الفقه الإسلامي، للشيخ محمد أبو النور زهير، 4مع.
- 57 أصول الفقه، عبد الوهاب حلاف، القاهرة، د. ت.
- 58 أصول الفقه، لفخر الإسلام، علي بن محمد بن الحسين البزدي مع شرحه كشف الأسرار للنخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394 هـ.
- 59 أصول الفقه، محمد أبو زهرة، القاهرة، دار الفكر العربي، د. ت.
- 60 أصول مذهب الإمام أحمد، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 4، عام 1416هـ / 1996م.
- 61 الاعتبار في الناسخ والمسخ من الآثار، لأبي بكر محمد ابن موسى الحارمي الهمداني، تحقيق / عبد المعطي أمين قلمحي، ط: 1، 1982 م، دار الوعي بحلب.
- 62 الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، خير الدين أنزركلي ط: 3، بيروت، 1389 هـ / 1969 م.
- 63 إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ت، نسخة أخرى تحقيق / مشهور حسن آل سلمان
- 64 أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم ودلالاتها على الأحكام، عبد القادر محمد العروسي، دار المجتمع، جدة، 1984م.
- 65 أفعال الرسول صلى الله عليه وسلم، لـمحمد سليمان الأشقر، 2مع، مؤسسة الرسالة، 1416هـ / 1996م.
- 66 الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، ب: سنة 204 هـ، تحقيق / محمد رهري النجار، طبع الغنية المتحدة بالقاهرة سنة 1381 هـ.
- 67 الإمام الشافعي حياته وعصره، آراءه وفقهه، الشيخ محمد أبو زهرة، ط: 2، 1367 هـ / 1948 م، دار الفكر العربي، القاهرة.
- 68 الأنساب، لعبد الكريم السمعاني، ت: سنة 562 هـ، مكتبة المثنى، 1970 هـ.
- 69 الإنصاف في النسب على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في أرائهم، لابن السيد الطليوسي، أبي محمد، عبد الله بن محمد الأندلسي (ت 521هـ)، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الفكر، دمشق، عام 1407هـ / 1987م.

- 70 البحر المحيط، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق / مجموعة من المحققين، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ط: 1، 1409/1988.
- 71 بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، المنعقد بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، نشرها المجلس العلمي بجامعة الإمام بالرياض، 1404هـ.
- 72 بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد بن رشد الحفيد، بيروت، عالم الكتب، ط: 1، 1407/1987
- 73 البداية والنهاية، لأبي كثير، ت: سنة 774 هـ مطبعة السعادة بمصر سنة 1351 هـ.
- 74 البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق د. عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة، قطر، 1399 هـ.
- 75 البرهان في علوم القرآن، لبيد الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق / محمد أبو الفصل إبراهيم، ط: 3، 1405 هـ / 1985 م، دار التراث، القاهرة.
- 76 البلبس في أصول الفقه لسليمان بن عبد الفوي الطوفي الحنبلي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط: 2، 1410
- 77 بلوغ المرام، ابن حجر العسقلاني، ت: سنة 852 هـ المكتبة التجارية بالقاهرة سنة 1928 م، تحقيق / محمد حامد العقبي.
- 78 بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لشمس الدين أبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق / محمد مظهر بقا، حدة، دار المدني، ط: 1، 1406/1986 من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي
- 79 باج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ط: 1، 40 مج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ / 1965م.
- 80 تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمه: محمود فهمي حجازي وآخرين، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1983م.
- 81 تاريخ التشريع الإسلامي، للشيخ محمد الحصري، ط: 2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1414هـ / 1994م.
- 82 تاريخ التشريع الإسلامي، لمناخ القطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. 24، 1417هـ / 1996م.
- 83 تاريخ الفقه الإسلامي وطرقاته العامة، د. عبد الودود محمد السريتي، دار النهضة العربية، بيروت، عام 1993م.
- 84 تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والمقود، لبيدرا أبو العينين بدران، دار النهضة، بيروت، د. ت.
- 85 تاريخ الفقه الإسلامي، د. محمد عبد اللطيف صالح الغفور، دار ابن كثير، دمشق ودار القادري، ط: 1، عام 1416هـ / 1995م.
- 86 تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد علي السابيس، الأستاذ بالأزهر الشريف، ط: 1، دار الكتب العلمية، عام 1990م.
- 87 تاريخ المذاهب الإسلامية، لمحمد أبي رهرة، دار الفكر العربي، القاهرة سنة 1391 هـ.

- 88 تأويل مختلف الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، ط: 1، 1405 هـ / 1985 م.
- 89 تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، يشرح السيد أحمد صقر، ط: 2، 1401 هـ / 1981 م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 90 الصورة في أصول الفقه، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، دمشق دار الفكر ط: 1، 1400/1980.
- 91 تبصير النجباء بحقيقة الاجتهاد والتقليد والتلفيق والإفتاء، بقلم د/ محمد إبراهيم الحنفاوي، ط: 1، دار الحديث، القاهرة، عام 1415 هـ/ 1995 م.
- 92 التحرير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، مع شرحه تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأثير بادشه، طبعة مصطفى الحلبي، بمصر، 1351 هـ.
- 93 التحصيل من المصنوع، لسراج الدين الأرموي، تحقيق / عبد الحميد علي بن أبي زيد، بيروت، الرسالة، ط: 1، 1408.
- 94 تخريج أحاديث اللع في أصول الفقه، لعبد الله بن محمد الغماري الحسني، عالم الكتب، بيروت ط: 1، 1405.
- 95 تخريج أحاديث مختصر المهاج، للحافظ العراقي، تحقيق / صحي السامرائي، القاهرة، دار الكتب السلفية.
- 96 تخريج المروغ على الأصول، لشهاب الدين محمود الرحالي، تحقيق / محمد أديب صالح، بيروت مؤسسة الرسالة، ط: 3، 1399/1979.
- 97 التذكرة في الأحاديث المشتهرة، للزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت794هـ) تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، دار الكتب العلمية، عام 1406 هـ/ 1986 م.
- 98 التعارض والرجح بين الأدلة الشرعية، الأستاذ عبد اللطيف البرزنجي، ط: 1، مطبعة العاني بالعراق، وزارة الأوقاف العراقية.
- 99 التعريفات، للسيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الرئيس أبي الحسن الحسيني الجرجاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، ط: 1، عالم الكتب، 1407 هـ / 1987 م.
- 100 تحليل الأحكام، لمحمد مصطفى شلي، دار النهضة العربية، بيروت، ط: 2، 1400.
- 101 تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ / علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد الوني، د. أحمد التجولي الجمل، دار الكتب العلمية (1422 هـ 2001 م).
- 102 تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر والتوزيع، 10 مج، 1984 م.
- 103 تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، أبي الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت744هـ)، دار ابن حزم ط: 1، 1420 هـ 2000 م.
- 104 تفسير المنار، (=تفسير القرآن الحكيم) لمحمد رشيد رضا، 12 مج، دار المعرفة بيروت، د. ت.
- 105 تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، ط: 3، المكتب الإسلامي، 1404 هـ / 1984 م.

- 106 تفسير آيات الأحكام، لمحمد علي السائس، طبعة محمد علي صبيح، القاهرة، د. ت.
- 107 التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي (ت 1976م)، 3مع، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 108 تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق / عبد الله هاشم اليماني، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ط: 1، 1964/1384.
- 109 التلخيص في أصول الفقه، لأبي المعالي الجوهري، تحقيق / عبد الله النيبالي، وشبير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: 1، 1996/1417.
- 110 التلويح على التوضيح، للإمام سعد الدين النفثاني، ت: سنة 792 هـ المطبعة الأميرية، مصر، 1322 هـ.
- 111 التمهيد في أصول الفقه، لأبي الخطاب الكلواذي، تحقيق / معيد أبوعمشة، ومحمد إبراهيم مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ط: 1، 1985/1406.
- 112 التمهيد في تهريج الفروع على الأصول، لحمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، طبعة مؤسسة الرسالة بيروت، ط: 3، 1404 هـ.
- 113 تمييز الطيب من الخبيث فما يدور على ألسنة الناس من الحديث، للشيباني، عبد الرحمن بن الديبع القاهرة.
- 114 تهذيب الأسماء ولفظات، لأبي ركريا النووي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 115 تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند سنة 1326 هـ.
- 116 تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لحمال الدين أبي الجحاح المزي، تحقيق / بشر عواد، ط: 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1982/1403.
- 117 التوضيح على التنقيح، لعبد الله بن مسعود الملقب بصدر الشريعة مطبوع مع التلويح على التوضيح، المطبعة الخيرية بمصر، 1322 هـ.
- 118 تيسير التحرير لمحمد أمين الحنفي، شرح كتاب التحرير، لابن الهمام، طبع مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1351 هـ.
- 119 تيسير علم أصول الفقه، عبد الله بن يوسف الجديع، ط: 1، مؤسسة الريان، بيروت، 1418هـ/1997م.
- 120 جامع الأسرار في شرح المنار للنسفي، محمد بن محمد الكاكي، تحقيق / فصل الرحمن الأفغاني، ط: 1، 1998/1418، مكة، مكتبة الباز.
- 121 جامع البيان في تفسير القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، أبي جعفر (ت 310هـ)، 26مع، تحقيق عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، 2001م.
- 122 الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق / أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1978م.
- 123 الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (ت 671هـ)، 20مع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

- 124 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق / محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403.
- 125 جمع الجوامع، ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي الشافعي (ت 771هـ)، بحاشية العطار، المطبعة العلمية، 1316 هـ.
- 126 الجواهر المصينة في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي، ت: سنة 775 هـ تحقيق / عبد الفتاح الحلو، طبع عيسى البابي الحلبي، سنة 1398 هـ.
- 127 حاشية الخرحاني على شرح العضد على مختصر ابن الخاحب، تصحيح شعنان محمد إسماعيل القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1393 هـ.
- 128 حاشية العطار على جمع الجوامع على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، لابن السبكي، وبهامشه تقرير الشيخ عبد الرحمن الشربيني على جمع الجوامع، للإمام ابن السبكي، وبأسفل الصلب والهامش تقريرات الشيخ / محمد علي بن حسين المالكي، 2 مع، القاهرة.
- 129 الحاصل من المحصول في أصول الفقه، لتاج الدين الأموي، تحقيق / عبد السلام أبونايجي، ط: 1، 1994، بنغازي، جامعة قارويوس، ليبيا.
- 130 حجة الله البالغة، شاه ولي الله الدهلوي، دار الخيل بالقاهرة، الناشر دار التراث - القاهرة
- 131 حجة السنة د. عبد الغني عبد الحلق، ط: 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بواشنطن، 1407 هـ / 1986 م.
- 132 الخلاف بين العلماء، أسبابه وموقفنا منه، بقلم الشيخ محمد الصالح العثيمين، عضو هيئة كبار العلماء، بالملكة العربية السعودية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1405 هـ / 1985 م.
- 133 الخلافات، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ)، تحقيق الشيخ / مشهور حسن آل سلمان، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية، ط: 1، عام 1414-1417 هـ.
- 134 دراسات تاريخية للفقه وأصوله والاتجاهات التي ظهرت فيها، د. مصطفى سعيد الحس، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط: 1، عام 1404 هـ / 1984 م.
- 135 دراسات في الاختلافات الفقهية، حقيقتها، شأنها، أسبابها، المواقف المختلفة منها، د. محمد أبو الفتح البيانوني، دار السلام، حلب، ط: 1، عام 1395 هـ / 1975 م.
- 136 دراسات في التعارض والترحيع عن الأصوليين، د. سيد صالح عوض النجار، دار الطاعة المحمدية، القاهرة، 1400 هـ.
- 137 ديوان معنون ليلى، قدم له وشرحه / مجيد طراد، عالم الكتب (1416 هـ 1996 م).
- 138 الرسالة المستطرفة لبنيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد ابن جعفر الكتاني، ط: 1، 1332 هـ الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- 139 رفع الخاحب عن مختصر ابن الخاحب، لتاج الدين السبكي، تحقيق / علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط: 1، 1419 / 1999، بيروت عالم الكتب للطباعة والنشر.
- 140 رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لابن تيمية، شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت 728 هـ)، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، د. ت.

- 141 روائع البيان في تفسير آيات الأحكام من القرآن، للصابوني، محمد علي، 2 مج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.
- 142 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي (ت 1270 هـ)، قرأه وصححه / محمد حسين العرب، بإشراف هيئة المحووث والدراسات في دار الفكر، دار الفكر، بيروت، (1414 هـ - 1994 م).
- 143 روضة الناظر لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق / عبد الكريم السلف، 3 مج، ط: 5، 1417/1997، الرياض، مكتبة الرشد.
- 144 زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (ت 597 هـ) المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1407 هـ - 1987 م.
- 145 زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن القيم الحوزية، تحقيق / شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، ط: 2، 1405 هـ / 1985 م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 146 سد الدرائع في الشريعة الإسلامية، محمد هشام البرهاني، مطبعة الريحاني، بيروت 1985 م.
- 147 أسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، ط: 2، المكتب الإسلامي، 1978 م، 1398 هـ.
- 148 سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث، 1395 هـ.
- 149 سنن أبي داود السجستاني، تحقيق / أحمد سعد علي، طبع مصطفى البابي الحلبي سنة 1371 هـ.
- 150 سنن النسائي، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، مع شرح حلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، ط: 1، 1348 هـ / 1930 م، دار الفكر، بيروت.
- 151 السيرة النبوية، لابن هشام (ت 213 هـ)، تحقيق / مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المغني بالرياض (1420 هـ - 1999 م).
- 152 شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، للفتوح الحلبي المعروف بابن التجار، ت: سنة 972 هـ، تحقيق / محمد الرحيلي، وتريه حماد، دار الفكر بدمشق سنة 1400 هـ.
- 153 نزهة اللع في أصول الفقه، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق / عبد المجيد التركي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1408/1988.
- 154 شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق / طه عبد الرؤوف، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ط: 1، 1393/1973.
- 155 شرح جمع الجوامع (جمع الجوامع لتاج الدين السبكي ت 771 هـ)، لجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، وعليه حاشية الباني. عبد الرحمن بن جاد الله السامي، طبعة الحلبي.
- 156 صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لابن حمدان الحراني، أحمد بن حمدان (ت 695 هـ)، خرّج أحاديثه وعلق عليه ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 1، عام 1380 هـ / 1960 م.

- 157 ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 5، عام 1410هـ / 1990م.
- 158 ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، لعبد الرحمن حسن حنكة، ط: 2، 1401/1981، دمشق، دار القلم
- 159 طبقات الخنابلة للفاضي أبي يعلى، تحقيق / محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة 1371 هـ.
- 160 طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق / محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، القاهرة، عيسى الحلبي، 1383/1964.
- 161 طبقات الشافعية، لأبي هداية الحسيني، ت: سنة 1014 هـ، تحقيق / عادل بويهض، طبع دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط: 1، 1972 م.
- 162 طبقات الشافعية، للأستوي، ت: سنة 772 هـ، تحقيق / عبد الله الخوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط 1، 1392 هـ.
- 163 طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق / إحسان عباس، بيروت، دار الرائد العربي، ط: 2، 1401/1981.
- 164 طبقات القراء، لشمس الدين الذهبي، ت: سنة 748 هـ، تحقيق / محمد سيد جاد الحق، ط: 1، دار التأليف سنة 1969 م.
- 165 طبقات المعتزلة، تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي، ت: سنة 415 هـ، تحقيق / علي سامي النشار، دار المطبوعات الجامعية سنة 1972 م
- 166 طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين الداودي، ت: سنة 945 هـ، تحقيق / علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة سنة 1392 هـ، بشر مكتبة وهبة.
- 167 العرف والعادة في رأي الفقهاء، عرض نظرية في التشريع الإسلامي، أ. د. أحمد فهمي أبو سنة، رسالة لنيل شهادة العالمية من الجامع الأزهر لنيل درجة أستاذ، مطبعة الأزهر، القاهرة.
- 168 عقد الخيد في أحكام الاجتهاد والتقليد، للدهلوي شاه ولي (ت 1176 هـ)، القاهرة، المطبعة السلفية
- 169 علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف (ت 1956 م) دار القلم، الكويت، ط 12، عام 1398هـ / 1978م.
- 170 علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، ط. 17، دار العلم للملايين، بيروت، 1988 م.
- 171 علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق د. نور الدين العمر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة 1386 هـ.
- 172 عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق، لمحمد سعيد الناني، مطبعة حكومة دمشق، عام 1341هـ / 1923م.
- 173 فتح الغفار شرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار، لزين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم، ط: 1، 1355 هـ / 1936 م، مصطفى الحلبي، بمصر.
- 174 العتيا ومناهج الإفتاء، لمحمد سليمان عبد الله الأشعر، نشر الدار السلفية، الكويت، ط: 2، عام 1408هـ / 1988م.

- 175 الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، ت' سنة 429 هـ، تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني بالقاهرة.
- 176 المروق، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط: 1، 1344 هـ.
- 177 الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم الأندلسي الظاهري، ت 456 هـ، ط: 1، بالقاهرة سنة 1320 هـ وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني.
- 178 الفصول في الأصول، أحمد بن علي الحصاص، تحقيق / عجيب جاسم النشمي، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط: 1، 1405 هـ.
- 179 مسائل القرآن، للحافظ ابن كثير، عماد الدين، إسماعيل، أبي الفداء (ت 744 هـ)، ط: 1، دار المعرفة، بيروت، عام 1406 هـ / 1986 م.
- 180 الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تحقيق / عادل المزازي، ط: 1، 1417 / 1996، الدمام، دار ابن الحوزي.
- 181 الفكر الأصولي، د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، دراسة تحليلية ونقدية، ط: 1، 1403 هـ / 1983 م، دار الشروق، جدة.
- 182 المعكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للحجوي، طبع الرباط سنة 1340 هـ.
- 183 الفهرست، ابن النديم، اعتنى بها الشيخ / إبراهيم رمضان، دار الفتوى، دار المعرفة، بيروت، ط: 1، 1415 هـ / 1994 م.
- 184 الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تأليف محمد بن عبد الحي اللكنوي، دار المعرفة، بيروت.
- 85 فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت، محب الله بن عبد الشكور، ب: 1119 هـ عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد اللكنوي الأمازي، المطبعة الأميرية ببولاق 1322 هـ مطبوع بهامش المستصفي.
- 186 قاعدة سد الدرائع وأثرها في الفقه الإسلامي، د. محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ط: 1، عام 1417 هـ / 1996 م.
- 187 الفاموس المحيط، لمحمد الدين الفيروزآبادي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1406 / 1986
- 188 القطعيات والظنيت ومواطن الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، للشيخ محمد المدني، القاهرة
- 189 قواطع الأدلة في أصول الفقه، تأليف أبي المظفر السمعاني، تحقيق / عبد الله بن حافظ الحكمي، وعلي بن عباس الحكمي، ط: 1، 1419 / 1998.
- 190 القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتفديد، للشوكانى محمد بن علي (ت 1250 هـ)، تحقيق / محمد سعيد البندري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط: 1، عام 1411 هـ / 1991 م.
- 191 القياس في التشريع الإسلامي، نادبة العمري، القاهرة، دار هاجر، 1407 هـ.
- 92 الكاشف عن المحصول في علم الأصول، لأبي عبد الله محمد بن محمود العجلي الأصفهاني، تحقيق / عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1419 / 1998.
- 93 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الرمخشري الخوارزمي، ط: 1، 1987 م دار الريان للتراث، القاهرة.

- 194 كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394 هـ.
- 195 كشف الخفاء ومربل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للملجوني، (ت 1162 هـ)، طبع مكتبة القدسي سنة 1351 هـ بالقاهرة.
- 196 كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، لحاكي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت 1992/1413، وأيضاً معه : إيضاح المكنون في الدليل على كشف الظنون، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت 1339 هـ) دار إحياء التراث العربي .
- 197 لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، ت: سنة 711 هـ دار صادر، بيروت، 1369 هـ.
- 198 اللمع في أصول الفقه، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، طبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: 3، 1377 م.
- 199 المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت 542 هـ) دار ابن حرم، بيروت (1423 هـ / 2002 م)
- 200 المحصول في علم أصول الفقه، لفخر الدين الرذري، تحقيق / طه حابر العلواني، الرياض، جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية، ط: 1، 1979/1399.
- 201 المحلي، لأبي أحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حرم الأندلسي الطاهري، تحقيق / أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، (د. ت).
- 202 المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق / محمد مظهر النقا، إصدار معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى.
- 203 المدخل الففهي العام، مصطفى أحمد الرقا، جمع، دار الفكر، دمشق، ط: 9، 1967، 1968 م
- 204 مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 2، 1417 هـ / 1997 م.
- 205 المستصفي من علم الأصول، لأبي حامد العراقي، دار إحياء التراث، بيروت، تصوير الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، 1324 هـ دار الفكر.
- 206 المسودة في أصول الفقه، لآل تيمية محد الدين وشهاب الدين ونقي الدين، مطبعة المدني بالقاهرة سنة 1384 هـ.
- 207 مصادر التشريع فيما لا نص فيه، عبد الوهاب خلاف، ط: 3، الكويت، 1992 م.
- 208 المصنف في أصول الفقه، تأليف أحمد بن محمد بن علي الوزير اليماني ت. 1372 هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: 1، 1417 هـ / 1996 م.
- 209 المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تحقيق / محمد حميد الله، محمد بكر، دمشق، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، ط: 1، 1403/1384.
- 210 معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت 626 هـ) دار صادر ط2 (1995 م) .
- 211 معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة، طبع دار إحياء التراث العربي بيروت سنة 1376 هـ.
- 212 المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1973 م.

- 213 المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الهجرة، بيروت، ودار الإيتان، دمشق، 1405 هـ / 1985 م.
- 214 معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق / عبد السلام هارون، ط: 2، مصطفى الحلبي، القاهرة، 1369 هـ.
- 215 المعونة في الجدل، لأبي إسحاق الشيرازي، تحقيق / عبد المحيد التركي، ط: 1، 1408/1988، بيروت دار الغرب الإسلامي.
- 216 معيار العلم في المنطق، لأبي حامد الغزالي، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- 217 مفتي اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) تحقيق د. مارن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة / سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط: 5 (1979م).
- 218 المغني في أصول الفقه، لخلال الدين الحيازي، تحقيق / محمد مظهر نقاش، ط: 1، 1403، من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- 219 مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لطاش كبري زادة، ت: سنة 968 هـ مطبعة الاستقلال الكبرى.
- 220 مفتاح الوصول إلى علم الأصول، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني المالكي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (د. ت).
- 221 مفردات ألفاظ القرآن، للأربع الأصمهاني (ت 502 هـ) تحقيق / صفوان عدنان داوودي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت، ط: 2 (1418 هـ / 1997 م).
- 222 مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، ت: سنة 330 هـ تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد، ط: 1، 1369 هـ، بالنهضة المصرية.
- 223 مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. علي عبد الواحد وإي، 3 مج، نهضة مصر، القاهرة، 1981 م.
- 224 المنهاج الأصولية في الاجتهاد في الرأي في التشريع الإسلامي، د محمد فتحي الدريني، ط: 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418 هـ / 1997 م.
- 225 منهاج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، د حليفة بابكر الحسن، ط: 1، 1409 هـ / 1989 م، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة.
- 226 المنحول من تعليقات الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق د. محمد حسن هيتو، ط: 2، 1390 هـ / 1970 م، دار الفكر بدمشق.
- 227 منهاج العقول في شرح منهاج الأصول، لمحمد بن الحسن المدحشي مطبوع مع نهاية السؤل للأوسوي، ط: 1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 228 موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، د. رفيق العجم، ط: 1، 1998، بيروت مكتبة لبنان ناشرون، وموسوعة مصطلحات الإمام الغزالي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط: 1، 2000 م.
- 229 الميسر في أصول الفقه الإسلامي، د. إبراهيم محمد سلقيني، دار الفكر، دمشق، ط: 1، عام 1991 م.
- 230 الناسخ والمنسوخ من الحديث، لأبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق / سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، 1408 هـ / 1988 م.

- 231 السامح والمنسوح، لهبة الله بن سلامة، القاهرة، دار المعرفة، بيروت د. ت، بهامش كتاب أسباب التورل، للواحدى.
- 232 النسخ في أصول الفقه، لابن حزم الأندلسي الظاهري، ت: سنة 456 هـ، تحقيق وتعليق د. أحمد حجازي السقا، طبع مكتبة الكليات الأزهرية سنة 1401 هـ.
- 233 النسخ بين الإثبات والنفي، د. محمد محمود فرغلي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة - 1396 هـ / 1976 م.
- 234 النسخ في القرآن الكريم، د. مصطفى زيد، دار الوفاء، المنصورة، ج. م. ع، 1408 هـ.
- 235 مصب الراية إلى تحريج أحاديث الهداية، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الربيعي الحنفي، ط: 1، 1393 هـ / الناشر المكتبة الإسلامية، بيروت.
- 236 نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، وانتشارها عند جمهور المسلمين، أحمد تيمور باشا، دار القادري، ط: 1، عام 1411 هـ / 1990 م.
- 237 نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، د. وهبة الزحيلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 4، 1405 هـ / 1985 م.
- 238 نقائس الأصول في شرح المحصول، لشهاب الدين القرافي، تحقيق / عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط: 1، 1416 / 1995، مكة، مكتبة نزار الباز.
- 239 نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، لجمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1405 هـ.
- 240 نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أحمد الرملي، القاهرة، مكتبة الخليلي، 1386 هـ.
- 241 جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت 911 هـ) تحقيق / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (1418 هـ 1998 م)
- 242 الوافي بالوفيات، للنصفي، ت: سنة 764 هـ، طبع دار صادر، بيروت سنة 1393 هـ.
- 243 الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، د. عبد الكريم ريدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987 م.
- 244 الوسيط في المذهب، لأبي حامد الغزالي، تحقيق / أحمد إبراهيم، ومحمد تامر، ط: 1، 1417 / 1997، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر
- 245 الوصول إلى الأصول، لأبي الفتوح ابن برهان، تحقيق / عبد الحميد أبي زيد، ط: 1، 1403، 1406، الرياض، مكتبة المعارف
- 246 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، ت. سنة 681 هـ، تحقيق د. إحسان عباس، طبع دار صادر، بيروت سنة 1971 م.

فهرس المحتويات

فهرس الاستهلال

7a	استهلال : تحديات أمام الحضارة الإسلامية ..
11a	حجة الإسلام الغزالي والاهتمام العالمي بترائه
12a	نشأته
13a	شيوخه
14a	الغزالي في المدرسة النظامية في نيسابور ...
14a	الغزالي في معسكر نظام الملك
15a	انتقال الغزالي إلى التدريس في نظامية بغداد
16a	أصواء على أزمة الغزالي الفكرية والروحية ...
19a	تلاميذه
20a	أسلوب الغزالي وشاعريته
22a	وفاته
23a	من مؤلفات الغزالي الأصولية ..
24a	لمحة عن مباحث المستصفي ونظامه
27a	مصادر الغزالي في المستصفي ...
28a	طريقة الغزالي في المستصفي
29a	اهتمام العلماء بالمستصفي
29a	شروح المستصفي
30a	حواشي المستصفي
30a	مختصرات المستصفي
30a	أهم مختصرات المستصفي :
30a	- الضروري في أصول الفقه لابن رشد
31a	- روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة
31a	طباعة المستصفي

- 32a هذه النشرة
- 33a المخطوطات والمطبوعات التي تم الاعتماد عليها في التحقيق
- 35a عملنا في خدمة المستصفي
- 37a هوامش تقديم التحقيق
- 41a لوحات منتقاة من مخطوطة أحمد الثالث رقم 1256
- 43a لوحات منتقاة من مخطوطة أحمد الثالث رقم 1258
- 45a لوحات منتقاة من الطبعة الأميرية للمستصفي

فهرس المحتويات

مقدمات التحقيق

7a	استهلال
11a	حجة الإسلام أبو حامد الغزالي
	إخطية الكتاب الاستفتاح بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على رسوله صلى
3	الله عليه وسلم.
4	الطاعة علم وعمل.
4	أقسام العلوم: نقلي وعقلي وما اجتمع فيه العقل والنقل.
4	تأليف الغزالي في الفقه وأصوله وسبب تأليفه للمستصفي ومنهجه فيه.

صدر الكتاب

7	تعريف علم أصول الفقه.
7	بيان مرتبة هذا العلم ونسبته إلى العلوم.
10	بيان كيفية دورانه على الأقطاب الأربعة.
11	بيان كيفية اندراج الشعب الكثيرة من أصول الفقه تحت الأقطاب الأربعة.
13	بيان المقدمة ووجه تعلق الأصول بها.
13	سبب تعريف العلم والدليل والنظر في أصول الفقه.
14	سبب مزج المباحث اللغوية والنحوية والفقهية بالأصول.
14	سبب ذكر الغزالي موضوعات علم الكلام في أول كتابه.

مقدمة في علم المنطق

- 15 وتشتمل على مدارك العفول، وانحصارها في «الحدّ» و«البرهان».
- 16 بيان حصر مدارك العلوم النظرية في الحدّ والبرهان وفيه دعامتان.
- 16 إدراك الذّوات المفردة.
- 16 إدراك نسبة هذه المفردات بعضها إلى بعض بالنّفي أو الإثبات.
- 16 حدّ التّصوّر والتصديق.
- 17 أقسام المعرفة: أولي، ومطلوب.
- 17 أقسام العلم: أولي كالضروريات، ومطلوب كالنّظريات.
- 18 الدّعامة الأولى: في الحدّ وتشتمل على فئتين:
- 18 الفنّ الأول: في القوانين، وهي ستّة:
- 18 القانون الأول: أنّ الحدّ إنّما يذكر جواً عن سؤال في بعض المحاورات.
- 18 بيان أمهات المطالب.
- القانون الثاني: أنّ الحدّ ينبغي أن يفرق بين الصفات الذاتيّة، واللازمة
- 20 والعرضيّة وتعريف كل منها وبيان مثاراات الأغاليط في الصفات.
- القانون الثالث: في شرائط الحدّ الحقيقي لما وقع السؤال عن ماهيته
- 23 بفرض التمييز بينه وبين الحدّ الرسمي واللفظي.
- القانون الرابع: في طريق اقتناص الحدّ وبيان أنّه لا يحصل بالبرهان
- 25 وتوضيحه بالمثال.
- 26 القانون الخامس: في حصر مداخل الخلل في الحدود.
- القانون السادس: في أنّ المعنى الذي لا تركيب فيه لا يمكن حدّه إلا
- 28 بتسريح اللفظ ومثاله.
- الفنّ الثاني: من دعامة الحدّ في الامتحانات للقوانين بحدود
- 32 مفصّلة.
- 32 الامتحان الأول: في حدّ «الحدّ».
- 36 الامتحان الثاني: في حدّ «العلم».
- 40 الامتحان الثالث: في حدّ «الواجب».

الدّعاة الثّانية من مدارك العقول: في البرهان، وتشتمل على
ثلاثة فنون: سوابق، ولواحق، ومقاصد.

44

الفنّ الأول: في السّوابق ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:

44

التمهيد: مباحث تتعلق بالبرهان.

44

الفصل الأول: في دلالة الألفاظ على المعاني.

46

الفصل الثّاني: في النّظر في المعاني المفردة.

51

الفصل الثّالث: في أحكام المعاني المؤلّفة.

54

الفنّ الثّاني: في المقاصد وفيه فصلان:

57

الفصل الأول: في صورة البرهان.

57

الفصل الثّاني: في بيان مآذ البرهان.

65

الفنّ الثّالث من دعامة البرهان: في اللّواحق وفيه فصول:

74

الفصل الأول: في بيان أن ما تنطق به الألسنة في معرض الدليل والتعليل

74

في جميع أقسام العلوم يرجع إلى الضروب التي ذكرها الغزالي.

74

الفصل الثّاني: في بيان الاستقراء التام والناقص ودلالة كل منهما.

77

الفصل الثّالث. في وجه لزوم النتيجة من المقدمات ومغالطات مكري

77

النظر.

79

الفصل الرّابع: في انقسام البرهان إلى برهان علّة، وبرهان دلالة والفرق

79

بينهما.

83

القطبُ الأوّلُ في التمهيدِ وهي المحكم

وينقسم إلى فنون أربعة:

85

الفنّ الأوّل: في حقيقته ويشتمل على تمهيد، وثلاث مسائل.

86

التمهيد: في تعريف الحكم والحرام والواجب والمباح.

86

1. مسألة: حسن الأفعال وقبحها.

86

2. مسألة: هل يجب شكر المنعم عقلاً؟

93

3. مسألة: في حكم الأفعال قبل ورود الشّرع.

96

- الفن الثاني: في أقسام الأحكام الثابتة لأفعال المكلفين ويشتمل
 100 على تمهيد، وخمسة عشرة مسألة:
 100 التمهيد: في أقسام الأحكام الخمسة.
 100 حد الواجب.
 101 حد المحظور.
 101 حد المباح.
 101 حد النذب.
 102 حد المكروه.
 102 1. مسألة: الواجب المعين والواجب المنخير.
 105 2. مسألة: الواجب المضيق، والواجب الموسع.
 107 3. مسألة: حكم من مات في أثناء الوقت الموسع.
 108 4. مسألة: حكم ما لا يتم الواجب إلا به.
 110 5. مسألة: حكم ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه.
 111 6. مسألة: حكم ما زاد على القدر المجزئ من الواجب غير المقدّر.
 111 7. مسألة: النسبة بين الوجوب وبين الجواز والإباحة.
 112 8. مسألة: هل المباح مكلف به أو مأمور به؟
 113 9. مسألة: هل المباح حكم شرعي؟
 114 10. مسألة: هل المندوب مأمور به؟
 115 11. مسألة: يستحيل أن يكون الشيء الواحد واجبا حراما، طاعة معصية.
 116 12. مسألة: حكم الفعل الواحد بالعين. مثال: الصلاة في الدار المفصولة.
 119 13. مسألة: هل المكروه مضاد للواجب؟
 119 14. مسألة: النهي العائد إلى وصف الفعل هل يفسد به الأصل؟
 121 15. مسألة: هل الأمر بالشيء نهى عن ضده؟
 124 الفن الثالث من القطب الأول: في أركان الحكم:
 124 - الحاكم، وهو المخاطب.
 125 - المحكوم عليه، وهو المكلف.
 126 1. مسألة: تكليف الناسي والغافل والسكران.
 127 2. مسألة: تكليف المعدوم.
 128 - المحكوم فيه وهو الفعل:

- 129 1. مسألة: التكليف بالمستحبات أو تكليف ما لا يطاق .
- 132 2. مسألة: لا ينهى عن الضدين لأنه محال ولا يؤمر بجمعهما .
- 134 3. مسألة: التكليف بالترك والاختلاف في المقتضى بالتكليف .
- 135 4. مسألة: تكليف المكره .
- 135 5. مسألة: هل التكليف بالفعل تكليف بشرطه؟ وهل يكلف الكفار بفروع الشريعة؟
- الفن الرابع من القطب الأول: فيما يظهر الحكم به وفيه أربعة فصول:
- 139 الفصل الأول: في الأسباب .
- 139 الفصل الثاني: في وصف السبب بالصحة، والبطان، والفساد .
- 141 الفصل الثالث: في وصف العبادة بالأداء، والقضاء، والإعادة .
- 142 دقيقة: أحوال الأداء الأربعة .
- 143 الفصل الرابع: في العزيمة، والرخصة .
- 146

القطب الثاني في أول الأحكام

- 150 وهي أربعة أصول:
- 151 الأصل الأول من أصول الأدلة: كتاب الله تعالى .
- 151 تمهيد: أصل الأحكام هو قول الله تعالى .
- 152 النظر الأول: في حقيقة القرآن .
- 153 النظر الثاني: في حد القرآن .
- 154 1. مسألة: هل القراءات الشاذة حجة في الأحكام؟
- 154 2. مسألة: السملة آية من القرآن .
- 158 النظر الثالث: في ألفاظ القرآن .
- 158 1. مسألة: هل في القرآن مجاز؟
- 159 2. مسألة: هل في القرآن ألفاظ أعجمية؟
- 160 3. مسألة: معنى المحكم والمتشابه في القرآن .
- 161 النظر الرابع: في أحكام القرآن .

- 163 كتاب النسخ.
- 164 الباب الأول: في حذّه، وحقيقته، وإثباته.
- 164 الفصل الأول: في حذّه وحقيقته والخلاف في ذلك.
- 168 - الفرق بين النسخ وبين التخصيص.
- 169 الفصل الثاني: في إثبات النسخ على منكره.
- المفصل الثالث: في مسائل تشعب عن النظر في حقيقة النسخ وهي ست مسائل:
- 171 1. مسألة: نسخ الأمر قبل التمكن من الامتنال.
- 171 2. مسألة: نسخ بعض العبادة، أو شرطها، أو سنة من سننها، هل هو نسخ لبعض العبادة أو لأصلها؟
- 177 3. مسألة: الزيادة على النص نسخ أم لا؟
- 178 4. مسألة: ليس من شرط النسخ إثبات بدل غير المنسوخ.
- 181 5. مسألة: النسخ بالأخف وبالأثقل.
- 182 6. مسألة: النسخ في حق من لم يبلغه الخبر.
- 183 الباب الثاني: في أركان النسخ وشروطه.
- 185 ويشتمل على تمهيد، وعلى مسائل تشعب من أحكام النسخ والمنسوخ.
- 185 1. مسألة: هل من الأحكام ما هو غير قابل لورود النسخ عليه؟
- 187 2. مسألة: نسخ التلاوة دون الحكم.
- 187 3. مسألة: نسخ القرآن بالسنة، ونسخ السنة بالقرآن.
- 189 4. مسألة: الإجماع لا ينسخ به.
- 191 5. مسألة: نسخ المتواتر بالأحد.
- 191 6. مسألة: نسخ المتواتر بالقياس.
- 192 7. مسألة: هل يثبت النسخ بقول الصحابي «نسخ حكم كذا».
- 194 خاتمة الكتاب: فيما يعرف به تاريخ النسخ.
- 195 الأصل الثاني من أصول الأدلة: سنة رسول الله وفيه مقدمة، وقسمان:
- 197 مقدمة في بيان ألفاظ الصحابة في نقل السنن.
- 197 القسم الأول من مباحث السنة في التواتر وفيه أبواب:
- 201 الباب الأول: في إثبات أن التواتر يفيد العلم.
- 201

- 204 الباب الثاني: في شروط التواتر وهي أربعة:
- 204 الشرط الأول: أن يخبروا عن علم، لا عن ظن.
- 204 الشرط الثاني: أن يكون علمهم ضروريًا مستندًا إلى محسوس.
- الشرط الثالث: أن يستوي طرفاه وواسطته في هذه الصفات، وفي كمال العدد.
- 204
- 205 الشرط الرابع: في العدد وفيه مسائل:
1. مسألة: الناقلين لخبر ودور القرائن في حصول اليقين وهل يحصل العلم بقول مخبر واحد؟
- 205
2. مسألة: الحد الأدنى لعدد البوائر والقول بأنه: «أربعة أشخاص» قاصر عن العدد الكامل.
- 207
3. مسألة: مناقشة الناقلاني في التوقف عن اكتمال التواتر بخمسة أشخاص.
- 208
4. مسألة: أقل عدد يحصل به العلم الضروري معلوم لله تعالى، وليس معلوما لنا ولا سبيل لنا إلى معرفته.
- 208
5. مسألة: يشترط لحصول العلم من العدد الكامل أن يخبروا عن يقين ومشاهدة.
- 209
- 210 خاتمة الباب: في بيان خمسة شروط فاسدة للتواتر ذهب إليها جماعة.
- الباب الثالث: في تقسيم الخبر إلى ما يجب تصديقه، وإلى ما يجب تكذيبه، وإلى ما يجب التوقف فيه.
- 212
- القسم الأول: ما يجب تصديقه وهي سبعة:
- 213
- الأول: ما أخبر به عدد التواتر.
- 213
- الثاني: ما أخبر الله تعالى عنه.
- 213
- الثالث: خبر الرسول عليه السلام.
- 213
- الرابع: ما أخبرت عنه الأمة.
- 213
- الخامس: كل خبر يوافق ما أخبر الله تعالى عنه، أو رسوله صلى الله عليه وسلم، أو الأمة.
- 213
- السادس: كل خبر صح أنه ذكره المخبر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبمسمع منه ولم يكن غافلاً عنه، فسكت عليه.
- 213

- السَّابِع: كُلُّ خَبَرٍ ذَكَرَ بَيْنَ يَدَيِ حَمَاعَةٍ لَمْ يَكْذِبُوهُ وَالْعَادَةُ امْتِنَاعُ السَّكُوتِ
 213 لَوْ كَانَ كَذِبًا.
- القسم الثاني من الأخبار: ما يعلم كذبه، وهي أربعة:
 215 الأول: ما يعلم خلافه بضرورة العقل، أو نظره، أو الحسّ والمشاهدة، أو
 215 أخبار التواتر.
- الثاني: ما يخالف النَّصَّ القاطع من الكتاب والسنة المتواترة وإجماع
 215 الأمة.
- الثالث: ما صرح بتكذيبه جمع كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب.
 215 الرابع: ما سكت الجمع الكثير عن نقله مع إحالة العادة السكوت عن
 215 ذكره.
- القسم الثالث من الأخبار: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه. فيجب التَّوَقُّفُ فيه
 وهو جملة الأخبار الواردة في أحكام الشرع والعبادات، ممَّا عدا القسمين
 218 المذكورين.
- القسم الثاني من مباحث السنة في أخبار الأحاد، وفيه أبواب:
 219 الباب الأول: في إثبات التَّعَبُّدِ بِهِ مَعَ قُصُورِهِ عَنِ إِفَادَةِ الْعِلْمِ وَفِيهِ أَرْبَعُ
 219 مَسَائِلَ:
1. مسألة: ما يفيد خبر الأحاد والخلاف في ذلك.
 219
 2. مسألة: في الرد على من أنكر وجوب العمل بخبر الأحاد.
 220
 3. مسألة: هل العقل يدلّ استقلالاً على وجوب العمل بخبر الواحد؟
 221
 4. مسألة: الأدلة السمعية على وجوب العمل بخبر الأحاد.
 222
- الباب الثاني: في شروط الرَّاوِي وصفته.
 232 رواية الواحد مقبولة وإن لم تقبل شهادته.
 232 اشتراط بلوغ سن التكليف .
 233 اشتراط الضبط .
 234 اشتراط الإسلام .
 234 اشتراط العدالة .
 235
1. مسألة: خبر مجهول الحال في العدالة.
 236
 2. مسألة: الاختلاف في قبول رواية الفاسق المتأوّل وشهادته.
 239
 - خاتمة جامعة: للرّواية والشَّهادة وحكم رواية المجهول العين.
 241

- 242 الباب الثالث: في الجرح والتعديل وفيه أربعة فصول:
- 242 الفصل الأول: في عدد المزكي.
- 242 الفصل الثاني: في ذكر سبب الجرح والتعديل.
- 243 الفصل الثالث: في نفس التزكية.
- 244 الفصل الرابع: في عدالة الصحابة رضي الله عنهم وتعريف الصحابي؟
- 247 الباب الرابع: في مستند الراوي، وكيفية ضبطه وفيه خمس مراتب:
- 247 1. قراءة الشيخ عليه.
- 247 2. قراءته على الشيخ.
- 247 3. الإجازة.
- 248 4. المناولة.
- 248 5. الوجدادة: أي الاعتماد على الحطّ.
- 249 1. مسألة: رواية الحديث المشكوك فيه والرواية بغلة الظن.
- 250 2. مسألة: إنكار الشيخ ما نقل عنه لا يجرح في الراوي.
- 250 3. مسألة: زيادة الثقة مقبولة.
- 251 4. مسألة: اقتصار المحدث على رواية بعض الحديث.
- 251 5. مسألة: رواية الحديث بالمعنى.
- 252 6. مسألة: حكم الحديث المرسل والمنقطع.
- 255 7. مسألة: هل يقبل خبر الأحاد فيما تعمّ به البلوى؟
- 258 الأصل الثالث من أصول الأدلة: الإجماع، وفيه أبواب:
- 258 الباب الأول: في إثبات كونه حجة على منكره.
- 258 معنى الإجماع في الاصطلاح واللغة.
- 258 دليل تصوّر الإجماع.
- 259 تصوّر الاطلاع على الإجماع.
- 260 حجية الإجماع.
- 260 1. المسلك الأول - الأدلة القرآنية.
- 261 2. المسلك الثاني - الأدلة من السنة النبوية.
- 263 مناقشة شبه المنكرين للأدلة المشتة للإجماع.
- 266 3. المسلك الثالث - التمسك بالطريق المعنوي.
- 269 الباب الثاني: في بيان أركان الإجماع وله ركنان:

269 الركن الأول: المجمعون.

269 1. مسألة: هل يعتبر قول العامي في الإجماع؟

270 2. مسألة: هل ينعقد الإجماع مع خلاف أهل العلم من غير الفقهاء؟

272 3. مسألة: خلاف المجتهد المستدع هل يمنع انعقاد الإجماع؟

274 4. مسألة: هل يمنع خلاف التابعي في عهد الصحابة انعقاد إجماعهم؟

275 5. مسألة: حجية إجماع الأكثرين مع مخالفة الأقل.

277 6. مسألة: قول الإمام مالك الحجة في إجماع أهل المدينة.

278 7. مسألة: نقص عدد المجمعين عن عدد التواتر.

280 8. مسألة: حجية الإجماع بعد عصر الصحابة.

281 9. مسألة: هل ينعقد إجماع لاحق على خلاف قول سابق؟

283 الركن الثاني: في نفس الإجماع وفيه ثلاث مسائل:

283 1. مسألة: الإجماع السكوتي.

2. مسألة: هل يتوقف انعقاد الإجماع على انقراض العصر دون ظهور

285 خلاف من المجمعين.

287 3. مسألة: هل يكون مستند الإجماع القياس والاجتهاد؟

289 الباب الثالث: في حكم الإجماع وفيه سبع مسائل:

1. مسألة: لا يجوز إحداث قول ثالث متخالف للقولين السابقين في

289 المسألة الواحدة.

2. مسألة: هل ينعقد الإجماع بموت المخالف؟

3. مسألة: إذا اتفق التابعون على أحد قولي الصحابة لم يضر القول الآخر

292 مهجورا، ولم يكن الذاهب إليه خارقا للإجماع.

4. مسألة: إذا اختلفت الأمة على قولين ثم رجعا إلى قول واحد، صار

ما اتفقوا عليه إجماعا قاطعا عند من شرط انقراض العصر، ويخلص من

293 الإشكال.

5. مسألة: الإجماع على خلاف خبر الأحاد الصحيح.

297 6. مسألة: الإجماع لا يثبت بخبر الواحد، خلافا لبعض الفقهاء.

7. مسألة: الأخذ بأقل ما قيل: ليس تمسكا بالإجماع، خلافا لبعض

297 الفقهاء.

- 298 الأصل الرابع: دليل العقل والاستصحاب.
- 298 معاني الاستصحاب:
- 298 الأول: دلالة العقل على براءة الذمة من التكليف.
- 299 الثاني: استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص.
- 300 الثالث: استصحاب حكم دلّ الشرع على ثبوته ودوامه.
- 300 1. مسألة: استصحاب الإجماع في محل الخلاف.
- 303 2. مسألة: هل على النافي دليل؟
- خاتمة: لهذا القطب بيان ما يظن أنه من أصول الأدلة وليس منها وهو أربعة:
- 309 شرع من قبلنا وقول الصحابي والاستحسان والاستصلاح.
- الأصل الأول من الأصول الموهومة: شرع من قبلنا من الأنبياء
- 310 فيما لم يصرح شرعنا بنسخه.
1. مسألة: هل كان الرسول صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع أحد من
- 310 الأنبياء قبل مبعثه؟ ومناقشة أدلة القائلين بالأخذ بشرع من قبلنا.
- 317 الأصل الثاني من الأصول الموهومة: قول الصحابي.
- 319 1. مسألة: هل يجوز تقليد المجتهد للصحابة؟
- 321 فصل في تفرع الشافعي في القديم على تقليد الصحابة، ونصوصه.
- الأصل الثالث من الأصول الموهومة:
- 323 الاستحسان ومعانيه الثلاثة.
- الأصل الرابع من الأصول الموهومة:
- 327 الاستصلاح.
- المصلحة بالإضافة إلى شهادة الشرع
- 327 ثلاثة أقسام:
- القسم الأول: ما شهد الشرع لاعتبارها فهي حجة، ويرجع حاصلها إلى
- 327 القياس.
- 327 القسم الثاني: ما شهد الشرع لمطلانها.
- القسم الثالث: ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بالاعتبار نصّ معين.
- 328 وهذا في محل النظر.

- 328 تقسيم المصلحة باعتبار قوتها في ذاتها:
رتبة الضروريات ومقاصد الشريعة: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل،
328 والمال.
- 329 رتبة الحاجات من المصالح والمناسبات.
- ما يقع موقع التحسين والتيسير ورعاية أحسن المناهج في العادات
329 والمعاملات.
1. مسألة: هل من المصلحة طرح واحد من سفينة مشرفة على الفرق لإنقاذ
331 الباقيين؟
2. مسألة: هل من المصلحة الضرب في التهمة لإظهار الحق؟
331
3. مسألة: هل من المصلحة قتل الزنديق المستتر وإن أظهر التوبة؟
332
4. مسألة: هل من المصلحة قتل الساعي في الأرض بالفساد سياسة؟
332
5. مسألة: هل من المصلحة توظيف الخراج على الأغنياء سياسة؟
334
6. مسألة: هل ثبت حد الصحابة للشارب ثمانين جلدة بالمصلحة؟
334
7. مسألة: هل من المصلحة فسخ النكاح لرفع الضرر عن امرأة المفقود
335 ونحوه؟

القطب الثالث في كيفية استثمار الأحكام من ثمرات الأصول

- ويشتمل على صدر ومقدمة وثلاثة فنون:
339 صدر القطب الثالث في أهمية هذا القطب وذكر دلالة الألفاظ بالمنظوم
والمفهوم والمعقول.
340
- الفرع الأول: في المنظوم وكيفية الاستدلال بالصيغة وفيه مقدمة
وأربعة أقسام:
341
- المقدمة وتشتمل على سبعة فصول:
342
- الفصل الأول: في مبادئ اللغات وهل هي اصطلاح أم توقيف؟
343
- الفصل الثاني: في الأسماء اللغوية، وهل تثبت قياساً.
345
- الفصل الثالث: في الأسماء العرفية.
346

- 347 الفصل الرابع: في الأسماء الشرعية.
- 350 الفصل الخامس: في مجامع أقسام الكلام المفيد من حيث اللفظ والدلالة والإشارة.
- 352 الفصل السادس: في طريق فهم المراد من الخطاب الشرعي على الجملة.
- 354 الفصل السابع: في الحقيقة والمجاز.
- 356 القسم الأول من الفن الأول من مقاصد القطب الثالث في المجمل والمبين.
- 358 1. مسألة: هل من المجمل إضافة الأحكام إلى الذوات ومثاله قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾.
- 357 2. مسألة: هل من المجمل قوله صلى الله عليه وسلم: «رفع الخطأ والنسيان».
- 358 3. مسألة: هل من المجمل قوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة إلا بظهور».
- 360 4. مسألة: إذا تردد اللفظ بين معنيين وبين معنى واحد فهل هو مجمل أم يحمل على المعنيين؟
- 360 5. مسألة: اللفظ المتردد بين الحكم المتجدد والحكم الأصلي والعقلي والاسم اللغوي هل حمله على الحكم المتجدد أولى؟
- 361 6. مسألة: إذا دار الاسم بين معناه اللغوي ومعناه الشرعي كالصوم والصلاة فهل هو مجمل؟
- 361 7. مسألة: إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز فيحمل اللفظ على الحقيقة.
- 362 خاتمة جامعة: في مواضع الإجمال وأسبابه.
- 363 القول في البيان والمبين وفيه مسائل:
- 363 1. مسألة: في حدّ البيان.
- 365 2. مسألة: في تأخير البيان عن وقت الحاجة والخلاف فيه.
- 370 3. مسألة: هل يمنع التدريج في البيان؟
- 371 4. مسألة: لا يشترط أن يكون طريق البيان للمجمل والتخصيص للعموم كطريق المجمل للعموم وخلاف أهل العراق في ذلك.
- 372 القسم الثاني من الفن الأول: في الظاهر والمؤول وتعريفهما.
- 372 القول في المراد بالنص والظاهر.
- 373 القول في التأويل وفيه مسائل.

- 374 1. مسألة: التأويل الفاسد والقرائن التي تدل على ذلك ومثاله.
- 375 2. مسألة: تأويل آخر وهو أيضا غير صحيح.
- 376 3. مسألة: هل كل تأويل يرفع النص أو شيئا منه فهو باطل؟ ومثال ذلك.
- 378 4. مسألة: هل آية مصارف الزكاة نص في التشريك ووجوب الاستيعاب بينهم؟
- 378 5. مسألة: هل آية كفارة الظهار نص في وجوب رعاية عدد المساكين ومنع الصرف إلى مسكين واحد في سنتين يوما؟
- 379 6. مسألة: العموم قوي وضعيف ومنوسط، وأمثله وفيه منع التخصيص بالنواتر.
- 380 7. مسألة: الخلاف في تخصيص حديث «من ملك ذا رحم محرم عتق عليه».
- 381 8. مسألة: مثال للعموم الضعيف.
- 381 9. مسألة: الكلام في تخصيص قال الله تعالى: «واعلموا أنما غنمتم من شيء، فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى».
- 382 10. مسألة: الكلام في تخصيص قوله عليه السلام: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل».
- 383 القسم الثالث: في الأمر، والتبهي.
- 383 النظر الأول: في حد الأمر، وحقيقته.
- 387 النظر الثاني: في الصيغة.
- 399 1. مسألة: آراء العلماء في موجب صيغة «افعل» بعد الحظر.
- 400 النظر الثالث: في موجب الأمر ومقتضاه.
- 400 1. مسألة: بيان دلالة الأمر على التكرار واختلاف العلماء في تردد صيغته بين الوجوب والتبهي وبين الفور والتراخي.
- 404 2. مسألة: اختلف الصائرون إلى أن الأمر ليس للتكرار في الأمر المضاف إلى شرط.
- 405 3. مسألة: هل مطلق الأمر يقتضي الفور؟ والمذاهب في ذلك.
- 406 4. مسألة: هل يفتر وجوب القضاء إلى أمر جديد؟
- 407 5. مسألة: الخلاف في أن الأمر يقتضي وقوع الإجزاء بالمأمور به إذا امتثل.
- 408 6. مسألة: هل الأمر بالأمر بالشئ أمر بالشئ؟

- 409 7. مسألة: فرض الكفاية: هل الأمر لجماعة يقتضي الوجوب العيني؟
- 410 8. مسألة: هل يكون المأمور مأمورا قبل التمكن من الامتثال؟ وإبطال مذاهب المعتزلة.
- 416 القول في صيغة النهي.
- 416 1. مسألة: ذكر الخلاف في أن النهي هل يقتضي فساد المنهي عنه؟
- 416 2. مسألة: هل يدل النهي على صحة التصرفات عند القائلين أنه لا يدل على فسادها؟
- 418 القسم الرابع من النظر في الصيغة القول في العام ، والخاص ، ويشتمل على مقدمة ، وخمسة أبواب:
- 422 المقدمة: القول في حد العام ، والخاص ومعناها.
- 422 العموم من عوارض الألفاظ وليس من عوارض المعاني.
- 422 الباب الأول: في أن العموم هل له صيغة في اللغة أم لا؟ وفيه سبعة فصول:
- 425 الفصل الأول: صيغ العموم وهي خمسة عند القائلين به.
- 426 الفصل الثاني: اختلاف المذاهب في أنواع صيغ العموم الخمسة.
- 428 الفصل الثالث: القول في أدلة أرباب العموم والاعتراض عليها.
- 433 الفصل الرابع: شبه أدلة أرباب الخصوص والرد عليها.
- 433 الفصل الخامس: شبه أرباب الوقف والرد عليها.
- 435 الفصل السادس: بيان الطريق المحتار عندنا في إثبات العموم.
- 439 الفصل السابع: القول في العموم إذا خص هل يصير مجازا في الباقي؟ وهل يبقى حجة؟
- 442 الباب الثاني: في تمييز ما يمكن دعوى العموم فيه عما لا يمكن وفيه مسائل:
- 442 1. مسألة: حكم صيغة العموم الواردة في الإجابة عن سؤال؟
- 443 2. مسألة: هل العبارة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟
- 445 3. مسألة: حكم عموم المفتضى وبيان أن العموم للألفاظ لا للمعاني.
- 446 4. مسألة: الفعل المتعدي إلى مفعولات هل يجري مجرى العموم فيها؟
- 447 5. مسألة: لا يمكن دعوى العموم في الفعل لأن الفعل لا يقع إلا على وجه معين .

- 447 6. مسألة: هل يشمل فعل النبي صلى الله عليه وسلم غيره؟ .
- 448 7. مسألة: هل يحمل قول الصحابي: «نهى النبي عليه السلام عن كذا» على العموم؟
- 449 8. مسألة: قول الصحابي: «فصى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفة للجار، وبالشاهد، واليمين» لا عموم له.
- 449 9. مسألة: لا يمكن دعوى العموم في واقعة لشخص معين قضى فيها النبي عليه السلام بحكم.
- 450 10. مسألة: مناقشة القائلين بعموم المفهوم.
- 450 11. مسألة: هل الاقتران بالعام من مقتضيات العموم؟
- 451 12. مسألة: هل تصح دعوى العموم في الاسم المشترك بين مستمين؟
- 452 13. مسألة: هل يمكن أن يعم اللفظ حقيقته ومجازه؟
- 453 14. مسألة: هل يدخل العبد تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس والمؤمنين؟
- 453 15. مسألة: هل يدخل الكافر تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس والمؤمنين ونحوهما؟
- 453 16. مسألة: هل تدخل النساء تحت عموم الخطاب الموجه إلى الناس والمؤمنين ونحوهما؟
- 453 17. مسألة: هل يدخل النبي صلى الله عليه وسلم تحت عموم الخطاب الموجه إلى الأمة؟
- 453 18. مسألة: هل خطاب النبي صلى الله عليه وسلم لمن عاصره خطاب لكل العصور من بعده؟
- 454 19. مسألة: تردد دلالة صيغة اللفظ بين العموم والإجمال.
- 455 20. مسألة: هل يدخل المخاطب تحت عموم خطابه؟
- 456 21. مسألة: مواضع دلالة الاسم الفerd على العموم.
- 456 22. مسألة: صرف العموم إلى غير الاستغراق جائز والخلاف في أقل الجمع.
- 456 الباب الثالث: في الأدلة التي يختص بها العموم وهي عشرة:
- 460 الأول: دليل الحسن.
- 460 الثاني: دليل العقل.

- 461 الثالث: دليل الإجماع.
- 461 الرابع: النَّصَّ الخاصَّ يَنْصَحُ اللَّفْظَ العامَّ
- 462 الخامس: المفهوم بالفجوى.
- 462 السادس: فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- السابع: بيان ما يحتمله تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من أمته على
- 463 خلاف موجب العموم.
- 464 الثامن: عادة المخاطبين.
- 465 التاسع: مذهب الصحابي إذا كان بخلاف العموم.
- العاشر: خروج العام على سبب خاص جعل دليلا على تخصيصه ومناقشة
- 465 ذلك.
- 465 تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وبالقياص وفيه مسألتان:
1. مسألة: حكم خبر الواحد إذا ورد مخصصا لعموم القرآن ومذاهب
- 465 العلماء فيه.
2. مسألة: تخصيص صيغة العموم بالقياص ومذاهب العلماء وحجج كل
- 468 فريق.
- الباب الرابع: في تعارض العمومين ووقت جوار الحكم بالعموم وفيه
- 474 فصول:
- 474 الفصل الأول: في التعارض.
- 474 معرفة محل التعارض.
- دفع التعارض في الشرعيات بالجمع. إن أمكن، ثم النسخ، ثم الترجيح،
- 475 ثم التخيير.
- 475 مراتب الجمع بين الدليلين المتعارضين.
- الفصل الثاني: في جواز إسماع العموم من لم يسمع الخصوص ومذاهب
- 479 العلماء في ذلك.
- الفصل الثالث: الوقت الذي يحوز للمجتهد الحكم بالعموم فيه، وإلى أي
- 481 درجة يجب البحث عن المحصنات؟
- الباب الخامس: في الاستثناء، والشرط والتقييد بعد الإطلاق وفيه
- 484 فصول:
- 484 الفصل الأول: في حقيقة الاستثناء وحده.

- 485 الفصل الثاني: في شروط الاستثناء وهي ثلاثة:
- 485 الأول: الاتصال.
- 486 الثاني: أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه.
- 487 الثالث: أن لا يكون مستغرقا.
- الفصل الثالث في تعقب الجمل بالاستثناء وبيان حجج القائلين بالشمول
- 489 والمخصصة والواقفية .
- 491 القول في دخول الشرط على الكلام .
- 493 القول في المطلق، والمقيد.
- الفقر الثاني: فيما يقتبس من الألفاظ من حيث الفحوى، والإشارة
- 495 وهي خمسة أضرب:
- 495 الضرب الأول: ما يسمى اقتضاء.
- 496 الضرب الثاني: ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ.
- 497 الضرب الثالث: فهم التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب.
- 497 الضرب الرابع: فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام، ومقصوده.
- 498 الضرب الخامس: هو المفهوم.
- 501 أدلة القائلين بمفهوم المحالفة.
- 507 القول في درجات دليل الخطاب وهي ثمانية:
- 507 الأولى: مفهوم اللفظ.
- 508 الثانية: مفهوم الاسم المشتق الدال على جنس.
- 508 الثالثة: مفهوم الصفة المنتقلة.
- 508 الرابعة: مفهوم الصفة الخاصة.
- 509 الخامسة: مفهوم الشرط.
- 509 السادسة: مفهوم الحصر بإيما والحصر بتعريف الجزأين.
- 510 السابعة: مفهوم الغاية بصيغة إلى وحتى .
- 511 الثامنة: مفهوم الحصر بالنفي والإثبات.
- 512 مسألة: القائلون لا مفهوم لما خرج مخرج العادة الغالبة.
- القول في دلالة أفعال النبي عليه السلام، وسكوته، واستبشاره،
- 514 وفيه مقدمة وثلاثة فصول:
- 514 الفصل الأول: في دلالة العمل.

- 514 مقدمة في عصمة الأنبياء.
- 515 أقسام أفعال النبي وحكم كل منها.
- 516 رد الغزالي على القول بالتحريم والإباحة والندب والوجوب.
- 520 الفصل الثاني: في تنبيهات متفرقة في أحكام الأفعال وبيانها.
- 524 الفصل الثالث: في تعارض الفعلين.
- 524 حكم التعارض بين الأقوال والأفعال.
- الفن الثالث: في كيفية استثمار الأحكام من الألفاظ والاعتباس
- 526 من معقول الألفاظ بطريق القياس وفيه مقدمتان ، وأربعة أبواب:
- 526 المقدمة الأولى: في حدّ القياس.
- 527 المقدمة الثانية: في حصر مجاري الاجتهاد في العلل.
- 527 الاجتهاد الأول: في تحقيق مناط الحكم.
- 529 الاجتهاد الثاني: في تنقيح مناط الحكم.
- 530 الاجتهاد الثالث: في تخرج مناط الحكم واستنباطه.
- 531 الباب الأول: في إثبات أصل القياس على منكره.
- 531 الرد على من قال باستحالة التعبد بالقياس عقلا، وإبطال مسالكهم في ذلك.
1. مسألة: مطالبة من ذهب إلى أنّ التعبد بالقياس واجب عقلا بالدليل وبيان
- 535 شبههم.
2. مسألة: الردّ على من حسم سبيل الاجتهاد بالظنّ ولم يجوز الحكم في
- 536 الشرع إلا بدليل قاطع.
- 541 أدلة المانع للقياس والاجتهاد بالرأي (وهو قول النظام وكذلك الرافضة).
- القول في شبه المنكرين للقياس والصائرين إلى حظره من جهة الكتاب والسنة
- 551 والجواب على شبهاتهم السبع:
- الأولى: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾، وقوله:
- 551 ﴿تبياناً لكل شيء﴾ وجوابه.
- 552 الثانية: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾ وجوابه.
- 552 الثالثة: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ وجوابه.
- الرابعة: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم
- 553 ليجادلوكم﴾ وجوابه.
- 553 الخامسة: تمسكهم بقوله تعالى: ﴿فردّوه إلى الله والرسول﴾ وجوابه.

- 553 السَّادسة: تَمَسَّكُهم بقوله عليه السلام: «تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب، وبرهة بالسنة، وبرهة بالقياس فإذا فعلوا ذلك فقد ضلُّوا» وجوابه.
- 553 السَّابعة: قول الشَّيعة، وأهل التَّعليم: النُّصوص محيطَةٌ بالمسائل، ويعلمها الإمام المعصوم، وهو نائب الرِّسول، فيجب مراجعة الإمام، وجواب الغزالي على ذلك.
- 554 القول في شههم المعنوية وهي ست:
- 554 الأولى: قول الشَّيعة والتَّعليمية: إنَّ الاختلاف ليس من دين الله، وليس كل مجتهد مصيباً.
- 557 الثَّانية: قولهم: كيف يرفع المعلوم على القطع بالقياس المظنون؟
- 557 الثَّالثة: قولهم. كيف يتصرف بالقياس في الشرع المبني على التعبد؟
- 558 الرَّابعة: قولهم: إنَّ النَّبِيَّ عليه السلام قد أُوتِيَ جوامع الكلم، فكيف يليق به أن يترك الوجيز المفهم، ويعدل إلى الطَّويل الموهم؟!
- 559 الخامسة: قولهم: كيف يثبت الحكم في الفرع بالعلة وقد ثبت في الأصل بالنص؟
- 559 السَّادسة: وهي عمدتهم الكبرى : أن الحكم لا يثبت إلا بتوقيف، وجواب الغزالي على ذلك.
- 560 المقاشانيَّة والنهروانيَّة أجازوا القياس بالعلة المنصوصة دون المستنبطة وجوابهم.
- 563 1. مسألة: الرد على قول النِّظام «العلة المنصوصة توجب الإلحاق لكن لا بطريق القياس».
- 565 2. مسألة: الرد على الفاشاني والنهرواني في تخصيص القياس.
- 567 3. مسألة: هل يفترق الفعل عن التَّرك في القياس؟
- 568 الباب الثَّاني: في طريق إثبات علة الأصل وكيفية إقامة الدَّلالة على صحَّة أحاد الأفيسة.
- 568 المقدِّمة الأولى: في مواضع الاحتمال من كلِّ قياس.
- 569 المقدِّمة الثَّانية: أنَّ هذه الأدلة لا تكون إلا سمعية.
- 570 المقدِّمة الثَّالثة: أنَّ إلحاق المسكوت بالمنطوق ينقسم إلى مقطوع ومظنون ومراتب المقطوع.
- 575 القسم الأوَّل: إثبات العلة بأدلة نقلية.

- 579 القسم الثاني: في إثبات العلة بالإجماع على كونها مؤثرة في الحكم.
- 581 القسم الثالث: في إثبات العلة بالاستنباط وطرق الاستدلال وهي أنواع.
- 588 القول في المسالك الفاسدة في إثبات علة الأصل.
- 588 المسلك الأول: الدليل على صحة علة الأصل سلامتها عن علة تعارضها.
- 589 المسلك الثاني: الاستدلال على صحتها بطاردها وجربانها في حكمها.
- 589 المسلك الثالث: الطرد والعكس أو الدوران.
- 592 الباب الثالث: في قياس الشبه والتظرف فيه في ثلاثة أطراف:
- الطرف الأول: في حقيقة الشبه وأمثله وتفصيل المذاهب فيه وإقامة الدليل على صحته.
- 592 الطرف الثاني: في بيان التدريج في منازل هذه الأقيسة من أعلاها إلى أدناها.
- 598 الطرف الثالث: في بيان ما يظن أنه من الشبه المختلف فيه، وليس منه.
- 603 الباب الرابع: في أركان القياس وشروط كل ركن.
- 606 الركن الأول: الأصل.
- 606 قاعدة: الخارج عن القياس لا يقاس عليه غيره.
- 608 القسم الأول: ما استثنى عن قاعدة عامة وخصص بالحكم، ولا يعقل معنى التخصيص فلا يقاس عليه.
- 608 القسم الثاني: ما استثنى عن قاعدة سابقة.
- 609 القسم الثالث: القاعدة المستقلة التي لا يعقل معناها لا يقاس عليها.
- 610 القسم الرابع: في القواعد المبتدأة العديمة النظر، لا يقاس عليها.
- 610 الركن الثاني: الفرع، وله خمسة شروط:
- 612 الأول: أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع.
- 612 الثاني: أن لا يتقدم الفرع في الثبوت على الأصل.
- 612 الثالث: أن لا يفارق حكم الفرع حكم الأصل في جنسية ولا في زيادة ولا نقصان.
- 612 الرابع: أن يكون الحكم في الفرع مما ثبتت جملته بالنص.
- 613 الخامس: أن لا يكون الفرع منصوصا عليه.
- 613 الركن الثالث: الحكم.
- 613 1. مسألة: الحكم العقلي والاسم اللغوي لا يثبت بالقياس.

- 614 2. مسألة: ما تعبد فيه بالعلم لا يجوز إثباته بالقياس.
- 614 3. مسألة: الخلاف حول إثبات النفي الأصلي بالقياس.
- 615 4. مسألة: كل حكم شرعي أمكن تعليله فالقياس جاز فيه.
- 617 5. مسألة: القياس في الكفارات والحدود.
- 619 **الركن الرابع: العلة وتقسيماتها.**
- 619 كيفية إضافة الحكم إلى العلة وفيه أربع مسائل:
1. مسألة: تخلف الحكم عن العلة مع وجودها وهو الملقب بالنقض والتخصيص.
- 620 2. مسألة: اختلفوا في تعليل الحكم بعلمين، والصحيح جوازه، ودليل جوازه وقوعه.
- 628 3. مسألة: الاختلاف في اشتراط العكس في العلل الشرعية.
- 630 4. مسألة: العلة القاصرة.
- 631 5. مسألة: إذا كانت العلة متعدية فالحكم في محل النص هل يضاف إلى العلة أو إلى النص؟
- 633 خاتمة الباب فيما يفسد العلة قطعاً وما يفسدها ظناً واجتهاداً.
- 635 القسم الأول: مآثرات فساد العلل القطعية.
- 635 المآثر الأول: الأصل، وشروطه أربعة.
- 635 المآثر الثاني: أن يكون من جهة الفرع.
- 635 المآثر الثالث: أن يرجع الفساد إلى طريق العلة.
- 636 المآثر الرابع: وضع القياس في غير موضعه.
- 637 القسم الثاني: في المفسدات الظنية الاجتهادية وهي تسع.
- 637

القطب الرابع في حكم المستثمر وهو المجتهد

- 639 ويشتمل هذا القطب على ثلاثة فنون:
- 640 الفن الأول: في الاجتهاد والنظر في أركانه وأحكامه.
- 640 النظر الأول: في أركان الاجتهاد الثلاثة.
- 640 الركن الأول: في نفس الاجتهاد.

- 640 الركن الثاني: المجتهد.
- 640 شروط المجتهد:
- أحدهما، أن يكون محيطاً بمدارك الشرع: أي الكتاب والسنة، والإجماع،
- 640 والعقل.
- 640 الثاني: أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي القاذحة في العدالة.
- 646 الركن الثالث: المجتهد فيه وهو كل حكم شرعي ليس فيه دليل قطعي.
- 646 1. مسألة: التَّعَبُّدُ بالقياس والاجتهاد في زمان الرسول عليه السلام.
- 647 2. مسألة: اجتهاد النبي عليه السلام فيما لا نص فيه.
- 651 النَّظَرُ الثاني: في أحكام الاجتهاد.
- 651 الحكم الأول: في تأييم المخطئ في الاجتهاد.
- 651 القطعيات الكلامية والأصولية والفقهية.
- 653 1. مسألة: مذهب الجاحظ والرد عليه.
- 654 2. مسألة: مذهب عبيد الله بن الحسن العنبري والرد عليه.
- 656 3. مسألة: مذهب بشر المريسني والرد عليه.
- 659 الحكم الثاني للاجتهاد: التصويب والتخطئة.
- 664 الأدلة العقلية للمخطئة.
- 672 الأدلة النقلية للمخطئة.
- 676 1. مسألة: القول في نفي حكم معين في المجتهدين.
- فصل: في كشف القناع عن غموض مسألة التصويب والتخطئة،
- ألحقه الغزالي بعد فراغه من تأليف الكتاب وانتشار النسخ وفيه
- 681 بيان لحصر مجال نظر المجتهدين وهي عشرة:
- 682 الأول: العموم.
- 682 الثاني: الظاهر.
- 682 الثالث: المفهوم.
- 682 الرابع: الاستدلال بقول الصحابي إذا خالف القياس.
- 682 الخامس: طلب الأصلح.
- 683 السادس: طلب الأشبه.
- 683 السابع: النظر في تخريج مناط الحكم واستنباطه.
- 683 الثامن: تنقيح مناط الحكم.

- 683 التاسع: تعيين المناطق.
- 685 العاشر: النظر في تحقيق المناطق في الفرع.
- 686 الألفاظ باعتبار المواضع ثلاثة:
- 686 نص صريح، ولفظ مجمل، ولفظ محتمل.
- 689 أصول معتبرة في تصويب المجتهدين.
- 689 الأول: بيان أن الأدلة الطنية إضافية.
- 689 الثاني: أن العلل الشرعية علامات إضافية.
- 689 الثالث: التمييز بين ما هو حكم بالقوة، وبين ما هو حكم بالفعل.
- 689 الرابع: أن الحلال والحرام ليسا من أوصاف الأعيان.
- 689 الخامس: أن الحكم أمر وضعي إضافي ليس بذاتي.
- 690 السادس: أن الحكم هو التكليف وشرط التكليف بلوغ المكلف.
- 690 السابع: أن الطلب مع انتفاء حكم عند الله تعالى ممكن.
- 690 الثامن: الخطأ يطلق بالإضافة إلى ما وجب، وما طلب.
- 690 التاسع: المجتهد لا يجوز أن يكون مأمورا بالإصابة ثم يكون غير مأثوم إذا تركها.
- 690 العاشر: المجتهد ليس مأمورا بإصابة ما ليس عليه دليل قاطع.
1. مسألة: ذكر المذاهب فيما إذا تعارض دليلان عند المجتهد، وعجز عن الترجيح، ولم يجد دليلا من موضع آخر.
- 690 2. مسألة: في نقض الاجتهاد.
- 695 3. مسألة: في وجوب الاجتهاد على المجتهد وتحريم التقليد عليه.
- 698 الفن الثاني: في التقليد والاستفتاء وحكم العوام فيه وفيه أربع مسائل:
- 703 1. مسألة: هل يعرف الحق بالتقليد؟ وإبطال قول القائلين بوجوب التقليد.
- 703 2. مسألة: العامي يجب عليه الاستفتاء وأتباع العلماء.
- 706 3. مسألة: لا يستفتي العامي إلا من عُرف بالعلم والعدالة.
- 707 4. مسألة: ما يجب على العامي إذا لم يكن في البلدة إلا مفت واحد؟
- 708 ما يلزم المستفتي إذا اختلف المفتون في الحكم.
- 708 ليس للعامي أن ينتقي من المذاهب في كل مسألة أطيحها عنده.
- 709

الفن الثالث من القطب الرابع: في الترجيح وكيفية تصرف

- 711 المجتهد عند تعارض الأدلة وفيه ثلاث مقدمات وبابين:
- 711 المقدمة الأولى: في بيان ترتيب الأدلة.
- 712 المقدمة الثانية: في حقيقة التعارض ومحلّه.
- 713 المقدمة الثالثة: في دليل وجوب الترجيح.
- 715 الباب الأول: فيما ترجح به الأخبار.
- 715 أسباب الترجيح فيما يتعلق بالسند أو المتن، وهي سبعة عشر:
- 715 السبب الأول: سلامة متن أحد الخبرين عن الاختلاف والاضطراب.
- 715 السبب الثاني: اضطراب السند.
- السبب الثالث: أن يروى أحدهما في تضاعيف قصة ومعارضه انفراد به
- 716 الراوي.
- 716 السبب الرابع: أن يكون راويه معروفا بزيادة التيقظ وقلة الغلط.
- السبب الخامس: أن يقول أحدهما: سمعت النبي عليه السلام، والآخر أن
- 716 يقول: كتب إلي بكذا.
- السبب السادس: أن يتطرق الخلاف إلى أحد الخبرين أنه موقوف، أو
- 716 مرفوع.
- 716 السبب السابع: أن يكون منسوباً إليه نصاً وقولاً، والآخر ينسب إليه اجتهداً.
- السبب الثامن: أن يروى أحد الخبرين عن تعارضت الرواية عنه، فنقل عنه
- 716 أيضاً ضده.
- 716 السبب التاسع: أن يكون الراوي صاحب الواقعة
- السبب العاشر: أن يكون أحد الراويين أعدل وأوثق وأصبط، وأشد تيقظاً
- 716 وأكثر تحرياً.
- السبب الحادي عشر: أن يكون أحدهما على وفق عمل أهل المدينة، فهو
- 716 أقوى.
- 717 السبب الثاني عشر: أن يوافق أحد الخبرين مرسل غيره.
- 717 السبب الثالث عشر: أن تعمل الأمة بموجب أحد الخبرين.
- السبب الرابع عشر: أن يشهد القرآن، أو الإجماع، أو النص المتواتر، أو دليل
- 717 العقل، لوجوب العمل وفق الخبر.
- 717 السبب الخامس عشر: أن يكون أحدهما أحص، والآخر أعم، فيقدم الأخص.

السبب السادس عشر: أن يكون أحدهما مستقلاً بالإفادة، ومعارضه لا يفيد إلا

717 بتقدير إضمار أو حذف.

717 السبب السابع عشر: أن يكون رواية أحد الخبرين أكثر.

718 أسباب الترجيح بأمر خارج عن السند أو المتن وهي خمسة.

719 القول فيما يظن أنه ترجيح وليس بترجيح، وله أمثلة ستة.

720 الباب الثاني: في ترجيح العلل.

720 القسم الأول: المرجحات الراجعة إلى قوة الأصل.

721 القسم الثاني: المرجحات التي لا ترجع إلى الأصل.

723 الترجيح بشدة تأثير العلة.

727 خاتمة.

729 الفهارس

731 الفهرس المفصل لموضوعات المستفتى ومسائله

817 فهرس الآيات القرآنية

837 فهرس الأحاديث

872 فهرس الآثار

884 فهرس الأعلام

887 فهرس التراجم

890 فهرس الكتب

891 فهرس المذاهب والفرق

892 فهرس الأبيات الشعرية

893 فهرس الآراء التي نقلها الغزالي عن الباقلاني

897 الفهرس العام

فهرس القواعد الأصولية والفقهية التي أوردتها أو ناقشها الغزالي

925 في المستفتى

930 مراجع لترجمة الإمام الغزالي

935 فهرس المصادر والمراجع

949 فهرس المحتويات

of *qisim*) to (1) texts categorized as *al-muḥmal wa'l-mubayyan* (the obscure and the elucidated), which is comprised of six discussions (*Mustasfā*, 355-371), (2) those classified as *al-zāhir wa'l-mu'awwal* (the evident and the interpreted), which includes ten discussions (*Mustasfā*, 371-382); (3) *al-amr wa'l-nahī* (the imperative and prohibitive moods), which he discusses in two separate ways (*Mustasfā*, 382-421); and (4) *al-'āmm wa'l-khāṣṣ* (the general and the particular) statements, which is divided into five chapters (*Mustasfā*, 421-493). **Part Two** (*Mustasfā*, 493-525) scrutinizes the explicit and implicit indications of the *Sharī'a* texts, which he divides into five *darbs* (types) (*Mustasfā*, 493-507). He follows with an elaborate statement on *dalīl al-khṭāb* (the indications of the *Sharī'a* address) and the legal status of the Prophetic acts, which he discusses in three chapters (513-525). **Part Three** (*Mustasfā*, 525-638) takes up *qiyās*. It begins with two preliminary discourses that define analogical reasoning followed by four chapters. The first chapter establishes the validity of *qiyās* as an instrument that aids in arriving at the *Sharī'a* rules. Ghazālī commends seven arguments against those citing certain *Sharī'a* texts as proof for the invalidity of *qiyās*, and six in refuting 'the Assassins' (*al-bāṭiniyyah*), who deny analogical reasoning on rational grounds (*Mustasfā*, 530-567). Chapter Two details the manner in which the cause of the principle is founded, based on *Sharī'a* text, *Ijmā'*, or Reason (*Mustasfā*, 567-591), while Chapter Three takes up *qiyās al-shabāh* (the analogy of resemblance) (*Mustasfā*, 591-604). Finally, Chapter Four analyzes the four components of *qiyās* and their stipulations. Ghazālī then concludes with an inquiry into determining the *illa* (underlying cause) (*Mustasfā*, 604-638).

THE FOURTH QUTB: This has three parts, in which the status of the *mujtahid* (lit. 'coiler,' technically 'master-jurist') is considered. **Part One** examines the constituents of *ijtihād* (optimal effort in seeking a rule of divine law) and the latter's requirements, as well as the requirements of the *mujtahid* and the liability of his judgments to error. Ghazālī goes on to address the question of the permissibility of the personal *ijtihād* of the Prophet ﷺ or the Companions during the Prophet's lifetime (*Mustasfā*, 638-702). **Part Two** regards the condition of *taqlīd* (blind imitation) and *istisfā'* (the seeking of *Sharī'a* opinion) (*Mustasfā*, 702-709). He continues his argument against the Assassins for their claim of following their Imams. He further assails blind imitation, but requires the masses to follow the opinions of the scholars. **Part Three** Ghazālī devotes to the apparent conflicts between the *Sharī'a* sources and the manners of reconciling these discrepancies (*Mustasfā*, 709-718). He divides this into three preliminary discourses and two chapters. The First Chapter addresses the method of recognizing the preponderance of some reports over others (*Mustasfā*, 714-718). The Second *Bāb* examines the *Sharī'a* means of ascribing precedent to certain legal causes over and against others (*Mustasfā*, 718). With this, Ghazālī concludes the fourth and final *Qutb* of his great legal work, *al-Mustasfā min 'Ilm al-Uṣūl*.

text from its abrogated counterpart (*Mustasfā*, 194-196).

Sunna, the Second Principle: Ghazālī's opening discourse (*Mustasfā*, 196-200) introduces the various terminologies used by the Companions in transmitting *ḥadīth*. He then divides the inquiry proper into two main parts, **the first** (*Mustasfā*, 200-218) consisting of three chapters, and **the second** consisting of four (*Mustasfā*, 218-257). **Chapter One** of **Part One** is devoted to the concept of *tauḍtur* (*Mustasfā*, 200-203), while **Chapter Two** focuses on the requirements of *tauḍtur* and is composed of five discussions covering the number of transmitters, circumstantial evidence, the nature of knowledge imparted by a *mutawḍtur* (overwhelmingly successive chain of) report, etc. Ghazālī closes with a segment summarizing invalidating conditions for *tauḍtur* (*Mustasfā*, 210-211). Finally, **Chapter Three** (*Mustasfā*, 211-218) divides reports into three categories with reference to their acceptance and rejection. **Part Two** treats solitary (*dhānī*) reports in four chapters. **The first chapter** establishes the validity of laying a *Sharī'a* obligation on the basis of a solitary report, and includes four discussions (*Mustasfā*, 218-231). **Chapter Two** analyzes the conditions and characteristics of transmitters in two discussions, regarding integrity and the testimony of a *fāsiq* (heretic) (*Mustasfā*, 231-240). A summary conclusion is followed by **Chapter Three**, which inquires into *al-jarḥ wa ta'dīl* (impugnement and attestation) in four *faṣls* (*Mustasfā*, 241-245). The first of them studies the required number of persons for the endorsing of a witness, the second examines the cause for their endorsement or discrediting, the third scrutinizes the cause for endorsement itself; and the fourth concerns the trustworthiness of the Companions. **Chapter Four** considers the valid channels of reporting, including seven discussions that inspect the different ways of obtaining and conveying a report (*Mustasfā*, 245-258).

Ijmā', the Third Principle: This discourse is composed of three chapters (*Mustasfā*, 258-297). **The First Chapter** seeks to establish *ijmā'* as a valid *Sharī'a* source (*Mustasfā*, 258-268). Here Ghazālī introduces a new structural device, *maslak* (approach). Thus, **Chapter One** contains three such explanatory approaches where his defense of *ijmā'* is argued in detail. **Chapter Two** introduces the constituents of *ijmā'*. The First Constituent examines, in eight discussions, those who compose and effect consensus (*Mustasfā*, 217-282). The Second Constituent treats *ijmā'* itself in three discussions (*Mustasfā*, 282-289). **Chapter Three** details the status of *ijmā'* in seven discussions (*Mustasfā*, 289-297).

Istishāb, the Fourth Principle: Ghazālī treats this principle in one unit, explaining first the position of Reason in the *Sharī'a* and then four kinds of *istishāb*. With this he concludes what are, in his view, the valid *Sharī'a* sources. Finally, he closes with a statement on the four invalid *Sharī'a* sources, which brings the Second *Qutb* to completion (*Mustasfā*, 297-308).

THE THIRD QUTB: Ghazālī divides this into an opening and three parts, discussing how the *Sharī'a* rules are extracted from the principal sources (*Mustasfā*, 308-340). **Part One** surveys the textual indications or proofs in an introduction and seven *faṣls* that delve into language and the validity of applying *qiyās* (analogy) (*Mustasfā*, 340-355). Next, he devotes four sections (*aqsām*, pl.

namely the Ruler, the rule itself, the locus of obligation, which he divides into two discussions (*Mustasfā*, 125-128), and human acts, to which he allots five discussions (*Mustasfā*, 128-138). **Aspect Four** is composed of four *faṣls* (sections), the first of which discusses *asbāb* (causes) for the performance of an act (*Mustasfā*, 138-140). The validity of acts versus their invalidity is the subject of the second *faṣl* (*Mustasfā*, 140-141), while their timely (*adāʾ*), restituted (*qaddāʾ*), and repeated (*iʿāda*) performance is investigated in the third (*Mustasfā*, 141-146). Here, however, Ghazālī introduces a new division in *al-Mustasfā*'s structural organization, *daqīqah* (A Subtle Point). It does not constitute a chapter, nor is it a discussion by itself, rather, it is simply a relatively lengthy point that he wishes to stress (*Mustasfā*, 143-144). The fourth and final *faṣl* addresses the concepts of resolution (*ʿazīma*) and concession (*rukhsah*), (*Mustasfā*, 146-150). This ends Ghazālī's First *Qutb*, which is, incidentally, nearly equivalent in length to the fourth one, both of which are shorter than the middle two.

THE SECOND QUTB: Ghazālī divides this according to four Principles (*uṣūl*). The Quran, including *naskh* (abrogation); the Sunna (Prophetic tradition), *Ijmāʿ* (consensus); and *Istishāb* (presumption of continuity).

Quran, the First Principle: His treatment of the Quran contains four parts, which he calls 'Considerations' (*al-anzār*, pl. of *nazar*). **The First Consideration** elucidates the meaning of *kalām Allah* (the Word of God). This has a brief *faṣl* on the unicity of divine speech (*Mustasfā*, 150-152). **The Second Consideration** delves into the definition of the Quran, followed by two discussions. The first examines the recitations (*qirāʾāt*) that have not been transmitted through *tawātur* (reports yielding certainty of knowledge). The second, which is considerably longer, looks at the status of *basmala* (the formula *Bismillāh al-Raḥmān al-Raḥīm*) (*Mustasfā*, 152-158). **The Third Consideration** comments on the vocabulary of the Quran, inquiring into its Arabicity and the clarity or ambiguity of its words and expressions, which entails three discussions (*Mustasfā*, 158-161). **The Fourth Consideration** is a concise summary of the various methods of the Book's interpretation. But he refers the reader here to the Third *Qutb*'s elaborate treatment of the various approaches to the Quran's interpretation. **Finally**, he justifies his departure from classical *uṣūlī* scholarship in placing the discourse on *naskh* before the second principle, the Sunna, instead of directly after. For, in his view, it is closely associated with the topic of divine speech and, therefore, more appropriately attached to examination of the Quran (*Mustasfā*, 161). He employs the term *kitāb* (book) as a major partition to introduce *naskh*, dividing it into two *bābs* (chapters) and a conclusion. **Chapter One** has three *faṣls*: (i) the definition and the essence of abrogation (*Mustasfā*, 161-168); (ii) the establishment of abrogation and refutation of its deniers (*Mustasfā*, 168-170); and (iii) six discussions on the nature and conditions of abrogation (*Mustasfā*, 170-184). In **Chapter Two**, he analyzes the constituents of abrogation in an introduction and six discussions on its stipulations and requirements (*Mustasfā*, 184-194). Ghazālī's conclusion to the Book of Abrogation is a summary treatment of the 'time of revelation' as a means of distinguishing the abrogating

OVERVIEW
 Abû Hâmid al-Ghazâlî's
AL-MUSTAŞFĀ
 MIN 'ILM AL-UŞŪL

THE QUINTESSENCE OF THE SCIENCE OF
THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW

In studying the great contributors to Islamic civilization, one observes that most are distinguished by their mastery of one or two disciplines that earn them fame or credibility within their specialties. Mālik, Abû Ḥanīfa, al-Shāfi'ī, and Ibn Ḥanbal are not mentioned but their impact on jurisprudence comes to mind. Al-Kindī and al-Farābī are remembered for their engagement with and contributions to philosophy and its issues. The mention of Sibawayh and al-Jāhīz evoke thoughts of grammar and literature. The names Bukhārī and Muslim are synonymous with the science of *ḥadīth*. And while al-Ash'arī and Māturīdī are associated with *kalām* (theology), the name Nizām al-Mulk brings to mind a memorable political career.

But it is a different case with the mention of *Hujjat al-Islām* (The Proof of Islam), Abû Hâmid al-Ghazālī (d. 505/1111). He is a composite of great personalities, a master of various disciplines. Regarding philosophy, he ranks among the most influential Muslim thinkers, changing the course of history in that field in the Muslim world and possibly beyond. Concerning Sufism, he is one of its most prominent inspirers, though no formal order ever carried his name. Nevertheless, his efforts brought about the great conciliation of Sufism and orthodox Islam. His studies in *kalām* are important and original. In the field of Law, he has been described by some as the "consummate Imam of the jurists." His writings on the origins and the details of Islamic jurisprudence have shaped works in these fields until today. Indeed, one finds hardly a book on *uṣūl* (principles) written after Ghazālī that does not rely upon him, quote him extensively, or engage him in debate—especially with reference to his book *al-Mustaṣfā*.

A Descriptive Outline of al-Mustaṣfā

THE FIRST QUTB (Pole): Ghazālī divides this into four aspects. **In Aspect One**, he examines the essence of 'rule,' which includes an opening definition and three discussions: (i) *Tahsīn* and *taqbiḥ*, the declaring of 'good' and 'bad' based on reason (*Mustaṣfā*, 86-93); (ii) the necessity of gratitude toward God (*Mustaṣfā*, 93-96); and (iii) the status of rules before the coming of revelation (*Mustaṣfā*, 96-98). **Aspect Two** contains the division and characterization of the *Shari'a* rules into five categories (*Mustaṣfā*, 98-102). Ghazālī then devotes fifteen discussions to their more detailed description with reference to human acts and one another (*Mustaṣfā*, 102-122). **In Aspect Three** he analyzes the concept of 'rule,' which he holds to be composed of four constituents,

ABU HÂMID AL-GHAZÂLÎ'S
AL-MUSTASFÂ
MIN 'ILM AL-UŞÛL

THE QUINTESSENCE OF THE SCIENCE OF
THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW

VOLUME 1 & 2 (ARABIC TEXT)
EDITED WITH INTRODUCTION AND NOTES
AHMAD ZAKI HAMMAD

د. أحمد زكي حماد

- تلقى تعليمه العالي في جامعة الأزهر، ومنها حصل على الإجازة العالية (الليسانس) في الدراسات الإسلامية والعربية من كلية الشريعة، عام 1968/1969م.

- حصل على درجة التخصص (الماجستير) من كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه، عام 1973/1974م.

- عمل أستاذًا للحضارة الإسلامية وأصول التشريع، وعلوم تفسير آيات الأحكام وأحاديثها، وأصول البحث العلمي - في كلية الشريعة وكلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر.

- ابتعث إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1975م، ثم التحق بإحدى مراكزها العلمية الكبرى - في ولاية إلينوي - جامعة شيكاغو، وحصل منها على درجة الدكتوراة في الفلسفة والحضارة الإسلامية في العام الدراسي 1986/1987م - من قسم لغات الشرق الأدنى وحضاراته، وكانت أطروحته عن «أصول التشريع عند الإمام الغزالي في كتاب المستصفى مع ترجمة الجزء الأول».

- عاش في الولايات المتحدة أكثر من ربع قرن، ساهم خلالها في الإدارة العليا للمؤسسات التعليمية، والدعوية، والإعلامية، والوقفية في أمريكا وكندا، وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا العالم الإسلامي.

- له مؤلفات عديدة باللغة الإنكليزية والعربية؛ أبرزها: ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنكليزية.

ISBN 0-9787849-7-9



9 780978 784973

المستصفى من علم الأصول

هو آخر الأعمال الكبرى لحجة الإسلام الإمام الغزالي، وهو كتاب فريد في بابه، ويمثل أحد قواعد علم الأصول وأركانه، كما قال العلامة ابن خلدون. وكان الإمامان «فخر الدين الرازي» صاحب كتاب «المحصول في علم الأصول»، و«سيف الدين الأمدي» صاحب كتاب «الإحكام في أصول الأحكام»، يحفظان المستصفى عن ظهر قلب، وأفادا من مادته في كتابيهما.

وتنظيم الغزالي للمسائل والقضايا في المستصفى خير شاهد على عبقريته، وامتلاكه لخاصية علم الأصول، وقد شرح منهجه ونظامه في صدر المستصفى، وأعلن عن نيته في أن يجمع فيه بين الترتيب والتحقيق؛ لييسر حفظ الكتاب وفهم مراميه، قال عن عمله: «.... فصنفته وأتيت فيه بترتيب لطيف عجيب؛ يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويفيده الاحتواء على جميع مسارج النظر فيه». وقد قدم للكتاب بخلاصة منطقية، وأتبعها بأربعة أقطاب: القطب الأول: خصصه لمباحث الأحكام الشرعية، والقطب الثاني: للأدلة الشرعية، والقطب الثالث: للمباحث اللغوية، والقطب الرابع: لمباحث الاجتهاد والمجتهدين، والإفتاء والمفتين، وطرق ترجيح الأدلة.

وعسى أن يجد الباحثون في علم الأصول، والمهتمون بتراث حجة الإسلام الغزالي ما يرجونه من أصالة التحقيق، وجمال التنسيق في هذه الطبعة التي يشترك في تقديمها: «دار الميمان للنشر والتوزيع، والشركة العالمية للنشر والترجمة والتدريب (سدرة المنتهى)».

ABU HÂMID AL-GHAZÂLÎ'S
AL-MUSTAŞFÂ
MIN 'ILM AL-USÛL

THE QUINTESSENCE OF THE SCIENCE OF
THE PRINCIPLES OF ISLAMIC LAW

VOLUME 1 & 2 (ARABIC TEXT)
EDITED WITH INTRODUCTION AND NOTES
AHMAD ZAKI HAMMAD



دار الحيمان للنشر والتوزيع
السعودية - الرياض

SIDRA

GLOBAL PUBLISHING, TRANSLATION & TRAINING CO.
العالمية للنشر والترجمة والتدريب بمكة المكرمة